

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



المدرسة العليا للتجارة

الموضوع

آثار تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري

- دراسة تحليلية وتقييمية في ضوء التحولات الاقتصادية العالمية والأورومتوسطية الراهنة -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير
تخصص : إدارة أعمال

تحت إشراف

إعداد الطالب:

د. العشناني إسماعيل - مشرفا رئيسيا -

ميموني سمير

أ.د بوصافي كمال - مشرفا مساعدا -

السنة الجامعية 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



المدرسة العليا للتجارة

الموضوع

آثار تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري

- دراسة تحليلية وتقييمية في ضوء التحولات الاقتصادية العالمية والأورومتوسطية الراهنة -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير

تخصص : إدارة أعمال

تحت إشراف

إعداد الطالب:

د. العشناني إسماعيل - مشرفا رئيسيا -

ميموني سمير

أ.د بوصافي كمال - مشرفا مساعدا -

السنة الجامعية: 2017-2018

إهداء

إلى روح التي تعجز كل الكلمات عن الوفاء بحقها
والإشادة بجميلها... والدتي الكريمة . أسأل المولى عزوجل أن يغفر لها ويتغمدها بوافرحمته
ويسكنها ويسكن جميع موتى المسلمين فسيح جنانه.

إلى ابنتي الحبيبة الحاملة لاسم والدتي "فاطمة آلاء"
التي أنعمني الله بها وأنا بصدد إكمال هذه الأطروحة.

كلمة شكر وعرfan

لا يسعني في بادئ الأمر، إلا أن أحمد الله جلّ في علاه حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما
يحب ويرضى، على أن سلك بي سبيل العلم والتعلم وعلمي ما لم أكن أعلم، وأعاني ويسر لي
السبيل حتى فرغت بحمده وتوفيقه من إعداد هذا البحث، فما كان لشيء أن يكون إلا
بمشيئته جل شأنه وعظم جاهه وسلطانه .

ثم تقديرا واعترافا لأهل الفضل بفضلمهم، وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله ". وبذلك يسرني ويشرفني في هذا المقام، أن أتقدم بجزيل
شكري وسمو امتناني وجميل عرفاني لأستاذي الكريم الدكتور العششاني إسماعيل، الذي
تكرم بالإشراف على هذه الأطروحة باذلا لي وقته الثمين ونصح الأمين وتوجيهه المبين، فكان أثره
علي وعلى بحثي واضحا جليا فجزاه الله عني وعن الطلبة العلم خير الجزاء.

و أجد لزاما علي كذلك، التقدم بشكر مثله للأستاذ الدكتور بوصافي كمال على قبوله
الإشراف على الأطروحة ونحن بصدد القيام بإجراءات المناقشة تكريما ومساعدة منه على
استكمالها، وشكر مثله موصول أيضا للأستاذ الدكتور طالب عوض وراذ - مدير المرصد
الاقتصادي بالجامعة الأردنية - على كل ما قدمه لنا من كرم الضيافة وحسن المعاملة وصدق
التوجيه خلال إقامتنا بالمملكة الأردنية الهاشمية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرfan للأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه
الأطروحة، وتسخيرهم لجزء غير يسير من وقتهم لقراءتها وتقييمها.

كما لا يفوتني أيضا توجيه موفور الشكر وخالص الثناء والامتنان لكل من بذل معي
معروفا خلال تحضير لي هذه الأطروحة، وأركز على الدعم المعنوي الذي شحذ همتي في مرحلة
هوت إلى الحضيض، فكانت لهذه المعونة الأثر البالغ في إتمامها، وأخص بالذكر هنا الأستاذين
عبد العزيز صبوعة وعدمان مريزق، وكل أفراد عائلتي وزوجتي الذين لا أجد الكلمات التي
أعبر بها عن عظيم محبتي وجيلي احترامي لكل ما تحمّلوه وكابدوه، ولكل ما أبدوه من تشجيع
وعون طوال فترة إنجاز هذه الأطروحة.

" المستبد عدو الحق، عدو الحرية و قاتلها و الحق أبو البشر، والحرية أملهم، والعوام صبية أيتام
نيام لا يعلمون شيئا، والعلماء هم أخوتهم الراشدون، إن أيقظوهم هبوا وإن دعوهم لبوا، وإلا فيتصل نومهم
بالموت ...، ومن أقبح أنواع الاستبداد الجهل على العلم، واستبداد النفس على العقل، ويسمى
استبداد المرء على نفسه، وذلك أن الله جلت نعمه خلق الإنسان حرا قائده العقل، فكفر وأبى إلا أن يكون
عبدا قائده الجهل....، خلق له إدراكا ليتهدي إلى معاشه ويتقى مهلكه، وعينين ليصير ورجلين ليسعى، ويدين
ليعمل، ولسانا ليكون ترجمانا عن ضميره، فكفر وما أحب أن يكون كالأبلة، الأعمى، المقعد، الأشل، الكذوب،
ينتظر كل شيء من غيره، وعلما يطابق لسانه جنانه... فالعلم قبسة من نور الله وقد خلق الله النور كشافا
مبصرا ولادا للحرارة والقوة، وجعل العلم مثله وضاحا للخير فضاحا للشر، يولد في النفوس حرارة وفي الرؤوس
شهامة. العلم نور والظلم ظلام ومن طبيعة النور تبديد الظلام، والمتأمل في حال كل رئيس ومرؤوس يرى كل
سلطة رئاسة تقوى وتضعف بنسبة نقصان علم المرؤوس وزيادته... فالاستبداد والعلم حربا دائمة وطرادا مستمرا
يسعى العلماء في تنوير العقول ويجتهد المستبد في إطفاء نورها، والطرفان يتجاذبان العوام. ومن هم العوام؟ هم
أولئك الذين جهلوا خافوا، وإذا خافوا استسلموا، كما أنهم هم الذين متى علموا قالوا، ومتى قالوا فعلوا... "

عبد الرحمان الكواكبي (تحقيق وتقديم محمد عمارة)، طبائع الاستبداد ومضارح الاستعباد، دار الشروق،

القاهرة الطبعة الثانية سنة 2009، ص ص 26-27، ص 44 و ص 46.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	
رقم الصفحة	الإهداء - كلمة شكر وعرفان فهرس المحتويات قوائم الجداول، الأشكال البيانية، والملاحق ملخص البحث
XIII - I	المقدمة العامة
الباب الأول : الشراكة الأوروبيةمتوسطة كتجربة تكاملية في منطقة حوض المتوسط: استعراض للتجربة وتقييم لمحصلتها الاقتصادية بعد عقدين من الانطلاقة	
1	تمهيد.....
الفصل الأول: الشراكة الأوروبيةمتوسطة كتجربة تكاملية في منطقة حوض المتوسط	
3	تمهيد.....
4	المبحث الأول: تنامي الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة.....
4	المطلب الأول: معالم تطور الاقتصاد العالمي: استعراض لأبرز التحولات منذ أزمة التضخم الركودي.....
5	1- التحرر الاقتصادي وهيمنة الفكر الليبرالي على العلاقات الاقتصادية الدولية.....
8	2- تكريس للعملة كسمة رئيسة للنظام الاقتصادي العالمي : تحليل لعوامل تكريس الظاهرة.....
9	1-2- حرية تدفق رؤوس الأموال وتكريس العملة المالية.....
15	2-2- تحرير التجارة العالمية في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف.....
16	1-2-2 أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد العالمي.....
18	2-2-2 السمات الرئيسة للتجارة الدولية على ضوء اتجاهاتها الحالية.....
23	2-3- التطور العلمي والتكنولوجي وتعميق العملة الاقتصادي.....
24	1-3-2 التطور العلمي والتكنولوجي والانتقال إلى اقتصاد المعرفة.....
27	2-3-2 أهمية البحث والتطوير وموقعه في الاقتصاديات المختلفة.....
28	3- عدم استقرار المنظومة الاقتصادية العالمية وتزايد وتيرة نشوب الأزمات المالية "الأزمة المالية العالمية الراهنة نموذجاً".....
34	المطلب الثاني: التأصيل النظري للتكامل الاقتصادي.....
34	1- مفهوم التكامل ومقارباته المنهجية في العلاقات الدولية.....
34	1-1 مفهوم التكامل في العلاقات الدولية.....
35	2-1 المقاربات المنهجية المفسرة لظاهرة التكامل في العلاقات الدولية.....
37	2- تعريف التكامل الاقتصادي وتقسيماته.....
37	1-2 مفهوم التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم الأخرى.....
41	2-2 التقسيمات المختلفة للتكامل الاقتصادي.....
42	3- أهداف، دوافع، أسس وأشكال التكامل الاقتصادي.....
42	1-3 أهداف ودوافع تحقيق التكامل الاقتصادي.....
44	2-3 أسس التكامل الاقتصادي و محددات نجاحه وفشله.....

45	4- أشكال التكامل الاقتصادي.....
52	المطلب الثالث : التحليل النظري لآثار التكامل الاقتصادي - الآستاتيكية والديناميكية -
53	1- تحليل آثار التكامل الاقتصادي وفقا للنظرية التقليدية- تحليل الآثار الساكنة للتكامل-
53	1-1- نظرية الاتحاد الجمركي كأساس لتحليل الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي.....
54	1-2- تحليل الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي : تحليل فاينر Viner للاتحادات الجمركية.....
59	1-3- العوامل الرئيسية لتقدير نتائج قيام الاتحاد الجمركي في ظل التحليل الاستاتيكي.....
59	2- تحليل آثار التكامل الاقتصادي وفقا للنظرية الحديثة: تحليل الآثار الديناميكية
60	1-2- التكامل الاقتصادي واتساع نطاق السوق: الاستفادة من وفرات الحجم الداخلية والخارجية.....
60	2-2- التكامل وآثاره المترتبة على المنافسة.....
61	2-3- التكامل الاقتصادي وجذب الاستثمارات.....
61	2-4- التكامل الاقتصادي وأثر الاستقطاب.....
62	المطلب الرابع: التوجه المتنامي نحو التكامل الاقتصادي:استعراض لبعض الخصائص والقضايا على مستوى النظام التجاري المتعدد الأطراف
62	1- تطور مسار التكامل الاقتصادي والانتقال من الإقليمية التقليدية إلى الحديثة.....
63	1-1- الجيل الأول للترتيبات الإقليمية: الصيغة التقليدية للتكامل الاقتصادي.....
63	1-2- الجيل الثاني للترتيبات الإقليمية: الصيغة الحديثة للتكامل الاقتصادي.....
65	1-3- مقارنة الصيغتين التقليدية والحديثة للتكامل الاقتصادي.....
66	2- الأطر القانونية التي تحكم الترتيبات التجارية الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية
66	1-2- المادة الرابعة والعشرون من اتفاقية الجات لعام 1994.....
67	2-2- الاتفاقات المخاطر عنها بموجب قاعدة التمكين
67	2-3- الاتفاقات التي يتم الإخطار عنها بموجب المادة الخامسة والعشرين (استثناء من الالتزامات).....
67	2-4- الاتفاقات التي يخطر عنها بموجب المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات
68	3- التفاعل بين الترتيبات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف:إشكالية التعددية مقابل الإقليمية
68	1-3- إشكالية التعددية مقابل الإقليمية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.....
69	2-3- الوضعية الحالية للترتيبات التجارية الإقليمية المصرح بها لدى منظمة التجارة العالمية.....
71	المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطة قبل انطلاق مسار برشلونة للشراكة.....
72	المطلب الأول : العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطة قبل اتفاقيات التعاون لمنتصف السبعينات.....
73	1- السياق العام لعقد الجيل الأول من اتفاقيات الشراكة بين المجموعة الأوروبية وبعض الدول المتوسطة.....
74	2- مضمون اتفاقيات الشراكة بين المجموعة الأوروبية وكل من تونس والمغرب مع استعراض لأبرز التنازلات التجارية المتبادلة بين الطرفين
76	3- اتفاقيات الشراكة بين المجموعة الأوروبية وكل من المغرب وتونس: حدود الاتفاقيات وحصيلتها.....
77	المطلب الثاني : العلاقات الأوروبية المتوسطة في ظل السياسة المتوسطة الشاملة.....
77	1- خلفيات تبني السياسة المتوسطة الشاملة
78	2- العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطة في ظل اتفاقيات التعاون.....
79	1-2- مجالات التعاون الاقتصادي في اتفاقيات التعاون الأوروبية المتوسطة.....
81	2-2- تقييم حصيلة التعاون الاقتصادي الأورومتوسطي في ظل اتفاقيات التعاون.....
93	المبحث الثالث : مسار الشراكة الأورومتوسطية والسياسات الأوروبية المكتملة له.....
95	المطلب الأول : الشراكة الأوروبية المتوسطة وفقا لمسار برشلونة 1995-2004
95	1- السياق العام لانطلاق مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية

95	1-1- السياسات الأوروبية تجاه المتوسط غداة انطلاق مسار برشلونة.....
96	1-1-1- مبادرة الحوار في غرب المتوسط: الحوار في إطار مجموعة 5+5
97	1-1-2- تبني السياسة المتوسطة المحددة كإطار جديد للعلاقات الأوروبية المتوسطة 1992-1995
98	1-2- مؤتمر برشلونة سنة 1995 وانطلاق مسار الشراكة الأوروبية المتوسطة
100	2- أسس الشراكة الأوروبية المتوسطة وفقا لمسار برشلونة وجوانبها الرئيسية.....
100	1-2- أسس الشراكة الأوروبية المتوسطة وفقا لمسار برشلونة.....
100	2-2- الجوانب الرئيسية الثلاثة للشراكة الأوروبية المتوسطة وفقا لمسار برشلونة.....
102	3- أبعاد الشراكة الأوروبية المتوسطة وفقا لمسار برشلونة وأهداف أطرافها.....
102	1-3- أبعاد الشراكة الأوروبية المتوسطة وفقا لمسار برشلونة
105	2-3- أهداف الشراكة لكل من الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين
108	المطلب الثاني : السياسات الأوروبية المكملة لمسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطة.....
108	1- المقاربة الأوروبية تجاه المتوسط في ظل السياسة الأوروبية للحوار PEV سنة 2004
108	1-1- السياسة الأوروبية للحوار : السياق، الأهداف والمضمون
110	1-2- علاقة السياسة الجوار الأوروبية بمسار الشراكة الأوروبية المتوسطة
111	2- مشروع الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008
113	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: تحليل وتقييم لتجربة الشراكة الأوروبية المتوسطة في جانبها الاقتصادي بعد عقدين من الانطلاقة	
116	تمهيد.....
117	المبحث الأول: المحتوى الاقتصادي للشراكة الأوروبية المتوسطة.....
119	المطلب الأول : تحرير المبادلات التجارية مع إقامة منطقة للتبادل الحر الخاصة بالمنتجات الصناعية.....
119	1- تحرير تجارة السلع والخدمات في إطار تنفيذ اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة.....
119	1-1- تحرير تجارة المنتجات الصناعية في إطار تنفيذ اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة.....
122	2-1- تحرير تجارة المنتجات الزراعية في إطار تنفيذ اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة.....
123	3-1- تحرير تجارة الخدمات في إطار تنفيذ اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة.....
125	2- قواعد المنشأ في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة.....
126	3- أحكام عامة منظمة لعملية تحرير المبادلات التجارية في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة
127	المطلب الثاني : التعاون الاقتصادي والمالي في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة.....
127	1- التعاون الاقتصادي في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة : الأهداف والمجالات.....
128	2- التعاون المالي في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة
129	1-2- آليات المساعدة المالية المقدمة من موارد الاتحاد خلال الفترة 1996-2020
132	2-2- التعاون في إطار البنك الأوروبي للاستثمار
133	المبحث الثاني: خصائص الاقتصادات المتوسطة الشريكة مع تحليل لأدائها بعد عقدين من انخراطها في مسار الشراكة.....
133	المطلب الأول : خصائص اقتصاديات الدول المتوسطة الشريكة مع الاتحاد الأوروبي.....
136	المطلب الثاني: تحليل أداء الاقتصادات المتوسطة الشريكة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية والاجتماعية خلال الفترة 1995-2014.....

136	1- تطور الأنماط التنموية للدول المتوسطة الشريكة
137	2- تحليل أداء الاقتصاديات المتوسطة الشريكة تبعا لتطورات مؤشرات الاقتصاد الكلية خلال الفترة 1995-2014....
138	1-2- تحليل أداء الاقتصاديات المتوسطة الشريكة على مستوى مؤشرات التوازن الداخلي
143	2-2- تحليل أداء الاقتصاديات المتوسطة الشريكة على مستوى مؤشرات التوازن الخارجي
145	3- تطور الأوضاع الاجتماعية في الدول المتوسطة الشريكة مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2014
148	1-3- تطور أداء الدول المتوسطة على مستوى مؤشر التنمية البشرية
149	2-3- فحص علاقة النمو بالمساواة في توزيع الدخل والفقير في الدول المتوسطة الشريكة
153	3-3- تحليل واقع التركيبة السكانية مع إبراز لواقع سوق التشغيل وخصائص البطالة في الدول المتوسطة الشريكة :
155	المبحث الثالث: تحليل لأوضاع القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدول المتوسطة الشريكة وأدائها على ضوء تطبيق اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي
156	المطلب الأول: واقع وأداء القطاع الزراعي في الدول المتوسطة الشريكة على ضوء تدهور وضع أمنها الغذائي والمائي
157	1- الأوضاع الراهنة للقطاع الزراعي في الدول المتوسطة الشريكة : تحليل للإمكانيات مع إبراز لأداء القطاع
163	2- القطاع الزراعي وتحديات الأمن الغذائي في الدول المتوسطة الشريكة
168	المطلب الثاني: تشخيص لواقع القطاع الصناعي وأدائه في الدول المتوسطة الشريكة في ظل تنفيذ اتفاقيات الشراكة
170	1- مكانة القطاع الصناعي في اقتصاديات الدول المتوسطة الشريكة مع تحليل لخصائص أوضاعه الحالية
172	1-1- اتجاهات نمو القطاع ومقدار مساهمته في الناتج المحلي للدول المتوسطة الشريكة : تفاوت في الأهمية بين الأنشطة الاستخراجية والتحويلية تبعا لوفرة ونوعية الموارد المتاحة لعملية التصنيع
173	1-2- تدني إنتاجية القطاع سواء بشقيه الاستخراجي والتحويلي مع ارتباطها بارتفاع الناتج بدلا من أن تعكس مدى نوعية وكفاءة اليد العاملة المستخدمة في القطاع
174	1-3- هيكلية الصناعة التحويلية- غلبة للصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة والموارد الأولية وذات محتوى تكنولوجي وقيم مضافة متدنية -
177	2- تحليل الوضع التنافسي للصناعة التحويلية في الدول المتوسطة الشريكة على ضوء تنفيذ اتفاقيات الشراكة
183	المطلب الثالث: واقع قطاع الخدمات في الدول المتوسطة الشريكة وأدائه في ظل تنفيذ اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي
184	1- أهمية قطاع الخدمات في اقتصاديات الدول المتوسطة الشريكة
188	2- أثر تطبيق اتفاقيات الشراكة على تجارة الخدمات بين الدول الشريكة والاتحاد الأوروبي مع تحليل لأداء أنشطتها الرئيسية بالتركيز على القطاع السياحي
195	المبحث الرابع: تقييم للمحصلة الاقتصادية للشراكة الأورومتوسطية بعد عقدين من انطلاقتها
196	المطلب الأول : تقييم حصيلة الشراكة الأورومتوسطية في جانبها التجاري
196	1- تحليل لأنماط التجارة الخارجية للدول الشريكة خلال الفترة 1995-2014 : الأداء، التركيب السلعي والاتجاهات
197	1-1- تطور التبادل التجاري الخارجي للدول المتوسطة الشريكة - تحليل لأداء الصادرات والواردات
200	2-1- الهيكل السلعي للصادرات والواردات السلعية للدول المتوسطة الشريكة
205	3-1- الاتجاهات الحالية للتبادل التجاري الخارجي للدول المتوسطة الشريكة
208	2- أثر الانخراط في مسار الشراكة الأورومتوسطية على التبادل التجاري للدول المتوسطة الشريكة مع الاتحاد الأوروبي
208	1-2- مكانة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية للدول المتوسطة الشريكة معه
211	2-2- تحليل لأداء التصديري السلعي للاقتصاديات المتوسطة الشريكة مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2014 ...
216	3-2- تطور واردات الدول الشريكة من الاتحاد الأوروبي، أنماط تكوينها وخصائصها في ظل تنفيذ اتفاقيات الشراكة
220	3- تحليل لأوضاع موازين التجارة السلعية للدول المتوسطة الشريكة مع الاتحاد الأوروبي في ظل تنفيذ اتفاقيات الشراكة

222	المطلب الثاني : تقييم حصيلة التعاون المالي والاقتصادي في إطار اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية
223	1- حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي في ظل تنفيذ برنامجي MEDA I و MEDA II (1995-2006)
224	1-1- بالنسبة لحصيلة التعاون المالي في ظل تنفيذ برنامج MEDA I " الفترة 1995-1999 "
226	1-2- بالنسبة لحصيلة التعاون المالي في ظل تنفيذ برنامج MEDA II " الفترة 2000-2006 "
227	2- حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي في ظل تنفيذ الآلية الأوروبية للحوار والشراكة (2007-2013)
229	3- حصيلة التعاون المالي في إطار البنك الاوروي للاستثمار.....
230	4- تقييم حصيلة تدفقات الاستثمار.أ. المباشر إلى الدول الشريكة في ظل اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.....
236	خلاصة الفصل الثاني.....
239	خلاصة الباب الأول.....
الباب الثاني: تحليل وتقييم لآثار تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني على ضوء أوضاعه الحالية	
241	تمهيد.....
الفصل الأول: ملامح تطور الاقتصاد الوطني على مدار فترة الانخراط في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع استعراض لمضمونه الاقتصادي	
243	تمهيد
245	المبحث الأول : الاقتصاد الوطني وتجربة التحول نحو اقتصاد السوق المدعومة من مؤسسات بروتون وودز : تحليل وتشخيص للوضع الاقتصادي خلال الفترة 1989-2000.....
246	المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية من منظور مؤسسات بروتون وودز: السياق، المكونات والانتقادات الموجهة لها....
247	1- السياق العام لتنامي التوجه نحو تنفيذ البرامج الإصلاحية المدعومة من قبل مؤسسات بروتون وودز.....
250	2- مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل مؤسسات بروتون وودز
253	3- الانتقادات الموجهة لبرامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل مؤسسات بروتون وودز.....
256	المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل تنفيذ برامج الإصلاح المدعومة من مؤسسات بروتون وودز.....
257	1- الإصلاحات الاقتصادية في إطار اتفاقي الاستعداد الائتماني لسنتي 1989 و 1991
257	1-1- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول ل 31 ماي 1989
265	1-2- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني ل 03 جوان 1991.....
268	2- مرحلة التراجع عن الإصلاحات الاقتصادية المدعومة: المحاولة الإصلاحية الذاتية لحكومة بلعيد عبد السلام 1992-1993
272	3- الإصلاحات الاقتصادية في سياق تنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني وبرنامج التعديل الهيكلي الفترة 1994-1998
272	1-3- اتفاق الاستعداد الائتماني لأفريل 1994 والشروع في عمليات إعادة جدولة المديونية الخارجية للبلاد.....
278	2-3- برنامج التعديل الهيكلي- التمويل الموسع- المطبق خلال الفترة 1995-1998
279	1-2-3- الإجراءات الإصلاحية الظرفية ذات الطابع التثبيتي المنفذة في سياق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.....
280	2-2-3- التدابير الإصلاحية ذات الطابع الهيكلي المنفذة في سياق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.....
294	المطلب الثالث : حصيلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي : تحليل للنتائج الاقتصادية والاجتماعية.....
295	1- الحصيلة الاقتصادية لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي: تحكم هش في التوازنات الاقتصادية الكلية مقابل إخفاق في وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو المستدام وبعث النشاط الاقتصادي.....
295	1-1- بالنسبة للنتائج المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية.....
296	1-2- بالنسبة للنتائج المحققة على مستوى أداء القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني

299	2- الحصيلية الاجتماعية لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي: تعميق ترددي الأوضاع الاجتماعية واتجاهها نحو الأسوأ.....
299	1-2- تدهور أوضاع سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة :
301	2-2- ضعف القدرة الشرائية، اتساع الفوارق الاجتماعية وتفشي ظاهرة الفقر :
302	3-2- تدهور مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة بفعل سياسات تقليص الانفاق على القطاع الاجتماعي.
303	المبحث الثاني : تطور الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة ما بعد التعديل الهيكلي 1999-2014 : استعادة الدولة لدورها التدخل من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي.....
305	المطلب الأول : التأسيس النظري لسياسات الإنعاش الاقتصادي ودور الإنفاق العام في ذلك
305	1- المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق العام وأثر ذلك على النمو الاقتصادي: تحليل من وجهة نظر التيارات الليبرالية.
310	2- النفقات العامة كآلية لإحداث الإنعاش الاقتصادي - المقاربة الكينزية في تحقيق النمو والتشغيل -
310	1-2- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي، وسائلها وشروط تطبيقها.....
312	2-2- المقاربة الكينزية للإنعاش الاقتصادي: استخدام الانفاق العام كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة....
314	المطلب الثاني : برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 : تحليل للمضامين والأهداف..
315	1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004
318	2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي - المخطط الخماسي 2005-2009 -
319	3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي - المخطط الخماسي 2010-2014 -
322	المطلب الثالث : آثار تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على الاقتصاد الوطني.....
322	1- تطور الوضعية الاقتصادية الكلية في ظل تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي: استقرار هش مرهون بتطورات أسعار النفط
328	2- أثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادية، البطالة وأداء مختلف القطاعات الاقتصادية: تأثير عكسي للوصفة الكينزية في ظل مواصلة جمود الجهاز الإنتاجي وتكريس الطابع الريعي للاقتصاد الوطني.....
334	3- أثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على الوضعية الاجتماعية.....
339	المبحث الثالث : تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية من اتفاق التعاون إلى الانخراط في مسار الشراكة مع تحليل للمحتوى الاقتصادي لاتفاق الشراكة.....
340	المطلب الأول : مسار العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية في ظل اتفاق التعاون لسنة 1976.....
340	1- خصوصية العلاقة الاقتصادية للجزائر مع المجموعة الأوروبية قبل تطبيق السياسة المتوسطة الشاملة لسنة 1972.
341	2- اتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية سنة 1976: السياق العام ومضمونه الاقتصادي والمالي.....
341	1-2- السياق العام لعقد اتفاق التعاون سنة 1976.....
341	2-2- اتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية: المحتوى، الأهداف والمضمون الاقتصادي والمالي.....
344	3- تقييم نتائج التعاون الاقتصادي والمالي في إطار اتفاق التعاون لسنة 1976.....
344	1-3- تقييم الجانب التجاري لاتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية.....
346	2-3- تقييم حصيلة التعاون المالي الأوروجزائري في إطار البروتوكولات المالية
347	المطلب الثاني : اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي : السياق والمضمون.....
347	1- السياق العام لعقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: مراحل التفاوض وظروفها.....
347	1-1- المرحلة التمهيدية التي سبقت التفاوض الرسمي خلال الفترة 1993-1997
348	2-1- مرحلة الشروع في التفاوض الرسمي خلال الفترة 1997-2001
349	3-1- مرحلة التفاوض النهائية والتوصل الى تفاهم لبرام اتفاق الشراكة سنة 2001
349	2- أهداف ومضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.....
349	1-2- أهداف اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.....
350	2-2- مضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ومحاوره الرئيسية.....

354	المطلب الثالث : الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.....
354	1- تحرير التبادل التجاري وإقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2020 (كانت مقررة في 2017).....
354	1-1- إقامة منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية في آفاق 2020.....
355	1-2- تحرير التبادل التجاري السلعي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة.....
361	2- تحرير تجارة الخدمات، المنافسة ومسألة قواعد المنشأ في إطار اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.....
361	1-2-1- تحرير تجارة الخدمات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.....
361	2-2- أحكام المنافسة في سياق تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.....
362	2-3- مسألة قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.....
363	3- التعاون الاقتصادي والمالي في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.....
363	1-3- التعاون الاقتصادي في إطار اتفاق الشراكة الأوروجزائري : الأهداف، وسائل التنفيذ ومجالات التعاون.....
364	2-3- التعاون المالي في إطار اتفاق الشراكة الأوروجزائري.....
364	خلاصة الفصل الأول.....
	الفصل الثاني: اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الحصيلة والتداعيات بعد عقد من التطبيق على الاقتصاد الوطني
368	تمهيد.....
369	المبحث الأول: تقييم لمحصلة التعاون الاقتصادي والمالي على ضوء تطبيق اتفاق الشراكة ومدى تأثير الأخير على تدفقات الاستثمار الأوروبي إلى الجزائر.....
370	المطلب الأول : تقييم حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي على ضوء تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.....
370	1- تقييم حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي في ظل تنفيذ برنامجي MEDA 1 و2- الفترة 1995-2006-.....
375	2- تقييم حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي في ظل الآلية الأوروبية للحوار والشراكة IEVP (2007-2013).....
378	3- التعاون الاقتصادي والمالي في إطار الآلية الأوروبية للحوار (2014-2020) : المجالات الرئيسية.....
379	4- حصيلة التعاون المالي في إطار البنك الأوروبي للاستثمار.....
380	المطلب الثاني : أثر تطبيق اتفاق الشراكة على تدفقات الاستثمار الأوروبي المباشر إلى الجزائر : محدودية الأثر الإيجابي على ضوء عدم جاذبية مناخ الاستثمار في البلاد.....
381	1- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و موقع الاستثمار الأوروبي المباشر فيه خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.....
386	2- تحليل لواقع مناخ الاستثمار في الجزائر:قراءة في الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات الدولية المختصة مع استعراض لأهم جوانب الضعف في محيط ممارسة الأعمال.....
394	المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق اتفاق الشراكة على التبادل التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي مع تحليل قياسي لمحدداته الرئيسية.....
396	المطلب الأول: مكانة الاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري الخارجي للجزائر مع استعراض لمحدداته الرئيسية " تحليل وصفي قياسي"
396	1-الأهمية النسبية للاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري الخارجي للجزائر.....
402	2-المحددات الرئيسية للتبادل التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1987-2016 - تحليل قياسي -
402	1-2- المنهجية المستخدمة في التحليل القياسي للمحددات الرئيسية لجانبي التبادل التجاري البيني للجزائر مع الاتحاد الأوروبي مع مراجعة بعض الأدبيات ذات الصلة.....
407	2-2-توصيف نموذجي جانبي التبادل التجاري البيني مع الاتحاد الأوروبي مع تقديم المتغيرات التفسيرية، مصادر تجميع البيانات و تحليل لخصائصها الإحصائية الوصفية.....

410	3-2- تقدير نموذجي الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى.....
413	4-2- تقدير المحددات الرئيسية لجانبي التبادل التجاري البيئي للجزائر مع الاتحاد الأوروبي باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.....
413	2-4-1- فحص استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المحددة لجانبي التجارة البينية للجزائر الاتحاد الأوروبي مع تحديد لدرجة تكاملها.....
423	2-4-2- دراسة العلاقة بين الصادرات والواردات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة عليها في الأجلين القصير والطويل باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.....
426	2-5- تحليل استجابة جانبي التبادل التجاري البيئي للجزائر مع الاتحاد الأوروبي للعوامل (المحددات) المؤثرة عليهما بواسطة تحليل دوال الاستجابة.....
428	المطلب الثاني : أثر تطبيق اتفاق الشراكة على التجارة البينية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي.....
429	1- أثر تطبيق اتفاق الشراكة على الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي.....
430	1-1- تطور الصادرات السلعية للجزائر نحو الاتحاد الأوروبي قبل وبعد تطبيق اتفاق الشراكة.....
431	1-2- أثر تطبيق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الصادرات خارج المحروقات مع تحليل للأداء التصديري السلعي بالاعتماد على بعض المؤشرات ذات الصلة بتحليل الوضع التنافسي للصادرات.....
441	2- أثر دخول اتفاق الشراكة على الواردات ذات المنشأ الأوروبي نحو الجزائر مع استعراض لأهم خصائصها.....
442	2-1- تطور الواردات السلعية للجزائر من الاتحاد الأوروبي قبل وبعد تطبيق اتفاق الشراكة.....
447	2-2- تحليل لخصائص الواردات من الاتحاد الأوروبي استنادا لأدائها على مستوى بعض مؤشرات التجارة الخارجية.....
452	3- تحليل لتطور وضعية الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي في ظل تنفيذ اتفاق الشراكة.....
455	المبحث الثالث : الأثر الجبايي لتطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي " استعراض لخسائر التفكيك التعريفي و التدابير الواجب اتخاذها لتعويضها ".....
455	المطلب الأول: تحليل هيكل الإيرادات العامة مع استعراض لخصائصه ومكانة الإيرادات الجمركية فيه.....
456	1- تحليل لهيكل الإيرادات العامة على مدار الفترة 2000-2016 مع إبراز لخصائصها الرئيسية.....
457	1-1- هيمنة الجباية البترولية على بنية الإيرادات العامة مما يعزز الوضعية المشهة للمالية العامة للبلاد.....
458	1-2-1- تواضع مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة مع ضعف حصيلتها واحتلال هيكلها.....
459	1-2-2- محدودية حصيلة الجباية العادية وعدم مقدرتها على تغطية النفقات العامة.....
460	1-2-2-1- اختلال تركيبة هيكل الجباية العادية وعدم مردودية أوعيتها الضريبية.....
463	1-2-3- ضعف الضغط الضريبي العادي.....
466	2- مكانة الجباية الجمركية في هيكل الإيرادات العامة.....
466	1-2- تطور المنظومة التعريفية والتدابير المتخذة لإصلاحها.....
469	2-2- أهمية الجباية الجمركية في بنية الإيرادات العامة.....
471	المطلب الثاني : الخسائر الناجمة عن عملية التفكيك التعريفي في اطار تنفيذ اتفاق الشراكة.....
472	1- التفكيك التعريفي في إطار تنفيذ اتفاق الشراكة بعد عملية المراجعة لسنة 2012.....
472	1-1- السند القانوني لطلب مراجعة رزنامة التفكيك التعريفي من قبل الجزائر.....
473	1-2- مراجعة نظام التنازلات التعريفية الخاص بالمنتجات الزراعية سنة 2012.....
474	1-3- مراجعة التفكيك التعريفي للمنتجات الصناعية.....
476	2- التقديرات الأولية لخسائر التفكيك التعريفي قبل الشروع في تنفيذه(قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ).....
479	3- الخسائر الفعلية لعملية التفكيك التعريفي خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 (أربعة أشهر الاخيرة) إلى سنة 2014.....
484	4- الخسائر التقديرية لعملية التفكيك التعريفي قبل وبعد عملية مراجعة رزنامة العملية سنة 2012.....

488	المطلب الثالث: التدابير الواجب اتخاذها لتعويض الخسائر الناجمة عن عملية التفكيك التعريفي.....
488	1- اصلاح النظام الضريبي كخيار لتعويض خسائر التفكيك التعريفي.....
489	1-1- مسار الاصلاح الضريبي في الجزائر: استعراض لمحتوى الجيلين الأول والثاني للاصلاح.....
491	1-2- أسباب ضعف نتائج الاصلاح الضريبي في الجزائر.....
496	1-3- بعض التدابير المقترحة لتأهيل النظام الضريبي وتكييفه مع التحولات الاقتصادية الراهنة.....
498	2- تكييف النظام الجمركي مع متطلبات تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.....
501	خلاصة الفصل الثاني.....
505	خاتمة الباب الثاني.....
508	الخاتمة.....
524	قائمة المراجع.....
	الملاحق

قوائم الجداول، الأشكال البيانية والملاحق

أولاً: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	حجم وبنية الموجودات المالية العالمية خلال سنة 2012	12
2	صافي تدفقات رؤوس الأموال الدولية تجاه الدول النامية خلال الفترة 2000-2011	15
3	تطور معدل نمو التجارة السلعية العالمية لبعض المناطق الاقتصادية وبعض الدول خلال الفترة 2005-2012	17
4	إجمالي الصادرات والواردات السلعية لبعض المناطق الاقتصادية والدول خلال الفترة 1948-2012	18
5	مصنوفة التعريفية الجمركية المطبق سنة 2008 في قطاعي الصناعات المصنعة والصناعات الاستخراجية - المواد الأولية	19
6	تطور تجارة الخدمات ومكانتها في النظام التجاري العالمي خلال الفترة 2005-2012	20
7	أبرز المصدرين والمستوردين في العالم خلال سنة 2012 - التجارة السلعية -	22
8	تطور الناتج المحلي الإجمالي وحجم التبادل التجاري الدولي لكل من البرازيل والصين وهند خلال الفترة 2003-2010	23
9	تطور عدد مستخدمي شبكة الانترنت خلال الفترة 2005-2015	25
10	واقع البحث والتطوير على ضوء مؤشرات اليونسكو لسنة 2007	27
11	الطرق المختلفة لقياس قواعد المنشأ: التعريف، المزايا والعيوب.	47
12	الأثار المترتبة على الرفاهية الاقتصادية في حالة الأثر الإنشائي للتجارة	56
13	الأثار المترتبة على الرفاهية الاقتصادية في حالة الأثر التحويلي للتجارة	58
14	مقارنة بين الصيغتين التقليدية والحديثة للتكامل الاقتصادي	65
15	عدد الترتيبات الإقليمية الفعلية المصرح بها من منظمة التجارة العالمية (المحات سابقاً) حسب طبيعة النص القانوني حتى نهاية 2011	71
16	التبادل التجاري بين المغرب ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال الفترة 1970-1973	76
17	المساعدات المالية المقدمة للدول المتوسطة في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة 1978-1996.	81
18	تطور التبادل التجاري بين دول الضفة الشرقية والجنوبية للمتوسط مع المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1991-1995	82
19	بعض المؤشرات الخاصة بصادرات وواردات بعض الدول المتوسطة خلال سنوات مختارة في الفترة 1980-1995	84
20	أهمية قطاع النسيج في بعض الاقتصاديات المتوسطة خلال الفترة 1980-1995	86
21	رصيد الميزان التجاري الخاص بالمنتجات الزراعية بين الدول المتوسطة والمجموعة الأوروبية خلال الفترة 1992-1995	88
22	نصيب الدول المتوسطة من المساعدات المالية الأوروبية المقدمة في إطار اتفاقيات التعاون 1978-1996.	88
23	التكيفية الهيكلية للمخصصات المالية للبروتوكولات المالية الأربعة للدول المغربية (الجزائر - المغرب - تونس)	89
24	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول جنوب وشرق المتوسط خلال الفترة 1981-1995	91
25	مخزون وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتوسطة حسب المصدر خلال الفترة 1990-1995	93
26	الوضعية الحالية لاتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية	104
27	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لبعض الدول المتوسطة الشريكة خلال عقد التسعينيات	118
28	المحتوى الاقتصادي لاتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية.	119
29	رزمة عملية التفكيك التعريفي للمنتجات المصنعة في إطار اتفاق الشراكة الأوروبية - المغربية	120
30	رزمة عملية التفكيك التعريفي للمنتجات المصنعة في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية - التونسية	121
31	التزامات بعض الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير تجارة الخدمات - القطاعات الرئيسية ووسائل توريدها -	124
32	الأدوات المستخدمة في إطار آلية FEMIP للبنك الأوروبي للاستثمار	133
33	أداء الاقتصاديات المتوسطة الشريكة على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية - مؤشرات التوازن الداخلي - خلال الفترة 1995-2014	138
34	مقارنة تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول المتوسطة كنسبة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول الاتحاد لأوروبي، ومجموعة اليورو خلال الفترة 1995-2014	140
35	أداء الاقتصاديات المتوسطة الشريكة على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية - مؤشرات التوازن الخارجي - خلال الفترة 1995-2014 .	144
36	الوضعية الاجتماعية في الدول م.م. الشريكة مع أ. الأوروبي استناداً لأدائها وفقاً لبعض المؤشرات خلال الفترة 1995-2014	147

157	بعض مؤشرات القطاع الزراعي في الدول المتوسطة الشريكة - متوسط الفترتين 1995-2005 و 2006-2014	37
164	واقع الأمن الغذائي في بعض الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي بناء على تطور بعض المؤشرات خلال الفترتين 2003-2007 و 2008-2013	38
171	مكانة وأوضاع القطاع الصناعي في الدول العربية الشريكة وتركيا خلال الفترة 1995-2014	39
176	تطور واردات الاتحاد الأوروبي من منتجات النسيج والملابس من مورديه الرئيسيين في آسيا ومنطقة المتوسط سنتي 2005 و 2012.	40
179	تنافسية الصناعة التحويلية في الدول المتوسطة الشريكة استنادا لبعض مؤشرات التنافسية - الفترة 1995-2014-	41
182	الوضع المقارن لأداء مجمل الدول العربية الشريكة على مستوى بعض مؤشرات التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية مع المعدلات المناظرة على المستوى الدولي - متوسط الفترة 2009-2013.-	42
186	هيكل تجارة الخدمات للدول المتوسطة الشريكة وبعض المجموعات الاقتصادية في العالم "متوسط الفترة 2005-2013	43
189	تطور تجارة الخدمات للدول المتوسطة الشريكة مع العالم والاتحاد الأوروبي سنتي 2005 و 2014.	44
190	أهمية القطاع السياحي في اقتصاديات الدول م.ش. مع الاتحاد الأوروبي وفقا لبعض المؤشرات "متوسط الفترة 2005-2014 "	45
191	تطور أداء القطاع السياحي في بعض الدول العربية الشريكة استنادا لبعض المؤشرات مع استعراض لحسابه خلال الفترة 2010-2013.	46
194	موقع الدول المتوسطة الشريكة وفق تصنيف مؤشر تنافسية القطاع السياحي والسفر للمنتدى الاقتصادي العالمي	47
198-199	تطور التبادل التجاري الخارجي للدول المتوسطة الشريكة خلال الفترة 1995-2014	48
201	التركيب السلمي لصادرات وواردات الدول المتوسطة الشريكة خلال سنوات 1995، 2005 و 2014 .	49
203	الأداء التصديري للدول المتوسطة الشريكة وفق بعض المؤشرات ذات الصلة خلال الفترة 1995-2014.	50
206	اتجاهات التجارة الخارجية السليمة (الصادرات والواردات) للدول المتوسطة الشريكة خلال سنوات 1995، 2005 و 2014	51
209	مكانة الاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري السلمي الخارجي بمجمل الدول المتوسطة الشريكة الفترة 1995-2014.	52
211	تطور الصادرات السليمة لبعض الدول المتوسطة الشريكة نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2014	53
213	الهيكل السلمي لصادرات الدول المتوسطة الشريكة نحو الاتحاد الأوروبي وتنافسيتهما وفق أدائها على مستوى بعض مؤشرات تنافسية الصادرات خلال الفترة 1995-2014	54
217	تطور الواردات السليمة للدول المتوسطة الشريكة* من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2014	55
219	التركيب السلمي لواردات الدول المتوسطة الشريكة من الاتحاد الأوروبي وخصائصها - متوسط الفترتين 1995-2005 و 2006-2014	56
221	تطور رصيد الميزان التجاري للدول المتوسطة الشريكة من الاتحاد الأوروبي وفقا لتكيبته السليمة خلال الفترة 1995-2014	57
223	المساعدات المالية المقدمة في إطار برنامجي MEDA1-MEDA2 خلال الفترة 1995-2006	58
225	مجالات التعاون الاقتصادي الممولة في إطار برنامج MEDA1 في بعض الدول المتوسطة الشريكة	59
226	مجالات التعاون الاقتصادي الممولة في إطار برنامج MEDA2 في بعض الدول المتوسطة الشريكة	60
227	المساعدات المالية المخصصة خلال الفترة 2004-2006 للدول المنضمة سنة 2004 إلى الاتحاد الأوروبي	61
228	المساعدات المالية المقدمة في إطار الأوربية للحوار والشراكة IEVP للدول المتوسطة الشريكة (الفترة 2007-2013)	62
229	مجالات التعاون الاقتصادي الممولة في إطار برنامج IEVP في بعض الدول المتوسطة الشريكة	63
229	التقروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار لبعض الدول المتوسطة الشريكة خلال الفترة 1995-2002	64
230	التمويلات المقدمة للدول المتوسطة الشريكة في إطار آلية FEMIP خلال الفترة 2002-2014.	65
231	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر (مخافظ) نحو الدول المتوسطة الشريكة خلال الفترة 2004-2009	66
232	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بعض الدول المتوسطة الشريكة خلال الفترة 1995-2013	67
234	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول المتوسطة الشريكة حسب المصدر خلال الفترة 2003-2008	68
235	اتجاهات تدفقات الاستثمار المباشر لدول الاتحاد الأوروبي خارج الاتحاد Extra UE ونصيب الدول المتوسطة الشريكة منه خلال الفترة 2005-2012	69
251	تطور البرامج الإصلاحية المدعومة من صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1953-2014	70
270	توقعات أداء بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة تنفيذ البرنامج الاقتصادي لحكومة بلعيد عبد السلام 1992-1997	71
270	تطور أداء الاقتصاد الجزائري على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1991-1994	72
284	تطور أداء بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-2015	73
289	تطور حصيلة الاستثمارات المحلية المصرح بها لدى وكالة APSI خلال الفترة 1993-2001	74
290	حصيلة الاستثمارات المقبولة على مستوى لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية CALPI للفترة 1994- نهاية سبتمبر 1999.	75
291	تطور التدفقات السنوية ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1993-2001	76

295	تطور أداء الاقتصاد الجزائري على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1995-2001	77
297	تطور معدلات نمو بعض القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في إجمالي القيمة المضافة خلال الفترة 1994-2001	78
298	تطور مؤشر الانتاج لفروع القطاع الصناعي العمومي ومعدلات استخدام الطاقات الانتاجية خلال الفترة 1990-2000	79
299	خسائر اليد العاملة في القطاع الصناعي العمومي خارج المحروقات خلال الفترة 1995- مارس 2000	80
300	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2000	81
300	تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1991-2000	82
301	عدد مناصب الشغل الملقاة بفعل عمليات حل وتصفية المؤسسات العمومية خلال الفترة 1994- جوان 1998	83
301	تطور مؤشرات أسعار الاستهلاك لبعض السلع والخدمات في الجزائر خلال الفترة 1994-2000	84
302	تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال سنتي 1988 و 1995	85
303	تطور النفقات العامة الموجهة للقطاعات الاجتماعية بالأسعار الثابتة (سنة 1993) وكنسبة من الناتج.م. الإجمالي خلال الفترة 1993-1999	86
316	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر خلال 2001-2004	87
317	السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (دعم الإصلاحات)	88
318	المخصصات السنوية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009	89
320	التوزيع القطاعي للمخصصات المرصودة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	90
323	تطور الأداء على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترات ما قبل، أثناء وبعد تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي	91
332	تطور أداء بعض القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1995- 2016	92
335	تطور التحويلات الاجتماعية للدولة خلال الفترة 2000-2015 .	93
336	تطور الوضعية الاجتماعية اعتمادا على الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات الرئيسية ذات الصلة خلال الفترة 2000-2017	94
342	تحرير التبادل التجاري الخاص بالمنتجات المصنعة في إطار اتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية لسنة 1976	95
343	الإعانات المالية الممنوحة من قبل المجموعة الأوروبية للجزائر في إطار التعاون المالي خلال الفترة 1978-1996	96
344	تطور التبادل التجاري بين الجزائر والمجموعة الأوروبية خلال الفترة 1986-1995	97
345	مؤشر تركز الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1980-1995 (مؤشر <i>Herfindahl-Hirschmann</i>)	98
346	التسديدات الفعلية للمبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية الأربعة	99
356	البود التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية والصناعية الخاضعة لعملية التفكيك التعريفي في إطار اتفاق الشراكة	100
357	رزمة التفكيك التعريفي للمنتجات الصناعة الواردة الملحق الثالث - القائمة الثانية - (قبل مراجعة سنة 2012)	101
358	رزمة التفكيك التعريفي للمنتجات الصناعة الواردة في القائمة الثالثة (قبل مراجعة سنة 2012)	102
358	التفكيك التعريفي للمنتجات الزراعية الواردة في البروتوكول رقم 2 لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.	103
359	التفكيك التعريفي لمنتجات الصيد البحري الواردة في البروتوكول رقم 4 لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.	104
359	التفكيك التعريفي للمنتجات الزراعية المحولة الأوروبية الواردة في البروتوكول رقم 5 لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي	105
360	الوضعية التعريفية الجديدة المطبقة على المنتجات الزراعية المحولة الأوروبية بعد عملية التفكيك التعريفي.	106
371	مجالات التعاون الاقتصادي الرئيسية الممولة من قبل MEDA I في الجزائر خلال الفترة 1996-1999	107
371	مجالات التعاون والنشاطات المقترحة لتمويل في إطار برنامج MEDA II المدرجة في البرامج الاستدلالية الوطنية للجزائر خلال الفترة 2000-2006	108
373	تطور مبالغ المساعدات المالية المقدمة للجزائر في إطار برنامجي MEDA I-MEDAII خلال الفترة 1995-2006	109
374	المساعدات المالية المتعهد بها والمسددة فعليا للدول المتوسطة الشريطة في إطار برنامجي MEDA I&II	110
376	مجالات التعاون الممولة في إطار برنامج IEVP في الجزائر خلال الفترة 2007-2013	111
376	المساعدات المالية المقدمة للجزائر في إطار الآلية الأوروبية للحوار والشراكة IEVP (الفترة 2007-2013)	112
377	المساعدات المالية المتعهد بها والمسددة فعليا للدول المتوسطة الشريطة في إطار برنامجي MEDA و IEVP	113
378	مجالات التعاون المدرجة لتمويل في إطار الآلية الأوروبية للحوار IEV في الجزائر خلال الفترة 2014-2020	114
379	تطور القروض المقدمة للجزائر من قبل البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة 1995-2015	115
381	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2016	116
384	تطور تدفقات الاستثمار المباشر الوارد إلى الجزائر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2016	117
387	تطور ترتيب الجزائر على مستوى مؤشر التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2008-2016	118
391	الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات الدولية ذات الصلة بأوضاع الحوكمة - الشفافية و الحرية الاقتصادية في سنوات مختارة خلال الفترة 2008-2016	119

393	تطور ترتيب الجزائر حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال <i>Doing Business</i> خلال الفترة 2008-2016.	120
394	العوائق الرئيسية لممارسة الأعمال في الجزائر حسب تقارير التنافسية العالمية للفترة من 2008 إلى 2016.	121
399	أهم الزبائن الرئيسيين للجزائر من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-2016	122
401	أهم الموردين الرئيسيين للجزائر من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-2016	123
404-406	ملخص لبعض الدراسات التطبيقية الخاصة بمحددات جانبي التبادل التجاري في بعض الدول النامية والجزائر	124
408-409	تعريف متغيرات نموذجي الدراسة وتحديد مصادر تجميع البيانات و التوقعات القبلية لتأثير المتغيرات التفسيرية على المتغيران التابعين (إشارة الملاحظات المقدرة)	125
410	الخصائص الإحصائية الوصفية للبيانات الخاصة بمتغيرات نموذجي الصادرات والواردات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي	126
411	نتائج تقدير نموذج محددات الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS	127
411	نتائج اختبار <i>Breusch-Godfrey</i>	128
412	نتائج تقدير نموذج محددات الواردات إلى الاتحاد الأوروبي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS	129
412	نتائج تقدير النموذج ($LMt=LDemt, LXht$) باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS	130
413	نتائج تقدير النموذج ($LMt=LDemt, LXht$) باستخدام طريقة OLS بعد إزالة مشكلة الارتباط الذاتي للباقي	131
416	نتائج اختبارات جذر الوحدة على سلاسل متغيرات نموذجي الدراسة	132
421	نتائج اختبارات جذر الوحدة على سلاسل متغيرات نموذجي الدراسة بعد إجراء الفرق الأول	133
423	نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني (درجات التأخير) P بالاعتماد على نموذج VAR (نموذج الصادرات)	134
423	نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين متغيرات نموذج محددات الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي	135
425	نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني (درجات التأخير) P بالاعتماد على نموذج VAR (نموذج الواردات)	136
425	نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين متغيرات نموذج محددات الواردات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي	137
430	تطور الصادرات السلعية للجزائر نحو الاتحاد الأوروبي قبل وبعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ" الفترة 1995-2016	138
432	الأداء التصديري للجزائر على مستوى بعض المؤشرات ذات الصلة خلال الفترة 1995-2014.	139
433	تطور الصادرات السلعية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2016	140
435	تطور الصادرات السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006-2015	141
436	تطور صادرات الجزائر الزراعية والزراعية المحولة وأهم المنتجات المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة	142
438	تطور صادرات المنتجات الزراعية والزراعية المحولة المستفيدة من المزايا التفضيلية والخاضعة لنظام الحصص إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007-2012	143
442	تطور الواردات السلعية للجزائر من الاتحاد الأوروبي قبل وبعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ" الفترة 1995-2016	144
444	تطور الواردات من الاتحاد الأوروبي المعنية بتدابير التحرير من الجانب الجزائري خلال الفترة: 4 أشهر الأخيرة لـ 2005 إلى سنة 2016	145
448	خصائص الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي وباقي العالم بالاستناد على أدائها على بعض المؤشرات ذات الصلة خلال الفترة 1995-2014.	146
449	تطور الواردات من الاتحاد الأوروبي حسب المجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 2000-2016	147
451	تطور قيم وكميات الواردات الجزائرية من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة من الاتحاد الأوروبي الخاضعة لنظام الحصص	148
453	تطور رصيد الميزان التجاري السلعي الإجمالي ووفقا لتكوينه السلعي للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2015	149
456	تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2016	150
457	تطور مساهمة الجباية البترولية في بنية الإيرادات العامة ومدى تغطيتها للنفقات العامة الاجمالية والتسييرية خلال الفترة 2000-2016	151
459	تطور إيرادات الجباية العادية ومدى تغطيتها للنفقات العامة خلال الفترة 2000-2016.	152
461	تطور بنية إيرادات الجباية العادية خلال الفترة 2000-2015	153
462	تطور حصص الضريبة على الأجور والرسم على القيمة المضافة وأهميتها في هيكل الجباية العادية خلال الفترة 2000-2016	154
465	تطور مستويات الضغط الضريبي في بعض الدول المغاربية ودول مجموعة OCDE خلال الفترة 2009-2012	155
467	مراحل تطور منظومة التعريفية الجمركية في الجزائر	156
469	مساهمة الحقوق الجمركية في بنية الإيرادات العامة والجباية العادية وتطور أدائها خلال الفترة 1998-2012	157
474	مراجعة نظام التنازلات التعريفية الخاص ببعض المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي	158
475	مراجعة رزمة التفكيك التعريفية للمنتجات الصناعة الواردة في القائمة الثانية منذ سبتمبر 2012	159
476	مراجعة رزمة التفكيك التعريفية للمنتجات الصناعة الواردة في القائمة الثالثة منذ سبتمبر 2012	160
477	الواردات الصناعية الأوروبية الخاضعة لعملية التفكيك التعريفية وإيرادات الحقوق الجمركية عليها سنة 2003	161
478	التقديرات الأولية لخسائر التفكيك التعريفية على المنتجات الصناعية قبل الشروع في تنفيذها من قبل إدارة الجمارك	162

478	خسائر التفكيك التعريفي المقدرة من قبل صندوق النقد الدولي للفترة من سنة 2005 الى سنة 2010	163
480	الخسائر الفعلية لعملية التفكيك التعريفي - الربح الغير محصل من الحقوق الجمركية - خلال الفترة من 2005 الى 2014	164
483	تطور قيمة الخسائر الفعلية لعملية التفكيك التعريفي وما تعادله إيرادات الجباية العادية والإيرادات العامة والنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-	165
484	الخسائر المقدرة لعملية التفكيك التعريفي - الربح الغير محصل من الحقوق الجمركية وفقا للزمانة الأصلية و المعدلة لعملية التفكيك التعريفي -	166
486	محاكاة خسائر التفكيك التعريفي بعد مراجعة الزمانة بأخذ سنة 2014 كسنة أساس (الفترة 2015-2020)	167
492	التعديلات التي مست النظام الضريبي والواردة في قوانين المالية لبعض السنوات	168
493	تطور تكلفة الاعفاءات الضريبية خلال الفترة 1995-2014	169
496	تطور وضعية نتائج الرقابة الجباية بأصنافها المختلفة خلال الفترة 2001-2011	170
498	تطور عدد المخالفات الجمركية ومخالفات التهريب المعالجة من قبل إدارة الجمارك خلال الفترة 2001-2010	171
499	تطور مبالغ الامتيازات الجمركية على الواردات الممنوحة من قبل الجمارك خلال الفترة 2008-2016	172

ثانيا: قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مقارنة تطور حجم سوق المشتقات المالية مع الناتج المحلي الاجمالي واجمالي رسملة البورصة على المستوى العالمي خلال الفترة 2003-2012	13
2	تطور تدفقات رؤوس الأموال الدولية نحو الدول النامية خلال الفترة 1970-2008	14
3	تطور معدلات نمو الصادرات العالمية والناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 1990-2010	17
4	التطور السنوي لمتوسط التعريف الجمركية في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة 1985-2004	18
5	تطور التجارة العالمية حسب الأصناف السلعية خلال الفترة 1950-2010	19
6	أبرز المصدرين والمستوردين للخدمات في العالم سنة 2012	21
7	تطور نصيب الدول النامية والمتقدمة في إجمالي التجارة السلعية العالمية خلال الفترة 1970-2011	21
8	اتجاه الصادرات السلعية بين دول الجنوب والشمال سنتي 1990 و 2008 مع اتجاه الصادرات الصينية سنة 2008 نحو دول الجنوب	23
9	تطور تكاليف النقل الجوي والبحري والاتصال خلال الفترة 1930-2000	25
10	مساهمة قطاع صناعة وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القيمة المضافة لكل من قطاعي الصناعة والخدمات سنة 2006 في دول OCDE	26
11	واقع البحث والتطوير في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبعض الدول الصاعدة سنة 2009	28
12	تطور عدد الأزمات المالية خلال الفترة 1880-1997 حسب دراسة <i>Eichengreen and bordo</i>	29
13	التحليل النظري للآثار الناتجة عن التكامل الاقتصادي - الآثار الساكنة والديناميكية -	53
14	الأثر الإنشائي للتكامل الاقتصادي - خلق التجارة -	55
15	الأثر السلبي لتحويل التجارة على الرفاهية	57
16	الأثر الإيجابي لتحويل التجارة على الرفاهية	58
17	الترتيبات المحطر عنها لدى سكرتارية الجات/ منظمة التجارة العالمية حسب طبيعة الدول المكونة لها	70
18	هيكل صادرات الدول المتوسطة نحو المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1970-1992	85
19	نصيب المنتجات المصنعة من إجمالي الصادرات بعض الدول المتوسطة الشريكة نحو المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1970-1995	85
20	رصيد الميزان التجاري للمنتجات المصنعة لبعض الدول المتوسطة مع المجموعة الأوروبية وباقي العالم سنتي 1990 و 1995	86
21	الهيكل السلعي للصادرات والواردات الزراعية لمجموع الدول المتوسطة مع المجموعة الأوروبية سنة 1992	87
22	القطاعات الممولة في إطار البروتوكولات المالية الأربعة في الدول المغاربية الثلاثة خلال الفترة 1978-1996	90
23	تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدول المتوسطة والنامية خلال الفترة 1975-1997	92
24	تطور الصادرات الزراعية لكل من اسبانيا و مجموع الدول المتوسطة الشريكة نحو المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال الفترة 1970-1993	97
25	الجوانب الرئيسية للشراكة الأورومتوسطية بأبعادها الثنائية والإقليمية وفق مسار برشلونة	103
26	أهداف الشراكة الأورومتوسطية من منظور الاتحاد الأوروبي	106
27	إجراءات تصنيف و تنفيذ المشاريع الممولة في إطار برنامج MEDA	130
28	تطور حصة منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط من واردات القمح العالمية خلال الفترة 2004-2012	163
29	نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية في الدول المتوسطة الشريكة وبعض الدول والأقاليم في العالم سنة 2013.	174
30	أهمية قطاع الخدمات في اقتصاديات المتوسطية الشريكة وبعض المناطق الاقتصادية في العالم "متوسط الفترة 2005-2014"	185

204	تركيبية الصادرات السلعية للدول المتوسطة الشريكة وفق المحتوى التكنولوجي - متوسط الفترة 2001-2014-	31
259	تطور المتوسط السنوي لسعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1979 -1991	32
297	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخارج المحروقات، وخارج قطاعي المحروقات والزراعة خلال الفترة 1991-2001	33
312	أثر التوسع في الإنفاق العام على الطلب الكلي وتأثير ذلك على النمو والتشغيل وفقا للمنظور الكينزي	34
313	آلية عمل أثري المضاعف والمعدل	35
314	موقع سياسة الإنفاق العام ضمن سياسات مكافحة البطالة.	36
316	التوزيع القطاعي للمشاريع المدرجة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	37
319	التوزيع القطاعي للمخصصات الأولية المرصودة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	38
328	التأثير العكسي السلبي للنظرية الكينزية في حالة الاقتصاد الجزائري	39
329	تطور معدلات النمو والبطالة وحجم الإنفاق العام الكلي والتجهيزي خلال الفترة 1995-2016	40
345	المهيكل السلعي للتبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1986-1992	41
346	القطاعات الممولة في إطار البروتوكولات المالية الأربعة 1978-1996	42
350	هيكل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي - المحاور الرئيسية -	43
353	تطور التبعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي تجاه المصادر الخارجية وأهم مورديه من النفط والغاز الطبيعي	44
362	قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	45
397	تطور الأهمية النسبية للاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 1995-2016	46
414	معاملات دالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات نموذجي الدراسة	47
418	معاملات دالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي لبواقي السلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات نموذجي الدراسة	48
419	معاملات دالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الأول	49
422	معاملات دالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي لبواقي السلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الأول	50
427	استجابة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي للتغيرات الحاصلة في العوامل الرئيسية المؤثرة فيها	51
427	استجابة الواردات من الاتحاد الأوروبي للتغيرات الحاصلة في العوامل الرئيسية المؤثرة فيها	52
463	تطور معدل النمو السنوي للضريبة على الأجور وكتلة الأجور خلال الفترة 2000-2015	53
465	تطور الضغط الضريبي الإجمالي والعادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	55
471	أثر تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الإيرادات العامة للجزيرة	56
474	توزيع البنود التعريفية للمنتجات الصناعية الخاضعة لعملية مراجعة التفكيك التعريفي حسب فروع القطاع الصناعي.	57
491	محاور إصلاح النظام الجبائي الجزائري منذ سنة 2002- الجيل الثاني للإصلاح الجبائي-	58

ثانيا: قائمة الملاحق .

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	نتائج تقدير نموذج محددات الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي باستخدام طريقة المربعات الصغرى
2	نتائج تحديد درجة التأخير بالاعتماد على معياري Akaike و Schwraz
3	نتائج اختبارات جذر الوحدة (ديكي فولر Dickey-Fuller ، وفيلبس بيرون Phillips - Perron)
4	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (منتجه تصحيح الخطأ) VECM
5	نتائج اختبار Ljung-Box (اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي)

ملخص :

بعد مرور أزيد من عقد من الزمن على دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي كان بتاريخ 1 سبتمبر 2005، وهي فترة تبدو كافية لتقويم حصيلة جانبه الاقتصادي والمالي وتسمح بإبراز للتداعيات المترتبة عنه على الاقتصاد الوطني وهو ما استهدفه هذا البحث، نجد أن الجزائر لم تتمكن من بلوغ ما سعت لتحقيقه من أهداف من وراء انخراطها في مسار الشراكة لاسيما على صعيد الجانب الاقتصادي والمالي بالنظر من جهة إلى الأوضاع والخصائص التي ميزت ولا تزال الاقتصاد الوطني الذي أتهكته ثالوث : الربيع - الفساد - واتساع رقعة الاقتصاد الموازي. ومن جهة أخرى، لتواضع حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي وكذا تدفقات الاستثمار الأوروبي المباشر التي لم تكن على مدار سنوات تطبيقه في مستوى تطلعات الشريك الجزائري الذي رأى أنه قد أعطى للاتحاد أكثر مما أخذ منه لاسيما في ظل الإدراك المتزايد أن الاتفاق بات يشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني خصوصا مع استمرار الطرف الآخر الأقوى في معادلة الشراكة بتعزيز لمكاسبه التجارية والذي يصدر 17 دولار إلى السوق الجزائرية مقابل كل دولار مستورد من الجزائر خارج المحروقات دون أن يتوافق ذلك مع تقديمه للدعم المطلوب وهو ما أكد في نهاية المطاف صحة المخاوف التي أبدتها العديد من الأطراف في أعقاب التوقيع على الاتفاق التي رأت بأن عوائد الشراكة التي يجنيها الجانب الجزائري في ظل التفاوت الشديد القائم بين الطرفين على كافة الأصعدة ستكون محدودة وأن ما كان يعتقد به المتفائلون الذين كانوا يرون في الاتفاق بأنه سيكون فرصة تاريخية وخيار استراتيجي يخدم مصالح الطرفين شريطة أن يكون ذلك مرهوناً بانجاز إصلاحات اقتصادية جذرية وشاملة لتكييف الأوضاع الاقتصادية مع متطلبات هذه الشراكة تدريجيا مع الحصول على دعم مالي وتعاون اقتصادي أكبر من الجانب الأوروبي كان في غير محله. وهو ما وقف عليه الجانب الجزائري الذي أدرك متأخرا خطأ التقدير الذي وقع فيه حينما تسرع في إبرامه دون مراعاة كافة التحذيرات المقدمة له مسبقا، وهو الذي لم يأخذ بعين الاعتبار في جميع مراحل التفاوض سوى العوامل ذات الطابع السياسي مقابل إغفاله للجوانب الاقتصادية وما يمكن أن يلحق بالاقتصاد الوطني من خسائر وتداعيات سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

هذا ما يستدعي معالجة فورية للاختلالات العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وإزالة المظاهر السلبية التي تبقى ملازمة له والتي لم تكن فقط سببا في عجزه على استيفاء متطلبات الانفتاح ومجاراة المنافسة التي فرضها تطبيق الاتفاق مقابل ضعف استغلال المزايا التي أتاحتها بل كانت سببا في جعله مجرد اقتصاد ريعي أحادي التصدير على درجة عالية من الهشاشة و تبعية مطلقة نحو الخارج في تلبية احتياجات الطلب الداخلي الاستثماري والاستهلاكي تتحدد فيه دورات الرخاء والركود بتغييرات سعر برمبل النفط وما ينطوي ذلك من مخاطر جسيمة تصل لحد انهياره بالكامل بل وإهميار البلاد برمتها في حال بقاءه على وضعه الراهن خصوصا وأن نهاية ربيع المحروقات بدأت ترسم بكل وضوح في الأفق وما الصدمة النفطية الحالية سوى مؤشر إنذار لمدى صعوبة المرحلة القادمة للبلاد.

الكلمات المفتاحية : اتفاق الشراكة، الشراكة الأورومتوسطية، الاقتصاد الجزائري ، التعاون المالي والاقتصادي، التفكير التعريفي، منطقة التبادل الحر.

Résumé :

Après plus d'une décennie de l'entrée en vigueur de l'accord d'Association avec l'Union européenne, le 1^{er} septembre 2005, Une période qui semble suffisante pour évaluer le Bilan de son volet économique et financier et permettre d'évaluer ses implications sur l'économie nationale qui était fixé comme objectif principal de la dite thèse.

Nous constatons que l'Algérie n'a pas pu réaliser les objectifs fixés lors de son engagement dans le processus du partenariat, notamment dans son volet économique et financier à cause du l'état et les caractéristiques actuels de l'économie nationale épuisée par la triade : la rente- la corruption – et l'expansion de l'économie parallèle, ainsi que le maigre bilan de la coopération économique-financière et les flux limités d'investissements européens qui n'étaient pas à la hauteur des attentes du partenaire algérien qui a estimé qu'il avait donné à l'Union Européenne plus que ce qu'il lui avait pris surtout avec la prise de conscience croissante que l'accord devient un lourd fardeau pour l'économie nationale d'autant plus que l'autre partenaire continue de renforcer ses gains commerciaux en exportant en moyenne 17dollars pour chaque dollar importé d'Algérie en dehors des hydrocarbures sans apporter le soutien nécessaire au partenaire algérien. Ce qui a finalement confirmé la validité des préoccupations exprimées par de nombreuses parties suite à la signature de l'accord et qui ont estimé que les avantages du partenariat dont bénéficie la partie algérienne vu l'extrême disparité entre les deux parties à tous les niveaux seront limitées.

Tout cela a fait prendre conscience à la partie algérienne de l'erreur tardive d'appréciation qui s'est produite quand elle s'est empressée de conclure l'accord sans tenir compte de tous les avertissements donnés à l'avance et qui n'a pris en compte durant toutes les étapes des négociations que les facteurs d'ordre politique en négligeant les aspects économiques et ce qui peut être infligé à l'économie nationale des pertes et des répercussions négatives sur divers secteurs économiques.

Cela nécessite un traitement immédiat des profonds déséquilibres de l'économie nationale et l'élimination des aspects négatifs qui restent inhérents à lui et qui étaient non seulement la cause de l'incapacité de répondre aux exigences d'ouverture et faire face à la concurrence imposée par la mise en œuvre de l'accord mais aussi la raison de la rendre une simple économie rentière mono exportateur avec un haut degré de fragilité et a une dépendance absolue de l'extérieur en répondant aux besoins de la demande intérieure (investissement et consommation), dont la quelle les cycles de prospérité et de stagnation sont déterminés par les fluctuations du prix du baril de pétrole ce qui entraîne des risques sérieux qui conduisent à l'effondrement de l'ensemble de l'économie nationale et même à l'effondrement de l'ensemble du pays si les choses restent telles qui est les sans un vraie changement radicale sur tous les plans d'autant que la fin de la rente pétrolière a commencée à apparaître clairement à l'horizon et que le choc pétrolier actuel n'est qu'un indicateur d'alerte de la difficulté de la future phase du pays.

Mots Clés : *Accord d'Association, Partenariat Euro-méditerranéen, Economie Algérienne, Coopération financière et économique, Démantèlement tarifaire, Zone de libre-échange.*

المقدمة العامة

1- تمهيد:

مما لا شك فيه، أن التحولات العالمية على كافة الأصعدة التي ميزت العقود الخمسة الماضية على وجه الخصوص شكلت في مجملها واقعا تاريخيا وضع النظام العالمي بما فيه النظام الاقتصادي على عتبة مرحلة جديدة لم يتنبأ بمعطياتها ووتأثيرها المتسارعة وحتى مخلفاتها سواء الراهنة أو المستقبلية بالنظر لجسامة آثارها وانعكاساتها لدرجة وصفها من قبل فرانسيس فوكوياما *Francis Fukuyama* مطلع عقد التسعينيات، وهي مرحلة شهدت بالمنااسبة بعض أبرز هذه التحولات، بـ "نهاية التاريخ" التي أراد بها التأكيد على الانتصار النهائي للعقيدة الليبرالية في صيغتها الجديدة على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وأن التاريخ لم ولن يعرف ما هو أفضل وأصلح منها للبشرية، وهو وصف كذبه فيما بعد التطورات التي حصلت سواء على الصعيد الاقتصادي والسياسي.

وعليه، شهدت المنظومة الاقتصادية العالمية منذ الربع الأخير من القرن الماضي، العديد من التحولات المتلاحقة التي كانت بدايتها باختيار نظام بروتون وودز لتتبعها أزمة التضخم الركودي التي أعلنت نهاية فترة الرخاء التي عرفتتها مختلف الاقتصاديات الغربية وهو ما يعرف بسنوات الثلاثين المجيدة *les trente Glorieuses* التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي عجزت الأفكار الكينزية الداعية إلى الرأسمالية التدخلية عن إيجاد الحلول المناسبة لها على عكس أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 وهو ما فسح المجال لعودة التيارات الاقتصادية الليبرالية في شكلها الجديد لتولي زمام المبادرة في إدارة الشأن الاقتصادي بحيث أعطيت الرأسمالية النقية وفقا للمنطق النيوليبرالي الفرصة المناسبة لأن تتبلور أكثر فأكثر من خلال تنامي توجه الاقتصاديات المختلفة صوب تطبيق الرأسمالية المتحررة من كافة أشكال القيود والتدخل الحكومي الذي اعتبر أصل المشكلة على حد تعبير الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان. والذي تعزز أكثر، بتعميم تطبيق السياسات الإصلاحية المستمدة من مبادئ إجماع واشنطن الليبرالية لوليامسون *Walliamson*، والتي تمحورت حول ثالوث: الثبوت والخصوصية وتحرير السوق، الذي أضحى يشكل الأعمدة الرئيسية التي تركز عليها برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية التي طبقت على نطاق واسع من قبل الاقتصاديات المتحولة إلى اقتصاد السوق ومعظم الدول النامية بعد فشل تجارب التنمية التي اعتمدتها غداة استقلالها ودخولها في دوامة من الأزمات المتوالية على غرار أزمة المديونية لسنة 1982، لحد وصفها من قبل المدير السابق لصندوق النقد الدولي ميشال كمديسوس *Michel Camdessus* سنة 1989 بالثورة الصامتة *révolution silencieuse* كتعبير عن القرارات الهامة والمؤلمة التي اتخذتها هذه الدول في مسار إصلاح اقتصادياتها. بعدما كان العديد منها رافضا بشكل كلي لتنفيذ مقترحات الإصلاح المقدمة من قبل هذه المؤسسات في وقت سابق بفعل تبعاتها السلبية خصوصا على مستوى الجوانب الاجتماعية.

وفي خضم هذه التحولات، أضحت العولمة التي هي عبارة عن مصطلح يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد مبادئها، السمة الرئيسية التي تميز النظام الاقتصادي العالمي، فأما الوصف فهو تعبير عن ظاهرة تلاشت معها الحدود واختصرت المسافات بفعل التطور الكبير الذي عرفته وسائل النقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصال وتم تحرير تدفقات رؤوس الأموال بمختلف أشكالها والسلع والخدمات بين مختلف الدول والأقاليم، ومن ثم خلفت ورائها واقعا جديدا تجسد في تنامي حدة التحرر وافتتاح الاقتصاديات التي أضحت مرتبطة ببعض البعض أكثر من ذي قبل. أما المبادئ فهي تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقا من الاعتقاد القائل بأنه سيكون لها أفضل مردود على النمو ورفاه الأمم رغم أن مبادئ تحرير الأسواق العالمية تطبق بطريقة انتقائية بما يخدم المصالح الاقتصادية للدول المتقدمة على حساب مصالح الدول النامية على حد تعبير الاقتصادي داني رودريك *Dani Rodrik*، والذي تساءل عن مدى ذهاب العولمة بعيدا في مجال تحديد أهدافها ووسائلها في سياق هيمنتها على المناخ السياسي والفكري وبطبيعة الحال الاقتصادي، وكان من بين الأوائل رفقة اقتصاديين آخرين من حملة جائزة نوبل ككروجمان وستيجلتز الذين كان لهم نقدا مبكرا وحس دقيق في استشراف مستقبل الظاهرة ومدى التأثيرات السلبية التي يمكن أن تلحق بالنظام الاقتصادي العالمي بشقه المالي والنقدي، والذي أضحت تحكمه الرأسمالية بمبادئها التقليدية في حرية السوق والتجارة وكف يد الدولة عن التدخل في الاقتصاد، والحامل في طياته مغالاة شديدة أدت من ناحية إلى عملية استغلال واسعة المدى تقوم بها القوى الاقتصادية الكبرى المملوكة للخبرة التاريخية والأدوات الحديثة في مجال التراكم الرأسمالي على حساب معظم الدول النامية ذات الاقتصادات الضعيفة والهشة.

صحيح أن العولمة الاقتصادية حملت معها العديد من المزايا التي جاءت مترافقة مع التطور العلمي والتكنولوجي وتحرير التبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال ونقل المعرفة الإنتاجية والتكنولوجيا وتكامل الأسواق، والتي كان لها دورا محركا للنمو الاقتصادي في العديد من الاقتصاديات بما فيها بعض الاقتصاديات النامية التي نجحت في الاندماج في الاقتصاد العالمي والتكيف مع متطلبات الواقع الاقتصادي الجديد. لكن مقابل هذه المزايا، حملت العولمة معها أيضا العديد من السلبيات والمخاطر خصوصا في ظل هيمنة أصولية السوق التي فرضتها الليبرالية الاقتصادية التي انحازت لصالح تحرير الأسواق وعدم إخضاعها لآليات الضبط والتنظيم نتيجة تشدها لحد التطرف في الدعوة إلى تمجيد الحرية الاقتصادية لأقصى مدى ممكن وتفكيك كافة القيود ورفع مختلف

أشكال الضوابط وكف كل أشكال التدخل الحكومي في سيرورة العملية الاقتصادية. الأمر الذي نجم عنه حالات عدم استقرار اقتصاديات الدول بل والنظام الاقتصادي العالمي برمته سواء في جوانبه التجارية، النقدية أو المالية مثلما يتبين ذلك من خلال تصاعد وتيرة حدوث الأزمات خصوصاً المالية منها بصرف النظر عن شكلها وبشكل متكرر ومتسارع نتيجة لتوطيد قنوات انتقال الصدمات الاقتصادية بسرعة فائقة ما بين الأسواق خاصة المالية منها ولعل أبرزها، الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة بظهور أزمة الرهن العقاري سنة 2007 والتي تحولت بعد ذلك إلى أزمة مالية ثم اقتصادية عالمية سنة 2008، لم يشهد الاقتصاد العالمي لها مثيل من حيث حدتها واتساع نطاقها منذ أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 والتي لا تزال العديد من الدول تعاني من تبعاتها لغاية اليوم على غرار بعض دول منطقة اليورو التي لم تكف تتخلص من تأثيراتها حتى وجدت نفسها في مواجهة أزمة أشد من الأولى وهي أزمة الديون السيادية منذ سنة 2010 والتي جعلت الاتحاد الأوروبي يمر بأصعب فتراته منذ تأسيسه بمقتضى معاهدة روما سنة 1957.

فالأزمة المالية لسنة 2008 عبرت بشكل جلي عن حالة اللا استقرار التي تميز النظام الاقتصادي العالمي ومن ثم إثارتها التساؤل حول مدى سلامته وتعرضه بشكل أكبر وبصفة دورية للهزات الاقتصادية، خصوصاً مع سرعة انتشارها وانتقالها بفعل تزايد ارتباط الاقتصاديات والأسواق بشكل أكبر من ذي قبل، كما كشفت أيضاً لمخاطر الانفصال الواضح بين النظام المالي والنقدي من ناحية والقطاع الحقيقي من ناحية أخرى بفعل محدودية دور قطاعات الاقتصاد الحقيقي في النظام الاقتصادي العالمي، فضلاً عن أنها أظهرت الغياب الواضح لآليات الرقابة على أعمال وأنشطة المؤسسات المالية.

ورغم صعوبة الظروف الاقتصادية الراهنة التي تمر بها مختلف الاقتصاديات وحتى بعض التجارب التكاملية وأبرزها الاتحاد الأوروبي الذي يعد أنجح هذه التجارب على الإطلاق رغم مروره في الوقت الراهن بأصعب فتراته بالنظر للتبعات السلبية التي خلفتها أزمة الديون السيادية التي طالت بعض دول منطقة اليورو منذ نهاية سنة 2009 لدرجة باتت تهدد مستقبل النظام النقدي الأوروبي ومن ثم الاتحاد الأوروبي الذي أضحي انسحاب بعض أعضائه واقعا ملموسا كما هو الحال بالنسبة للمملكة المتحدة التي أعلنت انسحابها الرسمي بعد استفتاء البريكسست المنظم في جوان سنة 2016. فإن ذلك لم يشكل عائقاً في وجه الديناميكية التي عرفتها عمليات توسيع الترتيبات التكاملية وعقد المزيد منها في مختلف مناطق العالم، وهي ديناميكية أعطت التحولات الاقتصادية العالمية خصوصاً منذ الربع الأخير من القرن الماضي دفعة قوية لها. ذلك أنها لا تزال تحتل مكانة مهمة في النظام الاقتصادي العالمي وأحد السمات الرئيسية المميزة له في الوقت الراهن، وهو ما يظهر في تزايد أعداد هذه الترتيبات على المستوى الدولي والتي شملت القارات الخمس، سواء ما تعلق منها بقيام تجمعات اقتصادية جديدة أو تفعيل هياكل قائمة قبل ذلك، أو إعادة وتحويل الأهداف المنوطة بها وفقاً لمقتضيات التغييرات الجارية على الساحتين الإقليمية والدولية لهذه الترتيبات. وهو ما يتبين من خلال عدد الترتيبات التكاملية بمختلف أشكالها التي تتراوح وفقاً لدرجات التكامل الاقتصادي التي وضعها بلاسا ما بين مناطق التجارة التفضيلية والاتحاد الاقتصادي والنقدي و المصروح بها لدى المنظمة العالمية للتجارة والتي بلغ عددها خلال الفترة 2010-2015 لوحدها 168 ترتيب إقليمي جديد بمتوسط سنوي قدره 33 ترتيب تجاري، أين ارتفع عددها من 457 ترتيب منها 266 ترتيب ناشط بشكل فعلي في فيفري 2010 إلى 625 ترتيب منها 419 ترتيب فعلي مصروح به حتى 1 جانفي 2016، في الوقت الذي لم يتم التصريح سوى بـ 124 ترتيب خلال فترة إشراف الجات على إدارة النظام التجاري العالمي خلال الفترة 1948-1994 بمتوسط سنوي قدره 3 ترتيبات إقليمية مصروح بها فقط.

وهنا ينبغي التنويه إلى أن ظاهرة تنامي التوجه نحو الإقليمية وتشكيل مختلف الترتيبات التكاملية على نحو ملفت للنظر منذ عقد الثمانينيات، والتي أطلق عليها اسم الإقليمية الجديدة *New Regionalism* أين أريد بها مجارة العولمة والتكيف مع الواقع الذي فرضته على مختلف الاقتصاديات التي أضحت تشترك في ترتيبات إقليمية متعددة ذات أهداف متفاوتة لا تعدو ظاهرة حديثة على اعتبار أنها كانت قد فرضت وجودها خلال الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية مع انطلاق مسار التكامل الاقتصادي في أوروبا وما تبعه بعد ذلك من موجة ملحوظة لهذه الترتيبات في عقدي ستينيات وسبعينيات القرن الماضي وهو ما اصطلاح عليه بالإقليمية القديمة *Old regionalism* وهي اقليمية قائمة على أساس المنهج الوظيفي الجديد الذي يتدرج في نقل عمليات اتخاذ القرار من السلطات الوطنية إلى سلطة إقليمية بدءاً بالمحالات الواقعة في العلاقات البينية التي تشارك فيها دول الإقليم ثم التدرج بعد ذلك إلى مراحل وفقاً لدرجات التكامل مع عدم إقرار مراحل التكامل والاتفاق على تفاصيل كل منها منذ البداية، كما أنها متمسكة بأنها كانت تقوم أساساً على تكتلات بين دول متماثلة من حيث مستواها الاقتصادي ومتقاربة جغرافياً على عكس الإقليمية الحديثة التي لا تستهدف التكامل الإقليمي بقدر تركيزها على الجوانب الثقافية والأمنية والسياسية مع مزيد من الانفتاح الاقتصادي، فضلاً عن كونها تضم دول متقدمة إلى جانب النامية مع فرض الأطراف القوية فيها لشروطها على باقي الأطراف وفقاً لما يخدم مصالحها، فضلاً عن تشابكها مع بعضها البعض نتيجة تعدد عضوية مختلف البلدان في مختلف الترتيبات مما يجعلها تتخذ شكل حلقات تكاملية متداخلة وفق منطق اقليمية وعاء الاسباغي *Spaghetti Bowls regionalism* لـ Jagdish Bhagwati .

ولعل من بين التجارب التكاملية التي يمكن ادراجها ضمن الصيغة الحديثة للإقليمية، نجد تجربة الشراكة الأوروبية المتوسطية التي وضع أسسها مؤتمر برشلونة سنة 1995، والتي تترجم على المستوى الثنائي باتفاقيات الشراكة بين دول الضفة الجنوبية والشرقية

حوض المتوسط منفردة من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وذلك بالنظر إلى الطبيعة المتشابكة التي تتميز بها على النحو الذي أوجدها الاتحاد كصيغة للتكامل مع دول حوض المتوسط من منطلق أنها صيغة متعددة الأبعاد والمحاور، تتمتع فيها الجوانب الاقتصادية والمالية مع الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية التي تشكل الدعائم الرئيسية التي تقوم عليها، والتي جاءت في حقيقة الأمر كاستمرار لمبادرات الأوروبية السابقة التي أطرت العلاقات مع بعض دول الضفتين الجنوبية والشرقية مع اختلاف في مضامينها نتيجة للتعدلات التي يتم إدخالها تبعا لمتطلبات الظروف والتحويلات الإقليمية والدولية ولكن أيضا بما يخدم المصالح الأوروبية بأبعادها المختلفة بالدرجة الأولى بداية بعقد الجيل الأول من اتفاقيات الشراكة المبرمة مع بعض الدول المتوسطية نهاية ستينيات القرن الماضي و مروراً بالسياسة المتوسطية الشاملة التي كانت بمثابة إطار عمل التعاون الأورومتوسطي خلال الفترة (1972-1992) والذي ترجم على المستوى الثنائي باتفاقيات التعاون، ثم وضع السياسة المتوسطية الجديدة (1992-1995) التي مهدت لمؤتمر برشلونة سنة 1995 الذي أرسى أسس الشراكة الأورومتوسطية التي تم إدخال بعض التعديلات عليها من خلال السياسات التي اعتبرها الاتحاد مكمل للمشروع الأصلي للشراكة بعد مرور عقد من الزمن على انطلاقه استجابة للتحويلات التي طرأت على الساحتين الأورومتوسطية والدولية منذ مطلع الألفية الثالثة، وبالتالي إعادة تكييف أطر العلاقة الرابطة بينه وبين جيرانه المتوسطيين بما يتناسب مع المتطلبات السياسية والاقتصادية والأمنية لأوروبا أولاً ثم بما يخدم مصالح جيرانه بعد ذلك، والتي تتمثل في سياسة الجوار الأوروبية PEV التي شرع العمل بها سنة 2004 ثم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008 وبعد ذلك سياسة الجوار الأوروبية المعززة أو المعدلة سنة 2011 التي جاءت استجابة للتحويلات التي عرفتها العديد من الدول العربية الشريكة في إطار ما سمي بالربيع العربي.

والجزائر كما هو معلوم، لطالما اتسمت علاقاتها مع المتعامل الاقتصادي الأول معها وهو الاتحاد الأوروبي على مدار أكثر من نصف قرن من الاستقلال بالارتباط الوثيق ساهمت فيها العديد من العوامل كالرابط الجغرافي، والنفوذ التقليدي لأوروبا في المنطقة بفعل الماضي الاستعماري والثقافي والروابط الاقتصادية القوية، بداية بالوضع الخصوصي الذي تمتعت به خلال الفترة 1962-1972 الذي سمح لها بالاستمرارية في الحفاظ على المعاملة التفضيلية المنصوص بموجب اتفاقيات ايفيان وتوسيع نطاقها لتشمل بقية دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية مما جعلها غير معنية بالتوقيع على اتفاقيات الجيل الأول للشراكة خلال عقد ستينيات القرن الماضي التي سبق الإشارة إليها في الفصل السابق من هذا البحث، مروراً باتفاق التعاون لسنة 1976 وهو ذات طابع تجاري متضمن لتيسيرات تجارية في اتجاه واحد أي بدون المعاملة بالمثل مدعماً بمحالات للتعاون المالي في إطار البروتوكولات المالية المحددة بصورة دورية كل 5 سنوات غطت الفترة 1978-1996 والقروض الميسرة الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار إضافة إلى التعاون التقني وفي مجال اليد العاملة وذلك في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي اعتمدها المجموعة الأوروبية لتأطير علاقاتها مع الدول المتوسطية غير الأعضاء فيها خلال الفترة 1972-1992 واستمرار العمل بها طيلة الفترة الانتقالية الممهدة لإرساء مقاربة الشراكة الأورومتوسطية التي أطرتها السياسة المتوسطية المحددة خلال الفترة 1992-1995 وصولاً إلى الإطار التنظيمي الحالي لهذه العلاقات والمتمثل في اتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 بعدما تم التوقيع عليه بشكل رسمي بفاينيسيا الإسبانية في 22 أبريل 2002 بعد 17 جولة من المفاوضات التي امتدت من مارس 1997 إلى غاية 19 ديسمبر 2001 وهو ما يعني أن مسار التفاوض بين الطرفين عرف نوع من التأخير بل وتوقيف المفاوضات من الجانب الجزائري خلال الفترة الممتدة من نهاية ماي 1997 لغاية سبتمبر 1999 بعد ما رأى بأن الاتفاق الذي كان مقرراً أصلاً لم يكن في مصلحة الجزائر بحكم أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تم الجزائر كمشكلة المديونية، و انتقال الأشخاص... الخ ، و كذا عدم أخذه بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري. كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة وكذلك موقف الأوروبيين تجاه الأزمة الجزائرية ساهما إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات. وهنا ينبغي أن نشير إلى أن معاودة بعث المفاوضات، لم يكن نتيجة حدوث تغيير على مستوى موقف الطرف الأقوى على النحو الذي يسمح بتغيير وضع توازن القوة الذي كان أثناء الفترة التي انهارت فيها المفاوضات بما يخدم مصالح الطرف الجزائري بقدر ما كان متعلقاً بسعي السلطات الجزائرية وبتنفيذ إعادة ترتيب الوضع الداخلي والخروج من الأزمة الأمنية ، وبذلك بقي نطاق التفاوض على محاور الاتفاق في المجلد ضمن دائرة المحصلات التي كان الاتحاد الأوروبي يرغب في اكتسابها بحيث كان أقصى ما أراد الطرف الجزائري أن يحصل عليه هو الدفع بالاتحاد إلى التقليل من التشديد على قضية حقوق الإنسان والقضايا المتعلقة بالشق السياسي والأمني للاتفاق، غير أن مقابل هذا المسعى وجد الطرف الجزائري نفسه محرجاً في المسائل الاقتصادية والمالية حين يطالبه الأوروبيون بتقديم تنازلات أكثر في هذه المجالات التي تبقى في نظرنا الأكثر أهمية مقارنة بالدافع الرئيسي الذي يقف وراء سعي الجزائر لإبرام الاتفاق والمتمثل في إخراجها من العزلة الدولية التي عانت منها طيلة عقد التسعينيات في ظل عدم امتلاكها لبدائل أخرى.

وبعد الاتفاق المعني في جوهره مشابهاً لباقي الاتفاقيات التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد على اعتبار أنه جاء منسجماً مع اعلان برشلونة ومبني على محاوره السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية مع تميزه عنها باستحداثه محورا جديداً للتعاون بين الطرفين متعلق بالعدالة والشؤون الداخلية الوارد في الباب الثامن منه والمتعلق بجملة من مجالات التعاون المشترك الخاصة بكل من العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص و بند مكافحة الإرهاب، مما جعله يكتسي طابعاً سياسياً

واقتصاديا في آن واحد كما يتبين ذلك في طبيعة الأهداف المراد تحقيقها من ناحية والمخاور الرئيسية التي تتضمنها من ناحية أخرى. مع العلم بأن الجانب الاقتصادي والمالي له الذي سيعنى بالدراسة من خلال هذا البحث يبقى المحور الأهم من بين المحاور الأخرى التي تتضمنها وهو ما يمكن تلمسه من خلال تخصيصه لخمسة أبواب كاملة من أصل تسعة للمواضيع ذات الصلة به والمتعلقة بكل من : الانتقال الحر للسلع - الصناعية والزراعية (المواد من 6 إلى 29)، تجارة الخدمات (المواد من 30 إلى 37)، المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى (المواد من 38 إلى 46)، التعاون الاقتصادي (المواد من 47 إلى 66) و التعاون المالي (المواد من 79 إلى 81) إضافة إلى 6 ملاحق و 7 بروتوكولات تحدد آليات تطبيقه على مستوى الأبعاد الثلاثة له وهي : تحرير التبادل التجاري البيئي بإقامة منطقة للتبادل الحر بينهما والخاصة بتجارة السلع المصنعة بشكل تدريجي وفي غضون سنة 2017 قبل تمديدتها لغاية سنة 2020 بعد عملية مراجعة رزنامة التفكيك التعريفي مع استبعاد مسألة التحرير الكامل لتجارة المنتجات الزراعية على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي لطالما تعامل مع هذه المسألة في إطار سياسته الزراعية المشتركة والهادفة إلى حماية الإنتاج الزراعي الأوروبي من المنافسة الأجنبية بالدرجة الأولى من خلال دعم القطاع ووضع العراقيل أمام حرية انتقال منتجات القطاع ، وهو ما جعله يعمد إلى تحرير تجارتها بشكل تدريجي وغير كامل بإخضاعها لنظام أفضليات متبادل بين الطرفين يشتمل تخفيض جزئي أو كلي للرسوم الجمركية مع وضع قيود كمية وزمنية مع اتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية الجاتس عند انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية. وكذا إقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها دعم التنمية في الجزائر فضلا عن تقديم مساعدات مالية في إطار التعاون المالي ضمن مختلف الآليات المقترحة من قبل الاتحاد، بداية بألية التعاون المالي المتوسطي MEDA بنسخته الأولى والثانية التي غطت الفترة 1996-2006 مروراً بالألية الأوروبية للحوار والشراكة I EVP التي غطت الفترة 2007 - 2013 وأخيراً الألية الأوروبية للحوار I EV التي ستغطي الفترة 2014- 2020 ، فضلا عن القروض الميسرة وبرنامج دعم تسهيلات الشراكة والاستثمار الأورومتوسطية-فيميب FEMIP- التي يشرف عليها البنك الأوروبي للاستثمار، وذلك استجابة للتعدلات التي طرأت على سياسة الشراكة الأورومتوسطية منذ مسار برشلونة سنة 1995، والهادفة إلى تطوير الهياكل الاقتصادية والإنتاجية للجزائر والتقليل من الصعوبات التي قد تنشأ من عملية تحرير التجارة مع دول الاتحاد.

2- إشكالية البحث والأسئلة الفرعية:

وبعد مضي أزيد من عقد من الزمن على دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي كان بتاريخ 1 سبتمبر 2005، وهي فترة تبدو كافية لتقويم حصيلة جانبه الاقتصادي والمالي وتسمح بإبراز للتداعيات المترتبة عنه على الاقتصاد الوطني، نجد أن الجزائر لم تتمكن من بلوغ ما سعت لتحقيقه من أهداف من وراء انخراطها في مسار الشراكة لاسيما على صعيد الجانب الاقتصادي والمالي وذلك بالنظر إلى الأوضاع والخصائص الراهنة التي تميز الاقتصاد الوطني الذي لم تتمكن مختلف السياسات الاقتصادية المنتهجة على مدار المخطات والمراحل التي مر بها منذ الاستقلال من تخليصه من طابعه الريعي وتقليل درجة حساسيته المفرطة للتغيرات التي تحدث في أسعار النفط التي لطالما كانت الصدمات الحاصلة فيها سواء بالانحباب أو السلب المحدد الرئيسي لدورات الرخاء والركود فيه على مدار العقود الماضية وأيضا المرحلة الراهنة التي شهدت انقلابا عنيفا في الظرف الاقتصادي جراء الصدمة النفطية المعاكسة التي بدأت مع التراجع القوي لأسعار النفط منذ النصف الثاني لسنة 2014 والتي اشتدت خلال الفترة 2015-2016 كاشفة معها كما كان عليه الحال في الصدمة النفطية المعاكسة لسنة 1986 مدى هشاشة الوضع الاقتصادي وطفنت معها مظاهر الاختلال الهيكلي والجمود فيه للسطح وأضحى واضحا للعيان بعدما كانت متخفية وراء الوضعية المالية المريحة خلال الفترة السابقة، وهو ما يتجلى في تدهور مجمل المؤشرات الاقتصادية الكلية وتقلص دائرة النشاط الاقتصادي استهلاكا واستثمارا نتيجة اشتداد ضغوط ضيق الحيز المالي للبلاد مما سيؤدي لا محالة في ظل استمرار الأزمة لأمد زمني أطول إلى ارتفاع مستوى الضغط الاجتماعي ومحدودية القدرة على الوفاء باحتياجاته التي كانت ولا تزال معتمدة كلياً على ريع المحروقات.

فمقابل ارتعاش الاقتصاد الوطني المطلق على المحروقات، نسجل ضعف ديناميكية نشاط الهياكل الإنتاجية المحلية خارج القطاع الريعي وعدم مرونتها وهشاشة قدراتها التنافسية (السعرية، النوعية، والفنية) وعجزها عن تلبية ولو لجزء بسيط من احتياجات الطلب الداخلي المغطاة بإعادة تحويل أو خروج موارد البلاد من العملة الصعبة عبر قناة الاستيراد، فضلا عن عدم القدرة على صياغة وتطبيق سياسات اقتصادية واضحة المعالم تحاكي جوهر التحديات التنموية في البلاد في الأمدين المتوسط والبعيد من منطلق الاعتماد على سياسات ظرفية متمسمة بمحدودية معالجتها لأوجه الاختلال الهيكلي التي يعاني منها الاقتصاد فضلا عن تميزها بخاصية التوقف عن المعالجة السريعة وعدم التصميم على عبور المشكلات القائمة وافتقاد رؤية استشرافية للمستقبل يعكسها تأخر أو بالأحرى تباطؤ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية تارة والتعطيل والتردد أو حتى التراجع عن البعض منها تحت ظروف وعوامل مختلفة تارة أخرى. فالسياسات التنموية المتبعة كما هو عليه الحال في الكثير من الدول الريفية ذات الأوضاع المماثلة للوضع الجزائري والقائمة على ثنائية " الجباية البترولية - النفقات العمومية" اتصفت دوما بالتقلب وعدم الاستقرار تحكمتها بالأساس توجهات شديدة للتدخل الحكومي لغرض توزيع الربح مع تسجيل اطمئنان مفضل لسلامة الاقتصاد خلال مراحل الوفرة المالية التي تكون مدعاة للحكومات المتعاقبة كي تطلق العنان لتطبيق السياسات التوسعية من برامج للاستثمارات العمومية واتخاذ

إجراءات ذات طبيعة "شعبية" هدفها ترضية الجبهة الاجتماعية وكسب ودها على حساب العقلانية الاقتصادية والتي سرعان ما تنقلب إلى سياسات و تدابير انكماشية صارمة مناقضة للأولى بمجرد هبوط أسعار المحروقات واشتداد الضيق المالي للبلاد تحت مسمى ترشيد الانفاق العام والتلويح مجددا بالعودة إلى مسار الإصلاحات الهيكلية الليبرالية بهدف وقف نزيف تدهور التوازنات الكلية كما هو حاصل في الوقت الراهن تحت اشتداد ضغوط الصدمة النفطية المعاكسة الحالية .

فمن دون التقليل من النتائج الإيجابية المترتبة عن استغلال نعمة الموارد الطبيعية (المحروقات) على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية عبر مختلف المراحل والمحطات الهامة التي مر بها الاقتصاد الوطني توازيا مع ضمان استدامة و استقرار منظومة الحكم لاسيما في فترات الرخاء المالي الناجم عن انتعاش أسعارها، فقد تسببت السياسات العامة المنتجة و المعتمدة على مدار العقود الماضية علم، مداخيل، المحروقات في عواقب ضارة للبيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد بتفشم، مظاهر لعنة الموارد الطبيعية رغم الفرص، العديدة التي اتاحت للتحرك من تبعية الربيع وإحداث التنويع الاقتصادي المنشود بفعل، الموارد التي توفرت خلال فترات الصدمات النفطية الإيجابية ولكن دون الاستغلال الجيد لها في هذا الاتجاه وخير دليل على ذلك محدودية محصلة نتائج برامج الانعاش الاقتصادي في هذا الجانب. ولعل أبرز هذه المظاهر تفشي السلوكات السلبية للربيع على نطاق واسع لدرجة يصبح الهدف الذي يرمي لتحقيقه كل طرف أو كيان بصرف النظر عن نطاق عمله (سياسي، اقتصادي، اجتماعي...) هو التماس الربيع واغتنام فرص الإشراف على توزيعه لتحقيق أهداف ومصالح ذاتية ضيقة على حساب تحقيق التنمية الشاملة التي يستفيد الجميع منها بالموازاة مع فقدان قيم العمل والانتاج وتكريس منطق اللامعقول وتعاقد مقاومة تغيير الوضع لدى الفئات المستفيدة منه مع تفشي ثقافة اللامساءلة واللامحاسبة في هدر الموارد المتاحة على كافة المستويات والتي تبقى في نهاية المطاف غير مستدامة. مما يؤدي حتما إلى تدهور حاد في نوعية البيئة المؤسساتية و ضعف شديد الحوكمة واستشراف الفساد بشتى صورته والذي يعزز الغموض المتنامي في إدارة موارد الربيع وتوزيعها، وهي عناصر ستزيد لا محالة من تردي الأوضاع على كافة المناحي الاقتصادية.

هذا ما أفرز في نهاية المطاف، وضعاً اقتصادياً غامضاً يكاد يصعب فيه التمييز فيما اذا كان فعلاً الاقتصاد الوطني يسير وفق آليات السوق أم عن طريق نفس الممارسات والأساليب التي كان معمولاً بها خلال الحقبة الاشتراكية، لدرجة أنه يوصف حالياً بأنه ليس باشتراكياً ولا رأسمالياً بل يجمع بين مساوئ النظامين، وذلك لكون منظومة الحكم لم ولن تقبل بسهولة بدفع الثمن السياسي للإصلاحات الاقتصادية الحقيقية ولم تكن مستعدة أبداً للتخلي عن استخدام الاقتصاد كوسيلة سياسية لإعادة التوزيع لتأمين الولاء والدعم من خلال التدخل القوي لها تحت ذريعة تحقيق العدالة الاجتماعية، في الوقت الذي لم تتمكن فيه الإصلاحات المنفذة لاسيما في ظل وجود بيئة ضعيفة غير قادرة لأسباب متعددة على القيام بمهام التحكيم والحماية وفرض الشفافية والمساءلة التي تتطلبها العمل السليم لاقتصاد السوق من الوصول إلى إيجاد قطاع خاص وطني قوي قادر على المنافسة والاستمرار وإحداث الديناميكية الاقتصادية المنشودة دون الاعتماد على الدعم الحكومي بكافة أشكاله و شبكة العلاقات مع أطراف في منظومة الحكم ومختلف الهيئات الإدارية على كافة المستويات لدرجة بات هذا القطاع مجرد قطاع عام مقنع أو امتداد لأجهزة الدولة.

وعلى ضوء ما تقدم، فمن الواضح أن أثر تطبيق الاتفاق على الاقتصاد الوطني سيكون قطعاً سلبياً لاسيما في ظل تواضع حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي وكذا تدفقات رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار في الجزائر بشكل مباشر في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية التي تعبر عن الدعم الأوروبي في إطار هذا الاتفاق والتي لم تكن على مدار سنوات تطبيقه في مستوى تطلعات الجانب الجزائري الذي رأى أنه قد أعطى للاتحاد الأوروبي أكثر مما أخذ منه لاسيما في ظل الإدراك المتزايد أن الاتفاق بات يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني لاسيما في ظل استمرار الطرف الأخرى الأقوى في معادلة الشراكة بتعزيز لمكاسبه التجارية دون يترافق ذلك مع تقديمه للدعم المطلوب بحسبه. هذا ما أكد صحة المخاوف التي أبدتها العديد من الأطراف في أعقاب التوقيع عليه التي رأت بأن فوائد الشراكة التي يجنيها الجانب الجزائري في ظل التفاوت الشديد القائم بين الطرفين على كافة الأصعدة ستكون محدودة وأن ما كان يعتقد به المتفائلون الذين كانوا يرون في الاتفاق بأنه فرصة تاريخية وخيار استراتيجي يخدم مصالح الطرفين شريطة أن يكون ذلك مرهوناً بانجاز إصلاحات اقتصادية جذرية وشاملة لتكييف الأوضاع الاقتصادية مع متطلبات هذه الشراكة تدريجياً مع الحصول على دعم مالي وتعاون اقتصادي أكبر من الجانب الأوروبي كان في غير محله. وهو ما وقف عليه الجانب الجزائري الذي أدرك متأخراً خطأ التقدير الذي وقع فيه حينما تسرع في إبرام الاتفاق دون مراعاة كافة التحذيرات المقدمة له مسبقاً وهو الذي لم يأخذ بعين الاعتبار في جميع مراحل التفاوض سوى العوامل ذات الطابع السياسي مقابل إغفاله للجوانب الاقتصادية وما يمكن أن يلحق بالاقتصاد الوطني من خسائر وتداعيات سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

فهما تعددت المآخذ والمبررات والتمسك بالذرائع للإيحاء بمسؤولية الاتحاد في عدم احترامه لالتزاماته تجاه الشريك الجزائري وهي فعلاً قائمة، غير أن ذلك ينبغي أن لا يخفي مسؤولية الجانب الجزائري في الإخفاق وعدم تحقيق المكاسب المنشودة والاستغلال الأفضل للمزايا التي أتاحتها الاتفاق المعني. فمن غير المنطقي إلقاء اللوم على الطرف الآخر وتحميله مسؤولية فشل السياسات والبرامج الاقتصادية وعجزها عن تحقيق التنمية على مختلف الأصعدة المنشودة بعيداً عن منطق الربيع رغم ما تتوفر عليه البلاد من موارد وإمكانات غير متاحة لدى العديد من الدول المتوسطة الشريكة الأخرى.

وتأسيسا على ما سبق ، تبرز معالم السؤال الجوهرى الذى يأتى هذا البحث للإجابة عنه، بحيث قمنا بصياغته على النحو الموالى :

ما هي الآثار المترتبة عن تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبى على الاقتصاد الوطنى بعد مرور أزيد من عقد على دخوله حيز التنفيذ ؟ وهل كان الانخراط فى مسار الشراكة فى بعدها الاقتصادى والمالى فى مصلحة الجانب الجزائرى وذلك على ضوء الأوضاع والخصائص الحالية للاقتصاد الوطنى؟

تستدعى الإجابة عن السؤال الرئيسى تجزئته إلى أسئلة فرعية أكثر تحديدا على النحو الذى تمكن الإجابة عنها من الإلمام بالجوانب المرتبطة بالموضوع، والتي نوردتها كما يلي :

- ما هو مضمون مقارنة الشراكة الأورومتوسطية وما تبعها من سياسات مكملة لها بوصفها التجربة التكاملية التى قدمها الاتحاد الأوروبى لبعض جيرانه فى منطقة حوض المتوسط ومنها الجزائر التى انخرطت فيها من بوابة اتفاق الشراكة المبرم معه؟ وما هي أبعادها وأهم العناصر التى يتركز عليها جانبها الاقتصادى والمالى؟
- ما هي أبرز جوانب المفارقة بين الطموحات التى وردت فى إعلان برشلونة والتصورات القائمة آنذاك بشأن جوانب الشراكة فى المسائل الاقتصادية والمالية من ناحية، وبين ما آلت إليه الأحوال فى نفس هذه المسائل بعد نحو عقدين من انطلاق مسارها من ناحية ثانية؟ وهل كانت فعلا الحصيلة المحققة على مستوى المشروع الأصيل أو السياسات الأوربية المكملة له التى فرضتها المستحقات التى طرأت على الساحتين الإقليمية والدولية منذ سنة 2005 فى مستوى تطلعات الدول المتوسطية الشريكة؟
- ما هي أبرز الخصائص المرحلية التى واكبت مسار تطور الاقتصاد الوطنى على مدار فترة تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبى ؟ وهي طبيعية السياسات والتوجهات الاقتصادية المختلفة والمتعارضة أحيانا التى رسمت المشهد الاقتصادى للبلاد تحت تأثير الظروف الداخلية والخارجية ؟
- ما هي أهم المحطات التى عرفتها العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوربية منذ اتفاق التعاون المبرم منتصف السبعينيات ولغاية التوقيع على اتفاق الشراكة؟ وما هو مضمون الأخير وبالخصوص محتواه الاقتصادى والمالى ؟
- على ضوء الأوضاع والخصائص الحالية للاقتصاد الوطنى من جهة وبناء على نتائج حصيلة الشراكة الاقتصادية والمالية فى ظل تطبيق اتفاق الشراكة، هل حقق فعلا الجانب الجزائرى ما كان يطمح إليه من وراء انخراط فى مقارنة الشراكة وفق مسار برشلونة فى جانبها الاقتصادى والمالى ؟

3- فرضيات البحث:

إن الإجابة على السؤال الرئيسى وما يتفرع عنه من أسئلة فرعية، يتطلب وضع مجموعة من الفرضيات التى سنسعى من خلال محاور هذا البحث التحقق منها، حيث يمكن حصرها فى :

- إن تزايد الارتباط بين الدول فى ظل العولمة الاقتصادية، فضلا عن بعض الصعوبات التى تمر بها بعض الترتيبات التكاملية بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية وفى مقدمتها الاتحاد الأوروبى كلها عوامل لم تؤدى إلى انحسار ظاهرة تنامي الاتجاه نحو التكامل الاقتصادى بين مختلف الدول بحيث تزايدت وتيرة انضمام الأخيرة إلى الترتيبات الاقتصادية الإقليمية بمختلف صورها بصرف النظر عن مستوياتها الاقتصادية وقوتها السياسية .
- حملت مقارنة الشراكة الأورومتوسطية نفس الخصائص التى اتسمت بها الصيغ والمبادرات السابقة التى وضعها الاتحاد الأوروبى من حيث أنها تخدم أولا مصالحه وتحقق له مكاسب أكبر مقارنة بالدول الشريكة.
- أفرزت السياسات والبرامج الاقتصادية المنفذة على مدار العقود الماضية اقتصادا ريعيا أحادي التصدير بامتياز على درجة عالية من المشاشة وضعف التنافسية وعدم القدرة على مواجهة تحديات الانفتاح التى يفرضها الوفاء بمتطلبات اتفاق الشراكة .
- فى ظل الأوضاع والخصائص الراهنة للاقتصاد الوطنى، فستكون تبعات تطبيق الاتفاق سلبية عليه لاسيما وأن الدعم الأوروبى المرافق له كان ولا يزال دون المستوى الذى ابتغاه الشريك الجزائرى.
- سمحت الوضعية المالية المريحة للبلاد خلال معظم سنوات تطبيق الاتفاق بتحمل ظرفي للخسائر المترتبة عن تطبيق الاتفاق سواء من حيث تعزيز المكاسب التجارية للشريك الأوروبى خارج نطاق المحروقات أو من حيث تلك التى تلحق بالخرينة العمومية جراء فقدان إيرادات هامة من الحقوق الجمركية بفعل عملية التفكيك التعريفى.

4- أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث فى كون الموضوع المعالج كان ولا يزال أحد المواضيع التى شكلت مصدر تخوف ونقاش حاد لدى مختلف الأوساط ذات الصلة بالشأن الاقتصادى للبلد منذ التوقيع على اتفاق الشراكة بشكل رسمى فى سنة 2002 ثم دخوله حيز التنفيذ ثلاث سنوات بعد ذلك، بالنظر إلى الأوضاع التى يتواجد فيها الاقتصاد الوطنى بمختلف قطاعاته وأنشطته الانتاجية والخدماتية التى تبقى عاجزة عن التنافس والحفاظ حتى على أسواقها المحلية وهو ما سيؤثر حتما عليها عند الوفاء بمتطلبات اتفاق الشراكة واستكمال

إقامة منطقة التبادل الحر في غضون سنة 2020 خصوصا وأن هذه الأوضاع ما فتئت تزداد صعوبة بفعل انقلاب الظرف الاقتصادي بعد سنوات من الرخاء المالي تحت تأثير التبعات السلبية اللازمة النفطية المعاكسة التي بدأت منذ النصف الثاني لسنة 2014 ولا تزال تداعياتها متواصل لغاية كتابة أسطر هذه المقدمة هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية بفعل تواضع محصلة الشراكة الاقتصادية والمالية بموجب تطبيق الاتفاق المعني التي كانت دون المستوى المرغوب من قبل الشريك الجزائري الذي رأي أن الجانب الأوروبي لم يقيم بالوفاء بالتزاماته المتعلقة بتسهيل حرية تنقل الأشخاص وتوسيع مجال التعاون المالي والاقتصادي ومرافقة عمليات تأهيل الاقتصاد الوطني وتسهيل ولوج المنتجات ذات المنشأ الجزائري إلى الأسواق الأوروبية والأهم من ذلك زيادة حجم الاستثمارات الأوروبية في مختلف المجالات والأنشطة الإنتاجية والخدماتية وهي الأسباب التي تقف في نظره وراء فشل مقارنة الشراكة ومطالبته حتى بإعادة مراجعة بعض بنودها تحت وقع الخسائر التي بدأت تلحق بالاقتصاد الوطني خلال السنوات الخمسة الأولى من تطبيقه، وهو ما حصل بالفعل في جوان سنة 2010 حين قام فيها بتجميد عملية التفكيك التعريفي وتقديم طلب للشريك الأوروبي (وهو الأول من نوعه تتقدم به دولة متوسطية شريكة) بإعادة النظر في رزمة التفكيك التعريفي طبقا لما تنصه عليه المادتين 11 و16 من الاتفاق المعني، والحصول على تأخير العملية لثلاث سنوات والاستفادة من رزمة جديدة وهو ما حصلت عليه بالفعل سنة 2012 بعد ثماني جولات تفاوضية مع الاتحاد، بحيث مكنتها ذلك من كسب وقتا إضافيا يسمح لها بتكييف القطاع الصناعي مع متطلبات تحرير التبادل الخاص بالمنتجات المصنعة بعد الانتهاء من عملية التفكيك التعريفي الخاصة بهذه الأخيرة والاستفادة من برامج مصاحبة وتأهيل لضمان تنافسية المؤسسات الجزائرية حتى وإن كان يبدو بشكل جلي أن هذه المدة سوف لن تغير كثيرا من الوضع المتردي الذي يتواجد فيه القطاع الصناعي بشكل خاص والاقتصاد الجزائري بشكل عام الذي لا تزال الطبيعة الرعية ملازمة له ودون إحراز أي تقدم في معادلة التنوع الذي لا يزال للأسف هدفا بعيد المنال.

لذا، جاء هذا البحث ليلقي الضوء على مختلف الجوانب والأبعاد المتعلقة بموضوع اتفاق الشراكة مع إبراز لتأثيراته على الاقتصاد الوطني وتقييم للنتائج المحققة في الأبعاد الثلاثة لمحتواه الاقتصادي بعد مضي أزيد من عشرية على دخوله حيز التنفيذ. وبذلك لا تخرج الأهداف التي يرمي لتحقيقها عن نطاق:

- الإحاطة بالخلفية النظرية بالظواهر الاقتصادية ذات الصلة بموضوع البحث مع التعرف على أبرز التحولات الاقتصادية العالمية والتي شهدتها المنطقة الأورومتوسطية والتي كان لها تأثير على طبيعة السياسات والبرامج التي وضعها الاتحاد الأوروبي لتأطيره علاقته مع جيرانه في الضفتين الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط ومنها مقارنة الشراكة الأورومتوسطية التي يندرج ضمنها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- تحليل وتقييم حصيلة الشراكة الأورومتوسطية بعد مرور أزيد من عقدين على انطلاقتها.
- تشخيص لواقع الاقتصاد الوطني عبر مختلف المخطات والمراحل التي مر بها مع إبراز لأهم الخصائص المميزة له وكذا التعرف على كل من مضامين السياسات والبرامج الاقتصادية المنتهجة والمحددات والعوامل التي كان لها الأثر البالغ في تحديد طبيعة التوجهات الاقتصادية للبلاد.
- التعرف على الجوانب والخصائص التي ميزت مسار العلاقات الاقتصادية والمالية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي في ظل تبني السياسة المتوسطية الشاملة سنة 1972 التي ترجمت على المستوى الثنائي بعقد اتفاق التعاون لسنة 1976 والذي بقي ساري المفعول لغاية التوقيع على اتفاق الشراكة.
- تقييم حصيلة تطبيق اتفاق الشراكة على مستوى الأبعاد الثلاثة الرئيسية للجانب الاقتصادي والمالي ونعني بما: تحرير المبادلات التجارية، التعاون المالي والاقتصادي في مختلف المجالات الاقتصادية مع إبراز للأثر الجبائي للاتفاق باستعراض للخسائر الفعلية والتقديرية التي لحقت بالجزيرة العمومية جراء عملية التفكيك التعريفي التي مست المنتجات الزراعية والصناعية ذات المنشأ الأوروبي الواردة إلى الأسواق الجزائرية.

5- مبررات اختيار الموضوع:

تمثلت دوافع اختيار الموضوع في دوافع موضوعية وأخرى ذاتية، حيث تمثلت هذه الأخير في الميولات الشخصية للحوض في مثل المجالات ذات الصلة بالاقتصاد الوطني بشكل خاص و المواضيع المتعلقة بالاقتصاد الدولي بشكل عام، فضلا عن إثراء المعرفة الشخصية في هذا المجال البحثي من خلال الاطلاع على مختلف البحوث النظرية والتطبيقية السابقة المتاحة التي لها صلة بمختلف المحاور التي تضمنها البحث. أما الدوافع الموضوعية فتتمثل في أهمية موضوع البحث الذي لا يزال كما أوردنا في الأسطر السابقة يشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية وتصاعد مخاوفها من مواصلة العمل باتفاق الشراكة في صورته الحالية بفعل ما ترتب عنه من تأثيرات واضحة السلبية على الاقتصاد الوطني توازيا مع محدودية نتائج التعاون الاقتصادي والمالي بفعل ضعف الدعم الأوروبي في هذا المجال.

6- الدراسات السابقة :

يزخر الأدب الاقتصادي كما هو معلوم بكم هائل من الأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية التي اهتمت بموضوع التكامل الاقتصادي من خلال تحليل المكاسب والخسائر المحتملة أو الفعلية التي يمكن أن تلحق باقتصاديات الدول المختلفة نتيجة انخراطها في المسارات أو الترتيبات التكاملية بصرف النظر عن مستوياتها وأشكالها. وهو ما ينطبق أيضا على موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي يعد جانبا أو جزءا من الموضوع المعني والذي أخذ بدوره نصيبا معتبرا من الدراسات التي حاولت تحليل وتقييم آثار تطبيق اتفاقيات الشراكة التي وقعتها الدول المعنية بمقاربة الشراكة وفق مسار برشلونة على اقتصاديات الأحيرة بشكل عام *macroéconomique* أو تناولها لمجال أو قطاع معين بشكل منفرد على غرار تحليل الأثر على : المبادلات التجارية البينية مع الاتحاد الأوروبي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، تحليل الأثر الموازي لتطبيق الاتفاقيات جراء عمليات التفكيك التعريفي، تحليل ودراسة الآثار القطاعية لاسيما منها المعنية مباشرة بتبعات إقامة منطقة التبادل الحر (الصناعة والزراعة)، أين يمكن التمييز بين مجموعتين من الأبحاث : المجموعة الأولى التي تناولت الموضوع من زاوية قياسية بتوظيفها لأساليب كمية مختلفة على غرار نماذج التوازن العام الحسابي MEGC (ومنها : HARRISON. G.W. RUTHERFORD. T.F. & TARR. D.G. (1996) ، HAMDOUCH B Bachir & CHATER Mohammed ، DESSUS, S. et A. SUWA-EISENMANN, 1998 (2001) ، و (AUGIER. P. & GASIOREK. M. (2003))¹ ونماذج الجاذبية باستخدام بيانات بانل (ومنها : DERBAL Abdelkader & KADRI Nouria ، ZIDI Ahmed & Saïd Miloud Dhifallah (2013) ، (2014) ، و (KAHOULI Bassem & MAKTOUF Samir (2015)² وغيرها. في حين أن المجموعة الثانية فكانت ذات طابع وصفي تحليلي للموضوع غلب عليها الجانب النظري.

وبالنظر لصعوبة حصر والإحاطة بكل الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث بالنظر لتعددتها من ناحية وتنوعها من حيث الأساليب والمقاربات التي استعانت بها في تناولها للموضوع محل الدراسة ، فسكتفي بعرض بعض ما جاء به الأدب الاقتصادي في هذا الحقل البحثي والتي رأينا أنها ذات صلة بموضوع البحث وتخدمه بشكل مباشر مما جعل الاختيار يقع على بعض الدراسات المحلية التي تناولت تأثير انخراط الجزائر في مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية على الصعيد الاقتصادي، وهي في الغالب دراسات غلب عليها الطابع الوصفي التحليلي كانت في شكل أطروحات الدكتوراه وبعض المقالات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المحكمة، علما بأن العديد منها كان قد تناول الموضوع من زاوية تقدير الآثار المحتملة لتطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومن الانضمام المرتقب لمنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الوطني ككل أو بعض قطاعاته باعتبار أنه تم إنجازها بعد دخول الاتفاق حيز التطبيق الفعلي سنة 2005 بفترة وجيزة لم تكن كافية في نظر الباحثين لإجراء تقييم محصلة الشراكة الاقتصادية والمالية من جهة وتحديد المكاسب أو الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الوطني جراء تنفيذ الاتفاق من جهة ثانية. بحيث يمكن أن نوردتها على النحو الآتي :

- دراسة شريط عابد (2004) بعنوان : دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية، حالة دول المغرب العربي³ ، حيث تدور إشكالية هذا البحث حول تحليل وضعية اقتصاديات الدول المغاربية الثلاث : المغرب، تونس والجزائر وكذا تقييم تجارب التعاون والشراكة بين طرف الأوروبي من جهة وكل بلد مغاربي على حدا بما فيها الجزائر من جهة أخرى منذ اتفاقيات التعاون المبرمة منتصف السبعينيات لغاية سنة 2003، أين حاول الباحث دراسة مدى تأثير دخول اتفاقيات الشراكة على اقتصاديات هذه الدول بالتركيز على كل من المجالات التالية وهي : التجارة الخارجية، تدفق رؤوس الأموال خصوصا في شكل

¹ : لمزيد من التفصيل، أنظر :

- HAMDOUCH B a c h i r et CHATER Mohammed (2001), *Impact des accords de libre échange euro - méditerranéens : le cas du Maroc* , étude réalisée pour le Forum Euro-Méditerranéen des Instituts Economiques – FEMISE- , Marseille.
- HARRISON. G.W., RUTHERFORD. T.F. and TARR. D.G. (1996). *Economic implications for Turkey of a customs union with the European Union*, Policy Research Working Paper No 1599. Washington, DC: World Bank.
- AUGIER. P. and GASIOREK. M. (2003). *The welfare implications of trade liberalization between the Southern Mediterranean and the EU*, Applied Economics N° 35, pp.1171-1190.
- DESSUS, S. et A. SUWA-EISENMANN (1998), *Trade Integration with Europe, Export Diversification and Economic Growth in Egypt*, Document technique n° 135, Centre de Développement de l'OCDE, OCDE, Paris et CEPR Discussion Paper 1938, London.

² : لمزيد من التفصيل، أنظر :

- ZIDI Ahmed & DHIFALLAH Saïd Miloud (2013), *Trade Creation and Trade Diversion between Tunisia and EU: Analysis by Gravity Model*, International Journal of Economics and Finance, Vol5-N°05 , pp131-147.
- DERBAL Abdelkader & KADRI Nouria (2014), *Estimation du commerce a l'interieur et entre les blocs Maghreb ET L'UE, dans le cadre de la zone de libre échange a l'aide d'un modele gravitaire (1998-2009)* , Revue des Sciences Economiques et de Gestion, N°14 -2014, Université Ferhat Abbas de Sétif, pp1-48.
- KAHOUli Bassem & MAKTOUF Samir (2015), *Trade creation and diversion effects in the Mediterranean area: Econometric analysis by gravity model* , The Journal of International Trade & Economic Development, Vol. 24- N°1- February., pp76-104,

³ : عابد شريط (2004) ، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية : حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

استثمارات أجنبية مباشرة، و تحليل المؤشرات الماكرو اقتصادية. إذ أشار إلى أن على الرغم من عدم تبلور نتائج إيجابية على مستوى كل القطاعات التنموية للدول المغاربية خلال الفترات المختلفة بعد دخول الإتفاقيات حيز التنفيذ، لكن يبقى تحقيقها مرتبط بعامل الزمن ولا نشك في تجسيدها الميداني على المديين المتوسط و البعيد. و يكفي في المرحلة الراهنة أن دخلت إقتصاديات الدول المغاربية مرحلة حاسمة ميزها برامج الإصلاح و التأهيل و الدخول في فضاءات الإقتصاد العالمي، و هي بحد ذاتها نتيجة إيجابية بدأت ملامح نجاحها تتبلور في نظر الباحث من خلال التحسينات التي أصبحت تتحقق على مستوى المؤشرات الكلية للإقتصاد. مع تقديمه لجملة من التوصيات التي اعتبرها كشرط لتحقيق الأهداف المتوخاة من العلاقات الإقتصادية وخاصة التجارية بين أطراف إتفاقيات الشراكة، والتي تمحورت أساسا حول: ضرورة العمل على إزالة أو على الأقل التقليل من شروط السياسات الزراعية الأوروبية التي تطبقها دول الإتحاد الأوروبي لحماية لزراعتها، وذلك قصد فسح المجال أمام صادرات الدول المغاربية من المنتجات الزراعية والغذائية للنفوذ إلى أسواقه، إزالة القيود الجمركية التي يفرضها الإتحاد الأوروبي على المنتجات الصناعية للدول المغاربية، و خصوصا تلك المتعلقة بالببتروكيميا، و المنتجات الصناعية الزراعية و صناعة النسيج وكذا تعزيز و تدعيم المساعدات المالية والتقنية الموجهة للأقطار المغاربية قصد تأهيل صناعاتها، و تحفيز انتقال رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار في هذه الدول. مع ضرورة إدخال عنصر المديونية الخارجية للدول المغاربية و التفاوض حوله لإعطاء الحلول المناسبة و تنسيق السياسات التجارية و الاقتصادية للدول المغاربية واتخاذ هيئة جماعية مشتركة تسند لها مهمة التفاوض الدوري مع الإتحاد الأوروبي بشأن مختلف القضايا.

- دراسة جمال عمورة (2006) الموسومة بـ دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطة،¹ أين حاول الإجابة عن الاشكالية المتعلقة بمدى استعداد الدول العربية المتوسطة ومنها الجزائر بالقدر الكافي للدخول منطقة التبادل الحر الناتجة عن إتفاقيات الشراكة، وهل إنشاء هذه المنطقة سيخدم مصالح هذه الدول، ثم هل المتعاملون الإقتصاديون الخواص الأوروبيون مستعدون للمساهمة في هذا المشروع، وهل ستكون المساعدة المالية التي يسعى الإتحاد الأوروبي تقديمها لهذه الدول كافية؟، يتناوله لستة محاور تتعلق بكل من: السياق والتحويلات التي كانت عرضة لها المنظومة الاقتصادية العالمية بتركيزه على السمة الرئيسية للأخيرة وهي تكريس العولمة الاقتصادية ومدى تأثيرها بشكل خاص على الدول النامية وكذا التعرض لواقع الإقتصاديات العربية المتوسطة بتشخيص لخصائصها مع تبيان الآثار المترتبة عن انحراط الأخير في مسار بعرض تجارب شراكة بعض الدول (تونس، المغرب، مصر) مع التركيز على الحالة الجزائرية بتخصيص الفصل السادس من هذه الدراسة لها والذي حاول من خلاله عرض محتوى اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ووقوفه عند أهم الآثار المتوقعة له على التوازنات الاقتصادية الكلية، ثم عرض بعض الإجراءات أو السياسات المرافقة لنجاحه في المستقبل. ولعل أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة، هو أن: نتائج التعاون الاقتصادي والمالي في إطار إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطة الشريكة بما فيها الدول العربية ومنه الجزائر لم يكن في مستوى تطلعات هؤلاء الشركاء نتيجة ضعف المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة لهم، وعدم تدفق رؤوس الأموال الأوروبية إليها في شكل استثمارات مباشرة على النحو المطلوب، إضافة إلى أن التعاون الاقتصادي لم يمس التعاون المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي والمتمثلة أساسا في الصناعة، بالإضافة إلى أن الأهمية التي تم إعطاؤها لقطاع الطاقة هو في صالح الدول الأوروبية، حيث يتمثل الهدف منها تقوية السياسة الطاقوية للإتحاد الأوروبي و ضمان تأمينها. مع عدم إعطاء أهمية كبيرة للتعاون التقني والعلمي، حيث لم يمس إلا تكوين العمال، ولم تشمل التحول التكنولوجي والتحكم في الأساليب الجديدة للإنتاج.

- كما أن التعجيل برفع أو إزالة التعريفات الجمركية في الدول المتوسطة ستكون له بعض الانعكاسات السلبية بالنسبة لمؤسسات الدول المتوسطة وذلك بمواجهتها لمنافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية وهذا نتيجة عدم التكافؤ، مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات في الدول المتوسطة، ويفسح المجال للمنتوجات الأوروبية لاقتحام الأسواق المتوسطة، وهذا ينعكس على احتلال الموازين التجارية للدول المتوسطة، إضافة إلى تراجع إيرادات الميزانيات العامة للدول المتوسطة نتيجة إزالة التعريفات الجمركية وبالتالي تقليص الإنفاق العام الحكومي ومنه محدودية الاستثمار وزيادة التضخم وارتفاع مستويات البطالة.

كما أشار الباحث إضافة إلى ما سبق، إلى أن نجاح اتفاق الشراكة للجزائر مع الإتحاد الأوروبي يتوقف إلى حد كبير على زيادة الدعم المالي والتقني المخصص من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار برامج المساعدات الموجهة للجزائر، وهذا قصد تكييف وإعادة تأهيل المؤسسات والاقتصاد الوطني، وتحمل تكاليف الانتقال، هذا بالإضافة إلى ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وكذا توسيع نطاق الحكم الراشد وإضفاء طابع الشفافية في تسيير شؤون الدولة وتبسيط الإجراءات الإدارية.

¹ : جمال عمورة(2006)، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

- دراسة صباح شنايت (2007) التي جاءت بعنوان الشراكة الأوروبية المتوسطية انعكاساتها المحتملة على الأقطار العربية "حالة الدول المغاربية"¹، إذ تساءلت الباحثة عن الجدوى من عقد إتفاقيات تعاون طرفاها يفصلهما بون شاسع في مستويات التنمية وكذا عن الانعكاسات المحتملة لاتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العربي بصفة عامة والاقتصاد المغاربي بما فيه الاقتصاد الوطني بصفة خاصة؟. وفي هذا السياق رأت بأن اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تنطوي على عدة ثغرات رغم شموليتها لكافة الجوانب (التجارية، الاقتصادية والمالية...) التي تحول دون الاستفادة أكبر من مزايا الشراكة بالنسبة للطرف العربي بما فيه الجزائري، ومنها: التفاوت الشديد في أوضاع طرفي معادلة الشراكة، محدودية نتائج الإصلاحات التي باشرتها الدول الشريكة التي بالرغم من مساهمتها في إحداث نوع من الاستقرار والتحسين الطفيف في المؤشرات الكلية بيد أنها تظل هشة ومهددة بضغط الطلب الاجتماعي بسبب ارتفاع معدلات البطالة والعجز عن اجتذاب رأس المال الأجنبي إليها بالإضافة إلى ارتفاع حدة ظاهرة الفقر وتراجع مستويات التنمية البشرية كما كان للتغطية المحدودة لاتفاقيات مواضيع مهمة في الشراكة أهمها تجارة المنتجات الزراعية والعمالة بفعل السياسات الحمائية الأوروبية على المنتجات الزراعية وتشديد سياسات الهجرة وتقييد حركة انتقال الأشخاص دورا في الأثر الإيجابي المحدود لهذه الاتفاقيات. كما رأت الباحثة أن الانعكاسات المحتملة للشراكة العربية الأوروبية لاسيما بالنسبة للدول المغاربية في ظل أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ستكون سلبية وتظهر على عدة مستويات، ومنها:
- الموازين التجارية، بحيث أن دخول إتفاق الشراكة حيز التطبيق بالنسبة للجزائر من شأنه أن يرفع الطلب على السلع الصناعية الأوروبية مما يجعل الأمر تحديا بالنسبة للاقتصاد الجزائري إذا ما شهدت أسعار المحروقات تراجعاً في الأسواق العالمية، أما بالنسبة للمغرب وتونس فإن ارتفاع الواردات من الاتحاد سيزيد الضغط على الميزانين التجاريين للبلدان اللذان يعرفان عجزا مزمناً ومتواصلًا.
- على العمالة والأجور، أين ستؤدي سياسات الانفتاح على المنافسة الأوروبية خسارة أكيدة على مستوى العمالة والتشغيل، إذ ستعرض المؤسسات المغاربية غير المهيأة بشكل جيد لضغط المنافسة لصعوبة في صرف منتجاتها في الأسواق المحلية وسيكون الحل المبدئي لتأهيل المؤسسات المغاربية للضغط على كتلة الأجور من خلال تقليص مناصب الشغل. علما بأن إعادة تخصيص عنصر العمل محدود في الأقطار المعنية لعدم إتسام سوق العمل فيها بالمرونة وأن المزيد من الانفتاح التجاري من شأنه أن يرفع الجمود القائم في سوق العمل ولكن هذه العملية من شأنها أن تخلق مخاطر ارتفاع معدلات البطالة.
- الأثر على النسيج الصناعي ومؤسسته، إذ إن الرفع التدريجي للقيود الجمركية وغير الجمركية على المنتجات الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي سيجعل المنافسة على أشدها في الأسواق المحلية بين المنتج المغاربي والمنتج الأوروبي المستورد ويمكن تأكيد أهم الآثار التي ستلحق بالنشاط الإنتاجي الصناعي المغاربي في التخلي عن أنشطة صناعية تعجز عن مجابهة المنافسة بعد فقدانها للحماية وإغلاق وحدات إنتاجية غير كفأة في قطاعات قادرة على المنافسة،
- كما رأت بأن التحدي الرئيسي الذي يواجه الدول العربية الشريكة بما فيه الجزائر يكمن في تعويض الخسارة في الإيرادات الموازية بفعل عمليات التفكيك التعريفي من دون التسبب في ارتفاع العجز الموازي لاسيما وأن البنى الضريبية في كل الأقطار العربية لازالت غير قادرة على أن تؤدي دورا فعالا في هذا المجال.
- دراسة شهرزاد زغيب (2009)، بعنوان: الشراكة الأورو- جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الوطني²، حاولت من خلالها الباحثة تناول آثار تطبيق إتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني على ضوء أوضاعه خلال فترة الدراسة التي غطت المرحلة 1994-2004 على مستويات: التبادل التجاري، خسائر التفكيك التعريفي المحتملة، تدفقات رؤوس الأموال الأوروبية وذلك بعدما قامت بتشخيص وضعية الاقتصاد الوطني بتركيزها على فترة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي وبرنامج الانعاش الاقتصادي (2000-2004) وخلصت إلى أن السياسات الاقتصادية المتبعة خلال ذات الفترة لم تعط النتائج المستهدفة من قبل السلطات على اعتبار أنها أسفرت عن توازنات هشة ظرفية مرتبطة بالموارد الهامة المحققة من قطاع المحروقات كما لم تؤدي إلى إيجاد اقتصاد إنتاجي تنافسي محرر من القيود البيروقراطية، مع استعراض لمضمون مقارنة الشراكة الأوروبية المتوسطية ومتطلبات الشراكة بالنسبة للجزائر. ولعل أبرز ما توصلت إليه الدراسة هو:
- تحرير التجارة البينية في إطار إتفاق الشراكة لن يعطي الصادرات الجزائرية أي ميزة في السوق الأوروبية من منطلق أن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في دول الاتحاد هي أصلا متدنية أصلا، كما أن الأخير يتميز بإخضاعه الصارم لمختلف السلع الواردة إليه لمعايير صحية وبيئية وشروط فنية بما يجد من دخول السلع الجزائرية المنشأ إلى أسواقه. في حين أن تحرير

¹ : صباح شنايت(2007)، الشراكة الأوروبية المتوسطية انعكاساتها المحتملة على الأقطار العربية "حالة الدول المغاربية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

فرع: النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

² : شهرزاد زغيب(2009)، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 32- المجلد ب- ديسمبر، جامعة منتوري - قسنطينة-، ص ص331-348.

- الواردات ذات المنشأ الأوروبي سيؤدي إلى زيادتها.
- فقدان مداخيل هامة للخزينة العمومية بفعل خسائر التفكيك التعريفي، والتي ستبلغ خلال الفترة 2005-2017 (قبل مراجعة عملية التفكيك سنة 2012) بحسب الجمارك الجزائرية نحو 349,381 مليار دج مما قد يسهم في حال تراجع مداخيل الجباية النفطية في خفض الإنفاق العام وبالتالي حدوث احتلال في مستوى الطلب العام والتوازنات الاقتصادية الأخرى.
- تواضع حصيلة التعاون المالي في إطار برنامج MEDA وضعف تدفقات الاستثمار الأوروبي المباشر إلى الجزائر بفعل تدهور مناخ الاستثمار كما أظهرته الإحصائيات التي اعتمدت عليها الباحثة والتي غطت الفترة (1991-2003).
- دراسة كمال موهوبي (2011) التي جاءت بعنوان البعد الاقتصادي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية،¹ التي قام الباحث من خلالها بعرض المحتوى الاقتصادي للاتفاق من خلال استعمال القواعد القانونية المؤطرة له وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالتفكيك التعريفي ومستوى التعاون باستخدام المنهج التحليلي مع استقراء الآثار المرتبة عنه سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة واستخلاص الإيجابيات والسلبيات واستشراف تلك التي قد تحدث مستقبلا بإتباع منهج يقوم على المقارنة بين الآثار السلبية والإيجابية الفعلية والمحتملة. وقد خلص إلى أنه بصرف النظر عن ما أتاحتها مقارنة الشراكة الأورومتوسطية من مزايا فإنها لم تخلو من عيوب كثيرة وفي مقدمتها شكلها الراهن الذي لا يحقق توازن المصالح بين طرفيها مهما كانت المعايير المتبعة في التقييم لدرجة أنها أصبحت في نظر الباحث محصورة في حرية التبادل التجاري خدمة لوجهة النظر الأوروبية وهو ما كان سببا في فشلها وعدم تحقيقها لأهدافها لاسيما من وجهة نظر الدول المتوسطة الشريكة ومنها الجزائر. ففي هذا المقام، رأى الباحث أن مسؤولية الفشل تقع على عاتق الطرفين، فالشريك الأوروبي تكمن مسؤوليته في عاملين إثنين وهما : ضعف الديناميكية الأوروبية في علاقاتها مع محيطها الإقليمي و ضعف الاهتمام بالمنطقة المتوسطية ككل بسبب التناقضات الداخلية فمن جهة تدعو دول القوس اللاتيني إلى الاهتمام بالجنوب وتشجيع تدفق مالي في حين تعتمد إلى تبني سياسة حمائية تجاه المنتجات الزراعية المتأتية من المنطقة مقابل تبني دول الاتحاد الأخرى وعلى رأسها ألمانيا سياسة أقل حمائية في مقابل تشدها فيما يخص المساعدات المالية. بينما تتلخص مسؤولية الطرف الجزائري في تواضع حصيلة الشراكة الاقتصادية والمالية بحسب الباحث في بطء الاصطلاحات الاقتصادية والتوجه نحو الاحتفاظ بالطابع البيروقراطي الربعي للاقتصاد الوطني الذي كان سببا في ضعف تنافسية القطاعات الاقتصادية ومحدودية قدرتها التنافسية وتدهور مناخ ممارسة الأعمال مما أدى إلى عدم استقطاب الاستثمارات الأوروبية. لذا، فقد اقترح أن تكون الشراكة بين الطرفين وفق صيغة تكون شاملة وعادلة قائمة على التمييز الإيجابي كتعويض عن الفوارق التنموية مع التزام أكبر من طرف الاتحاد تجاه الجزائر مقابل تعميق مسار الإصلاحات بجميع أبعادها.
- دراسة عزيزة بن سميحة (2011) الموسومة بـ " الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"،² ومن خلالها حاولت الباحثة بعد تناولها للملامح العامة لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي باستعراضها لمسار التفاوض والمخاور الرئيسية التي تضمنتها مع تركيزها على جوانبها الاقتصادية والمالية، إبراز لأهم التهديدات المتوقعة لتطبيقها على الاقتصاد الوطني وذلك على مستويات : المالية العامة بفعل عمليات التفكيك التعريفي، التبادل التجاري، النسيج الصناعي، الاستثمار وميزان المدفوعات. وهي الخسائر التي يمكن التقليل من حدتها في نظر الباحثة بوضع وتنفيذ مجموعة من الإجراءات والسياسات المرافقة لنجاح الاتفاق والتي يمكن تلخيصها في : سياسات إعادة التأهيل الصناعي، توسيع نطاق الحكم الراشد، الحصول على دعم أكبر من الاتحاد الأوروبي بتوسيع نطاق التعاون المالي والاقتصادي المنصوص عليها في الاتفاق المعني مع جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة شريطة توفير المناخ الاستثماري المساعد على ذلك.
- دراسة سليم بوكزاطة (2015)، وبمعنا " إقامة منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري"³، تناول الباحث بالدراسة والتحليل لأحد الأبعاد الاقتصادية التي تتركز على مقارنة الشراكة الأورومتوسطية المجددة على المستوى الثنائي باتفاقيات الشراكة الموقعة مع كل دولة متوسطية شريكة منها بشكل منفرد وهي إقامة منطقة التبادل الحر بين طرفي الاتفاقيات مع إبراز لتأثيراتها بأخذ الاقتصاد الوطني كدراسة حالة وهو ما يمكن تلمسه من الاطلاع على إشكالية الدراسة التي انطلق منها والمتعلقة بمدى أثر إنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي على اقتصاديات الدول العربية المتوسطية عموما، وفيما تكمن أهم انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري بشكل خاص؟. إذ عالج الموضوع من خلال تناوله لأربعة محاور شكلت الفصول الرئيسية لهذه الدراسة التي اهتمت بعرض لكل من الخلفية النظرية للتكامل الاقتصادي وموقع الشراكة فيها ومضمون الشراكة الأورومتوسطية مع التركيز على الجانب الاقتصادي والمالي لها في حين تم تخصيص المحور الرابع والأخير منها لدراسة تداعيات

¹ : كمال موهوبي(2011)، البعد الاقتصادي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق- بن عكنون، جامعة الجزائر 1.

² : عزيزة بن سميحة (2011)، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد 9، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ص ص 151-163.

³ : سليم بوكزاطة (2015)، إقامة منطقتي التبادل الحر الأورومتوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - فرع : نقود ومالية-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

الدخول في منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري بتحليل لواقعه وخصائصه في اتفاق الشراكة من خلال بحث مكانة قطاع المحروقات والقطاعات الأخرى خارج المحروقات وأهم مؤشرات الكلية ثم خصائص المبادلات التجارية الكلية للجزائر وأهم تطورات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ إمضاء اتفاق الشراكة، ثم التعرض بالدراسة والتحليل لأهم الآثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي من خلال دراسة مختلف آثارها الساكنة ثم آثارها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى الإيرادات العامة للدولة وكذلك تناول الأثر المترتب على القطاع الصناعي . أما فيما يخص أهم النتائج التي توصل إليها الباحث (المتعلقة بالاقتصاد الوطني) فتتمثل في :

- قيام التبادل الحر التدريجي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر سيرعرض هذه الأخيرة إلى تهديدات مؤكدة على المدى القصير والمتوسط، بينما يظهر أن الفرص تبقى غير مؤكدة وتحققها منوط بمجموعة من الشروط تظهر نتائجها على المدى الطويل، ويأتي هذا في ظل خصائص الاقتصاد الجزائري الذي يغيب عنه التنوع في الإنتاج والتصدير إذ يبقى مرتبط بشكل أساسي بمستويات أسعار البترول مما يجعله أكثر الدول العربية تهديدا. كما تدل مختلف مؤشرات التنافسية في قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر عن عدم وجود أي تحسن في أدائه، بل على العكس من ذلك فهو في تدهور مستمر ويصنف في كل مرة في ذيل الترتيب العالمي، مما يعني أن تهديدات إقامة منطقة التبادل الحر ستكون أكثر حدة وسلبية، في ظل غياب فاعلية الدعم الأوروبي في إطار برامج تأهيل الصناعة الجزائرية.
- عدم وضوح الأثر الانشائي (خلق التجارة) فيما يتعلق بتطبيق الاتفاق باعتبار أن تزايد الواردات من الاتحاد ليس مرده فقط الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية، في إطار التحضير لإقامة منطقة التبادل الحر، كما أن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الأوروبية لم ينتج عنه انخفاض ملموسا في أسعار مختلف السلع في الجزائر، خاصة منها المستوردة من الاتحاد الأوروبي أو تلك المصنعة محليا التي تستخدم مدخلات أوروبية، مما يقلل من أهمية مكسب زيادة الرفاهية الاقتصادية لصالح المستهلك الجزائري. كما لم يحقق الاتفاق المعنى الأثر المرغوب فيما يتعلق بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعود ذلك لعدم اهتمام الاتحاد الأوروبي بالاستثمار في الجزائر إلا ما تعلق بقطاع المحروقات، كما يعود ذلك إلى عدم إقدام الجزائر بشكل ملموس على تحسين مناخ الأعمال وتقليل ظاهرة تعاطي الرشوة وإضفاء الشفافية في المعاملات الاقتصادية، وما يدعم ذلك هو وجودها عبر مختلف السنوات في ذيل الترتيب العالمي في هذا المجال.

7- منهج البحث :

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الأهداف التي يتوخى الوصول إليها وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته. وبغية التمكن من الإجابة على إشكالية البحث وما تفرع عنها من أسئلة فرعية فضلا عن اختبار صحة الفرضيات المعتمدة، كان لزاما المزج بين عدة مناهج بما يتوافق مع محاور البحث وذلك بالاستناد على كل من المنهج الوصفي والتحليلي مع تدميمهما بالمنهج التاريخي والمقارن بما يساير التسابع التحليلي لموضوع البحث والإلمام بكل جوانبه بما يخدم أهدافه. كما تم الإستعانة كذلك بالمنهج الكمي الذي استخدم عند تحليل وتحديد أبرز العوامل المؤثرة على جانبي التبادل التجاري البيني للجزائر مع الاتحاد الأوروبي بتوظيف لمقاربة قياسية لتقديرها بتوظيف أسلوب *Johansen* للتكامل المشترك وكذا الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي *VECM* (متجه تصحيح الخطأ) مع إبراز للأثر الذي يتركه كل عامل أو محدد على كل من الصادرات والواردات مع الشريك الأوروبي خلال الفترة المدروسة عبر تحليل دوال الاستجابة.

أما فيما يخص المادة العلمية للبحث، فإضافة إلى الكتب والمجلات العلمية المتخصصة وكذا الرسائل والأطروحات الأكاديمية غير المنشورة والمنشورات والتقارير الصادرة عن المؤسسات و الهيئات الوطنية منها والدولية، تم الاستعانة كذلك بالمداخلات المقدمة في بعض المؤتمرات والملتقيات الوطنية والدولية والتي ناقشت جوانب موضوع البحث وكذا مختلف القوانين والتشريعات ذات الطابع الاقتصادي ذات الصلة بموضوعه، فضلا عن الاعتماد على بعض المواقع الإلكترونية وقواعد البيانات لبعض الهيئات الدولية والوطنية (مركز CNIS للبحوث الاقتصادية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وزارة المالية، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات ، بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، منظمة الأنكتاد، هيئة الإحصائيات الأوروبية Eurostat ...) في تجميع البيانات والمعطيات الإحصائية التي تطلبها البحث.

8- صعوبات البحث :

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في عدم الحصول بشكل كاف على البيانات والإحصائيات ذات الصلة ببعض محاوره من بعض الهيئات بفعل تفشي الإجراءات البيروقراطية لدى بعض موظفيها وإطاراتها الذين يتمتعون في الغالب على تقديم المعلومات اللازمة تحت ذريعة سرية المعلومات التي هي موجهة في نظرهم للوصاية فقط دون باقي الأطراف بما فيهم حتى الباحثين ، فضلا عن التباين الحاصل في مختلف البيانات والإحصائيات باختلاف الهيئة المصدرة لها سواء كانت محلية أو دولية وعدم توفرها أحيانا مما استدعى حتى حساب بعض المؤشرات والمتغيرات التي تم إدراجها في مختلف الجداول والأشكال البيانية التي تم

الإستعانة بها في وصف وتحليل بعض ما تم تناوله من محاور في هذا البحث وكذا حساب بعض المتغيرات المأخوذة في بناء النماذج القياسية التي استهدفت تحديد العوامل المؤثرة في جانبي التبادل التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى تشعب واتساع نطاق البحث باعتبار أنه غطى العديد من المحاور و المجالات سواء عند دراسة ما يتصل بالاقتصاد الوطني أو عند تناول الوضع الاقتصادي السائد على المستوى الدولي و الإقليمي الأورومتوسطي .

9- خطة البحث وهيكله:

اقتضت طبيعة موضوع البحث، بعد أن نستله بتقدم صورة شاملة له من خلال عناصر المقدمة العامة، بأن يتأني في باين يتضمن كل واحد بدوره لفصلين بحيث شكل كل واحد من هذه الفصول الأربعة جانبا من الجوانب الرئيسية لهذا البحث، بحيث يمكن إنجاز محتوياتها على النحو الموالي:

- الباب الأول الذي جاء بعنوان الشراكة الأورومتوسطية كتجربة تكاملية في منطقة حوض المتوسط : استعراض للتجربة وتقييم لمحصلتها الاقتصادية بعد عقدين من الانطلاقة. سيتم تخصيصه لدراسة الشراكة الأورومتوسطية بوصفها التجربة التكاملية التي يندرج في إطارها اتفاق الشراكة الذي أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، أين سيتم تسليط الضوء في فصله الأول على واقع ظاهرة التكامل الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة ثم استعراض لمختلف المبادرات الأوروبية تجاه الدول المتوسطية التي سبقت مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية مع التركيز على جوانبها الاقتصادية، والمطروحة منذ ستينيات القرن الماضي بدءا باتفاقيات الجيل الأول للشراكة مروراً باتفاقيات التعاون التي أطرت العلاقات الأورومتوسطية في ظل السياسة المتوسطية الشاملة (1972-1992) والسياسة المتوسطية المحددة (1992-1995) التي كانت بمثابة مرحلة انتقالية نحو تبني مقارنة الشراكة الأورومتوسطية منذ سنة 1995، ثم الانتقال بعد ذلك للحديث عن مضمون هذه الأخيرة مع استعراض للسياسات التي جاءت مكملة لها خلال الفترة 2004-2012، في الوقت الذي سينصب فيه اهتمام فصله الثاني على دراسة وتقييم حصيلة مقارنة الشراكة على اقتصاديات الدول الشريكة من خلال تلمس جوانب المفارقة بين الطموحات التي وردت في إعلان برشلونة والتصورات القائمة آنذاك بشأن جوانب الشراكة في المسائل الاقتصادية والمالية من ناحية، وبين ما آلت إليه الأحوال في نفس هذه المسائل بعد نحو عقدين من انطلاق مسارها من ناحية ثانية.

- أما الباب الثاني الموسوم بـ " تحليل وتقييم لآثار تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني على ضوء أوضاعه الحالية"، فحاء لينظر في تجربة الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي بتقييم لمحصلة جانبها الاقتصادي والمالي بأبعاده الثلاثة مع تحليل لتداعيات تطبيق اتفاق الشراكة بعد مرور أزيد من عقد على دخوله حيز التنفيذ على الاقتصاد الوطني على ضوء الأوضاع والخصائص المميزة له. إذ ارتأينا تقسيمه بدوره إلى فصلين، اهتم الفصل الأول منه بتشخيص وتحليل مسار تطور الاقتصاد الوطني عبر الوقوف عند أبرز المراحل والمحطات الرئيسية التي مر بها على مدار فترة الانخراط في مسار الشراكة مع إبراز للمحتوى الاقتصادي للاتفاق المعني بعد استعراض لمسار العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية في ظل اتفاق التعاون لسنة 1976. في حين سينصب اهتمام مباحث الفصل الثاني منه على تقييم لمحصلة الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية في الجوانب الرئيسية لها، أين نستله بتحليل للمحتوى الاقتصادي لاتفاق الشراكة مع تقييم لمحصلة التعاون الاقتصادي والمالي بعد استعراض لمسار العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية في ظل اتفاق التعاون لسنة 1976، لننتقل بعد ذلك إلى تقييم لمحصلة الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية في جانبها التجاري ببيان للمكانة التي يحتلها الاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري الخارجي للجزائر مع تحديد وتحليل لأبرز العوامل المؤثرة على تطور جانبي التبادل التجاري البيني خلال الفترة الممتدة من سنة 1987 إلى 2016 باستخدام مقارنة قياسية لتقدير هذه المحددات، ثم إظهار الأثر المترتب عن دخول الاتفاق المعني حيز التطبيق على تطور الصادرات والواردات وتتبع ومقارنة أداءهما المسجل قبل وبعد تطبيقه مع تحليل للأداء التصديري وخصائص الواردات المتأتية من دول الاتحاد بالاعتماد على الأداء المسجل من قبلهما على مستوى بعض المؤشرات ذات الصلة ثم تقاسم صورة لما آلت إليه وضعية هذا التبادل بتتبع لتطور وضعية الميزان التجاري خصوصا خارج المحرقات، لنختتم هذا الفصل بدراسة الأثر الجبائي لتطبيق اتفاق الشراكة باستعراض لحسائر التفكيك التعريفي و إبراز للتدابير الواجب اتخاذها لتعويضها.

ليختم البحث في الأخير بخاتمة عامة تتضمن ملخصا لمضمون البحث وأهم ما أسفر عنه من النتائج تؤكد صحة الفرضيات المعتمدة له من عدمها مع تقديم بعض التوصيات.

الباب الأول:

الشراكة الأوروبية متوسطة كتجربة تكاملية في

منطقة حوض المتوسط:

استعراض للتجربة وتقييم لمحصلتها الاقتصادية بعد عقدين من الانطلاقة

الباب الأول :

الشراكة الأوروبية متوسطة كتجربة تكاملية في منطقة حوض المتوسط : استعراض للتجربة وتقييم لمحصلتها الاقتصادية بعد عقدين من الانطلاقة

تمهيد

أضحى الاتجاه المتنامي نحو تكوين الكيانات الاقتصادية بمختلف أشكالها، أحد الخصائص الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي. وبما أن مجال هذا البحث لا يكفي لاستعراض لكامل التجارب التكاملية، كما أن محوره الرئيسي متعلق بدراسة وتحليل آثار تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتقييم لحصيلته الاقتصادية بعد مرور نحو عقد من دخوله حيز التنفيذ في 1 سبتمبر سنة 2005، نرى من الملائم إلقاء الضوء على التجربة التكاملية التي يندرج في إطارها هذا الاتفاق، وهي تجربة الشراكة الأوروبية متوسطة التي أرسى مؤتمر برشلونة سنة 1995 معالمها الرئيسية، والتي تضم مجموعة من دول الضفتين الجنوبية والشرقية لحوض البحر المتوسط مع الاتحاد الأوروبي الذي خطى كما هو معروف خطوات كبيرة في مجال التكامل الاقتصادي، والذي سعى دائما لتوسيع نفوذه وتأكيده وجوده على الساحة الدولية ومنافسة القوى الاقتصادية الأخرى خصوصا على مستوى المنطقة المتوسطية التي تعد ذات أهمية كبرى سواء من حيث موقعها الاستراتيجي أو من حيث أسواقها الواسعة وهو ما يتجلى من خلال تعدد السياسات والمبادرات المطروحة من قبله في سبيل تأطير علاقاته مع الدول المتوسطية في مختلف المجالات وعلى رأسها المجال الاقتصادي بما يخدم طبيعة الحال لمصلحه منذ تأسيسه بمقتضى معاهدة روما سنة 1957.¹

وضمن هذا السياق، تم تبني العديد من المبادرات والسياسات الهادفة إلى ترقية التعاون الأوروبي متوسطي، بدءا باتفاقيات الشراكة المبرمة مع كل من تونس والمغرب سنة 1969 لمدة 5 سنوات مرورا بالسياسة المتوسطية الشاملة التي كانت بمثابة إطار عمل التعاون الأوروبي متوسطي خلال الفترة (1972-1992) والذي ترجم على المستوى الثنائي باتفاقيات التعاون، ثم وضع السياسة المتوسطية الجديدة (1992-1995) التي مهدت لمؤتمر برشلونة سنة 1995 الذي عبد الطريق لمرحلة جديدة في مسار العلاقات بين ضفتي المتوسط، من خلال وضع أسس جديدة للشراكة الأوروبية متوسطة المتميزة بمنهج كلي مختلف مقارنة بالمبادرات المطروحة في عقدي الستينات والسبعينات والتي كانت تستند أساسا إلى عوامل اقتصادية محضه، فبالإضافة إلى تضمينها لجانب اقتصادي ومالي، فإنها تضمنت برامج عمل وأهدافا أمنية وسياسية وكذا ثقافية واجتماعية. فهي ذات بعدين مكملين وهما البعد الثنائي الذي يتحدد سيره عبر اتفاقيات الشراكة التي يبرمها الاتحاد الأوروبي بشكل ثنائي مع كل دولة متوسطية شريكة على حدا. والبعد الإقليمي القائم على مجموعة كاملة من المنتديات والشبكات والبرامج والمشروعات في مناطق تقع ضمن أهداف السلال الثلاث للشراكة التي تضمنها إعلان مؤتمر برشلونة المنعقد يومي 25 و26 نوفمبر سنة 1995 والمتمثلة في الشركات في كل من الجوانب السياسية والأمنية و المجالات الاجتماعية، الثقافية و الإنسانية، والشراكة في المجالات الاقتصادية والمالية.

فالشراكة الاقتصادية والمالية التي هي محور اهتمام البحث، تهدف إلى إقامة منطقة للرفاهية الاقتصادية من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمتوازنة ومكافحة الفقر، والعمل على إنشاء منطقة للتبادل الحر وهذا من خلال إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية وكل عرقلة من شأنها الوقوف أمام حرية التبادل التجاري بالمنتجات الصناعية وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية مع العلم أن المنتجات الفلاحية والخدمات تم بشأنها اتخاذ تدابير خاصة متمثلة في التحرير التدريجي للتبادل على أساس نظام التفضيلات والحصص بالنسبة للمنتجات الفلاحية، في حين أن تحرير تجارة الخدمات فسيتم وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية وهذا في إطار قواعد الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات. علاوة على العمل على دعم وتنظيم نمو اقتصاد السوق في إطار متابعة برامج التعديل الهيكلي، وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية ومنح الأولوية لإنعاش القطاع الخاص وتأهيل القطاع الصناعي وتأسيس إطار مؤسسي وقانوني يساير متطلبات الاقتصاديات الحرة و هذا في إطار التعاون الاقتصادي في مجالات ومشاريع ذات طابع ثنائي وإقليمي. وكذا التعاون المالي المبني على المساعدات المالية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي للدول المتوسطية سواء في شكل مساعدات مالية ممنوحة في إطار برنامج MEDA الذي عوض البروتوكولات المالية السابقة التي شكلت الأداة المالية لاتفاقيات التعاون منتصف السبعينات، والذي تم استبداله سنة 2007 بالآلية الأوروبية للحوار والشراكة التي غطت الفترة 2007-2013 في إطار تنفيذ السياسة الأوروبية للحوار منذ سنة 2004 قبل تعويضها هي الأخرى بالآلية الأوروبية للحوار التي ستغطي الفترة 2014-2020. بالإضافة إلى القروض الميسرة ومختلف آليات التمويل المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.

¹ : مخلد مبييضين (2011)، توجهات الاتحاد الأوروبي نحو التحولات السياسية في المنطقة العربية، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة 15- العدد 56، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص 114

الباب الأول: الشراكة الأوروبية المتوسطية كتجربة تكاملية في منطقة حوض المتوسط: استعراض للتجربة وتقييم لمحصلتها الاقتصادية بعد عقدين من الانطلاقة

وبعد مرور زهاء عقدين على انطلاق مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية ودخول كل اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي حيز التطبيق، وهي فترة كافية لتقييم حصيلتها والنتائج المحققة خصوصا في جوانبها الاقتصادية والمالية، والتي اعتبرت بعيدة عن الطموحات التي تبلورت في إعلان برشلونة لدرجة وصفها من قبل البعض بعملية كثرت فيها التعديلات وقلت فيها الشراكة الأصلية للشراكة الأوروبية المتوسطية بعد مرور عقد من الزمن على انطلاقه، وذلك بطرح الطرف الأوروبي للسياسات مكملة للمشروع الأول كمحاولة منه لتصحيح نقائص مشروع الشراكة، ولكن أيضا استجابة للمستجدات التي طرأت على الساحتين الأوروبية المتوسطية والدولية منذ مطلع الألفية الثالثة، وبالتالي إعادة تكييف أطر العلاقة الرابطة بينه وبين جيرانه المتوسطيين بما يتناسب مع المتطلبات السياسية والاقتصادية والأمنية لأوروبا أولا ثم بما يخدم مصالح جيرانه بعد ذلك، والتي تتمثل في سياسة الحوار الأوروبية PEV التي شرع العمل بها سنة 2004 ثم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008 وبعد ذلك سياسة الحوار الأوروبية المعززة أو المعدلة سنة 2011 التي جاءت استجابة للتحويلات التي عرفتها العديد من الدول العربية الشريكة في إطار ما سمي بالربيع العربي.

بناء على ما تقدم، سيتم تخصيص هذا الباب لدراسة مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية كتجربة تكاملية في منطقة حوض المتوسط التي انخرطت فيها الجزائر من بوابة اتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بإلقاء الضوء في الفصل الأول منه على واقع ظاهرة التكامل الاقتصادي في ظل التحويلات الاقتصادية العالمية الراهنة ثم استعراض لمختلف المبادرات الأوروبية تجاه الدول المتوسطية التي سبقت مسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية مع التركيز على جوانبها الاقتصادية، والمطروحة منذ ستينيات القرن الماضي بدءا باتفاقيات الجيل الأول للشراكة مروراً باتفاقيات التعاون التي أطرت العلاقات الأوروبية المتوسطية في ظل السياسة المتوسطية الشاملة (1972-1992) والسياسة المتوسطية المحددة (1992-1995) التي كانت بمثابة مرحلة انتقالية نحو تبني مقاربة الشراكة الأوروبية المتوسطية منذ سنة 1995، ثم الانتقال بعد ذلك للحديث عن مضمون هذه المقاربة مع استعراض للسياسات التي جاءت مكملة لها خلال الفترة 2004-2012، في الوقت الذي سينصب فيه اهتمام الفصل الثاني منه على دراسة وتقييم نتائج مسار هذه الشراكة على اقتصاديات الدول الشريكة من خلال تلمس جوانب المفارقة بين الطموحات التي وردت في إعلان برشلونة والتصورات القائمة آنذاك بشأن جوانب الشراكة في المسائل الاقتصادية والمالية من ناحية، وبين ما آلت إليه الأحوال في نفس هذه المسائل بعد نحو عقدين من انطلاق مسارها من ناحية ثانية.

¹ : KHADER Bichara (2008), *L'Europe pour la méditerranée de barcelone a barcelone (1995-2008)*, L'Harmattan, Paris, p129.

الباب الأول:

الشراكة الأوروبية متوسطة كتجربة تكاملية في منطقة حوض المتوسط:
استعراض للتجربة وتقييم لمحصلتها الاقتصادية بعد عقدين من الانطلاقة

الفصل الأول

الشراكة الأوروبية متوسطة كتجربة تكاملية في
منطقة حوض المتوسط

الفصل الأول :

الشراكة الأوروبية متوسطة كتجربة تكاملية في منطقة حوض المتوسط

تمهيد

إن صعوبة الظروف الاقتصادية الراهنة التي تمر بها مختلف الاقتصاديات وحتى بعض التجارب التكاملية وأبرزها الاتحاد الأوروبي الذي يعد أنجح هذه التجارب على الإطلاق رغم مروره في الوقت الراهن بأصعب فتراته بالنظر للتبعات السلبية التي خلفتها أزمة الديون السيادية التي طالت بعض دول منطقة اليورو منذ نهاية سنة 2009 لدرجة باتت تحدد مستقبل النظام النقدي الأوروبي ومن ثم الاتحاد الأوروبي الذي أضحي احتمال تفككه واردا لاسيما بعد انسحاب المملكة المتحدة بعد استفتاء البريكست في 23 جوان سنة 2016، كل عوامل لم تشكل عائقا في وجه الديناميكية التي عرفتها عمليات توسيع الترتيبات التكاملية وعقد المزيد منها في مختلف مناطق العالم، وهي ديناميكية أعطت التحولات الاقتصادية العالمية خصوصا منذ الربع الأخير من القرن الماضي دفعة قوية لها لدرجة باتت تشكل أحد السمات الرئيسية المميزة للمنظومة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن مثلما يتجلى ذلك في تزايد أعدادها على المستوى الدولي والتي شملت القارات الخمس، سواء ما تعلق منها بقيام تجمعات اقتصادية جديدة أو تفعيل هياكل قائمة قبل ذلك، أو إعادة وتحويل الأهداف المنوطة بها وفقا لمقتضيات التغييرات الجارية على الساحتين الإقليمية والدولية لهذه الترتيبات.

إذ بلغ عدد الترتيبات التكاملية المصرح بها لدى المنظمة العالمية للتجارة خلال الفترة 2010-2015 لوحدها 168 ترتيبا إقليميا جديد بمتوسط سنوي قدره 33 ترتيبا تجاريا، حيث ارتفع عددها من 457 ترتيبا منها 266 ترتيبا ناشط بشكل فعلي في فيفري 2010 إلى 625 ترتيبا منها 419 ترتيبا فعلي مصرح به حتى 1 جانفي 2016، في الوقت الذي لم يتم التصريح سوى بـ 124 ترتيبا خلال فترة إشراف الجات على إدارة النظام التجاري العالمي خلال الفترة 1948-1994 بمتوسط سنوي قدره 3 ترتيبات إقليمية مصرح بها فقط.

وبما أن مجال هذا البحث لا يكفي لاستعراض مفصل لجميع التجارب التكاملية العالمية الرئيسية من ناحية، وبهدف خدمة موضوع البحث الرئيسي المتعلق بدراسة وتحليل آثار تطبيق اتفاق الشراكة للجزائر مع الاتحاد الأوروبي وتقييم لحصيلته الاقتصادية بعد مرور نحو عقد من دخوله حيز التنفيذ من ناحية ثانية، كان من المنطقي أن ينصب الاهتمام على التجربة التكاملية التي يندرج في إطارها هذا الاتفاق وهي تجربة الشراكة الأوروبية متوسطة التي أرسى مؤتمر برشلونة سنة 1995 معالمها الرئيسية، والتي جاءت في حقيقة الأمر كاستمرار لمبادرات المجموعة الأوروبية السابقة التي أطرت العلاقات مع بعض دول الضفتين الجنوبية والشرقية، وهي علاقات عميقة ومتشابكة ساهمت فيها العديد من العوامل كالعلاقات الجغرافية، والنفوذ التقليدي لأوروبا في المنطقة بفعل الماضي الاستعماري والثقافي والروابط الاقتصادية القوية، مع اختلاف مضامينها نتيجة للتعديلات التي يتم إدخالها تبعا لمتطلبات الظروف والتحولات الإقليمية والدولية ولكن أيضا بما يخدم المصالح الأوروبية بأبعادها المختلفة بالدرجة الأولى.

واستنادا إلى ما تقدم، ستهتم مباحث هذا الفصل بعد النظر في ظاهرة الاتجاه المتزايد نحو التكامل الاقتصادي والوقوف عند أبرز المحطات التي مر النظام الاقتصادي العالمي والتحولات التي كان عرضة لها وهي عديدة منذ الربع الأخير من القرن الماضي إلى غاية الأزمة المالية العالمية التي لا تزال تلقي بظلالها على مختلف الاقتصاديات، بدراسة مضمون تجربة الشراكة الأوروبية متوسطة من خلال تناول لكل من العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطة قبل انطلاق مسار الشراكة سواء في إطار اتفاقيات الجيل الأول للشراكة في عقد الستينيات أو في ظل السياسة المتوسطة الشاملة (1972-1992)، ثم الانتقال بعد ذلك للحديث عن السياق العام لانطلاق مسار الشراكة مع استعراض لأسسها، أبعادها ومحاورها الرئيسية فضلا عن السياسات الأوروبية المكتملة لها.

المبحث الأول : تنامي الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة

عرف الاقتصاد العالمي خصوصا منذ الربع الأخير من القرن الماضي العديد من التحولات المتغيرة والمتلاحقة، وليس بخفي أن محصلة هذه الأخيرة كان تسارع خطى ظاهرة العولمة الاقتصادية وتكريسها، وما حملته من تلاشي الحدود واختصار المسافات وتحويل العالم إلى شبه سوق واحدة. ومن ثم أوجدت واقعا جديدا تجسد على الخصوص في امتداد مستوى المنافسة بحيث لم تعد الكيانات القطرية قادرة لوحدها على مواجهة الرهانات التي يفرضها التنافس الاقتصادي بين الدول التي أضحت مرتبطة بشكل أكبر من ذي قبل. فتزايد الارتباط بين الدول في ظل العولمة الاقتصادية لم يؤدي إلى حدوث انحسار لتنامي الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي بينها، بل على العكس من ذلك، تزايدت وتيرة انضمام الدول بغض النظر عن مستوياتها الاقتصادية وقوتها السياسية لتشكيل والانضمام إلى الترتيبات الاقتصادية الإقليمية بدرجاتها المختلفة التي تبدأ من تحرير التبادل التجاري مروراً بتنسيق مختلف السياسات الاقتصادية بما يخدم أهداف التكتل بينها وصلا إلى حالة الوحدة الاقتصادية والسياسية، وهذا إدراكا منها بالدور الكبير الذي يمكنه من تحقيق التكتلات في تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء فيه، والتي يتعين أن تكون مبنية على أسس واضحة ورغبة سياسية من قبل هذه الدول خصوصا في ظل البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة التي لم تعد تسمح بعمل الدول منفردة فيها بشكل مطلق، أين أضحت تشكل حلقة وصل بين الدولة الوطنية والنظام العالمي باعتبارها وسيلة فعالة لاندماج اقتصاديات الدول ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية.

ورغم أن التكامل الاقتصادي الذي يعد ظاهرة اقتصادية ذات منطوق سياسي وإستراتيجي، لا يعدو ظاهرة حديثة، على اعتبار أنها فرضت وجودها في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية خصوصا مع البدايات الأولى لمسار التكامل في القارة الأوروبية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، حيث شهدت المنظومة الاقتصادية العالمية محاولات عديدة للتكامل الإقليمي في مواجهة غياب التكافؤ على المستوى الدولي، واتخذ في الغالب صيغة اقتصادية تركز على تحرير التبادل التجاري البيئي ومن ثم باقي التدفقات الاقتصادية، ومع اعتبار التكامل الإقليمي السياسي غاية بعيدة المدى، وكانت الريادة في ذلك للجماعة الأوروبية التي بدأت بستة أعضاء ثم تزايدت عضويتها مع اتساع رقعة التكامل فيها. في حين لم تحرز معظم تجارب التكامل في الدول النامية، ان لم نقل كلها، أي تقدم يذكر نحو تحقيق الغايات المنشودة. إلا أن الجديد في الموضوع هو تنامي نزعة التوجه نحو الإقليمية منذ نهاية عقد ثمانينيات القرن الماضي بشكل ملفت للنظر وعلى نحو أضحت تنبؤاً فيه الكيانات الاقتصادية الإقليمية مكانة مهمة في النظام الاقتصادي العالمي وباتت أحد السمات الرئيسية المميزة له في الوقت الراهن، وهو ما يظهر في تزايد أعداد هذه الترتيبات على المستوى الدولي والتي شملت القارات الخمس، سواء ما تعلق منها بقيام تجمعات اقتصادية جديدة أو تفعيل هياكل قائمة قبل ذلك، أو إعادة وتحويل الأهداف المنوطة بها وفقا لمقتضيات التغييرات الجارية على الساحتين الإقليمية والدولية، حيث بلغ عدد المصالح بها لدى سكرتارية منظمة التجارة العالمية حتى 1 جانفي 2016 ما يقارب 625 ترتيبا تكاملي إقليمي بمختلف درجاتها وأشكالها. فهذه الظاهرة باتت تعرف بالإقليمية الجديدة التي أريد بها مجارة العولمة، وهي اقليمية تتميز بأنها لا تستهدف التكامل الإقليمي بقدر تركيزها على الجوانب الثقافية والأمنية والسياسية مع مزيد من الانفتاح الاقتصادي، فضلا عن كونها تضم دول متقدمة إلى جانب النامية مع فرض الأطراف القوية في الترتيب لشروطها على باقي الأطراف وفقا لما يخدم مصالحها. كما ترافق هذا التنامي في عقد المزيد من الترتيبات الإقليمية بظهور ما يطلق عليه الاقتصادي جاجيش باجواي *BHAGWATI Jagdish* "إقليمية وعاء الاسباجيتي" التي تتقاطع فيها عضوية الدولة الواحدة في ترتيبات إقليمية متعددة ذات أهداف متفاوتة.

سيرمي هذا المبحث تأسيسا على ما تقدم، إلى النظر بداية في أهم معالم تطور النظام الاقتصادي العالمي بالوقوف عند أبرز المحطات التي مر بها والتحولات التي كان عرضة لها وهي عديدة منذ الربع الأخير من القرن الماضي، والتي ستشكل مضامين مطلبه الأول. ثم التعرض بعد ذلك للتأصيل النظري للتكامل الاقتصادي بتحديد لإطاره المفاهيمي ثم تناول لكل من أهدافه ودوافعه فضلا عن أسسه ودرجاته وكذا تحليل لآثاره الاقتصادية الساكنة منها والديناميكية، ثم الانتقال بعد ذلك لدراسة العلاقة بين الترتيبات التكاملية الإقليمية والنظام التجاري المتعدد من خلال تناول إشكالية التعددية مقابل الإقليمية في النظام التجاري العالمي من زاويتان، الأولى تهتم بالأطر والقواعد القانونية للمنظمة للترتيبات الإقليمية على مستوى المنظمة في حين تعنى الزاوية الثانية بالآراء التي انتهت إليها الأدبيات الاقتصادية حول موضوع هذه العلاقة والحجج التي استند عليها كل اتجاه، مع تقديم تحليل تقييمي للوضع الحالي للكيانات الاقتصادية الإقليمية المصالح بها على مستوى منظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول: معالم تطور الاقتصاد العالمي: استعراض لأبرز التحولات منذ أزمة التضخم الركودي

عرف الاقتصاد العالمي خصوصا منذ الربع الأخير من القرن الماضي، العديد من التطورات المتلاحقة التي كانت بدايتها بأخبار نظام بروتون وودز لتتبعها أزمة التضخم الركودي التي أعلنت نهاية فترة الرخاء التي عرفتها مختلف الاقتصاديات الغربية وهو ما يعرف بسنوات الثلاثين المجددة *les trente Glorieuses* التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي عجزت الأفكار الكينزية الداعية إلى

الرأسمالية التدخلية عن إيجاد الحلول المناسبة لها على عكس أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 وهو ما فسح المجال لعودة التيارات الاقتصادية الليبرالية في شكلها الجديد لتولي زمام المبادرة في إدارة الشأن الاقتصادي وازدهرت القناعات بنجاحاتها في مختلف الاقتصاديات الغربية خصوصا مع الدعم القوي الذي لقيته في بريطانيا والولايات المتحدة بعد صعود كل من تاتشر وريغان لسدة الحكم سنتي 1979 و 1981 على التوالي، ثم بقية الدول الأخرى بما الدول الاشتراكية سابقا التي تخلت على النظام الموجه وتحولها نحو اقتصاد السوق الحرة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية مطلع تسعينيات القرن الماضي، وكذلك هو الامر بالنسبة للاقتصاديات النامية التي اعتنقت هي الاخرى لمبادئ الليبرالية الاقتصادية طوعا أو قسرا بدخولها في مسارات اصلاحية للاقتصاديات مستمدة من مبادئ إجماع واشنطن الذي رعته المؤسسات المالية الدولية، بعد فشل تجارب التنمية التي اعتمدها معظمها غداة استقلالها، ودخولها في دوامة من الأزمات المتوالية على غرار أزمة المديونية لسنة 1982، والداعية كما هو معلوم لإدارة الاقتصاديات النامية ضمن حدود دنيا من التدخل الحكومي مع توسيع لقاعدة الملكية الفردية وتقليص منافع " دولة الرفاه " .

وفي خضم هذه التحولات تصاعدت وتيرة العولمة الاقتصادية كظاهرة تلاشت معها الحدود واختصرت المسافات بفعل التطور الكبير الذي عرفته وسائل النقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصال وتم تحرير تدفقات رؤوس الأموال بمختلف أشكالها والسلع والخدمات بين مختلف الدول والأقاليم، ومن ثم خلفت ورائها واقعا جديدا تجسد في تنامي حدة التحرر وانفتاح الاقتصاديات التي أضحت مرتبطة ببعضها البعض أكثر من ذي قبل. فمقابل الإيجابيات التي حملتها هذه الظاهرة التي تعد أحد السمات الرئيسة للنظام الاقتصادي العالمي الراهن، هناك أيضا العديد من السلبيات التي نذكر منها التسبب في نشوب العديد من الأزمات المالية والاقتصادية مع تسريع انتقالها وانتشارها والتي تبقى أهمها الأزمة المالية العالمية التي بدأت من قطاع الرهن العقاري في الولايات المتحدة صيف سنة 2007 لتتحول بعد ذلك إلى أزمة مالية أمريكية ثم مالية واقتصادية عالمية لم يشهدها الاقتصاد العالمي منذ أزمة سنة 1929، والتي لا تزال العديد من الدول تعاني من تبعاتها لغاية اليوم على غرار بعض دول منطقة اليورو كاليونان واسبانيا والبرتغال التي لم تكف تتخلص من تأثيرات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي وجدت نفسها في مواجهة أزمة أشد من الأولى وهي أزمة الديون السيادية منذ سنة 2010 والتي جعلت الاتحاد الأوروبي يمر بأصعب فتراته منذ تأسيسه بمقتضى معاهدة روما سنة 1957.

وانطلاقا مما ورد، ستهتم فقرات هذا المطلب بعرض لأبرز معالم تطور النظام الاقتصادي العالمي، وذلك بالوقوف عند أبرز المحطات التي مر بها والتحول التي كان عرضة لها وهي عديدة منذ الربع الأخير من القرن الماضي إلى غاية نشوب الأزمة المالية العالمية التي لا تزال تلقي بظلالها على مختلف الاقتصاديات.

1- التحرر الاقتصادي وهيمنة الفكر الليبرالي على العلاقات الاقتصادية الدولية

إن فترة الرخاء التي تمتعت بها مختلف الاقتصاديات خصوصا الرأسمالية منها خلال الخمسينات والستينات (سنوات الثلاثين المجيدة) مع رواج الفكر الكينزي وسيادة منطق الدولة المتدخل في الاقتصاد التي بدأت منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929 مقابل تراجع لأفكار التيار الكلاسيكي والتوكلاسيكي. لم يكتب لها الاستمرار أكثر من ذلك، حيث سرعان ما انتهت بموجات متعاقبة من الأزمات الاقتصادية التي مست الاقتصاد العالمي في عقدي السبعينات والثمانينات¹

فكانت البداية باختيار نظام بروتون وودز مطلع السبعينات ثم حدوث ظاهرة اقتصادية جديدة²، تميزت بزيادة حادة في البطالة تزامنا مع ارتفاع مضطرب لمعدلات التضخم والمعروفة بأزمة التضخم الركودي التي عجزت النظرية الكينزية عن تقديم الحلول المناسبة لها رغم فضلها في انقاذ النظام الرأسمالي الذي كان على وشك الانهيار بفعل أزمة الكساد الكبير لسنة 1929، مما جعلها تتعرض للعديد من الانتقادات من قبل التيارات الليبرالية في شكلها المحدث، أين طالبت برفضها وضرورة استبدالها بفعل فقدانها لفاعليتها في مواجهة الأزمة الاقتصادية الشرسة التي تعرضت لها الرأسمالية، والتي كانت في نظرها بسبب السياسات التدخلية للحكومات وتوسيع دورها في الجوانب الاجتماعية في ظل دولة الرفاه.

وهكذا، فسح المجال أمام عودة أنصار الليبرالية ومعارضى لأي تدخلية تنظيمية -تخطيطية للدولة بتياراتهم المختلفة، أين باتت أفكارهم تلقى تأييدا كبيرا في المحافل الاقتصادية الغربية، اذ وجدت طريقها نحو التنفيذ الفعلي مطلع الثمانينات في كل من بريطانيا والولايات المتحدة بعد توالي كل من مارغريت تاتشر *Margaret Thatcher* ورونالد ريغان *Ronald Reagan* لمقائيد الحكم فيهما سنتي 1979 و 1980 على الترتيب³، والتي سرعان ما عممت لاحقا لتشمل معظم دول العالم لاسيما في ظل التحولات المتسارعة بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية وتحولها نحو اقتصاد السوق وتغيير التوجه التنموي للعديد من الدول النامية بعد فشل مسارات وتجارب التنمية المتبناة في أغلبها وتدهور وضعها الاقتصادي مع معاناتها من توالي الأزمات التي مست العديد منها كأزمة المديونية لسنة 1982، وذلك باعتقادها على سياسات اصلاحية وفق أطر "إجماع واشنطن" المدعومة من قبل هيئات بروتون وودز استجابة

¹ : SPERO Joan Edelman(1992), *The Politics of International Economic Relation*, Routledge and Mackays of Chatham PLC ,p12.

² : لم تطرح ظاهرة التضخم الركودي أصلا في الفكر الكلاسيكي، كما كانت مستبعدة تماما ضمن الافتراضات النظرية للتحليل الكينزي.

³ : سمح تولي الرئيس الأمريكي رونالد ريغان *Ronald Reagan* (1981-1989) ورئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر *Margaret Thatcher* (1979-1990) لمقائيد الحكم في كل من الولايات المتحدة سنة 1981 و بريطانيا سنة 1979 بأعطاء دفعة قوية لتنفيذ السياسات الاقتصادية النيوليبرالية في هذين البلدين ثم في بقية الدول الرأسمالية الغربية وباقى دول العالم، خصوصا وان توجهتهما كانت معارضة لكل تدخل حكومي في الاقتصاد وهو ما يظهر في وصف الرئيس ريغان للحكومة بقوله "أنها" لا يمكن لها أن تحل مشكلتنا، إنها هي نفسها أصل المشكلة"، وكذلك القول نفسه بالنسبة لتاتشر التي رأت أن " محاولة علاج المرض البريطاني (مشاكل الاقتصاد البريطاني) من خلال الوصفة الاشتراكية على شبه كبير بمحاولة علاج الشخص المصاب بسرطان الدم من خلال ترك دمه ينزف". (أولريش شيفر (ترجمة عدنان عباس علي) (2010)، *انهيار الرأسمالية : أسباب اخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود*، سلسلة عالم الثقافة رقم 371، منشورا كتب صادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 49 و ص 66.)

للتحولات الاقتصادية من جهة ولتجاوز المعوقات والتشوهات الهيكلية التي باتت تطبع اقتصادياتها من جهة أخرى¹. وبذلك، ارتكزت سياساتها الاقتصادية على مبدأ الحرية الاقتصادية من منطلق أنها رأت في تدخل الدولة في الاقتصاد السبب الرئيسي لكل الأزمات التي عانت منها الاقتصاديات الرأسمالية، فنظام السوق الحرة بالنسبة لها، هو أفضل ما يحقق الكفاءة في الإنتاج والعدالة في توزيع الدخل وليس الحكومات التي يعتبر عملها في الاقتصاد غير ضروري من منطلق أن السوق هي قيمة مستقلة وشبه مقدسة تمثل فضاءً واسعاً ومتسعاً لمختلف أفراد المجتمع دون سيطرة السلطة عليه. فالثقة والمنفعة المتبادلة هي أساس العلاقات الحرة بين الأفراد والجماعات بما فيها العلاقات الاقتصادية وليس تنظيم الدولة لها وذلك بالنظر إلى أن السلوك الإنساني ليس سلوكاً اعتبارياً بل هو سلوك معقول توجهه المنفعة. وبالتالي فإن آليات السوق، حين ينظم الأخير نفسه دون وصاية عليه، تعتبر آليات معقولة، وليست آليات فوضى وان بدت كذلك.² لذا فهي تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي إلى الحدود الدنيا عن طريق سياسات خصوصية القطاع العام وإعادة النظر في برامج الرعاية الاجتماعية وتخفيض الالتزامات الإجبارية وتقليص الإنفاق العام وإعطاء الدور الرئيس للقطاع الخاص، وتحرير الأسواق النقدية والمالية مع التركيز على محورية (أهمية) العرض في السياسة الاقتصادية على حساب الطلب كرد فعل على التوجهات الكينزية التي طبقت بعد الحرب العالمية الثانية.³

أما فيما يتعلق بتنفيذ هذه السياسات، فيمكن تنفيذها بصرف النظر عن صفة السلطة القائمة، على اعتبار أن أنصار النيوليبرالية يرون بوجوب أن تسود ليبرالية محايدة، وهي التي تسمح للجميع بالتعبير عن مصالحه استناداً إلى أن علاقات القوة داخل المجتمع غالباً ما تحايي القوي على حساب الضعيف وهو طرح يعارضه أنصار مدرسة الرفاهية (دولة الرفاه) من منطلق أنهم يرون أن وجود ليبرالية لا تنصف الفئات الأضعف في المجتمع الذي من البديهي أن تتفاوت فيه قدرات أفرادها، وتمكنها من ممارسة حقوقها وتطلعاتها فإنها تبقى في نظرهم ليبرالية سلبية.⁴ لذا نجد أنهم، لا يعتبرون الديمقراطية كشرط ضروري لضمان الحريات الفردية وهو ما يذهب إلى تأكيده فون هايك *Von Hayek*، الذي رأى بإمكانية التوافق بين حتى الديكتاتورية والحرية الاقتصادية، بل يذهب أبعد من ذلك لما يقول بأنه يفضل وجود ديكتاتورية تكون ليبرالية في تعاطيها مع المسائل الاقتصادية على حكومة ديمقراطية تفتقر لروح الليبرالية الاقتصادية.⁵ ومن ثم ليس غريباً أن نجد التطبيقات الأولية لهذه السياسات كانت في التشيلي سنة 1973 بعد انقلاب أوغستو بينوششي على الحكومة الديمقراطية اليسارية لسالفادور أليندي.⁶ ومرد هذا الطرح بحسب جورج سورس *George Soros* الذي أورده في كتابه " *The Crisis of Global Capitalism* " هو اختلاف القوانين المتبعة من قبل كل من الرأسمالية والديمقراطية وهي متنافرة تماماً. ففي الرأسمالية، الغاية هي الثروة، أما الديمقراطية فالغاية هي السلطة السياسية. كما أن معايير هذين المذهبين مختلفة من منطلق أن وحدة قياس الرأسمالية هي المال في حين أن وحدة قياس الديمقراطية فهي صوت المواطن، فمصالح هذين المبدئين مختلفة باعتبار أن الرأسمالية تعتبر المصالح الفردية الخاصة هي الأهم في الوقت الذي تستهدف فيه الديمقراطية المصلحة العامة، فهذا التناقض بينهما يلخصه سورس في المثل الدارج عن تناقض المصالح ما بين *Main Street* ويعني الصالح العام و *Wall Street* أي المصالح الخاصة.⁷

وهنا تجدر الإشارة، إلى أن الواقع العملي أظهر أن تبني الأفكار الاقتصادية الليبرالية رغم ما تحمله من دعوة صريحة لتقليص الدور الحكومي في الاقتصاد إلى أبعد الحدود (الدولة التي تحكم ولا تملك) لا يعني تطبيقاً حرفياً لنموذج "الرأسمالية النقية" الذي وضعه سميث وفقاً لمبدأ "دعه يعمل دعه يمر" الذي يحرم أي تدخل للدولة في شؤون الاقتصاد مهما كانت الظروف والأوضاع التي يمكن أن يمر بها، وإنما يعني تطبيق نموذج "الرأسمالية المرنة" التي تتيح للدولة فرصة الرقابة "الإجرائية" عن بعد من أجل حماية نظامها المالي والاقتصادي وذلك استناداً للقاعدة الاقتصادية المعروفة بـ "الأيادي الخفية" ولكن من خلال تدخل حكومي وفقاً لما تتطلبه الظروف لتصحيح الخطأ أو الاختلالات في حال وجودها (اخفاق أو فشل السوق)،⁸ وهو ما أثبتته بما لا يدع للشك الأزمة المالية لسنة 2008 التي تدخلت فيها حكومات الدول التي مستها الأزمة على نطاق واسع لم يشهد له مثيل منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي للحيلولة دون انهيار أنظمتها المالية وتخفيف قطاعات الاقتصاد الحقيقي لديها بغية الخروج من نفق الركود الذي دخلت فيه. وفي نفس السياق، يمكن أن نلاحظ بشكل واضح ازدواجية التعامل لدى الدول الصناعية المتقدمة فيما يخص تطبيق السياسات الليبرالية التي تتعامل معها كحزمة انتقائية على اعتبار أنها لا ترى مانعاً في وجوب تدخل الدولة في حال اخفاق السوق واستدعت الظروف ذلك، وهو ما أكدته الرئيس بوش الابن (من أنصار أصولية السوق) في تبريره للتدخل الحكومي غداة اندلاع أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة بقوله "أن حكومته كانت تفضل دائماً عدم التدخل في مسار العملية الاقتصادية، إلا أن هناك ظروفًا أملت عليها فعل ذلك"، بينما تحاول نفس الدول تقديمها كحزمة كاملة للدول النامية التي تتسم بمشاشة السوق وضعف

1 : سمح مسعود (2010)، الأزمة المالية العالمية : نهاية الليبرالية المتوحشة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 21 و ص 23.

2 : هاني نسيرة (2008)، الليبرالية الجديدة في المنطقة العربية، قضايا إستراتيجية العدد 63، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص 9.

3 : عبد المنعم السيد علي (2009)، مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر للاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" المنظم من طرف الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، يومي 19-20 ديسمبر، بيروت، ص 9-10.

4 : المعز بالله عبد الفتاح (1998)، الوظيفة الاقتصادية للدولة : دراسة في الأصول والنظريات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية - مكتبة التنمية، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ص 206.

5 : DOSTALER Gilles (2009)، *Les chemins sinueux de la pensée économique libérale*, L'Économie politique, 2009/4 n°44, p45.

6 : RAYMOND Curie (2011)، *Le développement du néolibéralisme après 1973 et le secteur social*, Revue *Empan*, N° 81- 2011-1, p104.

7 : عبد الحي زلوم (2009)، أزمة نظام : الرأسمالية والعولمة في مأزق، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، الطبعة الأولى، ص 53 و ص 57.

8 : خليل العناني (2008)، الآثار السياسية للأزمة المالية العالمية : العرب وأمريكا... بين النموذج ونقيضه، مجلة شؤون عربية، العدد 136 - شتاء، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ص 60.

هياكلها الاقتصادية يتعين تنفيذها مع انكار أي تدخل حكومي مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها، وهو ما يظهر في انتقاد القوى الاقتصادية الكبرى والمؤسسات المالية الدولية لرئيس الوزراء الماليزي السابق ماهتير محمد صيف 1997 عندما طالب باستخدام الدور التدخل لتطبيق الأزمة المالية الآسيوية بعيدا عن سياسات المعالجة التي اقترحتها وقتئذ الهيئات المالية الدولية.¹ كما تظهر ازدواجية تعامل الاقتصاديات الغربية مع سياسات الحرية الاقتصادية التي تدعو الى تعميمها على نطاق واسع في ظل الواقع الذي فرضته العولمة الاقتصادية، في تدخلها في العديد من المرات، وبشكل يناقض تماما هذه السياسات، لمنع عقد العديد من العمليات الاستثمارية والصفقات التجارية التي حاولت القيام بها شركات عابرة للحدود وصناديق استثمارية مملوكة للدول النامية الصاعدة والدول المصدرة للنفط والمواد الأولية كروسيا والدول العربية النفطية، ومبررها في ذلك أن هذه العمليات الاستثمارية من شأنها تهدد الامن القومي وهي حجج واهية لا تخرج عن نطاق الحماية بحسب المحافظ السابق لبنك الاحتياطي الفيدرالي آلان غرينسبان *Alan Greenspan* الذي بررها بميل العديد من المجتمعات ويقصد بها الدول الى حماية "كنوزها القومية" من رياح التدمير الخلاق (وهي العبارة التي استعارها من جوزيف شومبيتر *Joseph Schumpeter*) خاصة اذا كانت من الملكية الاجنبية.² وهنا يمكن لنا ذكر حالتين على سبيل المثال، الأولى متعلقة بمنع الحكومة الفيدرالية الأمريكية شركة موانئ دبي من تملك مرافئ أمريكية، أما الثانية فمتعلقة بعدم سماح الحكومة الألمانية بتملك مستثمرين روس لحصص هامة في شركة الاتصالات الألمانية *Deutsche Telekom*.³ بالإضافة الى الاجراءات الحمائية المتخذة من قبل هذه الدول وتساعد حدة الخلافات بينها في العديد من المواضيع المطروحة على مستوى منظمة التجارة العالمية (الزراعة، الخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية....).

ولعل أبرز العوامل التي أعطت دفعة قوية للتوجه الليبرالي هو الالتفاف حول توافق واشنطن *Consensus de Washington* كخيار للإصلاح الاقتصادي عبر تنفيذ برامج اقتصادية وسياسات عمل فعليه مستمدة منه و الذي تضمن تدابير تعكس أفكار التيارات الليبرالية.⁴ فبتفحص مسارات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت منذ عقد الثمانينيات من قبل العديد من الاقتصاديات النامية والانتقالية على وجه الخصوص كانت تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية ممثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين اللذان رميا بثقلهما في صياغة هذه السياسات الإصلاحية وتوجيهها ، وهي سياسات كانت قد لقيت فيما سبق مقاومة شديدة من قبل هذه الدول التي كانت تقوم بإدخال بعض التعديلات على سياساتها الاقتصادية وفقا لتوجهات بروتون وودز وبالقدر الضروري الذي يؤهلها فقط للحصول على المساعدات المالية، وقد وصف في هذا المقام المدير السابق لصندوق النقد الدولي ميشال كمديسوس *Michel CAMDESSUS* سنة 1989 هذا الموجة المتنامية من هذه الإصلاحات الليبرالية المندرجة ضمن هذا التوافق بالثورة الصامتة *révolution silencieuse* كتعبير عن القرارات الهامة والمؤلمة التي اتخذتها الدول النامية والمتحولة في مسار إصلاح اقتصادياتها من خلال تطبيق برامج التصحيح الهيكلي بدعم مالي للصندوق.⁵ بعدما كان العديد منها رافضا رفضا قاطعا لمقترحات الصندوق في وقت سابق بفعل التداعيات السلبية لها خصوصا على الصعيد الاجتماعي.

كما أعطى انهيار الاقتصاديات الاشتراكية وتحولها إلى اقتصاد السوق بدوره دفعة قوية لمسار تعميم و تكريس المنطق الليبرالي في إدارة الشأن الاقتصادي على الصعيد الدولي. وهنا ينبغي التنويه إلى أنه على الرغم من أن اقتصاد السوق يمكن تحديد خصائصه ومميزاته، إلا أن التحول إليه بقي مجرد جملة من التجارب التي قامت بها الدول التي تخلت عن النهج الاشتراكي خصوصا في روسيا ودول وسط وشرق أوروبا ودول نامية أخرى خصوصا في آسيا كفيتنام والصين (ولو بشكل غير معلن صراحة)، وبالتالي فهو إشكالية لازالت متناولة وتدرس من قبل الكثير من الاقتصاديين الذين هم بصدد تقييم مسيرة التحول لدى الدول المتحولة وهذا بالنظر لعدم وجود اجماع حول طبيعة المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق من منطلق ضرورة أن تقتضي هذه العملية وجود محطة بداية ونهاية لها. فأهم ما يمكن ملاحظته من خلال التجارب في هذا المقام، أن الأمور لم تكن بالوضوح المنشود بالنظر لعديد الأسئلة المتعلقة بظروف انطلاق العملية على غرار مدى ارتباطها بمرحلة تطبيق سياسات التثبيت أو عند ادراج آليات التخفيف عند التخصيص المخطط للموارد ...، أو متعلقة بظروف انتهاء العملية وهل هي متعلقة بمدى وضع الاقتصاد في مسار النمو المعزز أو عند الحصول على مستوى مقبول من التنمية او متعلق بتحقيق نتائج على مستوى مؤشرات التحول التي وضعها البنك الأوروبي للانشاء والتعمير ... ، ناهيك عن عدم وجود توافق بشأن الكيفية المثلى للانتقال (المفاضلة بين طريقة التدرج والعلاج بالصدمة وان كان هناك تفضيل خصوصا على مستوى المؤسسات المالية الدولية للخيار الثاني) وتباين محصلة مسار العملية بين البلدان التي تمكن البعض منها من استكمالها بنجاح على غرار بعض دول وسط وشرق أوروبا التي انضمت الى الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2005 في الوقت الذي بقيت حصيلة دول اخرى متواضعة بينما لم تتمكن بلدان أخرى من اكمال عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق بل حتى منها من أوقف مسار الإصلاحات المندرجة ضمن نطاق العملية بفعل تضافر العديد من العوامل (التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للعملية، إعادة النظر في السياسات الاقتصادية تحت تأثير تزايد الموارد الريعية كالايرادات النفطية على سبيل المثال كما هو الحال بالنسبة للجزائر خلال الفترة 2001-2014...).

¹ : مصطفى العبد الله الكفري (2008)، نهاية الليبرالية الجديدة، مجلة شؤون عربية، العدد 136- شتاء، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ص ص83-84.
² : آلان غرينسبان (ترجمة أحمد محمود) (2008)، عصر الاضطراب : مغامرات في عالم جديد، كلمة للترجمة والتوزيع ودار الشروق، أبو ظبي والقاهرة، الطبعة الأولى، ص 334.

³ : عبد القادر بلطاس (2009)، تداعيات الأزمات المالية العالمية - أزمة *Subprime*، دار النشر *Légande éditions*، الجزائر، ص 72.
⁴ : *THIEBAULT Jean-Louis (2011), Comment les pays émergents se sont-ils développés économiquement ? La perspective de l'économie politique*, Revue internationale de politique comparée, Vol18-N°03, p.28.

⁵ : BOUGHTON James (2002), *La Mondialisation et la révolution silencieuse des années 80*, Revue Finance & Développement, Vol 39- N°1-Mars-, Fonds Monétaire International-FMI-, Washington , p 41.

2- تكريس العولمة كسمة رئيسة للنظام الاقتصادي العالمي: تحليل لعوامل تعميق الظاهرة.

ليس هناك خلاف على أن العولمة بواقعا سريع التأثير و الانتشار، أوشكت أن تكون الظاهرة الأكثر سيطرة، فضلا عن أنها الأكثر تداولاً بمفهومها ومكوناتها في شتى أنحاء المعمورة.¹ ذلك أن المتابع للتطورات الاقتصادية يلاحظ تزايداً في تكريس الظاهرة، فاشتهارها في العقود الثلاثة الماضية ليس سببها نشأتها، بل هو نموها وبمعدل متسارع بفعل الدفع القوي لها من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية وبخاصة الشركات المتعددة الجنسيات. ففي ظل العولمة، نرى أن الاقتصاد حل محل الأيديولوجية في السياسات الدولية، أين اختفت الانقسامات والاختلافات الأيدلوجية التي سادت منتصف القرن الماضي، وبدأ اعتماد الاقتصاديات الوطنية على بعضها البعض وزاد مع انتهاء الحرب الباردة، حيث تحولت كما أشرنا في أنفا الاقتصاديات المركزية التخطيط إلى اقتصاد السوق. وفي نفس الوقت فإن برامج التصحيح الاقتصادي في العديد من الدول النامية قربت اقتصادياتها من اقتصاد السوق، بحيث أصبحت السياسات الاقتصادية المحلية متأثرة بالسياسات الاقتصادية الدولية عبر ثالث المؤسسات الاقتصادية الدولية المتمثلة في هيئات بروتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، ومن ثم فقد اختفت كما رأينا أنفا السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي والداعية إلى الإنتاج للإحلال محل الواردات بعد أن ثبت فشلها في تحقيق التنمية المرجوة، وظهرت بدلا منها سياسة جديدة تدعو لتحرير الاقتصاديات وإدماجها بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي مع انسياب بحرية أكثر للتجارة ورؤوس الأموال بشتى أشكالها والمعلومات عبر الحدود الوطنية.²

ورغم اختلاف الأدبيات الاقتصادية عند تناول الخلفية النظرية لموضوع العولمة الاقتصادية وما تثيره من النقاش والجدل حيال في العديد من الجوانب، ابتداء من تحديد الأطار المفاهيمي للظاهرة مروراً بتحديد أبعاد العولمة ومظاهرها فضلا عن رصد وتحليل تأثيراتها على الدول والمجتمعات، ومن ثم التباين في الآراء حول سلباتها وإيجابيتها بين مؤيد ومعارض لها.³ بيد أن هناك اتفاق حول طبيعة القوى الفاعلة المحركة لها، وهي ثلاث قوى كبيرة كانت وراء تعميق الظاهرة وتكريسها، المتمثلة في تزايد تحرير التبادل التجاري الدولي مما انعكس على زيادة حجم وقيمة التجارة الدولية التي أضحت تنمو بشكل أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد تدفقات رؤوس الأموال بشتى أنواعها مع زيادة وتيرة التحرر المالي وتكريس العولمة المالية، أما العامل الثالث فيتمثل في التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع خصوصا على مستويات تكنولوجيات المعلومات والاتصال التي أصبح العالم ومن ثم الاقتصاديات مرتبطة بينها أكثر من أي وقت مضى، الأمر الذي أدخل تعديلات كبيرة على آليات عمل مختلف النشاطات الاقتصادية التي أضحت تعمل ضمن مناخ أعمال ذو بعد دولي.⁴

وقبل الشروع في تناول عوامل تكريس ظاهرة العولمة الاقتصادية، نرى من الملائم لقاء الضوء ولو بشكل غير موسع على للخلفية النظرية للعولمة الاقتصادية، والتي نستهلها باستعراض لتطور مفهوم الظاهرة، ثم نتقل بعد ذلك للحديث عن مضمونها ومؤسستها.

فكما هو معلوم، هناك تعاريف عديدة أعطيت للعولمة، وكل تعريف يستند للزاوية التي ينظر منها إلى المصطلح، ومرد ذلك كونها ظاهرة مركبة متعددة الأوجه، تتمازج فيها السياسة والاقتصاد والثقافة والأيديولوجية والتغير المؤسسي، وان كانت ذات بعد اقتصادي- سياسي بالدرجة الأولى يراد بها تحقيق التشابك على المستوى الدولي، وتحقيق الاندماج والتكامل عن طريق التأثير في سيادة الدول وتذويب الحدود أمام الشركات المتعددة الجنسيات، كما يتم تحقيق التشابك والتكامل عن طريق خلق علاقات دولية قائمة على تحرير التجارة والمعاملات المالية الدولية وانفتاح الأسواق الوطنية وربطها بالسوق العالمية بحيث يبدو فك الارتباط بينها خيارا غير ممكن التطبيق.⁵

وبما أننا بصدد الكلام عن العولمة الاقتصادية، سيتم الاقتصار في دراستها من بعدها الاقتصادي الذي لا يعني إهمال الأبعاد الأخرى. والتي تعني بحسب التعريف الوارد في تقرير التنمية البشرية لعام 1999 بأنها شكل متسارع من أشكال النشاط الاقتصادي عبر وطني، يتجسد في تنامي حركة المعلومات ورؤوس الأموال والسلع والخدمات، فهي عملية يندرج ضمنها ويتحول بها عدد من أوجه النشاط المالي والتكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحيوسياسي. وهذه العملية آخذة في التحول إلى مؤسسة، ومرد ذلك هو سياسة الانفتاح الدولية فهي تنفذ بموجب اتفاقات دولية تختص بالتجارة والتكنولوجيا وحركات رؤوس الأموال التي يؤثر في إطارها ملايين من أصحاب القرار في الأسعار ويخصصون الموارد، وضمنها القوى العاملة، بطريقة تتضاءل معها سيطرة السلطات الوطنية.⁶ في حين ينصرف مفهوم مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية (الاكتناد) للعولمة فينصرف إلى زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، حيث زاد من عملياتها وحفزها التقدم في النقل والاتصالات، وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلي والدولي.⁷

واستنادا إلى ما عرض من مفاهيم للظاهرة، يمكن القول بأن العولمة في بعدها الاقتصادي مرتبطة بالحركة النشطة والحرية والمتسارعة للمبادلات العالمية، المالية والتجارية من خلال إلغاء الحواجز وفتح الحرية المطلقة أمام حركة تنقل السلع ورؤوس الأموال.

1 : جاسم محمد زكريا (2007)، العولمة والقوى الأسيوية الكبرى اليابان والصين : دراسة تحليلية موجزة، مجلة دراسات إستراتيجية، المجلد 7 العدد 21-22 - كانون الأول، ص 155.

2 : GIRAUD Pierre-Noël (2006), *Comment la globalisation façonne le monde*, politique étrangère, N°04-2006, p928.

3 : سمير الشيخ على (2002)، العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18- العدد الأول، ص 159.

4 : السيد يسين (1999)، العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 15.

5 : حسن لطيف الزبيدي (2006)، الاقتصاد السياسي للعولمة : قراءة في تحولات النسق العالمي من الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد المعولم، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 5- العدد 18- نيسان، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة، ص 1.

6 : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2002)، العولمة وأسواق العمل في منطقة الإسكوا، دراسة خاصة، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 2.

7 : عمر صقر (2001)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 6.

وهو ما يذهب إليه عبد الحميد عبد المطلب في التعريف الذي قدمه، إذ يرى بأنها "السمة الأساسية للنظام العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل منذ الربع الأخير من القرن الماضي، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية ورأس المال والتحول إلى آليات السوق وتعميق الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف يختفي فيها الدور الأساسي للدولة ويتفق فيها الفاعلون من دول وتكتلات اقتصادية ومؤسسات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة في تقسيم العمل الدولي، وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية بين الأطراف الرئيسة المكونة له، والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من تناقضات وفوارق".¹ ومن هنا تكتسب الشركات المتعددة الجنسيات ومؤسسات بروتون وودز (صندوق النقد والبنك الدوليين) ومنظمة التجارة العالمية صفة المؤسسات أو الهيئات المستعولة عن إدارة العولمة. كما يمكن، من ناحية أخرى، النظر إلى مفهوم العولمة الاقتصادية كبنية معرفية من خلال مستويين، أولهما هو مستوى البنية الظاهرة أو السطحية، وبهذا المعنى تعبر العولمة عن مستوى مرتفع نوعياً في مدى وكثافة الاتصال أو سرعة وعمق التشابك على المستوى العالمي المشار إليه . أما المستوى الثاني فهو مستوى البنية العميقة ، وبهذا المعنى فإن العولمة تعبر عن عملية التعامل غير المتكافئ بين الأطراف الاقتصادية المختلفة، أي أن العولمة في ظاهرها هي تحقيقاً للاتصال والترايط ، وفي باطنها نوعاً من الهيمنة. فالعولمة تبدأ كظاهرة ملموسة في صورة اتصال وتشابك وتداخل في العمق بواسطة الحرية" حرية الدخول إلى المجتمعات والأوطان القومية " لتخرج من الحرية وقد تحولت إلى نقيضها، أي نقيض الظاهرة ، وهو الهيمنة. هذا ما يجعلها تنطوي على تناقضات عديدة منها: النمو غير المتكافئ والتركز المتزايد في الثروة والتحيز لرأسمال ووطنية العمل والتناقض بين عولمة الاقتصاد وقطرية نظم الحكم والسيادة، فضلاً عن التناقضات المرتبطة بزيادة درجة اللاتيقين في الاقتصاد العالمي وزيادة التعرض للصدمات الخارجية من دون القدرة على مواجهتها بالجهود المنفردة للدول.²

وضمن نفس السياق، أضحي النظام الاقتصادي العالمي أقل ارتباطاً بالجغرافيا وأقل اعتماداً على موقع إقليمي معين من أجل القيام بأنشطته. ونتيجة لذلك أصبحت الدول إذن أقل قدرة على التحكم في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي قلل من أهميتها ودورها بالنسبة لعمل الاقتصاد العالمي، سواء كمسهل أو كعائق، وبهذا الشكل، أيضاً فقدت الدول وبشكل متزايد السيطرة على حدودها خصوصاً في الجانب الاقتصادي لصالح الشركات المتعددة الجنسيات إلى درجة اعتقاد الكثيرين من منظري العولمة بالإحلال التدريجي لهذه الشركات محل الدولة بفعل توسع نطاقها الإنتاجي والحاجة إلى أسواق أوسع، فتجاوزت الشركة المنتجة حدود الدولة سواء تمثلت تلك الحدود في العوائق التعريفية، أو حدود ممارسة السياسات النقدية والمالية، أو حتى حدود السلطة السياسية، أو حدود بث المعلومات والأفكار.³

ومن المعروف أن جوهر العولمة الاقتصادية هو الليبرالية الاقتصادية في شكلها المجدد، وهو تعميم النظام الرأسمالي على نطاق عالمي ولو بدرجات متفاوتة كما بينته تجارب تحول الدول الاشتراكية نحو اقتصاد السوق ومسارات إصلاح اقتصاديات معظم الدول النامية وفقاً لأسس توافق واشنطن المشار إليه سلفاً، مع تعرض هذا النظام الرأسمالي لعمليات تطوير شملت بنيته وأسلوب إدارته وغير ذلك استناداً إلى الثورة العلمية والتكنولوجية التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة ولاسيما الثورة المعلوماتية والاتصالات، بيد أن مسألة تكريس العولمة الاقتصادية بمظاهرها المتمثلة في حرية التجارة والرأسمال والأفراد، يجب تناولها بشيء من الحذر والتحفظ، وذلك من منطلق أن هذه الحرية التي يتحدث عنها مؤيدو العولمة ليست مطلقة، كما أنها ليست شاملة ، فما زال الكثير من الأمور متسمة بالانتقائية، لا سيما عندما تمس مصالح القوى الاقتصادية الكبرى، حيث لازال مثلاً انتقال الأفراد والعمالة نحو هذه الدول خاضع للعديد من الإجراءات التي تحد من حرية هذا الانتقال، فضلاً عن أن أسواقها لا تزال غير مفتوحة إلا على النحو الذي يخدم مصالحها.⁴

2-1- حرية تدفق رؤوس الأموال وتكريس العولمة المالية

رأينا سابقاً أن العولمة هي ظاهرة شمولية متعددة الأبعاد. إلا أن العقود الثلاثة الأخيرة شهدت تنامي ما نسميه العولمة المالية، التي يري فيها البعض أنها من أبرز تجليات العولمة الاقتصادية، كونها احد المحركات الرئيسية الدافعة لها، فقد أضحي حجم التعاملات المالية بمختلف أنواعها يتم بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين.⁵ وهذا بفعل ترايط وتشابك العلاقات المالية لمختلف الدول تأثراً وتأثيراً في ما يخص تبادل وتداول وتصفية الديون والأصول النقدية والمالية خارج الدول الوطنية عبر الأسواق المالية العالمية والتي تشمل سوق العملات والأسهم والسندات والقروض وغيرها من الأدوات المالية. وهذا نتيجة من جهة، للتطور الهائل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي كان لها دور في اندماج وتكامل الأسواق الوطنية المختلفة، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمنية بين الأسواق أو المراكز المالية المختلفة مع انخفاض لتكاليف المعاملات المالية وسرعة تنفيذها مما كان له من أثر كبير في زيادة تدفقات رؤوس الأموال وسرعة انتقالها وهو ما اصططح عليه الاقتصادي البريطاني ريشارد أوبريان *Richard O'BRIEN* بنهاية الجغرافية *the end of geography*⁶، لدرجة أنها أضحت تتم أنياً *en temps réel*، كما أنه أضحي للقرارات المالية والأحداث

1 : عبد المطلب عبد الحميد (2006)، العولمة الاقتصادية : منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص23.

2 : إبراهيم العيسوي (2001)، الجائت وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الثالثة، ص ص 219-220.

3 : عبد الله جبر العنيني (2010)، العولمة والاعتماد المتبادل في السياسة الدولية : وجهة نظر واقعية، مجلة النهضة ، المجلد 11-العدد 3-يوليو، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ص76

4 : ابتهاج داود و علي سميران(2009)، العولمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، المجلة السياسية والدولية، العدد 18، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ص4

5 : حميد الجميلي (2012)، الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الأرتدادية ، منشورات منتدى الفكر العربي - عمان - الطبعة الأولى ، ص 67.

6 : كان ذلك في الكتاب الذي نشره سنة 1992 بعنوان *Global Financial Integration: The End of Geography*، الصادر عن منشورات مركز العلاقات الخارجية بنيويورك Council on Foreign Relations Press. (ريشارد هيجوت (1998)، العولمة والأقلمة : اتجاهان جديان في السياسات العالمية ، سلسلة محاضرات الإمارات رقم25، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، ص 20).

الاقتصادية التي تحدث في إحدى دول العالم آثارا على أفراد ودول في مناطق أخرى من العالم.¹ ومن جهة أخرى بفعل الاتجاه المتزايد لمختلف الدول بما فيها النامية نحو تبني خيار التحرير المالي وتوفير بيئة اقتصادية ملائمة لتيسير تدفقات رؤوس الأموال لدرجة أصبح فيه العالم ساحة للتنافس في اجتذاب عناصر العولمة المالية،² والتي من أبرزها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي عرف زيادة مذهلة لتدفقاته والذي يؤكد الدور المهم الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. ومن ثم أصبح التسابق نحو جلب الاستثمار المباشر من أولويات الدول المتقدمة منها والنامية، وذلك من منطلق أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في توفير مناصب شغل، ويسهل عملية نقل التكنولوجيا. كما أن تركز الشركات المتعددة الجنسيات يحفز على زيادة الثروة في الدول المضيفة فضلا على أن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مكانا مركزيا في السياسات التنموية للدول النامية، نظرا إلى المكاسب المنتظرة منه، كالتحويل التكنولوجي، وتطوير وتويع النسيج الصناعي، ودخول الأسواق الإقليمية والعالمية، وترقية الاستثمارات.³ إضافة إلى الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يتم في محافظ الأوراق المالية بواسطة الأسواق المالية والنقدية.

وترى الأدبيات الاقتصادية أن للعولمة المالية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال زيادة المعروض العملي للأموال، فضلا عن التأثير في محددات النمو الاقتصادي على غرار زيادة المدخرات المحلية، خفض تكلفة رأسمال تنمية قطاعات التمويل المحلية وغيرها، غير أنه مقابل هذه الإيجابيات، هناك تهديدات ومساوئ يمكن أن تنجم عنها ولعل أبرزها حدوث الأزمات المالية على غرار الأزمة المالية الراهنة.

والملاحظ مما سبق أن ظاهرة العولمة المالية ارتبطت بنهاية عصر بروتون وودز والتحول من نظام أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف المعومة، إضافة إلى ظهور فوائض مالية ضخمة عجزت الأنظمة الوطنية بالبلدان الصناعية عن استيعابها محليا، وبالتالي البحث عن استثمارها خارج حدود الوطن. فضلا عن ارتباطها بشكل أكبر بما يسمى التحرير المالي، والذي نعني به جملة الإجراءات والأساليب المتخذة من قبل الدول لإلغاء أو تخفيف القيود المفروضة على عمل النظام المالي من أجل رفع مستوى كفاءته أو إصلاحه كليا.⁴

فسياسات التحرير المالي عرفت منحى تصاعديا بشكل أكبر منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي بفعل اتجاه مختلف الدول نحو تبني خيار التحرير المالي الذي يعود الفضل في بلورة أطره النظرية إلى إسهامات كل من ماكينون و شاو *McKinnon et shaw* سنة 1973 كبديل عن الكبح المالي على حد تعبيرهما،⁵ وذلك من منطلق أنهما كان يريا في سياسات تقييد النشاط المصرفي والتدخل الحكومي في عمل الأسواق المالية وتقييد حركة رؤوس الأموال سبب تخلف معظم الدول النامية التي تعاني أصلا من محدودية مواردها المالية، ومن ثم فقد دعيا إلى ضرورة العمل على تحرير القطاع المالي باعتباره وسيلة لتسريع النمو الاقتصادي في هذه الدول.⁶

فهذا الطرح سرعان ما تم تبنيه من قبل العديد من الدول والمؤسسات المالية الدولية، إضافة إلى منظمة التجارة العالمية التي سارت بدورها في نفس النهج الذي اتبعته هيئات بروتون وودز، إذ اتخذ التحرير المالي والمصرفي طابعا رسميا وتنظيما ضمن منظومتها التعاقدية المتعددة الاطراف، إذ تعد الاتفاقية العامة لتجارة الخدماء، أول تعاون دولي في المسائل المالية، حيث انتهت المفاوضات تحت مظلتها بتوقيع 70 دولة لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية وذلك في 13 ديسمبر 1997، وهو ما يعني تعميق الاتجاه نحو عولمة الخدمات المالية.⁷

تجدر الإشارة إلى أن الدول المتقدمة الغربية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية واليابان كان السباق إلى تبني تدابير تحرير نظمها المالية والمصرفية ثم تلتها بعد ذلك باقي الدول خصوصا مع موجة تحول الدول الاشتراكية سابقا إلى اقتصاد السوق وتبني معظم الدول النامية خيار إصلاح اقتصادياتها وفق توافق واشنطن.⁸ وعليه فهذه التدابير أو بالأحرى التحولات العميقة التي كانت النظم المالية عرضة لها كان لها الاثر البالغ في تسريع وتيرة العولمة المالية وتعزيزها، إذ أضحت هذه الأخيرة في نظر الأدبيات الاقتصادية خاضعة لقاعدة "3D" (*déréglementation, désintermédiation, décloisonnement*) التي صاغها كما هو معلوم الاقتصادي الفرنسي هنري بورقينا *Henri BOURGUINAT* سنة 1992.⁹ والمتمثلة في :

- الإلغاء الجزئي للوساطة المالية *la désintermédiation financière* :

من المعروف انه لفترات طويلة، كان للوساطة البنكية كطريقة السيطرة في تمويل الاقتصاد، أي سيادة التمويل غير المباشر أو ما يعرف كذلك باقتصاد الاستدانة.¹⁰ إذ كان هناك احتكار شبه كامل من قبل البنوك لتمويل الاقتصاد، في الوقت الذي لم يكن

1 : صالح مفتاح (2002)، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد رقم 2 - جوان، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، ص 206.

2 : حسن حمزة كريمة (2011)، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 42.

3 : فليح حسن خليف (2010)، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الربيع، الطبعة الأولى، ص 113.

4 : قحطان شمران حسن (2012)، الرأسمالية تبتد مواردها : الأزمة المالية العالمية 2007-2008 نموذجا، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 92- السنة 35، الجامعة المستنصرية - بغداد، ص 18.

5 : QUINTYN Marc et VERDIER Genevieve (2010), *Question de confiance : La confiance dans le gouvernement est la clé du développement financier*, Revue Finances et Développement, Vol 42- N°04 Décembre, Fonds Monétaire International - FMI, p42.

6 : BEJI Samouel (2009), *le Développement Financier pour les Pays du Sud de la Méditerranée a l'Epreuve de la Mondialisation Financière*, Thèse de doctorat en sciences économiques, UFR de Sciences Economiques, Université Paris XIII-Nord, Paris, p p 22-23.

7 : سعدي وصاف وعتيقة وصاف (2004)، الصناعة المصرفية والتحويلات العالمية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات واقع وتحديات، المنظم من طرف كل من مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا وكلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية بجامعة حسينية بن بوعلي- الشلف، الجزائر، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص 303.

8 : مسعود مجبونة (2009)، الممولة هل هي سبب رئيسي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، "دالي إبراهيم"، يومي 8-9 ديسمبر، الجزائر، ص 3.

9 : VOISIN Michel (2008), *Comportements et interdépendance : le financement de l'économie*, In MONTEL- DUMONT Olivia (dir), *Découverte de l'économie : concepts, mécanismes et théories économiques*, Cahiers Français, N°345, la Documentation Française, Paris, p47.

10 : محفوظ جبار (2006)، تحول نمط التمويل وضرورة إصلاح السوق المالية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25- جوان، جامعة منتوري قسنطينة، ص 114.

التمويل المباشر أو ما يعرف باقتصاد السوق المالي يمثل سوى جزء بسيط فقط من حجم التمويل في اقتصاديات الدول المتقدمة والسبب في ذلك هو عدم تطور هذه الأسواق خاصة في أوروبا. غير أن التطور الكبير الذي شهدته الأسواق المالية بفضل تحرير أداؤها من خلال إلغاء الضبط المالي *déréglementation* وكذا إلغاء الحواجز المجزئة لها وعدم الفصل بينها *décloisonnement* كما سنرى ذلك لاحقاً، والتي سمحت بإعادة تنظيم الأسواق الثانوية للقيم المنقولة، توسيع الأسواق النقدية، وتسهيل إجراءات الإصدار في الأسواق المالية الأولية، بالإضافة إلى خلق أسواق المنتجات المشتقة للمؤسسات، أدى بالمتعاملين الاقتصاديين الذي هم بحاجة إلى التمويل إلى اللجوء مباشرة إلى الأسواق المالية بدلاً من اللجوء إلى القروض المصرفية، بمعنى الانتقال من التمويل غير المباشر من خلال الوساطة المالية والمصرفية إلى التمويل المباشر من خلال الأسواق المالية لإجراء مختلف عمليات التوظيف والاقتراض، بيد أن ذلك لم يفقد البنوك لمكانتها ضمن المؤسسات المالية وكذا لأهميتها في تمويل الاقتصاد.¹

- تحرير أداء الأسواق المالية من خلال إلغاء اللوائح والتنظيمات : *la déréglementation*

ويعني التوجه العام لإلغاء أو تعديل القوانين والتنظيمات التي كانت تقيد عمل المؤسسات والأسواق المالية بشكل عام بهدف الحصول على أحسن فعالية للأنظمة المالية. غير أن الحديث عن إلغاء الضبط المالي لا يعني إلغاء كل قواعد الضبط الموجودة بل إلغاء البعض منها وتعديل الآخر وإصدار قواعد ضبط جديدة حسبما يقتضيه التحرير المالي نفسه.² إذ أضحى من خلال هذا التوجه تحرك رؤوس الأموال يتم بحرية بين مختلف المؤسسات المالية، إضافة إلى إلغاء مراقبة الصرف وافتتاح الأسواق النقدية على بعضها البعض. وهكذا ، بدأ مسار تعديل أو تكيف أو إلغاء القوانين والنظم التي كانت تضبط عمل النظم المالية والمصرفية، والتي يعود العديد منها لفترة أزمة الكساد الكبير لسنة 1929، والتي تم وضعها بغية ضبط نشاط المؤسسات المالية والمصرفية وتقييده على اعتبار أن حرية عمل هذه المؤسسات كان أحد أهم مسببات نشوبها. فكانت البداية في الولايات المتحدة من خلال وضعها لترسانة قانونية تعزز خيار تحرير نظامها المصرفي كانت انطلاقتها باصدار قانون *Depository Institutions deregulation and monetary control act* سنة 1980 والذي تزامن مع تغيير أطر وأهداف السياسة النقدية الجديدة للولايات المتحدة بتولي بول فولكر *Paul VOLCKER* قيادة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سنة 1979 ومنها رفع معدلات الفائدة. فبموجب هذا القانون تم تحرير أسعار الفائدة على الودائع التي أصبحت تتحدد في السوق حسب الطلب بعدما كانت مسقفة بموجب قانون *Glass-Steagall Act* الذي يعود لسنة 1933 الذي تم ألغى كلياً في 12 نوفمبر سنة 1999 بموجب قانون *Financial Services Modernization Act* (قانون *Gramm-Leach-Bliley Act*).³ فهذا الأخير يعد الأكثر ليبرالية على الإطلاق لحد اعتبار من قبل العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم كروغمان *Krugman* كأحد العوامل الرئيسية التي تسببت في نشوب الأزمة المالية العالمية الراهنة بسبب الحرية المطلقة التي أعطتها لعمل النظام المالي الأمريكي دون أي قيود.⁴

والدرب نفسه، سلكته دول أوروبا على غرار بريطانيا التي قامت في أكتوبر سنة 1986 بتحرير أكبر لنشاطات بورصة لندن أو ما يصطلح عليه بإصلاحات الانفجار العظيم "*Big Bang*" حيث تم إلغاء العديد من القيود التنظيمية لبورصة لندن ومنها القيود المفروضة على الممارسين فيها، إذ تم إلغاء العمل بمبدأ كل من تثبيت العمولات على المعاملات المالية والفصل بين نشاط مختلف المتعاملين فيها من سماسرة (الوسطاء) *Brokers* وهم الوكلاء الذين يشترون ويبيعون لحساب الزبائن، ويقومون بعمليات على مختلف الأوراق المالية، أو المستثمرين (المقاولين) *Jobbers* وهم أولئك الذين يشترون ويبيعون لحسابهم الخاص ويعتبرون مضارين بالأوراق المالية، حيث تنشأ أرباحهم عن الفارق الحاصل بالأسعار، فضلاً عن وضع نظام الكتروني للتسعير *système de cotation électronique* وكذا إزالة كافة عوائق الدخول للمستثمرين الأجانب من خلال السماح لهم بالنشاط بشكل حر في السوق المالية بشكل يسمح لهم بالاستحواذ الجزئي أو الكلي للمؤسسات البريطانية المدرجة في البورصة.⁵ إضافة إلى فرنسا التي سارت بدورها في درب إزالة الحواجز القانونية التي تعيق من حرية نشاط القطاع المالي والمصرفي، ولعل أهمها الإصلاحات التي أطلقها وزير الاقتصاد السابق بيير بيرقوفو *Pierre Bérégovoy* خلال الفترة ما بين 1984 و1985 برفع التأطير الكمي على نشاط البنوك والتخلي على كل من سياسة تأطير القروض ونظام الرقابة على الصرف مع إنشاء للسوق الثانوية في بورصة باريس بهدف تمكين إدراج أكبر عدد ممكن من المؤسسات ذات الحجم المتوسط في البورصة.⁶

- عدم الفصل بين مختلف أسواق رأس المال من خلال إلغاء الحواجز المجزئة لها *le décloisonnement*

يقصد بإلغاء الحواجز المجزئة لأسواق رؤوس الأموال *le décloisonnement* ، إلغاء جميع أو معظم الحدود أو الحواجز القانونية والإدارية بين الأسواق المالية سواء على المستوى الداخلي والتي كانت تفصل ما بين المعاملات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل وذلك من خلال إلغاء التخصص في الأنشطة المالية *La Déspecialisation de l'activité financière* بالنسبة لكل جزء أو قسم من السوق وفتح مجال العمل للمؤسسات المالية في كل أقسام السوق المالي (النقدي أو رأس المال أو سوق الصرف) من دون أي عائق ، وبالتالي أضحى العمل يتم في إطار سوق مالية واحدة تتميز بحركة رؤوس الأموال بكل حرية والذي تعزز أكثر

¹ : نادية العقون (2013)، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج - دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، ص 50-51.
² : مسعود محببنة (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 7.

³ : SAPIR Jacques (2011). *La Démondialisation*, éditions du Seuil, Paris, p79.

⁴ : KRUGMAN Paul (2009). *The return of depression economics and the crisis of 2008*, W.W.Norton & Company, New York, p 163.

⁵ : BROOKS Douglas et OH Soo-Nam (1999), *Crise financière asiatique : le libéralisme financier fauteur de trouble*, In BROOKS Douglas et QUEISSER Monika (dir), *la libéralisation financière en : Analyses et perspectives*, Centre de Développement de l'OCDE, OCDE, Paris, p107

⁶ : HESMAR David (2008), *Retour sur la déréglementation financière*, Revue Regards croisés sur l'économie, Vol 1-N°3 -, pp70-71.

بفضل التقدم الكبير الذي عرفته تكنولوجيات المعلومات والاتصال. أو على المستوى الخارجي بالسماح للمؤسسات المالية الأجنبية بممارسة النشاط المالي وكذلك تمكين المؤسسات المالية المحلية من ممارسة النشاط المالي خارج حدود الدولة الواحدة.¹ وما سبق ذكره، يمكن القول أن إزالة الحواجز بين الأسواق قد سمح بتحقيق من جهة لتكامل أو اندماج مالي عمودي بفك التخصص وتحقيق لاندماج مالي أفقي بفك التوطن وتمكين النفاذ إلى أي فضاء مالي.² وكل ذلك ما كان ممكنا دون تغيير القوانين وإيجاد إطار قانوني وتنظيمي جديد يتماشى مع هذه المتغيرات إلى حد الذي دفع بعض المختصين إلى اعتبار إلغاء الحواجز المجزئة لأسواق رؤوس الأموال *le décloisonnement* هي نفسها ظاهرة إزالة التقنين أو الضبط المالي *la déréglementation* وليس ظاهرة منفصلة بذاتها. والتي تركزت من جهة على إلغاء تخصص عمل المؤسسات المالية والمصرفية الذي كان معمولا به من قبل. فالولايات المتحدة على سبيل المثال ألغت قانون *Glass-Steagall Act* الصادر كما أشرنا إلى ذلك سلفا سنة 1933، والذي كان يتضمن تقييدا تاما وتحديدًا محددًا لمسار النشاطات المصرفية الممارسة من قبل البنوك أين تم منعها من ممارسة نشاطات الاستثمار المالي ونشاطات التأمين وكل ما هو غير نشاط مصرفي تقليدي بحت، والذي عوضه قانون *Gramm-Leach-Bliley Act* سنة 1999، الذي تم بموجبه إزاحة كافة القيود على البنوك التي سمح لها بممارسة عمليات الاستثمار المالي وعمليات التأمين جنبًا إلى جنب مع العمليات المصرفية التقليدية والتي تبعتها فيما بعد كل البنوك العالمية الأخرى.³ ومن جهة أخرى، تم إلغاء ما تبقى من الرقابة على الصرف بداية بالولايات المتحدة سنة 1974،⁴ ثم بريطانيا التي بدأت مسار تحرير نظامها المالي بإلغاء كافة القيود على الصرف في أكتوبر 1979،⁵ وبعدها دول الاتحاد الأوروبي بداية من جانفي سنة 1990.

من المؤكد بأن تكريس العولمة المالية وتناميها بفعل العوامل التي سبق الإشارة إليها، قد كانت لها تأثير سواء على مستوى عمل الأسواق المالية المختلفة التي أضحت أكثر تكاملا وارتباطا أكثر من أي وقت مضى وحدثت قفزة هائلة في حجم التدفقات المالية بمختلف أشكالها بين تلك الأسواق بفعل تحرير حركة انتقالها التي تعد الجزء الأساسي من العولمة المالية.⁶ الأمر الذي أدى إلى تكريس منطق مموله *Financiarisation*⁷ الاقتصاد العالمي.

إذ تحول زخم النشاط الاقتصادي في هذا السياق، من القطاع الحقيقي إلى قطاع القطاع المالي الذي أصبح المحرك الأول والمتحكم في السياسات الاقتصادية والنقدية للدول عبر تحقيق أرباح تفوق بأضعاف تلك التي يحققها الاقتصاد الحقيقي المعتمد على إنتاج السلع والخدمات، لدرجة بات في النظر الكثيرين يشكل خطرا على استقرار الاقتصاديات بفعل الانقسام التام بينه وبين القطاع الحقيقي⁸. كما تبينه الإحصائيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي الذي قدر حجم الموجودات المالية في العالم بحوالي 268585 مليار دولار وهو ما يعادل 371,9 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012 والمقدر بـ 72216 مليار دولار. في الوقت الذي قدر فيه إجمالي هذه الموجودات في دول منطقة اليورو بحوالي 57789 مليار دولار وهو ما يعادل 530 % من ناتج المحلي الإجمالي في حين قدرت قيمتها في الدول الصاعدة والنامية بحوالي 50700 مليار دولار وهو ما يعادل 187,8 % من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة.

الجدول رقم 1 : حجم وبنية الموجودات المالية خلال سنة 2012

الناتج م. الإجمالي	مخزون رزمة البورصة (إجمالي قيمة الأسهم)	إجمالي أوراق الدين	الأصول المصرفية	إجمالي الموجودات المالية	اجمالي الموجودات المالية (% من PIB)
15514,8	9732,2	29459,8	43028,6	82217,5	529,9
12199,5	5492,1	21953,1	30314,4	57789,6	473,7
18066	16855,6	35155	15058	67068,6	412,9
5960,3	3638,6	14592,4	14166,1	32397,2	543,6
3429,5	1567,1	4355,2	4967,6	10889,9	317,5
26975	11196,3	10870,7	28599	50666	187,8
72216,4	52494,9	99134,2	116956,1	268585,2	371,9

المصدر : IMF(2013), *Global Financial Stability Report*, International Monetary Fund, Washington, p169.

1 : نادية العقون(2013)، مرجع سبق ذكره، ص 51.
 2 : لمياء عماني(2009)، العولمة المالية : ديناميكية رأس المال العالمي وتطورات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31- جوان- المجلد ب، جامعة منتوري قسنطينة، ص 222.
 3 : أنظر في هذا الصدد كل من :
 - عبد القادر غالب (2013)، *تحرير العمل المصرفي*، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 387- شباط/فيفري، بيروت، ص 82.
 - سميج مسعود (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.
 4 : مسعود مجبطن(2005)، أزمة المديونية العالمية: محاولة لتجاوزها من خلال موجة العولمة الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - فرع التسبير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير، جامعة الجزائر، ص 240-241.
 5 : BRENDER Anton et PISANI Florence (2007), *Les Déséquilibres financiers internationaux*, édition la Découverte, Paris, p17.
 6 : فواز الدليمي وأحمد الأغا(2008)، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في دول نامية مختارة، مجلة تنمية الرافدين المجلد 90 - العدد 30، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل، الموصل، ص 140.
 7 : يتم استخدام أيضا مصطلحات أخرى مثل رأس المال المالي والأموال للتعبير عن ظاهرة تعاضل القطاع المالي في مختلف الاقتصاديات وعلى مستوى الاقتصاد العالمي وزيادة حجم العمليات والصفقات الاستثمارية المالية وانتقال رؤوس الأموال بشتى أشكالها لمستويات قياسية مع توجه متنام نحو توظيف رؤوس الأموال في صفقات المضاربات ومعاملات الأسواق المالية بهدف تحقيق أرباح خيالية من المال نفيه، بعيدا عن الاقتصاد الحقيقي (عمليات الإنتاج، الاستهلاك والتوزيع)، الأمر الذي ترتب عنه انفصام كامل بين القطاعين لدرجة أضحت هناك دورة مستقلة لرؤوس تتحرك فيها بعيدا عن حركة السلع والخدمات في إطار اقتصاد مستقل تلعب فيه تقلبات أسعار الفائدة والصرف دورا بالغ الأهمية في ظل انفتاح غير مسبوق في مجال الأسواق المالية بحيث أصبحت الأدوات المالية بما فيها أدوات الهندسة المالية تتداول بحرية كبيرة ومن دون قيود، وهكذا اتسعت مجالات الاستثمار العالمية أمام المستثمرين والمضاربين بعيدا عن القوانين ومراقبة الأجهزة الحكومية مما سهل عمل حتى الممارسات غير الأخلاقية والخطرة بهدف جني الأرباح السريعة والانسحاب المفاجئ عند ظهور المخاطر بغض النظر عن النتائج التي ترتب عن مثل هذه الممارسات.

8 : LUCARELLI Bill (2011), *The Economics of Financial Turbulence*, Edward Elgar Publishing Limited, Cheltenham, UK, p111.

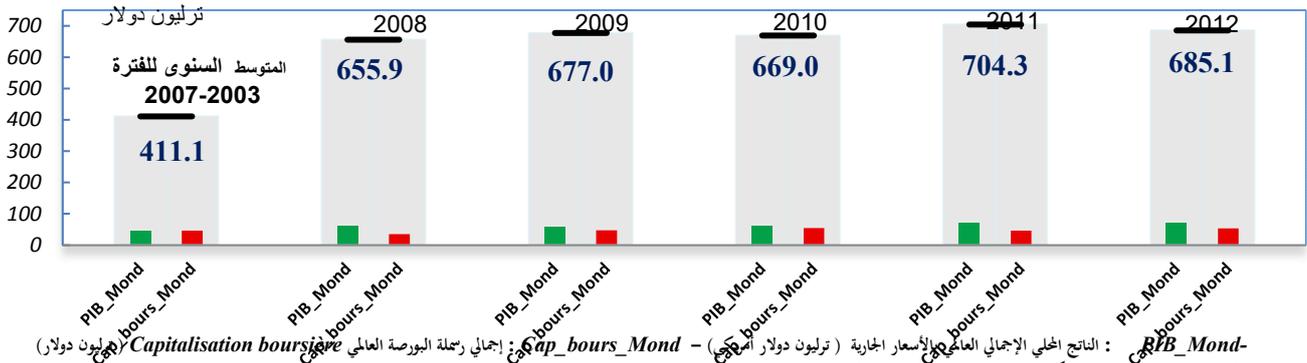
فضلا عن التجاوز الهائل لاجمالي الموجودات المالية حدود تحمل الاقتصاد الحقيقي، نجد أن هناك تحول آخر متمثل في تراجع المصارف كمرتكز للنظام المالي العالمي إلى سوق الأسهم والأوراق المالية بأنواعها المختلفة، ومن الاعتماد على المصارف في تقديم القروض إلى أنواع متكاثرة من المؤسسات والمبتكرات التي من أهمها المشتقات المالية كعامل من عوامل تكريس العولمة المالية. ذلك انه بالرجوع إلى تتبع تطور القيمة السوقية للمشتقات المالية يلاحظ الاتجاه التصاعدي الذي أخذه حجم التعامل بها بشكل يعكس الأهمية الكبيرة التي أضحت تحتلها في النظام المالي الدولي، فحسب إحصائيات بنك التسويات الدولي، وصلت القيمة الاسمية لإجمالي العقود نهاية ديسمبر سنة 2012 ما مقداره 685 تريليون دولار أمريكي، بعدما كانت تقدر بحوالي 94,283 تريليون دولار سنة 1998 وهو ما يعني تضاعفها بأكثر من 7 مرات (زادت بنسبة %726,536) خلال الفترة 1998-2012، وهو ما جعلها تشكل كيانا عملاقا يفوق بعدة أضعاف حجم الاقتصاد الحقيقي.

ويكفي الاستدلال على ذلك، بمقارنة نمو حجم هذا السوق مع الناتج المحلي الإجمالي العالمي. فكما ذكرنا في الفقرة السالفة، فقد قدرت القيمة الاسمية لإجمالي عقود المشتقات نهاية ديسمبر سنة 2012 مبلغ 685 تريليون دولار أمريكي وهو ما يعادل 9,5 مرة الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 71,918 تريليون دولار، وما يعادل حوالي 13 مرة إجمالي رسملة البورصة العالمي *Capitalisation boursiere* لنفس السنة البالغ حوالي 53,164 تريليون دولار، في حين قدر سنة 2011 بأكثر من 704 تريليون دولار أمريكي مما يعادل 10 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي وأكثر من 15 ضعف إجمالي رسملة البورصة على المستوى العالمي واللذان بلغا ما يقارب 70,442 تريليون دولار و 46,499 تريليون دولار على الترتيب مثلما يوضحه الشكل البياني رقم 5. في الوقت الذي قدر فيه المتوسط السنوي لحجم أسواق المشتقات المالية خلال الفترة 2003-2007 بـ 444,11 تريليون دولار وهو ما يعادل تقريبا 10 أضعاف كل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية البالغ خلال نفس الفترة حوالي 46,220 تريليون دولار وإجمالي رسملة البورصة على المستوى العالمي المقدر بما يناهز 46,230 تريليون دولار أمريكي.

الشكل البياني رقم 1 : مقارنة تطور حجم سوق المشتقات المالية مع الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي رسملة البورصة على

المستوى العالمي خلال الفترة 2003-2012

السنوات



المصدر: تم اعداد الشكل البياني بناء على المعطيات الواردة في: *Cap_bours_Mond* - الناتج المحلي الإجمالي العالمي (تريليون دولار أمريكي) - *Cap_mond* : إجمالي رسملة البورصة العالمية - *PIB_Mond* : المتوسط السنوي للفترة 2007-2003 (تريليون دولار)

- بالنسبة لاجمالي رسملة البورصة والناتج المحلي الإجمالي العالميين : World development Indicators(2013),World Bank, Wachntgon ; CDROM.

- بالنسبة للقيمة الاسمية لسوق المشتقات المالية على المستوى العالمي : الاحصائيات نصف سنوية للقيم الاسمية للمشتقات المالية لبنك التسويات الدولي BIS الواردة على الموقع الالكتروني للبنك على شبكة الانترنت : <http://www.bis.org/statistics/derstats.htm> (تاريخ الاطلاع على الموقع 10 ديسمبر 2013).

فالنمو الهائل لسوق المشتقات المالية مع توجه كبير نحو استخدامها في المضاربة التي يترتب عنها ارتفاع درجة المخاطرة بدلا من تقليلها¹، أثار جدل حول مشروعية استخدامها وفوائدها على الاقتصاد ككل والقطاع المالي على وجه الخصوص، بين المؤيدين من جهة لاستخدام هذه الأدوات المالية انطلاقا من نظرتهم إليها من زاوية ما توفره من أدوات تعد مفتحاحا لحل العديد من المشاكل والمصاعب التي تواجه المتعاملين في الأسواق المالية عن طريق إمكانية استعمالها في إدارة المخاطرة بصورة فعالة نظرا للمرونة العالية والتنوع الكبير فيها، لكن مع ضرورة وضع معايير أكبر لضبط التعامل بها خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية الراهنة. وبين المعارضين لاستخدامها من جهة أخرى، من منطلق اعتبارها عامل لعدم استقرار الاسواق المالية، بالنظر الى كونها تعتبر أدوات مساعدة في يد المضاربين. وهو ما يجعلهم يلقون اللوم عليها كسبب رئيسي في إحداث الأزمات المالية على غرار الانهيار الذي اجتاحت الأسواق العالمية في 19 أكتوبر 1987 (اللاثين الأسود)²، وأزمة سنة 2008 التي اعتبرت المشتقات المالية وخصوصا المشتقات الائتمانية *credit derivatives*، أو أدوات مقايضة مخاطر الائتمان *CDS-credit default swaps* - التي استخدمت على نطاق واسع كأحد الأسباب

1 : سامي بن إبراهيم السويلم (2007)، التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، ص 29.

2 : اشرف محمد دوابة (2007)، المشتقات المالية في الرؤية الإسلامية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر: أسواق الأوراق المالية والبورصات - آفاق وتحديات، المنظم من قبل كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات العربية المتحدة - وغرفة تجارة وصناعة دبي، أيام 6، 7 و 8 مارس، دبي، المجلد 3، ص 16.

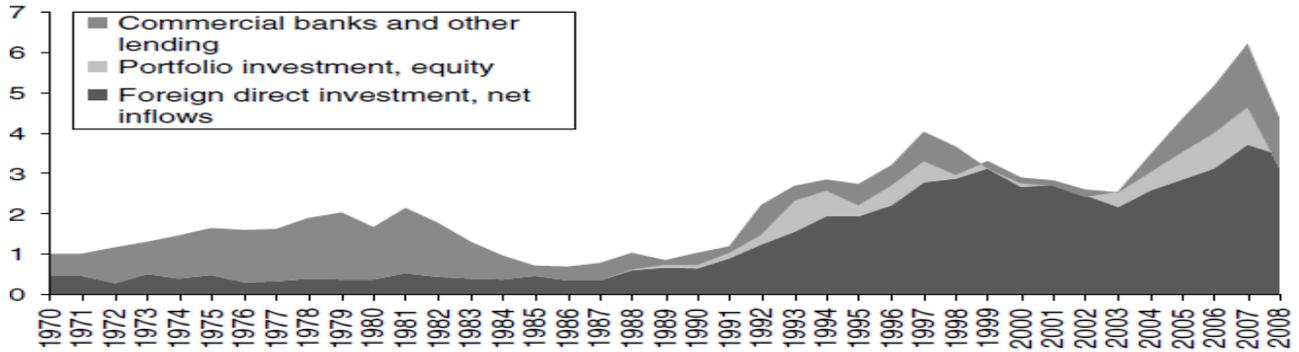
الرئيسة لحدوثها. وقد ذهب انتقاد المعارضين للاستخدام هذه المشتقات الى حد وصفها من قبل بعضهم بأدوات القمار كالاقتصادي بيتر دروكر Peter DRUCKER سنة 1999 في مقال له بمجلة *The Economist*.¹ في حين ذهب البعض الآخر إلى حد وصفها بأسلحة الدمار المالي الشامل وهي التسمية التي أطلقها عليها لأول مرة الملياردير الأمريكي المعروف وارن بافيت* Warren BUFFET سنة 2003.²

فكما ذكرنا آنفا، أدت زيادة أوجه الترابط بين مختلف الأسواق المالية بشتى أنواعها المرتبط بأجواء الانفتاح المالي نتيجة تكريس قاعدة "3D" إلى التوجه أكثر نحو مموله الاقتصاد العالمي التي ازداد معها أحجام التعاملات المالية زيادات مدهشة سواء في أسواق الأسهم أو السندات وحتى أسواق النقد. حيث نجد مثلا أن حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي استنادا إلى معطيات بنك التسويات الدولية قد بلغت 5345 مليار دولار يتم تداولها يوميا سنة 2013 بعد ما كانت تقدر سنة 2004 بما يقارب 1934 مليار دولار و1527 مليار دولار أمريكي سنة 2001.³

كما تنامت أحجام تدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود بأشكالها المختلفة نحو مختلف الدول بما فيها الدول النامية التي عمدت بدورها على إلغاء القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري، كما تخلت عن الرقابة على التدفقات المالية عبر الحدود، خاصة الرقابة على التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة . الأمر الذي ساعد على إحداث تغيير كبير في هيكل التدفقات الرأسمالية إليها منذ عقد تسعينيات القرن الماضي، والذي يبرز في حدوث تحولين رئيسيين وهما تحول التدفقات الرأسمالية من الاستثمار الرسمي إلى التمويل الخاص والتحول من التمويل عن طريق القروض المصرفية إلى الاستثمار بشكليه المباشر وغير المباشر.⁴

ذلك أن نمط التدفقات المالية الدولية نحو الدول النامية الذي كان سائدا خلال فترة السبعينات، كان يغلب عليه طابع القروض المصرفية المقدمة لها وبأسعار مسيرة مقارنة بتدفقات الاستثمار الأجنبي التي كانت تفرض عليها قيود كبيرة على حركتها، غير أنه سرعان ما تفاقمت أزمة المديونية سنة 1982 التي أثرت بصورة سلبية على تدفقات رؤوس الأموال نحوها، والذي ترافق مع تدهور لأوضاع اقتصادياتها. ما حتم عليها الدخول في مسارات للإصلاح الاقتصادي مع حدوث تغيير نظرتها تجاه رؤوس الاموال الخاصة كالاستثمارات الأجنبية المباشرة من اعتبارها تدخلا في الاقتصاد الوطني إلى العمل على تشجيعها كوسيلة لسد فجوة الادخار - الاستثمار وتحقيق العوائد الأخرى المصاحبة لها كالتكنولوجيا والمهارات الإدارية... إلخ.⁵ وهو ما كان له من أثر ايجابي على حجم تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة نحوها والتي تزايدت بشكل كبير منذ تسعينيات القرن الماضي مع حدوث تحول من المصادر المصرفية إلى المصادر غير المصرفية من خلال زيادة حجم الاستثمار في المحافظ المالية و خاصة حجم تدفق الاستثمار المباشر . وهكذا فقد قدر إجمالي ما تلقتة الدول النامية من رؤوس أموال أجنبية بما يقارب 580 مليار دولار أمريكي سنة 2005 كان نحو 57% منها عبارة عن استثمارات أجنبية مباشرة لاستثمار الأجنبي المباشر و 27% استثمارات في المحافظ المالية ، والذي ارتفع سنة 2007 الى 1095 مليار دولار أمريكي سنة 2010 كان نصيب كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ما يناهز 51% و 17% على التوالي.⁶

الشكل البياني رقم 2: تطور تدفقات رؤوس الأموال الدولية نحو الدول النامية خلال الفترة 1970-2008 (% من الناتج المحلي الاجمالي)



المصدر: ELSON Anthony(2011), *Governing Global Finance : The Evolution and Reform of the International Financial Architecture*, Palgrave Macmillan , New York, p 13

1 : سامي بن ابراهيم السوليم(2004)، صناعة الهندسة الإسلامية: نظرات في المنهج الإسلامي، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار وبيت المشورة للتدريب، الكويت، ص9

* : جاء ذلك في خطاب ألقه في الجمعية العمومية لمجموعته الاستثمارية بيركشير هاثواي Berkshire Hathaway بقوله " المشتقات المالية قتال موقوتة للمتعاملين بها وللنظام الاقتصادي ... انها مثل جهنم يسهل الدخول إليها ويكاد يستحيل الخروج منها... انها أسلحة مالية للدمار الشامل".

2 : JEGOUREL Yves (2011), *Marchés, produits et acteurs : Les produits dérivés : outils d'assurance ou instruments dangereux de spéculation ?*, In MONTEL-DUMONT Olivia (dir), *Comprendre les marchés financiers*, Cahiers Français , N°361-mars/avril , la Documentation Française, Paris, p 40.

3 : BIS (2013), *Triennial Central Bank Survey : Foreign exchange turnover in April 2013- preliminary global Results*, the Bank for International Settlements- BIS-, Basel , p9.

4 : هيل عممي الجنابي (2014)، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، ص 395.

5 : غريب بولرباح (2012)، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها: دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث، العدد 10 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة- ، ص100.

6 : UNCTAD(2011), *World Investment Report 2011 : Non-Equity of International Production and Development*, United Nations Conference On Trade and Development, United Nations Publication, New York and Geneva, p.21

كما بلغ صافي التدفقات المالية الدولية كمتوسط للفترة 2000-2003 ما يقارب 68 مليار أمريكي مقابل 206,1 مليار دولار أمريكي كمتوسط للفترة 2004-2009 ، وهو ما يعني أن هذه التدفقات قد تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال الفترتين، في حين قدرت بما يقارب 440 مليار دولار أمريكي سنة 2010 ثم 360 مليار دولار أمريكي سنة 2011 .

الجدول رقم 2: صافي تدفقات رؤوس الاموال الدولية تجاه الدول النامية خلال الفترة 2000-2011 (مليار دولار أمريكي)

2011	2010	متوسط الفترة 2009-2004	متوسط الفترة 2003-2000	
360,8	439,1	206,1	67,5	صافي تدفقات الرأسمال الخاص
479,6	343,8	264,9	146,4	- صافي أ.أ. الأجنبي المباشر
-19,5	11,2	-59,1	-44,7	- صافي أ.أ. المحفظة (أ. غير مباشر)
-99,2	84,1	0,4	-34,1	- صافي الاستثمارات الأخرى
-31,4	45,6	-61,3	-31,1	صافي تدفقات الرأسمال الرسمي
صافي تدفقات الرأسمال الخاص في كل من :				
215,5	327,7	110,1	27,5	- دول جنوب و شرق آسيا
162,6	67,8	30,3	33,8	- دول أمريكا اللاتينية والكاريبي
-6,2	-7,7	20,3	6,6	- أفريقيا
-47,2	51,3	45,5	-0,3	- دول غرب آسيا
-52,3	-20,1	19,7	2,5	- الاقتصاديات الانتقالية

المصدر : United Nations (2014), *World Economic Situation and Prospects 2014*, New York , pp73-74

والملاحظ من خلال معطيات الجدول أن التوزيع الجغرافي لحركة رؤوس الاموال الأجنبية الخاصة اتسم بالتركز الشديد في عدد محدود من الدول النامية على اعتبار انه كان موجه بشكل أكبر نحو دول أمريكا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا اللتان استقطبتا 23 % بالنسبة لدول المجموعة الأولى و 47 % بالنسبة لدول المجموعة الثانية من إجمالي التدفقات المالية خلال الفترة 2004-2012 . مع سيطرة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة نحو هذه الدول طيلة الفترة المذكورة . حيث أضحى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما فيها، فضلا عن كون تدفقاته قد تميزت بالاستقرار النسبي رغم الانخفاض الذي شهده خلال سنتي 2008 و 2009 بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية. وهو ما يتفق مع الآراء التي تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مفضلا على الاستثمار المحافظ كونه أكثر استقرارا وأقل حساسية بالنسبة للتغيرات الدورية والسريعة التي تحدث في الاقتصادات المضيفة علاوة على دوره الهام في تحقيق النمو الاقتصادي لانخفاض مرونة حركته قياسا بالاستثمارات الأخرى.¹

2-2- تحرير التجارة العالمية في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف

سنخصص هذا الجانب من المطلب، للحديث عن للعامل الرئيسي الثاني الذي ساهم في تكريس العولمة الاقتصادية، وهو تحرير المبادلات التجارية العالمية في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي تديره منظمة التجارة العالمي التي عوضت اتفاقيات الجات منذ الفاتح جانفي 1995 والتي تعد الطرف المؤسساتي الثالث الذي يدير شؤون العولمة الاقتصادية إضافة إلى كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. فالنظام التجاري المتعدد الأطراف رغم أن أسسه الأولى تم وضعها كما هو معلوم في العقد الرابع من القرن الماضي، إلا أن اتساع نطاق التجارة الدولية والتحويلات الكبيرة التي شهدتها الاقتصاد العالمي خصوصا منذ بداية عقد السبعينيات، كان لها الأثر البالغ في إحياء هذا النظام والإسراع باستكمالها بهدف إرساء المبادئ والقواعد التي تحقق تحرير التجارة العالمية وإزالة كافة القيود أمام حركة السلع والخدمات بين كافة دول العالم، وقد حثت الدول الكبرى على تبني هذا التوجه اقتناعا منها بان هذا النظام المتعدد الأطراف متمم بطابع شامل وبالقدرة على التكيف، آخذا في اعتباره مصالح الدول على اختلاف مستويات التنمية فيها، وذلك عن قناعة كاملة بأنه يضمن حسب رأيها لكل طرف قويا كان أو ضعيفا، أن يكون على قدم المساواة مع الآخرين في احترام الالتزامات والدفاع عن الحقوق في إطار متوازن.² فتحيرير التجارة العالمية وفقا لهذا الطرح سيؤدي الى تحقيق النمو والرخاء الاقتصادي لجميع دول العالم نظرا لما تحققه الحرية في النهاية من الاستخدام الأمثل للموارد العالمية.³

بيد أن مسار تحرير التبادل التجاري في إطار النظام المتعدد الأطراف كان في غالب الأحيان يسير وفقا لما يخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية وفق المبدأ الأزلي الذي عبر عنه الفيلسوف الإغريقي أرسطو " أن السوق التجارية عادة لا تقوم إلا على الشر من منطلق أن المدينة بمعنى الدولة ينبغي أن تفكر إلا في نفسها ولا تفكر في الشعوب الأخرى " .⁴ وهو ما تعكسه حدة الخلافات حول معالجة عديد القضايا المطروحة في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية وازدواجية التعامل مع القضايا وعدم التعاطي الجدي مع مطالب الدول النامية من قبل القوى الكبرى، إلى درجة أدت بالعديد من الاقتصاديين كجاجدش باجواتي Bhagwati Jagdish إلى الحكم بفشل المنظمة في إدارة وتوجيه المبادلات الدولية نحو تجارة عادلة يستفيد منها الجميع، الأمر

1 : هيل عجمي الجنابي (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 398.

2 : محسن هلال (2000)، الآثار التجارية والاقتصادية لاتفاقيات التجارة الدولية على الدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني - العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، ص 38.

3 : خالد سعد حلمي (2004)، منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، المنظم من قبل كلية الشريعة والقانون -جامعة الإمارات العربية- وعرفة تجارة وصناعة دبي، أيام 9-10-11 ماي، المجلد الثالث، دبي ، ص 1189.

4 : احمد يوسف الشحات (2001)، الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية ، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ص 6

الذي جعله يذهب أبعد من ذلك بطرحه تساءل بإمكانية اتجاهها نحو الزوال في ظل فشلها في معالجة عديد القضايا المطروحة في المؤتمرات الوزارية، وهو تساءل يمكن أن يكون مبالغ فيه على حد تعبيره في الوقت الراهن مثلما كان تساول ليستر ثورو Lester Thurow العميد السابق لكلية إدارة الأعمال التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT في مؤتمر دافوس سنة 1989 المشابه عن الموت الحتمي لاتفاقيات الجات، غير أنه يمكن الحدوث في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها النظام التجاري المتعدد الأطراف.¹

2-2-1 أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد العالمي

إن السياسة التجارية لأي دولة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمصالحها الاقتصادية، وأن اعتماد الدولة لسياسة تجارية ما إنما ينطلق من مستوى تطورها الاقتصادي، و لهذا نجد اختلاف و تباين السياسات التجارية من دولة لأخرى، ومن وقت لآخر، إذ شهدت السياسات التجارية تقلبات عديدة عبر الزمن حول اتجاهين متناقضين وأحيانا متداخلين هما: سياسة التدخل (الحماية) وسياسة الحرية، على نحو أدى إلى ما يسمى بصعود وهبوط حرية التجارة.² ففي حينما تتفاقم المشكلات، وتتعمق الأزمات تتصاعد حدة الاتجاهات التدخلية الحمايةية بحيث وتنوع الوسائل والأساليب الحمايةية المستعملة والتي تتراوح ما بين الوسائل السعرية المتمثلة غالبا في الرسوم الجمركية والإعانات والإغراق وتغيير سعر الصرف، والتي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الصادرات أو الواردات، والوسائل الكمية المكيفة لتلك التيارات تكييفها كمييا مباشرة والمتمثلة في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، إضافة إلى الأساليب التنظيمية التي تتعلق بتنظيم الإطار الذي تتحقق داخله هذه التيارات ومن بين هذه الأساليب المعاهدات والاتفاقيات التجارية والاتحادات الجمركية والحماية الإدارية...³

كل هذه الإجراءات تتم بقصد إعادة الترتيب والتكيف مع هذه الأوضاع، ومن أجل محافظة كل دولة على مركزها النسبي في السوق ومثال ذلك ما حدث خلال فترة ما بين الحربين العالميتين التي تعتبر أشد فترة حمائية في القرن العشرين، أين دفعت ظروف واحتياجات الحرب، وضغوط الكساد معظم البلدان إلى أن تصبح ذات توجهات ونزعات حمائية، وأن تعزل نفسها عن المشكلات من خلال فرض قيود تعريفية على وارداتها، وتبني نظام الحصص بالحماية والرقابة على الصرف. كما ساهم في تصاعد حدة هذه الاتجاهات الحمائية صدور تشريع جمركي جديد في الولايات المتحدة في أعقاب الانهيار المالي، ترتب عليه ارتفاع مستوى التعريفية الجمركية إلى أكثر 50%، الشيء الذي تسبب في ردود أفعال انتقامية من جانب بلدان أوروبا التي لجأت بدورها إلى رفع مستويات تعريفاتها الجمركية والتشديد من سياسات الحماية.⁴

لكن سرعان ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية، حتى بدأت فترة الثلاثين الجديدة التي تحول فيها الاتجاه من تبني سياسات الحمايةية التجارة الدولية إلى سياسات تحريرها من قبل معظم الدول الرأسمالية آنذاك، وهذا تحت ظل مظلة اتفاقية الجات التي ظهرت فكرة إنشائها في هافانا سنة 1947، أين تحقيق تقدم ملحوظ في هذا المجال، إذ ترتب على المفاوضات المتعددة الأطراف تخفيض الضرائب الجمركية تدريجيا خصوصا بالنسبة لتجارة الدول الصناعية المتقدمة، إذ أصبحت هذه الضرائب لا تفوق نسبة 10% كمتوسط بعد جولة طوكيو عام 1979 بعدما كانت تتجاوز 40% عام 1940.⁵

ورغم أن بداية فترة السبعينات، عرفت عودة الدول المتقدمة إلى انتهاج الأساليب الحمائية مجددا بواسطة استخدام الحماية غير التعريفية، نظرا لما أصاب الاقتصاد العالمي من أزمة التضخم الركودي وعدم استقرار الأوضاع النقدية الدولية بفعل انهيار نظام بروتون وودز، لكن سرعان ما أدركت الدول الرأسمالية منذ منتصف الثمانينات، مدى خطورة اعتمادها للممارسات الحمائية، والتي ستتحول إلى نشوب حروب تجارية بينها، وهنا بدأت تفكر في الدعوة إلى تحرير التجارة الدولية مرة أخرى. وعليه بدأ الإعداد لجولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف في إطار الجات للعمل على تحرير التجارة العالمية، وقد عرفت هذه الجولة الجديدة باسم جولة أوروغواي التي بدأت أعمالها في عام 1986 وانتهت إلى مجموعة من الاتفاقيات في عام 1993، والتي تم التوقيع عليها في مراكش بالمغرب و كان أبرز النتائج المتوصل إليها هو الإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية في جانفي 1995. وهنا يجب أن نشير إلى أن المفاوضات في إطار جولة أوروغواي كانت متأثرة بالتحويلات التي بدأ يعرفها النظام الاقتصادي العالمي والتي انعكست بوضوح على المسار والنطاق والأولويات التي حددتها.⁶

وكتيجة لسياسة تحرير التجارة العالمية خصوصا من خلال الدور الذي لعبته اتفاقيات الجات سابقا ومنظمة التجارة العالمية حاليا، فقد أصبحت معدلات نمو التجارة في كافة بلدان العالم تفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإذا أخذنا الفترة 1981-1998 كمثال سنجد أن النمو السنوي للتجارة العالمية بلغ معدله 6,9% مقابل 3,3% للناتج المحلي الإجمالي العالمي.⁷ أما خلال الفترة 1990-2001 فإن معدل النمو السنوي لحجم التصدير العالمي بلغ معدله 5,5% مقابل 2% للناتج المحلي الإجمالي العالمي.⁸ في حين قدرت نسبة نمو الصادرات العالمي خلال الفترة 2005-2010 بـ 3,5% مقابل 2,5% للناتج المحلي الإجمالي وهو ما يمثل تراجعا مقارنة بالفترات السابقة وهذا بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية التي عرفت فيها الصادرات العالمية تراجعا لأكثر من 12% سنة 2009 مع تسجيل تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس السنة بـ 2,5%، ثم سرعان ما سجل معدل نمو

¹ : BHAGWATI Jagdish (2013), *À l'aube d'un nouveau système*, Revue Finance & Développement, Vol 50- N°4- Décembre , Fonds Monétaire International -FMI-, Washington , p10.

² : هجير عدنان زكي أمين(2010) ، الاقتصاد الدولي : النظريات والسياسات، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 135.

³ : عادل احمد حشيش(2000)، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص 236.

⁴ : عثمان أبو حرب (2008)، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 134-135.

⁵ : عمر صقر(2001)، مرجع سبق ذكره، ص 9.

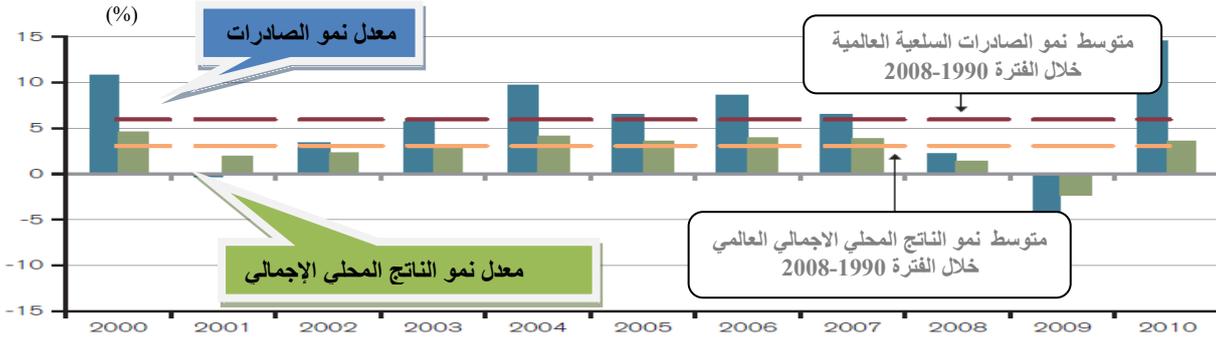
⁶ : موردخاي كيريانين (ترجمة محمد إبراهيم منصور) (2007)، الاقتصاد الدولي:مدخل للسياسات، دار المريخ، الرياض، ص 182.

⁷ : OCDE (2001), *Echanges et Développement :les Enjeux*, Direction de la Coopération pour le Développement, OCDE, Paris ,p44.

⁸ : OMC(2002), *Statistiques de commerce international 2002*, Organisation Mondiale de Commerce, Genève, p25.

إيجابي للصادرات العالمية سنة 2010 قدره 14 % مقابل تسجيل معدل نمو للنتائج المحلي الإجمالي قدره 3,5 %¹.

الشكل البياني رقم 3 : تطور معدلات نمو الصادرات العالمية والنتائج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 1990-2010



المصدر : OMC (2011), *Rapport sur le Commerce Mondiale 2011*, Op.Cit, p20.

و عليه شهدت التجارة ازدهارا، حيث استفادت منه جميع الاقتصاديات المتقدمة و النامية ولو بشكل متباين بالنسبة لهذه الأخيرة. أين استطاعت بفعل تحريرها، الوصول إلى الأسواق الأجنبية بالسلع التي تخصصت في إنتاجها، كما حفزت الأجواء التجارية الأكثر انفتاحا عملية الاستثمار مما أدى إلى تراكم سريع لرأس المال وتعاضم تدفقاته في مختلف دول العالم كما رأينا ذلك آنفا. ومن ثم فقد أضحت تمتاز بجملة من السمات التي تميزها مقارنة بالماضي، ولعل أبرزها تزايد دور الدول النامية في التجارة العالمية، وخصوصا منها الدول الصاعدة لمجموعة BRICS وعلى رأسها كل من الهند والصين اللذان سجلا نموا في صادراتهما ووردتهما خلال الفترة 2005-2012 قدرت ما بين 15% و 19% كما توضحه معطيات الجدول أدناه، وهو ما يعكس الديناميكية الكبيرة لاقتصادهما خلال العقد الأخيرين.

الجدول رقم 3: تطور معدل نمو التجارة السلعية العالمية لبعض المناطق الاقتصادية وبعض الدول خلال الفترة 2005-2012

نسبة مئوية % ومليار دولار أمريكي

الواردات						الصادرات					
-2005 2012	2012	2011	2010	2009	القيمة سنة 2012	القيمة سنة 2012	2009	2010	2011	2012	-2005 2012
5	3	15	23	-25	3191	2373	-21	23	16	4	7
4	3	15	23	-25	2335	1547	-18	21	6	5	8
14	3	25	30	-26	753	794	-24	25	27	0	11
5	-6	17	13	-25	6519	6373	-22	12	18	-4	5
5	-6	17	13	25	5927	5792	-22	12	18	-5	5
15	5	30	25	-33	568	804	-36	31	34	2	13
12	4	23	33	-20	5795	5640	-18	31	18	2	11
16	4	25	39	-11	1818	2049	-16	31	20	8	15
19	5	33	36	-20	489	293	-15	37	34	-3	17
8	4	23	26	-28	886	799	-26	33	7	-3	4
13	8	18	16	-15	604	626	-30	30	17	5	11
10	1	29	27	-24	123	87	-24	31	21	-11	8
8	0	19	21	-23,0	18188	17930	-23	22	20	0	8

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

OMC (2011), *Rapport sur le Commerce Mondiale 2011*, Op.Cit, p31

بالنسبة لسنة 2009 :

OMC(2013), *Rapport sur le commerce mondial 2013 : Facteurs déterminant l'avenir du commerce mondial*, Organisation Mondiale de Commerce, Genève, p34.

بتتبع بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أن متوسط معدل نمو التجارة العالمية من السلع خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2012 قدر بحوالي 8 % بالنسبة لكل من الصادرات والواردات مع تسجيل تراجع كبير لها خلال سنة 2009 بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ تراجعت الصادرات والواردات معا على المستوى العالمي بـ 23 %، قبل أن تعودا مجددا لتسجيل نسب نمو موجبة ما بين 19 و 22 % خلال سنتي 2010 و 2011 مقابل تراجع آخر سنة 2012، والتي سجلت فيها الصادرات العالمية المقدرة بحوالي 17930 مليار دولار أمريكي وكذا الواردات المقدرة بـ 18188 مليار دولار أمريكي معدلات نمو معدومة، وهذا بفعل استمرار تداعيات أزمة الديون السيادية في أوروبا وتراجع معدلات التجارة فيها بحوالي 5 % بالنسبة للصادرات و 6 % للواردات، مع التنويه بان كل من صادرات دول الاتحاد الأوروبي المقدرة سنة 2012 بحوالي 5792 مليار دولار أمريكي و واردتها البالغة 5795 مليار دولار أمريكي تمثل ما يعادل 33,5 % و 32,65 % من إجمالي قيمة الصادرات والواردات العالمية من السلع على الترتيب لنفس السنة المذكورة.

¹ : OMC (2011), *Rapport sur le Commerce Mondiale 2011*, Organisation Mondiale de Commerce, Genève, p20.

2-2-2- السمات الرئيسية للتجارة الدولية على ضوء اتجاهاتها الحالية

لاستخلاص الخصائص التي أضحت تميز التبادل الدولي، لا بد من التعرض لاتجاهاته الحالية وموقعه في الاقتصاد العالمي. فالإحصائيات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، تبين أن التبادل التجاري ما فتئ يعرف تزايداً من سنة لأخرى مع بعض الاستثناءات المرتبطة بمرور الاقتصاديات العالمية بفترات من الأزمات كأزمة التضخم الركودي خلال السبعينيات والأزمة المالية العالمية لسنة 2008. إذ سلكت الصادرات السلعية العالمية اتجاهها تصاعدياً، كما هو مبين في الجدول رقم 4، من مستوى 59 مليار دولار سنة 1948 إلى 579 مليار دولار سنة 1973، لتقفز إلى 7377 مليار دولار سنة 2003 لتصل إلى 17950 مليار دولار سنة 2012 وهو ما يعني تضاعفها خلال حوالي عقد من الزمن بأكثر من 2,5 مرة. وبالمقابل تصاعدت وتيرة الاستيراد أيضاً، إذ ارتفعت الواردات العالمية من 62 مليار دولار سنة 1948 لتصل سنة 1993 إلى 3786 مليار دولار أمريكي ثم 7695 مليار دولار سنة 2003 ثم 15077 مليار دولار سنة 2012 وهو ما يعني تضاعفها بمقدار 2,36 مرة خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2012. مع تسجيل تراجع في كل من الصادرات والواردات بحوالي 23 % خلال الفترة 2008-2009 بفعل تداعيات الأزمة العالمية .

الجدول رقم 4 : إجمالي الصادرات والواردات السلعية لبعض المناطق الاقتصادية والدول خلال الفترة 1948-2012

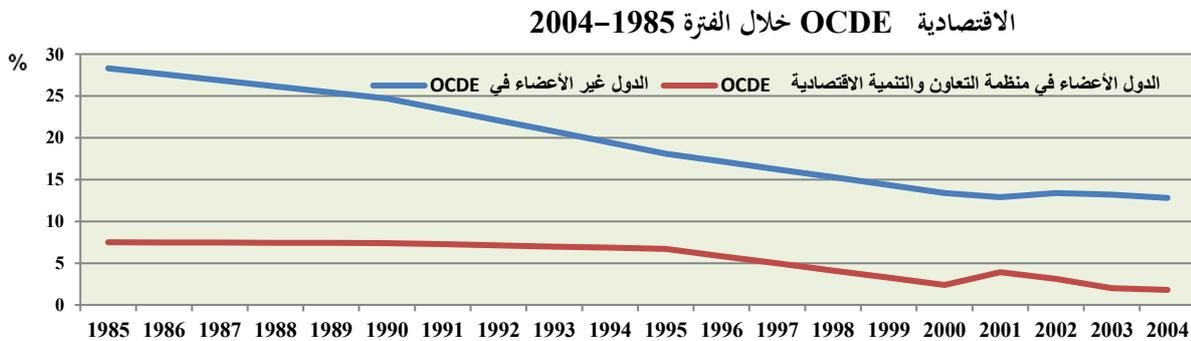
الواردات						الصادرات						السنوات
2012	2011	2003	1993	1973	1948	2012	2011	2003	1993	1973	1948	
18188	15077	7695	3786	594	62	17950	17816	7377	3676	579	59	العالم (القيمة بـمليار دولار)
الحصة (%)						الحصة (%)						
17,6	17,1	22,4	21,4	17,2	18,5	13,2	12,8	15,8	18,0	17,3	28,1	أمريكا الشمالية ومنها
12,8	12,5	16,9	15,9	12,3	13,0	8,6	8,3	9,8	12,6	12,3	21,7	- الولايات المتحدة
4,1	4,0	2,5	3,3	4,4	10,4	4,2	4,2	3,0	3,0	4,3	11,3	أمريكا الجنوبية والوسطى ومنها
1,3	1,3	0,7	0,7	1,2	1,8	1,4	1,4	1,0	1,2	1,1	2,0	- البرازيل
35,9	38,1	45,0	44,6	53,3	45,3	35,6	37,1	45,9	45,4	50,9	35,1	أوروبا ومنها :
32,7	34,6	41,3	35,3	37,1	--	33,5	33,9	42,3	37,4	37,0	--	- الاتحاد الأوروبي
3,4	3,1	2,2	2,6	3,9	8,1	3,5	3,3	2,4	2,5	4,8	7,3	أفريقيا
4,1	3,8	2,8	3,3	2,7	1,8	7,5	7	4,1	3,5	4,1	2,0	الشرق الأوسط
31,8	30,9	23,5	23,7	14,9	13,9	31,5	31,1	26,2	26,1	14,9	14,0	آسيا ومنها :
10	9,7	5,4	2,7	0,9	0,6	11,4	10,7	5,9	2,5	1	0,9	- الصين
97,6	95,9	95,5	89,7	85,5	58,6	96,6	93,8	94,3	89,3	84,1	63,4	منظمة التجارة العالمية (الجات)

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- OMC(2012), *Statistiques du Commerce International année 2012*, OMC, Genève, pp24-25.
- OMC(2013), *Statistiques du Commerce International année 2013*, OMC, Genève, pp22-23.

ومرد هذا التزايد الكبير للتبادل هو سياسة تحرير التجارة التي لعبت اتفاقيات الجات وبعدها منظمة التجارة العالمية التي أضحت تتحكم فيما يقارب 96,6 % و 97,6 % من القيمة الإجمالية العالمية للصادرات والواردات لسنة 2012 في الوقت الذي كانت تتحكم سنة 1948 وهو تاريخ انطلاق اتفاقيات الجات في حوالي 64 % من الصادرات و 55 % من الواردات العالمية للسنة المذكورة. وذلك من خلال العمل على إلغاء أو التقليل من العوائق التجارية أمام حرية التبادل سواء غير تعريفية كالعوائق الكمية والفنية أو الجمركية التي خفضت بشكل كبير منذ الجولات الأولى للجات، والتي كان مواضيعها التفاوضية محصورة بشكل رئيسي حول هذا الجانب.

الشكل البياني رقم 4 : التطور السنوي لمتوسط التعريفية الجمركية في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية



المصدر : HUWART Jean Yves et VERDIER Loïc(2012), *La Mondialisation Economique : Origine et Conséquences*, Organisation de Coopération Développement Economique -OCDE-, Paris, p42

فبتتبع تطور متوسط التعريفية الجمركية المبين في المنحنى البياني أعلاه، نلاحظ الانخفاض المتواصل الذي عرفته، سواء في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ومعظمها من الدول النامية، والذي انتقل من 28,3% عشية انطلاق جولة الأوروغواي سنة 1985 إلى 18,1% سنة 1995 وهو تاريخ تأسيس منظمة التجارة العالمية ليصل بعد ذلك إلى 12,8% سنة 2004. ومرد ذلك كما قلنا اتجاه هذه الدول، والتي كانت في وقت سابق تعتمد على شتى أساليب حماية قطاعها الاقتصادية باعتماد التعريفية الجمركية ووسائل أخرى في ذلك، إلى إتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي في إطار مسار إصلاح اقتصاديات فضلا عن الالتزامات المرتبة عليها في إطار كل من اتفاقيات الجات وبعد ذلك منظمة التجارة العالمية. مقابل ذلك فقد انخفض متوسط التعريفية الجمركية المطبقة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي تضم الدول المتقدمة من 7,5% سنة 1985 إلى ما يقارب 1,8% سنة 2004. ومن ثم لم يعد متوسطها المطبق مثلا في تجارة قطاعي الصناعات المصنعة والاستخراجية على الصعيد العالمي يتجاوز 12% مثلما تبينه مصفوفة التعريفية الجمركية بين المبادلات البنينة سواء بين دول الشمال وبين الدول الجنوب أو مع بعضها وبين دول الشمال والجنوب مع بعضها البعض لسنة 2008.

الجدول رقم 5: مصفوفة التعريفية الجمركية المطبق سنة 2008 في قطاعي الصناعات المصنعة والصناعات الاستخراجية - المواد الأولية

المنشأ	الاتجاه	قطاع المنتجات المصنعة		قطاع المواد الأولية - الصناعات الاستخراجية	
		جنوب	شمال	جنوب	شمال
شمال		7,3	0,9	11,3	4,5
الجنوب		7,8	2,4	7,3	4,4

OCDE (2010), *Perspectives du Développement Mondial 2010 : le Basculement de la Richesse* Organisation de Coopération et de Développement Economiques ,OCDE, Paris, p85

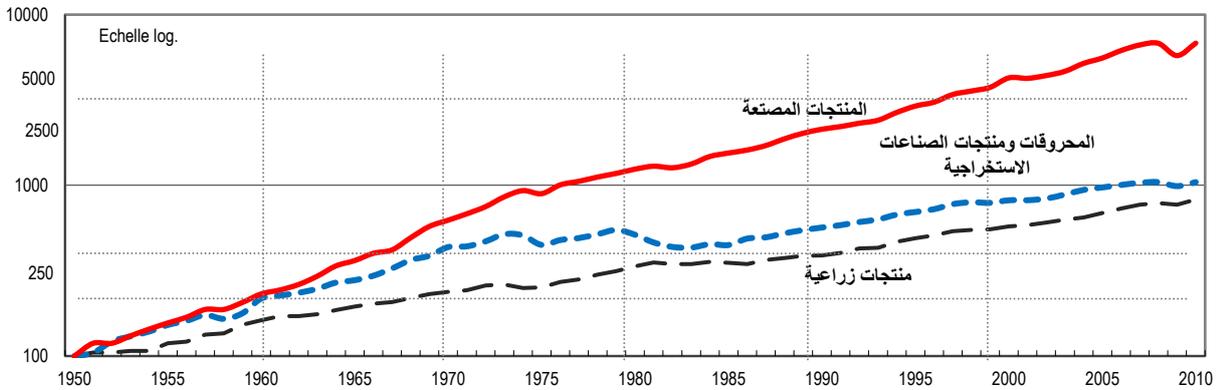
وبناء على ما سبق عرضه من اتجاهات راهنة للتبادل الدولي، يمكن القول بأن استنتاج أن التجارة الدولية يتميز بجملة من الخصائص التي سوف نتناولها تباعا وهي على النحو الموالي :

- تزايد التبادل الدولي مع تباين نمو تجارة المجموعات السلعية وتعظيم أهمية تجارة الخدمات
- استمرار وضع التبادل اللامتكافئ مع هيمنة عدد محدود من الدول على التجارة العالمية
- تصاعد دور القوى الاقتصادية الصاعدة في التجارة العالمية مع تزايد حجم التجارة البنينة بين الدول النامية

2-2-1- تزايد التبادل الدولي مع تباين نمو تجارة المجموعات السلعية وتعظيم أهمية تجارة الخدمات

كما هو معروف، فإن تحرير المبادلات التجارية في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف منذ دخول اتفاقيات الجات حيز التطبيق سنة 1948، أدت إلى تزايد حجم التجارة العالمية، حيث تضاعفت الصادرات السلعية العالمية بأكثر من 304 مرة خلال الفترة 1948-2012 في الوقت الذي تضاعفت فيه الواردات العالمية بأكثر من 293 مرة خلال نفس الفترة المذكورة كما هو مبين في الجدول رقم 4. غير أنه من ناحية أخرى لا بد من التنويه إلى أن المنتجات المصنعة التي شكلت قرابة 61,1% من إجمالي المبادلات السلعية العالمية لسنة 2010 على سبيل المثال، كانت الصنف السلعي الأكثر ديناميكية مقارنة بالأصناف السلعية الأخرى، وهي المنتجات الزراعية ومنتجات المواد الأولية والطاوية على مستوى المبادلات الدولية، على اعتبار أن معدل نمو تجارة هذا الصنف كانت أكبر مقارنة بالصنفتين الآخرين كما يبينه المنحنى البياني الموالي.

الشكل البياني رقم 5: تطور التجارة العالمية حسب الأصناف السلعية خلال الفترة 1950-2010 (السنة الأساس 1950=100)



المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية http://www.wto.org/french/res_e/statis_e/its2011_e/charts_e/chart03.xls تاريخ الاطلاع على الموقع 12 أكتوبر 2013

كما أن قطاع الخدمات من ناحية أخرى، سرعان ما بدأ هو الآخر يحتل مركزا مهما في التجارة العالمية خصوصا في العقد الأخيرين، خصوصا مع انفتاح اقتصاديات وتزايد تحرير الأسواق وحرية انتقال رؤوس الأموال بمختلف أشكالها، كما أن هناك جانب

هام من الخدمات مرتبط بشكل مباشر بحركة التبادل السلعي كخدمات النقل والتأمين والخدمات المالية على سبيل المثال¹. مع التنويه بأنه في ظل إدارة النظام التجاري المتعدد الأطراف من قبل اتفاقية الجات، لم يكن الاهتمام بقطاع الخدمات في التجارة العالمية قد برز بشكل واضح إلا بعد انتهاء جولة الأوروغواي التي انبثق عنها علاوة على اتفاقيات تجارية أخرى، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، والتي تعد بمثابة الإطار التنظيمي لتحرير تجارة الخدمات على الصعيد الدولي. على اعتبار أنه كان في تلك المرحلة لا يزال حديث العهد بمفاوضات تحرير التجارة في إطار الجات التي لم يسبق تناوله في أي جولة من جولات المفاوضات، وهذا بفعل محدودية ونشاط القطاع في تلك الفترة فضلا عن طبيعة النشاط التجاري الخدمي التي جعلت من الصعب

التوصل لتوصيف محدد لأبعاده بشكل يسمح بتطبيق قواعد الجات عليه². وعموما هناك العديد من العوامل التي ساهمت في تزايد أهمية القطاع في التجارة العالمية ومن بينها³ :
 - تنظيم سير عمل تجارة الخدمات على المستوى الدولي بعد دخول الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS حيز التطبيق بعد انتهاء جولة الأوروغواي سنة 1994 كما ذكرنا آنفا، مع العلم أن موضوع الخدمات كان مطروحا للتفاوض على مستوى الاجتماعات المتعددة الأطراف منذ جانفي 2000.
 - التغيير هيكل التبادل الخاص بالخدمات بميله لصالح منتجات جديدة خصاصة مع تطور تكنولوجيات المعلومات كما سنرى ذلك لاحقا. فعملة تدفقات رؤوس الأموال والتغيرات التكنولوجية تعдан بمثابة محركان رئيسيين لتزايد نمو تجارة الخدمات.
 - يشكل قطاع الخدمات مصدر رئيسي لتحقيق الفوائض التجارية بالنسبة لبعض الدول المتقدمة التي أضحت تتخصص شيئا فشيئا في بعض فروع الخدمات ذات الكثافة التكنولوجية العالية، وهذا حتى تكون في مأمن من المنافسة الكبيرة التي أضحت تعرض لها من طرف الدول الأخرى خصوصا الصاعدة في سوق المنتجات المصنعة.
 وتوضح البيانات الواردة في الجدول الموالي، أن مسار تجارة الخدمات التي وصلت حصتها من إجمالي التجارة العالمية خلال الفترة 2009-2012 إلى حدود 20 %، قد سار بشكل عام في اتجاه متصاعد، وهو ما يعكسه تزايد الصادرات من الخدمات خلال الفترة 2005-2012 بأكثر من 173 %، إذ انتقلت من 2513 مليار دولار سنة 2005 إلى 4345 مليار دولار سنة 2012 لتصل سنة 2012 إلى 4345 مليار دولار، وهو المنحنى نفسه الذي اتخذته الواردات العالمية من الخدمات التي ارتفعت من 3085 مليار دولار سنة 2005 إلى 4042 و 4105 مليار دولار سنتي 2011 و 2012 على التوالي، وهو ما يعني زيادة بأكثر من 134 % خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و 2012.

الجدول رقم 6 : تطور تجارة الخدمات ومكانتها في النظام التجاري العالمي خلال الفترة 2005-2012

الواردات					الصادرات					السنوات
2012	2011	2010	2009	2005	2012	2011	2010	2009	2005	(%)
18,6	21,1	19,4	20,2	22,6	19,5	19,2	20,4	21,5	19,8	نصيب الخد من إجمالي التجارة. ع. (%)
4150	4042	3613	3145	3085	4345	4258	3820	3350	2513	الاجمالي العالمي (بمليار دولار)
26,3	28,6	27,1	26,6	28,6	20,5	20,6	21,1	20,9	22,6	حصة كل من : (%)
22,9	27,4	23,8	25,1	27,4	25,5	25,1	24,9	26,0	27,9	- خدمات النقل
50,8	44,0	47,6	48,3	44	54	54,1	53,7	53,1	49,5	- خدمات السفر والسياحة
										- خدمات أخرى
2	11	10	-9,4	11,1	2	11	10	-9,5	11,8	معدل التغيير السنوي (%)

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- OMC(2013), *Rapport sur le commerce mondial 2013 : Facteurs déterminant l'avenir du commerce mondial*, Op.Cit, Genève, p37
- OMC(2009), *Statistiques du Commerce International année 2009*, OMC, Genève, p123.
- OMC(2006), *Statistiques du Commerce International année 2006*, OMC, Genève, p18 et pp41-42.

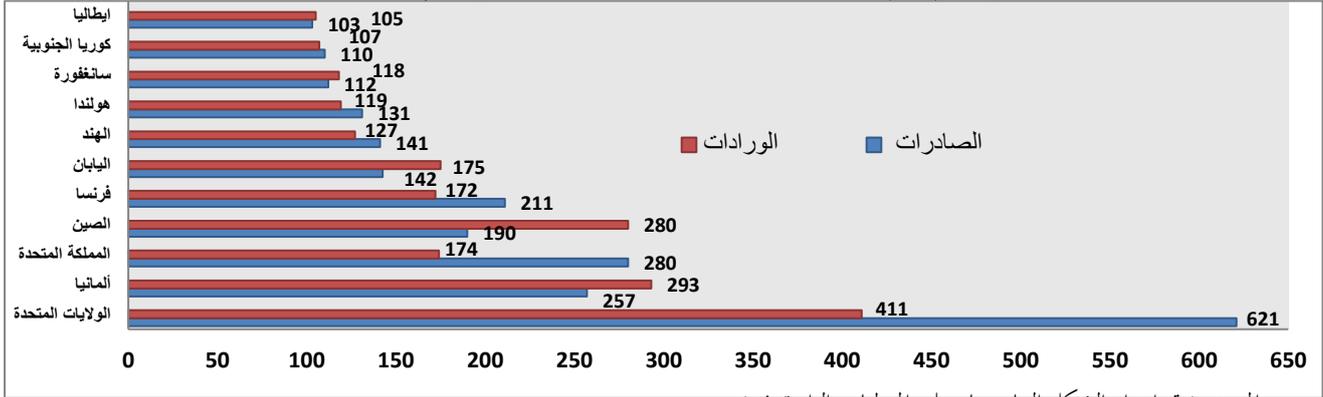
فالزيادة المضطربة في تجارة الخدمات عبر الحدود وينسب سنوية تعدت 10 % كما هو الحال بالنسبة لسنتي 2010 و 2011 كانت قد تأثرت قبل ذلك سنة 2009، بفعل تداعيات الأزمة المالية وهو يعبر عنه التراجع المسجل سواء على مستوى الصادرات أو الواردات لتلك السنة ، والذي كان في حدود 9,5 % . بيد أن هذا لا يقلل من الاتجاه والأهمية المتصاعدين في تجارة الخدمات العالمية التي تشكل فيها تجارة خدمات كل من النقل والسفر ما يقارب 50 % من إجمالي التجارة العالمية للقطاع التي تسيطر عليها عدد محدود من الدول ومعظمها من الدول المتقدمة . حيث نلاحظ أن 11 دولة قد سيطرت تقريبا على 53,8 % و 15, 50 % من مجموع صادرات وواردات الخدمات لسنة 2012 على الترتيب كما هو مبين في الشكل أدناه.

¹ : ABDELMALKI Lahsen et SADNI-JALLAB Mustapha (2007), *Panorama des échanges Internationaux : la géographie des échanges internationaux*, In Olivia MONTEL-DUMONT (dir), *Mondialisation et Commerce International*, Cahiers Français, N°341, Novembre- Décembre, la Documentation Française, Paris, p34..

² : ناصر ميلاد حسين (2013)، الترتيبات الدولية والمخاطر المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات، في : تحديات التجارة العالمية (تجارب عالمية) - بحوث وأوراق أعمال مؤتمر " منظمة التجارة العالمية : تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 5-6

³ : BENSIDOUN Isabelle et UNAL-KESENCI Deniz (2007), *Panorama des échanges Internationaux : la tertiarisation du commerce international*, In Olivia MONTEL-DUMONT (dir), *Op.Cit*, p39.

الشكل البياني رقم 6 : أبرز المصدرين والمستوردين للخدمات في العالم سنة 2012 - مليار دولار أمريكي



المصدر : تم إعداد الشكل البياني بناء على المعطيات الواردة في :

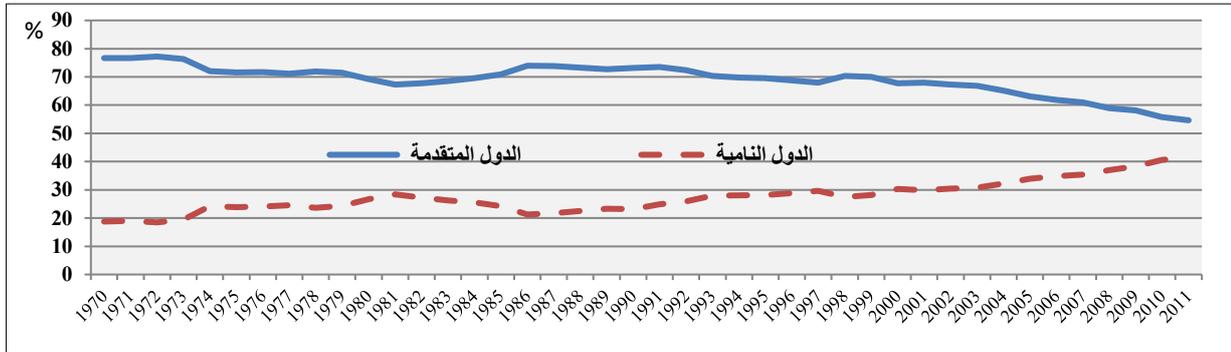
- OMC(2013), *Statistiques du Commerce International année 2013*, Op.Cit, p.26

حيث نلاحظ تصدر الولايات المتحدة سواء على مستوى الصادرات البالغة سنة 2012 قرابة 620 مليار دولار أمريكي أو الواردات التي بلغت خلال نفس السنة 411 مليار دولار أمريكي مع تواجد لكل من الصين والهند في المرتبة الرابعة والسابعة في قائمة الـ 11 الأوائل في تجارة الخدمات مما يبين لنا تنامي الدور التجاري لهذين البلدين في العقود الأخيرة ، ليس فقط على مستوى التجارة المنظورة ولكن أيضا على مستوى التجارة غير المنظورة المرتبطة بالعديد من المجالات أو القطاعات التي تتطلب تطوير واستثمار متواصل ، فضلا عن المنافسة الشرسة فيها كالمواصلات والنقل والسياحة والخدمات المصرفية والمالية والاستشارات وغيرها...

2-2-2-2- استمرار وضع التبادل اللامتكافي مع هيمنة عدد محدود من الدول على التجارة العالمية

السمة الثانية التي يتميز بها التبادل التجاري الدولي، هي استمرار وضع التبادل اللامتكافي بين الدول النامية والمتقدمة مع هيمنة عدد محدود من الدول لا يتجاوز عشرين دولة على ما يقارب ثلاثة أرباع التجارة العالمية. وهذا بالرغم من تزايد حصة الدول النامية من إجمالي التبادل الدولي للسلع خصوصا منذ مطلع الألفية الثالثة. فبعدها كان لا يتعدى متوسط مساهمتها خلال الفترة 1970-1990 نسبة 23% من إجمالي التجارة الدولية تصديرا واستيرادا مقابل 77% لصالح الدول المتقدمة ، انتقل متوسط مساهمتها خلال عقد التسعينات إلى ما يناهز 28% ، ليتزفع خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011 إلى ما يقارب 35% ، إذ أضحت تساهم بأكثر من 40% منذ سنة 2010 التي بلغت حصتها حوالي 40,58% ثم 41,36% سنة 2011 كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل البياني رقم 7 : تطور نصيب الدول النامية والمتقدمة في إجمالي التجارة السلعية العالمية خلال الفترة 1970-2011



المصدر : OECD (2013), *Perspectives on Global Development 2013: Industrial Policies in a Changing World*, The OECD Development Centre, Organization for Economic Co-operation and Development, Paris, p40.

بيد أن الأهمية النسبية المرتفعة للتجارة الخارجية سواء من جانب الصادرات أو الواردات سواء في الدول النامية والمتقدمة لا يجب تفسيرها على أن لها نفس الأسباب التي تفسر هذه الأهمية في كل الاقتصاديات، فارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاديات المتقدمة مرتبط بدرجة تقدمها، وهوما يتيح لها زيادة صادراتها، اعتمادا على تطور قدراتها وطاقاتها الإنتاجية، وزيادة استيرادها نتيجة زيادة الطلب فيها، والناجم عن زيادة الدخول المتحققة فيها، في حين أن الارتفاع في أهمية التجارة الخارجية في معظم الدول النامية ناجم عن زيادة مستورداتها نتيجة ضعف قدراتها وطاقاتها الإنتاجية المحلية على تلبية حاجتها الاستثمارية والإنتاجية والاستهلاكية.¹

ومن ثم نرى أن الأهمية النسبية المرتفعة للتجارة الدولية للدول المتقدمة والقوى الاقتصادية النامية الصاعدة تؤكد الارتباط القوي بين درجة التقدم في مستوياتها الاقتصادية وهذه الأهمية النسبية، الأمر الذي يوضح أن درجة مشاركة الدول المتقدمة في العولمة التجارية تزداد في حين تضعف مشاركة معظم الدول النامية في مسار عولمة التجارة مع اقتصاها على عدد محدود جدا منها، وذلك على اعتبار أن التبادل الدولي يقوم بين طرفين غير متكافئين، الأول ويتكون من معظم الدول المتقدمة وأعضاء دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

¹ : فليح حسن خليف (2010)، مرجع سبق ذكره، ص156.

الباب الأول / الفصل الأول - الشراكة الأوروبية متوسطة كتنجربة تكاملية في منطقة حوض المتوسط .

وبعض الدول الصاعدة كالصين والهند وروسيا تهيمن على ما يناهز 72% من إجمالي الصادرات العالمية في الوقت الذي استوردت لوحدها قرابة 73% من إجمالي الواردات العالمية لسنة 2012. في حين أن الطرف الثاني ويضم معظم الدول النامية لا يساهم إلا بنسبة لا تتجاوز 30% من التجارة العالمية.

الجدول رقم 7 : أبرز المصدرين والمستوردين في العالم خلال سنة 2012 - التجارة السلعية -

البلد	الصادرات		البلد	الواردات	
	القيمة (مليار دولار)	(%)		القيمة (مليار دولار)	(%)
الصين	2049	11,1	الولايات المتحدة الأمريكية	2236	12,6
الولايات المتحدة الأمريكية	1546	8,4	الصين	1818	9,8
ألمانيا	1407	7,6	ألمانيا	1167	6,3
اليابان	799	4,3	اليابان	886	4,8
هولندا	556	3,6	المملكة المتحدة	690	3,7
فرنسا	569	3,1	فرنسا	674	3,6
كوريا الجنوبية	548	3,0	هولندا	591	3,2
روسيا	529	2,9	هونغ كونغ	553	3,0
إيطاليا	501	2,7	كوريا الجنوبية	520	2,8
هونغ كونغ	493	2,7	الهند	490	2,6
المملكة المتحدة	474	2,6	إيطاليا	487	2,6
كندا	455	2,5	كندا	475	2,6
بلجيكا	447	2,4	بلجيكا	437	2,4
سنغافورة	408	2,2	المكسيك	380	2,0
السعودية	388	2,1	سنغافورة	380	2,0
المكسيك	371	2,0	روسيا	335	1,8
الإمارات العربية المتحدة	350	1,9	إسبانيا	335	1,8
تاوان	301	1,6	تاوان	270	1,5
الهند	294	1,6	أستراليا	261	1,4
إسبانيا	294	1,6	تايلاند	248	1,3
مجموع - 20 مصدر الأوائل -	12779	71,2	مجموع - 20 المستوردين الأوائل -	13223	72,7
العالم	17950	100	العالم	18188	100

المصدر : OMC (2013), *Statistiques du Commerce International année 2013*, Op.Cit, p24

أهم ما يلاحظ في بيانات الجدول أعلاه، هو مكانة الصين التجارية التي تعد أول متعامل تجاري على اعتبار أن احتلت صدارة الدول المصدرة نحو باقي العالم والتي بلغ إجمالي صادراتها قرابة 2050 مليار دولار سنة 2012 وهو يعادل 11,1% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، في الوقت الذي تعد فيه المستورد الثاني وراء الولايات المتحدة بحوالي 1818 مليار دولار مما يعادل 9,8% من إجمالي المستوردات السلعية العالمية لنفس السنة متجاوزة بذلك قوى اقتصادية عالمية كألمانيا، بريطانيا والجار الياباني، الأمر الذي يكشف، كما قلنا سابقاً، مدى الديناميكية التي أضحت يمتاز بها الاقتصاد الصيني والتطور الهائل الذي عرفه رفقة اقتصاديات صاعدة أخرى كإندونيسيا وروسيا. كما يلاحظ من ناحية أخرى، أن القوى التجارية العشرين الأولى في العالم قد صدرت ما يقارب 12779 مليار دولار سنة 2012 من أصل 17950 مليار دولار واستوردت 13223 مليار دولار و18188 مليار دولار أمريكي خلال نفس السنة. مع العلم أن تواجد كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة في قائمة المصدرين الرئيسيين لا يعبر عن مدى قوة وتطور اقتصاد البلدين بقدر ما هو ناجم بشكل رئيسي إلى ارتفاع إيرادات صادراتهما من النفط على اعتبار أنهما دولتان ريعيتان بامتياز.

2-2-3- تصاعد دور القوى الاقتصادية الصاعدة في التجارة العالمية مع تزايد حجم التجارة البينية بين الدول النامية

من خلال النظر إلى معطيات الجدول السابق، نستخلص مدى أهمية الدور الذي أصبحت تلعبه بعض القوى الاقتصادية الصاعدة في التجارة الدولية الذي هو انعكاس في حقيقة الأمر للأوضاع الاقتصادية الجيدة التي تمر بها هذه الدول على غرار دول مجموعة البريكس BRICS (الصين، الهند، روسيا، جنوب أفريقيا والبرازيل). حتى أن هناك من يرى أن أبرز سمة أضحت تميز النظام التجاري العالمي هو التصاعد المتنامي للدور الصيني والهندي على وجه الخصوص في التجارة العالمي،¹ باعتبارهما أولاً دولتان ناميتان، وثانياً باعتبارهما أمثلة ناجحة لتحقيق مكاسب تحرير التجارة العالمية ضمن أطر العولمة الاقتصادية، وثالثاً كون السمتين سالفتي الذكر مرتبطين بشكل رئيسي بالتخصص وتقسيم العمل الدوليين.

وتظهر معالم تنامي دور القوى الاقتصادية الصاعدة في التبادل التجاري العالمي من خلال المؤشرات الإيجابية التي ما فتئت

¹ : LEMOINE François et UNAL-KESENCI Deniz (2007), *Panorama des échanges Internationaux : Chine et Inde : la percée des nouveaux acteurs du commerce international*, In Olivia MONTEL-DUMONT (dir), *Op.Cit*, p56.

تحققها هذه الدول خصوصا منذ مطلع الألفية الثالثة وكذا انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2005. حيث تعد الصين أكثر الدول نموا في الوقت الحالي، أين قدر معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي بحوالي 10% سنة 2010 وبحوالي 10000 مليار دولار أمريكي على سبيل المثال بعدما قدر سنة 2003 بحوالي 4600 مليار دولار أمريكي وهو ما يعكس الوضع الاقتصادي المريح الذي تعيشه مما أدى إلى تزايد موقعها على الساحة التجارية العالمية، حيث ارتفع حجم صادراتها السلعية من 438 مليار دولار سنة 2003 إلى 1577 مليار دولار سنة 2010 كما هو مبين في الجدول رقم 8. في حين ارتفع حجم واردتها السلعية من 413 مليار دولار سنة 2003 إلى حوالي 1397 مليار دولار أمريكي سنة 2010. وهو ما جعل منها ثاني قوة تصديرية عالمية خلال نفس السنة بحصة تقارب 13,3% من إجمالي الصادرات العالمية بعد دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة ومتجاوزة الولايات المتحدة التي بلغ نصيبها من إجمالي الصادرات لنفس السنة نسبة 10,8% في الوقت الذي أضحت فيه ثالث مستورد عالمي بحصة تمثل 11,6% من إجمالي الواردات العالمية بعد كل من دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة والولايات المتحدة .

الجدول رقم 8 : تطور الناتج المحلي الإجمالي وحجم التبادل التجاري الدولي لكل من البرازيل والصين والهند خلال الفترة 2003-2010

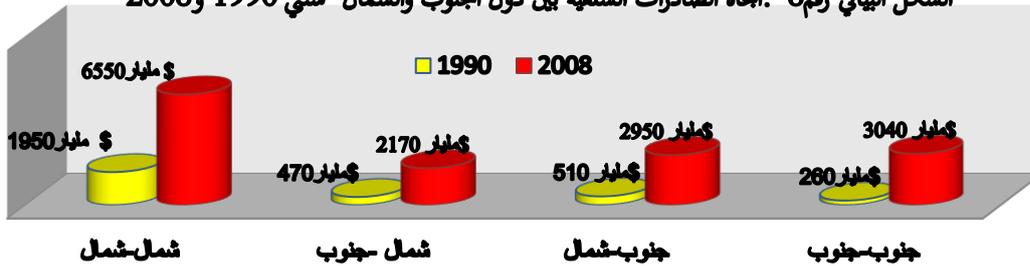
البلد	البرازيل			الصين			الهند		
	2010	2006	2003	2010	2006	2003	2010	2006	2003
الناتج م.الإجمالي(ن.م.أ.)	1 377,8	1 701,0	2 172,1	10 085,7	6 242,4	4 157,8	4 060,4	2 756,4	1 949,5
نصيب الفرد من ن.م.أ.	7 698	9 166	11 239	7 519	4 749	3 217	3 339	2 402	1 779
معدل نمو ن.م.أ. الحقيقي (%)	1,1	4,0	7,5	10,3	12,7	10,0	10,4	9,7	6,9
الواردات السلعية	48,3	91,3	181,6	1 396,0	791,5	412,8	..	178,2	72,4
الصادرات السلعية	73,2	137,8	201,9	1 577,8	968,9	438,2	..	121,2	59,4
الواردات من الخدمات	15,4	29,1	100,8	55,3	..	40,3	17,5
الصادرات من الخدمات	10,4	19,5	92,0	46,7	..	69,7	23,9

المصدر :تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- OCDE(2012), *Principaux indicateurs économiques*, volume 2012/3, Mars ,Organisation de Coopération et de Développement Economiques ,OCDE, Paris, pp 212-223.

ونفس الأمر ينطبق ولو بدرجة أقل مقارنة بالصين على دول صاعدة أخرى كإندونيسيا والبرازيل ، مع العلم بان موقع هذه الدول منفصلة لا يزال ضئيلا مقارنة بالدول المتقدمة حيث لا يتجاوز نسبة 4% من إجمالي الصادرات والواردات العالمية، غير أن ذلك لا يعني إهمال تنامي مكانتها في الاقتصاد العالمي بشكل عام والتجارة العالمية بشكل خاص بفعل تحسن مؤشراتهما الاقتصادية خصوصا وأنها كانت تعاني قبل أقل من ثلاث عقود من أزمت اقتصادية هيكلية خصوصا في عقدي الثمانينات والتسعينات. فتنامي موقع الدول الصاعدة في التجارة الدولية، كان العامل الرئيسي في تزايد حصة الدول النامية بشكل عام في التجارة العالمية. فضلا عن دورها الهام في تعزيز التبادل البيني بين الدول النامية أو ما يسمى بالتبادل جنوب - جنوب مقارنة بما كان سائدا في الماضي باستحواذ التجارة البينية بين الدول المتقدمة (شمال-شمال) على أكثر من 60% من إجمالي التبادل العالمي.

الشكل البياني رقم 8: اتجاه الصادرات السلعية بين دول الجنوب والشمال سنتي 1990 و2008



المصدر : OCDE (2010), *Perspectives du Développement Mondial 2010 : le Basculement de la Richesse* , Op.Cit, Paris, p78.

حيث انخفضت نسبة التبادل بينها من 58% سنة 1990 إلى 41% سنة 2008. وعليه فقد ارتفعت الصادرات من الدول النامية إلى مثيلاتها النامية من 260 مليار دولار سنة 1990 إلى حوالي 3000 مليار سنة 2008، وقد كان معظمها ذو منشأ صيني، إذ بلغ حجم ما استوردته أفريقيا وحدها سنة 2008 ما يناهز 146 مليار دولار في حين استوردت دول أمريكا الجنوبية 170 مليار دولار في الوقت الذي استوردت فيه الصين 96 مليار دولار من إفريقيا و116 مليار دولار أمريكي من دول أمريكا الجنوبية.¹

2-3- التطور العلمي والتكنولوجي وتعميق العولمة الاقتصادية

تؤدي التكنولوجيا دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وفي تسريع وتيرة العولمة الاقتصادية من

¹ : OCDE (2010), *Perspectives du Développement Mondial 2010 : le Basculement de la Richesse* Op.Cit, p77.

ناحية أخرى، على اعتبار أن هذه الأخيرة هي نظام دولي يعتمد على التكامل بين رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية للدول بطريقة تنشأ عنها سوق عالمية واحدة.¹ وضمن هذا السياق شهد العالم تغيرات جذرية في سوق التكنولوجيا تتمثل في تزايد أهميتها في عملية الإنتاج والخدمات، إذ أصبحت الأصول المعرفية ذات قيمة أكبر من الأصول المادية في معظم السلع والخدمات، وظهرت تكنولوجيات جديدة تحقق أرباحاً كبيرة كتكنولوجيا المعلومات، الاتصالات، التكنولوجيا الحيوية، المواد الجديدة والفضاء... إلخ، بالموازاة مع ظهور ما يسمى بالاقتصاد الجديد المبني على التكنولوجيا المتقدمة خصوصاً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي كان لها دوراً كبيراً في اختصار المسافات وربط الاقتصاديات المختلفة ومن ثم تعميق العولمة الاقتصادية.²

وكما هو معلوم، فالتطور العلمي والتكنولوجي مرتبط بعمليات البحث والتطوير. و من هنا تبرز أهمية ما يتم إنفاقه من طرف الدول المتقدمة وحتى بعض الدول النامية الصاعدة في السنوات الأخيرة كالصين على سبيل المثال. مع التذكير بأن الإنفاق على البحث والتطوير رغم أنه يمثل نقطة في غاية الأهمية، إلا أنه لا بد من القول أنه لا يرتبط بالإمكانات البشرية والمادية فقط، وإنما يتأثر بالمنهجية الفكرية المتبعة والسياسات الإستراتيجية التي تضعها الدول والحكومات، والتي تتضمن كذلك برامج التعاون الإقليمية والدولية للاستفادة من الاكتشافات العلمية وتطويرها.

2-3-1- التطور العلمي والتكنولوجي والانتقال إلى اقتصاد المعرفة

قبل الحديث عن دور العلوم والتكنولوجيا في تكريس العولمة الاقتصادية، نرى أنه من الملائم تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه التكنولوجيات في تحقيق نمو الاقتصاديات خصوصاً في التطور الهائل الذي عرفته في شتى المجالات مما أثر على النشاطات الاقتصادية المختلفة.

2-3-1-1- التكنولوجيا ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

كانت التكنولوجيا، التي تعرف بأنها "الجهد المنظم والحثيث المتجه نحو تطبيق الاكتشافات العلمية الناجمة عن عمليات البحث العلمي والتطوير ومولدة لتقنيات جديدة"³، ولا تزال، الأساس في قيام النشاطات الاقتصادية ومحرك نموها، لذلك تم الربط بين المعرفة التكنولوجية التي تتيح التطور التكنولوجي وبين النمو الاقتصادي، وقد كان شومبيتر واضحاً في التأكيد على هذه العلاقة، إذ اعتبر أن النمو الاقتصادي الذي تحقق ويتحقق مستقبلاً في الاقتصاد هو نتيجة منطقية للتطورات الاقتصادية الناجمة عن المعرفة والتكنولوجية. حيث اعتبر أن عملية التجديد في النشاطات الاقتصادية مرتبطة باستخدام الابتكار والاختراعات في القيام بهذه النشاطات وتوسيعها وتحديثها وتطويرها، لذلك اعتبر أن النمو الاقتصادي يتحقق من طفرات تتضمنها التطورات التكنولوجية التي يتم استخدامها في النشاطات الاقتصادية والتي تتم من خلال العمليات الاستثمارية المتنوعة في هذا المجال.⁴

إذن يشكل التقدم العلمي في العصر الحاضر أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي والاجتماعي، إذ لا يمكن الفصل بينهما، ومرد ذلك راجع إلى الاعتبارات التالية:⁵

- ارتباط إنتاجية العامل في جميع ميادين النشاط الاقتصادي بما يوفره له التقدم العلمي والتقني من معلومات ومعارف واختراعات جديدة، وذلك بما يعكس العلاقة الوطيدة بين التكنولوجيا وعنصر العمل في عمليات الإنتاج.
 - الدور الفاعل للبحث العلمي والتطور التكنولوجي في تحسين إنتاجية الموارد الطبيعية الموجودة باعتبارها أحد عناصر الإنتاج، سواء عن طريق اكتشاف المزيد منها، أو عن طريق اكتشاف استخدامات جديدة لها، أو عن طريق زيادة إنتاجها.
 - الارتباط الوثيق بين التكنولوجيا وبين الاستخدام الأمثل لرأس المال في الحصول على إنتاج ذي قدرة تنافسية، فإن مجرد وجود مخزون طبيعي هائل من الثروات في دولة ما، أو امتلاكها لأرصدة مالية ضخمة، أو كوادرات بشرية حاصلة على أعلى الدرجات العلمية أو أقامت للمئات من المنشآت الاقتصادية، كل ذلك لا يكفي لانطلاق هذه الدولة نحو النمو والتقدم، إذ لا بد من اقتترانه بمسايرة مستمرة في الإلمام بكل المعارف الجديدة والمكتسبة وحسن توظيفها في إحداث التنمية المنشودة.
 - باتت الشركات الصناعية الكبرى مهددة بشكل مستمر من السبق التكنولوجي لها، وإخراجها من سوق المنافسة العالمية من جانب المنتجين الجدد الذين يحملون معهم أفكاراً إنتاجية جديدة، وهي الأكثر إدراكاً أن استمرارها وبقاءها مرهون بالبحث العلمي الجاد لإدخال تطورات جوهرية مستمرة على منتجاتها.
- ومن هنا نجد أن الجزء الأكبر من الإنفاق على البحث والتطوير في معظم الدول المتقدمة وحتى الصاعدة تتكفل به مؤسسات إنتاجية وخصوصاً الصناعية منها، في حين لا تشكل نسبة النفقات الحكومية سوى نسبة متواضعة من تمويل البحوث وهذا انطلاقاً من قناعات المؤسسات والشركات الخاصة في هذه الدول بفوائد البحث العلمي وضرورته .

إذا كانت التكنولوجيا قد لعبت دوراً مهماً في تطوير البنى الاقتصادية خصوصاً بالنسبة للعالم المتقدم، فإن الحديث بعد ذلك اتجه إلى موضوع (الابتكار التكنولوجي) كمجال جديد للاندماج بين الإنتاج والتكنولوجيا. مع الجدير بالذكر بأنه يتعين التفرقة في هذا الصدد بين الاكتشاف والابتكار من جهة وبين التجديد من جهة أخرى. فالتجديد يتحقق من خلال استخدام الاكتشافات والابتكارات في عمل النشاطات الاقتصادية، وعن طريق الاستثمار الذي يتم بموجبه هذا الاستخدام الجديد الذي يحدث في النشاطات الاقتصادية والذي يحقق التجديد من خلال استخدام وسائل وتقنيات إنتاجية جديدة تسمح بتحسين المنتجات الموجودة أو إيجاد أخرى جديدة.⁶

1 : نعيم ابراهيم الظاهر (2010)، إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، اردب، الأردن، الطبعة الأولى، ص 67.

2 : خالد المعيني (2009)، الحافات الجديدة : التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، دار كيوان للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ص 13

3 : نفس المرجع السابق، ص 19.

4 : فليح حسن خليف (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 214.

5 : خالد المعيني (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 80-85.

6 : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)، تقرير المعرفة العربي للعام 2009 : نحو تواصل معرفي منتج، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ص 37

وتختلف الدول فيما بينها من حيث قدرتها على استخدام وتطوير وتحسين الابتكارات والأساليب التكنولوجية، وكذلك قدرتها على توطين التكنولوجيا ومن ثم اختلافها في الإمكانيات التكنولوجية التي يمكن تعريفها على أنها القدرة على الاستخدام والتكامل الفعال لمعارف التكنولوجيا، وهي تشمل كل من المهارات التي تتوافر لدى الرأسمال البشري، وحجم ونوعية الرأس المادي المتاح في الاقتصاد، وكذلك النظم التكنولوجية السائدة لدى الدولة عند نقطة زمنية معينة.

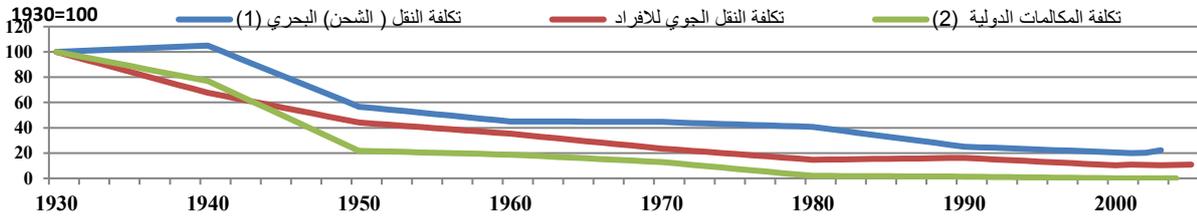
2-1-3-2 دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعميق العولمة والانتقال إلى اقتصاد المعرفة

كما ذكرنا سلفا، شهد العالم المعاصر تطورات هائلة في مجال تكنولوجيا الاتصال، وانفجار المعلومات وارتباط أفرادها وجماعته ودوله بشبكات معلوماتية متطورة، تسهل انتقال المعلومات العلمية والاقتصادية والثقافية إلى جميع أنحاء العالم. ومن ثم فقد أضحت أهمية المعلومات والمعرفة تتعاظم أكثر فأكثر في الاقتصاد والمجتمع ككل، هو ما أدى إلى بروز ظاهرة الاعتماد المتزايد على المعلومات، وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التطبيقات المتنوعة في جميع مجالات الإدارة والاقتصاد.

فتمتد وتيرة الابتكار في مجالات الاتصالات أدت إلى استحداث العولمة بطريقة لم يسبق لها مثيل، فالأساليب الرقمية الرفيعة التقنية ارتقت بالاتصالات إلى مستوى جديد جعلت من الصفقات التي كان إنجازها فيما مضى يستغرق أسابيع وكانت تحتاج إلى بنية أساسية معقدة أصبحت تجهز الآن في جزء من الثانية، كما سهلت من تبادل الأفكار والسلع والخدمات بين مختلف الأفراد والأعوان الاقتصاديين في أي مكان من العالم بفعل انخفاض أسعارها كما هو مبين في المنحنى البياني أدناه.

الشكل البياني رقم 9: تطور تكاليف النقل الجوي والبحري والاتصال خلال الفترة 1930-2000

(نسبة مئوية بالنسبة لسنة الأساس 1930 = 100)



(1) : متوسط العالمي لتكلفة النقل fret البحري (الطن) (2) : سعر المكالمات من 3 دقائق بين نيويورك ولندن.

المصدر : HUWART Jean Yves et VERDIER Loïc (2012), *Op.Cit*, p42.

فمثلا بعدما كان سعر الدقيقة الواحدة لمكالمات هاتفية بين نيويورك ولندن سنة 1930 يقدر بحوالي 300 دولار أمريكي أصبح سعرها حاليا لا يتجاوز بعض السنتات¹، وكذلك بفعل انتشارها بشكل واسع حيث لم يسبق لأية وسيلة اتصالات أن شهدت نموا كبيرا مثلما شهدته شبكة الانترنت التي قدر عدد مستخدميها بحسب إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات سنة 2015 بقرابة 3,174 مليار نسمة على المستوى العالمي من بينهم 2,139 مليار شخص في الدول النامية، بعدما كان متوسط عددهم خلال الفترة 2005-2008 يقدر بقرابة 1,275 مليار شخص من بينهم 590 مليون شخص في الدول النامية. ليرتفع هذا العدد سنة 2009 إلى 1,751 مليار شخص (974 مليون شخص في الدول النامية)، مما يعني أن عدد المستخدمين قد ارتفع بقرابة 81% خلال الفترة ما بين 2009 و2015 على المستوى العالمي، كما تضاعف عدد المستخدمين في الدول النامية خلال نفس الفترة السابقة بـ 2,2 مرة كما يبين ذلك الجدول الموالي.

الجدول رقم 9: تطور عدد مستخدمي شبكة الانترنت خلال الفترة 2005-2015 مليون شخص

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008-2005	
(82) 1035	(80) 997	(77) 961	(74) 921	(68) 841	(66) 824	(63) 776	(56) 684,25	د. المتقدمة
(35) 2139	(32) 1940	(29) 1743	(27) 1573	(24) 1383	(21) 1195	(18) 974	(11) 590,75	د. النامية
(43) 3174	(40) 2937	(38) 2705	(35) 2494	(32) 2224	(29) 2019	(26) 1751	(20) 1275,25	العالم
(21) 193	(19) 172	(17) 148	(14) 124	(13) 105	(10) 79	(7) 58	(4) 28,75	افريقيا
(37) 141	(34) 129	(32) 118	(30) 105	(26) 93	(24) 86	(19) 66	(12) 40,25	الدول العربية
(37) 1506	(34) 1366	(31) 1229	(28) 1124	(25) 988	(23) 872	(19) 726	(12) 464	آسيا و.م. الهادي
(78) 487	(75) 466	(72) 447	(70) 435	(68) 419	(67) 410	(63) 388	(53) 321,25	أوروبا
(66) 651	(63) 616	(60) 584	(56) 539	(51) 483	(49) 456	(46) 428	(40) 363	الأمريكتين
(60) 170	(57) 162	(55) 154	(51) 143	(41) 114	(34) 95	(24) 67	(15) 41,5	م.د. المستقلة

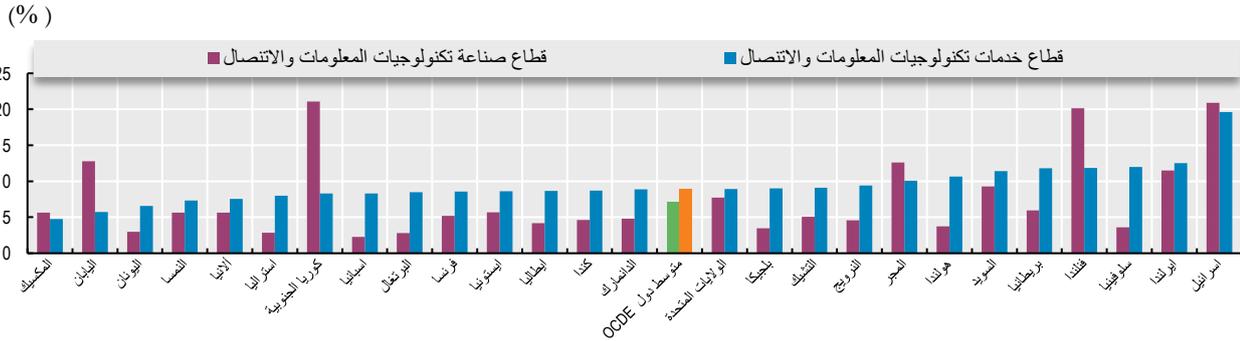
() : عدد المستخدمين للانترنت كل 100 شخص.

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على الاحصائيات الخاصة بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال ITU's key telecommunication/ICT indicators الواردة على الموقع الالكتروني للاتحاد الدولي للاتصالات :

¹ : BANQUE MONDIALE (2003), *Rapport Sur Les Fondations pour le Développement des Technologies de L'Informations et de la élécommunications en Algérie*. Groupe de Développement Economique et Social Moyen-Orient et Afrique du Nord, Washington, p6.

رغم هذا التزايد الكبير لعدد المستخدمين للانترنت، الا أنه لم يكن بشكل متكافئ بين مختلف الدول والمناطق كما هو مبين في الجدول، على اعتبار أن الولوج الى الشبكة في أفريقيا على سبيل المثال لم يتعد 21 شخص من أصل 100 شخص سنة 2015 رغم التحسن الملحوظ مقارنة بسنة 2009 التي بلغ فيها عدد مستخدمي الانترنت 7 أشخاص من أصل 100 شخص، وهي نسبة تعتبر ضعيفة بفعل افتقار الكثير من بلدان القارة السمراء للبنية الأساسية والمهارات الفنية واللغوية اللازمة لاستخدام الشبكة المعلوماتية، اذا ما قورنت بنسب الاستخدام في كل من أوروبا التي وصلت حدود 78 شخص لكل 100 شخص، و 66 شخص في دول الأمريكيتين، 60 شخص في مجموعة الدول المستقلة و37 شخص في كل من دول آسيا و الدول العربية خلال نفس السنة. أما فيما يتعلق باستعمال الانترنت من قبل المؤسسات، فأكثر من 80% من مؤسسات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تستخدمها أثناء القيام بمختلف نشاطاتها، حيث نجد مثلاً أن 88% من الشركات الاسترالية و90% من الشركات الدانماركية و95% من الشركات السويدية تستخدم الانترنت بغرض البحث عن مختلف المعلومات، كما نجد مثلاً 82% من الشركات الفنلندية تستخدم الانترنت للقيام بمختلف العمليات البنكية والمالية وهذا بحسب احصائيات سنة 2003.¹ كما تستخدم هذه الشبكة من ناحية أخرى لغرض القيام بمختلف العمليات التجارية، حيث أن 43% من الشركات الألمانية مثلاً قد قامت بعمليات الشراء على الانترنت و 22% منها بعمليات البيع سنة 2009، وهو ما أدى إلى تزايد أهمية التجارة الالكترونية.² كما تبرز أيضاً أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اقتصاديات الدول علاوة على ما تم ذكره آنفاً، في المكانة الهامة التي أصبح يتبوها مستوى الاقتصاد، نظراً للدور الذي يلعبه في تحفيز التنمية الاقتصادية، حيث يتيح للبلدان أن تتخطى بعض مراحل النمو الاقتصادي من خلال تحديث قطاعاتها الإنتاجية وزيادة قدرتها التنافسية بطريقة أسرع. وضمن هذا السياق، بينت دراسة صادرة سنة 2011 حول موقع أهمية القطاع في اقتصاديات OCDE، أن القطاع ساهم في ما بين 2,3% و 21% من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة لهذه الدول سنة 2006، في الوقت الذي ساهم قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال نفس السنة ما بين 2,7% و 10% من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الخدمات في دول المجموعة كما يبينه الشكل أدناه.³

الشكل البياني رقم 10 :مساهمة قطاع صناعة وخدمات تكنولوجيا م. والاتصال في القيمة المضافة لكل من قطاعي الصناعة والخدمات سنة 2006 في دول OCDE



المصدر : OCDE (2011), *Panorama des Statistiques 2010*, OCDE, Paris, p 157

في حين أنه شغل حسب إحصائيات سنة 2008 حوالي 5,77% من اليد العاملة في دول مجموعة التعاون والتنمية والاقتصادية و4,49% في دول الاتحاد الأوروبي (15 دولة قبل عملية التوسع إلى 27 دولة) ، حيث نجد مثلاً انه شغل 9,30% من العمالة الفنلندية و8,39% من العمالة السويدية و6,33% من اليد العاملة الفرنسية و 5,58% من العمالة الأمريكية. كما نجده من ناحية أخرى أكثر القطاعات استقطاباً لليد العاملة المؤهلة على اعتبار أنه استقطب سنة 2006 على سبيل المثال أكثر من 50% من العدد الإجمالي للباحثين في كل من أيرلندا (54%) وكوريا الجنوبية (53,3%) وفنلندا (51,5%) وما بين 20 و 30% في باقي الدول المتقدمة.⁴ مع العلم أن أكبر 250 شركة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المستوى العالمي شغلت لوحدها أكثر من 13,3 مليون شخص سنة 2009 بعدما كانت تشغل ما يقارب 8,5 مليون شخص سنة 2000 وهو ما يعني ارتفاعاً بنسبة 56% خلال الفترة المذكورة ، كما أنها حققت أرباح قدرها 3992 مليار دولار سنة 2009 والتي زادت بنسبة 70% مقارنة بالأرباح المحققة سنة 2000 والتي قدرت بـ 2357 مليار دولار.⁵

وبالموازاة مع التطور الذي شهده القطاع وفقاً لما تم عرضه آنفاً، فإن التبادل الدولي الخاصة به قد عرف بدوره تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفع إجمالي صادرات القطاع من 512 مليار دولار سنة 1996 إلى 946 مليار سنة 2008 ، في الوقت الذي ارتفعت بدوره واردات القطاع خلال نفس الفترة من 526 مليار دولار إلى 1139 مليار مع سيطرة الدول المتقدمة على أكثر

¹ : OCDE (2004), *Perspectives des Technologies de l'Information de l'OCDE*, OCDE, Paris, p125-126.

² : OCDE (2011), *Science, Technologie et Industrie : Tableau de Bord de l'OCDE*, OCDE, Paris, p185.

³ : OCDE (2011), *Panorama des Statistiques 2010*, Organisation de Coopération et de Développement Economiques, Paris, p157.

⁴ : Idem.

⁵ : OECD (2010), *OECD Information Technology Outlook 2010*, Organisation For Economic Cooperation & Development, OECD Publishing, Paris, p34

من 60 ٪ من إجمالي التبادل، اذ ارتفع إجمالي صادراتها من 18,361 مليار سنة 1996 الى 430,478 مليار دولار سنة 2008 في حين قدر إجمالي واردتها خلال نفس السنة بحوالي 305,229 مليار دولار بعدما كانت لا تتجاوز 16,3 مليار دولار سنة 1996¹.

2-3-2 - أهمية البحث والتطوير وموقعه في الاقتصاديات المختلفة

يقودنا الحديث عن أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصال ودورها في الاقتصاديات، إلى تناول ولو بشكل موجز للأهمية البحث العلمي والتطوير سواء للاقتصاد أو المؤسسة، فهو يعد وسيلة فعالة يمكن من خلالها الحفاظ والحصول على الميزة التنافسية مقارنة بالآخرين ومن ثم تحقيق تنمية مستدامة عن طريق القدرة على الابتكار المتواصل الذي يسمح بتجسيد سريع للأفكار في منتجات حسب متطلبات السوق. وعليه نجد أن الدول تسعى بشتى الطرق إلى تشجيع البحث والتطوير وتبني السياسات الكفيلة بذلك فالاتحاد الأوروبي مثلا وضع خطة (إستراتيجية لشبونة) في مارس سنة 2002 هادفة إلى جعل الاقتصاد الأوروبي الأكثر تنافسية والأكثر ديناميكية قادر على تحقيق تنمية دائمة مرفقة بتحسين نوعي وكمي على الصعيد الاجتماعي عن طريق تشجيع الاستثمار في المعرفة والبحث، بحيث اتفق على تخصيص نسبة 3% من الناتج المحلي لكل عضو في الاتحاد للبحث والتطوير في أفق 2015 بغية تقليص فارق المستوى الذي يفصلها عن الولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من القطاعات.²

وضمن نفس السياق، يلاحظ مدى حرص الدول المتقدمة الآخذة لزمام المبادرة في مجال البحث العلمي على أن يكون لنشاطها العلمي إستراتيجية وطنية، تحدد فيها الأسس والوسائل والإجراءات التي تساعد على تحقيق التسهيلات اللازمة للنشاط العملي. وتدخل في تلك الإستراتيجيات الإجراءات الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص في مجال البحث العلمي.³ ومن هنا نجد أن الجزء الأكبر من الإنفاق على البحث والتطوير في معظم الدول المتقدمة وحتى الصاعدة على غرار الصين تتكفل به مؤسسات إنتاجية وخصوصا الصناعية منها، في حين لا تشكل نسبة النفقات الحكومية سوى نسبة متواضعة من تمويل البحوث وهذا انطلاقا من قناعات المؤسسات والشركات الخاصة في هذه الدول بفوائد البحث العلمي وضرورته.

فعلى سبيل المثال بلغت نسبة إنفاق المؤسسات الخاصة سنة 2007 على البحث والتطوير في الولايات المتحدة 66,44% من مجمل الإنفاق في هذا المجال و70% في الصين و77,71% في اليابان، أما متوسط مساهمة المؤسسات في دول منظمة OCDE لنفس السنة فقد قدر بـ 64,54%. مع العلم بأن تداعيات الأزمة المالية لم يكن لها تأثير كبير على تمويل عمليات البحث والتطوير من قبل المؤسسات، حيث أنفقت المؤسسات الأمريكية سنة 2008 حوالي 289 مليار دولار أمريكي و المؤسسات اليابانية 117,07 مليار دولار، في الوقت الذي قدر في إجمالي المؤسسات في دول منظمة OCDE ما يناهز 653 مليار دولار و173,466 مليار دولار من قبل المؤسسات في دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة.⁴

ومن ناحية أخرى، تعد المؤسسات الصناعية الأكثر مساهمة في تمويل عمليات البحث والتطوير وذلك على اعتبار أنها تساهم بأكثر من 70% من إجمالي إنفاق المؤسسات على مجالات البحوث والتطوير. إذ ساهمت المؤسسات الصناعية سنة 2007 بأكثر من 77% من إجمالي إنفاق المؤسسات في دول منظمة OCDE، في حين ساهمت كل من المؤسسات الصناعية في دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة واليابان بنسب 82% و91,5% من الإنفاق الإجمالي للمؤسسات على البحث العلمي.⁵ وبالعودة إلى واقع البحث والتطوير في العالم، فعلى ضوء المؤشرات التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والتي تم نشرها في تقرير اليونيسكو للعلوم سنة 2010، سيستخلص للوهلة الأولى حدة تردي وضعه وعمق الفجوة بين الدول المتقدمة والصاعدة من جهة وباقي الدول النامية الأخرى على غرار الدول العربية التي ما فتئت تحتل ذيل الترتيب العالمي في هذا المجال.

الجدول رقم 10 : واقع البحث والتطوير على ضوء مؤشرات اليونسكو لسنة 2007

المشورات العلمية سنة 2008	عدد براءات الاختراع**	العاملون في البحث والتطوير		إجمالي الإنفاق على البحث (مليار دولار)	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي (%)	
		لكل مليون نسمة	العدد الإجمالي (10 ³)			
272879	88999	4663,3	1425,6	398,194	2,77	الولايات المتحدة الأمريكية
74618	33572	5573,0	710,0	149,21	3,42	اليابان
65500	12258	3532,2	290,9	72,2	2,5	ألمانيا
104968	7362	1070,9	1423,4	102,4	1,4	الصين
13574	56	373,2	112,8	4,7	0,2	الدول العربية
753619	147240	3492,8	4152,9	935,67	2,33	OCDE* دول
359991	29178	2936,4	1448,3	276,73	1,81	الاتحاد الأوروبي (27)
742256	155712	3655,8	4478,3	873,2	2,3	الدول المتقدمة
243843	12859	580,3	2731,4	272,5	1,0	الدول النامية
986099	156667	1080,8	7209,7	1 145.7	1.7	المتوسط العالمي

* : دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ** : براءات الاختراع المسجلة في المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية سنة 2007. ع.م. غير متوفر

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- UNESCO (2010), *The UNESCO Science Report 2010*, The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris, pp2-3 et pp8-10.

¹ : Idem, p104 and p111.

² : TABELLINI Guido et WYPLOSZ Charles (2004) , *Réformes Structurelles et Coordination en Europe*, rapport du Conseil d'analyse économique - CAE-, la Documentation Française, Paris, p44.

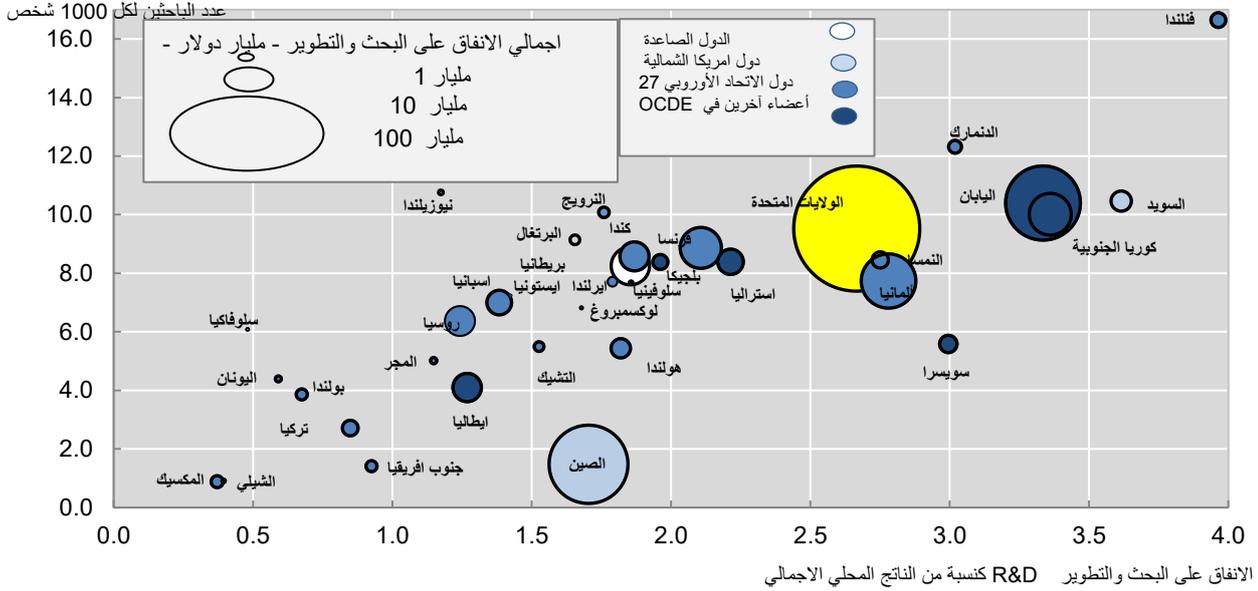
³ : ناصر الفوزان ومازن رشيد(2007)، *الشراكة في البحث العلمي بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص*، مركز بحوث كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، ص 6.

⁴ : أنظر في هذا الصدد : OCDE (2010), *Science, technologie et industrie : Perspectives de l'OCDE 2010*, OCDE , Paris, pp 23-35.

⁵ : OCDE (2009), *L'OCDE en Chiffres 2009*, Organisation de Coopération et de Développement Economique, Paris, p41.

فعلى ضوء معطيات الجدول أعلاه، نرى أن متوسط ما أنفقه الدول المتقدمة سنة 2007 على عمليات البحث والتطوير يعادل 2,33% من الناتج المحلي الإجمالي وهي تقريبا نفس نسبة الإنفاق الخاصة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضم الدول المتقدمة على غرار اليابان الذي أنفق 3,42% من ناتجه المحلي الإجمالي على البحث والتطوير والولايات المتحدة بنسبة 2,77%، إضافة إلى الدول الصاعدة كالصين التي أنفقت أكثر من 102 مليار دولار وهو ما يعادل 1,4% من ناتجها المحلي الإجمالي لنفس السنة.

الشكل البياني رقم 11: واقع البحث والتطوير في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبعض الدول الصاعدة سنة 2009



المصدر : OCDE (2011), *Science, Technologie et Industrie : Tableau de Bord de l'OCDE*, Op.Cit, p38

أما الدول العربية التي اعتادت تبوء مراكز متأخرة على مستوى المؤشرات الخاصة بالبحث والتطوير، فهي غائبة تماما على الساحة العلمية مثلما تبينه معطيات الجدول رقم 10، فهي لا تظهر أي ملامح للتقدم والنهضة العلمية على عكس دول نامية أخرى في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وحتى في بعض الدول الأفريقية التي تحاول جاهدة اللحاق بقطار العلوم والتكنولوجيا الذي بات، كما أسلفنا الذكر، يحدد ملامح مستقبل الحضارة البشرية.¹ فنبسة ما تنفقه بعيدة ليس فقط عن المستوى العالمي أو عن مستوى الدول المتقدمة، وإنما أيضا عن مستوى الدول النامية، فالدول العربية مجتمعة لم تنفق سوى 4,7 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 0,2% من ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2007، كما أن عدد الباحثين لم يتجاوز معدل 373 باحث لكل مليون نسمة بعيدة بذلك عن متوسط الدول النامية المقدر بحوالي 580 شخص. ومرد هذا الضعف راجع لعديد العوائق تقف حائلا أمام توفير البيئة المناسبة للبحث والتطوير، والتي تشترك فيها العديد من الدول المتخلفة بما فيها الدول العربية، وهي عديدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية لا تنفصل عن إشكاليات المجتمع بشكل عام، والمتمثلة في :

- تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي والتطوير من قبل الاطراف المختلفة (مؤسسات ، جامعات ، هيئات أخرى....).
- انخفاض عدد المؤسسات التي تتولى مهمة البحث والتطوير، مع انعدام شبه شكلي لمساهمة المؤسسات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة في جهود ونشاطات البحث والتطوير عكس ما هو عليه الحال في الدول المتقدمة مثلما أشرنا إلى ذلك سالفًا.
- محدودية نشاط الجهات التي تتولى مهام البحث العلمي والتي تكون محصورة غالبا في الجامعات الحكومية مع قلة اهتمامها بالبحث العلمي الأساسي، وبدرجة أكبر التطبيقي منه. فنشاطها العلمي يكاد يقتصر على البحوث الأكاديمية في معظمها والمقدمة فقط لأغراض الحصول على الدرجات العلمية لأصحابها.
- غياب سياسات واضحة للبحث العلمي والتي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمؤسسات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية لتفعيل وتطوير البحث العلمي وهذا ما يؤدي إلى تناثر الجهود وغياب التنسيق وعدم تحقيق الغايات.

3- عدم استقرار المنظومة الاقتصادية العالمية وتزايد وتيرة نشوب الأزمات المالية "الأزمة المالية العالمية الراهنة نموذجًا"

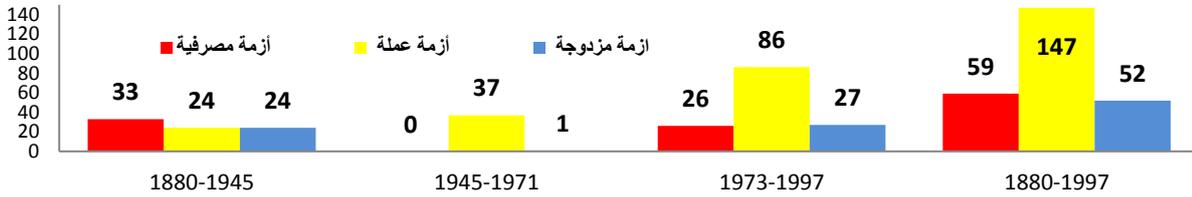
صحيح أن العولمة الاقتصادية حملت معها بعض المزايا التي جاءت مرافقة، كما ذكرنا في الفقرات السابقة لهذا المطلب، مع التطور العلمي والتكنولوجي وتحرير التبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال ونقل المعرفة الإنتاجية والتكنولوجيا وتكامل الأسواق، والتي كان لها دورا محركا للنمو الاقتصادي في العديد من الاقتصاديات بما فيها بعض الاقتصاديات النامية الصاعدة كالصين والهند وبلدان جنوب شرق آسيا والبرازيل ... وغيرها من الاقتصاديات التي نجحت في الاندماج في الاقتصاد العالمي والتكيف مع متطلبات

¹ : آفاق المستقبل (2011)، مؤشرات الواقع العربي في البحث والمعرفة : قراءة مقارنة مع العالم ، مجلة آفاق المستقبل، العدد 11- يوليو/ أغسطس، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص53.

الواقع الاقتصادي الجديد الذي أفرزه منطق العولمة. لكن مقابل هذه المزايا، حملت العولمة معها أيضا العديد من السلبيات والمخاطر خصوصا في ظل هيمنة أصولية السوق *market fundamentalism* التي فرضتها الليبرالية الاقتصادية المنحازة لصالح تحرير الأسواق وعدم إخضاعها لآليات الضبط والتنظيم التي تحتاج إليها مختلف العمليات الاقتصادية، وهو ما ترتب عنه تنامي حالات عدم الاستقرار سواء على مستوى اقتصاديات الدول أو على مستوى النظام الاقتصادي العالمي في جوانبه التجارية، النقدية والمالية كما يعبر عنه تصاعد وتيرة حدوث الأزمات الاقتصادية وبالخصوص المالية منها بصرف النظر عن شكلها بشكل متكرر ومتسارع خصوصا منذ نهاية نظام بروتون وودز مثلما أكدته العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة مختلف الأزمات التي عرفتها المنظومة الاقتصادية العالمية، أين أشارت إلى أنه مهما تعددت أنواع الأزمات المالية (أزمات عملة، مصرفية، الأسواق المالية " الفقاعات ") بيد أنها تشترك في كونها ناجمة عن اختلالات متراكمة تؤدي إلى نوع أو أكثر من الأزمات المالية بشكل متزامن في حال ما إذا اجتمعت عناصر هذه الأنواع المختلفة معا. وإضافة إلى ذلك، فإنه من الممكن أن تحدث أزمة مالية وتتطور متسببة في حدوث أنواع أخرى من الأزمات كما حصل في فترة ما بعد سبعينات القرن الماضي خصوصا في ظل تصاعد مظاهر العولمة المالية المشار إليها في فقرات سابقة والتي ساهمت في تزايد متسارع في عدد الأزمات وخصوصا منها الأزمات المزدوجة. فدراسة كل من كامينسكي ورينهارت سنة 1999 *Kaminsky & Reinhart*، التي شملت 20 بلدا خلال الفترة 1970 لغاية منتصف سنة 1995، أظهرت أنه من بين 102 أزمة مالية مست دول العينة خلال فترة الدراسة كان معظم الأزمات التي حدثت خلال الفترة 1970-1979 وعددها 29 أزمة هي عبارة عن أزمات عملة (26 أزمة) في حين كانت الأزمات المصرفية والمزدوجة تقريبا معدومة (أزمة مزدوجة و 3 أزمات مصرفية)، غير أن الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى منتصف سنة 1995 عرفت ارتفاعا كبيرا في عدد الأزمات مقارنة بالفترة السابقة والتي وصلت إلى حدود 73 أزمة من بينها 32 أزمة عملة، مع تسجيل ارتفاعا كبيرا في عدد الأزمات المصرفية مقارنة بالفترة السابقة التي وصل عددها إلى 23 أزمة مصرفية، ونفس القول ينطبق بالنسبة للأزمات المزدوجة التي يتزامن فيها حدوث أزمة العملة مع الأزمة المصرفية والتي بلغ عددها 18 أزمة وهو ما يعادل 25% من مجموع الأزمات المالية خلال الفترة المذكورة آنفا.¹

كما ذهب كل من آيشنجرين وبوردو *Eichengreen & Bordo* إلى تأكيد نتائج الدراسة السابقة من خلال استعراض 258 أزمة مالية مست عينة مكونة من 21 دولة خلال الفترة 1880-1997 منها 59 أزمة مصرفية و 147 أزمة عملة و 52 أزمة مزدوجة. إذ عكست نتائج هذه الدراسة التطورات والخصائص التي تميزت بها العلاقات النقدية والمالية الدولية خلال فترة الدراسة ومدى تأثيرها على حدوث الأزمات المالية كما تبرزه الإحصائيات الخاصة بعدد هذه الأزمات خلال الفترات الثلاثة لهذه الدراسة كما هي موضحة في الشكل البياني أدناه.

الشكل البياني رقم 12: تطور عدد الأزمات المالية خلال الفترة 1880-1997 حسب دراسة *Eichengreen and Bordo*



المصدر: تم إعداد الشكل البياني بناء على المعطيات الواردة في:

-EICHENGREEN Barry and BORDO Michael (2001), *Crises now and then: What lessons from the last era of financial globalization?*, Working Paper N° 8716- January 2002, National Bureau Of Economic Research – NBRR- ,Massachusetts, Table 6 – p41.

فمن خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن انخفاض عدد الأزمات المسجلة خلال فترة نظام بروتون وودز 1945-1971 بنحو 53% مقارنة بالفترة التي سبقتها الممتدة من سنة 1880 إلى 1945 التي سجل فيها نشوب ما يقارب 81 أزمة من بينها 33 أزمة مصرفية و 24 أزمة للعملة وأزمة مزدوجة وهي فترة كما معلوم تميزت خلال الفترة 1880-1914 بسيادة نظام قاعدة الذهب وحرية انتقال رؤوس الأموال والتجارة الدولية مما ساهم في حدوث العديد من الأزمات المالية، والتي يبقى أهمها أزمة الكساد الكبير لسنة 1929. في حين أن استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية طيلة فترة نظام بروتون وودز التي تميزت برخاء معظم الاقتصاديات الرأسمالية الغربية خلال سنوات الثلاثين المجيدة، وكذا بسبب التقييد الممارس على تحركات رؤوس الأموال والعملات وكذلك تقييد النشاط المصرفي في معظم الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة منذ ثلاثينيات القرن الماضي كلها عوامل ساهمت في التقليل من حدوث الأزمات المالية التي بلغ عددها 38 أزمة مالية كانت كلها تقريبا عبارة عن أزمات عملة في حين لم يتم تسجيل خلال هذه الفترة أية أزمة مصرفية.

غير أن الفترة التي تلت انهيار نظام بروتون وودز حتى سنة 1997 سجلت ارتفاعا كبيرا في عدد الأزمات المالية التي بلغ عددها 139 أزمة مالية من بينها 86 أزمة عملة، 26 أزمة بنكية و 27 أزمة مزدوجة وقد جاء ذلك انعكاسا لتسارع وتيرة العولمة المالية وما تضمنته من تحرير حركة انتقال رؤوس الأموال بمختلف أشكالها والتخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة فضلا عن موجة التحرير التي مست النظام المصرفية في مختلف الدول بما فيها الدول النامية. ففي هذا السياق ربطت العديد من الدراسات تزايد عدد الأزمات

¹ : KAMINSKY Graciela and REINHART Carmen (1999), *The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-Of-Payments Problems*, The American Economic Review, Vol 89- N°3, pp 476-477.

المالية بارتفاع وتيرة العولمة المالية وما نجم عنها من تحرير مالي اعتبر أحد أبرز العوامل الرئيسية في زيادة عدد الأزمات المصرفية بعدما كان معدومة خلال عصر بروتون وودز، فدراسة كامينسكي ورينهارت *Kaminsky and Reinhart* على سبيل المثال خلصت إلى أن أزمة من أصل 26 أزمة مصرفية مسجلة خلال الفترة 1970-1995 كان بفعل سياسات التحرير المالي وهو ما يمثل نحو 71% من مجموع الأزمات المصرفية التي شملتها الدراسة ونفس القول ينطبق على 72% من أزمات الصرف أو العملة و 78% من الأزمات المزدوجة.¹

فهذه الأخيرة أي الأزمات المزدوجة التي بلغ عددها 27 أزمة خلال الفترة 1973-1995 مقارنة بالفترة التي سبقتها التي لم يتم تسجيل سوى أزمة مزدوجة واحدة فقط، يمكن أن يتزامن فيها حدوث أزمات الصرف مع الأزمات المصرفية في الوقت نفسه كما هو الحال بالنسبة للأزمة الآسيوية سنة 1997 والأزمة المكسيكية سنة 1994، كما أن وقوع الأزمة المصرفية غالباً ما يسبقه حدوث أزمة نقدية خاصة في البلدان النامية على غرار ما حدث في تركيا وفنزويلا منتصف تسعينات القرن الماضي، كما يسبق الأزمات المصرفية أزمات دين كما هو الحال في الأرجنتين والشيلي خلال الفترة 1981-1982، والشيء ذاته في المكسيك وكولومبيا عندما انطلقت أزمة المديونية سنة 1982.²

فأزمة المديونية التي تعتبر أحد أشكال الأزمات المالية تعكس عجز المقترض عن الوفاء بالتزامات إعادة السداد، سواء كان هذا العجز بشكل صريح أو في شكل إعادة جدولة المديونية، مع التنويه بإمكانية ارتباطها بدين تجاري خاص أو بدين سيادي عام، فأزمة المديونية الخارجية انطلقت في 15 جوان 1992 بإعلان المكسيك عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية إزاء الدائنين ومن ثم توقفها عن الدفع ثم تبعتها بعد ذلك دولة نامية أخرى، غير أن هذه الظاهرة أضحت في الوقت الراهن غير مقتصرة على الدول النامية بل حتى المتقدمة.³ وهو ما تبينه الإحصائيات الخاصة بالمديونية الدولية الصادرة عن البنك الدولي، والتي تشير إلى أن مخزون الدين الخارجي مديونية للدول المرتفعة الدخل قد وصل إلى حدود 68488 مليار دولار سنة 2013 حيث 64% منها خاصة بدول مجموعة السبع G7 بعدما كان سنة 2012 يقدر بنحو 66844 مليار دولار تمثل حصة دول مجموعة السبع ما يناهز 65% من إجمالي مخزون الدين الخارجي للدول المتقدمة . في حين أن إجمالي مخزون الدين الخارجي للدول النامية فقد قدر سنة 2013 بنحو 5506 مليار دولار و 5032 مليار دولار سنة 2012.⁴

وهكذا، عرف الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة العديد من الأزمات المالية كأزمة المكسيك سنة 1994 والأزمة المالية الآسيوية سنة 1997، والأزمة المالية العالمية الراهنة التي لا تزال تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي باعتبار أن العديد من الاقتصاديات لا تزال تعاني من آثارها السلبية بعد مرور أزيد من سبع سنوات على بدء إرهاباتها في الولايات المتحدة الأمريكية بظهور أزمة الرهن العقاري سنة 2007 التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، والتي تحولت بعد ذلك إلى أزمة مالية ثم اقتصادية علمية سنة 2008، وبالضبط يوم 15 سبتمبر الذي يعد بمثابة الإعلان الرسمي عن الأزمة المالية، والمرتبط بإعلان بنك ليمان بروذرز *Lehman Brothers*⁵ وهو من أعرق المؤسسات المالية الأمريكية التي صمدت خلال حقبة الكساد الكبير تقدمه بطلب إشهار إفلاسه وحمايته من الدائنين .⁶

وقد شكلت الأزمة المالية العالمية، رغم أنها ليست أولى أزمات النظام الرأسمالي كما ذكرنا آنفاً، والذي طالما كان عرضة لأزمات متعددة طيلة التاريخ الموثق للأزمات الذي يمتد إلى نحو 377 سنة أين شهدت هولندا أولى هذه الأزمات الرأسمالية في أبريل سنة 1637⁷، منعطفاً هاماً للاقتصاد العالمي بمجمله كونها انعكست بتأثيراتها على جميع قارات العالم بدولها المختلفة ولو بدرجات متفاوتة نتيجة للترابطات الاقتصادية والمالية التي عززتها الموجة الحالية للعولمة الاقتصادية، ولذلك جرى تعبئة الجهود على المستويات الدولية لمواجهة تداعياتها ومحاولة تقصير أمدها، والخروج إلى دائرة الاستقرار والنمو الاقتصادي. كما أنها تعتبر مدرسة قائمة في حد ذاتها لتمييزها بكونها أكبر إعصار مالي يضرب العالم منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، والأعمق أثراً على الاقتصاد العالمي، وحظيت باهتمام بالغ من قبل مختلف المؤسسات الرسمية القطرية والدولية، والتي اهتمت بإجراء تقييم لها ولاعكاساتها على النظام الاقتصادي والمالي ومؤسساته التجارية والمالية، ومن ثم الانطلاق صوب توليد رؤية جديدة للنظام الاقتصادي العالمي، أين انبثقت الحاجة إلى إعادة النظر في الأطر المؤسسية والقانونية والأخلاقية له مع مراعاة الظروف والسمات الراهنة التي أضحت يتسم بها، من بينها تصاعد بعض القوى الاقتصادية النامية وعلى رأسها دول مجموعة البريكس .⁸

كما أنها أظهرت بشكل واضح حجم التدخل الحكومي الكبير في الاقتصاديات الرأسمالية التي مستها الأزمة للحيلولة دون انهيارها. وهو تدخل ليس بمجديد فيها كما تظهره المراجعة التاريخية للأزمات التي مر بها النظام الرأسمالي ولعل أبرزها أزمة الكساد لسنة 1929، التي تشير بوضوح إلى أن سبل معالجتها مر عبر التدخل الحكومي في المفاصل الرئيسية للاقتصاد على غرار القطاع المالي

¹ : KAMINSKY Graciela and REINHART Carmen (1999), *Op.Cit*, p 480.

² : هيل عممي الجناي (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 442.

³ : مسعود مجبونة (2013)، *دروس في المالية الدولية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 201 و ص 209.

⁴ : World Bank (2015), *International Debt Statistics 2015*, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, Washington, pp14-15 and p 21.

⁵ : يعتبر بنك ليمان بروذرز من أعرق البنوك الاستثمارية في الولايات المتحدة (رابع أكبر بنك استثماري)، أنشئ سنة 1850 من قبل هنري ليمان وأخوته، قدر مجموع أصوله بنحو 639 مليار دولار وعدد موظفيه عبر العالم بنحو 25000 موظف وهو، في حين قدرت مديونيته غداة إعلان إفلاسه بأكثر من 619 مليار دولار أمريكي.

⁶ : علي لطفى (2010)، *الأزمة المالية : الأسباب، التداعيات والمواجهة*، في : *الأزمة المالية العالمية التداعيات والآثار على اقتصاد الدول العربية*، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 4.

⁷ : عبد الهادي يموت (2011)، *الأزمات المالية العالمية ودور التضامن العربي في تخفيف آثارها*، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص 9.

⁸ : فؤاد حمدي بسيسو (2010)، *محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية*، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص 151.

كما يؤكد ذلك بول كروغمان *Paul Krugman* بقوله " أن التعويل على سحر السوق من أجل الحفاظ على البنوك آمنة كان دائما طريقا للكارثة، فالأمر دائما ما ينتهي بالحكومات عندما تستخدم الأمور إلى إنقاذ المؤسسات المالية الكبرى في أوقات الأزمة، وقد تأكدت صحة هذا الدرس مرارا وتكرارا طوال التاريخ الحافل بالأزمات التي مر بها النظام الرأسمالي."¹

وهكذا، اتسع نطاق التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال سياسات احتواء الأزمة يجعل الأنظمة الاقتصادية في أغلب الدول المتقدمة تخضع فعليا ولو بدرجات متفاوتة خلال فترات معينة لسيطرة الحكومات، وهو ما يعني تخلي "يد السوق الخفية" التي كانت سائدة منذ نهاية سنوات الثلاثين المجيدة عن مكانتها ليد أخرى وهي اليد الظاهرة للحكومات، إذ أصبحت البنوك المركزية في بعض الأوقات الملاذ الوحيد للإقراض، واحتفظت الحكومات في الولايات المتحدة وكثير من الدول الأوروبية بعدد كبير من المؤسسات المالية تحت تصرفها.² وهو ما اعتبر من قبل البعض، دليلا إضافيا يعزز فرضية فشل آلية السوق في تنظيم العملية الاقتصادية دون الحاجة إلى ضوابط وإجراءات محكمة ورقابة المؤسسات العامة المختصة.

كما شكلت هذه الأزمة حافزا لبدء نقاشات حول أوجه القصور والضعف في النظم المالية والاقتصادية التي كانت سائدة قبل نشوبها. إذ بدأ صناع السياسة يدركون بشكل متزايد أن ثمة مشكلة متأصلة في المنظومة الرأسمالية ومن ثم الاقتصادية العالمية، وأن دورات الازدهار والركود الاقتصادي باتت تكرر نفسها بكلفة باهضة. أين شهد العالم سلسلة من الأزمات الاقتصادية على مدار العقود الثلاثة الماضية، بداية من انهيار الأسهم سنة 1987 ووصولاً إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة التي تم تحميل مسؤوليتها للإدارة الليبرالية للاقتصاد التي هيمنت على الفكر الاقتصادي الغربي طوال العقدين الماضيين، أين ذهبت إلى مدى أبعد من اللازم، مفسحة المجال أمام نمو قطاع مالي متضخم ومنتفخ كانت مضارباته هي السبب الرئيسي للكامن وراء زعزعة الاستقرار الاقتصادي.³

وهكذا، تعزز بشكل أكبر التوجه الذي حمل مسؤولية نشوبها الأزمة إلى تطبيق السياسات الليبرالية بشكل مفرط ودون رقابة وضوابط مع تحجيم سلطة الدولة الاقتصادية منذ حقبة تاتشر - ريغان. والذي رأى أن الاختيار المالي الذي أصاب الأسواق على نطاق العالم بداية من سنة 2008 أثبت خطأ الاعتقاد بمنطق عدالة قانون الأسواق الحرة التي عدت طيلة العقود الثلاثة التي سبقت الأزمة بمثابة حقيقة طبيعية راسخة لا يمكن زعزعتها. فالأسواق الحرة لوحدها في نظره لم ولن تشكل الأساس أو القاعدة الأساسية الوحيدة لتنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع بل هي واحدة من أحد الأنماط المختارة، فالأسواق في نهاية المطاف ماهي إلا انعكاسا لنوع من الوعي الإنساني لا يتصف بالعمومية والأبدية.⁴ وهو ما يؤكد جوزيف ستيجلتر *Joseph Stiglitz* الذي رأى أن حدوث الأزمة المالية العالمية أثبت بشكل واضح أن الحكومات هي من أنقذت الأسواق من تجاوزاتها وهو ما يعني ببساطة اخفاق محاولة الإقلال من دور الحكومات بشكل بائس من خلال اتخاذ هذه الأخيرة لتدابير تدخلية غير مسبوقة⁵، وكذلك هو الأمر بالنسبة للمضارب الشهير *George Soros* الذي رأى أن " ما ساد في العقود الأخيرة من الزمن من إيمان أصولي بالأسواق كان خطأ جسيما ... وهو ما يعني أن المنظومة الاقتصادية باتت في أمس الحاجة إلى نموذج جديد وأفكار جديدة".⁶

وهو نفس الرأي الذي عبر عنه كذلك، أحد أشهر المدافعين عن مذهب الحرية وفقا للنموذج الأمريكي بداية عقد تسعينيات القرن الماضي فرنسيس فوكوياما *Francis Fukuyama* (صاحب نظرية نهاية التاريخ وانتصار الليبرالية) الذي تراجع بشكل كلي عن موقفه السابقة في سلسلة من المراجعات التي نشرها غداة الأزمة المالية العالمية، ومنها مقال نشره في جانفي 2009 في مجلة ذا أمريكان انترست يدعو فيه إلى عصر جديد مؤكدا على أن اختيار الاقتصاد الأمريكي كان بفعل فشل الولايات المتحدة في تنظيم القطاع المالي بالشكل المناسب بسبب الليبرالية المفرطة والضرائب المخفضة والقيود والرقابة الشبه معدومة، مع مطالبته في إطار حلوله في العصر الجديد لرأسمالية أمريكا بجمته تجاوز سياسات السوق الحرة واعطاء دور أكبر للحكومة في تنظيم الاقتصاد بل وبالعودة ولو بشكل جزئي لأفكار كينز ونظريته الاقتصادية المطبقة بعد أزمة الكساد لسنة 1929 وطيلة سنوات الثلاثين المجيدة.⁷

ومع ذلك، يجب التنويه بأن وصف البعض لخطط التدخل الحكومي في الاقتصاديات الكبرى لحماية القطاع الخاص بأنها ردة ايولوجية عن النموذج الرأسمالي ومعاداته والتخلي عنه بشكل كلي يبقى مجانباً للصواب. فالدول الرأسمالية رغم توالي الأزمات المالية والاقتصادية فيها، لم تنهار ولم تتراجع عن نموذجها الرأسمالي على عكس دول المنظومة الاشتراكية التي تحولت إلى اقتصاد السوق ولم تعد بعد ذلك للنظام الاشتراكي كسابق عهدها. بل سعت لتصحيح أوضاعها وتكييفها وفق للظروف السائدة بغرض العودة إلى المسار الصحيح لاقتصادياتها عبر تطبيق نماذج جاء بها الفكر الاقتصادي لهذا الصدد وهو ما يظهر في تبادل الأدوار بين الرأسمالية التدخلية الكينزية والرأسمالية الليبرالية بمختلف تياراتها التقليدية والجديدة.⁸

إذن، فإزاء جسامه آثار هذه الأزمة على مختلف الاقتصاديات وتعمق تداعياتها بانتقالها من نطاقها المالي لتشمل مختلف جوانب

1 : كيبلي دونواي (2010)، دور مجموعة العشرين المقبل " الركود الكبير " بداياته أمريكية وتداعياته العالمية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 04- مارس/ أبريل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص 50.

2 : تايلان بيلجيك (2010)، الرأسمالية المنفلتة من عقابها تتراجع إلى مواقع الدفاع، مجلة آفاق المستقبل، العدد 04- مارس/ أبريل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص 52.

3 : كريستيان هندرسون (2010)، أزمة الركود اتجاهات الاقتصاد العالمي في أعقابها، مجلة آفاق المستقبل، العدد 04- مارس/ أبريل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص 90.

4 : تايلان بيلجيك (2010)، الرأسمالية المنفلتة من عقابها تتراجع إلى مواقع الدفاع، مرجع سبق ذكره، ص 53.

5 : جوزيف ستيجلتر (2014)، انعدام المساواة : ينبغي للاقتصاد أن يخدم المجتمع، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51- العدد 3 سبتمبر، صندوق النقد الدولي، ص 18.

6 : أولريش شيفر (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 384.

7 : سميج مسعود (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 75-76.

8 : خليل العناني (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 60-61 و ص 66-67.

الاقتصاد الحقيقي، سارعت حكومات الدول التي طالتها الازمة إلى اتخاذ جملة من التدابير الرامية لاحتوائها عبر وضع وتنفيذ خطط إنقاذية متشابهة من حيث مضامينها لنظمها المالية في مرحلة أولى وإعاش اقتصادياتها الرائدة في مرحلة ثانية، بالاعتماد من ناحية على السياسات النقدية التوسعية بصيغتها التقليدية *conventionnelle* وغير التقليدية *Non conventionnelle* الموجهة أساسا لتحقيق الاستقرار واستعادة الثقة من جديد للنظم المالية والمصرفية بمعالجة أزمة نقص السيولة، وبالتالي ضمان عودتها لممارسة وظائفها الطبيعية في تقديم التمويل اللازم للاقتصاد، وكذا الاعتماد من ناحية ثانية على السياسات المالية التوسعية ذات الطابع الكينزي لتحفيز الاستثمار والاستهلاك ومن ثم استعادة وتيرة النمو والتشغيل.

كما أن زعزعة الثقة في النظم المالية لمختلف الدول بفعل تبعات الازمة التي أظهرت على السطح خلافا كبيرا على مستوى رقابة وتنظيم المؤسسات المالية، ومشاكل حوكمة كبيرة وغشا وتلاعبا بالقوانين، وكشفت أيضا عن عدم النزاهة في تقييم الملاءة الائتمانية لكبرى المؤسسات المالية التي باتت مصدرا لمضاعفة المخاطر بدلا من تحجيمها، خاصة أمام تشعب شبكة الأدوات التمويلية الحديثة كالمشتقات وتوريق الأصول،. كلها عناصر شكلت دافعا لتوجه العديد من الدول نحو ادخال العديد من الاصلاحات التنظيمية والتشريعية في نظمها المالية مع تقييد عمل العديد من المعاملات والأنشطة المالية التي كانت سببا في نشوب الازمة.

وضمن نفس السياق، اشتد الشعور العالمي بالحاجة الماسة لتنسيق الجهود في سبيل احتواء الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية خصوصا بعد توسع نطاقها واشتداد حدتها بعد ارتقاء سقفها من القطاع المالي الى الحقيقي في العديد من الاقتصاديات التي باتت شبح الكساد يحيم عليها، فضلا عن الحافز الذي أحدثته لمراجعة بعض أوجه القصور في الأنظمة المالية والاقتصادية التي ساهمت في حدوثها وتعميق حدتها، والتي لا يجب حصرها فقط في انعدام دور الحكومات في الاقتصاد بشكل شبه كلي بقدر ما هو راجع أيضا إلى الإفراط في الرهان على نزاهة الأعوان الاقتصاديون ومصدقيتهم في الأسواق وهو رأي صندوق النقد الدولي والعديد من الدول والمؤسسات الدولية، وهي إحدى تجليات المعادلة الصعبة التي واجهها النموذج الرأسمالي منذ وجوده، تلك المعادلة التي يمكن ترجمتها سياسيا واقتصاديا في التوازن الخلاق بين الحرية والمسؤولية بالنسبة للجانب الأول و بين الضبط والرشادة بالنسبة للجانب الثاني. إذ أفرزت تفاهما دوليا خصوصا خلال مراحلها الأولى حول ضرورة العمل أولا على التخفيف من تداعيتها السلبية على النظام المالي و الاقتصادي العالمي، ثم الانتقال بعد ذلك لمعالجة مكامن الخلل والضعف التي ساهمت في نشوبها وتوسع نطاقها خصوصا على مستوى الاطر التنظيمية والرقابية لمؤسسات القطاع المالي والمصرفي عبر العالم، والتي جاءت مكتملة للجهود القطرية في هذا السياق، أين قامت، كما ذكرنا آنفا، العديد من الدول بمراجعة لأطرها التشريعية المنظمة لعمل أنظمتها المالية والمصرفية بشكل يسمح بمعالجة نواحي الخلل التي كشفت عنها الازمة في عمل وادارة هذه الانظمة وعدم تكرارها مستقبلا، مع تفعيل دور الهيئات الاشرافية والرقابية واهتمام أكبر بمسألة إدارة المخاطر ووضع آليات رقابية ومؤشرات إنذار مبكر لاكتشاف أوجه الخلل المالي من خلال أداء هذه المؤشرات لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية، حيث عملت ضمن هذا الإطار الجهات الدولية التي تضع المبادئ والمعايير التي تنظم القطاعات الثلاثة الرئيسية في النظام المالي على وضع قواعد رئيسية ومؤشرات إنذار مبكر تساعد المؤسسات الرقابية على إدارة المخاطر في هذه القطاعات (لجنة بازل لقطاع البنوك واللجنة الدولية للجهات الرقابية على قطاع التأمين IAS، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO) التي أصدرت عددا من المبادئ الجديدة المتعلقة بإدارة المخاطر لتكون دليلا للهيئات الرقابية ولجميع الأطراف ذات العلاقة بالأسواق المالية.¹

وهنا يجب الإشارة الى أن تنسيق الجهود على المستوى الدولي سواء في اطار بنك التسويات الدولية (لجنة بازل) أو صندوق النقد الدولي أو حتى في اطار مجموعة العشرين G20، لم يخلو من تباين كبير في مواقف القوى الاقتصادية العالمية الكبرى خصوصا فيما تعلق نوعية المقاربة التي يتعين على صناعات السياسة إتباعها فيما يتصل بإدارة الاقتصاد العالمي، وماهية الاستجابة اللازمة إزاء هذه الأزمة وهذا في ظل تنامي المطالبة باعادة النظر في آليات عمل النظام الاقتصادي العالمي وضرورة ادخال اصلاحات جذرية عليه تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الحاصلة فيه مع فسخ المجال للاقتصاديات الصاعدة على غرار دول مجموعة BRICS للعب دورا أكبر فيه، لدرجة وصفه من قبل ستيجلتز *Stiglitz* بمعركة جديدة يخوضها الاقتصاد العالمي حول طبيعة أو شكل الاقتصاد الرأسمالي الأفضل أداءا والأكثر ملائمة للمجتمعات، والتي هي شبيهة بمعركة النظم الاقتصادية البديلة بين الرأسمالية والشيوعية وأيهما الوسيلة الفضلى لتحقيق النمو والرخاء للجميع التي حدثت غداة نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي انتهت كما هو معروف لصالح النموذج الرأسمالي بشكله النيوليبرالي الذي أعطت له الولايات المتحدة ومن ورائها المؤسسات المالية الدولية دفعة قوية في اطار سياسات توافق واشنطن.²

ولكن رغم هذا التفاوت في الآراء بشأن الطريقة المثلى التي ينبغي اتباعها لتنظيم الاقتصاد العالمي، بقيت الفكرة الأساسية المشتركة بينها محصورة في تلك المتعلقة بالحيلولة دون ارتفاع وتيرة ذلك النوع من المجازفات في القطاع المالي الذي تسبب في وقوع الأزمة المالية التي أدت فيما بعد الى الركود الاقتصادي.³ وبالتالي، يتجلى الخيار الأكثر ترجيحا ضمن المساعي الدولية الحالية في بقاء النظام الاقتصادي القائم على ما هو عليه، ولكن مع رفع مستوى الإجراءات والضوابط التنظيمية فيه.

وهذا رغم مطالبة العديد من الاطراف بأكثر من ذلك من خلال العمل على البحث عن حل للمأزق الذي يواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن عبر وضع نموذج اقتصادي بديل بشكل كلي عن النموذج الحالي، وهو مأزق سبق وأن نبه اليه كثيرون مع

¹ : اتحاد المصارف العربية (2015)، تقرير حول منتدى الاتحاد حول الإجراءات الرقابية والممارسات السليمة للإدارة المخاطر - عمان - : ملخص مداخلات الجلسة الثانية - الأزمات المالية ونظم التنبيه والإنذار المبكر -، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 411- شباط / فيفري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 65-66.

² : جوزيف ستيجلتز (2014)، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

³ : كريستيان هندرسون (2010)، أزمة الركود اتجاهات الاقتصاد العالمي في أعقابها ، مرجع سبق ذكره، ص 90.

تنامي وتيرة العولمة الاقتصادية منذ عقد التسعينيات على غرار الاقتصادي التركي داني رودريك *Dani Rodrik* وبول سامويلسون *Paul Samuelson* (جائزة نوبل سنة 1970) و كذا بول كروغمان *Paul Kurgman*، وهو نموذج من المفترض أن يسعى للبحث عن آلية يمكنها الجمع بين أبعاد ثلاثة وهي : حرية السوق، دور الدولة في الاقتصاد والعدالة الاجتماعية¹، والتي يصعب في الوقت الحالي تحقيقها من منطلق أنه لا يبدو أن لدى الحكومات أو حتى الهيئات الاقتصادية الدولية القدرة أو الإرادة اللازمة لتنفيذ أي تغييرات جذرية في ظل ضغط ومعارضتها من قبل العديد من الاطراف وعلى رأسها القطاع المالي الذي يحتل مكانة هامة في الاقتصاديات المتقدمة و ما يعني عدم معالجة المشكلات الجذرية حتى الوقت الراهن.²

اذن مما سبق، يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي المتمحض كما هو معروف عن مؤتمر بروتون وودز سنة 1944، كان جزءا من ترتيبات الإعداد لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتهيئة الساحة سياسيا واقتصاديا لتلافي الأسباب التي أدت إلى الحرب ومنها أزمة الكساد الكبير خلال عقد ثلاثينيات القرن الماضي، حيث شهد طوال العقود الماضية العديد من التحولات وبعض التعديلات في الأطر المؤسسية التي تشرف على ادارة أركانه النقدية، المالية والتجارية (مؤسسات بروتون وودز، الجات وبعد منظمة التجارة العالمية)، وذلك استجابة للتغيرات والوقائع الاقتصادية التي كان لها تأثير بالغ على الاقتصاد العالمي ككل (توالي نشوب الازمات المالية والاقتصادية بأشكالها المختلفة وتكاليف أكثر حدة، تكريس العولمة بمختلف أبعادها، سقوط المنظومة الاقتصادية الاشتراكية والتحول نحو اقتصاد السوق...). وهذا بالتزامن مع المطالبات المستمرة واقترح العديد من المبادرات التي استهدفت إعادة النظر في آليات عمل مؤسساته وادخال اصلاحات عليها، ونعني بما على وجه الخصوص مؤسسات بروتون وودز، فضلا عن وضع العديد من الضوابط والقواعد التي كان الجانب الاعظم منها انتقائي يخدم مصالح الأطراف القوية على حساب باقي الأطراف الضعيفة وفرضها عليهم، رغم أن القوى الكبرى كانت دائما السبابة لخرق كل قاعدة أو معايير من هذه المعايير في حال تهديدها لمصالحها حتى وان ذلك سيؤدي الى مخاطر تهدد استقرار اقتصادياتها وحتى استقرار الاقتصاد العالمي برمته كما بينت ذلك الازمة المالية العالمية لسنة 2008.

وهي الازمة التي وفرت بدورها نظرا لتأثيرها البالغ على الاقتصاد العالمي باعتبارها الازمة المالية الأوسع نطاقا والأكثر عمقا منذ أزمة الكساد الكبير لسنة 1929، بيئة ملائمة لتساعد الاتجاهات المنادية بالحاجة الى اصلاح النظام الاقتصادي العالمي مع توالي المساعي الهادفة لاعادة النظر وبشكل جذري في آليات عمله لدرجة مطالبة البعض بضرورة وضع نظام بروتون وودز جديد يعوض النظام الحالي كما نادى بذلك كل من الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء البريطاني السابقين ساركوزي وجوردن براون في أكتوبر 2008.³ وهي مطالبة كانت في حقيقة الامر تحت تأثير الصدمة التي تسببت فيها الازمة، لذلك يمكن وصفها بالمبالغ فيها نظرا لتواضع حصيلة الاصلاحات المنجزة سواء على مستوى تنسيق الجهود في اطار مجموعة العشرين، بنك التسويات الدولية أو حتى على مستوى صندوق النقد الدولي الذي عرف ادخال بعض الاصلاحات على آليات عمله،⁴ والتي لم تزال دون مستوى التطلعات خاصة بالنسبة للدول النامية من منطلق أن الاصلاحات الناجحة تتطلب وجود ثلاثة مكونات متمثلة في : قيادة فعالة وشرعية مصحوبة بمشاركة شاملة لجميع الاطراف في العملية، وبأهداف محددة بوضوح ويجرى تقاسمها على نطاق واسع، فضلا عن وجود خريطة طريق واقعية للوصول الى تحقيق الاهداف المسطرة.⁵

فهي بذلك دون المستوى الذي يؤهلها لوضع أسس نظام اقتصادي عالمي جديد على غرار ما تم في مؤتمر بروتون وودز خصوصا في ظل عدم إمكانية الجزم حتى الآن بأن أسوء ما في الازمة المالية قد مر . وربما تكون هناك حلقات جديدة للأزمة، فيما يحدث في اليونان وغيرها من الدول التي طالتها أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو قد يعكس جوانب جديدة لها. كما أن الأرقام الايجابية المتفائلة بالنسبة إلى دول جنوب شرق وشرق آسيا قد لا تكون مستدامة نتيجة لارتباطها بحجم الطلب الاستهلاكي في الاقتصاديات المتقدمة، فضلا عن كون أرقام النمو والازدهار التجاريين تخفي ربما تدخلا حكوميا قد لا يمكن أن يستمر طويلا. اضافة الى أن احتمالات النزاعات التجارية وتساعد الحمائية الجديدة وحرب العملات بين القوى العظمى ممكنة، مما قد يعكس على جهود إعادة تشكيل هذا النظام. لذا لا يبدو حتى الآن أن هناك فعلا نظاما دوليا اقتصاديا جديدا في تطور التشكل بقدر ما يوجد تعديل للنظام القديم وتطوير له، فالمؤسسات الدولية الرئيسية ستبقى كما هي وتحديدات هيئات بروتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ولكن من الواضح أيضا أن المساعي لا تزال تبذل لتغيير قواعد عمل هذه المؤسسات ولو بوتيرة متباطئة.

1 : خليل العناني (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 67.

2 : كريستيان هندرسون (2010)، أزمة الركود اتجاهات الاقتصاد العالمي في أعقابها، مرجع سبق ذكره، ص 92.

3 : جيمس بروتون (2009)، هل هناك اتفاق بريوتون وودز جديد؟، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46- العدد 1 - مارس، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 44.

4 : تم الاتفاق في اجتماع مجموعة العشرين المنعقد في واشنطن في 15 نوفمبر 2008، ثم لندن في 2 أبريل سنة 2009 على اصلاح المؤسسات المالية الدولية، وخصوصا صندوق النقد الدولي، حيث ارتكزت محاوره الرئيسية حول تعزيز الطاقة الاقراضية له من خلال زيادة الموارد المالية المتاحة للدول الأعضاء البالغ عددهم 188 بلد للتكيف مع أوضاع الأزمات مع تعديل شروط الإقراض فضلا عن تعزيز هذه الموارد ومراجعة متطلبات أداء الدور المنزط به بالفاعلية المطلوبة لتحقيق الاستقرار النقدي الدولي من خلال تعديل نظامه الأساسي، بصفة خاصة مراجعة نظام الحصص والتصويت فيه (تمثل حصة الدولة في صندوق النقد الدولي مساهمتها في رأس مال الصندوق، ولحصة الدولة أهمية كبيرة لأنها تحدد القوة التصويتية للعضو من جانب، وتحدد أيضا التسهيلات المالية التي يمكن أن يحصل عليها العضو من الصندوق من جانب آخر بما في ذلك توزيعات حقوق السحب الخاصة)، وقد سمح اصلاح نظام الحصص بحصول 54 بلد على زيادة في حصة عضويته - وكانت الصين وكوريا الجنوبية والهند والبرازيل والمكسيك أكثر البلدان استفادة من هذه الزيادة. ومع هذه المراجعة، سوف تبلغ نسبة الحصص المحولة إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية 9 ٪ من الحصص الكلية مع حماية الحصص التصويتية لأفقر البلدان. (لمزيد من التفصيل، أنظر :

- محمد ابراهيم السقا (2010)، مراجعات وتوصيات آفاق تطوير "صندوق النقد الدولي"، مجلة آفاق المستقبل، العدد 5- مايو/يونيو، ص ص 41-44.

5 : جيمس بروتون (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 44.

المطلب الثاني: التأسيس النظري للتكامل الاقتصادي

يطرح مصطلح التكامل مشكلة التداخل بين مفاهيم عدة يمكن إعطاؤها له، فهو يتسم بالديناميكية ويغطي عدة جوانب، فحتى وأن ظهر ذو طبيعة اقتصادية إلا أنه يبقى مفهوما مركبا مرتبطا بجوانب أخرى خصوصا السياسية منها.¹ إذ يمكن الحديث عن تكامل اقتصادي، سياسي أو حتى اجتماعي. كما له مضامين مختلفة قد تكون اندماج، توحيد، أو اعتماد متبادل. ما يهمننا هو إبراز الدور الاقتصادي للتكامل، أي التركيز على دراسة التكامل الاقتصادي التي نستعملها بتحديد اطاره المفاهيمي بداية باستعراض لمفهومه على مستوى العلاقات الدولية باعتباره أحد الاتجاهات الرئيسية المنظمة لها مع إبراز لأهم المقاربات المنهجية له. ثم تسليط الضوء على أبرز المفاهيم الواردة له في الأدبيات الاقتصادية، ثم تناول لكل من أشكاله، شروطه وكذا مقوماته ومزاياه ثم الانتقال بعد ذلك للحديث عن أهدافه، دوافعه فضلا عن أسسه وأشكاله.

1- مفهوم التكامل ومقارباته المنهجية في العلاقات الدولية

لم يكن التكامل مفهوما سهل التحديد، إذا تعددت التعريفات لدرجة أنه يوجد إرباك كبير بين الباحثين في تحديد واستخدام المصطلح على اعتبار الجدال الواسع بين منظري الاتجاه التكاملية في تفسيرهم للعلاقات الدولية، وهو جدال نابع من الزاوية التي ينظر من خلالها كل مفكر للظاهرة التكاملية، فالبعض يعرفه كعملية، وآخرون كحالة، في حين يرى البعض الآخر بأنه عبارة عن عملية أو مسار وفي نفس الوقت فهو حالة أو واقع. أما فيما تعلق بالمقاربات المنهجية المفسرة له فإنه لا توجد في الواقع مقاربة واحدة ولكن هناك العديد من النظريات التي تشرح بطرق مختلفة عملية التكامل، وتختلف فيما بينها في تحديد المتغير أو المتغيرات المستقلة التي تفسر هذا المتغير التابع (التكامل)، ولعل مما يفسر هذا التعدد والاختلاف والغموض المصاحبين لمفهوم التكامل نفسه المراد تفسيره .

1-1- مفهوم التكامل في العلاقات الدولية

لا يوجد تعريف موحد للظاهرة التكاملية ، رغم أن مفهومه هو من بين أكثر المفاهيم ارتباطاً بمعناه اللغوي الذي يعني ربط أجزاء بعضها البعض لتكوين وحدة واحدة، على اعتبار أن هناك تباينا في مواقف المفكرين التي تشير إلى التكامل على أنه عملية أو حالة أو الجمع بينهما، علاوة إلى اختلافهم في تحديد الفترة الزمنية لدراسة الظاهرة التكاملية. فبعضهم يدرسها قبل حدوثها أي أسبابها، والبعض الآخر بعد إنجازها أي نتائجها. فضلا عن متغيرات الظاهرة التكاملية التي يعتمد عليها وفقا للمقاربة المتبناة من قبل كل مفكر.²

فبالنسبة للفريق الذي ينظر للتكامل كعملية، فهو يركز على الإجراءات والوسائل التي يتحقق بها، فنجد منهم أنرست هاس Ernest HASS وهو أحد رواد نظرية الوظيفة الجديدة، الذي يعرف التكامل بأنه "العملية التي بمقتضاها تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في مجموعة من الأقطار المختلفة نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته اختصاصات وصلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول الوطنية القائمة"³. فبتعريف هاس للتكامل كعملية (مسار Processus)، فهو يريد أن توضيح أن التكامل هو تلك الإستراتيجية التي تتبناها الدول المشاركة في هذه العملية بغية بلوغ أهداف معينة تتلخص عادة في تخفيف حدة الصراع وتعزيز التعاون وتحقيق الرفاه.⁴

وفيما يتعلق بالموقف الثاني الذي ينظر للتكامل كحالة أو وضعا يتحقق فيه إنجازات معينة لأطرافه، فقد وردت ضمنه العديد من التعريفات منها تعريف أميتاي أتزيوني Amitai Etzioni الذي يعرفه بأنه "الحالة التي تعبر عن قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية."⁵ وفي نفس السياق يرى أن المجتمع السياسي المتكامل هو " المجتمع الذي يملك القوة وسيطرة معتبرة بمعنى سيطرة فعالة في استخدام أدوات الإكراه، والذي تذوب فيه الفوارق الموجودة بين الوحدات الأيلة للاندماج مع التأكيد على امتلاك هذا المجتمع لمركز صناعة القرارات وتوزيع المكاسب المختلفة".⁶ ومن هذا التعريف، نلاحظ أن أتزيوني يتحدث عن النتائج المترتبة عن التكامل والذي يكون في شكل توحيد سياسي، وهو أقصى هدفه يمكن أن تصله العملية التكاملية بين مجموعة من الأطراف بعد تكاملها اقتصاديا، والذي لن يتم إلا بتوفر جملة من المؤشرات كمؤشر الاعتماد المتبادل بين الأطراف المعنية ومؤشر قوى التوحيد الداخلية والخارجية حسب دوافع التوحيد. حيث إذا كانت من أجل تحقيق مكاسب نفعية متبادلة، فهنا تكون قوى التوحيد داخلية، أما إذا كان التوحيد باستخدام الضغط والإكراه من قبل أطراف على أطراف أخرى فسنكون هنا أمام دور لقوى التوحيد الخارجية.⁷

أما بالنسبة للتيار التوفيق بين الموقفين السابقين الذي يعتبر التكامل عملية وحالة في آن واحد، فيمكن إدراج تعريف كارل

¹ : COUSSY Jean (2001), *Economie Politique des intégrations régionales: Une approche Historique*, Revue Mondes en Développement , Tome 29 – 115/116-, p15.

² : مازن خليل غرابية(1991)، نظريات التكامل الدولي: دراسة نظرية تحليلية، مجلة مؤنة للبحوث والدراسات، المجلد 6- العدد3، صص 174-176

³: HAAS Ernest (1970), *The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing*, International Organization Review, Vol. 24 N 4, p 610.

⁴ : عامر مصباح(2008)، نظريات تحليل التكامل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، صص 16.

⁵ : نفس المرجع السابق، صص 25.

⁶ : صالح عمر فلاحي (2004)، إشكالية التكامل العربي بين التحديات الأتية والأفاق المستقبلية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتنفيذ الشراكة العربية الأوروبية، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 8 و9 ماي 2004، صص 2.

⁷ : عبد الناصر الدين جندلي (2005)، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية. فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، صص 194-196.

دويتش *Karl Deutsch* وهو من رواد نظرية الاتصال المفسرة لانحاز التكامل الدولي، والذي يرى أن التكامل هو عبارة عن "عملية تراكمية، تتطور معها المعاملات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة تؤدي إلى تقليص احتمالات الاعتداء (أو النزاع) المتبادل وإلى توفير ظروف ومصالح ومؤسسات تنقل الدول المعنية به إلى علاقات سلمية." ¹ ويلاحظ من خلال هذا التعريف أن منهجية دويتش تعتمد على فكرة أساسية تعد بمثابة جوهر مقارنة الاتصال، التي سنتطرق إليها لاحقاً، ومفادها أن زيادة تدفق التفاعلات والاتصالات تحدد درجة الاعتماد المتبادل بين وحدات المعنية بالتكامل، الأمر الذي يؤدي إلى تماسكها أكثر فأكثر ومن ثم ضمان ديمومة العملية التكاملية فيما بينها .

2-1- المقاربات المنهجية المفسرة لظاهرة التكامل في العلاقات الدولية

تتخذ المقاربات المنهجية المفسرة لظاهرة التكامل صورا متعددة، حيث يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين، المجموعة الأولى وتشمل المقاربة الفيدرالية ومقاربة الاتصال أو التعامل والتي تركز على أسس سياسية محضة، أما المجموعة الثانية فتشمل كل من المقاربة الوظيفية والوظيفية الجديدة والتي تركز على أسس اقتصادية دون إهمال الأسس الأخرى. ²

1-2-1- المقاربة الفيدرالية *Approche fédéraliste*

تعد المقاربة الفيدرالية التي كانت سائدة حتى الفترة التي سبقت نشوب الحرب العالمية الثانية، إحدى المقاربات الكلاسيكية المفسرة للانحاز التكاملي في العلاقات الدولية. وبموجب هذه المقاربة ينتقل المجتمع الإقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الاتحادية، بينما تولى هذه الأخيرة صلاحيات تتحدد وفق نظام اللامركزية الذي يتم الاتفاق عليه، ولا يعود هناك مجال للحديث عن تكامل اقتصادي أو غيره بحيث تتولى السلطة المركزية شؤون السياسة الاقتصادية وفقا لما تمليه الأوضاع الخاصة للدولة الاتحادية المعنية. ³ وعليه فهي تعتمد على متغير محدد في تفسير التكامل وهو القرار الحكومي للدول المتكاملة حيث تقر السلطات العليا في كل دولة تبعاً لمصلحتها الوطنية التنازل عن أجزاء من سيادتها تتفاوت بحسب كل حالة من أجل تحقيق مكاسب التكامل المتنوعة بعد تقييم عقلاني لكل من الخسائر والمكاسب المترتبة على الدخول في العملية التكاملية ويكون الهدف من ذلك هو تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل وتقليل الخسائر إلى أقصى حد ممكن.

منطلق العملية التكاملية وفق هذه المقاربة يكون فورياً أو دستورياً وليس قاعدياً، غير مهمل للأبعاد الأخرى للتكامل وهو عكس ما تراه بقية المقاربات النظرية الأخرى كالنظرية الوظيفية على سبيل المثال. ⁴ حيث أنها تركز على ضرورة إيجاد السلطة السياسية في إطار البناء الفيدرالي لدفع حركة التكامل الاقتصادي والاجتماعي. وعليه يفضل أنصار هذا المنهج الدخول في وحدة سياسية ومن ثم اقتصادية شاملة تفادياً لأن يؤدي البدء بالأمر السهلة إلى التراخي في بذل الجهود من أجل اجتياز الخطوات المعقدة، ⁵ وهي حقيقة يمكن الوقوف عليها على مستوى العديد من الترتيبات الإقليمية بين الدول النامية بشكل عام والعربية منها بشكل خاص.

واستناداً على ما تقدم، يمكن القول أن هذه المقاربة تتمحور أساساً حول :

- التخلي عن السيادة، وقيام ولاءات جديدة للسلطة المركزية بناء على سعي هذه الأخيرة نحو تلبية المصالح المشتركة للأعضاء .
- تركيزها بشكل رئيسي على بناء المؤسسات على اعتبار أن الفيدرالية هي عبارة عن اندماج للمؤسسات، فهدفها النهائي هو قيام وحدة سياسية بين كيانات مستقلة أساساً وذات سيادة.

1-2-2- مقارنة الاتصالات أو التفاعلية *Approche transactionnelle*

تنسب هذه المقاربة إلى المنهج السلوكي في العلاقات الدولية والتي يرجع الفضل في بلورتها إلى كارل دويتش *Karl Deutsch*. الذي أعطى أهمية بالغة لعنصر الاتصال باعتباره يعمل على توثيق الصلة بين الأفراد على المستوى المحلي والوحدات السياسية على المستوى الدولي، فينشأ نوع من العلاقات المتماسكة بينها، تكون بؤار أولية نحو علاقات تكامل فيما بينها. فمنهجية دويتش التكاملية معتمدة على فكرة أساسية هي زيادة تدفق الاتصالات وتعدد العلاقات المختلفة الأبعاد تحدد درجة الاعتماد المتبادل بين الوحدات المعنية بالتكامل مما يؤدي إلى تماسكها أكثر ومن ثم ديمومة العملية التكاملية فيما بينها. ⁶

فالتكامل وفق هذه المقاربة هو عملية تراكمية تتزايد معها الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين المجتمعات على نحو يؤدي لتقليص حدة التباين بينها وإلى توفير ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها مع تفادي

1 : محمد محمود الإمام (1990)، التكامل الاقتصادي : الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي، في إبراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي : مقاربات نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 228.

2 : ناصر عبد الرحمن العنقري (2009)، المدارس الفكرية للتكامل : دراسة نظرية في المفاهيم والأبعاد السياسية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، العدد رقم 03، ص 267-268.

3 : انظر في هذا الصدد كل من :

- محمد محمود الإمام (1990)، التكامل الاقتصادي : الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي، مرجع سبق ذكره، بيروت، ص 226.

- WALLACH Jessica & T.SRINIVASAN(2006), *Analyzing Federalism: Stylized Models and the Political Economy Reality*, In WALLACH Jessica and T.N.SRINIVASAN(eds), *Federalism and Economic Reform: International Perspectives*, Cambridge University Press, Cambridge, p10 & p17.

4 : ناصف يوسف حتى (1985)، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ص 276.

5 : محمد محمود الإمام (1990)، مرجع سبق ذكره، ص 229.

6 : OBYDENKOVA Anastassia (2006), *New Regionalism and Regional Integration: the Role of National Institutions*, Cambridge Review of International Affairs, Vol 19 -n°04, December, p592.

الاعتماد على هياكل مؤسسية محددة تتولى الشؤون الإقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل.¹ فهي ترى أن تكثف المعاملات بين الدول المعنية دون الالتزام بإطار مؤسسي معين ينشأ نوعاً من "الشعور بالجماعة" بعد أن تتزايد حجم التشابكات فتتقارب المصالح وتتماثل قواعد السلوك بما يجعل التكامل خاتمة طبيعية لهذه الشبكة من العلاقات، وهذا يعنى ضرورة وجود استعداد لتفهم حاجات الآخرين والتعرف على الوزن النسبي الذي تكسبه كل دولة وقدرتها على تعزيز مسيرة التكامل المبني حسب دويتش أساساً على محورين هاميين هما : القيم والتوقعات، وذلك نظراً لقوة تأثيرهما على السلوك السياسي الذي يؤدي في النهاية إلى دمج المجتمعات المنفردة.²

1-2-3- المقاربة الوظيفية *Approche fonctionnaliste*

يمكن القول بأن الأزمات السياسية والاقتصادية التي مرت بما أوروبا بداية بالحرب العالمية الأولى ثم أزمة الكساد سنة 1929 ثم الحرب العالمية الثانية، دفعت بالعديد من المنظرين لبلورة أفكار تدعو إلى التعاون بين الدول، ومنها أفكار هذه المدرسة التي حاولت أن تتخطى به النطاق الإقليمي إلى العالمي، وهي نقطة خلافها الرئيسية مع المدرسة الوظيفية الجديدة، وفقاً لفرضية تقوم عليها، وهي أن التعاون منطلقه يبدأ من ميادين السياسة الدنيا والمعنى بذلك القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عامة والتي يمكن اقتطاعها أو فصلها عن ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية وقضايا الأمن وغيرها.³

عموماً يعود الفضل الأول في وضع الإطار النظري لهذه المقاربة للبريطاني دافيد ميتزاني *MITRANY David* الذي ينطلق من فرضية رئيسية بأن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع، ومرد ذلك أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة، بينما حاجيات المجتمع تمتد إلى أكثر من ذلك المجال.⁴ لذا يتعين العمل على تحقيق التعاون بين الدول ومن ثم تحقيق التكامل انطلاقاً من البعد الاقتصادي لأن من شأن هذا التوجه أن يؤدي إلى إحداث التعاون في باقي الأبعاد وذلك وفقاً لما يسمى بمبدأ الانتشار *Doctrine of Ramification* الذي يعنى بأن التعاون في حقل تقني واحد سيساهم بدوره في خلق التعاون في الحقول التقنية الأخرى مما ينتج عنه خلق حاجات جديدة تؤدي هي الأخرى إلى بعض الفرص للتعاون في حقول أخرى.⁵ وضمن هذا الإطار يرى ميتزاني بضرورة إعطاء التقنيين والخبراء سلطات كافية في صناعة القرارات وتنفيذ السياسات في المجالات الاقتصادية والفنية التي تعد المصدر الرئيسي لتحقيق الرخاء والمكاسب الخاصة بالعملية التكاملية وليس الحقل السياسي الذي يعد حقلًا غير فعال فيما يخص الظاهرة، فالتكامل حسب ميتزاني يمكن أن يكون عبر قنوات التعاون الاقتصادية النفعية وليس عبر توقيع أو إبرام اتفاقيات ومعاهدات بين الدول ذات طابع سياسي محض.⁶ مع العلم بأن التعاطي مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية يكون عن طريق إنشاء منظمات وأجهزة تشرف عليها والتي من شأنها أن تؤدي إلى توحيد مصالح الأطراف المشاركة في هذه الأجهزة، وبالتالي زوال الخلافات بينها ومن ثم الوصول إلى حالة استعدادها لتقبل التكامل فيما بينها وعلى كافة المستويات بما فيها المستوى السياسي والتكيف معه.⁷

1-2-4- مقاربة الوظيفية الجديدة *Approche néofonctionnaliste*

تعتبر مقاربة الوظيفية الجديدة المقدمة من قبل مفكرين كأرنست هاس *Ernest HASS* وأميتاي أترزيوني *Amitai ETIZIONI* الصيغة المحدثة للوظيفية التقليدية المتأثرة بنشأة المجموعة الأوروبية، والتي تعتبر انعكاساً لإطارها الفكري. فهي تعتبر أن العملية التكاملية يجب أن تبدأ في مجالات السياسة الدنيا (خصوصاً الاقتصادية منها) لتنتقل بعد ذلك إلى ميادين السياسة العليا وفقاً لمبدأ الانتشار.⁸ غير أنها من ناحية أخرى، حاولت معالجة أوجه القصور الذي شاب المقاربة التقليدية للوظيفية والتي تمحورت في مجملها حول استحالة الجمع والتوحيد بين مصالح المجتمعات المختلفة وكذا صعوبة الفصل بين القضايا السياسية والفنية خصوصاً منها الاقتصادية، حيث أكدت بضرورة توفر عدد من العناصر التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية وهي:⁹

- توفر ثقافة مشتركة تقرب منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية وتنشئ اتفاقاً عاماً بينها على ما يعتبر عناصر رفاهة في حياتهم، وإيكالها للسلطة التكاملية وهو ما يجعل التجمع ضمن إقليم وليس النطاق العالمي كما نادى الوظيفيون التقليديون.

¹ محمد محمود الإمام (1998)، تطور الأطر النظرية للاتحاد الأوروبي: الدروس المستفادة للتكامل العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص8

² LAURSEN Finn (2003), *Comparative Regional Integration : Theoretical Perspectives*, Ashgate Publishing Limited, Hampshire, England, p 4.

³ ناصف يوسف حتى (1985)، مرجع سبق ذكره، ص276

⁴ MEYER Angela (2006), *L'Intégration Régionale et Son Influence sur la Structure, la sécurité et la stabilité d'états faibles: L'exemple de quatre Etats centrafricains*, thèse de Doctorat en Sciences politiques, Institut d'Etudes Politiques, Paris, pp 276-277.

⁵ SUR Serge (2000), *Relations Internationales*, Montchrestien éditions, 2ème édition, Paris, p34.

⁶ ناصف يوسف حتى (1985)، مرجع سبق ذكره، ص277.

⁷ MATTLI Walter (1999), *The Logic of Regional Intergration : Europe and Beyond*, Cambridge University Press, Cambridge, p22.

⁸ KEBABDJIAN Gérard (2004), *Economie Politique du Régionalisme : le Cas Euro-méditerranéen*, Revue Région et Développement, n°19, p156.

⁹ محمد محمود الإمام (1998)، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9.

- تجاوز حدود الأمور ذات الشأن الداخلي في كل من الدول أعضاء الإقليم إلى ما تسعى إليه هذه الدول من خلال علاقاتها مع باقي العالم. وهو ما يتطلب توافقاً في نظرة الدول المعنية إلى هذه العلاقات. وبوجه خاص طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تتخذ وزناً كبيراً في الشؤون السياسية.
- تخصيص موارد اقتصادية كافية للعمل المشترك، إذ يجب أن يحظى هذا التخصيص على أولوية متماثلة في نظر جميع فئات الدول الأعضاء في الترتيب التكاملي حتى يسهل تخصيص موارد الإقليم لنفس الأغراض التي يسود الاتفاق عليها، فضلاً عن تقبل المجتمعات المعنية في هذه الدول بتوجيه الموارد المخصصة للآخرين رغبة منها في تدعيم التجمع بينها.
- ضرورة وجود أطر مؤسسية تحيل الاختيارات إلى قرارات توفر للبشر حظاً أوفر من الرفاهية مما يستلزم إيكال حد أدنى من القرارات إلى مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود القطرية، أي أن البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا محوريا في هذا المنهج.
- وتؤكد الوظيفة الجديدة على التسييس التدريجي لعملية التكامل بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا إلى ميادين السياسة العليا، كما أن تحول الولاء من الدولة العضو في العملية التكاملية إلى المنظمات الوظيفية الجديدة يساهم في التحول السياسي البنوي الذي يظهر في انصهار الدولة القطرية في الترتيب الإقليمي.¹ وفي هذا السياق يشير كل من أرنست هاس *Ernest Hass* وفيليب شميتز *Philippe Schmitter* في دراسة لهما إلى وجود ثلاثة مجموعات من المتغيرات، يبدو أنها تتدخل في إمكانية تحقيق ما نسميه بالاتحاد السياسي انطلاقاً من قاعدة الاتحاد الاقتصادي وهي:²
 - المتغيرات القاعدية: والمتمثلة في حجم الوحدات، التعددية الاجتماعية داخلها(لغات، أديان، قوميات..الخ)، معدل التعامل بينها.
 - المتغيرات لحظة الاتحاد الاقتصادي: حجم السلطة المفوضة للاتحاد، مستوى مشاركة الاتحاد في أعمال الحكومات وأهدافها.
 - المتغيرات الحركية: والمتمثلة في نموذج اتخاذ القرار، معدل التعامل بين الوحدات بعد قيام الوحدة الاقتصادية، مستوى قدرة الأطراف على التكيف لمواجهة الأزمات.
- وتعد الوظيفة الجديدة أكثر واقعية مقارنة بالتقليدية من جانب عدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية والسياسية وإن كانت تؤكد على أولوية الأولى في سبيل نجاح أي مسار تكاملي. فهي تختلف معها في العديد من الأمور الجوهرية من بينها:
 - اعتمادها على المفهوم التكاملي الإقليمي بدلا من الدولي، مع العلم بأن التحول في التركيز على المناطق الجهوية جاء نتيجة فشل أطروحات الوظيفة التقليدية التي تقوم على أساس شمولي في توحيد مصالح الدول. فأغلبية التحليل التي بدأت منذ نهاية الخمسينيات ركزت على محاولات التكامل الإقليمي خاصة على التجارب التي تمت في أوروبا الغربية ثم توسعت لتشمل المناطق الجغرافية الأخرى. مع الإشارة بأن هناك مجموعة من الشروط التي لا بد من توافرها في أي مسار تكاملي، وهي:³
 - أن تكون خطة مسار التكامل محددة وظيفيا، بمعنى أن يكون لمهامها مغزى اقتصادي للدول المعنية. وإذا كانت البداية في مجالات فنية، فإن الفاعلين لا يجدون ضرورة لتسييسها حتى تتزايد الأدوات المتاحة لهم لأدائها.
 - أن يكون للقائمين على تجسيد مسار التكامل ثقل في عملية اتخاذ القرار في بلدانهم، مع وجود قدر من التجانس بين هذه الدول، الأمر الذي من شأنه تحقيق الإجماع حول الأهداف المتوخاة والوسائل الكفيلة بتحقيقها.
 - وجوب توفر نوع من التفاهم وتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بمسار التكامل بين سلطات كل الدول المعنية، والعمل على إعادة تشكيل مصالحها بنظرة فوق وطنية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يدعم المركز الجديد للتجمع الإقليمي، بما يتيح لمؤسساته العمل بنوع من الحرية وهو ما يؤدي في النهاية إلى ترسيخ قناعة أن وجود مؤسسة إقليمية أقر على تحقيق مصالحهم بكفاءة أكبر.
 - يتمثل محور الوظيفة الجديدة في تخلي الدول عن سلطاتها في بعض المجالات والميادين التي لا يمكن أن تتعاطى معها بفعالية أكبر بصفة منفردة، و منها على وجه الخصوص المجالات الاقتصادية، ويكون تجسيد ذلك عبر إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بشؤون هذه المجالات والتي تمنح لها صلاحيات وسلطات "ما فوق الدولة".

2- تعريف التكامل الاقتصادي وتقسيماته

سيحاول هذا الجانب من المطلب، تقديم مدخل تعريفي للتكامل الاقتصادي والذي يقتضي استعراض أبرز المفاهيم التي أعطيت له وتبيان العلاقة بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى المشابهة له مع تحديد أبرز أقسامه.

1-2- مفهوم التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم الأخرى.

لم يحظى مفهوم التكامل الاقتصادي باتفاق عام بين الاقتصاديين مثلما يبين ذلك في تعدد التعاريف التي أعطيت للظاهرة، وهذا بفعل التباين في وجهات نظرهم حول درجة ونوع التعاون الاقتصادي القائم أو المقترح بين الدول المختلفة محل الدراسة على

1 : فضيلة بخوش(2010)، اتحاد المغرب العربي : بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص51.

2 : أنظر في هذا الصدد كل من :

- ناصر عبد الرحمان العنقري(2009)، مرجع سبق ذكره، ص ص 267-268.

- OBYDENKOVA Anastassia (2006), *Op.cit.*, p594.

3 : محمد محمود الإمام(1990)، مرجع سبق ذكره، ص228.

أساس النظر إليها كوحدة اقتصادية مستقلة ترغب في إقامة شكل أو آخر من أشكال التكامل الاقتصادي.¹ كما نجد أن استخدام المصطلح يكون للدلالة على عدة معان، تكون أحياناً متباينة، إذ يستعمله البعض للتعبير عن شكل من أشكال التعاون، في حين يستعمله البعض الآخر للتعبير عن علاقات وثيقة تنشأ في إطار الاندماج والوحدة بين أطراف الترتيب التكاملي.

1-1-2- مفهوم التكامل الاقتصادي

يشير اصطلاح التكامل الاقتصادي إلى أنه عبارة عن جمع ما ليس موحدًا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول التي تجمعها خصائص ومميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات الاقتصادية التفضيلية.² أي بمعنى آخر وبشكل مبسط فهو عملية ارتباط دولتين أو أكثر في شكل اتحاد اقتصادي تكون فيه العلاقات بين هذه الدول أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم.³ ورغم بساطة التعريف التكامل ووضوحه، إلا أن آراء الاقتصاديين قد تباينت حول مفهوم جامع له، نتيجة لاختلاف وجهات نظر هؤلاء وتباينها من منطلق أن التكامل الاقتصادي يعد عملية ليست بسيطة، بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية. كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل. فهو يستخدم في أوقات مختلفة لتعني مقاصد متباينة:⁴

- فعلى الصعيد الدولي، يستخدم لوصف أي شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية.
- أما على الصعيد الوطني، فقد اتجه مصطلح التكامل الاقتصادي لتبيان معنى تقليص التباينات الاقتصادية والاجتماعية في مجال توزيع الثروة والدخل في مختلف المناطق والأقاليم.
- أما على المستوى الاقتصادي الجزئي فقد جاء ليغطي أشكالاً من العلاقات المتشابهة على مستوى المشروعات.

وعموماً يمكن عرض بعض المفاهيم التي أوردتها بعض رواد الفكر الاقتصادي التكاملي على النحو الموالي :

يعرف جان تينبرجن *Jan Tinbergen* التكامل بأنه بناء للشكل الاقتصادي الأكثر صلابة، بحيث تزول فيه كافة العوائق والقيود المتعلقة أثناء عملية التنفيذ سواء القيود التجارية كالتعريف الجمركية والقيود الإدارية والرقابة على عمليات التحويل وغيرها ، وذلك عن طريق قيام المؤسسات والوسائل الخاصة بالتنسيق والتوحيد.⁵ أي أنه يحتوي على عنصرين، يتمثل الأول في إزالة القيود التجارية في حين يتمثل الثاني في عملية التنسيق والتوحيد بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية. كما يرى أيضاً أن تحرير التجارة بين مجموعة من الدول من شأنها خلق سبيلاً لتحقيق عامل تساوي أسعار عوامل الإنتاج وهذا في حال توافر جملة من العوامل منها : سيادة المنافسة الكاملة؛ غياب تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج؛ تماثل أنماط الطلب العالمي؛ وكذا غياب نفقات النقل وتماثل دوال الإنتاج عالمياً.⁶

أما جونار ميردال *Gunnar MYRADAL* مفهومها أكثر اتساعاً وعمومية للتكامل الاقتصادي فهو يعرفه بأنه عبارة عن " العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على المستوى الوطني بل أيضاً على المستوى الإقليمي.⁷

وعليه، فهدف التكامل حسبه هو تحقيق المساواة التامة في الفرص المتاحة لأعضاء العملية التكاملية من أجل رفع كفاءاتهم الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المتشكلة. كما يلاحظ أيضاً بأنه قد وسع مفهوم التكامل ليصبح عملية اقتصادية واجتماعية، فالجانب الاجتماعي للتكامل حسبه دائماً، يسهم في بلوغ المرحلة العليا للتكامل وهي التكامل السياسي أو المؤسسي، ومن ثم فالغاية من التكامل ليس الجمع بين الكيانات، وإنما رفع درجة التوافق في مجال معين بين خطط مجموعة من مراكز اتخاذ القرار بغية إقامة نظام اقتصادي واحد، وبالتالي فهو يرى بأن التكامل الاقتصادي التام يقوم على ثلاثة عوامل هي : العامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي والعامل السياسي أو المؤسسي.⁸

أما الاقتصادي بلاسا *Balassa*، فيعتمد تعريفه للتكامل الاقتصادي على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة حرية التجارة الخارجية. فهو يذهب إلى اعتبار أن اختفاء هذا التمييز شرطاً منطقياً ومدخلاً طبيعياً لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي، غير أنه يذهب في تحديده لمفهوم حرية التجارة الخارجية إلى إبعاد كونها مجرد تجارة سلعية (التجارة الخارجية بمعناها الضيق) بحيث تحتوي على الآليات الخاصة بتحرير عناصر الإنتاج، وهو ما يعني إزالة كافة القيود التي تعوق انسياب رؤوس الأموال الدولية وانتقالات عنصر العمل بين الدول الداخلة فيما بينها في اتفاق تكاملي.⁹

لذا فهو يعرف التكامل من كونه عملية وحالة. فاعتباره عملية يعني أنه يتضمن الإجراءات اللازمة لإلغاء أو إزالة التمييز أي رفع مختلف القيود بين الوحدات الاقتصادية المنتمة إلى الدول المختلفة التي تسعى لتحقيق التكامل فيما بينها ، أما اعتباره حالة فهو يشير

1 : سامي عفيفي حاتم (2005)، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ص 27.
 2 : عماد عبد الغني (1999)، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة : أسباب التغير وشروط الانطلاق، مجلة المستقبل العربي، العدد 250- كانون الأول، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ص 63.
 3 : SIROEN Jean Marc (2004), *La Régionalisation de l'Economie Mondiale*, éditions la Découverte, Paris, p6.
 4 : إكرام عبد الرحيم (2002)، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 42-43.
 5 : سمير التنير (1978)، التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ص 17-18.
 6 : سامي عفيفي حاتم (2005)، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.
 7 : فؤاد أبو سنيت (2004)، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص 6.
 8 : عمر صقر (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 198.
 9 : سامي عفيفي حاتم (2005)، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 29.

إليه كحالة من العلاقات الاقتصادية الدولية التي تختفي فيها كافة صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية، أي أن الدول المعنية بهذا التكامل قد وصلت إلى نوع من التوازن الاقتصادي الذي تغيب فيه كل الأشكال المختلفة للتمييز والتفرقة بين الاقتصاديات الوطنية".¹ في حين أن جاك بلكمان Jacques PELKMANS أشار إلى أن التكامل الاقتصادي، هو الحالة التي يتم من خلالها إزالة العقبات والقيود الاقتصادية التي تعوق حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، واعتبر أن سهولة وقابلية التحرك لهذه العوامل هي المؤشر على قيام التكامل، ولكن أشار كذلك إلى أن الموانع والقيود الاقتصادية ليست وحدها المؤثرة على هذه الحركة، ولكن هناك أيضا العوامل الاجتماعية مثل: الاستهلاك، حب الوطن وغيرها، وكذا حركة رؤوس الأموال التي تؤثر أيضا على قيام التكامل.² أما فيليب هوغون Philippe HUGON فيعرفه على أنه عبارة عن بناء لفضاء اقتصادي إقليمي عن طريق ربط الاقتصاديات المختلفة المكونة له بعلاقات قوية يتعاظم معها مستوى الاعتماد المتبادل فيما بينها من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية للدول المكونة له على نطاق واسع ووضع إطار مؤسسي منظم للعملية التكاملية.³ فالتكامل الاقتصادي في نظره هو مسار متعدد الأبعاد multidimensionnel يتسم بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل ما بين الفضاءات الاقتصادية الوطنية بفعل وجود حرية تدفق السلع ورؤوس الأموال والعملية، وكذا بإقامة المشروعات المشتركة وتنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيد للقواعد المنظمة للعلاقات بين هذه الفضاءات.⁴

وعلى حاصل ما سبق عرضه من تعريفات، يمكن القول أن التكامل الاقتصادي عبارة عن اتفاق يتم بين دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة القيود والحواجز التي تقف عائقا أمام تحرك السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بينها، بجانب أنه يتضمن تنسيقا للسياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والتجارية بغية الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم السياسي للدول الأعضاء في الترتيب. فهو بذلك:⁵

- حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.
- يتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان جديد يعرف عادة بمرحلة "التكامل الاقتصادي التام" كهدف نهائي تتجه إليه جهود الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه.
- تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية لهذه الدول وذلك بتنسيق السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وخاصة السياسات النقدية والمالية وسياسات التجارة الخارجية. كما يستند إلى واحد أو أكثر من الأسس الموالية:⁶
- على الأساس الوظيفي - يتم اختيار واحدة من المراحل أو درجات التكامل التي سيتم التعرض إليها لاحقا سواء.
- على أساس مستوى التطور الاقتصادي لأعضائها بين دول متقدمة اقتصاديا أو نامية.
- على أساس جغرافي بين دول إقليم معين أو بين جوار جغرافي أو حتى بين دول متباعدة على غرار تكتل الأبك APEC.

2-1-2 - علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم الاقتصادية الأخرى

هناك العديد من المفاهيم الاقتصادية التي لها ارتباط وثيق بمفهوم التكامل الاقتصادي، حتى وأن هناك من لا يميز بينها من منطلق اعتبارها مصطلحات تدل على مفهوم واحد ومن بينها: التعاون الاقتصادي، الاعتماد المتبادل، التنسيق والعمل المشترك وغيرها من المصطلحات التي تبقى في نهاية المطاف مختلفة عنه .

2-1-2-1 - التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي

قد يظهر أحيانا لبس وعدم تفرقة بين مصطلحي التكامل والتعاون الاقتصاديين، بيد أن الأدبيات الاقتصادية ترى بوجود اختلاف بين المصطلحين متعلق بالكيف والكم معا باعتبار أن التعاون الذي تتضمن علاقاته في العادة العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين بهدف تحقيق منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل،⁷ وهو ما يقلل من التمييز في العلاقات الاقتصادية بين مختلف الأطراف المعنية بعملية التعاون على عكس التكامل الاقتصادي الذي ينطوي على التدابير الفاعلة للحد من التمييز بشكل يزيد من عمق وفعالية العلاقات الاقتصادية بين الأطراف المعنية.⁸ أي بتعبير آخر، يرمي التعاون الاقتصادي إلى تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة عن طريق تبادل منح التيسيرات اللازمة لتشجيع التبادل التجاري والاقتصادي بين دولتين أو أكثر على أساس مبدأ المعاملة بالمثل أو وفقا لما يتم الاتفاق عليه، والذي لا يتولد عنه في العادة آثارا وتغييرات هيكلية أو شاملة في اقتصاديات الدول المعنية به على عكس التكامل الاقتصادي الذي تتولد عنه علاقات قوية

¹ : عبد المطلب عبد الحميد (2003)، السوق العربية المشتركة : الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 14.

² : PELKMANS Jacques (2006), *European Integration: Methods and Economic Analysis*, Pearson Education Limited, London, Third edition, p2.

³ : HUGON Philippe (1999), *Les Accords de Libre Echange avec les pays du Sud et de l'est de la Méditerranée Entre la Régionalisation et la Mondialisation*, Revue Région et Développement, n°09-1999, Edition l'Harmattan, Paris, p11.

⁴ : HUGON Philippe (2002), *Les Economies en Développement au Regard des Théories de la Régionalisation*, Revue Tiers Monde, Vol 43- N° 169, p10.

⁵ : سامي عفيفي حاتم (2005)، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 34.

⁶ : عبد المنعم السيد علي (1996)، التكتلات الاقتصادية الدولية : طبيعتها، أنواعها، خصائصها، آثارها الاقتصادية على الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 85- آذار، الأمانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، ص 105.

⁷ : منظر فاضل البطاط (2008)، التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصادات العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 21 - المجلد الخامس، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، البصرة، ص 51.

⁸ : سامي عفيفي حاتم (2005)، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

بين الدول الأعضاء فيه بما يكفي لإحداث تغييرات هيكلية وطويلة الأجل في اقتصاديات المعنية بالعملية التكاملية.¹ لذلك نجد أنه ضمن نطاق التعاون الاقتصادي تحتفظ الوحدات الاقتصادية المكونة للدول المتعاونة اقتصاديا بخصائصها المتميزة واستقلاليتها، فهو لا يشترط تجانس الدول أو ذات نظم اقتصادية واجتماعية متجانسة أو متقاربة، كما لا يرتبط بتحقيق تغييرات وآثار هيكلية في اقتصاديات أطراف التعاون ولا بالدرجة نفسها في العمق والشمول وبعد المدى في العلاقات بين أطراف التكامل الاقتصادي.²

كما أن لعلاقات التعاون أشكالاً متعددة يمكن أخذها من ثلاث زوايا :³

- الأولى متعلقة بأطراف العلاقة التي قد تكون ثنائية بين دوليتين أو جماعية ، مع العلم بأنه غالباً ما تتم العلاقات التعاونية الثنائية خارج مجال عمل المنظمات الدولية في حين نجد العلاقات التعاونية المتعددة الأطراف غالباً ما تتم داخل المنظمات الدولية كالمنظمات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة على سبيل المثال.

- أما الزاوية الثانية، فهي متعلقة بالمساعدات التي تتم في نطاق التعاون، فقد تكون من طرف واحد دون وجود اتفاق مسبق بين طرفي العلاقة، كما أنها قد تبرز في شكل مساعدات اقتصادية، أو فنية، أو مالية.

- أما الزاوية الثالثة، فتتعلق بمجال العلاقة، إذ نجد علاقات تعاون في المجال الفني و في مجال المشروعات المشتركة، وفي مجال التبادل التجاري والتي تعد أكثر العلاقات شيوعاً.

عموماً يمكن إبراز أهم الفوارق بين التكامل والتعاون الاقتصادي وفقاً لما سبق عرضه في النقاط الموالية :

- يقوم التكامل الاقتصادي في الأقطار ذات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المتجانسة والمتقاربة جغرافياً. عكس التعاون الذي يمكن أن يتم بين أقطار تتشابه أو تختلف في أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية وقد تتقارب أو تتباعد جغرافياً.
- يرتبط التكامل الاقتصادي بحدوث تغييرات وآثار هيكلية على الاقتصاديات المتكاملة. وبالمقابل فان التغييرات والآثار المرتبطة بالتعاون الاقتصادي ليس لها الطابع الهيكلي ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول.
- يأخذ التعاون الاقتصادي طابعاً ثنائياً أو أكثر، وتتسم موضوعاته بالتحديد والبساطة عكس التكامل الاقتصادي المتصف بدرجة كبيرة من التعقيد والذي يتوقع لاتفاقيات الاستمرارية لأجل طويل عكس التعاون الاقتصادي الذي يمكن أن يتم لفترة قصيرة محددة.

2-2-1-2- التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل

يستخدم الاعتماد المتبادل لتضمين أو تبيان مختلف درجات التأثير المتبادل بين الأطراف والناجم عن وجود علاقات مشتركة في الاتجاهين بين دوليتين أو أكثر على مستويات مختلفة ومنها مستويات العلاقات الاقتصادية الدولية والمرتبطة أساساً بالتبادل التجاري وحركات رؤوس الأموال وانتقال عوامل الإنتاج والتكنولوجيا. أي أنه يمكن النظر إلى الاعتماد المتبادل بأنه تعبير عن طبيعة وشكل العملية التكاملية بناءً على طبيعة العلاقات الرابطة بين أطراف التكامل.

كما تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن درجة الاعتماد المتبادل بين الدول تختلف باختلاف العلاقة الرابطة بينها، إذ من الممكن أن يكون الرابط الرئيسي بينها محصوراً في العلاقات التجارية فقط أو قد تمتد بشكل أوسع لتشمل حركات رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج وانتقال التكنولوجيا وغيرها. كما أن طبيعة الاعتماد المتبادل بين الدول قد تختلف أيضاً باختلاف المستويات الاقتصادية لها، فبالنسبة للدول الصغيرة، فإن هذا الأمر يترجم نفسه عموماً في تبعية للدول الكبيرة، مع أن هذه الأخيرة قد تعتمد بدورها، وبصورة كبيرة، على دول صغيرة معينة للحصول على واردات إستراتيجية محددة (المواد الأولية مثلاً)، مع العلم أن جوهر هذه الظاهرة قد يتلخص في افتراض أن نمو هذه الواردات من البلدان النامية يتوقف إلى حد ما على معدلات النمو في البلدان المتقدمة، فضلاً عن السياسات التجارية لهذه الأخيرة.⁴

2-2-1-3- التكامل الاقتصادي وكل من التنسيق والعمل المشترك

يمكن تعريف التنسيق على أنه عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الاقتصادية للدول، عن طريق عملية اتصالات ومشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو إقليمي، وهذا لوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية رئيسية لهذه الدول، والتي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة، ومن ثم فيمكن عده بمثابة مرحلة متقدمة للتعاون الاقتصادي من حيث كونه يتطلب اتفاقاً معيناً على إجراء التنسيق بين الدول في بعض القطاعات والنشاطات الاقتصادية.⁵ أي أنه ينطلق من مؤسسة أو جهاز يكون وجوده سابق على عملية التنسيق، هذا عكس التكامل الذي يهدف إلى تكوين أجهزة ومؤسسات جديدة (كيانات جديدة)، كما

1 : طالب عوض وراة (2013)، الاقتصاد الدولي : نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 313.

2 : إكرام عبد الرحيم (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

3 : سليم موادي (2014)، بنوك التنمية الإقليمية كآلية لدعم التكامل الجهوي في الدول النامية : دراسة تطبيقية على مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، أطروحة دكتوراه في علوم التنسيير ، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التنسيير، جامعة الجزائر 3 ، ص 7-8.

4 : سعيد النجار (1990) ، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي، في: إبراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي : مقاربات نظرية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

5 : حامد عبيد حداد (2006)، تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي : دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية، مجلة الدراسات السياسية ، العدد 31-32، جامعة بغداد، بغداد، ص 116.

أن التنسيق قد يكون في بعض الأحيان مؤقتا عكس التكامل الذي يتحقق بوجود قدر معين من التنسيق بين الدول المكونة له، لذا يعد كشرط رئيسي لتحقيق التكامل.

أما ما تعلق بالعمل المشترك، فيقصد به بشكل عام، تلاقي إرادات لانجاز عمل ما، الأمر الذي يعني أن النشاط الذي يمكن أن يكون محور تلاقي الإيرادات ليس محصورا فقط في شكل محدد كالنشاط الاقتصادي الذي غالبا ما يختزل مفهوم العمل المشترك ضمنه، على اعتبار أن ذلك يعبر عنه بالعمل الاقتصادي المشترك والذي يعني بناء على ما تقدم تلاقي إرادات عدة دول للقيام بعمل ذو طبيعة اقتصادية وبصفة مشتركة تحقيا للمصالح والأهداف المشتركة.

2-2- التقسيمات المختلفة للتكامل الاقتصادي

يتم التمييز بين مختلف مسارات التكامل الاقتصادي من خلال مؤسساتها، و أدوارها على المستوى الإقليمي والدولي وكذلك من خلال عمقها و-أو- توسعها، أو من خلال أبعادها، فهي تتجاوز المجال الاقتصادي، لتؤثر على المجالين الاجتماعي والجيوا استراتيجي، فأشكالها تتراوح ما بين التعاون القطاعي في بعض مجالات محددة إلى إقامة الوحدات السياسية مع تحول في السيادة. ومن هنا نجد أن هناك العديد من التقسيمات قد أعطيت للتكامل الاقتصادي ومنها :

1-2-2- التكامل العميق والتكامل السطحي

يميز عدد كبير من الاقتصاديين بين نوعين من التكامل الاقتصادي، وهما التكامل السطحي *shallow integration* و التكامل العميق *deep integration*. إذ يقصد بالتكامل السطحي التفكيك أو الإلغاء الجزئي أو الكلي للعوائق التعريفية والغير التعريفية في وجه حركة المبادلات التجارية بين مجموعة من الدول،¹ بحيث تكون هذه الأخيرة مرتبطة بترتيب إقليمي يأخذ شكل اتفاق للتجارة التفضيلية أو منطقة للتبادل الحر أو اتحاد جمركي.² أما التكامل العميق فهو يتجاوز مسألة التعامل مع القيود التي تقف في وجه تدفقات السلع والخدمات على حدود الدول المتكاملة إلى ما بعد حدود هذه الدول.³ فهو يشمل التعامل مع الإطار المؤسسي والتنظيمي لانتقال السلع والخدمات وكذا عوامل الإنتاج وذلك من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول وتوحيدها على غرار إجراءات تنظيم الاستثمار، وتحرير التجارة في السلع والخدمات، وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية وغيرها....⁴

ومما سبق، نجد أن التكامل السطحي يعمل على خلق ترتيبات إقليمية ذات طابع تجاري محض دون أن يكون لها أثر على باقي الجوانب الاقتصادية الأخرى كما الحال بالنسبة للتكامل العميق الذي يعمل على خلق فضاءات اقتصادية إقليمية متعددة الأبعاد تأخذ في الحسبان جميع الجوانب الاقتصادية سواء التجارية، الإنتاجية فضلا عن المسائل النقدية والمالية.⁵ فكما جاء في الأدبيات الاقتصادية، تتوقف الآثار الاقتصادية الكلية للتكامل الاقتصادي على نوعية هذا التكامل، ففي الوقت الذي تتسم فيه منافع التكامل السطحي أو التقليدي بالغموض وعدم الوضوح، أوضحت نظرية التجارة الدولية، فضلا عن العديد من الممارسات الواقعية، أن التكامل العميق، بالمفهوم السابق، له العديد من الآثار الإيجابية في الرفاهية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.⁶ فبينما جاء التكامل السطحي ليقدم، في آن معاً، كل من خلق التجارة ذو الأثر الإيجابي في الاقتصاد القومي وتحويل التجارة ذات الأثر السلبي، حيث توقف الأثر النهائي للتكامل في المحصلة النهائية لهذين الأثرين. قدم التكامل العميق العديد من الآثار الإيجابية الديناميكية. ويتمثل أهم هذه الآثار في حرية تدفقات السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين أعضاء التكتل، ومن ثم الاستفادة من الوفورات الخارجية المترتبة على اتساع السوق، واقتصاديات الحجم وكفاءة تخصيص الموارد، فضلا عما يصاحب التكامل العميق من توسع في نقل التكنولوجيا ولخلق البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يعكس إيجابيا على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.⁷

2-2-2- التكامل الإيجابي والتكامل السلبي

يعود الفضل في تقسيم التكامل إلى سلبي وإيجابي إلى تينبرجن *Tinbergen*، حيث يقصد بالتكامل السلبي ذلك المبني على إزالة مختلف العوائق التي تقف حائلا أمام حرية المبادلات كالقيود التجارية و الإدارية بين الاقتصاديات المتعددة الأعضاء في الترتيب التكاملية. أما النوع الثاني فهو التكامل الإيجابي ويتضمن اتخاذ إجراءات هادفة إزالة الاختلاف في الضرائب والرسوم وبرامج إعادة

¹ : BALDWIN Richard (1995), *What Caused the Resurgence of Regionalism?*, Swiss Journal of Economics and Statistics, Vol 131- N°03, pp 453-454.

² : EDEN Lorraine (1996), *The Emerging North American Investment Regime*, Transnational Corporations, Vol 5- N°3, December, p73.

³ : HOLMES Peter (2010), *Deep Integration In EU FTAs*, Economics Department Working Paper Series N° 7-2010, University of Sussex, Brighton, p2.

⁴ : HOEKMAN Bernard & WINTERS Alan (2007), *Multilateralizing Deep Regional Integration: A Developing country Perspective*, Paper presented at the Conference on "Multilateralising Regionalism", organized by the Graduat Institute of International Studies WTO Secretariat and the Centre for Economic Policy Research (CEPR), 10-12 September, Geneva, p2

⁵ : REGNAULT Henri (2005), *Libre Echange Nord-Sud et Typologie Des Formes d'Internationalisation Des Economies*, Revue Région et Développement, n°22-2005, Edition l'Harmattan, Paris, p24.

⁶ : منى طعيمة الجرف (2009)، العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية: من التكامل السطحي إلى التكامل العميق- بالتطبيق على المعونة الحكومية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية و مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة و بيروت، ص ص131-132.

⁷ : نفس المرجع السابق، ص 132.

التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل الانتقال بين الدول المتكاملة وذلك بتعديل وتنسيق السياسات الاقتصادية والإدارية بين الدول الأعضاء في التكامل.¹

أي بتعبير آخر فهو يتمثل في عملية التنسيق الهادفة إلى الحصول على الحد الأقصى للعمل والإنتاج والتطوير في البلدان المتكاملة، ولا يتحقق ذلك إلا بوضع إطار مؤسسي وهذا من خلال وضع الآليات وإنشاء المؤسسات والهيئات التي تشرف على تسيير وإدارة التكتل والعمل على تحقيق الأهداف التي تشكل من أجلها. كما نجد اقتصاديين آخرين قد تبناوا التقسيم الذي أتى به تينبرجن على غرار بندر Pinder فهو يدرج يدرج كلا النوعين السابقين اللذان أشارا إليهما تينبرجن *Tinbergen* ضمن التكامل السليبي، بينما التكامل الإيجابي في رأيه يعني " الاتفاق على سياسات تؤدي إلى تحقيق أهداف اقتصادية على اعتبار أن التكامل ما هو إلى اتجاه نحو الوحدة وعدم التمييز بين الاقتصاديات القومية للدول ".²

3-2-2- التكامل بحكم القانون أو المؤسسي *de jure* والتكامل بحكم الأمر الواقع *de facto*

ارتبط تقسيم التكامل الاقتصادي إلى تكامل محدد بحكم القانون والتشريعات أو المؤسسات والهيئات التي تشرف على إدارتها وهو ما يصطلح عليه بالتكامل *de jure*، وتكامل بحكم الأمر الواقع *de facto* الذي يمكن أن يحدث بين دولتين أو أكثر نتيجة لزيادة درجة الاعتماد المتبادل فيما بينها وتشابك مختلف علاقاتها التجارية والمالية والتكنولوجية فضلا عن وجود بعض عوامل ثقافية واجتماعية مشتركة بينها، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى أخذها صبغة قانونية أو مؤسسية كما هو الحال بالنسبة للنوع الأول من التكامل بحسب هذا النوع من التقسيم. مع العلم أن التكامل بحكم الأمر الواقع يرتبط بتطور خصائص التكامل الاقتصادي منذ عقد الثمانينات تحت تأثير تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية وما نتج عنها من انفتاح الاقتصاديات وتزايد ارتباطها ببعضها البعض بفعل تحرير انتقال رؤوس الأموال بمختلف أشكالها والمبادلات التجارية، بانتقاله كما سنرى ذلك لاحقا من صبغته التقليدية إلى صبغته الحديثة.³ وبالتالي، نجد أن التكامل بحكم القانون أو المؤسسي هو عبارة عن مسار مؤسسي *processus institutionnel* تقوم من خلالها دولتين أو أكثر بعقد اتفاقيات بهدف تأسيس فضاء اقتصادي مشترك بينها، مع وضع المؤسسات والآليات التي تسمح بتحقيق الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها أعضاء هذا الفضاء الاقتصادي، والتي تتعدد أشكالها بدءا من التعاون في قطاعات معينة ووصولاً حتى إلى الوحدة السياسية مع نقل السيادة، وهو ما يجعلها تتخذ تأخذ سواء في نفس الوقت أو بشكل متعاقب ومتدرج لجملة من التدابير التي تعمل على تحقيق الأهداف ومن بينها تكثيف التبادل التجاري وتنسيق متبادل للسياسات الاقتصادية مع إقامة مشاريع تعاون يؤسس لها الفاعلون وكذا وضع لقواعد جديدة مصحوبة بنى مؤسسية، مع الإشارة إلى أن أهم درجات التكامل وفق هذا التصنيف تلك المقدمة من قبل بلاسا.⁴

أما التكامل بحكم الواقع، فينشأ عن ممارسات تؤدي إلى تشكل شبكات تجارية ومالية وثقافية وتكنولوجية في فضاء أو منطقة إقليمية، وبالتالي إحداث تكامل حتى وأن كان لا يأخذ طابعا مؤسسيا أو تعاقديا، وذلك تحت تأثير العديد من العوامل الدافعة إلى تشابك العلاقات وزيادة الاعتماد المتبادل بين دول هذا الفضاء أو المنطقة، وهنا يجب أن نشير إلى الدور الكبير الذي تلعبه للشركات المتعددة الجنسيات في تنامي هذا الصنف من التكامل نتيجة لاستراتيجيات التجزئة التي تضطلع بها وتقسيم نشاطها على الصعيدين العالمي والإقليمي.⁵

3- أهداف، دوافع، أسس وأشكال التكامل الاقتصادي

ستهتم الفقرات اللاحقة من هذا المطلب بتناول لكل من أهداف التكامل الاقتصادي ودوافعه، فضلا عن أسسه وأشكاله.

3-1-1 أهداف ودوافع تحقيق التكامل الاقتصادي

لا يمكن للتكامل الاقتصادي أن يحقق الغايات التي وجد من أجلها، إلا إذا توفرت لدى الدول المتكاملة كل المقومات اللازمة لتكوينه والانطلاق في تطبيق خطط عمله مع وجود دوافع راسخة تدفعها إلى تبني هذا السلوك في إطار العمل الجماعي.

3-1-1-1 أهداف التكامل الاقتصادي

عندما نتحدث عن دوافع التكامل، لابد من التفرقة بين أهداف التكتل لكل من الدول النامية والمتقدمة، فالأخيرة تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل سمة رئيسية لهيكل الاقتصاد، وبالتالي فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكامل يكون له اثر ايجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام، ويكسبه المزيد من الديناميكية والفاعلية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار المحتمل، فهذا سيؤدي بالتبعية إلى زيادة النمو الاقتصادي ويجعل من التكامل أمرا ايجابيا واختيارا مناسباً للمستقبل.⁶

1 :عبد المطلب عبد الحميد(2003) ، السوق العربية المشتركة : الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص15.
2 : بلقاسم زايري (2009)، تحليل امكانيات التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6- العدد 1، ص58.
3 : العربي الجعدي(2010)، مشاريع التكامل الإقليمي جنوب- جنوب : أفلمة متعددة الأشكال ، في: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed - المتوسطي 2010، المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed ، برشلونة ، ص 125.
4 : NANFOSSO.T.Roger et TAMBA Isaac (2003), *Enjeux et problématique de l'intégration économique en Afrique centrale*, In BENHAMMOUDA Hakim et Al (Sous Dir), *L'intégration régionale en Afrique centrale : Bilan et perspectives*, éditions Karthala, Paris , p44.

5 : العربي الجعدي(2010)، مرجع سبق ذكره ، ص 125.
6 : أسامة المجذوب(2001)، العولمة والإقليمية : مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية ، ص54.

- أما بالنسبة للدول النامية، فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفاعلية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكامل الاقتصادي، كما أن عوائد الكفاءة لم تكن أبداً تمثل هدف هذه الدول من عملية التكامل، فبهاكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل، كما أن المكاسب من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد صغيرة نسبياً. وبالتالي يمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكتل هي أهداف هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود، وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير نظراً لاتساع السوق وتنوع الإمكانيات.¹
- وبما أن الاقتناع بالمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها هو الدافع الذي يدفع هذه البلدان إلى التكامل. فكلما زاد الاقتناع بتحقيق هذه المنافع كلما كان الدافع إلى تحقيق التكامل الاقتصادي أقوى. ومن بين هذه الدوافع نذكر:²
- اتساع حجم السوق: يصبح بإمكان كل بلد توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة لبلدان التكامل عوض توجيهها إلى السوق المحلية فقط، وهذا ما يؤدي إلى نمو حافز التوسع في إنتاج المشروعات بسبب توفر الطلب وبالتالي زيادة استخدام الطاقات والموارد الإنتاجية، الأمر الذي يحقق الوفورات الإنتاجية وبكميات كبيرة، وترداد المنافسة بين المشاريع الإنتاجية، وتنخفض الأسعار، وترتفع جودة المنتجات. وربما تتجه هذه المشروعات إلى عمليات تصدير منتجاتها بعدما يتشبع سوق التكامل.
 - زيادة التشغيل: فإتساع حجم السوق والتوسع في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية يبيحا قدراً أكبر من فرص التشغيل، خاصة وأن سوق العمل تتوسع لتصبح سوقاً واحدة لبلدان التكامل قادرة على استيعاب فائض العمل الموجود لدى بعضها.
 - زيادة معدل النمو الاقتصادي: يتيح التكامل توفير إمكانيات أكبر لزيادة الإنتاج لتغطية السوق الواسعة مع وفرة عناصر الإنتاج التي تتيحها لبلدان التكامل لبعضها البعض، وبالتالي تصبح هناك حرية في عملية الإنتاج ومختلف النشاطات الاقتصادية. وبذلك يتوفر قدراً كافياً من عنصر رأس المال وقدراً أكبر من الأيدي العاملة اعتماداً على إمكانيات البلد وإمكانيات البلدان الأخرى المتكاملة. ومن ثم يزداد الإنتاج بالشكل الذي يحقق نمو في الناتج والدخل القومي ويتحقق النمو الاقتصادي.
 - تطوير القاعدة التكنولوجية: التعامل بين مجموعة بلدان في إطار التكامل الاقتصادي يجعل الاستفادة من القدرات التكنولوجية لبلد سهلة بالنسبة لبلدان الاتحاد الأخرى، ويساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية قادرة للاستجابة على المتطلبات المحلية، وبالتالي تتطور وتنمو القدرة على الاستخدام والنمو اعتماداً على هذا القاعدة التكنولوجية المحلية.
 - زيادة القدرة من الحماية للاقتصاد: يسهم التكامل بتوفير درجة عالية من الحماية للاقتصاد لدى البلدان المتكاملة أمام الشركات العملاقة والتكتلات الاقتصادية الأخرى، وهذا يؤدي بالضرورة إلى المحافظة على القدرات والإمكانيات والموارد وتسخيرها لخدمة بلدان التكامل، ويجنب هذه البلدان التبعية لاقتصاديات متطورة أخرى.
 - رفع مستوى رفاهية المواطنين: إذ يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظراً إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.³

2-1-3- دوافع التكامل الاقتصادي

ان الغاية من تكوين أي ترتيب تكاملي دائماً ما تكون مرتبطة بجملة من المقومات المختلفة التي يجب توفرها لدى الدول الراغبة في التكامل بينها، والذي لا يمكن أن يقوم إلا إذا كانت لهذه للدول أسباب ودوافع راسخة تدفعها إلى تبني هذا السلوك والعمل الجماعي ضمنه. لذلك يستند تحقيق أي تكامل إلى جملة من المقومات التي يقوم على أساسها المقومات السياسية، والاقتصادية وكذا الثقافية. ولتبسيط مسألة المقومات الواجب توفرها لنجاح أي تكتل بين دولتين أو أكثر، يمكننا ذكر مثال التكتل الذي يعتبر الأنجح حالياً وهو الاتحاد الأوروبي، فهناك من يجتزل تجربة الأخير في جانب واحد هو الجانب الاقتصادي، بيد أن هذا يبدو مخالفاً ليس فقط للحقيقة، إنما أيضاً للواقع التاريخي.

فميلاد الفكرة الأوروبية جاء في حقيقة الأمر كمحصلة مجموعة من العوامل المركبة منها بالطبع. وربما يأتي على رأسها العامل الاقتصادي جنباً إلى جنب مع عوامل ثقافية وسياسية أخرى واضحة. فلولاً هذا التجانس الثقافي والحضاري الذي يجمع البلدان الأوروبية لما كان يمكن لهذه التجربة أن تبدأ وتستمر. ولولا وجود قيادات سياسية ذات وزن تاريخي (كديجول في فرنسا) وعت أهمية دور أوروبا الموحدة في العالم كمشروع قطب مستقل، لما كان من الممكن أن تظهر تجربة الوحدة الأوروبية في هذا الوقت المبكر، وبعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب العالمية الثانية. وأخيراً، فقد لعبت تلك النظرة الديناميكية لمسيرة الوحدة دوراً كبيراً في نجاح التجربة، فقد عبرت عن عملية تطويرية، تقدم في كل مرحلة أفكاراً قادرة على تطوير التفاعلات الأفقية بين الشعوب الأوروبية على المستوى الثقافي والسياسي والاجتماعي، دون فرض أنساق إيديولوجية سابقة التجهيز على هذا الواقع بغرض الإنجاز التاريخي أو الفوري للوحدة.⁴

3-1-2-1- الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي

يمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي:⁵

- 1 : نفس المرجع السابق.
- 2 : أنظر في هذا الصدد كل من : محمد صفوت قبال (2011)، المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي العربي، في: التنافسية وأثرها على الاستثمارات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية - أعمال المؤتمرات - ، القاهرة ، ص ص239-240.
- 3 : مهدي ميلود(2009)، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول: عرض لبعض التجارب، مجلة دراسات اقتصادية عربية ، العدد45 شتاء، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية و مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ص ص38.
- 4 : عزة قناوي ونيرة سليمان (2005)، التكتلات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، مكتبة دار العلم للنشر والتوزيع ، الفيوم، مصر ، ص ص5-6.
- 5 : محسن الندوي (2011)، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، الطبعة الأولى، ص ص85.
- 6 : عمرو الشوبكي(2004)، أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة، مجلة دراسات إستراتيجية، السنة الرابعة عشرة- العدد141-يوليو 2004، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية- مؤسسة الأهرام، ويمكن الإطلاع على المقال على الموقع الإلكتروني <http://www.ahram.org.eg/acps>
- 7 : حامد عبيد حداد(2012)، التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي : دراسة تحليلية ، مجلة كلية الآداب،المجلد 2- العدد99، جامعة بغداد، بغداد، ص ص643.

- التخصص وتقسيم العمل: وهما أساسيان في بلورة التكامل الاقتصادي باعتبارهما العاملين الذي يتحقق بهما وفورات الحجم على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، وبما يضمن استفادة جميع الأطراف، ويعتبر هذا أساس قيام التكامل وديمومته ونجاحه.
- توفر عناصر الإنتاج: وهذا يعني توفر كل عناصر الإنتاج التي تدخل في العمليات الإنتاجية سواء تعلق الأمر برأس المال أو العمل أو العوامل التقنية والتنظيمية الأخرى، هذه العوامل مسؤولة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية عند مباشرة أي نشاط إنتاجي، فالتكامل يوفر فرصة وإمكانيات أكبر لتوفير هذه العناصر للدول المتكاملة.
- توفر الموارد الطبيعية: وهو عنصر مهم من عناصر مقومات التكامل الاقتصادي ونجاحه وديمومته. فتوفر هذا العنصر الطبيعي وباختلاف أنواعه سيحقق مكاسب لهذه الدول ويساعدها على تكامل حقيقي.
- توفر وسائل النقل والاتصال. زيادة على مقومات أخرى جغرافية، سكانية، لغوية، عرقية، دينية، اجتماعية، مالية... إلخ.

3-2-1-2- الدوافع غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي : الدوافع التاريخية والسياسية

تمثل الظروف السياسية عنصرا هاما في نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية¹، فهي تفرض أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق وفقا لمقتضيات الحاجة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات المشرفة على إدارة الاتحاد الأوروبي كالمفوضية الأوروبية في بروكسل، البرلمان الأوروبي بسترابورغ... . فوفقا للأدبيات المهتمة بالتكامل الاقتصادي في مجال العلاقات الدولية ، هناك ثلاثة شروط، ينبغي توفرها ليتحقق التكامل بصورة ناجحة وهي: توافر كل من الرغبة لدى القادة السياسيين لتحقيق التكامل، والقدرة على إنشاء ووضع الأطر المؤسسية الإقليمية الفعالة، وكذا قيام دولة أو أكثر من الدول الأعضاء بدور القائد الإقليمي في التكتل كأمريكا في النافتا، وفرنسا وألمانيا في الاتحاد الأوروبي.² مع العلم أن توافر الرغبة لدى هؤلاء القادة يجب أن تتبناها أيضا ضرورة توافر الحساسية والقدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء، ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسة تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات الاقتصادية والمالية الأخرى، وكذا أشكال وأنماط هذه السياسة وأطرها اللائحة. ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري وضع تصور عملي لكيفية الاستجابة على المستوى الإقليمي لمصالح الجماعة المتكاملة وتحقيق توافق السياسات والتجانس بين سرعات تنفيذها.

كما تجدر الإشارة إلى أن مسألة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولي هي أحد أهم العوامل المعززة للتكامل بينها، إذ في إطار هذه التكتلات يمكن إتاحة مشاركة فعالة وإعطاء قدرة تفاوضية خصوصا للدول الصغيرة في المحافل الدولية.

3-2- أسس التكامل الاقتصادي و محددات نجاحه وفشله

من المعروف أن التجارب التكاملية المختلفة تستند إلى مجموعة من الأسس ، إضافة إلى وجود محددات أو عوامل يمكن أن تكون سببا في نجاحها في الوقت الذي توجد فيه عوامل أخرى يمكن أن تؤدي إلى فشلها.

1-2-3- أسس التكامل الاقتصادي

- يستند التكامل الاقتصادي إلى جملة من الأسس التي يتركز عليها و المتمثلة في³:
- تعدد الأطراف وتغيير أسس التنظيم المجتمعي لها، وهنا لا بد من توافر مجموعة من الدول الراغبة في التكامل، وضرورة توافر أرضية كافية من القيم تجعل من التكامل أمرا ممكنا، مع وجود رغبة في إحداث تغييرات مشتركة في تلك القيم- إن تطلب الأمر- لتحقيقه.
- إلغاء جميع الرسوم التعريفية والغير تعريفية، بغية توسيع الأسواق المحلية لأطراف التكامل حتى تستفيد من مزايا وفورات الحجم، وتدفع بالمشروعات نحو التوسع وزيادة الطاقة الإنتاجية. كما يتعين من ناحية تحديد تعريفه موحدة إزاء الدول الأخرى خارج التكامل حتى لا يفتح المجال لحدوث انحرافات في التجارة والإنتاج والاستثمار، كما يتعين أيضا على الدول الأعضاء عدم منح أي مميزات تجارية، أو عقد أي اتفاق تجاري مع دول خارج التكتل دون موافقة الدول الأخرى الأعضاء.
- إلغاء القيود على حركات عناصر الإنتاج، ويقصد بها إزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا واليد العاملة بين الدول الأعضاء وتطبيق اتفاقيات بينها لتوحيد المعايير والقوانين المنظمة لمختلفة الأنشطة الإنتاجية والعمالة مع العمل على إلغاء النظم التي تؤدي إلى التمييز في الجنسية بين رعايا هذه الدول، وتتيح حرية تنقل الأفراد إعادة التوازن في مستويات الأجور، كما تتيح حركة انتقال رؤوس الأموال إلى إعادة توزيع مكافآت رأس المال وتقاربها بين الأعضاء. وتهدف هذه التسهيلات إلى تشجيع الاستثمار في إقليم التكامل وتنشيط حركة التجارة، وهو ما يؤدي إلى حدوث حالة من التخصص

1 : محمد الحمصي (1986)، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الرابعة، ص103.
 2 : سميحة أيوب(2001)، الأسباب السياسية والاقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الاندماج العربي، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الاندماج العربي بين الطموحات والواقع ، المنظم من قبل المركز المصري للدراسات الاقتصادية، يوم 21 أكتوبر 2001، القاهرة، ص 13.
 3 : أنظر في هذا الصدد كل من :
 - أحمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم غفر(1999)، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، صص224-231.
 - محمد محمود الإمام(1990)، مرجع سبق ذكره، صص225.

الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

- تنسيق السياسات الجبائية والمالية والنقدية، حيث تعدل النظم الضريبية بشكل يحقق المساواة في المعاملة الضريبية ويقضي على الازدواج الضريبي، حتى يتم تقادى الاختلاف في التكاليف التي تؤدي إلى تقييد التبادل السلعي رغم إلغاء الرسوم الجمركية. كما يتطلب التكامل ضرورة تنسيق السياسات المالية باستخدام متجانس في المحاسبة القومية والقيام بتبويب متجانس للمتحصلات والمدفوعات والتمويل الجماعي للمشروعات الكبرى، وتقديم المساعدات الجماعية للأقاليم المتخلفة والمشروعات التي تأثرت بقيام التكامل. إضافة إلى أن التكامل الإقليمي يتطلب ضرورة تنسيق السياسات النقدية بتثبيت أسعار الصرف أو تحديد مجالات تقلباتها، حتى لا يتعرض المتعاملون إلى مخاطر كبيرة، وحتى لا تتأثر معدلات التبادل التجاري بين الأطراف.
- تنسيق السياسات الإنتاجية، ويعد هذا التنسيق جزءا مكملا لحرية انتقال عناصر الإنتاج، حيث يمكن توجيه هذه العناصر نحو أكفأ سبل استغلالها وذلك من خلال تطبيق مبدأ تخصص كل دولة أو منطقة في التكامل في إنتاج ما تتمتع فيه بميزات نسبية أكبر من غيرها، بمعنى أن تخصص كل منطقة في إنتاج تاجية تكامل الهياكل الإنتاجية وتشابكها عن طريق المشروعات المشتركة.

2-2-3- محددات نجاح وفشل التكامل الاقتصادي

- أما فيما تعلق بمحددات نجاح أو فشل أي ترتيب تكاملي، فهي متوقفة بشكل رئيسي على المنافع التي قد يحصل عليها أي طرف أو التكاليف التي قد يتحملها جراء دخوله في تجربة تكاملية ما. ومن هنا يمكن القول أن محددات نجاح التكامل الاقتصادي تكمن في وجود مصالح مشتركة للأعضاء اقتصادية أو سياسية ووجود جوانب تعويض للأطراف الخاسرة وتشجيعها على الاستمرار في العضوية فضلا عن وجود مؤسسات عالية الكفاءة والفاعلية تقوم بتنفيذ الاتفاقات الموقعة بين الأعضاء ومن ثم فإن معيار نجاح أي تكامل تتمثل في آثاره الإيجابية على تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء. وفي الجانب المعاكس الخاص بالعوامل التي تؤدي إلى فشل التكامل الاقتصادي، فتتمثل حسب العديد من التجارب التكاملية التي كان مآلها الفشل خصوصا في الدول النامية، في تغليب أطراف التكامل للعوامل والاعتبارات السياسية على المصالح الاقتصادية خاصة عند البدايات الأولى لمسار التكامل، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة حدة الخلافات بين الأعضاء. علاوة على وجود عوامل أخرى يمكن ذكر البعض منها على النحو التالي¹:
- عدم وجود مؤسسات سياسية واقتصادية عالية الكفاءة، يمكنها تحقيق التكامل بين الأعضاء وحل الخلافات، والتعامل مع مختلف المستجدات التي يمكن أن تؤثر على سير العادي للترتيب التكاملي بنجاح والابتعاد به عن الخلافات الداخلية.
 - استعجال مكاسب التكامل وتحقيق الأهداف المرجوة من قبل الأعضاء يمكن أن يؤدي إلى إخفاق التجارب التكاملية، ذلك أن تحقيق نتائج أفضل وجني ثمار التكامل الناجمة عن توليد وتنمية التجارة وخلق نمط جديد من التخصص وتقسيم العمال يتطلب وقتا كافيا. كما أن عدم العدالة في توزيع مكاسب التكامل واستثناء عدد محدود من الأعضاء به مما يهدد استقرار التكتل وعدم تحقيق أهدافه.
 - عدم وضع خطط وبرامج زمنية تدريجية لتحقيق أهداف التكامل بين الدول الأعضاء من ناحية، وتكييف أوضاعها وهياكلها الاقتصادية مع متطلباته من ناحية أخرى.

4- أشكال التكامل الاقتصادي

سنحاول في هذه الفقرات تناول الأشكال التي يمكن أن يأخذها التكامل الاقتصادي، حيث فرق العديد من الباحثين بينها. فنجد بلاسا على سبيل المثال، قد وضع درجات التكامل الاقتصادي وفقا لمقاربة السوق، والتي تتراوح ما بين مناطق التجارة التفضيلية والاتحاد الاقتصادي والنقدي أي التكامل الاقتصادي التام، مع العلم بأن العمليات والإجراءات التي اقترحها فيما تعلق بالتدرج في سلم التكامل الاقتصادي، لا يمكن اعتبارها لوحدها كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام في الدول المتكاملة، لذلك فهو يقترح البدء بالتدرج في تنفيذ الأمور البسيطة على غرار تعزيز التعاون القطاعي بين هذه الدول ثم الانتقال بعد ذلك لبقية المجالات الأخرى والأكثر تعقيد.

1-4- منطقة التجارة التفضيلية أو منطقة التفضيل الجمركي

- تعتبر هذه الصورة أولى درجات سلم التكامل الاقتصادي، حيث تتفق دولتين أو أكثر فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية من أجل تنشيط التبادل التجاري بينها، ويتم ذلك بموجب اتفاقيات والتي تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية الجمركية أو غير الجمركية على الواردات التي تتم بينها دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل باستثناء ما يتعلق بخدمات رأس المال،² وفي هذا الخصوص يمكن تسجيل الملاحظات التالية :
- تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقوبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلها، فهي إذن نوع المعاملات التفضيلية الجمركية الهادفة إلى تنشيط التبادل التجاري الإقليمي بين دولتين أو أكثر.
 - تنصب حول الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة دول منطقة التفضيل ولا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة البينية لهذه الدول.

1 : عبد الحميد صديق عبد البر (2008)، أثر انضمام مصر للتكتلات الاقتصادية على الصادرات المصرية وتحقيق التنمية الاقتصادية : مجموعة الكوميسا مع الإشارة لمجموعة الـ 15، مجلة مصر المعاصرة، العدد 490، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ص ص 85-86.

2 : سامي سامي عفيفي حاتم (2005)، التكتلات الاقتصادية بين النظر والتطبيق، مرجع سبق ذكره ص 36.

- يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص. أي أن الدول الأعضاء تبقى حرة في اختيارها لتطبيق نظام تعريفى جمركي على المنتجات الصادرة من بقية الدول الأخرى. ومن أمثلة هذا النوع من الترتيبات، اتفاقيات المعاملة التفضيلية التي تمنحها الدول الأوروبية على وارداتها من الدول النامية ومنها نجد اتفاقية لومي المبرمة بين بلدان مجموعة إفريقيا والكاربي والباسفيك والاتحاد الأوروبي، وقد وقع عليها 46 دولة سنة 1975 وتتص على تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية، أما المنتجات الزراعية فتخضع لشروط السياسة الزراعية المشتركة مع بعض الإعفاءات خارج المواسم الزراعية.

يجب التذكير بأن هذه الدرجة التكاملية تعد من طرف العديد من الاقتصاديين آلية ملائمة لتعزيز التعاون التجاري، فهي تقنية لا تستدعي بالضرورة تطبيق سياسة تكاملية، ومن هنا يلاحظ أن هناك اتفاق كبير بينهم على عدم ملائمة هذه الدرجة واعتبارها شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي لبطاسة وتواضع الترتيبات التكاملية التي تختارها مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل. ومن ناحية أخرى تعد المعاملة التعريفية في إطار هذا الترتيب مرفوضة طبقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية وهو أحد المبادئ الرئيسة لمنظمة التجارة العالمية.¹

2-4-1-2 منطقة التبادل الحر - التجارة الحرة -

تعتبر هذه الصيغة الدرجة الثانية بين سلم درجات التكامل الاقتصادي المعروفة، بل هناك من الاقتصاديين من يرى ضرورة أن يبدأ هذا السلم بمنطقة التجارة الحرة التي يتم فيها إزالة كافة القيود على التجارة بين الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل دولة من التكتل بسياستها التعريفية تجاه باقي العالم، بما يتناسب مع مصلحتها الاقتصادية.² وتعد منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي كونها تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

كما لا تمنع منطقة التجارة الحرة قيام أي دولة عضو فيها بعقد اتفاقيات جديدة ودون موافقة بقية الدول الأخرى في المنطقة، وقد تكون منطقة التجارة الحرة مقتصرة على بعض المنتجات دون أخرى والتي عادة ما يطلق عليها اسم اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري. ومثال ذلك الاتفاقية الموقعة بين الدول العربية سنة 1981، وتضمنت التحرير الفوري لتبادل المنتجات الزراعية. لذا يمكن اعتبارها أبسط الصيغ في أي مشروع تكاملي فهي تمهد للانطلاق إلى مراحل أكثر تقدما في درجات التكامل الاقتصادي. علاوة على أنها لا تثير بين دولتين أو أكثر على مستوى الإقليم أية تعقيدات فنية أو قانونية في التطبيق.

ولهذا شهدت كثير من دول العالم خلال العقد الأخيرين تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة انسجاما مع توجهات تحرير التجارة العالمية. ومن الأمثلة البارزة نجد منطقة التجارة الحرة لدول أوروبا المعروفة باسم "الإفتا" *EFTA* و تضم كل من آيسلاندا وليشتنستين والنرويج وسويسرا، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا". أما منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا "أفتا" فقد أنشئت عام 1992 عندما اتفقت الدول الأعضاء في الآسيان على زيادة حجم المعاملات والتعاون عن طريق إقامة منطقة تجارة حرة اعتبارًا من جانفي 1993 وتضم هذه المنطقة كل من إندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفلبين وسنغافورة وبروناي.

والجدير بالذكر أن هناك فرق بين مناطق التجارة الحرة والمناطق الحرة، فالمناطق الحرة فهي المناطق التي تتم فيها مزاولة الأنشطة الاقتصادية المختلفة خارج نطاق المنطقة الجمركية لدولة ما، وتسمح الأنظمة الخاصة بهذه المناطق باستيراد وإعادة تصدير البضائع الأجنبية وذلك في ظل القوانين المنظمة لذلك.³ أي بتعبير آخر هي مساحة جغرافية محدودة في الدولة تطبق فيها قواعد جمركية وضريبية خاصة ويسمح فيها بإقامة شركات لخدمة الأسواق الأجنبية من خلال تقديم الحوافز الضرورية لتشجيع النمو وتقسيم بدورها إلى مناطق حرة للصناعة أو للخدمات ومناطق حرة حدودية أو مناطق حرة خاصة أو بين الحدود أو مناطق حرة في المطارات والموانئ أو مناطق عمليات التصنيع وبالتالي فهي عادة ما تقام في مواقع إستراتيجية بالقرب من الموانئ والمطارات والطرق البرية الرئيسية.⁴

1-2-4-1 القضايا التي يجب مراعاتها عند إنشاء مناطق التجارة الحرة

يقتصر الأمر بموجب إقامة مناطق التجارة الحرة على تخفيض الرسوم الجمركية بنسب معينة وعلى فترات زمنية معينة، ومع هذا فهي تثير عدة قضايا هامة يجب مراعاتها وهي: قضية قواعد المنشأ، قضية التدرج في إلغاء الرسوم الجمركية. وقضية توزيع المكاسب.

1-1-2-4-1 قضية المنشأ - قواعد المنشأ -

تعرف قواعد المنشأ بأنها مجموعة القواعد المستخدمة لتحديد هوية أو جنسية السلع لما تكون محل عملية من عمليات التجارة الخارجية.⁵ مع التنويه بأنه لا توجد أي اتفاقية دولية تعرف بالتحديد ما يقصد بقواعد المنشأ بشكل موحد ودقيق لتبناها باقي

1 : أحمد الكواز (2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، سلسلة جسر التنمية، العدد 8-مارس، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 8.
2 : The World Bank (2005), *Global Economic Prospects: Regionalism, and Development*, The Office of the Publisher, The World Bank, Washington, p28.

3 : محمد قاسم خصاونة (2010)، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، ص 20-21.
4 : جليل البيضاوي و ربيع نجبل (2006)، عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص 17.

5 : نهال مجدي المغربل (2001)، دراسة تحليلية لقواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الأوروبية- المتوسطية : الآثار المتوقعة على منطقة التجارة الحرة العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 3- العدد 2-يونيو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 21.

الدول، بل هناك تحديد للقواعد العامة فقط رغم الجهود المبذولة من المنظمة العالمية للتجارة والمنظمة العالمية للجمارك من اجل تنسيق هذه القواعد، والتي بقيت لحد الآن دون نتيجة واضحة بسبب صعوبة الفكرة و أهميتها البالغة لكل الدول.¹ كما أن هناك من يعرفها على أنها الرابط الجغرافي الذي يلحق هذه السلع بدولة أو موطن ما وينسبها اليه باعتبارها مستخرجة منه.² غير أن هذا التعريف كان صالحا في الماضي، انطلاقا من كون أغلبية البضائع كانت تنتج في بلد واحد بغض النظر عن تلك الزراعية أو المواد الأولية، والذي أصبح صعبا جدا في الوقت الراهن، فمع كثرة الشركات المتعددة الجنسيات وتقسيم العملية الإنتاجية على نطاق عالمي، أضحت السلع بدورها متعددة الجنسية، فالمنتج الواحد يصنع في أكثر من بلد سعيا للحصول على أحسن إنتاج وبأقل تكلفة، مما يطرح مشكلة حقيقية بالنسبة للبلد الذي سينسب له المنتج؟ وتزداد الصعوبة أكثر كونه عنصر ضروري جدا لإعداد وتطبيق السياسة الخارجية المنتهجة من الدولة سواء التجارية أو الاقتصادية أو حتى السياسية، مما يجعله مجالا خصبا للتلاعب بهدف الحصول على قدر أكبر من التسهيلات والأرباح.

إذن فأحد أهداف استخدام قواعد المنشأ هو تجنب حدوث تحول للتجارة، حيث يتم تصدير السلع التي تعاني من ارتفاع التعريف الجمركية عند دخولها دولا معينة إلى تلك الدول التي تتمتع بإعفاء جمركي كلي أو جزئي بهدف إعادة تصديرها إلى الدول ذات التعريف الجمركية العالية.³ وكما سبق ذكره، فقد أدى التوسع في تدويل العملية الإنتاجية إلى اللجوء إلى قواعد المنشأ لتحديد جنسية المنتج النهائي، فعندما يتم إنتاج سلعة ما بالكامل في دولة واحدة فتكتسب صفة المنشأ فيها، أما في حالة إتمام العملية الإنتاجية لسلعة ما في أكثر من دولة فإن تحديد منشأها يصبح أمرا بالغ الصعوبة، وهنا تظهر الحاجة إلى وجود قاعدة أو أكثر يحدد على أساسها منشأ هذه السلعة.

و الجدير بالذكر أن هناك أكثر من طريقة لتحديد منشأ السلع المصنعة أو تلك التي تم تجميعها، وتختلف هذه الطرق من حيث درجة وضوحها وشفافيتها وقدرتها على التحديد المسبق لمنشأ السلع ودرجة تعقده والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 11: الطرق المختلفة لقياس قواعد المنشأ : التعريف ، الحزايا والعيوب.

التغيير الجوهرى	تغيير البند الجمركى	طريقة القيمة المضافة	أسلوب الاختبارات الخاصة
إذا تم استخدام في إنتاج سلعة ما مواد أولية مستوردة من دولة أو أكثر أو تم الإنتاج في أكثر من دولة فإن المنتج النهائي يكتسب منشأ الدولة التي تم فيها آخر تغيير جوهري، بحيث تسفر العمليات التصنيعية عن سلعة جديدة ذات مواصفات واستخدامات جديدة ومختلفة.	تكتسب السلعة صفة منشأ الدولة التي تم فيها إجراء عمليات إنتاجية نتج عنها سلعة مختلفة يمكن تصنيفها تحت بند جمركي جديد، يستخدم نظام ترميز وتوصيف السلع المنسق في تحديد التصنيف الذي تقع تحته السلع المختلفة، وينقسم هذا النظام إلى عدد من البنود فكلما انتقلت سلعة من بند لبند آخر كلما كان هذا يعنى إجراء مزيد من العمليات التصنيعية.	تستخدم هذه الطريقة كأداة إضافية لتقدير قواعد المنشأ إضافة إلى إحدى الطرق السابقة وفقا لهذه الطريقة لا بد من تحقيق حد أدنى من القيمة المضافة المحلية لكي يتم إصباغ صفة المنشأ على المنتج النهائي.	تنصب الطريقة على ضرورة إجراء عمليات تصنيعية بعينها حتى تكتسب السلعة منشأ الدولة التي تجرى فيها هذه العمليات، وغالبا ما تستخدم هذه الطريقة كشرط إضافي لإثبات المنشأ باستخدام أحد أسلوبي القيمة المضافة أو التغيير الجوهري.
غير دقيق ويحتوي على الكثير من التقديرات التحكيمية وعادة ما يتطلب استخدام شروط إضافية لإصباغ صفة المنشأ على السلع. كما ينتقد الأسلوب لكونه مرتفع التكلفة ويستغرق وقتا طويلا ويتطلب جمع معلومات كثيرة تتعلق بتفاصيل الإنتاج بغية تحديد العملية الإنتاجية التي تؤدي إلى إكساب سلعة ما صفة المنشأ.	يعد هذا الأسلوب مباشرا وواضحا، خاصة وأنه مبنى على النظام الجمركي الموحد الذي تستخدمه كل البلدان تقريبا، غير أنه يتطلب دراية تامة بالعمليات التصنيعية المختلفة التي يتم وبدقة تحديد ما إذا كانت العمليات التصنيعية التي تم إجراؤها قد أدت إلى تغيير المدخلات إلى سلعة مختلفة يمكن بالفعل إدراجها تحت بند جمركي جديد، ومن ثمة يصبح خبراء الصناعة هم الأكثر قدرة على الفصل في هذا الأمر.	التطبيق العملي يؤكد صعوبة الالتزام بهذه الطريقة لتعقد أسلوب حسابها وتكلفته التي تتطلب نطاقا محاسبيا مفصلا من شأنه أن يلم بجميع دقائق العملية الإنتاجية، بما فيها التعريف ما بين تكاليف الإنتاج المحلية وتكاليف المواد الخام المستوردة، كما قد يختلف أسلوب حساب القيمة المضافة من بلد لآخر ومن زمن لآخر وفقا لتغير سعر الصرف وأسعار مدخلات الانتاج	أن التطبيق العملي لهذه الطريقة يعد صعبا لضرورة الإلمام بكافة تفاصيل العمليات الإنتاجية لكل سلعة على حدا، إضافة إلى ضرورة تحديد قواعد المنشأ المبينة على هذه الطريقة بصفة دائمة لمناخ التطورات التكنولوجية التي تطرأ على العمليات الإنتاجية.

المصدر : نحال مجدي المغربل (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 23

و يترك تطبيق قواعد المنشأ مجموعة من الآثار الاقتصادية على مستويات التجارة بين الدول، السلوك الاقتصادي لمؤسسات أوحى على مستويات الاستثمار والرعاية الاقتصادية .

- بالنسبة للآثار الاقتصادية المتوقعة على التجارة

تتأثر تدفقات السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في اتفاقيات التجارة الحرة بمدى صعوبة تطبيق قواعد المنشأ، من ثم قد تتحول بهذه الصفة إلى أحد العوائق الفنية أمام التجارة، حيث تنتقل السلع من الدولة التي لا تنتمي إلى اتفاقية التجارة الحرة إلى تلك التي تطبق تعريف جمركية منخفضة بهدف الوصول إلى تلك الدولة التي ترفع فيها التعريف الجمركية، وذلك من خلال اتفاقية التجارة بين هاتين الدولتين، وفي هذه الحالة كلما زادت شدة تعقيد قواعد المنشأ، أصبح من الصعب انتقال السلع بهذا الأسلوب نظرا لصعوبة اكتساب السلع لصفة منشأ الدولة التي يتم التصدير منها. منه نستخلص أن صعوبة وتعقد قواعد المنشأ قد يكون له

¹ : INAMA Stefano (2009), *Rules of Origin in International Trade*, Cambridge University Press, Cambridge, pp2-3.

² : BERR Jean Claude et TREMEAU Henri (2006), *Le Droit Douanier Communautaire et National*, éditions Economica, Paris, 7^{ème} édition, p114.

³ : DUTTAGUPTA Rupa & PANAGARIYA Arvind (2007), *Free Trade Areas and Rules of Origin: Economics and Politics*, Economics & Politics, Vol 19- N° 02,p169.

أثر إيجابي في منع استغلال الدول الأخرى للمزايا الجمركية التي تمنحها للدول الأعضاء في اتفاقيات التجارة الحرة.¹ وفي نفس السياق، ولتجنب التعقيدات التي قد تطرح مع تعدد الترتيبات التجارية الإقليمية وانضمام الدولة الواحدة لأكثر من ترتيب تجاري، وما يترتب عليها من تضارب قواعد المنشأ الواردة فيها، يتم اقتراح توحيد أو تجميع قواعد المنشأ المطبقة بين العديد من الترتيبات التجارية الإقليمية بهدف تسهيل حرية التجارة بشكل أوسع، أو حتى العمل على تحويل هذه الاتفاقيات التجارية إلى اتحاد جمركي على اعتبار أنه لا تطرح فيه مسألة قواعد المنشأ وتضاربها كونه أن النظم الجمركية لأعضائه موحدة تجاه باقي العالم.

- بالنسبة للآثار الاقتصادية المتوقعة على السلوك الاقتصادي للمؤسسات

تعامل المؤسسات قواعد المنشأ كعامل من عوامل الإنتاج، فقيام المؤسسة باختيار الطريقة الإنتاجية يتطلب أن لا يتوقف قرار اختيار مدخلات الإنتاج على أسعارها فقط، وإنما لا بد أن تراعي تأثير هذا الاختيار على تحديد منشأ المنتج النهائي، وتدرس ما إذا كانت المدخلات المستخدمة في الإنتاج ستؤثر على اكتساب المنتج النهائي صفة منشأ الدولة العضو في الاتفاقية مما يؤثر على تمتعها بالمعاملة التفضيلية المقدمة لها في اتفاقية التجارة الحرة.²

فقد تؤدي قواعد المنشأ إلى اتخاذ المؤسسة قرارا بشراء مدخلات مرتفعة التكلفة بدلا المنخفضة لمجرد أن الأولى تسمح لها بإكساب المنتج النهائي صفة المنشأ، وبالتالي يتحول الطلب على المدخلات من المنتجين الأكثر تنافسا إلى آخرين أقل تنافسا وأكثر تكلفة، إضافة على ذلك قد ينجر عن ارتفاع تكلفة المدخلات، قيام المؤسسة بتخفيض العمالة المستخدمة في الإنتاج لتعويض ارتفاع تكلفة المدخلات، أو أحيانا تغيير التقنية الإنتاجية المستخدمة. كما يتوقف سلوكها من ناحية أخرى على مقدار الأرباح التي ستحققها، فإذا توقعت أن تحصل على أرباح تفوق التكلفة المتحملة جراء تطبيق قواعد المنشأ على منتجاتها، يصبح في هذه الحالة الحافز أكبر لتنفيذ قواعد المنشأ، أما إذا كان العكس، فستفضل دفع التعريفات الجمركية بدلا من تحملها لخسائر كبيرة، أو تتخذ قرار الإنتاج للسوق المحلي دون التصدير.³

- أثر قواعد المنشأ على تخصص الشركات

في ظل فرض قواعد صارمة للمنشأ، فإن المؤسسات تختار بين الإنتاج للسوق المحلي أو الإنتاج بهدف التصدير، فكلما زاد عدد المؤسسات التي تنتج بهدف التصدير، كلما أدى هذا إلى زيادة الطلب على المواد الأولية المنتجة في دول منطقة التجارة الحرة، فإذا كانت أسعار هذه المدخلات أعلى من مثيلاتها المستوردة من دول أخرى كلما ارتفعت تكلفة الإنتاج وفقدت المؤسسات قدرتها التنافسية، وتواجه الشركات المحلية منافسة شديدة من الشركات المتعددة الجنسيات التي لديها علامات تجارية خاصة بها ولديها من العملاء من لا تريد فقدانهم بسهولة لصالح منافسيها في الدول الأخرى. وقد ظهرت الضرورة الملحة لوجود علامات للمنشأ كنتيجة مباشرة للضغوط التي تمارسها هذه الشركات في إطار المباحثات المختلفة لتحديد قواعد المنشأ على اعتبار قدرتها الكبيرة على تجزئة العمليات الإنتاجية على عدد من الأماكن والمواقع الإنتاجية في دول مختلفة وذلك دون المساس بالعلامات التجارية لها، مقابل مواجهة المصدرين المحليين منافسة شديدة من جانب هذه الشركات بما يجد من قدرتهم على مواجهة هذه التحديات.

ففي نفس السياق، نجد أن هناك العديد من الاقتصاديين كان كروجر *Anne KRUEGER*، من يرى أن قواعد المنشأ يمكن أن تمثل مجموعات المصالح الهادفة لخلق تكتلات تسعى إلى تجنب المنافسة في الواردات، إذ يمكن لهذه المجموعات الضغط للحصول على ما يسمى بتصدير الحماية *Export Protection* من خلال قواعد المنشأ التي تجعل من المريح شراء سلع وسيطة بأسعار أعلى من البلد الشريك في منطقة التجارة الحرة حتى تتمكن من تحقيق شروط قواعد المنشأ، كما بإمكان هذه المجموعات أيضا، الضغط بغية ضمان قواعد منشأ صارمة بهدف منع الواردات في بعض الحالات وهو ما يعتبر بمثابة عوائق فنية أمام حرية التجارة مثلما قامت كبريات الشركات الأمريكية التي ضغطت على السلطات الأمريكية من أجل تشديد قواعد المنشأ الخاصة بمنطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية المطبقة على المنتجات الواردة من المكسيك على وجه الخصوص.⁴

- أثر قواعد المنشأ على قرارات الاستثمار

تؤثر قواعد المنشأ الصارمة سلبا على قرار الاستثمار التي تتخذها المؤسسات بهدف تعظيم الأرباح، كما أن بعض المؤسسات قد تتخذ قرار بتجميع عدد من العمليات التصنيعية في مكان واحد بهدف الاستفادة من المعاملة التفضيلية دون الأخذ بعين الاعتبار للكفاءة الاقتصادية، وكلما زادت درجة صعوبة هذه القواعد كلما زادت درجة تركيز العمليات الصناعية في عدد قليل من الدول بغية اكتساب المنتج النهائي منشأ هذه الدول، وينتج عن هذا تغيير خريطة المشروعات الصناعية وفقا لقدرة المؤسسات على تطبيق قواعد المنشأ. بالإضافة إلى أثر قواعد المنشأ على تحديد موقع إجراء العمليات التصنيعية المختلفة فإنها تؤثر أيضا على توزيع الموارد الاقتصادية.⁵

وبالعودة إلى آثار تطبيق قواعد المنشأ ضمن إطار اتفاقيات التجارة الحرة، فمن المعلوم أنه قلما يتم إنتاج سلعة بالكامل داخل دولة بعينها، إذ أن الأغلب هو أن يجري استيراد بعض المستلزمات من الخارج، ومن هنا جاءت قاعدة التأكد من منشأ السلعة

¹ : UPENDRA DAS Ram and SUDESH RATNA Rajan (2011), *Perspectives on rules of origin : analytical and policy insights from the Indian experience*, Palgrave Macmillan , Basingstoke, Hampshire England , pp44-54.

² : نهال مجدي المغريل (2001)، مرجع سبق ذكره، ص24.

³ : نفس المرجع السابق، ص 25.

⁴ : انظر في هذا الصدد :

- KRUEGER Anne (1997), *Problems with Overlapping Free Trade Areas*, In TAKATOSHI Ito and Anne KRUEGER (Eds), *Regionalism versus Multilateral Trade arrangements*, The University of Chicago Press, Chicago, pp17-18.

⁵ : FALVEY Rod and REED Geoff (1998), *Economic Effects of Rules of Origin*, Review of World Economics, Vol134, N°2, pp 220-221.

عبر اصدار للسلعة شهادة منشأ تفيد أنها تستوفي شروطا يتفق عليها للتثبت من أنها من إنتاج احدي الدول الأعضاء على أن يكون الاتفاق على نسبة معينة للمكونات المحلية التي تدخل في إنتاج السلعة على نحو محدد بشكل دقيق و إلا يتم استبعادها من الاستفادة من التفضيلات التجارية المنصوص عليها في اتفاق التبادل الحر عند نفوذها لأسواق الدول الاعضاء¹.

وهنا نجد قواعد المنشأ الامتيازي موقعها في اتفاقيات التجارة الحرة، فهي تعتبر المعيار الذي على أساسه تحدد المنتجات التي تستفيد من التعامل الامتيازي والامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء فيها، مع الإشارة إلى أنه تصعب المقارنة بين قواعد المنشأ في مناطق التبادل الحر والقواعد المتضمنة في اتفاقيات المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية حول قواعد المنشأ بسبب طبيعتها المختلفة. فقواعد المنشأ في مناطق التبادل الحر ذات طابع امتيازي، وتطبق في حالة منح امتيازات تعريفية بالإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، في حين أن تلك الواردة في قواعد منظمة التجارة العالمية فمتعلقة بالمنشأ غير الامتيازي المطبق في حالة تطبيق التعريف العادية، كما أن قواعد المنشأ الواردة في مناطق التبادل الحر محددة بالتفصيل وبدقة في حين أن قواعد المنظمة العالمية للتجارة تحدد خاصة المبادئ العامة التي لا يجب مخالفتها عند ما تقوم البلدان الأعضاء بتحديد قواعد المنشأ المتعلقة بها، وليست قواعد تحدد المنشأ في حد ذاته.² مع التذكير بسماع منظمة التجارة العالمية لمختلف الترتيبات الإقليمية بتحديد قواعد المنشأ الخاصة بها شريطة الإبلاغ عنها.

2-1-2-4 قضية التدرج

أي يتم إلغاء الرسوم البينية بأسلوب التدرج، لما تنطوي عليه من احتمال تعرض الكثير من الصناعات القائمة في كل دول المنطقة إلى منافسة مفاجئة، وعليه فان عملية التدرج في التخفيض تسمح للأنشطة الاقتصادية بتكييف أوضاعها وفق التغيرات التي تحدثها المنطقة الحرة كما يعطى الدولة فرصة لتدبر شؤونها المالية وأوجه النقص المفاجئ بها³، مع العلم أن عملية التخفيض غالبا ما تكون بطريقتين: الأولى وتمثل في تخفيض جميع الرسوم بنسب معينة تتصاعد مع الزمن إلى 100% وهو ما يسمى بالتفكيك التعريفي التدرجي كما هو الحال بالنسبة لبرنامج التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة في إطار اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أما الثانية فهي متمثلة في اتفاق أطراف الترتيب التكاملي على نسب متفاوتة للتخفيض الذي يطبق على أنواع مختلفة للسلع وفق تحمل كل منهما للمنافسة.

3-1-2-4 قضية توزيع المنافع

إن خلق التجارة في منتج معين، يعني أن تبدأ إحدى الدول الأعضاء في التوسع في إنتاجه وتصديره إلى باقي الأعضاء، وهذا قد يعرض صناعات كانت قائمة قبل إنشاء المنطقة في بعض الدول لمنافسة قد تنتهي بالقضاء عليها، لذلك فان أحد الشروط التي يلزم توفرها في مجموعة من الدول حتى تنجح عملية إنشاء منطقة تجارة حرة بينهما، ألا يكون بعضها قادر على الاستحواذ على معظم الصناعات التي تتوسع بسبب اتساع السوق مع إقامة المنطقة مهددا للصناعات المماثلة في باقي الدول دون الحصول على ميزة في صناعات تعوضها وكذلك الأخذ في الاعتبار الحجم ومستوى النمو والتماثل في الهياكل الاقتصادية.⁴

2-2-4 الآثار المترتبة على حرية تحركات السلع داخل منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء فيها

إن حرية تحركات السلع داخل منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء فيها مع الإبقاء على اختلاف معدلات الرسوم الجمركية في تجارة هذه الدول مع بقية الدول الغير أعضاء في المنطقة يمكن أن يترتب عليه آثارا معينة متمثلة في خلق إمكانيات الانحراف بالنسبة للتجارة والإنتاج والاستثمار مثلما هي مبينة على النحو الموالي:⁵

- **الانحراف في التجارة** : يحدث إذا كان هناك تحايل على الحواجز الجمركية التي تقدمها الدول الأعضاء، فقد تستورد إحدى الدول من دولة خارج المنطقة تطبيق تعريف منخفضة، كما يمكن أن تصدر دولة غير عضو سلعا إلى دولة عضو سلعا إلى دولة تطبيق تعريف منخفضة، لتكون ممر لدولة ثانية تطبيق تعريف أعلى اتجاه الدول غير الأعضاء، الأمر الذي يتعارض مع هدف أساسي لإنشاء منطقة التجارة الحرة وهو توسيع نطاق التجارة بين دول المنطقة.
- **الانحراف في الإنتاج** : ويحدث إذا كانت هناك منتجات صناعية تحتوي على نسبة عالية من المواد اللازمة لصناعتها، وهذه الأخيرة غير متوفرة في دول المنطقة، الأمر الذي سيوجب استيرادها من الخارج، وبذلك تتحول صناعة تلك المنتجات من الدولة ذات التعريف الجمركية المرتفعة نسبيا إلى الدولة ذات التعريف المنخفضة نسبيا من بين دول المنطقة، وهو ما يؤثر على الكفاءة الاقتصادية، حيث النشاط الإنتاجي في دول المنطقة يخضع للاختلافات في التعريفات الجمركية لا تبعا لمبدأ الميزة النسبية.
- **الانحراف في الاستثمار** : يكون انحراف الإنتاج مصحوبا بانحرافات في الاستثمار نتيجة توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو الدول التي تطبق رسوما جمركية منخفضة على المواد الأولية والسلع غير كاملة الصنع، مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة بحثا عن تحقيق العائد.

¹ : BALDWIN Richard & THORNTON Phil (2007), *Multilateralising Regionalism: Ideas for a WTO Action Plan on Regionalism*, Centre for Economic Policy Research (CEPR), Geneva , pp6-7.

² : IMAGAWA Hiroshi & VERMULST Edwin (2005), *The Agreement on Rules of Origin*, In Patrick MACRORY & al (eds), *The World Trade Organization : legal, economic and political analysis*, Springer Science and Business Media, Inc , p604.

³ : فواد عارف (2012)، مقومات إقامة منطقة تجارة تفضيلية بين الدول العربية وإفريقيا : مكاسب التكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 60.

⁴ : نفس المرجع السابق.

⁵ : حسين عمر (1998)، التكامل الاقتصادي: أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ص ص 30-33.

3-4- الاتحاد الجمركي.

هي الدرجة الثانية التصاعدي في سلم التكامل الاقتصادي، حيث تضاف خطوة جديدة إلى ما تحقق في المرحلة السابقة من إلغاء التعريف الجمركية والقيود الكمية على انتقال السلع بين الأطراف المتكاملة بتوحيد التشريعات الجمركية للدول الأعضاء بإقامة جدار جمركي يحقق حرية التجارة بينها مقابل اتخاذ مواقف محددة بوضع القيود الملائمة من خلال سياسة جمركية موحدة تجاه باقي العالم.¹ أي في هذه الدرجة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريف الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليمياً جمركياً واحداً، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريف الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة، فضلاً عن كونها تسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ، ولكنها في نفس الوقت تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادة الدول الأعضاء. وهو ما يجعلها أكثر تعقيداً من مناطق التبادل الحر لاحتوائها على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد والإشراف عليه. عموماً يمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية هي: وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريف الجمركية. ووحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لدول العالم غير الأعضاء في الاتحاد. فضلاً عن توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها.²

4-4- السوق المشتركة.

وهي خطوة متقدمة في سلم التكامل مقارنة بالدرجات السابقة، حيث بالإضافة إلى حرية تنقل السلع والخدمات، وإنشاء الجدار الجمركي يتم إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج، كالعامل ورأس المال والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء في السوق.³ ففي هذه الدرجة يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريف الجمركية إزاء العالم الخارجي وإلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء. ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما سنة 1957 علاوة إلى السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية "ماركوسور" التي تحولت من اتحاد جمركي إلى سوق مشتركة سنة 1993.

5-4- الاتحاد الاقتصادي.

وهذه المرحلة تعلو مرحلة السوق المشتركة، ويضاف فيها زيادة على حرية حركة السلع والخدمات، وحرية انتقال عناصر الإنتاج، والتعريف الجمركية الموحدة، اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تخدم تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وما يرتبط بها من إجراءات ونظم بين الدول الأعضاء بقصد إقامة هيكل متكامل وإزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء.⁴

6-4- الاتحاد الاقتصادي والنقدي (الاتحاد الاقتصادي الكامل)

وهي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، إذ تتضمن بالإضافة إلى ما ورد ضمن المراحل السابقة. توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تجري في التداول عبر بلدان المنطقة المتكاملة، وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات. وتقليص نفوذ السلطة التنفيذية لكل دولة وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا وذلك على اعتبار أن رسم السياسات الاقتصادية وإدارتها يتم عن طريق سلطة مركزية فوق قومية وليس عن طريق كل دولة عضو فيه.⁵ وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية. تجدر الإشارة إلى أن هناك من الاقتصاديين من يطلق على المرحلة الأخيرة من سلم التكامل الاقتصادي، اصطلاحاً -التكامل النقدي-، ومنهم فريتس ماخلوب *Machlup Fritz* الذي ينظر إليه على أنه متمثل في مجموع الترتيبات (الإجراءات والسياسات والعمليات) التي تيسر المعاملات النقدية وتسهلها لجميع الأفراد ولكل المقاصد بين الدول الأعضاء في التكامل، وأن أنجح طريقة لتحقيق ذلك هو إحلال عملة موحدة محل العملات المحلية المنفصلة للدول الأعضاء.⁶ إذن فهو ينظر إلى التكامل النقدي باعتباره أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية، فقيام صور التكامل الاقتصادي الأخرى، وما تقتضيه من تحرير للتجارة السلعية والخدمات وانتقالات عناصر الإنتاج تحريراً كاملاً تخلق مشكلات نقدية قد تعوق قدرة هذه الأعضاء على تحقيق الأهداف المرجوة.⁷ وتفسير ذلك هو أن تحرير التجارة بين الدول الأعضاء يترتب عليها مشاكل خاصة بالمدفوعات، كما أن تحرير انتقالات عناصر الإنتاج يخلق احتمالات المبادلة بين عملات مختلفة وتحويل للأجور وعوائد عناصر الإنتاج الأخرى. ومن هنا فإن قيام تكامل نقدي، يعتبر شقاً رئيسياً من عملية التكامل الاقتصادي بأسرها.

استناداً إلى ما سبق، سيترتب على قيام التكامل النقدي نتيجتان مهمتان، تتمثل الأولى في إنشاء سلطة نقدية مركزية وعادة ما

¹ : KRUEGER Anne (1995), *Free Trade Agreements Versus Customs Unions*, NBER Working Paper N°5084, National Bureau Of Economic Research , Massachusetts, September , pp5-6.

² : اكرام عبد الرحيم (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 63.

³ : SIREON Jean Marc (2004), *Op.Cit.* , p16.

⁴ : مصطفى العبد الله الكفري (2008)، *عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية*، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص136.

⁵ : سلطان أبو علي (1997)، *مشروع السوق الشرق أوسطية*، في إبراهيم سعد الدين عبد الله، *الوطن العربي ومشروعات التكامل اليبديلة*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 509.

⁶ : عبد الله فاضل الحيايالي (2010)، *أفاق التكامل النقدي: دراسة في تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية*، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 19-العدد 6، جامعة الموصل، الموصل، ص 296.

⁷ : سامي عفيفي حاتم (2005)، *التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق*، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

تتخذ شكل مصرف مركزي كالبنك المركزي الأوروبي. في حين أن النتيجة الثانية متمثلة في عدم وجود رقابة على الصرف في داخل منطقة موحدة نقدياً، هذا ما يعني التنازل عن وظيفتان هامتان من وظائف الحكومة السيادية هما السياسة النقدية والرقابة على سعر الصرف، لصالح السلطة النقدية المركزية للدول المنضوية تحت لواء التكامل النقدي. ضف إلى ذلك أن الأخير يستلزم تكاملاً في السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية وهو أمر يشير إلى أن التكامل الاقتصادي والنقدي لا يمكن أن يتحققا من دون أن يكون لدى الدول الأعضاء في مشروع التكامل النقدي التزاماً قوياً باتجاه الوحدة السياسية،¹

ومن ثم يتبين مما تقدم، أن الحد الأدنى لمفهوم التكامل النقدي يتمثل في غياب القيود على جميع المعاملات النقدية قصيرة وطويلة الأمد و القيام بأي شكل من أشكال العمل النقدي المشترك الذي يضم مجموعة الدول التي تمتلك عملات مختلفة من دون الوصول إلى إنشاء عملة موحدة وهو ما يصطلح عليه بالتكامل النقدي الجزئي على حد تعبير ماخلوب. أما الحد الأقصى لذلك فهو التوحيد النقدي بمعنى تبني عملة موحدة أو التكامل النقدي الكامل.²

ومن ثم فالاتحادات النقدية صيغ متفاوتة بحسب طبيعة ومستوى التنسيق النقدي القائم بين مجموعة دول الاتحاد. فقد يقوم الاتحاد النقدي على أساس تبني مجموعة من الدول عملة احدى دول الاتحاد لتكون عملة تداول مشتركة ومثال ذلك منطقة النقد المشتركة *The common Monetary Area* في إفريقيا الجنوبية والتي تستخدم عملة دولة جنوب إفريقيا "الراندا" كعملة تداول في كل من سوازيلاند وناميبيا وجنوب إفريقيا. كما يمكن أن يقوم الاتحاد النقدي باتفاق مجموعة من الدول على مثبت مشترك لعملاتها كالدولار الأمريكي على سبيل المثال بحيث تكون أسعار صرفها أمام المثلث المشترك غير قابل للتغيير ما يضمن ثبات سعر صرفها البيئي ويكفل لتلك العملات حرية التحويل والحركة والتداول في دول الاتحاد دون قيود أو تكاليف إضافية، ومثال ذلك الوضع الذي كان قائم بين دول مجلس التعاون الخليجي من سنة 2003 حتى ماي 2007، عندما قررت الكويت إعادة ربط الدينار الكويتي بسلة عملات بدلا من ربطه بالدولار كغيرها من دول المجلس. وهناك الصيغة القوية للاتحاد النقدي والمتمثلة في تبني خيار عملة موحدة مشتركة بين دول الاتحاد وإلغاء كلي لعملاتها المحلية كما هو الحال بالنسبة لعملة اليورو.³

وهنا يجب التذكير، أن الأدبيات الاقتصادية المهتمة بموضوع التكامل النقدي، ارتكزت خصوصا في بداياتها الأولى خلال سنوات ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، على دراسة الاقتصادي الأمريكي روبرت ماندال *Robert MUNDALL* سنة 1961،⁴ حول منطقة العملة المثلى والشروط المتعين توفرها فيها. حيث يمكن وصف إقليم ما، انه منطقة عملة مثلى إذا كان بالإمكان تحقيق كفاءة اقتصادية أعلى من خلال تشارك كامل الإقليم في عملة واحدة. أو الإقليم الذي يكون فيه تكاليف التخلي عن أسعار الصرف كأداة للتكثيف اقل بكثير من المنافع المتحققة من تبني عملة موحدة أو نظام سعر صرف ثابت. ويتحقق ذلك عندما تتصف الدول الراغبة في إصدار عملة موحدة بعدد من الخصائص ولا يكون أي منها إصرار على ممارسة حقها في طباعة النقد ذاتيا أو يكون لها سياسة نقدية مستقلة.⁵

وقد فتح بحث ماندال باب النقاش حول الموضوع، والذي تمحور بشكل خاص حول ثلاث مواضيع أساسية متعلقة بمفهوم منطقة العملة والأساس الذي تقوم عليه الأمثلية والتكاليف والمكاسب المترتبة عن الانضمام إلى الاتحاد النقدي، وأخيرا العوامل التي من شأنها أن تلعب دورا حاسما في التخفيض من تكاليف معالجة الخلل في موازين المدفوعات.⁶ الأمر الذي تمخض عنه إثراء ومساهمات علمية لكل من رونالد ماكينون *Ronald MCKINNON* سنة 1963 و بيتر كينين *Peter KENEN* سنة 1969،⁷ ثم تناولت الدراسات النظرية والتطبيقية خلال الفترة المشار إليها آنفا، والتي كانت تبحث خصوصا في الشروط المتعين توفرها في منطقة العملة المثلى، وهو ما يصطلح عليه بالتحليل التقليدي للتكامل النقدي، وهذه الشروط جاءت كمحصلة أعمال الاقتصاديين الثلاث المشار إليهم والمرتكزة على مبادئ التماثل تجاه الصدمات *Symmetry of shocks* و المرونة *Flexibility* والاندماج أو التكامل *Integration* بين الدول التي تريد أن تتكامل نقدياً.⁸ والتي يمكن استعراضها على النحو الموالي:⁹

- معيار مرونة حركة عوامل الإنتاج أو معيار ماندل . وهو أن يتصف الإقليم بمرونة كبيرة في حركة عوامل الإنتاج بين أجزائه مع قدرة اقل لهذه العوامل للتحرك خارج الإقليم. فحركة عوامل الإنتاج من بلد لآخر تضمن استعادة التوازن في الإنتاجية والعوائد على مستوى الإقليم. ما يعني عن الحاجة إلى تغيير أسعار الصرف للتعامل مع الصدمات غير المتماثلة التي تتعرض لها دول الاتحاد والذي سيكون ضروريا في حال عدم اتصاف حركة عوامل الإنتاج بالمرونة الكاملة على مستوى الإقليم.

1 : عبد الله فاضل الجبالي (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 297.

2 : نفس المرجع السابق، ص 298.

3 : عبد الرحمن السلطان (2010)، مدي أهمية العملة الموحدة في مسيرة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17- تشرين الأول، ص 167.

4 : للاطلاع أكثر على نظرية العملة المثلى لماندل، انظر :

- MUNDELL.A.Robert(1961), *A Theory of optimum Currency Areas*, American Economic Review, Vol51-N°4- , pp657-665.

5 : عبد الرحمن بن محمد السلطان (2010)، مرجع سبق ذكره ، ص 167.

6 : عباس بلفاطمي (2011)، هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عملة مثلى، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسبير، العدد10، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسبير - جامعة فرحات عباس - سطيف، ص47.

7 : للاطلاع أكثر على دراستي كل من ماكينون وكينين حول مناطق العملة المثلى، انظر :

- MCKINNON I. Ronald (1963), *Optimum Currency Areas* , American Economic Review , Vol 53-N°04, pp717-725.

- KENEN.B. Peter (1969), *The Theory of optimum Currency Areas : an eclectic view*, In Robert MUNDELL & Alexander SWOBODA(eds), *Monetary Problems of the International Economy*, University of Chicago Press, Chicago, pp41-60.

8: DE GRAUWE Paul (2009), *Some Thoughts on Monetary and Political Union*, In TALANI Leila Simona (ed), *The Future of EMU*, Palgrave Macmillan , Hampshire, UK , First published, p11.

9 : عبد الرحمن بن محمد السلطان (2010)، مرجع سبق ذكره ، ص 168.

- معيار التبادل التجاري أو معيار ماكينون. الذي يرى أن الاقتصاديات المفتوحة التي تمتاز بارتفاع معدلات التبادل التجاري فيما بينها تمثل منطقة عملة مثلى. ففي هذه الحالة فان مرونة أسعار الصرف لن تكون مجدية عندما يتم تبادل معظم السلع تجاريا بين دول الاتحاد. فتغيرات أسعار الصرف في هذه الحالة ستعكس مباشرة على أسعار السلع محليا من خلال ارتفاع معدلات التضخم ما يحد من مرونة أسعار الصرف كوسيلة يمكن اللجوء إليها لتعزيز القدرة التنافسية. كما يحد أيضا من جدوى استخدام سياسة نقدية مستقلة باعتبار أن دول الإقليم تواجه صدمات ودورات اقتصادية متماثلة. من ثم فإن الدول التي تمتاز بارتفاع معدلات التبادل فيما بينها تفقد أي فائدة كان يمكن أن تجنيها من مرونة أسعار الصرف، وبالتالي فهي تمثل منطقة عملة مثلى.

- معيار تنوع الإنتاج والصادرات أو معيار كيننن. حيث يرى بقدر ما تكون اقتصاديات دول الإقليم متنوعة بقدر ما تكون الصدمات التي تواجهها متماثلة ما يحد من أهمية الصدمات غير المتماثلة التي عادة ما تحتاج معالجتها لتغيرات في أسعار الصرف التي ستصبح في هذه الحالة غير ضرورية في ظل محدودية أهمية الصدمات غير المتماثلة.

بيد أنه منذ نهاية السبعينيات وما بعده، ركزت الدراسات المتعلقة بالاتحادات النقدية على الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية للدول المنضمة إليها، والتي ترى بعدم ضرورة توفر شروط مسبقة لنجاح أية منطقة عملة مثلى مثلما كان يراه الطرح التقليدي من منطلق ان عملية نجاحها هي عملية ذاتية أو داخلية *L'endogénéité des ZMO*.¹ حيث أن الاندماج الحقيقي للدول فيما بينها من شأنه تعزيز درجة تماثل الصدمات *symétrie des chocs* التي يمكن ان تتعرض لها ومن ثم تزايد فرص الانتقال الى تبني عملة موحدة فيما بينها وهو ما يذهب اليه كل من جيفري فرانكل وأندرو روز *Andrew ROSE & FRANKEL Jeffrey* في عدة دراسات لهما²، واللذين يريا أن عدم توفر مسبق لكافة شروط قيام الاتحاد النقدي بين مجموعة من الدول، يمكن أن لا يكون عائقا لنجاحه خاصة اذا كانت هذه الدول كثيفة التبادل التجاري وانتقال اليد العاملة بينها، مما يعزز التقارب الاقتصادي بينها ومن ثم الاتجاه تدريجيا نحو تكوين عملة موحدة بينها مثلما تبينه تجارب المناطق النقدية المثلى في العالم وأهمها منطقة اليورو التي تتكون من دول ذات علاقات اقتصادية كثيفة.³

في خاتم هذا المطلب، يمكن القول من خلال استعراض درجات التكامل السابق، أن المراحل الأربعة الأولى من التكامل الاقتصادي تعد بمثابة تكامل سطحي، كونها تركز بشكل رئيسي على إلغاء جميع العوائق الفنية والتعريفية على المبادلات التجارية وانتقال عناصر الإنتاج المختلفة وتنسيق البعض من السياسات الاقتصادية فيما بين الدول المتكاملة، في حين تعتبر بقية المراحل الأخرى أكثر عمقا.⁴

أما إذا نظرنا إلى الأسلوب الذي يستخدم لتحقيق شكل من أشكال التكامل السابقة، نجد أنه من الضروري اختيار الأسلوب الملائم لظروف وأوضاع مجموعة الدول الراغبة في التكامل. ولا شك أن اختيار الشكل الملائم للتكامل يعتبر من أهم العوامل المساعدة على نجاح التجربة التكاملية. وبصفة عامة يمكن تقسيم أساليب التكامل إلى أسلوبين رئيسيين الأول غير مباشر في حين الثاني مباشر. حيث يهدف الأسلوب الأول إلى إزالة مختلف العوائق أمام حركة السلع وعناصر الإنتاج، وبالتالي فهو يعني إحداث تغييرات في الإطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي، بإلغاء الحواجز أمام حركة انسياب السلع وعناصر الإنتاج. أما الأسلوب المباشر فيعني التدخل بالتخطيط والتنسيق لتغيير أو تعديل البنية الإنتاجية لدول التكتل الاقتصادي. مع العلم بأن عملية التنسيق تنقسم بدورها إلى نوعين وهما: التنسيق الشامل والذي يمتد ليشمل كافة جوانب الاقتصاديات القومية للدول الأعضاء والتي ينظر إليها كوحدة واحدة. والتنسيق الجزئي المقتصر على قطاع معين كقطاع الصناعة أو الزراعة أو مشروع معين .

المطلب الثالث : التحليل النظري لآثار التكامل الاقتصادي - الأستاتيكية والديناميكية -

تعتبر نظرية الاتحاد الجمركي التي صاغها الاقتصادي الكندي جاكوب فاينر *Jacob Viner* سنة 1950 العمود الفقري لنظرية التكامل الاقتصادي، فهي تعد أساس التحليل النظري لآثار التكامل الاقتصادي في شقه التقليدي، والتي تدعمت فيما بعد بإسهامات العديد من الاقتصاديين على غرار كل من ميد *Meade*، ليبسي *Lipsey* وبالاسا *Balassa* وغيرهم من رواد نظرية الاختيار الثاني أو ما يسمى بالبدل الثاني في الأفضلية *Theory of the Second Best* لتحرير التجارة الدولية عبر الانضمام للاتحادات الجمركية بهدف تعظيم الرفاهية الكلية بدلا من الاختيار الأول القائم على التحرير الشامل للتجارة.

فالتحليل النظري لآثار التكامل الاقتصادي المعتمد على نظرية الاتحاد الجمركي يتجاذب بين التحليل التقليدي القائم على دراسة الآثار الساكنة المترتبة على إقامة اتحاد جمركي على تخصيص الموارد أو الرفاهية في الدول الأعضاء فيه، وهما نوعان من الآثار،

¹ : ESCAITH Hubert & al (2005), *Regionel integration and the issue of choosing an appropriate exchange rate regime in Latin America*, In ARTUS Patrick & al (eds), *Regional Currency Areas in Financial Globalization*, Edward Elgar Publishing Limited, Cheltenham, UK, pp202-203.

² : للاطلاع أكثر على دراسات كل من فرانكل وروز، أنظر : FRANKEL Jeffrey and Rose Andrew (1996), *Currency crashes in emerging markets: an empirical treatment*, Journal of International Economics, Vol 41 -N°3/4, pp351-366.

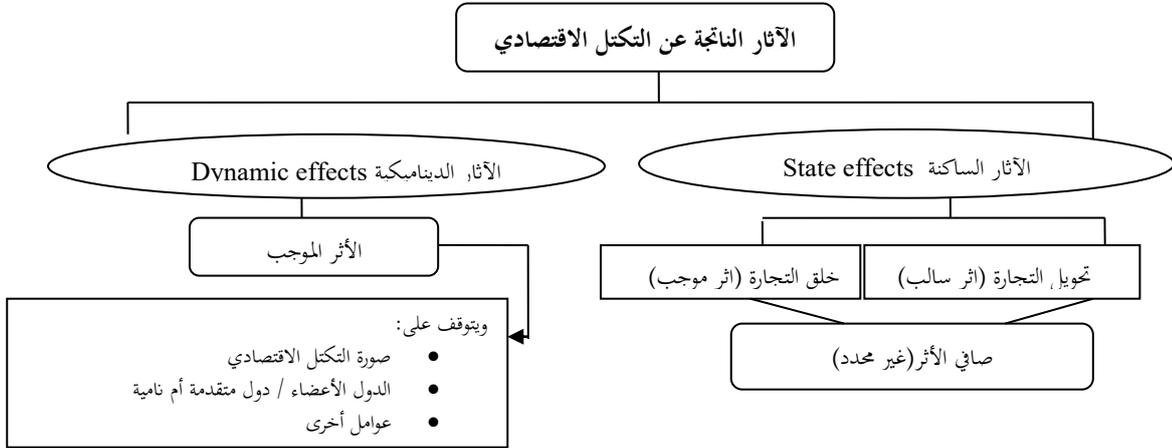
- FRANKEL Jeffrey and Rose Andrew (1998), *The endogeneity of the optimum currency area criteria*, The Economic Journal, Vol 108 -N° 449, July, pp1009-1025.

³: VIGNOLLES Benjamin (2010), *La théorie des zones monétaires optimales et les migrations*, Regards croisés sur l'économie, Vol2- N°8, p211.

⁴ : KYAMBALESA Henry and HOUNGNIKPO.C.Mathurin (2006), *Economic integration and development in Africa*, Ashgate Publishing Limited, Hampshire, UK, p02.

الأول يعني بخلق التجارة *Trade creation* والثاني يعني بتحويل التجارة *Trade diversion* كما هو مبين في الشكل الموالي، وبين التحليل الحديث القائم على دراسة الآثار الديناميكية والاستفادة في المدى الطويل منها، والتي لا تؤثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية، وإنما تؤدي كذلك إلى تغيير في طبيعة ومستوى النمو الاقتصادي. وهو التحليل المعتمد على إسهامات النظرية الجديدة للتجارة الدولية في حين يعتمد فيه التحليل التقليدي لنظرية التكامل على إسهامات الفكر النيوكلاسيكي والحديث في تفسير التجارة الدولية.

الشكل البياني رقم 13 : التحليل النظري للآثار الناتجة عن التكامل الاقتصادي - الآثار الساكنة والديناميكية -



المصدر : عبد المطلب عبد الحميد (2003)، السوق العربية المشتركة : الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

1- تحليل آثار التكامل الاقتصادي وفقا للنظرية التقليدية- تحليل الآثار الساكنة للتكامل -

يعد الاقتصادي الكندي جاكوب فاينر *Jacob Viner* من الاقتصاديين الرواد الذين ناقشوا مسألة التكامل الاقتصادي وخصوصاً الاتحاد الجمركي، وكان لتحليلاته ومن تبعه في هذا الخصوص أثراً كبيراً في إيجاد نظرية راسخة الأساس للاتحادات الجمركية، ويلاحظ أن النظرية التي صاغها سنة 1950 والتي تدعمت فيما بعد بإسهامات العديد من الاقتصاديين من أمثال ميد *Meade.J.E*، وليسي *Lipsey.R.G* وبالاسا *Balassa.B* وغيرهم من رواد نظرية الاختيار الثاني *Theory of the Second Best* لتحرير التجارة الدولية بواسطة الانضمام إلى الاتحادات الجمركية قد ركزت على أثر الاتحادات الجمركية على الرفاه الاقتصادي في المدى القصير باعتمادها على التحليل الاستاتيكي، وفي هذه الحالة يفترض أن إجمالي كمية العناصر الإنتاجية تبقى ثابتة من حيث طريقة استخدامها والتقنية المستخدمة في الإنتاج.

بناء على ما تقدم، سنحاول في هذا الجانب من المطلب التعرض للتحليل النظري لآثار التكامل الاقتصادي وفقاً للشرح التقليدي لنظرية التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل للآثار الاستاتيكية وفقاً لنظرية الاتحاد الجمركي لفاينر.

1-1- نظرية الاتحاد الجمركي كأساس لتحليل الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي.

تركز نظرية الاتحاد الجمركي على أثر إزالة الحواجز التعريفية على تشجيع انسياب التجارة أو ما يعرف بالآثار الاستاتيكية. أي أن التحليل الاقتصادي المستند لهذه النظرية ذو طبيعة استاتيكية مقارنة. والتي يقصد بها الآثار المباشرة أو المنافع الاقتصادية الساكنة التي تتحقق دون الأخذ بعين الاعتبار لعنصر الزمن فيها، والتي تتحقق بالتركيز على مبدأ المزايا النسبية المقارنة.¹ وهي الانعكاسات المحتملة لانضمام الدول إلى الاتحادات الجمركية على تخصيص الموارد والتدفقات التجارية بين الدول الأعضاء فيها في الأجل القصير. مع الإشارة إلى أنه غلب الاهتمام بدراسة آثار دخول مجموعة من الدول إلى اتحاد جمركي من دون التوقف عند منطقة التجارة الحرة. ونظراً إلى أن ما يميز الحالتين هو مدى التمييز إزاء العالم الخارجي، فقد انصببت المعالجات على دراسة أثر اختلاف مستوى التعريف الجمركية بين دول المنطقة والمستوى الذي تأخذه بعد قيام الاتحاد سعياً إلى تبيان أثر هذه الاختلافات في العلاقة بين أعضاء المنطقة، وكذلك بين التجمع الإقليمي والعالم الخارجي.²

ويتم تحليل الآثار الاستاتيكية من خلال مفهومي خلق الجارة وتحويل التجارة، اللذان سوف نتعرض إليهما بأكثر تفصيل في الفقرات اللاحقة، والمقارنة بين الأثرين من خلال ما يسمى بالأثر الصافي للاتحاد الجمركي الذي يتوقف على المحصلة النهائية لكل من الأثرين السابقين. كما تشير الأدبيات الاقتصادية إلى ضرورة توفر مجموعة من الشروط لكي تتحقق المكاسب الاستاتيكية وهي:³

¹ : عز الدين إبراهيم (2002)، موقف التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي من التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 44- العدد 1، ص 85-86.

² : محمد محمود الامام (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 71-72.

³ : أنظر في هذا الصدد كل من :

- FAWZY Samiha (2000), *The Economics and politics of Arab Economic Integration*, Working paper n°66- June ,Egyptian Center for Economic Studies ,Cairo , pp11-13.
- EL-AGRAA Ali (1999), *Regional Integration : Experience, Theory and Measurment*, MacMILLAN Press LTD, London, Second edition , p35.

- تحقيق الاقتصادات درجة من التكامل فيما بينها، مما يوفر الفرصة لمزيد من خلق التجارة. أي زيادة التخصص وفق المزايا النسبية على النحو الذي توضحه نظرية التجارة. ويؤدي هذا الى زيادة التبادل التجاري بين مختلف الأطراف.
- زيادة عدد الدول المشتركة في الترتيب التجاري ، لأن ذلك ينطوي على اتساع السوق وتحقيق وفورات الحجم. حتى ولو تشابهت الدول الأعضاء في خصائصها الاقتصادية.:
- تحقيق التقارب الجغرافي لأن القرب يخفض تكاليف النقل، ومن ثم يشجع التجارة.
- تحسين شروط التبادل للترتيب التكامل مع باقي العالم نتيجة تحسين الأسعار النسبية.
- ومن ناحية أخرى، يرى فاينر بأن الخصائص الضرورية لنظرية الاتحاد الجمركي يجب أن تشمل العناصر الرئيسية التي يتعين توفرها في الاتحاد الجمركي والمشار إليها آنفاً، وهي إلغاء جميع الرسوم الجمركية والقيود الكمية على واردات الدول الأعضاء في الاتحاد مع توحيد للتعريفات الجمركية تجاه باقي العالم وكذا توزيع الإيرادات على الدول الأعضاء في الاتحاد على أساس قاعدة مقبولة للجميع.¹
- كما أن التعبير عن هذه النظرية يمكن أن يكون وفقاً للنماذج المجترزة *Partial Equilibrium* والنماذج العامة *General Equilibrium* شأنها في ذلك شأن باقي نماذج التجارة الدولية، ذلك أن فاينر نفسه ركز على النتائج الخاصة بالآثار على الإنتاج *production effects* وهي من النماذج المجترزة بين الأعضاء في الاتفاقية التفضيلية، حيث رأى خلافاً للقناعة التقليدية التي تقضي بأن تكوين الاتحاد الجمركي يمثل خطوة باتجاه تحرير التجارة ويؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، فإن البحث في الآثار على الإنتاج يبين أن الاتحاد الجمركي يمكن أن يحسن أو يسيء إلى توزيع الموارد والرفاهية الاقتصادية بمعنى حدوث خلق أو تحول للتجارة.²
- ومما سبق، يمكن القول أن الطرح الذي قدمه فاينر يستمد جذوره من التحليل النيوكلاسيكي للتجارة الدولية معبراً عنه بشروط نموذج HOS (هيكشر-أولين- سامويلسون) لنسب عوامل الإنتاج. وبالتالي من البديهي إذن في ظل هذا التحديد أن يقبل بالفروض الأساسية التي عرضتها النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية مع إضافته مجموعة من الفروض وهي:³
- افتراض بعدم وجود إمكانات الإحلال في جانب الطلب، بمعنى أن جميع المرونات السعرية للطلب مساوية للصفر.
- افتراض خضوع الإنتاج لظروف التكلفة الثابتة (غلة الحجم الثابتة).

2-1- تحليل الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي : تحليل فاينر Viner للاتحادات الجمركية.

يفرق جاكوب فاينر *Jacob Viner* بين نوعين من آثار الاتحاد الجمركي على الرفاهية، يعرف الأول بخلق التجارة أما الثاني يعرف بتحويل التجارة. فخلق التجارة يحدث إذا استطاع المستهلكون والمنتجون دخول أسواق أوسع وتتوافر لهم أصناف أكثر تنوعاً أو ذات جودة أفضل من البضائع المنتجة وفق الميزة النسبية لكل دولة والمستفيدة من كلفة إنتاج أقل، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها. بمعنى قيام الاتحاد الجمركي بنقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأعلى محلياً إلى الدولة العضو في الاتحاد ذات التكلفة الأقل، مما يعني خلق تجارة يكون أثرها إيجابياً لأنها تعني استخداماً أفضل لمجموع موارد أعضاء الاتحاد، وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة، وهذه هي المكاسب المحققة من التجارة.⁴

أما أثر تحويل التجارة فيحدث عندما يتم، نتيجة اعتماد اتحاد جمركي أو تحقيق تكامل تجاري، تحول الاستيراد من المنتجين ذوي الكلفة الأدنى في بقية العالم نحو السلع والخدمات ذات الكلفة الأعلى في الدولة الشريكة. فيتكبد الطرفان (ينظر إلى البلدين الشريكين معاً) الخسارة عندما تفوق الكلفة الناتجة عن التحول في التجارة عن المكاسب المحققة عن طريق خلق التجارة. أو هو الأثر الذي ينتج من نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأقل في السوق الخارجي إلى الدولة ذات التكلفة الأعلى العضو في الاتحاد التي اكتسبت مزية حماية التعريفات الجمركية الموحدة. ويعتبر أثراً سلبياً بعكس أثر خلق التجارة، لأنه يؤدي إلى تحول التجارة من منتج أقل تكلفة إلى آخر أعلى تكلفة وبالتالي إلى الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج المحقق في ظل حرية التجارة.⁵

وفي واقع الأمر فإن قيام الاتحاد يؤدي إلى حدوث الأثرين معاً. ومن أجل تحديد صافي آثار الرفاهية الناتجة عن إقامة الاتحاد الجمركي يجب مقارنة أثر خلق التجارة مع أثر تحول التجارة، فإذا طغى أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة فإن إقامة الاتحاد الجمركي ستؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقيق البلد زيادة صافية في رفاهيته الاقتصادية.⁶

1-2-1- الأثر الإنشائي للاتحادات الجمركية أو خلق التجارة.

يعتبر خلق التجارة نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي ، ويحدث خلق التجارة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد الترتيبات التكاملية في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي الغير فعال أو الغير كفؤ اقتصادياً وذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي.

ولكن بعد قيام الأخير ودخولها كعضو فيه ستقوم باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الترتيب التكاملية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة. وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير الكفؤ اقتصادياً قد توقف وتم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر

1 : سيد نميري وسعد فتح الله (2002)، جدوى التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاتحاد الجمركي والنظرية الحديثة للتكامل، مجلة المنارة، المجلد 8-العدد 1 ، عمادة البحث العلمي-جامعة آل البيت، ص 4.

2 : هجير عدنان زكي أمين (2010)، مرجع سبق ذكره ، ص 182.

3 : سامي سامي عفيفي حاتم(2005)، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 60.

4 : بلقاسم زايري (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 61.

5 : فؤاد أبو ستيت (2004)، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.

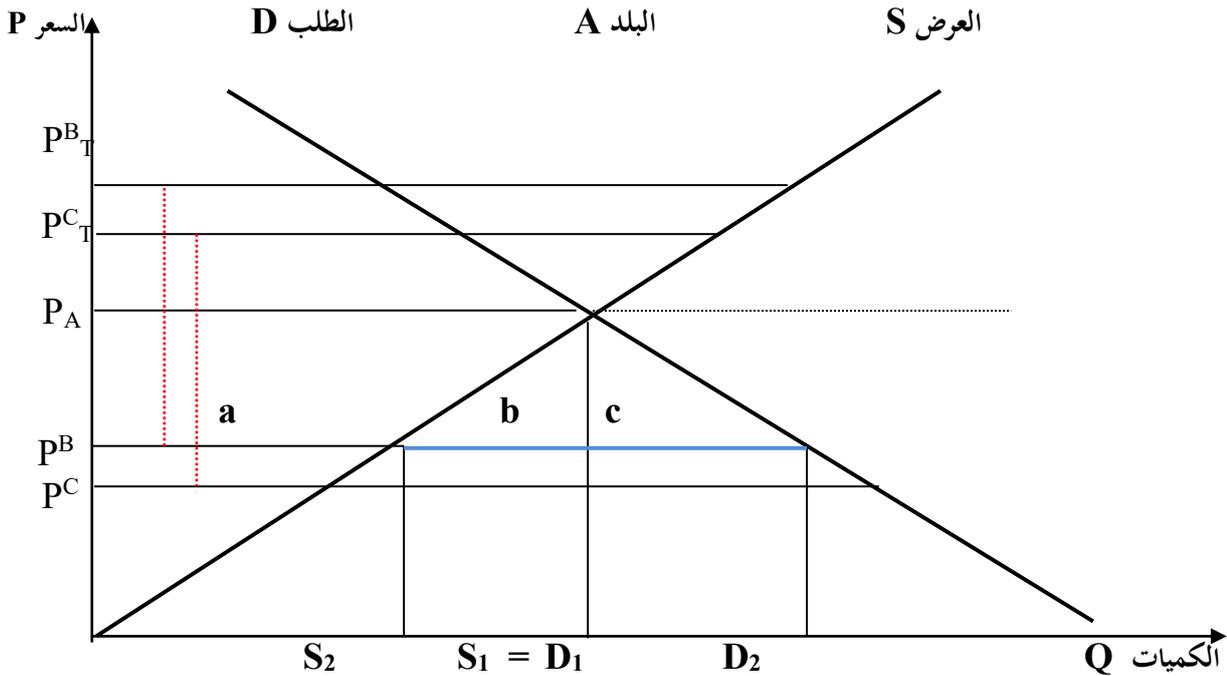
6 : سيد نميري وسعد فتح الله (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 5.

كفاءة اقتصاديا من الدولة العضو . ونظرا لأن هذا الإنتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام التكامل الاقتصادي، فإن الدول الأخرى غير الأعضاء في الترتيب التكاملي لا يفقدون شيئا من صادراتهم.¹

إذن فخلق التجارة يعني إيجاد فرصا تجارية خارجية ما كان يمكن أن توجد من دون الانضمام إلى الترتيب التكاملي. وكننتيجة لذلك يظهر منتجون أكثر كفاءة. وعليه فإن مستوى الرفاه الاقتصادي العام سوف يرتفع تحت كافة الظروف. ولتوضيح أثر خلق التجارة بيننا سنستعين بمثال كما هو مبين في الشكل البياني رقم 14 والمعتمد على الفرضيات التالية :

- تحليل توازن جزئي، أي تقييم تأثير تحرير التجارة على صناعة معينة، ثم الانتقال لتشمل بقية القطاعات.
- افتراض وجود ثلاث دول هي A ، B ، C ، تتمتع كل دولة بطلب وعرض على سلع متجانسة في الصناعة المعينة.
- تشكل الدولتان A و B منطقة تجارة حرة بينهما (مع التذكير بأن ظاهري تكوين وتحويل التجارة تحدث سواء كانت الاتفاقيات التفضيلية تتخذ شكل منطقة للتبادل الحر أو اتحاد جمركي)، حيث تم الاعتماد على منطقة التجارة الحرة من أجل تسهيل الفكرة.
- سيتم التركيز على الدولة A باعتبارها عضوا في منطقة التجارة الحرة، وسيفترض أيضا أنها دولة صغيرة لا تؤثر على أسعار التبادل الدولية وإنما متلقية لها، في حين سنفترض أن الدولتين B و C كبيرتين. أي أن الدولة A بإمكانها التصدير والاستيراد وبالكميات التي ترغبها، للدولتين B و C ومنهما، بالأسعار السائدة في الدول الأخرى.
- في حالة الافتراض بأن الدولة A تتاجر بحرية مع الدولتين B و C فإن الدولة A ترغب باستيراد السلعة محل الاتجار. ونفترض أن الدولة A لا تتاجر بحرية في البداية. أي أن الدولة A تفرض تعريف جمركية محددة على الواردات من الدولتين B و C .
- أخيرا سنعرض أولا لحالة التوازن في ظل وجود تعريف جمركية، ثم نحسب السعر وآثار الرفاه الاقتصادي المتوقع حدوثها في ظل إقامة منطقة تجارة حرة بين الدولتين A و B، مع احتفاظ الدولة A بنفس التعريف الجمركية مع الدولة C الغير عضو في منطقة التجارة الحرة.

الشكل البياني رقم 14 : الأثر الإنشائي للتكامل الاقتصادي - خلق التجارة -



سنحاول تتبع التحليل من زاوية البلد A مثلما اشرنا إلى ذلك في الفرضيات التي يعتمد عليها المثال وذلك قبل إقامة منطقة التجارة الحرة مع البلد B وبعد إقامتها على النحو الموالي :

أ- قبل قيام منطقة التجارة الحرة بين A و B :

يعتبر A بلد صغير يأخذ الأسعار العالمية كمتلق ولا يملك التأثير فيها عكس البلدين الآخرين اللذين تتحدد في سوقيهما أسعار هذه السلعة المتجانسة محل التبادل. فمن خلال الشكل الذي يبين منحنيات عرض S والسلعة المعنية والطلب D عليها في البلد A . حيث في حالة التجارة الحرة يكون سعر السلعة في كل من البلدين A و B هي P^A و P^B على الترتيب. ونلاحظ هنا أن البلد C قادر على توفير السلعة بسعر أقل من البلدين الآخرين. وبالتالي نجد أن هاتين الدولتين ستفرض قيود جمركية أو أي شكل من أشكال القيود على الواردات من الدولة C . ومنه نجد أن الدولة A كما افترضنا سابقا لديها تعريف جمركية محددة مفروضة على الواردات من الدولتين B و C : $t^C = t^B = t^*$

1 : السيد متولي عبد القادر (2011)، الاقتصاد الدولي : النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، ص ص 412-413.

وتؤدي هذه التعريفية إلى رفع أسعار السلعة الواردة من البلدين B و C إلى P_T^B و P_T^C على التوالي. وتعكس الخطوط الحمراء المنقطعة في الشكل حجم التعريفية: $t^* = P_T^B - P_T^C = P_T^C - P^C$. وطالما أن السعر بعد فرض التعريفية الجمركية في الدولة A أي P_A أقل من الأسعار المرتبطة بالتعريفية P_T^B , P_T^C فإن الدولة A لن تستورد السلعة المعنية وسيقوم العرض المحلي بتغطية الطلب المحلي وبذلك تكون التعريفية من النوع الذي يعرف بالتعريفية المانعة *Prohibitive Tariff*.

ب- بعد قيام منطقة التجارة بين A و B :

الآن إذا افترضنا أن البلدين A و B قد أقامتا منطقة تجارة حرة، وأن البلد A أزال التعريفية الجمركية المفروضة على واردته من البلد B مع احتفاظه عليها فيما يتعلق بالبلد الثالث C مما يجعل أسعار السلعة المعنية في البلد A هي P_B و P_T^C ومن ثم قيامه بالاستيراد من البلد B العضو في منطقة التجارة الحرة معه وعند سعر محلي أقل هو P_B وهو ما يرفع من قيمة الواردات إلى الخط الأزرق (S_2-D_2) كما هو مبين في الشكل البياني 14، وهذا ببساطة ما يعنيه مفهوم تكوين التجارة، لذا البلد A أصبح يستورد كمية من هذه السلعة من مصدر أقل كلفة وليس الأقل وهذه التجارة ما كانت لتقوم لولا قيام منقطة التجارة الحرة بين البلدين A و B . و معرفة آثار تكوين التجارة الناجمة عن قيام منطقة التجارة الحرة على الرفاهية الاقتصادية في البلد A ، يمكن الاستعانة بالجدول الموالي الذي يعرض ملخصا عن هذه الآثار وذلك انطلاقا من الشكل البياني السابق.

الجدول رقم 12 : آثار المترتبة على الرفاهية الاقتصادية في حالة الأثر الإنشائي للتجارة

البلد A	الآثار المترتبة في حالة خلق التجارة
فائض المستهلك	$+(a+b+c)$
فائض المنتج	$-a$
عوائد الحكومة	0
الرفاه الاقتصادي العام (الرفاهية الوطنية)	$+(b+c)$

ولفهم هذه الآثار لابد من العودة إلى أساسيات تحليل أثر التعريفية الجمركية المعروفة في أدبيات الاقتصاد الدولي. ونكتفي هنا بالتذكير أن أثر فرض التعريفية أو إزالتها كما هو الحال في هذا المثال، يقاس من خلال ما يحدث على مستويات المستهلكين، والمنتجين وعلى عوائد الحكومة وعلى أساس النتائج السابقة يمكن قياس الأثر على رفاهية المجتمع من خلال الجمع بين المكاسب والخسائر.

• بالنسبة للمستهلكين في الدولة A " فائض المستهلك "

يقاس أثر إلغاء التعريفية الجمركية على السلعة الواردة من البلد B إلى البلد A على المستهلكين في هذا البلد بما يحدث من تغيير على فائض المستهلك الذي يمثل بالمساحة الواقعة تحت منحني الطلب D وهذا الفائض ينحصر بين السعر السابق P_A إلى مستواه الجديد P_B بعد قيام منطقة التجارة الحرة بينهما قد أدى إلى زيادة فائض المستهلك بالمساحة $(a+b+c)$. غير أن تحديد حصيلة هذا الأثر على الرفاه الاقتصادي العام للبلد A يقتضي التعرف على ما طرأ من تغييرات على وضع المنتج من جهة والعوائد الحكومية الموجهة للإنفاق على المجتمع من جهة أخرى.

• بالنسبة للمنتجين في الدولة A " فائض المنتج "

من خلال الشكل البياني السابق، نلاحظ أن الجزء المحدد بالمساحة a يمثل مكسبا للمستهلك من جهة وخسارة للمنتج من جهة أخرى لتوقف بعض المنتجين عن إنتاج السلعة المعنية بفعل عدم قدرتهم على مواجهة منافسة السعر الجديد المنخفض وانخفاض بالتالي الكمية المنتجة محليا من S_1 إلى S_2 وهذا الأمر يترتب عنه زيادة البطالة وربما غلق بعض المصانع المحلية التي تنتج السلعة وانخفاض الأرباح و/ أو دفعات التكاليف الثابتة. وبهذا المعنى فإن جزءا من مكسب فائض المستهلك قد تسرب على شكل خسارة من فائض المنتج.

• بالنسبة لعوائد الحكومة في A : من المعروف أن تخفيض الرسوم الجمركية من شأنه أن يترتب عنه انخفاض الإيرادات المالية للدولة، ولكن حيث بدأنا من حالة التعريفية المانعة، حيث لم تكن هناك عوائد أصلا طالما أن المستهلك لم يكن مستوردا، لذلك فإنه لا توجد عوائد من التعريفية بالأصل. وبالتالي فإن إنشاء منطقة التجارة الحرة سوف لن يساهم في تعزيز أي خسائر بالعوائد الحكومية.

• الرفاه الاقتصادي العام للدولة A : على أساسه ما عرض من نتائج سابقة، يمكن قياس الرفاه الاقتصادي العام للبلد A الذي هو ناتج جمع مكاسب وخسائر فائض المستهلك وفائض المنتج في هذه الحالة. وتشير قيمة هذا الجمع إلى نتيجة موجبة ذات مكونين هما: مكاسب موجبة في كفاءة الإنتاج المتمثل بالمساحة b والمكسب في كفاءة الاستهلاك المتمثل بالمساحة c . وهو ما يعني أنه في حالة ببساطة أنه في حالة لو تم إنشاء منطقة للتجارة الحرة (أو اتحاد جمركي) وترتب عليها ظهور حالة تكوين التجارة، فإنها ستؤدي إلى مكاسب صافية في الرفاه الاقتصادي العام.

2-2-1- الأثر التحولي للاتحادات الجمركية أو تحويل التجارة

يثير الأثر التحولي للتجارة عند قيام ترتيب تجاري إقليمي جدلا أوسع في التطبيق مقارنة بالأثر الإنشائي لها، كما يظهر فيه تطبيقات نظرية الأمثلية البديلة بصورة أكثر وضوحا، وتثير تساؤلات كثيرة حول جدوى مناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية

إذا ما تراعى فيها مضامين الظاهرة. كما أن الجمع بين آثار ظاهريتي تكوين وتحويل التجارة يتيح المجال إلى تقدير الجدوى الاقتصادية الحقيقية للترتيبات الإقليمية على صعيد أعضائها أو باقي العالم ويحدد السياسة الاقتصادية المطلوبة لتحقيق الحصيلة الإيجابية الصافية لهذه الآثار.¹

وبشكل عام يمكن القول بأنه غالباً ما يمثل تحويل التجارة الجانب السلبي، ذلك التحويل التجاري الذي يحدث في حالة دولة عضو في الترتيب التجاري الإقليمي كانت تستورد سلعة معينة من دولة لم تنضم إلى الترتيب، وبعد قيام الأخير تصبح الدول الأعضاء فيه متفوقة على الدول غير الأعضاء. ومن ثم تغيير أنماط التجارة باستيلاء الدولة العضو على مبيعات السلعة من الدول غير العضو وهو ما يؤدي إلى فقدان الأخيرة لمبيعاتها فيها والتي تتحول إلى منتجين داخل الترتيب التكاملية يتصفون بأهم أقل كفاءة في إنتاج السلعة المعنية، مما يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية العالمية على اعتبار أن التجارة تتحول من البلد ذي التكلفة المنخفضة إلى البلد ذي التكلفة العالية.²

لكن هناك حالات لتحويل التجارة لا تتضمن جميعها بالضرورة انخفاض الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، إذ أن هناك حالات تكون فيها الحصيلة النهائية لأثر التحويلي في صالح الرفاه الاقتصادي العام. ومن هنا نرى بالضرورة توضيح الحالتين وذلك بالاعتماد على معطيات وفروض المثال السابق في حالة خلق التجارة وذلك على النحو الموالي.

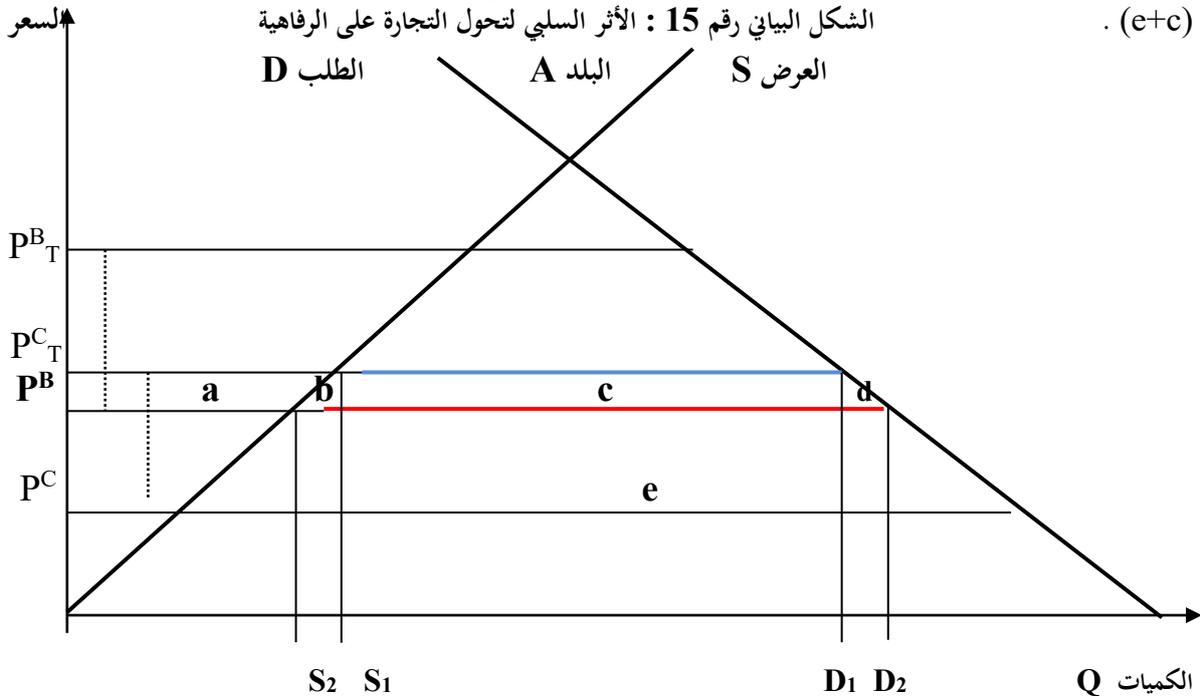
3-2-1- تحويل التجارة وأثره السلبي على الرفاهية

يوضح الشكل البياني رقم 15 ، الحالة التي يؤدي فيها تحول التجارة بسبب انضمام البلد A إلى منطقة التجارة الحرة إلى حدوث آثار ضارة على رفاهيته الاقتصادية. فهو يوضح منحني العرض والطلب المحليين على السلعة محل التبادل، حيث تمثل P^B و P^C أسعار العرض المرتبطة بحرية التجارة من الدولتين B و C تبعاً. مع ملاحظة أن الدولة C يفترض أنه في وضع أفضل بعرض المنتج بسعر أقل من الدولة B، وهنا لا بد من ملاحظة، أيضاً بأنه حتى يكون هذا الافتراض واقعياً فإنه لا بد من وجود تعريف جمركية في الدولة B أو شكل آخر من القيود التجارية على الواردات من الدولة C، وخلاف ذلك فإن كافة التجهيزات السلعية في الدولة B سيتم استيرادها من الدولة C. مع العلم أن أن الدولة A تفرض تعريف جمركية محددة مفروضة على الواردات من الدولتين B و C : $t^C = t^B = t^*$ والتي ترفع بدورها أسعار السلعة الواردة من البلدين B و C إلى P_T^C و P_T^B على التوالي. وان حجم التعريف مشار إليه بالخطوط المنقطعة في الشكل : $t^* = P_T^B - P^B = P_T^C - P^C$.

سنحاول تتبع التحليل من زاوية البلد A وذلك قبل إقامة منطقة التجارة الحرة مع البلد B وبعد إقامتها على النحو الموالي :

أ- قبل قيام منطقة التجارة الحرة بين A و B :

قبل قيام منطقة التجارة الحرة بين البلدين A و B، يقوم البلد A بتغطية جميع واردته من السلعة كما هو مبين في المسافة $S_1 - D_1$ في الشكل من البلد C كونه صاحب السعر الأقل . أما العوائد من فرض التعريف فتتمثل في الكمية المستوردة مضروبة في مقدار التعريف أي بالمسافة $(e+c)$.



ب- بعد قيام منطقة التجارة بين A و B :

¹ : هجير عدنان زكي أمين (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 187.
² : السيد متولي عبد القادر (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 91.

الآن إذا افترضنا أن البلدي A أقام مع البلد B منطقة تجارة حرة مزيلا بذلك التعريف الجمركية المفروضة على واردته من البلد B مع احتفاظه عليها مع شريكه السابق C مما يجعل أسعار السلعة المعنية في البلد A هي P_B التي تصبح أقل من P^C_T ومن ثم قيامه بالاستيراد من البلد B العضو في منطقة التجارة الحرة معه بدلا من البلد C والتي تمثل بالمسافة الممتدة بالخط الأحمر في الشكل (-S₂ D₂) كما هو مبين في الشكل البياني. وبما أن سعر السلعة المعنية المعروضة من قبل البلد C هو الأقل لذا يقال هنا أن التجارة قد تحولت من مصدر الأكل إلى الأقل كفاءة. ويمكن إجمال آثار تحويل التجارة على الرفاهية من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم 13: آثار المترتبة على الرفاهية الاقتصادية في حالة الأثر التحويلي للتجارة

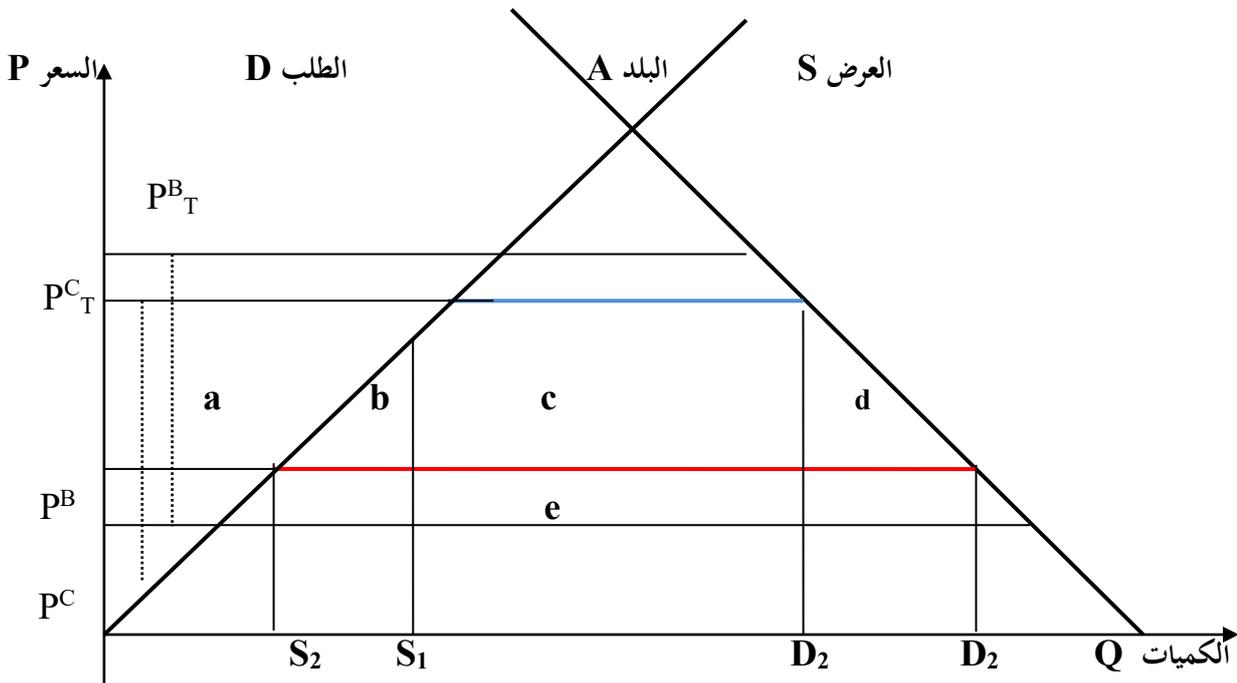
البلد A	الآثار المترتبة في حالة خلق التجارة
فائض المستهلك	$+(a+b+c+d)$
فائض المنتج	$-a$
عوائد الحكومة	$(c+e)$
الرفاه الاقتصادي العام (الرفاهية الوطنية)	$+(b+d)-e$

نلاحظ أن فائض المستهلك ارتفع مع انخفاض السعر بعد الدخول في منطقة التبادل الحر هذا الارتفاع يتمثل في ما حدث من اتساع في المساحة التي تقع أسفل منحنى الطلب. أما المنتج فإنه سيخسر جزء من فائضه بسبب انخفاض السعر وهذا الأمر سيترتب عليه زيادة البطالة وانخفاض الأرباح وبقية الآثار التي سبق ذكرها أنفا. في حين أن الحكومة ستخسر جميع العوائد الجمركية التي كانت تتحصل عليها قبل قيام منطقة التجارة الحرة وهذا الانخفاض قد يؤدي إلى التقليل من الإنفاق الحكومي أو التحويلات وكل هذا يمثل آثارا ضارة على رفاهية المجتمع. أما إجمالي التأثير على الرفاهية فيتمثل في جمع المكاسب والخسائر لكافة الأطراف – المستهلكين ، المنتجين، الحكومة. وهذا يتكون من ثلاثة عناصر مكسب إيجابي بالنسبة لكفاءة الإنتاج ممثل في المساحة b وخسارة في العوائد المالية للحكومة ممثل في المساحة e. وهنا ينبغي إن نلاحظ أنه ليست كل المساحة (e+c) تمثل خسارة للمجتمع إذ أن جزءا من الخسائر الكلية أي المساحة c هي بالنتيجة كانت تحول إلى المجتمع على شكل من أشكال الإنفاق أو التحويلات الحكومية، بمعنى أن هذا الجزء من العوائد التعريفية لا يمكن اعتباره خسارة للمجتمع لأنه عاد واستعاده على شكل فائض. ومن هذا التحليل يلاحظ أن هناك عناصر موجبة وعناصر سالبة، وبالتالي فإن التأثير الصافي قد يكون موجبا أو سالبا. فالشكل رقم 16 يبين الحالة التي يتسبب فيها التحول في التجارة إلى تقليل الرفاه الاقتصادي العام. إذ أنه من مجرد النظر يمكن ملاحظة أن المساحة e أكبر من مجموع المساحتين b+d ، لذلك يمكن القول بأنه في مثل هذه الظروف ينتج تحول التجارة بسبب قيام الترتيب انخفاضاً في رفاهية المجتمع.

4-2-1- تحويل التجارة وأثره الإيجابي على الرفاهية

إذا سادت ظروف مختلفة لما ورد أعلاه، فيمكن أن يؤدي تحول التجارة إلى نتائج مغايرة من حيث التأثير على رفاهية المجتمع أي تتولد حصيلة إيجابية لصافي التأثير مثلما هو مبين في الشكل البياني الموالي.

الشكل البياني رقم 16: الأثر الإيجابي لتحويل التجارة على الرفاهية



حيث نلاحظ أن الشكل مختلف عن سابقه في كون السعر المتاح في البلد B يقترب من السعر المتاح في البلد C في حالة وجود تجارة حرة بعد قيامها بين البلدين A و B . مع العمل بأن نفس القول ينطبق على هذه الحالة عند تحليل الوضعية قبل وبعد قيام منطقة التجارة الحرة بين A و b ، غير أن حدوث التحول التجاري بعد قيامها مع بقاء التأثيرات الخاصة بالرفاهية على ما هي من حيث الاتجاه، فإنها تختلف من حيث القيم . إذ أصبح فائض المستهلك أكبر بسبب الانخفاض الكبير في السعر، ويبدو ذلك واضحاً من الشكل حيث أن المساحة (b+d) أكبر من المساحة c ، أي صافي الأثر على الرفاهية أصبح موجبا في هذه الحالة، وهو ما يعني أن حدوث تحول التجارة بسبب قيام منطقة تبادل حر أو اتحاد جمركي قد تنتج عنه آثارا موجبة بصيغ الرفاهية الاقتصادية. لذا يمكن القول بشكل عام كلما كان الفرق بين الأسعار في البلد المنضم إلى الترتيب التجاري التفضيلي والأسعار في باقي العالم أكبر كلما كان من المحتمل ان يؤدي تحول التجارة إلى تخفيض الرفاهية الاقتصادية في ذلك البلد.¹

3-1- العوامل الرئيسية لتقدير نتائج قيام الاتحاد الجمركي في ظل التحليل الاستاتيكي

الجدير بالذكر أنه لا يمكن إصدار حكم مسبق على النتائج التي تعود على الإنتاج بفضل قيام اتحاد جمركي مفترض، ولكن ثمة عوامل رئيسية يمكن أخذها في الحسبان لدى تقدير ما يحتمل أن يكون للإتحاد الجمركي من تأثير على الكفاءة الإنتاجية والمتمثلة في²:

- **درجة التنافس والتكامل:** فقيام اتحاد جمركي بين الدول ذات اقتصاديات متنافسة أمر مرغوب، حيث أن مفهوم "التنافسية" هو أن الدول الأعضاء تنتج سلعاً من ذات النوع إلى حد بعيد قبل تكوين الاتحاد، وفي حين أن "التكاملية" تعني وجود فوارق واسعة في حجم إنتاج المنتجات المصنعة. ولقد أشار فاينر أن الاتحاد بين دول متنافسة أكثر فائدة من الاتحاد بين دول متكاملة قبل الاتحاد، لأن قيام الاتحاد بين دول متكاملة من المتوقع ألا ينتج عنه زيادة حجم التجارة بينهم؛ نتيجة للأثر الإنشائي والأثر التحويلي. أما الاتحاد بين الاقتصاديات المتنافسة، فسيؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد وزيادة درجة التخصص، وهو ما يزيد حجم التبادل بينهما.
- **نطاق الاتحاد:** حيث كلما كبر حجم الاتحاد، أدى ذلك إلى زيادة الأثر الإنشائي؛ نتيجة تقسيم العمل، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة كفاءة توزيع الموارد والإنتاج، ومن ثم زيادة الناتج الكلي. كما أن التوسع المستمر في حجم الاتحاد يقلل من إمكانية تحويل التجارة.
- **الفجوة الاقتصادية:** ويعبر عنها بمدى التباين أو التجانس في درجة النمو الاقتصادي بين دول الاتحاد، حيث تختلف الآثار على مستويات الدخل، ومن ثم على الرفاهية بين الدول الأعضاء. كما تختلف الآثار على موازين المدفوعات، نتيجة انتقال عنصر العمل ورأس المال، إضافة إلى تمييز عناصر الإنتاج في اتجاه الاستخدام الأكثر كفاءة، لذلك كلما قل الفارق الاقتصادي وزاد التجانس زاد مستوى العدالة في توزيع المنافع والتكاليف.
- **مستوى الرسوم الجمركية:** إن إزالة الرسوم الجمركية له تأثير مباشر على أسعار السلع والخدمات، وكلما كان مستوى الرسوم الجمركية مرتفعاً قبل قيام الاتحاد كلما زاد الأثر الإيجابي على التكاليف. كما أن العوائق الأخرى للتجارة الدولية ذات الأثر الحمائي لها تأثير مباشر على كل من الإنتاج والاستهلاك والأسعار، ومن ثم إزالة كافة العقبات أمام التجارة بين دول الاتحاد يعكس حجم المزايا الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها من جراء هذا الاتحاد.
- **فوارق التكاليف:** تمثل أحد الشروط التي يمكن توافرها للاستفادة من الاتحاد، حيث يمثل اختلاف تكاليف إنتاج السلع المنتجة قبل قيام الاتحاد أحد العوامل التي تقود إلى آثار إيجابية على كل من الدخل والاستهلاك والرفاهية بعد قيام الاتحاد علاوة على زيادة الاستخدام الأمثل للموارد، وزيادة التخصص، وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء.

2- تحليل آثار التكامل الاقتصادي وفقاً للنظرية الحديثة: تحليل الآثار الديناميكية

تبين فيما سبق، أن الأثر الاستاتيكي للاتحاد الجمركي على مستوى الرفاهية الاقتصادية للبلدان الأعضاء في الترتيب الإقليمي يكون نتيجة اتساع نطاق التبادل التجاري فيما بينهم. ويلاحظ بأن التحليل المتقدم في التخصص والتجارة الدوليين وهو امتداد للتحليل التقليدي يبدأ بافتراض قدر معين من الموارد الاقتصادية لينتهي ببيان أثر قيام الاتحاد الجمركي على الاستخدام الأمثل لهذه الموارد. وهذا التحليل الاستاتيكي يغفل في الحقيقة الجانب الآخر للتكامل، والذي يتعلق بآثاره في المدى البعيد ليس على كيفية الحصول من القدر الحالي من الموارد الاقتصادية على أكبر ناتج وإشباع ممكنين، وذلك على كيفية زيادة هذا القدر المحدود من الموارد عبر الزمن.³ وبعبارة أخرى فإنه إذا كانت الكفاءة الاستاتيكية تعني أن يعمل الإنتاج الاقتصادي القومي في نقطة على منحنى إمكانيات الإنتاج فإن الكفاءة الديناميكية التي تتحقق عكس الكفاءة الأولى بالأخذ في الاعتبار لعنصر الزمن أي على المدى البعيد،⁴ وذلك على ضوء كبر حجم السوق والاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية وأثر المنافسة وأثر زيادة النفقات الاستثمارية على زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء وبالتالي تزداد فرص النمو الاقتصادي في هذه الدول.⁵

وكما هو معروف، تحدث عملية إنشاء منطقة للتبادل الحر أو اتحاد جمركي تغييرات في سلوكيات الأعوان الاقتصاديين من مستهلكين ومنتجين ومن ثم في معالم الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، وهي بهذا تعتبر عملية طويلة الأجل تفسح المجال لإعادة

1 : هجير عدنان زكي أمين (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 191..

2 : أنظر في هذا الصدد كل من :

- حسين عمر، (1998)، مرجع سبق ذكره، ص ص 56- 65.

- فواد أبو سنيت (2004)، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-64.

3 : سيد نميري وسعد فتح الله (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 6.

4 : عز الدين إبراهيم (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 86.

5 : بلقاسم زايري (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 63.

هيكله الاقتصادية المعنية بما يعظم الاستفادة من الفرص التي تخلقها ويتيح معالجة الآثار السلبية التي قد تكون نجمت عنها. ويلاحظ أن عملية إنشائها تتم عمليا على نحو تدريجي للسماح بتكييف الاقتصاديات الأعضاء للتغيرات الناجمة، والتي تصيب فئات من المنتجين بدرجات مختلفة. وعلى الرغم أن منظمة التجارة العالمية وقبلها الجات تقدر المرحلة الانتقالية للتكيف مع متطلبات هذه الترتيبات ما بين 10 و12 سنة كما هو الحال بالنسبة للانضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر الأوروبية متوسطة في أفق 2020، وذلك خلال فترة انتقالية مقدرة باثنتي عشر سنة كما سنرى ذلك لاحقا، إلا أن التحليل الاستاتيكي لا يعني أن تتم التغيرات بصورة لحظية، ولكنه يبحث عن التغيرات في التوازن انطلاقا من الأوضاع السائدة وقت اتخاذ القرارات ذات العلاقة. أما الآثار الديناميكية فتعني حدوث تغييرات في تلك الأوضاع بعد استيعاب الآثار الأولية. وبعبارة أخرى فان هذه الآثار تعني ما يترتب على التوازنات الاستاتيكية من تغييرات في الاقتصاد الوطني بعامته والمنتجين بخاصة.¹ وغالبا ما تنطلق الأدبيات الاقتصادية في بيان الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي التي تؤثر في معدلات نمو اقتصاديات الدول الأعضاء والتي تشمل على دراسة العناصر التالية :

1-2- التكامل الاقتصادي واتساع نطاق السوق: الاستفادة من وفرات الحجم الداخلية والخارجية.

إن الاتحاد الجمركي أو غيره من أشكال التكامل المعروفة، ونتيجة لإلغاء كل القيود التجارية وإتاحة الحرية لانتقال السلع، من شأنه أن يخفض من تكاليف إنتاج السلع، ويرجع ذلك إلى الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير التي كانت مستحيلة قبل حدوث عملية التكامل الاقتصادي بسبب ضيق سوق كل دولة معزولة. في حين عند تشكيل الاتحاد، تخصص الدول في إنتاج سلع معينة، فيزيد إنتاجها لمواجهة الأسواق الواسعة التي أصبحت تتكون من أسواق الأعضاء، مما يسمح للمشروعات الاقتصادية بالوصول إلى الحجم الأمثل أو الاقتراب منه، مع ما ينتج على ذلك من تخفيض التكاليف مع السماح بقدر أكبر من تنوع المنتجات وبجودة أفضل.² وما لا شك فيه أن اتساع مجال السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على سلع الدول الأعضاء سوف يترتب عليه عدة نتائج مهمة³:

- إعطاء فرصة للمشاريع الإنتاجية لزيادة إنتاجها من أجل مقابلة الزيادة الجديدة في الطلب على هذه المنتجات، وكل ذلك يخضع لمبدأ "تزايد الغلة" ، وأيضا على مدى مرونة الطلب على منتجاتها.
 - زيادة النشاط الاقتصادي الصناعي في الدولة.
 - زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاتحاد مما يؤدي إلى كبر حجم الصناعة وتمتعها بمزايا الإنتاج الكبير.
- وعموما تؤكد العديد من الدراسات خطورة ضيق نطاق السوق المحلي كقيد على عملية التصنيع في الدول النامية على نمو وهيكل الناتج الصناعي في عدد من الدول ذات المستويات المختلفة من الدخل الفردي وعدد السكان بأن حجم ناتج الصناعة التحويلية تزداد أهميته في الدول ذات السوق المتسعة عنها في الدول ذات السوق الصغيرة نسبياً وذلك لخضوع الصناعة التحويلية لظاهرة الوفورات الداخلية.⁴

والجدري بالذكر أنه يمكن تمتد الآثار المرتبة عن اتساع حجم السوق لتشمل حركة عوامل الإنتاج نفسها، والفكرة الأساسية هنا أن النشاط الاقتصادي للدولة الصغيرة الحجم يتحدد بعامل الإنتاج الأكثر ندرة مما يؤدي إلى عدم استغلال بقية العوامل بالشكل الأمثل. فإذا أقيم الاتحاد بين مجموعة من الدول فان ذلك سيدفعها إلى الاتفاق على تسهيل حركة انتقال عوامل الإنتاج، وبخاصة العمل ورأس المال، ليصبح اقتصاد هذه الدول كالاقتصاد واحد، مما يتطلب تنسيقا بين السياسات والتشريعات في الدول الأعضاء كافة، وكذلك إقامة المشروعات المشتركة بالاستناد إلى ما يوفره الحجم الأكبر من قدرة أكبر على التمويل والإنتاج.⁵ ومن ناحية أخرى يؤدي اتساع السوق بين الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي إلى الاستفادة من الوفورات الخارجية، مما سيساعد على تشجيع النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. ويتم التمييز بين نوعين من الوفورات، تلك التي تتم خارج جهاز السوق، وتضم العلاقات المباشرة بين المنتجين واستعمال المصادر المشتركة للموارد، وتتحقق على المدى القريب، إضافة إلى الوفورات التي تتحقق على المدى البعيد من خلال انتشار المعرفة التكنولوجية وأساليب الإنتاج والتنظيم الحديثة ونمو طبقة من الإداريين المقتدرين والعمال المهرة . أما الثانية فتتم داخل جهاز السوق، وتأخذ شكل العلاقات السوقية المباشرة بين المنتجين من خلال عمليات البيع والشراء بين الصناعات للمواد الأولية والوسيلة.⁶

2-2- التكامل وآثاره المترتبة على المنافسة.

إن انخفاض مستوى العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد من شأنه أن يجعل الصناعات المحمية في السابق عرضة للضغوط التنافسية الخارجية الأمر الذي سيؤدي إلى إنعاش الكفاءة في الصناعات المحمية سابقا عن طريق إحداث تخفيض تكاليف الإنتاج وإدخال تحسينات تقنية على هذه الصناعات. أما الصناعات التي تفشل في مواكبة البيئة التنافسية الجديدة فعليها أن تخرج من السباق وتتحول مواردها إلى قطاعات أكثر إنتاجية في الاقتصاد القومي. وسوف تكون المحصلة النهائية اقتصادا يستخدم موارده بطريقة أكثر كفاءة مما يزيد من رفاهية الأمة الاقتصادية.⁷

لذا يمكن القول بأن المنافسة تعبر عن مدى القدرة و الرغبة المتوافرة لدى المنشآت والوحدات عن إقحامها للأسواق، وقد

1 : محمد محمود الامام (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 88.
 2 : ناصر السعيد (2005)، التكامل الاقتصادي العربي : بقطعة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار، في : سعود البريكاني وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي : التحديات والأفاق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص 33
 3 : بلقاسم زايري (2009)، مرجع ذكره، ص 63.
 4 : السيد منولى عبد القادر (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 94.
 5 : محمد محمود الامام (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 86.
 6 : بلقاسم زايري (2009)، مرجع ذكره، ص 64.
 7 : سيد نميري وسعد فتح الله (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 8.

- تختار هذه الوحدات شكل المنافسة السعرية أو غير السعرية بتطوير المنتجات القائمة من خلال رفع مستويات الجودة، التنوع من المنتج وغيرها.... وبالتالي فالترتيب التكاملية يمكن أن يحدث العديد من الآثار الناجمة عن اتساع نطاق المنافسة ومن بينها :
- توسيع نطاق السوق المشار إليه سابقا، وذلك من شأنه أن يهيئ الظروف لبقاء الوحدات الإنتاجية الأكثر كفاءة و إزاحة الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة من دائرة النشاط الاقتصادي للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، فزوال الوحدات غير الكفءة، سيفتح المجال أمام المنتجين الكفءة لمنافسة أكبر بإمكانها كسر كل أشكال الاحتكارات المختلفة.¹
 - يولد اتساع نطاق السوق قوى الضغط على حكومات الدول الأعضاء لإعادة النظر في سياسات الدعم التي تقدمها الوحدات الإنتاجية المتعثرة، إذ أن من شأن هذه الحكومات الاقتناع بأن ذلك يعيق التقدم الاقتصادي مستقبلا ويرفع من روح الإتكالية لدى الوحدات غير الكفءة ويبقيها دائما خارج حلبة المنافسة مع الوحدات الإنتاجية المتواجدة بالدول الأخرى داخل المنطقة التكاملية.²
 - يتولد عن إزالة الرسوم الجمركية على التجارة البينية داخل المنطقة الجمركية، أثرا للإحلال بفعل تنافس الصناعات الوطنية والأجنبية مع بعضها البعض داخل الأسواق الوطنية في الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي والأسواق الأجنبية الواقعة خارج نطاق الإتحاد الجمركي يتفرع عن هذا الأثر فرعين:³
 - أثر إحلال موجب: أثر يحقق أرباحا بمقدار القدرة على إحلال الصناعات الوطنية الأكثر كفاءة محل الصناعات الأجنبية.
 - أثر الإحلال السالب: يدل على الخسارة الناجمة عن عدم قدرة الصناعات الوطنية على النزول بمستوى النفقات إلى أداها.

3-2- التكامل الاقتصادي وجذب الاستثمارات.

تؤدي التغييرات الهيكلية في اقتصاديات الدول الأعضاء نتيجة قيام التكامل الاقتصادي واتساع السوق الإقليمية والاستفادة من وفورات الحجم إلى جذب المزيد من الاستثمارات سواء ذات طابع محلي أو بيني أو من خارج الإقليم وذلك نظرا للتفاؤل الذي يخلق عند رجال الأعمال والرفع من توقعاتهم بالنسبة للنمو في المستقبل.⁴

وهو ما يذهب إليه ليندر *Lindert* الذي يرى أن توسع السوق الناجم عن تكوين الإتحاد الجمركي، يؤدي إلى خلق فرص جديدة، مما يجذب كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية. فزيادة الكفاءة الإنتاجية المقترنة بزيادة الأرباح الناتجة من انخفاض تكاليف الإنتاج يتيح للمنشآت أرصدة إضافية للاستثمار. وقد يؤدي نمو حجم السوق إلى توليد توقعات بزيادة الأرباح المستقبلية مما يعشq الإنفاق الاستثماري داخل البلد، بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات الأجنبية قد تحاول الدخول إلى السوق الإقليمية بإنشاء فروع لها، أو عن طريق الاستثمار في مشاريع وطنية لتجنب العوائق المفروضة عليها من دول الإتحاد وهو مما يعكس بشكل إيجابي على الدول المكونة للترتيب الإقليمي.⁵

وضمن هذا الإطار، هناك العديد من الدلائل المدعمة لهذا الطرح، والمستمدة من التجارب التكاملية في العالم، والتي يحوي معظمها وان لم نقل كلها على بنود تخص تشجيع الاستثمارات وكيفية التعامل معها، حيث أن حجم تدفقات الاستثمارات إلى دول نتيجة دخولها في احد الترتيبات التكاملية على غرار دول التي انضمت على مدى العقود السابقة إلى الإتحاد الأوروبي كاليونان سنة 1981 وإسبانيا والبرتغال سنة 1986 وكذا التوسعات الأخيرة للإتحاد تجاه دول وسط وشرق أوروبا، علاوة على المكسيك التي انضمت سنة 1994 إلى منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية - NAFTA- التي ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها من 6,715 مليار دولار سنة 1993 من بينه 4,916 مليار دولار من الولايات المتحدة إلى 26,8473 مليار دولار أمريكي سنة 2011 شكلت الاستثمارات الأمريكية منها نسبة 95% في حين كان الباقي عبارة عن استثمارات كندية وهما العضوان الآخريين للناقتا.⁶

وكما قلنا آنفا، فزيادة حجم تدفق الاستثمار الخارجي المباشر بسبب قيام التكامل ليس مصدره محصورا من دول الأعضاء فيه، وإنما يمتد أيضا ليشمل الدول غير الأعضاء. ذلك أن الشركات التي توجد بالدول غير الأعضاء، ستجد حافزا أقوى على اعتبار أن سوف تتحصل على تسهيلات أكبر لم تكن موجودة ربما في الدول الأعضاء قبل تكاملها حيث يمكن لها على سبيل المثال الدخول إلى سوق إحدى الدول لتنفذ منه إلى بقية دول الكتلة. ومن هنا نجد أن المستثمرين الأجانب يرغبون في اغتنام الفرص الاستثمارية المتاحة في إحدى دول أعضاء التكامل وذلك من أجل أن يتجنبوا بقائهم خارج الإتحاد إما عن طريق القيود التجارية أو عن طريق الضرائب المرتفعة الخارجية والموحدة بين جميع الدول الأعضاء.⁷ غير أن هذا الأثر لا يمكن يبقى غير قابل للتعميق في جميع الحالات التكاملية خصوصا بالنسبة للدول التي لا توفر بيئة استثمارية مشجعة خصوصا في بعض الدول النامية رغم دخولها في العديد من الترتيبات الإقليمية بهدف زيادة فرصها من تدفق استثمارات مباشرة ومن فرص التصدير.

4-2- التكامل الاقتصادي وأثر الاستقطاب

يعود الفضل في دراسة أثر الاستقطاب *Agglomeration effect*، وهو من المداخل الحديثة التي أدخلت على نظرية التجارة الدولية التي سبق التعرض إليها سالفا، بالخصوص إلى اسهامات كل من بول كروغمان *Paul Krugman* منذ مطلع التسعينات والتي

1 : فؤاد أبو ستيت (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 66

2 : السيد متولي عبد القادر (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 95.

3 : سامي عفيفي حاتم (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 99.

4 : بلقاسم زايري (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 65.

5 : LINDERT Peter (1991), *International Economics*, 9th Ed, Irwin Wood, Boston, p 579.

6 : أنظر في هذا الصدد كل من :

- ABBOTT Frederick (2002), *North American Economic Integration: Implications for the WTO, the EU and Asia*, In Francis SNYDER (editor), *Regional and Global Regulation of International Trade*, Hart Publishing, p74

7 : نشأت على عبد العال (2012)، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ص ص 721-722.

تعتبر مجددة لأطروحات فرنسوا بيرو *Francois Perroux* وجونار ميردال *Gunnar Myrdal* وألبير هيرشمان *Albert Hirschmann* في خمسينيات القرن الماضي¹. وذلك بتحليل أسباب وعوامل توطن النشاطات الاقتصادية جغرافيا أو ما يصطلح عليه باسم الجغرافيا الاقتصادية التي يراها أنها بشكل مبسط عبارة عن توطن *localisation* النشاطات الإنتاجية في فضاء جغرافي معين². فكروغمان من خلال نموذجها الخاص قام بدراسة إشكالية التكاليف الخاصة بالمسافة - اقتصاديات الحجم في ظل وجود منافسة غير تامة، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين تركز قيام النشاطات الاقتصادية (الإنتاجية خاصة) في مواقع جغرافية معينة مع التكاليف الناجمة عن ذلك على غرار تكاليف النقل والأجور وغيرها بالارتكاز على المثال الخاص بتواجد المكثف للصناعة الأمريكية في المناطق الشرقية للولايات المتحدة³. ويمكن توسيع النموذج ليشمل ما يمكن أن يتعرض له مناطق أو أقاليم جغرافية أو دول من تغيير في النشاط الاقتصادي نتيجة انتقال عوامل الإنتاج المختلفة عندما يحدث قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول، حيث يمكن أن يتعرض مناطق أو حتى دول لتغير في مختلف نشاطاتها الاقتصادية سواء بشكل إيجابي يؤدي إلى زيادة كفاءتها الاقتصادية تمكنها من اجتذاب المزيد من عناصر الإنتاج بما فيها العمل والرسائل والمعرفة أو بشكل سلبي وهو عكس الأثر الأول وهو ما يؤدي إلى تراجع في الأنشطة الاقتصادية لهذه الإقليم وبخاصة الأنشطة الأقل كفاءة بفعل انتقالها إلى إمكان أخرى بفعل إعادة توطنها *Délocalisation* في مناطق أو دول داخل التجمع التكاملي أو حتى خارجها. لذلك نجد أن العديد من الترتيبات التكاملية كالاتحاد الأوروبي قد حرص على إتباع سياسات اجتماعية وإقليمية لمعالجة حالات الاستقطاب وتأثير تفاوت الآثار بالنسبة للأقاليم المختلفة داخل الدول أو حتى بين الدول نفسها⁴.

المطلب الرابع : تطور مسار التكامل الاقتصادي والتفاعل بينه وبين النظام التجاري المتعدد الأطراف

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة اتجاها متناميا نحو عقد المزيد من الترتيبات التكاملية بمختلف أشكالها، حيث بلغ عدد المصريح بها لدى سكرتارية منظمة التجارة العالمية حتى 1 ماي 2016 ما يقارب 625 ترتيب تجاري إقليمي. والملاحظ أن هناك تشابكا بين الانضمام إلى الترتيبات التكاملية ومنظمة التجارة العالمية، حيث أن أعضاء المنظمة البالغ عددهم 162 عضو حتى 30 نوفمبر 2015، هم في نفس الوقت أعضاء في تجمع اقتصادي أو أكثر باستثناء مغوليا التي لا تنتمي إلى أي منها. وقد أثار التوسع المتزايد في الترتيبات الإقليمية وتشابك علاقتها بالمنظمة جدلا واسعا بين العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة ومستقبلها، حيث أضحت إشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية *Regionalism versus Multilateralism* في النظام التجاري العالمي مطروحة بشكل كبير رغم أن قواعد منظمة التجارة العالمية تسمح من حيث المبدأ بإنشاء مثل هذه الترتيبات الإقليمية شريطة أن تكون نية أطراف الاتفاق هي تحقيق التحرر التجاري بخطوات أسرع مما كان سيتم في سياق تعدد الأطراف، وليس كوسيلة لإتباع سياسات تمييزية⁵. سنحاول عبر جنبات هذا المطلب، استعراض بعض الخصائص والقضايا المطروحة خصوصا على مستوى النظام التجاري المتعدد الأطراف، أين نستلها بتبيان التطور الحاصل في الخصائص التي أضحت تميز مسار الترتيبات التكاملية التي انتقلت من صيغتها التقليدية إلى الحديثة، ثم التعرض بعد ذلك للعلاقة الرابطة بين موضوع التكامل الاقتصادي من جهة والنظام التجاري المتعدد الأطراف الذي تديره منظمة التجارة العالمية وذلك من زاويتان، الأولى متعلقة بدراسة الأطر والقواعد القانونية المنظمة للترتيبات الإقليمية على مستوى منظمة التجارة العالمية. في حين ستعنى الزاوية الثانية بالآراء التي انتهت إليها الأدبيات الاقتصادية حول موضوع هذه العلاقة أو إشكالية التفاعل بين الإقليمية والتعددية والحجج التي استند عليها كل اتجاه، مع تقديم تحليل تقييمي لوضع الكيانات الاقتصادية الإقليمية المصريح بها على مستوى منظمة التجارة العالمية.

1- تطور مسار التكامل الاقتصادي والانتقال من الإقليمية التقليدية إلى الحديثة.

رأينا في وقت سابق، أن التكامل الاقتصادي ليس بظاهرة جديدة، على اعتبار أنها مرتبطة بالتحويلات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي خلال العقود الأخيرة، بما فيها تلك المتعلقة بتكريس ظاهرة العولمة الاقتصادية التي تزايدت معها درجة الاعتماد المتبادل بين الدول التي اتجهت بشكل أكبر نحو التكتل بينها وفقا لأحد أشكال أو درجات التكامل الاقتصادي. فتحليل التطور التاريخي للتجارب التكاملية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على اعتبار أن هذه الفترة كانت بمثابة الانطلاقة الفعلية للعديد منها والتي تراكمت بشكل رئيسي مع بداية انطلاق أكثر التجارب التكاملية نجاحا وهي التجربة الأوروبية، يبرز لنا وجود جيلين من الترتيبات الإقليمية⁶. فأول موجة ملحوظة لهذه الترتيبات كانت في ستينات وسبعينات القرن الماضي، وهو ما يصطلح عليه بالإقليمية القديمة (*Old regionalism*) أو المنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي الذي تعارفت عليه كل نظريات التكامل إلى ما قبل قيام المنظمة العالمية للتجارة، وهي فترة ساد فيها الفكر التكاملي القائم على نظرية المراحل للوصول إلى التكامل التام، وهذا المنهج يعمق التوجه أكثر نحو الإقليمية، التي ظهرت التوجهات المبكرة لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل عملية إعادة هيكلة التنظيم الدولي⁷. ثم

¹ : SIREON Jean Marc (2004), *Op.Cit.* , p50.

² : KRUGMAN Paul (1992). *Geography and Trade*. 2nd Printing. MIT Press. Cambridge. n1.

³ : KRUGMAN Paul (1991), *Increasing Returns and Economic Geography*, Journal of Political Economy, vol. 99 N°3, p485

⁴ : محمد محمود الامام (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 90.

⁵ : WINTERS.L. Alain (1996), *Regionalism versus Multilateralism* Research Working Paper n°1687, International Economics Department , The World Bank, Washington , November 1996, pp2-3.

⁶ : WUNDERLICH Jens-Uwe (2007), *Regionalism, globalisation and international order : Europe and Southeast Asia*. Ashgate Publishing Limited, Hampshire, UK, p1.

⁷ : BURFISHER.E. Mary & Al (2003), *Regionalism: Old and New, Theory and Practice*, Invited paper presented at the International conference « *Agricultural policy reform and the WTO: where are we heading?* », Capri (Italy), June 23- 26, pp1-2.

ظهر بعد ذلك جيل جديد من الترتيبات التكاملية منذ مطلع التسعينيات خصوصا مع إنشاء منظمة التجارة العالمية وذلك انسجاما مع التحول الحاصل في البيئة الاقتصادية الدولية المتجهة أكثر فأكثر نحو الانفتاح الاقتصادي، إذ لقي اهتمام بعض الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير انتشار هذه الظاهرة، وأطلقوا عليها تسمية "الإقليمية الجديدة" (*New Regionalism*) أو المنهج البديل للتكامل أو الحديث، وهو يجمع بين الإقليمية والعالمية، حيث لا يركز التجمع الإقليمي على التبادل البيئي كأسلوب لدفع عجلة التنمية لدى أعضائه فحسب، بل بتوثيق علاقاته بدول أكثر تقدما أيضا.¹

وفيما يلي سوف تبيان أهم أبرز الخصائص لكل من الصيغتين التقليدية والحديثة للتكامل الاقتصادي.

1-1- الجيل الأول للترتيبات الإقليمية: الصيغة التقليدية للتكامل الاقتصادي.

عادة ما يشار في الأدبيات الاقتصادية إلى الإقليمية التقليدية للجيل الأول من الترتيبات الإقليمية التي انتشرت في مختلف مناطق العالم خلال سنوات الستينات والسبعينات ومقتدية بنجاح التجربة الأوروبية، التي انطلقت بعد معاهدة روما سنة 1957 ثم إنشاء السوق الأوروبية المشتركة سنة 1962. فالنموذج التقليدي للتكامل قام على أساس المنهج الوظيفي الجديد الذي سبق وان أشرنا إليه في بداية هذا المبحث، والذي يتدرج في نقل عمليات اتخاذ القرار من السلطات الوطنية إلى سلطة إقليمية بدءا بالمجالات الواقعة في العلاقات البنينة التي تشارك فيها دول الإقليم ثم التدرج بعد ذلك إلى مراحل وفقا لدرجات التكامل الاقتصادي لبيلا بلاسا مع عدم إقرار مراحل التكامل والاتفاق على تفاصيل كل منها منذ البداية، وإنما هي اتفاقية إطارية تركز فقط على تفاصيل المراحل الأولى ثم الانتقال بعد ذلك للمراحل التالية وفقا لما تم إنجازه وفي ضوء التطورات والظروف التي سادت العملية. ولعل أبرز ما كان يميزها أنها كانت تقوم أساسا على تكتلات بين دول متماثلة من حيث مستواها الاقتصادي أي بتعبير آخر تكتلات بين الدول المتقدمة وبين بعض الدول النامية، وكذا القرب الجغرافي للدول المكونة للتكتل فهي تنتمي كلها تقريبا لنفس الإقليم.²

مع العلم أن التكتلات التي كانت قائمة بين الدول النامية في إطار الإقليمية القديمة كانت امتدادا لإستراتيجية المتبعة من قبلها آنذاك والقائمة على سياسة الإحلال محل الواردات والانسحاب من الاقتصاد العالمي.³ حيث وفرت الدول النامية الأعضاء في التكتلات لبعضها البعض حرية النفاذ إلى أسواق كل منها فيما يتعلق فقط بالمنتجات التي كانت تستوردها من باقي دول العالم والغير قادرة على إنتاجها محليا، في الوقت الذي قامت فيه بوضع العوائق في وجه تبادل باقي المنتجات وحماية المنتجات المحلية، لذلك يصطاح على هذه الترتيبات باسم الإقليمية المغلقة *Closed regionalism* والتي كانت سائدة خصوصا في الترتيبات الإقليمية في أمريكا الجنوبية.⁴ أي بمعنى آخر أن هذه التكتلات الإقليمية قامت أساسا على تحويل التجارة (المتمثل في إحلال وواردات مرتفعة السعر من العالم الخارجي بواردات منخفضة السعر للدولة العضو في التكتل). لذا معظمها لم يحالفها النجاح وهذا بسبب من جهة الاختلافات وتشابك الأمور السياسية فيما بينها، ومن جهة أخرى كون هذه التكتلات قامت على محاولة مد السياسات المحلية للإحلال محل الواردات إلى المستوى الإقليمي. وهكذا نلاحظ أن نتائج المحققة من الجيل الأول لاتفاقيات التكامل كانت متواضعة، حيث من أصل 124 ترتيب إقليمي مصرح به لدى سكرتيرية الجات خلال الفترة ما بين 1948 و1994 لم يتبقى من هذه الاتفاقيات سوى 38 ترتيب.

1-2- الجيل الثاني للترتيبات الإقليمية: الصيغة الحديثة للتكامل الاقتصادي.

تقوم الإقليمية الجديدة أساسا على التكتلات بين دول تنتمي لعدة أقاليم بصرف النظر عن التباينات في درجة تقدمها وتطورها فقد تكون هذه التكتلات جامعة لدول متقدمة وأخرى نامية (شمال-جنوب). وقد بنيت هذه التكتلات الإقليمية الجديدة على عوامل أساسية ساهمت في انتشارها خلال السنوات الأخيرة.⁵ أي بمعنى آخر أن الصيغة الجديدة للتكامل الإقليمي لا تقتصر على مجموعة من الدول المتقاربة التي تقع ضمن إقليم معين، بل إن الأساس فيها هو التفاف مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة، أو مجموعة من الدول المتقدمة وهو ما يجعلها تجمعا بين إقليمين أو أكثر، وليس لإقليم واحد، أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو، حيث تسند مهمة قيادة المجموعة إلى الطرف المتقدم مع عدم اعتبار التمايز والاختلاف في الجوانب الاجتماعية والثقافية كمعوقات أمام التكامل وهذا عن طريق خلق قواعد للتشاور والتفاهم حول مختلف القضايا بين أعضاء، وهذا ما جعل الجانب السياسي يأخذ مكانة هامة في هذه التكتلات بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي بطبيعة الحال.

وما هو معلوم، أتمت اتفاقيات مراكش لسنة 1994 المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، عهد النظم التفضيلية التي كانت تقدم فيها الدول المتقدمة مزايا لدول النامية دون اشتراط المعاملة بالمثل، وأصبحت بذلك القاعدة الحالية في ظل الإقليمية الجديدة هي تماثل التزامات جميع الأطراف بغض النظر عن تفاوت مستوى النمو لدى الدول الأعضاء، فالتعامل أصبح بين شركاء وفق متطلبات العطاء مقابل الأخذ، مع تعويض الدول الأقل نموا وتقدما عن الاقتضاء بما يساعدها على تجاوز الحسائر واكتساب القدرة على جني المنافع.⁶ كما أن التوجه العام الغالب في الوقت الحالي من خلال التكامل الإقليمي هو تقليص معدلات الحماية من جهة، والسعي

¹ : Idem, p3.

² : DEBLOCK Christian (2002), *Les Accords Commerciaux régionaux , le Nouveau Régionalisme et l'OMC* , Cahier de Recherche 02-06-Juin, Groupe De Recherche sur l'Intégration Continentale, Université du Québec, Montréal, p16.

³ : DE MELO Jaime, PANAGARIYA Arvind and RODRIK Dani (1993), *The new regionalism: a country perspective*, In DE MELO Jaime, PANAGARIYA Arvind (Eds), *Op. Cit.*, p159.

⁴ : BENINI Roberta and PLUMMER Michael (2008), *Regionalism and multilateralism: crucial issues in the debate on RTAs*, Economic Change and Restructuring, Vol 41, N° 4, p269.

⁵ : ETHIER Wilfred (2001), *The new regionalism in the Americas: A theoretical framework*, North American Journal of Economics and Finance, Vol 12 (2001), p161.

⁶ : محمد محمود الإمام (1997)، اتفاقيات المشاركة الأوروبية المتوسطة وموقعها من الفكر التكامل، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ومركز دراسات الوحدة العربية، صص 12-13.

للتصدير إلى الأسواق العالمية دون تمييز من جهة أخرى، وبالتالي فإن تقبل الدول النامية مشاركة دول متقدمة في تجمعاتها، مرجعه في المقام الأول قيام هذه الدول النامية بتعزيز قدراتها التصديرية، وبالمقابل رغبة الدول المتقدمة في ضمان استيعاب أسواق الدول النامية المشاركة لمزيد من صادراتها الصناعية والخدمية.

ومما تقدم، يمكن القول بأن هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة بنيت على عوامل ساهمت في انتشارها خلال السنوات الأخيرة وهي:

- التحولات الكبيرة التي عرفتها الوحدة الأوروبية منذ الثمانينات، وهذا من خلال التحرك نحو تحقيق السوق الأوروبية الموحدة بالنسبة للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج، ثم الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية بمقتضى معاهدة ماستريخت المشار إليها سابقاً، مع تزامن هذه التحولات و توسيع المجموعة الأوروبية بانضمام دول جديدة مثل اليونان سنة 1981 وأسبانيا والبرتغال سنة 1986 مما أدى إلى تخوف العديد من دول العالم من تحول أوروبا إلى قلعة حصينة أقل انفتاحاً على العالم الخارجي، ومن ثمة يقل حماسها بالنسبة لتحرير التجارة العالمية. الأمر الذي أدى إلى تسارع العديد من الدول الأوروبية بتقديم طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، كما سعت دول أخرى إلى تكوين كتلتات خاصة بها¹.
- اختيار الاتحاد السوفياتي وتحول دول وسط وشرق أوروبا من اقتصاديات قائمة على التخطيط إلى اقتصاد السوق، وعقدتها لانفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي في منتصف التسعينات ثم انضمام معظمها بعد توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً.
- التحول في استراتيجية التنمية لدى الدول النامية وهذا من خلال تحلي غالبيتها عن سياسات الإحلال محل الواردات، وإتباعها لسياسات أكثر انفتاحاً وتوجها للخارج وهذا استغلالاً للفرص الكبيرة التي تتيحها السوق العالمية في ظل النظام العالمي الجديد².
- تغير موقف الولايات المتحدة السليبي و المناوئ للكتلتات الإقليمية إلى موقف مشجع لها ، نظراً لشعورها بالإحباط من تعثر المفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة لمرات عديدة، وكذا من المواقف المشددة خصوصاً للمجموعة الأوروبية خلال هذه المفاوضات. لذلك بدأت بالتفكير في تجمع إقليمي خاص بها فكان الإعلان عن منطقة تجارة حرة بينها وبين كندا، ثم تحولت إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) بانضمام المكسيك إليها عام 1994. إضافة إلى عقدها عدة ترتيبات تجارية ثنائية مع عدة دول بصرف النظر عن موقعها الجغرافي وقد كانت أول اتفاقية التجارة الحرة مع إسرائيل سنة 1985³.
- كما تتميز الكتلتات الاقتصادية وفقاً لصيغتها الجديدة أو الحديثة بالسمات التالية :
- تعكس الكتلتات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد المتبادل للاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة ومختلف عوامل الإنتاج، فقد قامت في هذا الإطار الدول النامية منفردة بتحرير تجارتها الخارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي⁴.
- أصبحت الكتلتات الاقتصادية عملية متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات وتعطي نطاقاً كبيراً من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية وليست تجارية فقط. فقد أضحت تركز الترتيبات الإقليمية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار ، وسياسات المنافسة والتكامل في المسائل النقدية والمالية والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي والعمالة⁵.
- تأخذ الكتلتات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجاً لها، وتعتمد على النظرة الخارجية والبيئية للكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة مع التأكيد على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للتكاملات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي، فعلى غير ما كانت عليه الكتلتات القديمة، فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة.
- تميز معظم الكتلتات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة كتلتات إقليمية في نفس الوقت، فمثلاً الولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية النافتا NAFTA وتجمع آسيا والباسيفيسك (الآبك) هو ما يعني تشابك الترتيبات التكاملية مع بعضها البعض وهي ظاهرة إقليمية وعاء الاسباغي *Spaghetti Bowls regionalism* حسب تعبير الاقتصادي *Jagdish Bhagwati* وتتخذ شكل تكوين حلقات تكاملية متداخلة⁶.
- ويرجع السبب في تعدد العضوية إلى العوامل الموالية⁷:
- ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية خاصة تلك التي تضع قيوداً حماية في مواجهة الدول غير الأعضاء فيها.
- تنويع التجارة وروابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل.
- وجود توافق في بعض الإجراءات الخاصة بالجوانب والمجالات الاقتصادية سواء على المستوى الإقليمي (الانضمام إلى الترتيبات الإقليمية) وعلى مستوى النظام التجاري المتعدد الأطراف.
- إضافة إلى تزايد الامتداد الأفقي للترتيبات التكاملية من خلال توسيع العضوية للدول المجاورة لها خصوصاً عند نجاح التجربة وهو

¹ : BHAGWATI Jagdish (1993), *Regionalism and multilateralism : An overview*, In Jaime DE MELO J. & Arvind. PANAGARIYA (editors), *New dimensions in regional integration*, Cambridge University Press, p30.

² : LAWRENCE Robert (1994), *Regionalism: An Overview*, Journal of Japanese and International Economics, Vol 8-N° 4, P366.

³ : DEBLOCK Christian (2006), *Nouveau Régionalisme ou régionalisme à l'Américaine*, In Claude SERFATI (dir),

Mondialisation et déséquilibres Nord-Sud, P.I.E-Peter Lang S.A, Bruxelles, p77.

⁴ : BOWLES Paul (2000), *Regionalism and Development after the Global Financial Crises*, New Political Economy, Vol5, N° 3, pp435-436.

⁵ : GUPTA Sayantan (2008), *Changing Faces of International Trade: Multilateralism to Regionalism*, Journal of International Commercial Law and Technology, Vol. 3, Issue 4, p260.

⁶ : BHAGWATI Jagdish (2002), *Free trade today*, Princeton University Press, New Jersey, pp112-113.

⁷ : علاوي محمد لحسن (2010)، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، -، ص 110.

ما يطلق عليه باسم إقليمية الدومينو *Domino regionalism* على حد تعبير الاقتصادي ريتشارد بالدوين *Richard Baldwin* في إشارة للتوسع المستمر بإضافة وحدات جديدة إلى التجمع القائم¹. كما هو الحال بالنسبة للتوسعات المختلفة للاتحاد الأوروبي وانضمام دول جديدة له منذ نشأته بمقتضى معاهدة روما سنة 1957.

3-1- مقارنة الصيغتين التقليدية والحديثة للتكامل الاقتصادي.

الملاحظ من مقارنة الصيغتين التقليدية والحديثة للترتيبات التكاملية، أن الصيغ القديمة المعتمدة على التدرج الوظيفي للوصول إلى المراحل المتقدمة للتكامل ليست واضحة للعيان، فهي محصورة فقط في تجربة واحدة هي التجربة الأوروبية، فتتسق السياسات الذي يتصاعد مع كل مرحلة أعلى يقود كما معلوم إلى توسع صلاحيات السلطات فوق وطنية التي تتولى رسم سياسات موحدة لجميع دول أعضاء الترتيب التكاملية إلى غاية الوصول إلى الوحدة الاقتصادية والنقدية. ومن ثم نجد أن الصيغة الجديدة للتكامل لا تأخذ كثيرا بالجانب الوظيفي على اعتبار أن معظم الترتيبات التكاملية أخذت أشكال مناطق تبادل حر أو اتحاد جمركي مع تنسيق السياسات في بعض الجوانب التي غالبا ما تكون مفروضة من الطرف الأقوى على الطرف الآخر الأضعف. فالدول المتقدمة تفرض سياسات بعينها على الدول المتخلفة من أجل أن تتيح لها فرصة مشاركتها في تنظيم تكاملي، وهو ما يعتبر امتداد أو بالأحرى انعكاس للتحويلات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي منذ نهاية الثمانينات من تجنيد لكل القوى بما فيها المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية من أجل الدعوة إلى التحرر الاقتصادي والعمل وفق قواعد السوق ومن هنا يظهر دور فاعلين آخرين في العملية التكاملية على غرار الشركات المتعددة الجنسيات مع عدم اقتصار دفع العملية التكاملية على الجانب الرسمي ممثلا في حكومات الدول الأعضاء². لذا يرى معظم الاقتصاديين ومنهم ميشالي *Michalet* بأن التكامل أو التكتل بين الدول المتقدمة والمتخلفة يعتبر المنطقة *Territoire* أو المكان المناسب للنشاط الشركات المتعددة الجنسيات، نظرا لكونه سهل من: ³

- إمكانية الاستثمار و النفوذ إلى مناطق ذات التكلفة المنخفضة والأسواق الكبيرة مع انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
 - استقرار الأوضاع الاقتصادية نظرا لوجود انفتاح اقتصادي ورفع لمختلف الحواجز أمام الشركات النشطة ضمن التكتل الاقتصادي وهذا من خلال الاتفاقيات الجانبية والقطاعية في إطار التكتل مثل الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار في إطار منطقة التبادل الحر لدول أمريكا الشمالية، وأحيانا وجود عملة موحدة لكل دول التكتل كما هو الشأن بالنسبة للإتحاد الأوروبي.
 - تنسيق السياسات العامة على المستوى الإقليمي وعلى كافة المستويات، وهذا انطلاقا من السياسات الاقتصادية إلى السياسات المتعلقة بالتعليم والتكوين ومعادلة الشهادات الأكاديمية .
 - تنظيم و تأطير انتقال عنصر العمل خصوصا من الجنوب إلى الشمال ، فهو لم يجرر بالكامل على غرار عناصر الإنتاج الأخرى، حيث أريد له أن يؤجل مرحلة متقدمة من التكامل الإقليمي بدعوى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر فرصا للعمل داخل الدولة ويجذب الأيدي العاملة الرخيصة فيها.
- عموما يمكن تبيان نواحي التباين بين الصيغتين التقليدية والحديثة للتكامل الاقتصادي بناء على ما عرض من خصائص لكل منها في الجدول الموالي.

الجدول رقم 14: مقارنة بين الصيغتين التقليدية والحديثة للتكامل الاقتصادي

الخصائص	المنهج التقليدي	المنهج الحديث أو البديل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولاً متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورتين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات، وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم/أو اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة قوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز، مع تعويض الدول الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا للمنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة يستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي، مع توسيع صلاحيات سلطة فوق الوطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القارات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي لوحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
النظام الاقتصادي	تحصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على الاستثمار	الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	قطاع الأعمال وعابرات القوميات

المصدر: محمد محمود الإمام (1997)، مرجع سبق ذكره، ص 15.

¹ : BALDWIN Richard (2006), *Multilateralising Regionalism: Spaghetti Bowls as Building Blocs on the Path to Global Free Trade*, The World Economy, Vol29 -N°11, p1467

² : محمد محمود الإمام (1997)، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

³ : MICHALET Charles- Albert (2004), *Qu' est-ce la Mondialisation ?*, La Découverte-Poche/coll.+ Essais, Paris, p125 et pp 180-181

2- الأطر القانونية التي تحكم الترتيبات التجارية الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية

معرفة موقف منظمة التجارة العالمية من الترتيبات الاقتصادية الإقليمية، لا بد لنا من تفحص الأطر القانونية التي تحكم هذا الموضوع ومعرفة مدى الانسجام والاتساق بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية وقواعد المنظمة باعتبارها منظمة تقوم على أساس القواعد بمعنى أنها تضع القواعد المتفق عليها في إطار متعدد الأطراف لتنظيم التجارة الدولية .

وكما هو معروف فان اتفاقيات الجات GATT ومن بعدها منظمة التجارة العالمية اتخذت لنفسها منهجا واضحا يركز في المقام الأول على تحرير التجارة الدولية من القيود التي تعيقها، لذلك فهي تقوم على جملة من المبادئ التي تعزز هذا الطرح والتي سبق الإشارة إليها سلفا، على غرار كل من مبدئي تحرير التجارة الدولية والدولة الأولى بالرعاية الذي يعني عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المعاملات التجارية، حيث بموجبه فإن أية ميزة تجارية يمنحها طرف لآخر لا بد أن تنسحب لكل الأطراف الأخرى دون مطالبة هؤلاء بذلك، وهذا في كل ما يتعلق بتطبيق وإدارة الضرائب و الرسوم المفروضة على المستوردات والصادرات. إضافة إلى مبدأ المعاملة الوطنية الذي يلزم الأطراف المتعاقدة بأن تعطي السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة لها والمنتجة محليا فيما يتعلق بالضرائب والرسوم وكذا مبدأ الشفافية: الذي يقضي بتعهد الدول الأعضاء بنشر المعلومات اللازمة حول القوانين واللوائح الوطنية و الممارسات الشائعة التي قد تعرقل تجارة الخدمات و السلع.¹

فانطلاقاً من المبادئ المذكورة أعلاه، وخصوصاً المبدأ المتعلق بشرط الدولة الأولى بالرعاية والمهادف إلى عدم التمييز في المعاملة والذي يعد حجر الأساس في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وكذا مبدأ المعاملة الوطنية. نجد أنهما يبدوان متعارضين مع إبرام أو تنفيذ أي اتفاقات تجارية إقليمية، لأن الفكرة الأساسية من هذه الاتفاقات هي التمييز.² أي بمعنى آخر، أن الترتيبات الإقليمية التي تعقدتها الدول بما فيها الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ستخالف في أحيان كثيرة القواعد التي تضمنتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.³ لكن رغم ذلك نلاحظ أن المنظمة قد سمحت وبشكل صريح بقيام مثل هذه الترتيبات من خلال تضمين هذه الاتفاقيات لعدد من الأحكام أو البنود التي تسمح لأعضاء المنظمة بإنشاء كيانات اقتصادية إقليمية.⁴ والتي تتمثل:

- المادة الرابعة والعشرون من اتفاقية الجات المتعلقة بالسماح بإنشاء مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية وفق شروط معينة.
- قرار الأطراف المتعاقدة بشأن المعاملة التفضيلية ومعاملة "الدولة الأكثر رعاية"، والمعاملة بالمثل، والمشاركة الكاملة من جانب الدول النامية، المعروفة أيضاً باسم "قاعدة التمكين" (*enabling clause*)
- الاتفاقات التي يتم الإخطار عنها بموجب المادة الخامسة والعشرين (استثناء من الالتزامات)، حيث سمحت بالخروج عن بعض التزامات في اتفاقية الجات بناء على قرار من الأطراف المتعاقدة.
- المادة الخامسة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات التي تتحدث عن التكامل الاقتصادي.

1-2- المادة الرابعة والعشرون من اتفاقية الجات لعام 1994

تعد المادة الرابعة والعشرون من أهم أحكام "الجات"، فهي تقدم الغطاء القانوني لأعضاء منظمة التجارة العالمية سواء لتشكيل، أو للانضمام إلى اتحادات جمركية أو مناطق للتجارة الحرة.⁵ ونظراً لأن اتفاقات التجارة الإقليمية تعد تحدياً لمبدأ الدولة الأكثر رعاية، لذا فإن المادة تفرض عدداً من الشروط التي يجب استيفاؤها من جانب الأطراف الراغبة في تأليف اتحادات جمركية. مع العلم أن نفس الشروط تنطبق على مناطق التجارة الحرة باستثناء الشرط الأول والمتمثلة في:⁶

- اعتماد "نفس الرسوم وغيرها من تنظيمات التجارة الفعلية، فهذا الشرط يحدد الفارق بين الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة، ففي مناطق التجارة الحرة، تكون الأقاليم ملزمة بإزالة الرسوم وغيرها من القيود المفروضة على التجارة فيما بينها فقط. وبعبارة أخرى، فإن كل عضو في أية منطقة للتجارة الحرة له الحق في الاحتفاظ برسومه الخارجية المفروضة على التجارة على الدول الثالثة (أي غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة). ولم يثبت أن هذا الشرط مثير للجدل في الممارسة العملية، حيث أن أطراف الاتحادات الجمركية يعتمدون كما رأينا سلفاً على تعريف خارجية موحدة في تجارتهم مع الأطراف الثالثة.
- يجب ألا يكون التأثير العام الذي تحدثه الرسوم وغيرها من تنظيمات التجارة أكثر تقييداً.
- شرط "تحرير كل التجارة الفعلية" أو " شرط معظم المبادلات التجارية"، حيث يشترط عند إقامة اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة أن يشمل تحرير التجارة معظم التجارة المتبادلة بين أطراف الاتفاقيات الإقليمية. وبالتالي فهذا الشرط يهدف إلى ضمان التزام أطراف الترتيبات الإقليمية بالسير في إجراءات تحرير التجارة إلى أبعد الحدود، مما يضمن عدم الانحراف كثيراً عن مبدأ

¹ : HERZSTEIN Robert and WHITLOCK.P. Joseph (2005), *Regulating Regional Trade Agreements : a Legal Analysis*, In Patrick F. J. Macrory and al (Eds), *The World Trade Organization : legal, economic and political analysis*, Springer Science and Business Media, Inc , pp 219-220.

² : BAGWELL Kyle and STAIGER. W. Robert (1999), *Preferential agreements and the multilateral trading system*, In BALDWIN RICHARD (Eds), *Market Integration, Regionalism and the Global Economy*, Cambridge University Press, Cambridge, p53.

³ : ONGUGLO Bonapas (2005) , Issues *Regarding Notification To The WTO of a Regional Trade AGREEMENT*, In Mina Mashayekhi and Taisuke Ito (Eds), *Multilateralism and Regionalism : The New Interface*, United Nations Conference On Trade And Development –UNCTAD- , United Nations, New York, p 33.

⁴ : صلاح عباس (2006)، *التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات؟*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص20.

⁵ : NYAHOHO Emmanuel et PROULX Pierre-Paul (2006), *Le commerce international*, Presses de l'Université du Québec, Québec. p23.

⁶ : تمام على الغول(2001)، *اتفاقيات التجارة الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية*، سلسلة أوراق موجزة لإعداد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية كاتكون، 10-14 سبتمبر 2003، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ص ص4-6.

- الدولة الأولى بالرعاية، ويجعل من هذه الترتيبات عاملاً معززا لجهود تحرير التجارة ضمن النظام المتعدد الأطراف.
- الاتفاقات المؤقتة لتشكيل اتحادات جمركية ومناطق للتجارة الحرة- الفترة الزمنية لإتمام قيام الترتيبات التجارية الإقليمية-، حيث أن أطراف أي اتفاقات مؤقتة لإنشاء اتحادات جمركية أو مناطق للتجارة الحرة مضطرة إلى أن تزيل على مراحل جميع الحواجز التي تعترض التجارة فيما بينها في حدود فترة زمنية يجب أن لا تتجاوز عشر سنوات إلا في حالات استثنائية. وضمانا لعدم تراجع الأعضاء عن هذا الالتزام، تفرض عليهم المادة الرابعة والعشرون من اتفاقية الجات لعام 1994، أن يرفقوا "خطة وجدولاً" باتفاقهم المؤقت لإنشاء اتحاد جمركي أو منطقة للتجارة الحرة، يشيرون فيه إلى الموعد الذي ستزال فيه الحواجز أمام تجارتهم.
- شرط الإخطار الإجرائي، إذ يجب على الأطراف المشاركة في الاتفاقيات التجارية الإقليمية أن تقوم بإخطار منظمة التجارة العالمية عن هذه الاتفاقيات قبل تنفيذها، وذلك لتفحصها وإبداء الرأي في مدى تليتها لمتطلبات قواعد التجارة في اتفاقيات الجات. لكن ما نلاحظه في واقع الحال مختلف تماما، ذلك أنه في غالبية الحالات تبدأ أطراف التكامل بتنفيذ اتفاقها قبل الإخطار الذي قد تمضي سنوات قبل القيام به، ويصبح الوقت ربما متأخرا لتغيير أو حتى تعديل شروط الاتفاق إذا تبين أنه غير منسجم مع متطلبات المنظمة. وفي حالات كثيرة تكون المعلومات المقدمة حول الاتفاق غير كافية، خوفا من استعمالها ضد أطراف الاتفاق في إجراءات تسوية المنازعات.

وقد سبقت عدة أسباب توضح أن الالتزام بهذا الشرط مسألة غير عملية. ولأن الاتفاقات التي توقع عليها الحكومات تحتاج، في رأي البعض، إلى تأييد تشريعي أو شعبي (الاستفتاء مثلا)، فلو حدث إخطار عنها قبل دخولها حيز التنفيذ، تكون الأطراف المشاركة، في بعض الحالات، قائمة باستعراض اتفاقات ربما رفضتها دولة أو أكثر من الدول المعنية. وهكذا فالمبدأ الأساسي للمادة الرابعة والعشرين من اتفاقية الجات لعام 1994، يوضح أن الغرض من الاتحادات الجمركية أو مناطق التجارة الحرة يجب أن يكون تيسير التجارة بين الأقاليم المشاركة لا إقامة الحواجز أمام تجارة الأطراف المتعاقدة الأخرى مع مثل هذه الأقاليم. وهكذا، فمن وجهة نظر منظمة التجارة العالمية، فإن ترتيبات التجارة الإقليمية مقبولة، ما دامت نية الأطراف هي زيادة التجارة فيما بينهم، وليس التضييق على تجارة الدول الأخرى بإتباع سياسات تجارية تمييزية.¹

2-2- الاتفاقات المخاطر عنها بموجب قاعدة التمكين

الاسم الكامل لشرط التمكين هو " قرار الأطراف المتعاقدة بشأن المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية، والمعاملة بالمثل، والمشاركة الكاملة من جانب الدول النامية ". وكان هذا القرار أحد نتائج جولة طوكيو للمفاوضات المتعددة الأطراف (1973-1979). وهذا الحكم يسمح أساسا للدول المتقدمة بأن تمنح معاملة تفضيلية وأكثر رعاية للدول النامية، دون أن تمنح مثل هذه المعاملة لسائر الأطراف المتعاقدة.² وبعبارة أخرى، فهي تقدم غطاء قانونيا للامتيازات التجارية الممنوحة للدول النامية، وبالتالي فهذا الحكم يتضمن أيضا المعاملة الخاصة للترتيبات الإقليمية التي تدخل فيها الدول النامية من أجل التقليل المتبادل أو حتى إزالة الإجراءات التعريفية وغير التعريفية.³

2-3- الاتفاقات التي يتم الإخطار عنها بموجب المادة الخامسة والعشرين (استثناء من الالتزامات)

تسمح المادة الخامسة والعشرون للأطراف المتعاقدة في الجات " بالحصول على استثناء من الأطراف المتعاقدة، إذا عجزت عن الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق العام بشرط أن يكون اتخاذ القرار مبنياً على ثلاثة أرباع الأعضاء. وبالتالي، يمكن أن تستخدمه الأطراف المتعاقدة التي تريد أن تدخل في ترتيبات تجارية تفضيلية.⁴ وهكذا فإن أي أطراف في ترتيب تجاري إقليمي سوف تطلب استثناء إذا لم تكن قادرة على الوفاء بشروط المادة الرابعة والعشرين، أو قاعدة التمكين. وقد لجأ إليه فعلاً عدد من الدول المتقدمة في العقدين الأولين من "الجات"، وذلك لتأليف ترتيبات تجارية تفضيلية.

2-4- الاتفاقات التي يخطر عنها بموجب المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

إن أحكام المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات تعكس أحكام المادة الرابعة والعشرين، فقبل بدء سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية، لم تكن الترتيبات التجارية الإقليمية تنظر في عنصر الخدمات، حيث أن المادة الرابعة والعشرين تغطي فقط التجارة في السلع. وإزاء تزايد حصة الخدمات في التجارة العالمية، اعتبر ذلك تقصيراً من طرف اتفاقيات "الجات"، على اعتبار أنه يكاد يعطي لأطراف أي ترتيب تجاري إقليمي " ورقة بيضاء Carte Blanche" في إتباع سياسات تمييزية في مجال الخدمات.⁵ مع التذكير بأنها لا تستخدم عبارتي "اتحادات جمركية" أو "مناطق للتجارة الحرة" للتعبير عن الترتيبات الإقليمية، بل تستخدم بدلاً منهما تعبير التكامل الاقتصادي الذي يعطي بعداً أعمقاً وتغطية أشمل لجميع أنواع الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية، وبالتالي فهو يشير إلى أن الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية لم تعد مقتصرة على قطاع السلع التقليدية بل تتجاوز ذلك لتشمل الخدمات.⁶

¹: SAPIR, André (1993), *Le régionalisme et la nouvelle théorie du commerce international sonnent-ils le glas du GATT?*, Politique Étrangère N°2 - 1993 - 58e année, p284.

²: TRACHTMAN, P. Joel, *International Trade: Regionalism*, In GRUZMAN Andrew & SYKES Alan (Eds), *Research Handbook in International Economic Law*, Edward Elgar, Northampton, USA, 2007, pp169-170.

³: SENTI Richard (2010), *Regional Trade Agreements in the World Trade Order*, In C. Herrmann and J.P. Terhechte (eds.), *European Yearbook of International Economic Law 2010*, Springer-Verlag Berlin, pp236-2037.

⁴: أودين كوامي كاسي (2001)، ما الذي يمكن للتكتلات الاقتصادية أن تحققه لدول الإسكوا في ظل الاتفاقات التجارية الجديدة، سلسلة أوراق موجزة لإعداد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الدوحة، 9-13 نوفمبر 2001، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ص11.

⁵: تمام على القول (2001)، مرجع سبق ذكره، ص8.

⁶: نفس المرجع السابق.

3- التفاعل بين الترتيبات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف: إشكالية التعددية مقابل الإقليمية

أثار التوسع المتزايد في الترتيبات الإقليمية وتشابك علاقتها بالمنظمة جدلا واسعا بين العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة ومستقبلها، حيث أضحت إشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية *Regionalism versus Multilateralism* في النظام التجاري العالمي مطروحة بشكل كبير، وبات النقاش دائرا حول ما اذا كانت الإقليمية تشكل أحجار بناء *Building Blocs* أو أحجار عثرة *Stumbling Blocs* في وجه النظام التجاري المتعدد الأطراف. و التي ظهرت لأول مرة في كتابات الاقتصادي جاجيتش باغواتي *Jagdish Bhagwati* مطلع تسعينيات القرن الماضي¹، وهذا رغم أن قواعد منظمة التجارة العالمية تسمح من حيث المبدأ بإنشاء مثل هذه الترتيبات الإقليمية شريطة أن تكون نية أطراف الاتفاق هي تحقيق التحرر التجاري بخطوات أسرع مما كان سيتم في سياق تعدد الأطراف، وليس كوسيلة لإتباع سياسات تمييزية مما أدى بالدول الأعضاء في المنظمة إلى الجمع بين عضويتها والدخول كأعضاء في أحد الترتيبات التكاملية، حيث يقدر متوسط الترتيبات الإقليمية التي تنتمي إليها كل دولة عضو سنة 2010 بحوالي 13 ترتيبا حسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية.²

3-1- إشكالية التعددية مقابل الإقليمية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

لقد انقسم الاقتصاديون بصدد هذه القضية إلى اتجاهين رئيسيين، أحدهما مناصر للاتفاقيات التجارية الإقليمية باعتبارها حافزاً للقضاء على القيود التجارية وخطوة نحو تحرير التجارة العالمية وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف وعلى النقيض من الاتجاه السابق ذهب اتجاه آخر من الاقتصاديين الى اعتبار أن انتشار الكيانات التجارية الإقليمية من شأنه أن يقوض الجهود الرامية إلى تحرير التجارة العالمية لدرجة اعتبرت كجراثومة تنخر النظام التجاري العالمي على حد تعبير الاقتصادي باغواتي *Bhagwati*³، كونها ستؤدي إلى تفتيت النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال تبادل الأفضليات وحصرها بين أعضاء هذه الكيانات فقط.

3-1-1 الترتيبات الإقليمية كحافز نحو تحرير التجارة العالمية.

يرى أنصار هذا الطرح بأن انتشار الترتيبات التجارية الإقليمية لا يجب أن يكون مصدر قلق، لأن كلا الأسلوبين في تحقيق تجارة عالمية حرة لا ينفى أحدهما الآخر. فالإقليمية، حسب أشد المؤيدين لها، أعطت دفعة لاعتماد ضوابط متعددة الأطراف في مجالات كالمملكية الفكرية والمشتريات الحكومية، حيث تعدد الإقليمية لهم بمثابة معمل لاختبار القواعد والمبادئ قبل تنفيذها على المستوى الدولي، فهم يعتبرون أن الانضمام إلى هذه الترتيبات هو أسرع الطرق إلى تجارة حرة متعددة الأطراف نظرا للتطوير الذي تتسم به المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بطبيعتها.⁴ ولقد دعم العديد من الاقتصاديين هذا الاتجاه على غرار ريتشارد بالدوين *Richard Baldwin* الذي يرى في الانضمام المتسارع للدول إلى الترتيبات الإقليمية التي تنصهر بدورها في ترتيبات أكبر عاملا مساعدا لتحرير التجارة على المستوى العالمي وفقا لنظرية "إقليمية الدومينو" *Domino Theory of Regionalism*⁵.

ويمكن ذكر الحجج التي استند عليها أصحاب هذا الطرح على النحو الموالي :

- النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها الترتيبات الإقليمية بالنسبة للدول الأعضاء فيها مثلما أيدته العديد من الدراسات التطبيقية التي بينت فضل هذه التكتلات في خلق التجارة بين هذه الدول. فأنصار الإقليمية يفترضون أن الترتيبات الإقليمية سوف تؤدي إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وبصورة أسرع من الإطار المتعدد الأطراف، لذا فنجاح هذه الترتيبات الإقليمية من شأنه أن يشجع على تحقيق تحرير تجاري متعدد الأطراف.⁶ وقد قام هذا الافتراض على أساس أن الدول الداخلة في التكتل الإقليمي يكون أقل مقارنة بكبر الأعداد في ظل التعددية. لكن يبقى من الصعب بمكان التسليم بصحة هذه الحجة بشكل مطلق كون التجارب العملية في الواقع أبرزت عكس ذلك انطلاقا من إخفاق العديد من التكتلات الإقليمية في تحرير التجارة خصوصا تلك التي تضم الدول النامية على عكس اتفاقيات الجات ومن بعدها منظمة التجارة العالمية التي استمرت اتفاقاتها في الإشراف على حسن سير السياسات التجارية الدولية.

- يرى أصحاب هذا الطرح أن ظهور الترتيبات الإقليمية ما هو إلا انعكاس لتحرير التجارة العالمية ما بين الدول المتقدمة، في حين أن الدول النامية الراغبة في إصلاح اقتصادياتها وتطويرها فسوف تلجأ إلى الارتباط بالدول المتقدمة في ترتيبات إقليمية لمساعدتها على تحرير تجارتها بمساعدة المزايا التفضيلية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وغيرها. لهذا فالتكتلات الإقليمية ما هي إلا علامة على نجاح النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف وبالتالي فهي مدعمة له وليست عائقا في طريقه.⁷ ومن بين من يأخذ بهذا الرأي المدير السابق لمنظمة التجارة العالمية *Pascal LAMY* الذي يرى في المقابلة بين الإقليمية والتعددية شيئا حسنا لا يمنع التعاون والجمع بينهما وأنه يجب النظر إلى كل منهما على أنهما أدوات تكملية للآخر.⁸

- يرى بعض الاقتصاديين على غرار هيلمان *Helpiman* وقروسمان *Grossman* أن إبرام الاتفاقيات التجارية الإقليمية سوف

¹: BHAGWATI Jagdish (1991), *The World Trading System at Risk*, Princeton University Press & Harvester Wheatsheaf, New Jersey, p77.

² : OMC (2012), *Rapport sur le Commerce Mondial 2011: l'OMC et les Accords Commerciaux Préférentiels de la Coexistence à la Cohérence*, Organisation Mondiale du Commerce, Genève, p56 et p58

³ : BHAGWATI Jagdish (2013), *Op.Cit*, p12.

⁴ : أسامة المجذوب (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 188.

⁵ : BALDWIN Richard (1993), *Domino Theory of Regionalism*, NBER Working Paper N°4465, National Bureau Of Economic Research, Massachusetts, September, p01.

⁶ : HERZSTEIN Robert and Joseph P. WHITLOCK (2005), *Op.Cit*, p217.

⁷ : محمد إبراهيم الشافعي (2005)، الاتفاقيات التجارية الإقليمية وتأثيرها على النظام التجاري العالمي، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثالث حول التطورات المصرية والانتمانية المعاصرة في مصر والعالم العربي، كلية الحقوق، جامعة حلوان، مصر، يومي 12-13 ماي، ص 27.

⁸ : سامي عفيفي حاتم (2005)، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، ص 52.

يكون له أثر على المنتجين المحليين الذي يشكلون جماعات للضغط من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة ومن شأن هذا أن يؤثر إيجابيا على تحرير التجارة العالمية. فعند قيام التكامل ووجود تباين في التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء، نجد أن المنتجين في الدول ذات التعريفات الأعلى سيشكلون ضغطا على حكوماتهم من أجل تخفيض تلك التعريفات حتى يتسنى لهم الحصول عوامل الإنتاج بأقل الأسعار مما يجعلهم قادرين على المنافسة.¹ وبالطبع لا يمكن تطبيق هذه الحجج في حالة الاتحادات الجمركية التي يتم فيها توحيد التعريفات الجمركية من قبل كل الأعضاء تجاه بقاء العالم وإنما تتجلى أهميتها فقط في حالة مناطق التبادل الحر التي تحتفظ فيها كل دولة بسياساتها التعريفية.

- إن الدخول في ترتيبات اقتصادية تكاملية يمكن اعتباره بمثابة قوة تفاوضية من أجل إنجاح الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف انطلاقا من كونها تعد أكثر كفاءة. غير انه ما يعاب على هذه الحجج أن الدول التي تنضم إلى العديد من التكتلات الإقليمية لن يكون لديها الحماس الكافي من أجل تشجيع تحرير التجارة العالمية هذا من ناحية.² ومن ناحية أخرى يلاحظ عمليا أن موافقة الدول خصوصا الضعيفة في التكتل الإقليمي على مطالب محددة للدول الأقوى كان بفعل الفروق القائمة بين قوة أطراف التكامل ومن ثم فهذه الوضعية ليست مثلى لتقسيم المكاسب بينها وبالتالي سيتم حتما تشويه النتائج التي يمكن التوصل إليها في ظل الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

2-1-3. الترتيبات الإقليمية كعائق على طريق تحرير التجارة العالمية.

على النقيض من الرأي السابق المؤيد لاتفاقيات التجارة الإقليمية، ذهب فريق آخر من الاقتصاديين مثل *Panagariya*، *Krishna* و *Bhagwati* إلى اعتبار أن انتشار الترتيبات الإقليمية من شأنه أن يقوض الجهود الرامية إلى تحرير التجارة العالمية. حيث يتخوفون من أن الإقليمية سوف تقلل من الهدف من تحرير التجارة العالمية طالما أن اتفاقيات التكامل الإقليمي طبيعتها ذات صفات تمييزية، يمكن أن تؤدي إلى تقسيم العالم إلى كتل متنافسة *Competing Blocs*، والتي سوف يؤدي السماح بقيامها على نطاق واسع وفقا لطردهم هذا في نهاية المطاف إلى تفتيت النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف وتجزئته إلى مناطق تفضيلية من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل، وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف خارجه، سواء كانت دولا منفردة أو تكتلات أخرى، أي بمعنى آخر تهميش الدول الضعيفة التي لا تشارك في هذه التجمعات.⁴

وقد استند هؤلاء بدورهم على مجموعة من الحجج التي تؤيد موقفهم وتدعمه يمكن ذكر بعضها على النحو الموالي :⁵

- الزيادة المتوقعة في التجارة البينية داخل التكتلات الإقليمية يمكن أن تعري الدول الأعضاء فيها بزيادة القيود التجارية في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء مثلما قامت به الولايات المتحدة بعد إبرام اتفاق النافتا نتيجة زيادة وادتها من المكسيك، حيث زادت من رسوم الإغراق ضد وادتها من دول شرق آسيا. وهو الأمر الذي يؤكد كروغمان *Krugman* الذي يرى أن وجود التكتلات الإقليمية من شأنه أن يشجع الدول الأطراف على رفع تعريفاتها الجمركية بهدف استغلال الوضع الاحتكاري لمنتجها مما يترتب عنه وقوع حروب تجارية تؤدي في النهاية إلى إهمار الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.

- قيام التكتلات التجارية يأتي دائما في مصلحة المنتجين الذين يطالبون بأن توفر لهم حكوماتهم الحماية في مواجهة الدول الأخرى. وغالبا ما يستفيد هؤلاء في ظل الاتفاقيات التفضيلية من الأثر التحويلي للتجارة المترتب عنها. ومن المنطقي أن ترفض تلك الدول المستفيدة من تحويل التجارة أي جهد يستهدف تحرير التجارة العالمية طالما سوف يعرض منتجها للمنافسة الشديدة من دول أخرى.

- التوجه الإقليمي قد يتوافق مع السياسة التجارية لدولة ما في مرحلة معينة، وبالتالي تتجه الجهود إلى تشكيل تكتلات إقليمية لتحقيق مزايا معينة لقطاعات التجارة الخارجية وذلك بهدف تشتيت الانتباه عن التوجه إلى تحقيق أي تقدم على صعيد تحرير التجارة العالمية.

كما أن تعدد الكيانات الإقليمية من ناحية أخرى سوف يؤدي إلى خلق العديد من الصعوبات والمشاكل الفنية في حالة انضمام أية دولة إلى أكثر من اتفاق إقليمي في آن واحد، وذلك بسبب عدم القدرة في بعض الأحيان بالوفاء بالالتزامات التي تقع على عاتقها خصوصا ما تعلق منها بالتفكيك الكلي أو الجزئي لرسومها الجمركية وحدوث المنازعات التجارية في ظل غياب قواعد واضحة للتسوية بين الأطراف المختلفة ، كما يمكن أن يحدث بعض الارتباك والخلافات عند تطبيق وتنفيذ القواعد المختلفة للمنشأ في ظل تعدد الترتيبات التجارية الإقليمية التي ينتمي إليها البلد الواحد. لذلك يرى أنصار هذا الطرح أن تحرير التجارة العالمية في ظل قواعد النظام المتعدد الأطراف تعد أكثر سهولة وأقل تعقيد من تحريرها في إطار الترتيبات الإقليمية.

2-3- الوضعية الحالية للترتيبات التجارية الإقليمية المصرح بها لدى منظمة التجارة العالمية

وبعدما تعرضنا للآراء المختلفة التي قيلت حول مدى تأثير الاتجاه المتزايد في تشكيل الترتيبات الإقليمية على النظام المتعدد الأطراف، سنحاول من خلال الفقرات المتبقية من هذا المطلب، تسليط الضوء على موقع هذه الترتيبات في النظام التجاري العالمي

¹ : GROSSMAN.M. Gene and HELPIMAN Elhanan, *The Politics of Free Trade Agreements* , NBER Working Paper N°4597, National Bureau Of Economic Research , Massachusetts, December 1993, pp 1-2.

² : محمد إبراهيم الشافعي(2005)، مرجع سبق ذكره، ص28.
³ : محمد لحسن علاوي وعبد القادر عبيدلي (2012)، التأثيرات المتبادلة للتفاعل القائم بين العولمة والإقليمية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 3 - السنة الثالثة، جامعة الوادي، الجزائر، ص 124.

⁴ : أسامة المجذوب (2001)، مرجع سبق ذكره، ص188.

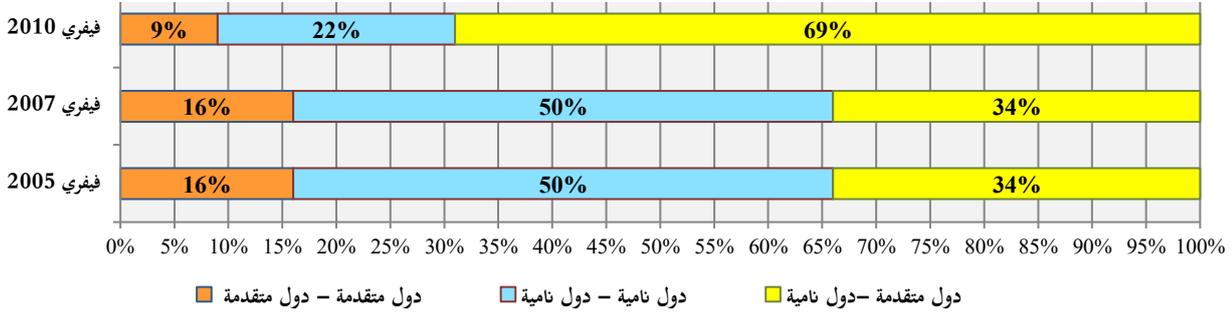
⁵ : محمد إبراهيم الشافعي(2005)، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-31.

من خلال عرض تقييمي لوضعيتها بالاعتماد على البيانات الخاصة بتلك المصريح بها لدى سكرتارية منظمة التجارة العالمية والتي قدر متوسط عددها بحوالي 30 ترتيب مصرح به سنويا منذ ميلاد المنظمة في جانفي 1995 بعدما كان لا يتم التصريح إلا بثلاثة ترتيبات في المتوسط سنويا خلال إشراف الجات على النظام التجاري العالمي خلال الفترة من 1948 إلى 1994.¹

وبلغ العدد الإجمالي للترتيبات التجارية المصرح بها حتى 1 جانفي 2016 ما يقارب 625 ترتيب تجاري إقليمي بمختلف صيغه من بينها 419 ترتيب إقليمي معمول به بشكل فعلي بعدما كان عددها يقدر في 15 ماي 2011 بـ 489 ترتيب تجاري إقليمي منها 283 ترتيب إقليمي فعلي، وفي فيفري 2010 بما يقارب 457 ترتيب إقليمي من بينها 266 ترتيب فعلي². وهو ما يعني التصريح بـ 168 ترتيب إقليمي جديد خلال خمس سنوات بمتوسط سنوي قدره 33 ترتيب تجاري مصرح به لدى سكرتارية المنظمة، فعلى سبيل المثال تم التصريح خلال سنة 2009 بـ 37 ترتيب إقليمي جديد و 24 ترتيب جديد سنة 2004.³ في الوقت الذي لم يتم التصريح سوى بـ 124 ترتيب خلال فترة إشراف الجات على إدارة النظام التجاري العالمي خلال الفترة 1948-1994،⁴ وهو ما يؤكد مدى تنامي الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي بين الدول، والذي لم تأثر فيه الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي لاتزال تمر بها العديد من الاقتصاديات بفعل استمرار تبعات الازمة المالية العالمية، وكذا بعض التجارب التكاملية التي تمر بأصعب مراحلها، ونخص هنا بالذكر الترتيب التكاملي الأكثر نجاحا من بين كل التجارب التكاملية وهو الاتحاد الأوروبي بفعل أزمة الديون السيادية التي طالت بعض دول منطقة اليورو لدرجة باتت تهدد مستقبل النظام النقدي الأوروبي ومن ثم الاتحاد الأوروبي الذي أضحي احتمال انسحاب بعض أعضائه واردا سواء تحت ضغوط تفاقم حدة الازمة كما حصل بالنسبة لليونان، أو تحت الضغط الداخلي لشعوب بعض الدول التي أضحي شعور الانسحاب يتنامي يوما بعد يوم كما هو الحال بالنسبة للمملكة المتحدة التي أعلنت عن تنظيم استفتاء شعبي في 23 جوان سنة 2016 القادم حول مستقبل بقاء المملكة في الاتحاد الأوروبي من عدمه.

أما فيما يخص طبيعة الدول المكونة لهذه الترتيبات المصرح بها، فيمكن القول أنها تعكس التوجه العام لخصائص الإقليمية الجديدة المشار إليها آنفا على اعتبار ان معظمها عبارة عن ترتيبات اقليمية مختلفة وغير متجانسة في درجة تقدمها وتطورها فهي تضم دول نامية ومتقدمة حيث تمثل نسبة تناهز 70% في فيفري سنة 2010 بعدما كانت قبل خمس سنوات لا تتعدى 34% كما هو مبين في الشكل البياني أدناه.

الشكل البياني رقم 17 : توزيع الترتيبات الإقليمية المصرح بها لدى منظمة التجارة العالمية (الجات سابقا) حسب طبيعة الدول المكونة لها



المصدر : تم اعداده بناء على المعطيات الواردة في :

- <http://www.wto.org> (الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية، تاريخ الاطلاع على الموقع يوم 10 جانفي 2012)

- CRAWFORD Jo-Ann & FIORENTINO Roberto (2005), *The Changing of Regional Trade Agreements*, Discussion Paper No 8, World Trade Organization, Geneva, p7.
- CHAUFFOUR Jean-Pierre & MAUR Jean-Christophe (2011), *Op.Cit*, 2011, p40.

في حين عرف عدد الترتيبات الإقليمية التي تضم دول متجانسة اقتصاديا سواء المتقدمة منها أو النامية، تراجع ملحوظا، أين لم تعد الترتيبات المشكلة من الدول المتقدمة تمثل سوى 9% من مجموع الترتيبات المصرح بها على مستوى منظمة التجارة العالمية، بعدما كانت تمثل سنتي 2005 و 2007 ما يقارب 16%، كما تراجع عدد الترتيبات الإقليمية المكونة من طرف الدول النامية التي أضحت تشكل زهاء 22% من إجمالي الترتيبات المصرح بها لدى المنظمة سنة 2010 بعدما كانت تشكل تقريبا نصف إجمالي هذه الترتيبات سنتي 2005 و 2007 على التوالي.

أما فيما يتعلق بطبيعة القواعد أو النصوص القانونية التي اعتمدت في عمليات التصريح بهذه الاتفاقيات الإقليمية لدى منظمة التجارة العالمية. والتي لا تزال تنشط بشكل فعلي، والمقدر عددها حتى نهاية سنتي 2011 و 2015 بـ 310 و 419 ترتيب تجاري إقليمي على التوالي، فيمكن توضيحها عن طريق الاستعانة بالجدول أدناه.

الجدول رقم 15: عدد الترتيبات الإقليمية الفعلية المصرح بها منظمة التجارة العالمية حسب طبيعة النص القانوني حتى نهاية سنتي 2011 و 2015

¹ :DAS. K.Dilip *Regionalism in Global Trade*, Edward Elgar Publishing, Inc, Massachusetts, 2004; p xii

² :CHAUFFOUR Jean-Pierre and MAUR Jean-Christophe (2011), *Preferential trade agreement policies for development : a handbook*, The World Bank, Washington, pp 38

³ : Idem , p39.

⁴ : DOUGLAS A. Irwin (2009) , *Free trade under fire*, Princeton University Press , New Jersey, p261.

المجموع		ترتيبات إقليمية جديدة		توسيع الترتيبات الإقليمية الموجودة		التصريح حسب النص القانوني
2015	2011	2015	2011	2015	2011	
219	168	217	168	2	1	المادة 24 من اتفاقية الجات (منطقة التبادل الحر)
20	15	11	9	9	6	المادة 24 من اتفاقية الجات (اتحاد جمركي)
41	35	39	34	2	1	شروط التمكين
139	91	133	88	6	3	المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات
419	310	400	299	19	11	المجموع

المصدر <http://www.wto.org> (الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية، تاريخ الاطلاع على الموقع يوم 5 جانفي 2012 و يوم 20 جانفي 2016).

من خلال تتبع بيانات بيانات الجدول أعلاه، يمكن استخلاص بعض الملاحظات الخاصة بطبيعة القواعد القانونية المعتمدة في عمليات التصريح بالترتيبات الإقليمية الفعلية لدى منظمة التجارة العالمية (سكرتارية الجات سابقا)، والتي يمكن عرضها على النحو التالي :

- تسجيل ارتفاع في عدد الترتيبات الفعلية المصرح بها بنسبة 35 % خلال الفترة الممتدة من نهاية سنة 2011 لغاية نهاية سنة 2015، بانتقال عددها من 310 ترتيب إلى 419 ترتيب، مع العلم أن قرابة 96 % من العدد الاجمالي لهذه الترتيبات كانت عبارة عن اتفاقيات اقليمية جديدة (299 ترتيب من أصل 310 في سنة 2011 ، و 400 ترتيب من أصل 419 سنة 2015)، في حين بلغ نهاية سنة 2015 عدد الترتيبات المصرح بها على أساس أنها عملية توسيع لترتيبات موجودة 19 ترتيب بعدما كان عددها 11 ترتيب تجاري اقليمي نهاية سنة 2011.

- تم التصريح بالقسم الأكبر من اجمالي الترتيبات الإقليمية الفعلية بالاعتماد على المادة 24 من اتفاقية الجات وخصوصا في شقها الخاص بمناطق التبادل الحر مقارنة بالتصريح ضمن الاطار الخاص بالاتحادات الجمركية. يليها بعد ذلك التصريح وفقا للمادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS، ثم التصريح طبقا لشروط التمكين.

حيث نلاحظ أن عمليات الابلاغ لما يقارب 60 % (183 ترتيب من أصل 310 ترتيب مصرح به) حتى نهاية سنة 2011 و 57 % (239 ترتيب من أصل 419 ترتيب مصرح به) حتى نهاية سنة 2015 من العدد الاجمالي للاتفاقيات الإقليمية الفعلية المصرح بها كانت ضمن نصوص المادة 24، علما أن معظمها تم التصريح بها ضمن الاطر الخاصة بمناطق التبادل الحر، حيث قدر عددها بـ 168 ترتيب نهاية سنة 2011 وهو ما يعادل 92 % و 54 % من مجموع الترتيبات المصرح بها في اطار المادة 24 ومن العدد الاجمالي المصرح به على التوالي. في حين قدر عددها بـ 219 ترتيب اقليمي فعلي مصرح به حتى نهاية سنة 2015 وهو ما يمثل زهاء 92 % من العدد الاجمالي للترتيبات المصرح بها وفقا للمادة 24 و حوالي 52 % من العدد الاجمالي لها. أما عدد الترتيبات المصرح بها ضمن نطاق الاتحادات الجمركية طبقا للمادة 24 من الجات، فقد بلغ 15 ترتيب حتى نهاية سنة 2011 من بينها 6 ترتيبات موجودة تمت توسعتها، ليرتفع عددا الى 15 ترتيب نهاية سنة 2015 ومنها 11 ترتيبا جديدا مصرح به.

كما نلاحظ دائما من خلال الجدول أن ما يقارب 30 % من الترتيبات الفعلية المصرح بها حتى نهاية سنة 2011 كانت طبقا للمادة الخامسة من اتفاقية الجاتس، وقرابة 33 % منها في نهاية سنة 2015، وهي نسب تعكس تزايد أهمية تجارة الخدمات ضمن مختلف الاطر التكاملية، مع العلم أن 49 % من العدد الاجمالي للترتيبات المصرح بها حتى نهاية سنة 2015 تضمنت تدابير غطت تجاري السلع والخدمات معا، مع تسجيل تصريح ترتيب تكاملي واحد فقط غطى مجال تجارة الخدمات لوحدها، في حين أن العدد المتبقى من الترتيبات المصرح بها غطى مجال التجارة السلعية لوحدها وهو بنفس عدد الترتيبات التي غطت تجاري السلع المنظورة وغير المنظورة.¹

أما بقية الترتيبات الأخرى، فتم الابلاغ عنها وفقا لشروط التمكين، والتي بلغ عددها 35 ترتيبا تكاملي حتى نهاية سنة 2011 وهو ما يمثل زهاء 11 % من العدد الاجمالي للترتيبات الفعلية المصرح بها، و 41 ترتيب في نهاية سنة 2015 وهو يمثل قرابة 9,7 % من اجمالي الترتيبات الإقليمية الفعلية المصرح بها لدى منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثاني : العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطية قبل انطلاق مسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية

لا تعتبر العلاقات الأوروبية المتوسطية وليدة عصور حديثة، حيث تأسست منذ فجر التاريخ، ومرت في مسار تطورها عبر مراحل متعددة، انقلبت فيها موازين القوة والهيمنة بين الطرفين بفعل الحروب تارة والتعاون المصحوب بتطور العلاقات الاقتصادية (تجارية) تارة أخرى. فمنطقة حوض بحر المتوسط الذي يربط بين ثلاث قارات من ناحية ويعد وسيلة مهمة للاتصال بينها أين كان دوما فضاءا للقطعة والتلاقح ومرا للهجرات من ناحية أخرى²، لطالما شكلت مجالا استراتيجيا وحيويا لأوروبا، ومن ثم فقد اهتمت الدول الأوروبية بتطوير علاقاتها الثنائية والجماعية بدول حوض البحر المتوسط نتيجة لتشابك العلاقة بينها التي ساهمت فيها العديد

¹ : حسب احصائيات قاعدة البيانات الخاصة بالاتفاقيات التجارية الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية، لمزيد من التفصيل، أنظر الموقع الإلكتروني للقاعدة وهو : <http://rtais.wto.org/UI/publicsummarytable.aspx> (تاريخ الاطلاع على الموقع 20 جانفي 2016).

² :على محافظة (2005)، العلاقات الأوروبية العربية: الروابط، المصالح والمخاطر، مجلة شؤون عربية، العدد 121- ربيع 2005، الأمانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، ص 75.

من العوامل كالعلاقات الجغرافي، والنفوذ التقليدي لأوروبا في المنطقة بفعل الماضي الاستعماري والثقافي والروابط الاقتصادية القوية،¹ ولكن هناك اتفاق بين دول الجماعة، بما في ذلك الدول المتوسطية فيها، حول الصيغة أو الإطار الأنسب لهذه العلاقة عند كل مرحلة من مراحل التي مرت بها هذه العلاقة.

مع التذكير بأنه يمكن التمييز بين أربع مراحل تاريخية كبرى في مسار العلاقات الأوروبيةمتوسطية وخصوصا ما تعلق منها بالدول العربية يمكن عرضها على النحو الموالي:²

- مرحلة الاشتباك المتبادل والمتكافئ: وهي مرحلة طويلة تمتد منذ بداية الفتح الإسلامي لمناطق أوروبا خلال القرنين السابع والثامن الميلاديين وحتى بداية اضمحلال الإمبراطورية العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر. وقد أتسمت هذه المرحلة بوجود نوع من التوازن في العلاقة بين الطرفين مع ميل الكفة لصالح الطرف المتوسطي ممثل في الجانب العربي على وجه الخصوص وحتى نهاية الألفية الأولى، والتي سرعان ما بدأت تعرف تراجعاً منذ بداية عصر النهضة في القرنين الثالث والرابع عشر الميلاديين.
- مرحلة التراجع الطرف المتوسطي وخصوصا العربي والانطلاق الأوروبي: وهي مرحلة تمتد من القرن الثالث عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر، وشهدت هذه المرحلة تدهوراً للحضارة العربية الإسلامية مقابل الصعود الأوروبي الغربي.
- مرحلة الاستعمار الأوروبي لمعظم الدول المتوسطية، وهي مرحلة استغرقت القرن التاسع عشر بأكمله ومنتصف القرن الماضي، ففي ظل الهيمنة الأوروبية على معظم دول الضفة الشرقية والجنوبية لحوض المتوسط، راح المحتل الأوروبي، يدخل تعديلات جوهرية على البنى الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية السائدة في مجتمعات هذه الدول، فنجم عنها خلل كبير وعدم توازن بين الطرفين مع تعميق الهوة بينها، حيث لا تزال تعاني إلى حد اليوم معظم هذه الدول من تبعات الماضي الاستعماري.³
- مرحلة البحث عن أرضية مشتركة، وهي المرحلة التي تعنى بالدراسة في هذا البحث، والتي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وما تزال مستمرة حتى غاية اليوم. وقد شهدت هذه المرحلة تعدد في المبادرات المطروحة بشكل رئيسي من قبل الطرف الأوروبي على الطرف المتوسطي باعتباره الطرف الأقوى في المعادلة التي تحكم طبيعة العلاقة بينها وتكيفها وفقاً لمتطلبات التحولات الكبيرة التي شهدتها النظام العالمي بمختلف أبعاده الاقتصادية والسياسية على وجه الخصوص، ومن ثم فهي لم تخرج عن نطاق الحفاظ على مصالح دول المجموعة الأوروبية ومن دون مراعاة مصالح الطرف الآخر.

فسياسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية تجاه دول حوض البحر المتوسط مرت منذ تأسيسها بمقتضى معاهدة روما سنة 1957 التي اشتملت على بعض المواد التي تنظم كيفية إقامة علاقات أو اتفاقيات بين دول المجموعة ككل وبين أي من الدول الأخرى غير الأعضاء (المواد من 131 إلى 136 والمواد 227 و238)، بالعديد من المراحل والسياسات حتى أخذت في منظورها الحاضر ما يعرف باتفاقيات الشراكة الأوروبيةمتوسطية. أين كانت البداية خلال الستينيات بعقد الجيل الأول من اتفاقيات الشراكة الأوروبيةمتوسطية مع بعض الدول المتوسطية كتركيا 1963 ولبنان 1964 وكل من تونس والمغرب سنة 1969، مروراً باتفاقيات التعاون المبرمة في عقد السبعينيات في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي اعتمدها المجموعة الأوروبية كإطار منظم لعلاقتها مع دول حوض المتوسط منذ سنة 1972 لغاية مطلع عقد التسعينيات الذي بدأت تتجمع فيه عوامل سياسية واقتصادية ذات أبعاد استراتيجية، والتي شكلت حافزاً لدى الأوروبيين لإعادة تقييم وتشكيل سياستهم المتوسطية بما يتماشى مع التحولات التي عرفها النظام العالمي بشكل عام والمنطقة الأوروبيةمتوسطية بشكل خاص، وهو ما يظهر في تبنيهم للسياسة المتوسطية المتجددة في الفترة 1992-1995 التي مهدت لمؤتمر برشلونة سنة 1995 الذي شهد انطلاقة مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية التي عرفت بدورها العديد من التغييرات والمستجدات التي سوف نتعرض إليها في فقرات لاحقة من هذا الفصل.

سيحاول هذا المبحث، التعرض لطبيعة العلاقات الأوروبية المتوسطية مع إبراز للسياسات الأوروبية التي سبقت انطلاق مسار برشلونة تجاه دول المنطقة من خلال تناول العناصر التالية:

- العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطية قبل اتفاقيات التعاون لمنتصف السبعينات.
- العلاقات الأوروبية المتوسطية في ظل السياسة المتوسطية الشاملة لسنة 1972.
- تقييم حصيلة التعاون الاقتصادي الأوروبي المتوسطي في ظل اتفاقيات التعاون

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطية قبل اتفاقيات التعاون لمنتصف السبعينات

تبرز أهمية دراسة الخلفية التاريخية للعلاقات الأوروبية المتوسطية من كونها محصلة لتطور علاقات الدول الأوروبية بالبلدان الأخرى المعنية بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي، والتي امتدت لفترة طويلة بدأت بمرحلة ما بعد الاستعمار وانتهت إلى ما هي عليه مروراً بأشكال متعددة ومتنوعة من أنواع التعاون، والتي بدأت منذ مطلع الستينيات لما طالبت مجموعة من الدول المتوسطية بفتح مفاوضات بغية عقد اتفاقيات تفضيلية معها على غرار ما فعله المغرب وتونس نهاية 1963 والتي توجت مفاوضاتهما بعقد اتفاق شراكة لكل منهما مع الجانب الأوروبي في مارس 1969.⁴

1 : عيسى برهومة (2010)، العرب وأوروبا: من الصراع إلى الشراكة، في جمال الشلبي وخالد الشقران، العلاقات العربية الأوروبية بعد 11 أيلول: الأفاق والأفاق، الطبعة الأولى، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، ص ص102-103.

2 : حسن نافعة (2004)، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ص ص267-270.

3: BALTA Paul (1992), La Méditerranée Réinventée : Réalités et Espoirs de la coopération, éditions La Découverte, Paris, p24.

4 : بشارة خضر (1993) (ترجمة جوزيف عبد الله)، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ص 186.

مع التذكير، بأنه كانت خلال هذه الفترة رؤيتان متناقضتان داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية حول طبيعة العلاقات الواجب صياغتها مع دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط، الأولى مقدمة من قبل فرنسا الديبلوماسية المنادية بأوروبا قوية باستقلالها عن القوتين العظميتين في تلك المرحلة (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) والداعية في نفس الوقت بضرورة تعزيز العلاقات الأوروبية مع مستعمراتها خصوصا تلك الواقعة في الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط مقارنة بباقي المناطق الأخرى، في حين كانت الرؤية الثانية التي دعمتها ألمانيا الغربية القوية اقتصاديا وبشريا والمجردة من أي ارتباطات استعمارية، ترى بمحتمية التحالف الاستراتيجي مع أمريكا على اعتبار انه أمرا حيويا لبناء أوروبا قوية مع رفض الارتباطات التفضيلية مع مناطق محددة في العالم على حساب أخرى، وإنما يتعين توسيعها لباقي العالم.¹

بيد أن خصوصية العلاقات الرابطة بين بعض الدول الأوروبية خصوصا بمستعمراتها السابقة في منطقة حوض المتوسط ساهمت بشكل كبير على تغليب ولو بشكل غير كبير للرؤية الأولى، وتم على أثر ذلك إبرام الجيل الأول لاتفاقيات الشراكة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبعض الدول المتوسطية خلال عقد ستينيات القرن الماضي، والتي ستكون محور الدراسة في هذا المطلب عبر تلمس لكل من السياق العام لعقدها مع إبراز لأهم ما تضمنته على المستوى الاقتصادي بأخذ مضمون اتفاقيتي الشراكة المبرمة مع كل من المغرب وتونس، فضلا عن الحديث عن حصيلة السنوات الخمسة لهذه الاتفاقية على الصعيد الاقتصادي.

1- السياق العام لعقد الجيل الأول من اتفاقيات الشراكة بين المجموعة الأوروبية وبعض الدول المتوسطية

اتسمت العلاقة بين المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية عند إنشاء السوق الأوروبية المشتركة بالبساطة، حيث أخذت صبغة بروتوكول أضيف إلى معاهدة روما ينص على أن سريان هذه الأخيرة لا يتطلب إدخال أي تغيير على المعاملة الجمركية الممنوحة لصادرات بعض الدول كليبيا إلى إيطاليا وكل من المغرب وتونس إلى فرنسا، فضلا عن كون المعاهدة قد خولت من خلال بعض موادها المجلس الوزاري للمجموعة الأوروبية سلطة إبرام اتفاقيات تجارية مع الدول التي لها علاقات خاصة (علاقات استعمارية بالدرجة الأولى) مع الدول الأعضاء في المجموعة ومن بينها بعض الدول المتوسطية. بيد أن دول السوق الأوروبية المشتركة ميزت، في علاقاتها الاقتصادية الخارجية، بين مجموعة الدول الأوروبية المرشحة للانضمام إلى عضوية السوق (اليونان، البرتغال، إسبانيا) وبين مجموعة الدول المتوسطية الأخرى التي يقتصر التعامل معها على التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي.²

أي بمعنى آخر أن السياسة الأوروبية تجاه المتوسط اتسمت بنوع من الانتقائية والتمييز في التعامل مع دول الجوار في حوض المتوسط، وذلك على الأسس المختلفة سواء الجغرافية كتوفر الصفة الأوروبية من عدمها، الثقافية والعرقية فضلا عن العوامل الاقتصادية. ومن هنا كانت علاقات المجموعة الأوروبية مع الدول غير الأعضاء فيها بشكل عام تتخذ إحدى الصيغتين، وهما: الاتفاقيات التجارية المفتصرة على تبادل بعض التيسيرات المتقابلة واتفاقيات الشراكة المبرمة وفقا للمادة 238 من معاهدة روما لسنة 1957، ويلزم لهذه الاتفاقيات موافقة من المجلس الوزاري بعد التشاور مع البرلمان الأوروبي.³

والجدير بالذكر أن العلاقات التي تربط بين دول المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية يمكن تصنيفها إلى صنفين رئيسيين وهما: ⁴

- نظام العضوية التأسيسية للمجموعة الأوروبية: يشمل بلدين متوسطيين فقط وهما فرنسا وإيطاليا على اعتبارهما طرفين مؤسسين لها.
- نظام التعاون التمييزي، وهو النظام الذي اعتمده أوروبا منذ الستينيات، والمرتكز على التعاون التمييزي ذي الأبعاد المختلفة، وإن اقتصر في البداية هذا التعاون التمييزي بأصنافه على تبادل تجاري، أساسه الحرية فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية ومنح بعض الأفضليات فيما يخص بعض المنتجات الزراعية. ثم سرعان ما شهد بعد ذلك نوع من التطور ليشمل مجالات جديدة للتعاون خلال سنوات السبعينات بموجب اتفاقيات التعاون واتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية في إطار برشلونة خلال التسعينات كما سنرى ذلك لاحقا. ويمكن تصنيف ضروب التعاون التمييزي بدورها إلى صنفين أساسيين وهما: ⁵

- اتفاقيات التعاون المرحلي المؤدي إلى العضوية داخل الجماعة الأوروبية، وقد شمل هذا النوع من الاتفاقيات الأقطار المتوسطية التي انضمت في مراحل لاحقة إلى الاتحاد الأوروبي، كاليونان الذي كان أول المستفيدين من اتفاقيات الشراكة منذ سنة 1962 ثم إسبانيا والبرتغال، نظرا لأن طلب هذه الدول للانضمام كأعضاء في الجماعة لم يقبل في البداية بسبب عدم استيفائها لمعايير الانضمام، الأمر الذي حتم عليها المرور بفترة زمنية حتى تتأهل سياسيا واقتصاديا للعضوية الكاملة وهو ما حصل مع اليونان سنة 1981 وكل من إسبانيا والبرتغال سنة 1986.

- اتفاقيات الشراكة وذات إطار تعاوني تقليدي بحت، والذي لا ينطوي على عضوية داخل الجماعة الأوروبية، ولا حتى على إنشاء أحد الصيغ البسيطة للتكامل الاقتصادي (منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي)، وهو الإطار الذي بقي يحكم في العلاقات الأوروبية والمتوسطية حتى منتصف التسعينات. والذي لم يتعدى منح بعض الامتيازات التجارية في حدود وبشروط معينة مع إضافة شيء من المعونات المالية والتقنية. ومع وجود بعض الاستثناءات الممنوحة لبعض الدول المتوسطية في مقدمتها إسرائيل التي دخلت منذ سنة 1969 في اتفاقية تبادل حر مع المجموعة زيادة على أطر التعاون التقليدية التي كانت قائمة بين الطرفين شأنها في ذلك شأن باقي الشركاء المتوسطيين.

¹ : وفاء الشربيني (2008)، الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية المغربية، دراسات أوروبية، العدد 01- نوفمبر، مركز الدراسات الأوروبية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 12.

² : LEVI Mario (1972), *La CEE et les pays de la Méditerranée*, Politique étrangère N°6 - 37e année, p 802.

³ : محمد محمود الإمام (1997)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

⁴ : الشاذلي العياري (1997)، آفاق التكامل في البحر المتوسط: الخيار الأوروبي، في إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 578-579.

⁵ : نفس المرجع السابق، ص 579.

ومن المعلوم أنه كان للتحويلات التي عرفتها الساحة الدولية في عقدي الستينات والسبعينات، ومن أهمها انتشار موجات التحرر واستقلال معظم المناطق التي كانت تحت سيطرة بلدان الجماعة الأوروبية في أوائل الستينات، أثر بالغ في إعادة ترتيب وصياغة علاقات المجموعة مع العديد من الدول بما فيها دول منطقة المتوسط وفقا للظروف المستجدة في تلك الفترة، ومن هنا كان السياسة الأوروبية تجاه المتوسط مرتكزة على قاعدة التعامل حالة بحالة في علاقاتها مع دول الضفة الشرقية والجنوبية للمتوسط أو ما يسمى بالسياسة المتقطعة *Une Politique Méditerranéenne Fragmentaire* مع غياب لسياسة أوروبية موحدة لكافة دول منطقة المتوسط حتى مطلع السبعينات.¹ ومرد ذلك أن التجربة التكاملية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في تلك المرحلة كانت في بداية انطلاق مسارها، فهي لم تبلغ بعض مرحلة النضج الذي هي عليه اليوم، حيث كانت عبارة عن اتحاد جمركي، وبالتالي كان أقصى ما يمكن تقديمه لشركائها المتوسطيين هو بعض التنازلات التجارية في غياب أو بالأحرى عدم اكتمال عملية وضع السياسات الاقتصادية المشتركة على المستوى الإقليمي *les Politique communautaires* كما هو بالنسبة للسياسة الطاقوية على سبيل المثال، أين لم يمكنها ذلك من إجراء حوار مع الدول المتوسطية البترولية على غرار الجزائر. وكذلك هو الامر بالنسبة للسياسة الزراعية المشتركة PAC التي لم تكتمل معالمها بعد، على اعتبار أنها كانت في مرحلة تنفيذها مما كان له من اثر على طبيعة التنازلات المقدمة في الجانب الزراعي من قبل الأوروبيين لصالح الدول المتوسطية. أما بالنسبة للدول المتوسطية التي كانت تشكل الطرف الأضعف في العلاقة مع استثناء إسرائيل، كانت كلها متأخرة على كافة المستويات باعتبار معظمها دول حديثة الاستقلال كما هو حال دول الضفة الجنوبية للمتوسط.² فالاقتصاديات المتوسطية بنيت على أساس أن تكون موجهة لإشباع حاجيات السوق الأوروبية وخصوصا الفرنسية بالنسبة لدول المغرب العربي الثلاثة تونس والمغرب والجزائر.³

وعليه كانت أولى الاتفاقيات المبرمة مع اليونان في البداية في 1 نوفمبر 1962، ثم تلتها اتفاقيات مع كل من تركيا في 14 أكتوبر 1963، ثم مع لبنان سنة 1965 واتفاقيتين مع كل من المغرب وتونس في 30 مارس 1969 لمدة خمس سنوات ذات جانب تجاري محض تضمنت جملة من التفضيلات الخاصة لأغلب السلع الصناعية المصدرة إلى دول المجموعة الأوروبية، مع عدم تضمنهما لمساعدات مالية مموحة. فضلا عن اتفاقيات الشراكة المبرمة مع كل اسبانيا في 1 أكتوبر 1970 و مالطة سنة 1974 والبرتغال وقبرص سنة 1972.⁴

2- مضمون اتفاقيات الشراكة لكل من تونس والمغرب مع المجموعة الأوروبية مع استعراض لأبرز التنازلات التجارية المتبادلة بين الطرفين

رأينا سلفا أن اتفاقيات الشراكة اندرجت في حقيقة الأمر، ضمن الأطر التي نصت عليها معاهدة روما لإقامة علاقات اقتصادية متينة بين البلاد المعنية والمجموعة بأكملها. ومن ثم فهي عبارة عن تنظيم تعاقدي للعلاقات بين البلدان المعنية والمجموعة الأوروبية كوحدة واحدة.⁵ والتي كان بدايتها من خلال عقد ميثاق ياوندي مع 18 دولة افريقية، وبدأ تنفيذه سنة 1964 لمدة خمس سنوات والتي جددت مرة واحدة بالموازاة مع عقد اتفاقية لومي *la convention de Lomé* بداية من سنة 1975 وشملت 56 دولة من إفريقيا والكاريبي ومنطقة الباسفيك ACP والتي تم تجديدها 4 مرات خلال الفترة 1975-2000.⁶ وهكذا انتقل عدد الدول الموقعة على اتفاقيات اقتصادية مع دول المجموعة الأوروبية خلال الفترة الممتدة من 1964 الى 1999 من 18 دولة إلى 117 دولة مستفيدة من الأفضليات الممنوحة من قبلها ومعظمها مستعمرات سابقة للدول الأوروبية على غرار دول ACP والدول المتوسطية.⁷ وقبل الحديث عن مضمون اتفاقيات الشراكة التي غلب عليها الطابع الثنائي، والموقع عليها مثلما ذكرنا آنفا من قبل كل من تونس والمغرب في 30 مارس سنة 1969، لا بد من الإشارة إلى أن هذين البلدين كانا قد طلبا رسميا الدخول في مفاوضات مع الطرف الآخر نهاية سنة 1963 بهدف الحصول على امتيازات تجارية أكبر مثلما حصلت عليها بعض الدول النامية في ميثاق ياوندي وكذا تعزيز المكتسبات التجارية الثنائية المتحصلة عليها من قبل هذه الدول مع فرنسا بتعميمها لتشمّل باقي أعضاء المجموعة الأوروبية، خصوصا ما تعلق منها بالصادرات الزراعية التي بدأت تجد صعوبات في النفوذ إلى الأسواق الأوروبية بفعل دخول السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة حيز التطبيق في 30 أبريل 1960.

وعليه، استهدفت هذه الاتفاقيات ترسيخ مستوى التدفقات التجارية التي نسجت خلال الفترة الاستعمارية خاصة (المغرب وتونس) مع فرنسا، وبالتالي فإن مضمونها كان محصورا في الجانب التجاري المحض.⁸ والذي لم يخرج عن نطاق تقديم بعض التنازلات المتبادلة الخاصة بالمنتجات الصناعية التي يتم إعفائها بالكامل من كافة الرسوم الجمركية عند نفاذها إلى السوق الأوروبية، وكذا الزراعة التي تدخل سوق المجموعة الأوروبية وهي معفاة جزئيا من الحقوق الجمركية وتحت ضوابط السياسة الزراعية المشتركة، والمتمثلة في الأسعار

¹ : SCHMID Dorothee (2003), *La Méditerranée dans les politiques extérieures de l'Union européenne : quel avenir pour une bonne idée ?*, Revue internationale et stratégique, 2003/1 - n° 49, p24.

² : BERDAT Christophe (2007), *L'Avènement de la Politique Méditerranéenne globale de la CEE*, revue Relations Internationales, 2007/2-n°130, pp88-89.

³ : أليسوندرو رومانبولي (2003)، التنمية الاقتصادية والتبادل الحر الأورو-متوسطي، منشورات زرياب، الجزائر، ص 58.
⁴ : محمد محمود الامام (2000)، الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية : مع إشارة خاصة إلى مصر وتونس، في : مهدي الحافظ وآخرون، *الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية - تجارب ونوقعات*، دار الكونز الأدبية، بيروت، الطبعة الأولى، ص ص 95-96.

⁵ : عبد الرحمان صبري (1998)، قراءة في البعد الاقتصادي لاتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية، مجلة العمل العربي، العدد 68، ص 62.
⁶ : ABBAS Mahdi (2008), *Les accords de partenariat économique entre l'UE et les ACP : plus de mondialisation, moins de développement*, Note De Travail N° 8/2008, laboratoire d'économie de la production et de l'intégration internationale, Université Pierre Mendès-France, Grenoble, p1.

⁷ : HUGON Philippe (1993), *L'Europe et le Tiers Monde : entre la mondialisation et la régionalisation*, revue Tiers-Monde, tome 34 n° 13 , p728.

⁸ : PERIDY Nicolas (2004), *L'Impact de la Politique Euro -Méditerranéenne sur les échanges UE-Maroc*, Revue Régions et Développement, N°19-2004, p56.

المرجعية ونظام الحصص والتوقيت الزمني، في الوقت الذي لم تتضمن فيه هذه الاتفاقيات أي شكل من أشكال التعاون المالي.¹
على العموم يمكن استعراض التنازلات التجارية المقدمة من قبل الطرفين ضمن هذه الاتفاقيات على النحو الموالي :

- بالنسبة للطرف الأوروبي :

أعفيت الصادرات الصناعية الواردة من البلدين كلياً من الرسوم الجمركية، باستثناء المنتجات الصناعية ذات الأصل الزراعي ومصنوعات الفلين وكذا المشتقات النفطية التي يتم تكريرها *raffinés* في البلدين، والتي لا تخضع للإعفاء التعريفي إلا في حدود 100.000 طن. مع ضرورة استيفاء المنتجات الصناعية المصدرة إلى المجموعة الأوروبية لقاعدة المنشأ الواردة في الاتفاقيات، والتي تنص على أن تتمتع بالإعفاء الكلي من الرسوم كل المنتجات ذات المنشأ المغربي أو التونسي التي تشتمل مكوناتها على الأقل نسبة تتراوح ما بين 40% و50% من أصل مغربي أو تونسي أو من المجموعة الأوروبية.² وفي المجموع، يلاحظ أن الإعفاءات التعريفية المقدمة في الجانب الخاص بالمنتجات المصنعة، قد شملت ما يقارب 26,8% من الصادرات الإجمالية التونسية و28,1% من الصادرات المغربية نحو دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية لسنة 1969.³

وإذا كانت التنازلات التجارية المقدمة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية لصالح الصادرات الصناعية ذات المنشأ التونسي والمغربي شاملة مع استثناء عدد محدود من السلع، فضلاً عن كونها متشابهة لكل الأطراف المستفيدة منها. فإن التنازلات المتعلقة بالمنتجات الزراعية كانت محدودة في عدد من المنتجات الزراعية ذات الطابع المتوسطي كالحمضيات والحبوب، زيت الزيتون، الخمر والخضروات وغيرها، حيث تم التفاوض بشأن الامتيازات الممنوحة للمنتجات الزراعية للدول المتوسطية الوافدة إلى السوق الأوروبية بشكل ثنائي ووفقاً لخصوصيات كل بلد بما يراعي مصالح المزارعين الأوروبيين وضمن أطر السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة.⁴

ويمكن عرض أهم التنازلات التجارية الأوروبية التي تضمنتها اتفاقيات الشراكة مع كل من تونس والمغرب في النقاط التالية :⁵
- تخفيض نسبة 80% على التعريف الجمركية المشتركة المفروضة على الحوامض المصدرة إلى السوق الأوروبية مع ضرورة احترام الشركاء التجاريين للمجموعة الأوروبية لقواعد وآليات السياسة الزراعية، خصوصاً ما تعلق منها باحترام السعر المرجعي أو سعر الدخول *Prix de Référence* إلى أسواق دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، حيث يجب أن يكون سعرها أكبر أو يعادل السعر المرجعي. مع العلم بأن الصادرات من الحوامض تحتل مكانة هامة في إجمالي الصادرات لكلا البلدين نحو المجموعة الأوروبية، فهي تمثل على سبيل المثال 10% من إجمالي الصادرات المغربية وتشغل قرابة 60% من المساحة المزروعة في المملكة. وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن نفس التفضيلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات، قد تم منحها لشركاء متوسطيين آخرين مثل تركيا وإسرائيل وإسبانيا مع تسجيل وجود بعض الاختلافات الخاصة بالامتيازات التعريفية الممنوحة وفقاً لخصوصية كل بلد.

- الاستفادة من امتياز تجاري للصادرات المغربية والتونسية نحو أوروبا من زيوت الزيتون، والمتمثل في تخفيض بوحدات حسابية لكل قنطار متمثلة في 0,5 وحدة نقدية أوروبية (1 وحدة نقدية تعادل 1 دولار خلال تلك الفترة) مضاف إليه تخفيض إضافي مقدر بـ 5 وحدة نقدية وهو ما يعادل على سبيل المثال تخفيض سعر القنطار من الزيتون ذو المنشأ التونسي الوارد إلى السوق الأوروبية بنسبة تقدر بـ 7%.

- مواصلة الاستفادة من الامتيازات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية الأخرى كالخمر والحبوب وبعض أنواع الخضار والفواكه الممنوحة من قبل فرنسا في إطار اتفاقها الثنائي مع البلدين. مع التذكير بأن أغلب المنتجات المعفاة لم تكن في واقع الأمر ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبنية صادرات المغرب أو تونس كاللحوم، التمور، التوابل وغيرها من المنتجات الزراعية.

- بالنسبة لكل من تونس والمغرب :

ومن جانبها، التزمت كل من تونس والمغرب، بمنح دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية صفة الدولة الأولى بالرعاية، من خلال منح بعض الامتيازات التعريفية وغير التعريفية لعدد من المنتجات الأوروبية الواردة إلى أسواقهما، والتي يتشكل معظمها من المنتجات المصنعة. وهو ما يعني تحرير التبادل التجاري مع المجموعة الأوروبية بنسبتي 62% و43% لكل من تونس والمغرب على التوالي حسب إحصائيات سنة 1969. فتونس على سبيل المثال، قدمت تنازلات تجارية لبعض المنتجات، والتي تمثل 40% من إجمالي الواردات المتأتية من دول المجموعة الأوروبية، وذلك بتخفيض التعريف الجمركية المفروضة عليها بحوالي 70%.⁶
وعموماً يمكن عرض أبرز التنازلات التجارية الممنوحة من قبل كل من تونس والمغرب في إطار اتفاقيات الشراكة لسنة 1969، والتي ترد في 6 قوائم على النحو الموالي:⁷

¹ : محمد محمود الإمام (1997)، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² : BEKENNICHE Otmane (2010), *le Partenariat Euro-méditerranéen : les enjeux*, Office Des Publications Universitaires, Alger, p.28

³ : ESSBBANI MRAD Bouchra (2008), *La Coopération entre le Maroc et l'Union Européenne : de l'Association au Partenariat*, èse de doctorat en sciences politiques, Faculté de Droit, Sciences Economique et Gestion, Université Nancy 2, p 59.

⁴ : CHAHÈD Youssef et DROGUE Sophie (2003), *Incidence du processus multilatéral sur la viabilité des accords préférentiels: le cas euro-méditerranéen*, Economie rurale, N°276- Juillet /Aout 2003,p4.

⁵ : أنظر في هذا الصدد كل من :

- ESSBBANI MRAD Bouchra (2008), *Op.Cit.*, pp 54-58.
- M'NASRI Belgacem (2001), *les Relations Commerciales entre la Tunisie et les Pays de l'union Européenne dans le domaine Agricole*, Options Méditerranéennes- Série A-n°30, The GATT and Mediterranean Agricultural Trade, le Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes-CIHEAM-, Paris, p99.

⁶ : BEKENNICHE Otmane (2010), *Op.Cit.*, p.25.

⁷ : أنظر في هذا الصدد كل من :

- ESSBBANI MRAD Bouchra (2008), *Op.Cit.*, pp60-62.
- M'NASRI Belgacem (2001), *Op.Cit.*, p99.

- إعفاءات بمقدار 3% على الحقوق الجمركية المفروضة على الواردات الأوروبية المنشأ الواردا نحو الأسواق المغربية أو التونسية .
- تخفيضات في التسعيرة لصالح جميع البلدان تتعلق بمنتجات تمثل حصتها 7% من إجمالي واردات الدولتين من المجموعة الأوروبية، 55% من هذه المنتجات تتمتع بنسبة تخفيض تقدر بـ 6% التي تتعلق بالمنتجات المصنعة التي تستلزم نوعا من الحماية، في حين تتمتع 45% الباقية من المنتجات بتخفيض هام قدر معدله بحوالي 23% على اعتبار أنها غير خاضعة لإجراءات حمائية.
- فتح حصص شاملة لفائدة بلدان المجموعة تمثل 63% من المنتجات ترد في ثلاث قوائم، تتضمن القائمة الأولى ما يقارب 55% من إجمالي المنتجات الأوروبية المنشأ الواردا إلى الدول الشريكة والخاضعة لنظام الحصص والتي سوف يخضع حجمها لزيادة بمعدل 5% سنويا. وتتضمن القائمة الثانية وتشكل قرابة 20% من مجموع السلع الخاضعة لنظام الحصص، وتشمل منتجات خاضعة لنظام الحصص المعبر عنها بواسطة نسب مئوية وذلك لصالح المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتتراوح الحصص ما بين 55% و 100%. أما القائمة الثالثة والتي تمثل ما يقارب 25% من المنتجات الخاضعة لنظام الحصص، فتتضمن المنتجات التي يمكنها أن تكون محل تحديد أو منع بسبب أنها خاضعة لإجراءات حمائية.

3- اتفاقيات الشراكة بين المجموعة الأوروبية وكل من المغرب وتونس: حدود الاتفاقيات وحصيلتها.

لم تكن حصيلة خمس سنوات المحددة لتنفيذ اتفاقيات الشراكة لفترة الستينيات مع بعض الدول المتوسطية ومنها تونس والمغرب في مستوى تطلعات هاتين الدولتين اللتين بقيتا عاجزتين على الاستفادة من المزايا التفضيلية الممنوحة لهما بفعل ضعف اقتصادهما من ناحية، وكذا النقائص العديدة التي تميزت بها الاتفاقيات نفسها، وذلك من باب أنها كانت ذات طابع تجاري محض ومؤقت في انتظار التحضير لوضع أطر أخرى أكثر شمولية لتأطير العلاقات الأوروبية المتوسطية، حيث حصرت مهامها في تنظيم العلاقات التجارية بين أطرافها مع تجاهلها التام لكل الجوانب الأخرى للتعاون التقني والمالي والاقتصادي باعتبار أنها لم تتضمن برامج للتعاون سواء على المستوى الاقتصادي أو على مستوى تقديم مساعدات مالية لهؤلاء الشركاء.

فمن ناحية الحصيلة لسياسات التعاون المتوسطي التي نفذتها المجموعة الأوروبية حتى سنة 1975، فيمكن وصفها بالتواضعة على صعيد التبادل التجاري الذي لم يؤدي إلى تعزيز موقع الدول المغاربية في الأسواق الأوروبية. ذلك أن تحرير التبادل التجاري بين الطرفين، لم يؤدي إلى إحداث تغيير في خصائصه قبل عقد هذه الاتفاقيات، إذ عززت دول المجموعة الأوروبية موقعها التجاري في هذه الدول. فحصة الصادرات المغربية على سبيل المثال نحو دول المجموعة انتقلت من 60,4% سنة 1970 إلى 64% سنة 1973، في حين انتقلت حصة وارداتها من دول المجموعة من 51,9% إلى 54% خلال نفس الفترة مع حفاظ فرنسا على صفة الشريك التجاري الأول للمغرب مثلما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم 16 : التبادل التجاري بين المغرب ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال الفترة 1970-1973

	حصة الصادرات المغربية نحو المجموعة الاقتصادية الأوروبية		حصة الصادرات المغربية نحو المجموعة الاقتصادية الأوروبية	
	1970	1973	1970	1973
فرنسا	31	34	36	32
ألمانيا (الغربية سابقا)	8,7	10	9,6	8
إيطاليا	5,4	7	6,6	5
هولندا	2,3	4	4,7	3
بلجيكا ولوكسمبورغ	3	5	3,5	3
المجموع	51,9	64	60,4	54

المصدر : ESSBANI MRAD Bouchra (2008), *Op.Cit*, p76

كما عجزت كلتا الدولتين من الاستفادة من التيسيرات التي منحت لصادراتهما الصناعية إلى المجموعة الأوروبية، بسبب ضعف القاعدة الصناعية فيهما،¹ وهو ما يظهر في الحصة المتواضعة التي احتلها منتجات القطاع من إجمالي الصادرات الكلية نحو السوق الأوروبية، والتي لم تتعد 7% بالنسبة للصادرات المغربية على سبيل المثال، ومن ناحية أخرى فإن بعض المنتجات الصناعية التي تحظى فيها بعض الصناعات في الدول الشريكة كمنتجات الصناعات الغذائية ومنتجات صناعة الفلين وبعض الصناعات المعدنية، لم تكن معنية بالتنازلات التجارية الممنوحة من قبل المجموعة الأوروبية بموجب هذه الاتفاقيات. فضلا على الصعوبات التي واجهت عملية نفاذ المنتجات الصناعية الأخرى للسوق الأوروبية خصوصا ما تعلق منها باحترام قواعد المنشأ.²

والحال لم يكن أفضل بالنسبة للقطاع الزراعي نتيجة الشروط غير الملائمة والعقبات التي كانت تعترض دخول المنتجات المتوسطية إلى أسواق المجموعة الأوروبية، فضلا عن كون التسهيلات الجمركية الممنوحة من قبل الأخيرة كانت محدودة بالنسبة إلى المنتجات المهمة للدول الشريكة، والتي غالبا ما ترافقت بشروط خاصة تخدم مصالح القطاع الزراعي في دول المجموعة قبل كل شيء. علاوة على إعطاء تسهيلات للبلدان المتوسطية الأخرى المنافسة لكل من تونس والمغرب خاصة إسبانيا، اليونان، و البرتغال، الأمر الذي أثر على موقع البلدين في الأسواق الأوروبية، حيث انخفضت نتيجة لذلك حصة الصادرات من الحوامض المغربية على سبيل المثال من 19,6% من إجمالي المشتريات الأوروبية سنة 1965 إلى 11,5% سنة 1975، في حين تعزز موقع إسرائيل

¹ : محمد محمود الإمام (1997)، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² : ESSBANI MRAD Bouchra (2008), *Op.Cit*, p83.

الذي ارتفع من 9,9% إلى 17,4% وكذا موقع أسبانيا من 54,3% إلى 61,8% خلال نفس الفترة.¹

المطلب الثاني : العلاقات الأوروبية المتوسطية في ظل السياسة المتوسطية الشاملة

رأينا في وقت سابق، أن سياسة المجموعة الأوروبية تجاه الدول المتوسطية والتي في معظمها دول عربية منذ معاهدة روما وحتى سنة 1971 كانت متميزة بمحدودية الرؤية رغم وجود دوافع مصلحية تحدد الطرف الأوروبي للاهتمام بها، والتي كانت علاقاتها قائمة على الهيمنة والإرث الاستعماري الأوروبي الذي طبع ولمدة طويلة تاريخ المنطقة.² ففي خلال عقد الستينيات كانت قد توصلت لعدد من اتفاقيات الشراكة الثنائية مع الدول المتوسطية على غرار كل من اليونان وإسرائيل فضلا عن كل من تونس والمغرب، والتي كانت تنطوي على مجموعة من التنازلات التجارية المحضة من دون توسع هذه الأخيرة للطرفين التعاوني التنموي الذي كانت تحدد إليه الدول المتوسطية خصوصا المغاربية منها، وهو ما يعكس غياب تصور إستراتيجي بعيد المدى للعلاقات بين الطرفين، خاصة مع ضيق المدة الزمنية لتنفيذ هذه الاتفاقيات و المقدرة بـ 5 سنوات.

عموما ساهمت العديد من العوامل في تواضع حصيلة تطبيق هذه الاتفاقيات على الشركاء المتوسطيين، سواء تلك المرتبطة بطبيعة الاتفاقيات في حد ذاتها من ناحية، أو بوضع الاقتصاديات المتوسطية الشريكة الذي لم يسمح للكثير منها باستغلال المزايا التجارية التفضيلية الممنوحة من قبل المجموعة الأوروبية من ناحية أخرى. أو التغييرات التي حدثت على الساحتين الأوروبية والمتوسطية أو الدولية، والتي دفعت بالمجموعة الأوروبية لإعادة النظر في العلاقة التي تربطها بجزائرها في الضفة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط وذلك بصياغة إطار عمل جديد يحكم هذه العلاقة. وفي المقابل، وجدت الدول المتوسطية نتيجة العوامل المشار إليها سلفا أن من مصلحتها التفاعل الإيجابي مع التوجه الأوروبي الجديد لتطوير تلك العلاقات. وذلك من خلال تبني السياسة المتوسطية الشاملة كإطار جديد للعلاقات الأوروبية المتوسطية، كما رافق تبني هذه السياسة اعتماد سياسة الحوار الأوروبي العربي الذي امتد من سنة 1973 إلى 1992، ذلك الحوار الذي جرى على مستويات سياسية ودبلوماسية بين الطرفين العربي والأوروبي، والذي أملتته الضرورات الإستراتيجية الناتجة عن المستجدات التي كانت منطقة الشرق الأوسط والمتوسط عرضة لها بداية السبعينيات، حيث برزت فكرته إلى الوجود نهاية سنة 1973 على أثر أزمة الطاقة التي نجمت عن حظر الدول العربية النفطية لتصدير البترول إلى احد أعضاء المجموعة الأوروبية وهي هولندا وبعض الدول الغربية وما نجم عنها من تداعيات سلبية على اقتصاديات المجموعة الاقتصادية الأوروبية.³ وعليه كان التهديد بحظر تصدير النفط عاملا أساسيا في تغيير موازين القوى في تلك المرحلة، حيث توصل العرب إلى درجة عالية من التضامن العربي، أجبر السوق الأوروبية المشتركة أن تتعامل مع قضاياهم بشكل جدي مقارنة بما كان في السابق ولو بشكل ظرفي.⁴

استنادا إلى ما تقدم، ستحاول الفقرات اللاحقة تلمس العلاقات الأوروبية المتوسطية في ظل السياسة الأوروبية الشاملة التي شملت الفترة الممتدة من سنة 1972 إلى 1992، بتناول لكل من خلفيات تبني السياسة المتوسطية الشاملة والعلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطية في ظل اتفاقيات التعاون .

1- خلفيات تبني السياسة المتوسطية الشاملة وعقد اتفاقيات التعاون

عند الحديث عن خلفيات تبني السياسة المتوسطية الشاملة منذ سنة 1972 من قبل المجموعة الأوروبية تجاه دول منطقة المتوسط، والتي بقيت تشكل الإطار الرئيسي الذي يحكم العلاقة بين الطرفين حتى مطلع التسعينات، يجب عدم إغفال وجود ثلاث عوامل رئيسية كانت وراء التحول في هذه العلاقة مقارنة بما كان سائدا منذ معاهدة روما وهي :

- العامل الأول. والمتمثل في تطور القوة السياسية والاقتصادية داخل المجموعة الأوروبية نفسها، فهي منذ البداية عرفت كما ذكرنا سلفا مواجهة بين تيارين، الأول جهوي تدافع عنه فرنسا والقائل بأنه يجب أن يكون لأوروبا عالمها الثالث ومناطق نفوذ تهيمن عليها وتعطها إمكانيات وتخلق لها علاقات خاصة وأفضليات، هي بالأساس مستعمراتها السابقة في أفريقيا ومنطقة المتوسط، وهناك الاتجاه الثاني الذي تدافع عنه بالأساس كل من ألمانيا وهولندا ثم انكلترا بعد انضمامها سنة 1973 إلى المجموعة الأوروبية، وهذا الاتجاه يرى بضرورة الانفتاح على كل دول العالم الثالث، ويجب تعميم الامتيازات التجارية لجميع الدول النامية.⁵

فالأمر الذي جعل من المنهج الأخير يلعب دوره في بداية السبعينيات، هو التحرك الذي عرفه توزيع العمل الدولي في بداية السبعينيات بتبني ما يسمى بنظام الأفضليات المعمم *le système de préférences tarifaires généralisée SPG* بالنسبة للسلع الصناعية التي تأتي من جميع الدول النامية، وليست فقط المتوسطية أو المغاربية المنشأ بشكل خاص، وذلك بهدف السماح للدول النامية بإحداث وتطوير بعض الصناعات لديها ودعمها، حيث تم تبنيه من قبل المجموعة الأوروبية في 1 جويلية سنة 1971.⁶ وهو ما قلص من الأفضليات التقليدية *l'érosion des préférences* التي أعطيت للدول المتوسطية (خاصة المغاربية منها) بتوسيع منحها لجميع الدول المتوسطية والنامية ومن دون استثناء.⁷

1: Idem , p82.

2 : BENSIDOUN Isabelle et CHEVALLIER Agnès (1996), *Europe-Méditerranée le pari de l'ouverture*, éditions Economica , Paris, p5.

3 : MOISSERON Jean-Yves (2005), *Le Partenariat Euro Méditerranéen : Echech d'une ambition Régional* , presses Universitaires de Grenoble -PUG-, Grenoble, p51.

4 : محمد أحمد (2005)، العلاقات العربية الأوروبية في ظل الحوار والشراكة ، مجلة دراسات تاريخية، العادان 89-90- حزيران، ص 213.

5 : PARFITT Trevor (1997), *Europe's Mediterranean designs: An analysis of the Euromed relationship with special reference to Egypt*, Third World Quarterly, Vol18- N 5, p865.

6 : ROY Maurice-Pierre (1984), *La CEE et le Tiers Monde : hors Convention de Lomé*, Notes et études documentaire N° 4773, La Documentation française, Paris, p39.

7 : SID AHMED Abdelkader(1996), *Les relations Economiques entre l'Europe et le Maghreb*, Revue Tiers Monde, tome 34- N°136, p772.

- العامل الثاني، والذي في الحقيقة مرتبط بالأول، يتمثل في التوسع الأول للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في جانفي سنة 1973 بانضمام كل من بريطانيا وإيرلندا والدانمارك، والذي أثر بشكل مباشر على علاقات بعض الدول المتوسطية مع المجموعة الأوروبية ، وذلك من خلال مطالبة بريطانيا وضغطها على المجموعة الأوروبية بتعميم الأفضليات التجارية لمستعمراتها السابقة، وهو ما التقى مع الطرح الثاني المشار إليها في العامل الأول، وهكذا انتقلت اتفاقيات يواندي (1975-1963) التي تضمنت في بداياتها 18 دولة معظمها من المستعمرات الفرنسية السابقة إلى اتفاقيات لومي سنة 1975، والتي شاركت فيها 45 دولة من إفريقيا والكاريببي والمحيط الهادي (ACP)، فضلا عن أن التسهيلات الخاصة التي كانت تمنحها بريطانيا لدول متوسطية على حساب أخرى والمقصود بها كل من إسبانيا وإسرائيل.¹
- أما العامل الثالث، فهو مرتبط بالظروف الإقليمية التي كانت المنطقة تمر بها، وهو ما جعل المجموعة الأوروبية تعيد النظر في علاقاتها مع دول الجوار في المتوسط أو حتى الدول العربية، وقد عزز هذا الطرح حرب أكتوبر سنة 1973 ، والتي نجم عنها الصدمة البترولية الأولى خصوصا وان بعض الدول المتوسطية كالجزائر تعد من موردي الطاقة الرئيسيين بالنسبة لدول المجموعة. كما أن هناك عامل آخر متعلق بطموحات بعض الدول المتوسطية (اليونان وإسبانيا والبرتغال) التي كان لها أفق الاندماج في السوق الأوروبية، وهي دول تشترك إلى حد ما في نفس الخصائص التي تتميز بها هيكل التبادل التجاري للدول المتوسطية الأخرى مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- وعليه، تقدمت اللجنة الأوروبية سنة 1971 بمبادرة للمجلس الوزاري للمجموعة تحتوي على تقييم للعلاقات الاقتصادية لدول المتوسط في إطار التعاون السياسي الأوروبي، وأكدت على أن التداخل بين المصالح الأوروبية والمتوسطية يؤكد أهمية تنمية تلك المنطقة، وهي الأفكار التي أقرها المجلس الأوروبي بباريس في 19 أكتوبر 1972، والتي أشارت إلى رغبة المجموعة الأوروبية في تحمل التزاماتها تجاه منطقة المتوسط من خلال سياسة شاملة أطلق عليها اسم السياسة المتوسطية الشاملة والمتوازنة *Politique méditerranéenne globale et équilibrée*، والتي تعتبر بمثابة أول سياسة أوروبية "إقليمية" تجاه المنطقة. في إطار هذه السياسة، تم عقد اتفاقيات التعاون، التي عوضت اتفاقيات الشراكة السابقة، بينها وبين ثماني دول متوسطية هي: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، وإسرائيل، والتي دخلت كلها حيز التنفيذ في نوفمبر 1978، وبقيت تحكم العلاقات الأوروبية المتوسطية حتى انطلاق مسار برشلونة سنة 1995.

2- العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطية في ظل اتفاقيات التعاون

- بعد مرور أزيد من سنتين عن المدة التي خصصت لمبدأ العمل باتفاقيات الجيل الأول للشراكة، تم تبني لما يسمى بالسياسة المتوسطية الشاملة والمتوازنة سنة 1972، والتي تعد بمثابة أول سياسة أوروبية شاملة تجاه حوض المتوسط مثلما ذكرنا آنفا، حيث شرعت اللجنة الأوروبية بناء على تفويض من المجلس الأوروبي على البدء في مفاوضات مع الدول المتوسطية في جوان 1973، والتي أسفرت عن التوصل لصيغة تنظيم علاقة المجموعة بجيرانها في المتوسط متمثلة في عقد اتفاقيات التعاون مع ثماني دول متوسطية حتى سنة 1977 هي: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، إسرائيل، والتي دخلت كلها حيز التنفيذ في نوفمبر 1978. مع الإشارة إلى أن هذه السياسة كانت تتمحور في جانبها الاقتصادي حول نقطتين أساسيتين:
- وضع نظام أفضليات تجاري يسمح بحرية دخول المنتجات الصناعية للدول المتوسطية إلى السوق الأوروبية بمنح لهذه الدول نفس الأفضلية التجارية الممنوحة للدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة آنذاك، ماعدا بعض المنتجات الحساسة كالمنتجات النسيجية التي يخضع دخولها إلى السوق الأوروبية لنظام الحصص وبعض المنتجات البترولية المكررة *produits du Raffiné pétrole*، أما فيما يخص المنتجات الزراعية فسوف يتم تقديم تنازلات تعريفية *Concessions tarifaire* من الطرفين تتراوح ما بين 20% و 80% حسب طبيعة المنتجات مع وضع جداول زمنية يتم تحديد حجم المنتجات الزراعية التي يتم دخولها إلى السوق الأوروبية بغية حماية المنتجين الأوروبيين.²
- التعاون المالي الموزع بين المساعدات المالية الممنوحة من قبل ميزانية المجموعة الأوروبية والقروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار وفق شروط ميسرة وبنسب فوائده محسنة، إضافة إلى التعاون التقني وفي مجال التشغيل أو العمل من خلال الحفاظ على مصالح عمال الدول المتوسطية الشريكة وتحسين ظروفهم الاجتماعية في دول المجموعة الأوروبية.³
- مع التنويه بأنه يمكن الفصل بين ثلاث أنواع من الاتفاقيات التي أبرمتها المجموعة الأوروبية مع الدول المتوسطية، وهي: اتفاقيات الشراكة *Accords d'association* المبرمة مع قبرص سنة 1972 ومالطة سنة 1977 والبرتوكول الإضافي مع تركيا سنة 1970 الذي يسمح بترقية الاتفاقية التجارية الموقعة سنة 1963 إلى اتفاقية شراكة. واتفاقيات التعاون الشاملة مع كل من تونس والمغرب والجزائر سنة 1976، وكذا مصر ولبنان وسوريا والأردن سنة 1977، وأخيرا اتفاقية التبادل الحر والتعاون مع الكيان الصهيوني سنة 1975.
- فهذه الاتفاقيات خصوصا تلك الموقعة مع الدول العربية المتوسطية متشابهة إلى حد كبير من حيث مضمونها مع وجود بعض الاستثناءات الخاصة بكل بلد، فهي اتفاقيات غير محددة الأجل على عكس اتفاقيات الشراكة السابقة، تعكس توجهات السياسة المتوسطية الشاملة من خلال تضمينها لجوانب تأسيسية متمثلة في عقد اجتماعات بصفة منظمة من طرف مجلس التعاون الأوروبي، تسعى من خلالها إلى تنظيم وتوجيه التعاون ما بين بلدان المجموعة الأوروبية وكل بلد من البلدان الموقعة على الاتفاقية على حدى،

¹ : BERDAT Christophe (2007), *Op.Cit.*, p91.

² : BOURRINET Jacques (1994), *Aspects Economiques : Trois défis majeurs pour la coopération*, In BOURRINET Jacques (dir), *la Méditerranées espace de coopération ?*, éditions Economica, Paris, p211.

³ : LEVI Mario (1972), *Op.Cit.*, p805.

فضلا عن منح الأفضليات التجارية في شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية والقيود الكمية بالنسبة للسلع الصناعية وتخفيض الرسوم الجمركية لمستوردات المجموعة من بعض السلع الزراعية. ومنه نلاحظ أن عمليات تحرير المبادلات التجارية بين الطرفين في إطار هذه الاتفاقيات تكون مرفقة باتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لحماية الإنتاج الزراعي لدول المجموعة الأوروبية من ناحية وحماية الصناعات الوطنية للدول المتوسطية الموقعة على الاتفاقيات من ناحية أخرى.¹

كما ألحق بهذه الاتفاقيات بروتوكولان أحدهما بشأن التعاون المالي والتقني، يتضمن تقديم تسهيلات مالية من المجموعة للدول الموقعة على الاتفاق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وهو ما تم بالفعل حيث جددت حتى سنة 1996 كما سنرى ذلك لاحقا، إذ يحدد قواعد مشاريع المعونة المالية وشروط القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، والثاني بروتوكول خاص بتحديد قواعد المنشأ وطرق التعاون الإداري. حيث يحدد المنشأ وفقا لطبيعة العملية الإنتاجية أو البند الجمركي الذي تخضع له، مع عدم سماحه بتراكم المنشأ بين الدول المتوسطية إلا بالنسبة للدول المغاربية فيما بينها.²

والملاحظ من خلال ما تقدم، أن هذه الاتفاقيات تقوم على المبادئ الرئيسية :³

- مبدأ التكاملية *principe de complémentarité* : إذ تعبر الإعانات المالية المقدمة من طرف المجموعة الأوروبية مكاملة للجهود التي يقدمها كل بلد على حدا في مجال التنمية ودعم مجهود الإصلاح الاقتصادي فيما بعد.
- مبدأ المشاركة *principe de Concertation*، وهو يقضي بمشاركة الدول المانحة للإعانات المالية مشاركة في سياسة تنمية هذه البلدان المستفيدة من خلال أولوية أهداف المخططات الوطنية وبرامج التنمية ذات المصلحة الإقليمية الممولة من طرف المجموعة الأوروبية.
- مبدأ عدم التمييز *principe de Non Discrimination*، ويقضي هذا المبدأ بعدم التمييز بين المؤسسات والشركات في الدول الموقعة على اتفاقيات التعاون مع المجموعة الأوروبية مع مثيلاتها في المجموعة، عمومية كانت أو خاصة في المشاركة في المزايدات والمناقصات وإبرام العقود بنفس حظوظ الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين للبلدان الشريكة.
- مبدأ الشرطية *principe de Conditionnalité*، وهو مبدأ أصبحت تشتت في بلدان المجموعة الأوروبية خصوصا مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي توفر بعض الشروط من اجل تقديم الإعانات المالية اللازمة وغالبا ما تكون شروط غير اقتصادية خاضعة لتوجهات سياسية.

2-1- مجالات التعاون الاقتصادي في اتفاقيات التعاون الأوروبية المتوسطية

أخذت اتفاقيات التعاون طابعا أكثر شمولية مقارنة باتفاقيات الشراكة لعقد الستينات، على اعتبار أن جانبها الاقتصادي يتضمن إضافة إلى مسألة تحرير التبادل التجاري الخاصة بالمنتجات الصناعية والزراعية وفقا لما اتفق عليها بين طرفي الاتفاق، جوانب جديدة متعلقة بالتعاون في الميادين التقنية والمالية في إطار المساعدات الممنوحة ضمن البروتوكولات المالية أو قروض البنك الأوروبي لتمويل المشاريع الاستثمارية في الدول المتوسطية الشريكة .

2-1-1- التعاون التقني والتجاري في إطار اتفاقيات التعاون الأوروبية المتوسطية

يشتمل الجانب الاقتصادي لاتفاقيات التعاون علاوة على الجانب المالي الذي سوف نتناوله بأكثر تفصيل لاحقا، على مجالات التعاون التقني والتجاري التي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتوسطية نظرا للفتاوت الكبير على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بين دول الضفة الشمالية للمتوسط المتقدمة ودول جنوبه وشرقه النامية. فمثلا متوسط نصيب الفرد الواحد من الدخل المحلي الإجمالي في الدول المتوسطية في سنة 1970 لم يكن يمثل سوى 28% من نصيب الفرد الواحد من الدخل المحلي الإجمالي في المجموعة الأوروبية و30% في سنة 1980.⁴

حيث اهتم الجانب التقني مثلما نصت عليه هذه الاتفاقيات، بحركة تدفقات رؤوس الأموال الأوروبية نحو هذه البلدان في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وإقامة مشروعات مشتركة للتعاون الفني الصناعي على مستوى عدة مجالات كأعمال التنقيب ومجالات الصناعة التحويلية والتعدين، فضلا عن تشجيع الاستثمارات الخاصة والتعاون في المجال العلمي والتكنولوجي والبيئي.⁵ كما تضمنت هذه الاتفاقيات من ناحية أخرى جانبا متعلق بالتعاون في ميدان اليد العاملة، نظرا للتواجد الكبير للعمالة الوافدة من الدول المتوسطية الى دول المجموعة الأوروبية خاصة دول الضفة الجنوبية، إذ قضت بإجراءات خاصة تضمن مبدئيا لتلك العمالة تحسین شروط عملها على الأراضي الأوروبية ومكاسب اجتماعية مساوية لتلك التي يتمتع بها نظرائهم الأوروبيين خاصة في ميدان الضمان الاجتماعي.⁶

أما الجانب التجاري، فقد انطوى على جملة من التسهيلات التجارية الممنوحة من قبل كل طرف للطرف الآخر ، فالطرف الأوروبي ملزم بموجبها تقديم التسهيلات التالية:

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية، بحيث تخفض هذه الرسوم بنسبة 80% عند انطلاق العمل بالاتفاقية ثم تزول كلية بعد السنة الأولى للاتفاقية، وهكذا أصبحت المنتجات الصناعية لجميع الدول المتوسطية المتعاقدة مع المجموعة الأوروبية معفاة من كل الحواجز الجمركية بنهاية سنة 1978.

1 : سمير صارم (2000)، أوروبا والعرب : من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر ببيروت ، الطبعة الأولى ، ص209.

2 : محمد محمود الإمام (1997)، مرجع سبق ذكره، ص 20.

3 : محمد الشريف منصور (2009)، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص إدارة أعمال-، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري- قسنطينة. ، ص179.

4 : OULD AOUDIA Jacques (1996), *Les enjeux économiques de la nouvelle politique Euro Méditerranéenne : un choc salutaire pour les pays du Sud et de l'Est de la Méditerranée ?* , Document de travail N° 96-5, Ministère de l'Economie des Finances et de l'Industrie, Paris, p25

5 : المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1999)، تقييم أثر اتفاقيات الشراكة العربية المتوسطية على الزراعة العربية، دراسة خاصة ، الخرطوم، ص 44.

6 : بشارة خضر (1993)، مرجع سبق ذكره، ص189.

- إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع، ماعدا بعض المنتجات الزراعية وبعض أنواع السلع الأخرى، وهذه السلع محددة في الملحق الثاني لمعاهدة روما. وتختلف من بلد لآخر، ومنها منتجات الفلين والبتروال المكرر، واستيراد السيارات، وتم إلغاء هذا الاستثناء فيما بعد سنة 1979 بالنسبة للمجموعتين الأولى والثانية من المنتجات، وفي سنة 1985 بالنسبة للمجموعة الثالثة. أما بالنسبة لمنتجات النسيج فتم معاملتها معاملة خاصة، علما أن هذا النوع من المنتجات كانت تجارته خاضعة للاتفاقية المتعددة الألياف *les accords multifibres* في إطار اتفاقيات الجات، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ سنة 1974 وبقيت سارية المفعول حتى مطلع سنة 2005، حيث كانت تمنح للبلدان المستوردة لمنتجات النسيج التعامل معها وفق تغييرات السوق مع إعطاء معاملة تفضيلية للبلدان النامية المصدرة لهذه السلع، وعليه قامت بلدان المجموعة الأوروبية بعدم التحرير الكلي لتجارة المنسوجات بإخضاع وراثتها النسيجية من الدول المتوسطية خاصة من تونس والمغرب لنظام الحصص بغرض حماية أسواقها الداخلية.¹

- تخفيض التعريف على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة، ولكميات تحدد سنويا، وتختلف كذلك من دولة لأخرى حسب التعاون في هيكل الصادرات الزراعية وفقا لمتطلبات السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية.²

وفيما يتعلق بالتزامات الدول المتوسطية المتعاقدة ومن بينها الدول المغاربية الثلاث الموقعة على اتفاقيات التعاون، فقد اقتضت على التزامها بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية، حيث تعطي الطرف الأوروبي التفضيلات التي قد يتم منحها إلى طرف آخر تفوق ما تضمنه الاتفاقيات. وكذا التزامها بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية المنصوص عنها في المادة الثالثة من اتفاقيات الجات. ومن جهة أخرى يسمح لها بفرض رسوما جمركية أو رسوما مماثلة أو فرض قيود إذا ما تطلبتها احتياجات التنمية بشكل عام أو بعض القطاعات. فإذا طبقت قيود فإنها تنسحب على دول المجموعة الأوروبية دون تمييز، كما تجيز اتفاقيات التعاون تطبيق ما تضمنته المادة السادسة من اتفاقية الجات الخاصة بمكافحة الإغراق بعد إخطار مجلس التعاون.³

وهكذا، فصادرات الدول المتوسطية نحو أوروبا علاوة على المواد الأولية والمعدنية، تتمثل أساسا في المنتجات الزراعية والنسيجية التي كانت تخضع لمعاملة خاصة في مسألة دخولها إلى السوق الأوروبية، من خلال نظام الحصص التي كانت محددة سواء كميًا أو حتى زمنيا. في حين كانت المجموعة الأوروبية تحدد في كل سنة المنتجات الزراعية التي تمنح لها تفضيلات خاصة، إضافة إلى تحديد الأسعار المرجعية لبعض السلع كالحمور وزيت الزيتون، غير أن توسيع السوق الأوروبية المشتركة نحو دول جنوب أوروبا المتوسطية بانضمام اليونان سنة 1981، إسبانيا والبرتغال سنة 1986 والتي تتميز بطابعها الزراعي وحصولها على حرية نفاذ منتجاتها إلى السوق، أدى إلى إضعاف المزايا والتفضيلات التي كانت تمنح للدول المتوسطية ومنها الدول المغاربية، وهو الأمر الذي أحدث ضراعا على مستوى صادرات الدول المغاربية من المنتجات الزراعية كالحمضيات، الخمر وزيت الزيتون.⁴

ومن جانب آخر، يلاحظ أن هذه الاتفاقيات على الرغم من ارتكازها على المادة 238 من معاهدة روما التي تنص على إبرام اتفاقيات تفضيلية مع البلدان غير الاعضاء في المجموعة الأوروبية على أساس المعاملة بالمثل من حيث الحقوق والواجبات بين أطراف هذه الاتفاقيات، إلا أنها كانت مرتكزة فيما يخص التنازلات المقدمة من قبل الطرف الأوروبي لصالح المنتجات الصناعية على نظام الأفضليات التجارية غير المماثلة *Système de préférences commerciales asymétrique* حيث يسمح هذا النظام بدخول هذه المنتجات إلى السوق الأوروبية بدون قيود ودون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، خصوصا مع تبني المجموعة الأوروبية في جويلية 1971 لنظام الأفضليات المعمم *le système de préférences tarifaires généralisée SPG* الذي طبق لأول مرة في اتفاقية لومي *Lomé* سنة 1975.⁵

2-1-2- التعاون المالي في إطار اتفاقيات التعاون الأوروبية المتوسطية

نصت اتفاقيات التعاون المعقودة منتصف السبعينيات على تقديم مساهمات مالية من قبل المجموعة الأوروبية لصالح الدول المتوسطية الموقعة عليها للمساعدات على تمويل مختلف النشاطات التي من شأنها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، على غرار مبادىء الإنتاج والبنية التحتية والحفاظة على البيئة، نشاطات التعاون التقني سواء التمهيدي أو اللاحقة لمشاريع استثمارية، ونشاطات التعاون في ميدان البحث والتكوين.⁶ وهذا في إطار البرتوكولات المالية التي تم العمل بها طوال الفترة 1978 إلى 1996 والتي تم استبدالها ببرنامج ميديا MEDA، وقد قدر عددها بأربع برتوكولات مالية مدة عمل كل واحد منها 5 سنوات، بمبلغ مالي إجمالي بلغ قرابة 6465 مليون وحدة نقدية أوروبية موزعة على النحو الموالي:

- البرتوكول المالي الأول الذي غطى الفترة 1978-1981 بمجموع 814 مليون ايكو.
- البرتوكول المالي الثاني الذي غطى الفترة 1982-1986 بمجموع 1195 مليون ايكو.
- البرتوكول المالي الثالث الذي غطى الفترة 1978-1991 بمجموع 1865 مليون ايكو.
- البرتوكول المالي الرابع الذي غطى الفترة 1992-1996 بمجموع 2591 مليون ايكو.

وقد أخذت هذه المساعدات في إطار البرتوكولات المشار إليها أعلاه، شكل قروض ممنوحة من قبل البنك الأوربي للاستثمار باعتباره مؤسسة مالية للمجموعة الأوروبية مع شروط تفضيلية بمعدلات فائدة محسنة تراوحت ما بين 2% و 3% والتي مثلت ما يناهز 53% من إجمالي المبالغ المالية التي تلقتها الدول المتوسطية في إطار التعاون المالي مع المجموعة الأوروبية، أو شكل معونات مالية من ميزانية

1 : محمد الشريف منصور (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 177.

2 : فتح الله ولعلو (1997)، المشروع المغاربي والشراكة الأوروبية المتوسطية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ص 157.

3 : محمد محمود الإمام (1997)، مرجع سبق ذكره، ص 20.

4 : REGNAULT Henri et ROUX Bernard (2001), *Relations Méditerranéennes et Libéralisation Agricole*, éditions L'Harmattan, Paris, pp 13-14.

5 : BEKENNICHE Otmene (2010), *Op.Cit.*, p33.

6 : بشارة خضر (1993)، مرجع سبق ذكره، ص 189.

المجموعة الأوروبية، والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي الذي يبين حجم هذه المساعدات لكل دولة متوسطية.¹

الجدول رقم 17: المساعدات المالية المقدمة للدول المتوسطية في إطار البرتوكولات المالية خلال الفترة 1978-1996.

الوحدة: مليون إيكو* ECU

المجموع	موارد ميزانية المجموعة الأوروبية	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	البلد
854	214	640	الجزائر
1091	574	517	المغرب
742	324	418	تونس
1463	661	802	مصر
329	131	198	الأردن
220	68	152	لبنان
461	138	323	سوريا
1305	965	340	تركيا
6465	3075	3390	المجموع العام
			مجموع البرتوكولات الأربعة
			- الأول (1978-1981)
814	482	332	- الثاني (1982-1986)
1195	610	585	- الثالث (1987-1991)
1865	835	1030	- الرابع (1992-1996)
2591	1148	1443	

* وحدة نقدية أوروبية، والتي تم تعويضها فيما بعد بالعملة الأوروبية الموحدة - اليورو.

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في:

- بالنسبة للبنان: PERIGOT François (1998), *Les relations entre l'union européenne et les pays méditerranéens : quel rôle pour la France ?*, rapport du Conseil Economique et Social, la Documentation Française, Paris, p216.

بالنسبة لباقي البلدان: MOUSTIER Emmanuelle (2001), *la Politique européenne en Méditerranée : avant et après la conférence de Barcelone*, In BENHAYON Gilbert et autres (dir), *la coopération régionale dans le bassin méditerranéen: Enjeux et perspectives économiques*, volume I, éditions l'Harmattan, Paris, p60.

والملاحظ من خلال بيانات الجدول، أن إجمالي المبالغ المالية المخصصة في إطار التعاون كان قليل جدا مقارنة بالحاقيات الضخمة لهذه البلدان، رغم التطور المسجل في إجمالي المبالغ المالية التي خصصتها المجموعة الأوروبية في إطار التعاون المالي مع دول الضفة الشرقية والجنوبية لحوض المتوسط مثلما يتبين ذلك في ارتفاع الاعتمادات المالية المخصصة من برتوكول لآخر. مما يدفع للتساؤل حول الفائدة منها كونها لا تغطي جزءا زهيدا من المشاريع الممولة، لاسيما أن قسما مهما كان على شكل قروض وجب تسديدها، كما أن قسما آخرهما من المعونات المالية مخصص لتخفيض نسب الفوائد على هذه القروض. بيد أن الطرف الأوروبي يرى في وجوده كطرف مشارك في عقود التمويل قد يمكن من التأثير على باقي الممولين الذي سيتقون بجدية في تدخلات المجموعة الاقتصادية الأوروبية وهو ما يشكل نوعا من الكفالة المعنوية، ومن ثم الحصول على تمويلات من مصادر أخرى لتمويل احتياجات التنمية في الدول المتوسطية.

2-2- تقييم حصيلة التعاون الاقتصادي الأوروبي المتوسطي في ظل اتفاقيات التعاون

بعد التعرض لمضمون اتفاقيات التعاون الأوروبي المتوسطية المبرمة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي غطت الفترة 1972-1992 خصوصا في جانبها الاقتصادي والمالي، نرى من الملائم تناول أثر تنفيذ هذه الاتفاقيات على اقتصاديات الدول المتوسطية، وبالتالي سينصب اهتمام الفقرات اللاحقة لهذا المطلب، على إجراء تقييم لحصيلتها الاقتصادية من خلال تناول لتطور واتجاهات التبادل التجاري بين الطرفين الأوروبي والمتوسطي مع إبراز لآثار التسهيلات التجارية التي حصلت عليها الدول المتوسطية بموجب هذه الاتفاقيات في مرحلة أولى، ثم الانتقال في مرحلة ثانية إلى تفحص حصيلة التعاون المالي بالعرف على مقدار الدعم المالي المتحصل عليها في إطار المساعدات المالية غير المستردة الممنوحة من ميزانية المجموعة الأوروبية أو القروض المقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار، أما المعيار الثالث لتقييم مدى فعالية هذه الاتفاقيات فمقترن بمدى قدرة دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عام والاستثمارات الواردة من دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى دول المنطقة بشكل خاص.

1-2-2- المبادلات التجارية الأوروبية المتوسطية في ظل اتفاقيات التعاون

أخذ الجانب التجاري لاتفاقيات التعاون الأوروبية المتوسطية المبرمة في عقد السبعينيات حيزا هاما في شقها الاقتصادي، نتيجة لخصوصية العلاقات التجارية التي تربط دول الضفتين الشرقية والجنوبية للمتوسط والتي يطغى عليها عدم التكافؤ واختلال التوازن، فضلا عن عمودية هذه التبادلات التجارية مع أفقية ضعيفة يعبر عنها ضعف التجارة البينية بين دول حوض المتوسط مقابل اعتماد معظمها ومنها دول المغرب العربي الثلاثة اعتمادا مفرطا على المجموعة الأوروبية في مبادلاتها التجارية، بحيث استأثرت خلال الفترة 1991-1995 على سبيل المثال على ما يقارب 49% من إجمالي صادراتها التي قدر متوسطها السنوي بحوالي 44,69 مليار

¹ : المساعدات المالية الممنوحة من قبل المجموعة الأوروبية في إطار البرتوكولات المالية كانت مخصصة لسبع دول متوسطية وهي الجزائر، تونس، المغرب، سوريا، لبنان، الأردن، تركيا، أما الدول الأخرى وهي إسرائيل، مالطة، وقبرص فلم تكن معنية بها.

الباب الأول / الفصل الأول - الشراكة الأوروبية المتوسطية كتجربة تكاملية في منطقة حوض المتوسط .

دولار أمريكي وعلى ما يربو 50 % من إجمالي واردتها التي قدر متوسطها السنوي خلال نفس الفترة بما يقارب 54 مليار دولار. وفي المقابل هناك عدم التناسق في التبادلات لأن أسواق الدول المتوسطية لم تستوعب سوى نسبة هامشية لم تتعد 3,3 % من التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي على اعتبار أن حصة الدول المتوسطية لم تزد على نسبة 3,6 % و 3 % سنويا بالنسبة لإجمالي الواردات المتأتية من خارج المجموعة الأوروبية وإجمالي صادراتها نحو خارج المجموعة خلال الفترة السالفة الذكر كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 18: تطور التبادل التجاري بين دول الضفة الشرقية والجنوبية للمتوسط مع المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1995-1991

(مليون دولار أمريكي)

1995-1991	1995	1994	1993	1992	1991	
8025	8183	6674	7458	8616	9191	الصادرات إلى المجموعة الأوروبية
(69,5%)	(64,9%)	(69,6%)	(68,9%)	(72,8%)	(71,3%)	(الحصة من الصادرات الإجمالية %)
5301	6145	5235	4727	5084	5315	الواردات نحو المجموع الأوروبية
(59,6%)	(59,3%)	(55,9%)	(58,3%)	(63,2%)	(61,4%)	(الحصة من الواردات الإجمالية %)
2723	2038	1439	2731	3532	3876	رصيد الميزان التجاري مع م. الأوروبية
4196	5086	4212	3812	4031	3839	الصادرات إلى المجموعة الأوروبية
(63,0%)	(62,1%)	(64,4%)	(62,4%)	(64,0%)	(62,4%)	(الحصة من الصادرات الإجمالية %)
4952	5944	4932	4630	4798	4455	الواردات نحو المجموع الأوروبية
(55,3%)	(56,1%)	(56,5%)	(54,5%)	(53,9%)	(55,8%)	(الحصة من الواردات الإجمالية %)
-756	-858	-720	-818	-767	-616	رصيد الميزان التجاري مع م. الأوروبية
3472	4450	3777	2953	3233	2949	الصادرات إلى المجموعة الأوروبية
(78,5%)	(79,0%)	(80,0%)	(78,6%)	(78,2%)	(76,9%)	(الحصة من الصادرات الإجمالية %)
5301	6145	5235	4727	5084	5315	الواردات نحو المجموع الأوروبية
(73,0%)	(71,4%)	(71,9%)	(74,7%)	(73,2%)	(74,0%)	(الحصة من الواردات الإجمالية %)
-1829	-1695	-1458	-1774	-1851	-2366	رصيد الميزان التجاري مع م. الأوروبية
2846	2293	3339	2711	3176	2710	الصادرات إلى المجموعة الأوروبية
(44,8%)	(44,8%)	(43,3%)	(39,6%)	(38,9%)	(43,1%)	(الحصة من الصادرات الإجمالية %)
5300	6395	5300	5162	4529	5112	الواردات نحو المجموع الأوروبية
(41,6%)	(38,9%)	(40,0%)	(45,4%)	(41,1%)	(42,7%)	(الحصة من الواردات الإجمالية %)
-2454	-4102	-1961	-2451	-1353	-2402	رصيد الميزان التجاري مع م. الأوروبية
1918	2189	1859	1939	1938	1664	الصادرات إلى المجموعة الأوروبية
(57,2%)	(57,0%)	(56,0%)	(61,0%)	(63,0%)	(49,0%)	(الحصة من الصادرات الإجمالية %)
1532	1827	1853	1567	1335	1078	الواردات نحو المجموع الأوروبية
(38,4%)	(34,0%)	(36,0%)	(40,0%)	(40,0%)	(42,0%)	(الحصة من الواردات الإجمالية %)
77	362	6	372	603	586	رصيد الميزان التجاري مع م. الأوروبية
4956	6138	5064	4604	4490	4484	الصادرات إلى المجموعة الأوروبية
(33,2%)	(32,6%)	(29,4%)	(30,7%)	(36,0%)	(37,3%)	(الحصة من الصادرات الإجمالية %)
9660	13109	10554	8894	8487	7256	الواردات نحو المجموع الأوروبية
(51,9%)	(52,4%)	(53,7%)	(51,5%)	(52,3%)	(49,8%)	(الحصة من الواردات الإجمالية %)
-4704	-6971	-5490	-4290	-3997	-2772	رصيد الميزان التجاري مع م. الأوروبية
9104	12105	9126	7824	8562	7901	الصادرات إلى المجموعة الأوروبية
(51,3%)	(51,2%)	(47,7%)	(49,5%)	(53,9%)	(54,1%)	(الحصة من الصادرات الإجمالية %)
12432	17279	10364	13683	10593	10241	الواردات نحو المجموع الأوروبية
(47,0%)	(47,2%)	(46,9%)	(47,1%)	(46,6%)	(47,0%)	(الحصة من الواردات الإجمالية %)
-3328	-5174	-1238	-5859	-2031	-2340	رصيد الميزان التجاري مع م. الأوروبية
99	152	110	86	94	53	الصادرات إلى المجموعة الأوروبية
(4,4%)	(6,3%)	(5,2%)	(4,1%)	(3,0%)	(3,2%)	(الحصة من الصادرات الإجمالية %)
1081	1319	1211	1092	1009	776	الواردات نحو المجموع الأوروبية
(33,1%)	(33,2%)	(35,5%)	(33,2%)	(31,6%)	(32,3%)	(الحصة من الواردات الإجمالية %)
-982	-1167	-1101	-1006	-915	-723	رصيد الميزان التجاري مع م. الأوروبية
44693	50730	43406	40241	44809	44277	الصادرات إلى المجموعة الأوروبية
(48,9%)	(46%)	(45,6%)	(49,4%)	(53,9%)	(49,6%)	(الحصة من الصادرات الإجمالية %)
53999	68367	52810	53225	49172	46421	الواردات نحو المجموع الأوروبية
(50,3%)	(49,5%)	(49,6%)	(50,6%)	(51,2%)	(50,6%)	(الحصة من الواردات الإجمالية %)
-9306	-17637	-9404	-12984	-4363	-2144	رصيد الميزان التجاري مع م. الأوروبية
% 2,96	% 2,7	% 3	% 3,1	% 3	% 3	حصة الصادرات د.م من إجمالي الواردات الأوروبية
% 3,6	% 3,6	% 3,6	% 4	% 3,4	% 3,4	حصة الواردات د.م من إجمالي الصادرات لأوروبية

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- KATSELI .T.Louka (1998), *Pour un Vritable Partenariat Euro-méditerranéen*, In *Migrations, libre-échange et intégration régionale dans le Bassin méditerranéen*, Séries des Conférences de l'OCDE ,Organisation de Coopération et de Développement Economiques, Paris, p223.
- EUROSTAT (2001), *Euro Mediterranean Statistics 2001*, Office for Official Publications of the European Communities , Luxembourg, p63.

من خلال تفحص بيانات الجدول أعلاه، يمكن القول أنه على الرغم من أهمية العلاقة التجارية الرابطة بين المجموعة الأوروبية ودول جنوب وشرق المتوسط، إلا أنه يمكن التمييز بينها من حيث درجة الارتباط التجاري بينها وبين كل دولة على حدة، إذ نلاحظ وجود علاقة تجارية قوية تربط على وجه الخصوص دول المغرب العربي الثلاثة مع المجموعة الأوروبية التي استوعبت قرابة 80 % من الصادرات التونسية و70% من الصادرات الجزائرية وما يقرب 63 % من نظيرتها المغربية كمتوسط للفترة 1991-1995، كما شكلت المصدر الأساسي لواردات دول المغرب العربي الثلاث التي قدرت بنحو ثلثي الواردات التونسية والجزائرية وأكثر من نصف الواردات المغربية.

كما ترتبط دول متوسطة أخرى، ولكن بدرجة أقل من دول المغرب العربي، تجاريا بأوروبا متمثلة في كل من مصر وتركيا وإسرائيل وسوريا التي استوعبت الأسواق الأوروبية خلال نفس الفترة السابقة ما بين 35 % و 57 % من مجموع صادراتها في الوقت الذي استوردت فيه من المجموعة الأوروبية ما بين 38 % و 51 % من مجموع واردتها خلال الفترة 1991-1995. أما باقي الدول الأخرى مثل الأردن فقد بدت علاقتها التجارية أقل مع أوروبا مقارنة بعلاقتها التجارية مع باقي العالم خلال نفس الفترة السابقة خصوصا من جانب صادراتها نحو الأسواق الأوروبية، حيث لم يتعد متوسط إجمالي الصادرات الأردنية نحو السوق الأوروبية خلال نفس الفترة عتبة 100 مليون دولار أمريكي وهو ما يعادل 4,4 % من إجمالي الصادرات الأردنية نحو العالم.

ومن جانب آخر، يلاحظ أنه إذا ما استثنينا في التحليل الجزائر باعتبارها دولة نفطية ترتبط بمجموع صادراتها إلى السوق الأوروبية بالمحروقات التي تخضع أسعارها للعديد من العوامل التي لا تتحكم فيها في الكثير منها، فإن اتجاه إجمالي الصادرات وواردات الدول المتوسطية قد سلك منحى تصاعديا مع تسجيل وجود بعض التذبذب في صادرات بعض الدول كالجائز ومصر. أين ارتفع إجمالي الصادرات ذات المنشأ المتوسطي إلى الأسواق الأوروبية بقرابة 12,72 % خلال الفترة 1991-1995، إذ انتقلت من 44,22 مليار دولار سنة 1991 إلى 50,73 مليار دولار أمريكي سنة 1995، إذ رفعت بعض الدول المتوسطية نسبة صادراتها بمعدلات متفاوتة خلال نفس الفترة المذكورة كما هو الحال بالنسبة لتركيا وإسرائيل اللتان حققنا ارتفاعا في صادراتهما بنحو 34 % بالنسبة للأولى و 27 % بالنسبة للثانية، في حين ارتفعت صادرات ذات المنشأ التونسي والمغربي نحو دول المجموعة الأوروبية بنسبة 33,7 % و 24,5 % على التوالي.

ومقابل هذا الارتفاع في الصادرات المتوسطية نحو أوروبا، تزايدت واردتها منها بنحو 32 %، أين انتقلت من 46,42 % مليار دولار إلى 68,36 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة السابقة، وهو ما يبين أن ارتفاع الواردات من المجموعة الأوروبية كان بوتيرة أعلى من الصادرات للدول المتوسطية، وهو ما تمخض عنه عجز منتظم للميزان التجاري لكل الدول المتوسطية (باستثناء الجزائر وبدرجة أقل سوريا). فمنذ سنة 1972 وحتى سنة 1995، فاقت واردات الدول المتوسطية من أوروبا صادراتها إليها، أين ارتفع العجز من 2 مليار دولار سنة 1972 إلى 10,5 مليار دولار سنة 1980¹، ليصل إلى ما يناهز 13 مليار دولار سنة 1993 ثم إلى 17,64 مليار دولار سنة 1995.

ويقودنا هذا العجز المتفاقم في موازين التجارة الخارجية بين المجموعة الأوروبية والبلدان المتوسطية لمعرفة طبيعة التركيبة السلعية لصادرات وواردات هذه الدول مع أوروبا. و الذي يعبر عن وضعية الهياكل الإنتاجية ونموذج التنمية المعتمد في بلدان المنطقة، فدراسة طبيعة السلع والخدمات المتبادلة بين أطراف التبادل يمكنها أن تبين طبيعة العلاقات القائمة. وعلى هذا الأساس، فإن فحص التخصص القطاعي لدول أوروبا والدول المتوسطية وخاصة المغاربية منها تؤكد خصائص مبادلات دول الشمال والجنوب، فهي مبادلات تتسم بتصدير منتجات تتعلق أساسا بالمواد الأولية بالنسبة للدول العربية المتوسطية (دول الجنوب) المتعلقة أساسا بمنتجات الصيد البحري، الملابس والمنسوجات، المحروقات، القطن، النفط، الفوسفات والمنتجات المشتقة، و أما الواردات العربية المتوسطية فتركز على القيمة المضافة العالية كالمنتجات نصف المصنعة والمنتجات الإلكترونية والسيارات والعتاد الفلاحي².

فرغم تزايد عدد المنتجات المصدرة من قبل الدول المتوسطية ما بين الفترة 1980 و 1995 نحو العالم بشكل عام ودول المجموعة الأوروبية بشكل خاص، كما هو مبين في الجدول رقم 19، إلا أن هذا لا يمنع من القول أن صادرات هذه الدول اتسمت بتركز هيكلها حول عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام ومن الصناعات الخفيفة كما توضحه أرقام مؤشر تركيز الصادرات خاصة بالنسبة للدول المتوسطية المصدرة للنفط والمواد الأولية وفي مقدمتها الجزائر التي تراوح مؤشر تركيز صادراتها ما بين 0,54 و 0,82 وسوريا التي قدر مؤشر تركيز صادراتها ما بين 0,36 و 0,63 خلال الفترة ما بين 1980 و 1995 في الوقت الذي كان تركيز الصادرات

¹ : PERIGOT François (1998), *Op.Cit.*, p55.

² : KHARBACHI Hamid et autres (2004), *Analyse Synthétique et Critique du partenariat Euro-Maghrebin*, Communication au colloque International sur l'intégration Economique Arabe comme Mécanisme de dynamiser le partenariat Euro-méditerranéen, organisé par la faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université Ferhat Abbas, Sétif, le 8 et 9 Mai, p 5

أقل في باقي الدول، والذي تراوح مؤشر التركيز فيها ما بين 0,10 و 0,50. إذ نلاحظ أن كل من تونس والمغرب قد استطاعتا تنويع صادراتهما نحو العالم الخارجي، حيث انتقل مؤشر الصادرات التونسية من 0,48 سنة 1980 إلى 0,21 سنة 1995، أما مؤشر تركيز الصادرات المغربية، فبعدها كان يقدر مطلع الثمانينيات بـ 0,32، انتقل إلى 0,17 سنة 1995 وهو ما يعكس تزايد تنوع في السلع المصدرة التي انتقل عددها من 100 سلعة مصدرة إلى 158 سلعة خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1995. بيد أن التحسن المسجل في تنوع الصادرات لم يرق إلى المستوى المسجل لدى دول الضفة الشمالية للمتوسط بل حتى إذا ما قورن مع صادرات الأعضاء الجدد في المجموعة الأوروبية في تلك المرحلة ونقصد بما كل من إسبانيا والبرتغال مع استثناء تركيا التي بقيت صادراتها الأكثر تنوعا مقارنة بكل دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط كما يبين ذلك مؤشر تركيز صادراتها الذي لم يتعد 0,12 خلال نفس الفترة السابقة، وهو الأقرب إلى المعدلات السائدة في كل من إسبانيا والبرتغال .

ومقابل تركيز الصادرات المتوسطية، هناك تنوع كبير فيما يخص الواردات نحو هذه الدول وهو ما تعكسه قيم مؤشر تركيز الواردات التي أخذت قيم صغيرة خصوصا في دول كالجنازير ومصر والأردن وسوريا وهو ما يعني تزايد وتنوع في ورائتها من العالم الخارجي وهو ما يجعلها أكثر ارتباطا بالأسواق الخارجية في تلبية احتياجاتها المختلفة بفعل عجز الهياكل الإنتاجية المحلية على تلبيتها.

الجدول رقم 19 : بعض المؤشرات الخاصة بصادرات وواردات بعض الدول المتوسطية خلال سنوات مختارة في الفترة 1980-1995

عدد السلع المصدرة	مؤشر التركيز* (مؤشر Herfindahl-Hirschmann)										
	الصادرات				الواردات						
1980	1985	1990	1995	1980	1985	1990	1995	1980	1985	1990	1995
43	45	87	93	0,06	0,06	0,07	0,09	0,06	0,06	0,07	0,09
100	114	148	158	0,19	0,23	0,12	0,08	0,17	0,16	0,12	0,08
126	127	177	182	0,11	0,08	0,07	0,08	0,21	0,20	0,20	0,39
..	77	150	154	..	0,08	0,08	0,08	0,24	0,24	0,55	..
..	181	199	204	..	0,17	0,17	0,14	0,27	0,27	0,22	..
..	115	145	178	..	0,16	0,13	0,09	0,21	0,32	0,31	..
105	66	85	134	0,17	0,23	0,09	0,09	0,54	0,36	0,52	0,63
..	191	205	214	..	0,26	0,13	0,08	0,11	0,12	0,10	..

- للمقارنة مع بعض دول المجموعة الأوروبية

237	238	237	236	0,05	0,05	0,06	0,06	0,16	0,10	0,05	0,05
232	235	234	233	0,06	0,06	0,06	0,06	0,17	0,13	0,07	0,06
229	226	232	233	0,10	0,10	0,12	0,14	0,29	0,25	0,07	0,06
205	204	220	222	0,09	0,09	0,10	0,10	0,18	0,17	0,07	0,06

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في : قاعدة البيانات الخاصة بالتجارة الدولية للسلع UNCTADSTAT الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمتوفرة على الموقع الإلكتروني: [http:// unctadstat.unctad.org](http://unctadstat.unctad.org) (تم الاطلاع على الموقع يوم 15 فيفري 2014).

عند تحليل هيكل صادرات الدول المتوسطية نحو المجموعة الأوروبية كما هو مبين في الشكل البياني رقم 18، أن الصادرات من المواد المعدنية والطاقيونية بقيت دائما تحتل نسبة معتبرة (أكثر من 40 % في أغلب الأحيان) في إجمالي الصادرات المتوسطية نحو المجموعة الأوروبية نظرا لكون أغلب هذه الدول غنية بمختلف الثروات الطبيعية فمثلا دول المغرب العربي تمتلك ثروات هامة من النفط والغاز بالنسبة للجزائر، والفوسفات بالنسبة للمغرب وتونس، فالواردات الفرنسية مثلا من النفط والغاز الجزائري بلغت سنة 1982 قرابة 95% من احتياجاتها الإجمالية من هاتين الثروتين، في حين أن واردات إيطاليا منهما فقد بلغت 87 % من احتياجاتها. كما يتضح لنا من جانب آخر، أن الصادرات المتوسطية من المنتجات المصنعة التي تدخل السوق الأوروبية من دون أي حواجز شهدت بدورها تطورا كبيرا. فبعدها كانت تشكل نحو 18% من إجمالي الصادرات سنة 1970 صار نصيبها يقدر بـ 45 % سنة 1990 ثم 50 % من الصادرات الإجمالية لسنة 1992، ويعزى هذا التزايد إلى كون أن أغلب المنتجات الصناعية كانت لها كامل حرية الدخول إلى الأسواق الأوروبية من دون أي عراقيل ودون مطالبة الطرف الأوروبي المعاملة بالمثل فيما يخص منتجاته الصناعية الواردة إلى دول الضفتين الشرقية والجنوبية للمتوسط.

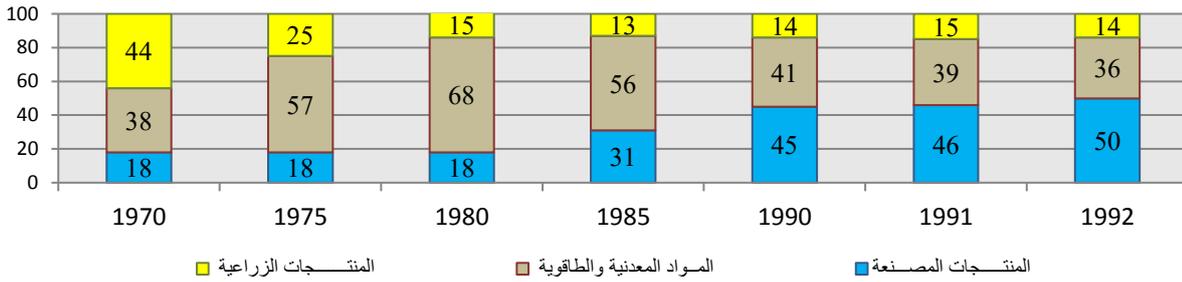
* مؤشر التركيز *indice de Concentration* أو مؤشر هيرفندال-هيرشمان *Herfindahl-Hirschmann* هو مؤشر يقيس درجة تركز الأسواق، حيث تعدله بغية قياس أو التعبير عن درجة اعتماد صادرات أو واردات بلد معين على عدد محدود من السلع، حيث تكون نتائجه محصورة ما بين 0 وتعني وجود تنوع كبير في الصادرات و 1 وتعني تركيز تام على عدد محدود من السلع المصدرة أو المستوردة، ويعطى وفق الصيغة التالية :

$$Hj = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{xi}{X}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث Hj : مؤشر البلد أو مجموعة من البلدان و Xi : قيمة الصادرات (أو الواردات) من السلعة i

$X = \sum_{i=1}^n xi$ إجمالي الصادرات(أو الواردات) و n : عدد المنتجات الممكن تصديرها (أو استيرادها) وفقا للتصنيف المعياري أو الموحد للتجارة الدولية - التفتيح الثالث - مستوى 3 أرقام (SITC rev 3 à 3 digits)

الشكل البياني رقم 18 : الهيكل السلمي لصادرات الدول المتوسطية نحو المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1970-1992 (%)



المصدر : تم إعداد الشكل البياني بناء على المعطيات الواردة في : OULD AOUDIA Jacques (1996), *Op.Cit* , p26

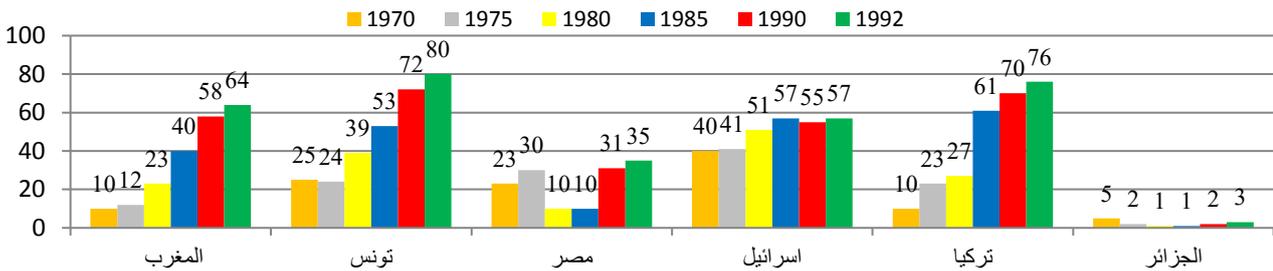
وكتيجة لهذه التسييرات التجارية الممنوحة للمنتجات الصناعية، نجحت العديد من الدول المتوسطية في رفع صادراتها الصناعية نحو أسواق المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1970-1992، كما هو مبين في الشكل الموالي ، مع استثناء الجزائر التي لم يتجاوز نصيب المنتجات المصنعة عتبة 3% من إجمالي صادراتها نحو أوروبا. خصوصا بالنسبة لكل من المغرب الذي أضحت حصة صادراته من المنتجات المصنعة تناهز 60% سنة 1992 بعدما كانت تتراوح ما بين 10% و 20% خلال الفترة 1970-1980، وتونس التي ارتفع نصيب الصادرات الصناعية نحو أوروبا بشكل ملحوظ من 25% سنة 1970 إلى 53% سنة 1985 ثم 78% سنة 1992. ونفس القول ينطبق على تركيا التي انتقل فيها نصيب المنتجات الصناعية المصدرة إلى أوروبا من إجمالي صادراتها من 10% سنة 1970 إلى 61% سنة 1982 ثم إلى نحو 73% سنة 1992.

أما مصر فتأثرت صادراتها الصناعية بالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها في عقد الثمانينيات مع تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، ومن ثم تدهور مختلف قطاعات الصناعة المصرية، وهو ما كان له من أثر سلبي على حصة المنتجات المصنعة المصدرة من إجمالي الصادرات المصرية إلى دول المجموعة الأوروبية التي تراجعت حصتها من 30% سنة 1975 إلى قرابة 10% خلال عقد الثمانينيات لترتفع بعد ذلك خلال النصف الأول للتسعينيات إلى حدود 32% .

مع التنويه أن هناك اختلاف كبير بين الدول المتوسطية فيما يخص مسألة التخصص في الإنتاج الصناعي، و هنا يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الدول هي:¹

- إسرائيل التي تتمتع بقاعدة صناعية متينة ومتطورة منذ 1970 مما أهلها إلى تنوع منتجاتها الصناعية المصدرة إلى أوروبا.
- في حين أن بلدان كتركيا، تونس، المغرب فهي متخصصة في إنتاج بعض المنتجات الصناعية وفي قطاعات محددة تمتاز بكثافة اليد العاملة فيها كقطاع النسيج .
- أما الدول الأخرى كالجزائر و مصر، فهي عبارة عن دول تعد حصة المنتجات المصنعة من إجمالي صادراتها نحو الخارج ضعيفة، فهي تعتمد بالدرجة الأولى على صادراتها من الثروات الطبيعية التي تسخر بها .

الشكل البياني رقم 19: نصيب المنتجات المصنعة من إجمالي الصادرات بعض الدول المتوسطية الشريكة نحو المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1970-1995 (%)



المصدر : تم إعداد الشكل البياني بناء على المعطيات الواردة في : PERIGOT François (1998), *Op.Cit* , p57.

بيد أنه مقابل ارتفاع الصادرات الصناعية لبعض الدول المتوسطية التي نجحت في استغلال التفضيلات التجارية من جانب واحد، نجد أن الطرف الأوروبي تفنن في استخدام العديد من العوائق خاصة الفنية منها والكمية شأنه في ذلك شأن بقية الدول المتقدمة التي استخدمت هذه الأساليب الحمائية نتيجة مرور اقتصادياتها بفترات من تباطؤ للنمو وتساعد معدلات البطالة بفعل تداعيات أزمة التضخم الركودي سنوات السبعينيات بغية الحد من دخول المنتجات المتأتية من الدول النامية بما فيها المنتجات الصناعية ذات المنشأ المتوسطي ومنها الكثير من الصناعات ذات الكثافة الأولية واليد العاملة التي تمتلك فيها بعض الدول المتوسطية ميزات تنافسية مستفيدة بشكل كبير من انخفاض التكلفة اليد العاملة عندها، وتأتي على رأسها الصناعات النسيجية التي

¹ : PERIGOT François (1998), *Op.cit* , p57

خضعت لقيود كمية على اعتبار أن تجارتها خاضعة، كما ذكرنا سلفا، لاتفاقية الألياف المتعددة المنبثقة عن اتفاقيات الجات منذ سنة 1974 والتي استمر العمل بها لغاية بدراسة سنة 2005¹.

مع التنويه بأن هذه الصناعات النسيجية تحتل مكانة هامة في العديد من الاقتصاديات المتوسطة وخصوصا في كل من تركيا وتونس والمغرب، والتي تبرز في النصيب الهام الذي تحتله من إجمالي الصادرات الإجمالية لهذه الدول سواء نحو دول المجموعة الأوروبية أو باقي العالم فعلي سبيل المثال تراوح نصيبها في الدول الثلاثة المشار إليها، في الفترة ما بين 1989 و1993 ما بين 30% و55% من مجموع الصادرات الصناعية نحو المجموعة الأوروبية وما بين 18% و50% من إجمالي الصادرات الكلية خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1995، فضلا عن أنها ساهمت خلال نفس الفترة ما بين 19% و41% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي في هذه الدول وشغلت ما بين 24% و41% من مجموع اليد العاملة لهذا القطاع كما يوضح ذلك الجدول أدناه.

الجدول رقم 20: أهمية قطاع النسيج في بعض الاقتصاديات المتوسطة خلال الفترة 1980-1995 (%)

	النصيب من إجمالي اليد العاملة في قطاع الصناعة		النصيب من القيمة المضافة لقطاع الصناعة				النصيب من مجموع الصادرات		النصيب من الصادرات نحو المجموعة الأوروبية		
	1995	1985	1995	1985	1980	1990	1995	1989	1993		
تونس	41,0	27,1	41,0	27,1	19	18	49,6	37,1	54,7	54,7	تونس
المغرب	38,0	27,1	38,0	27,1	--	10	34,8	31,1	43,7	43,7	المغرب
مصر	28,9	29,2	28,9	29,2	30	24	23,1	2,1	6,8	6,8	مصر
الأردن	10,4	7,5	10,4	7,5	7	5	4,7	1,8	2,4	2,4	الأردن
إسرائيل	15,0	14,9	15	14,9	--	--	6,4	8,5	10,7	10,7	إسرائيل
تركيا	31,4	24,0	27,7	24,0	15	28	24	32,9	45,1	45,1	تركيا

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في:

- KHEIR-EL-DIN Hanaa & ABDEL-FATTAH Maamoun (2008), *Textiles and clothing in the Mediterranean region: opportunities and challenges of returning textiles and clothing to GATT disciplines*, Working paper -2008, Economic Research Forum, Cairo, p 14.
- HOEKMAN Bernard (1995), *The World Trade Organization the European Union, and the Arab World: Trade Policy Priorities and Pitfalls*, Policy Research Working Paper n 1513, The World Bank, Washington, p 43.

واستنادا على ما تقدم عرضه، نجد أن حصيلة المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة للدول المتوسطة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، أظهرت عجزا متناميا في موازينها التجارية، والذي يعزى بصورة أساسية إلى الضعف والهشاشة الاقتصادية التي لازمتها معظمها ومن الدول العربية على وجه الخصوص. بالرغم من السنوات العديدة للتعاون مع أوروبا، فوضعية هذه الدول لم تتغير في مجال المعاملات التجارية، حيث بقي هيكل صادراتها متمركز حول عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام وبعض المنتجات ذات الكثافة باليد العاملة في معظمها، مقابل تنامي حجم واردتها من السلع المصنعة ذات المنشأ الأوروبي أو حتى من باقي العالم، وهو ما يبينه عجز الميزان التجاري الخاص بالسلع المصنعة للدول المتوسطة مع المجموعة الأوروبية الذي تزايد خلال الفترة 1990-1995 على سبيل المثال بنحو 97% بانتقاله من 14,808 مليار دولار سنة 1990 إلى 29,122 مليار دولار أمريكي سنة 1995. في حين بقي العجز التجاري خلال نفس الفترة مستقرا في حدود 10 مليار دولار باقي العالم، والذي بلغ 10,760 مليار دولار ثم 10,429 مليار دولار سنتي 1990 و1995 على التوالي، وهو ما يكشف لنا درجة الاعتماد الكبير لهذه الدول على السلع المصنعة الأوروبية في تغطية احتياجات أسواقها المحلية مقارنة بباقي العالم.

الشكل البياني رقم 20: رصيد الميزان التجاري للمنتجات المصنعة لبعض الدول المتوسطة مع المجموعة الأوروبية وباقي العالم

(مليون دولار أمريكي)

سنتي 1990 و1995



المصدر: تم إعداد الشكل البياني بناء على المعطيات الواردة في:

- RADWAN Samir et REIFFERS Jean-Louis(2004), *Rapport femise 2004 sur le partenariat euro méditerranéen*, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques, Marseille, p 236.

أما على صعيد الدول، فنلاحظ أن تركيا والجزائر ومصر هي الدول التي سجلت عجزا أكبر في موازينها التجارية الخاصة

¹: BENSIDOUN Isabelle et CHEVALLIER Agnès (1998), *La diversité du développement économique et des échanges dans le bassin méditerranéen*, In *Migrations, libre-échange et intégration régionale dans le bassin méditerranéen*, Série des Economique, Paris, p34.

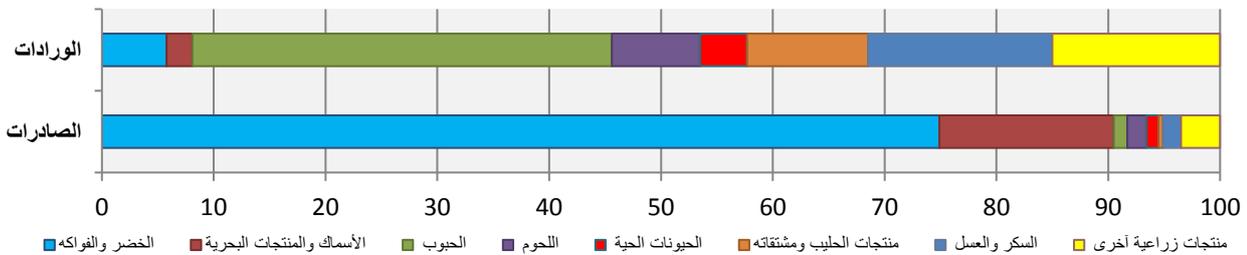
بالمنتجات المصنعة سواء مع دول المجموعة الأوروبية أو باقي العالم. إذ تضاعف العجز التجاري لتركيا مع المجموعة الأوروبية بنحو 3 أضعاف خلال الفترة 1990-1995 بانتقاله من 2,12 مليار دولار أمريكي سنة 1990 الى ما يناهز 6 مليار دولار أمريكي سنة 1995 مقابل استقراره مع باقي العالم في حدود 3 مليار دولار خلال نفس الفترة. في الوقت الذي قدر فيه العجز التجاري للسلع الصناعية المسجل من قبل الجزائر مع دول المجموعة الأوروبية سنة 1995 بحوالي 4,65 مليار دولار بارتفاع بنحو 23 % مقارنة بالعجز المسجل مستهل عقد التسعينات والمقدر زهاء 3,8 مليار دولار أمريكي بينما بقي العجز المسجل مع باقي العالم مستقرا في حدود 2,2 مليار دولار أمريكي مع باقي العالم في نفس الفترة . والوضع نفسه بالنسبة لباقي دول المغرب العربي المتوسطية المعتمدة على الواردات المتأتية من دول المجموعة الأوروبية إذا ما قارنما بمثيلاتها من أسواق باقي العالم، فالمغرب ارتفع عجزه التجاري الخاص بالمنتجات المصنعة خلال نفس الفترة السابقة الذكر بنحو 36 % بفعل انتقاله من 1,44 مليار دولار أمريكي سنة 1990 إلى 1,960 مليار دولار أمريكي سنة 1995 مقابل عجز مع باقي العالم لم يتجاوز حدود 600 مليون دولار. أما تونس فقد سجلت بدورها عجزا كان في حدود 2,2 مليار دولار في نفس الفترة مقابل عجزا مع باقي العالم لم يتعدى 350 مليون دولار أمريكي.

أما كل من مصر وسوريا فقد كان اعتمادهما في وارداتهما من المنتجات المصنعة على باقي العالم أكثر مقارنة بباقي الدول المتوسطية المعتمدة أكثر على الواردات ذات المنشأ الأوروبي كونهما سجلتا عجزا تجاريا أكبر مع باقي العالم والمقدر بنحو 3,8 مليار و 2,23 مليار دولار أمريكي بالنسبة لمصر و 0,734 مليار و 1,38 مليار دولار بالنسبة لسوريا سنتي 1990 و 1995 على الترتيب بالمقارنة مع المسجل مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والذي كان في حدود 2,4 مليار دولار خلال السنتين السالفتي الذكر بالنسبة للبلد الأول، في حين قدر في البلد الثاني بقرابة 1,27 مليار دولار أمريكي سنة 1995 بعدما كان في حدود 430 مليون دولار سنة 1990 وهو ما يعني تضاعف حجم الواردات المتأتية من الأسواق الأوروبية بما يعادل 3 أضعاف خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995.

في حين أن الصادرات الزراعية المتوسطية نحو أوروبا عرفت انخفاضا كبيرا، فبعدها كانت تمثل 44% من إجمالي الصادرات سنة 1970 لتصل إلى 15% سنة 1980 ثم 14% سنة 1992، ومرد ذلك كما أشرنا إليه سابقا، أن المنتجات الزراعية كانت خاضعة لمعاملة خاصة في مسألة دخولها إلى السوق الأوروبية وفقا لمتطلبات السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية، والتي تعد غير ملائمة بحكم العقبات التي تعترضها من ناحية وكون التسهيلات الجمركية كانت محدودة جدا من خلال نظام الحصص التي كانت محددة سواء كميًا أو حتى زمنيًا، والتي كانت مربوطة بفترات زمنية كانت أحيانا تقع خارج المواسم الإنتاجية للدول المتوسطية. حيث تحدد المجموعة الأوروبية في كل سنة المنتجات الزراعية التي تمنح لها تفضيلات خاصة، إضافة إلى تحديد الأسعار المرجعية لبعض السلع كالخمور وزيت الزيتون وغيرها من المنتجات ذات الطابع المتوسطي، كما هو الحال بالنسبة للمغرب على سبيل المثال الذي كانت حصص صادراته من بعض المنتجات الزراعية خلال الثمانينات محددة بـ 375000 طن بالنسبة للحوامض و 86000 طن بالنسبة للبطاطا (130000 طن سنة 1995) و 39000 طن بالنسبة للبطاطا¹.

كما أن هناك عامل آخر ساهم هو الآخر في تراجع الصادرات الزراعية نحو أوروبا وهو توسيع السوق الأوروبية المشتركة نحو دول جنوب أوروبا المتوسطية بانضمام اليونان سنة 1981، اسبانيا والبرتغال سنة 1986 والتي تتميز بطابعها الزراعي وحصولها على حرية نفاذ منتجاتها إلى السوق ومن ثم تعزيز التبادل الزراعي البيئي الأوروبي الذي أضحت يشكل سنة 1995 قرابة 68 % من إجمالي المبادلات التجارية الزراعية للمجموعة بعدما كان لا يتجاوز 41 % سنة 1970²، مما أدى بطبيعة الحال إلى تآكل المزايا و التفضيلات التي كانت تمنح للدول المتوسطية ومنها الدول المغاربية التي أضحت تجد منتجاتها الزراعية صعوبة في النفوذ إلى الأسواق الأوروبية نتيجة للتشابه الكبير لهياكل الصادرات الزراعية للأعضاء الجدد في المجموعة مع مثيلاتها في جنوب وشرق المتوسط، فإذا أخذنا على سبيل المثال التركيب السلعي للصادرات الزراعية لدول المتوسط سنة 1992، فيلاحظ فيه أنه متمركز في عدد محدود من المنتجات التي تلقى منافسة كبيرة من منتجات الدول الأوروبية المطلقة على المتوسط، إذ استحوذت الخضار والفواكه على القسم الأكبر لتشكيل ما نسبته 75% من إجمالي الصادرات الزراعية تليها منتجات الصيد البحري مشكلة نسبة 15% في حين لم يتعد نصيب باقي المنتجات الزراعية المصدرة إلى أسواق المجموعة الأوروبية نسبة 10% .

الشكل البياني رقم 21: الهيكل السلعي للصادرات والواردات الزراعية لمجموع الدول المتوسطية مع المجموعة الأوروبية سنة 1992 (%)



¹ : AIT AMARA Hamid (1995), *les échanges Europe-Maghreb à l' épreuve du GATT*, Options Méditerranéennes, Série B: Etudes et Recherches -N14, Centre international de hautes études agronomiques méditerranéennes -CIHEAM , Montpellier, p7.

² :CHEVALLIER Agnès (2003),*les échanges agricoles et alimentaires Euro-méditerranéens*,Options Méditerranéennes, Série A : Séminaires Méditerranéens-N52, Centre international de hautes études agronomiques méditerranéennes - CIHEAM, Montpellier, p60.

المصدر : تم إعداد الشكل البياني بناء على المعطيات الواردة في :

- HANDOUSSA Héba et REIFFERS Jean-Louis(2000), *le partenariat euro méditerranéen en l'an 2000*, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques, Marseille, p44.

ومقابل تركز الصادرات الزراعية للدول المتوسطية في منتجات محددة، والتي لم تكن الإجراءات الحمائية المشار إليها في صالح العديد من هذه الدول، كان هناك تزايد في وراتها من هذه السلع، والتي كانت ذات تركيبة سلعية متنوعة شكلت فيها الحبوب ما يناهز 37,5% من الواردات الزراعية الإجمالية يليها كل من السكر ومنتجات الألبان بحصص تقدر بنحو 16,5% و 11% على التوالي ثم الخضر والفاواكه بنسبة تقارب 6%، في حين تتوزع 30% الباقية من مجموع الواردات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي على تشكيلة متنوعة من المنتجات الزراعية وعلى رأسها المنتجات الزراعية المتحولة.

وباستثناء تركيا التي استطاعت تحقيق فائضا تجاريا مع الطرف الأوروبي كما هو مبين في الجدول رقم 21، والذي ارتفع من 938 مليون دولار أمريكي سنة 1992 إلى 1310 مليون دولار أمريكي سنة 1994، علاوة على المغرب الذي حقق بدوره فائضا فيما تعلق بتبادل السلع الزراعية مع دول المجموعة الأوروبية والبالغ على سبيل المثال سنتي 1992 و 1994 قرابة 433 مليون دولار أمريكي و 465 مليون دولار أمريكي على التوالي. فإن باقي الدول المتوسطية الأخرى سجلت كلها عجزا في تجارتها الزراعية مع المجموعة الأوروبية، حيث بلغ إجمالي العجز المسجل من قبل مجموع الدول المتوسطية سنة 1992 بحوالي 782 مليون دولار لينتقل الى قرابة 1300 مليون دولار أمريكي سنة 1994، وتأتي الجزائر على رأس الدول المتوسطية المعتمدة بشكل رئيسي على استيراد المنتجات الزراعية بعجز تراوح ما بين مليار و 1,4 مليار دولار أمريكي ما بين سنتي 1992 و 1994 على سبيل المثال. وهو ما يعكس ضعف القطاع الزراعي في الجزائر وعدم قدرته على تلبية حاجيات السوق المحلي كحال القطاع الصناعي كما ذكرنا سلفا.

الجدول رقم 21 : رصيد الميزان التجاري الخاص بالمنتجات الزراعية بين الدول المتوسطية والمجموعة الأوروبية خلال الفترة 1992-1995

(مليون دولار أمريكي)

البلد	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	سوريا	المغرب	تركيا	مجموع الدول المتوسطية
1992	-1084	-396	-153	-199	-214	433	938	-782
1993	-1047	-646	-139	-262	-226	401	955	-1158
1994	-1339	-615	-169	-300	-205	465	1310	-1302
1995	-1106	-570	-184	-367	-202	347	992	-1654

المصدر : . Op.Cit. p119, HANDOUSSA Héba et REIFFERS Jean-Louis(2000)

2-2-2- تقييم التعاون المالي في ظل اتفاقيات التعاون الأوروبية المتوسطية

رأينا سابقا أن اتفاقيات التعاون التي وضعتها أوروبا في إطار سياستها المتوسطية الشاملة، شملت جانب مالي متمثل في المساهمات المالية من الجماعة الأوروبية للمساعدة في النمو الاقتصادي لدول الضفة الجنوبية والشرقية، وتمثلت هذه المساهمات في توقيع أربع بروتوكولات مالية في شكل إعانات وهبات من موارد ميزانية المجموعة الأوروبية وفي شكل قروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي مع شروط تفضيلية محددة وفقا لظروف كل دولة على حدة، حتى تتمكن من تأهيل منشأتها القاعدية وتطوير صناعتها، حيث بلغ المبلغ الإجمالي للبروتوكولات الممنوحة للدول المتوسطية خلال الفترة 1978-1996 ما يقارب 6465 مليون إيكو من بينها 3075 مليون إيكو على شكل هبات من موارد المجموعة الأوروبية و 3390 مليون إيكو قروض مقدمة بشروط ميسرة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار . بيد أن حجم هذا التعاون كان متواضع مقارنة بما تحتاجه هذه الدول من مساعدات بغية تحقيق الغايات التي ترمي لتحقيقها، وكذلك مقارنة بمساهمات الدول الأخرى في المنطقة، وهذا رغم ارتفاع المبالغ المالية المرصودة من قبل المجموعة الأوروبية من بروتوكول مالي لآخر، إذ ارتفعت من 814 مليون إيكو المخصصة في البروتوكول المالي الأول الذي غطى الفترة 1978-1991 إلى 2591 مليون إيكو المخصصة في إطار البروتوكول المالي الرابع المغطي للفترة 1992-1996 وهو ما يعني تزايد في حجم المبالغ المالية المخصصة في إطار التعاون المالي بما يناهز 216% .

الجدول رقم 22 : نصيب الدول المتوسطية من المساعدات المالية الأوروبية المقدمة في إطار اتفاقيات التعاون 1978-1996.

الوحدة : مليون إيكو

نصيب البلد من مجموع البروتوكولات الأربعة	إجمالي البروتوكولات 1996-1978			البروتوكول 4 1996-1992		البروتوكول 3 1991-1987		البروتوكول 2 1986-1982		البروتوكول 1 1981-1978		
	المجموع	قروض BEI	هبات من م.م.أ.	قروض BEI	هبات من م.م.أ.	قروض BEI	هبات من م.م.أ.	قروض BEI	هبات من م.م.أ.	قروض BEI	هبات من م.م.أ.	
الجزائر	13,20%	854	640	214	280	70	183	56	107	44	70	44
المغرب	16,87%	1091	517	574	220	218	151	173	90	109	56	74
تونس	11,47%	742	418	324	168	116	131	93	78	61	41	54
مصر	22,62%	1463	802	661	310	258	249	200	150	126	93	77
الأردن	5,00%	329	198	131	80	46	63	37	37	26	18	22
لبنان	3,40%	220	152	68	45	22	53	20	34	16	20	10
سوريا	7,13%	461	323	138	115	43	110	36	64	33	34	26
تركيا	20,18%	1305	340	965	225	375	90	220	25	195	0	175
المجموع	100%	6465	3390	3075	1443	1148	1030	835	585	610	332	482

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- بالنسبة للبنان: PERIGOT François (1998), *Op.cit*, p216

- بالنسبة لباقي البلدان : MOUSTIER Emmanuelle (2011), *Op.Cit*, p60

يسمح لنا تتبع بيانات الجدول أعلاه، استخلاص جملة من الملاحظات المتعلقة بحصيلة التعاون المالي في إطار البرتوكولات المالية الأربعة، والمتمحورة على وجه الدقة حول نقطتين رئيسيتين، الأولى متعلقة بنصيب الدول المتوسطة من المبالغ المالية المخصصة من قبل المجموعة الأوروبية ضمن نطاق البرتوكولات المالية الأربعة من ناحية، أما الثانية فمرتبطة بمدى تطور حجم هذا التعاون وتركيبته الهيكلية وإبراز للميادين التي حظيت بعمليات التمويل .

- فالنسبة لحصص الدول المتوسطة من مجموع المبالغ المخصصة للتعاون المالي، فيلاحظ أن ثمة تفضيل لبلدان على حساب بلدان أخرى، حيث استحوذت كل من مصر وتركيا مجتمعة على قرابة 42,8% من إجمالي المبالغ التي تضمنتها البرتوكولات الأربعة التي غطت الفترة 1978-1996، متبوعة بدول المغرب العربي الثلاثة التي تلقت حوالي 41,5% من مجموع هذه المساعدات، في الوقت الذي لم تتحصل فيه الدول المتوسطة العربية الأخرى المتمثلة في كل من سوريا ولبنان والأردن سوى على حوالي 15,7% .

كما سجلت المخصصات المالية تطورا محسوسا من برتوكول مالي لآخر، بالنسبة لكل الدول ولو بدرجات متباينة، كما هو الحال بالنسبة لتركيا التي تضاعف إجمالي ما تلقت من مساعدات مالية في إطار تعاونها المالي مع المجموعة الأوروبية بأكثر من 3 أضعاف، إذ انتقل إجمالي هذه المساعدات من 175 مليون ايكو في البرتوكول المالي الأول إلى 600 مليون ايكو تلقتها في البرتوكول المالي الرابع من بينها 225 مليون ايكو على شكل القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار. كما تعد مصر المستفيد الأول بعد تركيا من جميع البرتوكولات، والتي تضاعف إجمالي ما تلقت من مساعدات مالية خلال الفترة 1998-1996 بأكثر من ثلاث مرات، وهذا مقارنة مع الدول المشرقية الأخرى (الأردن، لبنان، سوريا) وحتى دول المغرب العربي الثلاثة، حيث استفادت لوحدها من 568 مليون ايكو في البرتوكول المالي الرابع من بينها 375 مليون ايكو على شكل هبات من موارد الخزينة الأوروبية والباقي على شكل قروض ممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار من أصل 2591 مليون ايكو التي تمثل إجمالي المخصصات المالية في البرتوكول الرابع، بينما لم تستفد سوى من 170 مليون ايكو في إطار البرتوكول المالي الأول .

- وفيما تعلق بالتركيب الهيكلية للإعانات المالية الممنوحة من قبل المجموعة الاقتصادية الأوربية للدول المتوسطة، فيلاحظ تقريبا أنها كانت مناصفة بين القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار وموارد المجموعة الأوروبية من موازنتها الأوروبية، وهذا راجع بشكل رئيسي للهبات المالية التي تلقتها تركيا في مجموع البرتوكولات المالية الأربعة، والمقدرة بحوالي 865 مليون ايكو مقابل، والتي تشكل الاستثناء إذ ما قارنها بباقي الدول المتوسطة المستفيدة من التعاون المالي الذي يغلب على هيكله طابع القروض التي ازدادت وتيرتها بسرعة أكبر من مساعدات الميزانية التي تتنازل فيها الهبات غير المستردة نتيجة اشتغالها على معونات مالية مخصصة لتخفيض نسب الفوائد على هذه قروض البنك الأوروبي للاستثمار. فعلى سبيل المثال بالنسبة للتعاون المالي مع الدول المغاربية الثلاثة، تم اللجوء في البرتوكولين الأول والثاني إلى منح قروض في ظل شروط تفضيلية أو تقديم مساعدات غير قابلة للاسترجاع، أما في البرتوكولين الثالث والرابع فقد تم اللجوء إلى القروض التساهمية *Prêts participatifs* ومن أهم أشكالها رأسمال الخطر الذي شكل نسبي 2,7% و 5,4% من مجموع المخصصات المالية للبرتوكولين الثالث والرابع على الترتيب، بالإضافة إلى كل من قروض البنك الأوروبي للاستثمار والمساعدات الغير مسترجعة التي شكلت قرابة 60% بالنسبة للأولى وما بين 32% و 38% بالنسبة للثانية من إجمالي المخصصات المالية لهذين البرتوكولين كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم 23: التركيبة الهيكلية للمخصصات المالية للبرتوكولات المالية الأربعة للدول المغاربية (الجزائر-المغرب - تونس)

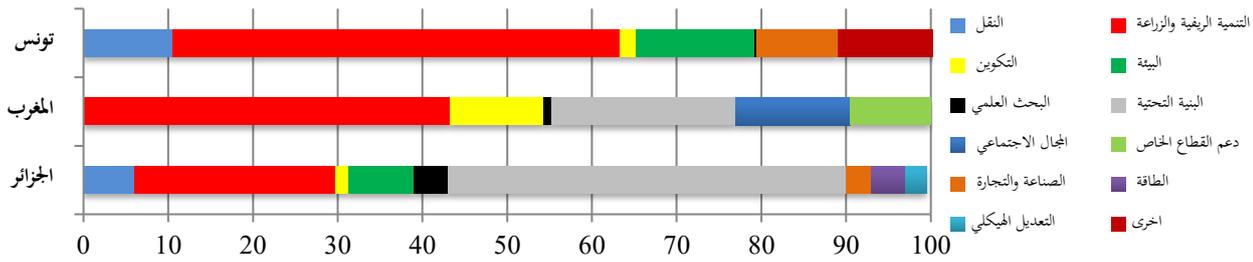
البرتوكول 1 1978-1981	البرتوكول 2 1982-1986	البرتوكول 3 1987-1991	البرتوكول 4 1992-1996
49.3%	56.2%	59.1%	62.3%
34.2%	16.8%	00	00
16.5%	27.0%	38.3%	32.3%
00	00	2.7%	5.4%
100%	100%	100%	100%

المصدر : FONTAGNE Lionel et PERIDY Nicolas (1997), *L'Union Européenne et le Maghreb*, Centre de développement de l'OCDE, OCDE, Paris, p62.

و فيما يخص الأغراض التي توجهت إليها هذه المساعدات المالية، فكانت تعكس بالدرجة الأولى اهتمامات المجموعة الأوروبية، والتي تراها مجالات ذات أولوية بالنسبة لها في كل مرحلة من المراحل التي مر بها التعاون المالي عبر البرتوكولات الأربعة¹ وهو ما يعبر عنه التنوع الكبير في الأنشطة الممولة من قبل المجموعة الأوروبية وفي قطاعات اقتصادية واجتماعية مختلفة كما هو مبين في الشكل البياني الذي يوضح أبرز القطاعات الممولة في دول المغرب العربي في نطاق تعاونها المالي مع الطرف الأوروبي .

¹ : محمد محمود الإمام (1997)، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الشكل البياني رقم 22 : القطاعات الممولة في إطار البرتوكولات المالية الأربعة في الدول المغاربية الثلاثة خلال الفترة 1978-1996



المصدر : تم إعداده بناء على المعطيات الواردة في :

- Commission Européenne (2001), Union Européenne – *Maghreb : 25 ans de coopération 1976-2001*, Direction Générale Relations Extérieures, Bruxelles , p p7-13.

فرغم تنوع الأنشطة الممولة ضمن إطار التعاون المالي، إلا أن هناك اتجاه نحو التركيز على قطاعات محددة متمثلة في : البنية التحتية والنقل ، التنمية الريفية والزراعية، الطاقة ، الصناعة والتجارة ، إضافة الى تمويل المشاريع المرتبطة بحماية البيئة والبحث العلمي. حيث نجد مثلا أن 52 % و نحو 43% من الاعتمادات المالية لمجموع البرتوكولات المالية الأربعة لتونس والمغرب على التوالي كانت موجهة لتمويل الأنشطة المرتبطة بالقطاع الزراعي والتنمية الريفية، في حين وجه قرابة 47 % من مجموع الاعتمادات المالية للجزائر لتمويل مشاريع البنية التحتية. وفي نفس السياق نجد أن قرابة 73% من قروض البنك الأوروبي للاستثمار الممنوحة للدول المتوسطية خلال الفترة الممتدة من 1977 الى 1991 وبالباقي قرابة 2700 مليون ايكو، كانت موجهة لتمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة من بينها 1070 مليون ايكو وجهت لتمويل مشاريع البنية التحتية، في حين تم توجيه 27% من مجموع هذه القروض لتمويل أنشطة مرتبطة بالصناعة والزراعة وقطاع الخدمات.¹

إن تقييم التعاون المالي للمجموعة الأوروبية مع الدول المتوسطية، يكشف عن وجود هوة بين ما تعلنه المجموعة الأوروبية بشأن أهمية دول المتوسط بالنسبة لها من جهة ودورها الفعلي في التعاون معها من جهة أخرى. فحصة الدول المتوسطية الموقعة على اتفاق التعاون مع المجموعة الأوروبية لم تتجاوز 11,5 % من إجمالي المساعدات المقدمة من قبل الأخيرة لصالح الدول النامية خلال الفترة الممتدة من 1979 الى 1991، مقابل استفادة دول ACP (دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي الموقعة على اتفاقية تعاون في إطار اتفاقية لومي لسنة 1975) بما يقارب 67% من مجموع هذه المساعدات في حين خصصت 21 % المتبقية للدول النامية في كل من أمريكا الجنوبية وآسيا غير الموقعة على اتفاقيات تجارية تفضيلية في المجموعة الأوروبية في تلك الفترة.² في حين تحصلت هذه الدول خلال الفترة 1972-1987، على ما يقارب 31% من مجموع المساعدات المالية لدعم التنمية فيها المقدمة من قبل الولايات المتحدة و 28 % من المساعدات المالية التي قدمتها الدول النفطية الخليجية خلال الفترة المذكورة.³

فالمبالغ المرصودة في مجمل البرتوكولات، لم تكن تعبر عن الاحتياجات الضرورية والصعوبات التي تواجهها اقتصاديات الدول الضفة الشرقية والجنوبية الموقعة على اتفاقيات التعاون مع أوروبا. ذلك أن الاعتمادات المالية الإجمالية المخصصة مثلا لكل من المغرب وتونس لم تكن تمثل إلا 5% و 10% من إجمالي تحويلات العمال المهاجرين المغاربة والتونسيين إلى وطنهم.⁴ فبالإضافة إلى عدم كفايتها، هناك عوامل أخرى ساهمت في عدم تحقيق الأهداف الرئيسية للتعاون المالي والتي يأتي على رأسها دعم المشاريع التي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كتنابؤ الكثير من الدول المستفيدة من هذه المساعدات المالية في تنفيذ المشاريع حسب الزنمانة الزمنية المحددة، إضافة إلى افتقاد البرتوكولات المالية إلى المساواة في التعامل، فهي تفضل بلدان على بلدان أخرى، فضلا عن تفاوت طبيعة الاحتياجات عن المجالات التي تحظى بالأولوية في هذه البرتوكولات.

3-2-2- تقييم حصيلة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار اتفاقيات التعاون الأوروبية المتوسطية

تظهر بيانات الجدول رقم 24، مدى التفاوت الكبير بين الدول المتوسطية في استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والذي مال نحو التركيز في: تركيا، مصر واسرائيل وبدرجة أقل تونس والمغرب. أين كان أداء مصر من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1981 الى 1990 أفضل اذا ما قورن بالفترة 1990-1995 باستثناء سنة 1994 التي استقطبت فيها ما يقارب 1256 مليون دولار، اذ قدر المتوسط السنوي للاستثمارات الواردة إليها خلال 1991-1986 بما يقارب 777 مليون دولار، ليترفع المتوسط السنوي الى حوالي 1032 مليون دولار خلال 1987-1990 قبل تراجعها خلال الفترة 1990-1995 بحوالي 39 % والمقدر بـ 632 مليون دولار أمريكي .

¹ : CARUSO Immacolata et VENDITO Bruno (2001), *la Coopération dans le secteur agricole méditerranéen*, In ABDI Nourredine (Dir) , *Air régionale méditerranée*, Organisation des Nations Unies pour l'éducation , la Sciences et la Culture – UNESCO-, Paris,p185.

² : BOURRINET Jacques (1994), *Op.cit.*, p.215

³ : CHAGNOLLAUD Jean-Paul et RAVENL Bernard (1993), *Pour une Politique Méditerranéenne de l'Europe*, Revue Confluences Méditerranée , n° 7 été , Paris, p8.

⁴ : FONTAGNE Lionel et PERIDY Nicolas (1997), *Op.cit.*, p64.

الباب الأول / الفصل الأول- الشراكة الأوروبية متوسطة كتجربة تكاملية في منطقة حوض المتوسط .

في حين كان أداء كل من المغرب، تونس ودولة الاحتلال وتركيا أفضل منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، أين تضاعف مقدار المتوسط السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المملكة المغربية بأكثر من 8 مرات ما بين الفترتين 1981-1986 و1990-1995، وذلك بانتقاله من 42 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 1981-1986 إلى 380 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 1990-1995، ونفس القول ينطبق على كل من إسرائيل وتونس التي انتقل مقدار المتوسط السنوي للاستثمارات الأجنبية الداخلة اليهما من 98 مليون دولار إلى 580 مليون دولار أمريكي بالنسبة للدولة الأولى ومن 184 مليون إلى 372 مليون دولار خلال الفترتين المشار اليهما سلفا، وهو ما يعني ارتفاع بنسبة 491% و 102% على التوالي. أما أداء باقي الدول، فكان محدودا كما هو الحال بالنسبة للجزائر، الأردن، لبنان، وبدرجة أقل سوريا التي شهد أدائها في مجال استقطاب رؤوس الاموال الأجنبية في شكل استثمارات مباشرة تحسنا ملحوظا مقارنة بالدول الثلاث السابقة الذكر خلال الفترة 1993-1995، أين استطاعت استقطاب ما يناهز 1028 مليون دولار أمريكي سنويا خلال هذه الفترة .

الجدول رقم 24: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول جنوب وشرق المتوسط خلال الفترة 1981-1995

المتوسط السنوي 1990-1995	السنوات (مليون دولار امريكي)										المتوسط السنوي -1981 1986
	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987		
3-	5	18	59-	10	12	6	12	13	4	6-	الجزائر
632	596	1256	493	459	253	743	1250	1190	948	777	مصر
580	1351	442	605	589	346	151	181	225	270	98	إسرائيل
8	13	3	34-	41	12-	38	1-	24	40	60	الأردن
18	35	23	7	18	2	18	2	-	1	4	لبنان
380	335	551	491	423	317	423	167	85	60	42	المغرب
540	987	1079	1020	18	62	18	74	121	7	14	سوريا
372	378	566	562	526	125	526	79	61	92	184	تونس
745	885	608	844	844	810	684	663	354	115	89	تركيا
3193	4585	4545	2840	3060	2078	2051	2427	2073	1537	1262	مجموع د. المتوسطية
1868	2349	3495	1391	1627	922	1216	1583	1494	1152	1075	مجموع د.م (عدا اسرائيل وتركيا)
225447	331068	255988	219421	175841	158936	211425	196159	160075	134771	55064	الإجمالي العالمي

نصيب الدول المتوسطية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول العالم والدول النامية خلال الفترة 1987-1995 (%)

المتوسط السنوي 1995-1990	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	
31,38	34,3	41	35,9	29,1	26,2	16,4	14,6	18,9	18,8	نصيب الدول النامية من الإجمالي العالمي لتدفق أ.أ. المباشر الوارد
1,28	1,38	1,77	1,29	1,74	1,30	0,97	1,23	1,29	1,14	نصيب الدول المتوسطية من الإجمالي العالمي لتدفق أ.أ. المباشر الوارد
4,10	4,04	4,33	3,60	5,98	4,98	5,91	8,47	6,86	6,07	نصيب د المتوسطية من إجمالي تدفقات أ.أ. المباشر الوارد إلى الدول النامية
2,63	2,07	3,33	1,76	3,18	2,21	3,50	5,52	4,94	4,55	نصيب د المتوسطية (عدا إسرائيل وتركيا) من إجمالي تدفقات أ.أ. م الوارد إلى الدول النامية

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في:

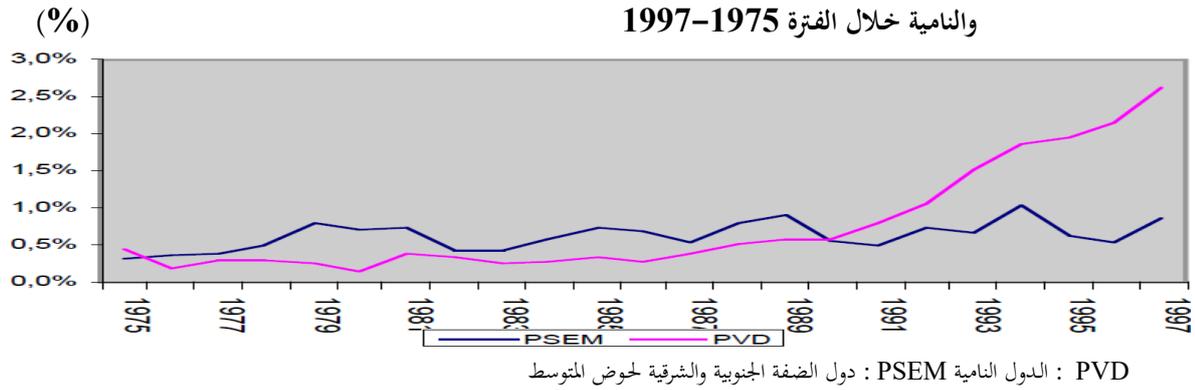
- UNCTAD(1993), *World Investment Report 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production*, United Nations Conference On Trade and Development, United Nations Publication, New York & Geneva, pp243-247.
- HANDOUSSA Héba et REIFFERS Jean-Louis(2002), *Rapport femise 2002 sur le partenariat euro méditerranéen*, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques, Marseille, p118.

إذن يتضح من بيانات الجدول أعلاه، أن الدول السبابة إلى تحرير اقتصادياتها في إطار تنفيذ برامج التعديل الهيكلي التي شرعت في تطبيقها منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي كان لها النصيب الأكبر من اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بالموازاة مع عملها على تحسين البيئة الاستثمارية المشجعة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتقديم الحوافز المختلفة للمستثمرين.

بيد أن التطور المشار إليه فيما يخص جذب الاستثمارات الأجنبية إلى بعض دول الضفتين الجنوبية والشرقية للمتوسط لا يخفي محدودية أداء المنطقة المتوسطية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية إليها، على اعتبار أن نصيبها لم يتعد 1,8% من إجمالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد خلال الفترة 1987-1995، بل أكثر من ذلك فإن نصيبها كان ضعيف حتى إذا ما قورن بإجمالي ما تلقتة الدول النامية والذي لم يتعد نسبة 9% خلال نفس الفترة، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن أداء بعض الدول دون الأخرى على غرار كل من إسرائيل، تركيا ومصر بالدرجة الأولى ثم تونس والمغرب في الدرجة الثانية. وهو ما يتبين لنا بوضوح أكثر، عند تتبع تطور نصيب مجمل الدول المتوسطية التي استثنينا منها كل من تركيا وإسرائيل، والذي تراوح ما بين 2,1% و 5,5% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية خلال الفترة 1987-1995، مع العلم بأن نصيب الدول النامية من هذه التدفقات الاستثمارية قد عرف تطور محسوسا خلال هذه الفترة، إذ انتقل نصيبها من قرابة 18% سنة 1987 إلى 41% سنة 1994 نتيجة للقدر الاستقطابية الكبيرة لبعض الدول النامية خصوصا دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية منذ مطلع التسعينيات على وجه الخصوص، والتي اجتذبت قرابة 57% و 62% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية سنتي 1990 و1995 على سبيل المثال¹.

كما تبرز محدودية دور الاستثمار الأجنبي الوارد في اقتصاديات الدول المتوسطية من خلال المستويات المسجلة التي تعد غير كافية لتشكيل مصدرا هاما للتراكم، فهي لم تمثل سوى 0,62% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1975-1990 و 0,69% خلال الفترة 1990-1997 مقابل معدل نمو في هذا الناتج قدر بحوالي 4,4% و 3,51% خلال الفترتين السابقتين، في حين ارتفع متوسط نسبة الاستثمارات الواردة إلى الناتج المحلي للدول النامية من 0,37% خلال الفترة 1975-1990 التي قدر فيها متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3,33% إلى 1,66% في الفترة 1990-1997 التي قدر فيها متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بما يناهز 2,93%².

الشكل البياني رقم 23: تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدول المتوسطية



المصدر : BOUKLIA-HASSANE Rafik et ZATLA Najat (2001), *Op.Cit.*, p11.

أما فيما يتعلق بمدى مساهمة المجموعة الأوروبية في التدفقات الاستثمارية نحو الدول المتوسطية في ظل اتفاقيات التعاون الأوروبية المتوسطية لعقد السبعينات، فهي لم ترق إلى المستوى المطلوب بشكل عام مع وجود تباين في الحصيلة المسجلة في كل دولة تبعا لمناخ الاستثمار فيها، فأغلبها لم تستطع لفت انتباه المستثمرين الأوروبيين إليها الذين كانوا مهتمين بالاستثمار في مناطق أخرى تعد في نظرهم أكثر جاذبية كالدول الأوروبية المتوسطية المنضمة في تلك الفترة إلى السوق الأوروبية المشتركة (اليونان، البرتغال واسبانيا)، ودول جنوب شرق آسيا وغيرها، حيث تراوح نصيب المنطقة المتوسطية من الاستثمارات الواردة من دول المجموعة الأوروبية التي تعد أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 1990-1995 ما بين 2,3% و 4,5% من إجمالي الاستثمارات الأوروبية الموجهة للدول النامية كما هو مبين في الجدول رقم 25، وهذا بالرغم من تمتع بعض دول أوروبا بنفوذ كبير في المنطقة المتوسطية كما هو الحال بالنسبة لفرنسا في دول المغرب العربي.

إذ نجد أن تدفقات رؤوس الأموال الفرنسية في شكل استثمارات مباشرة إلى المنطقة المتوسطية ومنها منطقة المغرب العربي خلال الفترة نفسها لم تعكس مستوى النفوذ الذي تتمتع به في المنطقة، فحصة دول المغاربية لم تتجاوز 5,4% من إجمالي الاستثمارات الفرنسية المباشرة في العالم حسب إحصائيات صادرة في جانفي 1994 والتي بينت أن 3,5% فقط من 15840 مؤسسة فرنسية مستثمرة في الخارج استثمرت في الدول المغاربية والتي شغلت 78000 شخص منهم 56000 شخص في المغرب لوحده³.

¹ : HANDOUSSA Héba et REIFFERS Jean-Louis(2002), *Op.Cit.*, p118

² : BOUKLIA-HASSANE Rafik et ZATLA Najat (2001), *L'Idé dans le bassin Méditerranéen: ses déterminants et son effet sur la croissance économique*, Rapport du recherche de FEMISE, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques, Marseille, p11.

³:BELLON Bertrand et GOUIA Ridha(1998),*Investissements direct étrangers et développement industriel méditerranéen* ,Édition conomica, Paris, p41

الجدول رقم 25: مخزون وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتوسطية حسب المصدر خلال الفترة 1990-1995

تدفقات الاستثمار أ. المباشر الوارد إلى د. المتوسطية حسب المصدر						مخزون الاستثمار أ. الوارد إلى د. المتوسطية حسب المصدر						
الحصة من إجمالي تدفق أ. الوارد إلى الدول النامية (%)			القيمة الإجمالية (مليون دولار أمريكي)			الحصة من إجمالي مخزون أ. الوارد إلى د. النامية (%)			القيمة الإجمالية (مليون دولار أمريكي)			السنوات
EU-15	USA	M	EU-15	USA	M	EU-15	USA	M	EU-15	USA	M	
3,1	--	5,9	707	--	2051	2,3	2,5	5,8	2471	2641	21401	1990
3,1	1,7	4,9	717	196	2078	2,6	2,4	6,2	3052	2784	22845	1991
4,5	3,5	5,9	115	707	3060	3,6	2,6	6,2	4408	3607	26155	1992
3,6	1,7	3,6	845	475	2840	4,9	3,0	5,8	6216	4738	28848	1993
2,3	1,7	4,3	894	533	4545	4,5	2,4	5,6	6808	4290	33318	1994
3,3	2,3	4,0	818	536	4585	4,0	2,4	4,7	7589	4892	36392	1995

M : العالم ، USA : الولايات المتحدة الأمريكية ، EU-15 : الاتحاد الأوروبي - 15 عضو -

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- ALESSANDRINI Sergio & RESMINI Laura (2000), *FDI in the Mediterranean Region : a Comparison with CEE experience*, Femise Research Programme , Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques , Marseille, pp3-4 and p9

كما يبرز ضعف أداء المنطقة المتوسطية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بشكل عام والأوروبية بشكل خاص، في تواضع نصيب دول المنطقة في إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي الوارد إليها والذي رغم ارتفاعه خلال الفترة 1990-1995 بنسبة تقارب 70 % بانتقاله من 21,401 مليار دولار أمريكي سنة 1990 إلى 36,392 مليار دولار أمريكي سنة 1995، إلا أنه لم يتعد 6,5 % من المخزون الاستثماري الوارد إلى الدول النامية خلال هذه الفترة.

ونفس القول ينطبق على المخزون الاستثماري الوارد من دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى الدول المتوسطية، والذي رغم أنه تضاعف بأكثر من مرتين خلال الفترة السالفة الذكر بانتقاله من 2471 مليون دولار سنة 1990 إلى 6216 مليون دولار سنة 1993 ثم إلى 7589 مليون دولار سنة 1995، إلا أنه بقي هامشياً إذا ما قورن بما استثمر من قبل المجموعة الأوروبية في باقي الدول النامية باعتبار أن حصة الدول المتوسطية من إجمالي المخزون الاستثماري الأوروبي في الدول النامية تراوحت ما بين 2,3 % و 4,9 % فقط، وهو أمر يكشف عن مفارقة كبيرة مع ما بين كان سائداً في تلك المرحلة، وهو الاعتقاد بأن إتاحة فرصة للتصدير الحر إلى سوق كبيرة كسوق المجموعة الأوروبية لاقتصاديات الدول المتوسطية لديه مزايا نسبية خاصة قد يغري رأس المال الأجنبي بالتوافد إليها، ولقد رأينا سابقاً أن التصدير إلى أوروبا إنصب على قطاعات ليست بالضرورة جاذبة لرأس المال الأجنبي، كما أن حصة هذه الدول في نهاية المطاف من التجارة الأوروبية لم تكن ذات أهمية معتبرة مقارنة بباقي المناطق الاقتصادية الأخرى في العالم، وهو ما يفسر عدم ميل دول المجموعة للاستثمار أكثر في هذه المناطق، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن عامل القرب الجغرافي والثقافي والعوامل الأخرى غير الاقتصادية لا تكفي لوحدها لجلب الاستثمارات الأجنبية، وإنما المنافسة هي المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي لاختيار أو انتقاء الدول والقطاعات. عموماً تتراوح أسباب ضعف معدلات تدفق الاستثمارات الأوروبية نحو الدول المتوسطية وقتئذ، بين الأسباب الأمنية والسياسية في بعض الدول المتوسطية (الحرب الأهلية في لبنان 1975-1990، الصراع العربي الإسرائيلي...)، والأسباب المتعلقة بمناخ الأعمال في دول أخرى كعدم التأكد الاقتصادي لمردودية الاستثمار، عدم توافر المنشآت الداعمة له كالنقل والاتصالات، فضلاً عن ضيق الأسواق وتشتتها، وعدم وجود يد عاملة مؤهلة بحجم هذه الاستثمارات، هذا بالإضافة إلى التشريعات القانونية غير الملائمة والممارسات الإدارية المعرقة.

المبحث الثالث: مسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية والسياسات الأوروبية المكتملة له

بقيت علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في جنوب وشرق المتوسط تحكمها السياسة المتوسطية الشاملة منذ تبنيتها سنة 1972 حتى مطلع التسعينات، غير أن النتائج التي تحققت في إطار هذه السياسة لم تصل للغاية المرسومة لها خصوصاً على المستويين الاقتصادي والمالي، الأمر الذي دفع بالطرف الأوروبي وتحت تأثير التطورات التي حدثت على الساحة الدولية بشكل عام والمنطقة الأوروبية المتوسطية بشكل خاص كانهيار النظام العالمي ثنائي القطبية وتطلع الاتحاد الأوروبي لأن يعزز موقعه بما يتناسب قدراته كقوة اقتصادية عالمية متنامية خاصة بعد تطور مسار التكامل الأوروبي بإقامة السوق الموحدة بداية 1993 وسريان اتفاقية ماستريخت في نوفمبر من نفس السنة، ثم تحقيق الوحدة النقدية ببداية التعامل الرسمي بالعملة الأوروبية الموحدة - اليورو - سنة 2002، إلى إعادة تنظيم العلاقات التي تربطه بدول الضفتين الجنوبية والشرقية للمتوسط من خلال إعدادة لمقاربة جديدة تتكيف مع هذه المستجدات. وفي المقابل، وجدت هذه الدول نتيجة لعوامل والظروف الإقليمية ومحلية خاصة بما أن مصلحتها التفاعل الإيجابي مع التوجه الأوروبي الجديد

لتطوير تلك العلاقات.¹

وكانت بداية تعديل سياسة المجموعة الأوروبية تجاه جيرانها المتوسطيين، إقرار السياسة المتوسطية الجديدة بداية من سنة 1990

¹ : أحمد فراس العوران (2002)، الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال اتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية : دراسة تحليلية أولية ، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18- العدد 1، ص 184.

كبدليل للسياسة المتوسطية الشاملة، وإخراجها للوجود بشكل فعلي سنة 1992، والتي اعتبرت بمثابة سياسة انتقالية نحو تبني مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية مثلما يظهر ذلك من خلال التطورات الهامة التي رافقت هذه السياسة طيلة فترة تنفيذها التي استمرت لغاية انعقاد مؤتمر برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر سنة 1995 الذي شكل نقطة البداية لمسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية، والتي تمثل إطارا واسعا للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الخمس عشرة الأعضاء آنذاك في الاتحاد الأوروبي¹ والشركاء الإثنى عشر في جنوب وشرق المتوسط (الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطة، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، تركيا)، وهو ما اعتبر وقتئذ بمثابة ميلاد أكبر تجمع اقتصادي- سياسي يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والأمن والاستقرار في حوض المتوسط.²

وهنا يجب أن نشير إلى أن الشراكة الأوروبية المتوسطية وفقا لإعلان مؤتمر برشلونة على غرار المبادرات الأوروبية السابقة التي أطرت علاقات المجموعة الأوروبية مع دول المتوسط الجنوبية والشرقية، عكست بشكل رئيسي رؤية الاتحاد الأوروبي لما ستكون عليه علاقاته سواء الاقتصادية و السياسية أو حتى الثقافية مستقبلا كنتيجة لاستمرارية تحكم الاتحاد في مختلف صيغه التعاملية مع جيرانه المتوسطيين، وهي صيغ طالما كانت ترضي الطرف الأوروبي في تعاملاته الاقتصادية والتجارية وتحقق له مزايا مالية كبيرة،³ وبذلك حملت مقارنة الشراكة نفس الخصائص التي اتسمت بها المبادرات السابقة، ومنها :⁴

- تبعية السياسة المتوسطية لسياسات إقليمية أخرى وعدم استقلاليتها، إذ تعتمد السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، إلى حد كبير، على السياسة الأوروبية المتبعة تجاه جيرانها في أوروبا الشرقية، أكثر من كونها سياسة أصلية تستند إلى أهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط للمصالح الأوروبية. حيث عمل تفكك الكتلة السوفيتية في بداية التسعينيات، وتوسيع الاتحاد الأوروبي إلى الشرق الذي أعقبه، إلى إيجاد ديناميكيات أدت إلى اعتماد مقارنة الشراكة الأوروبية المتوسطية. وبعد سنوات قليلة، عندما وضعت أوروبا سياسة الجوار الجديدة لاستيعاب بلدان أوروبا الشرقية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، امتدت السياسة نفسها إلى البحر المتوسط. وربما يكون الاتحاد من أجل المتوسط أول مسعى متوسطي للاتحاد الأوروبي غير مستوحى من سياسة الاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية. ومع ذلك، لا تزال هناك عوامل أخرى تعوق التنفيذ السليم لهذا المشروع المتوسطي المتوقع عن النشاط منذ إنطلاقه كما سنرى ذلك لاحقا سنة 2008.

- الشمولية أو تطبيق منهج "سياسة واحدة لتلائم الجميع" ، إذ تم تصميم سياسة الاتحاد الأوروبي لتشمل جميع دول حوض البحر الأبيض المتوسط ومن دون الأخذ بعين الاعتبار للتباينات الموجودة بين هذه الدول كما يظهر ذلك من خلال التشابه الكبير في اتفاقيات الشراكة.

غير أن هذا لا يمنعنا من القول من جهة أخرى، أن رؤية الاتحاد الجديدة تجاه علاقاته مع دول المتوسط قد حاولت إحداث نقلة نوعية في نمط علاقات التعاون السابقة المعمول بها منذ منتصف السبعينيات من ثلاث زويا على الأقل وهي :⁵

- الزاوية الأولى متعلقة بتحويل صيغة هذه العلاقة من صيغة قائمة على التعاون إلى صيغة قائمة على الشراكة.

- والزاوية الثانية متعلقة بوضع إطار قانوني ومؤسسي عام يحكمها ويحدد توجهاتها الأساسية من حيث الالتزامات والحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الطرفين كما هو محدد في اتفاقيات الشراكة .

- أما الزاوية الثالثة فتتعلق بتحويل هذه العلاقة من علاقة اقتصادية أو فنية (ذات طابع تجاري محض مع تقديم مساعدات

فنية ومالية في شكل هبات وقروض ميسرة) إلى علاقة ذات طابع شامل تتضمن إلى جانب الاقتصاد والمال كل من

السياسة والأمن، وكذا الثقافة و المسائل الاجتماعية أو الإنسانية وهي المحاور الرئيسية للشراكة الأوروبية المتوسطية .

وقد استمر العمل بمقاربة الشراكة الأوروبية المتوسطية وفقا لما تضمنه إعلان مؤتمر برشلونة الذي حدد المحاور الرئيسية للشراكة

والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها ، فضلا عن الآليات المعتمدة لتحقيقها سواء على المستوى الثنائي التي تتم عبر اتفاقيات الشراكة

المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة متوسطية شريكة أو على المستوى الإقليمي من خلال البرامج والمشاريع ذات الطابع الإقليمي التي

يمولها الاتحاد الأوروبي ويشرف على إدارتها، لغاية سنة 2004 التي حملت معها أكبر عملية توسع للاتحاد الأوروبي (انضمام 10 دول من

وسط وشرق أوروبا وشريكين متوسطيين هما قبرص ومالطة)، والتي شكلت عاملا يضاف إلى عوامل أخرى مرتبطة بالمستجدات التي

طرأت على الساحتين الإقليمية والدولية (أحداث 11 سبتمبر 2001، غزو العراق سنة 2003... الخ) وأيضا بتوضاع حصيلة الشراكة

الأوروبية وفقا لمسار برشلونة وفشلها في تحقيق أهدافها بعد مرور عقد من تنفيذها مع حصول تغييرات في أوضاع العديد من

الدول المتوسطية الشريكة، والتي استدعت إعادة النظر في مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية من قبل الاتحاد الأوروبي شأنها في ذلك شأن

المبادرات الأوروبية تجاه المتوسط التي خضعت للتعديل والتغيير استجابة للتحويلات الحاصلة على المستويين الإقليمي والعالمي.⁶

لذلك أدمج مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية ضمن نطاق أوسع وهو السياسة الأوروبية للجوار PEV التي تشمل مختلف الدول

الشريكة في منطقة المتوسط والشرق الأوروبي (بعض الجمهوريات السوفياتية سابقا غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) وتم اعتمادها سنة

1 : دول الاتحاد الأوروبي وقتئذ : بلجيكا، الدانمرك، ألمانيا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، بريطانيا، النمسا، البرتغال، فنلندا، السويد وهولندا.

2 : فتح الله وعلو (1997)، مرجع سبق ذكره، ص 11-14.

3 : عبد الوهاب بن خليف (2014)، تجاذبات المصالح الأوروبية - الأمريكية في منطقة المغرب العربي، مجلة المفكر، العدد 11- سبتمبر، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، ص 95.

4 : جمال عبد الجواد سلطان (2010)، الدول العربية والاتحاد من أجل المتوسط، في : الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed - المتوسطي 2010 -،

مرجع سبق ذكره، ص 71.

5 : حسن نافعة (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 494.

6 : EL MARZOUKI Abdenbi et SOLHI Sanae (2007), *relations maghreb- europe dans le cadre de la politique européenne de voisinage : évaluations et perspectives*, Communication présentée au troisième colloque international sur "la nouvelle politique de voisinage", organisé par la faculté des sciences économiques et de gestion de Tunis - université Tunis el-Manar, Hammamet le 1 et 2 Juin, p2 et 4.

2004 (وتعديلها سنة 2011) ولكن دون إدخال تعديلات على أطر عمل الشراكة التي بقيت اتفاقيات الشراكة الثنائية تشكل أداؤها الرئيسية¹، كما تم إدخال بعض التعديلات المؤسساتية على مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية في إطار مشروع الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008 الذي جاء بمبادرة فرنسية كمحاولة لتفعيل العلاقات الأوروبية المتوسطية بكافة جوانبها السياسية والاقتصادية ومن ثم فقد اعتبر بمثابة مشروع مكمل لمسار برشلونة وليس بديلا له².

وعلى ضوء ما ورد، سيتم تكريس فقرات هذا المبحث لدراسة مسار تطور الشراكة الأوروبية المتوسطية وفقا لما جاء به اعلان مؤتمر برشلونة، والذي نستعمله باستعراض للسياق العام الذي صاحب عملية انطلاق مشروع الشراكة من خلال إلقاء الضوء على الظروف وكذا على السياسات الأوروبية تجاه المتوسط قبيل انطلاقه مع تبيان أهم ما جاء به إعلان مؤتمر برشلونة باعتباره يمثل شهادة ميلاد الشراكة الأوروبية المتوسطية، ثم الانتقال بعد ذلك للحديث عن محتوى الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال استكشاف أسسها وأبعادها، فضلا عن الدوافع الكامنة وراء توجه الطرف الأوروبي نحو تطوير العلاقات مع الدول المتوسطية ورفعها الى مستوى الشراكة من ناحية، ودوافع هذه الدول للتفاعل الإيجابي مع التوجه المذكور من ناحية ثانية، وكذا محاورها الرئيسية الثلاثة المتمثلة في الشراكة في الجوانب السياسية الأمنية- والشراكة في الجوانب الثقافية الإنسانية و كذا الشراكة في الجوانب الاقتصادية والمالية التي سوف نتعرض لها بأكثر تفصيل مع تقييم لحصيلتها في مباحث لاحقة لهذا البحث.

أما بالنسبة للمحور الرئيسي الثاني لهذا المبحث، فقد ارتأينا تخصيصه لاستعراض السياسات الأوروبية المكمل لمسار الشراكة الأوروبية المتوسطية التي بقي العمل بالمقاربة التي جاء بها إعلان مؤتمر برشلونة لعقد من الزمن (1995-2004) قبل إعادة النظر فيها من قبل الاتحاد الأوروبي الذي تبني منذ سنة 2004 لسياستين، اعتبرتهما مكملتين ومعززين لمسار الشراكة الأوروبية المتوسطية وهما: سياسة الجوار الأوروبية ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الأول : الشراكة الأوروبية المتوسطية وفقا لمسار برشلونة 1995-2004

فكما ذكرنا في مقدمة هذا المبحث، كان لمجمل التحولات التي حدثت على المستوى الدولي والإقليمي الأوروبي المتوسطي خصوصا خلال عقد الثمانينات والنصف الأول من عقد التسعينيات، أثرها البالغ في دفع المجموعة الأوروبية نحو تكيف أطر علاقاتها مع جيرانها المتوسطيين من خلال تبني مقاربة جديدة قائمة على أساس الشراكة التي تعتبر مبادرة أكثر شمولية مقارنة بمقاربة التعاون في إطار السياسة المتوسطية الشاملة على اعتبار أنها شملت إضافة إلى الجوانب الاقتصادية وخصوصا التجارية والمالية مسائل أخرى متعلقة بالسياسة والأمن وكذا الثقافة والمجتمع وهي المجالات الرئيسية الثلاثة التي حددها إعلان مؤتمر برشلونة سنة 1995 الذي أرسى أيضا قواعدها وأهدافها الرئيسية.

عموما، سنحاول استعراض مضمون الشراكة الأوروبية المتوسطية التي انبثقت عنها اتفاقيات الشراكة الثنائية المعوضة لاتفاقيات التعاون لمتنصف السبعينات، والتي لا تزال تشكل الإطار المنظم لعلاقات الدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي رغم التعديلات التي أدخلت على عمل مقاربة الشراكة وفقا لمسار برشلونة منذ سنة 2004، وذلك من خلال تناول العناصر الموالية:

- السياق العام لانطلاق مسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية، بتناول في البداية للسياسات المتوسطية المطروحة من طرف الاتحاد الأوروبي غداة انعقاد مؤتمر برشلونة، ثم الانتقال بعد ذلك للحديث عن مؤتمر برشلونة الذي يعد الإعلان المتمحض عنه بمثابة شهادة ميلاد مسار الشراكة.
- أسس الشراكة الأوروبية المتوسطية وفقا لمسار برشلونة وجوانبها الرئيسية.
- أبعاد الشراكة الأوروبية المتوسطية وأهداف طرفيها من وراء إقامتها.

1-1 السياق العام لانطلاق مسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية .

سنحاول في هذا الجانب من المطلب، إبراز السياق العام لانطلاق مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال تناول المبادرات الأوروبية التي استهدفت تطوير علاقات المجموعة الأوروبية مع جيرانها في منطقة حوض المتوسط، والتي بقيت تؤطرها السياسة المتوسطية الشاملة منذ سنة 1972، استجابة للتحولات التي بدأت تعرفها المنطقة المتوسطية بشكل خاص والعالمية بشكل عام منذ النصف الثاني لعقد الثمانينات، ولعل أبرز هذه المبادرات التي طرحت قبيل انعقاد مؤتمر برشلونة سنة 1995 الذي شكل إعلانه الانطلاقة الفعلية لمسار الشراكة الأوروبية المتوسطية، مجد كل من: حوار غرب المتوسط 5+5 والسياسة المتوسطية الجديدة أو المجددة التي جاءت كبديل للسياسة المتوسطية الشاملة، والتي كانت بمثابة سياسة انتقالية نحو تبني مقاربة الشراكة في ظل تفاعل العديد من العوامل التي دفعت إلى اعتماد هذا الخيار المنظم للعلاقات الأوروبية المتوسطية على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية والإنسانية .

1-1-1 السياسات الأوروبية تجاه المتوسط غداة انطلاق مسار برشلونة

حاولت أوروبا منذ مطلع الثمانينات، إدخال العديد من التعديلات على سياساتها تجاه منطقة المتوسط، والتي جاءت في سياق حزمة من التحولات الدولية والإقليمية التي كان لها تأثيراتها على مسار العلاقات الأوروبية مع الدول المتوسطية، وهو ما يظهر في اتخاذها لبعض المبادرات الهادفة لدفع عجلة التعاون الأوروبي المتوسطي في شتى المجالات سواء على صعيد دول غربي المتوسط أو ما يسمى بحوار 5+5 وهي المبادرة التي تعود لسنة 1983 عندما طرح الرئيس الفرنسي السابق ميتران في زيارته للمغرب مبادرة إنشاء مجلس

1 : سمير قط (2014)، أوروبا، أمر يكاب... رهان المغرب العربي، مزاحمة اقتصادية وإستراتيجية أو تكامل أمني، مجلة المفكر، العدد 10- جانفي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، ص 455.

2 : أشرف عبد العزيز (2008)، 12 عاما على الشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة 11- العدد 45- خريف 2008، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص 30

للأمن والتعاون للدول الواقعة في غرب المتوسط،¹ أو على المستوى المتوسطي بشكل عام من خلال صياغة سياسة متوسطية جديدة بدأت تظهر ملامحها عندما قامت اللجنة الأوروبية في ديسمبر سنة 1989 بإصدار الوثيقة التي حملت تسمية "إعادة توجيه السياسة المتوسطية للجماعة" من خلال اعتماد تدابير طموحة في الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى 1996، والتي تهدف بشكل أساسي إلى توسيع نطاق التعاون التجاري والاتجاه نحو زيادة المساعدات المالية المقدمة لدول المتوسط مع إدخال مجالات وقطاعات جديدة للتعاون مع دعم سياسات الإصلاح الاقتصادي لهذه الدول.² والتي شرع في تنفيذها منذ النصف الأول من الثمانينات من قبل هذه الدول سواء بشكل ذاتي أو تحت وصاية مؤسسات بروتون وودز.

وتأسيسا على ما تقدم، سيهتم هذا الجانب من المطلب المدرج ضمن نطاق رصد السياق العام لانطلاق مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية، بتوضيح المعالم الرئيسية للسياسات الأوروبية تجاه منطقة المتوسط خلال الفترة الممتدة من مطلع الثمانينات لغاية النصف الأول لعقد التسعينيات من القرن الماضي، والتي مهدت الطريق فيما بعد لانطلاق مسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية وذلك بتعرض - ولو بإيجاز- لكل من : مبادرة الحوار في غرب المتوسط : الحوار في إطار مجموعة 5+5 والسياسة المتوسطية المحددة كإطار جديد للعلاقات الأوروبية المتوسطية 1992-1995 .

1-1-1- مبادرة الحوار في غرب المتوسط: الحوار في إطار مجموعة 5+5 .

تعود فكرة الحوار بين الدول الواقعة غربي المتوسط في أصولها، كما ذكرنا آنفا، إلى مبادرة الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتران سنة 1983 الداعية لإنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط تضم في بداياتها كل من دول القوس اللاتيني *l'arc latin* وهي فرنسا وإيطاليا وإسبانيا مع دول المغرب العربي الثلاث وهي الجزائر، تونس والمغرب، وذلك من خلال تعزيز الحوار والبحث في مختلف القضايا التي تمم مجموعة هذه البلدان سواء كانت ذات طابع سياسي-أمني أو اقتصادي - اجتماعي والذي اصطح عليه بحوار مجموعة 3+3 الذي سرعان ما تحول إلى حوار مجموعة 5+5 بعد اشتماله لبلدان المغرب العربي الخمسة فضلا عن مالطة والبرتغال ودول القوس اللاتيني سنة 1990.³

والملاحظ أن المبادرة الفرنسية كانت تأخذ بالدرجة الأولى المصالح الفرنسية على وجه التحديد، وقد جاءت في سياق تفاعل جملة من المتغيرات سواء على المستوى العالمي كترديد حدة التنافس الدولي في المنطقة خلال حقبة الثمانينات مع محاولات الطرف الأمريكي أخذ زمام المبادرة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في المنطقة أو على مستوى المجموعة الأوروبية نفسها من زاوية اندفاع القوى الكبرى في المجموعة نحو ما يحقق لها المكاسب ويخدم مصالحها ومن ثم اتخاذ السياسات والتدابير وفق هذا المنحى، ففي هذا الإطار ظهرت ثلاثة توجهات رئيسية داخل المجموعة الأوروبية، إذ ينحو التوجه الأول وتقوده بريطانيا منحي أطلسيا بتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، في حين انصب التوجه الألماني في مهمة تطوير التعاون مع دول أوروبا الوسطى والشرقية وخلق منطقة مستقرة اقتصاديا وسياسيا في جوارها الشرقي، وقد تعزز هذا الخيار أكثر بعد توحيد ألمانيا وتحول اقتصاديات هذه الدول نحو اقتصاد السوق مطلع التسعينات، أما الخيار المتوسطي فكانت تقوده فرنسا التي كانت تعتبر منطقة المتوسط بشكل عام وجزئه الغربي بشكل خاص منطقة نفوذ فرنسية يتعين الحفاظ على مصالحها خاصة في مستعمراتها السابقة في المغرب العربي لاعتبارات تاريخية وجغرافية واجتماعية.⁴

مع التذكير بأن مبادرة الحوار في غرب المتوسط، لم تلق الترحيب من بعض دول المنطقة وعلى رأسها الجزائر التي اعترضت عليها كونها أقصت ليبيا ويوغسلافيا ولتجاهلها للقضية الفلسطينية، كما أنها لم تجد طريقها نحو التجسيد بشكل فعلي إلا بعدما توفرت لها ظروف دولية وإقليمية مساعدة مطلع عقد التسعينيات كان أبرزها إنشاء اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري سنة 1989 التي بدأت دوله تهتم أكثر بهذه المبادرة أملا في استفادة اقتصادياتها التي كانت تعاني أصلا من العديد من الصعوبات منذ مطلع الثمانينات من دعم مالي واقتصادي أكبر من الدول الأوروبية المتوسطية المنخرطة في مسار هذا الحوار. وقد كان التنشيط الفعلي لهذه المبادرة بانعقاد اجتماع روما شهر أكتوبر سنة 1990 الذي اعتبر مؤسسا لمجموعة 5+5 للحوار والتعاون لغرب المتوسط.⁵ والذي تم فيه وضع آليات لهذا الحوار الذي أخذ طابعا شموليا لجميع المجالات التي تم أطراف الحوار، والتي يمكن حصرها في ثلاثة جوانب ذات أولوية في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة غرب المتوسط كما هو الحال بالنسبة لمجالات الشراكة الأوروبية المتوسطية في إطار مسار برشلونة سنة 1995، والمتمثلة في الجانب الأمني والسياسي والجانب الثقافي والإنساني، بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي.⁶ فهذا الأخير اعتبر القاعدة الرئيسية لتحقيق استقرار المنطقة، والذي يركز بدوره على⁷:

- تطوير التعاون في مجالات الصناعة، الاستثمار، الطاقة، النقل والزراعة.
- تعزيز التعاون في الجوانب الإنسانية خصوصا في مجالات الهجرة، التربية والتكوين والبحث العلمي، الثقافة والاتصال وحماية

¹ : BENANTAR Abdennour (2010), *Méditerranée Occidentale : un espace de sécurité euro-maghrébin*, In BENANTAR Abdennour (dir), *Europe et Maghreb : Voisinage immédiat, distinction stratégique*, Centre de Recherches en Economie Appliquée pour le Développement -CREAD-, Alger, p 183.

² : إسماعيل معارف (2012)، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، ص 173.
³ : أحمد كاتب (2013)، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية -خاشرون-، وهران وبيروت، الطبعة الأولى، ص 119.
⁴ : أنور محمد فرج (2009)، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط: إعلان برشلونة نموذجا، مجلة دراسات دولية، العدد 39 - كانون الثاني، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد، ص 86.

⁵ : BENANTAR Abdennour (2010), *Op.Cit.*, p 183.

⁶ : BELLATTA Matouk (2004), *La méditerranée occidentale ou le dialogue 5+5 : dynamique, enjeux et perspectives pour l'espace euro-méditerranéen*, communication au colloque international : Europe-Méditerranée : Relations économiques internationales et recomposition des espaces, organisé par Universidad Autonoma de Madrid et GDRI CNRS EMMA ,4 et 5 juin , Madrid, p 1.

⁷ : PERIGOT François (1998), *Op.Cit.*, p II -38

التراث والأنشطة الرياضية.

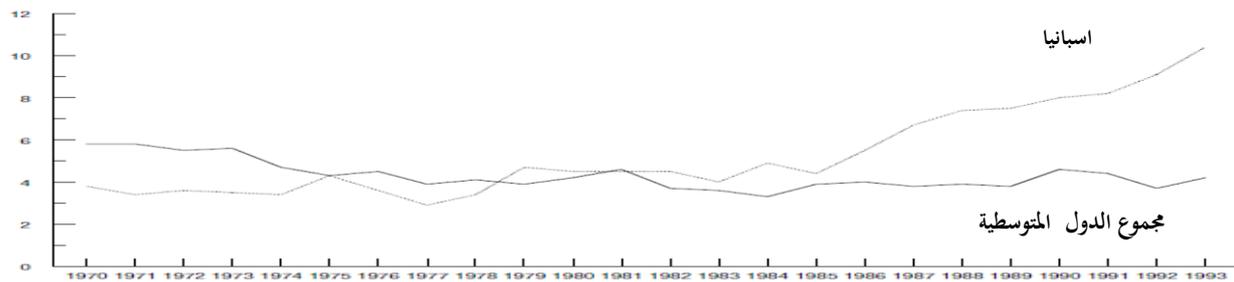
- التعاون في مجال حماية البيئة والطبيعة مع العمل على تفادي الكوارث الطبيعية والمساعدة على مواجهتها. كما تقرر بالموازاة مع تحديد محاور التعاون بين أطراف هذه المجموعة، إنشاء مجموعات عمل خاصة ببعض المسائل التي اعتبرت هامة والخاصة ب: إنشاء هيئة مالية ذات بعد متوسطي متعددة الوظائف، معالجة مشكلة المديونية في دول جنوب المتوسط، الاكتفاء الذاتي في الغذاء، حماية التراث الثقافي المتوسطي، محاربة التصحر، قضايا الهجرة وإنشاء بنك متوسطي للمعلومات. ثم عقد الاجتماع الوزاري الثاني للمجموعة في الجزائر يومي 26 و27 أكتوبر سنة 1991 الذي تم فيه التأكيد على مواصلة التعاون ضمن اطر ما اتفق عليه في روما مع العمل على الحفاظ على امن دول المنطقة والمساهمة في توطيد استقرارها وترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار تضامني تقليص الفوارق بين ضفتي المتوسط الغربي. بيد أن مسار هذا الحوار سرعان ما توقفت بإلغاء مؤتمر تونس الذي كان من المفروض عقده سنة 1992 بفعل تداعيات العديد من الأحداث الإقليمية والدولية وتباين أطراف المجموعة تجاهها كحرب الخليج الثانية سنة 1991 وأزمة لوكربي الليبية فضلا عن بداية تفاقم الوضع السياسي في الجزائر وهو الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تجميد هذا الحوار لقرابة عشرية كاملة خاصة مع توجه أطراف المجموعة الى تبني مقاربة الشراكة الأوروبية المتوسطية في إطار برشلونة منذ سنة 1991، ليستأنف بعد ذلك منذ سنة 2001 بانحصر مواضيع النقاش بشكل أكبر على الجوانب الأمنية والسياسية.¹

1-1-2- تبني السياسة المتوسطية الجديدة كإطار جديد للعلاقات الأوروبية المتوسطية 1992-1995 .

بدأ التوجه الأوروبي، نحو مراجعة السياسة المتوسطية الشاملة التي تحكم علاقاته مع دول الضفتين الشرقية والجنوبية بإعداد جملة من المقترحات المعدة من طرف المفوض الأوروبي، حينئذ مانويلا مارينو، والتي تم توجيهها من طرف اللجنة الأوروبية في 19 ديسمبر 1989 إلى المجلس الأوروبي من أجل المصادقة عليها²، وذلك استجابة للتحويلات الاقتصادية والسياسية التي بدأت تشهدها الساحة الدولية والمنطقة الأوروبية، متوسطة على وجه الخصوص، وقد شكلت هذه المقترحات محتوى السياسة المتوسطية الجديدة أو الجديدة التي أضحت تشكّل الإطار المنظم للعلاقات الأوروبية المتوسطية طيلة الفترة 1992-1995، كبديل للسياسة المتوسطية الشاملة بعد مصادقة المجلس الأوروبي على توجهاتها في ديسمبر 1990.³

ويجب التنويه قبل الحديث عن أهداف ومضمون السياسة المتوسطية الجديدة، أن اتفاقيات التعاون التي سبق الإشارة إليها في المبحث السابق، بقيت سارية المفعول في إطار هذه السياسة مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة التي لم تمس جوهرها، والتي بدأت في الحقيقة قبل بداية العمل بهذه السياسة على اعتبار أنه أعيد صياغة البروتوكولات المالية سنة 1988، وبشروع المجموعة الأوروبية في تطبيق نظام التصنيف الجمركي المنسق بالكيفية التي توافق هذا النظام، فضلا عن إضافة بروتوكول آخر يحدد المبادئ التي يتم بموجبها التعاون الفني و المالي، وقواعد مشاريع المعونة الفنية و شروط القروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار، يضاف الى البروتوكولات المالية السابقة التي جددت كل خمس سنوات وتحدد فيها المبالغ التي تقدمها الجماعة سواء كمنح من ميزانيتها، أو كقروض من البنك الأوروبي للاستثمار و التي ينتهي آخرها في 1996 كما هو مبين في الجدولين رقم 17 و22. فضلا عن إقرار المجلس الاتحاد الأوربي في 28 سبتمبر 1987 بروتوكولات جديدة ألحقت بالاتفاقيات المتوسطية، يتم بموجبها تعديل آليات نفوذ السلع الزراعية الواردة من الدول المتوسطية، والتي تم تخصيص في إنتاجها أيضا كل من اسبانيا والبرتغال بغية التقليل من منافستها لمنتجات هذه الدول في الأسواق الأوروبية، الأمر الذي أحدث ضررا على مستوى صادراتها الزراعية نحو دول المجموعة الأوروبية.⁴

الشكل البياني رقم 24: تطور الصادرات الزراعية لكل من اسبانيا و مجموع الدول المتوسطية الشريكة نحو المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال الفترة 1970-1993



BENSIDOUN Isabelle et CHEVALLIER Agnès(1998), *Op.Cit*, p37.

المصدر :

وعليه، استمر العمل بمعظم الآليات المعتمدة في اتفاقيات التعاون بما فيها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي والمالي والمرتكزة كما رأينا في سابقا على محورين رئيسيين، الأول متعلق بالجانب التجاري المرتبط بمجموعة من التدابير الهادفة إلى تسيير نفاذ منتجات الدول

¹ : BENANTAR Abdennour (2010), *Op.Cit*, p 183.

² : ناجي عبد الله و عبد الخالق محمد (2014)، الشراكة الأوروبية المتوسطية- أنموذجاً للعلاقات غير متكافئة، مجلة قضايا سياسية، العدد 34، كلية العلوم السياسية- جامعة النهريين، بغداد، ص71.

³ : هاني الشميطي (2008)، أوروبا والمتوسط : تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 - حزيران، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 149.

⁴ : PARFITT Trevor (1997), *Op.Cit*, p 866.

المتوسطية إلى الأسواق الأوروبية، في حين يتعلق المحور الثاني بالتعاون المالي باستحداث آليات عمل جديدة للبروتوكولات المالية والقروض الميسرة المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار. واللذان أخذوا بعين الاعتبار للأهداف الاقتصادية الجديدة المسطرة لعلاقة المجموعة الأوروبية مع الدول المتوسطية في إطار السياسة المتوسطية الجديدة، والمتمثلة في :¹

- دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول المتوسطية وكذا الاستثمار الخاص.
- زيادة حجم المساعدات المالية الثنائية، مع تسهيل دخول منتجات هذه الدول إلى السوق الأوروبية .
- تعزيز وتقوية الحوار الاقتصادي الأوروبي المتوسطي، وذلك من منطلق أن هناك مجالات كثيرة مشتركة بين الطرفين، وإن الاتحاد الأوروبي له مصلحة حيوية في مساعدة دول المتوسطية لمواجهة التحديات، والتي يتم تحديدها بصفة مشتركة بينهما، مع توسيع نطاق هذا الحوار ليشمل قضايا الأمن، بحيث يؤدي إلى استحداث إجراءات لتعزيز الاستقرار والتقدم في المنطقة.
- ويبقى أن نشير في الأخير أن السياسة الأوروبية المحددة تجاه المتوسط، رغم أنها جاءت كمحاولة لتصحيح أوجه القصور الذي كانت تعاني منه السياسة السابقة، إلا أن تحليل مضمونها وتقييم حصيلتها خصوصا في جوانبها التجارية والمالية، سيسمح لنا بتسجيل بعض الملاحظات التي نستعرضها على النحو الموالي :
- بقاء السياسة المتوسطية المتجددة مسيرة أو موجهة أساسا بالمصالح التجارية، ولا تهدف إلى خلق حالات تكاملية ، وفي النهاية فهي لا تخلق إستراتيجية فعالة لإحداث التنمية في الدول المتوسطية .
- وجود فارق كبير ما بين حجم المهمة الملقاة على عاتق المجموعة الأوروبية والوسائل المتبعة أو المقترحة لأجل ذلك، وهو ما يظهر في ضعف الموارد المالية المخصصة من قبل المجموعة على سبيل المثال والتي تبقى غير كافية لإحداث التنمية.
- إن معظم المساهمة المالية للمجموعة الأوروبية تستند على قروض البنك الأوروبي للاستثمار على حساب جانب الهبات والإعانات في البروتوكولات وتبدو من جهة أخرى محدودة الفعالية لأنها لم تعالج بالموازاة مشكلة المديونية.

2-1- مؤتمر برشلونة سنة 1995 وانطلاق مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية

كما ذكرنا آنفا، جاء مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي أرسى أسسه إعلان مؤتمر برشلونة سنة 1995 في سياق حزمة من التحولات الدولية والإقليمية وعلى كافة الأصعدة التي أفرزتها مرحلة ما بعد انهيار النظام الاشتراكي و بروز طموح أمريكي لأداء دور أكبر على المستوى الدولي، يوازيه تطلع أوروبي إلى مزاحمة الرعامة الأمريكية من خلال السعي نحو مزيد من الارتباط والوحدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي بدخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ سنة 1993 مع التوسع نحو دول أوروبا الشرقية، وكذلك من خلال التطلع نحو قيام بدور بارز على الساحة الدولية، وهي التحولات التي شكلت في مجموعها محددات وجهت المجموعة الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي نحو إعادة النظر في طبيعة علاقاته مع دول الجوار سواء في أوروبا نفسها أو الأقاليم المحيطة بها ومنها دول منطقة حوض المتوسط .

ففي هذا الإطار، بدأت المجموعة الأوروبية في سياق إدراكها بأن العالم سار بسرعة نحو حرية واسعة للتبادل الحر وبناء التكتلات المتركة خاصة على أسس اقتصادية الذي فرضته المستحدثات المشار إليها سابقا، بمحاولة تنظيم والتحكم في مسلسل فتح وإزالة الحدود الجمركية والتعاون الإقليمي بأوروبا ومنطقة حوض المتوسط. أين تم التوقيع سنة 1991 بينها وبين منطقة التبادل الحر الأوروبية على اتفاقية تهدف لخلق منطقة للتبادل من أجل الوصول لفضاء اقتصادي أوروبي، كما تم التوصل خلال السنة ذاتها لعقد اتفاقيات شراكة مع عدد من دول وسط وشرق أوروبا يتم بموجبها إنشاء منطقة للتبادل الحر في انتظار التحاق هذه الدول بركب المجموعة الأوروبية كدول كاملة العضوية بداية من سنة 2004. أما في اتجاه الجنوب أي منطقة حوض المتوسط التي بقيت علاقاتها بدولها تحكمها اتفاقيات التعاون المبرمة منتصف السبعينات في إطار السياسة المتوسطية الشاملة. فقد تزايد الإدراك الأوروبي في ظل هذه التحولات بأهمية المنطقة بشكل أكبر بوصفها مجالا حيويا ومنطقة نفوذ تقليدية خصوصا بالنسبة لبعض دول الاتحاد الأوروبي، والتي يتعين العمل على تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية فيها (العمل على معالجة التحديات الأمنية ومشاكل الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية...) وذلك من أجل الحفاظ على أمن واستقرار دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يظهر في مسارعة المجموعة الأوروبية إلى وضع إطار جديد يجمعها بجيرانها المتوسطيين يأخذ بعين الاعتبار للعوامل المشار إليها.²

وعليه، أعيد النظر في السياسة المتوسطية الشاملة منذ سنة 1990 باستبدالها بالسياسة المتوسطية الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1992، ليستمر العمل بها لغاية انعقاد مؤتمر برشلونة سنة 1995، والتي كان بدورها عرضة لعملية تقييم ومراجعة مستمرة طيلة هذه الفترة، عكست رغبة الاتحاد الأوروبي في ترقية علاقاته مع جيرانه المتوسطيين التي تحكمها اتفاقيات التعاون إلى مقارنة جديدة قائمة على أساس الشراكة في كافة المجالات، والتي ظهرت جليا من خلال القرارات والتوصيات التي خرجت بها مختلف المؤتمرات والاجتماعات التي سبقت عقد مؤتمر برشلونة، والتي يمكن ذكر البعض منها على النحو الموالي :

- تصنيف قمة المجلس الأوروبي المنعقدة ببلشونة البرتغالية في جوان سنة 1992، لدول الضفة الجنوبية للمتوسط (دول المغرب العربي) كدول ذات أهمية إستراتيجية على صعيدي الأمن والاستقرار الاجتماعي، وهو ما يتعين إقامة تعاون متعدد النواحي يؤدي إلى شراكة مطورة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، ثم توسيع مشروع الحوار والشراكة إلى باقي الدول المتوسطية ريثما

¹ : أنظر في هذا الصدد كل من :

- Institut de la Méditerranée (2000), *MEDA et le fonctionnement du partenariat euro Méditerranéen*, étude Réalisée par l'Institut de la Méditerranée, Marseille, pp4-5.

- إسماعيل معراف (2012)، مرجع سبق ذكره ، ص 173.
- شرف عبد العزيز (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 12.

تسمح الظروف.¹

- دعوة المجلس الأوروبي المنعقد بكورفو *Corfo* باليونان في جوان سنة 1994، الى ضرورة وضع آليات جديدة لمعالجة مختلف المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتطلب حلها الأمل ظروف تعاون إقليمية مع إمكانية عقد ندوة يشارك فيها الاتحاد الأوروبي وشركاؤه المتوسطيون لتحديد طبيعتها، وتماشيا مع هذه التوصية، وضعت اللجنة الأوروبية في 19 أكتوبر من نفس السنة ورقة عمل تضمنت مقترحات شكلت فيما بعد المبادئ الأساسية للشراكة الأوروبية المتوسطية.²

- إقرار المقترحات الخاصة بإقامة الشراكة الأوروبية المتوسطية في مؤتمر آسن *essen* بألمانيا في ديسمبر 1994 من قبل الاتحاد الأوروبي، الذي تضمن أيضا تقديم مقترح عقد اجتماع وزاري مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط لمناقشة العلاقات الأوروبية المتوسطية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعندما أصبت فرنسا رئيسة للاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 1995 زاد الاهتمام أكثر لفكرة عقد هذا الاجتماع، والذي تم تحديد موعد له في نهاية نفس العام تحت الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي (برشلونة في 27، 28 نوفمبر 1995). وقد قامت كل من فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي، والتي سميت آنذاك بالوثيقة الموحدة.³

جدير بالذكر، أن جهود كبيرة بذلت من طرف فرنسا وإسبانيا وإيطاليا لإقناع دول الضفة الجنوبية للمشاركة في مؤتمر متوسطي تحدد فيه الخطوات العملية للمشروع المتوسطي، مع العلم أن المؤتمر الذي دعت إليه الدول الأوروبية المتوسطية، والذي سمي فيما بعد بمؤتمر برشلونة، هو نتيج لجهود اثنتا عشرة سنة من المفاوضات والمناقشات، والذي حدد له تاريخ 27-28 نوفمبر سنة 1995 لانعاده في مدينة برشلونة الإسبانية، والذي شكل نقطة انطلاق مشروع الشراكة الشاملة بين الدول المتوسطية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية.

كما يجب أن نشير كذلك، إلى أن قبول الدول المتوسطية وخصوصا العربية منها التفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول مشروع الشراكة يبرره الاستياء العربي من انخياز أمريكا لإسرائيل في إطار مشروع الشرق أوسطية، خاصة وأن هناك عدد لا بأس به من الدول العربية هي متوسطية، فضلت الدخول في مشروع الشراكة المتوسطية على حساب مشروع الشرق أوسطية الذي تدعو إليه أمريكا. ومن هذا المنطلق وافقت الدول العربية على حضور مؤتمر برشلونة لأنها كانت تبحث عن سند دولي جديد بعد غياب المظلة السوفياتية التي كانت تدعم موافقها ولو بشكل جزئي، وترى فيه إقليما جديدا يمكن أن يملأ الفراغ الذي تركه غياب الاتحاد السوفياتي عن الساحة الدولية. وقد استغلت دول الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة المناسبة التي كانت تبحث عنها منذ أكثر من عشرين عاما لتوجيه الدعوة للدول المتوسطية وعلى رأسها الدول العربية المتوسطية لمناقشة مشروع الشراكة الأوروبية- المتوسطية في المجالات التي تم أمن واستقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط.⁴

وهكذا عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27 و28 نوفمبر 1995 بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر واثنتي عشر دولة متوسطية، إضافة لحضور موريتانيا أعمال المؤتمر بصفة مراقب، وكذلك حضور الولايات المتحدة وروسيا، ودول شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق بصفتهما ضيوف الجلسة الافتتاحية، وقد استعدت ليبيا نظرا للحصار والعقوبات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة، وكذلك بسبب الشعور الضمني للدول الأوروبية بتورطها في قضية (الكربي).⁵

وقد عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط، وهو ما يتحقق من خلال الشراكة التي تراعي خصائص وقيم كل منها، مع العمل على تعزيز العلاقات الثنائية في نفس الوقت، ودعم الجهود الأخرى الهادفة إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة. ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل حوض البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار، والعمل على ترسيخ سيادة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز التفاهم بين الحضارات و الثقافات. وهكذا تم تدشين المشاركة الأوروبية المتوسطية وما تنطوي عليه من تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي، وزيادة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية.⁶

ومما سبق، يمكن القول أن مشروع الشراكة بحسب طرح مؤتمر برشلونة يرتكز على مجموعة من المصالح المشتركة، وهي كلها ترتبط بإستراتيجية الاتحاد الأوروبي العامة مع وجود بعض التعديلات الطفيفة التي أدخلتها دول المتوسط الشريكة عليها، ويستند على اتفاقيات ثنائية ومشاريع تستهدف دعم التعاون على المستوى الإقليمي، وبطبيعة الحال نرى من المنطقي أن نجاح تجسيد الشراكة فعليا يستدعي وجود نظرة متكافئة تعكس أغراض الطرفين ولا تكفي فقط بخدمة الطرف الأقوى، غير أن تفحص وثيقة إعلان مؤتمر برشلونة نجد أنها تذهب في اتجاه خدمة المشاريع الأوروبية، حيث جرى التركيز على محاور ومسائل ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار الأمني والاقتصادي

1 : أحمد كاتب (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 122.

2 : عبد الفتاح الرشدان (2010)، أوروبا والعرب والشراكة الأوروبية المتوسطية، في جمال الشلبي وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية بعد 11 أيلول : الواقع والأفاق، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 119.

3 : CALLEYA Stephen (2005), *Evaluating Euro-Mediterranean relations*, Routledge- the Taylor & Francis Group, New York, p39.

4 : إسماعيل معراف (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 172.

5 : MONTANARI Marco (2007), *The Barcelona Process and the Political Economy of Euro-Mediterranean Trade Integration*, Journal compilation -JCMS, Vol 45 -N° 5, p 1013.

6 : KATSELI.T. Louka (1998), *Op.Cit.*, p220

لدول الاتحاد الأوروبي¹، وهو ما نوضحه بشكل أوضح في الفقرات اللاحقة من هذا البحث.

2- أسس الشراكة الأوروبية المتوسطية وفقا لمسار برشلونة وجوانبها الرئيسية.

تعد الشراكة الأوروبية المتوسطية، عملية متكاملة وشاملة لجميع الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي من جهة والدول المتوسطية الشريكة من جهة أخرى²، ومن هنا فهي تركز على مجموعة من الأسس التي سوف نتعرض إليها في هذا الجانب من المطلب، مع إبراز جوانب الشراكة الرئيسية أو ما سمي في حينه بـ"السلات الثلاثة للشراكة" وفقا لما جاء في إعلان برشلونة سنة 1995 وهي: الشراكة السياسية والأمنية و الشراكة الاقتصادية والمالية وكذا الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

1-2- أسس الشراكة الأوروبية المتوسطية وفقا لمسار برشلونة.

يتميز مسار برشلونة بمنهج كلي، مقارنة بالمبادرات التي تم طرحها سابقا في عقدي الستينات والسبعينات والتي كانت تستند أساسا إلى عوامل اقتصادية بحتة، فبالإضافة إلى تضمينه لجانب اقتصادي ومالي، فإنه طرح برامج عمل وأهدافا أمنية وسياسية وكذا ثقافية واجتماعية، حيث يعتبر بذلك شكلا من أشكال التكتل بين كل من الاتحاد الأوروبي الذي يضم مجموعة من الدول المتقدمة والشركاء المتوسطيين الذين يعتبرون دول نامية باستثناء إسرائيل، وهذا في إطار ما يسمى بالإقليمية الجديدة *nouveau regionalisme*³، والتي سبق التطرق إلى خصائصها في الفصل السابق من هذا البحث.

عموما يمكن حصر أهم أسس السياسة المتوسطية في إطار مسار برشلونة في النقاط التالية:

- اعتماد الشراكة على إطار شامل بغية تحقيق تنمية شاملة على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لذا فعلاوة على تضمينها على الجانب الاقتصادي والتجاري والمالي، فإنها تشمل أيضا الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.⁴
- تقديم معونات ومساعدات تقنية ومالية وتكنولوجية للدول المتوسطية الشريكة، بغرض تأهيل صناعاتها وهيكلها الإنتاجية، والاستفادة من التطور التكنولوجي، وبالتالي الدخول في منافسة دولية، والتقليل من الآثار السلبية التي قد تنجم عن دخول اتفاقيات الشراكة حيز التطبيق في هذه الدول خصوصا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
- تتضمن اتفاقيات الشراكة جميع المحاور التي جاء بها إعلان برشلونة والتي هي متشابهة فيما بينها، مع تسجيل بعض الاختلافات من اتفاقية إلى أخرى، سواء من حيث بعض بنودها المتعلقة بالفترات الانتقالية اللازمة لتحرير تجارة السلع الصناعية ذات المنشأ الأوروبي أو القوائم الاستثنائية للسلع الصناعية أو التحرير التدريجي للسلع والمنتجات الزراعية، أو تحديد مجالات التعاون الاقتصادي أو ما يتعلق بالعمالة والهجرة، أو المدفوعات وحركة رؤوس الأموال أو ترتيبات حقوق الملكية الفكرية وغيرها، أو بتواريخ التوقيع عليها وتواريخ دخولها حيز التنفيذ بعد مصادقة كل من البرلمان الأوروبي وبرلمانات الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكذا برلمان الدولة المتوسطية الشريكة الموقعة على الاتفاق.⁵
- تحرير التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة وهذا من خلال العمل على إقامة منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطية بداية من سنة 2010 والخاصة بالمنتجات المصنعة، حيث تتم عملية التفكيك التعريفي بشكل متدرج خلال فترة تقدر باثنتا عشرة سنة، للسلع الصناعية المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي من قبل كل دولة شريكة موقعة على الاتفاقية وعبر مراحل زمنية محددة. أما تجارة الخدمات فسوف يتعامل معها في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات وفق قواعد منظمة التجارة العالمية. في حين أن المنتجات الزراعية والصيد، فسوف يتم تحريرها تدريجيا وبشكل جزئي في إطار نظام تفضيلات متبادل بين الطرفين. وعليه، فقد حدد الشركاء الأوروبيون-متوسطيون السبعة والعشرون الأهداف الرئيسية للشراكة وهي:⁶
- تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار عن طريق تعزيز الحوار السياسي والأمني(السياسي والأمني).
- إقامة منطقة تشارك في الرخاء من خلال إقامة شراكة اقتصادية ومالية والإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة (الجانب الاقتصادي والمالي).
- التقارب بين الشعوب عن طريق شراكة اجتماعية وثقافية وبشرية تهدف إلى تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية (الجانب الاجتماعي والثقافي والبشري).

2-2- الجوانب الرئيسية الثلاثة للشراكة الأوروبية المتوسطية وفقا لمسار برشلونة.

لقد تم الاتفاق في المؤتمر على تحديد إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، والذي يستند كما جاء في إعلان برشلونة على ثلاثة جوانب رئيسية هي: الجانب السياسي والأمني، الجانب الاقتصادي والمالي و الجانب الاجتماعي، الثقافي والإنساني.

2-2-1- الشراكة في المجال السياسي والأمني

تهدف إلى وضع بصورة تدريجية لمنطقة مشتركة للسلام والاستقرار في حوض المتوسط و هذا عن طريق تعزيز الحوار

¹ : إسماعيل معراف (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 183.

² : هاني حبيب (2003)، الشراكة الأوروبية المتوسطية: ما لها وما عليها، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الثانية، ص 141.

³ : HUGON Philippe (1999), *Op.Cit.*, p13.

⁴ : MERAD-BOUDIA Abdelhamid (2001), *Le partenariat euro-méditerranéen: un espace de demande effective à Promouvoir.* Revue Mondes en Développement, Tome29- N°115-116, p115.

⁵ : سعيد عبد الخالق(2005)، التعاون الاقتصادي العربي-الأوروبي اشكالياته وقضاياها، مجلة شؤون عربية، العدد 132، الجامعة العربية-الأمانة العامة، ص 177

⁶ : BOUSSETTA Mohamed (2004), *Processus de Barcelone, et le Partenariat Euro-Méditerranéen : le cas du Maroc avec l'Union Européenne.* Working Paper n°110, Economic Research Forum ERF, Cairo, p9.

السياسي والأمني على المستويين الثنائي والإقليمي كما جاء في إعلان برشلونة الذي نص على: " اقتناع الأطراف المشاركة في المؤتمر بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل إمكانياتهم. ومن أجل هذا، يوافق المشاركون على إجراء حوار سياسي مكثف ومنتظم يركز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي...¹ ".
إذن، فقد تعهد الشركاء السبعة والعشرون الموقعون على البيان، على إقامة حوار سياسي قائم على مراعاة المبادئ الأساسية

- في الشرعية الدولية، و التزامهم بها، والتي من بينها:²
- العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك وفقا للإلتزامات الأخرى المنصوص عليها في مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية (القانون الدولي) وبالتحديد تلك الناجمة عن الاتفاقيات الإقليمية والدولية المشاركين فيها؛
 - تنمية دولة القانون والديمقراطية في نظمهم السياسية مع الاعتراف في هذا الإطار بحق كل منهم بحرية اختيار وتنمية نظامه السياسي والاجتماعي و الثقافي والاقتصادي والقضائي.
 - احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية و ضمان الممارسة الفعالة والمشروعة لهذه الحقوق والحريات.
 - الإحجام طبقا للقانون الدولي عن التدخل المباشر أو الغير مباشر في الشؤون الداخلية للدول الشريكة، وكذا العمل على حل الخلافات بالطرق السلمية و مناقشة كل المشاركين عدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأرض لشريك آخر بما فيها اكتساب الأرض بالقوة و التأكيد على الحق في التمتع بالسيادة الكاملة بالطرق المشروعة بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، علاوة على الحد وعدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.
 - مكافحة انتشار وتنوع الجرائم المنظمة ومحاربة مشكلة المخدرات بكل أشكالها.

وبأني توسيع موضوع الشراكة بين ضفتي المتوسط ليشمل المسائل السياسية والأمنية من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى الانشغالات الأمنية الأوروبية، التي تركت أثرها واضحا في صياغة وبناء المحاور الرئيسية للشراكة في هذا المجال، بل اعتبر الأمن العنصر الرئيسي في تطور مسار الشراكة من منطلق أن دول جنوب المتوسط تعد مصدرا للخطر وتحديد لأمن أوروبا نظرا للصراعات الداخلية في بعض الدول (المشاكل الأمنية في الجزائر ومصر) وكذا الصراعات الإقليمية (النزاع في الشرق الأوسط). فالتوجه الأوروبي إلى إدراج البعد الأمني والسياسي في صيغة الشراكة إذن قائم على أساس الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المتوسطية لدى المجموعة الأوروبية، و من ثم يعتبر السلام و الاستقرار الأولوية العليا لأوروبا، علاوة على كونه شرط أساسي للتنبؤ بقيام شراكة أوروبية متوسطة حقيقية ومستدامة.

وضمن نفس السياق، جدير بالتنويه أن الرؤية الأوروبية ليست رؤية ضيقة أو خاصة بمجال جغرافي أو ثقافي معين، فكثير من التوجهات المتضمنة في إعلان مؤتمر برشلونة، هي توجهات عالمية أو دولية عامة يمكن تفهمها، لكن المشكلة هي أنه على الرغم من نبل هذه المبادئ والقيم، فإن دول جنوب وشرق المتوسط بقيت تنظر إلى فكرة الشراكة باعتبارها إطارا للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين دول المنطقة أكثر من كونها مجالا للتعاون الأمني والسياسي، والتي يمكن التباحث في شأنها عبر أطر مؤسسية أخرى، وهذا بسبب حساسية بعض القضايا المتعلقة بالجوانب السياسية والأمنية بالنسبة لهذه الدول من ناحية، وبفعل ازدواجية تعامل الدول الغربية في مثل هذه القضايا من ناحية أخرى. وهنا يبرز تباين وجهتي النظر بين طرفي الشراكة في العديد من القضايا ومنها:³

- فعلى مستوى قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، نجد أن الدول المتوسطية الشريكة وخصوصا العربية بفعل طبيعة أنظمتها الشمولية قد تحفظت عن البند الوارد في إعلان برشلونة، والذي يلزم الدول بالرد على الاستفسارات وتقديم المعلومات في شأن أوضاع حقوق الإنسان، كما أيدت مسألة الامتناع عن أي تدخل مباشر في الشؤون الداخلية لأي بلد مشارك. وهو ما جعلها تفضل اعتبار قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية قضايا داخلية ومن صميم السلطات الداخلية لكل دولة، وليس من حق أي طرف خارجي أن يتدخل فيها.

كما أن الحقيقة في هذه القضايا، أنه عادة ما يتم إثارتها دوليا بصورة غير متوازنة وطبقا لمصالح الدول الغربية في العادة، ومثال ذلك السكوت عن الانتهاكات الرهيبة لحقوق بعض الشعوب المستضعفة وعلى رأسها الشعب الفلسطيني، ومما يلفت النظر أن الدول الغربية اعتادت على طرح قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان من وجهة نظر أحادية، فهي تطالب بتوسيع هذه القيم وترفع شعار التدخل في إطارها وتربط المعونات الاقتصادية بمدى استيفاء تحقيق شروط تطبيق النموذج الغربي في الديمقراطية.

- أما على مستوى مسألة تسوية الصراعات بطريقة سلمية، فلم يشتمل إعلان برشلونة على نصوص صريحة فيما تعلق بحل القضية الفلسطينية، واكتفى فقط بالإشارة إلى الفصل في النزاعات بالطرق السلمية، واحترام الحقوق المتساوية وحققها في تقرير المصير.
- أما على مستوى مسائل الحد من التسلح، فعادة ما يطرح مفهوم الحد من التسلح وفقا لرؤية الغرب المعتمدة على فكرة الانتقائية في التعامل مع المسألة. فجهود الحد من التسلح دائما ما توجه ضد دول معينة تعتبرها الدول الغربية تمثل تحديا للأمن الإقليمي، وينظر إليها بالتالي بوصفها تدفع سباق التسلح في المنطقة، وفي الوقت الذي يتم فيه تجاهل الدول الصديقة والحليفة لها بعيدا عن الحد الأدنى لقواعد المساواة.

¹ : *Déclaration de Barcelone*, Adoptée lors de la conférence Euro Méditerranéenne des Ministres des Affaires Étrangères des 15 pays de l'Union Européenne et 12 pays méditerranéens à Barcelone le 27 et 28 novembre 1995, p 3.

² : *Déclaration de Barcelone*, Op.Cit, pp 3-4.

³ : علي ناصر محمد (1996)، *البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية - المتوسطية*، مجلة شؤون عربية، العدد 88، جامعة الدول العربية-الأمانة العامة - القاهرة، ص ص 188-191 .

2-2-2- الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي¹

يعد الجانب الاقتصادي والمالي الركيزة الأساسية للشراكة الأوروبية متوسطة. فدم التمنية الاقتصادية في الدول المتوسطية الشريكة من قبل الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي سواء تعلق الأمر بالمساعدات الممنوحة في إطار الأداة المالية للشراكة والمتمثلة في برنامج ميذا أو القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، من شأنه التقليل من الفجوة الكبيرة الموجودة بين اقتصاديات الدول الشريكة ومثيلاتها في الاتحاد الأوروبي ومن ثم إحداث شراكة اقتصادية حقيقية ، علاوة على تفادي التهديدات التي قد تلحق بأوروبا والتي مصدرها الدول المتوسطية وهذا عن طريق العمل على تلافي الاختلالات السياسية والاجتماعية في المنطقة .

لهذا، فالغاية من الشراكة في الجانب الاقتصادي والمالي، كما جاء في إعلان برشلونة، هي تعزيز التعاون بغرض بناء منطقة ازدهار اقتصادي تعم فوائدها على كافة الشركاء المتوسطيين، وذلك من خلال العمل على تحقيق الأهداف التالية :²

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التوظيف وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية متوسطة .
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين .

وتعتمد الشراكة الاقتصادية والمالية في إطار مسار برشلونة أساسا على ثلاث دعائم رئيسية وهي : التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر الأوروبية متوسطة في آفاق 2010؛ تنفيذ تعاون اقتصادي؛ وتعاون مالي وهذا من خلال المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه المتوسطيين وكذا القروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار .

2-2-3- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية

كان الهدف منها حسب ما جاء في إعلان برشلونة، هو تشجيع التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية نظرا لكون منطقة المتوسط مزيج من الثقافات ومهد الكثير من الحضارات حيث تتميز بتعدد أصولها من جهة و دياناتها من جهة أخرى. كما أن مجالات التعاون الأخرى لن تؤدي إلى نتائج ذات أهمية بوزن ما هو متصور على المستويات السياسية- الأمنية والاقتصادية - المالية ، إلا بالاستناد إلى قاعدة ثقافية واجتماعية وإنسانية قوية، والأهم أن هناك مشكلات تتصاعد ينبغي احتوائها، كمشاكل التفاهم بين الثقافات وعلاقات الحضارات والعداء للأجانب واحترام وتفهم الأديان وتفاعل أجهزة الإعلام على نحو يستلزم اهتماما ومعالجة قبل أن تتفاقم الأمور.³ وعليه فقد أوصى المشاركون من خلال إعلان برشلونة على :⁴

- دعم الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان اللذان يعدان شرطان ضروريان لتقارب شعوب المنطقة والاعتراف بالآخر كمصدر للإثراء المشترك.

- تنمية الموارد البشرية سواء بما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة، لذلك فهم يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادل الثقافي ومعرفة اللغات الأخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة دائمة للبرامج التعليمية والثقافية.
- ضرورة دعم التنمية الاجتماعية التي أن تواكب التنمية الاقتصادية مع منح أهمية خاصة لاحترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في التنمية وكذا الاعتراف بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في تنمية الشراكة الأوروبية - المتوسطية والذي يعد كعامل أساسي لتفاهم وتقارب أفضل بين الشعوب، إضافة إلى تكثيف التعاون في مجال مكافحة العنصرية وكره الأجانب وعدم التسامح.

3- أبعاد الشراكة الأوروبية متوسطة وفقا لمسار برشلونة وأهداف أطرافها.

كما هو معلوم، فإن الشراكة الأوروبية المتوسطة هي مشروع أوروبي خالص معروض على دول الضفة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط سواء في شكل ثنائي أو جماعي كنموذج من نماذج التعاون الجديدة التي لا تقوم فقط على أساس إقليمي يرتبط بالجوار الجغرافي، وإنما لتحقيق أهداف غير مقتصرة على جانب واحد فقط. ومن هنا فهي ينظر إليها على أنها شراكة شاملة متكاملة الأبعاد والأهداف. ومن ثم يستند مفهوم المتوسطية إلى إرادة سياسية لدى دول البحر المتوسط، لتشكيل تجمع فعال يركز على أسس محددة، والتي سبق الإشارة إليها آنفا، تكون ذات طابع اقتصادي وسياسي وثقافي وأمني، ويتم بناء هذه الشراكة من خلال اتفاقيات شراكة والتزامات تعاقدية، وحوار أو نقاش حول القضايا كافة التي تم الأطراف المختلفة بجميع تفاصيلها.⁵

ومن خلال هذا المفهوم، يمكن القول بأن هذه الشراكة تنطوي على بعدين مكملين، هما البعد الثنائي المتمثل في اتفاقيات الشراكة والبعد الإقليمي المتمثل في مختلف آليات الحوار والمشاريع المقدمة على الصعيد الإقليمي. كما أن الأهداف المرجوة تحقيقها من وراء عقد هذه الشراكة فهي بدورها متباينة بتباين أهداف كل طرف من أطراف هذه الشراكة.

1-3- أبعاد الشراكة الأوروبية متوسطة وفقا لمسار برشلونة

كما ذكرنا سابقا، تنطوي الشراكة الأوروبية متوسطة على بعدين مكملين لبعضهما البعض، وهما البعد الثنائي الذي يتحدد سيره عبر اتفاقيات الشراكة التي يبرمها الاتحاد الأوروبي بشكل ثنائي مع كل دولة متوسطة شريكة على حدى، والبعد الإقليمي القائم على مجموعة كاملة من المنتديات والشبكات والبرامج والمشروعات في مناطق تقع ضمن أهداف السلال الثلاث للشراكة

¹ : سنتعرض إلى الجانب الاقتصادي والمالي للشراكة الأوروبية متوسطة بأكثر تفصيل مع تقييم لحصيلته في الفصل الثاني لهذا الباب.

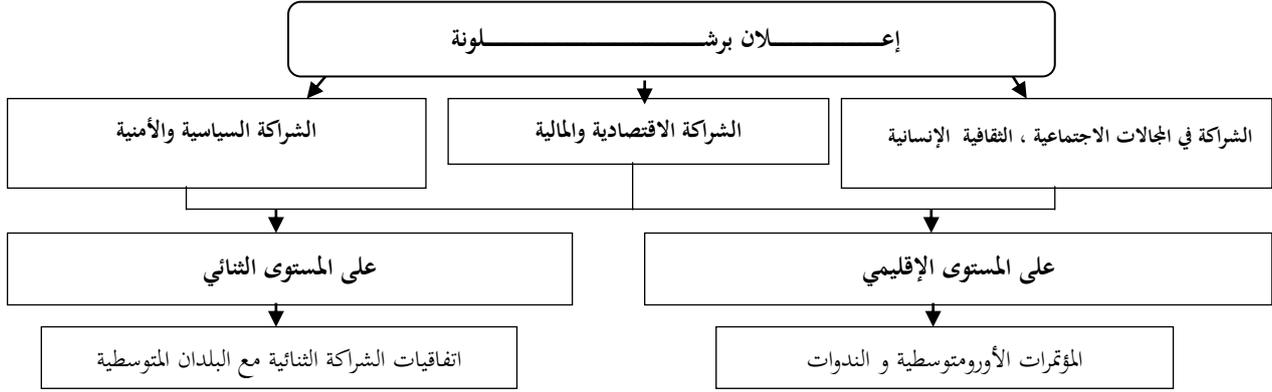
² : *Déclaration de Barcelone* , Op.Cit, p7.

³ : مفيد شهاب (1996)، *نحو بلورة رؤية عربية للشراكة الأوروبية المتوسطة* ، مجلة شؤون عربية، العدد 88، جامعة الدول العربية-الأمانة العامة، القاهرة، ص 178.

⁴ : *Déclaration de Barcelone* , Op.Cit, p 11.

⁵ : عبد الفتاح الرشدان (1999)، *العالم العربي بين الأوسطية والشراكة المتوسطية* ، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد 11 العدد 2، ص ص 183-184.

الشكل البياني رقم 25 : الجوانب الرئيسية للشراكة الأوروبية متوسطة بأبعادها الثنائية والإقليمية وفق مسار برشلونة



المصدر: Institut de la Méditerranée(2000), *Op.Cit*, p14.

1-1-3- البعد الثنائي للشراكة الأوروبية المتوسطة : قراءة في مضامين اتفاقيات الشراكة

يتحدد سير البعد الثنائي للشراكة الأوروبية متوسطة عبر اتفاقيات الشراكة التي يبرمها الاتحاد الأوروبي بشكل ثنائي مع كل دولة متوسطة شريكة على حدا. والتي تعكس المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأوروبية-المتوسطية الجديدة، وإن كان كل منها يتضمن بعض الخصائص المتميزة التي تعكس خصوصية ودرجة عمق العلاقة الرابطة بين الطرفين¹. مع التذكير أن الهدف الأكبر لهذا البعد، يتمثل في تأسيس منطقة التبادل الحر الأوروبية متوسطة بحلول سنة 2010، وبالتالي يمكن القول إذن، أنها اتفاقيات للتجارة الحرة، غير أنها أوسع نطاقا منها نظرا لتضمينها لجوانب سياسية وأمنية فضلا عن الجوانب الثقافية والإنسانية.²

1-1-3-1- قراءة في مضامين اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة

إن اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الطرفين الأوروبي والمتوسطي في إطار مسار برشلونة يمكن اعتبارها نمطية إلى حد كبير مثلما أشرنا إلى ذلك آنفا، غير أنها من جانب آخر غير مطروحة من جانب الاتحاد الأوروبي بالشكل والمضمون ذاتهما على كل دولة معنية بالعملية، لتحديد موقفها منها بالقبول أو الرفض، وإنما هي محصلة لعملية تفاعل وتفاوض بين الاتحاد الأوروبي كمجموعة من ناحية، وكل دولة متوسطة شريكة من ناحية أخرى. لذلك من الطبيعي أن تعكس هذه الاتفاقيات اختلافات واضحة المعالم من حالة لأخرى. فالاتفاق المبرم من قبل الاتحاد الأوروبي مع كل من تونس والمغرب ليس بالضرورة صورة طبق الأصل للاتفاق الموقع مع كل من الأردن ومصر على سبيل المثال. ومع ذلك، يمكن القول أن التباين الذي يمكن استشعاره في هذه الاتفاقيات، يبقى متعلقا في واقع الأمر بالتفاصيل، وبعملية ترتيب الأولويات بحسب خصائص كل بلد شريك أكثر ما يتعلق بالجواهر أو المضمون، وكذا التوجهات والأهداف العامة التي يرمي لتحقيقها.³

أي بتعبير آخر، نجد أن الاختلافات الطفيفة المرتبطة بخصوصيات كل بلد، تتعلق بشكل عام بأمور من قبيل حجم المساعدات المقدمة وقطاعات التعاون ذات الأولوية، فترات السماح والجدول الزمني الخاصة بعمليات التفكيك التعريفي الخاصة بإقامة منطقة التبادل الحر الأوروبية متوسطة أو ترتيبات حقوق الملكية الفكرية والصناعية وما شابه من قضايا.

عموما، يمكن من خلال قراءة مضمون هذه الاتفاقيات، استخلاص مجموعة من الملاحظات، التي تعد ضرورية لفهم أهداف الأطراف المختلفة ودوافعهم التي سيتم التعرض لها لاحقا، وما قد تفرضه من قيود وعقبات، والتي يمكن إجمالها على النحو الموالي :

- الملاحظة الأولى، وتتعلق بالمرجعية التي يمكن إجراء المقارنة على أساسها، وتحديد المكاسب والخسائر المحتملة للأطراف المعنية. فالعلاقات الثنائية بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي كانت قائمة وموجودة قبل إبرام اتفاقيات الشراكة، ولكن من خلال صيغة مختلفة متمثلة في اتفاقيات التعاون المشار إليها سابقا. وبالتالي فإن السؤال الذي يتعين طرحه هنا يتعلق بمدى أفضلية صيغة على أخرى، ومن منظور الدول الشريكة ومنها الدول العربية، وما إذا كانت هذه الأخيرة تملك خيار الاختيار أصلا بينهما.⁴
- الملاحظة الثانية، فهي مرتبطة بطرفي العلاقة في اتفاقيات الشراكة التي لم يتحقق شرطا ضروريا لنجاحها، وهو تكافؤ طرفيها.⁵ فالطرف الأوروبي يمثل كتلة موحدة مكونة من 15 دولة وقتئذ قابلة للتوسع لتشمل دول أخرى في القارة محفقة أعلى درجات التكامل الاقتصادي فيما بينها، مقابل دول منفردة ذات اقتصاديات هشة. إذن فنظرا لأن هذا الأمر غير متحقق، فإن المفهوم للشراكة لا يعدو كونه مفهوما سطحيا. صحيح أن بنود الاتفاقيات تتحدث عن مبدأ المعاملة بالمثل من حيث الحقوق والواجبات في القضايا التي تعالجها هذه القضايا. بيد أن هذا يبقى غير محقق واقعا، وذلك من منطلق أن المساواة في الحقوق لا

1 : محمد محمود الإمام (1997)، مرجع سبق ذكره، ص 36.

2 : عبد الأمير السعد (2008)، الجدال الراهن حول الشراكة الأوروبية متوسطة : الراهن لا يبرر السقوط في خفة الراهن، في: العولمة والاقتصاد العالمي: قضايا راهنة، دار الفكر المصري، القاهرة، ص 129.

3 : حسن ناعفة (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 503.

4 : نفس المرجع السابق، ص 505.

5 : أحمد فراس العوران (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 187.

قيمة لها إذا كان أحد الأطراف غير قادر على تفعيل هذا الحق وتحقيق المكاسب الكامنة المرتبة عن هذا التفعيل. وان المساواة في الالتزامات يتطلب أن تكون عالية، إن لم تكن كل المؤسسات عند طرفي الشراكة في ذات المستوى من الجاهزية والفعالية، إلا أن هذه الأمور غير محققة عند معظم الدول المتوسطية الشريكة. لذلك فإن الطرف الأقل جاهزية في هذه الحالة، سيضطر إلى التحويل القسري لقدر من موارده المحدودة أصلاً عن تحقيق بعض المشاريع التنموية بغية تحقيق تلك الجاهزية لتلبية لمتطلبات هذه الاتفاقيات، الأمر الذي سيزيد من صعوبة الأوضاع الاقتصادية الراهنة على المدى القصير على الأقل.¹

- الملاحظة الثالثة والمتعلقة بتكاملية محاور الاتفاقيات، أي بمعنى آخر بطبيعة هذه الأخيرة، فهي ليست مجرد اتفاقيات اقتصادية من منطلق أنها تحوي على عناصر جوانب الشراكة الثلاث، والتي لا يتم الفصل بينها على اعتبار أن تحقيق أهداف كل جانب لا يتم بمعزل عن تحقيق أهداف الجوانب الأخرى. وفي سياق آخر نجد أن مضمون اتفاقيات الشراكة في شقها الاقتصادي الذي سيتم تناوله في المبحث الموالي، يتضمن عدد من العناصر المشتركة التي يمكن إجمالها في : إقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية، والتي تكون خاصة بالمنتجات الصناعية مع تحرير جزئي لتجارة المنتجات الزراعية مرفوقة بتعاون اقتصادي ومالي في مجالات متفق عليها بين الطرفين حيث تظهر أهمية المجالات والميادين وأشكال التعاون والوسائل الموضوعية تحت تصرف الأطراف المتعاقدة. ومن هنا تبرز أهمية هذه الاتفاقيات، وذلك من خلال المعاملة التمييزية لأطراف على أطراف أخرى في بعض المجالات. فإذا أخذنا مثلاً الاتفاقية المبرمة مع إسرائيل نجد أنها حددت التعاون العلمي والتكنولوجي كهدف رئيسي للشراكة بين الطرفين وهو الذي لا نجده في الاتفاقيات الموقعة مع الدول العربية المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي.²

2-1-1-3- وضعية اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية

من الواضح أن كل الدول المتوسطية الشريكة، باتت منخرطة كلها تقريباً في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما يظهر ذلك من خلال دخول كل اتفاقيات الشراكة المبرمة معه بشكل فعلي منذ سنة 2008، باستثناء تجميد الاتحاد الأوروبي لاتفاق شراكته مع سوريا منذ سنة 2011 بفعل الحرب الأهلية الحاصلة في هذا البلد، أين كانت البداية بكل من المغرب وتونس وإسرائيل، ليتوالى بعد ذلك عقد هذه الاتفاقيات، والتي لم تكن الدروب التي أفضت بالدول المتوسطية الشريكة إلى إبرامها ممهدة دائماً أو متشابهة، وتباينت من حيث صعوبتها ودرجة تعقيدها والفترة الزمنية التي استغرقتها.³

ففي بعض الحالات سارت مفاوضات الشراكة في طريق مهادم لم تعترضه عقبات يصعب التغلب عليها، واستغرقت فترة زمنية معقولة، ولكنها، في حالات أخرى، اتسمت بقدر كبير من التشابك والتعقيد، واستغرقت فترة زمنية طويلة مرت بصعوبات كبيرة، وهو حال تجربة التفاوض الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي التي انطلقت سنة 1997 ولم يتم التوصل إلى اتفاق حتى نهاية سنة 2001 كما هو مبين في الجدول أدناه. وهو الأمر الذي يدل على الأهمية التي أوليت من قبل الأطراف المتوسطية الشريكة لهذه الاتفاقيات، بفعل تأثيراتها الكبيرة المحتملة، سواء الإيجابية منها أو السلبية وعلى كافة المستويات وبالخصوص الاقتصادية منها.⁴

الجدول رقم 26: الوضعية الحالية لاتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية

البلدان	طبيعة الاتفاقية	تاريخ بداية التفاوض	تاريخ إنهاء التفاوض	التوقيع على الاتفاقية	الدخول حيز التطبيق
الجزائر	اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية	جوان 1997	17 ديسمبر 2001	22 أبريل 2002	1 سبتمبر 2005
مصر		مارس 1995	جوان 1999	25 جوان 2001	1 جوان 2004
إسرائيل		ديسمبر 1993	سبتمبر 1995	20 نوفمبر 1995	1 جوان 2000
الأردن		جويلية 1995	أفريل 1997	20 أكتوبر 1997	1 ماي 2002
المغرب		ديسمبر 1993	نوفمبر 1995	26 فيفري 1996	1 مارس 2000
تونس		ديسمبر 1994	جوان 1995	17 جويلية 1995	1 مارس 1998
لبنان		نوفمبر 1995	جانفي 2002	17 جوان 2002	1 أفريل 2006
سوريا		مارس 1998	19 أكتوبر 2004	ديسمبر 2008	جمند مؤقتاً من قبل الاتحاد الأوروبي منذ 2011 (الحرب الأهلية في سوريا)
السلطة الفلسطينية	اتفاقية شراكة مؤقتة في انتظار اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية	ماي 1996	ديسمبر 1996	24 فيفري 1997	25 جوان 2001
تركيا	اتفاقية المرحلة الأخيرة للاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي	--	--	6 مارس 1995	31 ديسمبر 1995

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- RADWAN Samir et REIFFERS Jean-Louis (2005), *Le Partenariat Euro –Méditerranéen , 10 ans Après Barcelone : Acquis Et Perspectives*, Forum Euro-Méditerranéen des instituts économiques – FEMISE-, Marseille , p10.
- IEMED(2013), *Annuaire IEMED de la Méditerranée 2013*, l'Institut européen de la Méditerranée – IEMed-, Barcelone, p419.

1 : أحمد فراس العوران (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 187.
 2 : نفس المرجع السابق.
 3 : حسن ناقعة (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 503.
 4 : نفس المرجع السابق، ص 504.

2-1-3- البعد الإقليمي للشراكة الأوروبية المتوسطية

يعتبر البعد الإقليمي في الشراكة الأوروبية المتوسطية وفقا لمسار برشلونة أمرا مستحدثا. فخلافا للسياسات المتوسطية السابقة، تضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 على تعاون إقليمي بين الشركاء المتوسطيين يختلف عن أطر التعاون السابقة ذات الطبيعة الثنائية التي لا تشترط المعاملة بالمثل، فالمرر المساق لضرورة إدراج هذا البعد في العلاقات الأوروبية المتوسطية، ينطلق من فرضية أن الدول المنتمة لنفس المنطقة الجغرافية تواجه تحديات مشتركة أمام مجموعة من المشاكل التي تقع بسبب التوجهات والتحول الطارئة على الساحتين الإقليمية والدولية، وبالتالي تبقى المشاورات الهادفة إلى تنسيق ردود الفعل الوسيلة الملائمة لمواجهتها. أي بمعنى آخر، تجدد الحكومات أو الدول في ظل تكريس منطق العولمة نفسها وزيادة ارتباطها مع دول أخرى، عاجزة في حل العديد من المشاكل التي قد تحمل بها بشكل منفرد على غرار المشاكل الناجمة عن التلوث والبيئة، الهجرة، الأزمات المالية، الأزمات الأمنية... والتي تستدعي ضرورة تنسيق الجهود على الصعيد الإقليمي لاحتوائها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ويقوم البعد الإقليمي بشكل رئيسي على مجموعة من المنتديات والشبكات والبرامج والمشروعات في مناطق تقع ضمن أهداف السلال الثلاث للشراكة، بالإضافة إلى ما سبق، تم أيضا تأسيس عدد من الهيئات التي تجمع بين مختلف المؤسسات الرسمية للدول الأعضاء في مسار برشلونة كالبرلمانات و هيئات المجتمع المدني وغيرها. مع العلم أن الغاية الرئيسية لهذا البعد، يتمثل في بناء الثقة والتعاون المنتظم بين دول المنطقة. ومن هنا يلاحظ أن الحوار يشكل أحد الأوجه الأكثر تجديدا في هذه الشراكة، أين اتفقت الدول السبع والعشرون وفتتد على برنامج عمل يحدد النشاط والأولويات الواجب تحقيقها عن طريق حوار إقليمي متعلق بمجالات الشراكة الثالثة الواردة في إعلان برشلونة.⁴

2-3- أهداف الشراكة لكل من الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين

من المعلوم أن الشراكة هي عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين طرفين قد يكون بلدين أو أكثر كما هو الحال بالنسبة لاتفاقيات شراكة الدول المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي، في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا يشترط فيها أن تؤدي إلى احداث نوع من البناء المؤسساتي، بل الغرض منها بلوغ أهداف محددة وليست بضرورة مشتركة كونها تعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بإحداث شكل معين من أشكال التكامل الاقتصادي والعمل على الاستغلال الأمثل للإمكانات وتحقيق المصالح المتبادلة.²

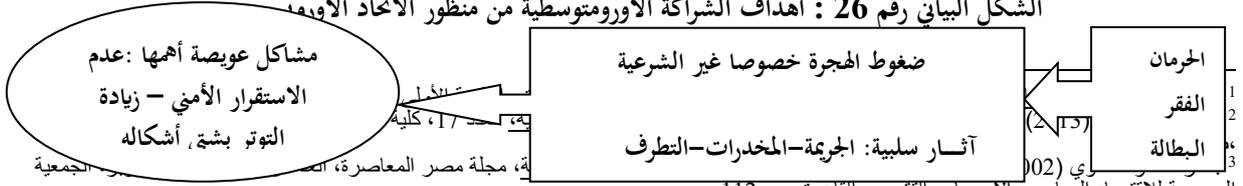
فمضمون الشراكة الأوروبية اذن لا يخرج عن نطاق ما ورد آنفا، فهو يمثل مرحلة أدنى من مراحل التكامل الاقتصادي على اعتبار أن الهدف الرئيسي للعملية في جانبها الاقتصادي هو إقامة منطقة للتبادل الحر بين كل دولة متوسطية شريكة مع الاتحاد الأوروبي يكون مصحوب بتعاون اقتصادي ومالي فضلا عن اشتغالها أيضا على مجالات تعاونية غير اقتصادية ذات طابع سياسي وثقافي،³ كما تتباين الأهداف التي يرمي لتحقيقها طرفي الشراكة وذلك بالنظر إلى اختلاف دوافع دخول كل واحد منهما في هذه العملية.

وعليه نجد أن أهداف الاتحاد الأوروبي التي تسعى لتحقيقها من وراء من إقامته لشراكة مع جيرانه في جنوب وشرق المتوسط تختلف عن أهداف هؤلاء الشركاء. فهو من خلال وضعه لنهج تعاوني مع دول واقعة ضمن مناطق نفوذه التقليدية بأسواقها ومواردها الأولية، يسعى الى تعزيز مكانته في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها كما ذكرنا بعلاقات ثقافية وتاريخية واقتصادية، بغية الحفاظ على مصالحه الاقتصادية والأمنية بالدرجة الأولى بل وحتى الثقافية.⁴

1-2-3- أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية من منظور الاتحاد الأوروبي

- من المعلوم أن تحديد أهداف الشراكة من منظور الاتحاد الأوروبي كان ضمن سياقين :⁶
- الأول متعلق بتحسين دول الاتحاد في مواجهة التحديات التي يفرضها الجوار مع بلدان الجنوب وخاصة التحديات الأمنية وتلك المتعلقة بالهجرة غير المشروعة.
 - في حين يتعلق الثاني بالوقوف في وجه التقدم الأمريكي خلال تلك الفترة الذي كان يسعى هو الآخر إلى وضع أسس علاقة جديدة مع بلدان المنطقة.

الشكل البياني رقم 26 : أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية من منظور الاتحاد الأوروبي

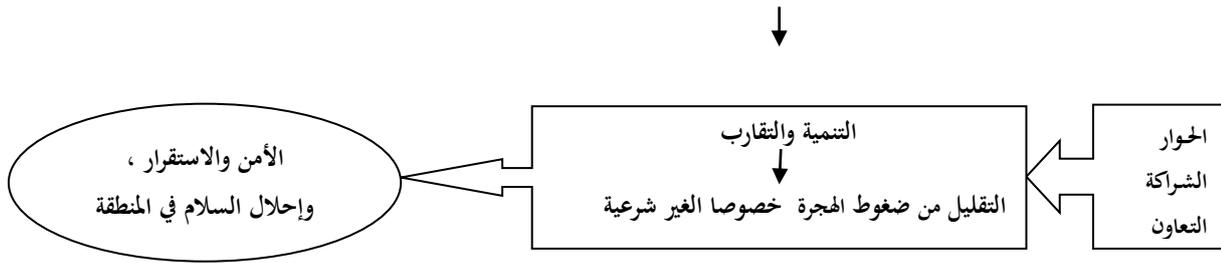


المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ص 112.

4 : LEVEAU Rémy (2000), *Le Partenariat Euro-Méditerranéen : la dynamique de l'intégration régionale*, rapport du Commissariat Général du Plan, la Documentation Française, Paris, p117.

5 : نصير العرابوي (2013)، مرجع سبق ذكره، ص295.

6 : أشرف عبد العزيز (2008)، مرجع سبق ذكره، ص26.



المصدر: BAGHZOUZ Aomar (2003), *Le partenariat Euro- Méditerranéen et les Enjeux de Sécurité* : *Globalisme et Spécificités Maghrébines*, In BOUKELLA .M, BENABDALLAH . Y et. FERFERA .M.Y (Éd), *La Méditerranée Régionalisation et Mondialisation*, Centre de Recherches en Economie Appliquée pour le Développement -CREAD-, Alger , p 118

- عموما يمكن تلخيص أهم أهداف الاتحاد الأوروبي من وراء شراكته مع الدول المتوسطية، في النقاط التالية :
- العمل على تحقيق الاستقرار والأمن في دول منطقة المتوسط التي يعاني البعض منها من عدة مشاكل أمنية (الإرهاب، العنف السياسي، الصراع في الشرق الأوسط...) عن طريق العمل على إزالة أسبابها من خلال المساهمة في تنمية وتطوير اقتصادياتها وحل مشكلاتها ومن ثم التقليل من حدة التفاوت الكبير بين المجتمعات الأوروبية ومجتمعات هذه الدول عبر دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي والتعاون المالي، علاوة على دعم وتشجيع الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير. فاستقرار الوضع الأمني والاقتصادي في الدول الشريكة من شأنه كما هو مبين في الشكل السابق :
 - ضمان أمن أوروبا ومواجهة أخطار الحركات الأصولية والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة ومواجهة خطر انتشار الأسلحة خصوصا غير التقليدية.
 - التقليل من موجة الهجرة غير الشرعية خصوصا نحو دول جنوب أوروبا (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، اليونان...) لما لها من آثار سلبية، والتي تتزايد من يوم إلى آخر إذا بقيت الأوضاع في دول الضفة الجنوبية على حالها. فالهجرة تشكل في إحدى أبعادها دليلا على انعدام التوازن بين الدول، فالضفة الجنوبية والشرقية تعرف وضعية اقتصادية متردية، فهناك الانفجار الديموغرافي مقابل ضعف الموارد واستفحال البطالة وغياب الديمقراطية وغيرها من العوامل، كلها أمور تدفع إلى الهجرة الخارجية نحو الضفة الأخرى.¹ لذا تعتبر معظم الدول المتوسطية دولا مصدرا لها ومناطق عبور *transite* للمهاجرين، فالقرب الجغرافي بكل ما يحمله من علاقات تاريخية وثقافية يجعل أوروبا الوجهة المفضلة لدى فئة واسعة من الراغبين في الهجرة.
 - وفي نفس السياق، يجب التذكير بأن اكتساب موضوع الهجرة غير الشرعية لأهميته كأحد أهم التهديدات للأمن الأوروبي، متأت من جملة من العناصر التي تتلخص في :²
 - . الجدل القائم حول أسباب تفاقم الظاهرة، وانعدام حلول جذرية لهذا المشكل في المدى المنظور .
 - . إضافة إلى ما يمثله من تأثيرات اجتماعية واقتصادية، وحتى أمنية بسبب ارتباطه الوثيق بشبكات الجريمة المنظمة وجماعية أخرى مهددة للأمن القومي وحتى الدولي.
 - . حالة التخبط التي تعيشها أوروبا حيال التعامل مع الظاهرة، بين الحلول الردعية، والإجراءات المقدمة للدول المجاورة بالتحول إلى دول مستقبلة للمهاجرين ولو بشكل مؤقت.
 - إقامة منطقة إستراتيجية (سياسية واقتصادية) أوروبية متوسطة من أجل منافسة المنطقتين الإستراتيجيتين الكبيرتين في العالم، الأمريكية بزعمارة الولايات المتحدة والآسيوية بزعمارة اليابان، وهو ما يمكن الاتحاد الأوروبي من ضرب عصافورين بحجر واحد: من جهة تقوية موقعه في الساحة الدولية، ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي من خلال توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط والتي تنافسه فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بدورها إلى الاستحواذ عليها نظرا لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية.³
 - كما أن هناك أهداف أخرى متعلقة بضمان مصادر دائمة للطاقة خصوصا النفط والغاز، فالالاتحاد الأوروبي باعتباره قوة اقتصادية عالمية كبيرة، يعد من كبار المستهلكين للطاقة، إذ استورد سنة 2010 على سبيل المثال نحو 993 مليون طن معادل

¹ : عبد العالي حور (2010)، *العوامل السوسيو اقتصادية والبيئية وحدود تأثيرها على الوضع الأمني في دول حوض المتوسط*، مجلة شؤون عربية، العدد 143- صيف، الأمانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، ص 123.

² : طارق رادف (2015)، *المغرب العربي في التصورات الأوروبية : الشريك أم المنطقة الحاجزة*، مجلة شؤون عربية، العدد 163- خريف، الأمانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، ص ص 187-188.

³ : أحمد فراس العوران (2002)، *مصدر سبق ذكره*، ص 191.

للتبوهل Mtep* والتي من المنتظر أن ترتفع سنة 2020 إلى أكثر من 1045 مليون طن. معادل للتبوهل Mtep، مع العلم أنه يعتمد على الخارج في تلبية 53% من احتياجاته الطاقوية كما يظهر ذلك مؤشر التبعية الطاقوية *dépendance énergétique* (الواردات/ الاستهلاك) والتي من المنتظر أن تصل إلى 60% بحلول سنة 2020 ثم إلى ما بين 75% و 80% سنة 2030.¹ وكما هو معلوم، تعد بعض دول الضفة الجنوبية للمتوسط أحد المصادر الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي، إذ قدرت الاحتياطات المؤكدة لمجموع الدول المتوسطية من الغاز الطبيعي بحوالي 8000 مليار متر مكعب (وهو ما يعادل 4,6% من الاحتياطي العالمي)، والتي تحتكرها ثلاث دول متوسطية هي الجزائر، ليبيا ومصر بنسبة 95%، في حين قدرت الاحتياطات النفطية لإجمالي الدول المتوسطية خلال نفس السنة بقرابة 61,5 مليار برميل (وهو ما يعادل 4,6% من الاحتياطي العالمي المؤكد) والتي تساهم فيها الدول المتوسطية الثلاثة سالفه الذكر بقرابة 94%². هذا ما جعلها تلي سنة 2010 ما يقارب 20% و 15% من الاحتياجات الأوروبية من الغاز الطبيعي والنفط على التوالي من خلال توجيه قرابة 60% من صادراتها النفطية و 84% من صادراتها من الغاز الطبيعي نحو الأسواق الأوروبية.³

وهنا يجب الإشارة إلى أن هناك العديد من العوامل المساعدة على زيادة الصادرات الطاقوية المتوسطية نحو دول الاتحاد الأوروبي، ولعل أبرزها القرب الجغرافي، وجود هياكل قاعدية مساعدة في عملية النقل كالأنبوبين الناقلين الأول من الجزائر إلى إيطاليا عبر تونس والبحر المتوسط، والثاني من الجزائر إلى أسبانيا عبر المغرب ومضيق جبل طارق على مسافة 1370 كم، فضلا عن الاحتياطات الكبيرة التي تتمتع بها الدول الشريكة والتي يمكن أن تدعم أكثر في حال انضمام ليبيا إلى مسار الشراكة، وهي التي تعد أكبر منتج للنفط في منطقة المتوسط.

كما أن هناك أيضا احتمال دخول مصدريين جدد للطاقة وهم دول الضفة الشرقية للمتوسط (لبنان، سوريا، فلسطين، إسرائيل)، حيث أجرت الولايات المتحدة في مارس سنة 2010 مسحا أسفر عن تقييم يتعلق بإمكانية وجود مورد غير مكتشف للنفط والغاز في منطقة حوض بلاد الشام شرقي المتوسط، قدرت الاحتياطات المحتملة فيه بحوالي 5,3 مليار برميل من النفط و 3450 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.⁴

2-2-3- أهداف الشراكة الأوروبية متوسطة من منظور الدول المتوسطية الشريكة.

على نقيض الطرف الأوروبي، لم يكن لطرف الشراكة الآخر أهداف ورؤية محددة وموحدة متفق عليها بين الدول المتوسطية وحتى العربية منها من عملية الشراكة، لسبب بسيط، وهو عدم وجود تنسيق بينها من شأنه أن يحدد مقترحات وآليات خاصة بما بالتوازي مع المقترحات الأوروبية المقدمة.⁵ وهذا الأمر ليس بجديد على اعتبار أن المبادرات التي أطرت العلاقات الأوروبية المتوسطية بما فيها الاقتصادية والمالية كانت تعكس رؤية الطرف الأوروبي وتخدم مصالحه بالدرجة الأولى باعتبارها مبادرات وحيدة الجانب. فالدول المتوسطية التي لا تستطيع أن تسقط من حساباتها البعد الجغرافي والعلاقات التاريخية والاقتصادية التي تربطها بالجار الشمالي والغربي الأكثر تقدما منها والتي يتعين عليها الانضمام لأي مسار مقترح عليها رغم علمها بأنه لا يخدم مصالحها على النحو الذي ترغب فيه وعلى كافة الأصعدة، سارعت إلى الانخراط في مسار الشراكة الأوروبية متوسطة أملا في أن تكون هذه الصيغة الجديدة للتعاون أفضل من سابقاتها.⁶

وبما أن غالبية الدول المتوسطية الشريكة كانت تعاني من تدهور اقتصادياتها وعجزها عن إيجاد الحلول المناسبة لمختلف المشاكل الاقتصادية المترتبة عنها من ارتفاع معدلات البطالة والمديونية وضعف أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، رأت في عملية الشراكة فرصة للتقليل من حدتها لما وذلك بالاستفادة من التعاون الاقتصادي والمالي الذي تتيحه الشراكة في شقها الاقتصادي، وهو ما يعد في حد ذاته دافعا قويا للتفاعل الإيجابي معها.

وبالتالي يمكن القول أن أهداف الشراكة من منظور الدول المتوسطية كانت ذات طابع اقتصادي بالدرجة الأولى، حيث ترى أنه بإمكانها أن تحقق بعض المكاسب من خلال:⁷

- الاستفادة من الارتباط بوحدة من أكبر القوى الاقتصادية على اعتبار أن يمكن أن ينعكس بشكل إيجابي على عملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول، على غرار ما تقره اتفاقيات الشراكة من تأمين وضع تفضيلي للمنتجات الدول المتوسطية في أسواق

* : هي وحدة لقياس الطاقة المعتمدة من قبل العديد من الهيئات الدولية التي تعنى بالمسائل الطاقوية في العالم ومن بينها الوكالة الدولية للطاقة *International Energy Agency*، حيث يعادل 1 Tep حوالي 7,33 برميل من النفط، 1000 متر مكعب من الغاز الطبيعي.

¹ : BEN ABDALLAH Moncef et AL (2013), *Vers une communauté euro méditerranéenne de l'énergie : Passer de l'import-export à un nouveau modèle énergétique régional*, études réalisée par l'Institut de prospective économique du monde méditerranéen-PEMED- et l'observatoire méditerranéen de l'énergie, Paris, p 9.

² : GHILES Francis (2010) *La difficile coopération énergétique en Méditerranée occidentale*, Les Notes IPED-études & analyses, N°9 AVRIL, l'Institut de prospective économique du monde méditerranéen- IPED-, Paris, p7.

³ : BEN ABDALLAH Moncef et AL (2013), *Op.Cit.*, p 17.

⁴ : صحبت كاربوز (2012)، موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط : التحديات والفرص، في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed - برشلونة، ص 214.

⁵ : أشرف عبد العزيز (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 27.

⁶ : أحمد فراس العوران (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 194.

⁷ : لمزيد من التفصيل، أنظر :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1999)، مرجع سبق ذكره، ص 186.

- عزت ملوك فناوي (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 118-119.

- أحمد فراس العوران (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 195.

- الاتحاد الأوروبي. ففتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية يمكن أن يضمن لها تحقيق فوائض من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.
- الاستفادة من المساعدات المالية والتكنولوجية واجتذاب الاستثمارات من دول الاتحاد الأوروبي، بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والتغلب على المشاكل الاجتماعية في هذه الدول، وهو من شأنه أن يعزز الاستقرار في هذه الدول ويقلل من حدة الفوارق الموجودة بينها وبين دول الاتحاد.
 - كما يجب التنويه، أيضا إلى وجود أهداف أخرى تسعى مختلف الأطراف المتوسطية لتحقيقها من وراء انضمامها لمسار الشراكة، ومنها رغبة بعض الدول في مساعدة الاتحاد الأوروبي للضغط على الكيان الصهيوني وإجباره على حل القضية الفلسطينية بما يخدم حقوق الفلسطينيين، في حين يسعى الطرف المختل للأراضي الفلسطينية من وراء هذه الشراكة إلى تطبيع علاقاته بالدول العربية المتوسطية وتوسيع علاقاته باعتباره أحد أطراف عملية الشراكة.¹ كما يجب أيضا من ناحية ثانية، عدم إغفال عامل آخر، سرع من وتيرة الانخراط في مسار الشراكة من خلال عمليات التوقيع على اتفاقيات الشراكة المتمثل في عملية توسيع الاتحاد الأوروبي لدول وسط وشرق أوروبا مستقبلا (وهو ما حصل سنة 2004)، حيث كان يتوقع أن يكون لهذه العملية النتائج التالية: ²
 - إن تركيز الدعم المالي لتلك الدول من الميزانية المجمع من شأنه تقليص المساعدات الموجهة لدول الضفة الجنوبية للمتوسط.
 - تسمح اتفاقية مايسترخت بحرية حركة الأيدي العاملة الوافدة من دول أوروبا الشرقية والوسطى في دول المجموعة الأوروبية مما يؤدي إلى تخفيف فرص العمل المفتوحة للدول الجنوبية على وجه الخصوص.
 - من المتوقع أن تتسارع عملية نقل الأنشطة الإنتاجية ورؤوس الأموال الأوروبية إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية حيث مازالت تكاليف الإنتاج ورؤوس الأموال مواتية للغاية، وهذا يقلل من فرص الاستثمار في دول المتوسط.
 - انفتاح أسواق المجموعة الكاملة لصادرات تنافس جزء من صادرات الشركاء المتوسطيين الفعلية أو المحتملة، ومن ناحية أخرى سيؤدي انتشار مناطق تجارة حرة بين الإتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية وآسيا ودول المحيط الهادي إلى إيجاد أقطاب جديدة للتجارة ورؤوس الأموال والمنتجات التي ستجذبها أسواق ناشئة أو قوية.

المطلب الثاني : السياسات الأوروبية المكتملة لمسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية.

كان لعملية التوسيع التي شهدتها الاتحاد الأوروبي في ماي 2004 ، تأثير مباشر على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه جيرانه في الضفتين الجنوبية والشرقية للمتوسط، أين قام بإعادة النظر فيها من خلال تبنيه للسياسات اعتبرها مكتملة لمسار الشراكة الأوروبية المتوسطية كون مقارنة الشراكة بقيت تشكل رغم تواضع النتائج المحققة بعد مرور عقد على انطلاقتها، الإطار الأساسي الذي تقوم عليه العلاقات ما بين الاتحاد الأوروبي والدول الموقعة على اتفاقيات الشراكة معه خصوصا على المستوى الثنائي. وقد جاءت عملية المراجعة هذه ، استجابة للتحويلات التي عرفتها المنطقة الأوروبية المتوسطية والتي هي مختلفة تماما عن الظروف التي صاحبت عملية انطلاق مسار برشلونة³.

وهذه السياسات تتمثل في كل من السياسة الأوروبية للجوار التي تم تبنيها سنة 2004 والتي تم ادخال بعض التعديلات عليها سنة 2011 بسبب أحداث ما يعرف بالربيع العربي التي وقعت في بعض الدول المتوسطية الشريكة وكذا مشروع الاتحاد من أجل المتوسط لسنة 2008 ، حيث سنحاول إبراز أهم محتوياتهما -ولو بإيجاز- من خلال الفقرات الموالية.

1- المقاربة الأوروبية تجاه المتوسط في ظل السياسة الأوروبية للجوار PEV سنة 2004 .

كما ذكرنا آنفا، كانت السياسة الأوروبية للجوار نتيجة حتمية لخيار توسع الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية سنة 2004 الذي وجد نفسه بالموازاة مع المكاسب والفرص التي أتاحتها عملية التوسع أمام تحديات ورهانات جديدة، وهو الذي أضحى يضم 27 دولة بتعداد سكاني قدره 450 مليون نسمة ومنتجات محلي إجمالي قارب 10000 مليار يورو يجاور بشكل مباشر دول جديدة واقعة شرق أوروبا ودول حوض المتوسط تضم نحو 385 مليون نسمة .

غير أن ذلك لا يعني إغفال دور المستجدات السياسية والاقتصادية التي حدثت خلال العقد الأول من تطبيق مقارنة الشراكة الأوروبية المتوسطية وفقا لإعلان برشلونة التي بدأت بطموحات كبيرة ولكن نتائجها في أبعادها الثلاثة: السياسية والأمنية، والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، كانت دون مستوى تطورات أطراف العملية وخصوصا الشركاء المتوسطيين، في دفع الاتحاد الأوروبي نحو تبني في 11 مارس 2003 للسياسة الأوروبية للجوار *Politique Européenne de Voisinage* كإطار جديد لتنظيم وتحسين علاقاته مع الدول المجاورة له، والمقصود هنا ليس فقط الدول المتوسطية الشريكة معه بل يشتمل أيضا الدول الواقعة على حدوده الشرقية بعد عملية التوسع،⁴ تماشيا مع هذه المستجدات التي لا يتسع بحثنا لعرضها بشكل مفصل.

1-1- السياسة الأوروبية للجوار : السياق، الأهداف والمضمون

وجدت هذه السياسة الأوروبية الجديدة أصولها في مبادرة رئيس المفوضية السابق رومانو برودي *Romano PRODI* التي

1: ناجي عبد الله و عبد الخالق محمد (2014)، مرجع سبق ذكره، ص78.
2: محمد لحسن علاوي (2012)، اتفاقيات الشراكة الأوروبية : شراكة اقتصادية حقيقية، أم شراكة وريادات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16 ، جامعة غرداية، ص 146.
3: هاني الحوراني(2007)، عشر سنوات على إعلان برشلونة ، في هاني الحوراني (تحت اشراف)، الشراكة الأوروبية المتوسطية من برشلونة إلى سياسة الجوار، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، صص32-33.
4: KHADER Bichara (2008), *Op.cit*, p143.

اقترحتها لأول مرة في محاضرة له في جامعة لوفان الكاثوليكية ببلجيكا في نوفمبر سنة 2002، لإعادة تنظيم العلاقات مع كل الدول التي تحدها أوروبا الموسعة برياً وبحرياً وتشمل 16 دولة ومنها الدول المتوسطية الشريكة وفقاً لمسار برشلونة يضاف إليها ليبيا مع استبعاد تركيا باعتبارها مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الشرقي لأوروبا (أرمينيا، روسيا البيضاء، مولدافيا، أذربيجان، جورجيا وأوكرانيا) والتي سماها بحلقة الأصدقاء *Ring of Friends* من خلال مقارنة جديدة تعتمد على التعاون الشامل في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع تعميقه أكثر بالاستفادة حتى من مزايا الدول المرشحة للانضمام، والتي اختصر مضمونها في الصيغة الشهيرة لهذه السياسة وهي " كل شيء ما عدا المؤسسات *Tout sauf les institutions*" التي تعني فتح المجال لهذه الدول للاستفادة من كل الفرص والمزايا الناجمة عن تعزيز علاقاتهم مع الاتحاد الأوروبي باستثناء إمكانية الانضمام إليه مستقبلاً (التمييز بين الاندماج والانضمام).¹

وعليه يكمن الهدف الرئيسي للسياسة الأوروبية للجوار بحسب المفوضية الأوروبية، في تعميم الفوائد المترتبة على التوسعة الجديدة في الاتحاد الأوروبي والحيلولة دون ظهور انقسامات جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسع والدول المجاورة له نتيجة لعملية التوسع وتأثيراتها السلبية على علاقاته مع الجيران بما فيهم الشركاء المتوسطيين، وبالتالي ضمان خلق بيئة مزدهرة مستقرة وآمنة في جوار الاتحاد الأوروبي الشرقي والجنوبي وفقاً لمعايير وقيم الاتحاد دون ضرورة إدماج هذه الدول المجاورة والمشكلة لحلقة الأصدقاء في الاتحاد الأوروبي. وبهذه الطريقة يرقى تعاونهم الاقتصادي والسياسي والأمني والثقافي إلى حد الاشتراك معه في كل شيء ما عدا المؤسسات، بمعنى أن السياسة تتضمن تشكيل وتعميق طويل الأمد للعلاقات بالدول المجاورة وفي مختلف المجالات دون أن يكون ذلك مرافقاً لانضمام تلك الدول للاتحاد الأوروبي.²

أما المنهج المقترح لتنفيذ السياسة الأوروبية للجوار، فهو مرتكز بشكل رئيسي على مقارنة ثنائية بين الاتحاد الأوروبي من ناحية وكل دولة معنية بهذه السياسة، وهو ما يظهر في آليات عملها والمبادئ التي تقوم عليها :

- فبالنسبة لآليات عمل السياسة الأوروبية للجوار : نجدتها تعتمد على ثلاثة آليات عمل رئيسية هي :
 - اتفاقيات الشراكة الثنائية المبرمة في إطار مسار برشلونة مع الدول المتوسطية الشريكة، واتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة مع الدول الشريكة الشرقية، حيث يشترط على كل دولة تطمح إلى الاستفادة من سياسة الجوار الأوروبية أن تكون مرتبطة باتفاقيات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي باعتبارها جاءت كوسيلة مساعدة على تعميق العلاقات في مختلف المجالات بين طرفي الجوار من ناحية ، ومن ناحية ثانية جاءت كتكملة لمسار للسياسات التي تؤطر هذه العلاقات، ومن ثم العمل على تسريع تحقيق الأهداف المسطرة لها على غرار أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية في محاورها الثلاثة.³
 - خطط العمل *Plans d'Actions*⁴، وتعتبر أهم آلية لتنفيذ هذه السياسة، أين يقوم الاتحاد الأوروبي بالتفاوض مع الدول المشمولة في سياسة الجوار الأوروبية حول مجالات التعاون ذات الأولوية التي تستوجب دعم الاتحاد الأوروبي لها، والتي يمكن أن تقود إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها بين الطرفين وفقاً لبرنامج زمنية محددة، والتي يتم دمجها (المجالات، الأهداف وطرق تقييمها) في خطط عمل خاصة بكل بلد تتراوح مدتها ما بين 3 و5 سنوات قابلة للتجديد،⁵ ولعل أبرز المجالات التي حظيت بالأولوية وفقاً للمفوضية الأوروبية هي : الحوار السياسي والإصلاح، التجارة وإجراءات تحضير الشركاء للمشاركة الفعالة في السوق الداخلي للاتحاد، العدالة والشؤون الداخلية، مجالات الطاقة، النقل، مجتمع المعلومات، البيئة، البحث والابتكار، السياسات الاجتماعية، والعلاقات بين الجماعات.⁶
 - الآلية المالية لسياسة الجوار، تتمثل في الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IEPV التي شرع العمل بها منذ سنة 2007 والتي عوضت برامج المساعدة المالية الأوروبية المعمول بها، وهي برنامج MEDA الخاص بالدول المتوسطية الشريكة في إطار مسار برشلونة وبرنامج TACIS الخاص بدول الجوار الشرقي للاتحاد الأوروبي، وقدر مبلغها الإجمالي بنحو 12 مليار يورو غطت الفترة 2007-2013، قبل تعويضها هي الأخرى بآلية مالية جديدة لسياسة الجوار هي الآلية الأوروبية للجوار IEPV التي ستغطي الفترة 2014-2020 بمبلغ مالي تجاوز 15 مليار يورو، مع العلم أن 90 % من المبلغ المالي الإجمالي للآلية الأوروبية للجوار والشراكة كان موجهاً لدعم التعاون الثنائي (تمويل المشاريع على مستوى الدول) في حين خصصت 10 % الباقية لتمويل المشاريع المندرجة في إطار التعاون الإقليمي والعاير للحدود.

¹ : KHADER Bichara (2008), *Op.cit.*, p142.

² : Commission des Communautés Européennes (2003), *L'Europe élargie- Voisinage : un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'Est et du Sud*. Communication de la Commission au Conseil et au parlement européen, COM(2003)-104-Final – du 11 Mars, Bruxelles, pp5-4.

³ : FUGUET Jean-Luc et Al (2007), *Les Pays Méditerranéens face à la politique européenne de voisinage (PEV)*.

Communication présentée au troisième colloque international sur "la nouvelle politique de voisinage", organisé par la faculté des sciences économiques et de gestion de Tunis - université Tunis el-Manar, Hammamet le 1 et 2 Juin, pp3-4.

⁴ : تعتبر مخططات العمل *Plans d'actions* أساس السياسة الأوروبية للجوار، فهي تتكون من ثلاثة أجزاء، أولاً المقدمة التي يتم فيها التذكير بأهداف السياسة بشكل عام، وتتشابه بصفة عامة في كل مخططات العمل الموضوعة مع الدول المنخرطة بشكل فعلي في هذه السياسة، كما تتضمن الأفاق الجديدة للشراكة والنشاطات الأولية التي يجب وضعها حيز التنفيذ، بعد ذلك يأتي الجزء الثاني المنضم من مجالات هذه السياسة بالتفصيل، ثم الجزء الثالث والأخير الذي يتضمن السريان والتقييم.

⁵ : BLANC Jacques (2008), *La politique européenne de voisinage*, Rapport d'information N°451- Juillet, le Sénat de la France, Paris,p9.

⁶ : Commission des Communautés Européennes (2004), *Politique européenne de voisinage : Document d'orientation*, Communication de la Commission, COM(2014)-373-Final – du 12 Mai, Bruxelles, p3.

- أما بالنسبة للمبادئ، فالسياسة التي تقود سياسة الجوار الأوروبية، تتمثل في¹ :
 - الملائمة والتمايز *l'appropriation et Différenciation*، حيث تعني الملائمة أن الاتحاد الأوروبي لا يلزم الدول الشريكة بالانخراط في سياسة الجوار، كما أنه لا يفرض عليها مجالات تعاونية غير رغبة فيها على أساس أن كل المجالات والأهداف المتفق عليها يتم التفاوض عليها ومناقشتها قبل إدراجها في خطط العمل الثنائية، أما التمايز فيعني تكييف الشراكة بناء على طلب الشركاء ويكون ذلك من خلال طرح مجالات تعاونية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد، غير أن مبدأ التمييز لا يعني أن البلد غير ملازم بتنفيذ التزاماته المتفق عليها بأخذ هذه الخصوصيات كذريعة لذلك، بل العكس فالتقدم السريع في عمليات الإصلاح في مختلف المجالات وتحقيق الأهداف ستؤدي إلى توطيد العلاقة بين الطرفين أكثر وبالتالي ستشمل مجالات أوسع والحصول على مكاسب أكبر.
 - الدعم المشروط من خلال ربط مختلف أشكال المساعدات المقدمة من تمويل ومساعدات تقنية والمشاركة في مختلف البرامج الأوروبية بالنتائج المحققة من طرف دول الجوار ومدى نجاحها في تنفيذ الإصلاحات التي تتضمنها خطط العمل الخاصة بها، وأيضا بمدى احترامها للقيم والمعايير المحددة من قبل الاتحاد الأوروبي وهي معايير يغلب عليها الطابع السياسي والأمني على غرار الإصلاح السياسي والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون....
 - التدرج *gradualisme*، في عملية تنفيذ متطلبات السياسة الأوروبية للجوار من قبل كل بلد وفقا للبرنامج والأهداف المتفق عليها مع الاتحاد الأوروبي. مع التنويه بأنه رغم سعي الاتحاد الأوروبي إلى تقديم مقاربة متناسقة تقدم نفس الآفاق لمجمل الدول الشريكة المعنية بسياسة الجوار وتحدد نفس الالتزامات لكل واحدة منها، إلا أن ذلك لم يمنع من الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين الدول بوصفها أحد عوامل نجاح هذه السياسة. لذا نجد أن برامج العمل أو النشاط التي هي مجموعة من العناصر المشتركة التي تتوافق وأهداف سياسة الجوار الأوروبية التي تشكل أساس العمل بهذه الأخيرة يبقى إعدادها وتحديد الأولويات الخاصة بكل دولة شريكة يخضع أو بالأحرى يأخذ بعين الاعتبار خصائص وظروف كل بلد، فضلا عن تنفيذ متطلباتها وتحقيق المكاسب أو الأهداف المسطرة بشكل متدرج.
- وقد كان لتطبيق سياسة الجوار تأثير على سياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطة وفقا لمقاربة الشراكة، وهذا رغم تأكيد هذا الأخير على أن مكتسبات الشراكة تبقى هي أساس كل تعاون في منطقة حوض المتوسط والذي تدعمه سياسة الجوار الأوروبية لما توفره من آليات واستراتيجيات تمكن من تعزيز محتوى اتفاقيات الشراكة وتنفيذ متطلباتها بشكل يسمح في نهاية المطاف بتحقيق أهداف الشراكة بجوانبها الثلاثة مع كل دولة شريكة.²

2-1- علاقة السياسة الجوار الأوروبية بمسار الشراكة الأوروبية المتوسطة

تم دمج الدول المتوسطة المرتبطة مع الاتحاد الأوروبي باتفاقيات الشراكة في سياسة الجوار الأوروبية منذ سنة 2004، وانخرط معظمها بشكل فعلي في العملية منذ سنة 2007 بعد تبني خطط العمل الخاصة بها مع تقدم بعضها في علاقتها مع الشريك الأوروبي، علم غرار المغرب الذي حصل على صفة الوضع المتقدم *Statut Avancé* بداية من 13 أكتوبر سنة 2008، وهو وضع أكثر من مجرد شراكة وأقل من العضوية³، وهذا إذا ما استثنينا سوريا التي لم توقع وقتئذ على اتفاق الشراكة الخاص بها مع الاتحاد الأوروبي (انتهاء المفاوضات في أكتوبر سنة 2004 والتوقيع عليه في ديسمبر سنة 2008 والذي تم تجميد العمل به من قبل الطرف الأوروبي منذ سنة 2011 بفعل الحرب الأهلية الدائرة هناك)، ولكن أيضا الجزائر التي كانت البلد الوحيد الذي رأى أن هذه السياسة لا تشكل في الوقت الراهن أولوية لها مفضلة بذلك الاكتفاء بتنفيذ اتفاق الشراكة.⁴

عموما، يمكن إظهار التغييرات التي طرأت على مسار الشراكة الأوروبية المتوسطة نتيجة إدماجها في سياسة الجوار الأوروبية في النقاط الواردة على النحو الموالي:

- التركيز أكثر على البعد الثنائي في علاقة الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطة مع إلزام هذه الأخيرة بتنفيذ التزاماتها وتحقيق الأهداف المتفق عليها بهدف الحصول على مكاسب وتعاون أكبر من ذلك المقترح في إطار مسار الشراكة من جانب الاتحاد الأوروبي. وعليه تم في هذا الصدد إدخال خطط العمل التي تأخذ كما ذكرنا آنفا بالحسبان الخصوصية الوطنية لكل بلد جوار، وتحدد

¹ : KHADER Bichara (2008), *Op.cit*, p157.

² : Commission des Communautés Européennes (2004), *Op.Cit*, pp7-8.

³ : لم يتم تعريف مفهوم "الوضع المتقدم" سواء في تلك الوثيقة المشتركة التي صدرت عن المفوضية الأوروبية حول تعزيز العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب / الوضع المتقدم الصادرة عن المفوضية الأوروبية في أكتوبر سنة 2008، أو في نصوص المعاهدات الأوروبية، ولا حتى في وثائق مسار برشلونة لسنة 1995. وبما أنه لم يتم تحديد التزامات الشراكة بين الطرفين بشكل واضح في نص الوثيقة، فإن تعريف هذا المفهوم يتوقف على منظور الطرفين وعلى إرادتهما السياسية التي لا تنتج عنها التزامات قانونية. فوثيقة الوضع المتقدم تنص على تعميق الشراكة المستقبلية بين الشريكين في العديد من المجالات كإبرام اتفاق حول تبادل حر عميق وشامل، الجوار السياسي والاقتصادي، البيئة، المجال الاجتماعي والثقافي والعلمي. وبالرغم من أن نص الشراكة بشأن الوضع المتقدم يعتبر بمثابة بيان سياسي من دون آثار قانونية ملزمة، إلا أنه يبدو كمقرب تكاملي عميق يتضمن عدة جوانب، كالجانب السياسي، حقوق الإنسان، المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي إلى غير ذلك من القضايا.

فالوضع المتقدم، الذي يمثل من قبل محرريه "خطة طريق"، يشكل نموذجا من هذا النهج الجديد للآليات التكامل الذي يتجاوز، من خلال محتواه ومداه، البعد الاقتصادي والتجاري لكي يشمل أيضا، باستثناء تنقل وحركية العاملين، مجالات جديدة مثل القضايا السياسية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المدني، البحث والابتكار، البيئة، الحوكمة الرشيدة، الطاقة المتجددة، الماء، ناهيك عن ميادين أخرى متنوعة.

ويعبارة أخرى، فإن هذا المقرب الجديد يتجاوز اتفاقية الشراكة لسنة 1996 التي لا تزال تشكل الأداة القانونية المنظمة للعلاقات الثنائية المغربية الأوروبية إلى حين أن تحل مكانها آلية قانونية جديدة ملزمة. (نقلا عن محمد أوضبجي (2012)، الوضع المتقدم كنموذج في اتجاه بناء تكتلات اقتصادية إقليمية جديدة، مجلة روى اقتصادية، العدد 2- جوان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الوادي، صص 64-65).

⁴ : KHADER Bichara (2008), *Op.cit*, p153.

- الأهداف التي يطمح لتحقيقها مع تناسب وتيرة الدعم المقدم من طرف الاتحاد طرديا مع التقدم الذي يحرزه في المجالات التعاونية المتفق عليها في خط العمل، وعليه نجد أن مفهوم الشراكة على المستوى الثنائي قد أخذ طابع الثنائية المتميزة من خلال التمييز بين الشركاء وعدم معاملتهم من حيث حصولهم على مكاسب الشراكة معاملة موحدة، والتي أضحت مرتبطة بما يتم تحقيقه من نتائج.
- تشديد المشروطية مقارنة بمسار برشلونة انطلاقا من مبدأ الدعم المشروط الذي تركز عليه سياسة الجوار الأوروبية كأسلوب تمييزي يدعو الأوروبيون من خلاله شركائهم إلى الاقتراب من ممارساتهم في مواضيع محددة مقابل منحهم تعاونا أكثر وبوسائل مالية أكبر.
- فبالنسبة للمقاربة الجديدة للاتحاد الأوروبي، فهو يرى باستحالة إقامة علاقات تفضيلية مع دول الجوار دون التزام متبادل بقيم مشتركة مستوحاة من التجربة الأوروبية، وهو يعني امتثال الشركاء المتوسطيين في سياسة الجوار لشروط جديدة متعلقة بضرورة التزامهم بما يتماشى والتوجهات الأساسية للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، والالتزام بالمعايير الخاصة بالعدالة والشؤون الداخلية فضلا عن الالتزام باحترام القانون الدولي ومجهودات تسوية وحل النزاعات الدولية، وهي شروط كلها تعبر بوضوح عن الهواجس الأمنية الأوروبية التي تعتبر من العوامل الرئيسية المحددة للسياسة الأوروبية تجاه منطقة المتوسط.
- تطمح سياسة الجوار الأوروبية تعزيز الأهداف الاقتصادية والمالية للشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال إقامة منطقة التبادل الحر وتسهيل دخول المنتجات المتوسطية المنشأ مع إمكانية مشاركة بعض الدول الشريكة في بعض مجالات السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، وتعميق العلاقات الاقتصادية من خلال إقامة علاقات تفضيلية خاصة، وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والمالي، فضلا عن المساعدة في الإدماج في النظام التجاري العالمي وتشجيع الربط المتبادل للبنى التحتية ومواءمة التشريعات في مجال النقل والطاقة والاتصالات وغيرها... ، وهو ما يمكنها بالتالي من الاستفادة من مختلف المزايا المرتبطة بأفاق العضوية شريطة إحراز تقدم على صعيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية في هذه الدول.¹

2- مشروع الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008 .

لم تكد تمر خمس سنوات على انطلاق السياسة الأوروبية للجوار كمحاولة من الاتحاد الأوروبي لتفعيل علاقاته مع دول الجوار بما فيها الدول المتوسطية الشريكة معه التي انخرط معظمها في هذه السياسة، حتى ظهرت مبادرة أخرى لإعطاء دفع جديد لمسار الشراكة الأوروبية المتوسطية في ظل تواضع حصيلته بعد مرور قرابة 13 سنة على انطلاقه متمثلة في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي عرف انطلاقته الرسمية في 13 جويلية سنة 2008. بعدما كان مجرد مشروع فرنسي خالص طرحته فكرته الأولى من قبل الرئيس السابق ساركوزي في خضم حملته الانتخابية في خطاب له في 7 فبروري سنة 2007 بمدينة تولون باقتراحه إنشاء اتحاد متوسطي لا يحل محل عملية برشلونة بل سيكون بحسبه أحد العوامل المساعدة لاستمرار مسارها، و يكون مرتكزا على مقارنة التنمية المشتركة Co-*développement* القائمة بحسب تعريفه على تقاسم التكنولوجيا والمعرفة والخبرات مع ما يتطلبه ذلك من إنشاء لبنك استثماري متوسطي يعنى بتمويل مشاريع المياه والطاقة وحماية التراث في جو من التعاون والتضامن والاحترام المتبادل.²

فالاتحاد المتوسطي في صيغته الأولى المطروحة من قبل ساركوزي، ارتكز على مبدئين أساسيين وهما : الندية في التعاون بين مختلف الأطراف، حيث تستخدم مشاريع التعاون الملموسة بشكل مشترك بين دول جنوب المتوسط وشماله، أما المبدأ الثاني فيتمثل في الهندسة المتغيرة ، بمعنى أن تنفيذ مشروع مشروط بتطوع أي دولة ترغب في تنفيذه، ومن ثم فهو يقوم على تنفيذ سلسلة من المشاريع في المنطقة تغطي مجالات حيوية، من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول الاتحاد المتوسطي، ومن ثم تحقيق الهدف الرئيسي الذي كان يسعى إليه ساركوزي وهو كبح الهجرة نحو أوروبا وضمان استقرارها وأمنها ، فضلا عن توسيع النفوذ الفرنسي في المنطقة المتوسطية بشكل مستقل عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي.³

لذا، فقد استقبل مشروع الاتحاد المتوسطي بحذر شديد من قبل العديد من الدول المتوسطية، أين أبدت الجزائر وليبيا تحفظات شديدة عليه مع إعرابها عن تحوفها من أن يكون التطبيق مع إسرائيل شرطا غير معن لانضمام إلى هذا الاتحاد. وفي هذا الصدد طلبت الجزائر توضيحات أكثر حول المشروع والدول المعنية به خاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بدولة الاحتلال الصهيوني، في حين لقي المشروع معارضة شديدة من قبل العديد من دول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها ألمانيا التي رأت في المشروع رغبة من الجانب الفرنسي لتوسيع نفوذه وخدمة لمصالحه الذاتية بعيدا عن سياسات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فهي ترى أن أي مشروع يجب أن لا يخرج عن نطاق مؤسسات الاتحاد وسياسته المتوسطية المتمثلة في مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية، كما يجب أن لا يقتصر فقط على الدول المحاذية للمتوسط. كما عارضت المشروع تركيا التي تعد أحد الدول المتوسطية الشريكة التي رأت فيه محاولة لقطع طريق انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي عبر استدراجها إلى صيغة تعاونية بديلة عن عملية الانضمام⁴، لذلك رأت بعدم قبول أن يقدم الاتحاد المتوسطي كضمن وبدليل عن الرغبة للانضمام للاتحاد الأوروبي. ونتيجة للضغوط التي مارستها ألمانيا على مستوى الاتحاد الأوروبي، تم إدخال تعديلات على صيغة الاتحاد المتوسط بإدماجه في مسار برشلونة، وبالتالي تغيير اسمه من "الاتحاد المتوسطي" إلى "مسار برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط" الذي أضحي يضم كل دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة، والذي أقره الاتحاد الأوروبي في بروكسل في 14 مارس سنة 2008 ثم انطلاقه بشكل رسمي في جويلية سنة 2008.

¹ : Idem, p144.

² : هاني الشميطلي (2008)، مرجع سبق ذكره ، ص ص 152-153.

³ : عبد القادر رزيق المخادمي (2009)، الاتحاد من أجل المتوسط : الأبعاد والأفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 37-38.

⁴ : سامية بيبيرس (2008)، قراءة تحليلية في الاتحاد من أجل المتوسط : رؤية عربية، مجلة شؤون عربية، العدد 136- شتاء، جامعة الدول العربية-الأمانة العامة، ص 161 و ص 163.

- فالاتحاد من أجل المتوسط في أهدافه ومضامينه وطرق عمله وأدواته المالية والفنية لم يختلف عن عملية برشلونة، بل بقي امتداد لها وتعميق لمنهجيتها، على اعتبار أنه جاء مكملاً للعلاقات الثنائية القائمة حالياً بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة التي بقيت توطئها اتفاقيات الشراكة فضلاً عن خطط العمل المدرجة ضمن سياسة الجوار الأوروبية.¹
- إذن، فالأهداف التي يرمي لتحقيقها الاتحاد من أجل المتوسط تصب كلها في خانة فتح مرحلة جديدة من التعاون في المتوسط بإضفاء انطلاقة جديدة على العملية التي انطلقت في برشلونة سنة 1995، ومن ثم تطوير علاقات الشراكة القائمة من خلال تطوير مشاريع جديدة ملموسة ذات بعد إقليمي. ولعل أبرز الإضافات التي جاء بها المشروع لتعزيز مسار الشراكة الأوروبية متوسطة، تتمثل في:²
- وضع إطار مؤسسي من خلال إنشاء هيئات تشرف على إدارة الاتحاد متمثلة في كل من الرئاسة المشتركة تضم رئيسين (واحد من الطرف المتوسطي والآخر من الاتحاد الأوروبي) والتي تكون دورية كل سنتين، والأمانة العامة التي مقرها برشلونة برئاسة أمين عام من الدول الشريكة ومهمتها تتمثل في: تحديد ومتابعة ودفع المشاريع الجديدة التي يتم اختيارها وكذلك البحث عن التمويل والشركاء. وهو ما سيسمح بإدارة المشروع واتخاذ مختلف القرارات بشكل مشترك بين الطرفين المتوسطي والأوروبي.
 - إطلاق مشاريع كبرى ملموسة موحدة ذات بعد إقليمي تكون مفتوحة لجميع الشركاء المهتمين، ويجري تنفيذها وفقاً لمبدأ الهندسة المتغيرة مع إشراك القطاع الخاص. وقد حددت ستة مشروعات أساسية يخص معظمها مجالات ذات طابع اقتصادي عند انطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في مؤتمر باريس سنة 2008 وهي مشاريع تمس قضايا تم بالدرجة الأولى الطرف الأوروبي وهي:
 - مكافحة التلوث في البحر المتوسط والإدارة السليمة للبيئة .
 - تعزيز شبكة النقل، بتطوير الطرق البحرية والبرية بهدف زيادة ارتباط الدول ببعضها البعض.
 - تطوير مصادر الطاقة البديلة وعلى رأسها الطاقة الشمسية مع دعم الأبحاث والدراسات الخاصة بمجالات الطاقات المتجددة والبديلة عن البترول والغاز .
 - التعاون في مجال الحماية المدنية، بإنشاء شبكة متوسطة للحماية المدنية تتيح حسن الاشتراك في وسائل مكافحة الكوارث الطبيعية والحوادث المختلفة والبحث في سبل الوقاية منها.
 - تعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، حيث اتفق على إنشاء جامعة أوروبية متوسطة ومقرها سلوفينيا.
 - اقتراح المبادرة المتوسطية لدعم وتطوير الشركات، وترمي إلى توفير المساعدة للهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الشريكة، بهدف تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الأوروبي (اقتراح آليات وبرامج المساعدة المالية والفنية...).
- وفيما يتعلق بمسألة تمويل المشاريع الإقليمية، فد تم التأكيد على ضرورة تنوع مصادر التمويل سواء الرسمية المتأتية من الدول أو الهيئات والمؤسسات المالية ووكالات التنمية الدولية أو القطاع الخاص وعدم الاكتفاء فقط باليات التمويل والمساعدة المالية التي يتم رصدها مسبقاً من الجانب الأوروبي. لذلك تعثرت العديد من المشاريع نتيجة لنقص التمويل، كما عرفت مؤسسات الاتحاد جموداً نتيجة لشغور الرئاسة المشتركة (سقوط نظام مبارك في مصر سنة 2011 وهو الرئيس المعين من الدول المتوسطية الشريكة)، وهي كلها عوامل تضاف إلى عوامل أخرى ساهمت في فشل المشروع حتى قبل تجسيده، والتي تتمثل في:
- تفاقم الأزمة المالية العالمية، ثم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وهو ما جعل الاتحاد ينشغل أكثر بمعالجة مشاكله الداخلية.
 - عدم وجود إرادة أوروبية لإنجاح المشروع الذي كان منذ البداية مصدر خلاف بين القوى الاقتصادية الكبرى في الاتحاد الأوروبي.
 - ضعف الميزانية المخصصة لتمويل البرامج والمشاريع وعدم وجود مصادر واضحة لتمويلها، فضلاً عن عمومية المشاريع المقترحة وعدم وضوح معالمها وأهدافها.
 - الاضطرابات الأمنية والسياسية في إطار ما يسمى بأحداث الربيع العربي التي عرفتها بعض الدول المتوسطية الشريكة على غرار مصر، سوريا، تونس وأيضاً ليبيا بصفتها عضو مراقب في الاتحاد، بالإضافة إلى استمرار الاعتداءات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

¹ : محي الدين توك (2008)، الاتحاد من أجل المتوسط من فكرة فرنسية إلى منظور أوروبي، مجلة الأردن للشؤون الدولية، المجلد 1- العدد 3- حزيران، ص35.

² : Conseil de l'Union européenne (2008), *Déclaration commune du sommet de Paris pour la Méditerranée Paris*, 13 juillet 2008, Bruxelles, pp14-20

خلاصة الفصل الأول

سمح لنا مستهل هذا الفصل، بالوقوف عند أبرز التحولات التي شهدتها النظام الاقتصادي العالمي منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، وهي فترة كانت مفصلية في العديد من الاقتصاديات في العالم على اعتبار أنها فترة بداية انقضاء مرحلة الرخاء والتوسع في انتهاج السياسات الاقتصادية والاجتماعية في ظل سيادة منطق دولة الرفاه في مختلف الاقتصاديات الرأسمالية طيلة العقود الثلاثة المجيدة *trente glorieuses* التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية على حد تعبير جون فوراستي *Jean Fourastié*. وهذا تحت وطأة ضغوط الأزمات الاقتصادية التي مست الاقتصاد العالمي على غرار انهيار النظام النقدي لبروتون وودز والصدمات البترولية (1973، 1979)، وظهور أزمة التضخم الركودي التي لم يكن بمقدور التيار الكينزي المهيمن على مقاليد إدارة الاقتصاد عقب أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 إيجاد الحلول الملائمة لها مما فسح المجال لعودة أنصار الليبرالية وعدم تدخل الدولة بتياراتهم المختلفة من جديد بعد انحصارهم لأزيد من أربعة عقود، أين كانت البداية الفعلية لرواج الليبرالية الاقتصادية الجديدة بعد تولي كل من تاتشر وريغن لمقاليد الحكم في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، والتي سرعان ما عممت فيما بعد لتشمل معظم دول العالم خصوصا بعد تحول الاقتصاديات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق من ناحية وتغيير نمط التنمية المعتمد من قبل الدول النامية بعد فشل التجارب التنموية المتبناة في أغلبها، ومعاناتها بدورها من الأزمات المتوالية على غرار أزمة المديونية الخارجية بانتهاج سياسات إصلاحية مدعومة من المؤسسات المالية الدولية مستمدة من مبادئ إجماع واشنطن الليبرالية لوليامسون *Walliamson*، والتي تمحورت حول ثلاث: التثبيت والخصوصية وتحرير السوق. كما ترافق صعود موجة التحرر الاقتصادي التي عززها التوجه الليبرالي المتنامي في مختلف الاقتصاديات مع تكريس ظاهرة العولمة الاقتصادية التي باتت أحد السمات الرئيسية المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الراهن على الرغم من أنها ليس بظاهرة جديدة. بل هي ظاهرة قديمة تاريخيا على اعتبار أنها انطلقت مع بدء مسار النظام الرأسمالي الغربي وتطورت معه، ولكنها عادت مجددا في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وبشكل لا يستطيع أي اقتصاد أو مؤسسة في أي مكان الفكك من آثارها، ولا توجد وسيلة إلا ضرورة مواجهتها والانخراط في غمارها مع العمل من أجل تحييد آثارها السلبية. وقد حظيت باهتمام بالغ من قبل الأدبيات الاقتصادية التي رغم اختلافها في العديد من الجوانب المتصلة بخلفيتها النظرية خصوصا وأنها ظاهرة سريعة التطور متعددة الجوانب، إلا أنها تبقى متفككة عموما حول عوامل تكريسها والمتمثلة في: تزايد حرية تدفق رؤوس الأموال بأشكالها المختلفة مع تكريس منطق تكريس منطق العولمة المالية وممولة *Financiarisation* الاقتصاد العالمي، وتحرير المبادلات التجارية الدولية والدور الفعال لمنظمة التجارة العالمية (وقبلها اتفاقيات الجات) في ذلك فضلا عن التطور العلمي والتكنولوجي خصوصا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي كان لها دورا كبيرا في اختزال المسافات والأوقات وربط الاقتصاديات المختلفة ومن ثم تعميق العولمة الاقتصادية التي تبقى في نهاية المطاف بمثابة نظام دولي يعتمد على التكامل بين رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية للدول بطريقة تنشأ عنها سوق عالمية واحدة.

صحيح أن العولمة الاقتصادية حملت معها العديد من المزايا التي جاءت مترافقة مع التطور العلمي والتكنولوجي وتحرير التبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال ونقل المعرفة الإنتاجية والتكنولوجيا وتكامل الأسواق، والتي كان لها دورا محمرا للنمو الاقتصادي في العديد من الاقتصاديات بما فيها بعض الاقتصاديات النامية الصاعدة كالصين والهند وبعض بلدان جنوب شرق آسيا والبرازيل وغيرها من الاقتصاديات التي نجحت في الاندماج في الاقتصاد العالمي والتكيف مع متطلبات الواقع الاقتصادي الجديد الذي أفرزه منطق العولمة. لكن مقابل هذه المزايا، حملت العولمة معها أيضا العديد من السلبيات والمخاطر خصوصا في ظل هيمنة أصولية السوق التي فرضتها الليبرالية الاقتصادية التي انحازت لصالح تحرير الأسواق وعدم إخضاعها لآليات الضبط والتنظيم نتيجة تشددها لحد التطرف في الدعوة إلى تمجيد الحرية الاقتصادية لأقصى مدى ممكن وتفكيك كافة القيود ورفع مختلف أشكال الضوابط وكف كل أشكال التدخل الحكومي في سيرورة العملية الاقتصادية. الأمر الذي نجم عنه حالات عدم استقرار اقتصاديات الدول بل والنظام الاقتصادي العالمي برمته سواء في جوانبه التجارية، النقدية أو المالية مثلما يتبين ذلك من خلال تصاعد وتيرة حدوث الأزمات خصوصا المالية منها بصرف النظر عن شكلها وبشكل متكرر ومتسارع نتيجة لتوطيد قنوات انتقال الصدمات الاقتصادية بسرعة فائقة ما بين الأسواق خاصة المالية منها ولعل أبرزها، الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة بظهور أزمة الرهن العقاري سنة 2007 والتي تحولت بعد ذلك إلى أزمة مالية ثم اقتصادية علمية سنة 2008، لم يشهد الاقتصاد العالمي لها مثيل من حيث حدتها واتساع نطاقها منذ أزمة الكساد الكبير لسنة 1929.

وليس بخفي أن تسارع خطى ظاهرة العولمة الاقتصادية، وما حملته من تلاشي الحدود واختصار المسافات وتحول العالم إلى شبه سوق واحدة. خلقت واقعا جديدا لم تعد فيه الكيانات القطرية قادرة لوحدها على مواجهة الرهانات التي يفرضها التنافس الاقتصادي بين الدول التي أصبحت مرتبطة بشكل أكبر من ذي قبل، وهو ما جعلها تسلك مسلك الانضمام أو تشكيل مختلف الترتيبات التكاملية بمختلف صورها على نحو متزايد للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الدولية، الأمر الذي جعل هذه الترتيبات التكاملية تحتل مكانة هامة في النظام الاقتصادي العالمي وأحد السمات الرئيسية المميزة له في الوقت الراهن.

فالتكامل الاقتصادي هو ظاهرة متعددة الجوانب المتفاعلة مع بعضها البعض على غرار الجانب السياسي والجانب الاقتصادي الذي كان محل الاهتمام في هذا البحث. فمفهومه يتراوح ما بين إزالة جميع العوائق التعريفية والغير تعريفية إلى غاية الوصول إلى تسويق كافة السياسات الاقتصادية والنقدية وتوحيد بين أطراف العملية التكاملية، في حين يتركز هدفه على تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج. وبطبيعة الحال كان وراء الانتشار الواسع لهذه الظاهرة دوافع وأسباب غير اقتصادية ترجع إلى وجود روابط تاريخية قوية

بين شعوب الإقليم، والقرب الجغرافي، ودوافع اقتصادية كالبحت عن توسيع الأسواق وغيرها. مع اختلاف الأهداف التي ترمي لتحقيقها الدول من وراء انخراطها في مسارات التكامل، فالدول الدول الصناعية المتقدمة تسعى لتعزيز مستويات نموها الاقتصادي بالعمل على الاستفادة من عوائد الكفاءة، في حين تستهدف الدول النامية تحقيق التنمية الاقتصادية في كافة المجالات. و لتحقيق تلك الأهداف وإنجاح عملية التكامل لابد من توافر مجموعة من الشروط والعوامل تتمثل أساسا في التقارب الجغرافي، ووجود بنية أساسية ملائمة، مع توافر التقارب في مستويات النمو، وتخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي، ووجود هيئات فووقه قطرية تدبر عملية التكامل.

ورغم ما يتبحه التكامل الاقتصادي من مزايا للدول الأعضاء إلا أنه لا يخلو من المشاكل التي تحد من مسيرته نحو الاندماج التام، وترجع تلك المشاكل إلى الصعوبات التي تطرحها التعريفية الجمركية الموحدة والحماية الجمركية، وكذلك معايير توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر، وهذه المشاكل والصعوبات قد تظهر في ترتيبات التجارة التفضيلية ثم في منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، لكن سرعان ما تتراجع في مراحل أو درجات التكامل العليا. وكغيره من الظواهر يحدث التكامل آثارا استاتيكية على المدى القصير والتي اهتمت بدراستها النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي التي اتركزت على تحاليل فاينر لنظرية الاتحاد الجمركي وغيرها من الإسهامات التي جاء بها رواد هذه النظرية. في حين اهتمت النظرية الحديثة بدراسة الآثار الديناميكية التي يتركها التكامل على المدى البعيد والتي اعتمدت بشكل أكبر على تحاليل النظرية الحديثة للتجارة الدولية التي اقتربت فروضها من واقع التبادل الدولي والتي أخذت بعين الاعتبار للعديد من عناصر التحليل التي أهملتها النظرية التقليدية على غرار اقتصاديات الحجم والتنافسية والتبادل داخل الفروع والمنشآت.

يجب أن نشير الى أن صعوبة الظروف الاقتصادية الراهنة التي تمر بها مختلف الاقتصاديات وحتى بعض التجارب التكاملية كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يعد أنجح التجارب التكاملية على الاطلاق رغم مروره في الوقت الراهن بأصعاب فتراته بالنظر للتعينات السلبية التي خلفتها أزمة الديون السيادية التي طالت بعض دول منطقة اليورو منذ نهاية سنة 2009 لدرجة باتت تهدد مستقبل النظام النقدي الأوروبي ومن ثم الاتحاد الأوروبي الذي أضحي احتمال انسحاب بعض أعضاءه واردا سواء تحت ضغوط تفاهم حدة الازمة كما حصل بالنسبة لليونان، أو حتى تحت الضغط الداخلي لشعوب بعض الدول المطالبة بذلك كالمملكة المتحدة. لم تشكل عائقا في وجه الديناميكية التي عرفتها عمليات توسيع الترتيبات التكاملية وعقد المزيد منها في مختلف مناطق العالم، وهي ديناميكية أعطت التحولات الاقتصادية العالمية خصوصا منذ الربع الاخير من القرن الماضي دفعة قوية لها، وهو ما يتبين من خلال عدد الترتيبات التكاملية المصرح بها لدى المنظمة العالمية للتجارة التي بلغ عدد المصرح بها خلال الفترة 2010-2015 لوحدها 168 ترتيب اقليمي جديد بمتوسط سنوي قدره 33 ترتيب تجاري، حيث ارتفع عددها من 457 ترتيب منها 266 ترتيب نشاط بشكل فعلي في فيفري 2010 الى 625 ترتيب منها 419 ترتيب فعلي مصرح به حتى جانفي 2016، في الوقت الذي لم يتم التصريح سوى بـ 124 ترتيب خلال فترة إشراف الجات على إدارة النظام التجاري العالمي خلال الفترة 1948-1994 بمتوسط سنوي قدره 3 ترتيبات اقليمية مصرح بها فقط.

مع العلم أن ظاهرة التكامل الاقتصادي ليست بظاهرة جديدة كما يظهر ذلك مسار تطورها التاريخي الممتد لنهاية الحرب العالمية الثانية، أين كانت العقود الثلاثة التي تلتها، بمثابة فترة انطلاقة فعلية لتشكيل عدد معتبر من الترتيبات التكاملية في اطار ما يعرف بالجيل الاول للاقليمية (أو التقليدية)، وهي اقليمية قائمة على أساس المنهج الوظيفي الجديد الذي يتدرج في نقل عمليات اتخاذ القرار من السلطات الوطنية إلى سلطة إقليمية بدءا بالمجالات الواقعة في العلاقات البيئية التي تشارك فيها دول الإقليم ثم التدرج بعد ذلك إلى مراحل وفقا لدرجات التكامل الاقتصادي لبيلا بلاسا مع عدم إقرار مراحل التكامل والاتفاق على تفاصيل كل منها منذ البداية، كما أنها متسمة بأنها كانت تقوم أساسا على تكاملات بين دول متماثلة من حيث مستواها الاقتصادي ومتقاربة جغرافيا، مع العلم أن النتائج المحققة من الجيل الأول لاتفاقيات التكامل كانت في معظمها متواضعة، حيث من أصل 124 ترتيب إقليمي مصرح به لدى الجات (الفترة 1948-1994) لم يبق منها سوى 38 ترتيب لا يزال نشط بشكل فعلي.

فالجديد في الظاهرة، هو التوجه المتزايد من قبل البلدان المختلفة منذ نهاية الثمانينات نحو عقد العديد من الترتيبات وبشكل أكبر بكثير قياسا بما تم تشكيله خلال المراحل السابق، ولكن أيضا بخصائص وسمات مختلفة عن ترتيبات الجيل الاول للاقليمية، وهو ما بات يعرف باسم الجيل الثاني للاقليمية (الاقليمية الحديثة) التي جاءت استجابة للتحولات التي عرفها العالم على مختلف الأصعدة خصوصا الاقتصادية والسياسة، فهي لا تستهدف التكامل الإقليمي بقدر تركيزها على الجوانب الثقافية والأمنية والسياسية مع مزيد من الانفتاح الاقتصادي، فضلا عن كونها تضم دول متقدمة إلى جانب النامية مع فرض الأطراف القوية فيها لشروطها على باقي الاطراف وفقا لما يخدم مصالحها، فضلا عن تشابكها مع بعضها البعض نتيجة تعدد عضوية مختلف البلدان في مختلف الترتيبات مما يجعلها تتخذ شكل حلقات تكاملية متداخلة وفق منطق اقليمية وعاء الاسباغي *Jagdish Bhagwati* لـ *Spaghetti Bowls regionalism*.

ورغم أن منظمة التجارة العالمية تسمح قواعدها من حيث المبدأ بإنشاءها شريطة أن تستهدف تحقيق التحرر التجاري بخطوات أسرع مما كان سيتم في سياق تعدد الأطراف وعدم اتباع سياسات تمييزية بين مختلف الاطراف، الا أن التوسع المتزايد في عدد الترتيبات الإقليمية وتشابك علاقتها بالمنظمة أثار جدلا واختلافا واسعا في الآراء حول طبيعة العلاقة الرابطة بينهما، أين أضحت إشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية *Regionalism versus Multilateralism* مطروحة بشكل كبير، وبات النقاش دائرا حول ما اذا كانت الإقليمية تشكل أحجار بناء *Building Blocs* أو أحجار عثرة *Stumbling Blocs* في وجه النظام التجاري المتعدد الاطراف. ولعل من بين أمثلة التجارب التكاملية التي يمكن ادراجها ضمن الصيغة الحديثة للاقليمية، نجد تجربة الشراكة الأوروبية متوسطة التي وضع أسسها مؤتمر برشلونة سنة 1995، والتي تترجم على المستوى الثنائي باتفاقيات الشراكة بين دول الضفة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط منفردة من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وهي اتفاقيات مست المحاور الثلاثة الرئيسية التي قام عليها مسار

برشلونة، ومنها الجانب الاقتصادي والمالي الذي يعد انشاء منطقة للتبادل الحر بين أطراف الشراكة أحد ركائزها الرئيسية، بالإضافة الى التعاون الاقتصادي والمالي. حيث جاءت هذه المقاربة التكاملية كاستمرار لمبادرات المجموعة الأوروبية السابقة التي أطرت العلاقات مع دول الضفتين الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط وهي علاقات عميقة ومتشابكة ساهمت فيها العديد من العوامل كالرابط الجغرافي، والنفوذ التقليدي لأوروبا في المنطقة بفعل الماضي الاستعماري والثقافي والروابط الاقتصادية القوية.

فسياسة المجموعة الأوروبية تجاه دول حوض المتوسط منذ تأسيسها سنة 1957، مرت بالعديد من المراحل تم فيها صياغة وتطبيق العديد من السياسات حتى أخذت في منظورها الحاضر ما يعرف باتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية. فكما أردنا في مطالب المبحث الأول لهذا الفصل، كانت البداية خلال الستينيات بعقد اتفاقيات الجيل الأول للشراكة مع بعض الدول المتوسطية، وهي اتفاقيات تجارية محدودة زمنيا في انتظار التحضير لوضع أطر أكثر شمولية لتأطير العلاقات الأوروبية المتوسطية. مع العلم أن هناك العديد من العوامل التي ساهمت في تواضع حصيلة تطبيقها على الشركاء المتوسطيين، منها ما تعلق بطبيعة الاتفاقيات في حد ذاتها، أو بوضع الاقتصاديات المتوسطية الذي لم يسمح للكثير منها باستغلال المزايا التجارية التفضيلية المنصوص عليها، أو ما تعلق بالتغيرات التي حدثت على الساحتين الإقليمية والدولية، والتي دفعت بالمجموعة الأوروبية لإعادة النظر في العلاقة التي تربطها بجيرانها في حوض المتوسط، أين انتقل الإطار المنظم لها من صيغة الشراكة بشكلها المبسط إلى صيغة التعاون في إطار تبني السياسة المتوسطية الشاملة سنة 1972 التي ترجمت على المستوى الثنائي بعقد اتفاقيات التعاون غير محددة الأجل مع ارتكازها في جانبها الاقتصادي على محورين رئيسيين، يتعلق الأول بتحرير التبادل التجاري وفقا لنظام امتيازات متفق عليه بين طرفي الاتفاقية، في حين يتعلق الثاني بالتعاون المالي ضمن البروتوكولات المالية الموزع بين المساعدات المالية والقروض الميسرة للبنك الأوروبي للاستثمار، إضافة إلى التعاون التقني وفي مجال التشغيل من خلال الحفاظ على مصالح عمال الدول المتوسطية وتحسين ظروفهم الاجتماعية في دول المجموعة الأوروبية.

وقد شكل تواضع نتائج تطبيق السياسة المتوسطية الشاملة بما فيها الاقتصادية، وكذا تأثير التحولات العالمية والإقليمية المتعددة الصعد خصوصا تلك التي أفرزتها مرحلة ما بعد انهيار الانظمة الاشتراكية مطلع تسعينيات القرن الماضي حافزا لدى الأوروبيين لإعادة تقييم وتشكيل سياستهم المتوسطية بما يتماشى مع هذه المستجدات. أين كانت البداية، كما أشرنا في المبحث الثاني، بإقرار السياسة المتوسطية الجديدة في 1990 وتطبيقها سنة 1992 كبديل لنظيرتها الشاملة، والتي اعتبرت بمثابة سياسة انتقالية نحو تبني مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية بالتزامن مع اطلاق مبادرة التعاون غرب المتوسط أو حوار 5+5 سنة 1990. مع التنويه بأن المحاور الرئيسية للسياسة المتوسطية الجديدة بقيت هي نفسها المعتمدة في السياسة المتوسطية الشاملة باعتبار أن العلاقات الثنائية الأوروبية المتوسطية بقيت توطئها اتفاقيات التعاون مع ادخال بعض التعديلات الطفيفة على جانبها الاقتصادي.

وكما أسلفنا الذكر، تميزت مقارنة الشراكة الأوروبية المتوسطية التي أرسى أسسها وحدد محاورها الرئيسية والأهداف التي ترمي لتحقيقها فضلا عن الآليات المعتمدة في ذلك سواء على المستوى الثنائي عبر اتفاقيات الشراكة الثنائية أو على المستوى الإقليمي من خلال البرامج والمشاريع ذات الطابع الإقليمي التي يمولها الاتحاد الأوروبي ويشرف على إدارتها، اعلان مؤتمر برشلونة المنعقد في نوفمبر 1995، بمنهج كلي قياسا بالمبادرات المتوسطية المطروحة في عقدي الستينيات والسبعينيات والمستندة إلى عوامل اقتصادية محضمة، فبالإضافة إلى تضمينها لجانب اقتصادي ومالي، فإنها طرحت برامج عمل وأهدافا أمنية وسياسية وكذا ثقافية واجتماعية، حيث تعتبر بذلك شكلا من أشكال التكتل المدرجة ضمن ما يسمى بالإقليمية الجديدة، التي سبق التعرض لخصائصها في الفصل الأول. وهنا يجب التنويه بأن اختلاف هذه المقاربة عن سابقتها لا يخفي حقيقة أنها عكست بشكل رئيسي رؤية الاتحاد الأوروبي لما ستكون عليه علاقاته بأبعاده المختلفة كنتيجة لاستمرارية تحكم الاتحاد في مختلف صيغه التعاملية مع جيرانه المتوسطيين، وهي صيغ طالما كانت تخدم مصالحه، وبذلك حملت هذه المقاربة نفس خصائص المبادرات الأحادية الجانب السابقة. كما يجب أن نشير ايضا، الى أن الشراكة الأوروبية المتوسطية وفق مقاربة برشلونة، استمر العمل بها طيلة عقد من الزمن (1995-2004)، قبل أن يتم إعادة النظر فيها من قبل الاتحاد شأنها في ذلك شأن مبادراتها السابقة تجاه المتوسط التي خضعت للتعديل والتغيير استجابة للمستجدات التي طرأت على الساحتين الدولية (أحداث 11 سبتمبر 2001، غزو العراق سنة 2003...) وكذا الأوروبية بفعل عملية توسع الاتحاد سنة 2004، ولكن دون اغفال العوامل الأخرى ذات الصلة بتواضع حصيلة الشراكة التي بدأت بطموحات كبيرة في أبعاده الثلاثة، وفشلها في تحقيق أهدافها في نظر أطرافها وخصوصا الشركاء المتوسطيين بعد مرور عقد من تنفيذها مع حصول تغييرات في أوضاع العديد من الدول الشريكة وهي مختلفة تماما عن الظروف التي صاحبت عملية انطلاق مسارها سنة 1995.

وفي هذا السياق، قام الاتحاد بتبني سياسات اعتبرها مكتملة لمسار الشراكة الأوروبية المتوسطية من منطلق أن الأخيرة بقيت تشكل رغم تواضع نتائجها المحققة، الإطار الأساسي الذي يحكم العلاقات الأوروبية المتوسطية خصوصا على المستوى الثنائي. أين أدمج مسار الشراكة ضمن نطاق أوسع وهو السياسة الأوروبية للحوار منذ سنة 2004 التي شملت إضافة الى الدول الشريكة دول الحوار الشرقي للاتحاد (بعض الجمهوريات السوفياتية سابقا غير الأعضاء فيه)، كما تم إدخال بعض التعديلات المؤسسية على مسار الشراكة في إطار مشروع الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008 الذي جاء بمبادرة فرنسية كمحاولة لتفعيل العلاقات الأوروبية المتوسطية بكافة جوانبها السياسية والاقتصادية، والذي كان مآله الفشل حتى قبل تجسيده نتيجة عوامل متعددة (كالمجمود الذي طبع نشاط مؤسساته، تفاقم الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية، عدم وجود إرادة أوروبية لإنجاحه فهو من البداية كان مصدر خلاف بين الدول الكبرى في الاتحاد، ضعف الميزانية المخصصة لتمويل برامجه وعدم وجود مصادر واضحة لتمويلها، بالإضافة الى الاضطرابات الأمنية والسياسية التي عرفتها بعض الدول العربية الشريكة ...).

الباب الأول:

الشراكة الأوروبية متوسطة كتجربة تكاملية في منطقة حوض المتوسط:
استعراض للتجربة وتقييم لمحصلتها الاقتصادية بعد عقدين من الانطلاقة

الفصل الثاني

تحليل وتقييم لتجربة الشراكة الأوروبية متوسطة
في جانبها الاقتصادي بعد عقدين من الانطلاقة

الفصل الثاني:

تحليل وتقييم لتجربة الشراكة الأورومتوسطية في جانبها الاقتصادي بعد عقدين من الإنطلاقة

تمهيد:

من المعلوم أن المضمون الاقتصادي للشراكة الأورومتوسطية التي أرسى قواعدها مؤتمر برشلونة سنة 1995، استهدف إيجاد منطقة ازدهار مشترك تمر عبر تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، واستمرار حركات التبادل التجاري بصورة أكثر اتساعا لتحقيق أهداف إستراتيجية على المديين المتوسط والبعيد من بينها: رفع المستوى المعيشي لمواطني الدول الشريكة، وزيادة التوظيف وتقليص فجوة التنمية والتفاوت بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية مع تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين. وفي ضوء هذه الأهداف، اتجه أطراف الشراكة إلى إقامة شراكة اقتصادية ومالية ثلاثية الأبعاد: إنشاء منطقة التبادل الحر، وتكثيف التعاون الاقتصادي وزيادة المساعدات المالية وفق الآليات المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي.

وبعد مرور زهاء عقدين من الزمن على انطلاق مسار الشراكة الأورومتوسطية الذي قطع بعده العمودي ذو الطابع الثنائي شوطا كبيرا مع توصل الأغلبية الساحقة من بلدان جنوب وشرق المتوسط إلى عقد اتفاقيات الشراكة ودخولها حيز التنفيذ، لا تزال الشراكة بعيدة جدا عن الطموحات الكبرى التي بلورت في الإعلان وعن الأهداف المرسومة لكل محور من محاورها الرئيسية الثلاثة. حيث واجهت صعوبات جمة أدت إلى تعثر مسارها وعدم تحقيق الطموحات التي ابتغاها أطراف الشراكة الأورومتوسطية. فما تحقق كان معظمه في الجانب الاقتصادي، وحتى على هذا الصعيد جاءت النتائج محبطة وأقل بكثير مما كان هو مأمول من هذه الشراكة بالنسبة للدول المتوسطية الشريكة وخصوصا الدول العربية المعنية بالعملية مما أفقدها زخمها وقوة دفعها إلى الأمام.¹

فأسباب تعثر الشراكة عديدة منها أسباب هيكلية متعلقة بعدم التوازن أو التكافؤ بين طرفي الشراكة على كافة المستويات أو على الأقل التقارب بينهما، وهو أمر ضروري لنجاح أي شراكة بين طرفين، ولكن أيضا أسباب متعلقة بالمستجدات الحاصلة على الصعيد الإقليمي الأورومتوسطي أو العالمي سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي على غرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية في العديد من الدول العربية الشريكة بفعل أحداث ما سمي وقتئذ بالربيع العربي الذي ترتبت عنه أمور مناقضة تماما لهذه التسمية تراوحت ما بين تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بعضها (تونس، مصر) وأخبار كامل لدول أخرى وسقوطها في فخ الفوضى والحروب كما هو حاصل في سوريا بفعل تراكم العديد من العوامل وتضارب مصالح الدول الكبرى في هذه الدول.

فضلا عن مرور الاتحاد الأوروبي بظروف اقتصادية وحتى أمنية صعبة بفعل تفاقم الأزمة المالية العالمية ومن بعدها أزمة الديون السيادية التي طالت بعض دول منطقة اليورو التي سبق الإشارة إليها في فقرات الفصل السابق، وكذا تصاعد المخاوف الأمنية لدى دول الاتحاد الأوروبي بفعل تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية لدى الدول الشريكة، والتي ترتب عنها تنامي ظاهرة الهجرة وأزمة اللاجئين السوريين وغيرها من الأحداث التي باتت تهدد الاستقرار في أوروبا. كل هذا جعل اهتمام الاتحاد الأوروبي ينصب أكثر نحو معالجة الأوضاع الاقتصادية والأمنية الداخلية في الاتحاد مع تكييف الأطر المنظمة لعلاقاته مع جيرانه المتوسطيين وفقا للمستجدات الحاصلة في المنطقة بشكل عام، وهو ما يظهر في السياسات المكتملة للشراكة الأورومتوسطية التي اعتمدها منذ سنة 2004 لغاية اليوم، وهي مقاربات معتمدة على أسس الشراكة التي أرسى قواعدها مؤتمر برشلونة، ولكن باتت تهتم بشكل أكثر بالجوانب السياسية والأمنية في هذه الدول على حساب الجوانب الاقتصادية والمالية بغرض ضمان الأمن في أوروبا، وهو الهدف الذي سعت ولا تزال لتحقيقه هذه الأخيرة من مختلف السياسات التي طرحتها غير مستحضرة أو متناسية في هذا السياق أن هذا الهدف يبقى في الأخير غير مكتمل التحقيق بدون تنمية ولا تنمية بدون تعاون مالي واقتصادي واجتماعي حقيقي مع الشركاء في الضفتين الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط.²

وبالنظر إلى الطبيعة المتشابهة التي تتميز بها الشراكة على النحو الذي أوجدها الاتحاد الأوروبي كصيغة للتكامل مع دول حوض المتوسط من منطلق أنها صيغة متعددة الأبعاد والمحاور، تمتزج فيها الجوانب الاقتصادية والمالية مع الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية. نجد أنه في خضم هذا الامتزاج بين المحاور قد يتعذر إلى حد ما فصل احد المكونات أو المحاور لتقومه بمعزل عما عداه. كما أنه في ضوء هذا التنوع والتعدد لعناصر ومضمونات اتفاقيات الشراكة، فإن التقييم الموضوعي لأي منها، ربما يتطلب ابتكار المنهجية الملائمة والقادرة على حصر واستيعاب وقياس عوامله ومتغيراته غير المحدودة نوعا وعددا وما يقوم بينها من علاقات وتفاعلات. ومن ناحية أخرى، فإن كل اتفاقية من اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، إنما تمثل في واقع الأمر، على الأقل من منظور الاتحاد الأوروبي، - جزءا من منظومة أكثر شمولا، ومن ثم يظل تقييم أي اتفاقية للشراكة على نحو مستقل خارج المنظومة المتوسطية الأوروبية

¹ : عبد الملك سالماني (2006)، مسيرة برشلونة .. عشر سنوات من الوقت الضائع ، مجلة شؤون خليجية، العدد 44- شتاء، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن - المنامة- القاهرة، ص 162.

² : مركز الدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية(2010)، التقرير الإستراتيجي المغربي 2006-2010- الجزء الأول،- مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص ص 64-65.

المتكاملة، أمراً منقوصاً وينطوي على رؤية قصيرة المدى في أحسن الأحوال.¹

وبالإضافة إلى ما تقدم، وبافتراض اجتزاء المضامين الاقتصادية عامة من اتفاقيات الشراكة ومن دون الدخول في تقييم مجالات الشراكة الثلاثة لأن مجال بحثنا لا يتسع لذلك، ونعني بها إقامة منطقة التبادل الحر وما تبعها من التعاون الاقتصادي ومالي على وجه التحديد، فإن التقييم الموضوعي لتلك المضامين، إنما يكتنفه العديد من القيود والمحددات، حيث يتطلب وجود تباين بين المضمون الاقتصادي والمالي لكل اتفاقية إلى معالجة كل حالة منها على حدة، ويعزز ذلك أيضاً التفاوت الزمني بين الاتفاقيات ويعرضها البعض، ومن ثم اختلاف الفترات التي انقضت منذ بدء تطبيق كل منها، وما إذا كانت تلك الفترات التي انقضت منذ بدء تطبيق كل منها، وما إذا كانت تلك الفترات كافية لظهور الآثار الملموسة لمضمون الاتفاقيات. يضاف إلى ذلك أن كل الدول المتوسطة الشراكة وقعت على اتفاقيات الشراكة، تتعرض لبعض المؤثرات والمستجدات الإقليمية والدولية، وتمر بمرحلة هامة من التعديلات والإصلاحات الهيكلية لاقتصادياتها.

ورغم ما يكتنف عملية تقييم محصلة تطبيق اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة، وبخاصة في جوانبها الاقتصادية والمالية، من صعوبات ومحددات يتعين الأخذ بها، إلى أن ذلك لا يقلل بأي حال من أهمية ذلك التقييم وضرورة إجرائه بأفضل السبل والأدوات في الأطوار المختلفة التي تمر بها تلك الاتفاقيات، ولعل التقييم القبلي يعد أكثر أنواع التقييم أهمية وضرورة، حيث يتقرر في ضوءه إقرار مضمون الاتفاقية أو الحاجة الأساسية لتعديله، أو حتى رفض الاتفاقية أو إخضاعها لمزيد من الدراسة والتحليل والتفاوض حتى تقوم على أسس مناسبة تحقق ما تتطلع إليه الأطراف الشريكة من تلك الاتفاقيات، وهو تقييم نستبعده حتماً في هذا البحث على اعتبار أن كل اتفاقيات الشراكة دخلت كلها نطاق التطبيق الفعلي فضلاً عن أن الفترات الانتقالية المحددة لإقامة منطقة التبادل بدأت تقترب من نهايتها في معظم الدول والمقدرة باثني عشر سنة من دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ من ناحية، ومن ناحية أخرى لم يكن باستطاعة الدول الشريكة التي تعد الطرف الأضعف في معادلة الشراكة أن تفرض على الطرف الأوروبي الشروط والتعديلات الضرورية التي تخدم مصالحها باعتبار أن مقارنة الشراكة نفسها تعكس بشكل أكبر الرؤية الأوروبية وتخدم مصالحها على غرار بقية المبادرات التي أطرت العلاقات الأوروبية المتوسطة في فترات سابقة كما سبق وأن اشرنا إلى ذلك آنفاً.

لذلك، سنعمد في تقييم محصلة الشراكة في جانبها الاقتصادي عبر مباحث هذا الفصل، على التقييم المرحلي من خلال متابعة ما أسفر عنه انخراط الدول المتوسطة في مسار الشراكة بعد عقدين من الانطلاقة، وذلك بالوقوف على مدى تحقيق أهدافها الاقتصادية بعد دخول كل اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الدول الشريكة حيز التنفيذ، وهي اتفاقيات كما هو معلوم تتسم بتطلباتها في معظم جوانبها الاقتصادية بالتدرج والمرحلة، كما تتسم بأنها ذات أفق زمني طويل نسبياً ينطوي بالضرورة على العديد من التغييرات والمستجدات التي يمكن أن تحدث والتي قد تختلف عما قامت على أساسه عند صياغتها ووضعها محل التنفيذ.

المبحث الأول: المحتوى الاقتصادي للشراكة الأوروبية المتوسطة

لطالما شكل البعد الاقتصادي ركيزة أساسية في جميع المبادرات التي طرحها الاتحاد الأوروبي لتأطير علاقاته مع دول حوض المتوسط منذ اتفاقيات الجيل الأول للشراكة الموقعة نهاية الستينات مروراً باتفاقيات التعاون المبرمة منتصف السبعينات وصولاً إلى اتفاقيات الجيل الثاني للشراكة الموقعة في إطار مسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطة التي خصص أحد محاورها الثلاثة لتطوير الشراكة في الجوانب الاقتصادية والمالية بغرض بناء منطقة ازدهار اقتصادي تعم فوائدها على كافة الشركاء المتوسطيين كما ذكرنا آنفاً. فعند النظر إلى هذه الاتفاقيات التي تتشابه فيما بينها من حيث المحتوى من منطلق أنها تعكس المحاور والأهداف التي حددها إعلان مؤتمر برشلونة، نلاحظ أهمية المكانة التي أعطيت للمحاور ذات العلاقة بالجوانب الاقتصادية، حيث تم تخصيص خمسة أبواب كاملة لها (الباب الثاني متعلق بتحرير التبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية والزراعية، والثالث بتجارة الخدمات، والرابع بالمدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة، في حين تم تخصيص البابين الخامس والسابع لتحديد أطر ووسائل التعاون الاقتصادي والمالي على التوالي).

ولتحقيق الأهداف الاقتصادية للشراكة، تم الاعتماد على ثلاثة دعائم تشكل بدورها المحاور الرئيسية للشراكة الاقتصادية والمالية الأوروبية المتوسطة، وهي :

- التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطة مع كل دولة متوسطة تكون مخصصة بالمنتجات المصنعة مع تحرير جزئي للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الزراعية وتجارة الخدمات التي ستخضع لقواعد منظمة التجارة العالمية مع ضرورة الخضوع لقواعد المنشأ المتفق عليها بين الطرفين.
- التعاون الاقتصادي في مجالات ومشاريع ذات طابع ثنائي وإقليمي. وكذا التعاون المالي المبني على المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطة سواء في شكل مساعدات مالية ممنوحة في إطار برنامج MEDA الذي عوض البرتوكولات المالية السابقة التي شكلت الأداة المالية لاتفاقيات التعاون لمنتصف السبعينات، والذي تم استبداله سنة 2007 بالآلية الأوروبية للحوار والشراكة التي غطت الفترة 2007-2013 قبل تعويضها هي الأخرى بالآلية الأوروبية للحوار التي ستغطي الفترة 2014-

¹ : المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1999)، مرجع سبق ذكره، ص ص 184-185.

² : بحسب نصوص اتفاقيات الشراكة المبرمة مع كل من : الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا ولبنان.

2020. بالإضافة إلى القروض الميسرة ومختلف آليات التمويل المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار. وما تقدم، يلاحظ أن المقاربة التنموية التي قدمها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية مرتكزة على ضرورة فتح اقتصادياتها وعلى رأسها تحرير المبادلات التجارية من خلال إقامة منطقة التبادل الحر معه، باعتبارها الوسيلة الأنجع في نظره لتحرير طاقات ومبادرات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في هذه الدول، والرفع من الاستثمار وزيادة الصادرات، مما ينجم عنه رفع وتيرة النمو الاقتصادي وإحداث المزيد من فرص الشغل والتقليل من البطالة. فالآثار المرتقبة بحسب تصوره من إحداث منطقة التبادل الحر، تكمن أساسا في خلق التجارة مما يسمح بتحقيق مكاسب متعلقة بتوسع الأسواق ورفع الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية لمختلف القطاعات التي تتأثر بعملية إقامة هذه المنطقة والتي يأتي على رأسها القطاع الصناعي، وذلك بفعل ضغوط المنافسة الخارجية جراء تحرير نفاذ المنتجات الأوروبية ذات الأسعار التنافسية والجودة العالية إلى الأسواق الداخلية لهذه البلدان، وإعادة تخصيص الموارد نحو قطاعات أخرى تتمتع فيها بميزات أكثر تنافسية. كما أن من شأن الانتقال إلى مرحلة أعلى من مراحل تعزيز العلاقة بين اقتصاديات هذه الدول والاتحاد الأوروبي في إطار تنفيذ السياسة الأوروبية للحوار أن يعزز من مكاسب التحرير التجاري من خلال زيادة وتيرة حرية تدفقات السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، ومن ثم الاستفادة من الوفورات المترتبة عن اتساع السوق وكفاءة تخصيص الموارد فضلا عن المكاسب الأخرى المصاحبة لهذه العملية من توسع في انتقال التكنولوجيا وخلق البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها. وقد تزامن انطلاق مسار برشلونة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول جنوب وشرق المتوسط التي شرعت في نتيجة لذلك، في تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي منذ الثمانينات سواء بشكل ذاتي أو تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، حيث سجلت معدلات نمو متدنية لم تتعد في بعض الدول 1% خلال الفترة 1992-1995 كما هو الحال بالنسبة للجزائر والمغرب، وارتفاع معدلات التضخم التي تجاوز متوسطها السنوي في مجموع الدول المتوسطية خلال الفترة 1990-1995 ما يقارب 28%، والأمر نفسه بالنسبة لمعدلات البطالة التي وصلت إلى حدود 28% في الجزائر و 18% في المغرب، فضلا عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية في العديد من الدول على غرار الجزائر التي وصل فيها متوسط خدمة الدين نسبة 61% من إجمالي الصادرات خلال الفترة 1990-1995 و 55% في المغرب و 37% في تركيا، كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 27 : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لبعض الدول المتوسطية الشريكة خلال عقد التسعينيات

المؤشرات	الجزائر	الأردن	إسرائيل	سوريا	المغرب	تركيا	م.د. المتوسطية الشريكة
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفترة 1995-1992 (%)	0,1	6,7	5,7	6,2	0,7	3,1	3,5
معدل التضخم السنوي للفترة 1995-1990 (%)	27,8	4,2	12,8	11,3	6	78,6	27,8
خدمة الدين الخارجي (% من إجمالي الصادرات للفترة 1995-1990)	61,2	23,2	19	6,1	54,9	37	22,6
رصيد الميزانية نسبة إلى الناتج م.د. الإجمالي للفترة 1995-1990 (%)	-2,9	1,1	-4,5	-5,3	-2,8	-4,5	-3
المديونية الخارجية سنة 1995 (مليار دولار أمريكي)*	32,8	8,1	32,3	21,3	22,7	73,8	241,2
رصيد الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995 (%)	-5,4	-3,8	-5,9	1,6	-3,6	-1,4	-7,1
عدد السكان سنة 1997 (مليون نسمة)	29,3	4,4	5,8	14,9	27,3	63,7	غ.متوفر
معدل البطالة سنة 1997	28,1	14,2	6,7	8,4	18,6	6,6	غ.متوفر

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- بالنسبة للمؤشرات (*) :

HANDOUSSA Héba et REIFFERS Jean-Louis (2001), *Le Processus de transition économique et la mise en œuvre du Partenariat Euro - Méditerranéen*, Forum Euro-Méditerranéen des Instituts Economiques -FEMISE- Marseille, Annexe 2 , pp 5-6

- أما باقي المؤشرات :

HANDOUSSA Héba et REIFFERS Jean-Louis (2000), *le partenariat euro méditerranéen en l'an 2000*, Forum Euro-Méditerranéen des Instituts Economiques -FEMISE-, Marseille, p3 et p6.

لذلك، فقد تضمن الجانب الاقتصادي للشراكة توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والدعم المالي المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي بهدف التقليل من تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول الشريكة، ومن ثم تقليص حدة التفاوت في مستويات النمو بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي من ناحية، وتكييف هذه الاقتصاديات مع متطلبات تحرير التبادل التجاري في سياق إقامة منطقة التبادل الحر وما سيترتب عنه من تأثيرات سلبية على بعض القطاعات الاقتصادية على غرار فروع القطاع الصناعي .

ومما سبق، سنحاول عبر فقرات هذا المبحث، استعراض المحتوى الاقتصادي للشراكة الأوروبية المتوسطية كما ورد في اتفاقيات الشراكة للدول المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي، والمتمثل في تحرير التبادل التجاري وإقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين والخاصة بالمنتجات الصناعية مع تحرير جزئي للتبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية، والذي يكون مرفقا بتعاون اقتصادي و مساعدات مالية وإجراءات عملية لإقامتها وهو ما يصطلح عليه باسم التبادل الحر المرفق *libre-échange accompagné*. أين يقوم الاتحاد الأوروبي خلالها بتقديم المساعدات المالية قصد إعادة هيكلة وبناء اقتصاديات الدول المتوسطية الملزمة بتحديث اقتصادياتها وزيادة قدراتها التنافسية خلال الفترة الانتقالية المقدرة باثنتي عشر سنة لكل دولة. فضلا عن وضع قواعد منظمة للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين، والمتعلقة أساسا بحماية حقوق الملكية وحرية انتقال رؤوس الأموال والمنافسة فضلا عن الإجراءات المتعلقة بالتعاون الجمركي والمراقبة ومكافحة الإغراق.

الجدول رقم 28 : المحتوى الاقتصادي لاتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية.

أهم الجوانب الاقتصادية الواردة في اتفاقيات الشراكة	الإجراءات والآليات المتبعة
رسوم على المنتجات الصناعية	تحريرها بالكامل أي إلغاء جميع الرسوم
الحصص من المنتجات الصناعية	إلغاء معظمها
الرسوم على المنتجات الزراعية	التخفيض على أساس التفاوض
الحصص من المنتجات الزراعية	التخفيض على أساس التفاوض
الفترة الانتقالية للتفكيك التعريفي	تصل إلى 12 سنة
التعاون الجمركي	نعم
قواعد المنشأ	تبي قواعد الاتحاد الأوروبي في هذا المجال
إجراءات المراقبة ومكافحة الإغراق	نعم
الخدمات	على مستوى منظمة التجارة العالمية
حقوق الملكية الفكرية	تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية
قواعد المنافسة	احترام توجيهات السياسة الأوروبية في هذا المجال ، والتعاون والتنسيق بين طرفي اتفاقية الشراكة
حرية انتقال رؤوس الأموال	نعم
المساعدات المالية	نعم
التعاون الاقتصادي	نعم
الإطار المؤسسي	مؤسسات حكومية مثل مجلس الشراكة

المصدر: HOUAGON Philippe (2005), *Les accords de libre échange entre l'Union européenne et les PSEM ont-ils favorisé un développement et un partenariat durables conformes au projet de Barcelone ?* Communication au colloque International « Le partenariat euro méditerranéen, dix ans après Barcelone », Le Caire , 19-20 avril 2005, p3.

المطلب الأول: تحرير المبادلات التجارية مع إقامة منطقة للتبادل الحر الخاصة بالمنتجات الصناعية

بموجب اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، سيتم تحرير التجارة بين الطرفين المتعاقدين خلال فترة زمنية أقصاها اثنتا عشرة سنة ابتداء من تاريخ دخول كل اتفاقية الشراكة حيز التطبيق، والذي يكون كاملا في مجال المنتجات الصناعية، بينما يتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية بشكل تدريجيا وغير كلي بإخضاعها لنظام الافضليات المتبادل بين الطرفين. أما تجارة الخدمات، فسوف تخضع لاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية. مع التذكير بأن اتفاقيات التبادل الحر الأوروبية المتوسطة باعتبارها أحد أشكال الترتيبات التكاملية الإقليمية تم التصريح بها لدى منظمة التجارة العالمية وفقا لأحكام المادة 24 من اتفاقيات الجات لسنة 1994. وبما أن اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية متشابهة إلى حد كبير سواء من حيث الشكل أو المضمون مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة، فسوف نتمتع على بنود بعض اتفاقيات الشراكة المبرمة مع بعض الدول العربية المتوسطة كالجائر، تونس، المغرب، بالإضافة إلى الأردن ومصر، لتبيان أهم جوانب التحرير التجاري في إطار منطقة التبادل الحر واليات تنفيذه، بحيث يتضمن الباب الثاني من هذه الاتفاقيات مسألة التنقل الحر للسلع من خلال توضيح التدابير الخاصة بحرية تنقل السلع سواء الصناعية أو الزراعية، وكذا كيفية تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحر، أما الباب الثالث، فقد تم تخصيصه للإجراءات المتعلقة بتجارة الخدمات. كما سنتعرض لأحد العوامل المنظمة والمؤثرة على حرية التبادل التجاري بين الطرفين وهي مسألة قواعد المنشأ، إضافة إلى بعض الأحكام العامة المنظمة لعملية تحرير المبادلات التجارية.

1- تحرير تجارة السلع والخدمات في إطار تنفيذ اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية

سنستعرض في هذا الجانب من المطلب، التدابير المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية ، والخاصة بتحرير تجارة السلع المنظورة (الصناعية والزراعية) ، وكذا الإجراءات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات.

1-1- تحرير تجارة المنتجات الصناعية في إطار تنفيذ اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية

التزم الاتحاد الأوروبي بالارتباط بنظام الأفضلية الجمركية منذ السبعينات من القرن الماضي، والذي يمنح بموجبه للدول النامية بما فيها الدول المتوسطية بعض المزايا التي من بينها الإعفاء الجمركي لصادراتها المصنعة وشبه المصنعة، ومن ثم نجد أن توقيع اتفاقيات الشركة وتضمينها بنودا تقرر هذا الإعفاء بالنسبة لهذه السلع في أسواق الاتحاد الأوروبي، لا يضيف جديدا على الإطلاق في هذا المجال، بل تكون فائدته الأساسية لصالح الجانب الأوروبي الذي سيستفيد حتما من الوضع الجديد الذي أقرته الاتفاقيات¹، والتي تلزم الطرفين بالتعامل مع بعضهما بموجب قاعدة المعاملة بالمثل، بمعنى أنه يتم تحرير كلي للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الصناعية من خلال إلغاء جميع القيود التعريفية وغير التعريفية من قبل الدول المتوسطية الشريكة والاتحاد الأوروبي على حد سواء بعد انقضاء فترة المرحلة الانتقالية، وهو ما يخلق تحديا كبيرا للمؤسسات الصناعية المتوسطية في مواجهة المنافسة الكبيرة والغير متوازنة للسلع الأوروبية المنشأ النافذة بكل حرية إلى الأسواق المحلية للدول المتوسطية، وبالتالي فعلى هذه الأخيرة القيام خلال هذه المرحلة باتخاذ التدابير التي من شأنها إعادة تأهيل أجهزة إنتاجها بغية مواجهة التحديات التي تفرضها منطقة التجارة الحرة.

¹ : سعيد عبد الخالق(2005)، مرجع سبق ذكره ص 183.

وفي هذا السياق تضمنت اتفاقيات الشراكة إجراءات خاصة وآليات للتعامل مع السلع الصناعية عند استيرادها أو تصديرها بالنسبة لكل من الصادرات الصناعية المتوسطة إلى الاتحاد الأوروبي وواردتها منه من نفس السلع.

أ- فبالنسبة للصادرات الصناعية المتوسطة إلى الاتحاد الأوروبي:

يتم إعفاء صادرات الدول المتوسطة الشريكة إلى دول الاتحاد الأوروبي من السلع الصناعية، من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى فور دخول اتفاقياتها المبرمة معه مرحلة التنفيذ. ويستثنى منها سلع التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي حساسة تتطلب معاملة خاصة وهي في الغالب سلع النسيج والملابس .

ب- أما الصادرات الصناعية الأوروبية الواردة إلى الدول المتوسطة الشريكة:

لم يطالب الاتحاد الأوروبي شركاؤه المتوسطيين بتبادل التحرير الجمركي بشكل متماثل، حيث اعتمد منها غير متماثل لتبادل الالتزامات في النفاذ إلى أسواق الدول المتوسطة الشريكة اعترافا منه بالتباين الشاسع بين الإمكانيات الصناعية والتصديرية والمستويات التنموية بينه وبين هذه الدول. وبالتالي قبل بأن تقوم الدول المتوسطة وخصوصا العربية بموجب اتفاقيات الشراكة بإلغاء الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى المفروضة على المنتجات المصنعة ذات المنشأ الأوروبي عند دخولها لأسواق الدول المتوسطة بشكل تدريجي خلال الفترة الانتقالية، أي عبر مراحل أو جدول زمنية تبدأ من تاريخ دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ ، ووفق قوائم رئيسية تحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية المعنية بعملية التحرير، وهذا حتى يتسنى مساعدة هذه الدول على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر والتقليل من حدة منافسة المنتجات الأوروبية خلال الفترة الانتقالية، وغالبا ما وضعت ثلاث قوائم رئيسية من المنتجات المصنعة المعنية بعملية التفكيك التعريفي كما هو الحال بالنسبة لاتفاقيات الشراكة لكل من الجزائر، المغرب، مصر، وسوريا ، وهي :

- القائمة الأولى : تتكون أساسا من سلع صناعية للتجهيز، يتم تحريرها بالكامل من قبل كل دولة متوسطة شريكة بمجرد دخول اتفاق شراكتها مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، فمثلا في اتفاق الشراكة المغربية الأوروبية نجد أن هذه القائمة واردة في الملحق الثاني من الاتفاقية والتي سوف تم تحريرها بالكامل ابتداء من الفاتح مارس سنة 2000.

- القائمة الثانية: تحتوي على المواد الأولية الصناعية الأوروبية المنشأ وكذا قطع الغيار والغير منتجة محليا، أين يتم إلغاء جميع الحواجز عليها تدريجيا خلال فترة تتراوح ما بين أربع إلى سبع سنوات من دخول الاتفاقية حيز التطبيق، وهذا حسب ما اتفق عليه بين كل من الطرف الأوروبي والدولة المتوسطة الشريكة بمعدل يتراوح ما بين 20% و 25% لكل سنة، ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ.

- القائمة الثالثة: وهي القائمة التي تضم السلع الحساسة بالنسبة للدول المتوسطة، أي المنتجات الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا، حيث يتم بشأنها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا خلال الفترة الانتقالية المقدرة بـ 12 سنة، وغالبا ما تبدأ العملية بعد مرور سنتين أو ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وبمعدل سنوي يتراوح في الغالب ما بين 5% إلى 10% . ويمكننا إعطاء مثال عن رزنامة تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الصناعية (التفكيك التعريفي) في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية ووفق ثلاث قوائم اتفق الطرفين عليها وهي مبينة في الجدول على النحو التالي :

الجدول رقم 29 : رزنامة عملية التفكيك التعريفي للمنتجات المصنعة في إطار اتفاق الشراكة الأوروبية - المغربية

القائمة الثالثة	القائمة الثانية	القائمة الأولى	السنوات	سنوات المرحلة الانتقالية
سلع منتجة محليا	قطاع غيار، سلع وسيطة و سلع نهائية غير منتجة محليا	سلع التجهيز ومواد أولية	2000	0 *
-	25%	100%	2001	1
-	25%	--	2002	2
-	25%	--	2003	3
10%	25%	--	2004	4
10%	--	--	2005	5
10%	--	--	2006	6
10%	--	--	2007	7
10%	--	--	2008	8
10%	--	--	2009	9
10%	--	--	2010	10
10%	--	--	2011	11
10%	--	--	2012	12

في سنة 2013 تم تحرير كامل للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية بين الطرفين

* سنة الدخول في مرحلة تنفيذ الإنفاذية : 1 مارس سنة 2000.

المصدر : CHATER Mohamed & ELKADIRI Nacer (2002), *instauration d'une zone de libre échange et* Arabe, . *politique d'accompagnement*, communication au Colloque international : Economie Méditerranée Monde organisé par : GDRI EMMA, IRMC, ESSEC Tunis, FSEG Sfax , Sousse 20-21 Septembre, Tunisie, P5 .

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الدول الشريكة التي اتفقت مع الاتحاد الأوروبي على أن تكون رزنامة تفكيكها التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة الواردة من الاتحاد الأوروبي إلى أسواقها الداخلية متكونة من أربعة قوائم كما هو الحال بالنسبة لتونس وخمسة قوائم بالنسبة لاتفاق الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي. فبالنسبة لتونس، بدأت في تطبيق عملية التفكيك بمجرد توقيعها للاتفاق في 17 جويلية 1995 أي حتى قبل دخوله حيز التطبيق في 1 مارس 1998 كما هو مبين في الجدول الموالي :

الجدول رقم 30: رزنامة عملية التفكيك التعريفي للمنتجات المصنعة في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية - التونسية

القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة	القائمة الرابعة	سنوات	سنوات المرحلة الانتقالية
سلع التجهيز ومواد أولية غير منتجة محليا	قطاع غيار، سلع وسيطة و سلع نهائية غير منتجة محليا	سلع نهائية منتجة محليا يمكنها تحمل المنافسة الأجنبية	سلع نهائية منتجة محليا لا يمكنها تحمل المنافسة الأجنبية في الوقت الراهن	1995	0
%100	%15	%8	-	1996	1
	%15	%8	-	1997	2
	%15	%8	-	1998	* 3
	%15	%8	%12	1999	4
	%25	%8	%11	2000	5
		%8	%11	2001	6
		%8	%11	2002	7
		%8	%11	2003	8
		%8	%11	2004	9
		%8	%11	2005	10
		%8	%11	2006	11
		%4	%11	2007	12

في سنة 2008 تم تحرير كامل للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية بين الطرفين

* سنة الدخول في مرحلة تنفيذ الإتفاقية : 1 مارس 1998

المصدر: CAUPIN Vincent (2005), *Libre - échange euro- méditerranéen : Premier bilan au Maroc et en Tunisie*, Agence française du développement- AFD-, Paris, p41

أما الأردن الذي شرع في عملية تحرير تجارته الخاصة بالمنتجات المصنعة منذ دخوله اتفاه مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في 1 ماي سنة 2002 من خلال إلغاء الحواجز غير الجمركية والجمركية بشكل تدريجي وفق رزنامة للتفكيك التعريفي كانت تضم خمسة قوائم أو فئات من السلع الصناعية بدلا من ثلاثة كما هو الحال بالنسبة لاتفاقيات الشراكة الموقعة مع كل من الجزائر والمغرب وسوريا وأربعة كما هو الحال بالنسبة لتونس، والتي ترد على النحو الموالي¹:

- القائمة الأولى، وتضم المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي الواردة إلى الأسواق الأردنية، والتي يتم إلغاء جميع الرسوم الجمركية المفروضة عليها بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وهو ما تم بداية من 1 ماي 2002.
- القائمة الثانية، والواردة في الملحق 2 من الاتفاق، وتضم المنتجات الصناعية التي يتم تفكيك التعريف الجمركية المفروضة عليها بشكل جزئي وبنسبة 50% خلال فترة تمتد لخمس سنوات من بداية تنفيذ الاتفاق وبنسبة سنوية تقدر بـ 10%.
- القائمة الثالثة، وتضم المنتجات الواردة في الملحق 3 من الاتفاق، وتخضع لتفكيك كلي للتعريف، وبشكل متدرج منذ تنفيذ الاتفاق خلال فترة تمتد لخمس سنوات وبنسبة سنوية تقدر بـ 20%.
- القائمة الرابعة، وتضم المنتجات المصنعة ذات المنشأ الأوروبي، والتي يشرع في عملية تفكيك التعريف المفروضة عليها بعد 4 سنوات من دخول الاتفاق حيز التطبيق (1 ماي 2006) وخلال فترة زمنية تمتد لعشر سنوات وبنسبة سنوية تقدر بـ 10%.
- أما القائمة الخامسة، فتضم المنتجات المصنعة ذات المنشأ الأوروبي التي اتفق الطرفين على عدم خضوعها لأي تخفيض جمركي لمدة أربع سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، إذ اتفقا على دراسة هذه القائمة مستقبلا بهدف تحديد جدول زمني للتفكيك التعريفي الذي سيطبق عليها عند استيرادها إلى الأردن.

كما تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات المشاركة الأوروبية المتوسطية، سمحت للدول المتوسطية باتخاذ جملة من التدابير أو الإجراءات الاستثنائية بغية حماية الصناعات الوطنية الناشئة، أو القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة، ويمكن أن تؤدي لآثار اجتماعية خطيرة نتيجة الخسائر التي تلحق ببعض القطاعات الصناعية نتيجة عملية التفكيك التعريفي. وهذا بإعادة تطبيق الرسوم الجمركية أو زيادتها بمعدل لا يفوق 25% من قيمة السلعة وعلى أن لا تزيد قيمة المستوردات من السلع التي تخضع لهذا الإجراء ما بين 15% (حالة اتفاقيات الشراكة لكل من الجزائر، المغرب وتونس) و 20% (حالة اتفاق الشراكة للأردن على سبيل المثال) من إجمالي المستوردات الصناعية، وهذا خلال الفترة الانتقالية وفي مدة لا تتجاوز خمس سنوات، إلا إذا تم تمديدها من قبل لجنة الشراكة التي يجب إخطارها بأي إجراء استثنائي تقوم به أية دولة شريكة والتشاور معها حول طبيعة هذه الإجراءات

¹ : محمود الوادي وأحمد العساف (2009)، المغنم والمغارم الاقتصادية في اتفاقية الشراكة الأوروبية، مجلة النهضة، المجلد 10- العدد 1 -يناير، كلية الاقتصاد والعلوم لسياسية، جامعة القاهرة، ص ص 86-87.

وتحديد البرنامج الزمني لتطبيقها، مع العلم أنه لا يمكن تطبيق هذه التدابير على المنتجات التي مر على عملية تفكيك كل الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية المفروضة عليها ثلاث سنوات.¹

1-2- تحرير تجارة المنتجات الزراعية في إطار تنفيذ اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

من المعلوم أن مسألة تحرير التبادل التجاري الخاص بالمنتجات الزراعية تعتبر من أهم القضايا الخلافية على مستوى النظام التجاري المتعدد الأطراف، والتي كانت سببا حتى في فشل العديد من المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية (سياتل 1999، كانكون 2003)، نظرا لتباين مواقف الدول بشأن العديد من المواضيع المرتبطة بقطاع الزراعة على غرار الدعم والعوائق الكمية والفنية ومسألة نفوذ منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة وغيرها من المواضيع، وهذا راجع لأهمية القطاع الزراعي في العديد من الدول التي تعمل على توفير الحماية له بشتى الوسائل حفاظا على مصالح مزارعيها وخصوصا في الدول المتقدمة التي تأتي على رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. فهذا الأخير كما هو معلوم يتبع سياسة زراعية شديدة الحماية تجاه العالم الخارجي بمقتضى السياسة الزراعية المشتركة PAC التي طالما كانت مصدر خلاف دائم مع بقية القوى الاقتصادية الأخرى خصوصا في ما يتعلق بمسألة الدعم الزراعي.

وبالتالي لم تنبئ اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الدول المتوسطية عن التعامل مع هذه المسألة خارج نطاق السياسة الزراعية، لذلك عمد إلى تحرير جزئي وتدرجي متبادل لمبادلاته التجارية فيما يخص كل من المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة في إطار تنفيذ هذه الاتفاقيات، عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاء بعضها بشكل كلي مع تقييدها كميا وفق نظام الحصص وزمنيا من خلال تحديد فترات زمنية يتم فيها التعامل بهذه الإجراءات والحصول على بعض مزايا حرية نفوذ المنتجات وهي فترات تصب في الغالب لمصلحة المزارعين الأوروبيين ولا تلحق بهم الضرر.

وتتم عملية التحرير الجزئي للتبادل التجاري وفقا للاتفاقيات الشراكة الموقعة مع الدول المتوسطية على النحو الموالي :

- بالنسبة للمنتجات الزراعية و المنتجات الزراعية المحولة (المصنعة) :²

فيما يخص المنتجات الزراعية، يتم تقديم تنازلات من الطرفين الأوروبي والمتوسطي متمثلة في تخفيض الرسوم الجمركية وفق نظام الحصص المحدد من حيث الكمية أو المدة الزمنية لتطبيق هذه التنازلات. حيث يسمح للمنتجات الزراعية المتوسطية المصدرة إلى دول الاتحاد الأوروبي بالخضوع إلى نظام أفضليات وفقا لشروط محددة منها إلغاء الرسوم الجمركية أو خفضها وفقا لما تم الاتفاق عليه حسب كل نوع من المنتج الزراعي، شريطة أن يكون مستوى أسعار صادرات الدول المتوسطية الشريكة من هذه المنتجات لا يقل عن 85% من مستوى أسعار المجموعة الأوروبية بالنسبة لنفس المنتجات، وفي حالة حدوث العكس فسيتم وقف العمل بنظام الأفضليات من قبل الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للإجراءات التي تطبق على المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي فهي متمثلة في إلغاء الرسوم الجمركية أو خفضها (غالبا ما تكون نسبة تخفيض الرسوم الجمركية عالية جدا، بحيث تتراوح من 50 إلى 100%)، وهذا في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين، مع العلم أنه يتم تحديد قوائم السلع الزراعية حسب بروتوكولان الأول يتضمن قوائم المنتجات الزراعية الأوروبية المصدرة للدول المتوسطية، بينما يتضمن الثاني قائمة المنتجات الزراعية للدول الشريكة المصدرة للاتحاد الأوروبي.

و فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المحولة، والتي يقصد بها المنتجات الصناعية التي تكون مكوناتها زراعية بالدرجة الأولى (كالعجائن الغذائية، مشتقات الحليب...)، فيعاملها الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الزراعية المشتركة، بالرغم من أنها منتجات تقع بين حدين، حد السلع الزراعية وحد السلع الصناعية، نظرا لكونها تحتوي على نسب مرتفعة من المكونات الزراعية بالرغم من إجراء عمليات صناعية عليها، وبالتالي فهو يفرض على وارداته منها العديد من الرسوم الجمركية بهدف توفير الحماية للمنتجات الأوروبية من المنافسة الأجنبية وهي:

- رسم جمركي نسبي على أساس أن هذا الرسم مفروض على العمليات التصنيعية لتلك السلع عند خضوعها للعملية التصنيعية.
- رسم على المكون الزراعي يعادل الفرق بين الأسعار العالمية للمكونات الزراعية الداخلة في إنتاجها وأسعار تلك المكونات داخل الإتحاد الأوروبي.

- رسم إضافي على السلع التي يدخل في إنتاجها أحد مكونات الغلال، أو الأرز، أو السكر، أو منتجات الألبان.
مع العلم أنه قام بمنح الصادرات الزراعية المحولة المتوسطية بعض التسهيلات المتمثلة في تخفيض أو إلغاء بعض الرسوم الجمركية وفق حصص متفق عليها من حيث الكم أو الفترة الزمنية التي تطبق فيها هذه التسهيلات، في حين أن واردات الدول المتوسطية من المنتجات الزراعية المصنعة ذات المنشأ الأوروبي قسمت إلى قوائم بحسب ما اتفق عليه بين الطرفين وعادة ما تكون اثنتين، حيث تحدد القائمة الأولى السلع الزراعية المصنعة التي تخضع لتنازلات فورية، أين تستفيد من إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل بنسب تتراوح ما بين 20% إلى 100%، والتي تطبق غالبا بعد مرور فترة عامين إلى ثلاثة سنوات من دخول الاتفاقية

¹ : بحسب المادة 11 الواردة في الباب الثاني من نصوص اتفاقيات الشراكة الموقعة مع كل من الجزائر، المغرب، تونس والأردن .
² ترد قوائم المنتجات الزراعية التي تخضع لتدابير التحرير التدريجي لمبادلاتها التجارية وفقا للمادة 14 من اتفاقيات الشراكة لكل من الجزائر، تونس، والمغرب مع الاتحاد الأوروبي في البروتوكول رقم 1 بالنسبة للمنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي، وفي البروتوكول رقم 2 بالنسبة للمنتجات ذات منشأ الدول المتوسطية الشريكة، في حين يتضمن البروتوكول رقم 5 قائمة المنتجات الزراعية المحولة للطرفين.

حيز التطبيق، أما القائمة الثانية فهي تتضمن السلع الزراعية المحولة الخاضعة لتخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية (*Concessions différées*)، مع العلم أن هاتين القائمتين تردان في البرتوكول رقم 5 من اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية .

- أما فيما يخص منتجات الصيد البحري :

يتم تحرير تجارة هذا النوع من المنتجات جزئياً من خلال تقديم تنازلات من الطرفين الأوروبي والمتوسطي متمثلة في تخفيض للرسوم الجمركية وفق نظام الحصص المحدد من حيث الكمية أو المدة الزمنية لتطبيق هذه الإجراءات ، مع العلم أن قائمة منتجات الصيد البحري الأوروبية المنشأ ترد في البرتوكول رقم 4 في حين ترد قائمة المنتجات المماثلة لها في الدول المتوسطية في البرتوكول رقم 3 من اتفاقيات الشراكة على غرار اتفاقيات الخاصة بالمغرب والجزائر وتونس.

1-3- تحرير تجارة الخدمات في إطار تنفيذ اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية

يحتل قطاع الخدمات التي تتميز عن السلع المادية بميزتين رئيسيتين، وهما أنها ليست كيان مادي أي غير ملموسة إضافة إلى أنها تستهلك بمجرد إنتاجها أي بعبارة أخرى غير قابلة للتخزين، مكانة هامة في الكثير من الاقتصاديات سواء من حيث مساهمتها في الناتج الإجمالي أو من حيث استيعابه للأيدي العاملة، فهو يغطي العديد من القطاعات ومنها الخدمات المالية (بنوك - سوق المال - التأمين)، خدمات النقل و الاتصالات والسياحة...، وتظهر أهمية هذا القطاع أيضاً، في كون حجم مبادلاته التجارية على المستوى العالمي مثل 20% من حجم التجارة، إذ قدر إجمالي صادرات و واردات هذا القطاع على المستوى العالمي سنة 2012 على سبيل المثال بنحو 4345 و 4150 مليار دولار على التوالي بعدما كانت في حدود 2513 و 3085 مليار دولار سنة 2005 وهو ما يعني ارتفاعاً خلال هذه الفترة بنحو 73% بالنسبة للصادرات و 26% بالنسبة للواردات.¹

وقد تضمنت اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية مسألة تحرير تجارة الخدمات في الباب الثالث، والذي يتم من خلال الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) التي تعتبر أحد أهم الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية والمسؤولة عن تنظيم تجارة الخدمات في النظام التجاري الذي تشرف عليه المنظمة، و تقوم على ثلاث محاور أساسية هي²:

- الاتفاق العام أو الإطار، ويشمل الالتزامات والأحكام العامة التي تحكم تجارة الخدمات، وهي عبارة عن التزامات عامة تلتزم بها كافة الدول التي تنضم إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق بناء على المفاوضات التي دارت حول موضوع تحرير الخدمات في جولة الأوروغواي.

- ملاحق قطاعات الخدمات ويعتبر هذا المحور أساس اتفاقية الجاتس، ويتضمن 4 ملاحق عن قطاعات الخدمات، وهي ملاحق الخدمات المالية، النقل الجوي، خدمات الاتصالات، وانتقال العمالة . حيث يتم من خلالها تناول السمات المميزة لهذه الخدمات والتي لها طبيعة خاصة لم تكفي نصوص الاتفاق العام لتنظيم نشاطها. وقد وضعت هذه الملاحق بناء على مفاوضات شارك فيها خبراء ومختصين من هذه القطاعات، وهي تعكس الجوانب التجارية والفنية الخاصة لهذه القطاعات، وتعتبر هذه الملاحق جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق العام، وهي ملزمة لكافة الدول الأعضاء في الاتفاقية

- أما المحور الثالث فهو يتمثل في جداول التزامات تحرير قطاعات الخدمات من قبل الدول الأعضاء في الاتفاقية، إذ يتم توضيح من خلال جداول الالتزامات الخاصة بالقطاعات والقطاعات الفرعية التي ستقبل فيها الدولة فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية. أي بمعنى آخر القطاعات الخدمية والقطاعات الفرعية التي تلتزم الدولة العضو بتحريرها، على أن تتم التزامات التحرير التدريجي القطاعية على مراحل في جولات تالية للمفاوضات في المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات لا تنص على معاملة تفضيلية للدول النامية، كما أنها لا تفرض عليها التزامات كبيرة، إلا إذا قامت هذه الدول بالزام نفسها عند تقديم عروضها، ومن ثمة فإن نفس النتيجة تنطبق في ظل اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة. لذلك نجد أن معظم التزامات الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية كانت محدودة فيما يخص فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية (تبني سياسة الحد الأدنى في تحرير تجارة الخدمات)، والتي مست قطاعات الخدمات التي رأت أن تحرير أسواقها من شأنه الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية فيها من خلال تسهيل الحصول على التكنولوجيا والمهارات وتحقيق الكفاءة في المعاملات الدولية.³ مع العلم أن هناك تباين في عدد القطاعات الملتزم بتحريرها من دولة لأخرى، وهي تتراوح ما بين قطاع واحد إلى 11 قطاع خدماتي كما يظهر ذلك في الجدول الموالي الموضح للالتزامات بعض الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (الدول الشريكة ودول مجلس التعاون الخليجي) في مجال تحرير الخدمات .

¹ : أنظر الجدول رقم 06 في الفصل الأول.

² : محسن أحمد هلال (2001)، التجارة في الخدمات، سلسلة أوراق موجزة للإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بالدوحة من 9 إلى 13 نوفمبر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا، الأمم المتحدة ، نيويورك، 2001، ص 6 وض ص 11-12

³ :جمال الدين زروق (2007)، تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية، سلسلة دراسات اقتصادية- العدد 1-، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص 15.

الجدول رقم 31: التزامات بعض الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير تجارة الخدمات

- القطاعات الرئيسية ووسائل توريدها -

دول مجلس التعاون الخليجي						الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي				وسائل توريد الخدمة
عمان	الكويت	قطر	البحرين	الإمارات	السعودية	مصر	المغرب	تونس	الأردن	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	الخدمات عبر الحدود
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	استهلاك الخدمة في الخارج
3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	التواجد التجاري
4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	تواجد الأشخاص الطبيعيين
قطاعات الخدمات										
× × ×	×	× × ×		× × ×	× × ×		×	× ×	× × ×	خدمات الأعمال
× × ×					× × ×	× ×	× × ×		× × ×	خدمات الاتصالات
× × ×	×	× × ×		× × ×	× × ×	×	× × ×		×	خدمات البناء والتشييد والهندسة
× × ×	×				× ×		×		×	خدمات التوزيع
× × ×					× × ×					الخدمات التعليمية
× × ×	×	×		× × ×	× × ×		×		×	الخدمات البيئية
× × ×		× ×	× × ×	× ×	× × ×	× × ×	×	×	× × ×	الخدمات المصرفية والمالية
× × ×	×				× × ×				× × ×	الخدمات الصحية والاجتماعية
× × ×	×	× ×		× × ×	× × ×	× × ×	× × ×	× ×	× × ×	السياحة والسفر
	×				× × ×				× × ×	خدمات الرياضة والترفيه
× × ×					× × ×	×				خدمات النقل
10 10 10	7	4 4 3	1 1 1	4 5 5	11 10 10	3 3 4	5 3 2	3 2	6 8 6	عدد القطاعات المحررة وفق وسائل توريد الخدمة
10	7	5	1	5	11	4	5	3	9	عدد القطاعات الملتمز بتحريرها

وسائل توريد الخدمات: (1) الوسيط الأول: الخدمات عبر الحدود لا تتطلب انتقال فعلي للمورد أو المستهلك، (2) الوسيط الثاني: انتقال مستهلك الخدمة إلى بلد المورد، (3) الوسيط الثالث: التواجد التجاري في بلد المستهلك، (4) الوسيط الرابع: انتقال مؤقت للأشخاص الطبيعيين إلى البلد المستهلك للخدمة.

العلامة (x) تفيد بأن الدولة التزمت بفتح القطاع للمنافسة الأجنبية في مجال النفاذ إلى الأسواق Market Access والمعاملة الوطنية National Treatment، ولا يشير الالتزام المبين في الجدول إلى الإجراءات التنفيذية المذكورة التي وضعتها الدول في جدول التزاماتها لتحرير تجارة الخدمات في الجاتس .

المصدر: جمال الدين زروق (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 17

من خلال معطيات الجدول، نلاحظ دول مجلس التعاون الخليجي خصوصا منها الدول الحديثة الانضمام إلى المنظمة على غرار السعودية وعمان، التزمت بتحرير تجارة عدد أكبر من القطاعات الخدمية مقارنة بالدول العربية المرتبطة باتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية مع الاتحاد الأوروبي. إذ نجد السعودية مثلا تعهدت بفتح 11 قطاعا تلها عمان بـ 10 قطاعات والكويت بـ 7 قطاعات خدمية في حين تعهدت كل من الإمارات وقطر بفتح 5 قطاعات والبحرين بفتح قطاع خدماتي واحد وهو قطاع الخدمات المالية والمصرفية. أما الدول العربية الشريكة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ونعني بها كل من تونس والمغرب، مصر والأردن، فنجد هذا الأخير قد تعهد بتحرير عدد أكبر من القطاعات (9 قطاعات) مقارنة بالدول الشريكة الأخرى (تونس 3 قطاعات، المغرب ومصر بـ 5 و 4 قطاعات على التوالي) على اعتبار أنه حديث الانضمام إلى المنظمة مقارنة بهذه الدول وهو ما يؤكد تزايد التعهدات والالتزامات والمشروطية التي تقع على عاتق الدول المتأخرة في عملية الانضمام إلى المنظمة.

كما يسمح لنا تتبع معطيات نفس الجدول بالقول، أن قطاعات كل من: السياحة والسفر، الخدمات المالية والمصرفية، البناء والتشييد، وخدمات الأعمال، كانت أكثر قطاعات الخدمات إقبالا سواء من الدول العربية الشريكة أو دول مجلس التعاون الخليجي على الالتزام بتحريرها مقارنة بقطاعات النقل والخدمات التعليم والصحة والرياضة...، وهي قطاعات لا تزال في بعض الدول مغلقة أمام المنافسة بفعل العديد من العوامل ومنها احتكار القطاع العام لبعضها على غرار خدمات النقل وغياب التشريعات والأطر التنظيمية للمنافسة في السوق لبعض القطاعات ...

أما فيما يتعلق بوسائل توريد الخدمة، فباستثناء مصر التي سمحت بانتقال الأشخاص الطبيعيين (ولو بشكل مؤقت) من أجل أداء خدمة أو عمل معين في قطاعات البناء والتشييد، السياحة والسفر والخدمات المالية والمصرفية، فإن جميع الدول العربية استثنت كلها تحرير أسلوب التوريد الرابع من جداول التزاماتها رغم أن العديد منها يعتبر مستورد للعمالة ونعني بها دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد على اليد العاملة الأجنبية في العديد من القطاعات. فبالنسبة للدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي ذات الفائض في اليد العاملة، فنجد أن ضغوط البطالة التي تعاني منها لها دور في تقييد دخول العمالة الأجنبية، إضافة إلى نقص التأهيل والمهارات لدى اليد العاملة المحلية وعدم قدرتها على منافسة مثلتها الأجنبية في حالة ما إذا قامت بتحرير هذا الأسلوب من أساليب توريد الخدمات لديها خصوصا من الدول المتقدمة. أما فيما يخص الدول الخليجية فأسواق العمل لديها غير خاضعة بتاتا للاعتبارات والالتزامات التي تفرضها اتفاقية الجاتس بقدر ما هي خاضعة للتشريعات المحلية التي تضبط سوق العمل في هذه البلدان التي لا ترى في وجود أية فائدة من استفادة عمالتها المحلية من مبدأ المعاملة بالمثل الذي تقره اتفاقية الجاتس على اعتبار أنها تعتمد

كثيرا على العمالة الأجنبية الوافدة إليها .

في حين يحظى الأسلوب الثاني المتعلق بانتقال مستهلك الخدمة الى بلد المورد والثالث الخاص بالتواجد التجاري في بلد المستهلك، بأكثر قدر من الالتزامات، وذلك راجع لطبيعة القطاعات التجارية التي التزمت الدول العربية بتحريكها والتي تتطلب توريدها وفقا لهذين الأسلوبين على غرار خدمات السياحة والسفر التي تتطلب انتقال مستهلك الخدمة الى بلد المورد، والخدمات المالية والمصرفية التي تتطلب تواجدا تجاريا.

- مع العلم أن اتفاقيات الشراكة تضمنت، أيضا جملة من الأحكام المنظمة لحقوق التأسيس¹، وكذا تزويد الخدمات عبر الحدود: ²
- **فبالنسبة لحقوق تأسيس الشركات أو الممولين بالخدمات على مستوى الطرفين المتعاقدين، فهي تخضع لإجراءات محددة يتم الاتفاق عليها بينهما والتي يمكن ذكر البعض منها على النحو التالي :**
 - منح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه معاملة تفضيلية لا تقل عن تلك التي يحظى بها الممولون بالخدمات المماثلة وفقا لقائمة الالتزامات الخاصة بالمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء الملحقه بالاتفاق العام حول تجارة الخدمات، في حين تعامل الدول المتوسطية بنفس الطريقة ممولي الخدمات التابعين للاتحاد الأوروبي إن كانت هذه الدول أعضاء في منظمة التجارة العالمية، أما الدول الغير الأعضاء فعليها بمعاملة هؤلاء الممولين بمعاملة لا تقل عن تلك التي تمنحها لشركات الدول الأخرى.
 - كما يمنح الاتحاد الأوروبي للشركات التابعة لأي دولة متوسطة شريكة التي تؤسس في دولة عضوة فيه أو أحد فروعها معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنح لأي شركة مماثلة من الاتحاد الأوروبي، ونفس الشيء ينطبق على شركات دول الاتحاد الأوروبي أو أحد فروعها التي تنشأ أو تعمل في أي دولة شريكة ، حيث تمنحها هذه الأخيرة معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تحظى بها شركات أو فروع شركات هذه الدولة.
 - إضافة إلى عمل الطرفين المتعاقدين كل ما بوسعهما على تفادي اتخاذ أي تدابير أو إجراءات من شأنها أن تقيد أو تعرقل تأسيس شركات لأي طرف.

- **أما فيما يخص تزويد الخدمات، فقد نصت اتفاقيات الشراكة إضافة إلى تعهد الأطراف المتعاقدة على الالتزام بموجب الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات، خصوصا الالتزام بمبدأ معاملة الدول الأولى بالرعاية، على مجموعة من الإجراءات الملزم العمل بها من قبل طرفي الاتفاقية والمنظمة لمجال تزويد الخدمات عبر الحدود ، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:**
 - بهدف التأكد من تطور متناسق للنقل بين الطرفين، يتناسب مع حاجتهما التجارية، يجوز معالجة شروط الدخول المتبادل للسوق وتوفير الخدمات في النقل البري بالطرق والسكك الحديدية، والنقل البحري والجوي، بواسطة اتفاقيات محددة يتفاوض عليها الفريقين بعد سريان مفعول الاتفاقية.
 - فيما يتعلق بالنقل البحري، يتعهد الفريقان بالتطبيق الفعال لمبدأ الدخول بلا قيد إلى سوق النقل الدولي على أسس تجارية والأخذ بمبدأ التنافس بين الناقلين، والتعامل إن لزم الأمر مع طرف ثالث، إضافة إلى العمل عند دخول اتفاقية الشراكة حيز التطبيق على إلغاء كافة التدابير المتخذة من جانب واحد، وأي عوائق إدارية أو فنية أو غيرها، والتي من الممكن أن تخلق قيادا أو يكون لها تأثير تمييزي على حرية تزويد الخدمات في النقل البحري الدولي، حيث يجب منح كل طرف للطرف الأخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لبواخره هو والمستخدمه في نقل البضائع والركاب.

2- قواعد المنشأ في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية

رأينا في الفصل السابق، أن قواعد المنشأ هي مجموعة القواعد المستخدمة لتحديد هوية أو جنسية السلع لما تكون محل عملية من عمليات التجارة الخارجية، والتي توفر نوعا من الحماية لأطراف اتفاقية تجارية أو ترتيب تكاملي كمنطقة التبادل الحر ضد تسلسل سلع ذات منشأ خارجي من غير الدول الأعضاء في الاتفاقية، وبالتالي الاستفادة من التفضيلات التجارية الممنوحة للسلع في إطار تنفيذ هذه الاتفاقيات أو الترتيبات التكاملية.

لذلك نجد اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، تتضمن كلها بروتوكولات خاصة بقواعد المنشأ³ تحدد إجراءات وشروط اكتساب واثبات السلع لصفة المنشأ ومن ثم تمتعها بالمزايا التفضيلية الممنوحة بموجب تطبيق هذه الاتفاقيات عند دخولها إلى أسواق أطراف هذه الاتفاقيات.

عموما لا تخرج قواعد المنشأ المتضمنة في اتفاقيات الشراكة عن بقية القواعد التي يطبقها الاتحاد الأوروبي مع شركاء تجاريين في اتفاقيات تجارية أخرى مع وجود بعض الاستثناءات، فهو يعتمد على مبدأ التحول الجوهري لتحديد قواعد المنشأ الخاصة بالمنتجات النهائية التي يتم إنتاجها باستخدام مواد أولية مستوردة من أكثر من دولة أو تلك التي تم إنتاجها في أكثر من مكان، ويتم التعرف على حدوث تغيير جوهري من خلال اشتراط حدوث تغيير في البند الجمركي أو تحديد قائمة العمليات التصنيعية التي

¹ : المقصود بحقوق التأسيس بموجب اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية حق شركات دول الاتحاد الأوروبي أو شركات الدول المتوسطية الشريكة القيام بمختلف النشاطات الاقتصادية بواسطة إنشاء شركات أو شركات تابعة وفروع في الدول المتوسطية أو دول الاتحاد الأوروبي على التوالي.

² : بحسب المواد من 30 الى 34 الواردة في الباب الثالث من اتفاقيات الشراكة لكل من تونس ، الجزائر والمغرب مع الاتحاد الأوروبي.

³ : تم ادراج مسألة قواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية العربية على سبيل المثال في البروتوكول رقم 3 بالنسبة لاتفاق الشراكة مع السلطة الفلسطينية والأردن والبروتوكول رقم 4 بالنسبة لكل من تونس، المغرب، مصر ولبنان الذي لم يسمح له مع سوريا بتطبيق إلا مبدأ التراكم القطري وعدم تمتعها بمبدأ التراكم المتعدد الأطراف أو الاقليمي.

تؤدي إلى إكساب صفة المنشأ أو اشتراط استخدام نسبة معينة من المواد المحلية أو تحقيق قيمة مضافة.¹ وفي هذا السياق، تم تبني مبدأي التراكم الثنائي والتراكم المتعدد الأطراف أو الإقليمي عند تحديد صفة منشأ السلع، حيث ينص المبدأ الأول على اكتساب مباشر لصفة المنشأ لكل السلع التي يكون منشأ المدخلات المستخدمة في عملية إنتاجها من طرفي اتفاق الشراكة واعتبار هذه المدخلات ذات منشأ وطني وحتى دون خضوعها لعمليات تصنيعية كافية تؤدي إلى إحداث تحويلات جوهرية على هذه المدخلات. أما مبدأ التراكم الإقليمي، فهو يسمح بتراكم المنشأ مع دول أخرى خارج طرفي الاتفاق وتوسيعه ليشمل دول أخرى مثال ذلك اشتغال اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على مبدأ التراكم المتعدد الأطراف مع كل من تونس والمغرب وسبته ومليبية²، كما تم توسيع هذا المبدأ ليشمل كل الدول المتوسطية الشريكة والدول الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي وذلك بعد تبني بروتوكول قواعد المنشأ الأوروبي المتوسطي *pan-euro-méditerranéen de cumul de l'origine* منذ أكتوبر سنة 2005³.

3- أحكام عامة منظمة لعملية تحرير المبادلات التجارية في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية

- لقد وردت بموجب اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية جملة من الأحكام المشتركة أو العامة الملزمة التطبيق من قبل الأطراف المتعاقدة والتي من شأنها دعم تحرير المبادلات التجارية وتسهيل حركتها والتي يمكن ذكر البعض منها على النحو التالي⁴:
- عدم إمكانية فرض أي حق جمركي جديد أو استحداث تدابير ذات أثر مماثل على التجارة بين الطرفين، كما لا يجوز رفع تلك الحقوق الجمركية السارية عند دخول الاتفاق حيز التطبيق، إلا في الحالات الاستثنائية التي تم ذكرها أنفا كاستيراد منتج بكميات متزايدة في أوضاع من شأنها أن تسبب ضررا بالغا للمنتجين المحليين، أو اختلال احد القطاعات الاقتصادية الفتية أو هي في إطار إعادة الهيكلة والتي من شأنها أن تفرز مشاكل اجتماعية خطيرة، حيث يجوز للبلد المعني اتخاذ التدابير الملائمة وفق شروط وإجراءات منصوص عليها في الاتفاقية.
 - عدم تقديم أي معاملة تفضيلية لسلعة طرف مقارنة بسلعة الطرف الآخر كاتخاذ تدابير أو ممارسة جبائية داخلية تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى التمييز بين منتجات أحد الطرفين والمنتجات المماثلة التي يكون منشأها الطرف الآخر، علاوة على السماح لطرفي الشراكة باتخاذ الإجراءات التي من شأنها محاربة ظاهرة الإغراق، وفقا لمفهوم اتفاقية الجات.
 - السماح للأطراف المتعاقدة بالانضمام والمشاركة في ترتيبات إقليمية وتجارية سواء في اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة طالما لا يترتب عنه تغيير نظام المبادلات التجارية المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة، شريطة التشاور بين طرفي الاتفاقية على مستوى لجنة الشراكة حول المسائل الهامة المتعلقة بالانضمام إلى هذه الترتيبات.
 - عدم تعارض اتفاقيات الشراكة مع حالات منع وتقييد الاستيراد والتصدير والعبور التي تبررها أسباب متصلة بالسلوك والنظام العام والأمن وحماية صحة وحياة الأشخاص وغيرها، بشرط أن لا تكون حالات المنع والتقييد هذه وسيلة تمييز تعسفي أو قيادا مقنعا للتجارة بين الطرفين المتعاقدين.
- كما يجب التذكير أيضا بتضمن اتفاقيات الشراكة أيضا لأحكام متعلقة بضمان حرية المدفوعات ورؤوس الأموال، حيث أشارت إلى ضرورة إتمام كل المدفوعات الخاصة بالعمليات الجارية بعملة قابلة للتحويل بشكل حر ومن دون أي قيد، كما أنها نصت على حرية حركة رؤوس الأموال (المعاملات الرأسمالية) بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة شريكة، أي حرية المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر...، و يمكننا في هذا الإطار ذكر أهم ما نصت عليه الاتفاقيات في هذا المجال بالاعتماد على المواد 38، 39 و40 من نص اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على النحو الموالي:
- الضمان بمجرد دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ لعدم وجود أي قيود على حركة رؤوس الأموال من الاتحاد الأوروبي إلى الدول الشريكة، وعلى حركة رأس المال التي تنطوي على الاستثمار المباشر من الدول الشريكة إلى الاتحاد الأوروبي.
 - يخضع تدفق رأس المال للدول الشريكة إلى الاتحاد الأوروبي للقوانين السارية والمعمولة بها داخل هذه الدول باستثناء الاستثمار المباشر.
 - قيام طرفي الاتفاق بمشاورات متواصلة قصد تسهيل تداول رؤوس الأموال والتوصل إلى تحريره التام عندما يتم استيفاء الشروط المطلوبة والمتفق عليها وكذا توفر الظروف الضرورية لذلك.
 - إذا تسببت حركة رأس المال بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة في حدوث صعوبات بالغة في تطبيق سياسة سعر الصرف أو السياسة النقدية لدى أحد الطرفين وهذا في ظروف استثنائية (صعوبات قصوى في مجال ميزان المدفوعات)، يمكن للطرف المتضرر وفقا للشروط المبينة في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ووفقا للمادتين VIII و XIV من القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي، اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية فيما يتصل بحركة رأس المال والصفقات الجارية لفترة محددة.

¹ : نهال مجدي المغربل (2001)، مرجع سبق ذكره، ص26.

² : حسب المواد 4، 37، 38 و39 من البروتوكول رقم6 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

³ : موقع المفوضية الأوروبية على الانترنت :

⁴ : وردت هذه الأحكام في الفصل الثالث من الباب الثاني لاتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، في حالة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وردت الأحكام العامة المنظمة لعملية تحرير المبادلات التجارية السلعية في المواد من 17 إلى 29 (الفصل الثالث - الباب الثاني).

المطلب الثاني : التعاون الاقتصادي والمالي في إطار اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.

يهدف تسهيل عملية انضمام الشركاء المتوسطيين إلى منطقة التبادل الحر المزمع إقامتها بشكل تدريجي خلال الفترة الانتقالية مع كل دولة شريكة وهي تعد بمثابة الهدف الرئيسي للشراكة في جانبها الاقتصادي فضلا عن التخفيف من حدة الآثار السلبية المصاحبة لها، تم الاتفاق بين أطراف الشراكة في مؤتمر برشلونة سنة 1995 على ضرورة أن يترافق مع وضع هذه المنطقة دعم أوروبي لهؤلاء الشركاء من خلال :

- إقامة تعاون اقتصادي في عدة مجالات اقتصادية واجتماعية بهدف دعم مسار الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي شرعت في تنفيذها العديد من هذه الدول وما ترتب عنه من تداعيات سلبية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي.
- وتقديم دعم مالي في إطار التعاون المالي يأخذ شكل مساعدات مالية من خلال الآليات المالية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي كتعويض للبروتوكولات المالية السابقة، والمتمثلة في برنامجي MEDA1 وMEDA2 المطبقين خلال الفترة 1996-2006، والآلية الأوروبية للحوار والشراكة IIEVP التي طبقت خلال الفترة 2007-2013 لتعوض منذ 2014 بالآلية الأوروبية للحوار التي تعتبر أداة المساعدة المالية الأوروبية للشركاء المتوسطيين المعمول بها حتى 2020، أو شكل قروض ميسرة مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار لتمويل مختلف المشاريع في الدول الشريكة، والتي أدمجت منذ سنة 2002 في آلية التسهيلات الأورومتوسطية المتوسطة للاستثمار والشراكة FEMIP .

1- التعاون الاقتصادي في إطار اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية : الأهداف والمجالات.

استهدف التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأورومتوسطية دعم المشاريع والنشاطات التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية في الدول المتوسطية الشريكة ومنها : تسريع معدلات التنمية الاقتصادية، تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول المعنية بالشراكة، وزيادة التشغيل، وتقليص فجوة التنمية بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين. وهو ما يسمح بدعم أكبر لجهود هذه الأخيرة للوصول إلى تحقيق تطور اقتصادي واجتماعي مستدام، وتنمية وتحرير التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي. لذلك اشتمل بشكل أساسي القطاعات التي تعاني من صعوبات داخلية أو تتأثر بعملية الانفتاح التي فرضتها الشراكة، كما يعطي الأولوية أيضا للقطاعات القادرة على تحقيق القدر الأكبر من التقارب بين اقتصادي طرفي الشراكة.¹ فأغلب اقتصاديات الدول الشريكة بقيت محمية لفترة طويلة، كما اتسمت مؤسساتها الإنتاجية بالضعف وعدم القدرة على المنافسة، لذلك رأى الطرف الأوروبي في التعاون أنه وسيلة من شأنها تمكين الطرف الآخر من تحقيق الأهداف التالية:²

- إدماج اقتصادياتهم مع القطب الأوروبي.
 - تأقلمهم مع المنافسة الأوروبية و من تمّ العالمية.
 - الانتفاع من الدعم الأوروبي للقيام بالإصلاحات الهيكلية الضرورية.
 - الانتفاع بالإنجازات مع الاتحاد الأوروبي و بصفة خاصة فيما يتعلق منها بالاستثمارات الأجنبية.
- ورغم أن مجالات التعاون الاقتصادي متعددة، غير أن معظمها نجدها تستهدف كما ذكرنا دعم المؤسسات الاقتصادية ومحيطها، باعتبارها الطرف الذي سيتعرض بشكل أكبر لمنافسة المؤسسات الأوروبية نتيجة انفتاح الأسواق المحلية في الدول الشريكة أمام السلع ذات المنشأ الأوروبي في إطار إقامة منطقة التبادل الحر، وهذا من منطلق أنها تركز على دعم الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وتأهيل المؤسسات قصد مواجهة تحديات المنافسة وتحسين مناخ الأعمال بدعم القطاع الخاص المحلي وتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخصوصا الأوروبية منها.³

عموما ترد أبرز مجالات التعاون الاقتصادي في إطار اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية في الباب الخامس، والمتمثلة في :⁴

- **التعاون في المجال الصناعي**، وبأخذ عدة أشكال من بينها:
 - تحفيز و تشجيع المؤسسات الإنتاجية التابعة للاتحاد الأوروبي أو الدول الشريكة على الدخول في شركات مع بعضها البعض مع العمل على خلق بيئة إدارية مشجعة على هذا التعاون،
 - تشجيع التعاون المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين، وهذا من خلال دخول الدول الشريكة إلى شبكات تابعة للمجموعة الأوروبية تعمل على تقريب الشركات مع بعضها البعض، ومن أمثلة هذه الشبكات : شبكة BC-NET

¹ : عبد الناصر العبادي وجهاد أبو سندس (2004)، دور اتفاقية المشاركة الأوروبية الأردنية في تعزيز تجارة الأردن الخارجية، مجلة النهضة، العدد 21- أكتوبر، كلية الاقتصاد والعلوم لسياسية، جامعة القاهرة، ص 13.

² : Commission Européenne (2002), *Union Européenne- Maghreb : 25 ans de coopération 1996-2001*, publication spéciale éditée par la Délégation de la Commission Européenne au Royaume du Maroc, Rabat, p6.

³ : MEZOUAGHI Mihoub (2003), *La place de la connaissance dans le Partenariat Euro méditerranée*, In BOUKELLA .M , BENABDALLAH . Y et. FERFERA . M.Y (Ed), *Op.Cit* , p229.

⁴ : انظر في هذا الصدد :

- الباب الخامس من نص اتفاق الشراكة الأورومتوسطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (المواد من 50 إلى 65).

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1999)، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-92.

- MEZOUAGHI Mihoub (2003), *Op.Cit* , pp.228-232.

- BELLON Bertrand et BEN YOUSSEF Adél (2003), *Intégration euro-méditerranéenne : vers un partenariat technologique* , Communication au Séminaire EMMA-RINOS, Analyse comparatiste des processus d'intégration régionale Nord-Sud, Paris 26-27 Mai, p 6.

- (Business Cooperation Network) التي تعد بمثابة قاعدة للبيانات الخاصة بالمؤسسات الراغبة في دخول في شركات مع مؤسسات أخرى، مراكز الأعمال (Centers des affaires) ،....
- المساهمة في دعم وتمويل برامج تأهيل المؤسسات الصناعية (Programmes de mise à niveau) خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وكذا دعم الجهود الرامية الى تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي ...
 - المساهمة في برامج تأهيل العمالة للدول الشريكة عبر إعداد وتمويل برامج تدريبية وتوفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها لدعم هذه البرامج، وبالتالي إعطاء الخبرة والكفاءة التي تتطلبها الاستثمارات الصناعية المعتمدة على طرق إنتاج معقدة ومتطورة.
 - **التعاون في المجال العلمي والتكنولوجي**، بغية تعزيز قدرات البحث والتطوير باعتباره القاطرة التي تحرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من خلال العمل على إنشاء هيئات مشتركة أورومتوسطية خاصة بميادين البحث والاستكشاف، تشجيع التبادل المعرفي و التنسيق بين مراكز البحث في الدول الشريكة ومثيلاتها في الدول الأوروبية، إضافة إلى العمل على جعل الجامعات والمراكز البحثية في خدمة المحيط الاجتماعي والاقتصادي للبلد باعتبارها فضاءات التكوين العلمي والتقني.
 - **التعاون في المجال البيئي**، بهدف ضمان تنمية مستدامة والتوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، ويتمحور هذا التعاون أساسا في العمل على مراعاة النواحي البيئية في السياسات الاقتصادية المختلفة بما يخفف من آثارها السلبية، مع إعطاء أولوية للموارد المائية وتنميتها وحسن إدارتها.
 - **التعاون في مجال الزراعة والصيد البحري**، بهدف تحديث وإعادة هيكلة قطاعي الزراعة والصيد البحري في الدول الشريكة، وكذا تعزيز التنمية الريفية، وهذا من خلال تقديم المعونة الفنية والتكوين ونقل التكنولوجيا، ومساعدة هؤلاء الشركاء على مشاكل الأمن الغذائي وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة، مع الاهتمام والحفاظ على المحاصيل الزراعية والثروة السمكية كما هو الشأن بالنسبة للمغرب واستغلالها بصورة عقلانية والعمل على تنميتها...
 - **التعاون المؤسساتاتي**، من خلال توحيد مقاييس المطابقة وتقييمها، وكذا تقرب التشريعات مع تلك المطبقة على مستوى دول الاتحاد الأوروبي.
 - **التعاون في مجال حماية وترقية الاستثمارات**، بغية إيجاد مناخ مناسب لتدفق الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، وإزالة كل ما يعترضه من عقبات مهما كان شكلها ومصدرها.
 - **التعاون في مجال النقل**، بغرض تقوية وتحسين البنية التحتية البرية والحديدية والمطارات والموانئ في الدول الشريكة وتحسين تنقل المسافرين والبضائع وكذا توحيد مقاييس الاستغلال المستعملة مع تلك المعمول بها في المجموعة الأوروبية.
 - **التعاون في مجالات الطاقة والمناجم**، عبر تعزيز وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة، والاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في إطار الشراكة ، والعمل على توفير الإطار المناسب لتسهيل استثمارات شركات الطاقة، وتيسير نشاطها في مد شبكات الطاقة والربط بينها.
 - **التعاون في مجال السياحة** ، من خلال تحسين المعرفة في صناعة السياحة، ودعم التكوين في مجال تسيير الفنادق وإدارتها، إضافة إلى تبادل المعلومات بشأن خطط تطوير السياحة ومشاريع التسويق والعروض السياحية، والمعارض.
 - بالإضافة إلى التعاون في مجالات أخرى كالجمارك، الإحصاء، وحماية المستهلكين.

2- التعاون المالي في إطار اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

- كل ما حدد من تعاون اقتصادي، وحتى السياسي والاجتماعي لا يمكن أن يعرف نجاحا وتحقيقا لأهدافه ما لم يتوافق بدعم مالي يمنحه الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية في إطار تنفيذ اتفاقيات الشراكة. وعليه أشار إعلان مؤتمر برشلونة سنة 1995 إلى أهمية التعاون المالي لنجاح الشراكة في كل جوانبها، وضرورة زيادة المساعدات المالية وزيادة القروض الميسرة من البنك الأوروبي للاستثمار، إضافة إلى معونات ثنائية من الدول الأوروبية، وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية وتعبئة القدرات الاقتصادية للدول الشريكة. وفي السياق، اعتمد الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم المالي لشركائه منذ انطلاق مسار الشراكة على مجموعة من الأدوات التمويلية ، والمتمثلة في :
- آليات المساعدة المالية المقدمة من موارد الاتحاد، وفي هذا الصدد، تم وضع خلال الفترة 1996-2014 ثلاث آليات تمويلية وهي :
 - برنامج الإجراءات المرافقة المالية والتقنية لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الأورومتوسطية المعروف باسم برنامج MEDA، غطى الفترة 1996-2006، أين عوض البروتوكولات المالية المعمول بها في ظل اتفاقيات التعاون المنتصف السبعينات.
 - الآلية الأوروبية للحوار والشراكة I EVP التي غطت الفترة 2007-2013.
 - الآلية الأوروبية للحوار التي ستغطي الفترة من سنة 2014 لغاية سنة 2020.
 - القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار لتمويل مختلف المشاريع في الدول الشريكة والتي أدمجت منذ سنة 2002 في آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة FEMIP التي أضحت الأداة المالية الرئيسية لهذه المؤسسة التمويلية.

2-1- آليات المساعدة المالية المقدمة من موارد الاتحاد خلال الفترة 1996-2014

قام الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات المالية للدول المتوسطية منذ انطلاق مسار الشركة الأورومتوسطية عبر ثلاث آليات هي :

1-1-1- برنامج الإجراءات المرافقة المالية والتقنية لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة

الأورومتوسطية "برنامج MEDA" :

ترجع فكرة وضع برنامج MEDA كآلية مالية جديدة تعوض البرتوكولات المالية التي وصلت فترة تطبيقها لنهايتها سنة 1996 الى المقترح المقدم لمؤتمر المجلس الأوروبي المنعقد في كان الفرنسية في جوان سنة 1995 بتخصيص مساعدات مالية للدول المتوسطية قدرها 4685 مليون ايكو Ecu في سياق الاستعداد لوضع آليات الشراكة الأورومتوسطية،¹ والذي تم تبينه بعد ذلك وبشكل رسمي 23 جويلية سنة 1996 وبمبلغ أقل من المبلغ الأولي المقترح قدره 3424,5 مليون ايكو (3057 مليون يورو)، ويغطي الفترة 1995-1999 وهو ما يعرف ببرنامج MEDA1، والذي تم تمديد العمل به في إطار برنامج MEDA2 الذي غطى الفترة 2000-2006، مع تسجيل ارتفاع بنسبة 75% في مخصصاته المالية التي بلغت 5350 مليون يورو.

و لعل أهم ما يميز برنامج MEDA عن البروتوكولات المالية السابقة، ما يلي:

- على مستوى حجم الغلاف المالي، نجد أن الغلاف المالي لبرنامج MEDA أكبر بكثير من المبالغ المالية التي تضمنتها البروتوكولات المالية الأربعة السابقة، حيث قدر المبلغ الإجمالي كما هو مبين في الجدول رقم 17 خلال الفترة 1978-1996 بـ 3075 مليون ايكو.

- على مستوى مجالات التغطية، يغطي مجموع مجالات الشراكة سواء على المستوى الثنائي من خلال تمويل المشاريع على مستوى كل دولة، أو على المستوى الإقليمي من خلال تمويل للمشاريع الإقليمية ذات المصلحة المشتركة لجميع الشركاء المتوسطيين، و التي تحدد داخل إطار الحوار الإقليمي (مؤتمرات متوسطة، ندوات...)، ومثال هذه المشاريع إنشاء مراكز الأعمال لصالح المؤسسات المتوسطية، إنشاء مراكز البحث العلمي الأورومتوسطية...، في حين اقتصرت وظيفة البروتوكولات المالية السابقة على تغطية المشاريع الثنائية، أين كانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تهرم مع كل دولة متوسطية بروتوكولا ماليا يتم من خلاله تحديد أسس التعاون المالي الذي كان يأخذ الطابع الثنائي من دون الإقليمي.

- على مستوى آلية عمل البرنامج، تم الاعتماد على مبدأ المنافسة بين الدول في تقديم المشاريع ومدى قدرتها والتزامها على إنجازها وفق ما تم الاتفاق عليه، أي بمعنى آخر أنها تعتمد على القدرة على امتصاص هذه المساعدات (مدى الكفاءة في استخدام هذه المساعدات من قبل الدول)، فالتمويل الذي يستفيد منه البلد المرشح يكون محددًا بشكل توجيهي بناء على جملة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، حيث يتم وضع تحت تصرف كل دولة غلافًا ماليًا مخصصًا لتمويل ما اتفق عليه من مشاريع مع الطرف الأوروبي خلال الفترة المحددة، ولكن هذا لا يعني دفع الغلاف المالي بصورة آلية، وإنما يكون بناء على مدى الالتزام بالشروط المتفق عليها سابقًا والنتائج الملموسة المحصل عليها والبرهنة على قدرتها الواسعة في امتصاص المبالغ المخصصة من خلال ما قامت به من إصلاحات وإنجازات للمشاريع والنشاطات الممولة بواسطة البرنامج وفق ما اتفق عليه. مع العلم أن أموال برنامج MEDA التي لا يتم الالتزام بها، أي غير الممتصة تحذف بشكل نهائي،³ وهو عكس ما كان ساريا في ظل البروتوكولات المالية التي كانت المبالغ المالية المخصصة لكل دولة محددة سلفًا ويتم منحها لها بغض النظر عن مستوى ومدى إنجاز المشاريع التي يتم تمويلها بواسطة هذه المبالغ.

تخضع الاعتمادات المالية المخصصة في إطار البرنامج على مبدأ سنوية الميزانية، إذ يتم تحديدها لكل بلد مستفيد سنويا بناء على البرامج الاستدلالية أو الإرشادية الوطنية- *Les programmes indicatifs Nationaux - P.I.N*، أما على المستوى الإقليمي (المتوسطي) فيتم ذلك عبر البرنامج الاستدلالي الإقليمي- *Programme indicatif régional - P.I.R*. فالبرنامج الإرشادي الوطني الذي يعد من قبل المفوضية الأوروبية بالتعاون مع كل بلد متوسطي مستفيد من برنامج MEDA، يتم من خلاله تحديد الخيارات الإستراتيجية المتبناة من قبل هذا البلد فيما يتعلق بالمشاريع والنشاطات المرشحة للتمويل بواسطة البرنامج خلال فترة مدتها 03 سنوات، ومن ثم تحديد الالتزامات المالية أو المساعدات التي سوف يتحصل عليها البلد مع إمكانية مراجعة حجم المبالغ المالية المخصصة بناء على النتائج المحصل عليها ومدى القدرة على امتصاص المبالغ المخصصة من خلال ما تم إنجازه من المشاريع المحددة والمتفق عليها في البرنامج الاستدلالي. في حين أن البرنامج الإرشادي الإقليمي الذي يتم وضعه بدوره من قبل المفوضية الأوروبية، فيبين برامج التعاون على المستوى الأورومتوسطي، وخطوطه العريضة في مختلف الميادين لنفس فترة البرامج الاستدلالية الوطنية. فعلى أساسه يتم تحديد المبالغ المالية لإنجاز المشاريع على المستوى الإقليمي.

ويمكن إبراز إجراءات و مراحل تصنيف و اختيار المشاريع الممولة من قبل MEDA و كذا مراحل تنفيذها عن طريق الشكل البياني الموالي.

¹ : أحمد كاتب (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 128.

²: Institut de la Méditerranée (2000), *Op.Cit*, p11

³: LEVEAU Rémy (2000), *Op.Cit*, p47

الشكل البياني رقم 27: إجراءات تصنيف و تنفيذ المشاريع الممولة في إطار برنامج MEDA
الإطار العام للبرنامج MEDA



المصدر : Institut de la Méditerranée (2000), *Op.Cit*, p13.

- وتعد المرحلة الأخيرة، أي مرحلة تقييم المشاريع كما هو مبين في الشكل، كمرحلة أساسية تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد المبالغ المالية التي سوف تمنح لبلد مستفيد من برنامج MEDA في المستقبل. حيث كما قلنا سابقا أن عدم إنجاز مشروع ممول في إطار البرنامج في الآجال المحددة له، أو عدم تحقيقه للأهداف المتفق على تحقيقها سوف يكون له تأثير سلبي على عمليات التمويل المستقبلية والتي يمكن أن يستفيد منها الشريك المتوسطي لتنفيذ مشاريعه.
- أما فيما يتعلق بأهداف البرنامج والنشاطات التي يتم تمويلها، فتمحور أولوياته على المستوى الثنائي حول نقطتين رئيسيتين، وهما:¹
- تدعيم مسار التحول الاقتصادي في الدول المتوسطية، والعمل على جعل أسواقها أكثر انفتاحا، و اقتصادها أكثر تنافسا، إضافة إلى تشجيع الإصلاحات السياسية والاجتماعية. فبرنامج MEDA يؤدي دور محفز للتعديلات الهيكلية على المستويين الكلي والجزئي.
 - مرافقة الإصلاحات الاقتصادية بتعزيز التوازن الاقتصادي-الاجتماعي *équilibre socio-économique*، بدعم المشاريع والأنشطة التي من شأنها خفض حدة الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ برامج التعديل الهيكلية في الدول المتوسطية، من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية وذلك بتدعيم مشاريع الصحة، محاربة الفقر، التعليم، التنمية الريفية والمياه والسكن... الخ.
- أما على المستوى الإقليمي فالهدف منه هو تشجيع النشاطات والمشاريع ذات الطابع الإقليمي بغية تحقيق الغايات التي وضعت من أجلها الشراكة في مؤتمر برشلونة بمجالاتها الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية.
- وبالتالي يهتم البرنامج بتمويل مجالات التعاون الاقتصادي من دون إهمال النشاطات التي تدخل في إطار الشراكة الاجتماعية والسياسية، ومن ثم فأهم النشاطات التي يمكن أن تستفيد من التمويل في إطار برنامج MEDA، هي كالتالي:
- تدعيم برامج للتعديل الهيكلية: فكما سبق الإشارة إلى ذلك في فقرات سابقة من هذا المطلب، تم تقديم مساعدات مالية لتسهيل تطبيق هذه البرامج الاقتصادية المنفذة من قبل الدول المتوسطية الشريكة تحت اشراف المؤسسات المالية الدولية.
 - تدعيم وتطوير القطاع الخاص: وهذا انطلاقا من توفير محيط ملائم و مشجع لتطوير القطاع الخاص. في هذا الصدد يقوم برنامج MEDA بتمويل العمليات المتعلقة أساسا بالخصوصية، إصلاح القطاع المالي، بالإضافة إلى تمويل الإصلاحات الهيكلية للقطاع الصناعي (تأهيل، إعادة الهيكلة...).
 - تمويل نشاطات ذات الطابع الاجتماعي: بغية تحسين التوازن الاقتصادي الاجتماعي في البلدان المتوسطية وكذا التقليل من الآثار السلبية على المدى القصير للتحول الاقتصادي، وتمثل هذه النشاطات الممولة من قبل برنامج MEDA في المشاريع الهادفة إلى تطوير قطاع الصحة، التعليم، التنمية الريفية، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال حماية البيئة، مع العلم أنه تم تخصيص

¹: Article 2 de Règlement (CE) n° 1488/96 du Conseil du 23 juillet 1996 relatif à des mesures d'accompagnement financières et techniques (Meda) à la réforme des structures économiques et sociales dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen, Journal Officiel de l'Union Européenne n° L 189 du 30 Juillet 1996.

²: Commission Européenne (2001), *Rapport annuel du programme MEDA pour l'année 2000*, présenté par la commission au Conseil et au parlement européen, Bruxelles pp15-16.

- مثلا حوالي مليار يورو لتمويل هذه النشاطات في إطار MEDA خلال الفترة 95-99.
- تطوير المجتمع المدني: من خلال تمويل نشاطات المنظمات الغير الحكومية والجمعيات المهنية (النقابات)، بالإضافة إلى العمل على تطوير قيم الديمقراطية و ترقية حقوق الإنسان في الدول الشريكة.
 - وهنا يخضع منح المساعدات المالية عن طريق هذا البرنامج لمجموعة من الشروط منها : الشروط الاقتصادية الكلاسيكية كتنفيذ المشاريع في الآجال المحددة، اقتراح مشاريع تدخل في إطار تعزيز الشراكة الأوروبية المتوسطية تحقق الأهداف المتفق عليها، والشروط السياسية المتعلقة أساسا باحترام الديمقراطية و حقوق الإنسان فضلا عن الشروط المرتبطة باحترام وتنفيذ بنود اتفاقيات الشراكة .

2-1-2- الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IEPV 2007-2013

تعتبر الآلية الأوروبية للجوار والشراكة التي بدأ العمل بها سنة 2007 لغاية نهاية سنة 2013 أداة المساعدة المالية للسياسة الجوار الأوروبية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2003 كإطار شامل لعلاقاته مع 16 بلدا مجاورا لحدوده سواء مع شركائه في مسار برشلونة أو مع الدول الشرقية المجاورة له كنتيجة لعملية التوسع التي عرفها الاتحاد سنة 2004 بانضمام دول وسط وشرق أوروبا إليه. وبالتالي لا يخرج الغرض الرئيسي من الآلية عن نطاق هدف سياسة الجوار الأوروبية بحسب الاتحاد الأوروبي وهو خلق مساحة من القيم المشتركة والاستقرار والرخاء وتعزيز التعاون وتعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال تغطية مجموعة واسعة من مجالات التعاون كما يشير إلى ذلك بوضوح القانون المؤسس لهذه الآلية.

وقدر المبلغ المالي الإجمالي الأولى لهذه الآلية بقرابة 12 مليار يورو (11,181 مليار يورو)، بحيث توجيه 95 % من قيمته لتمويل للبرامج الثنائية والإقليمية، في حين ذهبت 5% للباقية لتمويل المشاريع المدرجة في إطار التعاون عبر الحدود *coopération transfrontière*²، والذي خصص لتمويل مجالات التعاون المدرجة ضمن ثلاثة محاور أو جوانب رئيسية تتشابه مع الجوانب الرئيسية للشراكة الأوروبية المتوسطية، وهي³:

- الحوار المؤسسي والحكومة وحقوق الإنسان ، من خلال ترقية الحوار و الإصلاحات السياسية مع تشجيع تقارب الأطر المؤسسية والتشريعية مع تلك المعمول بها في الاتحاد الأوروبي وتحسين أداء الإدارات العمومية والنظام القضائي مع ترقية قيم دولة القانون والحكم الراشد وغيرها.
- الاندماج الاقتصادي والتنمية المستدامة، من خلال :
 - العمل على تسريع تحقيق الأهداف الواردة في اتفاقيات الشراكة للدول المتوسطية واتفاقيات الشراكة والتعاون الخاصة بدول الجوار الشرقي والعمل على تشجيع مشاركتهم تدريجيا في السوق الداخلي للاتحاد الأوروبي والاستفادة من مزايا أكبر مقارنة بتلك الممنوحة في إطار هذه الاتفاقيات.
 - دعم الإصلاحات الاقتصادية التي تعزز اقتصاد السوق وعلى رأسها التدابير الموجهة لدعم القطاع الخاص وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار المحلي والأجنبي مع تكثيف المبادلات وتشجيع حرية انتقال عوامل الإنتاج بين أطراف سياسة الجوار ، وكذا العمل على ترقية التعاون الإداري بينهم بهدف تحسين الشفافية وتبادل المعلومات الاقتصادية وخصوصا في مجال الجباية بهدف محاربة الغش والتهرب الجبائين.
 - تشجيع التعاون في مجال الطاقة، النقل والاتصالات والبنيات التحتية، وحماية البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية خصوصا منها الموارد المائية والبحرية، فضلا عن دعم السياسات الهادفة إلى التقليل من الفقر والمساهمة في تحقيق أهداف الألفية للتنمية التي وضعتها الأمم المتحدة.
- التنمية في المجالات الاجتماعية والإنسانية، وذلك بدعم السياسات الهادفة لترقية التنمية والإدماج الاجتماعي وعدم التمييز وترقية الشغل والحماية الاجتماعية والصحة والتربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي، فضلا عن تشجيع الحوار المتعدد الثقافات والشعوب والتعاون في مجال المحافظة على التراث التاريخي والثقافي والمشاركة في البرامج والوكالات الأوروبية المتخصصة في هذا المجال...

ورغم أن آلية عمل IEPV وأهدافها لا تختلف كثير عن برنامجي MEDA1 و MEDA2 ، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود بعض الاختلافات فيما بينهما، ولعل أبرزها :

- على مستوى الأطراف المعنية بالاستفادة من الآلية، فبعدها كانت برامج المساعدة المالية الأوروبية المعمول بها، وهي برنامج MEDA الخاص بالدول المتوسطية الشريكة في إطار مسار برشلونة وبرنامج Tacis الخاص بدول الجوار الشرقي للاتحاد الأوروبي، تم دمج البرنامجين معا في هذه الآلية منذ سنة 2007، وبالتالي لم تعد للشراكة الأوروبية المتوسطية تتوفر على آلية مساعدة مالية خاصة بها فقط.
- على مستوى حجم الغلاف المالي، نجد أن الغلاف المالي المخصص للآلية الأوروبية للجوار والشراكة والبالغ نحو 12 مليار يورو أكبر مقارنة بما خصصه الاتحاد الأوروبي في برامج المساعدة المالية خلال الفترة 2000-2006 لكل من برنامجي MEDA2 الذي خصص له مبلغ مالي قدره 5350 مليون يورو وبرنامج Tacis الذي بلغ غلافه المالي 3138 مليون يورو. مع العلم بأن

¹ : Article 1 du Règlement (CE) N° 1638/2006 Du parlement européen et du conseil du 24 octobre 2006, arrêtant des dispositions générales instituant un instrument européen de voisinage et de partenariat, Journal Officiel de l'Union Européenne n° L 310 du 09 Novembre 2006.

² : Idem, Article 29 .

³ : Idem., Article2.

الجزء الأهم من الغلاف المالي لهذه الآلية تم تخصيصه للدول الشراكة الأوروبية المتوسطية المعنية باستثناء تركيا باعتبارها مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بمبلغ إجمالي قدر بنحو 9051 مليون يورو مقارنة بدول الشراكة الشرقية التي خصص لها 3885 مليون يورو كما هو مبين في الجدول رقم 63.

- على مستوى مجالات التغطية، بالإضافة إلى تغطيتها لمجالات التعاون على المستويين الثنائي والإقليمي، تم إضافة مجالات جديدة متعلقة بالتعاون عبر الحدود من خلال تمويل برامج مشتركة تجمع بين مناطق حدودية تابعة للاتحاد الأوروبي وأخرى للشراكة المعنية بسياسة الجوار، والذي يهدف ظاهرياً إلى التنمية المحلية في المناطق الحدودية، ولكنه في الحقيقة يستهدف الحفاظ على الأمن في حدود الاتحاد الأوروبي والحد من موجات الهجرة غير الشرعية بالدرجة الأولى، مع العلم بأن هذا النوع من التعاون يكون ثنائياً أو متعدد الأطراف.¹
- على مستوى آلية عمل البرنامج، تم تعزيز مبدأ المنافسة المعمول به في برامج MEDA بين الدول في تقديم المشاريع ومدى قدرتها والتزامها على إنجازها وفق ما تم الاتفاق عليه فضلاً عن تشديد مشروعية الحصول على المساعدات وفقاً لمبادئ سياسة الجوار الأوروبية التي سبق التعرض إليها آنفاً، والمعتمدة على أسس الملائمة والتميز *l'appropriation et Différenciation* والدعم المشروط الذي يربط مختلف أشكال المساعدات المقدمة في مختلف البرامج الأوروبية بالنتائج المحققة من طرف الدول المعنية ومدى نجاحها في تنفيذ الإصلاحات التي تتضمنها خطط العمل الخاصة بها، فضلاً عن ضرورة التزامها بشكل أكبر للقيم والمعايير المحددة من قبل الاتحاد وهي معايير ذات طابع سياسي وأمني بالدرجة الأولى (الإصلاح السياسي والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون و محاربة الهجرة والتطرف...).

1-2-3- الآلية الأوروبية للجوار IEV 2014-2020

تم استبدال الآلية الأوروبية للجوار والشراكة التي جرى العمل بها خلال الفترة 2007-2013 بالآلية الأوروبية للجوار التي تتشابه بشكل كبير مع الآلية السابقة، سواء من حيث أهدافها وآليات عملها وطرق تمويلها ومجالات التعاون الرئيسية المؤهلة لعمليات التمويل كما يظهر ذلك من خلال مواد القانون المؤسس لها.²

وقدر المبلغ المالي الإجمالي لهذه الآلية التي دخلت حيز التنفيذ مطلع جانفي سنة 2014 لغاية نهاية سنة 2020، بقرابة 15 مليار يورو (15,432 مليار يورو)، بحيث تم توجيه 95% من قيمته لتمويل للبرامج الثنائية والإقليمية، في حين تذهب 5% للباقي للتمويل المشاريع المدرجة في إطار التعاون عبر الحدود،³ وهو ما يعنى ارتفاعاً بنسبة 38% في الغلاف المالي المخصص لهذه الآلية مقارنة بسابقتها.

ورغم اعتماد هذه الآلية على نفس طريقة عمل سابقتها، إلا أن الشيء الجديد الذي جاءت به يكمن في تشديد أكبر في معايير الاستفادة وتقييم مدى التقدم المحرز من قبل دول الجوار المستفيدة من تمويلاتها ليس فقط في المشاريع الممولة، ولكن أيضاً في مسائل أو مجالات إصلاحية أخرى سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، كما يظهر ذلك في نص المادة 4 من القانون المؤسس لها، والتي تشير إلى : تحديد احتياجات الدول الشراكة من التمويل يكون على أساس مجموعة من المعايير ومنها عدد السكان، ومستوى التنمية ...، ولكن أيضاً ضرورة تعهد الدول الشراكة المستفيدة بتحقيق أهداف الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع عملها على ترسيخ قيم الديمقراطية المعمول بها أوروبا في دولها، والتي تكون متبوعة بإجراء تقييم دوري لمسار هذه الإصلاحات التي يتحدد حجم التمويل ولكن أيضاً طبيعة المزايا التفضيلية الأخرى المقدمة لتلك الدول.⁴

2-2- التعاون في إطار البنك الأوروبي للاستثمار

تتمثل مهمة البنك الأوروبي للاستثمار الذي أنشئ بمقتضى معاهدة روما المؤسسة للمجموعة الأوروبية سنة 1957، الرئيسية في تحقيق التنمية المتوازنة للاتحاد الأوروبي عبر عمليات تمويله لاستثمارات ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية وبيئية. وتتركز أغلب تمويلاته في دول الاتحاد دون إغفال المناطق التي يعتبرها حيوية لتحقيق مصالحه ومنها منطقة حوض المتوسط.⁵ فعلاقات هذا البنك مع الدول المتوسطية الشراكة تمتد إلى فترة اتفاقيات التعاون، من خلال مساهمته في تمويل العديد من المشاريع التنموية في هذه الدول عن طريق تقديم القروض الميسرة لها، والتي بلغت 3390 مليون أيكو خلال الفترة 1978-1996 كما رأينا ذلك سابقاً، وقد استمر الدور التمويلي للبنك في دول المنطقة باعتباره أحد رافدي التعاون المالي الأوروبية المتوسطي مثلما أكده إعلان برشلونة سنة 1995، بمنح القروض وفق شروط تفضيلية سواء من حيث نسب فوائدها المخفضة أو المحسنة أو من حيث آجال تسديدها...، مع العلم أن هذه الأخيرة وجهت لتمويل مشاريع الهياكل القاعدية بالدرجة الأولى كالمشاريع الخاصة بالمياه، الطاقة النقل، الطرقات ...

¹ : المفوضية الأوروبية (2013)، قاموس الجوار الأوروبي - جنوب، مركز معلومات الحوار الأوروبي ENPI، بروكسل، ص 7.

² : انظر في الصدد نص القانون المؤسس للآلية الأوروبية للجوار :

- RÈGLEMENT (UE) N° 232/2014 DU Parlement européen et du conseil du 11 mars 2014 *instituant un instrument européen de voisinage*, Journal Officiel de l'Union Européenne n° L 77 du 15 Mars 2014.

³ : Idem, Articles 17 et 19.

⁴ : Article 4 du RÈGLEMENT (UE) N° 232/2014 DU Parlement européen et du conseil du 11 mars 2014 *instituant un instrument européen de voisinage*, Journal Officiel de l'Union Européenne n° L 77 du 15 Mars 2014.

⁵ : الحسين شكراني (2014)، البنك الأوروبي للاستثمار وبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية فميب FEMIP، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66 - ربيع، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 148.

⁶ : LEVEAU Rémy (2000), *Op.Cit.*, p48.

وقد بقي البنك يعتمد على آلية القروض الميسرة في تأمين التمويل للمشاريع في دول المنطقة المتوسطية لغاية سنة 2002 التي شهدت وضع آلية جديدة متمثلة في آلية التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة FEMIP التي أضحت الأداة المالية الرئيسية للبنك في هذه المنطقة، والتي تتضمن جميع التسهيلات المالية المقدمة للدول المتوسطية بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تركيز أنشطتها على مجالين يحتلان الأولوية وهما¹:

- دعم القطاع الخاص مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخاصة تلك التي تعمل في مجالات الصناعة، السياحة والخدمات، ودعم القطاع الصناعي مع التركيز على أعمال الأسمت والصلب، والمصانع الكيماوية والمعدنية، والصناعات ذات التقنية العالية، والسيارات و الصناعة الزراعية.
 - إيجاد بيئة ملائمة للاستثمار التي تمكن القطاع الخاص من النشاط بشكل أفضل، من خلال تحسين البنية التحتية في القطاعات التالية: الطاقة، النقل والاتصالات، البيئة، ورأس المال البشري والاجتماعي.
- وفيما يخص الأدوات التي تستخدمها الآلية فتتوزع كما سنوضحها في الجدول الموالي ما بين مجموعة من خيارات التمويل والخدمات الاستشارية.

الجدول رقم 32: الأدوات المستخدمة في اطار آلية FEMIP للبنك الأوروبي للاستثمار

الأدوات	الأهداف	الأطراف المستفيدة
خطوط الائتمان	- تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال ما تاحه خطوط ائتمان للبنوك التجارية الشريكة أو مؤسسات التمويل الائتماني التي تقود بعدئذ باقراض الأموال لعمالها المحليين، - الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية في البلدان المتوسطية بطريقة فعالة.	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
قروض فردية (تتجاوز 25 مليون أورو)	تطوير البنية التحتية الاقتصادية في البلدان المتوسطية الشريكة مع ايلاء اهتمام خاص لتوسيع نطاق القطاع الخاص وخلق مناخ ملائم للأعمال	أصحاب المشاريع من القطاعين العام والخاص
رأس المال السهمي الخاص واستثمارات مباشرة/ وشبه مباشرة في رأس المال السهمي	تشجيع إنشاء أو تعزيز قاعدة رأسمالية للأعمال المنتجة لاسيما تلك التي أنشئت في اطار شركات مع مؤسسة قائمة في الاتحاد الأوروبي	المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، صناديق الاستثمار، مؤسسات التمويل الصغير.
ضمانات	تنشيط أسواق رؤوس الأموال المحلية، تعبئة موارد إضافية لمواجهة ضعف موارد رأس المال العام، دعم تنمية المؤسسات، تقليل مخاطر الصرف الأجنبي والحد من تعرض الحكومات للمخاطر	المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، صناديق الاستثمار، مؤسسات التمويل الصغير، المؤسسات الكبرى، البنوك المحلية، أصحاب المشاريع الخاصة والحكومية.
خدمات استشارية	تقديم الاستشارة الفنية لضمان نجاح إقامة المؤسسات وتنفيذ المشاريع مما يسمح تعزيز توسيع نطاق القطاع الخاص	جميع العملاء

المصدر : البنك الأوروبي للاستثمار (2014)، التقرير السنوي ل فيميب - سنة 2014-، لوكسمبورغ، ص 14.

المبحث الثاني: خصائص الاقتصاديات المتوسطية الشريكة مع تحليل لأدائها بعد عقدين من انخراطها في مسار الشراكة.

قبل البدء في استعراض مضمون هذا المبحث الذي ارتأينا تكريسه لدراسة واقع الاقتصاديات المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي فضلا عن وضعيتها وخصائصها بعد مرور عقدين من انخراطها في مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية، ومدى تحقيق الأهداف التي رمت لتحقيقها هذه الأخيرة في شقها الاقتصادي بخلق منطقة ازدهار مشترك من خلال تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، بتسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي السريع والمستدام، وتحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى الاستخدام وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية - المتوسطية وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين، وذلك عن طريق إلقاء إطلالة على تطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول المتوسطية المعنية بمسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية تبعا لتطورات مؤشرات الاقتصاد الكلية الداخلية والخارجية وكذا مؤشرات الوضعية الاجتماعية خلال الفترة 1995-2014. نرى من الملائم تقسيم في مستهله صورة إجمالية لخصائص اقتصاديات الدول المتوسطية المعنية بمسار برشلونة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع التركيز بطبيعة الحال على الدول العربية منها.

المطلب الأول : خصائص اقتصاديات الدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي .

إن اقتصاديات الدول المتوسطية الشريكة، مع استبعادنا لكل من دولة الاحتلال المسماة بإسرائيل المصنفة ضمن خانة الدول المتقدمة² الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE وتركيا التي تعد أحد أعضاء مجموعة العشرين G20 التي

¹ : Commission Européenne (2013). *Le financement de l'Union européenne en faveur du voisinage et de la Russie*, Centre d'information pour le voisinage européen, Bruxelles , p17.

² : تم تصنيف الكيان الصهيوني المسمى إسرائيل ضمن الدول المتقدمة ولكن بأخذ المعايير الاقتصادية، في حين أن بقية الجوانب الأخرى أو الخصائص التي من المفترض أن تنسم بها دولة متقدمة تبقى غير متوفرة في كيان يبقئ محتل لفلسطين، ومنكل لشعبها منذ ماي سنة 1947. وهذا بصرف النظر عن اعتراف المجتمع الدولي بسيادته على الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل حرب سنة 1967 (80 % من فلسطين التاريخية).

شهد اقتصادها تطوراً هاماً خلال العقدتين الأخيرين والمرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي الدول العربية¹ المعنية بمسار برشلونة، هي اقتصاديات متمسكة على غرار الاقتصاديات العربية بشكل خاص والاقتصاديات النامية بشكل عام في معظمها بخصائص هيكلية وأهداف تكاد تكون متماثلة تصب كلها في خانة تحقيق التنمية الاقتصادية التي كانت ولا تزال الغاية الرئيسية التي ترمي لتحقيقها مختلف الدول النامية من وراء تنفيذها لمختلف السياسات والبرامج التنموية والإصلاحية باعتبارها العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها "التخلف" إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية "التقدم"، وهذا الانتقال يقتضي إحداث عدد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنية والهيكل الاقتصادي²، أي أنها عملية يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة الدخل الحقيقي وتحسين توزيعه لصالح الفئات الهشة في المجتمع وتحسين جودة الحياة وإحداث تغيير هيكلي في الإنتاج، وهو ما يجعل مضمونها يكون أشمل من تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي الذي لا يعني تحقيق معدلات عالية منه في بلد ما تحقيق هذا الأخير للتنمية الاقتصادية به مثلما اصطلح عليه الاقتصادي الأمريكي روبرت كلاور Robert Clower بمصطلح "نمو بدون تنمية Growth without Development" في كتاب مشترك له سنة 1966³، والذي درس فيه حالة الدول النامية (مثل ليبيريا) التي حققت معدلات نمو مرتفعة بفعل ظروف مساعدة متمثلة أساساً في ارتفاع إيراداتها من التوسع في الصادرات المواد الأولية (الطاقة، المعادن، الزراعة...) أو توسع نشاط بعض القطاعات الخدمية (السياحة، القطاع المالي...) دون أن ينسحب ذلك إيجاباً على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو ما يجعل من الفوائد المحققة لا تتسبب في تغييرات هياكل الإنتاج في تلك الدول مما يجعل النمو محدوداً وقد لا يستمر طويلاً، وهو حال العديد من الدول النامية على غرار بعض المتوسطية الشريكة النفطية على غرار الجزائر التي تتأثر مؤشرات أداء اقتصادها بمجرد حدوث أي انخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية. فالتنمية الاقتصادية استناداً على ما تقدم، هي عملية يجب أن ينظر إليها بحسب ميشال تودارو بأنها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية، كما أنها في معظمها وبفروقات فردية بسيطة تكون جميعاً اقتصاديات صغيرة مفتوحة Small Open Economies⁵. وهذا رغم عوامل التفاوت في ما بينها على مستويات عدة باعتبارها لا تشكل كلها مجموعة متجانسة والمتعلقة بكل من: حجم البلد(الموقع الجغرافي، المساحة، السكان، الدخل)، الخلفية التاريخية والاستعمارية له، الموارد البشرية والمادية المتوافرة لديه، ومكوناته العرقية والدينية، والأهمية النسبية للقطاعات العام والخاص مع طبيعة هيكله الصناعي، وكذا درجة التبعية السياسية والاقتصادية الخارجية وتوزيع مراكز القوى والهيكل المؤسسي والسياسي داخل البلد.⁶

وفيما يخص الخصائص المشتركة للاقتصاديات العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي، فهي على غرار الاقتصاديات النامية، يمكن حصرها في سبع مجموعات رئيسية تشمل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية تعكس كلها سمة التخلف فيها سواء بمفهومه التقليدي الضيق الذي يشير إلى انخفاض مستويات الدخل والمعيشة لغالبية سكان هذه البلدان بسبب تراكم أوضاع اقتصادية واجتماعية غير ملائمة فيها أو بمفهومه الحديث الواسع الذي يرى فيه ظاهرة ليست اقتصادية فقط بل هي متعددة الأبعاد باحتوائها على جوانب اقتصادية واجتماعية وإنسانية⁷، والتي تتمثل في⁸:

- انخفاض مستويات المعيشة والتي يمكن توصيفها بأنها تتمثل في انخفاض الدخل ودرجة المساواة مع انتشار الفقر بأبعاده المختلفة وتدهور المنظومة الصحية وعدم تقدم التعليم، وارتفاع الأمية على مستوى بعض فئات المجتمع.
- انخفاض مستويات الإنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية وعدم مرونة أجهزتها الإنتاجية.
- الاعتماد المتزايد على الإنتاج الزراعي وصادرات المنتجات الأولية، وهو ما يكشف تخلف الهياكل الاقتصادية وتشوهها، حيث لا تزال تسيطر قطاعات الزراعة في بعض الدول وإنتاج المواد الأولية والاستخراجية وبعض الصناعات التحويلية الضعيفة التكنولوجية ذات الكثافة باليد العاملة مع ضعف أساليب الإنتاج المستخدمة في دول أخرى.

¹ تصنف الدول العربية المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي ضمن مجموعة الدول النامية، حيث يقصد بهذه الأخيرة بأنها تلك الدول التي لم تنجح اقتصادياً في تنوع مصادر دخلها واستمرار خضوعها للصددمات الخارجية، ولم تنجح في إيجاد اقتصاد كلي مستقر يتسم باستقرار معدلات التضخم والبطالة، كما أنها لم تنجح في خلق مؤسسات جيدة في إدارة الاقتصاد والمجتمع بحيث تنسم هذه المؤسسات بالاستقرار وعدم التغيير بتغير نظام الحكم وكذلك بقدرتها على التأقلم مع الصدمات الخارجية بفعل التدريب المتطور للعاملين بهذه المؤسسات. كما أن الدول لم تنجح في خلق مخرجات تعليمية ذات مستوى تعليمي متطور وقادر على المنافسة إقليمياً ودولياً، بالإضافة إلى تواضع الخدمات الصحية التي تضاف إلى مطلب نوعية التعليم الراقي اللذان يعيدان عنصران لازمان لإيجاد رأس مال بشري متطور. كما أن هذه الدول لم تنجح في تحييد تأثير المؤسسات الموروثة قوياً وطاقياً وقبلياً ودعم المؤسسات المنتجة ديمقراطياً (لا تشييد الديمقراطية إلى صناديق الاقتراع فقط، والتي تمثل الحلقة الأخيرة من القرارات الديمقراطية، بل كافة مستلزمات العملية الديمقراطية وأولهما وجود أناس ديمقراطيين مؤمنين بالديمقراطية، ووجود نظام قضائي مستقل، وفصل تام بين السلطات...)، في حين أن الدول المتقدمة هي التي تتوفر فيها المستلزمات المشار إليها أعلاه إلى حد كبير وبشكل أفضل نسبياً من الدول النامية. (انظر في هذا الصدد: أحمد الكواز (2011)، لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً، سلسلة الخبراء، العدد 44- ديسمبر، المعهد العربي للخطوط، الكويت، ص 9)

² إسماعيل بن قانة (2012)، اقتصاد التنمية: نظريات، نماذج واستراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 9.

³ CLOWER .w. Robert, George Dalton, Mitchell Harwitz . & A. A. Walters Evanston (1966). *Growth Without Development: An Economic Survey of Liberia*, Northwestern University Press, Evanston- Chicago, 1st Edition (January 1, 1966), pp385.

⁴ ميشال تودارو (2006) (ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 54.

⁵ محمد لحسن علوي (2010)، الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليميه وتحديات العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص :

اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-، ص 117.

⁶ ميشال تودارو (2006) (ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود)، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

⁷ محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف (2000)، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، منشورات قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ص ص 9-10.

⁸ ميشال تودارو (2006) (ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود)، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-116.

⁹ مقدم عبرات وسليمان شوبوط (2013)، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية - رؤية مستقبلية، في: بحوث وأوراق عمل مؤتمر " إشكالية التنمية في الوطن العربي في ظل المتغيرات العالمية "، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

- المعدلات المرتفعة للنمو السكاني وأعباء الإعالة.
- زيادة وارتفاع معدلات البطالة، والتي في معظمها بطالة إجبارية لا اختيارية تنشأ بسبب عدم التناسب بين عنصر العمل وباقي عوامل الإنتاج الأخرى بفعل الاختلال الحاد في الاقتصاد، وتأخذ شكل البطالة السافرة أو الصريحة *Visible Unemployment* التي هي صورة واضحة للبطالة الإجبارية، بفعل وجود فائض في طلب التوظيف من قبل القوى العاملة المؤهلة والراغبة في العمل بالتنوع السائدة في السوق وبالآجر الممنوح مقابل محدودة المعروض من الوظائف بفعل إخفاق الاقتصاد في تدارك واستيعاب طالبي العمل، ولكن أيضا شكل البطالة الممنعة التي يقصد بها زيادة حجم اليد العاملة المشتغلة في مؤسسة أو قطاع معين عن الحد اللازم للإنتاج بكفاءة، مما يؤدي إلى تدهور الإنتاجية الحدية لوحدة العمل على اعتبار أنها عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، وقد ارتبط هذا النوع من البطالة خصوصا في القطاع العام سواء الاقتصادي أو الخدمي فضلا عن القطاع الزراعي .
- شيوع ظاهرة عدم كمال السوق ومحدودية المعلومات وعدم كمالها، وهي ظاهرة ارتبطت بمسارات التحول المعتمدة من قبل الدول النامية والاشتراكية السابقة خصوصا في عقد الثمانينيات والتسعينيات نحو اقتصاد السوق بشكل إرادي أو تحت ضغوط المؤسسات المالية الدولية ، أين لوحظ وجود بعض أوجه التدخل المفرط في بعض المجالات والقطاعات من جانب حكومات الدول المعنية الذي يعيق توفير بيئة قانونية ومؤسسية مشجعة لممارسة الأعمال وتشجيع المنافسة بين مختلف المتعاملين في السوق (الأطر القانونية والتنظيمية لحماية الملكية الفكرية، ممارسة الأنشطة المالية والمصرفية، تقييد ممارسة بعض أنشطة الأعمال مع سيادة أشكال الأسواق غير الكاملة - الاحتكار - احتكار القلة ...). إضافة إلى ذلك، فمن أهم ما يميز الاقتصاديات النامية، غياب أو على الأقل وفي أحسن الظروف نقص المعلومات المطلوبة عن أسواقها. هذه الأخيرة وبالرغم من أهميتها المحورية بالنسبة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، لارتباطها المباشر بدقة ما قد يتخذونه من قرارات استثمارية وأ/أو استهلاكية، إلا أن توفرها بمجده الدول يفتقر إلى حد محدود، كما أن تكاليف الحصول عليها متى أمكن ذلك غالبا ما تكون جد مرتفعة، الشيء الذي كثيرا ما ينتج عنه سوء تخصيص الموارد، ومنه إبطاء عمليات التوسع في الإنتاج والاستثمار، ومنه طبعها وبالتبعية إبطال أو تدهور مفعول ما قد يعتمد من سياسات أو استراتيجيات للتصحيح و/أو الإنعاش.
- هيمنة العلاقات الدولية وزيادة الاعتماد والسيطرة الخارجية على هذه الدول، أي التبعية للدول المتقدمة، على اعتبار أنها دول تابعة للمركز *Centre* (دول الأطراف *Périphéries*)، مع التفاوت في درجة هذه التبعية بين دولة وأخرى. إلا أن آليات هذه التبعية تعيد علاقات الإنتاج نفسها التي تحقّق مصالح المراكز الاقتصادية المتقدمة على حد تعبير رواد مدرسة التبعية كروول بريش *Raúl Prebisch* وسيمير أمين... .
- فضلا عن ضعف الترابط الاقتصادي فيما بينها، بل وحتى في الأحوال التي تزيد فيها العلاقات الاقتصادية البينية، فإنها كثيرا ما ترتبط بأوضاع عارضة أو غير مستقرة.

1 : محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.

2 : حظيت مدرسة التبعية الدولية في تفسير التنمية بتأييد كبير خاصة بين مفكرى العالم الثالث منذ عقد الخمسينيات، ومن روادها نجد كل من *Paul Baran*، *Gunder Frank*، *Semir Amin* و *Raúl Prebisch*، وهم ذات توجه نيو ماركسي (بنوي أو هيكل)، ترى أن الدول النامية تعيش حالة من التخلف في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية على المستويين المحلي والدولي كونها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية. إذ تشير، إلى أن دول المركز، اتبعت العديد من الإجراءات والسياسات الاقتصادية المؤدية إلى إبقاء التبعية الاقتصادية في دول الأطراف ذات تسريح متشابه ومترايط مع بقية الاقتصاديات المتقدمة الرأسمالية، إلا أن نمط العلاقة سواء على صعيد النمو أو التنمية الاقتصادية متسبب بعدم التكافؤ، وربما يزيد من فجوة مستويات التنمية بين هذين النمطين من الاقتصاديات، وتشكل في مجملها حالة من التبعية في إطار مستويات مختلفة كالتبعية الاقتصادية والثقافية والفكرية. وبمعنى آخر، إن المتغيرات الخارجية تعد إحدى أهم العوامل المؤدية إلى التبعية، فضلا عن قدرتها مع المتغيرات الداخلية أدي، فر المحصلة إلى أهداف السياسات الاقتصادية للأسمالية و سبادة حالة التبعية.

فالتخلف وقوة لتصورها، هو ظاهرة فرضت من الخارج على هذه الدول وليس من الداخل كما رأيت ذلك النظريات الأخرى، المفسرة للنمو كنظرية *Rostow* لمرحلة النمو ونظرية التغيير الهيكلية لـ *Arthur Lewis* (نموذج فائض العمالة في القطاعين) و *Hollis Chenery* (نماذج أنماط التنمية) التي ربطت التخلف ورغم اتفاق رواد هذه المدرسة حول مضمونها خصوصا حول جدلية العلاقة بين المراكز والأطراف وأطرها التبادلية غير المتكافئة، إلا أن لكل منهم نظريته الخاصة فيها، مما جعلها تنقسم إلى 3 نماذج أو تيارات رئيسية، وهي: نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة، نموذج المفهوم الخاطي للتنمية، وفرضية الثنائية التنموية.

- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة :

يعد امتدادا للفكر الماركسي في تفسير التنمية الاقتصادية، الذي يعزو وجود واستمرارية العالم المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل، حيث أصبح هذا الأخير يخدم مصالح الدول الرأسمالية القوية، والتي تشكل مركز هذا النظام، ولا يخدم الدول الفقيرة التي تشكل محيطه وفقا لمقاربة المركز - المحيط لروول بريش (1950). وهذا ما يجعل قرارات السلطة دائما في أيدي الدول الغنية مما يبيح دائما تبعية من قبل دول المحيط إلى دول المركز. هذه التبعية من شأنها أن تعرقل أية محاولة للتنمية، بل تجعلها عملية مستحيلة. فمن مصلحة الدول المتقدمة بقاء الدول الفقيرة على حالها وهو وضع يخدم مصالحها. ضف إلى ذلك وجود بعض الأطراف المحلية التي تتطابق مصالحها مع مصالح الدول الغنية من أجل الاستفادة أكثر، وفي غالب الأحيان يكون هؤلاء الأفراد ذوي نفوذ سياسي داخل بلدانهم وهم الحكام العسكريون، التجار، الموظفون الحكوميون السامون،... وبالتالي فإن هذه النخبة تمارس أنشطة من شأنها أن تعرقل التنمية من خلال احتكار السوق، إهمال وعرقلة النشاط الإنتاجي، تشجيع الواردات. نموذج المفهوم الخاطي للتنمية أو نموذج المثال الكاذب :

وهو يدخل أقل تطرفا في نموذج التبعية الدولية، حيث يرجع هذا النموذج تخلف الدول النامية - زيادة على ظروفها الداخلية - اتباعها سياسات اقتصادية غير ملائمة نتيجة الضغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية، فضلا عن إعطائها نصائح مغلوطة وغير مناسبة نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هناكل اقتصادية رابعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالبا ماتقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة. فرضية التنمية الثنائية :

يفترض تركيز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية:

- توافر مجموعة من الظروف المتباعدة في أن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج التقليدية والحديثة، في قطاع الريف والمدينة، أو تعايش الفلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع كثرة الفقيرة والامية من سكان مجتمعا معا.
- اتساع هذا التعايش واستمراره ليس مرحليا، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.
- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على عكس فإنها تميل نحو الزيادة والانتساع، ومن خواصها أيضا أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيرا بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

(لمزيد من التفصيل، انظر :

- سالم توفيق النجفي (2005)، حول مسألة الرأسمالية : رؤية للقرن الحادي والعشرين، في سالم توفيق النجفي وآخرون ، *الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية* ، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى، ص 21-22
- ميشيل تودارو (2006) (ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود)، مرجع سبق ذكره، ص 141-144.
- مدحت الفريشي (2007)، التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر، عمان ، الطبعة الأولى، ص 113-116.
- 3 : حازم البلاوي (2003)، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ص 34.

المطلب الثاني: تحليل أداء الاقتصاديات المتوسطة الشريكة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية والاجتماعية خلال الفترة 1995-2014.

للتعرف على مدى التقدم في جعل منطقة حوض المتوسط، منطقة ازدهار اقتصادي من خلال العمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في الدول المتوسطة الشريكة وهي أحد الأهداف الرئيسية التي رمت الشراكة الأورو متوسطية في جانبها الاقتصادي لتحقيقها، سنقوم بتحليل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية عبر رصد أداء اقتصادياتها خلال العقدين الماضيين على وجه التحديد، وهذا من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تعطي لنا صورة إجمالية واضحة عن تطور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، أين ستكون البداية بتحليل أداء الاقتصاديات المتوسطة الشريكة تبعاً لتطورات مؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال تتبع أداء مؤشرات التوازنات الداخلية والخارجية، ثم الانتقال بعد ذلك للتعرف على الوضعية الاجتماعية لهذه الدول عن طريق الاستعانة ببعض المقاييس المتعلقة بكل من: التنمية البشرية، الفقر والمساواة في توزيع الدخل، وكذا التطور السكاني والتشغيل والبطالة.

1- تطور الأنماط التنموية للدول المتوسطة الشريكة :

قبل الخوض في أداء اقتصاديات الدول المتوسطة المعنية بمسار الشراكة وفق مقارنة برشلونة، نود الإشارة في البداية - ولو بإيجاز - إلى تطور الأنماط التنموية التي مرت بها الدول العربية الشريكة منذ بدايات عهود استقلالها السياسي، أين انتهجت في هذا السياق عددا من المسارات التنموية والخطط طويلة متوسطة وقصيرة المدى بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية. بيد أنه وبالرغم من اختلاف منهجيات وأهداف البرامج والخطط التنموية المنفذة من دولة لأخرى، فإن النتائج بدت متواضعة ولم تحقق معظمها أي فترات تنموية طيلة العقود السبعة الماضية، علاوة على أن تلك المسارات أثبتت أنها غير قابلة للاستمرار على المدى المتوسط والطويل ولم تكن فعالة، أين مازالت معظم هذه الدول وبعد عقود من محاولات إحداث التنمية المنشودة تعاني من مجموعة كبيرة من المشاكل في اقتصادياتها، وهذا تحت تأثير سلبي لحزمة من المؤثرات الخارجية والداخلية رغم ما تتوفر العديد منها على مؤهلات لإحداث التنمية (مؤشرات الإمكانية، التأهيل وحتى الاستقلالية الاقتصادية)¹ تكاد لا تتوفر لدى العديد من الدول النامية الأخرى التي استطاعت تحقيق فترات تنموية واقتصادية كبيرة. حيث لا تزال تعاني من تباطؤ في معدلات النمو وضعف أداء القطاعات الاقتصادية والاختلالات المزمنة في المالية العامة، وانخفاض في الاستثمارات المحلية والأجنبية من حيث الكم والنوع والقيمة المضافة، وارتفاع نسب الفقر والبطالة وتدني مستويات الحوكمة والمساءلة وارتفاع مستويات هدر الموارد العامة، وضعف التنسيق بين القطاع العام والخاص وارتفاع معدلات الدعم والهدر في الموارد المائية والكهرباء والاختلالات في سوق العمل وعدم التوافق بين المخرجات التعليمية ومتطلبات سوق العمل لتضاف إليها التحديات الأمنية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في بعض هذه الدول وضعف هياكل التماسك الاجتماعي...²

فحتى نهاية عقد السبعينيات ومنتصف الثمانينيات لم يشكل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المقترحة من المؤسسات المالية الدولية أساسا قويا لمحتوى السياسات التنموية المتبعة، إذ بدأت غالبية هذه الدول (الجزائر، مصر، سوريا) مرحلة الاستقلال بمحاولات لا ينجح تطور اقتصادي بإمكانات مالية وبشرية متواضعة. كذلك حاولت الأنظمة، على الأقل أغلبها، أن تجزئ عمليات التنمية بتدخلات سافرة وثقيلة من الحكومات مما دفع الأنظمة الاقتصادية نحو الشمولية وإتباع التوجيه المباشر. وربما ساهم المناخ السائد في تلك الحقبة مع انتشار الفكر الاشتراكي في إيجاد الأرضية الملائمة لتطبيقات الاقتصاد الموجه مع تبني قيم سياسية واقتصادية وحتى ثقافية عززت مفاهيم دور القطاع العام وضرورة تهميش دور القطاع الخاص حتى وان لم يتم إلغاؤه بشكل كلي، حيث رأى أصحاب الشأن في الدول المذكورة أن متطلبات التنمية وإنجازها في وقت قياسي لا يكون بالتعويل على القطاع الخاص المتردد في إنجاز المشاريع التي قد لا تتمتع بالجدوى الاقتصادية. وقد كان الهم الأساسي لها أي السلطات هو تحقيق تنمية تعتمد على التصنيع الثقيل ورصد الأموال اللازمة للتكاليف الرأسمالية لإنجاز المشاريع. ولا بد من التأكيد أن هذه القناعات تم استيرادها من

¹ : هناك العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس مدى توفر المقومات اللازمة لإحداث التنمية في بلد ما وذلك من خلال قياس التطور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل فيها، والتي غالبا ما يتم تجميعها في ثلاثة مجموعة رئيسية وهي :

- مؤشرات الإمكانية : تبين مدى إمكانية البلد النامي في إتباع سياسة تنمية شاملة وتنحصر في إبراز قدراته الذاتية المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية وهي تتمثل فيما يلي : الموقع الجغرافي، الحجم، قوة وتنوع الموارد الأولية، التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان أي التركيبة الاجتماعية للسكان .

- مؤشرات التأهيل : هي عبارة عن المؤشرات المساعدة على الانطلاق نحو التنمية ويهدف من وراءها معرفة مدى تأثير التغيرات الهيكلية في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية الاجتماعية...، وذلك لتصحيح الاختلالات أملا في تحقيق التنمية المنشودة، ويمكن تحديدها في النقاط التالية: التغيرات في هيكل الإنتاج والإنتاجية، التغيرات في هيكل السكان والقوى العاملة، التطور في نوعية الحياة، العدالة في توزيع الدخل والثروة، التكنولوجيا والبحث العلمي والتطوير ، مدى فاعلية نشاط الدولة الاقتصادي، التغيير في نمط الاستهلاك.

- مؤشرات الاستقلال : والتي تحدد مدى استقلالية عملية التنمية في البلد، إذ غالبا ما يتم التركيز على المؤشرات الاقتصادية لتوفير إمكانية قياسها بشكل كمي، ولعل من بينها : مؤشرات الفجوة الداخلية (مدى تغطية الادخار المحلي للاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المطلوب، وهي تعكس مدى الاعتماد على الإمكانات المحلية في تمويل التنمية الاقتصادية) والخارجية (الانكشاف التجاري للدولة بقياس كل من الصادرات والواردات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، التركيز والتنوع السلعي والجغرافي للتبادل التجاري، ومدى تغطية الصادرات للواردات، الأمن الغذائي ...)، قياس الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية فيه، مؤشرات التنافسية للبلد (بيئة الأعمال ومكوناتها، التخصص والمكانة في التقسيم الدولي للعمل...) .

(عبد اللطيف مصيطفى (2008)، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث : بين اقتصاديات الإسنادة واقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 33-34.)

² : عوني الرشود (2016)، كفاءة خطط وسياسات التنمية العربية : الواقع والطموح، سلسلة جسر التنمية، العدد 122- يناير /كانون الثاني - السنة 14، المعهد الريبي للتخطيط، الكويت، ص 2

الدول الاشتراكية كالاتحاد السوفيتي وغيرها من الدول التي اعتمدت نفس النهج الاقتصادي.¹ مع التنويه أنه كان هناك اختلافاً في أنماط التنمية المتبعة من دولة لأخرى، تبعا لعدة عوامل لعل أهمها عاملين رئيسيين هما²:

- العامل الأول متعلق بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويشمل ضمن عوامل أخرى على: عدد السكان، ومدى الغنى أو الفقر بالموارد الطبيعية، ودرجة الاعتماد على مورد أولي أو أكثر، كالزراعة والتعدين، ومدى وفرة الرأسمال والأراضي القابلة للزراعة.
 - أما فيما يخص العامل الثاني الرئيسي المحدد لنمط التنمية، أي الاستراتيجيات والسياسات التنموية المتبعة، فإنها تشمل، ضمن مكونات أخرى على: درجة الاعتماد على الموارد المالية الأجنبية لتمويل الاستثمار المحلي وسياسات التصنيع: إحلال واردات / تشجيع الصادرات/ صناعات مصنعة، وهيكل الإنفاق العام والتنوع والتركز في التجارة الخارجية ونمط تخصيص الاستثمارات. مع إمكانية إضافة محدد ثالث مهم متمثل في البيئة الإقليمية والدولية التي تعمل فيها الدولة المعنية وما تمثله من دعم أو إعاقة لنمط التنمية السائد.
- ورغم بعض النتائج الإيجابية المحصلة خصوصاً على مستوى بعض الجوانب الاجتماعية في بعض الدول من السياسات الاقتصادية التي تم إنفاذها حتى مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي والتي عززت من دور القطاع العام في كافة مفاصل النشاط الاقتصادي على حساب القطاع الخاص، إلا أنها مقابل ذلك نجم عن هذه السياسات ظهور تشوهات كبيرة في اقتصاديات هذه الدول العربية كان من أبرزها الارتفاع الكبير لمديونيتها والعجز في موازنتها وتشوهت بنية اقتصادياتها بالموازاة مع عدم كفاءة توزيع الموارد المتاحة وتزايد معدلات البطالة الظاهرة والمقنعة وغيرها، حتمت توجه الخطط التنموية لهذه الدول منذ منتصف الثمانينات صوب برامج التثبيت والتعديل الهيكلي المقترحة من قبل المؤسسات المالية الدولية،³ والتي تقع محاورها الرئيسية ضمن فئة سياسات إجماع واشنطن النيوليبرالية التي سبق الإشارة إليها في الفصل السابق، والداعية إلى تحرير الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص والتقليل من التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والضغط على الطلب...، والتي حققت بعض النجاحات في اتجاه التثبيت والاستقرار الاقتصادي، غير أنها مقابل ذلك لم تفلح هذه السياسات في تحسين أداء هذه الاقتصاديات والرفع من معدلات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعبها كما بشرت به كما سنظهر ذلك من خلال الفقرات القادمة لهذا الجانب من المطلب.

2- تحليل أداء الاقتصاديات المتوسطة الشريكة تبعا لتطورات مؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة-1995-2014

لتحليل أداء الاقتصاديات المتوسطة الشريكة، سنحاول تتبع جملة من المؤشرات الماكرو اقتصادية التي ترد في مجموعتين رئيسيتين، حيث تشمل المجموعة الأولى المؤشرات الاقتصادية الكلية الخاصة بالأوضاع الاقتصادية الداخلية أو ما يعرف بمؤشرات التوازن الداخلي وتشمل في هذا التحليل كل من: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستويات التضخم و رصيد الميزانية، في حين تضم المجموعة الثانية المؤشرات المتعلقة بالتوازن الخارجي لهذه الاقتصاديات، وتضمن هي الأخرى على مؤشرات: رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ومؤشرات المديونية الخارجية (إجمالي الدين الخارجي وخدمته) فضلاً عن احتياطات الصرف المتوفرة لدى هذه الدول.

مع العلم أن تحليل أداء الاقتصاديات المتوسطة غطى فترة تنفيذ عملية الشراكة التي انطلقت منذ سنة 1995 لغاية سنة 2014، وهي الفترة التي قمنا بتقسيمها إلى أربعة مراحل رئيسية مرت بها هذه الاقتصاديات، وهي:

- الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2000: وهي فترة شهدت انطلاقة مسار الشراكة في ظل تنفيذ العديد من الدول المتوسطة لبرامج الإصلاح الاقتصادي (برامج التثبيت والتعديل الهيكلي) تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية مع انطلاق التفاوض بشأن التوقيع على اتفاقيات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة متوسطة معنية بمسار الشراكة منفردة، أين تمت العملية مع بعض الدول التي وقعت على الاتفاقية كما هو الحال عليه بالنسبة لكل من تونس (دخلت اتفاقيتها حيز التنفيذ في مارس 1998)، إسرائيل (جوان 2000)، المغرب (مارس 2000)، الأردن وتركيا.
- الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2007: وهي فترة تمكنت فيها الاقتصاديات المتوسطة وخصوصاً العربية منها، من التحكم في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بفعل تدابير التثبيت واستعادة الاستقرار المنفذة في إطار برامج التصحيح الهيكلي المطبقة من قبل العديد منها، مع تسجيل تحسن، ولو بشكل متباين، في أداء اقتصادياتها قياساً بالفترات السابقة، وهذا تحت تأثير العوامل الإيجابية المرتبطة بكل من: تغييرات أسعار المحروقات وتقلبات أسعار مختلف المواد الأولية المعدنية والزراعية، الظروف المناخية، وحتى بعض الظروف السياسية الإقليمية الحاصلة في المنطقة الأورومتوسطية والدولية التي يمكن أن تستفيد منها بعض الأطراف حتى وإن كانت ذات تأثير سلبي على أطراف أخرى (السياحة، ارتفاع أسعار النفط، تدفقات الاستثمار الأجنبي...). وهي فترة عرفت كذلك استكمال الدول الشريكة المتبقية لمفاوضاتها المتعلقة بالتوقيع على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع دخول بعضها حيز التطبيق، ونعني بما كل من الجزائر، مصر، ولبنان، وكذا سوريا التي أنهت مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي في أكتوبر سنة 2004، قبل التوقيع على الاتفاقية في ديسمبر سنة 2008.
- الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى 2010: تم أخذ هذه المرحلة كونها شهدت أشد أزمة مالية واقتصادية عالمية منذ أزمة الكساد الكبير لسنة 1929، وذلك للوقوف على مدى تبعاتها السلبية على الاقتصاديات المتوسطة الشريكة وخاصة العربية، وهي فترة عرفت كما هو معلوم دخول كل اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الدول المتوسطة والاتحاد الأوروبي حيز التطبيق.
- الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014: وهي من أصعب الفترات التي مرت بها اقتصاديات العربية المتوسطة، التي يعاني

¹ : عامر ذياب التميمي (2005)، السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية، سلسلة محاضرات المعهد العربي للتخطيط، الكويت. ص 6-7.

² : المعهد العربي للتخطيط (2013)، تقرير التنمية العربية: نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، العدد الأول، الكويت، ص 25.

³ : عوني الرشود (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 3.

البعض منها من تدهور خطير في أوضاعه الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية بفعل تداعيات ما يسمى بالربيع العربي (تونس، مصر) وصل لحد اختيار بعضها وسقوطه في فخ الحرب الأهلية(سوريا)، فضلا عن تدهور أوضاع الشريك الأوروبي نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية في بعض دول منطقة اليورو مما أثر سلبا على بعض الدول المتوسطية خاصة في المغرب العربي، ليضاف إليها انهيار أسعار النفط منذ النصف الثاني لسنة 2014 الذي تأثرت به الجزائر.

1-2- تحليل أداء الاقتصاديات المتوسطية الشريكة على مستوى مؤشرات التوازن الداخلي.

تظهر بيانات الجدول رقم 33، تطور أداء الاقتصاديات المتوسطية الشريكة على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية خلال العقدين الماضيين (1995-2014)، مع تقسيم فترة الدراسة التي شملها الجدول إلى المراحل الأربعة المشار إليها آنفا، والتي يتم فيها تتبع مؤشرات كل من النمو الاقتصادي الذي هو عبارة عن تغير في حجم النشاط الاقتصادي على مستوى هذه الدول، المعبر عنه بمعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا نصيب الفرد من هذا الناتج، بالإضافة إلى الاستعانة بمؤشري المستويات العامة للأسعار (معدلات التضخم) و أرصدة الميزانيات العامة للوقوف على مدى استقرار الوضع الاقتصادي في هذه الدول.

الجدول رقم 33 : أداء الاقتصاديات المتوسطية الشريكة على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية - مؤشرات التوازن الداخلي - خلال الفترة 1995-2014

الفترة المؤشر البلد	2000-1995				2007-2001				2010-2008				2014-2011			
	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4
الجزائر	3,2	1597	10,6	1,6	4,7	2673	3	8,2	2,4	4420	4,9	0,06	3,2	5502	4,9	-3,5
مصر	5,1	1223	6,2	-1,9	4,5	1307	6,1	-7,3	5,7	2360	13,8	-7,3	2,1	3168	9,2	-12
الاردن	3,7	1679	2,7	-9,6	6,9	2275	3,4	-10,2	5,0	4065	6,5	-5,6	2,8	5046	4,1	-5,6
لبنان	2,3	4966	5,3	17,9	4,5	5467	2,8	-13,2	9,1	8060	5,5	-8,9	1,8	9698	3,1	-7,7
المغرب	2,5	1367	2,6	-3,5	5,0	1814	1,8	-3,8	4,7	2883	1,9	-3,6	3,9	3086	1,1	-5,8
سوريا	2,9	974	1,6	-0,2	5,0	1523	4,9	-2,1	غ.م	غ.م	7,7	-5,6	غ.م	غ.م	20,8	غ.م
تونس	5,0	2238	3,7	-4,5	4,5	3001	3,0	-3,0	3,6	4227	4,3	-1,4	1,9	4304	4,9	-3,6
تركيا	4,7	3618	76,5	-7,6	5	5889	23,4	-7,4	1,66	9706	8,43	-3,9	4,5	10680	7,9	-1,2
إسرائيل	5,6	19421	10,6	-3,0	3,3	20728	1,6	-4,8	3,28	29397	3,5	-4,9	3,4	35003	1,8	-3,6
د.م.ش	3,9	4120	13,7	-1,2	4,8	4964	5,5	-4,8	4,4	8140	6,3	-4,5	2,9	9561	6,4	-5,3
د.ع.ش	3,5	2006	5,0	-0,1	5,0	2580	3,6	-4,5	4,3	5203	6,4	-4,6	2,2	5134	6,9	-6,3
د.العربية	3,9	2282	3,8	-4,0	5,4	3420	3,2	3,3	4,2	5779	6,1	12,0	3,8	7350	3,7	3,6
أ.الأور	2,9	19300	3,0	-3,5	2,3	26413	2,5	-3,0	0,6	35114	2,3	-5,2	0,8	35563	1,9	-3,7
م. اليورو	2,8	2241 2	1,6	-3,8	2,0	29314	0,8	-3,0	0,7	39438	1,7	-4,6	0,4	39150	1,7	-3,0
العالم	3,7	4350	5,6	-1,4	3,8	6750	4,0	-2,7	1,1	9181	5,1	-5,6	2,5	10554	3,5	-3,6

د.م. ش : الدول المتوسطية الشريكة، د.ع.ش : الدول العربية المتوسطية الشريكة، د. العربية : الدول العربية ، أ.الأور : الاتحاد الأوروبي ، م. اليورو : منطقة اليورو. غ.م : غير متوفر.

1 - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) -2- متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) -3- معدل التضخم (%) -4- رصيد الميزانية (% من PIB) المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي - *World Development Indicators - WDI* لسنة 2015 : يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي : <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات : 2001، 2007، 2008 و 2015 ، أبو ظبي . (الملاحق الإحصائية) .
- IMF(2014). *Fiscal Monitor : Public Expenditure Reform Making Difficult Choices* , World Economic and Financial Surveys , International Monetary Fund, Washington, Table 1 -p 68 & Table 5-p72.

- بالنسبة لتطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد الواحد منه :

لعل أبرز ما يمكن استخلاصه من خلال تتبع هذا المؤشر طيلة فترة الدراسة، هو أن التدابير الإصلاحية المتخذة من قبل العديد من الدول العربية الشريكة في سياق تنفيذ برامج التثبيت والتعديل الهيكلي منذ عقد الثمانينات لغاية مطلع الألفية الثالثة، سمحت بتحسين وضعية التوازنات الكلية سواء الداخلية والخارجية كما سنرى ذلك لاحقا. وهو ما يظهر عند مقارنة القيم التي حققتها هذه المؤشرات خلال الفترتين 1995-2000 و 2001-2007 مع تلك المسجلة في النصف الأول لعقد التسعينيات (الجدول رقم 27)، ومنها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المحقق في هذه الدول الذي سجل تحسنا ملحوظا ولو بشكل متباين، أين تراوح في بعض الدول خلال الفترة 1995-2000، ما بين 2,9% و 6,5% مثلما هو الحال عليه بالنسبة لإسرائيل، مصر، تركيا، الجزائر، الأردن، سوريا، في الوقت الذي لم يتجاوز متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي 3,2% و 5,2% في كل من لبنان والمغرب على التوالي.

وعلى مستوى الوضع المقارن لأداء الاقتصاديات المتوسطية الشريكة مجتمعة، فقد بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة دائما بزهاء 3,9%، وباستبعاد كل من إسرائيل وتركيا فقد بلغ 3,5% وهو معدل مقارب للمتوسط السنوي لمعدل النمو المسجل على المستوى العالمي (3,7%) وأكبر من المتوسط المسجل في كل من منطقة اليورو والاتحاد

الأوروبي (2,9 %، 2,8 % على الترتيب) وأقل بقليل من متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقدر بنحو 3,9 % خلال هذه الفترة.

وقد تعزز التوجه التصاعدي لمعدل النمو خلال الفترة 2001-2007 لدى جميع الشركاء المتوسطيين الذين تراوحت متوسطات معدلات نموهم السنوية بين 3,3 % المسجل في إسرائيل و 6,9 % المسجل في الأردن خلال هذه الفترة، في حين بلغ متوسط معدل النمو لإجمالي الدول الشريكة 4,8 % و 5 % باستبعاد كل من تركيا وإسرائيل وهو معدل أكبر من المتوسط السنوي لمعدل النمو على المستوى العالمي خلال نفس الفترة والمقدر بقرابة 3,8 % وكذا متوسط معدل النمو المسجل في كل من منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، ولكنه أقل نسبياً من متوسط معدل النمو السنوي لمجموع الدول العربية الذي قدر بـ 5,4 % والذي تساهم فيه الدول النفطية العربية بالحصة الأكبر منه، إذ استفادت الدول المتوسطية الشريكة من الظروف الدولية الملائمة بفعل تحسن أداء الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط ومختلف المواد الأولية رغم بعض الهزات التي عرفها في بعض الأحيان خلال هذه الفترة (أزمة فقاعة الانترنت في الولايات المتحدة، استمرار انكماش الاقتصاد الياباني "العقد الضائع"، أحداث 11 سبتمبر 2001،...) فضلاً عن تحسن أداء بعض القطاعات الاقتصادية كالخدمات (السياحة) وزيادة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى بعض هذه الدول خصوصاً في ظل مواصلة مسار الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى مزيد من التحرر الاقتصادي وفسح المجال أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتحسين بيئة ممارسة الأعمال فيها (تونس، المغرب، مصر، الأردن وبدرجة أقل الجزائر).

غير أن وتيرة التحسن المسجلة خلال الفترات السابقة، سرعان ما توقفت بداية من سنة 2008، إذ لم تتمكن الدول المتوسطية الشريكة من مواصلة النمو بنفس الوتيرة، على اعتبار أن معدلات النمو انخفضت نحو التراجع بشكل ملحوظ من خلال تسجيل كل الدول المتوسطية الشريكة خلال الفترة 2008-2010 لمعدلات نمو أقل مما حققته خلال الفترة التي سبقتها مع استثناء لبنان الذي قدر متوسط معدل نموه الناتج المحلي الإجمالي بقرابة 9 %، في حين تراوح متوسط معدل النمو لبقية الدول ما بين 1,66 % المسجل بتركيا و 5,7 % المسجل بمصر، وهذا تحت تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية التي انتقلت عدواها إلى جميع الاقتصاديات على المستوى العالمي، حيث انتقلت كما ذكرنا في الفصل السابق من نطاقها المالي إلى مختلف مفاصل الاقتصاد الحقيقي مختلفة ورائها تراجع أداء مختلف القطاعات الاقتصادية سواء الإنتاجية أو الخدمية مع ارتفاع في معدلات البطالة وتراجع للاستثمارات والتبادل التجاري الدولي بالموازاة مع انكماش الطلب على مختلف السلع بما فيها السلع الأولية التي تراجعت أسعارها خصوصاً خلال الفترة الممتدة من منتصف 2008 لغاية سنة 2010.

أما خلال الفترة التي تلت نشوب الأزمة المالية العالمية (2011-2014)، كان الأداء الاقتصادي للشركاء المتوسطيين شديد التباين، أين نلاحظ استقرار متوسط معدل النمو لدى إسرائيل في نفس المستوى المحقق خلال الفترة السابقة مع ارتفاعه في تركيا من 1,9 % إلى 4,5 % وهو ما انعكس لتحسن أداء الاقتصاد التركي، في حين أن متوسط معدل نمو الاقتصادات العربية الشريكة مجتمعة لم يتجاوز خلال هذه الفترة 2,2 % وهو أقل مستوى يتم تسجيله منذ سنة 1995، ومرد ذلك هو التراجع المسجل في كل الدول العربية المعنية بعملية برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية تحت تأثير العديد من العوامل، فمن جهة تراجعت معدلات النمو في الدول العربية المصدرة للنفط ومنها الجزائر نتيجة تراجع الأسعار العالمية للنفط خصوصاً منذ منتصف سنة 2014. ومن جهة أخرى، استمر تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية الشريكة المستوردة للنفط بظروف تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وباستمرار التداعيات الناتجة عن التحولات السياسية التي تمر بها بعض بلدان المنطقة منذ سنة 2011، والتي أدت إلى تراجع غير مسبوق في مستويات الإنتاج والصادرات وتدفق السياحة وتوقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتراجع تحويلات العاملين بالخارج. وكمحصلة للتطورات السابق الإشارة إليها، سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً محدوداً وأقل بكثير من المستويات المسجلة خصوصاً خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية (2001-2007) في الدول التي كانت عرضة لتداعيات ما يسمى بالربيع العربي سواء بشكل مباشر كما هو الحال بالنسبة لمصر التي لم يتجاوز متوسط معدل نموها 2,1 %، تونس بـ 1,9 %، أو بشكل غير مباشر كما هو الحال بالنسبة لكل من الأردن الذي سجل معدل نمو لم يتعد 2,8 % بعدما كانت متوسطه يقدر بنحو 5 % في الفترة 2008-2010 و 3,7 % خلال الفترة 2011-2014، وكذا لبنان الذي بلغ متوسط معدل نموه الناتج المحلي الإجمالي 1,8 % بعدما وصل إلى حدود 9 % خلال الفترة 2008-2010، أين تأثرت بالنظر للقرب الجغرافي وكثافة علاقاتها الاقتصادية والتجارية بالظروف السائدة في دول الجوار وما تعانیه من تدهور في الوضع الأمني والاقتصادي ونعني بها على وجه الخصوص سوريا وبدرجة أقل مصر.

في حين سجلت الجزائر معدل نمو قدر في المتوسط بزهاء 3,2 % مستفيدة من عودة أسعار النفط للارتفاع مجدداً خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 لغاية النصف الثاني من سنة 2014 بفعل بعض ملامح التعافي المحدود التي بدأت تظهر على الاقتصاديات المتقدمة التي بدأت تخرج تدريجياً من نفق الأزمة مع استثناء بعض دول منطقة اليورو، غير أن أسعار النفط سرعان ما تعرف انخفاضاً قياسياً طيلة سنة 2015 وهو ما أثر بطبيعة الحال عليها ليس فقط على معدل نموها ولكن أيضاً على كافة مفاصل الاقتصاد الذي يبقى ريعياً بامتياز، حيث قاد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ النصف الثاني من سنة 2014 إلى تراجع معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر. كمؤشرات الإنفاق والاستثمار والادخار والتضخم والدخل والتشغيل وميزاني الحساب الجاري والتجاري.

مع التنويه أن الاقتصادات العربية المتوسطية غير النفطية، يمكن لها تحقيق بعض المكاسب من انخفاض أسعار النفط من خلال انخفاض فواتير مستورداً منها وتراجع تكاليف دعم الطاقة فضلاً عن انخفاض أسعار مدخلات الإنتاج. لكن يمكن من جانب آخر أن يصطدم هذا التحسن بثلاث عوامل قد تحد من الانعكاس الإيجابي على بعض دول المجموعة، بحيث :

- يتمثل الأول في التباطؤ الاقتصادي في منطقة اليورو التي تعد الشريك التجاري الأول لعدد من تلك الدول كتونس، المغرب، ومصر، ومن ثم التأثير السلبي المتوقع على صادرات تلك الدول.
- فيما يتمثل العامل الثاني في ظروف عدم الاستقرار الأمني في سوريا والعراق وليبيا التي ترتبط بها العديد من الدول الشريكة بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية فضلا عن قربها الجغرافي (لبنان، الأردن، مصر، تونس)
- في حين يتمثل العامل الثالث في التأثير المتوقع لتباطؤ النمو في الدول النفطية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي وأثره على دول المشرق العربي (الأردن ، لبنان ، مصر ...) من خلال إمكانية تأثر تحويلات العاملين في الخارج، وتراجع تدفقات الاستثمار إلى تلك الدول لذا فالانعكاس النهائي على النمو في دول المجموعة يتوقف على مدى تأثير العوامل المشار إليها على اقتصاد كل دولة من دول المجموعة.

وقبل مواصلة تتبع تطور أداء الاقتصاديات المتوسطة الشريكة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية، لابد من الإشارة إضافة إلى مدى التأثير الإيجابي لتطور الدخل على التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل ومن ثم التقليل من الفقر التي سوف نتعرض إليها في وقت لاحقا من هذا البحث، إلى أمرين هاميين متعلقين بتطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات المتوسطة، يتعلق الأول بمسألة تطور هذا الأخير في هذه الدول وينسب أكبر من النسب المسجلة سواء في دول الاتحاد الأوروبي أو في مجموعة اليورو، في حين يتعلق الثاني بطبيعة هذا النمو من وجهة نظر الاستدامة خصوصا وأن الشراكة وفقا لمقاربة برشلونة حددت هدف تحقيق دول الضفة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط الشريكة مع الاتحاد الأوروبي لمعدلات نمو مستدامة مع تقليص الهوة بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي.

- بالنسبة للأمر الأول المتعلق بتطور الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتوسطة الشريكة وحجمه: نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق دائما، أنه حقيقة كانت متوسطات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المسجلة في الدول المتوسطة الشريكة وطيلة المراحل الأربعة التي شملها الجدول أكبر من تلك المحققة على مستوى دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو. وهي سمة لطالما تميزت بها الاقتصاديات المتقدمة خلال العقود الأخيرة، بفعل التباطؤ العديد منها لعدة عوامل داخلية وخارجية كارتفاع أسعار النفط مثلا، ناهيك عن مرورها أحيانا بفترات من الانكماش والركود نتيجة حدوث الأزمات بشتى أشكالها كالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ثم أزمة الديون السيادية التي طالت دول PIIGS في منطقة اليورو. غير أن هذه الاقتصاديات تبقى كبيرة ولا مجال لمقارنتها مع اقتصاديات الدول الشريكة خصوصا عند استبعادنا لكل من إسرائيل وتركيا باعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الشريكة مع الاتحاد لم يمثل سوى 4% و 5,5% من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو على التوالي لسنة 2014 (10% و 13,7% بعد إضافة كل من إسرائيل وتركيا). فالناتج الإجمالي المحلي للدول العربية الشريكة مجتمعة لم يمثل سوى 19,2% من الناتج المحلي الإجمالي الألماني البالغ 3874 مليار دولار سنة 2014، و 26,3% من الناتج الفرنسي البالغ خلال نفس السنة 2834 مليار دولار و 25,3% من الناتج البريطاني المقدر بنحو 2950 مليار دولار وكل من 34,7% و 53% من الناتج المحلي الإجمالي لاييطاليا و اسبانيا المحقق خلال سنة 2014 دائما والذي قدر بنحو 2148 مليار دولار و 1406 مليار دولار أمريكي على الترتيب ما يظهر ذلك الجدول الموالي.

الجدول رقم 34: مقارنة تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول المتوسطة كنسبة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول الاتحاد الأوروبي، ومجموعة اليورو خلال الفترة 1995-2014 (%)

	2014		2013		2010		2005		1995	
	د.م.ش	د.ع.ش								
فرنسا	26,3	65,2	25,5	65,2	24,2	60,6	15,9	44,2	12,1	32,5
ألمانيا	19,2	47,7	19,1	48,9	18,7	47,0	12,2	34,0	7,5	20,2
المملكة المتحدة	25,2	62,6	26,8	68,4	26,6	66,8	14,5	40,4	15,8	42,3
إيطاليا	34,6	86,0	33,5	85,7	30,1	75,5	18,9	52,5	16,6	44,6
اسبانيا	52,9	131,4	51,5	131,5	44,7	112	30,2	8,41	31,8	85,4
منطقة اليورو	5,5	13,7	5,4	13,9	5,1	12,7	3,3	9,3	2,6	7,0
الاتحاد الأوروبي	4,0	10,0	4,0	10,2	3,8	9,5	2,4	6,8	2,1	5,5

للتذكير : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي) (مع استبعاد سوريا سنتي 2013 و 2014 نظرا لعدم توفر المعطيات)

مجموع لدول المتوسطية الشريكة "د.م.ش"	1848,5	1832,0	1607,8	975,6	523,0
مجموع الدول العربية الشريكة (د.ع.ش) (عدا إسرائيل وتركيا)	744,5	716,6	641,7	350,0	195,2

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي - *World Development Indicators - WDI* لسنة 2015 : يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي : <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>.
- أما فيما يخص الأمر الثاني المتعلق بطبيعة تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من وجهة نظر الاستدامة : قبل استعراض أنماط النمو المسجلة في الدول المتوسطة الشريكة مع الاتحاد الأوروبي. نرى من الملائم إلقاء إطلالة سريعة على مفهوم النمو المستدام الذي استهدفته الشراكة الأوروبية المتوسطية في شقها الاقتصادي، حيث عرفه التقرير الذي أعدته لجنة النمو والتنمية في 2008 التي

كونها البنك الدولي بالتعاون مع بعض حكومات الدول والمنظمات غير الحكومية¹، على أنه معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ أو يفوق 7% لفترة مقدرة بربع قرن أو أكثر، وهي معدلات تؤهل الدول التي تحققها لإمكانية مضاعفة حجم اقتصادها كل عقد من الزمن تقريبا.² واستنادا لهذا التعريف، حقق 13 اقتصادا خلال الفترة التي شملها التقرير و الممتدة من 1950 إلى 2005 من بينها دول نامية في آسيا وأمريكا الجنوبية³. وهنا يجب أن نشير إلى أن مضمون هذا التقرير لقي معارضة من قبل أطراف عدة من منطلق أنها رأت بأن الحالات التي حققت استدامة في النمو، هي عبارة عن تجارب محدودة ووقائع يصعب تفسيرها ولا يمكن تكرارها أو حتى تعميمها كنموذج على الجميع، بل وحتى باعتراف من اللجنة نفسها، والتي أشارت في مطلع الجزء الثاني من التقرير أنه لا أحد يعرف على وجه الدقة الشروط الكافية لتحقيق النمو، حيث أكدت في هذا السياق أن إمكانية وصف خصائص الاقتصاديات التي نجحت خلال الفترة المشار إليها في تحقيق نسب نمو مستدامة، تبقى غير كافية لتسمية أو بالأحرى تحديد العوامل التي كانت حاسمة في تحقيق هذا النجاح بشكل قطعي⁴. ورغم ذلك لم يمنع التقرير من خلال تحليله لأنماط النمو في نادي الدول ذات النمو المستدام من توصيف خمسة مجالات تتشابه فيما بينها، والتي كانت حاسمة في تحقيقها ومحافظتها على معدلات نمو مرتفعة لفترات زمنية طويلة نسبيا وهي⁵:

- استغلال الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي خصوصا في ظل تكريس منطق العولمة الاقتصادية وتحقيق مكاسب من وراء ذلك.
- الحفاظ على استقرار البيئة الاقتصادية الكلية.
- تحقيق معدلات مرتفعة للادخار والاستثمار.
- وإتاحة أكبر قدر ممكن من الفرص لآلية السوق للقيام بتخصيص الموارد (تعزيز دور الأسواق في تخصيص الموارد).
- وجود حكومات ملتزمة وقادرة وذات مصداقية، لتنفيذ متطلبات تحقيق التنمية وتمكين جميع الأطراف على المشاركة فيها والاستفادة من مكاسبها على أوسع نطاق.

وبناء على ما تقدم، يتضح من خلال بيانات الجدول رقم 33، أن الدول المتوسطة الشريكة مع الاتحاد الأوروبي لم تصل حتى لتحقيق معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقبولة مقارنة بما حققتها العديد من الدول النامية خلال الفترة 1995-2014 باعتبارها لم تتجاوز في أحسن أحوالها عتبة 5% فما بالك بتحقيق معدلات حقيقة تتجاوز في المتوسط 7% خلال فترات طويلة نسبيا تصل لربع قرن، وهو ما يعني أن تحقيق نمو مستدام وفق مقاربة لجنة النمو والتنمية في هذه الدول غير محقق بشكل قطعي خصوصا في ظل عدم تحقق أو استيفاء هذه الدول لخصائص أو العوامل الحاسمة في تحقيق هذا النمو وضمان ديمومته خصوصا على مستوى الاقتصاديات العربية المعنية بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كما سيتم تأكيد ذلك خلال الفقرات اللاحقة.

أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فنجد أن الدول العربية الشريكة وتركيا يمكن تصنيفها بحسب التصنيف المعتمد من طرف البنك الدولي، رغم التحسن المسجل على صعيد هذا المقياس خلال المراحل الأربعة التي شملها الجدول رقم 33، ضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط التي تضم غالبية الدول النامية مع استثناء الدول النفطية الغنية، سواء ضمن مجموعة دول الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط (تشمل الدول التي يتراوح فيها الدخل الفردي بين 1036 دولار و 4085 دولار) أو ضمن الشريحة الأعلى من الدخل (وتشمل الدول التي يتراوح فيها الدخل الفردي ما بين 4086 و 12615 دولار)، في الوقت الذي تصنف فيه إسرائيل باعتبار دولة متقدمة اقتصاديا ضمن فئة دول ذات الدخل المرتفع (12616 وأكثر) حسب آخر تصنيف مقدم من قبل البنك الدولي بتاريخ 1 جويلية 2013.⁶

فيأخذ الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014 على سبيل المثال، نجد أن دول مصر، المغرب مصنفة ضمن دول الشريحة الدنيا للدخل المتوسط، في الوقت الذي صنفت فيه دول الجزائر، الأردن، تونس ولبنان ولكن أيضا تركيا ضمن مجموعة دول الشريحة العليا للدخل، مع تسجيل تحسن كبير في متوسط الدخل الفردي في تركيا والذي بلغ متوسطه 10680 دولار أمريكي وهو ما يجعله يقترب نوعا ما من حدود مجموعة الدخل المرتفع، والذي تضاعف بقرابة 3 أضعاف مقارنة بالمتوسط الذي سائدا خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، وهو انعكاس لتحسن أداء الاقتصاد التركي الذي باتت من القوى الاقتصادية الأكثر ديناميكية في الوقت الراهن. أما إسرائيل التي بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2014 بقرابة 35000 دولار فهي مصنفة ضمن فئة الدول ذات الدخل المرتفع التي تضم الدول المتقدمة. وهو مستوى مقارب لمتوسط الدخل الفردي في دول الاتحاد الأوروبي الذي بلغ متوسطه خلال نفس الفترة قرابة 35563 دولار وأقل قليلا من متوسط الدخل الفردي في دول منطقة اليورو الذي قدر

¹ : تم إصدار التقرير الموسوم بـ " تقرير النمو : استراتيجيات النمو المطرد "المستدام" والتنمية الشاملة سنة 2008، والذي استغرق إعداده قرابة سنتين من قبل أعضاء لجنة النمو والتنمية البالغ عددهم 21 عضوا برئاسة مايكل سبنس *Michael Spence* (جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2001) وروبرت سولو *Robert Solow* (جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1987)، وبدعم مباشر من البنك الدولي وحكومات دول استراليا، السويد، المملكة المتحدة والمنظمة الغير حكومية *The William and Flora Hewlett Foundation*، وقد تضمن التقرير محصلة أفضل الآراء حول السياسات والاستراتيجيات التي يركز عليها النمو الاقتصادي السريع والمستمر وجهود تخفيض أعداد الفقراء، وذلك لتقديم نتائج هذا الجهد لقيادة الدول النامية، مع تضمين التقرير للدروس المستخلصة من تجارب التجارب الدول التي حققت نجاحا في تحقيق النمو منذ الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية.

² : *The Commission on Growth & Development* (2008), *The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development*, the International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, Washington, p1.

³ : حسب المرجع الوارد أعلاه، تاهلت 13 دولة للانضمام لنادي النمو المستدام هي : بنسوانا (بفترة نمو 1960-2005)، والبرازيل (1950-1980)، والصين (1961-2005)، وهونج كونج (1960-1997)، واندونيسيا (1966-1997)، واليابان (1950-1983)، وكوريا الجنوبية (1960-2001)، وماليزيا (1967-1997)، ومالطة (1963-1994)، عمان (1960-1999)، وسنغافورة (1967-2002)، وتايوان (1965-2002)، وتايلندا (1960-1997).

⁴ : *The Commission on Growth & Development* (2008), *Op.Cit.*, p33.

⁵ : *Idem*, pp19-31.

⁶ : تاريخ الاطلاع على الموقع (2015/12/12) (<http://donnees.banquemondiale.org/actualites/classification-des-pays-2013>)

بنحو 39150 دولار أمريكي.

كما أنه في ضوء الوصف التفصيلي لفجوة متوسط دخل الفرد بالدول المتوسطية الشريكة وبالخصوص الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، نجد أن متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي كان أكبر بكثير من 10 مرات ثم 7مرات من مثيله في الدول العربية الشريكة خلال الفترتين 1995-2007، و2008-2014 على التوالي، وهو ما يكشف التفاوت الهائل بين مستويات النمو والتطور لاقتصاديات الاتحاد الأوروبي مقارنة بالشركاء العرب المتوسطيين، مما يعني أن هدف الشراكة الاقتصادية بين الطرفين لم يتحقق في هذا المجال. ففي هذا السياق نجد أنه خلال الفترة 2011-2014 على سبيل المثال، أن متوسط الدخل الفردي في الاتحاد الأوروبي كان أكبر بـ 12 مرة من مثيله في مصر، و13 مرة في المغرب، 9 مرات في تونس و7 مرات في كل الجزائر والأردن.

إذن، فالعجز في استدراك التأخر والوصول إلى المستويات الاقتصادية الأوروبية، لا يفسر فقط لكونه يعكس أداء اقتصاديا من قبل معظم الشركاء في الضفة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط دون المستوى المطلوب ومن ثم الخروج من دائرة الدول ذات الدخل المتوسط، ولكن أيضا على أنه نمو غير ثابت شديد الحساسية للصدمات سواء الداخلية أو الخارجية (تذبذب وعدم استقرار الأسعار مختلف المواد الأولية، الطاقة...، الظروف والتقلبات المناخية للقطاع الزراعي، الصراعات والظروف المتقلبة على المستويين المحلي والإقليمي في العديد من الدول...)، فضلا عن كونه غير كاف على كل الأحوال قياسا بالنمو السكاني الذي يصل معدله إلى 2% في المتوسط بالموازاة مع نمو القوى العاملة بحوالي 3% فضلا عن أهمية الفئة العمرية الشبابية في التركيبة السكانية في هذه الدول كما تظهره بيانات الجدول رقم 36.

مع التذكير أن التفاوت الهائل المسجل على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ليس فقط مع الاتحاد الأوروبي، بل هو أكبر بكثير حتى مع بعض الدول العربية، ونعني بها دول مجلس التعاون الخليجي ذات الكثافة السكانية الضئيلة والناتج المرتكز أساسا على المحروقات، والتي تراوح الدخل الفردي فيها بين 20485 دولار المسجل في سلطنة عمان و96676 دولار المسجل في قطر سنة 2014.¹

- بالنسبة لتطور معدلات التضخم وأوضاع المالية العامة (رصيد الميزانية العامة) :

اتجهت معدلات التضخم في غالبية الدول المتوسطية الشريكة نحو الانخفاض منذ منتصف عقد التسعينيات، لو بدرجات متباينة فيما بينها، ويعزى ذلك لاستمرار معظمها في التطبيق الحاد لسياسات التثبيت والتعديل الهيكلي لاقتصادياتها تحت إشراف مؤسسات بروتون وودز، وما ترتب عنها من استهداف لاستقرار الأسعار والسيطرة على الضغوط التضخمية الداخلية والخارجية المستوردة عبر تطبيق سياسات نقدية ومالية انكماشية صارمة من خلال معالجة الأسباب المنشئة للتضخم مع التركيز بشكل رئيسي على الأسباب النقدية (الضغط على الطلب الداخلي، تقليص الإنفاق العام والتخلي عن أساليب التمويل التضخمي لعجز الموازنة، تخفيض سعر صرف العملة وتخفيف الأسعار...).

وهو ما يظهر عند تتبع المستويات المسجلة خلال الفترتين 1995-2000 و 2001-2007 ومقارنتها بالمعدلات المسجلة خلال الفترة 1990-1995 والتي بلغ متوسطها السنوي بما يقرب 28% لينخفض إلى 13,7% ثم إلى 5,5%، في حين كان متوسط معدل التضخم لدى مجموع الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي أقل بكثير من متوسط معدل الدول الشريكة نظرا لارتفاع معدل التضخم المسجل بتركيا خلال تلك الفترة، والذي وصل متوسطه خلال الفترة 1995-2000 حدود 76% قبل أن ينخفض بأكثر من 3 أضعاف خلال الفترة 2001-2007 بوصوله إلى ما يقرب 23%، ليستمر بعد ذلك خلال الفترتين 2008-2010 و 2011-2014 في التراجع إلى حدود 8,5% و 7,9%. عكس الدول العربية الشريكة التي شهدت خلال الفترتين السابقتين اتجاهها متصاعدا -ولو بشكل متباين- معدلات التضخم مقارنة بالفترة الممتدة من 1995-2007، بفعل العديد من العوامل الداخلية المرتبطة بأداء اقتصادياتها وتأثير الظروف الداخلية عليها (كالضغوط التضخمية الناتجة ارتفاع مستويات الطلب على المعروض من السلع والخدمات نتيجة لعدة عوامل منها الزيادة الاسمية في أجور العمال، انخفاض المعروض من السلع والخدمات في الدول التي تشهد ظروف استثنائية كسوريا ومصر وتونس...)، وكذا الخارجية خصوصا وأن جزءا هاما من التضخم المسجل في هذه الدول هو تضخم مستورد (تغييرات أسعار النفط والمواد الأولية وتأثيرها سواء على الدول المستوردة أو المصدرة، ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي، تغيير أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم -الدولار واليورو -).

أما فيما يتعلق بأوضاع المالية العامة في هذه الاقتصاديات، والمعبر عنها بمؤشر رصيد الميزانيات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يمكن القول أنه رغم الجهود التي بذلتها الدول المتوسطية الشريكة ونخص هنا بالذكر الدول العربية على وجه التحديد، في سبيل إصلاح وضبط أوضاع المالية العامة لديها والجاري تنفيذها لحد الآن، سواء من جانب :

- الإيرادات العامة، بالعمل على تنويع مصادرها خصوصا الجبائية منها، عبر إدخال العديد من الإصلاحات على النظم الضريبية بهدف بتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين سبل الجباية والتحصيل سواء بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة، والتي تندرج ضمن مسار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها سواء بشكل إرادي أو تحت ضغوط المؤسسات المالية الدولية ومتطلبات التكيف مع مسار الانفتاح الذي فرضه انحراطها في العديد من الترتيبات الإقليمية ومنها اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- أو فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتحسين إدارة الإنفاق، وخصوصا تلك التي استهدفت زيادة كفاءة تخصيص الموارد الحكومية، خاصة وأن الإنفاق الجاري يستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق العام في هذه الدول، بحيث تركزت الجهود في هذا

¹ : لمزيد من التفصيل، انظر : صندوق النقد العربي (2015)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، أبو ظبي، الفصل 2- الجدول رقم 2 - ص 32.

الصدد على تعزيز نظم الرقابة الإدارية لضبط وتقليل الموارد المخصصة للإنفاق الجاري غير المنتج. كذلك، فإن سياسة الإنفاق الحكومي باتت تركز بصورة متزايدة على توجيه الموارد الحكومة والرفع من مستوى إدارتها بصورة تهدف إلى استهداف الفئات المحتاجة للدعم الحكومي من خلال تحسين مستوى وأسلوب توفير الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى الاهتمام بالتنمية البشرية والبنية الأساسية. وهذا في ظل العمل على تقليل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي عبر زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد وانتهاج سياسات مالية أكثر عزمًا في خفض العجز وتمويله عبر مصادر الادخار الحقيقية، وربط الاقتراض بالحاجة الإنمائية للإنفاق العام وضبط معدلات نموه.

إلا أن الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي مع استثناء الجزائر، بقيت تسجل عجوزات في ميزانياتها العامة طيلة فترة الدراسة التي غطاها الجدول رقم 33، وهذا تحت تأثير العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي كانت سببا في ارتفاع النفقات مقارنة بالإيرادات العامة في هذه الدول، والتي يمكن ذكر البعض منها على النحو الموالي :

- تذبذب أداء مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول الشريكة، وهي قطاعات غالبا ما تكون عالية الحساسية بالنسبة للصدمات الداخلية أو الخارجية (ارتفاع وانخفاض أسعار المواد الأولية، الظروف المناخية، الأداء الاقتصادي وتغير حجم الطلب على المستوى العالمي، حدوث أزمات مالية، الأحداث والظروف السائدة في المنطقة الأوروبية ...).
- العوامل المتعلقة بآليات ضبط الأوضاع المالية في هذه الدول سواء فيما يتعلق بجانب الإيرادات (ضعف التحصيل الضريبي، الفساد وانتشار مظاهر التهرب الضريبي، ضعف الأداء الاقتصادي في العديد من القطاعات ...)، أو من جانب الإنفاق (عدم ترشيد النفقات وتوجيهها بشكل سليم نحو المجالات التي من شأنها تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المسطرة للبلد ...).
- تأثير تقلبات أسعار النفط، وهو من شأنه خلق ضغوط متزايدة على الموازنات العامة سواء في الدول المستوردة الصافية للنفط في حال ارتفاع أسعارها جراء ارتفاع الإنفاق فيها بوتيرة عالية، أو في الدول المصدرة له في حال حدوث العكس بانخفاضها.

2-2- تحليل أداء الاقتصادات المتوسطة الشريكة على مستوى مؤشرات التوازن الخارجي.

للتعرف على الوضعية الاقتصادية الكلية للدول المتوسطة الشريكة مع الاتحاد الأوروبي على مستوى مؤشرات التوازن الخارجي، سنستعين ببيانات الجدول رقم 35، التي تظهر تطور أداءها خلال الفترة 1995-2014، مع تقسيم فترة الدراسة التي شملها الجدول كما هو الشأن بالنسبة لتحليل الوضعية الاقتصادية الداخلية إلى أربعة مراحل، يتم من خلالها تتبع بعض المؤشرات التي تظهر الوضعية الاقتصادية الخارجية لهذه الدول، والمتمثلة في كل من : مؤشري رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات وإجمالي احتياطات الصرف المقيمة بعدد الأشهر المغطاة من الواردات، وكذا مؤشري المديونية الخارجية المتمثلين في كل من : إجمالي المديونية الخارجية وخدمة الدين الخارجي.

- فعلى مستوى رصيد الحساب الجاري وإجمالي احتياطات الصرف :

سمحت التدابير الاقتصادية التي تم اتخاذها من قبل الدول العربية الشريكة على وجه الخصوص التي استهدفت تثبيت والتصحيح الهيكلي لاقتصادياتها في إطار تنفيذ المقاربة الإصلاحية المقدمة من قبل مؤسسات بروتون وودز إلى إحراز بعض التقدم خصوصا في ظل التقيد بسياسات الانضباط المالي على صعيد بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية سواء تلك المتعلقة بالوضعية الداخلية أو تلك الخاصة بالوضعية الخارجية، ومنها مؤشر رصيد الحساب الجاري المعبر عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مثلما يظهر ذلك عند مقارنة المتوسط المسجل لدى الدول الشريكة خلال الفترة 1995-2000 مقارنة بالمستوى المسجل سنة 1995 المبين في الجدول رقم 27، أين استطاعت بعض الدول تحقيق فوائض في رصيد الحساب الجاري لموازين مدفوعاتها على غرار الجزائر التي استفادت بالدرجة الأولى من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي استمرت فيما بعد لفترة غير قصيرة، وسوريا، وكذا إسرائيل، في حين سجلت بقية الدول الأخرى عجزا تراوح ما بين 19% و 0,1% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وقد كان في معظمه أقل بالمستويات المسجل خلال المراحل السابقة. وقد استمر هذا التحسن خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2007، في كل من الجزائر بفعل استمرار ارتفاع أسعار النفط، وكذا مصر، المغرب وإسرائيل، في حين تعمق متوسط العجز المسجل في رصيد الحساب الجاري في لبنان بفعل تدهور الأوضاع المالية لهذا البلد (تفاقم أزمة المديونية، تدهور أوضاع المالية العامة ...) مع ارتفاع محسوس له في الأردن وتركيا مع ثبات هذا العجز في تونس خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة.

أما خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2010، وهي الفترة التي عرفت نشوب الأزمة المالية وما خلفته من تداعيات في مختلف الاقتصاديات ولو بدرجات متباينة، فباستثناء إسرائيل التي تحسن أدائها على مستوى هذا المؤشر وتقلص العجز في سوريا، فإن بقية الدول الشريكة عرفت ارتفاعا في متوسط عجز رصيد الميزان الجاري (مصر، الأردن، لبنان، المغرب، تونس وتركيا) في حين تراجع متوسط الفائض الذي حققته الجزائر إلى 9,3% بدلا من 19% من الناتج المحلي الإجمالي المسجل خلال الفترة 2001-2007، وقد استمر هذا التدهور خلال الفترة 2011-2014 و جاء ذلك كمنحصلة لزيادة العجز المسجل في ميزان السلع والخدمات والدخل وصافي التحويلات الجارية خلال معظم سنوات هذه الفترة التي عرفت تدهورا في الأوضاع الاقتصادية والأمنية في العديد من الدول فضلا عن العوامل المتعلقة بانخفاض أسعار النفط وتعافي الهش لمعظم الاقتصادات العالمية من الأزمة المالية (تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي) مع استمرار معاناة البعض الآخر من تداعيات أزمة الديون السيادية في بعض دول الاتحاد الذي يعد المتعامل الاقتصادي الأول للعديد من الدول المتوسطة الشريكة (الجزائر، مصر، تونس، المغرب).

التوازن الخارجي - خلال الفترة 1995-2014 .

الفترة	2000-1995				2007-2001				2010-2008				2014-2011			
	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4
المؤشر																
البلد																
الجزائر	3,4	64,2	30,9	7,0	19,1	23,9	16,3	39	9,3	3,7	1,6	47,7	3,3	1,8	0,9	42,9
مصر	-0,9	38,5	10,8	10,2	2,6	32,3	10,4	12,4	-1,7	17,9	5,6	8,7	-2,6	15,1	8,0	3,7
الأردن	-0,1	89,5	13,8	5,6	-4,8	64,2	12,4	9,3	-7,2	23,5	10,8	9,1	-10,6	26,5	6,1	6,9
لبنان	-19,2	35,6	14,2	14,8	-23	79,1	39,8	17,8	-18,2	61,9	19,8	19,4	-10,3	59,4	22,1	21,6
المغرب	-1,2	56,2	26,4	4,8	2,8	28,2	15,1	14,3	-7,1	21,9	6,9	7,9	-7,8	26,2	5,1	5,3
سوريا	2,0	128	5,4	5,1	3,0	16,3	4,8	11	-0,5	8,8	3,5	13,2	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
تونس	-3,3	59,4	16,7	2,6	-3,0	61,0	15,5	5,9	-3,8	48,6	10,2	5,6	-9,6	55,3	10,1	4,5
تركيا	-1,5	30,0	27,4	4,6	-2,9	38,1	38,1	4,8	-6,2	36,1	36,1	4,8	-7,4	27,6	27,5	5,2
إسرائيل	3,3	55,0	17,2	5,5	1,7	59,0	13,0	5,3	3,6	46,7	غ.م	8,3	2,8	38,0	غ.م	9,0
د.م.ش	-1,9	61,8	18,1	6,7	-0,5	44,6	18,4	13,3	-3,6	29,9	11,8	13,9	-5,2	31,2	11,4	12,4
د.ع.ش	-2,6	67,4	16,9	7,1	-0,5	43,6	16,3	15,7	-4,2	23,0	8,0	17,7	-6,3	30,7	8,7	14,2
د.العربية	1,4	60,7	17,2	6,8	13,5	37,6	13,4	14,3	8,8	20,1	5,8	19,6	12,6	21,4	5,2	19,7

د.م. ش : الدول المتوسطية الشريكة، د.ع.ش : الدول العربية المتوسطية الشريكة ، د. العربية : الدول العربية. غ.م : غير متوفر.

1- رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات (% من الناتج م الإجمالي) -2 إجمالي المديونية الخارجية (% من الناتج م الإجمالي) -3 خدمة الدين الخارجي (% من إجمالي الصادرات) -4 احتياطات الصرف (عدد الأشهر من الواردات)

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي - *World Development Indicators - WDI* لسنة 2015 : يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي : <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات : 2001، 2007، 2008 و 2015 ، أبو ظبي . (الملاحق الإحصائية) .
- GALAL Ahmed et REIFFERS Jean-Louis(2008), *Rapport femise2007 sur le partenariat euro méditerranéen*, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques- FEMISE-, Marseille , p4.

وفيما يتعلق بالاحتياطات من العملات الأجنبية، التي باتت تعمل مختلف الدول النامية ذات الفوائض المالية على وجه الخصوص على تنميتها دعما للاستقرار الاقتصادي وتشجيع الاستثمار مع تعزيز ثقة المستثمرين والممولين فيها ومن ثم سهولة الحصول على التمويل اللازم من مصادره المختلفة، وهذا انطلاقا لما لها من دلالات اقتصادية خصوصا لما يتم ربط حجمها بمؤشرات اقتصادية معينة، أين كانت تنسب كفاية الاحتياطات الأجنبية تقليديا في هذا السياق إلى الواردات، إلا أنه في ظل التوجه المتنامي للاقتصاديات نحو الانفتاح الاقتصادي و السعي للاندماج في الاقتصاد العالمي، برزت أهمية أخرى تضاف إلى ما سبق (تغطية الاحتياطات للاحتياجات من الواردات لمدة معينة من الزمن) وهي دعم الاستقرار و توفير الثقة في اقتصاد ما من خلال تحقيق قدر من التناسب بين الاحتياطات الأجنبية و حجم الالتزامات الخارجية قصيرة الأجل للاقتصاد المعني. مع ذلك لا بد من التأكيد على أن الضمانة الأساسية للاستقرار وتوفير عنصر الثقة في أي اقتصاد، ترتكز في نهاية الأمر على الحرص على المواظبة على انتهاز السياسات الاقتصادية السليمة وبدون ذلك فإن الاحتياطات مهما كان حجمها لن توفر سوى مهلة محدودة لالتقاط الأنفاس كما هو حاصل مع الحالة الجزائرية التي استطاعت فعلا تكوين احتياطات ضخمة من عملة الصعبة أمكن متوسطها المسجل خلال الفترة 2008-2010 من تغطية 48 شهرا من الواردات وقرابة 43 شهرا خلال الفترة 2011-2014 بعدما كان في حدود 39 شهر و 7 أشهر خلال الفترتين 2001-2007 و 1995-2000 وهذا على خلاف الدول المتوسطية الشريكة التي رغم التحسن على صعيد تكوين الاحتياطات من العملة الأجنبية، إلا أنها كانت دون المستوى الذي حققته الجزائر التي بدأت تتآكل الاحتياطات التي كونتها بفعل التراجع الكبير في مداخيلها النفطية نتيجة انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية. كما عرفت الفترة 2011-2014 تراجع احتياطات الصرف في الدول التي عرفت اضطرابات سياسية منذ سنة 2011(مصر، تونس) أو تلك التي تأثرت بشكل غير مباشر بتداعيات هذه الأحداث بفعل عوامل القرب وكثافة العلاقة الاقتصادية معها(الأردن)، وما ترتب عنها من تداعيات سلبية على أوضاعها الاقتصادية والمالية(تراجع أداء العديد من القطاعات، الاستثمارات الأجنبية و الصادرات مع ارتفاع الواردات..) فضلا عن تداعيات انخفاض أسعار المحروقات وتدهور الأوضاع الاقتصادية في بعض دول منطقة اليورو نتيجة لأزمة الديون السيادية وهو ما كان له من تأثير سلبي أيضا على مداخيل بعض الدول غير النفطية من العملة الصعبة عبر تراجع التحويلات من العمال المهاجرين سواء في دول التعاون الخليجي أو منطقة اليورو (الأردن، مصر ، تونس، المغرب).

- أما على صعيد مؤشرات المديونية الخارجية :

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول المتوسطية المقترضة وخصوصا العربية منها، تم الاستعانة بمؤشر نسبة الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على

تحمل أعباء الدين الخارجي وإمكانية استمراره في القيام بذلك. كما سنستخدم كذلك مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونته الخارجية بعائدات صادراته.

فتتبع البيانات الخاصة بالمؤشر الأول، يمكن القول أن هناك تحسنا واضحا تم تسجيله من قبل كل الدول المتوسطية خلال الفترة الممتدة من 1995 لغاية سنة 2010، بعدما كان العديد منها مصنفا خلال عقد التسعينيات ضمن البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط ولكن ذات المديونية الثقيلة. فبعدها كانت متوسط نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول المتوسطية يقدر خلال النصف الثاني من التسعينيات بقرابة 62% و 67,4% بالنسبة للدول العربية الشريكة، أصبح خلال الفترة 2001-2007 في حدود 45% لكلتا المجموعتين من الدول، لينخفض إلى أقل من 30% خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2010.

ويعزى هذا التراجع في نسب الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول الشريكة خلال الفترة السالفة الذكر، إلى عدة عوامل مرتبطة بتنفيذ برامج التعديل الهيكلي التي توافقت في بعض الدول مع إعادة هيكلة مديونيتها الخارجية مثلما قامت به الجزائر سنة 1994، مع تحسن الأداء الاقتصادي بتسجيل معدلات نمو في الناتج أكبر من معدل الزيادة المسجلة في المديونية، فضلا عن الظروف الاقتصادية الإقليمية والعالمية المساعدة لبعض هذه الاقتصاديات على غرار الجزائر التي مكنتها ارتفاع أسعار النفط طيلة هذه الفترة من اتساع الحيز المالي لديها بل وحتى التخلص من مديونيتها الخارجية عبر القيام بعمليات الدفع المسبق لها من الفوائض المالية المحققة جراء زيادة عوائد الصادرات من المحروقات، مما سمح لها بتخفيضها إلى أدنى المستويات، أين بلغ متوسطها بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2014 أقل من 2% في الوقت الذي بلغت فيه نسبة تغطية خدمة المديونية 0,9% من القيمة الإجمالية للصادرات من السلع والخدمات. ونفس القول ينطبق على بقية الدول الشريكة الأخرى، ولو بدرجة أقل من الجزائر من ناحية وبشكل متباين من بلد لآخر من ناحية أخرى، إذ تراجعت مؤشرات نسبة مديونيتها الخارجية إلى الناتج المحلي مع استثناء لبنان الذي انتقل متوسط مديونته الخارجية منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 79% و 62% خلال الفترتين 2001-2007 و 2008-2010 على التوالي بعدما كان لا يتعدى 36% خلال منتصف تسعينيات القرن الماضي.

أما على صعيد مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فكان بدوره إيجابيا، حيث تراجع هو كذلك خلال الفترة 1995-2010، في كل الدول المتوسطية الشريكة بما فيها الدول العربية مع استثناء لبنان الذي بات يتحمل العبء الأكبر بين الدول المتوسطية العربية في خدمة المديونية الخارجية وكذلك هو الأمر بالنسبة لتركيا التي بلغ متوسط خدمة دينها الخارجي خلال الفترة 2008-2010 بحوالي 36% والذي سرعان ما تراجع خلال الفترة 2011-2014 إلى 27%. وعليه فقد قدر متوسطه في الدول العربية الشريكة مجتمعة بحوالي 8% و 11,8% كمتوسط للدول المتوسطية الشريكة مجتمعة خلال الفترة 2008-2010، بعدما كان يقدر بحوالي 17% و 18% في المجموعتين على الترتيب خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات.

غير أن وتيرة التحسن المسجل على صعيد أوضاع المديونية الخارجية من قبل الدول العربية الشريكة، سرعان ما توقفت في بعض البلدان المقترضة التي شهدت تدهور في أوضاعها الاقتصادية والمالية الداخلية نتيجة الظروف السياسية والأمنية الصعبة فيها منذ سنة 2011، وهو ما أثر كذلك على وتيرة النشاط الاقتصادي في بعض دول الجوار لها. إذ بقيت تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة مما اضطرها للجوء للاقتراض الخارجي والداخلي لتمويل هذا العجز، والذي يضاف إليه الظروف الدولية التي لم تكن في صالح اقتصادياتها (ارتفاع أسعار النفط لفترة طويلة، تباطؤ نمو شركائها الاقتصاديين نتيجة أزمة الديون السيادية التي لا تزال تلقي بظلالها على العديد من دول منطقة اليورو، التغييرات الحاصلة في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، تراجع نمو الاقتصاديات النفطية منذ سنة 2014 بفعل تراجع أسعار المحروقات ...). وهو ما يظهر في ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من: الأردن، تونس، المغرب ولبنان مع استقرارها في مصر و تراجعها في كل من الجزائر، تركيا وإسرائيل.

وفي هذا السياق، تشير إحصائيات المديونية الخارجية الصادرة عن البنك الدولي، إلى أن مخزون المديونية الخارجية عرف ارتفاعا كبيرا في الدول العربية الشريكة التي كانت عرضة بشكل مباشر للحراك السياسي والاجتماعي منذ سنة 2011 (تونس، مصر) وبشكل غير مباشر (الأردن، المغرب، تونس) وبنسب تراوحت خلال الفترة 2011-2014 ما بين 19% و 30%، كما هو الحال بالنسبة لمصر التي ارتفع فيها بنسبة 21% خلال الفترة 2011-2013 بانتقاله من 35,15 مليار إلى 44,44 مليار دولار، وتونس بنسبة 14,25% بانتقاله من 22,64 مليار دولار إلى 26,40 مليار دولار، وكذلك هو الأمر بالنسبة لكل المغرب الذي ارتفع مخزون الدين الخارجي لديه بحوالي 30% بانتقاله من 29,9 مليار إلى 42,772 مليار دولار، وكذا الأردن بنسبة 27% بانتقاله من 17,67 مليار إلى 24,26 مليار دولار ولبنان الذي تزايد مخزون الدين الخارجي لديه بما يناهز 19% خلال نفس الفترة السابقة، أين انتقل من 27,767 مليار إلى 30,608 مليار دولار.¹

3- تطور الأوضاع الاجتماعية في الدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2014 :

رغم التحسن الملحوظ لكل الدول العربية الشريكة خلال الفترة 1995-2014 في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

¹ : World Bank (2016), *International Debt Statistics 2016*, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, pp 28, 60, 80, 86, 101, 129, 135 & 136.

الثالثة¹، لتكون بذلك مستعدة لتعزيز المكتسبات والوصول إلى الغايات التنموية الجديدة التي تبناها المجتمع الدولي في قمة باريس في 12 ديسمبر سنة 2015 والتي تعرف بأجندة أهداف التنمية المستدامة²، وخاصة في مجالات تعميم التعليم خصوصاً بالنسبة للإناث وتحقيق معدلات عالية في بعض جوانب الرعاية الصحية من خلال تسجيل تحسن ملحوظ في الولوج للخدمات الصحية الأساسية، وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات البنية الأساسية من كهرباء وطرق ومياه شرب....، وهو ما يظهر في التحسن المسجل في ترتيبها على مستوى مؤشر التنمية البشرية. إلا أن هذه الدول في مقابل المكتسبات السابق ذكرها، لا تزال تواجه العديد من التحديات ذات طابع اجتماعي واقتصادي يمكن أن تهدد حتى الانجازات التي سبق تحقيقها، وتتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني والبطالة خصوصاً في أوساط الشباب فضلاً عن طول فتراتها كما تظهره مؤشرات نسب البطالة الطويلة الأمد في الجدول رقم 36، مع ارتفاع أعباء الاعالة بالنظر لتزايد نسب الاعالة. والحاجة لإصلاح التعليم وتحسين نوعيته ورفع كفاءة الموارد البشرية، وضعف الخدمات الصحية خصوصاً في القطاع العام وعدم تطورها بشكل عام، وتفاقم حدة التفاوت أو الفوارق الاجتماعية التي تظهر توزيعاً أقل عدلاً نسبياً لثمار النمو وإنجابات الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها التي لم تستفد منها شرائح واسعة من مجتمعات هذه الدول، وهذا رغم التراجع المسجل في مستويات الفقر على مستوى بعض معدلاته وفق لبعض خطوط الفقر النقدي (الدخل).

ولتحليل تطور الوضعية الاجتماعية في الدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 1995، وبالخصوص الدول العربية، سنستعين ببيانات الجدول الموالي، التي تظهر تطور هذه الوضعية على مستوى ثلاثة مجموعات رئيسية من المؤشرات وهي :

- المجموعة الأولى متعلقة بتطور أداء هذه الدول على مستوى مؤشر التنمية البشرية من خلال مقارنة قيمه وترتيب الدول استناداً لذلك سنتي 2005 و2014، ومع تحديد موقع هذه الدول في 2014 على مستوى عناصر المؤشر التي تعكس أبعاده الثلاثة التي سوف نتعرض لها لاحقاً.

- المجموعة الثانية، وتتعلق بالمؤشرات الفقر وتوزيع الدخل، حيث سنتعرف على واقع الظاهرة ومدى انتشارها بالاستعانة بمؤشرات الخاصة بفقر الدخل (المقاربة النقدية) عبر التعرف على نسب السكان التي تعيش تحت خطوط الفقر الدولية والمحلية، وكذا الاستعانة بمؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد (الفقر البشري سابقاً) الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي ضمن مقاربة التنمية البشرية من خلال التعرف على نسب سكان التي تعاني من أوجه الحرمان الثلاثة الرئيسية للبشر (الصحة، التعليم، ومستوى المعيشة). في حين ستعنى المجموعة الثانية الفرعية من المؤشرات بمسألة توزيع الدخل ومدى التفاوت المسجل في هذا الجانب بالاعتماد على بعض المؤشرات المتعلقة بالتوزيع الشخصي للدخل في المجتمع (معامل GINI وأنصبة الفئات الاجتماعية من الدخل الإجمالي).
- أما المجموعة الأخيرة من المؤشرات، فقد ارتأينا تخصيصها لتحليل واقع التركيبة السكانية في هذه الدول مع التركيز بشكل رئيسي على واقع سوق التشغيل والبطالة مع إبراز لخصائصها باعتبارها أحد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها هذه الدول.

¹ : في سبتمبر سنة 2000، أصدرت الأمم المتحدة إعلانها الخاص بشأن الألفية، وهو الإعلان الذي تضمن الأهداف الإنمائية للألفية وهي: القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق التعليم الابتدائي "الأساسي"، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض معدلات وفيات الأطفال، تخفيض معدلات وفيات الأمهات عند الولادة (الوفيات النفاسية)، مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة والملاريا ومختلف الأمراض المعدية، كفاءة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة اقتصادية عالمية من أجل التنمية. متضمنة دورها ثمانية عشر هدفاً فرعيًا ولكل هدف من الأهداف الفرعية تم الاتفاق على تحديد عدد من المؤشرات الكمية التي تمكن من متابعة الإنجاز في مجال تحقيق الهدف التنموي، حيث تمحورت الأهداف الرئيسية الستة الأولى على حول هدف الإقلال من الفقر بنسبة أبعاده، بينما تمت صياغة الأهداف الأخرى ضمن سياق تحليل الظاهرة وواقعاً. (علي عبد القادر علي(2007)، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، سلسلة جسر التنمية، العدد 66- أكتوبر/نشرين أول- السنة السادسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. ص 2)

² : جاء وضع أهداف التنمية المستدامة المعوضة للأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) في سياق الاتفاق التاريخي بشأن تغيير المناخ المتمخض عن مؤتمر باريس المنعقد في 12 ديسمبر 2015 وبحضور 196 بلد، حيث اتفقت بموجبه جميع البلدان على العمل على حصر ارتفاع درجة حرارة العالم فيما دون درجتين مئويتين، والسعي الحثيث، بالنظر إلى ما يشكله الارتفاع من مخاطر شديدة، نحو خفضه إلى درجة مئوية ونصف. وتنفيذ اتفاق باريس أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتضمن خارطة طريق للإجراءات المتعلقة بالمناخ من شأنها أن تخفض الانبعاثات الحرارية وتبني القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ. حيث يبدأ رسمياً العمل بأهداف التنمية المستدامة الـ 17 بداية من 1 جانفي 2016 لغاية سنة 2030، وستعمل البلدان خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفاءة اشتمال الجميع بتلك الجهود رغم أنها تبقى غير ملزمة قانوناً. عموماً يمكن استعراض هذه الأهداف على النحو الموالي :

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، ونشجيع الابتكار
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (الحياة تحت الماء)
- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مسارها، ووقف فقدان التنوع البيولوجي (الحياة في البر).
- السلام والعدل والمؤسسات
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. (لمزيد من التفصيل، انظر الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة الخاص بالجانب المتعلق بهذه الأهداف وفروعا : <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/>

الفترة	المؤشر	المؤشر الفرعي	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	سوريا	تونس	تركيا	إسرائيل
2005	مؤشر التنمية البشرية	الترتيب سنة 2005 (من أصل 177 بلد)	104	112	86	89	126	107	91	84	23
		القيمة سنة 2005	0,733	0,708	0,773	0,772	0,646	0,724	0,766	0,775	0,932
2014		الترتيب سنة 2014 (من أصل 188)	83	108	80	67	126	134	96	72	18
		التغير مقارنة بسنة 2005 (من أصل 177 بلد)	21	4	6	22	0	27-	5	5	12
2014	عناصر مؤشر التنمية البشرية	القيمة سنة 2014	0,734	0,690	0,748	0,769	0,628	0,594	0,721	0,761	0,894
		العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	74,8	71,1	74,0	79,3	74,0	74,0	69,6	74,8	75,3
		العدد المتوقع لسنوات الدراسة (سنة)	14,0	13,5	13,5	13,8	11,6	11,6	12,3	14,6	14,2
		متوسط سنوات الدراسة (سنة)	7,6	6,6	9,9	11,5	4,4	4,4	6,3	6,8	8,9
		نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بالدولار)	11015	10512	11365	7301	6850	2728	10404	16159	30676
2001-1990 2000-1987 2012-2000 2014-2004	خط فقر الدخل	السكان الذين يعيشون بأقل من 1 دولار (% من إجمالي السكان)	2,0	3,1	2,0	غ.م	2,0	غ.م	2,0	10,5	غ.م
		السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني (% من إجمالي السكان)	22,6	16,7	11,7	6,3	19,0	11,4	7,6	غ.م	غ.م
		السكان الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار (% من إجمالي السكان)	غ.م	2,0	2,0	غ.م	2,5	2,0	2,6	غ.م	غ.م
		السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني (% من إجمالي السكان)	غ.م	1,7	0,1	غ.م	2,57	1,7	0,7	غ.م	غ.م
الفقر المتعدد الأبعاد	المسوحات الوطنية التي أجريت بين 2009-2014 (الأردن) تونس 2012، سوريا 2009، المغرب 2011، مصر 2014	السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (% من إجمالي السكان)	غ.م	25,2	14,4	غ.م	8,9	35,2	15,5	غ.م	
		حصة أبعاد الحرمان	غ.م	45,6	3,4	غ.م	12,6	7,4	19,9	غ.م	
		من الفقر العام	غ.م	46,7	87,8	غ.م	21,8	34,0	28,8	غ.م	
		(المتعدد الأبعاد)	غ.م	7,8	8,7	غ.م	33,4	11,3	44,9	غ.م	
1999-1994 2013-2002 2000-1995 2012-2001	توزيع الدخل	معامل جيني GINI لتوزيع الدخل (%)	35,3	30,1	36,4	غ.م	39,5	33,7	41,7	41,5	
		حسب المسوحات الوطنية التي أجريت بين 1995-2013 .	45,3	30,8	33,7	38,3	40,9	35,8	35,8	40,0	
		نصيب الدخل أو الإنفاق للخمس 20 % الأفقر في المجتمع	7,0	9,0	7,6	غ.م	6,5	غ.م	5,6	5,8	
		نصيب الدخل أو الإنفاق للخمس 20 % الأغنى في المجتمع	42,6	41,5	44,4	غ.م	46,5	غ.م	47,9	47,7	
2004-1995 2014-2005 2014-2000 2001-2014	السكان	متوسط معدل النمو السنوي لعدد السكان خلال الفترة	1,46	1,83	2,64	2,61	1,17	2,37	1,22	1,50	
		متوسط نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة لإجمالي عدد السكان %	1,71	1,96	2,22	1,63	1,20	2,25	1,01	1,01	
		متوسط نسبة الإعاقة (لكل 100 من السكان من الفئة العمرية 15-64 سنة)	29,3	33,3	37,4	26,23	29,8	37,9	25,20	28,05	
		للشباب أقل 14 سنة للمسنين 65 سنة فأكثر المجموع	43,9	53,4	63,0	39,5	45,7	64,0	47,7	42,6	
2013-2008 2014-2000 2014-2001 2014-2000	التشغيل والبطالة	التشغيل غير المستقر (% من إجمالي القوى العاملة)	26,9	26,4	9,7	27,8	50,7	32,9	28,8	31,3	
		متوسط معدل البطالة (%) (سوريا 2000-2010)	15,9	10,6	13,6	8,5	10,4	9,9	14,5	9,5	
		متوسط البطالة طويلة الأمد (% من إجمالي العاطلين عن العمل)	71,4	82,4	25,3	غ.م	64,6	غ.م	42,1	27,6	
		متوسط معدل البطالة الشبابية (15-24 سنة) (% من إجمالي القوى العاملة الشبابية)	31,0	31,1	30,8	21,2	17,8	23,5	31,4	18,6	

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي - *World Development Indicators - WDI* لسنة 2015 : يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي : <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات : 2001، 2007، 2008 و 2015 ، أبو ظبي . (الملاحق الإحصائية) .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 : التنمية في كل عمل، نيويورك، الملاحق الإحصائية : الجدول رقم 1 - ص ص 210-213، الجدول رقم 6 - ص ص 230-231.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2014)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 : المضي في التقدم - بناء المنفعة لدرء المخاطر، نيويورك، الملاحق الإحصائية : الجدول رقم 1 - ص ص 158-161، الجدول رقم 5 - ص ص 178-179، الجدول رقم 15 - ص ص 214-216
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2010)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 : الثروة الحقيقية للأمم - مسارات إلى التنمية البشرية، نيويورك، الملاحق الإحصائية : الجدول رقم 1 - ص ص 147-150، الجدول رقم 5 - ص ص 165-167.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2007)، تقرير التنمية البشرية 2008/2007 : محاربة تغير المناخ - التضامن الانساني في عالم منقسم، نيويورك، الملاحق الإحصائية : الجدول رقم 1 - ص ص 217-220، الجدول رقم 3 - ص ص 226-228.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2003)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 : أهداف التنمية للألفية- تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، نيويورك، ص ص 198-201، ص ص 245-247.
- GALAL Ahmed et REIFFERS Jean-Louis(2012), *Rapport femise2012 sur le partenariat euro méditerranée : La saison des choix* ,Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques- FEMISE-, Marseille , pp 27,126 ,177,197 &215.
- GALAL Ahmed et REIFFERS Jean-Louis(2014), *Rapport femise2013 sur le partenariat euro méditerranée : Vers une nouvelle dynamique pour le maintien des équilibres économiques et sociaux* ,Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques- FEMISE-, Marseille , p62.

3-1- تطور أداء الدول المتوسطية على مستوى مؤشر التنمية البشرية :

استهدف الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق عند وضعه لمفهوم التنمية البشرية (مع إنشاء دليل أو مؤشر التنمية البشرية IDH) مطلع تسعينيات القرن الماضي مع مجموعة من الاقتصاديين و أبرزهم الاقتصادي والفيلسوف الهندي آمارتيا سن *Amartya Sen* (جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1998)، تغيير محور الاهتمام لاقتصاديات التنمية، من مجرد الزيادة الكمية في الدخول القومية والفردية، إلى محور وسياسات تضع الإنسان في قمة سلم أولوياتها وتوسع التنمية حوله لا أن تنسجه حول التنمية من خلال التأكيد على أن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم باعتبارهم وسيلة التنمية وغايتها كذلك. بمعنى أن حساب زيادة الدخل الشخصي والقومي بالدولار، أو بغيره من العملات، لا يعكس بالضرورة نوعية الحياة التي يعيشها الأفراد في دولة أو مجتمع ما، فعلى سبيل المثال، لا ترتبط زيادة الدخل الشهري أو السنوي للشخص، بزيادة مماثلة في مقدار رضاه وسعادته الشخصية، أو بتحسين في صحته الجسدية والعقلية، أو حتى في مستوى تعليمه وثقافته، وغيرها من الجوانب ذات القيمة الإنسانية غير المالية.

فهذه الرؤية الجديدة للتنمية قائمة على منهج القدرات أو الاستطاعة لآمارتيا سن *Amartya Sen* كمعيار لقياس رفاهية البشر عوضاً عن المقاربة التقليدية التي تعرف الرفاهية على أساس المنفعة¹. حيث رأى أن التنمية ما هي إلا عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر، وهو ما يتناقض مع الإطار الضيق للتنمية التي تعتبر فقط عبارة عن نمو مادي أو كمي للدخول، تقدم تقني، تحديث صناعي، اجتماعي.... فرغم أن ما سبق من مقاربات تمثل فعلاً وسائل لتوسيع خيارات وحريات البشر، إلا أن الحريات تعتمد أيضاً على محددات أخرى كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة والتعليم، الحقوق السياسية والمدينة التي تهيئ الفرص للمشاركة في اتخاذ القرار والمساءلة وتعزيز الشفافية... لذا فمفهوم التنمية وفقاً لمقاربة الاستطاعة كعملية لتوسيع خيارات البشر، يستند على "الحريات الحقيقية" التي يتمتع بها الناس كهدف للرفاه الاجتماعي، حيث تعني "الاستطاعة" الحريات الحقيقية المتاحة للناس التي تجعل في استطاعتهم القيام بمختلف الأفعال التي من شأنها تمكينهم لتحقيق نوع الحياة التي يرغبون في تحقيقها². وتتراوح "الاستطاعة" بين تحقيق أهداف أولوية وأساسية، كأن يتمتع الفرد بتغذية ملائمة، إلى تحقيق أهداف راقية كالمشاركة الفعالة في حياة المجتمع وكاحترام الذات، ومن ثم فإن مفهوم "الاستطاعة" يتطابق مع الحرية الحقيقية المتاحة للفرد لممارسة مختلف أساليب الحياة³.

وما تقدم، نجد أن التنمية البشرية هي عبارة عن توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، لذلك فهي تقوم على الحرية والخيار الإنساني (حرية الفرص) والمسار التشاركي (حرية التصرف)، ويرى آمارتيا سن في هذا السياق، أن المبدأين الذي يقوم عليهما نهج التنمية البشرية وهما : الإقرار بقدرة البشر على تحسين أوضاعهم، و الإقرار بضرورة بذل الجهود لتحقيق ذلك. هذا ما يجعل من نهج التنمية البشرية يركز منذ البداية على أهمية التحاليل والسياسات المهادفة إلى تعزيز الرفاه، وعلى أهمية المناقشات العامة المحلية والوطنية

¹ : عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية (2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت ، الطبعة الأولى، ص 179.

² : علي عبد القادر علي (2003)، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، ورقة مقدمة للندوة الدولية حول الأهداف الدولية للتنمية وصياغة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، المنظمة من قبل المعهد العربي للتخطيط - الكويت- ورابطة المعاهد العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - تونس، أيام 6، 7 و 8 ماي بتونس، ص 3.

³ : لمزيد من التفصيل حول مقاربة الاستطاعة لآمارتيا سن التي ارتكز عليها مفهوم التنمية البشرية، أنظر :

في تحديد الخيارات المتاحة على هذا الصعيد.¹ مع العلم أن هذه الخيارات يمكن أن تكون غير محدودة وتتغير بمرور الوقت، لذا تم الضبط المبدئي لخيارات التنمية البشرية الأساسية منذ التعريف الأول الذي أعطي لها (والصادر في تقرير التنمية البشرية الأول سنة 1990) في ثلاثة خيارات هي: أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة.²

ويعكس دليل أو مؤشر التنمية البشرية IDH متوسط الإنجازات في أي بلد على مستوى الأبعاد الثلاثة السابقة للتنمية البشرية (الحياة المديدة والصحية، اكتساب المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق) عبر جمعه متوسط قيمة الإنجازات المحققة ضمن مقياس يتراوح ما بين 0 و 1، وذلك باستخدام المتوسط الهندسي لقيم المؤشرات الفرعية المعبرة عن هذه الأبعاد، بحيث يكون البعد الأول مقاسا بمتوسط العمر المتوقع عند البداية، في حين يقاس اكتساب المعرفة بمؤشر التعليم الذي يقاس بمؤشرين فرعيين هما متوسطي سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقع (قبل سنة 2010 كان يعتمد على مؤشري معدل التمدد من الطور الابتدائي للتعليم العالي و معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين). أما البعد الثالث المتعلق بمستوى المعيشة اللائق فيقاس باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد معبر عنه بمقياس تكافؤ القدرة الشرائية.³

من خلال الجدول رقم 36، نلاحظ أنه على الرغم من التحسن المحرز من قبل معظم الدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي على مستوى ترتيبها وفقا لتصنيف دليل التنمية البشرية سنة 2014 مقارنة بما حققته سنة 2005، باستثناء سوريا التي تراجع ترتيبها من 107 من أصل 177 بلد شمله التصنيف سنة 2005 إلى 134 من أصل 188 بلد شمله التصنيف سنة 2014. إلا أن بقيت كلها مدرجة في مصاف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (تتراوح قيم مؤشر التنمية البشرية لديها بين 0,700 و 0,799) كما هو الحال بالنسبة لكل من : لبنان ، تركيا، الأردن، الجزائر، وتونس، أو حتى ضمن مصاف الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (تتراوح قيم مؤشر التنمية البشرية لديها بين 0,550 و 0,699) بالنسبة لبعض الدول الشريكة كما هو الحال بالنسبة لكل من مصر (المرتبة 108 عالميا)، المغرب (المرتبة 126 عالميا) وسوريا (المرتبة 134 عالميا)، مع استثناء إسرائيل التي كانت البلد المتوسطي الشريك الوحيد الذي صنّف في مصف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا التي تضم الدول المتقدمة وبعض الدول النفطية الغنية (الخليجية)، حيث قدرت قيمة مؤشر IDH لديها بنحو 0,894 وهو ما سمح لها باحتلال المرتبة 18 عالميا سنة 2014. في حين أن دول الاتحاد الأوروبي، صنفت هي الأخرى ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا بحسب التصنيف الذي أورده تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، مع استثناء بلدين فقط من أصل 28 بلد عضو في الاتحاد وهما رومانيا وبلغاريا اللذان انضموا إليه في عملية التوسع لسنة 2007 وهما من أفقر دول الاتحاد الأوروبي، حيث تم تصنيفهما ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. ففي هذا السياق نجد أن 17 دولة من الاتحاد الأوروبي احتلت المراتب 30 الأولى حسب دليل التنمية البشرية والتي تأتي مقدمتها الدانمارك التي احتلت المرتبة الرابعة على المستوى العالمي بقيمة 0,923 متبوعة بكل من هولندا في المرتبة الخامسة ثم كل من ألمانيا وإيرلندا في المرتبة السادسة. وقد تراوحت قيم دليل مؤشر التنمية البشرية بين 0,923 (الدانمارك - المرتبة الرابعة) و 0,782 (بلغاريا - المرتبة 59)⁴، وهو ما يعني أن التفاوت الهائل بين طرفي الشراكة على مستوى الأبعاد المختلفة للتنمية البشرية لا يزال قائما وبشكل واضح للعيان رغم وضع الشراكة الأوروبية متوسطة عند انطلاقتها في مؤتمر برشلونة سنة 1995 لهدف التقليل من حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أطرافها على رأس الأهداف التي رمت لتحقيقها في شقها الاقتصادي والمالي كما أوضحنا ذلك سابقا.

2-3- فحص علاقة النمو بالمساواة في توزيع الدخل والفقير في الدول المتوسطة الشريكة :

قبل الحديث عن واقع الفقر في الدول المتوسطة الشريكة وبالخصوص العربية منها، ومدى التفاوت المسجل في توزيع الدخل فيها، وهل فعلا أدى التزايد المسجل في معدلات النمو الاقتصادي من ناحية وتنامي نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي في هذه الدول خصوصا بعد مسار الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها هذه الدول منذ عقد تسعينيات القرن الماضي من ناحية ثانية، إلى استفادة جميع الفئات في المجتمع من ثمار هذا النمو وانتشاره بشكل تلقائي خلال المراحل المتقدمة للنمو وفق منهج التنمية الموجهة بآليات السوق. نرى من الملائم، إلقاء إطلالة سريعة حول طبيعة الجدل القائم حول العلاقة الرابطة بين أضلع مثلث : النمو - توزيع الدخل " عدم المساواة" - والفقر على حد تعبير بورغينيون Bourguignon⁵، والتي باتت محورا أساسيا للعديد من الأدبيات الاقتصادية التي تركز اهتمامها واختلفت أكثر حول معرفة العلاقة السببية في ما بين أضلع هذا المثلث والتي تتعلق بما إذا كان سوء التوزيع ضرورة تستوجبها متطلبات النمو الاقتصادي ومن ثم على الأمم أن تقبل سوء التوزيع خلال حقبة من الزمن حتى يتسنى لها خلالها تحقيق نمو اقتصادي يمكنها من تسليق ما اصطلاح على تسميته منحني كوزنتس *Kuznets curve* وحتى تصل إلى قمته، وعند ذلك فقط تلتفت إلى موضوع توزيع ثمار النمو وتحقيق عدالة توزيعه؟ أم أن عدالة التوزيع هي شرط لا مناص منه للنمو الاقتصادي، لأن سوء التوزيع يهشم قوى اقتصادية واجتماعية ويهدر الإمكانيات في صراعات طبقية مادية بين فئات المجتمع، تضعف الحوافز وتثبط

¹ : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010: الثروة الحقيقية للأمم - مسارات إلى التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

² : نصيرة قوريش (2011)، التنمية البشرية في الجزائر وأفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 6، جامعة حسبية بن بوعلی - الشلف - ص 33.

³ : لمزيد من التفصيل حول طريقة حساب مؤشر أو دليل التنمية البشرية (بعد التعديلات الطفيفة التي أجريت عليه منذ سنة 2010) IDH، أنظر : - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 : الثروة الحقيقية للأمم - مسارات إلى التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، الملاحظة الفنية 1 : حساب دليل التنمية البشرية، ص ص 220-221.

⁴ : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 : التنمية في كل عمل، نيويورك، الجدول رقم 1 : دليل التنمية البشرية وعناصره ، ص ص 210-212.

⁵ : BOURGUIGNON François (2004), *Le Triangle Pauvreté-Croissance -Inégalité*, Afrique contemporaine, N° 211-2004/3, p30.

إمكانات النمو، كما أفصحت عنه دراسات تطبيقية للعديد من التجارب التنموية للدول النامية، ثم هناك الضلع الثالث، وهو ضلع الفقر الذي اختلف عليه حول ما إذا كان نتاج سوء التوزيع أم نتائج ضعف أو غياب النمو الاقتصادي، وهل يؤثر بدوره على القدرة على الإنتاج ومن ثم النمو والتوزيع؟ وهل النمو لوحده كفيلاً بالقضاء على الفقر؟¹ الإجابة عن هذه التساؤلات، تختلف باختلاف مضمون مقارنة النمو المعتمدة وموقفها من طبيعة العلاقة بين النمو والتفاوت في توزيع الدخل وما تولد من تأثيرات متبادلة في تخفيض الفقر من عدمه، أين تنقسم الأدبيات الاقتصادية في هذا السياق حول اتجاهين رئيسيين هما :

- الاتجاه الأول الذي ناقش مسائل العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل وفقاً للمقاربة الليبرالية القائمة على فرضية *Down trickle development* لكوزنتس (1955)، والذي يرى أن تحقيق النمو الاقتصادي يبقى كافياً للتقليل من التباين في توزيع الدخل ومن ثم التقليل من حدة الفقر.
- في حين يرى الاتجاه الآخر بأن التباينات الكبيرة في توزيع الدخل، قد تعيق النمو وتجعل من الصعب خفض الفقر من خلال تحقيق النمو الاقتصادي وهذا استناداً للدلائل التجريبية في العديد من الدول بما فيها حتى بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي أظهرت ارتفاع حدة التباين في توزيع الدخل مع ارتفاع الفقر رغم تحقيق معدلات نمو مرتفعة في هذه الاقتصاديات، لذلك فهو يرى أن النمو الاقتصادي وحده غير كافٍ لتحقيق هدف الإقلال من حدة الفقر خاصة أمام تشعب العلاقة الوظيفية بين النمو، والفقر، وتوزيع الدخل، ومن ثم فهو يدعو إلى منهج نمو جديد محلي (مناصر) أو لصالح الفقراء *Pro-poor growth*.

فبالنسبة للاتجاه الأول، فهو يركز، كما ذكرنا، على فرضية طورها الاقتصادي الأمريكي سيمون كوزنتس *Simon Kuznets* (جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971) في دراسة له سنة 1955، وهي فرضية U المعكوسة أو المقلوقة (منحنى كوزنتس) التي تؤكد وجود علاقة راجحة بين النمو وتوزيع الدخل، أين افترضت أن العلاقة المتبادلة بين النمو والتباين في توزيع الدخل تبدأ بارتفاع التباين في المراحل الأولى من التنمية معبر عنها بزيادة معدل النمو ممثلاً في متوسط دخل الفرد، وتنتهي بانخفاض هذا التباين في توزيع الدخل معبراً عنه بقيم معامل جيني GINI مع مرور الزمن، وإن هذه العلاقة تأخذ شكل حرف U معكوس بين متوسط دخل الفرد والتباين.³ أي أن توزيع الدخل يتجه نحو عدم المساواة في المراحل الأولى للتنمية، ذلك قبل أن يتجه نحو عدالة التوزيع في المراحل المتقدمة للتنمية التي تؤدي فيها العمليات التنموية في نهاية المطاف إلى انخفاض درجة عدم العدالة في توزيع الدخل على مستوى الاقتصاد وهذا وفقاً لأثر النوازل *Trickle down effect* الذي يعني أن مكاسب النمو أو ثماره سيستفيد منها الجميع بداية بالأغنياء ووصولاً إلى أفقر الفئات في المجتمع خلال المراحل المتقدمة من النمو وبشكل آلي، لذلك يشترط حسب كوزنتس تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي قبل إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل، وذلك بعكس البدء بالتوزيع للدخل المنخفض الذي يعتبر توزيعاً للفقر خصوصاً في المدى الطويل نتيجة تراجع الدخل بفعل إعاقة النمو الاقتصادي بفعل عدم توزيع الموارد بكفاءة.⁴ وقد حظيت هذه الفرضية بالعديد من الدراسات والأبحاث القياسية منذ سبعينيات القرن الماضي، أين أثبتت صحتها من قبل بعض هذه الدراسات، وخصوصاً تلك التي تناولت واقع التطور الاقتصادي لدى الدول المتقدمة على وجه الخصوص، في حين أثبتت دراسات أخرى خطأ افتراض كوزنتس خصوصاً عند دراسة مسار النمو الاقتصادي خصوصاً على المدى الطويل لدى الدول النامية، والذي لم يكن في صالح الفقراء نتيجة تزايد حدة التفاوت في توزيع الدخل.⁵ ومرد هذا التضارب في النتائج متعلق بالعديد من العوامل سواء تلك المرتبطة بالمنهجية المستخدمة ومدى توفر البيانات وطبيعتها، أو تلك المتعلقة بالخصائص الاقتصادية للدول، ومنها العوامل المسببة لتفاوت في توزيع الدخل التي قد تختلف باختلاف المستويات الاقتصادية بين الدول. فجد أن هذه العوامل مثلاً في الدول المتقدمة متمثلة بحسب ميلانوفيتش في عوامل أربعة هي :⁶

- التطور التكنولوجي في البلدان الغنية، والذي ينتج عنه تزايد الطلب على العمالة المتعلمة تعليماً عالياً، فوفقاً لما ذكره الاقتصادي *Jan Tinbergen* فإن عدم المساواة ناتج عن السباق بين التكنولوجيا والتعليم. ورغم أن نتيجة هذا السباق جاءت في صالح العمالة الأقل مهارة على مدار العقود الأولى من القرن العشرين، فإن متطلبات الثورة التكنولوجية رجحت مرة أخرى كفة العمالة الماهرة.
- والإطار المؤسسي للبلد المعني الذي يقوم بدور في صياغة عدم المساواة. فالحكومات يمكنها استخدام الضرائب المرتفعة والتحويلات الاجتماعية لإعادة توزيع جانب من الدخول المرتفعة التي اكتسبتها العمالة الماهرة. ففي عام 2005، على سبيل المثال، أدت التحويلات الاجتماعية (باستثناء المعاشات الحكومية) والضرائب المباشرة إلى خفض قيمة معامل جيني في ألمانيا بواقع 9% وبواقع 6% فقط في الولايات المتحدة.
- واستمرار تغير الأعراف الاجتماعية. ففي الماضي، كان المجتمع يستاء من ظهور فجوات ضخمة في الأجور بين رئيس شركة، مثلاً، والعمالين فيها. والآن توجد فجوات ضخمة ولا يبدو أنها أصبحت مقبولة فحسب بل صارت محبذة أيضاً. ورغم أن البيانات

¹ سليمان القدسي (2002)، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 4- العدد 2- يونيو /جوان، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 3-4.

² للاطلاع على دراسة كوزنتس (1955)، انظر :

- KUZNETS Simon (1955), *Economic Growth and Income Inequality*, American Economic Review, Vol 45- N°1-March, pp1-28

³ سالم توفيق النجفي و أحمد عبد المجيد (2008)، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ص 190.

⁴ زينب توفيق السيد (2015)، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي : الحالة المصرية نموذجاً، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70/ شتاء -ربيع، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة وبيروت، ص 8.

⁵ ميشيل تودارو (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 229.

⁶ برانكو ميلانوفيتش (2011)، لماذا نفقد التوازن مع عدم المساواة؟ أكثر أم أقل -، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 48- العدد3 -سبتمبر، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 8-9.

تؤكد اتساع هذه الفجوة، فمن الصعب التحديد على وجه الدقة أي الأعراف الاجتماعية التي تغيرت وأسباب ذلك. وأخيرا العولمة باعتبارها سببا في تزايد عدم المساواة في بلدان العالم الغنية. فالتخصص في الصادرات التي تتطلب مهارات عالية يؤدي إلى تزايد اتساع الفجوة بين أجور العمالة الماهرة وغير الماهرة. وعلاوة على ذلك، فإن التعهيد والواردات الرخيصة التي تتطلب مهارات محدودة يتسببان أيضا في تخفيض الأجور أو زيادة معدلات البطالة بين العمالة محدودة أو متوسطة المهارة - مما يزيد من تفاقم أوضاع عدم المساواة.

في حين يرى وليد عبد مولاة أن مسألة التفاوت في الدخل في الدول النامية تنشأ عن مجموعتين متعارضتين من الاعتبارات. تتعلق المجموعة الأولى من هذه الاعتبارات بملاحظة وجود "العديد من إخفاقات السوق في الدول النامية، لاسيما في أسواق الائتمان والتأمين ورأس المال البشري" ونتيجة لذلك فإنه يمكن أن لا تتدفق الموارد إلى حيث يوجد أعلى عائد. مما يتطلب تدخل الدولة بسياسات لإعادة التوزيع يكون من شأنها زيادة كفاءة الاقتصاد ولو أنها تبقى غير كافية في تحقيق الهدف، في حين تتعلق المجموعة الثانية من الاعتبارات بملاحظة "أن ارتفاع مستويات عدم المساواة على الصعيد الاقتصادي والسياسي يؤدي إلى انخياز المؤسسات الاقتصادية والترتيبات الاجتماعية منهجيا إلى مصالح من لهم نفوذ أكبر من غيرهم". ويتكرر مثل هذا الانخياز مع مرور الوقت وعبر الأجيال في ظاهرة "شراك عدم المساواة" بمعنى حالات اجتماعية مستقرة من عدم المساواة كلما انفك المجتمع من إسارها عاد ليقع فيها مرة أخرى.¹ كما وجهت دراسات تجريبية أخرى، انتقادا جوهريا لمنحنى كوزنتس من خلال إبرازها أن تحسين توزيع الدخل قد ترافق مع تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، مما يدل على كون عدالة توزيع يمكن أن يكون شرطا لا مناص منه لتحقيق النمو على عكس ما أقرته الأدبيات الاقتصادية المرتكزة على فرضية كوزنتس، كما أن تحقيق النمو حتى ولو كان بمعدلات مرتفعة لم يؤدي إلى التقليل من التفاوت في توزيع الدخل بل على العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي الى تفاقم الفقر وارتفاع معدلاته ما لم يترافق مع تراجع حدة التفاوت في توزيع الدخل وهو ما يصطلح عليه باسم النمو المفقر أو *Immiserizing Growth* على حد تعبير الاقتصادي جاجيتش بجواتي *Jagdish Bhagwati* الذي اهتم بدراسته من خلال قيامه بالعديد من الدراسات خلال عقد سبتيينات القرن الماضي.² فضلا عن عدم إهمال تأثير ما يسمى بـ "اختناقات المرور" التي تحدث خلال المراحل الأولى للتنمية، حيث تستقر أو تزداد الأحوال الاقتصادية للفئات الفقيرة سوءا مع الزمن بعكس ما يوضحه منحنى كوزنتس مما يعرض المجتمع لأخطار النزاع والحروب الأهلية في حال النظر إلى عدم المساواة واستمرارها لفترات طويلة من منظور عرقي ديني أو جهوي أو سياسي في بعض الدول،³ وهو ما كان فعلا سببا في نشوب الاضطرابات السياسية والأمنية في بعض الدول العربية المتوسطة الشريكة منذ سنة 2011.

لذلك طرح الاتجاه الثاني المناهض لأطروحة النمو المرتكزة على فرضية كوزنتس، مقارنة النمو المخابي أو المناصر للفقراء *Pro-poor growth*، من منطلق اعتقادهم بالاستناد للعديد من الدلائل التجريبية في مختلف الدول بعدم قدرة النمو الاقتصادي لوحده للتقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل ومن ثم الإقلال من حدة الفقر، فالنمو بحسبهم ليس بالشرط الكافي للتقليل من حدة التفاوت ومن ثم الفقر، لذلك فهم يرون بضرورة التمييز بين أثرين للنمو وتأثيره على توزيع الدخل ومن ثم على الفقر وهما: أثر النمو *effet croissance* الذي يقيس أثر التحسن في الدخل المتوسط دون أن يصاحبه تحسن أو تغير في توزيعه، وأثر التوزيع أو عدم المساواة *effet d'inégalité* الذي هو نتيجة التغيير في توزيع الدخل في غياب أي تغيير في هذا الأخير.⁴

وبالعودة الى مسار النمو المحقق في الدول المتوسطة الشريكة، فيمكن القول أنه على الرغم من التحسن المسجل سواء على مستوى اتجاه الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية أو على مستوى متوسط نصيب الفرد منه، إلا أن مكاسب هذا النمو لم تكن في صالح جميع فئات مجتمعات هذه الدول باعتبار أن التفاوت في توزيعه لا يزال مرتفعا نسبيا في هذه الدول، إضافة الى كونه لم يكن في صالح الفقراء باعتبار أن نسب الفقر لا تزال مرتفعة خصوصا عند الاخذ بمؤشرات الخاصة بخطوط الفقر المحلية والفقر المتعدد الأبعاد المدرج ضمن مقاييس التنمية البشرية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهذا رغم التحسن المسجل على مستوى بعض المرشرات الخاصة بفقر الدخل وفقا للخطوط الدولية للفقر المحددة من قبل البنك الدولي.

ففي هذا الاطار، تفيد مؤشرات فقر الدخل المتاحة وفق لخطوط الفقر الدولية، أن الدول العربية الشريكة حققت تقدما ملموسا في على مستوى تخفيف المستوى العام لفقر الدخل وهو ما يظهر في انخفاض نسب عدد السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا التي كان يتراوح متوسطها السنوي خلال الفترة 1990-2001 ما بين 2% و 3,1% ليصبح عدد السكان الذين يعيشون بأقل 1,25 دولار يوميا أقل من 2% في معظم الدول خلال الفترة 2000-2012 مع تسجيل تحسن ملحوظ خصوصا في تركيا التي بات عدد سكانها الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار يوميا يمثلون نسبة 2,6% بعدما كان أكثر من 10,5% منهم يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا خلال الفترة 1990-2000 وهو انعكاس لتحسن أداء الاقتصاد التركي منذ مطلع الألفية وتأثيره الإيجابي على مختلف المناحي الاجتماعية في هذا البلد الذي باتت من أكثر الاقتصاديات ديناميكية سواء المستوى الاقليمي

¹ : وليد عبد مولاة (2012)، سياسات العدالة الاجتماعية، سلسلة جسر التنمية، العدد 110 - السنة 11 - فبراير / شباط، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 2-3.

² : للاطلاع على بعض الدراسات التي قام بها جاجيتش بهجواتي *BHAGWATI Jagdish* حول ظاهرة النمو المفقر، أنظر:

- BHAGWATI Jagdish (1958), *Immiserizing Growth: A Geometrical Note*, Review of Economic Studies, Vol 25-N°3-June, pp201-205.

- BHAGWATI Jagdish (1968), *Distortions and Immiserizing Growth: A Generalization*, Review of Economic Studies, Vol 35-N°104, pp481-485.

³: DAYMON Carolin & GIMET Céline (2007), *les déterminants de l'inégalité et le rôle de l'équité dans les pays du Moyen-Orient et d'Afrique du nord*, Région et Développement, n° 25-2007, p13.

⁴: DAYMON Carolin & GIMET Céline (2007), *Op.Cit.*, p12.

غير أن هذا التقدم الملموس على صعيد التقليل من حدة فقر الدخل إذ ما قيس بالخط الدولي للفقر، لا يعني بتاتا النجاح في القضاء على هذه الظاهرة، بل على العكس من ذلك، فقد تزايدت معدلات الفقر في العديد من الدول العربية الشريكة مثلما تفيد بذلك مؤشرات فقر الدخل المتاحة وفق لخطوط الفقر الوطنية أو المحلية خصوصا على مستوى الدول التي تمر بظروف أمنية واقتصادية مضطربة منذ سنة 2011 والتي ساهمت بشكل كبير في تدهور المستوى المعيشي لسكان تلك الدول نتيجة لهذه الظروف التي أثرت على الاستثمار، الإنتاج والتشغيل. فرغم عدم توفر بيانات دقيقة حول تطور الفقر في العديد من الدول العربية ومنها المتوسطية الشريكة خلال الفترة 2011-2014، إلا أنه يتوقع أن يكون قد سقط في برآئين الفقر عدد كبير من أفراد مجتمعاتها بسبب الركود الاقتصادي الذي أعقب الفترة المشار إليها، فضلا عن ارتفاع عدد السكان اللاجئين والنازحين الذي يعيشون في المخيمات بسبب الظروف السابقة الذكر.

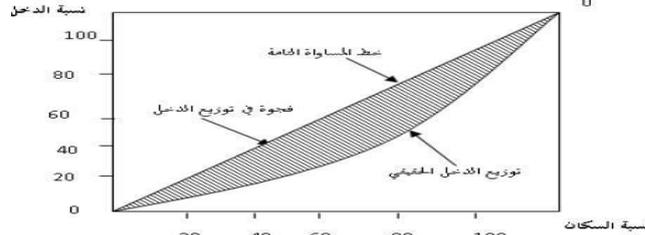
وفي هذا الصدد تشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع متوسط إجمالي السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني في مصر من 16,7% من إجمالي عدد السكان خلال الفترة 1987-2000 إلى 25,2% خلال الفترة 2004-2014، وكذلك هو الأمر بالنسبة للأردن الذي ارتفعت فيه نسبة السكان الذي يعيشون تحت خط الفقر المحلي خلال نفس الفترة السابقة من 11,7% إلى 14,4% وسوريا من 11,4% إلى 35,2% وتونس من 7,6% إلى 15,5%. كما تكشف البيانات المتعلقة بالفقر المتعدد الأبعاد (الفقر البشري سابقا) مدى تفشي ظاهرة الفقر وعدم التغلب عليها في مختلف أبعادها سواء الصحية، التعليمية أو تلك المتعلقة بمستوى المعيشة ومدى التفاوت المسجل في الوصول إلى مختلف الخدمات الاجتماعية في هذه الدول، حيث بلغ قدرت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في تونس بنحو 20% و 12,6% في المغرب و 7,4% في سوريا و 5,6% و 3% في كل من مصر والأردن على التوالي.

وكما هو معلوم تتأثر مستويات الفقر بالتغيرات المسجلة على صعيد الأداء الاقتصادي مثلا في النمو وتطور هيكل توزيع الدخل في المجتمع أو درجة التفاوت أو عدم المساواة في توزيع الدخل، فيمكن كما رأينا أنفا لمعدلات نمو موجبة أن تقود إلى ارتفاع معدلات الفقر إذا ما تراقف ذلك مع توزيع للدخل متحيز ضد الفقراء، وللتعرف على واقع توزيع الدخل في الدول المتوسطية الشريكة، سنستعين ببعض مؤشرات عدالة التوزيع، وهي مؤشرات متعلقة بالتوزيع الشخصي للدخل، متمثلة في كل معامل جيني GINI المعتمد على منحنى لورنز Lorenz، و نصيب الفئات الخمسية (20% من مجموع السكان) الأثر فقرا وغنا من الدخل.

من خلال الجدول رقم 36، نلاحظ أن قيم معامل GINI لتوزيع الدخل، أظهرت وجود عدالة نسبية في توزيع الدخل في كل الدول المتوسطية الشريكة ولو بشكل متباين بينها مع ثبات قيمها أو نقصانها بشكل طفيف في معظم هذه الدول (مصر، الأردن، تونس

¹ يميز الاقتصاديون بين نوعين من التوزيع عند قياس توزيع الدخل لكل من الأغراض الكمية والتحليلية، وهما: التوزيع الشخصي للدخل والتوزيع الوظيفي له. فالتوزيع الشخصي للدخل يعتبر مقياس شائع من جانب الاقتصاديين، فهو يوضح ببساطة تقسيم الأفراد أو القطاع العائلي وإجمالي الدخل الذي يحصلون عليه بصرف النظر عن طريقة الحصول (أجر، أرباح، ربح...)، مكان تحصيله (مناطق ريفية، حضرية) أو مصادره المهنية (القطاعات الاقتصادية الإنتاجية أو الخدماتية...). أما التوزيع الوظيفي الذي لم نهتم باستخدامه في دراستنا، وهو مقياس متعلق بتوزيع عوائد عوامل الإنتاج من الدخل فهو يحاول شرح أو تفسير تقسيم الدخل القومي الإجمالي على كل عوامل الإنتاج (العمل، الرأسمال، التنظيم، الطبيعة) بدلا من النظر إلى الأفراد كوحدات منفصلة. ولعل أبرز الطرق المعتمدة في حساب التفاوت في توزيع الدخل الشخصي هي:

- تقسيم أو ترتيب الأفراد، العينة، المجتمع ترتيبا تصاعديا تبعا لدخلهم الشخصية. أين نجد مثلا تقسيم إجمالي السكان إلى مجموعات وأحجام متميزة ولعل أبرز الطرق الشائعة في هذا السياق، تقسيم المجتمع إلى فئات خمسية Quintiles (20% من مجموع العينة)، أو شرائح عشرية Deciles (10% للمجموع) طبقا لتصاعد مستويات الدخل، ثم تحديد النسبة من الدخل القومي التي تسلم لكل مجموعة داخلية.
- الاعتماد على منحنى لورنز Lorenz، الذي يوضح أعدد مستلمي الدخل في محوره الأفقي بشكل غير مطلق بل كنسبة مئوية تراكمية (مثلا النقطة 20% تمثل أقل أو أفقر 20% من مجموع السكان، وفي نهاية المحور يتم رصد كل 100% من السكان. أما على المحور الأفقي، فيتم رسم وتمثيل النسبة المئوية التراكمية للدخل، وهو ما جعل كلا المحورين متساويين من حيث الطول، أي بتعبير آخر يعبر منحنى لورنز عن العلاقة بين النسب التراكمية للسكان (مرتبة حسب مستويات اتفاهم أو دخلهم أو ثروتهم من الأفقر للأغني) والنسب التراكمية للدخل التي تحصل عليها كل شريحة مقابلة للسكان. في حين أن الخط المستقيم المرسوم من أسفل الركن اليساري إلى أعلى الركن اليميني (قطر المربع المرسوم)، تكون عند كل نقطة منه النسبة المئوية للدخل المتسلم تتعادل تماما مع النسبة المئوية لمتسلمي الدخل (مثلا النقطة التي تقع في منتصف المستقيم أو القطر تشير إلى أن 50% من الدخل القومي موزعة تماما على 50% من مجموع السكان) وهو ما يعني أن هذا الخط يعبر عن وجود عدالة ومساواة كاملة أو مطلقة في توزيع الدخل. لذا نجد أن منحنيات لورنز الأكثر بعدا عن الخط المستقيم (القطر) تمثل درجة أكبر في عدم المساواة والعكس صحيح. ومن ثم نجد أن منحنيات لورنز الدول التي تعاني من عدم مساواة كبيرة في توزيع الدخل تقع في مكان ما على يمين الخط المستقيم والتي تكون أقرب أو بالأحرى الأكثر ميلا وقربا من المحور الأفقي.



- معامل جيني GINI لقياس عدم المساواة: ويعتمد أساسا على منحنى لورنز، وأكثر المقاييس الإحصائية المستخدمة لقياس التفاوت أو عدم المساواة في توزيع الدخل. ويمكن الحصول عليه بحساب نسبة المنطقة بين الخط المستقيم (القطر) ومنحنى لورنز مقسومة على إجمالي المنطقة الواقعة أسفل الخط المستقيم. أي أنه يساوي خارج قسمة المساحة المحصورة ما بين خط التساوي (المساواة التامة) ومنحنى التوزيع (توزيع الدخل الحقيقي) من جانب والمساحة المحصورة بين الخط المذكور والأحاديث الأفقي والعمودي. وتتراوح قيمة معامل جيني بين 0 (مساواة تامة) و 1 (يمثل عدم مساواة تامة)، مع العلم أن الدراسات التي أجريت على الدول ذات عدم مساواة كبيرة في توزيع الدخل، أظهرت أن قيمة هذا المعامل يتراوح ما بين 0,50-0,70، بينما الدول الأكثر مساواة يتراوح ما بين 0,20-0,30، أما الدول ذات عدم المساواة نسبيا في توزيع الدخل فترواح قيمته بين 0,35-0,50. كما يمكن حساب معامل جيني لأغراض إحصائية من معلومات مجمعة أو قابلة للتجميع على شكل توزيع تكراري عبر العلاقة التالية: $G = 1 - \sum_{i=0}^{n-1} (P_{i+1} - P_i) * (L_{i+1} + L_i)$ ، بحيث: $L_0=PO=0$ ، يعني أن 0% من السكان يحصلون على 0% من الدخل، وأن $L_n=PN=1$ يعني أن 100% من السكان يحصلون على 100% من الدخل. (لمزيد من التفصيل، انظر:

- ميشيل تودارو (2006)، مرجع سبق ذكره، ص ص 200-204 و ص ص 207-210.
- علي عبد القادر علي (2007)، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، سلسلة جسر التنمية، العدد 66- أكتوبر/ تشرين أول – السنة السادسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص 5-7).

وتركيا) خلال فترتي الدراسة التي شملها الجدول (الفترة 1994-1999 و الفترة 2002-2012)، أو حتى تدهورها في دول أخرى كما حصل في الجزائر التي انتقلت فيها قيمة معامل جيني من 35,3 إلى 45,3، وسوريا التي انتقلت من 33,7 إلى 35,8 و المغرب من 39,5 إلى 40,9، وكذلك هو الأمر بالنسبة لدولة الكيان المحتل لفلسطين التي رغم تصنيفها ضمن الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، إلا أنها تبقى في مقابل ذلك ضمن أكثر خمس دول متقدمة الأقل عدالة في توزيع الدخل باعتبار أن قيمة معامل GINI لديها هو أكبر بأزيد من 22% عن المتوسط السائد لدى دول OCDE، وهذا راجع بطبيعة الحال للسياسات التمييزية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعاني منها المجتمع العربي، الذي يعاني من الفقر وكافة أشكال التهميش فضلا عن ضعف الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة له، حيث تضاعفت نسب الفقر على سبيل المثال خلال الفترة 2000-2009 في أوساطه بأكثر من 3 أضعاف مقارنة بتلك المسجلة في المجتمع اليهودي.¹

وهنا يجب أن نشير إلى قيمة معامل جيني لا يمكن أن تعطي لوحدها صورة وافية عن حقيقة عدم المساواة. فإزاء مظاهر عدم المساواة في الإنفاق وتركز الثروات في العديد من الدول المتوسطة الشريكة منذ التسعينات، يصبح من غير المستبعد تزايد عدم المساواة. وهذا التزايد هو أقرب إلى الواقع الإنمائي المعاش في العديد منها، حيث تسود مظاهر واضحة لعدم المساواة. فواقع الحياة اليومية يدل على ازدياد الإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة في الثروات والإنفاق، في صورة تناقض مع قيمة معامل جيني التي لم تتغير كثيرا كما ذكرنا آنفا.² لذا لا بد من توفير إحصاءات دقيقة ووضع نظام للرصد يعطي صورة واضحة عن حالة عدم المساواة في هذا الدول. خصوصا وأن تحليل انعدام المساواة على صعيد الدخل أو الإنفاق في المنطقة يشكل تحديا صعبا، نظرا للقيود الناتجة عن عدم توفر البيانات، حيث في الكثير من الحالات، لم تتمكن مسوح إنفاق (أو دخل) الأسر في العديد من هذه الدول من رصد مستوى الإنفاق (أو الدخل) لدى الفئات السكانية ذات الدخل الأعلى، مما يؤدي إلى سوء تقدير عدم المساواة خصوصا في ظل التوجه لوجود نمط من عدم الإبلاغ بين هذه الفئات لأسباب متعددة.³

ولكن رغم محدودية البيانات المتوفرة، يبقى الاستعانة بما هو متوفر منها واردا انطلاقا من المسوحات التي أجريت في الدول المتوسطة خلال الفترتين الممتدة من 1995-2000 ومن 2001-2012، بغرض إظهار مدى التفاوت الكبير في توزيع الدخل في هذه الدول، وذلك عبر الاستعانة بترتيب مجتمعاتها ترتيبا تصاعديا إلى فئات خمسية Quintiles (20% من مجموع السكان) تبعاً لمستويات دخولها، إذ نسجل في هذا الجانب استمرار تكريس التفاوت في توزيع الدخل فيها، باعتبار أن الفئة الأعلى دخلا في مجتمعات هذه الدول باتت تحصل على نسب تراوحت ما بين 40% و 48% من إجمالي الدخل خلال الفترة 2001-2012 بعدما كانت تحصل على ما بين 41% و 47,9% من الدخل الإجمالي للمجتمع، في الوقت الذي لم تحصل فيه الفئة الخمسية الأفقر في المجتمع سوى على نسبة هامشية من الدخل الإجمالي تراوحت ما بين 5,6% و 9,6% طيلة الفترتين السابقتين، هذا ما يؤكد النتائج معاملات جيني التي تظهر وجود عدم عدالة في توزيع الدخل.

3-3- تحليل واقع التركيبة السكانية مع إبراز لواقع سوق التشغيل وخصائص البطالة في الدول المتوسطة الشريكة :

من خلال تتبع بيانات الجدول رقم 36 دائما، والمتعلقة بتطور السكان والتشغيل والبطالة في الدول المتوسطة الشريكة، يمكن وصف مجتمعات الدول المتوسطة الشريكة وبالأخص العربية منها بأنها مجتمعات فتية على اعتبار أن الفئة العمرية الأقل من 15 سنة شكلت ما يقارب ثلث مجموع السكان خلال الفترة 2000-2014، حيث تراوحت ما بين 25% في تونس و 37% في الأردن، في الوقت الذي قدر فيه المتوسط السنوي لمعدلات نمو السكان ما بين 1,25% و 2,25% خلال الفترة 2005-2014 وهي تقريبا نفس معدلات النمو السكاني المسجلة خلال الفترة 1995-2004 باعتبار أنها تراوحت ما بين 1,17% و 2,64%، والتي هي من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم (بلغ المتوسط العالمي 1,4%).

فهذا الواقع الديموغرافي يضيف ضغوط وأعباء إضافية سواء على المنظومة التعليمية والتكوينية ويحد من قدرتها الاستيعابية وخلق فرص تعليمية جديدة بالتنوع المناسبة. كما يؤدي اتساع حجم الفئة العمرية الشبابية من السكان إلى زيادة الحاجة لتسريع وتيرة الأنشطة الاقتصادية المدرة لمواطن الشغل والتوسع في برامج رعاية الشباب وخلق الفرص الملائمة لهم وتوفير السكن اللائق وسائر الخدمات الاجتماعية الأخرى. وهذه كلها أعباء إضافية ستقع على كاهل اقتصاديات هذه الدول ذات الموارد المالية المحدودة أصلا أو المرتبطة بعوامل خارجية عن سيطرتها كما هو الحال بالنسبة للجزائر، وهو ما يتبين على سبيل المثال في ارتفاع تكاليف أو الأعباء المتعلقة بالإعالة مثلما تظهره البيانات الخاصة بنسب الإعالة) تقاس بعدد السكان الأقل من 14 أو أكبر من 65 سنة إلى إجمالي عدد سكان الفئة النشطة - الفئة العمرية 15 - 64 سنة)، والتي تراوحت ما بين 51,8% و 70,2%.

كل هذا، يجعل الدول المتوسطة الشريكة أمام تحدي القدرة على استيعاب اليد العاملة الوافدة في المستقبل خصوصا في ظل واقع الراهن لسوق التشغيل الذي يبقى حاليا غير قادرا على استيعاب القوى العاملة في معظم الدول العربية بفعل ضعف أداء مختلف القطاعات الاقتصادية فيها الذي جاء كحصيلة لمزيج متشعب من العوامل المختلفة التي تراكمت مع تحولات ديموغرافية واقتصادية شكلت كلها مصدر ضغوط كبيرة على سوق العمل، والتي يضاف إليها تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في بعض الدول منذ سنة

¹ : GALAL Ahmed et REIFFERS Jean-Louis(2011), *Rapport femise 2011 sur le partenariat euro méditerranéen : les pays méditerranéens au seuil d'une transition fondamentale*, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques- FEMISE-, Marseille , Octobre, p134.

² : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- الأسكوا - (2013)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2012-2013، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك وبيروت، ص38.

³ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- الأسكوا - (2013)، البلدان العربية في المراحل الانتقالية : التحديات الاقتصادية القصيرة والمتوسطة الأجل، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك وبيروت، ص10.

2011 والتي أثرت بشكل سلبي على الاستثمار والتشغيل في العديد من الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية. وتظهر ملامح هشاشة منظومة التشغيل في هذه الدول من خلال العديد من المؤشرات الدالة على ذلك، ومنها نسبة التشغيل غير المستقر التي تقيس نسبة العاملين في وظائف غير مستقرة من إجمالي القوى العاملة، التي تظهر بأن أكثر من نصف الأيدي العاملة في المغرب كانت تشتغل في وظائف مؤقتة غير مستقرة خلال الفترة 2008-2013، و قرابة 33% من مجموع القوى العاملة في سوريا، وما بين 26% و 29% في كل من الجزائر، مصر، لبنان وتونس و نحو 7,2% فقط في إسرائيل. وكذا معدلات البطالة المرتفعة التي تراوح متوسطها السنوي ضمن نطاق واسع خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 بين 8,5% المسجلة في لبنان و 15,9% المسجلة في الجزائر، مع العلم أنه باستثناء لبنان و كل تركيا وكذا إسرائيل التي بلغا فيهما متوسط معدل البطالة نسبي 9,5% و 7,5% على التوالي، فقد تجاوزت متوسطات نسب البطالة في كل الدول المتوسطية العربية الشريكة خلال هذه الفترة عتبة 10% .

كما يظهر عمق معضلة البطالة التي تعاني منها الدول العربية الشريكة ، والتي كانت من الروافد الرئيسية التي غدت الحراك الشعبي في العديد منها في أحدث ما سمي وقتئذ بالربيع العربي، من خلال التمعن في خصائص الظاهرة في هذه البلدان. إذ تتسم بكونها بطالة طويلة الأجل تمتد لفترات طويلة تتجاوز السنة الواحدة، وهو انعكاس لضعف أداء الأنشطة الاقتصادية فيها وبشكل هيكلي خلال مراحل زمنية طويلة نسبية ومن ثم تراجع قدرة الاقتصاد على توليد فرص العمل والتباعد المتواصل بين التركيبتين الاقتصادية والديموقراطية في هذه الدول، حيث بلغ معدل البطالة الطويلة الأمد (نسبة الأشخاص الذين يعملون من بطالة طويلة الأمد من إجمالي العاطلين عن العمل) في مصر قرابة 83% و 71,4% في الجزائر، وزهاء 65% في المغرب ، و 42% في تونس، في حين لا يتجاوز هذا المعدل نسبة 26% في كل من الأردن وتركيا، و 18% في إسرائيل. فضلا عن انتشارها بشكل كبير في أوساط الشباب كما تظهره معدلات البطالة الشبابية، أي نسب البطالة في أوساط الفئة العمرية ما بين 15-24 سنة التي يعاني ما يقارب الثلث منها من البطالة وهو ما يجعلها تتجاوز معدلات البطالة الإجمالية بأكثر من ضعفين (31% في كل من مصر ، الجزائر، تونس، الأردن، و ما بين 18% و 24% في بقية الدول العربية الشريكة، و 19% في تركيا و 15,8% في إسرائيل)، مما يعني أن الفئة الشبابية باتت الضحية الأولى للظاهرة كونها تسجل أعلى معدلات البطالة مقارنة بسائر الفئات السكانية الأخرى، بل أكثر من ذلك فيفيد صندوق النقد الدولي بأن معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي من بين المعدلات الأعلى في العالم، والشباب يشكلون النسبة الأعلى من مجموع العاطلين عن العمل، هذا ما يجعل من معدل بطالة الشباب في المنطقة يتجاوز مثيله في أي منطقة أخرى من العالم.¹ و نود أن نشير في الأخير، الى أن الوتيرة الحالية لأداء الاقتصاديات العربية الشريكة، تبقى في نهاية المطاف غير كافية لاستيعاب الأيدي العاملة بما فيها الوافدة الجديدة لسوق العمل وهذا في ظل التركيبة الديموغرافية مجتمعاتها التي تغلب عليها الفئات الشبابية التي من كان المفروض أن تكون مصدر قوة لها وليس عبئا على اقتصادياتها نظرا للضعف المسجل في العديد من القطاعات ذات العلاقة بتطوير وتنمية هذه الموارد البشرية على غرار ضعف نوعية التعليم في مراحلها المختلفة ومن ثم ضعف مخرجات القطاع وعدم تكييفها مع متطلبات أسواق العمل في العديد من هذه البلدان، فضلا عن ضعف أداء مختلف القطاعات الخدماتية الأخرى رغم محاولات توسيع نطاق الاستفادة والتي يأتي على رأسها قطاع الصحة.

وفي هذا السياق يطرح التساؤل خصوصا في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وحتى السياسية والأمنية في العديد من الدول المتوسطية العربية حول مدى قدرتها حتى على الحفاظ على مستويات التوظيف والبطالة الحالية في ظل تزايد عدد سكانها وخاصة من فئة الشباب، حيث أشارت إحدى الدراسات التي أجراها منتدى المعاهد الاقتصادية الأوروبية Femise سنة 2007 حملت عنوان " تحدي التوظيف في دول البحر الأبيض المتوسط"² إلى أن دول حوض المتوسط الشريكة مع الاتحاد ستواجه ثلاثة عوامل ضاغطة على أسواق العمل لديها، بحيث يتعلق العامل الأول بالنسب الكبيرة للفئات الشبابية الأقل من 15 سنة من مجموع السكان مما يأملون في الحصول على فرصة عمل مما يشكل ضغطا اضافيا على المعروض من اليد العاملة (82 مليون شخص من أصل 260 مليون ، أي واحد من بين كل 3 أشخاص سنه أقل من 15 سنة حسب احصائيات سنة 2005)، أما العامل الثاني، فيتمثل في الفجوة الكبيرة بين عدد الأشخاص المتوقع أن يبحثوا عن العمل في المستقبل القريب وعدد الوظائف المتوفرة حاليا (حيث تشير البيانات لسنة 2005 إلى عدد هؤلاء الأشخاص قد يتجاوز 178 مليون شخص مقارنة بـ 70 مليون وظيفة متاحة حاليا) وهي مشكلة تؤثر على جميع فئات السكان العاملين بما فيهم الشباب والنساء وحتى المشتغلين في قطاع الأعمال غير الرسمي، في حين يتعلق العامل الثالث بحجم البطالة المرتفعة أصلا، مع العلم أن هذه المعدلات هي المعلنة بصورة رسمية ولا تأخذ في الحسبان البطالة المقنعة التي يصعب تقديرها في أغلب الأحيان. فانطلاقا مما تقدم، تشير الدراسة إلى أن حجم التحدي في ظل الواقع الراهن لكل من التركيبة الديموغرافية وأسواق العمل وأداء الاقتصاديات في هذه البلدان في كونها مجبرة للحفاظ على وضع التشغيل ومعدلات البطالة السائدة في السنة الأساس وهي سنة 2005 (ثبات معدلات البطالة عند مستويات سنة 2005) على إنشاء بحلول سنة 2020 قرابة 22,4088 مليون وظيفة منها 2,046 مليون وظيفة في الجزائر، و 6,452 مليون وظيفة في مصر، و 2,89 مليون وظيفة في المغرب و 5,937 مليون وظيفة في تركيا، أما في حال ما إذا استهدفت كل الدول المتوسطية الشريكة تخفيض في معدلات البطالة السائدة سنة 2005 بواقع 2% بحلول سنة 2020 ، فهذا يعني ببساطة ضرورة توفير قرابة 57,955 مليون وظيفة في غضون الفترة 2005-2020 وهو ما يعادل 3,7 مليون وظيفة سنويا لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل والتحكم في معدلات البطالة الحالية. وهذا يتطلب نموا بمعدلات تفوق المعدلات التي سجلت خلال الأعوام الأخيرة، حيث يجب توجيه عملية الإصلاح الاقتصادي في هذه البلدان خصوصا في الأجل القصير نحو زيادة

¹ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- الأسكوا - (2013)، مرجع سبق ذكره ، ص ص 57- 58.

² : لمزيد من التفصيل حول أساليب المحاكاة المستخدمة في دراسة فوميس Femise المتعلقة بتحدي التوظيف في دول حوض المتوسط ، انظر :

BLANC Frédéric & AI (2007). *Le défi de l'emploi dans les pays méditerranéens* , Femise Research Programme 2006-2007, Research N°FEM 3d-02- Novembre, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques- FEMISE-, Marseille .

محتوى النمو من فرص العمل وتحويل النمو الاقتصادي إلى فرص عمل بالعدد المطلوب والنوعية المرجوة، مع العلم أن متوسط معدل النمو الذي قدرته هذه الدراسة لتحقيق هذا الهدف كان في حدود 4,1 % سنويا على المستوى الإقليمي، في حين يتراوح على المستوى القطري ما بين 2,1 % و 3,6 % سنويا بالنسبة لدول : إسرائيل (2,1 %) ، المغرب (2,9 %) ، لبنان (3,04 %) ، تركيا (3,26 %) ، وتونس (3,6 %) ، وما بين 4,72 % و 6,04 % في الدول التالية : مصر (4,72 %) ، سوريا (4,82 %) ، الجزائر (5,95 %) ، و الأردن (6,04 %)¹.

المبحث الثالث: تحليل لأوضاع القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدول المتوسطية

الشراكة وأدائها على ضوء تطبيق اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

قبل الحديث عن الهياكل الاقتصادية القائمة في الدول المتوسطية عبر إلقاء الضوء على واقع القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي، ونعني بها قطاعات الصناعة ، الزراعة والخدمات عبر تتبع مؤشرات أدائها خلال فترة تطبيق اتفاقيات الشراكة، أين ستكون البداية بتناول لواقع وأداء القطاع الزراعي الذي يعاني من العديد من العراقيل التي تحول دون الوصول إلى الأهداف التي يرمي لتحقيقها على الرغم من أهميته الكبيرة لدى معظم أقطار المنطقة التي بقيت ولا تزال تعاني من تفاقم حدة معضلي عدم ضمان أمنها الغذائي والمائي. ثم الانتقال بعد ذلك للحديث عن واقع وأداء القطاع الصناعي بالتركيز بطبيعة الحال على أوضاع الصناعة التحويلية التي لا يزال دورها هامشيا في اقتصاديات المنطقة كما تظهره مختلف مؤشرات أدائها في الوقت الراهن، خصوصا وأنها تعد أكثر القطاعات تأثرا بتنفيذ اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الاتحاد باعتبار أن العنصر الأهم في جانبها الاقتصادي متعلق بتحرير كامل لتجارة المنتجات المصنعة في إطار إقامة منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطية، ناهيك عن كون القطاع يعد حاليا أكثر القطاعات الاقتصادية ديناميكية وتنافسية على الصعيد العالمي خصوصا في ظل تنامي مكانة العديد من الدول النامية الصاعدة في التجارة الدولية الخاصة بمنتجاته. ثم نتقل بعد ذلك لاستعراض واقع قطاع الخدمات الذي أضحى يحتل مكانة هامة في العديد من اقتصاديات دول المنطقة التي باتت تعتمد بشكل رئيسي على مجموعة من القطاعات الخدمية التي يأتي على رأسها السياحة.

ينبغي أن نشير إلى أن الهيكل الاقتصادي أو البنية الاقتصادية التي هي دالة في عدد من العوامل الاقتصادية والفنية والطبيعية بما في ذلك حصول التغييرات في المجال التكنولوجي أو في إطار الموارد أو الثروات الطبيعية وتطور مستويات الدخل وأنماط الطلب والسياسات والإجراءات الاقتصادية المتبعة، فبذلك تشكل نظاما متكاملًا من العلاقات المتناسبة يتناول الاتجاهات الطويلة الأمد في ملاحظة الظواهر الاقتصادية، يمكن أن تتجسد تغييرات البنية الاقتصادية بشكل واضح في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في مجمل الناتج المحلي الإجمالي والاستخدام خلال الزمن²، وهذا ما يسهل من تحديد الخصائص العامة لتلك التغييرات وتوصيف أبعادها وإمكانية التنبؤ باتجاهاتها في مجموعة الاقتصاديات المعنية بالدراسة كما هو الحال بالنسبة للاقتصاديات العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي. واستنادا على ما تقدم، يمكن القول أن التغيير الهيكلي³ الذي يعرف بأنه عبارة عن تغييرات مستمرة في قيم بعض المتغيرات الأساسية، والتي تظهر في شكل تغييرات في الأهمية النسبية للقطاعات الأساسية في الاقتصاد، وذلك فيما يتعلق بمساهمتها في الناتج أو استيعاب قوة العمل، يمارس تأثيرا بعيد المدى على أداء اقتصاد بلد ما، وذلك بما يحدثه من نمط مميز من التغيير على مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد. إضافة إلى ما يحدثه من تغيرات داخل هذه القطاعات نفسها. بحيث يتأثر بالعديد من العوامل منها ما يتعلق بجانب العرض ومنها ما يتعلق بجانب الطلب، ويظهر التأثير العام لهذه العوامل على الأداء الاقتصادي من خلال تخصيص الموارد من أنشطة اقتصادية معينة إلى أنشطة اقتصادية أخرى. لذلك يعد التغيير الهيكلي سمة رئيسية سواء لعملية التنمية أو النمو الاقتصادي، ومن ثم فهو يعد عنصرا أساسيا لا يمكن تجاهله عند تحليل عملية النمو أو عند تكوين نظرة أو فحص مسار معين للتنمية الاقتصادية في بلد معين، خصوصا وأن معظم الاقتصاديين يتفقون من خلال دراساتهم وتحليلهم لتجارب التنمية الاقتصادية في دول مختلفة ولفترات زمنية معينة على التأكيد على ضرورة حدوث تغيرات في هيكل الاقتصاد لبناء عملية التنمية أو رفع معدلات النمو الاقتصادي، على غرار كوزنتس *Kuznets* الذي أشار في هذا الصدد على ضرورة حدوث تغييرات هيكلية ليس في الجانب الاقتصادي فقط وإنما في الجانب الاجتماعي لتحقيق النمو الاقتصادي⁴. كما ذهب شينري *Chenery* إلى تأكيد طرح كوزنتس من خلال إشارته إلى أن عملية التنمية الاقتصادية ينبغي النظر إليها على أنها مجموعة من التغييرات المترابطة أو المتداخلة *Interrelated changes* التي تحدث في هيكل الاقتصاد واللازمة لإحداث نمو اقتصادي مستمر، وأن هذه التغييرات تتضمن تغيرات (تركيب الطلب، الناتج، العمالة، بالإضافة إلى التغييرات في هيكل التجارة الخارجية وتدفقات رأس المال)⁵.

وبدراسة مكونات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول المتوسطية العربية المعنية بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، يتبين التركيب المشوه والتباين فيما يسهم به القطاع الأولي (الصناعات الاستخراجية بالدرجة الأولى)، وقطاع الخدمات والصناعات التحويلية والزراعة، وهو الأمر الذي يرفع قابلية هذه الاقتصاديات للتأثر بالصدمات الخارجية، حيث قاد هذا التركيب القطاعي إلى

¹ : BLANC Frédéric & Al (2007), *Op.Cit.*, pp3-7.

² : علي مجيد الحمادي (1998)، *قياس التغييرات الهيكلية في بعض الاقتصادات العربية*، مجلة شؤون عربية ، العدد 64- يونيو، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ص ص 84-85.

³ : يجب أن نشير إلى أن مفهوم التغيير الهيكلي يختلف عن مفهوم التحول الهيكلي. فبينما يشير التغيير الهيكلي إلى تلك التغييرات التي تحدث في التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى إعادة تخصيص عوامل الإنتاج عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة، فإن مفهوم التحول الهيكلي يتضمن جميع عمليات التغيير الهيكلي المترابطة معا إضافة إلى التغييرات التي تحدث على الجانب الاجتماعي والتي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية.

⁴ : KUZNETS Simon (1973), *Modern Economic Growth: Findings and Reflections*, The American Economic Review, Vol63- N° 3 - June , pp 249-250

⁵ : CHENERY Hollis (1979), *Structural Change & development policy*, World Bank Research Publication & Oxford University Press, Washington & London, p xvi .

ضعف بنيوي في الاقتصاديات المذكورة بسبب الاستمرار في الاعتماد على النمو المتسم بالتقلب والمدفوع بقوة الصادرات النفطية وغيرها من الموارد الأولية وبعض منتجات الصناعة التحويلية ذات الكثافة باليد العاملة والتكنولوجيا المتواضعة والسلع الزراعية، بالموازاة مع اتساع قطاعها الإنتاجية الأخرى خصوصا الصناعة التحويلية والزراعة بسمات غير تنافسية، أين تراجع أداؤها مع إنتاجها لتشوهات في سوق العمل ومعدلات عالية من البطالة، فضلا عن تضخم قطاع الخدمات بشكل بات يساهم بأكثر من نصف الناتج المحلي المحقق، كل هذا جعل الاقتصاديات المذكورة ترتبط بالعديد من مكامن الضعف سواء على مستوى السياسات أو الأسس البنيوية والمؤسسية لها أو على صعيد أداء الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فهي أكثر تعرضا وقابلية للصدمات الخارجية ولاسيما تلك المرتبطة بالتقلبات السعرية الناجمة عن تغيير أسعار النفط وغيرها من المواد الأولية الاستخراجية والزراعية فضلا عن التحولات والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الصناعية المتقدمة وتأثيرات السياسات الاقتصادية (المالية ، النقدية ، التجارية) على حجم الطلب لديها، إضافة إلى تأثيرات ذلك على القطاعات الخدمية (نقل ، السياحة، بعض الخدمات المالية ...). فإذا كان بإمكان بعض الدول ذات الحيز المالي الجيد ونعني بها الدول النفطية على وجه الخصوص (الجزائر) تفادي بعض تداعيات الأزمات التي تمر بها أو الصدمات التي يمكن أن تلحق بها ولو لأمد قصير، فإن بقية الدول العربية الشريكة غير النفطية بالخصوص ليست بقادرة على تفادي هذه الآثار خصوصا في ظل مرورها بأوضاع سياسية واقتصادية صعبة منذ الاضطرابات التي مس البعض منها منذ سنة 2011.

المطلب الأول: واقع وأداء القطاع الزراعي في الدول المتوسطية الشريكة على ضوء تدهور وضع أمنها الغذائي والمائي.

مما لا شك فيه أن قطاع الزراعة يؤدي دورا كبيرا وبالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن خلالها التنمية في مختلف المجالات، مما يعني أنه يمثل ركيزة أساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية لما ينطوي عليه ذلك من الحفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد ويؤمن ظروف التنمية المستدامة دون إغفال شروط الكفاءة الاقتصادية.² وعليه فهو يحتل مكانة هامة في اقتصاديات الكثير من البلدان المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي وبالخصوص الأقطار العربية منها، خاصة في توفير المنتجات الغذائية لإشباع حاجيات السكان والحفاظ على الأمن الغذائي من أي ضغوط مهما كان نوعها خصوصا من مصادر خارجية وخلق فرص عمل لشريحة واسعة من السكان وضمان استقرار المجتمعات الريفية وتحسين ظروف معيشتها وكذا إسهامه في تنشيط العديد من الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج ومن ثم تعزيز الروابط الاقتصادية التكاملية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى، بالإضافة إلى مساهمته في توفير مصادر الدخل (النقد الأجنبي) من خلال إنتاج سلع زراعية قابلة للتصدير نحو الأسواق الخارجية.

بطبيعة الحال تتفاوت الأهمية النسبية لهذا القطاع و تختلف أوضاعه في هذه البلدان اختلافا واضحا تبعا لتباين الظروف المناخية والبيئية ونوعية الموارد ووفرتهما وحجم الإمكانيات ذات العلاقة به المتاحة بينها وطبيعة ومستوى استخداماتها، وكذا بنية المشروعات الزراعية والإنتاجية والمنافسة النوعية والسعرية للمنتجات أو من جهة معايير الاكتفاء الذاتي ومدى التبعية الغذائية نحو الخارج، وتبعاً أيضاً لاختلاف السياسات الاقتصادية والتنموية المنتهجة بشكل عام والسياسات الزراعية المنفذة في مراحل معينة بشكل خاص ومدى تأثيرها سواء بالسلب أو الإيجاب على أداء القطاع الذي يبقى العمل على المحافظة عليه وعلى الموارد الأساسية لمكوناته من المفروض أمراً ضرورياً، خصوصا وأن كل الدول المتقدمة كانت ولا تزال تسعى باستمرار إلى حماية هذا القطاع من المنافسة الأجنبية وباستخدام العديد من الوسائل سواء كان بطرق انفرادية أو ضمن أطر رسمية متعددة الأطراف كمنظمة التجارة العالمية، وما إلى ذلك من تنظيمات وترتيبات إقليمية كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي.⁴

إن أوضاع الزراعة وإنتاج الغذاء في الدول العربية بما فيها الدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي تظل عموماً بالغة الحرج كما يظهره رصد المؤشرات الدالة على هذه الأوضاع، والتي سوف نستظهر البعض منها في الجدول رقم 37. حيث نجد أن ما تحقّق في القطاع ما يزال قاصراً عن الوفاء بحاجات الأمن الغذائي في معظم هذه الدول من حيث الفجوة بين الاحتياجات الأساسية للغذاء والإنتاج الزراعي كما تظهره بيانات الجدول رقم 38. ويحدث هذا على الرغم من الموارد الزراعية الهائلة والكامنة في العديد من هذه الدول والاستثمارات التي قامت بها من خلال تنفيذ العديد من السياسات والبرامج التنموية الهادفة لدعم وتطوير القطاع ومختلف الأنشطة ذات الصلة به، والسبب الرئيسي لهذا العجز هو ضعف الإنتاجية الزراعية، إضافة إلى المحددات والظروف المناخية والبيئية التي يبقى أهمها شح الموارد المائية وعدم تحكم بعض الدول في الكثير من مصادر المياه السطحية وتقلبات المناخ الذي يغلب عليه الجفاف، كما يعد هذا العجز من ناحية أخرى مظهراً من مظاهر الضعف في كفاءة في استغلال المتاح من هذه الموارد. وبذلك تبقى الحاجة ماسة إلى العمل على تحقيق تنمية زراعية متمسكة بالاستدامة لرأب الفجوة الغذائية ولتخفيف حرج الواردات من الأغذية وزيادة الصادرات الزراعية ودعم قدرتها على التنافس وتوفير المواد الخام للصناعات التحويلية مع تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية في هذه الدول وتثبيت السكان فيها، بغية تفادي المظاهر والممارسات الاجتماعية ذات الأثر السلبي على القطاع الزراعي على غرار ترك العمل في النشاط الزراعي وإهمال الموارد الأرضية وتزايد الهجرة نحو المدن وغيرها.

1 : سالم توفيق النجفي (2013)، سياسات الأمن الغذائي العربي : حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير رؤية للمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى - آب / أغسطس - ، ص ص 40-41.

2 : فوزية غربي (2011)، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر -، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ص 43.

3 : المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2009)، دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم، ص 7.

4 : فوزية غربي (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 37.

1- الأوضاع الراهنة للقطاع الزراعي في الدول المتوسطية الشريكة : تحليل للإمكانيات مع إبراز لأداء القطاع

وللوقوف على الأوضاع الراهنة للقطاع الزراعي في الدول المتوسطية الشريكة، سنستعين بمجموعة من المؤشرات التي تضمنها الجدول رقم 37 وذلك بتتبع أدائها خلال الفترتين 1995-2005 و 2006-2014، والتي تتعلق بكل من :

- الإمكانيات والموارد ذات الصلة بالقطاع وتشمل كل من الموارد الأرضية (الأراضي الزراعية)، المائية و البشرية مع إبراز لمستويات استخدام المكننة في القطاع (مؤشر التقنية)، وهي التي تتحكم بالإضافة الى الظروف المناخية وعوامل أخرى بأداء القطاع .
- أداء القطاع الزراعي على مستوى الناتج المحقق من قبله ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب العامل الزراعي منه، فضلا عن إنتاجيته بالتركيز على مجموعة الحبوب باعتبارها المجموعة الغذائية الرئيسية الأكثر أهمية في العديد من الدول الشريكة من حيث المساحة التي تشغلها أو من حيث قيمتها الاقتصادية وأهميتها الإستراتيجية والغذائية خصوصا وأنها تشكل تساهم بقرابة نصف قيمة الفجوة الغذائية للدول العربية خصوصا في ظل الاعتماد المتواصل على الخارج في تلبية الاحتياجات الغذائية منها كما سنرى ذلك لاحقا.

الجدول رقم 37 : بعض مؤشرات القطاع الزراعي في الدول المتوسطية الشريكة - متوسط الفترتين 1995-2005 و 2006-2014

المؤشرات	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	سوريا	تونس	تركيا	إسرائيل
الناتج الزراعي (مليار دولار)	5,64	12,83	0,226	0,970	6,681	4,700	2,411	29,54	غ.م
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	10,3	16,5	2,98	6,5	17,5	26,4	11,6	12,7	غ.م
نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)	2279	1678	2300	15452	2106	4736	3447	4342	غ.م
نسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى العمالة الكلية (%)	20,9	30,3	4,0	غ.م	*44,8	28,0	غ.م	37,7	2,2
نسبة سكان الريف (% من إجمالي السكان)	40,1	57,2	20,2	14,1	46,7	48,0	36,6	35,1	8,8
المساحة القابلة للزراعة (% من المساحة الإجمالية البلد)	16,8	3,4	11,9	60,3	68,5	75,0	61,6	52,5	25,6
المساحة الزراعة الفعلية (% من المساحة الإجمالية البلد)	3,18	2,9	2,2	14,8	19,5	25,5	18,2	31,3	15,4
نسبة المساحة الزراعية الفعلية (% المساحة القابلة للزراعة)	18,9	85,3	18,4	24,5	28,5	34,0	29,6	59,6	60,2
المساحة الزراعية المروية (% من المساحة الزراعية الفعلية)	1,91	31,2	7,4	19,6	4,3	10,2	3,7	12,7	7,4
الموارد المائية العذبة المتجددة (متر مكعب للفرد) - مؤشر الإجهاد المائي Water Stress index	364,0	23,2	120,5	1175	935,1	367,2	410,3	3266	104,5
مؤشر التبعية المائية (0 - 100)	3,559	96,9	27,2	0,78	0,0	72,4	9,1	1,51	1,78
نصيب قطاع الزراعة من سحوبات المياه العذبة (%)	60,6	86,3	74,9	65,9	84,8	88,5	83,4	73,7	61,6
عدد الجرارات المستخدمة في كل 100 كم من المساحة الزراعية (مؤشر المكننة)	126	318	269	353	47	193	119	358	718
إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب (كغ/هكتار)	1112	7037	1464	2358	990	1656	1321	2252	2628
الناتج الزراعي (مليار دولار)	14,9	26,4	0,742	1,710	11,82	غ.م	3,64	55,9	غ.م
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	9,0	13,0	3,2	5,2	14,0	غ.م	9,0	8,8	غ.م
نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)	3512	2244	4226	30561	3719	غ.م	4255	5992	غ.م
نسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى العمالة الكلية (%)	10,8	29,6	2,3	غ.م	40,9	16,1	16,8	21,9	1,5
نسبة سكان الريف (% من إجمالي السكان)	32,2	56,9	17,5	12,8	42,3	44,3	35,0	29,3	8,2
المساحة الصالحة للزراعة (% من المساحة الإجمالية البلد)	17,4	3,7	11,4	64,6	67,4	75,7	63,8	50,7	23,9
المساحة الزراعة الفعلية (% من المساحة الإجمالية البلد)	3,14	2,75	2,1	12,5	17,9	25,5	18,0	27,8	13,8
نسبة المساحة الزراعية الفعلية (% المساحة القابلة للزراعة)	18,0	74,3	18,4	19,4	26,6	33,8	28,2	54,8	57,8
المساحة الزراعية المروية (% من المساحة الزراعية الفعلية)	2,3	غ.م	9,0	20,6	4,34	9,77	3,9	13,4	9,0
الموارد المائية العذبة المتجددة (متر مكعب للفرد) - مؤشر الإجهاد المائي Water Stress index	305,9	21,4	110,5	1104	889,8	340,6	393,6	3106	96,9
مؤشر التبعية المائية (0 - 100)	3,599	96,9	27,2	0,78	0,0	72,4	9,1	1,51	1,78
نصيب قطاع الزراعة من سحوبات المياه الكلية (%)	59,23	86,4	64,9	59,5	87,8	87,5	80,0	73,8	57,8
إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب (كغ/هكتار)	1462	7220	1283	2913	1394	1491	1647	2776	3250

* : متوسط الفترة 2002-2005.

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة البيانات الإحصائية الخاصة بالمياه AQUASTAT DATABASE - منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة - الفاو FAO - ، يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للمنظمة : <http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/index.html?lang=en>
- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي - WDI - World Development Indicators لسنة 2015 : يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي : <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators> .

تعتمد قدرات الدول وإمكاناتها للإنتاج الزراعي كما هو معلوم على الرصيد الذي تملكه من الموارد الزراعية الأساسية، وأيضا على معدل ما تبلغه من مستويات الكفاءة في استغلال وتوزيع تلك الموارد بين أوجه استخدامها البديلة، والتوليف الأمثل فيما بينها . وبصفة عامة تتوفر دول المنطقة بقدر وافر من الموارد الزراعية الطبيعية، ولو كان ذلك بشكل متباين بينها، مع تسجيل محدودية في بعض الموارد وعدم توفرها بالشكل المطلوب ونعني بما الموارد المائية، كون المنطقة تقع ضمن المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة في العالم، فضلا عن عدم تحكم بعض هذه الدول في مواردها المائي.

- أولا - الموارد الأرضية الزراعية : ضعف استغلال في ظل مواجهة عوامل الانحسار .

تشتمل الرقعة الأرضية الزراعية في الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي على مساحات للزراعات المستديمة، وأخرى للزراعات الموسمية، بالإضافة إلى بعض المساحات المتروكة التي تتقلب من عام لآخر وفق عوامل واعتبارات مختلفة، من أهمها العوامل الخاصة بالأمطار ومدى وفرتها وانتظامها. وتمثل الزراعات الموسمية الشطر الأكثر أهمية في الزراعات على مستوى هذه الدول، سواء في ذلك الزراعات الموسمية المطرية أو الزراعات الموسمية المروية.

تتباين الدول الشريكة تباينا واضحا من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في كل منها نظرا لعوامل عديدة من بينها الجغرافية والبيئية وتوفر الموارد الطبيعية بالإضافة إلى السياسات الزراعية المتنعة والبنيات التحتية المتوفرة وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة. وفي هذا السياق تراوح متوسط نسب المساحة القابلة للزراعة من المساحة الإجمالية للدول المذكورة خلال الفترة 1995-2005 ما بين 3,4% في مصر و 75% في سوريا، مع العلم أن أكثر من 60% من المساحة الإجمالية لكل من لبنان، المغرب، تونس وسوريا هي صالحة للزراعة، و52% في تركيا، و27% في إسرائيل، في الوقت الذي تقل فيه نسبة الأراضي القابلة للزراعة عن 17% في كل من: الجزائر (16,8%)، الأردن (11,9%) ومصر (3,4%). أما خلال الفترة 2006-2014، فقد سجل على العموم استقرار نسبي في نسبة الأراضي القابلة للزراعة إلى المساحة الأرضية الكلية في كل من الجزائر، مصر، الأردن، وسوريا مع ارتفاع ملموس في نسبة المساحة الصالحة الزراعية من المساحة الكلية في لبنان بنسبة 7,2%، و3,6% في تونس وتراجع في كل المغرب بنسبة 1,6%، تركيا بنسبة 3,4% و إسرائيل بنسبة 6,7%.

أما فيما يخص الموارد الأرضية المستغلة بشكل فعلي، فهي متباينة بدورها، أين تراوحت نسبتها من المساحة الإجمالية للدول المعنية ما بين 2,2% (الأردن) و31,3% (تركيا) خلال الفترة 1995-2006 وما بين 2,1% (الأردن) و27,8% (تركيا) خلال الفترة 2006-2014، هذا ما يعكس ضعف استغلال الموارد الأرضية الصالحة للزراعة بشكل فعلي في معظم هذه الدول مثلما تظهره نسب الأراضي الزراعية المستغلة بشكل فعلي من المساحة القابلة للزراعة في هذه الدول التي إذا ما استثنينا منها مصر التي استغلت زهاء 85% من أراضيها الصالحة للزراعة خلال الفترة 1995-2005 ونحو 75% خلال الفترة 2006-2014 وكل من إسرائيل وتركيا اللتان استغلنا بشكل فعلي ما بين 55% و60% من المساحة الزراعية لديهما خلال الفترتين السابقتين، فإن بقية الدول المتوسطية (العربية) لم تستغل زراعيًا سوى نسب لم تتعد ثلث المساحة الصالحة للزراعة لديها، أين تراوح متوسطها خلال الفترة 1995-2014 بين 18% و34%.

مع العلم أنه بالنظر لمحدودية الموارد المائية المتاحة في معظم الدول المذكورة، والتي تعاني شحا كبيرا فيها لدرجة تصنيفها ضمن فئة الدول التي تعاني ندرة مطلقة من هذه الموارد كما سبى ذلك لاحقا وكذا ضعف البنية التحتية الخاصة بالري من ناحية و عدم التحكم في مصادر المياه من ناحية أخرى في بعض الدول، بقيت نسبة الأراضي المروية إلى مجمل المساحة المزروعة مستقرة في حدود لم تتجاوز 20% طيلة الفترة التي شملها الجدول مع استثناء مصر التي بلغ فيها متوسط نسبة المساحة الزراعية المروية فيها من إجمالي المساحة الزراعية المستغلة قرابة 31% خلال الفترة 1995-2005، مما يجعل معظم الزراعة في هذه الدول ذات طبيعة بعلية أو مطرية رغم نقص التساقطات المطرية وتذبذبا في العديد من مناطق هذه الدول التي تمر بفترات عديدة من الجفاف وانحسار الأمطار مما يؤثر سلبا على أداء القطاع الزراعي الذي تتحكم فيه الظروف المناخية. فمتوسط مساحة الأراضي المروية تراوح خلال الفترتين السابقتين ما بين 2% و10% في كل من الجزائر، الأردن، المغرب، سوريا، تونس وإسرائيل، وقرابة 13% و20% في كل من تركيا ولبنان على التوالي.

عموما تواجه الموارد الأرضية المستغلة في الزراعة في الدول المعنية بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى محدوديتها التي تعزى للعديد من العوامل كمحدودية وندرة الموارد المائية اللازمة لاستغلال المزيد من الأراضي الزراعية، والتقلبات المناخية وانتشار الجفاف وتدهور خصائص التربة وضعف الاستثمار ونقص اليد العاملة في القطاع...، العديد من المشاكل التي من شأنها أن تؤدي إلى تدهور في مردودها وانحسار كبير في مساحاتها، والتي تأتي في مقدمتها ظاهرة التصحر التي ترجع أسبابها إلى النتحة التراكمية للنشاطات الإنسانية كنظم الري غير الكفء والرعي الجائر والزراعة غير المخططة والمنضبطة، والاعتداء على الغلاف النباتي والغابي وضعف إدارة الموارد المائية من جهة، والعوامل البيئية الطبيعية من جهة أخرى كالتغيرات المناخية والجفاف وانجراف التربة.¹ وكذا الممارسات السلبية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي على غرار تعديلات الزحف العمراني وممارسات الاستغلال الجائر للموارد الأرضية وتزايد التلوث، فضلا عن نفور اليد العاملة من القطاع وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المدن، وعدم فعالية السياسات الزراعية المنفذة...

- ثانيا - محدودية الموارد المائية، سوء استغلال وتحدي الأمن المائي المهدد باستمرار .

لعل أبرز العوامل التي تحد من التنمية الزراعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم الدول المتوسطية الشريكة هي محدودية الموارد المائية المتاحة سواء التقليدية المعتمد عليها بشكل كبير (السطحية المتجددة والمخزونات الجوفية المتجددة بشكل قليل وخلال فترات طويلة) أو غير التقليدية القليلة الاستخدام (مياه التحلية والتنقية)، والتي تتسم بما معظم دول المنطقة سواء بشكل مطلق (تدني نصيب الفرد من المياه) أو بشكل نسبي (مقارنة مع باقي مناطق العالم) بحكم تواجدها ضمن الحزام المناخي الجاف وشبه الجاف في العالم، مع تميز معدلات تساقط الأمطار على قلتها بالتذبذب وتفاوت كمياتها وتوزيعها المكاني والزمني من بلد لآخر وحتى داخل البلد الواحد نفسه. كل هذا مقابل الضغوط المتزايدة على استخدامها كنتيجة للزيادة المضطربة في أعداد سكان هذه الدول واحتياجات الناس من هذه الموارد لأغراض الزراعة والصناعة والشرب والاستخدامات المنزلية وغيرها، والمتافقة مع تدني مستوى إدارة الموارد المائية، وعدم تطبيق التقنيات الملائمة للحفاظ عليها، وغياب تطوير وترشيد استخدامها وعدم احترام التشريع المائي والتبذير

¹ : صندوق النقد العربي (2015)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، مرجع سبق ذكره، ص 54.

واستفحال تلوث البعض من هذه المصادر.¹

هذا ما جعل الأمن المائي الذي يقصد به "القدرة (أوالسعي) على تأمين الاحتياجات المائية لكل السكان في بلد ما لتلبية الاحتياجات الحيوية والاقتصادية بالقدر الكافي وبالوقت المناسب وبالنوعية الجيدة أو المطلوبة بما لا يخل بالمنظومات المائية والبيئية الموجودة"² في معظم دول المنطقة وبالخصوص العربية منها مهديدا باستمرار خلال العقود الماضية، والذي سوف يتفاقم أكثر في ظل استمرار بقاء الوضع الراهن. علم، حاله بحسب تقديرات مختلف الهيئات الدولية كالبنك الدولي الذي أشار إلى تناقص متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة في المنطقة العربية ككلاً، بقرابة أربعة أضعاف خلال الفترة 1960-2002 بانتقاله من زهاء 4000 متر مكعب إلى أقل من 1000 متر مكعب في الفترة 1998-2002 ويتوقع أن يهبط المعدل إلى 625 متر مكعب سنة 2030 و إلى 497 متر مكعب بحلول سنة 2050 مع العلم أن البيانات المشار إليها هنا لا تأخذ في الاعتبار التغير في نوعية المياه، أين تشير الدلائل كلها إلى أن نوعية المياه المنطقة في تدهور ملحوظ إما بسبب التلوث أو السحب الجائر من التكوينات الحاملة للمياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة أو نتيجة السدود والخزانات على الأنهار التي تنبع من خارج الدول العربية المعنية (الفرات، دجلة، النيل).³

و ربما قد سيصل لحد نشوب صراعات كبيرة بين دول المنطقة التي تتواجد فيها أشد مناطق النزاع حول مصادر المياه (السطحية) في العالم، وهي أربعة أحواض للأنهار (النيل، الفرات، دجلة، الأردن والليطاني في لبنان). فقضايا المياه في هذه المنطقة ليست فقط مجرد مشكلة نقص كمي في عرض المياه العذبة، كون دول المنطقة تقع أصلاً داخل المنطقة المناخية الجافة وشبه الجافة من العالم كما اسلفنا الذكر، بل لها أبعاد سياسية واقتصادية وقانونية خصوصاً على مستوى الدول التي لا تتحكم في منابع مصادر مياهها السطحية (سوريا، مصر، الأردن وبدرجة أقل لبنان) والتي تحتكرها دول خارجية (تركيا، إسرائيل ومنطقة البحيرات العظمى في وسط أفريقيا وأهمها بحيرة فيكتوريا بالنسبة للنيل الأبيض وبحيرة تانا في أنيوييا للنيل الأزرق).⁴

فالدول المعنية بتقاسم هذه الموارد، كانت ولا تزال تسعى للحصول على أكبر نصيب منها واستغلالها سواء بطرق سلمية عبر المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو التفاهات بين الأطراف المعنية كما هو حاصل مع تقسيم مياه النيل بين الدول التي يمر بها، في حين لا توجد أصلاً معاهدات دولية خاصة بتقاسم مياه نهر دجلة والفرات بين الأطراف المعنية مع استثناء الاتفاق الثنائي التركي - السوري لسنة 1987 والذي توقف العمل به سنة 1989 بفعل معارضة دولة منبع النهرين (تركيا) التي بقيت ولا تزال معارضة لأي تسوية دولية في هذا الشأن، وهو ما يظهر في معارضتها سنة 1997 لمعاهدة استخدام الموارد المائية للأنهار الدولية التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث رأت أن اقتسام المياه يجب أن يكون على قاعدة ما تقتضيه مصالحها واحتياجاتها كونها موارد تركية خالصة لا يحق لأي كان أن يتقاسمها معها ما دام أنها لم تطلب تقاسم ثروات الآخرين وعلى رأسها البترول على حد تعبير الرئيس التركي السابق سليمان ديميرال. كما أن الصراع المائي ليس محصوراً بين الطرفين التركي والعربي (سوريا والعراق)، بل هو ممتد حتى إلى بين الدول العربية نفسها على غرار ما قامت به سوريا بإنشائها لسد طبقة سنة 1975 الذي تسبب في انخفاض تموين العراق من مياه نهر الفرات إلى 9 كم مكعب بدلاً من 28 كم مكعب.⁵ كما أن هناك دول أخرى في المنطقة عمدت إلى استخدام القوة العسكرية والاحتلال كما هو الحال بالنسبة للكيان الصهيوني الذي ارتكزت مخططاته منذ نشأة الحركة الصهيونية على السيطرة على مصادر المياه في المنطقة، وهي التي تعتبر أول من ربط مفهوم الأمن المائي بالأمن القومي.⁶

وللوقوف بشكل أدق على الوضعية المتردية الأمن المائي على مستوى دول المنطقة، والتي تتعدد المعايير أو المؤشرات المستخدمة للتعرف عليها سواء من حيث الكمية والنوعية والمخاطرة التي تتعرض لها الموارد المائية في بلد ما، سنستند في تحليلنا لهذا الواقع على مجموعة من المعايير أو المؤشرات المستخدمة من قبل منظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية - الفاو - للتعبير عن مستوى الأمن المائي، وهي :

- مؤشر الاجهاد المائي *Water Stress Index* الذي يقيس المتوسط السنوي لنصيب الفرد الواحد من الموارد المائية المتجددة أو معيار فالكنمارك *Falkenmark* للأمن المائي، والذي يظهر أن مجمل دول المنطقة باستثناء تركيا ولبنان وبدرجة أقل المغرب،

1 : أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي (2010)، *اقتصاديات الوطن العربي*، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، ص 139.

2 : ابراهيم أحمد سعيد (2015)، *تحديات الأمن المائي العربي*، مجلة جامعة دمشق، المجلد 31- العددان 1 و 2، ص ص 502-503.

3 : أنظر في هذا الصدد كل من : - صندوق النقد العربي (2016)، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015*، مرجع سبق ذكره، ص 64.

- جودة عبد الخالق وكريمة كريمة (2015)، *الأمن الغذائي العربي: ثنائية الغذاء والنقل*، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- بيروت، الطبعة الأولى، ص 49.

4 : رمزي سلامة (2001)، *مشكلة المياه في الوطن العربي : احتمالات الصراع والتسوية*، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص 1.

5 : DREVET Jean-François (2012), *Les batailles de l'eau à l'Est de la Méditerranée*, Les Notes d'analyse du C IHEAM, N°17 - Octobre 2006, Centre International de Hautes études agronomique méditerranéennes- CIHEAM- , Paris, p6.

6 : وهو ما أكدته مؤسسها تيودور هرتزل في كتابه "الدولة اليهودية" الصادر سنة 1896 بقوله أن مهندسي المياه هم بناة إسرائيل الحقيقيون وعلى جهدهم يتوقف كل شيء، وهو ما أكدته كذلك أول رئيس وزراء للكيان دافيد بن غوريون سنة 1955 بتأكيد الصريح على أن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه قبل الأرض، وعلى (انظر : فريد سليم أبو حامد (2004)، *المسألة المائية في الوطن العربي وتحديات المستقبل*، Sudan engineering society journal، Vol 50-N°42-July، ص 61).

7 : مؤشر فالكنمارك *Falkenmark* للأمن المائي أو مؤشر الاجهاد المائي *Water Stress Index* المعتمد من قبل الهيئات الدولية (الفاو، البنك الدولي، الأمم المتحدة...)، يقيس المتوسط السنوي لنصيب الفرد الواحد من الموارد المائية المتجددة، حيث تم وضعه من قبل عالمة السويدي المختصة في الموارد المائية *Malin Falkenmark* لأول مرة في دراسة منشورة لها سنة 1989 (*Africa: Why Isn't It Being Addressed?*, *Ambio*, Vol18-N°2, pp. 112-118) و هي أكثر درجات الخطورة بالنسبة للأمن المائي إذا كان متوسط نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة المتجددة أقل من 500 متر مكعب، في حين يعاني من الندرة في حال تراوح نصيب الفرد السنوي ما بين 500 و 1000 متر مكعب، وحالة الإجهاد كما يتراوح المتوسط ما بين 1000 و 1700 متر مكعب سنوياً، في حين لا يعاني البلد من إجهاد مائي ومن ثم عدم وجود صعوبات على مستوى موارد المائية، إذا تجاوز هذا المتوسط 1700 متر مكعب سنوياً من المياه العذبة المتجددة للفرد الواحد. وانطلاقاً مما تقدم فقد تم على الاتفاق على مستوى الهيئات الدولية على اعتبار معدل 1000 متر مكعب من المياه العذبة المتجددة للفرد الواحد. يتعرض البلد لمشكلة ندرة المياه التي قد تعوق التنمية وتؤثر سلباً على صحة الإنسان. (لمزيد من التفصيل، أنظر :

- AMBER Brown & MATLOCK D. Martv (2011), *A Review of Water scarcity indices and methodologies*, The Sustainability Consortium - University of Arkansas , p 1.)

- رمزي سلامة (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 9.

مصنفة ضمن فئة الدول الأكثر فقراً وشحاً في الموارد المائية بشكل مطلق لدرجة عدم قدرتها على ضمان أمنها المائي باعتبار أن متوسط نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة المتجددة في مجموع الدول الشريكة ماعدا تركيا لم يتجاوز عتبة الفقر المائي الخطير (500 متر مكعب) خلال الفترتين 1995-2005 و 2006-2014 اللتان قدر فيهما بنحو 437,5 متر مكعب و 407,8 متر مكعب على التوالي، وهي مستويات أقل بكثير عن المتوسط العالمي الذي قدر بنحو 6574,3 متر مكعب خلال الفترة الأولى و 6189,7 متر مكعب خلال الفترة الثانية. وتأتي مصر على رأس قائمة الدول التي تعاني الندرة الاستثنائية من المياه ومن ثم بقاء أمنها المائي مهدداً على نحو كبير، كون متوسط نصيب الفرد من المياه بلغ حدود تراوحت ما بين 21 و 31 متر مكعب خلال الفترتين السابقتين. يليها كل من الأردن والكيان الصهيوني بمتوسط سنوي تراوح ما بين 97 و 120 متر مكعب، ثم كل من الجزائر، تونس وسوريا بمتوسط سنوي يتراوح ما بين 306 و 410 متر مكعب، أما متوسط نصيب الفرد في المغرب من المياه العذبة المتجددة كان في حدود 890-935 متر مكعب وهو مستوى قريب من الحد الدولي للفقر المائي (1000 متر مكعب) مما يجعله مصنفاً ضمن فئة الدول التي تعاني ندرة في الموارد المائية وإن كانت أقل من الندرة الاستثنائية بحسب سلم *Falkenmark*، في حين يصنف لبنان الذي تراوح المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الموارد المائية العذبة المتجددة ما بين 1104 و 1175 متر مكعب خلال الفترتين السابقتين ضمن فئة الدول التي تعاني من حالة إجهاد الموارد المائية فيه، أما تركيا فكانت البلد الوحيد الذي صنف خلال الفترة التي غطتها الجدول رقم 37 ضمن الدول التي لا تعاني من صعوبات على مستوى توفر الموارد المائية من منطلق أن المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة بلغ 3266 متر مكعب خلال الفترة 1995-2005 و 3106 متر مكعب خلال الفترة 2006-2014.

- مؤشر نصيب القطاع الزراعي من سحوبات المياه الكلية العذبة (أو نسبة استخدام الموارد المائية العذبة للأغراض الزراعية)، حيث ترى منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة - الفاو - أن البلدان تكون في وضع حرج على مستوى مواردها المائية إن استخدمت أكثر من 40% من مواردها المائية المتجددة في الزراعة، ويمكن اعتبارها تعاني إجهاداً مائياً إن استخرجت أكثر من 20% من هذه الموارد.¹ فوفقاً لهذا التعريف يمكن تصنيف كل الدول المتوسطية في وضع حرج فيما يتعلق باستخدام مواردها المائية العذبة المتجددة، لأن معدلات السحب الحالية من هذه الموارد لأغراض زراعية تفوق بأشواط الحدود المقبولة. إذ تراوح متوسط استخدام الموارد المائية العذبة لأغراض القطاع الزراعي خلال الفترة 1995-2014 ما بين 80 و 89% في كل من مصر، المغرب، تونس، وسوريا، وما بين 58 و 74% في بقية الدول الشريكة. ويعزى هذا الارتفاع في نصيب القطاع الزراعي من سحوبات المياه الكلية العذبة وإسرافه في استخدامه للمياه إلى تدني كفاءة نظم الري المستخدمة وعدم تطويرها بهدف ترشيد وزيادة كفاءة استخدام المياه بفعل الانتشار الواسع لنظم الري السطحي التقليدي في العديد من هذه الدول وبنسبة تصل إلى نحو 80% من مساحة الأراضي الزراعية المروية في هذه الدول مقابل 20% لنظم الري الحديثة، والذي يساهم إلى جانب تعريض الموارد المائية النادرة بما فيها المياه الجوفية غير المتجددة إلى ضغوط هائلة واستنزافها، في تأثيرات سلبية الأخرى على الموارد الأرضية كارتفاع ملوحة التربة واستنزاف بعض العناصر العضوية المكونة لها مما يؤدي إلى تدني إنتاجية المحاصيل المزروعة فيها.

- مؤشر التبعية المائية، وهو مؤشر يقيس مدى تحكم بلد ما في مصادر موارده المائية العذبة المتجددة من خلال التعرف على نسب هذه الموارد التي تكون من مصادر خارج البلد، أين يأخذ قيم تتراوح بين 0 التي تعني أن جميع مصادر المياه العذبة المتجددة من داخل البلد نفسه، و 100 التي تشير إلى أن الموارد المائية للبلد كلها من مصادر خارجية لا يتحكم فيها بشكل كلياً مما يجعل أمنه المائي كله تحت سيطرة دول مصدر هذه الموارد. ومن خلال الجدول رقم 37، نلاحظ أن معظم الدول الشريكة تتحكم في مصادر المياه العذبة المتجددة لديها على اعتبار أن نسبة التبعية المائية خلال فترتي الدراسة التي شملها الجدول تراوحت ما بين 0 و 9,1% ونعني بها كل من: الجزائر، لبنان، المغرب، وتونس، وكذلك هو الأمر بالنسبة لكل من إسرائيل وتركيا اللتان تتحكمان أيضاً في مصادر هامة من الموارد المائية للدول المتوسطية الشريكة الأخرى (إسرائيل بالنسبة لكل من الأردن وسوريا، وتركيا بالنسبة لسوريا)، مما جعل قيمة مؤشر التبعية المائية تصل إلى حدود 72,4 في سوريا مما يعني أن قرابة 72,4% من مواردها المائية متأتية من مصادر خارجية خصوصاً من تركيا وإسرائيل وبدرجة أقل لبنان، و 27,2 في الأردن التي تعني أن 27,2% من الموارد المائية العذبة المتجددة للبلد هي من مصادر خارجية وبالضبط من الكيان الصهيوني. في حين تبقى مصر أكثر الدول تبعية للخارج من حيث مصادر مواردها المائية المعتمدة بشكل شبه كلي على مياه نهر النيل الذي ينبع من منطقتي البحيرات العظمى في وسط أفريقيا وأثيوبيا، حيث يشير مؤشر التبعية المائية إلى أن 86,4% من موارد المياه العذبة في البلد هي من مصادر خارجية، مما يجعل دائماً الأمن المائي لمصر في حال تهديد مستمر بفعل النشاطات والمشاريع المائية المقامة من قبل دول المنبع أو العبور لنهر النيل مما يجعل العلاقات بينها تمر بفترات من التوتر وعدم الاستقرار.

- ثالثاً- الموارد البشرية، الوسائل التقنية وواقع البحث في المجال الزراعي: تراجع مستمر للعمالة الزراعية مع استخدام محدود للمكننة، وإهمال للبحث والتطوير الزراعي.

شكل سكان الريف نحو 34% و 37,6% من مجموع السكان في كل من مجموع الدول الشريكة والدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2005، والذين تراجعت نسبتهم من إجمالي عدد السكان خلال الفترة 2006-2014 في مجمل الدول المتوسطية بحوالي 9,1% و 7,7% في الدول العربية الشريكة التي عرفت معظمها تراجعاً في عدد السكان في الريف، ولو بنسب متباينة، بلغت أعلها في الجزائر التي تراجعت فيها نسبة سكان الريف خلال الفترتين السابقتين بحوالي 19% بانتقالها من 40,1% إلى 32,2% تليها الأردن بنسبة 13,3% بانتقال هذه النسبة من 20,2% إلى 17,5%، وفي المغرب و لبنان بنسبة 9%، وكذا

¹: عبد الكريم صادق وآخرون (2014)، البيئة العربية والأمن الغذائي: التحديات والتوقعات، التقرير السنوي السابع للمنتدى العربي للبيئة والتنمية - AFED، المنشورات التقنية للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت، ص 7.

²: صندوق النقد العربي (2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سبق ذكره، ص 66.

سوريا وتونس بحوالي 7,7% و 4,6% على التوالي. في الوقت الذي سجل فيه استقرار نسبي في نسبة سكان الريف خلال الفترتين السابقتين في مصر، وهو ما ينطبق كذلك على إسرائيل على عكس تركيا التي انتقل فيها نسبة سكان الريف من مجموع السكان من 35,1% إلى 29,3% وهو ما يعني تراجعاً بحوالي 16,5%.

ويعزى هذا التراجع أساساً إلى تنامي هجرة سكان الريف نحو المدن كنتيجة لاختلال التوازن التنموي بين المناطق الريفية والحضرية في معظم الدول العربية الشريكة وما ترتب عنها من اختلال في توزيع الخدمات والمرافق العامة وفرص العمل ومستويات الأجور، والتي تعتبر في نفس الوقت من العوامل الرئيسة الطارئة للعمالة الزراعية التي عرفت بدورها تراجعاً خلال الفترتين السابقتين في العديد من الدول المذكورة على غرار الجزائر التي تراجعت فيها نسبة العاملين في القطاع إلى إجمالي القوى العاملة بشكل كبير خلال الفترتين السابقتين بانتقالها متوسطها السنوي من 9,20% إلى 10,8%، وكذلك هو الأمر بالنسبة للأردن الذي رغم العدد المحدود لليد العاملة المشتغلة في القطاع الزراعي التي لم تتجاوز نسبتها المتوسطة من مجموع القوى العاملة في البلد حدود 4% خلال الفترة 1995-2005 فقد تراجعت هي الأخرى خلال الفترة 2006-2014 إلى ما بين 2,3%، وكذا سوريا التي تراجعت فيها نسبة العمالة الزراعية من إجمالي القوى العاملة فيها من 28% إلى 16%، والمغرب من 44,8% إلى 40,9%، في حين استقرت متوسط نسبة العاملين في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة في مصر عند 30% طيلة الفترة 1995-2014. أما بالنسبة للدول المتوسطة غير العربية وهما تركيا وإسرائيل، فقد شهدتا بدورها تراجعاً في نسبة العاملين في القطاع إلى إجمالي القوى العاملة خصوصاً بالنسبة لتركيا التي انتقلت فيها هذه النسبة من 35% إلى 22%، أما إسرائيل التي لم يشغل فيها القطاع الزراعي سوى ما يقرب 2,2% من مجموع القوى العاملة خلال الفترة 1995-2005 فتقلصت هذه النسبة المتواضعة للعمالة الزراعية إلى حدود 1,1% من إجمالي اليد العاملة خلال الفترة 2006-2014.

وعلى صعيد آخر، يعكس مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي للدول المتوسطة الشريكة، المستويات التكنولوجية المستخدمة ومنها المكننة أو الآلات الزراعية بقدراتها المختلفة. لذلك يتم استخدام مؤشر المكننة المعبر عنه بعدد الجرارات المستخدمة لكل 100 كيلومتر من المساحة الزراعية في الدول المعنية خلال الفترة 1995-2005، كونه يعكس الكفاءة التقنية لقطاع الزراعة باعتبار الجرار الزراعي هو الأداة المحركة لمعظم الآليات الحقلية. وفي هذا السياق، يمكن القول أن هناك تباين كبير في معدل استخدام الجرارات الزراعية بين الدول المتوسطة الشريكة تبعاً لاختلاف طبيعة النظم الزراعية ومستوى الآلات المستخدمة ومدى تطورها، حيث تراوح ما بين 47 جرار و 193 جرار مستخدم في كل 100 كم من المساحة الزراعية في دول الجزائر، المغرب، سوريا وتونس وهي مستويات أقل من المتوسط العالمي المقدر بحوالي 192 جرار خلال تلك الفترة، في حين تراوح ما بين 269 و 353 جرار في بقية الدول العربية الشريكة. بينما قدر هذا المعدل في تركيا بنحو 358 جرار و 718 جرار في إسرائيل وهو مستوى مقارب لمتوسط معدل الجرارات المستخدمة لكل 100 كم من الأراضي الزراعية في دول الاتحاد الأوروبي، والمقدر بقرابة 753 جرار مما يدل على التقدم التقني للقطاع الزراعي للكيان الصهيوني قياساً بالدول العربية.

وكما هو معلوم يؤدي البحث والتطوير في القطاع دوراً محورياً على صعيد تطوير وتنويع الزراعة وتحسين إنتاجيتها خصوصاً وأن الانتاج الزراعي بطبيعته ذو طابع تطبيقي محلي بالأساس لا يمكنه الاعتماد بشكل كلي على أبحاث وتجارب الآخرين، وتزداد أهمية البحوث الزراعية وأهمية الاستثمارات في هذا الميدان، بسبب المتغيرات السريعة والمتلاحقة في المعلومات والممارسات، وبسبب الاكتشافات التقنية الحديثة، وتزايد الحرص على سرية البحث تحت شعار حماية حقوق الملكية في عالم تحكمه منافسة مفتوحة.¹ لذا فهو يأتي في مقدمة أولويات السياسات الزراعية المنفذة في الدول المتقدمة لما للبحوث والتجارب والابتكارات في القطاع من آثار إيجابية عليه، وهو ما يتجلى في تخصيص موارد مالية هامة موجهة لتمويل مشاريع البحث المختلفة مع عدم حصر مجال الاهتمام بالبحث فقط على المراكز البحثية المتخصصة والجامعات، بل يشمل على غرار مجالات البحث في القطاعات الاقتصادية الأخرى كل الأطراف ذات الصلة بالقطاع بما فيها المؤسسات الاقتصادية التي غالباً ما تساهم بقسط كبير في تمويل مختلف عمليات البحث والتطوير والتي تشمل العديد من الميادين كتقنيات استنباط الأصناف المحسنة من المحاصيل الحقلية التي تنصدها التكنولوجيات الحيوية التي تشمل الهندسة الوراثية أو الجينية ومعالجة ونقل الشفرات الوراثية لإنتاج سلالات عالية الإنتاج من الثروة الحيوانية، وكذا تقنيات نظم الري المرشدة لاستخدام موارد المياه ونظم الزراعة الحديثة كالزراعة المحمية والطبيعية العضوية.²

ورغم هذه الأهمية للبحث والتطوير في تحسين أداء القطاع الزراعي وتطويره، إلا أن الاهتمام به في الدول العربية الشريكة يبقى غير كاف رغم بعض التطورات الملحوظة المسجلة في عدد من هذه الدول في هذا المجال، وهذا إذا ما قورن بما هو سائد في الدول المتقدمة وحتى بعض الدول النامية. فنقص الاهتمام بعمليات البحث والتطوير الزراعي هو انعكاس لواقع البحث والتطوير بشكل عام في هذه الدول التي لا تولي اهتماماً كبيراً لهذا المجال، فضلاً عن عدم وضع السياسات الموجهة والمنظمة للبحث العلمي في هذه الدول، البحوث العلمية التطبيقية في أولوية متقدمة، مما يجعل الاستفادة من مخرجاتها في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي محدوداً للغاية. فبالبحث والتطوير في القطاع الزراعي في البلدان المذكورة لا يزال غير متناسب وأهمية القطاع فيها، ويعزى ذلك للعديد من العراقيل التي تواجهه سواء فيما يخص العنصر البشري، التنظيم المؤسسي وخصوصاً الدعم المالي ومحدودية الاستثمارات في هذا المجال.³

وعلى صعيد أداء القطاع الزراعي في دول المنطقة، سواء من حيث قيمة الناتج وأهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، أو من حيث نصيب العامل الزراعي منه، أو من حيث إنتاجية المحاصيل الزراعية خصوصاً على مستوى المجموعات الغذائية الرئيسية التي تأتي في مقدمتها الحبوب بالنظر لقيمتها الاقتصادية والغذائية والإستراتيجية لدول المنطقة ومدى قدرتها على تلبية احتياجات الطلب

¹ : صندوق النقد العربي (2014)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص 57.

² : نفس المرجع السابق، ص 57-58.

³ : فوزية غربي (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 336.

الداخلي، أو موقعه في التبادلات التجارية السلعية للبلد مع باقي العالم. فهو متفاوت بشكل كبير بينها تبعاً لمكانة القطاع ككل من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول من ناحية و كذا العوامل المناخية ووفرة الموارد الزراعية المتاحة ودرجة استغلالها بشكل فعلي، فضلاً عن طبيعة السياسات الزراعية وحجم ونوعية البرامج الاستثمارية المنفذة.

حيث نلاحظ من خلال تفحص بيانات الجدول رقم 37 دائماً، وجود تفاوت في متوسط قيمة الناتج الزراعي بين الدول المتوسطية الشريكة، والذي تراوح ما بين 226 مليون دولار و قرابة 30 مليار دولار خلال الفترة 1995-2005، و ما بين 742 مليون دولار و 56 مليار دولار خلال الفترة 2006-2014، فهي مرتفعة ولو بشكل متباين في الدول ذات الموارد الزراعية الغنية على غرار الجزائر، مصر، المغرب، سوريا، تونس وتركيا، على عكس الأردن الذي لم يتجاوز متوسط ناتجه الزراعي حدود 500 مليون دولار خلال الفترة 1995-2014 نتيجة لمحدودية الموارد الزراعية سواء المائية أو الأرضية التي تتوفر عليها. مع تسجيل ارتفاع في متوسط قيمة الناتج في كل الدول المعنية خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى بفعل التدابير المتخذة في سبيل تطور القطاع في العديد من هذه الدول (تنفيذ برامج ترقية وتطوير القطاع وزيادة، تكييف التشريعات والأطر المنظمة للقطاع ...) وكذا الظروف المناخية المواتية بشكل عام، إذ حققت الجزائر زيادة في قيمة ناتجها الزراعي الذي وصل متوسطه خلال الفترة 2006-2014 إلى 14,9 مليار دولار مقابل 5,64 مليار دولار المسجلة كمتوسط للفترة 1995-2005، وهو ما يعني ارتفاعاً بأكثر من ضعفين خلال هاتين الفترتين. ومصر الذي تضاعف ناتجها الزراعي بانتقاله من 12,8 مليار إلى 26,4 مليار دولار، و الأمر نفسه ينطبق على المغرب الذي تضاعف هو الآخر متوسط ناتجه الزراعي بين الفترتين السابقين بانتقاله من 6,7 مليار إلى 11,8 مليار دولار، وتونس التي ارتفع متوسط ناتجها الزراعي بحوالي 51 % ببلوغه 3,64 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2006-2014 مقابل 2,41 مليار دولار خلال الفترة 1995-2005. أما بالنسبة لتركيا التي رغم تناقص مساهمة القطاع الزراعي في ناتجها المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2014 ببلوغه 8,8 % مقابل 12,7 % خلال 1995-2005، فقد ارتفع متوسط قيمة ناتجها الزراعي بنسبة 89,2 % خلال الفترتين السابقتين بانتقاله من 29,54 مليار إلى 55,9 مليار دولار أمريكي.

ويمكن تقسيم الدول المتوسطية من حيث الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي التي تراجعت في مجمل الدول الشريكة كما هو مبين في الجدول السابق، إلى ثلاث مجموعات، تضم الأولى كل من مصر والمغرب وسوريا (الفترة 1995-2005) التي تعتبر مساهمة القطاع الزراعي في ناتجها المحلية عالية نسبياً، إذ تراوحت خلال الفترة 1995-2005 بين 16 % و 26 % و ما بين 13% و 14 % خلال الفترة 2006-2014، في حين ضمت المجموعة الثانية كل من تونس، الجزائر، وتركيا، التي تراوح متوسط مساهمة القطاع في ناتجها المحلية الإجمالية ما بين 8 % و 12,7 %، بينما شملت المجموعة الثالثة لكل من الأردن ولبنان التي تعتبر مساهمة القطاع في ناتجها المحلية هامشية لم تتجاوز بشكل عام حدود 7 % خلال الفترة المذكورة آنفاً، وهذا راجع لمحدودية موارد القطاع الزراعي بالنسبة للأردن، والاعتماد الكبير على قطاع الخدمات بالنسبة للبنان الذي يساهم ما بين 70% و 77 % من الناتج المحلي الإجمالي .

وكما ذكرنا سابقاً، يعتبر دخل العامل الزراعي في معظم الدول المعنية متدنياً بالمقارنة مع مستويات الدخل في القطاعات الاقتصادية الأخرى فهو يعد بذلك أحد العوامل الهامة المسببة لتراجع نسب العمالة في القطاع الزراعي. حيث تراوح في الدول العربية الشريكة خلال الفترة 1995-2014 ما بين 1678 و 4736 دولار مع استثناء لبنان الذي سجل أعلى مستويات متوسط نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي بين الدول المعنية، أين بلغ قرابة 15452 دولار خلال الفترة 1995-2005 ليرتفع إلى نحو 30651 دولار خلال الفترة 2006-2014 كنتيجة لانخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي، والتوسع في استخدام المكننة الزراعية ووسائل الإنتاج الزراعي الحديثة. أما في تركيا فقد ارتفعت حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي خلال الفترتين السابقتين بواقع 38 % بانتقالها من 4342 إلى 5992 دولار أمريكي.

أما فيما يتعلق بالإنتاجية الزراعية في الدول العربية الشريكة مع استثناء مصر، تعتبر متدنية على مستوى بعض المجموعات الغذائية الرئيسية التي تأتي في مقدمتها مجموعة الحبوب رغم التحسن الملحوظ الذي طرأ على مستوى الإنتاجية لمجموعات غذائية أخرى كالخضار، الفواكه والبقوليات وبدرجة أقل للحوم والأسماك، الأمر الذي سمح لها بتغطية الطلب الداخلي منها ولو بشكل متفاوت كما تظهره مؤشرات الاكتفاء الذاتي الواردة في الجدول رقم 38 .

فبأخذنا لمجموعة الحبوب التي تعد الأكثر أهمية سواء من حيث المساحة الزراعية التي تشغلها وقيمتها الغذائية والإستراتيجية باعتبارها تضم المنتجات الاستهلاكية الأساسية ونذكر منها القمح على وجه الخصوص الذي يعد من بين أكثر السلع الغذائية استيراداً من طرف بلدان المنطقة التي تعتبر من أكثر مناطق العالم استهلاكاً للقمح في العالم، أين يقدر المتوسط اليومي لاستهلاك المادة يومياً على سبيل المثال بنحو 700 غرام بالمغرب، و 600 غرام في تونس.¹

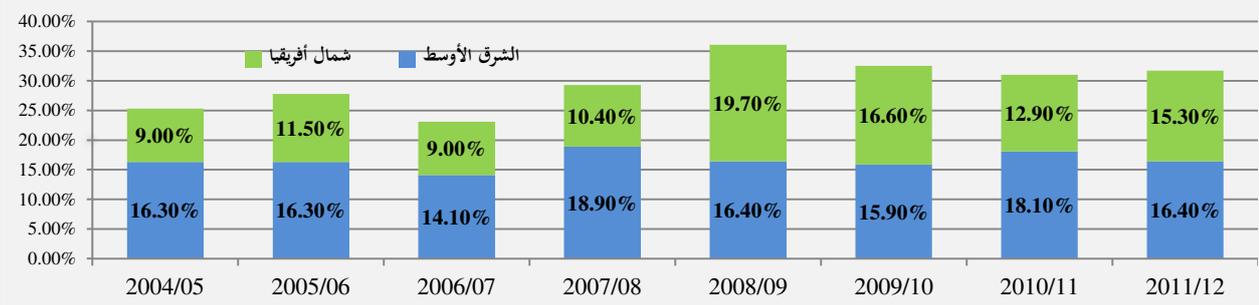
فرغم الجهود المبذولة لتنمية زراعة الحبوب وتحسين المحاصيل في العديد من الدول الشريكة، بقيت إنتاجية محاصيل الحبوب كما يعبر عنها مؤشر إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب وخاصة على مستوى الدول العربية باستثناء مصر متدنية وأقل من كل من المتوسط العالمي ودول الاتحاد الأوروبي. إذ تراوح ما بين 9 و 17 قنطار في الهكتار الواحد خلال الفترة 1995-2014 في كل الجزائر، الأردن، تونس، المغرب وسوريا، في حين تراوحت إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب في لبنان ما بين 23 و 29 قنطار، أما في مصر فقد تجاوزت مردودية الهكتار الواحد حدود 70 قنطار وهي أكبر بكثير من المتوسط العالمي الذي تراوح ما بين 30 و 36 قنطار للهكتار، ومتوسط إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب في دول الاتحاد الأوروبي الذي قدر ما بين 50 و 52 قنطار.

ولكن رغم ارتفاع إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب في مصر، إلا أنها وجدت نفسها على غرار بقية الدول العربية الشريكة في استحالة توفير بعض منتجات الحبوب بكميات كافية لتلبية الاحتياجات المحلية. مما جعل أكثر من نصف الحبوب المستهلكة في

¹ : سيباستيان أيبس (2012)، القمح في حوض البحر الأبيض المتوسط : المجتمعات والتجارة والاستراتيجيات، في: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed - المتوسطي، 2012، مرجع سبق ذكره، ص 118.

المنطقة مستوردة من الخارج. إذ ارتفع خلال الفترة 2004-2011 على سبيل المثال معدل نمو استهلاك منطقة شمال أفريقيا من القمح بنسبة 28% وهو معدل يتجاوز بكثير معدل نمو الاستهلاك على المستوى العالمي الذي قدر بنحو 7%. كل هذا جعل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم فقط 6% من سكان العالم تستورد في المتوسط قرابة ثلث الكمية المطروحة من القمح في الأسواق الدولية خلال الفترة 2004-2012 كما هو مبين في الشكل البياني أدناه.

الشكل البياني رقم 28: تطور حصة منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط من واردات القمح العالمية خلال الفترة 2004-2012



المصدر: سيبيستيان أيبس (2012)، القمح في حوض البحر الأبيض المتوسط: المجتمعات والتجارة والاستراتيجيات، في: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط - IEMed - المتوسطي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 220.

وما سبق، يمكن القول أن مجموعة الحبوب تمثل نقطة الضعف الرئيسية بالنسبة إلى الأمن الغذائي المهش أصلاً للدول العربية المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي على غرار بقية الدول العربية كما سنرى ذلك في الفقرات اللاحقة.

2- القطاع الزراعي وتحديات الأمن الغذائي في الدول المتوسطية الشريكة

يعتبر الأمن الغذائي¹ من التحديات الرئيسية في الوطن العربي بشكل عام والدول المتوسطية العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي بشكل خاص. فرغم ما تتوفر عليه هذه الدول، ولو بشكل متفاوت، من الموارد الطبيعية الأرضية والبشرية وبدرجة أقل الموارد المائية، إلا أن الزراعة فيه لم تستطع تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الغذاء في ظل الضعف الذي ميز أداء القطاع بفعل العديد من العوائق التي سبقت، وأن أشرفنا إلى بعضها في الفقرات السابقة، أين لم يستطع مواكبة زيادة الطلب المضطرد على الغذاء نتيجة: ارتفاع معدلات النمو السكاني، وكذا التحسن الملحوظ في مستويات الدخل لدى شرائح مختلفة.

¹ : بدأ الاهتمام بموضوعات الأمن الغذائي عقب اتساع نطاق أزمة الغذاء العالمية مطلع عقد سبعينيات القرن الماضي. وقبل ذلك ارتبط مفهوم الأمن الغذائي بالمفاهيم التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، وقد كان التركيز وقتئذ بصفة أساسية على إنتاج الغذاء وتوفره في الدول التي تعاني من الانكشاف الغذائي مع تجاهل هذا المحفل جانب الطلب على الغذاء خاصة إمكانية حصول المجموعات المعرضة للانكشاف الغذائي على الغذاء الكامل. وقد تطور مفهوم الأمن الغذائي بعد ذلك ليأخذ أبعاداً جديدة ومتعددة، وذلك بسبب تحول منتهى تحليل، وداسة الموضوعات المتصلة به من الاهتمام الأساس، في السبعينات المراكز على الأمن الغذائي، القوم، والعالم المعترف به في الغذاء الإجمالي إلى الاهتمام بالأمن الغذائي على المستوى الجزئي بدلا من الكل، أي على مستوى الأسرة والفردي مع التركيز على إمكانية الحصول على الغذاء وتفايدي التعرض للانكشاف الغذائي.

كل هذا جعل تعريفات الأمن الغذائي، تتعدد بتعدد الأبعاد والاتجاهات التي ينطوي عليها، وذلك بين من يقصد به توفير الغذاء الضروري لحياة الإنسان، ومن يعنى به زيادة إنتاج الغذاء لمقابلة الاحتياجات الناتجة عن الزيادة في أعداد السكان، في حين يستخدم في أحوال أخرى بمعنى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، إذ أوضحت المسوح التي أجريت في سبعينيات القرن الماضي أن مصطلح الأمن الغذائي، تم التعبير عنه بنحو 200 طريقة مختلفة. ولكن يبقى التعريف الأكثر تداولاً هو التعريف الذي تقدمت به منظمة الأمم المتحدة للتنمية والزراعة - الفاو - بهدف توحيد الرؤية العالمية تجاه الأمن الغذائي، والذي تم طرح صيغته الأولى خلال مؤتمر الغذاء العالمي الذي نظمته الفاو سنة 1974، والتي تحولت حول مفهوم "نقص الغذاء" الذي رأت في نقص الإمدادات من الأغذية والأسعار غير المستقرة لها في الأسواق العالمية السبب الرئيس في نشوب الأزمة الغذائية، وهو ما شكّل فيما بعد مضمون التعريف المعتمد من قبل الفاو للأمن الغذائي² والذي هو عبارة عن ذلك الوضع المستمر من أجل ممارسة حياة نشطة وصحية. وتبعاً لهذا التعريف، نجد أن الأمن الغذائي ينطوي في الحقيقة على أربعة أبعاد هي:

- الإتاحة التي تعني وجود كميات من الغذاء سواء من الإنتاج المحلي أو من الواردات.
 - والقدرة التي تعني ملائمة أسعار الغذاء لدخول الأفراد.
 - وإمكانية الوصول من خلال جعل الغذاء في متناول الناس، بحيث يسهل الحصول عليه.
 - والسلامة التي تعني ملائمة الغذاء من الناحية الصحية والغذائية، أين تحقق النعم المطلوب دون الاضرار بالصحة.
- وهي نفس الأبعاد التي ارتكز عليها كل من تعريفي البنك الدولي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي والقائمين على "أحقية الفرد" في ضمان الغذاء وفقاً لهذه الأبعاد، حيث رأى الأول في تقرير التنمية في العالم الصادر سنة 1986، أن الأمن الغذائي هو عبارة عن إمكانية حصول كل أفراد المجتمع على غذاء كافٍ وعلى نحو مستدام، وبالشكل الذي يتطلبه نشاطهم وعيشهم بصحة جيدة، مما يعني أن عدم توفر هذه العناصر سوف يدخل البلد في حالة انعدام الأمن الغذائي الذي يمكن أن يأخذ شكلين وهما حالة اللاأمن الغذائي المزمن المتصل باستمرار مشاكل البنية الهيكلية للاقتصاد والفقر وارتفاع حدة التفاوت في توزيع الدخل، وحالة الانعدام المؤقت للأمن الغذائي التي تتضمن فترات الضغط المكثف والظروف الاستثنائية التي تشمل الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية والحروب ومختلف الاضطرابات وغيرها. في حين عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأمن الغذائي، على أنه توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل الأفراد اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً، وعلى أساس الميزة النسبية للإنتاج السلم الغذائية لكل بلد، وإتاحته بالأسعار التي تتناسب ودخول الأفراد وإمكانيتهم المادية.
- مع التذكير أنه من المهم في مجال رسم السياسات الوطنية، التمييز بين الأمن الغذائي، والاكتفاء الذاتي. فالأخير يعنى الاعتماد الكامل على الذات في سد الحاجات الغذائية للمجتمع في بلد ما عبر إنتاجها محلياً، مما يعني أن تكون نسبة الاكتفاء الذاتي هي 100% في جميع عناصر الغذاء الرئيسية، هذا ما يؤثر العديد من التحفظات ذات الصلة بمضمونه خصوصاً في ظل عدم إمكانية تحقيق هذا الهدف من الناحية العملية على اعتبار أنه لا يوجد أي بلد في العالم يوسعه تحقيق الاكتفاء الذاتي بشكل مطلة أو كلي، وإنما يكون ذلك بشكل نسبي، أو جزئي، لذا فالمطلوب عند تصميم السياسات في بلد ما وتحديد أهدافها هو مراعاة كفاءة استخدام الموارد المتاحة لديها، وليس مطلوباً أن تستهدف هذه السياسات تحقيق الاكتفاء الذاتي لأنه ربما يتعارض ذلك مع قانون الميزة النسبية. (لمزيد من التفصيل، انظر:
- يحي بكر (2000)، الأمن الغذائي العربي: الواقع وأفاق المستقبل، مجلة شؤون عربية، العدد 101 - مارس / آذار، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ص ص 209-210.
 - عيسى بن ناصر (2004)، انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22 - ديسمبر، جامعة منتوري، قسنطينة، ص ص 36.
 - جودة عبد الخالق وكريمة كريم (2015)، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-42.
 - رانية ثابت الدر وب، (2008)، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 - العدد 1، ص ص 287.
 - ناهد عبد اللطيف محبس (2005)، مؤشرات التبعية الغذائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 24-25، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة وبيروت، ص ص 318.

- BANQUE MONDIALE (1986), *Rapport sur le développement dans le monde 1986*, Banque Internationale pour la Reconstruction et le développement/ Banque Mondiale, Washington, p 9.

² رياض نواي (2009)، الفجوة الغذائية في الدول العربية، مجلة الدراسات الدولية، العدد 24 - ذو القعدة 1430 - أكتوبر 2009، معهد الدراسات الدبلوماسية - وزارة الخارجية - السعودية، ص ص 282.

الباب الأول / الفصل الثاني - تحليل وتقييم لتجربة الشراكة الأوروبية المتوسطية في جانبها الاقتصادي بعد عقدين من الانطلاقة

- إضافة إلى طسعة النمط الاستهلاكي، السائد في مجتمعات هذه الدول، أين لا تزال السلع الاستهلاكية الغذائية التي هم محصورة في عدد محدود منها (القمح، الزيت، والخضار، بالدرجة الأولى)، تستنفذ معظم دخول أفراد مجتمعات هذه الدول، والتي في معظمها دخول متدنية مع تسجلا فتاوت كبير في توزيعها كما رأينا ذلك سابقا، ويدل على ذلك أن مرونة الطلب على السلع الغذائية أكثر من بقية المكونات الأخرى للطلب الاستهلاكي لأفراد مجتمعات البلدان المذكورة.

فكانت المحصلة تسجلا عجا متفاقم في الغذاء بلغ مستويات مرتفعة في بعض السلع الغذائية الأساسية في مقدمتها الحبوب والقمح بشكل خاص وكذلك السكر والزيوت واللحوم ولو بدرجات متباينة من بلد لآخر، مما تسبب في اتساع حجم الفجوة الغذائية في هذه البلدان التي باتت تعتمد على الاستيراد لتلبية نصف احتياجاتها من السلع الغذائية، الأمر الذي عرض أمنها الغذائي للتهديد على نحو متواصل خلال العقود الماضية مثلما يوضح ذلك الجدول رقم 38، ودون أية مؤشرات دالة على تغيير الوضع نحو الأحسن مستقبلا، مما يظهر درجة الانكشاف الغذائي الكبير لمعظم هذه البلدان المعتمدة بشكل متزايد على المصادر الخارجة في تأمين احتياجات الطلب الداخلي.

وهو اعتماد ينطوي على مخاطر حتى ولو توفرت الموارد المالية اللازمة لذلك، ولعل من أبرزها التعرض لمخاطر انخفاض أو توقف الإمدادات لأسباب سياسية أو مناخية في الدول المصدرة للغذاء.¹ وهو ما حصل فعلا، لما قامت روسيا سنة 2010 بوضع قيود على تصدير القمح الروسي بهدف تأمين حاجيات مواطنيها بسبب حدوث جفاف تسبب في تراجع كبير للمحصول من هذه السلعة الغذائية.² كما يمكن للغذاء أن يكون أداة من أدوات الضغط الفعالة المستخدمة في العلاقات الدولية من قبل الدول العظمى كالولايات المتحدة التي تعد أول من استخدم وبشكل منظم ومخطط الغذاء سلاحا في العلاقات الدولية، وبعتراف الرئيس الأمريكي السابق جيرالد فورد، حينما ذكر أن الترسانة الأمريكية تضم سلاحا ذا فعالية خاصة هو الغذاء، كما أكد ذلك هنري كيسينجر وزير الخارجية الأسبق، بقوله أن نقص الحبوب في العالم من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة سلطة لم تكن لها من قبل.³

وللهقوف على وضع الأمر الغذائي في بعض الدول العربة الشريكة مع الاتحاد، سنستعين بسانات الجدول التالي، الذي يظهر تطور بعض المؤشرات ذات الصلة بهذا الوضع خلال الفترتين 2007-2003 و 2008-2013 مع إلقاء الضوء على مساهمة هذه البلدان في قيمة الفجوة الغذائية خلال الفترة 2009-2014 والتعرف على مساهمة المجموعات الغذائية الرئيسية في تكوينها.

الجدول رقم 38 : واقع الأمن الغذائي في بعض الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي بناء على تطور بعض المؤشرات خلال

الفترتين 2007-2003 و 2008-2013

2013-2008						2007-2003						الفترة	
												البلد	
البحر	البحر	البحر	البحر	البحر	البحر	البحر	البحر	البحر	البحر	البحر	البحر	المؤشر	
980,5	3208	2132	1554	5384	6976	(99,6)	745	1489	848	2636	4046	صافي الواردات الزراعية * مليون دولار	
نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض المجموعات الغذائية الرئيسية (%): **													
41,9	57,9	16,1	4,29	69,96	35,46	46,66	57,17	16,7	3,67	72,72	34,7	الحيوب، ومنها:	
36,9	60,7	22,1	2,16	59,47	32,49	55,50	62,20	24,7	3,82	59,41	34,0	• القمح والدقيق.	
53,23	36,05	18,33	15,64	25,93	10,15	70,33	24,48	19,86	18,2	24,60	7,24	- الزيوت والشحوم	
00	32,07	2,14	00	74,88	00	00	42,90	1,86	00	84,13	00	- السكر	
76,9	112,8	19,7	28,43	59,65	27,42	68,17	91,75	17,3	8,04	47,43	23,5	- البقوليات	
97,8	114,7	94,6	177,6	104,1	99,68	100,9	112,0	94,6	154	102,5	99,7	- الخضار	
109,3	115,5	141,1	78,77	111,0	87,25	103,9	121,25	123,4	88,7	103,3	90,4	- الفواكه	
97,3	98,88	83,61	57,77	86,35	89,62	96,9	98,96	87,6	73,6	88,97	84,4	- اللحوم	
82,6	148,4	28,3	4,54	34,02	82,86	87,9	146,6	33,9	5,15	80,80	88,6	- الأسماك	
94,07	81,12	27,76	47,53	107,13	50,6	95,1	73,08	34,04	51,9	97,9	39,9	- الألبان ومنتجاتها	
مساهمة الدول العربية الشريكة في قيمة الفجوة الغذائية العربية (%): - القيمة : مليار دولار أمريكي.													
مساهمة مجموعات السلع الغذائية في قيمة الفجوة الغذائية العربية (%):													
المنتجات الأخرى ***	الزيوت النباتية	الحوم والأسماك والبيض	الخضار والفواكه	مجموعة البقوليات	مجموعة الحبوب	البحر	البحر	البحر	البحر	البحر	البحر	القيمة	السنة
20,2	13,6	14,0	(2,8)	2,2	52,8	0,49	0,07	3,0	2,8	9,2	14,5	30,19	2009
16,9	14,0	15,5	(3,1)	2,3	54,4	1,84	0,12	2,8	2,3	12,4	13,6	34,34	2010
16,0	14,5	15,0	(4,2)	1,8	56,9	3,01	0,17	2,6	1,9	15,2	12,8	34,31	2011
12,6	13,4	21,1	(2,65)	2,2	57,9	1,68	0,25	2,3	3,2	20,3	11,1	36,71	2012
10,4	13,4	20,1	(10,9)	2,1	64,9	1,67	2,01	3,1	3,0	19,8	13,7	34,36	2013
11,4	13,1	20,1	(12,4)	2,1	65,7	1,08	0,20	3,2	3,6	17,0	11,4	34,18	2014
14,58	13,66	17,63	(6,01)	2,11	58,76	1,62	0,47	2,9	2,8	15,7	12,9	31,01	2014-09

* صافي الواردات الزراعية = الواردات الزراعية - الصادرات الزراعية، وليس صافي الواردات الغذائية التي تشير إلى الفجوة الغذائية.

** الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج المحلي \ المتاح من الغذاء) × 100، حيث المتاح من الغذاء أو للاستهلاك = الإنتاج المحلي + الواردات - الصادرات (صافي الواردات).

*** منتجات الألبان ومنتجاتها، والسكر (المكرر).

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

¹ رقية خلف الجبوري (2012)، السياسات الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57-58 / شتاء - ربيع، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة وبيروت، ص 125.

² جودة عبد الخالق وكريمة كريم (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 45.

³ عباس فاضل السعدي (1999)، التحليل الجغرافي لدرجة الاكتفاء الذاتي وحجم فجوة الغذاء في الوطن العربي، شؤون عربية، العدد 100-ديسمبر، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ص 142.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، جداول القسم التاسع : الموازين السلعية للسلع الغذائية الرئيسية، المجلد 34 (سنة 2014)، ص ص 254-272، المجلد 33 (سنة 2013)، ص ص 254-271، المجلد 32 (سنة 2012)، ص ص 282-347، المجلد (31 سنة 2011)، ص ص 283-348، المجلد 30 (سنة 2010)، ص ص 280-345، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2015)، أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2014، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ص ص 28-29.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2012)، أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2011، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ص ص 49-50.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات: 2008، 2009، و 2015، الملاحق الإحصائية.

يظهر مؤشر صافي الواردات الزراعية في الدول المتوسطية استمرار تصاعد عجز القطاع الزراعي فيها وعدم قدرته على تغطية الاحتياجات المحلية من السلع الزراعية على نحو مثير للقلق مما اضطرها إلى التوجه نحو الاستيراد بشكل مكثف لتغطية هذا العجز وما يترتب عنه من استنزاف للموارد المالية المحدودة أصلا لدى معظمها وعدم استقرارها لدى البعض الآخر على غرار الجزائر والتي كان من المفروض توجيهها لتمويل متطلبات التنمية في هذه البلدان.

عموما يعزى ارتفاع هذا العجز، إلى، تناطح معدلات نمو الانتاج وقصور أداء القطاع الزراعي، بشكلا، عام نتجة لتضاف العديد من المعوقات التي، تتعلق، العجز، منها بمحدودية القاعدة الموردية المتاحة وسوء استغلالها التي، سبب، تناوها أنفا، في حين أن العجز، الآخر، ذي صلة بالعوامل، الشدية ومحدودية السياسات الزراعية وعدم استقرارها والأخطاء التاريخية المتراكمة التي، أنتجت، أغلب الدول العربية الزراعية بما فيها بعض، الدول الشريكة بعد نيل، الاستقلال السياسي، بتسخ، سياسات تنمية منية علم، التحج، ضد القطاع الزراعي، لصالح التصنيع انطلاقا من، القناعات الأيديولوجية والاقتصادية التي، كانت سائدة وقتئذ، ونقص الاستثمارات الموجهة له، فضلا عن عوامل أخرى مرتبطة بالتغيرات المناخية غير الملائمة وتدن مستويات البحث والتطوير وأوضاع الحياة أو الملكية غير المستقرة ومساحتها الصغيرة المجزأة، إضافة إلى عوامل مؤسسية وتنظيمية، وتمثل في:

- سيادة أسلوب الإنتاج الصغير والعائلي، الموجه بشكل رئيسي لتلبية الاحتياجات على المستوى المحلي.
- السياسات السعرية الغير مناسبة لمختلف الأطراف المعنية من المنتج إلى المستهلك خصوصا في ظل غياب الدعم المقدم للمزارعين من ناحية وعدم وجود آليات ضبط فعالة لأسعار مختلف المنتجات ومدخلات الإنتاج.
- الإجراءات التسويقية المعقدة، وما يتخلل العملية التسويقية من أعمال ونشاطات وساطية وطفيلية (كثرة الوسطاء والسماسة)، التي تنعكس آثارها سلبا على الأسعار التي يضار منها المستهلك دون أن يستفيد منها المنتج.
- عدم كفاءة أجهزة الائتمان وضعف التمويل المقدم للقطاع الزراعي.

وقد بلغ متوسط إجمالي صافي الواردات الزراعية لمجموع الدول العربية الشريكة ماعدا سوريا خلال الفترة 2003-2007 قرابة 9,664 مليار دولار أمريكي، ليزداد بأكثر من ضعفين خلال الفترة 2008-2013 ببلوغه 20,234 مليار دولار أمريكي. حيث لم تحقق أية دولة فائضا في ميزانها التجاري الزراعي طيلة الفترتين السابقتين ماعدا تونس خلال الفترة الأولى التي حققت فائضا بسيطا لم يتجاوز متوسطه 100 مليون دولار أمريكي، مما يعني أنها في مجملها عبارة عن دول مستوردة صافية للسلع الزراعية. وقد تباينت قيمة العجز من دولة إلى أخرى، وكانت القيمة الأكبر في كل من الجزائر ومصر، أين ارتفع متوسط صافي الواردات الزراعية في الجزائر إلى 6,976 مليار دولار خلال الفترة 2008-2013 مقابل 4,046 مليار دولار خلال الفترة 2003-2007 مما يعني ارتفاعا بأكثر بقرابة 72,4 %، في حين ارتفع متوسط صافي الواردات الزراعية في مصر بنسبة 104,2 % خلال نفس الفترتين السابقتين بانتقاله من 2,636 مليار دولار أمريكي إلى 6,976 مليار دولار أمريكي، يليهما لبنان الذي ارتفع متوسط صافي واردته الزراعية بحوالي 43 % بانتقاله من 1,489 مليار دولار إلى 2,132 مليار دولار أمريكي، ثم المغرب الذي تضاعف متوسط عجزه التجاري من السلع الزراعية بأكثر من 4 مرات ببلوغه 3,208 مليار دولار خلال الفترة 2008-2013 مقابل 745 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2003-2007، والأمر كذلك بالنسبة للأردن الذي انتقل متوسط صافي الواردات الزراعية من 848 مليون دولار إلى 1,554 مليار دولار أمريكي، في حين تحول الفائض التجاري الزراعي المحقق في تونس خلال الفترة الأولى كما ذكرنا سلفا إلى عجز خلال الفترة الثانية بلغ متوسطه 980,5 مليون دولار أمريكي.

تؤكد البيانات الرقمية السابقة المتعلقة بصافي الواردات للسلع الزراعية خلال الفترة التي شملها الجدول مدى اتساع الفجوة بين الإنتاج والطلب المتصاعد على مختلف المجموعات السلعية الغذائية، ومن ثم تتجلى أمامنا حقائق حول نسب الاكتفاء الذاتي المتدنية خصوصا على مستوى بعض المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية الواسعة الاستهلاك التي تأتي في مقدمتها مجموعة الحبوب، مما يبين مدى خطورة الانكشاف الغذائي في العديد من هذه البلدان. فتحليل هذه النسب يسمح لنا بالتعرف على حقيقة الوضع الإنتاجي من مختلف السلع الغذائية من منطلق أنها توضح مدى مقدرة الإنتاج المحلي على مقابلة الاحتياجات الاستهلاكية.

ومن خلال الجدول، نلاحظ أن نسب الاكتفاء الذاتي تتفاوت بين البلدان المعنية بحسب نوعية الزراعات والمجموعات السلعية، أين يمكن التمييز عموما بين ثلاث فئات من المجموعات السلعية الغذائية وفقا لمتوسط معدلات الاكتفاء الذاتي لكل منها خلال الفترة 2003-2013، حيث تضم الفئة الأولى المجموعات السلعية الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة (أكثر من 90%)، وهي سلع ذات فائض تصديري بالنسبة للعديد من الدول العربية الشريكة والموجهة أساسا إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وتندرج ضمن هذه المجموعات جملة الخضروات والفواكه. في حين تدخل ضمن الفئة الثانية المجموعات الغذائية التي تحقق معدلات اكتفاء ذاتي متوسط يتراوح بين 50% و 90% وتشمل كما هو مبين في الجدول للحوم والأسماك التي تتفاوت قيم نسب الاكتفاء الذاتي تبعا لوفرة الموارد الحيوانية والسلمكية ومدى استغلالها من دولة إلى أخرى، وبدرجة أقل الألبان ومنتجاتها. أما الفئة الثالثة، فتشمل المجموعات السلعية

¹ : المعهد العربي للتخطيط (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 25 و ص 49.

² : رياض نواي (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 183 و ص 185.

³ : المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الغذائية التي يقل فيها معدلات الاكتفاء الذاتي عن 50% وتشمل مجموعة الحبوب والزيوت والسكر والبقوليات. وتعد سلع الفئة الأولى ذات فائض تصديري بالنسبة للعديد من الدول العربية الشريكة والموجهة أساسا إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وتندرج ضمنها كما ذكرنا جملة الخضروات والفواكه، التي تلقى زراعتها اهتماما في مجمل هذه الدول بغية تلبية الاحتياجات الاستهلاكية الداخلية بالدرجة الأولى، ولكن أيضا لأهميتها التصديرية خصوصا في كل من تونس، المغرب، مصر ودرجة أقل لبنان، أين تحتل حصص هامة من الصادرات الزراعية.

فيما على بيانات الجدول السابق، نجد أن الدول العربية الشريكة حققت في مجملها اكتفاء ذاتيا وبمعدلات عالية على مستوى مجموع الخضار تراوح متوسطها خلال الفترة 2003-2013، ما بين 100% و 178% في كل من مصر، الأردن، المغرب وتونس، في حين قدر بنحو 99% و 95% في كل من الجزائر ولبنان على التوالي. كما بلغ متوسط معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة الفواكه بين 100% و 141% في كل من مصر، لبنان، المغرب وتونس، و بين 87% و 90% في كل من الجزائر والأردن مع الإشارة إلى أن متوسط معدل الاكتفاء الذاتي لهذا الأخير عرف تراجعاً قدره 11,2% خلال الفترة 2008-2013 والمقدر بنحو 79% مقارنة بالمعدل المحقق خلال الفترة 2003-2007 والمقدر بقرابة 88,7%.

ورغم الأداء الجيد لقطاع إنتاج محاصيل الخضار والفواكه الذي تعكسه مستويات الاكتفاء الذاتي العالية المحققة من طرف البلدان المعنية، إلا أنه يبقى يعاني من بعض الصعوبات التي يمكن أن تنعكس سلبا على الميزة النسبية في إنتاج هذه المحاصيل، ومن ثم على تغطية الطلب الداخلي وزيادة الصادرات بالنسبة للدول المصدرة للمنتجات الخضار والفواكه، ومنها: صعوبة حصول صغار المنتجين على مدخلات الإنتاج المناسبة وبخاصة البذور المحسنة والأسمدة، وغياب التمويل، والتأمين، وضعف خدمات ما بعد الحصاد، وغياب التصنيع الغذائي أو عدم كفايته في بعض الدول لتعظيم القيمة المضافة والحد من الفاقد في إنتاج تلك المحاصيل¹.

أما على مستوى المجموعات السلعية ذات معدلات الاكتفاء المتوسطة والتي تعتمد فيها الدول العربية الشريكة بدرجة أقل على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية. فنلاحظ أن معظمها حقق معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة نسبيا في مجموعة اللحوم تراوحت ما بين 80 و 90%، في حين استطاع كل من المغرب وتونس تحقيق اكتفاء شبه كلي من هذه المجموعة الغذائية كون متوسط معدلات الاكتفاء الذاتي تراوحت ما بين 97% و 99% مما يجعل تصنيف هذه المجموعة في هذين البلدين ضمن فئة السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة. أما متوسط الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة 2008-2013 قدر بنحو 89,62% بعدما كان في حدود 84% خلال الفترة 2003-2014، في الوقت الذي تراجع فيه متوسط معدل الاكتفاء الذاتي في مجموعة اللحوم في مصر إلى نحو 84% خلال الفترة الثانية مقابل 89% المسجل خلال الفترة الأولى. أما في لبنان، فتراوح متوسط معدل الاكتفاء الذاتي في اللحم زهاء 87,6% خلال الفترة الأولى مقابل تراجع طفيف في الفترة الثانية التي بلغ فيها نحو 83%، في حين كان الأردن البلد الوحيد الذي سجل أكبر تراجع في نسبة الاكتفاء الذاتي في هذه المجموعة الغذائية بحوالي 22% بانتقال متوسطها من 73,6% إلى 57,77% خلال الفترتين السابقتين.

فالأداء الجيد المسجل على صعيد الإنتاج الحيوانية في معظم الدول العربية الشريكة مثلما تعكسه معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة نسبيا، لا يمنعنا من القول بأنها لا تزال دون المستوى المطلوب، خصوصا وأن الدول المعنية تنسم إلى حد كبير بالوفرة والتنوع في الثروة الحيوانية، إذ تعد تربية الماشية نمطا معيشيا هاما في المناطق الريفية لهذه البلدان وعامل استقرار اقتصادي واجتماعي للمجتمعات الريفية في هذه الدول، أين يغلب على استغلالها النظم التقليدية المرتكزة على أسلوب الرعي المتنقل وانتشار تربية المواشي والدواجن في الحيازات العائلية الصغيرة مع استخدام محدود لأسلوب التربية وفقا لنظم الإنتاج الكبير المتخصص والمكثف. فالقطاع لا يزال يواجه العديد من العقبات التي تعيق تطوره، ومنها: الاعتماد على نمط الرعي التقليدي، وتدني نوعية السلالات لضعف برامج التحسين الوراثي وتنمية الأنواع التي تتميز بها دول المنطقة، وتختلف مراكز بحوث الإنتاج الحيواني ومراكز الرعاية البيطرية، وغياب الإرشاد والتدريب للمربين، ونقص الموارد العلفية، وضعف قنوات التصنيع والتسويق للمنتجات الحيوانية في بعض الدول².

أما بالنسبة لمعدلات الاكتفاء الذاتي لمجموعة الأسماك، كانت نوعا ما مرتفعة في معظم الدول العربية الشريكة، على غرار المغرب الذي استطاع تحقيق فائضا في إنتاجه السمكي ببلوغ متوسط الاكتفاء الذاتي حدود 148%، في الوقت الذي تراوح فيه في كل من الجزائر، تونس ودرجة أقل مصر ما بين 80% و 87% مع الإشارة إلى التراجع الكبير لمتوسط الاكتفاء الذاتي لهذه المجموعة الغذائية في مصر خلال الفترة 2008-2014 والبالغ 34% فقط بعدما كان في حدود 81% خلال الفترة 2003-2007، وهو ما يعكس مدى التدهور الذي عرفه القطاع خلال الفترة المذكورة بالرغم مما يمتلكه البلد من موارد سمكية. أما معدل الاكتفاء الذاتي من الأسماك فتراوح ما بين 27 و 51% في الأردن ولبنان وذلك بفعل محدودية الموارد السمكية بالنسبة للأول، وعدم الاهتمام بالقطاع بالنسبة للبلد الثاني، مما يجعلنا ندرج هذه المجموعة الغذائية ضمن فئة المجموعات السلعية الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة في هذين البلدين.

ويبقى أن نشير في هذا السياق، إلا أن معدلات الاكتفاء الذاتي من الأسماك لا تعكس أيضا ما تزخر به العديد من الدول العربية الشريكة من مصادر متنوعة وهامة للإنتاج السمكي بفعل طول سواحلها البحرية المطلة على البحر المتوسط، الأحمر والمحيط الأطلسي، وما يتوفر لديها من مجاري مائية داخلية من الأنهار ومسطحات مائية من الخزانات والسدود التي تعتبر مواقع مناسبة للاستزراع السمكي وتربية المائيات. فالقطاع يواجه العديد من العوائق، نذكر منها: ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع، والاستغلال الجائر واستنزاف المخزون زيادة عن الحدود المسموح بها، وعدم استخدام وسائل الصيد المتطورة، وتدني حالة البنية الأساسية المرتبطة بالصيد كالموانئ المؤهلة للنشاط ومراكز التبريد والتخزين والنقل الحديث، وغياب برامج التدريب والتأهيل للصيادين وعدم الاهتمام بخدمات التسويق وضعف المرافق الخدمية المرتبطة بها³.

¹ : المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2014)، أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2013، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ص 11.

² : صندوق النقد العربي (2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سبق ذكره، ص 73.

³ : نفس المرجع السابق، ص 74.

وفي ما يتعلق بمجموعة الألبان ومشتقاته، فهي بدورها عرفت مستويات متباينة من الاكتفاء الذاتي بين الدول محل الدراسة في الجدول، أين نلاحظ تحقيق معدلات مرتفعة تقترب إلى حد ما تغطية الإنتاج المحلي في بعض الدول للطلب الداخلي، بل تحقيق فائضا في الإنتاج على غرار مصر التي بلغ متوسط معدل الاكتفاء الذاتي خلال الفترة 2008-2013 حدود 107 % مقابل 97,9 % خلال الفترة 2003-2007، وتونس التي استطاعت تلبية 95 % من احتياجاتها الغذائية من هذه المجموعة السلعية. في حين استطاع المغرب تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المجموعة السلعية بنسبة 73 % كمتوسط للفترة 2003-2007 والذي ارتفع إلى 81 % خلال الفترة 2008-2014. أما بقية الدول الأخرى (الجزائر، الأردن ولبنان) فهي الأكثر تبعية نحو الخارج في تلبية احتياجاتها من الألبان ومنتجاتها باعتبار أن الإنتاج المحلي لديها لم يستطع تغطية سوى ما بين 35 % و 50 % من الاحتياجات الغذائية في هذه البلدان.

وتعد مجموعات الحبوب، السكر، الزيوت والشحوم والبقوليات المدرجة ضمن الفئة الثالثة للمجموعات السلعية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتدنية، التي تعتمد فيها الدول العربية الشريكة بدرجة أكبر على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية منها مقارنة بالمجموعات السلعية الغذائية الأخرى، وهي مجموعات تضم العديد من السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، والتي يتركز عليها النمط الغذائي السائد في مجتمعات هذه البلدان.

وتتصدر مجموعة الحبوب هذه القائمة، لما تمثله من ثقل اقتصادي وغذائي، باعتبارها مصدرا أساسيا للغذاء ونمطا استهلاكيا رئيسيا في هذه الدول. ومع ذلك يبقى القطاع الزراعي في هذه الأخيرة غير قادر على تغطية احتياجات السكان المتزايدة من مختلف السلع الرئيسية المدرجة ضمن هذه المجموعة التي يأتي في مقدمتها القمح التي تعتبر دول المنطقة أكثر استهلاكاً واستيراداً له على المستوى العالمي كما أشرنا إلى ذلك آنفاً. فنسب الاكتفاء الذاتي في مجموعة الحبوب تشير بوضوح لعدم مقدرة ضمان الإنتاج المحلي منها سوى لنسبة تتراوح ما بين 3% و 57 % من الاحتياجات الاستهلاكية منها في مجمل الدول العربية الشريكة مع استثناء مصر التي قدر متوسط معدل الاكتفاء الذاتي فيها بنحو 72 % خلال الفترة 2003-2013، في الوقت الذي يعتبر فيه الأردن الأكثر تبعية للخارج على اعتبار أن إنتاجه المحلي من الحبوب لا يغطي سوى نسبة تتراوح ما بين 2% و 4 % من الطلب الداخلي، يليه لبنان الذي لم يتعد متوسط معدل الاكتفاء الذاتي من الحبوب خلال نفس الفترة المدروسة حدود 17 %، والجزائر بمتوسط لم يتعد ثلث الاحتياجات الاستهلاكية من الحبوب في البلد، في حين سجل لكل من المغرب وتونس معدلات اكتفاء ذاتي من الحبوب بلغ متوسطها في البلد الأول 57 % خلال الفترة 2003-2012، وقريبة 47 % خلال الفترة 2003-2007 و 42 % خلال الفترة 2008-2013 بالنسبة للبلد الثاني، وهي مستويات رغم أن متدنية إلا أنها تبقى أحسن إذا ما قورنت بمعدلات الاكتفاء الذاتي المسجلة في بلدان العينة ما عدا مصر.

أما بالنسبة لمجموعتي السكر والزيوت والشحوم، فأغلب الدول المعنية تعرف عجزا يكاد يكون كلياً في إنتاج هذه المادة لعدم ملائمة الظروف المناخية للكثير منها للقيام بإنتاج بعض المحاصيل ذات الصلة بهذه المجموعات السلعية الغذائية على غرار السكر الذي يتم الاعتماد بشكل كلي على الخارج لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية في كل من الجزائر، لبنان، الأردن وتونس، في حين يغطي الإنتاج المحلي في المغرب ما بين 36 % و 43 % من الطلب الداخلي على السكر، وما بين 75 و 85 % من الطلب الداخلي في مصر التي تعد من الدول المنتجة للمحاصيل السكرية (القصب والشمندر السكريين). وفي ما يخص مجموعة الزيوت والشحوم، فنسب الاكتفاء الذاتي لم تتجاوز 25 % في كل الدول العربية الشريكة باستثناء تونس التي بلغ متوسط معدل اكتفائها الذاتي من هذه المجموعة الغذائية قرابة 70 % خلال الفترة 2003-2007 قبل أن يتراجع إلى 53 % في الفترة الممتدة من 2008 لغاية 2013 مع تسجيل تحسن في متوسط معدل الاكتفاء الذاتي للمغرب خلال هذه الفترة والبالغ 36 % مقارنة بمتوسط الفترة الأولى الذي بلغ 24,48 %.

ونفس القول السابق، ينطبق على مستويات الاكتفاء الذاتي المحققة من طرف الدول العربية الشريكة من البقوليات. فباستثناء المغرب الذي استطاع تحقيقه الاكتفاء الذاتي من هذه المجموعة الغذائية وتونس التي مكنتها إنتاجها المحلي من تغطية ما بين 68 و 76 % من احتياجاتها الاستهلاكية منها، فإن بقية الدول العربية الشريكة الأخرى لم تستطع تحقيق سوى معدلات اكتفاء ذاتي متدنية ولو بشكل متفاوت تراوحت ما بين 8 % و 47 % مع الإشارة إلى الاتجاه التصاعدي لمتوسط معدل الاكتفاء الذاتي في مصر خلال الفترة 2008-2014، والذي بلغ قرابة 60% بعدما كان في حدود 47 % خلال الفترة 2003-2014.

واستنادا على ما سبق تفصيله آنفاً، من تحليل لوضع القطاع الزراعي للدول المتوسطية الشريكة وخصوصا العربية منها، والمتسم بعدم قدرته على مواكبة الاحتياجات الغذائية في العديد من هذه البلدان خصوصا في ظل تنامي الطلب المحلي الناشئ جراء العديد من العوامل التي سبق ذكرها. وذلك كمحصلة للعوائق والمشاكل التي أحاطت به، واعتضت أداؤه سواء كانت طبيعية ذات صلة بوفرة ونوعية الموارد الأرضية والمائية والظروف المناخية، أو ذات الصلة بالعوامل البشرية والتقنية والتنظيمية والمادية، وهو ما أظهرته معدلات الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية الرئيسية، أين كانت في معظمها متدنية خصوصا بالنسبة للمجموعات ذات الاستهلاك الواسع التي تأتي في مقدمتها الحبوب والزيوت والبقوليات والسكر والألبان ومنتجاتها، وهو الأمر الذي حتم اللجوء إلى الاستيراد على نحو متصاعد لتغطية عجز الإنتاج المحلي وعدم كفايته لسد الطلب من مختلف السلع الغذائية والزراعية كما تظهره قيم صافي الواردات الزراعية التي تشكل المنتجات الغذائية حيزا هاما فيها.

هذا ما تسبب في اتساع حجم الفجوة الغذائية التي تمثل كما هو معلوم التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية الكافية من السلع الغذائية لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية منها، وبالتالي فهي تعرف بأنها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، أي الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومحمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي.¹

¹ طبقا للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، فإن الفجوة الغذائية الكلية أو لأي مجموعة سلعية غذائية بالنسبة للدول العربية ككل هي الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك، أي الفجوة الغذائية تساوي صافي الواردات من السلع الغذائية. ومع افتراض المنظمة عدم وجود تغيير في مخزون السلع الغذائية، واستبعاد التجارة البينية العربية في تلك السلع الغذائية، فإن فجوة الغذاء العربية تعني بالسلع الغذائية التي تستوردها الدول العربية من خارج الوطن العربي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2012)، أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2011، مرجع سبق ذكره، ص49)

وتشير بيانات الجدول رقم 38 إلى أن متوسط قيمة الفجوة الغذائية للمنطقة العربية التي تضم الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2014 بلغ نحو 31 مليار دولار أمريكي، إذ عرفت قيمة الفجوة ارتفاعاً بنسبة 13,7% ما بين سنتي 2009 و2010 وانتقالها من 30,19 مليار دولار أمريكي إلى نحو 34 مليار دولار مع تسجيل استقرار نسبي لقيمتها عند هذا المستوى طيلة الفترة 2010-2014 باستثناء الارتفاع المسجل سنة 2012 إلى حدود 36,71 مليار دولار. مع التذكير بأن التغييرات الحاصلة في قيمة الفجوة مرتبطة بالعديد من العوامل من بينها: تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية وتغير حجم الواردات الغذائية في الدول المعنية، وكذا إنتاجية القطاع الزراعي من مختلف المحاصيل.

كما نلاحظ أيضاً، أن الدول العربية الشريكة الخمسة الواردة في الجدول، ساهمت في المتوسط بنحو 36,4% من قيمة الفجوة الغذائية لمجموع الدول العربية للفترة 2009-2010، أين تراوحت نسبة المساهمة خلال سنوات هذه الفترة ما بين 30% المسجلة سنة 2009 و43,3% المسجلة سنة 2013، علماً أن مساهمة البلدان المعنية كانت متفاوتة لأسباب كثيرة نذكر منها أعداد سكانها ومستويات دخولها والأنماط الغذائية والعادات الاستهلاكية السائدة فيها، هذا بجانب حجم الموارد الزراعية المتاحة وكفاءة استخدامها وكذا أداء القطاع الزراعي ومدى محدوديته إنتاجه. وتعتبر كل من الجزائر ومصر الأكثر مساهمة في حجم الفجوة الغذائية باعتبارها ساهمتا مجتمعين في قيمة الفجوة العربية بنسبة بلغ متوسطها خلال 2009-2014 قرابة 28,6%، وهو ما يكشف مدى الانكشاف الغذائي والتبعية الغذائية الكبيرة للبلدين تجاه الخارج ومن ثم هشاشة وضع الأمن الغذائي فيهما، حيث بلغ متوسط مساهمة مصر بحوالي 15,7% و الجزائر بنحو 12,9% من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية خلال نفس الفترة السابقة، مع العلم أنهما تشكلان معاً ما يناهز 78% من مساهمة الدول العربية الشريكة الخمسة مجتمعة، في حين تتوزع 22% المتبقية على مساهمات كل من الأردن، لبنان، المغرب وتونس، والتي تراوح متوسطها خلال نفس الفترة دائماً ما بين 0,47% و 2,9%، حيث يعد المغرب الأقل مساهمة في مقدار الفجوة الغذائية بمتوسط سنوي بلغ 0,47%، تليه تونس بـ 1,62% ثم كلاً من الأردن ولبنان بنسبة 2,8%.

وفي ما يتعلق بالتركبة السلعية لقمة هذه الفجوة، هناك تفاوت في مقدار مساهمة المجموعات السلعية الغذائية فيها، ومن الواضح أنها مركبة في سلع محددة تأتي مقدمتها سلع مجموعة الحبوب شكلت لوحدها أكثر من نصف قيمة الفجوة الغذائية لمجموع الدول العربية ببلوغ متوسطها السنوي خلال الفترة 2009-2014 ما يناهز 58,76% من قيمتها والتي تراوحت طيلة سنوات الفترة المذكورة ما بين 53% المسجلة سنة 2009 و 65,7% سنة 2014، ويأتي القمح والدقيق في صدارة سلع هذه المجموعة من حيث مساهمته لوحده بنحو 23% من قيمة الفجوة، وهو ما يؤكد ما ذكرناه سابقاً بشأن مجموعة الحبوب التي تمثل نقطة الضعف الرئيسية للأمم الغذائية المتدهور أصلاً في معظم الدول العربية ومنها الشريكة مع الاتحاد الأوروبي، خصوصاً في ظل الاعتماد المتواصل على الاستيراد من الأسواق العالمية للحبوب، والذي يقترن مرتطاً بفائض الغذاء المتوفر فيها والخاضع لاعتبارات ذات صلة بتأثير التغييرات المناخية علمياً في إنتاج الغذاء، فضلاً عن طبيعة العلاقات مع دول مصدر الغذاء وبخصائص هذه الأسواق التي من بينها: أنها سوق ضحلة، باعتبار أنه لا يدخل مجال التجارة الدولية سوى 18% من الإنتاج العالمي للقمح، و 6% من الإنتاج العالمي للأرز، واحتكار عدد قليل من الأطراف علمياً الجزء الأكبر من الصادرات، فهناك خمس مصادر تساهم بثلاث أرباع الحبوب المطبوحة في السوق العالمية وهم: استاليا، الأجنطين، الاتحاد الأوروبي، كندا والولايات المتحدة التي تساهم لوحدها بنحو 28% من الصادرات الإجمالية للقمح على المستوى العالمي.

أما المجموعات الغذائية الأخرى فساهمت بنسب متباينة تراوح متوسطها خلال نفس الفترة السابقة ما بين 2,1% و 17,6% باستثناء مجموعة الخضار والفواكه التي حقت فائضاً بما يعادل 6% من متوسط القمة الإجمالية للفجوة الغذائية العربية. فمجموعة اللحوم، الأسماك والبيض مجتمعة ساهمت ما بين 14 و 21% من قيمة الفجوة وبمتوسط للفترة قدره 17,63%، أما مجموعة الألبان ومنتجاتها والسكر مجتمعة كان مقدار مساهمته متواحد ما بين 10% و 20% وبمتوسط للفترة السابقة قدره 14,6%، في الوقت الذي فيه مقدار مساهمة الزيوت النباتية بين 13% و 14% والقولبات ما بين 1,8% و 2,3%.

وكمحصلة لما سبق تفصيله، يمكن القول أن الدول العربية الموقعة على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في ظل الأوضاع الراهنة للقطاع الزراعي الذي تحيط به العديد من المشاكل والمعوقات المتداخلة فيما بينها، لا يمكن لها الاستفادة من كل المزايا المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات رغم أنها دون مستوى تطلعات هذه البلدان لاعتبارات متعلقة بالتدابير الحمائية المتخذة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، في إطار السياسة الزراعية المشتركة التي يمكن تلمسها في إجراءات التحريم الجزئي للمواد المتعلقة بالسلع الزراعية الواردة في الاتفاقيات (نظام الحصص الكمية والزمانية، فرض أسعار الدخول، العوائق الفنية، تخفيض جرم للحقوق الجمركية...)، والتي تقف البعض منها عائقاً أمام نفوذ منتجات الشركاء المتوسطيين نحو أسواق دول الاتحاد الأوروبي. فالعديد من الدول المعنية لم تستطع حتى تغطية احتياجاتها الاستهلاكية من العديد من السلع الغذائية خصوصاً ذات الاستهلاك الواسع، مما جعلها مستهدفة صافية للمنتجات الزراعية بشكلاً عام والغذائية منها بشكلاً خاص، سواء من باقي العالم أو الاتحاد الأوروبي، كما تظهره موازينها التجارية التي كانت كلها في حالة عجز مستمر طيلة العقود الماضية، وهم فترة تنفيذ مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية وفقاً لمقاربة برشلونة مثلما سنرى ذلك عند تقييم حصيلة الشراكة الأوروبية المتوسطية في جانبها التجاري.

المطلب الثاني: تشخيص لواقع القطاع الصناعي وأدائه في الدول المتوسطية الشريكة في ظل تنفيذ

اتفاقيات الشراكة

لطالما ساهم القطاع الصناعي على مر التاريخ العالمي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لكل الدول من خلال إحداث العديد من التغييرات الهامة والهيكلية في بنائها الاقتصادي والاجتماعي. فهو بذلك اكتسب وبالخصوص في شقه التحويلي، أهمية خاصة

¹ : جودة عبد الخالق وكريمة كريم (2015)، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-73.

بالنسبة لكل الدول بصرف النظر عن مستوياتها الاقتصادية. فهو يؤدي دورا محوريا في تحويل الهياكل الاقتصادية للدول بتحولها من الأنشطة ذات القيمة المضافة المتدنية إلى الأنشطة الأكثر إنتاجية والتي تحقق قيمة مضافة أعلى، فضلا عن مدى قدرته على اختزال الزمن للحصول على نتائج تنموية شاملة تعدى تبعاتها قطاعات اقتصادية أخرى، وكذا مساهمته بشكل مباشر في تغيير نمط العلاقات داخل المجتمعات كنتيجة منطقية لاعتماد مفاهيم اقتصادية جديدة ودخول سلع جديدة فرضت تحولا جذريا في أنماط الاستهلاك وتوزيع الدخل فيها.¹ إضافة إلى توليد وتحفيز العديد من العوامل الخارجية من خلال تطوير التكنولوجيا وحلق المهارات والتعلم التي تعتبر حاسمة للقدر التنافسية.

هذا ما جعله يحظى باهتمام بالغ من قبل الأدبيات الاقتصادية المهتمة بالشأن التنموي خصوصا خلال الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي أجه العديد منها إلى اعتبار التصنيع محركا للتنمية بدليل أنه كان سببا رئيسا لانطلاق التقدم الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة. إذ حاولت في هذا السياق، العديد من نظريات التنمية وضع التصورات الممكنة لكيفية إخراج الاقتصاديات النامية من نفق التخلف وتحقيق التنمية عبر دعم القطاع الصناعي وتوسيع قاعدته ووضع في مقدمة الأولويات في السياسات التنموية التي يتعين على الدول النامية تنفيذها. وهو ما يمكن تلمسه في مضامين بعض نظريات التنمية على غرار: نماذج التغيير الهيكلي وفق مقاربي فائض العمالة لآرثر لويس وأنماط التنمية هوليس تشينري التي سبق الإشارة إليها آنفا، وكذا نظريتي الدفعة القوية لرودان-روزنشتاين *Rosenstein-Rodan* والنمو اللامتوازن وفق مقاربي الصناعات المحركة لألبر أوتو هيرشمان *Albert Otto HIESHMAN* والصناعات المصنعة لجرار دو برنيس *Gérard de Bernis*.²

وعليه، عمدت البلدان النامية في سبيل تحقيق النهوض الاقتصادي إلى إيلاء التصنيع أولوية هامة ضمن اختياراتها التنموية، ومن بينها الدول المتوسطة الشريكة وبالخصوص العربية منها، بحيث رغم اختلاف مضامين استراتيجيات التصنيع المعتمدة من قبلها تبعا لتباين فلسفتها وإيديولوجيتها واستراتيجياتها الاقتصادية والاجتماعية ومستوى التقدم الاقتصادي فيها الذي هو متوقف على مدى قدرتها على امتلاك شروط التقدم وعوامل الإنتاج خاصة منها ما يتعلق بقدرتها على توفير مصادر التمويل والموارد البشرية المؤهلة القادرة على التحكم في العملية الإنتاجية، إلا أنها لم تخرج بداية عن نطاق سياسات الصناعات المصنعة (كالجائر) وإحلال الواردات الموجهة نحو الأسواق الداخلية مع انتهاز مختلف سبل الحماية لها من المنافسة الخارجية التي مكنتها من الاستمرارية والنمو -ولو بشكل مؤقت- في ظل الظروف الحماية والدعم،³ سعيا منها لبناء جهاز إنتاجي وطني كفيلا بإحداث التنمية وقادر على تحسين مستوى معيشة السكان وتقليل الفقر والبطالة مع اضطلاع الحكومات بدور هام في هذه المهمة عبر توسيع القطاع العام وتوفير حماية للصناعات الناشئة كانت في غالب الحالات حماية مفرطة غير ضرورية وغير مبررة اقتصاديا. غير أن هذا النموذج لم يتسم لوقت طويل بفعل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العديد من هذه الدول التي وجدت نفسها مضطرة لتبني سياسات مؤسسات بروتون وودز المعروفة بتوافق واشنطن التي سبق الإشارة إليها في الفصل السابق، والتي خلفت واقعا اقتصاديا وماليا مفتوحا قليل القيود الحماية مع تقليص مستويات الدعم الإنتاجي والاستهلاكي الحكومي، مما أثر سلبا على القطاع الصناعي فيها الذي تعرض للتراجع في ظل عدم قدرته على المنافسة سواء على مستوى أسواقه المحلية أو الخارجية، هذا ما أدى بهذه الدول إلى إعادة النظر تباعا في استراتيجياتها التصنيعية بالتوجه انسجاما مع الوضع الجديد نحو تطبيق سياسات ترويج الصادرات من خلال تشجيع التصنيع في قطاعات متجهة

¹ أحمد بيرش (2012)، إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، المقدمة - ص XIII.

² ترفض نظرية الدفعة القوية *Big Push* لبول رودان-روزنشتاين *Paul Rosenstein-Rodan* للأسلوب التدريجي للتنمية من منطلق أنها تركز على فكرة الدفعة القوية لإحداث التنمية الاقتصادية، بحيث ترى أن القضاء على التخلف في الاقتصاديات النامية يتطلب تعبئة حد أدنى من الموارد المتاحة سواء المالية من مصادر محلية أو أجنبية، البشرية أو المادية التي تسمح بإعطاء دفعة قوية للاقتصاد من خلال القيام باستثمارها في أن واحد وفي جميع القطاعات بحسب احتياجاتها نظرا لتشابك العلاقات القائمة بها، ويأتي في مقدمتها القطاع الصناعي باعتباره السبيل الوحيد للتنمية في الدول النامية من منطلق أنه المجال الممكن والفعال لاستيعاب فائض العاملة العاطلة جزئيا أو كليا في قطاعها الزراعي، والذي يتعين وضعه بذلك في مقدمة القطاعات المعنية باستثمارات الدفعة القوية التي تؤدي فيها الدولة بحسب رودان دورا بارزا سواء في عمليات تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية خصوصا في ظل عدم وجود بيئة اقتصادية محفزة للقطاع الخاص للخوض في بعض المشاريع التي تتطلب موارد ضخمة أو محدودة إمكانيتها المادية والبشرية للخوض فيها. وهكذا يعد روزنشتاين رودان هو أول من وضع أسس نظرية النمو المتوازن انطلاقا من أطروحة الدفعة القوية التي طورها وبنى عليها في ما بعد راغار نوركس *Regnard Nurske* نظريته عن النمو المتوازن من خلال تقديم تحليل معتمد على أطروحة حلقة الفقر المفرغة التي اعتبرها أخطر ما يعيق التنمية في الدول النامية، والتي إذا أمكن كسرها بحسب نوركس فسوف تحدث الانطلاقة المرجوة للتنمية، وهي حلقة تعمل في جانبي العرض والطلب، وبحسبه هذا ممكن من خلال علاج معضلة ضعف الاستثمارات. حيث تم تعبئة الموارد المالية لغرض إحداث دفعة استثمارية قوية تشمل جميع المجالات وبالخصوص المنتجة منها (الصناعية) مما يحدث اتساع لحجم السوق المحلية وعلى عكس النظرية السابقة (الدفعة القوية- النمو المتوازن)، ترى نظرية النمو اللامتوازن، أن عدم التوازن هو المحرك الرئيسي للتغيير، ومن ثم ضرورة أن يكون تركيز الدولة لبرامج ومخططات التنمية على قطاعات رئيسية محددة تشكل المحور الرئيسي لحراك باقي القطاعات، وذلك بفعل قلة الموارد المتاحة، مما يجعله أفضل أسلوب للدول النامية بدلا من أسلوب الدفعة القوية الذي يصلح في نظرها للدول المتقدمة. وقد اعتبر القطاع الصناعي وفق مقاربي كل من ألبر هيرشمان (الصناعات المتحركة) و جيرار دو برنيس (صناعات المصنعة) بمثابة الدافع الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية، حيث ترى المقاربة الأولى بضرورة تركيز التنمية بالدول المتخلفة في مرحلة انطلاقتها على الاستثمار في قطاعات أو صناعات قائمة محددة تعمل على تحريض القطاعات الأخرى للحاق بها. أين تعطى الاستثمارات المنتجة وخصوصا الصناعية منها الأولوية في الترتيب على حساب استثمارات البنية القاعدية باعتبار أن الأولى تشكل ضغطا محرضا للقيام بالثانية وفق مبدأ تحريض التنمية بواسطة نقص القاعدة الهيكلية على حد تعبير هيرشمان.

في حين ترى مقاربة الصناعات المصنعة لوبرنيس، التي تنطلق من فكرة أن أقطاب النمو التي طرحها *François PERROUX*، لا يمكن لها القيام بدورها المحرض لعملية التنمية دون أن تكون نواتج الصناعة الثقيلة، مع التركيز على نوع خاص منها وهو الصناعات المصنعة، وهي تلك التي تكون وظيفتها الأساسية إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين الصناعات بفضل وضع مجموعة جديدة من الآلات في خدمة الاقتصاد الوطني، بمعنى أبسط هي تلك الصناعات التي تشكل منتجاتها عملا تحريزيا لصناعات أخرى تستخدم هذه المنتجات كمدخلات لها. وهنا يجب الإشارة إلى أن صناعة الحديد والصلب ظلت ولا تزال تشكل الصناعة المصنعة الأكثر تحريضا لانطلاق التنمية في نظر دو برنيس رغم اعترافه أن هذه الصناعة المصنعة المحرضة للتنمية تبقى في نهاية المطاف نسبة حسب المرحلة التاريخية. لذلك فهو يرى ضرورة توفر مجموعة من الشروط لقيام الصناعات المصنعة بدورها التحريضي لإطلاق قوى التنمية بالإقتصاد المتخلف والمتماثلة في مساهمتها بنسب كبيرة في الناتج المحلي، استقلاليتها عن مراكز التمويل والتصنيع الخارجية وتوفر الاقتصاد المحلي على صناعات قابلة لاستخدام منتجات الصناعات المصنعة كمدخلات لها. (لمزيد من التفصيل، انظر :

- عبد الطيف مصيطفي وعبد الرحمن سانينة (2014)، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-75.
 - محمد كبداني (2012)، التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية، في فاطمة الزهراء زرواط وآخرون، كتاب الملتقى الوطني الأول حول: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر - استمرارية أم قطعة، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم، يومي 23 و 24 أفريل - 2014، ص ص 34-40.
 - محي الدين حمداني (2009)، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر -، ص ص 32-41.
 - مدحت القرشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-97.
 - HUGON Philippe (2003), *Le concept d'acteurs du développement chez les pionniers du développement : Albert Otto Hirschman et François Perroux*, Mondes en Développement , Vol.31-2003/4-N°124, pp9-31.
³ : صندوق النقد العربي (2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سبق ذكره، ص 89.

نحو التصدير للأسواق الخارجية (استراتيجيات التصنيع الموجه للتصدير)، مثلما فعلت دول جنوب شرق آسيا منذ عقد الستينيات، والتي حققت من وراء تطبيقها نتائج باهرة بفعل نجاحها في توفير المناخ الملائم لتنفيذ بداية لسياسات صناعية حامية ذكية وانتقائية في مرحلة أولى لغرض تهيئة صناعتها الوطنية لخوض غمار المنافسة ثم التوجه في مرحلة ثانية نحو التصدير إلى الأسواق الخارجية وتحولها بذلك إلى دول صناعية حديثة.

وكما ذكرنا آنفاً، يعد القطاع الصناعي، وبالخصوص شقه التحويلي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بتنفيذ بدخول اتفاقيات الشراكة بين الدول المتوسطة الشريكة التي تفرض واقعا جديدا قائما على تغيير قواعد المنافسة وتكريس التحرير الكامل للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الصناعية بشكل تدريجي وفق لبرنامج زمنية متفق عليها بين الأطراف المتعاقدة، والتي تتوج بإنشاء منطقة للتبادل الحر مخصصة لمنتجات الصناعة التحويلية مع تكثيف للتعاون الاقتصادي وزيادة المساعدات المالية وفق الآليات المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي. هذا ما يجعل أسواق الدول المتوسطة وبالخصوص العربية منها أكثر انفتاحا على المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي مما يعرض مختلف فروع القطاع الصناعي في البلدان المعنية لضغوط المنافسة.

وفي ضوء ما تقدم، نرى من المفيد على استكشاف واقع القطاع الصناعي في هذه البلدان بالتركيز على الدول العربية المعنية بمسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطة الذي يشكل في هذه الأخيرة نقطة قوة وضعف اقتصادياتها في آن واحد من منطلق أنه يحتل مكانة هامة فيها سواء من حيث المساهمة في الناتج واستيعاب اليد العاملة وتوفير الإيرادات المالية... ويساهم بشكل فاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا على مستوى الصناعات الاستخراجية مقابل تواضع في أداء الصناعات التحويلية التي لا تزال دون المستويات السائدة على المستوى العالمي بل حتى على مستوى العديد من الدول النامية، من خلال تتبع أدائه طيلة فترة تنفيذ متطلبات الشراكة الأوروبية المتوسطة وفق إعلان برشلونة التي انطلقت منذ زهاء عقدين من الزمن.

وذلك بالتعرف على مكانة القطاع في اقتصاديات الدول المتوسطة الشريكة وموقعه على المستوى العالمي، فضلا عن تحليل لأوضاعه الراهنة بالاستناد على بعض مؤشرات أدائه. ثم الانتقال بعد ذلك للحديث عن الاتجاه العام للتنافسية القطاع خلال الفترة 1995-2014 من خلال النظر في أداء بعض المؤشرات ذات الصلة ومدى قدرته على مواجهة تحديات المنافسة التي تبقى غير متكافئة على مستوى الأسواق المحلية أو الدولية سواء في ظل تنفيذ التدابير المتعلقة بتحرير التبادل التجاري الخاص بمنتجاته وفقا لما هو منصوص عليه في اتفاقيات الشراكة التي سبق الإشارة إليها آنفاً أو من خلال تنامي ضغوط المنافسة التي فرضها تصاعد العديد من الاقتصاديات النامية في آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية خلال العقود الثلاثة الماضية، أين باتت صادرات منتجاتها المصنعة تخترق على نحو غير مسبوق مختلف الأسواق سواء في الدول المتقدمة أو النامية مستفيدة من مكاسب الانفتاح وعودة الإنتاج وحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بشتى أشكالها الذي فرضه تكريس منطق العولمة الاقتصادية، ولكن أيضا من المزايا التنافسية التي تتمتع بها وخصوصا مزايا التخلف (تكاليف عمالة أقل، وجود هياكل إنتاجية جديدة، اتساع فرص الاستثمار وتوفر مدخلات الإنتاج...) على حد تعبير الاقتصادي ألكسندر جيرتشينكرون² Alexander Gerschenkron الذي رأى أنها تسمح بانتشار التصنيع في هذه الدول المتخلفة حسبه عبر آليات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا انطلاقا من الدول المتقدمة أو النواة التي تبدأ في فقدان ديناميكيتها وميزتها التنافسية على مستوى بعض الأنشطة، وبالتالي فهي بذلك تبدأ مسار التصنيع ومن ثم تحقيق التنمية من حيث انتهى الآخرون موفرة بذلك الوقت والمال والجهد مما يسمح لها بتحقيق نمو اقتصادي مكثفا وبشكل أسرع من الدول الرائدة المتقدمة كنتيجة لاختصار المراحل التي مرت بها التجارب السابقة.³

1- مكانة القطاع الصناعي في اقتصاديات الدول المتوسطة الشريكة مع تحليل لخصائص أوضاعه الحالية.

يتكون القطاع الصناعي كما هو معلوم من نشاطي الصناعة الاستخراجية والتحويلية، بحيث أن قوام التصنيع وركيزته الأساسية تكمن رغم أهمية قطاع الصناعة الاستخراجية في وجود قطاع صناعي تحويلي قوي. فرغم هذه الأهمية للصناعة التحويلية إلا أن مساهمتها تبقى هامشية في العديد من الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي لم يتجاوز متوسط مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2014 ما يقارب 10% كما هو الحال بالنسبة للجزائر، سوريا و لبنان، في حين يتراوح في بقية الدول العربية الأخرى الشريكة ما بين 16,48% و 18% وفي تركيا بنحو 19,71% وهي مستويات مقبولة إلى حد ما إذا تم أخذ هذه البلدان منفردة كونها مقارنة للمتوسط السائد على الصعيد العالمي وعلى مستوى الدول النامية المقدران خلال الفترة 2009-2013 بنحو 16% و 20% على الترتيب.

مع العلم أن مساهمة القطاع الصناعي عرفت تراجعا كبيرا على المستوى العالمي وفي مختلف الاقتصاديات المتقدمة والنامية نتيجة لتوسع الهائل لقطاع الخدمات ونموه بشكل مضطرب بارتفاع مساهمته إلى ما بين 65 و 70% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي ترافق مع تراجع مساهمته في تشغيل اليد العاملة بالمقارنة مع عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، إلا أن ذلك لا يعني تخييب دوره كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية للعديد من الأسباب، ولعل من بينها: استمرار قدرته على استيعاب القوى العاملة خصوصا في الدول النامية، كما أنه يشكل محور عملية الإبداع والابتكار في الإنتاج، وأن القطاعات الأخرى الخدمية تعمل على تقديم الخدمة لهذا القطاع من

¹ : بلقاسم العباس (2009)، التحول البيئي والأداء الإنتاجي والتنافسي لقطاع الصناعات التحويلية العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 11- العدد 2- يوليو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 39-40.

² : ألكسندر جيرتشينكرون Alexander Gerschenkron (1904-1978)، اقتصادي ومؤرخ أمريكي من أصل روسي، انصبت معظم أبحاثه حول دراسة مسارات التطور الاقتصادي في الدول الاشتراكية والرأسمالية، فهو من أشد منتقدي نظرية روستو Rostow لمرحلة النمو الاقتصادي الذي رأى أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي، للتنمية (المراحل الخطية)، في حين رأى جيرتشينكرون أن التنمية الاقتصادية فعلا يمكن أن تمر عبر مراحل خطية ولكن وفقا لمسار محدد نسبيا مع إمكانية استدر كالدول لتأخرها من خلال تجاوزها للعديد من الخطوات أو المراحل التي مر بها الدول الأخرى عبر استفادتها من التجارب السابقة و المكاسب المحققة من قبل هذه الدول السابقة لعملية الانتقال من التخلف إلى التنمية. ويبقى أن نشير إلى أن أبرز إسهاماته في هذا السياق، نجد كتابه المنشور سنة 1961 بعنوان :

- GERSCHENKRON Alexander (1962). *Economic backwardness in historical perspective, a book of essays*, Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts.

³ : روبرت غيلبين (ترجمة مركز الخليج للأبحاث) (2004)، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، ص 125 و ص 235.

خلال علاقتها التشابكية الخلفية والأمامية القوية معه، وبالتالي لا يمكن لهذه القطاعات أن تنمو بشكل مستدام ما لم يحقق القطاع الصناعي النمو المنشود، إضافة إلى أنه يبقى من أكثر القطاعات الاقتصادية على تطوير وتنمية الإنتاجية ورفع مستوياتها لقدرته على تطبيق واستخدام التقنية الحديثة.

ويظهر الجدول رقم 39، أن القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي يحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول العربية الشريكة سواء من حيث استيعابه للقوى العاملة باعتبار أنه استوعب ما يقارب 26% من العمالة الإجمالية كمتوسط سنوي خلال الفترة 1995-2014، أو من حيث مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسط قيمة ناتج القطاع في مجمل الدول العربية الشريكة خلال الفترة نفسها بنحو 19,7 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 32% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي. غير أن قيمة الناتج للقطاع في مجمل الدول المتوسطة العربية تبدو متواضعة إذا ما قورنت بقيمة الناتج الصناعي التركي التي كان متوسطها السنوي أكبر بستة أضعاف متوسط ناتج الدول العربية الشريكة مجتمعة والبالغ 117,74 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل نحو 29% من المتوسط السنوي للناتج المحلي الإجمالي التركي خلال نفس الفترة المذكورة آنفا مع تشغيله لربع العمالة الإجمالية. كما تتفاوت كذلك أهمية القطاع وأوضاعه في الدول العربية المعنية منفردة سواء من حيث:

- اتجاهات نمو الناتج الصناعي ومقدار مساهمته في الناتج المحلي للدول المعنية.
- أهمية كل من الصناعة الاستخراجية والتحويلية من حيث المساهمة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي، أو من حيث إنتاجيته عبر التعرف على متوسط نصيب العامل الصناعي من ناتج مجمل القطاع الصناعي (إنتاجية العامل الصناعي) وكذا مستويات إنتاج القطاع الصناعي ككل وإنتاج الصناعات الاستخراجية والتحويلية (متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة لكل منهما).

- توزيع مصادر القيمة المضافة في الصناعة التحويلية من خلال الوقوف عند مساهمة فروعها في قيمتها المضافة مما يعكس خصائصها خصوصا تلك المرتبطة بعوامل بطبيعة عوامل الإنتاج المتوفرة سواء ما تعلق منها بمدخلات الإنتاج الطبيعية، المحتوى التكنولوجي، مستوى الرأسمال البشري وكفاءته...، وهي كلها عوامل بالإضافة إلى ما ذكر سلفا من عناصر تعكس مكانة القطاع وأدائه ذات أثر بالغ على القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في هذه البلدان سواء كان ذلك على مستوى الأسواق المحلية أو الدولية.

الجدول رقم 39 : مكانة وأوضاع القطاع الصناعي في الدول العربية الشريكة وتركيا خلال الفترة 1995-2014

الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	سوريا*	تونس	د.ع.ش	تركيا	
44,25	50,36	4,32	4,57	16,81	8,28	9,08	19,66	117,74	ناتج القطاع الصناعي، ومنه:
51,60	35,47	28,69	20,56	28,32	27,58	30,42	31,80	29,17	% من PIB
10,27	4,14	5,01	4,10	3,64	15,56	2,40	6,44	4,57	م.م. النمو السنوي (%)
39,10	26,96	1,61	2,21	6,57	6,24	3,71	12,34	38,17	القيمة (مليار دولار)
85,56	53,53	37,26	48,35	39,00	70,31	40,85	53,55	32,41	% من ق.م. للقطاع
44,14	18,89	10,69	9,94	11,33	19,39	12,43	18,17	9,46	% من PIB
5,154	23,40	2,71	2,36	10,24	2,037	5,37	7,32	79,57	القيمة (مليار دولار)
14,44	46,46	62,73	51,64	60,00	29,68	59,14	46,30	67,58	% من ق.م. للقطاع
7,45	16,48	18,00	10,62	16,99	8,19	17,99	13,68	19,71	% من PIB
5,76	5,10	6,11	5,37	2,98	3,49	3,42	4,60	4,93	م.م. النمو السنوي (%)
26,30	22,40	20,20	غ.م	25,83	29,50	32,83	26,17	25,00	العمالة في القطاع الصناعي (% العمالة الإجمالية)
1982,2	670,1	779,3	738,0	519,9	415,9	840,4	849,4	غ.م	نصيب الفرد من ناتج القطاع الصناعي (دولار)
12042	7096	14661	4533	3792	3974	5432	7361	غ.م	نصيب العامل الصناعي من ناتج القطاع الصناعي (دولار) **
134,9	308,4	401,6	573,4	320,7	46,9	543,3	320,7	غ.م	نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية (دولار) *** (مستوى إنتاج الصناعة التحويلية)
1321,8	229,8	135,7	غ.م	95,9	382,0	203,6	394,8	غ.م	نصيب الفرد من ناتج الصناعة الاستخراجية (دولار) *** (مستوى إنتاج الصناعة الاستخراجية)

مساهمة بعض فروع قطاع الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للقطاع (%) ****

5,04	11,83	8,93	7,50	15,54	57,34	29,74	13,10	18,43	- النسيج والملابس
11,16	8,15	3,29	2,72	4,71	0,00	3,79	4,83	16,46	- الآلات ومعدات النقل.
42,82	18,11	26,46	26,62	29,03	17,38	15,77	25,17	14,80	- الأغذية والمشروبات والتبغ (الصناعة الغذائية والزراعية المحولة)
8,48	16,58	17,47	6,64	14,76	21,52	9,21	13,52	8,88	- الصناعات الكيماوية

م.م. النمو : متوسط معدل النمو ، ق.م. : القيمة المضافة ، د.ع.ش : الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي. * (متوسط الفترة 1995-2010). ** بالأسعار الجارية ومتوسط الفترتين 1995-2005 و 2011-2014. *** بالدولار بالأسعار الثابتة لسنة 2005 ومتوسط الفترة 2004-2012. **** متوسط الفترة 1995-2013 باستثناء مساهمة النسيج والملابس في سوريا (متوسط الفترة 1995-2002).

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

1 : عبد اللطيف محيسن (2014)، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، المجلة الاقتصادية، العدد4- مارس، دائرة التنمية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي، أبو ظبي، ص 4.

- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي - *World Development Indicators - WDI* لسنة 2015 : يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي : <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (2014)، نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية : 2006-2012، العدد 8 ، بيروت والرباط، ص ص7-8 و ص ص13-14.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (2012)، نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية : 2004-2010، العدد 7- يوليو/ تموز، بيروت والرباط، ص ص7-8 و ص ص13-14.
- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات : 2000 (ملاحق الفصل الرابع : ص ص 65-68) ، 2006 (ملاحق الفصل الرابع : ص ص 82-85) ، والملاحق الإحصائية للتقارير من سنة 2009 إلى 2015.

يسمح لنا تتبع بيانات الجدول أعلاه، استخلاص جملة من الملاحظات ذات الصلة بواقع وخصائص القطاع الصناعي في الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي خصوصا في ما تعلق بشقه التحويلي، والتي يمكن عرضها على النحو الموالي .

1-1- اتجاهات نمو القطاع ومقدار مساهمته في الناتج المحلي للدول المتوسطية الشريكة : تفاوت في الأهمية بين الأنشطة الاستخراجية والتحويلية تبعا لوفرة ونوعية الموارد المتاحة لعملية التصنيع.

أين نسجل في هذا الصدد، وجود تفاوت في مساهمة مجمل القطاع بين الدول عينة الدراسة في الناتج المحلي الإجمالي تراوح متوسطه السنوي خلال الفترة 1995-2014 في الدول العربية الشريكة منفردة ما بين 21% و 52% و نحو 30% في تركيا. ويعود هذا التباين إلى شبكة من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى ذلك خلاصتها هي المفارقة المالية والاقتصادية بين الدول المعنية، والاختلاف في مضامين الاستراتيجيات التنموية والصناعية المتبعة فيها، ومصادر المواد الأولية ووضع العمالة كما ونوعا، وأوضاع الأسواق العالمية للصادرات الصناعية المرتبطة بدورها بالعديد من العوامل ومنها أداء الاقتصاد العالمي وتأثيره على مستوى الطلب على الإنتاج الصناعي. وقد تراوح متوسط قيمة الناتج بين 50,36 مليار دولار المسجل في مصر (35,47% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي) و قرابة 4,5 مليار دولار المسجل في كل من الأردن ولبنان (28,7% ، 20,56% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي للبلدين على التوالي)، أين قدر بنحو 44 مليار دولار في الجزائر (51,6% من متوسط الناتج المحلي)، و 16,8 مليار دولار في المغرب (28,32% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي)، وما بين 8 و 9 مليار دولار في كل من سوريا وتونس (27,6% و 30,42% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي للبلدين على الترتيب).

مع العلم أن القيمة المضافة لمجمل القطاع الصناعي، سلكت منحى تصاعديا خلال فترة الدراسة كما يظهره متوسط معدل نموه السنوي الذي قارب 6,5% كمتوسط لمجموع الدول العربية الشريكة و 4,57% في تركيا، أين تراوح على مستوى الدول العربية الشريكة منفردة ما بين 2,3% و 5% في كل من تونس، المغرب، لبنان، الأردن ومصر ، في حين قدر بنحو 10% و 15,6% في كل من الجزائر وسوريا (متوسط الفترة 1995-2010) على الترتيب. والذي يعزى بصفة أساسية في العديد من بلدان عينة الدراسة إلى استمرارية الأداء الجيد المسجل على مستوى أنشطة الصناعة الاستخراجية طيلة فترة الدراسة، والتي تحتل مكانة هامة سواء لكونها تمثل المكون الأكبر في الإنتاج الصناعي أو من حيث مساهمتها في الناتج وكونها مصدرا رئيسيا لإيرادات المالية المتأتية من صادراتها نحو الخارج ومن ثم تمويل استثمارات البرامج التنموية فيها، وهي أنشطة موزعة أساسا بين ثلاث نشاطات رئيسية وهي : استخراج المحروقات (النفط والغاز)، استخراج وتجهيز الخامات المعدنية (خاصة الحديد والزنك والنحاس)، واستخراج الخامات غير المعدنية وأهمها الفوسفات والبوتاس ومحاجر مواد البناء، والتي يبقى أدائها في نهاية المطاف مرتبطا بالتغيرات التي تطرأ في الأسواق العالمية باعتبار أن أسعار منتجاتها وكميتها محددة خارج سيطرة المنتجين.¹

وتعد الجزائر بصفقتها دولة منتجة ومصدرة صافية للمحروقات أكثر الدول الشريكة التي يعتمد قطاعها الصناعي على الأنشطة الاستخراجية الخاصة بالمحروقات (النفط والغاز الطبيعي) باعتبارها تمثل أزيد من 85% من القيمة المضافة لمجمل القطاع الصناعي بناتج قدر متوسطه السنوي بزهاء 39 مليار دولار وهو ما يعادل 44% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة آنفا، تليها سوريا التي ساهمت فيها الصناعة الاستخراجية بما يناهز 70% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي بناتج بلغ متوسطه السنوي بنحو 6,24 مليار دولار مما يعادل 19,4% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي، ثم مصر التي ساهمت فيها الصناعة الاستخراجية بقرابة 53,5% من القيمة المضافة لقطاع الصناعي بناتج قدر متوسطه السنوي خلال نفس الفترة السابقة بحوالي 27 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل نحو 18,9% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي.

في حين أن مساهمة أنشطة الصناعة الاستخراجية كانت بدرجة أقل في بقية الدول الشريكة رغم أهميتها خصوصا وأنها مصدرا هاما من مداخيلها من النقد الأجنبي من منطلق أن مساهمتها في القيمة المضافة لمجمل القطاع الصناعي تراوحت ما بين 37% و 48% و بناتج تراوح متوسطه ما بين 1,6 و 6,6 مليار دولار وهو ما يمثل ما بين 10 و 12% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي. وهذا مقابل توسع ملحوظ ولو بشكل متباين لقطاع الصناعة التحويلية التي تشتمل كما هو معلوم على مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية من أهمها الصناعات الغذائية، النسيج والملابس، الصناعات الكيماوية، والتعدين، الآلات والمعدات وغيرها من الأنشطة التي تتفاوت في أهميتها بين بلد وآخر بناء على توفر الموارد الأولية ومدى التقدم الاقتصادي والفني لتلك الدولة. أين نلاحظ في هذا السياق مساهمة الصناعة التحويلية بحيز هام من الناتج الصناعي في كل من تونس، المغرب والأردن بلغ متوسطه السنوي خلال الفترة 1995-2014 بما يقارب 60% وبناتج تراوح ما بين 2,7 مليار و 10,24 مليار دولار أمريكي وهو بنسبة مساهمة في متوسط الناتج المحلي قدرها نحو

¹ : صندوق النقد العربي (2001)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص 54.

17,7% في حين قدر متوسط قيمة ناتج الصناعة التحويلية في كل من مصر بحوالي 23,4 مليار دولار أمريكي وبمساهمة في متوسط القيمة المضافة للقطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة قدرها 46,46% و 16,5% على التوالي، وفي لبنان بنحو 2,4 مليار دولار وبمساهمة في كل من متوسط القيمة المضافة للقطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة السابقة قدرها 51,64% و 10,62% على الترتيب. أما في الجزائر وسوريا، فنجد أن دور أنشطة الصناعة التحويلية يبقى هامشياً سواء على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى القطاع الصناعي الذي تغلب عليه أنشطة الصناعة الاستخراجية كما أسلفنا الذكر، وهو ما يتبين من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي التي لم يتعد متوسطها السنوي خلال فترة الدراسة حدود 8% في البلدين، وكذا مساهمته في القيمة المضافة للقطاع الصناعي التي لم يتجاوز متوسطها عتبة 15% في الجزائر و 30% في سوريا.

والملاحظ كذلك من خلال الجدول، أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية سلكت منحى تصاعدياً في الزيادة خلال فترة الدراسة، تراوح متوسط معدل نموها السنوي على مستوى الدول منفردة ما بين 3% و 6% وبمتوسط لمجمل الدول العربية الشريكة قدره 4,6%، غير أن هذا التحسن الملموس في أداء الصناعة التحويلية يبقى غير كافٍ بالنظر لمحدودية القاعدة الإنتاجية في هذه الدول، والتي لا تزال تتركز على صناعات خفيفة موجهة للأسواق الداخلية وذات منافسة شديدة من منتجات الدول النامية الأخرى، فضلاً عن كون أدائها يبقى دون المستويات المحققة في العديد من الدول والمناطق الاقتصادية الأخرى في العالم بما فيها النامية على غرار تركيا الشريك المتوسطي الآخر مع الاتحاد الأوروبي التي تمتلك أكبر قاعدة صناعية تحويلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مستوى الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المتدني والمتوسط على وجه التحديد، والتي بلغ المتوسط السنوي لناتج صناعاتها التحويلية خلال الفترة 1995-2014 ما يقرب 67,6 مليار دولار أمريكي وبمعدل نمو سنوي له قدره 5% وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها 20%، وهو ما يعني أن الدول العربية الشريكة مجتمعة لم تستطع تحقيق سوى 75,8% من متوسط ناتج الصناعة التحويلية في تركيا خلال الفترة المذكورة.

1-2- تدني إنتاجية القطاع سواء بشقيه الاستخراجي والتحويلي مع ارتباطها بارتفاع الناتج بدلا من أن تعكس مدى نوعية وكفاءة اليد العاملة المستخدمة في القطاع.

يعتبر القطاع الصناعي الصناعي بأنشطته المختلفة من أهم القطاعات الموفرة لفرص العمل والمساهمة في استيعاب فائض قوة العمل، أين ساهم في المتوسط في توفير فرص عمل لنحو ربع (26%) إجمالي اليد العاملة لمجمل الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2014، حيث تراوحت نسب قوة العمل في القطاع الصناعي إلى إجمالي قوة العمل في الدول المعنية منفردة بين 20,2% المسجلة في الأردن و 32,83% التي سجلت في تونس.

أما في ما يتعلق بإنتاجية القطاع المعبر عنها بمتوسط نصيب كل من الفرد والعامل الصناعي من ناتج مجمل القطاع الصناعي، وكذا بواسطة مستوى إنتاج الصناعات الاستخراجية والتحويلية المعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة لهذين النوعين من التصنيع. فيمكن القول من خلال تتبع بيانات الجدول رقم 39 أنها متفاوتة بين الدول وحتى بين الأنشطة الصناعية نفسها تبعاً لأهمية القطاع ككل من ناحية ومدى أهمية الأنشطة الاستخراجية أو التحويلية في بنية القطاع الصناعي وكذا خصائصه (أساليب التصنيع المستخدمة، حجم القوى العاملة في القطاع، نوعية اليد العاملة المستخدمة...) في البلدان المعنية. غير أنه أهم ما يمكن تصف به أنها مرتبطة بالأداء المسجل عموماً على مستوى الناتج (يرتبط بدوره بعدد من العوامل كحجم الإنتاج الصناعي، أسعار المنتجات الصناعية ومستويات تكاليف الإنتاج، عدد العمال وغيره) أكثر من كونها تعكس مدى التغيير الحاصل في نوعية كفاءة اليد العاملة المستخدمة (إنتاجية العمل).

عموماً قدر متوسط نصيب الفرد من ناتج القطاع الصناعي في مجمل الدول العربية الشريكة بنحو 850 دولار بالأسعار الجارية، في حين تراوح على مستوى الدول منفردة بين 1982 دولار المسجل في الجزائر بفعل تحسن أداء الصناعة الاستخراجية التي استفادت من ارتفاع أسعار النفط منذ مطلع الألفية لغاية سنة 2014 و بين 416 دولار المسجل في سوريا، علماً أنه لم يتجاوز في بقية الدول العربية الشريكة حدود 800 دولار سنوياً. ونفس القول ينطبق كذلك على نصيب العامل الصناعي من الناتج الصناعي الذي بلغ متوسطه بالأسعار الجارية خلال الفترتين (1995-2005 و 2011-2014) في مجمل الدول العربية الشريكة نحو 7361 دولار أمريكي، في حين قدر سنة 2013 بحوالي 13860,5 دولار أمريكي وهو مستوى إنتاجية يبقى ضعيف وأقل بكثير من متوسط إنتاجية العامل في مجمل الدول العربية البالغ 66418 دولار أمريكي²، والذي يعتبر متدنياً بدوره قياساً بمتوسط إنتاجية العامل الصناعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية أو حتى بالمتوسط العالمي من منطلق أنه لم يشكل سوى 40% من إنتاجية العامل في الدول المتقدمة، وحوالي 60% على المستوى العالمي سنة 2013.

ويمكن تأكيد ما تقدم بشأن ضعف معدلات إنتاجية القطاع الصناعي من خلال تتبع إنتاجية الصناعة التحويلية على وجه الخصوص من منطلق أنها تمثل قوام التصنيع وركيزته الأساسية رغم أهمية قطاع الصناعة الاستخراجية التي يبقى وجودها في بلد ما مرتبطاً بالمتاح من الموارد الطبيعية الباطنية، فضلاً عن كونها تعبر عن البعد الأول من الأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنافسية الصناعية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية *UNIDO* والتي يتم قياسها بواسطة مؤشر الأداء الصناعي التنافسي *Competitive Industrial Performance (CIP) index* كما سنرى ذلك لاحقاً، وهو البعد الذي يبين القدرة التصنيعية التي يستخدم فيها قيمة متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية كمقياس أساسي لمستوى بلد ما في التصنيع ومدى قدرته على الإنتاج

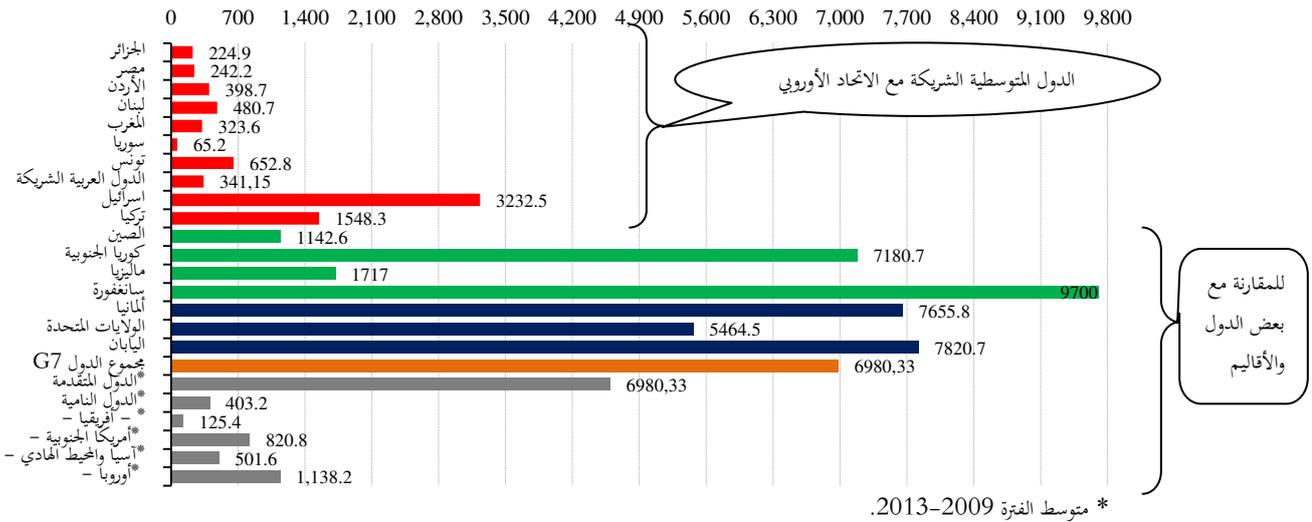
¹ : صندوق النقد العربي (2014)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² : نفس المرجع السابق، الملحق رقم 4/4 - ص 374.

³ : صندوق النقد العربي (2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سبق ذكره، ص 87.

ضمن صناعات ذات القيم المضافة المختلفة.¹ إذ تظهر بيانات الجدول السابق أن متوسط نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية خلال الفترة 2004-2012 في مجمل الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي بلغ نحو 320,7 دولار (بالأسعار الثابتة لسنة 2005)، في حين قدر على صعيد البلدان فرادى بين 47 دولار و320 دولار في كل من سوريا، الجزائر، مصر والمغرب، وبين 400 دولار و580 دولار في كل من الأردن، لبنان وتونس. أما في سنة 2013، بلغ متوسط نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية 341,16 دولار (بالأسعار الثابتة لسنة 2005)، أين كان دون 400 دولار في مجمل الدول العربية الشريكة باستثناء كل من تونس التي بلغ نحو 653 دولار ولبنان بـ 480,7 دولار في الوقت الذي تراوح فيه في بقية الدول الأخرى بين 65 دولار المسجل في سوريا و398,7 دولار في الأردن (225 دولار في الجزائر، 242 دولار في مصر و323 دولار في المغرب)، وهي مستويات متدنية بشكل حاد مقارنة بالمتوسطات المسجلة على مستوى الدول الشريكة الأخرى (إسرائيل وتركيا) بل هي دون المتوسط المسجل في الدول النامية خلال الفترة 2009-2013 وبالغ نحو 403 دولار كما هو مبين في الشكل البياني الموالي مع استثناء كل من لبنان وتونس.

الشكل البياني رقم 29: نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية في الدول المتوسطية الشريكة وبعض الدول والأقاليم في العالم سنة 2013. دولار أمريكي بالأسعار الثابتة لسنة 2005.



* متوسط الفترة 2009-2013.

المصدر: تم إعداد الشكل البياني بناء على المعطيات الواردة في:

- UNIDO (2015), *Industrial Development Report 2016: The Role of Technology and Innovation in Inclusive and Sustainable Industrial Development*, United Nations Industrial Development Organization- UNIDO-, Vienna, Annexes: Annex B2 (Table B2.1) pp224-227, Annex B3 (Table: B3.8) pp231.

فمن خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية في مجمل الدول العربية الشريكة سنة 2013 لم يمثل سوى 10,5% من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحقق في إسرائيل والبالغ 3232,5 دولار و 22% من متوسط نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية في تركيا والبالغ نحو 1548 دولار أمريكي، وهو ما يبين الفرق الشاسع في مستويات القدرات التصنيعية بينهما وبين الدول العربية الشريكة، والذي يزداد عمقا إذا ما وسعنا مجال المقارنة ليشمل الدول المصنعة حديثا والدول الصناعية الكبرى في العالم (مجموعة السبعة G7)، إذ نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية في سنغافورة كان أكبر بـ 28 مرة من مثيله في البلدان العربية الشريكة و في كوريا الجنوبية بـ 21 مرة وفي ماليزيا بـ 5 أضعاف، أما المتوسط المسجل في دول مجموعة G7 فكان أكبر بـ 20 مرة.

3-1- هيكلية الصناعة التحويلية - غلبة للصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة والموارد الأولية وذات محتوى تكنولوجي وقيم مضافة متدنية -

يكشف لنا توزيع مصادر توليد الدخل في قطاع الصناعة التحويلية من خلال الوقوف عند مساهمة فروعها المختلفة في قيمتها المضافة الواردة في الجدول السابق، وجود اتجاه نحو تشابه لهياكل الصناعة التحويلية في مجمل الدول العربية الشريكة وتركيا مع بنية القطاع السائدة في أغلب الدول النامية، وهي هياكل تتركز في الأساس على أنشطة مستندة على قاعدة للموارد الطبيعية وكذلك الأنشطة المنخفضة التكنولوجية، والتي هي أكثر عرضة للضغوط التنافسية باعتبار أن فرص دخول القادمين الجدد لهذه الصناعات والنفوذ إلى أسواقها تعد سهلة نسبيا خصوصا وأنه غالبا ما تتحقق المزايا التنافسية في هذه الأنشطة بفضل اعتبارات الأسعار التي تتحدد بمدى توفر المزايا النسبية من مدخلات الإنتاج الطبيعية ونوعية وحجم العمالة أكثر من العوامل المتعلقة بمدى تطور المحتوى التكنولوجي والجودة أو العلامات التجارية وغيرها.

وبذلك، تتشابه ظروف الدول المعنية من منظور استحواد أنشطة الصناعة الغذائية والنسيج والملابس على حيز هام من القيمة

¹ هويدا عبد الهادي (2013)، الصناعات التحويلية في أفريقيا - الفرص والتحديات مع التركيز على مصر وتونس، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 54.

² فادية عبد السلام (2007)، المزايا التنافسية للمنتجات العربية: دراسة حالة الصناعة التحويلية المصرية، مداخلة مقدمة للندوة حول المزايا التنافسية للمنتجات العربية المنظمة من قبل الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية واتحاد الغرف التجارية السورية - غرفة تجارة دمشق، يوم 26 أوت، دمشق، ص 100.

المضافة للصناعة التحويلية مقابل تناقص الأهمية النسبية لصناعات معدات النقل والآلات والتجهيزات وغيرها من الصناعات الرأسمالية التي هي أصلاً موجهة في أغلبها لتلبية احتياجات السوق الداخلي مع تسجيل تفاوت في المساهمة النسبية للأنشطة الصناعية الوسيطة في إجمالي القيمة المضافة على غرار أنشطة الصناعة الكيماوية من بلد لآخر. إذ بلغ متوسط المساهمة النسبية لكل من الصناعة الغذائية والنسيج والملابس في إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية لمجموع الدول العربية الشريكة خلال الفترة 1995-2013 قرابة 38,3% موزعة بين 25,17% كمساهمة للصناعة الغذائية و 13,1% بالنسبة لصناعة النسيج والملابس، تليها مساهمة أنشطة الصناعة الكيماوية المساوية لمساهمة صناعة النسيج والملابس، في حين كانت مساهمة صناعات الآلات ومعدات النقل هامشية لم يتجاوز متوسطها خلال نفس الفترة السابقة حدود 5% من القيمة المضافة الإجمالية لمجموع الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة لهيكيلية الصناعة التحويلية التركيبية، فنجد أن قرابة 59% من متوسط القيمة المضافة الإجمالية للفترة السابقة ساهمت بها القطاعات السابقة الذكر بنسب متفاوتة موزعة بين أنشطة الصناعة النسيجية والملابس التي ساهمت بـ 18,43% والآلات والمعدات بـ 16,46% وهي مساهمة تبقى ذات أهمية إذا ما قورنت بمثلها في الدول العربية الشريكة، لتأتي بعد ذلك مساهمة كل من الصناعات الغذائية والكيماوية بنسبتي 14,8% و 8,88% على التوالي.

أما على صعيد الدول العربية الشريكة منفردة، فنجد أنه على رغم من تفاوت الأوزان النسبية لهذه النشاطات الصناعية بين الدول في توليد الناتج تفاوتاً واضحاً، إلا أن أنشطة كل من الصناعات الغذائية والنسيج والملابس بقيت محافظة على المكانة الهامة التي تحتلها ضمن الهيكل القطاعي للصناعة التحويلية في مجمل هذه الدول، وهي صناعات خفيفة تحقق قيم مضافة متدنية تستند كما ذكرنا آنفاً على قاعدة موارد زراعية وعلى تكنولوجيا منخفضة وكثيفة الاستخدام للعمالة، وهو ما يتبين جلياً من خلال نصيبها النسبي الهام في إجمالي القيمة المضافة لقطاع المصنعة التحويلية والذي تراوح ما بين 43,5% و 65%، وتوفيرها فرص العمل للقوى العاملة فضلاً عن كون بعض أنشطتها ذات توجه تصديري كصناعات النسيج والملابس في بعض الدول ونعني بها تونس، المغرب، سوريا ومصر.

وتأتي الصناعات الغذائية في مقدمة الأنشطة الصناعية مساهمة في القيمة الإجمالية للصناعة في مجمل الدول العربية الشريكة التي تنتشر فيها على نحو واسع وإن كان ذلك بشكل متفاوت تبعاً لوفرة المدخلات ومقدار الطلب والقدرة التنافسية، وفرص الاستثمار. كما تتسم معظم هذه الأنشطة بأنها صغيرة ومتوسطة وتكاد تكون محلية لمحدودة مساهمتها في التجارة الخارجية للدول المعنية لأسباب شتى من أهمها انخفاض مستوى الجودة، ارتفاع التكاليف، وضعف القدرة التنافسية مع المنتجين الكبار، فضلاً عن طبيعة المزايا في تلك الصناعات. وقد تراوح متوسط نصيبها النسبي من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال الفترة 1995-2013 بين 15,8% و 18,11% في كل من تونس، سوريا، ومصر، وما بين 26% و 29% في كل من لبنان، الأردن والمغرب، في حين بلغ متوسط المساهمة النسبية لهذه الصناعة أعلى مستوياتها في الجزائر وبما يناهز 43% من متوسط القيمة المضافة الإجمالية للصناعة التحويلية لنفس الفترة سائلة الذكر وهو ما يعكس المكانة التي باتت تحتلها في بنية الصناعة التحويلية، غير أنها تبقى دون المستوى المطلوب باعتبارها أنشطة موجهة فقط نحو تلبية السوق الداخلي مع عدم قدرتها على تكوين قاعدة إنتاجية موجهة أيضاً نحو الأسواق الخارجية بفعل ضعف قدراتها التصديرية.

أما أنشطة صناعة النسيج والملابس فلها أهمية خاصة في الهيكل القطاعي للصناعة التحويلية للعديد من دول المنطقة المتوسطية على غرار تركيا وبعض الدول العربية الشريكة ونخص بالذكر تونس، المغرب، سوريا ومصر بوصفها من الصناعات التقليدية الرئيسية التي اشتهرت بها، وتتجلى هذه الأهمية بكونها مصدراً من المصادر الرئيسية في توليد دخل القطاع وتوفيرها لفرص العمل لشريحة واسعة من القوى العاملة فضلاً عن مساهمتها بنصيب هام في الهيكل التصديري السلعي لبعض الدول (تركيا، تونس والمغرب وبدرجة أقل مصر وسوريا) والموجه بالدرجة الأولى نحو أسواق دول الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك نسجل من خلال تتبع بيانات الجدول السابق تباين النصيب النسبي لهذه الصناعة في إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية من بلد لآخر، إذ نلاحظ في هذا السياق أن متوسط مساهمتها في ناتج الصناعة التحويلية خلال الفترة 1995-2014 كان متواضعاً يتراوح ما بين 5% و 9% في كل من الجزائر، لبنان والأردن، في حين تزداد أهميته بالمقارنة مع الدول السابقة في كل مصر بـ 11,9% والمغرب بـ 15,5%، وبالأخص في كل تونس التي بلغ متوسط نصيبها النسبي خلال نفس الفترة السابقة نحو 30% وسوريا التي وصل إلى حدود 57% خلال الفترة 1995-2010) قبل نشوب الحرب الأهلية).

ويبقى أن نشير إلى أن القطاع النسيجي عرف تراجعاً كبيراً في العديد من الدول العربية الشريكة خصوصاً منذ سنة 2005 التي شهدت تحريراً كاملاً لتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة طبقاً للاتفاقية المتعددة الأطراف للتجارة المنسوجات والملابس لمنظمة التجارة العالمية بعد إلغاء العمل بنظام الحصص الذي كانت تتمتع به صادرات الدول المتوسطية الشريكة في أسواق دول الاتحاد الأوروبي، مما جعل منتجاتها في أسواقها تتعرض لمنافسة شديدة من موردين آخرين، وهي منتجات تتسم بقدرة تنافسية محدودة نسبياً إذا ما قورنت بمثلها ذات المنشأ الآسيوي على وجه الخصوص، والتي تعزى إلى ضعف الإنتاجية الصناعية بفعل ضعف التشابك والتكامل الرأسي لمدخلاتها مما يزيد من تكلفة الإنتاج (استيراد الدول المعنية لثلث قيمة الإنتاج في صورة مستلزمات للصناعة النسيجية - آلات وألياف، تصاميم، كيميائيات... - من الخارج) والارتفاع النسبي للأجور مقارنة بالدول الآسيوية رغم انخفاضها مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي²، ويضاف إلى ذلك قدم الآلات والتقنيات المستخدمة ووجود عوائق في نظم التوريد والتصدير والتسويق في بعض الدول المعنية.³

¹ : صندوق النقد العربي (2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سبق ذكره، ص 99.
² : بلغ متوسط تكلفة وحدة العمل (شاملة الأعباء الاجتماعية) للساعة الواحدة في قطاع صناعة الملابس سنة 2008، ما بين 0,22 و 0,55 دولار أمريكي في الدول الآسيوية المصدر الرئيسية لمنتجات القطاع (الصين، بنغلادش، باكستان، الهند، فيتنام، سريلانكا، اندونيسيا، كمبوديا)، وما بين 0,83 و 2,44 دولار في الدول المتوسطية الشريكة (مصر، تونس، المغرب، تركيا)، وبين 2,55 و 4,45 لدى الأعضاء الجدد للاتحاد الأوروبي من دول وسط وشرق أوروبا (بولندا، سلوفاكيا، ليتوانيا، رومانيا، المجر).
 (AMMAR Gilbert & ROUX Nathalie (2009), *Délocalisation et nouveau modèle économique : le cas du secteur textile-habillement*, La revue de l'IRES, Vol63-N°3 , p134.)

³ : أنظر في الصدد :

- صندوق النقد العربي (2008)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، مرجع سبق ذكره، ص 77.
 - صندوق النقد العربي (2007)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006، مرجع سبق ذكره، ص 14.

وبذلك، كان للعوامل الداخلية والخارجية التي سببت تراجعها هما في أداء القطاع النسيجي في الدول المعنية، أثرا بالغا على حجم صادراتها وحصصها في الأسواق الخارجية ونخص بالذكر أسواقها التقليدية في دول الاتحاد الأوروبي التي تراجعت بشكل كبير منذ سنة 2005 لصالح منافسيها من الدول الآسيوية التي استطاعت تحقيق مكاسب كبيرة بفعل استفادتها إضافة إلى مزاياها النسبية التقليدية والتنافسية التي تتمتع بها من الظروف المترتبة عن تحرير التجارة الدولية الخاصة بالمنتجات النسيجية في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف مع انضمام منافسين جدد لمنظمة التجارة العالمية (الصين وفيتنام سنتي 2001 و 2007 على التوالي) الذين تمكنوا من استقطاب استثمارات ضخمة في هذا القطاع في إطار استراتيجيات إعادة التوطين في الخارج *Délocalisation* التي انتهجتها الشركات المتعددة الجنسيات بنقل أنشطتها إليها، وهو ما بات يشكل تحديا لمستقبل الصناعة النسيجية في العديد من الدول العربية الشريكة (تونس، المغرب) خصوصا في ظل المخاوف المتزايدة من تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها التي تعتمد عليها هذه الصناعة بشكل كبير في هذه الدول بل وحتى إعادة نقل وتوجيه الأنشطة الموجودة فيها نحو الدول المنافسة لها (آسيا، أفريقيا وحتى تركيا).

وللوقوف على مدى الخسائر التي لحقت بالدول المتوسطية الشريكة الموردة للمنتجات النسيجية والملابس نحو الاتحاد الأوروبي جراء ما سبق عرضه، سنستعين ببيانات الجدول الموالي الذي يظهر القيمة الإجمالية للصادرات للشركاء المتوسطيين ونسب حصصهم في أسواق الاتحاد الأوروبي خلال سنتي 2005 و 2012 مع إبراز للتغيرات الحاصلة الفترتين ومقارنة ذلك مع حقيقه المنافسين الرئيسيين لهم (الصين، الهند، بنغلادش، فيتنام، وباكستان).

الجدول رقم 40 : تطور واردات الاتحاد الأوروبي من منتجات النسيج والملابس من مورديه الرئيسيين في آسيا ومنطقة المتوسط سنتي 2005 و 2012.

الموردين		2005	2012	التغير بين 2005 و 2012	الحصة من الواردات الاجمالية للاتحاد الأوروبي (%)	
		2005	2012	التغير بين 2005 و 2012	2005	2012
الدول الآسيوية	الصين	21,36	35,05	64,09 %	30,1 %	39,1 %
	بنغلادش	0,371	0,856	130,72 %	5,4 %	9,6 %
	الهند	0,527	0,628	19,16 %	7,7 %	7,0 %
	باكستان	0,205	0,282	37,56 %	3,0 %	3,2 %
	فيتنام	0,781	1,988	154,5 %	1,1 %	2,2 %
المجموع	23,24	38,80	66,94 %	47,3 %	61,1 %	
الدول المتوسطية	تركيا	11,49	11,98	4,26 %	16,7 %	13,4 %
	تونس	2,863	2,404	-16,03 %	3,9 %	2,7 %
	المغرب	2,374	2,216	-6,65 %	3,4 %	2,5 %
	المجموع	16,72	16,60	-0,76 %	24,0 %	18,6 %

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- LIMANTOUR Jean-François (2013), *les importations européennes d'habillement : Situation, évolution & caractéristiques*, Etude réalisée par Cercle Euro-méditerranéen des Dirigeants Textile-Habillement – CEDITH-, Paris, pp7-8.

تظهر بيانات الجدول بوضوح الخسائر التي لحقت بالدول المتوسطية فيما يخص صادراتها من السلع النسيجية والملابس في أسواقها التقليدية في دول الاتحاد الأوروبي، إذ باتت تواجه منافسة شرسة من طرف منافسيها من الدول الآسيوية التي حققت مكاسب هامة فيها. إذ ارتفعت قيمة الصادرات الاجمالية للقطاع لمجموع الموردين الرئيسيين الخمسة (الصين ، بنغلادش، الهند ، باكستان، وفيتنام) بين سنتي 2005 و 2012 بحوالي 67 % بانتقالها من 23,24 مليار دولار أمريكي الى 38,80 مليار دولار أمريكي والتي كان معظمها من المنتجات الصينية المنشأ التي ارتفع صادراتها بنحو 64 % بانتقالها من 21,36 مليار دولار الى 35,05 مليار دولار، تليها فيتنام التي ارتفعت قيمة صادراتها النسيجية نحو الاتحاد الأوروبي بحوالي 154% خلال نفس الفترة السابقة بانتقالها من 781 مليون دولار الى 1,988 مليار دولار أمريكي، فبنغلادش التي ارتفعت قيمة صادراتها من 371 مليون دولار الى 856 مليون دولار وبنسبة نمو قدرها 130 %، وكذا الهند وباكستان اللتان سجلتا بدورها ارتفاعا في قيمة صادراتهما من السلع النسيجية خلال نفس الفترة السابقة بنسب قدرها 19,36 % و 37,56 % على التوالي. هذا ما سمح لهذه الدول مجتمعة بتوسيع حصتها في أسواق الاتحاد بحوالي 29 % ، إذ بلغت حصة هذه الدول مجتمعة من الواردات الاجمالية للاتحاد سنة 2012 قرابة 61% بعدما كانت في حدود 47 % سنة 2005، هذا ما ينطبق كذلك على الدول فرادي مع استثناء الهند التي تراجع نصيبها النسبي من اجمالي الواردات الأوروبية من النسيج والملابس 9,1 %، أين نلاحظ توسيع الصين حصتها بقرابة 30 % بانتقال مساهمتها في الواردات الاجمالية الأوروبية من 30 الى 39 %، ونفس القول ينطبق كذلك على بقية الموردين الآسيويين للاتحاد الأوروبي من السلع النسيجية والملابس الذين ارتفعت حصصهم بنسب تراوحت بين 6,7 % و 100 %.

ومقابل هذا التوسع الآسيوي في أسواق الاتحاد الأوروبي من المنسوجات والملابس، تعرضت الدول المتوسطية الشريكة لفقدان حصص هامة من أسواقها التقليدية في دول الاتحاد الأوروبي بلغت نسبتها نحو 22 % لمجموع الدول الواردة في الجدول بين سنتي 2005 و 2012 ، أين تراجعت المكانة النسبية لهذه الدول مجتمعة من الواردات الأوروبية النسيجية والملبسية من 24 % الى 18,6 % ، والتي جاءت انعكاسا لما حصل على مستوى الدول منفردة التي سجلت في مجملها تراجعا كبيرا في أحجام صادراتها وحصصها في أسواق الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة مع استثناء تركيا التي عرفت ارتفاعا طفيفا في قيم صادراتها بنسبة لم تتجاوز 5 % بانتقالها من 11,49 مليار

دولار الى 11,98 مليار دولار مقابل فقدان ما يربو عن 19,76% من حصتها في الأسواق الأوروبية بفعل تراجع حصة مساهمتها في الوردات الأوروبية من 16,7% الى 13,4% خلال نفس الفترة السابقة، بينما عرفت كل من تونس والمغرب بدورها انخفاضاً بنسبتي 16,05% و 6,65% على التوالي بالنسبة لمجموع صادراتهما النسيجية نحو الاتحاد الأوروبي وتراجعا في حصصهما من الوردات الأوروبية النسيجية والملبسية بنسبتي 30,76% و 26,47% .

أما فيما تعلق بمساهمة أنشطة صناعة الآلات والتجهيزات ومعدات النقل في القيمة المضافة للصناعة التحويلية، فتكاد تكون هامشية في مجمل الدول العربية الشريكة لم يتجاوز متوسطها 4,7% خلال الفترة 1995-2013 ما عدا الجزائر التي بلغ وزنها النسبي من القيمة المضافة للصناعة التحويلية نحو 11,16% و مصر بـ 8,15%، وفي المقابل تباينت الأهمية النسبية التي تحتلها الصناعات الكيماوية من بلد لآخر، أين نجدها احتلت مركزاً متقدماً في هيكل الصناعات التحويلية في دول سوريا، المغرب، الأردن ومصر و بوزن نسبي متوسط في ناتج الصناعة التحويلية في هذه البلدان تراوح ما بين 14,8% و 21,5%، في حين كانت الأهمية النسبية لهذه الأنشطة أقل في كل من الجزائر، لبنان وتونس باعتبار أن متوسطات نسب مساهمتها في ناتج الصناعة التحويلية تراوح خلال نفس الفترة السابقة بين 6% و 9,2%.

وعلى ضوء ما تقدم عرضه من واقع وخصائص القطاع الصناعي في الدول العربية الشريكة ذات صلة ببنيتها الكلية أو بشقيه الاستخراجي والتحويلي، عبر إبراز لأهمية كل منها سواء على مستوى القطاع أو الاقتصاد ككل، مع تبيان اتجاهات نموها المتفاوتة التي كانت مرتبطة بوفرة ونوعية الموارد المتاحة لديها لعملية التصنيع وارتباط إنتاجيتها المتدنية أصلاً مقارنة بالمستويات السائدة في مختلف الدول والأقاليم الاقتصادية في العالم بما فيها الدول النامية بالتغيرات الحاصلة في ناتج القطاع بدلا من أن تعكس مدى التغير الحاصل في نوعية وكفاءة العمالة المستخدمة مع وجود تشابه للأشكال الهيكلية للصناعة التحويلية فيها والمستندة على الأنشطة الصناعية كثيفة الاستخدام للعمالة والموارد الأولية وذات المحتوى التكنولوجي والقيم المضافة المتدنية والأكثر عرضة لضغوط المنافسة سواء في أسواقها الخارجية التقليدية أو الداخلية خصوصا في ظل محدودية قاعدتها الإنتاجية التي لم تستطع أصلاً أن تصنع سلع يمكن أن تتموقع بها في مختلف الأسواق بما فيها سلع الصناعات التي زاولتها هذه الدول منذ فترات طويلة وتمتلك فيها بعض المزايا التنافسية على غرار الصناعات الغذائية والنسيجية أين لم تتمكن من التخصص بها والتأقلم مع متطلبات الأسواق والاستجابة لها بشكل جيد من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ذلك أن تطور هذه الصناعات انحصرت بتطور الاستهلاك السائد في أسواقها المحلية مما اضطرها أن تكون سحينة السوق الذي تعمل فيه ومحدودة حسب الطلب المتيسر خارج حدودها بالنسبة للأنشطة الصناعية القليلة ذات التوجه التصديري وذلك ضمن حدود أسواقها الخارجية التقليدية ونعني بما أسواق دول الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد. فهذه الأنشطة بقيت رهينة الأسواق التي تعمل فيها وتضارع فيها لأجل البقاء والمحافظة على حصصها في مواجهة الأطراف المنافسة الأخرى من منطلق أنها بقيت ولفترات طويلة تنتج بناء على الطلب المتوفر فيها غير متجربة على الذهاب أبعد من هذه الأسواق التقليدية بفعل استفادتها في الغالب من بعض التفضيلات التجارية التي نصت عليها الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة.¹

وهو وضع لم يستمر طويلا في ظل البيئة الاقتصادية المتحررة والضغوط التنافسية المتزايدة التي أفرزها استكمال تحرير تجارة المنتجات الصناعية التحويلية على مستوى منظمة التجارة العالمية وتساعد حدة المنافسة التي عززها تنامي مكانة العديد من الاقتصاديات النامية على مستوى التجارة العالمية للسلع المصنعة، فضلا عن التوجه نحو الانفتاح وتحرير الأسواق بشكل أكبر عبر تعميم مبدأ الالتزامات والأفضليات المتبادلة بين مختلف أطراف الاتفاقيات التجارية كبديل لمبدأ الأفضليات الأحادية التي كانت سائدة في أوقات سابقة مع تزايد الالتزامات التي تقع على عاتق هذه الدول سواء على المستوى الكلي كضمان حقوق الملكية وكف التدخل الحكومي في مجال تسعير السلع وغيرها أو على المستوى الجزئي.

فهذا الواقع لم يكن حتما في صالح القطاع الصناعي للدول العربية الشريكة الذي نشأ في معظمها، كما ذكرنا، ضمن أسوار من الحماية المطلقة والاطمئنان من جانب عدم وجود منافسة خارجية لمنتجاتها وفقدان القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية، وبذلك لم تتمكن في غالبيتها من التعامل على النحو المطلوب مع معطيات هذه البيئة التنافسية ومن ثم تحقيق المكاسب والأهداف المنشودة من وراء انخراطها في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ أزيد من عقدين من الزمن رغم تنفيذ العديد من برامج التأهيل الكلي أو الجزئي للقطاع الصناعي التحويلي في عدة دول شريكة (تونس، المغرب الجزائر، مصر والأردن) التي استهدفت تعزيز قدراته التنافسية والعمل على الاستفادة من مزايا التي تتيحها اتفاقيات الشراكة وانفتاح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات المصنعة لهذه الدول خصوصا في ظل إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين.

فالقطاع الصناعي في مجمل الدول العربية الشريكة بقي في نهاية المطاف يواجه ظروفا صعبة وعواقب متعددة الجوانب جعلته غير قادر على مواجهة تحديات الانفتاح وضغوط المنافسة الدولية المتنامية سواء مع دول الاتحاد الأوروبي أو مع باقي العالم بالنظر لاستمرار ضعف قدرته التنافسية التي يمكن استكشافها من خلال الوقوف على أداء القطاع على مستوى بعض مؤشرات ذات الصلة بالتنافسية ومقارنتها بالمستويات السائدة لدى المجموعات الإقليمية الأخرى على المستوى العالمي، وهو ما سيتم تناوله من خلال الفقرات الموالية.

2- تحليل الوضع التنافسي للصناعة التحويلية في الدول المتوسطية الشريكة على ضوء تنفيذ اتفاقيات الشراكة

يستدعي تحليل الوضع التنافسي للصناعة التحويلية في الدول المتوسطية الشريكة مع التركيز على العربية منها، تتبع أدائها على

¹ : عبود زريقين (2009)، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45- شتاء، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة وبيروت، ص 162.

مستوى بعض المقاييس ذات الصلة بقياس التنافسية الصناعية المعتمدة من قبل الهيئات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بالاستناد على البيانات التي يوفرها الجدول رقم 41 مع إبراز لموقع الدول العربية الشريكة مجتمعة وفقاً لبعض هذه المؤشرات ومقارنتها بالمستويات المسجلة على الصعيد العالمي وكذا على مستوى مجموعتي الدول المتقدمة والنامية بأقاليمها المختلفة خلال فترة تنفيذ اتفاقيات الشراكة وذلك بالاعتماد على أرقام الجدول رقم 42.

وكما هو معلوم، تعرف تنافسية قطاع الصناعة التحويلية بأنها قدرة شركات فروع القطاع الصناعي التحويلي في بلد ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية¹ عبر إتباع استراتيجيات واستخدام تدابير وإجراءات معينة تركز على التنافس على مستويات: التكلفة أو السعر (التنافسية السعرية)، النوعية والإبداع والاستجابة لمتطلبات السوق (التنافسية غير السعرية أو النوعية) وكذا التنافسية التكنولوجية والتوجه أكثر نحو الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة العالية.² لذا، فالقدرة التنافسية ترتبط عموماً بقدرة الاقتصاد بقطاعاته الرئيسية وفي مقدمتها الصناعة التحويلية على تحقيق معدلات نمو في الإنتاج تنجم عن تحقيق الكفاءة التوزيعية في الموارد من ناحية، ورفع الإنتاجية الفنية من ناحية أخرى، وكل ذلك يرتبط في المدى الطويل بتحسين المستوى التكنولوجي في الإنتاج. باعتبار أن المنافسة لا تقتصر فقط على تقديم السلع بأسعار منخفضة، لأن مثل ذلك لا يصح إلا للسلع المتجانسة أو المتشابهة، لكن المنافسة العالمية في أغلبها تشمل تقديم السلع بجودة أعلى ومحتوى تكنولوجي أكثر تعقيداً. وهذا الأمر يجعل المؤسسات الإنتاجية تبحث دوماً عن وسائل إنتاجية جديدة، وذلك ببذل الجهود من أجل الابتكار والتجديد.³ وهذا يمكن تلمسه جلياً من خلال مضمون التعريف المقدم من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO للتنافسية الصناعية التي هي عبارة عن " قدرة بلد ما على زيادة وجوده في الأسواق الدولية والمحلية في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تطوير صناعاته وأنشطتها كي تحتوي على قيمة مضافة وتكنولوجيا أعلى⁴ .

ورغم تعدد وتباين المؤشرات المستخدمة لغرض معرفة الاتجاه العام للتنافسية القطاع الصناعي التحويلي، وهي المقاييس التي تنطبق على تبيان تنافسية المؤسسات وتشمل المقاييس المعتمدة على التكاليف والإنتاجية والأداء التجاري (الصادرات والواردات والحصة النسبية من الأسواق الدولية - الميزات النسبية الظاهرة والتبادل داخل الصناعة)، إلا أن الملاحظ من خلال التعريف السابق هو أن المؤشر الذي يسمح بالتعرف على المركز التنافسي للقطاع من قبل المنظمة يركز بالدرجة الأولى على كل من الأداء التجاري والمحتوى التكنولوجي للقطاع، والمتمثل في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي *Competitive Industrial Performance (CIP) index* الذي تم وضعه سنة 2003، وهو مؤشر مركب يتكون من 8 مؤشرات تعكس الأبعاد الثلاثة للتنافسية الصناعية حسب اليونيدو⁵ .

- 1 : حسن صبحي حسن مصطفي (2010)، المنافسة والتنافسية والحرية الاقتصادية : دراسة نظرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 24- العدد 2 - ديسمبر، كلية التجارة - جامعة سوهاج - مصر -، ص 138.
- 2 : محمد وديع عدنان (2003)، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، العدد 24- السنة 2 -ديسمبر / كانون الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 7.
- 3 : عدنان فضل أبو الهيجاء (2007)، المقدر التنافسية للصناعات الصغيرة الأردنية، مجلة المنارة، المجلد 13- العدد 2، جامعة آل البيت - المفرق -، ص 41.
- 4 : مكتب أبو ظبي للتنافسية (2014)، الصناعة والتنافسية، المجلة الاقتصادية، العدد 4- مارس، دائرة التنمية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي، أبو ظبي، ص 17.
- 5 : مؤشر الأداء الصناعي التنافسي *Competitive Industrial Performance (CIP) index* هو مؤشر مركب يتكون من 8 مؤشرات تعكس الأبعاد الثلاثة للتنافسية الصناعية بحسب المنظمة، والمتمثلة في :
 - البعد الأول متعلق بقدرة أو طاقة البلد على إنتاج وتصدير منتجات الصناعة التحويلية *Capacity to produce & export manufactures* (الطاقة الإنتاجية والتصديرية الصناعية) والذي يعتمد على مؤشري حصة الفرد من القيمة المضافة الصناعية التحويلية (مؤشر 1)، وحصة الفرد من الصادرات الصناعية التحويلية (مؤشر 2).
 - البعد الثاني متعلق بالعمق التكنولوجي للصناعة التحويلية للبلاد *Technological deeping & upgrading* : ويعتمد على مجموعتين فرعيتين من المؤشرات الأولى خاصة بدرجة الكثافة التصنيعية *industrialization intensity* في حين تتعلق المجموعة الثانية بنوعية الصادرات الصناعية التحويلية *Export Quality*. حيث يتم حساب درجة الكثافة التصنيعية على أنها الوسط الحسابي لحصة القيمة المضافة الصناعية التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (المؤشر 3) وحصة الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع في القيمة المضافة للصناعة التحويلية (المؤشر 4). أما نوعية الصادرات فيتم حسابها هي الأخرى على أنها الوسط الحسابي لكل من حصة الصادرات الصناعية التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية (المؤشر 5) وحصة صادرات الصناعة التحويلية من الصادرات السلعية الإجمالية للبلاد (المؤشر 6).
 - أما البعد الثالث، فينطوي على مدى تأثير البلد في قطاع الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي *World Impact* سواء من حيث المساهمة في القيمة المضافة أو صادرات الصناعة التحويلية : ويتم الاعتماد في قياس هذا التأثير على كل من مؤشري مساهمة البلد في القيمة المضافة للصناعة التحويلية على المستوى العالمي (المؤشر 7)، وحصة صادراته من سلع الصناعة التحويلية من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية العالمية (المؤشر 8).
 وبما أن المؤشرات المستخدمة في كل بعد ذات وحدات قياس مختلفة، يتعين تنميطها ووضعها كلها على أساس مشترك، أين تأخذ بذلك قيم متراوحة ما بين 0 و1، وذلك وفقاً للصياغة التالية :

$$I_{i,j,t} = \frac{X_{ijt} - \text{Min}_j(X_{ijt})}{\text{Max}_j(X_{ijt}) - \text{Min}_j(X_{ijt})}$$

حيث : $I_{i,j,t}$: القيمة المنمطة للمؤشر i للبلد j في الفترة t . X_{ijt} : قيمة المتغير أو المؤشر i للبلد j في الفترة t الخاضع للتنميط.

$\text{Max}_j(X_{ijt})$: أكبر قيمة للمتغير أو المؤشر i في العينة. $\text{Min}_j(X_{ijt})$: أصغر قيمة للمتغير أو المؤشر i في العينة.

وتعطي المؤشرات الستة المنمطة $I_{i,j,t}$ التي تعكسها الأبعاد الثلاثة للتنافسية (المؤشر 1 و 2، ومؤشري الكثافة التصنيعية ونوعية الصادرات والمؤشري 7 و 8) أوزان ترجيحية متساوية ($W_i = 1/6$) نظراً لوجود ستة مؤشرات منمطة. والتي منها يتم استخلاص مؤشر أو معادلة الرقم القياسي للأداء الصناعي التنافسي، الذي يمكن حسابه إما على شكل وسط حسابي للمؤشرات السابقة وفق العلاقة :

$$CIP_{jt} = \prod_{i=1}^q I_{ijt}^{w_i} = \prod_{i=1}^6 I_{ijt}^{1/6} \quad \text{أو يمكن حسابه على شكل وسط هندسي وفقاً للعلاقة التالية :} \quad CIP_{jt} = \sum_{i=1}^q w_i \cdot I_{ijt} = \frac{1}{6} \sum_{i=1}^6 I_{ijt}$$

وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح وكلما ارتفعت القيم دل ذلك على ارتفاع تنافسية الأداء الصناعي لدى البلد المعني عن غيره من البلدان . (لمزيد من التفصيل، أنظر :

- UPADHYAYA Shyam & MIRZAEI YEGANEH Shohreh (2015), *Competitive Industrial Performance Report 2014*, Research, Statistics and Industrial Policy Branch -Working Paper 12/2014 , United Nations Industrial Development Organization-UNIDO-, Vienna , pp2-10 & pp131-133
- UNIDO (2013), *Competitive Industrial Performance Report 2012/2013 : The Industrial Competitiveness of Nations - Looking back, forging ahead* . United Nations Industrial Development Organization-UNIDO-, Vienna .ppvi-vii , p6 & pp129-133.

وهو المؤشر الذي سنستخدمه مع مؤشر التبادل داخل الصناعة *Intra branche* أو مؤشر *Grubel & Lloyd*¹ وكذا بعض المقاييس الأخرى ذات الصلة بكل من الأداء التصديري (تنافسية الصادرات) والمحتوى التكنولوجي لقطاع الصناعة التحويلية في البلدان المتوسطية الشريكة بهدف معرفة الاتجاه العام لتنافسية القطاع في البلدان المعنية خلال فترة تنفيذها لاتفاقيات الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي (1995-2014) والتي ترد في الجدول الموالي .

الجدول رقم 41: تنافسية الصناعة التحويلية في الدول المتوسطية الشريكة استنادا لبعض مؤشرات التنافسية - الفترة 1995-2014

مؤشر الأداء الصناعي التنافسي <i>Competitive Industrial Performance (CIP) index</i> لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)										
السنوات	قيم المؤشر والترتيب	الجزائر	مصر	اسرائيل	الأردن	لبنان	المغرب	سوريا	تونس	تركيا
2005	القيمة	0,0370	0,1370	0,2860	0,167	0,1490	0,1550	0,0820	0,1570	0,2370
	الترتيب (118)	115	73	30	51	65	59	102	54	33
2010	القيمة	0,0220	0,0450	0,1647	0,0328	0,0303	0,0374	0,0233	0,0476	0,1283
	الترتيب (133)	82	62	26	72	75	66	81	58	31
2012	القيمة	0,0223	0,0354	0,1434	0,0304	0,0231	0,0397	غ.م	0,0478	0,1367
	الترتيب (140)	86	71	29	75	85	70	غ.م	61	30
2013	القيمة	0,0220	0,0370	0,1450	0,0300	0,0240	0,0410	غ.م	0,0510	0,1430
	الترتيب (141)	87	71	29	78	85	67	غ.م	58	30
المؤشرات										
مؤشر التبادل داخل الصناعة <i>Intra branche</i> (مؤشر <i>Grubel & Lloyd</i>)	1995 -	M	4,41	8,79	37,06	16,34	15,80	9,76	22,32	26,39
	2000 -	UE	2,81	5,25	29,82	7,20	16,82	1,12	21,59	18,85
	2000 -	M	2,69	18,28	44,24	33,60	25,73	19,55	29,72	37,77
	2009 -	UE	2,08	9,99	40,97	7,30	9,18	21,23	9,82	26,98
نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا (% صادرات الصناعة التحويلية)	2005-1995		1,63	0,50	17,5	2,61	7,84	0,91	3,04	2,46
	2014-2005		0,53	0,75	14,1	3,71	7,10	غ.م	5,10	1,83
نسبة المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع من القيمة المضافة للصناعة التحويلية (%)	2000		15,6	39,5	48,0	17,7	24,8	9,7	19,7	30,6
	2010		11,3	22,30	55,61	19,95	21,61	21,52	9,32	30,04
	2013		17,3	22,5	37,6	20,0	27,4	21,5	28,8	32,7
نسبة صادرات الصناعة التحويلية (% الصادرات الكلية)	2005-1995		2,9	35,0	86,9	69,5	61,9	9,67	79,2	79,74
	2014-2005		2,0	39,4	89,8	72,5	66,2	غ.م	73,0	79,60
نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية (دولار أمريكي)	2005	غ.م	84	5375	611	386	290	88	884	911
	2009	غ.م	182	6420	789	561	343	364	1158	1143
	2013	غ.م	228,2	8265,7	790,3	620,7	534,8	231,3	1317,7	1778,4

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- UPADHYAYA Shyam & MIRZAEI YEGANEH Shohreh (2015), *Op.Cit*, pp12-16 , p31, pp33-35 & pp82-87.
- UNIDO (2015), *Industrial Development Report 2016: The Role of Technology and Innovation in Inclusive and Sustainable Industrial Development*, United Nations Industrial Development Organization- UNIDO-, Vienna, Annex B2 (Table B2.1) pp224-227
- UNIDO (2013), *Op.Cit*, pp 47-50.
- UNIDO (2010), *Industrial Development Report 2011: Industrial energy efficiency for sustainable wealth creation -Capturing environmental, economic and social dividends*,

¹ : مؤشر التبادل داخل الصناعة *Intra branche* (مؤشر *Grubel & Lloyd* - GL) ، هو من بين المؤشرات المستخدمة في الأدبيات المتخصصة حول القدرة التنافسية لصادرات بلد ما والمتمثل في التجارة داخل نفس الصناعة، أي تصدير سلع واستيرادها داخل نفس المجموعات السلعية الضيقة، وهو مقياس كذلك لدرجة التخصص، ومادام التخصص مهما كانت مصادره هو بحسب نظريات التجارة الخارجية الأساس في شرح اتجاه السلم المتاجر فيها وحجمها ونوعها، فهو بالضرورة عنصر مهم في تحديد القدرة التنافسية لصادرات أي بلد. وقد وضعه كل من Peter J. Lloyd و Herbert G. Grube من بحث منشور سنة 1971 (GRUBEL.G. Herbert & Lloyd J.Peter (1971). *The Empirical Measurement of Intra-Industry Trade*. Economic Record, VOL 47-N° 4, pp 494-517)

و بذلك يسمح بالتعرف على قدرة منتج معين أو فرع صناعي أو مجمل القطاع الصناعي على المنافسة الخارجية من خلال قياس التبادل البيئي للمنتجات المتماثلة والتابعة لنفس الصناعة أو داخل الفرع نفسه أو القطاع الصناعي ككل. ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية :

$$GLi = \frac{(X_i + M_i) - |X_i - M_i|}{(X_i + M_i)} \times 100 = 1 - \frac{|X_i - M_i|}{X_i + M_i} ; \text{ حيث } 0 \leq GL \leq 1$$

X_i : صادرات البلد من السلعة (أو مجموع سلع لفرع صناعي، أو مجمل القطاع الصناعي، " الصناعة التحويلية في الحالة المدروسة في الجدول ") إلى الأسواق العالمية (في الحالة المدروسة في الجدول : العالم M، الاتحاد الأوروبي UE، وباقي العالم RdM)، أما M_i : واردات البلد من السلعة (أو مجموع سلع لفرع صناعي أو مجمل القطاع الصناعي " الصناعة التحويلية في الحالة المدروسة في الجدول ") من الأسواق العالمية (في الحالة المدروسة في الجدول : العالم M، الاتحاد الأوروبي UE).

حيث تشير القيمة $GL=1$ إلى وجود تجارة بينية صناعية كاملة (تجارة كاملة داخل نفس الصناعة أو الفرع الصناعي *Intra - Branche*) وعدم وجود تجارة بين الفروع الصناعية *(Inter branche)*، في حين تشير $GL=0$ إلى عدم وجود أي تجارة داخل الصناعة بل هناك فقط تجارة بين الفروع الصناعية وهو ما يعني أن البلد سواء يكون مصدرا أو مستوردا فقط لمنتجات الفرع الصناعي.

مع العلم أن أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من 1 (100 %) كان المنتج، الفرع الصناعي المدروس أو القطاع الصناعي ككل لبلد ما قادرا على المنافسة والعكس صحيح، حيث كلما اتجهت قيمة المؤشر نحو الانخفاض واقتربت من 0 (0 %) كلما كان المنتج، الفرع الصناعي المدروس أو القطاع الصناعي للبلد المعني غير قادر على المنافسة نتيجة عدم قدرته صادرة الصناعية علم، النفاذ إلى الأسواق الخارجية أو الاندماج فيها.

كما يجب أن التنويه أيضا، إلى أن حساب مؤشر GL في الحالة المدروسة في الجدول كان انطلاقا من حساب التبادل بين منتجات الصناعة التحويلية الواردة في الفئات السلعية من 5 إلى 8 وفق التصنيف الموحد للتجارة الدولية *Sitc* للأمم المتحدة- التفتيح الثالث - مستوى 5 أرقام - *Sitc rev 3 à 5 digits*.

United Nations Industrial Development Organization- UNIDO-,Vienna, Annex 10 (Table 10.1) pp192-199

- GALAL Ahmed et REIFFERS Jean-Louis(2010), *Rapport femise 2010 sur le partenariat euro méditerranée : le partenariat euro méditerranée à la croisée des chemins*, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques- FEMISE-, Marseille, p277.

- UNIDO (2009), *Industrial Development Report 2009 - Breaking In and Moving Up: New Industrial challenges for the Bottom Billion and the Middle-Income Countries*, United Nations Industrial Development Organization- UNIDO-,Vienna, p118, 120 & pp129-131.

- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي - *World Development Indicators - WDI* لسنة 2015 : يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي : <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>

يسمح لنا تتبع أداء القطاع الصناعي التحويلي على مستوى مؤشرات التنافسية الواردة في الجدول بتأكيد ما سبق استعراضه من واقع وخصائص يتسم بها القطاع في الدول العربية الشريكة المستند كما ذكرنا آنفاً على الأنشطة الصناعية الأكثر عرضة للمنافسة من مثيلاتها في الدول النامية الأخرى وهي أنشطة كثيفة الاستخدام لليد العاملة والموارد الأولية والزراعية تبعاً لوفرتها وذات المحتوى التكنولوجي البسيط والقيم المضافة المتدنية والموجهة أساساً للأسواق الداخلية التي لم تستطع تلبية سوى حيزاً يكاد متواضعاً من الطلب الداخلي من مختلف المنتجات المصنعة مقابل محدودية قدراتها التصديرية مثلما يكشفه ضعف الأداء المسجل على مستوى مختلف المؤشرات التي تعنى بكل من : الطاقة التصديرية (البعد الأول للتنافسية وفق مؤشر الأداء التنافسي لليونيدو) و العمق التكنولوجي (الكثافة التصنيعية ونوعية الصادرات وفق محتواها التكنولوجي¹ او البعد الثاني للتنافسية) للقطاع الصناعي التحويلي فضلاً عن مكانته في مجمل هذه الدول على المستوى العالمي التي تكاد تكون معدومة مثلما تظهره مؤشرات التأثير على الصعيد العالمي *World Impact* سواء من حيث نصيب المساهمة في القيمة المضافة أو في صادرات الصناعة التحويلية (البعد الثالث للتنافسية). هذا ما يعنى ببساطة استمرارية ضعف تنافسية القطاع بل وحتى تدهورها في بعض الدول (مصر، الأردن، لبنان المغرب وتونس) وعدم قدرته على التكيف مع متطلبات تطبيق اتفاقيات الشراكة ومواجهة تحديات الانفتاح وتحرير التبادل التجاري في المنتجات وما يترتب عنها من تنامي الضغوط التنافسية على مستوى أسواقها المحلية أو الخارجية، وهو ما يمكن تلمسه من خلال :

■ تدهور المراكز التنافسية للصناعة التحويلية في مجمل الدول العربية الشريكة خلال السنوات المختارة في الجدول باحتلالها لمراتب متأخرة على مستوى تصنيف الأداء الصناعي التنافسي *CIP Index* على عكس إسرائيل وتركيا اللتان التي صنفنا ضمن المراتب الثلاثين الأولى من أصل 140 دولة سنة 2012 و 141 دولة سنة 2013 من حيث تنافسية قطاعها الصناعي التحويلي. إذ نلاحظ أن معظم الدول العربية الشريكة سجلت تدهوراً في تنافسية قطاعها الصناعي التحويلي كما هو الحال بالنسبة لمصر التي انتقلت من الرتبة 73 من أصل 118 بلد شمله تصنيف مؤشر *CIP* سنة 2005 إلى الرتبة 87 من أصل 141 بلد معني بالتصنيف سنة 2013، ونفس القول ينطبق كذلك على الأردن الذي تدهور مركزه التنافسي خلال سنتي 2005 و 2013 من الرتبة 51 إلى 78 و لبنان من 65 إلى 85، و المغرب الذي تدهور ترتيبه على مستوى تصنيف تنافسية الصناعة التحويلية وفق مؤشر *CIP* بانتقاله من الرتبة 59 سنة 2005 إلى الرتبتي 70 و 67 سنتي 2012 و 2013 على التوالي، وكذا تونس التي تدهور مركزها التنافسي وفق المؤشر السالف الذكر من الرتبة 54 سنة 2005 إلى الرتبتي 61 و 58 سنتي 2012 و 2013 على الترتيب. في حين استمر ضعف الوضع التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية في كل من الجزائر وسوريا وهو انعكاس منطقي للمكانة المتواضعة التي يحتلها في اقتصاد البلدين، وذلك باحتلال مراتب متأخرة في تصنيف اليونيدو للتنافسية الصناعية التحويلية رغم التحسن المسجل في ترتيب البلدين مقارنة بسنة 2005، حيث انتقلت الجزائر من الرتبة 115 إلى 82 سنة 2010 قبل أن تراجع إلى الرتبتي 86 و 87 سنتي 2012 و 2013، في حين حسنت سوريا ترتيبها قبيل نشوب الحرب الأهلية سنة 2010 باحتلالها الرتبة 81 بعدما كانت تحتل الرتبة 102 سنة 2005.

■ محدودية القدرات التصديرية لقطاع الصناعة التحويلية في الدول العربية الشريكة وعدم قدرة منتجاتها التي تستند على كثافة استخدام العمالة الأولية الطبيعية وتدني محتواها التكنولوجي على مجارة الطلب العالمي ومنافسة مثيلاتها المنتجة في الدول النامية الأخرى في مختلف الأسواق الخارجية بما فيها أسواقها التصديرية التقليدية في دول الاتحاد الأوروبي كنتيجة لتواضع أداء القطاع وعدم تكيفه مع متطلبات انفتاح الأسواق وتحريرها سواء ما تعلق منها بالأسعار والجودة والتسويق والقدرة على إيجاد ديناميكية لخلق ميزات تنافسية جديدة توفر أسواق إضافية للسلع الصناعية المصدرة²، مما يعني عدم تمكن معظمها من استغلال الأفضليات التجارية المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة وتوسيع حصصها في أسواق الاتحاد الأوروبي الذي بقي الطرف المستفيد من مكاسب الشراكة على حسابها والتي لم تستطع حتى الحفاظ على حصصها في أسواقها المعتادة على مستوى القارة الأوروبية لفائدة الدول النامية الصاعدة خصوصاً دول جنوب آسيا وأوروبا وبعض دول أمريكا الجنوبية (صناعات النسيج والملابس على سبيل المثال). وهو ما يتبين بوضوح من خلال الأداء الضعيف المسجل من قبل الدول المعنية على مستوى المؤشرات ذات العلاقة بقياس درجة تنافسية الصادرات الصناعية المدرجة في الجدول السابق، وهي :

- مؤشر التبادل داخل الصناعة *Intra branche* " مؤشر *Grubel & Lloyd* " :

¹ : للاطلاع على تصنيف الصادرات الصناعية وفقاً لمحتواها التكنولوجي المعتمد من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمستند بدوره على التصنيف الموحد للتجارة الدولية - التفتيح الثالث - SITC Rev.3 للأمم المتحدة، أنظر :

² : سعدي وصاف ومحمد قويدري (2007)، الموقف التنافسي لصادرات دول عربية مختارة : السعودية، الجزائر، تونس، مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد 488- أكتوبر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ص 163.

يعتبر مؤشر التجارة داخل الصناعة كما أسلفنا الذكر مقياساً للأهمية النسبية للتجارة في القطاع الصناعي لأي بلد ما، حيث يشير ارتفاع قيمته واقتربها من 100 إلى ارتفاع التجارة داخل الصناعات مما يدل على تنوع عالٍ للصادرات بلد ما داخل نفس الصناعة ومن ثم مدى اندماج كبير لصادراته الصناعية في الأسواق الدولية وقدرتها على المنافسة فيها. فهو يوفر بذلك معلومات مهمة حول مستوى التقدم الصناعي في حالة الدول المعنية بالدراسة باعتباره مقياساً للتنوع ودرجة التخصص والتطور التقني للقطاع وما ينطوي عليه من إمكانيات المنافسة في أوضاع تجارية أكثر انفتاحاً عالمياً وإقليمياً.

وضمن هذا السياق تؤكد القيم المتوسطة لمؤشر *Gurbel & Lloyd* للتبادل داخل الصناعة فيما يتعلق بالمجموعات السلعية للصناعة التحويلية (من المجموعة 5 إلى 8) من التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC خلال الفترتين 1995-2000 و 2000-2009 نمط التجارة الدولية لمجمل الدول العربية الشريكة القائم على اعتبارات المزايا النسبية التي تتمتع بها من خلال تخصصها في الصادرات من المواد الأولية والصادرات الصناعية المبنية على قاعدة الموارد والصادرات ذات المحتوى المنخفض من التكنولوجيا على عكس الأنماط السائدة في التبادلات التجارية الدولية التي يعود جزء كبير من الزخم الذي شهدته الكثير من الدول والأقاليم في العالم إلى تنامي نمط التبادل داخل الصناعات نفسها من خلال تبادل أكبر لأصناف مختلفة من نفس النوع من المنتج من خلال الاستفادة من وفورات الحجم وتمايز المنتجات المتشابهة التي باتت أحد أهم المحددات الرئيسية لقيام التبادل وتفسيره في الوقت الراهن في ظل وجود أسواق المنافسة غير التامة وعدم الاكتفاء فقط بعوامل المرتبطة بالمزايا النسبية.

فباستثناء إسرائيل وتركيا التي تتسم تجارتها الصناعية بالتنوع نسبياً وبدرجة أقل الأردن خصوصاً مع باقي العالم وفقاً لهذا المؤشر، سجلت الدول العربية الشريكة على وجه الإجمال مؤشرات تجارة داخل القطاع الصناعي التحويلي متدنية لم يتجاوز متوسطها 30 طيلة الفترتين المعنيتين بالدراسة سواء مع العالم أو حتى مع دول الاتحاد الأوروبي مما يدل على عدم تمكنها من تنوع وزيادة صادراتها الصناعية نحوه وتوسيع حصصها في الأسواق الأوروبية رغم الأفضليات الممنوحة في إطار اتفاقيات الشراكة فيما تعلق بالتبادل التجاري الخاص بالمنتجات المصنعة بفعل ضعف القاعدة الصناعية في هذه البلدان وهيكل صادراتها الأقل تنوعاً وتنافسية.

وتعد كل من الجزائر وسوريا المتخصصتين تماماً في تصدير المحروقات والمواد الأولية الأقل اندماجاً في الأسواق العالمية للمنتجات المصنعة من بين دول عينة الدراسة، أين اقتربت قيمة المؤشر فيهما من الصفر (بين 2,08 و 4,41 للجزائر و ما بين 1,32 و 13,45). أما بالنسبة لبقية الدول العربية الأخرى التي تبتعد فيها قيمة المؤشر عن الصفر لدرجة معينة، فنجدها لم تتجاوز 10 و 18,3 لتجارة المنتجات المصنعة المصرية مع الاتحاد الأوروبي والعالم على التوالي وهذا رغم التحسن المسجل خلال الفترة 2000-2009 مقارنة بالفترة 1995-2000، ونفس القول ينطبق كذلك على حجم التجارة داخل قطاع الصناعة التحويلية في لبنان التي لم تتجاوز القيمة المتوسطة لمؤشر *Gurbel & Lloyd* 9,2 مع الاتحاد الأوروبي و 26 مع العالم خلال الفترة 2000-2009 و 7,2 و 16,34 خلال الفترة 1995-2000. أما بالنسبة لكل من تونس والمغرب، فتعكس قيم مؤشر التبادل داخل الصناعة خصائص القطاع فيها المتسم بضعف التركيب القطاعي لهياكل الإنتاج المستندة على أنشطة صناعية معينة مرتكزة على الموارد الطبيعية وذات الكثافة باليد العاملة والمحتوى التكنولوجي المتدني رغم الأهمية التي يحتلها قطاع الصناعة التحويلية على مستوى اقتصاد وهيكل الصادرات السلعية في البلدين، فهي لم تتجاوز 21 بالنسبة للمغرب و 29,7 بالنسبة لتونس خلال فترتي الدراسة سواء فيما يتعلق بالتجارة داخل القطاع الصناعي مع الاتحاد الأوروبي أو مع العالم.

- مؤشر الطاقة التصديرية ونوعيتها (مؤشر 2 و 6 التي يتضمنها مؤشر CIP للأداء الصناعي التنافسي) :

يمكن تأكيد ضعف تنافسية الصادرات الصناعية لمجمل الدول العربية الشريكة في الأسواق الدولية من خلال الوقوف على أدائها على مستوى مؤشرات طاقتها التصديرية ونوعيتها التي تعكس التوجه السائد على المستوى العالمي سواء على مستوى هياكل الإنتاج أو التصدير المتجهة نحو الأنشطة الصناعية الديناميكية ذات المحتوى المتوسط والعالي للتكنولوجيا سواء على مستوى الدول المتقدمة أو حتى بعض القوى الاقتصادية النامية التي استطاعت بالموازاة مع توسيع حصصها في الأسواق الدولية الخاصة بالمنتجات كثيفة الاستخدام للموارد الطبيعية و العمالة وذات المحتوى التكنولوجي المتدني أن تحدث تغييراً ملموساً في هيكل صادراتها بالتحول نحو الصادرات الأكثر تعقيداً من حيث محتواها التكنولوجي وذلك بالاستفادة من أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات والانخراط في سلاسل القيمة العالمية .

اذ نلاحظ من خلال الجدول رقم 42 أن صادرات الصناعة التحويلية شكلت في المتوسط ما يقارب 84% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية و 6, 88% من الصادرات السلعية للدول المتقدمة و 76% من صادرات الدول النامية خلال الفترة 2009-2013، حيث يعزى الارتفاع المسجل على مستوى صادرات الدول النامية إلى الأداء التصديري لمجموعتي دول آسيا والمحيط الهادي التي بلغ فيها متوسط نصيب الصادرات الصناعية التحويلية في هيكل الصادرات السلعية نحو 81% و دول أوروبا بنحو 90,4% في حين بقيت مساهمة الصادرات السلعية من إجمالي الصادرات الإجمالية دون المستويات المسجلة على الصعيد العالمي وحتى على مستوى الدول النامية في كل من أفريقيا بنسبة لم يتجاوز متوسطها حدود 45,5% و الدول العربية الشريكة بـ 50,12% خلال نفس الفترة السابقة وهو ما يعكس ضعف الأداء التصديري لهذه الدول التي بقيت عديمة التأثير على الصعيد العالمي (البعد الثالث

للتنافسية وفقاً لمؤشر CIP للأداء الصناعي التنافسي لليونيدو) سواء من حيث :

- مساهمتها الهامشية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية التي لم تتجاوز 0,33% (مقابل 22,8% لدول آسيا، 3% للدول الأوروبية النامية، 6% و 1% لدول أمريكا الجنوبية وأفريقيا على الترتيب).
- أو ضآلة حصتها النسبية في التجارة العالمية للسلع الصناعية التي لم تتجاوز 0,31% (مقابل 22,6% لدول آسيا، 4,2% للدول الأوروبية النامية، 5,2% و 2% لدول أمريكا الجنوبية وأفريقيا على الترتيب)، كذا في الصادرات العالمية من المنتجات المصنعة التي لم تتجاوز عتبة 0,5% (مقابل 23,27% لدول آسيا، 4,36% للدول الأوروبية النامية، 5,40% و 1,65% لدول أمريكا الجنوبية وأفريقيا).

الجدول رقم 42 : الوضع المقارن لأداء مجمل الدول العربية الشريكة على مستوى بعض مؤشرات التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية مع المعدلات المناظرة على المستوى الدولي - متوسط الفترة 2009-2013.

المؤشرات	المجموعات الاقتصادية	العالم	الدول الصناعية	الدول النامية، ومنها					
				الدول النامية	أفريقيا	آسيا والمحيط الهادي	أوروبا	أمريكا الجنوبية والكاريبي	
مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي		16,0	15,0	20,0	10,0	25,0	16,5	14,5	11,56*
نسبة الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية (دولار بالأسعار الثابتة لسنة 2005).		1210,6	4594,2	403,2	125,4	501,6	1138,2	820,8	326,6
المساهمة في القيمة المضافة العالمية لقطاع الصناعة التحويلية (%)		100	67,00	33,00	01,00	22,8	03,00	06,00	0,33
صادرات الصناعة التحويلية (% إجمالي الصادرات السلعية)		83,8	88,6	76,0	45,4	80,8	90,4	65,4	50,12
المساهمة في التجارة العالمية للسلع الصناعة التحويلية (%)		100	66,00	34,00	02,00	22,6	4,2	5,2	0,31
المساهمة في الصادرات الصناعة التحويلية العالمية (%)		100	65,31	34,68	1,65	23,27	4,36	5,40	0,50
نسبة الفرد من صادرات الصناعة التحويلية (%)		1757,4	6611,2	728,8	199,2	718,2	2245,2	1113,6	593,33
الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع (% صادرات الصناعة التحويلية)		58,8	62,6	51,0	31,2	59,4	59,4	52,2	24,08
مساهمة الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع في القيمة المضافة للصناعة التحويلية (%)		46,5	51,0	36,8	22,8	48,0	47,0	33,8	21,23

*متوسط الفترة 2009-2012. د.ع.ش : الدول العربية الشريكة.

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات : من 2009 إلى 2015 ، الملاحق الإحصائية.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (2014)، مرجع سبق ذكره ، ص 8 و ص 14.

- UNIDO (2015), *Industrial Development Report 2016 : Op.Cit*, Annexes : Annex B2 (Table B2.1) pp224-227, Annex B3 (Tables : B.1 to B3.8) pp228-231.

- UNIDO (2010), *Industrial Development Report 2011, Op.Cit*, Annexes : Annex 10 (Table 10.1) pp192-199, Annex 11 (Tables : 11.2 to 11.8) pp201-207.

أما على مستوى الدول الشريكة منفردة، فجاءت مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات السلعية متفاوتة تبعاً لأهمية القطاع الصناعي التحويلي وخصائص نمط التصنيع المعتمد ودرجة ميوله التصديرية للخارج في كل بلد، أين نلاحظ مساهمة المنتجات المصنعة من الصادرات الإجمالية في كل من الجزائر وسوريا كانت هامشية لم يتجاوز متوسطها خلال الفترتين 1995-2005 و 2005-2014 حدود 3 % بالنسبة للبلد الأولى و 10 % خلال الفترة 1995-2005 بالنسبة للبلد الثاني، تليهما مصر التي لم يتجاوز متوسط المساهمة النسبية للصناعة التحويلية في هيكل الصادرات السلعية حدود 40 % خلال الفترتين سابقتي الذكر، في حين تراوحت هذه المساهمة النسبية ما بين 60 % و 70 % في كل من الأردن، لبنان والمغرب، وما بين 73 % و 79 % في تونس، أما في كل من تركيا فبلغت نحو 80 % وفي إسرائيل قرابة 87 % خلال الفترة 1995-2005 و نحو 89 % في الفترة 2005-2014.

مع العلم أن ارتفاع نسب مساهمة الصناعة التحويلية لبلد ما لا يعبر دائماً عن الأداء الجيد للقطاع الصناعي مع تزايد لقدراته التنافسية والتصديرية في الأسواق الدولية، وهو ما يتضح جلياً عند استخدام مؤشر الطاقة التصديرية معبراً عنه بنصيب الفرد الواحد من الصادرات الصناعية التحويلية في البلد، التي تبدو ضعيفة في مجمل الدول العربية الشريكة مقارنة بالمعدلات المناظرة لها على المستوى الدولي أو حتى على مستوى الدول النامية مع استثناء تونس التي بلغ فيها قرابة 1317 دولار أمريكي وبدرجة أقل لبنان بـ 790 دولار أمريكي سنة 2013 على سبيل المثال، في حين تراوح خلال نفس السنة دائماً في باقي الدول العربية المعنية بين 228 و 621 دولار أمريكي وهي أقل بكثير من الطاقة التصديرية الإسرائيلية التي بلغ نصيب الفرد من إجمالي الصادرات الصناعية التحويلية قرابة 8265 دولار وبدرجة أقل تركيا بنحو 1778 دولار كما هو مبين في الجدول رقم 41، بل هي بعيدة سواء عن المتوسط العالمي المقدر خلال الفترة 2009-2013 بنحو 1757 دولار أو المتوسط سواء في الدول الصناعية البالغ 6611 دولار أو في مجموعة الدول النامية الذي قدر بنحو 729 دولار أمريكي وبمختلف مجموعاتها الإقليمية مع استثناء مجموعة دول أفريقيا كما هو موضح في الجدول رقم 42.

تدني العمق التكنولوجي للصناعة التحويلية في مجمل الدول العربية الشريكة سواء على مستوى الكثافة التصنيعية *industrialization intensity* أو نوعية الصادرات *Export Quality* التي تعكس ضعف المحتوى المعرفي والتكنولوجي للقطاع :

فكما أوردنا في الفقرات السابقة، تعرضت الصناعة التحويلية العالمية لتغير جوهري في دورها ووزنها النسبي في الاقتصاد الدولي، وكذا في هياكل الإنتاج والصادرات سواء من حيث التركيب السلعي أو النطاق الجغرافي خصوصاً في ظل عمليات التجزئة والتدويل التي عرفتها الصناعة في ظل بيئة الأعمال التي ترتبت عن تكريس منطق العولمة الاقتصادية وتحرير الأسواق وانتقال عوامل الإنتاج المختلفة (ولو بدرجة أقل بالنسبة للعمالة)، أين أضحت الاهتمام منصب نحو الأنشطة الصناعية الأكثر تعقيداً من حيث التصنيف التكنولوجي (المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع) باعتبار أنها أكثر جدوى في مجال اعتبارات تعزيز النمو الاقتصادي فضلاً عن كونها تعد مؤشراً على التطوير والتعميق التكنولوجي في القطاع ومن ثم الاقتصاد ككل للأسباب التالية¹ :

- تعتبر الأنشطة ذات الكثافة التكنولوجية العالية الأكثر ديناميكية قياساً بأداء بقية الأنشطة الصناعية الأخرى المستندة على قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية المتدنية، باعتبارها الأكثر نمواً، أين أضحت تتمتع بحصص متزايدة سواء على مستوى التجارة

¹ : أنظر في هذا الصدد كل من :

- أحمد الكواز (2009)، الأداء التنافسي للصناعة التحويلية لعدد من الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 11- العدد 2- يوليو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 18.

- فادية عبد السلام (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 100.

الدولية أو على مستوى المساهمة في القيم المضافة للصناعة التحويلية ككل. فالصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع شكلت نحو 58,8% من إجمالي الصادرات العالمية لقطاع الصناعة التحويلية و62,2% من الصادرات الصناعية التحويلية للدول المتقدمة و 51% من الصادرات الصناعية التحويلية للدول النامية (59,4% في كل من دول آسيا والمحيط الهادي وأوروبا و52,2% في دول أمريكا الجنوبية والكاربي و31,2% في أفريقيا)، فضلا عن كونها ساهمت بنحو 46,6% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية على الصعيد العالمي، و51% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول المتقدمة و للصناعة التحويلية في الدول المتقدمة و31,2% في الدول النامية من بينها 48% في كل من مجموعتي دول آسيا-المحيط الهادي و دول أوروبا ودول أوروبا و33,8% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في مجموعة دول أمريكا الجنوبية والكاربي كما هو موضح في الجدول 42.

كما أنها تعد أقل قابلية لدخول منافسين جدد لأسواقها على الأنشطة المستندة على قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية وكذلك الأنشطة المنخفضة التكنولوجية التي تبقى أكثر عرضة للضغوط التنافسية، ومن ثم فهي تتمتع بفرص ربحية لكي تحقق نموا متواصلا وضمان تحقيق هامش ربح مرتفع لفترات زمنية طويلة نسبيا في ظل عدم وجود المنافسة.

فضلا عن تمتع الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع بالقدرة الأفضل على التعلم والانتشار *learning and Spillover*

ومن ثم توفير فرص التعلم وآثاره ومنافع الانتشار لقطاعات صناعية وأنشطة اقتصادية أخرى، حيث أن للمهارات التي تخلقها هذه الأنشطة العديد من التطبيقات في الأنشطة الأخرى مقارنة بالأنشطة المعتمدة على الموارد والمحتوى التكنولوجي المتدني. وطالما أن التقنيات المستخدمة في الأنشطة الأولى سريعة التغير لذا فإن استمرار التعلم يعتبر عاملا أساسيا لرفع الإنتاجية ومن ثم النمو. فبيانات الجدول رقم 42 تظهر اختلالا جوهريا في نوعية الهياكل الإنتاجية و التصديرية للقطاع الصناعي التحويلي في الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي ، وذلك استنادا لمعيار المستوى التكنولوجي الذي يبرصد مدى التقدم والتعقيد التكنولوجي فيه والمعبر عنه بمؤشر درجة الكثافة التصنيعية المعبر عنه بحصة الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع في القيمة المضافة للصناعة التحويلية وبمؤشر نوعية الصادرات الصناعية التحويلية، فمط التصنيع المعتمد لمن قبل الدول المعنية لم يشهد تحولا في هياكل الإنتاج والصادرات نحو الاعتماد أكثر على الأنشطة الصناعية ذات المدخل المعرفي والتكنولوجي المتوسط والمرتفع على غرار ما سائد حاليا على المستوى العالمي سواء في الدول المتقدمة وحتى على مستوى العديد من الدول النامية التي تمكنت من إحداث تغيير ملموس في هياكل انتاجها وصادراتها بالتحول نحو الصادرات الأكثر تعقيدا بالرغم من الانتعاش الذي حدث لصادراتها من المنتجات منخفضة التكنولوجية وكثيفة العمل وتوسيع حصصها منها في مختلف الأسواق العالمية. إذ استمرت طوال العقدين الماضيين في الاعتماد على نفس النمط لهيكل الانتاج الصناعي والتخصص في تصدير قائمة محدودة من المنتجات والتي تشابه الى حد بعيد فيما بين الدول المعنية وتنتمي الى الأنشطة الصناعية المبنية على قاعدة الموارد وذات المحتوى المنخفض من التكنولوجية وفقا للاعتبارات المزاي النسبية كما أوردنا ذلك سلفا، وهي أنشطة تعتبر أقل ديناميكية في التجارة العالمية وتحظى كما هو معلوم بمنافسة شرسة من دول نامية عديدة فضلا عن كون منتجاتها خاضعة للعديد من العوائق الفنية التي تحد من حرية نفاذها إلى أسواق الدول المتقدمة ومنها أسواق الاتحاد الأوروبي كإخضاعها للعديد من المواصفات القياسية والاشتراطات البيئية والصحية واستيفاء قواعد المنشأ وغيرها من المعايير.

وهو ما يتبين من خلال المساهمة المتواضعة لأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في مجمل الدول العربية التي تراوحت سنة 2013 ما بين 17 و 28% ، في حين قدرت بنحو 32% في تركيا ، أما في إسرائيل فقد قدرت بنحو 56% سنة 2010 قبل أن تتراجع الى 38% سنة 2013. في الوقت الذي ساهمت فيه الصادرات الصناعية عالية التكنولوجية بنسب هامشية تراوحت بين 0,5% و 8% من إجمالي الصادرات للصناعة التحويلية في مجمل الدول العربية وكذا تركيا خلال الفترتين 2005-1995 و 2005-2014 ، في حين تراوحت هذه المساهمة في إسرائيل بين 14% و 17,5% ، لذا تعتبر مساهمة الأنشطة الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع لمجموع البلدان العربية الشريكة سواء من حيث الصادرات الإجمالية أو القيمة المضافة للصناعة التحويلية الأضعف على الإطلاق من بين جميع المجموعات الإقليمية على المستوى العالمي وبنسب لم يتعد متوسطها 24% و 21% خلال الفترة 2009-2013.

المطلب الثالث: واقع قطاع الخدمات في الدول المتوسطية الشريكة وأدائه في ظل تنفيذ اتفاقيات

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

كما هو معلوم، يتنبأ قطاع الخدمات في مجمل الدول المتوسطية الشريكة على غرار بقية دول العالم، مكانة هامة في اقتصادياتها ولو كان ذلك بشكل متفاوت (الشكل البياني رقم 30) والتي يمكن تلمسها من خلال تفحص مساهمة القطاع في توليد الناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمته في تشغيل اليد العاملة و حجم تجارته. وانطلاقا من أهمية مكانة هذا القطاع، فقد تم إدراج موضوع تحرير تجارته في اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المعنية بمسار الشراكة الأوروبية المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي في الباب الثالث منها، وهو التحرير الذي تم وفق قواعد الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS لمنظمة التجارة العالمية، مما يعني ان المسألة لن تخرج عن نطاق الالتزامات والقطاعات التي ألزمت بها الدول الشريكة نفسها عند تقديم عروضها الخاصة بالخدمات المعنية بعملية التحرير مع العلم بأن معظم الدول العربية الشريكة الأعضاء في المنظمة كانت قد تبنت كما أوردنا في فقرات سابقة سياسة الحد الأدنى في مسألة تحرير تجارة الخدمات من منطلق أنها شملت عدد محدود من القطاعات (3 قطاعات في تونس، 5 قطاعات في مصر، 7 في المغرب و 9 قطاعات في الأردن كما هو مبين في الجدول رقم 31).

عموما سنحاول عبر فقرات هذا المطلب، تقديم صورة لأهمية قطاع الخدمات في اقتصاديات الدول المتوسطية الشريكة مع تشخيص لواقع القطاع وتحليل لأداء أنشطته الرئيسية في ظل تنفيذ اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع التركيز على القطاع السياحي الذي يبقى أبرز نشاط خدماتي لدى العديد من هذه الدول وبالخصوص العربية منها مع استثناء الجزائر، وهو النشاط الذي يؤدي دورا رئيسا ليس فقط على مستوى القطاع الخدماتي بل على مستوى الاقتصاد ككل.

1- أهمية قطاع الخدمات في اقتصاديات الدول المتوسطية الشريكة :

يؤدي قطاع الخدمات، دورا هاما ومتناميا في مختلف الاقتصاديات بصرف النظر عن مستويات تقدمها، مع العلم أن الاختلاف الجوهري الذي يميز طبيعة القطاع بين الدول المتقدمة والنامية راجع أساسا على هيكله ومدى مساهمته من خلال الروابط المشتركة في بقية القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى أكثر منه إلى التباين في أحجام المشاريع أو الأنشطة الخدمائية في حد ذاتها.¹ فهو يعد كما هو معلوم أكثر القطاعات الاقتصادية ديناميكية سواء من حيث المساهمة في توليد الدخل أو استيعاب العمالة، كما تأتي أهميته كذلك في إسهامه في عملية التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة من منطلق أنه يلبي الاحتياجات الأساسية سواء كان ذلك على نحو مباشر في صور التعليم، الرعاية الصحية، الإسكان... أو على نحو غير مباشر في شكل توفير فرص العمل وتوليد الدخل وتقليص الفقر وحدة التفاوت...، كما أنه يسهم في تعبئة الموارد المالية عبر خدمات الجهاز المالي والمصرفي والانتفاع بالموارد عن طريق خدمات الهياكل القاعدية كالنقل والمواصلات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تزيد حتما من إنتاجية القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى فضلا عن كونه يوفر قدرا هاما من الإيرادات من النقد الأجنبي لدى معظم الدول النامية سواء بسبب مزايا جغرافية متعلقة بالموقع أو تحويلات عمالتها في الخارج.

فالتحيز ضد القطاع وعدم إعطائه الاهتمام الكافي باعتباره الأخ عديم الفائدة لقطاعات الإنتاج الحقيقي كان على امتداد أدبيات رواد الفكر التقليدي وعلى رأسهم سميت الذي اعتبر أنشطته غير منتجة وغير ذات فائدة من حيث خلق الثروة في المجتمع، بل وحتى في بعض إسهامات الفكر الاقتصادي الحديث التي اعتبرت أن إنتاج أشياء حقيقية يبقى أفضل من تقديم خدمات رغم عدم إهمال دورها العام في تحقيق الثروة باعتبار أن الأنشطة الحقيقية وخصوصا التصنيع منها تبقى المحرك الرئيسي للنمو وتوفير فرص العمل على غرار ما دعت إليه تيارات التحول الميكلي على سبيل المثال (كالدور، آرثر لويس، تشينري...)، فضلا عن تعامل بعضها مع القطاع بكونه قطاع مقاوم أو بالأحرى مثبت لتحسن الإنتاجية،² خصوصا في ظل التدخل الحكومي الكبير فيها (خدمات اجتماعية) على غرار ما طرحه وليام بومول *William Baumol*.³ كما أنه ظل لفترة طويلة مستبعدا عن نطاق الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف داخل الجات GATT، على اعتبار أنه لا يقدم فرصا جديدة لانتعاش التجارة الدولية على غرار القطاع السلي نظرا للقيود الفنية والمؤسسية والتنظيمية التي حالت دون ذلك. بيد أن هذا التحيز ضد القطاع وعدم الاهتمام به لم يستمر طويلا في ظل تنامي أهمية القطاع ودوره في مختلف الاقتصاديات كما أوردنا ذلك آنفا أو حتى على مستوى التبادل التجاري الدولي، والذي يعزى لعوامل عدة، ومنها :

- تزايد العلاقات التشابكية بينه وبين باقي القطاعات الأخرى على غرار أنشطة التصنيع التي اكتسب فيها العنصر الخدمي أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى وكان عاملا حاسما في تطورها، والذي يظهر من خلال زيادة الطلب على كل من :⁴
 - الأنشطة ذات الطبيعة الخدمية وشبه الخدمية المرتبطة مباشرة بعملية الإنتاج، كالبحث والتطوير والتسويق والمبيعات والتعبئة والتغليف وخدمات ما بعد البيع ودعم المستهلك وصيانة المعدات والأجهزة.
 - والمدخلات الخدمية المقدمة من المزودين والموردين والشركاء على اختلافهم، كالنقل والتخزين (اللوجيستيك) وخدمات الاتصال والسفر والخدمات المالية والمصرفية، حيث تمثل الأنشطة والمدخلات الخدمية ما بين 20 و 25% من ناتج الصناعة التحويلية. هذا ما يؤكد أهمية ثلاثة عناصر خدمائية رئيسية في تطور القطاع الصناعي وتحسن أدائه وهي : عنصر البحث والتطوير كعامل حاسم في تنمية القدرة على الابتكار، وأهمية خدمات ما بعد البيع ودعم المستهلك و كذا أهمية خدمات الصيانة والإصلاح وهي من الخدمات غير السعرية للتنافسية. وبذلك نجد من خلال ما تقدم، أن الخدمات أصبحت بمثابة الصمغ اللاصق الذي يربط بين كثير من سلاسل عرض الصناعات التحويلية، أين يتوقف نجاح الكثير من هذه السلاسل على الخدمات التي تعتمد عليها، سواء من البحوث والتطوير في بداية المنتج وحتى التوزيع والتسليم عند استكماله. وإدراكا لهذا الاعتماد المتبادل تحولت الشركات في الوقت الراهن من بيع المنتجات إلى بيع مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات في آن واحد وفقا لمقاربة " تقدم الصناعة التحويلية للخدمات *Servitization within Manufacturing*" على حد تعبير باينس تيم *Baines Tim* وآخرون في دراسة منشورة لهم سنة 2011،⁵ والذين أشاروا إلى أن ممارسة بيع شركات الصناعة التحويلية للخدمات ليس بالأمر الجديد وإنما الجديد هو في حجم الممارسة وانتشارها على نطاق واسع بين شركات الاقتصاديات المتقدمة وشركات الأسواق الصاعدة على حد سواء وكذا تغير موقف المديرين وملاك الشركات من النظر إلى الخدمات باعتبارها شر لا بد منه إلى رؤيتها كسمة ضرورية تساعد على تلبية رغبات العملاء والزبائن والحفاظ عليهم.
- كما كان التطور الهائل في وسائل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وانتشارها وبأقل التكاليف الذي كان بدوره وراء رقمنة الفضاء

¹ : محسن أحمد هلال (2004)، *التجارة في الخدمات 2000*، بحث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية - المجلد 5-، المنظم من قبل كلية الشريعة والقانون " جامعة الامارات العربية المتحدة " بالاشتراك مع غرفة تجارة وصناعة دبي، أيام 9-10 و 11 ماي، دبي، ص 2357.

² : براكاش لونغانى وسوراب ميشرا (2014)، *قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم*، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51- العدد 2 يونيو، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 51 و ص 53.

³ : يعد الاقتصادي الأمريكي وليام بومول *BAUMOL J. William* أحد رواد نظرية الأسواق المثيرة للجدل *la Théorie des marchés contestables* المطروحة لأول مرة سنة 1982، وهي نظرية نيوليبرالية تقوم على فرض أساسي متمثل في اعتبار المنافسة الكاملة الأكثر مبنية ضمانا لفعالية أداء المؤسسات المتواجدة في السوق التي سوف تتعرض لها في الفصل الثالث عند تناولنا للتحليل المقدم من قبلها لظاهرة تزايد النفقات العامة (ظاهرة مرض التكاليف حسب *Baumol* أو تفسير تزايد النفقات العامة بفوارق الإنتاجية)، وهي ظاهرة التي تناولها في دراسة منشورة له سنة 1967، وهي الدراسة التي أكد فيها أن الخدمات وخصوصا الحكومية منها تعد أنشطة مقاومة وغير مساعدة لتحسن الإنتاجية على عكس الأنشطة الحقيقية دون التدخل الحكومي. لمزيد من التفصيل، انظر :

- *BAUMOL J. William (1967), Macroeconomics of Unbalanced Growth : The Anatomy of Urban Crisis, The American Economic Review*, vol. 57, n° 3, juin, pp415-416& pp421-423.

⁴ : إجلال راتب وآخرون (2013)، *بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري*، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، الدراسة رقم 248 - نوفمبر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص 64 و ص 105.

⁵ : لمزيد من التفصيل حول مقاربة " تقديم الصناعة التحويلية للخدمات *Servitization within Manufacturing*"، لتيم باينس وآخرون انظر دراستهما المنشورة سنة 2011 :
- *BAINES Tim, LIGHTFOOT Howard & SMART Palie (2011), Servitization within Manufacturing: Exploring the Provision of Advanced Services and Their Impact on Vertical Integration*, Journal of Manufacturing Technology Management, Vol22-N°7, pp947-954.

⁶ : بر اكااش لونغانى وسوراب ميشرا (2014)، *مرجع سبق ذكره*، ص 53.

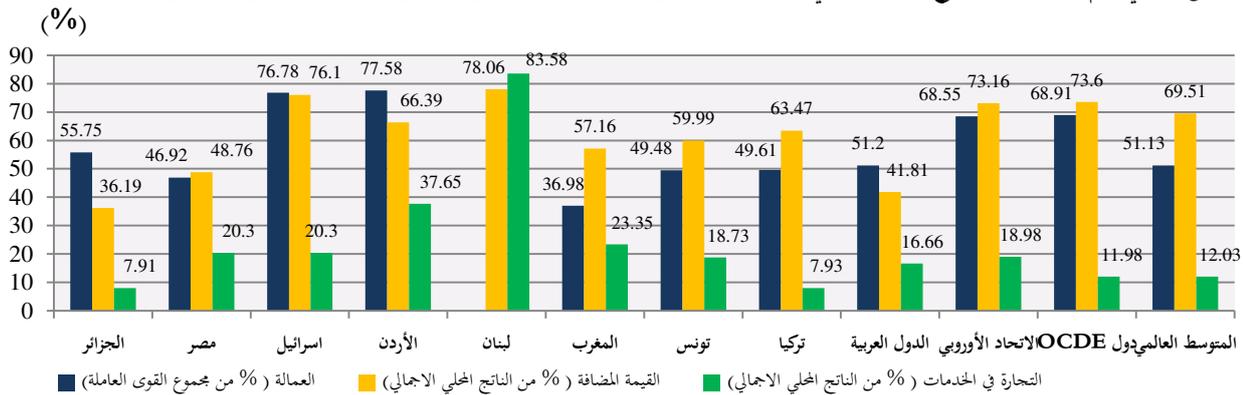
الاقتصادي سواء فيما تعلق بجوانبه الإنتاجية أو الاستهلاكية أو حتى في مجال تنظيم القواعد، عاملاً رئيسياً في تزايد إمكانات تداول الخدمات الموجودة على نحو واسع النطاق، فضلاً عن إدخال نوعيات جديدة من الخدمات ذات الكثافة المعرفية والمعلوماتية والتي لم تكن متاحة من قبل. بل أنها ساعدت حتى في رفع إنتاجيتها كما هو الحال بالنسبة لإنتاج السلع كنتيجة للتخصص (زيادة الدقة في تقسيم العمل) والمحم (انخفاض تكلفة وحدة الإنتاج) عبر فصل عدد متزايد من الخدمات من خلال تقسيم نشاط الخدمة الواحدة إلى عدة مهام تتم في مواقع جغرافية مختلفة.

- بالإضافة إلى عوامل متصلة بالتوسع المتباين لدور الدولة الاقتصادي والاجتماعي (الخدمات الاجتماعية المختلفة) سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من بلد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، وكذا بزيادة الطلب على مختلف أشكال الخدمات سواء الإنتاجية منها أو الاستهلاكية، بالإضافة إلى سياسات تحرير العديد من القطاعات الخدمية وفتح أسواقها في مختلف الدول سواء بشكل كلي أو جزئي نتيجة الالتزامات التي فرضتها اتفاقية التجارة في الخدمات - GATS - التي أخضعت تجارة الخدمات لقواعد ومبادئ الجات وبعدها منظمة التجارة العالمية للتجارة (مبادئ الدولة الأولى بالرعاية، المعاملة الوطنية وحرية النفاذ للأسواق) منذ انتهاء جولة الأوروغواي، الأمر الذي أسهم في توسع نشاط الشركات العابرة للقارات في مختلف القطاعات الخدمية خصوصاً ذات التأثير الكبير منها على الاقتصاد ككل مثل القطاعات المالية والمصرفية (التأمين، البنوك، أسواق المال...) والنقل بأنواعه الثلاثة وتكنولوجيات المعلومات والاتصال وخدمات التعليم والصحة، فضلاً عن خدمات الهندسة والاستشارات وغيرها من الخدمات الموجهة للمؤسسات.

وانطلاقاً من الأهمية المتزايدة للخدمات في اقتصاديات الدول منفردة أو على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، تم إدراج موضوع تحرير تجارة الخدمات ليس فقط على مستوى النظام التجاري المتعدد الأطراف وفق اتفاقية الجاتس، بل أيضاً على مستوى العديد من الاتفاقيات والترتيبات الإقليمية التكاملية وفق صيغتها الحديثة كمسار الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الضفتين الجنوبية والشرقية المعنية بمسار برشلونة، أين نصت اتفاقيات الشراكة - كما رأينا ذلك في فقرات سابقة - في بابها الثالث على تحرير التبادلات الخاصة بالخدمات وفق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مسألة تحرير تجارة الخدمات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط الشريكة معه، أضحى التفاوض بشأنها يتم على المستوى الثنائي منذ نهاية ماي 2008 على عكس الجولات الخمسة التفاوضية التي كانت ذات طابع إقليمي والمنعقدة خلال الفترة الممتدة من 5 جويلية 2006 لغاية 26 ماي 2008 بشأن البروتوكول الإطاري حول تحرير تجارة الخدمات وحقوق التأسيس الأوروبية المتوسطية الذي تقدمت به المفوضية الأوروبية في مارس 2004 والذي توافقت بنوده مع مبادئ وأهداف اتفاقية الجاتس في إطار منظمة التجارة العالمية. أين أخذ هذا المسار التفاوضي الثنائي بعين الاعتبار خصوصية كل بلد ومدى تقدم القطاع الخدمي لديه فضلاً عن الخصائص المتمم بها، حيث لا يزال متواصلاً مع تسجيل تفاوت بين البلدان المعنية في النتائج المحققة، إذ أحرز البعض منها تقدماً كبيراً في العملية كمصر، المغرب وتونس وبدرجة أقل الأردن وهي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي انخرطت فعلاً في مسار تحرير القطاع وفق اتفاقية الجاتس في الوقت الذي لا تزال المفاوضات في بقية الدول الأخرى وهي من غير الأعضاء في المنظمة تراوح مكانها كما هو الحال بالنسبة للجزائر، لبنان وسوريا.

وكما هو معلوم يحتل قطاع الخدمات في مجمل الدول الشريكة على غرار بقية دول العالم، مكانة هامة في اقتصادياتها ولو كان ذلك بشكل متفاوت كما يوضح ذلك الشكل البياني الموالي الذي يقدم لنا صورة توضيحية للأهمية النسبية للقطاع في اقتصاديات هذه الدول من خلال إبرازه لمتوسط إسهامه في توليد الناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمته في تشغيل اليد العاملة ومنتوسط حجم تجارته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2014 مع مقارنة هذه المؤشرات بمثيلاتها السائدة على المستوى العالمي وكذا على مستوى بعض المناطق أو المجموعات الاقتصادية الأخرى (دول OCDE، الدول العربية والاتحاد الأوروبي).

الشكل البياني رقم 30 : أهمية قطاع الخدمات في اقتصاديات المتوسطية الشريكة وبعض المناطق الاقتصادية "متوسط الفترة 2005-2014"



المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي - *World Development Indicators - WDI* لسنة 2015 : يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي : <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>.
 - إحصائيات الخاصة بقطاع الخدمات في كل من الدول المتوسطية الشريكة والاتحاد الأوروبي الواردة على الموقع الإلكتروني لهيئة الإحصائيات الأوروبية Eurostat : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do> (تاريخ الاطلاع على الموقع 08 ديسمبر 2015).
- اذن، يبرز الشكل البياني أعلاه بجلاء الدور الهام الذي يؤديه قطاع الخدمات في الدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي وبالأخص العربية منها في اقتصادياتها باعتبار أنه :

¹ نفس المرجع السابق، ص 52.

² لمزيد من التفصيل حول مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات وحقوق التأسيس بين الدول الأوروبية والمتوسطية، انظر الموقع الإلكتروني لقطاع الاتفاقيات التجارية لوزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية : <http://www.tas.gov.arabic/WTO/Egypt+in+WTO/Services.htm> (تاريخ الاطلاع على الموقع 6 ديسمبر 2015).

- ساهم في مجمل الدول الشريكة مع استثناء الجزائر بنصيب فاق متوسطه 50% من متوسط الناتج المحلي للفترة 2005-2014 وهو أعلى من المتوسط المسجل في مجمل الدول العربية المقدر بقرابة 42%، إذا بلغ أدنى متوسط مساهمة للقطاع في الناتج على مستوى دول عينة الدراسة في الشكل منفردة بالجزائر بنسبة 36%، في الوقت الذي تراوحت فيه ما بين 49% و60% في كل من مصر، الأردن والمغرب، في حين بلغ متوسط مساهمة القطاع في توليد الناتج في كل من تركيا وإسرائيل حدود 63% و76% على التوالي، أما المساهمة الأكبر للقيمة المضافة المتولدة عن القطاع في الناتج فكانت من نصيب لبنان بنسبة قدرها 78% وهي أعلى من المتوسط العالمي والمقدر بنحو 69,5% وكذا متوسط مساهمة القطاع في الناتج المحلي لمجموعة دول منظمة OCDE المسجل خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو 73% و نفس المتوسط المسجل على مستوى دول الاتحاد الأوروبي.
- فضلا عن إسهامه في استيعاب أزيد من نصف القوى العاملة في كل الدول الشريكة وهو متوسط تشغيل القطاع لليد العاملة في مجمل الدول العربية وعلى المستوى العالمي خلال نفس الفترة سابقة الذكر مع استثناء المغرب الذي قدرت فيه مساهمة القطاع في استيعاب القوة العاملة بنحو 37%، حيث بلغ نصيب القطاع في تشغيل القوى العاملة نحو 47% في مصر و49% في كل من تونس وتركيا، و56% في الجزائر، في حين قدر متوسط مساهمة القطاع في تشغيل القوى العاملة بنحو 77% في كل من الأردن والكيان الصهيوني وهي مساهمة أعلى من المتوسط السائدة في دول ك.م.م. الاتحاد الأوروبي، ومنظمة OCDE التي بلغت خلال نفس الفترة السابقة قرابة 68%.
- كما تعكس التجارة في الخدمات كنسبة من الناتج ج.م. الإجمالي كذلك الدور المهم الذي يؤديه القطاع في اقتصاديات الدول المعنية رغم تفاوته من بلد لآخر تبعا لأهميته النسبية في كل بلد. حيث بلغ متوسط إجمالي تجارة الخدمات (الصادرات + الواردات) نسبة قاربت 20% من الناتج المحلي الإجمالي في كل من مصر، والكيان الصهيوني، و23% في المغرب، و38% في الأردن، في الوقت الذي قدر فيه متوسط تجارة القطاع بنحو 19% في تونس، في حين لم تتجاوز هذه النسبة عتبة 8% في كل من تركيا والجزائر وهي دون المتوسط المسجل سواء على المستوى العالمي ودول منظمة OCDE والذي كان في حدود 12% أو على مستوى مجموعتي الدول العربية والاتحاد الأوروبي اللتان قدر فيهما بقرابة 17% بالنسبة للمجموعة الأولى و19% بالنسبة للثانية. في حين كانت حققت مساهمة تجارة الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أعلى قيمة لها في لبنان فاق متوسطها 83% خلال نفس الفترة السابقة.
- يقودنا الحديث السابق عن أهمية تجارة قطاع الخدمات في الدول المعنية، لاستعراض هيكل هذه التجارة مع مقارنته مع الهيكل السائد سواء على المستوى العالمي، أو على مستوى بعض المجموعات الاقتصادية الأخرى والمتمثلة في الدول المتقدمة، النامية وكذا الاتحاد الأوروبي، وذلك بالاستناد على البيانات التي يوفرها الجدول الموالي.

الجدول رقم 43: هيكل تجارة الخدمات للدول المتوسطية الشريكة وبعض المجموعات الاقتصادية "متوسط الفترة 2005-2013" (%)

الصادرات	القيمة (مليار دولار)	السفر	النقل	الخدمات الأخرى	ومنها:						
					الاتصالات	البناء و أ. العمومية	خ. المالية *	المعلوماتية	حقوق الترخيص	خ. أخرى للمؤسسات	أخرى
الجزائر	3,279	7,4	25,7	66,9	4,9	6,8	9,0	0,60	0,07	42,5	3,06
مصر	20,10	45,7	37,1	17,2	3,9	3,4	1,3	0,60	0,8	6,20	1,00
الأردن	4,511	63,9	20,3	15,8	-	-	-	-	-	11,10	-
لبنان	15,91	39,8	4,60	55,9	2,2	2,0	3,4	0,16	0,03	46,84	0,97
المغرب	12,13	54,6	17,5	27,9	4,8	0,40	1,30	2,30	0,04	15,54	3,52
تونس	5,070	47,8	27,9	24,3	3,9	5,8	2,4	0,65	0,52	5,6	5,43
إسرائيل	24,37	17,6	17,8	59,6	1,3	2,0	3,5	13,2	3,1	36,9	0,5
تركيا	36,19	23,6	63,1	13,3	1,5	3,1	3,5	0,04	0,0	0,93	4,23
د.ع.ش.	10,16	43,2	22,2	34,6	3,3	3,1	2,9	0,72	0,24	21,3	3,11
م. العالمي	3767,4	25,2	20,9	53,9	2,5	2,5	9,69	5,2	6,3	25,0	2,71
د. المتقدمة	2636,4	22,2	19,3	58,5	2,5	2,1	11,6	5,3	8,7	25,5	2,8
د. النامية **	1131,0	29,2	29,6	41,2	2,8	4,7	5,8	2,9	0,76	22,0	2,24
أ. الأوروبي	1693,4	21,6	20,8	57,6	2,9	2,3	11,1	6,4	4,7	27,6	2,6
الواردات	القيمة (مليار دولار)	السفر	النقل	الخدمات الأخرى	ومنها:						
الجزائر	9,42	5,3	30,5	64,2	الاتصالات	البناء و أ. العمومية	خ. المالية *	المعلوماتية	حقوق الترخيص	خ. أخرى للمؤسسات	أخرى
الجزائر	9,42	5,3	30,5	64,2	1,10	19,1	2,8	0,7	0,4	35,0	5,1
مصر	14,40	16,4	42,1	41,5	3,06	1,95	9,8	0,6	1,7	15,7	8,7
الأردن	3,89	26,5	53,4	20,1	-	-	8,0	-	-	8,9	-
لبنان	11,56	31,9	15,8	52,3	2,0	2,5	4,2	0,3	0,1	43,7	0,0
المغرب	6,59	16,0	38,7	45,3	1,30	0,05	3,0	0,7	0,7	20,1	19,4
تونس	3,00	16,5	50,4	33,1	1,5	10,0	8,3	0,8	0,4	6,7	5,4
إسرائيل	18,10	32,3	19,2	40,2	1,9	1,9	4,63	3,3	3,1	24,4	0,97
تركيا	17,94	41,0	23,3	35,7	1,5	1,1	12,2	0,1	3,7	7,8	9,3
د.ع.ش.	8,14	18,8	38,5	42,7	1,50	5,6	6,0	0,51	0,55	21,7	7,00
م. العالمي	3600,1	23,9	26,6	48,5	-	-	-	-	-	-	-
د. المتقدمة	2268,0	23,8	22,4	52,4	-	-	-	-	-	-	-
د. النامية **	1332,1	28,0	27,8	44,2	-	-	-	-	-	-	-
أ. الأوروبي	1472,6	23,4	21,7	52,9	3,1	1,8	6,7	3,7	6,9	27,6	3,1

* تشمل الخدمات المالية والمصرفية والتأمينات. د.ع.ش: الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي. ** بما فيها الدول المنحولة إلى اقتصاد السوق. - غير متوفر

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في: قاعدة البيانات الخاصة بالتجارة الدولية للخدمات UNCTADSTAT الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والمتوفرة على الموقع الإلكتروني: [http:// unctadstat.unctad.org](http://unctadstat.unctad.org) (تم الاطلاع على الموقع 07 ديسمبر 2015).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن هيكل تجارة الخدمات من جانب الصادرات (المتحصلات من الخدمات المقدمة) أن خدمات السفر تستأثر بالحصة الأكبر من إجمالي الصادرات لمجمل الدول العربية الشريكة والتي بلغت في المتوسط 2,43 % خلال الفترة 2005-2013، تليها الخدمات الأخرى بنصيب بلغ متوسطه خلال نفس الفترة بنحو 34,6 % كان الحيز الأكبر منها من نصيب الخدمات الأخرى المقدمة للمؤسسات (الاستشارات، الهندسة والتصاميم، التسويق والإشهار، المحاسبة والمراجعة...) بنسبة 61 % في حين توزعت بقية قيمة صادرات الخدمات الأخرى بخصص متباينة بين العديد من المجالات الخدمانية تراوحت في المتوسط ما بين 0,24 % و 3,3 %. لتأتي خدمات النقل التي شكلت حصة 22,2 % في المتوسط من صادرات الدول العربية الشريكة للفترة السابقة. وهي حصة مقارنة للمعدلات السائدة على المستوى العالمي (25,2 %) وفي الدول المتقدمة (22,2 %) والاتحاد الأوروبي (21,6 %) في الوقت الذي قدر متوسط نصيب خدمات النقل من صادرات الخدمات لمجموعة الدول النامية 29,6 %، أما متوسط نصيب السفر من إجمالي الصادرات الخدمانية على المستوى العالمي أو على مستوى مجموعات الدول النامية أو المتقدمة ودول الاتحاد الأوروبي فكان أقل بكثير من مستوى مجمل الدول العربية من منطلق أنه شكل ما بين 22 % و 29 % من مجموع الصادرات الخدمانية لنفس الفترة السابقة وهو ما يعكس المكانة الهامة التي يحتلها القطاع السياحي في العديد من الدول العربية الشريكة سواء على مستوى القطاع الخدماني أو على مستوى الاقتصاد ككل كما سنرى ذلك لاحقاً. أما فيما يتصل بالخدمات الأخرى التي استأثرت بالنصيب الأكبر من إجمالي الصادرات الخدمانية قدر متوسطها العالمي بنحو 54 % وقراءة 58 % في كل من مجموعتي الدول المتقدمة ودول الاتحاد الأوروبي، أما متوسطها على مستوى الدول النامية فكان في حدود 41 %.

من خلال تتبع مساهمات الأنشطة الخدمانية المدرجة ضمن مجموعة الخدمات الأخرى في إجمالي الصادرات من الخدمات خصوصاً على الصعيد العالمي أو على مستوى الدول المتقدمة بما فيها دول الاتحاد الأوروبي، نلاحظ بأنه إضافة إلى مساهمة أنشطة الخدمات الأخرى الموجهة للمؤسسات بربع الصادرات الخدمانية، تنامي أهمية تجارة بعض الأنشطة الخدمانية التي جاءت كمحصلة للتحويلات التي عرفتها بيئة الأعمال على المستوى الدولي كترديد افتتاح الأسواق وتحرير حركة انتقال رؤوس الأموال بمختلف أشكالها سواء المباشرة منها أو غير المباشرة وتطور قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ناهيك عن وضع العديد من الأطر المنظمة لممارسة الأنشطة الانتاجية والتجارية على المستوى العالمي والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية وغيرها، فخدمات القطاع المالي والمصرفي شكلت في المتوسط ما بين 10 % و 12 % وكذا أنشطة تكنولوجيا المعلوماتية التي أضحت تساهم ما بين 5 % و 6 % من مجموع الصادرات الخدمانية، إضافة إلى حقوق الترخيص الممنوحة لأطراف أخرى بغرض إنتاج أو توزيع سلع أو خدمات في دول ومناطق أخرى التي ساهمت بما بين 5 % و 9 % من صادرات الخدمات.

أما على صعيد الدول فرادى، فتظهر بيانات الجدول السابق استئثار خدمات السفر (السياحة) بالنصيب الأكبر من صادرات الخدمات لمجمل الدول العربية الشريكة الواردة في الجدول ما عدا الجزائر وبمخصص متفاوتة تراوح متوسطها خلال نفس الفترة السابقة ما بين 40 % المسجلة في لبنان و 64 % التي سجلت في الأردن، إذ قدر متوسط مساهمتها بنحو 46 % في مصر و 48 % في تونس وقراءة 55 % في المغرب، في حين لم يتعد متوسط هذه المساهمة في الجزائر حدود 8 % وهو انعكاس للدور الهامشي الذي يؤديه القطاع السياحي في الاقتصاد ككل على عكس دول العينة. تليها أنشطة الخدمات الأخرى التي تتفاوت حصص مساهمتها في الصادرات الخدمانية بين الدول العربية الشريكة وبنسب لم يتجاوز متوسطها عتبة 20 % كما هو الحال بالنسبة لكل من مصر والأردن، وما بين 25 % و 30 % في كل من المغرب وتونس، في الوقت الذي سجلت فيه مستويات مرتفعة في كل من لبنان بنسبة 56 % والجزائر بنحو 67 % . مع العلم أن البلدان العربية الشريكة مجتمعة ساهمت في المتوسط بنصف إجمالي الصادرات الخدمانية لمجموع الدول المتوسطية الشريكة، أما النصف الثاني فكان من نصيب كل من تركيا وإسرائيل اللتان بلغا المتوسط السنوي لقيمة صادراتهما الخدمانية معا بقرابة 60,56 مليار (36,19 مليار دولار لتركيا، و 24,37 مليار دولار للكيان المحتل لفلسطين) خلال الفترة 2005-2013 مقابل 60,96 مليار دولار للدول العربية الشريكة المدرجة في الجدول مجتمعة (ما يعادل 1,62 % و 5,4 % من إجمالي صادرات الخدمات العالمية ومجموع الدول النامية على التوالي) و ساهمت فيه مصر لوحدها بقرابة الثلث (32,9 %) والمغرب بنحو 26 % . وفيما يخص نصيب خدمات النقل فكان بدوره متبايناً من بلد لآخر على اعتبار أن متوسطه لم يتجاوز 5 % في لبنان، وما بين 17 % و 30 % في كل من الجزائر، المغرب، تونس والأردن، و 37 % في مصر.

أما في ما يخص هيكل تجارة الخدمات من جانب الواردات (المدفوعات للخدمات)، فنجد أن النصيب الأكبر من الواردات الخدمانية لمجمل الدول العربية الشريكة كان في أنشطة الخدمات الأخرى بحصة قدر متوسطها بنحو 42,7 % خلال الفترة 2005-2013 ، وهي حصة تبدو مقاربة لمثيلاتها في هيكل الواردات من الخدمات على الصعيد العالمي ومجمل الدول النامية (48,5 % و 44,2 % على التوالي) وأدنى بقليل من مثيلاتها في الدول المتقدمة بما فيها دول الاتحاد الأوروبي (52 %). تليها كل من خدمات النقل بمساهمة في الواردات الخدمانية بلغ متوسطها زهاء 38,5 % وهي أعلى من المتوسط العالمي (26,6 %) وكذا المعدلات السائدة في المجموعات الاقتصادية (الدول النامية - 27,8 % -، المتقدمة - 22,4 % - والاتحاد الأوروبي - 21,7 % -)، وكذا خدمات السفر بحصة قدرها نحو 18,8 % وهي مساهمة تبدو متدنية إذا ما قورنت بمساهمة نظيرتها في هيكل واردات الخدمات العالمية وكذا المعدلات السائدة في كل من الدول المتقدمة بما فيها الاتحاد الأوروبي (23 %) وكذا الدول النامية (28 %). مع التذكير أن هيكل تجارة الخدمات من جانب الواردات كانت على العموم مماثلة لهيكل الصادرات سواء على المستوى العالمي أو على مستوى المجموعات الاقتصادية التي

شملها الجدول السابق.

وبالنظر إلى هياكل الواردات الخدمانية على مستوى الدول فرادى، يتضح استحواذ خدمات النقل على الحصة الكبرى من وراوات الخدمات في معظم الدول العربية الشريكة السياحية وبمخصص تراوح متوسطها ما بين 38% و 54% (مصر 42,1% ، الأردن 53,4%، المغرب، المغرب 38,7% وتونس 50,4%)، تليها الجزائر ثم لبنان بنسب قدرها 30,5% و 15,8% على التوالي. لتأتي بعد ذلك مساهمة الخدمات الأخرى التي تباينت حصص مساهمتها في وراوات الخدمات بين الدول بنسب تراوحت ما بين 20% و 45% في كل من الأردن، مصر، تونس، في الوقت الذي بلغت أعلى قيمها في كل من لبنان بنحو 52,3% والجزائر بنسبة فاقت 64,2% . مع التنويه أن المتوسط السنوي الواردات الخدمانية لمجمل الدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي بلغ خلال الفترة سألفة الذكر 84,88 مليار دولار كانت نصيب كل من تركيا وإسرائيل مجتمعتان بنحو 42,5% (تركيا 17,94 مليار والكيان الصهيوني بـ 18,8 مليار دولار) في حين توزعت بقية القيمة الإجمالية للواردات من الخدمات والمقدرة بقرابة 48,84 مليار دولار (وهو ما يعادل 1,35% و 3,66% من إجمالي وراوات الخدمات العالمية ولمجموع الدول النامية على التوالي) بين الدول العربية الشريكة الواردة في الجدول بقيم متباينة تراوحت ما بين 3 مليار دولار المسجلة في تونس و 14,4 مليار دولار التي تم تسجيلها في مصر خلال الفترة السابقة.

و بمقارنة أداء تجارة الخدمات في الدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي في جانبي الصادرات والواردات، نجد أنه باستثناء الجزائر التي عرف رصيد ميزانها التجاري الخدماني لعجز بلغ متوسطه خلال فترة الدراسة الممتدة من 2005 لغاية 2015 نحو 6,414 مليار دولار ، فإن كل الدول المعنية حققت فوائض في موازين تجارتها الخدمانية بقيم متفاوتة تراوح متوسطها السنوي في الدول العربية بين 621 مليون دولار أمريكي المسجل في الأردن و 5,7 مليار دولار المحقق في مصر كنتيجة لتحسن أداء صادراتها المرتبطة بشكل رئيسي بالأداء الجيد الذي عرفه القطاع السياحي خلال الفترة التي سبقت تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية في العديد من الدول العربية ، إذ قدر متوسط هذا الفائض بـ 2,07 مليار دولار في تونس، و 4,35 مليار دولار في لبنان، و 5,54 مليار دولار أمريكي في المغرب.

أما بالنسبة للدول الشريكة غير العربية، فهي التي حققت الفوائض الأكبر بين كل الدول الشريكة، أين بلغ متوسطه 18,25 مليار في تركيا بفعل الأداء الجيد لصادراتها خصوصا من خدمات النقل (شركات الطيران وغيرها) التي شكلت زهاء 63% من إجمالي الصادرات الخدمانية وبدرجة أقل خدمات السفر المرتبطة أساسا بالقطاع السياحي. في حين بلغ متوسط الفائض التجاري في دولة الاحتلال الاسرائيلي قرابة 6,27 مليار دولار ، والذي يعزى بشكل رئيسي إلى الأداء الجيد المسجل على صعيد الخدمات الأخرى التي ساهمت في المتوسط بنحو 60% من إجمالي الصادرات الخدمانية للكيان خلال الفترة 2005-2013، خصوصا على مستوى أنشطة الخدمات أو الأعمال المتنوعة والخدمات المهنية والفنية المقدمة للمؤسسات التي ساهمت كما هو مبين في الجدول السابق بقرابة 37% من الصادرات ولكن أيضا بفعل توسع الأنشطة المرتبطة بقطاع المعلوماتية التي ساهمت في المتوسط بنحو 13% من الصادرات الخدمانية خلال الفترة سألفة الذكر، ودون نسيان كذلك عائدات حقوق الملكية ورسوم الرخص (حقوق الترخيص) التي حصلت عليها الشركات الإسرائيلية، والتي شكلت في المتوسط نحو 3% من إجمالي صادرات الخدمات، وهو متوسط رغم أنه كان دون المعدلات السائدة على المستوى العالمي أو مجموعة الدول المتقدمة (6,3% و 8,7% على التوالي) إلا أنه كان قريبا من المتوسط الأوروبي المقدر بـ 4,7% وأفضل بكثير من المعدل السائد في الدول النامية والدول العربية الذي لم يتجاوز 0,76% و 0,24% على التوالي وهو ما يعكس الأداء الجيد للشركات الصهيونية في العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمانية وقدرتها على النفوذ إلى مختلف الأسواق العالمية قياسا بمثيلاتها في الدول العربية عموما والشريكة منها على وجه الخصوص.

2- أثر تطبيق اتفاقيات الشراكة على تجارة الخدمات بين الدول الشركة والاتحاد الأوروبي مع تحليل لأداء أنشطتها الرئيسية بالتركيز على القطاع السياحي :

وما أسلفنا الذكر، لم تفرض اتفاقية الجاتس التزامات على الدول باستثناء تلك التي ألزمت بها نفسها عند تقديم عروضها الخاصة بالخدمات المعنية بعملية التحرير، لذا نجد أن جل الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المنظمة تبنت سياسة الحد الأدنى في مسألة تحرير تجارة الخدمات من منطلق أنها شملت عدد محدود من القطاعات (3 قطاعات في تونس، 5 قطاعات في مصر، 7 في المغرب و 9 قطاعات في الأردن) مع فرض العديد من القيود على السماح بنفاذ موردي الخدمة الأجانب ومنح المعاملة الوطنية لهم كما هو مبين في الجدول رقم 31 ، من منطلق إدراكها أن الفتح الشامل لأسواقها أمام موردي الخدمات الأجانب في القطاعات التي يتم تحريرها سيولد حتما منافسة غير متكافئة نتيجة محدودية قدراتها التنافسية سواء في الأسواق المحلية أو الدولية، خصوصا في ظل استئثار الدول المتقدمة على الحيز الأكبر من تجارة الخدمات على المستوى العالمي عبر شركاتها المتعددة الجنسيات، وكذا لضعف البنية الإنتاجية لقطاع الخدمات فيها واعتمادها- كما سنرى ذلك - على الأنشطة كثيفة الاستخدام للعمالة وتوسع نطاق الخدمات الحكومية.

وللتعرف إلى أداء التبادل التجاري الخدماني للدول المتوسطة في ظل تنفيذ اتفاقيات شراكتها مع الاتحاد الأوروبي، سنستعين بالبيانات التي يوفرها الجدول اللاحق، والتي شملت فقط سنتي 2005 و 2014 نظرا لعدم توفر البيانات في بقية السنوات الأخرى سواء لكل أو في بعض الدول المعنية. إذ تظهر تفاوت في نصيب الاتحاد الأوروبي من إجمالي تجارة الخدمات سواء من جانبي الواردات أو الخدمات من دولة لأخرى مع تسجيل استقرار نسبي لهذا النصيب بين سنتي الدراسة في معظم الدول خصوصا في جانب الصادرات مقارنة بالواردات التي شهدت ارتفاع نصيب الاتحاد من إجمالي الواردات الخدمانية في مجمل الدول الشريكة ما عدا تركيا واستقرار نسبي في مصر.

الجدول رقم 44: تطور تجارة الخدمات للدول المتوسطية الشريكة مع العالم والاتحاد الأوروبي سنتي 2005 و 2014.

البلد	السنوات	العالم (مليار دولار أمريكي)*			الاتحاد الأوروبي (مليار دولار أمريكي)*			نصيب الاتحاد الأوروبي من
		الصادرات	الواردات	الرصيد	الصادرات	الواردات	الرصيد	
الجزائر	2005	3,85	7,10	-3,25	1,37	2,49	-1,12	% 35,6
	2014	3,59	11,82	-8,23	2,39	4,52	-2,13	% 66,57
	التغير بين 2005 و 2014	% -6,75	% 66,5		% 74,5	% 81,5		
مصر	2005	20,31	10,57	9,74	6,47	2,73	3,73	% 31,85
	2012	21,32	15,42	5,9	7,19	4,24	2,95	% 33,72
	التغير بين 2005 و 2012	% 5,00	% 45,9		% 11,1	% 55,3		
الأردن	2005	2,1	2,5	-0,4	0,2	0,5	-0,3	10,0
	2014	5,4	3,5	1,9	0,6	0,9	-0,3	11,0
	التغير بين 2005 و 2014	% 157,1	% 40,0		% 200	% 80,0		
المغرب	2005	11,94	5,72	6,22	3,85	1,87	1,98	% 32,24
	2014	15,67	8,63	7,04	5,97	4,11	1,86	% 38,10
	التغير بين 2005 و 2014	% 31,24	% 50,9		% 55,0	% 120		
تونس	2005	8,21	3,48	4,73	3,86	1,24	2,62	% 47,0
	2014	9,16	3,45	5,71	4,38	1,99	2,39	% 47,82
	التغير بين 2005 و 2014	% 11,60	% -0,9		% 13,5	% 60,5		
تركيا	2005	41,18	17,04	24,2	14,30	5,60	8,7	% 34,7
	2014	51,81	25,1	26,7	20,85	14,61	6,24	% 40,2
	التغير بين 2005 و 2014	% 25,8	% 47,3		% 45,8	% 161		
اسرائيل	2005	20,40	16,61	4,22	2,86	3,73	-0,87	% 14,0
	2014	35,34	22,58	12,8	5,31	8,23	-2,92	% 15,0
	التغير بين 2005 و 2014	% 73,23	% 35,94		% 85,6	% 121		

* البيانات الأصلية للجدول كانت بعملة اليورو، تم تحويلها إلى الدولار الأمريكي وفق متوسط سعر الصرف الاسمي لليورو مقابل الدولار السنوي (2005 و 2014).

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- الإحصائيات الواردة في الموقع الالكتروني لمفوضية الاتحاد الأوروبي - الجانب التجاري - :
http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/statistics/regions/index_en.htm . (تم الاطلاع على الموقع يوم 08 ديسمبر 2015).

- هيئة الاتحاد الأوروبي للإحصائيات - يورستات Eurostat - (2008)، الاتحاد الأوروبي - الدول المتوسطية : نمو في تجارة الخدمات والاستثمار، سلسلة إحصائيات باختصار، لوكسمبورغ وبروكسل، ص 2.

والملاحظ من خلال الجدول، أن تجارة الخدمات لمجمل الدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي سلكت عموما نفس المنحنى الذي أخذته تجارتها مع العالم سواء من حيث أدائها في جانبي الصادرات والواردات، ولكن أيضا من جانب رصيد الميزان التجاري الخدماتي. أين نسجل وجود اتجاهات تصاعديا لقيم الصادرات والواردات بين سنتي 2005 و 2014 مع العالم ولكن بشكل أكبر مع دول الاتحاد الأوروبي. فمع استثناء الجزائر التي عرفت صادراتها نحو العالم تراجع خلال سنتي الدراسة بنسبة 6,75 %، ارتفعت صادرات الخدمات إلى العالم في كل الدول الشريكة وبمعدلات متفاوتة تراوحت بين 5% و 12% كما هو الحال بالنسبة لمصر وتونس، وبين 25% و 32% في كل من تركيا والمغرب، في الوقت الذي بلغ فيه معدل نمو صادرات الخدمات خلال سنتي الدراسة أعلى قيمة في كل من الكيان الصهيوني و الأردن بنسب قدرها 73,23% و 157,1% على التوالي. ونفس القول ينطبق كذلك على الواردات من الخدمات في هذه البلدان ما عدا تونس التي تراجعت وارداتها بشكل طفيف سنة 2014 بحوالي 0,9% مقارنة بسنة 2005، أين شهدت ارتفاعا بمعدلات أكبر مقارنة بالصادرات تراوحت بين 35% و 48% في بقية دول العينة ما عدا الجزائر التي سجل فيها أعلى معدلات نمو الواردات الخدماتية وبنسبة قدرها 66,5% نتيجة للزيادة الملحوظة التي عرفها استيراد خدمات البناء والأشغال العمومية وكذا الخدمات الموجهة لأنشطة الأعمال والمؤسسات.

أما معدلات نمو تجارة الخدمات كانت أكبر مع الاتحاد الأوروبي، أين بلغت في جانب الصادرات ما بين 10% و 20% في كل من مصر وتونس، وبين 45% و 200% في باقي الدول. ومقابل ذلك عرفت واردات الخدمات لهذه الدول من الاتحاد الأوروبي منحنى تصاعديا بمعدلات أكبر من معدلات نمو صادراتها الخدماتية إليه، وينسب بلغ أداها حدود 55% المسجلة في مصر و 80% المسجلة في كل من الأردن والجزائر، في حين وصلت أعلاها إلى حدود 120% في كل من المغرب وإسرائيل و 160% في تركيا.

ورغم الاتجاه التصاعدي الذي عرفته تجارة الخدمات للدول المعنية مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن نصيب الأخير من إجمالي صادرات الخدمات للدول الشريكة بقي مستقرا نسبيا في كل من مصر، الأردن، تونس وإسرائيل (في حدود 32%، 10%، 47%، و 14% على الترتيب) مع تسجيل زيادة في حصة الاتحاد من صادرات خدمات تركيا التي انتقلت من 34% إلى 40% وبشكل أكبر في الجزائر التي وصل نصيب الاتحاد الأوروبي في صادراتها الخدماتية إلى قرابة 67% سنة 2014 بعدما كان في حدود 35,6% سنة 2005. وبالمقابل تزايدت حصة الاتحاد في الواردات الخدماتية لجميع الدول الشريكة ولو بشكل متفاوت مع استثناء تركيا التي سجلت تراجعا في نصيب الاتحاد من وارداتها الخدماتية إلى نحو 25% سنة 2014 بدلا من 33% سنة 2005، أين كانت معتبرة في دول : تونس (انتقلت من 35% إلى 57%)، المغرب (من 32% إلى 47%) واسرائيل (من 22% إلى 36%)، وبشكل أقل في بقية الدول الأخرى ونعني بها كل من : الجزائر (انتقلت من 35% إلى 38%)، مصر (من 26% سنة 2005 إلى 27,5% سنة 2012) والأردن (من 20% إلى 20%).

أما في ما تعلق بأداء رصيد ميزان تجارة الخدمات في الدول المعنية خلال سنتي الدراسة في الجدول السابق، فنلاحظ كل الدول حققت فوائض في موازينها التجارية الخدمائية مع العالم باستثناء الجزائر التي حققت عجزاً سنّي 2005 و2014، والأردن الذي حقق عجزاً سنة 2005. في حين لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لتجارتهما مع الاتحاد الأوروبي، حيث حققت كل من الجزائر والأردن عجزاً خلال سنتي الدراسة، وكذا إسرائيل التي تفاقم عجز ميزانها التجاري الخدماتي سنة 2014 بنحو 2,9 مليار دولار أمريكي مقابل 0,87 مليار دولار أمريكي سنة 2005، أما بالنسبة للدول الشريكة ذات الفائض في ميزان تجارة الخدمات مع الاتحاد الأوروبي، فتظهر بيانات الجدول السابق تسجيل كل هذه الدول لتراجع ملحوظ في قيمة الفوائض المحققة سنة 2014 مقارنة بتلك المحققة سنة 2005 كمحصلة لزيادة مستورداتها الخدمائية المتأتية من الاتحاد الأوروبي والتي كانت بمعدلات أكبر مقارنة بالصادرات مثلما أوردنا ذلك آنفاً. على العموم، يعكس أداء تجارة قطاع الخدمات و اتجاهات تطور هيكلها من جانبي الصادرات أو الواردات في بلد ما، أهمية القطاع في اقتصاد البلد المعني وكذا الخصائص المميزة له خصوصاً من حيث التعرف على أبرز الأنشطة الخدمائية المحركة له، وبذلك فمن المنطقي أن يقدم لنا أداء تجارة الخدمات في الدول العربية الشريكة سواء مع العالم أو مع الاتحاد الأوروبي صورة توضيحية لأهم ما يتصف به القطاع في هذه الدول وبالخصوص الدول العربية منها. أين يبقى أبرز نشاط خدماتي لدى العديد من هذه الدول وبالخصوص العربية منها مع استثناء الجزائر، بلا منازع هو القطاع السياحي الذي يؤدي دوراً رئيساً ليس فقط على مستوى القطاع بل على مستوى الاقتصاد ككل، وهو ما يمكن تبيانه بشكل جلي عبر الاطلاع على الموقع الذي احتله القطاع في اقتصاديات هذه الدول من خلال إبراز مساهمته أو نصيبه في بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2015، وهو ما توفره لنا بيانات الجدول الموالي.

الجدول رقم 45: أهمية القطاع السياحي في اقتصاديات الدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي وفقاً لبعض المؤشرات " متوسط الفترة 2005-2014 "

نصيب " مساهمة " القطاع السياحي في : (%)					
	الاستثمارات الرأسمالية الإجمالية	إجمالي صادرات الخدمات	القيمة المضافة للخدمات	العمالة الإجمالية	الناتج المحلي الإجمالي
الجزائر	4,05	5,3	19,42	5,95	7,03
مصر	12,91	16,4	33,91	14,22	16,05
الأردن	8,80	26,5	33,95	21,92	22,54
لبنان	8,85	31,9	30,87	22,82	24,10
المغرب	10,88	16,0	33,57	17,51	19,19
تونس	10,5	16,5	29,08	15,75	17,45
د.ع.ش	9,33	18,8	30,13	16,36	17,72
اسرائيل	4,51	32,3	9,76	7,85	7,43
تركيا	8,82	41,0	18,08	8,51	11,48

* متوسط سنوات 2000، 2005، 2010، 2011 و 2012.

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة البيانات الخاصة الإحصائيات السياحية للمجلس العالمي للسياحة والسفر لسنة 2015، *World Tarvel & Tourism Council*، *WTTC Data*، لندن، والواردة على موقعه الإلكتروني : <http://www.wttc.org/datagateway> (تاريخ الاطلاع على الموقع 6 ديسمبر 2015).

- LANQUAR Robert (2015), *Tourism in the Mediterranean*, In AYADI Rym & Al (Editors), *Economic and Social Development of the Southern and Eastern Mediterranean Countries*, Springer International Publishing, Cham (Switzerland), p 117.

فالقطاع السياحي في مجمل الدول العربية الشريكة ساهم في المتوسط بما يناهز 17,5 % من الناتج المحلي الإجمالي و 30 % من ناتج قطاع الخدمات خلال الفترة 2005-2014 مع توظيف ما يقارب 16,4 % من إجمالي اليد العاملة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في الوقت الذي شكلت الخدمات السفر التي تندرج ضمنها أنشطة السياحة زهاء 30 % من متوسط إجمالي الصادرات من الخدمات لنفس الفترة السابقة الذكر، كما تم توجيه ما يقرب 9,33 % من الاستثمارات الرأسمالية و تخصيص 6 % من إجمالي الإنفاق الحكومي في مجمل الدول المعنية لصالح هذا القطاع. أما على صعيد هذه البلدان منفردة، فنجد أن المساهمة النسبية للسياحة سواء على مستوى الناتج المحلي أو على مستوى قطاع الخدمات كانت هامة في كل الدول العربية الشريكة باعتبارها تراوحت في المتوسط بين 16 % و 24 % كمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي و ما بين 29 % و 34 % كمساهمة في ناتج قطاع الخدمات، مع استثناء الجزائر التي عكس نصيب مساهمتها في كل من الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة لقطاع الخدمات والتي لم يتجاوز في المتوسط حدود 7 % و 20 % على الترتيب الدور الهامشي الذي يؤديه القطاع السياحي على مستوى الاقتصاد ككل، وهو ما تؤكد كذلك بقية المؤشرات الأخرى التي تظهر على سبيل المثال استيعابه المحدود للعمالة التي لم تتجاوز في المتوسط عتبة 6 % على عكس بقية الدول العربية الشريكة التي استطاع قطاعها السياحي توفير فرص عمل لما بين 14 % و 23 % من إجمالي اليد العاملة فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، فضلاً عن تواضع مساهمة خدمات السفر في هيكل صادرات الخدمات التي لم يتجاوز متوسطها 6 % مقابل مساهمة تراوح متوسطها ما بين 16 % و 32 % في الدول العربية الشريكة والكيان الصهيوني، و 41 % في تركيا.

أما في ما تعلق بالاستثمارات الرأسمالية التي وجهت للقطاع، فتراوحت في الدول العربية الشريكة ما بين 8,8 % و 13 % باستثناء الجزائر التي شكلت الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي في المتوسط نسبة 4 % فقط من مجموع الاستثمارات الرأسمالية وهي نسبة مقارنة لمثلثاتها التركية (4,5 %) في الوقت الذي استقطب فيه القطاع السياحي في إسرائيل في المتوسط ما يقرب 8,8 %

من إجمالي الاستثمارات الرأسمالية. ونفس القول ينطبق على حصة القطاع السياحي من إجمالي الإنفاق العام التي تراوحت ما بين 3,5% و 10,4% في الدول العربية الشريكة ما عدا الجزائر التي لم تتجاوز في المتوسط 1%. أما في الدول الشريكة غير العربية، فكان نصيب القطاع السياحي من إجمالي الإنفاق الحكومي متدنيا قياسا بالدول العربية باعتبار أنه لم يتجاوز في المتوسط 0,4% و 2% في كل من تركيا وإسرائيل على التوالي وهو ما يبرز الدور المحوري للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

فالأهمية التي يحتلها القطاع السياحي في الدول الشريكة وبالمخصوص الدول العربية السياحية باعتباره قطاعا أساسيا تركز عليه اقتصادياتها بالنظر لإسهامه في توليد الناتج وخلق فرض العمل والحصول على الإيرادات من النقد الأجنبي وغيرها، جعلت اقتصاديات هذه البلدان تتأثر بشكل كبير ومباشر سواء بالإيجاب أو بالسلب بأداء القطاع السياحي الذي هو قطاع على درجة عالية من الحساسية تجاه الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية الحاصلة سواء داخل البلد نفسه أو في دول مصدر السياح أو حتى على المستوى الإقليمي الأوروبي المتوسطي وهذا بصرف النظر عن ضرورة توفر مقومات السياحة في البلد المعني (طبيعية، إنسانية وثقافية، مادية مالية وخدمانية...).

ومما لاشك فيه، هو تأثير اقتصاديات الدول العربية الشريكة المعتمدة على القطاع السياحي منذ سنة 2009 كنتيجة لتراجع أداء الأخير، بداية بفعل تبعات الأزمة المالية العالمية خلال الفترة 2008-2009، ثم نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في الدول السياحية التي كان معظمها مسرحا لأحداث ما سمي وقتئذ بالربيع العربي الذي تسبب فعلا بسلب ربيع السياحة والازدهار الذي عرفته هذه الدول قبل سنة 2011 سواء في تلك التي عانت من تدهور هذا الوضع بشكل مباشر (تونس، مصر) أو بشكل غير مباشر لقرعها الجغرافي من دول غير مستقرة أمنيا وسياسيا (الأردن، لبنان)، في الوقت الذي انتهى فيه أمر السياحة نهائيا بل انتهاء الاقتصاد ككل وتدمير شامل للبلاد في سوريا نتيجة الحرب الدائرة فيها. وثمة عامل آخر مهم يضاف أيضا للظروف السابقة التي مرت بها الدول العربية السياحية، وهو الأوضاع الاقتصادية السيئة في العديد من دول الاتحاد الأوروبي والمتربة عن أزمة الديون السيادية، وهي دول تشكل أفواجها السياحية قرابة 60% من إجمالي عدد السياح الأجانب الوافدين إلى دول كل من مصر، تونس والمغرب.

هذا ما يتبين بوضوح من خلال تتبع أداء القطاع السياحي على مستوى بعض المؤشرات خلال الفترة 2005-2013 في بعض الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي مع التركيز على الفترة الممتدة من 2009 لغاية 2013 وهي فترة سجل فيها القطاع خسائر فادحة بفعل تراجع أعداد السياح الأجانب الوافدين إليها نتيجة لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية وما ترتب عنه من تراجع في إجمالي الإنفاق السياحي وبالتالي فقدان الإيرادات المالية المتأتية منه، وإضافة إلى فقدان الآلاف من عمال القطاع لوظائفهم نتيجة تراجع أداء هذا القطاع كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 46: تطور أداء القطاع السياحي في بعض الدول العربية الشريكة استنادا لبعض المؤشرات مع استعراض لخسائره خلال الفترة 2010-2013.*

المؤشرات	تطور أداء القطاع السياحي خلال الفترة 2013-2005								
	2010-2013	2011-2010	2009-2008	2013	2012	2011	2010	2009	2008-2005
إيرادات	-34,71	-32,4	-3,10	9174 (0,84%)	11196 (1,07%)	9497 (0,95%)	14051 (1,48%)	11914 (1,33%)	9949 (1,45%)
	-51,73	-30,49	-2,10	6,047	9,940	8,707	12,528	10,755	8,682
	-50,51	-31,54	-2,86	6,747	10,823	9,333	13,633	11,757	9,443
إجمالي الإنفاق السياحي	-31,26	-22,07	-5,29	2462,4	2912,66	2791,63	3582,41	3540,65	3516,79
	-12,44	-13,1	1,61	3990 (0,36%)	3945 (0,38%)	3960 (0,40%)	4557 (0,48%)	3789 (0,42%)	3423,25 (0,50%)
	16,51	-4,46	-1,08	4,177	4,061	3,425	3,585	2,911	2,180
إيرادات	17,20	-0,89	-1,89	5,145	5,123	4,351	4,390	3,472	2,620
	-17,10	-6,49	-5,98	284,6	308,47	321,05	343,35	302,16	300,89
	-41,23	-23,7	38,86	1274 (0,11%)	1366 (0,13%)	1,655 (0,16%)	2168 (0,20%)	1851 (0,20%)	1138,25 (0,17%)
إجمالي الإنفاق السياحي	-26,55	-18,13	16,41	5,872	6,327	6,545	7,995	6,774	5,696
	-20,11	-15,31	13,29	6,412	6,853	6,797	8,026	7,157	5,885
	-11,34	-16,88	0,69	299,7	293,8	280,97	338,06	307,55	322,21
إيرادات	10,70	0,58	5,86	10282 (0,94%)	9375 (0,94%)	9342 (0,94%)	9288 (0,97%)	8341 (0,93%)	6922 (1,01%)
	2,25	8,62	-8,68	6,854	6,700	7,281	6,703	6,557	6,242
	14,66	11,31	-10,18	ع.م	9,375	9,101	8,176	7,980	7,380
إيرادات	-12,08	-30,68	-2,11	6069 (0,56%)	5950 (0,57%)	4785 (0,48%)	6903 (0,72%)	6091 (0,68%)	6685 (0,98%)
	-17,16	-27,63	-6,10	2,191	2,227	1,914	2,645	2,773	2,486
	-41,27	-27,26	-9,84	2,042	2,931	2,529	3,477	3,524	3,270
إجمالي الإنفاق السياحي	-14,33	-21,78	-1,90	447,2	457,38	408,30	522,02	531,89	535,11

() : نصيب البلد من العدد الإجمالي للسياح على المستوى العالمي .

* أعداد السياح الوافدين، والوظائف الكلية للقطاع (المباشرة وغير المباشرة) (الوحدة بالآلاف -1000)، إجمالي الإنفاق السياحي، و إيرادات السياحة (بمليار دولار أمريكي، بالأسعار الجارية).
** الإنفاق السياحي، هو الإنفاق الذي يقوم به السائحون علم، مختلف السلع والخدمات السياحية وغير السياحية خلال إقامتهم في الدولة المضيفة، فكا، إنفاق يتم داخل الدولة المضيفة
م. يعد سائحا فهو إنفاق سياحي، استهلاك. وأما الإنفاق الذي يقوم به المستثمرون في صناعة السياحة من خلال إنشاء وتسويق المشاريع والمتنجات السياحية المتنوعة لتحقيق أرباح فهو إنفاق سياحي استثماري، وهو من هذا الجانب يمثل دخلا تحصل عليه فئات مختلفة في المجتمع.

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة البيانات الخاصة بالإحصائيات السياحية للمجلس العالمي للسياحة والسفر لسنة 2015، *World Travel & Tourism Council*، *WTTC Data*، لندن، والواردة على موقعه الإلكتروني: <http://www.wttc.org/datagateway> (تاريخ الاطلاع على الموقع 6 ديسمبر 2015).

- World Tourism Organization – UNWTO -، *UNWTO Tourism Highlights* : years 2008 (p8), 2009 & 2011 (p9), 2014 (pp11-12) & 2015 (p6 & pp11-12), Madrid.

تظهر بيانات الجدول، أن القطاع السياحي شهد أحسن أحواله خلال الفترة التي سبقت تدهور الوضع السياسي والأمني في الدول المعنية منذ سنة 2011 كمحصلة تفاعل عوامل ذات طابع سياسي، اقتصادي واجتماعي. وذلك رغم الخسائر التي مني بها القطاع خلال الفترة ما بين 2008 و2009 بفعل التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية التي ترتب عنها تراجع في أعداد السياح الأجنب الوافدين الى بعض دول كمصر بنسبة 3,10% و تونس بـ 2,11%، وكذا تراجع إجمالي الإنفاق السياحي في مجمل دول العينة ما عدا لبنان والمغرب وبنسب تراوحت بين 1,89% و 10,18% مما تسبب في تقلص الإيرادات المالية للسياحة الدولية بنسب تراوحت بين 1,08% و 8,68% مع فقدان ما بين 1,9% و 7,27% من المشتغلين بالقطاع بشكل مباشر أو غير مباشر لوظائفهم. فأكبر الخسائر التي لحقت به، كانت خلال الفترة التي تلت سنة 2010، وهي السنة التي شهد فيها القطاع بلوغ أدائه ذروته بفعل استعداده لديناميكية نشاطه من جديد وبشكل أكبر من السابق وذلك عقب التراجع المسجل خلال فترة الأزمة المالية العالمية كما هو موضح في الجدول. أين تعرض القطاع لفترات طويلة من الانتكاس تخللتها بعض مراحل الانتعاش ولكن دون أن يصل أداء القطاع في معظم الدول للمستويات المسجلة قبل نشوب الاضطرابات السياسية والأمنية في دول المنطقة، وهو ما يمكن تمييزه عند إجراء مقارنة لأداء القطاع السياحي في الفترة الأولى بين 2010 و2011 وهي الفترة التي عرفت نشوب الاضطرابات في بعض الدول المعنية، والفترة الثانية بين 2010 و2013 وهي الفترة التي تسمح بالتعرف أكثر على التبعات المترتبة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها المتوسطة الأجل فضلا عن تأثير الأوضاع الاقتصادية في بعض دول الاتحاد الأوروبي الناجمة عن أزمة الديون السيادية على أداء القطاع السياحي في البلدان الواردة في الجدول.

- الفترة ما بين 2010 و 2011 :

من المنطقي أن يتكبد القطاع السياحي في كل من مصر وتونس أكبر الخسائر مقارنة بدول العينة الأخرى نتيجة للحراك السياسي والاجتماعي الذي حصل في البلدين والذي ترتب عنه عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسة فيهما، والذي ترافق مع تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي ازداد حدة، وهو الوضع الذي كان من الأسباب الرئيسية في اندلاع الحراك. عموما يمكن استعراض أهم الخسائر التي مني بها القطاع السياحي في البلدين ما بين سنتي 2010 و2011 على النحو التالي :

- تراجع عدد السياح الأجنب الوافدين للبلدين بحوالي 32,5% بمصر التي بلغ عدد السياح الذين قدموا إليها سنة 2011 بحوالي 9,497 مليون سائح وهو ما يمثل 0,95% من العدد الإجمالي للسياح على المستوى العالمي مقابل 14,051 مليون سائح سنة 2010 وهو ما يعادل 1,48% من العدد الإجمالي للسياح على المستوى العالمي. كما تراجع بحوالي 30,68% بالنسبة لتونس التي انتقل إجمالي السياح الأجنب الوافدين إليها من 6,903 مليون سائح (0,72% من العديد الإجمالي للسياح على المستوى العالمي) سنة 2010 الى 4,785 مليون سائح (0,48% من العديد الإجمالي للسياح على المستوى العالمي) سنة 2011.
- رافق التراجع المسجل في أعداد السياح الوافدين إلى البلدين، انخفاض في إجمالي إنفاقهم بحوالي 31,5% في مصر التي قدر فيها بنحو 9,333 مليار دولار سنة 2011 مقابل 13,633 مليار دولار سنة 2010، و بقرابة 27,3% في تونس التي تراجع فيها إجمالي الإنفاق السياحي من 3,477 مليار دولار إلى 2,529 مليار دولار بين سنتي 2010 و2011، هذا ما ترتب عنه تراجع كبيرا في إيرادات السياحة الدولية في البلدين وبنسبة 30,5% في مصر التي انتقلت من 12,528 مليار دولار سنة 2010 الى 8,707 مليار دولار أمريكي سنة 2011، وبنسبة 27,63% في تونس التي لم تحقق سنة 2011 سوى 1,914 مليار دولار من العوائد المتأتمية من السياحة الدولية مقابل 2,645 مليار دولار أمريكي سنة 2010.
- فقدان آلاف المشتغلين بالقطاع لوظائفهم نتيجة لما تقدم عرضه من ضعف في أداء القطاع للأسباب المشار إليها آنفا، وهو ما تسبب في تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهور أصلا في البلدين، خصوصا وأن النمط السياحي المتبع في الدول العربية الشريكة السياحية (ولو بشكل أقل في مصر) متمسك بإيقاعه الموسمي المرتكز بشكل رئيسي على العمالة المباشرة المؤقتة وعلى غير المباشرة مع غلبة السياحة الجماعية الشاطئية والاعتماد على مصادر غير متنوعة في اجتذاب السياح الأجنب بالاعتماد خصوصا قبل تدهور الأوضاع الأمنية في هذه الدول على السوق الأوروبية. وبذلك فقد قرابة ربع المشتغلين بالقطاع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لوظائفهم، والذين قدر عددهم في مصر بحوالي 790780 عامل وهو ما يعادل 22,07% من إجمالي المشتغلين بالقطاع، وبنحو 113720 عامل في تونس وهو ما يشكل زهاء 21,78% من إجمالي اليد العاملة الكلية للقطاع السياحي في البلد.

ونفس القول ينطبق كذلك على الدول العربية السياحية الشريكة الأخرى التي كان لتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في بعض الدول المحاورة لها أثر بالغ على أداء اقتصادها بشكل عام وقطاعها السياحي بشكل خاص، ونعني بها كل الأردن ولبنان (الأحداث في سوريا على وجه الخصوص). أين تراجع عدد السياح الأجنب الوافدين للبلد الأول بنحو 13,1% و في البلد الثاني بـ 23,7%، كما سجلا البلدين انخفاضاً في إجمالي الإنفاق السياحي بحوالي 0,89% في الأردن الذي انتقل من 4,390 مليار دولار

إلى 4,351 مليار دولار وبحوالي 15,31% في لبنان الذي بلغ إجمالي الإنفاق السياحي سنة 2011 قرابة 6,797 مليار دولار مقابل 8,026 مليار دولار أمريكي سنة 2010، هذا ما أدى إلى تراجع عوائد السياحة الدولية بنسبة 4,46% في الأردن الذي حقق 3,425 مليار دولار سنة 2011 مقابل 3,585 مليار دولار سنة 2010، في حين تراجعت إيرادات السياحة الدولية في لبنان خلال نفس الفترة السابقة بنحو 18,13% بانتقالها من 7,995 مليار دولار أمريكي إلى 6,545 مليار دولار أمريكي. وقد تسبب التراجع المسجل في أداء القطاع السياحي في فقدان زهاء 22300 و 57090 عامل بشكل مباشر أو غير مباشر في القطاع السياحي لوظائفهم في كل من الأردن ولبنان على التوالي هو ما يعادل 6,49% و 16,88% من مجموع اليد العاملة الكلية في القطاع في البلدين على التوالي.

أما بالنسبة للمغرب فكان من الناحية الجغرافية بعيدا نسبيا عن الدول التي شهدت تدهور أوضاعها الأمنية والسياسية، هذا ما جعل قطاعه السياحي يواصل وتيرة أدائه الجيد على عكس بقية الدول العربية الشريكة، أين سجل تزايدا طفيفا في أعداد السياح الأجانب الوافدين للملكة بنسبة 0,60%، كما ارتفعت عوائد السياحة الدولية بحوالي 8,62% وإجمالي الإنفاق السياحي بنحو 11,31%، كما انعكس الأداء الجيد للقطاع بشكل إيجابي على قدرته التشغيلية من خلال توفيره لفرص عمل إضافية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر قدر عددها بين سنتي 2010 و 2011 بحوالي 22990 فرصة عمل مما جعل عدد المشتغلين بالقطاع يرتفع بحوالي 1,24% بانتقاله من 1,80881 مليون إلى 1,83130 مشتغل.

- الفترة ما بين 2010 و 2013 :

ظهور بعض ملامح التعافي في أداء القطاع السياحي في مجمل الدول العربية الشريكة سنة 2012 كما هو مبين بالجدول، لم يتسم طويلا على اعتبار أنه سرعان ما عاد للتدهور مرة أخرى سنة 2013 بفعل استمرار غياب الاستقرار السياسي والأمني خصوصا بعد وقوع العديد من الحوادث الأمنية التي استهدفت مباشرة القطاع السياحي في كل من مصر وتونس اللتان كانتا تعولان على تعافي القطاع فيهما مرة أخرى، ولاسيما أن الأخير يشكل كما ذكرنا آنفا رقما مهما في اقتصاد البلدين، وهو ما يمكن تلمسه من خلال مقارنة أداء القطاع سنة 2013 مع أدائه المسجل سنة 2010، والتي تظهر حليا الخسائر الكبيرة التي مني بها القطاع في مجمل الدول العربية الشريكة مع استثناء المغرب، والتي يمكن استعراضها في النقاط الآتية :

- تراجع عدد السياح الأجانب الوافدين إلى كل الدول العربية الشريكة بنسب متفاوتة سنة 2013 مقارنة بسنة 2010، أين بلغت أعلاها في لبنان الذي تراجع فيه إجمالي عدد السياح الأجانب الوافدين إليه بحوالي 41% بانتقال عددهم من 2,168 مليون سائح إلى 1,274 مليون سائح وهذا تحت تأثير الأحداث الحاصلة في سوريا التي تربطه به علاقات اقتصادية وسياسية قوية، لتأتي مصر ثانية من حيث نسبة تراجع عدد السياح البالغة 34,71% وهو ما يعني فقدان قرابة 4,877 مليون سائح سنة 2013 قياس بعددهم سنة 2010، في حين فقد كل الأردن وتونس قرابة 12% من العدد الإجمالي للسياح الأجانب الوافدين اليهما خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2010، أين انتقل عددهم في البلد الأول من 4,557 مليون إلى 3,990 مليون سائح وافد، ومن 6,903 مليون إلى 6,069 مليون سائح وافد إلى البلد الثاني.
- انخفاض إنفاق السياح الأجانب الوافدين لمصر سنة 2013 بقرابة النصف مقارنة بمستواه سنة 2010 وبذلك تراجعت إيرادات السياحة الدولية للبلد بنسبة 51,73% بانتقالها من 13,633 مليار دولار سنة 2010 إلى 6,047 مليار دولار سنة 2013، كما تراجع الإنفاق السياحي في كل من لبنان وتونس خلال نفس الفترة السابقة بنسبتي 20,11% و 41,27% على التوالي، وهو ما أدى إلى انخفاض العوائد المتأتية من السياحة الدولية في البلدين سنة 2013 بنسبتي 26,55% و 17,16% مقارنة بما تم تحقيقه سنة 2010. أما بالنسبة لكل من الأردن والمغرب، فنلاحظ من خلال الجدول السابق دائما، أنه على الرغم من تسجيل تراجع هام في عدد السياح الأجانب الوافدين للأردن بنحو 12% إلا أن ما تم متوسط ما تم إنفاقه من قبل هؤلاء كان أكبر سنة 2013 مقارنة بسنة 2010 وهو ما يفسر الارتفاع المسجل خلال هذه السنة وبنسبة فاقت 17% مما مكن البلد من تعويض الخسائر في أعداد السياح بتزايد حجم إنفاقهم، الأمر الذي سمح بتزايد الإيرادات المتأتية من السياحة الدولية بنسبة 16,51% سنة 2013 مقارنة بالإيرادات التي حققها القطاع السياحي الأردني سنة 2010 بانتقالها من 3,585 مليار دولار إلى 4,177 مليار دولار، في حين واصل القطاع السياحي المغربي أدائه الجيد سواء من حيث استقطاب عدد السياح الأجانب أو من حيث تزايد حجم إنفاقهم وكذا زيادة الإيرادات المتأتية من السياحة الدولية في البلد مقابل تراجع طفيف في أعداد المشتغلين بالقطاع بنسبة 4% سنة 2013 مقارنة بسنة 2010 وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بخسائر وظائف القطاع في بقية الدول العربية الشريكة .

¹ : يجب أن نشير إلى أن حصص الدول العربية السياحية الشريكة سابقة الذكر من السياح الأجانب الوافدين إليها من العديد الإجمالي للسياح على المستوى العالمي، هي أصلا متدنية لم تتجاوز حدود 1% طيلة الفترة 2011-2013، إذا ما قورنت بالعديد من دول حوض المتوسط الذي يضم دول تعتبر من أولى الوجهات السياحية العالمية على غرار فرنسا التي صنفت من قبل المنظمة الدولية للسياحة كأول وجهة سياحية في العالم سنة 2013 بمقدار 83,6 مليون سائح وهو ما يمثل قرابة 7,7% ورابع بلد من حيث الإيرادات السياحية بعد كل من الولايات المتحدة، إسبانيا والصين بنحو 55,7 مليار دولار أمريكي وهو ما يشكل 4,73% من إجمالي إيرادات السياحة العالمية، وكذا إسبانيا التي صنفت بدورها كالثالث أفضل وجهة سياحية بـ 60,7 مليار سائح وهو ما يمثل 5,58% من إجمالي عدد السياح الأجانب الوافدين في العالم وثاني بلد من حيث الإيرادات المحققة بـ 62,7 مليار دولار بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد ثاني بلد من حيث الوجهة بـ 70 مليون شخص وهو ما يمثل 6,43% من مجموع السياح الوافدين على المستوى العالمي وبإيرادات محققة قدرها 172,9 مليار دولار. في حين كانت إيطاليا خامس أفضل وجهة سياحية في العالم بنحو 47,7 مليون شخص بما يعادل 4,38% من مجموع السياح في العالم وسادس أفضل بلد من حيث الإيرادات المحققة والمقدرة بـ 43,9 مليار دولار، تليها تركيا كسادس أفضل وجهة سياحية في العالم بـ 37,8 مليون شخص وهو ما يعادل 3,47% من العديد الإجمالي للسياح الأجانب الوافدين على الصعيد العالمي، وهو ما يعني أن الأخيرة استقطبت لوحدها لعدد إجمالي للسياح الأجانب تجاوز ما استقطبته الدول العربية الشريكة السياحية مجتمعة خلال نفس السنة والمقدر بنحو 30,789 مليون شخص وهو ما يعادل 2,81% من العدد الإجمالي للسياح الأجانب في العالم كما هو مبين في الجدول السابق. (لمزيد من التفصيل، انظر : World Tourism Organization, UNWTO Tourism Highlights : 2015 Edition, Op.Cit, p6. (2015))

• ومحصلة لاستمرار تدهور أداء القطاع السياحي في الدول المعنية، تزايدت أعداد المشتغلين في القطاع الذين فقدوا وظائفهم وبمعدلات أكبر من تلك المسجلة عادةً نشوب الأحداث السياسية والأمنية خصوصاً في كل من مصر وتونس، أين تراجعت أعداد الوظائف الكلية للقطاع سنة 2013 بأزيد 31% في مصر و41% في تونس قياساً بمستوياتها سنة 2010، مما يعني فقدان نحو 1,120 مليون شخص لوظائفهم المباشرة وغير المباشرة في القطاع السياحي المصري خلال الفترة ما بين 2010-2013، إذ تم فقدان بين سنتي 2012 و2013 لوحدها قرابة 450260 وظيفة. أما في تونس، بلغ العدد الإجمالي للوظائف التي فقدتها القطاع خلال الفترة بين 2010 و2013 بحوالي 74820 وظيفة من بينها 10180 بين سنتي 2012 و2013. كما فقد القطاع السياحي الأردني لحوالي 17% من مجموع وظائفه بين سنتي 2010 و2013 مما يعادل قرابة 58750 وظيفة من بينها 23870 وظيفة بين سنتي 2012 و2013، في الوقت الذي بلغ فيه عدد الوظائف التي خسرها القطاع في لبنان نتيجة تراجع أداءه بقرابة 38360 مقارنة بعدد الوظائف الكلية له سنة 2010 وهو ما يعني تراجعاً بنحو 11,34% والذي هو معدل خسائر في الوظائف يبقى أقل من ذلك المسجل بين سنتي 2010 و2011 والبالغ 16,88% نظراً لكون القطاع سلك منحى تصاعدياً من حيث توفيره لفرص العمل منذ سنة 2012 بارتفاع عدد المشتغلين فيه من 280970 عامل سنة 2011 إلى حوالي 293800 عامل سنة 2012 ثم إلى قرابة 299700 عامل سنة 2013، وهي مستويات توظيف بقيت دون تلك المحققة خلال الفترة التي سبقت سنة 2010.

ومما تقدم، يمكن القول أن الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي لم تتمكن في مجملها من ضمان استعادة نشاط القطاع بكامل طاقته التي كانت على الأقل في الفترة التي سبقت الحراك السياسي في بعضها، والذي فقد الكثير من قدراته التنافسية مثلما يظهره تراجع مراتب هذه الدول على مستوى التصنيف العالمي للدول وفق مؤشر تنافسية السياحة والسفر *The Travel & Tourism Competitiveness TTC Index* الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي¹، أين أضحت تحتل مراكز متأخرة وفق تصنيف سنة 2015 بعدما كان البعض منها مصنفاً ضمن مراتب متقدمة في سنة 2009 كما هو مبين في الجدول رقم 47، على غرار تونس التي تراجع ترتيبها من 44 عالمياً في 2009 إلى 79 سنة 2015، ومصر من الرتبة 64 إلى 83، والأردن من 54 إلى 77، وكذلك لبنان الذي انتقل من الرتبة 69 عالمياً سنة 2013 إلى الرتبة 94 سنة 2015، في حين بقيت الجزائر تتذيل القائمة رغم بعض التحسن المسجل سنة 2015 باحتلالها الرتبة 123 من أصل 141 بلد شمله التصنيف في تلك السنة بدلاً من الرتبة 132 التي احتلتها من أصل 140 بلد شمله التصنيف سنة 2013 و الرتبة 115 عالمياً من أصل 133 بلد شمله تصنيف سنة 2009، في حين كان المغرب الشريك العربي الوحيد الذي تمكن من تحسين ترتيبه على مستوى تصنيف تنافسية القطاع السياحي وفق مؤشر *TTC Index* وهو تحسن يعكس الأداء الجيد الذي سجله القطاع السياحي في هذه الفترة كما أوضحنا ذلك آنفاً، حيث انتقل ترتيبه من 75 عالمياً سنة 2009 إلى 71 سنة 2013 ثم إلى الرتبة 62 عالمياً سنة 2015 متقدماً بذلك الكيان الصهيوني الذي تراجع خلال نفس السنة إلى الرتبة 72 عالمياً بعدما كانت يحتل الرتبة 36 سنة 2009 و53 سنة 2013، في الوقت الذي تبوء فيه تركيا مراكز متقدمة باحتلالها الصف 44 عالمياً سنة 2015 بعدما كانت في الرتبة 46 و56 في تصنيف سنتي 2009 و2013 على الترتيب وهو ما يعكس الأداء الجيد للقطاع السياحي في البلد بوصفه سادس أفضل وجهة سياحية في العالم باستقطابه لنحو 37,8 مليون شخص (ما يعادل 3,47% من العديد الإجمالي للسياح الأجانب الوافدين على الصعيد العالمي) بحسب إحصائيات منظمة السياحة الدولية التابعة للأمم المتحدة UNWTO كما سبق الإشارة إلى ذلك آنفاً.

الجدول رقم 47: موقع الدول المتوسطية الشريكة وفق تصنيف مؤشر تنافسية القطاع السياحي والسفر للمنتدى الاقتصادي العالمي

المؤشر الرئيسي ومؤشراته الفرعية الرئيسية.	الترتيب من أصل	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	تونس	تركيا	إسرائيل
2009	دولياً (133)	115	64	54	غ.مصنف	75	44	56	36
	إقليمياً (44) و(42)*	25	9	7	غ.مصنف	12	6	31	2
2013	دولياً (140)	132	85	59	69	71	غ.مصنف	46	53
	إقليمياً (15) و(42)**	13	10	6	8	9	غ.مصنف	28	3
2015	دولياً (141)	123	83	77	94	62	79	44	72
	إقليمياً (14) و(38)***	14	10	8	11	4	9	25	7

* منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بالنسبة لترتيب الدول المتوسطية الشريكة ما عدا تركيا التي صنفت ضمن المجموعة الأوروبية (ترتيب سنة 2009).

** منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA بالنسبة لترتيب الدول المتوسطية الشريكة، في حين صنفت تركيا ضمن المجموعة الأوروبية (ترتيب سنة 2013).

*** منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA بالنسبة لترتيب الدول المتوسطية الشريكة، في حين صنفت تركيا ضمن المجموعة الأوروبية ومنطقة القوقاز (ترتيب سنة 2015).

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في:

- World Economic Forum (2015), *The Travel & Tourism Competitiveness Report 2015: Growth through Shocks*, Geneva, p5, p10 & p18.
- World Economic Forum (2013), *The Travel & Tourism Competitiveness Report 2013: Reducing Barriers to Economic Growth and Job Creation*, Geneva, p xvi , p xviii & p xxv.
- World Economic Forum (2009), *The Travel & Tourism Competitiveness Report 2009: Managing in a Time of Turbulence*, Geneva, p xv, p xvi & p xxi.

¹ : يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقارير دورية عن تنافسية قطاع السياحة والسفر على المستوى العالمي، أين كان أول إصدار له سنة 2007. وعلى خلاف التقارير السابقة التي كانت منهجية حساب مؤشر تنافسية القطاع تركز على ثلاث مؤشرات رئيسية و14 مؤشراً فرعياً تضم بدورها 79 متغيراً، أصبح المؤشر منذ التقرير الصادر سنة 2015 يعتمد في حسابه على أربعة مؤشرات تمثل المحاور الأساسية للقطاع وهي: البيئة التكنولوجية، سياسات السفر والسياحة والظروف الملائمة، البيئة التحتية، والموارد الطبيعية والثقافية والتي تضم 14 مؤشراً فرعياً تشمل بدورها 90 متغيراً.

إذن، فالصورة الإجمالية في مصر وتونس وبقية الدول العربية الشريكة الأخرى التي تأثرت بتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية سواء بشكل مباشر بالنظر لكونها كانت مسرحاً للحراك أو بشكل غير مباشر لقرعها الجغرافي وعمق علاقاتها بأبعادها المختلفة مع البعض من هذه الدول، ستبقى موسومة بحالة من عدم الاستقرار، وهو ما يعني عدم شعور السياح بالأمان، وبالتالي توجههم إلى بلدان ومناطق سياحية أخرى توفر له هذه الحاجة، وبذلك فإن استعادة نشاط القطاع سيستغرق وقتاً يتحدد بداية بخروج هذه الدول من أزمتها السياسية، والتي لا يلوح لها حل في الأفق المنظور ثم الانتقال بعد ذلك لمعالجة مكامن الخلل في القطاع بثمين الموارد والمقومات السياحية المتوفرة والحفاظ عليها مروراً بإجراء الإصلاحات الكفيلة بإحداث التنمية السياحية مع الأخذ بعين الاعتبار للجوانب البيئية والاجتماعية وصولاً إلى تعزيز الشفافية وفرض حظر على الممارسات المعيقة للمنافسة (الفساد والمحسوبية) وتقاسم أفضل للنموذج والمصالح بين الفاعلين في مجال التنمية السياحية (القطاع العام والخاص والمجتمع المدني والسكان المحليون). وهو ما يعني ببساطة إعادة النظر في الأنماط السياحية المتبعة في العديد من هذه الدول التي تم تأسيسها على الاستبداد الاجتماعي في العديد من الدول عبر تقليم عروض سياحية لا علاقة لها بالواقع المعاش في تلك الدول وحيث لا يواجه السياح الأجانب عموماً الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يتطور فيها السكان المحليون، فضلاً عن عدم تنفيذ هذه الدول لسياسات التكيف والتجزئة والتطوير التي كانت ستسمح لها بتعزيز جاذبيتها السياحية في مختلف المناطق بشكل متوازن ولو بصورة نسبية بفعل تركز أنشطتها السياحية في بعض المناطق الجغرافية المحدودة (كالمناطق الساحلية في بعض البلدان كتونس، لبنان، وبدرجة أقل المغرب ومصر رغم ما تتوفر عليه من مقومات طبيعية وإنسانية وثقافية ومواقع أثرية متنوعة) مما كرس منطقتي التفاوت وعدم المساواة في التنمية بينها وبين بقية المناطق خصوصاً النائية المهمشة داخل البلد الواحد.¹

المبحث الرابع: تقييم للمحصلة الاقتصادية للشراكة الأورومتوسطية بعد عقدين

من انطلاقتها

رأينا في مستهل هذا الفصل، أن المضمون الاقتصادي للشراكة الأورومتوسطية مرتكز على ثلاث أبعاد رئيسية، يتمثل البعد الأول منها في الجانب التجاري الذي يعد أهمها والذي يقوم على التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر مع كل دولة متوسطية شريكة منفردة تكون مخصصة للمنتجات المصنعة مع تحرير جزئي للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الزراعية وفق التدابير الواردة في الباب الثاني من اتفاقيات الشراكة وتجارة الخدمات التي ستخضع لقواعد منظمة التجارة العالمية وفق الإجراءات المنصوص عليها في الباب الثالث من الاتفاقيات، والذي يكون مرفوقاً بتعاون اقتصادي ودعم مالي للذات يشكلان البعدين الآخرين للشراكة الاقتصادية والموجهين لمراقبة عملية التحرير التجاري وتكييف اقتصاديات الدول المعنية مع متطلبات الانفتاح، علاوة على مساعداتها في اتمام عمليات الإصلاح الاقتصادي التي شرعت في تنفيذها العديد منها، حيث جند الاتحاد الأوروبي لهذا الغرض تمويلاً مزدوجاً بهدف بلوغ ما تم تسطيره في برشلونة من أهداف، ومن ثم إنجاح مسار الشراكة بأبعادها الثلاثة، متمثل في المساعدات المالية المقدمة للدول الشريكة عبر مختلف آليات المساعدة المالية، إضافة إلى القروض الميسرة المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، والتي أدمجت منذ 2002 ضمن آلية مستحدثة لدعم مختلف المشاريع التنموية في الدول المتوسطية الشريكة مع إعطاء الأولوية لدعم وتطوير مؤسسات القطاع الخاص ومحيطها فيها وهي آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة FEMIP التي أضحت الأداة المالية الرئيسية للبنك لدعم مشاريع التنمية في هذه المنطقة.

هذا ما يعكس المقاربة التنموية الليبرالية المقدمة من قبل الاتحاد لشركائه في الضفتين الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط القائمة على ضرورة تحرير اقتصادياتها وفتح أسواقها بغية تحقيق مكاسب أكبر سواء من حيث الاستفادة من توسع الأسواق ورفع إنتاجية وكفاءة القطاع الاقتصادي المختلفة في الدول المعنية تحت تأثير ضغوط المنافسة وحتمية التكيف مع الواقع الذي تفرضه الأخيرة، أو من حيث تحرير طاقات ومبادرات القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتعزيزها في هذه الدول، ورفع من الاستثمار وزيادة الصادرات، مما ينجم عنه رفع وتيرة النمو الاقتصادي وإحداث المزيد من فرص الشغل والتقليل من البطالة مما يسمح في نهاية المطاف بإحداث التقارب بين هذه الاقتصاديات ومثيلاتها في بلدان الاتحاد الأوروبي وهو من الأهداف الرئيسية التي سعت الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية لتحقيقها وفق ما نص عليه إعلان برشلونة سنة 1995.

بعد مرور قرابة عقدين من الزمن على انطلاق مسار برشلونة ودخول كل اتفاقيات الشراكة الثنائية حيز التنفيذ، نجد أن محصلة الشراكة الاقتصادية على مستوى أبعادها الثلاثة كانت دون مستوى تطلعات الدول الشريكة وبالخصوص منها العربية من منطلق أن مكاسب تحرير التبادل التجاري في سياق تنفيذ الاتفاقيات المعنية صبت في مجملها لصالح الطرف الأوروبي والقول ذاته ينطبق على حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي التي كانت بدورها متواضعة كسابقتها في إطار اتفاقيات التعاون سواء من حيث محدودية الدعم المالي المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي، أو من حيث محدودية البرامج والمشاريع المدرجة ضمن مجالات التعاون الاقتصادي، والتي بقيت غير كافية قطعاً لتغطية احتياجات العملية التنموية في هذه البلدان وتحقيق الأهداف المرسومة لهذين البعدين لمسار الشراكة الاقتصادية وهو ما سنبينه بشكل مفصل من خلال مطلبي هذا المبحث.

¹ : ماكسيم فيغيرات (2012)، تحديات السياحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed - المتوسطي 2012 -، مرجع سبق ذكره، ص 211-213.

المطلب الأول : تقييم لمحصلة الشراكة الأوروبية المتوسطية في جانبها التجاري.

من خلال تتبع أداء التبادل التجاري السلعي للدول المتوسطية الشريكة وبالخصوص العربية منها خلال الفترة 1995-2014 مع الاتحاد الأوروبي، نجد أن مكاسب تحرير التبادل التجاري في سياق تنفيذ اتفاقيات الشراكة صبت في مجملها لصالح الطرف الأوروبي الذي لم يضيف في مسألة ولوج السلع المصنعة من الدول المتوسطية الشريكة إلى أسواقه وتحرير تجارتها أي جديد على الإطلاق من منطلق أنه كان ملتزماً بذلك منذ اتفاقيات التعاون المبرمة منتصف سبعينيات القرن الماضي، على عكس الدول الشريكة التي وجدت نفسها أمام وضع جديد يلزمها بالتعامل معه بموجب قاعدة المعاملة بالمثل بتحرير كلي ولو بشكل تدريجي لمبادلاتها التجارية الخاصة بالمنتجات الصناعية، الأمر الذي وضعها في وضع تنافسي غير متكافئ معه، وذلك كنتيجة لتواضع أداء قطاع الصناعة التحويلية في الدول العربية الشريكة على وجه الخصوص مع تسجيل اختلالاً جوهرياً في نوعية هياكله الإنتاجية والتصديرية ومن ثم ضعف قدرته التنافسية سواء على مستوى الأسواق المحلية أو الخارجية خاصة في ظل استمرار معظمها في التخصص والاعتماد على تصدير بعض منتجات الأنشطة الصناعية المستندة على قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية المتدنية وفقاً للاعتبارات المزايا النسبية، وهي أنشطة كما أوردنا في المطلب السابق تعتبر أقل ديناميكية في التجارة العالمية وأكثر عرضة للضغوط التنافسية من دول نامية عديدة ناهيك عن كون منتجاتها تبقى خاضعة للعديد من العوائق الفنية التي تحد من حرية نفاذها إلى أسواق الدول المتقدمة بما فيها أسواق الاتحاد الأوروبي تحت ذريعة ضرورة استيفائها للعديد من المواصفات القياسية والاشتراطات البيئية والصحية وقواعد المنشأ وغيرها من المعايير. بينما خضعت تجارة المنتجات الزراعية بأصنافها الثلاثة (الزراعية، الزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري) خلافاً لما اتبع مع تجارة منتجات القطاع الصناعي التي حكمها مبدأ التحرير مع وضع بعض التحفظات لمبدأ التقييد والحظر مع إعطاء بعض الاستثناءات، وذلك بفعل إخضاعها لمقتضيات السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد PAC الذي عمد إلى تحريرها بشكل جزئي وتدرجي وعلى أساس تبادلي ودون الخروج عن الضوابط الرئيسية لهذه السياسة شديدة الحماية عبر إجراء تخفيض جزئي أو كلي للتعريفات الجمركية مع تقييدها كميًا وفق نظام الحصص وزمنياً من خلال تحديد فترات زمنية يتم فيها التعامل بهذه الإجراءات مع تحديد أسعار دخول بعض المنتجات الزراعية بما يخدم كلياً مصالح المزارعين الأوروبيين على حساب مصالح الدول الشريكة المصدرة للمنتجات الزراعية التي بقيت عرضة لشتى أنواع العوائق عند ولوجها لأسواق الاتحاد الأوروبي.

فالدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي وفق مقارنة برشلونة وبالخصوص العربية منها، لم تحسن من وضعها التجاري تجاه الاتحاد لأسباب متعددة منها ما هو متعلق بمقتضيات تحرير التبادل التجاري المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة وهي آليات أحادية الجانب تخدم مصالح الطرف الأوروبي، ومنها ما هو متعلق كذلك بضعف أداء القطاعات الاقتصادية في الدول العربية الشريكة التي سبق تناولها بالتفصيل من خلال فقرات المطلب السابق، ومن ثم لا غرابة في تلمس هذا الضعف بشكل جلي باعتبار أن التجارة تعتبر كما هو معلوم بمثابة المرآة التي تعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي وأداء مختلف قطاعات اقتصاديات هذه الدول سواء من حيث مستوى تطورها أو درجة وطبيعة ارتباطها بباقي العالم. فالتبادل التجاري بين الطرفين بقي متسم بالعجز المزمن في الدول الشريكة بل وتفاقم بشكل أكبر كما تظهره بيانات الجدولين رقم 52 و 57 التي تشير إلى تضاعف عجز الميزان التجاري السلعي لمجموع الدول الشريكة خلال الفترة 2007-2014 البالغ متوسطه السنوي بنحو 63,7 مليار دولار أمريكي مقابل 28,29 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 1995-2006. كما أن تحليل أنماط التجارة الخارجية لهذه الدول سواء من حيث تطور أداء صادراتها ووارداتها وطبيعة تركيبتهما السلعية أظهرت بدورها التبادل غير المتكافئ بين طرفي الشراكة، فمجموع الدول الشريكة حققت عجزاً تجارياً متواصلًا رغم الزيادة الملموسة في قيم صادراتها نحو دول الاتحاد الأوروبي (الجدول رقم 53) ولكن بمستويات كانت أقل بكثير من مستورداتها ذات المنشأ الأوروبي (الجدول رقم 55) مع استثناء الجزائر التي حققت فوائض تجارية بفضل ارتفاع أسعار المحروقات وانعكاسه الإيجابي على صادرات هذا البلد إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما يمكن تأكيده من خلال تناول نمط تكوين الصادرات والواردات السلعية لهذه الدول وكذا أدائهما على مستوى بعض المؤشرات ذات الصلة (الجدولين رقم 54 و 56)، والتي تشير كلها إلى أن التخصص الإنتاجي لهذه البلدان لم يتغير، أين بقي معظمها يصدر منتجات محدودة غير متنوعة مرتكزة على مواد أولية وبعض المنتجات الزراعية ومنتجات صناعية كثيفة العمالة وذات محتوى تكنولوجي ضعيف أو متوسط مقابل تنوع كبير في المستوردات ذات منشأ دول الاتحاد الأوروبي الذي عزز أكثر مكاسبه خصوصاً على مستوى تجارة المنتجات المصنعة والزراعية خلال فترة تنفيذ اتفاقيات الشراكة مثلما تظهره بيانات الجدول رقم 57. عموماً، ستهتم فقرات هذا المطلب بتفصيل ما تقدم عرضه من تقييم لمحصلة الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية في جانبها التجاري، والتي ستكون بدايتها بتحليل لأنماط التجارة السلعية الخارجية للدول المتوسطية الشريكة من خلال تناول لأدائها بدراسة تطور صادراتها ووارداتها مع إبراز لتركيبتهما السلعية وتوزيعهما الجغرافي، ثم الانتقال بعد ذلك للحديث عن أثر انخراط هذه الدول في مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية على تبادلها التجاري السلعي مع الاتحاد الأوروبي.

1- تحليل لأنماط التجارة الخارجية للدول الشريكة خلال الفترة 1995-2014: الأداء، التركيب السلعي والاتجاهات.

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام مجموعة من الأدوات في تحليل أنماط التبادل التجاري لبلد ما أو مجموعة من الدول مع استعراض الخصائص التي يتصف بها ومن ثم تقديم صورة عن وضع الاقتصاد ككل وأداء قطاعاته الإنتاجية. والتي لا تخرج في مجملها عن نطاق تحليل النمط الزمني برصد وتحليل تطور الصادرات والواردات وفق البيانات المتوفرة عبر الزمن وقياس معدل نمو كل منهما والبحث عن المسببات والعوامل المؤثرة فيهما، والنمط الهيكلي ببيان التركيبة السلعية المكونة لكل منهما بمعرفة المساهمة النسبية للسلع

أو مجموعات السلع المصدرة أو المستوردة بالنسبة لإجمالي الصادرات أو الواردات ومن ثم التعرف على درجة التركيز أو التنوع السلعي لكليهما، فضلا عن أنه يعد مؤشرا هاما يسمح بالتعرف عن طبيعية الهياكل الإنتاجية والتصديرية "التخصص الإنتاجي" للدول أو مجموعة الدول محل الدراسة ومدى قدرة الجهاز الإنتاجي فيها على الاستجابة للطلب المحلي سواء من السلع الوسيطة أو الاستهلاكية. بالإضافة إلى النمط الجغرافي الذي يسمح بدراسة اتجاه المبادلات التجارية نحو الدول أو الترتيبات التكاملية، وتحديد مدى تركيزها أو تنوعها، بغرض إبراز مدى اعتماد البلد محل الدراسة في تبادلاته الخارجية على بلد واحد أو أكثر.

كما يتم الاستعانة كذلك، بمجموعة من المؤشرات التي تستهدف إبراز أهمية التبادل التجاري الخارجي في البنيان الاقتصادي لبلد أو مجموعة البلدان محل الدراسة وقياس درجة الانفتاح على العالم الخارجي عبر بوابة التجارة الخارجية¹، ومنها:²

- مؤشري الميل المتوسط للتصدير والاستيراد اللذان يعكسان أهمية كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. حيث يعد الميل المتوسط للتصدير أحد أهم المؤشرات التي تقيس قدرة الاقتصاد على التصدير، وهو يقاس بنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على قدرة اقتصاد بلد ما على التصدير مع أن الأدبيات الاقتصادية اعتبرت أن تسجيل اقتصاد ما لنسبة 25% مؤشرا على انفتاحه تجاريا.

في حين يعد مؤشر الميل المتوسط للاستيراد أحد المؤشرات التي يستدل منها على مدى انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي عن طريق قياس نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يبين مدى اعتماد الدولة على مستورادتها من الخارج، وقد ذهب الأدبيات الاقتصادية في هذا السياق إلى اعتبار الاقتصاد منكشفًا ودرجات عالية عند تجاوز هذه النسبة حدود 20% باعتبار أن الاقتصاد المعني بالدراسة معتمد بشكل كبير على الخارج في توفير احتياجاته السلعية والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية والتعبئة هياكله الإنتاجية وضعف قدراته التصديرية ومحدودية مداخيله وعدم تنوعها من منطلق أن ارتفاع هذا الميل يعني زيادة الانفاق على الواردات مما يؤدي إلى زيادة معدل التسرب من دائرة الدخل مما ينعكس سلبا على الاقتصاد.

- مؤشر الانكشاف التجاري الذي تكمن أهميته في تبيان الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني (مجموع الصادرات والواردات منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي $E = \frac{X+M}{PIB} * 100$)، ويمكن من خلاله قياس مدى حساسية الاقتصاد الوطني للمؤثرات الخارجية ويسمى هذا المؤشر كذلك بمعامل التجارة الخارجية. وتشير ارتفاع قيمة هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجاته من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية والتعبئة للخارج، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية وغيرها، أي تأثر الاقتصاد بدرجة عالية برياح التجارة *Winds of trade* على حد تعبير آرثر لويس³. وهنا يجب التنويه إلى أن قيمة هذا المؤشر لا تدل في حد ذاتها على درجة التطور أو التخلف الاقتصاد للبلد محل الدراسة، إذ يمكن لبلد متخلف وآخر متطور أن تكون لهما نفس النسبة علما بأن تجاوز الأخيرة لما بين 40% و 45% في اقتصاد ما يعتبر في نظر الأدبيات الاقتصادية اقتصادا منفتحا.

- معدل التغطية الذي يحسب بحاصل قسمة الصادرات على الواردات، يفسر مدى تغطية واردات بلد ما عن طريق صادراته، إذ يبين أثر التغير في حصيلة الصادرات على الواردات، فكلما ارتفعت قيمة هذا المعدل كلما دل ذلك على قدرة الصادرات الوطنية على تغطية لحيز أكبر من المستوردات، أما في حال تجاوزه 1 (أو 100%) فيعني ذلك الواردات الإجمالية للبلد تمت تغطيتها كليا بواسطة صادراتها، مما يعني تحقيق مكاسب من عملية التبادل التجاري المعبر عنها بتحقيق فائض في الميزان التجاري الذي لا يعبر بدوره عن تحسن الأداء الاقتصادي ومن ثم التصديري للبلد أو يعكس تقدمه الاقتصادي، أين نجد أن العديد من الدول يمكن أن تحقق فوائض في موازينها التجارية لفترات زمنية معينة رغم تدهور أداء اقتصادها كما هو حاصل في بعض الدول النفطية أحادية التصدير التي تحقق فوائض ناجمة عن ارتفاع أسعار النفط كالجائز مثلا التي كانت البلد المتوسطي الوحيد الذي استمر في تحقيق فوائض في ميزان تجارته سواء مع الاتحاد الأوروبي أو مع باقي العالم خلال الفترة 1995-2014 على عكس بقية الشركاء المتوسطيين كما سنرى ذلك لاحقا.

1-1- تطور التبادل التجاري الخارجي للدول المتوسطة الشريكة - تحليل لأداء الصادرات والواردات -

يستدعي التعرف على تطور التبادل التجاري الخارجي للدول المتوسطة الشريكة، الاستعانة بالجدول الموالي الذي يبين التطور الحاصل على مستوى جانبي الصادرات والواردات للدول المعنية من حيث القيم ونسب النمو، فضلا عن الأداء المسجل على مستوى بعض مؤشرات التجارة الخارجية (مؤشري التغطية والانكشاف التجاري) خلال الفترة 1995-2014.

¹ : يمكن أن نقسم مؤشرات الانفتاح التجاري إلى ثلاثة مجموعات، الأولى تركز على قياس درجة الانفتاح التجاري على مستوى انتشار الحواجز الجمركية أو على مدى تكرار الحواجز غير الجمركية، والمجموعة الثانية تركز على قياس الانفتاح التجاري على مدى قدرة البلد على الإنتاج والأسعار الدولية وعدم وضعه لأي عوائق على التجارة، وهناك المجموعة الثالثة التي تركز على مدى انفتاح الدولة من حيث صادراتها و وارداتها وهي المجموعة التي سوف نعتد على بعض مؤشراتنا في هذا المطلب.

² : أنظر في هذا الصدد:
- زكية مشعل(2001)، الانفتاح التجاري وأثره على السياسات المالية والنقدية، مجلة جامعة الملك سعود- العلوم الإدارية، المجلد13- العدد2، ص ص455-457 و ص 459.

- حبيب محبوب(2011)، تحليل التجارة الخارجية في سورية 2005-2009، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 33- العدد1، ص ص 45-47.

- امحمد على أبو غالية وحسين الفحل(2011)، الصادرات النفطية وعلاقتها بمعدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 27- المجلد 2- حزيران، ص ص424-444.

³ : عبد الكريم جابر شنجار(1996)، التجارة الخارجية العربية وأفاقها في ظل التكتلات الإقليمية التجارية، مجلة شؤون عربية، العدد 85- آذار، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ص 124

الجدول رقم 48 : تطور التبادل التجاري الخارجي للدول المتوسطة الشريكة خلال الفترة 1995-2014

-2007 2014	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	-1995 2006	الفترة	
										المؤشرات	المؤشرات
67,11 (94,8)	63,21 (94,4)	68,44 (94,5)	75,07 (95,0)	76,38 (95,3)	60,58 (94,2)	48,11 (93,9)	81,54 (95,7)	63,33 (95,5)	24,38 (94,7)	الصادرات (مليار دولار) (نصيب ص السلعية منها%)	الجزيرة
4,04	-7,64	-9,12	-1,41	26,08	25,94	-41,0	28,76	10,7	19,21	معدل النمو (%)	
55,08 (79,9)	71,24 (83,5)	65,40 (83,6)	62,40 (82,6)	59,40 (78,8)	50,64 (76,6)	49,02 (76,2)	49,07 (77,4)	33,2 (79,5)	15,18 (80,9)	الواردات (مليار دولار) (نصيب و السلعية %)	
14,75	8,50	5,26	5,04	17,26	3,32	-0,10	47,8	30,85	8,17	معدل النمو (%)	
12,03	-8,03	3,04	12,67	16,98	9,94	-0,91	32,47	30,13	9,199	رصيد الميزان التجاري	
69,00	65,6	64,13	66,27	68,23	69,06	70,83	76,38	71,52	58,92	معدل الانكشاف التجاري (%)	
121,9	88,73	104,7	120,3	128,6	119,6	98,2	166,2	190,8	160,6	معدل التغطية (%)	
47,52 (55,0)	47,10 (53,5)	44,80 (59,2)	48,60 (55,2)	47,05 (59,3)	48,83 (51,2)	44,61 (51,8)	54,76 (54,5)	44,40 (55,0)	19,40 (44,56)	الصادرات (مليار دولار) (نصيب ص السلعية منها%)	مصر
4,02	5,15	-7,83	3,29	-3,64	9,46	-18,6	23,34	21,04	15,70	معدل النمو (%)	
62,97 (75,1)	73,67 (76,2)	65,32 (74,9)	68,80 (76,1)	61,38 (77,1)	59,86 (75,4)	53,84 (74,1)	67,22 (73,8)	53,69 (73,3)	23,65 (69,23)	الواردات (مليار دولار) (نصيب و السلعية %)	
8,90	12,78	-5,05	12,09	2,54	11,18	-19,9	25,20	32,41	9,52	معدل النمو (%)	
-15,45	-26,6	-20,6	-20,2	-14,3	-11,0	-9,23	-12,46	-9,29	-4,256	رصيد الميزان التجاري	
53,64	42,72	43,15	45,13	46,92	50,64	52,37	74,0	74,22	49,80	معدل الانكشاف التجاري (%)	
75,46	64,00	68,60	70,64	76,65	81,57	82,86	81,50	82,70	82,03	معدل التغطية (%)	
12,97 (57,4)	15,60 (54,0)	14,26 (55,4)	14,30 (55,1)	13,74 (58,2)	12,75 (55,1)	11,06 (57,6)	12,70 (62,5)	9,39 (61,0)	4,61 (58,72)	الصادرات (مليار دولار) (نصيب ص السلعية منها%)	الأردن
9,05	8,79	-0,26	4,10	7,78	15,29	-12,9	35,25	14,4	11,83	معدل النمو (%)	
20,38 (78,8)	24,96 (81,3)	24,17 (80,9)	22,97 (80,2)	21,30 (79,0)	18,24 (75,8)	16,45 (76,8)	19,23 (78,5)	15,7 (77,6)	7,11 (71,51)	الواردات (مليار دولار) (نصيب و السلعية %)	
8,83	3,27	5,21	7,86	16,77	10,83	-14,4	22,47	18,67	11,60	معدل النمو (%)	
-7,33	-9,00	-9,71	-8,67	-7,56	-5,49	-5,39	-6,53	-6,31	-3,595	رصيد الميزان التجاري	
124,1	112,4	113,8	120,5	121,5	117,3	115,3	145,3	146,6	122,1	معدل الانكشاف التجاري (%)	
63,89	63,41	59,49	62,26	64,51	69,90	67,23	66,04	59,81	64,84	معدل التغطية (%)	
20,30 (22,1)	17,06 (22,9)	19,59 (22,9)	19,62 (25,5)	25,06 (21,5)	20,73 (22,6)	21,10 (19,9)	22,09 (20,1)	16,33 (21,9)	11,54 (12,4)	الصادرات (مليار دولار) (نصيب ص السلعية منها%)	لبنان
4,08	-8,87	-0,12	-21,7	20,89	-1,75	-4,49	35,24	13,44	17,53	معدل النمو (%)	
29,80 (57,3)	31,60 (59,8)	32,70 (60,2)	31,71 (62,5)	32,26 (59,8)	30,22 (56,9)	29,43 (52,3)	29,0 (53,6)	21,44 (53,4)	15,14 (47,73)	الواردات (مليار دولار) (نصيب و السلعية %)	
8,16	-2,60	3,97	-3,05	6,77	2,67	1,54	35,17	21,22	4,89	معدل النمو (%)	
-9,5	-14,6	-13,1	-12,1	-7,2	-9,49	-8,33	-6,91	-5,11	-3,595	رصيد الميزان التجاري	
134,2	98,2	110,0	120,9	143,0	132,6	142,4	174,8	151,9	126,55	معدل الانكشاف التجاري (%)	
68,12	53,99	59,87	61,87	77,68	68,60	71,70	76,17	76,17	76,22	معدل التغطية (%)	
29,74 (49,5)	37,62 (56,1)	32,61 (56,0)	32,34 (52,5)	31,84 (50,1)	27,04 (45,5)	23,99 (38,2)	30,55 (50,0)	23,94 (41,3)	12,83 (64,44)	الصادرات (مليار دولار) (نصيب ص السلعية منها%)	السعودية
9,24	9,24	0,85	1,55	17,75	12,70	-21,5	27,58	25,77	7,43	معدل النمو (%)	
42,34 (82,2)	49,35 (82,2)	47,42 (84,0)	47,01 (82,7)	45,90 (81,3)	36,99 (80,1)	34,92 (80,2)	43,33 (84,6)	33,8 (82,7)	14,91 (83,01)	الواردات (مليار دولار) (نصيب و السلعية %)	
10,82	4,06	0,88	2,41	24,08	5,94	-19,4	38,12	30,50	9,74	معدل النمو (%)	
-12,3	-11,7	-14,8	-14,7	-14,1	-9,95	-10,9	-12,78	-7,43	-2,08	رصيد الميزان التجاري	
76,3	80,4	77,1	82,7	78,4	70,5	64,8	83,1	73,5	60,34	معدل الانكشاف التجاري (%)	
70,74	76,23	68,77	68,79	69,37	73,1	68,7	70,51	76,31	86,05	معدل التغطية (%)	
21,90 (76,7)	21,57 (78,0)	21,97 (78,0)	22,15 (77,1)	22,94 (79,5)	22,12 (74,6)	19,81 (73,1)	25,08 (76,8)	19,96 (76,1)	10,36 (70,6)	الصادرات (مليار دولار) (نصيب ص السلعية منها%)	قطر
4,92	-1,83	-0,78	-1,54	1,67	11,66	-21,0	25,63	25,56	8,20	معدل النمو (%)	
24,70 (87,2)	26,86 (87,3)	26,28 (87,4)	26,29 (87,9)	25,80 (87,7)	24,23 (86,7)	20,98 (86,3)	26,44 (87,7)	25,10 (86,9)	11,01 (85,96)	الواردات (مليار دولار) (نصيب و السلعية %)	
7,23	1,97	-0,05	1,93	6,44	15,50	-20,6	27,55	25,17	7,35	معدل النمو (%)	
-2,8	-5,29	-4,31	-4,14	-2,86	-2,11	-1,17	-1,36	-0,77	-0,645	رصيد الميزان التجاري	
104,3	99,9	102,9	107,3	105,3	105,2	93,9	114,9	104,6	85,17	معدل الانكشاف التجاري (%)	
88,66	80,31	83,60	84,25	88,91	91,30	94,42	94,86	96,3	94,14	معدل التغطية (%)	

الجدول رقم 48: تطور التبادل التجاري الخارجي للدول المتوسطية الشريكة خلال الفترة 1995-2014 (تابع)

2007-2014	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	1995-2006	الفترة المؤشرات
180,8 (77,6)	220,8 (76,5)	210,0 (77,0)	205,5 (78,8)	183,7 (77,5)	157,5 (76,9)	145,5 (75,4)	178,0 (79,1)	145,3 (79,4)	64,89 (70,0)	الصادرات (مليار دولار) (نصيب ص السلعية منها%)
8,68	5,14	2,18	11,91	16,64	8,17	-18,3	22,45	21,30	14,24	معدل النمو (%)
220,4 (90,6)	257,6 (90,2)	266,2 (90,9)	248,3 (91,5)	252,5 (91,6)	197,0 (89,9)	151,6 (88,6)	212,0 (91,4)	178,2 (91,0)	71,12 (87,86)	الواردات (مليار دولار) (نصيب و السلعية %)
9,04	-3,24	7,22	-1,67	28,17	30,0	-28,5	19,03	21,3	18,30	معدل النمو (%)
-39,6	-36,8	-56,2	-42,8	-68,8	-39,5	-6,1	-34,0	-32,9	-6,235	رصيد الميزان التجاري
53,95	59,60	57,77	57,57	56,34	48,52	48,37	53,42	50,01	43,73	معدل الانكشاف التجاري (%)
82,03	85,71	78,90	82,76	72,75	79,95	95,98	83,96	81,54	91,24	معدل التغطية (%)
85,75 (67,6)	99,1 (64,2)	95,7 (64,5)	93,2 (65,6)	91,67 (68,8)	81,87 (69,1)	69,33 (67,6)	83,04 (70,0)	72,16 (70,6)	41,79 (71,8)	الصادرات (مليار دولار) (نصيب ص السلعية منها%)
6,24	1,60	1,53	1,33	14,87	18,20	-16,8	15,10	14,1	9,15	معدل النمو (%)
83,65 (76,3)	93,71 (76,6)	91,9 (77,9)	92,41 (77,35)	92,77 (77,9)	77,02 (75,7)	63,41 (72,5)	84,30 (76,4)	73,71 (76,0)	44,68 (75,22)	الواردات (مليار دولار) (نصيب و السلعية %)
6,33	1,95	-0,54	-0,38	20,45	21,46	-24,8	14,34	18,18	6,23	معدل النمو (%)
2,1	5,39	3,8	0,79	-1,1	4,85	5,92	-1,26	-1,55	-2,893	رصيد الميزان التجاري
70,75	63,09	64,21	72,20	71,51	68,53	64,55	78,51	83,37	72,65	معدل الانكشاف التجاري (%)
102,5	105,8	104,1	100,8	98,81	106,3	109,3	98,5	97,90	93,52	معدل التغطية (%)

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة بيانات التجارة الدولية الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADSTAT والمتوفرة على الموقع الالكتروني: [http:// unctadstat.unctad.org](http://unctadstat.unctad.org) (تم الاطلاع على الموقع يوم 11 جانفي 2016).

يسمح لنا تفحص البيانات التي يوفرها الجدول أعلاه بالخروج بجملة من الملاحظات المتعلقة بأداء التجارة الخارجية للدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي، والتي يمكن أن نوردتها على النحو الموالي :

- تعد اقتصاديات الدول الشريكة على درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي إذا ما قيس بمؤشر الانفتاح أو الانكشاف التجاري الذي يعكس الوزن النسبي للتجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي المحلي. وهو المؤشر الذي يعتمد عليه باعتبار أن درجة انفتاح العديد من الدول العربية الشريكة، إنما تتركز في المقام الأول في جانب التجارة الخارجية أكثر منها في جانب تدفق رؤوس الأموال. فالمؤشر يظهر زيادة أهمية التجارة الخارجية للدول الشريكة وبالأخص العربية منها في نشاطها الاقتصادي، وهذا يعتبر انعكاس طبيعي لعملية التحرير الاقتصادي بما فيها التجاري التي باشرتها الدول المعنية منذ عقد الثمانينيات وانخراطها في العديد من الترتيبات الثنائية و المتعددة الأطراف الإقليمية أو الدولية كمسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كما أن ارتفاع أهمية التجارة الخارجية من خلال هذا المؤشر في الدول العربية الشريكة كنتاج لارتفاع الصادرات والواردات يبقى ذو دلالة على تواضع أداء أنشطتها الاقتصادية وضعف هيكلها الإنتاجية سواء من حيث عدم قدرتها على الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على الطلب المحلي أو من حيث محدودية قدراتها التصديرية وعدم تنوعها بارتكازها كما سنرى ذلك لاحقا على سلع الصناعة الاستخراجية والزراعية بعض السلع المصنعة كثيفة الاستخدام للعمالة والمواد الأولية وذات المحتوى التكنولوجي المتدني، وليس كما هو عليه الحال في بقية الدول الشريكة (إسرائيل وتركيا) لكونها قادرة على توفير قدر مهم ومتنوع من إنتاجها لأغراض التصدير كما أن اتساع إنتاجها يتضمن حاجتها الواسعة لاستيراد مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل هذه القدرات الإنتاجية وبذلك تزداد صادراتها ومستورداها.

فمن خلال الجدول، نلاحظ أن اتجاه نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بقي مستقرا تقريبا أو على الأقل خاضعا لبعض التذبذب الطفيف الناجم عن التغيرات الحاصلة في جانبي الصادرات والواردات طوال سنوات فترتي الدراسة التي غطاها الجدول، فضلا عن إمكانية وصف كل الدول المعنية بأنها دول منفتحة على العالم الخارجي باعتبار أن معدلات انكشافها التجاري تجاوزت كلها حدود ما بين 40% و 45% ولو كان ذلك بشكل متباين، إذ تعتبر دول الأردن، لبنان وتونس الأكثر انفتاحا بين دول العينة وفقا لهذا المؤشر (بين 85% و 145%)، تليها بقية الدول الأخرى بمعدلات انكشاف تجاري متروحة بين 43% و 83%.

- أما على صعيد أداء الصادرات التي تشكل فيها الصادرات السلعية حيزا هاما يتراوح ما بين 70% و 95% في مجمل دول عينة الدراسة مع استثناء لبنان الذي شكلت فيه ما بين 50% و 60%. فنلاحظ أن الصادرات سلكت في مجمل الدول المعنية منحى تصاعديا بمعدلات نمو تراوح متوسطها السنوي خلال الفترة 1995-2006 ما بين 7% و 20%، وقد استمر هذا الوضع سنتي 2007 و 2008 قبل أن تتراجع سنة 2009 تحت تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية وبنسب متباينة تراوحت بين 5% و 41% وبداية من سنة 2011 في بعض الدول الشريكة نتيجة تدهور أوضاعها الاقتصادية والسياسية تحت تأثير أحداث الربيع العربي (مصر، تونس ولبنان)، أو بفعل تذبذب أسعار منتجات الصناعة الاستخراجية كالنفط الخام في الأسواق العالمية والكميات المنتجة

والمصدرة منها تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية العالمية مثلما هو حاصل مع الجزائر التي تشكل فيها المحروقات زهاء 98% من مجموع صادراتها السلعية. لذلك نلاحظ أن المتوسطات السنوية لمعدلات نمو الصادرات في هذه الدول المسجلة خلال الفترة 2007-2014 كان أقل بكثير من تلك المسجلة خلال الفترة 1995-2006 في كل الدول، والتي تراوحت ما بين 4% و 9% مع استثناء لبنان الذي بلغ فيه متوسط المعدل النمو السنوي لصادراته خلال الفترة الثانية 8,16% مقابل 4,89% خلال الفترة الأولى، وكذلك المغرب الذي شهد استقرارا في المتوسط السنوي لمعدل نمو صادراته بلغ قرابة 10% خلال فترتي الدراسة. وهنا يجب أن نشير إلى أن تراجع معدلات نمو الصادرات خلال بعض سنوات فترة الدراسة لم يؤثر على قيم هذه الصادرات التي اتجهت إلى التزايد بمقدار الضعف خلال الفترة 2007-2014

مقارنة بالفترة 1995-2006 في كل من مصر، لبنان، تونس وإسرائيل، وبقراءة ثلاثة أضعاف في بقية دول عينة الدراسة. كما عرف أداء الواردات الإجمالية في مجمل الدول المعنية تقريبا، والتي ساهمت فيها الواردات السلعية ما بين 47% و 91%، نفس اتجاه التطور الذي شهدته الصادرات الإجمالية، بيد أنها كانت بشكل أقل تذبذبا و بمعدلات نمو مالت للارتفاع بشكل مفرط خصوصا خلال الفترة 2007-2014 مقارنة بما سجلته الصادرات. إذ تضاعف متوسط قيمة الواردات السنوية لكل من لبنان وإسرائيل خلال الفترة 2007-2014 مقارنة بتلك المسجلة خلال الفترة 1994-2007، في حين ارتفع في بقية دول العينة بقرابة ثلاثة أضعاف خلال فترتي الدراسة، مع العلم أن قيم الواردات الإجمالية المسجلة في كل الدول مع استثناء الجزائر طيلة فترة الدراسة فاقت بشكل أكبر الصادرات الإجمالية المحققة خلال نفس الفترة مما يؤكد الدور الهام الذي تلعبه الواردات في تغطية فائض الطلب المحلي، نتيجة قصور عوامل العرض المحلي عن تلبية التغييرات في هيكل الطلب بشقيه الاستهلاكي والاستثماري خصوصا على مستوى الدول العربية الشريكة. فارتفع الواردات خلال الفترة الدراسة يعزى لمجموعة من العوامل من أهمها زيادة واردات الدول المصدرة للنفط ونوعي بها الجزائر في ضوء زيادة الإنفاق العام فيها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار استيراد النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية خصوصا وأنها تشكل قرابة خمس الواردات الإجمالية، فضلا عن تزايد مستورداتها من السلع المصنعة التي تشكل حوالي 60% من إجمالي مستورداتها من الأسواق الخارجية والتي تتوزع، كما هو مبين في تركيبها السلعية التي سوف نتعرض لها لاحقا، بشكل أساسي على السلع المصنعة من الآلات ومعدات النقل والسلع الصناعية المتنوعة الأخرى.

وهذا ما يمكن تأكيده كذلك من خلال تتبع أداء موازينها التجارية التي كانت في حالة عجز متواصل على طوال هذه الفترة كما هو مبين في الجدول كمحصلة للاحتلال المستمر القائم بين الصادرات والواردات التي كانت وتيرة ارتفاعها بشكل أكبر مقارنة بالصادرات رغم التحسن الطفيف الذي طرأ عليها كما ذكرنا آنفا، وكذلك من خلال الاطلاع على القيم التي سجلها معدلات التغطية لديها، والتي تظهر عدم قدرة صادرات هذه البلدان على تغطية سوى ما بين 50% و 90% من مستورداتها باستثناء الجزائر التي استطاعت طيلة فترة الدراسة من تغطية وارداتها بواسطة الفوائض المالية التي حققتها من صادراتها النفطية التي ارتفعت بفعل الانتعاش الذي عرفته أسعار النفط في معظم سنوات فترة الدراسة، وبدرجة أقل إسرائيل التي تمكنت من تغطية وارداتها وتحقيق فائض في ميزانها التجاري بلغ متوسطه السنوي خلال الفترة 2007-2014 قرابة 2,1 مليار دولار وبمعدل تغطية الصادرات للواردات قدره 102,5% مقابل عجز بلغ متوسطه السنوي خلال الفترة 1995-2006 حوالي 2,89 مليار دولار أمريكي وبمعدل تغطية لم يتجاوز متوسطه السنوي حدود 94%.

1-2- الهيكل السلعي للصادرات والواردات السلعية للدول المتوسطية الشريكة.

يظهر التركيب السلعي للتجارة الخارجية كما ذكرنا آنفا طبيعة المواد المصدرة والمستوردة ونوعيتها، ومن ثم فهو على درجة كبيرة من الأهمية كونه يعبر عن التركيب الهيكلي للاقتصاد ككل في البلد محل الدراسة من منطلق أنه يعكس مدى التطور الحاصل في هيكله الإنتاجية وخصائصها عبر التعرف على تنوع مكونات صادراته وواردته السلعية من المجموعات السلعية وتوزيع أهميتها النسبية. والملاحظ من خلال الجدول رقم 49 الذي يبين الهيكل السلعي لكل من الصادرات والواردات السلعية للدول الشريكة، أن هذه التركيبة بقيت بشكل عام محافظة على نفس اتجاهاتها العامة، ولم يطرأ عليها أي تغيير باعتبار أن الأهمية النسبية لمجموعات السلع الرئيسية المتبادلة لم تتغير خلال العقدين الماضيين خصوصا في جانب الواردات وهو ما يمكن تلمسه من خلال المقارنة بين التركيبة السلعية المسجلة بين سنتي 1995 و 2014، في حين نسجل حدوث تغيير ملحوظ في التركيبة السلعية لصادرات مجمل الدول العربية سنة 2014 قياسا بسنة 2005 نتيجة تزايد حصة مجموعة السلع المصنعة مقابل تراجع نصيب منتجات الصناعة الاستخراجية أو المنتجات الزراعية أو كليهما معا في الصادرات السلعية لبعض الدول العربية الشريكة (مصر، الأردن، المغرب وتونس) في الوقت الذي حافظت فيه الجزائر على السمة الرئيسية التي لازمت تركيبها صادراتها السلعية بتبعيتها المفرطة لصادرات المحروقات وبقية منتجات الصناعة الاستخراجية التي استأثرت بأزيد من 98% من إجمالي الصادرات خلال سنتي المقارنة مع تراجع نصيب سلع القطاع الصناعي في لبنان من 68% سنة 1995 إلى 51% سنة 2014 مقابل تزايد المساهمة النسبية لسلع الصناعة الاستخراجية في إجمالي الصادرات بين سنتي المقارنة بقرابة ثلاثة أضعاف بانتقالها من 10,7% إلى 29,8%.

الجدول رقم 49 : التركيب السلمي لصادرات وواردات الدول المتوسطية الشريكة خلال سنوات 1995، 2005 و 2014 .

(% من قيمة الصادرات)		الهيكل السلمي للصادرات السلعية (%)								
د.ع.ش	د.م.ش	إسرائيل	تركيا	تونس	المغرب	لبنان	الأردن	مصر	الجزائر	
19,45	17,38	7,2	21,1	10,4	30,2	21,0	26,8	14,6	1,3	السلع الزراعية، ومنها :
17,78	15,48	5,4	19,6	9,8	27,3	19,5	25,1	10,0	1,2	- منتجات غذائية
1,67	1,90	1,8	1,5	0,6	2,9	1,5	1,7	4,6	0,1	- مواد أولية زراعية
14,88	33,22	31,7	4,6	10,3	11,9	10,7	20,1	50,6	95,7	الوقود والمعادن
65,15	49,25	58,9	74,3	79,3	57,9	68,3	52,2	34,8	3,0	السلع المصنعة، ومنها :
15,15	13,03	14,7	4,1	11,9	16,5	12,5	31,2	4,9	1,2	- مواد كيميائية
12,82	6,85	26,8	11,1	9,4	6,5	14,4	8,7	1,7	0,4	- الآلات ومعدات النقل
37,17	29,33	17,3	59,1	57,9	35,0	41,4	12,3	28,2	1,2	- مصنوعات متنوعة أخرى
14,20	17,75	3,7	11,7	10,6	20,9	19,3	19,0	17,9	0,5	السلع الزراعية، ومنها :
13,40	16,5	3,1	11,3	10,1	19,7	17,7	18,5	16,0	0,5	- منتجات غذائية
0,80	0,95	0,6	0,4	0,5	1,2	1,6	0,5	1,9	0,0	- مواد أولية زراعية
18,52	16,60	33,3	11,4	13,3	13,3	29,8	10,0	34,5	98,9	الوقود والمعادن
67,43	66,25	62,7	76,9	76,1	65,8	50,9	72,2	46,6	1,9	السلع المصنعة، ومنها :
16,90	17,35	26,2	5,8	8,7	17,0	10,9	32,8	14,7	1,7	- مواد كيميائية
22,30	20,65	24,0	27,1	33,5	23,3	15,4	10,4	8,2	0,0	- الآلات ومعدات النقل
28,27	28,28	12,5	44,0	34,0	25,5	24,6	29,0	23,6	0,1	- مصنوعات متنوعة أخرى
(% من قيمة الواردات)		الهيكل السلمي للواردات السلعية (%)								
د.ع.ش	د.م.ش	إسرائيل	تركيا	تونس	المغرب	لبنان	الأردن	مصر	الجزائر	
17,37	20,85	8,2	12,6	16,7	22,0	22,0	22,7	29,5	32,7	السلع الزراعية، ومنها :
13,90	17,45	6,6	7,0	12,5	16,6	20,1	20,6	23,7	29,5	- منتجات غذائية
3,47	3,40	1,6	5,6	4,2	5,4	1,9	2,1	5,8	3,2	- مواد أولية زراعية
19,45	17,80	26,7	18,8	10,5	30,0	13,9	16,8	3,6	2,7	الوقود والمعادن
63,18	61,35	65,1	68,6	72,8	48,0	64,1	60,5	65,9	64,7	السلع المصنعة، ومنها :
10,73	10,03	9,3	15,0	9,1	10,2	8,5	12,3	11,1	11,3	- مواد كيميائية
26,90	23,80	34,0	32,2	25,9	19,8	25,0	24,5	30,9	30,5	- الآلات ومعدات النقل
25,58	27,53	21,9	21,5	37,8	18,1	30,5	23,7	23,9	22,9	- مصنوعات متنوعة أخرى
14,78	18,13	8,7	7,5	12,3	23,1	17,1	20,0	21,7	21,7	السلع الزراعية، ومنها :
11,33	13,83	7,7	5,0	10,4	11,2	15,9	17,8	18,8	20,1	- منتجات غذائية
1,62	1,55	1,0	2,5	1,9	1,9	1,2	1,2	2,9	1,6	- مواد أولية زراعية
27,75	25,10	33,3	32,8	20,6	18,7	28,9	32,2	22,9	6,3	الوقود والمعادن
57,47	56,78	58,0	59,7	67,1	58,2	54,0	47,8	55,4	72,0	السلع المصنعة، ومنها :
11,12	10,48	11,3	13,5	10,8	10,2	10,8	10,1	11,8	11,7	- مواد كيميائية
25,10	23,55	29,2	27,2	30,8	26,1	19,0	18,3	22,9	38,0	- الآلات ومعدات النقل
21,35	22,75	18,1	19,0	25,5	21,9	24,2	19,4	20,7	22,3	- مصنوعات متنوعة أخرى

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- UNCTAD(2015), *Unctad Handbook of statistics 2015*, United Nations Conference on Trade and Development -UNCTAD-, United Nations , New York & Geneva , pp106-109-111-112-113-117-120-123-125-125-126-127 & p131.

يسمح تفحص البيانات التي يوفرها الجدول أعلاه، بالخروج بجملة من الملاحظات ذات الصلة بنمط تكوين الهيكل السلمي لجانب صادرات وواردات الدول المتوسطية الشريكة واتجاهاتها العامة، والتي يمكن استعراضها على النحو التالي :

- بالنسبة للتركيب السلمي للصادرات:

تشير بيانات هيكل التركيب السلمي للصادرات المتعلقة بمجموع دول عينة الدراسة إلى بقاء الهيكل السلمي للصادرات سنة 2014 مشابها تقريبا لمثيله سنة 1995، مما يعني عدم حدوث تغييرات هيكلية عميقة في اقتصاديات الدول المعنية بشكل عام خلال عقدين من الزمن. أين بقيت صادرات السلع المصنعة تساهم بحوالي 66% من الصادرات الإجمالية تليها صادرات من السلع الزراعية والصناعة الاستخراجية (المعادن الباطنية والمحروقات) التي تراجع حصة المجموعة الأولى بشكل طفيف إلى 14% سنة 2014 مقابل 19,45% سنة 2005 في حين ارتفعت المساهمة النسبية للمجموعة السلعية الثانية سنة 2014 إلى 18,52% بعدما كانت في حدود 14,88% سنة 2005.

وفي ما تعلق بتكوين الهيكل السلمي للصادرات الخارجية لمجموع الدول العربية المعنية بمسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية، فنلاحظ استئثار مجموعة السلع المصنعة بأكثر حصة بالصادرات مع ارتفاع ملحوظ لنسبتها إلى حدود 63% سنة 2014 مقارنة بتلك المسجلة سنة 1995 والمقدرة بنحو 59% نتيجة تزايد حصة منتجات الصناعة الكيماوية وصناعات الآلات ومعدات النقل في بعض الدول (مصر، المغرب، تونس) مقابل تسجيل استقرار في الأهمية النسبية لحصة الصادرات من المنتجات الزراعية بين الفترتين وبنسبة تقدر بنحو 17% مع تراجع في الأهمية النسبية بأكثر من النصف لسلع الصناعة الاستخراجية بين سنتي 1994 و 2014 بانتقال نصيبها من الصادرات السلعية الإجمالية من 33,22% إلى 16,60%.

- أما على الصعيد الفردي للدول العربية الشريكة، فتشير بيانات التركيب السلعي لصادراتها التي يوفرها الجدول السابق إلى :
- الاعتماد الكلي للجزائر على المحروقات وبقية منتجات الصناعة الاستخراجية وبنصيب فاق 98 % سنة 2014 بعدما كان مقدر بنحو 96 % سنة 2014 وهو الأمر الذي لا يتيح معه مرونة للاقتصاد الجزائري في الاعتماد على صادرات بديلة عند تعرض الصادرات النفطية للانخفاض، نتيجة الاعتماد الكبير عليها، في حين بقيت حصيلة الصادرات من المنتجات الأخرى هامشية تكاد تكون معدومة، وهذا يؤثر على ضعف قدرة الهياكل الإنتاجية سواء لتلبية احتياجات الطلب الداخلي أو توفير فائض من إنتاجها بغرض توجيهه للتصدير. كما عرف نصيب سلع الصناعة الاستخراجية في الصادرات السلعية اللبنانية على عكس التوجه العام الذي شهده البنيان السلعي لصادرات الدول العربية الشريكة بين سنتي الدراسة التي شملها الجدول بانتقال حصتها من 10,7 % إلى 29,8 % مع استقرار نسبي لحصة المنتجات الزراعية من الصادرات وتناقص في الأهمية النسبية للصادرات السلعية من المنتجات المصنعة من 68,3 % إلى 50,9 %.
 - تنامي حصص سلع قطاع الصناعة في إجمالي الصادرات السلعية لبقية الدول العربية الشريكة سنة 2014 مقارنة بسنة 1995 وبنسب متباينة من دولة لأخرى (انتقلت في مصر من 34,8 % إلى 46,6 % ، الأردن من 52,2 % إلى 72,2 % والمغرب من 57,9 % إلى 65,8 %) مع تراجع طفيف لأهميتها النسبية في الصادرات التونسية إلى 76,1 % سنة 2014 مقابل 79,3 % سنة 1995. أما على مستوى مكونات المصنوعات، فقد زادت الأهمية النسبية للمواد الكيماوية في الصادرات المصرية، الأردنية والمغربية مع تراجعها بشكل طفيف في كل من لبنان وتونس، في الوقت الذي ارتفعت فيه كذلك حصة الصادرات من الآلات ومعدات النقل في دول كل من تونس، المغرب، مصر وبدرجة أقل الأردن ولبنان، وهو ما يعكس التوجه المتزايد في هذه البلدان نحو الاستثمار في الأنشطة الصناعية ذات الصلة بإنتاج هذه المجموعات السلعية (صناعات الميكانيك وتركيب السيارات ومعدات النقل، صناعات الكهرونية وكهربائية...) مع استمرار مجموعة السلع المصنعة الأخرى وتضم في غالبيتها منتجات الأنشطة الصناعية الأخرى وبالأخص منها ذات الكثافة بالمواد الأولية واليد العاملة وذات المحتوى التكنولوجي المتدني (الصناعات الغذائية ، المنسوجات والملابس، الجلود...) على محافظتها على حصتها الهامة في هيكل الصادرات السلعية على الرغم من التراجع المسجل في وزنها النسبي سنة 2014 مقارنة بسنة 1995 في كل الدول العربية الواردة في الجدول ما عدا الأردن.
 - وبالنسبة لفئة السلع الزراعية، انخفضت أهميتها النسبية في الصادرات السلعية كما هو مبين في الجدول السابق في كل من لبنان، الأردن، والمغرب مقابل ارتفاع طفيف لوزنها النسبي في الصادرات السلعية المصرية واستقرار عند حدود 10 % بالنسبة للصادرات التونسية. وبالمقابل، شهدت سلع الصناعة الاستخراجية ارتفاعا طفيفا في مساهمتها النسبية في إجمالي الصادرات السلعية في كل من المغرب، وتونس بانتقالها إلى حدود 13,3 % سنة 2014 بعدما كانت تشكل 11,9 % و 10,3 % من صادرات البلدين على التوالي، وبشكل أكبر في كل لبنان التي انتقلت مساهمتها النسبية كما ذكرنا آنفا من 10,7 % إلى 29,8 % مقابل تراجع حصتها في الصادرات المصرية والأردنية بنسبتي 31,8 % و 50,25 % على الترتيب بين سنتي 1995 و 2014.
 - وفي خضم استعراض الأوزان النسبية للمجموعات السلعية المكونة لهيكل الصادرات لدول عينة الدراسة، لا بد من التنويه أن التوسع المسجل في بعض المجموعات السلعية وبالأخص الصناعية منها لا يعكس بالضرورة تحسن في أداء القطاع الصناعي في هذه البلدان وتنامي قدراتها التنافسية التصديرية بالشكل المطلوب، وتزايد درجة تنوعها وتوسع أسواقها الخارجية بتعزيز حصصها في أسواقها الخارجية التقليدية والنموذجية إلى أسواق جديدة في مختلف المناطق في العالم كما هو الحال بالنسبة لبعض الاقتصاديات النامية الصاعدة التي استطاعت تحقيق قفزة نوعية في هذا المجال. فلهياكل الإنتاجية الصناعية منها والزراعية في مجمل الدول العربية الشريكة مثلما أوضحنا ذلك في فقرات المطلب السابق لا يزال أدائها دون المستوى المطلوب. وهو ما أثر بطبيعة الحال على الموقف التنافسي لصادراتها الذي يمكن التعرف عليه عبر الاستعانة ببعض المؤشرات المستخدمة لتقييم و إجراء المقارنات الدولية لتنافسية الصادرات، والتي ترد في الجدول الموالي والمتمثلة في: مؤشري التركيز والتنوع (مؤشر المعدل لمؤشر التماثل *Finger-Kreinin*)¹ ومؤشر تماثل هياكل

¹ : يعتبر مؤشري التركيز والتنوع للصادرات (أو الواردات) بالإضافة إلى مؤشر تماثل هياكلها مع هياكل الصادرات (أو الواردات) للمتعامل محل المقارنة من أهم المؤشرات المستخدمة لإجراء المقارنات الدولية لتنافسية الصادرات (أو إبراز خصائص الواردات)، حيث سبق وأن تعرضنا لمضمون وطريقة حساب مؤشر التركيز لـ *Herfindahl-Hirschmann* في فقرات سابقة من هذا الفصل (انظر ص 181) والذي يدل على درجة تركيز المنتجات، أي ما إذا كان عدد صغير من المنتجات يهيمن على صادرات بلد ما أم لا. في حين أن مؤشر التنوع أو الرقم القياسي للتنوع (الصادرات أو الواردات)، والذي هو مؤشر معدل ومماثل لمؤشر *Finger-Kreinin* لتماثل هياكل التجارة، بقيس انحراف -إبتعاد- أو اقتراب حصة صادرات (أو واردات) السلع الرئيسية (سلعة z أو مجموعة من السلع) لبلد معين z في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلعة أو مجموعة السلع في الصادرات (أو الواردات) الإجمالية العالمية، أي قياس مدى ابتعاد أو اقتراب الهيكل السلعي لصادرات أو واردات دولة ما أو مجموعة من الدول من الهيكل السلعي للصادرات أو الواردات على المستوى العالمي. وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 و 1، بحيث كلما اقتربت قيمته من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، ولما يصل المؤشر إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات الوطنية للبلد المعني بالدراسة مع هيكل الصادرات العالمية. في حين كلما اقتربت قيمته من 1 كلما كان التباين (الاختلاف) كبير بين الهيكل السلعي لصادرات أو واردات الدولة المعنية مع الهيكل السلعي للصادرات أو الواردات العالمية. وبحسب المؤشر وفق العلاقة الآتية :

$$S_j = \sum_{i=1}^n |h_{ij} - h_{iw}| / 2$$

h_{ij} : تمثل حصة صادرات (أو واردات) السلعة i للبلد j من إجمالي الصادرات (أو الواردات) للبلد j. h_{iw} : تمثل حصة صادرات (أو الواردات) السلعة i للبلد w من إجمالي الصادرات (أو الواردات) العالمية. مع العلم أنه تم حساب مؤشرات التنوع والتركز في هذا البحث، بالاعتماد على البيانات المتوفرة للمجموعات السلعية على أساس مستويات محددة من التصنيفات المعتمدة للسلع الداخلة في التجارة الدولية وعادة ما يتم على أساس التصنيف المعياري أو الموحد للتجارة الدولية - التفتيح الثالث - مستوى 3 أرقام *SITC rev 3 à 3 digits* (لمزيد من التفصيل حول مضمون وطريقة حساب مؤشر التنوع، انظر :

MIKIE Mia & GILBERT John (2007), *Tarde Statistics in policymaking : A Handbook of commonly used trade indices and indicators*, Economic & Social Commission for Asia & the Pacific, United Nations Publication, , pp62-63.

صادرات الدول المعنية مع الهيكل الصادرات العالمي *Indicateur de similarité dans les Structures des exportations* الجدول رقم 50: الأداء التصديري للدول المتوسطية الشريكة وفق بعض المؤشرات ذات الصلة خلال الفترة 1995-2014.

الفترة	المتوسط السنوي للفترة 2005-1995				المتوسط السنوي للفترة 2006-2014			
	مؤشر التركيز		مؤشر التنوع		مؤشر التركيز		مؤشر التنوع	
	ع.س.	القيمة	ع.س.	القيمة	ع.س.	القيمة	ع.س.	القيمة
الجزائر	98	0,525	98	0,825	106	0,857	106	0,857
مصر	222	0,258	222	0,660	244	0,628	244	0,628
الأردن	205	0,192	205	0,629	220	0,714	220	0,714
لبنان	194	0,113	194	0,619	224	0,703	224	0,703
المغرب	206	0,171	206	0,708	226	0,758	226	0,758
تونس	196	0,205	196	0,651	216	0,599	216	0,599
تركيا	242	0,100	242	0,576	251	0,525	251	0,525
إسرائيل	214	0,310	214	0,578	227	0,667	227	0,667

ع.س.: عدد السلع المصدرة.

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في: قاعدة البيانات الخاصة بالتجارة الدولية الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADSTAT والمتوفرة على الموقع الإلكتروني: [http:// unctadstat.unctad.org](http://unctadstat.unctad.org) (تم الاطلاع على الموقع يوم 12 جانفي 2016).

فحسبما يتضح من المتوسط السنوي لقيم المؤشرات خلال الفترتين 1995-2005 و 2006-2014 التي يعرضها الجدول أعلاه، يمكن القول أنه على الرغم من التحسن الذي طرأ على التشكيلة السلعية لصادرات مجمل بلدان العينة من حيث عدد السلع المصدرة الذي ارتفع بشكل متفاوت من بلد لآخر مع تسجيل لأداء جيد على مستوى مؤشر تركيز الصادرات الذي كانت متوسطات قيمه السنوية أقل من 0,310 خلال فترتي الدراسة باستثناء الجزائر التي بقيت البلد الوحيد الذي امتلك كما هو متوقعا مستويات تنوع أقل وتركيز أكبر لصادراته المشكولة بشكل شبه كلي من المحروقات والمواد الأولية قياسا ببقية الدول المعنية بالدراسة، إلا أن ذلك لا يعني وصول كل هذه الأخيرة ونعني بها على وجه الخصوص الدول العربية منها لدرجة التنوع المقبولة، فأدائها على مستوى مؤشري التنوع وتمثلها هيكل صادراتها لا يشير إلى تسجيل تحسن على صعيد تنوع تركيبة صادرات الدول العربية كما تبينه قيم مؤشر التنوع الذي لا يبدو فقط منخفضا بل عرف تدهورا أكبر خلال الفترة 2006-2014 مقارنة بالفترة 1995-2005، أين ارتفعت متوسطات قيمه المسجلة خلال الفترة الثانية بشكل طفيف عن نظيراتها المسجلة خلال الفترة الأولى في جميع الدول العربية الشريكة والتي تراوحت بين 0,628 و 0,857 ما عدا تونس التي تحسن أدائها على مستوى مؤشر التنوع بمتوسط سنوي بلغت قيمته خلال الفترة الثانية نحو 0,599 مقارنة بـ 0,651 المسجل خلال الفترة الأولى مما يدل على زيادة تنوع الصادرات الوطنية لهذا البلد مقارنة بالتنوع الحاصل في هيكل الصادرات العالمية.

أما تركيا، فهي البلد الوحيد الذي سجل تحركا إيجابيا على مستوى جميع مؤشرات تنافسية الصادرات الواردة في الجدول، سواء من حيث عدد السلع المصدرة التي كانت الأكبر مقارنة بجميع دول العينة (242 و 252 سلعة مصدرت خلال الفترتين الأولى والثانية على الترتيب) و أدنى القيم على مستوى مؤشري التركيز والتنوع مما يدل على وجود تركيز أقل وتنوع أكبر بالنسبة لصادراتها السلعية مع تسجيل أفضل أداء على مستوى مؤشر تماثل هيكل صادراتها مع هيكل الصادرات العالمي خلال الفترتين الأولى والثانية (42 و 53 على التوالي)، في حين حافظت دولة الاحتلال الإسرائيلي تقريبا على نفس درجة تركيز صادراتها بحسب قيمة مؤشر التركيز لـ *Herfindahl-Hirschmann* والتي كانت في حدود 0,30 مع تسجيل ارتفاع لمتوسط قيمة مؤشر التنوع خلال الفترة الثانية مقارنة بالأولى مما يدل على تدني طفيف لدرجة تنوع الصادرات السلعية الإسرائيلية وفق هذا المؤشر الذي لا يعني بتاتا ضعف تنافسية هذه الصادرات، بل على العكس من ذلك تعتبر الأكثر ديناميكية وتنافسية قياسا بصادرات بقية دول المنطقة بما فيها تركيا خصوصا عند الأخذ بمقاييس أخرى للتنافسية على غرار: مؤشر التبادل داخل الصناعة *Intra branche* (مؤشر *Grubel & Lloyd*) باعتباره مقياسا للتنوع و درجة التخصص و التطور التقني للقطاع الصناعي و ما ينطوي عليه من إمكانيات المنافسة في أوضاع تجارية أكثر انفتاحا عالميا و إقليميا، أين سبق وأن بينا مدى التنوع النسبي الذي تتصف به الصادرات الصناعية الإسرائيلية بالدرجة الأولى، أين كان أدائها الأفضل وفق هذا المؤشر بين كل الدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي تليها تركيا وبدرجة الأقل الأردن كما هو مبين في الجدول رقم 41. كما

1 : مؤشر تماثل هيكل الصادرات الإجمالية أو من السلعة i (أو واردات) دولة ما z مع هيكل الصادرات (أو الواردات) المتعامل محل المقارنة p (العالم أو أي بلد أو مجموعة بلدان محل للمقارنة) (*Indicateur de similarité dans les structures des exportations (ou importation)*، هو مؤشر مشابه للمؤشر التنوع، حيث تتراوح قيمه بين 0 و 100، فكلما اقتربت قيمته من 100 يعني ذلك تماثل صادرات (أو واردات) البلد z مع صادرات المتعامل التجاري محل المقارنة p وتطابق هيكل إنتاجهما، في حين عندما تقترب قيمة المؤشر من 0 فيعني ذلك انخفاض درجة تماثل صادراتها (أو وارداتها) وعدم تشابه هيكل إنتاجهما. ويمكن حسابه وفق الصياغة التي قدمها كل من *Finger-Kreinin* في دراسة منشورة لهما سنة 1979 (A. KREININ & M. JOSEPH, 1979, *FINGER.M. Joseph & et Mordakhai*, *E. KREININ* (1979), *A*) (لمزيد من التفصيل حول مضمون وطريقة حساب مؤشر تماثل الهيكل السلعية للصادرات أو الواردات، انظر: -74- *Op.Cit*, pp74-75. MIKIE Mia & GILBERT John (2007), *Op.Cit*, pp74-75. -75.

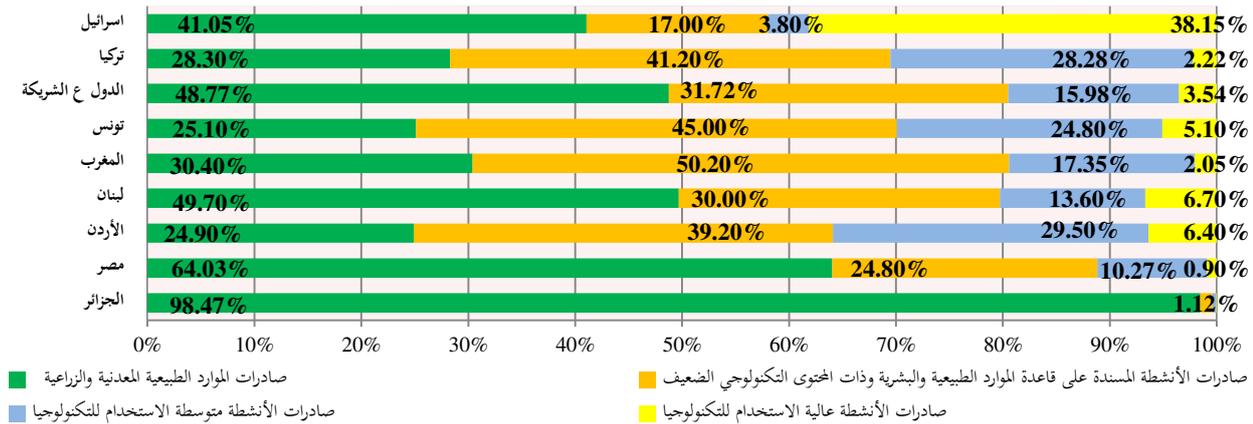
$$TSI_{jp} = 100 * \sum_i \min \left\{ \frac{E_{ji}}{\sum_i E_{ji}}; \frac{E_{pi}}{\sum_i E_{pi}} \right\} = 100 * \sum_i \min \{h_{ij}; h_{ip}\}$$

$\frac{E_{ji}}{\sum_i E_{ji}} = h_{ij}$ تمثل حصة صادرات (أو واردات) السلعة z من إجمالي صادرات (أو واردات) للبلد j . $\frac{E_{pi}}{\sum_i E_{pi}} = h_{ip}$ تمثل حصة صادرات (أو الواردات) السلعة i للمتعامل التجاري محل المقارنة p من إجمالي صادراته (أو وارداته).

(لمزيد من التفصيل حول مضمون وطريقة حساب مؤشر تماثل الهيكل السلعية للصادرات أو الواردات، انظر: -74- *Op.Cit*, pp74-75. MIKIE Mia & GILBERT John (2007), *Op.Cit*, pp74-75. -75. LLOYD.J.Peter (2004), *Measures of similarity and matching in international trade*, In PLUMMER .G.Michael (ed), *Empirical methods in international trade*, Edward Elgar Publishing Limited Inc, Massachusetts, pp21-32.)

أن الصادرات الإسرائيلية تتصف بالديناميكية بتخصصها في تصدير السلع متوسطة وعالية الاستخدام التكنولوجي ونعني بها السلع المصنعة على وجه الخصوص، وهو ما يعني مواكبة توجه السائد على الصعيد العالمي سواء على مستوى هياكل الإنتاج أو التصدير المتجهة كما ذكرنا آنفا نحو الأنشطة الصناعية الديناميكية ذات المحتوى المتوسط والعالي للتكنولوجيا سواء على مستوى الدول المتقدمة أو حتى بعض القوى الاقتصادية النامية أين أضحت تتمتع بمخصص متزايدة و بمستويات مرتفعة سواء على مستوى التجارة الدولية أو من حيث تنامي أهميتها النسبية في توليد القيم المضافة للأنشطة الصناعية في الاقتصادات المختلفة (الجدول رقم 42). ففي هذا السياق، يشير الشكل البياني الموالي، إلى أن قرابة 38% من الصادرات السلعية الإسرائيلية عبارة عن سلع مستندة على أنشطة إنتاجية ذات الاستخدام العالمي للتكنولوجيا و3,80% منها عبارة عن سلع مستندة على أنشطة ذات المحتوى المتوسط للتكنولوجيا، مما يعني أن زهاء 42% من الصادرات الإسرائيلية خلال الفترة 2001-2014 كانت سلع مستندة على أنشطة ذات الاستعمال المتوسط والعالي للتكنولوجيا، وهو ما يعكس تنامي العمق التكنولوجي للهياكل الإنتاجية والتصديرية لهذا الكيان في ظل توجهه اهتمامه صوب الأنشطة الإنتاجية الأكثر تعقيدا من حيث التصنيف بالنظر لأهميتها التي سبق وأن أشرنا إليها سابقا.

الشكل البياني رقم 31: تركيبة الصادرات السلعية للدول المتوسطة الشريكة وفق المحتوى التكنولوجي "متوسط الفترة 2001-2014"



الدول ع الشريكة : الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي.

المصدر : تم إعداد الشكل البياني بناء على المعطيات الواردة في قاعدة بيانات التجارة الخارجية من أجل التطوير الدولي للمؤسسات TRADE MAP ، الخاصة بمركز التجارة الخارجية (-International Trade Centre-ITC) (وكالة دولية مشتركة بين منظمة التجارة العالمية و هيئة الأمم المتحدة)، والواردة على الموقع الإلكتروني : <http://www.trademap.org/Index.aspx> (تاريخ الاطلاع على الموقع : 14 جانفي 2016).

أما الدول العربية الشريكة، فواصلت الاعتماد على نفس الخصائص المميزة للتركيب السلعي لصادراتها من حيث المحتوى التكنولوجي، بالتخصص في الصادرات المكونة من الموارد الطبيعية وبعض المنتجات الزراعية والسلع المستندة على الأنشطة كثيفة الاستخدام للعمالة والمبينة على قاعدة الموارد الأولية والزراعية تبعا لوفرتهما وذات المحتوى التكنولوجي المنخفض . فكما يظهر الشكل البياني السابق، لم يتجاوز المتوسط السنوي لنصيب الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع 2,2% من مجموع الصادرات السلعية لمجمل الدول العربية المعنية بمسار الشراكة خلال الفترة 2001-2014، في حين بلغ متوسط المساهمة النسبية للصادرات متوسطة الاستخدام التكنولوجي 28,3% مما يعني أن 69,5% من الصادرات السلعية هي مواد أولية طبيعية بما فيها المنتجات الزراعية أو سلع أنشطة مستندة على الموارد الطبيعية والبشرية وذات محتوى تكنولوجي منخفض. أما على الصعيد القطري، فنلاحظ الهيمنة الكلية للموارد الطبيعية ممثلة في المحروقات على التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية بنسبة 98,5% مقابل مساهمة هامشية لصادرات السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة كثيفة الاستخدام للموارد الطبيعية والعمالة بمحصة لم تتعد 1,12% في حين أن حجم الصادرات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية فهي منعدمة تقريبا (0,35% و 0,06% على التوالي)، أما بالنسبة لبقية البلدان العربية الشريكة فتراوح نصيب الصادرات ذات الاستعمال التكنولوجي العالي بين 0,90% و 6,70% وذات الاستخدام التكنولوجي المتوسط بين 10,27% و 29,5% وهو ما يعني أن ما بين 64% و 89% من الصادرات السلعية لهذه البلدان هي موارد طبيعية أولية معدنية أو سلع زراعية (تشكل بين 25% و 64% من مجموع الصادرات السلعية) وصادرات أنشطة مستندة على قاعدة الموارد الطبيعية، كثيفة الاستخدام للعمالة وذات المحتوى التكنولوجي المتدني (تمثل ما بين 24,8% و 50,20% من إجمالي الصادرات السلعية).

مما يعني أن المنحى الذي سلكه الهيكل السلعي لصادرات الدول العربية الشريكة كان عكاس لأداء اقتصادياتها واستمرارها في الاعتماد على نفس الهياكل الإنتاجية القائمة والتخصص في إنتاج وتصدير السلع وفق لاعتبارات المزايا النسبية المتوفرة لديها، والذي هو مخالف للنمط الحالي للتركيب السلعية للصادرات العالمية المتجهة أكثر مثلما أسلفنا الذكر، نحو السلع الخاصة بالأنشطة ذات الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا بمستوياتها العليا والمتوسطة على حساب السلع الأولية و تلك المبينة على قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض. هذا ما يؤديه أداء بعض هذه البلدان على مستوى مؤشر تماثل هياكل الصادرات لـ Finger- الذي يقدم لنا معلومات عن مدى تميز أو تباين الأنماط التصديرية لهذه الدول بالمقارنة مع هيكل الصادرات السلعية العالمية، حيث تشير بيانات الجدول رقم 50 الى وجود تحسن ملحوظ بالنسبة لدرجة تنوع الصادرات بعض هذه البلدان خلال الفترة 2006-2014 مقارنة بالفترة 1995-2005 نتيجة زيادة تماثل صادراتها مع هيكل الصادرات العالمي ونعني بها على وجه الخصوص كل من مصر التي ارتفع متوسط قيمة المؤشر فيها خلال الفترة الثانية الى 44 بدلا من 34 المسجل خلال الفترة الأولى، وتونس إلى 46 مقابل

28 وبدرجة اقل المغرب الذي انتقل الى 31 مقابل 23 المحقق خلال الفترة 1995-2005 ، في حين بقيت الهياكل السلعية لكل من لبنان والأردن مستقرة نسبيا مقارنة بالهيكل العالمي خلال فترتي الدراسة، في الوقت الذي سجل فيه مؤشر تماثل الصادرات أدنى مستوياته في الجزائر رغم التحسن المسجل خلال الفترة الثانية (23) مقارنة بالأولى (17) باعتبارها بلد أحادي التصدير معتمدا بشكل شبه كلي على الصادرات من المحروقات كما هو معلوم مما يدل على تباعد هيكل صادراتها عن هيكل الصادرات العالمية وعدم تشابهه معه بشكل أكبر مقارنة ببقية الدول الأخرى في عينة الدراسة. أما فيما يخص بقية الشركاء، فنلاحظ أن الهيكل السلعي للصادرات التركيبية كان الأقرب لهيكل الصادرات العالمي باعتبار أنها حققت أفضل أداء على مستوى هذا المؤشر الذي بلغت قيمته المتوسط خلال الفترة الثانية 53 مقابل 42 التي سجلت خلال فترة الدراسة الأولى، وهي نفس القيمة التي سجلها الكيان الإسرائيلي طيلة فترتي الدراسة اللتان شملهما الجدول السابق.

- بالنسبة للتركيب السلعي للواردات:

تظهر بيانات هيكل التركيب السلعي للواردات لمجمل الدول المتوسطية الشريكة، استمرار الحفاظ تقريبا على نفس الاتجاهات العامة لنمط تكوين الواردات السلعية سنة 2014 والمسجلة قبل عقدين من الزمن، أي سنة 1995، أين بقيت السلع المصنعة تُمين على هيكل الواردات السلعية بمساهمة نسبية قدرها 57,47 % سنة 2014 مقابل 61,42 % سنة 1995 موزعة بحسب مكوناتها بين المستوردات من الآلات والمعدات التي شكلت قرابة ربع الواردات السلعية خلال سنتي 1995 و 2014 ، ومنتجات الصناعة الكيماوية بحصة تقارب 11 % في حين توزعت الحصة المتبقية المكونة للواردات الصناعية التي تراوحت بين 21 % و 26 % على بقية السلع المصنعة الأخرى الموجهة للاستهلاك الوسيط أو النهائي. أما بالنسبة لبقية الفئات الأخرى المكونة للواردات، ونعني بها مجموعتي السلع الزراعية بنوعها الغذائي والأولي و السلع من المواد الأولية الطبيعية، فنلاحظ تراجع نصيب السلع الزراعية من الواردات الإجمالية من 17,37 % إلى 14,78 % لصالح الواردات من المواد الأولية التي ارتفع نصيبها من المستوردات السلعية الإجمالية سنة 2014 إلى 27,75 % مقابل 19,45 % سنة 1995 والذي يعزى بشكل رئيسي ارتفاع قيمة الواردات النفطية للدول غير النفطية في عينة بفعل ارتفاع أسعار المحروقات في أغلب سنوات الفترة الممتدة منذ سنة 2000 لغاية الربع الأخير من سنة 2014. أما في ما يتعلق بوضع التركيبية السلعية لواردات مجمل الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي، فهو مشابه لنظيرتها الخاصة بالدول الشريكة مجتمعة، حيث تستحوذ السلع المصنعة على الجزء الأكبر من الواردات السلعية بنصيب بلغ سنتي 1995 و 2014 قرابة 61,35 % و 56,78 % على التوالي، مقابل تراجع طفيف لحصة السلع الزراعية بين سنتي الدراسة من 20,85 % إلى 18,13 % وارتفاع في المساهمة النسبية للسلع من المواد الأولية من 17,80 % إلى 25,10 %.

أما بالنسبة للتحليل على المستوى القطري، فالملاحظ أن الاتجاهات العامة لتركيبية وراتات الدول العربية الشريكة المتسمة كما هو معلوم باتساع في التنوع السلعي وارتفاع في درجة الانكشاف. بقيت هي ذاتها خلال سنتي الدراسة اللتان شملهما الجدول رقم 50، باعتبار أنها لم تشهد تحولات كبيرة في الأوزان النسبية لمكوناتها الرئيسية من منطلق استمرار هيمنة السلع المصنعة بمكوناتها المختلفة على هيكل الواردات رغم مساهمتها النسبية في جميع البلدان العربية سنة 2014 مقارنة بسنة 1995 مع استثناء الجزائر التي ارتفعت من 64,7 % الى 72 % في حين تراوح نصيبها في بقية الدول العربية الشريكة خلال سنة 2014 ما بين 47,8 % و 67,1 % وما بين 48 % و 72,8 % سنة 1995، بينما عرف نصيب السلع الزراعية من مجموع المستوردات السلعية تراجعا ملحوظا في كل الدول العربية المعنية ما عدا المغرب الذي ارتفع من 22 % الى 23,1 %، ولكن من دون التأثير على الأهمية التي تحتلها مستوردات منتجات القطاع الزراعي وبالخصوص الغذائية منها في تركيبية وراتات هذه الدول من منطلق أنها شكلت ما بين 12,3 % و 21,7 % من إجمالي المستوردات السلعية لسنة 2014 بعدما كانت تتراوح ما بين 16,7 % و 32,7 % سنة 1995.

وعلى عكس التراجع المسجل في أنصبة مستوردات فئة السلع الزراعية في هياكل الواردات السلعية للدول المعنية، ارتفعت الأهمية النسبية لفئة السلع من المواد الأولية بشكل حاد سنة 2014 مقارنة بسنة 1995 في كل الدول العربية الشريكة ماعدا المغرب كنتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أثر على قيمة مستورداتها منه، كما هو الحال بالنسبة لمصر التي ارتفع نصيب مستورداتها من هذه الفئة السلعية في إجمالي الواردات بأكثر من ستة أضعاف بانتقاله من 3,6 % الى 22,9 %، وتضاعفه في كل من الأردن بانتقاله من 16,8 % الى 32,2 % ، ولبنان الذي انتقلت فيه المساهمة النسبية لواردهات من المواد الأولية من 13,9 % الى 28,9 %، والأمم كذلك بالنسبة لتونس التي ارتفع نصيب مستورداتها من المواد الأولية بين سنتي 1995 و 2014 من 10,5 % الى 20,6 % من إجمالي واردتها السلعية.

وفي ما يخص بقية الشركاء مع الاتحاد الأوروبي وهما تركيا وإسرائيل، فتشير بيانات الجدول السابق، إلى استئثار فئة السلع المصنعة بحوالي 60 % من إجمالي وراتات البلدين سنة 2014 بعدما كانت في حدود 68 % و 65 % من إجمالي وراتات البلدين على التوالي سنة 1995، مع تسجيل تراجع في المساهمة النسبية للسلع الزراعية من إجمالي الواردات التركيبية بين سنتي المقارنة الى 7,5 % مقابل 12,6 % واستقرار هذه المساهمة في الواردات الإسرائيلية عند حدود 8 %، وارتفاع في حصة المستوردات من المواد الأولية من الوقود والمعادن التي باتت تشكل قرابة ثلث الواردات السلعية الإجمالية سنة 2014 بعدما كانت تشكل سنة 1995 ما يناهز 18,8 % و 26,7 % من الواردات التركيبية والإسرائيلية خصوصا في ظل زيادة الطلب على هذه المواد وبالخصوص النفطية منها في هذين البلدين كنتيجة لتوسع النشاط الاقتصادي فيها.

1-3- الاتجاهات الحالية للتبادل التجاري للخارجي للدول المتوسطية الشريكة.

يسمح لنا تحليل النمط الجغرافي للتبادل التجاري أو بالأحرى توزيعه الجغرافي بدراسة اتجاه المبادلات التجارية لبلد أو أكثر أو ترتيب تكاملي محل الدراسة نحو الدول أو الترتيبات التكاملية، وتحديد مدى تركيزها أو تنوعها، بهدف إبراز مدى الاعتماد على متعامل

الباب الأول / الفصل الثاني - تحليل وتقييم لتجربة الشراكة الأوروبية المتوسطية في جانبها الاقتصادي بعد عقدين من الانطلاقة

التجاري واحد أو أكثر في تصريف الفائض الإنتاجي عن طريق تصديره وفي الحصول على الواردات، أي بتعبير آخر تحديد أهمية الوزن النسبي لكل طرف من الشركاء التجاريين المتعاملين مع البلد محل الدراسة سواء بالنسبة لحصة استيعابه لصادراته أو بالنسبة لحصة تموينه لوارداته، مع العلم أن حركة التبادل التجاري، درجة عمقها واتجاهاتها ما هي إلا ترجمة لعوامل متعددة تتحكم فيها الظروف التاريخية والثقافية وكذا الجغرافية، فضلا عن مستوى العلاقات الاقتصادية بأبعادها المختلفة والظروف السياسية و التحولات الحاصلة على الساحتين الدولية والإقليمية.

وبغية التعرف على توزيع كل من الصادرات والواردات السلعية للدول المتوسطية الشريكة بحسب وجهتها ومصادرها، سنعمد على البيانات التي يقدمها الجدول الموالي، والذي يبرز لنا هذه الاتجاهات خلال سنوات مختارة هي: 1995، 2005، و 2014 مع تحديد التغير الحاصل في الأوزان النسبية لشركاء التجاريين في التبادلات التجارية للدول المدروسة بين سنتي 1995 و 2014.

الجدول رقم 51: اتجاهات التجارة الخارجية السلعية (الصادرات والواردات) للدول م. الشريكة* خلال سنوات 1995، 2005 و 2014.

توزيع الواردات بحسب المصدر (العالم=100%)				توزيع الصادرات بحسب الوجهة (العالم=100%)			
التغير 1995 و 2014	2014	2005	1995	التغير 1995 و 2014	2014	2005	1995
-29,73%	31,2	31,3	44,4	-40,18%	32,9	37,3	55,0
-58,60%	7,7	9,8	18,6	-64,46%	4,3	11,6	12,1
-37,93%	3,6	4,9	5,8	-17,50%	3,3	1,7	4,0
78,57%	10,0	9,5	5,6	138,33%	14,3	8,3	6,0
123,3%	39,3	27,6	17,6	95,63%	40,3	25,8	20,6
2,50%	8,2	16,9	8,0	113,04%	4,9	15,3	2,3
-36,86%	22,1	26,0	35,0	-53,54%	4,6	5,1	9,9
-37,63%	5,8	5,6	9,3	516,00%	15,4	26,6	2,5
-19,23%	4,2	5,3	5,2	61,54%	4,2	3,7	2,6
14,04%	6,5	6,4	5,7	137,93%	6,9	6,5	2,9
43,26%	56,3	52,4	39,3	-15,69%	59,1	50,6	70,1
-7,27%	5,1	4,3	5,5	-18,33%	9,8	7,5	12,0
-20,83%	45,6	50,7	57,6	-17,80%	19,4	20,5	23,6
-31,96%	6,6	5,9	9,7	-68,33%	1,9	3,0	6,0
-37,50%	2,5	3,5	4,0	-28,57%	1,5	2,3	2,1
93,02%	8,3	7,0	4,3	95,65%	22,5	14,5	11,5
54,07%	32,2	26,4	20,9	8,85%	52,9	58,8	48,6
37,14%	4,8	6,5	3,5	-78,05%	1,8	0,9	8,2
0,00%	52,0	54,6	52,0	-7,52%	65,2	73,4	70,5
28,57%	7,2	3,3	5,6	8,82%	3,7	3,0	3,4
-41,94%	1,8	3,0	3,1	-69,44%	2,2	2,8	7,2
3,49%	8,9	9,5	8,6	76,83%	14,5	7,1	8,2
100,83%	24,3	21,2	12,1	71,79%	13,4	11,8	7,8
-68,82%	5,8	8,4	18,6	-65,52%	1,0	1,9	2,9
-16,44%	62,5	70,8	74,8	-8,06%	74,1	80,6	80,6
-29,41%	3,6	2,5	5,1	138,46%	3,1	0,9	1,3
-72,41%	0,8	1,9	2,9	-51,61%	1,5	2,1	3,1
36,59%	11,2	8,8	8,2	48,91%	13,7	9,7	9,2
185,45%	15,7	10,4	5,5	21,82%	6,7	4,6	5,5
77,14%	6,2	5,6	3,5	200,00%	0,9	2,1	0,3
-26,42%	39,0	49,0	53,0	-21,90%	46,0	58,7	58,9
-49,04%	5,3	4,6	10,4	-42,86%	4,0	6,7	7,0
-47,54%	3,2	5,0	6,1	19,23%	3,1	3,2	2,6
-22,03%	4,6	6,9	5,9	87,50%	10,5	5,8	5,6
95,07%	27,7	19,7	14,2	61,31%	22,1	13,3	13,7
94,23%	20,2	14,8	10,4	17,21%	14,3	12,3	12,2
-30,96%	40,8	44,7	59,1	-18,96%	29,5	31,6	36,4
-36,56%	11,8	13,5	18,6	-10,63%	26,9	36,2	30,1
-43,18%	2,5	3,7	4,4	-67,05%	2,9	4,1	8,8
-21,74%	1,8	2,9	2,3	24,44%	5,6	4,8	4,5
223,68%	24,6	18,0	7,6	97,84%	27,5	17,8	13,9
162,50%	21,0	17,2	8,0	20,63%	7,6	5,5	6,3

* ماعدا الجزائر التي سوف نتعرض بالتفصيل لموضوع تبادلها التجاري في الفصل الأخير مع استبعاد سوريا بسبب نقص البيانات الخاصة بها وانحيار اقتصادها كليا بفعل الحرب الأهلية الدائرة فيها.

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في:

- UNCTAD(2015), *Unctad Handbook of statistics 2015, Op.Cit*, pp40-45- 46-50-52-55-57-58 & p62.

- يسمح تفحص البيانات التي يقدمها لنا في الجدول، بالخروج بجملة من الملاحظات بشأن التوزيع الجغرافي لجانبي صادرات وواردات الدول، والتي يمكن عرضها على النحو الموالي :
- ارتباط التجارة الخارجية للدول المتوسطية الشريكة بأسواق الدول المتقدمة ارتباطا وثيقا، والذي يظهر جليا في استحواد المناطق الجغرافية التي تضم مجموعة الدول المعنية (أوروبا، الولايات المتحدة، وبعض دول آسيا وبقية الدول المتقدمة) على الحيز الأكبر من صادرات مجمل الدول الشريكة أو وريادتها وبمخصص متفاوتة تراوحت ما بين 55% و 85% خلال سنوات الدراسة المختارة على الرغم من التذبذب الحاصل بين الانخفاض والارتفاع لصالح شركاء آخرين. ويرتبط الثقل الهام الذي تشكله المناطق الجغرافية التي تقع فيها معظم الدول المتقدمة تصديرا واستيرادا بنمط تكوين هيكلهما السلعي، فالدول المتقدمة تعتبر الأكثر استهلاكاً للمواد الأولية والخام كمدخلات لأجهزتها الإنتاجية فضلا عن أنها تشكل أسواق تقليدية لتصريف بعض السلع المصنعة كثيفة الاستخدام للعمالة والموارد الطبيعية وذات المحتوى التكنولوجي الضعيف (النسيج، الجلود، بعض الصناعات الغذائية...) كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي مع بعض الدول المتوسطية الشريكة. ومقابل ذلك تعتبر الممون الرئيسي لأسواق الدول الشريكة التي تعتمد عليها هذه الأخيرة في تلبية احتياجات الطلب الداخلي خصوصا في ما يتعلق بالسلع المصنعة الموجهة لمختلف أنشطتها الاستثمارية والإنتاجية كالمعدات والآلات ووسائل النقل أو تلك الموجهة للاستهلاك النهائي مباشرة، وكذلك بالنسبة لبعض المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية كالحبوب على سبيل المثال في بعض هذه البلدان (الجزائر، مصر، ...) التي تعتبر دولا مستوردة صافية لها نتيجة تفاقم الفجوة الغذائية بها و عجز قطاعها الزراعي على تغطية احتياجات الطلب المحلي للعديد من الأسباب التي سبق الإشارة إليها في المطلب السابق.
 - تنامي المساهمة النسبية للمنطقة الآسيوية في التبادل التجاري في جميع الدول الشريكة سواء من جانب الصادرات أو الواردات كانعكاس لتعاظم المكانة الاقتصادية والتجارية لبعض دول هذه المجموعة ونعني بها على وجه التحديد الصين، الهند ودول جنوب شرق آسيا. حيث تعتبر الشريك التجاري الأول للأردن رغم تراجع حصتها من إجمالي الصادرات الأردنية بنسبة 15,7% بين سنتي 1995 و 2014 بانتقالها من 70% إلى 59% كما أنها تعتبر الممون الرئيسي الأول له بمساهمة نسبية في وريادته بلغت 56,3% سنة 2014 مقابل 39,3% سنة 1995 وكذلك هو الأمر بالنسبة للبنان خصوصا في جانب صادراته التي اتجهت قرابة 53% منها إلى دول المنطقة الآسيوية سنة 2014 مقابل 48,6% و 58,8% سنتي 1995 و 2005 على الترتيب. وهو نفس المنحى الذي سلكته في بقية الدول المتوسطية الشريكة الأخرى التي تباينت فيها حصص مساهمة دول المنطقة الآسيوية في صادرات هذه البلدان، أين ارتفعت بين سنتي 1995 و 2014 في مصر من 20,6% إلى 40,3%، ومن 13,7% إلى 22,1% في تركيا، ومن 13,9% إلى 27,5% في إسرائيل، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه نصيب الدول الآسيوية من إجمالي الصادرات لكل من المغرب وتونس حدود 14,5% و 21,82% على التوالي. وهي مساهمات تبقى الأدنى قياسا بنظيراتها المسجلة لدى بقية دول عينة الدراسة بالنظر الى الصلات التجارية الوثيقة للبلدين بالاتحاد الأوروبي. أما من جانب الواردات، فقد أضحت قرابة ربع الواردات السلعية لسنة 2014 في كل من تركيا، إسرائيل والمغرب ذات منشأ آسيوي بعدما كانت تتراوح سنة 1995 بين 7% و 14,2%. كما ارتفعت حصة مساهمتها النسبية في الواردات التونسية، المصرية واللبنانية بين سنتي الدراسة السابقتين، بنسب 185,45%، و 123,3% و 54,07% على التوالي، بحيث انتقلت من 5,5% إلى 15,7% بالنسبة للواردات التونسية، ومن 17,6% إلى 39,3% وكذا من 20,9% إلى 32,2% بالنسبة للواردات السلعية لكل من مصر ولبنان.
 - لم يمنع التراجع المسجل سنة 2014 مقارنة بسنة 1995 في الأهمية النسبية للقارة الأوروبية (بما فيها الاتحاد الأوروبي) في التبادل التجاري لجميع دول عينة الدراسة لصالح شركاء آخرين في مناطق جغرافية أخرى وبالخصوص الآسيوية، من استمرار دورها كأول شريك تجاري رئيسي للعديد من الدول المعنية باعتبارها تمثل الوجهة الرئيسية الأولى لصادراتها من ناحية وأهم مورد لأسواقها من ناحية ثانية، ونعني هنا على وجه الخصوص دول المغرب العربي التي استوعبت الأسواق الأوروبية ما بين 60% و 80% من إجمالي صادراتها السلعية مقابل استيرادها لما بين 52% و 75% من مجموع مستورداها السلعية خلال السنوات المختارة للدراسة في الجدول السابق، فالمنطقة الأوروبية كانت ولا تزال الشريك الاقتصادي التقليدي الأول لدول المغرب العربي لاعتبارات عديدة ذات صلة بعمق العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تربطها خصوصا بالدول الواقعة في الجانب الجنوبي للقارة الأوروبية (اسبانيا، إيطاليا، فرنسا) وكذا عوامل القرب الجغرافي والرصيد التاريخي الاستعماري. تليها وبدرجة أقل كل من تركيا، إسرائيل ومصر، في حين تقل هذه الأهمية بالنسبة لكل من الأردن ولبنان المرتبطة تجاريا بشكل أكبر بالمنطقة الآسيوية كما ذكرنا آنفا رغم ارتباطها باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
 - أما في ما يخص بقية المناطق الجغرافية (أفريقيا، أمريكا الجنوبية والوسطى، وباقي العالم)، فنصيبها النسبي مجتمعة لم يتجاوز في أفضل أحواله عتبة 25% سواء من جانب الصادرات أو الواردات السلعية للدول المعنية بالدراسة في الجدول، وبالخصوص العربية منها التي تبقى تجارتها البينية دون المستوى المقبول مثلما يتبين ذلك من خلال الاطلاع على الأهمية النسبية لتجارتها البينية في التجارة الخارجية السلعية سواء على المستوى الثنائي أو حتى في إطار الترتيبات التجارية المنخرطة فيها كاتفاقية أعادير (الأردن، مصر، تونس والمغرب) واتحاد دول المغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر بالإضافة إلى موريتانيا وليبيا)، أين كانت عند مستويات هامشية وأدنى بكثير مقارنة بنسب التجارة البينية لدى التجمعات التكاملية الأخرى في العالم بما فيها تلك التي تشكل فقط من

البلدان النامية باعتبار أن المتوسط السنوي لكل من الصادرات والواردات البينية في إطار اتفاقية أغادير واتحاد المغرب العربي لم يتجاوز 2,8% و 2,6% من الصادرات السلعية الإجمالية و 1,55% و 2,43% من إجمالي الواردات السلعية على التوالي خلال الفترة 2007-2014¹، وهو ما يعكس تعميق الطابع العمودي للتبادلات التجارية لهذه الدول مع الخارج لاسيما مع الاتحاد الأوروبي مقابل ضعف اندماجها الأفقي في ما بينها وفق مدخل التبادل التجاري، والذي يعبر بدوره عن ضعف تكاملها الاقتصادي على نحو مشابه لما هو حاصل مع مسار التكامل الاقتصادي العربي بشكل عام، أين بقي الأخير مجرد فيض كبير من الانفاقيات والمواثيق وما أنشئ بمقتضاها من مؤسسات اقتصادية متنوعة ومبادرات متوالية على مر العقود الستة الماضية التي مر بها بداية من عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لسنة 1957 ووصولاً لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية GAFTA منذ مطلع سنة 2008 بعد المصادقة على برنامج تنفيذها سنة 1997 من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والشروع في تنفيذ تدابيرها بشكل تدريجي خلال فترة تمتد لعشر سنوات بداية من سنة 1998²، ودون أن تجتهد معظمها طريقها نحو التجسيد الفعلي على أرض الواقع مقابل تواضع حصيلة المبادرات المحسدة، أين كانت نتائجها دون المستويات المأمولة سواء في نطاقها العربي الكلي (منطقة التجارة الحرة العربية على سبيل المثال) أو نطاقها المحلي الجزئي "الإقليمي" (اتفاقية أغادير، اتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون الخليجي) مع إخفاق لبعضها وذلك بفعل عديد العقبات المتشعبة التي لا يتسع مجال بحثنا للخوض فيها على نحو مفصل وهي ذات أبعاد اقتصادية، مؤسسية وتنظيمية وخصوصاً السياسية منها التي لم تستطع التخلص منها أو تجاوزها، رغم ما تتوفر عليه الدول العربية من المقومات اللازمة لإنجاح أي تجربة تكاملية اقتصادية فيما بينها لم تتح لدى العديد من التجارب العالمية الناجحة حالياً (آسيان، الاتحاد الأوروبي، الماركوسور...)³.

2- أثر الانخراط في مسار الشراكة الأورومتوسطية على التبادل التجاري للدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي

بعد الوقوف خلال الفقرات السابقة لهذا المطلب عند أبرز الخصائص المميزة لأنماط التبادل التجاري الخارجي للدول المتوسطية الشريكة خلال الفترة 1995-2014 عبر تقديم لصورة وصفية له من خلال استعراض تطور أدائه من جانبي الصادرات و الواردات من حيث القيم ونسب النمو، فضلاً عن الأداء المسجل على مستوى بعض مؤشرات التجارة الخارجية وكذا إبراز لمكوناته السلعية واتجاهاته الجغرافية بتوضيح لكل من وجهات الصادرات ومصادر و واردات هذه الدول خلال الفترة المدروسة. سنحاول من خلال الصفحات المتبقية لهذا المطلب، تناول التأثيرات المرتبة عن الانخراط في مسار الشراكة الأورومتوسطية على المبادلات التجارية للدول المعنية مع الاتحاد الأوروبي بتقديم قراءة تحليلية وتقييمية شاملة لخصيلة الشراكة الأورومتوسطية في جانبها التجاري، والتي صبت مكاسبها في مصلحة الطرف الأقوى في معادلة الشراكة وهو الاتحاد الأوروبي لاعتبارات إجرائية متعلقة بمتفضيات تحرير التبادل التجاري المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة التي وضعها الأخير وفق ما يخدم مصالحه فقط، ولكن أيضاً كنتيجة لتواضع أداء الاقتصاديات العربية الشريكة على وجه التحديد مثلما أشرنا الى ذلك آنفاً. وهو ما يمكن تلمسه من خلال العناصر التي سيجرى مناقشتها في هذا الجانب من المطلب، والتي تستدعي في بداية اظهار لمكانة الشريك الاوروي في التجارة الخارجية للدول المعنية بالدراسة، ثم الانتقال بعد ذلك لتناول لكل من :

- تحليل للأداء التصديري السلعي للاقتصاديات المتوسطية الشريكة، بتناول لكل من تطور هذه الصادرات تجاه دول الاتحاد الأوروبي مع تحليل لهيكلها السلعي وموقفها التنافسي وفقاً لأدائها على مستوى بعض المؤشرات ذات الصلة بتنافسية الصادرات.
- ثم دراسة تطور واردات الدول المتوسطية الشريكة المتأتية من دول الاتحاد مع استعراض لأنماط تكوينها وخصائصها استناداً لبعض مؤشرات التجارة الخارجية.
- في الأخير، استعراض لخصيلة التبادل التجاري من خلال التعرف على أوضاع مختلف موزاين التبادل التجاري لهذه الدول مع الاتحاد الأوروبي وفق للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة المعنية بالدراسة.

2-1- مكانة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية للدول المتوسطية الشريكة معه.

للتعرف على المكانة التي يتبوؤها الاتحاد الأوروبي في التبادلات الخارجية للدول المتوسطية الشريكة معه، سنستعين بالبيانات التي يوفرها الجدول الموالي الذي يظهر لنا هذه الأهمية خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 لغاية سنة 2014.

¹ :أنظر في هذا الصدد : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي لسنوات : 2015 (ص 210)، 2013 و 2012 (ص 176).
² : نادر فرجاني (2010)، نظرة خاطفة الى التكامل العربي بعد نصف قرن من اتفاقية الوحدة الاقتصادية ووحدة مصر وسوريا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51- صيف، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة وبيروت، ص ص 140-142.
³ : أحمد جلال محمود (2004)، منطقة التجارة الحرة العربية.. فرص ومعوقات التفعيل، مجلة شؤون خليجية، العدد 39- خريف، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن - المنامة- القاهرة، ص 171

الجدول رقم 52 : مكانة الاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري السلعي الخارجي لمجمل الدول المتوسطية الشريكة * الفترة 1995-2014.

-2007 2014	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	-1995 2006	
2,00	1,94	1,92	1,99	1,96	1,97	2,05	2,17	2,00	1,62	وزن صادرات الدول المتوسطية في الصادرات السلعية العالمية %
0,84	0,75	0,77	0,82	0,85	0,84	0,85	0,97	0,85	0,65	وزن صادرات د. العربية الشريكة في الصادرات السلعية العالمية %
130,5	156,2	147,6	132,81	137,58	117,16	98,52	137,9	114,6	52,28	إجمالي صادرات الدول المتوسطية نحو الاتحاد الأوروبي (مليار دولار)
7,60	5,84	11,12	-3,34	17,43	18,91	-28,6	20,37	5,66	--	التغير السنوي %
7,12	8,6	8,7	8,6	7,7%	7,3	7,7	8,0	8,0	7,4	حصة د.م. ش من الواردات الإجمالية للاتحاد الأوروبي (خارج الاتحاد Extra UE %)
58,92	57,54	56,90	57,42	58,94	60,06	59,94	58,51	62,08	57,40	نصيب تركيا وإسرائيل من إجمالي صادرات د.م. % نحو أ. الأوروبي
2,84	2,95	2,93	2,91	2,88	2,79	2,81	2,78	2,60	2,26	وزن واردات الدول م. الشريكة في الواردات السلعية العالمية %
1,19	1,28	1,20	1,24	1,16	1,19	1,31	1,14	0,99	0,89	وزن واردات الدول العربية الشريكة في الواردات السلعية العالمية %
194,2	230,9	229,2	215,8	209,7	181,90	149,1	184,5	152,2	81,56	إجمالي واردات د. المتوسطية من الاتحاد الأوروبي (مليار دولار)
7,20	0,71	6,20	2,41	15,85	21,99	-19,2	21,23	8,43	--	التغير السنوي %
10,53	10,4	10,3	10,4	10,4	11,1	11,1	10,5	10,1	9,93	حصة د.م. ش من الصادرات الإجمالية للاتحاد الأوروبي (خارج الاتحاد Extra UE %)
53,80	52,11	51,82	53,77	61,94	50,19	46,33	56,32	57,89	49,30	نصيب تركيا وإسرائيل من إجمالي واردات د.م. %
-63,7	-74,7	-81,6	-82,99	-72,12	-64,74	-50,58	-46,55	-37,6	-29,28	الميزان التجاري مع أ. الأوروبي (مليار دولار)
-2007 2014	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006-1995	نصيب الاتحاد الأوروبي من (%):
32,60	42,78	36,7	27,8	30,7	30,0	28,2	35,5	29,1	35,03	الصادرات
29,84	32,94	30,34	28,5	29,1	32,3	32,8	29,8	23,0	33,8	الواردات
4,47	5,45	7,8	4,3	4,7	3,7	2,7	3,9	3,2	5,03	الصادرات
21,04	21,51	22,3	17,6	20,6	19,9	21,0	21,1	24,3	30,64	الواردات
14,17	12,0	10,34	11,7	11,9	18,1	13,0	15,3	17,5	17,68	الصادرات
39,00	42,20	39,64	39,5	36,1	35,8	38,3	36,5	37,2	45,76	الواردات
61,65	62,36	60,97	55,1	57,5	59,6	66,0	59,3	72,4	69,34	الصادرات
50,81	53,06	51,33	47,4	48,3	49,2	52,3	53,0	51,9	58,26	الواردات
75,34	80,34	75,61	67,9	76,4	73,2	73,8	72,1	79,0	79,76	الصادرات
60,14	55,83	62,57	61,0	57,5	61,2	62,7	57,3	64,9	58,27	الواردات
46,54	45,87	44,35	38,8	46,2	46,2	45,9	47,9	51,4	52,30	الصادرات
40,55	40,97	41,00	37,0	37,8	38,9	37,4	37,0	38,3	56,64	الواردات
27,57	25,62	24,95	27,1	27,7	30,4	25,4	28,5	29,6	28,90	الصادرات
37,36	31,25	31,24	34,4	34,6	48,6	36,6	34,3	36,5	48,80	الواردات
39,52	42,33	40,53	36,01	38,23	38,79	38,28	39,31	40,85	43,54	الصادرات
41,35	41,06	41,32	39,71	39,51	42,13	41,74	40,27	41,04	48,77	الواردات

* بما فيها الجزائر التي سوف نتعرض بالتفصيل لموضوع تبادلها التجاري مع الاتحاد الأوروبي في الفصل الأخير لهذا البحث مع استبعاد سوريا بسبب نقص البيانات المتعلقة بهذا البلد الذي اتخار اقتصاده كلياً بفعل الحرب الأهلية الدائرة فيه منذ سنة 2011.

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة البيانات الخاصة بالتجارة الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADSTAT والواردة على الموقع الإلكتروني:

[http:// unctadstat.unctad.org](http://unctadstat.unctad.org) (تم الاطلاع على الموقع يوم 12 جانفي 2016).

- إحصائيات التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية الشريكة الواردة على الموقع الإلكتروني الخاص بمهمة الإحصائيات الأوروبية Eurostat : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu> (تاريخ الاطلاع على الموقع 13 جانفي 2016).

- EUROPEAN COMMISSION (2016), *European Union trade with Euromed 2005-2015*, Directorate-General for Trade, Unts A4/G2, Bruxelles, p.3

- EUROPEAN COMMISSION (2013), *European Union trade with Euromed 2002-2012*, Directorate-General for Trade, Unts A4/G2, Bruxelles, p4.

- EUROSTAT (2006), *Euro Mediterranean Statistics 2006*, Office for Official Publications of the European Communities , Luxembourg, pp52-53 et p55.

- EUROSTAT (2001), *Op.Cit.*, pp55 et 57.

تسمح لنا قراءة الأرقام التي يقدمها الجدول بالقول أن وزن الدول المتوسطية الشريكة مجتمعة في التجارة العالمية بقي هامشياً لم

يتجاوز متوسطه السنوي خلال الفترة 1995-2006 حدود 1,62 % و 2 % خلال الفترة 2007-2014 من إجمالي الصادرات العالمية وذلك بفضل مساهمة كل من تركيا واسرائيل باعتبار أن المساهمة النسبية للأقطار العربية الشريكة مجتمعة لم يتجاوز متوسطها السنوي خلال نفس الفترتين السابقتين نسبة 0,65 % و 0,84 %. ونفس القول ينطبق أيضا على المساهمة النسبية لدول عينة الدراسة في الواردات العالمية التي لم يتعد متوسطها السنوي خلال الفترة الأولى نسبة 2,26 % و 2,84 % خلال الفترة الثانية مع مساهمة للدول العربية الشريكة مجتمعة بنحو 0,89 % و 1,19 % من إجمالي الواردات العالمية خلال الفترتين السابقتين على التوالي.

أما فيما يتعلق بحصة هذه الدول في التبادل التجاري الخارجي للاتحاد الأوروبي، فهي أيضا متواضعة سواء على صعيد صادراتها التي لم تشكل سوى 7,4 % في المتوسط من الواردات السلعية الإجمالية للاتحاد من خارج دوله Extra-UE خلال الفترة 1995-2006 و 7,12 % خلال الفترة 2007-2014، أو على صعيد واردتها السلعية التي لم يتجاوز متوسط نصيبها السنوي طوال فترتي الدراسة اللتان غطاهما الجدول حدود 10 %. ومقابل ذلك، نجد أن الاتحاد الأوروبي رغم التراجع الملحوظ المسجل في مساهمته في إجمالي التجارة الخارجية لمحمّل الدول الشريكة معه خلال الفترة الثانية مقارنة بالأولى، بقي يستأثر في المتوسط ما يناهز 39,52 % و 41,35 % من الصادرات والواردات السلعية الإجمالية لهذه الدول مجتمعة خلال الفترة 2007-2014 بعدما كانت عند مستويات 43,54 % و 48,77 % خلال الفترة 1995-2006، أين نلاحظ بأن هذه المساهمة النسبية للاتحاد في إجمالي التجارة الخارجية لمحمّل الدول الشريكة كانت متذبذبة طوال سنوات الفترة الثانية مع تسجيل أكبر مساهمة في استيعاب صادرات الدول الشريكة سنة 2014 بنحو 42,33 % و أكبر مساهمة في وارداتها سنة 2010 برهءاء 42,13 %.

أما لو نظرنا إلى الأهمية النسبية للاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية لهذه الدول فرادى، فهي متفاوتة من بلد لآخر، إذ نجد أنها أكبر في دول المغرب العربي وتركيا بفعل الروابط التاريخية والاقتصادية والقرب الجغرافي ودرجة أقل في كل من مصر واسرائيل قياسا بالأردن ولبنان اللتان ترتبطان تجاريا بشكل أكبر مع دول المنطقة الآسيوية كما أوضحنا ذلك آنفا. إذ نلاحظ أن مساهمة الاتحاد في تجارة دول المغرب العربي الشريكة (بما فيها الجزائر التي سنتعرض لها بالتفصيل لاحقا) تعدت في مجملها 50 % كما هو الحال بالنسبة لتونس التي كانت البلد الأكثر ارتباطا تجاريا بالاتحاد الأوروبي قياسا بكل دول العينة من منطلق أنه ساهم في المتوسط بنحو 79,76 % و 75,34 % من صادراتها و بقرابة 58,27 % و 60,14 % من وارداتها خلال فترتي الدراسة الأولى والثانية على التوالي، في حين استوعب ما يقارب 69,34 % و 61,65 % من إجمالي الصادرات و ساهم بنحو 58,26 % و 50,81 % من إجمالي الواردات المغربية خلال فترتي الدراسة السابقتين. كما شكلت دول الاتحاد الأوروبي وجهة قرابة 46,54 % من الصادرات التركية ومصدر 40,55 % من وارداتها السلعية خلال الفترة 2007-2014 بعدما كانت في حدود 52,30 % و 56,64 % خلال الفترة 1995-2006. أما بالنسبة كل من مصر واسرائيل، فتراوح متوسط المساهمة النسبية للشريك الأوروبي في تجارتها الخارجية السلعية بين 33 % و 49 % خلال الفترة الأولى قبل أن يسجل الانخفاض ملموسا خلال الفترة الثانية على غرار ما حصل مع بقية الشركاء المتوسطيين الآخرين بفعل تنامي حصة فاعلين تجاريين آخرين في إجمالي تجارتهم السلعية خصوصا دول المنطقة الآسيوية، ببلوغه مستويات متزاوطة بين 30 % و 41 %. أما فيما يخص الشريكين المتوسطيين الأقل ارتباطا من الناحية التجارية بدول الاتحاد الأوروبي وهما الأردن ولبنان، فنلاحظ أن الشريك الأوروبي لم يستوعب طوال فترتي الدراسة سوى نسبة لم تتجاوز في أحسن الأحوال عتبة 5 % من مجموع الصادرات السلعية الأردنية وما بين 10 % و 18 % من الصادرات اللبنانية مقابل استيراد الأردن لما يقارب 31 % من مجموع مستورداته خلال الفترة الأولى قبل أن تتراجع إلى 21 % خلال الفترة الثانية في الوقت الذي كانت فيه المساهمة النسبية لدول الاتحاد الأوروبي في الواردات السلعية اللبنانية أكبر باعتبار أن متوسطها السنوي خلال الفترة 2007-2014 بلغ 39 % مقابل 45,76 % خلال الفترة 1995-2006 كما هو موضح في الجدول.

بيد أن وتيرة الانخفاض المسجلة في مساهمة الاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري للدول الشريكة معه خلال الفترة الثانية مقارنة بالأولى، لا تعني تراجع في قيم حجم هذا التبادل الذي سلك منحى تصاعديا سواء في جانب الصادرات أو الواردات طيلة فترتي الدراسة ولو كان ذلك بمعدلات نمو متباينة مع استثناء التراجع الكبير الذي سجل سنة 2009 بالنسبة لكل من الصادرات بحوالي 28,58 % والواردات بنحو 19,20 % بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وكذا التراجع المسجل أيضا على مستوى صادرات الدول الشريكة نحو الاتحاد الأوروبي سنة 2012 وبنسبة قدرها 3,34 % والذي يعزى جانب منه لانكماش الطلب في أسواق بعض دول منطقة اليورو بفعل تفاقم أزمة الديون السيادية، والجانب الآخر لتدهور أداء بعض الاقتصاديات الشريكة المصدرة نحو الأسواق الأوروبية، ونذكر منها على وجه الخصوص تونس ومصر وكذلك الأردن كما هو مبين في الجدول رقم 53 كنتيجة للتأثيرات السلبية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للاضطرابات الأمنية والسياسية التي عرفتها بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ سنة 2011.

ففي جانب الصادرات المتجهة نحو أسواق دول الاتحاد الأوروبي، تضاغت قيمة متوسطها السنوي المسجل خلال الفترة 2007 - 2014 مقارنة بتلك المسجلة خلال الفترة 1995-2014 ببلوغها 130,5 مليار دولار بعدما كانت تقدر بنحو 52,3 مليار دولار، وبمتوسط معدل نمو سنوي خلال الفترة الثانية قدره 7,6 % والذي جاء كمحصلة لتذبذبه خلال سنوات هذه الفترة (ما عدا التراجع المسجل سنتي 2009 و 2012 المشار إليهما آنفا) بين قيم تراوحت ما بين 5,66 % و 20,37 %، الأمر الذي جعل قيمة هذه الصادرات تنتقل من 114,6 مليار دولار سنة 2007 إلى 156,2 مليار دولار سنة 2014. مع التنويه بأن مساهمة الدول العربية الشريكة مجتمعة لم تتجاوز عتبة 45 % طوال الفترتين المدروستين باعتبار أن نصيب كل من تركيا واسرائيل بلغ في المتوسط خلال الفترة الأولى 57,4 % و 58,92 % خلال الفترة الثانية التي تراوح فيها خلال السنوات شملتها ما بين 56,90 % المسجلة سنة 2013 و 62,08 % التي سجلت سنة 2007.

أما على صعيد واردات البلدان الشريكة من دول الاتحاد الأوروبي، فسكلت بدورها نفس المنحى التصاعدي الذي أخذته الصادرات، ولكن بقيم أكبر منها وبمعدلات نمو سنوية متباينة من سنة لأخرى (مع استثناء سنة 2009 التي تراحت فيها كما أشرنا آنفا)، أين بلغت أدنى قيمها خلال الفترة 2007-2014 سنة 2014 بنحو 0,71 % و أعلاها سنة 2010 بنسبة قدرها 21,99 % في حين بلغ متوسطها السنوي خلال هذه الفترة بقرابة 7,20 % و بقيمة متوسطة قدرها 194,2 مليار دولار مقابل 81,56 مليار دولار التي

سجلت خلال الفترة 1995-2014 مما يعني تزايدها بين الفترتين بأكثر من ضعفين (2,38). مع العلم بأن كل من تركيا وإسرائيل استوردتا مجتمعتان معا نحو 49,30% و 53,8% من إجمالي مستوردات الدول الشريكة خلال الفترتين الأولى والثانية على التوالي. وكمحصلة لما تقدم استعراضه من أداء التبادل التجاري بحمل الدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي في جانبي صادراتها ورواداتها السلعية خلال الفترة 1995-2014، يمكن القول أن انخراطها في مسار الشراكة وما ترتب عنها من تدابير لتحرير تبادلاتها التجارية مع دول الاتحاد وفق التدابير المنصوصة عليها في اتفاقيات شراكتها مع الاتحاد بهدف الوصول الى تحقيق أهم أهداف الشراكة الاقتصادية والمالية وفق مقارنة برشلونة، لم تسهم فعليا في اجراء أي تغيير جوهري في وضع التبادل غير المتكافئ الذي كان قائما من قبل باعتبار أن مكاسب التبادل بقيت دائما لصالح الطرف الأوروبي الذي عزز موقفه التجاري بشكل أكبر نتيجة ارتفاع حجم صادراته نحو أسواق الدول المتوسطية الشريكة مقارنة بمستورادته من السلع المتأتية من شركائه المتوسطيين كما يتبين ذلك من خلال الاطلاع على رصيد الميزان التجاري للدول الشريكة الذي تفاقم متوسط عجزه السنوي خلال الفترة 2007-2014 بقرابة الضعف مقارنة بالفترة 1995-2006 ببلوغه 63 مليار دولار أمريكي بدلا من 29,3 مليار دولار أمريكي، اذ نلاحظ أن تواصل العجز وبوتيرة تصاعدية من سنة 2007 لغاية سنة 2012 بانتقاله من 37,6 مليار دولار الى 82,99 مليار دولار أمريكي قبل أن تراجع بشكل طفيف الى 81,6 و 74,7 مليار دولار سنتي 2013 و 2014 على الترتيب .

2-2- تحليل للأداء التصديري السلعي للاقتصادات المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2014

سترمي فقرات هذا الجانب من المطلب الى النظر في الأداء التصديري للدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي خلال فترة انخراطها في مسار الشراكة وفق مقارنة برشلونة من خلال رصد أدائها من حيث تطور قيمها ومعدلات نموها السنوية وكذا مقارنتها بالمستويات التي كانت سائدة سنة الانطلاقة الفعلية لمسار الشراكة سنة 1995 مع الوقوف عند الاتجاهات العامة المميزة لتكثيبتها السلعية من خلال القاء اطلالة على الأوزان النسبية لمكونات هيكل الصادرات من المجموعات السلعية الرئيسية من ناحية والتعرف من ناحية ثانية على موقفها التنافسي من خلال قياس مدى تركزها وتمائل هيكلها التصديري سواء في ما بينها أو مع الاتحاد الأوروبي عن طريق الاستعانة بمؤشري التركز وتمائل هيكل الصادرات اللذان سبقا العمل بهما عند تحليل تنافسية الصادرات الاجمالية للدول المعنية الى العالم.

2-2-1- تطور الصادرات السلعية للدول الشريكة نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2014

اقتضى تحليل تطور أداء التبادل التجاري للدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي على صعيد الصادرات السلعية خلال الفترة 1995-2014 الاستناد على البيانات التي يقدمها الجدول الموالي الذي يبين تطور الصادرات السلعية لمجموعة من الدول الشريكة والدول العربية الشريكة مجتمعة مع تبيان المعدلات نموها السنوية وكذا مقارنة مستوياتها خلال السنوات المعنية بالدراسة بالجدول بسنة الأساس لانطلاق الشراكة وهي سنة 1995.

الجدول 53: تطور الصادرات السلعية لبعض الدول المتوسطية الشريكة* نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2014

	2014-2007	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	-1995 2006	
القيمة	8,578	11,28	10,45	8,17	9,37	7,93	8,18	7,63	5,59	2,33	القيمة (مليار دولار)
	10,04	7,86	27,90	-12,8	18,16	-3,12	7,28	36,41	-1,13	--	م. ن. س. %
م. ن. س. %	445,3	617,0	564,7	419,7	495,7	404,2	420,4	385,1	255,6	48,33	م. ن. مقارنة بسنة 1995 %
	0,339	0,457	0,618	0,339	0,376	0,260	0,172	0,309	0,183	0,136	القيمة (مليار دولار)
م. ن. س. %	36,31	-26,1	278	-37,2	116,2	87,9	-137	126,3	16,67	--	م. ن. س. %
	204,4	310,0	453,6	204,2	237,6	133,3	54,4	177,7	64,35	31,40	م. ن. مقارنة بسنة 1995 %
القيمة	0,646	0,545	0,534	0,656	0,674	0,908	0,544	0,681	0,625	0,232	القيمة (مليار دولار)
	12,01	2,09	-18,6	-2,53	-25,8	66,9	-20,0	8,95	85,2	--	م. ن. س. %
م. ن. س. %	523,8	426,7	415,9	534,0	550,5	777,1	425,3	557,7	503,6	124,0	م. ن. مقارنة بسنة 1995 %
	11,82	14,85	13,40	11,81	12,45	10,60	8,334	12,06	11,10	5,807	القيمة (مليار دولار)
م. ن. س. %	5,93	10,91	13,36	-5,09	17,55	27,08	-30,9	8,62	19,22	--	م. ن. س. %
	176,7	247,7	213,5	176,5	191,3	147,8	95,03	182,3	159,9	35,9	م. ن. مقارنة بسنة 1995 %
القيمة	12,53	13,46	12,90	11,54	13,63	12,02	10,41	15,62	11,98	5,81	القيمة (مليار دولار)
	7,24	4,35	11,70	-15,3	13,40	15,45	-31,8	27,40	32,70	--	م. ن. س. %
م. ن. س. %	138,36	145,8	135,6	111,0	149,0	119,6	90,21	178,7	176,9	34,32	م. ن. مقارنة بسنة 1995 %
	58,90	64,57	67,32	59,15	62,32	52,61	46,88	63,24	55,13	21,31	القيمة (مليار دولار)
م. ن. س. %	5,63	-4,08	13,80	-5,08	18,50	12,22	-25,9	14,70	20,94	--	م. ن. س. %
	432,66	483,9	508,8	434,9	463,6	375,8	324,9	471,8	398,6	92,78	م. ن. مقارنة بسنة 1995 %
القيمة	16,70	17,59	16,66	17,11	18,78	17,75	12,17	17,48	16,01	8,68	القيمة (مليار دولار)
	5,89	5,61	-2,62	-8,88	5,75	45,84	-30,3	9,18	22,65	--	م. ن. س. %
م. ن. س. %	171,41	186,0	170,8	178,1	205,2	188,6	97,91	184,1	160,3	48,95	م. ن. مقارنة بسنة 1995 %
	68,57	80,96	79,17	72,30	73,8	59,72	50,81	77,54	56,30	28,18	القيمة (مليار دولار)**
م. ن. س. %	10,86	2,26	9,50	-2,03	23,58	17,54	-34,5	37,73	32,87	--	م. ن. س. %
	322,22	375,6	383,9	323,9	347,4	347,4	222,2	333,5	243,9	63,71	م. ن. مقارنة بسنة 1995 %

م. ن. س. : معدل النمو السنوي. * سوف نتعرض بالتفصيل لموضوع التبادل التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي في الفصل الرابع والأخير من هذا البحث مع استبعاد سوريا بسبب نقص البيانات المتعلقة بهذا البلد الذي اتخا اقتصاده كليا بفعل الحرب الأهلية الدائرة فيه منذ سنة 2011. د. ع. ش: الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي. ** بما فيها الجزائر وسوريا . المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في : - بيانات الجدول رقم 52.

- إحصائيات التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية الشريكة الواردة على الموقع الإلكتروني الخاص بمهمة الإحصائيات الأوروبية Eurostat : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu> (تاريخ الاطلاع على الموقع 13 جانفي 2016).

- GALAL Ahmed et REIFFERS Jean-Louis(2012), *Op.Cit* , p74.
- UNCTAD(2015), *Op.Cit*, pp40-45- 46 & p50.

تظهر بيانات الجدول أن تضاعف قيمة الصادرات الاجمالية للدول العربية الشريكة مجتمعة خلال المرحلة 2007-2014، وهي الفترة التي شهدت كما هو معلوم دخول جميع اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ مع استكمال معظم الدول الشريكة عمليات تحرير مبادلتها التجارية وفق الجداول الزمنية المتفق عليها التي سبق الاشارة اليها بالتفصيل سابقا، وذلك قياسا بنظيرتها المسجلة خلال الفترة 1995-2006، ببلوغ قيمتها المتوسطة السنوية نحو 68,57 مليار دولار مقابل 28,18 مليار دولار أمريكي وذلك بفضل تطور الصادرات الجزائرية من المحروقات التي كانت تشكل في المتوسط نصف الصادرات السلعية لمجموع الدول العربية الشريكة مجتمعة خلال الفترتين الاولى والثانية (49,21 % و 50,54 % على التوالي). وهذا على الرغم من التناقص الملحوظ لنصيب الاتحاد الأوروبي الذي يعد الشريك التجاري الأول لمجموع الدول العربية الشريكة خلال الفترة 2007-2014 مقارنة بالفترة 1995-2014 في استقطاب صادراتها السلعية كما أوضحنا ذلك آنفا، مما يوحي أن هذا الارتفاع كان أكثر ارتباطا بسياق الاتجاه التصاعدي الذي سلكته الصادرات السلعية بشكل عام في هذه الدول أكثر مما هو متعلق بالتأثير الذي لعبه تنفيذ اتفاقيات الشراكة وما ترتب عنه من تحرير التجارة في جانب الصادرات باعتبار أن التفضيلات التجارية الممنوحة لمنتجات هذه الدول بقيت هي نفسها التي كان معمولاً بها في ظل اتفاقيات التعاون السابقة (1972-1995)، وهو ما يتبين لنا من خلال التمعن في تطور الأهمية النسبية للاتحاد الأوروبي في استيعاب الصادرات على مستوى الدول منفردة التي سجلت تراجعاً خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى ولو كان ذلك بشكل متفاوت كما هو مبين في الجدول رقم 53.

كما قدر متوسط معدل نمو صادرات مجمل هذه الدول خلال الفترة 2007-2014 بنحو 10,86 %، مع تسجيل لتذبذب في أداء هذا المؤشر بنسب تراوحت ما بين 2,26 % و 37,73 % مع تراجع كبير لها سنة 2009 بنسبة بلغت 34,5 % وبدرجة أقل سنة 2012 بنحو 2,03 %، أما فيما يخص معدل نمو الصادرات مقارنة بمستواها لسنة 1995، فنلاحظ من خلال الجدول بأنها كانت في المتوسط في حدود 64 % خلال الفترة 1995-2006، في حين فاقت في المتوسط عتبة 322 % خلال الفترة اللاحقة الممتدة من سنة 2007 لغاية سنة 2014 من منطلق أن قيم الصادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي قد تزايدت خلال سنوات هذه الفترة بمعدلات تراوحت بين 222 % و 384 % مقارنة بقيمتها لسنة 1995.

وعلى صعيد أداء صادرات الدول العربية الشريكة فرادى، فنسجل ارتفاعاً في قيمة صادراتها السلعية المتجهة نحو أسواق دول الشريك الأوروبي ولو بدرجات متباينة تبعاً لمدى عمق الارتباط التجاري معه ناهيك عن حجمها ومعدلات نموها السنوية. فدول لبنان والأردن لم تتجاوز قيمة صادراتهما 700 مليون دولار رغم تضاعف قيمتها المتوسطة السنوية في الفترة الثانية بأكثر من ضعفين قياساً بالفترة الأولى، إذ انتقلت في البلد الأول من 232 مليون إلى 646 مليون دولار وفي البلد الثاني من 136 مليون دولار إلى 339 مليون دولار أمريكي، وهي قيم متدنية إذا ما قورنت بنظيراتها المسجلة خصوصاً في الجزائر (سنناول موضوع تبادلها التجاري مع الاتحاد الأوروبي بالتفصيل في الفصل الأخير) التي بلغ متوسطها السنوي خلال فترتي الدراسة 13,87 مليار دولار و 34,66 مليار دولار، وكذا تونس والمغرب اللتان بلغا فيهما متوسط ما تم تصديره إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007-2014 قرابة 12 مليار دولار مقابل نحو 5 مليار دولار كمتوسط للفترة 1995-2014، ومصر التي انتقل متوسط قيمة صادراتها السنوي إلى دول الاتحاد من 2,33 مليار دولار إلى 8,57 مليار دولار أمريكي.

كما نلاحظ كذلك، تباين معدلات نمو الصادرات بين الدول العربية الواردة في عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2014 بنسب متوسطة تراوحت بين 6 % و 7 % في كل تونس والمغرب، و ما بين 10 % و 12 % في كل من مصر ولبنان في الوقت الذي سجل فيه الأردن على رغم من تواضع قيمة صادراته المتجهة نحو الاتحاد الأوروبي أعلى معدل نمو لصادراته نحو الأسواق الأوروبية قياساً بما سجلته جميع دول العينة والمقدر بنحو 36,31 %. مع ملاحظة أن معدل النمو على مستوى هذه الدول كان يتذبذب من سنة لأخرى خلال هذه الفترة مع تسجيله لتراجع حاد سنة 2009 بفعل التأثيرات السلبية المترتبة عن الأزمة المالية العالمية وفي جميع دول العينة باستثناء مصر بنسب متفاوتة تراوحت بين 20 % و 32 %، في حين تراجعت الصادرات الأردنية المتجهة نحو دول الاتحاد خلال نفس السنة بقرابة 137 % . وكذلك سنة 2012 التي تراجعت فيها صادرات مجمل دول عينة الدراسة مع استثناء الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي بدرجات متفاوتة بين 2,5 % و 37,2 % متأثرة من جهة بانكماش الطلب الأوروبي نتيجة تباطؤ النمو في بعض اقتصاديات منطقة اليورو واستمرار تأثيرها بتبعات أزمة الديون السيادية (خصوصاً دول جنوب أوروبا المرتبطة بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية بمنطقة المغرب العربي، مصر وتركيا)، حيث تراجعت واردات دول الاتحاد الأوروبي (27 دولة) المتأتية من خارج حدوده بنحو 6 % سنة 2012 بقيمة اجمالية قدرها 5927 مليار دولار مقارنة بمستوياتها سنة 2011.¹ وكذا التراجع المسجل، كما هو مبين في الجدول رقم 48، في صادرات بعض الدول تحت تأثير تداعيات تدهور الأوضاع الامنية والسياسية في المنطقة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر كما هو الحال بالنسبة لتونس التي تراجعت صادراتها الاجمالية نحو العالم بنحو 1,54 % و لبنان بقرابة 3,05 % من جهة أخرى . ويبقى أن نشير أن أكثر الدول العربية التي اتجهت صادراتها نحو الانخفاض خلال سنوات الفترة المدروسة هي لبنان (سنوات 2009، ومن 2011 لغاية 2013)، الأردن (سنوات 2009، 2012 و 2014)، ومصر (سنوات 2010، 2009 و 2012) .

وبمقارنة قيم صادرات الدول العربية الشريكة في ظل تنفيذ اتفاقيات الشراكة (الفترتين 1995-2005 و 2006-2014) بمستوياتها عند انطلاق مسار الشراكة سنة 1995، نجد أن التناقص الملموس في المساهمة النسبية للاتحاد الأوروبي في استيعاب هذه الصادرات لم يؤثر على حجم الصادرات التي ارتفعت من حيث قيمتها مقارنة بسنة 1995 بنسب تراوحت بين 138,36 % و 523,8 % خلال الفترة 2006-2014 بعدما كانت تتراوح في المتوسط ما بين 34 % و 124 % خلال الفترة التي سبقتها. أما فيما يخص تطور الصادرات السلعية لكل من تركيا واسرائيل المتجهة نحو دول الاتحاد الأوروبي، والتي شكلت كما هو مبين في الجدول رقم 53 نحو 57,4 % و 58,92 % من اجمالي الصادرات السلعية لمجموع الدول الشريكة مع الاتحاد خلال الفترتين الأولى

¹ : OMC(2013), *Rapport sur le commerce mondial 2013*, Op.Cit, Genève, p34

والثانية على التوالي، أين يتضخ من خلال الجدول تضاعف المتوسط السنوي لقيمة الصادرات التركية بنحو 2,8 مرة خلال الفترة 2007-2014 ببلوغه قرابة 58,9 مليار دولار مقابل 21,31 مليار دولار أمريكي المسجلة خلال الفترة 1995-2014، كما تزايدت القيمة المتوسطة السنوية لصادرات دولة الاحتلال الإسرائيلي بين فترتي الدراسة السابقتين بقرابة الضعفين (1,92 مرة) بانتقالها من 8,68 مليار دولار الى 16,70 مليار دولار أمريكي، وبمعدلات نمو بلغ متوسطها السنوي بالنسبة للصادرات التركية قرابة 5,63% و نحو 5,89% بالنسبة للصادرات الإسرائيلية خلال الفترة 2007-2014، مع التذكير بأن معدلات نمو صادرات البلدين خلال سنوات هذه الفترة الزمنية كانت متذبذبة بين الارتفاع تارة (بنسب تراوحت بين 12% و 20% و بين 5% و 45% بالنسبة لتركيا واسرائيل على التوالي) والانخفاض الذي كان حادا سنة 2009 بنسبة 25,9% بالنسبة للصادرات التركية و 30,3% بالنسبة للصادرات الإسرائيلية وقل حدة في بقية السنوات التي سجل فيها تراجع لصادرات البلدين (سنتي 2012 و 2014 بنسب 5,08% و 4,08% بالنسبة لتركيا، وسنتي 2012 و 2013 و بنسب 8,9% و 2,62% بالنسبة للصادرات الإسرائيلية). مع العلم أن قيمة الصادرات السلعية للبلدين شهدت ارتفاعا خلال الفترة 2007-2014 مقارنة بمستوياتها سنة 1995 بمعدل نمو ناهز 432,66% بالنسبة لتركيا و 171,41% بالنسبة لاسرائيل وذلك على الرغم من التراجع الملموس المسجل في نصيب الاتحاد الأوروبي من حيث استيعابه للصادرات السلعية للبلدين خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة التي سبقتها (1995-2006) كما سبق الإشارة الى ذلك آنفا.

2-2-2- تحليل التركيب السلعي لصادرات الدول الشريكة نحو الاتحاد الأوروبي ووضعها التنافسي خلال الفترة 1995-2014

يستند تحليل الهيكل السلعي لصادرات الدول المتوسطية الشريكة المتجهة نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترتين 1995-2005 و 2006-2014، على البيانات التي ترد في الجدول أدناه، والتي تظهر تطور الأوزان النسبية لمكونات هذه الصادرات من المجموعات السلعية الرئيسية ومدى تركيزها وتمائلها سواء فيما بينها أو مع الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم 54: الهيكل السلعي لصادرات الدول المتوسطية الشريكة نحو الاتحاد الأوروبي وتنافسيتها وفق أداؤها على مستوى بعض

مؤشرات تنافسية للصادرات خلال الفترة 1995-2014

مؤشر التركيز		الهيكل السلعي للصادرات السلعية (%)											
البلد	القيمة	ع.س.	د.م.ش	د.ع.ش	إسرائيل	تركيا	تونس	المغرب	لبنان	الأردن	مصر	الجزائر	المجموعات السلعية
الجزائر	0,551	65	7,85	7,90	6,70	8,80	6,60	18,30	غ.م	7,3	7,00	0,25	السلع الزراعية، ومنها :
مصر	0,278	164	7,45	7,62	6,64	م.غ	6,37	17,80	غ.م	7,00	6,70	0,20	- منتجات غذائية
الأردن	0,284	76	0,40	0,28	0,06	م.غ	0,23	0,50	غ.م	0,30	0,30	0,05	- مواد أولية زراعية
لبنان	0,151	103	35,95	48,9	4,94	2,30	13,4	39,40	غ.م	39,6	54,0	98,00	الوقود والمعادن
المغرب	0,193	176	56,20	43,2	88,36	88,9	80,0	42,30	غ.م	53,1	39,0	1,75	السلع المصنعة، ومنها :
تونس	0,250	154	8,50	7,10	21,80	2,4	3,90	5,50	غ.م	17,4	7,70	1,04	مواد كيميائية
تركيا	0,146	222	14,70	8,90	27,2	30,9	18,6	17,30	غ.م	8,10	0,40	0,07	الآلات ومعدات النقل
إسرائيل	0,201	192	33,00	27,20	39,36	55,6	57,5	19,50	غ.م	27,6	30,9	0,64	مصنوعات متنوعة أخرى
الجزائر	0,576	66	8,47	9,70	6,45	7,0	5,45	19,70	5,75	14,0	9,12	0,25	السلع الزراعية، ومنها :
مصر	0,248	196	8,26	9,49	6,39	غ.م	5,15	19,60	5,62	13,4	9,08	0,22	- منتجات غذائية
الأردن	0,199	90	0,21	0,21	0,03	غ.م	0,3	0,50	0,13	0,4	0,08	0,03	- مواد أولية زراعية
لبنان	0,165	144	25,13	38,23	3,35	2,0	18,1	9,10	4,80	23,4	42,1	98,40	الوقود والمعادن
المغرب	0,186	195	66,70	47,93	90,2	91,0	76,5	71,2	89,5	62,6	48,8	1,35	السلع المصنعة، منها :
تونس	0,203	181	13,30	12,9	34,30	3,3	3,70	7,62	3,90	33,7	18,4	1,13	مواد كيميائية
تركيا	0,117	239	16,30	13,5	20,75	36,3	31,4	26,13	5,90	6,0	3,9	0,12	الآلات ومعدات النقل
إسرائيل	0,213	207	37,10	21,53	35,15	51,4	41,4	37,45	79,7	22,9	26,5	0,00	مصنوعات متنوعة أخرى

Indicateur de similarité dans les structures des exportations: مؤشر تماثل هياكل الصادرات

المتوسط السنوي للفترة 2006-2014								المتوسط السنوي للفترة 1995-2005							
البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد
الجزائر	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
مصر	36	47	36	42	21	35	22	22	22	22	22	22	22	22	22
الأردن	18	42	16	21	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16
لبنان	18	21	16	21	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16
المغرب	16	21	16	21	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16
تونس	26	22	26	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
تركيا	32	22	32	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
إسرائيل	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
UE	14	11	14	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11

* الفترة 2011-2014 بالنسبة للبنان. ع.س: عدد السلع المصدرة لكل بلد معني بحساب المؤشر، UE: الاتحاد الأوروبي. د.ع.ش: الدول العربية الشريكة،

د.م.ش: الدول المتوسطية الشريكة. مؤشر التركيز: مؤشر تركيز الصادرات لـ *Herfindahl-Hirschmann*.

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في:

- إحصائيات التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية الشريكة الواردة على الموقع الإلكتروني الخاص بمينة الإحصائيات الأوروبية Eurostat : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu> (تاريخ الاطلاع على الموقع 14 جانفي 2016). (المعطيات الخاصة بالهيكل السلمي).
- قاعدة البيانات التجارة الدولية الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADSTAT والمتوفرة على الموقع الإلكتروني: [http:// unctadstat.unctad.org](http://unctadstat.unctad.org) (تم الاطلاع على الموقع يوم 12 جانفي 2016). (المعطيات الخاصة بمؤشر التركيز وتمائل الصادرات).

تظهر البيانات التي يوفرها الجدول السابق بشأن التركيب السلمي لصادرات الدول المتوسطية الشريكة حسب المجموعات الرئيسية للسلع، عدم حدوث تغيير جذري في نمط تكوينها خلال الفترة المدروسة من منطلق الثبات النسبي لترتيب هذه المجموعات تبعا لأوزانها النسبية فيها مع تسجيل تغيير طفيف في حصة الصادرات من سلع المواد الأولية التي تراجعت خلال الفترة 2006-2014 قياسا بالفترة 1995-2005 لصالح باقي المكونات السلعية الأخرى، ونعني بها السلع المصنعة وبدرجة أقل المنتجات الزراعية سواء بالنسبة للتركيب السلعية لصادرات لدول العربية الشريكة كمجموعة أو مجمل الدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي وفق مقارنة برشلونة المعنية بالدراسة في الجدول.

وبذلك، ظلت صادرات الدول العربية مجتمعة من السلع المصنعة المتجهة نحو الاتحاد الأوروبي تستأثر بالنصيب الأكبر من الصادرات السلعية الاجمالية الذي ارتفع من 43,2% الى 47,93% بين الفترتين الأولى والثانية مقابل تدني حصة الصادرات من سلع المواد الأولية (المعادن، المحروقات...) بانتقالها من 48,9% الى 38,23% وارتفاع طفيف لحصة المنتجات الزراعية من 7,90% الى 9,7%. كما حافظت التركيبة السلعية لمجمل الدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي التي تبدو مطابقة لنظيرتها الخاصة بالدول العربية الشريكة على نفس الترتيب الذي أخذته مكوناتها من حيث مساهمتها النسبية في هيكل صادراتها، أين بقيت مجموعة السلع الصناعية بمكوناتها المختلفة تتبوأ الصدارة بحصة سلكت منحنى تصاعديا بين الفترتين السابقتين بانتقالها من 56,20% الى 66,70%. وهو نفس الاتجاه الذي أخذته بدورها الصادرات الزراعية التي احتلت المركز الثالث من حيث مساهمتها في التركيبة السلعية للصادرات بانتقالها من 7,85% الى 8,47%، ومقابل ذلك تناقص نصيب السلع من المواد الأولية في اجمالي الصادرات السلعية ذات الوجهة نحو دول الاتحاد الأوروبي والتي تبوأ المركز الثاني من 35,95% خلال الفترة الأولى الى 25,13% خلال الفترة الثانية رغم ثبات نصيب الصادرات الجزائرية منها (المحروقات) طوال فترتي الدراسة التي تشكل 98% من مجموع الصادرات الجزائرية التي تبقى ذات أهمية معتبرة باعتبارها شكلت ربع الصادرات السلعية الاجمالية للدول الشريكة (26,53% و 26,55% خلال الفترتين 1995-2006 و 2007-2014 على التوالي)، وقد جاء هذا التراجع جراء تناقص حصص صادرات هذه المجموعة السلعية خلال الفترة الثانية مقارنة بالأولى بمستويات متفاوتة في عدد من دول العينة وهي : مصر، الأردن، المغرب وبدرجة أقل دولة الاحتلال الاسرائيلي مقابل استقرارها في تركيا عند حدود 2% وارتفاعها في تونس من 13,4% الى 18,1% من اجمالي صادراتها السلعية نحو الاتحاد الأوروبي.

أما على صعيد حصص بقية الفئات السلعية على مستوى الدول منفردة، فكانت اتجاهتها العامة متماثلة في معظم البلدان المعنية سواء من حيث التزايد الطفيف لنصيب المنتجات الزراعية في بنية الصادرات السلعية المتجهة نحو أسواق الاتحاد الأوروبي رغم أنه يبقى متدنيا نوعا ما مقارنة بأنصبة المكونات الأخرى، وهذا في كل مصر والأردن والمغرب، مقابل استقراره في كل من الجزائر ودولة الاحتلال الاسرائيلي عند مستويات تكاد تكون منعدمة بالنسبة للجزائر بنسبة 0,25% وبنحو 6,5% بالنسبة للبلد الثاني، مع انخفاض للأهمية النسبية لهذه الفئة السلعية في الصادرات السلعية لتركيا وبدرجة اقل بالنسبة لتونس. أو من حيث ارتفاع حصة المنتجات المصنعة في هياكل صادرات جميع دول العينة عدا تونس التي تراجعت فيها بشكل طفيف بين الفترتين من 80% الى 76,5% وكذلك الجزائر التي تراجعت فيها حصة السلع الصناعية من اجمالي الصادرات وهي أصلا هامشية من 1,75% الى 1,35%.

وفي معرض تبيان الأوزان النسبية للمكونات الرئيسية لهياكل الصادرات السلعية للدول المتوسطية الشريكة، ينبغي أن نستعرض ملاحظة ذات صلة بتحليل بنية الصادرات السلعية للدول المعنية تتعلق بطبيعة التحول الملحوظ الذي شهدته بنية الصادرات حسب أقسام السلع الرئيسية نحو الاتحاد الأوروبي، حيث نجد أن هذا التحول الملحوظ الذي عرفته بنية الصادرات حسب أقسام السلع المكونة لها في الدول الشريكة لفائدة مجموعة السلع المصنعة بمكوناتها الرئيسية بتنامي حصصها في هياكل الصادرات السلعية خلال الفترة 2006-2014 قياسا بالفترة 1995-2005 في غالبية الدول المعنية، لا يعكس تحسن أداء قطاعات الصناعة التحويلية وتعزيز مراكزها التنافسية في هذه الدول وبالخصوص الدول العربية منها سواء من حيث تطور هياكلها الانتاجية أو قدراتها التصديرية نحو الأسواق الأوروبية مع توسيع نطاق تنوع منتجاتها وتعزيز مواقعها في أسواقها التقليدية لدى دول الاتحاد بخلق فرص لنفاذ الأصناف المختلفة من صادراتها من السلع الصناعة بما فيها المتمسة في الوقت الراهن بالديناميكية ونعني بها ذات الكثافة التكنولوجية المستخدمة المتوسطة والعالية.

بل على نقيض من ذلك، بقي أداء القطاع الصناعي دون المستوى المطلوب خلال فترة الدراسة مثلما أوضحنا ذلك بشكل مفصل في فقرات المطلب السابق، فضلا عن أن هيكل الصادرات السلعية نحو الاتحاد الأوروبي كان هو الآخر مطابقا الى حد كبير مع نظيره الخاص بالصادرات الاجمالية. فعدم التمكن من الحصول على البيانات الكافية التي تسمح لنا بالتعرف على تركيبة الصادرات السلعية المتجهة نحو الاتحاد الأوروبي تبعا لمحتواها التكنولوجي المعبرة عن العمق التكنولوجي للهياكل الإنتاجية والتصديرية للقطاع الصناعي في الدول المعنية بالدراسة، لا يمنع استنادا للشكل البياني رقم 31 المبين لتركيبة الصادرات السلعية الاجمالية لها وفق المحتوى التكنولوجي خلال الفترة 2001-2014، الذي تم الاستدلال به انطلاقا من المكانة الهامة التي يحتلها الاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري الخارجي لهذه الدول من ناحية وكذا تشابه هياكل صادراتها السلعية سواء الاجمالية أو تلك المتجهة نحو دول الاتحاد الأوروبي من ناحية ثانية،

بالقول أن الدول الشريكة العربية وكذلك تركيا استمرت في الاعتماد على التخصص في إنتاج وتصدير السلع الصناعية المستندة على الأنشطة ذات الاستخدام الكثيف للعمالة والمحتوى التكنولوجي المتدني نحو الاتحاد الأوروبي معاكسة بذلك التوجه السائد على الصعيد العالمي سواء على مستوى هياكل الإنتاج أو التصدير المتجهة نحو الأنشطة الصناعية الديناميكية ذات المحتوى المتوسط والعالي للتكنولوجيا وهو التوجه الذي واكبته صادرات دول الاحتلال الإسرائيلي التي وجهت اهتمامها صوب الأنشطة الانتاجية الأكثر تعقيدا من حيث الاستخدام التكنولوجي كما أوضحنا ذلك سابقا.

ويمكن تأكيد ما تقدم، بالاطلاع على حصص المكونات الفرعية لفئة السلع المصنعة في هيكل الصادرات السلعية الواردة في الجدول السابق، التي تظهر محافظة فئة المصنوعات المتنوعة الاخرى التي تشمل في غالبيتها منتجات الأنشطة الصناعية ذات الكثافة بالمواد الأولية واليد العاملة وذات المحتوى التكنولوجي المتدني (الصناعات الغذائية، المنسوجات والملابس، الجلود...) على مساهمتها النسبية الهامة في هيكل الصادرات الصناعية بشكل خاص والاجمالية بشكل عام وفي جميع الدول العربية المعنية بالدراسة رغم ما شهدته من تراجع في وزنها النسبي خلال الفترة الثانية مقارنة بالأولى بشكل متفاوت بين الدول لصالح بقية المكونات الأخرى لهيكل الصادرات من السلع المصنعة، والمتمثلة في منتجات الصناعة الكيماوية التي ارتفع نصيبها بوتيرة أعلى في كل من الأردن وسوريا مقارنة بكل من الجزائر والمغرب مع استقراره في تونس، والمنتجات من الآلات ومعدات النقل والتجهيز التي ازدادت أهميتها النسبية خصوصا في كل المغرب وتونس وبشكل اقل في الجزائر، مصر والأردن.

كما ينبغي أن نشير كذلك، الى أن التوجه المتنامي لخصص السلع الصناعية المستندة أساسا على اعتبارات المزايا النسبية في هيكل الصادرات السلعية للدول العربية الشريكة المتجهة نحو دول الشريك الأوروبي، لا يمكن تفسيره كمحصلة لتنفيذ اتفاقيات الشراكة بقدر ما هو متعلق بالاتجاه المتزايد الذي سلكته الصادرات الاجمالية لهذه الدول خلال فترة الدراسة خصوصا وأن البيانات المتعلقة بها كانت بالقيم الجارية. كما أن قيمة هذه الصادرات الصناعية لمجمل الدول العربية الشريكة كانت في حقيقة الأمر متواضعة باعتبار أن متوسطها السنوي خلال الفترة 1995-2005 لم يتجاوز 12,13 مليار دولار وهي قيمة اقل من قيمة ما صدرته الجزائر من المحروقات نحو الاتحاد خلال نفس الفترة التي قدر متوسطها السنوي بنحو 13,6 مليار دولار. كما أنها لم تمثل سوى نسبة 45,56% من قيمة مجموع الصادرات المصنعة لكل من تركيا واسرائيل المتجهة نحو أسواق الاتحاد الأوروبي خلال الفترة نفسها، في الوقت الذي قدر فيه متوسط قيمتها السنوية خلال الفترة 2006-2014 بنحو 32,86 مليار دولار وهي أقل ايضا من المتوسط السنوي للصادرات الجزائرية من المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي التي بلغت 33,97 مليار دولار علاوة على أنها لم تشكل سوى 54,34% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات من السلع المصنعة التركية والاسرائيلية مجتمعة المتجهة نحو الشريك الأوروبي خلال هذه الفترة والبالغة 60,47 مليار دولار منها 53,60 مليار دولار ذات منشأ تركي.

على العموم، يمكن القول أنه خلافا لما كانت تستهدفه الدول العربية الشريكة من وراء انخراطها في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من تعزيز حصصها في الأسواق الأوروبية وتوسيعها عبر رفع حجم صادراتها وتنويعها فضلا عن تأهيل هياكلها الانتاجية وتطويرها للتكيف مع متطلبات الانفتاح في سياق عملية الانخراط في الشراكة. لم يتغير الشيء الكثير فيما يخص في أوضاع وأداء قطاعها الاقتصادية وبالخصوص المعنية منها بتبعات تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي ونعني بها قطاعي الصناعة والزراعة، أين بقيت كدول مستوردة صافية للغذاء وغيرها من المنتجات الزراعية وكذا مختلف السلع الصناعية التي شكلت الحيز الأكبر في هياكل وارداتها كم سرى ذلك في فقرات لاحقة من هذا المطلب.

بالإضافة الى مواصلتها الحفاظ على نفس الخصائص المميزة لبنيات صادراتها رغم تزايد حصة فئة السلع المصنعة من الهيكل السلعي لصادراتها خلال العقد الثاني من تنفيذ اتفاقيات الشراكة قياسا بالعقد الأول وبدرجة أقل حصة فئة السلع الزراعية، أين واصلت التخصص في تصدير المواد الأولية وبعض المنتجات الزراعية والسلع المصنعة المستندة على الأنشطة ذات الاستخدام الضعيف للتكنولوجيا وكثيفة الاستخدام للعمالة والمبينة على قاعدة الموارد الأولية والزراعية تبعا لوفرته النسبية، والتي هي على درجة عالية من المخاطرة والهشاشة إزاء الصدمات الخارجية النابعة من التغييرات الحاصلة في الأسعار والطلب عليها في الأسواق العالمية كما هو الحال بالنسبة لسلع الموارد الأولية، فضلا عن أن السلع المستندة على قاعدة الموارد واليد العاملة والتكنولوجية المتدنية هي أكثر عرضة للمنافسة خصوصا من الدول النامية الأخرى بما فيها تركيا التي تتخصص بشكل كبير في تصدير سلع مماثلة لتلك المصدرة من قبل غالبية الدول العربية الشريكة خصوصا السلع الزراعية والمصنعة. ناهيك عن العراقيل التي تواجهها عند ولوجها لأسواق دول الاتحاد الأوروبي نتيجة إخضاعها للعديد من العوائق الفنية (والاشتراطات البيئية والصحية واستيفاء قواعد المنشأ...) وبشكل مبالغ فيه في غالب الأحيان.

ومن ناحية أخرى، لم تفلح العديد من هذه البلدان في تنويع وزيادة عدد منتجاتها القابلة للتصدير نحو دول الاتحاد الأوروبي مقارنة بما حققته تركيا واسرائيل حسبما يتضح من أدائها على مستوى مؤشر التركز الذي يشير الى ارتفاع درجة التركز السلعي في صادرات الدول العربية الشريكة نحو الاتحاد الأوروبي قياسا بصادراتها الاجمالية، أين نسجل تصديرها لعدد اقل من السلع نحو دول الاتحاد الأوروبي مقارنة بعدد السلع المصدرة الى العالم ككل رغم زيادة عددها بشكل طفيف في مجمل هذه الدول خلال الفترة 2006-2014 مقارنة بالفترة 1995-2005.

فكما هو متوقع، امتلكت الجزائر أعلى مستويات التركز في صادراتها باعتبارها بلدا مصدرا صافيا للمحروقات، إذ لم يتجاوز

متوسط عدد السلع المصدرة نحو الاتحاد الأوروبي 65 سلعة خلال الفترة الأولى قبل أن يرتفع بسلعة إضافية واحدة فقط خلال الفترة الثانية، في الوقت الذي بلغت فيه القيمة المتوسطة لمؤشر التركز 0,551 و 0,576. تليها الأردن من حيث عدد السلع المصدرة التي لم يتجاوز متوسطها 76 سلعة وبقيمة متوسطة لمؤشر التركز بلغت نحو 0,284 خلال الفترة الأولى والتي تحسنت خلال الفترة الثانية ببلوغها 0,199 مع ارتفاع في عدد السلع المصدرة نحو الاتحاد إلى 90 سلعة، وهو عدد يبقى أقل قياساً بنظيره المسجل لدى الدول العربية الأخرى ممن تتمتع بمستويات تنوع أفضل، ونعني بها كل من المغرب، تونس ومصر وبدرجة أقل لبنان التي تزايدت أعداد السلع المصدرة من قبلها إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الثانية بالمقارنة بفترة الدراسة التي سبقتها بشكل متفاوت، أين انتقل متوسط عددها بين الفترتين في مصر من 164 إلى 196 وبقيمة متوسطة لمؤشر التركز من 0,278 إلى 0,248، وفي المغرب من 176 سلعة بقيمة متوسطة لمؤشر التركز قدرها 0,193 إلى 195 بقيمة متوسطة للمؤشر السابق تقدر بنحو 0,186، بينما ارتفع متوسط عدد السلع المصدرة من تونس نحو الاتحاد من 154 سلعة خلال الفترة الأولى إلى 181 سلعة خلال الفترة الثانية وبقيمة متوسطة لمؤشر تركز الصادرات بلغت 0,203 مقابل 0,250 المسجلة خلال الفترة التي سبقتها، ونفس القول ينطبق كذلك على عدد السلع اللبنانية التي انتقل عددها من 154 إلى 181 بقيمة متوسطة لمؤشر تركز صادراتها بلغت خلال الفترة الثانية 0,165 مقابل 0,151 في الفترة الأولى والتي تعد الأفضل بين كل المستويات المحققة من طرف الدول العربية الشريكة خلال فترتي الدراسة مما يعني تسجيل تنوع أفضل في الصادرات اللبنانية نحو الاتحاد الأوروبي رغم أن عدد السلع المصدرة كان أقل مقارنة بما تم تصديره من هذه الدول باستثناء الجزائر والأردن.

أما تركيا، وإسرائيل، فأبديتا أداء أفضل من كل دول العينة على مستوى عدد السلع المصدرة ودرجة تركز الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي بالنسبة لتركيا أو على مستوى عدد السلع التي تم تصديرها نحو دول الاتحاد بالنسبة للبلد الثاني، حيث كان اتجاه هيكل الصادرات التركية نحو التنوع أكبر من حيث عدد السلع المصدرة التي بلغ متوسط عددها 239 خلال الفترة 2006-2014 مقابل 222 سلعة خلال الفترة 1995-2005، مما يعني اتساق هيكلها الانتاجي السلعي القابل للتجارة بالتنوع كما يؤكد ذلك أدائها الجيد على صعيد مؤشر التركز الذي انتقلت قيمته المتوسطة بين الفترتين السابقتين من 0,146 إلى 0,117، كما كان النشاط التصديري الإسرائيلي أكثر تنوعاً قياساً بالدول العربية الشريكة من حيث عدد السلع المصدرة نحو دول الاتحاد التي انتقل عددها من 192 إلى 207 سلعة مع تسجيل مستويات أقل من تلك التي حققتها بعض الدول العربية على مستوى مؤشر التركز بقيمة متوسطة بلغت خلال الفترة الأولى 0,213 بعدما كانت في حدود 0,201 ولكن دون أن يؤثر ذلك على تنافسية الصادرات الإسرائيلية التي تعتبر الأكثر ديناميكية مقارنة بكل بنظيراتها في كل دول العينة بما فيها الصادرات التركية وهو ما يتبين عند الأخذ بعين الاعتبار لمؤشرات أخرى لقياس ومقارنة تنافسية الصادرات التي سبق تناولها آنفاً كتنوعية الصادرات وفق العمق التكنولوجي والتبادل داخل الصناعية...، مما جعل هيكلها السلعي أقرب منه لهيكل الصادرات السلعية للاتحاد الأوروبي قياساً ببقية الشركاء المتوسطيين ممن لهم صلات تجارية مع دولة الاحتلال (باستثناء الجزائر ولبنان) وفق أدائها على مستوى مؤشر تماثل هياكل الصادرات الذي قدر متوسطه بالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي بنحو 42 خلال فترتي الدراسة في حين تراوحت قيمته المتوسطة بالمقارنة بشكل ثنائي مع بقية الدول المتوسطية الشريكة بين 19 و 24 خلال الفترة الأولى و ما بين 22 و 31 خلال الفترة الثانية.

كما يمكن تأكيد ما سبق قوله بشأن تشابه هياكل الصادرات السلعية التركية مع مثيلاتها في الدول العربية الشريكة من خلال الاطلاع على أداء تركيا على مستوى مؤشر تماثل هياكل الصادرات بشكل ثنائي مع كل دولة عربية شريكة والتي تراوحت بين 34 و 42 مع استثناء الجزائر 22 في الفترة الأولى وبين 32 و 51 في الفترة الثانية، ناهيك عن تحقيقها لأحسن أداء على مستوى هذا المؤشر بالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي ببلوغ قيمته المتوسطة خلال الفترة الثانية 53 مقابل 42 التي سجلت خلال فترة الدراسة الأولى مما يعني أن الهيكل السلعي للصادرات التركية كان الأقرب لهيكل صادرات الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للدول العربية الشريكة التي رغم التحسن الملحوظ في أدائها على مستوى هذا المؤشر خلال الفترة الثانية مما يدل على تحسن في أدائها التصديري إلا أنه كان متدنياً قياساً بتركيا وبدرجة أقل إسرائيل مما يعكس تباين الأنماط التصديرية لهذه الدول مع هيكل الصادرات السلعية للاتحاد الأوروبي ومن ثم اختلاف التخصص التصديري لهذه الدول مقارنة بنظيره الأوروبي وخصوصاً الجزائر التي سجلت أدنى القيم (11 و 14 خلال الفترتين الأولى والثانية) بوصفها بلداً شكلت المحروقات زهاء 98% من إجمالي صادراته، بينما تراوح متوسط قيم المؤشر بين 23 و 36 خلال الفترة الأولى و ما بين 27 و 39 خلال الفترة الثانية، مع العلم أن هياكل الصادرات السلعية كانت أكثر تماثلاً بين الدول العربية الشريكة مما يدل على وجود تشابه كبير في الهياكل الانتاجية والتصديرية لهذه الدول خصوصاً مع استبعاد الجزائر وهو ما تؤكد قيم مؤشر *Finger-Kreinin* لتماثل الصادرات بينها بشكل ثنائي وبقيم متوسطة تراوحت 28 و 57 خلال فترتي الدراسة.

2-3- تطور واردات الدول الشريكة من الاتحاد الأوروبي، أنماط تكوينها وخصائصها في ظل تنفيذ اتفاقيات الشراكة

على خلاف القاعدة التجارية التي كانت تركز على منح الأفضليات التجارية من جانب واحد وهو الطرف الأوروبي خصوصاً بالنسبة لتجارة معظم المنتجات المصنعة وبدرجة أقل الزراعية والمعمول بها في ظل اتفاقيات الجيل الأول للشراكة وبعدها اتفاقيات التعاون دون أن تكون الدول المتوسطية الشريكة محبرة على تقديم نفس الامتيازات التجارية لمستورداًها من مختلف السلع من دول المجموعة الأوروبية، أضحت التبادل التجاري في ظل اتفاقيات الشراكة يتم وفق قاعدة الأفضليات التجارية المتبادلة، وأصبحت بذلك

الدول المتوسطية الشريكة ملزمة على منح نفس الأفضليات التجارية المقدمة من قبل الطرف الأوروبي لصالح المستوردات ذات المنشأ الأوروبي حتى وإن كان ذلك بشكل متدرج تبعاً لبرنامج زمني امتدت لأثنتي عشر سنة انطلاقاً من دخول اتفاقيات الشراكة حيز التنفيذ. الأمر الذي جعل أسواق الدول الشريكة أكثر انفتاحاً على المستوردات المتأتية من دول الاتحاد التي بات تلج بحرية أكبر قياساً بما كانت عليه في ظل الاتفاقيات التجارية التي سبقت اتفاقيات الشراكة، وهو ما كان له من تأثير على أداء التبادل التجاري للدول الشريكة مع الاتحاد من جانب الواردات.

هذا ما ستحاول فقرات هذا الجانب من المطلب الوقوف عليه عبر تقديم قراءة شاملة لحصيلة أداء التبادل التجاري للدول المعنية في الجانب المتعلق بمستورداتها من دول الاتحاد الأوروبي خلال فترة تنفيذ اتفاقيات الشراكة "1995-2014" وذلك بتتبع تطور قيمة هذه الواردات ومعدلات نموها السنوية وكذا مقارنتها بالمستويات التي كانت سائدة عند انطلاقة مسار الشراكة سنة 1995 مع الوقوف من ناحية عند الاتجاهات العامة المميزة لتكوينها السلعية من خلال الاطلاع على الأهمية النسبية لمكوناتها من المجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترتين 1995-2005 و 2006-2014، وعند الخصائص المميزة لها من ناحية ثانية استناداً لأدائها على مستوى التركز وتمائل هيكل الواردات.

2-3-1- تطور الواردات ذات المنشأ الأوروبي نحو الدول المتوسطية الشريكة خلال الفترة 1995-2014.

استدعى تحليل تطور أداء التبادل التجاري للدول الشريكة على صعيد وادائها السلعية المتأتية من دول الشريك الأوروبي خلال الفترة 1995-2014، الاعتماد على البيانات التي يوفرها الجدول أدناه، والذي يبين تطورها بالنسبة لمجموعة من الدول المعنية والدول العربية الشريكة مجتمعة مع إبراز معدلات نموها السنوي ناهيك عن مقارنة مستوياتها خلال السنوات المعنية بالدراسة بالجدول قياساً بسنة الأساس لانطلاق الشراكة.

الجدول 55: تطور الواردات السلعية للدول المتوسطية الشريكة* من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2014

	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	1995-2006	
م. ن. س.	16,99	23,80	18,10	19,72	17,14	17,10	14,74	17,17	8,53	5,25
	16,5	29,71	-8,21	15,06	0,27	15,95	-14,2	101,3	-7,79	--
م. ن. س.	272,2	414,2	296,4	331,9	275,3	274,3	222,8	276,1	86,86	16,90
	3,80	4,93	4,92	3,65	3,89	3,09	2,99	3,58	3,32	1,79
م. ن. س.	8,36	0,23	34,7	-6,34	25,9	3,59	-16,6	7,86	17,50	--
	209,5	301,8	300,8	197,5	217,6	152,3	143,5	192,1	170,8	45,91
م. ن. س.	6,15	4,56	4,91	8,67	7,49	6,60	6,34	6,11	4,58	3,505
	5,71	-7,43	-43,3	15,72	13,34	4,10	3,80	34,18	25,31	--
م. ن. س.	58,38	16,97	26,4	123,0	92,74	70,04	63,33	57,34	17,26	9,80
	20,31	24,32	23,2	21,27	21,38	17,09	16,18	22,45	16,61	7,81
م. ن. س.	10,47	4,83	9,05	-0,5	25,12	5,63	-28,0	35,15	32,46	--
	261,3	332,5	312,5	278,3	280,3	204,0	187,7	299,3	195,4	38,91
م. ن. س.	12,48	13,86	15,18	14,93	13,77	13,60	7,14	14,11	7,31	5,82
	13,85	-8,71	1,71	8,38	1,30	90,36	-49,4	92,99	-25,8	--
م. ن. س.	121,33	145,7	169,0	164,5	144,0	140,9	26,56	150,2	29,63	3,20
	80,71	99,22	103,2	87,52	91,04	72,17	52,70	74,72	65,13	37,04
م. ن. س.	9,18	-3,83	17,90	-3,86	26,13	36,93	-29,5	14,72	14,94	--
	378,9	488,6	512,6	419,2	440,1	328,2	212,7	343,3	286,4	119,8
م. ن. س.	23,96	23,58	23,38	25,93	26,23	29,74	18,03	23,20	21,55	17,88
	5,24	0,86	-9,82	-1,15	-11,8	64,93	-22,3	7,68	13,56	-
م. ن. س.	54,60	52,19	50,88	67,33	69,28	91,93	16,36	49,72	39,03	15,38
	83,04	101,1	95,03	94,57	88,28	78,18	68,16	84,4	54,77	31,41
م. ن. س.	11,34	3,66	0,50	6,55	14,13	19,9	17,6-	52,82	10,80	--
	201,9	267,8	247,4	239,1	220,1	181,2	148,4	204,2	106,8	19,34

م. ن. س.: معدل النمو السنوي. * بما فيها الجزائر التي سوف نتعرض بالتفصيل لموضوع تبادلها التجاري مع الاتحاد الأوروبي في الفصل الرابع والأخير من هذا البحث مع استبعاد سوريا بسبب نقص البيانات المتعلقة بهذا البلد الذي انحاز اقتصاده كلياً بفعل الحرب الأهلية الدائرة فيه منذ سنة 2011. د. ع. ش.: الدول العربية الشريكة بما فيها الجزائر.

- بيانات الجدول رقم 52. - إحصائيات التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية الشريكة الواردة على الموقع الإلكتروني الخاص بجهة الإحصائيات الأوروبية Eurostat : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu> (تاريخ الاطلاع على الموقع 13 جانفي 2016).

- GALAL Ahmed et REIFFERS Jean-Louis(2012), *Op.Cit* , p74.
- UNCTAD(2015) , *Op.Cit* , pp52-55-57-58 & p62.

الملاحظ من خلال تفحص الإحصاءات التي ترد في الجدول السابق، أن متوسط قيمة الواردات السلعية لمجموع الدول العربية الشريكة قد تزايد بأكثر من ضعفين (2,6 مرة) خلال الفترة 2007-2014 وهي فترة عرفت، كما أسلفنا الذكر، دخول جميع اتفاقيات الشراكة لكل الدول حيز التنفيذ وإتمام للعديد منها لعمليات تحرير مبادلاتها التجارية مع الشريك الأوروبي باستكمال برامج التفكيك التعريفي على مستورداتها من السلع المصنعة، وذلك بالمقارنة مع متوسط قيمة المستوردات المسجل خلال العقد الأول للشراكة (1995-2006)، أين بلغ نحو 83,04 مليار دولار شكلت المستوردات الجزائرية نحو 30% منها والمقدرة بـ 23,31 مليار دولار (سنتناول موضوع تبادلها التجاري مع الاتحاد الأوروبي بالتفصيل في الفصل الرابع) مقابل 31,41 مليار دولار المسجلة خلال الفترة الأولى التي كان نصفها مشكلاً من مجموع الواردات السلعية لكل من المغرب والجزائر (7,81 و 7,24 مليار دولار على الترتيب).

بينما بلغ متوسط معدل نمو الصادرات لمجملة هذه البلدان خلال الفترة الثانية زهاء 11,34% والذي جاء كانعكاس لأدائه المتسم بالتذبذب طوال سنوات الفترة المعنية بنسب متزايدة ما بين 0,50% المسجلة سنة 2013 و 52,82% التي سجلت سنة 2008 مع العلم أن سنة 2009 شكلت الاستثناء باعتبار أنها سجلت معدل نمو سلبي للواردات ذات المنشأ الأوروبي التي تراجعت بنحو 17,6% بانتقالها من 84,4 مليار دولار أمريكي إلى 68,16 مليار دولار أمريكي. في حين بلغت قيمة الواردات لمجملة الدول العربية أعلى مستوياتها والبالغة 101 مليار دولار أمريكي سنة 2014 بعدما كانت في حدود 55 مليار دولار أمريكي سنة 2007. وبالنسبة لمعدل نمو الواردات قياسا بمستواها لسنة 1995، فبلغ متوسطه السنوي 19,34% خلال الفترة 1995-2006، في حين فاقت في المتوسط حدود 202% خلال الفترة 2007-2014 من منطلق أن قيم الواردات المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي قد تزايدت خلال سنوات هذه الفترة بمعدلات تراوحت بين 107% و 268% قياسا بقيمتها المسجلة عند انطلاق مسار الشراكة سنة 1995.

أما فيما يتعلق بتطور الواردات ذات المنشأ الأوروبي على مستوى الدول العربية الشريكة فرادى، فأهم ما يمكن القول بشأنه أنه جاء منسجما مع المسار الذي سلكته الواردات الاجمالية من العالم الخارجي، وهو منحى كان تصاعديا من حيث القيمة بشكل عام مع تسجيل بعض التذبذب وبدرجات متفاوتة بين بلد شريك وآخر، والذي يعزى لجملة من العوامل التي تضاف الى تأثيرات تحرير التجارة وفق مقتضيات تطبيق اتفاقيات الشراكة وغيرها من الترتيبات التكاملية الاقليمية والالتزامات التي أملتتها الاتفاقيات المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول الأعضاء فيها، والتي تبقى ذات صلة بالتقلبات التي عرفتها التجارة الخارجية الاجمالية للدول العربية المعنية والناجمة عن أدائها الاقتصادي الداخلي ومدى اتجاهها نحو توسيع أو تقييد الطلب المحلي الاستهلاكي والاستثماري وكذا الصدمات الخارجية التي تتعرض لها (تقلبات اسعار النفط والسلع الأساسية في الاسواق العالمية وأسعار صرف العملات الرئيسية -اليورو والدولار- و تقلبات النشاط الاقتصادي والازمات الاقتصادية لدى الشركاء التجاريين الأساسيين على غرار دول الاتحاد الأوروبي).

وهو ما يمكن تلمسه من خلال التراجع الحاد المسجل فيها خلال بعض سنوات الفترة الزمنية المدروسة في الجدول مقابل ارتفاعها في سنوات أخرى. فالدول العربية الشريكة ذات الروابط الاقتصادية القوية مع الشريك الأوروبي ونعني بها دول المغرب العربي وبدرجة أقل مصر، كان من الطبيعي أن تكون قيم مستورداتها من دول الاتحاد الأكبر أكبر قياسا بالدول العربية الشريكة الأخرى ذات الارتباط التجاري بالأسواق الآسيوية، بيد أن أهم ما اشتركت به بمجملة الدول العربية المعنية من حيث أدائها التجاري من جانب مستورداتها من الاتحاد الأوروبي هو ارتفاعها الحاد خلال الفترة 2007-2014 قياسا بالفترة 1995-2006 كما هو عليه الحال بالنسبة لمصر التي تزايد متوسط وارداتها السنوية خلال الفترة الثانية مقارنة بالأولى بأكثر من ثلاث أضعاف (3,25) ببلوغه 16,99 مليار دولار مقابل 5,25 مليار دولار، وتضاعفه في بقية الدول العربية الأخرى بين 1,64 و 2,60 وذلك بانتقال متوسط قيمة الواردات اللبنانية من 3,5 مليار دولار إلى 5,74 مليار دولار أمريكي والأردنية من 1,79 مليار دولار إلى 3,80 مليار دولار أمريكي، في حين انتقل المتوسط السنوي لقيمة كل من الواردات المغربية والتونسية من 7,81 مليار دولار و 5,82 مليار دولار المسجل خلال الفترة الأولى إلى 20,31 مليار دولار و 12,48 مليار دولار أمريكي التي تم تسجيلها خلال الفترة الثانية. وبذلك، غلب على نمط الواردات المصرية والتونسية خلال الفترة 2007-2014 سمة التذبذب كما تعبر عنه معدلات نموها السنوية التي تأرجحت بين التناقص (سنوات 2007، 2009 و 2013 بالنسبة لمصر، وسنوات 2007، 2009 و 2014 بالنسبة لتونس) والارتفاع في بقية السنوات الأخرى، في الوقت الذي مال فيه نمط الواردات لبقية الدول العربية الشريكة نحو الاتجاه المتصاعد في أغلب سنوات الفترة المدروسة مع تراجعها سنتي 2009 و 2012 في كل من المغرب والأردن و سنتي 2013 و 2014 في لبنان.

وكمحصلة لما سبق، تباينت معدلات نمو الواردات بين الدول العربية الواردة في عينة الدراسة خلال نفس الفترة السابقة بنسب متوسطة تراوحت بين 3,80% و 6,15% في كل الأردن ولبنان، وما بين 10% و 17% في بقية البلدان (10,47% في المغرب، 12,48% في تونس و 16,99% في مصر). وهو ما يمكن تأكيده من خلال مقارنة قيم واردات الدول المعنية خلال عقدي تطبيق اتفاقيات الشراكة (الفترتين الأولى والثانية) بمستوياتها التي كانت عند انطلاقة عملية برشلونة سنة 1995، أين نلاحظ من خلال الجدول أنها ارتفعت من حيث القيمة الأسمية خلال الفترة الأولى بنسب متفاوتة تراوحت بين 3% و 39% وما بين 58% و 289% خلال الفترة الثانية.

أما بالنسبة لتطور الواردات السلعية لكل من تركيا واسرائيل المتأتية من الاتحاد الأوروبي، فيبتين من خلال الجدول تضاعف المتوسط السنوي لقيمة الواردات التركية بنحو 2,2 مرة خلال الفترة 2007-2014 ببلوغه قرابة 80,7 مليار دولار أمريكي مقابل 37,04 مليار دولار أمريكي المسجلة خلال الفترة 1995-2006، كما تزايدت القيمة المتوسطة السنوية لمستوردات كيان الاحتلال الاسرائيلي بين فترتي الدراسة بنسبة 134% بانتقالها من 17,88 مليار دولار إلى 23,93 مليار دولار أمريكي، وبمعدلات نمو بلغ متوسطها السنوي قرابة 9,18% بالنسبة للمستوردات التركية ونحو 5,24% بالنسبة لقرينتها الاسرائيلية خلال الفترة 2007-2014، مع التنويه بأن معدلات نمو الواردات السلعية للبلدين من الاتحاد الأوروبي خلال سنوات هذه الفترة الزمنية كان تميل نحو التذبذب بين الارتفاع تارة (وينسب تراوحت بين 14% و 30%) والانخفاض الذي كان حادا سنة 2009 بنسبة 29,5% بالنسبة للواردات التركية و 30,3% بالنسبة لواردات دولة الاحتلال و اقل حدة في بقية السنوات التي سجل فيها تراجع لواردات البلدين (سنتي 2012 و 2014 بنسبة قارت 3,8% بالنسبة لتركيا، ومن سنة 2011 لغاية سنة 2013 وبنسب تراوحت بين 1,15% و 11,8% بالنسبة للواردات الاسرائيلية). كما أن قيمة المستوردات السلعية للبلدين من الاتحاد شهدت أسوأ بقية الشركاء تزايدا خلال الفترة 2007-2014 مقارنة بمستوياتها عند انطلاقة عملية الشراكة سنة 1995 بمعدل قارب 379% بالنسبة لتركيا و 54,6% بالنسبة لاسرائيل بعدما كان في حدود 120% و 15,4% على التوالي خلال الفترة (1995-2006).

2-3-2- تحليل للتركيب السلعي لواردات الدول المتوسطية من الاتحاد الأوروبي وخصائصها تبعاً لأدائها على مستوى بعض مؤشرات التجارة الخارجية.

بالاستناد الى البيانات التي يقدمها الجدول أدناه، نلاحظ عدم حدوث تغييرات كبيرة في تكوين الواردات السلعية المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي بحسب المجموعات السلعية الرئيسية المكونة لها في مجمل البلدان المتوسطية الشريكة، وهو ما يتجلى في محافظتها على نفس الاتجاهات العامة لنمط تكوين الواردات السلعية خلال فترتي الدراسة الأولى (1995-2005) والثانية (2006-2014)، أين ظلت مجموعة السلع المصنعة مستاثرة بالنصيب الأكبر في هيكل التركيب السلعي لهذه الواردات على رغم من تراجع متوسط مساهمتها النسبية خلال الفترة الثانية الى نحو 84% مقابل 76% خلال الفترة الأولى، والموزعة تبعاً لمكوناتها بين الواردات من الآلات والمعدات التي شكلت قرابة ثلث الواردات السلعية خلال الفترتين والسلع الصناعات الكيماوية بنصيب كانت في حدود 15% في الوقت الذي توزعت فيه الحصة المتبقية المكونة للواردات الصناعية والتي تراوحت بين 27% و 30% على بقية السلع المصنعة الأخرى الموجهة للاستهلاك الوسيط أو النهائي. أما فيما يخص بقية المجموعات السلعية المكونة للواردات، وهما مجموعتي السلع من المواد الأولية الطبيعية (الوقود والمعادن) والسلع الزراعية بنوعها الغذائي والأولي، فسجل مقابل استقرار الأهمية النسبية للمجموعة الأخيرة خلال فترتي الدراسة عند مستوى 8-9% ارتفاع في نصيب مجموعة السلع من المواد الأولية خلال الفترة الثانية قياساً بالأولى ببلوغ قيمته المتوسطة نحو 15% بعدما كانت في حدود 8% بفعل ارتفاع أسعار بعض هذه السلع في الأسواق العالمية.

الجدول رقم 56: التركيب السلعي لواردات الدول المتوسطية الشريكة من الاتحاد الأوروبي وخصائصها - متوسط الفترتين 1995-2005 و 2006-2014

مؤشر التركيز	الهيكلة السلعية للصادرات السلعية (%)										المجموعات السلعية		
	البلد	القيمة	ع.س	د.م.ش	د.ع.ش	إسرائيل	تركيا	تونس	المغرب	لبنان		الأردن	مصر
الجزائر	0,089	224	8,22	10,30	5,16	1,56	4,40	6,55	ع.م	11,0	12,23	16,30	السلع الزراعية، ومنها :
مصر	0,067	236	7,68	9,72	4,57	ع.م	4,14	6,23	ع.م	10,5	11,0	15,99	- منتجات غذائية
الأردن	0,097	197	0,54	0,59	0,60	ع.م	0,26	0,32	ع.م	0,5	1,23	0,31	- مواد أولية زراعية
لبنان	0,114	229	7,78	8,80	2,50	7,44	11,0	11,0	ع.م	4,3	13,1	4,56	الوقود والمعادن
المغرب	0,068	235	84,0	80,9	92,34	91,0	84,6	82,45	ع.م	84,7	79,3	79,14	السلع المصنعة، ومنها :
تونس	0,102	226	15,5	14,2	14,40	19,9	10,3	11,50	ع.م	15,2	18,0	16,00	مواد كيماوية
تركيا	0,074	241	38,16	37,94	34,07	43,4	33,0	33,32	ع.م	46,5	35,4	41,5	الآلات ومعدات النقل
إسرائيل	0,198	240	30,34	28,76	43,87	27,7	41,3	37,63	ع.م	22,7	25,9	21,64	مصنوعات متنوعة أخرى
الجزائر	0,115	230	9,40	11,03	6,94	2,1	5,40	7,73	15,5	13,9	8,50	15,20	السلع الزراعية، ومنها :
مصر	0,087	242	8,84	10,41	6,64	ع.م	4,90	7,19	13,9	13,8	8,36	14,36	- منتجات غذائية
الأردن	0,126	210	0,56	0,62	0,30	ع.م	0,5	0,54	1,6	10,	0,14	0,84	- مواد أولية زراعية
لبنان	0,126	236	14,83	17,03	4,85	11,6	11,7	17,27	31,8	11,8	20,6	9,00	الوقود والمعادن
المغرب	0,240	245	75,77	71,94	88,20	86,3	82,9	75,00	52,7	74,3	70,9	75,8	السلع المصنعة، منها :
تونس	0,079	235	14,47	13,60	15,90	18,3	11,3	11,22	12,5	15,2	17,6	13,8	مواد كيماوية
تركيا	0,088	247	34,12	32,13	36,80	43,4	35,8	34,35	20,2	35,8	31,4	35,23	الآلات ومعدات النقل
إسرائيل	0,086	242	27,16	26,20	35,5	24,6	35,8	29,43	20,0	23,3	21,9	26,77	مصنوعات متنوعة أخرى

مؤشر تماثل هياكل الواردات : Indicateur de similarité dans les structures des importations

المتوسط السنوي للفترة 2005-1995 / المتوسط السنوي للفترة 2014-2006

المتعامل	المتوسط السنوي للفترة 2005-1995							المتوسط السنوي للفترة 2014-2006						
	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	تونس	تركيا	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	تونس	تركيا
الجزائر	1	0,64	0,57	0,52	0,56	0,51	0,49	1	0,60	0,53	0,55	0,55	0,56	0,53
مصر	0,61	1	0,63	0,52	0,56	0,57	0,49	0,60	1	0,53	0,55	0,55	0,56	0,53
الأردن	0,55	0,57	1	0,61	0,54	0,57	0,49	0,60	0,63	1	0,55	0,55	0,56	0,53
لبنان	0,53	0,52	0,52	1	0,61	0,52	0,49	0,60	0,63	0,61	1	0,55	0,55	0,53
المغرب	0,58	0,56	0,56	0,56	1	0,63	0,49	0,60	0,63	0,64	0,63	1	0,55	0,53
تونس	0,57	0,56	0,56	0,56	0,56	1	0,49	0,60	0,63	0,64	0,63	0,63	1	0,53
تركيا	0,49	0,51	0,51	0,51	0,51	0,49	1	0,60	0,53	0,55	0,55	0,56	0,53	1
إسرائيل	--	--	--	--	--	--	--	1	0,60	0,53	0,55	0,55	0,56	0,53
UE	0,54	0,54	0,54	0,54	0,54	0,54	0,54	0,70	0,67	0,59	0,58	0,63	0,63	0,54

* الفترة 2011-2014 بالنسبة للبنان. ع.م : عدد المنتجات عدد السلع المستوردة لكل بلد معني بحساب المؤشر، UE : الاتحاد الأوروبي. د.ع.ش : الدول العربية الشريكة، د.م.ش : الدول المتوسطية الشريكة. مؤشر التركيز : مؤشر تركيز الواردات لـ *Herfindahl-Hirschmann*. المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- إحصائيات التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية الشريكة الواردة على الموقع الإلكتروني الخاص بمهية الإحصائيات الأوروبية Eurostat : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu> (تاريخ الاطلاع على الموقع 15 جانفي 2016). (المعطيات الخاصة بالهيكلة السلعي).
- قاعدة البيانات التجارة الدولية الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADSTAT والمتوفرة على الموقع الإلكتروني : [http:// unctadstat.unctad.org](http://unctadstat.unctad.org) (تم الاطلاع على الموقع يوم 13 جانفي 2016). (المعطيات الخاصة بمؤشر التركيز وتمثل هياكل الواردات).

كما نلاحظ كذلك من خلال الجدول السابق، تماثل نمط تكوين الواردات السلعية للدول العربية الشريكة سواء كمجموعة أو كدول منفصلة مع نظيره الخاص بالواردات ذات المنشأ الأوروبي لمجمل الدول الشريكة بالنظر الى أنه لم يطرأ تغيير جذري في الأهمية النسبية لمكونات الهيكل السلعي للواردات خلال العقد الماضي خصوصا ما تعلق منها بنصيب مجموع السلع المصنعة التي واصلت هيمنتها على هيكل الواردات السلعي المتأتمية من الاتحاد الأوروبي على الرغم من التراجع المحسوس في أهميتها النسبية خلال الفترة الثانية مقارنة بالأولى مع استقرار نسبي أو حدوث تغيير طفيف لحصة مجموعة السلع الزراعية بالتزايد أو النقصان بحسب كل دولة مقابل ارتفاع ملحوظ في نصيب مجموعة السلع من المواد الأولية (الوقود والمعادن) في كل الدول العربية المعنية باستثناء تونس التي بقيت المساهمة النسبية لهذه المجموعة في هيكل وراتها السلعية من الاتحاد الأوروبي مستقرة طيلة فترتي الدراسة عند مستوى قدره 11%.

فبالنسبة للهيكل السلعي للواردات لمجمل الدول العربية الشريكة من الاتحاد الأوروبي، استمرت السلع المصنعة بمكوناتها المختلفة في الاستئثار بالنصيب الأكبر من هذا الواردات رغم تراجعها الملموس خلال الفترة الثانية قياسا بالفترة الأولى بانتقالها من 80,9% الى 71,94%، لصالح مجموعة السلع من المواد الأولية (الوقود والمعادن) وبدرجة أقل مجموعة السلع الزراعية الغذائية منها والأولية، أين انتقل متوسط نصيب المجموعة الأولى بين الفترتين الأولى والثانية من 8,80% الى 17,03% و من 10,30% الى 11,03% بالنسبة للمجموعة السلعية الثانية.

أما على صعيد تحليل الأوزان النسبية للمجموعات السلعية المكونة للواردات على مستوى الدول فرادى، فقد حافظت السلع المصنعة على المركز الأول في هيكل الواردات مع تراجع حصتها في كل الدول لو بشكل متفاوت، إذ تراوحت أهميتها النسبية في المتوسط بين 71% و 83% خلال الفترة 2006-2014 بعدما كانت تتراوح في الفترة التي سبقتها بين 79% و 85%. بينما عرفت بقية المجموعات السلعية الأخرى المكونة لهياكل مستوردات الدول المعنية من الاتحاد الأوروبي بعض التغيير من حيث مساهمتها النسبية في هذه الهياكل، أين سجل في هذا السياق نصيب مجموعة السلع الزراعية تراجعا طفيفا بين فترتي المقارنة كما هو مبين في الجدول السابق في كل من: الجزائر، ومصر، وارتفاع ضئيل في كل من: الأردن، المغرب وتونس، بينما عرف نصيب السلع من المواد الأولية الطبيعية ارتفاعا بشكل متفاوت في كل الدول (ماعدا تونس) وخصوصا المستوردة منها للمواد الطاقوية (كالوقود) خلال الفترة الثانية التي شهدت ارتفاعا كبيرا لأسعارها نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الاسواق العالمية وذلك قياسا بالفترة الأولى. حيث تراوح متوسط المساهمة النسبية لهذه المجموعة السلعية خلال الفترة 2006-2014 ما بين 9% و 21% بعدما كانت في حدود متروحة خلال الفترة المدروسة التي سبقتها بين 4,2% و 13,2%.

والملاحظ كذلك من خلال الجدول، أن جل المستوردات المصنعة من الاتحاد الأوروبي كانت من فئة الآلات ومعدات النقل التي شكلت نحو ثلث من الواردات السلعية الاجمالية تليها كل من السلع الصناعية المتنوعة الأخرى ومنتجات قطاع الصناعات الكيماوية، في الوقت الذي كانت معظم المستوردات من السلع الزراعية من المنتجات الزراعية الغذائية الموجهة للاستهلاك المباشر كنتيجة لعدم قدرة القطاع الزراعي في العديد من هذه البلدان على تلبية احتياجات الطلب الداخلي للعديد من المحاصيل الزراعية وبالخصوص الاستراتيجية منها (كالحبوب مثلا) كما اوضحنا ذلك آنفا. كما يجب أن نشير كذلك، الى أن اتجاه الواردات كان نحو التنوع الشديد مقارنة بالصادرات المتسمة بالتركز في العديد من الدول كما يتضح ذلك من خلال أدائها على مستوى مؤشر التركيز ل *Herfindahl-Hirschmann* الذي يشير الى انخفاض درجة التركيز السلعي في وراتها من الاتحاد الأوروبي باعتبار أن القيم المتوسطة للمؤشر لم تتجاوز في كل دول العينة 0,240 خلال فترتي الدراسة، بينما تراوح متوسط عدد السلع المستوردة بين 197 و 242 سلعة. مع العلم أن الهياكل السلعية لمستوردات هذه الدول كانت متشابهة فيما بينها أو بالمقارنة مع هيكل الواردات السلعي للاتحاد الأوروبي كما تبرزه قيم مؤشر تماثل هياكل الواردات ل *Finger-Kreinin* التي تراوحت في المتوسط بين 50 و 68 خلال الفترتين المدروستين.

أما ما يخص بقية الشركاء مع الاتحاد الأوروبي، فنشير بيانات الجدول السابق، إلى أن الأهمية النسبية لفئة السلع المصنعة في هيكل الواردات التركية والاسرائيلية من دول الاتحاد الأوروبي كانت أكبر مقارنة بنظيراتها في الدول العربية الشريكة باعتبار أنها تراوحت ما بين 86% و 93% خلال فترتي الدراسة وبالخصوص من الآلات ومعدات النقل التي شكلت نحو 43,4% من المستوردات الاجمالية التركية و ما بين 34% و 36% من واردات الكيان الاسرائيلي من الاتحاد الأوروبي، في حين بقيت أنصبة المجموعات السلعية الأخرى المكونة لواردات البلدين متواضعة رغم الارتفاع الملموس المسجل خلال الفترة الثانية قياسا بالفترة الأولى، ذلك أن متوسط المساهمة النسبية للسلع الزراعية لم تتجاوز 2,1% و 6,94% من اجمالي المستوردات التركية والاسرائيلية خلال الفترة الثانية بعدما كانت في حدود 1,56% و 5,16% خلال الفترة الأولى على الترتيب، بينما ارتفع متوسط مساهمة السلع من المواد الأولية بين فترتي المقارنة من 7,44% الى 11,6%، و من 2,5% الى 4,85% بالنسبة لاجمالي الواردات التركية والاسرائيلية من دول الاتحاد الأوروبي على التوالي.

3- تحليل لأوضاع موازين التجارة السلعية البينية للدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي في ظل تنفيذ اتفاقيات الشراكة

يسمح لنا رصد أداء التبادل التجاري للدول المعنية بالشراكة وفق مقارنة برشلونة مع الاتحاد الأوروبي في جانبي الصادرات والواردات خلال الفترة (1995-2014) الذي اهتمت به الفقرات السابقة من هذا المطلب، بالقول أن شروط التبادل التجاري ومكاسب تحريره في سياق تنفيذ اتفاقيات الشراكة سببت لمصلحة الشريك الأوروبي على حساب الدول الشريكة، أين تضاعف عجز الميزان التجاري لمجمل الدول الشريكة خلال الفترة 2007-2014 ببلوغ متوسطه السنوي كما هو مبين في الجدول رقم 52 نحو 63,7 مليار دولار أمريكي مقابل 29,28 مليار دولار أمريكي المسجل خلال الفترة 1995-2006، والذي جاء كمحصلة لتفاقم عجز موازين التجارة السلعية على مستوى الدول الشريكة فرادى، والذي يمكن تلمسه من خلال الاطلاع على أوضاع موازين التجارة السلعية سواء الاجمالية أو بحسب المجموعات السلعية الرئيسية (المواد الأولية - أو سلع الصناعة الاستخراجية-، الزراعية، والصلع المصنعة) المبينة في الجدول الموالي، أين سجلت كل الدول الشريكة رصيذا ساليا مستمرا على طول هذه الفترة. ولم يخضع لقاعدة الاستثناء سوى الجزائر التي حققت فائضا تجاريا معه بفضل تزايد قيمة صادراتها النفطية (98% من مجموع صادراتها المتجهة نحو دول الاتحاد) مستفيدة من فترة ارتفاع أسعار المحروقات في الاسواق العالمية خلال معظم سنوات الفترة المدروسة.

الجدول 57: تطور رصيد الميزان التجاري للدول الشريكة* من الاتحاد الأوروبي وفقا لتركيبته السلعية خلال الفترة 1995-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	1995	القيمة (مليار دولار أمريكي).	القطاع	
11,35	10,69	12,55	13,46	12,69	7,3	2,4	20,26	12,41	6,63		إجمالي	
8,412-	12,52-	7,65-	11,55-	7,77-	9,17-	6,56-	9,54-	2,94-	-3,02	القيمة (مليار دولار)	الميزان التجاري للسلع :	
-0,856	-1,725	-0,571	-1,26	-1,12	-0,882	-0,413	-0,497	-0,383	-0,479	-		الزراعية
0,549	3,69	-0,622	-2,722	0,11	-0,706	1,373	0,907	2,366	0,568	-		الصناعة الاستخراجية
-7,812	-11,74	-6,457	-7,568	-6,760	-7,582	-7,52	-9,95	-4,923	-3,252	-	المصنعة	
-3,46	-4,47	-4,30	-3,31	-3,51	-2,83	-2,81	-3,27	-3,13	-1,654	القيمة (مليار دولار)	الميزان التجاري للسلع :	
-0,514	-0,954	-0,738	-0,523	-0,548	-0,442	-0,263	-0,340	-0,305	-0,193	-		الزراعية
-0,382	-0,669	-0,750	-0,462	-0,601	-0,170	-0,169	-0,164	-0,076	-0,022	-		الصناعة الاستخراجية
-2,553	-2,847	-2,812	-2,325	-2,361	-2,218	-2,351	-2,766	-2,749	-1,438	-	المصنعة	
-5,054	-4,01	-4,37	-8,01	-6,81	-5,69	-5,79	-5,43	-3,95	-3,273	القيمة (مليار دولار)	الميزان التجاري للسلع :	
-1,965	-1,41	-1,61	-2,84	-2,00	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	-		الزراعية
-0,7425	-0,51	-0,55	-1,03	-0,88	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	-		الصناعة الاستخراجية
-3,0975	-2,09	-2,22	-4,15	-3,93	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	-		المصنعة
-8,49	-9,47	-9,8	-9,46	-8,93	-6,49	-7,84	-10,39	-5,51	-2,003	القيمة (مليار دولار)	الميزان التجاري للسلع :	
0,678	0,379	0,874	0,691	0,574	0,779	0,875	0,396	0,860	0,551	-		الزراعية
-2,421	-2,86	-2,97	-3,46	-2,27	-1,71	-1,92	-2,52	-1,66	1,429	-		الصناعة الاستخراجية
-8,483	-6,989	-7,703	-6,689	-7,229	-5,557	-6,796	-8,259	-4,703	-3,982	-		المصنعة
0,2075	-0,4	-2,28	-3,39	-0,14	-1,58	3,27	1,51	4,67	-0,01	القيمة (مليار دولار)	الميزان التجاري للسلع :	
-0,3255	-0,309	-0,716	-0,417	-0,347	-0,353	-0,05	-0,408	-0,004	0,0398	-		الزراعية
0,9965	2,278	0,028	-0,181	0,739	0,498	1,32	1,76	1,53	-0,0809	-		الصناعة الاستخراجية
-0,4695	-2,369	-1,592	-2,792	-0,532	-1,725	2	0,158	3,144	-0,0511	-		المصنعة
-21,81	-34,65	-35,88	-28,37	-28,72	-19,56	-5,82	-11,48	-10	-15,73	القيمة (مليار دولار)	الميزان التجاري للسلع :	
2,41	2,42	2,31	1,98	1,91	2,64	2,70	2,76	2,56	1,297	-		الزراعية
-6,44	-6,94	-6,95	-6,82	-10,11	-7,19	-4,06	-6,02	-3,44	-2,30	-		الصناعة الاستخراجية
-17,78	-30,12	-31,23	-23,53	-20,52	-15,02	-4,46	-8,21	-9,12	-14,76	-		المصنعة
-7,26	-5,99	-6,72	-8,82	-7,45	-11,99	-5,86	-5,72	-5,54	-9,2	القيمة (مليار دولار)	الميزان التجاري للسلع :	
-1,26	0,539	-2,21	-2,36	-2,09	-2,07	-1,087	-1,277	-0,953	-0,3410	-		الزراعية
-0,40	-0,305	-0,298	-1,857	-0,464	-0,346	-0,380	-0,468	-0,541	0,00731	-		الصناعة الاستخراجية
-5,60	-6,223	-4,202	-4,603	-4,892	-9,571	-4,393	-3,973	-4,045	-8,8407	-		المصنعة

* سوف نعرض بالتفصيل لموضوع التبادل التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي في الفصل الرابع والأخير من هذا البحث مع استبعاد سوريا بسبب نقص البيانات المتعلقة بهذا البلد الذي انهار اقتصاده كلياً بفعل الحرب الأهلية الدائرة فيه منذ سنة 2011.

المنتجات الزراعية تضم المنتجات الموجهة للاستهلاك المباشر والمواد الأولية الزراعية، منتجات الصناعة الاستخراجية تضم المحروقات ومختلف المعادن والمواد الأولية الباطنية، أما المنتجات المصنعة فتضم منتجات الصناعة التحويلية بمختلف فروعها.

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في : - الجدولين رقم 53 و 55.

- إحصائيات التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية الشريكة الواردة على الموقع الإلكتروني الخاص بمهمة الإحصائيات الأوروبية Eurostat : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu> (تاريخ الاطلاع على الموقع 16 جانفي 2016).

يتضح من خلال قراءة البيانات التي يوفرها الجدول أعلاه، تفاقم العجز المزمع أصلاً للتبادل التجاري لكل الدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي، نتيجة تفاعل العديد من العوامل التي تسببت من ناحية في تواضع الأداء التصديري للدول العربية الشريكة على وجه التحديد الذي كان دون المستوى المطلوب بفعل ضعف أداء الهياكل الانتاجية ومختلف القطاعات الاقتصادية لهذه البلدان من ناحية والعراقيل ومختلف أشكال العوائق التي يضعها الاتحاد الأوروبي في وجه صادرات الدول الشريكة عند ولوجها لأسواقه وخصوصاً بالنسبة للمنتجات الزراعية، ومن ناحية ثانية في زيادة المستوردات ذات المنشأ الأوروبي بفعل تحرير المبادلات التجارية من قبل الدول الشريكة وفق المقتضيات المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة مما تسبب في انفتاح أسواق الدول المعنية أمام السلع المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي وخصوصاً المصنعة منها لأسباب ذات صلة بعدم قدرة الهياكل الانتاجية على تغطية الطلب الداخلي والتبعية نحو الخارج في تلبية احتياجات جانب هام منه خاصة على مستوى بعض المنتجات المصنعة ذات الاستخدام المتوسط والعالي للتكنولوجيا وبعض المحاصيل الزراعية الغذائية كونهما العديد منها يعاني من اتساع الفجوة الغذائية.

وعليه، فقد انتقل متوسط عجز الميزان التجاري المصري مع الاتحاد الأوروبي من 3,02 مليار دولار خلال الفترة 1995-2006 إلى 8,41 مليار دولار خلال الفترة 2007-2014، أين بلغ أقصاه سنة 2014 بنحو 12,52 مليار دولار أمريكي، حيث يعزى جزء

كبير من هذا الخلل المتفاقم في ميزان تجارة السلع المصنعة الذي انتقل متوسطه بين فترتي المقارنة من 3,252 مليار دولار الى 7,812 مليار دولار أمريكي، يليه الخلل المسجل في ميزان السلع الزراعية الذي كان أقل حدة مقارنة بمثيله المسجل بالنسبة لتجارة السلع المصنعة، أين انتقل متوسطه بين فترتي الدراسة من 0,479 مليار دولار الى 0,856 مليار دولار أمريكي، بينما استطاعت مصر تحقيق فائض في ميزان السلع من المواد الأولية بلغ متوسطه السنوي حدود 550 مليون دولار خلال فترتي الدراسة الواردة في الجدول السابق. بينما تزايد عجز الميزان التجاري الاجمالي الأردني كنتيجة لتفاقم الخلل المسجل في جميع موازين المجموعات السلعية الرئيسية بانتقال متوسطه من 1,65 مليار الى 3,46 مليار دولار بين فترتي الدراسة، في الوقت الذي انتقل فيه متوسط عجز الميزان التجاري للبنان مع الاتحاد الأوروبي من 3,27 مليار دولار خلال الفترة 1995-2006 الى 5,054 مليار دولار خلال الفترة 2007-2014. أما بالنسبة لدول المغرب العربي الشريكة، فنلاحظ أنه رغم الفائض الذي حققه المغرب من تبادله التجاري مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص السلع الزراعية، وبالبالغ متوسطه السنوي نحو 554 مليون دولار و 678 مليون دولار خلال فترتي الدراسة على التوالي، إلا أنه سجل على غرار بقية الدول الشريكة تفاقماً في عجز ميزانه التجاري الاجمالي مع الاتحاد، والذي تزايد متوسطه السنوي خلال الفترة 2007-2014 بأكثر من أربعة أضعاف مقارنة بمتوسط العجز المسجل خلال الفترة 1995-2006، أين انتقل من نحو 2 مليار دولار الى 8,49 مليار دولار كنتيجة لتفاقم حدة عجز ميزان السلع المصنعة وبدرجة أقل الميزان التجاري الخاص بسلع الصناعة الاستخراجية. و فيما يتعلق بالتبادل التجاري لتونس مع الاتحاد، فيمكن القول أن الفائض المتواضع المحقق خلال الفترة الثانية قياساً بالفترة الأولى التي سجل فيها عجز هامشي لم يتجاوز متوسطه السنوي 10 مليون دولار، وبالبالغ نحو 207 مليون دولار كمتوسط سنوي، كان مرده الفائض الذي سجل خلال الفترة الممتدة من 2007 لغاية 2009 بفعل الفائض التجاري المحقق على مستوى التبادل الخاص بمجموعتي السلع المصنعة والصناعة الاستخراجية، والذي سرعان ما تحول الى عجز متواصل بداية من سنة 2010 بسبب التراجع المسجل في الأداء التصديري للسلع المصنعة التونسية نحو أسواقها التقليدية في دول الاتحاد مقابل تزايد حجم الواردات الصناعية منها مثلما يتبين ذلك من خلال العجز المستمر لميزان السلع المصنعة طوال الفترة 2010-2014 بقيم تراوحت بين 523 مليون دولار و 2,79 مليار دولار، وهي فترة عرفت كما هو معلوم تدهور أداء مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الأنشطة الصناعية بفعل عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية للبلاد. كما اتسم التبادل التجاري السلعي بين الاتحاد الأوروبي وكل من تركيا ودولة الاحتلال الإسرائيلي بدوره بالعجز المزمن طوال فترتي الدراسة التي شملها الجدول السابق، بحيث كان العجز أكثر حدة بالنسبة للبلدين في تجارة السلع المصنعة. وعليه، فقد بلغ متوسط العجز السنوي في الميزان التجاري المسجل في تركيا مع الشريك الأوروبي خلال الفترة الأولى قرابة 15,73 مليار دولار قبل أن يرتفع الى 21,81 مليار دولار أمريكي بفعل العجز المسجل في ميزان التبادل التجاري الخاص بكل من السلع المصنعة الذي ارتفع متوسطه السنوي بين فترتي المقارنة من 14,76 مليار دولار الى 17,78 مليار دولار أمريكي، و سلع الصناعة الاستخراجية الذي تزايد متوسطه السنوي أيضاً خلال فترتي الدراسة من 2,30 مليار دولار الى 6,44 مليار دولار أمريكي، بينما استطاعت تركيا تحقيق فائضاً هاماً في تبادلها التجاري الخاص بالمنتجات الزراعية مع الاتحاد الأوروبي بلغ متوسطه السنوي خلال الفترة 1995-2006 نحو 1,29 مليار دولار قبل أن يرتفع خلال الفترة 2007-2014 الى 2,41 مليار دولار أمريكي. أما متوسط العجز السنوي للميزان التجاري المسجل من قبل الكيان الإسرائيلي مع الاتحاد الأوروبي، فتراجع خلال الفترة الثانية الى 7,26 مليار دولار بعدما كانت يناهز 9,2 مليار دولار خلال الفترة الأولى نتيجة تقلص العجز المسجل على مستوى ميزان تجارة السلع المصنعة الذي تراجع متوسطه السنوي بين فترتي الدراسة من 8,84 مليار دولار الى 5,60 مليار دولار أمريكي.

المطلب الثاني: تقييم حصيلة التعاون المالي والاقتصادي في إطار تطبيق اتفاقيات الشراكة

رأينا في فقرات سابقة، أن تحرير التبادل التجاري وإقامة منطقة التبادل الحر الأوروبية متوسطة يعد المحور الرئيسي للجانب الاقتصادي لمسار الشراكة الأوروبية متوسطة، ويكون مصحوباً بتعاون اقتصادي ودعم مالي مقدم من قبل الاتحاد الأوروبي للدول الشريكة بغية مرافقة هذه العملية وتكثيف اقتصاديات الدول المعنية مع متطلبات الانفتاح، علاوة على مساعداتها في اتمام عمليات الإصلاح الاقتصادي التي شرعت في تنفيذها العديد منها. لذلك، جند الاتحاد الأوروبي تمويلاً مزدوجاً بهدف بلوغ ما تم تسطيره في برشلونة من أهداف، ومن ثم إنجاز مسار الشراكة بأبعادها الثلاثة، متمثل في المساعدات المالية المقدمة للدول الشريكة عبر مختلف آليات المساعدة المالية، إضافة إلى القروض المسيرة المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، والتي أدمجت منذ 2002 ضمن آلية مستحدثة لدعم مختلف المشاريع التنموية في الدول المتوسطة الشريكة مع إعطاء الأولوية لدعم وتطوير مؤسسات القطاع الخاص ومحيطها فيها وهي آلية التسهيلات الأوروبية متوسطة للاستثمار والشراكة FEMIP التي أضحت الأداة المالية الرئيسية للبنك لدعم مشاريع التنمية في هذه المنطقة. وبعد مرور زهاء عقدين من انطلاق مسار برشلونة ودخول كل اتفاقيات الشراكة الثنائية حيز التنفيذ التي تطلعت من خلالها الدول المتوسطة الموقعة عليها، لدعم أوروبي أكبر من خلال التعاون الاقتصادي وخصوصاً المالي المتضمن في هذه الاتفاقيات قياساً بما تم تقديمه في ظل تنفيذ اتفاقيات التعاون السابقة، وهو من شأنه المساهمة بشكل فعال في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. وهنا نتساءل عن ما تحقق في الواقع من هذه التطلعات، وهل فعلاً كان حجم هذا التعاون بالمستوى الذي كانت تطمح إليه الدول الشريكة، وهل كان كافياً لتلبية احتياجاتها وتحقيق الأهداف المحددة له؟

الإجابة على هذا التساؤل، تتطلب استعراض حصيلة هذا التعاون، بتحليل للنتائج المحققة خلال الفترة 1995-2013، عن طريق الاعتماد وبشكل أساسي على المعطيات الخاصة بمقدار الدعم المالي المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي لشركائه المتوسطيين عبر آليات المساعدة المالية المعتمدة في هذه الفترة، وكذا قروض البنك الأوروبي للاستثمار، باعتبار أن مدى نجاح التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات التي حددتها اتفاقيات الشراكة يبقى مرهوناً في جانب هام منه بحجم الدعم المالي المقدم للبرامج والمشاريع المدرجة في المجالات المعنية بالتعاون الاقتصادي.

عموماً، أهم ما يمكن قوله عن هذه الحصيلة، أنها جاءت متواضعة كسابقتها في إطار اتفاقيات التعاون، سواء من حيث محدودية الدعم المالي المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي، أو من حيث محدودية البرامج والمشاريع المدرجة ضمن مجالات التعاون الاقتصادي، والتي كانت بعيدة جداً عن تطلعات الدول الشريكة كما يتبين ذلك في حجم المساعدات المالية الأوروبية المخصصة لها،

والتي لم تتجاوز 16,755 مليار يورو طيلة الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى 2013، ومنها 13,704 مليار يورو وجهت للتعاون على المستوى الثنائي في حين تم تخصيص الباقي المقدر بنحو 3,041 مليار يورو لتمويل البرامج والمشاريع المدرجة في إطار التعاون الإقليمي، بل أكثر من ذلك لم يتم دفع سوى 74 % من المبالغ التي تم الالتزام بها وتخص جانب التعاقد الثنائي نحو 56 % من إجمالي المساعدات الموجهة لدعم التعاون الإقليمي كما تظهره بيانات الجدولين رقم 58 و62. الأمر الذي أثر بطبيعة الحال على حصيلة التعاون الاقتصادي التي جاءت هي الأخرى متواضعة رغم تخصيص ما بين 50% و 95 % من إجمالي مخصصات كل بلد من آليات المساعدة الأوروبية (IEVP، MEDA I & II) لدعم وتمويل برامج التعاون ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي لدعم جهود هذه البلدان في تصحيح أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية التي تبقى هشة في معظمها، فمن غير المنطقي إحداث التنمية في دول كمصر، الجزائر، تونس والمغرب بمشاريع وبرامج تتراوح قيمتها ما بين 3 و100 مليون يورو كما توضح ذلك بيانات الجدول رقم 59 و60 و62، والتي تخص قطاعات اقتصادية واجتماعية هامة تعاني من تدهور كبير في أدائها، بل هناك من سيتأثر بشكل مباشر بتنفيذ متطلبات اتفاقيات الشراكة على غرار القطاع الصناعي.

تأسيسا على ما تقدم، سنحاول استعراض حصيلة التعاون المالي والاقتصادي منذ انطلاق مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية، بإلقاء الضوء على حجم التعاون المالي والاقتصادي في ظل تطبيق برنامجي MEDA I و MEDA II اللذان غطيا الفترة 1995-2006، ثم الانتقال بعد ذلك لتقييم حصيلة هذا التعاون في ظل تنفيذ الآلية الأوروبية للحوار والشراكة التي تعتبر الاداة المالية المستحدثة في اطار تنفيذ سياسة الحوار الأوروبية التي إدماج فيها مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية منذ سنة 2004، ثم الانتقال بعد ذلك للحديث عن الدور الذي لعبه البنك الأوروبي للاستثمار في تمويل مختلف المشاريع الإنمائية في الدول المتوسطية الشريكة سواء بواسطة القروض الميسرة أو آلية FEMIP.

1- حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي في ظل تنفيذ برنامجي MEDA I و MEDA II - الفترة 1995-2006

للتعرف على حصيلة التعاون المالي والاقتصادي خلال فترة تنفيذ برنامجي MEDA I و MEDA II اللذان غطيا الفترة 1995-1999 بالنسبة للبرنامج الأول و2000-2006 بالنسبة للثاني، سنستعين ببيانات الجدول الموالي التي تظهر لنا المبالغ المالية التي تعهد الطرف الأوروبي بتقديمها لشركائه المتوسطيين (التركيز على الدول العربية الشريكة)، والتي تم تسديدها بشكل فعلي لدعم التعاون على المستوى الثنائي أو لتمويل مجالات التعاون المشترك على المستوى الإقليمي.

الجدول رقم 58 المساعدات المالية المقدمة في إطار برنامجي MEDA1-MEDA2 خلال الفترة 1995-2006

برنامج MEDA1 1995-1999																			
1999		1998		1997		1996		1995											
P	E	P	E	P	E	P	E	P	E	التعاون الثنائي									
67,1	11	88	397	1,9	203	0,1	75	0	0	مصر									
1,6	129	6,78	8	40	10	60	100	0	7	الأردن									
1,2	86	0	0	0	86	0	10	0	0	لبنان									
53,7	172	41,7	219	31,4	235	0,8	0	0	30	المغرب									
0	44	0	0	0	42	0	13	0	0	سوريا									
56,2	131	9,1	19	61,3	138	41,4	120	0	20	تونس									
234	643	175,6	743	134,6	796	102,3	338	0	60	المجموع*									
6,3	154	46,6	66	73,2	115	52,7	32	50	113	التعاون الإقليمي									
240,3	797	222,2	809	207,8	911	155	470	50	173	المجموع									
		27,47%		22,8 %		41,9 %		28,9 %		نسبة التسديد P/E									
برنامج MEDA2 2000-2006																			
2006		2005		2004		2003		2002		2001		2000							
P	E	P	E	P	E	P	E	P	E	P	E	P	E	التعاون الثنائي					
202,5	129	132,8	110	150,6	159	56,9	103,8	25,7	78	62,5	0	64,4	12,7	مصر					
60,6	69	43,1	58	50,6	35	46,9	42,4	49,7	92	10,9	20	83,7	15	الأردن					
50,7	32	27,4	27	40,9	18	24,1	43,7	5,7	12	2,0	0	30,7	0	لبنان					
261,5	168	212,7	135	157,7	151,8	102,4	142,7	102,3	122	41,1	120	39,7	140,6	المغرب					
26,9	22	25	22	18,2	53	10,1	0,7	8,5	36	1,9	8	0,3	38	سوريا					
89,4	71	79,1	118	74	22	69,3	48,7	92,5	92,2	69,0	90	75,7	75,7	تونس					
785,7	649	652,8	590	627,3	562,3	385,8	504,7	375,7	582,2	255,1	298	408,9	408,9	المجموع*					
105,4	167,7	128,1	144,6	173,8	135,3	111,9	110	78,3	29,4	62,7	305,3	51,8	159,8	التعاون الإقليمي					
891,7	816,7	780,9	734,6	801,1	697,6	497,6	614,7	454	611,6	317,8	603,3	317,9	568,7	المجموع					
		106%		115%		81%		74%		53%		56%		نسبة التسديد P/E					
MEDA1+MEDA2						نسبة التسديد E/P		2000-2006 MEDA2				نسبة التسديد E/P		-1995 MEDA1 1999					
E/P		P		E		E/P		P		E		E/P		P		E		التعاون الثنائي	
66,7 %		852,5		1278,5		117 %		695,4		592,5		23 %		157,1		686		مصر	
77,53 %		775,4		585,4		104 %		345,5		331,4		42,7 %		108,4		254		الأردن	
58,05 %		182,7		314,7		137 %		181,5		132,7		0,66 %		1,2		182		لبنان	
63,71 %		1045		1640,1		94 %		917,4		980,1		19,5 %		127,6		660		المغرب	
32,38 %		90,9		280,7		51 %		90,9		179,7		0,00 %		0,0		101		سوريا	
69,50 %		657,2		945,6		95 %		489,2		517,6		39 %		168,0		428		تونس	
64,71 %		4000		6181,1		93 %		3348,6		3595,1		25 %		651,3		2586		المجموع*	
61,35 %		934,4		1523		68 %		711,9		1052,1		47 %		222,5		471		التعاون الإقليمي	
64,04 %		4934		7704		87 %		4060		4647		29 %		874		3057		المجموع	

* بما فيها الجزائر والسلطة الفلسطينية، نسبة التسديد (E المبلغ المخصص أو المتعهد به / P المبلغ المسدد بشكل فعلي)

يسمح لنا تفحص بيانات الجدول، استخلاص أبرز ما ميز حصيلة التعاون المالي في إطار برنامجي MEDA والتي يمكن عرضها على النحو الموالي :

1-1- بالنسبة لحصيلة التعاون المالي في ظل تنفيذ برنامج MEDA I الذي غطى الفترة 1995-1999

بلغ إجمالي المخصصات المالية للدول المتوسطية العربية في إطار برنامج MEDA I ما يقارب 3057 مليون يورو من بينها 2586 مليون يورو كمساعدات مالية ثنائية موجهة لكل دولة و 471 مليون يورو لتمويل البرامج الإقليمية التي يشرف عليها الاتحاد الأوروبي في إطار سعيه لتحقيق الأهداف ذات البعد الإقليمي للشراكة الأوروبية المتوسطية. والملاحظ من خلال الجدول السابق، ثمة تفضيل لبلدان على حساب أخرى في توزيع المساعدات المالية لهذا البرنامج، حيث استحوذت كل من مصر وتونس والمغرب مجتمعة على قرابة 68 % من إجمالي المخصصة الموجهة للتعاون الثنائي، في حين لم يتم تستفيد دول متوسطية أخرى سوى من حصص هامشية لم تتعد 4% من مجموع هذه المخصصات على غرار سوريا التي لم تستفيد سوى من 3,9 % ولبنان من 7 % بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية التي قدر نصيبها من إجمالي الاعتمادات المالية للبرنامج بنسبة 4,3 %.

ومرد هذا الاختلاف في التخصيص الجغرافي لموارد الاتحاد ليس متعلقا بالأولويات الممنوحة لبعض الدول على حساب أخرى بقدر ما هو مرتبط بوتيرة الإصلاحات التي تم الشروع فيها ومدى تقدمها في بعض الدول الشريكة، فضلا عن مدى قدرتها على تقديم المشاريع المؤهلة للتمويل ونسب تقدم مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي بشأن عقد اتفاقيات الشراكة وهو ما يفسر استفادة بعض الدول الشريكة الموقعة عليها من تمويلات معتبرة كما هو الحال بالنسبة لكل من تونس والمغرب.¹

ورغم التطور المسجل في إجمالي المخصصات المالية السنوية بالنسبة لكل الدول ولو بدرجات متباينة، بانتقالها مجموعها من 173 مليون يورو سنة 1995 إلى 911 مليون يورو سنة 1997 و 797 مليون يورو سنة 1999، إلا أنها بقيت متواضعة بالنظر إلى احتياجات الدول المتوسطية الشريكة التي لم تحصل بشكل فعلي سوى على 29 % من القيمة الإجمالية لهذه المساعدات، ذلك أن المدفوعات الفعلية من هذه المخصصات لم تتجاوز 874 مليون يورو، ومنها 222,5 مليون يورو موجهة لدعم التعاون الإقليمي وهو ما يمثل 47 % من إجمالي هذه المخصصات و 651,3 مليون يورو وهو ما يمثل 25 % فقط من إجمالي المبالغ المالية الموجهة للدول الشريكة بشكل ثنائي. فنسب التسديد الفعلية للمخصصات المالية الموجهة لهذه الدول لم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 50 % كما هو الحال بالنسبة للأردن الذي استفاد من 42,7 % من مجموع المبالغ المالية المرشحة. أما بقية نسب التسديد لباقي الدول، فتراوح ما بين 20 % و 39 %، في حين أن هناك دول أخرى لم تحصل على أي مساعدات مالية طيلة هذه الفترة ونعني بها سوريا، أما لبنان فقد حصل على 0,66 % فقط من المبالغ المخصصة له. ويعود سبب ضعف المبالغ المالية المسددة فعليا مقارنة بما تم الالتزام به إلى:²

- ثقل وتعدد الإجراءات الإدارية الخاصة بآلية عمل البرنامج على مستوى المفوضية الأوروبية عند كل مرحلة من مراحل تمويل المشاريع .
- الشروط الموضوعية من قبل الاتحاد الأوروبي مقابل الحصول على التمويلات، والتي يعتبرها بعض الشركاء غير موضوعية تستجيب لمقاصد سياسية وليست اقتصادية على الإطلاق كالشروط المتعلقة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .
- عدم إنجاز بعض الدول الشريكة للمشاريع الممولة في إطار البرنامج في الآجال المحددة لها و عدم تحقيق للأهداف المتفق على تحقيقها وهو ما يكون له تأثير سلبي على عمليات التمويل المستقبلية التي يمكن أن يستفيد منها الشريك لتنفيذ مشاريعه، أو عدم ترشيح أصلا مشاريع لتمويلها .

وانطلاقا من تواضع المخصصات المالية الموجهة للدول الشريكة وضعف المبالغ المسددة لها بشكل فعلي والتي لم تكن متوافقة ومماثلة لما هو مبرمج، يمكن القول أن مساهمة الاتحاد في تغطية الاحتياجات المالية لمجالات التعاون الاقتصادي المدرجة في اتفاقيات الشراكة الثنائية أو على المستوى الإقليمي ترقى بدورها إلى المستوى المطلوب في نظر الشركاء كما هو مبين في الجدول الموالي.

¹ : LEVEAU Rémy (2000), *Op.Cit.*, p52.

² : CAUPIN Vincent (2005), *Op.Cit.*, p26.

الجدول رقم 59 : مجالات التعاون الاقتصادي* الممولة في إطار برنامج MEDA1 في بعض الدول المتوسطية الشريكة

مجالات التعاون الاقتصادي الرئيسية	الدولة الشريكة	المبلغ المخصص للتمويل مجال التعاون (المليون يورو)	الحصة مخصصات البلد من برنامج MEDA	المشاريع الممولة ضمن نطاق المجالات الرئيسية (القيمة بالمليون يورو)
دعم وتسهيل تنفيذ برامج التعديل الهيكلي	الأردن	180	70,8%	تسهيل برنامج التعديل الهيكلي الأول (100)، والثاني (80)
	لبنان	50	27,4%	تسهيل تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (50)
	المغرب	120	18,2%	تسهيل تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (120)
دعم التحول الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص	تونس	220	51,4%	برنامجي دعم الإصلاحات الاقتصادية FAS (100)، و FASII (80) وبرنامج دعم إصلاح نظام التأمين الصحي (40)
	مصر	320,8	46,8	دعم برنامج تطوير الصناعة (250)، تحسين فوائده قروض البنك الأوروبي للاستثمار (41,8)، والرأسمال الخطر (29).
	الأردن	57	22,4	برنامج تطوير القطاع الخاص (7)، وقطاع الصناعة (40)، وتمويل موارد الرأسمال الخطر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (10)
	لبنان	107	58,8%	دعم برنامج تطوير الصناعة (11)، إصلاح الإدارة العمومية (38)، تحسين نسب فوائد قروض البنك الأوروبي للاستثمار الموجهة لتمويل مشاريع البيئة والتطهير (40)، وتطوير التخطيط في مجال الاستثمار (21).
	المغرب	173,5	26,4%	دعم برنامج تاهيل قطاع التكوين المهني (38)، ونظام الجودة (15,7)، والخصوصية (10) والجمعيات المهنية (5)، ومؤسسات التمويل والضمان (30)، وإنشاء مركز الأوربي المغربي للأعمال (30)، وبرنامج رأسمال الخطر الخاص بالبنك الأوروبي للاستثمار (45).
	تونس	119	27,8%	دعم قطاع التكوين المهني (45)، وبرنامج إعادة هيكلة وخصوصية المؤسسات العمومية وجذب الاستثمار الأجنبي (44)، تحسين تنافسية الاقتصاد التونسي (10)، وإنشاء المركز الأوربي - التونسي للأعمال (20).
	سوريا	92	93,4%	تطوير الإدارة المحلية (18) ووزارة المالية (10,5)، دعم قطاع الاتصال (5,5)، الطاقة (11)، تطوير المؤسسات ومناخ الأعمال (47).
	السلطة الفلسطينية	90,5	81,5%	تحسين نسب فوائد قروض بنك الاستثمار الأوربي (19,3)، تجهيز مطار غزة (25)، دعم القطاع الخاص (3)، القطاع المالي (13)، مجالات أخرى كقطاعات الجمارك، الخبز... (30,2).
	مصر	365	53,2%	دعم إصلاح القطاع الصحي (110)، والتعليم (100)، ودعم الصندوق الاجتماعي للتنمية
	الأردن	17,1	6,8%	تحسين نسب فوائد قروض البنك الأوروبي للاستثمار الموجهة لمشاريع الري والتطهير (13,2)، تطوير قطاع السياحة والحفاظ على التراث الثقافي (3,9).
دعم التوازن الاقتصادي الاجتماعي	لبنان	25	13,8%	دعم صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (25)
	المغرب	363,3	55,4%	التنمية الريفية (28,4) وتطوير المناطق الغاية (24)، تطوير مشاريع الري والتطهير (96,3)، تسيير القطاع الصحي (20)، وقطاع التربية (40)، والصيد البحري (21)، قطاعات اقتصادية واجتماعية أخرى (133,3).
	تونس	89,4	20,8%	التنمية الريفية (50)، التشغيل (9,6)، البيئة مع تحسين نسب فوائد القروض البنك الأوروبي للاستثمار الموجهة للقطاع (39,8)
	سوريا	6,5	6,5%	تطوير السياحة (3)، قطاعات الغابات (3,5)
	س. الفلسطينية	20,5	18,5%	تغطية بعض نفقات وزارة التعليم (20)، مراقبة نشاطات الاستيطان (0,5)

* بما فيها المجالات ذات الطابع الاجتماعي.

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- Commission Européenne (2000), *Rapport annuel du programme MEDA l'année 1999*, présenté par la commission au Conseil et au parlement européen, COM (2000) -472-Final, Bruxelles pp 27,32,36,38-39, 42-46, 50, 53-56.

فكما هو معلوم كان الهدف من التعاون الاقتصادي بين الطرفين الأوروبي وكل دولة متوسطية شريكة دعم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت العديد من هذه الدول في تطبيقها سواء تعلق الأمر بالإصلاحات الهادفة إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات بعض الدول كالمغرب، تونس ولبنان التي طبقت برامج المتعلقة بالتعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي أو التدابير الهادفة إلى إنجاح اندماجها في منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية كبرامج التأهيل الصناعي التي ترمي إلى تحسين أداء المؤسسات، سواء تعلق الأمر بتحسين الإنتاجية أو بالمنافسة على مستوى السوق المحلي أو الخارجي، والتي تتطلب شروطاً لنجاحها، ويمثل الشرط المالي أهمها، زيادة على وجود موارد بشرية كفؤة، وتحكم في التكنولوجيا، وهياكل الدعم والمساندة. لذا، لم يخرج نطاق تمويل برنامج MEDA لمختلف البرامج والمشاريع المدرجة في سياق التعاون الاقتصادي عن المجالات الرئيسية الثلاثة الواردة في الجدول أعلاه، والمتمثلة في دعم وتسهيل تنفيذ برامج التعديل الهيكلي في بعض الدول الشريكة، ودعم إصلاحات التحول الاقتصادي مع التركيز على تطوير وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وأخيراً المساهمة في دعم المشاريع التي تهدف لتحقيق التوازن الاقتصادي- الاجتماعي وتشمل قطاعات اقتصادية واجتماعية.

ويشير الجدول بوضوح إلى محدودية مساهمة الاتحاد الأوروبي في مختلف المشاريع والبرامج التي تضمنتها مجالات التعاون الرئيسية، فعلى صعيد دعم برامج التعديل الهيكلي في الدول الشريكة المتوسطية التي قامت بتنفيذ هذه البرامج خصوصاً في الفترة الممتدة من منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات، نلاحظ بأن مساعدة الاتحاد لتجاوز آثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية لم تكن في مستوى تطلعات الشركاء المتوسطيين رغم أن مخصصاتها المالية شكلت في بعض الدول أكثر من نصف المبالغ المالية المخصصة لها في إطار برنامج MEDA كالأردن الذي استفاد من برنامجي تسهيل تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي بقيمتي 100 و 80 مليون يورو على التوالي وهو ما يمثل نحو 71% من إجمالي اعتماداته المالية في إطار MEDA وتونس بمبلغ مالي قدره 220 مليون يورو (51,4% من مخصصات MEDA)، والمغرب 120 مليون يورو (18,2% من مخصصات MEDA).

ونفس القول السابق، ينطبق على صعيد دعم التحول الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص، أين بقي دعم الاتحاد لبرامج

ومشاريع هذا المجال من التعاون متواضع ومحدود خصوصا في الجانب التمويلي. فإذا أخذنا مثلا برامج تطوير القطاع الخاص ومناخ الأعمال وإعادة هيكلة المؤسسات، نجد أن مساهمة الاتحاد الأوروبي فيها لم تتجاوز 7 مليون يورو في الأردن و10 مليون يورو في المغرب، 44 مليون يورو في تونس وبرمجة 47 مليون يورو لسوريا التي لم تحصل أصلا على هذه المساعدة. وكذلك الأمر نفسه بالنسبة لدعم قطاعات أخرى منها ما هو معني مباشرة بانعكاسات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر على غرار القطاع الصناعي، فمصر على سبيل المثال لم تحصل سوى على 250 مليون يورو لدعم برنامج تطوير القطاع لديها، وكذلك هو الأمر بالنسبة للأردن الذي تحصل على 40 مليون يورو ولبنان 11 مليون يورو. في حين ذهب حيز هام من الدعم الأوروبي لتحسين نسب فوائد قروض سابقة منحها البنك الأوروبي للاستثمار، وإصلاح بعض المؤسسات والهيئات الإدارية التي تشرف على إدارة بعض جوانب الشأن الاقتصادي (الجمارك، وزارت مالية، إنشاء مراكز أعمال....).

أما على صعيد الدعم المقدم لمجالات دعم التوازن الاقتصادي - الاجتماعي، والذي يشمل العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية كمشاريع البيئة والتعليم والصحة، السياحة والتنمية الريفية..، فبقي دون المستوى المطلوب في نظر الشركاء المتوسطيين، لأن المساهمة بمبالغ أقل مما يمكن وصفها بأنها رمزية تصل حتى 3 مليون يورو في بعض القطاعات غير كافية بشكل قطعي لتطويرها، ومن ثم إحداث الآثار الايجابية التي نفذت من أجلها.

1-2- بالنسبة لحصيلة التعاون المالي في ظل تنفيذ برنامج MEDA II الذي غطى الفترة 2000-2006

رغم محاولة الاتحاد الأوروبي استدراك النقائص المسجلة في البرنامج السابق من خلال إدخال بعض التعديلات الطفيفة في آلية عمل البرنامج كإعطاء بعض صلاحيات المتابعة وتسيير المشاريع على مستوى الدول بواسطة بعثات الاتحاد الأوروبي في الدول الشريكة¹، فضلا عن رفع قيمة الغلاف المالي المخصص للبرنامج بنسبة 52% مقارنة بما خصص في البرنامج السابق، بانتقال المبلغ الإجمالي للمخصصات المبرمجة للشركاء المتوسطيين (الدول العربية المتوسطة) من 3057 مليون يورو إلى 4647 مليون يورو منها 3595 مليون يورو تخص التمويل الثنائي و 1052 مليون يورو خصصت لدعم مجالات التعاون على المستوى الإقليمي. فضلا عن تحسين نسب التسديد الفعلية لمخصصات كل بلد من البرنامج، والتي تجاوزت لدى بعض الشركاء 100% (مصر، الأردن، لبنان) أي تم منحهم مساعدات أكبر من مخصصاتهم السنوية نظرا لموافقة المفوضية الأوروبية على تمويل المشاريع التي تم ترشيحها في السابق من قبل بالإضافة إلى ترشيح مشاريع جديدة، في حين تراوحت لدى بقية الدول ما بين 93% و 95% باستثناء سوريا التي سجلت أدنى نسبة تسديد وهي 51%.

إلا أن حصيلة التعاون المالي والاقتصادي في ظل تنفيذ هذا البرنامج، كانت مثل سابقتها سواء من حيث تواضع المخصصات السنوية لكل شريك التي بقيت متواضعة ولا تغطي جميع احتياجاتهم من التمويل والتي تراوحت ما بين 132,5 مليون يورو التي وجهت للبنان و 980 مليون يورو التي برمجت للمغرب خلال الفترة التي غطاها البرنامج، أو من حيث استمرار تفضيل دول على حساب أخرى في توزيع المساعدات المالية لهذا البرنامج كما يظهر ذلك في استحواد عدد محدود منها على حصة هامة من المساعدات المالية كما هو الحال بالنسبة لتونس والمغرب اللتان حصلتا معا على نحو 41% من الغلاف المالي للبرنامج. فضلا عن محدودية مساهمة الاتحاد الأوروبي في مرافقة اقتصاديات الدول المتوسطة الشريكة في إطار التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة، رغم تخصيص ما بين 85% و 99% من المخصصات المالية الثنائية لبرنامج MEDA I لدعم مختلف مجالات التعاون كما يظهر ذلك في الجدول الموالي.

الجدول رقم 60 مجالات التعاون الاقتصادي* الممولة في إطار برنامج MEDA 2 في بعض الدول المتوسطة الشريكة مليون يورو

التعاون الثنائي	دعم الإصلاحات الاقتصادية	الهيكل القاعدية	قطاعات ذات طابع اجتماعي وإنساني	قطاع الزراعة	الموارد الطبيعية	قطاعات اقتصادية واجتماعية أخرى	نصيب مجالات التعاون الاقتصادية والاجتماعية من إجمالي مخصصات برنامج MEDA II لكل بلد
مصر	180	181,7	141	18	10	11,8	91,5%
الأردن	205	7	72	0	0	5,8	87,4%
لبنان	46	23	33	10	0	0,7	84,9%
المغرب	282,8	422	100,5	0	52,8	0,8	87,6%
سوريا	65	34	75	0	0	3,8	98,9%
تونس	279,1	46,3	148	0	0	0,7	91,6%
المجموع**	1478	717,7	649,5	28	62,8	34,7	

* بما فيها المجالات ذات الطابع الاجتماعي. ** المجموع بما فيه السلطة الفلسطينية.

المصدر: European Commission(2009), *Evaluation of the Council Regulation N°2698/2000 (MEDA II) and Its implementation*, Final report-Volume I :Main Report, June, Bruxelles, p21.

يظهر الجدول السابق مجالات التعاون الرئيسية (الاقتصادية والاجتماعية) للدول العربية الشريكة مع الاتحاد الممولة بواسطة برنامج MEDA II، والذي يبين مدى تواضع حجم التعاون الاقتصادي للاتحاد مع شركائه المتوسطيين، فليس من المعقول دعم الإصلاحات المنفذة في 7 دول شريكة مجتمعمة بقيمة مالية لا تتجاوز 1480 مليون يورو وتقييم تتراوح على مستوى كل بلد ما بين 46 مليون يورو كما هو الحال بالنسبة للبنان و 283 مليون يورو المخصصة لدعم الإصلاحات الاقتصادية في المغرب، ونفس القول ينطبق على بقية مجالات التعاون الأخرى التي كان دعم الاتحاد الأوروبي لها رمزيا، ولا يسمح بتحقيق الأهداف المرجوة من وراء تنفيذ مختلف المشاريع المدرجة في ضمن نطاق هذه المجالات. أين نلاحظ مثلا أن قطاع الزراعة الذي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية في العديد من

¹ : KHADER Bichara (2008), *Op.Cit*, p 57.

الدول المتوسطية لا يحظى سوى 28 مليون يورو موزعة ما بين مصر التي تحصلت خلال فترة تنفيذ البرنامج على 18 مليون يورو، في حين وجهت 10 ملايين الباقي لدعم قطاع الزراعة في لبنان. ونفس القول ينطبق على دعم القطاعات الاجتماعية في هذه الدول التي هي أصلاً تعاني من تدهور حاد في الوضع الاجتماعي مع

ضعف أداء القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم...، أين لم يتم تخصيص سوى 650 مليون يورو للدول العربية الشريكة مجتمعة. على العموم، تم تخصيص في إطار البرنامجين معا (الفترة 1995-2006)، ما قيمته 7704 مليون يورو كمساعدات مالية 64 % منها تسديدها بشكل فعلي، وهي موزعة ما بين 6181 مليون يورو الموجهة للتعاون المالي الثنائي (سدد 64,71 % منها بشكل فعلي) و934 مليون يورو تم تخصيصها لبرامج التعاون الإقليمي (سدد 61,35 % منها بصورة فعلية). وهي مساعدات كانت غير كافية لتخفيف أعباء عملية الانفتاح الاقتصادي للدول الشريكة وإنجاح عملية انضمامها لمنطقة التبادل الحر، ومن ثم كان من غير المنطقي انتظار ما يقدمه لها الأوروبيين من مساعدات مالية كي تقوم بالتدابير الهادفة إلى تصحيح اقتصادياتها وإعادة تأهيلها، لان نجاحها في آخر المطاف وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي يبقى متوقفا على مدى فعالية مختلف السياسات والمتبعة من قبلها لوحدها، ولا يتوقف على حجم المساعدات المالية التي تتلقها من الغير.

فالاتحاد الأوروبي كما ذكرنا آنفا غالبا مع يتعامل في شركائه بما تقتضيه مصالحه، وهو ما يظهر جليا عند مقارنة مبالغ المساعدات المالية المخصصة لدول الشراكة الأوروبية المتوسطية بما تم تخصيصه للدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2004، من مساعدات مالية سواء في مرحلة ما قبل الانضمام (الفترة 1990-1999 و2000-2003) والتي كانت مبرمجة في ثلاث برامج وهي SAPARD، PHARE و ISPA، أو في مرحلة ما بعد الانضمام. ففي مرحلة ما قبل الانضمام قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية لدعم المؤسسات الديمقراطية والإدارة العامة في الدول المرشحة في إطار برنامج PHARE قدرت بأكثر من 7,971 مليار يورو خلال الفترة 1990-1999 و 2,4 مليار يورو خلال الفترة 2000-2003، وفي نفس الفترة السابقة منح أيضا أكثر من 8 مليار يورو لدعم الزراعة والتنمية الريفية لهذه الدول في إطار برنامج SAPARD و1,6 مليار يورو لدعم الهياكل القاعدية للنقل والبيئة في إطار برنامج ISPA.

فهذه الأرقام تكشف لنا بوضوح عن أولويات الاتحاد الأوروبي في مجال المساعدات المالية الخارجية في تلك الفترة، والتي انصبحت على عملية التوسيع لما لها من تكاليف مالية كبيرة بالنظر إلى عدد الدول المعنية بهذه العملية والمستويات الاقتصادية والاجتماعية المشابهة إلى حد كبير لدى البعض منها مع مستوى بعض الشركاء المتوسطيين، والتي هي بحاجة بدورها إلى منح ومساعدات الاتحاد الأوروبي بغية تأهيل اقتصادياتها وجعلها في مستوى مشابه أو مقارب لمستوى دول الاتحاد. لذلك فقد قدم مساعدات مالية قدرها 40,852 مليار يورو لهذه الدول خلال الفترة للفترة 2004-2006 (مرحلة الانضمام) موزعة بين الدول المنضمة وفي المجالات المبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم 61 : المساعدات المالية المخصصة خلال الفترة 2004-2006 للدول المنضمة سنة 2004 إلى الاتحاد الأوروبي

المالطة	قبرص	استونيا	سلوفينيا	ليتوانيا	سلوفاكيا	لاتفيا	التشيك	المجر	بولندا	المجموع
28	115	254	401	401	628	725	1 120	1 483	4 636	9 792
79	101	618	405	1 036	1 560	1366	2 328	2 847	11 369	21746
20	48	127	222	175	329	539	419	559	1 817	4 256
										1 673
233	338	22	233	26	86	48	746	211	1 443	3385
361	602	1 021	1 262	1 638	2 603	2 677	4 613	5 100	19 265	40 851

المصدر :

Direction des Relations économiques extérieures DREE (2004), *Elargissement de l'Union Européenne : Un nouveau marché*, Rapport de Ministère de l'Economie, des Finances et de l'Industrie, Paris, p11.

2- حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي في ظل تنفيذ الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (2007-2013)

رأينا في وقت سابق، أن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IIEVP التي تعد أداة المساعدة المالية للسياسة الجوار المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي بعد عملية توسيعه سنة 2004 بغية لتنظيم علاقاته مع الدول الواقعة على حدوده الشرقية بعد التوسع والدول المتوسطية الشريكة، لذلك لم يعد لمسار الشراكة الأوروبية المتوسطية أدواته المالية الخاصة بها بعد دمج كل من برنامجي MEDA و Tacis الخاص بدول الشراكة الشرقية في أداة واحدة هي IIEVP، والتي استمر العمل من سنة 2007 لغاية نهاية سنة 2013. وقد بلغت المخصصات المالية الإجمالية لهذه الآلية نحو 12,906 مليار يورو، كان نصيب الدول المتوسطية الشريكة منها 9,051 مليار يورو وهو ما يعادل 70,12% من إجمالي هذه المخصصات، و 3,8846 مليار يورو وجهت لصالح دول الشراكة الشرقية، أما 463,1 مليون يورو المتبقية فقد تم تخصيصها لتمويل مشاريع التعاون عبر الحدود.

وللتعرف على حصيلة التعاون المالي والاقتصادي في ظل تنفيذ الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، سنستعين بالبيانات التي يوفرها الجدول الموالي، والتي توضح حجم المساعدات المالية السنوية والإجمالية المخصصة للدول المتوسطية الشريكة على المستوى الثنائي والإقليمي، والتي تم تسديدها من طرف الاتحاد الأوروبي بشكل فعلي.

¹ :CIHEAM (2004), *Agri-med : Agriculture, pêche, alimentation et développement rural durable dans la région méditerranéenne- Rapport annuel 2004*, Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes- CIHEAM , Paris, p46.

الجدول رقم 62 : المساعدات المالية المقدمة في إطار الأوروبية للجوار والشراكة IIEVP للدول الشريكة (الفترة 2007-2013)

SUD IIEVP الآلية الأوروبية للجوار والشراكة 2013-2007 الموجهة لدول الجنوب														
2013		2012		2011		2010		2009		2008		2007		التعاون الثاني
P	E	P	E	P	E	P	E	P	E	P	E	P	E	
28,2	47	93,2	250	39,1	92	106,2	192	151	140	148,1	149	170,3	137	مصر
3,6	2	3,5	2	4,5	2	3,5	2	2,5	1,5	2,7	2	2,8	2	اسرائيل
96,6	139,6	91,6	120	76,3	116	92	70	49	68	63,6	65	46,1	62	الأردن
79,3	143	29,3	92	14,1	33	26,1	44	24,6	43	43,5	50	32,6	50	لبنان
84,1	334,9	110,1	207	151,5	156,6	170,1	158,9	200,7	145	224,9	228,7	227,5	190	المغرب
29,4	51	1,8	48,4	18,8	10	18,4	50	31,2	40	26,5	20	34,1	20	سوريا
80,3	135	145,2	130	114,3	180	68,5	77	74,4	77	56	73	97,9	103	تونس
752	1246,2	772,6	1172	791,8	1081,3	838,9	1042,8	910,3	902,7	1038,5	1011,2	1043,9	1075,7	المجموع*
97,1	323,1	118,3	301	115,6	233,3	156,8	165,6	99,8	196,7	97,7	146,5	106,9	152,7	التعاون لإقليمي
849,1	1569,3	891	1473,5	907,3	1314,7	995,7	1208,4	1010,1	1099,4	1136,2	1157,6	1150,8	1228,4	المجموع
54%		60, %		70%		82%		92%		98%		93%		

إجمالي المساعدات المالية المقدمة خلال الفترة 2013-1995 (MEDAI et II + IIEVP)			نسبة التسديد E/P	2013-2007 IIEVP		التعاون الثاني
E/P	P	E		P	E	
69,5%	1588,5	2285,5	73%	736	1007	مصر
--	--	--	170%	23	13,5	اسرائيل**
105,3%	1290,5	1226	80%	515,1	640,6	الأردن
56,15%	432,2	769,7	54,8%	249,5	455	لبنان
72,1%	2231,9	3071,2	81,2%	1168,9	1431,1	المغرب
48,3%	251,2	520,1	67%	160,3	239,4	سوريا
75,2%	1293,8	1720,6	82,15%	636,6	775	تونس
74,05%	10147,9	1370 4,4	81,72%	6147,9	7523,3	المجموع
56,75%	1726,5	3041,9	52,15%	792,1	1518,9	التعاون الإقليمي
70,9%	11874	16755,2	76,7%	6940	9051,2	المجموع

* بما فيها الجزائر ، ليبيا والسلطة الفلسطينية ** لم تكن معنية ببرنامج MEDA.

تذكير

مجموع 2013-2007	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	إجمالي المخصصات الموجهة لدول الشراكة الشرقية
3884,6	827,9	728,7	569	486,9	429,3	446,7	369,2	مخصصات التعاون عبر الحدود
463,1	82,6	95,2	83,5	68,4	69,2	60	4,2	إجمالي المخصصات المالية ل IIEVP
12906,7	2403,6	2198,2	1869,5	1687,5	1523,2	1596	1624,6	حصة الدول المتوسطة من إجمالي مخصصات IIEVP %
70,12%	65,3%	67%	70,3%	71,6%	72,1%	72,5%	75,6%	

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

بيانات الجدول رقم 59.

- Commission Européenne (2014), *Instrument européenne de voisinage et de partenariat 2007-2013 : Aperçu des activités et des résultats*, Direction Générale de développement et coopération - EuropeAid , Bruxelles, pp74 et 76.

من خلال تتبع بيانات الجدول، يمكن القول أن الأمور لم تتغير كثيرا مقارنة بما كان في السابق، فيما يتعلق بحصيلة التعاون المالي في إطار تنفيذ آلية الجوار والشراكة التي عوضت كما ذكرنا برامج MEDA، سواء على مستوى قيمة المخصصات المالية سواء الثنائية أو الإقليمية التي بقيت متواضعة، أو التوزيع الجغرافي لهذه المخصصات، أو على مستوى تباين نسب التسديد الفعلية لهذه المخصصات.

فعلى صعيد قيمة المخصصات المالية الموجهة للتعاون الثنائي، فرغم الارتفاع الطفيف المسجل في قيمة المساعدات المالية المخصصة سنويا لمختلف الدول الشريكة مقارنة ببرنامج MEDA، غير أن تبقى دائمة متواضعة والتي لم تتجاوز حدود 400 مليون يورو سنويا، ليس من أجل تمويل مختلف المشاريع التنموية في الأراضي الفلسطينية وإنما كانت في حقيقة الأمر موجهة لتغطية النفقات الجارية للسلطة. حيث استمر تخصيص مبالغ مالية لم تتعد 100 مليون يورو سنويا لبعض الدول الشريكة كما هو الحال بالنسبة لسوريا ولبنان. أما إسرائيل فهي حقيقة لم تتلق سوى 23 مليون يورو بشكل فعلي من المساعدات باعتبارها دولة متقدمة في نظر الاتحاد الأوروبي الذي تتسم علاقاتها معه بطابع خاص كما يظهر ذلك في انخراطها في العديد من البرامج الداخلية للاتحاد الأوروبي (برامج التعاون في مجالات علمية متطورة واقتصادية....) و تتمتعها بترابها الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وفقا ما تنص عليه سياسة الجوار الأوروبية التي سبق وأن أشرنا إليها في وقت سابق.

كما نلاحظ أيضا استمرار التوزيع غير المتكافئ لهذه المخصصات بين الدول ، حيث كانت الأولوية للدول التي انخرطت بشكل فعلي في سياسة الجوار، بعد اقرار خطط عملها *Plans d'Actions* التي تحدد الأولويات والمجالات والأهداف التي يتعين تحقيقها خلال فترة تنفيذها، والتي تعتبر أهم أداة لتنفيذ سياسة الجوار كما أشرنا إلى ذلك سابقا، لذلك نجد مصر ، تونس ، المغرب والأردن وخصوصا السلطة الفلسطينية كانت الدول التي استحوذت على معظم هذه المساعدات، إذ نجد المغرب، تونس ومصر قد خصص لها مجتمعة أزيد من 42 % من إجمالي المخصصات المالية، في حين كان نصيب السلطة الفلسطينية لوحدها ما يقارب 33,5 % من مجموع المخصصات المالية الثنائية لهذه الآلية. أما فيما يتعلق بنسب التسديد الفعلية لهذه المخصصات، فتجاوزت في كل الدول نسبة 50% ، مع اختلافها بين دولة وأخرى، حيث تراوحت ما بين 55% و 67% في كل من لبنان وسوريا، وبين 73% و 93% في كل من مصر، الأردن، تونس والمغرب.

أما بالنسبة لنسبة التسديد الفعلية للمخصصات المالية الموجهة بشكل ثنائي للدول المتوسطية الشريكة مجتمعة، فوصلت إلى حدود 82% وهي أقل من تلك المحققة في برنامج MEDAII والتي بلغت 93%، ولكنها أكبر إذا أخذنا نسبة التسديد الفعلية لمجموع البرنامجين MEDAI و MEDAII والتي بلغت 64,71%. في حين قدرت نسبة التسديد الفعلية الخاصة بالتعاون الإقليمي 52%، أما نسبة التسديد الفعلية لإجمالي المخصصات المالية الثنائية والإقليمية فقد قدرت بـ 76,7% وهي نسبة أقل من نسبة التسديد الفعلية لبرنامج MEDA II التي قدرت بـ 87% وأكبر من نسبة التسديد الإجمالية لبرنامجي MEDA I و MEDA II معا والبالغة 64%. ورغم تخصيص ما بين 64% و 91% من مجموع المخصصات المالية لكل بلد لتمويل مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن مساهمة الاتحاد الأوروبي في دعم مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتوسطية شريكة بقيت بدورها متواضعة بفعل ضعف الدعم المالي المقدم من قبله لتمويلها كما يتبين لنا ذلك من خلال بيانات الجدول الموالي.

الجدول رقم 63 : مجالات التعاون الاقتصادي* الممولة في إطار برنامج IEVP في بعض الدول المتوسطية الشريكة

البلد	مجالات التعاون الممول بواسطة IEVP	حصة مجال التعاون من مخصصات التمويل لبرنامج IEVP	نصيب مخصصات التمويل لمجال التعاون من إجمالي مخصصات البلد من برنامج IEVP (%)	نصيب مجالات التعاون الاقتصادية والاجتماعية من إجمالي مخصصات برنامج IEVP (%)
مصر	تطوير تنافسية الاقتصاد المصري	408	40,75%	91,2%
	دعم مجالات الطاقة والموارد البشرية	508	50,45%	
الأردن	تطوير التجارة والاستثمار	118	18,40%	66,3%
	دعم مسار التنمية في الأردن	156	24,4%	
	دعم الاستقرار المالي وتقريب التشريعات الاقتصادية	151	23,5%	
لبنان	دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية	177	38,9%	63,72%
	دعم جهود إعادة الأعمار	113	24,82%	
المغرب	دعم قطاعات اجتماعية	412	28,38%	87,85%
	دعم الأطر التشريعية والمؤسسية	422	29,10%	
	دعم قطاعات اقتصادية	298	20,82%	
تونس	مشاريع بيئية	137	9,55%	65,7%
	تعزيز تنافسية المؤسسات قطاعي الصناعة والخدمات	180	23,22%	
	مجال التشغيل والحماية الاجتماعية	56	7,21%	
	قطاعات التنمية المستدامة	121	15,63%	
	مجالات اقتصادية أخرى	152	19,64%	

* بما فيها المجالات ذات الطابع الاجتماعي. المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- Commission Européenne (2014), *Op.Cit.*, pp20-21, 24, 26, 28, 31,35-36.

3- حصيلة التعاون المالي في إطار البنك الأوروبي للاستثمار

رأينا سابقا أن البنك المعني، بقي يعتمد على آلية القروض المسيرة في تأمين التمويل لمختلف المشاريع المدرجة ضمن مجالات التعاون المنصوص عليه في اتفاقيات الشراكة طيلة الفترة 1995-2002، المعمول بها منذ اتفاقيات التعاون السابقة. وفي هذا الإطار التزم البنك بمنح الدول المتوسطية الشريكة قروضا وفق شروط خلال الفترة السابقة بـ 6471,6 مليون يورو، وكانت دول المغرب العربي الثلاثة الشريكة ومصر أكثر الدول استفادة من هذه القروض على اعتبار أنها تلقت مجتمعة نحو 80% من القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة للدول المتوسطية (العربية الشريكة)، حيث تراوحت قيمة هذه القروض ما بين 230 مليون يورو و 1484 مليون يورو كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 64 : القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار لبعض الدول المتوسطية الشريكة خلال الفترة 1995-2002

المجموع	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	سوريا	تونس	س.الفلستينية	المجموع
القروض الممنوحة (مليون يورو)	1174,8	1484,3	363,2	375	1359,3	290	1195,3	230	6471,6
حصة البلد من إجمالي القروض %	18,2%	23%	5,6%	5,8%	21%	4,5%	18,5%	3,6%	100%

المصدر : CAUPIN Vincent (2005), *Op.Cit.* , p27.

وفي سنة 2002، تم استحداث آلية التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة FEMIP التي أضحت أداته المالية الرئيسية لتمويل المشاريع في الدول المتوسطية الشريكة، والتي تتضمن كما ذكرنا آنفا جميع التسهيلات المالية المقدمة لها، والتي تتوزع ما بين خيارات التمويل كتقديم القروض وخطوط الائتمان والضمانات، والخدمات الاستشارية التي تستهدف ضمان نجاح المشاريع وإقامة المؤسسات. وقد بلغت قيمة التمويل المقدم في إطار FEMIP خلال الفترة 2002-2013، نحو 14,8 مليار يورو من خلال تمويل 208 عملية شملت 9 دول متوسطية شريكة في حين تم تخصيص خلال نفس الفترة 130 مليون يورو للخدمات الاستشارية الفنية من أجل المساهمة في تنفيذ المشاريع.¹ أما في سنة 2014 فقد ارتفع حجم التمويل بما يقارب 2,877 مليار يورو، وبذلك تصل القيمة الإجمالية للتمويلات FEMIP خلال الفترة 2002-2014 إلى 17,677 مليار يورو .

¹ : البنك الأوروبي للاستثمار (2013)، التقرير السنوي لـ فيميب - سنة 2013، لوكسمبورغ، ص 11.

الجدول رقم 65: التمويلات المقدمة للدول المتوسطية الشريكة في إطار آلية FEMIP خلال الفترة 2002-2014.

البلد	قطاعات أخرى	التنمية الحضرية	الصحة	التعليم	الطاقة	هياكل القاعدية	القطاع المالي	المياه والصرف الحي والغيايات الصلبة	الصناعة	خطوط الائتمان	النقل	المجموع	نصيب البلد من التسهيلات
الجزائر					500	230	10		81			821	4,70 %
مصر		45			2512		28	259	546	275	540	4205	24,14%
اسرائيل	11				250			607	89	75		1032	5,92%
الأردن				40	153		15	166	81	50	63	568	3,33%
لبنان							27	175		642	135	979	5,62%
المغرب	14	260	70	230	1360	100	55	200	504	50	1692	4535	26,04%
س. فلسطينية					45		16					61	0,35%
سوريا	100			130	675	25	2	125	105	120	50	1332	7,64%
تونس	14	56	110	70	1266		7	101	446	827	986	3883	22,30%
المجموع (9 دول)	139	361	310	340	6761	355	160	1633	1852	2039	3466	17416	100%
التعاون الاقليمي							231			30		261	
المجموع	139	361	310	340	6761	355	391	1633	1852	2069	3466	17677	
نصيب القطاع من مخصصات FEMIP	0,9 %	2%	1,8%	1,9%	38,3%	2%	2,2%	9,3%	10,5%	11,7%	19,6%	100%	

المصدر : البنك الأوروبي للاستثمار (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 9.

من خلال التوزيع القطاعي لتمويلات FEMIP المبين في الجدول أعلاه، نلاحظ توجيه أكثر من 89,4 % من هذه التمويلات نحو قطاعات : الطاقة التي استحوذت على 38 % من إجمالي التمويل المقدم في إطار هذه الآلية، والنقل بـ 19,6 % ، الصناعة بـ 10,5 % وقطاعات الري والتطهير ومعالجة النفايات الصلبة بـ 9,3 % ، بالإضافة إلى خطوط الائتمان المقدمة للبنوك التجارية الشريكة أو مؤسسات التمويل الإنمائي بهدف تعزيز قدراتها الاقراضية لصالح المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والتي شكلت نحو 11,7 % من إجمالي تمويلات FEMIP. في حين وجهت الحصة المتبقية منها نحو قطاعات التنمية الحضرية، الصحة ، التعليم، الهياكل القاعدية وكذا القطاع المالي .

أما على صعيد التوزيع الجغرافي لهذه التمويلات، فيأتي المغرب في مقدمة الدول الشريكة الأكثر استفادة من تمويلات FEMIP التي ذهب نحو 26% منها لتمويل مختلف المشاريع والبرامج في هذا البلد، لتأتي بعده مصر بحصة ناهزت 24 % ثم تونس بـ 22,3 % وهو ما يعني استحواذ البلدان الثلاثة مجتمعة على قرابة 73 % من إجمالي تمويلات هذه الآلية. في حين تتوزع الحصة المتبقية على بقية الدول المتوسطية الشريكة بحصص متراوحة ما بين 3,3 % و 7,6 % .

4- تقييم حصيلته تدفقات الاستثمار. أ. المباشر إلى الدول الشريكة في ظل اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

تحتل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخصوصا بالنسبة للدول النامية بما فيها الدول المتوسطية الشريكة، مكانة هامة في اقتصادياتها خصوصا في ظل عدم كفاية مصادر التمويل المحلية لديها ومخاطر الاعتماد على الاستدانة الخارجية وما خلفته من أعباء كبيرة عليها، و لما تحمله من مزايا اقتصادية واجتماعية للبلد المضيف انطلاقا من مساهمتها في دعم وتطوير مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية ورفع معدلات التشغيل، فضلا عن كونها وسيلة لنقل التكنولوجيا وأداة لتطوير أساليب الإدارة والتسيير وفتح الأسواق الخارجية لمنتجاتها وغيرها. وعليه سعت الدول الشريكة إلى استقطاب أكبر من الاستثمارات الأجنبية منذ عقد الثمانينات الذي بدأت تتغير فيه نظرة بعضها إزاءها والى الشركات المتعددة الجنسيات من نظرة سلبية إلى ايجابية، حيث شرعت غالبيتها في تطبيق إصلاحات اقتصادية وتبنى سياسات أكثر انفتاحا نحو الخارج، ومن ثم التنافس على تحسين مناخ الأعمال للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

كما تتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للشركاء المتوسطيين، في كون معظمهم لم يتمكنوا من الاعتماد على الأسواق المالية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية أو ما يسمى بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة رغم التطور المحسوس الذي عرفته الأسواق المالية لبعض الدول على حساب دول أخرى التي لا تزال متأخرة جدا في هذا المجال التمويلي على غرار الجزائر لم تستطع حتى تفعيل نشاط السوق المالي لديها.

فدول المغرب العربي الشريكة لم تستطع استقطاب سوى استثمارات غير مباشرة لم تتجاوز قيمتها المتوسطة حدود 10 مليون دولار خلال الفترة 2004-2009، و77مليون دولار بالنسبة للبنان و457 مليون دولار للأردن و477 مليون مصر، في حين تبقى تركيا وإسرائيل الأكثر استقطابا لهذا الشكل من رؤوس الأموال، أين استحوذتا معا على ما يناهز 81 % من إجمالي تدفقات استثمار المحافظ الواردة إلى مجموع الدول الشريكة خلال نفس الفترة السابقة، مع العلم بأن إجمالي ما تلقتة الدول الشريكة بلغ سنة 2004 نحو 2,5197 مليار دولار، والذي ارتفع سنة 2005 إلى 5,08546 مليار دولار ثم إلى 7,5672 مليار دولار و7,56720 مليار سنتي 2007 و2008 على التوالي قبل أن يتراجع بنسبة 25 % سنة 2009 كنتيجة لتداعيات الأزمة المالية التي مست معظم الأسواق المالية في العالم كما يظهر ذلك في الجدول الموالي.

الجدول رقم 66: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر نحو الدول الشريكة خلال الفترة 2004-2009 مليون دولار أمريكي

متوسط الفترة 2009-2004	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
477,5	691,4	1118,3	678,9	152,3	132,2	91,7	مصر
1193,8	1236,5	1229,2	1849,6	1516,1	888,1	443,3	إسرائيل
456,9	350,12	572,78	840,3	540	312,7	125,2	الأردن
77,8	63,84	59,86	74,92	69,67	63,5	135	لبنان
2,9	5,12	11,8	0,224	0,012	0,011	0,204	المغرب
5,3	3,26	5,19	4,21	2,4	3,85	12,84	تونس
3131,2	3261	4495	4118	2801	2402	1710	تركيا
4,62	10,11	12,3	1,05	0,98	2,27	1,03	س. الفلسطينية
5350	5621,35	7504,44	7567,2	5082,46	3804,63	2519,27	مجموع الدول المتوسطية - 7 دول
% 81	% 80	% 76,3	% 78,9	% 85	% 86,5	% 85,5	نصيب إسرائيل + تركيا من إجمالي تدفقات استثمار المحافظ (%)

المصدر: GALAL Ahmed et REIFFERS Jean-Louis(2010), *Op.Cit*, p26.

وجدير بالذكر أن إعلان برشلونة سنة 1995 قد أولى اهتماما خاصا بالاستثمار الأجنبي، باعتباره احد الأدوات الرئيسية التي يعتمد الاعتماد عليها في انجاح مسار الشراكة في جانبها الاقتصادي وتحقيق أهدافها بدعم اقتصاديات الدول الشريكة من خلال التزام الاتحاد الأوروبي بالعمل على زيادة حجم تدفقاته، بالموازاة مع ضرورة توفير الدول الشريكة مناخ مناسب له من خلال عملها على تحسين ظروف الاستثمار والإلغاء التدريجي لكافة العوائق التي تواجهه. فضلا عن كونه كان أحد الأهداف الرئيسية للدول المتوسطية من وراء انخراطها في مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية باعتبار أنها كانت تتطلع الى جذب أكبر للاستثمارات الأجنبية وخصوصا تلك الوافدة من دول الاتحاد الأوروبي، بهدف تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية مما يسمح بتعزيز الاستقرار فيها ويقلل من حدة الفوارق الموجودة بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي.

والسؤال المطروح هو: هل كان لانخراط الدول المتوسطية المعنية في مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية وتنفيذ اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أثرا إيجابيا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية والأوروبية المباشرة إليها؟ وهل استطاعت تحسين مناخ الاستثمار لديها وهو ما سمح لها باستقطاب أكبر لهذه الاستثمارات واعتبارها بذلك منطقة جذابة لها؟

تشير بيانات الجدول رقم 67 بوضوح إلى أن انخراط الدول المتوسطية في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يؤدي إلى تزايد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول. فالمنطقة المتوسطية في مجموعها ظلت منطقة قليلة الجاذبية وهو ما كان الوضع عليه قبل انطلاق مسار الشراكة رغم التحسن المسجل في استقطاب الاستثمار على مستوى كل الدول الشريكة ولو بدرجات متفاوتة خصوصا خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية 2006-2008 قياسا بما حققته خلال العقد الأول من انطلاق مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية.

فالتحسن المسجل في تدفقات الاستثمار الوافد إلى الدول المتوسطية الشريكة، لم يكن مرتبطا فقط بالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي قامت بها هذه الدول، والتي سمحت لها بتحقيق بعض الاستقرار على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، فضلا عن انخراطها في مسار الانفتاح على القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتشجيعه من خلال العمل على تحسين مناخ الأعمال لديها، بل كان أيضا مرتبطا بالحركية التي عرفتتها تدفقات الاستثمار الأجنبي، والتي سلكت منحى متزايدا منذ تسعينات القرن الماضي سواء على الصعيد العالمي أو حتى تلك الوافدة نحو الدول النامية التي ارتفع إجمالي تدفقات الاستثمارات الواردة إليها خلال الفترة 2006-2013 لوحدها بأكثر من 79% بانتقالها من 432,87 مليار دولار إلى 778,37 مليار دولار، وهو ما جعل حصتها من إجمالي هذه التدفقات ترتفع هي الأخرى من 29,2% إلى 53,6%.

ومن ثم لا ينبغي تضخيم هذا التطور الملحوظ في حجم التدفقات الوافدة إلى المنطقة المتوسطية، بإخفائه لمحدودية أداء هذه المنطقة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية لها، وهذا في ظل المنافسة الشديدة التي تواجهها مع العديد من مناطق ودول العالم، وخصوصا من الدول النامية في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا التي تستحوذ على معظم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول النامية. وهو ما يظهر بوضوح عند النظر إلى نصيب المنطقة في إجمالي الاستثمارات الواردة على المستوى العالمي أو تلك المتجهة نحو الدول النامية. فمن خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموع الدول الشريكة قد وصل إلى أكثر من 60 مليار دولار سنة 2006 وهو أعلى مستوى يصله خلال فترة الدراسة التي شملها الجدول، بعدما كان متوسطه السنوي خلال الفترة 1995-2005 يقدر بما يقارب 11 مليار دولار وهو ما يعني تضاعفه بأكثر من خمس مرات، ليتراجع بشكل محسوس إلى حدود 56 مليار دولار سنتي 2007 و2008 ثم إلى ما بين 34 و39 مليار دولار خلال الفترة 2009-2011 بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية التي كان لها تبعات سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي كما أشرنا إلى ذلك آنفا. ليستعيد بعد ذلك وتيرة الارتفاع من جديد ولكن بمستويات أقل من مثيلاتها قبل حدوث الأزمة المالية العالمية، ليصل 40,8 مليار دولار سنة 2012 ثم إلى 41,18 مليار دولار سنة 2013. ورغم هذا التنامي في حجم التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى المنطقة المتوسطية (وان كان متذبذب خلال فترة الدراسة)، بقيت هذه الأخيرة من أقل مناطق العالم قدرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث لم يتعد نصيبها من إجمالي العالمي للاستثمارات الأجنبية الواردة في أحسن الأحوال 4,1% المحقق سنة 2006 بعدما كانت متوسطها السنوي خلال الفترة 1995-2005 يقدر بنحو 1,47%، ليبدأ بعدها في التراجع خلال الفترة 2007-2013 التي تراوح فيها ما بين 2,3% و3,12%. ونفس القول ما ينطبق على حصتها من تدفقات الاستثمارات الواردة للدول النامية التي رغم تسجيلها لارتفاع وصل

الباب الأول / الفصل الثاني - تحليل وتقييم لتجربة الشراكة الأوروبية المتوسطية في جانبها الاقتصادي بعد عقدين من الانطلاقة

إلى 14 % سنة 2006 بعدما كان متوسطها السنوي خلال العقد الأول من مسار برشلونة (1995-2005) يقدر بنحو 5,12 %، إلا أن نصيبها سرعان ما بدأ في التراجع منذ 2007 ليصل إلى حدود 5,3 % من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الدول النامية سنة 2013 وهي حصة هامشية تعكس مدى اتجاه الاستثمارات الأجنبية نحو مناطق نامية أكثر جاذبية ورجحية واستقرارا في نظر المستثمرين في كل من أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا.

الجدول رقم 67: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بعض الدول المتوسطية الشريكة خلال الفترة 1995-2013

المؤشر	متوسط الفترة 2005-1995	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة (مليون دولار أمريكي)	1311,1	10042,8	11578	9494,6	6711,6	6385,6	-482,7	6880,7	5553
% من (PIB)	1,51	9,32	8,76	5,76	3,57	2,98	-0,21	2,70	2,27
% من (FBCF)	8,9	49,8	42,9	25,8	18,9	15,5	-1,3	16,9	12,8
القيمة (مليون دولار أمريكي)	2976,2	15296	8798,3	10874,7	4607	5509,6	10765,6	9481,3	11803,8
% من (PIB)	2,52	10,54	5,29	5,40	2,37	2,53	4,42	3,93	4,31
% من (FBCF)	13,7	63,2	29,5	30,8	14,5	14,9	23,6	20,6	21,2
القيمة (مليون دولار أمريكي)	522,7	3544	2622,1	2826,3	2413,1	1650,8	1473,5	1497,3	1798,5
% من (PIB)	5,17	23,54	15,32	12,86	10,13	6,25	5,11	4,84	5,34
% من (FBCF)	21,4	92,5	55,8	46,2	40,3	26,6	23,6	18,0	19,7
القيمة (مليون دولار أمريكي)	1485,2	3131,7	3376	4333	4803,6	4279,9	3484,9	3673,9	2832,7
% من (PIB)	7,90	13,96	13,47	14,40	13,86	11,53	8,69	8,65	6,33
% من (FBCF)	35,4	60,8	50,3	48,9	41,5	33,5	27,2	29,2	21,6
القيمة (مليون دولار أمريكي)	1109	2249,5	2804,5	2487,1	1951,7	1573,9	2568,4	2728,4	3358,4
% من (PIB)	2,52	10,54	5,29	5,40	2,37	2,53	4,42	3,93	4,31
% من (FBCF)	10,4	13,3	11,9	8,5	7,0	5,7	8,4	9,1	10,2
القيمة (مليون دولار أمريكي)	187,2	659	1242	1465,6	2569,5	1469,2	804,2
% من (PIB)	0,89	1,99	3,08	2,79	4,75	2,43	1,25
% من (FBCF)	4,3	9,2	15,1	16,7	26,5	11,7	5,8
القيمة (مليون دولار أمريكي)	565,7	3308	1616,3	2758,6	1687,8	1512,5	1147,8	1603,8	1095,6
% من (PIB)	2,36	9,62	4,15	6,15	3,88	3,41	2,50	3,55	2,31
% من (FBCF)	10	42,6	18	26	16	14	11,5	15,4	10
القيمة (مليون دولار أمريكي)	2188,1	20185	22047	19762	8629	9058	16171	13224	12866
% من (PIB)	0,68	3,80	3,41	2,71	1,40	1,24	2,09	1,68	1,56
% من (FBCF)	3,6	17,1	15,9	13,6	8,3	6,6	9,6	8,3	7,7
إجمالي تدفقات أ.أ. م الوارد إلى د. المتوسطية الشريكة (بما فيها الجزائر والسلطة الفلسطينية) مليون دولار	11037,8	60522	55855,4	56685,5	36420,3	33920,5	38727,6	40832,2	41176,3
إجمالي تدفقات أ.أ. م الوارد إلى د. المتوسطية الشريكة (عدا تركيا وإسرائيل)	5873,5	25041	25010	26048	23184	19352	11791	18127	16506,5
نصيب إسرائيل وتركيا من إجمالي ت.أ.أ. م الوارد نحو د.م. الشريكة	53,21%	41,4%	44,78%	45,95%	63,66%	57,05%	30,45%	44,39%	40,09%
نصيب الدول المتوسطية من الإجمالي العالمي لتدفق أ.أ. م الوارد	1,47%	4,09%	2,79%	3,12%	2,98%	2,38%	2,28%	3,07%	2,84%
نصيب د.م. من إجمالي العالمي لتدفق أ.أ. م الوارد (عدا تركيا وإسرائيل)	0,78%	1,69%	1,25%	1,43%	1,90%	1,36%	0,69%	1,36%	1,14%
نصيب الدول المتوسطية من إجمالي تدفقات أ.أ. م الوارد إلى الدول النامية	5,12%	13,98%	9,45%	8,48%	6,84%	5,23%	5,34%	5,60%	5,29%
نصيب د.م. (عدا إسرائيل وتركيا) من إجمالي تدفقات أ.أ. م الوارد إلى الدول النامية	2,72%	5,78%	4,23%	3,90%	4,35%	2,99%	1,63%	2,49%	2,12%
تذكير									
تدفقات الاستثمار أ.أ. م الوارد إلى د. النامية (مليار دولار)	432,87	591,16	688,76	532,60	648,20	724,84	729,45	778,37	
نصيب د. النامية من الإجمالي العالمي لتدفق أ.أ. م المباشر الوارد	29,2%	29,5%	36,8%	43,6%	45,6%	42,6%	54,8%	53,6%	

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في قاعدة البيانات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني الخاص بإحصائيات المنظمة الدولية: <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx> (تاريخ الاطلاع على الموقع 20 ماي 2014).

ويظهر عجز المنطقة المتوسطية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أوضح، عند تفحص نصيبها من الإجمالي العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مع استبعاد كل من تركيا وإسرائيل، حيث لم يتجاوز طيلة الفترة التي شملها الجدول السابق حدود 2 %. فبعدها كان متوسطه السنوي خلال الفترة 2005-1995 في حدود 0,78 %، ارتفع بشكل طفيف إلى 1,7 % سنة 2006 ثم إلى 1,9 % سنة 2009 قبل أن يتراجع إلى 1,36 % ثم إلى 1,14 % سنتي 2012 و 2013 على التوالي، وهو ما يجعلنا نصنف

المنطقة بأنها أقل مناطق العالم قدرة على جذب هذه الاستثمارات بعد أفريقيا جنوب الصحراء. والأمر نفسه بالنسبة لنصيبها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية، الذي تراجع هو كذلك من 5,78 % سنة 2006 إلى 2,99 % سنة 2010 ثم إلى 2,12 % سنة 2013 وهو مستوى أقل قليلا من المتوسط المحقق خلال الفترة 1995-2005، والذي قدر بنحو 2,72 %. وذلك بفعل التراجع الكبير في تدفقات الاستثمار نحو الدول المتوسطية بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ سنة 2009 وأزمة الديون السيادية التي مست بعض دول الاتحاد الأوروبي في منطقة اليورو، أين تراجع إجمالي الاستثمارات الأوروبية خارج حدود الاتحاد الأوروبي بأكثر من 46 % خلال الفترتين 2007-2010 و 2012-2013 على التوالي. إضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية في بعض الدول العربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي نتيجة لما يسمى بأحداث الربيع العربي (تونس، مصر وسوريا).

ويقودنا الحديث عن النصيب المتواضع لمجموع الدول المتوسطية من التدفقات الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي أو تلك المتجهة نحو الدول النامية مع استبعاد لكل من إسرائيل وتركيا، إلى التنويه بالدور الكبير لهذين البلدين في التطور الملحوظ في جذب المنطقة المتوسطية للاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبار أنهما استحوذا معا على أكثر من 40 % من إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة. بل وصل نصيبهما معا سنة 2009 إلى 63 % و 57 % سنة 2010 قبل أن يتراجع إلى حدود 40 % سنة 2013 بعدما كان المتوسط السنوي له يقدر بنحو 53 % خلال الفترة 1995-2005. فرغم التذبذب المسجل في حجم تدفقات السنوية للاستثمار الوارد إلى البلدين منذ سنة 2009 بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية خصوصا مع التراجع الكبير في تدفقاته خلال الفترة 2008-2010، إلا أن هذا لا يخفي الأداء الجيد لاقتصاد البلدين وما نتج عنه من تحسن في مناخ الأعمال وبالخصوص في تركيا، مما أدى بطبيعة الحال إلى استقطاب أكبر لرؤوس الأموال الأجنبية بما فيما الاستثمارات المباشرة التي وصلت في تركيا سنة 2007 إلى 22 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 3,41 % من الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنة و 16 % من إجمالي تكوين رأس المال الثابت بعدما كان متوسطها السنوي يقدر بـ 2,188 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 1995-2005 قبل أن تتراجع إلى 8,63 مليار دولار سنة 2009 وهو ما يعادل 1,4 % من الناتج المحلي الإجمالي و 3,8 % من إجمالي تكوين رأس المال الثابت لتلك السنة.

أما بالنسبة للدول العربية الشريكة، نجد أن تدفقات الاستثمار المباشر الوارد إليها شهدت تطورا ملموسا منذ سنة 2006، إذا ما قورنت بالمستويات المحققة خلال الفترة 1995-2005، ولو بدرجات متباينة، وذلك بفعل الجهود الإصلاحية التي قامت بها في سبيل تحسين البيئة الاستثمارية وسياسات تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي في سياق تنفيذ مسار الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت في تطبيقها منذ عقد التسعينيات، وبما فيها الدول التي كانت الأكثر تشددا تجاه الاستثمار الخاص الأجنبي على غرار سوريا التي تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد إليها بأكثر من ثلاث مرات خلال الفترة الممتدة من سنة 2006 لغاية سنة 2009 التي وصل فيها حجم هذه التدفقات لذروته ببلوغه قرابة 2,57 مليار دولار وهو ما يعادل 2,37 % من الناتج المحلي الإجمالي و 26 % من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، بعدما كانت المتوسط السنوي لهذه التدفقات في حدود 187 مليون دولار خلال الفترة 1995-2005، ليبدأ بعد ذلك تدفق الاستثمار الأجنبي نحو هذا البلد في التراجع لغاية توقفه نهائيا منذ سنة 2011 بفعل الحرب الأهلية التي تسببت في تدمير البلد واختيار كلي لاقتصاده.

أما بالنسبة لمصر التي تعد ثلاث أكبر مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة المتوسطية بعد كل من تركيا وإسرائيل، شهدت بدورها زيادة هائلة في حجم تدفقاته قياسا بما حققته خلال الفترة 1995-2005 التي بلغ المتوسط السنوي لقيمتها هذه التدفقات قرابة 1,311 مليار دولار، حيث قدرت بأكثر من 8 أضعاف سنة 2007 وهي السنة التي وصلت فيها قيمته لذروتها ببلوغها 11,578 مليار دولار أمريكي وهو يمثل نحو 9 % من الناتج المحلي الإجمالي المحقق في تلك السنة وقرابة 43 % من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، لتتراجع بعد ذلك إلى أقل من 7 مليار دولار سنتي 2009 و 2010 نتيجة للأزمة المالية العالمية، قبل أن تسجل خروج للاستثمارات الأجنبية من البلد سنة 2011، قدرت بنحو 482 مليون دولار كما تظهره الإشارة السالبة في الجدول بفعل تدهور الوضع الأمني في البلد، بيد أن الاستثمارات سرعان ما عاودت الدخول من جديد إلى البلد ولكن بمستويات أقل من تلك المسجلة قبل سنة 2008، بفعل الاستثمارات الخليجية التي بلغت 1,734 مليار يورو و الروسية بـ 1,6 مليار يورو والأمريكية بقرابة 0,906 مليار يورو خلال الفترة 2010-2012¹. وكذلك هو الأمر أيضا بالنسبة لتونس التي كان أداؤها من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أفضل خلال الفترة 2006-2012 إذا ما قورن بالفترة 1990-1995، وخصوصا سنة 2006 التي سجلت فيها نحو 3.3 مليار دولار مما يعادل 9,6 % من الناتج المحلي الإجمالي و 42,6 % من إجمالي تكوين رأس المال الثابت وسنة 2008 التي بلغت فيها قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها نحو 2,76 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل 6,15 % من الناتج المحلي الإجمالي و 26 % من إجمالي تكوين رأس المال الثابت لتلك السنة، غير أن الفترة 2009-2011 شهدت تراجعا بنسبة 32 % من إجمالي التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية ثم عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد.

ويبقى كل من المغرب وبدرجة أكبر لبنان والأردن الأفضل أداءا من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2006-2013، رغم التذبذب التراجع المسجل سنتي 2009 و 2010 بالنسبة للمغرب، وخلال الفترة 2010-2012 بالنسبة

¹ : NOUTARY Emmanuel & TABET Manel (2013), *les Pays émergents investissent la Méditerranée : Bilan 2012 de l'attractivité des pays MED en matière d'investissement étranger*, Etude n°65- Octobre, Réseau euro-méditerranéen d'acteurs du développement Economique - ANIMA Investment Network, Marseille, p 24

للأردن والفترة 2010-2013 بالنسبة للبنان. أين نلاحظ تزايد أهمية الاستثمارات الأجنبية في كل الأردن ولبنان كما تظهره المؤشرات الخاصة بنسبة هذه التدفقات من الناتج المحلي الإجمالي أو من إجمالي تكوين رأس المال الثابت الذي يعكس الدور الذي يلعبه الاستثمار المباشر في بناء وتطوير القدرات الإنتاجية لاقتصاد البلدين . إذ تراوحت نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي خلال الفترة 2006-2009 ما بين 10 % و 24 % من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تراوح حجم تدفق الاستثمار الوارد إليه كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت ما بين 40 % و 92 % . ونفس القول ينطبق أيضا على لبنان الذي تراوحت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إليه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2010 ما بين 11 % و 14 % في الوقت الذي قدرت فيه نسبة هذه التدفقات من إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال نفس الفترة ما بين 33,5 % و 60,8 %.

ويرجع الجزء الأكبر من هذه التدفقات الاستثمارية الواردة إلى البلدين إلى رأس المال القادم من دول الخليج العربي التي تكونت لديها فواض نفطية كبيرة بفعل انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية خصوصا منذ مطلع مطلع الألفية الثانية، وهو ما تبينه معطيات الجدول رقم 69 ، والتي تشير إلى أن 73 % من قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المعلن عنها أو المصرح بها في الأردن و 46 % في لبنان و 48 % في مصر ، وقرابة 56 % من قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المعلن عنها في تونس و 48 % في سوريا خلال الفترة 2003 - 2008 كانت متأتية من دول الخليج النفطية، وهو ما يبين أهمية الاستثمارات الخليجية في المنطقة المتوسطية على حساب الاستثمارات الأوروبية التي كانت دون مستوى تطلعات العديد من الدول المتوسطية التي كانت تطمح في زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأوروبي المباشر الوافد إليها من خلال إقامة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. في حين اتجهت الحيز الأكبر من الاستثمارات الصادرة من دول أمريكا الشمالية (و.م. الأمريكية وكندا) نحو الدول المتوسطية التي لها علاقة وطيدة معها على غرار إسرائيل التي كان مصدر 82 % من مشاريع الاستثمار الأجنبي المعلن عنها خلال نفس الفترة السابقة من دول أمريكا الشمالية أو تلك التي لها مصالح اقتصادية فيها خصوصا في مجال الطاقة كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

الجدول رقم 68: تدفقات الاستثمار أ.المباشر إلى بعض الدول المتوسطية الشريكة حسب المصدر خلال الفترة 2003-2008 *

مليون يورو

المغرب	تونس	مصر	الأردن	لبنان	سوريا	إسرائيل	تركيا
القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
11651	3611	17795	397	182	745	3546	35703
% 62,4	% 35,5	% 33,9	% 3,9	% 2,7	% 6,6	% 12,4	% 55,8
1031	415	3460	538	168	653	23500	7170
% 5,5	% 4,1	% 6,6	% 5,2	% 2,5	% 5,8	% 82,4	% 11,2
4142	5706	25583	7570	3141	5411	225	9786
% 22,2	% 56,1	% 48,8	% 73,7	% 46,6	% 48,1	% 0,8	% 15,3
121	51	1628	1194	404	889	45	609
% 0,6	% 0,5	% 3,1	% 11,6	% 6,0	% 7,9	% 0,2	% 1
271	265	3632	446	262	1122	445	3328
% 1,5	% 2,6	% 6,9	% 4,3	% 3,9	% 10	% 1,6	% 5,2
1463	121	370	82	2582	2425	746	7342
% 7,8	% 1,2	% 0,7	% 0,8	% 38,3	% 21,6	% 2,6	% 11,5
باقي العالم	الدول الآسيوية	الدول المتوسطية الشريكة	دول الخليج العربي	و.م.أ وكندا	دول الاتحاد الأوروبي		

* حسب قيم ومصادر المشاريع الأجنبية المصرح بها أو المعلنه لدى وكالات الاستثمار الخاصة بكل دولة

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- ABDELKRIM Samir & HENRY Pierre (2009), *Investissement direct étranger vers les pays MED en 2008 face à la crise*, Etude n°03- Mars , Réseau euro-méditerranéen d'acteurs du développement Economique - ANIMA Investment Network, Marseille, p 160.

ويمكن تأكيد تواضع المساهمة الأوروبية في تدفقات لاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتوسطية، ومن ثم عدم وجود أي أثر إيجابي لاتفاقيات الشراكة التي وقعتها في زيادة حجم هذه التدفقات مقارنة بما كانت عليه في ظل تنفيذ اتفاقيات التعاون من خلال الاستعانة ببيانات الجدول الموالي. والذي يظهر لنا بوضوح عدم أهمية المنطقة المتوسطية بالنسبة للمستثمرين الأوروبيين الذين وجهتهم عوامل المردودية والاستقرار نحو الاستثمار في مناطق أخرى في العالم على حساب هذه المنطقة رغم أنها منطقة نفوذ تقليدية بالنسبة للاتحاد الأوروبي بفعل العلاقات الاقتصادية والتاريخية وحتى الثقافية التي تربط العديد من دولها بالاتحاد. حيث لم يتعد نصيب المنطقة ككل من إجمالي الاستثمارات الأوروبية خارج دول الاتحاد الأوروبي في أحسن أحواله خلال الفترة 2005-2012 نسبة 6,6 % وذلك سنة 2005، قبل أن يبدأ في التراجع ليصل إلى أدنى مستوياته سنة 2011 التي لم تتجاوز فيها حصة الدول المتوسطية من إجمالي الاستثمارات الأوروبية 2,7 % والبالغة 474,76 مليار يورو، أما في سنة 2012 التي استثمر فيها الاتحاد الأوروبي خارج حدوده قرابة 255 مليار يورو لم تستطع الدول المتوسطية مجتمعة استقطاب سوى 3,88 % وهو ما جعل هذه المنطقة تأتي في مؤخرة مناطق العالم بعد أفريقيا (ماعدا دول شمال إفريقيا الشريكة مع الاتحاد الأوروبي) من حيث حجم الاستثمار الأوروبي المباشر خارج حدود دول الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم 69 : اتجاهات تدفقات الاستثمار المباشر لدول الاتحاد الأوروبي خارج الاتحاد Extra UE ونصيب الدول

المتوسطة الشريكة منه خلال الفترة 2005-2012

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
255,60	474,76	302,64	331,87	381,23	564,22	317,43	239,88	إجمالي الاستثمارات الأوروبية خارج حدود دول الاتحاد الأوروبي* Extra UE (مليار يورو)
3,88%	2,69	5,42%	4,44%	4,81%	4,61 %	5,26 %	6,66 %	نصيب الدول المتوسطية .ش. من إجمالي لاستثمارات الأوروبية خارج دول الاتحاد الأوروبي (%)
للمقارنة (نصيب بعض المناطق من إجمالي الاستثمارات الأوروبية خارج حدود دول الاتحاد الأوروبي (%))								
22,32%	18,91%	14,45%	13,86%	20,19%	9,72%	8,97%	17,79%	أمريكا الشمالية
13,78%	9,01%	19,28%	6,09%	7,83%	4,64%	5,32%	5,46%	أمريكا الجنوبية
22,32%	18,91%	14,45%	13,86%	20,19%	9,72%	8,97%	17,79%	آسيا
1,70%	1,45%	4,73%	4,65%	1,82%	2,22%	2,28%	6,36%	أفريقيا (ماعدا دول الشمال الشريكة مع الاتحاد الأوروبي)
11,09%	11,78%	15,76%	14,55%	9,43%	8,40%	8,69%	31,32%	دولة منطقة التبادل الحر الأوروبية EFTA**
24,92%	37,24%	25,93%	42,55%	35,72%	60,69%	60,51%	14,63%	باقي العالم
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	المجموع

* - الاتحاد الأوروبي 25 دولة (الفترة 2004-2006)، 27 دولة بداية من سنة 2007. ** - تضم كل من النرويج، ايسلندا، لشتشتاين، وسويسرا المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- NOUTARY Emmanuel & TABET Manel (2013), *Op.Cit*, p 16.
- NOUTARY Emmanuel (2012), *Géré la transition en Méditerranée : Bilan 2011 et impact des crises sur les investissements étrangers*, Étude n°62- Octobre, Réseau euro-méditerranéen d'acteurs du développement Economique – ANIMA Investment Network, Marseille, p30.
- الإحصائيات الخاصة بمؤشرات الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبي *EU direct investments - main indicators* الواردة على الموقع الإلكتروني الخاص بالإحصائيات التابع للمفوضية الأوروبية Eurostat : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do> : تاريخ الاطلاع على الموقع 21 ماي 2014).

فالتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأوروبي خارج دول الاتحاد يبين لنا أنه مقابل تراجع حصة الدول المتوسطية المتواضعة أصلا من هذه الاستثمارات خلال الفترة التي غطتها بيانات الجدول، تزايدت حصص مناطق اقتصادية ، خصوصا في آسيا التي استقطبت قرابة ربع هذه الاستثمارات سنة 2012 بعدما كان نصيبها في حدود 8,97 % سنة 2006 . كما ارتفع نصيب دول أمريكا الجنوبية من مجموع الاستثمارات الأوروبية من قرابة 5 % خلال الفترة 2005-2007 إلى 13,78 % سنة 2012. وانطلاقا من استعراض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي والأوروبي الوافدة إلى الدول المتوسطية الشريكة في ظل تنفيذ اتفاق الشراكة، يمكن القول أن دخول اتفاقيات الشراكة لكل الدول المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي لم تؤدي إلى تلك الزيادة المأمولة في حجم هذه التدفقات. وهذا رغم الزيادة الملموسة فيها خصوصا خلال الفترة 2006-2013 إذا ما قورنت بالفترة 1995-2005، والتي تبقى غير كافية من ناحية تحقيق أهداف التنمية في هذه المنطقة (بما فيها إسرائيل وتركيا اللتان استحوذتا معا على أكثر من 40 % من الاستثمارات الأجنبية في المنطقة)، إذ استمرت في احتلال مواقع هامشية على مستوى الجغرافية العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أنها ظلت منطقة قليلة الجاذبية لم يتعد نصيبها حدود 4 % من القيمة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الوارد على المستوى العالمي و 14 % من القيمة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الوافد إلى الدول النامية.

خلاصة الفصل الثاني

لطالما شكل الجانب الاقتصادي الركيزة الأساسية في جميع المبادرات التي طرحها الاتحاد الأوروبي لتأطير علاقاته مع دول حوض المتوسط منذ اتفاقيات الجليل الأول للشراكة الموقعة نهاية الستينات مروراً باتفاقيات التعاون ووصولاً إلى اتفاقيات الجليل الثاني للشراكة التي خصص أحد محاورها الثلاثة لتطوير الشراكة في الجوانب الاقتصادية والمالية، حيث اعتبر الجانب الاقتصادي الأكثر أهمية من بين سلال الشراكة الثلاثة باعتباره محمداً رئيساً لنجاحها انطلاقاً من المسلمة القائلة أن الاستقرار السياسي يحدده ازدهار الاقتصاد على اعتبار أن ضمان الأمن في المنطقة المتوسطية التي تعد بمثابة الهدف الأسمى للاتحاد الأوروبي التي رعى لتحقيقها من وراء هذه المبادرة يبقى مرتبطاً ومتأثراً بما ينشأ من التخلف التنموي والبطالة وغياب الحريات والتراكم الديموغرافي من هزات اجتماعية وسياسية وأمنية في شتى أنحاء الدول المتوسطية الشريكة. ويمكن تلمس أهمية المكانة التي أعطيت للمحاور ذات العلاقة بالجوانب الاقتصادية بتفحص اتفاقيات الشراكة التي أبرمت مع الدول المتوسطية، أين تم تخصيص خمسة أبواب كاملة لها (الباب الثاني متعلق بتحرير التبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية والزراعية، والثالث بتجارة الخدمات، والرابع بالمدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة، وتخصيص البابين الخامس والسادس لتحديد أطر ووسائل التعاون الاقتصادي والمالي على التوالي). لذلك ارتأينا تخصيص المبحثين المتبقين لهذا الفصل لدراسة الشراكة الأوروبية المتوسطية في جانبها الاقتصادي مع تقييم حصيلتها بعد عقدين من انطلاقتها.

وفي هذا السياق، تم تناول المضمون الاقتصادي للشراكة عبر إبراز لأبعاده الرئيسية الثلاثة وفق ما جاء في إعلان برشلونة، حيث يتعلق البعد الأول بإقامة منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه مع تحديد سنة 2010 كتاريخ مرجعي للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة وفق لقواعد منظمة التجارة العالمية، حيث يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد مع كل دولة متوسطية على حدا في مدة زمنية مقدرة بإحدى عشر سنة من تاريخ دخول اتفاقية الشراكة لكل دولة معنية حيز التطبيق، والذي سيشمل إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجياً في تجارة المنتجات المصنعة وفقاً لجدول زمنية متلائمة مع أوضاع الشركاء. كما جرى تحرير تجارة المنتجات الزراعية بشكل جزئي وعلى أساس تبادلي ودون الخروج عن الضوابط الرئيسية للسياسة الزراعية الأوروبية، فضلاً عن تحرير تجارة الخدمات تبعاً للالتزامات التي قطعتها هذه الدول على نفسها في إطار تنفيذ اتفاقية تجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية، مع العلم أن إقامة منطقة التبادل الحر كانت مرفوقة باتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به وحماية حقوق الملكية الفكرية وسيادة المنافسة وغيرها من الإجراءات المسهلة لعملية تحرير التبادل التجاري. في حين يتمثل البعدين الآخرين في التعاون الاقتصادي وتقديم دعم مالي في إطار التعاون المالي الذي أخذ شكل مساعدات مالية وفق الآليات المالية التي اعتمدها الاتحاد كتعويض للبروتوكولات المالية السابقة، والمتمثلة في برنامجي MEDA1 وMEDA2 المطبقين خلال الفترة 1996-2006، والآلية الأوروبية للحوار والشراكة IEVP المطبقة خلال الفترة 2007-2013 لتعوض منذ سنة 2014 بالآلية الأوروبية للحوار التي تعتبر أداة المساعدة المالية الأوروبية للشركاء المتوسطيين المعمول بها حتى سنة 2020، أو شكل قروض ميسرة مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار لتمويل مختلف المشاريع في الدول الشريكة، والتي أدمجت منذ سنة 2002 في آلية التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة FEMIP التي أضحت الأداة المالية الرئيسية للبنك.

بعد مضي نحو عقدين من الزمن على انطلاق مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي قطع بعده العمودي ذو الطابع الثنائي شوطاً كبيراً مع توصل الأغلبية الساحقة من البلدان المعنية بالمسار إلى عقد اتفاقيات الشراكة ودخولها حيز التنفيذ بشكل فعلي منذ 2008، لا تزال الشراكة بعيدة عن الطموحات الكبرى التي بلورت في الإعلان وعن الأهداف المرسومة لكل محور من محاورها الرئيسية. إذ واجهت صعوبات جمة أدت إلى عشر مسارها وعدم تحقيق الطموحات التي ابتغاها أطراف الشراكة الأوروبية المتوسطية. فما تحقق كان معظمه حقيقة في الجانب الاقتصادي، غير أن النتائج المحققة على هذا الصعيد جاءت هي الأخرى محبطة وأقل بكثير مما كان هو مأمول من هذه الشراكة بالنسبة للدول الشريكة وخصوصاً العربية منها مما أفقدها زخمها وقوة دفعها إلى الأمام.

وبافتراض اجتزاء المضامين الاقتصادية عامة من اتفاقيات الشراكة ومن دون الدخول في تقييم بقية سلال الشراكة الأخرى لأن مجال البحث لا يتسع لذلك، ونعني بها الأبعاد الاقتصادية الثلاثة المشار إليها آنفاً، فقد قمنا بإجراء تقييم لكل منها بالاعتماد على التقويم المحلي من خلال متابعة ما أسفر عنه انخراط الدول المتوسطية في مسار الشراكة بعد عقدين من انطلاقتها، وذلك بالوقوف على مدى تحقيق أهدافها الاقتصادية بعد دخول كل اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الدول الشريكة حيز التنفيذ بدلا من التقييم القبلي الذي كان من المنطقي استبعاده في هذا البحث، على اعتبار أن كل اتفاقيات الشراكة دخلت كلها نطاق التطبيق الفعلي ناهيك عن أن الفترات الانتقالية المحددة لإقامة منطقة التبادل وصلت أو بدأت تقترب من نهايتها في هذه الدول.

فمن خلال تشخيص لواقع وخصائص الاقتصاديات المتوسطية الشريكة بعد عقدين من انخراطها في مسار الشراكة، يمكن القول أن هدف جعل منطقة المتوسط، منطقة ازدهار اقتصادي عبر العمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في الدول الشريكة وتقليل حدة التفاوت بينها وبين الاتحاد الأوروبي لم يتحقق، بل أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما فتئت تزداد صعوبة وتدهورا في العديد منها وبالخصوص العربية منها كما يتبين ذلك من خلال تحليل وضعها الاقتصادي والاجتماعي خلال العقدين الماضيين. كما أن تتبع التركيب القطاعي لاقتصاديات هذه الدول وتطور أدائها يشير بوضوح إلى مواصلة الاعتماد على الأنشطة المتسمة بعدم الاستقرار ومن ثم تحقيق النمو المدفوع بقوة الصادرات النفطية وغيرها من الموارد الأولية وبعض منتجات الصناعة التحويلية ذات الكثافة باليد العاملة والتكنولوجيا المتواضعة والسلع الزراعية، بالموازاة مع اتسام القطاعات الإنتاجية فيها (الصناعة التحويلية والزراعة) بسمات غير تنافسية، أين سجل تراجع أدائها مع إنتاجها لتشوهات في سوق العمل ومعدلات عالية من البطالة،

فكل هذا جعل الاقتصاديات المذكورة ترتبط بالعديد من مكامن الضعف، فهي أكثر تعرضا وقابلية للصدمات الخارجية ولاسيما تلك المرتبطة بالتقلبات السعرية الناجمة عن تغيير أسعار النفط وغيرها من المواد الأولية الاستخراجية والزراعية فضلا عن التحولات والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الصناعية المتقدمة وتأثيرات السياسات الاقتصادية على حجم الطلب لديها، إضافة إلى تأثيرات ذلك على القطاعات الخدمية (نقل، السياحة، بعض الخدمات المالية...). فإذا كان بإمكان بعض الدول ذات الحيز المالي الجيد ونعني بها الدول النفطية (الجزائر) تفادي بعض تداعيات الأزمات أو الصدمات التي يمكن أن تلحق بها ولو لأمد قصير، فإن بقية الدول العربية الشريكة غير النفطية بالخصوص ليست بقادرة على تفادي هذه الآثار خصوصا في ظل مرورها بأوضاع سياسية واقتصادية صعبة منذ الاضطرابات التي مس البعض منها منذ سنة 2011.

وضمن هذا السياق، سمح لنا الوقوف عند الأوضاع الراهنة للقطاع الزراعي في الدول الشريكة وبالخصوص العربية منها، الذي تحيط به العديد المشاكك والمعوقات المتداخلة فيما بينها، بالقول أنها لم تتمكن من الاستفادة من كل المزايا المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة رغم أنها دون مستوى تطلعات هذه البلدان لاعتبارات متعلقة بالتدابير الحماية المتخذة من قبل دول الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الزراعية المشتركة التي يمكن تلمسها في إجراءات التحرير الجزئي، المبادلات المتعلقة بالسلع الزراعية الواردة في الاتفاقيات (نظام الحصص الكمية والزمانية، فرض أسعار الدخول، العوائق الفنية، تخفيض جزئي، للحقوق الجمركية...)، والتي يقف البعض منها عائقا أمام نفوذ منتجات الدول الشريكة نحو أسواق دول الاتحاد. فالعديد من الدول المعنية لم تستطع حتى تغطية احتياجاتها الاستهلاكية من العديد من السلع الغذائية خصوصا ذات الاستهلاك الواسع، مما جعلها مستوردة صافية للمنتجات الزراعية بشكل عام والغذائية منها بشكل خاص، سواء من باقي العالم أو الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي وخصوصا شقته التحويلي، فبقي هو الآخر يواجه ظروف صعبة وعوائق متعددة الجوانب جعلته غير قادر على مواجهة تحديات الانفتاح وضغوط المنافسة الدولية المتنامية سواء مع دول الاتحاد الأوروبي أو مع باقي العالم بالنظر لتواضع أدائه وخصائصه الراهنة في مجمل الدول العربية الشريكة التي واصلت طوال العقد الماضيين الاعتماد على نفس النمط لميكال الانتاج الصناعي والتخصص في تصدير قائمة محدودة من المنتجات والتي تتشابه الى حد بعيد فيما بين الدول المعنية وتنتمي الى الأنشطة الصناعية المبنية على قاعدة الموارد وذات المحتوى المنخفض من التكنولوجيا وفقا لاعتبارات المزايا النسبية، وهي أنشطة تحظى بمنافسة شرسة من دول نامية عديدة فضلا عن كون منتجاتها خاضعة للعديد من العوائق الفنية التي تحد من حرية نفاذها إلى أسواق الدول المتقدمة كإخضاعها للعديد من المواصفات القياسية والاشتراطات البيئية والصحية واستيفاء قواعد المنشأ وغيرها من المعايير. مما يعني عدم تمكن معظمها من استغلال الأفضليات التجارية المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة وتوسيع حصصها في أسواق الاتحاد الأوروبي الذي بقي الطرف المستفيد من مكاسب الشراكة على حسابها والتي لم تستطع حتى الحفاظ على حصصها في أسواقها المعتادة على مستوى القارة الأوروبية لفائدة الدول النامية الصاعدة خصوصا دول جنوب آسيا وأوروبا (صناعات النسيج والملابس على سبيل المثال). وفي سياق إبراز التأثيرات المترتبة عن انحراط الدول المتوسطية في مسار الشراكة على مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي وذلك عبر تقديم قراءة تحليلية وتقييمية شاملة لحصيلة الشراكة الأورومتوسطية في جانبها التجاري عن طريق تتبع أداء التبادل التجاري السلعي لهذه الدول مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2014، يمكن القول أنه لم يحدث أي تغيير جوهري في وضع التبادل غير المتكافئ الذي كان قائما بين الطرفين من قبل باعتبار أن مكاسب تحرير التبادل التجاري المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة صبت في مجملها لمصلحة الطرف الأقوى في معادلة الشراكة وهو الاتحاد الأوروبي الذي عزز موقفه التجاري بشكل أكبر نتيجة ارتفاع حجم صادراته نحو أسواق الدول المتوسطية الشريكة قياسا بوارداته من السلع المتأتية من شركائه المتوسطيين. ويعزى ذلك لأسباب منها ما هو متعلق :

- بضعف أداء مختلف القطاعات الاقتصادية والهياكل الانتاجية في معظم الدول الشريكة (الدول العربية الشريكة تحديدا)، الذي تسبب من ناحية في تواضع الأداء التصديري للدول المعنية، ومن ناحية ثانية في زيادة المستوردات ذات المنشأ الأوروبي بفعل تحرير المبادلات التجارية من قبل الدول الشريكة وفق المقتضيات المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة مما تسبب في انفتاح أسواق الدول المعنية أمام السلع المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي وخصوصا المصنعة منها لأسباب ذات صلة بعدم قدرة الهياكل الانتاجية على تغطية الطلب الداخلي والتبعية نحو الخارج في تلبية احتياجات جانب هام منه خاصة على مستوى بعض المنتجات المصنعة ذات الاستخدام المتوسط والعالي للتكنولوجيا وبعض المحاصيل الزراعية الغذائية كونها العديد منها يعاني من اتساع الفجوة الغذائية.
- ومنها ما هو متعلق بمقتضيات تحرير التبادل التجاري المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة التي وضعها الاتحاد وفق ما يخدم مصالحه فقط بإخضاع تجارة منتجات السلع الصناعية لمبدأ التحرير مع وضع بعض التحفظات مقابل إخضاع تجارة السلع الزراعية بأصنافها الثلاثة لمبدأ التقييد والحظر مع إعطاء بعض الاستثناءات.

وعليه، تفاقم عجز رصيد الميزان التجاري للدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007-2014 بقرابة الضعفين قياسا بالفترة 1995-2006 ببلوغ متوسطه السنوي نحو 63 مليار دولار بدلا من 29,3 مليار دولار أمريكي، والذي جاء كمحصلة لأداء الدول المعنية التي حققت في مجملها عجزا تجاريا متواصلا خلال فترة تنفيذ اتفاقيات شراكته مع الاتحاد رغم الزيادة الملموسة المسجلة في قيم صادراتها نحو دوله ولكن بمستويات كانت أقل بكثير من مستورداتها منه مع استثناء الجزائر التي حققت فوائض تجارية بفضل ارتفاع أسعار المحروقات وانعكاسه الايجابي على صادرات هذا البلد إلى الاتحاد الأوروبي.

واستنادا على سبق، نرى أنه خلافا لما كانت تستهدفه الدول المعنية وبالخصوص العربية منها من وراء انحراطها في مسار الشراكة من تعزيز حصصها في الأسواق الأوروبية وتوسيعها عبر رفع حجم صادراتها وتنويعها فضلا عن تأهيل هياكلها الانتاجية وتطويرها للتكيف مع متطلبات الانفتاح. لم يتغير الشيء الكثير فيما يخص أوضاع وأداء قطاعاتها الاقتصادية وبالخصوص المعنية منها

تبعات تحرير التجارة ونعني بها قطاعي الصناعة والزراعة، أين بقيت كدول مستوردة صافية للغذاء وغيرها من المنتجات الزراعية وكذا مختلف السلع الصناعية التي شكلت الحيز الأكبر في هياكل وصاداتها. بالإضافة إلى مواصلتها الحفاظ على نفس الخصائص المميزة لبنيات صادراتها، أين واصلت التخصص في تصدير المواد الأولية وبعض المنتجات الزراعية والسلع المصنعة ضعيفة المحتوى التكنولوجي وكثيفة الاستخدام للعمالة والمبينة على قاعدة الموارد الأولية والزراعية تبعاً لوفرتها النسبية. والتي تبقى على درجة عالية من المخاطرة والمهاشة إزاء الصدمات الخارجية النابعة من التغييرات الحاصلة في الأسعار والطلب عليها في الأسواق العالمية (سلع الموارد الأولية)، والأكثر عرضة للمنافسة خصوصاً من الدول النامية والعراقيل التي تواجهها عند ولوجها لأسواق دول الاتحاد الأوروبي نتيجة إخضاعها للعديد من العوائق الفنية (السلع المصنعة كثيفة الاستخدام للعمالة والموارد وذات الاستخدام التكنولوجي المتدني).

أما فيما يتعلق بتقييم حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي، فأهم ما يمكن قوله في هذا الشأن، أنها جاءت متواضعة كسابقتها في إطار اتفاقيات التعاون، سواء من حيث محدودية الدعم المالي المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي، أو من حيث محدودية البرامج والمشاريع المدرجة ضمن مجالات التعاون الاقتصادي، والتي كانت بعيدة جداً عن تطلعات الدول الشريكة كما يتبين ذلك في حجم المساعدات المالية الأوروبية المخصصة لها، والتي لم تتجاوز 16,755 مليار يورو خلال الفترة 1995-2013، ومنها 13,704 مليار يورو وجهت للتعاون على المستوى الثنائي في حين تم تخصيص الباقي المقدّر بنحو 3,041 مليار يورو لتمويل البرامج والمشاريع المدرجة في إطار التعاون الإقليمي، بل أكثر من ذلك لم يتم دفع سوى 74% من المبالغ التي تم الالتزام بها وتخص جانب التعاقد الثنائي ونحو 56% من إجمالي المساعدات الموجهة لدعم التعاون الإقليمي، الأمر الذي أثر بطبيعة الحال على حصيلة التعاون الاقتصادي التي جاءت هي الأخرى متواضعة رغم تخصيص ما بين 50% و 95% من إجمالي مخصصات كل بلد من آليات المساعدة الأوروبية (MEDA I & II، IIEVP) لدعم وتمويل برامج التعاون ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي لدعم جهود هذه البلدان في تصحيح أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية التي تبقى هشة في معظمها، فمن غير المنطقي إحداث التنمية في دول كمصر، الجزائر، تونس والمغرب بمشاريع وبرامج تراوح قيمتها ما بين 3 و100 مليون يورو، والتي تخص قطاعات اقتصادية واجتماعية هامة تعاني من تدهور كبير في أدائها، بل هناك من تأثر بشكل مباشر بتنفيذ متطلبات اتفاقيات الشراكة كالتعاون الصناعي.

والجدير بالذكر أن إعلان برشلونة سنة 1995 قد أولى اهتماماً خاصاً بالاستثمار الأجنبي، باعتباره أحد الأدوات الرئيسية التي يعتمد الاعتماد عليها في إنجاح مسار الشراكة في جانبها الاقتصادي وتحقيق أهدافها بدعم اقتصاديات الدول الشريكة من خلال التزام الاتحاد الأوروبي بالعمل على زيادة حجم تدفقاته، بالموازاة مع ضرورة توفير الدول الشريكة مناخ مناسب له من خلال عملها على تحسين ظروف الاستثمار والإلغاء التدريجي لكافة العوائق التي تواجهه. غير أن ما تحقق فعلياً كانت أقل بكثير مما كانت تطمح إليه الدول الشريكة باعتبار أن عملية الانخراط لم تؤدي إلى تزايد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، حيث بقيت معظمها (ونخص بالذكر هنا الدول العربية الشريكة تحديداً) قليلة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عام والأوروبية بشكل خاص وهذا في ظل المنافسة الشديدة التي تواجهها مع العديد من مناطق ودول العالم، وخصوصاً من الدول النامية في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا التي تستحوذ على معظم التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى الدول النامية. فالمساهمة الأوروبية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتوسطية كانت هامشية، حيث لم يتعد نصيب المنطقة ككل من إجمالي الاستثمارات الأوروبية خارج دول الاتحاد الأوروبي في أحسن أحواله خلال الفترة 2005-2012 نسبة 6,6% المسجلة سنة 2005، وهو ما يعني عدم وجود أي أثر إيجابي لاتفاقيات الشراكة التي وقعتها الدول المتوسطية في زيادة حجم هذه التدفقات قياساً بما كانت عليه في ظل تنفيذ اتفاقيات التعاون.

على العموم، تعددت أسباب تعثر مسار الشراكة توازياً مع توجه أوروبي أكبر نحو معالجة الأوضاع الاقتصادية والأمنية الداخلية فيه تحت تأثير المستجدات الحاصلة فيه بشكل خاص و المنطقة الأوروبية المتوسطية بشكل عام والتي استدعت مراجعة الأطر المنظمة لعلاقاته مع جيرانه المتوسطيين القائمة على مقاربة الشراكة وفق تصور مؤتمر برشلونة، والتي تنجلي في توالي وضع السياسات المكتملة لها والمشار إليها آنفاً منذ سنة 2004. وهي مقاربات باتت تهم بشكل أكثر بالجوانب السياسية والأمنية في هذه الدول على حساب الجوانب الاقتصادية والمالية بغرض ضمان الأمن في أوروبا، وهو الهدف الذي سعت ولا تزال لتحقيقه هذه الأخيرة من مختلف السياسات التي طرحتها غير مستحضرة أو متناسية في هذا السياق أن هذا الهدف يبقى في الأخير غير مكتمل التحقيق بدون تنمية ولا تنمية بدون تعاون مالي واقتصادي واجتماعي حقيقي مع الشركاء في الضفتين الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط.

خلاصة الباب الأول

سمح لنا هذا الباب بدراسة التجربة التكاملية التي قدمها الاتحاد الأوروبي لبعض دول الضفتين الشرقية والجنوبية للمتوسط، وهي تجربة الشراكة الأوروبية المتوسطية التي شهدت انطلاقتها الفعلية سنة 1995، والتي جاءت في سياق تفاعل حزمة من التحولات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والعالمية التي تصاعدت وتيرتها خصوصا منذ الربع الأخير من القرن الماضي. وقد جاء اهتمام هذا الباب باستعراض مضمون التجربة بالتركيز على جانبها الاقتصادي والمالي مع تقييم لمحصلاتها بعد مرور زهاء عقدين على انطلاقتها خدمة لموضوع هذا البحث، والمتعلق بدراسة تداعيات دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التطبيق قبل نحو عقد من الزمن على الاقتصاد الوطني، وهو اتفاق يندرج ضمن مقارنة الشراكة الأوروبية المتوسطية والذي يشكل بعدها الثنائي المنظم لعلاقات كل بلد متوسطي شريك مع الاتحاد الأوروبي.

فهذه المقاربة جاءت في حقيقة الأمر كاستمرار لمبادرات المجموعة الأوروبية السابقة التي أطرت العلاقات مع بعض دول الضفتين الجنوبية والشرقية، وهي علاقات عميقة ومتشابكة ساهمت فيها العديد من العوامل كالعلاقات الجغرافية، والنموذج التقليدي لأوروبا في المنطقة بفعل الماضي الاستعماري والثقافي والروابط الاقتصادية القوية، مع اختلاف مضامينها نتيجة للتعديلات التي يتم إدخالها تبعا لمتطلبات الظروف والتحول الإقليمي والدولية ولكن أيضا بما يخدم المصالح الأوروبية بأبعادها المختلفة بالدرجة الأولى.

حيث تبني في هذا السياق، العديد من المبادرات والسياسات الهادفة إلى ترقية التعاون الأوروبي المتوسطي، بدءا باتفاقيات الجيل الأول للشراكة في عقد الستينيات مروراً بالسياسة المتوسطية الشاملة التي كانت بمثابة إطار عمل التعاون الأوروبي المتوسطي والذي ترجم على المستوى الثنائي باتفاقيات التعاون، ثم وضع السياسة المتوسطية الجديدة التي مهدت لمؤتمر برشلونة سنة 1995 الذي عبد الطريق لمرحلة جديدة في مسار العلاقات بين ضفتي المتوسط، من خلال وضع أسس جديدة للشراكة الأوروبية المتوسطية المتميزة بمنهج كلي مختلف عن المبادرات السابقة المستندة أساسا إلى عوامل اقتصادية محض، بالإضافة إلى تضمينها لجانب اقتصادي ومالي، فإنها تضمنت كذلك برامج عمل وأهدافا أمنية وسياسية وكذا ثقافية واجتماعية. فهي ذات بعدين مكملين وهما البعد الثنائي الذي يتحدد سيره عبر اتفاقيات الشراكة التي يرميها الاتحاد الأوروبي بشكل ثنائي مع كل دولة متوسطية شريكة على حدة. والبعد الإقليمي القائم على مجموعة كاملة من المنتديات والشبكات والبرامج والمشروعات في مناطق تقع ضمن أهداف السلال الثلاث للشراكة المتمثلة في: الشراكات في الجوانب السياسية - الأمنية، الثقافية - الإنسانية و الاقتصادية والأمنية.

ويعتبر الجانب الاقتصادي الأكثر أهمية من بين سلال الشراكة الثلاثة، حيث يمكن تلمس أهمية المكانة التي أعطيت للمحاور ذات العلاقة بالجوانب الاقتصادية بتفحص اتفاقيات الشراكة التي أبرمت مع الدول المتوسطية، أين تم تخصيص خمسة أبواب كاملة لها (الباب الثاني متعلق بتحرير التبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية والزراعية، والثالث بتجارة الخدمات، والرابع بالمدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة، وتخصيص البابين الخامس والسادس لتحديد أطر ووسائل التعاون الاقتصادي والمالي على التوالي. مع العلم أنه استهدف تعزيز التعاون بغرض بناء منطقة ازدهار مشترك تعم فوائدها على كافة الشركاء المتوسطيين، والتي تمر عبر تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة ومتوازنة، واستمرار حركات التبادل التجاري بصورة أكثر اتساعا لتصل في نهاية المطاف لتحقيق أهداف إستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد من بينها: رفع المستوى المعيشي لمواطني الدول الشريكة، وزيادة التوظيف وتقليص فجوة التنمية والتفاوت بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية مع تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين. ولتحقيق ذلك، اتجه أطراف الشراكة إلى إقامة شراكة اقتصادية ومالية ثلاثية الأبعاد متمثلة في: إنشاء منطقة التبادل الحر، وتكثيف التعاون الاقتصادي وزيادة المساعدات المالية وفق الآليات المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي.

و بعد مضي نحو عقدين من الزمن على انطلاق مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي قطع بعده العمودي ذو الطابع الثنائي شوطا كبيرا مع توصل الأغلبية الساحقة من بلدان جنوب وشرق المتوسط إلى عقد اتفاقيات الشراكة ودخولها حيز التنفيذ بشكل فعلي منذ 2008، لا تزال الشراكة بعيدة جدا عن الطموحات الكبرى التي بلورت في الإعلان وعن الأهداف المرسومة لكل محور من محاورها الرئيسية الثلاثة. إذ واجهت صعوبات جمة أدت إلى تعثر مسارها وعدم تحقيق الطموحات التي ابتغاها أطراف الشراكة الأوروبية المتوسطية. فما تحقق كان معظمه حقيقة في الجانب الاقتصادي، غير أن النتائج المحققة على هذا الصعيد جاءت هي الأخرى محبطة وأقل بكثير مما كان هو مأمول من هذه الشراكة بالنسبة للدول المتوسطية الشريكة وخصوصا الدول العربية منها مما أفقدها زخمها وقوة دفعها إلى الأمام.

هذا ما أمكن تبيانه من خلال تقييم نتائج مسار هذه الشراكة على اقتصاديات الدول الشريكة، وذلك من خلال تلمس جوانب المفارقة بين الطموحات التي وردت في إعلان برشلونة والتصورات القائمة آنذاك بشأن جوانب الشراكة في المسائل الاقتصادية والمالية من ناحية، وبين ما آلت إليه الأحوال في نفس هذه المسائل بعد نحو عقدين من انطلاق مسارها من ناحية ثانية، والتي كانت مخالفة وبعيدة تماما عن ما كانت تستهدفه الدول المعنية وبالخصوص العربية منها من وراء انخراطها في مسار الشراكة من سواء من حيث تعزيز حصصها في الأسواق الأوروبية وتوسيعها عبر رفع حجم صادراتها وتنويعها أو تأهيل هيكلها الإنتاجية وتطويرها للتكيف مع متطلبات الانفتاح، فضلا عن الحصول على مساعدة أكبر من الطرف الأوروبي سواء من خلال آليات التعاون المالي أو تدفق

الباب الأول: الشراكة الأوروبية المتوسطية كنجربة تكاملية في منطقة حوض المتوسط: استعراض للتجربة وتقييم لمحصلتها الاقتصادية بعد عقدين من الانطلاقة
الاستثمارات الأوروبية إليها فضلا عن مشاركة أوسع له في مختلف المجالات والمشاريع المدرجة ضمن نطاق التعاون الاقتصادي ببعديه الثنائي والإقليمي.

عموما، تعددت أسباب تعثر مسار الشراكة، فمنها الأسباب الهيكلية ذات الصلة بعدم التكافؤ بين طرفي الشراكة على كافة المستويات و كذا محتوى مقارنة الشراكة الأحادية الجانب التي صيغت محاورها بما يخدم مصلحة الطرف الأوروبي، وأسباب متعلقة بالمستجدات الحاصلة على الصعيد الإقليمي أو العالمي على غرار تدهور أوضاع العديد من الدول العربية الشريكة بفعل أحداث ما سمي وقتئذ بالربيع العربي الذي ترتبت عنه أمور مناقضة تماما لهذه التسمية تراوحت ما بين تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في بعضها وأنها كامل لدول أخرى وسقوطها في فخ الفوضى والحروب (سوريا). فضلا عن مرور الاتحاد الأوروبي بظروف اقتصادية وحتى أمنية صعبة بفعل تفاقم الأزمة المالية العالمية ومن بعدها أزمة الديون السيادية التي طالت بعض دول منطقة اليورو، وكذا تصاعد المخاوف الأمنية لدى دول الاتحاد الأوروبي بفعل تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية لدى الدول الشريكة، والتي ترتب عنها تنامي ظاهرة الهجرة وأزمة اللاجئين وغيرها من الأحداث التي باتت تهدد الاستقرار في نظرها.

الباب الثاني:

تحليل وتقييم لآثار تطبيق اتفاق الشراكة بين
الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد
الوطني على ضوء أوضاعه الحالية

الباب الثاني

تحليل وتقييم لآثار تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني على ضوء أوضاعه الحالية

تمهيد

بعدما انصب اهتمام الباب الأول لهذا البحث على دراسة تجربة الشراكة الأورومتوسطية التي يندرج في إطارها اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالتركيز على جانبها الاقتصادي مع تقييم محصلته بعد عقدتين من انطلاقها. سيحاول هذا الباب، تناول تجربة أحد البلدان المتوسطية المعنية بمسار هذه الشراكة، وهي ذات خصائص اقتصادية مختلفة تماما عن بقية الشركاء الآخرين، وهي تجربة شراكة الجزائر مع الاتحاد الذي لطالما اتسمت علاقته معها دوما بالارتباط الوثيق نتيجة لوجود العديد من العوامل التي ساعدت على ذلك ذات أبعاد اقتصادية، جغرافية وتاريخية، من خلال إلقاء الضوء على تداعيات تطبيقه على الاقتصاد الوطني في ظل أوضاعه وخصائصه الراهنة مع إجراء تقييم لمحصلة الشراكة الاقتصادية والمالية بينهما.

فمن المؤكد أنه بعد مرور أزيد من عشرية على دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أن الجزائر لم تتمكن من بلوغ ما رسمته من أهداف لنفسها من وراء انخراطها في العملية في جانبها الاقتصادي وذلك انطلاقا من النتائج المتواضعة لتطبيق الاتفاق الذي كانت تأثيراته سلبية بشكل واضح على الاقتصاد الوطني، وهو ما أكد صحة مخاوف مختلف الأطراف عند التوقيع عليه بالأحرف الأولى في ديسمبر 2001 من تداعياته السلبية خصوصا في ظل خطأ التقدير الذي وقع فيه الجانب الجزائري وتسارعه في إبرامه دون مراعاة كافة التحذيرات المقدمة له مسبقا ليس فقط من الداخل بل حتى من الجانب الأوروبي نفسه كونه لم يأخذ في الحسبان سوى العوامل ذات الطابع السياسي مقابل إغفاله للجوانب الاقتصادية وما يمكن أن يلحق بالاقتصاد الوطني من خسائر وتدابير سلبية، خصوصا في ظل استمرار الوضع الغير متكافئ بين طرفي الشراكة الذي كان قائما بينهما باستمرار الطرف الأقوى في المعادلة بتعزيز لمكاسبه التجارية دون يترافق ذلك مع تقديمه للدعم المطلوب بحسب الطرف الجزائري الذي رأى أنه قد أعطى للاتحاد الأوروبي أكثر مما أخذ منه مع تحميل الأخير مسؤولية عدم نجاح عملية الشراكة من منطلق أنه لم يحترم بحسبه التزاماته المتعلقة بتسهيل حرية تنقل الأشخاص وتوسيع مجال التعاون المالي والاقتصادي ومرافقة عمليات تأهيل الاقتصاد الوطني وتسهيل ولوج المنتجات ذات المنشأ الجزائري إلى الأسواق الأوروبية والأهم من ذلك زيادة حجم الاستثمارات الأوروبية في مختلف المجالات والأنشطة الإنتاجية والخدماتية. بيد أنه مهما تعددت المآخذ والمبررات والتمسك بالذرائع للإيحاء بمسؤولية الاتحاد في عدم احترامه لالتزاماته تجاه الشريك الجزائري وهي فعلا قائمة، إلا أن ذلك ينبغي أن لا يخفي مسؤولية الجانب الجزائري في الإخفاق وعدم تحقيق المكاسب المنشودة والاستغلال الأفضل للمزايا التي أتاحتها الاتفاق المعني. فمن غير المنطقي إلقاء اللوم على الطرف الآخر وتحمله مسؤولية ضعف الاقتصاد الوطني الذي لا تزال الطبيعة الريعية ملازمة له ودون إحراز لأي تقدم في معادلة التنوع الذي يبقى في الوقت الراهن هدفا بعيد المنال مما جعله منكشفا هشا على درجة عالية من الحساسية للتغيرات الحاصلة في أسعار المحروقات التي أضحت تشكل المحدد الرئيسي لدورات الرخاء والركود فيه مع تهميش القطاعات الاقتصادية الخدماتية والإنتاجية الأخرى التي تتسم بضعف أداءها ومحدودية قدراتها التنافسية حتى داخل أسواقها المحلية وعجزها عن تلبية ولو لجزء بسيط من احتياجات الطلب الداخلي الاستهلاكي والاستثماري المغطاة بإعادة تحويل أو خروج موارد البلاد من العملة الصعبة عبر قناة الاستيراد، ناهيك عن العجز على رسم وتطبيق سياسات اقتصادية واضحة المعالم تحاكي جوهر التحديات التنموية في البلاد في الامدين المتوسط والبعيد بالاعتماد على سياسات توصف بالظرفية والمجتزأة تتسم بمحدودية معالجتها لأوجه الاختلال الهيكلي التي يعاني منها الاقتصاد فضلا عن تميزها بخاصية التوقف عن المعالجة السريعة وعدم التصميم على عبور المشكلات القائمة وافتقاد رؤية استشرافية للمستقبل يعكسها تأخر أو بالأحرى تباطؤ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية تارة والتعطيل والتردد أو حتى التراجع عن البعض منها تحت ظروف وعوامل مختلفة تارة أخرى. فالسياسات التنموية المتبعة كما هو عليه الحال في الكثير من الدول الريعية ذات الأوضاع المماثلة للوضع الجزائري والقائمة على ثنائية " الجباية البترولية - النفقات العمومية"، تتصف بالتقلب وعدم الاستقرار تحكمها بالأساس توجهات شديدة للتدخل الحكومي لغرض توزيع الربح مع تسجيل اطمئنان مضلل لسلامة الاقتصاد خلال مراحل الوفرة المالية التي تكون مدعاة للحكومات المتعاقبة كي تطلق العنان لتطبيق السياسات التوسعية من برامج للاستثمارات العمومية واتخاذ إجراءات ذات طبيعة "شعبية" هدفها ترضية الجهة الاجتماعية وكسب ودها على حساب العقلانية الاقتصادية والتي سرعان ما تنقلب إلى سياسات و تدابير إنكماشية صارمة مناقضة للأولى بمجرد هبوط أسعار المحروقات التي تقود حتما إلى عجز الاقتصاد الوطني عن حمل الأعباء الاجتماعية والتنموية.

سينظر هذا الباب استنادا إلى ما تقدم، في تجربة الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي بتقييم محصلة بعدها الاقتصادي والمالي مع تحليل لتداعيات تطبيق اتفاق الشراكة بعد مرور أزيد من عقد على دخوله حيز التنفيذ على الاقتصاد الوطني على ضوء الأوضاع والخصائص المميزة له، والذي سيأتي في فصلين، بحيث تم تكريس الأول منه لتشخيص وتحليل مسار تطور الاقتصاد الوطني عبر الوقوف عند أبرز المراحل والمحطات الرئيسية التي مر بها على مدار فترة الانخراط في مسار الشراكة مع استعراض لخصائصها وإبراز للمحتوى الاقتصادي للاتفاق الشراكة بعد استعراض لمسار العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية في ظل اتفاق التعاون لسنة 1976، في الوقت الذي ينصب فيه اهتمام مباحث الفصل الثاني منه على تقييم محصلة الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية في الجوانب الرئيسية لها، أين نستله بتقييم لحصيلة التعاون الاقتصادي والمالي، لنتقل بعد ذلك إلى تقييم محصلة الشراكة في جانبها التجاري بتبيان لواقع التبادل التجاري للخارجي للجزائر ثم إظهار للمكانة التي يحتلها الاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري الخارجي للجزائر مع تحديد وتحليل لأبرز العوامل المؤثرة على تطور جانبي التبادل التجاري البيني خلال الفترة الممتدة من سنة 1987 إلى 2016 باستخدام مقارنة قياسية لتقدير هذه المحددات، ثم إظهار الأثر المترتب عن دخول الاتفاق المعني حيز التطبيق على تطور الصادرات والواردات من خلال تتبع ومقارنة أدائهما المسجل قبل وبعد تطبيقه مع تحليل للأداء التصديري وخصائص الواردات المتأتية من دول الاتحاد بالاعتماد على الأداء المسجل من قبلهما على مستوى بعض المؤشرات ذات الصلة ثم تقدم صورة لما آلت إليه وضعية هذا التبادل بتتبع لتطور وضعية الميزان التجاري خصوصا خارج المحروقات، لنختتم هذا الفصل بدراسة الأثر الجبائي لتطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي باستعراض لخسائر التفكيك التعريفي و إبراز التدابير الواجب اتخاذها لتعويضها.

الباب الثاني:

تحليل وتقييم لآثار تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني على ضوء أوضاعه الحالية

الفصل الأول

ملامح تطور الاقتصاد الوطني على مدار فترة الانخراط في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع استعراض لمضمونه الاقتصادي

الفصل الأول:

ملامح تطور الاقتصاد الوطني على مدار فترة الانخراط في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع استعراض لمضمونه الاقتصادي

تمهيد :

يسمح لنا تفحص مسار التطور الذي واکب واقع الاقتصاد الجزائري، بالوقوف على مراحل ومحطات عديدة وبارزة ذات خصائص فرضتها ظروف داخلية وخارجية كانت ذات تأثير على طبيعة التوجهات أو بالأحرى السياسات الاقتصادية المختلفة والمتعارضة أحيانا التي رسمت المشهد الاقتصادي منذ الاستقلال ولغاية الآن. وهي سياسات خضعت بصرف النظر عن الإطار المرهلي الذي نفذت فيه، لثلاث محددات متداخلة ومتكاملة وهي المحدد الاقتصادي والمذهبي المتمثل في حتمية تغيير الخيار الاقتصادي المتبع بهدف تكيفه مع التغييرات العالمية من جهة وما تقتضيه السياسة الاقتصادية المنتهجة من جهة أخرى سواء كان ذلك بشكل قصري أو اختياري، والمحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات الاجتماعية المختلفة وضرورة ضمان استمرارية العقد الاجتماعي وأداء الدور الاجتماعي للدولة أو الصنفية الاستبدادية على حد تعبير الأستاذ بلقاسم العباس المرمة ضمينا بين المجتمع ونظام الحكم المبنية على توزيع "الريع" وشراء السلم الاجتماعي¹ تحت مسمى العدالة الاجتماعية ولكن في بعض أبعادها فقط، والمحدد أو القيد المالي الذي هو الأهم قياسا بالمحددين السابقين والمتمثل في العسر أو اليسر المالي المترتب عن مدى التغيير الحاصل في العوائد المتقلبة وذات المصادر الناضبة المتأتية من قطاع المحروقات كنتيجة منطقية للطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني على اعتبار أنه كان ولا يزال رهينة لهيئته على جميع مفاصل الاقتصاد.

مما جعل الأخير يتواجد دائما في قلب الديناميكية الاقتصادية التي تتوقف قوتها على أداء القطاع الريعي مما ينعكس بشكل كبير على طبيعة الخيارات الاقتصادية والمقاربات التنموية التي ارتكزت بشكل رئيسي على أداءه بما فيها حتى نموذج الإصلاح الاقتصادي وفق سياسات إجماع واشنطن الليبرالية المطبق في عقد تسعينيات القرن الماضي بمباركة مؤسسات بروتون وودز بما ينطوي من سياسات انكماشية تستهدف الضغط على الطلب مقابل تشجيع جانب العرض التي مالت تدايره المتخذة رغم صرامتها من حيث عمقها أو حدتها نحو التشدد تارة واللين تارة أخرى تبعا لما آلت إليه أسعار النفط في الأسواق العالمية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أدى كما يذكر الأستاذ الطاهر لطرش إلى بروز السلوكيات الريعية وتفشيها على نطاق واسع بشكل أدى إلى تحديد القواعد الأساسية للاقتصاد الوطني التي تقوم على أساس قاعدة اقتسام الريع وإعادة توزيعه وفق آليات هي من صميم إفرازات هذه المنظومة التنموية (دور ميزانية الدولة، نظام الأسعار، النظام المصرفي، أنماط التبادل التجاري الخارجي وتكريس منطق البلد أحادي التصدير...) وهي سلوكيات سلبية تحولت مع مرور الوقت إلى قواعد أضحت مقبولة وبشكل متعمد من طرف الجميع وعلى نطاق واسع بفعل تنامي الروابط المصلحية المتعاضمة بين البيروقراطية الإدارية والبيروقراطية الاقتصادية وبقية قطاعات المجتمع حيث تصبح الاستفادة من الريع هدفا رئيسيا يسعى إليه كل أفراد المجتمع وفق قواعد وآليات تحددها البيروقراطية الإدارية² رغم بعض المحاولات الظرفية لتغيير الوضع نتيجة للصدمات البترولية المعاكسة كما حصل خلال الصدمة الأولى لسنة 1986 والصدمة الحالية التي بدأت منذ منتصف 2014.

أين كانت الانطلاقة، بانتهاج نموذج الاقتصاد الموجه خلال الفترة 1966-1989 القائم أساسا على دور ريادي للقطاع العام وبناء نظام حمائي تدخلت فيه الدولة بشكل سافر من خلال تحكمها الصارم في جميع مفاصل الاقتصاد والسيطرة على قنوات التوزيع وتجارة الجملة، واحتكار التجارة الخارجية، وتحديد الأسعار والأجور ومراقبة أسعار الفائدة والصراف وغلق المجال أمام القطاع الخاص وتأميم المصالح الأجنبية وبعض مجالات نشاط القطاع الخاص وتهميشه في العملية الاقتصادية مع محاولات إصلاحية ذاتية لتصحيح أوجه الخلل فيه خلال فترة الثمانينيات مرورا بوصوله إلى نفاذ قدراته على الاستمرار ومن ثم ضرورة التحول الختامي إلى اقتصاد السوق تحت ضغوط العديد من القيود التي يأتي في مقدمتها القيد المالي الذي كان ولا يزال المحرك المفصلي في مباشرة الإصلاحات الاقتصادية ومؤثرا أيضا في وتيرتها كخيار وحيد لإصلاح الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي وصل إلى مستوى من التدهور لم تعرفه الجزائر منذ استقلالها خصوصا عقب نشوب الأزمة المزدوجة لسنة 1986 (النفطية المعاكسة وانخفاض سعر الدولار) التي انكشفت معها التشوهات وتجلت الأزمة التي كان يعاني منها الاقتصاد بكل جوانبها ومظاهرها الرئيسية والتي كانت مسترة ولفترة طويلة وراء عائدات الصادرات النفطية، وذلك عبر الممازجة بين مقاربتى التحول التدريجي والعلاج بالصدمة التي ترافقت مع تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية المدرجة ضمن سياسات إجماع واشنطن الليبرالية المدعومة من هيئات بروتون وودز عبر تطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي خلال الفترة 1989-1998 وما أفرزته من تكاليف اقتصادية واجتماعية باهضة رغم ما حققته من بعض النتائج الإيجابية على مستوى استعادة التوازنات النقدية والمالية مدفوعة بانتعاش محسوس في أسعار النفط.

¹ : بلقاسم العباس (2013)، اقتصادات الريع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 15- العدد 1- يناير، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 132 و 134.

² : الطاهر لطرش (2013)، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع - محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية - / قسم العلوم الاقتصادية والقانون - /، العدد 10- جوان ، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، ص 4، ص 6 و ص 10.

وقد دفع استمرار الانعاش في أسعار النفط في الأسواق ومن ثم انفراج الوضع المالي للبلاد في معظم سنوات الفترة 2000-2014 إلى تغيير المقاربة التنموية المتبعة في هذه الفترة عبر اعتماد سياسات التوسع في الإنفاق العام ودعم الطلب الكلي بغية بعث حركية الاستثمار والنمو من جديد تطبيقا للوصفة الكينزية مع اتساع ملحوظ للدور الحكومي التدخل في الاقتصاد قياسا بالفترة السابقة مما اعتبر حينئذ تحولاً رئيسياً عن السياسات الليبرالية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية ابان مرحلة تطبيق سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي، والتي تم تجسيدها عن طريق تطبيق البرامج الثلاثة للاستثمار العمومي خلال الفترة 2001-2014 : الانعاش الاقتصادي(2001-2004) والتكميلي لدعم النمو(2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو(2010-2014) بالاعتماد الكلي على إيرادات المحروقات التي أسهمت أيضا في التحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية ومن ثم تحقيق استقرار هش للوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد، وهو الوضع الذي سرعان ما بدأ في التدهور واشتداد مواطن الضعف في الاقتصاد مرة أخرى بمجرد الهبوط الحاد لأسعار النفط منذ النصف الثاني لسنة 2014، ومن ثم العودة من جديد لنفس الأوضاع المتردية التي عرفها الاقتصاد الوطني غداة نشوب الأزمة النفطية لسنة 1986 وان كانت بشكل أقل حدة نتيجة التمكن من الحفاظ ولو بالحد الأدنى لتماسك الاقتصاد وتجنب عدم اختياره بشكل كلي بفعل الاستعانة باحتياطي الصرف الذي كون على مدى سنوات الطفرة النفطية التي بدأت كما ذكرنا منذ مطلع الألفية الثانية.

كما اتسمت الفترة التي تلت مرحلة التعديل الهيكلي كذلك، بتوجه أكبر للجزائر نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي المتجسد بانخراطها سواء بالتفاوض أو الانضمام الى مسارات تكاملية إقليمية أو متعددة الاطراف، حيث سجل عودتها لطاولة المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية بهدف الحصول على العضوية والتي لا تزال مستمرة لحد كتابة هذه الأسطر، والانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA منذ سنة 2009، بينما يبقى أهم مسار تكاملي انخرطت فيه الجزائر وهو مسار الشراكة الأوروبية متوسطة عبر التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد 17 جولة من المفاوضات طيلة الفترة الممتدة من مارس 1997 إلى غاية 19 ديسمبر 2001 وهو تاريخ التوقيع عليه بالأحرف الأولى ثم التوقيع عليه بشكل رسمي بفالينسيا الإسبانية في 22 أبريل سنة 2002 ثم دخوله حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 معوضا بذلك اتفاق التعاون الذي أطر العلاقات الثنائية الجزائرية الأوروبية 28 أبريل 1976.

فكما هو معلوم، يعد الجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة المكون الأهم فيه مقارنة ببقية المحاور التي تضمنها، والذي لا يختلف في حقيقة الأمر من حيث المضمون عن المضامين الاقتصادية والمالية لبقية اتفاقيات الشراكة المشار إليها في الفصل الثاني من الباب الأول لهذا البحث، وبالتالي فهو يشتمل على : تحرير التبادل التجاري البيئي بإقامة منطقة للتبادل الحر بينهما والخاصة بتجارة السلع المصنعة بشكل تدريجي وفي غضون سنة 2017 قبل تمديدها لغاية سنة 2020 بعد عملية مراجعة رزمة التفكيك التعريفي مع استبعاد مسألة التحرير الكامل لتجارة المنتجات الزراعية على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي لطالما تعامل مع هذه المسألة في إطار سياسته الزراعية المشتركة والهادفة إلى حماية الإنتاج الزراعي الأوروبي من المنافسة الأجنبية بالدرجة الأولى من خلال دعم القطاع ووضع العراقل أمام حرية انتقال منتجات القطاع الزراعي، وهو ما جعله يعتمد إلى تحرير تجارتها بشكل تدريجي وغير كامل بإخضاعها لنظام أفضليات متبادل بين الطرفين يشتمل تخفيض جزئي أو كلي للرسوم الجمركية مع وضع قيود كمية وزمنية مع اتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية الجاتس عند انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية. وكذا إقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها دعم التنمية في الجزائر، وكذا تقلص مساعدات مالية في إطار التعاون المالي ضمن مختلف الآليات المقترحة من قبل الاتحاد، بداية بآلية MEDA بنسخته الأولى والثانية التي غطت الفترة 1996-2006 مروراً بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة I EVP التي غطت الفترة 2007-2013 وأخيراً الآلية الأوروبية للجوار I EV التي ستغطي الفترة 2014-2020 ، فضلا عن القروض الميسرة وبرنامج دعم تسهيلات الشراكة والاستثمار الأورومتوسطية-فيميب FEMIP- التي يشرف عليها البنك الأوروبي للاستثمار، وذلك استجابة للتعدلات التي طرأت على سياسة الشراكة الأورومتوسطية منذ مسار برشلونة سنة 1995، والهادفة إلى تطوير الهياكل الاقتصادية والانتاجية للجزائر والتقليل من الصعوبات التي قد تنشأ من عملية تحرير التجارة مع دول الاتحاد. واستنادا على ما سبق، ستنصب الدراسة في هذا الفصل على تشخيص وتحليل مسار تطور الاقتصاد الجزائري على مدار فترة الانخراط في مسار الشراكة الأورومتوسطية من بوابة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهي فترة تزامنت مع محطتين رئيسيتين مر بهما الاقتصاد الوطني وهما : تجربة التحول نحو اقتصاد السوق التي كانت تحت إشراف مؤسسات بروتون وودز (1989-2000) عبر تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبلها التي لم تخرج عن نطاق التدابير التقشفية الصارمة والإجراءات ذات الطبيعة الليبرالية التي تضمنها برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي وحي التجربة التي ستشكل محور اهتمام مطلب البحث الأول لهذا الفصل، وفترة الرخاء المالي التي تلت مرحلة ما بعد التعديل الهيكلي(2001-2014) بفعل انعاش أسعار النفط وتحسن الوضع المالي للبلاد على النحو الذي أدى إلى تبني توجه اقتصادي مغاير تماما للتوجه الليبرالي السابق باستعادة الدولة من جديد لدورها في أخذ زمام المبادرة الاقتصادية من خلال برامج الانعاش التوسعية ذات الطابع الكينزي وهو ما الفترة التي ستهتم بها مطالب البحث الثاني، في الوقت الذي سيتم فيه تخصيص مطالب البحث الثالث لهذا الفصل لتناول المحتوى الاقتصادي لاتفاق الشراكة بعد استعراض لكل من مسار العلاقات الاقتصادية بين طرفي الشراكة في ظل تطبيق اتفاق التعاون لمنتصف السبعينيات وكذا للسياق العام الذي تم فيه عقد اتفاق الشراكة الذي سنحاول معه إظهار محاوره واهدافه الرئيسية.

المبحث الأول: الاقتصاد الوطني وتجربة التحول نحو اقتصاد السوق المدعومة من مؤسسات بروتون وودز : تحليل وتشخيص للوضع الاقتصادي خلال الفترة 1989-2000

بادرت السلطات في سياق تصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في أعقاب الصدمة البترولية المعاكسة لسنة 1986 إلى تنفيذ حزمة من الإصلاحات الذاتية دون أي تدخل من المؤسسات المالية الدولية بهدف استعادة التوازنات الكلية ومحاولة إدخال آليات اقتصاد السوق بشكل محتشم وغير معلن، وهي جهود أثبت محدوديتها من حيث أنها لم تفضي لتحقيق أهدافها من منطلق أن الأوضاع وعلى جميع النواحي ما فتئت تزداد تعقيدا عاكسة بذلك مدى عمق التعثر الذي أصاب الاقتصاد على المستويين الكلي والجزئي دون نسيان تدهور الوضع الاجتماعي الذي لم يكن بمنأى عن التقلبات وحالة عدم الاستقرار التي ميزت الوضع الاقتصادي وكذا بداية ظهور بوادر عدم الاستقرار السياسي وحتى الانفلات الأمني الذي لم تعرفه البلاد منذ الفترة التي أعقبت استقلالها بالموازاة مع تواصل تدني أسعار المحروقات وتراجع إيرادات صادراتها على مدار النصف الثاني من عشرية الثمانينيات والتدهور الخطير للملاءة الخارجية للبلاد المثقلة بالمديونية والمرفوضة في أسواق الاقتراض الدولية نتيجة فقدان المقرضين الثقة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بفعل استمرار اشتداد القيد المالي الذي طالما كان محمدا رئيسيا في رسم الخيارات وتنفيذ السياسات الاقتصادية بل وحتى على مستوى تحديد مدى عمق واتساع نطاق الإصلاحات المزمع تنفيذها ودرجة تشدها أو ليونتها بالنظر للطبيعة الريعية للاقتصاد الذي كان ولا يزال رهينة لأسعار برميل النفط.

وكنتاج لتراكم وتفاعل العوامل المشار إليه أعلاه والمتعلقة باشتداد ضغوط تأزم الوضع العام للبلاد من ناحية، وتأثير التحولات العميقة التي بدأت تشهدها البيئة الاقتصادية الدولية آنذاك، بتكريس منطق العولمة وتزايد ضغط القوى الليبرالية ومؤسساتها على الدول النامية والمتحولة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية بتبني برامج التثبيت والتعديل الهيكلي ذات الإيجاء النيوليبرالي من حيث فحواها النظري والتطبيقي كخيار وحيد للإصلاح أوضاعها الاقتصادية لاسيما بعد سقوط المنظومة الاشتراكية والتعثر الذي عرفته التجارب التنموية المتبعة في معظم الدول النامية التي أعطت كما أشرنا في الفصل الأول، دفعة قوية لهذه البرامج الإصلاحية المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية، والتي لم تكن الجزائر كبقية الدول النامية بمعزل عنها من ناحية ثانية. أدرك أصحاب القرار في البلاد أن إزالة العوائق التي أدت إلى اخفاق المسار التنموي المتبع وتجاوز الاختناقات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الوطني ومحاولة النهوض به من جديد لن يتأتى سوى بإحداث قطعة جذرية مع النهج الاشتراكي الذي بات منتهي الصلاحية بعدما فشل في إحداث الحركة التنموية المرغوبة وتحقيق الأهداف المرسومة له زمن انطلاقه قبل ثلاثة عقود والانتقال الحتمي إلى اقتصاد السوق، وهو توجه عبر عنه بشكل صريح دستور فيفري 1989 الذي تخلت من خلاله الدولة الجزائرية عن طابعها الاشتراكي مثلما كان عليه الحال في الميثاق السابقة، حيث لم تعد الجزائر بموجبها ملزمة أيديولوجيا من الناحية الرسمية ببناء مجتمع اشتراكي عبر إقامة نظام اقتصادي اشتراكي مما يفسح المجال بتغيير شكل الدولة باتجاهات أخرى قد تكون رأسمالية¹، ولكن أيضا في محتوى خطاب النوايا الذي قدمته الحكومة عن طريق وزيرها للمالية وفتح صندوق النقد الدولي في مارس من نفس السنة، والذي تعهدت فيه بالالتزام في مسار التحول إلى اقتصاد السوق والتأكيد على المضي قدما في عملية انسحاب الدولة من دواليب الاقتصاد غير فتح الأسواق وتغيير تنظيمها والعمل بتحقيق الاستقرار وفق مقاربة التثبيت مع العمل على توسيع دور القطاع الخاص باعتباره عنصرا رئيسيا للإصلاح الاقتصادي المزمع تنفيذه².

فنجربة التحول إلى اقتصاد السوق الجزائرية رغم ما ميزها من تسارع أحيانا وتباطؤ وتقطع أحيانا أخرى بل وحتى التردد وعدم القدرة على الاستمرار والتراجع عن بعض التدابير الإصلاحية لاسيما خلال فترة التردد أو الانقطاع عن الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من مؤسسات بروتون وودز (حكومة بلعيد عبد السلام 1992-1993) وبعد مرحلة استكمال تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 والدخول في فترة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي والسياسات الانفاقية التوسعية (1999-2014)، تبقى تجربة مماثلة للعديد من التجارب الانتقالية نحو اقتصاد السوق التي انخرطت فيها الدول النامية والاشتراكية السابقة التي تخلت عن نمط الاقتصاد الموجه. ذلك أن محتوى مقاربة التحول وإجراءاتها المعتمدة من قبل الجزائر عبر الممازجة بين أسلوب العلاج بالصدمة والتحول التدريجي تبعاً للظروف المصاحبة لها، كان استجابة لمشروطية وإشراف خارجي مباشر لمؤسسات بروتون وودز التي لجأت إليها الجزائر بعدما صدت أبواب الاقتراض من الأسواق الدولية في وجهها أملا في الحصول على مساعدات مالية منها في شكل قروض وتسهيلات تمويلية بهدف التغلب على ما تعانيه من عجز حاد في ميزان المدفوعات وكذا التوسط لدى الأطراف الدائنة لها للحصول على إعادة جدولة مديونيتها.

وهي مساندة مشروطة بتطبيق حزمة من التدابير الإصلاحية التي لا ينبغي أن تخرج عن ما تتضمنه برامج التثبيت والتعديل الهيكلي من إجراءات محكومة بدورها بالآطار العام لاجتماع واشنطن لجون وليامسن وعناصره الرئيسية العشرة التي تعكس الوصفة الجاهزة والوحيدة من المنظور النيوليبرالي الكفيلة باحتواء المشاكل الاقتصادية والمالية في الدول النامية والمتحولة ووضعها على مسار تحقيق التنمية وتسهيل عملية انتقالها إلى اقتصاد السوق بصرف النظر عن خصوصيات الدول وما تواجهه من ظروف ومعطيات متعلقة بها، والتي تستند على أبعاد: التثبيت، تحرير الأسواق و الخصخصة من منطلق أن معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد تبدأ بالعمل على تحقيق شروط استقرار الاقتصاد واستعادة توازنه على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلية والذي يمر عبر الضغط على جانب الطلب من خلال تنفيذ سياسات مالية ونقدية انكماشية صارمة تصاحبها عملية تخفيض لسعر صرف العملة للوصول بقيمتها إلى مستواها الحقيقي في الأمد القصير (برامج التثبيت) ثم الانتقال بعد ذلك إلى اتخاذ تدابير هيكلية في الأمد المتوسط (برامج التعديل

¹ : سعدون بوكوس (2013) الاقتصاد الجزائري : محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ص 11 و ص 98.

² : علي بطاهر (2004)، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، ص 181-182.

الهيكلي) تستهدف تشجيع جانب العرض الذي يدعم الاستقرار على المستوى الكلي بتحرير الاسواق وتقليص الدور الحكومي والقطاع العام في الاقتصاد والعمل على تشجيع القطاع الخاص وتوسيع قاعدة الملكية الفردية عن طريق برامج الخوصصة مع تعديل الأطر المؤسساتية والتشريعية لتكييفها بما يستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق.

وهكذا، لم يكن رسم السياسة الاقتصادية للبلاد بشكل عام وما تم الخوض فيه من اصلاحات اقتصادية على الصعيدين الكلي والجزئي بشكل خاص على مدار الفترة 1989-1998 مسألة اختيارية، بل كان تحت فلك مشروعية مؤسسات بروتون وودز بتنفيذ محتوى السياسات الأرثوذكسية *Politiques Orthodoxes* لبرامج التثبيت والتعديل الهيكلي مقابل المساندة المالية المقدمة لها بموجب الاتفاقيات التي عقدتها معها. اين تم في هذا المقام، تنفيذ ثلاثة اتفاقيات للاستعداد الائتماني تضمنت برامج للتثبيت لفترات قصيرة الأجل تراوحت بين 10 و12 شهر (اتفاق 31 ماي 1989 لمدة 12 أشهر، اتفاق 3 جوان 1991 لمدة 10 أشهر، واتفاق أبريل 1994 لمدة سنة) واتفاق تسهيل الصندوق الموسع *Extended Fund Facility* مقابل تنفيذ برنامج متوسط الأجل للتعديل الهيكلي لمدة 3 سنوات خلال الفترة 1995-1998.

وكغيرها من التجارب الاصلاحية المدعومة، خرجت التجربة الاصلاحية للجزائر بقليل من النتائج الموجبة وتكاليف سجلت آثارها على كافة النواحي تقريبا لاسيما على الصعيد الاجتماعي نتيجة تركيزها على استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية دون الاهتمام بالتداعيات السلبية المرتبة عنها. ففاتورة الاصلاح كانت فعلا باهظة باعتبار أن الوضع الاقتصادي لم يتحسن بالصورة المنشودة كونها لم تفلح في وضع الاقتصاد الذي أحكته لجنة الموارد الطبيعية على مسار النمو المستدام وتحسين أداء مختلف القطاعات الاقتصادية الانتاجية (خارج المحروقات) بشكل يعزز مساهمتها في دعم التشغيل وخفض معدلات البطالة رغم الاتجاهات الايجابية المحققة على مستوى التوازنات والمؤشرات المالية والاقتصادية الكلية التي استحق تحسنها مدحا من الهيئات المالية الدولية بعد التطبيق الصارم لبرامجها رغم هشاشتها لارتباط جانب هام منها بانتعاش أسعار النفط. كما تم تسجيل انعكاسات خطيرة على الجانب الاجتماعي بفعل سياسات الضبط الصارم لأوضاع المالية العامة وما ترتب عنها من تقليص للإنفاق العام ومن ثم زيادة الضغوط على بنود الإنفاق الاجتماعي وتحميل الدور الاجتماعي للدولة الذي ترافق مع ارتفاع معدلات البطالة المترتبة عن ضعف التوظيف وسياسات تسريح العمال نتيجة سياسات تصفية وخصوصية المؤسسات العمومية، مما أفرز في النهاية وضع اجتماعيا مزريا صاحبه انفلات خطير للأمني وضع البلاد على حافة الانهيار الكامل على مدار سنوات عشرية التسعينيات.

المطلب الأول: الاصلاحات الاقتصادية من منظور مؤسسات بروتون وودز: السياق، المكونات والانتقادات الموجهة لها.

مما لا ريب فيه، أن مسألة تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي تبقى مسألة طبيعية تنشأ الحاجة اليها إذا ما تبين أن السياسات والآليات التي اعتمدها اقتصاد ما في السابق بدأ يظهر عليها نوعا من الإنهاك أو الفشل الذي يستدعي إعادة نظر فيها سواء بصورة جزئية أو كلية، وهو الأمر الذي يتطلب بدوره فتح المجال واسعا للتفكير والنقاش من أجل وضع اليد على مواطن الاختلال والخطأ، وتحديد أحسن السبل الكفيلة بإعادة تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي وبعث انطلاقة جديدة لعمل الاقتصاد بشكل سليم ومن ثم الانتقال بالوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال تنموي أفضل متمسم بالأداء الجيد والفعالية في التسيير بما ينعكس ايجابيا على بقية المجالات التنموية الأخرى للمجتمع، والتي يأتي في مقدمتها الجانب الاجتماعي رغم ما يمكن أن يترتب عن العملية الاصلاحية من آثار غير مرغوب فيها في الأمد القصير والطويل من جهة أو تواضع نتائج العملية الاصلاحية وعدم تحقيقها لأهدافها المرسومة لأسباب ذات صلة بقصور السياسات الاصلاحية نفسها أو بالظروف التي رافقت تطبيقها بشقيها الداخلي والخارجي أو بالأسباب الخاصة بمدى توفر الجدية والكفاءة في تنفيذ ومواصلة العملية الاصلاحية ومدى استيعاب وتقبل مختلف الأطراف النشطة في المجال الاقتصادي وبقية الفئات الأخرى للمجتمع لهذه السياسات من جهة ثانية.²

وبما أن محور اهتمام هذا المبحث متعلق بدراسة مسار الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر خلال الفترة الانتقالية نحو اقتصاد السوق تحت اشراف هيئات بروتون وودز، نرى من الملائم تفحص عبر فقرات هذا المطلب لبعض الجوانب المتعلقة ببرامج الاصلاح المقدمة أو بالاحرى المفروضة وفق مبدأ المشروعية المعمول به من قبل هذه الهيئات كوصفات علاجية موحدة لجميع الدول التي تتوخى اعانتها في عملية اصلاح اقتصادياتها و/ أو تسهيل مسارات انتقالها الى اقتصاد السوق (الدول ذات التوجه الاقتصادي الاشتراكي). والمتمثلة في كل من: برامج التثبيت التي يتكفل بها صندوق النقد الدولي، وهي برامج قصيرة الاجل تهدف أساسا الى الضغط على الطلب الكلي لتكييفه مع مستوى الموارد المتاحة في البلد باتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية صارمة مرفوقة بتخفيض في قيمة العملة وبرامج التعديل الهيكلي ذات الأمد المتوسط المقدمة من قبل البنك الدولي بالتعاون مع الصندوق (المشروعية المتقاطعة) وتتضمن جملة من التدابير ذات الطابع الهيكلي في الاقتصاد والتي تمس بالدرجة الأولى جانب العرض وتأمين شروط انطلاقة الاقتصاد نحو النمو المستمر ورفع كفاءة الموارد وتخصيصها عبر تحرير انتقال عوامل الانتاج والتبادل السلعي والخدمات وتوسيع نطاق الملكية الخاصة وتقليص التدخل الحكومي الى أدنى الحدود وتعديل التركيبة المؤسسية والتشريعية للاقتصاد للتوافق مع متطلبات عمل آليات السوق والتي يباشر في تنفيذها بمجرد الانتهاء من تحقيق أهداف التثبيت الاقتصادي.

¹ : أحمين شفير (2001)، الاصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - فرع التحليل الاقتصادي - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر -، ص 11.
² : رمضان بطوري (2006)، منطلقات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية - جامعة محمد الأول حول ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية - جامعة محمد بوفرة " بومرداس " - بمساهمة الوكالة الوطنية للتنمية البحث الجامعي، يومي 4 و5 ديسمبر، بومرداس، ص 3.

1- السياق العام لتنامي التوجه نحو تنفيذ البرامج الإصلاحية المدعومة من قبل مؤسسات بروتون وودز .

غني عن البيان، أن الإصلاحات الاقتصادية تأتي في اتجاهين رئيسيين، الأول المسمى بالاتجاه المستقل أو السياسات الإصلاحية الغير أرثوذكسية (غير الأصولية) *Hétérodoxes* والمستمدة من اسهامات رواد المدرسة الهيكلية، وهي سياسات مستندة على أسس نظرية موجهة لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصاديات لاسيما منها النامية بالاعتماد على قدراتها الذاتية وتدابير تدخلية أكثر من جانب الحكومات لمواجهة هذه المشكلات ومحاوله الخروج من أزمتها بعيدا عن الأطروحات الإصلاحية الليبرالية في ثوبها الجديد ذات التكلفة الاقتصادية والاجتماعية الباهضة التي تقدمها القوى الاقتصادية الرأسمالية الكبرى و المؤسسات المالية الدولية التي تمثل الاتجاه الثاني للسياسات الإصلاحية التي يطلق عليها اسم السياسات الأرثوذكسية *Orthodoxes* (الأصولية) التي تستمد منطلقاتها من المدرسة النيوكلاسيكية التي تختزل كما هو معلوم العملية الاقتصادية في ايلاء الأسقية للسوق على جميع المتغيرات والأطراف لدرجة تأليهه على حد تعبير فرانك توماس *Thomas Frank* في أحد كتبه المنشورة سنة 2000¹ بـ "السوق بحق الهي"، والذي تنظر اليه أي السوق سواء في سياقات تتوافر فيها الشروط المسبقة لنجاح عمل اقتصاد السوق (الديمقراطية، احترام الحريات الفردية، حقوق الملكية و انفاذ العقود، استقلال القضاء...) أم في سياقات تفتقد لمثل هذه الشروط (لفائدة علاقات الربح والرشوة والمحسوبية والزبونية واستغلال النفوذ...) ² على أنه مجال مستقل بذاته ومسيرا لنفسه بذاته، عازلا بذلك أي تأثير من المجتمع أو أي طرف منه، كما تنظر إلى المجتمع ذاته على أنه ليس الا ملحقا للسوق، ويقدم توصياته بحيث يتم تنظيمه بكيفية تضمن استقلال السوق وسيره وفق قوانينه الخاصة التي يعتقد بانفصالها عن البناء الاجتماعي ³.

وتبقى أهم المبادرات غير الأصولية التي وجدت طريقها نحو التطبيق، تلك التي المنفذة في بعض دول أمريكا اللاتينية منتصف الثمانينيات للخروج من نفق الازمة التي عصفت باقتصادياتها، ومنها خطتي أستراليا *plan Austral* وكروازادو *plan Cruzado* سنة 1985 اللتين استهدفتا معالجة أزمة التضخم الجامح في كل من الأرجنتين بالنسبة للأولى والبرازيل بالنسبة للثانية. ⁴ والتي اتسمت بعدم التجانس مقارنة بالإصلاحات الأورثوذكسية سواء من حيث المنطلقات أو المبادئ فضلا عن كونها استمدت أطرها العامة من الظروف الخاصة بالبلدان التي طبقتها أو الخلفية الفكرية لمنظري أو واضعي سياسات الإصلاح في هذه البلدان. ⁵ ولكن يبقى أهم اطار نظري استندت إليه هو أفكار المدرسة الهيكلية أو البنوية التي تشكلت خلال الفترة 1948-1960 من قبل مجموعة من اقتصاديي أمريكا اللاتينية التي برزت اسهاماتهم في اطار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي CEPAL التي أنشئت سنة 1948 وعلى رأسهم نجد كل من *Celso Furtado, Anibal Pinto Raul Prebisch* وغيرهم ممن اهتموا بنظريات التبعية ودراسة تطور وواقع الاقتصاديات النامية، والذين برزت أعمالهم وآرائهم المستقلة في تفسير ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها دول المنطقة (التضخم، التنمية،...) بمنظور مختلف عن طرح التيارات الليبرالية في تفسير ومعالجة مختلف المشاكل الاقتصادية. ⁶ وذلك بالنظر لمعالم الاختلاف الكثيرة بين النظريتين، ومن بينها ⁷:

- الاهتمام الجوهري بالنسبة للأولى متمحور حول النمو ومحدداته وسياساته، بينما تهتم الثانية بالتنمية ومحدداتها وسياساتها.
- عدم إيمان المدرسة الهيكلية بضرورة الانطلاق من فروض (ثابتة) محددة مسبقا متمسكة بالصفة المكانية والزمنية، بل تستبدل ذلك بالاهتمام بمحددات عمل الاقتصاد الواقعية وليس الافتراضية التي قد تختلف باختلاف المكان والزمان .
- كما ترتب على هذه الاختلافات، وجود اختلافات أيضا في السياسات الاقتصادية المقترحة لادارة الاقتصاد الكلي، حيث تميزت المدرسة الهيكلية باقتراح السياسات المرتبطة بمعالجة المشاكل الهيكلية عكس المدرسة الليبرالية التي ارتكزت اساسا على السياسات النقدية، هذا بالإضافة الى اختلافهما في موضوع دور الدولة الذي ترى فيه المدرسة الهيكلية عكس المدرسة الأخرى دورا مهما شريطة أن يكون تنمويا وليس بيروقراطيا وريعا ومشجعا للفساد واساءة تخصيص الموارد بل هو داعم للكفاءة ومعالج لحالات فشل السوق . وانطلاقا مما تقدم، قدمت المدرسة الهيكلية تفسيراً مغايراً تماما لتفسير التوجه النيوليبرالي فيما يخص تشخيص الأزمة الاقتصادية في الدول النامية التي مردها وجود ضعف الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني (جمود العرض الكلي و صلابته) وليس وجود فائض في الطلب الكلي و ما ينجم عنه من عجز ميزان المدفوعات و ارتفاع معدلات البطالة و التضخم. ⁸ فهي على سبيل المثال أرجعت

¹ : FRANK Thomas (2000), *One Market under God : Extreme Capitalism , market populism and the e.d of economic democracy*, Anchor Books, New york.

² مراد ديباني (2014)، جرية-مسواوة وانماج اجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة وبيروت، الطبعة الأولى، ص 50.

³ منصور أشرف (2008)، الليبرالية الجديدة جنورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 115.

⁴ لمزيد من التفصيل حول خطط أستراليا وكروازادو في كل من الأرجنتين والبرازيل سنة 1985 أنظر كل من :

- CARTIER-BRESSON Jean (1987), *le Plan Cruzado et l'hétérodoxie économique*, Revue Tiers-Monde, tome 28 n°109, pp173-196.

- DORNBUSCH Rudiger and DE PABLO Juan Carlos (1990), *The Austral Plan*, In Jeffrey D. Sachs (edtor), *Developing Country Debt and Economic Performance, Volume2 -The Country Studies -- Argentina, Bolivia, Brazil, Mexico*, University of Chicago Press, pp 91-114.

- KIGUEL.A.Miguel & LIVIATAN Nissan (1992), *When do Heterodox Stabilisation programs works ?*. The World Bank Research Observer , vol7-N°1 – January, pp35-57

⁵ عبد القادر خليل (2009)، *الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد*، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46- ربيع 2009، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 30.

⁶ : GUILLEN Romo Hector(1994), *De la pensée de la CEPAL au néo-libéralisme, du néo-libéralisme au néo- structuralisme*, *une revue de la littérature sud-américaine*, Revue Tiers-Monde, tome 35- N°140, p909.

⁷ أحمد الكواز (2011b)، السياسات الاقتصادية الهيكلية، سلسلة جسر التنمية، العدد 107- نوفمبر -السنة العاشرة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 13.

⁸ عبد الله بلوناس (2005)، *الاقتصاد الجزائري : من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية*، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية- تخصص نقود ومالية-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 136-137.

حدوث التضخم الذي يأخذ في نظرها طابعا هيكليا الى وجود ثلاث اختناقات أو قيود ضاغطة على جانب العرض الكلي مشكلة بذلك أسبابا أساسية لحدوثه، وهي:

- عدم مرونة العرض في القطاع الزراعي نتيجة زيادة دخول السكان والتمدن، و هو ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم.
- اختلال بخصوص عرض العملة الصعبة والطلب المتزايد على الواردات يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات و تفاقم معدلات التضخم.
- نقص الإيرادات العامة وعدم كفايتها في تغطية الانفاق العام المتزايد راجع لضعف الكفاءة في تحصيل الضرائب واستشراء مختلف مظاهر الفساد والتهرب الضريبي.

فالأزمة الاقتصادية في البلدان النامية في نظر الهيكليين لا تعزى فقط إلى العوامل والسياسات ذات الطابع النقدي والمالي، بقدر ما هي راجعة لوجود اختلالات هيكلية يتعين معالجتها من خلال اعطاء دور مهما للدولة للتدخل في الاقتصاد بمحذف ازالة أسباب الإختناقات السابقة و زيادة الاستثمار بتبني سياسات متكاملة في مجالات الانفاق العام والضرائب والائتمان والتجارة التي تساهم في تخصيص الخفض في إجمالي الطلب على المجالات المرغوبة مع تعزيز تكوين الرأسمال الثابت في الاقتصاد، والتي يكون اتجاهها غير انكماشية من خلال عدم اعطاء الاولوية لخفض الانفاق والعمل على تعزيز الجهود لزيادة العوائد الضريبية مع زيادة الادخار الخاص من خلال ميلهم لأسلوب الادخار الاجباري الذي يكون على شكل ضرائب اعلى أو ادخارات مؤسسية (كرفع سن التقاعد، زيادة مساهمات الضمان الاجتماعي...) التي يكون تدخل الدولة فيها مهما، وتخصيص أفضل للاستثمارات.²

ويبقى أن نشير الى أن المسارات الاصلاحية وفق المقاربة غير الأثوذكسية سرعان ما اخفقت في العديد من الدول التي طبقتها نظرا لاشتداد حدة الأزمات الاقتصادية التي عانت منها بالموازاة مع ترسخ القناعة على المستوى الدولي منذ الربع الأخير من القرن الماضي بجدوى السياسات الاقتصادية الأصولية التي تأطرت لاحقا في ما يعرف بسياسات اجماع واشنطن في معالجة المشاكل الاقتصادية والتنمية التي طالما عانت منها الدول النامية بصرف النظر عن خصوصية كل دولة والتي تأتي في شكل برامج للتثبيت والتعديل الهيكلي التي أضحت شائعة الاستخدام في دوائر السياسة الاقتصادية العالمية والمصممة والمفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية على الدول النامية و المتحولة التي تعاني اقتصادياتها من اختلالات هيكلية عميقة مقابل تقديم الدعم المالي والتوسط لدى الجهات الاقراضية على المستوى الدولي سواء لاعادة جدولة مديونتها أو الحصول على القروض، لدعم مسار الاصلاحات وتجاوز أزمته، وكأنها باتت من المسلمات التي لا تقبل النقاش، وقدّر محتوم وليس إنتاج نمط خاص للتطور باعتبارها كبديل وحيد صالح للتطبيق علمي، بعيد علمي، يتجاوز المناطق والحدود دون أي استثناء أو تحفظ.³

فكما هو معلوم، قامت الاقتصاديات النامية قبل عقد الثمانينيات، بتبني سياسات تنمية ارتكزت خلفيتها النظرية علمي، مجاءت به النظرية الراقية للتنمية "high development theory" علمي، حد تعبيري *Krugman*، وهي صفة أطلقها في محاضرة له سنة 1992⁴ علمي، أهم اسهامات رواد الفكر التنموي التي تم بلورتها خلال أربعينيات وحتى ستينيات القرن الماضي (الجيا، الأول من اقتصادي التنمية) التي رأت وقتئذ أن دفع الحركية التنموية في البلاد النامية ذات الخصائص المختلفة عن الدول المتقدمة، لن يتأتى عن طريق عمل آليات السوق التنافسية بالطريقة التقليدية، وانما سيتطلب بذل جهود واعية ومكثفة عبر عنها بعدد من الأطروحات الشهيرة (الدفعة القوية لرنشنتاين رودان، واستراتيجية احلال الواردات لبريش، الحلقة المفرغة للفقر لنيركس *Nurkse*...) وعلى هذا الأساس ركزت حزم السياسات التنموية في ذلك الوقت على الاستثمار في التصنيع وحماية الصناعات الوليدة والتراكم السريع لرأس المال واستغلال مخزون فائض العمالة في القطاعات الريفية واحداث التنمية من خلال التخطيط وتفعيل دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية بأقل التكاليف...⁵ حيث رأت بذلك أنه على الدولة أن تتدخل في ادارة الاقتصاد سواء بالتأثير في عمل الأسواق أو بالحلول محل آليات السوق في بعض الاحيان، وانه لكي يكون هذا التدخل منظما ورشيدا، فانه ينبغي أن يمارس من خلال نوع أو آخر من التخطيط، وهو تصور لم يأتي من فراغ بل كان مستند بالاضافة الى الرصيد الفكري المشار اليه وجود خبرات تاريخية وبحث جدي في طبيعة الاقتصاديات النامية ومتطلبات تنميتها (الثورة الكينزية وما قدمته من حجج قوية لتدخل الدولية لضبط عمل الاقتصاد الرأسمالي واخراجه من الأزمات، التجارب التنموية في دول المنظومة الاشتراكية سابقا والنجاح الذي لقيته في بداياتها الأولى، ناهيك عن طبيعة المهام الملقة على عاتق الحكومات في الدول النامية لاسيما حديثة الاستقلال وهي تحقيق التنمية التي تتطلب تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي ليس بالامكان تحقيقها بقوى السوق والاعتماد على القطاع الخاص لوحده...)⁶.

غير أن هذه التجارب سرعان ما وصلت الى طريق مسدود لاسيما منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي تحت ضغط عوامل داخلية ذات صلة بنقائص السياسات الاقتصادية المنتهجة وعدم تحقيقها لأهدافها المسطرة وبيئة اقتصادية دولية غير ملائمة (تباطؤ النمو في الدول الصناعية الغربية وتداعيات أزمة التضخم الركوي، دورات ارتفاع وانحيار أسعار المواد الأولية، اضطرابات النظام النقدي

¹ : أحمد الكواز (2011b)، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² : لمزيد من التفصيل حول أدوات السياسة الاقتصادية الكلية للمدرسة الهيكلية، انظر: أحمد الكواز (2011)، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-16.

³ : صالح ياسر حسن (1999)، الليبرالية - الخصوصية - البرامج التكيف الهيكلي، بين أو هام الخطاب الايديولوجي وحقائق اعادة انتاج التنمية، مجلة العلوم الإنسانية،

العدد 12 - جوان، جامعة منطوري قسنطينة، ص 64.

⁴ : للاطلاع على مداخلة بول كروغان بعنوان "نحو ثورة مضادة للثورة المضادة لاقتصاديات التنمية" المقدمة في المؤتمر السنوي للبنك الدولي حول الاقتصاديات النامية لسنة 1992، انظر:

- KRUGMAN Paul (1993), *Toward a Counter-Counter revolution in Development Theory*, In: Summers .H.Lawrence and SHAH Shekhar (ed) *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1992*, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, First printing March, Washington, pp15-38.

⁵ : علي عبد القادر علي (2008b)، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، سلسلة جسر التنمية، العدد 76- السنة السابعة- أكتوبر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 5.

⁶ : ابراهيم العيسوي (2011a)، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ص 60.

الدولي بعد اختيار نظام بروتون وودز والتخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة، وصدمة أسعار الفائدة مطلع سنة 1980 التي ترتبت على السياسات النقدية المشددة التي مارسها رئيس الاحتياطي الفيدرالي بول فولكر مما أدى ارتفاع أسعار الفائدة العالمية... تسببت في وقوع هذه البلدان في أزمات اقتصادية شديدة الوطأة وسقوطها في براثن أزمة المديونية التي تراكمت مع انخفاض فرص الاقتراض من المصادر الحكومية والتجارية كما كان عليه الحال سابقا.

وبذلك، لم تجد معظم هذه الدول في سياق سعيها للخروج من المأزق الذي وقعت فيه سوى توكي المساعدة من الدول الرأسمالية الكبرى وهيئات بروتون وودز التي قدمت لها الوصفة العلاجية الوحيدة الكفيلة في نظرها بتعزيز استقرار اقتصادياتها والقضاء على التشوهات التي تعاني منها ووضعها على مسار النمو المستدام، والتي لا تخرج عن التصور النيوليبرالي الذي تتلخص نظرتة الى قضايا التنمية في ملاحظة ان تفاوت الأداء التنموي للدول النامية لا يكمن في التفاوت في الظروف الابتدائية الخاصة بها والصدمات الخارجية، وإنما في التفاوت في السياسات المتبعة، وان السبب في فقر بلد ما وتخلفه لا يكمن في " الحلقة المفرغة للفقر " لنيوكس وإنما في " فقر السياسات " وسوء أدائها ومن ثم فان اهتمام صناع القرار لا بد أن يتركز فقط على الأسواق والأسعار، والحافز²، أى بتعبير آخر فإن حالة التخلف أو الأزمات التي تقع فيها الاقتصاديات مهما كانت درجة تقدمها أو تخلفها تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعيرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومات والذي يؤدي الى ابطاء عملية النمو الاقتصادي، فالسماح بانتعاش الأسواق الحرة وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة وتشجيع حرية انتقال رؤوس الاموال والسلع والخدمات وتقليص صور التدخل الحكومي والاختلالات السعيرية سواء في أسواق عواما، الانتاج أو السلع أو اسواق المال سيؤدي حتما الى زيادة الكفاءة الاقتصادية وحفز النمو الاقتصادي الذي يقيم عملا تلقائيا يمكن أن يقع اذا ما أزيلت العقبات التي تعترض قوى السوق، وأن ثماره ستبدأ في الانتشار لا محالة بعد فترة لتمس عدد أكبر من القطاعات وفئات أوسع من المجتمع ومن ثم تبدأ مشكلات الفقر والبطالة وسوء التوزيع طريقها الى الحل (وفق مقارنة أثر الانتشار أو تساقط ثمار النمو *Trickle down effect* لسيمون كوزنتس، المشار إليها في الفصل السابق).³ فما تحتاجه الدول النامية انطلاقا مما تقدم ليس مجرد اصلاح النظام الاقتصادي الدولي، أو عملية إعادة هيكلة للتخلص من ظاهرة الثنائية التي تعاني منها، أو زيادة المعونات الأجنبية أو محاولة السيطرة على معدلات النمو السكاني، ونظام تخطيط يكون أكثر فعالية...، ان ماتحتاجه هذه الدول ببساطة شديدة هو تشجيع وجود اسواق حرة بحيث تكون أسعار السوق مرشدا لعملية تخصيص الموارد وتشجيع التنمية الاقتصادية.⁴

فهذه الوصفة العلاجية المقدمة في شكل برامج التثبيت والتعدية الهيكلية، لم تكن موجهة فقط للدول النامية التي عانت من اخفاق جهودها التنموية، بل قدمت أيضا كآليات أو أدوات ملائمة لدول التوجه الاقتصادي الاشتراكي لتسهيل عملية انتقالها الى اقتصاد السوق بالنظر الى إمكانية تطبيقها بصرف النظر عن طبيعة النظام الذي تتبعه هذه الدول و/أو ترتيباتها المؤسسية وعلاقتها بالاقتصاد العالمي في ظل غياب اطار نظري محدد ملائم للعملية (يعني سياسة انتقالية موحدة-معيارية) في تلك الفترة باعتبار أن عملية التحول كانت عبارة عن سلسلة من التجارب التي لم تشهدها من قبل النظرية الاقتصادية بالنظر لضخامتها واتساع نطاقها من منطلق تنكيكها الكاملا لنظام اقتصادي برتمه واستبداله بنظام اقتصادي آخر مضاد له بآليات وخصائص وقوانين جديدة (التدمير الخلاق وفق تعبير شوميتير) وباعتراف البنك الدولي نفسه⁵، ناهيك عن سرعتها التي اخذت الاقتصاديين علم حين غرة بوقوفهم عاجزين علم، توفير أو وضع الاطار النظري المناسب لها رغم الاتفاق على الفرضيات التي بنيت عليها العملية مع تسجيا تباين ليس علم مستوى الأدوات التي احتوتها هذه البرامج بل علم مدى سرعة استخدامها، أى بمعنى ما اذا كان التحول ينبغي أن يتم بشكل سريع وفوري وفق العلاج بالصدمة(مقاربة جيفرى ساكس) او من خلال تنفيذ السياسات الأرتوذكسية بخطوات متدرجة تبعا لمدى توفر الشروط الأولية لعملية التحول ومدى عمق الاختلالات والتشوهات التي تعاني منها الاقتصاديات المعنية بالعملية.⁶

1 : علي عبد القادر علي (2008b)، مرجع سبق ذكره، ص 8 و ص 10.

2 : نفس المرجع السابق، ص 12.

3 : ابراهيم العيسوي (2011a)، مرجع سبق ذكره، ص 14 و ص 42.

4 : ميشيل تودارو (2006) (ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود)، مرجع سبق ذكره، ص 146-147.

5 : Banque Mondiale (1991), *Rapport sur le développement dans le monde 1991 : le défi du développement*, Banque Internationale pour la Reconstruction & Développement / Banque Mondiale, Washington, pp167-168.

6 : تعد عملية التحول إلى اقتصاد السوق عملية معقدة، ذلك أن عوامل الإصلاح تؤثر وتتأثر فيما بينها، إذ يصعب عزل أي عامل منها دون الارتباط بعامل أو أكثر من العوامل الأخرى، ناهيك عن أن الصعوبات التي تواجه العملية ليست متشابهة في كل البلدان، بل هي متباينة، ولذلك فإنها تستدعي حولا مختلفة، بما يتلاءم مع الأوضاع أو الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلدان المعنية بعملية التحول. ومع ذلك هناك عناصر عامة يلزم اتباعها تتضمن برامج التثبيت والتعديل الهيكلي حيزا هاما منها ان لم نقل كلها مع وجود اجماع على أن هذه العناصر الإصلاحية تقوم مجموعة من الفرضيات التي تعبر بشكل جلي عن التصور النيوليبرالي للعملية، والتي حددها *Julien VERCUEIL* على النحو الموالي :

- فرضية الاتجاه الواحد التي ترى أن بعودة السوق بكل عفوية الى الانتظام من تلقاء نفسه، كما يمكن للهيكل الاقتصادية أن تتغير لأن التحرير سيسمح بعودة آليات السوق للعمل أو بإنشاءها من جديد بصرف النظر عن التصلبات الموروثة عن النظام القديم .
- فرضية الشمولية، تعني أن آليات التسيير الإداري غير فعالة في المراحل الأولى للعملية، أما عند نقطة الوصول فسوف تختفي أو يبقى منها الشيء القليل وتترك المجال لآليات الضبط اللامركزية التي تكون أكثر فعالية، فالتحول الى اقتصاد السوق يعني تحول ميكانيزمات النظام القديم واستبدالها بمكانيزمات جديدة متكيفة مع متطلبات نظام اقتصاد السوق.
- فرضية التجانس التي يقصد بها تجانس آليات التحول بصرف النظر عن السياق السياسي والموسماتي، فيمكن مقارنة الدول المتحولة الى اقتصاد السوق على أساس مجموعة من المؤشرات تأخذ بعين الاعتبار بعض المعطيات الدالة على الجهود المبذولة في العملية الانتقالية (مثل مؤشرات الانتقال الخاصة بالبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير BERD المشار إليها في الفصل الأول من هذا البحث، مؤشرات ماكرواقتصادية...).
- فرضية غياب التنظيم، وتعني ان عملية التحول هي تغيير نظام برتمه تكون متطلباته كثيرة ومعقدة يصعب على الحكومات التحكم الجيد فيها، لذلك تصاحب العملية العديد من المظاهر السلبية كالفوضى وانعدام التنظيم لأسبما في مراحلها الأولى، ويظهر ذلك في فقدان المعلومات وتراجع النشاط الاقتصادي وانهيار الجهاز الانتاجي وسوء استخدام الموارد البشرية، وضعف التناسق الاجتماعي وانتشار الاقتصاد الموازي واستسراء الفساد وغيرها. (لمزيد من التفصيل، انظر : عبد الحفيظ صدوق (2015)، *التضخم الركوندي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في علاجه خلال الفترة 1985-2012*، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3. ص ص 294-295.
- خالد منة (2015)، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية - فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3، ص ص 6-5 و ص ص 12-15.
- مليكة صديقي(2007)، برامج الإصلاح الهيكلية وأزمة التحولات في الاقتصادية الانتقالية - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، ص ص 84-85.

2- مكونات برامج التثبيت والتعديل الهيكلي المدعومة من قبل مؤسسات بروتون وودز

شخص صندوق النقد الدولي المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية بأنها مرتبطة بالسياسات الاقتصادية المحلية غير الملائمة التي ترتب عنها إفراط حاد في الامتصاص المحلي معبر عنه بوجود فائض في الطلب الكلي لهذه البلدان لمستويات تفوق طاقتها وإمكاناتها مما تسبب في تفاقم عجوزات الحساب الجاري لميزان المدفوعات والموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم وتنامي المديونية الخارجية¹. لهذا يرى أن الحل الوحيد لتوفير ظروف الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي والحفاظ عليه بدرء الاختلالات الاقتصادية والمالية، يكمن في ضرورة الضغط على الطلب وتقليصه لتكيفه مع حدود موارده المتاحة عبر تنفيذ برامج التثبيت ذات الأمد القصير التي يصممها ويتابع تنفيذها، والتي تتضمن حزمة من السياسات ذات الطبيعة الانكماشية التي يتعين على كل بلد يتوخى مساعدته في ظل فقدانه لجدارته الائتمانية في الأسواق الدولية وانقطاع التمويل عنه تطبيقها كمشروطة للاستفادة من التسهيلات التمويلية المقدمة من قبله من ناحية واسترجاعه لثقة الدائنين والعودة إلى الأسواق المالية العالمية بعد إعادة جدولة ديونه من ناحية ثانية²، والمتمثلة في :

- السياسة المالية الانكماشية الهادفة إلى احتواء العجز في الموازنة العامة للدولة عبر تنفيذ توليفة من الإجراءات التي تتعلق بجانب الإيرادات والنفقات وأسلوب تمويل العجز. ففي جانب النفقات العامة ينبغي التحلي بالانضباط الصارم فيما يتعلق بمسألة الإنفاق العام الذي يتعين خفضه سواء بشقه الجاري أو الاستثماري. أما في جانب الإيرادات فينبغي العمل على زيادتها من خلال تنوع مصادرها لاسيما الجبائية عبر إدخال إصلاحات على النظم الضريبية وتبسيط إجراءاتها بما يسمح بتحقيق الشفافية والتوزيع العادل للعبء الضريبي بهدف تحسين التحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي وتفادي عمليات التهرب مع ترشيد منح الإعفاءات دون اعاقا المبادرة الخاصة. أما فيما يخص أسلوب معالجة العجز، فيتعين تمويله عن طريق موارد حقيقية بالامتناع عن التمويل التضخمي والاقتراض من النظام المصرفي والمصادر الخارجية بل اللجوء إلى الأسواق النقدية والمالية بأوعيتها الادخارية المختلفة للاقتراض منها بهدف الحد من الاستدانة ومحاربة التضخم³.
 - السياسة النقدية الانكماشية، فتهدف إلى التحكم في المعروض النقدي وضبطه من منطلق الاعتقاد بأن فائض الطلب المسجل يناظره إفراط حاد في السيولة النقدية وما يترتب عليه من ارتفاع الضغوط التضخمية والذي هو في الوقت ذاته سبب الزيادة المفرطة في الإنفاق العام والعجز المسجل في الموازنة العامة وهو ما يتوافق مع طرح المدرسة النقدية⁴. ولهذا تتضمن برامج التثبيت سياسات نقدية صارمة بهدف الحد من الإصدار النقدي والضغط على الكتلة النقدية أهمها: تحرير أسعار الفائدة ورفعها بهدف زيادة الادخار وزيادة كلفة الاقتراض ووضع سقف للائتمان المصرفي لاجتز تعديلها خلال فترة تنفيذ البرامج لاسيما الموجه للحكومة والقطاع العام ووضع تدابير من شأنها تحسين أداء السياسة النقدية⁵.
 - سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية، وهي أحد أهم المحاور التي تركز عليها برامج التثبيت، حيث يعتقد خبراء الصندوق أن عملات الدول النامية محددة ادرايا ومقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية، لذلك يعد تحديد سعر صرفي واقعي هو شرط هام لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي لإزالة التشوهات في الأسعار مما يجعل من تخفيض قيمة العملة المقترح وفق هذا البرامج تخفيضا إصلاحيا *dévaluation réparatrice* لإلغاء أي تقويم زائد لسعر الصرف. حيث تؤدي سياسة التخفيض الى رفع تكلفة الاستيراد بغرض الحد منه وزيادة الطلب على بدائل الواردات، اضافة الى تحفيز التصدير نتيجة تخفيض السعر الخارجي للصادرات بما يؤدي الى زيادة الطلب الاجنبي عليها وتكون المحصلة النهائية هي زيادة حصيلة الاخيرة من العملة الصعبة وخفض مدفوعات الواردات بشكل يؤدي الى استقرار أوضاع التجارة الخارجية والنقد الاجنبي في البلد المعني ويجعل الوضع في المدفوعات الخارجية قابلا للاستمرار وهو ما يمكنه من الاستغناء على المساندة التي يقدمها الصندوق في نهاية فترة تطبيق برامج التثبيت⁶.
- ينبغي التذكير أنه منذ تطبيق أول برنامج للتثبيت سنة 1952 مع بلجيكا التي طلبت قرض من الصندوق في اطار اتفاق الاستعداد الائتماني قدره 50 مليون دولار⁷ ولغاية 2014، قام الصندوق بالاشراف ودعم وفق التسهيلات التمويلية الواردة في الجدول الموالي 1222 برنامج منها 964 برنامج تثبيت بتمويل قدره 534,52 مليار وحدة سحب خاصة غلب عليها شكل برامج التثبيت المنفذة في اطار اتفاق الاستعداد الائتماني وعددها 876 برنامج باقراض قدره نحو 383,8 مليار وحدة سحب خاصة بينما تم تنفيذ 88 برنامج تثبيت في اطار تسهيلات الصندوق الموسع EFF التي بدأ العمل به سنة 1974 والتي بلغت نحو 150,72 مليار وحدة سحب خاصة.

¹ : أحمين شفير(2001)، مرجع سبق ذكره ، ص 131.

² : بلقاسم العباس(2004)، التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 31-مايو/أيار، السنة الرابعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 1-2.

³ : طارق فاروق الحصري (2007)، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي (البطالة، الفقر، والتفاوت في توزيع الدخل)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى، ص 55-57.

⁴ : أحمين شفير(2001)، مرجع سبق ذكره ، ص 133.

⁵ : طارق فاروق الحصري (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 57.

⁶ : نفس المرجع السابق، ص 57-58.

⁷ : FMI (2004), *Guide du FMI : Qu'est-ce que le Fonds monétaire international?*, Fonds monétaire international, Washington, p30.

الجدول رقم 70 : تطور البرامج الاصلاحية المدعومة من صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1953-2014*

نوع البرنامج	الفترة (مبالغ القروض المتفق عليها بمليار وحدة سحب خاصة)					
	-2008 2014	-2001 2007	-1991 2000	-1981 1990	-1971 1980	-1953 1970
الثبت	41 (116,73)	48 (105,41)	135 (94,975)	198 (35,407)	166 (13,062)	288 (18,216)
	12 (73,951)	4 (0,812)	33 (42,511)	28 (30,826)	11 (2,692)	--
التعديل الهيكلي	--	--	6 (0,275)	32 (1,492)	--	--
	59 (6,752)	68 (6,261)	82 (9,855)	11 (1,370)	--	--

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- IMF(2014), IMF *Annual Report 2014 : From Stabilization to Sustainable Growth*, International Monetary Fund, Washington . Appendix II (Financial Operations and Transactions) - Table II-1.
- IMF(2010), IMF *Annual Report 2010 : Supporting A Balanced Global Recovery*, International Monetary Fund, Washington . Appendix II (Financial Operations and Transactions) – Table II-1.
- IMF(2000), IMF *Annual Report 2000*, International Monetary Fund, Washington , Appendix II (Financial Operations and Transactions) – Table II-1., pp114-115.

والملاحظ من خلال الجدول، أن وتيرة تنفيذ برامج التثبيت ازدادت منذ السبعينيات التي بدأت تشهد تدهور الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول النامية التي اضطرت في سبيل الحصول على التسهيلات التي يوفرها الصندوق على تنفيذ برامج التثبيت تحت طائلة المشروطة المعمول بها، حيث بلغ عدد برامج التثبيت في اطار اتفاقيات الاستعداد الائتماني 166 برنامج بتمويل قدره 13,062 مليار وحدة سحب خاصة و 11 برنامج تثبيت في اطار تسهيل الصندوق الموسع بتمويل يقدر بزهاء 2,692 مليار وحدة سحب خاصة، وتواصل هذا الاتجاه المتنامي لبرامج الاصلاح المطبقة في هذه الدول مع انفجار أزمة المديونية و اخفاق الجهود التنموية فيها وكذا انهيار المنظومة الاشتراكية وتحوّل دولها الى اقتصاد السوق خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات على التوالي، إذ سجل 236 برنامج تثبيت موزعة بين 198 برنامج في اطار اتفاق الاستعداد الائتماني بتمويل قدره 35,407 مليار وحدة سحب خاصة و 28 برنامج في اطار تسهيل الصندوق الموسع بقروض بلغت نحو 30,826 مليار وحدة سحب خاصة خلال الفترة 1981-1990، أما في الفترة 1991-2000 بلغ عدد برامج التثبيت المنفذة 168 برنامج تتوزع بين برامج التثبيت في اطار اتفاق الاستعداد الائتماني البالغ عددها 135 برنامج و بتمويل قدره حوالي 94,975 مليار وحدة سحب خاصة و برامج التثبيت المنفذة في اطار تسهيل الصندوق الموسع التي وصل عددها 33 برنامج و تسهيل تمويلي بلغ 42,511 مليار وحدة سحب خاصة، في حين تراجت وتيرة تنفيذ هذه البرامج خلال الفترة 2001-2014 من حيث العدد والبالغ 105 برنامج تثبيت لكن مع تسجيل دعم أكبر من الصندوق لهذه البرامج والبالغ 296,90 مليار وحدة سحب (بعد توسيع موارد الصندوق والمراجعات الدورية لحصص الاعضاء) خصوصا خلال الفترة التي أعقبت الأزمة المالية لسنة 2008 وأزمة الديون السيادية التي مست بعض دول منطقة اليورو وفي مقدمتها اليونان.

كما تؤكد البيانات التي يوفرها الجدول السابق ، ما سبق ذكره فيما يخص توجه صندوق النقد الدولي نحو دعم برامج الاصلاح المشروطة بتطبيق تدابير ذات طابع هيكلي في اقتصاديات الدول التي تتوخى مساعدته (برامج التعديل الهيكلي – سياسات جانب العرض) والتي تخرج عن مجال تدخله التقليدي. فهذا التوجه نحو مجال هو من صميم اختصاص البنك الدولي جاء بعد التنسيق الذي حصل بينهما منذ مطلع الثمانينيات في مجال رسم السياسات التي يتعين على الدول تطبيقها في سبيل اصلاح أوضاعها الاقتصادية اذا ما أرادت الحصول على التسهيلات والقروض الممنوحة من قبلها معا في اطار المشروطة المتقاطعة التي سبق الإشارة إليها آنفا. ففي خلال الفترة 1981-1990 بلغ عدد برامج التعديل الهيكلي التي بادر الصندوق لدعمها 32 برنامج في اطار تسهيل التعديل الهيكلي وبقروض قدرها 1,492 مليار وحدة سحب خاصة و 11 برنامج وفق تسهيل التعديل الهيكلي الذي أنشأ سنة 1987 وبقروض بلغت 1,370 مليار وحدة سحب خاصة، بينما بلغ عدد هذه البرامج خلال الفترة 1991-2000 في اطار تسهيل التعديل الهيكلي 6 برامج فقط وهي التي تم وقف العمل بها كما أسلفنا الذكر سنة 1996، بينما وصل عدد برامج التعديل الهيكلي الممولة خلال الفترة ذاتها عن طريق تسهيل التعديل الهيكلي المعزز الذي عوض سنة 1999 بتسهيل النمو والحد من الفقر الى 82 برنامج

* تعني فقط البرامج الاصلاحية المدعومة من قبل الصندوق عن طريق التسهيلات المالية الواردة في الجدول علما ان هناك تسهيلات عديدة مقدمة بشكل ميسر وغير مشروط أو التسهيلات التمويلية الخاضعة للمشروطة التي لا يزال البعض منها ساري المفعول بينما تم تعويض البعض الآخر بأليات تمويلية أخرى، كما أنه تم استحداث العديد منها لظروف معينة واستثنائية
** تسهيل التعديل الهيكلي SAF استحداث في 1986 لغرض تقديم قروض طويلة الأجل (تصل الى 10 سنوات) لدعم برامج التعديل الهيكلي التي يشرف عليها البنك الدولي في سياق التعاون بين الهيئتين وتمتاز بمشروطة عالية. وقد استمر تقديم هذا النوع من التسهيلات لغاية 1996، قبل أن يتم مجها بشكل نهائي بداية من سنة 1999 في تسهيل تعزيز النمو والحد من الفقر PRGF.

*** تسهيل تعزيز النمو والحد من الفقر أنشأ سنة 1996 في سياق المبادرة المشتركة لكل من صندوق النقد والبنك الدوليين لخفض اعباء الديون لأفقر بلدان العالم التي طرحت سنة 1996، والذي عوض تسهيلات التعديل الهيكلي المعزز كمحاولة لإعادة النظر في تصميم البرامج التي تساندها هذه المؤسسات باخذها بعين الاعتبار لمواضيع تعزيز النمو والقضاء على الفقر في ظل الانتقادات التي لاحقت بهذه البرامج التي كانت لا تولى أية أهمية للجوانب الاجتماعية والآثار السلبية المترتبة عنها، قبل أن يتم تحويل هذه الآلية التمويلية بعد الاصلاحات التي شهدها الصندوق سنة 2010 تحت تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 الى الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر *Poverty Reduction and Growth Trust* الذي أضفى بنيت ثلاث نوافذ جديدة للاقراض الميسر المقدم للدول النامية (معدل فائدة صفري بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض حتى 2018) لمواجهة المشكلات المزمنة المتعلقة بميزان المدفوعات حيث تتعلق النافذة الأولى بالتسهيل الائتماني الممدد (*Extended Credit Facility - ECF*) المشروط بتنفيذ برنامج ااصلاحي لمدة ثلاث سنوات (تعديل هيكلي) بينما تتمثل النافذة الثانية في تسهيل الاستعداد الائتماني (*Standby Credit Facility - SCF*) يقدم التمويل للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه احتياجات فعلية أو احتمالية لميزان المدفوعات أو جهود التصحيح على المدى القصير نتيجة صدمات محلية أو خارجية، أو انحرافات عن مسار السياسات المحددة، ويمكن استخدامه على أساس وقائي في فترات زيادة المخاطر وعدم اليقين ويكون مشروطا بتطبيق برنامج للتثبيت، في حين تتمثل النافذة الائتمانية الثالثة في التسهيل الائتماني السريع (*Rapid Credit Facility - RCF*) وهو غير مشروط بتنفيذ أي برامج اصلاحية، إذ يتبع دعما ماليا سريعا دون شروط في شكل مبلغ تمويلي واحد يُصنّف مقدما لبلدان الدخل المنخفض التي تواجه احتياجات عاجلة لتمويل ميزان المدفوعات، ويسمح بسحب مدفوعات متكررة على مدار فترة (محدودة) في حالة تكرار احتياجات ميزان المدفوعات أو استمرارها وقد عوض اليات تمويلية سابقة المتعلقة بالمساعدة الطارئة وهي: قروض الطوارئ أو الكوارث الطبيعية(1962) وقروض مرحلة ما بعد الصراع (1995). (لمزيد من التفصيل حول تطور التسهيلات الائتمانية للصندوق، يرجى تصفح الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي : <http://www.imf.org>)

وبقروض قدرها 9,855 مليار وحدة سحب خاصة. أما خلال الفترة 2001-2014 فبلغ عدد هذه البرامج الممولة بتسهيل النمو والحد من الفقر ثم بالتسهيلات التمويلية التي تضمنها الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر *Poverty Reduction and Growth Trust* 127 برنامج (68 برنامج خلال الفترة 2001-2007 و 59 برنامج خلال الفترة 2008-2014) وبقروض ناهزت قيمتها الاجمالية 13,013 مليار وحدة سحب خاصة.

وبقودنا الحديث عن توجه الصندوق لدعم برامج التعديل الهيكلي من خلال الاحصائيات المقدمة، لتناول محتوى هذه البرامج التي تعتبر مكملة لبرامج التثبيت، ويتكفل بتصميمها ومتابعة تنفيذها البنك الدولي. فهي عبارة عن مجموعة من السياسات التصحيحية ذات أبعاد داخلية وخارجية للاقتصاد يتم تنفيذها خلال الأمدن المتوسط والطويل، وتمت على الهياكل الانتاجية والسعرية واعادة تخصيص الموارد باعتبار أن المشكلة الاقتصادية التي تعانيها الاقتصاديات النامية أعمق من مجرد كونها ناتجة عن فائض في الطلب الذي ينبغي كبحه.

لذلك يذهب محتواها أبعد من حدود برامج التثبيت لتشمل تفاصيل العملية الاقتصادية (بأبعادها الانتاجية والمالية والمؤسسية) مما يجعل التدابير التي تتضمنها ذات طابع جزئي وقطاعي بالتركيز على سياسات جانب العرض مع تضمنها أيضا بعضا من الاجراءات التي تتخذ على المستوى الاقتصادي الكلي، والتي تستهدف في نهاية المطاف وضع الاقتصاد على مسار النمو المتناسك بضمان الظروف الملائمة لتحقيق ذلك وزيادة مقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية من خلال العمل على رفع الكفاءة الانتاجية للاقتصاد وتحسين كفاءة تخصيص الموارد بازالة التشوهات التي تعيق عمل الأسواق وفك القيود التي تكبل انطلاق الاقتصاد نحو مزيد من التحرر بوضع الأطر المؤسسية والقانونية التي تتلائم والنموذج العام للاقتصاد السوق.

وانطلاقا مما تقدم، فإن المحاور الرئيسية للإصلاح الاقتصادي التي تتضمنها برامج التعديل الهيكلي لا تخرج عن نطاق :
 - إزالة التشوهات في نظام الأسعار المحددة إداريا بتحرير الأسعار لكافة السلع والخدمات في جميع الأسواق من كافة أساليب التدخل الإدارية بكيفية تعكس التكاليف وتركها تتحرك في اتجاه الأسعار العالمية مع اطلاق قوى السوق في تحديدها.
 - اصلاح السياسات التجارية بالتوجه نحو تحرير التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء. أين يتم تحرير التجارة الداخلية في بادئ الأمر بتحرير نظام الأسعار المشار اليه أعلاه وإلغاء العراقيل الإدارية والتنظيمية أمام عمل المؤسسات الخاصة في هذا الميدان، أما على مستوى التجارة الخارجية، فإن الأمر يتعلق أساسا بفتح الأسواق المحلية أمام السلع والخدمات الأجنبية بإزالة جميع القيود التعريفية وغير التعريفية.

- اعادة توجيه تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي من خلال الارتكاز على المبدأ المزدوج " سوق حرة مقابل حكومة صغيرة " من خلال تعيين مجال وحدود تدخلها بقصر أدوارها على الحد الأدنى من المسؤوليات والواجبات (دولة الحد الأدنى *Minimal state*)، نظرا لكون توسع هذا التدخل المعبر عنه باتساع نطاق دور الحكومة في إنتاج السلع وتوزيعها وكبح المبادرة الخاصة وغلغ الأسواق سيكون غير مجد وسيعطي نتائج سيئة وفق الرؤية النيوليبرالية التي تبنتها المؤسسات المالية الدولية التي أضحت ترى في الحكومة العقبة الرئيسية التي تعوق النمو بدلا من أنها خادمة له كما كانت تعتقد في السابق. فالبنك الدولي يشير بوضوح إلى هذه المسألة من خلال تأكيده على ضرورة أن يقلص دور الحكومة في الانحراط المباشر في العملية الاقتصادية وتوفير الحاجيات لدرجة يصبح ممارستها لهذه الأعمال هو الاستثناء لا القاعدة على اعتبار أن هذا التدخل ليس له ما يبرره إلا في الحالات التي تفشل في الأسواق على غرار مجالات كالدفاع والتعليم الابتدائي وبعض البنات التحتية وبعض جوانب التأمين الاجتماعي على نطاق محدود .

¹ : BERDOT Jean pierre (1998) , *L'ajustement structurel dans les pays en développement une analyse de la faisabilité*, revue économique, Vol 49 -N°4 -Juillet, pp1158-1159.

² : RAFFNOT Marc (1991), *Dette extérieure et ajustement structurel*, EDICEF-AUPELF, Paris, p125.

³ : الطاهر لطرش (2005)، مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، ص308.

⁴ : نفس المرجع السابق، ص39.

⁵ : الطاهر لطرش (2005)، مرجع سبق ذكره، ص310.

⁶ : ابراهيم العيسوي (2011a)، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

⁷ : ابراهيم العيسوي (2011b)، نموذج التنمية المستقلة - البديل لتوافق واشنطن وامكانية تطبيقه في زمن العولمة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 13- العدد 1- يناير، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص14.

⁸ : داني رودريك (ترجمة رباح صلاح الدين)(2014)، معضلة العولمة- لماذا يستحيل التوفيق بين الديمقراطية وسيادة الدولة والأسواق العالمية؟، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ص179.

⁹ : يقصد بفشل الأسواق حسب البنك الدولي مجموعة الظروف التي يفشل في ظلها اقتصاد السوق في تخصيص الموارد بكفاءة. وهناك عدة مصادر عديدة لفشل الأسواق ودرجات عديدة لفشل، ويمكن أن تكون النتائج المترتبة على دور الدولة وشكل التدخل مختلفة تماما في كل حالة. وفي هذا السياق يرى البنك أن هناك أربع مجموعات من السلع والخدمات تميل سماتها المميزة إلى جعل الأسواق الخاصة عاجزة، أو تعمل دون كفاءة، خالفة بذلك مبررا ممكنا للتدخل الحكومي (وان لم يكن بالضرورة مبررا لقيام الحكومة بتوريد الخدمات والاحتياجات) وهي :

- السلع والخدمات العامة الخالصة كالدفاع والقانون وحماية البيئة...، وهي سلع وخدمات ليست تنافسية (استهلاكها من جانب أحد المستفيدين لا يقلل من المتاح منها للآخرين) ولا يمكن استبعاد أحد منها (أي لا يمكن منع المستفيدين من استهلاك السلعة أو الخدمة). وهذه الخصائص تجعل من المتعذر فرض رسوم على استهلاك السلع والخدمات العامة، وعلى ذلك لن يتوافر لدى موردي القطاع الخاص الحافز لتوفيرها.

- السلع ذات الآثار الخارجية الإيجابية أو المنافع غير المباشرة وهي أكثر قيمة للجمع منها للفرد كالصحة العامة والتعليم الذي غالبا ما تميل الأسواق إلى جعل المعروض من هذه الخدمات أقل مما يلزم، ولهذا فالتمولي التكميلي العام أو قيام الحكومة بتوفيرها يمكنها تحسين الكفاءة. وعلى نحو مماثل فالأسواق تتجاهل الآثار الخارجية السلبية مثل التلوث المترتب عن مختلف الأنشطة الاقتصادية والانسان، ويمكن للوائح الرامية إلى الحد من النشاط المسبب للتلوث أو تنظيفه أن تحسن الرفاه الاجتماعي.

- الاحتكارات الطبيعية، وتحدث عندما تنخفض تكلفة الوحدة لتوفير سلعة أو خدمة لمستفيد اضافي على نطاق الانتاج الواسع، مما يقلل أو يلغي نطاق المنافسة. ولكن اذا سمح للموردين الاحتكاريين بالعمل بحرية فإنهم يستطيعون أن يحدوا من الانتاج ليزيدوا الأسعار والأرباح. وقد عالجت الحكومات هذه المشكلة عن طريق وضع تنظيمات للاحتكارات الخاصة، أو بتقديم السلع والخدمات بنفسها. وقد خلقت التغيرات في التكنولوجيا أفاقا جديدة للتنافس في الخدمات التي كانت تعتبر في وقت من الأوقات من الاحتكارات الطبيعية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية وتوليد الكهرباء وخطوط نقل الطاقة.

- معالجة نقص المعلومات في الأسواق التي يمكن أن تتسبب في اخفاق هذه الأخيرة لغرض حماية المتعاملين فيها من منتجين ومستهلكين ممن لا تتوافر لهم معلومات كافية حول نوعية ما هو ما تداول فيها عبر وضع المعايير وبعض البات الضبط والتنظيم. (انظر في هذا الصدد :

- البنك الدولي(1997)، تقرير التنمية في العالم لسنة 1997 : الدولة في عالم متغير، البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي و مركز الأهرام للترجمة والنشر، واشنطن و القاهرة ، الطبعة الأولى - جوان -، ص24.

- البنك الدولي(1996)، تقرير التنمية في العالم لسنة 1996 : من الخطة إلى السوق، البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي و مركز الأهرام للترجمة والنشر، واشنطن و القاهرة ، الطبعة الأولى - جوان -، ص144.

¹⁰ : البنك الدولي(1996)، مرجع سبق ذكره، ص143.

- و تتم إعادة تشكيل دور الدولة في الاقتصاد في برامج التعديل الهيكلي من خلال عدة محاور منها :
- توسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص بتسريع تنفيذ برامج حوصصة مؤسسات القطاع العام التي تتسم بحسب البنك بعدم الكفاءة وهدر الموارد بمختلف أشكالها بشكل كلي أو جزئي مما يكرس منطق إبعاد الدولة عن دائرة النشاط الاقتصادي التي تبدأ عادة بالابتعاد التدريجي عن ميدان التسيير المباشر وتنتهي بنقل ملكية رؤوس أموال هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص مع ضرورة توفير الظروف الملائمة التي ترافق العملية¹. مع العلم أن برامج الحوصصة تسارعت وتيرتها منذ مطلع الثمانينيات رغم أنها تبقى أكثر التدابير غير المرغوب فيها في برامج الإصلاح الاقتصادي لما يترتب عنها من مخلفات سلبية على الصعيد الاجتماعي نتيجة تقليص العمالة وإحالة أعداد كبيرة منها على البطالة.
- سياسات تحفيز راس المال المحلي والأجنبي بتقلص التيسيرات والاعفاءات المختلفة لدعم الاستثمارات الخاصة وتوفير بيئة قانونية ومؤسسية مشجعة لممارسة الأعمال مساندة لتنمية القطاع الخاص والمنافسة دون أية قيود أو عراقيل وفتح مختلف المجالات التجارية والانتاجية التي كانت مغلقة من قبل أمامه.
- تحديد مجالات التدخل الحكومي بإجراء تعديلات جوهرية على أولويات الإنفاق العام بوصفه أحد الأدوات الرئيسية للتدخل الحكومي وهو إجراء يلتقي مع أحد الأدوات الرئيسية لبرامج التثبيت. فالهدف منه متمثل في جعل تركيب النفقات العامة منسجما مع مهام الحكومة في اقتصاد السوق ومؤديا إلى النمو في الأمد الطويل، أين يرى البنك الدولي في هذا السياق أن هناك دلائل تجريبية قوية تدعم وجهة النظر القائلة أن الإنفاق الحكومي يميل إلى أن يكون انتاجيا وإلى أن ينشط النمو الاقتصادي حينما يصحح أوجه فشل ثابتة للسوق ويكمل حقا النشاط الخاص كما تفعل بعض استثمارات البنية الأساسية والرعاية الصحية الوقائية والتعليم الأساسي لكن نادرا ما يكون العكس صحيح باعتبار أن الإنفاق يبقى غير كفاء لأسباب عدة منها توجه أغلب الحكومات قوية التدخل في الاقتصاد إلى توجيه الموارد نحو مجالات انفاقية ضئيلة الأثر إن لم تكون معدومة على الانتاجية والنمو الاقتصادي كتقديم الدعم والتحويلات الاجتماعية².
- تعديل الاطار المؤسسي والقانوني في اتجاه تهيئة الظروف الموضوعية لعمل الأسواق وأدائها بشكل فعال وإزالة العوائق البيروقراطية والاتجاهات التدخلية للسلطات في مجال الاقتصاد ليتوافق مع متطلبات اقتصاد السوق، وهو ما يسمح بايجاد الآليات الأساسية من أجل التخصيص الأمثل للموارد، ودعم شروط المنافسة وتأمين فرص أوسع لنمو وتوسيع نشاط المبادرات الخاصة ورفع فعالية الأداء للاقتصاد ككل بعيدا عن كافة أشكال التدخل الحكومي³.
- وفي هذا الصدد يحدد البنك الدولي الوظائف الرئيسية للقوانين الاقتصادية في : تحديد حقوق الملكية وحمايتها، ووضع قواعد تداول تلك الحقوق مع انشاء القواعد من أجل الدخول إلى الأنشطة الانتاجية والخروج منها وكذا تعزيز المنافسة بواسطة الاشراف على هيكل السوق وسلوكه وتصحيح اخفاقات السوق⁴.

3- الانتقادات الموجهة لبرامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل مؤسسات بروتون وودز.

تعرضت البرامج الإصلاحية التي تصممها وتشرف على متابعتها تنفيذها المؤسسات المالية الدولية لانتقادات واسعة لم تقتصر فقط على معارضيتها على مستوى الدول النامية وبعض المنظمات الدولية الائتمانية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، البرنامج الائتماني للأمم المتحدة...) وعدد كبير من الاقتصاديين البارزين ومنهم حملة جائزة نوبل في الاقتصاد أمثال داني رودريك، جوزيف ستيجلز، بول كروغمان، أمارتيا سن وغيرهم. بل جاءت كذلك، ولو بشكل أقل حدة، حتى من قبل بعض مؤيدي هذه السياسات من داخل أروقة مؤسسات بروتون وودز نفسها لدرجة اقرار جون وليامسون نفسه سنة 2002 بأن سياسات اجماع واشنطن باتت في الوقت الراهن "بضاعة معطوبة"⁵.

وقد شملت موجة انتقاد هذه البرامج طريقة تصميمها والأسس النظرية التي استندت عليها ومكوناتها الرئيسية مروراً بطريقة فرضها على الدول التي تتوخى مساعدة المؤسسات المالية الدولية (المشروطية) ومتابعة الاخيرة لها ووصلا للتداعيات السلبية وتواضع النتائج المتمخضة عن تطبيقها على امتداد زمني ناهز الأربع عقود، والتي عجزت عن اختراق جدران التخلف والانطلاق بالبلدان المنفذة لها إلى رحاب التنمية، بل أنها عجزت حتى على تحقيق تقدم ملموس في إنجاز حتى بعض الأهداف التي يمكن وصفها بالثانوية رغم بعض الاتجاهات الايجابية المسجلة على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (خفض العجز الموازي وميزان المدفوعات، وتقليص التضخم...) بالنسبة لبرامج التثبيت ونجاح بعض الإصلاحات ذات الطابع الهيكلي في بعض البلدان النامية والانتقالية لاسيما ما تعلق منها بتحرير أسواق عوامل الانتاج وتوسيع نطاق القطاع الخاص وتحسين البيئة الاستثمارية بالنسبة لبرامج التعديل الهيكلي.

فمستهل الانتقادات الحادة التي لحقت بها، كان ذي صلة بطريقة التصميم والخلفية النظرية التي استندت عليها، أين ارتكزت على نظريات اقتصادية ذات توجه ليبرالي لم تصغ أساسا لخدمة خصوصية الاقتصاديات النامية وتم تطويرها لتعكس إلى حد ما خصائص الدول المتقدمة سواء في تفسير أسباب الاختلال على المستوى الاقتصادي الكلي أو تفسير محدودات النمو والبطالة وخلل التجارة الدولية ودور الأسعار وظروف عمل الأسواق وسماحتها...⁶، كما انتقد منهج تقديم هذه البرامج من قبل المؤسسات المالية الدولية

1 : الطاهر لطرش (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 309.

2 : البنك الدولي (1996)، مرجع سبق ذكره، ص 149.

3 : الطاهر لطرش (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 309-310.

4 : البنك الدولي (1996)، مرجع سبق ذكره، ص 115.

5 : داني رودريك (ترجمة رجايا صلاح الدين) (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 186.

6 : أحمد الكواز (2013)، السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 15- العدد 1- يناير، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 59.

باعتبارها وصفة من مقاس واحد تناسب الجميع كقنبلة لعلاج مشكلات اقتصادية وتنموية طالما عانت منها الدول النامية وتسهل مسارات تحول الاقتصاديات الانتقالية الى اقتصاد السوق بصرف النظر عن خصوصية كل دولة وما تتميز به خصائص وما تواجهه من ظروف ومعطيات مختلفة¹، والتي أخذت بها الدول المتطلعة لمساعدات هذه المؤسسات مرغمة تحت طائلة مشروعية التنفيذ ودون اعطاء أي مجال لها لمناقشة الآثار المترتبة عنها أو تعديل بعض بنودها خوفا من إدراجها في خانة البلدان "خارج الطريق أو المسار off track" وهو الوصف الذي يطلقه صندوق النقد الدولي على الدول التي تتطلب المساعدة منه لمجرد مناقشتها لشروطه والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تطبيق البرنامج المقدم أو عدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات المتفق عليها مما يؤدي الى حجب التمويل عنها وفقدانها لشهادة حسن السيرة التي تؤدي حتما الى امتناع البنك الدولي ومختلف مصادر التمويل الأخرى عن تقديم التمويل المطلوب لها.² كما تعرضت طريقة تنفيذ التدابير التي تضمنتها هذه البرامج الاصلاحية المعنية خصوصا تلك التي تجبها المؤسسات المالية الدولية، وهي طريقة العلاج بالصدمة *Thérapie de Choc* التي وضعها الاقتصادي الأمريكي *Jeffrey Sachs*³ كآلية لتسريع عملية تحول اقتصاديات المنظومة الاشتراكية الى اقتصاد السوق، والتي وجدت طريقها للتنفيذ في العديد من الدول النامية والاشتراكية، حيث توصي هذه المقاربة بضرورة اجراء اصلاحات سريعة وشاملة في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والاطر المؤسساتية مع عدم الاهتمام بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة عنها لدرجة وصفها بأنها طريقة فيها "كثيرا من الصدمة وقليل من العلاج" على حد تعبير نائب كاتب الدولة الأمريكي للخارجية *Strobe Talbott* المكلف بملف السياسات الروسية كتعبير منه لفداحة الخسائر التي لحقت بهذا البلد أثناء تنفيذه لهذه المقاربة في سياق عملية التحول في تسعينيات القرن الماضي.⁴

كما تعرضت محتويات سياسات التعديل والثبيت الهيكلي للانتقاد الشديد بالنظر لطبيعتها الانكماشية وآثارها الضارة المترتبة عن تطبيقها في اقتصاديات الدول المعنية بعمليات الاصلاح. وهذا الأمر لا يختلف فيه المعارضون والمؤيدون على السواء لاسيما في المدى القصير، حيث يقرون بأن جميع الدول التي تتبنى هذه البرامج ستشهد لا محالة انكماشاً في النمو وتزايداً في الضغوط على مختلف القطاعات الاقتصادية، وارتفاعاً في الفقر وتفاوتاً في توزيع الدخل وارتفاعاً في البطالة مع توسع مجال نشاط الاقتصاد الخفي ومع هذا لا يقلق راسمو هذه السياسات ومؤيديهم من التبعات السلبية لها معتبرين ذلك جزءاً من "اختيار" مطلوب لتحسين الأوضاع في المديين المتوسط والبعيد.⁵

بينما اعتبرت هذه السياسات في نظر معارضيهما استناداً لتجارب تنفيذهما على نحو مكثف منذ الثمانينات في معظم البلدان النامية والانتقالية ومحصلتها المتواضعة بفعل ما رافق تطبيقها من ظهور لكثير من مواطن الاختلال الاقتصادي والاجتماعي، بأنها محدودة المدى أو ضيقة الأفق سواء فيما يتعلق بالأهداف أم الوسائل والخلط المسجل بينهما أثناء التنفيذ ناهيك عن تعاملها مع مسألة التنمية من منظور ضيق للغاية حال دون الاهتمام بمختلف المكونات الأخرى لها مع اهمال تام للآثار السلبية المترتبة عنها التي يمكن أن تعرقل المسار الانمائي في المستقبل. ومن ثم فهي ليست بالبديل المناسب لسياسات التنمية باعتبار أنها لا تشكل أداة مناسبة أو مقدمة حقيقية لاحداث القفزة التنموية المرجوة سواء في الأمدين القصير أو البعيد خصوصا في ظل تعييبها الكامل لدور الدولة في هذه العملية التي أثبت معظم التجارب التنموية الناجحة على ضرورة صياغة سياسات تضطلع فيها الدول بجانب كبير من الجهد التنموي مع اعتماد مزيج مناسب من التخطيط وآليات السوق.⁶

فبالنسبة لبرامج الثبيت، تبقى آثارها الايجابية محدودة رغم دورها المحوري في استعادة الاستقرار الاقتصادي من خلال الادوات التي تعتمد عليها في سبيل الضغط على جانب الطلب لتصحيح الاختلالات والقضاء على التضخم، والتي ربما ستكون نتائجها معاكسة تماما لما تستهدفه على مستوى المؤشرات المعنية، اضافة الى التأثيرات الغير مرغوب فيها جراء تطبيقها على الجوانب الاقتصادية في ظل عدم مرونة الأجهزة الانتاجية وعدم تنافسيتها وكذا الجوانب الاجتماعية نتيجة ضبط الانفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري ورفع أسعار الفائدة وزيادة العبء الضريبي وتخفيض العملة ورفع الدعم الحكومي وتحرير الأسعار وتحميد الأجور وتقليص التوظيف، والتي تؤدي في مجملها الى ركود تضخمي جراء تدهور أداء مختلف القطاعات الاقتصادية وتتمكك الأجهزة الانتاجية وكذا تدهور أداء الخدمات الاجتماعية (التعليمية، الصحية...) وانخفاض مستويات المعيشة للمجتمع المعبر عنها بتدهور حالات توزيع الدخل وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.⁷

¹ : أشرف العربي (2013)، الربيع العربي: مقارنة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 15- العدد 1- يناير، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 102.

² : STIGLITZ.E. Joseph (2002), *La Grande désillusion*, Editions Fayard, Paris, p73.

³ : يعتبر الاقتصادي الأمريكي جيفري ساكس *Jeffrey Sachs* (الملقب بالذكور صدمة *"docteur choc"*) صاحب نظرية العلاج بالصدمة، وقد كان خلال التسعينيات من أكثر الاقتصاديين دفاعاً عن الأطروحات الاصلاحية النيوليبرالية المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية، اين قدم العديد من الدراسات التجريبية التي حاول من خلالها اثبات مكاسب تحرير اقتصاديات الدول النامية والمتحولة لاقتصادياتها وفتح أسواقها والانفتاح على التجارة الدولية، كما وجدت مقاربه الاصلاحية (العلاج بالصدمة) طريقها للتنفيذ رغم ما خلفته من خسائر فادحة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول أمريكا اللاتينية ودول المنظومة الاشتراكية وأفريقيا بوصفه خبيراً دولياً ومستشاراً لدى العديد من الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ...) و حكومات هذه البلدان ولاسيما في كل من روسيا، بولندا، بوليفيا... غير أنه اهتماماته البحثية سرعان ما تحولت لمجالات مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والاهتمام بالجوانب البيئية وتأثير النشاط الاقتصادي عليها وهو ما اعتبر تراجعاً عن مواقفه الاصلاحية الصارمة السابقة التي كانت تغفل مثل هذه القضايا، كما يعتبر أحد واضعو الاهداف الانمائية للالفية (2000-2015) ثم أهداف التنمية المستدامة (2016-2030) بوصفه المستشار الخاص بقضايا التنمية للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان و بان كي مون على التوالي ومدير برنامج الأمم المتحدة لتنفيذ هذه الاهداف (مشروع *UN-Millennium Project*) خلال الفترة 2002-2006. كما يشغل حالياً مدير معهد الأرض لجامعة كولومبيا نيويورك⁴

⁴ : STIGLITZ.E. Joseph (2002), *Op.Cit.*, Paris, p221.

⁵ : ورويك موراى (ترجمة سعيد منناق) (2013)، جغرافيات العولمة – قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، سلسلة عالم الثقافة – رقم 397- فيفري، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 339.

⁶ : ابراهيم العيسوي (2011a)، مرجع سبق ذكره، ص 45.

⁷ : انظر في هذا الصدد :

- عبد الحفيظ صدوقي (2015)، مرجع سبق ذكره، ص ص 310-314.

- طارق فاروق الحصري (2007)، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-62.

والقول نفسه ينطبق على برامج التعديل الهيكلي، التي لم تكن الانتقادات الموجهة لها اقل حدة من تلك الموجهة لبرامج التثبيت المكتملة لها من حيث آثارها السلبية وقصورها في تحقيق أهدافها على صعيد وضع الاقتصاديات المعنية بهذه الإصلاحات الهيكلية) المهمة أكثر بجانب العرض) على مسار النمو المستدام واحداث تنمية سريعة وشاملة وفق آلية حرية عمل الأسواق وتحسين كفاءة استخدام الموارد واحداث تغييرات عميقة على هيكل الجهاز الانتاجي وتحسين أدائه بالموازاة مع تحرير حركة انتقال عوامل الانتاج والتبادل التجاري الخارجي وانسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي لصالح القطاع الخاص واقتصار دورها على ضمان توفير الظروف المواتية لعمل الأسواق وفك القيود التي تكبل نشاطها بكل حرية.

ذلك أن الدعوة الى الاعتماد على آلية السوق في احداث التنمية المرجوة في الدول النامية، تبقى غير عملية بالنظر للخصائص التي تتسم بها اقتصاديات البلدان المعنية، والتي تمنع برامج التعديل من تحقيقها لأغراضها المنشودة مثلما أثبتت تجارب تطبيقها في معظم الدول النامية والانتقالية التي تغيب عنها الشروط أو المتطلبات المسبقة المؤسساتية والثقافية والاجتماعية والممارسات اللازمة لنجاح الأسواق في أداء وظائفها بعيدا عن كافة أشكال التدخل الحكومي ولكن ايضا لضمان نجاح تطبيق حتى البعض من المكونات الرئيسية التي تنطوي عليها برامج التعديل ذاتها على غرار الغاء التسهيلات السعريّة عبر تحرير نظم الأسعار وخصوصة مؤسسات القطاع العام وتحرير حركة انتقال رؤوس الاموال والمبادلات التجارية...، بحيث نجد أن¹:

- افتراض أن الدول النامية تمتلك أسواقا قادرة على العمل، وأن هذه الأسواق يمكن أن تعمل بكفاءة، وكل ما ينقصها هو ازالة القيود الحكومية من طريقها غير منطقي. فمن الثابت أن الأسواق في الدول النامية مشتتة ومجزأة لا تنتقل المعلومات فيما بين أجزائها بسهولة، الأمر الذي يؤدي الى نشوء مراكز احتكارية تقضي على المنافسة المرغوب فيها. كما أن الأسواق محاطة ببيئة بيروقراطية معيقة، الأمر الذي يزيد من ضعفها.

- المطالبة بتحرير نظم الأسعار وترك مسألة تحديدها لآليات السوق بعيدا عن كافة أشكال التدخل الاداري، قد أدت الى نتائج عكسية على عدة مستويات: ارتفاع التضخم، آثار سلبية على النشاط الاقتصادي(الاستثمار،الانتاج)، تكريس التفاوت في توزيع الدخل وغيرها.

- مكاسب تحرير التجارة الخارجية تبقى في غير صالح الدول النامية نظرا لضعف أجهزتها الانتاجية وعدم مرونتها وقدرتها على المنافسة، حيث سيعمل هذا التحرر على تشجيع الاستيراد ومزاحمة الانتاج المحلي الأقل تنافسية بعد الغاء القيود التعريفية وبقية العوائق الأخرى، مما يؤدي الى اغراق الأسواق المحلية بمختلف السلع والخدمات المتأتية من باقي العالم خصوصا في ظل محدودية قدرة معظم هذه الدول على استخدام العوائق الفنية (معايير السلامة الصحية، قواعد المنشأ، قواعد مكافحة الاغراق...) التي تفتن الدول المتقدمة في استخدامها لعاقة دخول السلع الاجنبية الى أسواقها، الأمر الذي يمكن أن يتسبب في زوال العديد من الأنشطة الانتاجية واجهاض فرص نموها.

- تحجيم الحكومة وتقليص أدوارها الاقتصادية التي سيتكفل بها القطاع الخاص الذي يفترض أنه قادر وجاهز لأداء مهامه يبقى أيضا افتراض غير قائم في الكثير من الحالات. إذ يظهر الواقع عدم وجود طبقة رأسمالية خاصة في معظم الدول النامية بالمواصفات التي تسمح لها بأن تنهض وحدها بالمهام التنموية على النحو المنشود ومن ثم توفر للحكومات عناء التدخل واقامة المشاريع الاستثمارية والانتاجية المختلفة، ويرجع سبب ضعف القطاع الخاص لعدة عوامل متعلقة من ناحية بضعف بيئة ممارسة الأعمال بأبعادها المختلفة و بخصائص القطاع الخاص نفسه الذي غالبا ما يتحرك صوب ممارسة أعمال تميل الى الربح السريع وتفادي المخاطرة في مجالات غير مؤكدة مع افتقاره لأي تصور تنموي شامل للمجتمع واعتماده المفرط على الدعم المباشر وغير المباشر من الحكومة واقامة شبكة علاقات رسمية وغير رسمية بمختلف أجهزتها ومراكز صنع القرار والاستفادة من وجود القطاع العام والتوسع اعتمادا على نشاطاته او على حسابه ومن ناحية ثانية.

أما بالنسبة لاعتماد على دور الرأسمال الأجنبي في دفع عجلة التنمية في هذه البلدان، فإن سياسات فتح الأبواب على مصرعيها أمامه تبقى أيضا غير كافية لضمان تدفق رؤوس الأموال الى بلد ما من منطلق أن الواقع يشير الى أن تدفق الرأسمال الأجنبي اليه يكون بعدما يثبت البلد فعلا مقدرته على النمو بقواه الذاتية (المدخرات الوطنية، حسن تأهيل القوى البشرية) أو يكون الأخير قد انطلق بالفعل على طريق التنمية السريعة. فالرأسمال الاجنبي لا يأتي لاجراج بلد ما من التخلف، بل يأتي للاستفادة من الرواج المحقق في أعقاب انطلاق الاقتصاد على طريق التنمية أو مخفضات أخرى مرتبطة بحجم السوق وتوفر الموارد الأولية وغيرها .

ولاحتواء موجة النقد الحاد التي لحقت بسياساتها الاقتصادية الموجهة للدول النامية، قامت مؤسسات بروتون وودز بادخال بعض التعديلات على هذه السياسات وعلى مواقفها وممارستها دون اعترافها بإخفاق برامجها الإصلاحية في تحقيق أهدافها أو المساس بجوهر توجهها الإصلاحية الليبرالي (تحرير الأسواق، التثبيت وتقليص التدخل الحكومي) وهو ما يتجلى في المبررات التي ساقته بشأن تواضع نتائج تنفيذ سياساتها الإصلاحية والتجاوب البطئ الذي أبدته الاقتصاديات المعنية بتنفيذها، وتعلق أساسا بغياب بعض أو معظم الشروط المسبقة المؤسساتية والاجتماعية والممارسات اللازمة لنجاح الإصلاحات نتيجة عدم احراز التقدم المرجو في الإصلاحات المؤسساتية وضعف الحوكمة في معظم البلدان المعنية بهذه البرامج، وهي عوامل من شأنها أن تحد من جدوى تطبيق أي سياسة اقتصادية بصرف النظر عن طبيعة السياسات وتوجهاتها وهو أكدته النائب السابق ل صندوق النقد الدولي الاقتصادية الأمريكية

¹ : انظر في هذا الصدد :

- طارق فاروق الحصري (2007)، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-74.
- ابراهيم العيسوي (2011a)، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-44.
- ابراهيم العيسوي (2011b)، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

Anne KRUEGER بقولها أن " الحديث عن اصلاح السياسات ظل في أحيان كثيرة مجرد عبارات جميلة تردد في المحافل العامة لكن لم يصحبها محاولات جادة للاصلاح، ومن ثم كانت المحصلة الطبيعية هي الفشل الذريع لأي مبادرة اصلاحية"¹. هذا ما فسح المجال لظهور ما سمي باصلاحات الجيل الثاني لسياسات اجماع واشنطن في 2004، والتي تميزت بطبيعتها المؤسسية بتضمنها لمجالات: حوكمة الشركات، مكافحة الفساد، اسواق عمل مرنة ... هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى بادر البنك الدولي، الى تصحيح بعض النقائص التي تضمنتها برامج التعديل الهيكلي لاسيما على مستوى اغفاله للاعتبارات الاجتماعية وعدم الاهتمام بقضايا الفقر وسوء توزيع الدخل والثروة وتأثير ذلك على الاستقرار بأبعاده المختلفة في البلدان النامية وكذا اهمال المكونات الأخرى للعملية الانمائية بطرح مقاربة " الاطار الشامل للتنمية *Comprehensive developmnt framework*" باقتراح من مديره السابق James WOLFENSOHN سنة 1999²، أين قدم منهاجاً جديداً للتنمية يخدم وفق ماجاء في تقرير البنك حول التنمية في العالم لسنتي 1999-2000 طائفة من الأغراض ذات الصلة بزيادة التركيز على الأهداف الرئيسية للتنمية وابرز الطبيعة المتكاملة لعملية صنع السياسات، وتأكيد العمليات المؤسسية اللازمة لاستدامة التنمية وتنسيق جهود التنمية باعتبار أن هناك العديد من العناصر الكثيرة المتداخلة التي تتألف منها العملية التنموية، وهي مكونات ينبغي تخطيطها مجتمعاً وتنسيقها معاً بغية الحصول على أفضل النتائج، والتي تتمثل في الجوانب الاقتصادية والمالية والهيكلية والمؤسسية والبشرية³. وبذلك جاء طرح هذه المقاربة المرتكزة على نهج الشمولية والتدرج طويل الأمد ومشاركة أوسع لجميع الأطراف المعنية بالعملية التنموية وفق ما ذكره التقرير السابق للبنك كمحصلة لخبراته التنموية على مدار نصف قرن من الزمن والتي أسفرت على جملة من النتائج التي كان من الضروري أخذها بعين الاعتبار، وهي⁴:

- أن التنمية المستدامة تتضمن أهدافاً أكبر من مجرد زيادة نصيب الفرد من الدخل الذي يبقى واحد من الأهداف الانمائية التي ينبغي أن تمتد لتحسين نوعية حياة الناس على غرار توفير خدمة صحية وفرص تعليمية أفضل، ومشاركة أكبر في الحياة العامة، وبيئة نظيفة وانصاف ما بين الأجيال (التنمية البشرية)

- إن السياسات الانمائية يعتمد بعضها على البعض الآخر. إذ لا يسع سياسة انمائية وحيدة أن تحدث فرقاً كبيراً في ظل نظام للسياسات غير موات. وتحتاج الدول الى حزم متكاملة من السياسات، والى بيئات مؤسسية تكافئ على النتائج الطيبة وتقلل الى أدنى حد من العوائق، والى تشجيع المبادرات والى تسهيل المشاركة لجميع الأطراف (حكومات، قطاع عام وخاص، مجتمع مدني...). والمقصود هنا أنه لا توجد سياسات محددة وثابتة يمكن تطبيقها وتضمن النمو والتنمية المستدامة. فعادة ما تواجه الدول المختلفة قيود ونقاط احتناك مختلفة، وبالتالي لا بد أن تتبع سياسات مختلفة سواء في مجال إدارة الاقتصاد أو السياسة التجارية، أو التطور التقني،⁵ معنى ذلك أنه يتوجب على الدول أن تكون حرة في اختيار ما تراه مناسباً من سياسات تضمن استدامة نموها واستقرارها الاجتماعي.

- اضطلاع الحكومات بدور أكبر في العملية التنموية مع العلم أن الدور الاقتصادي للحكومة يتفاوت حسب الطاقة والقدرات ومستوى التنمية والظروف الخارجية وغيرها. وهنا يجب الإشارة الى أن الاضطلاع الحكومي في الجهد التنموي لا يعني إخراج كامل الدولة من كل المجال الاقتصادي، كما لا يعني بتاتا التدخل القوي في الاقتصاد من منطلق أن البنك بقي يصر على رفض أي تدخل حكومي واسع النطاق ورفض اهمال آليات السوق. فالمقصود بتفاوت هذا الدور التدخل هو تحديد ماهية التدخل المعقول من جانب الحكومة ومجالاته التي يمكن أن تمتد للمجالات التي لا يقبل القطاع الخاص تحمل مخاطر اقامتها والتي من المهم اثبات جدواها أولاً حتى يقبل عليها فيما بعد اضافة الى ضمان الأساسيات حسب تعبير البنك (ارساء أسس القانون، اقرار البيئة القانونية والمؤسسية اللازمة لعمل الاسواق وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية وحماية الفئات الضعيفة وحماية البيئة).

والملاحظ أن مقارنة الاطار الشامل للتنمية سرعان ما ترجمت أهدافها ضمن نطاق دولي أوسع تبنته الأمم المتحدة في شكل مخطط انمائي (الشراكة العالمية من أجل التنمية) بعد مؤتمر الألفية المعقد في سبتمبر 2000، والذي حدد له ثمانية أهداف شكلت ما سمي بالأهداف الانمائية للألفية التي يتعين تحقيقها بحلول سنة 2015 والتي عوضت فيما بعد بأهداف التنمية المستدامة (17 هدفاً انمائياً) ستسعى بلدان العالم على تحقيقها بحلول 2030، وهي الأهداف التي وضعت في سياق الاتفاق التاريخي بشأن تغيير المناخ المتمحض عن مؤتمر باريس المعقد في 12 ديسمبر 2015 بحضور 196 بلداً كما أشرنا إلى ذلك في الفصل السابق .

المطلب الثاني: الاقتصاد الوطني في ظل تنفيذ برامج الاصلاح المدعومة من مؤسسات بروتون وودز

لقد أدرك أصحاب القرار في البلاد في ظل اشتداد تأزم الوضع على كافة الأصعدة لاسيما بعدما أثبتت التدابير الاصلاحية الذاتية المنفذة في سبيل تصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في أعقاب الصدمة النفطية المعاكسة لمحدوديتها، أن ازالة العوائق التي أدت الى اخفاق المسار التنموي المتبع وتجاوز الاختناقات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الوطني ومحاوله النهوض به من جديد لن يتأتى سوى باحداث قطيعة جذرية مع النهج الاشتراكي بدلا من أسلوب المعالجات الجزئية الذي طبقت في السابق، والذي

¹ : أشرف العربي (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 95-96.
² : يمكن الاطلاع على نص مسودة الاطار الشامل للتنمية التي قدمها الرئيس السابق للبنك الدولي James WOLFENSOHN للنقاش في 21 جانفي 1999، على الموقع الإلكتروني للبنك: <http://web.worldbank.org/archive/website01013/WEB/IMAGES/CD/ARAB.PDF> (تاريخ الاطلاع على الموقع 11 جانفي 2016).
³ : البنك الدولي (2000)، تقرير عن التنمية في العالم 1999-2000 : دخول القرن 21 ، البنك الدولي للإشياء والتعمير / البنك الدولي و مركز الأهرام للترجمة والنشر ، واشنطن و القاهرة ، الطبعة الأولى، ص 3.
⁴ : نفس المرجع السابق، ص 2-3.
⁵ : أحمد الكواز (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 18.
⁶ : البنك الدولي(1997)، مرجع سبق ذكره ص04.

لم يعد مجديا كون النظام الاقتصادي المعتمد بات في حكم المنتهي الصلاحية بعدما فشل في احداث الحركية التنموية المرغوبة وتحقيق الأهداف المرسومة له زمن انطلاقه قبل ثلاث عقود. وبذلك أضحي التحول إلى اقتصاد السوق أمرا حتميا وما يتطلبه من اجراء تغييرات جذرية على مستوى هياكل وآليات ادارة الاقتصاد وتكييف العلاقات والسلوكات التي تحكم مختلف الاطراف فيه وفق ما يتطلبه عمل اقتصاد السوق رغم الأضرار الكبيرة المترتبة عن عملية التحول التي مازجت فيها الجزائر بين اسلوبي العلاج بالصدمة والتحول التدريجي تبعا للظروف المصاحبة لها، وهي عملية تمت كما هو معلوم تحت وصاية مؤسسات بروتون وودز واستجابة لمشروطينها بعدما لجأت إليها الجزائر مجبرة منذ 1989 كمحاولة منها لتجاوز مأزقها المالي بعدما صعدت أبواب التمويل الدولية في وجهها أملا في الحصول على القروض والتسهيلات التمويلية التي توفرها بغية تغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية وكذا مساعدتها في عملية إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن في وقت لاحق مقابل التزامها بالتنفيذ الصارم لحزمة التدابير الاصلاحية المقترحة منها والتي لا تخرج عن محتويات ما تتضمنه برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، مما جعل الفعل الاقتصادي الجزائري وما تم الخوض فيه من اصلاحات اقتصادية على المستويين الكلي والجزئي على مدار الفترة 1989-1998 مسألة غير اختيارية كونه كانت محكوما بما أملتته السياسات الأرثوذكسية التي تضمنتها البرامج المدعومة من هذه المؤسسات مع استثناء فترة التراجع عن تنفيذ الاصلاحات المتماشية مع توصياتها خلال فترة حكومة بلعيد عبد السلام التي عارضتها بشدة وفق لاءتها الثلاثة المعروفة "لا لتخفيض قيمة الدينار- لا لاعادة الجدولة و لا لخصوصية المؤسسات العمومية المنتجة " بين شهري جويلية 1992 و 1993 بمحاولتها تطبيق سياسات اصلاحية غير أرثوذكسية عادت من خلالها الدولة للتدخل القوي في الحقل الاقتصادي محاولة بذلك استعادة السيادة الوطنية في القرار الاقتصادي تحت شعار اقتصاد الحرب.

وفي هذا السياق، تم تنفيذ ثلاثة اتفاقيات للاستعداد الائتماني "Stand by" تضمنت برامج للتثبيت لفترات قصيرة الأجل تراوحت بين 10 و 12 شهر (اتفاق 31 ماي 1989 لمدة 12 أشهر، اتفاق 3 جوان 1991 لمدة 10 أشهر، واتفاق أفريل 1994 لمدة سنة واحدة) واتفاق تسهيل الصندوق الموسع - *Extended Fund Facility - EFF* مقابل تنفيذ برنامج متوسط الأجل للتعديل الهيكلي لمدة 3 سنوات خلال الفترة 1995-1998، وهي البرامج التي سوف تهتم فقرات هذا المطلب بتناول لمضامينها وأبرز ما تم تنفيذه من تدابير اصلاحية خلال فترات تطبيقها.

1- الاصلاحات الاقتصادية في اطار اتفاقي الاستعداد الائتماني لسنتي 1989 و 1991

على ضوء تدهور الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد نهاية عشرية الثمانينيات كان لازما على الجزائر اللجوء الى صندوق النقد الدولي لطلب مساعدته لتغطية جزء من احتياجاتها التمويلية الخارجية مقابل التعهد بتنفيذ برامج التثبيت التي يشترطها للحصول على تسهيلات التمويل قصيرة الأجل والمضي قدما في مسار الاصلاحات باحداث القطيعة مع النظام الاشتراكي، وهي قناعة تكرست بعد فشل محاولات الإصلاح الذاتية التي شرع في تطبيقها خلال العشرية المعنية في تحقيق أهدافها كما أشرنا إلى ذلك آنفا، والافتناع بأن معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني كانت أكبر من أن يجلها إصلاح ظرفي لقطاع معين، وأن حتمية تغيير النمط الاقتصادي الاشتراكي المتبنى طيلة ثلاث عقود والتحول إلى اقتصاد السوق أمر بات لا مفر منه.

وبالفعل، قامت خلال الفترة 1989-1992 بتنفيذ حزمة من التدابير الاصلاحية المدعومة من الصندوق في اطار اتفاقين للاستعداد الائتماني، أين شرع في تنفيذ الاول بداية جوان 1989 لمدة سنة تلاه تنفيذ اتفاق ثان للاستعداد الائتماني يوم 3 جوان 1991، والذي مدته على غير العادة 10 أشهر، مع تسجيل وقف التمويل المقدم من جانب الصندوق والمتمثل في دفع الشريحة الرابعة المقدرة بـ 75 مليون وحدة سحب خاصة من القرض الممنوح في اطار الاتفاق الثاني نتيجة لعدم التزام السلطات الجزائرية في نظر الصندوق بما تعهدت به في رسالة النية التي وجهتها له في 27 أفريل 1991 طالبة مساعدته مقابل اجراء اصلاحات عميقة للاقتصاد الوطني متمثلة في تقليص درجة تدخل الدولة في الاقتصاد وزيادة التحرير الاقتصادي والتجارة الخارجية وتفعيل دور القطاع الخاص والعمل على تحقيق قابلية الدينار للتحويل وغيرها¹.

1-1- اتفاق الاستعداد الائتماني الاول ل 31 ماي 1989

لجأت الجزائر لطلب مساعدة مؤسسات بروتون وودز لأول مرة منذ عضويتها فيها سنة 1963، وهي التي طالما تحاشت التعامل معها وخصوصا صندوق النقد الدولي الذي اعتبرته عاملا للإمبريالية *un vecteur de l'impérialisme*² وكذا لتدخلها المفرط في صياغة ومراقبة تنفيذ السياسات الاقتصادية للدول التي تتوخى مساعدتها لدرجة التحكم التام في قرارها الاقتصادي. وهذا تحت ضغوط تتفاقم الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها في أعقاب الصدمة النفطية المعاكسة لسنة 1986 والتي حالت دون اتيان حزم الاصلاح الذاتية المنفذة لمعالجة التشوهات التي لحقت بالاقتصاد الوطني للنتائج المنشودة. فكان ذلك بفتح باب التفاوض مع الصندوق بشكل سري سنة 1988³ بهدف الحصول على تمويل قصير الأجل لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات شريطة اتخاذ التدابير ذات الطابع الانكماشية للضغط على الطلب التي تتضمنها برامج التثبيت الهادفة الى احداث الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي، وهو ما تعهدت الجزائر القيام به مع الدفع بمركبة الاصلاحات صوب تعزيز آليات اقتصاد السوق في خطاب النوايا الموجه للصندوق في مارس 1989.

¹ : رايح شربط (2002)، *الاقتصاد الجزائري والعولمة* : خمس قضايا في الميزان، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 39- رقم 3، كلية الحقوق والعلوم الادارية، جامعة الجزائر، ص 133.

² : BENISSAD Hocine (1997)، *Le plan d'ajustement structurel*, Revue Confluences Méditerranée, N°23- Automne, p109.

³ : SADI Nacer-Eddine (2005)، *La Privatisation des entreprises publiques en Algérie : Objectifs, modalités et enjeux*, Office des Publications Universitaires, Alger, p48.

وعليه، توصل الطرفين لعقد اتفاق في نهاية ماي من نوع الاستعداد الائتماني *Stand by* الذي يعد أحد الركائز الرئيسية لسياسة الاقراضية للصندوق ناهيك عن كونه يعد بمثابة تأكيد من قبل الأخير للبلد المعني بالاتفاق بأنه يستطيع السحب من موارده بشكل أكبر من سحب الشريحة الاحتياطية والى حد معين على فترة تتراوح ما بين 12 و15 شهرا في العادة لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات، والذي يبقى مشروطا بتبني برنامج التثبيت. وهو ما قامت الجزائر بتنفيذه مقابل حصولها على تمويل إجمالي قدره 470,95 مليون وحدة سحب خاصة (حوالي 619 مليون دولار أمريكي) موزعة بين :

- سحب الشريحة الاحتياطية للجزائر بشكل آلي، وقيمتها 155,75 مليون وحدة سحب خاصة (218 مليون دولار أمريكي) تمثل 25% من حصتها في الصندوق المقدرة بـ 623 مليون وحدة سحب خاصة مع نهاية 1988. علما أن السماح بسحب شريحة الاحتياطيات لا يتطلب استعمالها شروطا مسبقة، بل يتطلب فقط من البلد المعني تقديم تصريح بحاجته لتمويل عجز في ميزان مدفوعاته ووصف عام للإجراءات المالية والاقتصادية المزمع إتباعها من أجل تسوية وضعيته المالية الخارجية.
- التمويل المقدم في اطار تسهيل التمويل التعويضي *Mécanisme compensatoire*¹ بقيمة 315,2 مليون وحدة سحب خاصة (ما يعادل 401 مليون دولار) نظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1988 بحوالي 17,5% يبلغ متوسطها السنوي 15,14 دولار للبرميل مقابل 18,36 دولار سنة 1987 من جهة وارتفاع أسعار المستوردات من الحبوب من جهة أخرى. وهو تمويل آجال استحقاقه تتراوح بين 3 و5 سنوات، يكون مشروطا باعتماد سياسات تقوم بتوفير الثقة لحل مشكلات ميزان المدفوعات خلال فترة تنفيذ الاتفاق حسب التعبير المستخدم من الصندوق، والمقصود هنا تطبيق برنامج التثبيت المتفق على تطبيقه لمدة 12 شهرا وهدفه القيام بإدارة صارمة لجانب الطلب بالاعتماد على مجموعة من التدابير المتمثلة في :²
- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقييدا.
- العمل على تخطي العجز في الموازنة العامة بغية تحسين وضع المالية العامة.
- مواصلة التخفيض التدريجي لسعر العملة الوطنية وكذا إدخال نظام مرن للأسعار بتحريرها من خلال الإزالة التدريجية للتنظيم الإداري لها.

وهي تدابير اعتبرت في مجملها مقبولة الى حد ما لدى الجزائر، نظرا لعدم تضمنها لتدابير اصلاحية هيكلية يصعب عليها تنفيذها في ذلك الوقت، وتمس عمق عملية اتخاذ وتنفيذ القرار الاقتصادي الذي لا يزال في يد الدولة³. مع العلم انه بالموازاة مع الاستفادة من التسهيلات المشار اليها، حصلت الجزائر على أول قرض لها للتعديل الهيكلي من البنك الدولي (تحت رقم 3117) خلال شهر أوت من نفس السنة بقيمة 300 مليون دولار لدعم الاصلاحات الاقتصادية التي شرعت الجزائر في تطبيقها في تلك الفترة⁴. وبذلك، لم تخرج التدابير الاصلاحية التي قامت بها السلطات عن المحاور الأربعة للبرنامج التي استهدفت تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أين يمكن استعراض أهمها على النحو الموالي :

- وضع نظام جديد للأسعار بعد مرور شهرين فقط على بدء تنفيذ البرنامج بموجب القانون رقم 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 والمتعلق بالأسعار، وكان يهدف إلى تحديد شروط تكوين أسعار السلع والخدمات والقواعد العامة لتسيير الأسواق وآليات التنظيم الاقتصادي بواسطة الأسعار⁵. أين تم تبني نوع من المرونة في تحديدها بالتخلي عن التحديد الإداري الكامل لها مثلما كان في السابق ورفع الدعم عنها تدريجيا بهدف الوصول الى التحرير الكلي لها في وقت لاحق، باعتماد نظامين رئيسيين، وهما: نظام الأسعار الإدارية (المقننة) *les prix réglementés* ونظام التصريح بالأسعار (الأسعار الحرة) *les prix libres*⁶، مع الإشارة إلى النظام الأول يسعى إلى التدخل المباشر للسلطات في مستويات الأسعار حسب شكلين :⁷
- الأسعار المضمونة *les prix garantis* (ضمان الأسعار عند الانتاج) وتحدد عند الإنتاج وتعلق ببعض المنتجات الزراعية وبعض المنتجات الصناعية الغذائية التي يتطلب انتاجها بصفة خاصة التشجيع أو الحماية وهي أسعار دنيا محددة قبل عملية الانتاج.
- والأسعار المسقفة سواء ذات الحد الأعلى *les prix plafonnés* و/أو ذات الهوامش القصوى *les marges plafonnés*، وهي المطبقة على السلع والخدمات التي تخوفاها الدولة أسبقية اقتصادية واجتماعية خاصة من أجل حماية نشاطات اقتصادية و/أو القدرة الشرائية للسكان و/أو لتنمية مناطق جغرافية معينة أو لظروف معينة تمر بها السوق. أين يتم تحديد الحد الأعلى والهوامش القصوى على مستوى الانتاج أو عند مراحل التوزيع. مع وجوب أن يقوم كل منتج لسلع أو خدمات كان انتاجها

1 : تم استحداث آلية التمويل التعويضي من قبل صندوق النقد الدولي سنة 1963 لمساعدة الدول الأعضاء التي تعتمد على صادرات المواد الأولية و تواجه عجز في موازين مدفوعاتها لعوامل خارج نطاق سيطرتها، كالتراجع الذي يصيب صادراتها منها نتيجة انهيار أسعار هذه المواد، مع العلم أنه تم استحداث كذلك تسهيل تمويلي آخر أدرج ضمن آلية التمويل التعويضي سنة 1981 وهو آلية الحبوب *Mécanisme céréalière* الموجه لفائدة الدول التي توجه عجزات في موازين مدفوعاتها بفعل ارتفاع تكلفة الواردات من الحبوب نتيجة ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية. وفي سنة 1988 أصبحت عوزت آلية التمويل التعويضي والحبوب بتسهيل التمويل التعويضي للطوارئ الذي يتضمن شقين الأول متعلق بتقديم موارد للدولة لمواجهة نقص الصادرات من المواد الأولية وزيادة تكاليف استيراد الحبوب، بينما الشق الثاني المتعلق بالطوارئ فهو يقدم تأكيدات لمساعدة الدولة المعنية التي تطبق برامج الاصلاح المدعومة من قبل الصندوق بمساندتها على مواصلة جهود الاصلاح وتعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية غير المواتية. ومع التذكير بأن التمويل التعويضي تم تعويضه بتسهيل الاستعداد الائتماني (*Standby Credit Facility - SCF*) وهو أحد النوافذ التمويلية الرئيسية للصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر *Poverty Reduction and Growth Trust* الذي أنشأ سنة 2010 الذي عوض بدوره تسهيل تعزيز النمو والحد من الفقر الذي أنشأ سنة 1996 كما أشرنا الى ذلك انفا. (لمزيد من التفصيل، انظر : - الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي : <http://www.imf.org>)

LELART Michel (1994) *Évolution de l'aide accordée par le Fonds*. In WALRAFEN Thierrv (Sous dir), *Bretton Woods : mélanges pour un cinquantenaire*, *Revue d'économie financière*. N° Hors-Série. pp. 512-514.)

² : BENISSAD Hocine (1997), *Op.Cit.* p109.

³ : idem.

⁴ : Banque Mondiale (1994a), *République Algérienne Démocratique et Populaire – Memorandum Economique : la transition vers une économie de marché*, Volume I –Rapport principal - . Division des Opérations Géographiques – Bureau Régional Moyen Orient et Afrique du Nord , Banque Internationale pour la reconstruction et le développement / Banque Mondiale , washington , P 9 .

⁵ : حسب المادة الأولى من القانون رقم 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 29- السنة 26 بتاريخ 19 جويلية 1989.

⁶ : حسب المادة 11 من القانون رقم 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار.

⁷ : حسب المواد من 12 الى 17 والمادة 19 من القانون رقم 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار.

و/أو بيعها محل تحديد للحد الأدنى، القيام قبل البيع أو أداء الخدمة بإيداع أسعارهم عند الانتاج لدى السلطات المعنية. أما أسعار السلع والخدمات التي لا تخضع لنظام الأسعار المقننة، فتدرج ضمن نظام التصريح بالأسعار أو الأسعار الحرة، حيث يتم تأطير هذا الأسلوب من خلال: إضفاء الشفافية عليها بوجوب التصريح بها عند الانتاج (يجب على المنتج تبرير السعر المطبق بتحديد تكاليف الإنتاج، الضرائب، الرسوم، هامش الربح) لدى الهيئات المختصة. مع امكانية اخضاعها على غرار الأسعار الخاضعة لنظام الأسعار المقننة للمراقبة البعدية في عين المكان وعلى أساس الوثائق من طرف السلطات المختصة في مجال مراقبة الأسعار، ناهيك عن امكانية تسقيف هوامش توزيعها (الهوامش التجارية) قصد التحكم في الأسعار في دائرة التوزيع وخاصة عندما تقتضي ذلك وضعية السوق.¹

- تخفيض سعر صرف العملة الوطنية والعودة به الى قيمته الحقيقية، وهي أحد البنود الرئيسية التي تركز عليها برامج التثبيت بازالة التقويم الزائد للعملة نتيجة التحديد الاداري لها، أين تم مواصلة تطبيق سياسة "الانزلاق التدريجي" المعمول بها منذ 1987 وهي سياسة متمثلة في اجراء سلسلة من التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار بشكل تدريجي. وتبعاً لذلك عرفت قيمة الدينار تخفيضاً مقابل الدولار الأمريكي بـ 28,7% بين 1988 و1989 و 17,7% بين 1989 و1990 و 105,6% بين 1990 و1991 لينتقل سعر صرف الدولار من 5,9 دج سنة 1988 الى 7,6 دج سنة 1989 ثم 9 دج سنة 1990 ليصل الى 18,5 دج سنة 1991 كما هو مبين في الشكل البياني الموالي.

الشكل البياني رقم 32: تطور المتوسط السنوي لسعر الصرف الأسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1979-1991



المصدر : تم اعداد المنحنى البياني استنادا على المعطيات الواردة في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي - *World Development Indicators - WDI* لسنة 2015: يمكن تحميلها من الموقع الالكتروني للبنك الدولي : <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>

- الضغط على الاستيعاب المحلي بما يسمح بالتخلص من عجز الموازنة العامة والضغط على المعروض النقدي والتحكم فيه بامتصاص فائض السيولة بغية تخفيض معدلات التضخم، وذلك بـ :
 - الاعتماد على السياسة المالية الانكماشية، وترمي للتوفيق بين التشفيف الشديد في الانفاق ورفع موارد الخزينة وتوزيعها. غير أن جل اهتمامها بقي منصب على خفض أبواب الانفاق العام مع تفادي اللجوء الى التمويل التضخمي مقارنة بالتوجه صوب الرفع من مصادر تمويل الخزينة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي وتحسين التحصيل نظرا لصعوبة زيادة الضغط الضريبي في ظل مرور الظرف الاقتصادي للبلاد بفترة ركود حادة من ناحية وضعف الادارة الضريبية وعدم قدرتها على تحسين المردود الجبائي من ناحية ثانية.
 - انتهاج سياسة نقدية متشددة بغية تقليص الاصدار النقدي وامتصاص الفائض من الكتلة النقدية باستعمال العديد من الادوات المخصصة لذلك على غرار رفع أسعار الفائدة المطبقة وسياسة تأطير القرض وتقليص حجم الاقراض الموجه للحكومة والمؤسسات العمومية. وهذا بعدما استعادت لدورها في التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لاسيما بعد اصدار قانون النقد والقرض في 1990، وهي التي همشت على مدار فترة الاقتصاد الموجه التي هيمنت فيها الخزينة على النظام المالي مقابل تعييب كامل لدور البنك المركزي في ادارة شؤون النقد والقرض بتجريدته من وظائفه التقليدية التي توزعت بين الخزينة ووزارة المالية. ومكنت التدابير التي استهدفت ضبط الانفاق العام الذي أضحى يشكل سنة 1990 ما يعادل 25,3% من الناتج المحلي الاجمالي بعدما كان يمثل سنة 1988 نحو 39,7% كمحصلة لتراجع لكل من النفقات الجارية ونفقات التجهيز خلال نفس الفترة بانتقال الاولى من 21,9 الى 16,5% من الناتج المحلي الاجمالي والثانية من 12,5% الى 8,9% من ناحية، و تخفيض سعر صرف العملة الوطنية وارتفاع اليرادات النفطية بفضل تحسن سعر برميل النفط الذي بلغ متوسطه 24,34 دولار خلال هذه السنة من ناحية ثانية، من خفض ملموس في العجز المسجل في الموازنة العامة من 26,20 مليار دج سنة 1988 الى 8,1 مليار دج سنة 1989 ليصبح الرصيد موجبا سنة 1990 بـ 16 مليار دج. وهي التدابير التي ترافقت مع تشديد السياسة النقدية وشكلت دافعا لهبوط ملحوظ في نمو السيولة النقدية واستيعاب نسبي للسيولة الفائضة من التداول على اعتبار أن معدل نمو الكتلة النقدية M2 (المعروض النقدي بمفهومه الواسع) سجل تراجعاً من 13,6% سنة 1988 الى 5,2% سنة 1989 و 11,3% سنة 1990 والذي انتقل معه مؤشر السيولة في الاقتصاد (M2 كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) خلال الفترة ذاتها من 84% الى 72% ثم الى 61,77%² لكن دون احداث الأثر المرغوب في معدلات التضخم التي سلكت منحى تصاعديا ببلوغها حاجز 16,65% سنة 1990 بعدما كانت في حدود

¹ : حسب المواد 18، 20 و 21 من القانون رقم 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلقة، بالاسعار .

² : Banque Mondiale (1994a), *Op.Cit.*, Tableau N° 1.7 - p9.

5,9% سنة 1988 و 9,30% سنة 1989 بفعل العديد من العوامل كالتحرير التدريجي لأسعار السلع والخدمات والركود الحاد الذي أصاب الجهاز الانتاجي وعدم مرونته ومقدرته على تلبية الطلب المحلي الذي يتم تغطية حيزا هاما منه بالواردات التي تحمل معها التضخم المستورد نتيجة سياسات تخفيض سعر صرف العملة التي ترفع من أسعار السلع المستوردة في الأسواق المحلية¹.

كما ينبغي التنويه أيضا، بأنه خلال تنفيذ اجراءات التثبيت الهادفة الى استعادة الاستقرار الاقتصادي بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي، قامت الجزائر بتنفيذ بعض الاصلاحات التي شملت خصوصا قطاع الفلاحة من خلال اصدار القانون رقم 90 - 25 المتضمن التوجيه العقاري وكذا اصلاح المنظومة المالية والمصرفية بموجب القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض. فقانون التوجيه العقاري الصادر في 18 نوفمبر 1990 جاء لتصحيح الثغرات التي حملها قانون 87-19² التي ترافقت مع العديد من التجاوزات التي تخللت تطبيق أحكامه التي أسبى فهمها، مما أدى الى خروجه عن مسلكه الصحيح وعدم بلوغ الأهداف المنشودة لا من حيث زيادة الإنتاج وتحفيز المستفيدين منه على العمل بسبب التفسير المخالف لمفهوم التصرف في المستثمرات وعدم تدخل الدولة مباشرة في عمله ولا من حيث حل النزاعات التي كانت قائمة بسبب العقار التي تزايدت وأدت الى تعطيل حركة نمو القطاع و بعث التنمية الزراعية بفعل النقائص المترتبة عن التجاوزات المسجلة في عملية اعادة تنظيم الوعاء العقاري الفلاحي في شكل مستثمرات فلاحية ناهيك عن مطالبة ملاك الأراضي المؤممة أو المتبرع بها في اطار الثورة الزراعية لسنة 1971 باسترجاع أملاكهم.

كما جاء ايضا في سياق جعل التشريع العقاري يتطابق مع توجه تبني اقتصاد السوق باعتبار أن مسألة تنظيم حق الملكية العقارية الفلاحية وضبط كيفية استعمالها وحمايتها من كافة أشكال الاعتداءات دائما ما كانت مسألة هامة وحساسة لما لها من ارتباط بين طبيعة النظام المنتهج والملكية العقارية في الدولة على اعتبار أن الاخيرة تعتبر من الثروات الأساسية التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي المنتهج لتحقيق التنمية وضمن القواعد التي يضبطها المشرع حسب التوجه السياسي والأيدولوجي السائد³. بالإضافة الى كون المسألة العقارية كانت ولا تزال العنوان الرئيس لبعث التنمية الفلاحية من منطلق أن التحولات والتطورات التي يشهدها النشاط الفلاحي اقتصاديا واجتماعيا تبقى دائما متعلقة بالعامل العقاري⁴. وبذلك، حدد القانون رقم 90-25 مسألة تحديد القوام التقني والنظام القانوني للأمالك العقارية وأدوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات العمومية في الأراضي و الاوعية العقارية غير المبنية كهدف رئيسي له⁵. وانطلاقا مما سلف ذكره، لم تخرج المحاور الرئيسية التي حددها القانون عن نطاق :

- حماية الوعاء العقاري الفلاحي من مختلف أشكال التعدي والتحويل عن وجهته الفلاحية، والناجم بشكل رئيسي عن التوسع العمراني واقامة المنشآت الاقتصادية والهيكل القاعدية بشكل غير عقلاني مع وضع تصنيف يحدد بدقة طبيعة الأوعية العقارية غير المبنية (القوام التقني لها)⁶. مع تقييد شروط تحويل الأراضي الفلاحية وذات الوجهة الفلاحية عن وجهتها الأصلية بصرف النظر عن نظامها القانوني وطبيعة ملكيتها (الاملاك الوطنية التابعة للدولة أو الجماعات المحلية ، الخاصة والوقفية)⁷.
- العمل على الاستغلال الأمثل للوعاء العقاري الفلاحي من خلال تحديد أدوات تدخل الدولة والجماعات المحلية فيه، أين اعتبر القانون المعني عدم استثمار الأراضي الفلاحية فعلا تعسفيا في استعمال الحق نظرا الى الأهمية الاقتصادية والوظيفية الاجتماعية المنوطة بهذه الأراضي، وبالتالي يشكل الاستثمار الفعلي والمباشر أو غير المباشر واجبا على كل مالك حقوق عينية عقارية أو حائزها مع اعتبار القانون كل قطعة أرض فلاحية تثبت بشهرة علنية أنها غير مستغلة استغلالا فلاحيا فعليا محددة بمؤممين فلاحيين متعاقبين على الأقل⁸. حيث اذا ثبت عدم استثمار الأرض ينذر مستغلا ليستأنف استثمارها واذا بقيت الأرض على حالها عند انتهاء أجل جديد مدته سنة تقوم الهيئة العمومية المخولة لهذا الغرض باتخاذ الاجراءات الواردة في المادة 51، وهي: وضع الارض حيز الاستثمار لحساب وعلى نفقة المالك او الحائز الظاهر اذا كان المالك الحقيقي غير معروف أو عرض الأرض للتأجير في الحالات التي يكون فيها المالك عاجزا عجزا مؤقتا على استغلال الأراضي المقصودة لأسباب قاهرة، وما عدا ذلك يطبق اجراء بيعها اذا كانت مصنفة ضمن الاراضي الخصبية جدا أو الخصبية. وهنا يشير الأستاذ رابح زبيري أنه لم يتم تسجيل خلال الفترة 1990-1994 أية حالة طبقت فيها هذه الأحكام نظرا لعدم تحديد الهيئات أو الجهاز المخول له معاينة حالات عدم الاستثمار الفعلي للأراضي الفلاحية وتطبيق الاجراءات الجزائية المنصوص عليها في القانون⁹.

¹ : لمزيد من التفصيل حول تطور الوضعية الاقتصادية والمالية الكلية للجزائر خلال الفترة 1985-1990، أنظر :

- ONS (2013), *Rétrospectives statistiques 1962-2011*, Chapitre 12 – Finances Publiques p216.
 - GHERNAOUT Mohamed (2004), *Crises Financières et Faillites des banques algériennes*, Editions GAL, Alger, Tableaux N°3, N°4, N°6 et N°7 du l'annexe 1.
 - CNES (1999b), *Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du Programme d'ajustement structurel*, Conseil National Economique et Social –CNES-, Alger.p9.
 - Banque Mondiale (1994b). *Algérie –Memorandum economique : la transition vers une economie de marché – Volume II –*, Rannort No.12048-AI– 25 Mai. Banque Internationale pour la reconstruction et le développement/Banque Mondiale, Washington, Tableaux N° 1.4 – p7, N°1.6-p9, & N°2.16-p29.

² القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 المتضمن لكيفية ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، الصادر في العدد 50 – السنة 24 بتاريخ 9 ديسمبر 1987.

³ : حسناء بوشريط (2014)، *آليات تطهير الملكية العقارية الفلاحية في قانون التوجيه العقاري*، مجلة المفكر، العدد 11- سبتمبر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة-، ص 396.

⁴ : زهير عمري (2013)، *إشكالية تنظيم العقار الفلاحي وأهم الخيارات الممكنة لتطوره*، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13- جوان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة-، ص 136.

⁵ : حسب المادتين 1 و 2 من القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتضمن التوجيه العقاري الصادر في العدد 49 – السنة 27 للجريدة الرسمية بتاريخ 18 نوفمبر 1990.

⁶ : أنظر المواد من 3 الى 21 من القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتضمن التوجيه العقاري.

⁷ : أنظر المواد من 22 الى 37 من القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتضمن التوجيه العقاري.

⁸ : حسب المادتين 48 و 49 من القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتضمن التوجيه العقاري.

⁹ : رابح زبيري (1996)، *الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثارها على تطوره*، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 43.

- تسوية النزاعات العقارية المرتبة عن تنفيذ الإصلاحات الزراعية السابقة من خلال العمل على إعادة الأراضي الفلاحية المؤممة بموجب رقم 71-73 المتعلق بالثورة الزراعية لملاكها الأصليين مع ضرورة استيفاء مجموعة من الشروط المتعلقة بالشخص المالك والأرض محل الاسترجاع.¹

ويبقى أهم إجراء إصلاحي تم تنفذه خلال فترة تطبيق اتفاق الاستعداد الائتماني الأول، هو إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض² الذي شكل منعطفا حاسما في مسار انتقال الاقتصاد الجزائري من نمطه الموجه إلى اقتصاد مبني على ميكانيزمات السوق، لدرجة أريد له أن يكون بمثابة القاطرة *locomotive* التي تدفع بهذا المسار وأن يكون أيضا نوعا من "القانون-البرنامج" *loi-programme* على حد تعبير الأستاذ إلمان محمد الشريف بالنظر لاتساع نطاق مجالات الإصلاح والتدابير التي تضمنتها والتي يسمح تنفيذها بإحداث تغيير بشكل جذري لمسار عمل المنظومة النقدية والمصرفية عبر إرسائه لأسس وقواعد جديدة لها تكون متماشية مع متطلبات التوجه الليبرالي للاقتصاد الوطني.

إذ شكل انطلاقة تحرير هذه المنظومة مثلما يتجلى من خلال التعديلات الجوهرية التي آتت بها على صعيد آليات تمويل الاقتصاد وعلى مستوى هياكل وأنشطة المؤسسات المالية والمصرفية في البلاد، أين حمل في طياته أفكار ومبادئ جديدة وضعت المنظومة على مسار تطور جديد يسير طبيعة المرحلة الجديدة التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك من ناحية وما هو معمول به في مختلف دول العالم من ناحية ثانية سواء على مستوى القواعد والإجراءات أو على مستوى تغيير المفاهيم وتحديد الصلاحيات المخولة لمكوناتها⁴ بعدما استعادت كل منها لوظائفها التقليدية سواء بالنسبة للبنك المركزي أو مختلف المؤسسات المالية مع إعادة النظر في طبيعة العلاقة القائمة بينها بإبعاد أي تدخل أو تداخل في صلاحيتها سواء فيما بينها أو مع بقية الأطراف الأخرى (الحقل الحقيقي، الحقل الموازي، الوصاية ...). لاسيما بعد إنهاء عهد الأوامر الإدارية المعمول بها في السابق لتسيير النظام المالي والمصرفي بتخلي السلطة بشكل أكثر جرأة قياسا بما جاءت به الإصلاحات المصرفية للنصف الثاني من الثمانينيات عن أسلوب التسيير الإداري للقرض عن طريق الإقرار بفصل الجهاز التنفيذي عن هيئات القرض والنقد ومنح استقلالية فعلية لها.⁵ هذا ما جعل الأهداف التي سعى لتحقيقها التشريع المعني متمثلة في:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي مع تحرير الخزينة العمومية من عبئ منح القروض وجعل ذلك من مهام البنوك التي تم توضيح المهام المناطة بها، وكذا تنويع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين، لاسيما المؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالية مع العمل على تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام والخروج بها من دائرة الاختلالات المالية التي تتخبط فيها.
 - رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض من حيث كونه بنكا للحكومة ومصدرا للإصدار وبنكا للبنوك.
 - استرجاع قيمة الدينار الجزائري بوضع حد لمختلف الأنظمة الخاصة بالعملة في مختلف دوائر الصفقات، فضلا عن تدابير تتيح فرصة مزاولة العمل المالي والمصرفي من طرف القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو بشكل مختلط.
- وانطلاقا من هذه الأهداف، جاءت المحاور الرئيسية التي شكلت محتوى القانون المعني على النحو الموالي:

. عزل الحقل النقدي والحقل الحقيقي :

طوال فترة التخطيط المركزي التي ساد فيها النظام البنكي ذو المستوى الواحد الذي أخضع فيه الإصدار لقرار الاستثمار بحيث لم تؤدي فيها السياسة النقدية لدورها المنوط بها⁷. هيمنت فيها الدائرة الحقيقية على الدائرة النقدية وتسلب دور الخزينة العمومية في مجال التمويل على باقي الجهاز المصرفي كون الهدف الرئيسي لها هو تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج الاستثمارات المخططة ما يجعل من القرارات النقدية تؤخذ وتكيف بناء على أسس كمية مرتبطة بالجانب الحقيقي في هيئة التخطيط بعيدا عن الأهداف النقدية. غير أن تبني القانون المعني لمبدأ الفصل بين الحقلين جعل اتخاذ القرارات النقدية يتم على أسس الأهداف النقدية التي تحددها فقط السلطة النقدية تبعا للوضع النقدي والظرف الاقتصادي السائد مما جعل من عملية التمويل عملية غير تلقائية وإدارية كما كانت في السابق بل تعاقدية تخضع لمعايير الربحية على جميع المستويات سواء بين البنك المركزي والبنوك التجارية أو بين الأخيرة والمؤسسات الاقتصادية التي كانت تتحصل بموجب التشريعات البنكية السابقة على ما تحتاجه من تمويل بشتى أشكاله من بنوك توطن عملياتها فيها بشكل اجباري.⁸ وهنا يجب أن نشير الى أن الواقع العملي، أظهر مواصلة البنوك العمومية حتى بعد إصدار القانون المعني ممارسة نفس الأساليب السابقة المتبعة في تمويل المؤسسات العمومية تحت أسباب عديدة ومنها ضغط السلطات العمومية عليها بما فيها التمويل عن طريق السحب على المكشوف، مما ألقى ضرا كبيرا بهذه البنوك بفعل تضخم استحقاتها غير الناجمة، الأمر الذي أجبر الخزينة العمومية على التدخل عدة مرات منذ 1991 لتطهير ذمم البنوك العمومية بإعادة شراء هذه الاستحقات التي تحوزها على زائنها من المؤسسات العمومية.

. الفصل بين الحقل النقدي والحقل الموازي :

¹ : حسب المواد 75 و 76 من القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتضمن التوجيه العقاري.
² : القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في العدد 16- السنة 27 للجريدة الرسمية بتاريخ 18 أبريل 1990.
³ : ILMANE Mohamed-Chérif (2012), *Les trois phases de développement du système bancaire et monétaire algérien*, Communication présentée au Colloque international "Algérie : Cinquante ans d'expériences de développement - Etat- Economie - Société" - Société " - organisé par le Centre de Recherches en Economie Appliquée pour le Développement -CREAD-, Alger Le 8 & 9 Décembre, p13.
⁴ : مبروك رايس (2011)، البنية التشريعية والقانونية للنظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21- مارس، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، ص 110.
⁵ : الجليلي عجة(2006)، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4- جوان، جامعة حسيبة بن بوعلي، ص 302 و ص 305.

⁶ : CNES (1999a), *Problematique de la reforme du systeme bancaire : Elements pour un debat social*, Conseil National Economique et Social - CNES- 16^{em} Session Plénière, p18.

⁷ : قويدر عياش و عبد الله إبراهيمي (2004)، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية- بين النظرية والتطبيق-، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات-، المنظم من قبل كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية بالإشراف العلمي لمخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي - شلف-، يومي 14 و 15 ديسمبر، ص 56.

⁸ : CNES (2005), *Regards sur la politique monétaire en Algérie*, Rapport de la 26^{em} Plénière, " Commission " Perspectives de Développement Economique et Social- Conseil National Economique et Social CNES, Mai, Alger, p54.

⁹ : ILMANE Mohamed-Chérif (2012), *Op.Cit*, p14.

منذ أن ألغى قانون المالية التكميلي لسنة 1965 سقف تسبيقات البنك المركزي المقدمة للخرزينة العمومية، أضحي اللجوء التلقائي وغير المحدود للأخريرة لتتقيد العجز فيها مجرد إجراء آلي بالنظر لطبيعة العلاقة الإدارية التي تربطها بالبنك المركزي الذي لم يكن أمامه آنذاك سوى الاستمرار في عملية الإصدار النقدي رغم ما سببته من ارتفاع الضغوط التضخمية وانخفاض القيمة الحقيقية للعملية من ناحية¹ وارتفاع ديون الخزينة تجاه النظام المصرفي ككل والتي بلغت نهاية 1989 حدود 110 مليار دج في شكل تسبيقات مقدمة من بنك الجزائر وقرابة 10 مليار دج مترتبة عن إجبار البنوك العمومية على الاكتتاب في سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة عند حدود 5% من إجمالي ودائعها وهو ما يشكل نحو 50% من إجمالي الدين العام الداخلي من ناحية ثانية.² الأمر الذي أوجد وضعاً تداخلت فيه صلاحيات الخزينة العمومية وصلاحيات السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي وهذا بدوره أحدث تداخلاً بين أهداف الهيئتين التي لا تكون دوماً متجانسة.³

وبغية وضع حد لهذا الوضع، جاء القانون المعني بمبدأ عزل الدائرة النقدية عن دائرة ميزانية الدولة في سياق استعادة البنك المركزي لأحد أهم وظائفه التقليدية بصفتة بنك الإصدار بوضع قيود على مدى تأثير المالية العامة على الجوانب النقدية، وهو المبدأ الذي لم تعد الخزينة بموجبه حرة في لجوئها للبنك المركزي لتمويل العجز كنتيجة لاعادة تنظيم علاقة إعادة التمويل القائمة بينهما وتحولها من علاقة إدارية إلى تعاقدية قائمة على تساوي الالتزامات بين الطرفين ومزودة بضمانات عملية تكفل للبنك التغطية النقدية، وهو ما يمكن تلمسه من خلال التدابير التي جاء بها القانون في هذا الصدد، وهي :

- تحديد عمليات البنك المركزي ضمن السوق النقدية وفق الحدود والشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض وبيع وشراء السندات العامة التي تستحق في أقل من 6 أشهر والسندات الخاصة التي يمكن قبولها للخصم أو منح قروض مع عدم جواز في أي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو لصالح الجماعات المصدرة للسندات تبعاً لما تنص عليه المادة 76 من القانون المعني.

- وضع سقف قانونية للتسبيقات المقدمة من بنك الجزائر للخرزينة العمومية، وتكون على أساس تعاقدية بتحديد مدتها وضرورة استرجاعها إجبارياً في كل سنة⁵. وهي بحسب المادة 78 من التشريع عند حدود 10% من إجمالي الإيرادات العادية للخرزينة المثبتة في السنة المالية السابقة والمقدمة خلال فترة قدرها 240 يوم متتالية أو غير متتالية مع وجوب تسديدها قبل انقضاء السنة المعنية .

- إلزام الخزينة العمومية وفق المادة 213 على تسديد ديونها المتركمة السابقة تجاه بنك الجزائر في آجال لا تتجاوز 15 سنة بداية من صدور القانون وفق اتفاق بين الطرفين.

- تنظيم التمويل غير المباشر للخرزينة من قبل البنك المركزي بتحديد قيمة السندات العمومية المحتفظ بها من طرفه والمتحصل عليها في إطار عمليات السوق المفتوحة بتسقيفها وفق المادة 77 من القانون عند حدود 20% من الإيرادات العادية المثبتة في ميزانية السنة المنصرمة.

- إزالة الإككتاب الإلجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة على اعتبار أن المادة 93 التي أرست نظام الاحتياطي الإلجباري تلزم البنوك على ايداع ما يعادل 28% من مجموع ودايعها لدى البنك المركزي من أجل ضبط الأخير للسيولة مع احتمال تغيير هذه النسبة بحسب تغيير الظروف الاقتصادية والوضع المالي للبنوك المعنية.⁶

• إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان :

أكد قانون النقد والقرض إبعاد الخزينة العمومية عن وظيفة تقديم الائتمان للاقتصاد التي احتكرتها على مدار مرحلة الاقتصاد الموجه بالنظر الى أنها كانت تشكل أساس منظومة تمويل الاستثمارات العمومية المخططة مقابل تمهيش كلي للنظام المصرفي الذي اقتصر دوره في الوساطة بين الخزينة العمومية بأخذ التمويلات منها وايصالها الى المؤسسات العمومية مما جعل من البنوك مجرد شبائيك تنفذ توجيهات المخطط وتسجيل عبور الاموال من دائرة الخزينة الى هذه المؤسسات. إذ أعاد القانون المعني الاعتبار للوساطة المالية مما جعل من النظام البنكي المؤهل الوحيد لمنح الائتمان بعيداً عن أساليب التسيير الإداري للقرض في إطار ممارسته لمهامه الاعتيادية ووفق أسس الربحية والمخاطرة⁷، وبهذا تم وضع حد نهائي لكل التداخلات في المهام والوظائف ومنعت أشكال التداخلات الإدارية في القطاع المصرفي⁸ ولم يعد للخرزينة العمومية من دور في مجال التمويل سوى تمويل الاستثمارات العمومية الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة.⁹

• اصلاح العلاقة التنظيمية والوظيفية بين البنك المركزي والبنوك التجارية بوضع نظام بنكي ذو مستويين :

في حقيقة الأمر، بدأ التوجه نحو وضع نظام بنكي ذو مستويين منذ اصدار قانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض الذي عمل على تحديد مهام وأدوار البنك المركزي والبنوك التجارية وفق ما تقتضيه قواعد ومبدأ النظام المصرفي ذو المستويين، وهو التوجه الذي عززه القانون رقم 88-06 لسنة 1988 الذي أرسى مبدأ استقلالية البنك المركزي وكذا جميع المؤسسات المالية والمصرفية وتكليفها نشاطها مع المستجندات التي طرأت على مستوى التنظيم الاقتصادي للقطاع العام وذلك بإدراج نشاطها ضمن دائرة المتاجرة باخضاع تعاملاتها مع مختلف الأطراف بما فيها المؤسسات العمومية لقواعد الربحية. وقد جاء قانون النقد والقرض لتكريس التوجه نحو التدرج

¹ : الجليلي عجة(2006)، مرجع سبق ذكره، ص 305.

² : CNES (2005), *Op.Cit.*, p55.

³ : الطاهر لطرش (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 318.

⁴ : الجليلي عجة(2006)، مرجع سبق ذكره، ص 306.

⁵ : بلعزوز بن علي وعاشور كتوش(2004)، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات-، المنظم من قبل كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية بالإشراف العلمي لمخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسين بن بوعلي - شلف-،، يومي 14 و15 ديسمبر، ص 496.

⁶ : CNES(2005), *Op.Cit.*, p56.

⁷ : حسب المواد من 110 الى 114 و المادة 120 من القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

⁸ : مبروك رابيس (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 113.

⁹ : الطاهر لطرش (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 319.

في المنظومة المصرفية ذات المستويين بإقراره لمبدأ التمييز بين مهام البنك المركزي باعتباره سلطة مشرفة على إدارة الشؤون النقدية والمصرفية، وبين مهام البنوك التجارية باعتبارها بنوك إقراض من خلال تبني مبادئ الفصل الدائرة النقدية عن كل من الدائرتين الحقيقية والميزانية مع ابعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان التي باتت كما أسلفنا الذكر من صميم مهام مؤسسات الوساطة المالية بعيدا عن كافة أساليب التسيير الإداري للقرض.

في الوقت الذي أضحى فيه البنك المركزي يؤدي وظائفه التقليدية بوصفه هيئة اصدار ومقرضا أخيرا وبنكا للبنوك يتولى رسم وإدارة وتوجيه السياسات ذات الصلة بمجال النقد والقرض ووضعه حيز التنفيذ وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي والظرف الاقتصادي، ومراقبا ومتابعا لنشاطات وعمليات المؤسسات المالية والمصرفية مع تحديده للقواعد والمعايير العامة التي تضبط وتقيم هذه نشاطات والعمليات.¹

. انفراد بنك الجزائر(مجلس النقد والقرض) بالسلطة النقدية مع تشكيل هيئات الرقابة والاشرف على النظام المالي والمصرفي :

وضعت أحكام القانون 90-10 بنك الجزائر في قمة التدرج المصرفي لاسميا في مادته 55، أين اعترفت له باستقلالية مزدوجة على المستويين العضوي والوظيفي من خلال تزويده بثلاث سلطات هي: السلطة النقدية، التنظيمية والسلطة الاقتصادية.² فبالنسبة للسلطة النقدية، نجد أن القانون سوى بصفة نهائية مشكل تشتت مراكز السلطة النقدية الموزعة سابقا على عدة جهات(وزارة المالية، الخزينة والبنك المركزي) خلال مرحلة الاقتصاد الموجه بفعل التداخل الذي كان موجدا بين صلاحيات هذه الجهات كوزرة المالية التي كانت تتصرف على أساس أنها السلطة النقدية بحكم وصايتها على البنك المركزي وموقعها الهام في منظومة التخطيط وهو نفس التصرف الذي أبدته الخزينة العمومية بلجوءها الى البنك المركزي في أي وقت ودون قيد لتمويل عاجزها، بينما كان البنك المركزي يمثل سلطة نقدية لكونه يحتكر عملية الاصدار، اذ تم إلغاء هذا التعدد في تمثيل السلطة النقدية التي انفرد بها البنك المركزي ممثلا في مجلس النقد والقرض³ الذي أخذ سلطة مزدوجة بصفته مجلس إدارة البنك المركزي من جهة، ومن جهة ثانية بوصفه السلطة النقدية وحيدة ومستقلة مسؤولة انطلاقا من المهام التي أوكلت إليه وحيازته لأوسع السلطات في إدارة شؤون النقد والقرض وضمان رسم وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات المناسبة لتحقيق الاستقرار وتفاذي الاختلالات دون أي تدخل أو ضغط من أطراف خارجي.⁴

وبهدف ضمان رقابة واشرف فعليين على نشاط النظام المصرفي الذي عرف فسخ مجال الاستثمار فيه أمام المبادرة الخاصة المحلية والأجنبية ، كان لا بد من وضع آليات وهيئات رقابية على نشاطات البنوك والمؤسسات المالية ومتابعة مدى امتثال الاخيرة للوائح التشريعية والتنظيمية المعمول حفاظا على السير الحسن و المنسجم مع القوانين للمنظومة المالية والمصرفية وحماية مصالح المتعاملين فيها، تتمثل في :

- اللجنة المصرفية: مهمتها تتمثل في احكام رقابة صارمة على نشاط المؤسسات المصرفية والمالية من خلال مراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات الخاضعة لها مع معاقبة كل تجاوز أو مخالفة ترتكبها.⁵

- مركزية المخاطر : هي إحدى المصالح التي يشرف على تسييرها وتنظيمها بنك الجزائر، وتتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القرض الممنوحة، والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية التي هي ملزمة بالانخراط فيها وتحمل مصاريفها المباشرة لها مع استفادتها من المعلومات الخاصة بالمستفيدين من القروض تحت شروط معينة⁶. مع التذكير بأن آليات تنظيم وعمل مركزية المخاطر قد حدده النظام الصادر عن بنك الجزائر تحت رقم 92-01 بتاريخ 22 مارس 1992.

- صندوق ضمان الودائع : وأخذ بمقتضى القانون المعني شكل شركة مساهمة لضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية تساهم البنوك في رأسمالها مع إلزامية لكل مؤسسة مصرفية بدفع قسط سنوي (منحة الضمان السنوية) بمقدار 2% على الأكثر من القيمة الاجمالية لودائعها بالعملة الوطنية التي يحددها مجلس النقد والقرض مع تحديد الاخير أيضا للحد الأقصى للضمان الممنوح لكل مودع في حال توقف البنك عن الدفع والوفاء بالتزاماته تجاه زبائنه من المودعين عند حلول أجل تسديد ودائعهم المرتبط بصعوبة الوضعية المالية له.⁷ وهنا يجب التنويه الى أن شركة ضمان الودائع خضعت لتعديلات جوهرية حملها الأمر 03-11 المعدل لقانون النقد والقرض بتحويلها الى صندوق لضمان الودائع التي حدد مبلغ الضمان الأقصى الممنوح لكل مودع في بنك معين (حتى وان تعددت ودائعه لدى نفس البنك ولو بعملات مختلفة) ب 600000 دج.⁸

كما تم أيضا، وضع هيئات رقابية أخرى للنظام المصرفي دون أن تتضمنها أحكام القانون رقم 90-10، على اعتبار أنه تم تشكيلها بعد دخول الأخير حيز التنفيذ، وكان ذلك سنة 1992 التي شهدت انشاء لكل من :⁹

- مركزية عوارض الدفع المهتمة بجمع وتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تعترض مؤسسات الوساطة المالية (الملزمة بالانضمام الى هذه المركزية) عند استرجاعها القروض أو مشاكل لها علاقة بمختلف وسائل الدفع.

- وجهاز إصدار الشيكات دون رصيد، الذي جاء ليدعم قواعد ضبط العمل بأحد اهم أدوات الدفع وهي الشيكات، حيث يعمل

¹ : ILMANE Mohamed-Chérif (2012), *Op.Cit.*, pp 15-16.

² : الجبالي عجة(2006)، مرجع سبق ذكره، ص 303-304.

³ : الطاهر لطرش (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 320.

⁴ : للاطلاع على صلاحيات مجلس النقد والقرض بصفته مجلس إدارة البنك المركزي، أنظر المادتين 42 و 43 من القانون 90-10، أما بالنسبة لصلاحيات المجلس بصفته السلطة النقدية، فهي ترد في المواد من 44 الى 50 من القانون المعني.

⁵ : أنظر حسب المواد 143، ومن 148 الى 151 و من 153 الى 157 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

⁶ : حسب المادة 160 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

⁷ : حسب المادة 170 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

⁸ : الطاهر لطرش (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 326.

⁹ : لمزيد من التفصيل حول مركزية عوارض الدفع وجهاز مكافحة اصدار الشيكات دون رصيد، أنظر كل من :

- النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم مركزية للمبالغ غير المدفوعة وعملها.

- والنظام رقم 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بالوقاية و مكافحة اصدار الشيكات دون رصيد .

على جمع المعلومات التي لها صلة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد أو أنه غير موجود أصلا و القيام بتبليغها للوسطاء الماليين، والغرض من إنشاء هذا الجهاز هو تطهير المعاملات التي تسيب للنظام المصرفي كالعش وشتى أشكال التحايل، وخلق قواعد للتعامل المالي قائم على أساس الثقة.

• **إزالة الاحتكار الكامل للدولة للنشاط المالي والمصرفي بفتح مجال الاستثمار فيه أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي:**
أحدث التشريع المعني نقلة نوعية للنظام المصرفي الجزائري المتميز الى وقت قريب باحتكار كامل للدولة له، أين قام بفتح القطاع أمام المستثمرين الخواص المحليين والأجانب وقراره بإمكانية إنشاء مؤسسات مالية مصرفية خاصة محلية أو أجنبية أو مختلطة. إذ حدد في هذا السياق أشكال تدخل القطاع الخاص فيه، وهو يعبر عن نية السلطات في السعي نحو تكريس حرية الاستثمار في المجال المالي والمصرفي بغية تدعيم الشبكة المالية والمصرفية الوطنية المكونة حصرا من مؤسسات عمومية من ناحية والمساهمة في ترقية النشاط المصرفي وخلق نوع من المنافسة بين المؤسسات في تقديم منتجات وخدمات جديدة من ناحية ثانية.

وفي الأخير، ينبغي الإشارة الى أن القانون رقم 90-10 تعرض الى ثلاث تعديلات رئيسية استجابة للتغيرات التي مست المحيط الاقتصادي بشكل عام والظروف التي صاحبت تطور النظام المالي والمصرفي منذ مطلع التسعينات مع محاولة سد الثغرات المسجلة في مضمون بعض أحكام التشريع المعني التي ترتب عنها سوء استخدامها من قبل بعض المؤسسات المصرفية الخاصة، مما هدد بشكل مباشر استقرار المنظومة المصرفية التي تأثرت مصداقيتها لاسيما بعدما شهدت موجة من الإفلاسات المتتالية التي مست العديد من المؤسسات المصرفية الخاصة المحلية والتي انتهت بانسحابها القصري أو الإرادي من الساحة المصرفية، وهذه التعديلات تتمثل في :

- التعديل الأول بموجب الأمر 01-01 الصادر في فيفري 2001،³ وصف بأنه كان تعديلا محدودا لم يمس بجوهر القانون رقم 90-10، باعتبار أن مجمل اهتمامه انصب على إجراء بعض التعديلات على الجوانب الإدارية والتنظيمية لأجهزة تسيير بنك الجزائر من قبيل : تحديد عهدة محافظ بنك الجوائز وكيفية تعيينه وتعيين نوابه و توسيع مجلس النقد والقرض والفصل بينه كسلطة نقدية وبين مجلس إدارة بنك الجزائر الذي يشرف على تسيير أموره الإدارية بغية تحسين مستوى أداء البنك خصوصا بتعزيز السلطة النقدية وإعطائها قدرا أكبرا من الاستقلالية.⁴

- التعديل الثاني كان بموجب الأمر 03-11 الصادر في 2003،⁵ واعتبر تعديلا شاملا لإعادته صياغة النص الأصلي بشكل كامل كما تأكده المادة 142 رغم حفاظه على القواعد والمبادئ الأساسية التي جاء بها النص الأصلي (90-10)،⁶ وقد أتى في ظل ما شهدته الساحة المصرفية الوطنية من تجاوزات بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخلفية والبنك الصناعي والتجاري التي زرعت جوا من عدم الثقة بين عموم الجمهور والمؤسسات المالية وأظهرت بشكل جلي محدودية عمل هيئات وآليات الرقابة التابعة لبنك الجزائر ومتابعة الأخير للأنشطة المالية الممارسة من قبل البنوك، مما استدعى إعادة النظر فيها بتشديد دور الرقابة على عملها ومدى احترامها الصارم للوائح التنظيمية والقانونية المعمول بها بغية اضاء نوع من الشفافية في أنشطتها وتجنب الوقوع في نفس الانحرافات المسجلة في الفترة السابقة.

وهكذا لم يخرج نطاق الأهداف التي سعى لتحقيقها التشريع المعدل لقانون النقد والقرض عن بلوغ الغايات التالية :⁷

• تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل بفصل المشرع وبشكل أكثر دقة في صلاحيات كل من مجلس إدارة البنك المكلف بتسييره ومجلس النقد والقرض الذي يمارس صلاحيات جوهرية على صعيد السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف ونظم الدفع، وكذا توسيع صلاحيات المجلس لتمتد في المستقبل إلى التدخل في وضع سياسات النقد والصرف وتسيير الاحتياطات والمديونية الخارجية ومتابعتها، وكذا تدعيم هيئات الاشراف والرقابة المصرفية بتعزيز لدورها وصلاحياتها خصوصا للجنة المصرفية.

• العمل على استعادة الثقة في النظام المصرفي، أين أوكلت لبنك الجزائر مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية، عن طريق تعزيز ضمان حماية أموال المودعين، وذلك : بإنشاء صندوق التأمين على الودائع وتقوية شروط ومعايير اعتماد البنوك ومسيرى البنوك وتشديد العقوبات الجزائية للمخالفات والانحرافات ذات العلاقة بالنشاط المالي والمصرفي، ومنع تمويل الاستثمارات والأنشطة التي لها علاقة بأصحاب ومدراء البنوك واقاربهم من الدرجة الأولى، ناهيك عن تدعيم وتوضيح شروط عمل مركزية المخاطر.

• تدعيم الدور الاعلامي لبنك الجزائر بإثراء مضمون وشروط إعداد التقارير حول تطور الاوضاع المالية والنقدية للبلاد وتدعيم التشاور بينه وبين السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة المالية بإنشاء لجنة مشتركة تعنى بتسيير احتياطات الصرف والمديونية الخارجية وضمان تبادل المعلومات بينهما.

- أما التعديل الثالث، ف جاء بموجب الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 ، وأدخل بعض التعديلات الجزئية على الأمر

1 : حسب المواد من 127 الى 139 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

2 : مبروك رايس (2011)، مرجع سبق ذكره ، ص 113.

3 : الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فبراير 2001 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الصادر في العدد

14- السنة 38 للجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير سنة 2001.

4 : مبروك رايس (2011)، مرجع سبق ذكره ، ص 116.

5 : الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في العدد 52- السنة 40 للجريدة الرسمية بتاريخ 27 أوت سنة 2003.

6 : الطاهر لطرش (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 316.

7 : انظر في الصدد كل من :

- عبد الرزاق حبار (2011)، تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 11 - ديسمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة- ، ص ص 40-41.

- مبروك رايس (2011)، مرجع سبق ذكره ، ص ص 118-119.

11-03 بتكيزه على جوانب ذات صلة بتحسين أداء البنك المركزي على مستوى ضمان السير الحسن لسير المعاملات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني بتفعيل آلية سير نظام الدفع وتحديد القواعد والاجراءات اللازمة لضمان سلامة هذا النظام من ناحية وتكييف التشريع المنظم للعمل المالي والمصرفي مع طبيعة التنظيم الذي بات يحكم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد القائم على قاعدة 49-51 التي أرساها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بفرض نسبة المساهمة الوطنية حسب المادة 6 بما لا يقل عن 51% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي تخضع للقانون للجزائري، وهو من شأنه الحد من تدفق رؤوس الاموال الأجنبية الذي يضاف إليه قضية امتلاك الدولة للسهم النوعي ضمن المؤسسات المستحدثة في محاولة من الدولة للتواجد بصفة المراقب وهو ما يمكن أن يمثل لدى المستثمرين تدخلا في نشاطهم، ناهيك حرص القانون على تعزيز الرقابة الداخلية داخل المؤسسات المالية والمصرفية بالزام الاخيرة بضرورة وضع أجهزة رقابة داخلية بهدف التحكم في أشنطتها المالية وضمان السير الحين لعملياتها والتأكد من صحة معلوماتها المالية.

1-2- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني ل 03 جوان 1991

دفع استمرار تأزم الظرف الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة 1989-1990 والذي أثر سلبا على فعالية الاصلاحات الاقتصادية المطبقة في سياق تنفيذ برنامج التثبيت الأول رغم بعض التحسن الملحوظ المسجل على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كتحقيق فوائض في رصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات سنة 1990 تحت تأثير الارتفاع المؤقت لاسعار النفط خلال النصف الثاني من السنة المذكورة مقابل تدهور وضع أداء الاقتصاد الكلي الذي سجل معدل نمو سلبي ب 1,3% كمحصلة لتدهور أداء العديد من القطاعات الاقتصادية على غرار قطاع الصناعة التحويلية، البناء والأشغال العمومية والخدمات والزراعة التي سجلت كلها خلال نفس السنة معدلات نمو سلبية تراوحت ما بين 1 و 14%، ناهيك عن ارتفاع حدة التضخم (16,65%) واشتداد وطأة المديونية التي بلغ مجموعها نحو 28 مليار دولار . بالسلطات وقتئذ الى طلب المساعدة مرة ثانية من صندوق النقد الدولي خصوصا وأن أبواب الاقتراض من الأسواق المالية بقيت موصدة كليا بوجه الجزائر مثلما أشار الى ذلك مدير الصندوق وقتئذ Michel Camdessus الذي صرح في نهاية جويلية 1991 بأن الجزائر فعلا كانت مرفوضة في أسواق الاقتراض الدولية وأنه لا يعتقد بان هناك بنوك كثيرة كانت ستقبل منح قروض لها في خضم الوضع الاقتصادي والسياسي المتدهور الذي تعيشه .

وتبعاً لخطاب النوايا الموجه من الحكومة للصندوق بتاريخ 27 أبريل 1991 مناقشة فيه مساعده لدعم مسار الاصلاحات

- الاقتصادية، فقد ألتزمت بالمضي قدما في تعميق هذه الاصلاحات وتسريع وتيرتها من خلال بالعمل على :³
- تقليص الدور التدخل لللدولة في الأنشطة الانتاجية وترك مهام بعث النمو الاقتصادي وتنويع الصادرات للدفع باتجاه رفع قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص الصدمات السلبية الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار المحروقات للمؤسسات الاقتصادية .
 - اتخاذ التدابير التي من شأنها تصحيح التشوهات المسجلة في استخدام الموارد الناجمة عن التحديد الإداري للأسعار، وتقييد الصرف والتحديد الإداري لقيمة الدينار...
 - فرض حدود قصوى على الائتمان الموجه للمؤسسات العمومية ورفع تكاليفه مع العمل على التحكم في الكتلة النقدية وضبط المالية العامة بتقليص الانفاق العام وتحسين الأجور.
 - تحرير التجارة الخارجية و الداخلية مدعم بقابلية أكبر لتحويل الدينار مع مواصلة إصلاح النظام البنكي الجبائي والجمركي بمساعدة البنك العالمي.

وقد استجاب الصندوق لطلب الجزائر مقابل التزامها بتطبيق برنامج ثان للتثبيت في اطار اتفاق الاستعداد الائتماني المتوصل اليه يوم 3 جوان بعد مشاورت بين الطرفين اتسمت على غرار اتفاق التثبيت الأول لسنة 1989 بالسرية التامة خشية عدم الرضى في أوساط المجتمع بالنظر للتكاليف المترتبة عن تنفيذه وذلك في ظرف سياسي متوتر جدا ووضع اجتماعي أقل ما يقال عنه أنه مزري وأزمة اقتصادية هيكلية مما سيؤثر سلبا على نظام الحكم عشية الانتخابات التشريعية التي كان مزمعا إجراها يوم 27 جوان 1991 قبل تأجيلها الى نهاية السنة تحت تأثير تدهور الوضع الامني والسياسي (أحداث جوان) وتعويض حكومة مولود حمروش بعد يومان فقط من عقد الاتفاق بحكومة سيد أحمد غزالي التي وجدت نفسها في وضع منفذ لاتفاق لم يكن لها به أي دور أو صلة. مع العلم أن فترة تنفيذ برنامج التثبيت كان على غير العادة لمدة 10 أشهر (حتى 31 مارس 1992)، وهي فترة قصيرة يرجع سببها الى حسابات سياسية للحكومة مترتبة باستعمالها التوصل الى الاتفاق في أسرع وقت قبيل الاستحقاق الانتخابي المبرمج نهاية الشهر.⁴

و بموجب هذا الاتفاق، تحصلت الجزائر على قرض قيمته 300 مليون وحدة سحب خاصة (404 مليون دولار) موزع على أربع شرائح قيمة كل واحدة 75 مليون وحدة سحب خاصة (تسدد الشريحة الأولى في جوان 1991، وتسدد الثانية والثالثة في سبتمبر و ديسمبر على التوالي في حين يتم دفع الشريحة الرابعة عند انتهاء تنفيذ البرنامج في مارس 1992) مع إمكانية الحصول على قرض في اطار تسهيل التمويل التعويضي بقيمة 210 مليون وحدة سحب خاصة في حال اختيار أسعار النفط وكذا توجيه الصندوق لنداء للأسرة المالية الدولية من أجل مراقبة ودعم التيار الإصلاحية *l'élán réformateur* في الجزائر.⁵ كما تحصلت أيضا على قرض للتعديل

¹ : حسب المواد من 2 الى 8 من الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض الصادر في العدد 50 - السنة 47 للريدة الرسمية بتاريخ 1 سبتمبر 2010.

² : BENISSAD Hocine (2004), *Algérie : de la planification socialiste à l'économie de marché*, ENAG éditions, p141.

³ : Idem, pp142-143 & BENISSAD Hocine (1997), *Op.Cit*, p109.

⁴ : BOUDJEMA Rachid (2011), *Economie du Développement de l'Algérie - des accords de l'Agérie avec le FMI 1989-1998 à la relance Autonome du développement 1999-2010 - Volume 2*, Dar el khaldounia, Alger, p97.

⁵ : BENISSAD Hocine (2004), *Op.Cit*, p.140.

الهيكلي من البنك الدولي في نفس الشهر (تحت رقم 3352) بقيمة 350 مليون دولار لدعم عمليات التطهير المالي وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية والقطاع المالي.¹

أما فيما يخص التدابير الإصلاحية التي عمدت الجزائر لتنفيذها خلال فترة تطبيق برنامج التثبيت الثاني بهدف الوفاء بالالتزامات التي تعهدت القيام بها بموجب خطاب النوايا المرسل لل صندوق، فيمكن القول بأنها توزعت بين :

- إجراءات التثبيت المعروفة التي تستهدف إحداث الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي عن طريق الضغط على الطلب بمواصلة الاعتماد على أدوات السياسة النقدية والمالية الانكماشية المرفقة بسياسة تخفيض العملة. أين نسجل في هذا الصدد الاستمرار في تخفيض قيمة سعر صرف الدينار طبقا للالتزام الجزائري المتضمن في رسالة النية بتقليص الفارق الموجود بين سعر الصرف الرسمي والموازي (1 دولار يعادل 30 دج) الذي يجب ان لا يتجاوز 25% من قيمة العملة²، وعليه تم تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار وفق صيغة التخفيض الصريح بنسبة 20,73% في 29 سبتمبر 1991 وذلك بانتقال سعر الصرف من 18,636 دج مقابل دولار واحد إلى 22,50 دج.³

كما سجل مواصلة الالتزام بالصرامة لاسيما خلال الفترة الممتدة لغاية نهاية سنة 1991 فيما يتعلق بضبط المالية العامة وتحسين وضعيتها بتقليص بنود الانفاق العام بنوعيه الجاري والتجهيزي وكذا العمل على استيعاب السيولة الفائضة في الاقتصاد والتحكم في الضغوط التضخمية بتشديد أدوات السياسة النقدية التي تجلت في : فرض قيود قصوى على الائتمان المقدم لمؤسسات القطاع العام بشكل مباشر ورفع تكلفة التمويل من خلال التأثير على المقدرة الاقتراضية للمؤسسات المصرفية عن طريق رفع معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر الذي انتقل من 7% السائد خلال الفترة بين شهري ماي 1989-1990 إلى 10,5% ما بين 22 ماي 1990 و 30 سبتمبر 1991 ثم إلى 11,5% بداية من 1 أكتوبر 1991 مع استمرار العمل به لغاية 9 أفريل 1994، بالإضافة الى فرض حدود قصوى على تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية (قانون النقد والقرض) وتحديد سعر التدخل بلغ متوسطه السنوي سنة 1992 بنحو 16,88% قبل أن يرتفع إلى 17,48% سنة 1993.⁴

أما بالنسبة لعملية تحرير منظومة الأسعار بموجب القانون 98-12، فأخذت وتيرة متسارعة سمحت بداية من الثلاثي الأول لسنة 1991 بتحويل عدد معتبر من السلع من نظام الأسعار المراقبة أو المضمونة الى نظام أسعار الهوامش المسقفة كما تم تحويل عدد آخر من السلع من نظام أسعار الهوامش المسقفة الى نظام الأسعار الحرة مما أدى الى بلوغ التحرير شبه الكامل للأسعار عند دخول اتفاق الاستعداد الإيماني الثاني حيز التطبيق في 3 جوان من نفس السنة باعتبار أنه لم يتبقى سوى 50 سلعة خاضعة لنظام الأسعار ذات الهوامش المسقفة و 22 سلعة مدعمة لحماية الفئات ذات الدخل المتدنية⁵. مع العلم أن تحرير الأسعار كان لها أثرا سلبيا على القدرة الشرائية للمجتمع بفعل ما ترتب عنها من ارتفاع لأسعار مختلف السلع والخدمات خصوصا في ظل محدودية وعدم مرونة الجهاز الانتاجي لتلبية الطلب المحلي المغطى حيزا هاما منه بالواردات، حيث بلغت مستويات قدرها وزير التجارة وقتئذ إسماعين قومزيان بنحو 20% بالنسبة للسلع المصنعة و 30% للمنتجات الزراعية في سنة 1990 لوحدها.⁶

- تنفيذ عمليات التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية والبنوك العمومية التي تكفلت بها الخزينة العمومية في حدود الصلاحيات المخولة لها بهدف تصحيح أوضاعها المالية المختلة رغم عديد الاجراءات التي قامت بها خلال عقد الثمانينيات (إعادة الهيكلة العضوية والمالية والانتقال بعد ذلك الى الاستقلالية) ومن ثم ضمان استمرارية نشاطها في انتظار اتخاذ تدابير أخرى بشأنها في وقت لاحق. أين استهلكت بوضع الأطر القانونية المنظمة لها في مارس 1991 بإصدار المرسومين التنفيذي رقم 91-74 و 91-75 المحددان لكل من شروط شراء الخزينة العمومية لديون المؤسسات العمومية المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية وهي ديون على شكل قيم منقولة في صيغة التزامات و/أو سندات مساهمة قابلة للتداول الحر بالنسبة للاولول ولكيفيات سير حساب التخصيص الخاص بصندوق تطهير المؤسسات العمومية الذي يكمن دوره في إعادة تكوين رأس المال المؤسسات العمومية المعنية بالعملية بشراء ديونها بواسطة إيرادات الصندوق بالنسبة للمرسوم الثاني⁷. ثم الشروع في تنفيذ أولى مراحل العملية التي لا تزال مستمرة لحد الآن (على مراحل متقطعة) سنة 1991 ضمن سياق مطابقة أوضاع المؤسسات العمومية مع متطلبات الاستقلالية التي أرستها قوانين جانفي 1988، وقامت من خلالها الخزينة بتحويل ديون 23 مؤسسة عمومية كبيرة قبل مرورها إلى الاستقلالية وقدرها 64,7 مليار دج الى قروض مجمدة (اي قروض تقع على عاتق المؤسسات دون تحملها لآعباء الفوائد المترتبة عنها) الامر الذي ألزم الخزينة بتقديم عمولات تسيير للبنوك لضمان توازن حسابات نتائجها سنتي 1991 و 1992 قدرها 7,5 مليار دج، قبل أن تتوسع قائمة المؤسسات العمومية المؤهلة لعملية تطهير أوضاعها المالية منذ 1992 التي تكفلت من خلالها الخزينة بإعادة شراء الاستحقاقات غير الناجعة التي تحوزها البنوك على زياتها من هذه المؤسسات ومبلغ اجمالي قدر حتى سنة 1996 بنحو 275,4 مليار دج عن طريق إصدار سندات الخزينة المستحقة على مدار 20 سنة بمعدل فائدة قدره 5% مع العلم بانه خلال الفترة 1991-1996 لم تسدد فيها الخزينة العمومية

¹ : Banque Mondiale (1994a), *Op.Cit.*, p9.

² : BENISSAD Hocine (2004), *Op.Cit.*, p145.

³ : BABA AHMED Mustapha (1999), *L'Algérie : Diagnostic d'un non développement*, Editions l'Harmattan, Paris, p233.

⁴ : Banque d'Algérie (2007), *Bulletin Statistique Trimestriel -Septembre 2007*, Tableaux :N°6-1(Principaux taux sur le marché monétaire) - p 11 & N°6-2(Taux de réécompte de la Banque d'Algérie) - p14.

⁵ : BENISSAD Hocine (2004), *Op.Cit.*, p143.

⁶ : ABDELATIF Rebah (2011), *Economie Algérienne : le développement contrarié*, INAS Editions, Alger, p85

⁷ : لمزيد من التفصيل حول الأطر القانوني لعمليات التطهير المالي للمؤسسات العمومية والبنوك، انظر : المرسومين التنفيذي رقم 91-74 و 91-75 المؤرخين يوم 16 مارس 1991 المحددين لشروط شراء الخزينة لديون المؤسسات العمومية المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية و سير حساب التخصيص الخاص رقم 302-063 الذي عنوان " صندوق تطهير المؤسسات العمومية " الصادرين في العدد 12 - السنة 28 للجريدة الرسمية بتاريخ 20 مارس 1991.

الأقساط السنوية لقيمة سندات إعادة الشراء وفوائدها بشكل مباشر للبنوك المعنية، وإنما قامت بدفع تسبيقات خلال كل ثلاثي من السنة تخص عمليات إعادة الشراء التي يتم اقتطاعها من صندوق التطهير والتي بلغ مجموعها نحو 237,2 مليار دج¹.

- مواصلة اجراءات التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التي بدأت بتفكيك احتكار الدولة والمؤسسات العمومية لعمليات التجارة الخارجية لاسيما الاستيراد وفسح المجال للقيام بما أمام الوسطاء والمتعاملين أو الوكلاء المقيمين الذين يمارسون أنشطة البيع بالجملة وفقا لما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990²، وقد تدعم هذا التوجه بحزمة من النصوص التشريعية والتنظيمية التي عززت مبدأ حرية ممارسة أنشطة التجارة الخارجية والمتمثلة في :

• النظامين رقم 02-90 و 04-90 اللذان أصدرهما بنك الجزائر في سبتمبر 1990، أين حدد الأول شروط فتح وسير حسابات العملة الصعبة الخاصة بالأشخاص المعنويين لغرض السماح بإجراء مختلف العمليات ذات الصلة بممارسة نشاطهم مع الخارج لا سيما التزود بالوسائل والمعدات وهي حسابات دائنة يمكن فتحها في أي مؤسسة مصرفية بالجزائر مع السماح لهم بتزويد أو السحب من الحساب بالسيولة لنفس العملة أو باستخدام عملة صعبة أخرى. في حين حدد النظام الثاني شروط اعتماد الوكلاء وتجار الجملة بالجزائر، سواء تعلق الأمر بالأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يقومون باستيراد السلع وإعادة بيعها على حالتها مع تحديد الوثائق الواجب تقديمها لمجلس النقد والقرض للحصول على الترخيص بفتح حساب أو أكثر بالعملة الصعبة لتسهيل تسوية معاملاتهم التجارية مع الخارج.

• المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية الذي أعطى حق ممارسة أنشطة التجارة الخارجية لأي كيان طبيعي أو معنوي مدرج في السجل التجاري الجزائري يمارس نشاط تجارة الجملة وله اعتماد من مجلس النقد والقرض بموجب النظام رقم 04-90 أو كان مؤسسة تنتج سلعا وخدمات أو كان مؤسسة عمومية بالسماح له باستيراد السلع لإعادة بيعها بالجملة، وهو الأمر الذي يساعد من جهة على زيادة المنافسة وتحرير التجارة الخارجية من جهة أخرى مع ضبط السلطات لعمليات توريد السلع الأساسية الواسعة الاستهلاك بهدف ضمان انتظام المخزونات منها ومراقبة عمليات توزيعها وتسعيرها³. وهكذا أصبح بداية من أفريل 1991 بإمكان أي شخص طبيعي أو معنوي مدرجا في السجل التجاري الجزائري، القيام باستيراد أية سلعة ليست ممنوعة أو مقيدة بمجرد أن يكون له محل مصرفي ودون أية موافقة أو رخصة قبلية بموجب النظام رقم 91-03 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 20 فيفري 1991 مما يعني إزالة جميع القيود المعمول بها سابقا من تراخيص مسبقة للاستيراد ومراقبة الصرف القبيلة المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية لاسيما تلك المتعلقة بميزانيات العملات الصعبة ومخططات التمويل، حيث أصبحت عمليات الاستيراد تتم عبر بنوك وسيطة معتمدة في الجزائر بإجراء توطين اجباري فيها وتدفع قيمتها بالعملة الوطنية بتطبيق السعر الرسمي مع السماح للمستوردين بدفع ثمنها أيضا عن طريق اقتطاعات من حساباتهم المفتوحة بالعملة الصعبة لدى البنوك الجزائرية.

كما تم في نفس السياق احداث تعديلات على منظومة التعريفة الجمركية بموجب القانون 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1991 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1992 الذي خفض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية المطبقة على المستوردات المعمول بها منذ قانون المالية التكميلي لسنة 1986 الذي جاء في سياق الصدمة البترولية والمقدر بـ 120% الى 60%، كما تم تخفيض عدد المعدلات التعريفية المطبقة من 19 الى 7 معدلات وهو ما سيتم تناوله بشكل مفصل مع اصلاح النظام الجبائي لسنة 1992 في الفصل القادم من البحث.

وبحكم ما واجهته السلطات الجزائرية من صعوبات في الالتزام الصارم لبند اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني بفعل تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل التوتر السياسي والأمني الحاد الذي شهدته البلاد منذ منتصف 1991. وهو وضع حال دون وفاء حكومة غزالي بالالتزامات التي قطعتها الحكومة السابقة على نفسها تجاه الصندوق بموجب اتفاق لم يكن لها أي دور في إبرامه مما جعلها تصطدم بخياران : إما الاستمرار من جهة في تنفيذ الالتزامات تجاه الصندوق في اطار تطبيق برنامج التثبيت الذي ينطوي كما هو معروف على تدابير ذات أثر سلبي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في ظل الوضع السيئ للبلاد على مستوى اسواق الاقتراض الدولية، ومن جهة اخرى توفير الاجواء الملائمة لاجراء أول انتخابات تشريعية تعددية في ديسمبر 1991 مما يتطلب ارساء السلم الاجتماعي الذي يصعب ضمانه في ظل تدابير الصندوق الصارمة⁵.

هذا ما جعلها في الاخير، تتجه نحو تبني الخيار الثاني خصوصا وأنها اعتبرت نفسها مجرد حكومة انتقالية (تسيير أعمال) ليس من أولوياتها الدفع بمسار الاصلاحات المنتهجة نحو الأمام في انتظار مجيء حكومة اخرى منتخبة رغم تنفيذها لبعض التدابير الاصلاحية المدرجة ضمن حدود بعض ما جاء في برنامج التثبيت المطبق في تلك الفترة، وهي جهود بدت غير كافية في نظر الصندوق الذي ساءت علاقته معها، والتي تحولت الى شبه قطيعة منذ 4 سبتمبر 1991 بسبب ما سجله من تماطل الحكومة في الوفاء بالتزامتها وفق ما نص عليه الاتفاق لاسيما ما تعلق منها بضبط الانفاق العام والتحكم في السيولة النقدية وإلغاء الدعم وتحرير كامل

¹ : Banque d'Algérie (2013), *Evolution Economique et monétaire en Algérie : Rapport 2012*, Juillet, Banque d'Algérie, Alger, pp113-115.

² : حسب المادة 41 من القانون رقم 90-16 المؤرخ في 7 غشت 1990 المتمصن لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر في العدد 34- السنة 27 للجريدة الرسمية بتاريخ 15 غشت سنة 1990.

³ : حسب المواد 2، 3 و 6 من المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ 13 فبراير سنة 1991 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، الصادر في العدد 12 - السنة 28 للجريدة الرسمية بتاريخ 20 مارس 1991.

⁴ : حسب المواد من 1 الى 5 والمادة 9 من النظام رقم 91-03 المؤرخ في 20 فيفري 1991 الصادر عن بنك الجزائر والمتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد السلع للجزائر وتمويلها.

⁵ : BOUDJEMA Rachid (2006), *Algérie : Chronique d'un ajustement structurel*, Revue d' Economie et Statistique Appliquées, N°6- Mai, l'Institut National de la Planification et de la Statistique - INPS-, pp45-46.

للأسعار وتجميد الأجور وتخفيض سعر صرف الدينار، مما جعل الحكومة في محاولة منها لتدراك هذا الوضع الذي أثر سلبا ليس فقط على علاقتها مع الصندوق بل أيضا مع الدائنين الذين يرفضون إجراء أي مفاوضات أو تنفيذ أي عمليات ذات صلة بموضوع تسيير استحقاقات وخدمة المديونية أو تعبئة قروض جديدة في ظل عدم توفر الجزائر لشهادة حسن السلوك التي رفض الصندوق منحها لها، وهي التي كانت تسعى نتيجة اشتداد عبئ مديونيتها إلى التفاوض مع بعضهم لاعادة هيكلة لجزء من مديونيتها *Reprofilage* بهدف تمديد آجال استحقاق جزء من مبالغ خدمة الدين¹، تقدم على إرسال خطاب نوايا جديد بتاريخ 30 سبتمبر إلى الصندوق تعهدت فيه مجددا بالوفاء بالتزاماتها من خلال العمل على:²

- إجراء تخفيض صريح لسعر صرف العملة الوطنية مثلما كان متفق عليها بنقله من مستوى 18,63 دج مقابل دولار واحد إلى 22,50 دج وهو ما تم الاعلان عنه في نفس يوم توجيه خطاب النوايا للصندوق.

- رفع اسعار السلع الأساسية والمنتجات الطاقوية إلى المستوى الذي تتراجع عنده قيمة إعانات الدولة الموجهة لدعم الأسعار إلى حدود 3 ملايين دج. مع إعلام الصندوق بأنها هذا الاجراء سيكون متبوعا بوضع آليات لحماية الفئات الضعيفة بإقامة شبكة اجتماعية *Filet social* يتم من خلالها تقديم دعم مالي مباشر للأسر محدودة الدخل الذي لا يتجاوز 7000 دج في شكل منح شهرية كبديل للدعم المقدم للسلع والخدمات³. إذ قامت السلطات بوضع هذه الشبكة بداية من أفريل 1992 تحت اشراف الجماعات المحلية بدلا من الوزارة المعنية، التي تم بموجبها تقديم دعم للفئات الاجتماعية عديمة الدخل في شكل تعويضات رمزية قدرها 120 دج لكل مكفول من أفراد الاسر المعنية. بينما خصص تعويض تكميلي للمنحة العائلية ICAF لكل مستفيد أجير من المنح العائلية المحدد بـ 60 دج شهريا لكل طفل مستفيد مع تخصيص تعويض قدره 500 دج عن الأجر الوحيد لكل رب أسرة أجير IPSU لا يمارس زوجه أي نشاط مأجور في الوقت الذي استفاد فيه أصحاب معاشات التقاعد وريوع الضمان الاجتماعي ومنح المجاهدين وذوي الحقوق ICPR من تعويض تكميلي للمعاش بمبلغ شهري قدره 120 دج وفق ما حدده المرسوم التنفيذي رقم 92-46⁴. وقد مس الاجراء المتعلق بتعويض الفئات الاجتماعية عديمة الدخل ICSR قرابة 6,4 مليون شخص بغلاف مالي قدره 5,8 مليار دج⁵، بينما قدر اجمالي الدعم المقدم وفق الصيغ الأربعة السابقة خلال السداسي الأول لسنة 1992 لوجدها بنحو 22 مليار دج بينما بلغ الدعم الموجه لدعم اسعار السلع المدفوع بواسطة صندوق التعويضات 15 مليار دج مع التذكير بأنه بناء على هذه السياسة تخلت الحكومة بشكل نهائي عن دعم أسعار السلع والخدمات والإبقاء على أربع سلع أساسية كالحليب مثلا ابتداء من نهاية جوان من نفس السنة⁶.

- رفع تكلفة الاقتراض لكن دون المستوى الذي اقترحه الصندوق مع عدم تجميد الائتمان المقدم للمؤسسات العمومية الامر الذي أدى رفع سقف إعادة الخصم إلى 46,7 مليار دج مقابل 28,5 مليار دج التي حددها البرنامج الأولي. بالإضافة إلى فرض رقابة أكثر صرامة على الانفاق العام ومراجعة بنوده بما يسمح بتغطية أفضل لاحتياجات صندوق التعويضات والوصول إلى تحقيق رصيد كلي للخزينة عند حدود 31,8 مليار دج (4,9% من الناتج المحلي الاجمالي وخارج صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية). وهي التدابير اعتبرها أيضا الصندوق غير كافية بالنظر إلى عدم احترام الحكومة لمحتوى اتفاق الاستعداد الائتماني نتيجة تخليها عن سياسات التشديد المالي والنقدي، وهو ما شكل في نظره تراجعا عن مواصلة تنفيذ التزاماتها سعيا منها لامتصاص الغضب الشعبي وتحديث الجبهة الاجتماعية بغية توفير الظروف الملائمة لاجراء الانتخابات التشريعية المقررة في 26 ديسمبر 1991 التي دخلت معها الجزائر بعد وقف مسارها في جانفي 1992 في دوامة عنف حادة جاءت معها منظومة حكم جديدة كان هدفها بالدرجة الأولى التحكم في الوضع الأمني⁷. هذا ما أدى به إلى تجميد الشطر الرابع والآخر من القرض الممنوح بموجب الاتفاق المبرم معه والمقدر بـ 75 مليون وحدة سحب خاصة والذي ان من المفروض سحبه من قبل الجزائر في مارس 1992، كما أقدم البنك الدولي على الخطوة التي قام بها الصندوق بتجميده للشطر الثاني المقدر بـ 175 مليون دولار من القرض الموجه لتطهير واعادة هيكلة المؤسسات العمومية والقطاع المالي الذي منحه في جوان 1991⁸.

2- مرحلة التراجع عن الإصلاحات الاقتصادية المدعومة: المحاولة الإصلاحية الذاتية لحكومة بلعيد عبد السلام 1992-1993

توازيا مع الانزلاق الأمني الخطير الذي عرفته البلاد بعد إلغاء المسار الانتخابي مطلع 1992 وتوجهها التدريجي نحو السقوط في براثن العنف المسلح، لم يكن يوسع السلطات الحاربة على عدة جبهات في آن واحد المواصلة في تنفيذ التدابير الإصلاحية المتماشية مع التوصيات الصارمة لمؤسسات بروتون وودز، إذ عمدت إلى التخلي عن معظمها بتوجهها نحو تبني سياسات إدارة الطلب التوسعية ومحاولة استعادة السيادة الوطنية في القرار الاقتصادي بعيدا عن مشروطة هذه المؤسسات بالعودة مجددا لاستخدام بعض أساليب

¹ : BENISSAD Hocine (2004), *Op.Cit.*, p 146, pp 149-150 & p152.

² : idem, p151.

³ : حسب ما تنص عليه المادة 113 من القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992 الصادر في العدد 65- السنة 28 للجريدة الرسمية بتاريخ 18 ديسمبر 1991.

⁴ : حسب المواد من 1 إلى 6، 10، 15 و 16 من المرسوم التنفيذي رقم 92-46 المؤرخ في 11 فبراير 1992 المتعلق بشروط تطبيق الدعم المباشر لمداخل الفئات الاجتماعية المحرومة وكيفية الصناديق في العدد 11- السنة 29 للجريدة الرسمية بتاريخ 11 فبراير 1992.

⁵ : ARHAB Baya (1999) , *Les effets sociaux du P.A.S. dans le cas de l'Algérie*, Cahiers du CREAD, N°46-47 - 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999 , p47.

⁶ : BENISSAD Hocine (2004), *Op.Cit.*, p 153.

⁷ : راجع شريط (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 133-134.

⁸ : Banque Mondiale (1994a) , *Op.Cit.*, p9.

الاقتصاد الموجه في إدارة الشأن الاقتصادي واستبعاد خيار إعادة الجدولة في معالجة أزمة المديونية، وهو توجه اصلاحي غير أرثوذكسي *Hétérodoxe* سار عليه البلد بعد تولي بلعيد عبد السلام المدافع عن نمط الاقتصاد الموجه (أحد رجالات نظام التخطيط المركزي) رئاسة الحكومة بين جويلية 1992 وأوت 1993.¹

وعليه، اتسمت هذه الفترة على الصعيد الاقتصادي، بمحاولة الحكومة الجديدة إيجاد بديل عن نهج الإصلاحات الليبرالية المدعومة من قبل مؤسسات بروتون وودز، أين رأت بضرورة وقف مساره وتعويضه بمقاربة اصلاحية تعتمد على تشخيص اقتصادي يربط الأزمة بارتفاع مدفوعات خدمة الدين وليس جمود الهياكل الانتاجية. وبالتالي، فإن الحلول التي رفعها الفريق الحكومي لم تخرج عن ضرورة الاعتماد على الذات بتبني سياسة تقشفية صارمة تتقلص معها النفقات بالعملة الصعبة الى الحد الأدنى الضروري وتثمين موارد الخروقات مع تقبل التضحيات اللازمة لتطبيق منهج اقتصاد الحرب، والتي سوف تكون بتقوية الدور التدخل للبلد في تنظيم وإدارة الاقتصاد الوطني، ومحاولة تصحيح الاختلالات فيه واستعادة استقراره بعيدا عن المحرمات الثلاث الرئيسية لهذه السياسة: تخفيض العملة، إعادة الجدولة و خصوصية المؤسسات الاقتصادية العمومية المنتجة.³

وهو ما يمكن تلسمه من خلال تفحص الأهداف الرئيسية التي سطرها برنامج الحكومة الاقتصادي للفترة 1993-1994 وكذا الآليات المعتمدة لبلوغ هذه الاهداف والمراحل المتبعة في تحقيقها، والتي يمكن أن نوردتها على النحو الموالي⁴:

- بالنسبة للأهداف المسطرة : وتتمثل في العمل على: استعادة هيبة الدولة وإعادة الاعتبار لها لتأدية وظيفتها في تنظيم وضبط وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تعزيز العدالة الاجتماعية. وتوفير الشروط الملائمة للتوصل إلى تحقيق نحو مستدام في الدخل الوطني خارج الخروقات في حدود 6% . وكذا التقليل من ارتفاع وتيرة البطالة ثم امتصاصها تدريجيا بتوسيع امكانيات انشاء مناصب الشغل وتنظيم سوق العمل.

- بالنسبة للوسائل المعتمدة لبلوغ السياسة الاقتصادية والاجتماعية لأهدافها : فتتمثل في معالجة أزمة المديونية الخارجية من خلال تقوية القدرات المالية للبلاد بصورة دائمة بغية تقليص خدمة الديون الى أقل من 40% من اجمالي الصادرات مع تحكم صارم في التجارة الخارجية بهدف تقليص فاتورة الاستيراد، ومحاربة التوترات التضخيمية بغية الوصول في نهاية فترة تنفيذ السياسة الى مستويات مقبولة لها (ترشيد النفقات وضبط الأعباء المالية، تأطير القرض وتعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج...)، ناهيك عن تحضير شروط انعاش الاقتصاد بالعمل على تحسين فعالية الاستثمار عن طريق تمكين الجهاز الانتاجي الوطني واعادة هيكله القطاع العام والاستمرار في جهود تطهيره لاسيما الصناعي منه وتحسين أداء المنظومة المالية والمصرفية وتشجيع الاستثمار في الانشطة المنتجة وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تتولد عنها مناصب عمل كثيرة بأقل تكلفة على غرار قطاعات البناء والأشغال العمومية والفلاحة والري.

- أما بالنسبة للاطار الزمني لتنفيذ البرنامج فيتم على مرحلتين، الاولى تغطي الفترة 1993-1994 وتكرس للتطهير الاقتصادي واستعادة التوازنات المالية الخارجية تدريجيا وتميز بدعم أمن الممتلكات وإدارة صارمة للموارد النادرة (التقشف) وتطبيق إعادة الهيكلة للمؤسسات الصناعية العمومية. في حين تغطي المرحلة الثانية الفترة 1995-1997 والتي تستهدف استعادة وتيرة النمو وتحسين مستوى المعيشة بالموازاة مع تحسين وضعية المالية العامة تماشيا مع الآثار الايجابية المنتظرة من تقليص أعباء خدمة المديونية.

وبالفعل، عمدت الحكومة خلال فترة تنفيذها لبرنامجها الاقتصادي الى العودة من جديد الى تبني السياسات النقدية والمالية التوسعية والاعتماد على الحلول التضخيمية لتمويل العجز الموازي لغرض دعم النشاط الاقتصادي، وهو ما ترتب عنها العودة مجددا إلى تفاقم العجز في رصيد الخزينة الذي تجاوز 100 مليار دج سنة 1993 مما يعادل 8,7% من الناتج المحلي الاجمالي كما هو مبين في الجدول رقم 112. كما ارتفعت التسيبقات الصافية المقدمة للخزينة العمومية من طرف البنك المركزي من 159,9 مليار دج سنة 1991 الى 522 مليار دج سنة 1993، وعليه تسببت سياسة إنعاش الطلب المقترنة بغياب تأطير القروض المقدمة للمؤسسات العمومية في ظل عدم مرونة العرض من السلع والخدمات بسبب ضعف الجهاز الانتاجي المحلي والقدرة المحدودة على الاستيراد الى ارتفاع معدلات التضخم التي وصلت الى حدود 31,7% سنة 1992. كما اتجهت كذلك إلى تقييد عمليات التجارة الخارجية التي تم تشديد ضوابطها ومراقبتها من قبل الدولة تبعا للتعليمات رقم 625 المؤرخة في 18 أوت 1992. وكذا وضع القيود على عمليات الدفع الخارجية وعدم السماح للمؤسسات والبنوك بالاقتراض من الخارج سوى لتمويل العمليات الانتاجية الموجهة للتصدير التي تبقى محصورة في قطاع الخروقات.⁵ فهذا القطاع راهنت الحكومة على مداخيله لانجاح برنامجها الاقتصادي كما كان عليه الحال دائما عند رسمها لمختلف السياسات الاقتصادية، إذ ارتكز على مجموعة من التوقعات التي تتحدد على أساسها جملة الأهداف المراد تحقيقها والقائمة على ضرورة وجود سعر ملائم يتراوح ما بين 20,5 و 23 دولار للبرميل الذي يسمح بزيادة مداخيل صادرات الخروقات من 10,90 مليار دولار سنة 1993 الى 15,12 مليار دولار، الأمر الذي سيسهم بدوره في تغطية الواردات المتوقعة خلال الفترة المذكورة من ناحية ويسمح الوفاء باستحقاقات المديونية الخارجية التي تتوقع الحكومة تراجع عبئها نتيجة التداير المتخذة في سياق تطبيق البرنامج خصوصا مع تقليص اللجوء الى الاستدانة الخارجية كما يعبر عنها مؤشر تعبئة القروض الجديدة من المصادر الخارجية التي من المنتظر ان تنتقل من 5,78

¹ : BENISSAD Hocine (2004), *Op.Cit.*, p 159.

² : BOUDJEMA Rachid (2011), *Op.Cit.*, p97.

³ : عبد الله بلوناس (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 174.

⁴ : لمزيد من التفصيل على محتوى البرنامج الاقتصادي لحكومة بلعيد عبد السلام، انظر : المرسوم التشريعي رقم 93-07 المؤرخ في 24 أبريل 1993 المتعلق بالاهداف العامة للفترة 1993-1997 والمتضمن المخطط الوطني لسنة 1993 وكذا الافاق على الأمد المتوسط والتوازنات الاقتصادية الكلية والمالية لسنة 1993، الصادر في العدد 26- السنة 30 للجريدة الرسمية بتاريخ 26 أبريل 1993. (لاسيما المواد من 3 الى 6، ومن 8 الى 14) .

⁵ : BENISSAD Hocine (2004), *Op.Cit.*, pp 161-164.

الباب الثاني/الفصل الأول: ملامح تطور الاقتصاد الوطني على مدار فترة الانخراط في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع استعراض لمضمونه الاقتصادي

مليار دولار الى 3,85 مليار دولار بين سنتي 1993 و1997، حيث ستراجع خدمة المديونية من 9,96 مليار دولار سنة 1993 وهو ما يعادل 77,6% من القيمة الاجمالية للصادرات لتلك السنة الى 6,68 مليار دولار سنة 1997 وهو ما يشكل نحو 39,6% من اجمالي الصادرات لهذه السنة كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 71: توقعات أداء بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة تنفيذ البرنامج الاقتصادي لحكومة بلعيد عبد السلام 1997-1992

المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997
سعر برمبل النفط (دولار أمريكي)	20,50	21,00	21,50	22,00	23,00
الصادرات الاجمالية (مليار دولار أمريكي)	12,04	12,22	12,22	13,87	16,87
الصادرات من المحروقات (مليار دولار أمريكي)	10,90	10,96	12,46	14,06	15,12
الواردات من السلع والخدمات (مليار دولار أمريكي)	9,96	10,92	11,28	12,83	14,64
تعبئة قروض جديدة متوسطة وطويلة الاجل (مليار دولار أمريكي)	5,78	4,86	4,05	3,85	3,85
خدمة الدين (مليار دولار أمريكي)	9,34	8,70	7,66	7,06	6,68
خدمة الدين (% من الصادرات الاجمالية)	77,6	71,2	55,2	45,2	39,6

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في : المرسوم التشريعي رقم 93-07 المؤرخ في 24 أبريل 1993 المتعلق بالاهداف العامة للفترة 1993-1997 والمتضمن المخطط الوطني لسنة 1993 وكذا الافاق على الأمد المتوسط والتوازنات الاقتصادية الكلية والمالية لسنة 1993، الصادر في العدد 26- السنة 30 للحريرة الرسمية بتاريخ 26 أبريل 1993.

والملاحظ من خلال ما تقدم، أن المقاربة المطروحة التي طبعها تفاؤل مفرط في مقدرتها على معالجة أوجه الاختلالات في الاقتصاد الوطني ووضعه على مسار النمو المستدام كانت في حقيبة الأمر تحمل في طياتها أسباب فشلها بالنظر لكونها أسقطت في الحسابان عامل الطبيعة الربعية له من منطلق أنها استندت على معطيات غير جازمة فيما يتعلق بالمنحى التصاعدي الذي ستسلكه أسعار النفط، وهو ما لا يمكن ضمانه باعتبار أنها تتحدد في غالب الاحيان بعوامل خارجة عن سيطرة الدول المصدرة ومنها الجزائر، وأن أي انخفاض فيها سيؤدي لا محالة الى الاختناق المالي وتدهور الوضع الاقتصادي للبلاد والذي ستنهار معه التوازنات الكلية الهشة أصلا وتشتد حدة أزمة المديونية الخارجية التي يمكن أن تصل بالبلد الى وضع عدم القدرة على الاستمرار في الوفاء بالتزامات خدمة الدين. وهو ما حصل بالفعل، إذ لم تكد مقاربة الاصلاح لحكومة عبد السلام تنهي عامها الأول حتى انهار سعر برمبل النفط الجزائري من 20,7 دولار المسجلة في جويلية 1992 الى ما بين 14 و17 دولار أمريكي خلال السداسي الثاني لسنة 1993 كاشفا معه محدودية السياسات التوسعية والتدخل الحكومي المفرط في بلوغ أهدافها. بل أن تطبيقها بات يشكل عبئا أكبر على الاقتصاد من حيث أنها أفرزت نتائج عكسية لما كان منتظرا منها، مما تسبب في تأزيم أكبر للوضع مثلما يظهر في البيانات التي يوفرها لنا الجدول الموالي.

الجدول رقم 72: تطور أداء الاقتصاد الجزائري على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1994-1991

المؤشرات	1991	1992	1993	1994
سعر برمبل النفط الجزائري(المتوسط السنوي- دولار أمريكي)	21,04	20,03	17,50	16,19
صادرات المحروقات (مليار دولار أمريكي)	11,726	10,388	9,612	8,053
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	4,420	2,431	1,303	-1,025
معدل التضخم (%)	25,89	31,67	20,54	29,05
معدل البطالة	20,6	23,0	23,2	24,4
معدل السيولة في الاقتصاد (M2 من ن.م. الاجمالي)	47,0	49,4	54,0	49,1
القروض الداخلية، ومنها : (مليار دج)	483,1	693,3	748,1	774,4
- قروض للدولة (إلى الحكومة).	157,4	226,9	527,8	468,6
- قروض للاقتصاد	325,7	412,3	220,3	305,9
النفقات العامة (مليار دج) (% من الناتج.م. الاجمالي)،ومنها :	235,3 (26,5%)	308,7 (34,2%)	390,5 (36,3%)	461,9 (31,4%)
- النفقات الجارية (% من الناتج.م. الاجمالي)	183,3 (19,2%)	236,1 (26,7%)	288,9 (27,0%)	344,7 (23,4%)
- النفقات الاستثمارية (% من الناتج.م. الاجمالي)	52 (7,3%)	72,6 (7,5%)	101,6 (9,3%)	117,7 (8,7%)
رصيد الموازنة العامة(مليار دج)(% من الناتج .م.الاجمالي)	18,60 (2,16%)	-12,2 (-1,14%)	-100,6 (-8,5%)	-65,7 (-4,4%)
احتياطي الصرف (مليار دولار)	3,460	3,318	3,656	4,814
احتياطي الصرف (شهر من الواردات)	3,9	3,2	3,8	4,5
احتياطي الصرف (% من إجمالي الدين الخارجي)	12,3	12,2	14,1	16,1
اجمالي المديونية (مليار دولار أمريكي)	28,214	27,083	26,054	29,898
إجمالي المديونية الخارجية / PIB (%)	64,9	59,3	54,3	74,3
إجمالي المديونية الخارجية (% من صادرات السلع والخدمات)	216,6	222,6	233,5	308,3
خدمة الدين (مليار دولار أمريكي)	9,170	9,324	9,168	5,364 *
خدمة الدين (% من صادرات السلع والخدمات)	70,4	76,6	82,8	55,3**
نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)	-1,20	1,80	-2,1	-0,9

* قبل عملية إعادة جدولة المديونية الخارجية. **: بلغ نحو 93,4% قبل عملية إعادة الجدولة.

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي - WDI - World Development Indicators لسنة 2015 : يمكن تحميلها من

الموقع الالكتروني للبنك الدولي : <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>.

- بيانات الأسعار المرجعية لسلة خامات أوبك خلال الفترة 1980-2005 الواردة على الموقع الالكتروني لمنظمة الدول المصدرة للبترو OPEC وهو :

http://www.opec.org/library/Annual%20Statistical%20Bulletin/interactive/2005/FileZ/prices_tbl.htm

- ONS (2013), *Rétrospectives statistiques 1962-2011*, Op.Cit, Chapitre 12 – Finances Publiques p216.
- CNIS(2011), *Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie : Période 1963-2010*, Centre National de L'Informatique et des Statistiques- CNIS-, Direction Generale Des Douanes,Alger, pp4 &15.
- BOUDJEMA Rachid (2011), *Op.Cit*, p105 & 121
- CNES (2005), *Op.Cit*, Annexes : Tableaux N°6 & 7– p 143 & p 146.
- World Bank (1996), *World Debt Tables 1996 · External Finance for Developing Countries - Volume II : Country Tables* . International bank for reconstruction and development/world bank, washington, Algeria Debt Table -p6.

من خلال تفحص معطيات التي يوفرها الجدول، يمكن القول أن المحاولة الاصلاحية الذاتية المنفذة بعيدا عن تدخل المؤسسات المالية الدولية، لم تدفع بالوضع الاقتصادي نحو التحسن المرجو بل على العكس خصوصا بعد اشتداد القيد المالي الخارجي نتيجة تدهور أسعار النفط مما كان له من أثر بالغ السلبية على الوضعية المالية والنقدية التي فقدت زهاء 16 % من قيمتها بين سنتي 1992 و1994 على عكس ما كان يتوقعه راسمو السياسة الاقتصادية وقتئذ باستقرارها خلال الفترة 1993-1995 عند مستويات متراوحة بين 20,5 و21,5 دولار للبرميل الواحد، الأمر الذي تسبب في تراجع صادرات المحروقات من 10,388 مليار دولار سنة 1992 الى 9,61 ثم 8,053 مليار دولار سنتي 1993 و1994 على التوالي مخالفة بدورها التوقعات التي حددت قيمتها المتوقعة عند مستوى يقارب 12 مليار دولار على مدار الفترة 1993-1995 في الوقت الذي سجل فيه الميزان التجاري عجزا بمقدار 1,20 مليار دولار سنة 1994 بعدما كان قد شهد اتجاهها متناقضا في الفئات المسجل على مدار السنوات الثلاثة التي سبقتة. بينما أدت السياسة المالية والنقدية التوسعية الى توسع العجز في الموازنة العامة بداية من سنة 1992 التي بلغ فيها 12,2 مليار دج (1,14 % من الناتج المحلي الاجمالي) لتصل سنة 1993 الى مستوى قياسي تجاوز عتبة 100 مليار دج سنة 1993 (8,7 % من الناتج المحلي الاجمالي) قبل أن يتراجع بشكل ملحوظ سنة 1994 نتيجة للسياسات الانكماشية التي فرضها تطبيق برنامج التثبيت. ويرجع سبب تفاقم العجز الموازني لتنامي الانفاق العام بحوالي 21 % و 26 % سنتي 1992 و1993 قياسا بسنة 1991، أين انتقل من 235,30 مليار دج الى 308,7 مليار دج ثم إلى 390,5 مليار دج بفعل تزايد كل من: النفقات الجارية (رفع الأجور قبيل الانتخابات التشريعية نهاية 1991، نفقات الشبكة الاجتماعية، التطهير المالي...) التي انتقلت بدورها من 183,30 مليار دج سنة 1991 وهو ما يمثل 19,2 % من الناتج المحلي الاجمالي الى 288,9 مليار دج سنة 1993 مما يعادل 27 % من الناتج المحلي الاجمالي لتلك السنة، وكذا سلوك نفقات التجهيز هي الاخرى منحي تصاعديا بانتقالها من 52 مليار دج سنة 1991 الى 72,6 ثم 101,6 مليار دج سنتي 1992 و1993.

كما سجل خلال هذه الفترة المتسمة بإنعدام الانضباط المالي، تحلي السياسة النقدية عن طابعا التقييدي من منطلق استهدافها لتمويل العجزات الكبيرة في الميزانية واحتياجات التمويل لدى المؤسسات العمومية عن طريق الاصدار النقدي والتوسع في منح الائتمان (بعد تعليق تنفيذ بنود القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض منذ سنة 1992)، حيث تضاعف حجم الاقراض المقدم للحكومة بأكثر من 3 مرات بين سنتي 1991 و1993 بانتقاله من 157,4 مليار الى 527,8 مليار دج في الوقت الذي زاد فيه الإقراض للاقتصاد بشكل ملحوظ بين سنتي 1991 و1992 قبل أن يتراجع سنة 1993 بنحو 46 % لصالح الائتمان الموجه للدولة مما ترتب عنه رفع معدل السيولة في الاقتصاد الذي انتقل من 47 % الى 54 % بين سنتي 1991 و1993 مع بقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المرتفعة أصلا رغم أنها خفت جزئيا سنة 1993 عند حدود 20,5 % وهو مستوى ينبغي الإشارة إلى أنه لم يكن معبرا فعلا عن واقع التضخم القائم ضمن سياق تميز بالضوابط السعرية وتشديد القيود على التجارة التي اتخذتها حكومة بلعيد عبد السلام مما أدى بمجرد التخلي عنها في 1994 الى معاودة ارتفاعه بشكل حاد في ظل عدم مرونة العرض من السلع والخدمات بسبب ضعف الجهاز الانتاجي المحلي والقدرة المحدودة على الاستيراد ليصل إلى 29 %.

وفي ذات الوقت، حافظ القطاع الحقيقي على وتيرة أداءه السلبية في ظل اشتداد الضغوطات على أداء مختلف أنشطته التي تراجع أداء معظمها خصوصا قطاع الصناعات التحويلية مثلما تعبر عنه معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي التي سارت في الاتجاه السالب طوال السنوات التي غطاها الجدول السابق وتراوحت بين 0,9 % و 2,1 % مع استثناء سنة 1992 التي حقق فيها معدل موجب قدره 1,8 %، والتي صاحبها ارتفاع معدل البطالة الى 23 % سنتي 1992 و1993 ثم 24,4 % سنة 1994.

بينما أدى استمرار شح مداخل العملة الصعبة المتأتية كليا من صادرات المحروقات بفعل تدهور أسعارها الذي ترافق مع استقرار نسبي لاحتياطات الصرف الأجنبي عند مستويات لا تزيد عن 4,8 مليار دولار والتي لا تسمح بتغطية لأكثر من 4 أشهر من الوردات و ما بين 12 % و 16 % من إجمالي المديونية الخارجية، إلى اشتداد القيد المالي الخارجي للبلاد وتدهورت ملاءمتها المالية لدرجة باتت غير قادرة على الاستمرار في توفير السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين بالنظر الى الثقل المفرط لمديونيتها رغم محاولة السلطات معالجتها بتجنب إعادة جدولتها، إذ ارتفع مخزونها رغم التراجع الملموس المسجل سنة 1993 الى حدود 29,9 مليار دولار سنة 1994 وهو ما يمثل 74,3 % من الناتج المحلي الاجمالي و308,3 % من الصادرات الاجمالية، في حين أضحت خدمة المديونية تلتهم بحلول سنة 1993 نحو 82,8 % من حصيلة الصادرات وبقية قدرها نحو 9 مليار دولار لتصل الى 93,4 % سنة 1994 قبل عملية إعادة الجدولة.

وأمام هذه المعطيات السلبية التي تنذر بوصول الجزائر إلى حالة التوقف عن دفع مستحقات خدمة ديونها الخارجية ابتداء من 1994، والتي تزامنت مع تأزم في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانفلات حاد للوضع الأمني على نحو غير مسبوق، لم يبق من بدائل أمام أصحاب القرار للخروج من المأزق لاسيما بعد مجيء حكومة رضا مالك في أوت 1993 سوى قطع التردد والارتقاء مجددا في أحضان الهيئات المالية الدولية وتوخي مساعدتها مقابل انخراطها في مسار إصلاح هيكلي عميق وشامل للاقتصاد مقيد ضمن

نطاق تنفيذ صارم لمحتوى برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي خلال الفترة الممتدة من ماي 1994 إلى أفريل 1998 على أمل تصويب مسار الاقتصاد وإنعاشه من جديد.

3- الإصلاحات الاقتصادية في سياق تنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني وبرنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1994-1998

كان لزاما على الجزائر في ظل الظروف غير المواتية التي مرت بها وقتئذ، والمتتمسة باشتداد الاختناق المالي والتدهور الخطير للأوضاع الاقتصادية والأمنية واستفحال أزمة المديونية بعد فشل مقارنة الإصلاح الذاتية المنفذة خلال الفترة 1992-1993 في بلوغ أهدافها، العودة مجددا إلى كنف المؤسسات المالية الدولية مناشدة إياها المساعدة في إعادة جدولة مديونيتها التي طالما حاولت تجنبها والحصول على التسهيلات التمويلية التي كانت مشروطة بإجراء حزمة من الإصلاحات التي تتضمنها برامج التثبيت والتعديل الهيكلي. حيث تم التوصل بعد مفاوضات بين الطرفين إلى اتفاق ثالث للاستعداد الائتماني في 8 أفريل 1994 يقضي بتنفيذ برنامج للتثبيت قصير الأجل لمدة سنة واحدة تمتد من ماي 1994 إلى أفريل 1995 شبيه من حيث محتواه بالاتفاقيين السابقين لسنة 1989 و 1991 على اعتبار أنه ينطوي على إجراءات هادفة في مجملها إلى إحداث الاستقرار على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي بإزالة التشوهات المترتبة عن السياسات الاقتصادية الداخلية الخاطئة بضبط الاستيعاب وفق مستوى الموارد المتاحة في الاقتصاد بتبني سياسة نقدية صارمة وتطهير المالية العامة للدولة للقضاء على عجز الموازنة بالإضافة إلى التحكم في سعر صرف العملة مع تمييزه عنهما باشماله لتدابير متعلقة بإعادة جدولة المديونية الخارجية، والذي سيتبع بتنفيذ برنامج متوسط الأجل للتعديل الهيكلي (اتفاق تسهيل الصندوق الموسع) لمدة ثلاث سنوات مرفق بدوره بآليات لإعادة جدولة المديونية حيث يبدأ سريان مفعوله من ماي 1995 لغاية أفريل 1998 لتعميق وتوسيع نطاق الإصلاحات لتضمنه كما هو معلوم جملته من التغييرات الواجب إحداثها في أسلوب إدارة الاقتصاد والعمل على توفير شروط وضعه على مسار النمو المستدام وضمان عمله وفق آليات اقتصاد السوق.

ستتف الفقرات الموالية عند أبرز ما ميز المشهد الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1994-1998 مع التركيز على عرض- ولو بإيجاز- لأهم الخطوات الإصلاحية المدعومة التي أقدمت السلطات على تنفيذها في الفترة المشار إليها في سياق تطبيق هذين البرنامجين.

3-1- اتفاق الاستعداد الائتماني لأفريل 1994 والشروع في عمليات إعادة جدولة المديونية الخارجية للبلاد

لعل أهم ما يمكن قوله بشأن برنامج التثبيت المنفذ في أفريل 1994 لمدة سنة واحدة بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث، والذي تحصلت بموجبه الجزائر على تسهيل تمويلي بقيمة 1,25 مليار دولار (731,5 مليون وحدة سحب خاصة) لدعم وضعية ميزان مدفوعاتها تمتد فترة سداده لخمس سنوات مع اعفاء ثلاث سنوات¹ موزع على شطرين: الأول بقيمة 389 مليون وحدة سحب خاصة يسلم مباشرة عند الشروع في تنفيذ الاتفاق بينما يسلم الشطر الباقي على دفعات أثناء فترة البرنامج تبعا للتقييم الدوري الذي يجريه الصندوق النقد الدولي بشأن مدى إنجاز التدابير المتفق عليها (سبتمبر 1994 وماي 1995).² بأنه ارتكز على محورين رئيسيين، وهما: إعادة جدولة المديونية الخارجية للبلاد بعد التفاوض مع ناديي باريس ولندن بعد وصول الجزائر لحافة عدم المقدرة على سداد مدفوعات الدين المستحقة عليها كما تبرزه مؤشرات المديونية الواردة في الجدول رقم 72، ومن ناحية أخرى العمل على إعادة الاستقرار إلى الاقتصاد من خلال الميكانيزمات الكلاسيكية التي تعتمد عليها برامج التثبيت الاقتصادي بالاعتماد على سياسات نقدية ومالية تقييدية تصب كلها في اتجاه الضغط على الطلب من أجل تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد. وبذلك لم تخرج الأهداف الرئيسية التي رعى البرنامج لبلوغها عن ثلوث: تخفيض قيمة العملة ومعالجة العجز الموازي وتخفيف الأسعار، والمتتمثلة في³:

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي بتحقيق نسب نمو 3% و 6,2% سنتي 1994 و 1995 على التوالي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا. واحتواء وتيرة معدلات التضخم إلى حدود 22,2% سنة 1995 مع كبح نمو الكتلة النقدية لمستويات مقبولة بتخفيض معدل نموها من 21,2% المسجلة في 1993 إلى 15% و 13% سنتي 1994 و 1995 بتقييد السياسة النقدية المتبعة.

- مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها، مع تعديل قيمة الدينار بتخفيض سعر صرفه بغية الوصول به إلى مستوياته الحقيقية، تحرير التجارة الخارجية بإزالة القيود السابقة المفروضة عليها والعمل على ضبط أوضاع المالية العامة بتقليص عجز الموازنة إلى 5,7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 وتحقيق فائض عند الانتهاء من تطبيق برنامج التثبيت بنحو 1,4% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1995 من خلال تقليص النفقات العامة التي ينبغي أن لا تتجاوز سنة 1995 زهاء 28,5% من الناتج المحلي الإجمالي و 32,8% سنة 1994 في الوقت الذي ينبغي فيه رفع الإيرادات إلى مستوى يقارب 30,5% ثم إلى 31,8% سنتي 1994 و 1995.

- إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك عن طريق إزالة التشوهات السعرية (تحرير الأسعار وسعر الصرف) وتخفيف أعباء خدمة الديون الخارجية بواسطة عمليات إعادة الجدولة المزمع إجرائها خلال فترة تطبيق الاتفاق الاستعداد الائتماني.

¹ : CNES (1999b), *Op.Cit* , Alger,p26

² :Banque Mondiale (1994a), *Op.Cit*, p17.

³ : أنظر في هذا الصدد كل من :

- BENISSAD Hocine (2004), *Op.Cit*, pp 188-189.

- Banque Mondiale (1994a), *Op.Cit*, pp18-22.

وتنفيذا لبنود الاتفاق وتحقيق أهدافه الواردة أعلاه، باشرت الجزائر تنفيذ جملة من التدابير بالتزامن مع القيام بعملية إعادة جدولة المديونية، الخارجية والتي يمكن نورد أبرزها مع النتائج المتوصل إليها على النحو الآتي :

أولاً- بالنسبة لعملية إعادة جدولة المديونية الخارجية

سمح شروع الجزائر سنة 1994 في تنفيذ برنامج التثبيت المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي باستعادتها ثقة دائئتها الرسميين أو العموميين في نادي باريس والخواص في نادي لندن في مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاههم على أساس الرزنامة الجديدة التي حددها نادي باريس بالنسبة للديون العمومية ونادي لندن بالنسبة للديون غير المضمونة للبنوك التجارية (المصادر الخاصة)، بعد تصحيح الاختلالات الهيكلية في اقتصادها الذي يتوفر في نظرهم على مصادر مداخيل وامكانيات اقتصادية وبشرية معتبرة تكمنها من تسير أفضل لمديونيتها، وهو ما جعل نادي باريس يوافق على مبدأ إعادة جدولة المديونية الخارجية بطلب من الجزائر في أبريل سنة 1994، ثم تبعه نادي لندن باعلان موافقته على العملية في جويلية 1996 بعدما تقدمت الجزائر بطلب مراجعة آجال استحقاق ديونها لدى الدائنين الخواص في أكتوبر سنة 1994.¹

وقد سمحت هذه العملية بإعادة جدولة قرابة 16مليار دولار أمريكي(إضافة الى القروض المقدمة في اطار برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي)، مع تمديد متوسط مدة استحقاقها من 3,2 سنة خلال الفترة 1993-1994 الى أكثر من 7 سنوات سنة 1997 ثم الى 9 سنوات خلال الفترة 1996-1997.² وهي موزعة على النحو الموالي :³

- إعادة الجدولة مع نادي باريس : مست العملية نحو 12 مليار دولار من الديون من المصادر الرسمية، والتي تمت على مرحلتين :

. المرحلة الأولى : وجاءت بعد اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث المبرم في أبريل 1994 وتم من خلالها التوقيع على 17 اتفاقية ثنائية مع الدائنين الرسميين (أولها مع كندا في سبتمبر 1994 وآخرها مع إيطاليا في فيفري 1995) شملت إعادة جدولة 4,4 مليار دولار من الديون المتوسطة والطويلة الأجل المعبئة قبل نهاية سبتمبر 1993 التي حددت فترة تجسيدها *Consolidation* بين 1 جوان 1994 و 31 ماي 1995 وهي فترة تطبيق برنامج التثبيت (أقساط وفوائد الدين المستحقة قبل 31 مارس 1994 و الأقساط من 1 جوان 1994 الى 31 ماي 1995 و الفوائد المستحقة من 1 جوان 1994 الى 31 أكتوبر 1994)، بإطالة فترة سدادها إلى 16 سنة منها أربع سنوات معفاة من الدفع واعتماد طريقة التسديد المختلط بسداد استحقاقين في السنة الواحدة (أحدهما في 30 ماي والثاني في 30 نوفمبر). وعليه فإن تسديد خدمة الديون بمقتضى المبالغ المعاد جدولتها لا يستأنف إلا في شهر ماي 1998، وهو ما أدى إلى تخفيف عبء خدمة الدين التي انتقل مؤشرا (خدمة الدين/ إجمالي الصادرات) سنة 1994 من 94% إلى 55,3% كما هو مبين في الجدول رقم 72.

. أما المرحلة الثانية، فجاءت عقب بدء الجزائر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1995-1995)، أين اتفقت مع نادي باريس في 21 جويلية 1995 على إعادة جدولة مليار دولار من الديون التي لم تشتملها العملية الأولى والحددة فترة تجسيدها (المستحقة) بين 1 جوان 1995 و 30 أبريل 1998 والتي تتزامن مع فترة تطبيق البرنامج بإطالة فترة سدادها إلى 16 سنة بنفس شروط العملية الأولى من حيث فترة السداد والاعفاء مما يجعل تسديد مدفوعات خدمة الدين يبدأ من السداسي الثاني لسنة 1999 ويستمر على أساس 25 دفعة سداسية لغاية سنة 2011 (تم تسديدها بالكامل بشكل مسبق سنة 2007).

- إعادة الجدولة مع نادي لندن: وتخص الديون الخاصة المعبئة من المصادر التجارية، وتمت بموجب الاتفاقيين المتوصل إليهما في 27 جوان و17 جويلية 1996 ويشملان الديون الخاصة المحصل عليها قبل 30 سبتمبر 1993 المستحقة الآجال بين مارس 1994 و 31 ديسمبر 1997، التي كان من المفروض أن تشمل على نحو 5 مليار دولار قبل أن يتراجع المبلغ الدين المعاد جدولته إلى 3,23 مليار دولار بمافيها المديونية التي كانت موضوع إعادة تشكيل أو تمويل سابقة *Reprofilage* والتي أشرف عليها القرض الليوني المشار إليها سابقا بقيمة 1,1 مليار دولار التي خصت عملية جدولتها فترة استحقاق لمدة 12,5 سنة منها فترة إعفاء من التسديد مقدرة بـ 6,5 سنة في الوقت الذي خصت فيه الديون الخاصة المتبقية بشروط أفضل من حيث فترة التسديد المقدرة بـ 15,5 سنة مع الحفاظ على نفس فترة السداد السابقة.

وبعيدا عن مبالغ الدين المعاد جدولتها من العملتين والتي وصلت عند الانتهاء من تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 نحو 15,226 مليار دولار وهو ما يعني اشتغالها تقريبا نصف قيمة الدين الخارجي الاجمالي البالغ 30,473 مليار دولار امريكي⁴، وتمكنها من الحصول على تمديد آجال الاستحقاق بشكل ملائم نسبيا تتراوح ما بين 12,5 و 16 سنة شريطة مواصلة الجزائر في احترام

¹ : علي بطاهر (2004)، مرجع سبق ذكره، ص ص 181 و 183.

² : SARI Camille(2011), *Algérie et Maroc : Quelle Convergences Economiques*, Editions Cabrera , Paris, p211.

³ : أنظر في هذا الصدد كل من :

- علي بطاهر (2004)، مرجع سبق ذكره، ص ص 183-186

- SADI Nacer-Eddine (2005), *Op.Cit*, p49.

- BENISSAD Hocine (2004), *Op.Cit*, pp 188-189.

- GUENDOZI Brahim & KABRI Khelifa (1999), *retombées de l'ajustement structurel sur le développement local en Algérie : cas de la wilaya de TiziOuzou*, Cahiers du CREAD , N°46-47 -4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999 , p 143.

- CNES (1999b), *Op.Cit* , Alger,p26 & p28.

- BARIKI Slaheddine (1996), *Algérie : Chronique Intérieure* , Annuaire de l'Afrique du Nord, Tome XXXV ,CNRS Editions, Paris , p431.

⁴ : Banque d'Algerie (2005), *Evolution de la dettes exterieure de l'Algerie 1994-2004*, Tableaux N° 1 & 2 - pp 1-2.

إلتزاماتها المتعلقة بتطبيق محتوى برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي (1994-1998) من ناحية والعمل على تطبيق سياسات اقتصادية تسمح لها بتسديد مستحقاتها دينها في المستقبل وتفادي الوقوع في وضع التوقف عن السداد مرة ثانية من ناحية أخرى، ينبغي أن نشير من خلال الوقوق على مجريات عمليات إعادة الجدولة أنها لم تشمل في البداية سوى الديون التي تنتهي آجالها قبل 31 ماي 1995، وفترة إعفاء لم تكن أكثر من أربع سنوات، أما إعادة جدولة ديون الجزائر العمومية التي تنتهي آجالها بعد ماي 1995 فبقيت مرهونة بمدى نجاح تطبيق اتفاق التثبيت مما يعني أن الدائنين لم يضعوا ثقتهم سوى في صندوق النقد الدولي الذي وضع بدوره الجزائر على المحك لفترة سنة واحدة، كما يلاحظ كذلك أن فترة الإعفاء من السداد وهي أهم عنصر في عملية إعادة الجدولة كانت بعيدة عن رغبة الجزائر التي طلبت فترة 10 سنوات بدلا من 4 سنوات التي حددها الدائنون لعدة اعتبارات منها¹:

- وضع الجزائر أمام الأمر الواقع للإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي لتفادي التماطل الذي وقعت فيه الجزائر خلال تجربة اتفاق 1991 التي لم يتم مواصلة تنفيذها حتى النهاية.
- تصنيف الجزائر خارج قائمة الدول الفقير بالنظر للامكانيات المعتبرة التي تتوفر عليها، والتي تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها.
- تحديد فترة الاعفاء ومطابقتها بالفترة التي يستغرقها تنفيذ برنامجي التثبيت (سنة واحدة) والتعديل الهيكلي (3 سنوات) بهدف تخفيف الأعباء المالية التي تقع على عاتق الجزائر لغاية الانتهاء من تنفيذها والتي تنطوي على تدابير انكماشية صارمة يمكن أن تؤثر سلبا أثناء تنفيذها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا - بالنسبة للتدابير الإصلاحية ذات الطابع التثبيتي "الاستقرار الاقتصادي".

خلال فترة تطبيق برنامج التثبيت الثالث، تم اتخاذ العديد من الإجراءات صب معظمها في اتجاه الضغط على الطلب في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق سياسات ظرفية مالية ونقدية انكماشية التي صاحبها تخفيض سعر صرف العملة الوطنية وبعض التدابير الإصلاحية الأخرى المتعلقة بتحرير نظام الأسعار والمنافسة وبعض الإصلاحات الهيكلية التي تخص المستوى الجزئي، مع العلم أن عملية التنفيذ هذه المرة اتسمت بتطبيق صارم للإجراءات المتفق عليها مع الصندوق تفاديا لأي تعثر قد يصيب العلاقة معه مثلما حدث في السابق، وبذلك سارعت الحكومة إلى التعجيل بتنفيذ هذه التدابير التي تضمنها الاتفاق خوفا من مرور الوقت دون الوصول لتحقيق ما مشروط منها من قبل الصندوق لاسيما وأن مدة الاتفاق القصيرة (لا تتجاوز السنة الواحدة) لا تسمح بالتراخي أو التأجيل خصوصا وان الظرف الاقتصادي والاجتماعي الصعب والانزلاق الخطير ومحدودية الموارد المالية واستفحال أزمة المديونية وما تتطلبه من حتمية المرور على إعادة الجدولة وهي كلها عوامل غير مواتية قلصت من هامش التحرك أو المناورة في مجال السياسة الاقتصادية خارج المسار الذي رسمته هيئات بروتون وودز.

عموما يمكن عرض أهم ما تم اتخاذه من تدابير إصلاحية خلال فترة تطبيق اتفاق التثبيت لأفريل 1994 على النحو الموالي:

- تشديد عمل السياسة النقدية التي تدعمت بتاريخ 9 أفريل 1994 باصدار بنك الجزائر للتعليمية رقم 16-94 المتعلقة بأدوات السياسة النقدية وإعادة تمويل البنوك² وهي المرة الأولى منذ إصدار قانون النقد والقروض سنة 1990 التي تم فيها تخصيص نص قانوني صريح للسياسة النقدية يتضمنه في ذات الوقت لكل من أهدافها وأدواتها والذي تم صياغته في سياق تطبيق برنامج الاستقرار الذي تشكل السياسة النقدية أحد الركائز الرئيسية التي يستند عليها مما يتطلب تقديم توضيحات حول أهدافها ووسائلها وهو ما تكفلت به التعليمية المعنية³.

إذ أشارت التعليمية بان الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو التحكم في وتيرة التضخم ومن ثم استقرار الأسعار الذي يمر حتما عبر المراقبة الحذرة للتوسع النقدي ومنح الائتمان اللذان لا بد من تماشيتهما مع هديفي التضخم والنمو، ولهذا الغرض تم تسقيف معدلات نمو الأرصدة الداخلية للمنظومة المصرفية والأرصدة الصافية الداخلية لبنك الجزائر⁴. وهنا ينبغي أن نشير إلى أنه رغم الطابع المبهم لهذه الفقرة من نص التعليمية بشأن تحديد هدف السياسة النقدية لبنك الجزائر، أن الهدف النهائي لها هو التحكم في التضخم لكن الاتجاه الغالب في هذه الفترة كان صوب العمل على تفادي ارتفاع معدلاته العالية أصلا على إثر سياسي تخفيض سعر صرف العملة الوطنية وتخريج بعض الأسعار المنفذة، في الوقت الذي تم فيه إبراز هدفين وسيطين لبلوغ الهدف النهائي هما ضبط نمو الكتلة النقدية وحجم الاقراض واللذان يصعب استهدافهما بشكل مباشر مما تطلب تحديد هدف تشغيلي مزدوج *un double objectif operationnel* لتحقيقهما متمثل في تحديد سقف لنمو الأرصدة الداخلية لبنك الجزائر (قروض للحكومة والبنوك) ولأرصدة البنوك التجارية (قروض للحكومة وللاقتصاد) مع العلم أن الهدف التشغيلي الذي تحكم فيه بنك الجزائر إلى حد كبير والمفضل لديه في قيادة السياسة النقدية هو المتعلق بأرصده الداخلية⁵.

وفي سبيل تحقيق أهداف الاتفاق في مجال تقييد السياسة النقدية (سياسة القروض، أسعار الفائدة، شروط السيولة للمؤسسات المالية والمصرفية... الخ)، عمدت السلطات النقدية إلى استخدام مزيج من الأدوات (المباشرة "الكيفية" وغير المباشرة "الكمية")، ومن بينها:

- تحرير أسعار الفائدة (المدينة وفي السوق النقدية ما بين البنوك)، ذلك أنه على عكس أسعار الفائدة الدائنة (فائدة الودائع -

¹ : نور الدين حامد (2004)، الخصوصية من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية - حالة الجزائر -، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، المنظم من مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي بمساهمة كل من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس "سطيف" - والبنك الإسلامي للتنمية "جدة"، من 3 إلى 7 أكتوبر، سطيف، ص6.

² : Instruction n° 16-94 du 09 avril 1994 relative aux instruments de conduite de la politique monétaire et au refinancement des banques: les Instructions année 1994 (http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10_5.htm).

³ : Paragraphe N° 04 du Instruction n° 16-94 du 09 avril 1994 relative aux instruments de conduite de la politique monétaire et au refinancement des banques

⁴ : CNES (2005), *Op.Cit.*, p71.

⁵ : Idem.

الادخار) التي تم تحريرها منذ 1990، بقيت أسعار الفائدة المدينة (فوائد القروض) مسقفة منذ ذلك التاريخ عند حدود 20% بينما تم تسقيف سعر الفائدة في السوق النقدية لما بين البنوك عند 18%، وهي التي تم إلغاؤها مع تحديد هامش ربح بنكي ب 5% من متوسط تكلفة الموارد البنكية (ألغي في ديسمبر 1995) بمهدف منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الاقتراض. كما قام البنك المركزي من جهة بوضع جملة من المعدلات التي تسمح بتأطير المعدلات المبطقة لدى البنوك وتوجيه مجال تدخله بما يخدم أهداف السياسة النقدية، والمتمثلة في : رفع معدل الخصم من 11,5% إلى 15%، ورفع معدل الاتركز *Pivot* لتدخله في السوق النقدية إلى 20% (ألغي في جوان 1997)، ورفع معدل التسيبقات الممنوحة للبنوك التجارية في حساباتها الجارية من 20 إلى 24%¹، بالإضافة إلى ومنح الخزينة العمومية معدلات فائدة ب 16,5% على سندات التجهيز الجديدة في حين أضحت نسب الفوائد الممنوحة على دفاتر ادخار السكن 10% و 14% بالنسبة لباقي الدفاتر (حسابات الادخار الأخرى) ...².

اللجوء إلى استخدام أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية، فبالإضافة الى وضع آلية الحد الأقصى لاعادة الخصم بصفة عامة ولكل بنك بصفة خاصة، وكذا استمرار تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وفق نظام الأمانات *Pension* المعمول به منذ ماي 1989 (تحويل النقود مقابل تنازل مؤقت عن السندات لمدة 24 ساعة أو لمدة 7 أيام بغرض تحقيق التوازن في حالة حدوث خلل في سوق ما بين البنوك)، تم ادخال تقنية المناقصة المسماة بمزايدة القروض *l'adjudication de crédits par appels d'offres* وهي عبارة عن أداة إعادة تمويل للبنوك بالقروض المصرفية متمثلة في الشراء النهائي من خلال جذب العروض، فبناء على نظام القروض بالمزايدة يعلن بنك الجزائر عن نيته في الشراء النهائي لانواع معينة من السندات العمومية أو الخاصة، بحيث أن سعر هذه السندات لا يتحدد إلا بعد الانتهاء من ردود البنوك على العروض، وقد شرع في اتباع هذه الآلية بناء على التعليم رقم 95-28 الصادرة في 22 أبريل 1995.³ في حين أن الادوات غير المباشرة الأخرى التي استخدمها بنك الجزائر ونعني بها كل من : الاحتياطي الاجباري وعمليات السوق المفتوحة، فلم تجد طريقها للتطبيق العملي سوى بداية من أبريل 2001 بالنسبة للاحتياطي الاجباري رغم إقرار فرض نسبته ب 2,5% في أكتوبر 1994 نتيجة نقص السيولة التي كان يعاني منها الجهاز المصرفي الذي يشكل فرضه في هذه الظروف عبئا إضافيا على البنوك التي تمر أصلا باوضاع مزرية، أما بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة (تدخل بنك الجزائر كبايع أو مشتر للسندات العامة والخاصة لاعادة الخصم أو التسيبقات ذات أجل استحقاق لا يتجاوز 6 أشهر مع تسقيف هذا التدخل عند حدود 20% من الإيرادات العادية للخزينة لسنة المالية السابقة وفق المادة 77 من القانون 90-10) والتي تعتبر كأداة للتحكم في السيولة داخل السوق النقدية فلم يتم العمل بها سوى نهاية 1996 بعد إجراء أول عملية للسوق المفتوحة بتاريخ 30 ديسمبر وتم بموجبها شراء أذونات الخزينة لمدة 13 أسبوع وأذونات لمدة 26 أسبوع بمبلغ إجمالي قدره 4 ملايين دج وبمعدل متوسط يقارب 14,94%،⁴ مع العلم أن بنك الجزائر لم يعتمد كثيرا على هذه الأداة في إدارة السياسة النقدية لاعتبارات متعلقة بنقص معروض الأوراق المالية القابلة للتداول في السوق النقدية بفعل اللجوء المتزايد لعقد المناقصات الخاصة بالاكتتاب في سندات الخزينة العمومية عن طريق التراضي *gré à gré* في السوق الثانوية،⁵ وكذا غياب سوق نقدية أولية وعدم طرح سندات القطاع الخاص وعدم قابلية التنازل عن سندات البنوك العمومية ناجمة عن تحويل ديون المؤسسات العمومية في اطار عمليات تطهير أوضاعها المالية.

وقد سمحت تدابير تقييد السياسة النقدية من تقليص معدل نمو الكتلة النقدية المتداولة من 21,5% سنة 1993 إلى 15,4% سنة 1994 ثم إلى 10,5% سنة 1995 وهو معدل كان افضل بكثير مما كان مستهدفا (13,5% نهاية 1995) كما تراجع معدل السيولة في الاقتصاد من 54% سنة 1993 إلى 49,1% سنة 1994 ثم إلى 40,7% سنة 1995 وهذا بالموازاة مع تراجع معدل نمو القروض المقدمة للحكومة سنة 1995 بأكثر من 14% مقابل ارتفاع لثباتها المقدمة للاقتصاد بنسبة 85%.⁶

ضبط أوضاع المالية العامة من خلال تبني سياسة صارمة مخالفة تماما لتلك التي سادت في السنتين السابقتين (فترة التراجع عن الإصلاحات المدعومة) تسمح بتقليص العجز الموازي في مرحلة أولى ثم القضاء عليه وبدء التوجه نحو تحقيق فائض مثلما هو مسطر كهدف لبرنامج التثبيت (تقليص عجز الموازنة إلى 5,7% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 1994 وتحقيق فائض عند الانتهاء من تطبيق برنامج التثبيت بنحو 1,4% من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 1995 كما أشرنا آنفا). فكان الجهد في هذا الخصوص يركز على : تحسين إيرادات الجباية العادية و توليد موارد ضرورية لتمويل إعادة هيكلة الشركات العمومية والبنوك، كما ان الفائض الموازي المحصل عليه سيخصص لخدمة الدين العمومي الداخلي و الخارجي و تفادي اللجوء الى التمويل التضخمي للعجز، وهذا من خلال إعادة النظر في هيكلة المعدلات الضريبية على الأفراد والمؤسسات بما يضمن توسيع نطاق الوعاء الضريبي دون ازدياد العبء الضريبي على المكلفين في الوقت ذاته (توسيع نطاق تطبيق الرسم على القيمة المضافة مع تقليص معدله الأقصى من 40 إلى 21%، تخفيض الضريبة على الدخل الفردي من 79% إلى 65% ، وتخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 42 إلى 38%، رفع الرسوم المفروضة على السلع الكمالية، بالإضافة إلى إلغاء العديد من الإعفاءات كإعفاءات الرسوم على فوائد سندات الخزينة،...). وكذا الالتزام بالصرامة فيما يخص ضبط الانفاق العام وإبطاء وتيرة نموه باللجوء الى

¹ : Ibid ; pp72-73.

² : CNES (1999b), *Op.Cit.*, p31.

³ : عبد الحفيظ صدوقي (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 410.

⁴ : نفس المرجع السابق، ص 411.

⁵ : CNES (2005), *Op.Cit.*, p73.

⁶ : BOUDJEMA Rachid (2011), *Op.Cit.*, Tableau N° 8 -p 122.

تخفيضه ليشمل كل بنوده بدون استثناء سواء الجارية أو الاستثمارية مع إعادة ترتيب أولوياته بشكل صارم بما في ذلك إلغاء الإعانات المقدمة لدعم السلع الاستهلاكية التي تم تحرير أسعارها و تطبيق سياسة متشددة على الدخول التي تم بموجبها تجميد التوظيف في القطاع العام والزيادات في الأجر الوطني الأدنى المضمون منذ مطلع 1994 عند مستوى 4000 دج ولمدة 3 سنوات (لغاية 1 ماي 1997 التي رفعت فيها إلى 4800 دج) وذلك بعدما تم رفعها بنحو 3 أضعاف بين سنتي 1990 و1992 بانتقالها من 1000 دج إلى 1800 دج سنة 1991 ثم إلى 2000 و2500 دج في جانفي وأفريل سنة 1992.

وقد مكنت تدابير السياسة المالية المتشددة التي سعت للتوفيق بين التقشف الشديد في الانفاق ومحاولة رفع حصيللة الإيرادات بالإضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بزيادة مداخيل الجباية البترولية وتخفيض سعر صرف الدينار، من خفض عجز الميزانية من 6,100 مليار دج سنة 1993 (8,7% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 65,4 مليار دج سنة 1994 (4,4% من الناتج المحلي الإجمالي) ثم 28,24 مليار دج سنة 1995 (1,4% من الناتج المحلي الإجمالي) ليصبح موجبا بعد ذلك سنة 1996 حيث قدر بـ 74,9 مليار دج (3% من الناتج المحلي الإجمالي).²

تصحيح القيمة المغالى فيها للدينار الجزائري وتقليص الفرق بين سعر صرفه الرسمي ونظيره في السوق الموازية، بما يسمح من تحديد قيمته وفق قوى السوق وجعل نظام الصرف أكثر شفافية. حيث تم إلغاء إجراءات التقييد المفروضة على الصرف منذ سنة 1992 ومواصلة تحريره بإجراء خفض كبير لسعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي (بنسبة 75,5%) سنة 1994 على خطوتين: الأولى، وكانت على مرحلتين خلال الفترة ما بين مارس وأفريل وبنسبة 8,7% و 40,17% على التوالي ليصبح سعر الدولار الأمريكي يعادل 36 دج بعدما كان يقدر متوسطه السنوي لسنة 1993 بنحو 23,36 دج مقابل دولار أمريكي واحد. أما خطوة التخفيض الثانية فكانت في سبتمبر التي أضحت بموجبها الدولار الواحد يعادل 41 دج. لتتواصل عملية التخفيض سنة 1995 ليلبلغ المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار 47,7 دج مقابل دولار أمريكي واحد.⁴

كما اعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية مرحلة التحرير الفعلي للدينار، التي تزامنت مع قرار التحلي في أواخر سبتمبر 1994 على نظام الربط إلى سلة من العملات المعمول به منذ 1974 (رغم التعديلات التي ادخلت على سعر صرف العملة - الانزلاق التدريجي منذ 1987 والتخفيض الصريح خلال الفترة 1991-1992-) والتوجه التدريجي نحو تبني نظام التعويم المدار بإرساء نظام جلسات التثبيت *fixing sessions* التي دخلت حيز التطبيق في بداية أكتوبر 1994، حيث يتحدد سعر الصرف من خلال الجلسات المناقشات (نظام التسعير بالمزاد العلني) الأسبوعية التي سرعان ما تحولت إلى يومية والمنظمة من قبل بنك الجزائر الذي يبادر عند فتح كل جلسة بعرض المبلغ المتاح من العملات الأجنبية معبرا عنه بالعملة الارتكازية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم البنوك بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، وهكذا يتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة، وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض.⁵ وكان الهدف المراد تحقيقه من خلال هذا النظام هو: تحديد تسعير الدينار من خلال المناقصات، وتعزيز قابلية تحويل الدينار على مستوى السوق الرسمية، وخفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.⁶ وهنا ينبغي التنويه بأنه قد استمر العمل بهذا النظام لغاية 31 ديسمبر 1995، وهو الذي اعتبر بمثابة مرحلة انتقالية تمهيدا لانشاء سوق الصرف بين البنوك التي بدأت العمل بها في 2 جانفي 1996 كما سنرى ذلك لاحقا.

مواصلة سياسة تحرير أسعار السلع والخدمات، بما فيها أسعار المواد الأساسية والأدوية مع إلغاء الدعم الموجه لمعظم السلع وتوسيع ذلك حتى على المواد الأساسية. وفي هذا السياق، تم اتخاذ العديد من الاجراءات خلال النصف الثاني من سنة 1994 ومنها: إلغاء الضوابط على هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع وتصحيح أسعارها والتي مست نحو 98% من أسعار السلع المدعومة وتحويل مجمل المنتجات من فئة السلع المحددة أسعارها إداريا إلى فئة السلع ذات الهوامش المسقفة مع اعتماد مراجعة فصلية لأسعار الطاقة (الكهرباء والغاز) تبعا لمعدلات التضخم وتحرير أسعار المدخلات الزراعية و تحرير أسعار بناء السكنات الاجتماعية وغيرها...⁷

وقد تعزز التوجه أكثر نحو تحرير منظومة الأسعار بإصدار الأمر رقم 95 - 06 المتعلق بالمنافسة⁸ الذي نص صراحة على أن أسعار السلع والخدمات تتحدد بصفة حرة اعتمادا على قواعد المنافسة مع إمكانية تحديد أسعار بعض السلع والخدمات الخاصة التي تعتبرها الدولة ذات طابع استراتيجي بعد استشارة مجلس المنافسة ناهيك عن امكانية اتخاذ بعض التدابير الاستثنائية للحد من ارتفاع الاسعار أو تحديد الاسعار في حالة ارتفاعها المفرط بسبب أزمة او ظروف استثنائية أو صعوبات في التمويل بالنسبة لقطاع معين أو في منطقة جغرافية معينة او في حالات وجود احتكارات طبيعية.⁹ مع التنويه بان التشريع المعني جاء لتوفير أحد المتطلبات الرئيسية لعمل اقتصاد السوق هو ضمان حماية المنافسة في الأسواق ومنع

¹ : ONS (2013), *Rétrospectives statistiques 1962-2011*, Op.Cit, Chapitre 3 – Salaires- p80.

² : BOUDJEMA Rachid (2011), *Op.Cit.*, Tableau N° 6 -p 121.

³ : علي بظاهر (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 189

⁴ : BOUDJEMA Rachid (2011b), *Op.Cit.*, p101.

⁵ : محمد أمين بربري (2009)، *ميررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية- دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-*، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 7 - السداسي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، حسيبة بن بو علي -الشلف-، ص36.

⁶ : عبد الحفيظ صدوقي (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 422.

⁷ : نفس المرجع السابق، ص 384-385.

⁸ : الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالمنافسة، الصادر في العدد 9- السنة 32 للجريدة الرسمية بتاريخ 22 فبراير سنة 1995.

⁹ : حسب المادتين 4 و5 من الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالمنافسة.

الممارسات وتكوين الكيانات الاحتكارية الضارة بنشاط الأسواق والعمل على تضييق الخناق عليها بل وحتى تفكيك القائم منها، هذا ما يمكن تلمسه من خلال أحكامه التي نصت على أن الهدف منه هو تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وتحديد قواعد حمايتها قصد زيادة الفعالية الاقتصادية وتحسين معيشة المستهلكين وشفافية الممارسات التجارية وضمان نزاهتها والذي يشمل نطاق تطبيقه جميع نشاطات الانتاج والتوزيع والخدمات لجميع الأعوان الاقتصاديون سواء في القطاع العام أو الخاص المحلي منه أو الاجنبي.¹

كما تم اتخاذ تدابير استهدفت تحرير شامل للتجارة الخارجية التي تم تقييدها خلال مرحلة التراجع عن الاصلاحات المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية بموجب كل من التعليمات رقم 625 الصادرة في 18 أوت 1992 عن رئيس الحكومة آنذاك وكذا التعليمات رقم 92-58 الصادرة عن بنك الجزائر في 27 أكتوبر من نفس السنة السابقة والمحددة لشروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد، والتلتان تم إلغاؤهما بواسطة التعليمات رقم 94-20 لبنك الجزائر المؤرخة في 12 أبريل 1994 والمحددة لشروط تمويل عمليات الاستيراد، حيث ألغت الأخيرة معظم القيود المفروضة على عمليات التجارة الخارجية (لجنة *ad Hoc*، قائمة السلع المنوعة من الاستيراد وتقييد عمليات الحصول على العملة الصعبة... بتكريسها لمبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية لكل كيان أو متعامل اقتصادي تتوفر فيه الشروط القانونية لتمويل عمليات الاستيراد(المادة 1 من التعليمات) ورد الاعتبار للبنوك التجارية في أداء وظائفها كموول رئيسي لعمليات التجارة الخارجية سواء من حيث تقديم التمويل للعملاء أو تحديد شروطه كونها مسؤولة على تطبيق رقابة ملائمة على حسن تنفيذ نشاط الاستيراد لاسيما ما تعلق منها بقدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم *La solvabilité* مع جميع الأطراف(المادتين 2 و3 من التعليمات)³، وقد سمحت هذه الاجراءات حسب الاستاذ بن يسعد بجعل الجزائر بنهاية سنة 1994 أكثر دول المغرب العربي تحريرا لمبادلاتها التجارية الخارجية.⁴

إدخال تعديلات على منظومة الحماية الاجتماعية وتفعيل أداءها بالشكل الذي يسمح بتحفيف الآثار السلبية للاصلاحات على الوضع الاجتماعي وبالخصوص ما تعلق منها بالتدابير المترتبة عن خفض قيمة الدينار وتحرير الأسعار والضبط الصارم لمختلف بنود الانفاق العام خصوصا الاجتماعية، ومنها مراجعة الشبكة الاجتماعية التي تم وضعت بموجب المادة 113 من القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1992 المتضمن لقانون المالية لسنة 1992 والمرسوم التنفيذي رقم 92-46 الصادر سنة 1992 والمتعلق بشروط تطبيق الدعم المباشر لمداخيل الفئات الاجتماعية المحرومة. ولعل أبرز الاجراءات المتخذة في هذا السياق نجد :

▪ إعادة النظر في الأصناف الأربعة للتعويضات النقدية للشبكة الاجتماعية التي جاء بها المرسوم رقم 92-46 لسنة 1992 بداية من 1 جوان 1994 بموجب المادة 22 من قانون المالية التكميلي للسنة المذكورة، وكذا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-336 المؤرخ في 24 أكتوبر من نفس السنة المتمضن تطبيق أحكام هذه المادة، حيث :⁵

- تم دمج التعويضات الثلاثة الخاصة بكل من ذوي الدخل الوحيد، والتعويض الاضائي للمنح العائلية، والتعويض التكميلي للمعاشات والريوع في الأجر ومختلف التعويضات الاجتماعية من خلال تحمل الدولة التعويض الاضائي للمنح العائلية وعلاوات الدراسة، بينما يتم تحويل تعويضات الأجر الواحد للمؤسسة المستخدمة للأجير والتعويضات التكميلية للمعاش والريع للهيئات المعنية(الصندوق الوطني لتأمينات الاجتماعية، الصندوق الوطني للتقاعد، الهيئات الخاصة بتسيير المعاشات العسكرية والمجاهدين...) مع بقاء مبالغ هذه التعويضات وشروط منحها لنفس أحكام المرسوم التنفيذي رقم 92-46 لسنة 1992 الذي سبق الاشارة إليها آنفا.

- واستبدال التعويض للفئات الاجتماعية عديمة الدخل بصيغتين جديدتين: تتمثل الأولى في تعويض تشغيل الأشخاص بدون دخل ضمن الأنشطة ذات المنفعة العامة IAIG، والثانية في المنحة الجزافية للتضامن AFS الموجهة لمساعدة الفئات الاجتماعية بدون دخل وعاجزة بدنيا عن الشغل. وهي علاوات متواضعة لا تكاد تكفي لتلبية أبسط الاحتياجات للعائلات سوى لفترة لا تتجاوز الأسبوع الواحد باعتبار أن المنحة الجزافية للتضامن لم تتجاوز 600 دج قبل رفعها سنة 1996 إلى 900 دج شهريا والممنوحة لأرباب الاسر العاجزين عن العمل ومن دون دخل يضاف إليها تعويض لكل شخص مكفول قدره 120 دج في حدود ثلاث أفراد مكفولين، بينما قدرت منحة التعويض عن الأشغال ذات المنفعة العامة بـ 2100 دج قبل رفعها إلى 2800 دج شهريا ثم إلى 3000 دج بداية من جانفي سنة 2001. مع العلم بان العدد الاجمالي للمستفيدين من تدابير الشبكة الاجتماعية الممولة حسب المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 94-336 من صندوق دعم الفئات الاجتماعية المحرومة الذي أنشئ سنة 1994 لغاية نهاية 1995 قد بلغ نحو 15121603 منهم 512785 مستفيد من المنحة الجزافية مع تكفلهم بنحو 420533 شخص و 588212 شخص مستفيد من منحة التعويض عن الأشغال ذات المنفعة العامة.⁶

¹ : حسب المادتين 1 و 2 من القانون السابق.

² : Instruction N° 58-92 du 27 Octobre 1992 fixant les conditions et regles de financement des operations d'importation, Banque d'Algérie : les Instructions année 1992 (http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10_3.htm)

³ : Instruction N° 20-94 du 12 Avril 1994 fixant les Conditions Financieres des Operations d'importations ,Banque d'Algérie : les Instructions année 1994 (http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10_5.htm).

⁴ : BENISSAD Hocine (2004), *Op.Cit.*, p188.

⁵ : أنظر في هذا الصدد كل من :

- المرسوم التشريعي رقم 94-08 المؤرخ في 26 ماي 1994 والمتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 1994، الصادر في العدد 33- السنة 31 للجريدة الرسمية بتاريخ 28 ماي 1994.

- المواد من 2 إلى 16 من المرسوم التنفيذي رقم 94-336 المؤرخ في 24 أكتوبر 1994 المتضمن تطبيق احكام المادة 22 من المرسوم التشريعي رقم 94-08 المؤرخ في 26 ماي 1994 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994.

⁶ : ARHAB Baya (1999), *Op.Cit.*, pp48-47.

- إدخال إصلاحات على سوق العمل تضاف لحزمة النصوص التشريعية مطلع التسعينيات¹ من خلال إصدار المراسيم التشريعية لـ 26 ماي 1994 التي جاءت في سياق تغيير الإطار القانوني والمؤسسي المنظم لسوق العمل وتكييف العلاقات بين مختلف أطرافه بشكل يتواءم مع متطلبات اقتصاد السوق، والتي اعتبرت كذلك بمثابة خطوة مهددة لإصلاحات هيكلية أكثر عمقا وشمولا للقطاع العام التي سوف يتم مباشرتها خلال مرحلة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) عبر وضع إطار تنظيمي يسمح بتهيئة الظروف المساعدة لنجاح هذه الإصلاحات خصوصا في جانبها المتعلقة بالتكفل ولو بالحد الأدنى للتبعات الاجتماعية المترتبة عنها والتي سوف نتعرض لها بالتفصيل في فقرات المطلب اللاحق. وتمثل هذه التدابير في:²
 - تنظيم المحافظة على مناصب الشغل وتحديد الترتيبات القانونية الخاصة بحماية الأجراء الذين يفقدون مناصب عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية من خلال تحدد القواعد والإجراءات التي تحكم اللجوء على إعادة ضبط مستويات الشغل لأسباب اقتصادية من ناحية وتحديد طبيعة المساعدة ومستوياتها وأشكالها التي يمكن أن تمنحها السلطات العمومية للمحافظة على الشغل وترقية من ناحية ثانية وفق لأحكام المرسوم التشريعي رقم 94-09.
 - إدخال نظامي التقاعد المسبق والتأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية من خلال أحكام المرسومين التشريعيين رقم 94-10 ورقم 94-11 تواليا مع مراجعة نسب الاشتراكات المخصصة لتمويل خدمات الضمان الاجتماعي والتأمين على البطالة والتقاعد المسبق لمختلف قطاعات النشاط الوطني بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم 94-12.

3-2- برنامج التعديل الهيكلي - التمويل الموسع - المطبق خلال الفترة 1995-1998.

بعد إتمام الجزائر لتنفيذ برنامج التثبيت لأفريل 1994 بشكل حازت فيه على رضى صندوق النقد الدولي مثلما عبر عن ذلك مديره آنذاك ميشال كمديسوس *Michel Camdessus* الذي شكر السلطات الجزائرية على ضمانها لحسن سير البرنامج بتنفيذ محتواه رغم الوضع السياسي والاجتماعي الصعب الذي مرت به البلاد من خلال الاجراءات التي التزمت بتطبيقها بغية إعادة توجيه اقتصادها نحو نظام قائم على تطوير قوى السوق.³ دخلت في مفاوضات مع الصندوق في جنيف خلال الفترة ما بين 19 و26 فيفري 1995 بهدف حصولها على دعم هيئتي بروتون وودز ومعهما الدائنين الرئيسيين لها لمسار الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية المزمع تطبيقها من خلال برنامج اصلاحي متوسط الأمد المتوسط حددت محاوره الكبرى في خطاب النوايا المرسل للصندوق. وقد وافق الأخير مطلع مارس على دعم مسار الإصلاح في إطار تسهيل الصندوق الموسع، وهو تسهيل تمويلي متوسط الاجل مقدم لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الاعضاء لمعالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات ذات الطابع الهيكلي والمشروط بتنفيذ برنامج للتعديل الهيكلي امتد على فترة زمنية من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 بالنسبة للحالة الجزائرية مع اخذ بعين الاعتبار وفق تصور السلطات الجزائرية لمبدأين، وهما: المحافظة بقدر الامكان على هامش تحرك في مجال السياسة الاقتصادية من ناحية والبحث عن الاحتفاظ بأقصى الامكانيات من أجل تسيير اللوضع يجعل العمال يتقبلون الانعكاسات الاجتماعية التي يتسبب فيها البرنامج، مع مراعاة أن الدولة ستضع إجراءات من شأنها أن تساهم في وضع شبكة للحماية الاجتماعية وحماية القدرة الشرائية للذين يتعرضون لتلك الانعكاسات أكثر من غيرهم.⁵

وهما مبدأين أثبت التطبيق الفعلي للبرنامج أنهما كانا موجهين فقط للاستهلاك الاعلامي ومجرد وسائل لطمأنة الرأي العام وتهيئته لتقبل البرنامج وتبعاته السلبية و التقليل من حدة السخط الاجتماعي من منطلق أنه لا يوجد أي هامش للمناورة لراسمي السياسة الاقتصادية خارج ما يرتضيه الصندوق ومعه البنك الدولي وبقية الدائنين الذين هم ملزمون بالتنفيذ الحرفي لمحتوى برنامج التعديل الهيكلي المنتق عليه بين الطرفين، وهو برنامج لا يأخذ بعين الاعتبار لأي اعتبارات اجتماعية أو معالجة فعلية لمخلفاته السلبية التي تعتبر جزءا من العلاج الذي ينبغي تحمله من قبل البلد في سبيل اصلاح أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية وفق تصور المؤسسات المالية الدولية كما أسفنا الذكر في فقرات سابقة من المطلب الأول لهذا المبحث.

¹ شهدت الفترة ما بين فيفري و جوان سنة 1990 اعادة النظر في الإطار التشريعي المنظم لعلاقات العمل بما يتلائم وطبيعة التحول إلى نظام اقتصاد السوق بوضع ترسانة تشريعية جديدة تحل محل النصوص المعمول بها خلال فترة الاقتصاد الموجه (القانون العام للعمال والنصوص المتعلقة بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات، الامر رقم 32-75 المتعلق بالعدالة في العمل، الامر 33-75 المتعلق بمقتضية العمل والقانون رقم 82-05 المتعلق بالوقاية من النزعات الجماعية للعمل والقانون رقم 88-23 المتضمن كفاءات ممارسة الحق النقابي)، حيث تم إصدار من القوانين ذات الصلة بتنظيم سوق العمل والعلاقات فيه والتمثلة في:

- قوانين 6 فيفري 1990 الصادرة في العدد 6- السنة 27 للجزيرة الرسمية بتاريخ 7 فيفري 1990 وهي: القانون رقم 90-02 المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الاضراب، والقانون رقم 90-03 المتعلق بمقتضية العمل، والقانون رقم 90-04 المتعلق بتسوية النزاعات الفردية في العمل.
- القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل الصادر في العدد 17- السنة 27 للجزيرة الرسمية بتاريخ 25 أفريل 1990، والذي جاء ليحكم وفق ما تنص مادته الاولى العلاقات الفردية والجماعية في العمل بين العمال الاجراء والمستخدمين (شخص طبيعي أو معنوي من القطاع العام أو الخاص).
- القانون رقم 90-14 المؤرخ في 2 جوان 1990 المتعلق بكفاءات ممارسة الحق النقابي الصادر في العدد 23 - السنة 27 للجزيرة الرسمية بتاريخ 6 جوان 1990، والذي نص صراحة على حرية ممارسة الحق النقابي مع تحديد كفاءاتها والذي يطبق على مجموع العمال الاجراء وعلى المستخدمين الذين لهم الحق في تكوين تنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية (المادتين الأولى والثانية من القانون). (لمزيد من التفصيل، انظر نصوص القوانين السابقة، وعبد المجيد أونيس (2011)، إدارة العلاقات الانسانية - مدخل سلوكي تنظيمي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص332-338).

² - لمزيد من التفصيل حول التدابير التي جاء بها المراسيم التشريعية ليوم 26 ماي 1994 والصادرة في العدد 34- السنة 31 للجزيرة الرسمية بتاريخ 1 جوان 1994، انظر: المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994 والمتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية.
- المرسوم التشريعي رقم 94-10 المؤرخ في 26 ماي 1994 الذي يحدد التقاعد المسبق.

- المرسوم التشريعي رقم 96-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 الذي يحدد التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية.

³ المرسوم التشريعي رقم 94-12 المؤرخ في 26 ماي 1994 الذي يحدد نسب الاشتراك في الضمان الاجتماعي.
: نور الدين حامد (2004)، مرجع سبق ذكره، ص8.

⁴ : BARIKI Slaheddine (1995), *Algérie:Chronique Intérieure*, Annuaire de l'Afrique du Nord, Tome XXXIV, CNRS Editions, Paris , p547.

⁵ : محمد راتول (2001)، تحولات الاقتصاد الجزائري - برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج، مجلة دراسات اقتصادية عربية، العدد 23- ربيع 2001، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة وبيروت، ص ص 48-49.

وبمقتضى اتفاق تسهيل الصندوق الموسع، وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض بقيمة 1169,28 مليون وحدة سحب خاصة (ما يعادل 1,8 مليار دولار أمريكي و127,8% من حصة الجزائر في الصندوق) لمدة استحقاقه 10 سنوات مع فترة اعفاء مقدرة بخمس سنوات موزع على خمس شرائح تسلم بحسب التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات التي تضمنها برنامج التعديل الهيكلي¹، حيث قامت الجزائر بحسب القسط الأول منه بمجرد دخول الاتفاق حيز التطبيق بقيمة 156,4 وحدة سحب خاصة وهو ما يعادل نحو 240 مليون دولار أمريكي² على أن يتم سحب القيمة المتبقية للقرض على الأقساط الباقية خلال فترة تطبيق الاتفاق (القسط الثاني في ديسمبر 1995، القسطين الثالث والرابع في شهري فيفري وماي 1996، والقسط الخامس والأخير نهاية ماي 1997).³ مع التنويه بأن الاتفاق المعني سمح للجزائر بتعبئة مزيج تمويلي لعملية التعديل الهيكلي ومحاولة تحطيم مرحلة التحول المدعومة بأقل الأضرار سواء من الموارد المالية المحصل عليها من مصادر إقراضية أخرى (البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي...) أو الاستفادة من مبالغ أقساط خدمة الدين الخارجي التي لم تدفع خلال فترة السماح المترتبة عن عمليات إعادة جدولة مديونيتها الخارجية التي رافقت تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (العملية الثانية لإعادة الجدولة مع نادي باريس في جويلية 1995 بقيمة مليار دولار، وإعادة جدولة الديون المعبئة من المصادر التجارية بالاتفاق مع نادي لندن بقيمة 3,23 مليار دولار أمريكي في جوان وجويلية سنة 1996) المشار إليها سابقا.

أما فيما يخص محتوى البرنامج، فلم يخرج بالنظر لخضوعه لمنطق القياس الواحد والنمطي المناسب للجميع الذي تتميز به برامج التثبيت والتعديل الهيكلي المفروضة من قبل هيئات بروتون وودز على الدول التي تتوخى مساعدتها بصرف النظر عن ظروفها وممات اقتصاداتها عن المحاور الرئيسية التي تتضمنها برنامج التعديل الهيكلي التي تذهب كما أشرنا سابقا إلى أبعد من ما تشتمله برامج التثبيت التي تداير حازمة للضغط على جانب الطلب عبر تقييد السياسات المالية والنقدية وخفض سعر صرف العملة (سياسات ظرفية *Politiques Conjoncturelles*) لتشمل التدابير الإصلاحية ذات الطابع الجزئي والقطاعي بالتركيز على سياسات جانب العرض التي تستهدف وضع الاقتصاد المعني بتنفيذ البرنامج على مسار النمو المستدام (السياسات الهيكلية) من خلال توفير الظروف المناسبة لذلك برفع أداء مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد فيه عبر توفير شروط العمل وفق آليات اقتصاد السوق بتحرير انتقال عوامل الإنتاج والتبادل التجاري وتوسيع نطاق الملكية الفردية وإعادة توجيه تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي بتقليصه إلى حدوده الدنيا وتعديل التركيبة المؤسسية والتشريعية للاقتصاد للتوافق مع متطلبات عمل آليات السوق وهو ما بادرت إليه الجزائر في حقيقة الأمر قبل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بسنوات عديدة من خلال حزمة التدابير العديدة وسبل النصوص التشريعية والتنظيمية المتتالية التي أصدرتها منذ أواخر عقد الثمانينيات. هذا ما يمكن تلمسه بجملاء من خلال تفحص الأهداف المسطرة له، والمتمثلة في:

- تحقيق نمو اقتصادي يصل إلى 5% سنويا خارج المحروقات بما يسمح باستيعاب الزيادة في القوة العاملة المقدرة بـ4% وخفض البطالة تدريجيا.
- تحقيق الاستقرار على المستوى الكلي من خلال استعادة التوازنات الداخلية والخارجية على غرار استعادة التوازن الميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي وتخفيض العجز في الميزان التجاري من 6,9% سنة 1994-1995 إلى 2,2% سنة 1997-1998. (النسب بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي).
- تقليص الضغوط التضخمية والإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.
- خفض التكاليف الانتقالية للتعديل الهيكلي لفئات المجتمع الأكثر تضررا، ناهيك عن مواصلة وتعميق الإصلاحات الهيكلية لمؤسسات الاقتصادية العمومية الصناعية والبدء بخوصصة جزء منها ومواصلة التحرر الاقتصادي وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفسح المجال أكثر أمام القطاع الخاص.
- طعنا، كان لابد من وضع تدابير إصلاحية متناسقة في شقيها الاقتصادي الكلي والهيكلية تسمح بتحقيق أهداف البرنامج، مما جعل هذه التدابير تتوزع بين: الإجراءات الظرفية قصيرة الأجل ذات الطابع التثبيتي، والإجراءات ذات الطابع الهيكلي التي استهدفت كامل المنظومة الاقتصادية لجعلها تتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق. والتي سوف نتعرض لها في الفقرات الموالية.

3-2-1- الإجراءات الإصلاحية الظرفية ذات الطابع التثبيتي المنفذة في سياق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي

تهدف الإجراءات الظرفية قصيرة الأجل ذات الطابع التثبيتي كما أوردنا آنفا بالضغط على الطلب المحلي بغية إرساء الاستقرار واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية منها والخارجية واحتواء التضخم، والموجهة نحو إنشاء الشروط اللازمة لتحقيق النمو والحفاظة على زخم التكيف الهيكلي من خلال دعم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لاسيما على المستوى الجزئي وتعزيز دور قوى السوق والعوامل المرتبطة بها.⁵ ويمكن استعراض هذه التدابير المنفذة خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) على النحو الموالي:

- مواصلة تشديد السياسات المالية والنقدية بالاعتماد على نفس التدابير الصارمة المستخدمة أثناء تطبيق اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث التي أوردناها آنفا بهدف تحسين أوضاع المالية العامة من خلال العمل على جبهتي تحسين المدخيل وتوزيع مصادرها

¹ : KASMI -BELKACEM Djamilia (2011), *Diagnostique économique et financier des programmes de stabilisation et l'ajustement structurel de l'économie algérienne*, Thèse de doctorat en sciences économiques, UFR Sciences économiques et de gestion - Equipe de recherche Triangle- , Université Lumière Lyon 2, p 141.

² : BARIKI Slaheddine (1995), *Op.Cit* , p548.

³ : KASMI BELKACEM Djamilia (2008), *Op.Cit*, p142.

⁴ : أنظر في هذا الصدد :

- سعدون بوكبوس (2013)، مرجع سبق ذكره، ص ص 234-235.

- BENBITOUR Ahmed (1998), *l'Algérie au Troisième Millénaire : Défis et Potentialités*, Editions Marinoor, Alger, p115-116.

⁵ : شكري بن زعرور (2016)، مسار برامج التصحيح الهيكلي وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاد قياسي-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 91.

وتقليص الانفاق العام بكبح مركبتي الاستثمارات الحكومية وكتلة الاجور مع مراجعة لأوليياته لاسيما منها ما تعلق بالتحويلات الاجتماعية والدعم وكذا تحقيق استقرار معدل التضخم عند مستويات مقبولة مما يؤدي إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية وتجنب التمويل التضخمي وضبط السيولة المحلية مع ضمان القدر الكافي من الائتمان المقدم للاقتصاد وتعزيز الادخار المحلي.

- متابعة تحرير سعر صرف العملة الوطنية بتعزيز نظام التعويم المدار بإقامة سوق الصرف ما بين البنوك كبديل لجلسات التثبيت بموجب كل من النظام رقم 95-08 المتعلق بسوق الصرف والتعليم رقم 95-79 المتضمنة لتنظيم وعمل سوق الصرف بين البنوك الصادرتين عن بنك الجزائر نهاية 1995، والذي يمكن للمتدخلين فيه تحت اشراف بنك الجزائر من بنوك تجارية ومؤسسات مالية إجراء عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية بشكل حر والذي ينقسم إلى سوق آجلة *spot* وأخرى عاجلة *forward*، أين انطلق نشاطه رسميا في 02 جانفي 1996، وباتت يتحدد سعر الصرف فيه وفق ميكانيزمات السوق بعد التخلي عن تحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير أو التثبيت مع إجبارية تدخل بنك الجزائر قصد حماية العملة الوطنية من التدهور، ومن ثم أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية القيام ب: بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل، وبيع العملات القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المدعوة في حساب الدينارات المحولة وكذا بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل أخرى قابلة للتحويل وبيع وشراء للعملات الأجنبية القابلة للتحويل بين المتدخلين في سوق الصرف بحرية مقابل العملة الوطنية.

كما أقدمت السلطات على اتخاذ خطوات أخرى لاصلاح نظام الصرف من خلال بعض التدابير التي استهدفت على وجه الخصوص تدعيم قابلية تحويل العملة الوطنية وتسهيل وصول الجمهور إلى النقد الأجنبي، وهي إجراءات لم يجد بعضها طريقه للتنفيذ الفعلي لغاية اليوم ومنها إنشاء مكاتب الصرف بموجب تعليمات بنك الجزائر رقم 96-08 لسنة 1996 المحددة لشروط إنشاء ومنح الاعتماد لمكاتب الصرف² التي بقيت أحكامها مجرد حبر على ورق، بينما بقيت التدابير الأخرى المتعلقة بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات العلاج (التعليم رقم 95-47³) والدراسة (التعليم رقم 95-46⁴) وغير ذلك من النفقات في الخارج منذ منتصف سنة 1995 دون مستوى تطلعات الجمهور بالنظر إلى محدودية المبالغ من العملة المحلية القابلة للتحويل للعملات الأجنبية والتي لا تتجاوز 100000 دج سنويا لكل مواطن جزائري مقيم لغرض العلاج بالخارج شريطة عدم الحصول على أية تغطية من الضمان الاجتماعي و5000 دج شهريا لكل مواطن لتغطية تكاليف الدراسة بالخارج خلال فترة زمنية أقصاها 10 أشهر ممتدة من سبتمبر إلى جوان حسب المادتين الثالثة والثانية من التعليمتين رقم 95-46 و 95-47 على التوالي⁵، ونفس القول ينطبق أيضا بالنسبة للمدفوعات الموجهة لأغراض السياحة (المنحة السياحية) التي ألغيت القروض المفروضة عليها منذ نهاية أوت 1997 بموجب التعليم رقم 97-08 لبنك الجزائر وذلك عند حدود 15000 دج سنويا⁶، وهي القيمة التي لا يزال العمل بها ساري المفعول رغم التخفيضات الكبيرة التي لحقت بسعر صرف الدينار مما وسع من حجم سوق الصرف الموازية التي باتت الملجأ الوحيد لحصول المواطنين على العملات الأجنبية لتسوية مدفوعاتهم الخارجية.

3-2-2- التدابير الإصلاحية ذات الطابع الهيكلي المنفذة في سياق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي

استهدفت الإجراءات ذات الطابع الهيكلي كامل المنظومة الاقتصادية لجعلها تتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق من ناحية ووضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو المستدام والمتناسك مع توفير الشروط اللازمة لذلك من ناحية ثانية، لكن مع إيلاء عناية خاصة في هذا البرنامج باصلاح القطاع العام الذي كانت المؤسسة العمومية محور الاهتمام الرئيسي. ففي هذا في الصدد بادرت السلطات إلى اتخاذ العدد من الإجراءات الإصلاحية التي يمكن استعراض أبرزها على النحو الآتي:

- مواصلة مسار تحرير كل من التجارة الخارجية ومنظومة الأسعار الداخلية.

- تفعيل النصوص التشريعية أو بعض أحكامها التي تم إصدارها منذ مطلع التسعينيات في سياق إرساء دعائم اقتصاد السوق والمتعلقة على وجه الخصوص ب: استكمال الأطر التنظيمية والمؤسسية لبورصة القيام المنقولة لغرض إدخالها مرحلة النشاط الفعلي، وكذا استكمال استكمال وضع الأطر القانونية والتنظيمية للتدابير التحفيزية للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار⁷، وهو القانون الذي جاء في سياق ظرف

¹ : انظر في هذا الصدد :

- المواد من 1 إلى 3، 6 و7 و9 من النظام رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 المتعلق بسوق الصرف، الصادر في العدد 5- السنة 33 للجريدة الرسمية بتاريخ 21 جانفي، 1995.

- Articles du 2 à 9 du Instruction N° 79/95 du 27 Décembre 1995 Portant organisation et fonctionnement du marché interbancaire des changes . les Instructions année 1995 : (<http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist11.htm>)

- محمد أمين بربري (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² : Instruction N° 96-08 du 18 Décembre 1996 fixant les conditions de creation et d'agrement des bureaux de change : les

Instructions année 1996 (<http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist11.htm>)

³ : Instruction N°47-95 du 14 juin 1995 instituant un droit de change au profit des nationaux residents poursuivant une scolarite a l'etranger. les Instructions année 1995 : (<http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist11.htm>)

⁴ : Instruction N° 46-95 du 14 juin 1995 instituant un droit de change au profit des nationaux residents poursuivant une scolarité à l'etranger . les Instructions année 1995 : (<http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist11.htm>)

⁵ : تم رفع المبالغ المحولة إلى العملة الأجنبية لغرض العلاج إلى 120000 دج سنويا ولغرض الدراسة إلى 7500 دج شهريا لمدة عشرة أشهر (من سبتمبر إلى جوان) بموجب المادتين الثالثة والثانية من التعليمتين رقم 96-10 و 96-09 الصادرتين من بنك الجزائر بتاريخ 19 ديسمبر سنة 1996.

⁶ : Article 2 de l'Instruction Instruction N° 08-97 du 28 aout 1997 relative au droit de change pour voyage a l'etranger. les Instructions année 1997 : (<http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist13.htm>)

⁷ : خضع قانون الاستثمار لسنة 1993 لاحقا للعديد من التعديلات، بداية بالأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ثم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ثم بموجب أحكام المواد من 57 إلى 62 من الامر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 والمتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي كرس قاعدة 49- 51 بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم التعديل الأخير الذي مسه بموجب القانون رقم 16- 09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار.

اقتصادي صعب بعد مرحلة من التردد والتوقف عن مواصلة مسار الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق، حيث اعتبر بمثابة إشارة للعودة من جديد لمسار الإصلاحات الليبرالية المنتهجة منذ نهاية الثمانينيات والتي من محاورها الرئيسية تشجيع ممارسة أعمال القطاع الخاص وتوفير البيئة المناسبة لذلك، ناهيك عن فتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي في القطاع المالي والمصرفي.

- إخضاع المؤسسات العمومية لإصلاحات جذرية بداية من مواصلة سياسة تطهير أوضاعها المالية وإعادة هيكلة المؤسسات الانتاجية وإدخال تعديلات على الإطار المنظم للقطاع العام، مروراً بتبني سياسة حل وتصفية المؤسسات العمومية الغير قادرة على الاستمرارية لاسيما منها المؤسسات الاقتصادية المحلية ووصولاً إلى تبني خيار خصوصية المؤسسات العمومية.

أولاً- مواصلة مسار تحرير كل من التجارة الخارجية ومنظومة الأسعار الداخلية.

فبالنسبة للتجارة الخارجية التي شرعت في تحريرها منذ تطبيق برنامج التثبيت الثالث (1994-1995) من خلال إزالة جميع القيود المفروضة خلال فترة التراجع عن الإصلاحات المدعومة، فقد واصلت السلطات اتباع المسار ذاته عبر مراجعة هيكل التعريفات الجمركية خلال الفترة 1996-1997 بتقليص عدد معدلاتها من 7 إلى 5 وتخفيض نسبها العليا من 60% المعمول بها منذ 1992 إلى 50% سنة 1996 ثم 45% سنة 1997 كما سنرى ذلك لاحقاً. كما سعت إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات بإقامة هيئات ووكالات مخصصة لهذا الغرض سنة 1996¹ مع تقديم العديد من الامتيازات للمؤسسات المصدرة لاسيما منها الجبائية التي حملتها قوانين المالية على مدار سنوات تطبيق البرنامج وبعده. ناهيك عن التوجه نحو تبني خيار الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال فتح أبواب التفاوض من أجل الانخراط في العديد من المسارات التكاملية الإقليمية على غرار فتح مفاوضات عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997 كما سنرى ذلك بأكثر تفصيل في المبحث الثالث لهذا الفصل، أو المتعددة الأطراف مثلما يعبر عن ذلك طلب العودة إلى التفاوض الذي وجهته الجزائر لمنظمة التجارة العالمية سنة 1998 بغية الانضمام إليها مع الإشارة إلى أن مفاوضات الانضمام لا تزال متواصلة لغاية اليوم.

أما فيما يتعلق بمنظومة الأسعار الداخلية، فقد استكمل تفكيك كافة أشكال الرقابة المفروضة على جميع السلع والخدمات التي تم تحريرها بالكامل خصوصاً بعد إزالة الدعم المقدم لها وهوامش الربح المفقونة المتعلقة بها باستثناء عدد محدود من السلع الغذائية الأساسية والطاقوية بحلول سنة 1996 بشهادة البنك الدولي². مع العلم أن إعانات الدعم الضئيلة المتبقية على هذا العدد المحدود من السلع (الدقيق، الحليب وحليب الاطفال، الكهربياء والغاز...) سرعان ما بدأت تتلاشى مثلما كان مقرراً لها خلال الفترة الممتدة من منتصف 1995 لغاية 1997 بشكل يسمح باقتصاد موارد للخزينة قدرها نحو 1% من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 1996³ لكن مقابل ارتفاع حاد في اسعارها قدر بين سنتي 1994 و1996 بما يقرب 200% في المتوسط لتتماشى مع الأسعار العالمية، الأمر الذي له انعكاس بالغ الأثر على الشرائح الاجتماعية المختلفة⁴.

ثانياً- التوجه نحو إدخال بورصة القيم المنقولة مرحلة النشاط الفعل. باستكمال بناء الأطر التنظيمية والمؤسسية لها.

ينبغي أن نشير إلى أن بورصة القيم المنقولة التي ستأخذ اسم بورصة الجزائر فيما بعد، قد مرت بالعديد من المراحل قبل دخولها مرحلة النشاط الفعلي عقب إنهاء تطبيق برنامج التعديلات الهيكلية، والتي تعد فترة تطبيقه بمثابة مرحلة استكمال وضع الأطر المؤسسية والتنظيمية لها وتوفير البيئة الملائمة التي تسمح بدخولها مرحلة النشاط الفعلي وإن كان هذا الأخير بشكل محتشم وهو وضع يميز نشاط هذه السوق التي لم تتمكن من فرض التمويل المباشر للاقتصاد باعتباره بديلاً للتمويل بالاستدانة⁵ من منطلق أنها لم تصال بعد لتأدية دورها الرئيسي المزدوج المتمثل في حشد وتعبئة المدخرات وتوجيهها في قنوات استثمارية تعمل على تنشيط مختلف مجالات النشاط الاقتصادي⁶، بالنظر لكونها حلقة هامة من حلقات نماء القطاع المالي ووسيطاً رئيسياً بين أطراف الادخار من أفراد ومؤسسات

¹ شهدت سنة 1996 إنشاء العديد من الهيئات العمومية المكلفة بترقية التصدير خارج المحروقات، والمتمثلة في: الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-327 المؤرخ في 1 أكتوبر 1996، والتي استبدلت بالوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 والتي من مهامها: تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية لاسيما ترقية الصادرات خارج المحروقات وإجراء الدراسات على الأسواق الخارجية وتقييم سياسات التصدير وبرامجها وتأطير ومتابعة مشاركة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض المنظمة بالخارج.

- إنشاء غرف التجارة والصناعة على المستوى المحلي والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI بموجب المرسومين التنفيذيين رقم 96-93 و 96-94 المؤرخين في 3 مارس 1996 والتي تكونت تحت وصاية وزارة التجارة والتي من مهامها القيام بالنشاطات التي من شأنها ترقية مختلف الأنشطة الاقتصادية (التجارة، الخدمات، الصناعة) وتقديم التوصيات والاقتراحات للسلطات المعنية فيما يخص جميع المسائل المقترنة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الأنشطة لغرض دعمها بالشكل الذي يسمح بتطوير قدراتها التصديرية إلى الأسواق الخارجية.

- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX التي تأسست بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-235 تطبيقاً للمادة 4 من الأمر رقم 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 والمتعلق بتأمين القرض عند التصدير، وكذا الصندوق الخاص بترقية الصادرات FSPE بموجب المادة 195 من الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1995 والمتضمن لقانون المالية لسنة 1996، الصادر في العدد 82- السنة 32 للجريدة الرسمية بتاريخ 31 ديسمبر 1995 الذي من وظائفه منح الدعم تحت العناوين التالية: المشاركة في المعارض والأسواق التجارية الخارجية، تحمل جزء من تكاليف العبور والنقل ومناولة البضائع الموجهة للتصدير، تحمل جزء من تكاليف دراسات الأسواق الخارجية من أجل توفير المعلومات للمصدرين وتحسين جودة المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير....

²: BENISSAD Hocine (2004), *Op.Cit.*, p190.

³ شكري بن زعرور (2015)، مصدر سبق ذكره، ص 94.

⁴ محمد راتول (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 56.

⁵ الشريف ربحان والطاوس حدادي (2013)، بورصة الجزائر - رهانات وتحديات التنمية الاقتصادية -، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34- جوان -، جامعة باجي مختار -عنايه-، ص 41.

⁶ محمد بن علي العقلا (2007)، الوظائف الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر: أسواق الأوراق المالية والبورصات -أفاق وتحديات-، المنظم من قبل كلية الشريعة والقانون- جامعة الإمارات العربية المتحدة- وغرفة تجارة وصناعة دبي، أيام 6، 7، 8 مارس، دبي، ص 1.

وبين مختلف المشاريع والمؤسسات الاقتصادية التي تحتاج لرؤوس الأموال لتمويلها. أنشطتها¹ وهذا بعد مرور نحو ربع قرن على التأسيس الرسمي لها بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-10 المتعلق ببورصة القيم المنقولة التي وضع أطرها المؤسساتية ووظائفها² بعدما سبق وأن حدد المرسوم التشريعي رقم 93-08 لمختلف أنواع القيم المنقولة التي يمكن طرحها للاكتتاب وإعطائه إمكانية طلب الادخار لدى الجمهور³. مع العلم أن الخطوات الأولى المتخذة في سبيل تحضير وهيئة الأراضية المناسبة لتأسيسها وإخراجها إلى حيز الوجود الفعلي، جاءت ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطات في أعقاب الصدمة النفطية المعاكسة وبدء توجهها نحو تبني خيار اقتصاد السوق، وبالمختص تلك حملتها قوانين جانفم 1988 التي كرست استقلالية المؤسسات العمومية ونقصد بالتحديد قانوني 88-01 و 88-03 المتعلقين علم الترتيب بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وبصناديق المساهمة، حيث أعطى القانون الأول الشكل القانوني الذي تأخذه المؤسسات العمومية ومنه شكلا شركة مساهمة ذات حصص، واسهم ترجع ملكيتها للدولة أو الجماعات المحلية التي تمارس حقها في الملكية نيابة عنها صناديق المساهمة الثمانية التي يسند إليها بموجب القانون الثاني تسييرحافظة الأسهم الحصصية التي تصدرها المؤسسات العمومية الاقتصادية مقابلا دفع الرأسمال. أين بادرت السلطات بعدما منحت إمكانية مفاوضة قيم الخزينة العمومية المتشكلة من تحويل الديون الخزينة المرتبة علم المؤسسات العمومية مع حصرها بين هذه المؤسسات دون غيرها⁴ وتحديد أنواع شهادات الأسهم التي تقوم بإصدارها المؤسسات الاقتصادية العمومية والتي تعد قيما منقولة قابلة للتحويل أو التداول بحرية بين المؤسسات العمومية فقط في السوق المالية⁵، إلى إنشاء شركة القيم المنقولة خلال الثلاثم الأخير لسنة 1990 في شكل شركة مساهمة بين صناديق المساهمة الثمانية برأسمال قدره 320000 دج بغية تنظيم تداول القيم المنقولة بين هذه الصناديق في أفضل الشروط⁶، والتي تدعمت في مرحلة أولى (ماي 1991) بمجموعة من المراسيم التنفيذية⁷ المتعلقة بتنظيم تداول الأوراق المالية (المرسوم التنفيذي رقم 91-169) وتحديد تشكيلة وصيغ الأوراق المالية المتداولة (حدد عشر أنواع من القيم المنقولة)، وشروط إصدارها من قبل شركات المساهمة، وكذا طرق إصدارها وتداولها وكيفية تحويلها وغيرها من الأمور التفصيلية. وكذا طرق إصدارها وتداولها وكيفية تحويلها وغيرها من الأمور التفصيلية (المرسوم التنفيذي رقم 91-170) وتأسيس السلطة التي تتولى تنظيم سوق القيم المنقولة ممثلة في لجنة البورصة مع تحديد مهامها وكيفية تكوينها وعقد اجتماعاتها واتخاذ القرار فيها وكذا الصلاحيات الواسعة التي أعطيت لها لحماية مختلف المتعاملين لاسيما المستثمرين من الغش والتلاعب (المرسوم التنفيذي رقم 91-171)⁸، ثم برفع رأس مالها في مرحلة ثانية (فيفري 1992) إلى 9,32 مليون دج وتعديل قوانينها الأساسية وعلى الخصوص البنود المتعلقة بتسميتها وموضوعها من أجل التحديد الدقيق والواضح بصفته بورصة القيم وكنتيحة لذلك أخذت هذه الشركة رسميا تسمية بورصة القيم المنقولة التي كان من المفروض أن تكون جاهزة للتشغيل نهاية سنة 1992 دون أن يتحقق ذلك بفعل العراقيل التي اعترضت انطلاقها بعضها متعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي العام المتدهور الذي مرت به البلاد وقتئذ في حين تعلق البعض الآخر بعوامل أخرى ذات صلة بضعف الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية التي تسمح بتنشيط السوق المالية وحصر التداول في الأوراق المالية الصادرة عن القطاع العام وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية وكذا ضعف هذه الأخيرة وتدهور أوضاعها المالية بشكل يعيق دخولها إلى البورصة ناهيك عن عوامل أخرى على غرار ضعف ثقافة الاستثمار المالي⁹.

وكما أسلفنا الذكر، تم تكريس انطلاقة عملية تأسيس بورصة الجزائر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93-10 المتعلق ببورصة القيم المنقولة الذي وضع إطارها المؤسساتية وحدد وظائفها بعدما سبق، وأن حدد المرسوم التشريعي رقم 93-08 لمختلف أنواع القيم المنقولة التي يمكن طرحها للاكتتاب وإعطائه إمكانية طلب الادخار لدى الجمهور¹⁰. وقد تم توكيلا مهمة تسيير وتنظيم نشاط بورصة الجزائر بموجب المرسوم رقم 93-10 إلى كإ من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB وشركة إدارة بورصة القيم المنقولة قبل أن يضيف المرسوم رقم 03-04 الصادر في فيفري 2003 المعدل للمرسوم التشريعي رقم 93-08 هيئة تنظيمية جديدة

1 : نادية محمد علي (2007)، تحليل أسواق الأوراق المالية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر: أسواق الأوراق المالية والبورصات -أفاق وتحديات-، المنظم من قبل كلية الشريعة والقانون- جامعة الإمارات العربية المتحدة- وغرفة تجارة وصناعة دبي، أيام 6،7 و8 مارس، دبي، ص 1.

2 : المرسوم التنفيذي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الصادر في العدد 34 السنة 30 للجريدة الرسمية بتاريخ 23 ماي 1993 .

3 : لمزيد من التفصيل، انظر الفصل الثالث - القسم الثاني : تأسيس شركات المساهمة (الفقرة الأولى - المواد من 595 إلى 604 المتعلقة بالتأسيس باللجوء العلني، للادخار) والقسم الحادي عشر : القيم المنقولة المصدر من شركات المساهمة من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 يعدل ويتم الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري الصادر في العدد 27- السنة 30 للجريدة الرسمية بتاريخ 27 أفريل 1993.

4 : حسب المادتين 1 و7 من المرسوم التنفيذي رقم 90-101 المؤرخ في 27 مارس 1990 المتعلق بتحويل ديون الخزينة العمومية المرتبة على المؤسسات العمومية إلى قيم منقولة وتجميدها وبيئ شروط إصدارها، الصادر في العدد 14- السنة 27 للجريدة الرسمية بتاريخ 4 أفريل 1990.

5 : حسب المادتين 1 و2 من المرسوم التنفيذي رقم 90-102 المؤرخ في 27 مارس 1990 المحدد لأشكال شهادات الأسهم الممكن إصدارها من المؤسسات الاقتصادية العمومية لفائدة مؤسسات عمومية اقتصادية أخرى وشروط إبرام الصفقات، الصادر في العدد 14- السنة 27 للجريدة الرسمية بتاريخ 4 أفريل 1990.

6 : محمد براق (1999)، بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية مع دراسة حالة الجزائر : الجزء الثاني " واقع التنمية وبورصات القيم في العالم مع دراسة حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - فرع : نقود ومالية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 370.

7 : تتمثل المراسيم التنفيذية الصادرة بتاريخ 28 ماي 1991 في العدد 26- السنة 28 للجريدة الرسمية بتاريخ 1 جوان 1991 والمتمثلة في :
- المرسوم التنفيذي رقم 91-169 المتضمن تنظيم المعاملات الخاصة بالقيم المنقولة.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-170 المحدد لأنواع القيم المنقولة وأشكالها وشروط إصدار شركات رؤوس الأموال لها.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-171 المتعلق بلجنة البورصة.

8 : جبار محفوظ (2001)، فرص الاستثمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس -، ص 109.

9 : محمد براق (1999)، مرجع سبق ذكره، ص 370-371.

10 : لمزيد من التفصيل، انظر الفصل الثالث - القسم الثاني : تأسيس شركات المساهمة (القرة الأولى - المواد من 595 إلى 604 المتعلقة بالتأسيس باللجوء العلني، للادخار) والقسم الحادي عشر : القيم المنقولة المصدر من شركات المساهمة من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 يعدل ويتم الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري الصادر في العدد 27- السنة 30 للجريدة الرسمية بتاريخ 27 أفريل 1993.

متمثلة في المؤمن المركزي على السندات (الشركة الجزائرية للحفظ المركزي للأوراق المالية وتحمل اسم الجزائر كليرينغ أو المقاصة *Algerie clearing*)¹ وهي عبارة عن شركة ذات أسهم تتمثل مهمتها في مسك الحسابات وحفظ السندات المتداولة في البورصة وأنجاز معاملات على السندات لفائدة الشركات المصدرة ونزع الصفة المادية عن السندات وترميزها وفقا للمعايير الدولية (ISIN : الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية)، بينما تتمثل وظيفة لجنة COSOB التي تمثل سلطة السوق المالي في سهر على ضمان احترام أنظمة البورصة السارية المفعول وحماية المدخرين، في الوقت الذي تتمثل فيه المهام الرئيسية لشركة تسيير بورصة القيم (SGBV (المعروفة ببورصة الجزائر) وهي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 475,2 مليون دج مملوكة للوسطاء في عمليات البورصة في التنظيم العملي لعمليات إدخال الشركات إلى البورصة، وتنظيم جلسات التداول، وتسيير نظام التسعيرة ونشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالبورصة وهي المهام التي يتم تنفيذها تحت إشراف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB.²

وتعد فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لاسيما سنتي 1996 و1997، بمثابة مرحلة استكمال بناء بورصة الجزائر من حيث التنظيم والتسيير من خلال مواصلة وضع الأطر التشريعية المنظمة للمعاملات على القيم المنقولة المقبولة للتداول فيها مع توفير الوسائل التقنية وتنصيب الهيئات المنظمة و المشرفة على إدارتها في سبيل تهيئة الظروف الملائمة لإدخالها مرحلة النشاط الفعلي بهدف إعطاء دفعة لمسار الإصلاحات الاقتصادية التي كانت بصدد تنفيذها لاسيما مسار الخوصصة الذي كانت بصدد وضع أطرها التشريعية منذ 1995 كما سنرى ذلك لاحقا على اعتبار أن البورصة هي من الأدوات الهامة المساعدة على نقل ملكية المؤسسات العمومية للقطاع الخاص عن طريق فتح رأسمالها بشكل كلي أو جزئي بطرح أسهمها للاكتتاب في البورصة تبعا للصيغة التي تراها مناسبة.³ وعليه فقد تم التنصيب الرسمي للجنة تنظيم ومراقبة البورصة في فيفري 1996 والظهور الفعلي لشركة إدارة بورصة القيم بعد عقد جمعيتها التأسيسية بتاريخ 21 ماي 1997، وقد صاحب عملية تنصيب الهياكل المؤسساتية للبورصة إتمام إعداد النصوص التنظيمية اللازمة لانطلاق نشاطها وتنظيم عملياتها⁴ و منح الاعتماد للوسطاء في عمليات البورصة.⁵

وقد كانت موافقة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها على طرح أول القيم المنقولة للاكتتاب أمام الجمهور ممثلة في القرض السندي لشركة سوناطراك (ثلاث فئات من السندات بقيمة 10000، 50000، و100000 دج) بقيمة 5 ملايين دج قبل أن يرتفع إلى 12 مليار دج لاحقا بسعر فائدة اسمي قدره 13% لمدة خمس سنوات عبر تأشيراتها الأولى الصادرة في 18 نوفمبر 1997، بمثابة إعطاء إشارة انطلاق نشاط بورصة الجزائر بشكل فعلي من خلال البدء في قبول إدراج القيم المنقولة للمؤسسات الاقتصادية المستوفية لشروط إدراج وتداول أوراقها المالية سواء تلك المتعلقة بالدين أو الملكية على مستوى البورصة، حيث تمت عملية الاكتتاب مطلع جانفي سنة 1998 وهي السنة التي شهد نصفها الثاني دخول شركة رياض سطييف (الصناعات الغذائية) إلى البورصة في سياق تنفيذ برنامج الخوصصة برفع رأسمالها الاجتماعي وفتح 20% منه من خلال طرح مليون سهم بعرض عمومي للبيع بسعر ثابت ومحدد مسبقا بقيمة

¹ : حسب المواد، 2، 8، 10 و 11 من القانون رقم 04-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المعدل للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمتعلق بورصة القيم المنقولة المعدل والمتمم الصادر في العدد 11 -السنة 40 للجريدة الرسمية بتاريخ 19 فيفري 2003.

² بالإضافة إلى الهيئات المنظمة للبورصة المشار إليها، هناك كذلك الأطراف المتدخلة في نشاط البورصة والمتمثلة في :
- الوسطاء في عمليات البورصة IOB : وهم البنوك والمؤسسات المالية والشركات التجارية التي تتمحور نشاطاتها أساسا حول القيم المنقولة. ويتم اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. وهم الذين لهم حصرا حق التفاوض في القيم المنقولة مع عدم جواز إجراء أية مفاوضة تتناول فيها قيم منقولة مقبولة في البورصة إلا داخل البورصة ذاتها (المادة 5 من المرسوم التشريعي رقم 93-10) مما يعني أن المشتريات و المبيعات للقيم المنقولة المسعرة تتم بالحضور الإجمالي لهؤلاء الوسطاء في عمليات البورصة حسب الشروط التي تحددها اللجنة.
- ماسكو الحسابات حافظو السندات TCC : وهم البنوك والمؤسسات المالية وبقية الشركات التي تمتلك صفة الوسطاء في عمليات البورصة. ويوفر ماسكو الحسابات حافظو السندات للمستثمرين خدمات فتح وتسيير الحسابات الجارية المخصصة للقيم المنقولة المكتتب عليها في السوق الأولية أو المكتسبة في السوق الثانوية.
- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة OPCVM وتتألف من شركات الاستثمار ذات رأسمال المتغير SICAV والصناديق المشتركة للتوظيف FCP. وتعتبر هذه الهيئات بمثابة محفزات حقيقية لضمان السيولة على مستوى سوق البورصة ولهم دور جوهري في نشر القيم المنقولة في أوساط فئات واسعة من جمهور المستثمرين. وتوجد في بورصة الجزائر حاليا شركة استثمار ذات رأسمال متغير واحدة هي شركة الاستثمار المالي SICAV CELM (نقلا عن الموقع الإلكتروني لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة - بورصة الجزائر- وهو : <http://www.sgbv.dz> - تاريخ الاطلاع على الموقع 12 أبريل 2016).

³ كما هو معلوم تجمع الخوصصة وأسواق الأوراق المالية علاقة مزدوجة، فوجد سوق متطورة للأوراق المالية يكون دافعا فعلا لبرنامج الخوصصة، وفي المقابل يتيح هذا البرنامج أمام سوق الأوراق المالية فرصة هامة للنمو والتوسع، حيث تؤدي سوق الأوراق المالية دورا هاما في نقل ملكية مؤسسات القطاع الخاص من خلال انتقال الأموال النقدية من المدخرين إلى الدولة البائعة، ويتم عملية التحول هذه عن طريق شراء المدخرين شراء مباشرا (بالف سهم) أو غير مباشر (بالوسطاء) الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية محل الخوصصة، وبذلك يتحول الادخار النقدي إلى ادخار مالي يزيد مستوى السيولة في السوق المالية، مما يتيح للمؤسسات دعوما الحصول بسهولة كبيرة على التمويل المباشر من سوق الأوراق المالية مما يقلل من اعتمادها على القروض البنكية.
فعملية الدخول إلى البورصة تتضمن عددا من الصيغ الإلزامية التي يتعين على المؤسسة التي تريد فتح رأسمالها أمام الجمهور عن طريق البورصة اختيار الصيغة التي تراها مناسبة لها وفقا للكيفية التي تريد من خلالها نشر أو توزيع رأس مالها بين الجمهور، والتي غالبا ما تكون :

- التسجيل في الشفرة *inscription à la carte* وتقتصر هذه الطريقة على السماح بتنازل حر لأسهم المؤسسة وذلك بالمشاركة في رأسمال المؤسسة من خلال شراء أسهمها، فينتسب، للخو اص، المساهمين، بمتاعه وتول، مرقفة و ملكنة المؤسسة بدل الحكمة.
- العرض العمومي للبيع *offre publique de vente*، في هذه التقنية تختلف من حالة لأخرى ومن بلد لأخر، وتتم، الخاصة المشتركة متمثلة في أهمية الإشهار التي تتبعها في ظل الشفافية المعمول بها، وتقتصر على وضع كل أو جزء من الأسهم الخاصة بالحكومة في المؤسسة في متناول الجمهور وفق إحدى الصيغ التالية :
- أسلوب عرض البيع العمومي بسعر أدنى OPM .
- العرض العمومي بسعر مفتوح OPO .
- الإجراء العادي أو التسعيرة المباشرة .
- أسلوب العرض العمومي للبيع بسعر ثابت OPF : يعد هذا الإجراء حديث الاستعمال، وهي تقنية تستعمل كثيرا في الخوصصة، وهو يتمثل في وضع تحت التصرف كمية من الأوراق المالية، بسعر ثابت ومحدد مسبقا. وهو الأسلوب الذي تم من خلاله إدراج المؤسسات المعنية بالخوصصة في بورصة الجزائر

(لمزيد من التفاصيل أنظر : محمد زرقون(2013)، العرض العمومي في البورصة وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسات اقتصادية مدرجة في بورصة الجزائر-، مجلة الباحث، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، ص ص 106-107).

⁴ : قامت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بعد تنصيبها بإعداد حزمة من النصوص التنظيمية التي تختص بالبورصة خلال الفترة 1996-1997 متمثلة في 7 أنظمة وتعليمية واحدة هي : النظام رقم 96-02 المتعلق بالمعلومة التي ينبغي نشرها من قبل الشركات التي تقوم بالدعوة العمومية للادخار والنظام رقم 96-03 المتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة، الأنظمة رقم 97 - من 1 إلى 5 المتعلقة تقريبا بكل من : مساهمة الوسطاء في عمليات البورصة في رأس مال شركة إدارة بورصة القيم المتداولة، شروط تسجيل الأعيان المؤهلين لإجراء مفاوضات على القيم المتداولة، سير بورصة القيم المتداولة، هيئات التوظيف الجماعي في القيم المتداولة، واتفاقيات الحساب بين الوسطاء في عمليات البورصة وعملانهم، بالإضافة إلى التعليمية رقم 97-01 الصادرة في 30 نوفمبر 1997 المحددة لكيفيات اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة.

⁵ : محمد براق (1999)، مرجع سبق ذكره، ص ص 394-396.

2300 دج للسهم الواحد وبمبلغ إجمالي للعملية قدره 2,5 مليار دج، ثم دخول مجمع صيدال (الصناعة الصيدلانية) سنة 1999 من خلال فتح جزئي لرأسماله بنسبة 20% وبنفس الأسلوب المعتمد من قبل شركة الرياض سطيف بطرح في البداية لـ 2 مليون سهم قبل أن يرتفع إلى 2,8 مليون سهم بقيمة 800 دج للسهم الواحد نظرا للنجاح الذي لقيته عملية بيع الأسهم وبنسبة 143%، ثم تلته بعد ذلك مؤسسة تسيير فندق الأوراسي التي بادرت هي الأخرى إلى فتح رأسمالها في حدود 20% بما يعادل 1,5 مليار دج موزع على 1,2 مليون سهم بسعر 400 دج للسهم الواحد حيث لقيت هذه العملية إقبالا حيث كان الطلب على الأسهم يفوق الحصة المعروضة مما جعل مبيعاتها تقدر بنسبة 167% نظرا لاستفادتها من تجرّبي الرياض سطيف ومجمع صيدال¹.

والملاحظ أنه رغم الانطلاقة المقبولة لبورصة الجزائر لغاية نهاية سنة 2000، والتي بدت وأنها مشجعة خصوصا بعد توالي نجاح عمليات الإدراج للمؤسسات العمومية المذكورة آنفا، مع التنويه بأنها كانت مدعومة بعقود السيولة *Contrat de liquidité*² التي أبرمتها المؤسسات المقيدة لتفادي العراقيل التي قد تعيق عملية الإدراج بدعم أسعار أسهمها وتلافي اختيارها وضمان إتمام الصفقات المتعلقة بالعمليات في ظروف معقولة على غرار ما قامت به مؤسسة رياض سطيف على سبيل المثال التي أبرمت عقد سيولة في حدود حزمتين *2 Blocs* مكونتين من 1500 سهم لكل واحدة منها³. إلى أنها لم تؤدي إلى تطور نشاط السوق المالي في الجزائر على النحو الذي يسمح بتحقيقه لوظائفه في تعبئة الادخار وتوفير التمويل اللازم لمختلف الأنشطة الاقتصادية بما يسمح من التوسع بعيدا عن الضغوط والصعوبات المترتبة عن الاستدانة من البنوك من ناحية وتجنب أساليب التمويل التضخمية من ناحية ثانية، وكذا تسهيل عمليات خصوصية المؤسسات العمومية وغيرها من المهام المنوطة به. حيث لم تشهد أي تقدم منذ دخول انطلاقة نشاطها بل أكثر من ذلك فقد شهدت تدهورا حادا ومتواصلا منذ سنة 2001 خصوصا على مستوى السوق الرئيسي (الأسهم) سواء من حيث نشاطات الإصدار أو التداول لدرجة أنها بقيت مجرد هيكل دون أي حركة أو نشاط يذكر مما جعلها تحتلها ذيل الترتيب بين الأسواق المالية العربية بل أن أداءها كان ضعيفا ولا مجال لمقارنته حتى مع بورصات بعض الدول العربية التي عانت أو لا تزال تعاني من حروب أهلية منذ سنوات عديدة كسوريا (بورصة دمشق للأوراق المالية) والسودان (بورصة الخرطوم للأوراق المالية) بل حتى بالمقارنة مع فلسطين التي تزخر تحت الاحتلال الصهيوني (بورصة فلسطين للأوراق المالية)⁴. هذا ما يمكن تلمسه من خلال البيانات التي يوفرها الجدول الموالي التي يعكس لنا بجلاء حالة الجمود التي تتواجد عليها بورصة الجزائر التي مر على إنشائها زهاء ربع قرن وانطلاقتها منذ نحو عقدين من الزمن.

الجدول رقم 73: تطور أداء بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-2015 (مليار دج)

سوق سندات الدين**					سوق سندات الرأسمال - الأسهم - (السوق الرئيسية)*				
سوق كتل سندات الخزينة العمومية			سوق السندات		مؤشرات الحجم			مؤشرات التداول (السيولة)	
عدد السندات المتداولة	قيمة السندات المتداولة	عدد خطوط السندات المسجلة	حجم الاصدار	قيمة السندات	عدد الشركات المدرجة	عدد الأسهم المتداولة	قيمة الأسهم المتداولة	معدل الدوران (%)	رملة البورصة
--	--	--	--	0,06508	1	2	0,042999	0,224	19,175
--	--	--	--	0,36911	1	3	0,132853	0,618	21,495
--	--	--	--	0,28138	1	3	0,251838	1,711	14,720
--	--	--	--	0,07612	1	3	0,035936	0,327	10,990
--	--	--	--	0	0	3	0,017257	0,155	11,100
--	--	--	--	0	0	3	0,008430	0,083	10,100
--	--	--	--	0	0	3	0,004188	0,040	10,400
--	27,00	1	1	0,12563	2	2	0,023756	0,354	06,710
--	16,00	1	1	0,94592	3	2	0,014934	0,231	06,460
1,760	7,00	2	2	1,19709	4	2	0,021414	0,329	06,500
5,101	43,9	2	2	0,88276	5	2	0,013891	0,212	06,550
4,314	34,9	2	2	0,65808	5	2	0,011985	0,152	07,900
3,512	15,00	3	3	0,13610	4	3	0,185118	1,237	14,967
0,503	40,00	3	3	0,63715	2	3	0,036038	0,277	13,028
0,000	16,99	4	4	0,05191	2	3	0,049117	0,355	13,819
8,246	127,1	3	3	0,10753	2	4	0,041410	0,280	14,793
16,98	59,37	3	3	0,00758	1	4	1,2519568	8,114	15,429

* : ينقسم سوق الأسهم أو سندات الرأسمال في بورصة الجزائر منذ سنة 2012 إلى : السوق الرئيسية التي تضم شركات المساهمة ذات الرأسمال المدفوع الذي لا يقل عن 500 مليون دج (شركات كبرى)، وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشئت بمقتضى المادة 9 من نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 12-01 بتاريخ 12 جانفي 2012 المعدل والتمتع للنظام رقم 97-03 المؤرخ 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة (الصادر في العدد 41- السنة 49 للريدة الرسمية بتاريخ 15

¹ : محمد براق (2007)، واقع سوق الأوراق المالية بالجزائر وفاقها، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد4- 2007، كلية الحقوق والعلوم الإدارية - جامعة الجزائر -، ص ص 77-82.

² : بهدف تفادي انهيار أسعار الأوراق المالية حديثة الإدراج في البورصة، يقوم وسطاء البورصة بأداء دور مساعد لدعم الأسعار متمثل في إعادة شراء الأوراق المالية على مستوى السوق الثانوية. كذلك فإن المؤسسات المدرجة المقبولة أسهمها في جدول التسعيرة الرسمية للبورصة يمكنها شراء أسهمها الخاصة في إطار عقود السيولة بغية دعم السيولة وضبط أسعار هذه الأسهم خلال فترة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الإدراج. انظر في الصدد :

SGBV (2015), *Guide d'Introduction en Bourse*, Société de Gestion de la Bourse des Valeurs -SGVB- Alger. p21)

³ : جبار محفوظ (2001)، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-111.

⁴ : لمزيد من التفصيل حول موقع بورصة الجزائر ومقارنة أدائها قياسا ببقية الأسواق المالية العربية، أنظر على سبيل المثال إحصائيات الربع الأخير من سنة 2016 : صندوق النقد العربي (2016)، *النشرة الفصلية لأداء الأسواق المالية العربية - الربع الرابع لسنة 2016*، العدد 88، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص ص 69، 73، 77، 84، و ص ص 89-90.

جويلية 2012). الموجهة خصيصا للشركات التي لا تستوفي شروط الانضمام للسوق الرئيسية مع العلم بأنه لم يسجل أي إدراج في هذه السوق منذ تأسيسها ولغاية نهاية سنة 2016. **: تتكون من سوق لسندات الدين (القروض السندية) التي تصدرها الشركات ذات الأسهم العمومية أو الخاصة والهيئات الحكومية والدولة، وسوق كتل سندات الخزينة العمومية OAT الصادرة حصرا عن الخزينة العمومية. *** بقاء فقط شركتي صيدال) ومؤسسة تسيير الأوراسي بعد انسحاب شركة رياض سطيف في 4 أفريل 2006 م: البورصة التي كانت أولى الشركات التي أدرجت أسهمها في البورصة في 13 سبتمبر 1999. ****: دخول شركة التأمينات ALLIANCE Assurances بتاريخ 7 مارس 2011. *****: دخول شركة NCA ROUIBA في 3 جوان 2013.

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- بالنسبة لبيانات الخاصة برسملة البورصة :

- الشريف ربحان والطاوس حمداوي (2013)، مرجع سبق ذكره - ، الجدول رقم 4- ص 53. (من سنة 1999 لغاية 2006).

- التقارير السنوية : سنوات من 2007 لغاية 2015 للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB الواردة على موقعها الإلكتروني :

<http://www.cosob.org/rapports-annuels> (تاريخ الاطلاع الموقع يوم 12 أفريل 2016) (من سنة 2007 لغاية 2015) .

- أما بالنسبة لبقية البيانات : الاحصائيات الواردة على الموقع الإلكتروني لشركة تسيير بروصة القيم SGVB - بورصة الجزائر - :

<http://www.sgbv.dz> (تاريخ الاطلاع على الموقع 12 أفريل 2016) .

يسمح لنا تفحص بيانات الجدول السابق بالتعرف على حالة الضعف والجمود التي لازمت بورصة الجزائر على مدار سنوات نشاطها الفعلي الذي بدأ نهاية تسعينيات القرن الماضي، خصوصا على مستوى سوق الأسهم وهو ما يظهر في تراجع أداءها المسجل على مستوى المؤشرات المستخدمة في قياس حجمها أو ونشاط التداول فيها. أين نسجل انزلاقا حادا ومتواصلًا في قيمتها السوقية على مدار عشرية كاملة (2001-2010) بانتقالها من 21,495 مليار دج سنة 2000 إلى 6,46 مليار دج سنة 2007 و 6,55 مليار دج سنة 2008 ثم إلى 7,9 مليار دج سنة 2010 قبل أن تسجل ارتفاعا بداية من سنة 2011 لتصل إلى حدود ما تراوحت ما بين 13 و 15,43 مليار دج خلال الفترة 2011-2015 نتيجة ادراج أسهم كل من شركتي أليانس للتأمينات (مارس 2011) و NCA ROUIBA (جوان 2013) بعد فترة التوقف التي عرفتها عملية تقييد الشركات المساهمة في البورصة لعقد كامل من الزمن، الأمر الذي سمح برفع عدد الشركات المدرجة إلى أربع شركات منذ 2013 وهو عدد بقي على مدار سنوات نشاط بورصة الجزائر محدودا لم يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، بل أن البورصة اشتغلت بشركتين مدرجتين فقط (صيدال والأوراسي) منذ خروج شركة رياض سطيف في 4 أفريل سنة 2006 بعد تجربة دامت 7 سنوات ولغاية تاريخ دخول شركة أليانس للتأمينات سنة 2011 كما أسلفنا الذكر. هذا ما يعكس بشكل جلي مدى محدودية الفرص المتاحة أمام المستثمرين لتنوع محافظهم المالية إن لم نقل معقدة بما يسمح من التقليل من مخاطر الاستثمار وهو ما ينعكس سلبا على سيولة السوق، كما أنه يؤدي إلى زيادة احتمال حدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب نتيجة ارتفاع درجة التركز لوجود عدد محدود من الأسهم .

كما أن أداءها على مستوى مؤشرات التداول، لم تكن كذلك بافضل حالًا على اعتبار ان عدد الأسهم المتداولة سنويا لم يتجاوز 80 ألف سهم (تراوح ما بين 13487 سهم المسجل سنة 2005 و 79432 سهم المسجل سنة 2002) باستثناء السنوات التي عرفت فيها السوق الأولية إدراج أسهم شركات جديدة (سنوات 2000، 2011 و 2013) التي تراوح فيها عدد الأسهم المتداولة بين 1206841 سهم (سنة 2013) و 231997 سهم (سنة 2011) في حين شكلت سنتي 2001 و 2015 الاستثناء من حيث عدد الأسهم المتداولة ببلوغ عددها تواليًا 358935 سهم و 2213143 سهم بقيم قدرها 251,838 مليون دج و 1,2519 مليار دج على التوالي كنتيجة للتأثير الإيجابي الذي أحدثه دخول أسهم الشركات المدرجة حديثًا في تفعيل سوق التداول (الثانوية). وقد أدى هذا الوضع المتسم بغياب أوامر الشراء لأسهم الشركات المدرجة في فترات عديدة إلى تراجع أسعارها قياسًا بقيمتها عند الاصدار حيث نجد على سبيل المثال سلوك أسعار أسهم كل من رياض سطيف، مجمع صيدال وفندق الأوراسي منحنى نزوليا ببلوغ قيمتها المتوسطة سنة 2004 على سبيل المثال 1000 دج، 365 دج و 266,67 دج بعدما كانت قيمتها عند الاصدار تقدر تباعًا ب 2300 دج، 800 دج و 400 دج، كما سمح تتبع 341 جلسة تداول خلال الفترة من 13 سبتمبر 1999 لغاية 29 مارس 2004) بمعدل جلسة واحدة أسبوعيًا¹) بملاحظة وجود أكثر 240 جلسة منها لم يتم فيها التداول كلية ومنها ما لم يتعد القيمة الواحدة أو الاثنان على جميع القيم موضوع التعامل ببورصة الجزائر.² ويمكن تأكيد بطء عملية تداول الأسهم رغم قتلها وعدم تنوعها وصعوبة تنفيذ أوامر البيع والشراء خصوصًا في ظل محدودية عدد المستثمرين من خلال النظر إلى قيم مؤشر معدل الدوران (قيمة الأسهم المتداولة منسوبة إلى القيمة السوقية - رسملة - للبورصة) التي لم تتجاوز 1% في معظم سنوات نشاط البورصة باستثناء سنوات 2001 (1,71 %)، 2011 (1,23 %) و 2015 (8,11 %) وهي قيم تدل على انخفاض تداول الأسهم وبالتالي انخفاض درجة السيولة في البورصة وتقليص درجة مرونة المستثمرين في التحول من استثمار لآخر وإجراء معاملتهم على الأسهم بعبء وشراء في ضوء التغيرات التي تحدث في البيئة الاستثمارية المحيطة بالشركات المدرجة ، إذ أنه في هذه الحالة يصعب عليهم تسييل استثماراتهم المالية بسرعة ويسر، الأمر الذي يزيد أيضاً من درجة المخاطرة المصاحبة لهذه الاستثمارات المالية، نظراً لعدم قدرتهم على تفادي الآثار السلبية أو الأحداث الطارئة غير الإيجابية التي قد تمر بالشركات المدرجة .

كما نلاحظ ايضا من خلال الجدول السابق، أن الصفة الغالبة على نشاط بورصة الجزائر في ظل افتقارها لسبل تفعيل سوق

¹ : كان يتم التعامل في بورصة الجزائر بمعدل حصة واحدة أسبوعيا وذلك كل يوم اثنين ولمدة ساعة واحدة (9h00 - 10h00) ، قبل ان تقوم شركة تسيير بروصة القيم المنقولة برفع عدد جلسات التداول إلى جلستين في الأسبوع كل يومي الاثنين والاربعاء لمدة ساعتين (10h00- 11h30) هذا بالنسبة لسوق سندات الراسمال (السوق الرئيسية)، اما بالنسبة لسير جلسات التداول في سوق السندات الخزينة(سوق كتل سندات الخزينة العمومية) التي تتنوع فترات استحقاقها بين 7 ، 10 و 15 سنة عبر الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تجوز " صفة المتخصصين في قيم الخزينة " فتتم بمعدل خمس حصص في الأسبوع من يوم الأحد إلى الخميس . (نقلا عن الموقع الإلكتروني لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة - بورصة الجزائر- وهو : <http://www.sgbv.dz> - تاريخ الاطلاع على الموقع 12 أفريل 2016) .

² : محمد براق(2007)، مرجع سبق ذكره، ص82.

سندات الرأسمال أو الأسهم، هو تعاضد التعامل في سندات الدين، حيث كانت سوق السندات أكثر ديناميكية خصوصا منذ 2008 وهو تاريخ إنشاء سوق كتل الخوينة العمومية OAT المخصصة كما هو معلوم للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية، حيث بلغ عدد خطوط السندات المسجلة فيها 24 سند مدرج في التسعيرة بقيمة أجمالية (حجم الاصدار) قاربت 387,26 مليار دج وهو رقم لا مجال لمقارنته مع القيمة السوقية لبورصة الجزائر وكذلك هو الأمر أيضا بالنسبة لقيمة سندات الخزينة المتداولة إذا ما قورنت بقيمة الأسهم المتداولة (باستثناء سنة 2013).

أما فيما يخص وضع المكون الثاني لسوق سندات الدين في بورصة الجزائر وهو سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم، فيمكن القول أنه عرف إعادة تنشيطه من جديد منذ سنة 2006 بعد فترة التوقف التي أعقبت حلول آجال استحقاق القرض السندي لشركة سوناطراك في جانفي 2003، بطرح شركتي سونالغاز و اتصالات الجزائر لقرضين سنديين لتليها بعد ذلك شركة الخطوط الجوية الجزائرية (سنة 2007) ثم طرح شركة سونالغاز لقرض سندي ثان (سنة 2008) ثم مجموعة داخلي (سنة 2009). وبحلول سنة 2010 أضحى عدد المؤسسات المسعرة لسنداتهما في البورصة : خمس مؤسسات فقط هي الخطوط الجوية الجزائرية التي يحل أجل استحقاق سندها خلال تلك السنة و اتصالات الجزائر المستحقة سنداها خلال 2011، وسندي مؤسسة سونالغاز احدهما مستحق في 2011 والثاني في 2014، بالإضافة إلى القرض السندي لشركة داخلي. وهكذا لم يبق في التداول بحلول سنة 2015 بعد وصول القروض السندي للشركات المذكورة لآجال استحقاقها بين 2010 و 2014 سوى سند شركة داخلي الذي ستحل آجال استحقاقه في غضون سنة 2016، وهو ما يدل على أن أداءه لا يزال دون المستوى المرغوب في تمويل أنشطة مختلف المؤسسات سواء العمومية أو الخاصة بالنظر إلى مواصلة اعتماد هذه الأخيرة على نفس الأساليب التقليدية المتبعة في تدابير مواردها المالية (الاقتراض من البنوك العمومية ودعم الخزينة بالنسبة للمؤسسات العمومية، والاقتراض المصرفي ومصادر التمويل الذاتي بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص).

ومرد حالة الضعف التي تتواجد فيها بورصة الجزائر وعجزها على تأدية وظائفها المنوطة بها على النحو المنشود راجع إلى تضافر العديد من العوائق يتعلق حيز منها بالاطر التنظيمي والمؤسسي الذي تشتغل فيه البورصة بينما يتعلق الحيز الآخر بالبيئة أو المحيط الذي تعمل في ظله، والذي يحمل في طياته حزمة متنوعة من العراقيل التي تحول دون السير الحسن لها وعدم تمكنها من تحقيق الفعالية المرجوة، وهي ذات ابعاد اقتصادية وكذا اجتماعية وثقافية. وهي العوائق ذاتها التي لازمت في مجملها لجميع المحطات التي مرت بها البورصة الجزائرية منذ المراحل الممهدة لانشاءها مروراً بتأسيسها وضع هيكلها المؤسسية وأطرها التنظيمية ووصولاً إلى مرحلة انطلاقتها وتشغيلها بشكل فعلي، وهو ما يمكن تلمسه عند الاطلاع على التشخيص الذي قدمه الاستاذ محمد براق للعوائق التي تواجه البورصة غداة انطلاقتها، والتي نرى أنها بقيت هي نفسها حتى بعد مرور ما يناهز العقدين من الزمن على انطلاق نشاطها رغم بعض محاولات معالجة بعض النقائص في عملها وتحسين أدائها من خلال إدخال بعض التعديلات على أطرها التنظيمية وآليات تشغيلها على غرار تأسيس سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2012 وتقديم الامتيازات الجبائية للاستثمارات المالية التي جاءت بها بعض قوانين المالية على مدار العقدين الأخيرين.

فبالنسبة للمجموعة الاولى من العوائق الذاتية للبورصة، حيث لا تزال أوجه الضعف في مجال الأطر التشريعية والتنظيمية لها واضحة في العديد من الجوانب ومنها :²

- التأخر الذي شهدته عملية تنصيب الهيئات المشرفة على تسييرها مع محافظتها على طابعها العمومي وقلة الصلاحيات المخولة لها وافتقارها لأدوات الرقابة التي تساعد على إدارة الأوراق المالية (غياب الاستقلال الإداري للبورصة) وكذا التأخر في وضع أطرها التنظيمية مع تشديد شروط إدراج الشركات في البورصة وحصرها حتى سنة 2012 (قبل تأسيس سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في الشركات الكبرى مما جعل معظم الشركات فاقدة للشروط التي تؤهلها للدخول إلى البورصة.
- محدودية عدد الوسطاء في البورصة وكذا محدودية تشكيلة الأوراق المالية المعروضة للاستثمار وعدم تنوعها مما يفسح المجال أكثر للتوجه نحو البدائل الاستثمارية المتاحة خارج البورصة بفعل قلة عدد الشركات المدرجة بسبب عوامل متعلقة بوقف مسار الخوصصة والوضعية المالية المتدهورة التي تميز المؤسسات العمومية وعدم تحمس شركات القطاع الخاص لتقييدها في البورصة مما أدى ارتفاع درجة التركيز التي تعود في الغالب إلى سببين رئيسيين يتمثل الأول في احتفاظ كبار المستثمرين بأسهم الشركات الواعدة بينما يتمثل الثاني في انخفاض جودة غالبية الأسهم المدرجة لاسيما لشركات القطاع العام وهو السبب الذي يبدو أكثر تفسيراً للحالة الجزائرية.
- بالإضافة إلى غياب الشفافية سواء بالنسبة للتعامل في القيم المتداولة أو بالنسبة لمصادقية المعلومات التي يجب أن تقدمها المؤسسات المقيدة في البورصة للجمهور. وهذا راجع لطبيعة نظام المعلومات لبورصة الجزائر الذي لا يتسم بالشفافية ويصعب من خلاله الحصول بسهولة على المعلومات اللازمة وبالنوعية المطلوبة وبشكل عادل بين المستثمرين على النحو الذي يسمح لهم بإتخاذ قراراتهم وإجراء عملياتهم الاستثمارية في الوقت المناسب وبأقل المخاطر. والذي يضاف إليه التعقيدات الإدارية وعدم المهونة في التعامل والسرعة والتفاعل المطلوبين خلال إجراء مختلف المعاملات والصفقات، حيث نجد في هذا السياق أن مدة إنهاء الصفقات

¹ : أنظر في هذا الصدد : محمد براق (1999)، مرجع سبق ذكره، ص ص 406-410.

² : لمزيد من التفصيل، انظر :
 - عبد الوهاب شمام وعمار زودة (2016)، طبيعة سوق الأوراق المالية الجزائرية : المشكلات والحلول، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 1- العدد 2- جانفي، جامعة زيان عاشور - الجلفة -، ص ص 166-167.
 - رشيد بوكساني ونسيمة أوكيل (2010)، مقومات تطوير بورصة الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد رقم5- ديسمبر، جامعة 8 ماي 1945 - قلمة، ص ص 7-6 و ص ص 11-12.
 - محمد براق (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 84.
 - محمد براق (1999)، مرجع سبق ذكره، ص 407 و ص ص 409-410.

(بمعنى: مدة التسوية والتسليم) تكون وفق المعيار المعتمد على المستوى الدولي في أجل أقصاه هو يوم T+3 أيام بعد إجراء الصفقة أما الأجل المعتمد في بورصة الجزائر هو T+30 وهذا بعيد كل البعد عن المعيار الدولي مما يعرقل السير الحسن للتعاملات التي تتم أصلا وفق سير عمل البورصة في جلستين أسبوعيا بعدما كان تتم لمرة واحدة فقط. هذا بالإضافة إلى العراقل المتعلقة بضعف الجهاز الاعلامي مع شبه غياب الاعلام الاقتصادي المتخصص الذي يهدف إلى تشجيع ثقافة الادخار والتعريف بالشركات والنهوض بالاستثمار.

أما فيما يتعلق بالعوائق المرتبطة بالحيط الذي تنشط فيه البورصة، فهي ذات أبعاد اقتصادية متعلقة أساسا بالاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني المرتبط بشكل شبه كلي بالقطاع الريعي مما جعل أداء المنظومة الانتاجية والخدمية دون المستوى المطلوب في إحداث الديناميكية المطلوبة لانعاش الاقتصاد والدفع بعجلة التنمية في كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية لاسيما في ظل ضعف مناخ ممارسة الأعمال السائد واتساع رقعة الاقتصاد الموازي وانتشار مختلف أشكال الفساد التي أضحت التي تحظى بالقبول الضمني أو الغير المعلن ناهيك عن عدم وجود سياسات اقتصادية واضحة المعالم والتراجع عن العديد من الاصلاحات تحت تأثير الصدمات الايجابية لاسعار النفط أو ضغوط ظرفية لبعض الأطراف أو شرائح المجتمع على غرار وقف مسار خصوصية المؤسسات العمومية على سبيل المثال كل هذه العوامل مجتمعة أثرت بشكل سلبي على أداء مختلف المؤسسات سواء العمومية منها أو الخاصة ولكن أيضا على سلوكها وعلى سلوك المستثمرين والمدخرين تجاه كل ما له علاقة بالبورصة التي باتت لدى معظمهم رغم المحاولات المتعددة للسلطات إعادة بعث نشاطها آخر اهتماماتهم بها، وهو ما يتجلى في تفادي هؤلاء لكل ما له علاقة بالاستثمار والتعامل في البورصة الجزائرية وهو ما يفسر ضعف الطلب على الاستثمار وكذا تقييد الشركات فيها.

حيث نجد في هذا الصدد، أن معظم مؤسسات القطاع العام المتدهورة أوضاعها على كافة الأصعدة لاتزال معتمدة في وجودها على دعم الخزينة والاقتراض من البنوك العمومية مما يجعل من الصعوبة بمكان اللجوء إلى السوق المالي لتمويل أنشطتها أو حتى فتح رأسمالها عن طريق البورصة في ظل عدم جاذبيتها لدى أوساط المستثمرين الماليين، بينما بقيت مؤسسات القطاع الخاصة محافظة على نفس الخصائص المميزة لها سواء من حيث طبيعة مصادر تمويلها (الذاتية أو الاستدانة من البنوك) أو طبيعة توجهاتها الاستثمارية نحو مجالات أكثر مردودية وسهولة مع تجنب أكبر لرقابة المصالح الجبائية على معاملاتهما المختلفة بهدف تقليل الأعباء الضريبية التي تقع على عاتقها، وهو سلوك متفشي في ظل وجود مجالات أكبر للاستثمار التي يوفرها الاقتصاد الموازي كبديل للتوجه نحو الاستثمار أو الحصول على التمويل من البورصة. و نفس القول ينطبق أيضا على سلوك المدخرين سواء الكبار منهم أو الصغار الذين يشكلون الأغلبية على اعتبار ان معظم شرائح المجتمع تعاني من ضعف حاد في القدرة الشرائية كنتيجة لمحدودية مداخيلهم وارتفاع التضخم مع ارتفاع كبير لأعباء الاعالة لدى الكثير منهم، أين نجد أن توجههم لا يكون طبعاً نحو توظيف مدخراتهم في الاصول المالية وإنما نحو مجالات أكثر أماناً وربحية بالنسبة لهم كإجراء العقارات والسلع الاستهلاكية المعمرة وتحويل مدخراتهم إلى العملات الصعبة ولو كان ذلك خارج القنوات الرسمية بل حتى الاحتفاظ بها على حالتها السائلة داخل وفي الغالب خارج المنظومة المصرفية خصوصا وأن السوق الموازية توفر لهم كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الخاصة فرص تجميعها والحصول على مردودية عالية لها بشكل أسرع من الاستثمار في البورصة.

كما نجد أيضا أن عدم ترسخ ثقافة البورصة في العقلية الاستثمارية الجزائرية له ما يبرره، فبالإضافة إلى العوائق ذات الطابع الاقتصادي هناك عوائق أخرى على الصعيد الاجتماعي والثقافي ودون نسيان للبعد الديني، وهي عوائق متمثلة أساسا في طبيعة الانماط المعيشية السائدة في المجتمع التي تحددها مستويات المعيشة وسلوكياتها الادخارية المتجهة نحو المسارات الآمنة وذات المردودية وفق تصورها بالنظر بعيدا عن الاستثمار في البورصة التي تجهل شرائح عريضة من المجتمع لأهميتها أو طرق الاستثمار فيها نظرا لضعف المستوى التعليمي لدى البعض أو تجنب البعض الآخر استثمار مدخراتهم في الاصول المالية لعدم ثقتهم فيها وتخوفهم من مختلف أشكال الرقابة الرسمية بالإضافة إلى العامل الأهم والمتعلق بالعامل الديني الذي يعتبر محمدا رئيسيا في توجيه القرارات الاستثمارية للمدخرين الذين يأخذون هذا العامل بعين الاعتبار، حيث يتجنبون شبهة التعامل في كل المعاملات القائمة على الفائدة أو الربا المحرمة شرعا ومنها الاستثمار في البورصة التي تعبر في نظرهم منظومة ربوية محرمة شرعا لا يجوز التعامل بها ومن ثم عدم توظيف فوائضهم بشكل قطعي بالنسبة للسندات وتجنب شبهة التعامل بالأسهم مخافة الوقوع في الكسب الحرام المتأتي من الربا بشكل أو بآخر.

ثالثا- استكمال وضع الأطر القانونية والتنظيمية للتدابير التحفيزية للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية مع فتح مجال الاستثمار، في القطاع المالي، والمصرفي.

شهدت فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي استكمال وضع الأطر القانونية والتنظيمية للتدابير التحفيزية للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار. حيث أحدث هذا القانون كما هو معلوم قطيعة مع القوانين السابقة للاستثمار كونه يعد أول نص تشريعي كرس مبدأ حرية الاستثمار وعدم التمييز من خلال المعاملة المماثلة التي يحظى بها المستثمرين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم معنويين، أو من القطاع العام أو الخاص، أو كانوا محليين أم أجنبيا.³

1 : أنظر في هذا الصدد :

- عبد الوهاب شمام وعمار زودة (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 166.
- رشيد بوكساني ونسيمة أوكيل (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.
- محمد براق (1999)، مرجع سبق ذكره، ص ص 407-410.

2 : أنظر في هذا الصدد :

- محمد براق (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 84.
- محمد براق (1999)، مرجع سبق ذكره، ص 410.

3 : حسب المواد من 1 إلى 3 من المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار الصادر في العدد 64- السنة 30 للريدة الرسمية بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

أين جاء بالعديد من الضمانات المقدمة للمستثمرين ومنها حرية تحويل الأرباح وانتقال رؤوس الأموال وتأمين الحرية الكاملة لدخول الاستثمارات الأجنبية ومنح الضمانات الخاصة باللجوء إلى التحكيم الدولي وفق الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال والتخلي عن آلية الاعتماد المسبق للاستثمارات التي فرضتها النصوص التشريعية السابقة واستبدالها بآلية التصريح المسبق لدى الجهات المعنية (وكالة APSI)، وفسح جميع المجالات للاستثمار دون أي تسقيف لمبالغه باستثناء عدد محدود من الأنشطة المفقنة (الاستراتيجية) الخاضعة لتنظيمات خاصة بها والمخصصة صراحة للدولة أو لفروعها أو لأي كيان معين صراحة بموجب نص تشريعي. كما أقر بالعديد من الامتيازات المادية والمالية المتمثلة في تسهيل التدابير الإدارية والتكفل الجزئي أو الكلي للدولة بأشغال الهياكل القاعدية اللازمة لأنجاز الاستثمارات وتسهيل إجراءات الحصول على الملكية العقارية والزراعية والتنازل عنها بالدينار الرمزي وبتخفيضات تصل إلى 50% وكذا تكفل الدول كلياً أو جزئياً بمختلف الالتزامات تجاه الضمان الاجتماعي وخفض نسب الفوائد على القروض المصرفية بنسب تتراوح ما بين 25 و 50% (تمويل الاستثمارات في مناطق الجنوب والجنوب الكبير)، بالإضافة إلى الحصول على الحوافز الجبائية المتمثلة في إعفاءات كلية أو جزئية لبعض أصناف الضرائب والرسوم خلال فترات زمنية تتراوح ما بين 3 و 10 سنوات تبعاً لأنماط الاستثمارات ومرحلة إنجازها (تخفيضات خاصة بمرحلة الانجاز وأخرى خاصة بمرحلة الاستغلال) ومواقعها الجغرافية وفقاً لتصنيفها بحسب أنظمة الامتيازات الخاضعة لها، وهي الأنظمة التي تأتي في شكل: النظام العام المشتمل على الحد الأدنى من التحفيزات المقدمة للمستثمرين الغير معنيين بتدابير الخاصة بالأنظمة الخاصة خلال مرحلتها الانجاز والاستغلال، والأنظمة الخاصة التي تضم الامتيازات الممنوحة على الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تستدعي مساهمة خاصة من الدولة والموزعة بين المناطق الواجب ترفيتها والمناطق المعنية بالتوسع الاقتصادي، و الامتيازات الممنوحة للاستثمارات المنجزة في إطار نظام المناطق الحرة الموجهة أنشطتها أساساً نحو التصدير.¹

وبهدف وضع الامتيازات التحفيزية التي جاء بها التشريع المعني موضع التطبيق الفعلي لها، بادرت السلطات إلى اتخاذ العديد من التدابير التي تصب في هذا الاتجاه، والتي من شأنها توفير مناخ استثمار يسمح باستقطاب أكبر لرؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية، وهي التدابير التي شرع في تطبيقها في الحقيقة منذ سنة 1994، والتي توصلت خلال مرحلة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، ولعل من أهمها هذه التدابير نجد :

- وضع الاطار المؤسسي لترقية الاستثمار طبقاً لأحكام المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 93-12، والمتمثل في إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار ومتابعتها APSI التي توضع تحت وصاية رئيس الحكومة (عوضت لاحقاً بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1994 المتضمن لصلاحياتها وتنظيمها وسيرها والتي تتمثل مهامها في الدعم والمساعدة في تنفيذ مشاريع الاستثمارات وترقيتها والإشراف واتخاذ قرار منح المزايا المرتبطة بها طبقاً للتنظيم المعمول به والتوجيهات المحددة في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية مقابل متابعة مدى احترام المستثمرين للالتزاماتهم وتعهداتهم فيما يخص سيرورة إنجاز استثمارهم في مختلف مراحلها.² مع العلم أن المساعدة والتسهيلات الموجهة للمستثمرين في استيفاء الإجراءات اللازمة لتأسيس وتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية لا سيما ما تعلق منها بالاجراءات الادارية، تكون من خلال الاستفادة من الخدمات المقدمة من طرف الشباك الوحيد الذي أقيم لهذا الغرض تطبيقاً لأحكام المادة 8 من المرسوم رقم 93-12.³
- ضبط الآليات التنظيمية والقانونية الخاصة بالمناطق الحرة طبقاً لأحكام المادة 34 من المرسوم 93-12 بالشكل الذي يسمح بتنشيطها (دون أن يتحقق ذلك على أرض الواقع بعد إلغاء مشروع المنطقة الحرة لبلارة سنة 2006 وتحويلها إلى منطقة صناعية) من خلال تحديد لخصائصها وطبيعة الأنشطة التي مزاولتها فيها وتحديد مواقعها الجغرافية والامتيازات الخاصة باستغلالها وتسيير وتحديد طبيعة النظام الجمركي الخاضعة فيه وكذا نظام التشغيل المطبق على مستواها.⁴
- تبيان آليات منح الامتيازات بأشكالها المختلفة لدعم وترقية الأنشطة الاستثمارية وفقاً للأنظمة المعمول بها التي جاء بها قانون الاستثمار لسنة 1993 من خلال: تحديد شروط تعيين وتصنيف المناطق الخاصة (الواجب ترفيتها، ومناطق التوسع الاقتصادي) وضبط حدودها (المرسوم التنفيذي رقم 94-321)، وتحديد كفاءات وشروط منح امتياز أراضي الاملاك الوطنية الخاصة بالدولة لأنجاز مشاريع الاستثمار في المناطق الخاصة (المرسوم التنفيذي رقم 94-322). بالإضافة إلى تحديد الحد الأدنى للاموال الخاصة المطلوب توفرها لدى المستثمرين بهدف إنجاز مشاريعهم الاستثمارية (المرسوم التنفيذي رقم 94-323).⁵
- تعزيز الضمانات الممنوحة للرأسمال الأجنبي بإقرار حق اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال نشوب نزاعات ذات صلة بممارسة الاعمال والانشطة الاستثمارية للجاناب مع الحكومة الجزائرية للفصل فيها كإجراء قانوني متعارف عليه دولياً مع حق اختيار طرفي النزاع لطرق التحكيم، وهو مايسمح بزيادة الثقة لدى هؤلاء المستثمرين من منطلق إلتزام السلطات بتنفيذ الأحكام الصادرة عن هيئات التحكيم الدولية خصوصاً بعد مصادقة الجزائر على العديد من الاتفاقات الدولية سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف ذات

¹ : لمزيد من التفصيل، انظر : المواد 12، 14 ، مواد الباب الثاني المتعلق بالنظام العام (المواد من 16 إلى 19)، مواد الباب الثالث المتعلق بالانظمة الخاصة (الفصل الأول الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة) (المواد من 20 إلى 24)، (الفصل الثاني – الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة) (المواد من 25 إلى 34)، مواد الباب الرابع المتعلق بالامتيازات الأخرى (المواد من 35 إلى 37) والباب الخامس (الضمانات الممنوحة للاستثمارات) (المواد من 38 إلى 41)، والمواد 42 إلى 47 من المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993.

² : حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1994، والمتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الصادر في العدد 67- السنة 31 للجريدة الرسمية بتاريخ 19 أكتوبر 1994.

³ : حسب المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319.

⁴ : لمزيد من التفصيل، انظر : المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة، الصادر في العدد 67- السنة 31 للجريدة الرسمية بتاريخ 19 أكتوبر 1994.

⁵ : لمزيد من التفصيل، انظر : المراسيم التنفيذية رقم 94- من 321 إلى 323 الصادرة في 17 أكتوبر 1994 المتعلقة ترتيباً بكل من : تحديد شروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها، منح امتياز أراضي الاملاك الوطنية الواقعة في المناطق الخاصة في إطار ترقية الاستثمار، وتحديد الحد الأدنى للاموال الخاصة المتعلقة بالاستثمارات، الصادرة في العدد 67- السنة 31 للجريدة الرسمية بتاريخ 19 أكتوبر 1994.

الصلة بضمان الاستثمار والتحكيم الدولي له على غرار المصادقة سنة 1995 على الاتفاقيتين المتعلقةتين بكل من تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الاخرى (الامر رقم 95-04 المؤرخ في 21 جانفي 1995) وتلك المتعلقة بانضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات التابعة للبنك الدولي الذي أنشئها سنة 1985 (الامر رقم 95-04 المؤرخ في نفس التاريخ السابق).

ورغم توجه السلطات نحو تحسين بيئة ممارسة الأعمال للقطاع الخاص والجهود المبذولة من قبلها في سبيل استقطاب دعم وترقية الاستثمارات المحلية او الاجنبية من خلال تقديم مختلف اشكال الامتيازات والحوافز المشار إليها في الفقرات السابقة. إلا أن محصلة هذه الجهود كانت دون المستوى المرغوب إذا ما نظرنا إلى ما تم تحقيقه من نتائج خلال مرحلة تطبيق القانون 93-12 التي امتدت من أكتوبر 1993 لغاية أوت 2001 رغم عدم وجود إحصائيات دقيقة عن الانجازات الفعلية للاستثمارات المصرح بها على مستوى وكالة دعم وترقية الاستثمارات ومتابعتها APSI التي شكلت الاطار المؤسسي في مجال ترقية وتطوير الاستثمار خلال هذه الفترة قبل أن يتم تعزيره بعد ذلك بمؤسسات أخرى متمثلة في المجلس الوطني للاستثمار والوزارة التي تعنى بموضوع الاستثمار بصرف النظر عن التسميات المتعددة أخذتها بعد كل تعديل حكومي (وما أكثر هذه التعديلات) منذ سنة 2001.

فالحصيلة المقدمة من قبل وكالة APSI على مدار فترة نشاطها، كانت محصورة في الاحصائيات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال هذه الفترة سواء من حيث اعدادها، قيمها المالية وعدد مناصب الشغل المزمع استحداثها ناهيك عن توزيعها بحسب طبيعتها وقطاعات النشاط التي تراوحتها وتوزيعها الجغرافي، والتي يمكن استعراضها من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 74: تطور حصيلة الاستثمارات المحلية المصرح بها لدى وكالة APSI خلال الفترة 1993-2001 (مليار دج)

السنوات	التطور السنوي للمشاريع المصرح بها			القطاعات	توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط			التوزيع حسب نوع الاستثمار
	العدد	م.ش	القيمة		العدد	م.ش	القيمة	
1993-94	694	59606	114	الصناعة	37%	40%	37%	إتشاء 81%
1995	834	73818	219	البناء، أ.ع	19%	28%	19%	استغلال 0,5%
1996	2075	127849	178	الفلاحة	06%	04%	06%	توسيع 17%
1997	4989	266761	438	النقل	22%	11%	22%	إعادة، 0,5%
1998	9144	388702	912	الخدمات	10%	12%	10%	المجموع 100%
1999	12372	351986	685	السياحة	04%	04%	04%	المجموع 100%
2000	13101	336169	798	التجارة	01%	01%	01%	
2001	5018	113983	279	المجموع	100%	100%	100%	
المجموع	48231	1718874	3623					

م.ش : عدد مناصب الشغل المستحدثة. البناء. أ.ع : البناء والأشغال العمومية. ط.ث. ج : الطوق الثاني للجنوب، ج.ك : الجنوب الكبير. إعادة، إ : إعادة الاعتبار.

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- محمد براهيم (2016)، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية - تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجداول رقم : 05-03، 05-04، 05-05 و 06-05، ص ص 195-197 و ص 199.

وتشير البيانات الواردة أعلاه، إلى أن العدد الاجمالي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها على مستوى وكالة APSI خلال فترة نشاطها قد بلغ 48231 مشروع استثماري بقيمة إجمالية قدرها 3623 مليار دج والتي ستسمح باستحداث نحو 1,718874 مليون منصب شغل، مع تسجيل ارتفاع في وتيرة التصريح بالمشاريع الاستثمارية منذ سنة 1996 وبالخصوص خلال الفترة 1998-2000 قياسا بالفترة 1993-1995، وهو الامر الذي يمكن تفسيره باستكمال وضع الاطار المؤسسية والتنظيمية التي توضح آليات وشروط منح الالتزامات ناهيك عن ظهور بعض ملامح التحسن في الوضع الأمني والاداء على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة مواصلة تطبيق برامج الاصلاح المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية وكذا التحسن في الوضعية المالية للبلاد نتيجة انتعاش أسعار النفط خلال هذه الفترة. مع تسجيل تراجع في عدد المشاريع المصرح بها سنة 2001 نتيجة تخلي الوكالة عن دعم ومنح التحفيز للمشاريع الاستثمارية المدرجة ضمن الأنشطة المتسمة بقيمتها المضافة المتدنية ومحدودية استحداثها لمناصب الشغل ومن أبرزها الأنشطة الخدمية والنقل.¹

وقد توزعت حسب طبيعتها أو نوعها بشكل شبه كلي بين المشاريع التي المشاريع الجديدة التي شكلت 81% من مجموع المشاريع المصرح بها ومشاريع التوسع للاستثمارات القائمة بنسبة 17% في الوقت الذي لم يتم فيه التصريح خلال الفترة 1993-2001 سوى ب 178 مشروع استثماري في مرحلة الاستغلال و123 مشروع استثماري متعلق بإعادة التأهيل او الهيكلة من أصل 48231 مشروع مصرح به لدى الوكالة نظرا لخصوصية هذين النوعين من الاستثمارات التي تتطلب كثافة رأسمالية عالية وفي أنشطة طالما كانت حكرًا على القطاع العام مع عدم إقبال القطاع الخاص على الاستثمار فيها مفضلا في ذلك أنشطة استثمارية أخرى أقل تكلفة وأكثر مردودية وهذا ما يتجلى في تواضع حصيلة برامج خصوصية المؤسسات العمومية. كما أنها تميزت بتركزها الجغرافي على مستوى المناطق الشمالية لاسيما في ولايات وسط البلاد التي استحوذت لوحدها على يقارب 46% من مجموع المشاريع تليها منطقتي

¹ : INPED(2004)، *Etude de l'environnement de la PME - Rapport N°3-*، Revue Gestion & Entreprise، N°24-25- Janvier/Avril - Numéro Spécial : Assises Nationales de la Pme -، Institut National de la Productivité et du Développement Industriel - INPED-، Boumerdes، p 37.

الشرق والغرب بنسبتي 26% و11% على التوالي، في حين لم تشكل المشاريع المصرح بها المنتظر إنجازها بالمناطق الجنوبية (الجنوب الكبير والطور الثاني للجنوب) سوى 17% من مجموع المشاريع المصرح بها على مستوى الوكالة رغم التحفيزات الكبيرة التي أقرها قانون الاستثمار وفق الأنظمة الخاصة والذي يمكن تفسيره بالتخلف والتمهيش الذي لقيته هذه المناطق قياسا بالمناطق الشمالية على كافة الأصعدة مما أفرز بيئة غير ملائمة لجذب الاستثمار إليها. كما تميز التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها بدوره بالتركز الشديد الذي يظهر في هيمنة أنشطة الاستثمار في قطاعات الصناعة، النقل والبناء والأشغال العمومية التي شكلت في المجموع زهاء 78% من العدد الاجمالي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها (37% بالنسبة للقطاع الصناعي، 22% لقطاع النقل، و19% لقطاع البناء والأشغال العمومية)، بينما توزعت باقي المشاريع على أنشطة قطاعات الخدمات، التجارة والتوزيع، الفلاحة والسياحة بنسب ترواحت بين 1% و10% من العدد الاجمالي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى وكالة APSI خلال فترة نشاطها.

بيد أن هذا العدد الهائل من المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة، ينبغي أن لا يخفي حقيقة تواضع نتائج تجربة دعم وترقية الاستثمار الخاص في الجزائر خلال مرحلتها الاولى (1993-2001) والمؤطرة من الناحية المؤسساتية بواسطة وكالة APSI (وكذلك في المرحلة الثانية تبدأ من سنة 2002 بعد التعديلات التي أجريت على قانون 1993 بموجب الامر رقم 01-03 الصادر في أوت 2001 كما سنرى ذلك لاحقا) رغم الرغبة القوية التي أبدتها السلطات في تقليص مجالات تدخلها في الشأن الاقتصادي مقابل انفتاحها على القطاع الخاص بتحسين مناخ الاستثمار وإقرار نص قانوني مشجع ومتنوع من حيث أنظمة التحفيز التي جاء بها لصالح المستثمرين نتيجة لتعدد العوائق وتنوعها، والتي وقفت ولا تزال في وجههم عند مختلف مراحل إنجاز واستغلال مشاريع الاستثمارية في شتى القطاعات (عراقيل إدارية على كافة المستويات، مشاكل الحصول على التمويل والعقار، ضعف الهياكل القاعدية وعدم تأهيلها في بعض المناطق، عدم احترام حقوق الملكية و انتشار ظاهرة الفساد ورقعة الاقتصاد الموازي...)، وهو ما يمكن تلمسه في العدد الضئيل للمشاريع الاستثمارية التي وجدت طريقها نحو التجسيد الفعلي بالمقارنة مع ما تم التصريح به من مشاريع استثمارية. وبالنظر لعدم توفر إحصائيات دقيقة من المصادر الرسمية لما تم إنجازها بشكل فعلي من المشاريع الاستثمارية المصرحة بها لدى الوكالة نتيجة غياب المتابعة الصارمة والرصد المنتظم للمشاريع من طرف الأخيرة التي تتمكن جراء ذلك من تقديم أرقام مؤكدة لنسب الإنجاز الفعلية لهذه المشاريع، فقد تم الاستعانة في إبراز تواضع حصيلة تجربة دعم الاستثمار في الجزائر ببعض الإحصائيات التي أوردتها بعض وسائل الاعلام الوطنية المكتوبة سنة 2001¹، والتي أشارت إلى أنه لم ينجز سوى ما نسبته 7% من العدد الاجمالي للمشاريع المصرح بها خلال الفترة 1993-2000 بمعنى أن لم يجسد بشكل فعلي سوى 2800 مشروع استثماري من أصل 43213 مشروع مصرح وبقيمة إجمالية لها قدرها 37 مليار دج من أصل 3344 مليار دج وهو ما يعادل نحو 464 مليون دولار من أصل 42 مليار دولار أمريكي المحددة كقيمة إجمالية لمجموع المشاريع المصرح وهي نفس القيمة تقريبا (500 مليون دولار أمريكي) التي أوردتها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الانكتاد" في دراسة له حول سياسة الاستثمار في الجزائر منشورة في 2004.

أما إذا اعتمدنا على الإحصائيات المتعلقة بعدد المشاريع الاستثمارية التي نالت موافقة لجان دعم وترقية الاستثمارات CALPI المستحدثة سنة 1994 لغرض توفير المعلومات والرد على طلبات المستثمرين المتعلقة بالأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشاريع على المستوى الولائي وتوجيه ملفاتهم نحو الجهات المخول لها سلطة اتخاذ قرار منح العقار، فنجد أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 1994 لغاية نهاية سبتمبر سنة 1999، لم يتم قبول ملفات سوى 13020 مشروع استثماري في مختلف القطاعات لغرض معالجة أوضاعها العقارية بقيمة قدرها نحو 505 مليار دج والتي من المتوقع لها تشغيل نحو 310639 شخص وهو ما يمثل نحو 43,24% من العدد الاجمالي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى وكالة APSI (30112 مشروع) كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 75 : حصيلة الاستثمارات المقبولة على مستوى لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية CALPI للفترة 1994- نهاية

سبتمبر 1999.

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها			القيمة الإجمالية للمشاريع (مليار دج)			عدد مناصب الشغل		
	المقبولة	المنجزة	في طور الإنجاز	المقبولة	المنجزة	في طور الإنجاز	المقبولة	المنجزة	المنتظرة
الصناعة	4599	123	638	240,3	5,3314	15,147	123830	4.381	16291
الفلاحة	994	41	138	29,28	0,5818	3,0915	23609	703	5110
السياحة والصناعة التقليدية	1070	13	140	81,80	0,1822	4,1162	33552	194	3744
البناء والأشغال العمومية	1880	184	244	82,92	9,9767	6,0195	60751	8197	6674
التجارة	1610	47	275	18,10	0,5891	2,6398	22842	499	3857
الخدمات	2867	75	505	52,79	1,7178	4,5674	46055	1357	7590
المجموع	13020	483	1940	505,2	18,378	35,582	310639	15331	43266

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- CNES (2002), *Rapport sur l'évaluation des dispositifs d'emploi*, Conseil National Economique Et Social , Alger, pp91-92 & Dossier Annexes – Annexe III "Données Statistiques" : les Dispositifs de Préservation et de Promotion des Investissements : Tableaux du 4 à 6-p168.

¹ : وفقا للإحصائيات التي قدمتها صحيفة الخبر، في العدد 3304 الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 2001.

² : CNUCED(2004), *Examen de la politique de l'investissement en Algérie* , Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement –CNUCED- , Nations Unies, New York et Genève, p29.

غير أنه لم يتم تخصيص أوعية عقارية لاقامة المشاريع التي حظيت بقبول لجان دعم الاستثمارات المحلية في كافة ولايات الوطن لمساعدتها على تسوية أوضاعها العقارية سوى ل 2423 مشروع استثماري (8,04% من العدد الاجمالي للمشاريع المصرح به لدى وكالة دعم وترقية الاستثمار) بقيمة إجمالية قدرها نحو 53,96 مليار دج وبطاقة تشغيل قدرها 58597 شخص، حيث لم يتم إنهاء إنجاز سوى 483 مشروع استثماري دخل مرحلة الاستغلال الفعلي وهو ما يمثل زهاء 1,604% من العدد الاجمالي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى APSI وبقيمة إجمالية لها قدرت بنحو 18,378 مليار دج وتشغل 15331 شخص، بينما بلغ عدد المشاريع الاستثمارية التي هي في طور الإنجاز 1940 مشروع استثماري وهو ما يشكل 6,44% من مجموع المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى APSI خلال هذه الفترة، وبقيمة إجمالية قارت 35,6 مليار دج والتي من المنتظر أن تشغل نحو 43266 شخص.

أما فيما يخص أثر سياسة دعم الاستثمار وفتح الأبواب أمام الرأسمال الخاص المحلي والأجنبي على قدم المساواة والعمل على تشجيعه بتقديم الأشكال المختلفة من الحوافز والضمانات التي باشرت الجزائر منذ سنة 1993 على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد. فيمكن القول من خلال الاطلاع على حصيلة المرحلة التي أشرفت فيها وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI على تأطير ومتابعة السياسة العامة في مجال الاستثمار، بأن هذه الفترة (1993-2001) لم تشهد الإقبال المنتظر للرأسمال الأجنبي للاستثمار في الجزائر مفضلا بذلك توجه نحو دول ومناطق أخرى ومنها دول الجوار (تونس والمغرب) ذات بيئة ممارسة الأعمال أكثر جاذبية واستقرار لاسيما وأن أوضاع البلاد كانت على قدر كبير من التدهور و على كافة الأصعدة ناهيك عن العوائق المتعددة التي تواجه المستثمرين خلال إنجاز واستغلال مشاريع الاستثمارية وهذا إذا ما استثنينا طبعاً الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات.

فالإحصائيات الصادرة عن الأكتناد حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، تشير إلى أن الأخيرة لم تتمكن من استقطاب على طول الفترة التي أعقبت إصدار قانون الاستثمار لسنة 1993 ولغاية تعديله خلال النصف الثاني من سنة 2001 بموجب الأمر 01-03-01 مليار دولار بمتوسط سنوي قدر بنحو 313,5 مليون دولار أمريكي مما يعادل 2,596% من متوسط التكوين الخام للرأسمال الثابت و 0,162% من المتوسط السنوي للناتج المحلي الاجمالي المسجل خلال هذه الفترة مما يعني انه لايشكل مصدراً هاماً لتمويل الاستثمارات. كما شكلت القيمة المتوسطة السنوية لتدفقاته الواردة إلى البلاد ما يعادل 0,05%، 0,254%، 3,207% و 6,043% من متوسط القيمة الاجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد على الصعيد العالمي وإلى الدول النامية (ماعد الصين)، أفريقيا والدول العربية على الترتيب كما هو يوضح ذلك الجدول الموالي.

الجدول رقم 76 : تطور التدفقات السنوية و مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1993-2001

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار أمريكي)								السنوات
الحصة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى: (%)				% من PIB	% من FBCF	المخزون	الوارد	
أفريقيا	الدول العربية	الدول النامية (ماعد الصن)	المستوى العالمي					
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1670,571	0,001	1993
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1670,572	0,001	1994
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1670,573	0,001	1995
4,47	5,47	0,26	0,07	0,576	2,311	1940,573	270	1996
2,36	3,90	0,19	0,05	0,541	2,351	2200,573	260	1997
6,07	11,86	0,47	0,09	1,261	4,890	2807,173	606,6	1998
2,45	6,70	0,17	0,03	0,601	2,458	3098,773	291,6	1999
2,56	4,72	0,15	0,02	0,512	2,472	3378,873	280,1	2000
5,33	11,84	0,66	0,14	2,021	8,902	4491,979	1113,1	2001
3,207	6,043	0,254	0,050	0,61 2	2,59	*4491,98	313,49 (2821,4)	المتوسط السنوي للفترة 2001-1993

للمقارنة المتوسط السنوي للفترة 2001-1993.

5,249	9,893	0,416	0,083	2,58	6,98	*11519,4	(4618,5) 513,168	تونس
5,249	16,944	0,712	0,142	2,24	9,15	*11649,4	(7910,4) 878,932	المغرب
9,483	17,874	0,751	0,149	1,28	10,3	*20465,0	(8344,5) 927,166	مصر

* نهاية سنة 2001. () : القيمة الاجمالية للاستثمارات الواردة خلال الفترة 1993-2001.

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على إحصائيات قاعدة البيانات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED، الواردة على الموقع الإلكتروني الخاص بإحصائيات للمؤتمر : <http://unctadstat.unctad.org>) تاريخ الاطلاع على الموقع 20 ماي 2016).

والملاحظ من خلال قراءة البيانات التي يوفرها الجدول، أن الفترة 1993-1995 لم تشهد أي تدفق يذكر للاستثمار الأجنبي ويعود ذلك إلى غياب الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني خلال هذه الفترة والذي أدى إلى إحجام الرأسمال الأجنبي عن الاستثمار في الجزائر، وهو ما جعل المخزون منه يستقر عند حدود 1,6706 مليار دولار. بينما اتسمت الفترة بعد 1995 بتطور ملحوظ لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وقيم سنوية تراوحت بين 260 و 291 مليون دولار باستثناء سنة 1998 التي بلغت فيها قيمة الاستثمار الأجنبي الوارد نحو 606 مليون دولار وكذا سنة 2001 التي كانت الأكثر استقطاباً له ببلوغ قيمته نحو 1,113 مليار دولار مع العلم أن مرد هذا التحسن راجع لظروف وعوامل محلية أكثر منه لعوامل متعلقة بتحسين بيئة الاستثمار وتثبيتها وبفعالية السياسات ذات الصلة بذلك، والتي تعلق أساساً بأجواء التعافي التي بدأت تحيم على الوضع العام للبلاد لاسيما منها على مستوى الوضع الأمني وظهور بعض ملامح الاستقرار على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي في اعقاب انتهاء تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي الذي ترافق مع انتعاش أسعار المحروقات الذي تحسنت معه الوضعية المالية للبلاد. هذا ما مكن من رفع المخزون من الاستثمار الأجنبي تدريجياً ليصل إلى حدود 4,492 مليار دولار نهاية سنة 2001.

وهنا ينبغي أن نشير إلى أن الاتجاه الإيجابي الذي ميز المرحلة ما بعد 1995 على صعيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب أن لا يخفي حقيقة ضعف قيم تدفقاته التي هي دون المستوى المأمول وأقل مما حققته دول المنطقة خلال نفس الفترة المدروسة وهذا من دون إغفال لعامل الانفتاح المتأخر للجزائر على الاستثمار الأجنبي قياسا بمجده الدول. وهو ما يمكن تلمسه من خلال إجراء مقارنة بسيطة، والتي تظهر أن مصر مثلا تمكنت من استقطاب أزيد من 8,3 مليار دولار وبينما استقطبت المغرب 7,91 مليار دولار وتونس 4,61 مليار دولار وبقيم متوسطة سنوية قدرها نحو 927,16 مليون دولار بالنسبة لمصر، و 878,93 و 513,16 مليون دولار بالنسبة لكل من المغرب وتونس على التوالي، الأمر الذي سمح لها برفع مخزونات الدول الثلاثة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها بنهاية سنة 2001 إلى 20,46 مليار دولار في مصر و 11,65 مليار دولار في المغرب و 11,52 مليار دولار أمريكي في تونس. و ما يقال أن تواضع تدفقات الاستثمار الأجنبي في شكلها القيمي وما تمثله من أهمية على صعيد بعض المؤشرات ونصيبها قياسا بحجم التدفقات الواردة على المستوى العالمي أو المناطق الاقتصادية التي تنتمي إليها الجزائر، يقال أيضا عليها إذا ما أخذناها كمشاريع. فبالاستناد على الحصيلة الوحيدة التي قدمتها وكالة APSI حول تطور وضعية الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 1993-2001 والمتعلقة بعدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال هذه الفترة من قبل المستثمرين المحليين سواء من القطاع العام أو الخاص بالاشتراك مع الرأسمال الأجنبي (مشاريع الاستثمار المقامة عن طريق الشراكة)، فإن عددها فلم يتجاوز 440 مشروع استثماري وهو ما يشكل أقل من 1% (0,91%) من العدد الإجمالي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة بقيمة مالية إجمالية قدرها نحو 283,28 مليار دج والتي من المزمع أن تستحدث 51909 منصب عمل، والتي تميزت بتركيزها القطاعي على اعتبار أن 58,9% من العدد الإجمالي لهذه المشاريع كانت متعلقة بالقطاع الصناعي يليها قطاع الخدمات بنسبة 19,5% في حين توزع العدد المتبقي من مشاريع الشراكة المصرح بها على بقية القطاعات الأخرى بنسب تتراوح ما بين 0,7% و 9,3%¹.

أما فيما يخص مصدر الرأسمال الأجنبي المستثمر في هذه المشاريع فكانت سيطرة دول أوروبا واضحة للعيان من خلال استحواذها على قرابة 62% من العدد الإجمالي لمشاريع الشراكة المصرح بها (273 مشروع) تليها من حيث العدد الاستثمارات التي ساهم فيها الرأسمال المتأتي من الدول العربية وبنسبة قاربت 22% (104 مشروع) لتأتي الولايات المتحدة كالثالث أكبر مساهم في مشاريع الشراكة المصرح بها والمقدر عددها بـ 32 مشروع وهو ما يمثل 7,3% من العدد الإجمالي لمشاريع الشراكة المصرح بها. وفي ظل عدم توفر إحصائيات دقيقة لما تم إنجازه بشكل فعلي لهذا لاستثمارات الشراكة المصرح بها لدى وكالة ترقية الاستثمار خلال الفترة المعنية سنكتفي للدلالة على ضعف نسب إنجاز هذه المشاريع التي هي أصلا محدودة من حيث العدد بإبراز ما تم إنجازه بشكل فعلي من مشاريع استثمارية عن طريق الشراكة مع الرأسمال الأجنبي على مستوى القطاع الصناعي بالنظر إلى أن كون معظم المشاريع المصرح بها كانت أنشطتها مرتبطة بهذا القطاع، إذ تشير الإحصائيات التي قدمتها وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة إلى تجسيد 29 مشروع صناعي فقط من أصل 259 مشروع استثماري مصرح به لدى وكالة APSI بتاريخ 31 ديسمبر 2001 تتوزع على فروع الكيمياء والصيدلة (11 مشروع)، الميكانيك (6 مشاريع)، الكهرباء والالكترونيك (5 مشاريع)، الصلب والتعدين (3 مشاريع)، الصناعات التحويلية (مشروعين) والصناعات الغذائية و مواد البناء بمشروع واحد لكل منهما فقط.²

كما يجب التنويه أيضا إلى أن مرحلة التعديل الهيكلي، عرفت كذلك فتح العديد من مجالات الاستثمار أمام القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي بشكل فعلي منذ سنة 1995 كما هو الحال بالنسبة للقطاع المالي والمصرفي الذي أقرت مبدأ حرية الاستثمار فيه أحكام القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض لسنة 1990 بهدف تطوير القطاع المالي وتعزيز المنافسة فيه على النحو الذي يسمح بقاء وظائفه لاسيما على مستوى الوساطة المالية من خلال تحسين تعبئة الادخار وتوزيع الائتمان وعرض الخدمات المالية والمصرفية بالشكل المطلوب للعملاء. في حين تم فتح مجال الاستثمار في قطاع التأمينات بموجب القانون رقم 95-07³ الذي فسح المجال أمام المتعاملين الخواص للخوض فيه، والعمل جنبا إلى جنب مع الشركات العمومية التي احتكرته بشكل كلي منذ إصدار الامر رقم 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1966 والمتعلق باحتكار الدولة لجميع عمليات التأمين والذي كان قد وضع حدا لاستغلال التأمين في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية.⁴

وهنا ينبغي التذكير إلى أن تجربة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة ذات الرأسمال المحلي التي بدأت بمنح الاعتماد لأول بنك خاص محلي وهو *Union bank* سنة 1995، شهدت انتكاسة كبيرة خلال الفترة 2003-2006، بعد سلسلة الفضائح والافلاسات التي طالت المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة التي بدأت باختيار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي BCIA لتتواصل بعد ذلك سلسلة الأزمات وسحب الاعتمادات التي طالت جميع المؤسسات الخاصة الوطنية الناشطة في السوق المالي والمصرفي والمقدر عددها بعشرة مؤسسات منها 8 بنوك ومؤسستين ماليتين بسبب الخروقات الكبيرة المسجلة في أنشطة البعض منها وعدم استيفاء الشروط الجديدة التي حددتها احكام الأمر رقم 03-11 المعدل لقانون النقد والقرض ومختلف الانظمة المتعلقة به، والذي شدد الرقابة على أنشطة البنوك والمؤسسات المالية في أعقاب اختيار بنك الخليفة وتفادي الوقوع مجددا في نفس الممارسات السلبية السابقة التي أدت إلى الاضرار بالعمل المصرفي وبمصالح المودعين. وهو ما معناه ان كل البنوك الخاصة ذات الرأسمال الجزائري قد احتفت كلية من الساحة المصرفية الجزائرية

¹ : SADOUDI Mouloud(2006). *L'Investissement Prive en Alerie: Des frustrations passées aux entraves présentes*. Les Cahiers du MECAS. N° 2- Mars , laboratoire MECAS Management des Entreprises et du Capital Social , faculté des Sciences Economiques de Gestion et des Sciences Commerciales- l'université Abou Bekr Belkaid Tlemcen, p77.

² :Idem.

³ : الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات الصادر في العدد 13- السنة 32 للجريدة الرسمية بتاريخ 8 مارس 1995.

⁴ : رشيد بوكساني (2006)، إصلاحات وواقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 1- 2006، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، ص 47-48

بجول شهر مارس 2006، ومنذ ذلك الحين باتت هذه الساحة مقتصرة على البنوك العمومية والبنوك الخاصة المختلطة والأجنبية.¹ كما أن الممارسات السلبية التي أضرت بالنظام المصرفي ومست مصداقيته في الصميم، لم تكن فقط حكرًا على البنوك الخاصة المحلية، بل امتد مسلسل الفضائح والاختلاسات وسوء التسيير ليشمل أيضا البنوك العمومية التي أضحت الاختلاسات بمئات الملايير من الدينارات الظاهرة التي ميزتها منذ مطلع الألفية الحالية والتي كان من المفروض أن تؤدي بها إلى وضعية الافلاس لا محالة لولا الدعم المتواصل من قبل الدولة التي ما فتئت تتحمل جميع الخسائر والديون المتعلقة بها حتى وإن كانت نتاج عمليات النهب واختلاس المال العام مما كون نظرة على أنها أكبر من تفلس في اوساط المتعاملين.

رابعا- التدابير الإصلاحية الخاصة بالمؤسسات العمومية: بين الاستمرار في سياسات التطهير المالي و إعادة الهيكلة، و تبني خيار تصفية المؤسسات العمومية والتوجه نحو الخصوصية.

لطالما أولت السلطات عناية خاصة لتنظيم وإصلاح الوحدات الاقتصادية العمومية من منطلق أنها شكلت القاعدة الأساسية لسياسات التنمية المنتهجة وتحقيق أهدافها، أين كانت دوما على رأس أولويات راسمو السياسة الاقتصادية على مدار المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني من خلال وضع الأطر التنظيمية المؤطرة والمحددة لأهدافها ووظائفها والمقاربات التسييرية المعتمدة لها بشكل طوعي أو قسري استجابة لمضمون المنهج التنموي المعمول به والوضعية التي آلت إليها هذه الوحدات خلال المراحل الماضية ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة من ناحية والظرف الاقتصادي للبلد وبالخصوص الوضعية المالية المرتبطة بإيرادات صادرات المحروقات من ناحية أخرى. وبذلك لم تخرج التدابير الإصلاحية التي أخضعت لها المؤسسات الاقتصادية العمومية خلال مرحلة التعديل الهيكلي والتي استمر العمل ببعضها (سياسات التطهير وإعادة تنظيم وهيكلية) وتوقف العمل ببعض الآخر خلال المرحلة التي أعقبت تطبيق البرنامج الإصلاحي المعني (سياسة الخصوصية وحل المؤسسات العمومية وتصفيتهما) عن نطاق العلاقة التي ربطت الدولة بهذه المؤسسات تبعا للأوضاع المالية للبلاد التي كلما كانت مريحة كلما وجدنا الدولة تسعى إلى دعمها والمحافظة عليها والعمل على تحسين أوضاعها بينما يحدث العكس في حالة اشتداد الظرف الاقتصادي والمالي الناجم عن تراجع مداخيل المحروقات حيث تسعى إلى التخلص من عبء تسييرها والإشراف عليها وما تطلبه ذلك من استنزاف لموارد مالية ومادية كبيرة لم يعد بمقدورها توفيرها من أجل الإبقاء عليها وتمكينها من الاستمرار في العمل على الرغم من عدم ربحيتها في الكثير من الحالات وهذا في ظل شح مواردها المالية من خلال وضع أطر قانونية واستحداث آليات تنظيمية تمكنها من التخلص من عدد أكبر منها عن طريق أساليب متعددة كنقل ملكيتها للقطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي، وتبني خيار الحل والتصفية بالنسبة للمؤسسات لغير القدرة على الاستمرارية وكذا تقليص كافة أشكال الدعم المقدم لها إلى حدودها الدنيا.

وفي هذا المقام، سعت الجزائر في سياق تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي الى محاولة إجراء تعديلات على سير القطاع العام الذي بقي يعاني من مشاكل متعددة على غرار ضعف الأداء والاعتماد الكامل على الخزينة في تمويله رغم التدابير الإصلاحية الذي كان عرضة لها منذ ثمانينيات القرن الماضي من سياسات إعادة الهيكلة العضوية والمالية واستقلالية وتطهير مالي والتي كان الاخفاق حليفها لأسباب سبق التعرض لها في فقرات سابقة من هذا الفصل. حيث ارتكزت هذه الإصلاحات على إعادة تنظيم القطاع الاقتصادي العمومي تحت إشراف المؤسسات القابضة بدلا من صناديق المساهمة التي أنشئت سنة 1988² مع الاستمرار في سياسة التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية القادرة على الاستمرارية والتوجه نحو خيار حل وتصفية المؤسسات الاقتصادية العمومية التي كان معظمها محلي فضلا عن تبني الخصوصية كآلية لإصلاح القطاع العام باستصدار الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت سنة 1995 والمتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية (المكمل بالأمر 97-12 المؤرخ في 17 مارس سنة 1997 والمعدل بعد ذلك بالأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001)³، وهما الخياران اللذان شكلا الجانب الأكثر إثارة للنقاش والجدل في مجموع الإصلاحات التي شرعت الجزائر في تنفيذها نظرا للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنهما.

¹ : بنهاية سنة 2006، اضحى النظام المالي والمصرفي الجزائري يتشكل من 24 مؤسسة مالية ومصرفية معتمدة تقع جميع مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة تتوزع بين: 6 بنوك عمومية ومنها صندوق التوفير، 11 بنك خاص برؤوس اموال أجنبية ومنها بنكا واحد برأسمال مختلط، تعاقدية واحدة معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية، 3 مؤسسات مالية منها إثنين عموميين، 3 مؤسسات للايجار *Leasing* واحدة منها عمومية، وبنك واحدة للتنمية في طور عملية إعادة الهيكلة، وهي التشكيلة التي لم تتغير كثيرا بعد عقد من الزمن من منطلق أن الوضع بقي تقريبا على ما هو عليه باستثناء استحداث مؤسستين عموميين للايجار، ومنح الاعتماد لأربعة بنوك خاصة ذات رؤوس اموال أجنبية مما رفع عدد المؤسسات المالية والمصرفية الناشطة في الساحة المالية والمصرفية الجزائرية بنهاية سنة 2015 إلى 29 مؤسسة.

وبالرغم من قلة عدد البنوك العمومية قياسا بمثلثتها الخاصة، إلا أنها لا تزال تسيطر بشكل شبه مطلق على نشاط الوساطة المصرفية مثلما يتضح ذلك من خلال الاطلاع على أداها المسجل سنة 2015 على مستوى مختلف المؤشرات المستخدمة مثل : حجم الودائع المجمعة (88,33% للبنوك العمومية، 11,7% للبنوك الخاصة)، ومستوى القروض الممنوحة (87,5% للبنوك العمومية، 12,5% للبنوك الخاصة)، عدد وكالات الشبكة البنكية (1123 وكالة لشبكة البنوك العمومية، و 346 وكالة للبنوك الخاصة). (نقلا عن :

- Banque d'Algérie(2007). *Evolution Economique et monétaire en Algérie : Rapport année 2006* , Juin, Banque d'Algérie, Alger, p83.
- Banque d'Algérie(2016). *Evolution Economique et monétaire en Algérie : Rapport année 2015* , Novembre , Banque d'Algérie, Alger, p66, 69 & p72.)

² : بموجب القانون رقم 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة الصادر في العدد 2 - السنة 25 للريدة الرسمية بتاريخ 13 جانفي 1988.

³ : لمزيد من التفصيل حول الإطار القانوني للخصوصية، أنظر القوانين الصادرة لهذا الغرض خلال الفترة 1995-2001 :

- الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية المعدل والمتمم، الصادر في العدد 48- السنة 32 للريدة الرسمية بتاريخ 3 سبتمبر 1995.

- الأمر رقم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 والمتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، الصادر في العدد 55- السنة 32 للريدة الرسمية بتاريخ 27 سبتمبر 1995.

- الأمر رقم 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997 المعدل والمتمم للأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية الصادر في العدد 15- السنة 34 للريدة الرسمية بتاريخ 19 مارس 1997.

- الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها الصادر في العدد 47- السنة 38 للريدة الرسمية بتاريخ 22 أوت 2001 .

المطلب الثالث : حصيلته تطبيق برنامج التعديل الهيكلي : تحليل للناتج الاقتصادية والاجتماعية.

لم تشذ التجربة الجزائرية عن القاعدة فيما يخص حصيلته تطبيق برامج التعديل الهيكلي المدعومة من قبل هيئات بروتون وودز من حيث أنها خرجت بقليل من النتائج الإيجابية تكاد محصورة في استعادة التوازنات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية التي لا تحتاج في الواقع إلى إصلاحات هيكلية عميقة بقدر ما تستلزم تقييدا صارما للسياسات النقدية والمالية وتخفيضا لقيمة العملة وتخيرا لمنظومة الاسعار، وهي التدابير التي التزمت الجزائر بتطبيقها حرفيا طوال هذه الفترة واستحقت نتيجة لذلك مدحا من صندوق النقد الدولي وتمثنت منه على النجاح الذي احرزته في تحقيق أهداف برنامج الإصلاح المتفق عليها بين الطرفين رغم الظروف الصعبة التي مرت بها.¹ ورغم ذلك بقي التقدم المحرز على مستوى التحكم في التوازنات الكلية هشاً وظرفياً لارتباط جانب هام منه بتحسين الوضعية المالية للبلاد كنتيجة لانتعاش أسعار النفط في الأسواق المالية العالمية.

فمقابل محدودية النتائج الجيدة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، كانت فاتورة الأخير باهضة بالنظر إلى تداعياته السلبية التي سجلت آثارها والتي لا يزال بعضها قائم لغاية اليوم على كافة النواحي الاقتصادية وبالخصوص على مستوى الجوانب الاجتماعية، وهذا بالصرف النظر عن التباين الذي يثار بين معارضي ومؤيدي تطبيق البرامج الإصلاحية المدعومة عند تقييم آثارها ومدى صحة العلاقة السببية بينها وبين الآثار السلبية الناجمة عنها التي لا تعتبر كلها آثارا مصاحبة لها أو مترتبة عنها بل ترجع أيضا لترسيات السياسات الاقتصادية المطبقة سابقا أو لسوء تطبيق تدابير هذه البرامج وعدم تهيئة ظروف نجاحها (ضعف الشفافية، عدم احترام حقوق الملكية، الفساد...) كما يرى بذلك مؤيدي هذه البرامج مثلما أشرنا إلى ذلك في المطلب الأول لهذا المبحث.

فعلى المستوى الاقتصادي لم تفض التدابير الإصلاحية المتخذة في سياق تطبيق البرنامج إلى تحسين وضع الاقتصاد الذي أحمكته لعنة الموارد الطبيعية بالصورة المنشودة كونها لم تفلح في وضعه على مسار النمو المستدام وإخفاقها في تحسين أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة وبعث نشاطها من جديد لاسيما الانتاجية منها بشكل يعزز مساهمتها في دعم التشغيل وخفض البطالة وتلبية الطلب المحلي...، ناهيك عن عدم إتيان الكثير من الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها السلطات على المستويين الكلي والجزئي بشمارها بالنظر إلى أن بعضها يتطلب وقتا أطول لذلك وكذا لعمق الاختلالات التي لازمت جميع مفاصل الاقتصاد الوطني لعقود عديدة والتركة الثقيلة التي خلفتها مرحلة التسيير المركزي والسياسات غير الملائمة المطبقة والسلوكات السلبية التي أرستها والتي يستحيل التخلص منها بين ليلة وضحاها من ناحية والتردد وعدم وجود الرغبة في مواصلة تنفيذ بعض التدابير الإصلاحية (مسار الخصوصية مثلا) لدى السلطات لعوامل متعددة يعزو بعضها لتطور الوضع المالي للبلاد الذي يجده سعر برمبل النفط في الوقت الذي يعزو البعض الآخر لمحاولة تفادي تردى الأوضاع الاجتماعية المتدهورة أصلا بالنظر للنتائج الوخيمة التي غالبا ما تنجم عنها وتمس شرائح عريضة من المجتمع من ناحية ثانية.

أما على صعيد الجانب الاجتماعي، فكان الأكثر تحملا لعبء التبعات السلبية الناجمة عن تطبيق الإجراءات التثبيتية والهيكلية الصارمة للبرنامج، إذ تدهورت الأوضاع الاجتماعية على نحو غير مسبوق تجلت مظاهرها في ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم مظاهر الفقر والتهميش وتدهور مستويات المعيشة لدى فئات عريضة من المجتمع وتدهور مستوى الخدمة العمومية ذات الطابع الاجتماعي المقدمة له على غرار الخدمات الصحية والتعليمية والسكن دون تحقيق مختلف تدابير وبرامج الحماية الاجتماعية التي وضعت خلال تلك الفترة للتقليل من حدة الآثار السلبية المصاحبة لتطبيق البرنامج لأهدافها المنشودة.

سنحاول فقرات هذا المطلب، استعراض لمحصلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر من خلال إبراز لاهم النتائج المترتبة عنه في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بالاستناد على مقارنة "ما قبل- ما بعد" *before-after approach* وهي إحدى المناهج الأربعة المستخدمة في الأدبيات الاقتصادية لتقييم النتائج المحصل عليها من تطبيق سياسات الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل الصندوق والبنك الدوليين²، وهي مقارنة تسمح لنا بتتبع تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية فضلا عن مؤشرات أخرى ذات طابع اجتماعي بالشكل الذي يسمح بتقديم صورة واضحة لما آل إليه الوضع الاقتصادي والاجتماعي عقب تطبيق البرنامج الإصلاحية المعني.

1 : عبد الله غالم(2008)، قراءات في واقع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 34- السنة 12- 1428 هجري، جامعة الأزهر القاهرة، ص110.
2 : تعتمد معظم الطرق المستخدمة لتقييم برامج الإصلاح الاقتصادي على تقدير العلاقات السببية بين متغيرات السياسات المدرجة تحت هذه البرامج والأهداف المعتمدة لها. وتحاول مختلف الطرق الوصول إلى التأثير الصافي للسياسات على الأهداف، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل الأخرى، التي ربما كان لها وقع على الأهداف. وتشتمل العديد من المتغيرات التجميعية المستهدفة على غرار: ميزان المدفوعات، الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي... أما بالنسبة للطرق الأربعة الأكثر استخداما في الأدبيات الاقتصادية لتقييم النتائج المحصل عليها من تطبيق سياسات الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل الهيئات المالية الدولية فيتمثل في:

- منهجية قبل-بعد *the Before-After Approach* والتي يكون تقييم أداء الإصلاحات الاقتصادية بموجبها قائما على أساس مقارنة الأداء الاقتصادي الكلي لفترة ما قبل البرامج مع الأداء الاقتصادي خلال وبعد تنفيذ البرامج مع افتراض ثبات جميع العوامل الأخرى، كما أنها تعزو التغيرات الحاصلة في أداء الاقتصاد الكلي إلى عمل البرامج فقط.
- منهجية مع- بدون *the With-Without Approach*، أو منهجية مقارنة حالات تطبيق فيها لسياسات بحالات لا تطبق فيها السياسات. ويتم بموجبها مقارنة فعالية أداء الاقتصاد الكلي في البلدان المطبقة لبرامج التعديل الهيكلي مع دول أخرى غير مطبقة له مع افتراض في هاتين المجموعتين مواجهة نفس تعبيرات البيئة الخارجية الدولية وان الفارق الحاصل في الأداء يعزى إلى عمل البرامج دون غيرها.
- منهجية مقدرات التقييم العامة *The Generalized evaluation Estimator Approach*، وبموجبها يتم مقارنة الأداء الاقتصادي الكلي للدول التي تتبع البرامج، بأداء تلك التي ليس لديها برامج، مع ضبط الفروقات الابتدائية بين البلدان، والسيطرة على تأثير المؤثرات الخارجية، وبالتالي تعد تطويرا للاسلوبين السابقين.
- منهجية المقارنة بالمحاكاة *The Comparison of Simulation Approach*، أو الطريقة المعممة للتقييم هذه الطريقة تختلف عن سابقتها في كونها لا تحدد أثر البرامج من خلال نتائجها في متغيرات الاقتصاد الكلي للافتراض المشاركة، فهي تعتمد بدلا من ذلك على النماذج القياسية لمقارنة النتائج الافتراضية لبرامج صندوق النقد الدولي مع حزم السياسات البديلة الأخرى. أي بتعبير آخر تقارن بين التأثيرات المحتملة لسياسات التكيف وحزم أخرى من السياسات البديلة وهي بذلك توفر المعلومات عن عمل البرامج. (لمزيد من التفصيل حول مضمون الطرق الأربعة لتقييم نتائج تطبيق برامج الإصلاح المدعومة، انظر:
- KHAN.S.Mohsin(1990), *The Macroeconomic Effects of Fund-Supported Adjustment Programs*, IMF Staff Papers, Vol37-N°2-June-, International Monetary Fund, pp 199-210.
- SARI Camille (2011), *Op.Cit.*, pp100-104.
- سالم توفيق النجفي وداوود سليمان سلطان(2009)، متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في البلدان النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد47- صيف، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص 38-42.
- علي عبد القادر علي(2007)، تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي، سلسلة جسر التنمية، العدد64- يوليو/حزيران-السنة السادسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص3-6).

1- الحصيلة الاقتصادية لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي: تحكم هش في التوازنات الاقتصادية الكلية مقابل إخفاق في وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو المستدام وبعث النشاط الاقتصادي.

يسمح الاطلاع على الواقع الاقتصادي الذي أفرزه تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بالقول بأنه قد ترتب عن الأخير نتائج متناقضة على المستوى الاقتصادي، حيث سجل تحسنا ملحوظا على مستوى معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل مكن من استعادة استقرار الوضع الاقتصادي على المستوى الكلي وهو ما اعتبره خبراء صندوق النقد الدولي بمثابة علامة نجاح للبرنامج وعملا رئيسيا مساعدا لمواصلة مسار الإصلاحات الهيكلية التي ينبغي عدم التوقف عند الحدود التي وصلت إليها عند انتهاء تنفيذ البرنامج لاسيما تلك المتعلقة بالمستوى الجزئي. ففي هذا المقام يشير الأستاذ عبد المجيد بوزيدي إلى أنه تم تحقيق خمس منجزات رئيسية للبرنامج والمتمثلة في: استعادة التوازنات الخارجية، تطهير تدريجي للمالية العامة، تخفيض معدل التضخم الى مستويات مقبولة، مع تحسن شروط التمويل الخارجي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة.¹ مع العلم بأن التحكم المسجل في التوازنات الكلية لم يرجع مثلما أسلفنا الذكر كلية لصرامة وفعالية التدابير التثبيتية المتخذة في سياق تنفيذ برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي، بل هو راجع أيضا للظروف المواتية للسوق العالمية للنفط الذي سجل انتعاشا في أسعاره مما ساهم في دعم الاستقرار المحقق على المستوى الاقتصادي الكلي الذي يبقى في نهاية المطاف استقرارا ظرفيا.

أما من ناحية ثانية، لم يكن للبرنامج نفس الأثر الإيجابي المسجل على مستوى استعادة التوازنات الكلية على نطاق تحسين الاداء على المستوى الاقتصادي الجزئي، أين بدا الاخفاق في إعادة بعث مختلف القطاعات الاقتصادية واستعادة وتيرة نشاطها على النحو الذي يسمح باحداث النمو المستدام واستيعاب العمالة ومن ثم التخلص نهائيا من معضلة الاختلالات الهيكلية العميقة التي تميزها في مقدمتها التبعية المطلقة للقطاع الريعي بشكل حلي، وهو يمكن تلمسه من خلال تدهور الاداء المسجل من قبل هذه القطاعات باستثناء قطاع المحروقات، بل هناك من عرف أتمهيار شبه كامل ونعني بها على وجه الخصوص قطاع الصناعة بالموازاة مع فشل عمليات إعادة الهيكلة المكلفة ماليا وبطء عمليات الخوصصة التي شكلت مع عمليات حل وتصفية المؤسسات العمومية المحلية والوطنية أصعب الاجراءات الإصلاحية المنفذة. انطلاقا مما سبق، سيتم الوقوف عند أبرز نتائج تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي على الصعيد الاقتصادي من خلال التركيز على ما تم تحقيقه من نتائج على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية والاداء الذي سجلته مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

1-1- بالنسبة للنتائج المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية :

لقد أسفر تطبيق الإصلاحات المدعومة من قبل هيئات بروتون وودز عن تحقيق نتائج إيجابية على صعيد المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث سمح بتقليص عجز الموازنة العامة وتخفيض الضغوط التضخمية وتحسين وضع التوازنات الكلية الخارجية التي تتجلى في تحسن وضع رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات خصوصا منذ سنة 1999 وذلك بالتزامن مع تسجيل تراجع تدريجي في المديونية الخارجية خاصة بعد عمليات إعادة الجدولة المشار إليها آنفا، وارتفاع احتياطات النقد الاجنبي بالتزامن مع تسجيل ارتفاع في أسعار النفط التي تجاوزت حدود 28 دولار أمريكي للبرميل الواحد سنة 2000.

الجدول رقم 77: تطور أداء الاقتصاد الجزائري على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1995-2001

المؤشرات الاقتصادية	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل التضخم (%)	29,78	18,68	5,73	4,95	2,64	0,34	4,22
مؤشر السيولة في الاقتصاد (% PIB/ M2)	40,7	36,6	38,9	45,8	45,7	40,7	49,1
رصيد الموازنة العامة (مليار دج)	-28,2	75,2	66,1	-108,3	-16,5	398,8	179,1
رصيد الموازنة العامة / PIB (%)	-1,4	2,9	2,4	-3,8	-0,5	9,7	4,2
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	0,2	4,1	5,69	1,51	3,36	12,30	9,61
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي)	-6,3	-2,1	1,16	-1,74	-2,38	7,57	6,19
- إجمالي المديونية الخارجية (مليار دولار أمريكي).	31,6	33,7	31,2	30,5	28,3	25,3	22,6
- إجمالي المديونية الخارجية/ PIB (%) .	76,1	73,5	66,4	64,8	58,9	47,2	41,9
- خدمة الدين (مليار دولار أمريكي)	4,24	4,28	4,46	5,09	5,11	4,50	4,46
- خدمة الدين (% من الصادرات الاجمالية)	38,8	30,9	30,3	47,6	39,3	19,8	22,2
احتياطي الصرف (مليار دولار أمريكي)	2,11	4,41	8,05	6,84	4,41	11,9	18,0
احتياطي الصرف (شهر من الواردات)	2,0	4,7	9,4	7,6	4,7	12,3	18,1
متوسط سعر البرميل من النفط (دولار أمريكي)	17,6	21,7	19,5	12,9	17,9	28,5	24,9
سعر الصرف (دج مقابل دولار أمريكي)	47,68	54,77	57,73	58,75	66,64	75,28	77,30

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي - WDI - World Development Indicators لسنة 2015 : يمكن تحميلها من الموقع الالكتروني للبنك الدولي : <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>
- BANQUE D'ALGERIE (2002), *Evolution Economique Et Monétaire En Algérie en2001.*, Banque d'Algérie, Alger, Tableaux N° 2 N°5, N°8, N°12, N°16 N°17 et N°19 du I annexe.
- Banque d'Algérie (2005), *Evolution de la dettes exterieure de l'Algérie 1994-2004*, Tableaux N° 1 à 3 & N°5 - pp 1-3& p5.
- IMF (1998), *Algeria : Selcted Issue and Statistical Appendix*, IMF Staff Country Report N°98/87-September, International Monetary Fund, Washington, Tables N° 15 & 16- pp44-45, N°26-P61, N°31-

¹ : BOUZIDI Abdelmadjid (1999), *Les année 90 de l'économie Algérienne : les limites des politiques conjoncturelles*, ENAG Editions, Alger, pp 49-56.

عموما، يمكن رصد أهم النتائج المحققة على مستوى التوازنات المالية والاقتصادية الكلية وفقا لما يوفره الجدول اعلاه من بيانات على النحو الموالي :

- تراجع معدلات التضخم الى مستويات مقبولة وبصورة مستمرة بانتقالها من 29,8 % سنة 1995 إلى 18,7 % سنة 1996 ثم 5 % في سنة 1998 و 0,3 % سنة 2000 لتعاود الارتفاع بعد ذلك بشكل طفيف لتصل الى 4,2 % سنة 2001، كنتيجة طبيعية لتشديد سياسة الميزانية المدعومة بتدابير صارمة للسياسة النقدية الأمر الذي سمح بالتحكم في حجم السيولة النقدية في الاقتصاد عند مستوى 40,5 % من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة 1995-1998 رغم تسجيل ارتفاع محسوس له خصوصا سنة 2001 ببلوغه 49 % بسبب سياسات الانفاق التوسعية التي شرع في تطبيقها في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي¹.
- تحسن أوضاع المالية العامة، أين سجل رصيد الموازنة العامة لفوائض طيلة سنوات فترة تنفيذ البرنامج وبعده باستثناء سنتي 1998 و 1999 (108,3 مليار دج و 16,5 مليار دج على التوالي بسبب تراجع الإيرادات من الحماية البترولية بفعل انخفاض أسعار النفط التي تراجعت الى 12,9 دولار في 1998 و 17,9 دولار سنة 1999)، حيث انتقل رصيدها من عجزا قدره 28,2 مليار دج سنة 1995 (1,4 % من الناتج المحلي الإجمالي) ليصبح موجبا بعد ذلك سنة 1996 أين قدر بـ 74,9 مليار دج (2,9 % من الناتج المحلي الإجمالي) ثم 66,2 مليار دج سنة 1997 و 398,8 مليار دج و 171,0 مليار دج سنتي 2000 و 2001 على التوالي. وهذا راجع لتطبيق سياسة مالية متشددة قوامها التدابير التقشفية المستهدفة لخفض صام لبنود الانفاق العام بشقيها الجاري والاستثماري التي تدعمت بزيادة التحصيل الضريبي المتأتي من الحماية البترولية بفعل ارتفاع أسعار المحروقات بالموازاة مع مواصلة سياسة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية التي أضحت الدولار الأمريكي الواحد يعادل في المتوسط 58,75 دج سنة 1998 بعدما كان يعادل سنة 1994 نحو 47,68 دج ليصل سنة 2000 إلى 75,28 دج ثم إلى 77,30 دج سنة 2001.
- استعادة التوازنات المالية الخارجية، كما يتبين ذلك من خلال النتائج المسجلة على مستوى الميزان التجاري الذي سجل فواض خلال وبعد فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وان كان ذلك بشكل غلب عليه طابع التذبذب نتيجة للتغيرات الحاصلة في أسعار المحروقات التي هيمنت على هيكل الصادرات السلعية للبلاد بنسبة تعدت 95 % . ولكن أيضا على مستوى ميزان المدفوعات الذي تم تقليص مستوى العجز فيه خلال فترة تطبيق البرنامج من 6,3 مليار دولار سنة 1995 إلى 1,74 مليار دولار في 1998، ثم تحقيق فوائض بعد ذلك قدرت بنحو 7,6 مليار دولار و 6,2 مليار دولار سنتي 2000 و 2001 بعد تسجيل عجز سنة 1999 قدره 2,4 مليار دولار.

كما يلاحظ في نفس السياق، التحسن الملموس المسجل على مستوى مؤشرات المديونية الخارجية للبلاد بعد الاجراءات المتخذة لمعالجة المشكلة من خلال عمليات إعادة الجدولة خلال الفترة 1995-1996، وهو ما كان له من أثر ايجابي مثلما يبرز ذلك في الانخفاض الهام لمؤشر خدمة الدين خلال الفترة المعنية بالدراسة سواء كقيمة أو كنسبة من القيمة الاجمالية للصادرات البلد، وكذا تقليص إجمالي المديونية الخارجية خلال الفترة 1996-2001 بنسبة 33 %، فبعدها كان تقدر سنة 1996 بـ 33,7 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل نحو 73 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، أصبحت سنة 1998 تقدر بـ 30,5 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 65 % من الناتج المحلي الإجمالي، لتتخفف بعد ذلك الى 22,6 مليار دولار أمريكي سنة 2001 وهو ما يمثل نسبة 42 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد سمح التحسن المسجل في التوازنات الخارجية وتخفيف عبء المديونية الخارجية الذي ترافق مع انتعاش أسعار النفط في الاسواق العالمية بتجاوزها لعتبة 25 دولار أمريكي منذ سنة 2000 بتعزيز احتياطات الصرف التي عرفت ارتفاعا في البداية من 2 مليار دولار سنة 1995 إلى نحو 8 مليار دولار سنة 1997 للتراجع بعد ذلك سنتي 1998 و 1999 إلى 6,84 مليار دولار ثم إلى 4,7 مليار دولار تحت تأثير تراجع أسعار النفط قبل أن ترتفع مجددا وبشكل غير مسبوق لتصل الى 12,3 مليار دولار أمريكي سنة 2000 وهو ما يكفي لتغطية قرابة سنة من الواردات و 18,1 مليار دولار سنة 2001 والتي كانت كافية لتغطية نحو 18 شهرا من الواردات الاجمالية للبلاد.

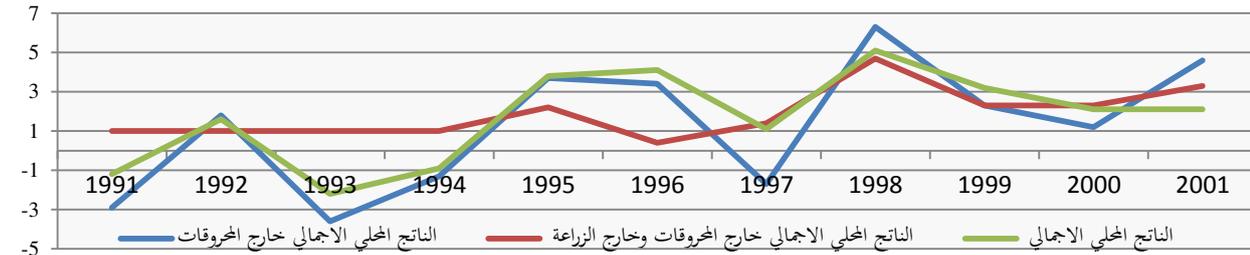
1-2- بالنسبة للنتائج المحققة على مستوى أداء القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني :

لم تكن النتائج المحصل عليها على مستوى أداء قطاعات الاقتصاد الحقيقي بنفس الايجابية التي طبعت التحكم في التوازنات الكلية بعد تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي والتي كان لارتفاع أسعار النفط دورا هاما في تدعيم هذا الاستقرار على المستوى الكلي. فالتحسن الملحوظ الذي طرأ على مستوى أداء الاقتصاد والمتمثل في استعادة وتيرة النمو منذ سنة 1995 خلافا لما طبع الفترة 1991-1994 التي سجلت في معظم سنواتها معدلات نمو سلبية للناتج المحلي الإجمالي. فكما يظهر الشكل البياني أدناه، لم تتجاوز معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المسجلة خلال فترة تطبيق البرنامج في المتوسط 3,52 % وهي أقل مما كان مستهدفا من قبل البرنامج (5 %) بينما كانت معدلات النمو السنوية المسجلة خلال الفترة التي أعقبت تطبيق البرنامج دون 3,2 % (أي خلال سنوات 1999 (3,2 %) و 2000 (2,4 %) و سنة 2001 (2,1 %).

ونفس القول ينطبق أيضا على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات المسجلة خلال الفترة 1995-2001 والتي كانت دون 4,6 % باستثناء سنة 1998 التي سجلت فيها نسبة نمو قاربت 5,6 % ، وكذلك هو الأمر بالنسبة لمعدلات نمو الناتج المحلي خارج قطاعي المحروقات والزراعة التي سجلت بدورها نسب نمو متواضعة تراوحت في أغلب سنوات الفترة 1995-2001 ما بين 0,4 % و 3,2 % مع استثناء سنة 1998 التي تم فيها تسجيل معدل نمو ناهز 4,7 % .

¹ : جزيرة معيزي (2014)، الإصلاحات وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2010، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد 38- جوان، جامعة باجي مختار - عنابة، ص 73.

الشكل البياني رقم 33: تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، وخارج المحروقات، وخارج قطاعي المحروقات والزراعة خلال الفترة 1991-2001 (%)



المصدر: تم إعداده بناء على المعطيات الواردة في: CNES(2005), *Op.Cit*, Annexes : Tableaux N°7 & N°10 -p146 & p154 والملاحظ ايضا من خلال الشكل البياني أن تحسن معدلات النمو الاقتصادي لم تكن نتاج الاداء الجيد لكافة قطاعات الاقتصاد الحقيقي بقدر ما هي ناجمة عن الاداء الجيد لبعض منها على حساب قطاعات اقتصادية اخرى وفي مقدمتها القطاع الصناعي العمومي الذي عرف انهيارا غير مسبوق خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بشكل لم يتمكن بعدها من النهوض. حيث ارتبط ديناميكية النمو المسجلة بدرجة كبيرة بالعوامل الخارجية المتمثلة في أسعار البترول بالنسبة لقطاع المحروقات والعوامل المناخية بالنسبة للقطاع الزراعي¹، وهو ما سنتأكد منه من خلال تتبع بيانات الجدول الموالي التي ترسم بوضوح طبيعة العلاقة القائمة بين النتائج الحسنة لمعدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو للقطاعات الانتاجية الرئيسية في الاقتصاد الوطني وهي قطاعات المحروقات، الزراعة والصناعة.

الجدول رقم 78: تطور معدلات نمو بعض القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في اجمالي القيمة المضافة خلال الفترة 1994-2001

المساهمة القطاعية الاقتصادية في اجمالي القيمة المضافة المولدة (%)	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المحروقات	22,7	25,6	29,2	30,1	22,5	27,4	39,4	34,1
الزراعة	9,53	9,66	10,9	9,38	11,5	11,0	8,45	10,0
الصناعة (خارج المحروقات)	11,4	10,6	9,24	9,00	9,07	8,63	7,19	7,41
معدلات النمو الحقيقية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية (%)								
المحروقات	-2,5	4,4	6,3	6,0	4,0	6,1	4,9	-1,6
الزراعة	-11,1	15,0	21,3	-13,6	11,4	2,7	-5,0	13,2
الصناعة (خارج المحروقات)	-7,5	-1,7	-13,4	-7,6	9,2	-0,8	-1,9	-1,3

المصدر: تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في: BANQUE D'ALGERIE (2002), *Op.Cit* Annexes : Tableaux N°2 & N°3: IMF (1998), *Algeria : Selcted Issue and Statistical Appendix*, Op.Cit, Tables N° 02 & 3- p36 & p37.

حيث نلاحظ من خلال تفحص بيانات الجدول، تعزيز مكانة قطاع المحروقات في الفترة التي أعقبت تطبيق البرنامج، أين أضحت مساهمته النسبية في مجمل القيمة المضافة تتجاوز 34 % بعدما كانت مساهمته تتراوح خلال الفترة 1995-1998 ما بين 22 % و30 % وهذا بالتزامن مع تحسن معدلات نموه الحقيقية طيلة الفترة التي غطاها الجدول اذا ما استثنينا التراجع المسجل سنتي 1994 و2001 بنسبتي 2,5 % و1,6 % على التوالي. كما شهد القطاع الزراعي أداء متذبذبا بشكل كبير، أين حقق معدلات نمو كبيرة وصلت الى مستويات تراوحت ما بين 11% و21% خلال بعض مراحل الدراسة ثم تسجيل تراجع ملحوظ في مراحل أخرى وصلت الى حدود 13,6 % كما هو الحال بالنسبة لسنة 1997 والذي يعزو إلى تأثير العوامل المناخية التي تعتبر محمدا رئيسيا لمردودية المواسم الفلاحية في الجزائر.

كما ينبغي التنويه أيضا، الى أن النتائج الجيدة للقطاع الفلاحي التي تظهروها معدلات نموه الحقيقية خلال بعض سنوات فترة الدراسة لايعني بتاتا تواجده في أفضل أحواله على اعتبار أنه لم يتمكن من تغطية الاحتياجات الغذائية للبلد خلال هذه الفترة على النحو المطلوب مثلما أظهرته الإحصائيات المقدمة من قبل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي التي أشارت إلى أن معدل تغطية إنتاج القطاع للاحتياجات الوطنية من مختلف المنتجات الغذائية خلال الفترة 1990-1997 كان على النحو التالي: 32 % بالنسبة للحبوب، 30 % للخضر الجافة، 39 % للحليب ومشتقاته، 94 % بالنسبة للحوم الحمراء. وهو ما ترتب عنه تعميق التبعية الغذائية شبه الكاملة نحو الخارج مثلما تعكسه الاتجاهات التصاعدية التي أخذتها قيم الفاتورة الغذائية التي قدرت على سبيل المثال سنة 1998 بـ 2,63 مليار دولار.

اما بالنسبة للقطاع الصناعي (خارج المحروقات). فكما ذكرنا سلفا، كان أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا من الإجراءات المتخذة في سياق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لاسيما في ظل الاختناقات الهيكلية العميقة العديدة التي بقي يعاني منها والتي تراكمت عليه كنتاج لعوامل متعددة متصلة بالهبط الذي يشغل فيه وبقصور السياسات ومحدودية الاجراءات التي أخضع لها في سبيل تطويره وتحسين أوضاع مؤسساته على مدار العقدين الماضيين. وهو ما تظهروه معدلات النمو السالبة المحققة من قبله على مدار الفترة 1994-2001 باستثناء سنة 1998 التي سجل فيها معدل نمو موجب قدره 9,2 %. حيث، تتجلى التأثيرات السلبية التي أسفر عنها تطبيق البرنامج على القطاع،

¹: DAHMANI Ahmed (1998), *L'expérience algérienne des réformes problématique d'une transition a l'Economie de marche*, Annaire de l'Afrique du Nord, Tome XXXVII (37)- 1998, CNRS Editions, Paris .p134.

²: CNES (1999b), *Op.Cit*.p26.

من خلال ما يلي :

- التراجع الكبير في مؤشرات الانتاج لجميع فروع القطاع الذي تراجع مؤشر انتاجه خلال الفترة 1990-2000 بأكثر من 16 % في حين تراجع كل من مؤشر الانتاج الصناعي خارج المحروقات والصناعات المصنعة بنسب قدرت بنحو 26 % و 34 % على الترتيب. وقد كانت فروع الصناعات المصنعة *Industries Manufacturieres* أكثر فروع القطاع تدهورا على اعتبار أنها سجلت كلها خلال الفترة المعنية تراجعا على مستوى مؤشرات الانتاج الصناعي وصلت الى 85,52 % بالنسبة للصناعات الجلدية، تليها كل من الصناعات النسيجية وصناعات الخشب والورق التي تراجعت بما يربو عن 68,22 % و 66,76 % تواليها الصناعات الميكانيكية والحديد وتلك المتعلقة بالكهرباء والالكترونيك التي تراجع مؤشر انتاجها الصناعي خلال الفترة 1990-2000 بـ 43 % .
- تدهور وضعية الجهاز الانتاجي للقطاع الذي أضحي يشتغل بأقل من نصف قدراته الانتاجية كما تعبر عنه معدلات استخدام الطاقات الانتاجية TUC المتدنية كثيرا على مستوى فروع الصناعات المصنعة على وجه الخصوص. حيث أضحي القطاع الصناعي ككل بعد نهاية تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 يشتغل بنحو 47 % من طاقاته الانتاجية وبحوالي 44 % بالنسبة لمجموع الفروع الصناعية خارج المحروقات أو فروع الصناعة المصنعة بعدما كانت هذه النسب تقدر سنة 1991 بنحو 55,5 % بالنسبة بالقطاع الصناعي ككل و 54 % بالنسبة للقطاع الصناعي خارج المحروقات و 53,7 % بالنسبة لفروع قطاعات الصناعات المصنعة التي لم تستطع أن تبقي حتى على نفس المستوى المتدني لاستخدام قدراتها الانتاجية الذي ما فتئ يسجل تراجعا متواصلا طيلة الفترة 1995-2000 كما هو الحال بالنسبة للصناعات الجلدية التي لم تعد تشتغل سنة 2000 الا بـ 15 % من قدراتها الانتاجية بعدما كانت في حدود 30 % سنة 1998 و 47,7 % سنة 1990 ونفس القول ينطبق أيضا على صناعات الخشب والورق والصناعات ISMME و الصناعات النسيجية وبدرجة أقل حدة بالنسبة للصناعات الغذائية كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 79: تطور مؤشر الانتاج لفروع القطاع الصناعي العمومي ومعدلات استخدام الطاقات الانتاجية خلال الفترة 1990-2000

معدل استخدام الطاقات الانتاجية T.U.C	مؤشر الانتاج الصناعي (100=1989)			التغير خلال الفترة 2000-1990	فروع القطاع الصناعي
	1991	1995	2000		
77,6	74,1	90,2	99,7	22,67 %	المحروقات
م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	61,90 %	المياه والطاقة
64,4	54,7	47,8	53,8	-21,80 %	المناجم والمقالع
54,1	40,0	30,5	32,4	-43,00 %	ص.ح.م.م.ك.إ. (ISMME)*
33,2	27,5	37,5	29,0	-66,76 %	صناعات الخشب والفلين والورق
47,7	33,5	30,4	15,2	-85,52 %	صناعات الجلود والاحذية
63,3	59,0	61,3	63,1	-1,52 %	مواد البناء/الزجاج
78,2	67,3	73,6	64,7	-15,76 %	الصناعات الغذائية
49,7	49,6	36,3	26,1	-68,22 %	الصناعات النسيجية
43,2	39,7	44,1	54,4	0,103 %	الصناعات الكيماوية والمطاط
م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	-61,03 %	صناعات مختلفة أخرى
55,5	47,2	47,3	47,8	-16,38 %	القطاع الصناعي (بما فيه المحروقات)
54,0	45,3	44,1	43,8	-25,81 %	القطاع الصناعي (خارج المحروقات)
53,7	45,0	44,0	43,4	-33,73 %	الصناعات المصنعة

* الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية. م.غ : غير متوفر.

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- ONS(2006), *L'Activité Industrielle 1995-2005*, Collections Statistiques N°129- Novembre, Office National des Statistiques, Alger, pp27-32.

- ساهمت أيضا التدابير المتخذة في سياق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في تدهور أوضاع المؤسسات الاقتصادية العمومية لاسيما الصناعية منها التي توقف نشاط الكثير منها. اذ وجدت نفسها تواجه محيطا جديدا دون أن تكون مهيأة لذلك بعد رفع التدابير الحمائية التي اعتادت عليها في السابق ناهيك عن الاجراءات الاصلاحية التي نفذتها السلطات وكانت إجمالا في غير صالحها كتحرير الأسعار ومعدلات الفوائد وتخفيض سعر الصرف الذي نجم عنه تكبدها لخسائر اضافية وهي التي تعاني أصلا من تبعية شبه كاملة للخارج فيما يخص مدخلات انتاجها(مواد اولية ، تجهيزات ادوات انتاج...) اضافة الى انفتاح السوق المحلية بعد تحرير التجارة الخارجية ومنافسة السلع المصنعة الاجنبية للمنتجات المحلية الصنع المتسمة بضعف شديد في تنافسيتها وتعاني من صعوبات حمة في عملية تسويقها وتراكم كبير في مخزونها بسبب تقلص الطلب المحلي عليها كما هو عليه الحال بالنسبة لمنتجات الصناعات الجلدية والنسيجية التي كانت الأكثر تضررا.¹

كما ازدادت الأوضاع المالية للمؤسسات الصناعية تريبا بشكل أكبر من ذي قبل، مثلما يتجلى ذلك من خلال تضاعف اجمالي المكشوف البنكي بأكثر من 10 مرات خلال الفترة 1994-1996، أين ارتفع من 10 مليار دج نهاية 1994 الى 94 مليار دج سنة 1995 ثم الى 109 مليار دج سنة 1996 وهو ما يمثل 54 % من رقم الاعمال هذه المؤسسات، مع التنويه بان نسب الفوائد المفروضة على هذه المكشوفات البنكية وصلت خلال نفس السنة حدود 23,5 %². وبانتهاء فترة تطبيق البرنامج نهاية ماي 1998، أضحت نسبة المديونية الاجمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية تعادل 264 % من الاموال الخاصة *Fonds*

¹ : CHÉRIF CHAKIB Ennouar (2002). *Programmes d'Ajustement structurel et resultants socio-économiques en Algérie*, Revue Sciences Humaines, N 18- Décembre, Université Mentouri -Constantine, p45.

² : ABDELATIF Rabeh (2011), *Op.Cit*,p99.

propres لهذه المؤسسات سنة 1999، أين وصلت هذه النسبة مثلاً إلى 128% في صناعات الحديد والصلب، 1811% في الصناعات الكهربائية والالكترونية 140% في الصناعات الميكانيكية.¹ وبالنظر لهذه الصعوبات التي عانت منها مؤسسات القطاع الصناعي العمومي خارج المحروقات التي شكلت عبئاً ثقيلاً لم يعد بوسع السلطات الاستمرار في تحمله وهو ما دفعها إلى التخلص من عدد كبير منها من خلال اللجوء إلى تصفيته سواء كانت ذات طابع وطني EPE أو محلي EPL والتي قدر عددها بـ 443 مؤسسة خلال الفترة 1994- نهاية جوان 1998 وهو ما يعادل 54,5% من إجمالي المؤسسات التي تم حلها خلال هذه الفترة من بينها 60 مؤسسة اقتصادية عمومية و 383 مؤسسة صناعية محلية،² وهو ما ترتب عنه تسريح 36545 عامل وإحالتهم على البطالة من بينهم 30235 عامل في المؤسسات الاقتصادية العمومية و 6310 عامل في المؤسسات الصناعية المحلية. كما تم اللجوء إلى تقليص العمالة في القطاع باستخدام العديد من الأساليب (البطالة التقنية، اللجوء إلى صيغ العقود المؤقتة والغاء الترسيم، تسريع إجراءات التقاعد والتقاعد المسبق، تقليص التوظيف... الخ)، وهو ما ترتب عنه هبوط إجمالي اليد العاملة فيه بنحو 30% خلال الفترة 1995- مارس 2000 بانتقاله من 293641 عامل إلى 205472 عامل كما هو مبين في الجدول الموالي، حيث كانت فروع النسيج وص.ح.م.م.ك.إ. و ISMME ومواد البناء أكثر الفروع الصناعية التي سجلت نسب تخفيض هامة في اليد العاملة بنسب قدرها نحو 46% و 40% و 22% على التوالي.³

الجدول رقم 80: خسائر اليد العاملة في القطاع الصناعي العمومي خارج المحروقات خلال الفترة 1995- مارس 2000

مارس 2000	1999	1998	1997	1996	1995	
205472	207492	212764	227724	276597	293641	إجمالي اليد العاملة
412 -	1608-	5272 -	14960 -	48873 -	17044 -	مجموع اليد العاملة التي تم تقليصها سنويا
0,20-	0,8-	2,5-	6,6-	17,7-	5,8-	معدل التخفيض السنوي (%)

المصدر: BOUYACOUB Ahmed (2001), *Op. Cit.*, p199.

2- الحصيلة الاجتماعية لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي: تعميق ترويدي الأوضاع الاجتماعية واتجاهها نحو الأسوأ

إذا كان تطبيق برنامج التعديل قد ترتب عنه نتائج متناقضة على الصعيد الاقتصادي حصرت نتائجها الإيجابية في استعادة التوازنات الماكرواقتصادية بشكل ظرفي وهامشي مقابل تأثير سلبي على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية مع تسجيل تأخر وبطء شديد في تطبيق العديد من التدابير الإصلاحية لاسيما على المستوى الجزئي ومحدودية النتائج المترتبة عن تدابير إصلاحية أخرى. فإنه تأثيره على الصعيد الاجتماعي كان بالغ السلبية من منطلق أن التدابير الإصلاحية التثبيتية ذات الطابع الانكماشية في سبيل الضغط على الطلب وإرساء الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي التي رافقتها ادخال العديد من الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد التي استهدفت تشجيع جانب العرض وتحرير الاقتصاد الوطني وجعله يتماشى وفق متطلبات اقتصاد السوق لم تصب في معظمها في مصلحة فئات واسعة من المجتمع التي اتجهت أوضاعها الاجتماعية الهشة أصلاً نحو الأسوأ بتفشي مظاهر الفقر والتهميش والتفاوت في التوزيع الدخل وارتفاع معدلات البطالة وتدهور مستوى الخدمات العمومية ذات الطابع الاجتماعي المقدمة كنتيجة لسياسات تقليص الانفاق العام التي شملت كل بنوده بما فيها الموجهة للمجالات الاجتماعية (الصحة، التعليم...).

وهذا دون نسيان أحد أخطر النتائج السلبية التي خلفها تطبيق البرنامج المعني وهو طغيان الشعور في أوساط المجتمع بعدم المساواة في الحقوق والواجبات و ما ترتب عنه ولا يزال لغاية يومنا هذا الاحباط وفقدان الأمل لدى شرائح واسعة منه في العيش الكريم وضمان الحقوق وتحقيق العدالة في توزيع الدخول بناء على الجهود المبذولة فقط لا غير، وذلك لأن ثمار النمو والتضخيم الاجتماعية أضحت موزعة بشكل غير عادل، حيث أن هناك فئات اجتماعية استفادت من ثمار النمو دون أن تتحمل أي تضحية بسبب ريع المناصب التي تشغل فيها أو مقاليد السلطة التي بين أيديها أو ريع القطاع الذي تشغل فيه أو المكانة الاجتماعية أو المنطقة الجغرافية التي تتموقع فيها، وغير ذلك من الربوع خصوصاً في ظل محيط متمسم بانتشار الفساد وعدم تعميم سلطة إنفاذ القانون على جميع الأطراف وتوسع نطاق الاقتصاد الموازي وعدم الاستقرار على كافة الأصعدة، بينما تم تهميش الطبقات الوسطى وما دوتها من فئات المجتمع التي تحمّلت العبء الأكبر من التبعات السلبية للإصلاحات الاقتصادية دون الاستفادة من ثمار النمو وموارد البلد رغم بعض التدابير أو بالأحرى المسكنات المقدمة لها في إطار ما يسمى بالعدالة الاجتماعية في شكل خدمات وبعض المزايا الاجتماعية التي تتسع أو تنقلص بمدى التغيير الحاصل في مداخيل الريع النفطي وهي تدابير رغم ما تنطويه من إيجابية في بعض جوانبها إلا أنها حملت ولا تزال العديد من السلبيات ومنها فقدان قيمة العمل وانتشار عقلية الاتكالية في المجتمع وغيرها من السلوكيات التي فرضها منطق الريع المستشري في مفاصل الدولة والاقتصاد ككل.

عموماً، يمكن عرض أهم الآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح في سياق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي على النحو الآتي :

1-2- تدهور أوضاع سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة :

من المعلوم أن معضلة البطالة ونقص التشغيل في الجزائر لم تكن بظاهرة جديدة مرتبطة بتطبيق برامج الإصلاحات المدعومة

¹: ANDREFF Wladimir (2009), *Op. Cit.*, p54..

²: BOUDJEMA Rachid (2011), *Op. Cit.*, TableauN°16 - p 141

³: BOUYACOUB Ahmed (2001), *La Politique Industrielle: Etat des lieux et perspectives*, In MAHIOU Ahmed et Jean Robert HENRY (Sous la Dir), *Où va l'Algérie ?*, KARTHALA Editions, Paris, pp199-200.

من قبل المؤسسات المالية الدولية كونها كانت ملازمة ولو بشكل متفاوت لجميع المراحل التي مر بها البلد تبعا للظروف الاقتصادية والمالية. بيد أن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي كان له تبعات سلبية على أوضاع التشغيل وسوق العمل التي تدهورت بشكل غير مسبوق مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة التي ازدادت حدتها بتجديدها وتمركزها في أوساط الشباب (البطالة الشبابية). إذ انتقل معدلها من 23,15% سنة 1993 إلى 24,36% لتصل إلى حدود 28% طيلة فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1996-1998) ثم إلى 29,29% و 28,71% سنة 1999 و 2000 على التوالي كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 81: تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2000

السنوات	1990	1993	1994	1996	1997	1998	1999	2000
عدد السكان النشيطون	5 851 000	6 561 000	6 814 000	7 811 000	8 072 000	8 326 000	8 589 000	8 860 000
عدد المشتغلين	4 695 000	5 042 000	5 154 000	5 625 000	5 815 000	5 993 000	6 073 000	6 316 000
عدد البطالين	1 156 000	1 519 000	1 660 000	2 186 000	2 257 000	2 333 000	2 516 000	2 544 000
معدل البطالة %	19,76	23,15	24,36	27,99	27,96	28,02	29,29	28,71

المصدر: CNES(2002), *Op.Cit.*, p33.

فخلال الفترة 1990-2000، تزايد عدد السكان القادرين على العمل أو النشيطون بنسبة 51% بانتقالهم من 5,851 مليون شخص إلى 8,860 مليون شخص بينما ازداد عدد السكان المشتغلون بنسبة 34,52% بانتقالهم من 4,695 مليون إلى 6,316 مليون شخص في الوقت الذي تزايد فيه عدد البطالون خلال الفترة نفسها بنسبة 120% بانتقالهم من 1,156 مليون شخص إلى 2,544 مليون شخص. ولعل أبرز الأسباب التي تقف وراء هذه الزيادة الحادة في معدلات البطالة خصوصا خلال فترة تنفيذ برامج التعديل الهيكلي متمثلة في:

- عدم القدرة على استيعاب الأعداد الهائلة من طالبي العمل التي ما فتئت تزداد من سنة لآخري نتيجة لارتفاع معدلات النمو الديمغرافي التي تجاوزت نسبة 2,8% سنويا مما أدى تزايد حجم القوة العاملة التي ارتفعت كما هو مبين في الجدول خلال الفترة 1991-2000 بنسبة 51% لتصل سنة 2001 إلى زهاء 9,3 مليون نسمة.¹ ولكن أيضا بسبب ضعف أداء معظم القطاعات الاقتصادية وتدهور وضعيتها خصوصا قطاعات الصناعة خارج المحرقات والبناء والاشغال العمومية و بدرجة أقل قطاع الخدمات مما جعلها تتجه نحو تبني العديد من التدابير التي تحد من التوظيف بل اللجوء حتى إلى تقليص اليد العاملة الموجودة لديها. هذا ما جعل وتيرة توفير فرص العمل غير كافية لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث لم يتم تغطية خلال سنتي 1997 و 1998 على سبيل المثال سوى نسبة لم تتجاوز 16% من طلبات العمل الاجمالية التي قدرت بنحو 163800 و 166299 على التوالي مع الاشارة الى ميل سياسة التشغيل خلال هذه الفترة الى الصيغة التعاقدية مما يفسر ارتفاع مناصب العمل المؤقتة مقارنة بالدائمة على اعتبار ان أكثر 79% من عروض العمل المقدمة بشكل فعلي سنة 1996 والمقدر عددها بنحو 24830 منصب عمل و قرابة 85% من عروض العمل المقدمة بشكل فعلي سنة 1997 التي قدر عددها بنحو 26564 كانت مناصب عمل مؤقتة.

أما متوسط نسبة تلبية طلبات العمل الجديدة بشكل فعلي خلال الفترة 1995-1998 فكانت في حدود 19,9% من طلبات العمل الاجمالية التي قدر متوسطها السنوي خلال نفس الفترة بنحو 158336 طلب مع العلم بأن قرابة 79% من عروض العمل المقدمة بشكل فعلي كانت عبارة عن مناصب عمل مؤقتة، في الوقت الذي تم تلبية 24% و 21,65% من طلبات العمل خلال الفترتين 1991-1994 و 1991-2000 والتي قدر متوسطهما السنوي بنحو 156572 و 148186 على التوالي، بحيث كان قرابة 59% و 70% من عروض العمل المقدمة خلال نفس الفترتين عبارة عن مناصب شغل مؤقتة كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 82: تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1991-2000

السنوات	طلبات العمل	عروض العمل المقدمة	التوظيف الفعلي		نسبة التغطية الفعلية لطلبات العمل (التوظيف الفعلي/ طلبات العمل)
			مناصب مؤقتة	مناصب دائمة	
1991	158875	53922	22837	19382	26,57%
1992	170709	44815	21916	14752	21,47%
1993	153898	44205	20258	15713	23,02%
1994	142808	44205	24179	12806	25,89%
1995	168387	48695	29885	11578	24,62%
1996	134858	36768	25976	6134	23,81%
1997	163800	27934	19740	5090	15,16%
1998	166299	28788	22638	3926	15,97%
1999	121309	24726	18650	3727	18,45%
2000	100919	24533	19165	3014	21,97%
1994-1991	156572	46787	22297	15663	24,24%
1998-1995	158336	35546	24560	6682	19,89%
2000-1991	148186	37859	22524	9612	21,65%

المصدر: تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في:

- ONS(2001), *L'Algérie en Quelques Chiffres résultats 2000*, N°31, Office National des Statistiques, p11.

¹: عبد الباقي رواج وعلي همال (2001)، آثار إعادة الهيكلة على سوق العمل وتدابير الحماية الاجتماعية - دراسة حالة الجزائر -، مجلة العلوم الانسانية، العدد 22 - ديسمبر، جامعة منتوري - قسنطينة، ص 59.

- عمليات تصفية وحل المؤسسات العمومية، اضافة الى التدابير المتخذة في سبيل تقليص اليد العاملة كلها عوامل ساهمت بدورها في فقدان مئات الآلاف من العمال لمناصب شغلهم. فكما رأينا سابقا فقد تم تصفية نحو 813 مؤسسة عمومية وطنية ومحلية خلال الفترة 1994-1995 مما سبب في تسريح نحو 211922 عامل من بينهم 128299 عامل في المؤسسات الاقتصادية العمومية EPE وحوالي 83632 عامل على مستوى المؤسسات الاقتصادية المحلية EPL. أين كان النصيب الاكبر لقطاع البناء والأشغال العمومية الذي تم فيه احالة 128071 عامل عى البطالة وهو ما يعادل 60,4% من اجمالي اليد العاملة المسرحة نتيجة لعمليات حل المؤسسات متبوعا بقطاعي الخدمات بنسبة 20,7% و الصناعة بنسبة 17,2% ثم القطاع الزراعي الذي أحيل 3439 عامل فيه على البطالة وهو ما يعادل 1,7% من اجمالي اليد العاملة المسرحة كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 83: عدد مناصب الشغل الملغاة بفعل عمليات حل وتصفية المؤسسات العمومية خلال الفترة 1994-1998 - جوان 1998

القطاع	المؤسسات الاقتصادية العمومية EPE		المؤسسات الاقتصادية المحلية EPL		المجموع	
	عدد العمال	النسبة %	عدد العمال	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
البناء والاشغال العمومية	76514	59,6%	51557	61,7%	128071	60,4%
الصناعة	30235	23,6%	6310	7,5%	36545	17,2%
الخدمات	19345	5,1%	24522	29,3%	43867	20,7%
الزراعة	2205	1,7%	1234	1,5%	3439	1,7%
المجموع	128299	100%	83623	100%	211922	100%

المصدر: BOUDJEMA Rachid (2011), *Op.Cit*, Tableau N°19, p142.

ويضاف عدد العمال المسرحون نتيجة لعمليات حل المؤسسات العمومية السالفة الذكر الى 100840 عامل احيل على البطالة التقنية و50700 عامل الذين اختاروا صيغة الذهاب الارادي و51000 عامل صيغة التقاعد المسبق ونحو 500000 عامل تم تحويلهم من مناصب دائمة الى مؤقتة *dépermanisation* ، وبذلك أصبح العدد الاجمالي لمناصب العمل التي تم فقدانها نتيجة لسياسات اعادة الهيكلة المطبقة خلال الفترة الممتدة من 1994 لغاية نهاية جوان سنة 1998 يقدر بنحو 914462 منصب شغل.¹

2-2- ضعف القدرة الشرائية، اتساع الفوارق الاجتماعية وتفشي ظاهرة الفقر :

أفضت التدابير الانكماشية التي تم اتخاذها في سياق اصلاح الاقتصاد الجزائري بدعم من المؤسسات المالية الدولية على غرار تحرير الأسعار والغاء الدعم وتجميد الاجور ، فضلا عن الظروف الاقتصادية الصعبة المتسمة بنقص فرص التوظيف وارتفاع معدلات البطالة والمستويات العامة للأسعار، الى تردي الأوضاع المعيشية بشكل غير مسبوق لفئات واسعة من المجتمع الجزائري الذي استفحلت في اوساطه ظواهر اجتماعية سلبية لا يزال يعاني من تبعاتها لغاية الوقت الراهن، ومنها :

- تراجع المستوى المعيشي وتدهور القدرة الشرائية، بسبب سياسات تحرير الأسعار ورفع الدعم الحكومي المقدم لأسعار مختلف السلع والخدمات بالموازاة مع تخفيض قيمة سعر الصرف الذي تسبب في رفع أسعار الواردات من مختلف السلع الموجهة للاستهلاك النهائي أو الوسيط في الأسواق المحلية، في الوقت الذي تراجعت فيه الاجور الحقيقية بقرابة 45% خلال الفترة 1986-1994 وبنحو 23,3% خلال الفترة 1994-1998،² نظرا لعدم تكافؤ الزيادة الهائلة في الاسعار مع الزيادة في الأجور الأسمية التي سعت السلطات الى محاولة تعديلها برفع الاجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 20% بين جانفي 1994 وماي 1997 بانتقاله من 4000 دج الى 4800 دج ثم رفعه مرة أولى سنة 1998 بنسبة 5,12% ليصل الى 5400 دج ثم مرة ثانية في سبتمبر من نفس السنة بنسبة 11,11% ليصل 6000 دج وهو ما سمح برفع الاجر المتوسط الخام للقطاع العام خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1994 الى مارس 1996 بنسبة 27% بانتقاله من 11025 دج في سبتمبر سنة 1995 الى 13721 دج في سبتمبر سنة 1995 ثم الى 14006 دج في مارس سنة 1996.³ وهي زيادات لم تواكب الارتفاعات المستمرة لأسعار مختلف السلع والخدمات التي تضاعفت بأكثر من 5 أضعاف ما بين 1989 و1998 (المواد الغذائية ، الاثاث ، المصاريف الصحية ، النقل) كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 84: تطور مؤشرات أسعار الاستهلاك لبعض السلع والخدمات في الجزائر خلال الفترة 1994-2000

(السنة الأساس 1989=100)

السلع والخدمات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المواد الغذائية والمشروبات	325,6 (41,31%)	425,9 (30,80%)	510,8 (19,93%)	539,7 (5,65%)	570,5 (5,70%)	577,2 (1,17%)	572,8 (-0,76%)
ألبسة واحذية	255,8 (41,31%)	306,3 (41,31%)	347,5 (41,31%)	369,5 (41,31%)	388,5 (41,31%)	418,3 (41,31%)	424,0 (41,31%)
الاثاث وأدوات منزلية	266,6 (10,90%)	360,0 (35,03%)	453,8 (26,05%)	541,5 (19,32%)	580,6 (7,22%)	597,6 (2,92%)	607,8 (1,70%)
الصحة	320,3 (16,55%)	410,3 (28,10%)	479,6 (16,90%)	527,7 (10,03%)	556,7 (5,50%)	581,8 (4,5%)	603,1 (3,66%)
النقل والاتصالات	240,1 (19,63%)	351,2 (46,27%)	432,1 (23,03%)	452,5 (4,72%)	459,5 (1,54%)	473,2 (2,98%)	483,9 (2,26%)
المؤشر العام لأسعار الاستهلاك	303,9 (29,04%)	394,4 (29,77%)	468,1 (18,68%)	494,9 (5,72%)	519,4 (4,95%)	533,2 (2,65%)	535,0 (0,33%)

() : معدل التغير السنوي

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في : ONS (2013), *Op.Cit*, p 82.

¹ : BOUDJEMA Rachid (2011), *Op.Cit*, Tableau N° 18, p142.

² : CHÉRIF CHAKIB Ennouar (2002), *Op.Cit*, p50.

³ : ONS (2013), *Op.Cit*, p 76 et p80.

- تنفشي الفقر واتساع الفوارق بين أطراف المجتمع. فارتفع أسعار مختلف السلع والخدمات بالتزامن مع ضعف القدرة الشرائية لشرائح واسعة من المجتمع نتيجة لتحرير الأسعار وانخفاض قيمة الدينار مع تجميد الاجور وفقدان مئات الآلاف من العمال لمناصب عملهم، كانت كلها عوامل دفعت بفئات واسعة من المجتمع بالسقوط في براثن الفقر، حيث استفحلت الظاهرة وما ارتبط بها من مشاكل ومظاهر اجتماعية سلبية كتنامي ظاهرة التسول وتوسع نطاق التشغيل في القطاع الموازي وتفكك البنية الاجتماعية وانتشار كافة أشكال الانحرافات الاجتماعية والفساد.

وهكذا، فقد طال الفقر خلال الفترة 1994-1995 حسب دراسة أجراها البنك الدولي في 1999 نحو 11,957 مليون جزائري باتوا يعيشون بأقل من دولارين يوميا وهو ما يعادل 42,4% من مجموع السكان بعدما كان يقدر عددهم سنة 1988 بحوالي 5,584 مليون شخص وهو ما يعادل 23,9% من مجموع السكان. حيث ارتفع عدد الفقراء في الريف بنحو 102% خلال الفترة 1988-1995 والذين أصبحوا يشكلون نحو 57,4% من إجمالي ساكنة الريف سنة 1995 بعدما كانت هذه النسبة في حدود 32,8% سنة 1988، في الوقت الذي مس فيه الفقر قرابة 27% من مجموع سكان المدن سنة 1995 بعدما كانت نسبته في حدود 14% سنة 1988، أين ارتفع عدد الفقراء بنسبة قدرت بنحو 260% بانتقالهم من 1,5508 مليون شخص في سنة 1988 إلى 5,5846 مليون شخص سنة 1995 كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 85: تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال سنتي 1988 و 1995

سنة 1995			سنة 1988			
الوطني	الريفي	الحضري	الوطني	الريفي	الحضري	
عتبات الفقر (دج / للشخص / سنة)						
10943	10895	10991	2172	2165	2181	عتبة الفقر الغذائي (seuil de pauvreté alimentaire) (أقل من 1,07 دولار يوميا بالأسعار الثابتة لسنة 1985)
14827	14946	14706	2791	2809	2771	عتبة الفقر الأدنى « inférieur » (أقل من 1,45 دولار يوميا بالأسعار الثابتة لسنة 1985)
18191	18709	17666	3215	3265	3158	عتبة الفقر الأعلى « supérieur » (أقل من 1,47 دولار يوميا بالأسعار الثابتة لسنة 1985)
عدد الفقراء (10)						
1 611,40	1 107,10	504,3	849,9	639,5	210,5	- الفقر المدقع
3 986,20	2 739,30	1264,8	1 884,60	1352,7	531,7	- الفقر الشديد
6 360,00	4 300,60	2059,4	2 850,10	2 041,4	808,6	- الفقر
عدد الفقراء (نسبة % من عدد السكان)						
5,7	7,8	3,6	3,6	5,2	1,9	- الفقر المدقع
14,1	19,3	8,9	8,1	11	4,8	- الفقر الشديد
22,6	30,3	14,7	12,2	16,6	7,3	- الفقر

المصدر: BANQUE MONDIALE (1999), *République Algérienne Démocratique et Populaire: Croissance, Emploi et Réduction de la Pauvreté*, Volume I – Rapport Principal, Janvier, Washington, p3.

3-2- تدهور مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة بفعل سياسات تقليص الانفاق على القطاع الاجتماعي.

كان للسياسات الانكماشية المنتهجة في إطار تطبيق البرنامج التي استهدفت الضغط على مختلف البنود الانفاقية بما فيها تلك المتعلقة بالجانب الاجتماعي من خلال تقليص الاعتمادات المخصصة للتسيير والاستثمار فيها بمهدف تصحيح أوضاع المالية العامة وتحقيق الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي، أثر سلبي على الانفاق العام الموجه للقطاعات الاجتماعية كقطاعات التربية والصحة رغم الاتجاهات التصاعدية التي سجلها من حيث القيم إذا أخذت بالأسعار الجارية خلال أغلب سنوات الفترة 1994-1999، بانتقالها من 566,32 مليار دج إلى 759,61 مليار دج سنة 1995 ثم 845,196 مليار دج سنة 1997 و 875,739 مليار دج سنة 1998¹. غير أنه إذا تم تتبع تطور هذه النفقات بالأسعار الثابتة (طبقا لسعر الدينار سنة 1993) فنلاحظ التراجع المتواصل لها خلال الفترة 1994-1996 و بنسب سنوية تراوحت ما بين 5,45% و 6,87%، أين انخفضت من 237 مليار دج سنة 1993 إلى 256,8 مليار دج سنة 1994 ثم إلى 242,8 مليار دج و 226,1 مليار دج سنتي 1995 و 1996 لترتفع بعد ذلك سنتي 1997 و 1998 بنسب تقدر بنحو 2,91% و 15,59% على التوالي، كما هو موضح في الجدول الموالي.

¹: ONS(2013), *Op.Cit*, p216.

الجدول رقم 86: تطور النفقات العامة الموجهة للقطاعات الاجتماعية بالأسعار الثابتة (سنة 1993) و كنسبة من الناتج .م. الاجمالي خلال الفترة 1993-1999

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
419,5	417,7	386,2	352,8	354,9	357	390,5	اجمالي النفقات العامة بالاسعار الثابتة (سنة 1993) 10 ⁹
0,47	8,15	9,46	-0,56	-0,83	-8,34	--	التغير السنوي (%)
265,8	269,0	232,7	226,1	242,8	256,8	273,1	اجمالي النفقات الموجهة للقطاعات الاجتماعية ، ومنها : 10 ⁹
-1,18	15,59	2,91	-6,87	-5,45	-5,96	--	التغير السنوي (%)
88,5	90,8	80,1	75,9	83,1	86,7	97,4	التربية
21,09	21,73	20,74	21,51	26,23	24,28	24,94	الحصة من النفقات الاجمالية (%)
41,8	40,3	36,4	37,8	43,3	46,4	47,4	الصحة
9,96	9,64	9,42	10,71	12,22	12,99	12,13	الحصة من النفقات الاجمالية (%)
							كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)
30,6	31,5	30,6	28,3	29,6	31,0	33,5	اجمالي النفقات العامة بالاسعار الثابتة (سنة 1993)
19,4	20,3	18,4	18,1	20,2	22,2	23,4	اجمالي النفقات الموجهة للقطاعات الاجتماعية .
6,5	6,8	6,3	6,1	6,9	7,5	8,4	التربية
3,1	3,0	2,9	3,0	3,6	4,0	4,1	الصحة

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- CNES(2002), *Rapport National sur le Développement Humain Année 2001 : Le Budget Social de la Nation Instrument au Service du Développement Humain*, 21^{ème} Session plénière –Décembre, Conseil National Economique Et Social , Alger, Tableaux n46 et n47 , pp 134-135.

وعليه، فقد تم تقليص حجم الانفاق العام الموجه لقطاع التربية الذي تراجع بنسبة 22 % خلال الفترة 1993-1996 بانتقاله من 97,4 مليار دج سنة 1993 الى 83,1 مليار دج سنة 1995 ثم 75,9 مليار دج سنة 1996 ثم ارتفاعه بعد ذلك ولكن دون المستوى المسجل سنة 1997. وفي نفس السياق يلاحظ من خلال الجدول السابق تراجع نصيب الانفاق على القطاع التربوي سواء على مستوى اجمالي الانفاق العام أو على مستوى الناتج المحلي الاجمالي ، أين لم يتجاوز نصيبه من اجمالي الانفاق العام 21 % منذ سنة 1996 بعدما كان في حدود 25 % سنة 1993، إضافة إلى تراجع نصيبه من الناتج المحلي الاجمالي من 4,8 % سنة 1994 الى 6,3 % سنة 1997. ومع اقتران تقلص النفقات العامة المخصصة لقطاع التربية بالارتفاع الفاحش في أسعار الأدوات والكتب المدرسية في ظل التراجع الكبير للقدرة الشرائية لأغلب الأسر الجزائرية، فقد أدى ذلك إلى آثار سلبية للقطاع من بينها تدهور مستوى الخدمات المقدمة بالموازاة مع ارتفاع نسب التسرب المدرسي بل والاحجام اصلا عن تعليم بعض الأسر لأبنائها خصوصا في المناطق الريفية.¹ كما انعكس تقليص الانفاق العام الموجه للقطاع الصحي الذي تراجع بأكثر من 23 % خلال الفترة 1993-1997 بانتقاله من 47,4 مليار دج وهو ما يعادل 4,1 % من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 1993 الى 36,4 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 2,9 % من الناتج المحلي الاجمالي المحقق سنة 1997، بشكل سلبي على مستوى الخدمات الصحية المقدمة في مختلف المؤسسات الاستشفائية والمراكز الصحية العمومية التي تدهورت بشكل حاد بالتزامن مع تصاعد مكانة القطاع الخاص وارتفاع تكاليف العلاج التي لم تعد فئات واسعة من المجتمع قادرة على تحملها نتيجة لانخفاض المداحيل وارتفاع معدلات البطالة ونقص التأمين الصحي خصوصا مع اتخاذ بعض التدابير على غرار التنازل عن الدعم الكامل للمواد الصيدلانية والادوية ومراجعة قوائم الأدوية المعوضة من طرف الضمان الاجتماعي ...

المبحث الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة ما بعد التعديل الهيكلي

" استعادة الدولة لدورها التداخلي من خلال برامج الانعاش الاقتصادي "

بغية تدارك التأخر الحاصل والمورث عن الأزمة الاقتصادية والمالية وكذا السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد واحتواء التبعات السلبية التي أفرزها تطبيق التدابير الإنكماشية لبرامج التثبيت والتعديل الهيكلي المدعومة من المؤسسات المالية الدولية على مدار عشرية التسعينيات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي المشار إليها آنفا ففي فقرات المبحث السابق، وذلك بإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وتجاوز حالة الركود التي عانى منها يبعث حركية النمو والعمل على امتصاص البطالة بشكل يسمح بتحقيق النقلة المأمولة على مستوى أداء الجهاز الإنتاجي الوطني ومختلف القطاعات الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وتخفيف الطلب الفعلي بما يكفل بعث مقومات نموه المستدام وفق هيكل متوازن من الناحيتين الجهوية والقطاعية من ناحية ورفع العراقيل التي يمكن أن تواجه الحزمة المتبقية من التدابير الإصلاحية الهيكلية المزمع استكمالها والحرص على الحفاظ على المكاسب المحققة في المرحلة السابقة على مستوى استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية وضمان استمراريتها من ناحية ثانية.

ارتأى أصحاب القرار في البلاد منذ مطلع الألفية الحالية في ظل توفر عوامل أقل ما يقال عنها وقتئذ أنها كانت مواتية من اعتلاء قيادة جديدة للحكم في البلاد والتحسين الملحوظ للوضع الأمني ناهيك عن تحسن الظرف الاقتصادي الكلي كنتيجة للانفراج

¹ : على همال وعبد الباقي رواج (2006)، آثار برنامج التعديل الهيكلي على قطاع التربية الوطنية - دراسة حالة الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قرحات عباس- سطيف، ص 10.

المالي الناجم عن زيادة مداخيل المحروقات، وهو الذي يبقى بمثابة العامل أو المحدد الأهم كما هو معلوم في رسم السياسات الاقتصادية للبلاد بالنظر للطبيعة الربعية للاقتصاد الوطني الذي لطالما بقي قطاع المحروقات فيه ولا يزال متواجداً في قلب الديناميكية الاقتصادية التي تتوقف قوتها على قوة أداءه بما ينعكس بشكل كبير على طبيعة الخيارات الاقتصادية والمقاربات التنموية التي ارتكزت ولا تزال أيضاً عليه مما يجعل من تداويرها تميل من حيث عمقها أو حدتها إلى التشدد والانكماش تارة واللين والتوسع تارة أخرى تبعاً لما تقول إليه أسعار النفط في الأسواق العالمية. إلى تبني توجه مغاير لما مورس من قبل على مستوى طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة عبر إحداث نوعاً من القطيعة مع المقاربة الليبرالية التي أملتتها مشروطية المؤسسات المالية الدولية من خلال إتباع سياسة اقتصادية ذات توجه كينزي قوامها التوسع في الإنفاق العام في ظل الاعتقاد الراسخ بفعالية السياسة المالية قياساً بأدوات السياسة الاقتصادية الأخرى لاسيما منها السياسة النقدية التي طبقت خلال التسعينيات في تحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه ودعم نموه من منطلق أنها تعد أكثر ارتباطاً وتأثيراً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مما يجعل منها أكثر تأثيراً في مستوى الإنفاق العام والخاص والاستثمار والإنتاج بالنظر لعدم مرونة الاقتصاد الوطني. ومن هنا، فقد استعادت الدولة لدورها في أخذ زمام المبادرة الاقتصادية من جديد وبشكل قوي، بتخصيص موارد مالية ضخمة لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال لتمويل مختلف المشاريع التي تضمنتها برامج الإنعاش الاقتصادي التي إقرارها وتطبيقها على مدار الفترة 2001-2014.

أين، عمدت السلطات إلى تطبيق ثلاث برامج تنموية بداية ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي شمل الفترة 2001-2004 مروراً ببرنامج تعزيز النمو الذي غطى الفترة 2005-2009 وصولاً إلى البرنامج التنموي الخماسي أو برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي غطى بدوره الفترة 2010-2014 التي خصص لها غلاف مالي إجمالي قدر حسب الإحصائيات الرسمية التي قدمت من قبل السلطات في وقت سابق بنحو 31419 مليار دج وهو ما يعادل 423 مليار دولار بينما أشارت إحصائيات أخرى وردت في مخطط عمل الحكومة المعروض في البرلمان شهر سبتمبر 2017 إلى 30394,4 مليار دج وهو ما يعادل 403,21 مليار دولار أمريكي¹. والواضح أنه كان للمنحى الجديد الذي سارت عليه السياسة الاقتصادية ما يبرره على المدى القصير، وذلك لدواعي التعافي من الآثار السلبية للعشرية السابقة على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وكذا دعم الطلب الكلي ومحاولة النهوض بالاقتصاد الوطني الذي استدعى تدخلاً قوياً للدولة في الحقل الاقتصادي بواسطة السياسة الانفاقية التوسعية بالاعتماد الكلي على ريع المحروقات التي بقيت أسعارها محافظة على مستوياتها القياسية طوال هذه الفترة والتي ساهمت أيضاً في التحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية ومن ثم تحقيق استقرار هش للوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي سرعان ما بدأ في التدهور واشتداد مواطن الضعف في الاقتصاد بمجرد الهبوط الحاد لأسعار النفط منذ نهاية 2014 ومن ثم العودة من جديد لنفس الأوضاع المتردية التي عرفها الاقتصاد الوطني غداة نشوب الأزمة النفطية لسنة 1986 وان كانت أقل حدة نتيجة التمكن من الحفاظ ولو بالحد الأدنى لتماسك الاقتصاد وتجنب انهياره بشكل كلي بفعل الاستعانة باحتياطي الصرف الذي كون على مدى سنوات الطفرة النفطية التي بدأت كما ذكرنا منذ مطلع الألفية الثانية. هذا ما جعل هذه السياسة توصف على الرغم من أنها كانت طموحة وحققت نتائج إيجابية كثيرة لا يمكن إغفالها خصوصاً على صعيد تحسين بعض الجوانب الاجتماعية والتنمية البشرية ولو في جوانبها الكمية على حساب النوعية وتحديث البنية القاعدية، بأنها كانت توجهاً غير صائب على المدى الطويل كونها لم تمتلك مقومات الاستمرار في ظل ظروف عدم التأكد من ضمان استمرار تمويلها في حال حدوث صدمة نفطية معاكسة كما هو حاصل في الوقت الراهن من جهة، ومن جهة أخرى في أنها لم تسهم في إحداث التحول الهيكلي المطلوب في الاقتصاد الوطني والخروج من دائرة التبعية المطلقة للمحروقات التي ازداد عمقها وبقي من خلالها الاقتصاد الوطني مجرد اقتصاد منكشف هش وشديد التعرض للصددمات الخارجية في ظل الغياب شبه التام للجهاز الإنتاجي المحلي الذي عزز تزايد حجم الاستيراد مع تواصل تنفيذ هذه البرامج ليلعب مستويات قصوى يصعب تحملها مستقبلاً مع تآكل احتياطات الصرف وتزايد الخسائر التي تتحملها الخزينة في تمويل مختلف الأنشطة والقطاعات. وهو ما حدث بالفعل أين تسبب الانهيار الحالي لأسعار النفط في إحداث شللاً اقتصادياً وتراجعا عن السياسة الانعاشية المتبعة منذ 2001 باستبدالها بتدابير استعجالية تقشفية وتجميد البرامج الاستثمارية لوقف الانهيار الحاصل على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية على أمل عودة ارتفاع أسعار المحروقات في أقرب وقت دون أن يتحقق ذلك لغاية كتابة هذه الأسطر.

ناهيك عن التساؤلات المطروحة بشأن مدى الفعالية في استعمال الموارد المالية وترشيدها في ظل الاختلالات التي تميز الجهاز الإداري في الجزائر بمختلف مستوياته، وهو المضطرب أساساً بتنفيذ مختلف البرامج الانفاقية المذكورة آنفاً، وكذا ضعف المنظومة الرقابية وعدم قدرتها على التصدي لمختلف الانحرافات المسجلة في تسيير المال العام لأسباب مختلفة، بالموازاة مع غياب التقييم الموضوعي والمنهجي لمختلف البرامج والمشاريع المنجزة التي التهمت موارد مالية أقل مما يمكن أن توصف به أنها خيالية مقارنة بما استهلكته مشاريع مشابهة قامت بها دول نامية أخرى ذات المستوى الاقتصادي المشابه للجزائر.

كما صاحب فترة تطبيق هذه المقاربة التنموية إضافة إلى تراجع السلطات على استكمال العديد من الإصلاحات الاقتصادية خصوصاً منذ خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بإلغاء البعض منها أو تجميد البعض الآخر على غرار توقيف مسار خصوصية المؤسسة العمومية سنة 2009 وإرساء قاعدة 49-51 بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المقيدة لاستثمارات الرأسمال الأجنبي التي لا يمكن إنجازها إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية نسبة لا تقل عن 51 %، توجه

¹ : أنظر : مصالح الوزير الأول (2017)، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الجزائر، سبتمبر، الملحق رقم II – معطيات حول برامج التنمية خلال الفترة 2000-2017. يمكن تحميله على بوابة الوزارة الأولى على الانترنت :

الجزائر نحو تبني سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال دخولها في مفاوضات الانضمام و/أو الانخراط في العديد من المسارات التكاملية الإقليمية والمتعددة الأطراف على غرار بحث مفاوضات الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية التي لا تزال متواصلة لغاية كتابة أسطر هذا البحث، والانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009، بينما يبقى أهم مسار تكاملي انخرطت فيه هو مسار الشراكة الأورومتوسطية المؤطر على المستوى الثنائي باتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي على غرار بقية الدول المتوسطية الشريكة المعنية بمسار الشراكة بعد 17 جولة من المفاوضات طيلة الفترة الممتدة من مارس 1997 إلى غاية 19 ديسمبر 2001 وهو تاريخ التوقيع عليه بالأحرف الأولى ثم التوقيع عليه بشكل رسمي بفالينسيا الإسبانية في 22 أبريل سنة 2002 ثم دخوله حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 معوضاً بذلك اتفاق التعاون الذي أطر العلاقات الثنائية الجزائرية الأوروبية 28 أبريل 1976، وهو الاتفاق الذي ستميم التعرض له بشكل مفصل ومع إبراز لتداعيات تطبيقه على الاقتصاد الوطني في الفصل القادم لهذا البحث. وبما أن المجال لا يسمح لنا بالإحاطة بكل ما تقدم عرضه حول المقاربة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ مطلع الألفية الحالية على اعتبار أن الحكم بشكل موضوعي على مدى نجاحها وتحقيق أهدافها يتطلب دراسة وتقييم معمق ومفصل لمختلف جوانبها وأبعادها مع ضرورة توفر معلومات واحصائيات دقيقة، لذا سنحاول من خلال محاور هذا المبحث الوقوف عند أبرز ما تضمنته البرامج التنموية الثلاثة وأهدافها الرئيسية بعد الحديث عن الخلفية النظرية لسياسات الانفاق العام التوسعية للإنفاق واستعراض لآثارها الاقتصادية، ثم محاولة إجراء تقييم مخلص تطبيق هذه البرامج ومدى بلوغها لأهدافها المسطرة من خلال تبيان لنتائجها وآثارها على مستوى دعم النمو والتشغيل ومدى تحقيق التأثير الإيجابي المنشود للوصفة الكينزية في تحسين أداء القطاعات الاقتصادية لاسيما الانتاجية منها والتخفيف من حدة تبعية الاقتصاد الوطني المطلقة لقطاع المحروقات بالاضافة إلى إبراز لأثر تطبيق البرامج التنموية المعنية على الوضع الاجتماعي ووضعية التنمية البشرية بوصفها أحد المحاور الرئيسية التي لقيت اهتمام هذه البرامج ومدى استفادتها من توسع الدور التدخلية للدولة والزيادة في الطلب الكلي المترتب عن تطبيقها بالاعتماد على تفحص وتحليل للأداء المسجل على صعيد مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة.

المطلب الأول : التأصيل النظري لسياسات الانعاش الاقتصادي ودور الانفاق العام في ذلك

قبل الحديث عن الأسس النظرية التي تستند عليها سياسات الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، والمستمدة من الطرح الكينزي القائم على زيادة الانفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي بغية تنشيط الطلب الكلي ومن ثم أحداث النمو الاقتصادي والوصول إلى حالة التشغيل الكامل. نرى من الملائم تقديم صورة موجزة على ظاهرة تزايد النفقات العامة من جهة وأثرها على النمو الاقتصادي من جهة أخرى وفقاً لما جاءت به الأدبيات الاقتصادية التي أضحت أكثر اهتماماً بالظاهرة بغض النظر عن اختلاف أحجامها من دولة لأخرى خصوصاً بعد تصاعد الأفكار الكينزية بعد أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 الداعية إلى اعتماد سياسة الانفاق العام كأداة فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة وفقاً للمربع السحري للاقتصادي نيكولا كالدور *Nicolas KALDOR* في : زيادة النمو الاقتصادي، واستقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق التشغيل الكامل واستقرار الحسابات الخارجية.¹

1- المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة تزايد الانفاق العام وأثر ذلك على النمو الاقتصادي : تحليل من وجهة نظر التيارات الليبرالية.

كما هو معروف، لم تهتم التيارات الكلاسيكية في البداية بدراسة تأثير النفقات العامة على مختلف الجوانب الاقتصادية، بل أسقطتها من حساباتها كلياً على اعتبار أنها عامل أو متغير خارجي لا يخضع لقواعد التحليل والتفسير الاقتصادي من منطلق الفروض التي بني عليها والمستند على مبدأ حيادية المالية العامة وتوازن الموازنة العامة، مما جعل نظرتها للنفقات العامة لا تخرج عن كونها محايدة وبعيدة الانتاجية، إذ لم تفرق هذه التيارات من حيث المبدأ بين الانفاق الحكومي والانفاق الاستهلاكي، فاعتبرت كلاهما تضييع وفقدان للثروة القومية، ولعل أفضل ما يعبر عن وجهة النظر هذه هي عبارة جون باتيست ساي الشهيرة بأن أفضل النفقات هي أقلها حجماً.² ناهيك عن اعتقادهم المطلق باتجاه الاقتصاد الوطني نحو التصحيح الذاتي وفق آلية التوازن التلقائي للسوق (اليد الخفية) بعيداً عن كافة أشكال التدخل الحكومي الساعي لضمان طلب مناسب للنتائج الذي يبقى غير ضرورياً بل يؤدي إلى عدم الاستقرار بالموازاة مع سيادة كل من المنافسة التامة وحالة الاستخدام الكامل.³

بيد أن هذا لم يمنع من ظهور بعض الاسهامات النظرية التي بدأت تهتم بموضوع النفقات العامة خصوصاً في ظل تزايد تدخل الدولة في الاقتصاد وما ترتب عنه من تزايد في الانفاق الحكومي وذلك بالبحث في أسبابه من جهة ومحاولة تقدير آثاره على النمو الاقتصادي من جهة أخرى. ويمكن استعراض بعض الاسهامات النظرية المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة والبحث في أسبابها على النحو الموالي :

– قانون أدولف فاجنر *la loi d'Adolphe WAGNER* سنة 1892 أو قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي :

يعد الاقتصادي الألماني *Adolphe WAGNER* أول من اهتم بدراسة موضوع تنامي النفقات العامة وعلاقتها بنمو الناتج المحلي، وبالتالي لفت الانتظار إلى وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والنشاط الحكومي من خلال قيامه بدراسة تطور الانفاق

¹ : محمد راتول وصلاح الدين كروش (2014)، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66- ربيع 2014، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة وبيروت، ص ص 91-92.

² : محمود محمود داغر وعلي محمد علي (2010)، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51- صيف 2010، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة وبيروت، ص ص 111.

³ : سامي خليل (1994)، نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية " الكتاب الأول"، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص 213-214.

العام في العديد من الدول الأوروبية الذي كان حسبه كنتيجة طبيعية لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول. وبالتالي، اعتبر ان زيادة النفقات العامة يخضع لقانون عام للتطور الاقتصادي، وهو قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي - قانون فاجنر - الذي وضعه سنة 1892، ومفاده أن "التطور الاقتصادي والاجتماعي المتحقق في المجتمعات سيؤدي إلى تزايد النشاط الحكومي كما ويتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل الزيادة في النمو الاقتصادي ومن معدل زيادة السكان، على اعتبار أن الدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد ومن ثم فإن نفقاتها تزداد تبعا لذلك".¹ فالحاجة الى زيادة نفقات الدولة حسب فاجنر مردها ثلاثة أسباب هي:

- عامل التصنيع والتحديث، مما يستوجب قيام السلطة بهذه الأعمال ويستدعي ذلك زيادة الإنفاق العام على المجالات التي تضمن فرض العقود والاتفاقات وحفظ الأمن والعدل وحكم القانون.

- النمو في الدخل الحقيقي يؤدي لا محالة إلى التوسع النسبي في الخدمات الثقافية والرعاية الاجتماعية والتعليم التي تؤدي الى ارتفاع الانفاق الحكومي.

- التطور الاقتصادي والتغيرات السريعة في التقنية عاملان يتطلبان أن تسيطر الحكومة على إدارة الاحتكارات الطبيعية. وذلك من أجل زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي، وكذلك لتوفير الاستثمارات اللازمة في بعض القطاعات التي يحجم عنها القطاع الخاص.

اذن، فالقانون المعني جاء ليعبر عن وجود علاقة طويلة الأجل بين الانفاق الحكومي والدخل القومي في الدول التي كانت في المراحل المبكرة لعملية التنمية، كما ان مضمونه يشير في هذا السياق الى ان السببية تنحى من الناتج المحلي الاجمالي الى الانفاق الحكومي وهو نهج يعكس وجهة النظر الكلاسيكية في تفسير نمو الانفاق الحكومي.³ مع التنويه بان هناك العديد من الانتقادات التي وجهت له من بينها اقتصره في تفسير العلاقة السببية لزيادة النفقات وربطها فقط بالعوامل الاقتصادية في حين أن هناك عوامل أخرى يمكن ان تؤثر فيها ومنها العوامل السياسية، فضلا على ان مراحل معدلات الزيادة في النفقات قد تختلف بحسب مراحل النمو التي تمر بها الدولة وتزداد بارتفاع مستوى المعيشة ولكن يمكن أيضا أن تنخفض بعد مستوى معين حتى وان استمرت معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة بشكل متواصل، كما أن ارتفاع النفقات العامة يمكن ان يكون بفعل الظروف الاستثنائية التي لا يكون فيها النمو الاقتصادي في أفضل حالاته كنشوب الحروب والازمات كما بينته دراسة كل من بيكوك وويزمان Wiseman & Peacock سنة 1961 الخاصة بالأثر الاستبدالي في النفقات العامة.⁴

- أطروحة بيكوك وويزمان Wiseman & Peacock سنة 1961 : الأثر التعويضي displacement effect

حاول قانون فاجنر، تقديم تفسير لاجتياح الانفاق العام في علاقته بالنمو الاقتصادي دون تقديم تفسير للتقلبات الحاصلة في الانفاق الحكومي مع مرور الوقت خصوصا وأن فرضيات القانون المعني لم تأخذ بعين الاعتبار للتغيرات التي تحدث لاسيما في الأجل القصير في الانفاق الحكومي، وهو ما حاول القيام به كل من جاك وايزمان Jack Wiseman وآلان بيكوك Alan Peacock في دراسة لهما لسلوك الانفاق العام وتطوره سنويا في بريطانيا خلال الفترة 1890-1950 سنة 1961⁵، أين لاحظا أن النفقات والإيرادات لا تزداد بشكل متناسق ومنتظم، بل لاحظا أن هناك طفرات مفاجئة او انخفاض في النفقات تأخذ نمطا مشابها للقفزات، اذ لاحظا أن تطور الإنفاق العام خلال الزمن، يشبه الهضبة التي تتناجها ارتفاعات وتأتي هذه الارتفاعات مترامنة مع فترات الحروب، أو الإعداء لها، أو فترات الاضطراب الاجتماعي والازمات. وبالتالي فقد بلغت الإيرادات الحكومية والإنفاق أعلى مستوى لها خلال الحرب وأنها م تنخفض إلى مستوى ما قبل نشوبها حتى بعد انتهاءها.⁶

و حسب بيكوك ووايزمن، فإن هذا السلوك تتحمله الشعوب من خلال زيادة عبء الضريبة والتي تزداد خلال فترات الحروب، مما يساعد الحكومة على القيام بالمهام التي لا يمكن أن تتعهد بها قبل الاضطراب. وقد أطلق على هذه الزيادة في مستوى الإنفاق الحكومي بالنسبة إلى الناتج باسم "الأثر التعويضي displacement effect" نتيجة لاجتياح الانفاق العام المتزايد والسريع في الظروف الاستثنائية محل الانفاق التدريجي في الظروف العادية مما يؤدي الى احداث قفزة سريعة وعنيفة في النفقات العامة التي تتزامن مع وجود ما يسمى بالتأثير الرقابي الذي ينشأ نتيجة لوعي المواطنين وتقبلهم للعبء الضريبي في هذه الظروف مما يشجع الحكومة على توسيع دائرة خدماتها لتحسين ظروفهم ومحاولة اشباع حاجتهم، بل يستمر هذا التوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية كتقدير منها لاستمرار الأفراد في تحمل العبء الضريبي المفروض حتى بعد الخروج من هذه الظروف الاستثنائية وهو ما يفسر سبب بقاء النفقات العامة في مستويات أعلى من تلك التي كانت قبل وأثناء هذه الظروف (الحروب، أزمات....).⁷

- تحليل مدرسة الخيار العام لأسباب ارتفاع الانفاق العام: تسييس وعدم عقلانية خيارات الهيئات العمومية كسبب لارتفاع الانفاق العام

تعود بدايات ظهور أفكار مدرسة الخيار العام Public choice بداية ستينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة على يد كل من جيمس بوكانين James Buchanan (جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1986) وقوردن تيولوك Gordon Tullock في كتابهما

¹ : كريم سالم الغالبي (2012)، الانفاق الحكومي واختيار قانون فاجنر في العراق للمدة 1975-2010: تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8- العدد 25، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ص 35.

² : SEMEDO Gervasio (2007), *L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte Européenne de subsidiarité*, L'Actualité économique, vol 83- n° 2, p126.

³ : كريم سالم الغالبي (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 36.

⁴ : SEMEDO Gervasio (2007), *Op.Cit.*, p128.

⁵ : PEACOCK T.Alan, and WISEMAN Jack (1961), *The Growth of Public Expenditure in the United Kingdom*, Princeton: Princeton University Press.

⁶ : محمد ادريوش دحماني و عبد القادر ناصور (2012)، النمو الاقتصادي واتجاه الانفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر باستعمال مقارنة منهج الحدود، مجلة الاقتصاد والمناجيات، العدد 11، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان-، ص 5.

⁷ : محمد بن عزة (2014)، ترشيح سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط: دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص مالية عامة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد " تلمسان"، ص 45-46.

الصادر سنة 1962 بعنوان "The Calculus of consent. Logical Foundations of constitutionnal democracy"¹ الذي اعتبر المرجع الرئيسى، لافكار هذا التيار الليبرالى،² والتي، عرفت رواجا كبيرا علم، غرار باقم، التيارات الليبرالية الأخرى منذ النصف الثانى لسبعينات القرن الماضى، والتي، أولت اهتمامها لفسير سلوك وخيارات السلطات العامة التي تقدم نفسها بديلا عن السوق نتيجة سياساتها التدخلية التي، تلقى معارضة شديدة من طرف هذه المدرسة.³

و هو ما يظهر في مختلف أطروحاتهم المرتكزة علم، " نظرية السوق السياسى، وعقلانية السياسات العامة " *Théorie du marché politique et rationalité des politiques publiques* التي طرحها كل من *Tullock* و *Buchanan*،⁴ وترى أن الأفراد يتشابهون في سلوكهم عند دخولهم الأسواق الاقتصادية مع سلوكهم عند دخول الأسواق السياسية، وبالتالي، فإن السياسيين والناخبين والهيئات العامة يتصرفون كلهم وفقا لما تتطلبه مصالحهم الذاتية وليس، خدمة للمصلحة العامة من منطلق أنهم يسعون إلى تعظيم منفعتهم الذاتية إلى أقصى حد ممكن حتى وإن ادعوا أنهم يعملون كلهم من أجل المجتمع وهو ما يجعل من القرارات المتخذة من طرف الهيئات العامة يكون لاعتبارات شخصية وليس عامة شأنها في ذلك شأن جميع الأفراد الذين تكون خياراتهم وفقا لما تقتضيه مصالحهم الخاصة.⁵ لذلك تعتبر المنظمات العامة غير فعالة بسبب مجموعات الضغط والحسابات السياسية والنمط البيروقراطي الذي تتميز به، فضلا عن أن نجاعة هذه المنظمات متعلق فقط بتحفيز رجال السياسة والإدارة الذين يرون أن مصالحهم الشخصية هي من تحركهم بدليل سعي البيروقراط لزيادة سلطتهم وهيبتهم وأمنهم ودخلهم باستخدام الهيكل الهرمي على أساس اقدميتهم بدلا من المضي قدما في تحقيق أهداف المنظمة هذا من جهة، وينظر السياسيون إلى، الهدف من، خلال مزيد من، السلطة والأصوات من جهة ثانية. مما يجعل عملية صنع القرار في هذه المنظمات غير مرتبطة بالسوق *Nonmarket decision making* كما يظهر ذلك من خلال التحليل الاقتصادية لظاهرة البيروقراطية المقدمة من، قبل، كا، من، أنتوني، دونس، *Anthony Downs*،⁶ ووليام نيسكانن، *William Niskanen*،⁷ علاوة علم، وضع الضوابط بما يخدم المصالح الذاتية لكل من متخذي القرار في هذه الهيئات الحكومية (صناع السياسات) وجماعات المصالح أو الضغط التي عادة ما تمارس، تأثيرات على صناع السياسات، وهو الأمر الذى يسفر عن، استحواذ تلك الجماعات على جوانب عملية التشريع وفقا لنظرية " التنظيم بصيغة الاستحواذ *Regulatory Capture* (*La théorie de la capture*) التي وضعها جورج ستيجلر *George Stigler* (جائزة نوبل في الاقتصاد 1982) سنة 1971.⁸

وعلى هذا الأساس فهي تدعو إلى تقليص دور الدولة التدخلية قدر الامكان في الاقتصاد و العمل على فصل الوظيفة التوجيهية للحكومة عن دورها التنفيذي خصوصا في ظل وجود توجه قوى من قبلها نحو التنظيم بصيغة الاستحواذ أو التحكم بوضع تشريعات وقوانين تخدم مصالح أطراف معينة في السلطة او مجموعات الضغط على حساب باقي الاطراف مما يكون له من أثر سلبي على عمل السوق الذي لا تستطيع الدولة التي تدار بفعاليات المصالح الشخصية في السوق السياسي حل المشكلات التي تواجهه وان قامت بذلك فستكون حلولها في نظر هذه المدرسة ذات كلفة كبيرة.¹⁰

فهى بذلك تدعو إلى ضرورة تقليص حجم الانفاق العام قدر الامكان، أين قامت بدراسته من جوانب متعلقة بمنافعه وكذا طرق والظروف التي يتم فيها اتخاذ القرارات المتعلقة به من خلال سلوك الاحزاب السياسية ودراسة النظام الانتخابي وتأثير ذلك في

¹ : BUCHANAN James and TULLOCK Gordon (1962), *The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy*, Ann Arbor: University of Michigan Press.

² عبد الرحمان جمعة وحالوب معلقة (2012)، *الهيمنة المالية: مدخل نظري لمفهومها وأسبابها وآثارها*، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4- العدد 9، جامعة الانبار، ص 22.

³ : وسام ملاك (2012)، *تطور الفكر الاقتصادي - النيوكلاسيكية والحديثة والهجوم النيوكلاسيكي المضاد*، الجزء الثاني، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ص 759.

⁴ : BLERALD Philippe-Alain (1991), *Théorie du marché politique et rationalité des politiques publiques*, Revue française de science politique, 41e année, n°2, pp. 235-236.

⁵ : SANNI YAYA Hachimi (2003), *léconomie politique de la désétatisation et de la privatisation des entreprises publiques: cadre d' analyse et considérations théoriques.*, Document De Travail 2003-003, Faculté des sciences de l'administration, Université Laval- Québec, Québec, pp28-30.

⁶ : لمزيد من التفصيل حول اعمال ANTHONY DOWNS، أنظر :
- DOWNS Anthony (1957), *An Economic Theory of Political Action in a Democracy*, Journal of Political Economy, Vol 65- N°2 (April), pp135-150 .

- DOWNS Anthony (1962), *The Public Interest: Its Meaning in a Democracy*, Social Research, Vol 29- N°1, pp1-36.

- DOWNS Anthony (1965), *Nonmarket Decision Making: A Theory of Bureaucracy*, The American Economic Review, Vol 55- N°1/2 -Mars, pp439-446.

⁷ : لمزيد من التفصيل حول اعمال NISKANEN William، أنظر :
- NISKANEN A.William (1968), *The Peculiar Economics of Bureaucracy*, The American Economic Review, Vol. 58- No. 2, Papers and Proceedings of the Eightieth Annual Meeting of the American Economic Association (May), pp. 293-305

- NISKANEN A.William (1975), *Bureaucrats and Politicians* Journal of Law and Economics, Vol. 18, No. 3, Economic Analysis of Political Behavior: Universities-National Bureau Conference Series Number 29 (Dec), pp. 617-643

- NISKANEN A.William (1986), *Economists and Politicians*, Journal of Policy Analysis and Management, Vol. 5- No. 2 (Winter), pp. 234-244

⁸:STIGLER J. George. (1971), *The Theory of Economic Regulation*, The Bell Journal of Economics and Management Science, Vol 2- N° 1 (Spring, 1971), pp. 3-21

⁹ : أنظر في هذا الصدد كل من :
- DALBÓ Ernesto(2006), *Regulatory Capture: A Review*, Oxford Review of Economic Policy, Vol. 22- N° 2- REGULATION- (Summer), pp. 203-204.

- PELTZMAN Sam (1993), *George Stigler's Contribution to the Economic Analysis of Regulation*, Journal of Political Economy, Vol. 101-N° 5 -October, pp822-823.

¹⁰ : عبد الرحمان جمعة وحالوب معلقة (2012)، *مرجع سبق ذكره*، ص 22.

السوق من منطلق اعتقادها بتشابه الحياة السياسية بالسوق، الأمر الذي جعلها تهم كثيرا بظاهرة الزبونية *clientélisme* (تشجيع الناخبين من أجل استمرارهم في منح أصواتهم لطرف محدد). إذ اعتبرتها إضافة الى توسع النشاط الحكومي في الاقتصاد، من المسببات الرئيسية لتزايد النفقات العامة، كما رأت فيها ظاهرة تؤدي الى اهدار أو تبذير الموارد العامة كون عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بها غالبا ما تكون غير مريرة وواقعية من الناحية الاقتصادية. فالفكرة الاساسية هي أنه في نظام ديمقراطي، يعتبر المواطنون مستهلكون للسلع العمومية، وبالتالي سيكون خيارهم بالتصويت على أطراف يكون هدفهم الوحيد هو حصولهم على أكبر عدد ممكن من أصوات الناخبين وهو ما يجعلهم يتصرفون بمنطق اقتصادي كأية مؤسسة تسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من الزبائن في السوق، فهؤلاء في نظر أنتوني دونس *Anthony Downs* يقومون بوضع الإيرادات والنفقات العامة كوسائل من أجل تعظيم فرصهم للفوز بالانتخابات مما يجعل مسألة وضع الموازنة يتم من خلال سلسلة من القرارات السياسية المستندة على أرباح وخسائر الاصوات الانتخابية وليس وفقا لمعايير اقتصادية مرتبطة بحجم الانفاق الكلي، وما يقابله من الإيرادات المتوقع الحصول عليها، هذا ما يجعل الحكومة توفر ما يريد الناخبين ولكن ليس بالضرورة ما هو مفيد حصرا لهم مع عدم المبالاة بالآثار السلبية التي قد تتركها هذه السياسات على الاقتصاد مستقبلا ما دام أنها تلقى القبول لدى الناخبين،¹ فهؤلاء يكون تصرفهم كمتصرف المستهلكين في السوق الاقتصادي تطبعه صفة الرشادة التي تتمثل في تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحهم وهو ما يجعلهم يميلون للطرف الذي يستطيع تلبيةها من خلال زيادة تدخله أكثر في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يتزايد حجم الانفاق العمومي الذي يبقى في الأخير خيارا غير مبرر اقتصاديا في نظر هذه المدرسة.

■ تحليل نظرية الاسواق المثيرة للجدل: مرض التكاليف لـ *Baumol* أو تفسير تزايد النفقات العامة بفوارق الانتاجية.

تعد نظرية الاسواق المثيرة للجدل *la Théorie des marchés contestables* المطروحة من لاول مرة سنة 1982 من قبل كل من *William BAUMOL*، *John PANZAR*، و *Robert WILLIG*،² امتدادا لباقي التيارات الليبرالية التي شهدت رواجها كبيرا منذ أزمة التضخم الركودي، على اعتبار أنها تقوم على فرض أساسي متمثل في اعتبار المنافسة ما لم لا تتعرض للحواجز والمعوقات في الدخول والخروج من الأسواق بمثابة ضمانة لفعالية المؤسسات المتواجدة في السوق حتى ولو كان عددها قليل أو كان السوق في وضعية احتكارية وهو ما يعني أن السوق المثير للجدل في نظرهم هو السوق الذي يسمح بدخول وخروج أي مؤسسة منه وفي أي وقت تشاء. وبالتالي لكي يتم الوصول الى تنظيم اقتصادي أكثر نجاعة يجب على الدولة تشجيع المنافسة ورفع كل الحواجز لدخول السوق مما يحتم على المنافسين الحاليين مقاومة حتى المنافسين المحتملين بتحسين اداءهم على كافة المستويات (تقديم منتجات ذات نوعية، أسعار أقل، تجديد مستمر...) مع ضرورة ترك الدولة لمكانها للمؤسسات الخاصة وحصر دورها في توفير البيئة الاقتصادية الملائمة لهذه المؤسسات وعدم تدخلها بأي شكل من الاشكال في الاقتصاد.

اما بالنسبة للنفقات العامة الناجمة عن تزايد التدخل الحكومي، فقد تم ارجاع سبب تزايدها بحسب *William BAUMOL* في دراسة له سنة 1967 الى وجود فوارق كبيرة في الانتاجية بين القطاعات العمومية سواء كانت خدماتية أو انتاجية والخاصة على اعتبار أن هذه الاخيرة تعتبر أكثر مردودية من القطاعات العمومية المتسمة بوجود زيادة مضطردة في تكاليف التشغيل لديها مع عدم مرونتها تجاه مختلف التغييرات في محيطها الداخلي والخارجي وهو ما يجعل مكاسب الانتاجية لديها عمليا غير موجودة أو متدنية بالموازاة مع ارتفاع تكاليفها مقابل نمو ايراداتها بسرعة أقل وهو ما اصطلح عليه *Baumol* بمرض التكاليف *The Cost Disease*، وهذا كنتيجة لارتفاع أسعار مخرجاتها التي يصعب تسويقها نظرا للمنافسة التي تواجهها من القطاع الخاص، الامر الذي يحتم على السلطات العمومية تقديم الدعم لها، وبالتالي رفع مستوى الانفاق العام نتيجة لضعف مردودية القطاعات الاقتصادية العمومية مقارنة بمثيلاتها الخاصة.⁴

أما فيما يتعلق بمدى فعالية سياسة الانفاق العام التي تعبر عن السلوك المالي للحكومات ودورها في دعم النمو الاقتصادي، فقد استبعدتها التحليل النظرية ذات التوجه الكلاسيكي والنيوكلاسيكي المفسرة للنمو الاقتصادي بشكل كلي انطلاقا كما أشرنا آنفا من إيمانها بجيادية النفقة العامة وغياب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لها، ورفضها المطلق لتدخل الحكومات في الاقتصاد بالنظر الى الدور الفعال للسوق في تحقيق التوازن التلقائي وحالة التوظيف الكامل بإعتبارها وضعا عاديا للاقتصاد مع استحالة حدوث عجز في الطلب في ظل تبني قانون ساي للمنافذ الذي يؤكد على أن العرض يخلق الطلب المساوي له. فالفكر الاقتصادي الكلاسيكي اعتبر أن تقسيم

¹ : DOWNS Anthony (1960), *Why the Government Budget is Too Small in a Democracy*. World Politics , Vol 12- N°4 (July) , pp542-546.

² : ظهرت لأول مرة أفكار نظرية الاسواق المثيرة للجدل سنة 1982 في أعمال *Robert WILLIG* و *John PANZAR* و *William BAUMOL* وهي :

- BAUMOL .J.William (1982), *Contestable Markets: An Uprising in the Theory of Industry Structure* , The American Economic Review, Vol. 72-No. 1-Mars, pp. 1-15.

- BAUMOL .J.William , PANZAR.C.John and WILLIG. D .Robert(1982),*Contestable Markets and the Theory of Industry Structure*, San Diego: Harcourt Brace Jovanovich.

³ : SANNI YAYA Hachimi (2005), *Les partenariats privé-public comme nouvelle forme de gouvernance et alternative au dirigisme étatique: ancrages théoriques et influences conceptuelles*, Revue de l'innovation dans le secteur public, Vol 10-N°3, p.13.

⁴ : أنظر في هذا الصدد كل من :

- HARVEY.C. Mara (1998), *Ecart de productivité et "maladie des coûts". Apports et limites du modèle de croissance déséquilibrée de William J. Baumol*, Revue économique. Vol 49- n°2, 1998. pp. 438-440.

- LE PEN Claude (2013), *Paradoxe de la Maladie des Coûts*, Revue Sociétal, n°80 – 2^{ème} Trimestre ,l'Institut de l'entreprise, Paris, pp146-147.

العمل والتراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للائحة، و أن النمو الاقتصادي مآله في نهاية المطاف الركود الاقتصادي، وهو ما يجعل أفكار النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي يغلب عليها طابع التشاؤم ومرد هذا التشاؤم راجع الى أفكار مالتيس عن التزايد السكاني و قانون تناقص الغلة لريكاردو مما يترتب عليه من إعاقه النمو على المدى الطويل.¹

والجدير بالذكر ان النظرية الكلاسيكية اعتبرت مثالا للنظريات التي عاجلت قضية النمو الاقتصادي ضمن فرض ثبات المعرفة الفنية والتكنولوجية كونها كانت لا ترى مجالا للابتكار أو لتحسن في طرق وأساليب الانتاج، وهو ما حاول التيار النيوكلاسيكي تصحيحه فضلا عن رفضه لفكرة حالة الركود معتمدا وفقا لتصور ألفرد مارشال *Alfred Marshall* في ذلك على التقدم التكنولوجي الذي رأى أنه يأخذ مكانه بسرعة كافية للقضاء على أي ضغوط قد تفرضها ندرة الموارد وكذلك اعتماده في نفس السياق على مرونة الطلب الكبيرة على الأرصدة الاستثمارية كون أي انخفاض ضئيل في معدلات الفائدة من شأنه أن يتمخض عنه جعل عدد كبير من الفرص الاستثمارية مرحة، وهذا بالموازاة مع اعتباره عملية النمو ذات طبيعة تدريجية متسقة وتراكمية ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوفورات الخارجية)، وبالتالي فهي عملية يكسب فيها جميع الاطراف على اعتبار ان نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.² بيد أن جوزيف شومپتر *Joseph Schumpeter* الذي تصنف نظريته ضمن نظريات النمو النيوكلاسيكي، خالف نظرة النيوكلاسيك، أين اعتبر النمو حقا هو عملية ذات طبيعة ديناميكية ولكنها غير متسقة، كونه كان يرى ان التطور الحاصل في ظل النظام الرأسمالي يحدث في شكل قفزات متقطعة غير منتظمة، واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات متعاقبة من الكساد والرواج قصيرة الأجل، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو. وعليه فقد تميز باعطاء إهتماماً خاصاً للمنظم و الدور الذي يقوم به من خلال عملية التجديد، وهو ما جعله يرى في الابتكارات (التي تأخذ عدة صور كتقدم طرق مزج جديدة للعوامل الانتاجية، ادخال سلع جديدة في السوق... الخ) عاملا رئيسيا لاحداث النمو الاقتصادي وذلك في ظل ما يسميه بعملية الهدم أو التدمير الخلاق التي تعد المحرك الأساسي للابتكار والتجديد وبالتالي استدامة حدوث النمو.³

ويبقى أفضل من صاغ رؤية النيوكلاسيك في مجال التراكم والنمو الاقتصادي خصوصا في جانبها القياسي هو *Robert Solow* (جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1987) من خلال نموذج المفسر للنمو الاقتصادي الذي وضعه سنة 1956،⁴ والذي استبعد فيه لدور الانفاق العام في احداث النمو الاقتصادي الذي يتحدد بعامل العمل والأرباح الخاضعين بشكل منفصل لقانون تناقص الغلة مع افتراض ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معا في الفترة القصيرة، ولكن أيضا لمتغير مستقل ثالث هو التغير في المستوى التكنولوجي والذي يعتبر في نظره العامل الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في الأجل الطويل وهو ما يصطلح عليه ببواقي سولو *Solow residual*.⁵

غير أن طرح النظرية النيوكلاسيكية للنمو الخارجي القائم على نموذج سولو الذي ينسب النمو الى المواءمات قصيرة المدى في رصيد الرأس المال أو العمل وكذا التقدم التقني الذي يعد عاملا خارجيا، حمل العديد من النقائص لعل أبرزها عدم القدرة على تحليل محددات هذا التقدم التكنولوجي كونه عاملا مستقلا كليا عن القرارات الاقتصادية والفشل في اعطاء تفسير للاختلافات الكبيرة بين الدول التي تستخدم تكنولوجيا متشابهة (نفس المستوى التكنولوجي) وبالتالي بقي جزء هام من النمو من دون تفسير، مما يعني اهمال نظريات النمو الخارجية للخصائص الذاتية للاقتصاديات التي بسببها يمكن أن يحدث النمو ويستمر لفترة طويلة، وهو ما حاولت النظرية الحديثة للنمو أو نظرية النمو الداخلي (*Croissance endogène*) التي ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي القيام به من خلال ادخالها لمصادر جديدة للنمو.⁶

فأبرز ما ميز نظرية النمو ذات المنشأ الداخلي أنها على الرغم من اتجاهها النيوليبرالي، الا أنها قدمت تحولا عن اتجاه النمو الاقتصادي في الأجل الطويل المفسر بمتغيرات خارجية الذي طرحته التحاليل النظرية النيوكلاسيكية، وذلك من خلال تفسير للنمو على أنه متأثر من عوامل داخلية مرتبطة بعوائد الحجم المتزايدة لعوامل الانتاج (كانت تعتبر متناقضة وفقا لطرح نظرية النمو ذات المنشأ الخارجي)، وكذا البحث والتطوير المؤدي الى تراكم المعارف أو الرأسمال المعرفي الذي يفسر سبب التغييرات التكنولوجية التي اعتبرت متغيرا خارجيا في نموذج سولو (بواقي سولو) بفضل التحليل التي قدمها بول رومر *Paul Romer* سنة 1986 و 1990،⁸ اضافة الى أهمية الرأسمال البشري ودوره في احداث النمو الاقتصادي الذي أثاره روبرت لوكاس *Robert Lucas* (جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1995) سنة 1988،⁹ بالاضافة الى أهمية السياسات العمومية او الدور الحكومي الفعال الذي يشكل مصدرا لتوليد آثارا جانبية

¹ : محمد عبد العزيز عجيبة و محمد علي الليثي (2001)، التنمية الاقتصادية- مفهومها نظريتها و سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص 69-77.

² : نفس المرجع السابق، ص ص 80-82.

³ : رمزي زكي (1998)، الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة - رقم 226 - أكتوبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ص 402-409.

⁴ : لمزيد من التفصيل حول نموذج *Robert Solow*، انظر :

- SOLOW.M.Robert (1956), *A Contribution to the Theory of Economic Growth*, *Quarterly Journal of Economics*, Vol70- N°1, pp65-94.

⁵ : ميشيل تودارو (2006) (ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود)، مرجع سبق ذكره، ص ص 150-151 و ص 865.

⁶ : Gilles SAINT-PAUL (1996), *Les nouvelles théories de la croissance et leurs implications pour la politique économique et l'analyse de la concurrence Internationale*, *Revue française d'économie*. Volume 11- N°3, pp4-5.

⁷ : ARTUS Patrick (1993), *Croissance endogène : revue des modèles et tentatives de synthèse*, *Revue économique*, Vol 44- N°2, p192.

⁸ : لمزيد من التفصيل حول نموذج التراكم المعرفي لرومر *Romer*، انظر اعماله المنشورة سنتي 1986 و 1990 :

- ROMER Paul (1986), *Increasing Returns and Long Run Growth*, *Journal of Political Economy*, Vol 94 -N°5, pp 1002-1037.

- ROMER Paul (1990), *The Journal of Political Economy*, Vol. 98-N° 5, Part 2 : The Problem of Development A Conference of the Institute for the Study of Free Enterprise Systems, pp S71-S102.

⁹ : لمزيد من التفصيل حول نموذج النمو المرتكز على تراكم الرأسمال البشري لوكاس *Locas*، انظر دراسته المنشورة سنة 1988 :

- LUCAS .E.Robert (1988), *On the Mechanics of Economix Development*, *Journal of Monetary Economics*, Vol 22-N°1 (July), pp 3-42.

خارجية *externalités* يستفيد منها القطاع الخاص والمجتمع مما يكون له من أثر إيجابي على النمو الاقتصادي كما أكده روبرت بارو Robert Barro سنة 1990¹ ببارزه لدور تراكم رأسمال العام باعطاء أهمية كبيرة للانفاق العام الاستثماري أو الانتاجي الموجه للبنى التحتية كونه يترك آثارا إيجابية على القطاع الانتاجي الخاص الذي تزداد انتاجيته ومن ثم يزداد النمو الاقتصادي.

اذن، نظرية النمو الداخلي لم تعطي فقط رؤية مخالفة للطرح النيوكلاسيكي للعوامل النمو الاقتصادي، بل قدمت أيضا نظرية مخالفة أخرى لدور السياسات العامة في تحقيق هذا النمو بما فيها دور سياسة الانفاق العام في ذلك، أين أولت اهتماما كبيرا بما للانفاق العام المخصص للبحث والتطوير والصناعات كثيفة التكنولوجيا والتعليم وتطوير الرأسمال البشري كما أشار الى ذلك كل من رومر ولوكاس، كذلك الانفاق العام الموجه لمشاريع الهياكل القاعدية المعبر عنه في نموذج الاستثمار العمومي لبارو سنة 1990 الذي يرى أن الانفاق العمومي على الهياكل القاعدية يعتبر عاملا مثل باقي عوامل الانتاج بالنسبة للقطاع الخاص الذي تتحسن انتاجيته بعد توفير المنشآت القاعدية والمرافق العامة وهو ما يبرر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال وضعها لمختلف السلع العامة تحت تصرفه.

رغم الأهمية التي أعطاها بارو للانفاق العام واعتباره عاملا رئيسا من عوامل احداث النمو، الا أن هذا لم يمنعه من تحديد سقف لهذا الانفاق أو بالاحرى تحديد حجم الانفاق الامثل الذي يسمح يجعل القطاع الخاص يلعب دوره التنموي على اعتبار أنه ممول فقط عن طريق الضرائب التي في حال ما ارتفعت بشكل كبير نتيجة لتوسع النشاط الحكومي (التوسع في الانفاق) ستؤثر سلبا على القطاع الانتاجي الخاص وحتى العام وكذلك على الطلب الكلي بفعل زيادة الضغط الضريبي مما يؤدي الى اعاققة النمو الاقتصادي في المدى الطويل. لذلك فهو يرى أن الحجم الامثل للتدخل الحكومي في الاقتصاد يكون عندما تكون الانتاجية الحدية للانفاق العام تساوي الى الواحد $(dy/dg=1)$ ، وبالتالي فقد قدر الحجم الامثل للانفاق العام بنسبة لا تتجاوز 25% من الناتج المحلي الاجمالي³.

وتجدر الإشارة الى أن رؤية بارو تجاه الاستثمار العمومي في البنى التحتية كان تتلاقى الى حد ما مع الطرح الذي قدمه David Aschauer بشأن أهمية الانفاق العام في الهياكل القاعدية في زيادة انتاجية الاقتصاد ككل في دراسة له سنة 1989، والتي بين فيها أن زيادة هذا النوع من النفقات العامة كان له أثر إيجابي على باقي عوامل الانتاج خلال الفترة 1949-1985 على اعتبار أن قيمة المرونة الانتاجية الكلية المسجلة للتعامل بالنسبة للاستثمار العمومي في الهياكل القاعدية تراوحت ما بين 0,38% و 0,56% باستثناء الفترة الممتدة من سنة 1970 الى 1985 التي سجل فيها تراجعاً في انتاجية هذه العوامل الذي أرجع أشور أحد أسبابه لتقليص حجم الاستثمار العمومي في البنى التحتية⁴.

2- النفقات العامة كآلية لاحداث الانعاش الاقتصادي - المقاربة الكينزية في تحقيق النمو والتشغيل -

بعد استعراض موقف التيارات الليبرالية من الانفاق العام مع تناول لابرز الاسباب التي تقف وراء ارتفاعه ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي. سنحاول في هذه الفقرات القاء الضوء على دور التوسع في الانفاق الحكومي كآلية لاحداث الانعاش الاقتصادي. وهي سياسة اقتصادية باشرت الجزائر في تطبيقها في اطار برامج الانعاش الاقتصادي الثلاثة المنفذة منذ مطلع الالفية الثانية والتي تستمد خلفيتها النظرية من الطرح الكينزي الذي يدعو على عكس التيارات الليبرالية الى اعطاء دور أكبر للدولة في الاقتصاد من خلال استخدام مختلف أدوات السياسة الاقتصادية وخصوصا المالية منها للتأثير على الوضع الاقتصادي وانعاشه بالتركيز على تنشيط الطلب الكلي بواسطة التوسع في الانفاق العام الذي سيؤدي الى تزايد النمو الاقتصادي كنتيجة لزيادة العرض الكلي فضلا عن زيادة التشغيل وامتصاص البطالة.

وبما أن المجال لايسمح لنا في هذا البحث، بتقديم عرض مفصل لأهمية الانفاق العام وفقا للنظرية الكينزية وما تبعها من تحاليل لآثارها على الاقتصادية على مستوى النمو والتوازن الاقتصاديين، فضلا عن آثارها على التضخم والتشغيل (التقليل من البطالة) وكذا أثرها على الاستقرار الاقتصادي الخارجي. لذا سنقتصر على ابراز لدور الانفاق العام وفقا للمقاربة الكينزية في احداث النمو الاقتصادي وتحقيق التشغيل وذلك بعد استعراضنا للاطار المفاهيمي لسياسة الانعاش الاقتصادي بتناول لمفهومها ووسائلها فضلا عن شروط تطبيقها.

2-1- مفهوم سياسة الانعاش الاقتصادي، وسائلها وشروط تطبيقها

السياسة الاقتصادية التي غالبا ما تكون الدولة هي المسؤولة عن اعدادها وتنفيذها، يقصد بها عادة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة مع البحث عن أفضل الطرق أو الوسائل الموصلة لتحقيق هذه الاهداف التي تشكل في حقيقة الامر أدواتها. حيث يمكن التمييز بين أنواع عديدة من السياسات الاقتصادية التي يمكن جمعها بحسب الأجل في مجموعتين رئيسيين، أين تتضمن الأولى السياسات الاقتصادية الهيكلية التي غالبا ما تكون طويلة الاجل وتستهدف احداث تغييرات نوعية في الاقتصاد وآليات عمله، في حين تتضمن المجموعة الثانية السياسات الاقتصادية الظرفية التي تنطوي على جملة من التدابير الهادفة الى احداث الاستقرار في الاقتصاد أو محاولة انعاشه لذلك تعتبر سياسات الاستقرار والانعاش من أهم السياسات الاقتصادية الظرفية⁵.

¹ : لمزيد من التفصيل حول نموذج بارو Barro ، انظر دراسته المنشورة سنة 1990 :

- BARRO.J.Robert (1990), *Government Spending in a simple model of endogenous growth*, The Journal of Political Economy, Vol 98-N°5- Part 2 : The Problem of Development A Conference of the Institute for the Study of Free Enterprise Systems, pp S103-S125.

² : ZAKANE Ahmed (2009), *L'Impact des dépenses d'infrastructures sur la croissance en algerie. une approche en series temporelles multi variees* (VAR), Les Cahiers du CREAD, n°87, pp31-32.

³ : BARRO.J.Robert (1990), *Op.Cit.*, pp S109-S115.

⁴ : ASCHAUER .David (1989), *Is public expenditure productive?*, Journal of Monetary Economics, Vol 23-N°2, pp181-186 & p195

⁵ : وليد عبد الحميد عايب (2010)، الآثار الاقتصادية لسياسة الانفاق الحكومي : دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ص ص73-74 و ص ص76-77.

ويمكن تعريف سياسة الانعاش الاقتصادي بأنها عبارة عن سياسة اقتصادية ظرفية بالدرجة الاولى مستوحاة من الفكر الكينزي، تعتمد أداؤها الرئيسية على تدخل أكبر للدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق التوسع في الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بشكل رئيسي علاوة على تدابير اقتصادية أخرى بغية تنشيط الطلب الكلي ومن ثم تحفيز القطاع الانتاجي الذي يزداد نشاطه وقدرته على امتصاص البطالة، مما يسمح في نهاية المطاف بانعاش الاقتصاد واخراجه من حالة الركود التي يتواجد فيها باستعادته لوتيرة النمو وقدرته على التشغيل.¹ مع التنويه بأنه يمكن اعتبار أيضا سياسة العرض (تختلف نسبيا عن سياسة جانب العرض التي تقترحها مدرسة اقتصاديات جانب العرض ذات التوجه النيوليبرالي) التي تستهدف تنشيط العرض بمثابة سياسة انعاش اقتصادي على اعتبار أن العرض منها كذلك هو دعم النشاط الاقتصادي على الرغم من كونها ذات طابع هيكلية أكثر منه ظرفي.² إذن، فالتعريف السابق يشير الى امكانية استخدام مجموعتين من الوسائل التي يتم استخدام واحدة منها أو أكثر لتحقيق الانعاش الاقتصادي، حيث تتعلق الأولى بتنشيط الطلب في الوقت الذي تتضمن فيه المجموعة الثانية التدابير التي من شأنها تنشيط جانب العرض³:

- فبالنسبة لوسائل تطبيق سياسة الانعاش بواسطة الطلب، تتمثل في الانفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات، فضلا عن المشاريع الكبرى (الهياكل القاعدية على سبيل المثال) التي تقوم بها مما يسمح بالتقليل من حدة البطالة، بالإضافة الى التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة...) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع وغيرها من التحويلات، وكذا تخفيض بعض أصناف الضرائب وهي اجراءات كلها في الحقيقة يمكن أن تسمح بشكل مباشر أو غير مباشر في تحسين الدخل المتاح ومن ثم تحفيز جانب الطلب.

- أما بالنسبة لوسائل تطبيق سياسة الانعاش عن طريق العرض: فهي تهدف الى جعل انتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات بأقل تكلفة، مما يجعل التدخل الحكومي في هذا المجال يتم غالبا بواسطة آليتين رئيسيتين وهما: القيام بتخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة والعمل على تشجيع الاستثمار الخاص، وكذا القيام بالاستثمار العمومي في مختلف المجالات مثل البنى التحتية، التعليم والبحث والتطوير وهو يترتب عنه آثار خارجية ايجابية بالنسبة للمؤسسات الانتاجية التي سيتوسع نشاطها وحجم استثمارها بهدف تلبية الطلب المتزايد.

كما يجب التنويه بأن تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي عن طريق التوسع في الانفاق العام غالبا ما يأخذ شكلين رئيسيين هما:⁴

- تشفيط المضخة *Pump priming*: أو ما يصطلح عليه بدفع قوة شرائية جديدة في الاقتصاد الوطني، ويشير الى ان الدولة عن طريق سلطتها المركزية أو المحلية يمكن لها القيام بدفع قوة شرائية في الاقتصاد الوطني بتنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع، يكون من شأنها إعطاء الدفعة الأولى للاقتصاد حتى يتمكن من النهوض والسير بمفرده اعتمادا على قوته الذاتية.

- الانفاق التعويضي *compensatory spending*: والذي يقصد به تعويضا عن الانخفاض في الاستثمار الخاص في حالات الكساد والذي يجب ان يكون على نطاق واسع وان يستمر حتى يعود الاستثمار الخاص الى الوضع الطبيعي.

ومما لاشك فيه أن نجاح تطبيق النظرية الكينزية المرتكزة على السياسة المالية التوسعية مرده بالدرجة الاولى طبيعة المشكلات والظروف الاقتصادية الناجمة عن أزمة الكساد الكبير التي انسجمت معها مع هذه السياسات التي مكنت من انعاش اقتصاديات الرأسمالية المتقدمة واخراجها من حالة الركود والتي استمر تطبيقها طيلة سنوات الثلاثين المجيدة قبل التراجع عنها بعد أزمة التضخم الركودي التي عجزت عن إيجاد الحلول الملائمة لها بل اعتبرت حسب آراء التيارات الليبرالية الجديدة كسبب رئيسي لهذه الأزمة، وهو ما جعلها تواجه العديد من الانتقادات متعلقة بمحدوديتها في معالجة حالات التضخم الركودي وعدم فعاليتها في حالة غياب الرشادة او العقلانية في توجيه وتخصيص الانفاق العام وكذا عدم وجود مرونة لحركة الاستثمارات بالنسبة للتغيرات في أسعار الفائدة، كما يضاف الى ما سبق عدم فعاليتها في حالة جمود الجهاز الانتاجي كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول النامية التي يستلزم تطبيق مثل هذه السياسات فيها تدخلا أكبر من قبل الحكومات بشكل ربما يتجاوز قدرات اقتصاديات هذه الدول.⁵

اذن فرغم الاعتقاد السائد بان السياسة المالية بشكل عام تعتبر الأكثر فعالية وملائمة لظروف الدول النامية مقارنة بوسائل السياسة الاقتصادية الأخرى ولاسيما منها السياسة النقدية التي لا تسمح في الكثير من الاحيان بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لهذه الدول، إلا أن هذا لا يمنع من القول بان نجاح سياسات الانعاش الاقتصادي يجب أن يكون مقرون بجملة من الشروط التي يتعين توفرها، وهي حسب وجهة النظر الكينزية متمثلة في:

- ضرورة توفر لدى المؤسسات مختلف الوسائل اللازمة لزيادة انتاجها واستثمارتها، بمعنى وجود مرونة للجهاز الانتاجي بالنسبة للطلب.
- أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا بمعنى ان لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات الاجنبية وهو ما يجعل في هذه الحالة أثر سياسة الانعاش (على التشغيل خاصة) في هذه الحالة ضعيفا.
- أن لا تؤدي الزيادة في الانتاج الى زيادة قوية في الاستيراد مما يؤدي الى حدوث عجز في الميزان التجاري.

¹ : روضة جديدي (2013)، أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف-1، يومي 11 و12 مارس، ص5.

² : محمد مسعي (2012)، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ص148.

³ : نفس المرجع السابق، ص ص 148-149.

⁴ : وليد عبد الحميد عايب (2010)، مرجع سبق ذكره، ص117.

⁵ : صالح صالح (2013)، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن - الفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص8.

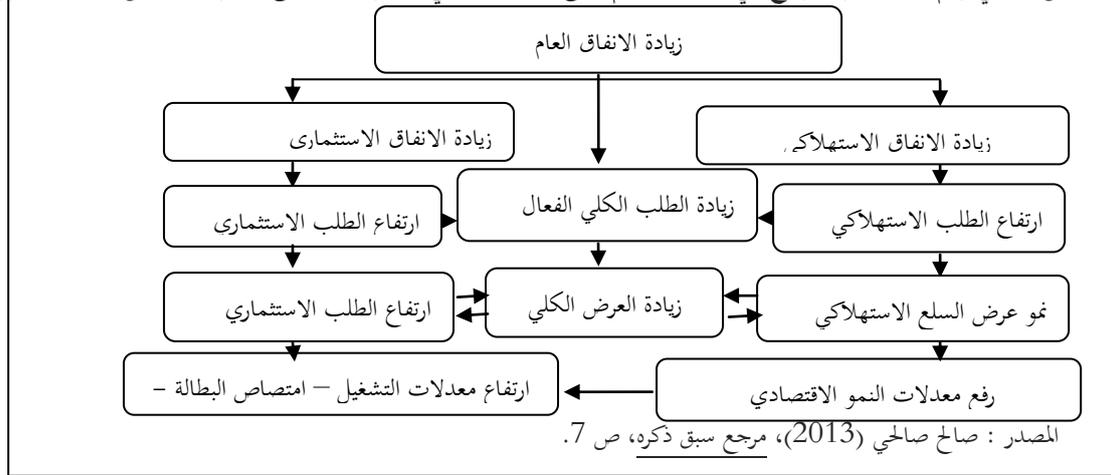
⁶ : محمد مسعي (2012)، مرجع سبق ذكره، ص149.

2-2- المقاربة الكينزية للانعاش الاقتصادي: استخدام الانفاق العام كألية لتحقيق النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة

كشف الكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينات القرن العشرين وما ارتبط به من بطالة واسعة النطاق وركود لم تشهد له مثيل اقتصاديات الرأسمالية عن قصور جوهري في التحليل التقليدي الذي أضحي عاجزا عن تفسير أسباب الانهيار الاقتصادي الحاد أو تقديم حلول ملائمة لعلاج هذه الازمة¹، وقد أرجع كينز أسباب هذا القصور الى:²

- ان السوق لا تضمن دائما أن يكون الطلب الكلي كافيا لشراء الناتج عند مستوى التوظيف الكامل، وهو ما يعني رفض ما يقرره التقليديون من أن العرض الكلي يخلق الطلب المساوي له وفقا لقانون ساي للمنافذ، والسبب الأصيل في ذلك هو أن الادخار لا يتجه كله للاستثمار بل هو اضافة الى تيار الدخل، وبالتالي فهو ينكر أن التعادل بين الادخار والاستثمار يتحقق من خلال حركات سعر الفائدة، فهو بالتالي يرى ان الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وان الادخار هو دالة للدخل.
 - ان مرونة الاجور والأسعار لا تضمن تحقيق التشغيل الكامل وذلك أن الاجور تتميز بضعف المرونة عند اتجاه الاقتصاد نحو الانكماش بسبب الاتجاهات الاحتكارية وقوة نقابات العمال.
 - وان علاج مشكلة البطالة لا يتحقق من خلال تخفيض مستوى الاجور، اذ يؤدي هذا الاجراء نفسه الى انخفاض مستوى الطلب الكلي، ومن ثم اتساع نطاق البطالة. كما يؤكد أن مستوى التشغيل لا يتوقف على مستوى الاجور ولكنه يتوقف على الطلب الفعال ذلك لان الطلب على قوة العمل طلب مشتق من الطلب على الانتاج .
- وبناء على ما تقدم، أكد كينز بان الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي ومستوى التوظيف والناتج القومي، وأن توازن الاقتصاد الوطني يتحقق عند مستويات متعددة للدخل تقل عن مستوى التشغيل الكامل الذي يعد حالة استثنائية خاصة على خلاف الطرح الكلاسيكي، وانه لا وجود للتوازن التلقائي للاقتصاد بل لابد من تدخل الدولة لتصحيح اختلالات السوق في مرحلة الازمات (الكساد) بالتأثير في الطلب الكلي الذي يتكون من الطلب الاستهلاكي والاستثماري بواسطة التوسع في الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي او الاستثماري والذي يعد أحد عناصر الطلب مما يؤدي الى تنشيط الجهاز الانتاجي الذي يستجيب لهذا التوسع بما يعكس ايجابا على معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل كما هو مبين في الشكل البياني الموالي.

الشكل البياني رقم 34 : أثر التوسع في الانفاق العام على الطلب الكلي وتأثير ذلك على النمو والتشغيل وفقا للمنظور الكينزي



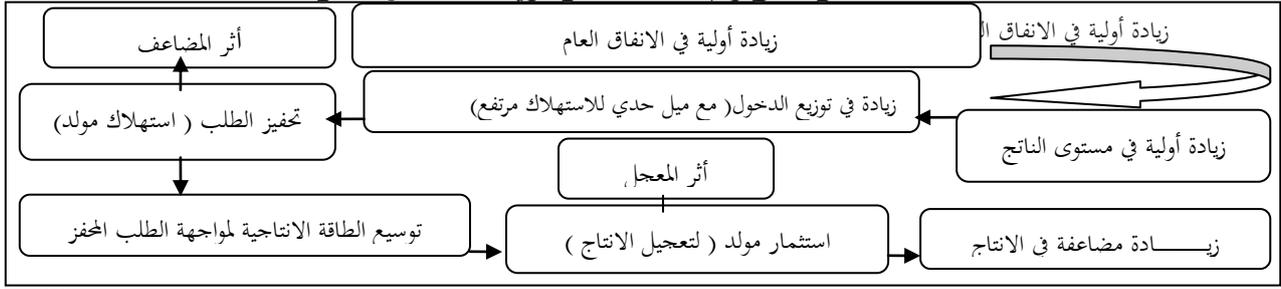
فالانفاق العام حسب المنظور الكينزي، يهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية عبر مراحل الدورة الاقتصادية، فالدولة عن طريق مساهمتها في الطلب الكلي يمكنها من القيام بدور تعويضي، فتزيد الانفاق العام في أوقات الانكماش وتحد منه في اوقات التوسع. وبالتالي نجد آثاره قد تكون مباشرة وآنية على المتغيرات الاقتصادية في مرحله الاولى مثل الناتج الاجمالي، الاستهلاك، الادخار، التشغيل...، وبعد فترة زمنية معينة تتفاعل هذه الآثار لتولد تأثيرا غير مباشر بفعل تفاعل أثر كل من المضاعف (الاستهلاك المولد) والمعدل (الاستثمار المولد)، حيث يرى كينز أن الزيادة الأولية في الانفاق الحكومي كفيلة برفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود والذين يتمتعون بميل حدي للاستهلاك مرتفع (مقدار التغيير في الاستهلاك نتيجة للتغيير الحاصل في الدخل) وهذا من شأنه تحفيز الطلب فيتوسع نتيجة لذلك الانتاج ويزداد الدخل زيادة مضاعفة كما هو موضح في الشكل البياني الموالي.

¹: ثروت جهان وآخرون (2014)، عودة الى الاسس: ماهو الاقتصاد الكينزي؟، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51- العدد 3- سبتمبر، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 53.

²: محمد عطا (2008)، اتجاهات استراتيجيات التنمية في الفكر الغربي، مجلة جامعة شندي، العدد 5- يونيو، السودان، ص 128-129.

* يشير المضاعف الى التغيير في الناتج نتيجة لتغيير أحد مكونات الطلب الكلي ومنها الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي او الاستثماري. بينما يشير المعدل الى أثر التغيير في الانفاق على حجم الاستثمار.

الشكل البياني رقم 35 : آلية عمل أثري المضاعف والمعجل



المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيبي ومنجد عبد الطيف الخشالي(2005)، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص 66.

وقبل الحديث عن الآثار الاقتصادية المباشرة للانفاق العام وفق آلية المضاعف والمعجل ، يجب أن نشير بأن فكرة المضاعف كانت نتاج عمل الاقتصادي الانكليزي *Richard Khan* في دراسة له في 1931 حول العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة في إنجلترا ، والتي توصل من خلالها الى أن الزيادة في الاستثمار يمكن أن تؤدي لزيادة مضاعفة في التوظيف الكلي¹ ، وهي الفكرة التي أخذ بها كينز في تحليله لأثر الزيادة في الانفاق العام الذي يعتبره أحد مكونات الطلب الكلي (بالإضافة الى الاستهلاك ، الاستثمار وكذا طلب الاجانب على السلع والخدمات المحلية (الصادرات) مطروحا منه الطلب المحلي على السلع والخدمات الاجنبية (الواردات)) على زيادة الدخل القومي .

فزيادة الانفاق العام وخصوصا الاستثماري يولد زيادة في الدخل خصوصا لذوي الدخل الثابت ومع افتراض وجود ميل حدي للاستهلاك مرتفع سيتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون لمواجهة هذا الطلب المحفز بزيادة استغلال الطاقات الانتاجية العاطلة كمرحلة أولى وهو ما يطلق عليه باثر المضاعف، وتعجيل الانتاج من خلال توسيع الطاقة الانتاجية وزيادة حجم الاستثمار بهدف تلبية الطلب المتزايد وهو ما يطلق عليه باثر المعجل².

فتفاعل الاثرين يتولد عنه آثارا تراكمية في كل من الدخل والاستهلاك والاستثمار شريطة وجود جهاز انتاجي مرن يستجيب للزيادة في الانفاق بزيادة الانتاج لمواجهة الطلب المحفز من جهة ، ومن جهة اخرى القدرة على تعويض العجز الذي يمكن أن يحدثه التوسع في الانفاق العام عن طريق الزيادة في الحصيلة الضريبية الناجمة عن ارتفاع مستوى الدخل وحركة النشاط الاقتصادي . لذلك يمكن القول أن مبدأ المضاعف والمعجل متلائم الى حد كبير مع الظروف الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة بخلاف الدول النامية وذلك نظرا لتطور الجهاز الانتاجي بها وسرعة تحفيزه، في حين أن الدول النامية التي على الرغم من وجود ميل حدي مرتفع للاستهلاك، إلا أن السياسات الكينزية المطبقة من خلال التدخل والتوسع في الانفاق كانت نتائجها محدودة في تحفيز الطلب المحلي الذي يبقى العرض المحلي غير قادر على تلبيةه بفعل ضعف الجهاز الانتاجي وعدم مرونته مما يؤدي الى اللجوء الى الاستيراد من الخارج³.

اما بالنسبة للبطالة التي تعد من وجهة نظر كينزية أنها غير اختيارية كونها ناتجة عن عدم كفاية الطلب الكلي كما أن مستوى التشغيل غير محدد في سوق العمل وانما متحدد في سوق السلع والخدمات، ومن هنا فهو يرى كما ذكرنا آنفا أن أي انخفاض في الاجور الاسمية سيؤدي الى انخفاض الاستهلاك الذي هو جزء من الطلب الكلي، مما يؤدي الى تفاقم البطالة. أي بتعبير آخر يعني وجود بطالة متزايدة انخفاض الطلب الكلي وانخفاض الأسعار، مما يجعل المنتجين لا يرغبون في التوسع وقد يلجأون إلى إيقاف خطط الإنتاج، وبالتالي دخول الاقتصاد في حلقة مفرغة بين انخفاض الطلب الكلي والبطالة. وهنا يمكن استعمال سياسة الإنفاق الحكومي بطريقة توسعية تعمل على إنعاش الطلب الكلي، فيمكن زيادة حجم الإنفاق الاستثماري من خلال تنفيذ مشاريع تسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل، أو من خلال تقديم المنح والإعفاءات الضريبية والمساعدات المالية للمنشآت التي بإمكانها امتصاص جزء من العاطلين على العمل أو على الأقل الحفاظ على طاقتها التشغيلية. كما نجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي (المعاشات والتأمين) والذي يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجية الأفراد بسبب شعورهم بالأطمئنان على مستقبلهم⁴.

وهكذا تمارس سياسة الإنفاق الحكومي آثارا ظرفية وهيكلية على مستوى التشغيل، وتكون الآثار الظرفية بإتباع سياسة إنعاش النشاط الاقتصادي بزيادة دعم الطلب الاستهلاكي، أما الآثار الهيكلية فتكون في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة والاستثمار في البنية التحتية والتي قد تسمح بخلق مناصب الشغل من طرف القطاع الخاص أيضا كما يوضحه الشكل أدناه.

¹ : وليد عبد الحميد عايب (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 148.

² : نوزاد عبد الرحمان الهيبي ومنجد عبد الطيف الخشالي(2005)، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

³ : نفس المرجع السابق، ص 67-68.

⁴ : وليد عبد الحميد عايب (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 160-162.

الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي الذي خصص له مبلغ مالي قارب 21214 مليار دج بينما اشارت الاحصائيات التي قدمتها الحكومة في عرض برنامجها أمام البرلمان في سبتمبر 2017 إلى انفاق ما يناهز 303934 مليار دج وهو ما يعادل 403,21 مليار دولار أمريكي خلال تطبيق هذه البرنامج.

رغم وجود نوع من الإجماع حول أهمية سياسات الإنعاش المنتهجة في المراحل الأولى لتطبيقها بحكم مرحلة الركود الاقتصادي الحاد والوضع الاجتماعي والأمني المتردي الذي عانت منه البلاد، والتي استلزمت تدخل الدولة في سبيل إصلاح الوضع وتحقيق الأهداف العامة المعلنة لهذه السياسات، لاسيما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي والتشغيل. بيد أن هذا لم يمنع من طرح العديد من التساؤلات حول حدود التأثير الإيجابي لهذه البرامج في الجوانب الاجتماعية وكذا الاقتصادية من خلال تطور مختلف القطاعات الاقتصادية وخصوصا الإنتاجية منها ومدى تحقيقها بذلك للأهداف المسطرة خاصة في ظل الموارد المالية الضخمة المعتمدة التي ما فتئت تشهد ارتفاعا كبيرا من برنامج لآخر، وعن مدى استدامة هذه السياسة على المديين المتوسط والبعيد في ظل ظروف عدم التأكد من ضمان استمرار تمويلها في حال حدوث صدمة نفطية معاكسة كما هو حاصل في الوقت الراهن. كما تطرح أيضا تساؤلات حول مدى الفعالية في استعمال الموارد المالية وترشيدها في ظل الاختلالات التي تميز الجهاز الإداري في الجزائر بمختلف مستوياته، وهو المضطلع أساسا بتنفيذ مختلف البرامج الانفاقية المذكورة آنفا، وكذا ضعف المنظومة الرقابية وعدم قدرتها على التصدي لمختلف الانحرافات المسجلة في تسيير المال العام لأسباب مختلفة، بالموازاة مع غياب التقييم الموضوعي والمنهجي لمختلف البرامج والمشاريع المنجزة التي التهمت موارد مالية أقل مما يمكن أن توصف به أنها خيالية مقارنة ربما بما استهلكته مشاريع مشابهة قامت بها دول نامية أخرى ذات المستوى الاقتصادي المشابه للجزائر.

فبعدها تناولنا للآطار النظري لسياسات الانعاش الاقتصادي وفقا للمنظور الكيزي، سنقف في فقرات هذا المطلب عند أبرز ما تضمنته برامج الانعاش الاقتصادي والأهداف التي سعت إلى تحقيقها فضلا عن الفناء الضوء على المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي حظيت بالدعم في اطار تطبيق هذه البرامج التنموية.

1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

اعتبر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي المعلن عنه في أبريل سنة 2001 والذي امتد لغاية سنة 2004، بمثابة تحولا واضحا في مسار السياسة الاقتصادية المنتهجة في البلاد مقارنة بالنهج المتبع في سياق تطبيق الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية منذ مطلع التسعينيات وما ترتب عنها من تراجع ملحوظ للدولة في ادارة الشأن الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وهو ما يظهر في عودة الدور التدخلية لها في الاقتصاد من خلال سياسة الانعاش التي انتهجتها بهدف احتواء الآثار السلبية التي خلفتها برامج الاصلاح الاقتصادي ذات الطبيعة الانكماشية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي من ناحية وتحقيق الأهداف المعلنة لهذه السياسة لاسيما ما تعلق منها تحفيز مختلف قطاعات الاقتصاد الحقيقي ودعم النمو الاقتصادي والتقليل من حدة البطالة التي وصلت إلى حدود 29,3% سنة 1999 و28,7% سنة 2000 من ناحية أخرى. وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي بلغت قيمته الاجمالية نحو 525 مليار دج وهو ما يعادل قرابة 7,5 مليار دولار أمريكي، وهو اعتبر وقتئذ بأنه برنامجا ضخما قياسا باحتياطات الصرف المسجلة قبل اقراره في أبريل سنة 2001، والمقدرة بنحو 4,7 مليار دولار أمريكي سنة 1999 و12,3 مليار دولار أمريكي سنة 2000 كما هو مبين في الجدول رقم 77.

ولعل أبرز ما ميز برنامج الانعاش الاقتصادي أنه اعتبر كأداة مرافقة للاصلاحات الهيكلية التي التزمت بتنفيذها الجزائر بالموازاة مع تبني مسار الانفتاح نحو الاقتصاد العالمي¹. حيث جاء في سياق ظروف اقتصادية مختلفة عن تلك السائدة في ظل الاقتصاد الموجه الذي عرف أيضا تطبيق مخططات تنموية، والذي تخلت عنه الجزائر ولو شكل جزئي من خلال تبيينها لاقتصاد السوق، وبالتالي فقد تزامن تنفيذ البرنامج مع الاستمرار في تطبيق العديد من التدابير الاصلاحية التي شملت ميادين اقتصادية واجتماعية على غرار النظام المالي والمصرفي، القطاع الاقتصادي العمومي، النظام الجبائي والجمركي، تحسين مناخ الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن التدابير الاصلاحية المتخذة في سياق الانفتاح نحو الاقتصاد العالمي من خلال التفاوض على عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي تم نهاية 2001 كما سنرى ذلك لاحقا وكذا اعادة فتح مجال التفاوض بهدف الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

وبذلك، ارتكزت أولويات هذا البرنامج على بعث حركية النمو الاقتصادي وتحسين الوضعية الاجتماعية والتخفيف من حدة البطالة والفقر وتحقيق التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الوطن وهو ما تعكسه الاهداف المسطرة له، والمتمثلة في:²

- اعادة تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسح باعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية. وانطلاقا من الأهداف التي يرمي البرنامج إلى تحقيقها، لم يخرج مضمونه عن نطاق توجيه مخصصاته المالية لدعم العمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى كالري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية كما هو مبين في الجدول الموالي.

¹ : كريم زرمان (2010)، التنمية المستدامة من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7- جوان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، ص 200.

² : نبيل بوفليج (2013)، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9- جانفي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 46.

الجدول رقم 87 : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر خلال 2001-2004 (مليار دج)

%	المجموع	2004	2003	2002	2001
40,1	210,5	2,0	37,6	70,2	100,7
38,8	204,2	6,5	53,1	72,8	71,8
12,4	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6
8,6	45,0	15,0	30,0
100	525	20,5	113,9	185,9	205,4

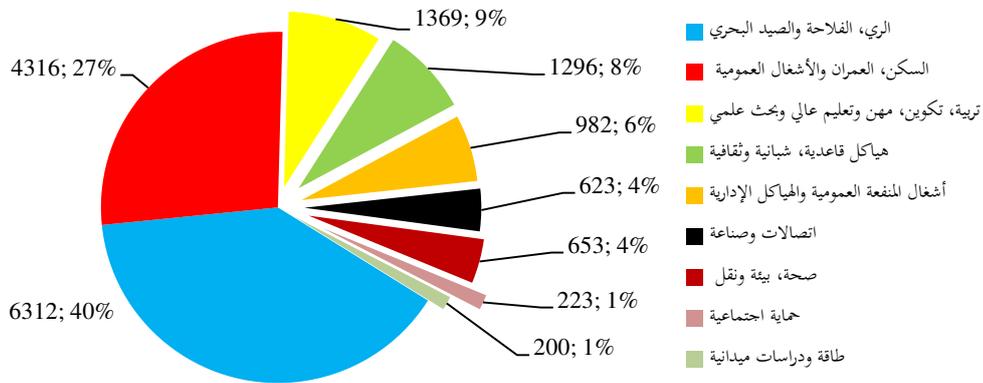
المصدر: نبيل بوفليح (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 46.

من الجدول نلاحظ أن 40% من القيمة الإجمالية للبرنامج وهو ما يعادل 210,5 مليار دج وجهت للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، وذلك راجع لسعي السلطات ورغبتها في تدارك العجز والتأخر المسجل في هذا المجال بسبب ضعف الاستثمار فيه نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي والأمني الذي شهدته البلاد خلال التسعينات، إضافة إلى الآثار الخارجية الإيجابية *externalités* المتولدة عن القطاع ومساهمته في تحفيز القطاعين العام والخاص من خلال توفير وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج وكذا قدرته الكبيرة على استيعاب اليد العاملة. في حين تم توجيه نحو 38,8% من الاعتمادات المالية للبرنامج نحو دعم المشاريع الخاصة بالتنمية المحلية والبشرية بهدف تحسين الوضعية الاجتماعية التي تدهورت بشكل كبير نتيجة لتطبيق السياسات التقشفية خلال فترة تنفيذ برامج التثبيت والتعديل الهيكلي والعمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف الوطن خصوصا في المناطق الريفية. أما باقي الاعتمادات المالية فقد خصص 65,4 مليار دينار أي ما نسبته 12,4% من مجموع المخصصات المالية للبرنامج لدعم الفلاحة والصيد البحري، و45 مليار دج وهو ما يعادل 8,6% من إجمالي الغلاف المالي للبرنامج لدعم الإصلاحات أو السياسات المصاحبة لهذا البرنامج، والتي ترمي أساسا إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات العمومية والخاصة وتوفير مناخ أعمال ملائم لها.

كما يلاحظ دائما من خلال الجدول السابق أن التوزيع السنوي للغلاف المالي عرف تركيزا في السنتين الأولى من فترة تنفيذ البرنامج على اعتبار أن 39,12% من الغلاف المالي الإجمالي له كان مخصصا خلال السنة الأولى و35,4% خلال السنة الثانية وهو ما يعكس رغبة الدولة في تسريع وتسيير الانفاق خلال أقصر فترة ممكنة ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي أو من ناحية رفع معدلات التشغيل.¹

تتفرع المجالات الأربعة الرئيسية التي خصصت لها الاعتمادات المالية في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي والمبينة في الجدول السابق إلى محاور فرعية شملت العديد من المشاريع المتعلقة بالعديد من القطاعات أو المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث بلغ عدد المشاريع المدرجة حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو المبين في الشكل البياني الموالي.

الشكل البياني رقم 37: التوزيع القطاعي للمشاريع المدرجة في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004. (%)



المصدر: تم اعداد الشكل البياني بناء على المعطيات الواردة في:

- فاطمة حاجي ومرغاد لخضر (2014)، تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية وبرامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2014، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة -، يومي 11 و12 نوفمبر 2014، ص 7.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن قطاع الري والفلاحة والصيد البحري استحوذ على أكبر عدد من المشاريع بـ 6312 مشروع وهو شكل قرابة 39.51% من إجمالي المشاريع، يليها قطاع السكن، العمران، والأشغال العمومية بـ 4316 مشروع وهو ما يعادل 27.01%، ثم قطاع التربية، التكوين المهني والتعليم العالي بـ 1369 و1296 مشروع موجه لدعم الهياكل القاعدية لقطاع الشباب والثقافة وهو ما يعادل نحو 8,6% و8,11% على الترتيب ثم تأتي بقية المشاريع العمومية الأخرى المقدر عددها بـ 2681 والموزعة على قطاعات الاتصال والصناعة، الحماية الاجتماعية، الطاقة، الصحة والبيئة والنقل.

¹ : تيجاني بالرقبي (2013)، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 - دراسة تحليلية وتقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، صص 46-47.

- عموما يمكن عرض بعض التفاصيل فيما يخص مجالات الاستثمارات التي تم اعتمادها في هذا البرنامج على النحو الموالي :
- دعم النشاطات الانتاجية والمتعلقة بقطاعات الفلاحة الصيد البحري والموارد المائية :
 - حيث تم تخصيص 65 مليار دج لدعم القطاع الفلاحي، والندرج ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، وذلك بهدف¹ :
 - تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية .
 - إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص .
 - حماية الأحواض المنحدرة و المصببات و توسيع مناصب الشغل الريفي، وكذا حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف .
 - مكافحة الفقر و التهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية و معالجة ديون الفلاحين .
 - أما فيما يخص مجال الصيد البحري فلقد خصصت له نسبة 14.52 % فقط من إجمالي المخصصات المالية الموجهة لدعم النشاطات الانتاجية بغلاف مالي قدره 9,5 مليار دج ويشمل هذا المجال : تنمية الصيد البحري وتربية المائيات، تحديث وتطوير تجهيزات الصيد البحري، حماية البيئة البحرية وتشجيع الصادرات القطاع.
 - الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية : قدر الغلاف المالي المخصص لبرنامج هذا القطاع بـ 210,5 مليار دج الذي وزعت مشاريع الاستثمار العمومي فيه على ثلاثة محاور رئيسية استهدفت تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي هي :التجهيزات الهيكلية لل عمران التي خصص لها غلاف مالي قدره 142,9 مليار دج بغية تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى .وتنمية وتنشيط المناطق الريفية (الجبالية، الهضاب العليا، الواحات) المخصص لها 32 مليار دج. وكذا السكن وال عمران الذي خصص له 35,6 مليار دج .
 - التنمية المحلية والبشرية، استهدفت مشاريع الاستثمار العمومي المدرجة ضمن هذا الجانب من البرنامج تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الوطن من خلال برامج التنمية المحلية والتكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، والتدخل فيما يخص التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين . وعليه فقد توزعت هذه المشاريع على ثلاثة محاور رئيسية هي :²
 - التنمية المحلية ، ويتضمن هذا المجال المشاريع الهادفة إلى تحسين نوعي ودائم لظروف معيشة السكان على المستوى المحلي، التوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات على مستوى التراب الوطني، إنشاء وصيانة الطرقات الولائية والبلدية ومشاريع تزويد المياه الصالحة للشرب، مشاريع تحسين الخدمة العمومية وغيرها. مع العلم بان المبلغ الاجمالي المخصص لتمويل هذا المجال قدر بـ 113 مليار دج.
 - التشغيل والحماية الاجتماعية، اعتمد له مبلغ اجمالي قدره 16 مليار دج وهو يخص برامج التشغيل ذات الكثافة العالية لليد العاملة والموجهة للولايات المحرومة والذي خصص له غلاف مالي قدره 7 مليار دج ، حيث ستسمح بعرض اضافي لـ 70000 منصب عمل دائم خلال فترة تنفيذ برنامج الانعاش. أما على مستوى النشاط الاجتماعي فتتضمن نشاطات التضامن تجاه الفئات الأكثر ضعفا بـ 3 ملياردج واصلاحات الهياكل والمؤسسات المتخصصة وكذا تأطير سوق العمل وخصص لكل منهما 3 مليار دج.
 - التنمية البشرية ، فتتضمن الاستثمار العمومي الذي قدر بنحو 90,4 مليار دج لتمويل مشاريع ذات العلاقة بتحسين مؤشرات التنمية البشرية في قطاعات التربية(27 مليار دج) ، التعليم العالي (18,9 ملياردج) ، والبحث العلمي (12,38 مليار دج)، التكوين المهني(9,5 مليار دج) ، الصحة والسكان (17,7 مليار دج) ، الشباب والرياضة (0,4 مليار دج) ، الثقافة والاتصال (2,3 مليار دج) الشؤون الدينية(1,5 مليار دج) .
 - السياسات المرافقة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (دعم الاصلاحات) والتي ترد في الجدول أدناه، جاءت مكتملة لمسار الاصلاحات الاقتصادية التي شرعت في تنفيذها الجزائر بهدف تكييف المنظومة المؤسساتية واصلاح مناخ الاعمال وفقا لمتطلبات الانفتاح في سياق التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتكييف المؤسسات الاقتصادية المحلية مع هذه المستجدات.

الجدول رقم 88 : السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 (دعم الاصلاحات) (مليار دج)

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصرنة إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2	-	0.7	1	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.08	-	-	0.05	0.03	نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

المصدر : كريم زرمان (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 204.

¹ : كريم زرمان (2010)، مرجع سبق ذكره، ص ص 200-201.
² : تيجاني بالريقي (2013)، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

ولعل أبرز ما تضمنته هذه السياسات المصاحبة لهذا البرنامج :

- تنوع مصادر الإيرادات العامة لميزانية الدولة من خلال التركيز أكثر على رفع حصيللة الإيرادات الضريبية العادية عن طريق تحديث الإدارة الضريبية. التي خصص لها مبلغ 20 مليار د.ج وهو ما يمثل 44.44% من مجموع اعتمادات دعم الإصلاحات.
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بالمؤسسات العمومية سواء من خلال خوصصتها أو فتح رأسمالها للشراكة المحلية أو الأجنبية (صندوق المساهمة والشراكة الذي خصص له مبلغ 22,5 مليار د.ج) والشروع في برنامج تأهيل المؤسسات العمومية تحت إشراف وزارة الصناعة بتمويل من صندوق ترقية المنافسة الصناعية الذي خصص له غلاف مالي قدر بـ 2 مليار د.ج وكذا تهيئة المناطق الصناعية بنفس المبلغ المالي السابق بغية توفير الظروف الملائمة لنشاط المؤسسات الاقتصادية.
- تحسين طرق تسيير المنشآت العمومية وترشيد الإنفاق من خلال تحديث طرق إعداد وتسيير ومراقبة النفقات العمومية ووضع نموذج التنبؤ على المديين المتوسط والطويل الذي خصص له مبلغ قدره 0,08 مليار د.ج.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي - المخطط الخماسي 2005-2009 -

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي غطى الفترة 2005-2009، امتدادا لبرنامج الانعاش الاقتصادي على اعتبار أن تثبيت الإنجازات المحققة خلال الفترة 2001-2004 كان من بين الأهداف المسطرة له¹، كما أنه جاء تأكيدا على مواصلة انتهاج نفس السياسة التنموية المعتمدة على التوسع في الانفاق العام كنتيجة للنظرة التفاوضية السائدة لدى رسمي السياسة الاقتصادية بشأن الوضعية المالية المستقبلية للبلاد بفعل استمرار انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية التي انتقل متوسطها السنوي من 25,24 دولار للبرميل سنة 2002 إلى 29,03 دولار سنة 2003 ثم إلى 38,66 دولار أمريكي سنة 2004 ومواصلة تحسن الوضعية المالية للبلاد مثلما تظهروا احتياطات الصرف التي تضاعفت خلال الفترة 2002-2004 بانتقالها من 23,11 مليار دولار وهو ما يعادل 19,14 شهر من الواردات سنة 2000 إلى 43,11 مليار دولار أمريكي سنة 2004 وهو ما يعادل 23,72 شهر من الواردات لنفس السنة.² وعليه، فقد خصص للبرنامج غلاف مالي قدره 4202,7 مليار د.ج (55 مليار دولار أمريكي) في البداية قبل أن يتضاعف مقارنة بسابقه بأكثر من 16 مرة ببلوغ قيمته الاجمالية 8705 مليار دينار (114 مليار دولار أمريكي) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق المقدرة بنحو 1071 مليار د.ج و432 مليار د.ج مخصصة لبرنامج لتطوير الجنوب و668 مليار د.ج مخصصة لمناطق الهضاب العليا، في حين حدد المبلغ الاجمالي المخصص لهذا البرنامج نحو 5394 مليار د.ج كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 89 : المخصصات السنوية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 (مليار د.ج)

المجموع	2009	2008	2007	2006	2005	2004	القطاعات
1071	--	--	--	--	--	1071	استكمال مشاريع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي
5394	260	260	260	3341	1273	--	المخصصات المالية الابتدائية للبرنامج التكميلي لدعم النمو
432	--	--	182	250	--	--	مخطط - برنامج - الجنوب
668	--	--	391	277	--	--	مخطط - برنامج - الهضاب العليا
1140	160	205	244	304	227	--	تحويلات حسابات الخزينة
8705	420	465	1077	4172	1500	1071	المجموع
8705	1327	2299	2238	1979	862	1071	قروض الدفع للميزانية الأولية

المصدر : Banque Mondiale (2007), *République Algérienne Démocratique et Populaire- Une Revue des dépenses publiques à la recherche d'un investissement de qualité* -Volume I : Texte Principal ,Rapport N°36270-DZ- 15 Aout, Banque Mondiale . washington. n2.

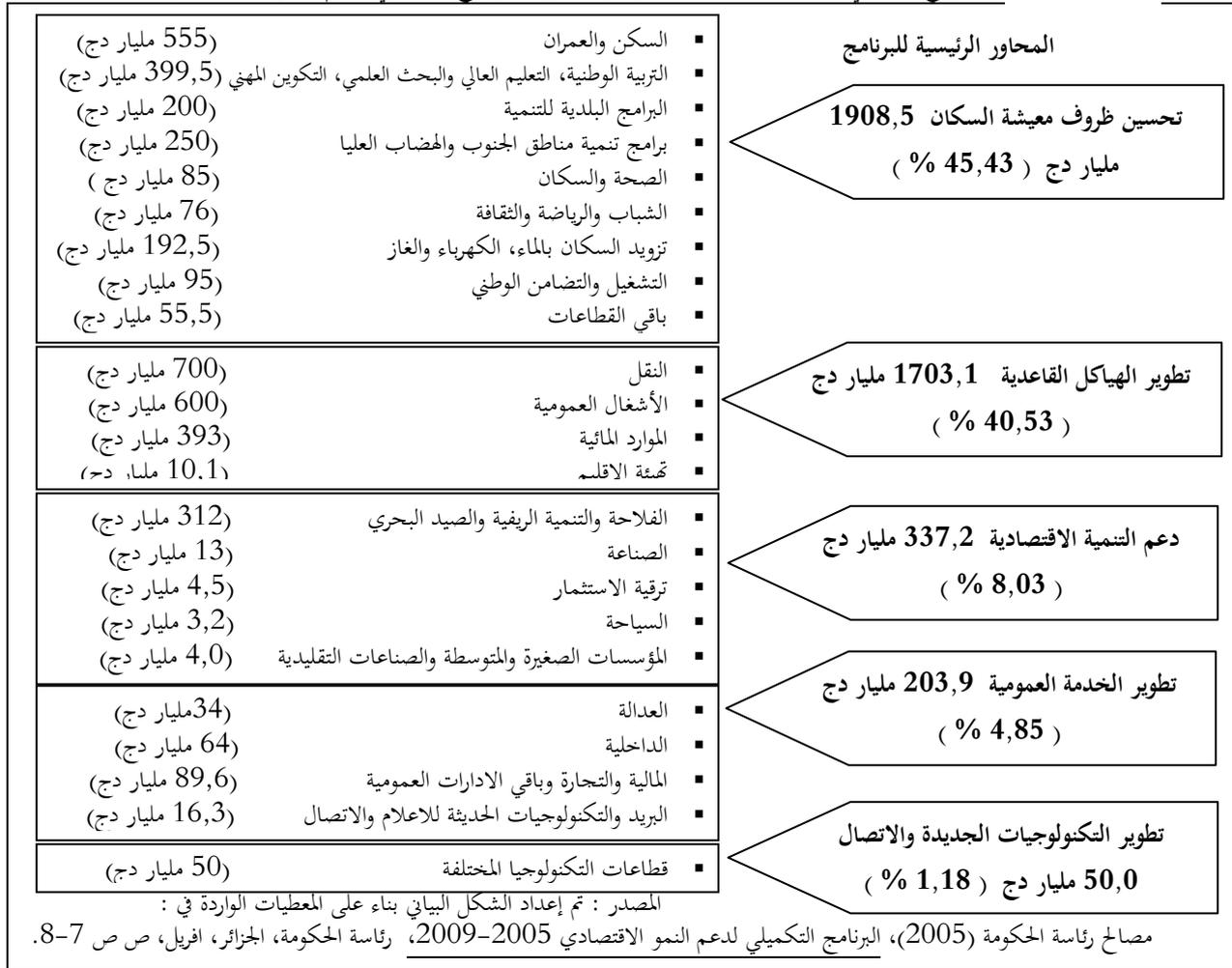
وانطلاقا من الأهداف الرئيسية التي رعى البرنامج لتحقيقها والمتمثلة في : تحديث وتوسيع نطاق الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي و تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الامني أو التعليمي، بالإضافة إلى تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية بالنظر لأهميتها في دفع عملية التنمية الاقتصادية وكذا العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر،⁴ نجد أنه تم توزيع مخصصات هذا البرنامج على خمس مجالات أو محاور استثمارية رئيسية تعكس بدورها لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي لقيت اهتمام البرنامج، والتي يمكن استعراضها من خلال الشكل البياني الذي يظهر التوزيع القطاعي للميزانية الأولية (4202,7 مليار د.ج) المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

¹ : تيجاني بالريقي (2013)، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

² : Banque d'Algérie(2007), *Op.Cit.*, Annexes : Tableau N°16- p173.

³ : قدر إجمالي الغلاف المالي الأولي المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 بنحو 8705 مليار د.ج (114 مليار دولار)، غير أن المبلغ الاجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه سنة 2009 فقد قدر بنحو 9680 مليار د.ج (حوالي 130 مليار دولار)، وبعد إضافة بعد إضافة عمليات إعادة التقييم لمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى، وقد بلغت تكلفة البرنامج 150 مليار دولار أمريكي، أما آخر الاحصائيات التي قدمتها الحكومة في مخطط عملها المقدم للبرلمان في سبتمبر 2017 فقد أشارت إلى أن إجمالي المبالغ المنفقة في إطار البرنامج قدرت بنحو 14209,9 مليار د.ج وهو ما يعادل 193,8 مليار دولار أمريكي.

⁴ : Banque Mondiale (2007), *Op.Cit.*, p2.



فبتحليل المعطيات التي ترد في الشكل أعلاه، نجد بأن هذا البرنامج ركز على مجالين أساسيين وهما تحسين الظروف المعيشية للسكان وبالتالي الاهتمام برأس المال البشري، وكذا مجال تطوير المنشآت الأساسية باعتباره الركيزة الرئيسية لأي نشاط اقتصادي، باعتبار أن برامج تحسين معيشة السكان وتطوير الهياكل القاعدية قد استحوذت على نحو 86% من إجمالي الغلاف المالي الأولي للبرنامج التنموي المعني، أين تم توجيه 1908,5 مليار دج وهو ما يعادل 45,43% من المخصصات الأولية للبرنامج للقطاعات المتعلقة بتحسين معيشة السكان وتشكل مجالات وانشطة ذات العلاقة بتحسين وضع التنمية البشرية (التعليم والتكوين بمختلف مراحلها، الصحة، الشباب والرياضة والثقافة، الخدمات الأساسية، التشغيل والتضامن الوطني...) وتعزيز التنمية على المستوى المحلي (البرامج التنموية البلدية، برامج تنمية الهضاب والجنوب) في حين حظي محور تطوير الهياكل القاعدية (النقل، الاشغال العمومية وتهيئة الاقليم، الموارد المائية) بزهاء 40,5% من القيمة الاجمالية للبرنامج المقدرة بنحو 1703,1 مليار دج.

أما ما تبقى من الغلاف المالي الأولي المخصص للبرنامج والمقدر بنحو 591,1 مليار دج وهو ما يعادل 14% من قيمته الاجمالية، فقد وجهت لتمويل بقية المحاور الرئيسية للبرنامج والمتمثلة في : دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، وتطوير تكنولوجيات الجديدة والاتصال. وهي مبالغ تبقى هامشية تكشف عن وجود مفارقة بين ما كانت تصبو إليه السلطات في دفع حركية النمو الاقتصادي بتعزيز مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي من شأنها وضع الاقتصاد على مسار النمو المستدام والمتناسك ومحاولة تخليص الاقتصاد الوطني من الاختلالات الهيكلية التي لازمته على مدار العقود الماضية وعلى رأسها التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، ذلك أنه لم يتم توجيه 8,03% من الغلاف المالي الاجمالي للبرنامج كمخصصات لدعم التنمية الاقتصادية وبقية قدرها 337,2 مليار دج أخذت أنشطة قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري النصيب الأكبر منها بقيمة 312 مليار دج في حين لم يتم توجيه سوى 13 مليار دج للقطاع الصناعي و3,2 مليار دج للسياحة و4 مليار دج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية و4,5 مليار دج لترقية الاستثمار.

أما المبالغ المالية المخصصة لتطوير الخدمة العمومية فبلغت 203,9 مليار دج وهو ما يعادل 4,85% من الغلاف المالي الاجمالي الأولي للبرنامج التنموي المسطر للفترة 2005-2009 بالنظر لأهميتها في توفير مناخ أعمال مشجع لممارسة الأعمال وتحسين الوضع الاجتماعي من خلال تسهيل المعاملات الإدارية اليومية بموجبها المختلفة، في حين خصص 50 مليار دج (1,18% من الغلاف المالي الاجمالي للبرنامج التنموي) لتمويل الأنشطة ذات الصلة بقطاعات التكنولوجيا الجديدة والاتصال.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي - المخطط الخماسي 2010-2014 -

تجسيدا لرغبة السلطات في مواصلة السياسة التنموية المرتكزة على برامج الانفاق العام التوسعية ذات الطبيعة الكينزية التي شرع في تطبيقها منذ سنة 2001 بدعم تحفيز الاقتصاد الوطني وبعث حركية الاستثمار والنمو و التشغيل بما يسمح بدفع عجلة التنمية في

البلاد بأبعادها المختلفة، تم إقرار تنفيذ برنامج تنموي خماسي لتوطيد النمو الاقتصادي الذي جاء بدوره مكملا للبرنامجين التنمويين السابقين الذي غطى الفترة 2010-2014 والمصادق عليه في مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010، وبقيام مالي قياسي لم تعرفه من قبل مختلف البرامج التنموية المطبقة على مدار المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، قدر بـ 21214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار)¹ موزع بين المخصصات الموجهة للاستكمال المشاريع الجاري إنجازها لاسيما المشاريع الهياكل القاعدية الكبرى و المدرجة في البرنامج السابق بقيمة 9680 مليار دج (130 مليار دولار) و الغلاف المالي الموجه لتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية الجديدة المدرجة في هذا البرنامج بقيمة إجمالية قدرها 11534 مليار دج (مايعادل 156 مليار دولار أمريكي).

وقد تميز البرنامج المعني قياسا ببقية البرامج التنموي السابقة بمحاولة السلطات في سياق ترشيد الانفاق العام وتأمين الموارد المالية والمادية للبلاد والحفاظ على المكتسبات المحققة بعد تسجيل العديد من أوجه الاختلال والنقائص خلال الفترة السابقة التي افرز العديد من المظاهر والسلوكيات السلبية التي أثرت بشكل سلبي على وتيرة إنجاز العديد من المشاريع المرجحة في المخططات التنموية السابقة وصلت لحد تقشي أشكال الفساد ونهب المال العام، وضع جملة من الترتيبات المتمثلة في³:

- عدم إمكانية تنفيذ أي مشروع يُعتمد ما لم تُستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه . كما أنه عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج فيجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية . ناهيك أن كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورة ينبغي أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني. إضافة ألى ماسبق فقد تم تنصيب لجنة حكومية مكلفة بالفصل في اقتطاع العقارات اللازمة، بعد إجراء تحقيق ميداني وذلك بهدف التعجيل بتعبئة الأوعية العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجديدة.
- اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية، ومن أهم هذه التدابير إعادة تنظيم لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى ثلاثة لجان مختصة بدل من اثنتين بالإضافة إلى تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة (القبلية والبعدي) .
- تعزيز أدوات الدراسة والانجاز من خلال إعادة تأهيل المؤسسات العمومية المعنية .وبغرض الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها عند الاقتضاء وقصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد، فإن أحكاما جديدة قد وضعت حيز التنفيذ طبقا للتعليمه الرئاسية رقم 03 الصادرة في ديسمبر 2009، من أجل توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية.
- حصر مصادر تمويل البرنامج على الموارد الوطنية مع استبعاد كافة أشكال الاستدانة من المصادر الخارجية بالشكل الذي لا يترتب عن تنفيذ البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلاد، ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل.

وبما أن هذا البرنامج جاء من حيث مضمونه مكملا لسابقه، فإن الاهداف المسطرة له لم تكن مختلفة كثيرا عن أهداف البرنامج التنموي السابق، حيث سعى لتحقيق الأهداف التالية: تحسين التنمية البشرية، مواصل تطوير الهياكل والمنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية وتوسيع نطاقها، ودعم تنمية الاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الصناعية مع تشجيع إنشاء مناصب الشغل للمواطنين و تطوير اقتصاد المعرفة.

وانطلاقا من الاهداف المعلنة للبرنامج المعني المشابهة للبرنامج التكميلي لدعم النمو، فقد تم توزيع اعتماداته على ستة محاور رئيسية لم تختلف بدورها عن المجالات الاستثمارية التي لقيت اهتمام البرنامج التنموي السابق كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 90 : التوزيع القطاعي للمخصصات المرصودة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 (مليار دج)

المحاور الاستثمارية الرئيسية والمجالات المدرجة ضمنها (مليار دج)	المبالغ	النسبة (%)
1- تحسين وضعية التنمية البشرية : (التربية-التعليم العالي- التكوين المهني 1898، السكن 3700 ، الصحة 619، باقي القطاعات 3905 مليار دج)	10122	49,59
2- تطوير الهياكل القاعدية : (الاشغال العمومية، النقل والموارد المائية 5948، وتهيئة الاقليم والبية 500 مليار دج)	6448	31,59
3- تحسين الخدمة العمومية : (قطاع الداخلية 895، العدالة 379، باقي القطاعات 390 مليار دج)	1666	8,16
4- التنمية الاقتصادية : (قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري 1016، دعم القطاع الصناعي وتحديث مناطق النشاط الصناعي 450 مليار، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 100 مليار دج)	1566	7,67
5- مكافحة البطالة : (دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني 150، دعم آليات التشغيل المؤقت وإنشاء المشاريع والمؤسسات المصغرة في إطار مختلف الصيغ 210 مليار دج) .	360	1,76
6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال: (البحث العلمي 100، تعميم استخدام الاعلام الآلي في المدارس ومراكز التكوين 50 مليار دج، التوجه نحو الحكومة الالكترونية 100 مليار دج)	250	1,22
المجموع	21214	100

¹ : بلغت القيمة الاجمالية للغلاف المالي المنفق بشكل فعلي في إطار البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 ووفقا لاصحائيات التي قدمتها الحكومة في مخطط عملها المقدم للبرلمان في سبتمبر 2017 نحو 15059,5 مليار دج وهو مايعادل 202,41 مليار دولار أمريكي.

² : سفيان دلفوف وعبد السلام حططاش (2013)، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2001-2014، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي، جامعة سطيف-1، يومي 11 و 12 مارس، ص 10.

³ : عابد شريط و ياسين بن الحاج جلول (2015)، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية - البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12 ديسمبر، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيبي - البليدة 2، ص 96.

⁴ : تيجاني بالرفي (2013)، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في : عابد شريط وياسين بن الحاج جلول (2015)، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-100.

ولعل أهم ما يشير إليه الجدول، هو الاهتمام الذي أولته الدولة في هذا البرنامج التنموي بالمحور المتعلق بتحسين وضعية التنمية البشرية على غرار ما حصل في البرنامج الذي سبقه، بتخصيص ما يعادل نصف الغلاف المالي الاجمالي للبرنامج (49,6%) بقيمة قدرها 10122 مليار دج لهذا المحور، وهو اهتمام منتهى بحسب السلطات من الأهمية التي اولتها ولا تزال لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد العدالة الاجتماعية وتعزيز التماسك الوطني، وتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية للتنمية الاقتصادية من خلال إنجاز المشاريع ذات الصلة بالمجالات المدرجة ضمن المحور الاستثماري المعني (التربية والتعليم العالي والتكوين المهني، السكن والخدمات الأساسية الملحقه به...). في حين تم توجيه زهاء 32% من المخصصات الاجمالية للبرنامج وبقيمة قدرها 6448 مليار دج لانجاز مشاريع الاستثمار العمومي المتعلقة بتطوير الهياكل القاعدية بشكل يعكس الاهتمام بتطوير وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والأشغال العمومية، من خلال صيانة وتحديث شبكة الطرق، إنجاز السدود، تدعيم منشآت النقل الأساسية : السكك الحديدية والنقل البحري والجوي ، تهيفة الإقليم والبيئة من خلال بناء مدن جديدة ومنشآت حماية البيئة. بينما خصص للمحور الاستثماري المتعلق بتحسين الخدمة العمومية مبلغ 1666 مليار دج (8,16% من الغلاف المالي الاجمالي للبرنامج الخماسي 2010-2014) بغية تعزيز الامن ورفع معدل التغطية الأمنية وتحديث جهاز الأجهزة الادارية والعدالة وقطاع المالية بمبائته المختلفة (الجمارك، الضرائب، الخزينة) والتجارة.

أما ما تبقى من الغلاف المالي للبرنامج التنموي فقد تم توجيه 1566 مليار دج (7,67% من المخصصات الاجمالية للبرنامج) لدعم المشاريع المدرجة ضمن المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية والمتعلقة أساسا بقطاعات الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ومرافقة استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم القطاع الصناعي وتحديث مناطق النشاط الصناعي، بينما خصص للمحورين المتبقين المتعلقين بكل من مكافحة البطالة وتطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال مبلغ 360 مليار دج و250 مليار دج على التوالي بغية دعم عمليات الادماج للمتخرجين الجدد من منظومتى التعليم العالي والتكوين المهني ومختلف الآليات التشغيلية المعمول بها بالإضافة إلى تشجيع إقامة المؤسسات المصغرة والمشاريع وفق مختلف الصيغ، وكذا تطوير البحث العلمي وتعميم استخدام المعلوماتية في كل اطوار منظومة التربية الوطنية وتعزيز التوجه نحو إقامة الحكومة الالكترونية.

وقبل الانتقال للحديث عن آثار تطبيق برامج الانفاق العام التوسعية الثلاثة على مدار الفترة 2001-2014 على الاقتصاد الوطني والتعرف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة لها من إعادة بعث لحركة الاقتصاد الوطني الذي توقفت عجلة دورانه بسبب تداعيات الازمة الامنية والاقتصادية التي مست البلاد لاكثر من عشرية كاملة ومعالجة آثارها الوخيمة على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي لاسيما تلك التي أفرزها تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي المدعومة من المؤسسات المالية الدولية، ينبغي التنويه أن الوتيرة التصاعدية التي أخذتها الأغلفة المالية المخصصة لهذه البرامج منذ المخطط الخماسي الأول أو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 الذي بلغت قيمة مخصصاته الاجمالية نحو 130 مليار دولار في الوقت الذي وصل فيه الغلاف المالي الاجمالي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014 حدود 286 مليار دولار أمريكي، وهي مستويات قياسية بقدر ما دلت عن تنامي الجهود الاستثمارية التنموية وتزايد آثارها الايجابية من ناحية، فإنها من ناحية ثانية قد أظهرت بشكل جلي تجاوزها لحدود القدرة الاستيعابية الوطنية لها سواء من حيث التنفيذ والانجاز والتسيير العقلاني لها وإدارتها بكفاءة أو من حيث الترابط التكاملية بينها وبين الجهاز الانتاجي المحلي أو من حيث الموارد والمدخلات المتاحة محليا لانجاز المشاريع المدرجة في هذه البرامج توازيا مع غياب خطط عملية لاحتواء التأثيرات الخاصة بمدخلات ومخرجات المشاريع المبرمجة وضعف الكفاءة التحكومية للأجهزة الرسمية في تسيير المخصصات المالية ومتابعة إنجاز تنفيذ مشاريع البرامج التنموية بشكل صارم وبكل شفافية خصوصا في ظل تعدد البرامج الفرعية والمشاريع التكميلية المدرجة ضمن البرامج الرئيسية (القضاء على السكن الهش، برامج تنمية الجنوب والهضاب العليا...). التي تصعب أكثر في عملية تقدير المخصصات المالية المرصودة لها ومتابعتها وتقييمها وذلك في ظل عدم وجود خطط سنوية تفصيلية ودقيقة، يتم على أساسها تقدير الامكانيات الحقيقية للانجاز مع ربط المخصصات الاستثمارية بالقدرات الواقعية والمدد الزمنية التي تتطلبها عمليات الانجاز في إطار مراعاة المواصفات الفنية والهندسية مع التقيد بمعايير الجودة والالتقان.¹

هذا ما تسبب في تسجيل تأخر فادح في إنجاز جانب هام من المشاريع المبرمجة في كل برنامج ونقلها إلى البرنامج اللاحق وما ترتب عنه من أعباء اضافية وهدر موارد مالية كان من المفروض توجيهها لتمويل استثمارات عمومية أخرى تسمح بتحريك عجلة التنمية في البلد خصوصا في ظل الارتفاعات المتتالية لتكاليف مختلف المشاريع الاستثمارية سواء المنجزة أو الجاري إنجازها التي تجد تفسيرها في عوامل متعلقة بنقص الخبرة وضخامة المشاريع وضغوط القيود المتعلقة بإجراءات إنجازها في مراحلها المختلفة والتي يصاحبها أحيانا التسرع في عملية الانجاز وكذا الاعتماد على الاستيراد في توفير المدخلات والتكنولوجيا اللازمة لانجازها وعدم احترام آجال الانجاز المقررة بالإضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بغياب الشفافية وشبهة الفساد التي حامت حول العديد من المشاريع الضخمة التي تضمنتها هذه البرامج، مما أدى إلى المبالغة في تقدير تكاليفها الحقيقية التي تجاوزت أحيانا المتوسطات العالمية والاقليمية المماثلة.

¹ : صالح صالح (2013)، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-20.

ومشروع الطريق السيار شرق-غرب (1216 كم يمر على 24 ولاية) خير مثال على ذلك، فبعدما قدرت تكلفة المشروع عند انطلاقتها بين 5 و7 مليار دولار ارتفعت نهاية 2009 إلى أكثر من 11 مليار دولار الذي يضاف إليه تكلفة إنجاز المرافق الملحقة به مما جعل تكلفته تصل وفق الإحصائيات المقدمة سنة 2010 إلى حدود تراوحت ما بين 14 و15 مليار دولار أمريكي الأمر الذي جعل تكلفة إنجاز الكيلومتر الواحد من الطريق تتجاوز 10 مليون دولار (12,33 مليون دولار بادخال تكلفة إنجاز المرافق، 9,046 مليون دولار دون إنجاز المرافق) أي أنها أعلى من المتوسط العالمي بمعدل تراوح بين 30% و50% في الوقت الذي لم تتجاوز فيه قيمة إنجاز الكيلومتر الواحد من الطريق السيار المغربي مراكش-أغادير الذي يعبر جبال الأطلس الكبير بحوالي 2,7 مليون يورو، في حين تبلغ تكلفة الإنجاز في دول الاتحاد الأوروبي بين 2 و7,6 مليون يورو.¹

المطلب الثالث : آثار تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي على الاقتصاد الوطني

مما لا شك فيه، أن تقييم أية سياسة اقتصادية والحكم على مدى نجاحها يرتكز بشكل أساسي على مدى تحقيقها لأهدافها المسطرة في حدود الإطار الزمني المحدد لها وما تم إنفاقه من موارد وبذله من جهود، وهو ما ينطبق أيضا على سياسات الانعاش الاقتصادي التي تم تجسيدها في تنفيذ ثلاث برامج ضخمة للاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001-2014، أين ستهتم الفقرات اللاحقة بإجراء تقييم محصلة تطبيق هذه البرامج بتبيان لنتائجها وآثارها على ضوء النتائج الإيجابية المحققة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية رغم أنها هشّة وتخفي اختلالات هيكلية بالنظر لكونها ارتبطت بالوفرة المالية المترتبة عن محافظة أسعار النفط على مستوياتها المرتفعة على مدار الفترة المعنية، وذلك بالكشف عن مدى التقدم المحرز على صعيد وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو المستدام وتقليص معدلات البطالة وفي مجال تنويع الاقتصاد بالتخفيف من حدة تبعيته لقطاع المحروقات ومدى تحقق الأثر الإيجابي المرجو للوصفة الكينزية في تحسين أداء مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما الانتاجية منها، فضلا عن إبراز لأثر تطبيق البرامج التنموية المعنية على الوضع الاجتماعي ووضعية التنمية البشرية بوصفها أحد المحاور الرئيسية التي لقيت اهتمام هذه البرامج ومدى استفادتها من توسع الدور التدخلية للدولة في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي بالاعتماد على تفحص وتحليل للأداء المسجل على صعيد مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة.

1- تطور الوضعية الاقتصادية الكلية في ظل تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي: استقرار هش مرهون بتطورات أسعار النفط

لقد اتسم الوضع الاقتصادي للبلاد على المستوى الكلي على مدار فترة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014) بالاستقرار الظرفي و الهش رغم مواصلة التحكم ولو ظاهريا في مجمل التوازنات الكلية الداخلية والخارجية لغاية النصف الثاني لسنة 2014 بالنظر لأنه كان مرهونا كليا بالاتجاه التصاعدي الذي شهدته أسعار المحروقات في الأسواق العالمية التي ترافقت مع تزايد عوائد صادراتها وما ترتب عنه من تحسن الوضعية المالية للبلاد والتي سمحت في ظل الطبيعة الربعية للاقتصاد الوطني بتحقيق نتائج إيجابية من حيث معدلات النمو والاستقرار النسبي للأسعار، والقدرة على تغطية عجز الموازنة العامة وتقليص المديونية الخارجية التي تكاد تكون منعدمة بفعل سياسة الدفع المسبق المعتمدة وتسجيل فوائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات مع تصاعد بشكل كبير لمقدار احتياطات الصرف. وقد تأكدت هشاشة الوضعية الاقتصادية للبلاد بشكل جلي من خلال الانقلاب العنيف الذي عرفته بمجرد تراجع أسعار النفط التي أنهارت معها التوازنات الكلية خلال الفترة التي تلت نهاية تطبيق برامج الاستثمار العمومي (2015-2016) وطفئت معها الاحتلالات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والتي كانت تخفيها في كل مرة الطفرات النفطية، هذا ما كان له من دور بارز في إعادة نظر السلطات كما جرت عليه العادة في خياراتها الاقتصادية التي سرعان ما استبدلت تدابير السياسة المالية التوسعية ورفع مستويات الانفاق العام الاستثماري والاستهلاكي وتوظيفها لتحفيز النشاط الاقتصادي ودعم الطلب الكلي والإبقاء على مستوى عال من التحويلات الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي بتدابير انكماشية تحت مسمى ترشيد الانفاق العام والتلويح مجددا بالعودة إلى مسار الإصلاحات الليبرالية التي تم تجميدها أو توقيفها خلال سنوات الرخاء المالي التي صاحبت تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي بهدف وقف نزيف تدهور التوازنات الكلية خصوصا وأن هاجس العودة لخيار الاستدانة الخارجية قد بدأ يلوح في الأفق بعدما بدأت احتياطات الصرف وموارد صندوق ضبط الإيرادات تجد طريقها نحو النفاذ لطول فترة الصدمة النفطية الحالية وهي الموارد المالية التي أمكنت خلال السنوات الثلاثة الاخيرة من تفادي حدوث انهيار شبيه بما حصل في الصدمة النفطية الاولى لسنة 1986 والحفاظ على تماسك الاقتصاد ولو بالحد الأدنى.

يستدعي التعرف على الوضعية الاقتصادية الكلية للفترة التي رافقت تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014) ومقارنتها بالفترة السابقة (1995-2000) وتلك التي تلتها (2015-2016)، معاينة تطور الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات الماكرو اقتصادية خلال هذه الفترات من خلال الاستعانة بالبيانات التي يوفرها الجدول الموالي.

¹ : MEBTOUL Abderrahmane(2011), *Bilan de la situation économique de 1963 à 2010*, In HAFSI Taieb (Sous Dir) , *Le Développement Economique de l'Algérie : Experiences et Perspectives* , Casbah Éditions , Alger , pp61-62.

الجدول رقم 91: تطور الأداء على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترات ما قبل، أثناء وبعد تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي (الفترة 1995-2016)

فترة ما بعد تنفيذ برامج الانعاش العام	متوسط الفترات					المؤشرات الاقتصادية
	2016	2015	-2010 2014	-2005 2009	-2001 2004	
						• المتوسط السنوي لسعر برمبل النفط (دولار أمريكي)
						• التكوين الخام للأسهم الثابت PIB / FBCF (معدل الاستثمار) (%)
						• معدل التضخم (%)
						• رصيد الموازنة العمومية (الشامل) (مليار دج) (%PIB)
						• الكتلة النقدية (النقود وشبه النقود " M2 ") (مليار دج)
						• معدل نمو الكتلة النقدية (%)
						• معدل سيولة الاقتصاد (M2/PIB) (%)
						• صادرات المحروقات (مليار دولار أمريكي)
						• الجباية البترولية (مليار دج) (% من الإيرادات العامة)
						• رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي) (خارج المحروقات - مليار دولار أمريكي)
						• رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي) (%PIB)
						• الاحتياطات الإجمالية (دون ذهب) (مليار دولار) (أشهر من إجمالي الواردات)
						• المديونية الخارجية :- إجمالي المديونية (مليار دولار أمريكي) (%PIB) (% من الصادرات الاجمالية)
						• - خدمة المديونية (مليار دولار أمريكي) . (% من الصادرات الاجمالية)
						• متوسط سعر الصرف الدينار مقابل الدولار.

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- IMF (1998), *Algeria : Selcted Issue and Statistical Appendix*, Op.Cit, Tables N° 02 - p36.
- IMF (2004), *Algeria : Selcted Issue and Statistical Appendix*, IMF Staff Country Report N°04/31-February, International Monetary Fund, Washington, Table N° 2 -p41.
- CNES(2005), *Op.Cit*, Annexes :Tableaux N°6-P143, N°7-P146, N°8-p148, N°9-P151, N°10-P154& N°11 - p156.
- ONS (2013), *Rétrospectives statistiques 1962-2011*, Op.Cit, Chapitre 12 -Finances Publiques p216 & Chapitre 13 - Monnaie et crédit -Tableau N°1- P224.
- بيانات الأسعار المرجعية لسلة خامات أوبك خلال الفترة 1980-2005 الواردة على الموقع الإلكتروني لمنظمة الدول المصدرة للبترول *OPEC* وهو : <http://www.opec.org/library/Annual%20Statistical%20Bulletin/interactive/2005/FileZ/prices tbl.htm>
- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي - *World Development Indicators - WDI* لسنة 2015 : يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي : <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>
- إحصائيات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016 الصادرة عن المديرية العامة للتنبؤات والسياسات DGPP التابعة لوزارة المالية الجزائرية، والواردة على موقعها الإلكتروني : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>
- قاعدة بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالمركز الوطني للإعلام والإحصائيات، المديرية العامة للجمارك، الجزائر، سنة 2015.

تظهر لنا بيانات الجدول، الوضعية المالية المريحة التي مرت بها البلاد خلال فترة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي الثلاثة، والتي دعمها الوضع الدولي الملائم في السوق النفطية العالمية التي ارتفعت فيها أسعار المحروقات على نحو تضاعف فيه متوسط سعر برمبل النفط بأكثر من 5 مرات بين الفترتين 1995-2000 و 2010-2014 بانتقاله من 19,74 دولار أمريكي إلى 29,45 دولار خلال الفترة 2001-2004 ثم إلى 70,88 دولار و 102,36 دولار خلال الفترتين 2005-2009 و 2010-2014 على التوالي، وهو ما ترتب عنه ارتفاع مداخيل صادرات المحروقات واحتياطي النقد الأجنبي بين الفترتين 1995-2000 و 2010-2014 بتضاعف الأولى بأكثر من 4 مرات بانتقالها من 13,16 مليار دولار إلى 64,01 مليار دولار بينما تضاعف الثاني خلال نفس الفترة السابقة بأكثر من 29 مرة بانتقاله من 6,26 مليار دولار التي تسمح بتغطية 6,72 شهر من الواردات إلى 181,61 مليار دولار أمريكي التي بإمكانها تغطية نحو 35,46 شهر من الواردات الاجمالية للبلاد.

وقد عزز الانفراج المالي المترتب عن تنامي مداخيل المحروقات بدوره الاتجاهات الإيجابية التي أخذتها التوازنات الكلية الخارجية، بدءا بخفض مؤشرات المديونية الخارجية على مدار الفترة المدروسة لدرجة أضحت قيم حجمها وخدمتها لا تشكل سوى نسب هامشية بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي والصادرات الاجمالية من السلع والخدمات بعد اللجوء للسياسات الدفع المسبق لها خلال الفترة

2004-2006 ، إذ تراجع متوسط إجمالي المديونية الخارجية بين الفترة التي سبقت الشروع في تطبيق سياسات الانعاش الاقتصادي(الفترة 1995-2000) وفترة تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014) بزهاء 87,8 % بانتقالها من 33,33 مليار دولار وهو ما يعادل 66,7 % من متوسط الناتج المحلي الإجمالي و 239,7 % من متوسط القيمة الإجمالية للصادرات لهذه الفترة إلى 4,073 مليار دولار وهو ما يعادل 2,11 % و 6,11 % من متوسطي الناتج المحلي الإجمالي و القيمة الإجمالية للصادرات لهذه الفترة، كما هبط متوسط خدمة المديونية الخارجية من حيث القيمة بنحو 87 % بين الفترتين 1995-2000 و 2010-2014 بانتقالها من 4,62 مليار دولار وهو ما يمثل 36,2 % من متوسط قيمة الصادرات للفترة الأولى إلى 0,603 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل زهاء 0,91 % من متوسط قيمة الصادرات الإجمالية للفترة الثانية. كما سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضا بوتيرة تصاعدية لغاية الانتهاء من تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي غطى الفترة 2005-2009، بانتقاله متوسط قيمته من 1,75 مليار دولار (6,72 % من متوسط الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة 1995-2000 إلى 7,845 مليار دولار (11,7 % من متوسط الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة 2001-2004 ليبلغ أعلى مستوى له خلال الفترة 2005-2009 بقيمة متوسطة قدرها 23,1 مليار دولار (17,67 % من متوسط الناتج المحلي الإجمالي) قبل أن يتراجع متوسط قيمته المسجلة خلال الفترة 2010-2014 بنحو 70,4 % قياسيا بالفترة التي سبقتها ببلوغه 6,84 مليار دولار أمريكي (3,71 % من متوسط الناتج المحلي الإجمالي) نتيجة ارتفاع المدفوعات الفورية المستحقة بفعل الارتفاع الحاد الذي عرفته الواردات وهو ما يمكن تلمسه من خلال تتبع رصيد الميزان التجاري الذي أبدى فائضا تصاعديا بارتفاع متوسط قيمته من 4,33 مليار دولار المسجل خلال الفترة 1995-2000 إلى 10,21 مليار دولار كمتوسط للفترة 2001-2004 ثم إلى 27,41 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2005-2009 قبل ميله نحو الهبوط بنسبة قاربت 42,7 % خلال الفترة 2010-2014 بقيمة متوسطة لهذا لفائض قدرها 15,71 مليار دولار وذلك بفعل تزايد الواردات بشكل قوي لتلبية الطلب المحلي الاستهلاكي والاستثماري المتزايد في ظل عدم مرونة العرض المحلي وعدم قدرته على الاستجابة للزيادة المسجلة في الطلب الكلي، وهو ما يفسر تفاقم العجز المتواصل المسجل على صعيد رصيد الميزان التجاري باستبعاد قطاع المحروقات الذي انتقل من 8,7 مليار دولار كعجز متوسط مسجل خلال الفترة 1995-2000 إلى 12,6 مليار دولار خلال الفترة 2001-2004 ثم إلى 27,9 مليار دولار خلال الفترة 2005-2009 ليبلغ أعلى مستوياته خلال الفترة 2010-2014 بقيمة متوسطة قدرها 45,4 مليار دولار أمريكي وهو ما يؤكد بوضوح محدودية التأثير الإيجابي لبرامج الانفاق العام المنفذة على أداء القطاعات الاقتصادية لاسيما تنشيط الجهاز الانتاجي كما سترى ذلك لاحقا ومن ثم التأكيد على عدم القدرة على التحرر من التبعية المطلقة للقطاع النفطي.

وبالنظر للترباط والتلازم النسبي القائم بين الدورة الاقتصادية *Business Cycle* ودورة الموازنة العامة *Budget Cycle* في الجزائر بسيرهما في نفس الاتجاه *Procyclical* والذي يعزى إلى ارتباط أوضاع المالية العامة بالتطورات الحاصلة في أسعار النفط ومن ثم ارتباط إدارة السياسة المالية بالصدمات الخارجية الإيجابية منها أو السلبية أكثر من ارتباطها بالتوجهات و الإحتياجات الداخلية انطلاقا من التأثير الممارس لأسعار المحروقات على حجم الإيرادات المحصل عليها من الأخيرة وبالتالي على حجم الانفاق العام بالتوسيع أو التقييد بشقيه الاستثماري والجاري وما يترتب عنه من تأثير على الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يعني أن السياسة المالية تركز على معالجة أعراض الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية السائدة بشكل سطحي أكثر من تركيزها على معالجة فعالية لمصادر واسباب هذه الاختلالات.

ويمكن تأكيد ماسبق فيما يتعلق بمشاشة المالية العامة نتيجة ارتباط تطورات أوضاعها بالتقلبات الحاصلة في أسعار المحروقات من خلال تفحص البيانات التي يوفرها الجدول السابق. أين نلاحظ بأنه كنتيجة لتزايد مداخيل صادرات المحروقات، تضاعفت إيرادات الحماية البترولية بثلاث مرات بين الفترتين 1995-2000 و 2010-2014 بانتقال متوسطها السنوي من 509,27 مليار دج وهو ما يمثل نحو 58 % من الإيرادات العامة خلال فترة ما قبل تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي إلى 863,81 مليار دج في المتوسط وهو ما يعادل 57 % من الإيرادات العامة خلال فترة تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم إلى 1286,1 مليار دج و 1548,7 مليار دج وهو ما يعادل 54 % و 42,85 % من متوسط الإيرادات العامة خلال فترتي تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي على التوالي، وهي الإيرادات التي سمحت بتطبيق سياسات الانفاق العام التوسعية في سبيل إعاش الاقتصاد الوطني ودعم النمو وتوطيده عبر برامج الاستثمار العمومي الثلاثة مما أدى إلى ارتفاع معدل الاستثمار المعبر عنه بالتكوين الخام للرأسمال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل متوسطه السنوي من 18,74 % قبل تنفيذ هذه البرامج إلى 23,88 % خلال مرحلة تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ثم إلى 27,87 % خلال تطبيق البرنامج التكميلي (2005-2009) ليسجل خلال تنفيذ برنامج توطيد النمو (2010-2014) إلى أعلى معدل له بـ 33,92 %، وقد أدى الارتفاع المطرد للانفاق العام كنتيجة لتطبيق البرامج التنموية سالفه الذكر خلال الفترة المعنية التي ترتبط بشكل مباشر بتوجهات السياسة الاقتصادية العامة المنتهجة قياسا بالإيرادات إلى تسجيل رصيد الموازنة العمومية (الشامل) لعجز متواصل على نحو تصاعدي على مدار مراحل تطبيق برامج الاستثمار العمومي الثلاثة السابقة الذي امكن تغطيته منذ سنة 2006 بواسطة موارد صندوق ضبط الإيرادات الذي تم إنشائه سنة 2000، والذي انتقل متوسطه السنوي من 10,98 مليار دج (0,29 % من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة 1995-2000 التي شهدت ضبط أكبر لأوضاع المالية العامة بواسطة التدابير الانكماشية الصارمة التي فرضها تطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي (1995-1998) إلى 39,62 مليار دج (0,57 % من الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ليشهد بعد ذلك ارتفاع حادا نتيجة التوسع الكبير في الانفاق العام خلال تطبيق البرنامج التكميلي وبرنامج توطيد النمو ليصل إلى 979,3 مليار دج (10,24 % من الناتج المحلي الإجمالي)) ثم إلى 2520,7 مليار دج (16,2 % من الناتج المحلي الإجمالي) على الترتيب.

أما بالنسبة للوضع النقدي، فيمكن القول بأن فترة تطبيق برامج الإصلاح المدعومة (1995-2000) التي سبقت تنفيذ برامج الانفاق التوسعية قد عرفت كما أسلفنا الذكر تماشيا مع مطالباتها تشديد صارم للسياسة النقدية بغية احتواء التضخم والضغط على جانب الطلب في سبيل إحداث الاستقرار على المستوى الكلي من خلال العمل على تقليص حجم السيولة وهو ما يفسر التحكم في

مقدار الكتلة النقدية بعنوان M2 التي كانت في حدود 1366,8 مليار دج سنويا في الوقت الذي كان فيه متوسط المعدل السنوي لنفس الفترة لنمو هذه الكتلة في حدود 13,16% مما جعل معدل سيولة الاقتصاد (الكتلة النقدية M2 \ الناتج الداخلي الاجمالي) الذي يعتبر مؤشرا يعبر بشكل واضح عن وضعية السيولة في الاقتصاد لا يتجاوز سنويا 46%. بيد أنه منذ سنة 2001، اتجه بنك الجزائر إلى ممارسة سياسة نقدية وصفت بالحدرة لتجنب الآثار التضخمية المترتبة عن التراكم المتواصل للسيولة النقدية وتوجه مسارها نحو الارتفاع بشكل مفرط و تحييد آثار الفائض منها الذي وصف بالهيكلية من قبل البنك على الوضع الاقتصادي، والناجم أساسا عن تنقيد المداحيل النفطية المقيمة بالعملة الصعبة المتزايدة والمتنازل عنها لبنك الجزائر بقوة القانون مقابل استلام الأطراف المتنازلة عنها بما يقابلها من العملة الوطنية على مستوى حساباتها المفتوحة لدى البنوك مع الإشارة إلى أن عملية التنقيد رغم أنها المتسبب في حيز أكبر في هذا الفائض الهيكلي للسيولة لكنها تبقى ليست الوحيدة لأن نقص الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من أجل استغلال كل هذه السيولة من جهة، والاداء المحتشم للنظام البنكي من جهة أخرى، أديا أيضا إلى تفاقم الظاهرة وتعمير مهمة بنك الجزائر في ضبط المعروض النقدي.

إذن، فقد أدى التراكم المتواصل للاحتياطات الرسمية للبنك إلى بروز الموجودات الخارجية كمصدر أساسي للتوسع النقدي (صافي الأصول الأجنبية كمكون رئيسي للكتلة النقدية) في الجزائر توازيا مع التوجه التوسعي المعتمد في أدوات السياسة الاقتصادية (الحقل الموازي) بهدف تحفيز الاقتصاد الوطني ودعم حركية التشغيل والنمو بإطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي إلى تزايد القيمة المتوسطة السنوية للكتلة النقدية بمفهوم M2 خلال فترة تطبيق برنامج الاستثمار العمومي (2001-2004) بنحو 2,3 مرة قياسا بالفترة السابقة له (1995-2000) ببلوغها كما يظهر في الجدول السابق مقدار 3116,9 مليار دج مع تسجيل متوسط سنوي لمعدل نموها قدره خلال نفس الفترة نحو 19,4% مما سمح برفع المتوسط السنوي معدل السيولة في الاقتصاد إلى 60,67% خلال هذه الفترة مقابل 45,85% المسجلة في الفترة السابقة لها.

و أمام هذا الوضع النقدي المتسم أساسا بكل من :

- وجود فائض هيكلية للسيولة (سيولة مفرطة غير مستغلة لدى الجهاز المصرفي مقابل تمتع الخزانة العمومية بفائض معتبر) التي سلكت منحى تصاعديا بتضاعف قيمتها المتوسطة السنوية المعبر عنها بـ M2 الذي أفرزه التوسع الكبير لصافي الأصول الخارجية لبنك الجزائر التي مكنت من تغطية الكتلة النقدية بمفهوم M1 بنهاية سنة 2001 التي قدرت قيمتها بنحو 1310,8 مليار دج مقابل قيمة إجمالية للكتلة النقدية قدرها 1238,5 مليار دج³، ومن تغطية الكتلة النقدية بعنوان M2 منذ نهاية 2005 ببلوغ نسبة الموجودات الخارجية الصافية M2\ نحو 1,027 لتنتقل إلى 1,142 سنة 2006 لتصل ذروتها بقيمة قدرها 1,473 نهاية سنة 2008⁴، قبل أن تتراجع بشكل ملموس لاسيما منذ سنة 2014 تحت تأثير تراجع الإيرادات النفطية ومن ثم الأصول الخارجية الصافية ولكن مع مواصلتها لتغطيتها الكاملة للكتلة النقدية بانتقالها من 1,402 سنة 2011 إلى 1,247 سنة 2013 ثم إلى 1,149 و 1,122 سنتي 2014 و 2015 على التوالي.

- وكذا توقف المؤسسات المالية و المصرفية بالنظر للفوائض الضخمة للودائع في المنظومة المصرفية عن اللجوء لإعادة التمويل (الخضيم) من بنك الجزائر الذي لم تعد وظيفة المقرض الأخير له مستعملة منذ أواخر سنة 2001⁵.
قام بنك الجزائر بتغيير مركزه من عارض للسيولة في ماضي ليس بعيد (عقد التسعينيات) من خلال مضاعفة تدخلاته في السوق النقدية مع بقاء آلية إعادة التمويل لديه أهم مصدر لسيولة البنوك⁶ إلى طالب لسيولة على مدار الفترة 2001-2014 المتسممة بمخاطر عودة الضغوط التضخمية القوية بجانبها الداخلي والمستورد في ظل محدودية أداء الجهاز الانتاجي الوطني وعجزه عن تغطية حيز هام من الطلب الداخلي من خلال تبنيه لسياسة التعقيم النقدي *stérilisation monétaire* مستهدفا التحكم النسبي في توسع

¹ : Banque d'Algerie (2014), *Rapport annuel 2013 sur "Evolution économique et monétaire en Algérie*, Banque D'Algerie, Alger, Octobre, p110.

² : محمود جمام وعيسى جدبات (2014)، *سياسة تعقيم أثر تنقيد ريع النفط على الأساس النقدي في الجزائر خلال الفترة 1999-2012*، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 2- ديسمبر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير -جامعة أم البواقي -، ص ص 168-169.

³ : Banque d'Algerie (2005), *Rapport annuel 2004 sur "Evolution économique et monétaire en Algérie*, Banque D'Algerie, Alger, Juillet, p131.

⁴ : Banque d'Algerie (2009), *Rapport annuel 2008 sur "Evolution économique et monétaire en Algérie*, Banque d'Algerie, , Juin, p148.

⁵ : Banque d'Algerie (2016), *Op.Cit.*, Annexes -Tableau 11 , p122.

⁶ : Banque d'Algerie (2009), *Op.Cit.*, pp173-174.

⁷ : Banque d'Algerie (2014), *Op.Cit.*, p122.

⁸ : يقصد بسياسة التعقيم النقدي بأنها عبارة عن قيام البنك المركزي بإجراء خفض في صافي أصوله المحلية على نحو يحد من آثار الزيادة الحاصلة في صافي أصوله الأجنبية على القاعدة النقدية (أو الكتلة النقدية) في ظل عدم تواجد الاقتصاد في حالة ركود. أي بتعبير آخر هي العملية النقدية التي يتم من خلالها مقابلة الارتفاع الحاصل في صافي الأصول الأجنبية بخفض في صافي الأصول المحلية مما يبقى القاعدة النقدية ثابتة (يعبر عنها في غالب الأحيان بالكتلة النقدية بعنوان M2) ومن ثم تحييد الآثار السلبية (لاسيما التضخمية) على الاستقرار الاقتصادي والمترتبة عن التوسع في هذه القاعدة المرتبط أساسا بتراكم الاحتياطات الأجنبية المتأتبة من تدفقات كبيرة لرووس الأموال وللإيرادات بالعملة الأجنبية إلى البلد، ويتحقق ذلك عبر تدخل البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية لغرض تعقيم أو امتصاص فائض السيولة، ومنها : عمليات السوق المفتوحة، الزيادة في الاحتياطي الإجباري وتثبيت المضاعف النقدي. (لمزيد من التفصيل، انظر :

- فضيل رايس(2016)، *حدود سياسة التعقيم النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014*، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9- العدد 2، جامعة غرداية، ص ص 540-541.

- عبد العزيز طيبة (2014)، *فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011*، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية - أ / قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12- جوان، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، ص.30

- محمود جمام وعيسى جدبات (2014)، *مرجع سبق ذكره*، ص 167 .

- أحمد طلاف (2006)، *التدفقات المالية وإشكالاتها، سلسلة برامج التدريب الذاتي- البرنامج التدريبي لسنة 2006- الرقم التسلسلي رقم 26 -* ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص.51 (يمكن تحميلها على الموقع الإلكتروني للمعهد : http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2006/31_C23-1.pdf)

- CARDARELLI Roberto & Al (2009), *Capital Inflows: Macroeconomic Implications and Policy Responses*, IMF Working Paper N°40-09- March, International Monetary Fund -IMF-, Washington, p 17.

الكتلة النقدية بالاعتماد على ترسانة من الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية القائمة (نعني بها على وجه التحديد الاحتياطي الإجمالي) أو أدوات امتصاص السيولة التي تم استحداثها منذ سنة 2002¹ الذي أضحي على مدار سنوات هذه الفترة الانشغال الرئيسي للسياسة النقدية لبنك الجزائر.

وهنا ينبغي التنويه إلى مساهمة التأثير المزدوج للتعقيم من خلال السياسة النقدية المعتمدة من قبل بنك الجزائر التي اتجهت نحو امتصاص فائض السيولة بواسطة الأدوات المستخدمة في هذا السياق من ناحية ولكن أيضا من خلال الدور الهام الذي أدته الخزينة العمومية في تعقيم لحيز هام من السيولة النقدية المرتبة عن تنقيح الاحتياطات المتراكمة من العملة الصعبة المتأتية من مداخيل المحروقات بواسطة صندوق ضبط الإيرادات (في شكل ودائع في حسابات جارية لدى بنك الجزائر) من ناحية ثانية، في إرساء أكبر لاستقرار المستوى العام للأسعار واحتواء الضغوط التضخمية الداخلية والمستوردة التي تزايدت مخاطرهما رغم ما يطبعها من خصائص متعلقة بالعديد من المحددات والعوامل ذات طبيعة هيكلية بالدرجة الأولى والتي تعزى للطابع الربحي للاقتصاد الوطني وضعف أداء الجهاز الانتاجي المحلي العاجز عن تلبية احتياجات الطلب الداخلي التي يتم تغطية حيزا هاما منها باللجوء إلى الاستيراد وكذا لتواجد سيولة نقدية ضخمة يمكن أن تفرز ضغوط تضخمية غير متوقعة متداولة خارج المنظومة البنكية للعديد من العوامل ذات صلة باتساع رقعة الاقتصاد الموازي وأنشطة المضاربة وتجنب تعامل شرائح واسعة من المتعاملين وأصحاب الأموال مع المنظومة المصرفية لدوافع مختلفة (العامل الديني وتقادي شبهة الربا، الحفاظ على سرية المعاملات وإبعادها عن أعين رقابة مختلف الهيئات وفي مقدمتها المصالح الجبائية، ضعف الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المؤسسات البنكية لاسيما العمومية...). أين تم ضبط معدلات التضخم عند مستويات مقبولة إلى حد ما وجعلها ضمن حدود مجال السيطرة على اعتبار أن معدلات التضخم المسجلة لم تكن بعيدة كثيرا عن الاهداف المرسومة للسياسة النقدية التي حدد هدفها النهائي منذ سنة 2003 (بموجب الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض) ولغاية 2008 في شكل استقرار الاسعار على المدى المتوسط عند حدود 3% ثم تبني سياسة استهداف التضخم *Ciblage d'inflation* منذ سنة 2010 الذي حدد له معدل استهداف يعادل 4%²، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم 91 ان المتوسط السنوي لمعدل التضخم خلال فترتي تطبيق برنامجي دعم الانعاش (2001-2004) و التكميلي لدعم النمو (2005-2010) بلغ 3,47% و 3,59% على الترتيب مقابل معدل بلغ متوسطه السنوي خلال الفترة 1995-2000 بنحو 10,35%، في حين قدر المتوسط السنوي لمعدل التضخم خلال فترة تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) بنحو 4,69%.

وكما أوردنا آنفا، لم يكن استقرار الوضع الاقتصادي على المستوى الكلي نتاج الأداء الجيد للاقتصاد الوطني بمختلف أنشطته وقطاعاته على نحو مستدام ومتناسك مثلما سعى راسمو السياسة الاقتصادية في البلاد تحقيقه من وراء تطبيق سياسات الانعاش الاقتصادي التي كان قوامها التوسع الهائل في الانفاق العمومي والتدخل القوي للدولة في الحقل الاقتصادي على مدار الفترة 2001-2014، بقدر ما ارتبط بالانعاش المتواصل لأسعار المحروقات على مدار سنوات هذه الفترة (باستثناء سنة 2009 تحت تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية) بالنظر إلى الطبيعة الربحية للاقتصاد الوطني ودرجة حساسيته المفرطة للتغيرات التي تحدث في أسعار النفط التي لطالما كانت الصدمات الحاصلة فيه سواء بالانحباب أو السلب المحدد الرئيسي لدورات الرخاء والركود في الاقتصاد على مدار العقود الماضية وأيضاً المرحلة الراهنة التي شهدت انقلابا عنيفا في الظرف الاقتصادي جراء الصدمة النفطية المعاكسة التي بدأت مع التراجع القوي لأسعار النفط منذ النصف الثاني لسنة 2014 والتي اشتدت خلال الفترة 2015-2016 كاشفة معها كما كان عليه الحال في الصدمة النفطية المعاكسة لسنة 1986 مدى هشاشة الوضع الاقتصادي وطفقت معها مظاهر الاختلال الهيكلي والجمود فيه للسطح

¹ : بالنظر لعدم كفاية أداة الاحتياطي الاجباري في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية وعدم فعالية الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية القائمة الاخرى (سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، التسيقات...) والتي كانت في معظمها موجهة لضخ السيولة (إعادة التمويل لدى البنك المركزي) كونها أضحت عديمة النشاط منذ أواخر 2001 بعد توقف البنوك عن اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة التمويل، ارتأى هذا الأخير ابتداء من شهر أفريل سنة 2002 إلى استخدام أدوات جديدة للتعقيم النقدي أو امتصاص فائض السيولة الذي بدأ يأخذ طابعا هيكليا وفق تعبير هذا الأخير مع تزايد المخاطر بتصاعد التوترات التضخمية الداخلية والخارجية، والمتمثلة في :

- أدوات استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض أو المناقصة (أدوات السوق): وتتعلق بعمليات استرجاع للسيولة في السوق النقدية على بياض تتم عن طريق مناقصات فورية أو لأجل ويتم مكافأتها بمعدل فائدة يحدد بالنسبة لكل عملية مناقصة. إذ تقوم البنوك اختياريا وبدعوة من بنك الجزائر عن طريق إعلانات عن المناقصة بتوظيف سيولات لدى بنك الجزائر في شكل ودائع مع عدم تقديم أي ضمان مقابل الأموال المودعة.
- وتتمثل هذه الأدوات في : أداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام التي تم استحداثها في أفريل 2002 (بموجب التعليم رقم 02-02 المؤرخة في 11 أفريل 2002 المتضمنة إدخال استرجاع السيولة في السوق النقدية) ، وأداتي الاسترجاع لثلاثة ولسته أشهر اللتان تم وضعهما قيد الخدمة في أوت 2005 وجانفي 2013 على التوالي. وهنا ينبغي التنويه كذلك إلى أن تدخلات بنك الجزائر على السوق النقدية (من خلال استرجاعات السيولة لسبعة أيام ، ثلاثة وستة أشهر) قد عرف تعديلات من زاوية التدفقات والقوائم حسب نوع الوسيلة وكذلك من زاوية معدلات الفائدة المطبقة في هذا المجال مع العلم بأن الاسترجاعات لثلاث وستة أشهر تسمح بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين البنوك التي تعتبر نوعا ما مستقرة .
- التسهيل الوديعة المغلة للفائدة *la Facilité de Dépôt Remunere* : وهي عبارة عن تسهيلة دائمة تم وضعها حيز الخدمة منذ جوان 2005 (بموجب تعليمية بنك الجزائر رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005 والمتعلقة بتسهيله الوديعة المغلة للفائدة)، ويتم القيام بها على بياض وبخصصتها بنك الجزائر حصريا لصالح البنوك التي يمكنها اللجوء إليها بناء على طلبها عن طريق تشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة وتمت مكافأة هذه التسهيله بمعدل فائدة ثابت معلن عنه مسبقا من قبل بنك الجزائر مع إمكانية تغييره تبعا لتقلبات السوق وتطور هيكل معدلات عمليات وتدخلات بنك الجزائر .
- (لمزيد من التفصيل حول الأدوات المستحدثة من قبل بنك الجزائر لامتصاص فائض السيولة، أنظر :
- المادتين 25 و 29 من النظام رقم 09-02 لبنك الجزائر المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدائها وإجراءاتها.

- Instruction N°02-2002 du 11 Avril 2002 *portant introduction de la reprise de liquidité sur le marche monétaire* (articles 1-3).
- Instruction N° 04-05 du 14 Juin 2005 *Relative a la Facilité de Dépôt Remunere*(articles 1-4).
- http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_fr.htm : الجانب التشريعي والتنظيمي-
- Banque d'Algerie (2014), *Op.Cit.*, p110.
- Banque d'Algerie (2006), *Op.Cit.*, pp162-163.

² : عبد الحفيظ صدوقي (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 722 و ص 747.

وأضحت واضحة للعيان بعدما كانت متخفية وراء الوضعية المالية المريحة خلال الفترة السابقة، وهو ما يتجلى في تدهور مجمل المؤشرات الاقتصادية الكلية وتقلص دائرة النشاط الاقتصادي استهلاكاً واستثماراً نتيجة اشتداد ضغوط ضيق الحيز المالي للبلاد مما سيؤدي لا محالة في ظل استمرار الأزمة لامتد زمني أطول الى ارتفاع مستوى الضغط الاجتماعي ومحدودية القدرة على الوفاء باحتياجاته التي كانت ولا تزال معتمدة كلياً على ريع المحروقات.

ففي هذا المقام، كان لهبوط سعر برميل النفط بأكثر 48% و56% سنتي 2015 و2016 قياساً بالمتوسط السنوي المسجل خلال الفترة 2010-2014 والبالغ 102,36 دولار قبل انخفاضه خلال السنتين اللاحقتين لهذه الفترة إلى 52,8 دولار و44,7 دولار على التوالي وقعا شديد السلبية على الاقتصاد الوطني التي انحارت توازناته الكلية الداخلية والخارجية بمجرد تراجع صادرات المحروقات بنحو 49% سنة 2015 (32,7 مليار دولار) و57,7% (27,1 مليار دولار) سنة 2016 مقارنة بما حقق خلال الفترة 2010-2014 (64,1 مليار دولار). وقد كان لهبوط قيمة الصادرات من المحروقات التي شكلت أزيد من 95% من الصادرات الاجمالية مقابل بقاء الواردات عند مستوياتها المرتفعة سببا في تحول فوائض أرصدة الميزان التجاري والحساب الجاري إلى عجز مزمن، إذ تفاقم عجز رصيد الميزان التجاري بوضوله حدود 17 مليار دولار سنة 2015 و17,94 مليار دولار سنة 2016 في حين قدر عجز الميزان التجاري خارج المحروقات بنحو 46,9 مليار دولار و43,7 مليار دولار. بينما وصل عجز الحساب الجاري خلال هذه الفترة ذاتها إلى حدود تجاوزت 26 مليار دولار وهو ما يمثل نحو 16% من الناتج المحلي الاجمالي. بينما تأكلت الإحتياجات من العملة الصعبة التي بلغ متوسطها السنوي خلال الفترة 2010-2014 نحو 181,61 مليار دولار (تغطي 35,46 شهر من الواردات) بانتقالها إلى 144,13 مليار دولار سنة 2015 (تغطي 27,2 شهر من الواردات) ثم إلى 114,1 مليار دولار سنة 2016 (تغطي 22,8 شهر من الواردات) وهي الإحتياجات التي سمحت بالتقليل من حدة الأزمة المالية وتفاذي خيار الاستدانة الخارجية ولو كان ذلك لا يخفي أنه خيار لا يزال قائما خصوصا في حال استمرار أمد الأزمة لفترة أطول مما سمح ببقاء مؤشرات المديونية الخارجية عند مستوياتها المتدنية المسجلة سواء من حيث قيم حجمها الإجمالي وخدمتها التي لم تشكل سوى نسب هامشية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي والصادرات الاجمالية من السلع والخدمات منذ تبني سياسات الدفع المسبق لها خلال الفترة 2004-2006 كما أشرنا إلى ذلك سلفا.

وقد عزز تراجع إيرادات صادرات المحروقات الاتجاهات السلبية التي سلكتها بدورها التوازنات الكلية الداخلية بشكل عام و مدى هشاشة أوضاع المالية العامة المرتبط أداءها كلياً بالتقلبات الحاصلة في أسعار المحروقات بشكل خاص، ذلك أن تراجع أسعار هذه الأخيرة خلال سنتي 2015 و2016 قد أدى إلى تراجع مساهمة الحماية البترولية في الإيرادات العامة للخزينة إلى 37,9% و34% رغم الإرتفاع المسجل من حيث القيمة (1722,9 مليار دج و1682,6 مليار دج على الترتيب) قياساً بالفترة 2010-2014 (1548,7 مليار دج) تحت تأثير سياسة خفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي الذي تسارعت وتيرته منذ أواخر سنة 2014 مما أدى إلى فقدان العملة الوطنية لنحو 30,6% من قيمتها سنة 2015 و42,82% سنة 2016 بانتقال قيمتها مقابل الدولار الأمريكي الواحد من 76,96 دج في المتوسط خلال الفترة 2010-2014 إلى 100,5 دج ثم إلى 109,5 دج سنتي 2015 و2016 على الترتيب. حيث نلاحظ من خلال الجدول السابق تفاقم عجز الموازنة العمومية (الشامل) في ظل بقاء الانفاق العام عند مستوياته المرتفعة مقابل التراجع القوي للإيرادات العامة والذي وصل إلى 3172,3 مليار دج (19,1% من الناتج المحلي الاجمالي) سنة 2015 قبل تراجعها بشكل محسوس سنة 2016 إلى 2485,8 مليار دج (14,6% من الناتج المحلي الاجمالي) وهو ما أعاد مسألة إصلاح وضبط وضعية المالية العامة للبلاد مرة أخرى للظهور للعلن من جديد كما كان يحصل ذلك في كل مرة تراجع فيها الإيرادات الربعية لاسيما في ظل النفاذ الحتمي لموارد صندوق ضبط الإيرادات في غضون الثلاثي الأول لسنة 2017 على أقصى تقدير مما سيحرم الخزينة من تغطية عجزها، وهي التي تم اعتمدت على هذه الموارد منذ سنة 2006 كما ذكرنا سابقا.

أما بالنسبة لتطور الوضعية النقدية، خلال فترة الصدمة النفطية (2015-2016)، فيمكن القول بأنه في تعارض كلي مع الفترة 2001-2014، تميزت هذه الفترة بنمو يكاد يكون منعدم للكتلة النقدية بمفهوم M2 سنة 2015 بنسبة 0,10% و1,75% سنة 2016 وقد جاء هذا التراجع في معدل نمو الكتلة النقدية بالموازاة مع تقلص فائض السيولة المصرفية بداية من سنة 2015 التي تراجعت فيها إلى 2135 مليار دج مقابل 2826,3 مليار دج سنة 2014 على سبيل المثال تحت تأثير التقلص القوي لودائع قطاع المحروقات¹. فأمام هذا الاتجاه التنازلي لفائض السيولة المصرفية من منطلق أن مبالغ اقتطاعها باتت تفوق المبالغ المساهمة في زياداتها، رأت السلطات النقدية بضرورة تغيير توجه السياسة النقدية المتبع على مدار سنوات الفترة 2002-2014 القائم أساسا على امتصاص فائض السيولة المصرفية تدريجيا بعد سنة 2015 نحو تبني سياسة نقدية مستهدفة ضخ السيولة وإعادة تنشيط الأدوات المناسبة في هذا المجال بعد إجراء تعديلات على عتبات امتصاص السيولة من خلال تخفيضها بشكل تدريجي بعدما بدأ التأثير التضخمي لفائض هذه السيولة المصرفية يأخذ طريقه نحو الزوال، إذ قام بنك الجزائر في هذا السياق بخفض عتبة امتصاص السيولة (أدوات استرجاع السيولة) من 1350 مليار دج نهاية 2014 إلى 800 مليار دج في أفريل 2015 ثم إلى 700 مليار دج في ديسمبر من نفس السنة.²

¹ : Banque d'Algerie (2016), *Op.Cit.*, p99 & p103.

² : Idem, p 99, p 104 & pp106-107.

2- أثر تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادية، البطالة وأداء مختلف القطاعات الاقتصادية :

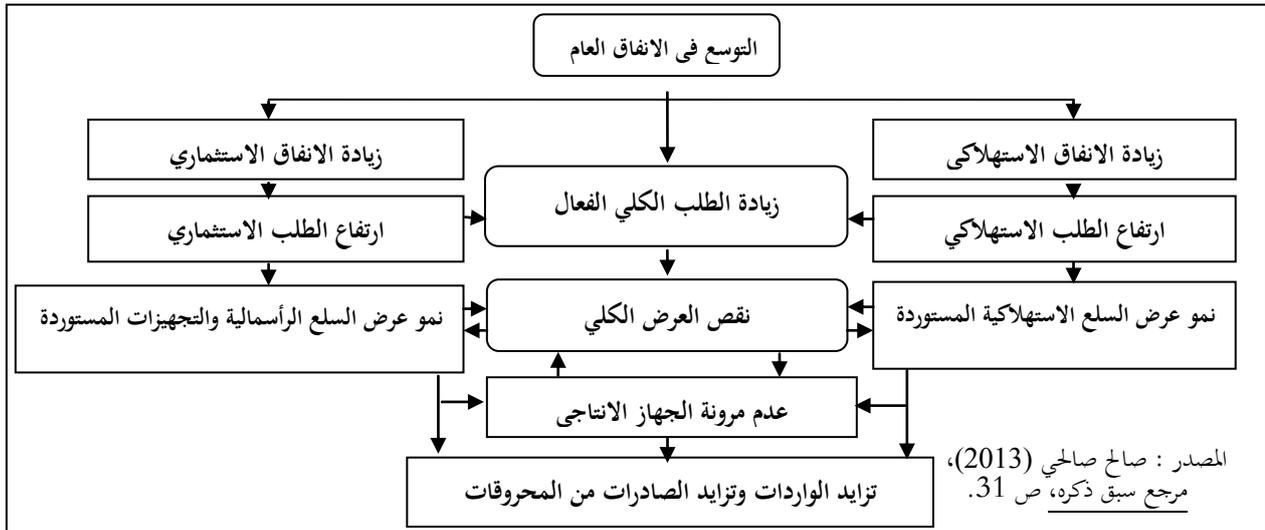
تأثير عكسي للوصفة الكينزية في ظل مواصلة جمود الجهاز الانتاجي وتكريس الطابع الريعي للاقتصاد الوطني.

مثلما أوردنا آنفاً، رمت السياسة الاقتصادية المتبعة على مدار الفترة 2001-2014 ذات التوجه الكينزي التي كان قوامها التوسع في الانفاق العام الممول من الربح النفطي وتدخل قوي للدولة في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي إلى حفز النمو الاقتصادي وإعادة بعث نشاط مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما الانتاجية وإخراجها من حالة الركود التي تعاني منها والتقليل من الاختلالات التي لازمتها بما يسمح بتنشيط الجهاز الانتاجي الوطني (أنشطة الصناعة التحويلية) وتطوير القطاع الزراعي وتحديث أنشطة الخدمات (خصوصا خارج الخدمات الحكومية) وبالتالي دعم وتيرة التشغيل وتقليص مستويات البطالة وتغطية الطلب الداخلي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري المتنامي والمتجاوب مع السياسات المالية التوسعية بما يؤدي إلى تقليص فاتورة الواردات مع التوجه نحو تنويع هيكل الصادرات ومصادر الدخل تدريجياً.

يبد أن تفحص واقع الاقتصاد الجزائري والسمات الرئيسية المميزة له، يظهر بجلاء عدم موائمة الوصفة الكينزية المعتمدة بالنظر للتأثيرات الإيجابية المحدودة المترتبة عن تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي التي استهلكت موارد مالية قياسية على اعتبار مشكلة الإقتصاد الجزائري بالأساس لم تكن في يوم من الأيام مشكلة نقص في الطلب الكلي بقدر ما هي مشكلة ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم كفاءته، وبالتالي فإن المواصلة في دعم الطلب الكلي لم ولن يؤثر بالشكل اللازم على الأهداف المرجوة في المدى الطويل لأن تلك الزيادة في الطلب الكلي يتم تلبيتها عن طريق الواردات.

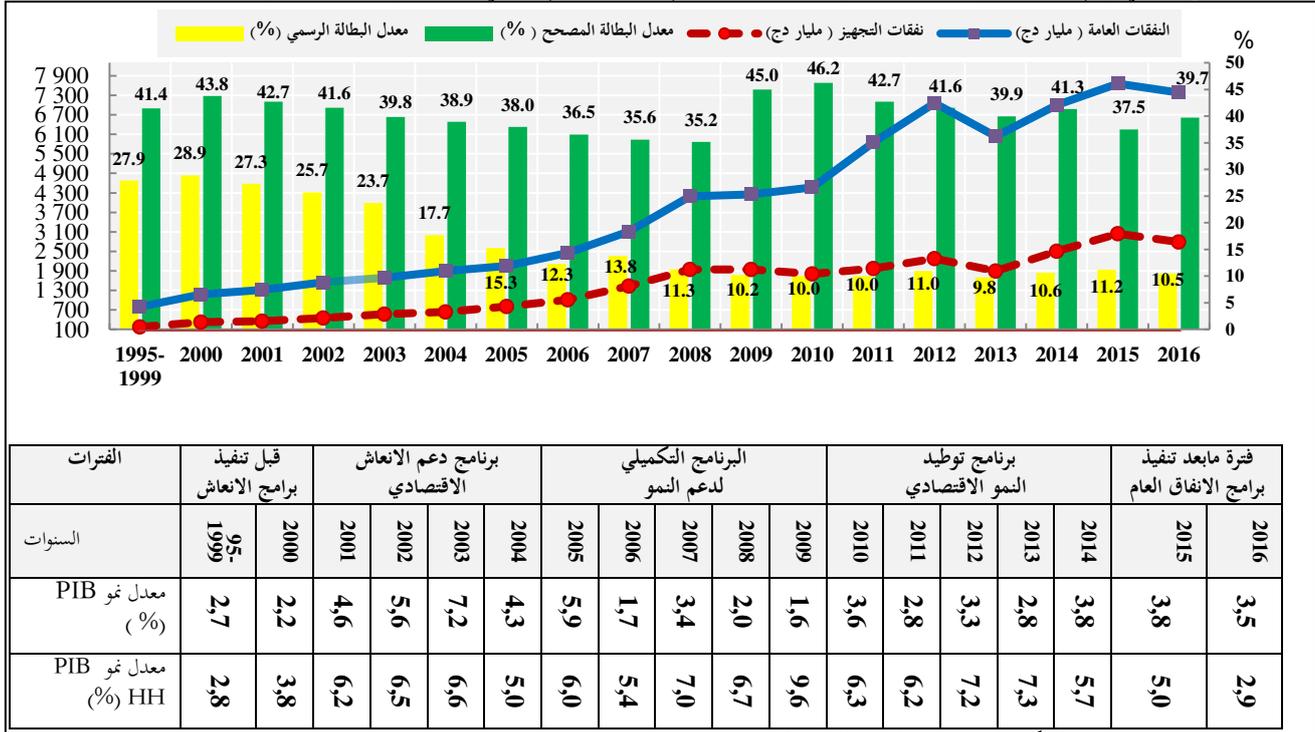
هذا ما يجعلنا نقدم على وصف آثار هذه الوصفة بأنها كانت معاكسة تماما لما كان منتظر كما يوضح الشكل البياني أدناه على اعتبار أنها لم تساهم بالشكل المرغوب في التأسيس لمسار نمو متماسك وتطور للاقتصاد الوطني بقدر ما أدخلته في تبعية شبه مطلقة للانفاق العام المرتبط أساسا بعوائد صادرات المحروقات غير المضمونة وهذا في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وجموده وتعمق السلوكات السلبية المتصلة بالربح التي ظلت تنخر مفاصل الاقتصاد ككل فضلا عن تزايد الواردات على نحو قياسي ومن دون أية ضوابط من أجل تلبية حاجيات الطلب الكلي المتزايد مع بقاء الصادرات محافظة على نفس هيكل البلد احادي التصدير وهذا من دون إهمال للجوانب الايجابية المحققة على مستوى تحسين البنى التحتية ومحاولة تصحيح أوضاع المؤسسات العمومية وتطوير أنشطة الخدمات العمومية لاسيما الاجتماعية من الجانب الكمي بالدرجة الأولى.

الشكل البياني رقم 39 : التأثير العكسي السلبي للنظرية الكينزية في حالة الاقتصاد الجزائري .



ويمكن تأكيد ما تقدم من خلال الاطلاع على ما أسفر عنه تنفيذ برامج الانعاش من نتائج وبالتالي مدى النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة على صعيد تحفيز الاقتصاد الوطني برفع معدلات نموه الكلية والقطاعية وأداء هذه القطاعات ومدى مساهمتها في خفض مستويات البطالة وزيادة التشغيل، وهي أهداف حظيت بحيز هام من إهتمام هذه البرامج كما يكشف ذلك الحجم الكبير من المخصصات الموجهة لها. وهو ما يستدعي الاستعانة بالبيانات التي يوفرها لنا كل من الشكل البياني رقم 40 الذي يوضح تطور معدلات النمو والبطالة وحجم الانفاق العام الكلي والتجهيزي و الجدول رقم 92 الذي يقدم لنا صورة عن أداء القطاعات الاقتصادية في الجزائر بالاعتماد على معاينة التطور المسجل على مستوى بعض المؤشرات ذات الصلة خلال الفترة 1995-2016.

الشكل البياني رقم 40 : تطور معدلات النمو والبطالة* وحجم الانفاق العام الكلي والتجهيزي خلال الفترة 1995-2016



الفترة	فترة مابعد تنفيذ برامج الانفاق العام		برنامج توظيف النمو الاقتصادي		البرنامج الكميكي لدعم النمو		برنامج دعم الانعاش الاقتصادي		فترة مابعد تنفيذ برامج الانفاق العام	
	2015	2016	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل نمو PIB (%)	3,8	3,5	3,6	2,8	3,3	2,8	3,8	4,6	2,2	2,7
معدل نمو PIB HH (%)	5,0	2,9	6,3	6,2	7,2	7,3	5,7	6,2	3,8	2,8

المصدر : تم إعداد الشكل البياني بناء على المعطيات الواردة في :

- بالنسبة لمعدلات البطالة (الرسمية والمصححة) :
- احصائيات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016 الصادرة عن المديرية العامة للتنبؤات والسياسات DGPP التابعة لوزارة المالية الجزائرية، والواردة على موقعها الالكتروني : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective> .
- Banque d'Algérie , *Rapports annuels de la Banque d'Algérie sur "Evolution économique et monétaire en Algérie"* : Annexes des Rapports - Années : 2001 (Tableau N°7) , 2003 (Tableau N° 7) , & année 2008(Tableau N°7-p194).
- ONS (2016), *Acitivité, emploi & Chomage en Avril 2016*, N°748 – Avril 2016 , Office National des Statistiques -ONS-, Tableau N°17- pp12-13.
- ONS (2005), *Rétrospectives statistiques 1970-2002*, Office National des Statistiques -ONS-, Chapitre 2 –Emploi –Tableau N°14- p25 .
- بالنسبة للمؤشرات الأخرى :
- CNES(2005), *Op.Cit*, Annexes :Tableau, N°7–P146.
- ONS (2013), *Rétrospectives statistiques 1962-2011*, Op.Cit, Chapitre 12 –Finances Publiques p216 .
- احصائيات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016 الصادرة عن المديرية العامة للتنبؤات والسياسات DGPP التابعة لوزارة المالية الجزائرية، والواردة على موقعها الالكتروني : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective> .

من خلال تفحص البيانات الواردة في الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كان في حدود 5,2% خلال فترة تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي التي تراوحت فيها معدلات نموه السنوية بين 4,3% المسجلة سنة 2004 و 7,2% المحققة سنة 2004 وهو معدلات كانت أفضل من تلك المحققة خلال فترة تطبيق الاصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية والتي لم تتجاوز في المتوسط 2,7% خلال الفترة 1999-2000 ثم 2,2% سنة 2000 وهذا تحت التأثير الايجابي لأداء قطاع المحروقات، قبل ان يتراجع متوسط نمو الناتج خلال فترة تطبيق البرنامج الكميكي لدعم النمو إلى 2,92% كمحصلة لتواضع معدل النمو المسجل سنتي 2006 و 2009 الذي لم يتجاوز 1,7% في حين تراوح بين 2% و 5,9% ليعرف خلال فترة تطبيق برنامج توظيف النمو تحسنا ملحوظا ببلوغ متوسطه السنوي حدود 3,3% بمعدلات سنوية تراوحت بين 2,8% و 3,8%. ورغم تحسن معدلات نمو الناتج خارج المحروقات التي كانت مقبولة وسلكت منحى تصاعديا تخلله بعض التذبذب تحت تأثير أداء قطاعي الزراعة والأشغال العمومية على وجه الخصوص وهذا من حيث أنها سجلت معدلات تجاوزت 6% في المتوسط على

* : تم الاعتماد في حساب معدل البطالة على معدلين وهما :

$$TC = \frac{STR}{PA} \times 100$$

معدل البطالة الرسمي TC المعتمد من قبل مختلف الأجهزة الرسمية، والذي يتم حسابه وفق العلاقة:

بحيث STR : عدد الأفراد العاطلون = (عدد الأفراد العاطلون ولكنهم كانوا يشتغلون من قبل STR1) + (عدد الأفراد العاطلون ولم يشتغلوا أبدا من قبل STR2) .
PA : عدد السكان الناشطون (القوى العاملة) = عدد الأفراد المشتغلون PO + عدد الأفراد العاطلون STR .

$$TCC = \frac{STR + TNR}{PA} \times 100$$

ومعدل البطالة المصحح TCC، الذي يتم احتسابه وفق العلاقة التالية :

بحيث STR : عدد الأفراد العاطلون، PA : القوى العاملة، و TNR (travailleurs non réguliers) فئة العمال الغير منتظمين، ومرد حساب هذا المعدل هو اضافة أكبر قدر ممكن من الموضوعية على الاحصائيات المعلنة في هذا المجال باعتبار أن معدل البطالة الرسمي المحسوب من قبل الديوان الوطني للاحصائيات يفصل بين العمال الغير المنتظمين عن البطالين ودمجهم ضمن الفئة المشتغلة، مع العلم ان هذه الفئة تضم العمال الغير رسميين بالإضافة إلى الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية وهي فئات ينبغي ضمها إلى فئة العاطلين عن العمل ما دام انها لا تمارس عملا دائما ومصرح به. (انظر في هذا الصدد : نبيل بوفليح (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 51).

مدار الفترة 2001-2009 قبل أن تتراجع إلى 3,95% في المتوسط خلال الفترة 2010-2015 إلا أن ذلك لا يخفي حقيقة أنها كانت غير كافية لوضع الاقتصاد على مسار النمو المتناسك والمستدام بالنظر إلى أن تنويع الاقتصاد خارج المحروقات لا يزال ضعيفا خصوصا وأن تطورها اعتبر أيضا غير متناسب مع التوسع الهائل في حجم الانفاق العام الذي تضاعفت قيمته المتوسطة السنوية بأكثر من ضعفين (2,17 مرة) خلال فترة تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي قياسا بالفترة 1995-2000 بانتقاله من 743,036 مليار دج إلى 1613,4 مليار دج ، ليواصل بعد ذلك مساره التصاعدي بارتفاع متوسط قيمته السنوية بنسبة قاربت 98,97% خلال مرحلة تطبيق البرنامج التكميلي لعدم النمو (2005-2009) قياسا بما سجل خلال فترة البرنامج التنموي السابق بقيمة متوسطة قدرها 2,3210 مليار دج ليصل متوسطه السنوي إلى 6083,4 مليار دج خلال فترة تطبيق برنامج توطيد النمو (2010-2014) وهو ما يعني تزايداً في متوسط حجم الانفاق السنوي لهذه الفترة بأكثر من 89% قياسياً بفترة البرنامج السابق، وهو ما ينطبق كذلك على حجم الانفاق العام في جانبه التجهيزي الذي أخذ هو الآخر اتجاهات تصاعدياً بانتقال قيمته السنوية المتوسطة من 168,31 مليار دج خلال الفترة 1995-2000 إلى 504,61 مليار دج خلال فترة تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي إلى 1429,86 مليار دج و 2090,36 مليار دج خلال تطبيق برنامجي دعم وتكميل النمو على التوالي.

أما فيما يخص مدى فعالية سياسات الانعاش الاقتصادي في خفض مستويات البطالة وزيادة وتيرة التشغيل التي كانت من الأهداف الرئيسية التي سعت لبلوغها كما أسلفنا الذكر. فيمكن القول في هذا الجانب بالاستناد على ما يوفره لنا الشكل البياني السابق، أن تتبع تطور معدل البطالة المعتمد من الجهات الرسمية القائم على التحقيقات الدورية التي يقوم بها الديوان الوطني للإحصائيات حول التشغيل والبطالة ستسمح ، ومن دون أي تردد، بالحكم على أن مفعول تطبيق البرامج التنموية ومن ثم السياسة الاقتصادية المعتمدة على مدار الفترة المدروسة كان إيجابياً وقدم مساهم في رفع وتيرة التشغيل وتقليص البطالة التي اتجهت إلى التناقص بصورة متواصلة خلال 2000-2009 قبل ميلها منذ سنة 2010 ولغاية 2016 نحو الاستقرار النسبي عند مستويات متدنية تراوحت ما بين 10% و 11%. إذ بعدما كانت هذه المعدلات عند مستوى قارب 29% سنة 2000 و قبلها 27,9% كمتوسط سنوي للفترة 1995-1999 انتقلت إلى 27,3% عند انطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي ثم إلى 17,7% سنة إنهاء تنفيذه لتواصل بعد ذلك مساره الهبوطي على مدار سنوات تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بتراجعها إلى 10,2% سنة 2009 بعدما كانت عند حدود 15,3% و 13,8% المسجلين سنتي 2005 و 2007 على التوالي.

غير أن هذه الأرقام الرسمية المقدمة بقدر ما أظهرت للعلن مدى نجاح سياسات التشغيل بشكل خاص ونجاعة السياسات الاقتصادية الاقتصادية المنتهجة بشكل عام في تحقيق أهدافها من خلال النتائج المحرزة على صعيد تقليص مستويات البطالة ورفع وتيرة التشغيل، فإنها تبقى أرقام فيها كثير من التضليل ولا تعبر بدقة على الوضع الحقيقي للبطالة في البلاد التي كانت ولا تزال أحد أخطر المعضلات التي تواجهها بالنظر لما يصاحبها من آفات وضغوط اجتماعية قد تهدد الاستقرار الاجتماعي، فضلا عما ينتج من البطالة من هدر للطاقات وهروب للكفاءات وتراجع في النمو الاقتصادي لاسيما وأنها تمس شرائح واسعة من المجتمع خصوصا فئة الشباب (البطالة الشبابية) بما فيهم حاملو الشهادات ولفترات زمنية طويلة الأمد (البقاء من دون عمل لفترات طويلة). ويعزى هذا التشكيك في دقة حتى لا نقول في مصداقية الأرقام الرسمية المقدمة في هذا الشأن والتي طالما تثير جدلا عند الإعلان عنها في كل مرة للعديد من الاعتبارات، نذكر منها:

- محدودية المنهجية المستعملة في حساب معدل البطالة الرسمي ومشاكل بيانات التحقيقات حول الشغل والبطالة: أين تتعرض المنهجية المعتمدة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات في تحقيقاته ودراساته لأوضاع التشغيل والبطالة للعديد من الانتقادات التي جعلت منها بحسب الأستاذ عبد الحفيظ صدوقي أنها لا تقدم سوى صورة شاملة وحاطفة عن هذه الأوضاع من منطلق الصعوبات التي تواجهها الهيئة في الحصول على المعلومات الإحصائية الصحيحة وعدم الجدية لدى العديد من المصادر في تزويدها لها على نحو يجعل المعطيات ناقصة للمصداقية ناهيك عن كون هذه الأخيرة هي معطيات صحيحة فقط ضمن الأطر الزمنية التي جرت فيها التحقيقات تعد أيضا سطحية بفعل محدودية طرق الاستجواب التي يبقى لها الفضل في تقديم المعلومات عن أوضاع التشغيل والبطالة باشمالها على بعض النقائص فيما يتعلق بالمقارنة المعتمدة في تحديد مفاهيم التشغيل والبطالة التي تنطوي بدورها على العديد من التفسيرات بحسب تصور الشخص المعني بالاستقصاء وهو وضع ينجم عنه ضياع بعض المعلومات من التحقيقات لاسيما فيما يخص التشغيل غير الرسمي الذي يساهم بتوظيف أعداد معتبرة من الأيدي العاملة ، بالإضافة إلى النقائص المسجلة فيما يخص تصنيف الأفراد ضمن فئتي المشتغلين أو العاطلين عن العمل إذ لا يعتبر ضمن المتعطلين إلا الأشخاص الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل مما يعني استبعاد فئات كبيرة تمارس أعمال غير دائمة وغير مصرح بها من فئة البطالين ودمجها ضمن الفئة المشتغلة طالما أنها لا تطلب مناصب عمل بل وإهمال قطاعا كبيرا من المتعطلين الذي لا يبحثون عن عمل لفقدانهم الأمل في إيجاد وظيفة بعد بحث طويل (العمال اليائسين *Discourage workers*) هذا ما يجعل الإحصاءات حول البطالة غير معبرة عن الواقع تعبيرا حقيقيا، وبالتالي تنقصها الدقة في تقدير معدل البطالة والشغل.

- المعالجة الظرفية من قبل السلطات عبر سياسات التشغيل المعتمدة على تعدد صيغها لمشكلة البطالة : فمن المعلوم أن سياسة التشغيل تدل على مختلف التدابير والآليات التي تعتمدها الحكومة في سبيل استحداث مناصب شغل بشتى أنماطها خلال فترة محددة مما يؤدي إلى تقليص لمستويات البطالة، حيث قامت السلطات بوضع العديد من التدابير الهادفة لدعم التشغيل التي تركز أساسا على تشجيع إنشاء المؤسسات والأعمال الخاصة بمختلف صيغها (تشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، وكالة تطوير الاستثمار ANDI..). إلى جانب مختلف التدابير ذات الطابع المركزي أو المحلي الداعمة للشغل المأجور (عقود ما قبل التشغيل، جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP، التشغيل المأجور بمبادرة محلية ESIL، أشغال المنفعة العامة ذات كثافة اليد العاملة TUPHIMO...). ورغم أهمية سياسات التشغيل المعتمدة في تقليص مستويات البطالة وبعض النتائج الإيجابية التي أحرزتها إلا

¹ : عبد الحفيظ صدوقي (2015)، مرجع سبق ذكره، ص ص 266-268 و ص ص 580-581 .

أن معالجتها لهذه المعضلة الهيكلية العميقة كانت ولا تزال معالجة سطحية تأخذ فقط الجوانب الاجتماعية والسياسية بعين الاعتبار مقابل وضع الاعتبارات النوعية والرشادة الاقتصادية على الهامش مثلما يتجلى ذلك من خلال تغييب للجوانب النوعية لعملية التشغيل والإهتمام فقط بالجوانب الكمية المعبر عنها بعدد المناصب المستحدثة الذي طالما اعتبر في نظر السلطات على أنه مؤشر لنجاح سياساتها التشغيلية وصواب خياراتها الاقتصادية رغم أن هذا النجاح في الحقيقة يكون مقرونا بضرورة تحقيق التوافق المستمر ما بين عرض العمل والطلب عليه من حيث الحجم ولكن أيضا من حيث النوعية. فالإهتمام بالأسس الكمية للسياسات التشغيل غالباً ما يقدم صورة مضللة ويخفي العديد من نقاط الظل فيما يخص أوضاع وسياسات التشغيل المعمول بها، ومن أهمها بحسب الأستاذ رحيم حسين:

- مدى التوافق بين متطلبات فرص العمل المستحدثة (المعروضة) مع الطلب على العمل من حيث النوعية والطبيعة سواء ما بين العرض والطلب أو ما بين المنصب والمؤهل. فبالإضافة إلى التوافق العددي الذي يمكن إدراكه بشكل نسبي من خلال متابعة إتجاهات تطور كل من اليد العاملة النشطة و اليد العاملة المشغلة، فإن مستوى التوافق النوعي، والذي يتعلق بمدى التوافق بين المتطلبات النوعية للوظيفة ومؤهلات شاغلها، لا يمكن إدراكه إلا بتحقيقات ميدانية خاصة ومعقدة. ويجدر التأكيد هنا أن التوافق العددي لا معنى له اقتصاديا ما لم يكن مدعما بهدف التوافق النوعي. فأصل هذا الأخير إنما نابع من مستوى التوافق ما بين سياسات الاستثمار وأداء مختلف القطاعات الاقتصادية وسياسات التشغيل من جهة وما بين منظومة التعليم والتكوين بمستوياتها المختلفة والتشغيل من جهة ثانية وهو ما يستدعي تكييف و تطوير مستمر لمنظومة التكوين مع متطلبات سوق العمل. كما أن سعي السلطات إلى تغطية الفجوة المتنامية بين حجم الطلب والعرض في سوق العمل إلى استحداث مناصب عمل في سياق المعالجة التي غلب عليها امتصاص الضغوط الاجتماعية تكون في كثير من الأحيان خارج الاحتياجات الحقيقية للسوق وحاجة الاقتصاد (الوظيف العمومي أو القطاع الاقتصادي) تتحمل الخزينة العمومية الأعباء المالية المترتبة عنها مع إرغام الإدارات ومختلف المؤسسات الاقتصادية العمومية التي هي نفسها تعاني من فائض من العمالة على قبول أعداد هائلة من العمالة بخلق مناصب وهمية لا معنى لها في الواقع الاقتصادي بعيدا عن الرشادة الاقتصادية وبالتالي الانتقال من بطالة ظاهرة إلى بطالة مقنعة مما يفرز واقعا في عالم الشغل شبيه بالوهم النقدي *L'illusion monétaire* من خلال سعي السلطات مخدعة الرأي العام باستحداث مناصب شغل هي في الحقيقة وهمية وهو ما يسمى بوهم التشغيل *L'illusion de l'emploi* وهو ذو اتجاهين حيث يصيب الأول الحكومات بأنها نجحت في خلق فرص عمل، ووهم يصيب المستفيدين من هذه المناصب بأنهم باتوا من فئة المشتغلين.

- مدى ديمومة مناصب الشغل المستحدثة ومستويات الرضا المتعلقة بالاجر وظروف العمل وغير ذلك من شروط العمل اللائق لاسيما وأن معظم مناصب العمل المستحدثة في إطار آليات دعم التشغيل المعتمدة هي مناصب مؤقتة بمحدودة المدة كعقود ماقبل التشغيل وعقود الإدماج المهني وغيرها من عقود التشغيل التي توصف بأنها بعيدة عن مضامين "العمل اللائق" من قبل الموظفين الموقنين والمتعاقدين فهي فضلا عن تدميرها للكفاءات، تمس بالكرامة الانسانية للمعنيين لدرجة وصفها بـ"عقود استعباد" بالنظر لظروف العمل والمهام الموكلة لهم التي تتجاوز بكثير حدود ما هو مطلوب منهم نتيجة استغلالهم وفرض ضغوط دائمة عليهم. وبغية توضيح أكثر لأثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على البطالة، سيتم معاينة تطور معدل البطالة المصحح الذي قام استخدامه الأستاذ نبيل بوفليج كما أشرنا آنفا الذي قمنا بدورنا باستخدامه انطلاقا من أنه يضفي قدر أكبر من الموضوعية قياسا بالمعدل الرسمي سالف الذكر الذي يفصل كما ذكرنا سابقا العمال الغير المنتظمين وهي فئات واسعة (العمال الغير رسميين، الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية...) عن فئة العاطلين عن العمل والتي ينبغي ضمها إلى الأخيرة ما دام أنها لا تمارس عملا دائما مستقرا ومصرح به وخاضع للضريبة. إذ نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن مستويات البطالة وفق لهذا المعدل كانت شديدة الارتفاع قياسا بما سجل وفق المعدل الرسمي رغم أنها قد تناقصت بشكل طفيف على مدار سنوات الفترة 2000-2009 بانتقالها من 43,8% سنة 2000 إلى 39,8% سنة 2003 ثم 36,5% سنة 2006 ثم إلى 35,2% سنة 2008 قبل أن تعاود الارتفاع من جديد سنتي 2009 و 2010 إلى 45,0% و 46,2% على التوالي، ثم تأخذ مسارا متذبذبا بشكل طفيف بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى خلال سنوات الفترة 2011-2016 وبمعدلات كانت أيضا مرتفعة تراوحت بين 37,5% و 42,7% .

وهو ما يعني أن أثر البرامج التنموية وسياسات التشغيل التي تم تطبيقها خلال الفترة المسبوقه كانت محدودة على اعتبار أنها ظلت غير كافية لاستيعاب العاطلين وبقية الفئات الأخرى التي تزاو أعمالا غير منتظمة فضلا عن أن أغلب مناصب العمل المستحدثة كانت غير دائمة كما أنها كانت غير انتاجية وذلك على مستوى قطاعات الوظيف العمومي التي استطاعت استقطاب أعداد كبيرة من العمالة (الإدارات العمومية، قطاع الصحة، التربية الوطنية، التعليم العالي...). في حين أن مستويات التشغيل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى فكانت متباينة في قطاعات الخدمات، الفلاحة، البناء والاشغال العمومية مع العلم أن فرص العمل المحققة ضمن قطاعي الفلاحة والبناء والاشغال العمومية تبقى مؤقتة أو ظرفية وغير دائمة بالنظر لارتباط القطاع الفلاحي بالظروف المناخية وقطاع البناء والاشغال العمومية بحجم التدخل الحكومي من خلال المشاريع المبرجة في القطاع، في حين لم يتم تسجيل انعكاس إيجابي لسياسات الانعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل في القطاع الصناعي الذي يعد القطاع الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة وتحقيق معدلات نمو مستدامة، إذ لم يشهد أي زيادة هامة في حجم العمالة فيه مما يؤكد عدم تجاوبه مع هذه السياسية بالنظر للمشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي والصعوبات العديدة التي تقف في وجه تطور القطاع الخاص² الذي كان ولا يزال في معظمه مترددا في انحراطه في مسار الاستثمار في مختلف الأنشطة الانتاجية .

كما لم يؤدي تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي إلى بعث نشاط مختلف القطاعات الاقتصادية خصوصا الانتاجية منها ونعني بما قطاعي الفلاحة والصناعة التحويلية بما يسمح كما ذكرنا بدعم وتيرة التشغيل وتقليص مستويات البطالة وتغطية الطلب الداخلي سواء

¹ : رحيم حسين (2013)، سياسات التشغيل في الجزائر : تحليل وتقييم، مجلة بحوث اقتصادية العربية، العددان 61-62/ شتاء-ربيع، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة وبيروت، ص 132، ص ص 135-136، ص ص 139-140، ص ص 142-143 و ص 145.

² : نبيل بوفليج (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 52.

الاستهلاكي أو الاستثماري المتنامي والمتجاوب مع السياسات المالية التوسعية بما يؤدي إلى تقليص فاتورة الواردات مع التوجه نحو تنويع هيكل الصادرات ومصادر الدخل تدريجيا، مما يعني أن تأثير الوصفة الكينزية على الاقتصاد الوطني كان فعلا معاكسا لما كان منشودا من قبل القائمون على السياسة الاقتصادية المتبعة من بناء قاعدة متينة للاقتصاد الحقيقي ترتكز بالأساس على تطوير القطاعات المنتجة وإقلاع فعلي لها بما يمكن من وضع الاقتصاد الوطني على دعائم صلبة تسمح بتحقيق تنمية حقيقية غير مرتبطة بالريع النفطي. هذا ما يمكن تلمسه من خلال الاطلاع على البيانات التي تظهر الاداء المسجل من قبل القطاعات الاقتصادية الرئيسية على مستوى بعض المؤشرات الواردة في الجدول أدناه.

الجدول رقم 92: تطور أداء بعض القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1995-2016

فترة مابعد تنفيذ برامج الاتفاق العام	متوسط الفترات					أداء بعض القطاعات الاقتصادية
	2016	2015	2010-2014	2005-2009	2001-2004	
						• المحروقات : - معدل النمو الحقيقي (%)
	6,10	0,40	-3,10	-1,88	3,38	5,3
	18,76	18,90	32,32	41,94	35,15	29,93
	93,83	94,32	96,81	97,70	97,00	95,98
	25,810	30,323	62,778	57,322	27,225	13,032
	2,10	6,40	6,88	6,04	9,12	5,36
	14,4	11,7	9,14	7,70	9,52	10,16
	1,13	0,68	0,51	0,23	0,18	0,44
	-7,89	-9,08	-9,52	-5,57	-2,95	-2,46
	3,7	4,3	4,06	4,32	3,75	0,708
	6,90	5,40	4,74	5,26	6,90	8,92
	4,74	4,70	2,48	1,78	2,59	3,27
	-34,28	-36,82	-36,07	-25,12	10,392	-5,742
	5,70	5,00	7,18	9,78	7,62	3,32
	14,70	11,50	9,86	8,76	8,66	9,70
	1,20	3,70	4,72	4,44	2,75	ع.م
	17,55	17,20	15,58	9,56	10,72	11,93
	4,00	5,30	7,64	8,50	5,77	ع.م
	29,23	27,40	21,14	20,76	21,10	22,80

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- Banque d'Algérie , *Rapports annuels de la Banque d'Algérie sur "Evolution économique et monétaire en Algérie"* : Annexes des Rapports - Années : 2001 (Tableaux N°2&3), 2003 (Tableaux N° 2&3), 2008(Tableaux N°2 & 3- PP189-190), 2011 (Tableaux N°2 & 3- PP154-155), & année 2015 (Tableaux N°2 & 3- PP113-114)
- IMF (1998), *Algeria : Selcted Issue and Statistical Appendix* , *Op.Cit* , Tables N° 02 - p36.
- IMF (2004), *Algeria : Selcted Issue and Statistical Appendix* , IMF Staff Country Report N°04/31-February, International Monetary Fund, Washington, Table N° 2 -p41.
- CNES(2005), *Op.Cit*, Annexes :Tableaux N°4-P138, & N°7-P146.

- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي - WDI - *World Development Indicators* لسنة 2015 : يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي : <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>
- احصائيات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016 الصادرة عن المديرية العامة للتنبؤات والسياسات DGPP التابعة لوزارة المالية الجزائرية، والواردة على موقعها الإلكتروني : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective> .

إذ نلاحظ أن التركيب القطاعي للنتائج المحلي الاجمالي يظهر بوضوح عدم تحقق نتائج كبيرة في مجال تنويع الاقتصاد الوطني الذي لا يزال أسير أداء القطاع الريعي وارتفاع قابليته للتأثر بالصدمات الخارجية المرتبطة بالتقلبات السعوية الناجمة عن تغيير أسعار النفط فضلا عن التحولات والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الصناعية المتقدمة وتأثيرات السياسات الاقتصادية (المالية ، النقدية ، التجارية) على حجم الطلب لديها، بالموازاة مع بقاء مساهمة قطاعي الزراعة وخصوصا الصناعة التحويلية متواضعة لم تتجاوز 10% بالنسبة للقطاع الأول و 7% بالنسبة للقطاع الثاني على مدار الفترة 2001-2014 وهو ما يعني أن السياسة التنموية المنتهجة على مدار هذه الفترة التي صاحبها إنفاق موارد مالية ضخمة في إطار البرامج التنموية الثلاثة المطبقة لم تؤدي إلى إحداث التحول الهيكلي المرغوب في بنية الاقتصاد الجزائري وتخليصه من طابعه الريعي.

فقطاعات المحروقات الذي يتأثر أداءه بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية ناهيك عن حجم الانتاج المسجل مما يفسر التذبذب الحاد المسجل في معدلات نموه، يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لمجمل الاقتصاد الوطني من حيث أهمية مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي التي انتقلت من 29,93% في المتوسط خلال الفترة 1995-2000 إلى 35,15% خلال الفترة تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي ثم بواقع 41,94% و 32,32% خلال فترتي تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي على التوالي مع تسجيل تراجع لمساهمة القطاع في الناتج في أعقاب الصدمة النفطية الحالية إلى 18,8% سنتي 2015 و2016، أو من حيث المساهمة في الصادرات الاجمالية التي شكلت صادرات المحروقات فيها زهاء 97% .

أما قطاع الفلاحة البالغ الأهمية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية والمرتبطة أداه بشكل قوي بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة بما يفسر التذبذب الحاصل في معدلات نموه التي تراوحت ما بين 6% و 9% خلال الفترة 2001-2015 قبل أن تتراجع إلى 2,10% سنة 2016. فلا يزال، رغم وضع وتنفيذ العديد من السياسات والبرامج التنموية الهادفة لدعم وتطوير القطاع ومختلف الأنشطة ذات الصلة به التي استنزفت موارد مالية كبيرة منذ مطلع الألفية الثالثة (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، برنامج التجديد الريفي ...)، تأثيره في معدل النمو الاقتصادي ضعيفا إذا ما قورن بكل من قطاعي المحروقات والخدمات فضلا عن ان أوضاعه تظل عموما بالغة الحرج من منطلق لا يزال عاجزا عن الوفاء بمخارج الأمن الغذائي بتلبيته للحيز الأكبر من الطلب المحلي من السلع الغذائية مما يفسر ارتفاع فاتورة المستوردات الغذائية من الخارج كما يظهر ذلك من خلال الاطلاع على رصيد الميزان التجاري الخاص بالمنتجات الزراعية. فمساهمة القطاع في الناتج كانت متدنية لم تتجاوز عتبة 10% خلال الفترة 2001-2014 قبل أن ترتفع بشكل طفيف إلى 11,7% سنة 2015 و 14,4% سنة 2016 في الوقت الذي تفاقم فيه عجز الميزان التجاري الخاص بمجموعة السلع الزراعية بانتقال متوسطه السنوي من 2,46 مليار دولار خلال الفترة 1995-2000 إلى 2,95 مليار دولار خلال الفترة 2001-2004 ثم إلى 5,75 مليار دولار خلال الفترة 2005-2009 ليبلغ مستوى قياسي قدره 9,52 مليار دولار خلال الفترة 2010-2014 ثم 9,08 مليار دولار سنة 2015 قبل أن يتراجع بشكل ملموس سنة 2016 تحت تأثير التدابير المعتمدة لتقليص الواردات بعد الصدمة النفطية إلى 7,89 مليار دولار أمريكي.

في حين حافظ قطاع الصناعة التحويلية الذي لا يزال يشكل الحلقة الأضعف في الاقتصاد الوطني على وتيرة أداءه الضعيفة في ظل اشتداد الضغوطات على مختلف أنشطته التي تتراجع أداء معظمها لاسيما في القطاع العمومي بفعل المشاكل العميقة المتراكمة التي يعاني منها رغم الإجراءات والبرامج العديدة التي استهدفت إعادة تأهيل مؤسساته وتطهير أوضاعها المالية خلال فترة تطبيق سياسات الانعاش الاقتصادي (التطهير المالي، إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج إصلاح المؤسسات العمومية " الخوصصة قبل تجميدها سنة 2008، ترقية الشراكة، إعادة تهيئة المناطق الصناعية...") خصوصا وأنه كان أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي مرت بها البلاد على مدار الفترة 1986-1998 وكذا من الإجراءات الإصلاحية المنفذة في سياق تطبيق برامج الإصلاح المدعومة من المؤسسات المالية الدولية من تصفية وإعادة هيكلة ومحاولات للخوصصة التي كانت بشكل غير مدروس كما أشرنا إلى ذلك آنفا.

فالنسيج الانتاجي الوطني الذي لم يتمكن في ظل هذه الأوضاع المتردية من زيادة طاقاته الاستخدمية لموارده، وتوسيع قدراته الانتاجية وتحسين قدرته التنافسية، بقي كمحصلة لذلك غير مرن وعاجز عن التجاوب مع الزيادات المتنامية للطلب الكلي بجانبه الاستثماري والاستهلاكي تحت تأثير التدخل القوي للدولة عبر سياسات الانفاق العام التوسعية، وهو المتسم بمحدودية العرض من الجانبين الكمي والنوعي وضعف التنافسية. ذلك انه يعد القطاع الوحيد الذي سجل معدلات نمو متدنية ومقاربة لم تتجاوز حدود 3,4% خلال الفترة المدروسة مقارنة ببقية القطاعات الأخرى رغم أنها كانت أفضل قياسا بما سجل خلال الفترة 1995-2000 التي بلغت فيها القيمة المتوسطة السنوية لمعدل نمو القطاع بنحو 0,75% قبل أن ترتفع إلى 3,75% خلال الفترة 2001-2004 ثم إلى 4,32% كمتوسط لفترة تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي قبل أن تتراجع بشكل طفيف إلى زهاء 4% خلال فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي بينما قدر معدل نمو القطاعي سنتي 2015 و 2016 بنحو 4,3% و 3,7% على الترتيب.

كما يتضح تواضع مكانة القطاع الصناعي وحالة الجمود التي يتواجد فيها الجهاز الانتاجي الوطني وضعف تنافسيته ومستوى التكامل بين قطاعاته الانتاجية وانخفاض معامل الاندماج بين فروع وأنشطته المتعددة، من خلال تتبع مساهمة القطاع المتدنية أصلا في توليد الناتج المحلي الاجمالي، والتي أخذت إتجاها هبوطيا بانتقالها إلى 6,9% كمتوسط للفترة 2001-2004 ثم إلى 5,26% و 4,74% كمتوسطي الفترتين 2005-2009 و 2010-2014 على التوالي قبل أن تعاود الارتفاع بشكل طفيف إلى 5,40% سنة 2015 ثم إلى 6,90% سنة 2016. وكذا تواضع مساهمته في الصادرات الاجمالية التي تكاد تكون منعدمة بحيث لم تتجاوز الصادرات من السلع المصنعة حدود 3% ومعظمها من السلع الوسيطة أو نصف مصنعة مقابل الاعتماد المطلق على الواردات من السلع الصناعية المستخدمة كمدخلات للعمليات الانتاجية أو تجهيزات وسلع موجهة للاستهلاك النهائي التي تدفقت بدون ضوابط اقتصادية بشكل أدى إلى خروج هائل للموارد المالية و إغراق الاقتصاد الوطني على نحو مهدد بتفكك ما تبقى من الجهاز الانتاجي الصناعي، وهو ما يتجلى من خلال معاينة رصيد الميزان التجاري الخاص بهذه المجموعة السلعية الذي تفاقم عجزه بشكل حاد بانتقاله من 5,742 مليار دولار كمتوسط للفترة 1995-2000 إلى 10,392 مليار دولار كمتوسط لفترة تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) إلى 25,11 مليار دولار كمتوسط لفترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ليصل إلى 36,07 مليار دولار خلال فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) ثم إلى 36,82 مليار دولار سنة 2015 و 34,28 مليار دولار أمريكي سنة 2016.

وفيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يعد القطاع الذي استفاد بشكل كبير ومباشر من تطبيق سياسات الانعاش الاقتصادي التي ساهمت العمليات والمشاريع المدرجة فيها في رفع معتبر لمعدلات نموه التي وصلت في المتوسط إلى 7,62% خلال فترة تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم إلى 9,78% خلال فترة برنامج دعم النمو (2005-2009) قبل أن تتراجع إلى 7,18% خلال فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) قبل أن تتراجع بعد سنتي 2015 و 2016 بفعل تجميد العديد من المشاريع المبرجة وتوقيف إنجاز بعض المشاريع الأخرى الجاري إنجازها إلى حدود 5%. مع العلم بأن تأثير هذا القطاع على معدل النمو الاقتصادي يبقى محدودا نتيجة تدني المساهمة النسبية له في توليد الناتج المحلي الاجمالي التي كانت خلال الفترة 2001-2014 في حدود لا تتجاوز 10% قبل أن تعرف ارتفاعا ملحوظا نتيجة تراجع حصة قطاع المحروقات خلال الفترة 2015-2016 إلى نحو 11,7% ثم 14,7% على التوالي.

أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات غير التجارية (الإدارة العمومية) الذي وجهت له موارد مالية معتبرة في سبيل تطوير وعصرنة مختلف الأجهزة الإدارية لاسيما في البرنامج التكميلي لدعم للنمو (مخصصات تطوير الخدمة العمومية البالغة 203,9 مليار دج وهو ما يعادل 4,85% من الغلاف المالي الاجمالي للبرنامج) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (مخصصات تحسين الخدمة العمومية البالغة 1666 مليار دج وهو ما شكل نحو 8,16% من الغلاف الاجمالي للبرنامج)، فقد أخذت معدلات نموه مسلكا تصاعديا بشكل طفيف بارتفاع إلى 4,44% و 4,72% كمتوسطين للفترتين 2004-2009 و 2010-2014 على التوالي مقابل 2,75% المسجل كمتوسط للفترة 2001-2004 في حين بلغ معدل نمو القطاع سنة 2015 نحو 3,7% و 1,2% سنة 2016. بينما تناقصت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي على مدار الفترة 1995-2010 كما يظهر في الجدول السابق من 11,93% إلى 10,72% ثم إلى 9,56% تحت تأثير توسع مساهمة قطاع المحروقات قبل أن ينعكس الوضع خلال الفترة المتبقية المعنية بالدراسة في الجدول (2010-2016) بتزايد مساهمة القطاع في الناتج التي أضحت تشكل في المتوسط زهاء 15,6% خلال الفترة 2010-2014 لترتفع إلى أكثر من 17% خلال الفترة 2015-2016 مستفيدة من تراجع أداء القطاع الريعي.

في حين بقي قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية (التجارية) ثاني قطاع مؤثر في معدل النمو بعد قطاع المحروقات من منطلق أن ساهم في المتوسط بأكثر من خمس الناتج المحلي الاجمالي كما كان عليه الحال في مرحلة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي (ما بين 20,7% و 21,1%) بعدما كان يساهم بنحو 22,8% في المتوسط خلال الفترة 1995-2000 ليصل خلال فترة الصدمة النفطية الحالية (2015-2016) إلى ما بين 27% و 29% مع التنويه بأنه كان للسياسات المالية التوسعية المنتهجة خلال هذه الفترة وما ترتب عنها من تحفيز للطلب الكلي (أنشطة تجارية داخلية وخارجية، خدمات مختلفة...) في رفع نسبي لمعدلات نمو القطاع التي بلغت في المتوسط 5,77% خلال الفترة 2001-2004 لترتفع إلى 8,5% في الفترة 2005-2009 قبل أن تتراجع إلى 7,64% خلال الفترة 2010-2014 قبل أن تتراجع إلى 5,30% سنة 2015 ثم إلى 4% سنة 2016.

3- أثر تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي على الوضعية الاجتماعية

مثلما أوردنا في مقدمة هذا الفصل، كانت السياسات الاقتصادية المختلفة والمتعارضة أحيانا التي تم رسمها وتنفيذها عبر المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد الوطني دوما تحت تأثير حزمة من المحددات التي فرضت طبيعة الخيار المتبع ولعل من أبرزها المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات الاجتماعية المختلفة وضرورة ضمان أداء الدور الاجتماعي للدولة. أي بما يضمن الحفاظ على التوازن عند الحد الأدنى الذي يؤمن استمرارية ضمان استقرار منظومة الحكم عبر توظيف النفقات العمومية في تلبية احتياجات الجهة الاجتماعية من خلال توجيه مستوى عال من التحويلات الاجتماعية والاستثمار في القطاعات ذات الصلة بالجانب الاجتماعي لغرض توفير الخدمات الاجتماعية المختلفة من صحة وتعليم وسكن ودعم الطاقة والسلع الأساسية وتقديم مختلف أنواع المنح والبروق للفتات المختلفة من المجتمع. مع العلم بأن توسع الدور الاجتماعي للدولة غالبا ما كان توسعا كميًا على حساب النوع والذي طالما ارتبط بمدى التطور الحاصل في أسعار النفط من منطلق أنه كان دوما يتسع بانتعاشها ويضيق بتراجعها مع بقاء نوعية الخدمات المقدمة (خصوصا التعليمية والصحية) في مجملها دون المستوى المطلوب و لا تعكس حجم الموارد المالية الضخمة الموجهة لها خصوصا في العقدين الماضيين. وهو ما ينطبق كذلك على سياسة الانعاش الاقتصادي المنفذة خلال الفترة 2001-2014 التي أولت بدورها اهتماما كبيرا للجانب الاجتماعي من خلال استهدافها معالجة الضرر الحاد الذي لحق بمختلف الفئات الاجتماعية جراء الأزمة المتعددة الأوجه التي أصابت البلاد وأفرزت وضعا اجتماعيا متريدا لم يسبق له مثيل والذي ازدادت حدته مع تطبيق التدابير الإصلاحية المشددة التي فرضتها برامج التثبيت والتعديل الهيكلية المطبقة خلال عقد التسعينيات، حيث تظهر أهمية الدور الاجتماعي الذي اضطلعت به الدولة ومنح أولوية كبيرة له من خلال الاطلاع على حجم المخصصات المالية التي وجهت له ضمن البرنامج التنموية الثلاثة. إذ تم توجيه مثلما أشرنا في فقرات سابقة من هذا المبحث زهاء 204,2 مليار دج وهو ما يعادل 38,8% من الغلاف المالي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي لتمويل المشاريع المدرجة ضمن مجالات التنمية المحلية والبشرية (الجدول رقم 129) في الوقت الذي تم فيه تخصيص نحو 1908,5 مليار دج وهو ما يعادل 45,43% من الغلاف المالي الاجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (الشكل البياني رقم 38) لدعم المشاريع الهادفة لتحسين ظروف السكان بينما حظيت المشاريع المدرجة ضمن مجال تحسين وضعية التنمية البشرية بقرابة نصف الغلاف الاجمالي (49,6%) لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي بقيمة قدرها 10122 مليار دج من أصل 21214 مليار دج (الجدول رقم 90).

كما يمكن الاستدلال كذلك على توسع الدور الاجتماعي للدولة خلال الفترة المعنية بالدراسة بتتبع تطور حجم التحويلات الاجتماعية التي هي عبارة عن نفقات مدرجة ضمن بنود النفقات التسييرية والمدرجة تحت العنوان الرابع "التدخلات العمومية" لا ترجو منها الدولة تحقيق عائد مادي أو مردود اقتصادي مباشر أو الحصول على سلعة أو خدمة، وإنما يكون هدفها ذو بعد اجتماعي تسعى من خلاله الحكومة لدعم الفئات الاجتماعية لا سيما محدودة الدخل بتحسين مستوياتها المعيشية (رفع قدرتها الشرائية وتسهيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية المختلفة لمختلف شرائح المجتمع) ومحاولة ضمان توزيع عادل ولو نسبيا للدخل الريعي في شكل دعم مقدم بشكل مباشر (منح إعانات نقدية) أو غير مباشر، وهو يكون له من أثر إيجابي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولكن دون إغفال الانعكاسات السلبية التي تبرز في حال تدهور أوضاع المالية العامة وتفاقم العجز في الموازنة العامة الذي سيصعب تحمله في حال تقلص الإيرادات النفطية ومن ثم اللجوء إلى اتخاذ التدابير التقشفية التي ستتمس بنود الانفاق العام المختلفة وفي مقدمتها التحويلات الاجتماعية مما يؤثر بشكل سلبي على الفئات الاجتماعية محدودة الدخل والعودة بها إلى دائرة الحرمان والتهميش من جديد.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تمثل فيها حصة التحويلات الاجتماعية حيزا معتبرا من إجمالي النفقات العامة، إذ تجاوزت

1 : حسب المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية الصادر في العدد 28- السنة 21 للريدة الرسمية بتاريخ 10 جويلية 1984.
2 : كمال بن موسى وعبد الرحمان عية (2014)، التحويلات الاجتماعية في الإنفاق الحكومي الجزائري آثارها على ذوي الدخل المحدود، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تقييم سياسات الأقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المنظم من قبل مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية وكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3-، يومي 08 و 09 ديسمبر، الجزائر، ص 777 و ص 779.

حدود 20% منها على مدار الفترة 2001-2015 بل وصلت حتى إلى حدود 34,8% سنة 2011 وهو ما يعادل نسبة تتراوح ما بين 9% و 14,2% من الناتج المحلي الإجمالي المحقق في ذات الفترة كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 93: تطور التحويلات الاجتماعية للدولة خلال الفترة 2000-2015.

2015	2014	2013	2012	2011	*2010-2001	
1830,3 (20,9) (11,0)	1609,1 (21,0) (9,3)	1574,4 (22,9) (9,5)	1868,5 (24,1) (11,5)	2065,1 (34,8) (14,2)	681,38 (21,63) (9,10)	التحويلات الاجتماعية (مليار دج) (% النفقات العامة) (% الناتج المحلي الإجمالي)
و الموجهة لدعم : (مليار دج)						
479,63	422,14	405,58	423,24	492,36	181,721	- العائلات : و منها دعم
246,82	213,69	197,41	215,63	279,11	68,5345	أسعار الحبوب والحبوب ..
81,52	62,96	65,973	76,022	82,374	49,325	الكهرباء، الغاز والماء
109,48	103,01	100,31	90,186	89,234	50,7045	التربية
403,28	255,20	250,63	461,71	754,14	146,175	السكن
325,20	320,48	263,71	364,85	367,82	100,238	الصحة
449,53	432,65	429,87	406,88	265,21	169,144	المعاشات والمجاهدين
172,67	178,66	224,57	211,82	185,53	84,4007	الفئات محدودة الدخل وذوي الاحتياجات الخاصة

* متوسط الفترة باستثناء السنوات 2002، ومن 2006 إلى 2008 لعدم توفر المعلومات.

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- Banque Mondiale (2007), *République Algérienne Démocratique et Populaire- Une Revue des dépenses publiques à la recherche d'un investissement de qualité* -Volume II : Annexes et Suppléments Statistiques Rapport N°36270-D7- 15 Aout Banque Mondiale , washington, tableau A.3.7 – pp122-123. (Pour les année 2003, 2004 & 2005).
- Direction Générale de la Prévision et des Politiques, *Rapports de Présentation des lois de finance pour les années : 2002 (Tableau N°13-P38°), 2015 (p39) & année 2016 (p34),*., Ministère des Finances, Alger.

فتفحص البيانات الواردة في هذا الجدول، يظهر أن التحويلات الاجتماعية بمكوناتها المختلفة شهدت من حيث قيمتها اتجاهها تصاعديا يعبر عن توسع الدور التدخل للسلطات في دعم الجوانب الاجتماعية وبلوغ الأهداف المنشودة والذي صاحبه تبني سياسات الانفاق التوسعية المحسنة في تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي. حيث بلغ متوسطها السنوي خلال الفترة 2001-2010 نحو 681,38 مليار دج وهو ما يعادل 21,63% من المتوسط السنوي لحجم الانفاق العام و 10,9% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي المسجل خلال الفترة المعنية قبل أن تتضاعف بثلاث مرات سنة 2011 قياسيا بالفترة السابقة ببلوغها مستوى 2065,1 مليار دج وهو ما يمثل 34,8% و 14,2% من إجمالي النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي على التوالي، وهو مستوى قياسي لم يسبق له مثيل والذي يعزى للظروف الاستثنائية التي جاء بعد أحداث جانفي (ماسمي وقتئذ بأحداث الزيت والسكر) وما تبعها من إجراءات ذات طابع إجتماعي لإسكات الجبهة الاجتماعية من قبل السلطات وتفادي حدوث حراك سياسي خصوصا في ظل انتشار أحداث ما سمي وقتئذ بالربيع العربي الذي أسقط معه العديد من الأنظمة العربية (تونس، مصر وبداية الحراك في سوريا) من بينها رفع الدعم الموجه لأسعار السلع الغذائية الأساسية والذي وصل إلى حدود 279,11 مليار دج وكذا الدعم الموجه لترقية السكن بمختلف صيغه بقيمة إجمالية قدرها 754,14 مليار دج وهما المكونين اللذان استحوذا على نصف الغلاف المالي الإجمالي للإعانات الاجتماعية لهذه السنة ببلغ قدره 1033,25 مليار دج من أصل 2065,1 مليار دج.

وقد حافظت التحويلات الاجتماعية على مدار الفترة المتبقية (2012-2015) على أهميتها سواء من حيث القيمة أو من حيث ما تمثله الأخيرة بالنسبة لإجمالي الانفاق العام أو الناتج المحلي الإجمالي رغم بعض التذبذب الحاصل فيها من سنة لآخرى تبعا للمخصصات السنوية الموجهة لها من قبل الدولة بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى، وهو القول الذي ينطبق كذلك على المسار الذي سلكته مكوناتها الرئيسية (دعم العائلات، السكن، الصحة، المعاشات والمجاهدين، وعدم الفئات محدودة الدخل وذوي الاحتياجات الخاصة) كما هو مبين في الجدول السابق. غير ان الملفت للانتباه هو مواصلة الدولة لنفس السياسة الاجتماعية المتبعة بالحفاظ على نفس المستويات المرتفعة من النفقات العمومية في شكل التحويلات الاجتماعية سنة 2015 رغم أن الأخيرة عرفت تدهورا حادا في الوضعية المالية للبلاد جراء اشتداد ضغوط الصدمة النفطية التي فقدت من خلالها أسعار النفط لأزيد من 48% من قيمتها خلال هذه السنة قياسا بسنة 2014، أين بلغت حدود 1830,3 مليار دج وهو ما يعادل 29,9% و 11% من إجمالي الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي المحقق في هذه السنة على الترتيب مما يعني ارتفاعا بأكثر من 13,74% من حيث القيمة قياسا بسنة 2014 و 16,25% مقارنة بما سجل سنة 2014 وهذا بالاعتماد على الموارد المالية المكونة خلال سنوات الظفرة المالية (إيرادات صندوق ضبط الموارد و إحتياجات الصرف) على أمل عودة أسعار النفط للانعاش في الفترة اللاحقة، وهو الذي لم يتحقق لغاية كتابة هذه الأسطر مما يضع السياسة الاجتماعية المنتهجة للدولة على المحك وما سيترب عن ذلك من اشتداد ضغوط الجبهة الاجتماعية وعدم استقرارها لاسيما في ظل اتجاه ما تم تكوينه من إحتياجات ومداحيل نحو التآكل والنفاذ الحتمي في ظل استمرار أمد الأزمة والدخول من جديد في دوامة الافلاس واللجوء إلى خيار الاستدانة الخارجية و طرق أبواب المؤسسات المالية الدولية الذي بدأ تدريجيا يحوم في الأفق.

ولغرض التعرف على مدى تأثير تطبيق السياسات المالية التوسعية خلال فترة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي على الوضعية الاجتماعية، سنستعين بالبيانات التي ترد في الجدول الموالي التي تظهر لنا تطور هذه الوضعية من خلال إلقاء الضوء على الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات ذات الصلة ونعني بما على وجه التحديد : التنمية البشرية، الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، وكذا التطور الحاصل على مستوى الهياكل المادية والبشرية لبعض القطاعات ذات الطابع الاجتماعي.

الجدول رقم 94 : تطور الوضعية الاجتماعية اعتمادا على الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات الرئيسية ذات الصلة خلال الفترة 2000-2017

المؤشرات	الفترة	الترتيب (من أصل)	القيمة	التغيير في الترتيب مقارنة بسنة 2001	
مؤشر - دليل - التنمية البشرية	2001	107 (من 175)	0,704		
	2005	104 (من 177)	0,733	4	
	2010	84 (من 169)	0,677	24	
	2014	83 (من 188)	0,743	25	
	2015	83 (من 188)	0,745	25	
عناصر مؤشر التنمية البشرية	الفترة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	نسبة الالتحاق الاجمالية بالتعليم (%)	معدل الألامم بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 سنة فما فوق)	مستوى معيشة لائق
					الفترة
	2001	69,2	67,8	71,0	6090
	2005	71,7	69,9	73,7	7062
	2010	72,9	12,8	7,2	8320
	2014	74,8	14	7,6	11015
	2015	75,0	14,8	7,8	13533
	الفقر والتفاوت في الدخل				
		2000	2005	2011	
	السكان الذين يعيشون بأقل من 1 دولار (% من إجمالي السكان)	0,80	0,60	0,80	
السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني (% من إجمالي السكان)	12,1	5,7	5,5		
توزيع الإنفاق الاستهلاكي الوطني (%)	2000-1995	2000	2011		
نصيب الإنفاق السنوي للخمس 20 % الأفقر في المجتمع	7,0	7,8	8,4		
نصيب الإنفاق السنوي للخمس 20 % الأغني في المجتمع	42,6	43,1	40,7		
مؤشرات قطاع الصحة					
	1999-1995	2010-2000	2014-2011		
الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي % PIB (% من الإنفاق العام)	3,53 (8,29)	3,94 (8,50)	6,44 (9,81)		
نصيب الفرد من الإنفاق على القطاع الصحي (دولار أمريكي)	55,33	124,71	332,40		
	2002	2010	2015		
السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية (%)	87,0	83,0	83,6		
السكان الذين يحصلون على صرف صحي ملائم (%)	92,0	95,0	87,6		
	2004-1995	2008-2004	2014-2010		
نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية (%)	98,0	98,0	98,0		
عدد الأطباء (لكل 100000 نسمة)	113	117	163		
مؤشرات قطاع التعليم					
	2005-1995	2008-2006	2013-2008		
الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم % PIB (% من الإنفاق العام)	5,1 (24,0)	4,3 (20,3)	4,3 (11,4)		
	2001-2000	2003-2002	2015-2005		
معدل الألامم بالقراءة والكتابة (% من الفئة العمرية فوق 15 سنة)	69,9	69,8	80,2		
معدل التمدرس على مستوى جميع الاطوار (%)	71,0	74,0	83,1		
تطور الهياكل المادية والبشرية لبعض القطاعات ذات الطابع الاجتماعي					
	الموجود سنة 2000	الموجود سنة 2017	المنجز بين 2000 و 2017 (التغيير %)		
التربية الوطنية	العدد الاجمالي للمؤسسات التربوية	20859	26964	6105 (29,30 %)	
	تعداد المتدربين	7661023	9104204	1443181 (18,84 %)	
	تعداد المعلمين والأساتذة	326554	457451	130897 (40,08 %)	
التعليم العالي	عدد المؤسسات الجامعية	53	106	53 (100 %)	
	تعداد الطلبة المسجلين	488617	1654000	1165383 (283,50 %)	
	تعداد الأساتذة	17460	37000	19540 (89,36 %)	
الصحة	عدد المستشفيات	230	331	101 (43,91 %)	
	عدد العيادات المتعددة الخدمات	497	1732	1235 (28,70 %)	
الطاقة	عدد السكنات الموصولة بالغاز	1312032	5270645	3758613 (286,5 %)	
	عدد السكنات الموصولة بالكهرباء	3768968	9135713	5366745 (142,40 %)	
	نسبة الربط بالغاز	31	58	-	
	نسبة الربط بالكهرباء	88,7	99,8	-	
السكن	عدد السكنات بكافة الصيغ المدعمة المسلمة بين سنتي 2000 و 2017	3585572			
	عدد السكنات بكافة الصيغ المدعمة قيد الإنجاز حتى منتصف سنة 2017	956805			

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في

- مصالحي الوزير الأول (2017)، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الجزائر، سبتمبر، الملحق رقم I - تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2000-2017. يمكن تحميله على بوابة الوزارة الأولى على الانترنت : <http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf>.
- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي - WDI - World Development Indicators لسنة 2015 : يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي : <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>.
- قاعدة البيانات الخاصة بمؤشر التنمية البشرية HDR DATA إصدار سنة 2016، الخاصة بتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني الخاص بهذه التقرير : <http://hdr.undp.org/en/data>.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات : 2005، 2008، 2011، 2015 و 2016، أبو ظبي . (الملاحق الإحصائية) .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2016 : التنمية للجميع، نيويورك، الملاحق الإحصائية : الجدول رقم 1 : دليل التنمية البشرية وعناصره - ص 201.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 : الثروة الحقيقية للأمم - مسارات إلى التنمية البشرية، نيويورك، الملاحق الإحصائية : الجدول رقم 1 - ص 148.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2007)، تقرير التنمية البشرية 2008/2007 : محاربة تغير المناخ - التضامن الإنساني في عالم منقسم، نيويورك، الملاحق الإحصائية : الجدول رقم 1 دليل التنمية البشرية - ص 218.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 : أهداف التنمية للألفية - تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، نيويورك، ص الملاحق : جدول دليل التنمية البشرية - ص 239.
- Gouvernement Algérien(2016), *Algérie -Objectifs du Millénaire pour le Développement : Rapport National 2000-2015, Juin, pp36-37.*
- ONS(2012), *Premiers résultats de l'Enquête Nationale sur les Dépenses de Consommation et le Niveau de Vie des Ménages 2011, Office National Des Statistiques, Tableau N°5- p5.*

سمح التدخل القوي للدولة لدعم في القطاعات ذات الصلة بالجانب الاجتماعي والاستثمار فيها خلال فترة تطبيق مخططات الانعاش الاقتصادي بتحقيق نتائج حسنة على صعيد تطور هيكلها المادية والبشرية (الجانب الكمي بالتحديد)، أين أدت الاستثمارات المنجزة في قطاع التربية الوطنية الذي شكل الانفاق العام عليه في المتوسط زهاء 4,3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2013 (11% و 20% من إجمالي الانفاق العام خلال الفترتين 2006-2008 و 2008-2013 على الترتيب) إلى رفع عدد المؤسسات التربوية بأكثر من 29% وعدد كل من الأساتذة والمتدربين بنسبتي 40,08% و 18,84% بين سنتي 2000 و 2017 الأمر الذي كان أثر إيجابي على صعيد بعض المؤشرات الكمية للقطاع على غرار رفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في أوساط الفئة العمرية الأكبر من 15 سنة إلى 80,2% خلال الفترة 2005-2015 بعدما كانت عند حدود 69,8% خلال الفترة 2000-2003 وكذا رفع معدل التمدرس على مستوى جميع الأطوار التعليمية إلى 83,1% خلال الفترة 2005-2015 بعدما كانت تقدر بقرابة 74% خلال الفترة 2002-2003 و 71% خلال الفترة 2000-2001. في حين أدى الاستثمار في قطاع التعليم العالي إلى ارتفاع عدد مؤسسات التعليم العالي بـ 100% مع تزايد تعداد الأساتذة الجامعيين والطلبة بحوالي 89,36% و 283,5% على الترتيب. أما القطاع الصحي الذي ارتفع حجم الانفاق العام فيه إلى ما يعادل في المتوسط 6,44% من الناتج المحلي الإجمالي و 9,81% من إجمالي الانفاق العام خلال الفترة 2011-2014 بعدما كان يقدر بنحو 3,94% من الناتج المحلي الإجمالي (8,50% من إجمالي الانفاق العام) خلال الفترة 2000-2010 وبنحو 3,53% من الناتج المحلي (8,29% من إجمالي الانفاق العام) خلال الفترة 1995-1999 مما أدى إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الانفاق على القطاع الصحي من 55,33 دولار خلال الفترة 1995-1999 إلى 124,1 دولار خلال الفترة 2000-2010 ثم إلى 332,4 دولار خلال الفترة 2011-2014. فقد شهد ارتفاعا هاما في عدد هيكله وتعداده البشري بتسجيل زيادة في عدد المؤسسات الصحية بأكثر من 43% بالنسبة للمستشفيات و 28% بالنسبة للعيادات المتعددة الخدمات سنة 2017 قياسا بسنة 2000 وكذا ارتفاع متوسط عدد الأطباء بالنسبة لكل 100000 نسمة من 113 خلال الفترة 1995-2000 إلى 117 خلال الفترة 2004-2008 ثم إلى 163 طبيب خلال الفترة 2010-2014 مما مكن من وصول ما يعادل 98% من إجمالي عدد السكان للخدمات الصحية المتوفرة بصرف النظر عن نوعيتها على مدار الفترة 1995-2014.

كما قاد الاستثمار العمومي في بقية المجالات المرتبطة بالاطر المعيشي العام إلى تحسين ملحوظ في ظروف معيشة السكان بالنظر إلى النتائج المعتمدة المحققة في مجال إقامة البنى التحتية الخاصة بالطاقة، الموارد المائية والتطهير من خلال رفع نسبي الربط بكل من الغاز والكهرباء الصعید الوطني إلى 58% و 99,8% سنة 2017 بعدما كانت في حدود 31% بالنسبة الأولى و 88,7% بالنسبة للثانية سنة 2000 بالموازاة مع الارتفاع المسجل في عدد السكنات التي تم ربطها بشبكة بالغاز بنحو 286% و تلك الموصولة بالكهرباء بنسبة 142,4%. في الوقت الذي بلغت فيه نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية قرابة 83% من إجمالي عدد السكان بينما وصل نسبة السكان الحاصلون على صرف صحي ملائم إلى 95% من إجمالي عدد السكان سنة 2010 بعدما كانت في حدود 92% سنة 2002 قبل ان تتراجع إلى 87,6%. فضلا عن الاستثمار الضخم في قطاع السكن الذي ترتب عنه وفقا للإحصائيات الرسمية المقدمة في مخطط عمل الحكومة لسنة 2017 إنجاز وتسليم بين سنتي 2000 و 2017 لقرابة 3,585 مليون وحدة سكنية بكافة الصيغ المدعمة بينما لا تزال 956805 وحدة سكنية في طور الإنجاز حتى منتصف هذه السنة.

هذا ما مكن الجزائر من إحراز نتائج حسنة على صعيد مؤشر التنمية البشرية الذي يعكس مثلما أسلفنا الذكر في الفصل السابق متوسط الإنجازات في أي بلد على مستوى الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية (الحياة المديدة والصحية، اكتساب المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق) عبر جمعه متوسط قيمة الإنجازات المحققة ضمن مقياس يتراوح ما بين 0 و 1، وذلك باستخدام المتوسط الهندسي لقيم

المؤشرات الفرعية المعبرة عن هذه الأبعاد، بحيث يكون البعد الأول مقاسا بمتوسط العمر المتوقع عند البداية، في حين يقاس اكتساب المعرفة بمؤشر التعليم الذي يقاس بمؤشرين فرعيين هما متوسطي سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقع (قبل سنة 2010 كان يعتمد على مؤشري معدل التمدد من الطور الابتدائي للتعليم العالي و معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين). أما البعد الثالث المتعلق بمستوى المعيشة اللائق فيقاس باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد معبر عنه بمقياس تكافؤ القدرة الشرائية. وهذا بشهادة مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي الذي صنف الجزائر في تقريره حول التنمية البشرية لسنة 2010 بأنها من ضمن الدول العشرة الأكثر التي سجلت تطورا كبيرا في مجال التنمية البشرية على مدار العشرين سنة الماضية،¹ وهذا على الرغم من أنها بقيت مدرجة في مصاف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (تتراوح قيم مؤشر التنمية البشرية لديها بين 0,700 و 0,799) ولم تبلغ مصاف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا التي تضم الدول المتقدمة وبعض الدول النفطية الغنية (الخليجية). وهو ما يتبين من خلال تتبع التحسن المهام الذي طرأ على ترتيب الجزائر وفق هذا المؤشر التي انتقلت من الرتبة 107 من أصل 175 دولة شملها التصنيف سنة 2001 وبقية للمؤشر قدرها 0,704 إلى الرتبة 104 (من أصل 177 بلد شمله التصنيف) وبقية 0,733 سنة 2005 قبل أن تحسن في ترتيبها بـ 24 رتبة باحتلالها الصف 84 من أصل 169 بلد شمله التصنيف سنة 2010 وبقية للمؤشر قدرها 0,677 لتحتل سنين 2014 و 2015 الرتبة 83 (من أصل 188 بلد شمله التصنيف خلال السنتين المعنيتين) وبقية للمؤشر قدرها 0,743 و 0,745 على الترتيب.

وهنا يجب التنويه بأن الاتجاهات الإيجابية التي شهدتها مختلف القطاعات ذات الصلة بالجانب الاجتماعي خصوصا على مستويات تطور الهياكل المادية والبشرية جراء عمليات الاستثمار العمومي الهامة المنفذة في إطار برامج الانعاش الاقتصادي وارتفاع حجم الانفاق الحكومي سواء بشقيه التجهيزي والتسييري الموجه لها لاسميا لقطاعي الصحة والتعليم (التربية، التعليم العالي، التكوين المهني) وكذا التحسن الملحوظ على صعيد مؤشرات التنمية البشرية، ينبغي أن لا تخفي حقيقة أنه قد غلب عليها في حقيقة الأمر الجانب الكمي مقارنة بالجانب النوعي على اعتبار أن الخدمات الاجتماعية العمومية المقدمة رغم ما وجه لها من موارد فهي لا تزال دون المستوى المطلوب إن لم نقل أنه لم يتغير فيها الشيء الكثير على اعتبار أنها كانت ولا تزال رديئة بالنظر للوضع المتردي الذي تعاني منه القطاعات المعنية بتقديمها ونعني على وجه التحديد قطاع الصحة العمومية الذي ملجأ شرائح واسعة من المجتمع في ظل صعوبة الحصول على الخدمات الصحية المقدمة من قبل القطاع الخاص.

ونفس القول أيضا ينطبق على القطاع التعليمي الذي يشتكي هو الآخر من العديد من المشاكل رغم ما الموارد المالية الهامة المخصصة للإرتقاء به، والتي كان لها تأثير سلبي على نوعية مخرجاته التي لا تزال غير مستجيبة لمطلوبات سوق العمل بالنظر لضعف أداء منظومة التعليم والتكوين التي تفرز مخرجات متمسمة بالضعف لأسباب متعددة ذات صلة بعدم تهيئة المدخلات للتعليم بفعل عوامل سوء التغذية والمرض وانخفاض استثمار العوائل ذات الدخول المنخفضة او المعدومة في تعليم أبنائهم وافتقار هيئة التدريس للمهارات أو حتى الدفاع للتدريس بشكل فعال دون نسيان السياسات التعليمية الفاشلة التي تقوض عملية التعليم حيث تضرها أكثر من أن تنفعها والمبنية أساسا على معطيات خارج الإطار التعليمي قد تكون بأبعاد حتى سياسية خصوصا في ظل وجود صراع بين مختلف الأطراف داخل المنظومة التي تحاول تحصيل مكاسب وتحقيق أهداف بعيدة كل البعد عن ترقية مستوى التعليم وتطويره بما يضمن تحسين الرأسمال البشري بالموازاة مع تدني المسألة ومتابعة النتائج المحصلة إن لم نقل عدم وجودها أصلا مع اتساع حدة التفاوت في التحصيل العلمي ليس فقط بين القطاعين العام والخاص بل حتى داخل القطاع العام نفسه وبين المناطق الجغرافية المختلفة.

أما على صعيد الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، فيمكن القول في هذا الجانب أن الأرقام التي يوردها الجدول السابق، تظهر بأن الجزائر حققت تقدما ملموسا على مستوى تخفيف المستوى العام لفقر الدخل وفقا لخط الفقر المعتمد دوليا منذ سنة 2000 على اعتبار أن نسبة عدد السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا بقي هامشيا وثابتا لم يتجاوز 0,8% من إجمالي عدد السكان على مدار الفترة 2000-2011 وهو ما سمح لها بتحقيق أحد الأهداف الرئيسية للألفية، بينما تراجع إجمالي عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني من 12,1% من إجمالي عدد السكان سنة 2000 إلى 5,7% سنة 2005 ثم إلى 5,5% سنة 2011. بيد أن هذا التراجع في معدلات الفقر النقدي وفقا للإحصائيات الرسمية لا يعني تقليص التفاوت القائم في توزيع الدخل أو الانفاق بين مختلف شرائح المجتمع بل على العكس من ذلك فقد استمرت مظاهر التهميش وعدم المساواة في الثروات والانفاق التي بدأت تتجسد بشكل جلي منذ مطلع التسعينيات تأثير تأثير تبعات الأزمة الاقتصادية التي مست البلد والتي استمرت حتى خلال سنوات الطفرة النفطية مثلما يدل عليه مؤشر نصيب الانفاق السنوي للخمس *Quintile* (20% من مجموع السكان) الاغنى والأفقر في المجتمع المحصل عليه من المسوحات التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات الذي تم الإستعانة به في غياب بيانات عن معامل جيني *GINI* لقياس عدم المساواة. إذ نسجل في هذا الجانب استمرار تكريس التفاوت في توزيع الدخل وبالتالي الانفاق، باعتبار أن الفئة الأعلى دخلا من المجتمع بقي نصيب إنفاقها عند حدود تجاوزت 40% من إجمالي الانفاق الإجمالي للمجتمع في الوقت الذي لم تنفق فيه الفئة الخمسية الأفقر في المجتمع سوى على نسبة هامشية لم تتجاوز في أحسن الأحوال 8,4%.

عموما، ما يمكن قوله في ختام هذا البحث، أن أبرز ما ميز المشهد الاقتصادي الجزائري خلال فترة ما بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل مؤسسات بروتون وودز، أن هذه الأخيرة قد خلفت خصوصا في ظل عدم الجدوية في مواصلة مسار الإصلاحات الاقتصادية التي شرع في تطبيقها خلال الفترة السابقة التي صاحبها حرص السلطات على تغيير جذري للمقاربة التنموية المتبعة عبر استعادة الدور التدخللي للدولة فيالحقل الاقتصادي عبر إطلاق برامج الانعاش الاقتصادي التي تزامنت مع الانفراج المالي المترتب عن انتعاش أسعار النفط، وضع اقتصاديا غامضا يكاد يصعب فيه التمييز في ما اذا كان فعلا الاقتصاد الوطني يسير وفق آليات السوق أم عن طريق نفس الممارسات والأساليب التي كان معمولا بها خلال الحقبة الاشتراكية، لدرجة أنه وصف بأنه

¹ : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2010)، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ليس باشتراك ولا رأسمالي بل يجمع بين مساوئ النظامين، وذلك لكون منظومة الحكم لم ولن تقبل بسهولة بدفع الثمن السياسي للإصلاحات الاقتصادية الحقيقية ولم تكن مستعدة أبداً للتخلي عن استخدام الاقتصاد كوسيلة سياسية لإعادة التوزيع لتأمين الولاء والدعم من خلال التدخل القوي لها تحت ذريعة تحقيق العدالة الاجتماعية، في الوقت الذي لم تتمكن فيه الإصلاحات المنفذة لاسيما في ظل وجود بيئة ضعيفة غير قادرة لأسباب متعددة على القيام بمهام التحكيم والحماية وفرض الشفافية والمساءلة التي يتطلبها العمل السليم لاقتصاد السوق من الوصول الى ايجاد قطاع خاص وطني قوي قادر على المنافسة والاستمرار واحداث الديناميكية الاقتصادية المنشودة دون الاعتماد على الدعم الحكومي بكافة أشكاله و شبكة العلاقات مع أطراف في منظومة الحكم ومختلف الهيئات الادارية على كافة المستويات لدرجة بات هذا القطاع مجرد قطاع عام مقنع أو امتداد لأجهزة الدولة.

المبحث الثالث : تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية من اتفاق التعاون إلى الانخراط في مسار الشراكة مع تحليل للمحتوى الاقتصادي لاتفاق الشراكة

لطالما اتسمت العلاقات الجزائرية الأوروبية على مدار أكثر من نصف قرن من الاستقلال بالارتباط الوثيق نتيجة لوجود العديد من العوامل التي ساعدت على ذلك ، وهي عوامل ذات أبعاد اقتصادية، جغرافية وتاريخية. اذ سعت المجموعة الأوروبية منذ تأسيسها بموجب معاهدة روما سنة 1957 إلى توطيد العلاقة مع الجزائر التي كانت تعتبر قبل سنة 1962 جزءا من فرنسا وبالتالي الاستفادة من المزايا الممنوحة لأعضاء المجموعة . وهو ما جعلها تحظى بمعاملة خاصة بعد استقلالها مقارنة بباقي الدول المتوسطة الأخرى كتونس والمغرب، جعلتها لا تحتاج الى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني وهو ما يفسر عدم توقيعها على اتفاقيات الجيل الأول للشراكة خلال عقد ستينيات القرن الماضي التي سبق الإشارة إليها في الفصل الثاني من الباب الأول لهذا البحث. وعليه، فقد بقي هذا الوضع الموروث بموجب اتفاقيات ايفيان ساري المفعول حتى سنة 1972. أين تم وضع سياسة أوروبية جديدة لترقية التعاون الأورومتوسطي، وهي السياسة المتوسطة الشاملة التي ترجمت على المستوى الثنائي مع الجزائر بالتوقيع على اتفاق التعاون يوم 28 أفريل سنة 1976 الذي شكل الإطار التنظيمي للعلاقة بين الطرفين، وهو اتفاق ذو طابع تجاري يتسم بمنح تيسيرات تجارية في اتجاه واحد أي بدون المعاملة بالمثل مدعما بمجالات للتعاون المالي في إطار بروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 5 سنوات غطت الفترة 1978-1996 والقروض الميسرة الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، إضافة الى التعاون التقني وفي مجال اليد العاملة¹.

وظل هذا الاتفاق قائما حتى مطلع عقد تسعينيات القرن الماضي الذي شهد حزمة من التحولات الاقتصادية والسياسية الدولية والاقليمية التي ادت بالاتحاد الاوروي الساعي آنذاك الى التطلع نحو القيام بدور بارز على الساحة الدولية، وكانت منطقة حوض المتوسط بما فيها الجزائر أحد المناطق الاستراتيجية التي رأت فيها دول الاتحاد وفي مقدمتها فرنسا مجالا حيويا للقيام بهذا الدور، ومن ثم ضرورة الاسراع في وضع اطار منظم لعلاقتها بدول الضفتين الجنوبية والشرقية للمتوسط يأخذ بعين الاعتبار للمستجدات التي طرأت في المنطقة وفي العالم، وفي ذات الوقت يخدم مصالحها بالدرجة الاولى قبل مصالح شركائها المتوسطيين . وهو ما تجسد في بلورة سياسة متوسطة جديدة في اطار مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية بأركانها الاقتصادية والسياسية والاقتصادية، والتي ترجمت على الصعيد الثنائي بإبرام اتفاقيات الشراكة مع كل دولة متوسطة ومنها الجزائر التي شرعت في التفاوض مع الطرف الأوروبي بهدف ابرام اتفاق شراكة معه طيلة الفترة الممتدة من مارس سنة 1997 لغاية 19 ديسمبر سنة 2001، وهو تاريخ التوقيع عليه بالأحرف الاولى بعد 17 جولة من المفاوضات ثم التوقيع عليه بشكل رسمي ببالينسيا الاسبانية في 22 أفريل سنة 2002 ثم دخوله حيز التنفيذ في 1 سبتمبر سنة 2005.

ويعد اتفاق الشراكة ذو طبيعة شاملة على اعتبار أنه تضمن التعاون في المجالات التي ارتكزت عليها مسار الشراكة الأورومتوسطي في برشلونة، والتي يقيم أهمها الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي بهدف تعزيز التبادل التجاري بين الطرفين من خلال التحرير الكامل للمبادلات الخاصة بالمنتجات الصناعية باقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2017 والتي تم تمديدها بعد عملية مراجعة التفكيك التعريفي سنة 2012 الى سنة 2020 في حين سيتم تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية بشكل غير كامل وفقا لنظام أفضليات تجاري متفق عليه بين الطرفين، ولكن ايضا بهدف دعم الاقتصاد الجزائري بحسب نص الاتفاق دائما من خلال اقامة تعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية يكون متبوعا بتعاون مالي في شكل مساعدات مقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي في اطار مختلف الصيغ المالية التي تم تبينها بداية بألية التعاون المالي المتوسطي MEDA (1 و 2) الذي غطى الفترة 1996-2006 مروراً بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة I EVP التي غطت الفترة 2007-2013 وأخيرا الألية الأوروبية للجوار I EV التي ستغطي الفترة 2014-2020 ، فضلا عن القروض الميسرة وبرنامج دعم تسهيلات الشراكة والاستثمار الأورومتوسطية- فيميب FEMIP- التي يشرف عليها البنك الأوروبي للاستثمار ، وهي آليات مالية تم استحداثها في سياق التعديلات التي أدخلت على مسار الشراكة الأورومتوسطية استجابة للمستجدات التي طرأت على الساحة الاقليمية المتوسطة ومن بينها وضع سياسة الجوار الأوروبية سنة 2004 و مشروع الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008 ثم سياسة الجوار المعززة سنة 2011.

وبناء على ما سبق، إرتأينا تخصيص مطالب هذا المبحث لتناول المحتوى الاقتصادي للاتفاق المعني بعد استعراض لكل من مسار العلاقات الاقتصادية بين طرفي الشراكة في ظل تطبيق اتفاق التعاون لمنتصف السبعينيات وكذا للسباق العام الذي تم فيه عقد اتفاق الشراكة الذي سنحاول معه إظهار محاوره واهدافه الرئيسية.

¹ : عزيزة بن سميبة (2011)، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث ، العدد 9، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة -، ص 151.

المطلب الأول: مسار العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية في ظل اتفاق التعاون لسنة 1976.

لعله من المفيد قبل الحديث عن مسار العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية في ظل اتفاق التعاون لسنة 1976، إلقاء الضوء في مستهل هذا المطلب على خصوصية العلاقة الاقتصادية التي كانت تربط الجزائر بالمجموعة الأوروبية خلال الفترة التي سبقت طرح الأخيرة لسياستها المتوسطة الشاملة سنة 1972 كإطار منظم لعلاقتها مع الدول الضفتين الشرقية والجنوبية لحوض المتوسط، وهي الفترة التي شهدت كما أسلفنا الذكر في فقرات سابقة من الفصل الثاني للباب الأول، إبرام اتفاقيات الجيل الأول للشراكة مع بعض من هذه الدول كما هو الحال بالنسبة لكل من تونس والمغرب وآخر عقد ستينيات القرن الماضي، ثم الانتقال بعد ذلك للحديث عن السياق العام الذي تم فيه عقد اتفاق التعاون مع إظهار محتواه وأهدافه مع التركيز على المضمون الاقتصادي له الذي سيتم تقييم حصيلته على مستوى التبادل التجاري بين الطرفين وكذا على مستوى التعاون المالي طيلة فترة تطبيقه.

1- خصوصية العلاقة الاقتصادية للجزائر مع المجموعة الأوروبية قبل تطبيق السياسة المتوسطة الشاملة لسنة 1972.

على عكس دول الجوار تونس والمغرب، لم توقع الجزائر على اتفاق الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1969، وهذا بفعل الخصوصيات التي كانت تميزها عن باقي الشركاء المتوسطيين، والتي جعلتها لا تحتاج إلى التوقيع على مثل هذه الاتفاقيات.¹ فعادة الاستقلال سنة 1962 كان اقتصادها مندجاً بشكل كلي مع فرنسا أكثر مما هو عليه الحال بالنسبة لتونس والمغرب نظراً للارتباط الكبير الذي كان يميز العلاقة بين فرنسا الاستعمارية و الجزائر سواء من حيث درجة الاستغلال البشع للموارد الأخيرة أو من حيث طول فترة الاستغلال هذه، حتى اعتبرت الجزائر بمثابة جزء لا يتجزأ من فرنسا. وهو ما يظهر في البنود الاقتصادية التي تضمنتها اتفاقيات إيفيان والتي تتمحور حول إعطائها امتيازات تجارية واقتصادية من قبل الطرف الفرنسي. كما يضاف إلى ما ذكر عامل آخر مهم في تحديد طبيعة المعادلة التجارية بين الطرفين، وهو بداية استغلال النفط وتسويقه منذ النصف الثاني للخمسينيات، ومن هنا أضحت الجزائر دولة نفطية مع تراجع لصادراتها من المنتجات الزراعية مثلما كان عليه الحال في الماضي.² وبناء على ما سبق، يمكن القول أن هناك تداخل لثلاثة عوامل ساهمت في إرساء الطابع الخصوصي لعلاقة الجزائر مع المجموعة الأوروبية قياساً بباقي الدول المتوسطية، والمتمثلة في:³

- الأثر الاستعماري الذي وضع الاقتصاد الجزائري في تبعية كاملة أو ارتباط مباشر مع فرنسا، وبالتالي مع المجموعة الأوروبية والتي أخذت طابعاً رسمياً بموجب اتفاقيات إيفيان الموقعة بين الطرفين في مارس 1962، إذ تمكنت الجزائر المستعمرة السابقة من متابعة الحصول على النظام التفضيلي وخاصة فيما تعلق بصادرات الخمر التي التزمت فرنسا بتوريد مجملها إلى أسواقها الداخلية، كما التزمت بمنح الجزائر مساعدات مالية سنوية لمدة 3 سنوات وهو ما يضمن لها الهيمنة على استغلال القطاع النفطي الذي بدأت تظهر أولى صادراته خلال تلك الفترة.
- مغادرة العمرين بشكل جماعي عند استقلال البلاد، أدت إلى أحداث تحول جذري بالنسبة للقطاع الانتاجي للبلاد نتيجة تخليهم عن مختلف المؤسسات الانتاجية والمزارع التي كانوا يتحكمون فيها مما أدى خلال تلك الفترة إلى تدهور انتاج القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعة على وجه الخصوص، مما أدى إلى تناقص كبير في الصادرات الزراعية ذات المنشأ الجزائري نحو الأسواق الأوروبية الأمر الذي قلل من ضغط هذا القطاع على العلاقة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية.
- بالموازاة مع الاتجاه المتناقض لأهمية القطاع الزراعي في الصادرات الجزائرية، بدأت تظهر ملامح تنامي أهمية الصادرات من المحروقات بعد اكتشاف النفط، هذا ما أعطى للجزائر في سنواتها الأولى من الاستقلال موقعا أكثر امتيازاً في علاقاتها مع المجموعة الأوروبية مقارنة بجزائرها تونس والمغرب المعتمدة أكثر على تصدير المنتجات الزراعية ذات المنافسة الشديدة في الأسواق الأوروبية. وهكذا فقد تمكنت من رفض بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمرت فيه في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو دول المجموعة بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963 و المورثة عن الحقبة الاستعمارية مع إضافة الامتيازات المحصل عليها بموجب اتفاقيات إيفيان لسنة 1962 فيما يخص السوق الفرنسية، أين تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على حرية دخول منتجات الطرفين إلى أسواقهما بكل حرية ووفق شروط تفضيلية.⁴
- لكن بعد نهاية الستينيات، قررت بعض الدول الأوروبية، وخاصة إيطاليا بشكل فردي، رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية الزراعية، أين اقترحت تطبيق النظام التفضيلي على أربع أخماس الصادرات الجزائرية التي يجب أن تخضع للحقوق الجمركية، كما اقترحت تخفيض بنسبة 60% فقط من الحقوق الجمركية المفروضة على صادرات الخمر التي فرضت عليها أيضاً احترام قاعدة السعر المرجعي. وقد تزامنت هذه التدابير مع رفض المجموعة قبول دخول النفط المصفى سوى ضمن حدود حصة جمركية محدودة لا تزيد على 240000 طن. ثم جاء قرار المجموعة الاقتصادية الأوروبية انطلاقاً من سنة 1972 بفتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطة الشاملة التي تبنتها المجموعة كإطار منظم لعلاقتها معها على غرار باقي دول في الضفتين الجنوبية والشرقية للمتوسط، والتي كانت محصلتها في الأخير توقيع الجزائر في 26 أبريل سنة 1976 على اتفاق التعاون دخل حيز التنفيذ رسمياً في 1 نوفمبر سنة 1978.

¹ : BEKENNICHE Otmane (2010), *Op.Cit.*, p26.

² : Idem, pp26-27.

³ : فتح الله ولعلو (1982)، *الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية*، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الأولى، ص 100.

⁴ : سمير ميموني (2006)، *مرجع سبق ذكره*، مرجع سبق ذكره، ص 179.

2- اتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية سنة 1976: السياق العام ومضمونه الاقتصادي والمالي.

سيسعى هذا الجانب من المطلب في البداية، الى القاء الضوء على الظروف التي صاحبت عقد اتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية سنة 1976، ثم التعرف بعد ذلك على محتوى هذا الاتفاق واهدافه مع ابراز لمضمونه الاقتصادي والمالي.

1-2- السياق العام لعقد اتفاق التعاون سنة 1976.

إن تحليل الإطار التاريخي، السياسي والاقتصادي الذي تمت فيه المفاوضات يكتسي أهمية قصوى، لأنه يساعد على اكتشاف سبلات ذلك الاتفاق. فالمفاوضات التي أدت إلى التوقيع عليه كانت وفقا للمعطيات النظرية للعلاقات التجارية بين الطرفين في تلك الفترة لم تأخذ في الحسبان الانضمام المحتمل لدول جنوب أوروبا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية وهي : إسبانيا والبرتغال (سنة 1986) واليونان (سنة 1981) ، رغم أن ملامح التحولات السياسية كانت واضحة في الأقطار السالفة الذكر و التي كانت تتهيا موضوعيا لاتخاذ مكانها داخل المجموعة بعد سلسلة التوسيعات التي عرفتها هذه الأخيرة خلال عقد السبعينات، أين تجلّى بكل وضوح أن انضمام هذه الأقطار إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية سيؤدي بما لا يدع للشك إلى تغيير معادلة العلاقات الجزائرية مع أوروبا بسبب الطبيعة المزاحمة لصادرات تلك البلدان بالنسبة لصادرات الجزائر (خمور، زيتون، يد عاملة). ضف الى ما تقدم عرضه، أن الاتفاق المعني لم يأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد السياسية المتوسطة للمجموعة و لو على الأقل من وجهة نظر جزائرية . ذلك أنه إذا كان يدخل في إطار السياسة المتوسطة الشاملة المنتهجة من قبل المجموعة ابتداء من سنة 1972، فإن ذلك سيضر كثيرا بالمصالح الجزائرية خاصة فيما يتعلق بصادراتها نحو أوروبا بسبب تقارب التفضيلات الجمركية المقترحة على هذه الأخيرة والتفضيلات التي بدأت أوروبا تعرضها على أقطار متوسطة أخرى أمضت معها اتفاقيات للتعاون، وهي : إسرائيل، مصر، الأردن، تونس، المغرب سوريا ولبنان .

2-2- اتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية : المحتوى، الاهداف والمضمون الاقتصادي والمالي.

شمل اتفاق التعاون الجزائري الأوروبي لمنتصف السبعينيات على جانب تجاري يقضى بمنح بعض الامتيازات التجارية من جانب واحد وهو المجموعة الأوروبية دون اشتراط مبدأ المعاملة بالمثل للطرف الجزائري خاصة بالنسبة للمنتجات المصنعة مع دعمه بتعاون تقني و في مجال اليد العاملة وكذا تعاون مالي في اطار البروتوكولات المالية التي تتضمن المساعدات المالية المقدمة من قبل المجموعة الأوروبية والقروض الميسرة الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار بغية المساعدة في تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

1-2-2- محتوى وأهداف اتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية لسنة 1976.

يتكون محتوى اتفاق التعاون الموقع يوم 26 أبريل سنة 1976 بين الجزائر والمجموعة الأوروبية، والذي دخل في 1 نوفمبر سنة 1978 حيز التنفيذ، من مادة موزعة على أربعة محاور أو أبواب بالإضافة إلى ستة ملاحق (A, B, C1, C2, C3, D) وبروتوكولين اثنيين، بحيث :¹

• بالنسبة لأبواب الاتفاق فتتمثل في :

- الباب الأول : متعلق بالتعاون الاقتصادي، المالي والتقني (من المادة 2 الى 7).
- الباب الثاني : متعلق بتحرير التبادل التجاري بين الطرفين (من المادة 8 الى 37) ، ويشمل آليات تحرير كل من : المنتجات الصناعية (من المادة 9 الى 14) والمنتجات الزراعية (من المادة 15 الى 23) ، اضافة الى مجموعة من الاجراءات المشتركة الخاصة بعمليات تحرير التبادل التجاري (من المادة 24 الى 37).
- الباب الثالث : متعلق بالتعاون في مجال اليد العاملة (من المادة 38 الى 42) .
- والباب الرابع : المتعلق بمجموعة من الاجراءات الادارية (عمامة ونهائية *Déspositions Générale et Finales*) ، والتي تعد بمثابة آليات لتنفيذ الاتفاق. (من المادة 42 الى 58) .

• أما بالنسبة لملاحق الاتفاق فهي :

- الملحق A : الذي يتضمن قائمة المنتجات المصنعة ذات المنشأ الجزائري ذات أصل زراعي (محولة) المستثناة طبقا للمادة 14 من الالغاء الكامل للرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات المصنعة الجزائرية الذي منح للطرف الجزائري بمقتضى المادة 9 من الاتفاق.
- الملاحق B, C1, C2, C3 : المتضمنة لاجراءات التبادل الخاصة بمنتوج زيت الزيتون المتبادل والوارد في المادة 16 من الاتفاق.
- الملحق D : فهو متعلق بالاستمارة الرسمية المعتمدة في اثبات المنشأ (شهادة المنشأ أو شهادة التسمية الأصلية *certificat d'appellation d'origine* حسب نص الاتفاق).
- أما بالنسبة للبروتوكولين الواردين في الاتفاق: فالأول متعلق بآليات التعاون المالي ومبلغ المساعدات المالية المقدمة من قبل المجموعة الأوروبية للجزائر خلال الفترة من 1 نوفمبر 1978 الى 31 أكتوبر 1981. في حين يتعلق البروتوكول الثاني بقواعد المنشأ المعتمدة من قبل طرفي الاتفاق وكيفية تحديد منشأ السلع محل التبادل بينهما.
- و بحسب المادتين الأولى والثانية من الاتفاق المعني، فإن الهدف الرئيسي له، هو " ترقية التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين بهدف المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تعزيز علاقتهما وهذا من خلال وضع وتنفيذ جملة من التدابير *dispositions* المنصوص عليها في مجال التعاون الاقتصادي، التقني والمالي، وايضا في المجالين الاجتماعي والتبادل التجاري".² ومن

¹ : لمزيد من التفصيل أنظر نص اتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية الوارد في :

- Journal officiel des Communautés européennes (1978). *Accord de coopération entre la Communauté économique européenne et la République algérienne démocratique et populaire*, L 263-du 27 septembre 1978-21e année.

² : Idem, Articles 1 et 2 , p4.

أجل تحقيق التعاون في المجالات المشار إليها ، يتعين بحسب نص الاتفاق دائما في مادته 3 الاخذ بعين الاعتبار لكل من الأهداف والأولويات الواردة في مخططات وبرامج التنمية المعمول بها في الجزائر من ناحية وكذا العمل على ترقية التعاون على الصعيد الإقليمي بين الجزائر والدول الأخرى من ناحية أخرى.¹ وعليه فأبرز الأهداف المتوخاة من التعاون في المجالات المنصوص عليها في الاتفاق بين الطرفين الجزائري و الأوروبي، تتمثل في :

- مشاركة المجموعة الأوروبية في الجهود المبذولة من طرف الجزائر بهدف تطوير جهازها الانتاجي وتحسين البنى القاعدية الاقتصادية *Les infrastructures économiques* بغية تنويع اقتصادها خصوصا عن طريق تنويع قطاعي الصناعة والزراعة.
- تعديل شروط دخول مختلف المنتجات الجزائرية المنشأ بشكل يسمح بزيادة نفاذها وتسويقها داخل أسواق المجموعة الأوروبية.
- دعم التعاون في مختلف المجالات ذات الصلة بتحقيق التنمية مع العمل على دعم وتشجيع الاستثمار الخاص وتبادل المعلومات حول الوضعية الاقتصادية والمالية وتطورها في اطار ما يسمح به السير الجيد لتنفيذ اتفاق التعاون.

2-2-2- المضمون الاقتصادي والمالي لاتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية

لقد تميز اتفاق التعاون لسنة 1976 من ناحية بطابع أكثر شمولية مقارنة باتفاقيات الشراكة لعقد الستينيات الذي لم تبرمه الجزائر، ومن ناحية أخرى بانه كان غير محدد المدة، والذي احتوى في شقه الاقتصادي على جانب تجاري متعلق بتحرير التبادل بين الطرفين والوارد كما رأينا سلفا في الباب الثاني من الاتفاق، الذي سمح بحرية نفاذ المنتجات المصنعة ذات المنشأ الجزائري مع استثناء منتجات بعض الصناعات التي تحظى بالحماية من قبل دول المجموعة الأوروبية و الخاضعة لنظام الحصص او لتخفيض جزئي لبعض الرسوم الجمركية المفروضة عليها، في حين تم الاتفاق على تحرير جزئي للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الزراعية وفق نظام أفضليات تجاري في اطار ما تمليه السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية التي تهدف كما هو معلوم الى حماية القطاع الزراعي الأوروبي وخدمة مصالحه فقط . والذي دعم بتعاون مالي في إطار المساعدات الممنوحة ضمن البرتوكولات المالية أو قروض البنك الأوروبي وكذا تعاون تقني في المجالات ذات الصلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنها: الصناعة، البحث العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة و الطاقة وقطاع الصيد البحري .

2-2-2-1- الجانب التجاري لاتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية

نص الاتفاق على أن الهدف من التعاون في المجال التجاري، متمثل في ترقية التبادلات بين الطرفين المتعاقدين مع الاخذ بعين الاعتبار المستويات التنموية لكل منهما مع ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية من خلال تسريع عملية نمو التجارة البينية وكذا تعزيز وتحسين شروط نفاذ الصادرات الجزائرية نحو أسواق المجموعة الأوروبية.³

وكما رأينا في سابقا، فانه على الرغم من أن المادة 238 من معاهدة روما تنص على تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل عند إبرام اتفاقيات تجارية مع اطراف خارج المجموعة الأوروبية ، الا أن اتفاق التعاون المبرم مع الجزائر شأنه في ذلك شأن باقي الاتفاقيات للدول المتوسطة الموقعة عليه، لم يحترم هذا المبدأ من منطلق أنه كان مرتكزا فيما يخص التنازلات المقدمة من قبل المجموعة الأوروبية لصالح المنتجات الصناعية الجزائرية على نظام الأفضليات التجارية غير المماثلة الذي يسمح بدخول هذه المنتجات إلى السوق الأوروبية بدون قيود ودون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل الا فيما يخص الاستثناءات كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 95: تحرير التبادل التجاري الخاص بالمنتجات المصنعة في اطار اتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية لسنة 1976

النص المرجعي في الاتفاق	تحرير التبادل الخاص بالمنتجات الصناعية (من المادة 9 الى المادة 14)	طبيعة المنتجات
المادة 9 و 10	الغاء كلي للقيود التعريفية والكمية مع استثناء المنتجات الصناعية التالية :	
المادة 12 الفقرة 1 و 2 والمادة 13	- المشتقات البترولية المكررة كالزيوت والغازات البترولية، وغيرها...، التي تخضع لنظام الحصص في حدود 110000 طن والتي يتم رفعها بداية من السنة الثانية لدخول الاتفاق حيز التنفيذ بنسبة 3 % سنويا	المنتجات ذات المنشأ الجزائري
المادة 12 الفقرة 1 و 2 والمادة 13	- المنتجات المصنعة من الفلين <i>Liège</i> الخاضعة لنظام الحصص في حدود ما بين 50 و 150 طن بحسب طبيعة كل منتج . والتي يتم رفعها بداية من السنة الثانية لدخول الاتفاق حيز التنفيذ بنسبة 5 % سنويا	الواردة الى أسواق المجموعة
المادة 14	- المنتجات الصناعية ذات الأصل الزراعي الواردة في الملحق A.	
المنتجات المصنعة ذات المنشأ الأوروبي الواردة الى السوق الجزائري تخضع للنظام الجمركي المعمول به من دون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في منح الامتيازات		

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في : المواد من 9 الى 14 من اتفاق التعاون سنة 1976.

اما فيما يتعلق بتحرير التبادل التجاري الخاص بالمنتجات الزراعية، فتم منح امتيازات تعريفية عن طريق تخفيض الحقوق الجمركية تتراوح ما بين 20 % و 100 % من طرف المجموعة الأوروبية لصالح المنتجات الزراعية الجزائرية التي ترد في المادة 15 من اتفاق التعاون. مع التنويه بأن منح مثل هذه الامتيازات كان بطريقة تهدف الى حماية المنتجات الأوروبية من خلال :⁴

- احترام تدابير السياسة الزراعية المشتركة، باحترام الأسعار المرجعية للمجموعة فيما تعلق بالخضر والفواكه.

¹ : Ibid, Article 3

² : Ibid, Article 4 , pp4-5.

³ : Ibid, Article 8 , p5.

⁴ : المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1999)، مرجع سبق ذكره، ص55.

- وضع جدول زمني للاستيراد يعطي الحق في التخفيضات.
- وضع تدابير للحماية في حالة الاخلال بالسوق.

أين تم على سبيل المثال، منح امتيازات بالنسبة للخضر والفواكه الطازجة بتخفيض في التعريف الجمركية المفروضة عليها عند دخولها لأسواق المجموعة الأوروبية تتراوح ما بين 30% و 60% وفي حدود جداول زمنية بالنسبة لبعض هذه المنتجات (كالمطاطم 60% خلال الفترة ما بين 15 جانفي و15 ماي، البطاطا 40% ما بين 1 جانفي و31 مارس، فصولياء خضراء 60% ما بين 1 نوفمبر و30 أفريل، الفراولة 60% ما بين 1 نوفمبر و31 مارس)، في حين تم منح تخفيضات تعريفية للمنتجات الحيوانية الحية واللحوم تتراوح ما بين 80% و 100%.¹ و تخفيضات في التعريف المفروضة على الحبوب بنسبة 80% في حدود حصة سنوية مقدرة بـ 500000 هكتولتر HL بشرط احترام السعر المرجعي في الوقت الذي ستستفيد فيه الحبوب ذات المصدر المضمون (المعبأة) من اعفاء كامل في حدود حصص سنوية تقدر بـ 250000 HL خلال السنة الأولى من تنفيذ الاتفاق لتصل الى 450000 HL بعد أربع سنوات من دخول اتفاق التعاون حيز التنفيذ.²

2-2-2-2- التعاون المالي والتقني وفي مجال اليد العاملة في اطار اتفاق التعاون

وبغية تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني، تم وضع آلية مالية متمثلة في البروتوكولات المالية والتي بلغ عددها أربعة، غطت الفترة 1978-1996 والتي استبدلت كما قلنا سابقا ببرنامج وآليات تمويلية أخرى بداية ببرنامج MEDA الأول والثاني مروراً بالآلية الأوروبية للحوار والشراكة ثم آلية الحوار الأوروبية بداية من سنة 2014. وبموجب البروتوكول رقم 1 من هذا الاتفاق، فإن المبالغ المالية المخصصة في اطار التعاون المالي موجهة لتمويل أو المشاركة في تمويل:

- المشاريع الاستثمارية في المجالات الانتاجية، البنية التحتية بهدف تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري وخصوصا في قطاعي الصناعة والزراعة.
- التعاون التقني الممهّد أو المكمل *la coopération technique préparatoire ou complémentaire* للمشاريع الاستثمارية المعدة من قبل الجزائر. وكذا عمليات *actions* التعاون التقني في مجال التكوين.
- اضافة الى العمليات الاستثمارية لقطاع الكروم بهدف الحفاظ عليه وتنويعه وذلك في حدود 12 مليون وحدة نقدية أوروبية ecu. وقد قدر اجمالي الإعانات المالية المقدمة للجزائر من قبل المجموعة من خلال البروتوكولات المالية التي استفادت منها الجزائر ما بين 1978 و1996 بـ 854 مليون ايكو وهو ما يشكل نسبة 13,20% من مجموع المبالغ المخصصة خلال الفترة نفسها لمجموع الدول المتوسطية، منها 114 مليون ايكو في اطار البروتوكول المالي الأول الذي غطى الفترة 1978-1981 و 151 مليون ايكو في البروتوكول الثاني الذي غطى الفترة 1982-1986 و 239 مليون ايكو ثم 350 مليون ايكو في اطار البروتوكولين الثالث والرابع اللذان غطيا الفترتين 1978-1991 و 1992-1996 على الترتيب.

الجدول رقم 96: الاعانات المالية الممنوحة من قبل المجموعة الأوروبية للجزائر في اطار التعاون المالي خلال الفترة 1978-1996

المجموع	موارد ميزانية المجموعة الأوروبية	للاستثمار قروض البنك الأوروبي	الجزائر
854	214	640	اجمالي المبالغ المخصصة للدول المتوسطية
6465	3075	3390	مجموع البروتوكولات الأربعة المخصصة للجزائر
114	44	70	- الأول (1978-1981)
151	44	107	- الثاني (1982-1986)
239	56	183	- الثالث (1987-1991)
350	70	280	- الرابع (1992-1996)

المصدر: MOUSTIER Emmanuelle (2001), *la Politique européenne en Méditerranée : avant et après la conférence de Barcelone*, In BENHAYON Gilbert et autres (dir), *Op.Cit*, p60.

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه ان ما يناهز 75% من اجمالي المساعدات الممنوحة للجزائر كان في شكل قروض ممنوحة من قبل البنك الأوربي للاستثمار باعتباره مؤسسة مالية للمجموعة الأوروبية مع شروط تفضيلية بمعدلات فائدة محسنة تتراوح ما بين 2% و 3% في الوقت الذي شكلت فيه المساعدات المالية المقدمة من موارد ميزانية المجموعة الأوروبية نسبة 25% من مجموع المبالغ المالية التي تضمنتها البروتوكولات المالية الأربعة. مع التنويه بأن المساعدات المقدمة من الميزانية الأوروبية ليست كلها عبارة عن منح غير مسددة من طرف الجزائر، بل تتضمن أيضا أشكال تمويلية أخرى في شكل قروض خاصة ورأسمال خطر *Capital à risque*، حيث تتوزع ما بين 157 مليون ايكو على شكل منح لا تسدد مستقطعة من الميزانية و 35 مليون ايكو على شكل قروض خاصة تضمنها كل من البروتوكول الأول والثاني، وأخيرا 22 مليون ايكو عبارة عن رؤوس أموال خطرة تضمنها البروتوكولين الثالث والرابع.⁴ وفي سياق آخر، تضمن اتفاق التعاون فضلا عن ما سبق عرضه من مجالات للتعاون، جانبا آخر متعلق بالتعاون في ميدان اليد العاملة، والذي جاء في الباب الثالث كنتيجة للتواجد المكثف لليد العاملة الجزائرية في أراضي دول المجموعة الأوروبية وفي مقدمتها

¹: Journal officiel des Communautés européennes (1978) *Op.Cit*, Article 15, pp8-14.

²: Idem, Article 20, pp16-18.

³: Ibid, Protocole n1- Article3, p37.

⁴: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1999)، مرجع سبق ذكره، ص55.

فرنسا، ولعل أبرز ما ورد فيه ما يلي¹:

- إخضاع اليد العاملة الجزائرية المتواجدة في كل دولة من دول المجموعة الأوروبية لنفس النظام المطبق على مواطني هذه الدول، وعدم التمييز سواء ما تعلق منه بظروف العمل، الأجور والترقيات وغيرها .
- استفادة اليد العاملة وعائلاتها المقيمة في دول المجموعة لنفس نظام الضمان الاجتماعي المعمول به بالنسبة لمواطني هذه الدول.
- إضافة الى منح حرية التحويلات المالية لليد العاملة نحو الجزائر من اجور ، منح الوفاة ومعاشات التقاعد وتلك المتعلقة بالأمراض المهنية والعجز الناجم عن حوادث العمل .

3- تقييم نتائج التعاون الاقتصادي والمالي في اطار اتفاق التعاون لسنة 1976.

بعد استعراضنا لمضمون اتفاق التعاون بين المجموعة الأوروبية و الجزائر خصوصا ما تعلق منه بالجانب الاقتصادي والمالي، والذي استهدف الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمحاولة التقليل من حدة التفاوت الاقتصادي بين الطرفين وفق مقاربة انطوت على جانب تجاري متعلق بتحرير كلي غير متبادل لتجارة السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري الواردة إلى أسواق الدول الأوروبية مع بعض الاستثناءات دون إلزام الطرف الجزائري على التعامل بالمثل وتحرير جزئي لتجارة المنتجات الزراعية وفقا لمتطلبات السياسة الزراعية الأوروبية متبوع بتعاون تقني ومالي في إطار البرتوكولات المالية المتضمنة لمساعدات مالية تأخذ شكل قروض وهبات لتمويل مختلف المشاريع. سنحاول من خلال ما تبقى من فقرات لهذا المطلب، تقييم لنتائج التعاون الاقتصادي والمالي في إطار الاتفاق المعني من خلال التركيز على النتائج المسجلة على مستوى التبادلات التجارية بين الطرفين المتعاقدين من ناحية وتقييم حصيلة التعاون المالي من ناحية ثانية.

1-3- تقييم الجانب التجاري لاتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية.

لعل أبرز ما يمكن قوله في بداية تحليل أداء التبادل التجاري بين الطرفين الجزائري والأوروبي في ظل اتفاق التعاون، هو وجود علاقة تجارية قوية بينهما من منطلق ان المجموعة الأوروبية طالما كانت المتعامل التجاري الأول للجزائر سواء بالنسبة للصادرات او المستوردات المتأتية منه، على اعتبار أنها استأثرت خلال الفترة الممتدة من سنة 1986 الى 1995 على ما يناهز 63,5% من إجمالي التبادل الخارجي للبلاد، حيث استوعبت قرابة 68,61% من الصادرات الجزائرية التي قدر متوسطها خلال هذه الفترة بنحو 6154,6 مليون دولار أمريكي مقابل استيراد الجزائر من دول المجموعة قرابة 5071,3 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل نسبة 58,31% من متوسط الواردات خلال نفس الفترة السابقة كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 97: تطور التبادل التجاري بين الجزائر والمجموعة الأوروبية خلال الفترة 1986-1995 مليون دولار أمريكي

رصيد الميزان التجاري	الواردات			الصادرات		
	معدل التغير السنوي %	% من الواردات الإجمالية	القيمة	معدل التغير السنوي %	% من الصادرات الإجمالية	القيمة
-70	--	58,28%	5370	--	69,56%	5440
1496	-21,69%	59,52%	4205	4,79%	69,32%	5701
1262	-0,57%	57,09%	4181	-4,74%	67,16%	5443
1101	16,95%	53,10%	4890	10,06%	66,8%	5991
1960	14,17%	57,65%	5583	35,05%	66,72%	7543
3993	-16,47%	60,71%	4663	14,75%	71,53%	8656
2572	14,04%	63,23%	5318	-8,84%	72,79%	7890
1830	3,61%	58,32%	5126	-11,83%	68,93%	6956
502	2,06%	55,87%	5232	-17,56%	68,75%	5734
2038	17,45%	59,3%	6145	42,71%	64,90%	8183
1668,4	1,92%	58,31%	5071,3	6,44%	68,61%	6154,6

المصدر: تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في قاعدة بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالمركز الوطني للاعلام والاحصائيات، المديرية العامة للحمارك، الجزائر، سنة 2015.

والملاحظ أيضا من خلال رصد بيانات الجدول، أنه على الرغم من تسجيل تذبذب أو عدم استقرار في أداء كل من الواردات والصادرات الجزائرية من والى دول المجموعة الأوروبية خلال فترة الدراسة، الا أن هذا لا يمنعنا من القول بان الاتجاه العام لتطورها غلب عليه الاتجاه التصاعدي على اعتبار ان الصادرات شهدت ارتفاعا قدر متوسطه السنوي بنحو 6,44% ، إذ ارتفعت من 5440 مليون دولار سنة 1986 الى 8656 مليون دولار سنة 1991 قبل أن تتراجع خلال السنوات الثلاثة اللاحقة بنسب تراوحت ما بين 8,84% و 17,56% قبل أن تعاود الارتفاع من جديد بنسبة قاربت 43% سنة 1995 لتصل الى 8183 مليون دولار. وفي نفس القول ينطبق بالنسبة للمستوردات الجزائرية ذات المنشأ الأوروبي التي على رغم تذبذب أدائها بين التراجع تارة والارتفاع تارة أخرى بحسب الظروف الاقتصادية التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري خصوصا مع تزامن الفترة بداية بروز ملامح الاختلال فيه التي تراكمت مع الأزمة النفطية المعاكسة لسنة 1986. الا أنها سجلت تطورا خلال نفس الفترة السابقة وبمعدل سنوي قدر بحوالي 1,9% ، اذ بلغت 5370 مليون دولار أمريكي سنة 1986 لتتراجع بنحو 21,69% و 0,57% سنتي 1987 و 1988 على التوالي قبل ان تعاود ارتفاعها من جديد وبمعدلات نمو سنوية موجبة تراوحت ما بين 2% و 17,45% خلال الفترة 1989-1995 باستثناء سنة 1991 التي تراجعت فيها بنسبة 16,47%.

وبما أن ارتفاع الصادرات الجزائرية نحو أوروبا كان بوتيرة أعلى من الواردات المتأتية منها ، فقد تمخض عن هذا الوضع تسجيل فائض منتظم للميزان التجاري لصالح الطرف الجزائري طيلة هذه الفترة قدر متوسطه بـ 1668,4 مليون دولار . فباستثناء سنة 1986

¹ : لمزيد من التفصيل أنظر المواد من 38 الى 42 من نص اتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية لسنة 1976.

التي تم فيها تسجيل عجز قدره 70 مليون دولار كان رصيد الميزان التجاري لمصلحة الجزائر، والذي تراوح ما بين 502 مليون دولار المسجل سنة 1994 و3993 مليون دولار المحقق سنة 1991. بيد أن هذا الوضع الإيجابي للميزان التجاري مع دول المجموعة الأوروبية مرده بالدرجة الأولى الصادرات النفطية للجزائر وليس وجود هيكل انتاجية ذات قدرات عالية للتصدير كما تعبر عنه مؤشرات تركيز الواردات والصادرات سواء مع المجموعة الأوروبية أو باقي العالم فضلا عن طبيعة الهيكل السلعي للتبادل بينهما.

ففي السياق ذاته، تبرز وضعية الجزائر كبديل أحادي التصدير *Mono exportateur* من خلال نصيب صادرات المحروقات من الصادرات الاجمالية مع تركيز هذه الأخيرة في عدد محدود من السلع رغم ارتفاع عددها من 43 سلعة مصدرة سنة 1980 الى 87 سلعة سنة 1990 ثم 93 سلعة مصدرة سنة 1993، والتي تبقى بعيدا عن المستويات المسجلة في بعض دول المجموعة الأوروبية التي تعد من المتعاملين التجاريين الأوائل بالنسبة للجزائر كفرنسا التي تراوح عدد سلعها المصدرة بين 236 و238 سلعة خلال الفترة 1980-1992 وايطاليا ما بين 232 و235 سلعة واسبانيا ما بين 226 و233 سلعة مصدرة. وهو ما يؤكد مؤشرا تركيز صادراتها (مؤشر *Herfindahl-Hirschmann*) خلال نفس الفترة الذي يبقى كبيرا رغم تراجعته من 0,81 سنة 1980 الى ما بين 0,54 و0,57 خلال الفترة 1985-1995 اذا ما قورن بمثليه في فرنسا وايطاليا (ما بين 0,05 و0,06) وكذا اسبانيا (ما بين 0,10 و0,14)، في حين أن مؤشر تركيز الواردات يشير بشكل واضح الى وجود تنوع كبير فيها كون قيمته تراوحت خلال الفترة 1980-1995 ما بين 0,06 و0,09 كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 98: مؤشر تركيز الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1980-1995 (مؤشر *Herfindahl-Hirschmann*)

مؤشر التركيز (مؤشر <i>Herfindahl-Hirschmann</i>)		الواردات				الصادرات				عدد السلع المصدرة			
		1995	1990	1985	1980	1995	1990	1985	1980	1995	1990	1985	1980
الجزائر		0,09	0,07	0,06	0,06	0,55	0,57	0,54	0,82	93	87	45	43

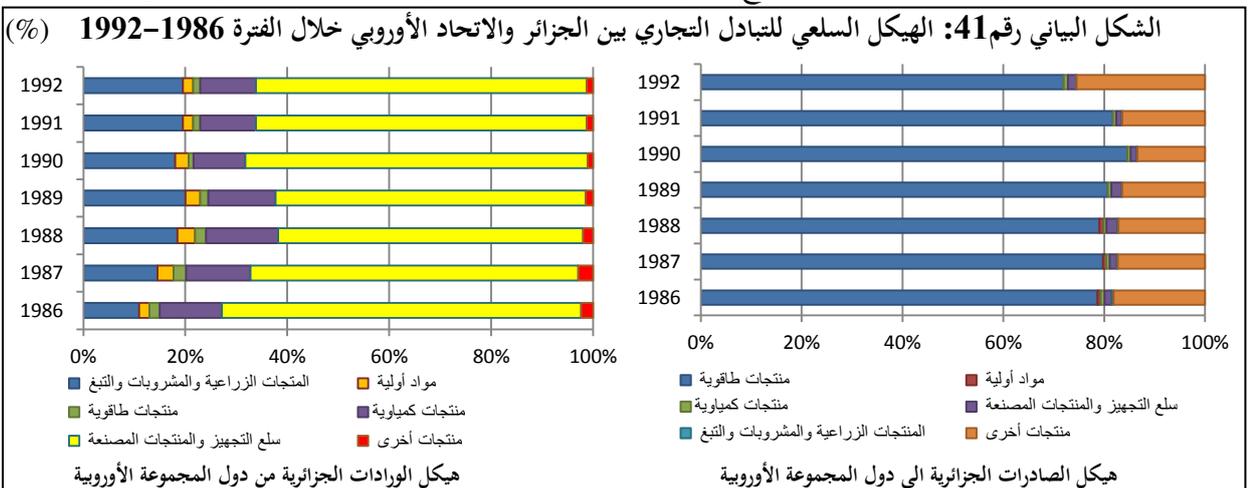
- للمقارنة مع بعض دول المجموعة الأوروبية

فرنسا	236	237	238	237	0,05	0,05	0,06	0,16	0,10	0,05	0,05
ايطاليا	233	234	235	232	0,06	0,06	0,06	0,17	0,13	0,07	0,06
اسبانيا	233	232	226	229	0,10	0,10	0,12	0,29	0,25	0,07	0,06

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في: قاعدة البيانات الخاصة بالتجارة الدولية للسلع *UNCTADSTAT* الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمتوفرة على الموقع الإلكتروني: [http:// unctadstat.unctad.org](http://unctadstat.unctad.org) (تم الاطلاع على الموقع يوم 29 ماي 2015).

أما بالنسبة لطبيعة الهيكل السلعي الخاص بالتبادل بين الجزائر والمجموعة الأوروبية، والتي يمكنها أن توضح لنا طبيعة العلاقات التجارية القائمة بين الطرفين، فلا يمكن لنا القول بخصوصها سوى أنها عبارة عن مبادلات تؤكد خصائص المبادلات القائمة بين دول الشمال المتقدمة وغالبية الدول النامية مثلما رأينا ذلك في وقت سابق من هذا البحث، والقائمة على تصدير منتجات متعلقة أساسا بالمواد الأولية (المحروقات بالنسبة للحالة الجزائرية) مقابل وجود تنوع كبير في هيكل الواردات وخصوصا ما تعلق منها بالمنتجات ذات القيمة المضافة العالية (منتجات مصنعة نهائية ونصف مصنعة، ادوات تجهيز... إضافة الى المنتجات الزراعية).

حيث نلاحظ ان التركيب السلعي للصادرات الجزائرية نحو المجموعة الأوروبية المبين في الشكل البياني الموالي مرتكز في صادرات المنتجات الطاقوية (المحروقات) بنسب تراوحت ما بين 72% و84,6% من الصادرات الاجمالية خلال الفترة 1986-1992، في حين كانت حصة باقي السلع متواضعة سواء تعلق الأمر بالمنتجات الصناعية التي كان لها كامل الحرية للنفاذ إلى الأسواق الأوروبية والتي لم يتعد نصيبها في أحسن الأحوال 2,18% من مجموع الصادرات وهذا سنة 1988، أو بالسلع الزراعية التي بقي نفوذها إلى الأسواق الأوروبية ضعيفا جدا بالرغم من التفضيلات التي تحصلت عليها بموجب الاتفاقية، مما يعني ضعف القطاع الزراعي الجزائري الذي لم يستطع ضمان حتى احتياجات السوق المحلية، وهذا نظرا لعدة عوامل تتعلق بالمناخ من جهة وبمعايير اقتصادية متعلقة بطبيعة النمط الاقتصادي الذي كان متبعاً آنذاك والذي ارتكز على سياسة التصنيع بالدرجة الأولى وعدم إعطاء أهمية كبيرة للقطاع. مما أدى إلى الاتجاه نحو الاستيراد والتبعية الشبه الكاملة للخارج خصوصا فيما تعلق بالمنتجات الزراعية الأساسية كالحبوب بشتى أنواعها.



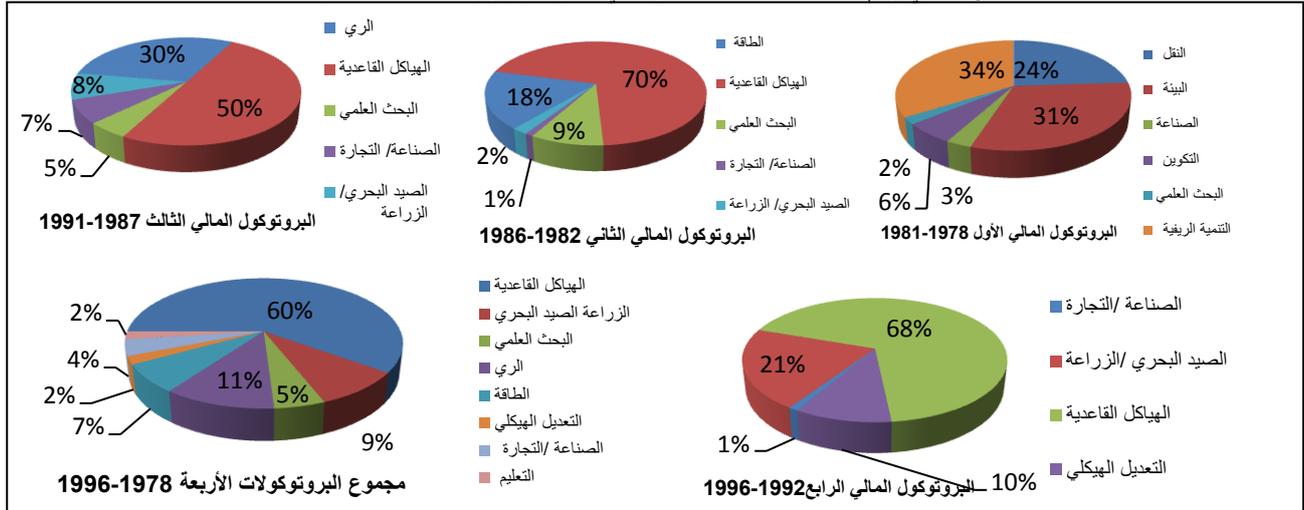
المصدر : تم اعداد الشكل البياني بناء على إحصائيات الهيئة الأوروبية للإحصاء -Eurostat-

أما على صعيد التركيبة السلعية للمستوردات الجزائرية من السلع الأوروبية فنلاحظ أن ما بين 60 % و 70 % منها هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة تليها المنتجات الزراعية بنسب تراوحت ما بين 11 % و 20 % ثم المنتجات الكيماوية التي شكلت ما بين 10% و 14 % من إجمالي الواردات ذات المنشأ الأوروبي خلال الفترة السابقة.

3-2- تقييم حصيلة التعاون المالي الأوروبي في إطار البروتوكولات المالية

أبرز ما يمكن ملاحظته فيما تعلق بحصيلة التعاون المالي، هو التطور المسجل في إجمالي المبالغ المالية التي خصصتها المجموعة الأوروبية في إطار التعاون المالي مع الجزائر مثلما يتبين ذلك في ارتفاع الاعتمادات المالية المخصصة من بروتوكول لآخر، أين ارتفعت بنسبة 32 % في البروتوكول المالي الثاني مقارنة بالأول وبنسبة 58 % في البروتوكول الثالث ثم بنسبة 46 % في البروتوكول الرابع والأخير الذي غطى الفترة 1996-1992 قبل تعويض آلية التعاون المالي ببرنامج MEDA منذ 1996 وذلك في إطار مسار برشلونة للشراكة الأوروبية متوسطة. ومرد ذلك بالدرجة الأولى هو تضاعف مجموع قروض البنك الأوروبي للاستثمار بأربع مرات، والتي انتقلت من 70 مليون ايكو خلال البروتوكول الأول الى 280 مليون ايكو خلال البروتوكول الرابع مقارنة بالمبالغ المالية الممنوحة من موارد ميزانية المجموعة الأوروبية التي انتقلت من 44 مليون ايكو الى 70 مليون ايكو، والتي لم تشكل في الحقيقة الا ربع المبلغ الاجمالي للبروتوكولات المالية الأربعة. أما بالنسبة للمجالات التي تم تمويلها، فهي كما ذكرنا في وقت سابق من هذا البحث، متعلقة بالدرجة الأولى بالمجالات التي تراها المجموعة الأوروبية ذات أولوية وتدخل ضمن نطاق اهتمامها، وهي مجالات ذات طابع اقتصادي واجتماعي، والتي رغم تنوعها على اعتبار أنها تشمل كل من : قطاعات الهياكل القاعدية، الصناعة، الزراعة، الصيد البحري، محاربة التلوث وحماية البيئة، الطاقة، الري، التعليم والبحث العلمي، التنمية الريفية، واصلاحات برنامج التعديل الهيكلي، الا أن هناك توجه نحو التركيز على تمويل مشاريع في مجالات محددة كما هو مبين في الشكل الموالي. أين تم تخصيص 60 % من إجمالي الاعتمادات المالية لمجموع البروتوكولات الأربعة خلال الفترة 1978-1996 لتمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية و 11 % لتمويل المشاريع الخاصة بقطاع المياه والري في حين وزعت المبالغ الباقية لتمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية أخرى كالصناعة والزراعة والطاقة والتعليم .

الشكل البياني رقم 42 : القطاعات الممولة في إطار البروتوكولات المالية الأربعة 1978-1996



المصدر : تم اعداد الشكل البياني بناء على المعطيات الواردة في :

- Commission Européenne(2001), *Union Européenne-Maghreb : 25 ans de coopération 1976-2001*, Op.Cit, pp8,10,12, 14, et 22.

وبالعودة الى الزيادة الملحوظة التي عرفتها الاعتمادات المالية من بروتوكول مالي لآخر، فكانت في نهاية المطاف متواضعة مقارنة باحتياجات الجزائر من مساعدات بغية تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، بل أكثر من ذلك انه لم يسد لها مجمل ما تم تخصصه (نسبة التسديدات الفعلية) كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم 99 : التسديدات الفعلية للمبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية الأربعة

التسديدات الفعلية	المبالغ المخصصة		
	النسبة (%)	القيمة (مليون ايكو)	
	83	97	البروتوكول الأول 1978-1981
	65	92	البروتوكول الثاني 1981-1986
	16	38	البروتوكول الثالث 1986-1991
	10	15	البروتوكول الرابع 1991-1996

المصدر: M'HAMSADJI-BOUZIDI Nachida (1998), *5 Essais sur l'ouverture de l'économie algérienne*, ALG/ENAG édition, Alger, p112.

ويعود سبب عدم كفاية هذه المساعدات وضعف نسب التسديد إلى عوامل عدة من بينها تباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة، إضافة إلى افتقار البروتوكولات المالية إلى المساواة في التعامل كما رأينا في الباب الأول، فهي تفضل بلدان على بلدان أخرى، ضف إلى ذلك ثقل الإجراءات الإدارية الخاصة بتسيير هذه المساعدات على مستوى المجموعة الأوروبية.

المطلب الثاني: اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: السياق والمضمون

بقي اتفاق التعاون الموقع نهاية أفريل سنة 1976 كإطار منظم للعلاقة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية إلى غاية النصف الأول من عقد تسعينيات القرن الماضي، الذي شهد إعادة النظر من قبل الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع دول الضفتين الجنوبية والشرقية للمتوسط بما فيهم الجزائر وذلك في سياق التحولات الاقتصادية والسياسية على المستويين الأوروبي المتوسطي والدولي المشار اليهما في وقت سابق من هذا البحث، أين تم طرح السياسة المتوسطية الجديدة بداية من سنة 1992 كتمهيد لبلورة إطار جديد للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه المتوسطيين هو مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي بدأ العمل به منذ مؤتمر برشلونة سنة 1995 التي كانت الجزائر أحد أطرافه، والذي ترجم على المستوى الثنائي بعقد اتفاق شراكة مع كل دولة متوسطية بشكل منفرد، والذي يسعى إلى تحقيق أهدافه المعلنة انطلاقاً من الأساس التي بني عليها والمحاور المتفرعة عنها ولعل أبرز هذه الأسس هو مبدأ المعاملة بالمثل¹ تبادل الالتزامات² وتهيئة الجو المناسب للحوار والتعاون وفقاً لجوانب الشراكة الثلاثة: الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية.

وعليه، بادرت الجزائر إلى إحضار اللجنة الأوروبية بتاريخ 13 أكتوبر 1993 بالموافقة على مبدأ تأسيس منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي الذي طرح في سياق السياسة المتوسطية الجديدة، وبالتالي الشروع في مناقشات تمهيدية لإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد¹، والتي كانت انطلاقاً الفعلية في مارس 1997، غير أن مسار التفاوض بين الطرفين عرف نوع من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بمطلب ضرورة مراعاة الطرف الأوروبي لخصوصية الاقتصاد الجزائري خاصة وأنه كان خلال تلك الفترة محل إصلاحات اقتصادية هيكلية². وهو ما يعكس التباين الكبير الذي ظهر في مواقف وتصورات الطرفين بخصوص الخطوط العريضة للجوانب الاقتصادية والمالية التي تضمنها الاتفاق، بالإضافة إلى الجوانب السياسية والأمنية والمسائل المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية التي يفرضها حجم الجالية الجزائرية الكبير الموجود في أوروبا.

وقد انتهى مسار التفاوض بين الطرفين بعد 17 جولة تفاوضية، والذي استغرق أزيد من أربع سنين، بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق بتاريخ 19 ديسمبر سنة 2001 ثم التوقيع النهائي له بتاريخ 22 أفريل سنة 2002 ودخوله حيز التنفيذ بعد مرور أزيد من ثلاث سنوات وذلك بتاريخ الفاتح من سبتمبر سنة 2005.

وهكذا، أضحت هذا الاتفاق، الإطار المرجعي للعلاقات الجزائرية الأوروبية، والمؤسس لعلاقات متعددة الأطراف من ناحية وتدعيم العلاقات الثنائية مع كل عضو من أعضاء الاتحاد الأوروبي، ويحتل الجانب الاقتصادي ضمن هذا الإطار الخاص بالعلاقات التعاقدية الشاملة، الحيز الأوفر مقارنة بالجوانب التي تمسك الاتفاق كالأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية، وكذا التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية وهو الجزء الذي يشكل خصوصية الاتفاق مع الجزائر.

بناء على ما تقدم، سيحاول هذا المطلب القاء الضوء في البداية على السياق العام لعقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بتناول لكل من مسار التفاوض بين الطرفين والظروف المحيطة بها، ثم إبراز الإطار العام للاتفاق باظهار لكل من أهدافه العامة ومضمونه باستعراض محاوره الرئيسية مع التعرض بشكل موجز لموقف الجزائر من السياسات الأوروبية التي جاءت مكتملة لمسار الشراكة الأوروبية المتوسطية لاسيما منها ما تعلق بسياسة الجوار الأوروبي على اعتبار أنها انخرطت في مسار الاتحاد من أجل المتوسط رغم اعتراضها الشديد على المشروع في نسخته الأولية التي قدمها الرئيس ساركوزي قبل إجراء تعديلات عليها تحت ضغوط بعض الأطراف من داخل الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتهم ألمانيا وكذا اعتراض معظم الدول المتوسطية الشريكة.

1- السياق العام لعقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: مراحل التفاوض وظروفها.

سيهتم هذا الجانب من المطلب بدراسة السياق العام لعقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالتوقف عند أبرز المراحل التي مر بها مسار التفاوض والظروف المحيطة به عبر الجولات التفاوضية السبعة عشرة التي استغرقها، وهي:

- مرحلة التمهيد للتفاوض خلال الفترة 1993-1997.
- مرحلة الشروع في التفاوض الرسمي خلال الفترة 1997-2001.
- مرحلة التفاوض النهائية والتوصل إلى تفاهم لإبرام اتفاق الشراكة سنة 2001.

1-1- المرحلة التمهيدية التي سبقت التفاوض الرسمي خلال الفترة 1993-1997

لقد طلبت الجزائر في 13 أكتوبر 1993 من الاتحاد على غرار باقي الدول المتوسطية الأخرى بفتح مجال التفاوض بغية عقد اتفاق شراكة بعد موافقتها على المقترحات المقدمة من قبل الاتحاد في إطار السياسة المتوسطية الجديدة. ومن ثم كان الهدف الأساسي للجزائر من وراء هذا الطلب هو الدخول في الديناميكية الجديدة للعلاقات الأوروبية المتوسطية التي دعت إليها السياسة المشتركة الجديدة التي اعتمدها القمة الأوروبية في لشبونة سنة 1992 والمعتمدة على إقامة شراكة حقيقية بين الشركاء المتوسطيين الإثني عشر آنذاك و دول الاتحاد، والتي أرسى قواعدها فيما بعد مؤتمر برشلونة سنة 1995، وبالتالي فقد رأت ان إبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد أضحت لزاماً عليها نظراً لانفتاح سوقها واقتصادها، وكذا طموحها لتثمين إمكاناتها والحفاظ على مكانتها على الساحة الإقليمية: اتحاد المغرب العربي، المنطقة المتوسطية و العالم العربي.³

¹ : مولود عرابية (2002)، الشراكة الجزائرية الأوروبية - العقيبات والآفاق -، أوراق الندوة حول اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية المنظمة من قبل رابطة

² المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يومي 25 و26 جوان، تونس، ص 99.

³ قويدر بوطالب و عبد الجليل جميل (2010)، الاتحاد المغاربي بين مبادرته و اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، ورقة مقدمة لمؤتمر " التكامل الاقليمي في افريقيا: أسقاط الحاجز بين شمال القارة وجنوبها، أيام 5-6 و 7 نوفمبر، القاهرة، ص 17.

³ : سمير ميموني (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 183.

وعليه، انطلق مسار التفاوض بصيغته التمهيدية بعقد أربع جولات بين جوان 1994 وفبراير 1996، والتي عقدت بالجزائر وبروكسل بالتناوب، وكانت هذه اللقاءات الأولى بين الخبراء الجزائريين والأوروبيين للتعرف أكثر على الفلسفة الجديدة للشراكة الأورو متوسطية وأهدافها، وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة الذي أوضح الخطوط العريضة لمشروع الشراكة بأبعاده الثلاثة المشار إليها آنفا، حيث قدمت المقترحات الأوروبية بشأن عملية التفاوض الخاصة باتفاق الشراكة على الجزائر في ديسمبر 1996 والتي عرضت كذلك على باقي الدول المتوسطية المعنية بمسار الشراكة الأورومتوسطية بعد مصادقة الاتحاد الأوروبي عليها في 10 جوان 1996.

1-2- مرحلة الشروع في التفاوض الرسمي خلال الفترة 1997-2001

انطلقت المفاوضات بين الطرفين بصفة رسمية يومي 4 و5 مارس سنة 1997 وهذا على أساس تصورين:¹

- **التصور الأول** : وتضمن اقتراحات من اجل شراكة أورو متوسطية وفقا لرؤية مصالح الاتحاد الأوروبي.
- **أما التصور الثاني** : فيتناول الاقتراحات المضادة الجزائرية و توسيع المناقشات إلى ميادين ومسائل لا يتضمنها الملف الأوروبي تتعلق على سبيل المثال على تكريس مبدأ التشاور وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب بالموازاة مع مطالبة الجانب الاوروي للجزائر بضرورة احترام مبادئ الديمقراطية حقوق الإنسان هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي. أما على صعيد الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور أساسا حول:
 - السعي إلى الانفتاح أو التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني و هذا بفعل خصوصياته (ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، التحول الاقتصادي، برامج التثبيت والتعديل الهيكلي المطبقة من قبل الجزائر خلال الفترة 94-98،...).
 - تعميم إطار التعاون الاقتصادي الأوروجزائري ليشمل إضافة إلى مجال المبادلات التجارية المقترح من قبل الأوروبيين مجالات أخرى إنتاجية، لذا نجد أن الجزائر كانت تطالب الاتحاد الأوروبي بدعم أكبر لإصلاحاتها الاقتصادية، و هذا من خلال:²
 - مساعدتها في وضع برنامج لتأهيل قطاعها الصناعي.
 - توسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بحجم المساعدات المالية المخصصة لها، و هذا قصد مساعدتها في عملية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بغية تأهيل اقتصادها و تهيئته لمواجهة تحديات المنافسة الأوروبية في إطار انضمامها إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية. مع وضع برنامج خاص لدعم صادراتها خارج المحروقات.
- أما الجانب الاجتماعي، فتضمن حسب التصور الجزائري وضعية اليد العاملة الجزائرية في أوروبا والتمسك بضرورة ضمان حقوق أفراد الجالية الجزائرية وحفظ كرامتها، فيما مثلت الهجرة غير الشرعية من شمال إفريقيا عند الجانب الأوروبي نقطة أساسية ينبغي حسمها نظراً لما قد ينطوي على تفاقمها من مخاطر في أوروبا.
- وقد كشفت الجولة التفاوضية الأولى عن وجود فوارق كبيرة في وجهات نظر الطرفين تجاه الكثير من القضايا، ثم عقدت الجولتين الثانية والثالثة بين 21 و23 أبريل بالنسبة للأولى وبين 27 و28 ماي بالنسبة للثانية والتي تعد امتداد لجولة المفاوضات الأولى، والتي لم تسفر في مجملها عن تقدم واضح في حل القضايا الخلافية باستثناء التوصل إلى انشاء ورشات عمل خاصة بمعالجة القضايا التالية : الزراعة، الصناعة، الخدمات، التعاون الاجتماعي والثقافي، والتعاون الاقتصادي والمالي.³
- وفي ظل المصالح المتضاربة بين الطرفين، تم توقيف المفاوضات نهاية ماي سنة 1997 من قبل الطرف الجزائري، بعد ما رأى بأن الاتفاق الذي كان مقرراً أصلاً لم يكن في مصلحة الجزائر بحكم أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهم الجزائر كمشكلة المديونية، و انتقال الأشخاص... الخ، و كذا عدم أخذه بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري. كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة و كذلك موقف الأوروبيين تجاه الأزمة الجزائرية ساهما إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات.
- عموماً يمكن القول أن أهم الأسباب التي وقفت عائقاً أمام توصل الطرفين لعقد الاتفاق خلال هذه الفترة تتمثل في:⁴
 - عدم الاتفاق على مسألة التنازلات الخاصة بالجانب الزراعي والحقوق الجمركية المفروضة على المنتجات المصنعة، إضافة إلى حركة رؤوس الاموال والمنافسة.
 - المطالبة بالحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي وكذا المطالبة بتوسيع التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الانتاج وعدم اقتصر فقط على جانب المبادلات التجارية التي يتعين أن يكون تحريرها بشكل تدريجي خصوصاً بالنسبة للقطاع الصناعي الذي يجب أن تكون اجراءات رفع الحماية عليه مدروسة وفق رزنامة تأخذ بعين الاعتبار وضعية فروع القطاع وبدلالة الحصص أو المخصصات المالية التي يقدمها الاتحاد الاوروي من أجل اعادة تأهيل الجهاز الانتاجي الوطني.
 - إضافة إلى الجوانب الامنية المرتبطة بمجارية الارهاب وأشكال الجريمة المنظمة.
- وقد بقيت المفاوضات متوقفة إلى غاية اعلان الجزائر قرار العودة إلى طاولة التفاوض في 6 سبتمبر سنة 1999، حيث تم استئنافها منتصف أبريل 2000، إذ تم عقد 7 جولات ما بين 17 أبريل سنة 2000 و 6 جوان 2001 لدراسة المسائل المطروحة للتفاوض

¹ : محمد براق وسمير ميموني(2006)، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فب الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس -سطيف، يومي 13 و14 نوفمبر، ص 5.

² : M'HAMSADJI-BOUZIDI Nachida (1998), *Op.Cit.*, p115.

³ : عبد المجيد قدي (2004)، الجزائر ومسار برشلونة : الفرص والتحديات، ورقة مقدمة للندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الفضاء الأورومغاربي، جامعة فرحات عباس -سطيف، يومي 8 و9 ماي، سطيف، ص 3.

⁴ : قويدر بوطالب و عبد الجليل جميل (2010)، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

والمترتبة أساسا بالجوانب الأمنية والقضائية و الشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص، التفكيك التعريفي وتدابيره على الاقتصاد الجزائري، إضافة الى مواضيع أخرى مترتبة بالملف الزراعي وبحركة رؤوس الاموال والسلع والخدمات وتأهيل المؤسسات.¹ يجب التنويه، أن إعادة بعث التفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشأن توقيع اتفاق الشراكة في أبريل 2000 كما ذكرنا سلفا، بجعلنا نتساءل، هل فعلا تغيرت وضعية قوة الطرفين التساوية؟ وهل اتسعت أوراق الطرفين الى الحد الذي يمكنهم من هامش مناورة؟ وهل انتفت عوارض عقد الاتفاق التي كانت حائلا دون ابرامه في المرحلة السابقة؟

والاجابة على هذه الاسئلة تكمن في أنه أثناء معاودة بعث المفاوضات، لم يطرأ في حقيقة الامر أي تغيير يذكر على مستوى القوة المرتبطة بالموارد الكلية بالنسبة للطرفين رغم سعي السلطات الجزائرية الى إعادة ترتيب الوضع الداخلي والخروج من الازمة الامنية التي عرفتها طيلة عقد التسعينات .

وهنا يجب التذكير أنه كان لازما على أي من الطرفين إعادة بناء استراتيجياته التفاوضية بغية تغير توازن القوة الذي اتخاها على أساسه المفاوضات في الفترة السابقة، لاسيما بالنسبة للطرف الأضعف وهو الجزائر. هذا ما جعل السلطات الجزائرية تبذل مساعي ومحاولات كبيرة لتغيير وضع توازن القوة الذي كان أثناء الفترة التي اتخاها فيها المفاوضات. غير أن تلك المحاولات لم تخرج من دائرة المحصلات التي كان الاتحاد الأوروبي يرغب في اكتسابها. وهنا كان أقصى ما أراد الطرف الجزائري أن يحصل عليه في الفترة الثانية من التفاوض هو الدفع بالاتحاد الأوروبي الى التقليل من التشديد على قضية حقوق الانسان والقضايا المترتبة بالشق السياسي والامني للاتفاق، غير أن مقابل هذا المسعى وجد الطرف الجزائري نفسه محرجا في المسائل الاقتصادية والمالية حين يطالبه الأوروبيين بتقديم تنازلات أكثر في هذه المجالات التي تبقى في نظرنا الأكثر أهمية مقارنة بالدافع الرئيسي الذي يقف وراء سعي الجزائر لإبرام الاتفاق ، والمتمثل في إخراجها من العزلة الدولية التي عانت منها طيلة عقد التسعينيات في ظل عدم امتلاكها لبدائل أخرى.

1-3- مرحلة التفاوض النهائية والتوصل الى تفاهم لابرام اتفاق الشراكة سنة 2001 .

لعل أبرز ما ميز المرحلة الأخيرة من التفاوض التي استمرت بدون انقطاع طيلة النصف الثاني لسنة 2001 هو استمرار التفاوض حول المجالات المرتبطة بالجانب المؤسساتي إضافة إلى المسائل العالقة في الجولات السبعة التي عقدت خلال هذه المرحلة²، والتي توجت في نهاية المطاف بعقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي تم التوقيع عليه بالاحرف الاولى في 19 ديسمبر سنة 2001 ببروكسل ثم توقيعه بشكل نهائي في 22 افريل سنة 2002 ثم المصادقة عليه بشكل رسمي من قبل الجزائر في 26 افريل 2005³ ودخوله حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر في نفس السنة ، والذي سنتحدث عن أبرز ما تضمنه من عناصر في الفقرات اللاحقة لهذا المطلب.

2- اهداف ومضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

عموما لا يختلف اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية في جوهره عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطة الأخرى مع الاتحاد الأوروبي على اعتبار أنه جاء منسجما مع اعلان برشلونة ومبني على محاوره السياسية والامنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية. لكن يبقى أبرز ما يميزه عن هذه الاتفاقيات الأخرى استحدثه محورا جديدا للتعاون بين الطرفين متعلق بالعدالة والشؤون الداخلية الوارد في الباب الثامن من الاتفاق والمتعلق بمجملات التعاون المشترك الخاصة بكل من العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص و بند مكافحة الإرهاب،⁴ مما جعله يكتسي طابعا سياسيا واقتصاديا في آن واحد كما يتبين ذلك في طبيعة الاهداف المراد تحقيقها من قبل طرفي الاتفاق من جهة والمحاور الرئيسية التي تضمنتها من جهة أخرى.

2-1- أهداف اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

لقد حدد اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي جملة من الأهداف ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي-الثقافي التي يسعى إلى تحقيقها، والتي يمكن عرضها كما وردت في نص الاتفاق على النحو الموالي⁵ :

- توفير اطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقتهما وتعاونهما في كل المجالات التي يراها ملائمة.

¹ : استأنفت المفاوضات في افريل سنة 2001، و تم عقد ثلاث جولات متتالية بدعوة من الطرف الجزائري في افريل، جويلية وديسمبر، لكن التطور الملحوظ المسجل في مسار التفاوض كان بداية من الجولة السابعة التي جرت يومي 12-13 فيفري 2001 بالجزائر، وتركز جدول أعمالها حول التعاون الاقتصادي والمالي، وأيضا حول التعاون الاجتماعي والثقافي، بالإضافة الى التطرق لمواضيع العدالة والشؤون الداخلية (الجريمة المنظمة، المخدرات، تبييض الأموال...). تم جرت مفاوضات الجولة الثامنة في 15-16 مارس 2001 ببروكسل، والتي تمحور النقاش فيها حول التعاون الاقتصادي، والمجال الاجتماعي والثقافي، كما تبنى الطرفان في هذه الجولة بنودا تتعلق بالوقاية من الجريمة المنظمة ومحاربتها ومحاكمة ظاهرة تبييض الأموال فضلا عن تبادل الطرفان وجهات النظر فيما يتعلق بقطاع العدالة والشؤون الداخلية. في حين حصل اتفاق في الجولة التاسعة التي جرت محادثاتها بالجزائر من 14 إلى 16 ماي 2001 حول بعض المواضيع التي تعني الشأن الاقتصادي ومنها قواعد المنافسة كما تم التطرق إلى قطاع العدالة والشؤون الداخلية، ومناقشة بعض الجوانب التي تهم قطاع الخدمات وحقوق التأسيس. أما الجولة العاشرة المنعقدة في بروكسل يومي 5-6 جوان 2001، فقد استمرت المفاوضات فيها حول موضوع العدالة، الشؤون الداخلية وحقوق التأسيس، كما يجب الإشارة أيضا إلى أنه قد أثرت النقطة المتعلقة بقضية ربط تنقل الأشخاص بحرية حركة السلع من الطرف الجزائري الذي طالما اعتبرها شرطا مبدئيا خلال جولات التفاوض السابقة، بيد أنه تراجع عنها في نهاية المطاف تحت ضغط الطرف الأخرى .

² : لعل أبرز المواضيع المدرجة في جدول أعمال الجولات التفاوضية السبعة المنعقدة بين 27 جوان و 20 نوفمبر 2001، متمثلة في موضوع الخدمات المالية الذي تم مناقشته في الجولة الحادية عشرة التي جرت محادثاتها يومي 27-28 جوان 2001 ببروكسل، أما الجولة الثانية عشرة التي جرت دانما ببروكسل من 24 إلى 26 جويلية سنة 2001، كان جدول أعمالها مترتبة بحرية انتقال السلع، قواعد المنشأ، والتجارة المتعلقة بالمنتجات الزراعية والزراعية المصنعة، في حين أن الجولة الثالثة عشرة التي جرت في بروكسل من 26 إلى 28 سبتمبر سنة 2001، تم التركيز فيها على العدالة والشؤون الداخلية، وتجارة المنتجات الزراعية، كما تناول الطرفين في الجولة الرابعة عشرة كل من مسائل قواعد المنشأ، إزالة الحواجز الجمركية المتعلقة بالسلع الصناعية، في الوقت الذي تم فيه تم تغيير مشروطة الطرف الجزائري التي ظل يتمسك بها والمتعلقة بضرورة مراقبة الاقتصاد الجزائري من قبل الاتحاد الأوروبي الى دعوة الاتحاد إلى أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الجزائري خصوصا فيما يتعلق بدعم القطاع الصناعي الجزائري وإعادة تأهيله. فضلا عن تناولها لمسائل تنقل السلع الزراعية والصيد البحري، والسلع الزراعية المحولة أو الصناعية وذلك في الجولة الخامسة عشر من المفاوضات والتي تعتبر الأطول من حيث مدتها باعتبارها استمرت من 5 إلى 15 نوفمبر 2001، أما الجولتين السادسة عشرة والسابعة عشرة اللتان عقدتا خلال النصف الثاني لشهر نوفمبر 2001 فقد تم فيهما حل جميع المسائل بقيت عالقة خلال جولات التفاوض السابقة مما مهد الطريق في الأخير لعقد اتفاق الشراكة بين الطرفين.

³ : بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-05 المؤرخ في 26 افريل سنة 2005 والمتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الاعضاء فيها من جهة أخرى وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 والبروتوكولات من رقم 1 إلى 7 والوثيقة النهائية المرفقة به، الصادر في العدد 30- السنة 42 للجريدة الرسمية بتاريخ 27 افريل 2005.

⁴ : انظر المواد من 82 إلى 91 من نص اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

⁵ : المادة 1 من نص اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

- توسيع المبادلات و ضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الاموال.
- تشجيع التبادلات البشرية (تنقل الأشخاص) لاسيما في اطار الاجراءات الادارية.
- تشجيع الاندماج المغربي بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغربية وبين هذه الأخيرة والمجموعة الأوروبية والدول الاعضاء فيها.
- تطوير التعاون في ميادين الاقتصاد والمالية وكذا في المجالات الثقافية والإنسانية.

2-2- مضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ومحاورة الرئيسية

- يختلف اتفاق الشراكة كثيرا عن اتفاقية التعاون المبرمة بين الطرفين في أبريل 1976، اذ اشتمل كما قلنا سابقا الجوانب التي ارتكزت عليها الشراكة الأوروبية متوسطة المعلن عنها في برشلونة سنة 1995 سواء السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، ومن ثم فقد ارتكز حول أربع أسس رئيسية مستمدة من الاهداف المعلنة للاتفاق وكذا المحاور الرئيسية التي تضمنها التي تتمثل في :
- إقامة حوار سياسي مستمر بين الطرفين فيما يتعلق بالقضايا الأمنية و مسائل الاستقرار و السلام في المنطقة الأوروبية.
 - إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي وفقا للقواعد و الإجراءات المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة.
 - التعاون الاقتصادي، المالي، الاجتماعي و الثقافي.
 - وضع إطار مؤسسي و تنظيمي لهذا الاتفاق.

وبذلك، فقد جاء الاتفاق المعني كما هو مبين في الشكل الموالي، في 110 مادة موزعة على 9 أبواب أو محاور رئيسية تشمل مجالات الشراكة التي اتفق الطرفين على العمل من أجل تطويرها، إضافة الى 6 ملاحق و 7 بروتوكولات تحدد آليات تطبيقه على مستوى مجالات التعاون التي تضمنها.

الشكل البياني رقم 43 : هيكل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي - المحاور الرئيسية -



اذن تتمثل الخطوط العريضة للاتفاق في المحاور أو الأبواب الموالية :

- الحوار السياسي

ويرد في المواد 3، 4، و5 من نص الاتفاق، ويتضمن المبادئ والقواعد التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال السياسي والامني، والذي يتوخى من وراء اجراءه التوصل الى مجموعة من الأهداف المشتركة التي تتمحور بحسب المادة 3 من الاتفاق حول تسهيل تقرب وجهات نظر الطرفين حول القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك بأخذ مواقف كل طرف بعين الاعتبار مع العمل على دعم الامن والاستقرار في المنطقة المتوسطة، مما يسمح في نهاية المطاف بالمساهمة في خلق مناخ من التفاهم بين مختلف دول المنطقة بحسب نص الاتفاق دائما.

- الانتقال (التبادل) الحر للسلع سواء الصناعية أو الزراعية

إذ أن الجهود المشتركة للطرفين بحسب المادة 6 من الاتفاق، ترمي في نهاية المطاف إلى إنشاء و بصفة تدريجية لمنطقة التبادل الحر في ظرف لا يتعدى 12 سنة استنادا إلى الإجراءات التي تضمنتها الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و مختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي أسست المنظمة العالمية للتجارة. حيث أن السلع التي تكون محور تفاوض حول التعريف الجمركية تشمل المنتجات المصنعة والتي ترد في المواد من 6 إلى 7 والزراعية بانواعها الثلاثة (الزراعية، والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري) الواردة في المواد من 12 إلى 16، إضافة إلى الاحكام المشتركة المنظمة لآليات تحرير التبادل السليبي بين الطرفين التي ترد في المواد من 17 إلى 29.

- تجارة الخدمات

ترد احكامها في المواد من 30 إلى 37 من اتفاق الشراكة الذي ينص على أن أعضاء الاتحاد الأوروبي يؤكدون على التزامهم في إطار الاتفاق العام حول التجارة و الخدمات بمنح الجزائر معاملة *Traitement* "الدولة الأولى بالرعاية" و هذا فيما يخص جميع الخدمات التي تضمنها اتفاق تجارة الخدمات المتعدد الاطراف على غرار حقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات. بينما تمنح الجزائر بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها، مع العلم أنه تم تحديد موعد بعد 05 سنوات¹ لمعالجة هذا الجانب (تجارة الخدمات) باعتبار أن الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة و هي الفترة التي رآها الطرفين في تلك الفترة كافية لانضمام الجزائر إلى المنظمة، غير ان هذا الملف بقي على حاله بعد انقضاء المدة بسبب استمرار مفاوضات الانضمام للمنظمة لحد الآن.

- المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة

أين التزم الطرفان بحسب المواد من 38 إلى 46 على أن اجراء العمليات أو المدفوعات الجارية من عملة قابلة للتحويل، بالإضافة إلى وضع إجراءات وقواعد مشتركة لتنظيم حرية انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، وكذا تنفيذ القواعد المشتركة للمنافسة والابتعاد التدريجي عن التمييز بين المتعاملين في مختلف المجالات الاقتصادية والحفاظ على حقوقهم .

- التعاون الاقتصادي

وهو المحور الذي يرد في المواد من 47 إلى 66 من نص الاتفاق، والتي تبرز الاهداف المتوخاة من هذا التعاون ووسائله على المستويين الثنائي والجهوي (المواد من 47 إلى 50 والمادة 66) وكذا جميع القطاعات المعنية بالتعاون والتي لها صلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر (من المواد 51 إلى 65)، والذي يتركز على عدة مبادئ أهمها إقامة حوار اقتصادي منتظم وكذا تبادل المعلومات والخبرة والتكوين والمساعدة التقنية والإدارية والقانونية.

- التعاون الاجتماعي و الثقافي

حيث يرد مجال هذا الجانب من التعاون في المواد من 67 إلى 78 من الاتفاق، والذي يتضمن الإجراءات المتعلقة باليد العاملة (من المادة 67 إلى 71) و التدابير الخاصة بالحوار الاجتماعي و آليات التعاون في هذا الميدان (المواد من 74 إلى 76)، إضافة إلى التعاون في قطاع الثقافة والتربية (المادتين 77 و 78).

- التعاون المالي

قصد تبسيط الإصلاحات التي تهدف إلى عصرنة الاقتصاد وإعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية، ترقية الاستثمار الخاص والنشاطات التي من شأنها إنشاء مناصب شغل، مع الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات على الاقتصاد الجزائري. و أخيرا وضع سياسة اجتماعية مرافقة لامتصاص الآثار السلبية الناجمة عن الإصلاحات، حيث ترد نصوصه في المواد من 79 إلى 81.

- التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية

وهو المحور الذي يرد في المواد من 82 إلى 91 ويتعلق بالتعاون في مجالات ذات الصلة بتعزيز المؤسسات ودولة القانون (العدالة)، وتنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات) ومراقبة الهجرة غير المشروعة و محاربة كافة أشكال التمييز العنصري وكره الاجانب وكافة أشكال الجريمة المنظمة كالمخدرات وتبييض الاموال فضلا عن مكافحة الارهاب والرشوة.

- الاجراءات المؤسسية العامة والختامية

وهو المحور الاخير من الاتفاق، والذي يرد في المواد من 92 إلى 110، ويرمي الى وضع اطار تنظيمي ومؤسسي لهذا الاتفاق من خلال إنشاء هيئات مشتركة بين الطرفين لها مسؤولية وضع آليات أو ميكانيزمات تنفيذ الاتفاق وتمثل في : مجلس الشراكة المكون من مسؤولين من الطرفين (على مستوى الوزراء)، والذي له سلطة أخذ القرارات فيما يخص المسائل المشتركة بينها ، ولجنة الشراكة و

¹ : بحسب المادة 37- الفقرة 2 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

تتكون من موظفين و خبراء من الطرفين والمسؤولة على اتخاذ القرارات في مجال تسيير وتنفيذ الاتفاق التي تم تفويضها لها بشكل كلي أو جزئي من قبل مجلس الشراكة، بالإضافة الى تنفيذ التدابير المتفق عليها بين الطرفين في اجتماعات مجلس الشراكة الذي يمكن له أن يقرر تشكيل أي جهاز يراه ضروري للسير الجيد لتنفيذ الاتفاق.

وقبل الانتقال للحديث عن المحتوى الاقتصادي لاتفاق الشراكة الجزائري مع الاتحاد الأوروبي، ينبغي توضيح موقف الجزائر من السياسات الأوروبية التي جاءت مكملتها لمسار الشراكة الأورومتوسطية لاسيما منها ما تعلق بسياسة الجوار الأوروبي على اعتبار أنها انخرطت في مسار الاتحاد من أجل المتوسط رغم اعتراضها الشديد على المشروع في نسخته الأولية التي قدمها الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي قبل إجراء تعديلات عليها تحت ضغوط بعض الأطراف من داخل الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتهم ألمانيا وكذا اعتراض معظم الدول المتوسطية الشريكة.

فالجزائر كما هو معلوم، صادقت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي قبل انطلاق سياسة الجوار الأوروبية، وبالتالي فإنها تمتلك الإطار القانوني الملائم لتنفيذ هذه السياسة إن رغبت في ذلك، بيد أن موقفها المعتمد حيال هذه السياسة خلال الفترة 2004-2007 كان الصمت ضمن ما يشبه موقف "انتظر وترقب" *wait & see*، وهو موقف لا يخرج في مجمله عن بقية المواقف المتخذة من قبلها تجاه السياسات الأوروبية في الماضي، والتي عادة ما تتميز بشيء من التحفظ وعدم التسرع في الارتقاء في أحضان أوروبا، فهي دون أن تعزل نفسها تماما عن النشاطات الدبلوماسية والاقتصادية الأورومتوسطية، تأخذ الوقت الكافي لتحليل الأبعاد الإيجابية والسلبية لكل عرض قبل أن تحدد موقفها منه، خصوصا وأن طرح سياسة الجوار بالموازاة مع تنفيذ مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية أربك الكثير من الدول المتوسطية الشريكة حول جدوى الارتباط مع الاتحاد الأوروبي عبر عمليتين متوازيتين للشراكة، فضلا عن أن التوقيع على اتفاق الشراكة سنة 2002 من قبل الجزائر ودخوله حيز التنفيذ سنة 2005 يبرر عدم الرغبة لدى الجزائر وقتئذ للدخول في تجربة جديدة للشراكة قبل أن تباشر في تنفيذ الأولى وتدرس آثارها عليها على عكس بعض الدول المتوسطية الأخرى كتونس والمغرب وبدرجة أقل مصر والأردن التي قطعت أشواطاً في تنفيذ اتفاقيات الشراكة التي تربطها بالاتحاد الأوروبي.

وعليه، أعلنت بشكل رسمي عن موقفها الراض لسيااسة الجوار في 3 سبتمبر 2007، مفضلة بذلك اخذ الوقت الكافي لتنفيذ اتفاق الشراكة وعدم إلحاقه بشراكة أخرى من النوع الذي تقترحه سياسة الجوار على اعتباره كاف لتحقيق التقارب والتعاون بين الطرفين مع اشتماله بحسب الطرف الجزائري على الأولويات الوطنية بالنسبة للجزائر وبشكل يحقق مبدأ التمايز *Différenciation* الذي تنص عليه سياسة الجوار كما أشرنا إلى ذلك آنفاً، إضافة إلى اعتبار مسار برشلونة بعيوبه ومزاياه قد سبق وأن غطى كل الأهداف التي تتضمنها سياسة الجوار، كما يمكن إضافة سبب آخر إلى مجموعة الأسباب التي تقف وراء الموقف الراض لسيااسة الجوار من قبل الجزائر، وان لم تفسح عنه بشكل صريح وهو عدم تقبلها لآليات سياسة الجوار التي تتميز بالتقييم والمتابعة عن قرب لمدى تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها وفقاً لمخطط العمل والتي تشكل في حد ذاتها نوعاً من الضغوط والالتزامات التي لا ترغب الجزائر في التقيد بها.²

وقد تعزز الموقف الراض لسيااسة الجوار بضعف حصيلة تنفيذ اتفاق الشراكة كما سنرى ذلك لاحقاً خصوصاً في جانبه الاقتصادي الذي كانت مكاسبه لصالح الطرف الأوروبي، فضلاً عن شعورها بأن الأخير لا يدعمها بشكل كاف في العديد من الملفات الاقتصادية وعلى رأسها مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تواضع محصلة التعاون المالي والاقتصادي وتدفق الاستثمارات الأوروبية خارج قطاع المحروقات... الخ، إضافة إلى خصوصية البلد الذي يعد مصدراً مهماً للطاقة في أوروبا واستفادته من الطفرة النفطية منذ سنة 2000 مما سمح له بمقاومة السياسات الأوروبية وعدم اهتمامه كثيراً بالإعانات المالية المرتبطة بها بفعل تحسن موارده المالية مقارنة بشركاء آخرين مثل تونس، المغرب، مصر والأردن.³

بيد أن تسارع الأحداث على الساحة الإقليمية وتدهور الأوضاع الأمنية والسياسة في العديد من الدول المتوسطية الشريكة (مصر، سوريا، تونس) والجارة (ليبيا) وتكليف الطرف الأوروبي لسيااسة الجوار سنة 2011 (سياسة الجوار المعدلة) مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات كل بلد، كان له أثر بالغ في مراجعة الجزائر لموقفها الراض لسيااسة الجوار وذلك بعد إبداء موافقتها منذ 25 ماي 2011 على الشروع في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي قصد الانضمام إلى هذه المقاربة، والتي بدأت بشكل فعلي منذ 24 جانفي سنة 2012.⁴ مع التنويه أن التقارب الأوروجزائري فيما يخص سياسة الجوار كان محصلة لظروف وحسابات إستراتيجية التقت فيها مصالح الطرفين :

- فالاتحاد الأوروبي انتهز فرصة الاضطرابات التي حدثت في الكثير من الدول ومنها ما يجاور الجزائر لانتزاع انضمامه لسيااسة الجوار والعمل على ضمان الاستقرار في أحد أهم مصادره الطاقوية خصوصاً في ظل تدهور الوضع في ليبيا، وتصاعد الخلافات الأوروبية الروسية وتدهور الوضع الأمني في أوكرانيا الذي يضاف إلى سلسلة أزمات الغاز الدورية التي حصلت منذ اختيار الاتحاد السوفياتي بين روسيا وأوكرانيا التي تعتبر أهم دول الطريق التي تمر عبرها امدادات الغاز والنفط الروسيين نحو أوروبا باعتبار أن 80% من صادرات الغاز الروسي نحو أوروبا تمر عبر أراضيها. هذا ما دفع بالاتحاد الأوروبي في ضوء هذه التحديات والمشاكل التي تواجهه إلى إعادة النظر في سياسته الطاقوية منذ سنة 2006 بالانتقال من مقاربة مركزة بشكل أساسي على إعادة الهيكلة

¹ : اسمهان تمغارت (2013)، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة 2004-2013، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد9- جوان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح -سورقلة، ص 325.

² : نفس المرجع السابق، ص 325-326.

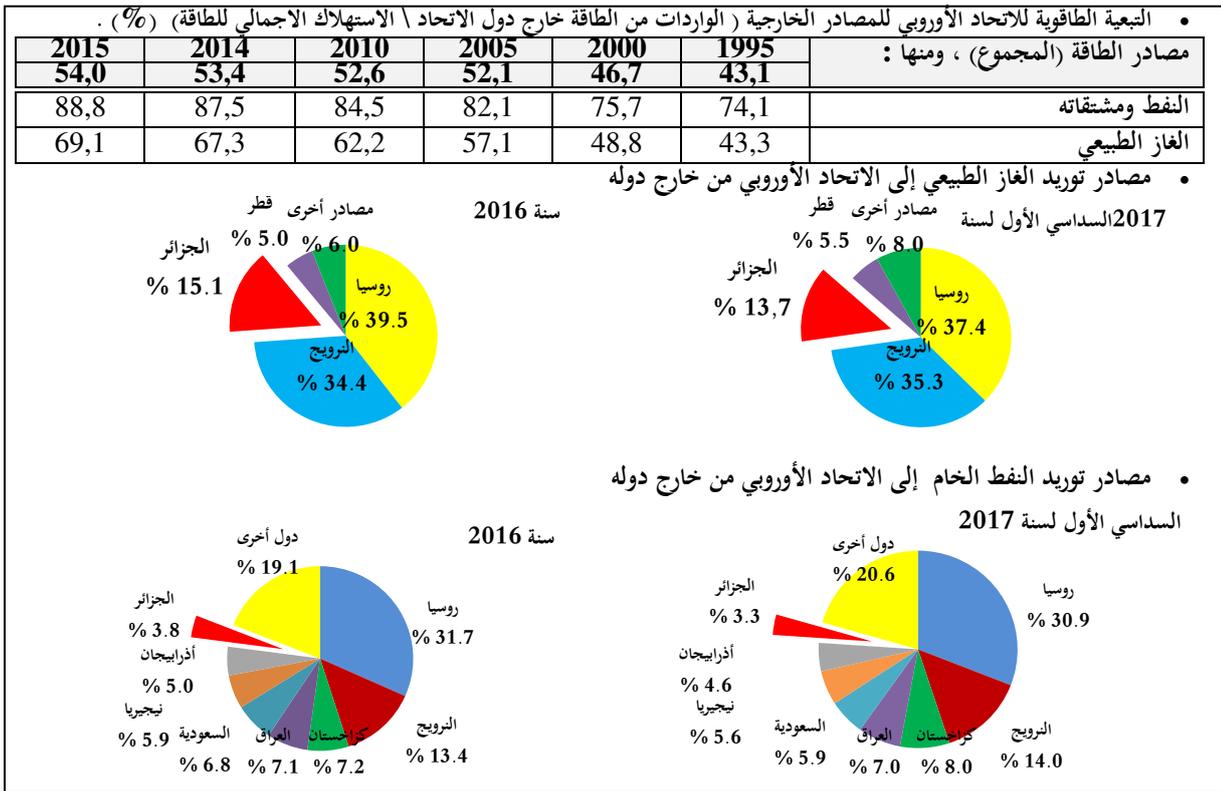
³ : لويس مارتينيث (2010)، موقف الجزائر من التكامل المتوسطي، في : الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed -المتوسطي 2010-، مرجع سبق ذكره، ص 189-190.

⁴ : BOUMGHAR Lotfi (2013), *La position algérienne à l'égard de la politique européenne*, In *Annuaire IEMED de la Méditerranée 2013*, Op.Cit, p225.

وتنظيم أسواق الطاقة المحلية وتحريرها بغية تحسين أداؤها بإدخال عنصر المنافسة وتحويل مخاطر الاستثمار إلى القطاع الخاص إلى سياسة أكثر شمولية لتحقيق ثلاثة أهداف مركزية، وهي: ¹

- الاستدامة، من خلال العمل على الحد من التغير المناخي من خلال تشجيع وترويج إنتاج مصادر الطاقة المتجددة ورفع كفاءة استخدام الطاقة بشكل عام (مع الالتزام بتحقيق أهداف مستقبلية متعلقة بتخفيض انبعاث غازات التدفئة وزيادة كفاءة الاستخدام وتخفيض استهلاك الطاقة بنسبة 20% بحلول سنة 2020، مع زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة من حوالي 8,5% حسب إحصائيات سنة 2005 لتصبح 20% من إجمالي مزيج الطاقة في الاتحاد بحلول سنة 2020 ومنها 10% وقود حيوي، ويعتبر ذلك مساهمة ضرورية للتصدي لظاهرة التغير المناخي وفي المساعي الخاصة بتنويع مزيج الطاقة).
- التنافسية، بتحسين كفاءة استخدام شبكات الطاقة الأوروبية للوصول إلى سوق طاقة تنافسي حقيقي.
- وضمان الأمن الطاقوي، من خلال العمل على إحداث تنسيق أفضل ما بين العرض والطلب على الطاقة في الاتحاد الأوروبي من منظور عالمي مع تنويع مصادر الإمداد بالطاقة وتقليل الاعتماد على المصادر الطاقوية الروسية التي أضحت في نظر دول الاتحاد الأوروبي غير موثوقة لضمان الأمن الطاقوي لاسيما وأنه يعاني من تبعية طاقوية هامة قدرت نسبتها بأكثر من 52% خلال الفترة 2005-2015 بعدما كانت في حدود 47% سنة 2000 و 43,1% سنة 1995 بحيث ترواحت نسبة الاعتماد على المصادر من خارج دول الاتحاد لتلبية احتياجاتها من النفط بين 82 و 88% خلال الفترة 2005-2015 بعدما كانت في حدود 75% سنتي 1995 و 2000، بينما ترواحت هذه النسبة فيما يخص الحصول على الغاز الطبيعي بين 57% و 69,1% مع العلم بأن 39,5% من الغاز الطبيعي و 31,7% من النفط الخام اللذان تم استيرادهما من قبل الاتحاد لتلبية حاجياته الطاقوية من خارج دوله سنة 2016 كان من روسيا في حين تم استيراد من النرويج نحو 34,4% و 13,4% من واردات الاتحاد الإجمالية من الغاز الطبيعي والنفط كما هو مبين في الشكل البياني.

الشكل البياني رقم 44: تطور التبعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي تجاه المصادر الخارجية وأهم مورديه من النفط والغاز الطبيعي



المصدر : تم إعداد الشكل البياني بناء على المعطيات الواردة في :

- European Commission (2017), *EU Energy in figures : Statistical Pocketbook 2017*, Publications Office of the European Union, Luxembourg, Table N°1.24- p 24. (تطور مؤشر التبعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي)

- إحصائيات الخاصة بالطاقة في الاتحاد الأوروبي التي ترد على الموقع الإلكتروني لهيئة الإحصائيات الأوروبية Eurostat :

<http://ec.europa.eu/eurostat/web/energy/> (بالنسبة لمصادر توريد الاتحاد من النفط و الغاز الطبيعي من خارج دوله) .

حيث باتت دول الاتحاد تنظر إلى روسيا كدولة غير موثوقة فيها بشكل كامل في ضمان تلبية احتياجاتها الطاقوية باعتبار أنها أضحت تشكل ورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي في يد روسيا لتحقيق أهدافها الاقتصادية والجيوسياسية مثلما كشفتها الأزمة الروسية

¹ : على رجب (2010)، تطور سوق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي والانعكاسات على الطلب على الغاز من الأقطار الأعضاء في الأوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36- العدد 135 -خريف، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول -أوابك- ، الكويت، ص 72، 83 و ص 85-90 .

الأوكرانية. ولعل أبرز مصادر الطاقة التي يعول عليها الاتحاد في ضمان أمنه الطاقوي بعيدا عن روسيا، منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط من خلال العمل على ضمان استقرار مصادر الطاقة التقليدية لأوروبا في شمال أفريقيا وتطويرها وخاصة الجزائر بالدرجة الأولى (في انتظار حسم الصراع حول مصادر الطاقة في ليبيا) كنتيجة لميزة القرب الجغرافي من بلدان الاتحاد وخصوصية العلاقات التي تربط الجزائر بدول جنوب المتوسط مما يمنحها مرونة أكبر في تلبية احتياجاتها الطاقوية لاسيما وأنها تعتبر ثالث أكبر مورد لها من الغاز الطبيعي بحصة قارت 15,1% و 13,7% من إجمالي ما استودرتة دول الاتحاد مجتمعة سنة 2016 و خلال السداسي الأول لسنة 2017، كما انها تعتبر ثامن أكبر مورد لها من النفط الخام بمساهمة في الواردات الأوروبية بلغت قرابة 3,8% و 3,3% سنة 2016 و النصف الأول من سنة 2017.

- أما الجزائر فقد حاولت تحصيل نفسها من موجة الاضطرابات التي بدأت تعرفها بعض دول المنطقة بالموازاة مع سعي بعض القوى الدولية لإسقاط بعض الأنظمة وذلك بتقديم بعض التنازلات لصالح الطرف الأوروبي فيما يخص القبول المبدئي بسياسة الحوار والشروع في مفاوضات إعداد خطة العمل الخاصة بها إلى جانب إبداء حسن النية عن طريق تفعيل اللجنة الفرعية للشراكة في " مجال الحوار السياسي" من قبلها.¹

المطلب الثالث : الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروي

رأينا في المطلب السابق، أن الاتفاق اشتمل بشكل عام على ثلاث مكونات أساسية هي : المكون السياسي والأمني، المكون الاقتصادي والمالي، المكون الاجتماعي والإنساني، شأنه في ذلك شأن باقي اتفاقيات الشراكة الأخرى مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة والمتعلقة بخصوصيات كل بلد شريك كما هو الحال بالنسبة للجزائر، والتي وردت في الباب الثامن للاتفاق، ولكن يبقى المكون الاقتصادي والمالي الركن الأهم في الاتفاق مقارنة بباقي المحاور الأخرى نتيجة للارتباط الكبير للاقتصاد الجزائري مع الاتحاد الاوروي الذي يعد المتعامل الاقتصادي الاول للبلاد، فضلا عن الآثار أو التداعيات المترتبة عن دخول الاتفاق حيز التنفيذ منذ سبتمبر سنة 2005 على مختلف القطاعات الاقتصادية خصوصا القطاعات الأكثر تأثرا ونقصا بما قطاعات الصناعة والزراعة بالإضافة الى الحسائر المرتبة عن عمليات التفكيك التعريفي الكلي الخاصة بالمنتجات المصنعة والجزئي المتعلقة بالمنتجات الزراعية في اطار تحرير التبادل التجاري بين الطرفين وهي عناصر ستعرض اليها بشكل مفصل لاحقا.

وكما هو معروف لا يختلف الجانب الاقتصادي والمالي لهذا الاتفاق في حقيقة الأمر من حيث المضمون عن المضامين الاقتصادية والمالية لقبية اتفاقيات الشراكة، وبالتالي فهو يشتمل على : إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2017 قبل أن يتم تمديدتها لثلاث سنوات اضافية بعد مراجعة رزنامة التفكيك التعريفي سنة 2012 والتي تكون وفق قواعد منظمة التجارة العالمية ، والخاصة بالمنتجات المصنعة. مع تحرير جزئي للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية وفق نظام أفضليات متبادل، مع اتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية الحاتس عند انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية. وكذا إقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها دعم التنمية في الجزائر، وكذا تقديم مساعدات مالية في اطار التعاون المالي ضمن مختلف الآليات المقترحة من قبل الاتحاد الاوروي،² من برنامج MEDA سنة 1996 الى غاية الآلية الأوروبية للحوار IEV المعتمدة خلال الفترة 2014-2020 وذلك استجابة للتعديلات التي طرأت على سياسة الشراكة الاورومتوسطية منذ مسار برشلونة سنة 1995، والهادفة الى تطوير الهياكل الاقتصادية والانتاجية للجزائر والتقليل من الصعوبات التي قد تنشأ من عملية تحرير التجارة مع دول الاتحاد.

واستنادا على ما تقدم، سيهتم هذا المطلب بدراسة أبرز ما تضمنه الاتفاق في جانبه الاقتصادي والمالي بتناول للعناصر التالية :

- تحرير التبادل التجاري في اطار اتفاق الشراكة واقامة منطقة التبادل الحر.
- تحرير تجارة الخدمات، أحكام المنافسة ومسألة قواعد المنشأ في اطار اتفاق الشراكة.
- التعاون الاقتصادي والمالي في اطار اتفاق الشراكة.

1-1- تحرير التبادل التجاري واقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2020 (كانت مقررة في 2017)

ان تحرير التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي تضمنه الباب الثاني للاتفاق يعتبر العمود الفقري لخطة الشراكة بينهما، حيث سيتم بموجب الاتفاق تحرير تجارة السلع الصناعية بشكل كامل بين الطرفين المتعاقدين خلال فترة زمنية أقصاها 12 سنة ابتداء من تاريخ دخوله حيز التطبيق ، وبالتالي اقامة منطقة للتبادل الحر بينهما في غضون سنة 2017. أما الترتيبات الخاصة بتحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري. فقد عمد الاتحاد الأوروبي إلى تحريرها بشكل تدريجي وغير كامل بإحضاعها لنظام أفضليات متبادل بين الطرفين يشتمل تخفيض جزئي أو كلي للرسوم الجمركية مع وضع قيود كمية وزمنية.

1-1- اقامة منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية في آفاق 2020

نص اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال الفترة تقدر ب 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذا بالنسبة للمنتجات الصناعية طبقا لأحكام الاتفاقية العامة لتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 و غيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع الملحقة بالاتفاق المؤسس لمنظمة التجارة العالمية³. أي بمعنى

¹ : اسمهان تمغارت (2013)، مرجع سبق ذكره ص ص 228-229.

² : محمد براق وسيمر ميموني (2009)، الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام الى منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 6، مخبر الاصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 33.

³ : بحسب المادة 6 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

آخر إلغاء جميع الحواجز الجمركية والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017 (قبل عملية المراجعة لسنة 2012) وهذا من خلال تنفيذ رزمة اتفاق الطرفين أن تكون وفق ثلاث قوائم من المنتجات المصنعة كما سنرى ذلك لاحقا. مع الإشارة الى ان منطقة التبادل الحر هذه، تقوم على جملة من المبادئ هي¹ :

- مبدأ المعاملة بالمثل *La réciprocité*

فبعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية ومن دون إجبار الطرف الجزائر على القيام بذلك ، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة فسيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل .

- مبدأ التدرج *La progressivité*

أي بمعنى أن هذه المنطقة التي يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وإنما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر باثني عشر سنة ا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي تكون في سنة 2017.

- مبدأ المرونة والتكيف *La flexibilité et adaptation* حيث سمح الاتفاق للطرف الجزائر بإمكانية إجراء تغيير في جدول أو رزمة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة وإحداث تعديلات فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية، وهو ما حدث فعلا في 15 جوان سنة 2010 ، أين طالبت الجزائر الطرف الأوروبي باعادة النظر في رزمة التفكيك التعريفي نتيجة للخسائر التي ترتبت عن العملية بعد مرور 5 سنوات من انطلاقتها، أين تم الاتفاق بعد سلسلة من جولات التفاوض على برنامج جديد لعملية التفكيك سنة 2012 في وقت لاحق من هذا البحث.

ومما سبق، يمكن إدراج إقامة منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية في إطار ما يعرف بالإقليمية الجديدة التي سبق التعرض إليها في الفصل الأول من الباب الأول، والتي عرفت انتشارا كبيرا خصوصا منذ مطلع التسعينيات التي يمكن أن تتكفل في اطارها الدول ذات المستويات المتباينة اقتصاديا أين تسند مهمة قيادة المجموعة إلى الطرف المتقدم، علاوة على أخذ الجانب السياسي لمكانة هامة في الترتيبات التكاملية إضافة إلى الجانب الاقتصادي بطبيعة الحال، كما أنها جاءت متماشية مع نتائج جولة الاوروغواي وقرارات منظمة التجارة العالمية التي أنهت عهد النظم التفضيلية التي كانت تتمتع بموجبها الدول النامية بمزايا تمنحها لها الدول المتقدمة من دون اشتراط المعاملة بالمثل، فالقاعدة الحالية في ظل الإقليمية الجديدة متمثلة في تساوي وتماثل التزامات جميع الأطراف بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي، فالتعامل أصبح بين شركاء وفق متطلبات العطاء مقابل الأخذ.²

1-2- تحرير التبادل التجاري السلمي بين الجزائر والاتحاد الاوروي في اطار اتفاق الشراكة

قبل التعرض للجانب المتعلق بتحرير التبادل التجاري في اطار اتفاق الشراكة، نرى من الملائم التنويه بأن الاتحاد لم يأتي بالجديد في ما تعلق بهذا الملف، فهو تعامل مع المسألة بما تقتضيه مصالحه دون مراعاة مصالح الشريك الآخر، وهو الأسلوب نفسه المعتمد مع باقي الدول المتوسطية الشريكة معه، والذي يظهر جليا في التفرقة بين آليات تحرير تجارة السلع الصناعية والسلع الزراعية، بحيث أن:³

- إلغاء جميع القيود الكمية على الصادرات الصناعية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية ليس بأمر جديد أتى به الاتفاق، فهي قد تأكلت كلها بعد انتهاء العمل في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف بنظام الحصص الذي كان مفروضا على السلع النسيجية سنة 2005 في إطار اتفاقية تجارة المنسوجات والملابس. ونفس القول ينطبق على الرسوم الجمركية التي قام الاتحاد الأوروبي بإلغائها كليا وفرض ذلك على الطرف الآخر. وقد جاء هذا الأمر ليس استجابة لمتطلبات الشراكة الاقتصادية بين الطرفين بقدر ما هو انعكاس لما تتميز به تجارة هذه المنتجات في إطار منظمة التجارة العالمية والتي تعد الرسوم المفروضة عليها شديدة الإنخفاض.

- استبعاد مسألة التحرير الكامل لتجارة المنتجات الزراعية، فالاتحاد الأوروبي يتعامل مع هذه المسألة في إطار سياسته الزراعية المشتركة والهادفة إلى حماية الإنتاج الزراعي الأوروبي من المنافسة الأجنبية بالدرجة الأولى من خلال دعم القطاع ووضع العراقيل أمام حرية انتقال المنتجات الزراعية، مما يصعب نفوذها إلى الأسواق الأوروبية والتي كانت دائما مصدر خلاف مع بقية الاقتصاديات الأخرى.

وستخضع بذلك المنتجات الصناعية أو الزراعية التي يتم تحرير تجارتها مع الاتحاد الى ازالة لكافة العوائق الغير تعريفية والتعريفية، وهو ما يعني الشروع في تنفيذ رزمة التفكيك التعريفي الذي يقصد بما الإلغاء الفوري لكافة الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بداية من الفاتح سبتمبر 2005 على المنتجات ذات المنشأ الأوروبي الواردة إلى الأسواق الجزائرية، وهو ما يصطلح عليه باسم تذكرة الدخول *Ticket d'entrée*، والتي تتضمن مجموعتين رئيسيتين، تشمل الأولى المنتجات ذات الطابع الزراعي الخاضعة لتفكيك جزئي أو كلي للرسوم الجمركية مع وضع نظام حصص لبعض المنتجات، أما الثانية فتستضم المنتجات الصناعية الواردة في الملحق رقم 2 من الاتفاق الخاضعة لعملية تفكيك كلي. أو التخفيض التدريجي لهذه الحقوق الجمركية خلال فترة انتقالية وتخص المنتجات المصنعة الواردة في القائمتين الثانية والثالثة كما سنرى ذلك لاحقا.

وعليه، فقد شملت عملية التفكيك التعريفي ومن ثم تحرير التبادل التجاري بشكل جزئي أو كلي 6070 بند أو موقع تعريفي متعلق بهذه المنتجات منها 5140 بند تعريفي متعلق بالمنتجات الصناعية و 930 بند خاص بالمنتجات الزراعية بحسب عدد الوضعيات أو البنود التعريفية لسنة 2005 كما هي موضحة في الجدول الموالي.

¹ : محمد براق وسمير ميموني(2006)، مرجع سبق ذكره ، ص 8.

² : سمير ميموني (2011)، اتفاق الشراكة الأوروجز انري: قراءة في المحتوى الاقتصادي وإيراز لتدابير تنفيذه على قطاع الصناعات التحويلية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 4 - سبتمبر، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - المركز الجامعي خميس مليانة -، ص 196.

³ : نفس المرجع السابق، ص 197.

الجدول رقم 100 : البنود التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية والصناعية الخاضعة لعملية التفكيك التعريفي في إطار اتفاق الشراكة

المنتجات الصناعية				عدد البنود التعريفية الخاصة بالمنتجات الصناعية	
القائمة الثالثة	القائمة الثانية	القائمة الأولى	معداة من الرسوم 0 %	عدد البنود التعريفية	مجموعات المنتجات
1964	1100	2076			
القائمة الأولى (الملحق الثاني من الاتفاقية)					
نسبة 30%	نسبة 15 %	نسبة 5 %	معداة من الرسوم 0 %	عدد البنود التعريفية	مجموعات المنتجات
0	1616	356	43	2014	سلع التشغيل (أولية)
0	3	3	31	37	سلع التحفيز
0	1	0	23	24	السلع الاستهلاكية
0	1620	359	97	2076	المجموع
القائمة الثانية (الملحق الثالث من الاتفاقية)					
نسبة 30%	نسبة 15 %	نسبة 5 %	معداة من الرسوم 0 %	عدد البنود التعريفية	مجموعات المنتجات
1	24	27	0	52	سلع التشغيل (أولية)
15	153	744	0	912	سلع التحفيز
51	51	34	0	136	السلع الاستهلاكية
67	228	805	0	1100	المجموع
القائمة الثالثة (خارج الملحق الثاني و الثالث من الاتفاقية)					
نسبة 30%	نسبة 15 %	نسبة 5 %	معداة من الرسوم 0 %	عدد البنود التعريفية	مجموعات المنتجات
228	28	4	1	261	سلع التشغيل (أولية)
256	16	17	4	292	سلع التحفيز
1303	70	37	0	1411	السلع الاستهلاكية
1786	116	56	5	1964	المجموع
المجموع (القوائم الثلاثة)					
نسبة 30%	نسبة 15 %	نسبة 5 %	معداة من الرسوم 0 %	عدد البنود التعريفية	عدد البنود التعريفية
1853	1964	1220	102	5139	
متوسط التعريفية الجمركية لكل من :					
				12,58 %	القائمة الأولى
				08,59 %	القائمة الثانية
				28,31 %	القائمة الثالثة
930			عدد البنود التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية		
6070			عدد البنود التعريفية الخاصة بالمنتجات الصناعية والزراعية		

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعلومات الواردة في :

BOUGUELLID Abdelaziz (2005), *L'Accord d'association Algerie – UE : la mise en oeuvre*, Revue des Douanes , N6-2005, Direction Générale des Douanes , Alger, pp33-34.

مع التذكير بأن متوسط الرسم الجمركي غير المرجح المطبق على منتجات القائمة الأولى من المنتجات المصنعة يقدر بـ 12,56 %، في حين يقدر بـ 8,6 % بالنسبة لمنتجات القائمة الثانية ، أما بالنسبة لمتوسط الرسم الجمركي المطبق على منتجات القائمة الثالثة فهو 28,31 % كما يظهره الجدول أعلاه. مع العلم أن الرسوم التعريفية المأخوذة كأساس لعملية التفكيك هي تلك الرسوم التي تأخذ بـ 2002-2006) كرسوم ذو أثر مماثل للحقوق الجمركية وهو ما يجعله مشمول بعملية التفكيك التعريفي للمنتجات التي يتم فرض هذا الرسم عليها والتي ترد قائمتها في الملحق رقم 4 من الاتفاقية.

وضمن نفس السياق يجب الإشارة أيضا إلى أن أي تعديل في نسب البنود التعريفية بعد 1 جانفي 2002 لا يتم الأخذ به في عملية التفكيك التعريفي إلا إذا كان في الاتجاه المتناقص بمعنى أن أي رفع لقيمة التعريفية الأساس المحددة سنة 2002 لا يؤخذ به وإنما يعتمد على النسبة الأصلية للتعريفية قبل رفعها في حين أن أي تخفيض في قيمة التعريفية الأساس سيتم الأخذ بالقيمة المخفضة حتى وأن تم ذلك بعد سنة 2002، أما بالنسبة للمنتجات الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت بعد سنة 2002 (أي المنتجات الخاضعة بموجب قوانين المالية والمالية التكميلية لسنوات من 2002 إلى 2005) فلا تؤخذ بعين الاعتبار في رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بهذا الرسم الذي سيؤخذ بقيمته عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

1-2-1- التحرير الكلي للتبادل التجاري الخاص بالسلع الصناعية

بالنسبة للصادرات من المنتجات الصناعية الجزائرية الواردة إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي يتم إعفائها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بمجرد دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ. و يستثنى منها قائمة من السلع التي يعتبرها الاتحاد حساسة وتحظى بمعاملة خاصة والواردة في الملحق رقم 1 من الاتفاق والتي من بينها السلع النسيجية والملابس. في حين أن تجارة المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي الواردة إلى السوق الجزائرية فسيتم تحريرها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي، أي على أساس مراحل زمنية خلال الفترة الانتقالية

¹¹ : لمزيد من التفصيل أنظر : الفصل الثالث المتعلق بالأحكام المشتركة من الباب الثاني المتعلق بالتنقل الحر للسلع في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وبالخصوص في المواد 18 ، 19 و 20.

² : BOUANAM Medjbar (2005), *Accord d' Association Algérie –UE :le démantèlement tarifaire*, Revue des Douanes , N8-2005 , Direction Générale des Douanes , Alger, p17.

³ : حسب المادتين 7 و 8 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

ووفق ثلاثة قوائم رئيسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية خلال الفترة الانتقالية وهذا قبل اعادة النظر فيها منذ سنة 2012، وذلك بغية مساعدة الجزائر على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر، بحيث يتم التحرير الكامل باجراء تفكيك فوري وكلي على التعريفية الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي الواردة الى الأسواق الجزائرية بمجرد تطبيق اتفاق الشراكة ، في حين سيتم التحرير التبادلي التجاري ولكن بشكل تدريجي بعد مرور سنتين على تنفيذ الاتفاق (منذ سبتمبر سنة 2007) بالنسبة للمنتجات الواردة في القائمتين الثانية والثالثة على اعتبار ان القائمة الثانية ستخضع لعملية التفكيك التعريفي بشكل تدريجي خلال فترة 5 سنوات في حين ستخضع القائمة الثالثة لنفس العملية ولكن خلال فترة 10 سنوات ليتم بذلك التحرير الكلي لتجارة هذه المنتجات المصنعة في غضون سنة 2017 (قبل تمديدها بعد عملية المراجعة إلى سنة 2020).

عموما يمكن استعراض القوائم الثلاثة المعنية على النحو الموالي :

- القائمة الاولى الواردة في الملحق رقم 2 من الاتفاق والخاضعة للتفكيك التعريفي الفوري بمجرد تنفيذ اتفاق الشراكة. تتكون أساسا كما هو مبين في الجدول رقم 100 من المواد الأولية (التشغيل) و سلع التجهيز غير المنتجة محليا، والتي تم تحريرها بالكامل بمجرد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر سنة 2005، مع العلم أن هذه القائمة واردة في الملحق رقم 2 من الاتفاق، يبلغ عدد المنتجات التي تحتويها 2076 منتج وارد في الفصول من 25 إلى 97 من النظام المنسق لتصنيف السلع وترميزها، موزعة على النحو التالي: 2014 منتج التشغيل *Bien de fonctionnement*. 37 منتج تجهيز *Bien d'équipement* و 24 منتج نهائي موجه للاستهلاك *Bien de consommation*.

أي أن عملية تفكيك التعريفية التي تخضع لها المنتجات الواردة في هذه القائمة سيكون بشكل كلي وفوري بمجرد تنفيذ الاتفاق سنة 2005 كما تنص عليه المادة 9- الفقرة الثانية من الاتفاق، من بينها 97 منتج غير خاضع لأي تعريفية جمركية (معنى أصلا) ، في حين تتوزع باقي البنود من حيث النسب التعريفية المفروضة عليها بين 359 بند تعريفي خاضع لنسبة 5 % و 1620 بند تعريفي خاضع لنسبة 15% من بينها 11 منتوجا خاضعا للرسم الاضائي المؤقت DAP.¹

- القائمة الثانية الواردة في الملحق رقم 3 من الاتفاق والخاضعة للتفكيك التعريفي التدريجي خلال 5 سنوات بعد مرور سنتين على تنفيذ اتفاق الشراكة

وتحتوي بالدرجة الأولى على سلع التجهيز و المواد الأولية الصناعية الأوروبية المنشأ وكذا قطع الغيار والغير منتجة محليا، حيث ترد قائمة هذه المنتجات وعددها 1100 منتج في الملحق رقم 3 من الاتفاق، والتي تبدأ عملية تفكيك التعريفية الخاضعة لها طبقا لأحكام المادة 9- الفقرة الثانية من اتفاق الشراكة بعد مرور سنتين من دخوله حيز التنفيذ أي بداية من سبتمبر سنة 2007، وذلك بشكل تدريجي على مدار 5 سنوات وفقا للزمن المبنية في الجدول أدناه، والتي كان من المفروض تفكيكها بشكل كلي سنة 2012. غير أن تجميد العملية سنتي 2010 و 2011 من طرف الجزائر أدى إلى إعادة النظر في هذه الزمن التي تم تمديدها إلى سنة 2016 كما سنرى ذلك لاحقا. مع التذكير بان قائمة هذه المنتجات موزعة بحسب طبيعة استخدامهما بين 52 منتج التشغيل *Bien de fonctionnement* ، 912 منتج تجهيز *Bien d'équipement*، و 136 منتج نهائي موجه للاستهلاك *Bien de consommation*. أما توزيعها بحسب نسب التعريفية الجمركية المفروضة عليها فهي كما يلي : 805 منتج خاضع لتعريفية نسبتها 5 % وهو ما يعادل 73,16 % من مجموع المنتجات المصنعة الواردة في الملحق الثالث، 228 منتج خاضع لتعريفية نسبتها 15 % مما يعادل 20,72 % من مجموع هذه المنتجات ، أما باقي المنتجات وعددها 67 منتج فهي خاضعة لنسبة 5 % .

الجدول رقم 101 : رزنامة التفكيك التعريفي للمنتجات الصناعية الواردة الملحق الثالث-القائمة الثانية - (قبل مراجعة سنة 2012)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة التفكيك السنوي للتعريفية	20 %	10%	10%	20 %	20 %	20 %
الحق القاعدي للتعريفية بعد التفكيك السنوي	80%	70%	60%	40 %	20 %	0%

نسب التعريفية	عدد المنتجات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
5%	805	4 %	3,5 %	3 %	2 %	1 %	0%
15%	228	12 %	11%	9%	6%	3%	0%
30%	67	24 %	21	18 %	12 %	6 %	0%

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. (المادة 9 الفقرة 2 و الملحق رقم 3) .

-BOUANAM Medjbar (2005), *Op.Cit*, p..21

- القائمة الثالثة الواردة خارج الملحقين رقم 2 و 3 من الاتفاق والخاضعة للتفكيك التعريفي التدريجي خلال 10 سنوات بعد مرور سنتين على تنفيذ اتفاق الشراكة

و تخص المنتجات المصنعة ذات المنشأ الأوروبي غير تلك التي ترد قائمتها في الملحقين الثاني والثالث وفقا لما تنص عليه المادة 9 في فقرتها الثالثة من اتفاق الشراكة. بحيث تبدأ عملية التفكيك التعريفي لهذه المنتجات بعد مرور سنتين على تنفيذ الاتفاق وعلى مدى عشر سنوات وفقا للزمن المبنية في الجدول الموالي، والتي كان من المفروض الانتهاء منها بحلول سنة 2017. غير أن تجميد عملية التفكيك ما بين 2010 و 2011 مع إعادة مراجعة رزنامة التفكيك أدى إلى تمديد العملية بثلاثة سنوات إضافية مما يعني الانتهاء من عملية التفكيك بحلول سنة 2020.

¹ : أنظر كل من :

- الملحق الثاني لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

- BOUGUELLID Abdelaziz (2005), *Op.Cit* pp33.

- BOUANAM Medjbar (2005), *Op.Cit*, p19

الجدول رقم 102: رزنامة التفكيك التعريفي للمنتجات الصناعة الواردة في القائمة الثالثة (قبل مراجعة سنة 2012)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة التفكيك السنوي للتعريف	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	5%	0%
الحق القاعدي للتعريف بعد التفكيك السنوي	90%	80%	70%	60%	50%	40%	30%	20%	10%	5%	0%
نسب التعريف	56	4,5%	3,5%	3%	2,5%	2%	1,5%	1%	0,5%	0,25%	0%
عدد المنتجات	117	13,5%	10,5	9%	7,5%	6%	4,5%	3%	1,5%	0,75%	0%
	1786	27%	24%	18%	15%	12%	9%	6%	3%	1,5%	0%

المصدر: تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في:

- اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. (المادة 9 الفقرة 3) .

-BOUANAM Medjbar (2005), *Op.Cit*, pp 21-22.

مع الاشارة الى أن هذه القائمة تضم المنتجات المصنعة غالبيتها عبارة منتجات صناعية موجهة للاستهلاك النهائي والتي اعتبرت حساسة بالنسبة للجزائر، وعددها 1964 منتج من بينها 5 منتجات غير خاضعة أصلا لأية تعريف جمركية، وهو ما يجعل عدد المنتجات الخاضعة لعملية التفكيك التعريفي بشكل فعلي 1959 منتج موزعة من حيث النسب التعريفية المفروضة عليها بين 1786 منتج خاضع للتعريف الجمركية المرتفعة المقدرة بـ 30% في حين يخضع 117 منتج لتعريف نسبتها 15% و 56 منتج للتعريف المنخفضة التي مقدارها 5%. أما من حيث طبيعة استعمالها فهي موزعة بين 262 منتج التشغيل *Bien de fonctionnement*، و 292 منتج تجهيز *Bien d'équipement*، و 1410 منتج موجه للاستهلاك النهائي *Bien de consommation*.

1-2-2- التحجير الجزئي للتبادل التجاري الخاص بالسلع الزراعية

على عكس المنتجات الصناعية التي يكون تحجيرها بين الطرفين كاملا في إطار منطقة التبادل الحر، فإن تحجير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري، سيكون كما ذكرنا في وقت سابق بشكل جزئي، وهذا عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاء بعضها وفق نظام الحصص¹ وكذا وضع إطار زمني (الفترة الزمنية) يتم فيه التعامل بمذة الإجراءات، مع إمكانية توسيع التنازلات المتبادلة بين الطرفين على أساس المعاملة بالمثل بعد دراستها من قبل مجلس الشراكة وهذا بعد مرور خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي ابتداء من سبتمبر سنة 2010 .

فطبقا للاحكام الواردة في الباب الاول من اتفاق الشراكة والمتعلقة بالتنقل الحر للسلع في فصلها الثاني المتضمن انتقال المنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري ستشمل عملية تحجير التبادل التجاري 930 بند تعريفي² خاص بمجموعات المنتجات الزراعية الثلاثة، التي اتفق الطرفين على عدم الخوض في عملية تحجير قسم منها يضم 678 بند تعريفي إلا بعد مرور 5 سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وذلك بإعادة النظر في وضعيتها بغية تحديد تدابير التحجير الواجب تنفيذها من قبل الطرفين بداية من السنة السادسة الموالية لتنفيذ الاتفاق.³ في حين ستخضع باقي البنود التعريفية للمنتجات الزراعية الأوروبية الواردة إلى الجزائر لحملة من التسهيلات التجارية، والمقدر عددها 252 بند تعريفي موزعة كما تنص عليه المادة 14 من اتفاق الشراكة وذلك على النحو الموالي:

- بالنسبة للمنتجات الزراعية الأوروبية الواردة في البروتوكول رقم 2 من الاتفاق

ترد المنتجات الزراعية الواردة في البروتوكول الثاني كما تنص عليه المادة 14 في فقرتها الثانية من اتفاق الشراكة، وعددها 114 منتج، قرابة 50,90% منها أي 58 منتج خاضعة للتعريف المرتفعة قدرها 30% و 17 منتج خاضعة للتعريف المتوسطة المقدرة بنسبة 15% وهو ما يعادل 14,91% من مجموع المنتجات الزراعية الواردة في هذا الملحق، في حين تخضع باقي المنتجات وعددها 39 منتج والتي تشكل 35,19% من مجموع هذه المنتجات لنسبة التعريف المنخفضة مقدارها 5% كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 103: التفكيك التعريفي للمنتجات الزراعية الواردة في البروتوكول رقم 2 لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

المجموع	البنود التعريفية الخاضعة لتخفيض بنسبة:			البنود التعريفية وفقا لنسب التعريف المطبقة
	100%	50%	20%	
39	39 (منها 11 غير معني بنظام الحصص)	0	0	نسبة 5%
17	9	8	0	نسبة 15%
58 (منها 10 خاضعة للرسم الإضافي المؤقت)	35 (منها 1 غير معني بنظام الحصص)	4	19	نسبة 30%
114	83 (منها 12 غير معني بنظام الحصص)	12 (كلها خاضعة)	19 (كلها خاضعة)	المجموع مع الخضوع لنظام الحصص

¹ : يطبق المبدأ المسمى *Premier arrivé, Premier servi* FIFO، في الكمية المعنية التي تصل الأولى الى الجمارك هي التي تستفيد من التفضيلات الجمركية المنصوص عليها في اتفاق الشراكة في حدود الحصص
² : منها 850 بند تعريفي تشمل الفصول من 1 إلى 24 من المدونة المشتركة والتعريف الجمركية الجزائرية إضافة إلى المنتجات الزراعية بما فيها المحولة المشار إليها في الملحق رقم الأول للاتفاق وتضم 80 بند تعريفي.
³ : حسب المادة 15 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في : - اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (المادة رقم 14 و البروتوكول رقم 2) .
- BOUANAM Medjbar (2005), *Op.Cit*, p.19

- ما يمكن تسجيله من الجدول أن المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي الواردة إلى الجزائر ، ستخضع لتخفيض في الحقوق الجمركية في حدود الحصص *limitation de contingent* المتفق عليها بين 20 % و 100 % على النحو الموالي :
- تفكيك كامل للتعريفات المفروضة على 83 بند تعريفي وهو ما يمثل 72,80 % من الأصناف التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية بحيث 12 بندا تعريفا معنيا بالتخفيض الكامل للتعريفات غير خاضع لنظام الحصص، كما تتوزع هذه البنود التعريفية وفقا لنسبة التعريفات الخاضعة لها كما يلي: 39 بند تعريفي (11 بند غير معني بنظام الحصص) خاضع لتعريفات قدرها 5 % و 9 بنود لنسبة 15 % و 35 بند تعريفي (12 بند منها غير معني بنظام الحصص) خاضع لنسبة 30 %
 - تفكيك بنسبة 50 % للتعريفات المفروضة على 12 بند خاضع لنظام الحصص وهو ما يمثل 10,54 % من الأصناف التعريفية الخاصة بهذه المجموعة من المنتجات الزراعية الأوروبية الواردة الى الجزائر، والتي تتوزع بين 8 بنود تعريفية خاضعة لنسبة 15 % و 4 بنود تعريفية خاضعة لنسبة 30 % .
 - تفكيك بنسبة 20 % على بقية البنود المقدر عددها ب 19 بندا تعريفا وهو ما يمثل 16,66 % من مجموع البنود التعريفية الخاصة بهذه المجموعة من المنتجات، و الخاضعة كلها لنظام الحصص ونسبة تعريفات قدرها 30 %
 - بالنسبة لمنتجات الصيد البحري الأوروبية الواردة في البروتوكول رقم 4 من الاتفاق تخضع منتجات الصيد البحري الأوروبية الواردة إلى الجزائر لمجموعة من التفضيلات الممنوحة من قبل الجزائر، والتي ترد في الملحق في البروتوكول الرابع مثلما تنص عليه المادة 14 في فقرتها الرابعة من اتفاق الشراكة حيث تضم 88 بند تعريفي 96,6 % منها أي ما يعادل 85 بند تعريفي خاضع لتعريفات نسبتها 30 %، في الوقت الذي تخضع فيه البنود الثلاثة الباقية التي تمثل 3,4 % لنسبة التعريفات المخفضة التي قدرها 5 % . اذ ستخضع لنوعين من التنازلات التعريفية ومن دون خضوعها لنظام الحصص كما هو مبين في الجدول أدناه، وهما :
 - الغاء كامل للتعريفات الجمركية المفروضة على 39 بند تعريفي وهو ما يعادل 44,33 % من مجموع الوضعيات التعريفية الخاصة بهذا النوع من المنتجات الزراعية أين تخضع 3 بنود منها لتعريفات نسبتها 5 % و 36 بند تعريفي لنسبة 30 % .
 - تفكيك جزئي للتعريفات بنسبة 25 % المفروضة على 49 بند تعريفي وهو ما يشكل نحو 45,67 % من اجمالي البنود التعريفية الخاصة بمنتجات الصيد البحري التي شملها الملحق رقم 3 من اتفاق الشراكة، والخاضعة كلها للتعريفات المرتفعة التي قدرها 30 % .
- الجدول رقم 104 : التفكيك التعريفي لمنتجات الصيد البحري الواردة في البروتوكول رقم 4 لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

المجموع	البنود التعريفية الخاضعة لتخفيض بنسبة :		البنود التعريفية وفقا لنسب التعريفات المطبقة
	25 %	100 %	
3	0	3	نسبة 5 %
0	0	0	نسبة 15 %
85	49	36	نسبة 30 %
88	49 (غير معنية)	39 (غير معنية)	المجموع مع الخضوع لنظام الحصص

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. (المادة رقم 14 و البروتوكول رقم 4) .

-BOUANAM Medjbar (2005), *Op.Cit*, p.19

- أما بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة الأوروبية الواردة في البروتوكول رقم 5 من الاتفاق يتم منح المنتجات الزراعية المحولة الأوروبية الواردة إلى الجزائر بعض التسهيلات المتمثلة في تخفيض أو إلغاء بعض الرسوم الجمركية بنسب تتراوح ما بين 20 % و 100 % وفق حصص متفق عليها من حيث الكم أو الفترة الزمنية التي تطبق فيها هذه التسهيلات كما ينص على ذلك هذا الأخير في مادته 14 في فقرتها الخامسة والمبنية في الجدول ادناه. حيث يبلغ عددها 50 منتوجا تتوزع نسب التعريفات المفروضة عليها ما بين 30 % مفروضة على 28 بند تعريفي وهو ما يعادل 56 % من مجموع هذا النوع من المنتجات ونسبة 15 % مفروضة على 20 منتوج ، وهو ما يعادل 40 % من مجموع هذه المنتجات ونسبة 5 % على البندان التعريفيان الباقيان اللذان يشكلان 4 % من مجموع المنتجات الزراعية المحولة الخاضعة للتسهيلات التجارية .

الجدول رقم 105: التفكيك التعريفي للمنتجات الزراعية المحولة الأوروبية الواردة في البروتوكول رقم 5 لاتفاق الشراكة مع .! الأوروبي

المجموع	البنود التعريفية الخاضعة لتخفيض بنسبة :					البنود التعريفية وفقا لنسب التعريفات المطبقة
	20 %	25 %	30 %	50 %	100 %	
2	0	0	0	0	2	نسبة 5 %
20	0	0	1	1	18 (2 معني بنظام الحصص)	نسبة 15 %
28 (منها 11 خاضعة للرسم الإضافي المؤقت)	3	9	2	0	14 (1 معني بنظام الحصص)	نسبة 30 %
50	3 (غير معنية)	9 (غير معنية)	3 (غير معنية)	1 (غير معني)	34 (3 منتوجات خاضعة)	المجموع مع الخضوع لنظام الحصص

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في : - اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. (المادة رقم 14 و البروتوكول رقم 5) .
-BOUANAM Medjbar (2005), *Op.Cit*, p20.

من خلال الجدول، نلاحظ أن 34 منتوجا من بينها 3 بنود خاضعة للنظام الحصص (بندين خاضعين لتعريفية نسبتها 15 % و بند تعريفية خاضع لنسبة 30 %) سيتم التفكيك الكلي للتعريفية الجمركية المفروضة عليها، في حين يخضع بند تعريفية واحد غير معني بنظام الحصص لتفكيك بنسبة 50 % و 3 بنود تعريفية غير معنية أيضا بنظام الحصص لتفكيك بنسبة 30%، و 9 بنود غير معنية بنظام الحصص لتفكيك بنسبة 25%، أما البنود التعريفية الثلاثة الباقية فقد خضعت لتخفيض في التعريفية الجمركية المفروضة عليها بنسبة 20% . وهكذا تصبح الوضعية التعريفية الجديدة للنسب المطبقة على مختلف المنتجات بعد عملية التفكيك التعريفية الخاص بالمنتجات الزراعية المحولة الأوروبية الواردة الى الجزائر في سياق تحرير التبادل الزراعي بين الطرفين كما هي مبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم 106: الوضعيات التعريفية الجديدة المطبقة على المنتجات الزراعية المحولة الأوروبية بعد عملية التفكيك التعريفية.

الوضعية التعريفية الجديدة بعد عملية التفكيك بنسب :					
نسب التعريفية الجمركية	100%	50%	30%	25%	20%
5%	0%	2,5%	3,5%	3,75% يعدل الى 3,7%	4%
15%	0%	7,5%	10,5%	11,25% يعدل الى 11,2%	12%
30%	0%	15%	21%	22,5%	24%

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في مصدر الجدول رقم 104.

و بخصوص المنتجات الزراعية الجزائرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي، فهي تخضع بدورها لبعض التسهيلات الممنوحة من قبل الطرف الأوروبي ، والمتمثلة في تخفيض كلي أو جزئي للرسوم الجمركية وكذا الخضوع لنظام الحصص المتفق عليه من قبل الطرفين سواء من حيث الكمية و المدة الزمنية التي يتم فيها تطبيق هذا النظام.

فبالنسبة لمنتجات الصيد البحري الواردة في البروتوكول رقم 3 من الاتفاق، فستستفيد من إعفاء كلي من الحقوق الجمركية مثلما كان عليه الحال في اتفاق التعاون لسنة 1976، وكذا بعض المنتجات البحرية المحولة (مصبرات، دقيق السمك *farine de poisson* المستحضرات القاعدية من السمك،...) . أما بالنسبة للمنتجات الزراعية ذات المنشأ الجزائري المصدرة الى دول الاتحاد الأوروبي والمدونة في البروتوكول رقم 1 من الاتفاق، فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين 20 % و 100 % ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين. فمن خلال الاطلاع على طبيعة الأفضليات الممنوحة من الطرف الأوروبي للمنتجات الزراعية ذات المنشأ الجزائري الواردة في البروتوكول رقم 1 المشار اليه ، الذي بدوره يضم ملحقا واحدا خاصا بتعيين المنتجات وتميزها، نجد أن برنامج التحرير الخاص بهذه المنتجات خاضع لنظامين اثنين :

- يبدأ الأول بالتحرير الفوري من خلال الاعفاء من الحقوق الجمركية، ويتعلق اساسا بالمنتجات غير الحساسة بالنسبة للطرف الأوروبي وهي المنتجات التي لا تنتج على نطاق واسع في دول المجموعة أو على الاقل لا يحتاج الى حماية، لكن التخفيض بنسبة 100 % لا يعني بالضرورة الغاء كل الحقوق الجمركية على المنتجات التي تستفيد من الالغاء المذكور بل هو لا يطبق الا على جزء فقط من الحقوق الجمركية ألا وهو الحق الجمركي القيمي *ad valorem* دون الحق الجمركي الخاص أو النوعي¹ ، ويطبق هذا

النظام على المنتجات الزراعية الاقل حساسية في نظر الاتحاد الأوروبي.

- اما النظام الثاني فيتعلق بمنتجات تستفيد من تخفيض جزئي للرسوم الجمركية، كما تستفيد فئة أخرى من المنتجات من الغاء الحقوق الجمركية في حدود الحصص التعريفية²، وأخيرا هناك فئة أخيرة من المنتجات الزراعية الخاضعة لنظام الحصص المرجعية، وهو قيد آخر يضاف الى القيود السابقة نصت عليه المادة 4 من البروتوكول رقم 1 وهي حصص تضع سقفا معيناً للواردات لا يجوز تجاوزه، ففي حال حدوث ذلك يكون من حق الاتحاد الأوروبي أن يدرج المنتج في السنة المرجعية الموالية ضمن الحصص التعريفية (اعفاء من الحقوق الجمركية) للاتحاد³.

أما المنتجات الزراعية المحولة⁴، فلقد تم تقسيمها إلى ثلاث قوائم، وهي :

- القائمة الأولى، تتضمن 167 منتج يستفيد من إلغاء كامل للرسوم الجمركية ومن دون قيود كمية.
- القائمة الثانية، تشمل 8 منتجات متعلقة بمستحضرات غذائية *préparations alimentaires* ومشتقات الحليب التي تخضع لإعفاء من الرسوم الجمركية الخاضعة لها في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين مثل (عجائن غذائية 2000 طن، كسكسي 2000 طن، مواد محضرة بالحليب المخمر 1500طن).

¹ : وعاء الحقوق الجمركية أو الطريقة التي تحسب بها الحقوق الجمركية تكمن أما في قيمة المنتجات *ad valorem*، وأما في طبيعتها أو نوعيتها وهي الحقوق الخاصة *droit spécifique*، طبقا للمادة 2 الفقرة الثانية من البروتوكول رقم 1 تستفيد المنتجات من تخفيض بنسبة 100 % مطبق فقط على جزء من وعاء الحق الجمركي وهو الحق القيمي، بل أكثر من ذلك كثيرا ما يقترن التخفيض الخاص بالجزء القيمي بتحديد المدة الزمنية التي يسرى فيها التخفيض والتي تكون غالبا محددة خارج أوقات انتاج وتصدير المنتجات الزراعية الأوروبية بهدف تفادي المنافسة مع مثيلاتها الجزائرية.

² : بحسب المادة الأولى الفقرة الثالثة من البروتوكول رقم 1 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

³ : الكميات المرجعية منصوص عليها في العمود " ج " من الملحق رقم 7 من البروتوكول رقم 1 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

⁴ : تم الاتفاق على الغاء 95 % من الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية المحولة التي منشأها الجزائر النافذة الى أسواق الاتحاد الأوروبي ، والواردة في البروتوكول رقم 5 - الملحق رقم 1.

- القائمة الثالثة، تتضمن 144 منتج التي يتم تخفيض كلي أو جزئي للرسوم الجمركية المفروضة عليها .

2- تحرير تجارة الخدمات، المنافسة ومسألة قواعد المنشأ في اطار اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروي

لقد تضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في جانبه الاقتصادي، اضافة الى مسألة تحرير التبادل السلعي الخاص بالمنتجات الزراعية والصناعية ومن ثم اقامة منطقة للتبادل الحر بينهما في آفاق سنة 2020، مسائل اقتصادية أخرى متعلقة خصوصا بتحرير تجارة الخدمات بين الطرفين و قواعد المنافسة المطبقة بينهما، بالإضافة الى أحد أهم القضايا التي يتعين ايلائها حيزا كبيرا من الأهمية خصوصا من قبل الجزائر في سياق تحرير مبادلاتها مع دول الاتحاد الاوروي وهي مسألة قواعد المنشأ.

1-2- تحرير تجارة الخدمات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

رأينا في في الفصل الأول من هذا البحث، أن تجارة الخدمات أضحت تحتل مكانة هامة على مستوى النظام التجاري المتعدد الاطراف كما يظهر ذلك في التزايد الكبير في حجم وقيمة التبادلات الخاصة بهذه التجارة غير المنظورة التي تخضع من حيث الناحية التنظيمية الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وهي أحد الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية، وانطلاقا من أهميتها لم يغفل اتفاق الشراكة على مسألة تحرير التبادل التجاري الخاص بالخدمات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والواردة كما رأينا سابقا في الباب الثالث من الاتفاق (من المواد 30 الى 37). وبما أن الجزائر لم تتضمن بعد الى المنظمة، فقد تم الاتفاق في هذا الجانب على صيغة انتقالية تضم مسألة التبادل الخاص بتجارة الخدمات وتحريرها في اطار تطبيق اتفاق الشراكة سواء على مستويات : الالتزامات المشتركة بين الطرفين، اداء الخدمات العابرة للحدود، وكذا مسائل الحضور التجاري، والتواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين، ومسائل النقل.

▪ بالنسبة للالتزامات المشتركة بين الطرفين :

تم الاتفاق على صيغة انتقالية يلتزم بموجبها الاتحاد منح الجزائر الاستفادة من التزامات دول الاتحاد الخاصة بتحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاق العام لتجارة الخدمات مقابل التزام الجزائر بمنح الاتحاد الأوروبي الاستفادة من مبدأ – الدولة الأكثر رعاية- والمتعلقة على وجه الخصوص بمسائل أداء الخدمات عبر الحدود والحضور التجاري والتواجد المؤقت للمؤسسات مع استبعاد قطاع النقل،² وبعد انضمامها إلى المنظمة، سوف يتم التفاوض مجددا حول اتفاق اندماج وتحرير للمبادلات الخاصة بالخدمات بصورة متبادلة وفق اتفاقية الجاتس.

▪ بالنسبة لأداء الخدمات العابرة للحدود ومسائل الحضور التجاري والتواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين³ :

فيما يخص الخدمات التي يقوم بها موردي الخدمات التابعون للاتحاد للجزائر من خلال وسائل غير الحضور التجاري أو حضور الأشخاص الطبيعيين، يتعين على الجزائر منحهم معاملة لا تقل رعاية عن تلك الممنوحة من قبلها لشركات الدول الاخرى ومن دون تمييز، أما ما تعلق بالحضور التجاري للشركات الأوروبية، فسيتم معاملتها وفقا لما هو معمول به مع الشركات الأخرى ونفس الامر ينطبق على الفروع المستقلة والفروع التابعة لشركات المجموعة الأوروبية التي تخضع لنفس ما هو معمول به مع الشركات الجزائرية والأجنبية الناشطة في الجزائر. أما بالنسبة للتواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين فقد أعطى الاتفاق الحق للطرفين المتعاقدين في انتقال وتشغيل موظفي واطارات في الشركات الأم أو فروعها سواء في اقليم المجموعة الأوروبية أو الجزائر مع العمل على تسهيل اجراءات تواجدهم وفقا للتشريع الساري في البلد المضيف.

▪ أما بالنسبة لخدمات النقل :

أبرز ما تضمنه اتفاق الشراكة في مجال خدمات النقل هو اقتصره فقط على مجال النقل البحري دون سواه من قطاعات النقل الاخرى التي لا يسري عليها الاتفاق، والتي تم الاتفاق بين الطرفين على التفاوض بشأن شروط الدخول المتبادل الى السوق واداء الخدمات المتعلقة بها (النقل الجوي، البري، السكك الحديدية...) بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ مع توفر الشروط اللازمة لذلك.

2-2- أحكام المنافسة في سياق تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

لقد أولى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أهمية لمجال المنافسة باعتباره عنصرا هاما في نجاح تنفيذ الاتفاق من منطلق أنه يؤثر بشكل كبير على طبيعة العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين كما هو وارد في المادة 41 من الاتفاق . ومن ثم فقد تم الاتفاق في هذا الجانب على :⁵

- التعاون الاداري في تنفيذ تشريعتيها الخاصتين بمجال المنافسة، وكذا تبادل المعلومات في الحدود التي يسمح بها سر المهمة وسر الأعمال بحسب الآليات الواردة في الملحق رقم 5 من الاتفاق.
- امكانية اتخاذ الطرفين او أحدهما التدابير اللازمة للحفاظ على مصالحهما اذا رأيا معا أو أحدهما بوجود ممارسات من شأنها أن تتسبب أو تهدد بالحاق ضرر كبير به أو بالطرف الآخر بعد استشارة لجنة الشراكة أو اخطارها في مدة شهر من العمل بها.
- العمل ودون الاحلال بالالتزامات المعمول بها في النظام التجاري المتعدد الاطراف (التزامات منظمة التجارة العالمية في مجال المنافسة) بالتعديل التدريجي لكل احتكارات الدولة ذات الطابع التجاري بشكل يضمن عند نهاية السنة الخامسة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ ازالة كل اشكال التمييز فيما يخص شروط التموين بالسلع وتسويقها بين رعايا الدول الأعضاء والرعايا الجزائريين مع اعلام لجنة الشراكة بالتدابير المتخذة لبلوغ هذا الهدف.
- العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية، الصناعية والتجارية وفقا لأعلى المقاييس الدولية باتخاذ مختلف الاجراءات والتدابير في سبيل

1 : انظر في هذا الصدد : المادة 30 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروي.

2 : طبقا لأحكام المادة 30 – الفقرة 4 و المادة 34 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروي.

3 : انظر في هذا الصدد المواد 31 (بالنسبة لأداء الخدمات عبر الحدود)، 32 (بالنسبة الحضور التجاري)، و 33 (بالنسبة للتواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين).

4 : انظر في هذا الصدد المادة 34 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروي.

5 : انظر في هذا الصدد كل من :

- المواد من 41 الى 46 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

- الملحق رقم 5 من اتفاق الشراكة، والمتعلق بتطبيق المادة 41 المتعلقة بأحكام المنافسة.

- الملحق رقم 6 من اتفاق الشراكة والمتعلق بالملكية الفكرية والصناعية والتجارية .

ذلك ، حيث ترد آليات التعاون في هذا المجال في الملحق رقم 6 من الاتفاق، كما يتعين في حالة ظهور صعوبات في هذا المجال والتي يمكن أن تمس المبادلات التجارية عقد مشاورات عاجلة بناء على طلب أحد الطرفين قصد التوصل الى حلول ترضي الطرفين.

- اضافة الى ضرورة التزام الطرفين باتخاذ كافة التدابير التي من شأنها ضمان حماية المعطيات والبيانات ذات الطابع الشخصي قصد ازالة الحواجز التي تعيق التداول الحر لمثل هذه البيانات بين الطرفين.

2-3- مسألة قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

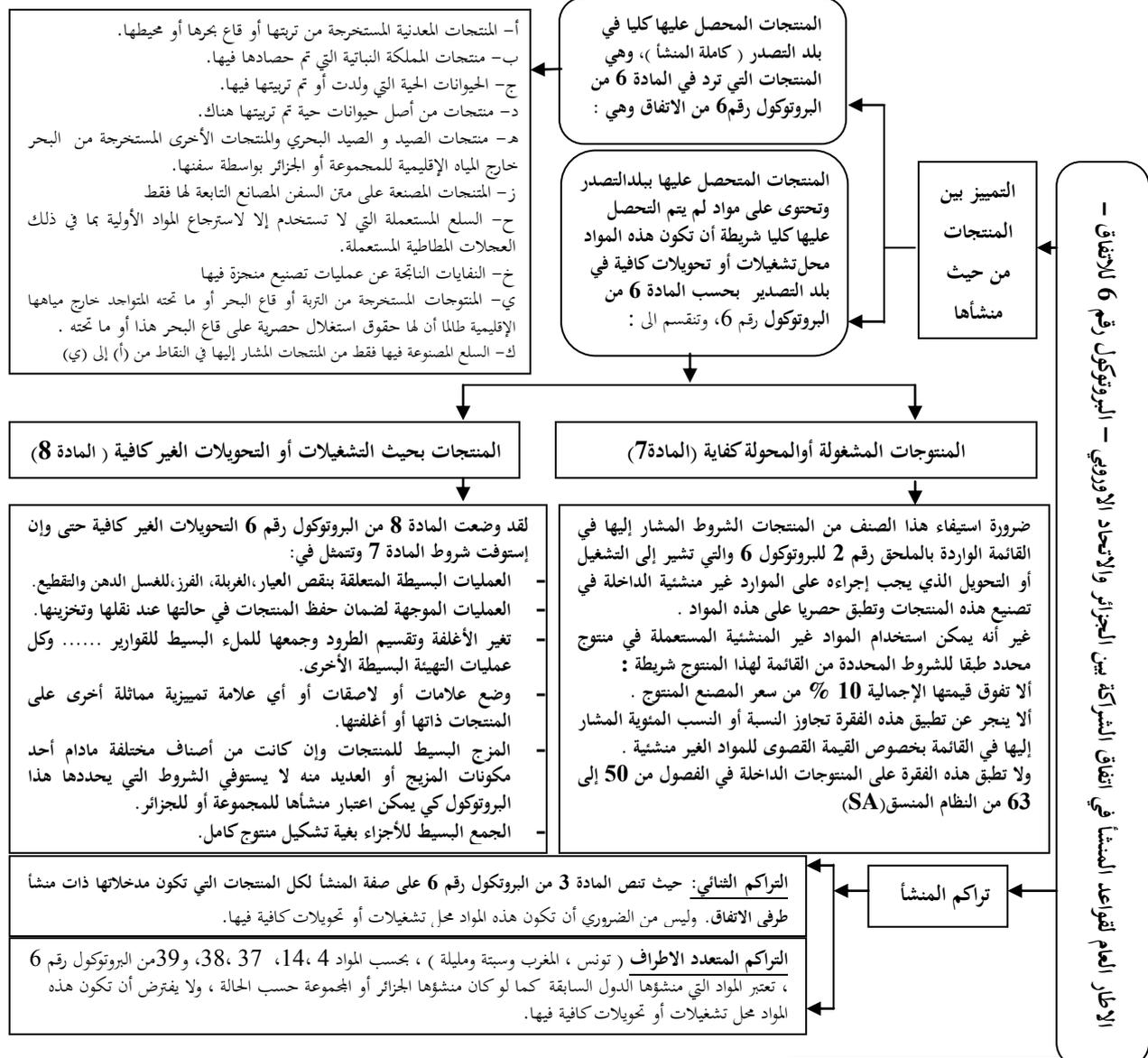
تكتسي قواعد المنشأ المستخدمة في تحديد هوية أو جنسية السلع موضع التبادل أهمية بالغة في تنفيذ السياسة الجمركية والتجارية ومن ثم الاقتصادية للدول. وطبيعي أن اعطاء المعاملات التفضيلية يتم بموجب الترتيبات التكميلية على غرار مناطق التبادل الحر ، وتنعكس في صورة امتيازات جبائية، تكون في حدها الأقصى اعفاء كلي من الحقوق والضرائب، او اعفاء جزئي كحد أدنى، بعد تدقيق صحة ومصداقية شهادات المنشأ.

لذلك تبرز مكانتها الهامة من منطلق أنها توفر نوعا من الحماية ضد تسلسل سلع الأطراف الخارجية لأسواق البلدان الاعضاء في هذه الترتيبات دون وجه حق. ومن ثم فقد شكلت حيزا هاما في جميع اتفاقيات الشراكة التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع شركائه المتوسطيين، حيث تم تخصيص بروتوكولا يتضمن مختلف الاجراءات والآليات المتعلقة بتحديد منشأ السلع فضلا عن شروط اكتساب هذه السلع لصفة المنشأ أو مدى استيفائها لها، مما يسمح لها بالحصول على الاعفاءات الجمركية والمعاملة التفضيلية الواردة في الاتفاق.¹

ففي اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي لم يشذ عن هذه القاعدة، تم ادراج مسألة قواعد المنشأ وطرق التعاون الاداري الخاصة بها في البروتوكول رقم 6 الذي يبين هذه القواعد وكذا الشروط والمتطلبات الدنيا للعمل أو التصنيع المطبقة على المواد أو المنتجات التي لا تحمل صفة المنشأ الجزائري لمنحها وضع المنشأ.

ويمكن عرض اهم ما تضمنه الاتفاق من خلال البروتوكول السابق من خلال الشكل البياني الآتي

الشكل البياني رقم 45 : قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروي



¹ : أحمد العساف ومحمود الوادي (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 250.

المصدر : تم اعداد الشكل البياني بناء على المعطيات الواردة في البروتوكول رقم 6 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

ينبغي التنويه إلى أن تطبيق قواعد المنشأ يخضع لمبدأ الإقليمية ومبدأ الرقابة : فالمبدأ الأول يقضي وفق ما نصت عليه المادة 13 من البروتوكول رقم 6 بضرورة استيفاء الشروط المعلقة باكتساب الطابع المنشئي دون انقطاع بين الجزائر والمجموعة. ولهذا يجب على كل عملية تصنيع ضرورية لاضفاء الطابع المنشئي أن تتم اما في الجزائر أو في دول المجموعة، دون انقطاع مع استبعاد العمليات نفسها التي تتم خارج الاقليمين المذكورين باستثناء تونس والمغرب المستفيدين من قواعد التراكم المغربي. غير أن هذه القاعدة لها استثناء، ففي حالة عودة السلع المنشئية الى الجزائر أو المجموعة بعد تصديرها منهما الى بلد آخر من غير تونس والمغرب، تحتفظ بطابعها المنشئي اذا تم اثبات أن السلع المعادة هي ذاتها السلع المصدرة مع عدم خضوعها لأية عملية تصنيع باستثناء العمليات الضرورية للمحافظة عليها. وادئما في اطار الشروط الإقليمية، نصت المادة 14 في فقرتها الثانية من البروتوكول السالف الذكر على شرط آخر متمثل في النقل المباشر بين الجزائر والمجموعة الأوروبية، مع امكانية العبور عبر أقاليم أخرى في حالة الضورة شريطة أن يكون لهذا العبور شكل مسافنة أو تخزين.¹ أما الاستثناءات الواردة على هذا المبدأ هي النقل عبر القنوات والسلع الموجهة للمعارض.

أما المبدأ الثاني المتمثل في الرقابة الممارسة على قواعد المنشأ، فهو منظم بموجب المادة 17 من البروتوكول رقم 6 التي تخضع اثبات الطابع المنشأ للسلع لتقدم شهادة تنقل السلع المسماة أور EUR 1 أو تصريح على أساس فاتورة أو الوارد فيها، حيث تسلم شهادة تنقل السلع من طرف السلطات الجمركية لبلد التصدير. وعلى عكس شهادة تنقل السلع، التصريح على أساس فاتورة هو من اعداد المصدر على أساس فاتورة أو وصل تسليم أو أي وثيقة تجارية أخرى، والمقصود بالمصدر هو كل مصدر معتمد أو أي مصدر لمنتجات منشئية لا تفوق قيمتها 6000 يورو مع اشتراط القدرة على تقديم كل الوثائق اللازمة التي تثبت الطابع المنشئي². مع العلم أن صلاحية دليل المنشأ محددة بأربعة أشهر اعتبارا من تاريخ تسليمها. يجب خلال هذه الفترة تقديم الدليل للسلطات الجمركية لبلد التصدير، ويمكن قبولها بعد فوات هذا الأجل اذا كان سبب تأخر تسليمها ظروف استثنائية وذلك بمقتضى المادة 24 من البروتوكول رقم 6. كما يجب التنويه أيضا في نفس السياق بضرورة الاحتفاظ بأدلة المنشأ لمدة ثلاث سنوات³، وتخضع كذلك للمراقبة اللاحقة في أي وقت اذا شكت السلطات الجمركية لبلد الاستيراد في صحة الوثائق المقدمة أو الطابع المنشئي للمنتجات المعنية، لهذا نصت المادة 33 من البروتوكول على التعاون الإداري بين السلطات الجمركية للطرفين لمحاربة الغش عبر مراقبة صحة شهادات تنقل السلع أور1 أو التصريحات على أساس الفاتورة.⁴

3- التعاون الاقتصادي والمالي في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

إن تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي ضمن اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية بشكل عام هو الذي يفضي مبدئيا على منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطية صبغة تنموية ويسمو بها عن مجرد ترتيب تجاري محض. ومن ثم فهو يتوخى دعم جميع الجهود التي من شأنها المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.⁵ وعليه نجد أن اتفاق الشراكة قد حذى حذو باقي اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية المبرمة في اطار مسار برشلونة، يتضمنه في شقه الاقتصادي لجانب متعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي الذي يكون مرافقا او مصاحبا لعملية تحرير التبادل التجاري بين الطرفين بهدف اقامة منطقة التبادل الحر بينهما في أفق 2020 (Libre-échange "Accompagné") قصد تحيئة الاقتصاد الجزائري وتكليفه مع متطلبات الانضمام الى هذا الترتيب التجاري الإقليمي.

3-1- التعاون الاقتصادي في اطار اتفاق الشراكة الأورو جزائري : الاهداف، وسائل التنفيذ ومجالات التعاون .

يغطي التعاون الاقتصادي الذي التزم الطرفين بتقويته بما يخدم المصلحة المشتركة، والمعالج في المواد الواردة في الباب الخامس من الاتفاق (المواد من 47 إلى 66) مجموعة من المجالات على المستوى الجهوي في اطار تنفيذ المشاريع ذات الطابع الاقليمي (المتوسطي) أو الثنائي، والتي يتعين العمل على تدعيمها بغية تحقيق الاهداف المتوخاة وذلك باستخدام جملة من الوسائل وآليات التنفيذ.

فبالنسبة لأهداف التعاون الاقتصادي المندرج في اطار الأهداف المحددة في اعلان برشلونة، فهي متمثلة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الجزائر، مع تفضيل تطبيقه في مجالات النشاط التي تعاني من صعوبات، والتي شملتها التدابير الاصلاحية في سياق تحرير الاقتصاد الوطني، اضافة الى المجالات التي تم الاتفاق على تحرير مبادلاتها مع الاتحاد⁶. وعليه فأولويته تتمحور حول⁷:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وتأهيل المؤسسات قصد مواجهة تحديات المنافسة في إطار منطقة التبادل الحر.
- دعم القطاع الخاص ومنها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص وبرامج خصخصة المؤسسات العمومية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا الأوروبي منه.

وبالتالي، فمجالات التعاون على المستوى الثنائي، كما وردت في نص الاتفاق، متمثلة في : الصناعة، العلوم والتكنولوجيا،

¹ : المقصود بالمسافنة *Transbordement* هو تحويل السلع المفرغة من وسائل النقل المستعملة في الاستيراد، وإعادة شحنها في وسيلة النقل المستعملة في التصدير، في حين يقصد بالتخزين أو المستودع *Entreposage* بأنه عبارة عن وضع السلع الآتية من خارج البلد وبصفة مؤقتة في محلات معدة ومعتمدة من طرف ادارة الجمارك ومن دون دفع حقون جمركية (توجد ثلاثة اصناف من المستودعات الجمركية وهي المستودع العمومي، الخاص، والمستودع الصناعي)، وهنا يجب الإشارة الى أن المسافنة والتخزين هما نظامان جمركيان ضروريان لعبور السلع عبر أقاليم الدول عند تصدير السلع، والمقصود هنا بالعبور هو النظام الجمركي الذي ينظم انتقال السلع من نقطة حدودية الى نقطة حدودية أخرى ضمن إقليم الدولة الواحدة، في حين تعرفه المادة 125 من قانون الجمارك لسنة 1998 بأنه " النظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع تحت المراقبة الجمركية والمنقولة من مكتب جمركي الى مكتب جمركي آخر برا أو جوا مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي ".
² بحسب المادة 23 من البروتوكول رقم 6 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والمحدد لقواعد المنشأ.
³ بحسب المادة 30 من البروتوكول رقم 6 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والمحدد لقواعد المنشأ.
⁴ بحسب المادة 33 من البروتوكول رقم 6 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والمحدد لقواعد المنشأ.
⁵ محمد الصمادي (2004)، اتفاقيات التجارة الحرة وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، في: أحمد السيد النجار، التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة، أزمة

للنشر والتوزيع، عمان، ص 68.
⁶ بحسب المادة 47- الفقرتين 1 و2 و المادة 48 - الفقرة 2 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
⁷ سمير ميموني (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 198.

البيئة، ترقية وحماية الاستثمارات، توحيد مقاييس المطابقة وتقومها، تقريب التشريعات، التعاون في مجال الخدمات المالية، الزراعة والصيد البحري، النقل، مجتمع المعلومات والاتصالات، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعات التقليدية، التعاون في مجال الجمارك والإحصاء، وكذا التعاون في مجال حماية المستهلكين.¹

أما على المستوى الجهوي، فسيتم اشراك الجزائر في المشاريع الإقليمية التي تعني الدول المتوسطية الشريكة التي يشرف عليها الاتحاد الأوروبي والممولة من قبله، والتي تشمل مجالات: دعم التكامل الاقتصادي بين الاقتصاديات المغربية بشكل خاص والأورومتوسطية بشكل عام، وتنمية الهياكل القاعدية الاقتصادية، والتعاون في مجالات التربية والتكوين وتطوير البحث العلمي والتكنولوجيا، فضلا عن التعاون في المسائل الجمركية وكذا في المجال البيئي ومخاربة التلوث في المنطقة.²

وحتى تكون متابعة فعالة لأساليب ومجالات التعاون الاقتصادي سواء الثنائي الأوروجزائري أو على الصعيد الإقليمي أي التعاون الذي يعمل على تشجيع كل نط من الأعمال المشتركة بين أطراف الشراكة الأورومتوسطية، فقد تم اعتماد وسائل تنفيذ هذا التعاون والإلمام بكل مجالاته، ومن بينها:³

- الحوار الاقتصادي المنتظم الذي يعقد بين الفريقين والذي يغطي كافة قطاعات السياسة الاقتصادية الكلية، مثل اجتماعات المسؤولين والخبراء، وكذا تشجيع الأعمال المشتركة عن طريق الحلقات الدراسية وورش العمل.
 - أعمال دعم الشراكة والاستثمار المباشر بين المتعاملين لاسيما الخواص منهم، وكذا دعم برامج الخوصصة.
 - تشجيع المساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية وتبادل المعلومات في مجالات التعاون مع دعم أعمال الاستشارة والخبرة والتكوين.
- لكن ما يلاحظ في الإجراءات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الواردة في الاتفاق، أنها جاءت على عموميتها من دون أن تكون مرافقة بوسائل واليات عملية لتحسينها بصورة فعلية ميدانيا. أي بمعنى آخر أن الاتفاق لم يتضمن أي إجراء مالي ملموس ومحدد رقميا، كما نجد أيضا غيابا للالتزام المباشر والمحدد من قبل الاتحاد تجاه الجزائر في مجالات التعاون الاقتصادي هذا، ناهيك عن غياب اقتراحات ملموسة في مجال انتقال رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة باستثناء قطاع الطاقة الذي حظي بالاهتمام الأوفر، واكتفاء الاتفاق بالإشارة إلى تشجيع أوروبي للمتعاملين الأوروبيين قصد الاستثمار في الجزائر، وهو ما سيتم التعرض إليه لاحقا عند تقييم حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي.

2-3- التعاون المالي في اطار اتفاق الشراكة الأوروجزائري

- انطلاقا من طبيعة وحجم التكييف المطلوب مع متطلبات تنفيذ الاتفاق من ناحية وبغرض الإسهام بصفة فعالة في تحقيق أهدافه خصوصا الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في:⁴
- تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد بما في ذلك التنمية الريفية.
 - تأهيل البنى التحتية الاقتصادية.
 - ترقية الاستثمار والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل.
 - الأخذ بعين الاعتبار آثار إنشاء تدريجي لمنطقة التبادل الحر على الاقتصاد، لاسيما من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها.
 - مراقبة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاقتصادية.

فقد أتاح للجزائر حزمة تعاون مالي كما هو وارد في بابه الثامن (المواد من 79 إلى 81)، وذلك وفقا للإجراءات المتخذة من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن نطاق الآليات التمويلية المعتمدة من قبله منذ انطلاق مسار الشراكة الأورومتوسطية لحد الآن. والذي لم يكن في حقيقة الأمر بالقدر المطلوب بالقدر كما سنرى ذلك لاحقا نظرا لمحدوديته وعدم كفايته لتحقيق الأهداف المرجوة من اقامة هذه الشراكة.

خلاصة الفصل الأول

جاء هذا الفصل في ثلاث مباحث، تناول المبحثين الأول والثاني منه لأبرز ما ميز المشهد الاقتصادي خلال فترة الانخراط في مسار الشراكة الأورومتوسطية عبر دراسة لمضمون وخصائص المرحلتين الرئيسيتين اللتين مرر بهما الاقتصاد الوطني وهما تجربة التحول إلى اقتصاد السوق على مدار عقد التسعينيات المدعومة من مؤسسات بروتون وودز ومرحلة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي ذات الطبيعة التوسعية وفق المقاربة الكينزية تحت تأثير انتعاش أسعار النفط في أغلب سنوات الفترة 2001-2014 ومارتبت عنه من تحسن الوضع المالي للبلاد قبل أن يعرف الظرف الاقتصادي انقلابا عنيفا بفعل تداعيات صدمة انهيار أسعار النفط منذ النصف الثاني لسنة 2014، أين تم تشخيص وتحليل لاداء الاقتصاد الوطني مع إبراز لمضامين وحصيلة تطبيق السياسات الاقتصادية المتبعة في كل مرحلة، والتي كانت مختلفة ومتعارضة تحت تأثير ضغوط الظروف الداخلية والخارجية الإيجابية منها والسلبية، بينما تم تخصيص المبحث الثالث والأخير منه لعرض المحتوى الاقتصادي لاتفاق الشراكة.

وهكذا، اختص المبحث الأول، بتناول تجربة التحول إلى اقتصاد السوق التي كانت تحت وقع اشتداد تآزم الوضع الاقتصادي على كافة الأصعدة لاسيما بعدما أثبتت التدابير الإصلاحية الذاتية المنفذة في أعقاب الصدمة النفطية المعاكسة لمحدوديتها خلال النصف الثاني لعقد الثمانينيات، والتي أدرك من خلالها أصحاب القرار في البلاد أن ازالة العوائق التي أدت الى اخفاق المسار التنموي المتبع وتجاوز الاختناقات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الوطني ومحاوله النهوض به من جديد لن يتأتى سوى باحداث قطيعة جذرية مع النهج الاشتراكي بدلا من أسلوب المعالجات الجزئية الذي طبقت في السابق. وبذلك أضحي التحول إلى اقتصاد السوق أمرا حتميا

¹ : أنظر في المصدر : المواد من 51 الى 65 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

² : حسب المادة 50 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

³ : حسب المادة 48 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

⁴ : حسب المادة 79 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

رغم الأضرار الكبيرة المترتبة عن العملية التي مزجت فيها الجزائر بين اسلوبي العلاج بالصدمة والتحول التدريجي تبعا للظروف المصاحبة لهما، والتي تمت كما هو معلوم تحت وصاية مؤسسات بروتون وودز واستجابة لمشروطيتها بعد اللجوء إليها منذ 1989 كمحاولة لتجاوز المأزق المالي بعدما صعدت أبواب التمويل الدولية في وجه الجزائر أملا في الحصول على القروض والتسهيلات التمويلية التي توفرها بغية تغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية وكذا مساعدتها في عملية إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن في وقت لاحق مقابل التزامها بالتنفيذ الصارم لحزمة التدابير الإصلاحية المقترحة منها والتي لا تخرج عن محتويات ما تتضمنه برامج الثبيت والتعديل الهيكلي الكفيلة في نظر هذه المؤسسات باحتواء المشاكل الاقتصادية والمالية لمختلف بصرف النظر عن خصوصياتها وما تواجهه من ظروف ومعطيات متعلقة بها.

فضمن هذا السياق، تم تنفيذ ثلاثة اتفاقيات للاستعداد الائتماني تضمنت برامج للثبيت لفترات قصيرة الأجل تراوحت بين 10 و12 شهر (اتفاق 31 ماي 1989 لمدة 12 أشهر، اتفاق 3 جوان 1991 لمدة 10 أشهر، واتفاق أبريل 1994 لمدة سنة واحدة) واتفاق سهيل الصندوق الموسع مقابل تنفيذ برنامج متوسط الأجل للتعديل الهيكلي لمدة 3 سنوات خلال الفترة 1995-1998، والتي كانت مشروطة بتطبيق حزمة من التدابير الإصلاحية التي توزعت بين: الإجراءات ذات الطابع الانكماشية التي تضمنتها برامج الثبيت التي كانت متشابهة من حيث محتواها على اعتبار أنها استهدفت في مجملها إحداث الاستقرار على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي و الإجراءات ذات الطابع الهيكلي التي استهدفت كامل المنظومة الاقتصادية لجعلها متماسكة ومتطلبات اقتصاد السوق من ناحية ووضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو المستدام والمتناسك مع توفير الشروط اللازمة لذلك من ناحية ثانية.

وكغيرها من التجارب الإصلاحية المدعومة، خرجت التجربة الإصلاحية المدعومة للجزائر بقليل من النتائج الموجبة وتكاليف باهضة سجلت آثارها على كافة النواحي تقريبا لاسيما على الصعيد الاجتماعي نتيجة تركيزها على استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية دون الاهتمام بالتدابير السلبية المرتبة عنها. ففاتورة الإصلاح كما أوضحنا ذلك من خلال فقرات المطلب الثالث كانت فعلا باهظة باعتبار أن الوضع الاقتصادي لم يتحسن بالصورة المنشودة كونها لم تفلح في وضع الاقتصاد الذي أمهكته لعنة الموارد الطبيعية على مسار النمو المستدام وتحسين أداء مختلف القطاعات الاقتصادية الانتاجية (خارج المحروقات) بشكل يعزز مساهمتها في دعم التشغيل وخفض معدلات البطالة رغم الاتجاهات الإيجابية المحققة على مستوى التوازنات والمؤشرات المالية والاقتصادية الكلية التي استحق تحسنها مدحا من الهيئات المالية الدولية بعد التطبيق الصارم لبرامجها رغم هشاشتها لارتباط جانب هام منها بانتعاش أسعار النفط. أما على صعيد الجانب الاجتماعي، فكان الأكثر تحملا لعبء التبعات السلبية الناجمة عن تطبيق الإجراءات التثبيتية والهيكلية الصارمة للبرنامج، إذ تدهورت الأوضاع الاجتماعية على نحو غير مسبوق تجلّت مظاهرها في ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم مظاهر الفقر والتمشيش وتدهور مستويات المعيشة لدى فئات عريضة من المجتمع وتدهور مستوى الخدمة العمومية ذات الطابع الاجتماعي المقدمة له على غرار الخدمات الصحية والتعليمية والسكن دون تحقيق مختلف تدابير وبرامج الحماية الاجتماعية التي وضعت خلال هذه الفترة للتقليل من حدة الآثار السلبية المصاحبة لتطبيق البرامج الإصلاحية لأهدافها المنشودة. مما أفرز في النهاية وضع اجتماعيا مزريا صاحبه انفلات خطير للوضع الأمني وضع البلاد على حافة الانهيار الكامل على مدار سنوات عشرية التسعينيات.

وبغية تدارك التأخر الحاصل والمورث عن الأزمة الاقتصادية والمالية وكذا السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد واحتواء التبعات السلبية التي أفرزها تطبيق التدابير الانكماشية لبرامج الثبيت والتعديل الهيكلي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي المشار إليها آنفا. ارتأى أصحاب القرار في البلاد منذ مطلع الألفية الحالية في ظل توفر عوامل أقل ما قيل عنها وقتئذ أنها كانت مواتية من اعتلاء قيادة جديدة للحكم في البلاد والتحسن الملحوظ للوضع الأمني ناهيك عن تحسن الظرف الاقتصادي الكلي نتيجة للانفراج المالي الناجم عن زيادة مداخيل المحروقات، إلى تبني توجه مغاير لما مورس من قبل على مستوى طبيعة السياسة الاقتصادية عبر إحداث نوعا من القطيعة مع المقاربة الليبرالية التي أمثلتها مشروطة المؤسسات المالية الدولية بإتباع سياسة اقتصادية ذات توجه كينزي قوامها التوسع في الإنفاق العام في ظل الاعتقاد الراسخ بفعالية السياسة المالية في تحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه ودعم نموه. ومن هنا، استعدت الدولة لدورها في أخذ زمام المبادرة الاقتصادية من جديد وبشكل قوي، بتخصيص موارد مالية ضخمة لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال لتمويل مختلف المشاريع التي تضمنتها برامج الإنعاش الاقتصادي التي إقرارها وتطبيقها على مدار الفترة 2001-2014 والتي لقيت اهتمام المبحث الثاني على اعتبار أنها كانت أبرز ما ميز المشهد الاقتصادي للفترة التي أعقبت مرحلة تطبيق البرامج الإصلاحية المدعومة لغاية نشوب الصدمة النفطية المعاكسة الحالية منذ النصف الثاني لسنة 2014. إذ عمدت السلطات إلى تطبيق ثلاث برامج تنموية بداية ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي شمل الفترة 2001-2004 مرورا ببرنامج تعزيز النمو الذي غطى الفترة 2005-2009 وصولا إلى البرنامج التنموي الخماسي أو برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي غطى بدوره الفترة 2010-2014 التي خصص لها غلاف مالي إجمالي قدر حسب الإحصائيات الرسمية التي قدمت من قبل السلطات في وقت سابق بنحو 31419 مليار دج وهو ما يعادل 423 مليار دولار بينما أشارت إحصائيات أخرى وردت في مخطط عمل الحكومة المعروض في البرلمان شهر سبتمبر 2017 إلى 30394,4 مليار دج وهو ما يعادل 403,21 مليار دولار أمريكي.

وفيما يخص محصلة تطبيق هذا البرامج ومدى تحقيقها لاهدافها المسطرة من خلال تبيان لتناجها وآثارها. فيمكن القول بأن الوضع الاقتصادي للبلاد على المستوى الكلي كان في المجمل متمسكا على مدار فترة تطبيق هذه البرامج بالاستقرار الظرفي و الهش رغم مواصلة التحكم ولو ظاهريا في مجمل التوازنات الكلية لغاية النصف الثاني لسنة 2014 بالنظر لأنه كان مرهونا كليا بالاتجاه التصاعدي الذي شهدته أسعار المحروقات وما ترتب عنه من تحسن الوضعية المالية للبلاد والتي سمحت بتحقيق نتائج إيجابية من حيث

معدلات النمو والقدرة على تغطية عجز الموازنة العامة وتقليص المديونية الخارجية التي تكاد تكون منعدمة بفعل سياسة الدفع المسبق المعتمدة وتسجيل فوائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات مع تصاعد بشكل كبير لمقدار احتياطات الصرف. وقد تأكدت هشاشة الوضعية الاقتصادية للبلاد بشكل جلي من خلال الانقلاب العنيف الذي عرفته بمجرد تراجع أسعار النفط التي انهارت معها التوازنات الكلية خلال الفترة التي تلت نهاية تطبيق برامج الاستثمار العمومي (2015-2016) وطففت معها الاختلالات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والتي كانت تخفيها في كل مرة الطفرات النفطية، هذا ما كان له من دور بارز في إعادة نظر السلطات كما جرت عليه العادة في خياراتها الاقتصادية التي سرعان ما استبدلت تدابير السياسة المالية التوسعية ورفع مستويات الانفاق العام الاستثماري والاستهلاكي وتوظيفها لتحفيز النشاط الاقتصادي ودعم الطلب الكلي والإبقاء على مستوى عال من التحويلات الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي بتدابير انكماشية تحت مسمى ترشيد الانفاق العام والتلويح مجددا بالعودة إلى مسار الإصلاحات الليبرالية التي تم تحميدها أو توقيفها خلال سنوات الرخاء المالي التي صاحبت تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي بهدف وقف نزيف تدهور التوازنات الكلية خصوصا وأن هاجس العودة لخيار الاستدانة الخارجية قد بدأ يلوح في الأفق بعدما بدأت احتياطات الصرف وموارد صندوق ضبط الإيرادات تجد طريقها نحو النفاذ لطول فترة الصدمة النفطية الحالية وهي الموارد المالية التي أمكنت خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من تفادي حدوث انهيار شبيه بما حصل في الصدمة النفطية الأولى لسنة 1986 والحفاظ على تماسك الاقتصاد ولو بالحد الأدنى.

كما أن تفحص واقع الاقتصاد الجزائري والسمات الرئيسية المميزة له، يظهر بجلاء عدم موائمة الوصفة الكينزية المعتمدة بالنظر للتأثيرات الإيجابية المحدودة المترتبة عن تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي التي استهلكت موارد مالية قياسية على اعتبار أن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس لم تكن في يوم من الأيام مشكلة نقص في الطلب الكلي بقدر ما هي مشكلة ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم كفاءته، وبالتالي فإن المواصلة في دعم الطلب الكلي لم ولن يؤثر بالشكل اللازم على الأهداف المرجوة في المدى الطويل لأن تلك الزيادة في الطلب الكلي يتم تلبيتها بواسطة الاستيراد. هذا ما يجعلنا نقدم على وصف آثار هذه الوصفة بأنها كانت معاكسة تماما لما كان منتظر على اعتبار أنها لم تساهم بالشكل المرغوب في التأسيس لمسار نمو متماسك وتطور للاقتصاد الوطني بقدر ما أدخلته في تبعية شبه مطلقة للانفاق العام المرتبط أساسا بعوائد صادرات المحروقات غير المضمونة وهذا في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني وجموده وتعمق السلوكات السلبية المتصلة بالريع التي ظلت تنخر مفاصل الاقتصاد ككل فضلا عن تزايد الواردات على نحو قياسي ومن دون أية ضوابط من أجل تلبية حاجيات الطلب الكلي المتزايد مع بقاء الصادرات محافظة على نفس هيكل البلد احادي التصدير وهذا من دون إهمال للجوانب الإيجابية المحققة على مستوى تحسين البنى التحتية ومحاولة تصحيح أوضاع المؤسسات العمومية وتطوير أنشطة الخدمات العمومية لاسيما الاجتماعية من الجانب الكمي بالدرجة الأولى.

كما ينبغي التنويه أيضا إلى أن ما ميز المشهد الاقتصادي الجزائري خلال فترة ما بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المدعومة أيضا، هو عدم الجدوية في مواصلة مسار الإصلاحات الاقتصادية التي شرع في تطبيقها خلال الفترة السابقة، أين صاحبها حرص السلطات على إحداث تغيير جذري للمقاربة التنموية المتبعة عبر استعادة الدور التدخلية للدولة في الحقل الاقتصادي عبر إطلاق برامج الانعاش الاقتصادي التي تزامنت مع الانفراج المالي المترتب عن انتعاش أسعار النفط، وهو ما يفسر تراجع السلطات على استكمال العديد من الإصلاحات الاقتصادية خصوصا منذ فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بإلغاء البعض منها أو تجميد البعض الآخر على غرار توقيف مسار حوصصة المؤسسة العمومية سنة 2009 وإرساء قاعدة 49-51 بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المقيدة لاستثمارات الرأسمال الأجنبي التي لا يمكن إنجازها إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية نسبة لا تقل عن 51%. كما أفرزت أيضا وضعا اقتصاديا غامضا يكاد يصعب فيه التمييز في ما اذا كان فعلا الاقتصاد الوطني يسير وفق آليات السوق أم عن طريق نفس الممارسات والأساليب التي كان معمولا بها خلال الحقبة الاشتراكية، لدرجة أنه وصف بأنه ليس باشتراكي ولا رأسمالي بل يجمع بين مساوئ النظامين، وذلك لكون منظومة الحكم لم ولن تقبل بسهولة بدفع الثمن السياسي للإصلاحات الاقتصادية الحقيقية ولم تكن مستعدة أبدا للتخلي عن استخدام الاقتصاد كوسيلة سياسية لإعادة التوزيع لتأمين الولاء والدعم من خلال التدخل القوي لها تحت ذريعة تحقيق العدالة الاجتماعية، في الوقت الذي لم تتمكن فيه الإصلاحات المنفذة لاسيما في ظل وجود بيئة ضعيفة غير قادرة لأسباب متعددة على القيام بمهام التحكيم والحماية وفرض الشفافية والمساءلة التي يتطلبها العمل السليم لاقتصاد السوق من الوصول إلى إيجاد قطاع خاص وطني قوي قادر على المنافسة والاستمرار واحداث الديناميكية الاقتصادية المنشودة دون الاعتماد على الدعم الحكومي بكافة أشكاله و شبكة العلاقات مع أطراف في منظومة الحكم ومختلف الهيئات الادارية على كافة المستويات لدرجة بات هذا القطاع مجرد قطاع عام مقنع أو امتداد لأجهزة الدولة.

كما تميزت هذه الفترة كذلك بالتوجه نحو تبني سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال الدخول في مفاوضات الانضمام و/أو الانخراط في العديد من المسارات التكاملية الإقليمية والمتعددة الأطراف على غرار بعث مفاوضات الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية التي لا تزال متواصلة لغاية كتابة أسطر هذا البحث، والانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009، بينما يبقى أهم مسار تكاملي انخرط فيه هو مسار الشراكة الأورومتوسطية المؤطر على المستوى الثنائي باتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي على غرار بقية الدول المتوسطية المعنية بمسار الشراكة بعد 17 جولة من المفاوضات طيلة الفترة الممتدة من مارس 1997 إلى غاية 19 ديسمبر 2001 وهو تاريخ التوقيع عليه بالأحرف الأولى ثم التوقيع عليه بشكل رسمي بفالنسيا الاسبانية في

22 أبريل سنة 2002 ثم دخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 معوضا بذلك اتفاق التعاون الذي أطر العلاقات الثنائية الجزائرية الأوروبية 28 أبريل 1976.

وهو الاتفاق الذي لا يختلف في جوهره عن باقي الاتفاقيات التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي على اعتبار أنه جاء منسجما مع اعلان برشلونة ومبني على محاوره السياسية والامنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية. لكن يبقى أبرز ما يميز عنها استحداثها محورا جديدا للتعاون بين الطرفين متعلق بالعدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص و بند مكافحة الإرهاب، مما جعله يكتسي طابعا سياسيا واقتصاديا في آن واحد كما يتبين ذلك في طبيعة الأهداف المراد تحقيقها والمحاور الرئيسية التي تضمنها. ويبقى المكون الاقتصادي والمالي الركن الأهم في الاتفاق مقارنة بباقي المحاور الأخرى، والذي لا يختلف من حيث محتواه عن المضامين الاقتصادية والمالية لبقية اتفاقيات الشراكة التي وقعتها الدول المتوسطية الشريكة الأخرى، وبالتالي فهو يشتمل على :

- تحرير التبادل التجاري وإقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في أفق 2020 (كانت مقررة في 2017) :

وهو المحور الرئيسي الذي ارتكز عليه الاتفاق في شقه الاقتصادي باستهدافه إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في غضون سنة 2017 قبل تمديد آجال الفترة الانتقالية بعد عملية المراجعة التي خضعت لها رزمة التفكيك التعريفي سنة 2012 بثلاث سنوات إضافية. إذ تتجلى الأهمية التي أعطيت لهذا الجانب في تخصيص الاتفاق المعني لبابين كاملين من بين الأبواب التسعة التي يقوم عليها موضوع تحرير تجارة السلع الصناعية والزراعية (الباب الثاني-المواد من 6 إلى 26-) وتجارة الخدمات (الباب الثالث- المواد من 30 إلى 37-) بالإضافة إلى تخصيص 3 ملاحق و 6 بروتوكولات من أصل 6 ملاحق و 7 بروتوكولات تضمنها الاتفاق لقوائم المنتجات الزراعية والصناعية والنظم المطبق عليها والمعنية بعملية تحرير تبادلها بشكل كلي وتدرجي بالنسبة للمنتجات المصنعة بعد استكمال عملية تفكيك الحقوق الجمركية وفقا للزمانة المتفق عليها بين الطرفين قبل وبعد عملية مراجعتها أو بشكل غير كامل بالنسبة للمنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري التي خضعت مبادلاتها لنظام أفضليات متبادل يشتمل تخفيض جزئي أو كلي للحقوق الجمركية مع وضع قيود كمية وزمنية، بينما اتفق الطرفين فيما يخص تجارة الخدمات وتحريرها على صيغة انتقالية بينهما بالنظر لعدم انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية لغاية كتابة أسطر هذا البحث بحيث تشمل: الالتزامات المشتركة بين الطرفين، أداء الخدمات العابرة للحدود، وكذا مسائل الحضور التجاري، والتواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين، ومسائل النقل، والتي تنص على التزام دول الاتحاد منح الجزائر معاملة الدولة الأولى بالرعاية في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات لمنظمة التجارة العالمية مقابل منح الجزائر بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها.

- التعاون الاقتصادي والمالي :

وهما البعدين الآخرين للجانب الاقتصادي للاتفاق، واللذان تم وضعهما بغية مرافقة عملية تحرير التبادل التجاري بين الطرفين بهدف إقامة منطقة للتبادل الحر بينهما في غضون سنة 2020 و تهيئة الاقتصاد الجزائري وتكييفه مع متطلبات الانضمام الى هذا الترتيب التجاري الإقليمي. إذ غطى التعاون الاقتصادي الذي يرد في الباب الخامس من الاتفاق مجموعة من المجالات على المستوى الجهوي في اطار تنفيذ المشاريع ذات الطابع الاقليمى أو الثنائي، والتي يتعين العمل على تدعيمها بغية تحقيق الاهداف المتوخاة وذلك باستخدام جملة من الوسائل وآليات التنفيذ، حيث تتمثل مجالات التعاون على المستوى الثنائي، كما وردت في نص الاتفاق في: الصناعة، العلوم والتكنولوجيا، البيئة، ترقية وحماية الاستثمارات، توحيد مقاييس المطابقة وتقويمها، تقريب التشريعات، التعاون في مجال الخدمات المالية، الزراعة والصيد البحري، النقل، مجتمع المعلومات والاتصالات، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعات التقليدية، التعاون في مجال الجمارك والإحصاء، وكذا التعاون في مجال حماية المستهلكين، بينما تم اعتماد وسائل تنفيذ هذا التعاون، ومن بينها:

- الحوار الاقتصادي المنتظم الذي يعقد بين الفريقين والذي يغطي كافة قطاعات السياسة الاقتصادية الكلية، مثل اجتماعات المسؤولين والخبراء، وكذا تشجيع الأعمال المشتركة عن طريق الحلقات الدراسية وورش العمل.
- أعمال دعم الشراكة والاستثمار المباشر بين المتعاملين لاسيما الخواص منهم، وكذا دعم برامج الخوصصة .
- تشجيع المساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية وتبادل المعلومات في مجالات التعاون مع دعم أعمال الاستشارة والخبرة والتكوين.

لكن ما يلاحظ في الإجراءات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الواردة في الاتفاق، أنها جاءت على عموميتها من دون أن تكون مرافقة بوسائل واليات عملية لتجسيدها بصورة فعلية ميدانيا. أي بمعنى آخر أن الاتفاق لم يتضمن أي إجراء مالي ملموس و محدد رقميا، كما نجد أيضا غيابا لالتزام المباشر و المحدد من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر في مجالات التعاون الاقتصادي ، ناهيك عن غياب اقتراحات ملموسة في مجال انتقال رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة باستثناء قطاع الطاقة الذي حظي بالاهتمام الأوفر، واكتفاء الاتفاق بالإشارة إلى تشجيع أوروبي للمتعاملين الأوروبيين قصد الاستثمار في الجزائر.

أما فيما يخص التعاون المالي الوارد في الباب الثامن من الاتفاق (المواد من 79 إلى 81)، فأخذ شكل مساعدات مقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي في اطار مختلف الصيغ المالية التي تم تبنيها بداية بألية التعاون المالي المتوسطي MEDA (201 و) التي غطت الفترة 1996-2006 مرورا بالألية الأوروبية للحوار والشراكة IIEVP التي غطت الفترة 2007-2013 وأخيرا الألية الأوروبية للحوار IIEV التي ستغطي الفترة 2014-2020، فضلا عن القروض الميسرة وبرنامج دعم تسهيلات الشراكة والاستثمار الأورومتوسطية-فيميب FEMIP- التي يشرف عليها البنك الأوروبي للاستثمار، وهي آليات مالية تم استحداثها في سياق التعديلات التي أدخلت على مسار الشراكة الأورومتوسطية استجابة للمستجدات التي طرأت على الساحة الإقليمية المتوسطية .

الباب الثاني:

تحليل وتقييم لآثار تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني على ضوء أوضاعه الحالية

الفصل الثاني

اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:
الحصيلة والتداعيات على الاقتصاد الوطني بعد
عقد من دخوله حيز التنفيذ

الفصل الثاني:

اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: الحصيلة والتداعيات على الاقتصاد الوطني بعد عقد من دخوله حيز التنفيذ

تمهيد :

في ظل الأوضاع والخصائص المميزة للمشهد الاقتصادي الجزائري التي سبق التفصيل فيها في الفصل السابق الذي سمح لنا بالوقوف عند أبرز المحطات التي مر بها الاقتصاد الوطني على مدار فترة تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عبر تشخيص وتحليل لآدائه مع إبراز لمضامين وحصيلة تطبيق السياسات الاقتصادية المتبعة، والتي كانت مختلفة ومتعارضة تحت تأثير ضغوط الظروف الداخلية والخارجية الإيجابية منها والسلبية ناهيك عن إبراز لأهم الخصائص المميزة له، يمكن القول بأنه بعد مرور أزيد من عشرية على دخول الاتفاق، وهي فترة كافية لتقويم حصيلة جانبه الاقتصادي والمالي وتسمح بإبراز للتداعيات المترتبة عنه على الاقتصاد الوطني، أن الجزائر لم تتمكن من بلوغ ما رسمته من أهداف لنفسها من وراء انخراطها في مسار الشراكة في جانبها الاقتصادي وذلك انطلاقا من النتائج المتواضعة لتطبيق الاتفاق الذي كانت تأثيراته سلبية بشكل واضح على الاقتصاد الوطني وهو ما أكد صحة مخاوف مختلف الأطراف عند التوقيع عليه بالاحرف الأولى في ديسمبر 2001 من تداعياته السلبية لاسيما في ظل خطأ التقدير الذي وقع فيه الجانب الجزائري وتسارعه في إبرامه دون مراعاة كافة التحذيرات المقدمة له مسبقا ليس فقط من الداخل بل حتى من الجانب الأوروبي نفسه كونه لم يأخذ في الحسبان سوى العوامل ذات الطابع السياسي مقابل إغفاله للجوانب الاقتصادية وما يمكن أن يلحق بالاقتصاد الوطني من خسائر وتداعيات سلبية.

فخلافا لما كان الشريك الجزائري يرمي لتحقيقه من أهداف من وراء دخوله في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جانبها التجاري من ناحية الارتقاء بالصادرات خارج المحروقات و توسيع تشكيلها وزيادة حصصها في الأسواق الأوروبية ناهيك عن تحسين أداء هيكل النسيج الانتاجي المحلي وتطويره بهدف تكييفه وتأهيله مع متطلبات الانفتاح الذي فرضه تطبيق الاتفاق المعني، فإنه لم يحدث اي تغيير يذكر على صعيد واقع التبادل الذي كان معروفا في السابق باستمرار محافظته على نفس الخصائص المميزة لبنية صادراته التي بقيت رهينة لتقلبات أسعار المحروقات والتي تبقى على درجة عالية من المخاطرة والمهاشة إزاء الصدمات الخارجية النابعة من التغييرات الحاصلة في الأسعار والطلب عليها في الأسواق العالمية مقابل تنوع شديد في هيكل وارداته يعكس تبعية مطلقة في تلبية حيز هام من الطلب الداخلي الاستثماري والاستهلاكي بفعل ضعف القاعدة الانتاجية المحلية ومحدودية قدرتها التنافسية، مما جعل من تحول الأسواق بين الجانبين إلى فرصة يتبادل فيها الجميع منافع الشراكة بصورة أكثر عدلا يبقى مجرد حبر على ورق نص الاتفاق كون مكاسب الشراكة التجارية بينهما خارج قطاع المحروقات صبت كلها لصالح الطرف الأوروبي وإن كان الطرف الجزائري يحقق فائضا إيجابيا بفضل المحروقات فقط. هذا ما يتجلى في العجز المتفاقم في ميزان التبادل التجاري مع دول الاتحاد مجتمعة باستبعاد المحروقات الذي جاء كمحصلة للعجز الحاد المسجل على مستوى موازين التبادل التجاري لجميع المجموعات السلعية الرئيسية على مدار فترة تطبيق الاتفاق لدرجة أن الجزائر استوردت ما معدله 17 دولار أمريكي من الاتحاد الأوروبي مقابل تصديرها لدولار واحد فقط خارج المحروقات بعدما كان معدل الاستيراد المتوسط مقدرا بـ 14 دولار لكل دولار أمريكي تصدره الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة 2004-2000.

ونفس القول ينطبق أيضا على حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي التي كانت بدورها متواضعة ودون مستوى تطلعات الشريك الجزائري الذي رأى أنه قد أعطى للاتحاد الأوروبي أكثر مما أخذ منه لاسيما في ظل الإدراك المتزايد أن الاتفاق بات يشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني لاسيما في ظل استمرار الطرف الآخر الأقوى في معادلة الشراكة بتعزيز لمكاسبه التجارية دون يترافق ذلك مع تقديمه للدعم المطلوب بحسب الطرف الجزائري الذي راهن كثيرا على الحصول دعم أوروبي أكبر من خلال التعاون الاقتصادي وخصوصا المالي منه الذي تضمنه الاتفاق قياسا بما تم تقديمه في ظل تنفيذ اتفاق التعاون السابق وكذا دخول رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار في مختلف المجالات الإنتاجية والخدماتية، وهما المجالين (التعاون والاستثمار) اللذان اعتبرهما عاملين مهمين في إنجاح الشراكة في جانبها الاقتصادي وتحقيق أهدافها.

أما على صعيد الخسائر التي لحقت بالخزينة العمومية جراء عملية التفكيك التعريفي التي كان لها أثر مباشر على الإيرادات المتأتبة من خلال خفض الجباية الجمركية وتأثيراتها بعد ذلك الموارد العامة للخزينة، فكانت بدورها معتبرة بالنظر للمكانة الهامة التي تحتلها الحقوق الجمركية المفروضة على المنتجات الأوروبية الواردة الى الأسواق المحلية والخاضعة لعملية تفكيك التعريفية المفروضة عليها بشكل جزئي أو كلي نتيجة تزايد قيمة الواردات من السلع ذات المنشأ الأوروبي الخاضعة لعملية التفكيك التعريفي على اعتبار أنها تشكل أكثر من 50% من مجموع المستوردات الجزائرية من دول الاتحاد منذ سنة 2008، إذ بلغت القيمة الاجمالية للخسائر الفعلية المعبر عنها بالربح الغير محصل من الحقوق الجمركية خلال الفترة مابين 4 أشهر الأخير لسنة 2005 ونهاية سنة 2014 حسب احصائيات الجمارك الجزائرية 669,550 مليار دج وهو ما يعادل 8,3112 مليار دولار أمريكي (1 دولار = 80,56 دج حسب سعر الصرف لسنة 2014) من بينها 625,054 مليار دج خسائر ناجمة عن تفكيك التعريفية الجمركية المفروضة على المنتجات المصنعة التي ترد في القوائم الثلاثة وهو ما يعادل 93,35% من اجمالي خسائر التفكيك التعريفي في الوقت الذي قدر فيه اجمالي الخسائر

الناجمة عن الفكيك التعريفي على المنتجات الزراعية الأوروبية الواردة الى الأسواق الجزائرية بأقسامها الثلاثة (الزراعية، الزراعية المحولة، ومنتجات الصيد البحري) 44,495 مليار دج وهو ما يشكل نسبة 6,64%.

وقد دفع تفاقم الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الوطني، بالجانب الجزائري إلى تجميد عملية التفكيك التعريفي وتقديمه لطلب إعادة النظر في رزمة التفكيك التعريفي في جوان 2010 طبقا لما تنصه عليه المادتين 11 و16 من الاتفاق المعني، والحصول على تأخير العملية لثلاث سنوات والاستفادة من رزمة جديدة تكسب من خلالها الجزائر وقتا إضافيا يسمح لها بتكييف القطاع الصناعي مع متطلبات تحرير التبادل الخاص بالمنتجات المصنعة بعد الانتهاء من عملية التفكيك التعريفي الخاصة بهذه الاخيرة والاستفادة من برامج مصاحبة وتأهيل لضمان تنافسية المؤسسات الجزائرية حتى وإن كان يبدو بشكل جلي أن هذه المدة سوف لا تغير كثيرا من الوضع المتردي الذي يتواجد فيه القطاع الصناعي بشكل خاص والاقتصاد الجزائري بشكل عام الذي لا تزال الطبيعة الرعية ملازمة له ودون إحراز أي تقدم في معادلة التنوع الذي لا يزال هدفا بعيد المنال.

بناء على ما تقدم، سينصب اهتمام هذا الفصل على تقييم محصلة الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية في الجوانب الرئيسية لها، أين نستعمله بتقييم حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي، لنتقل بعد ذلك إلى تقييم محصلة الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية في جانبها التجاري من خلال مطالب المبحث الثاني بتبيان لواقع التبادل التجاري الخارجي للجزائر عبر تحليل لأداء جانبي الصادرات والواردات وإبراز لهيكلهما السلعي واتجاهاتهما الجغرافية وكذا تطور رصيد الميزان التجاري والأداء المسجل على مستوى بعض مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 1995-2016، ثم إظهار للمكانة التي يحتلها الاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري الخارجي للجزائر مع تحديد وتحليل لأبرز العوامل المؤثرة على تطور الصادرات نحو الاتحاد والواردات منه خلال الفترة الممتدة من سنة 1987 إلى 2016 باستخدام مقارنة قياسية لتقدير هذه المحددات بتوظيف أسلوب *Johansen* للتكامل المشترك وكذا الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي *VECM* (متجه تصحيح الخطأ) الذي يسمح باختبار التوازن في المدى البعيد و تحديد ديناميكية المدى القريب (تحديد العلاقة التوازنية القصيرة الأجل بين جانبي التبادل مع المحددات الرئيسية لكل منهما) مع إبراز للأثر الذي يتركه كل عامل أو محدد على كل من الصادرات والواردات مع الشريك الأوروبي خلال فترة الدراسة عبر تحليل دوال الاستجابة، ثم إظهار الأثر المترتب عن دخول الاتفاق المعني حيز التطبيق على تطور الصادرات والواردات من خلال تتبع ومقارنة أدائهما المسجل قبل وبعد تطبيقه مع تحليل للأداء التصديري وخصائص الواردات المتأتية من دول الاتحاد بالاعتماد على الأداء المسجل من قبلهما على مستوى بعض المؤشرات ذات الصلة ثم تقدم صورة لما آلت إليه وضعية هذا التبادل بتتبع لتطور وضعية الميزان التجاري خصوصا خارج المحروقات، بينما يتم تخصيص المبحث الثالث لدراسة الأثر الجبائي لتطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي باستعراض لخسائر التفكيك التعريفي و إبراز التدابير الواجب اتخاذها لتعويضها.

المبحث الأول : تقييم لمحصلة التعاون الاقتصادي والمالي على ضوء تطبيق اتفاق الشراكة ومدى تأثير الاخير على تدفقات الاستثمار الاوروي إلى الجزائر

لم تستطع الجزائر بعد أزيد من عقد من الزمن على دخول اتفاق الشراكة تحقيق ما رسمته لنفسها من أهداف متوخاة من وراء انخراطها في مسار الشراكة مع الاتحاد على الصعيد الاقتصادي، والتي يأتي في مقدمتها، الحصول دعم أوروبي أكبر من خلال التعاون الاقتصادي وخصوصا المالي منه الذي تضمنه الاتفاق قياسا بما تم تقديمه في ظل تنفيذ اتفاق التعاون السابق، وكذا دخول رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية، وهما المجالين (التعاون والاستثمار) اللذان راهنت عليهما واعتبرتكما عاملين مهمين في إنجاح الشراكة في جانبها الاقتصادي وتحقيق أهدافها. فالحصيلة في هذا المجال الاقتصادي على غرار بقية المجالات الأخرى كانت متواضعة ودون مستوى تطلعاتها لاسيما في ظل استمرار الوضع الغير متكافئ بين طرفي الشراكة الذي كان قائما بينهما من خلال مواصلة الطرف الأخر الأقوى في معادلة الشراكة بتعزيز لمكاسبه التجارية دون يتوافق ذلك مع تقديمه للدعم المطلوب بحسب الطرف الجزائري الذي رأى أنه قد أعطى للاتحاد الأوروبي أكثر مما أخذ منه لاسيما في ظل الإدراك المتزايد أن الاتفاق بات يشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني بعد مرور أزيد من عقد من دخوله حيز التطبيق.

هذا ما يمكن تلمسه من خلال تواضع القيمة الإجمالية للمساعدات المالية المقدمة في إطار مختلف الأدوات المالية التي اعتمدها الاتحاد (برنامج I+II، MEDA، IEVP)، حيث بلغت القيمة الإجمالية لما التزم به الاتحاد من مساعدات مالية للجزائر خلال الفترة 1995-2013 نحو 868,9 مليون يورو فقط تم تسديد 52,51% منها بصورة فعلية وبقية إجمالية قارت 456 مليون يورو فقط وبمعدل سنوي لا يتجاوز 25 مليون يورو وهو مبلغ لا يكاد يكفي حتى لتغطية احتياجات مشروع قطاعي واحد، الأمر الذي جعلها مصنفة ضمن الدول المتوسطة الشريكة الأقل استفادة من المساعدات المالية الأوروبية لعوامل متعددة منها ما هو متعلق بعدم حاجة الجزائر الظرفي خلال فترة الطفرة النفطية لمثل هذه المعونات الرمزية على عكس بعض الدول المتوسطة الشريكة ذات الموارد المالية المحدودة، بالإضافة إلى العوامل الأخرى ذات الصلة بآلية عمل هذه البرامج على غرار : ثقل وتعدد الإجراءات الإدارية الخاصة به على مستوى المفاوضات الأوروبية عند كل مرحلة من مراحل تمويل المشاريع، الشروط الموضوعية من قبل الاتحاد الأوروبي مقابل الحصول على التمويلات، والتي يعتبرها بعض الشركاء غير موضوعية تستجيب لمقاصد سياسية وليست اقتصادية على الإطلاق، بالإضافة إلى عدم التمكّن من إنجاز المشاريع المدعومة في الآجال المحددة لها و عدم تحقيق للأهداف المتفق على تحقيقها... .

كما يتجلى تواضع دعم الاتحاد الأوروبي خصوصا في على مستوى الجانب التمويلي لمختلف المشاريع والبرامج المدرجة ضمن مجالات التعاون الرئيسية المتفق عليها بين الطرفين، أين كانت مساهمته بمبالغ أقل مما يمكن وصفها بأنها رمزية غير كافية قطعاً لتطور

القطاعات المعنية بالدعم وإحداث الآثار الإيجابية المنشودة على مستوياتها بقيم تراوحت بين 5 و60 مليون يورو. حيث لا يمكن تصور تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلة القطاع الصناعي وتحديث القطاع المالي وتحقيق التنمية المحلية وتطوير البنية التحتية بمبالغ هامشية لم تتجاوز في أحسن احوالها 50 مليون يورو. بل الأكثر من ذلك، تم إدراج العديد من البرامج والمشاريع ضمن المجالات الرئيسية للتعاون المعنية بالدعم من قبل الاتحاد والتي هي في نظر الجانب الجزائري أقل أهمية وتتعلق أساسا بالمسائل السياسية وقضايا الحوكمة واحترام حقوق الانسان مقارنة بالمجالات الاقتصادية والتنموية التي كان من المفروض أن تغطي بدعم وتعاون أكبر من قبل الجانب الأوروبي خصوصا القطاعات المعنية مباشرة بتداعيات تحرير المبادلات التجارية بموجب الاتفاق والانضمام إلى منطقة التبادل الحر المزمع إقامتها بين الطرفين في غضون سنة 2020. ناهيك عن توجيه حيز هام من الدعم الأوروبي لتحسين فوائد قروض سابقة مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار وإصلاح بعض الهيئات والمؤسسات الرسمية المشرفة على إدارة بعض جوانب الشأن الاقتصادي والإداري... . ونفس القول ينطبق كذلك على حصيلة تدفقات الاستثمار المباشر القادمة من دول الاتحاد التي لم تتجاوز قيمتها الإجمالية على مدار الفترة 2005-2016 حدود 8,66 مليار دولار بمعدل 867 مليون دولار سنويا (52,11% من المتوسط السنوي لإجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي الوارد الى الجزائر)، وهو رقم يبقى بعيدا عن المأمول من قبل الجانب الجزائري وضع البلد في ذيل ترتيب البلدان المتوسطية الشريكة على سلم استقطاب الاستثمارات الأوروبية والأجنبية بشكل عام على اعتبار أنه لم يتم جذب سوى 3,17% من تدفقات الاستثمار الأوروبي الداخل إلى دول الشراكة الأوروبية المتوسطية رغم أنها تعتبر هي الأخرى قليلة الجاذبية للاستثمارات الأوروبية (ماعدات تركيا و إسرائيل) و ما يعادل 0,24% فقط من إجمالي استثمارات الاتحاد خارج حدود دوله خلال نفس الفترة .

فالخلل الواضح بين تدفق السلع والخدمات وتدفق الرأس المال من جانب الاتحاد الأوروبي الذي جعل الجزائر تسبق الدول المتوسطية الشريكة في سلم التجارة بدلا من نقل التكنولوجيا أو التكوين الرأسمالي شكل أحد أهم المآخذ التي سجلها الجانب الجزائري على الشريك الأوروبي الذي حمله مسؤولية عدم نجاح عملية الشراكة وطلبه حتى إعادة النظر في مسألة التفكيك التعريفي ومراجعة بعض بنود الاتفاق منذ سنة 2010 (وهو ما تم بالفعل سنة 2012) من منطلق أنه لم يحترم بحسبه التزاماته المتعلقة بتسهيل حرية تنقل الأشخاص وتوسيع مجال التعاون المالي والاقتصادي ومرافقة عمليات تأهيل الاقتصاد الوطني وتسهيل ولوج المنتجات ذات المنشأ الجزائري إلى الأسواق الأوروبية والاهم من ذلك زيادة حجم الاستثمارات الأوروبية في مختلف المجالات والأنشطة الإنتاجية والخدماتية.

المطلب الأول : تقييم حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي على ضوء تطبيق اتفاق الشراكة مع

الاتحاد الأوروبي

سنحاول عبر جنباات هذا المطلب ، استعراض حصيلة التعاون المالي والاقتصادي منذ انخراط الجزائر في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال إلقاء الضوء على حجم التعاون المالي والاقتصادي في ظل تطبيق برنامجي MEDA I و MEDA II اللذان غطيا الفترة 1995-2006، ثم الانتقال بعد ذلك لتقييم حصيلة هذا التعاون في ظل تنفيذ الآلية الأوروبية للحوار والشراكة IIEVP التي تعد كما هو معلوم الاداة المالية التي استحدثتها الاتحاد الأوروبي بعد تنفيذ سياسة الحوار الأوروبية التي إدماج فيها مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية منذ سنة 2004 وغطت الفترة الممتدة من سنة 2007 لغاية 2013، ثم الانتقال بعد ذلك للحدوث عن كل من : المحاور الرئيسية لمجالات التعاون الاقتصادي والمالي التي تم إقرارها من قبل الاتحاد لصالح الجزائر في إطار الآلية الأوروبية للحوار التي تعد آلية المساعدة المالية الرئيسية للاتحاد الموجهة لجيرانه والتي سوف تغطي الفترة 2014-2020، وكذا التعرض لحصيلة التعاون في إطار البنك الأوروبي للاستثمار ودوره في تمويل مختلف المشاريع الإنمائية في الجزائر سواء بواسطة القروض الميسرة أو آلية FEMIP.

1-تقييم حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي في ظل تنفيذ برنامجي MEDA 1 و2- الفترة 1995-2006-

إن تفحص التركيبة القطاعية للمساعدات المالية المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي لصالح الجزائر سواء في إطار برنامج MEDAI (1995-1999) أو MEDA II (2000-2006) سيسمح لنا بالتعرف على المجالات الرئيسية للتعاون الاقتصادي التي كانت معنية بالدعم من الجانب الأوروبي، والتي تم إدراجها ضمن البرامج الاستدلالية الوطنية التي وضعها خلال الفترة المعنية (برامج 2000-2001، 2002-2004، و 2005-2006) والتي تحدد ذكرنا أنفا الخطوط العريضة لمجالات التعاون الاقتصادي وحجم المخصصات الموجهة لكل بلد متوسطي شريك معني ببرنامج إجراءات المرافقة المالية والتقنية لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية المعروف اختصارا ببرنامج MEDA .

وبالنظر إلى مسار الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي في إطار تطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي المدعومة من طرف مؤسسات برتون وودز في محاولة منها لتصحيح الاختلالات الهيكلية العميقة التي عاني منها الاقتصاد الوطني وجعله يعمل وفق آليات اقتصاد السوق، لذلك لم تخرج المجالات التي غطاها التعاون الاقتصادي في إطار برنامج MEDA I عن نطاق دعم البرامج والمشاريع المدرجة ضمن المجالات الرئيسية الثلاثة الرئيسية التي ترد في الجدول أدناه، والمتمثلة في :

- دعم التحول الاقتصادي، الذي استحوذ على قرابة 79% من المخصصات المالية المبرجة للجزائر في إطار MEDAI وبما يعادل 129 مليون يورو تم توجيهها لتمويل أنشطة : برنامجي دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (57 مليون يورو) و إعادة الهيكلة الصناعية (38 مليون يورو)، تحديث وتطوير القطاع المالي (23,25 مليون يورو) و كذا تحسين نسب الفوائد للقروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار لغرض تمويل مشاريع محكافحة التلوث الصناعي (10,75 مليون يورو).
- تسهيل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والتقليل من حدة الآثار السلبية المترتبة عنها لاسيما في الجانب الاجتماعي، أين تم توجيه حوالي 30 مليون يورو لدعم الأنشطة والمشاريع المدرجة في هذا المجال وهو ما يعادل 18% من المبلغ الاجمالي لمساعدات برنامج MEDA I المخصصة للجزائر والمقدرة ب 164 مليون يورو.

- بينما تم توجيه 3% المتبقية من المبلغ الاجمالي للمساعدات المالية الأوروبية المبرجة لصالح الجزائر خلال نفس الفترة والمقدر ب 5 مليون يورو لدعم بعض الجمعيات (المنظمات) الغير حكومية المهتمة بالجوانب الانمائية والاجتماعية، وهي المساعدات التي ادرجت ضمن مجال التعاون المتعلق بتعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

الجدول رقم 107: مجالات التعاون الاقتصادي الرئيسية الممولة من قبل MEDA I في الجزائر خلال الفترة 1996-1999

(مليون يورو)

مجالات التعاون الاقتصادي		
التوزيع	المبلغ	
79 %	129	أ- دعم التحول الاقتصادي
	10,75	- تحسين نسب الفوائد للقروض الممنوحة من قبل BEI قصد تمويل مشاريع محاربة التلوث الصناعي
	57	- دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI)
	38	- دعم إعادة الهيكلة الصناعية
	23,25	- دعم تحديث و تطوير القطاع المالي
18 %	30	ب- تسهيل التعديل الهيكلي
3 %	5	ج- تعزيز التوازن الاقتصادي- الاجتماعي
	5	- دعم المنظمات الغير حكومية O.N.G
100 %	164	المجموع أ+ب+ج

المصدر : Commission Européenne(2000), *Rapport annuel du programme MEDA pour l'année 1999*, Bruxelles, p27

أما خلال الفترة التي غطاها برنامج MEDAII (2000-2016)، فقد حدد الاتحاد الأوروبي من خلال البرامج الاستدلالية الوطنية التي أعدها للجزائر خلال هذه الفترة، أربع مجالات رئيسية للتعاون الاقتصادي، والتي سوف تحظى البرامج القطاعية و المشاريع المدرجة ضمن نطاقها لتمويل البرنامج المعني، وتتمثل كما هو مبين في الجدول الموالي في : دعم التنمية الاقتصادية ومرافقة عملية التحول إلى اقتصاد السوق، الحوكمة وتكريس دولة القانون ومحاربة الفقر، التعليم والتكوين ، ودعم مشاريع الهياكل القاعدية وحماية البيئة.

الجدول رقم 108 : مجالات التعاون والنشاطات المقترحة للتمويل في إطار برنامج MEDA II المدرجة في البرامج الاستدلالية الوطنية للجزائر خلال الفترة 2000-2006 . (مليون يورو)

البرنامج الاستدلالي الوطني للفترة 2001-2000		المبلغ المخصص	مجالات التعاون	
2001	2000			
--	17	17	برنامج إصلاح قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال	دعم التنمية و الإصلاحات الاقتصادية ومرافقة عملية التحول إلى اقتصاد السوق (18,9%)
--	5	5	برنامج دعم وسائل الإعلام	الحوكمة، وتكريس دولة القانون ومحاربة الفقر (14,5%)
--	8,2	8,2	دعم و تحديث سلك الأمن الوطني (الشرطة)	
60	--	60	برنامج دعم تأهيل قطاع التكوين المهني	التعليم والتكوين (66,6%)

البرنامج الاستدلالي الوطني للفترة 2004-2002			المبلغ المخصص	مجالات التعاون	
2004	2003	2002			
--	15	--	15	برنامج مرافقة تطبيق اتفاق الشراكة <i>Programme d'accompagnement de l'accord d'association (P3A)</i>	دعم التنمية و الإصلاحات الاقتصادية ومرافقة عملية التحول إلى اقتصاد السوق (50%)
--	10	--	10	تحديث وزارة المالية	
--	--	50	50	برنامج دعم برامج التنمية المحلية بوسط و شرق البلاد (لم يتم تسديده في سنة 2001)	
15	--	--	15	إصلاح قطاع العدالة	الحوكمة، وتكريس دولة القانون ومحاربة الفقر (30%)
14	16	--	30	تنمية المناطق المتضررة من الإرهاب	
4	4	--	8	برنامج TEMPUS	التعليم والتكوين (16,67%)
17	--	--	17	إصلاح قطاع التربية الوطنية	
5	--	--	5	تسيير النفايات الصلبة	الهياكل القاعدية و حماية البيئة (3,33%)

البرنامج الاستدلالي الوطني للفترة 2006-2005		المبلغ المخصص	مجالات التعاون	
2006	2005			
5	20	25	برنامج مرافقة تطبيق اتفاق الشراكة (P3A)	دعم التنمية و الإصلاحات الاقتصادية ومرافقة عملية التحول إلى اقتصاد السوق (33%)
10	--	10	تطوير الإدارة العمومية	
--	10	10	دعم المنظمات الغير حكومية O.N.G	الحوكمة، وتكريس دولة القانون ومحاربة الفقر (29,2%)
--	10	10	دعم و تحديث سلك الأمن الوطني (الشرطة)	
11	--	11	التنمية الريفية	
20	20	40	دعم برامج تطوير الهياكل القاعدية (المياه والنقل)	الهياكل القاعدية و حماية البيئة (37,8%)

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- Commission Européenne(2001), *Rapport annuel du programme MEDA pour l'année 2000*, Bruxelles, p28.
 - Commission européenne (2001), *Algérie :document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004*, Bruxelles , pp 42-43.
 - Commission européenne (2004), *Algérie : programme indicatif national 2005-2006*, Bruxelles, p34.
- ففي الفترة 2001-2000، توزعت المخصصات المالية الموجهة لدعم التعاون الاقتصادي بين : دعم التنمية والاصلاحات

الاقتصادية من خلال تمويل برنامج إصلاح قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقيمة 17 مليون يورو وهو ما يعادل 18,9% من مخصصات الفترة و تمويل برنامجي دعم وسائل الاعلام وعصنة قطاع الامن الوطني المدرجين ضمن مجال الحوكمة وتكريس دولة القانون بغلاف مالي لهما قدره 5 و 8,2 مليون يورو على التوالي وهو ما يعادل في المجمل 14,5% من المخصصات المالية للبرنامج سنتي 2000 و 2001 في الوقت الذي استأثر فيه مجال التعليم والتكوين بالحيز الأهم من التمويل من خلال توجيه زهاء 66,6% من المخصصات المالية لتمويل برنامج دعم وتأهيل قطاع التكوين المهني سنة 2001 وبقيمة قدرها 60 مليون يورو. أما فيما يخص مجالات التعاون المدرجة ضمن البرنامج الاستدلالي الوطني للفترة 2002-2004 فتتمثل في : دعم التنمية و الاصلاحات الاقتصادية ومرافقة عملية التحول إلى اقتصاد السوق التي وجهه 50% من مخصصات برنامج MEDA لهذه الفترة لتمويل مشاريعها (برنامج مرافقة اتفاق الشراكة بـ 15 مليون يورو، تحديث وزارة المالية بـ 10 مليون يورو، وبرنامج دعم التنمية المحلية بوسط وشرق البلاد بـ 50 مليون يورو)، بينما تم تخصيص 30% من مخصصات البرنامج للفترة المعنية لتمويل برنامج إصلاح قطاع العدالة (15 مليون يورو) وتنمية المناطق المتضررة من الإرهاب (30 مليون يورو) والمدرجين ضمن مجال التعاون المتعلق بالحوكمة وتكريس دولة القانون ومحاربة الفقر، في الوقت الذي تم فيه تخصيص 16,67% من مخصصات البرنامج لتمويل الأنشطة المدرجة ضمن مجال التعليم والتكوين (برنامج TEMPUS ، وإصلاح قطاع التربية الوطنية)، و 3,33% لتمويل مشروع تسيير النفايات الصلبة المدرج ضمن مجال التعاون الخاص بتطوير الهياكل القاعدية وحماية البيئة. أما البرنامج الاستدلالي للفترة 2005-2006، فقد حصر مجالات التعاون الرئيسية في كل من : دعم التنمية الاقتصادية ومرافقة الاصلاحات الاقتصادية وعملية التحول إلى اقتصاد السوق بتخصيص 33% من المساعدات المالية للفترة المعنية لتمويل برنامجي مرافقة تطبيق اتفاق الشراكة P3A في مرحلته الثانية و تطوير الإدارة العمومية، و دعم الهياكل القاعدية وحماية البيئة التي وجه نحو 37,8% من خصصات برنامج meda سنتي 2005 و 2006 لتمويل برامج تطوير الهياكل القاعدية المتعلقة بالمياه والنقل، بينما كانت نصيب مجال الحوكمة وتكريس دولة القانون نحو 29,2% من مخصصات البرنامج التي وجهت لتمويل أنشطة : دعم المنظمات الحكومية ، تطوير قطاع الأمن الوطني و مشاريع أخرى مدرجة في إطار التنمية الريفية .

ويتضح من خلال ما تقدم، مدى تواضع دعم الاتحاد الأوروبي خصوصا في الجانب التمويلي لمختلف المشاريع والبرامج التي تضمنتها مجالات التعاون الرئيسية بين الطرفين، أين كانت مساهمته بمبالغ أقل مما يمكن وصفها بأنها رمزية غير كافية قطعاً لتطوير القطاعات المعنية بالدعم وإحداث الآثار الإيجابية المنشودة على مستواها بتروات بين 5 و 60 مليون يورو. حيث لا يمكن تصور تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلة القطاع الصناعي وتحديث القطاع المالي وتحقيق التنمية المحلية وتطوير البنية التحتية بمبالغ هامشية لم تتجاوز في أحسن احوالها 50 مليون يورو. بل الأكثر من ذلك، فقد تم إدراج العديد من البرامج والمشاريع ضمن المجالات الرئيسية للتعاون المعنية بالدعم الأوروبي من قبل الاتحاد التي تبقى في نظر الجانب الجزائري أقل أهمية وتعلق أساساً بالمسائل السياسية وقضايا الحوكمة واحترام حقوق الانسان مقارنة بالمجالات الاقتصادية والتنموية التي كان من المفروض أن تحظى بدعم وتعاون أكبر من قبل الجانب الأوروبي خصوصا القطاعات المعنية مباشرة بتداعيات تحرير المبادلات التجارية بموجب الاتفاق والانضمام إلى منطقة التبادل الحر المزمع إقامتها بين الطرفين في غضون سنة 2020. ناهيك عن توجيه حيز هام من الدعم الأوروبي لتحسين فوائده قروض سابقة مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار واصلاح بعض الهيئات والمؤسسات الرسمية المشرفة على إدارة بعض جوانب الشأن الاقتصادي والإداري

كما تتجلى محدودية المساهمة الأوروبية في تغطية الاحتياجات المالية لمجالات التعاون الاقتصادي بواسطة المخصصات المالية لبرنامجي MEDA الموجهة للجزائر خلال الفترة المعنية في ضعف نسب التسديد الفعلية التي كانت أقل بكثير مما كان مرجحاً. ففي إطار برنامج MEDA I تم بتخصيص مبلغ 164 مليون يورو وهو ما يعادل 5,36% من الغلاف المالي الاجمالي المبرمج لمجمل الدول المتوسطة المعنية بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والبالغ 3,057 مليار يورو منها 2,586 مليار يورو موجهة للمساعدات المالية على المستوى الثنائي، أين لم تتجاوز نسبة التسديد الفعلية لهذه المساعدات حدود 18,4% مما يعني أن لم تلتق سوى 30,2 مليون يورو كمساعدات مالية من الاتحاد الأوروبي على مدار سنوات الفترة 1996-1999 وهو ما يعادل 3,45% و 4,64% من قيمتي المساعدات المالية للبرنامج الاجمالية والثنائية والبالغتين 874 مليون و 651,3 مليون يورو على التوالي. مع العلم بأن الجزائر كانت قد احتلت المراتب الأخيرة بين الدول المغاربية سواء من حيث حجم الاعتمادات المالية المخصصة لها أو تلك المدفوعة بصورة فعلية إذ لم يتم برمجة لأية مساعدات من قبل الجانب الأوروبي خلال السنتين الأوليتين للبرنامج (1995 و 1996) ثم تخصيص 41 مليون يورو سنة 1997 دون أن يتم تسديدها وذلك بفعل الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي أدت توقف معظم المشاريع الممولة عن طريق البروتوكولات المالية السابقة فضلا عن غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية في الجزائر التي تعد بمثابة الهيئة المسؤولة على مراقبة المشاريع الممولة في إطار البرنامج ومراقبتها (خلال الفترة 94-98)¹ بالإضافة إلى تعثر المفاوضات الأوروجزائرية حول عقد اتفاقية الشراكة وتوقفها خلال الفترة 1997-2000، في حين تم تخصيص 95 مليون يورو سنة 1998 وهو أكبر التزام تحصل عليه الجزائر على مدار تطبيق برنامج MEDA بنسخته الأولى والثانية (1995-2006) ويعادل 12,8% و 11,74% من إجمالي المساعدات المالية الثنائية والاجمالية لبرنامج MEDA مع تسديد 31,58% منه بشكل فعلي وبمبلغ قدره 30 مليون يورو بينما تم تخصيص 28 مليون يورو فقط سنة 1999 وهو ما يعادل 4,45% و 3,51% من الغلاف المالي للبرنامج المخصص للتعاون الثنائي والاجمالي على الترتيب لم يتم تسديد سوى مبلغ هامشي لم يتجاوز حدود 200000 يورو مما جعل نسبة التسديد الفعلية لهذه السنة لا تتجاوز 0,72% وذلك من أصل 243 مليون يورو تم تسديدها بشكل فعلي لصالح مجمل الدول المتوسطة الشريكة المعنية بالبرنامج في إطار التعاون الثنائي.

ويبدو ان الوضع لم يختلف كثيرا خلال فترة تطبيق MEDA II رغم التحسن الملحوظ المسجل سواء على مستوى قيم المخصصات المالية السنوية المرجحة أو على صعيد نسب التسديد الفعلية لها من منطلق أنها بقيت متواضعة تراوحت بين 30 و 60 مليون يورو بالنسبة للقيم المتعهد بها وما بين 0,4 و 42 مليون يورو فيما يخص قيم المساعدات المسددة بشكل فعلي. ففي هذا السياق تم تخصيص قرابة 338,8 مليون للجزائر في إطار البرنامج المعني وهو ما يعادل 9,42% و 7,29% من قيمة مساعدات البرنامج الموجهة لمجمل الدول الشريكة بشكل ثنائي و القيمة الاجمالية للبرنامج على الترتيب، والتي تم تسديد نحو 42% منها بشكل فعلي وبقيمة إجمالية قدرها 142,3 مليون، وهي نسبة تسديد تبقى أقل بكثير من تلك المسجلة على مستوى الغلاف المالي الاجمالي للبرنامج الموجه للتعاون الثنائي والمقدرة بنحو 93% أو على مستوى الغلاف الاجمالي للبرنامج (باخذ المساعدات الموجهة للتعاون الإقليمي) والتي بلغت 87% كما هو موضح في الجدول الموالي.

¹ : Commission européenne (2001), *Algérie : document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004*, Op.Cit, p 16.

الجدول رقم 109 : تطور مبالغ المساعدات المالية المقدمة للجزائر في إطار برنامجي MEDA1-MEDA2 خلال الفترة 1995-2006

برنامج 1999-1995 MEDA1														
1999		1998		1997		1996		1995						
P	E	P	E	P	E	P	E	P	E					
0,2	28	30	95	--	41	--	--	--	--	القيمة (مليون يورو)				
% 0,09	% 4,35	% 17,1	% 12,8	--	% 5,15	--	--	--	--	(% من مساعدات البرنامج على المستوى الثاني)				
% 0,08	% 3,51	% 13,50	% 11,74	--	% 4,50	--	--	--	--	(% من القيمة الاجمالية للبرنامج - بما فيها المساعدات الموجهة للتعاون الإقليمي -)				
% 0,72		% 31,58		% 0,0		--	--	--	--	نسبة التسديد P/E				
للتذكير														
53,7	172	41,7	219	31,4	235	0,8	0	0	30	المغرب				
56,2	131	9,1	19	61,3	138	41,4	120	0	20	تونس				
234	643	175,6	743	134,6	796	102,3	338	0	60	القيمة الإجمالية للمساعدات الثنائية للبرنامج				
240,3	797	222,2	809	207,8	911	155	470	50	173	القيمة الإجمالية للبرنامج				
برنامج 2006-2000 MEDA2														
2006		2005		2004		2003		2002		2001		2000		
P	E	P	E	P	E	P	E	P	E	P	E	P	E	التعاون الثنائي
28,2	66	39,4	40,0	42,0	51,0	15,8	41,6	11,0	50,0	5,5	60	0,4	30,2	القيمة (مليون يورو)
3,6%	10,2%	6,04%	6,8%	6,7%	9,1%	4,1%	8,2%	2,9%	8,6%	2,16%	20,1%	0,1%	7,4%	(% من مساعدات البرنامج على المستوى الثاني)
3,2%	8,0%	5,05%	5,5%	5,2%	7,3%	3,2%	6,8%	2,4%	8,2%	1,73%	9,95%	0,13%	5,3%	(% من القيمة الاجمالية للبرنامج - بما فيها المساعدات الموجهة للتعاون الإقليمي -)
42,7%		98,5%		82,4%		38%		22,0%		9,17%		1,32%		نسبة التسديد P/E
للتذكير														
261,5	168	212,7	135	157,7	151,8	102,4	142,7	102,3	122	41,1	120	39,7	140,6	المغرب
89,4	71	79,1	118	74	22	69,3	48,7	92,5	92,2	69,0	90	75,7	75,7	تونس
785,7	649	652,8	590	627,3	562,3	385,8	504,7	375,7	582,2	255,1	298	408,9	408,9	القيمة الإجمالية للمساعدات الثنائية للبرنامج
891,7	816,7	780,9	734,6	801,1	697,6	497,6	614,7	454	611,6	317,8	603,3	317,9	568,7	القيمة الإجمالية للبرنامج
MEDA1+MEDA2			نسبة التسديد E/P	2006-2000 MEDA2		نسبة التسديد E/P	1999-1995 MEDA1							
E/P	P	E		P	E		P	E	التعاون الثنائي					
% 34,30	172,5	502,8	% 42,0	142,3	338,8	% 18,4	30,2	164,0	القيمة (مليون يورو)					
	4,31%	8,13%		4,25%	9,42%		4,64%	6,34%	(% من مساعدات البرنامج على المستوى الثاني)					
	3,50%	6,53%		3,50%	7,29%		3,45%	5,36%	(% من القيمة الإجمالية للبرنامج - بما فيها المساعدات الموجهة للتعاون الإقليمي -)					
% 64,71	4000	6181,1	% 93	3348,6	3595,1	% 25	651,3	2586	القيمة الإجمالية للمساعدات الثنائية للبرنامج					
% 64,04	4934	7704	% 87	4060	4647	% 29	874	3057	القيمة الإجمالية للبرنامج					

(E المبلغ المخصص أو المتعهد به / P المبلغ المسدد بشكل فعلي) المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للتنمية والتعاون التابعة للاتحاد الأوروبي EuropeAid .
 http://ec.europa.eu/europeaid/node/321 (تاريخ الاطلاع على الموقع يوم 17 ماي 2014).

فمن خلال الجدول السابق، نلاحظ أن نسبة التسديد السنوية سلكت منحى تصاعديا على مدار سنوات فترة تطبيق برنامج MEDAI باستثناء سنة 2006 التي سجلت نسبة تسديد بلغت 42,7 % وبقيمة مساعدات قدرها 28,2 مليون يورو من أصل 66 مليون يورو كانت مبرمجة لصالح الجزائر خلال هذه السنة. أين ارتفعت نسبة التسديد من 1,32 % سنة 2000 وبقيمة هامشية لم تتجاوز 0,4 مليون يورو من أصل 30,2 مليون يورو المبرمجة إلى 9,17 % سنة 2001 وبقيمة قدرها 5,5 مليون يورو من أصل 60 مليون يورو المتعهد بها ثم 22 % سنة 2002 ثم 38 % سنة 2003 وبقيمتي تسديد فعلية بلغتا 11 و 15,8 مليون يورو من أصل 50 و 41,6 مليون المتعهد بهما للجزائر بموجب برنامج المساعدة الأوروبية المعني خلال السنتين المعنيتين على التوالي. بينما سجلتا سنتي 2004 و 2005 أعلى نسب التسديد الفعلي للمساعدات المالية في إطار البرنامج وبنسبتي 82,4 % و 98,5 %، أين بلغت قيمة المساعدات المالية المسددة 42 مليون يورو (ما يعادل 6,7 % و 5,2 % من قيمة المساعدات المالية للبرنامج المسددة بشكل ثنائي و المساعدات الاجمالية للبرنامج خلال تلك السنة على التوالي) من أصل 51 مليون يورو المتعهد بها (ما يعادل 9,1 % و 7,3 % من قيمة المساعدات المالية للبرنامج المبرمجة بشكل ثنائي و المساعدات الاجمالية للبرنامج خلال تلك السنة على التوالي)، في حين قدرت قيمة المساعدات المسددة فعليا 39,4 مليون وهي أعلى قيمة مساعدة مالية فعلية سنوية مقدمة من الاتحاد الأوروبي للجزائر على مدار فترة العمل ببرنامجي MEDA I و II (وهو ما يعادل 6,04 % و 5,05 % من قيمة المساعدات المالية للبرنامج المسددة بشكل ثنائي و المساعدات الاجمالية للبرنامج على التوالي) من أصل 40 مليون يورو كانت مبرمجة (ما يعادل 6,8 % و 5,5 % من قيمة المساعدات المالية للبرنامج المبرمجة بشكل ثنائي و المساعدات الاجمالية للبرنامج خلال تلك السنة على التوالي).

أما بأخذ مجمل فترة تطبيق برنامجي MEDA I و II (1995-2006)، فقد تم تخصيص 502,8 مليون يورو كمساعدات مالية مقدمة من الاتحاد الأوروبي في إطار هذه الآلية التمويلية وهو ما يعادل 8,13 % من إجمالي مساعدات MEDA بنسختيها الأولى والثاني الموجهة للتعاون الثاني والبالغ غلافها المالي 6,181 مليار يورو و 6,53 % من القيمة الاجمالية للبرنامجين (بما فيه المساعدات المدرجة ضمن نطاق التعاون الإقليمي) والبالغة 7,704 مليار يورو، لم يتم تسديد سوى 34,3 % منها بشكل فعلي وبقيمة مساعدات إجمالية حصلت عليها الجزائر قدرها 172,5 مليون يورو (ما يعادل 4,31 % و 3,50 % من قيمة المساعدات المالية للبرنامج المسددة فعليا بشكل ثنائي و المساعدات الاجمالية المسددة للبرنامج خلال الفترة 1995-2006). وهي قيمة متواضعة وضعت الجزائر في الرتبة ما قبل الأخيرة في ترتيب الدول المتوسطة الشريكة المستفيدة من الدعم المالي الأوروبي المقدم في إطار آلية MEDA، حيث جاءت بعد سوريا التي تعد الأقل استفادة من الآلية التمويلية المعنية سواء من حيث المخصصات المتعهد بها أو المبالغ المسددة بشكل فعلي وبنسبة تسديد لم تتجاوز 32,38 %، بينما كان المغرب أكثر الدول استفادة من تمويلات برنامج MEDA بقيمة متعهد بها وصلت حدود 1640 مليون يورو ونسبة تسديد فعلية للمساعدات بلغت 63,71 % وبقيمة قدرها 1045 مليون يورو وهي أكبر بنحو 6 أضعاف ما حصلت عليه الجزائر كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 110: المساعدات المالية المتعهد بها والمسددة فعليا للدول المتوسطة الشريكة في إطار برنامجي MEDA I و II (مليون يورو)

نسبة التسديد E/P	المساعدات المسددة فعليا P	المساعدات المتعهد بها E	الشريك المتوسطي مع الاتحاد الأوروبي
63,71 %	1045	1640,1	المغرب
66,7 %	852,5	1278,5	مصر
77,53 %	775,4	585,4	الأردن
69,50 %	657,2	945,6	تونس
58,05 %	182,7	314,7	لبنان
34,30 %	172,5	502,8	الجزائر
32,38 %	90,9	280,7	سوريا
64,71 %	4000	6181,1	القيمة الإجمالية للمساعدات الثنائية للبرنامج *
61,35 %	934,4	1523	التعاون الإقليمي
64,04 %	4934	7704	القيمة الإجمالية للبرنامج-بما فيها المساعدات الموجهة للتعاون الإقليمي -)

* : بما فيها السلطة الفلسطينية، نسبة التسديد (E المبلغ المخصص أو المتعهد به / P المبلغ المسدد بشكل فعلي) المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في الجدولين رقم 58 و 109.

بينما جاءت مصر في المرتبة الثانية بمخصصات متعهد بها بلغت 1278 مليون يورو سدد منها 66,7 % وبقيمة مساعدات بلغت 852,5 مليون يورو في حين قدر إجمالي المساعدات المالية الأوروبية المخصصة لتونس بنحو 945,6 مليون يورو ونسبة تسديد فعلية لها بلغت 69,5 % بقيمة قدرها 657,2 مليون يورو وهي أكبر بـ 3,8 مرة ما حصلت عليه الجزائر من مساعدات فعلية بموجب البرنامج التمويلي المعني خلال ذات الفترة. وهنا ينبغي التنويه إلى الاختلاف في التخصيص الجغرافي للموارد الاتحاد ليس متعلقا بالأولويات الممنوحة لبعض الدول على حساب أخرى بقدر ما هو مرتبط كما أوردنا سابقا بوتيرة الإصلاحات التي تم الشروع فيها ومدى تقدمها في بعض الدول الشريكة، فضلا عن مدى قدرتها على تقديم المشاريع المؤهلة للتمويل ونسب تقدم مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي بشأن عقد اتفاقيات الشراكة وهو ما يفسر استفادة بعض الدول الشريكة الموقعة عليها من تمويلات معتبرة كما هو الحال بالنسبة لكل من تونس والمغرب و الأردن ومصر مقارنة بالجزائر وسوريا وبدرجة اقل لبنان.

2- تقييم حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي في ظل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IIEVP (2007-2013)

فكما أوردنا في فقرات سابقة من الباب الأول لهذا البحث، تعد الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IIEVP، الآلية التمويلية الأساسية التي يتم من خلالها تقديم المساعدة للدول المجاورة للاتحاد الأوروبي المعنية بسياسية الجوار الأوروبية المعتمدة من قبله بعد عملية توسيعه سنة 2004 بغية لتنظيم علاقاته مع الدول الواقعة على حدوده الشرقية بعد التوسع والدول المتوسطية الشريكة، لذلك لم يعد لمسار الشراكة الأوروبية متوسطة أداته المالية الخاصة به بعد دمج كل من برنامجي MEDA وTACIS الخاص بدول الشراكة الشرقية في أداة واحدة هي IIEVP، والتي استمر العمل من سنة 2007 لغاية نهاية سنة 2013. مع العلم بأن آلية عمل هذه الآلية لم تختلف كثيرا عن عمل برنامج MEDA بنسخته الأولى والثانية إلا أن الجديد فيها يكمن في تعميق العمل بمبدأ المنافسة المعمول به في السابق بين الدول في تقديم المشاريع ومدى قدرتها والتزامها على إنجازها وفق ما تم الاتفاق عليه فضلا عن تشديد شروطية الحصول على المساعدات وفقا لمبادئ سياسة الجوار الأوروبية التي سبق التعرض إليها آنفا، والمعتمدة على أسس الملائمة والتميز *et l'appropriation Différenciation* والدعم المشروط الذي يربط مختلف أشكال المساعدات المقدمة في مختلف البرامج الأوروبية بالنتائج المحققة من طرف الدول المعنية ومدى نجاحها في تنفيذ الإصلاحات التي تتضمنها خطط العمل الخاصة بها، فضلا عن ضرورة التزامها بشكل أكبر للقيم والمعايير المحددة من قبل الاتحاد وهي معايير ذات طابع سياسي وأمني بالدرجة الأولى (الإصلاح السياسي والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ومحاربة الهجرة والتطرف...). وبذلك لم تخرج المجالات المعنية بالدعم وفق هذه الآلية عن نطاق الهدف الرئيس الذي حدده الاتحاد الأوروبي للسياسة الجوار وهو خلق مساحة من القيم المشتركة والاستقرار والرخاء وتعزيز التعاون وتعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي، والمتمثلة أساسا في : دعم مجالات : الحوار المؤسسي والحكومة وحقوق الإنسان، الاندماج الاقتصادي والتنمية المستدامة، و التنمية في المجالات الاجتماعية والإنسانية.

وبذلك، فإن الأهداف ذات الأولوية المحددة لإطار التعاون الأوروبي مع الجزائر خلال الفترة 2007-2013 كما هي واردة في الوثيقة الخاصة باستراتيجية تعاون الاتحاد الأوروبي مع الجزائر لذات الفترة كانت تتمحور حول¹ :

- توطيد الإصلاحات السياسية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.
- إصلاح العدالة والإدارة الجيد لل ملفات تدفقات الهجرة ومكافحة الجريمة المنظمة وغسيل الأموال والإرهاب ضمن احترام مبادئ حقوق الإنسان.
- تنويع الاقتصاد وتهيئة الظروف المواتية للاستثمار الخاص وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على القضاء على البطالة .
- دعم البرامج التنموية ذات الطابع الاجتماعي مع الحفاظ على تماسك وضعية المالية العامة.
- تطوير قطاع النقل وفق معايير الأمن والسلامة مع تعزيز البنى التحتية الوطنية والإقليمية وضمان ربطها مع شبكة النقل الأوروبية ، بالإضافة إلى تطوير قطاعات الطاقة و تكنولوجيا المعلومات.
- تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الطرفين في السلع والخدمات مع العمل على تقريب عمل النظم القانونية والمؤسسية واللوائح الفنية والمعايير وإجراءات تقييم المطابقة المعمول بها .
- العمل على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للوصول إلى تحقيق المكونات الثلاثة للتنمية المستدامة (البيئية، الاجتماعية والاقتصادية).
- تطوير قطاعات التعليم بمختلف مراحله والتكوين المهني والبحث العلمي والتطوير والشباب بوصفها عناصر أساسية لبناء مجتمع المعرفة وامتصاص البطالة في سياق انفتاح الاقتصاد الوطني.
- وانطلاقا من الأهداف الواردة أعلاه، غطى التعاون بين طرفي اتفاق الشراكة بشكل رئيسي خلال فترة تطبيق الآلية الأوروبية للجوار والشراكة مجموعة من القطاعات والبرامج المدرجة ضمن أربع مجالات رئيسية للتعاون كما هو موضح في الجدول رقم 153 تتمثل وفق ما جاء به البرنامجين الاستدلاليين للفترتين 2007-2010 و 2011-2013 في :
- مجال دعم التنمية الاقتصادية والتوظيف الذي استأثر بنحو 58,3% من قيمة الدعم الأوروبي المقدم بشكل فعلي في إطار برنامج IIEVP وبقية قدرها 197 مليون يورو، حيث وجه هذا الدعم لتمويل الأنشطة التالية : تحسين تنافسية المؤسسات ص. والمتوسطة (برنامج PME/PMI II)، تنويع الاقتصاد الوطني بدعم بعض المشاريع والقطاعات خارج المحروقات، مرافقة تطبيق اتفاق الشراكة، عصنة وتطوير الهيئات المكلفة بالتشغيل، قطاع النقل، وقطاع الصيد البحري وتربية المائيات
- مجال إصلاح العدالة وتوطيد سيادة القانون وتعزيز الحوكمة الذي حصلت الأنشطة المدرجة فيه على دعم أوروبي في إطار آلية المساعدات المالية بلغ 27 مليون يورو وهو ما يعادل 7,4% من إجمالي المساعدات المالية الأوروبية المقدم بشكل فعلي والمقدرة بنحو 283,8 مليون يورو.
- مجال تطوير الخدمات العامة الأساسية الذي حصلت المشاريع والأنشطة المدرجة في نطاقه (التعليم العالي، إصلاح وتنظيم القطاع الصحي، تطوير مشاريع قطاع الموارد المائية والتطهير) على دعم أوروبي عبر آلية IIEVP بلغ 66,5 مليون يورو وهو ما يعادل 18,2% من إجمالي المساعدات المالية المدفوعة فعليا من قبل الاتحاد بواسطة الآلية المعنية خلال فترة تطبيقها.
- ومجال التنمية المستدامة والجوانب الثقافية، الذي بلغ نصيبه من الدعم المالي في إطار آلية IIEVP المدفوع فعليا من قبل الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المعنية نحو 20,6% وبقية قدرها 75,5 مليون يورو ، وهو الدعم الذي وجه أساسا لتمويل الأنشطة المدرجة ضمن نطاق حماية البيئة و حماية الموروث الثقافي.

¹ : Commission européenne (2006), *Algérie : Document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010*, Bruxelles , p24.

الجدول رقم 111: مجالات التعاون الممولة في إطار برنامج IEVP في الجزائر خلال الفترة 2007-2013 (مليون يورو)

2013-2007		البرنامج الاستدلاي الوطني 2013-2011			البرنامج الاستدلاي الوطني 2010-2007				مجالات التعاون الرئيسية
(%)	القيمة	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
53,8	197	30	30	36,5	29	14	17,5	40	- دعم التنمية الاقتصادية والتوظيف
7,4	27	10	--	--	--	--	--	17	- إصلاح العدالة والحوكمة
18,2	66,5	--	--	--	30	21,5	15	--	- تطوير الخدمات العامة الأساسية
20,6	75,5	20	34	21,5	--	--	--	--	- التنمية المستدامة والجوانب الثقافية
100	283,8	37,3	30,1	42,9	28,1	47,9	46,1	51,3	المبالغ المالية المسددة

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- Délégation de l'Union européenne en Algérie (2014), *Rapport de coopération Union Européenne - Algérie -Edition 2014-*, Alger, p11.
- European Commission (2014), *Neighbourhood in the Crossroads : Implication of the European Neighbourhood Policy in 2013*, High Representative of the European Union for Foreign Affairs & Security Policy , Brussels, p41 & p4.
- Commission Européenne (2014), *Instrument européenne de voisinage et de partenariat 2007-2013 : Aperçu des activités et des résultats*, Op.Cit , p20.
- Commission européenne (2006), *Algérie :document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national2007-2010*, Op.Cit , p 32.
- Commission européenne (2010), *Algérie :programme indicatif national2011-2013*, Bruxelles,p9 & p 35.

وللوقوف على حصيلة التعاون المالي في ظل تنفيذ الآلية الأوروبية للحوار والشراكة، سنستعين بالبيانات التي يوفرها الجدول الموالي، والتي توضح حجم المساعدات المالية السنوية والإجمالية المخصصة للجزائر والتي تم تسديدها بشكل فعلي من قبل الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم 112 : المساعدات المالية المقدمة للجزائر في إطار الآلية الأوروبية للحوار والشراكة (IEVP (الفترة 2007-2013)

نصيب الجزائر من الغلاف المالي للآلية		الغلاف المالي للآلية الموجهة للدول المتوسطية الشريكة على مستوى :				السنوات	
المجموع	التعاون الثنائي	المجموع	التعاون الإقليمي	التعاون الثنائي	الجزائر		
5,30%	4,64%	1228,4	152,7	1075,7	57	E	2007
4,91%	4,46%	1150,8	106,9	1043,9	51,3	P (90,00%)	
3,21%	2,81%	1157,7	146,5	1011,2	32,5	E	2008
4,44%	4,06%	1136,2	97,7	1038,5	46,1	P (141,85%)	
3,94%	3,24%	1099,4	196,7	902,7	35,6	E	2009
5,26%	4,74%	1010,1	99,8	910,3	47,9	P (134,55%)	
5,66%	4,88%	1208,4	165,6	1042,8	59	E	2010
3,35%	2,82%	995,7	156,8	838,9	28,1	P (47,63%)	
5,36%	4,41%	1314,6	233,3	1081,3	58	E	2011
5,42%	4,73%	907,4	115,6	791,8	42,9	P (73,97%)	
6,31%	5,02%	1473	301	1172	74	E	2012
3,92%	3,40%	890,9	118,3	772,6	30,3	P (40,95%)	
4,01%	3,19%	1569,3	323,1	1246,2	50	E	2013
4,96%	4,39%	849,1	97,1	752	37,3	P (74,60%)	

نسبة التسديد

E/P

77,52%

81,72%

52,15%

76,7%

2013-2007 IEVP

P

283,8

E

366,1

الجزائر

6147,9

7523,3

التعاون الثنائي

792,1

1518,9

التعاون الإقليمي

6940

9051,2

المجموع

E المبلغ المخصص أو المتعهد به / P المبلغ المسدد بشكل فعلي . (نسب التسديد الفعلية السنوية) .

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- Commission Européenne (2014), *Instrument européenne de voisinage et de partenariat 2007-2013 : Aperçu des activités et des résultats*, Op.Cit , pp74 et 76.

يسمح لنا تفحص ما يرد من بيانات في الجدول أعلاه باستخلاص جملة من الملاحظات ذات الصلة بحصيلة التعاون المالي في إطار العمل بالآلية الأوروبية للحوار والشراكة ، والتي يمكن عرضها على النحو الآتي :

- إن التحسن الطفيف الذي شهدته القيمة الإجمالية للمساعدات المالية المبرجة (المتعهد بها) لصالح الجزائر من ناحية و تحسن نسب التسديد لهذه المساعدات من ناحية ثانية مقارنة ببرنامج MEDA بنسخته الأولى والثانية، ينبغي أن لا يخفي حقيقة بقاء نفس الخصائص التي ميزت حصيلة التعاون المالي في الفترة السابقة ملازمة لهذه الآلية من حيث تواضع قيم الإلتزامات والمدفوعات الفعلية السنوية للمساعدات المالية التي بقيت رمزية تراوحت بالنسبة لقيم المساعدات المتعهد بها بين 32,5 مليون و 59 مليون يورو المسجلتين سنتي 2008 و 2010 على التوالي، بينما تراوحت قيم المساعدات المالية المحصل عليها بشكل فعلي بين 28,1 مليون و 74 مليون يورو المسجلتين سنتي 2010 و 2012 على الترتيب.

- بلغت القيمة الاجمالية للمساعدات المالية المتعهد بها 366,1 مليون يورو من أصل 7,526 مليار يورو مخصصة كمساعدات لمجمل الدول المتوسطية الشريكة في إطار التعاون الثاني و9,051 مليار يورو كعلافة مالي إجمالي للبرنامج الموجه لجيران الشراكة الأوروبية المتوسطية بما فيها مخصصات التعاون الإقليمي وهو ما يعادل 4,87 % و 4,05 % من القيمة الاجمالية للمساعدات الثنائية والاجمالية الملتزم بها لصالح الشركاء المتوسطيين خلال الفترة المعنية. وقد تم تسديد 77,52 % منها بشكل فعلي وبقية قدرها 283,8 مليون يورو تعادل 4,62 % من قيمة المساعدات الثنائية المقدمة بشكل فعلي للدول المتوسطية الشريكة والبالغة 6,1479 مليار يورو و 4,09 % من قيمة المساعدات الاجمالية بما فيها مساعدات التعاون الإقليمي التي قدمها الاتحاد لشركائه في الضفتين الجنوبية والشرقية للمتوسطة المعنيين بسياسة الحوار الأوروبية خلال الفترة 2007-2013 والبالغة نحو 6,940 مليار يورو.
- تراوحت نسب التسديد الفعلية السنوية للمساعدات المالية المقررة في إطار آلية المساعدة المالية لسياسة الحوار الأوروبية بين 40,95 % و 90 % المسجلة سنة 2007، ومن سنة 2010 إلى 2013 في الوقت الذي تجاوزت فيه نسب التسديد حدود 100 % خلال سنة 2008 و 2009 بنسبة بلغت 141.85 % و 134.55 % على التوالي نتجة مفاقة الاتحاد الأوروبي، على الافراج عن بعض المساعدات المالية التي برجت خلال السنوات السابقة بفعل التقدم المحرز في إنجاز بعض المشاريع والبرامج التي بصدد الانجاز.
- وبالنظر لعدم انحراط الجزائر بشكل رسمي في سياسة الحوار الأوروبية فإنه لم تعطى لها الأولوية من قبل الاتحاد الأوروبي في الحصول على المساعدات المالية المدرجة ضمن آلية IEVP قياسا بالدول المتوسطية الشريكة الاخرى التي أبدت موافقتها على السياسة منذ انطلاقتها ونعني هنا كل من : مصر، تونس، المغرب والأردن التي تم اقرار خطط عملها *Plans d'Actions* التي تحدد أولويات والمجالات والأهداف التي يتعين تحقيقها خلال فترة تنفيذها، والتي تعتبر أهم أداة لتنفيذ سياسة الحوار كما أشرنا إلى ذلك سابقا، لذلك نجد هذه الدول كانت الأكثر استفادة من المساعدات المالية على عكس بقية الدول المتوسطية الأخرى التي لم تنخرط فعليا في هذه السياسية (الجزائر ، لبنان وسوريا) لاسباب مختلفة كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 113 : المساعدات المالية المتعهد بها والمسددة فعليا للدول المتوسطية الشريكة في إطار برنامجي IEVP و MEDA (مليون يورو)

إجمالي المساعدات المالية المقدمة خلال الفترة (MEDAI et II + IEVP) 2013-1995			نسبة التسديد		الشريك المتوسطي مع الاتحاد الأوروبي	
E/P	P	E	E/P	IEVP 2013-2007		
				P	E	
72,1%	2231,9	3071,2	81,2%	1168,9	1431,1	المغرب
69,5%	1588,5	2285,5	73%	736	1007	مصر
105,3%	1290,5	1226	80%	515,1	640,6	الأردن
75,2%	1293,8	1720,6	82,15%	636,6	775	تونس
52,51%	456,3	868,9	77,52%	283,8	366,1	الجزائر
56,15%	432,2	769,7	54,8%	249,5	455	لبنان
48,3%	251,2	520,1	67%	160,3	239,4	سوريا
74,05%	10147,9	13704,4	81,72%	6147,9	7523,3	القيمة الإجمالية للمساعدات الثنائية للبرنامج*
56,75%	1726,5	3041,9	52,15%	792,1	1518,9	التعاون الإقليمي
70,9%	11874	16755,2	76,7%	6940	9051,2	القيمة الإجمالية للبرنامج-بما فيها المساعدات الموجهة للتعاون الإقليمي-*

* : بما فيها ليبيا، السلطة الفلسطينية و إسرائيل التي لم تكن معنية ببرنامج MEDA . المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في الجدول رقم 62 ، 109 و 112.

وبأخذ مجمل الفترة 1995-2013 (برنامج I+II MEDA + IEVP)، نجد أن القيمة الاجمالية للمساعدات التي تعهد بها الاتحاد الأوروبي لصالح الجزائر كانت دون المستوى المطلوب على غرار بقية الدول المتوسطية الشريكة بل أنها صنفحت حتى ضمن الدول الأقل استفادة من المساعدات المالية الأوروبية لعوامل متعددة منها ما هو متعلق بعدم حاجة الجزائر الظرفي خلال فترة الطفرة النفطية لمثل هذه المعونات الرمزية على عكس بعض الدول المتوسطية الشريكة ذات الموارد المالية المحدودة، بالإضافة إلى العوامل الأخرى ذات الصلة بآلية عمل هذه البرامج التي سبق الإشارة إليها في وقت سابق.

حيث بلغت قيمة ما يلتزم به الاتحاد من مساعدات مالية للجزائر نحو 868,9 مليون يورو فقط تم تسديد 52,51 % منها بصورة فعلية وبقية أجمالية للمساعدات قاربت 456 مليون يورو فقط وبمعدل سنوي لا يتجاوز 25 مليون يورو وهو مبلغ لا يكاد يكفي حتى لتغطية احتياجات مشروع قطاعي واحد. ومقابل ذلك حصل المغرب على 2,232 مليار يورو بشكل فعلي من أصل 3,071 مليار يورو بنسبة تسديد قدرها 72,1 % وهو الأكثر استفادة من بين جميع الدول المتوسطية الشريكة المعنية ببرامج المساعدات المالية الأوروبية تليه مصر التي استفادت بدورها من 1,588 مليار يورو من أصل 2,285 مليار يورو مبرمجة لها بنسبة تسديد بلغت 69,5 مليار يورو بينما جاءت تونس في الصف الثالث بقيمة إجمالية للمساعدات الأوروبية الفعلية بلغت 1,294 مليار يورو من أصل 1,721 مليار يورو مبرمجة لها وبنسبة تسديد وصلت حدود 75 % في الوقت الذي استفاد فيه الأردن من مساعدات فعلية بلغت 1,29 مليار يورو بعدما كان مبرمج له قيمة 1,226 مليار يورو في حين بقيت دول كل من لبنان وسوريا وبدرجة أقل الجزائر مدرجة ضمن الدول الأقل استفادة من المساعدات المالية وبنسبة تسديد فعلية أقل مقارنة ببقية الشركاء تراوحت بين 48 % و 56 % .

3- التعاون الاقتصادي والمالي في إطار الآلية الأوروبية للجوار (2014-2020): المجالات الرئيسية .

بالنظر لغياب المعلومات ذات الصلة بالتعاون الاقتصادي والمالي في إطار الآلية الأوروبية IEV التي تعد أداة المساعدة المالية للاتحاد الأوروبي المعتمدة لصالح الدول المعنية بسياسة الجوار الأوروبية ومنها دول الشراكة الأوروبية المتوسطة وحلت محل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة المعمول بها على مدار الفترة 2007-2013 منذ مطلع جانفي سنة 2014 وسيستمر العمل بها لغاية نهاية سنة 2020 ، سيقترن التحليل المتعلق بموضوع التعاون الأوروبي الجزائري خلال الفترة الحالية على استعراض لأهم مجالات التعاون الرئيسية المعنية بالدعم من الجانب الأوروبي خلال الفترة 2014-2020.

وقبل ذلك لا بد من التنويه إلى نقطتين سبق الإشارة إليهما في فقرات سابقة من هذا البحث، الأولى تتعلق بتشابه آلية التمويل الحالية المعتمدة مع السابقة لها سواء من حيث أهدافها وآليات عملها وطرق تمويلها ومجالات التعاون الرئيسية المؤهلة لعمليات التمويل في حين تتعلق النقطة الثانية بالتشدد الأوروبي في ما يخص معايير الاستفادة وتقييم مدى التقدم المحرز من قبل دول الجوار المستفيدة من تمويلاته ليس فقط في المشاريع الممولة، ولكن أيضا في مسائل أو مجالات إصلاحية أخرى سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، حيث أوضحت الدول الشريكة المستفيدة من المساعدات ملزمة ضرورة بتحقيق أهداف الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع عملها على ترسيخ قيم الديمقراطية المعمول بها أوروبا في دولها مع إجراء تقييم دوري لمسار هذه الإصلاحات يتحدد من خلاله حجم التمويل ولكن أيضا طبيعة المزايا التفضيلية الأخرى المقدمة للدول المعنية.

عموما لم تخرج مجالات التعاون الرئيسية التي ستكون معنية بالدعم الأوروبي وفق الآلية المعنية عن حدود الأهداف العامة الستة التي حددها المادة الثانية من القانون الخاص بهذه الآلية التمويلية، والتي تتمثل في :

- تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون والمساواة والحكم الرشيد.
- تحقيق الاندماج التدريجي في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي بتكثيف التعاون من خلال التقريب التشريعي والتلاقي التنظيمي وبناء المؤسسات وزيادة الاستثمارات.
- خلق الظروف الملائمة لتنقل عبر الحدود يحظى بإدارة فعالة وتشجيع التواصل بين الشعوب.
- تشجيع التنمية والحد من الفقر، وتحقيق التماسك الاقتصادي والاجتماعي والاقليمي الداخلي والتنمية الريفية والعمل على مواجهة لتغير المناخي.
- تعزيز بناء الثقة وغيرها من التدابير التي تسهم في تحقيق الأمن ومنع النزاعات وتسويتها.
- تعزيز التعاون الواسع النطاق على المستوى الاقليمي والجوار فضلا عن التعاون عبر الحدود.

وهو ما تؤكد ورقة الإطار الخاصة بالدعم الأوروبي الموجه للجزائر الصادرة عن المفوضية الأوروبية سنة 2014 التي تشير بوضوح إلى أن مسألة اختيار مجالات الدعم المحددة فيها جاءت استنادا على الأولويات الأساسية للحكومة الجزائرية التي جاء بها مخطط عملها (ماي سنة 2014) والمناقشات مع الجهات المعنية في المجتمع المدني والتي جاءت كانت بدورها متوافقة مع الخطوط العريضة لاستراتيجية التعاون الشاملة للاتحاد الأوروبي ضمن الأهداف المعلنة لسياسة الجوار وأدائها المالية الموضوعة لهذا الغرض ، وبذلك فقد تم تحديد ثلاث مجالات رئيسية ستحظى بدعم IEV خلال الفترة 2014-2020 والتي تتمثل كما هو مبين في الجدول أدناه في مجالات : إصلاح سوق العمل ودعم التشغيل، إصلاح العدالة وتوسيع مشاركة المواطنين وكذا دعم إدارة وتنويع الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم 114: مجالات التعاون المدرجة للتمويل في إطار الآلية الأوروبية للجوار IEV في الجزائر خلال الفترة 2014-2020

(مليون يورو)

الفترة 2014-2020		البرنامج الاستدلاي الوطني 2014-2017				مجالات التعاون الرئيسية
(%)	القيمة	2017	2016	2015	2014	
30%	ما بين 66,3 و 68,1	غ.م	--	--	10,0	- إصلاح سوق العمل ودعم التشغيل
25%	ما بين 55,25 و 56,75	غ.م	--	8	16,3	- إصلاح العدالة وتوسيع مشاركة المواطنين
45%*	ما بين 99,45 و 102,15	غ.م	30	17	--	- دعم إدارة وتنويع الاقتصاد الوطني
100%	ما بين 221 و 227	66,7	30	25	26,3	مجموع المبالغ المبرمجة

غ.م : غير متوفر. * 30% من الغلاف الإجمالي المخصص للجزائر موجه لتمويل الأنشطة المدرجة ضمن مجال دعم إدارة وتنويع الاقتصاد الوطني، بينما سيوجه 15% من الموارد لدعم التعاون التقني و المشاريع المدرجة ضمن نطاق آلية التعاون - التوأمة Jumelages - بالإضافة إلى تمويل المرحلتين 4 و 5 من البرنامج الخاص بمرافقة تطبيق اتفاق الشراكة P3A. المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- Commission européenne (2014), *Programmation de l'Instrument Européen de Voisinage (IEV) Cadre Unique d'Appui pour l'appui de l'UE à l'Algérie(2014-2017)*, Op.Cit , pp7-10 & p21.
- Commission européenne (2017), *Rapport sur l'état des relations UE-Algérie dans le cadre de la PEV rénovée*, Document de Travail Conjoint Des Services , la Haute Représentante de l'Union pour les Affaires Etrangères et la Politique de Sécurité, Bruxelles , p11.
- Les Décisions d'exécution de la Commission relative aux programmes annuels en faveur de l'Algérie à financer sur le budget général de l'Union européenne (Années du 2014 à 2017).

¹ :Article 2 du RÈGLEMENT (UE) N° 232/2014 DU Parlement européen et du conseil du 11 mars 2014 *instituant un instrument européen de voisinage*, Journal Officiel de l'Union Européenne n° L 77 du 15 Mars 2014.

² : Commission européenne (2014), *Programmation de l'Instrument Européen de Voisinage (IEV) Cadre Unique d'Appui pour l'appui de l'UE à l'Algérie(2014-2017)*, Directorate General for Development and Cooperation – EUROPEAID & European External Action Service-, Bruxelles , p5

وقد تم تخصيص مبدئيا ما بين 221 و 227 مليون يورو كمساعدات مالية للجزائر في إطار آلية IEV لدعم أنشطة المجالات الثلاثة خلال الفترة 2014-2020، منها 148 مليون يورو خلال الفترة 2014-2017 في حين سيتم وضع الخطوط العريضة للتعاون خلال الفترة 2018-2020 والتي سوف تشمل بحسب تقرير حالة علاقات الاتحاد الأوروبي مع الجزائر في إطار سياسة الجوار المطورة الصادر في مارس سنة 2017 القطاعات التالية : دعم الحكومة، تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة تنافسيته، التنمية المحلية المستدامة وتعزيز الديمقراطية التشاركية، الطاقة ، وحماية البيئة والمناخ مع تعزيز مجالات التعاون وتوسيعها بعد دخول بروتوكول مشاركة الجزائر في بعض البرامج التعاونية الخاصة بالاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في فيفري 2017.

- مع العلم بان توزيع إجمالي المساعدات المالية المبرمجة على مجالات التعاون الرئيسية المذكورة كان على النحو الآتي :
- مجال إصلاح سوق العمل ودعم التشغيل الذي سيحصل على نحو 30 % من قيمة الدعم الأوروبي المبرمج في إطار برنامج IEV بقيمة تتراوح ما بين 66,3 و 68,1 مليون يورو.
 - مجال إصلاح العدالة وتوسيع مشاركة المواطنين الذي سيستفيد من 25 % من الدعم الأوروبي بقيمة تتراوح بين 55,25 و 56,75 مليون يورو.
 - في حين سيستفيد مجال دعم وتنويع الاقتصاد من قرابة 45 % من إجمالي المخصصات المالية المبرمجة وفق آلية المساعدة الأوروبية المعنية بقيمة تتراوح ما بين 99,45 و 102,15 مليون يورو .

4- حصيلة التعاون المالي في إطار البنك الأوروبي للاستثمار.

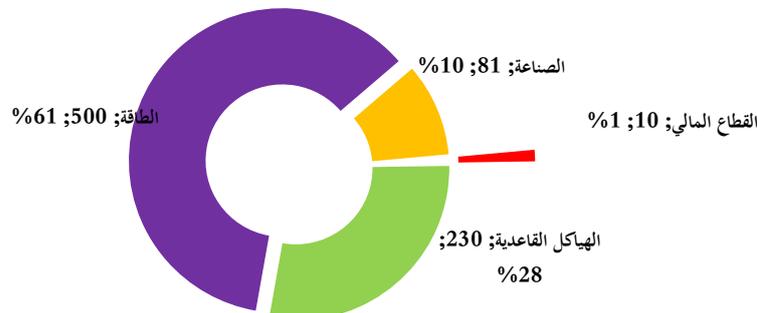
إذا كانت الفترة التي سبقت تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي قد شهدت توجهها من قبل الجانب الجزائري لطلب بعض القروض الميسرة لتأمين التمويل لبعض المشاريع المدرجة ضمن مجالات التعاون الاقتصادي على مدار سنوات الفترة 1995-2005 باستثناء سنتي 1999 و 2004 وبقيم سنوية تراوحت بين 100 و 230 مليون يورو باستثناء سنتي 1998 التي بلغت فيها قيمة القروض الممنوحة لها 30 مليون يورو و 2005 التي لم تتجاوز قيمة القروض من البنك حدود 10 مليون يورو، وهي القروض التي وجهت أساسا لتمويل عمليات : تطوير الهياكل الاقتصادية بواسطة القروض طويلة الأجل و تحت شروط ميسرة، ومشاريع حماية البيئة، مع تحسين نسب الفوائد *Bonification des intérêts* للقروض الممنوحة لتمويلها وكذا تدعيم و تطوير القطاع الخاص، سواء عن طريق القروض الممنوحة من الموارد الخاصة *Fonds propres* للبنك الأوروبي، أو عن طريق المساهمة برؤوس الأموال الخطرة *Capitaux a risque*.²

فإن أهم ما ميز حصيلة التعاون المالي في إطار البنك الأوروبي للاستثمار خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة منذ سنة 2005 هو عدم لجوء الجزائر إلى الاستفادة من آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة FEMIP التي أضحت منذ سنة 2002 الاداة المالية الرئيسية للبنك لتمويل المشاريع في الدول المتوسطة الشريكة، والتي تتضمن كما ذكرنا آنفا جميع التسهيلات المالية المقدمة لها، والتي تتوزع ما بين خيارات التمويل كتقديم القروض وخطوط الائتمان والضمانات، والخدمات الاستشارية التي تستهدف ضمان نجاح المشاريع وإقامة المؤسسات. أين لم يتم تسجيل سوى عمليتي اقتراض قامت بهما الجزائر سنتي 2007 و 2010 بقيمة 3 مليون يورو (قرض لصالح شركة العصائر -روبية-) و 500 مليون يورو لتمويل مشروع أنبوب نقل الغاز الطبيعي MEDGAZ على التوالي.³

الجدول رقم 115 : تطور القروض المقدمة للجزائر من قبل البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة 1995-2015 (مليون يورو)

فترة ما قبل اتفاق الشراكة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
فترة ما قبل اتفاق الشراكة	100	115	335	30	0	143	225	227	230	0	10	1405
فترة ما بعد اتفاق الشراكة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
فترة ما بعد اتفاق الشراكة	0	0	3	0	0	500	0	0	0	0	0	503

التوزيع القطاعي لإجمالي القروض المقدمة خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2002 لغاية ديسمبر 2015. (التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة FEMIP)



المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

Commission européenne (2006), *Algérie :document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national2007-2010*, Op. Cit , p20.

- البنك الأوروبي للاستثمار (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 9 و ص ص 43-48.

¹ : Commission européenne (2017), *Rapport sur l'état des relations UE-Algérie dans le cadre de la PEV rénovée*, Op.Cit, pp11-12.

² : Commission européenne (2001), *Algérie :document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004*, Op.Cit , p16

³ : البنك الأوروبي للاستثمار (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 9 و ص ص 45-46.

و من خلال التوزيع القطاعي لتمويلات FEMIP المبين في الجدول أعلاه والمقدر بنحو 821 مليون يورو على مدار الفترة الممتدة من أكتوبر 2002 لغاية نهاية سنة 2015، نلاحظ توجيه 61% من هذه التمويلات نحو قطاع الطاقة بينما كان نصيب الهياكل القاعدية 28% من القيمة الاجمالية للتمويل في حين كان نصيب قطاع الصناعة 10% و القطاع المالي حوالي 1% . وانطلاقا مما سبق، يمكن القول بعد إجراء تقييم لحصيلة التعاون المالي خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة أنها لم ترق إلى مستوى تطلعات الطرف الجزائري لتواضع قيم الدعم المقدم من الجانب الأوروبي سواء في شكل مساعدات مالية غير مستردة أو قروض ميسرة بفعل العوامل التي سبق الإشارة إليها، ولكن ينبغي عدم إغفال الوضعية المالية المريحة التي مرت بها البلاد خلال معظم سنوات تطبيق برنامجي MEDAII و IEVP (2000-2013) التي تزامنت مع فترة الطفرة النفطية التي جعلت البلاد في غنى عن هذه المساعدات بالنظر إلى المداخيل الكبيرة المتأتية من صادرات المحروقات التي اعتمد عليها في تمويل وتغطية احتياجات الطلب الداخلي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي دون الحاجة إلى الموارد المالية الخارجية بما فيها الدعم الأوروبي المقدم بموجب اتفاق الشراكة. بيد أن الانقلاب الحاد في الظرف الاقتصادي بفعل تراجع اسعار النفط التي تقلص معها الحيز المالي للبلاد سيدفع لا محالة بصناع القرار الاقتصادي إلى إعادة النظر في تعاملهم مع مسألة التعاون المالي التي ستكون حتما مغايرة لما كان عليه الحال في السابق، أين يتعين عليهم المبادرة إلى طرح ووضع مشاريع متنوعة وفي مختلف القطاعات كما هو الحال بالنسبة لتونس والمغرب مع تحديد إستراتيجية وسياسة دقيقة وواضحة المعالم لتنفيذها و تسييرها بغية الاستفادة أكثر من التمويلات الممنوحة من قبل الاتحاد الأوروبي الذي يتعامل مع المسألة كما هو معلوم وفق مبدأ المنافسة بين البلدان في تقديم المشاريع وتحديد مدى قدرتها والتزامها على إنجازها وفق ما تم الاتفاق عليه، اين يتحدد التمويل الذي يستفيد منه البلد المرشح بشكل توجيهي بناء على جملة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، والذي سيصرف بناء على مدى الالتزام بالشروط المتفق عليها سابقا والنتائج الملموسة المحصل عليها والبرهنة على قدرة امتصاص المبالغ المخصصة من خلال ما قام به من إصلاحات وإنجازات للمشاريع والنشاطات الممولة بواسطة البرنامج التمويلية وفق ما اتفق عليه.

المطلب الثاني : أثر تطبيق اتفاق الشراكة على تدفقات الاستثمار الأوروبي المباشر إلى الجزائر : محدودية الأثر الإيجابي على ضوء عدم جاذبية مناخ الاستثمار في البلاد .

من المؤكد أنه بعد مرور أزيد من عقد من الزمن على دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم تتمكن الجزائر من رفع رقم تدفقات الاستثمار المباشر القادمة من دول الاتحاد التي لم تتجاوز قيمتها الإجمالية على مدار الفترة 2005-2016 قرابة 8,66 مليار دولار بمعدل 867 مليون دولار سنويا (52,11% من المتوسط السنوي لإجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي الوارد الى الجزائر)، وهو رقم يبقى بعيدا عن المأمول من قبل الجانب الجزائري الذي اعتبره هامشيا مقارنة بثقل العلاقات و حجم المبادلات التجارية القائمة بين الطرفين والتي صبت مكاسها للجانب الأوروبي إذا ما تم استبعاد عنصر المحروقات من معادلة التبادل البيئي كما سنرى ذلك لاحقا، ناهيك عن أنه وضع البلد في ذيل ترتيب البلدان المتوسطة الشريكة على سلم استقطاب الاستثمارات الأوروبية والأجنبية بشكل عام على اعتبار أنه لم يتم جذب سوى 3,17% من تدفقات الاستثمار الأوروبي الداخلى إلى دول الشراكة الأوروبية المتوسطة رغم أنها تعتبر هي الاخرى قليلة الجاذبية للاستثمارات الأوروبية (معدا تركيا و إسرائيل) و ما يعادل 0,24% فقط من إجمالي استثمارات الاتحاد خارج حدود دوله خلال نفس الفترة كما هو مبين في الجدول رقم 117.

فالخلل الواضح بين تدفق السلع والخدمات وتدفق الرأس المال من جانب الاتحاد الأوروبي الذي جعل الجزائر تسبق الدول المتوسطة الشريكة في سلم التجارة بدلا من نقل التكنولوجيا أو التكوين الرأسمالي شكل أحد أهم المآخذ التي سجلها الجانب الجزائري على الشريك الأوروبي الذي حملة مسؤولية عدم نجاح عملية الشراكة وطلبه حتى إعادة النظر في مسألة التفكيك التعريفي ومراجعة بعض بنود الاتفاق منذ سنة 2010 (وهو ما تم بالفعل سنة 2012) من منطلق أنه لم يحترم بحسبه التزاماته المتعلقة بتسهيل حرية تنقل الأشخاص وتوسيع مجال التعاون المالي والاقتصادي ومرافقة عمليات تأهيل الاقتصاد الوطني وتسهيل ولوج المنتجات ذات المنشأ الجزائري إلى الأسواق الأوروبية والاهم من ذلك زيادة حجم الاستثمارات الأوروبية في مختلف المجالات والأنشطة الانتاجية والخدماتية. غير أنه مهما تعددت المآخذ والمبررات والتمسك بالذرائع للإيجاء بمسؤولية الاتحاد في عدم احترامه لالتزاماته تجاه الشريك الجزائري وهي فعلا قائمة، بيد أن ذلك لا يخفي مسؤولية الجانب الجزائري في الإخفاق وعدم تحقيق المكاسب المنشودة والاستغلال الأفضل للمزايا التي أتاحتها اتفاق الشراكة. فمن غير المنطقي إلقاء اللوم على المستثمرين الذين توجههم الفرص وعوامل المردودية والمناخ الأكثر جذبا وملاءمة للاستثمار والتفكير بعقلية انتظار مجيئهم باعتبارهم هم من يحتاج للفرص المتوفرة في البلد بدلا من العمل على توظيف إمكانيات الأخير وإظهار الفرص الاستثمارية المتاحة فيه مع توفير بيئة مشجعة لممارسة الأعمال والاستثمار ودون أي عوائق. ففي ظل مناخ اقتصادي سيئ فرضته السمات السلبية الرئيسية المميزة للاقتصاد الوطني الذي أتهككه تلوث الربيع- الفساد - واتساع رقعة الاقتصاد الموازي -، لم يشهد محيط الأعمال لأي تحسن يذكر من منطلق أنه لا يزال يعاني من العديد الموانع والعراقيل التي تقف في وجه الاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي رغم الجهود المبذولة في سبيل تحسين بيئة الاستثمار من خلال وضع العديد من الأطر التشريعية المشجعة له التي حملت معها العديد من اشكال التسهيلات والحوافز منذ إصدار المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار والتي كانت أثرها الإيجابي محدودا خصوصا وأنها لم تكن خاضعة لرؤية استراتيجية واضحة بل أنها كانت كمحصلة لرؤية سياسة بحتة أو فرضتها ظروف اشتداد ضيق الحيز المالي للبلاد وتدهور الوضع الاقتصادي خلال فترات معينة مر بها الاقتصاد الوطني وهو ما يفسر عدم استقرارها وتغييرها المتواصل مثلما يتجلى ذلك في الاتجاه نحو تشجيع الاستثمار الاجنبي وفتح الأبواب على مصراعها في وجهه قبل العودة من جديد للتضييق عليه منذ تكريس قاعدة 49-51 للاستثمارات الأجنبية بموجب المادة 58 من الامر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 والمتضمن لقانون المالية التكميلي لتلك السنة بل وصل الأمر لحد التصريح بوجهة النظر الرسمية وفتنذ بعدم الحاجة آنذاك للرأسمال الأجنبي الذي لم يكن حاضرا وقت ما كانت الجزائر محتاجة إليه رغم

سياسة الأبواب المفتوحة التي انتهجتها أمامه بحسب تصريح رئيس الحكومة¹ وذلك تحت تأثير الوضعية المالية المريحة بفضل انتعاش المداخيل الريعية الضخمة التي أغنت السلطات عن البحث عن مصادر تمويل خارجية بما فيها الاستثمارات المباشرة قبل أن تلجأ للتخفيف من الإجراءات البيروقراطية المفروضة على الرأس المال الأجنبي تحت ضغط تواصل إتهام أسعار النفط ولكن دون إلغاء القاعدة سابقة الذكر بموجب القانون رقم 09-19 المتعلق بترقية الاستثمار الصادر سنة 2016.

فتتبع الأداء المسجل من قبل الجزائر على مستوى المؤشرات الدولية ذات الصلة بتقييم التنافسية، مناخ ممارسة أنشطة الأعمال والاستثمار ونوعية البيئة المؤسساتية ومستويات الشفافية والحوكمة الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية، يظهر بوضوح مدى ضعف المناخ الاستثماري للبلاد التي صنفت على مدار السنوات الماضية في المراتب الأخيرة سواء من حيث التنافسية (مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي) وذات حرية اقتصادية تكاد تكون منعدمة (مؤشر الحرية الاقتصادية) مع انتشار واسع للفساد (بحسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية) و تدهور حاد لنوعية البيئة المؤسساتية وضعف شديد في الحوكمة وفق مؤشرات قياس الأخيرة التي يستخدمها البنك الدولي بالموازاة مع وجود مناخ استثماري غير محفز لجذب الاستثمارات يشكو من نقاط ضعف عديدة مثلما يظهره ترتيب البلد على صعيد مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشراته العشرة الفرعية التي تعبر عن الموقف الذي يتواجد عليه المستثمر في كل مرحلة من المراحل الرئيسية لتحسين مشروع الذي وضعه كذلك البنك الدولي.

عموما، سنحاول عبر فقرات هذا المطلب، النظر في مدى تأثير تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على تدفقات الاستثمار الأوروبي الوارد إلى الجزائر من خلال إلقاء الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد مع تحديد لمكانة الاستثمار المباشر المتأتي من دول الاتحاد خلال فترة تطبيق الاتفاق المعني الذي كان دون المستوى المطلوب كنتيجة لعدم جاذبية البيئة الاستثمارية المحلية مما يستدعي إجراء تحليل لواقع هذه الأخيرة من خلال قراءة في الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات الدولية ذات الصلة مع تحديد لأهم القيود التي تكبح مسار الاستثمار المحلي وانسياب الرأسمال الأجنبي بما فيه الأوروبي إلى البلاد والتي رغم تعددها فإنها تجتمع بحسب دراسة البنك العالمي حول واقع الاستثمار في الجزائر التي أعدها سنة 2003 في مجموعتين رئيسيتين تتعلق الأولى بصعوبة الدخول إلى أسواق العوامل والحصول عليها بشكل ميسر على قدم المساواة للجميع خاصة ما تعلق منها بالتمويل والعقار في حين تتعلق الثانية بإشكالية البيئة المؤسساتية والحوكمة ومدى وضوح السياسات المعتمدة واستقرارها خصوصا في ظل انتشار القطاع الموازي ومظاهر الفساد.

1- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و موقع الاستثمار الأوروبي المباشر فيه خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

لاستعراض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تتبع تطور تدفقاته الواردة إليها، سيتم الإستعانة بالبيانات ذات الصلة بما سبق التي ترد في الجدول الموالي.

الجدول رقم 116 : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2016

السنوات	القيمة مليون دولار أمريكي	حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحو : (%)					العالم	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من : (%)	رصيد "مخزون" إ.أ.م. الوارد مليون دولار أمريكي
		الدول النامية *	د. الأفريقية	د. م. الشريكة	الناتج م. الإجم	FBCF			
2000-2004	3977,94 (795,6)	0,12%	0,51%	3,98%	7,50%	1,27%	5,44%	5339,86	
2005	1145,34	0,12%	0,43%	3,04%	3,86%	1,11%	4,96%	8222,01	
2006	1888,17	0,13%	0,56%	4,33%	3,17%	1,61%	6,96%	10110,18	
2007	1743,33	0,09%	0,38%	2,84%	3,12%	1,29%	4,91%	11853,51	
2008	2631,71	0,18%	0,54%	3,61%	4,72%	1,54%	5,26%	14485,22	
2009	2753,76	0,23%	0,73%	4,21%	7,72%	2,01%	5,25%	17238,98	
2010	2301,23	0,17%	0,44%	3,77%	6,76%	1,43%	3,93%	19540,20	
2011	2580,35	0,16%	0,46%	3,91%	7,15%	1,29%	4,07%	22120,56	
2012	1499,42	0,09%	0,27%	1,93%	3,88%	0,72%	2,33%	23619,98	
2013	1684,00	0,12%	0,31%	2,26%	4,19%	0,80%	2,35%	25312,87	
2014	1506,73	0,11%	0,26%	2,11%	4,30%	0,70%	1,91%	26819,60	
2015	-587,00	--	--	--	--	-0,35%	--	26232,29	
2016	1546,00	0,09%	0,30%	2,60%	3,74%	0,93%	3,19%	27778,29	
2005-2016	20696,04 (1724,7)	0,14%	0,43%	3,15%	4,78%	1,1%	4,10%	19444,47	

* : ماعدا الصين. FBCF : التكوين الخام للرأسمال الثابت . () : المتوسط السنوي للفترتين 2000-2004 و 2005-2016.

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في قاعدة البيانات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني الخاص بإحصائيات المنظمة الدولية :

<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx> (تاريخ الاطلاع على الموقع 05 جانفي 2017).

¹ : تصريح رئيس الحكومة وقتئذ السيد أحمد أويحي الصادر في يومية الوطن :

Bliidi Amel (2010), *Ouyahia : Nous n'avons pas besoin des capitaux étrangers*, El Watan, N°6080 du 23 Octobre 2010.

² : أنظر : القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت سنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار الصادر في العدد 46- السنة 52 بتاريخ 3 أوت 2016.

³ : The World Bank (2003), *Algeria Investment Climate Assessment*, Report N° 27605 AL-June, Finance, Private Sector & Infrastructure Group Middle-East and North Africa Region, The World Bank, Washington, p i.

انطلاقاً من تتبع المسار الذي أخذته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحو الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة، يمكن القول بأنها مرت بمرحلتين رئيسيتين تمتد الأولى من سنة 2000 لغاية 2009، بينما امتدت المرحلة الثانية من 2010 لغاية سنة 2016. إذ اتسمت المرحلة الأولى بالتحسن الملموس في استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر الذي سلكت تدفقاته منحى تصاعدياً على نحو متواصل باستثناء سنة 2007 التي عرف فيها تراجعاً طفيفاً بحوالي 7,67% مقارنة بالمستوى المحقق من تدفق الاستثمار الأجنبي في السنة السابقة لها. حيث يعزى هذا التحسن للعوامل المتعلقة بالتأثير الإيجابي لمساعي أصحاب القرار الاقتصادي في تحسين بيئة الاستثمار وتهيئتها من خلال التوسع في تقديم المزايا والإعفاءات والتسهيلات المختلفة المتعلقة بترقية الاستثمار التي جاءت بها مختلف الأطر القانونية سواء في إطار قوانين الاستثمار أو المالية التي تم وضعها خلال هذه الفترة ولكن دون إغفال أيضاً للعوامل الظرفية السائدة خلال تلك الفترة والتي كانت إيجابية لاسيما وأنها تزامنت من جهة مع أجواء التعافي التي بدأت تحميم على الوضع العام للبلاد خصوصاً على مستوى الوضع الأمني وظهور بعض ملامح الاستقرار على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي في أعقاب انتهاء تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي الذي تفاق مع انتعاش أسعار المحروقات الذي تحسنت معه الوضعية المالية للبلاد، ومن جهة ثانية مع مواصلة تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية التي صبت في اتجاه تعزيز وتوسيع نطاق الملكية الفردية وفتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في بعض المجالات (قطاع الاتصال، البنوك...) أو في المؤسسات العمومية بنقل ملكية بعضها كلياً أو جزئياً (برامج الخصخصة بشتى أشكالها قبل تجميد المسار سنة 2008 كما ذكرنا في الفصل السابق).

ففي هذا السياق، بلغ إجمالي ما تم استقطابه من استثمارات أجنبية مباشرة خلال الفترة 2004-2000 نحو 3,978 مليار دولار بمتوسط سنوي قدره 795,6 مليون دولار قبل أن ترتفع هذه القيمة الإجمالية خلال الفترة 2005-2009 بأكثر من ضعفين (2,55 مرة) بقيمة 10,162 مليار دولار بمتوسط سنوي بلغ 2,032 مليار دولار، وقد جاء هذا التحسن كحصيلة للقيم السنوية المتزايدة لهذه التدفقات التي ارتفعت من 1,145 مليار دولار سنة 2005 إلى 1,888 مليار دولار سنة 2006 قبل أن تتراجع بحوالي 144,84 مليار دولار سنة 2007 بتسجيلها لقيمة إجمالية للاستثمارات الواردة إلى البلد قدرها 1,743 مليار دولار غير أنه ما استعادت وتيرتها التصاعدية سنتي 2008 و2009 مسجلة فيهما لمستوياتها القياسية ببلوغهما 2,631 و2,753 مليار دولار على التوالي وهو عكس الاتجاه السائد خلال هذه الفترة التي عرفت تراجعاً حاداً في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي لاسيما سنة 2009 تحت تأثير التبعات السلبية للأزمة المالية العالمية. وقد انعكس هذا الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة بشكل إيجابي على المخزون من الاستثمار الأجنبي الذي ارتفع بدوره إلى 17,238 مليار دولار نهاية سنة 2009 بعدما كان في حدود 8,222 مليار دولار سنة 2005 في الوقت الذي بلغ متوسطه السنوي خلال الفترة 2004-2000 نحو 5,34 مليار دولار أمريكي.

وهنا ينبغي التنويه إلى الأداء أن الجيد المسجل خلال هذه الفترة جاء كذلك متماشياً مع الاتجاهات الإيجابية التي أخذتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي ومختلف الأقاليم خلال الفترة المعنية باستبعاد فترة نشوب الأزمة المالية العالمية، ودون أن يعني ذلك تحسين لموقع الجزائر على الخارطة الإقليمية أو العالمية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة مثلما يمكن تلسمه من خلال الإطلاع على نصيب الجزائر من حجم هذه الأخيرة على المستوى العالمي أو المناطق الجغرافية التي تنتمي إليها ونعني بها: الدول النامية، الأفريقية و الدول المتوسطية المعنية بمقاربة الشراكة الأورومتوسطية. أين لم تتمكن من جذب في المتوسط خلال الفترة 2000-2004 سوى ما يعادل 0,12%، 0,51%، 3,98% و 7,5% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة نحو العالم ككل، الدول النامية (ماعدا الصين)، الدول الأفريقية ودول الشراكة الأورومتوسطية على الترتيب، وهو نفس الوضع الذي بقي سائداً خلال فترة انتعاش تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى البلد ونعني بها الفترة 2005-2009 التي لم تستقطب فيها سوى ما يعادل 0,15% من إجمالي التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة على المستوى العالمي وخصص سنوية تراوحت بين 0,09% و 0,23% و 0,53% من إجمالي التدفقات الواردة إلى مجمل الدول النامية باستثناء الصين وخصص سنوية تراوحت بدورها بين 0,38% و 0,73% بينما بلغت حصتها المتوسطة من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الدول المتوسطية الشريكة (مع استحواذ إسرائيل وتركيا على الحيز الأكبر منها كما رأينا ذلك في الفصل الثاني للباب الأول) في المتوسط قرابة 4,52% وبمخصص سنوية متزاوحت بين 3,12% و 7,72% في حين بلغ حصتها المتوسطة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى الدول الأفريقية خلال الفترة ذاتها نحو 3,61% وبقيم سنوية تراوحت ما بين 2,84% و 4,21%.

كما يمكن التأكد من محدودية الأثر الإيجابي لتنامي حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد على مدار سنوات هذه الفترة من خلال التعرف على المكانة التي تحتلها على مستوى الاقتصاد ومدى مساهمتها في تكوين وبناء القدرات الانتاجية المحلية وتطويرها المعبر عنهما إحصائياً في التقارير السنوية للاستثمار العالمي الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بمؤشري الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت FBCF. إذ تشير أرقام الجدول في هذا المقام إلى أن هذه التدفقات لم تكن بالمستوى الذي يسمح بالاعتماد عليها كعامل محرك للاقتصاد الوطني فهي لم تشكل سوى نسبة متدنية لم تتجاوز حدود 1,4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2009 فضلاً عن أنها لم تشكل مصدراً هاماً يمكن الاعتماد عليه في تمويل الاستثمارات في الجزائر التي تبقى المساهمة النسبية فيها للحكومة قوية من خلال برامج الاستثمار العمومي الممولة أساساً من إيرادات المحروقات بينما يبقى دور الرأسمال الخاص متواضعاً سواء المحلي بما فيه الأجنبي، أين لم تتجاوز التدفقات الاستثمارية الأجنبية كنسبة من التكوين الخام للرأسمال الثابت في المتوسط حدود 5,44% خلال الفترة 2004-2000 و 5,47% خلال الفترة 2005-2009 وينسب سنوية لأخيرة تراوحت بين 4,91% و 6,96%.

أما المرحلة الثانية التي توصف بأنها كانت فترة تضيق من قبل السلطات على النشاط الاستثماري الأجنبي في الجزائر قياسا بالفترة السابقة التي رأت بضرورة مراجعة التوجه السابق تحت ذريعة حماية الاقتصاد الوطني (الوطنية الاقتصادية) وتعزيز الاستثمار المحلي بالنظر للاحتلالات والنقائص التي رافقت تجربة فتح الأبواب على مصريها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر دون أي ضوابط أو قيود مما تسبب في حدوث اختلالات وخسائر حادة لحقت بالاقتصاد الوطني (فشل بعض الاستثمارات وعدم تحقيقها لاهدافها، تهريب رؤوس اموال، تحايل في استغلال التسهيلات والمزايا التفضيلية...)، وقد تجسدت هذه الرؤية بفرض العديد من القيود والتدابير التقييدية التي وردت في مختلف قوانين المالية التي تلت إرساء قاعدة 49-51 بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والتي استمر العمل بها لغاية سنة 2016 التي عرفت تخفيف في بعض الإجراءات التقييدية بموجب القانون رقم 19-09 المتعلق بترقية الاستثمار الصادر سنة 2016 دون أن يعني ذلك إلغاء القاعدة السابقة الذكر كما ذكرنا آنفا.

وبالطبع، كان لسياسة تقييد الاستثمار الاجنبي المنتهجة التي صاحبها تدهور حاد في مناخ الأعمال و البيئة المؤسساتية السائدة خلال هذه الفترة (استشراف الفساد مع تنامي مداخيل الربح، اتساع نطاق الاقتصاد الموازي وضعف الحوكمة والشفافية...) خلال هذه الفترة أثرها البالغ السلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر التي سلكت منحى متذبذبا غلب عليه الطابع الهبوطي تخلله في بعض السنوات ارتفاعا في قيمها ولكن دون تجاوز سقف 2 مليار دولار منذ سنة 2012 ولغاية سنة 2016، بل الأكثر من ذلك لم يتم رصد لأي تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2015 بل العكس من ذلك تم تسجيل أداء سلبي بقيمة 587 - مليون دولار أمريكي بفعل خروج استثمارات أجنبية من البلاد بقيمة أكبر من التدفقات الاستثمارية الواردة إليها كنتيجة لعملية شراء الحكومة الجزائرية لـ 51% من شركة أوراسكوم للاتصالات "جيزي" بقيمة 2,6 مليار دولار من مالك الشركة المجمع الروسي *Vimpelcom*.¹ إذا تراجعت قيمة تدفقات الاستثمارات الاجنبية الواردة سنة 2012 بحوالي 45% التي بلغت فيها 1,499 مليار دولار مقارنة بالمستوى القياسي المسجل سنة 2009 بعدما كانت في تقدر قيمتها سنتي 2010 و 2011 بقاربة 2,3 و 2,58 مليار دولار على التوالي، قبل أن تعاود ارتفاعها بنسبة 12,31% سنة 2013 ببلوغ قيمتها 1,684 مليار دولار لتتراجع في السنة اللاحقة بحوالي 10,53% مسجلة قيمة إجمالية للاستثمارات الواردة قدرها 1,507 مليار دولار وهو قيمة مقارنة لما تم تسجيله سنة 2016 والمقدرة كما هو موضح في الجدول السابق بنحو 1,546 مليار دولار.

أما على صعيد رصيد " مخزون " الاستثمار الأجنبي الوارد، فقد حافظ على وتيرته التصاعدية باستثناء سنة 2015 التي عرف كما اوردنا آنفا خروجاً للاستثمارات، إذ انتقلت قيمته الإجمالية من 19,54 مليار دولار سنة 2010 إلى 25,312 مليار دولار سنة 2013 ثم 26,819 مليار سنة 2014 قبل أن تتراجع إلى 26,232 مليار دولار سنة 2015 لتسجل سنة 2016 ارتفاعا بنسبة 5,9% ببلوغ قيمته 27,778 مليار دولار أمريكي. كما نلاحظ كذلك من خلال قراءة أرقام الجدول أن التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة خلال الفترة المعنية بقيت مساهمتها النسبية متدنية كما كان عليه الحال في الفترة السابقة سواء في الناتج المحلي الاجمالي أو في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، اين لم تمثل قيمها السنوية سوى نسب هامشية تراوحت بين 0,72% و 1,43% من الناتج المحلي الاجمالي و ما بين 1,91% و 4,07% من التكوين الاجمالي للرأسمال الثابت. مع التذكير بأن التراجع المسجل في القيم السنوية للتدفقات الواردة إلى الجزائر خلال هذه الفترة أدى إلى تناقص في حصة الجزائر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المتجهة نحو كل من : الدول النامية (ماعدا الصين)، الأفريقية، والدول المتوسطة الشريكة مع الاتحاد الاوربي والتي هي أصلا متدنية، إذ لم تتجاوز في المتوسط 0,34%، 2,76% و 5,00% من إجمالي الاستثمارات المتدفقة إلى المناطق الاقتصادية الثلاثة على التوالي وهي حصص أقل مقارنة بما سجل خلال الفترة السابقة، في حين تراجع نصيبها من إجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى 0,12% مقابل 0,15% المحققة خلال الفترة 2005-2009.

وبأخذ مجمل فترة تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي (2005-2016)، فنلاحظ أنه تم استقطاب ما يقارب 20,696 مليار دولار في شكل استثمارات أجنبية مباشرة وافدة بمتوسط سنوي بلغ نحو 1,72 مليار دولار وهو ما يعادل 1,1% من متوسط الناتج الاجمالي و 4,1% من التكوين الخام للرأسمال الثابت خلال ذات الفترة مع رصيد سنوي متوسط قدره 19,444 مليار دولار أمريكي. الأمر الذي وضع الجزائر في موقع هامشي على مستوى الجغرافية العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أنها ظلت قليلة الجاذبية لم تمثل التدفقات التي تلقتها منها سوى ما نسبته في المتوسط 0,14% من الإجمالي العالمي و 0,43% من إجمالي الاستثمارات المباشرة المتجهة نحو الدول النامية باستثناء الصين و 3,15% و 4,78% من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى كل من القارة الأفريقية والدول المتوسطة المعنية بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفق مقارنة برشلونة على التوالي.

سيقودنا الحديث عن تدفقات الاستثمار الأجنبي في شكلها القيمي وما تمثله من أهمية على صعيد بعض المؤشرات ونصيبيها قياسا بحجم التدفقات الواردة على المستوى العالمي أو المناطق والجغرافية الاقتصادية التي تنتمي إليها الجزائر خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة مع الأوروبي إلى الوقوف عند مساهمة الاخير فيها والتعرف على مدى تأثير تطبيق الاتفاق المعني على تحركات رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار في الجزائر خلال هذه الفترة من خلال رصد تطور هذه التدفقات الاستثمارية بالإستعانة بالبيانات التي يوفرها لنا الجدول الموالي.

¹ : LUÇON Zoé (2016), *Investissement étranger : de fortes disparités dans le bilan 2015 des pays MED*, Intelligence- Numéro du 19 Juillet, ANIMA INVESTMENT NETWORK, Agence exécutive, Marseille, p3.

الجدول رقم 117: تطور تدفقات الاستثمار المباشر الوارد إلى الجزائر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2016*

حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار المباشر الوارد من الاتحاد الأوروبي** نحو :			السنوات	القيمة مليون دولار	الحصة من إجمالي تدفقات إ.أ.م الوارد نحو الجزائر (%)
الدول المتوسطة الشريكة	دول المغرب العربي (تونس- المغرب- الجزائر)	خارج دول الاتحاد الأوروبي			
8,60%	22,62%	0,21%	2001-2004	1442 (368)	36,25% (46,25%)
4,49%	26,82%	0,14%	2005	395	34,48%
4,33%	47,37%	0,25%	2006	832	44,04%
2,46%	20,32%	0,11%	2007	876	50,25%
5,59%	31,26%	0,27%	2008	1509	57,34%
5,44%	26,74%	0,24%	2009	1116	40,51%
4,58%	20,88%	0,25%	2010	997	43,34%
1,63%	42,95%	0,14%	2013	864	51,28%
0,95%	18,14%	0,60%	2014	559	37,13%
1,17%	21,12%	0,10%	2015	694	--
1,01%	26,23%	0,33%	2016	817	52,87%
3,17%	28,18%	0,24%	2005-2016*	8659 (865,9)	52,11% (45,69%)

* : باستثناء سنتي 2011 و 2012 لعدم تمكننا من الحصول على البيانات الخاصة بهما .

** : إجمالي الاستثمارات خارج حدود دول الاتحاد الأوروبي Extra UE . () : المتوسط السنوي للفترتين 2001-2004 و 2005-2016.

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة البيانات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني الخاص بإحصائيات المنظمة الدولية : <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx> (تاريخ الاطلاع على الموقع 05 جانفي 2017).

- الإحصائيات الخاصة بمؤشرات الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبي الواردة على الموقع الإلكتروني لهيئة الإحصائيات الأوروبية Eurostat : http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=bop_fdi6_pos&lang=en (تاريخ الاطلاع 08 جانفي 2017).
- Eurostat (2006), *European Union foreign direct investment yearbook 2006 :Data 1999-2004*, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, p18 & p72.
- Eurostat (2008), *European Union foreign direct investment yearbook 2008 :Data 2001-2006*, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, p26 & p65.

و الواضح من خلال قراءة ارقام الجدول أعلاه، أن دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يؤدي إلى تلك الزيادة المأمولة من قبل الشريك الجزائري في حجم تدفقات الاستثمارات القادمة منه إلى الجزائر رغم التحسن الطفيف الذي أبدته من حيث قيمها السنوية المحققة قياسا بما سجل خلال الفترة التي سبقت تطبيق الاتفاق المعني (الفترة 2004-2000) و التي بلغ فيها إجمالي الاستثمارات الأوروبية الوافدة إليها 1,442 مليار دولار وهو ما يعادل 36,25% من التدفقات الإجمالية للاستثمار الأجنبي الوارد خلال نفس الفترة و بقيمة متوسطة سنوية قدرها 368 مليون دولار وتعادل 46,25% من متوسط التدفقات الإجمالية السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر المحققة في نفس الفترة. مع التذكير بأن حصة الجزائر من الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبي خارج حدوده لم تتجاوز حاجز 0,21% فقط بينما كان نصيبها من إجمالي استثمارات الأخيرة في الدول المتوسطة الشريكة في حدود 8,60% وفي دول المغرب العربي الثلاث (تونس، المغرب بالإضافة إلى الجزائر) نحو 22,62% خلال هذه الفترة مما يدل عن محدودية أداء البلد في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ككل والأوروبية بشكل خاص لاسميا في ظل احتدام المنافسة بين مختلف الدول والمناطق خصوصا بين الدول النامية على اجتذاب أكبر لها لما تحمله من مزايا اقتصادية واجتماعية للبلد المضيف انطلاقا من مساهمتها في دعم وتطوير مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية ورفع معدلات التشغيل، فضلا عن كونها وسيلة لنقل التكنولوجيا وأداة لتطوير أساليب الإدارة والتسيير وفتح الأسواق الخارجية لمنتجاتها وغيرها.

فالأثر الإيجابي لتطبيق الاتفاق كانت محدودا على مستوى تدفقات الإستثمار الاوروبي الوافد نحو البلاد التي كانت دون المستوى المطلوب كما يتجلى ذلك من خلال تتبع قيمها السنوية المحققة رغم الوتيرة التصاعدية التي أخذتها خلال الفترة 2005-2008 قبل أن ينقلب الوضع بداية من سنة 2009 مثلما كان عليه الحال بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الاجمالية التي شهدت هبوطا حادا بشكل متواصلا خلال الفترة 2009-2014 قبل أن تعاود ارتفاعا من جديد خلال سنتي 2015 و 2016 ولكن بقيم سنوية كانت دون المستوى المسجل قبل سنة 2010 بفعل التأثيرات السلبية المترتبة عن توجه السلطات نحو تطبيق سياسة التضيق على الاستثمار الأجنبي المحسدة بالتدابير والإجراءات التقييدية المتخذة في هذا الجانب من ناحية وضعف بيئة ممارسة الأعمال التي ازدادت تدهورا خلال هذه الفترة دون نسيان التراجع الحاد الذي عرفته استثمارات دول الاتحاد الأوروبي خارج حدودها خلال الفترة 2009-2012 نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها البعض منها بفعل تداعيات الازمة المالية العالمية ثم دخولها في أزمة لم تكن أقل حدة من سابقتها وهي أزمة الديون السيادية التي مست بعض دول منطقة اليورو مثلما أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول من

الباب الأول لهذا البحث كإسبانيا وإيطاليا اللتان صنفتا ضمن الدول العشرة الأكثر استثمارا في الجزائر (جاءت إسبانيا في الصف الثالث في حين احتلت إيطاليا الصف الخامس) خلال الفترة 2001-2010.¹ ففي خلال الفترة المعنية، بلغ إجمالي التدفقات الاستثمارية المتأتية من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر 8,659 مليار دولار وهو ما يعادل 52,11% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر خلال هذه الفترة مما يعني تسجيل زيادة في مساهمة دول الاتحاد في هذه التدفقات الاستثمارية مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق الاتفاق التي كانت في حدود 36,25% ولكن دون أن يؤثر ذلك عن تحقيق الهدف المنشود من الاتفاق في رفع حجم التدفقات السنوية للاستثمارات الأوروبية نحو الجزائر على اعتبار أن متوسط ما تم استقطابه خلال الفترة 2005-2016 لم يتجاوز 866 مليون دولار أمريكي وهو ما يعادل 45,7% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية الوافدة خلال الفترة ذاتها رغم أنها تبقى أحسن مما سجل خلال الفترة التي سبقتها. فكما ذكرنا آنفا أخذت هذه التدفقات وتيرة متزايدة على مدار سنوات الفترة الممتدة من 2005 لغاية 2008 بانتقالها من 395 مليون دولار (ما يعادل 34,48% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة) إلى 876 مليون دولار سنة 2007 (ما يعادل 50,25% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة) لتسجل سنة 2008 لأعلى قيمة سنوية لها على الإطلاق بلغت 1,509 مليار دولار (ما يعادل 57,34% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر في تلك السنة) قبل أخذها لمسلك تنازلي منذ سنة 2009 التي تراجعت فيها قيمة التدفقات الاستثمارية الأوروبية بنحو 26% مسجلة قيمة 1,116 مليار دولار (ما يعادل 40,51% من إجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي الوارد في هذه السنة) وبنسبة 10,66% سنة 2010 بقيمة قدرها 997 مليون دولار (ما يعادل 43,34% من إجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي الوارد) لتواصل مسارها الهبوطي سنتي 2013 و 2014 بنسبتي 13,34% و 35,3% على التوالي وقيمتين بلغتا 864 و 559 مليون يورو على الترتيب لتستعيد بداية من سنة 2015 لوتيرتها التصاعدية بارتفاع في قيمتها بنسبة 24,15% وبالغلة 694 مليون دولار ثم بنسبة 17,72% سنة 2016 بقيمة قدرها 817 مليون يورو.

وتؤكد البيانات التي يوفرها الجدول السابق بشكل جلي عدم أهمية الجزائر كوجهة استثمارية بالنسبة للمستثمرين الأوروبيين الذين وجهتم عوامل المردودية والفرص الاستثمارية المتاحة ضمن بيئات أكثر تحفيزا وأقل مخاطرة لممارسة الأعمال نحو دول ومناطق أخرى بما فيها دول الجوار والمعنية هي الأخرى بمسار الشراكة على حساب الجزائر رغم وثاقة العلاقات المتعددة الأبعاد القائمة بينها وبين بعض الدول الأوروبية المطللة على البحر المتوسط (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا على وجه التحديد)، كما يتضح ذلك من خلال الاطلاع على نصيب الجزائر المتدني من إجمالي تدفقات الاستثمارات الاتحاد الأوروبي خارج دوله وما يمثله هذا النصيب في إجمالي ما تم استثماره من قبل دول الاتحاد في المنطقتين المغاربية والمتوسطية اللتين تصنفا ضمن المناطق الاقتصادية والجغرافية الأقل جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي مقارنة بقيمة المناطق الأخرى في آسيا وأمريكا الجنوبية بالنسبة للدول النامية،² فالوضع السائد خلال الفترة التي سبقت تطبيق الاتفاق في هذا الجانب لم يشهد لأي تغير يذكر خلال هذه المرحلة من منطلق أن حصة الجزائر من إجمالي الاستثمارات الأوروبية خارج دول الاتحاد الأوروبي لم تتجاوز في المتوسط 0,24% وبمخصص سنوية تكاد تكون منعدمة تراوحت بين 0,10% المسجلة سنة 2015 و 0,27% التي سجلت سنة 2008، في حين لم يتجاوز نصيبها المتوسط خلال ذات الفترة من إجمالي ما استقطبته الدول المتوسطية الشريكة من الاستثمارات الواردة من الاتحاد الأوروبي عتبة 3,17% وهو حصة اقل من تلك المسجلة خلال الفترة 2000-2004 مما يعني اتجاه الاستثمارات الأوروبية نحو الدول الشريكة الأخرى لاسيما منها إسرائيل وتركيا ثم المغرب، مصر وتونس بدرجة أقل، بينما لم يتجاوز نصيب الجزائر خلال نفس الفترة حدود 28% في المتوسط من الاستثمارات الأوروبية الوافدة إلى دول المغرب العربي الثلاثة الشريكة مع الاتحاد الأوروبي وبمخصص سنوية تراوحت بين 18,14% المسجلة سنة 2014 و 47,37% التي سجلت سنة 2006.

من العرض السابق لخصيلة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأوروبية منها على وجه الخصوص الوافدة إلى الجزائر لاسيما بعد انخراطها في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ودخول الاتفاق المؤطر له على المستوى الثنائي منذ أزيد من عقد من الزمن، والذي اتضح من خلاله مدى محدودية الأثر الإيجابي الذي حمله تطبيق الأخير على صعيد زيادة حجم الاستثمار الأوروبي في البلاد على عكس ما كان متوقعا من الشريك الجزائري مثلما تجلّى في تواضع القيم السنوية المتدفقة إليها قياسا بما تلقتة الدول النامية بما فيها الدول المتوسطية المعنية بمسار الشراكة مع الاتحاد خلال الفترة المدروسة رغم ما تتمتع به من إمكانيات متعددة وفرص استثمارية متنوعة غير متاحة للكثير من هذه الدول. ومن هنا، نرى من الملائم تقديم تفسير لتواضع هذه الحصيلة والبحث في العوامل التي أعاققت تقدم الجزائر على سلم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم الجهود المبذولة التي لا يستهان بها منذ ما يناهز الربع قرن في سبيل تهيئة المناخ الاستثماري بالتوسع في منح مختلف أشكال الحوافز والتسهيلات للرأسمال المال الخاص المحلي منه أو الأجنبي وتطوير الهياكل القاعدية وغيرها والتي كانت عقيمة لم تحقق ما كانت تصبو إليه، وذلك بتشخيص لواقع البيئة الاستثمارية في الجزائر وتقومها استنادا على أدائها المسجل على مستوى بعض المؤشرات الصادرة عن بعض الهيئات الدولية المعتمدة لهذا الغرض، و التي وضعتها مختلف التصنيفات الدورية لها في مراتب متأخرة على المستوى العالمي كمحصلة للعوائق وجوانب الضعف العديدة التي تسود بيئة ممارسة الأعمال وتحد من تدفق الرأسمال الأجنبي في شكل استثمارات مباشرة. وهذا ما سنتخص به الفقرات اللاحقة.

¹ : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتقان الصادرات (2014)، الإستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، نشرية ضمان الاستثمار- العدد الفصلي الأول - السنة 32 - يناير - مارس (عدد خاص) ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتقان الصادرات، الكويت، ص 14.
² : انظر الجداول رقم 98، 99 و 100 من الفصل الثاني - الباب الأول- ص 306 و ص 308.

2- تحليل لواقع مناخ الاستثمار في الجزائر: قراءة في الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات الدولية المختصة مع إستعراض لأهم جوانب الضعف في محيط ممارسة الاعمال.

ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار المباشر مستوى فعالية مناخ الاستثمار فيه، على اعتبار أنه يعبر عن مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية . وهذه العناصر، عادة ما تكون متداخلة ومتربطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابيا أو سلبيا على فرص نجاح المشاريع والأنشطة الاستثمارية وبالتالي يصبح محيط ممارسة الأعمال محفزا وجاذبا للرأس المال أو طارد له.

وفي هذا المقام، تم وضع العديد من المؤشرات التي تسمح بقياس مدى جاذبية بيئة الاستثمار في البلدان المختلفة وظروف أنشطة الأعمال فيها بحسب الجانب أو الجوانب التي يقوم المؤشر أو المؤشرات المعنية بدراستها كالمخاطر القطرية وتنافسية البلد، وتحديد نوعية البيئة المؤسساتية ومستويات الحوكمة والفساد السائد ودرجة الحرية الاقتصادية ومدى شفافية التدخل المالي الحكومي وغيرها، وهذا من خلال التعرف على موقع كل بلد وتصنيفه وفقا لهذه المؤشرات التي غالبا ما يتم نشرها في التقارير الدورية الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية الواضحة لها، والتي تحظى بالمصداقية من منطلق أن توفر حيزا هاما من المعلومات للمستثمرين وراسمي السياسات الاقتصادية على النحو الذي يساعدهم على اتخاذ قراراتهم المختلفة نتيجة لمعرفتهم بنقاط القوة والضعف القائمة في البيئة الاقتصادية السائدة عموما والاستثمارية خصوصا في البلد المعني رغم أنها كانت دائما عرضة لانتقادات شديدة تخص المنهجية وطبيعة البيانات والمعطيات المستعملة وطريقة إجراء المسوحات والأطراف المشاركة فيها وكذلك طرق ومعايير تصنيف الاقتصادات تبعا لهذه المؤشرات وهي انتقادات تعترف بها حتى الهيئات الواضحة لهذه الأخيرة التي ترى بأنها لم تصل بعد مرحلة الدقة الكاملة بالنظر إلى وجود بعض الأخطاء التي يمكن أن تقع فيها بفعل نقص في المعلومات أو تقدم بيانات لا تعكس الواقع وغيرها ... ولكن دون أن ينقص ذلك من أهميتها التي أثبتتها العديد من الدراسات التحريية التي أشارت بوضوح إلى وجود صلات قوية بين موقع البلد المعني وأدائه على مستوى هذه المؤشرات التي تحدد وضعيته من حيث جاذبيته للاستثمار والنفاذ التي تعيقه ومقدار استقطابه للتدفقات الاستثمارية الأجنبية.

وبغية إعطاء صورة عن واقع مناخ الاستثمار في الجزائر، سنحاول رصد الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات التي تم الاستعانة بها، ولكن دون التعمق كثيرا في مضامين مكوناتها والخوض في تفاصيلها فضلا عن عدم تناولنا للمؤشرات الخاصة بالمخاطر القطرية التي تصنف الدول حسب درجة المخاطر الموجودة فيها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية...)، وأشهرها مؤشرات : *euromoney - Coface* - المؤشر المركب للمخاطر القطرية وغيرها¹. وهو الأداء الذي يشير بوضوح إلى عدم تسجيل البلاد لنقاط إيجابية لدى مراكز الرصد والمتابعة لتطوير بيئات الاستثمار لدى البلدان المختلفة ومقارنتها ببعضها البعض بالنظر إلى عدم حدوث لأي تغير إيجابي على مستوى ترتيبها في مختلف المؤشرات التي صنفتها ضمن فئة البلدان ذات المحيط الاستثماري غير المحفز لممارسة الأعمال والاستثمار سواء للراشمال المحلي أو الأجنبي لتعدد العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين في كل مرحلة من المراحل التي يمر بها تجسيد المشاريع الاستثمارية في البلد.

فالملاحظ من خلال تفحص الأداء المسجل على مستوى مؤشر الحرية الاقتصادية *Economic freedom Index* الصادر عن معهد *The Heritage Foundation* الأمريكي الذي هو عبارة هيئة بحثية أمريكية مستقلة ذات خلفية ليبرالية، وذلك بالاشتراك مع صحيفة وال ستريت جورنال *wall street journal*²، التدخل الحكومي المفرط في الشأن الاقتصادي لدرجة اتسام المحيط الاقتصادي السائد في الجزائر بانعدام أو في أحسن الأحوال بضعف الحرية الاقتصادية مما سيؤثر قطعاً على المبادرة الخاصة المحلية والأجنبية ويقف حائلاً أمام ممارسة أنشطتها الاستثمارية دون أدنى قيود، حيث احتلت الجزائر مراتب متأخرة عكست بجلاء طبيعة التوجه الاقتصادي الذي ساد خلال الفترة التي غطاها **الجدول رقم 119 (2008-2016)** الذي اتسم في معظم سنوات الفترة المعنية

¹ : فاطمة علمي وسعيد كرومي (2012)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد2-جانفي، جامعة عبد الحميد بن باديس، ص 90.

² : لمزيد من التفصيل حول أهم المؤشرات الخاصة بالمخاطر القطرية وتصنيف الجزائر وفقا لكل مؤشر أنظر : تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول مناخ الاستثمار في الدول العربية من سنة 2005 إلى 2011، الكويت.

- المواقع الإلكترونية للهيئات المشرفة على هذه المؤشرات وهي :

- مؤسسة كوفاس الفرنسية للتأمينات <http://www.coface.fr> (بالنسبة لمؤشر Coface)

- مجلة يوروموني البريطانية *Euromoney* ، <http://www.euromoneycountryrisk.com> (بالنسبة لمؤشر euromoney)

- المجموعة *The PRS Group, Inc* الأمريكية الاستشارية والمتخصصة في وتقييم المخاطر السياسية <http://www.prsgroup.com> (المؤشر المركب للمخاطر القطرية).

³ : يعتبر أحد أهم المؤشرات المستخدمة لقياس درجة هيمنة الحكومة (القطاع العام) على الاقتصاد، ذلك أن الهدف الذي يرمي إلى تحقيقه منذ انطلاق العمل به سنة 1995 هو إرساء معايير تصنيفية وتجريبية لقياس حجم الحرية الاقتصادية التي تتمتع بها دول العالم، ومن ثم فهو يرى أنه كلما كانت درجة هذا التدخل كبيرة كلما كان لها تأثير سلبي على أداء الاقتصاد بما فيه الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي. مع العلم أن هذا المؤشر يستند إلى عشرة عوامل رئيسية تعتبر بمثابة مؤشرات فرعية له، والتي تضم بدورها مؤشرات أو متغيرات فرعية خاصة بها، وهو ما يجعل مؤشر الحرية مستند إلى 50 متغيرا ضمن 10 عوامل ذات أوزان نسبية يتم من خلالها حساب هذا المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير العشرة والتي تتمثل في :

- السياسة التجارية (تضم مثلا المتغيرات الفرعية الخاصة بمعدل التعريف الجمركية، الفساد في مصالح الجمارك...)
- العبء المالي للحكومة(يقاس من خلال الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج م. الإجمالي...)
- السياسة النقدية (أسعار الصرف ومعدلات التضخم)
- مستوى الأجور والأسعار (من خلال قياس مدى التدخل الحكومي في تحديدها)،
- وضعية القطاع المصرفي والتمويل ودرجة التدخل الحكومي فيه .
- حجم تدفق رؤوس الأموال و الاستثمار الأجنبي .
- مدى ضمان حقوق الملكية وخصوصا الخاصة منها مع استقلالية النظام القضائي ومدى فعاليته.
- منظومات التشريعات والقوانين ومدى تكيفها مع متطلبات الاقتصاد الحر (نظم العمل ، المنافسة، حماية المستهلك ...)
- مكانة القطاع الموازي (غير الرسمي) ومدى اتساع أنشطته في الاقتصاد.

ويأخذ المؤشر قيم تتراوح ما بين0-100(سابقا بين1-5)، بحيث تتوزع على 5 فئات وهي : فئة الدول المتمتعة بحرية اقتصادية كبيرة والتي تسجل قيم محصورة ما بين(80-100)، وفئة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة (70-79)، وفئة دول ذات الحرية الاقتصادية المتوسطة (60-69)، لتأتي في الأخير فئتي الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة والتي تسجل قيم محصورة(50-59،9) والمنعومة (0-49،9). (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2006)، نشرة ضمن الاستثمار، العدد الفصلي الثالث-السنة 24، الكويت، ص 18).

بتشديد الخناق على الاستثمار الأجنبي والتراجع أو تجميد بعض الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية (مسار الخوصصة مثلا) مع استمرار التدخل الحكومي القوي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي خصوصا خلال فترة تطبيق البرنامجين الخماسين الثاني (2005-2009) والثالث (2010-2014) مثلما أشرنا إلى ذلك في المبحث الثاني من الفصل السابق، ذلك أنه بعدما احتلت سنة 2008 الرتبة 102 من أصل 157 دولة معنية بالتصنيف وقيمة قدرها 55,7 من 100 وضعتها في خانة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة، تراجعت إلى الرتبة 105 عالميا من أصل 179 دولة بقيمة قدرها 56,9 سنة 2010 لتتراجع بشكل حاد على سلم ترتيب دول العالم من حيث درجة حريتها الاقتصادية باحتلالها الصف 145 من أصل 178 بلد معني بالتصنيف سنة 2012 وقيمة للمؤشر قدرها 49,6 وضعتها ضمن فئة الدول التي تنعدم فيها الحرية الاقتصادية بشكل كامل، ثم في المراتب 146، 157 و154 عالميا من أصل 178 دولة شملها التصنيف وفق المؤشر المعني خلال الفترة 2014-2016 وبقيت سنوية دالة على انعدام أو وجود حرية اقتصادية ضعيفة تراوحت بين 48,9 و50,8 من 100. فالوضع الاقتصادي المتسم بمحدودية الحرية الاقتصادية وفق ما يبينه ترتيب الجزائر وفق المؤشر السابق نتيجة وجود تدخل حكومي كبير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في عمل الاقتصاد خصوصا في ظل استمرار هيمنة القطاع العام على العديد من أنشطة الأعمال، من شأنه أن يعطي نظرة سيئة عن المناخ الاستثماري في البلد وسيسهم مع عوامل أخرى في ضعف القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني المتواضعة أصلا كما يكشف عن ذلك الترتيب المتدني الذي احتله الجزائر في التصنيفات الدورية لمؤشر التنافسية¹ العالمي GCI أو على مستوى مؤشرات الفرعية الثلاثة² الموضحة في الجدول أدناه، والتي يصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن تقاريره السنوية حول التنافسية على الصعيد العالمي منذ سنة 1979 والذي يعتبر أحد أهم المؤشرات المعتمدة في قياس تنافسية اقتصادات الدول وأداة هامة في تشخيص نقاط قوتها وضعفها مما يسهل من تفحص وضعية بيئة الاستثمار بأبعادها الكلية والجزئية وتقييمها.

الجدول رقم 118: تطور ترتيب الجزائر على مستوى مؤشر التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2008-2016

المؤشرات (المجموعات) الفرعية :			المؤشر العام GCI		تقرير التنافسية للفترة	
المتطلبات الرئيسية (1)	معززات الكفاءة (2)	عوامل الابتكار والتطوير (3)	Global Competitiveness Index	القيمة (7-1)	الترتيب (مجموع الدول المعنية بالتصنيف)	الترتيب
4,5	3,3	2,8	3,7	القيمة	-2008	
61	113	126	99	الترتيب عالميا (134)	2009	
4,3	3,5	3,0	4,0	القيمة	-2010	
80	107	108	86	الترتيب (139)	2011	
4,2	3,1	2,3	3,7	القيمة	-2012	
89	136	144	110	الترتيب عالميا (144)	2013	
4,3	3,2	2,6	3,8	القيمة	-2013	
92	133	143	100	الترتيب (148)	2014	
4,6	3,3	2,9	4,1	القيمة	-2014	
65	125	133	79	الترتيب عالميا (144)	2015	
4,4	3,4	3,0	4,0	القيمة	-2015	
82	117	124	87	الترتيب عالميا (140)	2016	

المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية وتضم كل منها بدورها مجموعة من المؤشرات الفرعية :

- (1) - المتطلبات الأساسية (الإطار المؤسساتي، البنية التحتية، الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم القاعدي)
- (2) - معززات الكفاءة (التعليم العالي والتدريب، كفاءة أسواق السلع، كفاءة سوق العمل، السوق المالي، الجاهزية التكنولوجية، حجم الأسواق)
- (3) - عوامل الابتكار والتطور (مدى تطور بيئة الأعمال business sophistication، الابتكار).

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في التقارير السنوية للتنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي :

- World Economic Forum, *The Global Competitiveness Report* : 2008-2009, (p86) , 2010-2011

¹ : لابد من التنويه إلى عدم وجود تعريف موحد للتنافسية على المستوى الكلي أو القطري من منطلق أن هناك من يعتبرها فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي، في حين يعطيها البعض الآخر مفهوما ضيقا مرتكزا على تنافسية السعر والتجارة في الأسواق الدولية للسلع والخدمات. لذلك نجد من يربطها بالقدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة على غرار المنتدى الاقتصادي العالمي، في حين يربطها البعض الآخر بمقدرة بلد ما على إدارة أصوله بشكل فعال يسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية وهو ما تذهب إليه التعاريف التي أعطيت للتنافسية سواء تلك التي قدمها المعهد الدولي للتنمية الإدارية التي يعتبرها بأنها مقدرة البلد على توليد القيم المضافة ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق الاستغلال الفعال لإمكاناته، ومن ثم فهي تركز حسبها على أربعة مبادئ رئيسية هي : الأداء الاقتصادي- الفاعلية الحكومية- كفاءة قطاع الأعمال و توفر بنية تحتية، أو تلك التي أعطيت من قبل كل من المجلس الأمريكي للتنافسية الصناعية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، حيث يرى الأول في التنافسية أنها مقدرة بلد ما على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق الدولية بالموازاة مع تحقيق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويلة، وهو نفس الطرح المقدم من طرف منظمة OCDE التي تعرف التنافسية على أنها المدى الذي من خلاله تنتج الدول وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات ذات قدرة تنافسية في الأسواق العالمية مع تحقيق في الوقت نفسه زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأمد الطويل. (لمزيد من التفصيل، انظر :

- محمد عدنان وديع (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 4.

- المعهد العربي للتخطيط (2003)، تقرير التنافسية العربية لسنة 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، صص 21-23.

² : يعد مؤشر التنافسية العالمي GCI أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار خصوصا وأنه نتاج تعاون بين العديد من الهيئات البحثية والاقتصادية المختلفة على المستوى العالمي واستطلاع رأي لأكثر من 15 ألف شخصية من كبار رجال الأعمال في أكثر من 140 دولة وهو ما يجعله يقدم صورة شاملة تضم عددا كبيرا من المؤشرات المتنوعة التي تغطي عوامل اقتصادية ومؤسسية تؤدي دورا مهما في تحديد مستوى تنافسية الدول التي يغطيها هذا المؤشر، وهو ما يجعله أيضا بمثابة أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح لتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصاديات. ويتكون، كما هو مبين في الجدول رقم 160 من ثلاثة مؤشرات فرعية تتراوح قيمها بين 1-7 وهي : مؤشر المتطلبات الرئيسية أو القاعدية التي يتعين توفرها في أي اقتصاد وتتعلق بكل من : وجود المؤسسات العامة والخاصة ومدى جودتها، مدى ملائمة البنية التحتية، استقرار الوضع الاقتصادي الكلي، وجود قدر من الرعاية الصحية وتوفير التعليم القاعدي. والمؤشر الثاني متعلق بمعززات الكفاءة ويضم متغيرات متعلقة بمستوى التكوين والتعليم العالي، ومدى كفاءة كل من أسواق السلع - العمل- الراس المال، وكذا مدى الجاهزية أو الاستعداد التكنولوجي للبلد ومدى اتساع حجم أسواق، أما المؤشر الثالث والأخير فمتعلق بالقدرة على الابتكار والتطوير ويقيس التطور الحاصل في قطاع الأعمال وظهور أنشطة جديدة فيه بفعل التطور التكنولوجي. (أنظر في هذا الصدد : محمد أمين لزعر (2014)، منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية : بين الواقعية والمبالغة، سلسلة جسر التنمية، العدد 116- مارس/ آذار 2014- السنة 12، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 11).

(p 94) & 2015-2016 (p 106), 2014-2015 (p102), 2013-2014 (p88), 2012-2013 (p76).

إذ نسجل، احتلالها لمراكز متأخرة ضمن التصنيف العالمي التنافسية وفق المؤشر المعني رغم التحسن الملحوظ الذي طرأ على ترتيبها في التصنيف الذي ورد في تقرير التنافسية العالمي (2014-2015)، والذي يعزى إلى تحسن الأداء على مستوى المجموعة (المؤشر) الفرعي الأول الذي يعنى بالمتطلبات الأساسية لتحقيق التنافسية التي يتعين على جميع الدول أن تتوفر عليها والتي ستساهم لا محالة في توفير العوامل الأخرى التي ترد ضمن المجموعتين الثانية (معززات الكفاءة) والثالثة (عوامل الابتكار والتطوير) لتدعيم التنافسية على المستوى الكلي نتيجة التحسن الكمي في بعض محاورها بفعل الاستثمارات الضخمة التي كان لها أثر إيجابي في تطوير البنية التحتية وتوفير الصحة والتعليم القاعدي مع تسجيل استقرار هش على مستوى الاقتصاد الكلي رغم التبعات السلبية للصدمة النفطية الراهنة بفعل اللجوء إلى الاحتياطات الضخمة الموفرة خلال فترة الطفرة النفطية ومكنت في تفادي حدوث انهيار كامل للمؤشرات الماكرواقتصادية على غرار ما حدث سنة 1986.

فبعدما احتلت الرتبة 99 من أصل 134 دولة معنية بتصنيف الفترة (2008-2009) وبدرجة 3,7 من أصل 7 درجات للمؤشر المعني، ثم الرتبة 86 من أصل 139 وبدرجة 4,0 في تصنيف الفترة (2010-2011) تراجع ترتيب الجزائر بشكل حاد وفق المؤشر المعني في تصنيف الفترة (2012-2013) بفقدانها 24 مرتبة مقارنة بمسح الفترة السابقة باحتلالها الصف 110 عالميا من أصل 144 دولة شملها التصنيف وبقائمة للمؤشر قدرها 3,7 قبل أن تبدأ في تحسين ترتيبها بشكل ملحوظ بداية من مسح الفترة (2013-2014) متقدمة فيه بواقع 10 مراتب باحتلالها الصف 100 من أصل 148 بلد شمله المسح هذه الفترة بقيمة للمؤشر بلغت 3,8 ثم تحسين ترتيبها خلال مسح الفترة (2014-2015) بواقع 22 مرتبة بتبوؤها الصف 79 عالميا من أصل 144 دولة معنية بالمسح في هذه الفترة بقيمة 4,1 وهو أفضل ترتيب تحصل عليه الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة في الجدول السابق وهو تحسن جاء متجاوبا مع الأداء الإيجابي المسجل على مستوى مؤشرات المجموعات الفرعية للمؤشر الرئيسي لاسيما منها مؤشر مجموعة المتطلبات الرئيسية الذي جاءت فيه الجزائر في الرتبة 65 عالميا. قبل أن يتدهور وضعها من زاوية تنافسية الاقتصاد الوطني استناد إلى مسح الفترة (2015-2016) باحتلالها الصف 87 من أصل 140 بلد معني بالتصنيف وفق المؤشر المعني وبقائمة له قدرها 4,0 درجة من أصل 7 درجات وهو تراجع شمل أساسا محور المتطلبات الأساسية نتيجة التدهور الحاد المسجل على مستوى جانب الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي بفعل استمرار تراجع أسعار النفط واشتداد ضيق الحيز المالي للبلاد باحتلالها الرتبة 82 عالميا مقابل 65 التي احتلتها في المسح السابق مقابل تسجيل تحسن طفيف في الترتيب على صعيد محوري معززات الكفاءة وعوامل الابتكار.

بيد أن التحسن المشار إليها في ترتيب الجزائر وفق المؤشر المعني لا يعني بتاتا حدوث تغيير ملموس في اتجاه تقوية الوضع التنافسي للاقتصاد الوطني ولا يغير كثيرا من وجهات النظر السلبية السائدة في أوساط المستثمرين المحليين منهم والاجانب حيال محيط ممارسة أنشطة الأعمال بفعل الاختلالات العميقة والسمات السلبية التي كانت ولا تزال ملازمة للاقتصاد الوطني وفي مقدمتها ارتخائه الكلي للقطاع الريعي الذي كان ولا يزال أداءه قائم أساسا على استغلال قطاع المحروقات التي لا تشكل بحسب الأستاذ الطاهر لطرش مصدرا وحيدا للتصدير والحصول على العملة الصعبة بل تشكل أيضا المصدر الأساسي لموارد الميزانية العامة وأكثر من ذلك تتحكم في ديناميكية قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج نطاق القطاع الريعي التي يتوقف أداءها على سلوك وقوة أداء الأخير¹، مع العلم بأن البنك الدولي يصنف اقتصاد بلد ما على أنه ريعي إذا شكل فيه إنتاج القطاع الريعي (المحروقات مثلا) 10% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي بينما تقدر المساهمة النسبية لهذا القطاع في إجمالي الصادرات بـ 40% على الأقل²، وهي معايير محققة في الحالة الجزائرية بامتياز على اعتبار أن أكثر من 95% من الصادرات البلاد الاجمالية من قطاع المحروقات الذي ترواحت مساهمته في المتوسط بين 30% و 42% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2014 و 18,9% سنة 2015 و 18,76% كما هو مبين في الجدول رقم 92 مما يعني إدراجها ضمن مصاف الدول الريعية³ من منطلق استيفائها لخصائص هذا الصنف من البلدان التي حددها الاقتصادي المصري حازم الببلاوي في كل من: الاعتماد المطلق أو الكلي على مداخيل الربع في الاقتصاد؛ والتي تتأتى من تدفقات نقدية من مصادر خارجية بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلي إلى قطاع إنتاجي قوي؛ في حين تشكل العمالة المشغلة في تحقيق الربع نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة؛ وأخير أن تكون الدولة هي المتلقي الرئيسي للربح الخارجي⁴.

فمقابل النتائج الإيجابية المترتبة عن استغلال نعمة الموارد الطبيعية (المحروقات أساسا) على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية عبر مختلف المراحل والمحطات الهامة التي مر بها الاقتصاد الوطني سبق التفصيل فيها في الفصل السابق توازيا مع ضمان استدامة و استقرار منظومة الحكم لاسيما في فترات الرخاء المالي الناجم عن انتعاش أسعارها، فقد تسببت السياسات العامة المنتجة المعتمدة على مدار العقود الماضية على مداخيل المحروقات في عواقب ضارة للنبان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد تنفست مظاهر لعنة الموارد الطبيعية رغم الفرض العديدة التي تبحت للتحرر من تبعية الربع وإحداث التنوع الاقتصادي المنشود جراء الموارد التي توفرت خلال فترات الصدمات النفطية الإيجابية ولكن دون الاستغلال الجيد لها في هذا الاتجاه وخير دليل على ذلك محدودية

¹ الطاهر لطرش (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 4.
² لمياء عماني وشهزاد زغب (2014)، إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية- حالة الجزائر، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 38- جوان، جامعة باجي مختار -عنابة-، ص 52.
³ يعد الاقتصادي الإيراني حسين مهراوي أول من صاغ المفهوم الحديث للربع وربطه بكيان الدولة " الدولة الريعية" في دراسة منشورة له سنة 1970، أين اعتبر الدولة الريعية هي التي تتلقى وبشكل منتظم على قسم كبير من مداخيلها من الربع الخارجي الذي لا يقابله نشاط إنتاجي، والتي تدفع من قبل أطراف اقتصادية أجنبية من هيئات، أشخاص و حكومات لصالح أفراد او هيئات أو حكومة الدولة المعنية، فالربع الخارجي مهما تكون مصادره وأهمها مداخيل صادرات موارد طبيعية كالربع النفطي يكون تحت سيطرة الدولة وتتكفل بتوزيعه مما يجعل دخول الدولة الريعية محكومة بعوامل خارج عن نطاق سيطرتها. (انظر : MAHDAVY Hossein(1970), *Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran*, In COOK, A.Michael (ed), *Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day*, Oxford University Press, London & New York, p 429.)
⁴ خالد منة (2016)، انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الريعية: الجزائر مثلا، مجلة عمران، العدد 18 / 5 - خريف 2016، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص ص 131-132.

محصلة نتائج برامج الاعاش الاقتصادي في هذا الجانب.

وهكذا، فقد بقي الاقتصاد الوطني منكشفا هشاً على درجة عالية من الحساسية للتغيرات الحاصلة في أسعار المحروقات التي أضحت تشكل المحدد الرئيسي لدورات الرخاء والركود فيه مع تمهيش القطاعات الاقتصادية الخدمية والانتاجية الأخرى التي تتسم بضعف أداءها ومحدودية قدراتها التنافسية حتى داخل أسواقها المحلية وعجزها عن تلبية ولو لجزء بسيط من احتياجات الطلب الداخلي الاستهلاكي والاستثماري المغطاة بإعادة تحويل أو خروج موارد البلاد من العملة الصعبة عبر قناة الاستيراد، ناهيك عن العجز على رسم وتطبيق سياسات اقتصادية واضحة المعالم تحاكي جوهر التحديات التنموية في البلاد في الامدين المتوسط والبعيد من منطلق الاعتماد على سياسات توصف بالظرفية والمختزاة تتسم بمحدودية معالجتها لأوجه الاختلال الهيكلي التي يعاني منها الاقتصاد فضلا عن تميزها بخساسية التوقف عن المعالجة السريعة وعدم التصميم على عبور المشكلات القائمة وافتقاد رؤية استشرافية للمستقبل يعكسها تأخر أو بالأحرى تباطؤ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية تارة والتعطيل والتردد أو حتى التراجع عن البعض منها تحت ظروف وعوامل مختلفة تارة أخرى، فالسياسات التنموية المتبعة كما هو عليه الحال في الكثير من الدول الريفية ذات الأوضاع المماثلة للوضع الجزائري والقائمة على ثنائية "الجباية البترولية - النفقات العمومية" تتصف بالتقلب وعدم الاستقرار تحكمها بالأساس توجهات شديدة للتدخل الحكومي لغرض توزيع الربح مع تسجيل اطمئنان مضلل لسلامة الاقتصاد خلال مراحل الوفرة المالية التي تكون مدعاة للحكومات المتعاقبة كي تطلق العنان لتطبيق السياسات التوسعية من برامج للاستثمارات العمومية واتخاذ إجراءات ذات طبيعة "شعبية" هدفها ترضية الجهة الاجتماعية وكسب ودها على حساب العقلانية الاقتصادية من خلال اتساع دور الرعاية في الصحة والتعليم وتقديم الدعم والخدمات للمستهلكين والمرافق وتوفير السكن ... حتى وان كان توسعا كيميا مع بقاء نوعية الخدمات المقدمة (خصوصا التعليم والصحة) في مجملها متردية لا تعكس حجم الموارد المالية الضخمة الموجهة لها نتيجة سوء استخدامها، والتي سرعان ما تنقلب إلى سياسات و تدابير إنكماشية صارمة مناقضة للأولى بمجرد هبوط أسعار المحروقات التي تقود حتما إلى عجز الاقتصاد الوطني عن حمل الأعباء الاجتماعية والتنموية.

كما يضاف إلى ما سبق، تفشي السلوكات السلبية على نطاق واسع لدرجة يصبح الهدف الذي يرمي لتحقيقه كل طرف أو كيان بصرف النظر عن نطاق عمله (سياسي، اقتصادي، اجتماعي ...) هو إلتماس الربح واغتنام فرص الإشراف على توزيعه لتحقيق أهداف ومصالح ذاتية ضيقة على حساب تحقيق التنمية الشاملة التي يستفيد الجميع منها بالموازاة مع فقدان قيم العمل والانتاج وتكريس منطق اللامحور وتضاعد مقاومة تغيير الوضع لدى الفئات المستفيدة منه مع تفشي ثقافة اللامساءلة واللامحاسبة في هدر الموارد المتاحة على كافة المستويات والتي تبقى في نهاية المطاف غير مستدامة. هذا ما سيؤدي حتما إلى تدهور حاد في نوعية البيئة المؤسساتية و ضعف شديد الحوكمة واستشراء الفساد بشتى صورته والذي يعززه الغموض المتنامي في إدارة موارد الربح وتوزيعها، وهي عناصر ستزيد لا محالة من تردي الأوضاع على كافة المناحي الاقتصادية بما فيها البيئة الاستثمارية التي سيلحق بها ضررا يحد معه حتما من تدفق الرأسمال الاجنبي في شكل استثمارات مباشرة.

هذا ما يمكن تلمسه في الأبعاد الخطيرة التي أخذتها ظاهرة الفساد في الجزائر رغم غياب أرقام رسمية حول حجمها وتكاليفها على الاقتصاد الوطني، حيث استشرى الفساد وتغلغل على نحو معقد و واسع النطاق لدرجة وصل فيها لحد أنه بدأ يأخذ طابعا منهجيا ومؤسسيا و يحظى بالقبول التدريجي لدى بعض الأطراف ولو بغير قصد أو تحت شكل من أشكال الضغوط المفروضة عليها، ومستمدا زخمه من تنوع مصادره وأشكاله في ظل توفر بيئة حاضنة ومحفزة لكافة أشكال الانحرافات التي تطرأ على سلوكات مختلف الأعوان والتي تحركها المصلحة الذاتية وتضعها خارج سياق الاطر القانونية والتنظيمية تحت دوافع لا تخرج عن نطاق تحقيق عنصريين أساسيين يتمثل الاول في الرغبة في الحصول على منافع وخدمات ومكاسب بصورة غير مشروعة بينما يتعلق الثاني بالتهرب والتقليل من التكاليف المترتبة عن الوفاء بالالتزامات القانونية وهو ما يترتب عليها حزمة من الآثار السلبية التي تقع على بقية الاطراف الأخرى .

¹ : أعطيت للفساد بوجه عام تعريفات عديدة تختلف في نظرتها وطابعها وفلسفتها وكذا الزاوية التي ينظر إليها من خلالها للظاهرة ما بين رؤية سياسية، او اقتصادية، او اجتماعية او إدارية. فالبعض منها يرى أن الفساد مرتبط بالبعد الحضاري وما فيه من قيم وتقاليد عقائدية وسياسية وبيئية، والبعض الآخر تعتمد على أحادية النظرة التي تجعل الفساد نتاج للتسيب والفضوى أو استجابة للحاجة والعوز أو رد فعل لأوضاع سياسية أو نفسية أو اجتماعية محددة. ولعل الاتجاه الغالب في تعريف الفساد والأكثر رواجا من الناحية العملية ولا سيما في المجال الاقتصادي هو المتمثل في التعاريف التي جاءت بها بعض الهيئات والمؤسسات الدولية على غرار منظمة الشفافية الدولية التي تعرفه بأنه " تحريف لسلمة ما لخدمة مصالح خاصة، سواء تعلق الأمر بسلمة سياسية أم بسلمة قضائية أو إدارية أو غيرها" وهو تعريف مشابه لما قدمه البنك الدولي الذي رأي في الفساد بأنه " سوء استخدام السلطة العامة أو الوظيفة لتحقيق مكاسب خاصة ". بينما يبدو التعريف الذي وضعه أحد واضعي مؤشرات قياس الحوكمة للبنك الدولي وهو الاقتصادي الشيلي دانييل كاوفمان *Daniel Kaufmann* الأكثر تعبيراً عن واقع الفساد ومدى اتساع نطاقه من الناحية العملية باعتباره يرى أن النظر إلى الفساد من ناحية استغلال المسؤولين الحكوميين لمناصبهم العامة لتحقيق كسب خاص يبقى غير كاف للتعبير عن الظاهرة من منطلق أنها نطاق الفساد هو أوسع من ذلك فهو أحد الأعراض المكلفة لفشل المؤسسات، وغالبا ما تتورط فيه شبكة من الساسة والمنظمات والشركات وأفراد القطاع الخاص تتواطأ جميعا لجنى منفعة تتحقق من استخدام السلطة والوصول إلى الموارد العامة والتحكم في صنع السياسات على حساب الصالح العام. في حين أشار القانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في مادته الأولى على أن الفساد هو عبارة عن كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع منه، وتتمثل في : رشوة الموظفين العموميين، الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية، الرشوة في مجال الصفقات العمومية، الرشوة في مجال الصفقات العمومية، الرشوة في مجال الصفقات العمومية، رشوة الموظفين العموميين الاجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية، اختلاس الممتلكات من قبل الموظفين العموميين أو استعمالها على نحو غير شرعي، الغدر، الاعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم، استغلال النفوذ، إساءة استغلال الوظيفة، تعارض المصالح، أخذ فرائد بصفة غير قانونية، عدم التصريح بالكاذب بالممتلكات، الإثراء غير المشروع، تلقي الهدايا، التمويل الخفي للأحزاب السياسية، الرشوة في القطاع الخاص، اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، الإخفاء، تبييض العائدات الاجرامية، إعاقه السير الحسن للعدالة، (انظر في هذا الصدد : سمير التتير (2009)، *الفقر والفساد في العالم العربي*، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ص 15.

- محمد محمود معاينة (2011)، *الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص ص 72-74.

- عزة حجازي (2014)، *أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية*، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 16- العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 41.

- دانييل كاوفمان(2015)، *تأثير الفساد، مجلة التمويل والتنمية*، المجلد 52- العدد 3- سبتمبر، صندوق النقد الدولي، ص 21.

- عبد القادر الطرابلسي (2015)، *التنمية في تونس بين تأثيرات الفساد وتحديات مكافحته*، نشرية منبر المعهد، العدد 7 -جوان، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، تونس، ص ص 1-2.

- المواد من 25 إلى 43 من الباب الرابع للقانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الصادر في العدد 14- السنة 43 للجرية الرسمية بتاريخ 8 مارس 2006.

وضاربا معه في الصميم مصداقية السياسات المتبعة و إضعاف المؤسسات القائمة في البلاد ووضع السلطات أمام تحد كبير متصل بأخلقة ممارسة النشاط الاقتصادي و الإداري - المؤسساتي والعمل على إيجاد بيئة مستقرة للأعمال وإدارة فعالة على صعيد مؤسسات الدولة من أجل الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة تمكنها من الإيفاء بمتطلبات المجتمع. لدرجة لا يكاد يمر يوم خلال السنوات الأخيرة حتى تتفجر معه قضايا الفساد المدرجة ضمن خانة الفساد الأكبر (العمودي) لتظهر للعلن شملت كل القطاعات تقريبا وعلى كافة المستويات والهيئات الإدارية و بتورط حتى أطراف من داخل منظومة الحكم، تتعلق بعمولات ورشاوي واختلاسات واستغلال النفوذ لتمير صفقات بطرق غير مشروعة والتحايل في إنجاز المشاريع والحصول على القروض دون ضمانات كافية وغيرها ، وتصل قيمها إلى مئات الملايين وربما ملايين الدولارات بحيث أخذ البعض منها بعدا دوليا لاسيما في مجال الطاقة (فضائح شركة سوناطراك مثلا) وهذا دون الحديث عن القضايا المدرجة في خانة الفساد الأصغر (الأفقي) التي أخذت هي الأخرى منحى تصاعديا مثلما تعبر عنه الأرقام الكبيرة و المتزايدة لعدد القضايا المطروحة منها في المحاكم والمجالس القضائية.¹

وقد عكس أداء الجزائر المسجل على مستوى مؤشر مدركات الفساد *Corruption perceptions index CPI* مدى تفشي الظاهرة، وهو المؤشر الصادر عن منظمة الشفافية الدولية منذ سنة 1995 الذي يرصد درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة في مختلف البلدان حول العالم، بحيث أنه رغم بعض النقائص التي يعاني منها كونه يعتمد على عدد محدود من المسوحات الميدانية وعلى الانطباعات الشخصية التي تعكس تجارب فردية تعكس رؤية رجال الأعمال والمحللين والمراقبين عن مدى انتشار الفساد في الدولة المعنية. إلا أنه مع ذلك، هو مفيد ويحظى بالكثير من المصداقية كون استطلاعات الرأي والمسح تقوم بها عشر مؤسسات مستقلة معروفة بمصداقيتها دوليا ومنها جامعة كولومبيا الأمريكية والمنظمة غير الحكومية بيت الحرية *Freedom House*،² خصوصا في ظل غياب البيانات الموضوعية عن مدى تفشي الفساد في العديد من الدول النامية، حيث يتم ترتيب الدول على سلم الشفافية تبعا لقيمة المؤشر المحققة التي تتراوح بين 0 (نزاهة تامة - انعدام كامل للفساد) و100 (فساد كامل) (ما بين 0 و10 قبل سنة 2012)³، مع العلم بأن المنظمة تعتبر الدول التي تسجل أقل من 5 نقاط (50 من أصل 100) تواجه مشكلة فساد حقيقية،⁴ كما هو عليه الحال بالنسبة للجزائر التي أدرجت ضمن مجموعة الدول التي يستشري فيها الفساد بصورة كبيرة بالنظر للقيم المتدنية المسجلة في سلم المؤشر ، أين احتلت الرتبة 105 عالميا من أصل 174 دولة معنية بالتصنيف وفق المؤشر المعني بعلامة 34 من 100 سنة 2012 وهو نفس الترتيب الذي احتله سنة 2010 من أصل 178 دولة معنية بالتصنيف بقيمة 2,9 من أصل 10 بعدما كانت تحتل الصف 92 عالميا من أصل 180 دولة سنة 2008 بعلامة 3,2 من 10، بينما جاءت في المرتبة 100 من أصل 175 دولة معنية بالتصنيف وفق المؤشر المعني سنة 2014 بعلامة 36 من 100 وهي نفس القيمة المسجلة سنة 2015 مما وضع الجزائر في الرتبة 89 من أصل 168 دولة معنية قبل أن تتدرج في سلم الترتيب سنة 2016 باحتلالها الصف 109 عالميا من أصل 176 دولة معنية بالتصنيف وبعلمة 34 من 100.

كما جاءت القيم التي حققتها الجزائر على مستوى المؤشر الفرعي لمؤشر الحرية الاقتصادية المشار إليه سابقا والمتعلق بقياس مستويات الفساد السائدة في البلد، لتؤكد ما تم تسجيله على صعيد مؤشر مدركات الفساد، والتي كانت متدنية متراوحة بين 28,7 و36 من أصل 100 كما توضحه أرقام الجدول أدناه.

¹ : يتم التمييز بين نوعين من الفساد من زاوية حجمه، وهما الفساد الكبير والفساد الصغير، ويقصد بالفساد الكبير ذلك النوع من الفساد الذي تمارسه النخب السياسية والاقتصادية والتشريعية ويؤثر بشكل واضح على المجتمع يستهدف تحقيق مكاسب مادية كبيرة وهو أكثر كلفة له نظرا لتشوّه النظام ككل. أما الفساد الصغير فيقصد به الفساد السائد في المستويات الوظيفية الوسطى والدنيا للمنظومة الإدارية أو ما يصطلح عليه بالفساد البيروقراطي وهو أقل تكلفة مقارنة بالنوع الأولي وغالبا ما يكون في شكل أفعال منعزلة وفردية.

بينما يرى الأستاذ محمد حليم ليمام أن هناك ثلاث مستويات رئيسية للفساد هي : الفساد العرضي *corruption incidental* أو الفساد البيروقراطي أو الفردي، حجمه محدود تقتصر ممارسته على عدد قليل من الأفراد ، أي يمارسه صغار الموظفين أو بعض الأشخاص المنعزلين، الفساد المؤسسي *systematic corruption* أو النظامي ، وهو الفساد السائد في المؤسسات من هيئات حكومية، سياسية ، إدارية أمنية ، مؤسسات غير حكومية مثل الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني، تعد آثاره كبيرة مقارنة بالمستوى أو النمط الأول للفساد، وهناك الفساد النسقي *systemic corruption* عندما يسود الفساد في الدول والمجتمع، حيث الجميع يستخدم الوسائل والطرق غير المشروعة للتهب وجمع الثروة وتحقيق المصالح والمكاسب الشخصية، المؤسسات تخضع لأشخاص فاسدين والعكس صحيح. هذه الوضعية تجعل محاولات الإصلاح نوعا من المغامرة، لأن الفساد بعيد الانتاج نفسه، نظرا لأن المؤسسات الفاسدة تتعامل مع الأشخاص الفاسدين وعاجدة ما تغري المؤسسات الأخرى على خرق القانون وتشكيل تحالفات بين العناصر الفاسدة. (أنظر في هذا الصدد :

- داود خير الله (2015)، الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي، في داود خير الله وآخرون، الفساد وإعاقة التطور في العالم العربي -بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يومي 09 و10 أيار/مايو 2014، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة وبيروت، الطبعة الأولى ، ص51.

- عزة حجازي (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 41.
- محمد حليم ليمام (2008)، علامة الفساد : الوجه الآخر للعلامة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، السنة 45- العدد3- 2008، كلية الحقوق والعلوم الإدارية- جامعة الجزائر-، ص380.) .

² عادل السن (2008)، مكافحة جرائم الرشوة، في: الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص ص 106-108.
³ علي عبد القادر علي (2008)، مؤشرات قياس الفساد الإداري، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 70 فبراير/ شباط- السنة السابعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص60.

⁴ : عطا الله خليل، (2008) مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي - تجربة الأردن- ، في: الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص36

الجدول رقم 119: الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات الدولية ذات الصلة بأوضاع الحوكمة - الشفافية و الحرية الاقتصادية في سنوات مختارة خلال الفترة 2008-2016

المؤشر	المؤشرات الفرعية (مكوناته)	القيمة والترتيب	2008	2010	2012	2014	2015	2016
مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي Worldwide Governance Indicators - WGI	مؤشر التعبير والمساءلة (Voice and Accountability)	Governance Score (-2.5 to +2.5) Percentile Rank (0-100)	-0,98	-1,02	-0,91	-0,82	-0,84	-0,88
	مؤشر الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف (Political stability and absence of violence)	Governance Score (-2.5 to +2.5) Percentile Rank (0-100)	-1,09	-1,26	-1,33	-1,19	-1,09	-1,14
	مؤشر فعالية الحكومة (Government effectiveness)	Governance Score (-2.5 to +2.5) Percentile Rank (0-100)	-0,63	-0,48	-0,53	-0,48	-0,50	-0,54
	مؤشر نوعية التشريعات أو الجودة التنظيمية (Regularity Quality)	Governance Score (-2.5 to +2.5) Percentile Rank (0-100)	-0,79	-1,17	-1,28	-1,28	-1,17	-1,17
	مؤشر سيادة القانون (Rule of Law)	Governance Score (-2.5 to +2.5) Percentile Rank (0-100)	-0,74	-0,78	-0,77	-0,77	-0,87	-0,85
	مؤشر مراقبة أو السيطرة على الفساد (Control of Corruption)	Governance Score (-2.5 to +2.5) Percentile Rank (0-100)	-0,59	-0,52	-0,50	-0,60	-0,66	-0,69
	مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية Corruption Perceptions Index (CPI)	القيمة* الترتيب	3,2 (180)	2,9 (178)	3,4 (174)	3,6 (175)	3,6 (168)	3,4 (176)
	مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom	القيمة (100-0) الترتيب	55,7 (157)	56,9 (179)	49,6 (178)	50,8 (178)	48,9 (178)	50,1 (178)
	منه : مؤشر الحرية الخاص بالفساد (مؤشر فرعي) Freedom from corruption	القيمة (100-0)	31,0	32	29,0	28,7	36,0	36,0

* بعد مراجعة المنهجية المستخدمة في إعداد المؤشر سنة 2012، أصبحت قيم الأخير على مقياس للدرجات يتراوح ما بين 0-100 بدلا من 1-10 المعتمدة قبل هذا التاريخ.

(: الترتيب من أصل العدد الإجمالي للدول المدرجة في عملية التصنيف وفق المؤشر المعني (بالنسبة لمؤشري مدركات الفساد و الحرية الاقتصادية) .

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في كل من :

- بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية : الموقع الإلكتروني لمعهد *Heritage Foundation* وهو <http://www.heritage.org/index/download> ;

(تاريخ الاطلاع على الموقع 22 ماي 2017)

- بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد : الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية الدولية *Tarnsparency International* : <http://www.transparency.org/research/cpi/overview> (تاريخ الاطلاع على الموقع 23 ماي 2017).

- بالنسبة لمؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي *Worldwide Governance Indicators - WGI* : <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home> (تاريخ الاطلاع على الموقع 23 ماي 2017).

وكما أوردنا آنفا، يستمد الفساد زخمه من تنوع مصادره وأشكاله، ولكن في ظل توفر ظروف وبيئة حاضنة ومحفزة لكافة أشكال الانحرافات التي تطرأ على ممارسات وسلوكيات مختلف الأطراف بغية تحقيق أغراضها ومصالحها الذاتية بأساليب غير مشروعة. وهي بيئة متسمة لا محالة بتدني نوعية المؤسسات القائمة وعدم استقرارها وتقيدتها بمعايير الحوكمة (الحكم الرشيد) وبضعف الشفافية والمساءلة والمحاسبة فيها بل وانعدامها في كثير من الأحيان مما يؤدي إلى شيوع أجواء عدم الثقة لدى مختلف المتعاملين في الحقل الاقتصادي بما فيهم أصحاب رؤوس الاموال الذين سيحجمون على الاستثمار في بلد غير مستقر مؤسساتيا لا يضمن فيه تحصيل حقوقه وتسهيل ممارسة أنشطة أعماله بفعل العراقيل البيروقراطية وعوائق الحيط المترتبة عن الهياكل الرديئة والضعيفة للمؤسسات القائمة التي ستحد من فعالية الحوافز والأنظمة التي تستهدف ترقية الاستثمار المحلي منه أو الأجنبي.

وانطلاقا من تفحص وضع الجزائر على مستوى مؤشرات الحوكمة العالمية WGI الصادرة عن البنك الدولي التي تهتم بقياس نوعية الأطر المؤسساتية لمختلف دول العالم، نجد أنها نوعية مؤسساتها القائمة بقيت دون المستوى المطلوب باعتبار أنها سجلت قيما سلبية على سلم كافة المؤشرات الستة التي تعبر عن الدعائم الستة للحوكمة وفق هذا المؤشر، وهي : التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف، فعالية الحكومي، الجودة التنظيمية، سيادة القانون و مدى التحكم أو السيطرة على الفساد.² الأمر

¹ : يقصد بالمؤسسات مجموع القواعد والقوانين التي تحكم وتحدد مسارات كافة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، أو بمعنى آخر هي كل القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين كافة مكوناته. ويختلف هذا المفهوم بشكل واضح عن المفهوم السائد للمؤسسات بمعنى المنظمات كالوزارات والمؤسسات الحكومية والشركات القائمة، فالمنظمات هي كيانات تهدف إلى تحقيق غايات محددة في إطار النظام المؤسسي القائم في أي بلد. وتعد المؤسسات بمثابة البنية التي تمكن جميع الأفراد والكائنات من ملكية الأصول واستخدامها وبالتالي فإنها تشكل الإطار الأساسي لعمل آلية تخصيص الموارد وحوافز استغلالها لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة. لذلك فإن مرونة وتطور المؤسسات تعني سهولة وكفاءة تخصيص الموارد وتحقيق معدلات نمو أفضل بينما المعنى من ذلك فإن ساد المؤسسات وضعف نوعيتها وتأخرها يعني بالضرورة إعاقا عملية التنمية وترجعها. (أنظر : حسين الطلافحة (2013)، *سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية*، سلسلة الخبراء، العدد 46- مارس، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص7).

² : يستند المؤشر المركب للحوكمة أو كما يصطلح عليه باسم "مؤشر الحوكمة على النطاق العالمي (WGI- *The worldwide Governance Indicators*)"، وهو من أكثر المؤشرات شمولية مصداقية على المستوى الدولي في قياس نوعية البيئة المؤسسية في مختلف الدول، والذي أشرف على وضعه فريق من الباحثين على رأسهم الاقتصادي الشيلي دانييل كاوفمان *Daniel KAUFMANN*، و شرع في استخدامه سنة 1996 لتقييم مدى تقدم الحكم الرشيد في 212 دولة اعتمادا على مصادر معلومات تضمنها 35 قاعدة بيانات متوفرة لدى 33 منظمة منتشرة عبر العالم. على تعريف البنك الدولي للحوكمة التي هي عبارة عن "العمليات أو التقاليد والمؤسسات التي تحدد وتمارس من خلالها السلطة في بلد معين، معتمدة على التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات وتنسيقها، مت أجل تقديم خدمات جيدة وفعالة". ومن ثم فهو يشمل ثلاث مجالات كل منها يتكون من مؤشرين مما يجعل هذا المؤشر مكون من ستة مؤشرات تشكل الدعائم الرئيسية للحكم الرشيد أو الحوكمة، وهي :

- كيفية اختيار الحكومات ومساءلتها ومراقبتها وتغييرها، ويعبر عنه بمؤشرين : مؤشر التعبير والمساءلة (*Voice and Accountability*) ويقيس مختلف مظاهر العملية السياسية والمتمثلة في الحريات المدنية والسياسية واستقلالية الصحافة ومدى القدرة على اختيار الحكومات ومراقبة القانونين على السلطة. ومؤشر الاستقرار

الذي يدل على وجود نقائص كبيرة على كافة مستويات البيئة المؤسساتية رغم المحاولات العديدة التي قامت بها السلطات خلال العقود الثلاثة الماضية في سبيل تطويرها بوضع ترسانة من الأطر التنظيمية والقانونية لهذا الغرض.

إذا تكشف الأرقام الواردة في الجدول السابق عن ضعف واضح على مستوى بعدي التعبير والمساءلة والاستقرار السياسي اللذان يعبران بحسب واضعو التقرير عن مجال اختيار الحكومة ومساءلتها ومراقبتها ومدى استقرارها مما يؤثر عن ضعف المناخ السياسي والمسار الديمقراطي في البلاد رغم تعدد الاستحقاقات الانتخابية بمستوياتها المختلفة التي تبدو شكلية وبعيدة عن طموحات المجتمع كما يتجلى ذلك في القيم السلبية التي تراوحت بين - 1,02 و - 0,88 المسجلة في المؤشر المتعلق بالتعبير والمساءلة وقيم متدنية تراوحت على مستوى الترتيب المئوي بين 18,48 و 25,12 من 100، في حين تراوحت قيم المؤشر الثاني المتعلق بالاستقرار السياسي التي كانت بدورها سالبة بين -1,33 و-1,09 وقيم ضعيفة متراوحة بين 9,48 و 14,9. في حين لم يكن الوضع أفضلًا حالًا على مستوى مؤشري مجال مقدرة الحكومة على إدارة الموارد بكفاءة وصياغة السياسات واللوائح السليمة وتنفيذها وفرض تطبيقها ونوعي بها : مؤشر فعالية الحكومة التي كانت محدودة دلت على تدني جودة خدماتها المقدمة وعدم التزامها بتطبيق بعض اللوائح والقوانين وتعرضها لضغوط من أطراف متعددة بالنظر للقيم السالبة المسجلة التي تراوحت بين -0,63 و-0,48 (بترتيب مئوي تراوح بين 31,07 و 38,76) وكذا نوعية التشريعات التي كانت قيمها سالبة تراوحت بين -1,28 و-0,79 (بترتيب مئوي تراوح بين 8,17 و 21,36) مع تسجيل تدهور حاد على صعيد هذا المؤشر منذ سنة 2008 عكس طبيعة الإجراءات التقييدية التي فرضتها الجزائر على الاستثمار الأجنبي مع تراجع عن بعض الإصلاحات الاقتصادية كتجميد مسار الخصخصة مثلما ذكرنا آنفا . أما فيما يخص الجانبين المتعلقين بمجال احترام المؤسسات القائمة المعبر عنهما بمؤشري سيادة القانون والسيطرة على الفساد، فيبدو أن ثقة المجتمع في سلطات إنفاذ القانون على الجميع كانت محدودة للغاية بالنظر لعدم الفصل بين مختلف السلطات وعدم استقلالية الجهاز القضائي بشكل كامل عن الجهاز التنفيذي وهو ما يمكن أن يؤثر على السير الحسن لتطبيق القانون على الجميع وهو ما يمكن تلسمه من خلال قيم المؤشر المعني السلبية التي تراوحت بين -0,87 و-0,74 (بترتيب مئوي تراوح بين 18,75 و 26,76، في الوقت الذي أكد فيه موقع الجزائر على سلم مؤشر التحكم في الفساد ما سبق قوله بشأن الأبعاد الخطيرة التي أخذتها الظاهرة التي شهدت في السنوات الأخيرة تفشيا غير مسبوق بحيث كانت قيمه سالبة في حدود ما بين (-0,69، -0,50) وقيم متدنية على سلم الترتيب المئوي تراوحت بين 27,4 و 37,44 من 100.

وهكذا، فقد اضرت المظاهر السلبية المشار إليها في الفقرات السابقة من تكريس للطابع الريعي للاقتصاد الوطني وغياب التنوع فيه بالموازاة مع استشراف الفساد وضعف نوعية البيئة المؤسساتية كثيرا بمناخ ممارسة أنشطة الأعمال وكذا بالجهود التي بذلت في سبيل تحسين الأخير و ترقية الاستثمار التي كانت فعاليتها محدودة بالنظر لعدم تمكنها من إزالة أو على الأقل التخفيف من بعض العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وهو ما يعبر عنه الأداء المسجل من قبل الجزائر على صعيد مؤشر ممارسة الأعمال *Doing Business* الصادر عن البنك الدولي¹ الذي صنفت بموجبه ضمن الدول ذات البيئة المقيدة للاستثمار بفعل العراقيل والنقائص العديدة التي تواجه المستثمرين مثلما يتجلى ذلك في المراكز المتأخرة التي احتلتها سواء على مستوى المؤشر الرئيسي أو على مستوى المؤشرات الفرعية العشرة المكونة له التي تعكس كل واحدة منها القيود التي تصادف المستثمرين خلال القيام بأعمالهم عند كل مرحلة من مراحل ممارسة أعمالهم بما فيها حتى مرحلة الافلاس والتصنيف خصوصا وأنها تستند على حزمة من المتغيرات العملية المعبرة عن واقع البيئة الاستثمارية من خلال رصدتها لعدد الإجراءات الإدارية والتكاليف المادية التي يتحملها المستثمر سواء على صعيد إجراءات إنشاء المشروع واستخراج التراخيص والربط بالكهرباء وتسجيل الممتلكات والتدابير الخاصة بالتجارة الخارجية وتنفيذ العقود وصولا إلى التدابير الخاصة بتسوية حالات الإعسار وغلق المشروع، إضافة إلى استعراض الإجراءات الخاصة بدفع الضرائب والحصول على التمويل وحماية الملكية الخاصة كما هو موضح في الجدول أدناه.

السياسي وعدم اللجوء إلى العنف (*Political stability & absence of violence*) ويقاس مدى احتمال عدم استقرار نظام الحكم وإمكانية تعرضه للتغيير باستخدام العنف والاضطرابات.

- قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة وصياغة السياسات واللوائح السليمة وتنفيذها وفرض تطبيقها، يشتمل هذا المجال بدوره على مؤشرين للحكومة هما : مؤشر فعالية الحكومة (*Government effectiveness*) ، ويعكس جودة الخدمات العامة ودرجة استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية و مدى جودة الانظمة وتطبيقها وكذا مصداقية التزام الحكومة بها. في حين يتعلق الثاني بنوعية التشريعات أو الجودة التنظيمية (*Regularity Quality*) ويرتكز على نوعية الاشراف والمراقبة في الاسواق ومدى التعقيدات الادارية واللوائح التي تحكم النشاط الاقتصادي، أي أنه يقيس مدى قدرة الحكومة على صياغة سياسات وتشريعات فعالة ووضعها حيز التنفيذ. ومن هذه السياسات تسخير أدوات ضبط مراقبة الجودة، مراقبة الأسعار، الاشراف على النظام المصرفي، مناخ الأعمال وغيرها.

- واحترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية، وهو مجال له صلة بالتفاعل المؤسسي بين الحكومة والمجتمع، يشتمل أيضا على مؤشرين هما : سيادة القانون (*Rule of Law*) ويقصد به مدى كفاءة وفعالية النظم القضائية وثقة المتعاملين فيها أي ثقة المواطنين بتطبيق القوانين التي تحكم المجتمع والانصياع لها بشكل متساو من قبل جميع الاطراف. بينما يمثل المؤشر الثاني في مراقبة أو السيطرة على الفساد (*Control of Corruption*)، ويقاس مدى تأثير الفساد على بيئة الأعمال، علاوة على المستويات المختلفة للفساد الأصغر أو الأكبر كتوجهات الخفية الى نهب ثروات الدولة والاستيلاء على مواردها (*State Capture*) .

ويتم التقييم لكل المؤشرات الستة المذكورة أعلاه على سلم تنقيط محصور بالمجال $[-2,5 + 2,5]$ ، حيث يدل المستوى الأول والمعبر عنه بالقيم الدنيا (السالية) والقريبة من النقطة -2,5 على وجود مستوى ضعيف أو سيء من الحكومة أو كما يسميه البنك بالحكم الفقير، في حين يعبر المستوى الثاني والذي يأخذ القيم القريبة من +2,5 عن الحكم الراشد. ثم تعرض نتائج المؤشرات في مقياس لترتيب الدول (الترتيب المئوي بين دول العالم Percentile Rank) من 0 (الأقل) إلى 100 (الأعلى) حيث كلما كانت القيم المسجلة كبيرة ومقاربة لـ 100 كلما كانت جودة الحكم أو نوعية المؤسسات القائمة أفضل والعكس صحيح بالنسبة للقيم المتدنية التي تعبر عن تدهور نوعية البيئة المؤسسية في البلد المعني بالتصنيف وفق هذه المؤشرات التي يوصي معديها باستخدام كل واحد منها على حدة بدلا من دمج المؤشرات الستة في مؤشر واحد. (لمزيد من التفصيل حلو مضمون ومنهجية إعداد مؤشرات الحكومة - *Worldwide Governance Indicators* واطلاوع على قاعدة البيانات العالمية الخاصة بها، انظر الموقع الإلكتروني الخاص بها: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home>) .

¹ : يهتم برصد الإصلاحات والإجراءات التي تضعها وتنفذها الحكومات في سبيل توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال، ومن ثم فهو يسمح بالتعرف على مدى فعالية هذه التدابير ومساهمتها في تحسين البيئة الاستثمارية في بلد ما وكذا مقارنة الأخيرة مع وضعية مناخ الأعمال للدول الأخرى التي يغطيها المؤشر من خلال القيمة التي يتحصل عليها البلد ومن ثم ترتيبه على أساسها، حيث يدل الترتيب الجيد على وجود بيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار والعكس صحيح بالنسبة للدول ذات المراتب المتدنية التي تعني عدم توفرها على مناخ ملائم للأعمال. مع التنكير بأن هذا المؤشر هو مركب من 10 مؤشرات فرعية كما هي مبينة في الجدول رقم 162 وهي ذات أوزان متساوية. يتم احتساب قيمة المؤشر الكلي من متوسط القيم المسجلة على مستوى كل مؤشر فرعي، وهذه المؤشرات الفرعية تغطي أو تعكس دورة المشروع الاستثماري بداية من تأسيس الكيان القانوني للشركة وصولا لغاية تصفية نشاطه في حال فشله. (لمزيد من التفصيل حول مضمون ومنهجية حساب المؤشر المعني، انظر الموقع الإلكتروني الخاص به : <http://www.doingbusiness.org/reports/global-reports>)

الجدول رقم 120: تطور ترتيب الجزائر حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال *Doing Business* خلال الفترة 2008-2016.

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
189	189	189	185	183	183	183	181	178	عدد الدول التي شملها التصنيف
163	154	153	152	148	136	136	132	130	ترتيب الجزائر وفق المؤشر الرئيسي

الترتيب وفقا للمؤشرات الفرعية العشر لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال *Doing Business*

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
145	141	164	156	153	150	148	141	131	عند تأسيس الكيان القانوني
122	127	147	138	118	113	110	112	108	عند الحصول على الموقع الاستثماري
130	147	148	165	164	--	122	118	118	
163	157	176	172	167	165	160	162	156	عند الحصول على الائتمان
174	171	130	129	150	138	135	131	115	عند الحصول على التمويل
174	132	98	82	79	74	73	70	64	
169	176	174	170	164	168	168	166	157	خلال العمليات اليومية
106	131	133	129	127	124	122	118	114	
176	120	129	126	122	127	123	126	117	حين تسوء الأوضاع
73	97	60	62	59	51	51	49	45	

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في التقارير السنوية لممارسة أنشطة الأعمال *Doing Business* للسنوات من 2008 إلى 2016 الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، والتي ترد على الموقع الإلكتروني: <http://www.doingbusiness.org/reports/global-reports> (تاريخ الاطلاع على الموقع 26 ماي 2017).

فمن خلال أرقام الجدول نلاحظ أن وضعية بيئة ممارسة الأعمال بكل مكوناتها ما فتئت تزداد تدهورا من سنة لآخرى، إذ واصلت تراجعها في سلم ترتيب الدول وفق لهذا المؤشر على المستوى العالمي وهي التي تحتل أصلا مراكز متأخرة، إذ انتقل ترتيبها من 130 من أصل 178 دولة شملها التصنيف سنة 2008 إلى 148 من أصل 173 دولة معنية بالتصنيف سنة 2012 لتستمر في تدهورها نحو مراتب متأخرة على سلم ترتيب الدول باحتلالها الصف 154 من أصل 189 دولة معنية بالتصنيف سنة 2015 ثم تراجعها بواقع 9 مراتب سنة 2016 التي احتلت فيها الرتبة 163 من أصل 189 دولة معنية بالتصنيف وفق المؤشر المعني خلال هذه السنة. وقد شمل هذا التراجع كذلك الترتيب على مستوى مجمل المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة الأعمال خلال الفترة 2008-2016 كما هو عليه الحال بالنسبة لمؤشرات إجراءات بدء المشروع بانتقال ترتيب الجزائر من 131 إلى 164 على المستوى العالمي بين سنتي 2008 و 2014 و 141 و 145 سنتي 2015 و 2016 على التوالي، بينما احتلت الرتبة 147 في سلم ممارسة الأعمال وفق مكون استخراج رخص البناء سنة 2014 و 127 سنة 2015 مقابل احتلالها الرتبة 108 سنة 2008 و 118 سنة 2012. أما في مجال الحصول على الكهرباء و تسجيل الممتلكات فكان ترتيب الجزائر في مراكز تراوحت بين 118 و 176 على المستوى العالمي، في حين ازداد الوضع سوءا في مجال الحصول على الائتمان باحتلال الصف 174 عالميا من أصل 189 معنية بالتصنيف سنة 2016 بعدما كانت تحتل المرتبتين 138 سنة 2011 و 115 سنة 2012. كما تراجع ترتيبها على مستوى بقية المؤشرات الأخرى المتعلقة بمجالات: حماية المستثمرين، التجارة الخارجية وكذا تنفيذ العقود وتدابير إغلاق المشروع مع التنويه بأن الجزائر كانت قد سجلت أفضل أداء على مستوى المؤشر الفرعي الأخير باحتلالها مراكز سنوية تراوحت بين 45 و 97 عالميا.

وانطلاقا مما سبق، يمكن القول بأن مسار الاستثمار في الجزائر يواجه عوائق متعددة في جميع المراحل التي يمر بها المشروع، والتي شكلت محور اهتمام بعض الدراسات الميدانية التي أجريت لهذا الغرض قامت بها بعض المؤسسات الدولية كدراسة البنك الدولي المنشورة سنة 2003 التي تمحورت حول تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر بتبنيها لاهم العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين المحليين والأجانب بإجراء استقصاء شمل عينة من المؤسسات ضمت: 562 مؤسسة محلية عمومية وخاصة تشغل أكثر من 5 عمال و 57 مؤسسة أجنبية (إسبانيا- فرنسا- وإيطاليا) تنشط في 9 ولايات خلال الفترة الممتدة من جانفي 2002 و مارس 2003، والتي توصلت إلى أن أهم القيود التي يشتكي منها المستثمرين في الجزائر بحسب إجابات مؤسسات عينة الدراسة تتمثل في: صعوبة الحصول على التمويل من قبل البنوك وارتفاع تكلفته بنسبة (28,8%)؛ منافسة القطاع الموازي (28,2%)؛ الحصول على العقار (12,1%)؛ عدم استقرار السياسات الاقتصادية (7,1%)؛ و ظاهرة الرشوة والعراقيل الإدارية (6,3%)¹. وهي تقريبا نفس العراقيل التي لا يزال يواجهها المستثمرون في الوقت الراهن بسحب نتائج المسوحات الدورية التي يجريها المنتدى الاقتصادي العالمي في سياق إعداده لتقاريره السنوية حول التنافسية في العالم، باستجوابه لعينة من المستثمرين ورجال الأعمال حول أبرز العوامل التي تعيق ممارسة الأعمال في بلدان إقامة نشاطهم أو استثمارهم التي حددها في 16 عاملا مقيدا التي ترتب من حيث أهميتها بحسب إجابات المستجوبين مما يجعل من إمكانية حدوث تغيير في ترتيبها امرا واردا بفعل التغيير الظروف السائدة التي يمر بها البلد المعني بالاستقصاء، وهو ما يتجلى في بيانات الجدول الموالي التي تظهر التوزيع النسبي للعوامل المعيقة لممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2008-2016 وترتيبها من حيث أهميتها تبعا لإجابات أفراد العينة المعنية باستطلاع الرأي.

¹ : The World Bank(2003). *Algeria Investment Climate Assessment*, Report N° 27605 AL-June, Finance, Private Sector & Infrastructure Group Middle-East and North Africa Region, The World Bank, Washington, pp 6-7.

الجدول رقم 121 : العوائق الرئيسية لممارسة الأعمال في الجزائر حسب تقارير التنافسية العالمية للفترة من 2008 إلى 2016.

(% من إجابات المستثمرين المستجوبين)

متوسط الفترة -2008 2016	تقرير التنافسية للفترة								العوائق
	-2015 2016	2014 2015	-2013 2014	-2012 2013	-2011 2012	-2010 2011	-2009 2010	-2008 2009	
17,83	14,2	12,6	17,5	20,5	18,4	21,1	20,1	18,2	عدم فعالية الإدارة العمومية
17,70	15,3	15,6	15,8	15,7	19,2	16,4	23,0	20,6	الوصول إلى التمويل
12,44	9,6	13,9	11,3	14,0	16,0	13,8	10,2	10,7	الفساد (الرشوة)
7,75	6,3	6,1	9,0	8,1	7,7	10,7	7,6	6,5	عدم تلاؤم منظومة التعليم مع سوق العمل
6,08	7,1	5,8	6,5	8,1	2,7	6,1	5,9	6,4	ضعف البنية التحتية
6,03	3,6	4,7	7,5	4,9	3,8	8,8	6,6	8,3	عدم استقرار السياسات العامة
67,83									
5,50	7,5	5,1	3,5	6,3	5,5	2,9	6,3	6,9	عدم ملائمة التشريع الجبائي وتعقده
5,45	8,1	9,4	3,6	2,4	6,9	3,7	3,2	6,3	الضغط الجبائي المرتفع
4,68	6,0	6,2	4,6	3,5	2,2	1,8	6,6	6,5	تقييد قوانين العمل وعدم مرونتها
4,56	5,5	4,3	7,0	3,0	3,8	4,4	5,7	2,8	قوانين مقيدة للتعامل بالنقد الأجنبي
4,28	5,7	5,5	4,0	3,5	4,3	5,3	2,8	3,1	ضعف أخلاقيات العمل لدى القوى العاملة
3,45	4,8	3,2	3,2	4,5	5,8	1,5	1,6	3,0	ارتفاع المستويات العامة للأسعار(التضخم)
1,48	2,0	1,9	1,5	2,4	1,7	2,0	0,3	0,0	الجرائم ومختلف الأزمات الاجتماعية
1,19	3,1	2,2	2,8	1,4	0,0	0,0	0,0	0,0	عدم فعالية القدرة على الابتكار
1,08	0,7	2,9	1,0	0,0	1,9	1,5	0,0	0,6	عدم الاستقرار السياسي (تغيير الحكومات)
0,49	0,4	1,1	1,2	0,8	0,2	0,0	0,1	0,1	ضعف المنظومة الصحية العمومية

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في التقارير السنوية للتنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي :

- World Economic Forum, *The Global Competitiveness Report* : 2008-2009, (p86), 2009-2010 (p68), 2010-2011 (p76), 2011-2012 (p 94) , 2012-2013 (p88), 2013-2014 (p102), 2014-2015 (p 106) & 2015-2016 (p 94).

والملاحظ أن تسجيل بعض التغيير الطفيف في ترتيب العوامل المقيدة لممارسة الأعمال من حيث أهميتها بحسب نتائج المسوحات التي أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي شملت بالدرجة الأولى القيود الأقل أهمية قياسا بالعوامل الرئيسية التي تعيق ممارسة الأعمال في الجزائر والتي حصرتها المستجوبون بحسب أهميتها في ستة قيود هي : عدم فعالية الإدارة العمومية بمعدل 17,83 % من إجابات المستثمرين الذين شملتهم المسوحات التي أجريت خلال الفترة 2008-2016، صعوبة الوصول إلى التمويل (17,70 %) و معضلة الفساد (12,44 %) والتي يضاف إليها العوامل المتعلقة بعدم تلاؤم منظومة التعليم مع سوق العمل (نقص القوى العاملة المؤهلة) (7,75 %)، ضعف البنية التحتية (6,08 %) و عدم استقرار السياسات العامة (6,03 %) وهي العوامل التي شكلت في المتوسط نسبة 67,83 % من أجوبة المستثمرين المعنيين بالمسوحات السنوية التي أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2008-2016. بينما توزعت 32,17 % المتبقية على العوائق الأخرى التي اعتبرت كما ذكرنا أقل أهمية بالنسبة لهم والتي تتعلق بكل من: النظام الجبائي سواء من حيث عدم ملائمة التشريعات الجبائية أو من حيث وجود ضغط جبائي مرتفع في نظر المكلفين، تقييد قوانين العمل وعدم مرونتها، التشريع المقيد لحركة رؤوس الاموال، ضعف أخلاقيات العمل لدى اليد العاملة، التضخم، الأزمات الاجتماعية والجرائم، عدم القدرة على الابتكار وعدم الاستقرار السياسي واخيرا ضعف المنظومة الصحية العمومية. والملفت للانتباه في إجابات المستثمرين في الجزائر، هو الإهمال الذي لقيته عوامل تعد في الوقت الراهن محددات رئيسية لتحركات تدفقات الاستثمار على المستوى العالمي والمتعلقة أساسا بمدى فعالية القدرة على الابتكار التي لم تشكل سوى 1,08 % من إجابات المستثمرين في المتوسط خلال الفترة المعنية مما يدل على أن طبيعة الاستثمارات في الجزائر التي لا تزال تتركز في مجالات وأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض.

المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق اتفاق الشراكة على التبادل التجاري للجزائر مع

الاتحاد الأوروبي مع تحليل قياسي لمحدداته الرئيسية

كما أوردنا في أسطر سابقة ، يعد الجانب التجاري المحور الرئيسي الذي ارتكز عليه اتفاق الشراكة للجزائر مع الاتحاد الأوروبي في شقه الاقتصادي والمالي بإستهدافه إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في غضون سنة 2017 قبل تمديد آجال الفترة الانتقالية بعد عملية المراجعة التي خضعت لها رزمة التفكيك التعريفي سنة 2012 بثلاث سنوات إضافية كما سنرى ذلك لاحقا. إذ تتجلى الأهمية التي أعطيت لهذا الجانب في تخصيص الاتفاق المعني لبابين كاملين من بين الأبواب التسعة التي يقوم عليها موضوع تحرير تجارة السلع الصناعية والزراعية (الباب الثاني-المواد من 6 إلى 26-) وتجارة الخدمات (الباب الثالث- المواد من 30 إلى 37-) بالإضافة إلى تخصيص 3 ملاحق و 6 بروتوكولات من أصل 6 ملاحق و 7 بروتوكولات تضمنها الاتفاق لقوائم المنتجات الزراعية والصناعية والنظم

المطبق عليها والمعنية بعملية تحرير تبادلا بشكل كلي وتدرجي بالنسبة للمنتجات المصنعة بعد استكمال عملية تفكيك الحقوق الجمركية والرسوم الماثلة لها وفقا للبرنامج المتفق عليها بين الطرفين قبل وبعد عملية مراجعتها أو بشكل غير كامل بالنسبة للمنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري التي خضعت مبادلاتها لنظام أفضليات متبادل بين الطرفين يشتمل تخفيض جزئي أو كلي للحقوق الجمركية والرسوم الماثلة مع وضع قيود كمية وزمنية، بينما اتفق الطرفين فيما يخص تجارة الخدمات وتحريرها على صيغة انتقالية بين الطرفين بالنظر لعدم انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية لغاية كتابة أسطر هذا البحث بحيث تشمل: الالتزامات المشتركة بين الطرفين، اداء الخدمات العابرة للحدود، وكذا مسائل الحضور التجاري، والتواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين، ومسائل النقل، والتي تنص على التزام دول الاتحاد منح الجزائر معاملة الدولة الأولى بالرعاية في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات لمنظمة التجارة العالمية مقابل منح الجزائر بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها. والملاحظ من خلال ما تقدم، أن مسألة تحرير التبادل التجاري في اتفاق الشراكة وفق مقارنة برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية ومن بعدها السياسات المكتملة لها لم تكن مختلفة كثيرا عما كان معمولا به في ظل اتفاق التعاون لسنة 1976 من منطلق عدم إتيان الاتحاد الأوروبي بالجديد بشأنها باستثناء إلزام الطرف الجزائري بقاعدة المعاملة بالمثل فيما يخص الأفضليات الممنوحة بين الطرفين بدلا من منحها من جانب واحد وهو المجموعة الأوروبية دون مطالبة الطرف الجزائري القيام بذلك فيما يخص تجارة السلع المصنعة الذي أرساه اتفاق التعاون مما يضع الجزائر في وضع تنافسي غير متكافئ معه. إذ واصل الاتحاد تعامله حيال مسألة التبادل التجاري تبعا لما يخدم مصالحه بتسده في استخدام شتى الأساليب الفنية والتنظيمية لعرقلة نفاذ الصادرات السلعية المتأتية من مختلف الدول بما فيها شركائه المتوسطيين على غرار الجزائر نحو أسواقه مع ازدواجية تعامله بين تحرير تجاري المنتجات الصناعية والزراعية التي كانت وفق مبدأ التحرير مع وضع بعض التحفظات بالنسبة للأولى واحضاع الثانية لمبدأ التقييد والحظر مع إعطاء بعض الاستثناءات وفق ما تفرضه مقتضيات السياسة الزراعية المشتركة الهادفة إلى حماية الإنتاج الزراعي الأوروبي من المنافسة الأجنبية بالدرجة الأولى بوضع العراقيل أمام حرية انتقال المنتجات الزراعية من باقي العالم لاسيما المنافسة لها.

وفيما يتعلق بحصيلة تطبيق اتفاق الشراكة وأثره على التبادل التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي الذي بقيت مرتبطة بصورة كبيرة في تعاملاتها التجارية به، أين استأثر في المتوسط بقرابة 55,3% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية مقابل 52% من الواردات الاجمالية خلال الفترة 2005-2016 بعدما شكلت كل من الصادرات والواردات إلى ومن الاتحاد الأوروبي في المتوسط خلال الفترة 1995-2004 نحو 62,1% و 57,9% على التوالي (الشكل البياني رقم 46). فالواضح أنها كرسست واقعا كان معروفا منذ اتفاق التعاون لمنتصف السبعينيات على اعتبار أن تطبيقه لم يؤدي إلى إحداث التغيير المنشود في وضع التبادل التجاري غير المتكافئ القائم بين الطرفين الذي صبت مكاسب تحريره في مجملها لمصلحة الطرف الأقوى في معادلة الشراكة وهو الاتحاد الأوروبي بينما لم تحي الجزائر من تطبيق الاتفاق الشيء الكثير ما دامت الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني ملازمة للأخير بالتزامن مع ضعف أداء الجهاز الانتاجي الوطني وعدم قدرته على تلبية ولو لجزء بسيط من احتياجات السوق المحلية.

حيث بقي الميزان التجاري الذي رغم أنه كان لصالح الطرف الجزائري بفعل صادرات المحروقات على مدار الفترة 2000-2014 مختلا تماما خارج المحروقات لدرجة أنه مقابل كل دولار تصدره الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي كانت تستورد في المتوسط 14 دولار خلال الفترة 2000-2004 ليرتفع إلى 17 دولار خلال الفترة 2005-2015 (الجدول رقم 149) وهو ما يدل على فشل الجزائر في تحقيق ما رسمته لنفسها من أهداف في مقدمتها تنويع هيكل صادراتها ورفع حجم صادراتها نحو أوروبا خارج المحروقات بعد مرور أزيد من عقد من الزمن على دخول الاتفاق حيز التنفيذ كما يظهر ذلك من خلال الاطلاع على التركيبة السلعية للصادرات المتسمة بتركيز شديد حول المحروقات مقابل تنويع كبير في هيكل الواردات كما تؤكد مؤشرات الأداء ذات الصلة الواردة في الجدولين رقم 139 و 146 و أرصدة موازين التبادل التجاري الاجمالي خارج المحروقات وحسب المجموعات السلعية الرئيسية (الجدول رقم 149)، حيث لم تتجاوز في هذا المقام القيمة المتوسطة للصادرات خارج المحروقات في المتوسط خلال الفترة 2006-2016 حدود 1240 مليون دولار أمريكي وهو ما يعادل 4,12% من إجمالي الصادرات السلعية إلى دول الاتحاد الأوروبي مقابل 551 مليون دولار أمريكي وهو ما يعادل في المتوسط 5,02% من إجمالي الصادرات السلعية خارج المحروقات خلال الفترة التي سبقت تطبيق الاتفاق (2000-2005) كما هو مبين في الجدول رقم 140.

بناء على ما تقدم، سينصب اهتمام هذا المبحث على تقييم محصلة الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية في جانبها التجاري، أين نستله بتبيان للأهمية النسبية للاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري الخارجي للجزائر لنعرج بعد ذلك لتحليل لأبرز العوامل المؤثرة على تطور الصادرات نحو الاتحاد والواردات منه خلال الفترة الممتدة من سنة 1987 إلى 2016 باستخدام مقارنة قياسية لتقدير هذه المحددات بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال توظيف أسلوب *Johansen* للتكامل المشترك بعدما تبين استقرار السلاسل المدروسة وتكامل كل منها على حدا من الدرجة الأولى لغرض الكشف عن وجود علاقات طويلة الأجل بين كل من الصادرات والواردات مع العوامل التي تؤثر فيهما وكذا الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي *VECM* الذي يسمح باختبار التوازن في المدى البعيد و تحديد ديناميكية المدى القريب (تحديد العلاقة التوازنية القصيرة الأجل بين جانبي التبادل مع المحددات الرئيسية لكل منهما) مع إبراز للأثر الذي يتركه عامل أو محدد على كل من الصادرات والواردات مع الشريك الأوروبي خلال فترة الدراسة عبر تحليل دوال الاستجابة.

ثم إظهار الأثر المترتب عن دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق على تطور الصادرات والواردات من خلال تتبع ومقارنة أدائهما المسجل قبل وبعد تطبيق الاتفاق المعني مع تحليل للأداء التصديري وخصائص الواردات المتأتية من دول الاتحاد بالاعتماد على الأداء المسجل من قبلهما على مستوى بعض المؤشرات ذات الصلة ثم تقدم صورة لما آلت إليه وضعية هذا التبادل بتتبع لتطور وضعية الميزان التجاري خصوصا خارج المحروقات.

المطلب الأول : مكانة الاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري الخارجي للجزائر مع استعراض لمحدداته الرئيسية - تحليل وصفي قياسي -

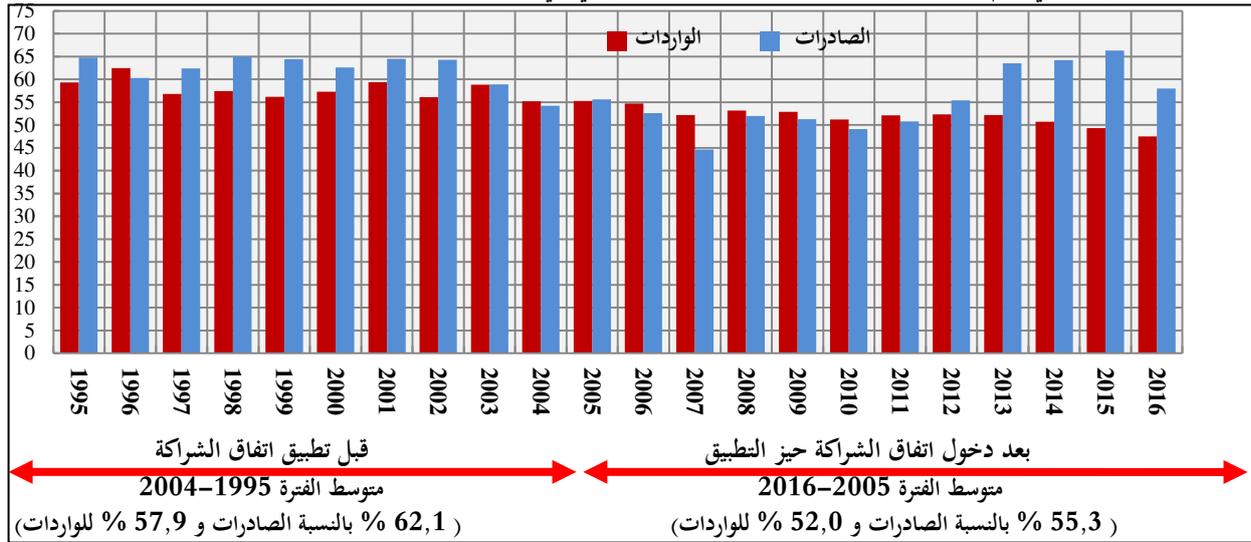
إذا كانت المبادلات التجارية غير المتكافئة للاتحاد الأوروبي مع الجزائر ضعيفة مقارنة بمبعضاته ومشترياته مع بقية دول العالم (خارج الاتحاد الأوروبي)، فإن الأمر بالنسبة للجزائر على خلاف ذلك تماما، إذ يحتل أهمية مركزية في مبادلاتها التجارية مقارنة ببقية دول العالم من منطلق أنه لطالما كان ولا يزال المتعامل التجاري الأول لها بالنظر لخصوصية وعمق العلاقة المتعددة الأبعاد التي تربطها به و لاسيما مع دول جنوب أوروبا المطلقة على البحر المتوسط (دول القوس اللاتيني *Arc Latin*) لعوامل عديدة ساهمت في توثيق هذه العلاقة، ومنها : القرب الجغرافي، والروابط التاريخية و الثقافية وتأثير الماضي الاستعماري، إضافة للعلاقات الاقتصادية القوية ونمط التبادل القائم على أساس التقسيم الدولي الذي يعكس خصائص هيكل الانتاج والتبادل لأطرافه، إذ يعد الطرف الأوروبي الذي يضم في عضويته العديد من القوى الاقتصادية العالمية من أكبر المستهلكين للطاقة على المستوى العالمي ويعاني من تبعية طاقة كبيرة استدعت في ظل التحولات الجيوسياسية (العلاقات المتوترة مع روسيا والأزمة الأوكرانية) ضرورة العمل على ضمان أمنه الطاقوي ومنها العمل على تنوع مصادره الطاقوية تكون موثوقة يمكن التعويل عليها وفي مقدمتها الجزائر التي تركز صادراتها على المحروقات بفعل قرب موقعها الجغرافي من الأسواق الأوروبية وتواجد هيكل قاعدية تسمح بتسهيل عمليات نقل الطاقة (الأنبوبين الناقلين للغاز الطبيعي الأول من الجزائر إلى إيطاليا عبر تونس والبحر المتوسط *Trans-Mediterranean Pipeline* الذي بدأ تشغيله سنة 1983، والثاني من الجزائر إلى أسبانيا عبر المغرب *MEDGAZ*) مقابل تصديره لتشكيلة متنوعة من السلع المصنعة وأدوات التجهيز والمنتجات الغذائية التي تعتمد الجزائر كلية على الاستيراد من دول الاتحاد للقرب الجغرافي ومن شركاء تجاريين آخرين (أمريكا الشمالية، آسيا) لتلبية حيز هام من احتياجات الطلب المحلي الاستثماري والاستهلاكي بفعل عجز القاعدة الانتاجية المحلية عن تغطيتها.

وقبل التعرض للآثار المترتبة عن دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ على التجارة البينية للجزائر مع الشريك الأوروبي بتقدم قراءة تحليلية وتقييمية لخصلة الشق التجاري للاتفاق قيد الدراسة، نرى من الملائم تناول لموقع الاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري الخارجي للجزائر مع إبراز لأهم العوامل المؤثرة على المبادلات التجارية بين الطرفين في جانبي الصادرات والواردات والتي تتمثل بالنظر للسمات الرئيسية المميزة للاقتصاد الوطني ذو الطبيعة الريعية أحادي التصدير في كل من : أسعار النفط، تطور الاداء الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي معبر عنه بناتجه المحلي الإجمالي والأسعار النسبية للصادرات، وسعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي مقابل اليورو (الوحدة النقدية الأوروبية *ecu* قبل سنة 1999) بالنسبة للصادرات بينما تتمثل المحددات او العوامل المؤثرة على تطور الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي في كل من : مداخيل صادرات المحروقات، الطلب المحلي الاستثماري والاستهلاكي، الأسعار النسبية للواردات، سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية مقابل اليورو، وعدد السكان. من خلال الاعتماد على مقارنة قياسية تسمح لنا بتقدير هذه الأخيرة والتعرف على مدى تأثير هذه المحددات (المتغيرات التفسيرية) عليهما في الاجلين القصير والطويل خلال الفترة الممتدة من 1987 لغاية 2016 بتوظيف أسلوب *Johansen* للتكامل المشترك بعد التأكد من استقرار السلاسل المدروسة الممثلة لمتغيرات الدراسة وتكامل كل منها على حدا من الدرجة الأولى وكذا الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي *VECM* مع إبراز للأثر الذي يتركه كل عامل أو محدد على كل من الصادرات والواردات مع الشريك الأوروبي خلال فترة المدروسة عبر تحليل دوال الاستجابة (نبض الاستجابة).

1- الأهمية النسبية للاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري الخارجي للجزائر.

ويظهر الشكل البياني أدناه، أن الاتحاد الأوروبي شكل منفذا أساسيا للصادرات الجزائرية من منطلق أنه استأثر في المتوسط على زهاء 62,1% خلال الفترة التي سبقت تطبيق اتفاق الشراكة (1995-2004) كنتيجة للمساهمات النسبية للاتحاد في استيعاب الصادرات الجزائرية على مدار سنوات الفترة المعنية التي تراوحت ما بين 54,2% المسجلة سنة 2004 و 65,0% المسجلة سنة 1998 علما بأن حصة الاتحاد قد تجاوزت حدود 60% في معظم سنوات هذه الفترة باستثناء سنتي 2003 و 2004 (58,9% و 54,2% على التوالي). بينما شهدت حصة الاتحاد في استيعاب الصادرات الجزائرية خلال الفترة التي اعقبت دخول اتفاق الشراكة (2005-2016) تراجعا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة ببلوغ قيمتها المتوسطة نحو 55,3% والتي تعكس بدورها الاتجاه التنافلي الذي عرفته المساهمة النسبية للاتحاد في استيعابه للصادرات الجزائرية التي لم تتجاوز في الجمل حدود 55% حتى سنة 2012 قبل أن ترتفع إلى 63,5% سنة 2013 ثم 64,2% سنة 2014 و 66,3% سنة 2015 قبل أن تتراجع سنة 2016 إلى 58%.

الشكل البياني رقم 46 : تطور الأهمية النسبية للاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 1995-2016 %



- قاعدة بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالمركز الوطني للإعلام والاحصائيات CNIS، المديرية العامة للجمارك، الجزائر، سنة 2016.

- CNIS (2017), *Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie Année 2016*, Op.Cit, p14

أما في جانب الواردات، فيعتبر الاتحاد بمثابة الممون الرئيسي للسوق الجزائرية رغم التراجع الملحوظ المسجل خصوصا في مساهمته النسبية في الواردات الاجمالية لصالح أطراف تجارية أخرى ونعني بما على وجه الخصوص بعض دول المنطقة الآسيوية وفي مقدمتها الصين التي أضحت المورد الأول للجزائر منذ سنة 2013 وبدرجة أقل كوريا الجنوبية والهند كما سبق وأن اشرنا إلى ذلك آنفا لاسيما منذ سنة 2005. حيث استأثرت السلع الأوروبية المنشأ على قسم كبير من الواردات السلعية ببلوغ حصتها المتوسطة خلال الفترة ما قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ 57,9% من إجمالي الواردات وبمساهمات سنوية لمجمل دول الاتحاد تراوحت ما بين 55,2% المحققة سنة 2004 و62,5% المسجلة سنة 1996. قبل أن يتراجع الوزن النسبي للاتحاد في إجمالي الواردات إلى 52% في المتوسط خلال فترة دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق (2005-2016) كنتيجة لتراجع المساهمات السنوية لدول الاتحاد في هيكل الواردات إلى ما بين 50% و55,3% خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 لغاية 2014 ودون 50% خلال سنتي 2015 (49,3%) و 2016 (47,5%).

وهنا ينبغي التنويه إلى أن وتيرة الانخفاض المسجلة في مساهمة الاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري للجزائر خلال الفترة الثانية مقارنة بالأولى، لا تعني بتاتا تراجع في قيم حجم هذا التبادل الذي سلك في المجمل منحى تصاعديا سواء في جانب الصادرات أو الواردات طيلة فترتي الدراسة ولو كان ذلك بمعدلات نمو متباينة باستثناء بعض السنوات التي شهدت تراجعا في جانبي التبادل الذي يعزى إلى التقلبات الحاصلة في أسعار النفط كما سنرى ذلك لاحقا.

كما يجب أن نشير كذلك، إلى أن نقطة أخرى في غاية الأهمية تدخل ضمن نطاق خصائص التجارة البينية الأوروبية الجزائرية، وتعلق بالتركز الشديد لهذا التبادل مع عدد محدود من دول الاتحاد سواء على صعيد استيعاب الصادرات ذات المنشأ الجزائري أو على صعيد تموين السوق المحلية بواسطة الواردات الأوروبية المنشأ مع وجود بعض التغييرات الطفيفة الملحوظة من حين لآخر في حصص تلك الدول تبعا للتغيرات الحاصلة في حركتي التصدير والاستيراد دون أن يكون لها تأثير كبير على المجموعة المكونة لأهم الزبائن والموردين من دول الاتحاد التي تكاد تكون متطابقة بالنسبة لجانبي التبادل إذا ما استبعدنا البرتغال من قائمة الزبائن الأوروبيين الرئيسيين للجزائر وألمانيا بالنسبة لقائمة الموردين مثلما تظهره البيانات التي يوفرها لنا الجدولين رقمي 168 و169. إذ نلاحظ بشكل جلي مدى أهمية المكانة التي تتبوأها دول الجنوب الأوروبي الثلاثة : إيطاليا، فرنسا وإسبانيا في بنية التبادل التجاري للجزائر مع الاتحاد بحكم القرب الجغرافي والعلاقات المتعددة الأبعاد التقليدية الوثيقة القائمة معها.

ففي هذا المقام، جاءت إيطاليا على رأس قائمة الزبائن الرئيسيين للجزائر من دول الاتحاد الأوروبي على مدار الفترة الممتدة من سنة 1995 لغاية سنة 2013 التي تركت فيها مركز الصدارة لصالح إسبانيا خلال سنتي 2014 و2015. إذ بلغ متوسط ما استوعبته الأسواق الإيطالية من الصادرات الجزائرية المتشكلة كليا من المحروقات (الغاز الطبيعي على وجه الخصوص) قرابة 4 مليار دولار خلال فترة ما قبل تطبيق اتفاق الشراكة (1996-2004) مع تسجيل تذبذب ملحوظ في قيم الصادرات السنوية إلى هذا البلد خلال الفترة المعنية تحت تأثير التغيرات التي شهدتها أسعار المحروقات بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى وبقيم بلغت أدنى مستوياتها سنة 1998 بقيمة قدرها 1,845 مليار دولار أمريكي بينما سجلت أعلى قيمة لها سنة 2004 ببلوغها حدود 5,17 مليار دولار أمريكي، بينما جاء في المرتبة الثانية المتعامل التجاري التقليدي للجزائر وهو فرنسا التي بلغ قيمة مستوداتها المتوسطة من الجزائر خلال ذات

الفترة بما يربو عن 2,679 مليار دولار أمريكي وبقيم سنوية أخذت في الجمل مسلكا تصاعديا تخلله بعض التراجع الذي سجل سنتي 1998 و 2002، حيث تراوحت قيمها ما بين 1,457 مليار دولار و3,673 مليار دولار أمريكي المحققين سنتي 1996 و 2004 على التوالي. في حين احتلت إسبانيا المركز الثالث ضمن قائمة كبار زبائن الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي بقيمة متوسطة سنوية لصادرات نحو هذا البلد بلغت نحو 2,288 مليار دولار خلال نفس الفترة السابقة، وبقيم سنوية متفاوتة غلب عليها الطابع التصاعدي تراوحت ما بين 845 مليون دولار و3,587 مليار دولار أمريكي مع تسجيل تراجع لها سنتي 1998 و2002، في الوقت الذي جاءت هولندا في المركز الرابع في ترتيب أهم الزبائن الأوروبيين للجزائر التي صدرت في المتوسط خلال نفس الفترة ما قدره 1,576 مليار دولار أمريكي وبقيم سنوية كانت بدورها متفاوتة بين التراجع تارة (سنتي 1998 و 2001 بفعل تدهور أسعار النفط) والإرتفاع تارة أخرى تراوحت بين 0,809 مليار دولار المحققة سنة 1998 و 2,370 مليار دولار التي تم تسجيلها سنة 2004.

والملاحظ من خلال الجدول الموالي، أن نحو 93,62% من الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال فترة ما قبل تطبيق اتفاق الشراكة استوعبتها 7 دول فقط من الاتحاد وهي الدول الأربعة السابقة مضافا إليها كل من: البرتغال، بلجيكا والمملكة المتحدة مع تسجيل تركيز شديد لها في الدول الأربعة الأولى سابقة الذكر التي استأثرت لوحدها في المتوسط بأزيد من 87,83% خلال ذات الفترة. إذا تراوح نصيب استيعاب الدول الأوروبية السبعة مجتمعة للصادرات الجزائرية خلال سنوات الفترة المعنية ما بين 88,62% و 97,75%. أما نصيب الزبائن الأربعة الأوائل للجزائر من دول الاتحاد الأوروبي (إيطاليا، فرنسا، إسبانيا و هولندا) فتراوح بين 77,5% و 90,86% من إجمالي الصادرات السلعية ذات المنشأ الجزائري نحو دول الاتحاد.

والواضح أن الوضع لم يشهد تغييرا كبيرا بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق منذ سبتمبر 2005 على اعتبار أن الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي بقيت شديدة التركيز باتجاهها نحو نفس مجموعة الدول التي استوعبت الحيز الأكبر من الصادرات خلال الفترة السابقة، باستثناء بعض التغييرات الطفيفة التي طرأت على ترتيب الزبائن الأوروبيين باحتلال إسبانيا للصف الثاني بعد إيطاليا بدلا من فرنسا التي جاءت في المرتبة الثالثة وكذا صعود المملكة المتحدة إلى المرتبة الخامسة ضمن تصنيف قائمة كبار زبائن الجزائر من دول الاتحاد بدلا من بلجيكا.

إذا بقيت إيطاليا محافظة على مركز الصدارة بوصفها الزبون الأول للجزائر على طول الفترة باستثناء سنتي 2014 و2015 التي تركت فيها الصدارة لصالح إسبانيا. حيث بلغت القيمة المتوسطة للصادرات نحو إيطاليا خلال هذه الفترة ما يناهز 8,551 مليار دولار أمريكي، حيث انتقل قيمتها السنوية من 7,526 مليار دولار سنة 2005 إلى 12,468 مليار دولار سنة 2008 قبل أن تتراجع سنة 2009 بنحو 54% لتبلغ قيمتها 5,714 مليار دولار أمريكي تحت تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية قبل أن تستعيد وتيرتها التصاعدية في السنة اللاحقة وبقيمة بلغت 8,779 مليار دولار لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2012 بقيمة ناهزت 11,513 مليار دولار لتأخذ مسارا هبوطيا ابتداء من سنة 2013 بقيمة 9,006 مليار دولار و8,290 مليار دولار سنة 2014 لتتراجع بشكل قوي تحت تأثير تداعيات الصدمة النفطية سنتي 2015 و 2016 بقيمتي 6,565 مليار و 3,562 مليار دولار أمريكي على التوالي. بينما شهدت الصادرات الجزائرية نحو إسبانيا التي تعد ثاني أكبر زبون للجزائر من دول الاتحاد الأوروبي التي بلغ متوسطها السنوي خلال ذات الفترة ما يقارب 6,791 مليار دولار أمريكي اتجاهها متزايدا على مدار الفترة الممتدة من سنة 2005 التي بلغت قيمتها نحو 7,526 مليار دولار لغاية سنة 2008 بقيمة 9,158 مليار دولار لتتراجع سنة 2009 بحوالي 41% ببلوغ قيمتها نحو 5,714 مليار دولار أمريكي لتستعيد بعد ذلك لوتيرها التصاعدية ولكن دون المستوى الذي وصلته غداة نشوب الأزمة المالية وذلك بفعل تدهور أداء الاقتصاد الإسباني تحت تأثير التبعات السلبية لأزمة الديون السيادية، حيث استمر هذا الوضع لغاية سنة 2013 التي سجلت فيها الصادرات نحو هذا البلد لمستواها القياسي الذي لامس حدود 10 مليار دولار أمريكي قبل أن شروعا في التراجع مرة أخرى تحت تأثير انخفاض أسعار النفط من 9,535 مليار دولار سنة 2014 إلى 6,565 مليار دولار سنة 2015 لتتراجع بشكل قوي سنة 2016 إلى أدنى مستوى لها خلال الفترة المعنية بقيمة 2,562 مليار دولار أمريكي. في حين جاءت فرنسا كالثالث أكبر زبون للجزائر بقيمة متوسطة للصادرات بلغت حدود 5,17 مليار دولار وبقيم سنوية متفاوتة تراوحت بين 3,197 مليار دولار المسجلة سنة 2016 و 6,949 مليار دولار المحققة سنة 2014، بينما جاءت بعدها هولندا في المركز الرابع التي استوعبت في المتوسط ما يناهز عن 3,969 مليار دولار أمريكي ببقيم سنوية تراوحت بدورها بين 1,282 مليار دولار المسجلة سنة 2016 و 6,143 مليار دولار المحققة سنة 2008. مع العلم أن الدول الأربعة المشار إليها مضافا إليها كل من بريطانيا، بلجيكا والبرتغال قد استوعبت في المتوسط على قرابة 96,7% من إجمالي الصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد الأوروبي وهو ما يؤكد سمة التركيز الجغرافي التي تتسم بها باستيعاب أسواق عدد محدود من دول الاتحاد لجمل الصادرات بفعل العوامل المشار إليها آنفا، اين تراوح نصيب الدول السبعة مجتمعة من إجمالي الصادرات نحو الاتحاد بين 94% المسجل سنتي 2005 و2016 و 99,6% المسجل سنة 2013 كما بقيت دول جنوب أوروبا الثلاثة (إيطاليا، إسبانيا، فرنسا) وكذا هولندا (الزبائن الأربعة الأوائل للجزائر من دول الاتحاد) تستوعب أسواقها حيز هامة من الصادرات المتجهة نحو دول الاتحاد بحصة بلغ متوسطها السنوي نحو 79,43% من إجمالي الصادرات خلال الفترة المعنية وبمخصص مساهمة سنوية تراوحت بين 74% المسجلة سنة 2014 و 86,76% المسجلة سنة 2015 وهو ما يدل على الارتباط الوثيق للجزائر بأسواق هذه البلدان التي طالما شكلت منفذا أساسيا للصادرات الجزائرية بفعل العوامل التي سبق الإشارة إليها آنفا.

الجدول رقم 122 : أهم الزبائن الرئيسيين للجزائر من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-2016 (مليار دولار)

قبل تطبيق اتفاق الشراكة												
2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الزبائن (الترتيب حسب الأهمية)			
5,167	4,696	3,910	4,304	4,421	2,944	1,845	2,890	2,268	إيطاليا			
3,673	3,077	2,553	2,910	2,922	1,720	1,682	2,207	1,457	فرنسا			
3,587	2,980	2,247	2,300	2,331	1,329	0,963	1,257	0,845	إسبانيا			
2,370	1,686	1,683	1,364	1,659	1,022	0,809	1,180	0,965	هولندا			
0,737	0,706	0,469	0,534	0,659	0,327	0,422	0,508	0,322	بلجيكا			
0,497	0,372	0,382	0,309	0,648	0,225	0,259	0,254	0,258	بريطانيا			
0,863	0,503	0,335	0,308	0,249	0,154	0,062	0,075	0,131	البرتغال			
16,894	14,02	11,579	12,029	12,889	7,721	6,042	8,371	6,246	المجموع			
97,75	86,31	95,65	97,46	93,42	95,82	90,95	96,63	88,62	نصيب الدول السبعة من الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي (%)			
87,59	88,72	89,76	90,43	87,93	90,86	87,70	90,00	77,50	نصيب (إيطاليا+ فرنسا+ إسبانيا + هولندا) الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي (%)			
بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق												
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	الزبائن (الترتيب حسب الأهمية)
4,779	6,167	8,290	9,006	11,513	10,454	8,779	5,714	12,468	8,598	9,312	7,526	إيطاليا
3,562	6,565	9,535	10,000	7,810	7,195	5,910	5,398	9,158	5,337	5,982	5,044	إسبانيا
3,192	4,921	6,949	6,441	6,125	6,542	3,776	4,429	6,403	4,098	4,569	4,592	فرنسا
1,282	2,282	5,103	4,818	5,257	4,922	4,163	3,269	6,143	4,526	2,844	3,021	هولندا
1,129	2,883	5,524	7,193	3,668	2,858	1,290	1,144	2,215	1,576	1,623	0,691	بريطانيا
0,970	1,282	2,865	2,047	1,922	2,122	1,921	1,139	2,056	1,202	1,997	1,559	بلجيكا
0,820	1,009	1,768	1,602	1,711	1,850	1,014	0,957	2,059	0,947	1,614	1,669	البرتغال
15,734	25,109	40,034	41,107	38,006	35,943	26,853	22,05	40,502	26,284	27,94	24,10	المجموع
94,00	97,31	99,15	99,58	95,50	96,34	95,87	95,10	98,14	97,95	97,18	94,17	نصيب الدول السبعة من الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي (%)
76,56	86,76	73,99	74,05	77,15	78,04	80,80	81,13	82,81	84,07	78,98	78,86	نصيب (فرنسا+ إسبانيا+ إيطاليا+ هولندا) من الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي (%)

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالمركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS، المديرية العامة للجمارك، الجزائر، سنة 2016.
- الملاحق الخاصة بتقارير إحصائيات التجارة الخارجية للسنوات من 2010 إلى 2016 الصادرة عن المركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS التابع للمديرية العامة للجمارك الجزائرية .

أما في ما يخص منشأ الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي بشكل منفرد، فيبدو جليا من خلال الجدول الموالي أنه متمسك بالتركز الشديد في عدد محدود من الموردين الذين هم في نفس الوقت من الزبائن الرئيسيين للجزائر باستثناء ألمانيا التي شملتها قائمة أهم الدول المصدرة للأسواق الجزائرية واستبعاد بلجيكا التي تعد أحد أهم دول الاتحاد استيعابا للصادرات ذات المنشأ الجزائري نحو دول الاتحاد. ذلك أن النسبة الغالبة من الواردات الأوروبية المنشأ كانت متأتية من سبع دول، وهي دول جنوب أوروبا ذات العلاقات التقليدية القوية مع الجزائر وهي: فرنسا، إيطاليا وإسبانيا، إضافة لكل من ألمانيا، بريطانيا وهولندا سواء خلال فترة ما قبل أو بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق. ففي خلال فترة ما قبل تطبيق الاتفاق (1996-2004)، نجد في المتوسط أن 91,3% من الواردات الجزائرية ذات المنشأ الأوروبي كانت متأتية من الدول السبعة المشار إليها، والتي استأثرت بمجموعة بحصص سنوية تراوحت ما بين 87,46% و 93,82% المسجلتين سنتي 2004 و 1996 على الترتيب. وقد كانت الحصة الأهم في تمولين الأسواق الجزائرية من المستوردات من دول الاتحاد الأوروبي من نصيب أربع موردين رئيسيين وهم: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وألمانيا، التي ساهمت بمجموعة في المتوسط خلال الفترة ذاتها بما يناهز 79,5% من الواردات الأوروبية المنشأ وبمساهمات سنوية تراوحت بين 76,32% المسجلة سنة 2003 و 83,33% المحققة سنة 1996.

وتعد فرنسا بحكم خصوصية العلاقة التي تربطها بالجزائر المورد الأول لها من بين دول الاتحاد الأوروبي، إذ بلغ متوسط قيمة صادراتها نحو الجزائر خلال الفترة المعنية نحو 2,540 مليار دولار أمريكي، بينما كانت قيمها السنوية مستقرة عموما عند مستوى 2,1 مليار دولار على مدار سنوات الفترة 2002-1996 لترتفع سنة 2003 إلى 3,246 مليار دولار ثم 4,124 مليار دولار سنة 2004، في حين جاءت إيطاليا في المرتبة الثانية بقيمة متوسطة قاربت المليار دولار (0,970 مليون دولار) وبقيم سنوية تراوحت ما بين 700 و 900 مليون دولار خلال الفترة 1997-2000 قبل أن تأخذ مسار تصاعديا بانتقالها من 1,042 مليار دولار سنة 2001 إلى 1,548 مليار دولار سنة 2004، في الوقت الذي بلغ فيه متوسط قيمة الصادرات الألمانية نحو الجزائر قرابة 761 مليون دولار مما جعلها كالثالث أكبر مورد للجزائر من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المعنية، ثم تأتي إسبانيا في المرتبة الرابعة بقيمة متوسطة من المستوردات المتأتية منها قاربت 679 مليون، بينما بلغت القيم المتوسطة للمستوردات المتأتية من لكل من بريطانيا (خامس أكبر مصدر أوروبي للجزائر) وبلجيكا وهولندا قرابة 282 مليون دولار، 274 مليون دولار و 189 مليون دولار على التوالي وبقيم سنوية تراوحت ما بين 150 و 491 مليون دولار أمريكي.

والواضح أن الفترة التي تلت دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق، لم تشهد أي تغيير سواء من حيث التوزيع الجغرافي للواردات المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي التي بقيت محتكرة من قبل نفس الموردين الذين عززوا مواقعهم التجارية مثلما يظهر من خلال تفحص القيم السنوية لصادراتهم نحو الأسواق الجزائرية أو من حيث ترتيبهم بحسب قيم صادراتهم باستثناء التغيير الذي حصل بتبوء إسبانيا للمرتبة الثالثة مكان ألمانيا التي تراجعت إلى المرتبة الرابعة. مع تسجيل تراجع ملموس لحصة الدول السبعة بمجموعة من إجمالي الواردات الجزائرية من الاتحاد بانتقال متوسطها من 91,3% المسجل خلال الفترة السابقة إلى 81,71% الذي يرجع لتزايد صادرات دول أخرى من الاتحاد الذي شهد خلال هذه الفترة لتوسيعات بانضمام دول من وسط وشرق أوروبا التي كانت لها علاقات تجارية مع الجزائر في السابق خلال الحقبة الاشتراكية، أين تراوحت الحصص السنوية لهذه الدول بمجموعة بين 73,27% المسجلة سنة 2012 و 86,98% المسجلة سنة 2008. كما شهدت المساهمة النسبية للموردين الأربعة الأوائل للجزائر من دول الاتحاد (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وألمانيا) في تمولين الأسواق الجزائرية تراجعا خلال هذه الفترة ببلوغ متوسطها زهاء 71,74% مقابل 79,47% خلال فترة ما قبل التوقيع على الاتفاق وتطبيقه.

أما على صعيد ترتيب دول الاتحاد فرادى من حيث أهميتها في تمولين السوق الجزائرية، فقد حافظت فرنسا على صدارة قائمة الموردين الأوروبيين بقيمة متوسطة بلغت 5,678 مليار دولار أمريكي، حيث ارتفعت قيمة صادراتها على الجزائر بين سنتي 2005 و 2008 بازدي من 46% بانتقالها من 4,47 مليار إلى 6,546 مليار دولار أمريكي لتأخذ بعد ذلك قيم متفاوتة تراوحت بين 6 و 7 مليار دولار على مدار السنوات من 2009 إلى 2014 قبل أن تتراجع قيمة المستوردات الجزائرية بفعل تداعيات الصدمة النفطية سنتي 2015 و 2016 بواقع 14,44% و 12,47% وبقيمتين بلغتا 5,42 مليار و 4,744 مليار دولار. بينما جاء في المرتبة الثانية إيطاليا التي بلغت قيمة صادراتها المتوسطة نحو الجزائر خلال ذات الفترة بما يربو عن 3,902 مليار دولار أمريكي وبقيم سنوية أخذت عموما مسلكا تصاعديا رغم بعض التذبذب المسجل في بعض السنوات، حيث تراوحت قيمها ما بين 1,523 مليار دولار و 5,646 مليار دولار أمريكي المحققتين سنتي 2005 و 2013 على التوالي. في حين احتلت إسبانيا المركز الثالث ضمن قائمة كبار موردي الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي بقيمة متوسطة سنوية لصادراتها نحو الأسواق المحلية بلغت نحو 3,129 مليار دولار خلال نفس الفترة السابقة، وبقيم سنوية متفاوتة غلب عليها الطابع التصاعدي تراوحت ما بين 967 مليون دولار و 5,078 مليار دولار مع تسجيل تراجع ملحوظ لها بنسبة 21,8% سنة 2015 بقيمة بلغت 3,934 مليار دولار وبنحو 8,62% سنة 2016 التي بلغت فيها قيمة الواردات الجزائرية ذات المنشأ الإسباني زهاء 3,595 مليار دولار. في الوقت الذي جاءت فيه ألمانيا في المركز الرابع في ترتيب أهم الموردين الأوروبيين للجزائر التي صدرت في المتوسط خلال نفس الفترة ما قدره 2,524 مليار دولار أمريكي وبقيم سنوية أخذت وتيرة تصاعدية على مدار سنوات الفترة الممتدة من 2005 لغاية 2014 باستثناء سنة 2009 التي شهدت تراجعها في قيمتها بنحو 15,5% أين انتقلت من 1,277 مليار دولار المسجلة سنة 2005 إلى 2,77 مليار دولار المسجلة سنة 2008 لتلامس سنة 2014 حدود 3,8 مليار دولار قبل أن تتراجع سنتي 2015 و 2016 بـ 11% وبقيمتي 3,382 مليار دولار و 3,009 مليار دولار على الترتيب. أما بريطانيا فجاءت في المركز الخامس بقيمة متوسطة لصادراتها نحو الجزائر قاربت 800 مليون دولار والتي شهدت وتيرة متزايدة منذ سنة 2005 ولغاية سنة 2014 باستثناء سنة 2012 التي تراجعت فيها بقرابة 17,9%، حيث انتقلت من 357 مليون دولار سنة 2005 إلى 1,012 مليار دولار سنة 2008 لتصل سنة 2014 إلى 1,447 مليار دولار سنة 2014 قبل تنخفض سنتي 2015 و 2016 بنسبتي 37,6% و 15,28% وبقيمتين بلغتا 903 و 765 مليون دولار كنتيجة للتراجع الذي شهدته الواردات بشكل عام بفعل تداعيات التدهور الحاد لأسعار النفط منذ النصف الثاني لسنة 2014. ونفس القول ينطبق بالنسبة لتوتيرة الواردات ذات المنشأ البلجيكي والهولندي التي بلغا متوسطهما السنوي في ذات الفترة قرابة 730 مليون و 622 مليون دولار أمريكي على التوالي.

الجدول رقم 123 : أهم الموردين الرئيسيين للجزائر من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-2016 (مليار دولار)

■ قبل تطبيق اتفاق الشراكة												
2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الموردين (الترتيب حسب الأهمية)			
4,124	3,246	2,697	2,048	2,162	2,087	2,249	2,026	2,225	فرنسا			
1,548	1,294	1,139	1,042	0,812	0,907	0,848	0,757	0,384	إيطاليا			
1,209	0,879	0,853	0,792	0,710	0,679	0,647	0,486	0,598	ألمانيا			
0,886	0,755	0,622	0,522	0,546	0,507	0,549	0,608	1,115	إسبانيا			
0,393	0,431	0,305	0,250	0,210	0,218	0,251	0,283	0,201	بريطانيا			
0,491	0,311	0,287	0,263	0,239	0,193	0,242	0,229	0,214	بلجيكا			
0,237	0,224	0,215	0,150	0,175	0,164	0,189	0,206	0,149	هولندا			
8,890	7,142	6,121	5,431	4,855	4,758	4,979	4,597	5,338	المجموع			
87,46	88,27	90,92	92,02	92,38	92,32	91,93	92,51	93,82	نصيب الدول السبعة من الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي (%)			
76,43	76,32	78,91	80,76	80,49	81,15	79,30	78,06	83,88	نصيب (فرنسا+ إسبانيا +إيطاليا+ ألمانيا) من الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي (%)			
■ بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق												
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	الموردين (الترتيب حسب الأهمية)
4,744	5,420	6,335	6,250	6,005	7,119	6,101	6,168	6,546	4,613	4,365	4,470	فرنسا
4,642	4,828	5,043	5,646	4,091	4,679	4,052	3,700	4,338	2,406	1,881	1,523	إيطاليا
3,595	3,934	5,030	5,078	4,349	3,429	2,637	2,975	2,940	1,588	1,026	0,967	إسبانيا
3,009	3,382	3,803	2,863	2,574	2,560	2,341	2,770	2,443	1,788	1,476	1,277	ألمانيا
0,765	0,903	1,447	1,175	0,831	1,012	0,764	0,726	0,647	0,551	0,386	0,357	بريطانيا
0,597	0,834	0,921	0,826	0,662	0,831	0,776	0,779	0,870	0,717	0,528	0,423	بلجيكا
0,694	0,922	1,062	1,119	0,782	0,702	0,480	0,394	0,468	0,340	0,271	0,232	هولندا
18,046	20,223	23,641	22,957	19,294	20,332	17,151	17,512	18,252	12,00	9,933	9,249	المجموع
81,37	79,35	79,64	79,92	73,27	82,60	82,84	84,31	86,98	83,20	84,69	82,40	نصيب الدول السبعة من الواردات المتأتية الاتحاد الأوروبي (%)
72,10	68,92	68,09	69,06	64,63	72,26	73,08	75,16	77,52	72,05	74,58	73,38	نصيب (فرنسا+ إسبانيا +إيطاليا+ ألمانيا) من الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي (%)

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالمركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS، المديرية العامة للجمارك، الجزائر، سنة 2016.
- الملاحق الخاصة بتقارير إحصائيات التجارة الخارجية للسنوات من 2010 إلى 2016 الصادرة عن المركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS التابع للمديرية العامة للجمارك الجزائرية .

2- المحددات الرئيسية للتبادل التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1987-2016 " تحليل قياسي "

بعد تناول الأهمية التي يجتلبها الاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري الخارجي للجزائر بوصفه الشريك التجاري الأول لها، سنهتم فيما تبق من فقرات لهذا المطلب بتناول لأبرز المحددات أو العوامل المؤثرة على جانبي التبادل التجاري البيني للجزائر مع الاتحاد من زاوية وصفية - قياسية، أين يكون مستهلها بتقديم المنهجية القياسية المستخدمة مع مراجعة بعض الأدبيات ذات الصلة بهذا الجانب البحثي، ثم تقدير المحددات الرئيسية وتأثيرها على الصادرات والواردات إلى / ومن الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1987-2016 في الأجلين القصير والطويل باستخدام أسلوب *Johansen* للتكامل المشترك بعد فحص استقرار السلاسل المدروسة الممثلة لمتغيرات الدراسة وتحدد درجة تكامل كل منها على حدة وكذا الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (متجه تصحيح الخطأ) *VECM* مع إبراز للأثر الذي يتركه كل عامل أو محدد على كل من الصادرات والواردات مع الشريك الأوروبي خلال فترة المدروسة عبر تحليل دوال الاستجابة (نبض الاستجابة).

2-1-1- المنهجية المستخدمة في التحليل القياسي للمحددات الرئيسية لجانبي التبادل التجاري البيني للجزائر مع الاتحاد الأوروبي مع مراجعة بعض الأدبيات ذات الصلة :

سينظر هذا الجانب من البحث في مضمون المنهجية المستخدمة في التحليل القياسي للمحددات الرئيسية لجانبي التبادل التجاري البيني للجزائر مع الاتحاد الأوروبي ومدى تأثيرها عليهما على مدار العقود الثلاثة الماضية بشكل موجز محصور في تقديم الخطوط العريضة لمختلف الخطوات التي ستعتمد في هذه الدراسة القياسية من منطلق أن التفصيل في جوانبها النظرية سيتم عرضه في الملحق الثالث لهذه الأطروحة على أساس ترتيب استخدامها. ثم الانتقال بعد ذلك لعرض بعض ما جاء به الأدب الاقتصادي من دراسات تجريبية ذات صلة بموضوع محددات التجارة الخارجية.

2-1-1-1- المنهجية المستخدمة في التحليل القياسي للمحددات الرئيسية لجانبي التبادل التجاري البيني للجزائر مع الاتحاد الأوروبي:

تندرج هذه الدراسة التي تستهدف تحديد العوامل المؤثرة على جانبي التجارة الخارجية البينية للجزائر مع مجمل دول الاتحاد الأوروبي والتعرف على مدى أهمية هذه المحددات ودرجة تأثيرها بوصفها متغيرات مفسرة على المتغيرين التابعين (الصادرات والواردات) خلال الفترة المدروسة ضمن الدراسات التجريبية التي تهتم بفحص وتقدير العلاقات الرابطة بين مختلف المتغيرات ذات صلة بظاهرة اقتصادية مدروسة اعتمادا على السلاسل الزمنية الممثلة لهذه المتغيرات التي تشير النظرية الاقتصادية في الغالب إلى وجود علاقات طويلة الأجل بين متغيرين أو أكثر منها فحتى ولو ابتعدت عن قيم توازنها في الأجل القصير إلا أن هناك قوى تعيدها إلى التوازن وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في الأجل الطويل (مثل : العلاقة بين الدخل والاستهلاك، الأسعار والأجور، معدل صرف الصرف والصادرات...)، إلا أن السلاسل الزمنية تبقى في معظمها لاسيما بالنسبة لسلاسل المتغيرات الاقتصادية الكلية كما عليه الحال بالنسبة لمتغيرات هذه الدراسة تبقى متمسمة بخاصية عدم الاستقرار لأن معظمها يتغير مع الزمن على النحو الذي يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بعامل الزمن (عدم تحقق شروط استقرارية السلاسل الزمنية). وفي هذه الحالة، فإن إهمال مشكلة عدم استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الاعتماد على نماذج الانحدار المعمول بها في فحص العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وفي صورتها الأصلية، سيؤدي لا محالة إلى ظهور ما يصطلح عليه بزيغ التقدير أو الانحدار الزائف *Spurious Regression* الذي أشار إليها لأول كل من *Newbold & Granger* سنة 1974¹ وهو ما يترتب عنه نتائج متحيزة أو زائفة (ارتفاع معامل التحديد R^2 ، انخفاض قيمة DW ...)، لا يمكن الأخذ بها لأنها تبنى ضمنا على وجود علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات وقد لا يتحقق ذلك بصورة فعلية.

لذا لا غرابة في أن تكون الخطوة الأولى من خطوات المقاربة القياسية المستخدمة بعد توصيف نموذج كل جانب من جانبي التبادل التجاري الجزائري الأوروبي وتقديم المتغيرات المفسرة لكل منهما ومصادر تجميع بيانات السلاسل الزمنية الممثلة لهذه الأخيرة، هي فحص هذه السلاسل من زاوية استقرارها لتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف، وتحديد رتبة تكامل كل سلسلة على حدى باستخدام دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي الخاصة بها واختباري جذر الوحدة *Unit Root Tests* وهما : اختباري ديكي فولر الموسع *Augmented Dickey Fuller test* وفيلبس - بيرون *Phillips-Perron test PP* لتأكيد استقرارها من عدمه. بحيث سيتم التغلب على مشكلة عدم استقرار السلاسل المدروسة بإجراء إلى طريقة الفروقات وجعل جميع متغيرات النماذج المستخدمة لها نفس درجة التكامل وهو ما يعني إمكانية وجود علاقة توازنية بين المتغيرات قيد الدراسة (إمكانية وجود اتجاه للتكامل المشترك فيما بينها) وبالتالي الانتقال إلى الخطوة الثانية من المقاربة القياسية وهي استخدام أسلوب التكامل المشترك *Cointegration test* لجوهانسون *Johansen* الملائم لهذه الدراسة مقارنة بالأسلوب الثاني للتكامل المشترك لأنجل - جرانجر *Engle-Granger* المناسبة للنماذج البسيطة التي تحتوي على متغيران فقط في حين يمكن استخدام الأسلوب الأول والاعتماد على نتائجه في حال النماذج البسيطة والمتعددة التي تحوي عدد أكبر من المتغيرات المدروسة.

إذ سيتم الاعتماد على أسلوب جوهانسون للتكامل المشترك في تحديد المتغيرات المؤثرة في جانبي الصادرات والواردات مع الاتحاد الأوروبي بالكشف عن وجود علاقة توازنية في المدى البعيد بين المتغيرات التابعة مع العوامل أو المتغيرات التي تؤثر عليها بحيث يكفي أن تكون هناك معادلة تكامل واحدة بين المتغيرات على الأقل للحكم على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج الأمر الذي سيسمح لنا بالانتقال إلى الخطوة الثالثة للمقاربة القياسية وهو توظيف نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي *VECM** بالنظر إلى نتائج

¹ : GRANGER.W.J.Clive & NEWBOLD Paul (1974), *Spurious Regressions In Econometrics*, Journal of Econometrics, Vol 2- Issue 2- July, pp 111-120.

² : BRESSON Géorgier & PIROTTE Alain (1995), *Econométrie Des Séries Temporelles – Théorie Et Applications*- Presses Universitaires De France, Paris , p381.

* عند إجراء اختبار التكامل المشترك بين K متغير وفي حالة وجود شعاع تكامل مشترك وحيد يستخدم نموذج تصحيح الخطأ (*ECM*) .

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك التي أسفرت كما سنرى ذلك لاحقا عن وجود عدة علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المعنية بالدراسة في هذا البحث (سواء من جانب الصادرات أو الواردات)، وهو نموذج يسمح باختبار التوازن في المدى البعيد أي تقدير العوامل أو المتغيرات المؤثرة في جانبي التبادل التجاري البيئي للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة في الأمد الطويل وكذا تحديد ديناميكية المدى القريب أي بتعبير آخر أنه يسمح باختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات ليس فقط في الأجل الطويل ولكن أيضا في الأجل القصير بإبراز مدى تأثير المتغيرات التفسيرية على أداء كل من الصادرات والواردات مع الاتحاد بينما سيتم الاستعانة بتحليل دوال الاستجابة الدفعية *Impluse Reponse fonction* في خطوة أخيرة لتأكيد النتائج المتوصل إليها بشأن الأثر الذي يتركه كل محدد على جانبي التبادل من خلال التعرف على رد الفعل أو مدى استجابتهما للمتغيرات التي قد تحصل في كل محدد في فترة معينة (قد تكون بشكل حاد- صدمة-)

2-1-2- مراجعة بعض الأدبيات ذات الصلة بتحديد العوامل المؤثرة في جانبي التجارة الخارجية- الدراسات السابقة-

من المعلوم أن الهدف من وراء استعراض بعض الدراسات التجريبية التي يضمها الأدب الاقتصادي والتي لها صلة بدراسة وتقدير الآثار التي تخلفها بعض العوامل أو المحددات على أداء جانبي التجارة الخارجية سواء بشكل منفرد تناول أحد جانبي التبادل (محددات الصادرات أو الواردات) أو التي جمعت الجانبين معا في دراسة واحدة، يكمن في كونه يساعد على اختيار المنهجية القياسية الملائمة وتحديد المتغيرات المناسبة مع الظروف والخصائص المميزة للدول المعنية بالدراسة التي تختلف تبعا للأطر الزمنية والمكانية أو الجغرافية كالأخذ بعين الاعتبار للطبيعة الربعية للاقتصاد الوطني التي سوف يتم اختيار متغيرات نموذج الدراسة تكون منسجمة مع هذا الخاصية كما سنرى ذلك لاحقا. ففي هذا المقام، ترجم الاهتمام البالغ الذي حظي به هذا المجال البحثي من قبل الأدب الاقتصادي في العديد من الدراسات المتنوعة التي تعاطت مع الموضوع ولكن بشكل متباين بحسب مستويات وخصائص اقتصاديات وظروف الدول المعنية بالدراسة وطبيعة بيانات السلاسل الزمنية المتباينة و كذا من حيث توظيفها لأساليب قياسية مختلفة مما انعكس على النتائج المتوصل إليها التي جاءت بدورها متباينة من حيث توافرها أو عدم توافرها مع النظرية الاقتصادية.

وهنا ينبغي التنويه إلى أن معظم الدراسات التجريبية في هذا المجال استندت على أسلوب المرونات السعرية والدخلية بتقدير تأثير الدخل والأسعار النسبية على جانبي التجارة الخارجية بوصفهما المحددين الرئيسين للتغيرات الحاصلة فيهما انطلاقا من المنطق النظري الذي تقوم عليه دوال الطلب والعرض على الصادرات والواردات المبني على أسس النظرية الجزئية (التحليل الاقتصادي الجزئي)، وتحديد نظرية طلب المستهلك القائمة على فرض هدف تعظيم المنفعة الذي ينسحب على طلب كل من الصادرات والواردات، وبالتالي فإن طلب المستهلك (المحلي بالنسبة للواردات والأجنبي بالنسبة للصادرات) عليهما يتأثر بالدخل والأسعار النسبية لكل جانب¹ (نسبة مؤشر أسعار الصادرات إلى الأسعار الأجنبية فيما يخص الصادرات و نسبة مؤشر أسعار الواردات إلى الأسعار المحلية فيما يتعلق بالواردات) وهو ما ينسجم مع نموذج الاحلال غير التام *Imperfect Substitute Model* الذي أشار إليه كل *Goldstein & Khan (1985)* الذي يعتبر ان كل جانب من التجارة الخارجية لا يعد بديلا تاما للسلع والخدمات المحلية بالنسبة للواردات و السلع والخدمات الأجنبية بالنسبة للصادرات.² وبذلك فإن أغلب الدراسات التجريبية التي تناولت محددات التجارة الخارجية بفحص التأثير الذي تمارسه على حجم طلب الصادرات أو الواردات انطلقت من نماذج مبنية على أن قيمهما تكون محددة في شكل دوال في كل من الدخل والأسعار النسبية بالنسبة لكل منهما بداية بالإسهامات الأولى في هذا الجانب التي ظهرت خلال الفترة الممتدة من منتصف أربعينيات ولغاية سبعينيات القرن الماضي ونذكر منها على سبيل المثال، دراسات كل من : (*Murray & Ginman 1976*)³ والتي اهتمت بشكل رئيسي بتقدير دوال الطلب على الواردات في الدول الصناعية المتقدمة وكذا دراسة محسن خان (*Mohsin Khan (1974)*)⁴ التي تعد من أوائل الدراسات التي اهتمت بتقدير دوال الطلب على الواردات والصادرات في مجموعة من الدول النامية،⁵ لتتوالى بعد ذلك مختلف الدراسات التجريبية التي اهتمت بالموضوع والتي تعاملت مع الطلب على كل من الصادرات والواردات بوصفهما دالتين في الأسعار النسبية والدخل ولكن مع الاخذ أو بالاحرى إضافة محددات أخرى تماشيا مع المنهجية القياسية المعتمدة (طريقة المربعات الصغرى، التكامل المشترك، نماذج تصحيح الخطأ، اختبار السببية الجرانجر، تحليل دوال الاستجابة الدفعية أو النبضية...) وكذا مع لخصائص اقتصادات الدول محل الدراسة، اين نجد بعض الدراسات التطبيقية تأخذ بعين

¹ : ALAM Shaista (2012), *A Reassessment Of Pakistan's Aggregate Import Demand Function: AN Application of ARDL Approach*, The Journal of Developing Areas, Vol46-N° 1 -Spring 2012),p372.

² : GOLDSTEIN Morris & . KHAN .S.Mohsin (1985), *Income And Price Effects In Foreign Trade*, In JONES.W.Ronald & KENEN .B.Peter (eds), *Handbook of International Economics* – Volume II- Chapter 20, Elsevier - North Holland , Amsterdam , pp 1044-1050.

3 : لمزيد من التفصيل حول هذه الإسهامات، أنظر :

- ADLER J. Hans (1945), *United States Import Demand During the Interwar Period* , The American Economic Review, Vol. 35- N° 3 – Jun, pp. 418-430
- HARBERGER. Arnold(1953), *A Structural Approach to the Problem of Import Demand*, The American Economic Review, Vol43-N°2- -Papers and Proceedings of the Sixty-fifth Annual Meeting of the American Economic Association (May, 1953), pp. 148-159.
- H. S. HOUTHAKKER and Magee .P.Stephen (1969), *Income and Price Elasticities in World Trade*, The Review of Economics and Statistics, Vol51-N°2- May , pp. 111-125
- MURRAY Tracy & GINMAN .J.Peter (1976), *An Empirical Examination of the Traditional Aggregate Import Demand Model*, The Review of Economics and Statistics, Vol58-N°- Fubbruary, pp. 75-80

⁴ :KHAN.S.Mohsin(1974), *Import and Export Demand in Developing Countries*, IMF Staff Papers ,Vol21-N° 3-November, International Monetary Fund , pp. 678-69

⁵ : زياد أبو ليلي و قاسم جديبواي(2015)، *مرونات التجارة الأردنية البيئية*، مجلة دراسات – العلوم الإدارية-، المجلد 42- العدد 2، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، ص 613.

الاعتبار عوامل مثل : سعر المواد الأولية (النفط مثلا)، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أسعار الصرف، مستوى النشاط الاقتصادي الكلي أو في بعض القطاعات الانتاجية على سبيل المثال كمحددات رئيسية للصادرات، كما تأخذ كذلك عوامل أخرى مثل : حجم الطلب الداخلي بمكوناته (الانفاق الاستثماري، الاستهلاك الخاص والعام)، عدد السكان، أسعار الصرف، مستوى الانفتاح الاقتصادي، عوائد الصرف الاجنبي أو مداخيل الصادرات من بعض المواد الأولية بوصفها محددات يمكن أن لها تأثير على أداء الواردات خلال الفترة قيد الدراسة.¹

وبما أن مجال البحث لا يتسع لاجراء مسح شامل للدراسات التطبيقية ذات الصلة بتحديد وتحليل العوامل الرئيسية المؤثرة في جانبي التبادل التجاري الخارجي بالنظر للعدد الهائل والمتنوع الذي يحفل به الأدب الاقتصادي التجريبي، لذا سنكتفي بتقديم حوصلة موجزة لبعض ما جاء به مجموعة من الدراسات التي اهتمت بالموضوع المعني على مستوى الدول النامية ومنها الجزائر من خلال الاستعانة بالجدول الموالي.

الجدول رقم 124 : ملخص لبعض الدراسات التطبيقية الخاصة بمحددات جانبي التبادل التجاري في بعض الدول النامية والجزائر

الدراسة	المتغيرات التفسيرية (المحددات)	المجال المكاني والزمني	المقارنة القياسية - المنهجية	النتائج المتوصل إليها
إينال وآخرون (2016)	الصادرات النفطية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الأسعار النسبية للواردات، الرسوم الجمركية، سعر الصرف الحقيقي الفعلي	الجزائر، بيانات سنوية 1980-2014	اختبارات استقرارية السلاسل المدروسة، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباينة ARDL .	وجود علاقة تكامل مشترك بين حجم الواردات ومتغيرات الدراسة في المدى الطويل، حيث يرتبط الطلب على الواردات إيجابيا مع كل من نصيب الفرد من PIB (0,43)، الصادرات البيتولية (0,65)، وكذلك مع سعر الصرف الحقيقي الفعلي (0,30)، و الأسعار النسبية للواردات (1,04) عكس ما توقعته النظرية الاقتصادية بفعل عدم تحقق شرط مارشال - ليرنو Marshal-Lerner (أسلوب المرونات) في ظل الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني الأحادي التصدير ومحدودية الجهاز الانتاجي الوطني، في حين كانت هناك علاقة سلبية ذات معنوية مع الرسوم الجمركية (0,96-).
بولكور (2016)	الناتج المحلي الاجمالي، الأسعار النسبية، سعر الصرف مقابل الدولار،	الجزائر، بيانات سنوية 1995-2014	اختبارات استقرارية السلاسل المدروسة، اختبار التكامل المشترك لـ Johansen وتقدير دالة الطلب على الواردات بواسطة نموذج تصحيح الخطأ لشعاعي VECM ، واختبار السببية لـ Granger .	خلصت إلى وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل ذات معنوية بين الواردات ومحدداتها، أين كان الطلب على الواردات من بالنسبة للدخل الحقيقي في المدى الطويل (1,58) وغير من في المدى القصير (0,17) ونفس القول ينطبق على مرونة الواردات بالنسبة للأسعار النسبية التي جاءت بدورها متوافقة مع النظرية الاقتصادية (علاقة عكسية) وكانت شديدة المرونة (3,68-) في المدى الطويل و (0,78-) في المدى القصير، في حين جاء تأثير سعر الصرف على الواردات متماشيا مع منطلق النظرية الاقتصادية والذي كان كبيرا انطلاقا من قيم مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للاخير التي بلغت (1,9-) و(2,37-) في المديين القصير والطويل.
خليل ومدياني (2014)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الأسعار النسبية، احتياطي الصرف، معدل التغطية،	الجزائر، بيانات سنوية 1970-2012	اختبارات استقرارية السلاسل المدروسة، اختبار التكامل المشترك لـ Johansen وتقدير دالة الطلب على الواردات بواسطة نموذج تصحيح الخطأ لشعاعي VECM .	وجود علاقة تكامل مشترك بين الواردات ومحدداتها في الأجل الطويل، وكانت تأثير معنوي للدخل الفردي في الأجلين الطويل والقصير بقمي مرونة تقدر بـ 1,02 و 1,67، وكان أكبر من تأثير الاسعار النسبية التي بلغت مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لها 0,71- في الاجل القصير بينما كان التقدير في الاجل الطويل غير معنوي علما بأن بقية المحددات كانت أقل تأثيرا على الواردات مقارنة بالمحددتين السابقتين في المديين القصير و الطويل.
علي نجا (2016)	الناتج المحلي الاجمالي، الأسعار النسبية للواردات، ومعدل الانفتاح (X+M/PIB)	الجزائر، تونس والمغرب، بيانات سنوية 1970-2010	اختبارات استقرارية السلاسل المدروسة، اختبار التكامل المشترك لـ Johansen وتقدير علاقات الاجل الطويل والقصير باستخدام نموذجي ARDL و ECM	حدوث توافق كبير في النتائج بالدول الثلاث، من حيث التأكيد على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، واتجاه تأثير المتغيرات التفسيرية وقيم المعلمات المقدرة، إذ أن الطلب على الواردات كانت غير من بالنسبة للدخل وتراحت قيمة المرونة بالدول الثلاث بين (0,46، 0,59)، ومن بالنسبة للأسعار النسبية وترواحت قيمتها بين (-1,21، -1,08) ، وكذلك بالنسبة للانفتاح التجاري ورواحت قيمة المرونة بين (1,05 ، 1,21)، أما في الأجل القصير فأظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن الطلب على الواردات كان غير من بالنسبة للدخل في كل من تونس والمغرب و من في الجزائر وتراوح مدى المرونة بين (0,86 ، 1,32) كما أنه كان غير من بالنسبة لكل من الأسعار النسبية والانفتاح التجاري في تونس والجزائر ومن في المغرب، وترواح مدى المرونة بين (-0,33 ، -1,03)، (0,57 ، 1,013) لكل منهما على التوالي.
Chani & al (2011)	مكونات الطلب الداخلي : الاستهلاك النهائي (الحكومي + العائلات)، الاستثمار، الانفاق على الصادرات، وكذا الأسعار النسبية للواردات	باكستان، بيانات سنوية 1972-2008	اختبارات استقرارية السلاسل المدروسة، اختبار التكامل المشترك لـ Johansen مع تقدير دالة الطلب على الواردات بواسطة نموذج تصحيح الخطأ لشعاعي VECM	وجود تأثير معنوي وإيجابي وفق النظرية الاقتصادية لمكونات الطلب الداخلي على الواردات في الأجلين الطويل والقصير ولكن بدرجات متفاوتة، حيث أسفرت النتائج على أن الطلب على الواردات كان أكثر مرونة بالنسبة للانفاق الاستهلاكي (2,67، 2,60) في الاجلين الطويل والقصير، و اقل مرونة بالنسبة لكل من الاستثمار (0,586، 0,6877) والانفاق على الصادرات (0,2685، 0,2119)، في حين جاءت تأثير الأسعار النسبية على الواردات سلبيا متوافقا في النظرية الاقتصادية بيد أنه كان غير معنوي وبقيمة مرونة ضعيفة (-0,1352) في الأجل الطويل، و (-0,0532) في الأجل القصير

محددات جانب الواردات

يتبع الجدول في الصفحة الموالية .

¹ : BATHALOMEW David (2010) *An Econometric Estimation of the Aggregate Import Demand Function for Sierra Leone*, Journal of Monetary and Economic Integration , Vol10-N°1, p 09.

الدراسة	المتغيرات التفسيرية (المحددات)	المجال المكاني والزمني	المقارنة القياسية - المنهجية	النتائج المتوصل إليها
محددات جانب الواردات	Zafar.A. Sultan (2011)	الهند بيانات سنوية 1970-2008	اختبارات استقرارية السلاسل المدروسة، اختبار التكامل المشترك لـ Johansen للكشف عن العلاقة بين الطلب على الواردات مع محدداته الرئيسية مع تقدير العلاقة القصيرة الأجل بواسطة نموذج تصحيح الخطأ ECM.	علاقة توازن طويلة الأمد بين الواردات ومحدداتها الرئيسية، غير أن التأثير القوي والمعنوي كان من جانب الدخل مقارنة بالعوامل المحددة الأخرى المدروسة بقيمة مرونة (1,88)، بينما جاء على الطلب على الواردات بالنسبة لكل من الأسعار النسبية واحتياطات الصرف أقل مرونة (-0,29) بالنسبة للمتغير الأول و(0,21) بالنسبة للمتغير الثاني وهي نتائج جاءت متوافقة من حيث اتجاه تأثيرها سواء سلبا أو إيجابا على الواردات مع منطق النظرية الاقتصادية كما هو عليه الحال كذلك بالنسبة لنتائج العلاقة القصيرة الأمد التي تشير بدورها إلى وجود علاقة بين الواردات والعوامل المؤثرة عليها ولكن بتأثير أقل قياسا بالأجل الطويل كون الطلب على الواردات لم يكمن مرنا بالنسبة لجميع المتغيرات المفسرة له (الدخل: 0,61، الأسعار النسبية: -0,194، احتياطات الصرف: 0,193).
	Alias & Tuck Cheong (2000)	ماليزيا بيانات سنوية 1970-1998	اختبارات استقرارية السلاسل المدروسة، اختبار التكامل المشترك لـ Johansen للكشف عن العلاقة طويلة الأمد بين الطلب على الواردات مع توظيف نموذج تصحيح الخطأ من أجل تحديد الاستجابة القصيرة الأجل للواردات بالنسبة للتغيرات الحاصلة في محدداتها.	وجود علاقة تكامل مشترك بين الواردات ومحدداتها في الأجل الطويل، حيث تبين من خلالها أن الطلب على الواردات لم يكن مرنا بالنسبة لجميع المتغيرات المحددة له التي جاء اتجاهها منسجما مع النظرية الاقتصادية، وهو ما تبين من قيم مرونة الطلب بالنسبة لكل محدد (الاستهلاك النهائي: 0,73، الانفاق الاستثماري: 0,78، الصادرات: 0,38، الأسعار النسبية: -0,69). بينما أسفر نموذج ECM أيضا على وجود تأثير معنوي غير مرنا على الواردات في الأجل القصير لكل من: الانفاق الاستثماري (0,212)، الصادرات (0,844)، والأسعار النسبية (-0,59). بينما كان تأثير الاستهلاك النهائي على الواردات غير معنوي رغم أن طلب الأخير بالنسبة له كان مرنا (1,202).
	Bathalomew (2010)	سيراليون بيانات سنوية 1977-2008	اختبارات استقرارية السلاسل المدروسة، وتوظيف نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباينة للتعرف على مدى التأثير الذي تمارسه العوامل المأخوذة كمحددات على الواردات خلال الأمدين القصير والطويل خلال الفترة قيد الدراسة.	أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة مشتركة بين الطلب على الواردات ومحدداته الرئيسية المدروسة في الأجل الطويل غير أن التأثير المعنوي الذي لم يكن مرنا كان محصورا في محددات: الانفاق على الصادرات (0,232)، استهلاك العائلات (0,39) و الاستهلاك الحكومي (0,519)، في حين أن بقية المحددات الأخرى (الاستثمار، الأسعار النسبية للواردات و متغير السياسة التجارية) فكان تأثيرها غير معنوي بالموازاة مع انسجام اتجاه تأثير جميع المتغيرات المدروسة مع منطق النظرية الاقتصادية. في الوقت الذي أسفرت نتائج تطبيق نموذج ARDL على وجود تأثير معنوي لجميع مكونات الطلب الداخلي بما فيها الاستثمار على الواردات في الأجل القصير ولكنه بقيم مرونة متدنية (تراوحت بين 0,12 و 0,55) بينما لم يكن هناك أي تأثير معنوي للسياسة التجارية المنتهجة وكذا الأسعار النسبية على أداء الواردات.
محددات جانب الصادرات	بوشافة وقشرو (2016)	الجزائر بيانات سنوية 1990-2013	اختبارات استقرارية السلاسل المدروسة، وتوظيف نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM للتعرف على مدى التأثير الذي تمارسه العوامل المأخوذة كمحددات مدروسة على الصادرات خلال الأمدين القصير والطويل خلال الفترة 1990-2013.	كشفت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لمحددات الصادرات السلعية الجزائرية عن أن جميع معاملاته مقبولة إحصائيا على المدينين الطويل والقصير والتي كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية من حيث تأثيرها الممارس على جانب الصادرات ولكن بدرجات متفاوتة كما تظهره قيم مرونة الطلب على الأخيرة بالنسبة لكل محدد وخلال كل فترة، فبالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين فكان تأثيره الذي اتسم بمرونته المتدنية في الأمد القصير أكبر منه في المدى الطويل (0,73 و 0,24 على الترتيب)، في حين كانت تأثير أسعار النفط الإيجابي على الصادرات في المدى الطويل أكبر منه في المدى القصير (0,81 و 0,69)، أما فيما يتعلق بحجم إنتاج النفط فكان تأثيره فوري في الفترة القصيرة بقيمة مرونة للصادرات بالنسبة له قدرها 0,17 وهي من مثيلتها في الفترة الطويلة التي بلغت 0,57. بينما أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة معنوية موجبة بين الصادرات وسعر الصرف الحقيقي الذي كانت استجابة الصادرات لتغيراته أكبر في الفترة الطويلة مقارنة بالقصيرة (0,86 و 0,35 على التوالي).
	Narayan & Narayan (2004)	جزر فيجي بيانات سنوية 1970-1999	تقدير مرونة الطلب الداخلية والسعرية على الصادرات بعد دراسة استقرار سلاسل متغيرات الدراسة باستخدام نماذج ARDL، ECM، DOLS و FMOLS لتقدير العلاقة في الاجلين القصير والطويل.	أشارت النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين الطلب على الصادرات وكل من الدخل والأسعار النسبية مع انسجام اتجاه التأثير مع النظرية الاقتصادية، كما يوجد توافق كبير بين نتائج تدقيقات الأساليب الثلاثة، مع العلم بأن الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار كان أكثر مرونة سواء الأسعار النسبية المحلية (-1,29، -1,25، -1,49) بالنسبة لكل نموذج أو أسعار الصادرات المنافسة (2,14، 2,08، 2,23) بالنسبة لكل نموذج مقارنة بتأثير دخل الشركاء التجاريين الذي لم يكن طلب الصادرات مرنا بالنسبة لها (0,69)، 0,70، و 0,80 بالنسبة لكل نموذج). أما نتائج التقدير في الأجل القصيرة فتشير إلى أن الطلب على الواردات كان غير مرنا بالنسبة للدخل (0,44) ومؤشر سعر الصادرات المحلية (-0,82) بينما كانت استجابة الصادرات بالنسبة لأسعار الصادرات المنافسة أكبر (1,35) مع العلم بأنه تم توظيف نموذج ECM لتقدير العلاقة القصيرة الأمد بين الصادرات والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة قيد الدراسة.

يتبع الجدول في الصفحة الموالية .

الدراسة	المتغيرات التفسيرية (المحددات)	المجال المكاني والزمني	المقارنة القياسية - المنهجية	النتائج المتوصل إليها
سي محمد (2014)	بالنسبة للصادرات الشهرية في الفترة 2002-2010 : سعر النفط، سعر صرف اليورو مقابل الدولار. بالنسبة للواردات الشهرية في الفترة 2002-2010 : مؤشر أسعار المواد الغذائية، سعر صرف اليورو مقابل الدينار، إجمالي الصادرات، ومتغير وهمي معبر عن تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (0 قبل شهر سبتمبر 2005، و1 منذ سبتمبر 2005). بالنسبة للصادرات السنوية : الفترة 1990-2010 : مؤشر كمية النفط المصدر، سعر النفط، الناتج المحلي الإجمالي العالمي، سعر صرف اليورو مقابل الدولار. بالنسبة للواردات السنوية خلال الفترة 1990 - 2010 : الناتج الحقيقي غير النفطي، احتياطي الصرف، مؤشر الأسعار الغذائية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي.	الجزائر بيانات شهرية للفترة 2002- 2010 ثم استخدام بيانات سنوية للفترة 1990- 2010	اختبارات استقرارية السلاسل المدروسة، اختبار التكامل المشترك لـ Johansen بالإضافة إلى توظيف اختبار السببية لـ Granger للكشف عن العلاقة السببية بين متغيرات النماذج المدروسة، كذا الاستعانة بتحليل دوال الاستجابة الدفعية لمعرفة الأثر الذي يتركه كل محدد على جانبي التبادل من خلال التعرف على رد الفعل أو مدى استجابة لكل من الصادرات والواردات للمتغيرات التي قد تحصل في كل محدد في فترة معينة. ناهيك عن الاستعانة بمنهجية box- Jenkins في بناء النماذج المعتمدة للتنبؤ بأسعار النفط وأسعار الصرف ومن ثم تأثيرها على الصادرات والواردات المستقبلية وهو جانب لا يمهنا في الدراسة القياسية.	أسفرت نتائج التكامل المشترك وتحليل العلاقة السببية خلال الفترة الأولى (البيانات الشهرية) : وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين الصادرات وكل من سعر صرف الدولار وسعر النفط، بينما كانت أظهرت النتائج على مستوى نموذج الواردات عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الواردات ومحدداتها باستثناء أسعار المواد الغذائية التي تفسر تغير الواردات كما لا توجد علاقة سببية بينها وفق نتائج الاختبار سببية Granger وهو ما أرجعه الباحث طبيعة المدى المطلق لهذه الزماني. في حين أظهرت نتائج تحليل دوال الاستجابة أنه كان لأسعار النفط وسعر صرف اليورو مقابل الدولار أثر إيجابي ومباشر على الصادرات، أما استجابة الواردات فكانت ناجمة عن سعر صرف اليورو مقابل الدينار وهي الأقوى من بين المتغيرات الأخرى : مؤشر أسعار السلع الغذائية واتفاق الشراكة.
Murad (2012)	تحليل محددات الصادرات والواردات الثنائية مع : و.م.أ، بريطانيا، ألمانيا، الهند، هونغ كونغ، واليابان. مع تحديد المتغيرات بالنسبة التالية : سعر صرف الحقيقي للعملة المحلية مع عمل الشرك (الاقتصادي) بالنسبة لجانبي التبادل، والناتج الإجمالي الحقيقي لبينغلاش بالنسبة للواردات، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للشريك التجاري (بالنسبة للواردات)	بأنجلاداش بيانات سنوية 1973- 2009	اختبارات استقرارية السلاسل المدروسة، اختبار التكامل المشترك لـ Johansen وكذا نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM للكشف عن العلاقات التوازنية الطويلة والقصيرة الأمد القائمة بين جانبي التبادل ومحدداتها وهما سعر الصرف الحقيقي والدخل.	خلصت إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين جانبي التبادل التجاري مع كل من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف مع جميع أطراف التبادل قيد الدراسة، مع العلم بأن تقديرات نموذج VECM أظهرت أن الصادرات إلى الولايات المتحدة، بريطانيا، واليابان كانت مرنة بالنسبة لدخل الشركاء في الأمد الطويل (تقييم 1,52، 2,47، 0,31)، و 1,68 على الترتيب) وغير مرنة مع الصادرات المتجهة نحو الهند (0,31)، و هونغ كونغ (0,52)، مع التذير بأن تأثير هذا المحدد على الصادرات جاء متوافقا مع النظرية الاقتصادية، في حين كان الطلب على الصادرات إلى الولايات المتحدة مرنا بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي (2,87)، و اقل مرونة مع بريطانيا (0,43)، هونغ كونغ (0,65)، واليابان (0,85). بينما كانت استجابة الواردات من جميع الشركاء باستثناء ألمانيا وهونغ كونغ معاكسة للنظرية الاقتصادية بالنسبة للدخل الإجمالي الحقيقي لبينغلاش الذي كان ذو تأثير عكسي على الواردات رغم أن الطلب عليها كان مرنا بالنسبة لهذا المحدد (2,5-) مع و.م.أ، 3,25-، بريطانيا، 1,05- مع اليابان)، بينما بلغت مرونة الواردات من كل من ألمانيا (0,98)، وهونغ كونغ (1,78).

الدراسات التي جمعت الجانبين معا

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على ما ورد في الدراسات التجريبية التالية :

- علي خليل و محمد مدياني (2014)، نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مجلة الحقيقة، العدد 28- مارس، جامعة أدرار، ص ص 387-420.
- أمينة إينال، عبد الرحيم شبيبي وأمال بدو (2016)، التقدير القياسي لدالة الطلب على الواردات في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 2- أفريل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لتندوف، ص ص 80 - 98.
- نور الدين بوالكور (2016)، دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1995-2014 باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 10- جانفي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم-، ص ص 33-07.
- علي نجا (2016)، تقدير دالة الطلب على الواردات في دول المغرب العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 18- العدد 1، يناير، المعهد العربي للتخطيط الكويت، ص ص 43-90.
- رضا بوشنافة وفتححة قشرو (2016)، نمذجة قياسية لمحددات الصادرات الجزائرية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 6- ديسمبر، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، ص ص 60-77.
- كمال سي محمد (2014)، التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه - ل.م.د-، فرع مالية ومؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-.
- CHANI Muhammad Irfan , PERVAIZ Zahid & CHAUDHARY R.Amatul (2011), Determination of Import Demand in Pakistan: The Role of Expenditure Components, Theoretical and Applied Economics, Volume XVIII -N°08 , pp93-110
- ZAFAR Ahmad Sultan (2011), Foreign Exchange Reserves and India's Import Demand: A Cointegration and Vector Error Correction Analysis, International Journal of Business and Management Vol. 6-N° 7- July 2011, pp69-76.
- ALIAS Mohammad Haji & TUCK CHEONG Tang (2000), Aggregate Imports and Expenditure

Components in Malaysia: A Cointegration and ErrorCorrection Analysis, ASEAN Economic Bulletin, Vol. 17- N° 3 -DECEMBER , pp. 257-269

- BATHALOMEW David (2010), *An Econometric Estimation of the Aggregate Import Demand Function for Sierra Leone*, Journal of Monetary and Economic Integration , Vol. 10- N°1, pp5-24 .
- NARAYAN Seema & NARAYAN Paresh Kumar (2004), *Determinants of Demand for Fiji's Exports: an empirical investigation*, The Developing Economies, Vol 42- N°1- March2004, pp 95-112
- MURAD Woahid (2012), *Bilateral Export and Import Demand Functions of Bangladesh: A Cointegration Approach*, The Bangladesh Development Studies, Vol35-N° 1 -March, pp. 43-60

2-2-توصيف نموذجي جانبي التبادل التجاري البيني مع الاتحاد الأوروبي مع تقديم المتغيرات التفسيرية، مصادر تجميع البيانات و تحليل لخصائصها الاحصائية الوصفية :

بغية تأكيد ما يتصف به التبادل التجاري الخارجي للجزائر بما فيه التبادل مع الاتحاد الأوروبي من خصائص تعكس بدورها السمات الرئيسية المميزة للاقتصاد الوطني ذو الطبيعة الربعية المعتمد الذي تشكل فيه المحروقات أزيد من 95 % من إجمالي صادراته مما يجعل أداءه على قدر عال من الحساسية تجاه تقلبات أسعارها في الأسواق العالمية بين الارتفاع تارة والتراجع تارة أخرى مقابل تسجيل منحنى تصاعدي للواردات لاسيما خلال فترات الرخاء المالي الناجم عن الصدمات النفطية الايجابية يتخلله بعض التراجع الملحوظ خلال فترة الصدمات النفطية المعاكسة وما ينجم عنها من اشتداد الحيز المالي للبلاد خصوصا إذا استمر أمد هذه الصدمات لفترة طويلة يصعب من خلالها الحفاظ على مستويات الواردات التي تبقى في نهاية المطاف مرتفعة وشديدة التنوع باعتبار أن قسم هاما من احتياجات الطلب الداخلي الاستهلاكي والاستثماري يتم تغطيته بواسطتها في ظل عجز وعدم مرونة الجهاز الانتاجي الوطني بفعل ضعف أداء مختلف القطاعات وفي مقدمتها أنشطة الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي مثلما تظهره فواتير الاستيراد من مختلف المعدات والآلات والمنتجات المصنعة وكذا من المنتجات الغذائية التي يتم استيرادها سنويا.

وبالنظر إلى ما تقدم، سنحاول بناء نموذج يهدف إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على جانبي الصادرات والواردات البنية للجزائر مع الشريك التجاري الأول لها وهو الاتحاد الأوروبي مع الأخذ بعين الاعتبار للخصائص السالفة الذكر وكذا استنادا إلى الأدبيات النظرية والتجريبية ذات الصلة التي تم استعراض البعض منها في الفقرات السابقة، والتي تتفق على أن وجود محددتين رئيسيتين لأداء جانبي الصادرات أو الواردات وتعني بهما الدخل والأسعار النسبية لكل منها واللذان غالبا ما يدرجا معا أو كليهما عند صياغة معادلات النماذج القياسية المستخدمة في هذه الدراسات التي تقوم بعضها بإدراج متغيرات تفسيرية أخرى تبعا للعديد من العوامل ومنها: الخصائص والظروف الاقتصادية التي تمر بها البلدان المعنية بالدراسة، المنهجية القياسية المعتمدة، مدى توفر البيانات....وفي هذا المقام، سيتم اللجوء إلى صيغة دالة الطلب التقليدية المشار إليها آنفا التي تربط بين الطلب على الواردات أو الصادرات الجزائرية من/ و إلى الاتحاد الأوروبي (المتغيران التابعين) مع محدداتهما(المتغيرات التفسيرية) التي رأينا بضرورة أن تكون متماشية مع الطبيعة الربعية للاقتصاد الوطني، والتي تتمثل في: أسعار النفط ممثلة في المتوسط السنوي لسعر برميل النفط الجزائري، والنتائج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، والأسعار النسبية للصادرات، و سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي مقابل اليورو بالنسبة للصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، بينما تتمثل المحددات التفسيرية للواردات من الاتحاد في: مداخيل صادرات المحروقات، مستويات الطلب المحلي الإجمالي (الاستهلاك الخاص والعمومي +الاستثمار الاجمالي)، سعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل اليورو، عدد السكان، الأسعار النسبية للواردات. ولذا ستأخذ دالتي الصادرات والواردات للجزائر مع الاتحاد الأوروبي الصيغتين الرياضيتين الآتيتين :

- بالنسبة لدالة الطلب على الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي EXPO :

$$EXPO=f(PBM, PIB, PRx, RER) = C_0(PBM)^{a1}(PIB)^{a2}(PRx)^{a3}(RER)^{a4} \dots\dots (1)$$

- بالنسبة لدالة الطلب على الواردات من الاتحاد الأوروبي M :

$$M=f(Dem, Pop, RER, Rpm, Xh) = C_0(Dem)^{a1}(Pop)^{a2}(RER)^{a3}(Rpm)^{a4}(Xh)^{a5} \dots\dots (2)$$

و يأخذ الدالتين السابقتين الشكل اللوغاريتمي المزدوج، تصبح صيغتهما على الصورة التالية :

$$LEXPO_t = C + \alpha_1 LPBM_t + \alpha_2 LPIB_t + \alpha_3 LPRx_t + \alpha_4 LRER_t + \varepsilon_t \dots\dots(3)$$

$$LM_t = C + \alpha_1 L Dem_t + \alpha_2 L Pop_t + \alpha_3 LRER_t + \alpha_4 LRpm_t + \alpha_5 LXh_t + \varepsilon_t \dots\dots(4)$$

مع العلم أن اختيار الشكل اللوغاريتمي الخطي المزدوج في تقدير المعلمات الخاصة بدالتي الطلب على جانبي التبادل التجاري يعزى لعدة أسباب منها :

- أن التحويل اللوغاريتمي الخطي المزدوج يساعد على موافاة افتراض خطية الدوال لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في التحليل القياسي.
- أن هذا الشكل تنسم نتائجه بجودة تدقيق عالية نظرا لتحقيقه أقل خطأ معياري للبواقي مقارنة بالأشكال الأخرى للدوال.
- أن المعلمات المقدرة في هذا الشكل تمثل المرونات، الامر الذي يسهل تحديد التأثير النسبي لكل متغير مستقل على المتغير التابع بوحدات القياس الخاصة بكل متغير.

ووفقا للمعادلتين (3) و (4) السابقتين، فإن رموز المتغيرات والمؤشرات التي تعبر عنهما، فضلا عن التوقعات القبلية للمتغيرات التفسيرية التي تتضمنها كل واحدة منهما وأثرها على المتغيرين التابعين المدروسين وفقا لمنطق الأدب الاقتصادي النظري والتجريبي، ناهيك عن مصادر تجميع البيانات سيتم عرضها من خلال الجدول الموالي، مع العلم بأن بيانات السلاسل الزمنية الممثلة للمتغيرات

¹ : علي نجا (2016)، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-60.

الباب الثاني/الفصل الثاني- اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: الحصيلة والتداعيات على الاقتصاد الوطني بعد أزيد من عقد من دخوله حيز التنفيذ

قيد الدراسة (التابعة والمستقلة) ستكون سنوية تغطي الفترة الممتدة من سنة 1987 لغاية سنة 2016، وهي فترة وقع عليها الاختيار كمجال زمني للتحليل القياسي لمحددات الصادرات والواردات الجزائرية بالنظر لتوفر البيانات من جهة ومن جهة أخرى باعتبار أن سنة 1987 شكلت منطلق التفكير في إعادة النظر في النهج الاقتصادي الاشتراكي المنتهج منذ الاستقلال تحت وقع الصدمة النفطية المعاكسة لسنة 1986 وبداية أولى الخطوات نحو التحول نحو اقتصاد السوق ولو بشكل غير معلن قبل أن يأخذ مسار التحول لشكله الصريح مطلع تسعينيات القرن الماضي.

الجدول رقم 125 : تعريف متغيرات نموذجي الدراسة وتحديد مصادر تجميع البيانات و التوقعات القبلية لتأثير المتغيرات التفسيرية على المتغيران التابعين (إشارة المعلمات المقدرة) *

مصادر تجميع البيانات لكل متغير	إشارة المعلمة المقدرة	تقديم المتغيرات وكيفية حسابها	■ بالنسبة لدالة الصادرات
قاعدة بيانات التجارة الخارجية للمركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS، المديرية العامة للجمارك الجزائرية.		قيمة الصادرات السلعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي مقومة بالمليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية في السنة t	المتغير التابع : EXPO _t
المتغيرات المفسرة :			
قاعدة بيانات الأسعار المرجعية الشهرية والسنوية لبرميل النفط لسلة خامات منظمة أوبك حتى سنة 2005. واحصائيات الاقتصاد الجزائري الصادرة عن المديرية العامة للتنبؤات والسياسات DGPP التابعة لوزارة المالية الجزائرية بالنسبة للبيانات السنوية (2006-2016).	(+)	المتوسط السنوي لسعر برميل النفط الجزائري في السنة t مقوم بالدولار الأمريكي، ويتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بينه وبين الصادرات التي تهمين عليها صادرات المحروقات بأكثر من 95 % .	PMB _t
قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي : <i>World Development Indicators WDI</i> (آخر تعديل سنة 2017).	(+)	الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الاسمية للشريك التجاري المعني (الاتحاد الأوروبي) في السنة t مقومة بمليار دولار أمريكي، والذي يستخدم كمقياس لمستوى النشاط الاقتصادي الذي يتحدد من خلاله الطلب على المحروقات التي تشكل تقريبا مجمل الصادرات الجزائرية، وبذلك يتوقع وجود علاقة طردية بينه وبين الأخيرة.	PIB _t = PIB _{EU}
تم تجميع بيانات مؤشر أسعار الصادرات الجزائرية Px وكذا مؤشر المؤشر العام للأسعار في الاتحاد الأوروبي CPI _{eu} اللازمة لحساب الأسعار النسبية للصادرات وفق العلاقة المشار إليها من قاعدة البيانات الإحصائية الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADSTAT والمتوفرة على الموقع الإلكتروني unctadstat.unctad.org	(-)	الأسعار النسبية للصادرات في السنة t، وتعبّر عن قيمة المبادلة المباشرة للسلع، أي تمثل أسعار السلع الاقتصادية منظرًا إليها من خلال علاقاتها التبادلية . وهي عبارة عن نسبة الرقم القياسي لأسعار (قيمة) الصادرات Px (السنة الأساس = 2000) إلى الرقم القياسي للأسعار المحلية معبرًا عنه بالمستوى العام لأسعار الاستهلاك في الشريك الاقتصادي المعني (الاتحاد الأوروبي) CPI eu (السنة الأساس = 2000). ومن المتوقع بحسب النظرية لاقتصادية أن تكون هناك علاقة عكسية بينهما باعتبار أن ارتفاع أسعار الصادرات سيؤدي إلى نقص الطلب عليها لدى الشريك التجاري والعكس صحيح.	PRX _t
تم تجميع البيانات الخاصة بحساب سعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل اليورو (ecu قبل سنة 1998) من : - بالنسبة لمؤشري أسعار الاستهلاك في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي : قاعدة البيانات الإحصائية الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADSTAT والمتوفرة على الموقع الإلكتروني unctadstat.unctad.org - بالنسبة لسعر الصرف الإسمي للدولار مقابل اليورو : فترة التعامل بوحدة العملة الأوروبية الأوروبية <i>European ecu Currency Unit</i> ، قاعدة البيانات السنوية لتطور أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل وحدة العملة الأوروبية (الفترة 1979-1998) الواردة على الموقع الإلكتروني لبنك الاحتياطي الفيدرالي لمقاطعة سان لويس : Federal Reserve Bank of St. Louis https://fred.stlouisfed.org/series/EXUSEC#0 فترة التعامل باليورو (1999 - 2016) : قاعدة بيانات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الخاصة بأسعار الدولار الأمريكي مقابل اليورو الواردة على الموقع الإلكتروني : https://www.federalreserve.gov/releases/h10/hist/default1989.htm	(-)	سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي مقابل اليورو، حيث تم الأخذ بهذا المتغير بدلًا من سعر صرف الدينار مقابل الدولار، بالنظر إلى الحساسية الكبيرة للصادرات الجزائرية المشكّلة أساسًا من المحروقات المفوترة في الأسواق العالمية بعملة الدولار الأمريكي من التغيرات الحاصلة للأخير مقابل العملات الرئيسية الأخرى ولاسيما اليورو، حيث إن كل انخفاض في قيمته أمام اليورو التي تعد عملة الزبائن الرئيسيين الأوروبيين لصادرات المحروقات الجزائرية سيؤدي رغم تراجع القوة الشرائية لعائداتها إلى زيادة الطلب عليها من قبل الشركاء الأوروبيين ، وبالتالي هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والطلب على الصادرات. وبحسب سعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل اليورو عن طريق تعديل سعر الصرف الاسمي بين العملتين بفروقات معدلات التضخم بين كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وفق العلاقة التالية : $RER_{US-EU} = NER \cdot (P^*/P)$ بحيث : NER : سعر الصرف الاسمي للدولار مقابل اليورو (ECU قبل سنة 1999). P* : المستوى العام للأسعار في الاتحاد الأوروبي معبرًا عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك (السنة الأساس = 2000 = 100). P : المستوى العام للأسعار في الولايات المتحدة معبرًا عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك (السنة الأساس = 2000 = 100).	=RER _{US-EU} RER

يتبع الجدول في الصفحة الموالية .

مصادر تجميع البيانات لكل متغير	إشارة المعلمة المقدره	تقديم المتغيرات وكيفية حسابها	■ بالنسبة لدالة الواردات
			المتغير التابع : M_t
قاعدة بيانات التجارة الخارجية للمركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS، المديرية العامة للجمارك الجزائرية.		قيمة الواردات السلعية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي مقومة بالمليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية في السنة t.	المتغيرات المفترسة :
قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي : <i>World Development Indicators WDI</i> (آخر تعديل سنة 2017).	(+)	إجمالي الطلب المحلي (الاستهلاك الخاص "العائلات"+العمومي "الحكومي" مضاف إليه الاستثمار الاجمالي) معبر عنه بالتكوين رأسمال الثابت زائدا التغير في المخزون) خلال سنة t مقوما بمليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية. وهو عامل مؤثر على الاتجاهات التي تأخذها الواردات في الجزائر لاسيما وأن هناك اعتماد مفرط عليها في تغطية الحيز الأكبر من احتياجاته في ظل ضعف القاعدة الانتاجية والخدماتية المحلية ، مما يعي وجود علاقة طردية بينه وبين الواردات .	Dem_t
قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي : <i>World Development Indicators WDI</i> (آخر تعديل سنة 2017).	(+)	العدد الاجمالي لسكان الجزائر في السنة t (مليون نسمة)، ويتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين التغير الحاصل في عدد السكان وحجم الواردات السلعية.	Pop_t
الاعتماد على نفس مصادر بيانات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو فيما يخص مؤشرات أسعار الاستهلاك (الجزائر والاتحاد الأوروبي). وكذا البيانات الخاصة بأسعار الصرف الأسمية الدينار مقابل مقابل وحدة العملة الأوروبية (الفترة 1979-1998). أما بالنسبة لتطور أسعار الصرف الأسمية للدينار مقابل اليورو (1998-2016) فتم أخذها من الإحصائيات الخاصة بالاقتصاد الوطني الصادرة عن المديرية العامة للتنبؤات والسياسات DGPP التابعة لوزارة المالية الجزائرية .	(-)	سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل اليورو (مقابل الوحدة النقدية الأوروبية Ecu قبل سنة 1999)، حيث من المتوقع أن يكون هناك علاقة عكسية بينه وبين الواردات، أين تؤدي الزيادة في سعر صرف اليورو أمام الدينار إلى رفع أسعار السلع المستوردة من الاتحاد مما يؤدي إلى تقليص الطلب عليها والعكس صحيح. وبحسب سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل اليورو طريق تعديل سعر الصرف الاسمي بين العملاتين بفروقات معدلات التضخم بين كل من الجزائر ومنطقة اليورو وفق العلاقة التالية : $RER_{US\$-UE€} = NER.(P^*/P)$ ، بحيث : NER : سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل اليورو (ECU قبل سنة 1999). P^* : المستوى العام للأسعار في الاتحاد الأوروبي معبرا عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك (السنة الأساس 2000 = 100). P : المستوى العام للأسعار في الجزائر معبرا عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك (السنة الأساس 2000 = 100).	RER_t
تم تجميع بيانات مؤشر أسعار الواردات الجزائرية P_m وكذا مؤشر المؤشر العام للأسعار المحلية اللازمة لحساب الأسعار النسبية للواردات وفق العلاقة المشار إليها من قاعدة البيانات الإحصائية الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADSTAT المتوفرة على الموقع الإلكتروني unctadstat.unctad.org	(-)	الأسعار النسبية للواردات في السنة t، وهي عبارة عن نسبة الرقم القياسي لأسعار (قيمة) الواردات P_m (السنة الأساس = 2000) إلى الرقم القياسي للأسعار المحلية معبرا عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر CPI (السنة الأساس = 2000). ويتوقع أن تكون هناك علاقة عكسية بينهما باعتبار ان ارتفاع أسعار الواردات سيؤدي إلى نقص الطلب على الواردات والعكس صحيح .	Rpm_t
قاعدة بيانات التجارة الخارجية للمركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS، المديرية العامة للجمارك الجزائرية.	(+)	الصادرات من المحروقات في السنة t مقومة بالمليار دولار أمريكي، تم أخذها كعامل معبر عن قدرة التمويل المتاحة للواردات التي تتم بواسطة مداخيلها (المصدر الأساسي للعملة الصعبة)، وبذلك يتوقع أن تكون العلاقة بينهما طردية.	Xh_t

*: جميع متغيرات النموذج (التابعة والتفسيرية) مأخوذة باللوغاريتم الطبيعي وفق الصيغة الخطية اللوغاريتمية التي أخذتها معادلتها الصادرات والواردات المدروسة والتي تكون مسبوقة بالرمز L ، ϵ_t : معامل أو حد الخطأ العشوائي (المتغيرات الأخرى التفسيرية غير المدرجة في النموذجين). $\ln C_0 = C$: المعلمة الثابتة. $\alpha_{11=1,2,3,\dots}$: معاملات النموذج و تعبر عن مرونة جانب التبادل التجاري المدروس بالنسبة للمتغيرات التفسيرية التي تعبر عن المحددات أو العوامل المؤثرة فيه باعتبار أنها مأخوذة في شكلها اللوغاريتمي.

وبعد تقديم متغيرات الدراسة مع تحديد لمصادر تجميعها والتأثير المتوقع للعوامل المستقلة سواء كان إيجابيا أو سلبيا على متغيران التابعين وهما الصادرات والواردات إلى/ من دول الاتحاد الأوروبي بحسب النظرية الاقتصادية وما جاء به الأدب الاقتصادي التجريبي من دراسات تطبيقية ذات صلة بالموضوع، سيتم التعرض بشكل موجز في الفقرات اللاحقة للخصائص الإحصائية الوصفية للسلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات الدراسة والمتحصلا عليها من خلال توظيف حزمة من المقاييس الإحصائية المعمول بها، وهي : المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري وأقصى وأدنى قيمة، ومعاملات اختبار فرضية التوزيع الطبيعي المتمثلة في: معاملات الالتواء *Skewness*

والتطاول *Kurtosis* بالإضافة إحصائية جارك بيرا *Jarque bera*.

الجدول رقم: 126 الخصائص الإحصائية الوصفية للبيانات الخاصة بمتغيرات نموذجي الصادرات والواردات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج الواردات							الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج الصادرات					
	M	DEM	POP	RER	RPM	XH		PBM	PIB	PRX	RER	EXPO
Mean	11.96013	93.24693	31.96660	71.55314	2.685085	30.14543	Mean	45.04967	12171.03	1.265568	1.200664	17.71777
Median	6.558500	63.12700	31.79360	75.53706	2.756388	19.95150	Median	26.95000	9832.030	0.941854	1.222409	13.06950
Maximum	29.68400	217.4610	40.60605	91.34860	5.449329	77.36100	Maximum	112.9000	19136.67	2.985000	1.412643	41.27700
Minimum	3.818000	42.93400	23.91790	22.70590	1.000000	7.685000	Minimum	12.94000	5366.350	0.478155	0.890570	4.669000
Std. Dev.	8.793968	59.09440	4.703471	19.18670	1.335287	23.15748	Std. Dev.	33.39643	4512.438	0.771192	0.132021	12.53554
Skewness	0.814967	0.906758	0.106927	-1.254716	0.298828	0.704375	Skewness	0.923990	0.187415	0.766253	-0.754263	0.756090
Kurtosis	2.054036	2.234495	2.067940	3.657611	2.037190	1.986347	Kurtosis	2.392527	1.491244	2.123588	2.962895	2.163215
Jarque-Bera	4.439418	4.843545	1.143088	8.412126	1.605244	3.765088	Jarque-Bera	4.730065	3.021054	3.895844	2.846282	3.733618
Probability	0.108641	0.088764	0.564653	0.014905	0.448152	0.152202	Probability	0.093946	0.220794	0.142570	0.240956	0.154616
Sum	358.8040	2797.408	958.9981	2146.594	80.55256	904.3630	Sum	1351.490	365131.0	37.96705	36.01991	531.5330
Sum Sq. Dev.	2242.682	101272.3	641.5566	10675.76	51.70673	15551.80	Sum Sq. Dev.	32344.32	5.91E+08	17.24737	0.505454	4557.053
Observations	30	30	30	30	30	30	Observations	30	30	30	30	30

المصدر: مستخرج من برنامج (7.0) Eviews انطلاقا من بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بكل متغير.

تظهر بيانات الجدول أن جميع متغيرات نموذج جانب الصادرات تتبع خصائص التوزيع الطبيعي مثلما يمكن تلسمه من خلال الاطلاع على قيم معامل *Jarque Bera* التي كانت أقل من القيمة النظرية لتوزيع χ^2 عند درجة حرية 2 و هو ما تؤكد لنا قيم الاحتمالات الموافقة لها والتي كانت كلها أكبر من 0.05. أما من خلال معامل التطاول *kurtosis* الذي قيمته أقل من القيمة النظرية للتوزيع الطبيعي والتي تساوي 3 مما يعني أنها ذات قمم مدببة نوعا ما عن التوزيع الطبيعي (شكل مسطح) أي هناك قيم متطرفة وشاذة في سلسلة البيانات، أما قيم معامل الالتواء *skewness* التي كانت مبتعدة عن القيمة النظرية للتوزيع الطبيعي والموافقة للصفر فتدل على أن التوزيع كان غير متناظر بحيث أتت موجبة في جميع السلاسل المعنية بالدراسة (التواء نحو اليمين) مما يعني تركيز عدد كبير من المشاهدات في الجانب الأيمن باستثناء سلسلة بيانات متغير سعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل اليورو $RER_{us\$,ue\text{€}}$ أين كانت قيمة معامل الالتواء له سالبة (التواء نحو اليسار) وهو ما يفسر بتركيز عدد كبير من المشاهدات في الجانب الأيسر.

بينما أظهرت النتائج المتعلقة بالمعايير الإحصائية الوصفية لبيانات سلاسل متغيرات جانب الواردات أن جميع المتغيرات تتبع خصائص التوزيع الطبيعي كما تظهره قيم *Jarque Bera* التي كانت أقل من القيمة النظرية لتوزيع χ^2 عند درجة حرية 2 مع تأكيد قيم الاحتمالات الموافقة لها التي كانت كلها أكبر من 0.05، باستثناء السلسلة المتعلقة بمتغير سعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل اليورو RER_t التي لا تخضع للتوزيع الطبيعي بالنظر إلى قيمة معامل *Jarque Bera* التي كانت أكبر من القيمة النظرية لتوزيع الطبيعي والتي تساوي 3 مما يعني أنها ذات قمم مدببة نوعا ما عن التوزيع الطبيعي (شكل مسطح) لكل السلاسل ما عدا السلسلة المتعلقة بسعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل اليورو RER_t الذي كانت قيمة معامل التطاول *kurtosis* له أكبر من القيمة النظرية للتوزيع الطبيعي وبالتالي فهي ذات قمة مرتفعة نوعا ما عن التوزيع الطبيعي (شكل متطاول)، وفي جميع الحالات هناك قيم متطرفة وشاذة في سلسلة البيانات، أما من خلال قيم معامل الالتواء *skewness* فكانت تبتعد عن القيمة النظرية للتوزيع الطبيعي والموافقة للصفر وبالتالي فالتوزيع غير متناظر حيث أتت موجبة في جميع السلاسل المعنية بالدراسة (التواء نحو اليمين) مما يعني تركيز عدد كبير من المشاهدات في الجانب الأيمن باستثناء سلسلة متغير سعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل اليورو التي كانت قيمة معامل الالتواء لها سالبة (التواء نحو اليسار) وهو ما يفسر بتركيز عدد كبير من المشاهدات في الجانب الأيسر مثلما كان عليه الحال بالنسبة لمتغير سعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل اليورو في نموذج الصادرات.

وقبل استخدام أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة وكذا نموذج تصحيح الخطأ المناسب تبعا لنتائج اختبار التكامل المشترك في الكشف عن العلاقات التوازنية في الامدين القصير والطويل القائمة بين كل من الصادرات والواردات مع المحددات أو المتغيرات المؤثرة على سلوكهما فضلا عن التعرف عن مقدار التأثير الممارس من قبل كل محدد عبر توظيف أسلوب دوال الاستجابة، نرى من المفيد تقدير العلاقة بين جانبي التبادل التجاري مع محدداتهما بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

2-3- تقدير نموذجي الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى :

يمكن استعراض نتائج تقدير العلاقة بين الطلب على الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي مع العوامل المؤثرة عليها و المدرجة في نموذج الدراسة الذي جاء في شكل الصيغة الرياضية (رقم 4) بواسطة طريقة المربعات الصغرى التي تستند على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء (E_t) إلى أدنى حد ممكن بين القيم المقدرة والقيم الحقيقية، من خلال الجدول الموالي :

الحساسية العالية للصادرات الجزائرية للتقلبات الحاصلة في أسعار المحروقات ولكن أيضا في حجم الطلب عليه الذي يتوقف على الظروف الاقتصادية السائدة في الدول المستوردة ومنها دول الاتحاد الأوروبي وهو ما يتجلى في العلاقة الإيجابية التي تربط بين التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي للشريك الأوروبي ومستويات الصادرات الجزائرية إليه أين يؤدي تزايدها بـ 1% إلى الزيادة في الصادرات الجزائرية بـ 0,67%. بينما تؤثر تقلبات أسعار الدولار مقابل العملات الرئيسية وفي مقدمتها اليورو على الطلب على الصادرات الجزائرية المشكلة أساسا من المحروقات المفوترة بالدولار في الأسواق العالمية من قبل الاتحاد الأوروبي التي تعد بعض دوله من كبار الزبائن الطاقويين للجزائر حيث سجل علاقة عكسية بين التغييرات الحاصلة في أسعار الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي مقابل اليورو والتغييرات في مستويات الصادرات الجزائرية النشأ نحو دول الاتحاد بحيث ان انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو بـ 1% سيؤدي إلى ارتفاع الصادرات الجزائرية بـ 0,77% والعكس صحيح.

وفيما يتعلق بنتائج التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى للعلاقة بين مستويات الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة عليها التي ادرجت ضمن نموذج الدراسة المعبر عنه بالصيغة الرياضية (رقم 5)، فتزد في الجدول الموالي.

الجدول رقم 129 : نتائج تقدير نموذج محددات الواردات إلى الاتحاد الأوروبي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.243623	1.096273	3.870955	0.0007
LDEM	1.044382	0.145512	7.177297	0.0000
LPOP	-0.344585	0.573031	-0.601337	0.5533
LRER	0.733875	0.113310	6.476690	0.0000
LRPM	-0.017011	0.067712	-0.251222	0.8038
LXH	0.009211	0.038961	0.236415	0.8151
R-squared	0.993811	Mean dependent var	2.231037	
Adjusted R-squared	0.992522	S.D. dependent var	0.707613	
S.E. of regression	0.061193	Akaike info criterion	-2.572719	
Sum squared resid	0.089869	Schwarz criterion	-2.292480	
Log likelihood	44.59079	Hannan-Quinn criter.	-2.483068	
F-statistic	770.7675	Durbin-Watson stat	1.721367	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج (7.0) Eviews اعتمادا على بيانات متغيرات النموذج قيد الدراسة.

من خلال النتائج الجدول، يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج المعني على النحو الموالي:

$$\begin{aligned} \widehat{LM}_t &= c + \alpha_1 \widehat{ldem}_t + \alpha_2 \widehat{lpop}_t - \alpha_3 \widehat{lrer}_t - \alpha_4 \widehat{lrpm}_t + \alpha_5 \widehat{lxh}_t + \varepsilon_t \\ LM_t &= 4.42 + 1.04 \widehat{ldem}_t - 0.34 \widehat{lpop}_t + 0.73 \widehat{lrer}_t - 0.01 \widehat{lrpm}_t + 0.009 \widehat{lxh}_t + \varepsilon_t \end{aligned}$$

R²=0.99
F=770.76

حيث نلاحظ أن من خلال ما تقدم، أن كل من متغيري إجمالي الطلب المحلي Dem وسعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار RER كانت ذات معنوية مثلما تؤكد قيم الاحتمالات الموافقة لها التي كانت أقل 0,05 بينما كان تأثير بقية المتغيرات التفسيرية الأخرى على الواردات في الفترة قيد الدراسة غير معنوي وهو ما يمكن تلسمه من ملاحظة قيمها الاحصائية المحسوبة لـ t سيتودنت التي كانت أقل من القيمة الجدولة وهو ما دعمته بدورها قيم الاحتمالات الموافقة لها التي كانت أكبر من 0,05. وهو ما استدعى حذف هذه المتغيرات واحدة تلو الأخرى والقيام بعملية التقديرات في كل مرة بنفس الطريقة (OLS) بحيث ترد النتائج المتوصل إليها من عمليات تقدير النماذج المختلفة في الملحق رقم 1. لغاية الإبقاء على النموذج (LMt=LDemt, LXht) الذي يبدو لنا الأكثر ملائمة لواقع وخصائص الاقتصاد الوطني و الذي يظهر لنا مدى تأثير المحددين الرئيسيين للواردات الجزائرية وهما: حجم الطلب الداخلي Dem ومقدرة التمويل المتاحة لتمويل الواردات المعبر عنها بواسطة صادرات المحروقات Xh. بحيث تظهر نتائج تقدير الأخير في الجدول الآتي.

الجدول رقم 130 : نتائج تقدير النموذج (LMt=LDemt, LXht) باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.118874	0.259493	-8.165449	0.0000
LDEM	0.739046	0.090038	8.208201	0.0000
LXH	0.363417	0.065046	5.587072	0.0000
R-squared	0.949228	Mean dependent var	2.231037	
Adjusted R-squared	0.945467	S.D. dependent var	0.707613	
S.E. of regression	0.165243	Akaike info criterion	-0.668154	
Sum squared resid	0.737246	Schwarz criterion	-0.528034	
Log likelihood	13.02231	Hannan-Quinn criter.	-0.623328	
F-statistic	252.3956	Durbin-Watson stat	0.524775	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج (7.0) Eviews .

والواضح من خلال الجدول، أنه على الرغم من أن كل المتغيرات التفسيرية كانت ذات معنوية و دلالة إحصائية كما تدل على ذلك القيمة الإحصائية لـ t سيتودنت التي كانت أكبر من القيمة الجدولة، فضلا عن قيمة إحصائية فيشر التي دلت على أن النموذج ككل كان مقبول إحصائيا لكون القيمة المحسوبة لها أكبر من الجدولة، إلا أنه لا يمكن الاحتفاظ به من منطلق التأكد من وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي (الأخطاء) التي تتجلى في ارتفاع قيمة R² (94,92%) مع انخفاض في قيمة إحصائية Durbin-Watson (0,52) التي تقع في المنطقة المحصورة بين 0 و 2 مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب (رفض H₀ وقبول H₁)¹ وهو ما يتطلب ضرورة التخلص من هذه المشكلة وإعادة تقدير النموذج السابق باستخدام طريقة التقدير ذاتها، فجاءت النتائج على النحو الموالي:

¹ : أنظر : محمد شيخي(2011)، مرجع سبق ذكره، ص 99.

² : يعتبر وجود الارتباط الذاتي أحد المشاكل التي ينجم عنها عدم الدقة في قياس معاملات مختلف العلاقات الاقتصادية المقدره عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS . (لمزيد من التفصيل، انظر : عبد القادر محمد عطية(2005)، الحديث في القياس الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، الدرا الجامعية، الاسكندرية، الفصل العاشر ص ص439-465).

الجدول رقم 131: نتائج تقدير النموذج ($LM_t=LDem_t, LXht$) باستخدام طريقة OLS بعد إزالة مشكلة الارتباط الذاتي للبوافي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.439192	0.163582	2.684843	0.0125
LDEM	0.136078	0.058634	2.320781	0.0284
LXH	0.152359	0.043590	3.495323	0.0017
R-squared	0.789654	Mean dependent var	0.632631	
Adjusted R-squared	0.773473	S.D. dependent var	0.217537	
S.E. of regression	0.103536	Akaike info criterion	-1.600091	
Sum squared resid	0.278714	Schwarz criterion	-1.458647	
Log likelihood	26.20132	Hannan-Quinn criter.	-1.555792	
F-statistic	48.80292	Durbin-Watson stat	2.296281	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 7.0)

من خلال النتائج الجدول، يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج المعني على النحو الموالي:

$$\begin{aligned} LM_t &= c + \alpha_1 LDEM_t + \alpha_5 LXH_t + \varepsilon_t \\ LM_t &= 0.43 + 0.13LDEM_t + 0.15LXH_t + \varepsilon_t \quad (6) \end{aligned}$$

R2=0.78
F=48.802

إذ نلاحظ أن المتغيران التفسيران كانا ذو معنوية و دلالة إحصائية كما تدل على ذلك القيمة الإحصائية لـ t استيوذنت التي كانت أكبر من القيمة الجدولة، فضلا عن أن تأثيرهما جاء إيجابيا على المتغير التابع بما ينسجم مع النظرية الاقتصادية، بحيث أن العلاقة بين التغيرات الحاصلة في الطلب الداخلي الاجمالي بشقيه الاستهلاكي والاستثمار Dem لها علاقة طردية مع المستويات التي تأخذها الواردات الجزائرية المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي التي تشكل كما هو معلوم ما بين 50% و 65% من إجمالي الواردات والتي تغطي حيز هام من احتياجاته (سلع الاستهلاك النهائي بشقيها الغذائي والغير غذائي، سلع موجهة للجهاز الانتاجي على وجه الخصوص كما سرى ذلك لاحقا) بحيث تؤدي الزيادة في حجم الطلب بـ 1% إلى رفع الواردات من الاتحاد بنسبة 0,13% والعكس صحيح بالموازاة مع حساسية الأخرى مما يتأتى من إيرادات الصادرات من المحروقات التي تعد الرافد الوحيد لمداخيل البلاد من العملة الصعبة التي يوجه قسما هاما منها لتمويل الواردات بحيث أن الزيادة في هذه الصنف من الصادرات بـ 1% سيؤدي إلى رفع الواردات من دول الاتحاد بـ 0,15% مع التنويه إلى أن استجابة الواردات بالنسبة للمحددين السابقين غير مرنة.

وفيما يخص صحة النموذج ككل، فإن قيمة فيشر المحسوبة كانت أكبر من الجدولة ودرجة معنوية كانت أقل من 0,05 ومنه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أي أن المتغيران المفسران تؤثر فعلا في حجم الواردات من الاتحاد بما يعني أن النموذج له معنوية إحصائية، بينما يشير معامل التحديد R^2 إلى أن متغيري حجم الطلب الداخلي و الصادرات من المحروقات يفسران 78,96% من التغيرات الحاصلة في حجم الواردات من الاتحاد الأوروبي بينما تفسر النسبة المتبقية من قبل المتغيرات الأخرى المتضمنة في حد الخطأ. مع العلم بأن قيمة إحصائية dw (2,29) تظهر بوضوح التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي التي كانت قائمة في النموذج السابق، وهي قيمة موجودة في مجال اليقين بعدم وجود المشكلة.

2-4- تقدير المحددات الرئيسية لجانبي التبادل التجاري البيني للجزائر مع الاتحاد الأوروبي باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

سنعمد في هذا الجزء من البحث إلى دراسة العلاقات بين جانبي التبادل التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي والعوامل الرئيسية المؤثرة في كل واحد منهما (محددات جانبي الصادرات والواردات المتوصل إليهما يعد عملية التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية) خلال الأجلين القصير والطويل عبر المرور بمجموعة من الخطوات التطبيقية التي تبدأ بفحص استقرار سلاسل متغيرات نموذجي الدراسة كل على حدا وتحديد درجة تكاملها من خلال الاستعانة بجزمة من الأدوات الموجهة لهذا الغرض والمتمثلة في دوال الارتباط الذاتي (ACF) والذاتي الجزئي (PACF) لكل المتغيرات الواردة في نموذجي الدراسة فضلا عن إخضاعها لاختبارات جذر الوحدة (اختباري ADF، PP) وكذا اختبار ارتباط البوافي "Ljung Box" للكشف فيما إذا كان سبب عدم الإستقرارية في السلاسل راجع للارتباط الذاتي الموجود في سلسلة البوافي ε_t لهذه الأخيرة أم لا سواء على أساس المستوى وكذا على أساس الفرق الأول، لنتقل بعد استيفاء سلاسل المتغيرات لشرط الاستقرار والتكامل من نفس الدرجة إلى توظيف أسلوب التكامل المشترك لـ *Johansen* ونموذج تصحيح الخطأ المعتمد (ECM أو VECM) بناء على نتائج اختبار أسلوب التكامل السابق. ثم تدعيم النتائج المتوصل إليها وتفسيرها من خلال إظهار طبيعة وحجم تأثير كل محدد من المحددات (المتغيرات التفسيرية) على الاتجاهات التي تأخذها الصادرات والواردات إلى ومن الاتحاد الأوروبي من خلال الاستعانة بتحليل دوال الاستجابة الدفعية.

2-4-1- فحص استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المحددة لجانبي التجارة البينية للجزائر الاتحاد الأوروبي مع تحديد لدرجة تكاملها .

لاختبار مدى استيفاء السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في التحليل القياسي لخاصية الاستقرار ومن ثم تحديد رتبة التكامل بين المتغيرات، سيتم الاستعانة بكل من : دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي لكل المتغيرات الواردة في نموذجي محدّدات الصادرات والواردات مع الاتحاد الأوروبي ثم اخضاع هذه السلاسل لاختبارات جذر الوحدة بالإضافة إلى اختبار ارتباط البوافي "Ljung Box" للكشف عن ما إذا كان سبب عدم الإستقرارية في السلاسل راجع للارتباط الذاتي الموجود في سلسلة البوافي ε_t لهذه الأخيرة أم لا، وذلك عند المستوى (في صورتها الأصلية) أو بعد إجراء الفروقات على هذه السلاسل في حال إثبات عدم استقراريتها. أولا - دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذجي جانبي التبادل التجاري في صورتها الأصلية (البيانات الأصلية) :

■ من خلال تحليل دوال الارتباط الذاتي (ACF) والذاتي الجزئي (PACF) :

يسمح لنا تفحص معاملات دالة الارتباط الذاتي (ACF) الممثلة للسلاسل الزمنية المعبرة عن المتغيرات المدرجة في نموذجي التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي (سعر برمبل النفط Pbm، الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد الأوروبي pib، سعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل اليورو rer، الأسعار النسبية للصادرات الجزائرية كمتغيرات مفسرة للمتغير التابع وهو الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي Expo) و(صادرات المحروقات Xh و إجمالي الطلب الداخلي Dem كمحددتين رئيسيين للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي M) بالقول أنها تتناقض كلها ببطء دون أن تنعدم آخذة بذلك شكل أوسي جيبي (أي تقع خارج مجال الثقة ولا تنعدم بسرعة)، مما يعني أنها ببساطة غير مستقرة. وبالنظر إلى دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF) نستخلص وجود مدلولية قوية بالنسبة للارتباط الذاتي الجزئي الأول لجميع السلاسل قيد الدراسة، مما يعطي لنا فكرة على إمكانية أن تكون عبارة عن نموذج انحداري من الشكل AR(1)، بينما باقي القيم فتبدو منعقدة في جميع السلاسل والموضحة من خلال الشكل الموالي.

الشكل البياني رقم 47: معاملات دالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات نموذجي الدراسة*

Lprx							Lpbm							LExpo						
Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat Prob	Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat Prob	Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat Prob
1	0.895	0.895	26.491	0.000	1	0.916	0.916	27.789	0.000	1	0.906	0.906	27.163	0.000						
2	0.770	-0.152	46.814	0.000	2	0.805	-0.214	50.010	0.000	2	0.793	-0.152	48.737	0.000						
3	0.690	0.167	63.739	0.000	3	0.721	0.139	68.478	0.000	3	0.699	0.054	66.133	0.000						
4	0.600	-0.151	77.012	0.000	4	0.629	-0.163	83.096	0.000	4	0.615	-0.024	80.097	0.000						
5	0.497	-0.056	86.484	0.000	5	0.528	-0.057	93.798	0.000	5	0.545	0.034	91.517	0.000						
6	0.395	-0.087	92.723	0.000	6	0.419	-0.131	100.84	0.000	6	0.458	-0.159	99.904	0.000						
7	0.246	-0.335	95.257	0.000	7	0.281	-0.269	104.14	0.000	7	0.343	-0.182	104.81	0.000						
8	0.089	-0.108	95.606	0.000	8	0.147	-0.021	105.09	0.000	8	0.224	-0.096	106.99	0.000						
9	-0.059	-0.226	95.765	0.000	9	0.019	-0.186	105.10	0.000	9	0.096	-0.174	107.41	0.000						
10	-0.151	0.199	96.863	0.000	10	-0.072	0.217	105.35	0.000	10	-0.007	0.016	107.41	0.000						
11	-0.229	-0.099	99.512	0.000	11	-0.153	-0.162	106.54	0.000	11	-0.098	-0.088	107.90	0.000						
12	-0.327	-0.092	105.21	0.000	12	-0.257	-0.148	110.07	0.000	12	-0.206	-0.179	110.17	0.000						
13	-0.378	0.254	113.27	0.000	13	-0.326	0.223	116.08	0.000	13	-0.281	0.118	114.63	0.000						
14	-0.373	0.107	121.61	0.000	14	-0.349	-0.012	123.40	0.000	14	-0.317	0.126	120.64	0.000						
15	-0.392	-0.071	131.43	0.000	15	-0.378	-0.048	132.55	0.000	15	-0.360	-0.125	128.93	0.000						
16	-0.402	-0.085	142.52	0.000	16	-0.399	-0.080	143.49	0.000	16	-0.408	-0.106	140.33	0.000						

Lrer							Lpib						
Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat Prob	Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat Prob
1	0.738	0.738	18.031	0.000	1	0.891	0.891	26.306	0.000				
2	0.431	-0.251	24.387	0.000	2	0.786	-0.042	47.490	0.000				
3	0.207	-0.012	25.913	0.000	3	0.666	-0.128	63.279	0.000				
4	0.020	-0.137	25.928	0.000	4	0.576	0.069	75.513	0.000				
5	-0.198	-0.258	27.432	0.000	5	0.482	-0.066	84.433	0.000				
6	-0.384	-0.170	33.333	0.000	6	0.395	-0.047	90.686	0.000				
7	-0.508	-0.190	44.113	0.000	7	0.297	-0.102	94.375	0.000				
8	-0.502	0.001	55.095	0.000	8	0.207	-0.042	96.245	0.000				
9	-0.435	-0.085	63.730	0.000	9	0.127	-0.010	96.983	0.000				
10	-0.368	-0.133	70.217	0.000	10	0.052	-0.064	97.113	0.000				
11	-0.255	-0.015	73.503	0.000	11	-0.019	-0.052	97.131	0.000				
12	-0.085	0.001	73.884	0.000	12	-0.079	-0.011	97.460	0.000				
13	0.096	0.030	74.402	0.000	13	-0.145	-0.101	98.641	0.000				
14	0.183	-0.134	76.400	0.000	14	-0.224	-0.154	101.64	0.000				
15	0.232	0.002	79.850	0.000	15	-0.287	-0.012	106.93	0.000				
16	0.207	-0.188	82.796	0.000	16	-0.341	-0.037	114.89	0.000				

LXh							LDem							LM						
Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat Prob	Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat Prob	Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat Prob
1	0.919	0.919	27.968	0.000	1	0.938	0.938	29.145	0.000	1	0.678	0.678	14.747	0.000						
2	0.822	-0.147	51.140	0.000	2	0.860	-0.170	54.511	0.000	2	0.611	0.280	27.161	0.000						
3	0.738	0.040	70.492	0.000	3	0.760	-0.210	75.073	0.000	3	0.693	0.412	43.757	0.000						
4	0.652	-0.077	86.176	0.000	4	0.640	-0.202	90.214	0.000	4	0.477	-0.261	51.955	0.000						
5	0.560	-0.080	98.210	0.000	5	0.510	-0.120	100.20	0.000	5	0.455	0.058	59.701	0.000						
6	0.455	-0.138	106.50	0.000	6	0.377	-0.064	105.89	0.000	6	0.361	-0.285	64.787	0.000						
7	0.331	-0.194	111.09	0.000	7	0.245	-0.060	108.39	0.000	7	0.150	-0.226	65.709	0.000						
8	0.198	-0.154	112.80	0.000	8	0.118	-0.039	109.00	0.000	8	0.127	-0.118	66.398	0.000						
9	0.061	-0.157	112.97	0.000	9	-0.008	-0.135	109.00	0.000	9	0.049	0.029	66.504	0.000						
10	-0.041	0.102	113.05	0.000	10	-0.117	0.024	109.66	0.000	10	-0.086	-0.013	66.858	0.000						
11	-0.130	-0.036	113.90	0.000	11	-0.207	0.020	111.82	0.000	11	-0.203	-0.242	68.913	0.000						
12	-0.238	-0.200	116.92	0.000	12	-0.285	-0.053	116.16	0.000	12	-0.246	0.037	72.109	0.000						
13	-0.315	0.153	122.51	0.000	13	-0.353	-0.091	123.19	0.000	13	-0.275	0.028	76.349	0.000						
14	-0.346	0.189	129.68	0.000	14	-0.389	0.107	132.29	0.000	14	-0.357	-0.016	83.986	0.000						
15	-0.385	-0.174	139.19	0.000	15	-0.407	0.024	142.89	0.000	15	-0.373	-0.030	92.903	0.000						
16	-0.426	-0.096	151.63	0.000	16	-0.416	-0.093	154.75	0.000	16	-0.367	0.074	102.21	0.000						

* : البيانات في شكلها اللوغارتمي. المصدر : مخرجات برنامج (Eviews 7.0)

على الرغم من إظهار دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي الخاصة بسلاسل المتغيرات محل الدراسة أن هذه الأخيرة هي غير مستقرة من الشكل DS (ذات اتجاه عام عشوائي)، إلا أن هذا يبقى غير كاف لحسم مسألة وجود الاستقرار من عدمها بشكل نهائي على اعتبار أنه يوجد اختبارات داعمة لهذا الغرض والتي تتمثل في اختبارات جذور الوحدة.

■ من خلال اختبارات جذر الوحدة (ADF) & (PP) :

لتأكيد صدقية ما تم التوصل إليه في الخطوة السابقة التي قمنا بها لغرض إثبات عدم إستقرارية السلاسل الممثلة لعينة الدراسة، سيتم الاستعانة باختبارات جذر الوحدة والمتمثلة في إختبار ديكي- فولر بصيغتيه البسيطة و الموسعة و الذي يكون حسب درجة التأخير إضافة الى اختبار فيليبس-بيرون (PP) غير أن إجراء هذه الاختبارات يتطلب تحديد درجة التأخير لكل اختبار على حدا بالنسبة لكل سلسلة من السلاسل الخمسة بشكل منفصل.

ولتحديد درجة التأخير P الخاصة باختبار ديكي فولر، ينبغي الاعتماد على أدنى قيمة لمعيارى *Akaike* و *Schwarz*. في حين أن

درجة التأخير P المدرجة في إجراء اختبار *Philips - Perron* للسلاسل المتغيرات المدروسة يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية:¹

$$L=4(n/100)^{2/9}=4(30/100)^{2/9}=3$$

مع التنويه بأن درجتى التأخير المحددة في اختبار *philips et perron* المحسوبة بالعلاقة السابقة تبقى نفسها في جميع السلاسل من منطلق احتوائها على نفس عدد المشاهدات.

ويمكن تلخيص قيم معيارى *Schwarz* و *Akaike* للسلاسل قيد الدراسة والمأخوذة من الجداول الموجودة في الملحق رقم 2 على النحو التالي:

درجة التأخير					درجة التأخير				
P=4	P=3	P=2	P=1	P=0	P=2	P=1	P=0	درجة التأخير	
-1.06	-1.09	-1.01	-0.78	-0.69	0.38	0.31	0.22	معيار	Akaike
-0.82	-0.90	-0.87	-0.68	-0.64	0.53	0.41	0.27	معيار	Schwarz
/	/	-1.09	-1.20	-1.24	0.29	0.28	0.20	معيار	Akaike
/	/	-0.95	-1.10	-1.19	0.43	0.37	0.25	معيار	Schwarz
/	/	0.37	0.30	0.20	-1.85	-1.95	-2.01	معيار	Akaike
/	/	0.52	0.39	0.25	-1.70	-1.85	-1.96	معيار	Schwarz
					-1.98	-2.07	-2.15	معيار	Akaike
					-1.83	-1.97	-2.10	معيار	Schwarz
					0.28	0.19	0.12	معيار	Akaike
					0.48	0.28	0.16	معيار	Schwarz

وانطلاقا من النتائج الواردة أعلاه، سيتم الاعتماد على اختبار ديكي فولر البسيط في جميع سلاسل متغيرات قيد الدراسة باعتبار أن درجة التأخير تساوي الصفر، ما عدا سلسلة متغير الواردات Lm التي سيتم الاعتماد فيها على اختبار ديكي فولر الموسع ADF من منطلق أن درجة التأخير أعلى من الواحد (P=3). ويمكن استعراض نتائج الاختبارات الثلاثة المتوصل إليها من خلال الجدول أدناه :

¹BRESSON:Georges & Alain PIROTTE (1995), *Op.Cit* , p 427.

الجدول رقم 132 : نتائج اختبارات جذر الوحدة على سلاسل متغيرات نموذجي الدراسة

سلسلة L expo						
اختبار PP ($L=3$)			اختبار DF ($P=0$)			الاختبار
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	النموذج
0.43	-1.34	-1.56	0.38	-1.36	1.03	قيمة t المحسوبة
-1.95	-2.96	-3.57	-1.95	2.61	2.85	قيمة t الجدولة
سلسلة Lpbm						
اختبار pp ($L=3$)			اختبار DF ($P=0$)			الاختبار
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	النموذج
0.39	-1.17	-1.67	0.38	1.26	1.07	قيمة t المحسوبة
-1.95	-2.96	-3.57	-1.95	2.61	2.85	قيمة t الجدولة
سلسلة Lpib						
اختبار PP ($L=3$)			اختبار DF ($P=0$)			الاختبار
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	النموذج
2.13	-1.85	-1.74	2.32	1.99	0.98	قيمة t المحسوبة
-1.95	-2.96	-3.57	-1.95	2.61	2.85	قيمة t الجدولة
سلسلة Lrer						
اختبار PP ($L=3$)			اختبار DF ($P=0$)			الاختبار
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	النموذج
-1.18	-0.81	-0.28	-1.12	1.44	-0.28	قيمة t المحسوبة
-1.95	-2.96	-3.57	-1.95	2.61	2.85	قيمة t الجدولة
سلسلة Lrpx						
اختبار PP ($L=3$)			اختبار DF ($P=0$)			الاختبار
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	النموذج
-1.33	-1.33	-1.42	-1.27	0.43	0.61	قيمة t المحسوبة
-1.95	-2.96	-3.57	-1.95	2.61	2.85	قيمة t الجدولة

سلسلة LM						
اختبار PP ($L=3$)			اختبار ADF ($P=3$)			الاختبار
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	النموذج
0.07	-2.27	-3.74	0.60	0.99	1.30	قيمة t المحسوبة
-1.95	-2.96	-3.57	-1.95	2.61	2.85	قيمة t الجدولة
سلسلة Ldem						
اختبار PP ($L=3$)			اختبار DF ($P=0$)			الاختبار
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	النموذج
1.10	-0.001	-2.28	1.22	0.16	2.65	قيمة t المحسوبة
-1.95	-2.96	-3.57	-1.95	2.61	2.85	قيمة t الجدولة
سلسلة LXh						
اختبار PP ($L=$)			اختبار DF ($P=0$)			الاختبار
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	النموذج
0.40	-1.32	-1.04	0.50	1.49	0.38	قيمة t المحسوبة
-1.95	-2.96	-3.57	-1.95	2.61	2.85	قيمة t الجدولة

المصدر: تم إعداد هذا الجدول اعتمادا على الجداول الموجودة في الملحق رقم 3 المستخرجة من برنامج (7.0) Eviews

بالاطلاع على ما أسفر عنه إخضاع سلاسل المتغيرات قيد الدراسة لاختبارات جذر الوحدة التي ترد في الجدول أعلاه، يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

- تظهر نتائج اختبار ديكي فولر البسيط DF للنموذج الأول الذي يتم من خلاله اختبار مركبة الاتجاه العام، أن القيمة المحسوبة (t_c) له أقل من القيمة الجدولة ($t_c=2.85$) وهذا عند مستوى المعنوية 5%. ومنه يتم قبول الفرضية H_0 التي تنص على

¹ : إن القيمة المحسوبة t_c في اختبار ديكي فور DF بصغيته البسيطة والموسعة تم أخذها من جداول ديكي فور Dickey-Fuller، أنظر في هذا الصدد :

- BRESSON:Georges & Alain PIROTTE (1995), *Op.Cit* , pp503-504.

مركبة الاتجاه العام غير معنوية ولا تختلف عن الصفر في جميع السلاسل محل الدراسة، وبالتالي يتم الانتقال الى اختبار النموذج الثاني لغرض اختبار قيمة الثابت، أين تبين لنا أن القيمة المحسوبة (t_c) كانت بدورها أقل من القيمة الجدولة ($t_c=2.61$) عند مستوى المعنوية 5 %، وبالتالي يتم قبول الفرضية H_0 التي تنص على أن قيمة الثابت غير معنوية ولا تختلف عن الصفر في السلاسل المدروسة، الأمر الذي يقودنا الى إختبار النموذج الثالث لاختبار استقرارية هذه السلاسل، حيث أظهرت النتائج أن القيمة المحسوبة (t_c) كانت أكبر من القيمة الجدولة ($t_c=-1.95$) عند مستوى المعنوية 5 % ومنه يتم قبول الفرضية H_0 والتي تنص على أن السلاسل الممثلة لعينة الدراسة غير مستقرة. وهو ما ينطبق أيضا على السلسلة الممثلة لجانب الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي التي تم إخضاعها إلى اختبار ديكي فولر الموسع ADF الذي جاءت نتائجه مطابقة لما سجل على مستوى بقية السلاسل الزمنية الأخرى مما يعني أن هذه السلسلة كانت بدورها غير مستقرة.

أما فيما يتعلق بنتائج اختبار (PP) للسلاسل الممثلة لعينة الدراسة والتي ترد في نفس الجدول السابق بعد التصحيح غير المعلمي للنماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولر البسيط (النماذج رقم 1، 2 و 3 في الجدول)، فتبين نتائج اختبار النموذج الأول أن سلاسل المتغيرات المعنوية غير مستقرة في عدم وجود مركبة الاتجاه العام على اعتبار أنها أسفرت عن أن القيم المحسوبة (t_c) أكبر من القيمة الجدولة ($t_c=-3.57$) عند مستوى المعنوية 5 % ومنه يتم قبول الفرضية H_0 . أما من خلال نتائج اختبار النموذج الثاني لنفس الاختبار، فتبين أنها غير مستقرة في غياب الثابت c و مرد ذلك هو أن القيمة المحسوبة (t_c) أكبر من القيمة الجدولة ($t_c=-2.96$) عند مستوى المعنوية 5% مما يتطلب قبول الفرضية H_0 . في الوقت الذي أثبتت فيه نتائج اختبار النموذج الثالث والأخير، أن جميع السلاسل محل الدراسة غير مستقرة عند المستويات 1% و 5% و 10% على التوالي، لكون القيم المحسوبة (t_c) كانت أكبر من القيمة الجدولة عند جميع مستويات المعنوية، إضافة إلى هذا فإن قيمة الاحتمال (prob) للنماذج الثلاث أكبر من 0.05 مما يتطلب قبول الفرضية (H_0). وهو ما يؤكد نتائج اختبارات ديكي فولر بصيغته البسيطة والموسعة المتوصل إليها سابقا، وبما أن معامل الاتجاه العام غير معنوي فإن جميع السلاسل من النوع (DS) وبالتالي يمكن الحصول على سلاسل مستقرة من خلال إجراء عملية الفروقات. لكن قبل ذلك لابد من القيام باختبار *Ljung Box* للكشف فيما إذا كان سبب عدم الإستقرارية فيها راجع للارتباط الذاتي الموجود في سلسلة البواقي ε_t لهذه السلاسل.

■ اختبار ارتباط البواقي أو اختبار "Ljung Box"

من المعلوم أن اختبار *Ljung Box* يعتمد على قيمة Q -stat الموافقة لثلاث أو ريع مشاهدات السلاسل الزمنية المدروسة والتي قدر عددها بـ $K=10$ بالنسبة لدراستنا القياسية، والذي يستخدم لغرض اختبار المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ρ_k لسلسلة البواقي ε_t ، من خلال إختبار الفرضية:

$$H_0 : \text{معاملات الارتباط الذاتي تساوي صفر} \quad (\rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_{10} = 0)$$

$$H_1 : \text{معاملات الارتباط الذاتي لا تساوي صفر} \quad (\rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_{10} \neq 0)$$

حيث يتم حساب قيمة Q -stat المقابلة لـ $K=10$ ، والمبينة في الشكل البياني رقم 47 وفقا للعلاقة التالية:

$$Q^*_{dj} = n(n+2) \sum_{i=1}^k (k-i)r_i^2$$

والتي يتم مقارنتها بعد ذلك بالقيمة الجدولة لتوزيع χ^2_k . مما يسمح لنا بالتوصل إلى النتائج الخاصة بكل سلسلة مدروسة على حدى، التي يمكن عرضها على النحو الموالي:

$Q^*_{dj} = 30(30+2) \sum_{i=1}^{30} (k-i)r_i^2 \sim \chi^2_{k-p-q}$ $= 4.00 < \chi^2_{30,0.05} = 5.99$	سلسلة Lexpo
$Q^*_{dj} = 30(30+2) \sum_{i=1}^{200} (k-i)r_i^2 \sim \chi^2_{k-p-q}$ $= 7.30 < \chi^2_{30,0.01} = 9.21$	سلسلة Lpbm
$Q^*_{dj} = 30(30+2) \sum_{i=1}^{200} (k-i)r_i^2 \sim \chi^2_{k-p-q}$ $= 5.65 < \chi^2_{30,0.05} = 5.99$	سلسلة Lpib
$Q^*_{dj} = 30(30+2) \sum_{i=1}^{30} (k-i)r_i^2 \sim \chi^2_{k-p-q}$ $= 6.19 < \chi^2_{30,0.01} = 9.21$	سلسلة Lrer
$Q^*_{dj} = 30(30+2) \sum_{i=1}^{30} (k-i)r_i^2 \sim \chi^2_{k-p-q}$ $= 7.30 < \chi^2_{30,0.01} = 9.21$	سلسلة Lrpx
$Q^*_{lme} = 30(30+2) \sum_{i=1}^{30} (k-i)r_i^2 \sim \chi^2_{k-p-q}$ $= 7.10 < \chi^2_{30,0.05} = 9.21$	سلسلة IM
$Q^*_{ldem} = 30(30+2) \sum_{i=1}^{200} (k-i)r_i^2 \sim \chi^2_{k-p-q}$ $= 7.96 < \chi^2_{30,0.01} = 9.21$	سلسلة LDem
$Q^*_{lhx} = 30(30+2) \sum_{i=1}^{200} (k-i)r_i^2 \sim \chi^2_{k-p-q}$ $= 5.25 < \chi^2_{30,0.05} = 5.99$	سلسلة LXh

¹: للمزيد من التفصيل أنظر:

على ضوء نتائج إختبار *Ljung Box* الواردة أعلاه سيتم قبول الفرضية البديلة H_1 عند 5% و 1%، مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ε_t للسلاسل المتغيرات المدروسة ، وهذا ما تبينه كل من دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي الممثلة في الشكل رقم 48 وهو يتأكد لنا من خلال تفحص قيم احتمالات Q-stat التي كانت أكبر من 0.05. و بالتالي فإن عدم إستقرارية السلاسل لا يعود للارتباط الذاتي في سلسلة بواقي ε_t هذه الأخيرة .

الشكل البياني رقم 48: معاملات دالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي لبواقي السلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات نموذجي الدراسة

Lpib							Lpmb							LExpo						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.146	0.146	0.6800	0.410			1	0.102	0.102	0.3327	0.564			1	0.002	0.002	0.0002	0.990
		2	-0.068	-0.091	0.8324	0.660			2	-0.240	-0.253	2.2443	0.326			2	-0.169	-0.169	0.9477	0.623
		3	0.045	0.071	0.9015	0.825			3	0.107	0.177	2.6424	0.450			3	0.045	0.047	1.0178	0.797
		4	0.095	0.073	1.2282	0.873			4	-0.005	-0.119	2.6432	0.619			4	-0.099	-0.132	1.3700	0.849
		5	-0.122	-0.145	1.7838	0.878			5	0.006	0.112	2.6444	0.755			5	0.046	0.068	1.4484	0.919
		6	-0.134	-0.085	2.4890	0.870			6	0.200	0.146	4.2156	0.648			6	0.196	0.158	2.9467	0.816
		7	-0.141	-0.144	3.2987	0.856			7	-0.052	-0.085	4.3268	0.741			7	-0.070	-0.049	3.1488	0.871
		8	-0.073	-0.048	3.5271	0.897			8	-0.102	0.011	4.7698	0.782			8	0.039	0.094	3.2142	0.920
		9	-0.067	-0.041	3.7307	0.928			9	-0.205	-0.327	6.6575	0.673			9	-0.086	-0.127	3.5489	0.939
		10	-0.200	-0.197	5.6326	0.845			10	-0.117	-0.015	7.3062	0.696			10	-0.098	-0.033	4.0038	0.947

Lrpx							Lrer													
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.097	0.097	0.3018	0.583			1	0.113	0.113	0.4089	0.523			1	0.113	0.113	0.4089	0.523
		2	-0.151	-0.162	1.0579	0.589			2	-0.073	-0.087	0.5863	0.746			2	-0.073	-0.087	0.5863	0.746
		3	0.153	0.193	1.8716	0.599			3	-0.043	-0.025	0.6515	0.885			3	-0.043	-0.025	0.6515	0.885
		4	0.045	-0.025	1.9449	0.746			4	0.039	0.042	0.7059	0.951			4	0.039	0.042	0.7059	0.951
		5	-0.035	0.021	1.9906	0.850			5	-0.019	-0.035	0.7200	0.982			5	-0.019	-0.035	0.7200	0.982
		6	0.189	0.178	3.3813	0.760			6	-0.174	-0.167	1.9074	0.928			6	-0.174	-0.167	1.9074	0.928
		7	-0.010	-0.078	3.3852	0.847			7	-0.245	-0.217	4.3692	0.736			7	-0.245	-0.217	4.3692	0.736
		8	-0.059	0.025	3.5321	0.897			8	-0.097	-0.088	4.7737	0.781			8	-0.097	-0.088	4.7737	0.781
		9	-0.269	-0.377	6.7942	0.659			9	-0.053	-0.095	4.9007	0.843			9	-0.053	-0.095	4.9007	0.843
		10	-0.104	-0.012	7.3025	0.697			10	-0.165	-0.203	6.1938	0.799			10	-0.165	-0.203	6.1938	0.799

LXh							LDem							LM						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.090	0.090	0.2572	0.612			1	-0.023	-0.023	0.0171	0.896			1	0.115	0.115	0.3698	0.543
		2	-0.170	-0.180	1.2235	0.542			2	-0.033	-0.033	0.0514	0.975			2	-0.292	-0.309	2.8738	0.238
		3	0.099	0.139	1.5619	0.668			3	0.347	0.346	4.0923	0.252			3	0.050	0.145	2.9507	0.399
		4	0.048	-0.011	1.6443	0.801			4	0.050	0.070	4.1790	0.382			4	0.152	0.033	3.6927	0.449
		5	0.012	0.053	1.6493	0.895			5	0.020	0.049	4.1936	0.522			5	0.034	0.066	3.7307	0.589
		6	0.136	0.129	2.3672	0.883			6	0.212	0.112	5.9154	0.433			6	0.063	0.111	3.8697	0.694
		7	-0.017	-0.048	2.3794	0.936			7	-0.185	-0.246	7.2854	0.400			7	-0.211	-0.275	5.5469	0.594
		8	0.024	0.082	2.4040	0.966			8	-0.100	-0.157	7.7059	0.463			8	-0.164	-0.049	6.6190	0.578
		9	-0.210	-0.293	4.3887	0.884			9	0.042	-0.115	7.7852	0.556			9	0.067	-0.066	6.8096	0.657
		10	-0.136	-0.055	5.2587	0.873			10	-0.061	0.040	7.9613	0.633			10	0.081	0.039	7.1022	0.716

المصدر : مخرجات برنامج (7.0) Eviews

ثانيا - دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذجي جانبي التبادل التجاري بعد إجراء الفرق الأول:

بعد تحليلنا للنتائج المتوصل إليها من دراسة سلاسل المتغيرات المدرجة في نموجي دراسة محددات جانبي الصادرات والواردات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي و التي تبين لنا أنها كانت كلها غير مستقرة و ذات اتجاه عام عشوائي (النوع DS)، ولغرض السلاسل المعنية مستقرة، سيتم اللجوء إلى طريقة الفروقات من الدرجة الأولى. حيث تعطى صيغة حسابها بالنسبة لكل سلسلة على الشكل التالي:

$$\begin{aligned}
 DLEXPO_t &= LEXPO_t - LEXPO_{t-1} & \forall T &= 2,3, \dots, 30_ \\
 DLPBM_t &= LPBM_t - LPBM_{t-1} & \forall T &= 2,3, \dots, 30_ \\
 DLPIB_t &= LPIB_t - LPIB_{t-1} & \forall T &= 2,3, \dots, 30_ \\
 DLRER_t &= LER_t - LER_{t-1} & \forall T &= 2,3, \dots, 30_ \\
 DLRPX_t &= LRPX_t - LRPX_{t-1} & \forall T &= 2,3, \dots, 30_ \\
 DLM_t &= LM_t - LM_{t-1} & \forall T &= 2,3, \dots, 30_ \\
 DLLDem_t &= LDem_t - LDem_{t-1} & \forall T &= 2,3, \dots, 30_ \\
 DLXh_t &= LXh_t - LXh_{t-1} & \forall T &= 2,3, \dots, 30_
 \end{aligned}$$

و كما أوردنا في فقرات سابقة، فإن الاعتماد على الشكل الوارد أعلاه والممثل لدالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي الخاصة بسلاسل متغيرات الدراسة، يبقى ضروري ولكنه غير كاف لإعطاء إجابة أكيدة حول استقراريتها وكذا التأكد من وجود مركبة الاتجاه العام من عدمها. وانطلاقا من أهمية المكانة التي تحتلها دراسة الاستقرار في تحليل السلاسل الزمنية باعتبارها عنصرا محوريا في المقاربة القياسية المعتمدة، لذلك سيتم تدعيم ما سبق بإجراء اختبارات جذور الوحدة بهدف تأكيد ما نتائجه المتوصل إليها.

■ اختبارات جذر الوحدة (ADF) & (PP):

بعد أن تم إجراء الفرق من الدرجة الأولى على كل من سلسلة من سلاسل متغيرات نموذجي جانبي التبادل التجاري وأخذ فكرة على أنها مستقرة من خلال دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي، وللتأكد من ذلك نستخدم على اختبارات جذور الوحدة (إختبار ديكي- فولر البسيط أو الموسع، إختبار فيليبس-بيرون (PP) و التي سبق لنا استخدامها على السلاسل المدروسة قبل إجراء الفرق الأول . وقبل إجراء إختبار ديكي فولر DF على السلاسل المدروسة لابد من تحديد درجة تأخير من خلال الاعتماد على معياري Akaike و Schwarz في حين أن درجة التأخير L المدرجة في إجراء إختبار Philips & Perron للسلاسل الخمسة يتم حسابها وفقا للعلاقة التي سبق الإشارة إليها عند دراسة استقرار السلاسل الزمنية قبل إجراء الفرق.

ويمكن تلخيص قيم معياري Akaike و Schwarz للسلاسل قيد الدراسة والمأخوذة من الجداول الموجودة في الملحق رقم 2 على النحو التالي:

درجة التأخير				درجة التأخير			
P=3	P=2	P=1	P=0	P=2	P=1	P=0	
-1.13	-1.16	-1.08	-0.85	0.39	0.33	0.26	السلسلة Dlpxo
-0.93	-1.02	-0.98	-0.80	0.54	0.42	0.25	معايير Schwarz
/	-1.31	-1.12	-1.21	0.28	0.23	0.21	السلسلة Dlrbm
/	-1.16	-1.02	-1.17	0.43	0.33	0.26	معايير Schwarz
/	0.38	0.32	0.23	-1.97	-1.82	-1.93	السلسلة Dlrib
/	0.52	0.41	0.28	-1.82	-1.72	-1.88	معايير Schwarz
				-2.05	-2.01	-2.08	السلسلة Dlrer
				-1.90	-1.91	-2.03	معايير Schwarz
				0.30	0.25	0.19	السلسلة Dlrbx
							معايير Akaike

واستنادا على النتائج الواردة أعلاه، سيتم الاعتماد على إختبار ديكي فولر البسيط في جميع سلاسل متغيرات قيد الدراسة باعتبار أن درجة التأخير تساوي الصفر، ما عدا سلسلة متغير الواردات DLM التي سيتم الاعتماد فيها على إختبار ديكي فولر الموسع ADF من منطلق أن درجة تأخيرها أعلى من الواحد ($P=2$). ويمكن استعراض نتائج الاختبارات الثلاثة المتوصل إليها من خلال الجدول أدناه :

¹ هنا ك بعض المعاملات في دالتي الارتباط الذاتي و الذاتي الجزئي المتعلقة بمتغيرة DLM غير معنوية عند 5% إلا أنها ذات معنوية عند 1 % .

الجدول رقم 133: نتائج اختبارات جذر الوحدة على سلاسل متغيرات نموذجي الدراسة بعد إجراء الفرق الأول

سلسلة DL expo						
اختبار PP ($L=3$)			اختبار DF ($P=1$)			الاختبار
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	النموذج
-4.94	-4.98	-5.14	-4.94	0.87	-1.21	قيمة t المحسوبة
-1.95	-2.96	-3.57	-1.95	2.61	2.85	قيمة t الجدولة
سلسلة DLpbm						
اختبار pp ($L=3$)			اختبار DF ($P=0$)			الاختبار
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	النموذج
-4.59	-4.58	-4.59	-4.61	0.68	-0.77	قيمة t المحسوبة
-1.95	-2.96	-3.57	-1.95	2.61	2.85	قيمة t الجدولة
سلسلة DLpib						
اختبار PP ($L=3$)			اختبار DF ($P=0$)			الاختبار
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	النموذج
-3.99	-4.43	-4.57	-4.01	1.67	-1.07	قيمة t المحسوبة
-1.95	-2.96	-3.57	-1.95	2.61	2.85	قيمة t الجدولة
سلسلة DLrer						
اختبار PP ($L=3$)			اختبار DF ($P=0$)			الاختبار
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	النموذج
-4.67	-4.59	-4.53	-4.96	-0.20	-0.43	قيمة t المحسوبة
-1.95	-2.96	-3.57	-1.95	2.61	2.85	قيمة t الجدولة
سلسلة DLrpx						
اختبار PP ($L=3$)			اختبار DF ($P=0$)			الاختبار
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	النموذج
-4.80	-4.73	-4.79	-4.81	0.36	-0.90	قيمة t المحسوبة
-1.95	-2.96	-3.57	-1.95	2.61	2.85	قيمة t الجدولة

سلسلة DLM						
اختبار PP ($L=3$)			اختبار ADF ($P=2$)			الاختبار
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	النموذج
-8.99	-8.98	-8.75	-3.05	0.85	-0.77	قيمة t المحسوبة
-1.95	-2.96	-3.57	-1.95	2.61	2.85	قيمة t الجدولة
سلسلة DLdem						
اختبار PP ($L=3$)			اختبار DF ($P=0$)			الاختبار
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	النموذج
-4.14	-4.38	-4.57	-4.05	1.23	1.38	قيمة t المحسوبة
-1.95	-2.96	-3.57	-1.95	2.61	2.85	قيمة t الجدولة
سلسلة DLXh						
اختبار PP ($L=$)			اختبار DF ($P=0$)			الاختبار
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	النموذج
-4.56	-4.58	-4.73	-4.58	0.78	-1.12	قيمة t المحسوبة
-1.95	-2.96	-3.57	-1.95	2.61	2.85	قيمة t الجدولة

المصدر: تم إعداد هذا الجدول اعتمادا على الجداول الموجودة في الملحق رقم 3 المستخرجة من برنامج (7.0) Eviews

على ضوء نتائج اختبارات جذر الوحدة التي تم إجراؤها على سلاسل متغيرات نموذجي محددات جانبي الصادرات والواردت مع الاتحاد الأوروبي المبينة في الجدول أعلاه، يمكن استنتاج ما يلي :

تظهر نتائج اختبار DF البسيط للنموذج الأول والذي يتم فيه اختبار مركبة الاتجاه العام ، أن القيمة المحسوبة (t_c) أقل من القيمة الجدولة ($t_i=2.85$) و هذا عند مستوى المعنوية 5% ومنه يتم قبول الفرضية H_0 التي تنص على مركبة الاتجاه العام غير معنوية ولا تختلف عن الصفر في جميع السلاسل المعنوية بالدراسة وبالتالي يتم الانتقال الى اختبار النموذج الثاني لاختبار قيمة الثابت، فبين لنا أن القيمة المحسوبة (t_c) أقل من القيمة الجدولة ($t_i=2.61$) و هذا عند مستوى المعنوية 5% ومنه يتم قبول الفرضية

H_0 والتي تنص على أن قيمة الثابت غير معنوية ولا تختلف عن الصفر في جميع السلاسل المدروسة، وبالتالي يتم الانتقال إلى اختبار النموذج الثالث لاختبار استقرارية السلسلة حيث وجدنا أن القيمة المحسوبة (t_c) أقل من القيمة المجدولة ($t_{\alpha} = -1.95$) و هذا عند مستوى المعنوية 5% ومنه يتم قبول الفرضية H_1 التي تنص على أن جميع السلاسل مستقرة بما فيها سلسلة متغير الواردات الجزائرية من مجمل دول الاتحاد الأوروبي التي تم إخضاعها كما أوردنا آنفا لاختبار ديكي فولر في صيغته الموسعة (درجة التأخر $P=2$).

كما تؤكد لنا نتائج اختبار (PP) النتائج السابقة، أين تظهر بأن القيم الاحصائية المحسوبة لهذه الاخيرة في النماذج الثلاث أقل من القيم المجدولة مما يعني أن جميع السلاسل الزمنية لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام ولا على الثابت C وهي مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (انظر الملحق رقم 3). إضافة إلى هذا، فإن قيمة الاحتمال ($prob$) للنماذج الثلاث أقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية (H_1). وبالتالي فإن السلاسل المعنية هي مستقرة. و مما سبق، فإن الاخيرة هي سلاسل متكاملة من الدرجة الأولى (1) $I(1)$ كونها مستقرة بعد الفرق الاول.

وقبل الانتقال إلى الخطوة الموالية، سيتم اختبار المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ρ_k لسلسلة البواقي ε_t والخاصة بكل سلسلة من السلاسل السابقة، وذلك باستخدام اختبار ارتباط البواقي "Ljung Box"، أين يتم كما أوردنا آنفا الاعتماد على القيمة الإحصائية ل Q -stat المقابلة ل $K=10$ باعتبارها تمثل ثلث المشاهدات والمبينة في الشكل البياني رقم 50، فبتفحص دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي الممثلة للبواقي نلاحظ ان قيم احتمالات Q -stat أكبر من 0.05. وبالتالي سيتم رفض الفرضية المدعومة H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ε_t لجميع السلاسل الزمنية المعنية.

الشكل البياني رقم 50: معاملات دالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي لبواقي السلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الأول

DLPB							DLPBM							DLExpo						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1	-0.097	-0.097	0.2910	0.590			1	0.035	0.035	0.0389	0.844			1	-0.014	-0.014	0.0062	0.937
		2	-0.190	-0.201	1.4589	0.482			2	-0.247	-0.248	2.0063	0.367			2	-0.145	-0.145	0.6833	0.711
		3	0.058	0.018	1.5729	0.666			3	0.117	0.146	2.4691	0.481			3	0.056	0.053	0.7895	0.852
		4	0.107	0.081	1.9727	0.741			4	-0.030	-0.117	2.5001	0.645			4	-0.130	-0.153	1.3774	0.848
		5	-0.067	-0.033	2.1377	0.830			5	-0.039	0.044	2.5555	0.768			5	0.030	0.047	1.4112	0.923
		6	-0.099	-0.081	2.5108	0.867			6	0.197	0.156	4.0367	0.672			6	0.169	0.129	2.5086	0.868
		7	-0.136	-0.193	3.2520	0.861			7	-0.067	-0.094	4.2184	0.754			7	-0.073	-0.049	2.7210	0.910
		8	0.005	-0.077	3.2532	0.917			8	-0.052	0.064	4.3314	0.826			8	0.060	0.089	2.8705	0.942
		9	0.039	-0.011	3.3206	0.950			9	-0.215	-0.351	6.3705	0.702			9	-0.090	-0.125	3.2296	0.954
		10	-0.173	-0.170	4.7163	0.909			10	-0.159	-0.070	7.5567	0.672			10	-0.137	-0.074	4.1030	0.943

DLRPX							DLRER						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.021	0.021	0.0140	0.906			1	0.016	0.016	0.0079	0.929
		2	-0.178	-0.178	1.0325	0.597			2	-0.101	-0.101	0.3367	0.845
		3	0.125	0.137	1.5537	0.670			3	-0.038	-0.035	0.3852	0.943
		4	0.005	-0.038	1.5546	0.817			4	0.041	0.032	0.4435	0.979
		5	-0.083	-0.037	1.8084	0.875			5	0.012	0.004	0.4491	0.994
		6	0.187	0.180	3.1463	0.790			6	-0.150	-0.146	1.3050	0.971
		7	-0.020	-0.063	3.1623	0.870			7	-0.226	-0.225	3.3550	0.850
		8	-0.002	0.091	3.1625	0.924			8	-0.053	-0.089	3.4718	0.901
		9	-0.263	-0.361	6.2176	0.718			9	-0.007	-0.071	3.4741	0.943
		10	-0.100	-0.032	6.6887	0.754			10	-0.149	-0.194	4.5077	0.922

DLXh							DLDem							DLM						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1	-0.005	-0.005	0.0007	0.979			1	-0.092	-0.092	0.2630	0.608			1	0.099	0.099	0.2732	0.601
		2	-0.184	-0.184	1.0942	0.579			2	-0.066	-0.075	0.4044	0.817			2	-0.316	-0.329	3.2027	0.202
		3	0.115	0.117	1.5379	0.674			3	0.352	0.343	4.5566	0.207			3	0.034	0.122	3.2387	0.356
		4	0.028	-0.007	1.5651	0.815			4	0.028	0.095	4.5837	0.333			4	0.159	0.037	4.0556	0.399
		5	-0.016	0.027	1.5750	0.904			5	0.003	0.059	4.5840	0.469			5	0.031	0.056	4.0885	0.537
		6	0.125	0.121	2.1685	0.904			6	0.226	0.135	6.5318	0.366			6	0.057	0.121	4.2053	0.649
		7	-0.037	-0.044	2.2228	0.946			7	-0.189	-0.227	7.9664	0.336			7	-0.214	-0.274	5.9203	0.549
		8	0.066	0.119	2.4042	0.966			8	-0.085	-0.161	8.2695	0.408			8	-0.157	-0.046	6.8931	0.548
		9	-0.208	-0.276	4.3249	0.889			9	0.060	-0.133	8.4262	0.492			9	0.076	-0.067	7.1351	0.623
		10	-0.134	-0.090	5.1657	0.880			10	-0.053	0.032	8.5583	0.574			10	0.089	0.037	7.4897	0.679

المصدر: مخرجات برنامج (7.0) Eviews.

ومن خلال مما سبق، يتضح بأن كافة السلاسل الزمنية الممثلة للمتغيرات الداخلة في التحليل، يتحقق لها الاستقرار بعد إجراء الفرق الأول لها، ووفقاً لذلك فإن تكاملها كان من نفس الدرجة (الرتبة الأولى $I(1)$)، وبالتالي هناك إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين كل من الصادرات ومحدداتها الرئيسية من جهة والواردات والعوامل المؤثرة فيها. حيث يمكن اختبار هذه العلاقة بواسطة أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون.

2-4-2-دراسة العلاقة بين الصادرات والواردات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة عليها في الأجلين القصير والطويل باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

العلاقة بين الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي ومحدداتها الرئيسية :

مثلاً أوردنا في فقرات سابقة من هذا البحث، سنهتم بدراسة التكامل المشترك بين المتغيرات الخمسة المدرجة في نموذج محددات الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي باستخدام أسلوب *Johansen* للتكامل المشترك كونه يتناسب أو بالأحرى يتماشى مع حالة وجود أكثر من سلسلة، كما يعتبر كذلك أفضل حتى في حال وجود سلسلتين فقط علاوة عن سماحه بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة. وبما أن المتغيرات المعنية متكاملة من نفس الدرجة فيمكننا استخدام هذا الأسلوب للتكامل المشترك بحيث يكفي أن تكون هناك معادلة تكامل واحدة بين المتغيرات على الأقل والتي تدل على احتمال وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المقدر. ولكن قبل استخدام هذا الأسلوب للتكامل المشترك، لابد من اختيار عدد التأخيرات p المثلى، أين سننعمد لهذا الغرض على نموذج $VAR(p)$ الموافق لأكثر عدد ممكن من المعايير كما هو مبين في الشكل:

الجدول 134: نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني (درجات التأخير) P بالاعتماد على نموذج VAR (نموذج الصادرات)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	62.91413	NA	8.00e-09	-4.454933	-4.212991	-4.385263
1	175.8660	173.7722*	9.62e-12	-11.22046	-9.768814*	-10.80244
2	204.5440	33.09001	9.22e-12*	-11.50339	-8.842029	-10.73701
3	235.5977	23.88746	1.21e-11	-11.96906	-8.097990	-10.85433
4	290.4735	21.10607	9.98e-12	-14.26719*	-9.186419	-12.80411*

* تدل على عدد فترات التأخير الزمني التي اختارها المعيار.

LR : statistic test LR, FPE : Final prediction error, AIC : Akaike information ceterions, SC : Schwarz information ceterions, HQ : Hannan Quinn information ceterions.

المصدر: مخرجات برنامج (7.0) Eviews.

فكما هو ملاحظ من الشكل السابق، فإننا لم نتعد درجة التأخير المقدرة بـ 4 سنوات حتى نتفادى المبالغة في تضخيم عدد المعلومات المطروحة للتقدير، وما يمكن أن ينجر عنه من فقدان للمعلومات درجات الحرية والتي من شأنها أن تؤدي إلى التخصيف من فعالية عملية التقدير، خاصة إذا نظرنا إلى طبيعة البيانات المستخدمة (بيانات سنوية)، أما فيما يخص النتائج المتوصل إليها والتي ترد في نفس الشكل السابق، نجد أن التأخير الرابع هو التأخير الأمثل بناء على معياري AIC و HQ (أقل قيمة لهما) بينما كان التأخير الثاني هو الأمثل استناداً على معيار SC . لكن بالنسبة للمعايير المتبقية المتمثلة في كل من (LR, FPE) فإن التأخير الموافق لها هو التأخير الثالث، ولتفادي التحيز وحذف متغيرات مهمة سنختار التأخير الثاني حتى وإن تم إدراج متغيرات غير مهمة من منطلق أنها لا تؤثر سلباً على عكس ما إذا تم اختيار التأخيرين الأول والرابع ونقع بذلك في حالة خطأ في التعيين.

وبعد إستيفاء الشروط الخاصة بإجراء اختبار *Johansen* للتكامل المشترك، والمتعلقة بتماثل درجة الاستقرار وتحديد درجة التأخير، سنقوم بإجراء الاختبار المعني على السلاسل الخمسة المعنية بالدراسة ($LEXPO, LPBM, LPIB, LRER, LRPX$) كما هو مبين في الشكل الموالي، أين يتم الاعتماد على معياري الأثر ($trace\ statistic \lambda_{trace}$) والقيم العظمى (λ_{max}) ($eigenvalues$) بغية اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة في غياب مركبة الاتجاه العام والثابت.

الجدول رقم 135: نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين متغيرات نموذج محددات الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.753680	94.93082	60.06141	0.0000
At most 1 *	0.594536	57.10049	40.17493	0.0005
At most 2 *	0.488952	32.72699	24.27596	0.0034
At most 3 *	0.389837	14.60208	12.32090	0.0204
At most 4	0.045712	1.263318	4.129906	0.3048

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.753680	37.83033	30.43961	0.0050
At most 1 *	0.594536	24.37350	24.15921	0.0468
At most 2 *	0.488952	18.12490	17.79730	0.0446
At most 3 *	0.389837	13.33877	11.22480	0.0210
At most 4	0.045712	1.263318	4.129906	0.3048

المصدر: مخرجات برنامج (7.0) Eviews

تشير نتائج الاختبار المتحصل عليها التي ترد في الشكل أعلاه، وجود أربع متجهات للتكامل، إذا نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة التكامل المتزامن عند مستوى معنوية (5%) ومرد ذلك هو أن قيمة الأثر ($\lambda trace$) المحسوبة كانت أكبر من القيم الحرجة والتي تشير إلى وجود أربع معادلات للتكامل المشترك، كما تشير قيمة (λmax) المحدولة إلى وجود أربع معادلات متكاملة بين المتغيرات المدروسة لأنها كانت أقل من قيمة (λmax) المحسوبة، مما يعني أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين السلاسل الخمسة المدروسة (أو البعض منها). فرغم أن الأخيرة تنسم بعدم الاستقرار لاحتوائها على جذور الوحدة كما أوردنا آنفاً، إلا أن التركيبة الخطية فيما بينها تبدي استقراراً و تكاملاً مشتركاً، وهو ما يؤكد بطبيعة الحال وجود علاقة توازنية طويلة الأجل أي تقارب في حركة سلاسل متغيرات الدراسة.

وبما أن نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، أسفرت عن وجود عدة علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المعنية بالدراسة في هذا البحث على طول الفترة الممتدة من 1987 لغاية 2016، الأمر الذي يسمح لنا بالانتقال إلى نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (متجه تصحيح الخطأ) $VECM$ بغية تقدير العلاقة بين الصادرات ومحدداتها الرئيسية في الأجل القصير والطويل من منطلق أن طريقة نموذج تصحيح الخطأ ECM في هذه الحالة يؤدي إلى الحصول على مقدرات غير متسقة وغير كفؤة مهما تكن أشعة التكامل المشترك. وهو نموذج معتمد على نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR ، مع العلم أنه استلزم علينا حذف متغير الأسعار النسبية للصادرات Rpx عند عملية تقدير النموذج مع الاحتفاظ ببقية المتغيرات التفسيرية الأخرى باعتبار أن الأخذ بكل المتغيرات التفسيرية كان قد أسفر عن نتائج غير صالحة (كل المتغيرات التفسيرية كانت غير معنوية وعدم صالحة النموذج) خصوصاً وأن هذا المتغير كان غير معنوي وغير متوافق مع النظرية الاقتصادية.

وبذلك، أسفرت نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ $VECM$ التي ترد في الملحق رقم 4، وذلك بالاعتماد على فترة إبطاء زمنية واحدة إلى أن جميع معاملات المتغيرات التفسيرية للنموذج كانت معنوية في الأجل الطويل عند مستوى 5% باعتبار أن القيمة الإحصائية لـ t ستيودنت تقع خارج حدود المجال $[-1.96, 1.96]$ مما يدل على وجود علاقة سببية من المتغيرات التفسيرية في النموذج إلى المتغير التابع في الأجل الطويل. أما في المدى القصير، فكانت معاملات المتغيرات التفسيرية للنموذج غير معنوية عند مستوى 5% (لان القيمة الإحصائية لـ t ستيودنت تقع داخل حدود المجال $[-1.96, 1.96]$) مما يعني انعدام الأثر الفوري على المتغير التابع إثر حدوث صدمة في أحد محدداته باستثناء المتغير المعبر عن الناتج المحلي الإجمالي للشريك الأوروبي pib الذي كان له تأثير في الأجل القصير، في حين أن معامل تصحيح الخطأ كان ذو قيمة معنوية وسالبة من منطلق أن معامل $CointEq$ الذي يعبر عن قوة الجذب (الرجوع) نحو التوازن الطويل يساوي إلى (-1,07) حيث يتطلب ما يقارب حدود سنة واحدة للعودة إلى وضع التوازن. وفيما يلي نورد معادلتين محددتين للصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي في الأجلين القصير و الطويل والمأخوذة قيمهما من الملحق رقم 4 :

- بالنسبة لمعادلة محددات الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي في الأجل الطويل :

$$Lexpo = 5.05 + 0.57lpib_{t-1} + 0.69lpbm_{t-1} - 1.11lrrer_{t-1}$$

(-3.57) (-8.54) (5.14)

- بالنسبة لمعادلة محددات الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي في الأجل القصير :

$$dlexpo = -1.07(lexpo_{t-1} - 0.57lpib_{t-1} + 0.69lpbm_{t-1} - 1.11lrrer_{t-1}) - 1.02lexpo_{t-1} + 1.21lpib_{t-1}$$

(-3.57) (-8.54) (5.14) (-2.23) (2.93)

$$-0.38lpbm_{t-1} + 1.09lrrer_{t-1}$$

(-0.24) (0.67)

t-Student : (0)

حيث نلاحظ أن تأثير العوامل المؤثرة على جانب الصادرات ذات المنشأ الجزائري نحو مجمل دول الاتحاد الأوروبي خلال الأجل الطويل جاء على نحو متوافق مع النظرية الاقتصادية مع العلم بأن الصادرات لم تظهر مرناً بالنسبة لهذه المحددات باستثناء متغير سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي مقابل اليورو، بحيث تم تسجيل علاقة عكسية بينهما بحيث أن الانخفاض في سعر صرف الدولار مقابل اليورو بـ 1% التي تعد عملة الزبائن الرئيسيين الأوروبيين لصادرات المحروقات الجزائرية سيؤدي على الرغم تراجع القوة الشرائية لعائداتها إلى زيادة الطلب عليها من قبل الشركاء الأوروبيين مما يؤدي إلى رفع الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد بـ 1,11% والعكس صحيح، بينما ظهرت العلاقة موجبة ومعنوية بين الصادرات وكل من سعر برميل النفط الجزائري (المتوسط السنوي) والناتج المحلي الإجمالي للشريك الأوروبي بحيث أن كل زيادة في كل من أسعار النفط و الناتج المحلي الإجمالي في مجمل دول الاتحاد بـ 1% لكل منهما سيؤدي إلى ارتفاع الصادرات نحو الاتحاد بنسبتي 0,69% و 0,57% على التوالي.

بينما جاءت كان تأثير محددات الصادرات في الأجل القصير غير معنوي باستثناء الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي الذي كان تأثيره فوري وإيجابي على الصادرات التي كان الطلب عليها مرناً بالنسبة له بحيث أن كل زيادة بـ 1% منه ستؤدي إلى ارتفاع الصادرات بـ 1,21% مع التذكير بأنه إضافة إلى عدم معنوية العلاقة بين الصادرات والمحددتين الأخيرين لها فإنها جاءت عكس ما تتوقعه النظرية الاقتصادية (علاقة عكسية للصادرات مع سعر برميل النفط و طردية مع سعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل اليورو).

وللتأكد من التأثيرات في الأجلين القصير و الطويل على المتغير التابع إثر حدوث صدمة في أحد محدداته سنحاول الاعتماد على تحليل دوال الاستجابة لكن قبل ذلك، لابد من فحص استقرارية سلسلة بواقى النموذج المعني بالاعتماد على اختبار "Ljung

¹ : محمد شيخي(2011)، مرجع سبق ذكره، ص 299.

"Box" الذي يمكننا من قبول الفرضية H_0 باعتبار أن قيم الاحتمالات الحرجة أكبر من 0,05 (أنظر الملحق رقم 5) مما يمكننا من القول بأن صيغة VECM مقبولة وصحيحة وهو ما يسمح لنا القيام بإجراء تحليل دوال الاستجابة من أجل التعرف على مدى تأثير كل محدد على أداء الصادرات خلال الفترة قيد الدراسة.

- العلاقة بين الوردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي ومحدداتها الرئيسية :

كما كان عليه الحال بالنسبة لمتغيرات دراسة دالة الصادرات، فإن متغيرات دالة الوردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي كانت غير مستقرة عند المستوى (في صورتها الأولية) قبل أن تستقر بعد إجراء الفرق الأول مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي من المحتمل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها وهو ما سيتم الكشف عنه باستخدام أسلوب *Johansen* للتكامل المشترك، والذي ينبغي أن يكون منطلقه هو اختيار عدد التأخيرات p المثلى، أين سنعتمد لهذا الغرض على نموذج $VAR(p)$ الموافق لأكثر عدد ممكن من المعايير كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول 136: نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني (درجات التأخير) P بالاعتماد على نموذج VAR (نموذج الوردات)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-9.830634	NA	0.000560	1.026451	1.172716	1.067018
1	61.52761	119.8818	3.85e-06	-3.962209	-3.377148*	-3.799938
2	66.68177	7.421991	5.44e-06	-3.654542	-2.630686	-3.370567
3	82.92114	19.48725*	3.35e-06	-4.233692	-2.771041	-3.828014
4	94.87924	11.47977	3.22e-06*	-4.470339*	-2.568893	-3.942959*

*: تدل على عدد فترات التأخير الزمني التي اختارها المعيار.

LR : statistic test LR, FPE : Final prediction error, AIC : Akaike information citerions, SC : Schwarz information citerions, HQ : Hannan Quinn information citerions.

المصدر: مخرجات برنامج (7.0) Eviews .

كما هو ملاحظ من الشكل اعلاه فاننا لم نتعد درجة التأخير المقدّرة بـ 4 سنوات حتى نتفادي المبالغة في تضخيم عدد المعلومات المطروحة للتقدير، وما يمكن أن ينجر عنه من فقدان للمعلومات درجات الحرية و التي من شأنها أن تؤدي إلى التخفيض من فعالية عملية التقدير، خاصة إذا نظرنا إلى طبيعة البيانات المستخدمة (بيانات سنوية) ، اما فيما يخص النتائج المتوصل اليها و التي ترد في نفس الشكل السابق، نجد أن التأخير الرابع هو التأخير الأمثل بناء على معياري AIC و HQ (أقل قيمة لهما) بينما كان التأخير الاول هو الأمثل استنادا على معيار SC . لكن بالنسبة للمعايير المتبقي المتمثل في (LR) فإن التأخير الموافق له هو التأخير الثالث، ولتفادي التحيز وحذف متغيرات مهمة سنختار التأخير الرابع حتى وإن تم إدراج متغيرات غير مهمة من منطلق أنها لا تؤثر سلبا على عكس ما إذا تم اختيار التأخيرين الأول والثالث (وفقا لمعيار SC ، LR) ونقع بذلك في حالة خطأ في التعيين.

وبعد تحقق متطلبات إجراء اختبار *Johansen* للتكامل المشترك والمتعلقة بتمائل درجة الاستقرار وتحديد درجة التأخير، سنقوم بإجراء الاختبار المعني على السلاسل المتغيرات الثلاثة المدرجة في نموذج محددات الوردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي (Xh, Dem, M) كما هو مبين في الجدول الموالي، أين يتم الاعتماد كما هو معلوم على معياري الأثر ($trace\ statistic \lambda_{trace}$) والقيم العظمى ($maximum\ eigenvalues \lambda_{max}$) بغية اختبار الفرضية العديمة التي تنص على عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة في غياب مركبة الاتجاه العام والثابت.

الجدول رقم 137: نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين متغيرات نموذج محددات الوردات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.802094	52.23901	24.27596	0.0000
At most 1 *	0.416047	13.35994	12.32090	0.0334
At most 2	0.018555	0.449497	4.129906	0.5660

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.802094	38.87906	17.79730	0.0000
At most 1 *	0.416047	12.91045	11.22480	0.0251
At most 2	0.018555	0.449497	4.129906	0.5660

المصدر: مخرجات برنامج (7.0) Eviews

تظهر النتائج المتحصل عليها، وجود أربع متجهات للتكامل، إذا نقبل الفرضية H_1 البديلة القائلة بوجود علاقة التكامل المتزامن عند مستوى معنوية (5%) كون أن قيمة الأثر ($trace$) المحسوبة كانت أكبر من القيم الحرجة والتي تشير إلى وجود أربع معادلات للتكامل المشترك، كما تشير قيمة (λ_{max}) المجدولة إلى وجود أربع معادلات متكاملة بين المتغيرات المدروسة

لأنها كانت اقل من قيمة (λ_{max}) المحسوبة، مما يعني أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين السلاسل متغيرات نموذج الدراسة (أو البعض منها)، بحيث أنه رغم ما تتصف به من عدم السكون، غير أن التركيبية الخطية فيما بينها تبدي استقرارا و تكاملا مشتركا، وهو ما يؤكد بطبيعة الحال وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فيما بينها. هذا ما يسمح لنا بالانتقال إلى الخطوة الموالية وهي استخدام نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي ($VECM$) الذي يسمح باختبار التوازن في المدى البعيد و تحديد ديناميكية المدى القريب (العلاقة التوازنية القصيرة الأجل)، أي بمعنى آخر قياس قوة الجذب (الرجوع) نحو التوازن على المدى الطويل بين المؤشرات الممتثلة لعينة الدراسة.

وعلى ضوء نتائج تقدير النموذج المعني الذي ترد في الملحق رقم 4، نلاحظ أن معلمة التعديل (معامل $CoIntEq$) التي تعبر عن قوة الجذب (الرجوع) نحو التوازن الطويل المدى ذات قيمة معنوية سالبة (-0,91) والتي تشير إلى أن الواردات الجزائرية من مجمل دول الاتحاد الأوروبي تتعدل في الفترة t بما يعادل 91,00% من اختلال قيمتها التوازنية في الفترة $t-1$ ، أي ان الواردات تستغرق ما يقارب سنة واحد وشهرين للعودة نحو قيمتها التوازنية في المدى الطويل بعد أثر الصدمة في النموذج وهي تمثل سرعة التعديل، وهي إلى حد ما سريعة وهو ما سنحاول تأكيده لاحقا من خلال الاستعانة بتحليل دوال الاستجابة. وفيما يلي نورد معادلتين محددتين للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي في الأجلين القصير و الطويل والمأخوذة قيمها من الملحق رقم 4 :

- بالنسبة لمعادلة محددات الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي في الأجل الطويل :

$$Lme=0.18+0.47ldem_{t-1}+0.37lxh_{t-1}$$

(-8.00) (-6.52)

- بالنسبة لمعادلة محددات الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي في الأجل القصير :

$$dlme=-0.91(lme_{t-1}-0.47ldem_{t-1}-0.37lxh_{t-1})+0.36lme_{t-1}-0.66ldem_{t-1}$$

(-8.00) (-6.52) (1.48) (-2.52)

$$-0.11lxh_{t-1}$$

(-1.11)

t-Student : ()

إذ نلاحظ أن تأثير المحددين على أداء الواردات في الاجل الطويل واضحا للعيان في الأجل الطويل وكان موجبا متوافقا مع النظرية الاقتصادية علما بأن الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي لم تظهر مرنة بالنسبة لهما، بحيث ظهرت العلاقة موجبة ومعنوية بينها الواردات وكل من الطلب المحلي الاجمالي بشقيه الاستهلاكيوالاستثماري dem والصادرات من المحروقات Xh بحيث أن كل زيادة في كل واحد منهما ب 1% لكل منهما سيؤدي إلى ارتفاع الواردات من مجمل دول الاتحاد بنسبة 0,47% و 0,37% على التوالي.

اما في فيما يخص تأثير المحددين المعنيين على الواردات المتأينة من دول الاتحاد الأوروبي في المدى القصير، فيظهر من خلال المعادلة السابقة، فكان غير معنوي بالنسبة للصادرات من المحروقات التي لا تؤثر التغييرات الحاصلة فيها على الواردات بشكل فوري إلا بعد مرور فترة زمنية معنية سواء كانت إيجابية أو سلبية (استجابة الواردات للصدمة النفطية الاجمالية والسلبية ليست فورية)، في حين سجل تأثير فوري ومعنوي للطلب المحلي الاجمالي Dem على الواردات الجزائرية من دول الاتحاد ولكنه جاء معاكسا لما كان متوقعا بفعل وجود علاقة عكسية (سلبية) بينهما بحيث أن التغير في الطلب الاجمالي ب 1% سيؤدي إلى حدوث تغيير في حجم الواردات ولكن في الاتجاه المعاكس بنسبة 0,66% .

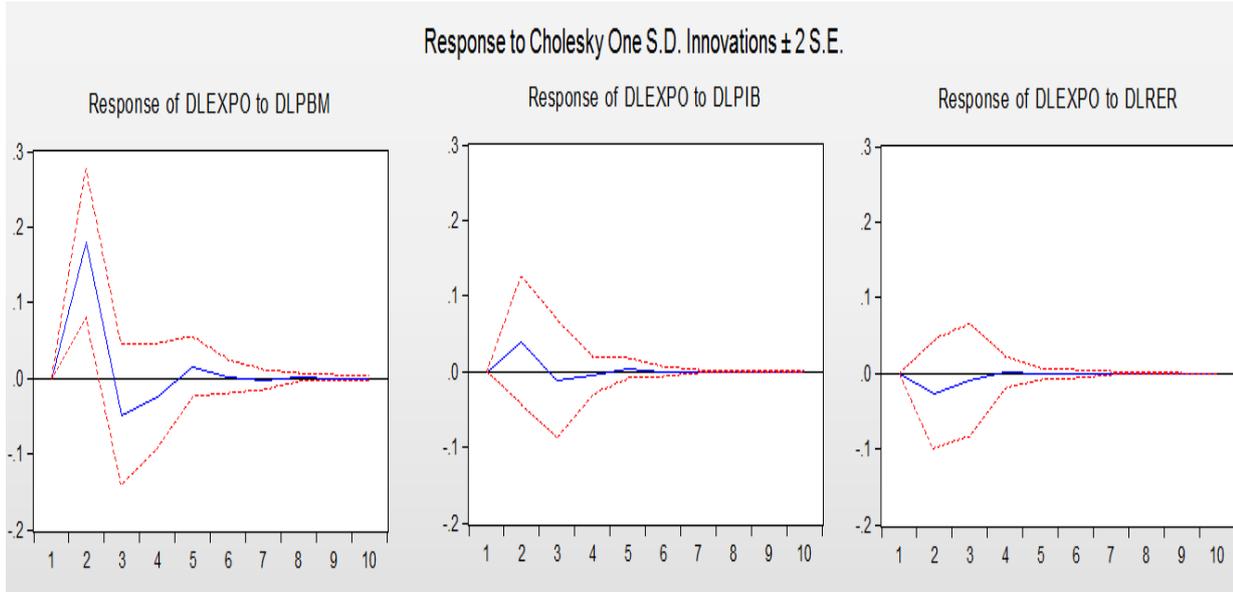
وقبل الانتقال إلى الخطوة الموالية التي يمكن من خلالها التأكد من التأثيرات الحاصلة في الاجلين القصير و الطويل على المتغير التابع إثر حدوث صدمة في أحد المحددين عبر الاعتماد على تحليل دوال الاستجابة، لابد من فحص استقرارية سلسلة بواقى النموذج المعني بالاعتماد على اختبار "Ljung Box" الذي مكنا من قبول الفرضية H_0 باعتبار أن قيم الاحتمالات الحرجة أكبر من 0,05 (أنظر الملحق رقم 5) مما يمكننا من القول بأن صيغة VECM مقبولة وصحيحة وهو ما يسمح لنا القيام بإجراء تحليل دوال الاستجابة من أجل التعرف على مدى تأثير كل محدد على أداء الواردات.

2-5- تحليل استجابة جانبي التبادل التجاري البيئي للجزائر مع الاتحاد الأوروبي للعوامل (المحددات) المؤثرة عليهما بواسطة تحليل دوال الاستجابة.

تدعيما لما سبق التوصل إليه من نتائج بشأن تأثير مختلف المحددات الرئيسية لجانبي الصادرات والواردات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي من جهة، وبغية تتبع المسار الزمني لردود الأفعال الفورية التي يبديها كل منهما نتيجة التغييرات الحاصلة في كل محدد من المحددات المدرجة في نموذجي الدراسة، إرتأينا الاستعانة لهذا الغرض بتحليل دوال الاستجابة.

فالشكل ادناه، يمثل استجابة جانب الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي للتغيرات الحاصلة في العوامل الرئيسية المؤثرة فيها(سعر برميل النفط، الناتج المحلي الاجمالي للشريك الأوروبي، سعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل اليورو، والأسعار النسبية للصادرات)، بحيث يمثل المحور الافقي عدد فترات الابطاء التي مرت بعد حدوث الصدمة في احد المتغيرات أما المحور العمودي فيمثل نسبة الاستجابة.

الشكل البياني رقم 51: استجابة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي للتغيرات الحاصلة في العوامل الرئيسية المؤثرة فيها



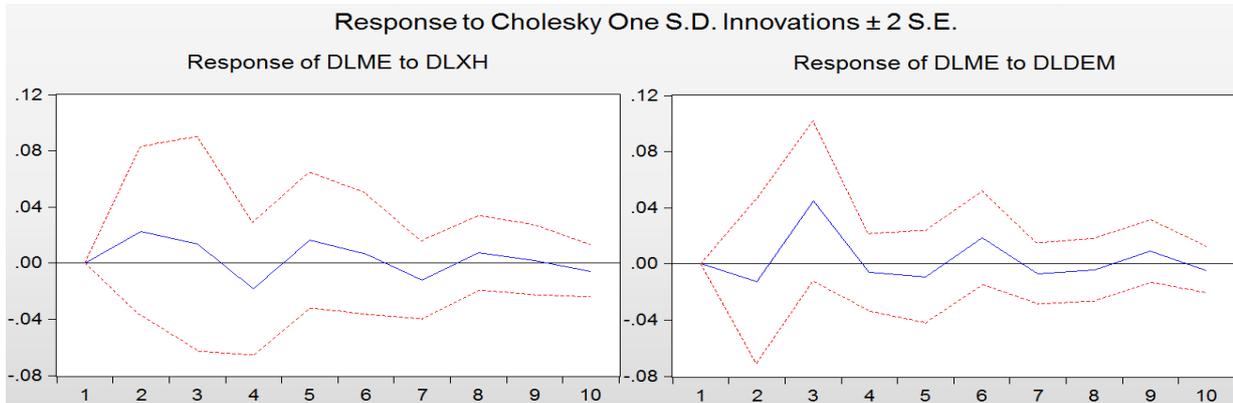
المصدر: مخرجات برنامج (7.0) Eviews

يتضح لنا من خلال تفحص المنحنيات الممثلة لدوال الاستجابة المتعلقة بمتغير جانب الصادرات *expo* أنه إثر حدوث تغير في سعر برميل النفط *pbm* بمقدار انحراف معياري واحد سيؤدي الى وجود استجابة موجبة غير فورية إلا انها ترتفع بشكل قوي وسريع ليصل حدود 20% خلال السنة الثانية ثم تبدأ استجابتها في الانخفاض تدريجياً لتصبح استجابة سالبة في السنة الثالثة لتصل بذلك حدود -5% ليوزل هذا التأثير بعد ذلك حيث تبدأ الاستجابة في الارتفاع لكن بمقدار قريب من الصفر ويستمر على باقي الفترة مما يعني أن ارتفاع في سعر برميل النفط الجزائري يؤدي الى ارتفاع الصادرات الجزائرية على المديين المتوسط والطويل وهو ما يؤكد لنا ما سبق التوصل اليه من خلال

نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ التي أشارت إلى عدم وجود لتأثير لتغيرات أسعار النفط في الأجل القصير. أما فيما يخص تغير الناتج المحلي الاجمالي للشريك الأوروبي *pib* الذي يعبر عن الأوضاع الاقتصادية في للاتحاد الأوروبي ومن ثم مستوى الطلب على الطاقة، ان حدوث صدمة موجبة على مستواه بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي إلى ارتفاع الصادرات الجزائرية نحو مجمل دول الاتحاد بمقدار 5% خلال السنة الثانية لينخفض بعد ذلك إلى مستوى مقارب للصفر خلال السنة الثالثة، اين تم تسجيل استجابة سالبة وصلت حدود -1% لترتفع بعد ذلك ولكن بشكل طفيف ولكن باستجابة هامشية تكاد تكون معدومة (0%) ، وبالتالي فاستجابة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد لتغيرات الناتج المحلي الاجمالي للأخير *pib* ليست آنية وفورية وإنما تظهر على الأجل المتوسط وهو ما يؤكد النتائج السابقة لنموذج متجه تصحيح الخطأ.

أما فيما يتعلق بحدوث صدمة موجبة في سعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل اليورو *rer* بانحراف معياري واحد يؤدي الى استجابة للصادرات الجزائرية إلى الاتحاد تكون سالبة ولكن غير فورية و بسيطة أو ذات تأثير ضئيل مقارنة بسابقتها من المتغيرات اين وصلت استجابتها حدود 3%- خلال السنة الثانية ليرتفع هذا التأثير تدريجياً حتى تلامس المستوى 0% ابتداء من السنة الرابعة وهو التأثير الذي يبقى على مدار الفترة المتبقية وهو ما يؤكد لنا النتائج السابقة التي أظهرت بأن تأثير المحدد المعني على الصادرات لا يكون في الامد القصير. أما لغرض تتبع المسار الزمني لردود الافعال الفورية التي تبديها الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي نتيجة التغيرات الحاصلة في كل من الطلب الاجمالي *dem* وصادرات المحروقات *XH* سيتم بالاستعانة كذلك بأسلوب تحليل الصدمات عبر دوال الاستجابة الفورية والتي تظهر النتائج المتوصل اليها في الشكل البياني ادناه

الشكل البياني رقم 52: استجابة الواردات من الاتحاد الأوروبي للتغيرات الحاصلة في العوامل الرئيسية المؤثرة فيها



المصدر: مخرجات برنامج (7.0) Eviews

من خلال المنحنيات الواردة أعلاه والمتمثلة لدوال الاستجابة المتعلقة بمتغير الواردات من الاتحاد الأوروبي M فإن حدوث تغير في إجمالي الطلب الداخلي dem بمقدار انحراف معياري واحد الى وجود استجابة موجبة غير فورية إلا أنها ترتفع بشكل قوي وسريع لتصل حدود 5% خلال السنة الثالثة ثم تبدأ استجابتها في الانخفاض تدريجيا لتصبح استجابة سالبة في السنة الرابعة لتصل بذلك حدود 1% ليزول هذا التأثير بعد ذلك حيث تبدأ الاستجابة في التذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض أخذاً بذلك الشكل الجيبي وذلك بمقدار قريب من الصفر [-1%، 2%] ويستمر على باقي الفترة مما يعني أن ارتفاع في الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري dem سيؤدي الى ارتفاع الواردات من مجمل دول الاتحاد على المدى المتوسط والطويل (دون المدى القصير الذي جاءت استجابته سالبة وهو عكس المتوقع ولكن تكاد تكون منعدمة دون أي تأثير يذكر لها بحيث وصلت حدود -7%، 0) وهو ما يؤكد لنا ما سبق التوصل إليه من خلال نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ.

أما فيما يخص التغير الحاصل في محدد الصادرات من المحروقات XH فإن حدوث صدمة موجبة على مستواه بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي إلى ارتفاع الواردات من الاتحاد الأوروبي بمقدار 2,5% خلال السنة الثانية وهي استجابة سريعة مقارنة بسابقتها dem لتتلاشي تدريجيا بعد ذلك وتصبح سالبة في السنة الرابعة وصلت حدود -1,6% ثم تسلك بعد ذلك منحى متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض في المجال [-1%، 0,8%] وهي استجابة تبدو طفيفة تكاد تكون منعدمة. وعليه يمكن القول بأن استجابة الواردات للتغيرات الحاصلة في المحددات لم تكن فورية وسريعة وإنما تظهر في الأجلين المتوسط والطويل وهو ما يؤكد ما سبق التوصل إليه من نتائج.

المطلب الثاني : أثر تطبيق اتفاق الشراكة على التجارة البينية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي.

سينصب اهتمام ما تبقى من صفحات لهذا المبحث على تناول التأثيرات المرتبة عن تطبيق اتفاق الشراكة على التجارة البينية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي بتقديم قراءة تحليلية وتقييمية شاملة لحصيلة تطبيق الاتفاق المعني في جانبه التجاري. حيث نجد من خلال تتبع أداء التبادل التجاري السلعي بينهما خلال فترة تطبيق الاتفاق مع مقارنته بالفترة السابقة له وكذا إبراز للاتجاهات العامة والخصائص المميزة له من جانبي الصادرات والواردات، أن التحرك الإيجابي الذي يبدو لصالح الطرف الجزائري من خلال تتبع رصيد ميزان التجارة الإجمالية للطرفين والمعبر عنه بالفوائض المتفاوتة والمتتالية التي أحرزها سواء قبل تطبيق اتفاق الشراكة (2000-2004) بقيمة متوسطة سنوية بلغت 6,799 مليار دولار أمريكي لترتفع إلى 9,599 مليار دولار خلال فترة تطبيق الاتفاق المعني (2005-2016) كان في حقيقة الأمر مرتبطا فقط بالوتيرة التصاعدية التي أخذتها الصادرات من المحروقات بفعل انتعاش أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 لغاية 2014 قبل أن يتحول الرصيد إلى عجز خلال فترة الصدمة البترولية المعاكسة الراهنة ببلوغ قيمته 2,517 مليار دولار سنة 2015 لتشتد حدته سنة 2016 بقيمة عجز بلغت 5,440 مليار دولار، مما يعني أن الجزائر لم تجني من الاتفاق الشيء الكثير في جانبه التجاري على اعتبار أن المكاسب المحققة كانت فقط بفضل المحروقات.

فخلافا لما كان الشريك الجزائري يسعى لتحقيقه من أهداف وراء انخراطه في مسار الشراكة وفق مقاربة برشلونة في جانبه التجاري الذي يعد أحد الأركان الرئيسية التي استندت عليها في مجالها الاقتصادي والمالي، من ناحية الارتقاء بالصادرات خارج نطاق المحروقات وتوسيع تشكيلة الأخيرة وزيادة حصصها في الأسواق الأوروبية ناهيك عن تحسين أداء هيكل النسيج الإنتاجي المحلي وتطويره بهدف تكييفه وتأهيله مع متطلبات الانفتاح الذي فرضه تطبيق الاتفاق المعني، فإنه لم يحدث أي تغيير يذكر على صعيد واقع التبادل الذي كان معروفا في السابق باستمرار محافظته على نفس الخصائص المميزة لبينة صادراته التي بقيت رهينة لتقلبات أسعار المحروقات والتي تبقى على درجة عالية من المخاطرة والهشاشة إزاء الصدمات الخارجية النابعة من التغيرات الحاصلة في الأسعار والطلب عليها في الأسواق العالمية مقابل تنوع شديد في هيكل وارداته تعكس تبعية مطلقة في تلبية حيز هام من الطلب الداخلي الاستثماري والاستهلاكي بفعل ضعف القاعدة الانتاجية المحلية ومحدودية قدرتها التنافسية داخل الأسواق الداخلية والخارجية، مما جعل من تحول الأسواق بين الجانبين إلى فرصة يتبادل فيها الجميع منافع الشراكة بصورة أكثر عدلا يبقى مجرد حبر على ورق نص الاتفاق كون مكاسب الشراكة التجارية بينهما خارج قطاع المحروقات صبت كلها لصالح الطرف الأوروبي لدرجة أن الجزائر استوردت ما معدله 17 دولار أمريكي من دول الاتحاد مجتمعة مقابل تصديرها لدولار واحد فقط خارج المحروقات خلال فترة تطبيق الاتفاق المعني بعدما كان معدل الاستيراد المتوسط مقدرا في المتوسط بـ14 دولار لكل دولار تصدره الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2004 على سبيل المثال.

وهكذا، فقد عزز الاتحاد لمكاسبه التجارية مع الجزائر مع استغلاله بشكل أفضل لجميع المزايا والأفضليات المنصوص عليها في الاتفاق مع تميز صادراته نحو الأسواق الجزائرية باتساع في مستوى تنوعها السلعي وعدم التركيز فيها على عكس الصادرات ذات المنشأ الجزائري التي تتصف بانعدام التنوع فيها وبتشوه حاد في بنيتها التي تتعد كثيرا عن الهياكل الحالية للصادرات السلعية السائدة على المستويين العالمي والأوروبي مثلما يعكس ذلك تركيزها الشديد في عدد محدود من السلع الأولية المصدرة مع هيمنة مطلقة لصادرات قطاع المحروقات مقابل تواضع رقم الصادرات خارج نطاق الأخير لدرجة تكاد تكون السلع الجزائرية المنشأ غائبة تماما في الأسواق الدولية بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي لدرجة أنها عجزت عن استغلال كافة المزايا التفضيلية المقدمة من الجانب الأوروبي عند ولوجها إلى أسواق دوله بموجب الاتفاق وهو ما يمكن تلمسه في عدم تمكنها من استغلال سوى عدد محدود لا يتجاوز عدد أصبع اليد الواحدة وينسب هامشية تكاد تكون منعدمة لم تتجاوز سقف 5% من الكميات المحددة للحصص الكمية المتعلقة بالمنتجات الزراعية و الزراعية المحولة المستغلة المنفق عليها بينما نجد على النقيض من ذلك استهلاك الطرف الآخر لمعظم الحصص بشكل كامل أو جزئي و في أمد قصير يتراوح بين أسبوع و3 أشهر بينما يتم استهلاك حصص أخرى في فترة أقصاها 6 أشهر نتيجة التنافس الحاد بين المستوردين للحصول على حق استيراد المنتجات الأوروبية خاصة السلع الغذائية الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع التي تخضع لنظام الحصص وفق قاعدة "FIFO".

فتواضع الأداء التصديري خارج نطاق المحروقات نحو دول الاتحاد أو باقي العالم بشكل عام، والذي لم يشهد كما سنرى من خلال فقرات هذا المطلب لأي تطور معتبر سواء من ناحية الكم أو النوع على اعتبار أنه بقي يرواح مكانه عند المستويات الهامشية من حيث القيمة والتركز الشديد في عدد محدود من السلع سواء الصناعية أو الزراعية لدرجة لا تغطي حتى فاتورة المستوردات الغذائية وذلك مقابل وجود توجه قوي نحو الاستيراد لتغطية احتياجات الطلب الداخلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري من مختلف السلع

الصناعية والزراعية ، راجع للعديد من العوامل المتعلقة بكل من : الطبيعة الربعية للاقتصاد الوطني وضعف أداء الجهاز الانتاجي المحلي وعدم مقدرة معظم مؤسساته العمومية منها والخاصة على النفاذ إلى الأسواق الدولية، وكذا عدم فعالية السياسات والتدابير المتخذة من قبل السلطات لترقية الصادرات خارج المحروقات وعدم تطبيقها عمليا بالشكل المطلوب بفعل العراقيل التي تكبح النشاط التصديري للمتعاملين المصدرين على قلتهم عبر كامل حلقات عمليات التصدير، ولكن دون نسيان السياسات الحمائية المقنعة للاتحاد الأوروبي ودورها في عرقلة نفاذ السلع الجزائرية المنشأ إلى أسواقه، حيث يلجأ إليها على غرار بقية الدول المتقدمة من خلال إخضاعها لمختلف السلع الواردة إليه بشكل صارم ومنتحيز في كثير من الأحيان لمجموعة من المواصفات والمعايير الفنية والتنظيمية (قواعد المنشأ، اللوائح أو التنظيمات الفنية *Technical Regulations*، المواصفات واجراءات تقييم المطابقة *Conformity Assessment Procedures*) التي ينبغي استيفائها قبل دخولها لأسواقه بهدف تقييد دخولها حماية لقطاعاته الانتاجية من المنافسة الأجنبية تحت ذرائع مختلفة كالحفاظ على الصحة والبيئة وضمان حقوق الملكية الفكرية، واحترام مواصفات الجودة وشروط التعبئة والتغليف والتأكد من منشأ السلع بالتحقق من استيفائها لقواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاق الشراكة وغيرها.

1- أثر تطبيق اتفاق الشراكة على الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي .

مما لا شك فيه، أن الجزائر لم تكن من تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الشيء الكثير من ناحية الارتقاء بصادراتها خارج نطاق المحروقات الذي كان أحد الأهداف الرئيسية التي رُمي لتحقيقها في جانبه التجاري. ذلك أن الاتفاق المعني استمر على غرار اتفاق التعاون لسنة 1976 في تكريس الواقع الذي فرضه بقاء الطبيعة الربعية ملازمة للاقتصاد الوطني والتي جعلت القاعدة الإنتاجية المحلية خارج قطاع المحروقات غير قادرة على تلبية حاجيات السوق الداخلية وغير قادرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بما فيها الأوروبية بفعل تواضع أداء قطاعاتها المختلفة وعدم مقدرة مؤسساتها على مجاراة المنافسة وفرض منتجاتها الأسواق المختلفة . مما جعل من تحول الأسواق بين الجانبين إلى فرصة يتبادل فيها الجميع منافع الشراكة بصورة أكثر عدلا يبقى مجرد حبر على ورق إعلان برشلونة الذي حدد أسس ومحاور الشراكة الأوروبيةمتوسطة سنة 1995 كون مكاسب الشراكة التجارية بينهما خارج قطاع المحروقات صبت كلها لصالح الطرف الأوروبي.

وعلى ضوء ما سبق، فإن الأثر الكمي لتطبيق الاتفاق من جانب الصادرات يبقى ضعيفا بالنظر لعدم إحراز أي تقدم في معادلة التبادل بين الطرفين سواء:

- من حيث خصائص التبادل بفعل عدم تمكن الجزائر من تخطي عتبة تنوع الصادرات مثلما يظهره الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات ذات الصلة بتحديد الموقف التنافسي للصادرات على غرار مؤشري التركيز (مؤشر *Herfindahl-Hirschmann*) والتنوع اللذان يظهران مدى التركيز الشديد الذي تتسم به بالنسبة للأول مقابل تنوع أقل لها بالنسبة للمؤشر الثاني وكذا مؤشر تماثل هياكل صادرات الدول المعنية مع الهيكل الصادرات العالمي *Indicateur de similarité dans les Structures des exportations* (مؤشر *Finger-Kreinin*) الذي سجل مستويات متدنية بما يدل على تباعد هيكل الصادرات الجزائرية عن هيكل الصادرات العالمية وعدم تشابهه معه بشكل أكبر كما هو مبين في الجدول رقم 135 بفعل بقاء المحروقات مهيمنة بشكل شبه كلي على بنيتها والتي تبقى في نهاية المطاف رهينة عوامل خارج مجال السيطرة وفي مقدمتها تقلبات أسعارها في الأسواق العالمية والتغيرات الحاصلة في الظرف الاقتصادي للدول المستهلكة مقابل تواضع حصيلة الصادرات خارج نطاق المحروقات التي لم تسجل لأي تطور نوعي وكمي معتبر على اعتبار أنها لم تساهم سوى بحصة لم تتجاوز 4,1% من إجمالي الصادرات ذات المنشأ الجزائري نحو أسواق دول الاتحاد الأوروبي خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة وبقيمة متوسطة سنوية لم تتجاوز حدود 1,3 مليار دولار أمريكي كما هو وارد في الجدول رقم 140 .

- أو من حيث مواصلة عدم استفادة الطرف الجزائري من المزايا التفضيلية الممنوحة له منذ اتفاق التعاون السابق علما بأن الاتحاد الأوروبي لم يضيف كما ذكرنا في فقرات سابقة لهذا البحث الشيء الكثير فيما يخص هذا المسألة من منطلق مواصلته لازدواجية التعامل مع تحرير تجاري المنتجات الصناعية والزراعية وفق ما يخدم مصالحه فقط بإخضاع تجارة منتجات السلع الصناعية لمبدأ التحرير مع وضع بعض التحفظات مقابل إخضاع تجارة السلع الزراعية بأصنافها الثلاثة لمبدأ التقييد والحظر مع إعطاء بعض الاستثناءات مما يعني أن الأسواق الأوروبية هي في الأصل مفتوحة أمام السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري باستثناء عدد محدود منها مقابل تحرير جزئي للمنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري بتخفيض كلي أو جزئي للتعريفية الجمركية مع إتباع نظام الحصص كمية وزمنية على غرار ما تعامل به الاتحاد مع بقية الشركاء في مجال تجارة المنتجات الزراعية الحساسة بالنسبة له والخاضعة لمقتضيات السياسة الزراعية المشتركة شديدة الحماية.

حيث ترجع سبب عدم الاستفادة من هذه الأفضليات التجارية إضافة إلى ضعف الصادرات نحو دول الاتحاد خارج المحروقات بفعل ضعف أداء مختلف القطاعات الاقتصادية والهياكل الانتاجية لاسيما منها الصناعية والفلاحية لدرجة عدم القدرة حتى على استغلال الحصص الكمية الممنوحة لبعض السلع الزراعية ومنتجات الصناعة الغذائية الجزائرية المعفاة كلياً أو جزئياً من الحقوق الجمركية عند دخولها لأسواق الاتحاد الأوروبي، إلى العوائق والحواجز التي تحيط بتصدير المنتجات الجزائرية خارج المحروقات بفعل تشدد الشريك الأوروبي وإفراطه في استخدام شتى المعايير و الأساليب الحمائية غير التعريفية (الفنية والتنظيمية) لعرقلة نفاذ هذه المنتجات إلى الأسواق الأوروبية وعدم السماح بدخولها في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير، وهو ما ينطبق على تشكيلة واسعة من المنتجات المحلية الصنع التي لا تستوفي في نظر الاتحاد الشروط والمعايير المطبقة داخل أسواقه.

على العموم، سنحاول عبر الفقرات اللاحقة النظر في تأثير تطبيق اتفاق الشراكة على الصادرات ذات المنشأ الجزائري نحو دول الاتحاد الأوروبي من خلال رصد أدائها من حيث تطور قيمها ومعدلات نموها السنوية خلال فترتي ماقبل وبعد تطبيق الاتفاق المعني وإبراز لأثره على تطور الصادرات خارج المحروقات مع تحليل للأداء التصديري السلبي بالاعتماد على بعض المؤشرات ذات الصلة بتحليل الوضع التنافسي للصادرات.

1-1- تطور الصادرات السلعية للجزائر نحو الاتحاد الأوروبي قبل وبعد تطبيق اتفاق الشراكة -

لغرض تحليل تطور أداء التبادل التجاري البيني للجزائر مع الاتحاد الأوروبي على صعيد الصادرات السلعية خلال فترتي ما قبل وبعد تطبيق اتفاق الشراكة بين الطرفين، سنستعين بالبيانات التي يوفرها الجدول الموالي الذي يبين تطور الصادرات السلعية ذات المنشأ الجزائري مع تبيان لمعدلات نموها السنوي وكذا مقارنة مستوياتها خلال سنوات فترة دخول الاتفاق حيز التطبيق (2005-2016) بالمتوسط السنوي المسجل خلال فترة ما قبل تطبيق الاتفاق الممتدة من سنة الانخراط في مسار الشراكة الأوروبيةمتوسطة سنة1995 لغاية سنة 2004. ولعل أول ما يمكن استخلاصه من تتبع تطور الصادرات التي بلغ متوسطها السنوي خلال الفترة المدروسة بما يقارب 21,823 مليار دولار أمريكي نحو دول الاتحاد الأوروبي التي استوعبت أسواقها في المتوسط ما يناهز 62 % خلال الفترة 1995-2004 و55,3% خلال الفترة 2005-2016 من إجمالي الصادرات السلعية ذات المنشأ الجزائري، هو تأكيد ماسبق ذكره بشأن محدودية الأثر الكمي لاتفاق الشراكة عليها على اعتبار أن المحدد الرئيسي لها يبقى محصورا أساسا في تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتأثيرها على قيمة الصادرات سواء بالإيجاب في حال ارتفاعها أو السلب في حال تراجعها وذلك بالنظر للهيمنة المطلقة لصادرات المحروقات على بنية الصادرات سواء تجاه دول الاتحاد أو باقي العالم.

الجدول رقم 138: تطور الصادرات السلعية للجزائر نحو الاتحاد الأوروبي قبل وبعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ" الفترة 1995-2016

معدل النمو السنوي % مقارنة بمتوسط الفترة 1995-2004	بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق			قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق		
	السنوات	القيمة	معدل النمو السنوي %	السنوات	القيمة	معدل النمو السنوي %
137,0%	2005	25,593 (55,6%)	48,08%	1995	6,638 (64,8%)	15,8%
166,2%	2006	28,750 (52,6%)	12,34%	1996	8,059 (60,3%)	21,4%
148,5%	2007	26,833 (44,6%)	-6,67%	1997	8,663 (62,4%)	07,5%
282,1%	2008	41,268 (52,0%)	53,80%	1998	6,643 (65,0%)	-23,3%
114,7%	2009	23,186 (51,3%)	-43,82%	1999	8,058 (64,4%)	21,3%
159,3%	2010	28,009 (49,1%)	20,80%	2000	13,797 (62,6%)	71,2%
245,4%	2011	37,307 (50,8%)	33,20%	2001	12,342 (64,5%)	-10,5%
268,5%	2012	39,797 (55,4%)	06,67%	2002	12,105 (64,3%)	-01,9%
282,2%	2013	41,277 (63,5%)	03,72%	2003	14,414 (58,9%)	19,1%
273,9%	2014	40,378 (64,2%)	-02,18%	2004	17,283 (54,2%)	19,9%
138,9%	2015	22,968 (66,3%)	-36,10%	1995-2004	10,800 (62,1%)	14,0%
55,0%	2016	16,739 (58,0%)	-27,15%	متوسط الفترة 2016-1995	21,823	
189,31%	-2005 2016	31,25 (55,3%)	5,22%			

() : نصيب الصادرات السلعية للجزائر نحو الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات السلعية (%) .

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالمركز الوطني للاعلام والاحصائيات CNIS، المديرية العامة للجمارك،الجزائر، سنة2016.

- CNIS (2017), *Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie Année 2016*, Centre National de l'Informatique et des Statistiques-CNIS-, Direction Générale des Douanes, Alger, p14.

ففي خلال الفترة التي سبقت دخول الاتفاق حيز التطبيق (1995-2004)، سلكت الصادرات السلعية الجزائرية نحو دول الشريك الأوروبي ذات المسار التصاعدي الذي أخذته الصادرات الاجمالية وهو ما تعبر عنه معدلات النمو السنوية الموجبة المسجلة، والذي تخلله بعض التراجع المسجل سنتي 1998 و2001 وبدرجة أقل سنة 2002 الذي يجد تفسيره في التراجع الحاد الذي عرفته أسعار النفط بفعل تراجع الطلب العالمي على النفط نتيجة تراجع أداء اقتصادات العديد من الدول المستهلكة بفعل التبعات السلبية المترتبة عن الأزمة الآسيوية وأزمة فقاعة الانترنت dot com ثم أحداث 11 سبتمبر سنة 2001 .

إذ انتقلت قيمة ما استوعبته الأسواق الأوروبية من الصادرات الجزائرية من 6,638 مليار دولار وهو ما يعادل 64,8% من الصادرات الاجمالية سنة 1995 إلى 8,059 مليار دولار (60,3 % من إجمالي الصادرات) سنة 1996 وبمعدل نمو بلغ 21,4 % لرتفع سنة 1997 بنسبة 7,5 % وقيمة قدرها 8,663 مليار دولار (62,4 % من إجمالي الصادرات) لتتراجع سنة 1998 التي تراجع فيها سعر برميل النفط الجزائري بنحو 34 % بانتقاله من 19,5 دولار إلى 12,9 دولار أمريكي بأزيد من 23 % ببلوغ قيمتها 6,643 مليار دولار (65 % من الصادرات الاجمالية) وهو أدنى مستوى وصله منذ سنة 1995. لتستعيد لوتيرها التصاعدية في السنتين اللاحقتين وينسبتين بلغتا 21,3 % سنة 1999 و72,2 % سنة 2000 وهي أعلى معدل نمو سجل خلال الفترة المعنية وقيميتين قدرهما 8,058 مليار دولار (64,4 % من الصادرات الاجمالية) و13,797 مليار دولار (62,6 % من الصادرات

الاجمالية)، لتراجع سنة 2011 بنسبة 10,5% بتراجع سعر برميل النفط بقرابة 13% (انتقل من 28,6 دولار إلى 24,9 دولار للبرميل) وبقيمة إجمالية بلغت 12,342 مليار دولار (64,5% من إجمالي الصادرات) ثم بقيمة قدرها 12,105 مليار دولار (64,3% من إجمالي الصادرات) سنة 2002 لتتفجع سنة 2003 إلى 14,414 مليار دولار (58,9% من إجمالي الصادرات) وبمعدل نمو قارب 19% ثم إلى 17,283 مليار دولار (54,2% من إجمالي الصادرات) وبمعدل نمو بلغ قرابة 20% سنة 2004. بينما بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات خلال هذه الفترة نحو 10,800 مليار دولار وبمعدل نمو سنوي لها بلغ في المتوسط 14%.

أما خلال الفترة التي أعقبت دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق منذ سبتمبر سنة 2005، فأهم ما يمكن ملاحظته هو أن التراجع الملموس في المساهمة النسبية لدول الاتحاد في استيعاب الصادرات الاجمالية الجزائرية لم يكن يعني تراجعا من حيث قيمتها، بل على العكس من ذلك فقد كانت بمستويات أكبر مقارنة بالفترة السابقة، إذ تضاغت القيمة المتوسطة للصادرات المسجلة خلال هذه الفترة قياسا بسابقتها ببلوغها نحو 31,25 مليار دولار وهو ما يعادل في المتوسط 55,3% من قيمة الصادرات الاجمالية وبمعدل نمو بلغ نحو 189,3% كنتيجة لتزايد قيم الأخيرة بفعل تنامي الصادرات النفطية التي بلغت أسعارها مستويات قياسية قدر متوسطها السنوي نحو 82,7 دولار للبرميل بل أنها تعدت في بعض سنوات الفترة حدود 100 دولار للبرميل (من سنة 2001 لغاية 2013)، ولكن هذه الزيادة كانت بمعدل نمو أقل مقارنة بمثيله في الفترة السابقة و الذي لم يتجاوز في المتوسط 3,5% كنتيجة للتراجع الحاد الذي شهدته قيم الصادرات في بعض سنوات الفترة المعنية تحت تأثير تداعيات تراجع أسعار النفط بفعل التبعات السلبية لنشوب الأزمة المالية العالمية بعد انفجار فقاعة الرهن العقاري في الولايات المتحدة (سنة 2009) والصدمة النفطية المعاكسة الحالية التي تراجعت فيها أسعار النفط بشكل حاد منذ النصف الثاني لسنة 2014 واستمرت طوال سنتي 2015 و 2016.

ففي سنة دخول الاتفاق المعني حيز التطبيق بلغت قيمة الصادرات نحو الاتحاد قرابة 25,6 مليار دولار (ما يعادل 55,6% من إجمالي الصادرات) وهو ما يعني ارتفاعا بنحو 48% قياسا بسنة 2004 و 137% مقارنة بمتوسط الفترة 1995-2004، قبل أن ترتفع سنة 2006 إلى 28,75 مليار دولار (ما يعادل 52,6% من الصادرات الاجمالية) وبمعدل نمو قارب 12,34% مقارنة بالسنة السابقة و 166,2% قياسا بمتوسط فترة ما قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق قبل أن تتراجع بشكل طفيف بنسبة 6,67% سنة 2007 ببلوغ قيمتها 26,833 مليار دولار أمريكي وهي قيمة أكبر مقارنة ما سجل في المتوسط خلال الفترة 1995-2004 بحوالي 148,5%. بينما شهدت سنة 2008 بلوغ الصادرات المتجهة نحو دول الاتحاد لأعلى مستوياتها منذ الاستقلال بملاستها لحاجز 41,27 مليار دولار أمريكي (52% من الصادرات الاجمالية) ومتجاوزة بنحو 282% متوسط قيمة الصادرات المسجلة خلال فترة ما قبل تطبيق الاتفاق وذلك تحت التأثير الإيجابي الذي مارسه الاتجاهات الإيجابية التي ميزت أسواق الطاقة العالمية بانتعاش أسعار النفط التي ارتفعت خلال تلك السنة بنحو 33,34% وبلوغها حدود 99 دولار للبرميل وهو الارتفاع الذي لم يدم طويلا على اعتبار أن سعر الأخير سرعان ما سلك منحى هبوطيا وبشكل حاد فقد من خلاله نحو 37,84% من قيمته بفعل التأثيرات السلبية المرتبة عن الأزمة المالية العالمية وما ترتب عنها من انكماش الطلب الأوروبي على المحروقات مما جعل الصادرات نحو أوروبا تتراجع سنة 2009 بقرابة 44% بقيمة بلغت 23,186 مليار دولار أمريكي (51,3% من الصادرات الاجمالية) والتي كانت بدورها أكبر من متوسط قيمة ما تم تصديره نحو أوروبا خلال الفترة 1995-2004 بزهاء 114,7% .

والملاحظ من خلال الجدول أن أزمة الديون السيادية التي مست بعض دول منطقة اليورو في أعقاب الأزمة المالية العالمية (2010-2012) وفي مقدمتها الزبائن الكبار للجزائر ونعني بها : إيطاليا، إسبانيا والبرتغال لم يكن لها تأثير على الصادرات الجزائرية رغم تراجع أداء اقتصادات هذه الدول التي دخلت نفق الانكماش، هذا ما يمكن تلمسه بوضوح من خلال تتبع أداء الصادرات خلال فترة الأزمة، أين أخذت الصادرات نحو هذه الدول وتيرة تصاعدية منذ سنة 2010 ولغاية سنة 2012 باستثناء البرتغال التي تراجعت بشكل طفيف قيمة واردتها سنة 2012 بنسبة 6,4% مقارنة بسنة 2011 كما هو مبين في الجدول رقم 122. وبذلك استعادت الصادرات ذات المنشأ الجزائري نحو أوروبا في ظل الارتفاعات المتتالية والقياسية لأسعار النفط لاجهاها التصاعدي بنسبة قاربت 21% سنة 2010 وبقيمة بلغت 28,009 مليار دولار (ما يعادل 49,1% من الصادرات الاجمالية) ثم بنسبة 33,22% سنة 2011 وبقيمة 37,307 مليار دولار (ما يعادل 50,8% من إجمالي الصادرات) لتصل قيمتها سنتي 2012 و 2013 توالي حدود 39,797 مليار و 41,277 مليار دولار (ما يعادل نحو 55,4% و 63,5% من إجمالي الصادرات) وبمعدلي نمو سنويين بلغا 6,67% و 3,72% على الترتيب.

كما أن وقع الصدمة النفطية المعاكسة كان شديدا على أداء الصادرات الاجمالية عموما ونحو دول الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص. وهو ما يمكن تلمسه من خلال التوتيرة الهبوطية التي أخذتها الصادرات منذ سنة 2014 لدرجة عادت من خلالها قيمتها للمستويات المسجلة قبل سنة 2005 في سنة 2015 و قبل سنة 2004 في سنة 2016 كما هو موضح في الجدول السابق. إذ أدى هبوط أسعار النفط ومعها إيرادات صادرات المحروقات بداية من النصف الثاني لسنة 2014 إلى تراجع صادرات البلد نحو دول الاتحاد بشكل طفيف بنسبة 2,18% والتي بلغت قيمتها بنحو 40,378 مليار دولار أمريكي (64,2% من الصادرات الاجمالية) لتشتد حدتها سنتي 2015 و 2016 بتراجعها بنسبتي 36,10% و 27,15% على التوالي، حيث لم تتجاوز قيمتها في السنة الأولى حدود 25,8 مليار دولار (66,3% من الصادرات الاجمالية) و 16,739 مليار دولار في السنة الثانية (58% من الصادرات الاجمالية).

1-2- أثر تطبيق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الصادرات خارج المحروقات مع تحليل للأداء التصديري

السلي بالاعتماد على بعض المؤشرات ذات الصلة بتحليل الوضع التنافسي للصادرات.

بالنظر إلى طبيعة التركيبة السليمة للصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد الأوروبي التي لم يطرأ على أوزان مكوناتها الرئيسية أي تقدم يذكر، والتي كانت متطابقة سواء خلال فترة ما قبل أو بعد دخول اتفاق الشراكة مرحلة التنفيذ على أرض الواقع، فإن سمة التثوب الحاد فيها بقيت ملازمة لها بالنظر إلى استمرار الهمنة المطلقة للمحروقات وبقية سلع الصناعة الاستخراجية الأخرى عليها التي استأثرت على 98% من إجمالي الصادرات السليمة في الوقت الذي لم تتجاوز فيه حصة الصادرات خارج نطاق المحروقات سواء الصناعية منها أو الزراعية حدود 2% وهو ما يدل بشكل قطعي على الفشل في تحقيق ما رسمته الجزائر لنفسها من أهداف من

إنخراطها في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في شقته التجاري برفع حجم ونوعية صادراتها نحو الأسواق الأوروبية من السلع والخدمات بعيدا عن قطاع المحروقات، حيث لم تتجاوز حصة الصادرات من السلع الزراعية ربع نقطة مئوية (0,20 % من المنتجات الزراعية و 0,05 % من المواد الأولية الزراعية) في الوقت الذي ساهمت فيه الصادرات الصناعية ذات المنشأ الجزائري نحو أوروبا بحصة هاشمبية لم تتجاوز في المتوسط حدود 1,75 % خلال الفترة 1995-2005 و 1,35 % خلال الفترة 2006-2014 كانت في معظمها في شكل مواد كيميائية وبعض المنتجات النصف مصنعة كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 139: الأداء التصديري للجزائر على مستوى بعض المؤشرات ذات الصلة خلال الفترة 1995-2014.

مع الاتحاد الأوروبي				مع العالم						
الهيكل السلعي متوسط الفترة 2005-1995		مؤشر التركز		مؤشر تماثل هياكل الصادرات		مؤشر التركز		مؤشر التنوع		السنوات
المجموعات السلعية	الحصة من الصادرات (%)	ع.س	القيمة	ع.س	القيمة	ع.س	القيمة	ع.س	القيمة	
السلع الزراعية، ومنها:	0,25	57	0,519	0,125	99	0,523	99	0,175	0,825	1995
- منتجات غذائية	0,20	59	0,542	0,137	97	0,459	97	0,194	0,806	1996
- مواد أولية زراعية	0,05	51	0,532	0,144	81	0,510	81	0,194	0,806	1997
الوقود والمعادن	98,00	69	0,543	0,088	99	0,521	99	0,130	0,870	1998
السلع المصنعة، ومنها:	1,75	73	0,542	0,122	93	0,511	93	0,173	0,827	1999
مواد كيميائية	1,04	80	0,547	0,109	101	0,515	101	0,165	0,835	2000
الآلات ومعدات النقل	0,07	63	0,552	0,122	85	0,502	85	0,180	0,821	2001
مصنوعات متنوعة أخرى	0,64	71	0,556	0,105	101	0,520	101	0,164	0,837	2002
المجموع	100	70	0,558	0,125	105	0,541	105	0,183	0,818	2003
		63	0,571	0,094	110	0,586	110	0,174	0,827	2004
		66	0,546	0,117	97	0,519	97	0,173	0,827	1995-2004
		68	0,598	0,100	108	0,588	108	0,189	0,812	2005
		69	0,595	0,107	108	0,602	108	0,200	0,801	2006
		84	0,560	0,100	121	0,598	121	0,197	0,803	2007
		79	0,591	0,132	119	0,580	119	0,238	0,762	2008
		68	0,597	0,123	106	0,554	106	0,208	0,792	2009
		66	0,574	0,126	108	0,523	108	0,217	0,783	2010
		55	0,552	0,191	98	0,538	98	0,281	0,720	2011
		49	0,571	0,188	98	0,540	98	0,275	0,726	2012
		64	0,587	0,172	95	0,541	95	0,267	0,733	2013
		60	0,556	م.ع	99	0,485	99	م.ع	0,745	2014
		66	0,578	0,138	106	0,555	106	0,230	0,768	2005-2014

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في:

- بيانات الجدول رقم 54 الخاص بالهيكل السلعي لصادرات الدول المتوسطة الشريكة نحو الاتحاد الأوروبي.
- قاعدة البيانات التجارية الدولية الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADSTAT والمتوفرة على الموقع الإلكتروني: [http:// unctadstat.unctad.org](http://unctadstat.unctad.org) (تم الاطلاع على الموقع يوم 30 جانفي 2016).

وفي خضم تشوه التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية كان انعكاس للطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني أحادي التصدير التي بقيت ملازمة له وما أفرزته من واقع شديد السلبية على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى خارج القطاع الريعي لاسيما الانتاجية منها المتسمة بتدهور أوضاعها وعدم المقدرة على تغطية ولو لحيز بسيط من احتياجات الطلب الداخلي التي تتم بواسطة الاستيراد، يظهر ضعف الموقف التنافسي لها ومحدودية قدرتها على مجاراة المنافسة والولوج إلى الأسواق الخارجية بشكل عام والأسواق الأوروبية بشكل خاص، إذ سجلت الجزائر تحركا سلبيا على مستوى جميع مؤشرات تنافسية الصادرات، أين كان أداءها سواء فيما يتعلق بجانب الصادرات نحو دول العالم مجتمعة أو نحو دول الاتحاد الأوروبي متدنيا بل الأضعف حتى بين الدول المتوسطة الاخرى المعنية بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كما رأينا ذلك في وقت سابق (أنظر الجدولين رقم 79 و 83).

ففي هذا المقام، يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن الصادرات الجزائرية تتسم بمستويات تركيز شديد مقابل تدني مستويات التنوع فيها بوصفها بلدا مصدرا صافيا للمحروقات لم يتجاوز متوسط عدد السلع المصدرة نحو العالم 97 سلعة و 66 سلعة نحو دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2004 قبل أن يرتفع العدد إلى 106 سلعة مصدرة نحو دول العالم مع بقاء العدد نفسه من السلع المصدرة نحو دول الاتحاد خلال الفترة 2005-2014 التي شهدت كما هو معلوم دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، حيث تكونت سلة السلع الجزائرية المصدرة نحو العالم سنويا خلال الفترة الأولى ما بين 81 سلعة المسجلة سنة 1997 و 110 سلعة المسجلة سنة 2004، بينما تشكلت سلة السلع الجزائرية المنشأ التي تم تصديرها نحو أسواق الاتحاد الأوروبي خلال ذات الفترة بين 51 سلعة المسجلة سنة 1997 و 71 سلعة المسجلة سنة 2002، بينما تراوح عدد السلع المصدرة خلال الفترة الثانية نحو مجمل دول العالم بين 95 سلعة مصدرة المسجلة سنة 2013 و 121 سلعة التي تم تصديرها سنة 2007 وهو أعلى مستوى تم تسجيلها على مدار سنوات الفترة التي غطاها الجدول السابق، في الوقت الذي تشكلت فيه سلة السلع المصدرة نحو دول الاتحاد خلال نفس الفترة من مجموعة تراوحت بين 49 سلعة فقط التي تم تصديرها سنة 2013 و 84 سلعة مصدرة سنة 2007 وهو أعلى عدد من السلع الجزائرية التي تم تصديرها نحو أوروبا خلال الفترة 1995-2014.

وبذلك سجلت قيم مؤشر التركز لـ *Herfindahl-Hirschmann* التي كلما ارتفعت كلما دل ذلك على ان الصادرات أكثر تركيزا، لأعلى مستوياتها سواء فيما يتعلق بالصادرات تجاه مجمل دول العالم أو الاتحاد الأوروبي، بلغت في المتوسط خلال فترة ما قبل

تطبيق اتفاق الشراكة 0,519 بالنسبة للصادرات نحو دول العالم وبقية سنوية تراوحت بين 0,459 المسجلة سنة 1996 و0,586 المسجلة سنة 2004 في حين بلغت 0,546 بالنسبة للصادرات نحو الاتحاد الأوروبي بقييم سنوية للمؤشر تراوحت بين 0,519 و 0,571 المسجلتين سنتي 1995 و 2004 على التوالي. أما خلال الفترة الثانية، فلم يكن الوضع أفضل من منطلق أن قيمة المؤشر المعني قد عرفت تزايد طفيف سواء على مستوى التصدير نحو دول العالم أو الاتحاد الأوروبي ببلوغ قيمتها المتوسطة تواليًا نحو 0,555 و0,578. إذ تراوحت قيمة المؤشر السنوية بالنسبة للصادرات الجزائرية نحو العالم بين 0,485 التي سجلت سنة 2014 و 0,602 المحققة سنة 2006، بينما أخذ المؤشر تركز الصادرات الجزائرية المنشأ نحو أسواق دول الاتحاد الأوروبي فيما سنوية تراوحت بين 0,556 و 0,597 المسجلتين سنتي 2014 و 2009 على الترتيب. وبذلك فإن ارتفاع درجة التركز السلعي لا تعكس ضعف أداء الصادرات غير النفطية المتدنية أصلاً فحسب بل تكشف مدى الاختلال الهيكلي في بنيتي التجارة الخارجية و الاقتصاد الوطني.

ويمكن تأكيد ماسبق بشأن محدودية تنافسية الصادرات وتشوه هيكلها السلعي المتسم بتركز شديد في عدد محدود من السلع وهيمنة مطلقة لصادرات المحروقات وما ينطوي ذلك من مخاطر على الاقتصاد الوطني في حالة حدوث الصدمات النفطية المعاكسة كما هو عليه الوضع في الوقت الراهن، بتفحص الأداء المسجل على مستوى مؤشر التنوع الذي أشار بوضوح إلى عدم اتجاه الاقتصاد الوطني نحو التنوع في هيكل الانتاج السلعي و تركيبة الصادرات بزيادة عدد منتجاتها القابلة للتصدير نحو دول العالم بما فيها الاتحاد الأوروبي خارج نطاق القطاع الريعي، حيث بلغت قيمة المؤشر الخاص بالصادرات مع العالم الذي تم الاعتماد عليه بالنظر لعدم توفر البيانات الخاصة بالصادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي والذي من المفترض أن يكون مقاربا له من حيث القيمة كون الأخير يعد كما أوردنا آنفا المتعامل التجاري الأول للجزائر من حيث استيعابه للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1995-2004 قرابة 0,827 وبقية سنوية تراوحت بين 0,806 المسجلة سنتي 1996 و 1997 و 0,870 التي سجلت سنة 1998، بينما قدرت القيمة المتوسطة للمؤشر المعني خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة (2006-2014) نحو 0,768 وبقية سنوية متراوحة بين 0,720 و 0,803 المسجلتين سنتي 2011 و 2007 على التوالي.

وكذا بتفحص الأداء المسجل على مستوى مؤشر تماثل هياكل الصادرات لـ *Finger-Kreinin* الذي يظهر بوضوح مدى القصور البنيوي للصادرات الجزائرية بإبتعاد تركيبها القائمة أساسا على تصدير المواد الأولية وبدرجة أقل بعض السلع المبنية على قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض (أنظر الشكل البياني رقم 31) عن الهياكل الحالية للصادرات سواء على المستوى العالمي أو على مستوى دول الاتحاد الأوروبي المتجهة أكثر، كما ذكرنا سابقا، نحو تصدير السلع الخاصة بالأنشطة ذات الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا بمستوياتها العليا والمتوسطة على حساب السلع الأولية بدلا من تصدير السلع ذات الكثافة باليد العاملة والتكنولوجيا المتدنية ومختلف المواد الأولية ومنتجات الصناعة الاستخراجية. حيث سجلت قيمة متدنية بلغ متوسطها السنوي خلال فترة ما قبل تطبيق اتفاق الشراكة بالنسبة لتماثل هياكل الصادرات المحلية مع العالمية 0,173 بقييم سنوية متراوحة بين 0,130 المسجلة سنة 1998 و 0,194 المسجلة سنتي 1996 و 1997 بينما بلغ متوسط قيمة المؤشر المعني بالنسبة لتماثل هياكل الصادرات المحلية مع دول الاتحاد خلال ذات الفترة 0,117 بقييم سنوية تراوحت بين 0,088 و 0,144 المسجلتين سنتي 1998 و 1997 على التوالي، وهو ما يدل على التباعد الشديد لهيكل الصادرات الجزائرية المختلف كلية عن هيكل صادرات دول الاتحاد الأوروبي. وهو الوضع الذي لم يتغير بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق، إذ بلغت قيمة المؤشر المتوسطة خلال الفترة 2005-2014 الخاصة بمدى تماثل هياكل الصادرات الجزائرية المنشأ مع مثيلتها الأوروبية المنشأ قرابة 0,138 وبقية سنوية تراوحت بين 0,100 المسجلة سنة 2007 و 0,191 المسجلة سنة 2011 بينما بلغت قيمة المؤشر المتوسطة بالنسبة لمدي التماثل مع الصادرات العالمية لذات الفترة قرابة 0,230 بقييم سنوية تراوحت بدورها بين 0,189 التي سجلت في 2005 و 0,281 التي سجلت سنة 2011.

وهكذا، يمكن الجزم بأن الجزائر لم تتمكن من تحسين موقعها التجاري في الأسواق الأوروبية خارج نطاق قطاع المحروقات، حيث لم تستطع تصدير سوى 14,265 مليار دولار أمريكي خارج المحروقات خلال الفترة التي تلت تطبيق اتفاق الشراكة (2006-2016)، فرغم أنه رقم يبقى أفضل بكثير قياسا بما سجل خلال الفترة التي سبقت دخول الاتفاق حيز التطبيق (2000-2005) التي لم تتمكن خلالها من تصدير سوى 3,108 مليار دولار إلا أنه يبقى هامشيا بما تم استيراده خارج المحروقات لدرجة أنه مقابل كل دولار يتم تصديره خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي يتم استيراد في المتوسط 17 دولار أمريكيا منه خلال الفترة 2005-2015 بعدما كان بمتوسط 14 دولار خلال الفترة 2000-2004 كما هو موضح في الجدول رقم 195.

وللاستدلال على محدودية الأثر الإيجابي لتطبيق اتفاق الشراكة على صعيد رفع حصة الصادرات خارج المحروقات ذات المنشأ الجزائري وتعزيز فرص نفاذ الأخيرة نحو أسواق دول الاتحاد الأوروبي على ضوء الأفضليات التجارية المنصوص عليها في الاتفاق، سنستعين بأرقام الجدول أدناه الذي يبين تطور أداء الصادرات السلعية خارج المحروقات نحو دول الاتحاد خلال الفترة تطبيق الاتفاق (2006-2016) مع إجراء مقارنة بما سجل من أداء خلال الفترة التي سبقت الاتفاق المعني (2000-2005).

الجدول رقم 140: تطور الصادرات السلعية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2016

2006-2016	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2000-2005	
1234,7 (4,12)	1221 (6,69)	1476 (2,35)	2077 (2,47)	1517 (3,40)	1778 (4,50)	1644 (4,40)	1064 (3,80)	628 (4,15)	1239 (3,90)	912 (3,68)	709 (5,14)	551,5 (5,02)	ص.خ.م. UE (% ص.س. UE)
(70,42)	(63,0)	(75,0)	(80,4)	(70,1)	(86,2)	(79,7)	(69,7)	(59,0)	(64,0)	(68,5)	(59,9)	(69,6)	(% ص.س.خ.م. !)
1,203 (75,3)	1033 (84,6)	1413 (95,7)	1987 (95,7)	1391 (91,7)	1691 (95,1)	1482 (90,1)	1023 (96,1)	569 (90,6)	1180,3 (95,3)	855,4 (93,8)	616 (86,9)	440,3 (79,2)	الصناعية
78,6 (6,18)	88,4 (7,2)	63,1 (4,3)	89,0 (4,3)	124 (8,2)	88,0 (5,0)	159 (9,7)	40,0 (3,8)	48,0 (7,6)	58,9 (4,75)	56,5 (6,20)	50,0 (7,00)	38,80 (6,95)	الزراعية *
للتذكير :													
1623	1781	1969	2585	2165	2062	2062	1526	1066	1937	1332	1184	798,3	ص.خ.م. الإجمالية

* : السلع الزراعية، الزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري.
المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالمركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS، المديرية العامة للجمارك، الجزائر، سنة 2016.
- CNIS (2017), *Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie Année 2016*, Centre National de l'Informatique et des Statistiques-CNIS-, Direction Générale des Douanes, Alger, p14.
- ALGEX (2017), *Constat des principaux accords commerciaux de l'Algérie*, le Forum du Commerce Extérieur, N°21- Mai, Revue de l'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur- ALGEX- , Alger, p29.
- ALGEX (2013), *Constat des principaux accords commerciaux de l'Algérie*, le Forum du Commerce Extérieur, N°13- Juin, Revue de l'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur- ALGEX- , Alger, p38.

ويمكن من خلال تتبع ما يوفره الجدول من بيانات، الخروج بمجموعة من النتائج ذات الصلة بمدى تأثير تنفيذ اتفاق الشراكة على الصادرات الجزائرية خارج نطاق المحروقات، والتي يمكن إبرازها عبر النقاط التالية :

- رغم التذبذب بين الارتفاع تارة والتراجع تارة أخرى الذي اتسم به المسار الذي أخذته قيم الصادرات خارج المحروقات نحو دول الاتحاد الأوروبي خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة، وبقيمت متفاوتة تراوحت بين 628 مليون دولار المسجلة سنة 2009 و2,077 مليار دولار التي تم تصديرها سنة 2014، بيد أنها تبقى أفضل مقارنة بما سجل خلال فترة ما قبل تطبيق الاتفاق المعني على اعتبار أنه تم تصدير في المتوسط نحو 1,234 مليار دولار خلال الفترة 2006-2016 مقابل 551,5 مليون دولار خلال الفترة 2000-2005. مع التنويه بأن أسواق دول الاتحاد تستوعب القسم الأكبر منها بحصة متوسطة بلغت خلال الفترة تطبيق الاتفاق نحو 70,42% من مجموع الصادرات خارج المحروقات مقابل 69,6% خلال الفترة التي سبقت تنفيذه، وبمساهمات سنوية متفاوتة تراوحت بين 60% و86%.

- إن التحسن الملحوظ في القيم السنوية لصادرات الجزائر خارج المحروقات نحو دول الاتحاد التي تجاوزت عتبة المليار دولار خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 لغاية 2016 بعدما كانت تقدر ب709 مليون دولار سنة 2006 و912 مليون دولار سنة 2007 مع استثناء سنة 2009 التي لم تتجاوز قيمتها الاجمالية 628 مليون دولار بفعل الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية التي أدت ركود اقتصادات مختلف دول العالم بما دول الاتحاد الأوروبي التي تراجعت مستويات مستورادتها، ينبغي أن لا يخفي حقيقة عدم إحراز أي تقدم على مستوى تنوع هيكل الصادرات السلعية بزيادة حصة السلع المصدرة من خارج قطاع المحروقات والارتفاع بها إلى المستويات المطلوبة، وهي كما ذكرنا من الاهداف الرئيسية التي سعى الشرك الجزائري لتحقيقها من وراء انخراطه في مسار الشراكة مع الجانب الأوروبي. فمساهمتها النسبية الهامشية في بنية الصادرات نحو أوروبا بقيت مراوحة لمكانها دون أن تتجاوز في المتوسط عتبة 5% سواء خلال فترة ما قبل تطبيق اتفاق الشراكة (5,02% خلال الفترة 2000-2005) أو بعده (4,12% خلال الفترة 2006-2016)، حيث تراوحت مساهمتها النسبية السنوية في مجمل سنوات فترة تطبيق الاتفاق ما بين 2% و4,6% باستثناء سنتي 2006 و2016 التي ساهمت فيهما بما يقارب 5,14% و6,69% من قيمة الصادرات السلعية المتجهة نحو دول الاتحاد. كما يكشف التدقيق في التركيبة السلعية خارج المحروقات المتدنية أصلا من حيث القيم، عمق الاختلال السائد في هذه التركيبة وقلة تنوعها، حيث استأثرت صادرات القطاع الصناعي على الحيز الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد خارج نطاق المحروقات بمساهمة متوسطة بلغت نحو 79,2% خلال فترة ما قبل تطبيق اتفاق الشراكة (2000-2005) قبل أن تتراجع بشكل طفيف إلى 75,3% خلال الفترة التي تلت تطبيق الاتفاق المعني (2006-2016)، وبقيمت سنوية بلغت قيمتها الدنيا 616 مليون دولار سنة 2006 و هو ما يعادل 86,9% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات بينما بلغت قيمتها الاعلى المسجلة سنة 2014 نحو 1,987 مليار دولار وهو ما شكل قرابة 95,7% من إجمالي ما تم تصديره خارج نطاق المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي. ورغم التحسن المسجل من حيث قيمة ما صدر من سلع القطاع الصناعي خلال فترة تطبيق الاتفاق مقارنة بالفترة السابقة له والبالغة في المتوسط 1,203 مليار دولار مقابل 440,3 مليون دولار، إلا أنها لا تؤثر على حدوث لأي تطور إيجابي ملموس لصادرات القطاع التي لا تزال ثانوية دون المستوى المطلوب ليس على مستوى قيمتها فحسب، بل أيضا على صعيد توسيع تشكيلة المنتجات الصناعية المصدرة التي تكشف بدورها على هشاشة وضعية القطاع وضعف قدرته التصديرية التي هي محصورة في شريحة محدودة جدا من المنتجات الصناعية من منطلق أنها ارتكزت على بعض المنتجات نصف مصنعة (شبه أولية) المتأتية من الصناعات الاستخراجية ولاسيما الكيماوية¹ التي استأثرت بين 95% و99% من مجموع ما تم تصديره من السلع الصناعية نحو الاتحاد الأوروبي خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة معه في الوقت الذي لم يتم فيه تصدير سوى حصة لم تتجاوز عتبة 5% من المنتجات الصناعية المصنعة أو المعملية (*Produits Manufacturés*) والتي تنحصر بدورها في عدد محدود من المنتجات كما هو موضح في الجدول أدناه.

¹ : وتمثل تشكيلة هذه المنتوجات في : المذيبات *Les Solants* التي شكلت خلال الفترة ما بين 2007-2010 على سبيل المثال 42% من إجمالي الصادرات، الأمونياك (22,5%)، الزنك والفسفات (4% لكل منهما)، الهيليوم *hélium* (3,5%)، الميثانول (2,5%)، بقايا وشوائب الحديد والصلب (1%) . حيث بلغت قيمة ما تصديره سنة 2010 على سبيل المثال في : 501 مليون دولار من المذيبات، 251 مليون دولار من الأمونياك، 47 مليون دولار بالنسبة للصادرات الزنك ونفس القيمة بالنسبة للفسفات، بينما بلغت قيمة ما تم تصديره خلال نفس السنة من الهيليوم 42 مليون دولار و 27,5 مليون دولار من الميثانول بينما بلغت قيمة الصادرات من بقايا وشوائب الحديد والصلب حوالي 10 مليون دولار أمريكي. أما في سنة 2012 فقد بلغت قيمة الصادرات لكل من : المذيبات 926,42 مليون دولار، الأمونياك : 432 مليون دولار، الفوسفات 103 مليون دولار، الميثانول 49 مليون دولار ، الهيليوم 36 مليون دولار (لمزيد من التفصيل أنظر :

- ALGEX (2013), *Constat des principaux accords commerciaux de l'Algérie*, Op.Cit , p32.
- ALGEX (2011), *Impact de l'accord d'Association sur les échanges de l'Algérie avec UE(2005-2010)*, le Forum du Commerce Extérieur, Numero Speciale , Revue de l'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur- ALGEX- , Alger, p40.

الجدول رقم 141: تطور الصادرات السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006-2015 (مليون دولار)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
1413	1987	1391	1691	1482	1023	569	1180,3	855,4	616,0	صادرات السلع الصناعية، ومنها :
1399,4	1956,6	1358,3	1655,8	1439,8	986,7	540,5	1152,8	834,7	595,19	صادرات نصف مصنعة ومواد خام
13,55	30,39	32,69	35,17	42,22	36,32	28,54	27,53	20,65	20,81	صادرات المنته المصنعة، بحيث :
3,22	7,65	13,59	13,6	22,0	19,80	11,85	0,006	0,121	0,3	■ الزجاج المسطح الصلب
9,18	21,77	18,52	17,24	15,76	11,57	9,13	10,37	2,32	3,74	■ منتجات جلدية
1,150	0,970	0,580	1,652	1,734	1,904	2,062	7,727	9,408	7,843	■ منتجات الفلين الطبيعي والمجمع
--	--	--	0,062	0,013	0,900	0,200	1,800	1,400	0,900	■ التغليف بالورق والكارتون
--	--	--	2,210	2,440	1,889	4,214	6,263	5,223	7,914	■ إطارات مطاطية جديدة
--	--	--	0,410	0,270	0,256	1,090	1,367	2,183	0,1082	■ منتجات صيدلانية وطبية
حصة المنتجات المصنعة (%) :										
0,96	1,53	2,35	2,08	2,85	3,55	5,02	2,33	2,41	3,38	- الصادرات الصناعية
0,92	1,46	2,15	1,98	2,57	3,41	4,54	2,22	2,26	2,93	- الصادرات خارج المحروقات

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- إحصائيات غير منشورة للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، وزارة التجارة ، الجزائر (وثائق داخلية).

- ALGEX (2013), *Constat des principaux accords commerciaux de l'Algérie*, Op.Cit , p32.
- ALGEX (2011), *Impact de l'accord d'Association sur les échanges de l'Algérie avec UE(2005-2010)*, Op.Cit , pp40-41.

وقد تراوحت قيمة الصادرات من المنتجات نصف مصنعة والمواد الخام الموجهة أساسا للاستهلاك الوسيط المتألفة بشكل رئيسي من السلع المشار إليها آنفا نحو دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة التي غطاها الجدول أعلاه، بين 540,2 مليون دولار المسجلة سنة 2009 و 1956,6 التي تم تصديرها سنة 2014 مع العلم بأن قيمة هذه الصادرات تجاوزت حاجز 1,4 مليار دولار منذ سنة 2011 وهو ما يستدعي تطوير الأنشطة الانتاجية هذا المجال الصناعي الذي يحتوي على العديد من القطاعات ذات القدرات التصديرية الواعدة، بينما حصة الصادرات من السلع المصنعة (العملية) ثانوية كإنعكاس لتدهور الوضعية التي تتواجد فيها معظم فروعها الانتاجية وضعف قدرتها التنافسية سواء على مستوى الأسواق الداخلية أو الخارجية كما سئرى ذلك لاحقا خصوصا على مستوى القطاع العام في الوقت الذي يبقى فيه توجه القطاع الخاص مركزا بالدرجة الأولى على السوق الداخلية باستثناء بعض المؤسسات الخاصة التي بدأت على قلتها تخطو في حقيقة الأمر خطواتها الأولى في مجال عمليات تصدير منتجاتها نحو بعض الأسواق الخارجية. ففي هذا السياق لم يطرأ على الرقم المتواضع لقيمة صادرات هذه المنتجات الموجهة في غالبيتها للاستهلاك النهائي عليه أية تغييرات جوهرية تذكر كما لم يسجل كذلك لأي تحسن نوعي ملموس بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، حيث لم يكن للأخير أي تأثير إيجابي على قيمة الصادرات الجزائرية المنشأ نحو اسواق دوله التي بقيت في مجمل سنوات الفترة المعنية متدنية لم تتجاوز في أحسن أحوالها عتبة 45 مليون دولار أمريكي وبقيم سنوية تراوحت بين 13,6 مليون دولار المسجلة سنة 2015 و 42,22 مليون دولار التي تم تصديرها سنة 2011، وهو الرقم الذي يؤكد الأداء الضعيف المسجل على مستوى المؤشرات ذات الصلة بتنافسية الصادرات الجزائرية (خارج المحروقات) والتي توصف بالأضعف مقارنة بجميع الدول المتوسطة الشريكة الاخرى كما أوردنا آنفا. هذا ما جعل مساهمتها السنوية في الصادرات خارج المحروقات نحو أوروبا سواء الاجمالية منها أو الصناعية لا تتجاوز 5% و بمساهمة سنوية متفاوتة تراوحت بين 0,96% و 5,02% بالنسبة للصادرات الصناعية و ما بين 0,92% و 4,54% بالنسبة للصادرات خارج المحروقات والمسجلتين سنتي 2015 و 2009 على التوالي.

كما تعبر تشكيلة المنتجات المصدرة بشكل جلي عن سمة التشوه البنيوي للصادرات الجزائرية التي تتميز بغياب التنوع وشدّة التركز سواء الاجمالية أو الصادرات خارج نطاق المحروقات لاسيما منها الصادرات من السلع المصنعة، وهي سمة بقدر ما تكشف عن عجز القاعدة الانتاجية المحلية على التكيف مع اشتراطات الأسواق الخارجية وهشاشة أوضاعها التنافسية حتى داخل أسواقها المحلية. ذلك أنها محصورة في عدد من المنتجات المتعلقة بصناعة الزجاج الصلب والمنتجات الصناعية الجلدية بمختلف أنشطتها وبقيم صادرات لم تتجاوز في أحسن أحوالها حدود 22 مليون دولار بالنسبة لمنتجات الزجاج المسطح الصلب و 21,77 مليون دولار أمريكي بالنسبة للصادرات من منتجات الصناعة الجلدية، لتأتي في المرتبة الثالثة صادرات منتجات الفلين الطبيعي التي شهدت قيمتها الهامشية أصلا تراجعا حادا ومتواصلا منذ سنة 2007 بانخفاضها من 9,403 مليون دولار إلى 0,580 مليون دولار فقط سنة 2013 قبل أن ترتفع بشكل طفيف إلى قرابة مليون دولار سنة 2014 و 1,150 مليون دولار أمريكي سنة 2015، في حين توزعت تشكيلة المنتجات المصدرة المتبقية بين منتجات صناعات : التغليف والكارتون ، الإطارات المطاطية الجديدة و المنتجات الصيدلانية والطبية ولكن بقيم سنوية متفاوتة ولكنها متدنية لم تتجاوز على العموم حدود 3 مليون دولار باستثناء الصادرات من الاطارات المطاطية الجديدة التي عرفت هبوطا حادا من 7,9 مليون دولار سنة 2006 إلى 4,214 مليون دولار أمريكي سنة 2009 قبل أن تستقر خلال الفترة المتبقية عند مستوى لم يتجاوز 2,5 مليون دولار أمريكي.

أما بالنسبة لتأثير تطبيق اتفاق الشراكة في زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية التي تم تحرير مبادلاتها التجارية كما ذكرنا جزئيا وفق نظام أفضليات متبادل متفق عليه بين الطرفين ولكن ضمن حدود ما يخدم مصالح الشريك الأوروبي وفق مقتضيات السياسة الزراعية المشتركة على عكس التبادل التجاري الخاص بالمنتجات المصنعة التي تم تحريرها بالكامل. فهو كما يبدو من تتبع المسار أخذته الصادرات من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري الواردة عشم الأثر، على اعتبار أن الوضع

الباب الثاني/الفصل الثاني- اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: الحصيلة والتداعيات على الاقتصاد الوطني بعد أزيد من عقد من دخوله حيز التنفيذ

لم يكن بأحسن حال مقارنة بما كان عليه قبل دخول الاتفاق حيز التطبيق، أين بقيت قيم هذه الصادرات هامشية لم تتجاوز في المتوسط عتبة 78,6 مليون دولار أمريكي فقط وهو ما يعادل 6,18% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2006-2016) على الرغم من الارتفاع الطفيف الذي عرفته مقارنة بما سجل خلال فترة ما قبل تنفيذ اتفاق الشراكة (2000-2005) التي تم تصدير في المتوسط ما يقارب 38,80 مليون دولار أمريكي سنويا وهو ما يعادل 6,95% من الصادرات خارج المحروقات ذات المنشأ الجزائري التي استوعبتها في المتوسط أسواق دول الاتحاد الأوروبي خلال ذات الفترة. وتؤكد البيانات التي يوفرها لنا الجدول أدناه الذي يظهر لنا تطور قيم الصادرات الزراعية والزراعية المحولة وأهم المنتجات التي تم تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي، ما سبق قوله بشأن تواضع حجم صادرات القطاع الزراعي المستفيدة من المزايا التفضيلية (تخفيض كلي للتعريف الجمركية) أو غير المستفيدة من الأخيرة (تخفيض جزئي للتعريف) بموجب نص اتفاق الشراكة.

الجدول رقم 142: تطور صادرات الجزائر الزراعية والزراعية المحولة وأهم المنتجات المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة (مليون دولار أمريكي)

المنتجات (القيمة مليون دولار)	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المنتجات الزراعية المستفيدة من المزايا التفضيلية*، ومنها:	24,9	23,8	21,6	24,09	18,5	22,0	20,8	18,61	22,0	28,3	24,7
■ بدون تحديد لحصص كمية :	21,9	21,6	19,2	22,16	17,0	18,0	19,82	17,97	21,15	26,97	23,76
■ تحت وضع الكميات المرجعية	0,03	0,06	0,00	0,02	0,03	0,01	0,002	0,05	0,83	1,30	0,96
■ تحت نظام الحصص	3,0	2,16	2,46	1,95	1,5	4,0	0,98	0,60	0,04	0,01	0,01
م. الزراعية المحولة المستفيدة من المزايا التفضيلية*، ومنها:	9,47	8,80	8,76	17,92	11,0	8,50	9,07	12,5	11,2	11,5	11,2
■ بدون تحديد لحصص كمية :	9,08	8,63	8,33	16,7	9,3	8,5	9,04	12,2	10,7	10,8	9,93
■ تحت نظام الحصص	0,32	0,08	0,23	0,82	0,60	-	-	0,12	0,46	0,39	0,22
■ مع المكون الزراعي :	0,07	0,1	0,2	0,4	1,0	0,01	0,03	0,17	0,09	0,34	1,05
م. الزراعية والز المحولة غير المستفيدة من المزايا التفضيلية**:	4,37	17,11	12,38	11,04	7,42	6,5	120,6	53,2	85,8	43,2	21,3
المجموع	38,8	49,7	42,7	42,09	36,9	37,0	150,5	84,02	119,0	83,0	57,2
■ أهم المنتجات الزراعية والزراعية المحولة المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007-2015											
المنتجات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	أهم الزبائن	
التمور	19,27	16,0	11,0	14,0	14,0	15,58	18,4	23,5	19,7	فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، وألمانيا (منذ 2011)	
مشروبات غازية	3,13	6,23	4,00	3,80	6,08	5,68	3,3	3,00	2,30	فرنسا(53% هولندا (30%، إسبانيا(11%)،	
السكر	--	--	5,4	3,5	118,5	46,54	87	42,0	21,4	إيطاليا، إسبانيا، اليونان، بلجيكا	
زبدة الكاكاو	4,61	6,72	3,30	2,50	1,10	2,30	5,1	7,70	7,40	فرنسا، بريطانيا، إسبانيا، ألمانيا، هولندا.	
بقايا المواد الدسمة	4,01	3,91	1,8	2,0	--	--	--	--	--	هولندا.	
الخروب وحبوه	4,2	4,4	6,0	3,5	3,15	2,09	2,20	2,80	4,00	فرنسا، إسبانيا، إيطاليا،	
المجموع	35,22	37,26	31,5	29,3	142,8	72,2	116	79,0	54,8		
الحصة من ص.م. الزراعية والز المحولة	82,5%	88,5%	85,4%	79,2%	94,9%	85,9%	97,5%	95,2%	95,8%		
الحصة من إجمالي الصادرات الفلاحية	62,34%	63,26%	65,63%	73,25%	89,83%	82,03%	93,54%	88,76%	86,9%		

* : إلغاء كلي للتعريف الجمركية (بنسبة 100 %) ** : وهي المنتجات الخاضعة وفق البروتوكول الأول (بالنسبة للمنتجات الزراعية) و الخامس (بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة) لتخفيضات في التعريف الجمركية تتراوح بين 40% و 55% . المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- إحصائيات غير منشورة للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، وزارة التجارة، الجزائر (وثائق داخلية). (سنوات 2013-2015).
- ALGEX(2013), *Constat des principaux accords commerciaux de l'Algérie*, Op.Cit , p33& p35.
- ALGEX (2011), *Impact de l'accord d'Association sur les échanges de l'Algérie avec UE(2005-2010)*, le Forum du Commerce Extérieur, Numero Speciale , Revue de l'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur- ALGEX- , Alger, p38.

والملاحظ من خلال قراءة الأرقام التي ترد في الجدول، أن الصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد من المنتجات الزراعية المستفيدة من المزايا التفضيلية عبر خفض كلي للتعريف الجمركية المفروضة عليها والتي ترد في قائمتها كما ذكرنا سابقا في البروتوكول رقم 1 من اتفاق الشراكة لم تتجاوز قيمتها السنوية في أحسن الأحوال 25 مليون دولار فقط، وبقيم سنوية متفاوتة بشكل طفيف متزاوية بين أدنى قيمة بلغت 18,6 مليون دولار سجلت سنة 2012 و أعلى قيمة سجلت سنة 2014 بـ 28,3 مليون دولار، وقد كانت في معظمها متعلقة بصادرات المنتجات المستفيدة من المزايا التفضيلية الغير خاضعة لنظام الحصص بقيمة تراوحت بين 17 مليون و 27 مليون دولار المسجلتين سنتي 2009 و 2014 تواليا، بينما كانت قيمة صادرات المنتجات الزراعية المدرجة تحت وضع

الكميات المرجعية (وهي حصص تضع سقفها معيناً للواردات لا يجوز تجاوزه، ففي حال حدوث ذلك يكون من حق الاتحاد الأوروبي أن يدرج المنتج في السنة المرجعية الموالية ضمن الحصص التعريفية" اعفاء من الحقوق الجمركية" للاتحاد) دون 50000 دولار باستثناء الفترة التي تلت سنة 2013 التي اقتربت فيها عند مستوى المليون دولار (830000 دولار سنة 2013، 1,3 مليون دولار سنة 2014، و960000 دولار سنة 2015) وهي قيم ضعيفة مثلها مثل قيم الصادرات من المنتجات الزراعية المستفيدة من الامتيازات التجارية الخاضعة لنظام الحصص الكمية التي سجلت تراجعاً إلى حدود أقل من 50000 دولار خلال الفترة 2013-2015 بعدما كانت تتراوح قيمها خلال الفترة 2006-2011 بما بين 1 و4 مليون دولار.

أما بالنسبة للصادرات الجزائرية المنشأ من المنتجات الزراعية المحولة التي يقصد بها، كما أوردنا سابقاً، المنتجات الصناعية التي تكون مكوناتها زراعية بالدرجة الأولى والمستفيدة من المزايا التفضيلية، فكانت قيمها التي سلكت منحى غلب عليه طابع التذبذب بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى عند مستويات متواضعة تراوحت بين 8,5 مليون دولار المسجلة سنة 2010 و17,92 التي سجلت سنة 2008 وكانت في معظمها في شكل صادرات غير خاضعة لأي حدود كمية عند ولوجها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بقيم سنوية متفاوتة بين أدنى قيمة مسجلة سنة 2007 بـ 8,33 مليون دولار وأعلى قيمة لها بـ 16,7 مليون دولار المسجلة سنة 2008 في الوقت الذي لم تتجاوز فيه قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية المحولة عتبة المليون دولار أمريكي (تتراوح ما بين 10000 دولار و1,05 مليون دولار) سواء الخاضعة لنظام الحصص أو تلك تقع ضمن إطار المكون الزراعي على اعتبار أنها منتجات تحتوي على نسب متفاوتة من المكونات الزراعية التي تم إجراء عمليات صناعية عليها مما يجعلها معنية بالرسوم المفروضة على المكون الزراعي الذي يعادل كما ذكرنا في الفصل الثاني من الباب الأول الفرق بين الأسعار العالمية للمكونات الزراعية الداخلة في إنتاج السلع الزراعية المحولة وأسعار تلك المكونات داخل الاتحاد الأوروبي.

وفيما يخص الصادرات من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة مجتمعة غير المستفيدة من المزايا التفضيلية (تخفيض جزئي للتعريف الجمركية) فقد كانت بدورها دون المستوى المنشود، إذ أخذت قيم متباينة وضعيفة تراوحت خلال الفترة 2005-2010 بين 6 و17 مليون دولار أمريكي قبل أن تشهد تحسناً ملموساً ولكنه يبقى غير كافٍ بداية من سنة 2011 التي شهدت مستوى غير مسبوق تجاوز حاجز 120 مليون دولار بفعل الارتفاع الذي شهدته صادرات السكر التي وصلت إلى 118,5 مليون دولار قبل أن تتراجع إلى 46,54 مليون دولار سنة 2012 لتتراجع معها الصادرات من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة غير المستفيدة من المزايا التفضيلية إلى 53,2 مليون دولار لترتفع إلى 85,8 مليون دولار سنة 2013 نتيجة تزايد الصادرات من السكر التي بلغت 90 مليون دولار، لتتراجع سنتي 2014 و2015 إلى 43,2 مليون و21,3 مليون دولار.

والملاحظ من خلال تفحص تركيبة الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية أنها كانت غائبة تماماً في الأسواق الأوروبية، ومتسمة بشدة تركيزها في عدد محدود من المنتجات الزراعية والتي تأتي على رأسها صادرات كل من السكر (بين 3,5 و118,5 مليون دولار) والتمور (بين 11 و23,5 مليون دولار)، لتليها الصادرات من المشروبات الغازية (بين 2,3 مليون و6,23 مليون دولار)، زبدة الكاكاو (بين 1,1 مليون و7,7 مليون دولار)، الخروب وحبوبه (بين 2,09 و6 مليون دولار) وبقايا المواد الدسمة (بين 1,8 و4,01 مليون دولار)، حيث شكلت المنتجات السبعة السابقة في المتوسط ما يناهز 89,43% من مجمل الصادرات من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة و78,4% من إجمالي الصادرات الزراعية خلال الفترة 2007-2015.

وللتدليل على ضعف الصادرات الزراعية ذات المنشأ الجزائري نحو أسواق دول الاتحاد الأوروبي وعدم الاستفادة من المزايا التفضيلية التي سمحت بدخول العديد من المنتجات بتعريف معدومة أو مخفضة جزئياً سواء ضمن إطار محدد كمي أو زمني أو بدون وجود لأية عوائق للدخول بموجب اتفاق الشراكة، سنستعين بالبيانات التي يوفرها لنا الجدول الموالي الذي يوضح تطور صادرات المنتجات الزراعية والزراعية المحولة المستفيدة من المزايا التفضيلية والخاضعة لنظام الحصص إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007-2012. حيث تشير إلى أن الجزائر لم تتمكن من بلوغ مستوى كل الحصص المعنية من العريضة الجمركية المتفق عليها على عكس الدول المتوسطة الشراكة كالمغرب مثلاً الذي يطالب في كل مرة من الاتحاد الأوروبي بحصص إضافية بعد أن استوفى كل الحصص المخصصة له، إذ لم تتمكن من استغلال سوى 3 حصص فقط من أصل 27 حصة كمية واردة في البروتوكول رقم 01 من الاتفاق المعني المتضمن لقائمة المنتجات الزراعية وحصتين من أصل ثلاث حصص كمية متعلقة بالمنتجات الزراعية المحولة ذات المنشأ الجزائري التي ترد قائمتها كما هو معلوم في البروتوكول رقم 05 من الاتفاق المعني، وهو استغلال يكاد يكون شبه معدوم كما تبينه نسب استهلاك الحصص الكمية المستغلة سواء بالنسبة للمنتجات الزراعية أو الزراعية المحولة على عكس استغلال الحصص المتعلقة بالمنتجات المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي التي يتم استهلاك كلي لحيز هام منها في ظرف وجيز يتراوح بين أسبوع و3 أشهر بينما يتم استهلاك حصص أخرى في فترة أقصاها 6 أشهر نتيجة التنافس بين المستوردين للحصول على حق استيراد منتجات القطاع الزراعي الأوروبية المنشأ الخاضعة لنظام الحصص وفق نظام Fifo لغاية استهلاكها بالكامل لتلبية احتياجات الطلب الداخلي التي يتم تلبيتها بواسطة الإستيراد.

ففي ما يخص نسب استهلاك الحصص الكمية السنوية المتعلقة بالمنتجات الزراعية من قبل الجانب الجزائري والبالغ عددها كما أوردنا آنفاً لثلاث حصص خاصة بمنتجات: البطاطا المبكرة، نبيذ العنب الطازج و زيت الزيتون وفتاته، فكانت شبه معدومة لم تتجاوز حدود 0,5% بالنسبة للمنتجين الأولين و3,5% بالنسبة للمنتج الثالث خلال الفترة 2007-2012. فإذا أخذنا منتج البطاطا المبكرة، فنجد أنه لم يتم استغلال الحصة الكمية المقررة لها لعدم التصدير المنتوج المعني في بعض سنوات الفترة المدروسة (2009، 2011 و2012)، بينما لم يتم تصدير في بقية السنوات سوى كميات ضئيلة لم تتجاوز سنة 2007 حدود 20 طن فقط من حصة كمية بالغة 5000 طن بقيمة 11300 دولار أمريكي أي بنسبة استهلاك للحصة قدرها 0,4%، بينما

بلغت نسبة استهلاك حصة المنتج المعني سنة 2008 نحو 0,29 % بصادرات بلغت كميتها 14,4 طن وبقيمة لم تتجاوز 8250 دولار فقط في حين بلغت كمية الصادرات سنة 2010 قرابة 23 طن بقيمة 3000 دولار فقط ونسبة استهلاك للحصة قدرها 0,46 % . أما زيت الزيتون الذي حددت حصته الكمية السنوية بـ 1000 طن، فلم تتجاوز نسبة استهلاك الأخيرة 3,5 % المسجلة سنة 2009 التي بلغت كمية ما تصديره من المنتج 35 طن بقيمة 49000 دولار و 3,45 % سنة 2007 بكمية صادرات قدرها 34,5 طن بقيمة 135500 دولار، بينما تراوحت نسب استهلاك حصة المنتج المعني خلال بقية السنوات بين 0,76 % و 1,4 % وبكميات سنوية متزاوية بين 7,6 و 14 طن بقيم سنوية تراوحت بين 38000 و 78640 دولار أمريكي، في حين تم تصدير ما بين 482,47 و 1361 هيكتولتر HL من أصل الحصة المقرر حجمها بـ 224000 هيكتولتر بنسب استهلاك للأخيرة متزاوية بين 0,22 % و 0,61 % و بقيم سنوية تراوحت 530000 دولار و 2,265 مليون دولار.

الجدول رقم 143: تطور صادرات المنتجات الزراعية والزراعية المحولة المستفيدة من المزايا التفضيلية والخاصة لنظام الحصص إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007-2012* (الكمية : طن ، القيمة : 1000 دولار)

المنتج		الحصة		2012	2011	2010	2009	2008	2007
المستحقات الزراعية	البطاطا المبكرة (1 جانفي - 31 مارس) (رمز التعريف 0701 90 50)	5000 طن	الكمية	00	00	23,0	00	14,4	20,0
			القيمة	00	00	3,0	00	8,25	11,3
			نسبة استهلاك الحصة	0,00%	0,0%	0,46%	0,00%	0,29%	0,40%
	زيت الزيتون و فثاته (رمز التعريف 1510)	1000 طن	الكمية	10,3	9,8	7,6	35,0	14,0	34,5
			القيمة	47,00	38,00	49,0	165,0	78,64	135,5
			نسبة استهلاك الحصة	1,03%	0,98%	0,76%	3,50%	1,40%	3,45%
نبيد العنب الطازج (رمز التعريف م 2204)	224000 HL	الكمية	482,47	731,35	736,5	714,0	1012,4	1361	
		القيمة	530,00	880,00	1144,5	1361,0	1821,4	2265,6	
		نسبة استهلاك الحصة	0,22%	0,33%	0,33%	0,32%	0,45%	0,61%	
المستحقات الزراعية المحولة	العجائن الغذائية	2000 طن	الكمية	0,170	0,027	0,00	0,034	0,366	0,012
			القيمة	20,00	32,00	0,00	25,00	30,00	10,00
			نسبة استهلاك الحصة	0,009%	0,001%	0,00%	0,002%	0,018%	0,001%
	الكسكسي	2000 طن	الكمية	0,100	0,340	0,00	0,800	0,700	0,336
			القيمة	90,00	420,0	0,00	600,0	500,0	200,0
			نسبة استهلاك الحصة	0,005%	0,017%	0,00%	0,040%	0,035%	0,017%

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- إحصائيات غير منشورة للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، وزارة التجارة ، الجزائر (وثائق داخلية). (سنوات 2013-2015).
- *Constat des principaux accords commerciaux de l'Algérie*, Op.Cit , pp 35-36.
- ALGEX (2011), *Impact de l'accord d'Association sur les échanges de l'Algérie avec UE(2005-2010)*, Op.Cit , p39.

أما بالنسبة لاستهلاك الحصة الخاصة بالمنتجات الزراعية المحولة والتي تعني العجائن الغذائية والكسكسي، فجاء بدوره شبه منعدم على اعتبار أن نسب الاستهلاك لم تتجاوز في أحسن الأحوال 0,10 % . حيث لم يتم تصدير من منتجات العجائن الغذائية سوى كميات متزاوية بين 0,012 و 0,366 طن بنسب استهلاك لحصتها السنوية المحددة عند 2000 طن تراوحت بين 0,001 % و 0,018 % وبقيم سنوية تراوحت بين 1000 و 32000 دولار أمريكي مع العلم بأن سنة 2010 لم تشهد أي عمليات تصدير للعجائن الغذائية و الكسكسي التي تم حظر تصديرها من قبل السلطات قبل أن يتم رفع الحظر سنة 2011¹ . في حين لم يتم تصدير سوى كمية محدودة من الكسكسي نحو أسواق دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الواردة في الجدول أعلاه مقارنة بالحصة الكمية المقررة له البالغ حجمها 2000 طن، والتي تراوحت بين 0,1 و 0,8 طن فقط بقيم سنوية متفاوتة تراوحت بين 90000 و 600000 دولار أمريكي ونسبة استهلاك متوسطة للحصة لخلال نفس الفترة لم تتجاوز 0,02 % .

وبناء على ما تقدم، يمكن القول أن ضعف الصادرات الجزائرية خارج نطاق المحروقات سواء نحو أسواق دول الاتحاد الأوروبي أو باقي العالم التي لم تشهد لأي تطور معتبر سواء من ناحية الكم أو النوع على اعتبار أن بقيت ترواح مكانها عند مستوياتها الهامشية من حيث قيمها وتركزها الشديد في عدد محدود من السلع سواء الصناعية أو الزراعية كما أوضحنا ذلك في الفقرات السابقة ولدرجة لا تغطي حتى فاتورة المستوردات الغذائية وذلك مقابل وجود توجه قوي نحو الاستيراد لتلبية الطلب الداخلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري من مختلف السلع الصناعية والزراعية والخدمات، أين تؤكد الإحصائيات الواردة في التقارير الدورية الصادرة عن المركز الوطني للسجل التجاري عمق الاختلال المسجل في مجال التجارة الخارجية خارج المحروقات وضعف بنية الاقتصاد الوطني،

* : لم يتسنى لنا الحصول على معلومات إحصائية كاملة (2005-2015) حول تطور الصادرات الخاصة بالمنتجات الزراعية ومدى استهلاك حصص المنتجات الزراعية المسموح بتصديرها من قبل الجزائر نحو أسواق الاتحاد الأوروبي بسبب رفض مسؤولي الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية تقديمها تحت ذريعة سرية المعلومات والموجهة بحسبهم فقط للصيانة ولا يمكن إتاحتها للجمهور بما فيهم الباحثين والطلبة.

¹ : ALGEX (2011), *Impact de l'accord d'Association sur les échanges de l'Algérie avec UE(2005-2010)*, Op.Cit , p39.

أين تشير إلى أنه مقابل 1242 متعامل اقتصادي في مجال التصدير (311 مؤسسة "شخص معنوي" و 931 شخص معنوي) هناك 41572 مستورد لإعادة البيع على الحالة مما يعني وجود قرابة 134 مستورد مقابل مؤسسة إنتاجية واحدة تقوم فعليا بعمليات التصدير.¹ راجع للعديد من العوامل التي أسهت في تراجع الأداء التصديري خارج قطاع المحروقات، و لعل أبرزها :

- الطبيعة الربعية للاقتصاد الوطني وضعف أداء الجهاز الانتاجي المحلي وعدم مقدرة معظم مؤسساته العمومية منها والخاصة على النفاذ إلى الأسواق الدولية:

بقيت الطبيعة الربعية ملازمة للاقتصاد الوطني الذي لم يستطع الخروج من دائرة التبعية المفرطة لقطاع المحروقات وارتفاع درجة حساسيته لتقلبات أسعار الأخيرة التي طالما كانت المحدد الرئيسي لدورات الرخاء والركود فيه مقابل ضعف ديناميكية نشاط الهياكل الانتاجية المحلية خارج المحروقات الأخرى وعدم مرونتها وهشاشة قدراتها التنافسية (السعرية، النوعية، والفنية) حتى علم مستوى أسواقها المحلية مما جعل أغلب المؤسسات الانتاجية الوطنية تعجز عن تقديم منتجات بمعايير تضمن لها فرص نجاح تسويقها في الخارج و أن تنافس بها مختلف المنتجات الأخرى لمؤسسات مماثلة تنتج نفس السلع بفعل المشاكل العديدة والمتراكمة على غرار : تواضع حصيلة برامج وسياسات التطوير وإعادة تأهيل والهيكلة التي كانت شملتها منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، المشاكل المالية وصعوبة الحصول على التمويل، التبعية المطلقة نحو الخارج فيما يخص حصولها على مدخلات عملياتها الانتاجية، تضخ التكاليف وضعف الانتاجية...، سواء على مستوى مؤسسات القطاع العمومي التي نمت كما هو معلوم واعتادت العيش وعلى مدار عقود من الزمن ضمن أسوار حصينة من الحماية المطلقة من المنافسة الأجنبية والنشاط بعقلية الاحتكار والاطمئنان من جانب عدم وجود أية منافسة خارجية لمنتجاتها ودون الحاجة لتسويق الأخيرة في الخارج والتي سرعان ما انهارت تحت وقع اشتداد ضغوط الأزمة الاقتصادية التي استدعت إعادة النظر كلية في النموذج الاقتصادي المعتمد بالتحول من النمط الموجه إلى اقتصاد السوق وما رافقه من تكريس لواقع متسم بانفتاح اقتصادي بتحرير للأسواق والمبادلات دون أن تتمكن من تتأقلم مع متطلبات الوضع الجديد القائم على المنافسة و ضرورة تعزيز القدرة على التعامل ليس فقط على مستوى الأسواق الداخلية ولكن أيضا على مستوى الأسواق الخارجية.

بينما لم تستطع مؤسسات القطاع الخاص التي تنشط ضمن محيط غير مشجع تماما لممارسة الأعمال محفوف بالمشاكل والعراقيل كما سنرى ذلك لاحقا رغم الترسانة الضخمة من الأطر التشريعية والتنظيمية وكذا حزمة الاصلاحات الاقتصادية التي صبت في اتجاه دعم وتحفيز حرية المبادرة الاقتصادية و تحسين بيئة الأعمال و استقطاب الرأسمال المحلي أو الأجنبي، والتي عجزت في حقيقة الأمر على إيجاد لغاية اليوم قطاع خاص وطني قوي قادر كما ذكرنا آنفا على المنافسة والاستمرار واحداث الديناميكية الاقتصادية المنشودة دون الاعتماد على الدعم الحكومي بكافة أشكاله و شبكة العلاقات مع أطراف في منظومة الحكم ومختلف الهيئات الادارية على كافة المستويات لدرجة بات مجرد قطاع عام مقنع أو امتداد لأجهزة الدولة. بدورها من فرض نفسها وتعزيز قدراتها التنافسية سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية. إذ نسجل غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الخواص لأسباب متعددة منها مواصلة تطبيق سياسة الحذر في استثماراتهم وأنشطتهم وذلك بتوجيهها كما هو معلوم نحو الاستثمارات والأنشطة غير المنتجة التي يغلب عليها طابع المضاربة وسريعة دوران الرأسمال (الخدمات على رأسها التجارة، بعض أنشطة الصناعة التحويلية كالصناعات الغذائية وتحويل البلاستيك والأحذية والجلود، العطور...)، وهي أنشطة في معظمها أعمال صغيرة لا تتطلب كثافة رأسمالية كبيرة وتكنولوجيا عالية ويد عاملة مؤهلة و تواجه منافسة محتدمة في الأسواق الدولية، مما يجعلهم يكتفون بمحاولة فرض وجودهم في السوق المحلية وإشباع حاجاتها لاسيما في ظل غياب الخبرة في عمليات التصدير لدى الكثير من المؤسسات وتحوفها من المنافسة الخارجية خاصة مع الاقتناع السائد لديها بأن منتجاتها وخدماتها في وضعها الحالي غير متوافقة مع المعايير العالمية مما يجعلها غير مؤهلة للمنافسة في حالة التوجه نحو التصدير إلى الأسواق الدولية التي تبقى نتائج المنافسة فيها محسومة حتما لصالح الأطراف القوية القادرة على اختراق مختلف الأسواق وكسب رضا المستهلكين والعملاء فيها والتي تحسن استغلال مزاياها التنافسية وتنتج بمرونة أكبر وفقا لما تمليه أذواق هؤلاء بالمواصفات المطلوبة وبأسعار تنافسية.

- عدم فعالية السياسات والتدابير المتخذة من قبل السلطات لترقية الصادرات خارج المحروقات وعدم تطبيقها عمليا بالشكل المطلوب بفعل العراقيل التي تكبح النشاط التصديري للمتعاملين المصدرين على قلتهم عبر كامل حلقات عمليات التصدير:

لقد عمدت السلطات منذ فترة الاصلاحات الاقتصادية الذاتية التي باشرتها في أعقاب الصدمة النفطية المعاكسة منتصف ثمانينيات القرن الماضي، إلى تكثيف جهودها في سبيل تنويع بنية الصادرات السلعية وتحريرها من الهيمنة المطلقة للمحروقات عليها عبر وضع إطار تحفيزي لترقية الصادرات خارج المحروقات تضمن العديد من التدابير والترتيبات القانونية والمؤسسية وتقدم حزم من الامتيازات المتنوعة (جبائية، مالية، جمركية...) التي رأت أنها كفيلة بوضع القاعدة الانتاجية الوطنية ومؤسساتها الخاصة منها والعمومية في وضع ملائم يساعدها على تطوير وتعزيز قدراتها الانتاجية والتنافسية بما يسمح لها بإشباع حاجيات السوق المحلية من جهة و مساعدتها على التوسع والتوغل في الأسواق الدولية بتشجيع نشاطها التصديري ومساعدتها على استغلال الفرص المتاحة لذلك مع مرافقتها في مختلف عمليات التصدير التي تقوم بها من قبل الهيئات والوكالات العمومية التي أقيمت لهذا الغرض منذ سنة 1996 (الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX الذي استبدل بالوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX سنة 2004، غرف التجارة والصناعة على المستوى المحلي والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات

¹ : المركز الوطني للسجل التجاري(2016)، السجل التجاري - مؤشرات وإحصائيات- إحصائيات سنة 2015، المركز الوطني للسجل التجاري، وزارة التجارة، الجزائر، الجدولين رقم 31 و 37 - ص 48 و ص 54.

CAGEX ، وكذا الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE)¹. وهي الجهود التي لا تزال متواصلة لغاية اليوم مثلما يتجلى ذلك في التدابير والتحفيّزات المتتالية الممنوحة للمصدرين على غرار الامتيازات الجبائية التي تحملها سنويا قوانين المالية من إعفاءات جزئية أو كلية من دفع بعض الرسوم والضرائب على المتعاملين الاقتصاديين المصدرين وكذا الإجراءات والتسهيلات التي تضعها في كل مرة إدارة الجمارك تحت تصرف المصدرين بغية تسهيل عمليات التصدير والتي تتوزع عموما بحسب المديرية العامة للجمارك على ثلاث مجموعات رئيسية من الإجراءات، إذ تتعلق المجموعة الأولى بالإجراءات المتعلقة بالجانب الاجرائي البحت المتعلق أساسا بعمليات الجمركة عند التصدير بما يسمح من تسهيل عمليات الجمركية (تسهيل إجراءات التصريح، العبور، الفحص...) وتقليص آجالها، بينما تتعلق المجموعة الثانية بالإجراءات التي من شأنها تخفيف الاعباء المالية التي تقع على عاتق المتعاملين المصدرين (الأنظمة الجمركية الاقتصادية...) ، في حين تتعلق المجموعة الثالثة بالتدابير ذات الصلة بمرافقة المؤسسات في عمليات البحث عن الاسواق الخارجية وتقديم المشورة والتوجيه في مجال التشريع والتنظيم والإجراءات الخاصة بميدان التصدير.²

وبعد مرور أزيد من ثلاث عقود كاملة من الجهود المبذولة من قبل السلطات المتعاقبة عبر وضع وتطبيق مختلف السياسات والتدابير ومنح التحفيّزات المتنوعة لغرض تقليص التبعية لقطاع المحروقات، فإنه يمكن القول بأن هذه الجهود كانت عقيمة ومحدودة الفعالية باعتبار أنها لم تؤدي إلى تحقيق ما كانت تصبو إليه بالنظر إلى الأرقام الهزيلة المحققة على صعيد الصادرات خارج نطاق المحروقات من منطلق بقاء قيمها هامشية شديدة التركز في تشكيلة محدودة من المنتجات الصناعية والزراعية المصدرة .

فمسؤولية تواضع النتائج المسجلة في هذا الجانب، تقع على جميع الأطراف المعنية بالعملية وليس فقط على عاتق المؤسسات الاقتصادية لوحدها باعتبار أن معظمها لا يزال عاجزا عن التكيف مع اشتراطات الأسواق الخارجية، بل أنها ظلت غير قادرة حتى على الصمود في مواجهة منافسيها الأجانب داخل أسواقها المحلية لأسباب متعلقة بأوضاعها الانتاجية والتنافسية الهشة وكذا المحيط الغير محفز الذي تعمل فيه التي سبق الإشارة إليها آنفا والتي يضاف إليها العوائق ذات الصلة التي تضم العقبات المتعلقة بنقص الموارد البشرية لتخطيط نشاط التصدير وعدم الدراية الكافية بالمراحل المتبعة في عمليات التصدير وغياب المعلومات والبيانات حول الفرص المتاحة للتصدير واستكشاف الأسواق الخارجية ومدى مردوديتها إلى جانب العوائق المرتبطة بالمشاكل التي ترتبط بمتطلبات تسويق المنتجات في هذه الأسواق والخدمات اللوجيستية المرافقة لها وعدم كفاية الدعم المالي ونقص التأطير الفني عند المشاركة في التظاهرات والمعارض الدولية...، وهي عوائق يبقى الكثير منها خارج مجال تحكم المؤسسات الاقتصادية التي لا تزال تواجه العديد من العراقيل التي تكبح نشاطها التصديري بفعل عدم تطبيق التدابير والإجراءات التحفيزية العديدة التي جاء بها الإطار التحفيزي للتصدير خارج المحروقات بجوانبه القانونية والتمويلية والتنظيمية واللوجيستية علم، النحو المطلوب من قبل مختلف الأطراف والهيئات المعنية، إذ لا تزال ذهنية البيروقراطية السائدة في هذه الهيئات (تداخل في الصلاحيات، تعقد الإجراءات وبطء والتماطل في تنفيذها...) تعترض المبادرات القليلة في مجال تصدير السلع غير النفطية في مختلف مراحل العملية (الشحن، النقل، التأمين، الترميم، تسوية الإجراءات الإدارية...) بشكلا، تحد من فعالية المرافقة الجيدة لها و يترتب عنها بذل جهود وتحمل أعباء إضافية أخرى من قبل المصدر الجزائري قبل مواجهته للعراقيل. أخرى عند دخوله للأسواق الخارجية الخاضعة كما هو معلوم لكافة أساليب الحماية المقنعة التي تلجأ إليها مختلف الدول وتتشدّد في استخدامها كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

■ السياسات الحمائية المقنعة للاتحاد الأوروبي ودورها في عرقلة نفاذ السلع الجزائرية المنشأ إلى أسواقه :

لا تنحصر أسباب تواضع أداء الصادرات السلعية ذات المنشأ الجزائري خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي فقط فيما ورد ذكره من عوائق داخلية مرتبطة بكل من ضعف ديناميكية نشاط القاعدة الإنتاجية خارج المحروقات ومحدودية قدراتها التنافسية وكذا بتواضع فعالية الإطار التحفيزي لهذه الصادرات للعوائق المتعددة التي تواجه النشاط التصديري في مختلف مراحل المشار إليها في النقطتين السابقتين والتي كان لها دورا في عدم استغلال الاخير بشكل أفضل للمزايا التفضيلية المتفاوتة للسلع الصناعية والزراعية التي أقرها اتفاق الشراكة عند ولوجها لأسواق دول الاتحاد. بل هناك عامل آخر يساهم بشكل كبير في عرقلة دخول شحنات عديدة من المنتجات الفلاحية والصناعية المتأتية من خارج دول الاتحاد ومنها الجزائر إلى أسواقه، والمتمثل في السياسات الحمائية المقنعة التي لجأ إليها على غرار بقية الدول المتقدمة من خلال إخضاعه لمختلف السلع الواردة إليه بشكل صارم ومنتحيز في كثير من الأحيان لمجموعة من المواصفات والمعايير الفنية والتنظيمية (قواعد المنشأ، اللوائح أو التنظيمات الفنية *Technical Regulations*، المواصفات واجراءات تقييم المطابقة *Conformity Assessment Procedures*) التي ينبغي استيفائها قبل دخولها لأسواقه بهدف تقييد دخولها حماية لقطاعاته الانتاجية من المنافسة الأجنبية تحت ذرائع مختلفة كالحفاظ على الصحة والبيئة وضمان حقوق الملكية الفكرية، واحترام مواصفات الجودة وشروط التعبئة والتغليف والتأكد من منشأ السلع بالتحقق من استيفائها لقواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاق الشراكة وغيرها، بالإضافة إلى إخضاع الصادرات الزراعية لحزمة إضافية أخرى من التدابير الحمائية المتعلقة بالتعريفات والتعريفية وأسعار الدخول وتحديد الحصص الكمية وفقا لجدول موسمي مقيدة تستهدف كما أوردنا في الفصل الثاني من الباب الأول استقرار الأسعار في الأسواق الداخلية للاتحاد وضمان

¹ : أنظر في الصدد : الفصل الأول لهذا الباب، ص 378 و ص ص 422-423.

² : للإطلاع على مضمون الآليات والتسهيلات المقدمة من قبل مصالح إدارة الجمارك لترقية الصادرات خارج المحروقات، أنظر :
 - الأمر رقم 577 - م 16/013 الصادر عن المديرية العامة للجمارك الجزائرية، والمتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات، بتاريخ 14 مارس 2016، المديرية العامة للجمارك، الجزائر.
 - يزيد أعيش (2014)، الآليات الجمركية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، المنظم من قبل كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة مولود معمري - تيزي وزو- قسم الحقوق بالتعاون مع مخر العولمة والقانون الوطني، يومي 11 و 12 مارس، تيزي وزو، ص ص 2-14.
 - المديرية العامة للجمارك (2013)، مجموعة آليات تسهيل جمركة البضائع في متناول المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين، مجلة أخبار الجمارك، العدد رقم 5- 2013 - سبتمبر / أكتوبر، المديرية العامة للجمارك الجزائرية، الجزائر، ص ص 4-5 وص 9.
 - المديرية العامة للجمارك (2011)، الجمارك في خدمة تطوير المؤسسات، مجلة أخبار الجمارك، العدد رقم 06- 2011 - نوفمبر/ديسمبر، المديرية العامة للجمارك الجزائرية، الجزائر، ص 4.

دخول المنتجات إليها عند مستويات لا تقبل، عر، مستويات المنتجين الأوروبيين وعدم تهديدها بذلك لمصالحهم .

والملاحظ أنه مقابل الحرص، الشديد للاتحاد الأوروبي، في استخدام الأساليب الحماية المقنعة، نجد أن الجانب الجزائري لا يزال تحكمه في استخدام هذه الوسائل، لحماية القاعدة الانتاجية والأسواق المحلية دون المستوى المطلوب، وهو الذي يتعين عليه أن يتعامل بدوره مع الواردات بنفس الأسلوب المعمول به في الدول والمناطق الاقتصادية التي يتعامل معها بما فيها دول الاتحاد الأوروبي. وفي الأخير يمكن القول، أنه بالنظر لصعوبة استيفاء المنتج الجزائري سواء الصناعي أو الزراعي للشروط والمعايير الأوروبية السالفة الذكر وكذا التكاليف المترتبة عن عمليات المطابقة والتكيف مع هذه الأخيرة التي يصعب تحملها في الوقت الراهن من قبل معظم المتعاملين الاقتصاديين المصدرين ناهيك عن المنافسة الشرسة التي يواجهها داخل أسواق الاتحاد الأوروبي من منتجات الأطراف الأخرى على غرار الدول المتوسطية الشريكة الأخرى، فإن كل هذه العوامل مجتمعة سيكون لها حتما أثر سلبي على الصادرات السلعية ذات المنشأ الجزائري خارج نطاق المحروقات المتدنية أصلا نحو دول الاتحاد مقابل تعزيز الأخير لمكانته في السوق المحلية كما سنرى ذلك في الفقرات الموالية.

2- أثر دخول اتفاق الشراكة على الواردات ذات المنشأ الأوروبي نحو الجزائر مع استعراض لأهم خصائصها.

من المنطقي أن يؤدي دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وفق مقارنة برشلونة للشراكة الأورومتوسطية حيز التطبيق منذ سبتمبر 2005 إلى ارتفاع الواردات الجزائرية المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي لاسيما منها السلع الصناعية على اعتبار أن الاتفاق المعني ألزم الطرف الجزائري على تقاسم نفس الأفضليات التجارية للواردات من مختلف السلع الصناعية ذات المنشأ الأوروبي وفق قاعدة الأفضليات المتبادلة بين الطرفين، والتي بات تلج بحرية أكبر قياسا بما كان عليه الوضع في ظل اتفاق التعاون السابق الذي أقر كما أوردنا آنفا بمنح هذه الأفضليات من جانب واحد (المجموعة الأوروبية) دون مطالبة الطرف الآخر بذلك، وهذا في سياق إقامة منطقة للتبادل الحر بينهما بشكل متدرج وفقا لبرنامج زمنية للتفكيك التعريفي تمتد لغاية سنة 2017 قبل أن يتم تهديدها سنة 2012 لغاية سنة 2020 بعد عملية المراجعة التي أجريت لها بطلب من الطرف الجزائر بفعل الحسائر المترتبة عن عملية التفكيك كما سنرى ذلك لاحقا. وهنا ينبغي أن نشير في هذا السياق، إلى أن الوتيرة التصاعدية التي أخذتها الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي لم تكن مترتبة فقط على التأثير الذي مارسه تطبيق اتفاق الشراكة رغم أهمية دوره في التأثير على أداء التجارة البينية مع الاتحاد في جانب الواردات. بل كان مردها أيضا للتوسع الهائل الذي عرفته عمليات الاستيراد خلال فترة تحسن الوضعية المالية للبلاد وتطبيق سياسات الانعاش التوسعية (2001-2014) بغية تلبية احتياجات الطلب الداخلي المتنامي في جانبه الاستهلاكي والاستثماري نتيجة لعجز القاعدة الانتاجية المحلية بمختلف فروعها وقطاعاتها على تغطية ولو لجزء بسيط منه، وهو ما يمكن تلسمه من خلال تفحص لمعدلات نمو الواردات الاجمالية التي كانت في أكبر في معظم سنوات فترة دخول الاتفاق المعني حيز التطبيق (2005-2016).

كما يجب التنويه أيضا إلى أن دخول الاتفاق المعني لم يؤدي إلى إحداث لأي تغيير يذكر في معادلة التبادل التجاري القائمة بين الطرفين في جانب الواردات بتكريسه لواقع كان معروفا منذ عقود بمواصلة الطرف الأقوى في المعادلة (الاتحاد الأوروبي) لتعريفه لمكاسبه التجارية مع الجزائر مثلما يدل على ذلك استغلاله الأفضل لجميع المزايا والأفضليات المنصوص عليها في الاتفاق على عكس الطرف الجزائري (استنفاد في ظرف وجيز لمعظم الحصص من المنتجات المعفاة من التعريف بل وتتجاوزها في الكثير من الأحيان لاسيما منها المنتجات التي توصف بالهامية كالقمح والحليب والبطاطا، الزيوت والشحوم النباتية...) ومضاعفة رقم صادراته إلى الأسواق الجزائرية بأكثر من 3,5 مرة خلال فترة تطبيق الاتفاق (2005-2016) وبقيمة متوسطة بلغت 21,179 مليار دولار أمريكي مقارنة بالفترة السابقة له (1995-2004) التي بلغت قيمة المستوردات في المتوسط حدود 6,4 مليار دولار أمريكي، وهذا رغم التراجع الملموس المسجل على صعيد مساهمة دول الاتحاد في الواردات الاجمالية التي تراجع متوسطها السنوي إلى 52% خلال فترة تطبيق الاتفاق بعدما كان عند مستوى 55,2% خلال فترة ما قبل تطبيق اتفاق الشراكة لكن دون أن يؤثر ذلك على وضع الاتحاد بوصفه الممون الرئيسي الأول للسوق الجزائرية رغم المنافسة الشديدة التي باتت يواجهها من شركاء تجاريين آخرين لاسيما من دول المنطقة الآسيوية (الصين وبدرجة أقل كوريا الجنوبية والهند) التي تمكنت في العقد الأخير من الاستحواذ على حصص هامة من السوق الجزائرية من منطلق أنها باتت تستأثر على ما بين 20% و 25% من إجمالي الواردات منذ سنة 2010 بعدما كانت دون 10% قبل سنة 2005.

هذا ما يكشف لنا بوضوح أن نتائج اتفاق الشراكة في جانبها التجاري جاءت مخالفة لما تنص عليه الأطر النظرية لآثار التكامل الاقتصادي في مدخله التجاري الذي ستؤدي فيه الترتيبات التجارية الإقليمية إلى حدوث تحويل أو خلق للتجارة بين أعضائها (الآثار الاستاتيكية) دون الحديث عن الآثار الديناميكية التي لم تتحقق أصلا، بحكم الطبيعة الربعية الملازمة للاقتصاد الوطني أحادي التصدير ومادامت المؤسسة المنتجة خارج قطاع المحروقات غير قادرة على تلبية حاجيات السوق الداخلية وغير قادرة على النفوذ إلى الأسواق الخارجية بما فيها الأوروبية مقابل توجه قوي للاستيراد بتشكيلة متنوعة له من جهة وخصوصية العلاقة المتعددة الأوجه الوثيقة التي تربط الجزائر ببعض دول الاتحاد الأوروبي (دول جنوب أوروبا) من جهة ثانية. حيث لم يؤدي الاتفاق المعني إلى حدوث عملية خلق تجارة لان الاتحاد الأوروبي كان ولا يزال يعد الممون الرئيسي للجزائر منذ مدة طويلة سبقت توقيع الاتفاق وتطبيقه بعد ذلك، كما أنه لم يؤدي إلى حدوث تحويل للتجارة (الاستيراد) من باقي العالم من شركاء تجاريين من باقي العالم إلى دول الاتحاد الأوروبي بل شهد تراجعا ملحوظا لمساهمة دول الاتحاد الأوروبي في إجمالي الواردات بعد دخول الاتفاق لصالح أطراف تجارية أخرى من دول المنطقة الآسيوية التي توسعت دائرة التبادل معها كما ذكرنا آنفا بفعل فوارق التكاليف في بعض السلع المستوردة منها التي هي على درجة عالية من التنوع والتعدد كون البلد يستورد تقريبا كل شيء كما يظهره الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات ذات الصلة بتحديد خصائص الواردات الجزائرية سواء الاجمالية أو ذات المنشأ الأوروبي الذي يوضح مدى التنوع الشديد الذي يميزها على عكس الصادرات التي بقيت رهينة تقلبات أسعار المحروقات (مؤشري التركز "Herfindahl-Hirschmann" والتنوع، وكذا مؤشر تماثل هياكل الواردات الجزائرية مع هيكل الواردات العالمي أو الأوروبي "مؤشر Finger-Kreinin") كما هو مبين في الجدول رقم 146 .

2-1- تطور الواردات السلعية للجزائر من الاتحاد الأوروبي قبل وبعد تطبيق اتفاق الشراكة.

سنستعين بأرقام الجدول أدناه لغرض تحليل تطور أداء التبادل التجاري البيني للجزائر مع الاتحاد الأوروبي على صعيد الواردات السلعية خلال فترتي ما قبل وبعد تطبيق اتفاق الشراكة بين الطرفين، والذي يظهر تطور الواردات السلعية ذات المنشأ الأوروبي مع تبيان لمعدلات نموها السنوي وكذا مقارنة مستوياتها خلال سنوات فترة دخول الاتفاق حيز التطبيق (2005-2016) بالمتوسط السنوي المسجل خلال فترة ما قبل تطبيقه التي تمتد من سنة الانحراط في مسار الشراكة الأورومتوسطية سنة 1995 لغاية سنة 2004.

الجدول رقم 144 : تطور الواردات السلعية للجزائر من الاتحاد الأوروبي قبل وبعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ" الفترة 1995-2016

معدل النمو السنوي % مقارنة بمتوسط الفترة 2004-1995	بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق			قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق		
	معدل النمو السنوي %	القيمة	السنوات	معدل النمو السنوي %	القيمة	السنوات
77,2%	11,47%	11,255 (55,3%)	2005	22,0%	6,385 (59,3%)	1995
84,7%	04,21%	11,729 (54,7%)	2006	-10,9%	5,689 (62,5%)	1996
127,2%	23,00%	14,427 (52,2%)	2007	-13,3%	4,93 (56,8%)	1997
230,5%	45,46%	20,985 (53,2%)	2008	9,5%	5,397 (57,4%)	1998
227,1%	-01,02%	20,772 (52,9%)	2009	-4,5%	5,152 (56,2%)	1999
226,0%	-00,33%	20,704 (51,2%)	2010	2,0%	5,256 (57,3%)	2000
287,7%	18,89%	24,616 (52,1%)	2011	12,3%	5,903 (59,4%)	2001
314,7%	06,98%	26,333 (52,3%)	2012	14,0%	6,732 (56,1%)	2002
352,3%	09,08%	28,724 (52,2%)	2013	18,2%	7,954 (58,8%)	2003
367,5%	03,34%	29,684 (50,7%)	2014	26,9%	10,097 (55,2%)	2004
301,3%	-14,15%	25,485 (49,3%)	2015	7,62%	6,35 (57,9%)	-1995 2004
249,3%	-12,97%	22,179 (47,5%)	2016			
237,1%	7,83%	21,41 (52,0%)	2005 2016	14,563		متوسط الفترة 2016-1995

(: نصيب الواردات السلعية المتأتية من الاتحاد الأوروبي من إجمالي الواردات السلعية (%) .

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قاعدة بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالمركز الوطني للاعلام والاحصائيات CNIS، المديرية العامة للحمارك،الجزائر، سنة 2016.

- CNIS (2017), *Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie Année 2016*, Centre National de l'Informatique et des Statistiques-CNIS-, Direction Générale des Douanes, Alger, p14.

يتضح في مستهل تحليل ما يوفره الجدول أعلاه من بيانات، بأن تطور الواردات المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي التي قدرت قيمتها المتوسطة السنوية خلال الفترة التي غطاها الجدول (2016-1995) بنحو 14,563 مليار دولار أمريكي جاء في حقيقة الامر منسجما مع المسار الذي أخذته الواردات السلعية الاجمالية بشكل عام، وهو مسار غلبت عليه الوتيرة التصاعدية من حيث القيمة تخلفه بعض التراجع المتفاوت من حيث حدته خلال بعض سنوات الفترة المدروسة لعوامل ذات صلة بأداء التجارة الخارجية الاجمالية الذي يعكس تطورات الظرف الاقتصادي والمالي الذي مرت به البلاد الذي يحدد بدوره طبيعة الاتجاه الذي تأخذه الواردات سواء نحو التوسع أو التقييد وهو ما يفسر التراجع المسجل في الواردات بما فيها المتأتية من دول الاتحاد خلال السنوات تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ذو الطابع الانكماشية الصارمة (سنتي 1996 و 1997) وكذا السنوات التي شهدت حدوث صدمات نفطية سلبية ترتب عنها اختيار أسعار النفط ومعها تقلص مداخيل البلاد الوحيدة من العملة الصعبة (سنوات 1999، 2009، 2015 و 2014). كما تكشف بيانات الجدول كذلك، بقاء الاتحاد الأوروبي كعمود رئيسي أول للسوق الوطنية باعتبار أنه واصل في الإستثمار بأكثر من نصف الواردات السلعية الاجمالية على مدار فترتي ما قبل أو بعد دخول اتفاق الشراكة بمساهمة متوسطة في الواردات قدرت بنحو 58% خلال الفترة 2004-1995 قبل أن تتراجع بشكل ملحوظ خلال فترة تطبيق الاتفاق (2016-2005) إلى 52% ولكن مع تسجيل تضاعف لقيمتها بأكثر من 3 مرات ببلوغ متوسطها السنوي خلال هذه الفترة نحو 21,41 مليار دولار أمريكي مقابل 6,34 مليار دولار خلال ما قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ التي شهدت فيها الواردات ذات المنشأ الأوروبي معدل نمو متوسط بلغ 7,62% والذي يقارب متوسط معدل نموها خلال فترة تطبيق الاتفاق البالغ نحو 7,83%.

وهكذا، نجد أن وتيرة الواردات من الاتحاد الأوروبي أخذت مسلكا هبوطيا خلال الفترة 1995-1999 بمعدلات نمو سنوية سلبية تراوحت بين 4,5% و 13,3% باستثناء سنتي 1995 و 1998 التي سجلنا فيها ارتفاعا في قيمة الواردات بنسبتي 22% و 9,5%، إذ تراجعت قيمتها من 6,685 مليار دولار سنة 1995 (59,3% من الواردات السلعية الاجمالية) إلى 4,93 مليار دولار سنة 1997 (56,8% من الواردات السلعية الاجمالية) قبل ترتفع سنة 1998 إلى 5,397 مليار دولار (57,4% من الواردات السلعية الاجمالية) لتتراجع خلال السنة اللاحقة إلى 5,152 مليار دولار (56,2% من الواردات السلعية الاجمالية)، لتستعيد بعد ذلك وتيرها التصاعدية بشكل متواصل على مدار سنوات الفترة 2000-2004 التي بدأت تعرف تحسنا في الوضع الاقتصادي والمالي قياسا بالفترة السابقة بفعل تحسن إيرادات صادرات المحروقات مع إحداث قطعة مع السياسة الاقتصادية المتبعة التي فرضها الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في برامج التثبيت والتعديل الهيكلي المطبقة منذ مطلع عقد التسعينيات تحت الإشراف المباشر لمؤسسات بروتون وودز عبر تبني سياسة اقتصادية توسعية ذات طبيعة كينزية قوامها التوسع في الانفاق العام الاستثماري والاستهلاكي لغرض تحفيز الاقتصاد الوطني والتقليل من حدة الآثار السلبية التي أفرزها تطبيق برامج الإصلاح المدعومة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك فقد ارتفعت الواردات ذات المنشأ الأوروبي بنسبة 2% سنة 2000 إلى 5,256 مليار دولار (ما يعادل 57,3% من الواردات السلعية الاجمالية) وبنسبة 13,2% سنة 2001 بقيمة قدرها 5,903 مليار دولار (ما يعادل 59,4% من الواردات السلعية الاجمالية) ثم بنسبة 14% سنة 2002 بقيمة بلغت 6,732 مليار دولار (ما يعادل 56,1% من الواردات السلعية الاجمالية) لترتفع سنتي 2003 و 2004 بشكل أكبر بنسبتي 18,2% و 29,9% وبقيمتين قدرهما 7,954 مليار و 10,097 مليار دولار أمريكي على التوالي (ما يعادل 58,8% و 55,2% من الواردات السلعية الاجمالية لسنتي 2003 و 2004). أما بالنسبة للفترة التي أعقبت دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق شهر سبتمبر 2005، فنسجل بلوغ القيم السنوية للمستوردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي لمستويات قياسية تعدت حاجز 20 مليار دولار سنويا منذ سنة 2008 بعدما تم الشروع في التفكيك التعريفي على السلع الصناعية ذات المنشأ الأوروبي التي ترد في القائمتين الثانية والثالثة منذ سنة 2007 بشكل تدريجي وفق الرزنامة الزمنية المتفق عليها بين الطرفين بعدما تم تفكيك فوري للتعريف الجمركية المفروضة على مجموعتين رئيسيتين من السلع ذات المنشأ الأوروبي الواردة إلى الأسواق المحلية بمجرد تطبيق الاتفاق المعني (تذكرة الدخول *Ticket d'entrée*)، أين شملت المجموعة الأولى المنتجات الصناعية المدرجة في الملحق رقم 2 من الاتفاق التي خضعت لإلغاء كلي للتعريف الخاص لها في الوقت الذي ضمت فيه المجموعة الثانية المنتجات الزراعية المستوردة من دول الاتحاد التي تحرير تجارتها بشكل جزئي عبر تطبيق نظام الأفضليات التجارية الممنوحة لأصنافها الثلاثة (الزراعية، الزراعية المحولة و منتجات الصيد البحري) عبر تخفيض كلي أو جزئي للتعريف وضمن إطار الحصص الكمية بالنسبة لبعض المنتجات. وهو ما تسبب في رفع في قيم الواردات التي شكلت السلع المعنية بعملية التفكيك التعريفي لخصص هامة منها تراوحت ما بين 40 و 50% كما هو مبين في الجدول رقم 145 باعتبار أن معظمها متعلق بالسلع المصنعة ونصف مصنعة و المنتجات الغذائية كما سنوضح ذلك في فقرات لاحقة.

وبذلك، ارتفعت قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر من 11,255 مليار دولار أمريكي سنة 2005 (ما يعادل 55,3% من الواردات السلعية الاجمالية) بمعدل نمو قدره 11,47% قياسا بالسنة السابقة و 77,2% مقارنة بمتوسط الفترة 1995-2004، إلى 11,729 مليار دولار أمريكي سنة 2006 (ما يعادل 54,7% من الواردات السلعية الاجمالية) وبنسبة نمو بلغت 4,21% و 84,7% مقارنة بمتوسط فترة ما قبل تطبيق اتفاق الشراكة لتتزايد بنسبة 23% و 127,2% مقارنة بمتوسط الفترة 1995-2004 بعدما الشروع في عملية التفكيك التعريفي التدريجي سنة 2007 بقيمة قدرها 14,427 مليار دولار (52,2% من الواردات الاجمالية) ثم بنسبة 45,5% سنة 2008 و بنسبة 230,5% مقارنة بمستوى الواردات المسجل في المتوسط خلال فترة ما قبل تطبيق الاتفاق وبقيمة 20,985 مليار دولار أمريكي (53,2% من الواردات الاجمالية). لتتراجع بعد ذلك بشكل طفيف سنتي 2009 و 2010 تحت تأثير تراجع إيرادات الصادرات النفطية بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية بنسبتي 1,02% و 0,33% مسجلة بذلك قيمتي 20,772 و 20,704 مليار دولار أمريكي وهي مستويات تقدر بنحو 227,1% و 226% مقارنة بمتوسط الفترة 1995-2004.

والملاحظ من خلال الجدول، أن تجميد عملية التفكيك التعريفي من جانب واحد من قبل الجزائر في جوان 2010 بفعل الخسائر التي لحقت بالخبزينة العمومية وتقديم طلب إعادة مراجعة رزنامتها التي حظيت بقبول الطرفين ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر سنة 2012، لم يكن لها أي تأثير على الواردات من دول الاتحاد التي استعادت وتيرتها التصاعدية لتسجل بذلك مستويات قياسية خلال الفترة 2011-2014، بانتقالها من 24,616 مليار دولار (ما يعادل 52,1% من الواردات الاجمالية) إلى 26,33 مليار دولار سنة 2012 (52,3% من الواردات الاجمالية) لترتفع سنة 2013 بنسبة 9,08% ببلوغها قيمتها 28,724 مليار دولار أمريكي (52,2% من الواردات الاجمالية) ثم بنسبة 3,34% سنة 2014 التي سجلت فيها أعلى مستوياتها بقيمة إجمالية قدرها 29,684 مليار دولار أمريكي (50,7% من الواردات الاجمالية) وهي قيمة أكبر بنحو 367,5% قياسا بمتوسط قيمة الواردات الأوروبية المنشأ المسجلة خلال الفترة 1995-2004، لتتراجع تحت تأثير السياسة المنتهجة من قبل السلطات لوقف النزيف الحاد الذي لحق بالتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية نتيجة انهيار أسعار النفط وتراجع مداخيل البلاد من العملة الصعبة ومن بين أدواتها العمل على تقليص الواردات، وبنسبة 14,15% سنة 2015 و 12,97% سنة 2016 ببلوغ قيمتها نحو 25,5 و 22,18 مليار دولار (ما يعادل 49,3% و 47,5% من إجمالي الواردات السلعية) وبنسب تعادل 301,3% و 249,3% مقارنة بمتوسط قيمة الواردات السنوية التي سجلت خلال الفترة التي سبقت تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وبالنظر لأهمية المكانة التي تحتلها الواردات المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي الخاضعة لعملية التحرير بمقتضى اتفاق الشراكة سواء بشكل جزئي بالنسبة للمنتجات الزراعية و كلي (فوري وتدرجي) بالنسبة لمنتجات القطاع الصناعي الواردة في القوائم الثلاثة للاتفاق على اعتبار أنها تشكل حصص هامة من مجموع المستوردات ذات المنشأ الأوروبي بالنظر إلى أن العديد من المنتجات المستهلكة هي معنية أصلا بالتزامات تحرير تجارتها من قبل الجانب الجزائري بموجب الاتفاق الأمر الذي سيؤدي حتما إلى زيادة قيمة الأخيرة بعد استكمال عملية التفكيك التعريفي لها في غضون 2020 لاسيما وأن الاتحاد لا يزال يعتبر الممون الأول للسوق الجزائرية،

الباب الثاني/الفصل الثاني- اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: الحصيلة والتداعيات على الاقتصاد الوطني بعد أزيد من عقد من دخوله حيز التنفيذ

نرى من الملائم إلقاء الضوء على الاتجاه العام الذي أخذته الواردات ذات المنشأ الأوروبي المعنية بمقتضيات التحرير المنصوص عليها في الاتفاق المعني عن طريق الاستعانة بالبيانات التي يوفرها لنا الجدول أدناه

الجدول رقم 145: تطور الواردات من الاتحاد الأوروبي المعنية بتدابير التحرير من الجانب الجزائري خلال الفترة: 4 اشهر الأخيرة ل 2005 الى سنة 2016 *
(مليون دولار أمريكي)

السنوات	البيان	الواردات من المنتجات الزراعية			المجموع	الواردات من المنتجات الصناعية			المجموع
		PROT 5	PROT 4	PROT 2		LIST 3	LIST 2	LIST 1	
4 أشهر الأخيرة 2005	القيمة	22	0,46	199	221,5	455	-	-	455
	%الحصة	3,29%	0,07%	29,41%	32,77%	100%	-	-	67,23%
2006	القيمة	67	1,90	530	597,9	2507	-	-	2507
	%الحصة	2,14%	0,06%	17,07%	19,26%	100%	-	-	80,74%
2007	القيمة	88	3,68	658	749,68	4000	183	532	3285
	%الحصة	1,86%	0,08%	13,85%	15,79%	81,21%	3,85%	11,20%	69,16%
2008	القيمة	108	3,00	953	1064	9799	1166	3059	5574
	%الحصة	0,99%	0,03%	8,77%	9,79%	90,21%	10,74%	28,15%	51,31%
2009	القيمة	125	2,73	862	989,73	9505	1340	3474	4691
	%الحصة	1,20%	0,03%	8,21%	9,44%	90,56%	12,77%	33,10%	44,70%
2010	القيمة	135	2,25	613	750,25	9115	1342	3305	4468
	%الحصة	1,37%	0,02%	6,21%	7,63%	92,37%	13,60%	33,48%	45,29%
2011	القيمة	190	1,68	435	626,68	11529	1841	3906	5782
	%الحصة	1,56%	0,01%	3,58%	5,15%	94,85%	15,15%	32,13%	47,57%
2012	القيمة	269	4,58	480	753,58	13367	3351	3615	6401
	%الحصة	1,9%	0,03%	3,40%	5,33%	94,67%	23,73%	25,60%	45,33%
2013	القيمة	282	6,94	456	744,94	14058	3838	3396	6824
	%الحصة	1,90%	0,05%	3,08%	5,03%	94,97%	25,93%	22,94%	46,1%
2014	القيمة	316	11	676	1003	13579	3285	3350	6944
	%الحصة	2,17%	0,08%	4,64%	6,89%	93,12%	22,53%	22,97%	47,62%
2015	القيمة	260	13	371	644	11176	2586	2885	5705
	%الحصة	12,06%	58,50%	48,25%	34,64%	-3,41%	-14,41%	-1,35%	1,76%
2016	القيمة	255	18	285	558	9066	1999	2442	4625
	%الحصة	2,65%	0,19%	2,96%	5,80%	94,2%	20,77%	25,37%	48,06%

* : بالنسبة لخصص مكونات مجموعتي السلع الزراعية (بأصنافها الثلاثة)، و السلع الصناعية (القوائم الثلاثة) فهي متعلقة بأوزانها النسبية في الواردات السلعية من الاتحاد الأوروبي المعنية بتدابير التحرير المنصوص عليها في اتفاق الشراكة، أما بالنسبة لحصة هذه الأخير فتتعلق بوزنها النسبي في إجمالي الواردات السلعية المتأتية من الاتحاد الأوروبي.

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على الاحصائيات الواردة في قاعدة بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالمركز الوطني للإعلام والإحصاء CNIS للجمارك الجزائرية - سنة 2016.

بناء على المسار الذي أخذته عملية التحرير (تفكيك تعريفي كلي - جزئي / فوري - تدريجي) على المنتجات الأوروبية المنشأ التي حظيت بالمزايا التفضيلية التي إلتمز الجانب الجزائري بتقديمها بموجب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، نجد أنها مرت بأربع مراحل رئيسية :

■ **المرحلة الأولى وغطت الفترة الممتدة من الثلث الأخير لسنة 2005 لغاية سنة 2006 :**

ففي خلال هذه الفترة التي شهدت تفكيك كلي لكافة الحقوق الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي الواردة في القائمة الأولى فضلا عن تطبيق نظام الأفضليات التجارية الممنوحة للمنتجات الزراعية المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي سواء الزراعية الواردة في البرتوكول الثاني أو الزراعية المحولة الواردة في البرتوكول الخامس أو منتجات الصيد البحري الواردة في البرتوكول الرابع، نلاحظ أن إجمالي الواردات الخاضعة لعملية التفكيك التعريفي بلغ 676 مليون دولار أمريكي خلال الأربع أشهر الأخيرة من سنة 2005 من أصل 3,013 مليار دولار من المستوردات المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي و5,645 مليار دولار من

المستوردات الاجمالية للبلاد خلال الفترة نفسها مشكلة بذلك ما نسبته 22,44% من المستوردات الأوروبية المنشأ، والذي انتقل سنة 2006 الى 3,105 مليار دولار مشكلا بذلك ما نسبته 26,48% من مجموع الواردات الأوروبية البالغة 11,729 مليار دولار التي شكلت بدورها ما يقارب 55% من اجمالي الواردات لتلك السنة والمقدرة بنحو 21,45 مليار دولار أمريكي، مع العلم بأن حوالي 81% من الواردات الأوروبية الخاضعة لعملية التفكيك التعريفي كانت من المنتجات المصنعة الواردة في القائمة الأولى في حين شكلت كل من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة والصيد البحري ما نسبته 17% و 2,14% و 0,06% من هذه الواردات وبقيم 530، 1900 و 67 مليون دولار أمريكي على الترتيب.

■ المرحلة الثانية وامتدت من سنة 2007 لغاية سنة 2010 :

وتميزت هذه الفترة كما أوردنا آنفا، بالشروع في عملية التفكيك التعريفي للحقوق الجمركة على المنتجات الصناعية الأوروبية المنشأ النافذة الى الأسواق الجزائرية المدرجة في القائمتين الثانية والثالثة من اتفاق الشراكة بداية من سبتمبر سنة 2007، والتي كان لها انعكاس مباشر على حجم الواردات الأوروبية بشكل عام وتلك الخاضعة لعملية التفكيك التعريفي بشكل خاص، أين تزايدت مقارنة بسنة 2006 بنحو 23% بالنسبة للأولى وقرابة 53% بالنسبة للثانية بالموازاة مع ارتفاع اجمالي الواردات الكلية خلال الفترة ذاتها بحوالي 29%. وبذلك، فقد بلغ اجمالي الواردات الخاضعة لتدابير التحرير من الجانب الجزائري بموجب اتفاق الشراكة 4,749 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل 32,92% من اجمالي الواردات الجزائرية ذات المنشأ الأوروبي لسنة 2007 التي شكلت كما ذكرنا سابقا ما يناهز 52% من اجمالي الواردات الاجمالية للبلاد البالغة 27,631 مليار دولار، والتي توزعت بين: المنتجات الصناعية بقوائمها الثلاثة التي ساهمت بما يناهز 84,21% (منها 69,16% من منتجات القائمة الأولى و 11,20% من القائمة الثانية و 3,85% من القائمة الثالثة) من اجمالي الواردات الخاضعة للمزايا التجارية التفضيلية، وبقيم قدرها 3,285 مليار دولار بالنسبة للواردات من منتجات القائمة الأولى التي تم تحرير تجارتها بشكل كلي وفوري منذ سبتمبر 2005 والتي عرفت ارتفاعا مقارنة بسنة 2006 بنحو 31%، و 532 مليون دولار و 183 مليون دولار بالنسبة للواردات من المنتجات المصنعة المدرجة في القائمتين الثانية والثالثة على الترتيب، و المنتجات الزراعية بأصنافها الثلاثة التي قدرت حصتها بقرابة 15,79% من اجمالي الواردات الأوروبية المنشأ الخاضعة لتدابير التحرير بموجب الاتفاق المعني (من بينها 13,85% منتجات زراعية و 1,86% منتجات زراعية محولة و 0,08% منتجات الصيد البحري) بقيمة قاربت 750 مليون دولار أمريكي مع العلم بأن واردات الأصناف الثلاثة من المنتجات الزراعية سألغة الذكر عرفت ارتفاعا خلال هذه السنة مقارنة بسنة 2006 بنسب قدرها 24,17% بالنسبة لواردات المنتجات الزراعية المدرجة في البروتوكول رقم 2 البالغة قيمتها 658 مليون دولار و 93% للواردات من منتجات الصيد البحري التي بلغت قيمتها 3,68 مليون دولار و 32,9% بالنسبة للواردات الأوروبية المنشأ من المنتجات الزراعية المحولة المدرجة في البروتوكول رقم 5 من اتفاق الشراكة والبالغة قيمتها 88 مليون دولار أمريكي.

وقد استمر المنحى التصاعدي الذي أخذته الواردات الأوروبية الخاضعة لعملية التحرير بموجب الاتفاق سنة 2008 وذلك بأكثر من 128%، أين بلغت 10,863 مليار دولار وهو ما يعادل 51,77% من مجموع الواردات ذات المنشأ الأوروبي المقدرة بنحو 20,985 مليار دولار أمريكي. والملاحظ دائما من خلال تتبع بيانات الجدول السابق، أن الواردات الصناعية المعنية بعملية التفكيك التعريفي المدرجة في القوائم الثلاثة البالغة قيمتها 9,799 مليار دولار شكلت لوحدها نحو 90,21% من اجمالي الواردات الأوروبية المعنية بعملية التحرير، والتي تزايدت مقارنة بسنة 2007 بقرابة 145% وبنسب 69% بالنسبة لواردات القائمة الأولى البالغة قيمتها 5,574 مليار دولار وهو ما يعادل 51,31% من إجمالي الواردات المعنية بعملية التحرير من الجانب الجزائري و 475% لواردات القائمة الثانية البالغة قيمتها 3,059 مليار دولار أمريكي مشكلة بذلك قرابة 28,15% من إجمالي الواردات السلعية المعنية بعملية التحرير و 538% بالنسبة للواردات الخاصة بالمنتجات الصناعية الواردة في القائمة الثالثة التي بلغت قيمتها 1,166 مليار دولار وهو ما يعادل 10,74% من القيمة الاجمالية للواردات السلعية ذات المنشأ الأوروبي المعنية بالمزايا التفضيلية المقدمة من قبل الطرف الجزائري بموجب اتفاق الشراكة مع التذكير بأن سبب تسجيل الواردات من المنتجات الصناعية التي ترد في القائمتين الثانية والثالثة لنسب نمو مرتفعة بشكل حاد مرده مقارنة بسنة 2007 هو أن عملية التفكيك التعريفي التي يتم الشروع فيها بالنسبة لهاتين القائمتين من السلع سوى بداية من شهر سبتمبر 2007 وهو ما يفسر ضعف قيم الواردات منها خلال هذه السنة (532 مليون دولار بالنسبة لواردات السلع المدرجة في القائمة الثانية، 183 مليون دولار بالنسبة لواردات السلع المدرجة في القائمة الثالثة).

أما فيما يخص الواردات من المنتجات الزراعية بأصنافها الثلاثة التي بلغت قيمتها خلال سنة 2008 نحو 1,064 مليار دولار وهو ما يعادل 9,79% من إجمالي الواردات السلعية المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي المعنية بعملية تحريرها بموجب اتفاق الشراكة، فقد شهدت بدورها ارتفاعا مقارنة بسنة 2007 بنسبة 41,93% وذلك بفعل ارتفاع قيمة الواردات الزراعية التي شكلت 8,77% من إجمالي الواردات الأوروبية المعنية بعملية التحرير بنسبة 44,91% وبقيمة قدرها 953 مليون دولار وكذا لارتفاع قيمة الواردات من المنتجات الزراعية المحولة بنسبة 21,81% وبقيمة قدرها 108 مليون دولار وهو ما يعادل نحو 1% من إجمالي الواردات الأوروبية المنشأ الخاضعة للمزايا التجارية التفضيلية بموجب الاتفاق المعني، في حين سجلت الواردات من منتجات الصيد البحري المدرجة في البروتوكول رقم 4 من اتفاق الشراكة تراجعا بنسبة 18,44% من حيث قيمتها التي تبقى في الأصل كندية والبالغة 3 مليون دولار أمريكي ما يعادل 0,03% من إجمالي الواردات الأوروبية المنشأ المعنية بترتيبات تحرير تجارتها وفق مقتضيات اتفاق الشراكة.

والملاحظ من خلال الجدول السابق، أن الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي المعنية بتدابير التحرير شكلت ذات المنحى الهبوطي الذي أخذته الواردات الاجمالية بشكل عام والواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي بشكل خاص تحت تأثير تداعيات انهيار أسعار النفط بفعل الازمة المالية العالمية، أين سجلت تراجعا بنسبة 3,4% سنة 2009 و 5,94 سنة 2010. ففي خلال 2009 التي بلغت قيمة هذا القسم من الواردات ذات المنشأ الأوروبي 10,494 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 50,53% من صادرات دول الاتحاد الأوروبي مجتمعمة نحو الجزائر، تراجعت الواردات من السلع المصنعة التي ترد في القوائم الثلاثة الواردة في الاتفاق بنسبة 3%

والبالغة قيمتها 9,505 مليار دولار وهو ما يعادل 90,56% من إجمالي الواردات المعنية بعملية تحريرها والتي تتوزع بين : الواردات من منتجات القائمة الأولى التي تراجعت بنحو 15,85% بقيمة 4,691 مليار دولار وهو ما يعادل 44,7% من مجموع هذا القسم من الواردات الأوروبية المنشأ، والواردات من سلع القائمة الثانية التي سجلت ارتفاعا من حيث قيمتها بنسبة 13,57% البالغة 3,474 مليار دولار مشكلة بذلك زهاء 33,10% من إجمالي الواردات المعنية بعملية التحرير، والواردات من المنتجات المصنعة المدرجة في القائمة الثالثة التي ارتفعت قيمتها خلال هذه السنة بنحو 14,88% وبقيمة قدرها 1,340 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل نحو 12,77% من إجمالي الواردات الأوروبية الخاضعة لتدابير التحرير من الجانب الجزائري بموجب اتفاق الشراكة. كما تراجعت بدورها واردات الجزائر من المنتجات الزراعية المعنية أيضا بتدابير التحرير بموجب الإتفاق بنسبة ناهزت 7% والتي بلغت قيمتها قرابة 990 مليون دولار أمريكي مساهمة بذلك بنحو 9,44% من إجمالي الواردات المعنية بعملية التحرير، وهو التراجع الذي جاء كحصيلة للانخفاض الذي شهدته كل من وراوات مجموعتي السلع الزراعية ومنتجات الصيد البحري اللتين تردا في البروتوكولين رقم 2 و 4 من الاتفاق بنسبتي 9,56% و 9,08% على التوالي واللتين بلغت قيمتهما 862 و 2,73 مليون دولار على التوالي وهو ما يعادل 8,77% و 0,03% من إجمالي الواردات الأوروبية المنشأ المعنية بتحرير تبادلا التجاري من قبل الشريك الجزائري في الوقت الذي شهدت فيه واردات الجزائر من المنتجات الزراعية المحولة ذات المنشأ الاوربي الخاضعة بدورها لعملية تحرير تبادلا التجاري ارتفاعا بنسبة 16,52% بقيمة قدرت ب 125 مليون دولار وهو ما يعادل 1,2% من مجموع ما تم استيراده من هذا الصنف من منتجات القطاع الزراعي المعنية بعملية تحرير مبادلاتها من قبل الجانب الجزائري.

أما خلال سنة 2010 التي قدر إجمالي ما استيراده من المنتجات الزراعية والصناعية الأوروبية المنشأ التي حظيت بأفضليات تجارية من الجانب الجزائري بموجب اتفاق الشراكة بنحو 9,865 مليار دولار وهو ما يعادل 47,65% من إجمالي ما صدرته دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة نحو الجزائر، فقد تراجعت الواردات من المنتجات الزراعية بنحو 24,2% والتي بلغت قيمتها 750,25 مليون دولار مشكلة بذلك قرابة 7,63% من إجمالي المستوردات السلعية من دول الاتحاد المعنية بتدابير تحريرها كنتيجة لما سجل من تراجع في وراوات مجموعتي المنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري بنسبتي 28,88% و 17,63% مقابل تسجيل ارتفاع في وراوات المنتجات الزراعية المحولة بنسبة 7,68% بقيمة بلغت 135 مليون (6,21% من الواردات السلعية الأوروبية المنشأ الخاضعة لتدابير التحرير) في حين بلغت قيمة واردات السلع الزراعية 613 مليون دولار و 2,25 مليون دولار كقيمة لواردات الجزائر من منتجات الصيد البحري المتأتية من دول الاتحاد (مايعادل 1,37% و 0,03% من الواردات السلعية الأوروبية المنشأ الخاضعة لتدابير التحرير). بينما تراجعت الواردات من السلع المصنعة المدرجة في القوائم الثلاثة بحوالي 4,1% والتي بلغت قيمتها بنحو 9,115 مليار دولار مشكلة بذلك زهاء 92,37% من إجمالي هذا القسم من الواردات السلعية ذات المنشأ الأوروبي، حيث تراجعت وراوات السلع الصناعية التي ترد في القائمة الأولى بقرابة 4,75% والتي بلغت قيمتها 4,468 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 45,3% من إجمالي الواردات السلعية المتأتية من الاتحاد الأوروبي المعنية بعملية تحرير دخولها إلى الأسواق الجزائرية في حين تراجعت قيمة الواردات من المنتجات المصنعة المدرجة في القائمة الثانية بنسبة 4,86% والبالغة نحو 3,305 مليار دولار والتي تعادل قرابة 33,48% من إجمالي الواردات السلعية المتأتية من الاتحاد الأوروبي المعنية بتحرير دخولها إلى الجزائر بينما شهدت الواردات من المنتجات المصنعة المدرجة في القائمة الثالثة استقرارا على اعتبار أنها سجلت قيمة مقاربة لمثيلتها المسجلة سنة 2009 والتي كانت في حدود 1,340 مليار دولار أمريكي مشكلة بذلك ما يقارب 13,6% من إجمالي الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي المعنية بالأفضليات التجارية المقدمة من قبل الطرف الجزائري بموجب اتفاق الشراكة.

■ المرحلة الثالثة وغطت الفترة من سنة 2011 لغاية 2012 :

لعل أبرز ما ميز هذه الفترة هو تجميد عملية التفكيك التعريفي من جانب واحد من قبل السلطات الجزائرية منذ جوان 2010 و هو ما ترتب عنه وقف العمل بشكل مؤقت بمختلف الأفضليات التجارية الممنوحة للسلع الأوروبية المنشأ عند ولوجها إلى الأسواق الجزائرية على أمل الحصول على موافقة من جانب الاتحاد الأوروبي على تمديد رزمة التفكيك التي كان من المفروض الانتهاء منها بحلول شهر سبتمبر سنة 2017 لاسيما في ظل الحسائر التي لحقت بالخزينة العمومية جراء العملية من جهة اقتناع الطرف الجزائري من جهة أخرى بعدم كفاية الفترة الانتقالية المتبقية لاستكمال العملية (2010-2017) لتأهيل وتكييف النسيج الانتاجي الوطني المهش والمفتقد أصلا للتنافسية بل وعجزه على مجاراة المنافسة حتى داخل أسواقه المحلية والتكيف مع متطلبات الانفتاح التي تفرضها إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين وتحرير التبادل التجاري البيئي الذي صبت مكاسبه خارج قطاع المحروقات بشكل كامل لصالح الجانب الأوروبي. وقد حصلت الجزائر بالفعل على موافقة الطرف الأوروبي على إعادة مراجعة رزمة التفكيك التعريفي بتمديد لها لغاية سنة 2020 بدلا من سنة 2017 وإدخال بعض التعديلات عليها، والتي سوف نتعرض لها بشكل مفصل في فقرات لاحقة من هذا الفصل، وهذا بعد ثمان جولات من التفاوض والتي دخلت حيز التطبيق بداية من سبتمبر 2012 .

والملاحظ أن تجميد عملية التفكيك التعريفي وكذا العمل بنظام الأفضليات التجارية الممنوحة للواردات الأوروبية خلال هذه الفترة لم يؤدي إلى الحد من تزايد الواردات المعنية بتدابير التحرير بموجب اتفاق الشراكة، حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا جاء منسجما مع الاتجاه التصاعدي الذي أخذته الواردات السلعية الاجمالية بشكل عام. إذ ارتفعت سنة 2011 بنسبة 23,21% و قدرت قيمتها بنحو 12,156 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 49,38% من الواردات السلعية ذات المنشأ الأوروبي من بينها 11,529 مليار دولار من واردات السلع المصنعة التي ارتفعت ب 26,48% والتي شكلت ما يقارب 94,85% من إجمالي الواردات المعنية بتدابير تحرير مبادلاتها وفق مقتضيات اتفاق الشراكة والتي توزعت بين : وراوات السلع المصنعة الواردة في القائمة الأولى التي ارتفعت بحوالي 29,4% وبقيمة قدرها 5,782 مليار دولار و واردات السلع المصنعة المدرجة في القائمة الثانية التي ارتفعت بدورها بنسبة 18,2% بقيمة بلغت 3,906 مليار دولار و الواردات من السلع المصنعة التي ترد في القائمة الثالثة التي ارتفعت بنسبة 37,14% وبقيمة قدرها نحو 1,841 مليار دولار . في حين سجلت الواردات الزراعية بأصنافها الثلاثة التي مثلت ما يناهز 5,15% من إجمالي الواردات

السلعية المعنية نظام الأفضليات التجارية الممنوحة للسلع الأوروبية بموجب اتفاق الشراكة تراجعاً ملحوظاً بلغ 16,5% وبقيمة مقدارها 626,7 مليون دولار أمريكي وذلك بفعل التراجع الذي شهدته الواردات من المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري بنسبتي 29% و 25,2% مقابل ارتفاع في قيمة الواردات من المنتجات الزراعية المحولة المدرجة في البروتوكول رقم 5 بحوالي 41%. في حين بلغت قيمة هذا القسم من الواردات سنة 2012 بقرابة 14,120 مليار دولار أي بمعدل نمو مقارنة بالسنة المنقرطة قدره 16,16%، بحيث شكلت زهاء 54% من الواردات السلعية الاجمالية المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي، وهو الارتفاع الذي جاء كحصيلة للوتيرة التصاعدية التي أخذتها الواردات سواء من المنتجات الصناعية الواردة في القوائم الثلاثة التي شكلت 94,67% من إجمالي الواردات المعنية بالامتيازات التجارية بتزايدها بحوالي 15,94% وبقيمة قدرها 13,367 مليار دولار أو الواردات من المنتجات الزراعية بأصنافها الثلاثة التي ارتفعت بدورها بنحو 20,25% وبلغت قيمتها قرابة 753,6 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل 5,33% من الواردات السلعية المتأتية من الاتحاد الأوروبي الخاضعة لتدابير تحرير مبادلاتها من قبل الطرف الجزائري بموجب اتفاق الشراكة.

■ المرحلة الرابعة وشملت الفترة من سنة 2013 لغاية نهاية سنة 2016 :

عرفت هذه الفترة، استكمال عملية التفكيك التعريفي بداية من سبتمبر 2012، بتمديد رزمة التفكيك الخاصة بالمنتجات الصناعية الواردة في القائمة الثانية لغاية 2016 بدلا من سنة 2012 وتمديد آجال الإلغاء النهائي للحقوق الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية التي ترد في القائمة الثالثة من سنة 2017 الى 2020 بعدما تم الاتفاق على تمديد فترة تجميد عملية التفكيك خلال الفترة 2012-2014 لمجموعة أولى من المنتجات (منتجات المستوى الأول وعددها 174) و خلال الفترة 2012-2015 بالنسبة للمجموعة الثانية (منتجات المستوى الثاني وعددها 617 منتج) كما هو مبين في الجدولين رقم 159 و 160 .

وقد رافق استكمال عملية التفكيك التعريفي في نسختها المعدلة المتفق عليها بين طرفي اتفاق الشراكة، ارتفاعاً في الواردات السلعية ذات المنشأ الأوروبي الخاضعة للمزايا التفضيلية الممنوحة لها من قبل الجزائر بموجب الاتفاق المعني سنة 2013 بنسبة 4,84% قبل أن تبدأ في التراجع بشكل طفيف سنة 2014 بحوالي 1,5% والذي ازدادت حدته بداية من سنة 2015 تماشياً مع المنحى التنافسي الذي أخذته الواردات الاجمالية بما فيها المتأتية من الاتحاد الأوروبي بفعل تداعيات انهيار أسعار النفط التي رافقها اتخاذ حزمة من التدابير الإنكماشية ومنها ضبط عمليات التجارة الخارجية في جانب الواردات كما ذكرنا آنفاً.

إذ بلغت قيمة هذا الصنف من الواردات الأوروبية المنشأ سنة 2013 قرابة 14,803 مليار دولار وهو ما يعادل 51,53% من إجمالي ما صدرته دول الاتحاد الأوروبي مجتمعاً نحو الجزائر خلال هذه السنة، وقد هيمنت الواردات من المنتجات الصناعية كما كان عليه الحال خلال السنوات السابقة عليها وبمساهمة قاربت 95% وقيمة إجمالية بلغت 14,058 مليار دولار في الوقت الذي لم تشكل فيه الواردات من المنتجات الزراعية بأصنافها الثلاثة سوى نسبة لم تتجاوز 5% بقيمة قدرها 745 مليون دولار أمريكي، قبل أن تتراجع إلى 14,582 مليار دولار (49,12% من إجمالي الواردات من الاتحاد الأوروبي) نتيجة تراجع الواردات من السلع الصناعية التي شكلت زهاء 93% من إجمالي الواردات المعنية بتدابير تحريرها من قبل الجزائر بحوالي 3,41% والبالغة قيمتها 13,579 مليار دولار أمريكي مقابل ارتفاع في الواردات من المنتجات الزراعية بنحو 34,64% والتي بلغت قيمتها 1,003 مليار دولار وهو ما يعادل 7% من الواردات المعنية بتدابير التحرير. بينما تراجع سنتي 2015 و 2016 بحوالي 18% لكل منهما ببلوغ قيمتهما نحو 11,820 مليار دولار في السنة الأولى و 9,624 مليار دولار في السنة الثانية وذلك نتيجة تراجع المسجل على مستوى جميع مكونات مجموعتي السلع الزراعية والصناعية وبنسب تراوحت بين 1,92% و 45,1% باستثناء الواردات من منتجات الصيد البحري التي ترد في البروتوكول رقم 4 التي سجلت ارتفاعاً سنة 2015 بنحو 2,18% و 38,46% سنة 2016.

2-2- تحليل لخصائص الواردات من الاتحاد الأوروبي استناداً لأدائها على مستوى بعض مؤشرات التجارة الخارجية.

على النقيض تماماً لما تتسم به الصادرات السلعية للجزائر نحو العالم بما فيها دول الاتحاد الأوروبي التي تستوعب أسواقها النصيب الأكبر منها من خصائص سواء من حيث مستويات تركيزها وتنوعها أو من حيث مكونات تركيبها السلعية التي لم يطرأ على أوزانها أي تقدم ملحوظ، ذلك أنها تتميز كما رأينا في فقرات سابقة بانعدام التنوع فيها وبتشوه حاد في بنيتها التي تبتعد كثيراً عن الهياكل الحالية للصادرات السلعية السائدة على المستويين العالمي والأوروبي مثلما يعكس ذلك تركيزها الشديد في عدد محدود من السلع الأولية المصدرة مع هيمنة مطلقة لصادرات قطاع المحروقات عليها المتميزة بالحساسية المفرطة تجاه العديد من العوامل التي تبقى خارج نطاق تحكم المنتجين في أسعارها وكمياتها مقابل تواضع رقم الصادرات خارج نطاق هذا القطاع لدرجة تكاد تكون السلع الجزائرية المنشأ غائبة تماماً في الأسواق الدولية بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي. فإن الواردات الاجمالية بشكل عام وتلك المتأتية من الاتحاد الأوروبي بوصفها المكون الرئيسي الأول للسوق الجزائرية، تتصف باتساع في مستوى التنوع السلعي وعدم التركيز فيها مع تسجيل ارتفاع في درجة الانكشاف والتبعية المفرطة لمصادر التمويل الخارجية عموماً والأوروبية على وجه الخصوص في تلبية احتياجات جانب هام من الطلب الداخلي المتنامي كما تظهره التركيبة السلعية المتنوعة للواردات سواء الاجمالية أو ذات المنشأ الأوروبي وذلك بالنظر إلى عجز القاعدة الانتاجية المحلية ومحدودية قدرتها على مجارة المنافسة والنفوذ إلى الأسواق الخارجية أو حتى على تغطية حيز بسيط من هذا الطلب على مستوى سلع التجهيز من معدات وآلات ومستلزمات الجهاز الانتاجي ومدخلاته وكذا على مستوى السلع الغذائية وغيرها.

وفي هذا المقام، يتضح من خلال قراءة ما يرد في الجدول الموالي من بيانات، وجود تحركاً قوياً من منظور التنوع الشديد وانعدام التركيز في تشكيلة السلع المستوردة التي هي أكبر بكثير من حيث عددها قياساً بما يتم تصديره من سلع مثلما يكشف ذلك الأداء المسجل على مستوى المؤشرات ذات الصلة بهذا الجانب سواء فيما يتصل بالواردات الاجمالية أو من تلك المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي خلال فترتي ما قبل وبعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ.

الجدول رقم 146: خصائص الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي وباقي العالم بالاستناد على أدائها على بعض المؤشرات ذات الصلة خلال الفترة 1995-2014.

مع الاتحاد الأوروبي			مع العالم				السنوات
مؤشر التركز	مؤشر تماثل	مؤشر تنوع	مؤشر التركز	مؤشر التركز	مؤشر التركز		
ع.س.	هيكل الواردات	ع.س.	ع.س.	ع.س.	ع.س.		
0,086	0,544	0,455	0,084	0,231	0,231	1995	
0,084	0,531	0,471	0,076	0,232	0,232	1996	
0,086	0,532	0,461	0,089	0,231	0,231	1997	
0,087	0,536	0,463	0,084	0,232	0,232	1998	
0,092	0,549	0,454	0,085	0,231	0,231	1999	
0,090	0,532	0,479	0,088	0,230	0,230	2000	
0,094	0,528	0,481	0,084	0,233	0,233	2001	
0,087	0,541	0,468	0,084	0,232	0,232	2002	
0,087	0,552	0,458	0,081	0,233	0,233	2003	
0,094	0,539	0,463	0,082	0,236	0,236	2004	
0,089	0,538	0,465	0,084	0,232	0,232	2004-1995	
0,101	0,546	0,455	0,086	0,236	0,236	2005	
0,102	0,528	0,473	0,095	0,235	0,235	2006	
0,099	0,565	0,442	0,093	0,235	0,235	2007	
0,128	0,505	0,504	0,109	0,237	0,237	2008	
0,105	0,523	0,489	0,100	0,234	0,234	2009	
0,099	0,519	0,487	0,087	0,232	0,232	2010	
0,118	0,533	0,485	0,083	0,236	0,236	2011	
0,148	0,541	0,466	0,111	0,234	0,234	2012	
0,124	0,561	0,454	0,093	0,237	0,237	2013	
0,109	غ.م.	0,428	0,077	0,238	0,238	2014	
0,113	0,536	0,468	0,093	0,235	0,235	2014-2005	

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في:

- بيانات الجدول رقم 56 الخاص بالهيكل السلعي لصادرات الدول المتوسطة الشريكة نحو الاتحاد الأوروبي.
- قاعدة البيانات التجارة الدولية الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADSTAT والمتوفرة على الموقع الإلكتروني: [http:// unctadstat.unctad.org](http://unctadstat.unctad.org) (تم الاطلاع على الموقع يوم 30 جانفي 2016).

فكما يظهر في الجدول، تراوح متوسط عدد السلع المستوردة من العالم الخارجي حسب إحصائيات قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نحو 232 سلعة مقابل تصدير 97 سلعة خلال الفترة 1995-2004 ليرتفع العدد بشكل طفيف خلال الفترة تطبيق اتفاق الشراكة (2005-2014) إلى 235 مقابل تصدير 106 سلعة، حيث تكونت سلعة السلع المستوردة من قبل الجزائر من العالم سنويا خلال الفترة الأولى ما بين 230 سلعة المسجلة سنة 200 و236 سلعة المسجلة سنة 2004، في حين تراوح عدد السلع المستوردة سنويا خلال الفترة الثانية من العالم بين 232 سلعة التي تم استيرادها من مجمل دول العالم سنة 2010 و238 سلعة المستوردة سنة 2014. بينما بلغ متوسط عدد السلع المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي خلال فترة ما قبل تطبيق اتفاق الشراكة 224 سلعة الذي ارتفع إلى 230 سلعة في المتوسط خلال فترة تطبيق الاتفاق المعني، وبأعداد سنوية لتشكيلة السلع الأوروبية المنشأ المستوردة تراوحت خلال الفترة الأولى ما بين 219 سلعة المستوردة سنة 1995 و229 سلعة التي تم استيرادها سنة 2003 في الوقت الذي تراوح فيه عدد السلع المكونة لتشكيلة السلع المستوردة خلال الفترة الثانية بين 226 سلعة مستوردة سنة 2012 و233 سلعة التي تم استيرادها سنة 2008.

وبذلك، فقد أشارت القيم المسجلة على مستوى مؤشر التركز لـ *Herfindahl-Hirschmann* إلى تسجيل مستويات متدنية في درجة التركز السلعي للواردات الجزائرية من مجمل دول العالم أو من الاتحاد الأوروبي سواء خلال مرحلة ما قبل أو بعد تطبيق اتفاق الشراكة على اعتبار أنها لم تتجاوز في المتوسط 0,084 خلال فترة ما قبل تطبيق اتفاق الشراكة 0,519 بالنسبة للواردات من مجمل دول العالم وبقيم سنوية تراوحت بين 0,076 المسجلة سنة 1996 و0,089 المسجلة سنة 1997 بينما بلغ متوسطها السنوي المسجل خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة نحو 0,093 وبقيم سنوية تراوحت بين 0,077 المسجلة سنة 2014 و0,111 التي تم تسجيلها سنة 2014، كما لم تتجاوز قيمة المؤشر المعني بالنسبة للواردات المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي في المتوسط 0,089 خلال الفترة الأولى وبقيم سنوية له تراوحت بين 0,084 المسجلة سنة 1996 و0,094 المسجلة سنتي 2001 و2004، بينما كانت مستويات تركز الواردات ذات المنشأ الأوروبي متدنية كذلك على مدار سنوات فترة تطبيق اتفاق الشراكة بأخذ المؤشر المعني بها قيما سنوية تراوحت بين 0,099 المسجلة سنة 2007 و0,148 التي تم تسجيلها سنة 2012 وبمتوسط سنوي لهذا المؤشر خلال هذه الفترة بلغ نحو 0,113. كما دعم الأداء المحقق على صعيد مؤشر التنوع خاصية عدم تركز الواردات في عدد محدود من السلع على عكس الصادرات، التي كانت على درجة عالية من التنوع في هيكلها السلعي، إذ بلغت قيمة المؤشر الخاص بالواردات مع العالم الذي تم الاعتماد عليه بالنظر لعدم توفر البيانات المتعلقة بالواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي، كما كان عياله بالنسبة للصادرات، والذي من المفترض أن يكون مقاربا له من حيث القيمة كون الاتحاد يعد كما أوردنا آنفا الممون الأول للسوق الجزائرية، خلال الفترة 1995-2004 قرابة 0,465 وبقيم سنوية تراوحت بين 0,454 المسجلة سنة 1995 و0,481 التي سجلت سنة 2001، بينما قدرت القيمة المتوسطة للمؤشر المعني خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة (2005-2014) نحو 0,468 وبقيم سنوية متزاوجة بين 0,428 و0,504 المسجلتين سنتي 2014 و2008 على التوالي.

وبالنظر إلى التنوع الشديد و عدم التركز الذي يميز الواردات الجزائرية فإن هيكلها تبدو أكثر اقترابا من الهياكل السلعية للواردات سواء مع مجمل دول العالم أو مع الاتحاد الأوروبي مقارنة بالانحراف الشديد الذي ميز هيكل الصادرات الجزائرية المرتكزة أساسا على المحروقات التي كان أكثر ابتعادا عن الأنماط التي تميز الهياكل السلعية للصادرات العالمية أو للاتحاد الأوروبي، وهو ما يمكن تلمسه من خلال الإطلاع على الأداء المسجل على مؤشر تماثل هياكل الواردات لـ *Finger-Kreinin* الذي يرد في الجدول السابق، حيث سجل قيما أعلى مقارنة بالقيم المتعلقة بجانب الصادرات، إذ بلغ متوسطها السنوي خلال فترة ما قبل تطبيق اتفاق الشراكة

بالنسبة لتماثل هياكل الواردات المحلية مع العالمية 0,535 بقييم سنوية متزاوطة بين 0,519 المسجلة سنة 2001 و 0,546 المسجلة سنة 1999 بينما بلغ متوسط قيمة المؤشر المعني بالنسبة لتماثل هياكل الصادرات المحلية مع دول الاتحاد خلال ذات الفترة 0,538 بقييم سنوية تراوحت بين 0,528 و 0,552 المسجلتين سنتي 2001 و 2003 على التوالي، وهي تقريبا القيم ذاتها المسجلة بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق، إذ بلغت قيمة المؤشر المتوسطة خلال الفترة 2005-2014 الخاصة بمدى تماثل هياكل الواردات الجزائرية مع مثيلتها الأوروبية قرابة 0,536 وبقييم سنوية تراوحت بين، المسجلة سنة 2008 و 0,565 المسجلة سنة 2007 بينما بلغت قيمة المؤشر المتوسطة بالنسبة لمدى التماثل مع هيكل الواردات العالمية لذات الفترة قرابة 0,527 بقييم سنوية تراوحت بدورها بين 0,494 و 0,557 المسجلتين سنتي 2008 و 2007 على الترتيب.

والملاحظ من خلال الوقوف على التركيبة السلعية للواردات من دول الاتحاد الأوروبي، أنها تؤكد بدورها ماسبق قوله بشأن هشاشة الوضع الذي يتواجد فيه النسيج الانتاجي المحلي بمختلف قطاعاته وفروعه التي يبقى أداؤها دون المستوى المنشود وذلك بحكم المشاكل المتراكمة والعقبات العديدة التي تعاني منها وحداته الانتاجية من القطاعين العام والخاص، وهذا في ظل استثناء منطوق الربيع الذي ينخر مفاصل الاقتصاد ككل وتعمق السلوكات السلبية المتصلة به ومنها طغيان منطوق الاستيراد والتوسع فيه خصوصا في فترات الرخاء المالي على حساب التصنيع والانتاج وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي جعله على ضوء هذا الأوضاع، يبقى عاجزا عن فرض متوجاته في الأسواق الخارجية بما فيها الأوروبية كما يتجلى ذلك من الرقم المتواضع للصادرات خارج نطاق المحروقات فضلا عن محدودية تلبية لاحتياجات الطلب المحلي الذي يتم تغطية معظمه إن لم نقل مجمله بواسطة الاستيراد بدلا من الانتاج سواء في جانبه الاستهلاكي أو الاستثماري المرتبط بتوسع الأنشطة الانتاجية والاستثمارية مما جعل مكونات التركيبة السلعية للواردات من دول الاتحاد مماثلة تماما من حيث أوزانها لمكونات هيكل الواردات السلعية الاجمالية التي سبق التعرض له في وقت سابق، فضلا عن أخذ معظم هذه المكونات لنفس الاتجاه التصاعدي من حيث قيمها التي شهدت ارتفاعات ملحوظة تماشيا مع تزايد الطلب الداخلي على مختلف سلع الاستهلاك النهائي الغذائية وغير الغذائية ومستلزمات الجهاز الانتاجي المحلي من معدات وآلات ومدخلات من مواد أولية وسلع نصف مصنعة، باستثناء فترة الصدمة النفطية الراهنة (2015-2016) التي شهدت تراجع وراوات جميع مكونات بنية الواردات المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي وهو المسلك ذاته الذي سلكته عمليات الاستيراد الاجمالية التي عمدت السلطات إلى تقييدها تحت اشتداد وطأة الأزمة وتقلص الحيز المالي للبلاد بفعل تراجع مداخيلها من العملة الصعبة المتأتية كلية من ريع المحروقات في حين سلكت قيم واردات بعض المكونات الأخرى رغم أن بعضها يستأثر بحصص هامة من إجمالي الواردات من الاتحاد (سلع التجهيز الصناعي) سلوكا غير مستقر بين الارتفاع والانخفاض في الوقت غلب فيه الاتجاه الهبوطي على قيم مكونات أخرى (سلع المحروقات والمواد الطاقوية) خلال بعض الفترات لاسميا الفترة الممتدة من سنة 2012 لغاية 2013 كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 147: تطور الواردات من الاتحاد الأوروبي حسب المجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 2000-2016 (مليار دولار أمريكي)

السنوات	السلع الموجهة للجهاز الإنتاجي، منها :		
	مواد خامة	س. نصف مصنعة	المحروقات والمواد الطاقوية
-2000 2004	0,295 (4,68%) (44,96%)	1,085 (17,20%) (38,67%)	0,083 (1,32%) (58,54%)
-2005 2010	0,607 (3,82%) (51,92%)	4,362 (25,31%) (55,67%)	0,329 (1,52%) (61,98%)
2011	0,793 (3,22%) (44,47%)	6,834 (27,72%) (63,96%)	0,935 (3,79%) (80,36%)
2012	1,059 (4,02%) (57,60%)	7,082 (26,86%) (66,63%)	3,379 (12,81%) (68,20%)
2013	1,138 (3,96%) (61,84%)	7,531 (26,20%) (66,58%)	2,698 (9,39%) (61,52%)
2014	1,175 (3,95%) (62,14%)	8,054 (27,11%) (62,67%)	1,674 (5,63%) (58,14%)
2015	0,919 (3,61%) (58,91%)	6,851 (26,88%) (56,93%)	1,603 (6,29%) (67,45%)
2016	0,755 (3,40%) (48,41%)	6,072 (27,38%) (52,88%)	0,958 (4,32%) (74,14%)
-2005 2016	0,790 (3,69%) (53,74%)	5,716 (26,70%) (58,64%)	1,102 (5,15%) (65,14%)

() : الحصص من إجمالي الواردات السلعية من الاتحاد الأوروبي خلال السنة المعنية، () : الحصص من الواردات السلعية الإجمالية للمجموعة السلعية المعنية خلال السنة المعنية.
المصدر : تم إعداد الجدول بناء على إحصائيات قاعدة بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالمركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS، المديرية العامة للجمارك، الجزائر، سنة 2016.

فمن خلال تفحص البيانات التي يوفرها الجدول، نجد أنه أهم ما يميز التركيب السلعي للواردات من دول الاتحاد سواء خلال فترة قبل أو بعد تطبيق اتفاق الشراكة، هو هيمنة سلع التجهيز الصناعي من معدات وآلات ومستلزمات الإنتاج الوسيطة من السلع النصف مصنعة عليه مما يدل على الاعتماد الكلي تقريبا للجهاز الإنتاجي على مصادر التمويل الخارجية لاسيما منها الأوروبية في حصوله على معظم مدخلات العملية الانتاجية وهو ما يترتب عنه العديد الأعباء التي ستثقل حتما كاهل المتعاملين الاقتصاديين المنتجين المحليين من ارتفاع في التكاليف وتحمل خسائر سعر الصرف وانقطاع عمليات التمويل في بعض الأحيان فضلا عن فقدان التنافسية في الأسواق المحلية وعدم القدرة على اللوج إلى الأسواق الخارجية لأسباب مرتبطة بصعوبة استيفاء الشروط والمعايير الفنية والتنظيمية المعمول بها على نحو صارم ومفرط في كثير من الأحيان وفي مقدمتها قواعد المنشأ التي يصعب تحقيقها في ظل التبعية المطلقة للخارج في الحصول على مدخلات العملية الانتاجية لمختلف السلع وكذا الشروط الصحية والبيئية فضلا عن ارتفاع تكلفة الإنتاج. وهكذا نجد أن الواردات من سلع التجهيز الصناعي قد استأثرت بالجزء الأكبر من الواردات السلعية ذات المنشأ الأوروبي وبخاصة متوسطة قاربت الثلث خلال الفترتين 2004-2000 (37,34%) و 2005-2016 (34,86%) وبقيمتين متوسطتين بلغتنا 2,356 مليار و 7,463 مليار دولار وهما ما يعادل 52,52% و 54,83% من متوسط الواردات الاجمالية الخاصة بهذه المجموعة السلعية خلال الفترتين المعنيتين على التوالي. لتليها من حيث الأهمية السلع نصف مصنعة الموجهة للجهاز الانتاجي بخاصة بلغت في المتوسط خلال الفترة الأولى 17,67% بقيمة متوسطة قدرها 1,085 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 38,67% من إجمالي الواردات الوطنية من هذه المجموعة السلعية قبل أن تتضاعف هذه القيمة خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة بعد تفكيك التعريفات الجمركية المفروضة عليها بأكثر من خمس مرات وبقيمة متوسطة بلغت 5,716 مليار دولار أمريكي مشكلة في المتوسط 26,70% و 58,64% من الواردات السلعية من الاتحاد الأوروبي والواردات الاجمالية من تلك المجموعة السلعية على الترتيب.

بينما تكشف أرقام الجدول السابق، استحوذ مجموعتي السلع الموجهة للاستهلاك النهائي بشقيها الغذائي وغير الغذائي على حصة هامة من إجمالي الواردات بالنظر إلى الاعتماد المتزايد على الاستيراد في تغطية قدر غير يسير من احتياجات الطلب الاستهلاكي الداخلي خلال الفترة المدروسة لاسيما من مختلف المنتجات المصنعة نتيجة لتواضع أداء مختلف أنشطة الصناعة التحويلية والسلع الغذائية التي يبقى القطاع الفلاحي المحلي غير قادر على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية خصوصا من المجموعات الغذائية الرئيسية. فبالنسبة لفئة السلع الاستهلاكية غير الغذائية التي تشكل أساسا من منتجات الصناعة التحويلية المختلفة التي فاقت حصتها المتوسطة في إجمالي الواردات السلعية من الاتحاد الأوروبي 19% خلال الفترة 2004-2000 قبل أن تتراجع إلى 13,82% خلال فترة تطبيق الاتفاق 2005-2016 تحت تأثير التراجع الحاد الذي حصل في قيمتها مستوراها سنتي 2015 و 2016 بعد الوتيرة التصاعدية التي أخذها على غرار التراجع الذي لحق بكل المكونات السلعية الاخرى لبنية الواردات من دول الاتحاد، فقد بلغت قيمتها المتوسطة السنوية خلال الفترة الأولى نحو 1,221 مليار دولار وهو ما يمثل نحو 56,71% من إجمالي مستورادات هذه الفئة السلعية لترتفع إلى 2,959 مليار دولار خلال الفترة الثانية مشكلة بذلك ما يناهز 43,58% من إجمالي ما تم استيراده في المتوسط من هذه المجموعة السلعية مع العلم بأنها بلغت مستوياها القياسية سنة 2014 بقيمة قدرها 5,449 مليار دولار وهو ما يعادل 18,34% و 52,73% من إجمالي الواردات السلعية ذات المنشأ الأوروبي والواردات الاجمالية من المجموعة السلعية المعنية التي تم استيرادها خلال هذه السنة على التوالي.

أما فيما يخص فئة السلع الاستهلاكية الغذائية فقد شكلت في المتوسط خلال الفترة 2004-2000 مانسبته 18,85% من إجمالي الواردات السلعية من دول الاتحاد الأوروبي قبل تتراجع من حيث مساهمتها المتوسطة في إجمالي هذه الواردات خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة إلى 14,6% دون أن يعني ذلك تقلصا في قيمتها التي أخذت على عكس ذلك منحي تصاعديا بارتفاع قيمتها المتوسطة السنوية بقرابة ثلاثة أضعاف خلال الفترة 2005-2014 ببلوغ قيمتها قرابة 3,123 مليار دولار وهو ما يعادل 41,7% من الواردات الاجمالية من هذه المجموعة السلعية وقيم سنوية متفاوتة لم تنزل عن مستوى 3,1 مليار دولار خلال الفترة 2011-2016 وبأوزان نسبية في الواردات تراوحت بين 13% و 18,66% مقابل قيمة متوسطة سنوية لم تتجاوز 1,19 مليار دولار وهو ما يعادل 48,64% من إجمالي مستورادات هذه الفئة خلال فترة ما قبل تطبيق الاتفاق (2000-2004).

وهنا ينبغي التنويه إلى أنه على عكس الصادرات الزراعية ذات المنشأ الجزائري نحو أسواق دول الاتحاد الأوروبي التي لم عجزت عن استغلال كافة المزايا التفضيلية المقدمة من الجانب الأوروبي عند ولوجها إلى أسواق الاتحاد بموجب اتفاق الشراكة كما يتجلى في عدم تمكنها استغلال سوى عدد محدود لا يتجاوز عدد أصبع اليد الواحدة ونسب هامشية تكاد تكون منعدمة لم تتجاوز سقف 5% من الكميات المحددة للحصص المستغلة المتفق عليها سوى تلك المتعلقة بالمنتجات الزراعية أو بالمنتجات الزراعية المحولة كما رأينا ذلك آنفا، فإن الطرف الأوروبي الذي استغل بشكل أفضل للامتيازات التجارية المقدمة لمنتجاته الزراعية عند نفوذها إلى الأسواق المحلية مثلما يمكن تلمسه من خلال استغلاله لمعظم الحصص التي يتم استهلاك عدد كبير منها بالكامل أو بشكل جزئي في أمد قصير يتراوح بين أسبوع و 3 أشهر بينما يتم استهلاك حصص أخرى في فترة أقصاها 6 أشهر نتيجة التنافس الحاد بين المستوردين للحصول على حق استيراد منتجات القطاع الزراعي الأوروبية خاصة السلع الغذائية الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع التي تخضع لنظام الحصص وفق قاعدة " أول من يصل هو أول المستفيد FIFO " أي القيام بالجمركة مع الاستفادة بالامتياز إلى غاية نهاية الكمية المحددة وبعدها تجمرك السلع حسب معدلها التعريفي المعمول به.

فكما يظهر في الجدولين رقمي 145 و 147، بلغ عدد البنود التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية الأوروبية المعنية بالتنازلات التجارية المقدمة من قبل الجزائر في إطار الحصص التعريفية قبل عملية المراجعة لسنة 2012 ب 105 وضعية أو بند تعريفي موزعة بين 103 بند تعريفي خاص بالمنتجات الزراعية الواردة في البروتوكول رقم 2 و 3 بنود تعريفية خاصة بالمنتجات الزراعية المحولة ذات المنشأ الأوروبي التي ترد في البروتوكول رقم 5 مع التذكير بأن عدد الحصص المعمول بها يقدر ب 66 حصة كمية أي أقل من عدد البنود التعريفية ومرد ذلك هو إمكانية احتواء بعض الحصص على أكثر من بند تعريفي يمثل نفس صنف أو نوع من المنتج الزراعي المعني بالحصة. وقد تمكن الاتحاد الأوروبي من استغلال خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2005 وهو تاريخ دخول الاتفاق حيز التطبيق و سبتمبر 2007 بشكل كامل لحصص 45 منتج التي نفذت كميته بالكامل وهو ما يعادل 42,9% من مجموع المنتجات المعنية بنظام الحصص وهي السلع الواسعة الاستهلاك(القمح، الزيت، أجبان معدة للذوبان ...). بينما تم استغلال قرابة 50% من الحصص

الباب الثاني/الفصل الثاني- اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: الحصيلة والتداعيات على الاقتصاد الوطني بعد أزيد من عقد من دخوله حيز التنفيذ

المعلقة بـ 34 منتج زراعي وزراعي محمول (الرز، البقوليات الجافة...) وهو ما يمثل 32,4% من مجموع المنتجات المعنية بنظام الحصص بينما تم ترواحت نسب استغلال الحصص للمنتجات المتبقية التي تمثل 24,7% من إجمالي المنتجات الزراعية المعنية بنظام الحصص أقل من 50% (بين 0 و 49%) بحسب الحصيلة التي قدمتها إدارة الجمارك الجزائرية نهاية سنة 2007، في الوقت الذي لم يتمكن فيه الطرف الجزائري كما رأينا في السابق من استغلال سوى 3 حصص فقط من أصل 27 حصة كمية واردة في البروتوكول رقم 01 من الاتفاق المعني المتضمن لقائمة المنتجات الزراعية وحصتين من أصل ثلاث حصص كمية متعلقة بالمنتجات الزراعية المحولة التي ترد في البروتوكول رقم 5 وهو ما يعادل 16,7% من العدد الإجمالي للحصص الكمية المقررة ولكن بنسب استغلال تكاد تكون معدومة لم تتجاوز في المجمل عتبة 5% بل أن معظمها كان دون 1% على مدار الفترة 2007-2012 كما هو مبين في الجدول رقم 143، كما أشارت إحصائيات أخرى غير منشورة من قبل الجمارك الجزائرية بشأن تطور وضعية استهلاك حصص الواردات من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة في إطار تطبيق اتفاق الشراكة إلى خلال الفترة 2013-2015 إلى أنه من أصل 66 حصة كمية للواردات من هذه المنتجات لم يتم استغلال في المتوسط نصف عددها (33 حصة غير مستغل تماما) بينما توزعت الحصص المستغلة بين الحصص الكمية المستغلة بين 8 حصص كمية بنسب استهلاك أقل من 50% و 5 حصص بنسب استهلاك أكبر من 50% في حين تم استهلاك بالكامل لـ 15 حصة وهو ما يعادل 22,73% من العدد الإجمالي للحصص الكمية، والتي تتعلق بالمنتجات الزراعية والزراعية المحولة الواسعة الاستهلاك، والتي تساهم بالمناسبة وارتدتها بالنصيب الأكبر من إجمالي الواردات الزراعية والزراعية المحولة بالأمفضليات التجارية المقدمة من قبل الجزائر كما أنها تساهم بنصيب معتبر في الواردات الإجمالية من المنتجات الغذائية المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي كما يتجلى ذلك من خلال البيانات التي يوفرها الجدول الموالي الذي يبين تطور قيم وكميات الواردات الجزائرية من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة من الاتحاد الخاضعة لنظام الحصص خلال الفترة 2006-2012.

الجدول رقم 148 : تطور قيم وكميات الواردات الجزائرية من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة من الاتحاد الأوروبي الخاضعة لنظام الحصص*

(الكمية :طن، القيمة : مليون دولار أمريكي)

المنتجات الزراعية	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
القمح الصلب (غير ذلك الموجه للبذر)	--	72579	140208	717068	156848	206816	256212
القيمة	--	30,731	38,267	229,66	106,499	58,852	55,839
القمح اللين (غير ذلك الموجه للبذر)	148521	279773	372437	303999	525494	650632,0	630926
القيمة	41,930	98,283	77,251	144,80	210,40	135,555	101,731
مسحوق الحليب مضاف إليه السكر لا تفوق نسبة م. الدسمة فيه 1,5%	36656	37699	39886	32894	34682	34529	15336
القيمة	118,70	127,26	129,05	76,234	144,06	157,606	39,578
م. الحليب دون سكر لا تفوق نسبة المواد الدسمة فيه 1,5%	41580	43008	44503	50,141	46055	26740	48933
القيمة	160,76	179,40	160,21	143,02	230,75	95,225	131,664
البطاطا الطازجة أو المبردة، للبذر	49380	46530	10251	53554	54084	54334	60395
القيمة	37,042	35,674	3,719	38,199	49,710	44,953	27,624
أجبان للذوبان معدة للتحويل	2943,0	2404,0	2952,4	3540,9	3004,5	3561,6	4388,6
القيمة	11,194	6,193	5,6013	7,762	8,251	5,859	6,181
زيت الصويا الخام	3250	--	7500	7000	21002	15865	3002,0
القيمة	4,153	--	2,390	5,810	30,398	13,850	2,879
شحوم وزيت نباتية بأصنافها	2672,9	2983	2298	2496	2915	3453,3	3426,9
القيمة	3,865	4,682	3,579	4,170	4,320	3,740	3,476
سكر القصب أو الشمندر و سكرور نقي كيميائيا	36365	--	151830	164615	152778	149937	360627
القيمة	27,484	--	105,43	84,216	68,170	77,178	158,329
المجموع (القيمة) .	407,13	482,22	525,5	733,8	852,56	592,818	527,301
للتذكير							
الواردات من السلع الغذائية (مليار دولار أمريكي)	3,413	4,601	2,746	2,643	3,148	2,037	1,537
الحصة من الواردات من السلع الزراعية والزراعية المحولة الأوروبية الخاضعة لنظام الحصص بموجب اتفاق الشراكة *	60,77%	84,60%	71,21%	75,65%	81,90%	81,77%	95,53%
الحصة من الواردات من السلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي	11,93%	10,48%	19,14%	27,76%	27,08%	29,10%	34,31%

* : تم الاقتصار فقط على الفترة الزمنية 2006-2012 نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية بالنسبة للفترة 2013-2016 على اعتبار أن قاعدته بيانات استهلاك الحصص الخاصة بالمركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS لم تحدد الكميات المستوردة بشكل فعلي. **: الواردات من السلع المعنية بنظام الحصص التي تستفيد من تخفيضات جزئية أو كلية في الحقوق الجمركية والرسوم المماثلة التي ترد في البروتوكول رقم 2 بالنسبة للمنتجات الزراعية ورقم 5 بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة، مع العلم أن تجاوز الحدود الكمية للحصص سيترتب عنه فرض الحقوق الجمركية المعمول بها الخاضعة لها. -- : بيانات غير متوفرة من المصدر. () : كمية الحصة المحددة للمنتج بموجب اتفاق الشراكة. المصدر : تم إعداد الجدول بناء على إحصائيات قاعدة بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالمركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS، المديرية العامة للجمارك، الجزائر-سنة 2016.

والملاحظ من خلال قراءة الأرقام التي ترد في الجدول، أن الحصص الكمية التي تخص المنتجات الزراعية والزراعية المحولة التي تجاوزت كمياتها المستوردة بكثير حدود الكميات المعنية بالأمفضليات التجارية المقدمة لها من قبل الجزائر على طول الفترة المدروسة وهي في مجملها سلع غذائية واسعة الاستهلاك (قمح، سكر، مسحوق الحليب، زيت الصويا، البطاطا...) التي تعد الجزائر بمثابة مستورد

1 : بحسب الإحصائيات الخاصة بمتابعة وضعية استهلاك الحصص الكمية للواردات من المنتجات الزراعية والزراعية المحولة ذات المنشأ الأوروبي في إطار تطبيق اتفاق الشراكة التي ترد في قاعدة بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالمركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS التابع للمديرية المديرية العامة للجمارك -سنة 2016-

صاف للكثير منها، والتي تراوحت قيمة مستورداًها مجتمعة ما بين 407,13 مليون دولار المسجلة سنة 2012 و852,53 مليون دولار المسجلة سنة 2008 وهو ما جعل مساهمتها السنوية في الواردات من السلع الزراعية والزراعية المحولة الخاضعة لنظام الحصص تتراوح بين 60,77% و 95,33% المسجلتين سنتي 2012 و2006 على الترتيب بينما تراوحت أوزانها النسبية مجتمعة في الواردات من مجموعة السلع الغذائية ككل والمتأتية من دول الاتحاد الأوروبي بين 10,48% المسجلة سنة 2011 و 34,31% التي سجلت سنة 2006. وبالعودة إلى مساهمة المكونات الأخرى في التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي، ونعني بها فتي المواد الخام و المحروقات والمواد الطاقوية المدرجة ضمن مجموعة السلع الموجهة للجهاز الانتاجي و ففة سلع التجهيز من معدات وآلات موجهة للقطاع الفلاحي المدرجة ضمن مجموعة سلع التجهيز، فكانت ضئيلة بالقياس إلى مساهمة المكونات الأخرى لبنية الواردات ذات المنشأ الأوروبي. إذ شكلت مستوردات سلع التجهيز الزراعي أقل من 1,2% من إجمالي الواردات و بقييم تراوحت ما بين 168 و313 مليون دولار خلال الفترة 2011-2016 و بقييم متوسطة بلغت 80 مليون دولار وهو ما يعادل 43,76% من إجمالي الواردات من هذه الفئة السلعية خلال الفترة 2000-2004 و 168 مليون دولار مشكلة بذلك 58,83% من إجمالي الواردات من هذه الفئة خلال الفترة 2005-2016.

أما بالنسبة للواردات من المواد الخام التي تراوحت مساهمتها السنوية في الواردات السلعية بين 3% و 4% و بقيمة متوسطة بلغت خلال فترة ما قبل تطبيق اتفاق الشراكة (2000-2004) قرابة 295 مليون دولار وهو ما يعادل 4,68% و 44,86% من الواردات السلعية من الاتحاد الأوروبي والواردات الاجمالية للمجموعة السلعية المعنية قبل أن ترتفع خلال فترة بعد تطبيق اتفاق الشراكة إلى 790 مليون دولار مشكلة في المتوسط نحو 3,69% من الواردات السلعية من الاتحاد ونحو 53,74% من إجمالي الواردات من المجموعة السلعية المعنية. بينما بلغت قيمة الواردات من المحروقات والمواد الطاقوية (المشتقات النفطية) خلال الفترة 2005-2016 قرابة 1,102 مليار دولار بما يعادل 5,15% من الواردات السلعية الاجمالية من الاتحاد الأوروبي بعدما كانت في حدود لم يتجاوز 83 مليون دولار خلال الفترة 2000-2004 وبما يعادل 1,32% من إجمالي ما تم استيراده من دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة خلال هذه الفترة.

وانطلاقاً من تتبع أداء التبادل التجاري السلعي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة بينهما مع مقارنته بالفترة السابقة له مع إبراز للاتجاهات العامة والخصائص المميزة له من جانبي الصادرات والواردات، يمكن القول بأن الاتفاق المعني لم يؤدي إلى إحداث التغيير المنشود من قبل الجانب الجزائري في وضع التبادل الغير متكافئ القائم بين الطرفين منذ عقود طويلة من الزمن خارج نطاق المحروقات من منطلق أن مكاسب تحرير التبادل كانت في مجملها لصالح الطرف الأقوى في معادلة الشراكة وهو الاتحاد الأوروبي الذي عزز موقعه في السوق الجزائرية رغم المنافسة القوية التي لقيها خلال السنوات الأخيرة من أطراف تجارية أخرى التي وسعت من دائرة مبادلاتها مع الجزائر لاسيما بعض دول المنطقة الآسيوية (الصين، كوريا الجنوبية، الهند...) مثلما يتجلى ذلك في تراجع مساهمة دوله مجتمعة في الواردات السلعية الاجمالية للبلاد دون أن يعني ذلك تراجعاً في قيم صادراته التي تزايدت تماشياً مع الاتجاه التصاعدي الذي أخذته بشكل عام الواردات الاجمالية تحت تأثير الظروف الاقتصادية والمالية الملائمة التي مرت بها البلاد على مدار أغلب سنوات الفترة المدروسة، والذي تحلله تراجعاً حاداً مرتبطاً بتأثير أسعار المحروقات وما تبعها من تدهور في الوضع الاقتصادي للبلاد خصوصاً منذ 2015 كنتيجة للطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني الذي لم يتمكن من استغلال المزايا والأفضليات التجارية الممنوحة له بموجب اتفاق الشراكة في رفع رقم صادراته خارج نطاق المحروقات التي بقيت هامشية محصورة في عدد محدود في المنتجات من المنتجات النصف مصنعة والزراعية مع استغلال شبه معدوم للحصص الكمية المقدمة له والتي لا يتجاوز عدد المستغل منها عدد أصابع اليد الواحدة، الأمر الذي جعل الميزان التجاري خارج المحروقات يبقى شديد الاختلال وعلى نحو متواصل لصالح الطرف الأوروبي طوال فترة تطبيق الاتفاق كما سنرى ذلك في الأسطر المتبقية من هذا المبحث.

3- تحليل لتطور وضعية الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي في ظل تنفيذ اتفاق الشراكة.

مما لا ريب فيه، أن خلافاً لما كان الشريك الجزائري يسعى لتحقيقه من أهداف من وراء الخراطه في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفق مقارنة برشلونة في جانبها التجاري الذي يعد أحد الأركان الرئيسية التي استندت عليها في مجالها الاقتصادي والمالي من ناحية الارتقاء بالصادرات خارج المحروقات و توسيع تشكيلها وزيادة حصصها في الأسواق الأوروبية ناهيك عن تحسين أداء هيكل النسيج الانتاجي المحلي وتطوير بهدف تكييفه وتأهيله مع متطلبات الانفتاح الذي فرضه تطبيق الاتفاق المعني، فإنه لم يحدث لأي تغيير يذكر على صعيد واقع التبادل الذي كان معروفاً في السابق باستمرار محافظته على نفس الخصائص المميزة لبنية صادراته التي بقيت رهينة لتقلبات أسعار المحروقات والتي تبقى على درجة عالية من المخاطرة والهشاشة إزاء الصدمات الخارجية النابعة من التغييرات الحاصلة في الأسعار والطلب عليها في الأسواق العالمية مقابل تنوع شديد في هيكل واردته تعكس تبعية مطلقة في تلبية حيز هام من الطلب الداخلي الاستثماري والاستهلاكي بفعل ضعف القاعدة الانتاجية المحلية ومحدودية قدرتها التنافسية داخل الأسواق الداخلية والخارجية، مما جعل كما أسلفنا الذكر من تحول الأسواق بين الجانبين إلى فرصة يتبادل فيها الجميع منافع الشراكة بصورة أكثر عدلاً يبقى مجرد حبر على ورق نص الاتفاق كون مكاسب الشراكة التجارية بينهما خارج قطاع المحروقات صبت كلها لصالح الطرف الأوروبي وإن كان الطرف الجزائري يحقق فائضاً إيجابياً بفضل المحروقات فقط. هذا ما يتجلى في العجز المتفاقم في ميزان التبادل التجاري مع دول الاتحاد مجتمعة باستبعاد المحروقات الذي جاء كمحصلة للعجز الحاد المسجل على مستوى موازين التبادل التجاري لجميع المجموعات السلعية الرئيسية على مدار فترة الدراسة (2000-2016) لدرجة أن الجزائر استوردت ما معدله 17 دولار أمريكي من الاتحاد الأوروبي مقابل تصديرها لدولار واحد فقط خارج المحروقات خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة بعدما كان معدل الاستيراد المتوسط مقدراً في المتوسط ب 14 دولار لكل دولار تصدره الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2004، وهو سنقف عليه من خلال الاستعانة بالبيانات التي يوفرها الجدول الموالي.

الجدول رقم 149: تطور رصيد الميزان التجاري السلعي الإجمالي ووفقا لتركيبته السلعية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2015

-2005 2016	بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق												-2000 2004	رصيد الميزان التجاري السلعي الإجمالي مع الاتحاد الأوروبي (مليار دولار أمريكي)
	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005		
9,599	-5,440	-2,517	10,694	12,553	13,446	12,691	7,305	2,414	20,283	12,406	17,021	14,338	6,799	
رصيد الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي حسب المجموعات السلعية الرئيسية : (مليار دولار أمريكي)														
-3,049	-3,022	-3,944	-4,730	-4,016	-3,329	-4,444	-2,700	-2,598	-3,093	-1,991	-1,488	-1,232	-1,155	سلع غذائية
23,113	7,539	13,529	29,382	29,771	28,051	28,614	20,714	16,361	33,511	22,139	25,186	22,555	11,473	السلع الموجهة للجهاز الإنتاجي، منها :
-0,733	-0,713	-0,866	-1,106	-1,076	-0,949	-0,719	-0,702	-0,696	-0,657	-0,641	-0,387	-0,287	-0,258	- المواد الخام
-4,701	-5,108	-5,495	-6,143	-6,216	-5,836	-5,527	-4,879	-5,110	-5,409	-2,744	-2,326	-1,619	-0,672	- منتجات نصف مصنعة
28,555	13,360	19,89	36,631	37,063	34,936	34,860	26,295	22,167	39,577	25,524	27,899	24,461	12,403	- المحروقات والمواد الطاوية
-7,624	-7,154	-7,687	-8,535	-9,893	-8,612	-8,92	-8,512	-9,011	-7,67	-5,591	-4,821	-5,086	-2,304	سلع التجهيز "معدات وآلات"، ومنها:
-7,448	-6,920	-7,388	-8,221	-9,658	-8,444	-8,699	-8,299	-8,866	-7,562	-5,495	-4,740	-5,086	-2,225	- سلع التجهيز الصناعي
-0,176	-0,234	-0,299	-0,313	-0,235	-0,168	-0,221	-0,213	-0,145	-0,108	-0,096	-0,081	-0,119	-0,079	- سلع التجهيز الزراعي
-2,955	-4,103	-4,414	-5,447	-3,332	-2,816	-2,559	-2,197	-2,337	-2,378	-2,149	-1,857	-1,873	-1,215	سلع استهلاكية غير غذائية
-19,04	-20,099	-22,406	-25,961	-24,533	-21,442	-22,169	-18,989	-19,753	-19,008	-13,091	-10,879	-10,129	-6,836	رصيد الميزان ت. خارج المحروقات
17	17	16	13	17	13	14	19	32	16	15	16	14	14	الدولارات المستوردة من الاتحاد الأوروبي مقابل دولار واحد مصدر له خارج المحروقات

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على إحصائيات قاعدة بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالمركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS، المديرية العامة للحمارك، الجزائر-سنة 2016.-

فكما يتضح من خلال تفحص أرقام الجدول، فإن التحرك الإيجابي لرصيد ميزان التجارة البينية الاجمالية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي المعبر عنه بالفوائض المتفاوتة والمتتالية التي أحرزها سواء قبل تطبيق اتفاق الشراكة (2000-2004) بقيمة متوسطة سنوية بلغت 6,799 مليار دولار لتتفوق إلى 9,599 مليار دولار خلال فترة تطبيق الاتفاق المعني (2005-2016) كنتيجة للوتيرة التصاعدية التي أخذتها الصادرات من المحروقات بفعل انتعاش أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 لغاية 2014 والتي كانت أكبر مقارنة بما سجلته الواردات مما جعل قيم هذه الفوائض في الرصيد التبادلي التجاري السنوية شديدة التفاوت بسلوكها منحنى متذبذبا بشكل حاد بين الارتفاع والانخفاض والتي تراوحت بين 2,414 مليار دولار وهو أدنى مستوى لها سجل سنة 2009 و20,283 مليار دولار وهو أعلى فائض حقق سنة 2008 قبل أن يتحول الرصيد إلى عجز خلال فترة الصدمة البترولية المعاكسة الراهنة ببلوغ قيمته 2,517 مليار دولار سنة 2015 لتشتد حدته سنة 2016 بقيمة عجز بلغت 5,440 مليار دولار. مما يعني أن الجزائر لم تجني من الاتفاق الشيء الكثير في جانبه التجاري على اعتبار أن المكاسب المحققة كانت فقط بفضل المحروقات التي يسمح استيعابها في تحليل الاتجاهات التي أخذها التبادل التجاري بيني مع الاتحاد الأوروبي في جانبي الصادرات والواردات السلعية خارج نطاقها بتلمس مدى عمق الاختلال في معادلة التبادل التي مالت كفة مكاسبها لصالح الشريك الأوروبي، اين تضاعف العجز المسجل في ميزان التبادل التجاري خارج المحروقات بقرابة 3 مرات خلال فترة تطبيق الاتفاق مقارنة بالفترة التي سبقته ببلوغ قيمته المتوسطة 19,04 مليار دولار سنويا مقابل 6,836 مليار دولار. إذ تجاوز سقف 20 مليار دولار سنويا خلال الفترة 2011-2016 بعدما كان في حدود 18-19 مليار دولار سنويا خلال الفترة 2008-2010 و ما بين 10 و 13 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2005-2007.

فأرقام العجز المزمع المسجلة تكشف بجلاء مدى حالة الضعف التي تتواجد فيها الهياكل الانتاجية المحلية وعجزها عن سد الطلب الداخلي والتبعية المفرطة نحو الخارج في تلبية احتياجاته في مختلف المجموعات السلعية الرئيسية سواء الموجهة للنشاط الانتاجي - الاستثماري من سلع التجهيز الصناعي والزراعي أو السلع الوسيطة الضرورية لتشغيل الجهاز الانتاجي بفنائها الرئيسية (المواد الخام - منتجات نصف مصنعة) باستثناء المحروقات أو السلع الموجهة للاستهلاك النهائي بشقيها الغذائي المشكلة في مجملها من منتجات القطاع الزراعي أو الغير غذائي المكونة في معظمها من منتجات فروع الصناعة التحويلية المختلفة وهو ما يمكن تلمسه من خلال الاطلاع على أوضاع الموازين التجارية للمجموعات الرئيسية التي سجلت كلها رصيذا سلبا مستمرا على طول الفترة المدروسة ولم يخضع لقاعدة الاستثناء سوى رصيد التبادل التجاري لفئة المحروقات والمواد الطاقوية التي حققت فيها الجزائر فائضا تجاريا مع دول الاتحاد.

ويعزى القسم الأكبر من الخلل المتفاقم في الميزان التجاري للجزائر خارج المحروقات مع دول الاتحاد مجتمعة إلى العجز الحاد في تجارة مجموعة سلع التجهيز لاسيما منها سلع التجهيز الموجهة للقطاع الصناعي من معدات وآلات، والذي تزايدت قيمته المتوسطة خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة نتيجة الوتيرة المتزايدة للواردات مع انعدام كامل للصادرات من منتجات هذه المجموعة بأكثر من ضعفين مقارنة بالفترة التي سبقت دخول الاتفاق حيز التطبيق بقيمة متوسطة سنوية بلغت قرابة 7,624 مليار دولار مقابل 2,304 مليار دولار وبقيم عجز سنوية متفاوتة تراوحت بين 4,8 مليار دولار و9,89 مليار دولار ودون أن تنزل من مستوى 7 مليار دولار خلال سنوات الفترة 2008-2016، وكذا العجز المتفاقم المسجل على مستوى تجارة فئة المنتجات النصف مصنعة المدرجة ضمن مجموعة السلع الموجهة للجهاز الانتاجي بحسب التوزيع السلعي لهيكل التجارة الخارجية المقدم من قبل إدارة الجمارك الجزائرية، إذ بلغت قيمته المتوسط خلال فترة تطبيق الاتفاق المعني 4,701 مليار دولار وبقيم سنوية تراوحت بين 1,619 مليار و 6,216 مليار دولار بعدما كان متوسط العجز خلال الفترة 2000-2004 في حدود 672 مليون دولار أمريكي.

ليأتي بعد ذلك الخلل المسجل في ميزان تجارة السلع الغذائية الذي يكشف بوضوح عن درجة الانكشاف الغذائي العالية للبلد الذي يعد كمستورد صاف للعديد من المنتجات الغذائية الرئيسية الواسعة الاستهلاك (القمح، الحليب، الزيت، البقوليات...) على النحو الذي جعل أمنه الغذائي معرض للتهديد ويقع دائما تحت قبضة الموردين من بلدان الاتحاد أو غيرها من الدول ناهيك عن بقاء الاقتصاد الوطني دائما عرضة للصدمات المترتبة عن التقلبات الحاصلة في أسواق الغذاء العالمية وذلك في ظل ضعف أداء القطاع الفلاحي الذي كانت من محصلته تواضع معدلات تطور الانتاج وعدم كفايته لمواكبة ازدياد الطلب الداخلي المضطرد على السلع الغذائية نتيجة للنمو السكاني المرتفع وتوسع نطاق الاستهلاك وكذا لطبيعة وخصائص الأنماط الاستهلاكية السائدة في المجتمع، إذ بلغ متوسط العجز لهذه المجموعة السلعية خلال الفترة 2005-2016 نحو 3,049 مليار دولار بقيم عجز لم تنزل عن 2 مليار دولار على مدار سنوات الفترة 2007-2016 مقابل قيمة عجز سنوية بلغت في المتوسط 1,155 مليار دولار أمريكي خلال الفترة التي سبقت دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق.

أما فيما يخص العجز في رصيد ميزان التبادل التجاري الخاص بالمنتجات الاستهلاكية الغير غذائية المشكلة أساسا من منتجات أنشطة الصناعة التحويلية التي لا تزال الحلقة الأضعف في هيكل الاقتصاد الوطني، فقد بلغت قيمته المتوسطة في فترة ما قبل تطبيق الاتفاق نحو 1,215 مليار دولار لتتفوق بعد تطبيق الاتفاق المعني إلى 2,955 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة 2005-2016 وبقيم سنوية للعجز تراوحت بين 1,857 مليار و5,447 مليار دولار المسجلتين سنتي 2006 و2014 على التوالي مع العلم بأن قيمة العجز تفاقمت منذ سنة 2014 كونها لم تنزل عن مستوى 3,3 مليار دولار أمريكي. أما بالنسبة لأرقام العجز المسجلة على مستوى الفئات السلعية الأخرى ونعني بها المواد الخام و سلع التجهيز الصناعي فجاءت دون المليار دولار ببلوغ قيمته المتوسطة 733 مليون دولار بالنسبة لرصيد ميزان تجارة الفئة السلعية الأولى و 176 مليون دولار بالنسبة للفئة السلعية الثانية خلال فترة تطبيق الاتفاق مقابل قيمتي عجز متوسط خلال الفترة 2000-2004 مقدارهما نحو 258 مليون دولار و 79 مليون دولار أمريكي على التوالي.

المبحث الثالث: الأثر الجبائي لتطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

" استعراض لخسائر التفكيك التعريفي و التدابير الواجب اتخاذها لتعويضها "

رأينا في وقت سابق من هذا البحث، أن دخول اتفاق شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي مطلع سبتمبر سنة 2005 مرحلة التطبيق، ترتب عنه الشروع في عملية التفكيك التدريجي للتعريفات الجمركية المفروضة على السلع الصناعية ذات المنشأ الأوروبي لغاية إلغائها بشكل كلي في غضون سنة 2020 بعدما كانت مقررة عند إبرام الاتفاق سنة 2017 في سياق إقامة منطقة التبادل الحر الأوروبية متوسطة بين الطرفين التي خصصت كما هو معلوم للمنتجات المصنعة، ناهيك عن القيام بتفكيك جزئي أو كلي للتعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية، وذلك في إطار التنازلات التجارية المتبادلة المتفق عليها بين الجانبين. وقد جاء تمديد عملية التفكيك التعريفي بعد طلب وجهته الجزائر إلى شريكها الأوروبي بمناسبة انعقاد الدورة الخامسة لمجلس الشراكة الجزائري الأوروبي في 15 جوان 2010 طبقا لما تنصه عليه المادتين 11 و16 من الاتفاق المعني، والحصول على تأخير العملية لثلاث سنوات والاستفادة من رزنامة جديدة تكسب من خلالها وقتا إضافيا يسمح لها بتكثيف القطاع الصناعي مع متطلبات تحرير التبادل الخاص بالمنتجات المصنعة بعد الانتهاء من عملية التفكيك التعريفي الخاصة بهذه الأخيرة والاستفادة من برامج مصاحبة وتأهيل لضمان تنافسية المؤسسات الجزائرية حتى وإن كان يبدو بشكل جلي أن هذه المدة سوف لا تغير كثيرا من الوضع المتردي الذي يتواجد فيه القطاع.

مع العلم أن طلب الجانب الجزائري مراجعة رزنامة التفكيك التعريفي بقدر ما جاء في ظل اقتناعه بعدم إمكانية منافسة المنتجات الأوروبية في حال اكتمال إلغاء التعريفات الجمركية في غضون سنة 2017 كما هو منصوص عليه في اتفاق الشراكة من منطلق أنه اعتبر أن الفترة المتبقية من رزنامة التفكيك التعريفي الممتدة من 2011 لغاية 2017 سوف تكون غير كافية لتكيف النسيج الصناعي المحلي والذي سوف يهدد حيزا هاما منه بالانهيار والزوال لاسيما و ان تجربة السنوات الخمسة الأولى المنصرمة لعملية التفكيك (2005-2010) أفرزت خسائر كبيرة على مستوى الإيرادات المتأتية من الحقوق الجمركية فضلا عن كونها كشفت بما لا يدع للشك عن استمرار هشاشة وضعف النسيج الصناعي الذي لا يزال لا يقوى على المنافسة كونه يبقى تابعا إلى الخارج من حيث المواد الأولية والمدخلات ويفتقر للقدرة التنافسية والتأهيل ومن دون إغفال استمرار الطبيعة الربعية ملازمة للاقتصاد الوطني المبني ودون إحرار أي تقدم في معادلة التنوع الذي لا يزال هدفا بعيد المنال. بقدر ما أظهرت تأكيد الجانب الجزائري من خطأ التقدير الذي وقع فيه حينما تسرع في إبرام اتفاق الشراكة دون مراعاة كافة التحذيرات المقدمة له مسبقا ليس فقط من الداخل بل حتى من الجانب الأوروبي نفسه والذي لم يأخذ في الحسبان سوى العوامل ذات الطابع السياسي مقابل عدم إغفاله للجوانب الاقتصادية للاتفاق وما يمكن أن يلحق بالاقتصاد الوطني من خسائر وتداعيات سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية خصوصا الأكثر تأثرا بدخول الاتفاق حيز التطبيق التي سبق الإشارة إليها في فقرات سابقة من هذا الفصل فضلا عن الاختلال الحاد المسجل في مجال التبادل التجاري الذي صبت مكاسبه لصالح الطرف الأوروبي من منطلق أن مقابل كل دولار تصدره الجزائر إليه فإنها تستورد ما بين 18 و20 دولار خارج المحروقات بالموازاة مع تواضع حصيلة التعاون المالي والاقتصادي وعدم بلوغ تدفقات الاستثمار الأوروبي إلى الجزائر المستوى المأمول وهذا دون نسيان الخسائر التي تلحق بإيرادات الحقوق الجمركية المفروضة على الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي الذي يعد كما أسلفنا الذكر المتعامل التجاري الأول للجزائر جراء عملية التفكيك التعريفي وهو الجانب الذي سيحظى باهتمام مطالب هذا المبحث.

أين، سيتم تكريسه لدراسة الأثر الجبائي لتنفيذ اتفاق الشراكة والخسائر الناجمة عن عملية التفكيك التعريفي وتأثيراتها على إيرادات المتأتية من الرسوم الجمركية التي سوف تلغى كليا بصفة تدريجية، وذلك بتحليل البنية الحالية لهيكل الإيرادات المالية العامة للخزينة مع إظهار لكل من خصائصها وكذا لمكانة الإيرادات المتأتية من الحقوق الجمركية فيها، ثم التعرض بعد ذلك لعملية التفكيك التعريفي في إطار تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بعد إجراء عملية المراجعة التي تمت كما أسلفنا الذكر سنة 2012، لنتنقل في الأخير للحديث عن ما ترتب عن عملية التفكيك من خسائر في الإيرادات وكذا تناول للتدابير الواجب اتخاذها لتعويضها لاسيما في ظل عدم استقرار مداخيل الجباية البترولية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط وتواضع البعض الآخر ونعني بها على وجه التحديد إيرادات الجباية العادية بفعل ضعف التحصيل الضريبي لتضافر عوامل متعددة.

المطلب الأول: تحليل هيكل الإيرادات العامة مع إستعراض لخصائصه ومكانة الإيرادات الجمركية فيه

قبل التعرض للخسائر الفعلية والتقديرية المترتبة عن عملية التفكيك التعريفي التي شرع في تطبيقها منذ دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، نرى من الملائم تناول كل من هيكل الإيرادات العامة للخزينة وتحليله على مدار الفترة 2000-2016 مع إبراز لأهم الخصائص المميزة له والمتمثلة أساس في هيمنة الجباية البترولية على بنية الإيرادات العامة مما يعزز الوضعية المشهة للمالية العامة للبلاد مقابل تواضع مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة مع ضعف حصيلتها واختلال هيكلها، وكذا إظهار لمكانة الجباية الجمركية في هيكل الإيرادات العامة بعد تقديم لأهم تناول التعديلات التي مست منظومة التعريفات الجمركية خصوصا منذ انطلاق مسار الإصلاحات مطلع تسعينيات القرن الماضي من ناحية، والتكيف مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي الذي توجهت إليه الجزائر و المتجسد كما أسلفنا الذكر بانخراطها سواء بالتفاوض أو الانضمام إلى مسارات تكاملية إقليمية أو متعددة الاطراف، بعد تسجيل عودتها لطاولة المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية بهدف الحصول على العضوية والتي لا تزال مستمرة لحد كتابة هذه الأسطر، والانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA منذ 2009، وكذا الإنخراط في مسار الشراكة الأوروبية متوسطة عبر التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.

1- تحليل هيكل الإيرادات العامة على مدار الفترة 2000-2016 مع إبراز لخصائصها الرئيسية:

يتشكل هيكل الإيرادات العامة من الإيرادات الغير جبائية¹ والجبائية التي تتضمن لكل من: إيرادات الجباية البترولية التي تضم بدورها الإتاوات والضرائب المفروضة على النتائج وإيرادات الجباية العادية، التي ستعرض لاحقا لمكوناتها بأكثر تفصيل، والتي تشمل بدورها على إيرادات مجموعتين رئيسيتين من الضرائب، وهي الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.² إذ تضم المجموعة الأولى: الضرائب التي تستهدف الدخل والمتمثلة أساسا في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات فضلا عن حقوق التسجيل التي هي عبارة عن الضرائب المحصلة للدولة لقاء تسجيل العقود المختلفة، وخصوصا العقود الرسمية القضائية المتضمنة للقرارات النهائية للعقود الإدارية، وعقود نقل الملكية وحق الانتفاع بالمنقولات، أو العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار وحقوق التأسيس. وحقوق الطابع المتمثلة في الرسوم المفروضة على التداول والمعاملات والتي تكون على شكل الدفعة أو الطابع الجبائية.³ أما المجموعة الثانية المتمثلة في الضرائب الغير مباشرة، فتضم إضافة إلى الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية كل من الضرائب الغير مباشرة المفروضة على بعض المنتجات كرسوم الضمان والتعبير على مصنوعات الذهب والفضة والبلاتين ورسم المرور الذي تخضع له منتجات الكحول والخمور والمشروبات الأخرى المشابهة والرسم الداخلي على استهلاك منتجات التبغ والرسم الصحي على اللحوم.⁴

ولمزيد من الإيضاح حول ما يتعلق بتطور هيكل الإيرادات العامة وبنيتها الحالية، ندرج الجدول الموالي الذي يبين لنا هيمنة شبه كلية للإيرادات الجبائية بنوعها البترولي والعادي على هذا الهيكل قياسا بالإيرادات الغير جبائية على اعتبار أن مساهمتها في إجمالي الإيرادات كانت في حدود 88,5% في المتوسط خلال الفترة 2000-2016 وبمساهمة سنوية على مدار هذه الفترة تراوحت ما بين 83% و 95,9% في حين لم تتجاوز مساهمة الإيرادات الغير جبائية في المتوسط خلال الفترة ذاتها حدود 10% من الإيرادات العامة وبمساهمة سنوية تراوحت بين 4,9% و 17% المسجلتين سنتي 2000 و 2016 على الترتيب. حيث قدر المتوسط السنوي لإجمالي الإيرادات الجبائية خلال هذه الفترة بنحو 2740,8 مليار دج والذي توزع بين إيرادات الجباية البترولية التي بلغ متوسطها السنوي باستبعاد إيرادات صندوق ضبط الإيرادات المحصلة (فائض الجباية البترولية) قرابة 1279,70 مليار دج وهو ما يعادل 49,83% من المتوسط السنوي لإجمالي الإيرادات العامة للفترة المعنية وإيرادات الجباية العادية التي قدرت قيمتها المتوسطة السنوية للفترة بنفسها بنحو 1188,78 مليار دج وهو ما سمح لها بالمساهمة بقرابة 40,42% من المتوسط السنوي للإيرادات العامة في الوقت الذي بلغت فيه القيمة المتوسطة للإيرادات العامة المتأتية من مصادر غير جبائية قرابة 272,30 مليار دج وبقيم سنوية تراوحت بين 55,4 مليار دج المسجلة سنة 2000 و 838 مليار دج التي تم تسجيلها سنة 2016.

الجدول رقم 150: تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2016

السنوات	إجمالي الإيرادات (مليار دج)	عناصر الإيرادات العامة - مليار دج -		مساهمة كل مكون في الإيرادات (%)		
		إيرادات جبائية*		الجبائية البترولية	الجبائية العادية	إيرادات غير جبائية (أخرى)
		الجبائية البترولية*	الجبائية العادية			
2000	1124,9	720,0	349,5	64,0	31,1	4,9
2001	1389,7	840,6	398,2	60,5	28,7	10,9
2002	1576,7	916,4	482,9	58,1	30,6	11,3
2003	1525,6	836,06	524,9	54,8	34,4	10,8
2004	1606,4	862,2	580,4	53,7	36,1	10,2
2005	1714,0	899,0	640,3	52,5	37,4	10,2
2006	1841,9	916,0	720,8	49,7	39,1	11,1
2007	1949,1	973,0	766,8	49,9	39,3	10,7
2008	2902,4	1715,4	965,2	59,1	33,3	7,6
2009	3275,4	1927,0	1146,6	58,8	35,0	6,2
2010	3074,6	1501,7	1298,0	48,8	42,2	8,9
2011	3489,8	1529,4	1527,1	43,8	43,8	12,4
2012	3804,0	1519,0	1908,6	39,9	50,2	9,9
2013	3895,3	1615,9	2031,0	41,5	52,1	6,4
2014	3927,7	1577,8	2091,4	40,2	53,2	6,6
2015	4552,5	1722,9	2354,7	37,8	51,7	10,4
2016	4943,5	1682,6	2422,9	34,0	49,0	17,0
متوسط الفترة 2000-2016	2740,79	1279,70	1188,78	49,83	40,42	9,74

* : باستبعاد إيرادات صندوق ضبط الإيرادات المحصلة (فائض الجباية البترولية) .

¹ : تشمل الإيرادات الغير الجبائية على المكونات التالية:- إيرادات الدومين (أملاك الدولة)، والتي تتمثل في حصيد استغلال، أو تأجير، أو بيع أملاك الدولة كالاتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم والمحاجر التي تعود ملكيتها للدولة، وكذا المكافآت التي تحصل عليها الدولة من جراء تخصيص المياني العامة لمصالح البريد والمواصلات- الإيرادات المختلفة للميزانية كإيرادات بيع الجلات والمنشورات، وبعض الرسوم التي حصل عليها الدولة من المتاحف، والمناطق الأثرية- والإيرادات الاستثنائية وتتمثل في مساهمة النفع التي يقدمها البنك المركزي وحقوق الدخل، والهيئات المقدمة من الخارج.

² : تعتمد الأدبيات الاقتصادية على ثلاثة معايير للترقية بين الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة، وهي :
- المعيار الإداري: تعتبر حسب هذا المعيار الضرائب مباشرة، تلك التي يتم جبايتها بناء على جداول تصدر بأسماء المكلفين والمبالغ المستحقة، فتكون بذلك العلاقة مباشرة بين الإدارة والعنصر الجبائي من خلال كشف اسمي يتضمن أسماء المكلفين ونوع الضريبة ومقدارها، في حين أن الضريبة التي يتم تحصيلها بدون جداول اسمية مدونة بها أسماء المكلفين، فتعتبر غير مباشرة على غرار الضرائب المفروضة على النفقات أو الاستهلاك على اعتبار أن مصالح الضرائب لا يمكنها حصر المكلفين بالانقطاعات الضريبية غير المباشرة.

- المعيار الاقتصادي أو معيار- استقرار عبء الضريبة- : حيث يتم تقسيم الضرائب بحسب هذا المعيار بناء على الطرف الذي يستقر الضريبة عليه ويحملها في نهاية المطاف، فإذا استقرت على المكلف القانوني واعتباره المتحمل النهائي لعينها وعدم نقله لطرف آخر فتعتبر ضريبة مباشرة، أما إذا تمكن المكلف القانوني بنقل العبء الضريبي لطرف آخر واستقرت في النهاية عليه فنكون أمام ضريبة غير مباشرة.

- معيار استقرار المادة الخاضعة للضريبة : فحسب هذا المعيار تكون الضريبة مباشرة الأقطاعات إذا اتسمت الأوعية الجبائية بالثبات والاستمرارية وكذا الانتظام، أما في حالة عدم اتصاف المادة المفروضة عليها الضريبة بالثبات والاستقرار فتكون هذه الأخيرة غير مباشرة .

غير أن هناك من يعيب على التقسيم المرتكز على المعايير الثلاثة السابقة، حيث يتم اللجوء إلى تقسيمها حسب الدخل والثروة والإنفاق، حيث تعتبر الأقطاعات على الدخل والثروة بمثابة أقطاعات مباشرة، في حين أن الأقطاعات على الإنفاق والتداول هي من قبيل الأقطاعات غير المباشرة.

³ : لمزيد من التفصيل أنظر: قوانين الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة قانوني الطابع والتسجيل، نشرة 2014، المديرية العامة للضرائب، الجزائر.

⁴ : لمزيد من التفصيل أنظر: الباب الثاني، الثالث، الرابع، السادس والتاسع من قانون الضرائب غير المباشرة، نشرة سنة 2014، المديرية العامة للضرائب، الجزائر.

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- إحصائيات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016 الصادرة عن المديرية العامة للتنبؤات والسياسات DGPP التابعة لوزارة المالية الجزائرية، والواردة على موقعها الإلكتروني : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>.
- *Rapports Annuels sur l'évolution économique et monétaire en Algérie – Tableaux N°09 des Annexes : Années : 2003,2007, 2009 , & 2012 Tableau N° 08 – Années 2015.*
- ONS (2013), *Rétrospectives statistiques 1962-2011,Op.Cit*, Chapitre 12 – Finances Publiques,p216.

و الملاحظ من خلال تفحص البيانات التي يوفرها الجدول، أن الإيرادات العامة شهدت ارتفاعا متواصلا على مدار سنوات فترة الدراسة التي غطاها الجدول مما جعلها تتضاعف بين سنتي 2000 و2016 بأكثر من 4 مرات (4,39) بانتقاله من 1124,9 مليار دج سنة 2000 إلى 1714 مليار دج سنة 2005 ثم إلى 3074,6 مليار دج سنة 2010 و 4943,5 مليار دج سنة 2016. والذي يعزى أساسا لتزايد الإيرادات المتأتية من الجباية العادية وبوتيرة أكبر لاسيما منذ سنة 2009 التي تجاوزت قيمتها حدود 1100 مليار دج ثم 2000 مليار دج منذ سنة 2013 وكذا لتزايد إيرادات الجباية البترولية المرتبطة بأسعار النفط رغم عدم إدراج ضمن بيانات هذا الجدول لإيرادات صندوق ضبط الإيرادات التي شكلت الحيز الأهم من إيرادات الجباية البترولية المحصلة فعليا مما جعل الأخيرة تبقى المكون الأهم بل المهيمن على هيكل الإيرادات العامة، وهو ما يعد سمة من السمات الرئيسية التي تميز هذا الهيكل بالإضافة إلى تواضع مساهمة الجباية العادية بنوعيتها المباشر وغير المباشر فيه مع ضعف حصيلتها واختلال هيكلها فضلا عن ضعف الضغط الضريبي.

1-1- هيمنة الجباية البترولية على بنية الإيرادات العامة مما يعزز الوضعية الهشة للمالية العامة للبلاد .

رأينا في فقرات سابقة من هذا البحث، أن قطاع المحروقات لطالما شكل الدعامة الرئيسية للاقتصاد الوطني بالنظر لطبيعته الريعية ودرجة حساسيته المفرطة للتغيرات التي تحدث في أسعار النفط التي كانت الصدمات الحاصلة فيها ولا تزال سواء بالانحباب أو السلب المحدد الرئيسي لدورات الرخاء والركود فيه. فهو يساهم في الغالب بأكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي ومهيمن على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات السلعية نحو الخارج (بلد أحادي التصدير) مقابل تنوع هائل في الواردات من مختلف المجموعات الصناعية بفعل تواضع أداء الجهاز الانتاجي الوطني وعدم قدرته على تلبية ولو لحيز ضئيل من الطلب المحلي سواء الاستثماري أو الاستهلاكي، فضلا عن كونه المصدر الأهم للإيرادات العامة للخزينة.

حيث تجلت المكانة الهامة التي احتلتها إيرادات الجباية البترولية سواء التي يتم تقديرها عند إعداد قوانين المالية أو تلك المحصلة ضمن نطاق صندوق ضبط الإيرادات، علاوة عن المساهمة الكبيرة التي تحتلها في هيكل الإيرادات العامة، في دورها الهام في تغطية النفقات العامة سواء بصفة كلية كما هو الحال بالنسبة لنفقات التجهيز التي استطاعت تغطيتها بشكل كامل طيلة الفترة 2000-2014 أو بشكل جزئي من خلال الاعتماد المتزايد على هذه الموارد في تغطية أعباء النفقات التسييرية بسبب ضعف التحصيل الضريبي للجباية العادية وعدم مقدرتها على تغطيتها كما سنرى ذلك لاحقا أين التراجع المسجل في نسب التغطية لهذا الصنف من الانتفاق العام خلال الفترة 2011-2014 كان مرتبطا بالتصاعد الحاد الذي شهدته منذ سنة 2011 بفعل مراجعة شبكات الأحمال في مختلف قطاعات التوظيف العمومي وزيادة التوظيف فيه في حين ارتبط التراجع المسجل خلال الفترة 2015-2016 بتراجع أسعار النفط ومعها إيرادات الجباية النفطية.

ففي خلال الفترة 2000-2011، ساهمت الجباية البترولية المحققة (بإدخال إيرادات فائض الجباية البترولية) في المتوسط بنحو 68% من إجمالي الإيرادات العامة و73% من الإيرادات الجبائية وهو ما سمح بتغطية زهاء 81% من النفقات العامة الاجمالية وتغطية كاملة لنفقات التسيير بينما ساهمت الجباية البترولية المقدرة على أساس السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد في قوانين المالية (أي باستبعاد إيرادات صندوق.ض.المراد) خلال الفترة ذاتها بنحو 38% و60% من إجمالي الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية على الترتيب مما مكنها من تغطية قرابة 43,8% من إجمالي النفقات العامة و نحو 69% من نفقات التسيير كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 151: تطور مساهمة الجباية البترولية في بنية الإيرادات العامة ومدى تغطيتها للنفقات العامة الاجمالية والتسييرية خلال الفترة 2000-2016

السنوات	المعدل المتوسط السنوي (دولار) بربط النفقات	الجباية البترولية المقدرة على أساس السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد في قوانين المالية				الجباية البترولية المحققة (بإدخال إيرادات صندوق.ص.الإيرادات)					
		القيمة (مليار دج)		تغطية النفقات العامة		القيمة (مليار دج)		تغطية النفقات العامة			
		المساهمة في الإيرادات*	الكلية	الجبائية	الاجمالية	التسيير	الاجمالية	المساهمة في الإيرادات*	الكلية		
2005-00	33,45	845,71	42,4%	63,0%	52,4%	77,6%	1353,18	67,0%	72,5%	83,1%	123,0%
2011-06	82,17	1427,1	32,5%	57,1%	35,2%	60,1%	3067,80	69,8%	74,1%	79,5%	139,5%
2011	112,9	1529,4	26,4%	50,0%	26,1%	39,4%	3829,7	66,1%	71,5%	65,4%	98,7%
2012	110,7	1519,0	24,0%	44,3%	21,5%	31,8%	4054,3	64,0%	68,0%	57,4%	84,8%
2013	109,1	1615,9	27,1%	44,3%	26,8%	39,1%	3678,1	61,7%	64,4%	61,1%	89,0%
2014	99,1	1577,8	27,5%	43,0%	22,6%	35,1%	3388,1	59,0%	61,8%	48,4%	75,4%
2014-11	107,9	1560,5	26,3%	45,2%	24,3%	36,4%	3737,6	62,8%	66,4%	58,1%	86,9%
2015	52,8	1722,9	33,8%	42,3%	22,5%	37,3%	2275,1	44,6%	49,1%	29,7%	49,3%
2016	44,7	1682,6	33,4%	41,0%	22,8%	36,6%	1781,1	35,3%	42,4%	24,1%	38,8%

* : بإدخال إيرادات صندوق ضبط الإيرادات (فائض الجباية البترولية)

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- إحصائيات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016 الصادرة عن المديرية العامة للتنبؤات والسياسات DGPP التابعة لوزارة المالية الجزائرية، والواردة على موقعها الإلكتروني : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective> .
- *Rapports Annuels sur l'évolution économique et monétaire en Algérie – Tableaux N°09 des Annexes : Années : 2003,2007, 2009, & 2012 Tableau N° 08 – Années 2015.*

والملاحظ من خلال الجدول أن قيمة الجباية البترولية المحققة (بإدخال الفائض منها) تزايدت بأكثر من ضعفين (2,26) مرة) خلال الفترة 2006-2011 ببلوغ متوسطها السنوي نحو 3067,8 مليار دج مقارنة بالفترة 2000-2005 التي قدرت قيمتها المتوسطة السنوية قرابة 3067,8 مليار دج نتيجة لارتفاع أسعار النفط التي انتقل متوسط سعر البرميل من 33,45 دولار أمريكي خلال الفترة الأولى إلى 82,17 دولار أمريكي خلال الفترة الثانية، بينما سجلت الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية خلال سنوات الممتدة من 2011 إلى 2013 وبدرجة أقل سنة 2014 لمستوياتها القياسية تراوحت قيمتها السنوية بين 3388 و 4054 مليار دج وبمتوسط للفترة المعنية لأمس حدود 3738 مليار دج وهي الفترة التي لم تنزل فيها أسعار النفط عن 109 دولار أمريكي للبرميل باستثناء سنة 2014 التي بدأت شهدت تراجعاً إلى حدود 99 دولار أمريكي قبل أن يشهد نصفها الثاني بدء الصدمة النفطية المعاكسة التي لا تزال متواصلة لغاية كتابة هذه الأسطر. هذا ما سمح لها بالمساهمة في المتوسط خلال الفترة ذاتها بنحو 62,8% من الإيرادات العامة الاجمالية وبنسب سنوية تراوحت بين 59% و 66% في الوقت الذي شكلت فيه زهاء 66,4% من المتوسط السنوي لإجمالي الإيرادات الجبائية لنفس الفترة وبمساهمات سنوية تراوحت بدورها بين 61,8% و 71,5%. وذلك بالموازاة مع تغطيتها لحيز هام من النفقات العامة ولكن بدرجة أقل مقارنة بالفترتين 2005-2000 و 2006-2011 بالنظر لتزايد وتيرتها بفعل التوسع الهائل الذي شهدته خصوصا خلال الفترة 2010-2014 التي توافقت مع تطبيق البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي بقوام مالي قياسي لم تعرفه كما ذكرنا في الفصل السابق لهذا البحث من قبل مختلف البرامج التنموية المطبقة على مدار المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني قدر بـ 21214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار)، أين تمكنت من تغطية ما يناهز 58% من إجمالي النفقات العامة كمتوسط لهذه الفترة و بنسب تغطية سنوية تراوحت بين 48,4% و 65,4% مقابل تغطيتها في المتوسط لقرابة 87% من نفقات التسيير لنفس الفترة وبنسب تغطية سنوية تراوحت بين 75% و 98,7%.

جدير بالذكر في النهاية أن أهمية المكانة التي تحتلها للجباية البترولية على مستوى مختلف الجوانب المشار إليها سلفا يجب أن لا تخفى حقيقة ضرورة عدم الاعتماد عليها أو بالأحرى الاطمئنان على استدامتها على النحو الذي أخذته لقرابة عقد ونيف من الزمن باعتبارها تبقى في نهاية المطاف موردا غير مستقرا مرتبطا بمتغيرات خارجية لا يمكن التحكم فيها على غرار تقلبات أسعار الصرف وخصوصا التقلبات الحاصلة في أسعار النفط (بفعل عوامل متعددة كالطلب على المحروقات على المستوى الدولي، الظروف المناخية، الظروف الاقتصادية للدول المستهلكة، العوامل الجيوسياسية...). وهو ما أكدته الصدمة النفطية الحالية التي بدأت كما أشرنا آنفا خلال النصف الثاني من سنة 2014 لتتشد حدتها سنتي 2015 و 2016، والتي أدت إلى انقلاب عنيف في الظرف الاقتصادي بفعل التراجع الحاد الذي عرفته أسعار النفط وما تبعه من اشتداد ضغوط ضيق الحيز المالي للبلاد وتدهور كمصحلة لذلك لأوضاع المالية العامة نتيجة تراجع إيرادات الجباية البترولية التي أضحت قيم المقدرة منها على أساس السعر المرجعي المعتمد في قوانين المالية وتلك المحققة فعليا (بإدخال إيرادات صندوق ضبط الإيرادات) متقاربة لتراجع أسعار النفط لمستويات مقارنة لمستوى السعر المرجعي المقدر كما هو معلوم بـ 37 دولار منذ سنة 2008 لاسيما سنة 2016 التي بلغ فيها متوسط سعر البرميل 44,7 دولار مقابل 52,8 دولار سنة 2015 على عكس سنوات الطفرة النفطية التي كان يحقق فيها فوائض هامة للجباية البترولية التي كانت توجه لصندوق ضبط الإيرادات و هو ما يفسر الفرق الهائل الذي يظهر في الجدول بين مداخيل الجباية البترولية المقدرة وفقا للسعر المرجعي وتلك المحققة فعليا.

ففي ذات السياق، تم فقدان أزيد من 39% و 52% من إيرادات الجباية النفطية المحققة سنتي 2015 و 2016 مقارنة بما حقق في المتوسط خلال الفترة 2011-2014 وبقيم قدرها 2275,1 مليار دج و 1781,1 مليار دج على الترتيب وهذا رغم مساهمة سياسة خفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي الذي فقدت من خلالها العملة الوطنية لنحو 30,6% من قيمتها سنة 2015 و 42,82% سنة 2016 بانتقال قيمتها مقابل الدولار الأمريكي الواحد من 76,96 دج في المتوسط خلال الفترة 2010-2014 إلى 100,5 دج ثم إلى 109,5 دج سنتي 2015 و 2016 على الترتيب في رفع القيمة الاسمية لهذه الإيرادات. الأمر الذي قلص من مساهمتها النسبية في هيكل الإيرادات العامة (44,6% سنة 2015 ثم 35,3% سنة 2016) والإيرادات الجبائية (49,1% و 42,1% سنتي 2015 و 2016 على التوالي). بينما تقلصت بدورها مساهمة هذا المورد في تغطية النفقات العامة ومعها نفقات التسيير إلى أدنى مستوياتها باعتبار أنها لم تتجاوز نسبة تغطيتها للنفقات العامة حاجز 30% في الوقت الذي تراوحت نسبة تغطيتها للنفقات التسيير سنة 2015 إلى أقل من 50% ثم 38,8% سنة 2016 وهو ما سيزيد حتما من مستوى الضغط الاجتماعي ومحدودية القدرة على الوفاء باحتياجاته التي كانت ولا تزال معتمدة كلياً على ريع المحروقات لاسيما وأن بندي "التحويلات الجارية" بما فيها التحويلات ذات الطابع الاجتماعي و "الرواتب والأجور" تتسأثر كما رأينا في فقرات سابقة من هذا المطلب على الجانب الأكبر من الانفاق العام الجاري.

1-2- تواضع مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة مع ضعف حصيلتها واختلال هيكلها

مقابل هيمنة الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة، فإن الجباية العادية المتمثلة في مجموع الاقتطاعات ذات الطابع الإجباري المحصلة من مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي خارج المحروقات بشكل مباشر أو غير مباشر لا تزال مساهمتها في الإيرادات العامة متواضعة رغم الاتجاه التصاعدي الذي سلكته إيراداتها وعلى نحو متواصل على مدار الفترة 2000-2016

وبمعدلات نمو سنوية تراوحت بين 6,4% و 25,87% باستثناء سنتي 2014 و 2016 اللتان سجلتا معدل نمو قارب 2,9%. حيث نلاحظ أن وتيرة التنامي التي شهدتها هذه الإيرادات كانت قوية أدت إلى تضاعف قيمتها على مدار العشرية الماضية بأكثر من ثلاث مرات (3,7 مرة) بانتقالها من 349,5 مليار دج سنة 2000 إلى 640,3 مليار دج سنة 2005 لتصل إلى 965,2 مليار دج سنة 2008 ثم 1298 مليار دج سنة 2010، قبل أن تواصل على نفس النسق منذ سنة 2011 ولو بمعدلات نمو أقل ولكن بقيم سنوية أكبر قياسا بالعشرية الماضية والتي بلغت خلال السنة المعنية 1527,1 مليار دج قبل انتقالها إلى 1908,6 مليار دج سنة 2012 لتتجاوز سنتي 2013 و 2014 حدود 2030 مليار دج ثم 2354 مليار دج سنة 2015 و 2423 مليار دج سنة 2016 وهو أعلى مستوى سجلته إيرادات الجباية العادية طوال فترة الدراسة التي غطاها الجدول أدناه، مما يعني أن إيرادات الجباية العادية قد تزايدت خلال 2011-2016 بحوالي 158,66%.

الجدول رقم 152 : تطور إيرادات الجباية العادية ومدى تغطيتها للنفقات العامة خلال الفترة 2000-2016.

مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العامة : (%)			السنوات	القيمة (مليار دج)	التغير السنوي (%)	المساهمة الإيرادات الجبائية *
الكلية	التسيير	نفقات المستخدمين ومنح المجاهدين (بندين من نفقات التسيير)				
29,67%	40,82%	100,63%	2000	349,5	11,04%	22,15%
30,14%	41,32%	105,23%	2001	398,2	13,93%	26,31%
31,14%	43,99%	114,94%	2002	482,9	21,27%	30,12%
29,06%	46,75%	133,53%	2003	524,9	08,70%	26,58%
30,68%	46,39%	126,01%	2004	580,4	10,57%	26,03%
31,20%	51,43%	128,50%	2005	640,3	10,32%	20,77%
29,38%	50,13%	133,40%	2006	720,8	12,57%	19,80%
24,67%	45,81%	122,14%	2007	766,8	06,38%	20,79%
23,03%	43,52%	118,58%	2008	965,2	25,87%	18,60%
27,00%	49,85%	110,08%	2009	1146,6	18,79%	31,19%
29,06%	48,81%	95,17%	2010	1298,0	13,20%	29,55%
26,09%	39,37%	78,80%	2011	1527,1	17,65%	26,37%
27,67%	39,91%	87,80%	2012	1908,6	24,98%	30,11%
33,71%	49,16%	97,56%	2013	2031,0	06,41%	34,09%
29,90%	46,53%	93,98%	2014	2091,4	02,97%	36,45%
30,76%	51,00%	98,37%	2015	2354,7	12,59%	46,13%
32,81%	52,77%	غير متوفر	2016	2422,9	2,900%	48,05%

* : بإدخال إيرادات صندوق ضبط الإيرادات (فائض الجباية البترولية)

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- إحصائيات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016 الصادرة عن المديرية العامة للتنبؤات والسياسات DGPP التابعة لوزارة المالية الجزائرية، والواردة على موقعها الإلكتروني : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>.
- *Rapports Annuels sur l'évolution économique et monétaire en Algérie – Tableaux N°09 & 10 des Annexes : _ Années : 2003,2007, 2009& 2012 , Tableaux N° 08& 09– Année 2015.*

غير أن هذا التزايد في حجم إيرادات الجباية العادية يبقى دون مستوى الأهداف التي رمت لتحقيقها مختلف برامج الإصلاح التي مست النظام الضريبي الجزائري منذ سنة 1992 والتي كان من أبرزها تحسين مستوى المردودية المالية للجباية العادية والسعي إلى إحلالها التدريجي محل الجباية البترولية بتقليص هيمنة الأخيرة سواء على مستوى هيكل مجمل الإيرادات العامة أو على مستوى دورها في تغطية النفقات العامة¹، وذلك من منطلق أن الجباية العادية لا تزال تتميز بالعديد من نقاط الضعف التي بقيت لصيقة بها على مدار العقود الماضية، والتي يمكن استخلاصها بمجرد إلقاء نظرة سريعة على تطور مداخلها وهيكلها فضلا عن مدى مقدرتها على تغطية الانفاق العام، والتي تتمثل في :

- محدودية حصيلة الجباية العادية وعدم مقدرتها على تغطية النفقات الكلية بشكل عام والنفقات الجارية بشكل خاص.
- اختلال تركيبة البنية الحالية لهيكل الجباية العادية وعدم مردودية الأوعية الضريبية .
- ضعف مستوى الضغط الضريبي.

1-2-1- محدودية حصيلة الجباية العادية وعدم مقدرتها على تغطية النفقات العامة

إن التصاعد الظاهر في الإيرادات الجبائية طيلة فترة الدراسة المبينة في الجدول رقم 602 لا يخفي حقيقة محدودية الجباية العادية التي لم تساهم سوى بخصص متواضعة في إجمالي الإيرادات العامة بإدخال مداخل فائض الجباية البترولية تراوحت بين 19% و 36% على مدار الفترة 2000-2014 قبل أن ترتفع بشكل ملموس ولكن تحت تأثير تراجع نصيب الجباية البترولية خلال سنتي الصدمة النفطية المعاكسة الراهنة إلى 46,13% سنة 2015 و 48,05% سنة 2016. أنها لم تتمكن من تغطية إلا لجزء بسيط من النفقات العامة وبنسبة متوسطة للفترة 2000-2016 لم تتجاوز 30% بينما تراوحت نسب التغطية السنوية المسجلة بين 23% المسجلة سنة 2008 و 33,7% التي تم تسجيلها سنة 2013.

¹ : ناصر مراد(2003)، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص ص 28-29.

والقول نفسه ينطبق على النفقات الجارية التي كان من أهداف مختلف التدابير الإصلاحية التي كان النظام الجبائي الجزائري عرضة لها مند مطلع التسعينيات والمتمثل في إعطاء الضريبة المكانة التي تستحقها لتكون المورد الرئيس في تمويل الميزانية العمومية على الأقل في جانب نفقاتها الجارية، إذ لم تتمكن الجباية العادية من تغطيتها حتى بمقدار النصف وبنسب تراوحت ما بين 39% و 53%. بل تتجلى بوضوح محدودية الحصيلة الضريبية العادية وعدم قدرتها على تغطية النفقات العامة في كونها لم تستطع حتى من ضمان تغطية بندين من بنود الانفاق الجاري، وهما بندي الأجور والرواتب و منح المجاهدين في بعض مراحل الفترة المدروسة ونعني بها الفترة 2010-2016 وهي الفترة التي سجل خلالها زيادة في كتلة الأجور والرواتب نتيجة مراجعة الأنظمة التعويضية لمختلف قطاعات الوظيفة العمومية كما رأينا ذلك آنفا، إذ لم تغطي إلا نسبة 87,8% سنة 2012 وقبلها 78,8% و 95,12% سنتي 2011 و 2010 على الترتيب بينما بلغت نسبة التغطية هذه سنة 2013 قرابة 97,56% و نحو 94% سنة 2014 و 98% سنة 2015.

1-2-2- اختلال تركيبة هيكل الجباية العادية وعدم مردودية أوعيتها الضريبية.

يتأثر الهيكل الضريبي، الذي ينصرف عادة الى تحديد حصة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في الحصيلة الضريبية، في أي بلد بدرجة تقدمه الاقتصادي والاجتماعي، وعادة ما يأتي تطور هيكل الإيرادات الضريبية لاحقا للتطور الاقتصادي، إذ من الطبيعي وجود مسبق للنشاط الاقتصادي قبل تشريع أي ضريبة عليه. وهكذا يصبح تطور النظام الضريبي مرافقا لتطور المجتمع خلال مراحل التنمية الاقتصادية حقيقة راسخة، ولكن درجة التقدم الاقتصادي تبقى واحدة من عدة عوامل تؤثر في هيكل النظام الضريبي، حيث تتفاعل العوامل السياسية والاجتماعية والإيديولوجية بقواها المتفاوتة مع العوامل الاقتصادية لنتج في نهاية المطاف الشكل الذي يكون عليه الهيكل الضريبي¹.

وحتى يمكن التوصل إلى تحديد هيكل ضريبي أمثل لمجتمع ما، لا بد من ولادة هذا النظام من المحددات السياسية والاجتماعية وخصوصا الاقتصادية كون الضريبة تقوم على العناصر الاقتصادية التي تشكل أوعيتها، مما يجعل طبيعة و أهمية هذه العناصر هي المحددة بشكل أساسي لأشكال وحدود القطاعات الضريبية الممكنة، وهذا بدوره مرتبط بمدى نجاح التنمية الاقتصادية في مضاعفة المادة الخاضعة للضريبة وتنوع مصادرها. وأن ينمو هذا النظام ويتطور بشكل يتواءم مع تغير هذه المحددات وتطوره، من هنا فإنه يوجد تباين بين النظم الضريبية السائدة في للدول المتقدمة من ناحية وتلك المتواجدة في مثيلتها النامية من ناحية أخرى، وكذا وجود اختلاف حتى بين النظم الضريبية للدولة نفسها مع تغير الزمن.

عموما، يمكن ابراز أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على تشكيل الهيكل الضريبي على النحو الموالي²:

- المذهب السياسي والاقتصادي للدولة : فنتيجة تباين الخلفيات الفكرية للمدارس الاقتصادية حول الضريبة، فمن الطبيعي أن ينعكس ذلك على تباين أنواع الضرائب المكونة للهيكل الضريبي من اقتصاد لآخر من حيث الأهمية النسبية والأهداف والقطاع القانوني الذي يسيطر على الاقتصاد.
- مستوى النمو الاقتصادي : يؤدي مستوى النمو الاقتصادي للدولة دورا بارزا في تحديد معالم هيكلها الضريبي ومردوده المالي، حيث تختلف الهياكل الضريبية للدول تبعا لاختلاف مستويات نمو اقتصاداتها، ويطال هذا الاختلاف حتى الهيكل الضريبي للدولة الواحدة من فترة لأخرى، فدرجة النمو الاقتصادي التي تعرفها الدولة تنعكس حتما على هيكلها الضريبي وعلى الأهمية النسبية لحصيلة كل ضريبة من الضرائب المكونة له.
- وبنية الهيكل الاقتصادي : تختلف الاقتصاديات عادة من حيث القطاعات التي تعتمد عليها، ومن حيث درجة نمو كل قطاع، والقطاعات التي تهيمن على الحصة الكبرى من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة والقدرة على التوظيف هي التي تشكل ملامح هيكلها الضريبية، فالاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية كالنفط مثلا تعرف هيكلها الضريبية هيمنة الجباية البترولية ، بينما الاقتصاديات المتطورة تتميز بمساهمة متوازنة للقطاعات الاقتصادية في الحصيلة الضريبية.
- وبناء على ما تقدم عرضه من محددات ملامح الهياكل الضريبية للدول، نجد أن الهيكل الضريبي الجزائري وعلى غرار الهياكل الضريبية للدول النامية، يتسم بعدم مرونة حصيلته على اعتبار أن الزيادة الحاصلة فيها لا تعكس الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بفعل ضعف كفاءة الجهاز الإنتاجي وانخفاض مستويات الدخل وضعف إدارة الضرائب مع عدم توازن هيكل الجباية العادية .

ولكن يجب التنويه بأن الحديث عن ملامح الهيكل الضريبي في الجزائر يستدعي التعرض ولو بشكل موجز لأهم مكوناته الرئيسية والمتمثلة كما هو موضح في الجدول اللاحق، في :

- الضرائب على السلع والخدمات التي شكلت في المتوسط خلال الفترة 2000-2015 ما يربو عن 11,53% من إجمالي الإيرادات العامة بما فيها فائض الجباية البترولية و بنسب سنوية تراوحت بين 8,4% و 16,15%، وبزهاء 42,35% من إجمالي إيرادات الجباية العادية وبنسب سنوية تراوحت بين 34,16% و 49% . إذ بلغت قيمتها 165 مليار دج سنة 2000 لترتفع إلى 478,5 مليار دج سنة 2009 ثم إلى 652 مليار دج و 824,3 مليار دج سنتي 2012 و 2015 على التوالي.
- ضرائب مباشرة ورسوم مماثلة (رسوم على المداخيل والأرباح)، والتي تشكل خلال الفترة ذاتها ما بين 5,2% و 20,27% من الإيرادات الإجمالية وبتوسط سنوي بلغ 9,84% ، و ما بين 23,23% و 45,18% من إجمالي الإيرادات الجبائية وبتوسط

¹ : عمرو هشام العمري (2005)، مرونة الهيكل الضريبي في ظل نظرية مراحل الهيكل الضريبي - دراسة مقارنة - ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع - العدد 2- يونيو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، ص 38.

² : الحواس زواق(2013)، تقييم آثار البرامج الاستثمارية على الميزانية العامة- نمو وتطور الحصيلة الضريبية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ومخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف-1، يومي 11 و 12 مارس، ص ص9-10.

سنوي للفترة قدره 34,33% و بالتالي، فهي تعتبر ثاني أهم مكون للجباية العادية بعد الضرائب على السلع والخدمات، حيث شهدت تزايدا متواصلا طيلة فترة الدراسة، بانتقالها من قرابة 82 مليار دج سنة 2000 إلى 258 مليار دج سنة 2007، لتواصل ارتفاعها بأكثر من ثلاث أضعاف (3,12) خلال الفترة 2008-2015 بانتقالها من 331 مليار دج سنة 2008 إلى 1034 مليار دج سنة 2015. كما أن نصيب مساهمتها في إجمالي الإيرادات المتأتية من الجباية العادية والإيرادات العامة قد عرف بدوره انجاسا متزايدا، فبعدما كان نصيبها لم يتجاوز حدود 35% و 8% من إجمالي الإيرادات الجباية العادية والعامة للخزينة على التوالي خلال العشرية 2000-2008، أضحى يشكل ما بين 40% و 45% من مجموع موارد الجباية العادية و ما بين 12% و 20% من الإيرادات العامة خلال الفترة 2009-2016.

- الرسوم الجمركية التي سوف نتعرض إليها في المحور الأخير لهذا المطلب، فشكلت ما بين 3,15% و 8,06% من إجمالي الإيرادات العامة بما فيها فائض الجباية البترولية بمتوسط سنوي للفترة التي غطاها الجدول الموالي قدره 5,48%، في الوقت الذي تشكل فيه ما بين 14% و 27,4% من إجمالي الإيرادات الجباية العادية بمتوسط سنوي للفترة المعنية بلغ 19,86%، مع الإشارة إلى أنها تضاعفت بأكثر من أربع مرات (4,76 مرة) خلال الفترة 2000-2015 بانتقالها من 86,3 مليار دج سنة 2000 إلى 133,10 مليار دج سنة 2007 ثم 181,90 مليار دج سنة 2010 لتصل سنة 2012 إلى ما يقارب 388 مليار دج وهو ما يمثل نحو 17% من إجمالي الإيرادات الجباية العادية و 3,18% من إجمالي الإيرادات العامة بعدما كانت تشكل سنة 2000 قرابة 24,7% و 5,47% من الموارد الجباية العادية والعامة على الترتيب، لتصل سنة 2015 إلى 1034,5 مليار دج وهو ما يشكل زهاء 8,06% من إجمالي الإيرادات العامة و 17,46% من إيرادات الجباية العادية.
- أما حقوق التسجيل والطابع، فهي المكون الأضعف في هيكل الجباية العادية كونها لا تساهم سوى بنسبة لا تتجاوز 2% من الإيرادات العامة، وما بين 3% و 4% من إيرادات الجباية العادية المقدر مداخيلها مثلا سنة 2012 بنحو 47 مليار دج و 84,7 مليار دج سنة 2015.

الجدول رقم 153: تطور بنية إيرادات الجباية العادية خلال الفترة 2000-2015

السنة	الضرائب المباشرة				الضرائب غير المباشرة				القيمة			
	القيمة	ج.ع	القيمة	ج.ع	حقوق التسجيل والطابع		ض على المداخيل والأرباح					
					القيمة	ج.ع	القيمة	ج.ع				
2000	98,2	28,1%	82,0	23,5%	16,2	4,6%	251,3	71,9%	165	47,21%	86,3	24,69%
2001	115,3	29,0%	98,5	24,7%	16,8	4,2%	282,9	71,0%	179,2	45,00%	103,7	26,04%
2002	131,1	27,1%	112,2	23,2%	18,9	3,9%	351,8	72,9%	223,4	46,26%	128,4	26,59%
2003	147,2	28,0%	127,9	24,4%	19,3	3,7%	377,7	72,0%	233,9	44,56%	143,8	27,40%
2004	167,6	28,9%	148,0	25,5%	19,6	3,4%	412,8	71,1%	274,0	47,21%	138,8	23,91%
2005	187,7	29,3%	168,1	26,3%	19,6	3,1%	452,6	70,7%	308,7	48,21%	143,9	22,47%
2006	264,7	36,7%	241,2	33,5%	23,5	3,3%	456,1	63,3%	341,3	47,35%	114,8	15,93%
2007	286,2	37,3%	258,1	33,7%	28,1	3,7%	480,6	62,7%	347,5	45,32%	133,1	17,36%
2008	365,1	37,8%	331,5	34,3%	33,6	3,5%	600,1	62,2%	435,2	45,09%	164,9	17,08%
2009	497,9	43,4%	462,1	40,3%	35,8	3,1%	648,7	56,6%	478,5	41,73%	170,2	14,84%
2010	601,4	46,3%	561,7	43,3%	39,7	3,1%	696,6	53,7%	514,7	39,65%	181,9	14,01%
2011	732,1	47,9%	684,7	44,8%	47,4	3,1%	795	52,1%	572,6	37,50%	222,4	14,56%
2012	918,4	48,1%	862,3	45,2%	56,1	2,9%	990,2	51,9%	652,0	34,16%	338,2	17,72%
2013	885,6	43,6%	823,1	40,5%	62,5	3,1%	1145,4	56,4%	741,6	36,51%	403,8	19,88%
2014	952	45,5%	881,2	42,1%	70,8	3,4%	1139,4	54,5%	768,5	36,75%	370,9	17,73%
2015	1119,2	47,5%	1034,5	43,9%	84,7	3,6%	1235,5	52,5%	824,3	35,01%	411,2	17,46%

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في:

- *Rapports Annuels sur l'évolution économique et monétaire en Algérie* – Tableaux 09 des Annexes : _ Années : 2003,2007, 2009 & 2012, Tableau N° 08– Année 2015.

فمن خلال استعراض لمكونات الجباية العادية المبينة في الجدول أعلاه، يتبين لنا بوضوح أحد الملامح الرئيسية للنظام الجبائي، والمتمثل في اختلال بنية هيكل الجباية العادية وعدم توازن مكوناتها والتي تظهر في:

• ارتفاع الأهمية النسبية للضرائب الغير مباشرة على حساب الضرائب المباشرة:

حيث بقيت تسيطر الضرائب الغير مباشرة على هيكل إيرادات الجباية العادية طيلة الفترة المدروسة، وهي خاصية مماثلة لما تتسم به الهياكل الضريبية للدول النامية نظرا لسهولة تحصيل هذا النوع من الضرائب قياسا بالضرائب المباشرة. والتي قدر متوسط نصيبها خلال الفترة 2000-2007 بحوالي 68,64% قبل أن يتراجع خلال الفترة 2008-2015 إلى 53,96%. فالتراجع الملحوظ لنصيب الضرائب الغير مباشرة في هيكل الجباية العادية لصالح الضرائب المباشرة خصوصا منذ سنة 2009، والتي ارتفع نصيبها إلى حدود ما بين 43% و 48% بعدما كانت لا تتجاوز مساهمتها نسبة 37% خلال الفترة ما بين 2006-2008 و 27% خلال الفترة 2000-2005.

بيد أن التصاعد الملحوظ في حصيلة الضرائب المباشرة المتمثلة أساسا في الضرائب على الدخل وأرباح الشركات وتزايد

حصتها في هيكل الجباية العادية لا يعزى إلى زيادة مردودية جميع أوعية هذه المجموعة من الضرائب، ونفس القول يصح بالنسبة للمكون الرئيسي الآخر الهام ولكن في الضرائب غير المباشرة والمتمثل في الضرائب على السلع والخدمات المعتمدة أساسا على الرسم على القيمة المضافة مثلما سنرى ذلك في العنصر الموالي.

• عدم مردودية جميع الأوعية الضريبية لمكونات الجباية العادية مع اعتماد أكثر على الجباية الأجرية والرسم على القيمة المضافة

من خلال معاينة هيكل المكونين الرئيسيين للجباية العادية، وهما الضرائب على المداخل والأرباح (المباشرة) والضرائب المفروضة على السلع والخدمات واللذين شكلا معها ما بين 69% و 83% من إجمالي الإيرادات الجبائية العادية في الفترة 2000-2015، نرى أن هناك عدم توازن واضح للعيان في مردودية الأوعية الضريبية المكونة لهذين العنصرين على اعتبار أن هناك ضرائب كانت أكثر مردودية من ضرائب أخرى كما هو الحال بالنسبة للضرائب على الدخل الإجمالي المفروضة على فئة الأجور (الجباية الأجرية) هذا بالنسبة للضرائب المباشرة، ونفس القول يصح بالنسبة للضرائب على السلع والخدمات (من الضرائب غير المباشرة) الذي يعد الرسم على القيمة المضافة أكثر الأوعية الضريبية غير المباشرة مردودية على الإطلاق.

وهو ما يمكن تلمسه من خلال تتبع بيانات الجدول الموالي الذي يبين لنا أهمية المكانة التي تحتلها الضرائب على الدخل الإجمالي المقتطعة من الأجور على مستوى حصيلة الضرائب على الدخل الإجمالي IRG بشكل خاص و الضرائب المفروضة على المداخل والأرباح بشكل عام، والتي ما فتئت تشهد ارتفاعا مستمرا طيلة سنوات فترة الدراسة بمتوسط سنوي بلغ 21,54% وبمعدلات نمو سنوية تراوحت بين 7% المسجل في سنوات 2000، 2001 و 2014 و 56% المسجل سنة 2011، حيث انتقلت حصيلة ضريبة الدخل لفئة الأجور من 32,6 مليار دج (مايعادل 40% من الضرائب على المداخل والأرباح، 33% من الضرائب المباشرة و 9,3% من الجباية العادية) سنة 2000 إلى 85,6 مليار دج سنة 2005 (مايعادل 51% من الضرائب على المداخل والأرباح، 45,6% من الضرائب المباشرة و 13,4% من الجباية العادية) ثم إلى 244,8 مليار دج سنة 2010 (ما شكل نحو 43,6% من الضرائب على المداخل والأرباح، 40,7% من الضرائب المباشرة و 18,9% من الجباية العادية). غير أن الارتفاع المتواصل للمساهمة النسبية لضريبة الدخل لفئة الأجور في حصيلة الضرائب المباشرة كان بشكل قوي خلال الفترة 2011-2015 التي شهدت قيمتها ارتفاعا سنة 2011 بنحو 56% مقارنة بالسنة السابقة وبقية قدرها نحو 382 مليار دج مساهمة بذلك بقرابة 56% من حصيلة الضرائب على المداخل والأرباح و 52% من الضرائب المباشرة و ربع حصيلة الجباية العادية المحصلة في هذه السنة لترتفع سنة 2012 إلى 552,5 مليار دج وبمعدل نمو قدره 44,4% مع مساهمتها ب 64,1% ، 60,2% و 28,9% من حصيلة الضرائب على المداخل والأرباح، الضرائب المباشرة ومجملة حصيلة الجباية العادية على التوالي، لتتراجع سنة 2013 التي شكلت الاستثناء على مدار سنوات فترة الدراسة التي شملها الجدول باعتبار أن عرفت تراجعاً في قيمة هذا الصنف من ضرائب الدخل بنسبة 10,5% وبقية بلغت 494 مليار دج قبل أن تستعيد سنة 2014 لوتيرها التصاعدي من جديد بقيمة قدرها 531,9 مليار دج وبمعدل نمو بلغ 7,6% مما جعلها تساهم بأزيد من 60% من مداخل ضرائب المداخل والأرباح ونحو 56% من الضرائب المباشرة و قرابة 25,4% من حصيلة الجباية العادية، لترتفع بنسبة 12% سنة 2015 التي بلغت قيمتها 596,5 مليار دج مساهمة بذلك في زهاء 58% من حصيلة الضرائب على المداخل والأرباح و 53,3% من حصيلة الضرائب المباشرة و ربع حصيلة الجباية العادية المحصلة في هذه السنة كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 154: تطور حصيلتي الضريبة على الأجور والرسم على القيمة المضافة وأهميتهما في هيكل الجباية العادية خلال

الفترة 2000-2016									
السنوات	الضريبة على الأجور (الضريبة الأجرية)				الرسم على القيمة المضافة*				
	القيمة	معدل النمو السنوي	(% من ض. على المداخل والأرباح)	(%) الضرائب المباشرة	(%) الجباية العادية	القيمة	معدل النمو السنوي	(%) الضرائب غير المباشرة	(%) الجباية العادية
2000	32,6	7,05%	39,8%	33,2%	9,3%	137,8	5,26%	83,5%	39,4%
2001	34,9	7,1%	35,4%	30,3%	8,8%	151,4	9,9%	84,5%	38,0%
2002	45,5	30,4%	40,6%	34,7%	9,4%	190,2	25,6%	85,1%	39,4%
2003	63,3	39,1%	49,5%	43,0%	12,1%	201,0	5,7%	85,9%	38,3%
2004	77,4	22,3%	52,3%	46,2%	13,3%	239,6	19,2%	87,4%	41,3%
2005	85,6	10,6%	50,9%	45,6%	13,4%	270,7	13,0%	87,7%	42,3%
2006	96,1	12,3%	39,8%	36,3%	13,3%	291,0	7,5%	85,3%	40,4%
2007	124,9	30,0%	48,4%	43,6%	16,3%	344,8	18,5%	99,2%	45,0%
2008	155,5	24,5%	46,9%	42,6%	16,1%	420,3	21,9%	96,6%	43,5%
2009	183,6	18,1%	39,7%	36,9%	16,0%	468,8	11,5%	98,0%	40,9%
2010	244,8	33,3%	43,6%	40,7%	18,9%	485,8	3,6%	94,4%	37,4%
2011	382,6	56,3%	55,9%	52,3%	25,1%	543,2	11,8%	94,9%	35,6%
2012	552,5	44,4%	64,1%	60,2%	28,9%	634,7	16,8%	97,3%	33,3%
2013	494,4	-10,5%	60,1%	55,8%	24,3%	718,1	13,1%	96,8%	35,4%
2014	531,9	7,6%	60,4%	55,9%	25,4%	750,1	4,5%	97,6%	35,9%
2015	596,5	12,1%	57,7%	53,3%	25,3%	812,7	8,3%	98,6%	34,5%

* : يتضمن الرسم على القيمة المضافة ثلاثة أنواع وهي : - الرسم المفروض على الواردات - الرسم المفروض على النشاطات المحلية - الرسم على المنتجات التبوية.

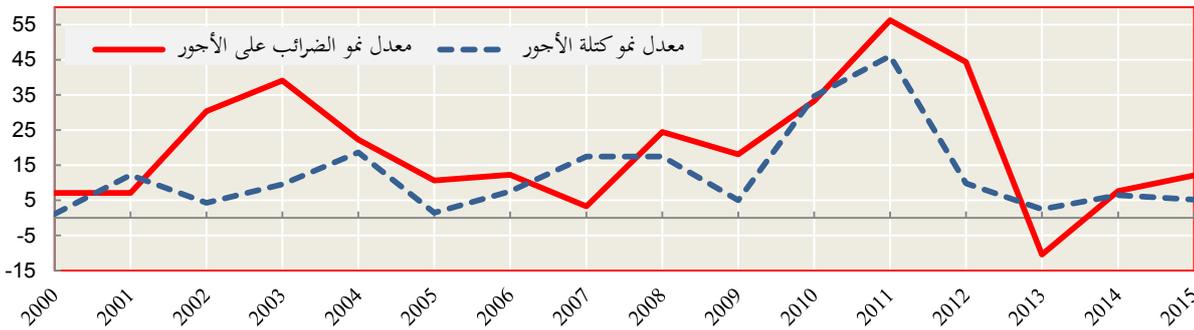
المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- *Rapports Annuels sur l'évolution économique et monétaire en Algérie* – Tableaux 09 des Annexes : Années : 2003,2007, 2009 & 2012, Tableau N° 08- Année 2015.

ومن هنا يمكن القول بأن التطور المسجل في حصيلة الضرائب المباشرة لا يعدو مؤشرا على توسع الأوعية الضريبية المفروضة على المداخيل والأرباح بفعل ازدهار النشاط الاقتصادي لمختلف القطاعات ومن ثم تزايد المداخيل والأرباح للأفراد والمؤسسات، بقدر ما هو راجع إلى التعديلات التي عرفها نظام الأجور الناتج عنه زيادات في ضريبة الدخل الإجمالي لفئة الأجور والمرتبآت. وحتى الحصيلة المتعاطمة للضريبة على الأجور والمرتبآت نفسها، لا تعود إلى فرص العمل الجديدة أو بالأحرى خلق فرص عمل جديدة بسبب توسع النشاط الاقتصادي لمختلف القطاعات خصوصا ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي الانتاجي، بقدر ما هو مرتبط بشكل رئيسي إلى طريقة تحصيل هذا النوع من الضرائب من الضرائب كونها تقتطع من المصدر، وكذلك الزيادة التي عرفتها كما أشرنا إلى ذلك سلفا شبكات الأجور في التوسع في الأجور والمرتبآت في باب النفقات ليسترجع جزء منها لا حقا كمورد في شكل ضرائب على تلك الأجور في باب الإيرادات، وهنا يمكن القول بأن تطور الإيرادات بهذه الصيغة لا يمكن تفسيره على أنه انعكاس لتطور مستوى النمو الاقتصادي.¹

و يمكن إبراز الارتباط القوي بين تطور كل من كتلة الأجور وحصيلة الضرائب المفروضة عليها من خلال الشكل البياني أدناه.

الشكل البياني رقم 53 : تطور معدل النمو السنوي للضريبة على الأجور وكتلة الأجور خلال الفترة 2000-2015 (%)



المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- بالنسبة لتطور الضرائب على الاجور : بيانات الجدول رقم 204 .

- بالنسبة لتطور الكتلة الأجرية : احصائيات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016 الصادرة عن المديرية العامة للتنبؤات والسياسات DGPP التابعة لوزارة المالية الجزائرية، والواردة على موقعها الالكتروني : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>

كما يظهر الجدول السابق أهمية حصيلة الرسم على القيمة المضافة بأنواعه الثلاثة (الرسم المفروض على الواردات - الرسم المفروض على النشاطات المحلية - الرسم على المنتجات البترولية) التي أخذت بدورها مسلكا تصاعديا على نحو متواصل وبمعدلات نمو سنوية تراوحت بين 5,26% و 25,6% بتضاعف قيمتها بين سنتي 2000 و 2015 بقراءة ست مرات (5,89 مرة)، ومدى مساهمته الكبيرة سواء على مستوى هيكل الجباية العادية بشكل عام على اعتبار أنه يستأثر بحيز هام فيه مقارنة بالرسم والضرائب الأخرى بلغت مساهمته المتوسطة نحو 38% خلال الفترة 2000-2003 و 42% خلال الفترة 2004-2009 قبل أن تتراجع بشكل طفيف إلى 35,5% خلال الفترة 2010-2015، أو على مستوى الضرائب غير المباشرة وحصيلة الضرائب على السلع والخدمات بشكل خاص، حيث بلغت المساهمة النسبية في حصيلة الضرائب غير المباشرة خلال الفترة 2000-2006 بنحو 56,7% قبل أن ترتفع إلى 67,8% خلال الفترة 2007-2015 في الوقت الذي قدر فيه نصيب مساهمتها في حصيلة الضرائب المفروضة على السلع والخدمات نسبة 85,6% كمتوسط للفترة الأولى قبل أن يلامس حدود 97% خلال الفترة الثانية. ويمكن إرجاع الوتيرة التصاعدية التي سلكتها هذه الحصيلة الضريبية، ومن ثم تزايد مكانتها في بنية الجباية العادية إلى العديد من العوامل ومنها²:

- طبيعة الضريبة نفسها كونها غير مباشرة متميزة بالمرونة ووفرة الحصيلة نظرا لاتساع تطبيقها من ناحية و كونها مستثناة من الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمستثمرين من ناحية أخرى.
- تعميم مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة كمحصلة لبساطة وسهولة تطبيقه بالنسبة لإدارة الضريبة أو المؤسسة خصوصا مع تقليص عدد المعدلات المطبقة في الوقت الحالي .
- فضلا عن ارتفاع الواردات بشكل متواصل وما نتج عنها من زيادة في إيرادات الرسم على القيمة المضافة المفروضة عليها على اعتبار أن تشكل أكثر من 50% من الحصيلة الإجمالية للرسم على القيمة المضافة، فعلى سبيل المثال ساهمت بحوالي 59% من الحصيلة المحققة سنة 2012 و 54% سنة 2011 و 53% سنة 2008.³

1-2-3- ضعف الضغط الضريبي العادي .

يعتبر الضغط الضريبي كأحد أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية الأنظمة الجبائية والسماح بالمقارنة بينها كما يستخدم أيضا للتعبير عن الآثار المترتبة عن الاقتطاع الضريبي، وبذلك سيبين مدى ثقل الضرائب على المكلفين بها. ومن ثم فهو كنتيجة لما سبق سيبحث عن الإمكانيات المتاحة لاقطاعات الضريبية بغية تحقيق أكبر حصيلة جبائية ممكنة دون إحداث تأثيرات

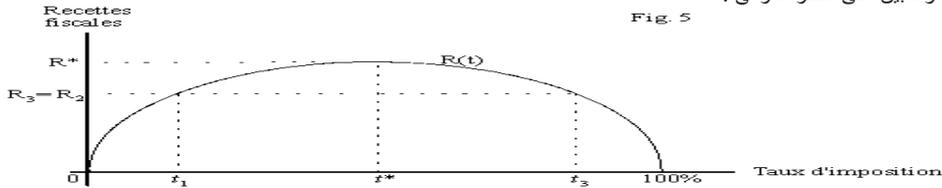
¹ : الحواس زواق (2013)، مرجع سبق ذكره ص 21.

² : بوعلام ولهي (2012)، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة- حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف -، ص ص 141-142.

³ : BANQUE D'ALGERIE (2013), *Op.Cit.*, Tableau N°9 du l'annexe, p182.

عكسية على النشاط الاقتصادي من جهة ودون إلحاق الضرر بالمكلفين بالضريبة من جهة أخرى، لذا فهو يعبر عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها غالبا بالناتج المحلي الإجمالي¹. وبذلك، فهو يتحدد بناء على عوامل عديدة كمستوى الدخل الوطني وطريقة توزيعه، طبيعة الهيكل الاقتصادي القائم، درجة اتساع الفجوة بين الطبقات المكونة للمجتمع، فضلا أنه يتوقف على الأهداف الأنية وطويلة الأجل للسياسات الاقتصادية وعلى رأسها السياسة المالية². في الواقع، فإن الحد الأدنى للضغط الضريبي لا يقاس أو لا يتحدد إلا بمقارنة الضغط الضريبي على المستوى الدولي أي بمقارنة العبء الجبائي على مستوى الدول، وبذلك تتحدد معايير تموضع مستوى الضغط الضريبي. غير أن ذلك لم يمنع من تحديد مستواه النموذجي بشكل نظري كما فعل ذلك الاقتصادي الاسترالي Colin Clark سنة 1950 والذي حدده بـ 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة لا تأخذ بعين الاعتبار سوى على مستوى الاقتصاديات المتقدمة مع إهمالها للحالات الاستثنائية كالحروب والأزمات المختلفة التي تزداد فيها المساهمات في تحمل الأعباء العامة³. في حين نادى اقتصاديون آخرون بعدم تجاوز الضغط 10% مقابل ذهاب آخريين إلى تركية اختيار رفع الضغط الجبائي لأغراض تحقيق النمو على أساس أن مستوى هذا الضغط هو بمثابة معيار لمدى كفاءة سياسة التنمية الاقتصادية في هذه الدول كما هو الحال بالنسبة لكالدور Kaldor وقود Goode وغيرهم⁴. أما الاقتصادي Arther Laffer وهو من رواد مدرسة اقتصاديات جانب العرض، فقد بين من خلال منحناه الحامل لإسمه أن هناك حدا معينا ينبغي للضريبة أن لا تتعداه، وإلا سترتب على زيادة الضغط الضريبي أثر معاكس على حصيلتها التي قد تنقلص بسبب عدم تحملها من قبل المكلفين بها وتهمهم من دفعها وهذا وفقا للقاعدة القائلة بأن " كثرة الضريبة تقتل الضريبة " *Trop d'impôt tue l'impôt*⁵، وهنا يكون من الأمثل التدخل الأفقي في البحث عن توسيع القاعدة الضريبية بدلا من رفع معدلات الضرائب. مع العلم بأن القاعدة التي طرحها لافر وفقا لمنحناه كان قد سبقه إليها مؤسس علم الاجتماع عبد الرحمان ابن خلدون⁶ قبل ستة قرون ونصف قرن في مقدمته الشهيرة، أين أشار إلى الأثر التحريضي للجباية يكون لما تكون معدلاتها في مستويات دنيا أو مقبولة من طرف المكلفين أو الرعية مما يدفع إلى زيادة حصيلتها بفعل توسع النشاط الاقتصادي ولكن أيضا بفعل ارتفاع معدلات الجباية لمستويات مقبولة، غير أن الاستمرار في رفعها لحدود قد تفوق طاقة الرعية ستؤدي حتما إلى أحداث أثر عكسي في الحصيلة الجبائية بفعل تقليل الرعية من العمل أو النشاط، لذلك فهم يرون أنه من الأفضل لهم القيام بذلك أو حتى التوقف عن العمل بدلا من تحويل معظم أرباحهم إلى الدولة نتيجة لارتفاع الجباية، لذلك فهو ينصح بضرورة تقليل مقدار الوظائف على حد تعبيره أو معدلات الضريبة على المعتمدين (الأعوان المكلفين) وعدم اتقالمهم بالضرائب.

1 : ناصر مراد (2009)، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25- العدد 2، ص 191.
2 : ناجي التوني (2003)، سياسات الإصلاح الضريبي، سلسلة جسر التنمية ، العدد 13- السنة 2- يناير، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص 4.
3 : حميد بوزيدة (2006)، الضغط الضريبي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 4- جوان، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، ص 282.
4 : محمد فلاح (2004)، السياسة الجبائية، الأهداف والأدوات بالرجوع لحالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، ص 72.
5 : يعتبر عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون أبو زيد ولم، الدين الحضرمي، الأسيبيل، (1332-1406 م) أحد العلماء الذين تفخر بهم الحضارة الإسلامية، فهو مؤسس علم الاجتماع وأول من وضعه على أسسه الحديثة، وقد توصل إلى نظريات باهرة في هذا العلم حول قوانين العمران ونظرية العصبية، وبناء الدولة وأطوار عمارها وسقوطها. وقد سبقته آراؤه ونظرياته ما توصل إليه لاحقا بعدة قرون عدد من مشاهير العلماء وفي مختلف العلوم والتخصصات على غرار علم الاقتصاد ومنه الجانب المتعلق بموضوع الجباية الذي يعد واحدا من المواضيع التي أظهرت عبقرية وسبقه لأهل زمانه، أين سبق الاقتصادي الأمريكي آرثر لافر في وضع القاعدة المشهورة القائلة بأن الضريبة تقتل الضريبة بتفسير لظاهرة الضريبة وعدم تحمل ضغطها من قبل المكلفين سيؤدي حتما إلى ضعف الحصيلة في نهاية المطاف كما أظهره بعد أزيد من 6 قرون مستشار الرئيس الأمريكي رونالد ريغن وأحد رواد مدرسة اقتصاديات العرض آرثر لافر في المنحى المسمى باسمه " منحى لافر " ، والمبين على النحو الموالي .



لذلك، فقد اقترح ابن خلدون قبل لافر خفض الضغط الضريبي على المكلفين للحفز النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى رفع الحصيلة الضريبية وهي نفس الفكرة التي اعتمدها الرئيس ريغان في سياسة الإصلاح الضريبي التي طبقها في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنتي 1982 و 1986 باقتراح من مستشاره الاقتصادي آرثر لافر، وقد أثبتت هذه الفكرة صحتها من خلال النتائج الإيجابية التي حققها الاقتصاد الأمريكي آنذاك. ولعل هذه نقطة أخرى تثبت إمكانية تطبيق الأفكار الخلدونية حتى في زماننا هذا، وتثبت في الوقت ذاته عبقرية هذا الرجل.

(لمزيد من التفصيل، أنظر بن علي بلعزوز وعبد الكريم قندوز (2006)، مبدأ الضريبة تقتل الضريبة بين ابن خلدون ولافر، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد 13- العدد 2- محرم 1427، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، جدة، ص 136-151).

6 : يقول ابن خلدون في المقدمة بشأن موضوع الجباية وسبب نقصها ووفورها : " أعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الزوائع كثيرة الجملة، و آخر الدولة تكون كثيرة الزوائع قليلة الجملة، والسبب في ذلك أن الدولة، إن كانت على سنن الدين، فليس إلا المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية وهي قليلة الزوائع لأن مقدار الزكاة من المال قليل كما علمت وكذا زكاة الحبوب والماشية وكذا الجزية والخراج وجميع المغارم الشرعية وهي حدود لا تتعدى وإن كانت على سنن التغلب والعصبية فلا بد من البداوة في أولها كما تقدم والبداوة تقتضي المسامحة والمكرامة وخفض الجناح والتجافي عن أموال الناس والغفلة عن تحصيل ذلك إلا في النادر فيقول لذلك مقدار الوظيفة الواحدة والوزيعة التي تجمع الأموال من مجموعها. وإذا قلت الزوائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار وينتفع محصول الاغتباط بقلة المغرم وإذا كثرت الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف و الزوائع فكثر الجباية التي هي جملتها. فإذا استمرت الدولة وانصلت وتعاقب ملوكها واحدا بعد واحد واتصفوا بالكيس وذهب شر البداوة والسذاجة وحلقتها من الإغضاء والتجافي وجاء الملك العضوض والحضارة الداعية إلى الكيس وتخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق وتكثر عواندهم وجوانحهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترفع فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكره والفلاحين وسائر أهل المغارم ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقدارا عظيما لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس على البياعات وفي أبواب المدينة، كما نذكر بعد ثم تندرج الزيادات فيها بمقدار لتندرج عواند الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه حتى تنقل المغارم على الرعايا وتبعضهم وتصير عادة مفروضة لأن تلك الزيادة تدرجت قليلا قليلا ولم يشعر أحد بمن زادها على التعيين ولا من هو واضعها إنما تثبت على الرعايا كأنها عادة مفروضة.

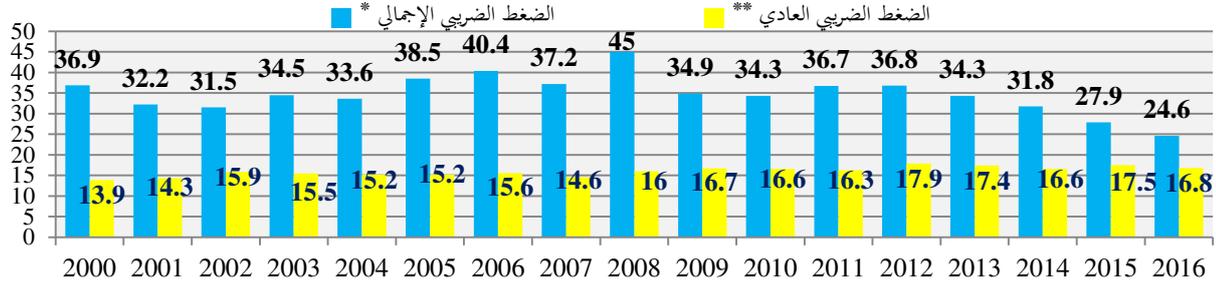
ثم تزيد إلى الخروج عن حد الاعتدال فتذهب غبطة الرعايا في الاعتمار لذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته فتتقضى كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة فتتقضى جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الزوائع منها. وربما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رآوا ذلك النقص في الجباية ويحسبونه جبرا لما نقص حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة لكثرة الإنفاق حينئذ في الاعتمار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة به. فلا تزال الجملة في نقص ومقدار الزوائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها إلى أن ينتقص العمران بذهاب الأمل من الاعتمار ويعود وبأن ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها. وإذا فهمت ذلك علمت أن أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمدين ما أمكن، فبذلك تنشط النفوس ليقينها بادرارك المنفعة فيه"

(أنظر عبد الرحمان ابن خلدون (تحقيق، تقديم وتعليق عبد السلام الشنايدي) (2005)، المقدمة، المجلد الثاني ، الفصل الثالث من الكتاب الأول - في الدول والملك والخلافة والمراتب السلطانية، وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه قواعد ومتممات - الجزء 32 : في الجباية وسبب نقصها ووفورها، بيت الفنون والعلوم والاداب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ص 67-68).

وقبل التعرف على مستوى الضغط الضريبي في الجزائر، يجب التنويه بأن مسألة تحديده باعتباره يمثل العلاقة بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، غالبا ما يترافق مع إثارة مشكلة تحديد هذين المتغيرين. ففي ما يخص الإيرادات الضريبية تبرز لنا مشكلة مزدوجة متعلقة من ناحية بعدم ظهور الإيرادات الضريبية الموجهة للجماعات المحلية (الجباية المحلية) ضمن الإيرادات الضريبية مما يجعل من حساب مستوى الضغط الضريبي خارج هذه الإيرادات لا يعبر عن مستواه الحقيقي كما قد يضلله هذا، ومن ناحية أخرى هناك الجانب الأهم من المشكلة والمتعلق بشئنا ببنية هيكل الإيرادات الجبائية بين العادية والبتروولية ومدى المكانة الهامة التي تحتلها هذه الأخيرة في هيكل الإيرادات العامة المشار إليها آنفا فضلا عن مساهمة قطاع المحروقات بثالث الناتج المحلي الإجمالي.

فإدراج الجباية البتروولية ضمن الموارد الجبائية وإدخالها عند احتساب الضغط الضريبي الإجمالي يؤدي حتما إلى تضخيم نسب الضغط الضريبي وجعلها تتجاوز النسبة النموذجية لكلارك وحتى تلك المحققة في الدول المتقدمة، والتي تجاوزت طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2014 نسبة 32% قبل أن تتراجع بشكل ملحوظ تحت تأثير تراجع أسعار النفط إلى 28% سنة 2015 و 24,6% سنة 2016، حيث بلغت على سبيل المثال سنة 2005 نحو 38,5%، 40,4% سنة 2006، 45% سنة 2008، 36,8% سنة 2011 و 34,3% سنة 2013 كما هو مبين في الشكل البياني الموالي.

الشكل البياني رقم 54: تطور الضغط الضريبي الإجمالي والعادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 (من الناتج المحلي الإجمالي)



*: الضغط الضريبي الإجمالي = الإيرادات الجبائية الكلية (البتروولية + العادية) / الناتج المحلي الإجمالي ** : الضغط الضريبي العادي = الإيرادات الجبائية العادية / الناتج المحلي الإجمالي خارج

المصدر : تم اعداد الشكل البياني بناء على المعطيات الواردة في :

- احصائيات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016 الصادرة عن المديرية العامة للتنبؤات والسياسات DGPP التابعة لوزارة المالية الجزائرية، والواردة على موقعها الالكتروني : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>

- *Rapports Annuels sur l'évolution économique et monétaire en Algérie – Tableaux N°02 & 09 des Annexes :_ Années : 2003,2007, 2009& 2012 , Tableaux N° 02 & 08– Année 2015.*

بالتالي، فهذا المقياس مضلل لا يعكس الصورة الحقيقية لمستوى الضغط الضريبي، لذا يتم اللجوء إلى استخدام مقياس الضغط الضريبي العادي المتمثل في الجباية العادية منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، وهو مقياس يعد أكثر دلاله مقارنة بالأول لما يتحملة الاقتصاد الوطني من اقتطاعات، والذي يعد ضعيفا وأقل مقارنة مع المستوى النموذجي لكلارك على اعتبار انه سجل مستويات لم تتجاوز في أحسن أحوالها نسبة 17,9% التي تم تسجيلها سنة 2012 بينما تراوحت في باقي السنوات التي غطتها الشكل البياني أعلاه ما بين 13,9% و 17,5%. وهي مستويات أقل مما هو سائد في الدول المتقدمة على غرار دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE التي لم يقل متوسط الضغط الضريبي خلال الفترة 2009-2011 عن 33,6% وفرنسا التي تراوح فيها ما بين 42,5% و 45,3% وحوالي 44% في إيطاليا و 37% في ألمانيا و 35% في بريطانيا خلال نفس الفترة السابقة. بل هو أقل حتى إذا ما قورن مع المعدلات المسجلة عند دول الحوار كتونس التي تجاوزت بقليل النسبة النموذجية للضغط المقدرة بـ 25% والمغرب بل وحتى موريتانيا سنة 2012 التي سجلت معدلا للضغط الجبائي قارب 20%، وهذا يؤشر على ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المرودية.¹

الجدول رقم 155: تطور مستويات الضغط الضريبي في بعض الدول المغاربية ودول مجموعة OCDE خلال الفترة 2009-2012

(من الناتج المحلي الإجمالي)

البلد	2012	2011	2010	2009
فرنسا	45,3	44,1	42,9	42,5
بريطانيا	35,2	35,7	34,9	34,2
إيطاليا	44,4	43,0	43,0	43,4
ألمانيا	37,6	36,9	36,2	37,4
متوسط دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE	م.غ	34,1	33,8	33,6
تونس	27,5	27,5	26,1	25,7
المغرب	23,1	23,0	22,7	23,1
موريتانيا	20,1	15,7	14,6	13,4

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

¹ : عبد المجيد قدي (2002)، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، يومي 20 و 21 ماي 2002.

- بالنسبة للدول منظمة OCDE : OCDE (2013), *Statistiques des Recettes Publiques 1965-2012*, Editions OCDE, Paris, p57

- بالنسبة للدول المغربية الثلاثة : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2012 و 2013، صندوق النقد العربي، أبو ظبي : الملحق 3/6 لسنة 2013 ص 389 و الملحق 3/6 لسنة 2012 ص 385.

- عموما يمكن إرجاع سبب انخفاض معدل الضغط الضريبي في الجزائر إلى العديد من العوامل، ومن أهمها :¹
- ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالمية وهو ما يظهر كما رأينا سابقا في اختلال بنية الجباية العادية والاعتماد بشكل كبير على الجباية الأجرية والرسم على القيمة المضافة رغم الإجراءات التنظيمية والهيكلية المتخذة لتطويرها.
- تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي مما انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية.
- ضعف الاقتطاعات الضريبية نتيجة انخفاض الدخل الفردي مع انتشار البطالة التي تفوت على الدولة إخضاع فئات واسعة من المجتمع للضرائب مع انتشار ظاهرة التهرب الضريبي على نطاق واسع.
- عوامل اقتصادية مرتبطة بارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة مما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للحصيلة الجبائية.

2- مكانة الجباية الجمركية في هيكل الإيرادات العامة

قبل إلقاء الضوء على أهمية الجباية الجمركية في هيكل الإيرادات العامة، نرى من الملائم في البداية، تناول التعديلات التي مست منظومة التعريفية الجمركية² خصوصا منذ انطلاق مسار الإصلاحات مطلع تسعينيات القرن الماضي من ناحية، والتكيف مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي الذي توجهت إليه الجزائر و المتجسد كما أسلفنا الذكر بانخراطها سواء بالتفاوض أو الانضمام إلى مسارات تكاملية إقليمية أو متعددة الاطراف، بعد تسجيل عودتها لطاولة المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية بهدف الحصول على العضوية والتي لا تزال مستمرة لحد كتابة هذه الأسطر، والانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA منذ 2009، وكذا الإنخراط في مسار الشراكة الأورومتوسطية عبر التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.

2-1- تطور المنظومة التعريفية والتدابير المتخذة لإصلاحها

تعد التعريفية الجمركية من أدوات السياسة الجمركية التي تعتبر بدورها من الأدوات المالية والاقتصادية في تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة.³ ولما كانت الأهداف الاقتصادية والاجتماعية أهدافا مرحلية تتحرك في المدى الطويل تبعا لطبيعة الظروف السائدة، فإن أهداف التعريفية الجمركية بدورها أهداف متحركة بحسب طبيعة المرحلة والظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ومن ثم فهي المرآة العاكسة للتوجه الاقتصادي القائم.

هذا ما يجعل من التوصيف السابق، ينطبق على سياسة التعريفية الجمركية في الجزائر، والتي عرفت منظومتها التعريفية العديد من التغييرات سواء عن حيث تغيير عدد المعدلات المعمول بها أو ما تعلق منها بتغيير قيم هذه المعدلات، والتي ارتبطت كما هو معلوم بالتحويلات التي مست الاقتصاد الوطني على مختلف مراحله .

وبذلك، مر تطور التعريفية الجمركية منذ الاستقلال إلى غاية اليوم بثلاثة مراحل رئيسية كما هي مبينة في الجدول الموالي، وهي : مرحلة الاقتصاد الموجه (1963-1989) ، والتي تميزت بسيادة الدولة في رسم سياستها التعريفية ومرحلة الإصلاحات الاقتصادية في سياق التحول إلى اقتصاد السوق (1990-2000) وأخيرا مرحلة التكيف مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي في إطار مساري الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (منذ 2001) .

¹ : ناصر مراد (2009)، مرجع سبق ذكره ، ص 192.

² : تعرف التعريفية الجمركية، أنها الضريبة التي تفرض على السلع، عند اجتيازها لحدود الدولة، دخولا أو خروجا، بهدف تحقيق أغراض عامة (مثل الحصول على موارد مالية للدولة، أو حماية المنتجات المحلية، أو حفاظا على الصحة العامة...)، سواء كانت تلك الحدود طبيعية أم حكومية، والحدود الطبيعية هي حدود الدولة الجغرافية (السياسية) مع العالم الخارجي)، أم الحدود الحكومية فهي حدود المناطق الجمركية (المناطق الخاصة - الحرة ...) داخل الدولة. ومن ثم فالضرائب الجمركية نوعا وحصلها، تعكس الأوضاع الاقتصادية المختلفة للدولة، وكذلك طبيعة هيكلها الاقتصادي، كما أنها تتعدد وتنفقات أسعارها النسبية والنوعية، تبعا للأهداف المرجو تحقيقها. مع العلم أن القاعدة العامة هي خضوع جميع الواردات للحقوق الجمركية، إلا ما يستثنى منها بنص قانوني صريح.

³ : يشير مفهوم السياسة الجمركية إلى مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على حركة السلع التي تجتاز حدودها، سواء عند الاستيراد أو التصدير بغية تحقيق أهداف معينة، والسياسة الجمركية أداة دولة تهدف إلى تحقيق أهداف وغايات ضمن الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية العامة ككل. ولعل أبرز أدواتها متمثلة في :

- القوانين والأنظمة والتعليمات التي تصدر عن إدارة الجمارك أو الهيئات الأخرى ذات الصلة.
- إضافة إلى جداول التعريفية الجمركية (المنظومة التعريفية) المحددة لنوع السلع وما يقابلها من الضريبة المفروضة عليها، حيث تقوم كل دولة بإصدار جداول تعريفية خاصة بها، غير أن معظم دول العالم تطبق نظام التصنيف الدولي الموحد، وتعتبر هذه الجداول ذات أهمية كبيرة، فهي تسهل وتيسر إجراءات التخليص الجمركي، وحركة المبادلات التجارية مع الخارج، وتنفيذ بنود التعريفية الجمركية بما يحقق الأهداف المسطرة، وأخيرا تسهيل نفاذ الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المبرمة مع أطراف خارجية.

أما مفهوم النظام الجمركي، فهو مجموعة القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تخضع لها عمليات تدفق التجارة ضمن مجموعة الأهداف والأدوات المحددة للسياسة التجارية بما يحقق للمجتمع أهدافه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. هذا ما يجعل النظام الجمركي يشتمل على أهداف وأدوات السياسة الجمركية، ونظم التصدير والاستيراد والأبعاد التنظيمية لإدارة الجمارك، والمفاهيم المرتبطة بمواضيع التعريفية الجمركية وجباية التجارة الخارجية. وانطلاقا مما سبق يمكننا استعراض بعض أوجه العلاقة بين السياسة الجمركية من ناحية والسياسات الاقتصادية الكلية الأخرى المستخدمة من قبل الدولة من ناحية ثانية، على النحو الآتي :

- فالسياسة المالية : من خلال جداول التعريفية الجمركية ومختلف القوانين والأنظمة الصادرة عن إدارة الجمارك أو الهيئات الحكومية ذات الصلة، والتي تعد كما ذكرنا من أهم أدواتها، التي تمكنها من فرض الحقوق الجمركية، وهو ما يسمح لها تأمين موارد مالية هامة للدولة، مما يجعلها تصنف أيضا ضمن أدوات السياسة المالية، ومما يجب التذكير بضرورة مراعاة القواعد الفنية لفرض هذه الحقوق ومعرفة السلع التي تتصف بالمرونة من عدمها .
- السياسة التجارية، تعبر السياسة التجارية التي هي عبارة عن مجموعة القواعد والإجراءات التي تمكن الدولة من توجيه وضبط شؤون تجارتها الخارجية تحقيقا لأهداف معينة. ويترتب عن ذلك، أن الإجراءات المترتبة بضبط الصادرات والواردات باستخدام الجداول التعريفية والحصص والتي هي في الحقيقة جزءا من السياسة التجارية التي تعتبر بدورها جزءا من السياسة التجارية.
- أما علاقة السياسة الجمركية بالسياسة الاقتصادية بشكل عام والتي تضم كما ذكرنا أنفا، السياسة التجارية التي تشمل بدورها السياسة الجمركية التي تعد أدواتها وسائل يمكن استخدامها لتحقيق مجموعة من أهداف السياسة الاقتصادية (كحماية القطاعات الإنتاجية المحلية، وتعزيز النمو ودعم التشغيل، واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات ...).

(لمزيد من التفصيل انظر : عبد العالي بورويس (2014)، تحليل التحول إلى اقتصاد السوق على ضوء النظام الجمركي الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية - تخصص التحليل الاقتصادي -، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص ص 220-225)

فالمرحلتين الأخيرتين تميزتا بتأثير الالتزامات الدولية والإقليمية للجزائر، أين شكلت برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي للملاحة من طرف هيئات بروتون وودز الإطار الدولي الذي عرفت فيه التعريف الجمركية أهم الإصلاحات خلال الفترة 1992-2000، أما الإصلاحات التي أدخلت عليها منذ سنة 2001 فكانت ضمن متطلبات الالتزامات الجمركية الدولية في إطار التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والالتزامات الجمركية لتأسيس منطقة التبادل الحر في إطار متطلبات تطبيق اتفاق الشراكة المبرم مع دول الاتحاد الأوروبي.

الجدول 156: مراحل تطور منظومة التعريف الجمركية في الجزائر

السنة / المرحلة	معدلات منظومة التعريف (%)	الاطار القانوني لتعديل التعريف
المرحلة الأولى 1989-1963	1963 0.5. 20. 50. % (وضريبة SST=3%*)	الأمر رقم 63-414 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963
	1973 0.3. 10. 25. 40. 70. 100. %	الأمر رقم 72-68 المؤرخ في 29 ديسمبر 1972، و المتضمن قانون المالية لسنة 1973
	1986 0.3. 5. 10. 15. 20. 25. 30. 35. 40. 45. %	القانون رقم 86-06 المؤرخ في 25 جوان 1986، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1986
المرحلة الثانية 2000-1990	1992 0.3. 7. 15. 25. 40. 60. %	القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 و المتعلق بقانون المالية لسنة 1992
	1996 0.3. 7. 15. 25. 40. 50. %	القانون رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 و المتضمن قانون المالية لسنة 1996
	1997 0.5. 15. 25. 45. %	الأمر رقم 96-31 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996، المتضمن قانون المالية لسنة 1997
	1998 0.3. 15. 25. 45. %	رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997، المتضمن قانون المالية لسنة 1998
	1999 0.5. 15. 25. 45. %	القانون رقم 98-12 المؤرخ في 31 ديسمبر 1998 المتضمن قانون المالية لسنة 1999.
المرحلة الثالثة الحالية	2001 0.5. 15. 40. %	القانون رقم 01-12 المؤرخ في 19 جويلية 2001 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2001
	من 2002 0.5. 15. 30. %	الامر 01-02 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتأسيس تعريف جمركية جديدة

* *Surtaxe Spéciale Temporaire* : وهي رسم اضافي خاص مؤقت مقدار 3% تم فرضه في فيفري سنة 1963 في انتظار إصدار أول تعريف جمركية جزائرية لتمويل خزينة الجزائر المستقلة.

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في الأطر القانونية للتعريف الجمركية الواردة في الجدول.

ففي خلال المرحلة الأولى التي تميزت كما ذكرنا في فقرات الفصل السابق ، باحتكار كلي للدولة على التجارة الخارجية تماشياً مع التوجه الاقتصادي الاشتراكي المعتمد مثلما يتجلى في الحرص ومنذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع قطاع التجارة الخارجية وبالخصوص الواردات تحت دائرة الرقابة في مرحلة أولى أي خلال الفترة 1963-1970، قبل الانتقال إلى الاحتكار الكامل لكافة عمليات التجارة الخارجية الذي تعزز بشكل صريح بصدر القانون رقم 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 و المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية الذي استمر العمل به لغاية بداية التسعينيات. وقد تم ذلك باتخاذ جملة من الوسائل التقليدية التي تراوحت ما بين الأساليب الكمية (نظام منع الاستيراد لبعض السلع بموجب المرسوم رقم 63-188 المؤرخ في 8 ماي 1963 و المتعلق بإجراءات الحظر على استيراد البضائع بصفة مؤقتة وأتوماتية، نظام الحصص، تراخيص الاستيراد بموجب القرار الوزاري رقم 21 المؤرخ في 10 فيفري 1973 الذي نظم المؤسسات التي تمتلك احتكار استيراد السلع من الخارج...)، والأساليب التنظيمية ذات الطابع الإداري من خلال إنشاء مؤسسات حكومية للقيام بعمليات التجارة الخارجية (إنشاء الديوان الوطني للتسويق ، الديوان الجزائري المشترك لمهني الحبوب وديوان الجزائر للخضر والفاواكه) والتجمعات المهنية للشراء خلال الفترة 1964-1969، فضلاً عن الأساليب السعرية المتمثلة في الرقابة على الصرف الأجنبي وخاصة التعريف الجمركية.

ومن خلال تتبع تطور منظومة التعريف الجمركية خلال الفترة المعنية، نجد أنها قد أخذت اتجاهها تصاعدياً سواء من حيث ارتفاع عدد معدلاتها أو النسب القصوى لهذه القيم تماشياً والتوجهات الاقتصادية والتجارية آنذاك للدولة و التابعة من عمق توجهها الحمائي و فرض تدخل قوي على التجارة الخارجية. فأول منظومة تعريفية للجزائر المستقلة الموضوعة سنة 1963 كانت مكونة من 4 معدلات بنسبة قصوى مقدرة بـ 50% ، والتي تم تعديلها سنة 1973 برفع عدد معدلاتها إلى 7 معدلات وأعيد توزيع نسبها لتصل قيمتها القصوى إلى 100%، ليعاد النظر فيها بعد ذلك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1986 برفع عدد معدلاتها إلى 19 معدلاً وكذا نسب هذه المعدلات التي وصلت قيمتها القصوى إلى 120% وهذا تحت تأثير تداعيات الأزمة النفطية المعاكسة وما نجم عنها من انهيار في أسعار النفط ومحاولات تعويض النقص المسجل في الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية، إلا أن هذا الغرض كان بعيد التحقيق كون 61% من الواردات الإجمالية التي قدرت بنحو 9,213 مليار دولار خضعت لمعدلات تعريفية تراوحت ما بين الإعفاء الكلي و 3% على اعتبار أنها منتجات استثمارية تشمل سلع التجهيز الصناعي والزراعي التي قدرت قيمتها بحوالي 2,9 دولار أمريكي والمنتجات الوسيطة والأولية التي بلغت قيمتها 2,856 مليار دولار أمريكي¹.

غير أن استمرار تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتبني البلاد لحزمة من الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف هيئات بروتون وودز منذ سنة 1989 والتي استمرت لغاية ماي سنة 1998 بانتهاء تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي كما رأينا ذلك في الفصل السابق، كان له أثر بالغ على قطاع التجارة الخارجية التي اتخذت بشأنها العديد من الإجراءات الإصلاحية الهادفة إلى تحريرها،

¹: CNIS(2011), *Op.Cit.*, p 15.

كان من بينها إعادة هيكلة منظومة التعريفية الجمركية وإدخال العديد من التعديلات المتتالية عليها تماشيا مع متطلبات تحرير التجارة الخارجية ، وذلك من خلال :

- تخفيض عدد معدلات منظومة التعريفية الجمركية وخفض قيمها القصوى : بانتقالها من 19 معدل سنة 1986 الى 7 معدلات سنة 1992 مع تقليص المعدل الأعلى من 120 % إلى 60 % ثم 50 % بموجب المادة 140 من قانون المالية لسنة 1996 ، ثم تخفيضها منذ سنة 1997 حتى سنة 2000 إلى 5 معدلات مع تخفيض معدلها الأقصى إلى 45 % مع تسجيل تعديل طفيف سنة 1998 بتغيير المعدل 5 % بـ 3 % ليعود إلى مستواه السابق سنة بعد ذلك كما هو مبين في الجدول السابق.
- تطبيق قاعدة تصاعدية الضريبة : أين يتم تحديد نسب المعدلات التعريفية حسب درجة انفتاح المنتج، بمعنى أنه كلما ارتفعت القيمة المضافة لمنتج محلي كلما أصبح نفس المنتج المستورد خاضعا للضريبة أكثر عند الاستيراد.¹
- تطبيق النظام المنسق لتصنيف البضائع و ترميزها، أين أضحت منظومة التعريفية الجمركية منذ سنة 1992 خاضعة لقواعد النظام المنسق لتصنيف البضائع وترميزها المعتمد من طرف المنظمة العالمية للجمارك بعد موافقة الجزائر بموجب القانون رقم 91-09 المؤرخ في 27 أبريل 1991 على الاتفاقية الدولية حول النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع المحررة ببروكسل في 14 جوان 1983 ثم المصادقة عليها بموجب الأمر رقم 91-241 المؤرخ في 20 جويلية سنة 1991.
- التخلي عن تطبيق القيمة المحددة إداريا *la valeur administrée* و تعويضها بنظام القيمة التعاقدية أو *la valeur transactionnelle*² في تحديد القيمة لدى الجمارك *Valeur en Douanes* التي تعد بمثابة وعاء حساب الحقوق الجمركية. حيث لجأت في السابق إلى التحديد الإداري لهذا الوعاء كأحد الأدوات الحمائية المستخدمة وفقا لمفهوم القيمة المنبثقة عن اتفاقية بروكسل لسنة 1950 حول قيمة البضائع بالجمارك بعد انضمام الجزائر إليها رسميا سنة 1976³ ، والقائم على وضع قيم إدارية للسلع التي تراها الجمارك مناسبة حتى وإن كانت غير موضوعية لغرض حساب الرسوم الجمركية. غير أنها تخلت عن تطبيقها بتعويضها بالقيمة التعاقدية المنصوص عليها في المادة 7 من اتفاقيات الجات بعد تعديل قانون الجمارك سنة 1998.⁴
- و تماشيا مع متطلبات تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تم إعادة النظر في هيكلة التعريفية الجمركية من جديد في أعقاب التوقيع عليه بالأحرف الأولى في 19 ديسمبر سنة 2001 ، وذلك :

- أولا بخفض معدلها الأقصى من 45 % إلى 40 %⁵ مع تأسيس الرسم الإضافي المؤقت DAP كآلية لحماية الإنتاج الوطني، والذي تخضع إليه المنتجات و البضائع المستوردة من الخارج و المنتجة محليا بهدف تحقيق هامش حماية للمنتج الوطني وإعطائه قدرا من الدعم للمنافسة لمدة 5 سنوات على اعتبار أن قيمة هذا الرسم الذي حددت نسبته بـ 60 % ستتناقص بنسبة 12 % سنويا لغاية الغائه كليا سنة 2006.⁶ مع التنويه بأن العدد الاجمالي للبنود التعريفية الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت كان في حدود 598 بند تعريفي تم توزيعها على النحو الموالي : 107 بند خاص بالمنتجات أو السلع الغذائية ، 311 بند خاص بالسلع الاستهلاكية ، 107 بند خاص بسلع التجهيز *Bien d'équipement* و 73 بند خاص بسلع التشغيل *Bien de fonctionnement*⁷.

- ثم إحداث تعديل ثان على التعريفية بإصدار الأمر 01-02 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بإنشاء تعريفية جمركية جديدة، والتي خفض معدلها الأقصى من 40 % إلى 30 % ، والتي تتوزع معدلاتها التعريفية بين 0 % و 5 % : مفروضة على المواد الأولية غير المنتجة محليا، إضافة إلى بعض المنتجات الزراعية الأساسية و 15 % مفروضة على التجهيزات و وسائل الإنتاج الزراعي والصناعي وكذا المنتجات نصف مصنعة و 30 % يتم فرضها على المنتجات و السلع تامة الصنع و المعدة للاستهلاك النهائي و المباشر.⁸

مع التنويه، بأن التركيبة الجديدة للتعريفية الجمركية من حيث المعدلات هذه الأخيرة ومستوياتها وتوزيعها على مجموعات المنتجات قد أثارت في بداية تطبيقها، مخاوف ومعارضة شديدة في أوساط الجهاز الإنتاجي الوطني بالنظر للاختلالات الكبيرة في عملية تصنيف السلع إلى سلع تجهيز، سلع نصف مصنعة أو نهائية بغية إخضاعها تبعا لذلك إلى الرسم المطابق لها، والذي يظهر في التوزيع غير المنسجم للرسوم الجمركية وفقا لهذه التركيبة. إذ نجد على سبيل المثال، أن المنتجات النهائية لقطاع الميكانيك (جرارات، شاحنات...) عرفت تخفيض في الرسوم الجمركية المفروضة عليها من 30 % إلى 5 % في الوقت الذي شهدت فيه قطاع الغيار والمدخلات التي تستعمل في عمليات إنتاج هذه المنتجات داخل الجزائر ارتفاعا في الرسوم الجمركية المفروضة عليها

¹ : مدني لخضر(2006)، *تطور سياسة التعريفية الجمركية في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية : دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي*، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ص 154.

² : يعتمد تبني القيمة التعاقدية أو التعاملية كأساس للتقييم الجمركي بحسب المادة 7 من اتفاقيات الجات على القيمة الفعلية للسلعة حيث يأخذ بقيمة الفاتورة أساسا مع السماح للدول باستخدام أساليب خاصة بها لإثباتها، والتي تم الاتفاق عليها خلال جولة طوكيو (1973-1979) ودخولها حيز التنفيذ سنة 1981. ومن ثم فالقيمة التعاقدية حسب المادة 16 مكرر 1 من القانون 10-98 المؤرخ في 22 أوت 1998 المعدل لقانون الجمارك أنه " السعر المدفوع أو الذي سيتم دفعه عند بيع البضائع من أجل تصديرها إلى الإقليم الجمركي الجزائري بعد إجراء التصحيحات المنصوص عليها في المادة 16 مكرر 6 "

³ : بموجب الأمر رقم 76-14 المؤرخ في 20 فيفري 1976 المتضمن الانضمام إلى الاتفاقية حول قيمة البضائع بالجمارك المعدلة في 15 ديسمبر سنة 1950 ببروكسل.

⁴ : حسب المادة 16 من القانون 10-98 المؤرخ في 22 أوت 1998 المعدل وللمتم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979 و المتضمن قانون الجمارك، الصادر في العدد 23- السنة 13 للجريدة الرسمية بتاريخ 19 مارس 1976.

⁵ : حسب المادة 22 من القانون رقم 01-12 المؤرخ في 19 جويلية 2001 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، الصادر في العدد 38- السنة 38 للجريدة الرسمية بتاريخ 21 جويلية 2001.

⁶ : حسب المادة 24 من القانون السابق.

⁷ : BOUGUELLID Abdelaziz (2004), *la Reforme tarifaire : évaluation budgétaire*, Revue des Douanes , N5-2004- Nouvelle Serie , Direction Générale des Douanes , Alger, pp34-35.

⁸ : كان الهدف من تبسيط هيكلة التعريفية الجمركية وفقا لهذا التعديل هو الحفاظ على توزيع عقلاني للنسب التعريفية مما يخفف من اللجوء إلى الغش من ناحية وتحسين عملية تسييرها من ناحية أخرى.

بنسبة 10 % بانتقالها من 5 % إلى 15 %¹.

وقصد تصحيح الاختلالات في منظومة التعريف الجمركية، تم إنشاء فريق عمل من قبل مجلس مساهمات الدولة تترأسه وزارة الصناعة وضم وزارات المالية، التجارة و المساهمة وتنسيق الإصلاحات. أين قام بإدخال تعديلات عليها بأخذ بعين الاعتبار لمبدأين يتعلقين بتخفيض الرسوم الجمركية للمواد الأولية الموجهة للإنتاج من ناحية ورفع الرسوم المطبقة على المواد النهائية، بغية تشجيع الإنتاج الوطني و حمايته من ناحية أخرى. والتي ترجمت بإصدار الأمر 02-02 المؤرخ في 25 فيفري 2002 الذي تضمن تعديلات على هذه المنظومة شملت 264 بند تعريفي تم تخفيض معدلاته ورفع معدل واحد مع إلغاء 14 بند تعريفي مقابل إنشاء 31 بند تعريفي آخر.²

2-2- أهمية الجباية الجمركية في بنية الإيرادات العامة

هناك العديد من الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها بفرض الحقوق الجمركية³ على تجارتها الخارجية مع باقي العالم على غرار حماية القطاعات الإنتاجية المحلية من المنافسة الأجنبية وأن قلت أهمية الرسوم في هذا الجانب لصالح العوائق الفنية الغير تعريفية نتيجة الالتزام بأحكام منظمة التجارة العالمية(الجات سابقا) من منطلق أن غالبية دول العالم كلهم أعضاء فيها، فضلا عن دورها في تأمين الإيرادات المالية لصالح الخزينة العمومية خصوصا مع شح موارد الجباية العادية كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي تحتل فيها مكانة هامة في الإيرادات العامة مثلما يظهر ذلك في مساهمتها سواء على مستوى إجمالي الموارد العامة للخزينة أو على مستويات الإيرادات المتأتية من الجباية العادية والجباية على التجارة الخارجية⁴ كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم: 157 مساهمة الحقوق الجمركية في بنية الإيرادات العامة والجباية العادية وتطور أدائها خلال الفترة 1998-2012

السنوات	الحقوق الجمركية (مليار دج) (1)	المساهمة في: (%)			مرونة الحقوق الجمركية (%)		
		الإيرادات العامة*	الجباية العادية	الجباية على التجارة الخارجية	التغير السنوي للإيرادات (2)	التغير السنوي للحقوق (الجمركية) (3)	مرونة الحقوق الجمركية (23)
2000	86,3	7,67	24,60	56,00	12,94	7,60	0,59
2001	103,7	7,46	26,04	57,29	8,40	20,16	2,40
2002	128,4	8,14	26,59	55,79	20,80	23,81	1,14
2003	143,8	9,43	27,40	54,91	12,70	11,99	0,94
2004	138,8	8,64	23,91	48,68	35,30	-3,47	-0,10
2005	143,9	8,40	22,47	46,20	11,20	73,6	0,33
2006	114,8	6,23	15,93	40,00	5,40	-20,22	-3,74
2007	133,1	6,83	17,36	38,67	28,80	15,94	0,55
2008	164,9	5,68	17,08	37,33	42,90	23,89	0,56
2009	170,2	5,20	14,84	37,55	-0,50	3,21	-6,42
2010	181,9	5,92	14,01	37,29	3,00	6,87	2,29
2011	222,4	6,37	14,56	38,39	16,70	22,26	1,33
2012	338,2	8,89	17,72	42,71	6,60	52,07	7,89
2013	403,8	10,37	19,88	غير متوفر	9,20	19,40	2,11
2014	370,9	9,44	17,73	44,38	6,50	-8,15	-1,25
2015	411,2	9,03	17,46	44,40	-11,70	10,87	-0,93
2016	376,8	7,62	15,55	41,83	-9,60	-8,37	0,87

* : باستبعاد إيرادات صندوق ضبط الإيرادات المحصلة (فائض الجباية المتبوية).

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

¹ : رغم أن توزيع هذه المعدلات غير متناسب للكثير منها مع متطلبات حماية الإنتاج الوطني، فإن وزارة التجارة رأيت في التخفيضات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2002، بأنها تدابير هي كافية لحماية الإنتاج الوطني (نسبة 30% المفروضة على المنتجات النهائية والنسبة المخفضة المقدرة بـ 5 % على المواد الخام والمواد الأولية ومدخلات الإنتاج)، وبالتالي رأيت أنه من حق المتعاملين الاقتصاديين أن تكون مطالباتهم للدولة مركزة أكثر على التدابير والسياسات التي من شأنها جعل المؤسسات أكثر تنافسية (كبرامج التأهيل على سبيل المثال) بدلا من المطالبة بتدابير أكثر حمائية من خلال التركيز على إعاقه دخول السلع والمنتجات ذات المنشأ الأجنبي إلى الأسواق المحلية.

² : حسب المادة الأولى من الأمر 02-02 المؤرخ في 25 فيفري 2002 والمعدل والمتمم للأمر 01-02 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بإنشاء تعريف جديدة.

³ : تنقسم الحقوق الجمركية بالعديد من الخصائص، فهي ضريبة منقولة على اعتبار أنه يقع على مالك البضاعة أو ناقلها مسؤولية تقديمها إلى إدارة الجمارك من منطلق أن تلك البضاعة هي أساس لحساب الحقوق والرسوم الجمركية المفروضة عليها المحددة وفق للقانون المطبق، والتي تأخذ طابعا غير مباشر (ضريبة غير مباشرة) مع اتسامها بصفة المرونة وسهولة تحصيلها مع استجابتها للتغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي ، إضافة إلى تميزها أيضا بصفة الاستمرارية كونها ضريبة مستمرة لا تجني مرة واحدة فقط في السنة طبقا لمبدأ السنوية الضريبية، وإنما يتكرر تحصيلها تكرر عمليات الاستيراد والتصدير ما يجعلها متصلة بشكل وثيق بعمليات التجارة الخارجية حيث تأثر بها وتؤثر فيها.

⁴ : تتشكل الجباية على التجارة الفرضية إضافة إلى الحقوق الجمركية من :

- الرسم على القيمة المضافة المفروضة على الواردات
- الرسم النوعي أو الخاص الإضافي TSA الذي عوض الرسم التعويضي المحدث سنة 1982 والمطبق خلال الفترة 1994-2001 (تأسس بموجب المادة 99 من المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29 ديسمبر 1993 والمتضمن لقانون المالية لسنة 1994 وإلغاه بموجب المادة 19 من القانون رقم 01-12 المؤرخ في 19 جوان 2001 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001). حيث تراوحت معدلاته ما بين 10 % و 110 %، والذي عوض بالرسم الإضافي الموقت المطبق كما ذكرنا آنفا خلال الفترة 2006-2002.
- الرسم على الاستهلاك الداخلي TIC ورسوم أخرى كالإتاوات الجمركية التي كانت تتشكل أساسا من الإتاوة الجمركية *Redevance Douanière* وكانت نسبتها 2%، وإتاوة الإجراءات الجمركية *Redevance des Formalités Douanières* وكانت نسبتها 4/1000 اللتان تم إلغاؤهما في سياق المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية ليمت تعويضهما بنظام غير قائم على قاعدة القيمة وإنما يتم تحديد هذه الإتاوات بناء على التكلفة التقديرية للخدمة المقدمة مثلما تنص عليه المادة 8 من لاتفاقيات الجات وذلك بموجب المادتين 35 و 36 من القانون رقم 03-02 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 والمتضمن لقانون المالية لسنة 2004.

- إحصائيات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016 الصادرة عن المديرية العامة للتنبؤات والسياسات DGPP التابعة لوزارة المالية الجزائرية، والواردة على موقعها الإلكتروني : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>.
- قاعدة بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالمركز الوطني للإعلام والإحصاء CNIS للجمارك الجزائرية -نسختي 2013 و 2015 -
- *Rapports Annuels sur l'évolution économique et monétaire en Algérie* – Tableaux 09 des Annexes : Années : 2003,2007, 2009 & 2012, Tableau N° 08- Année 2015.
- CNIS , Statistiques des Recouvrements effectués par l'Administration des Douanes , Centre National de l'Informatique et des Statistiques -Direction Générale Des Douanes-, Alger .(*Années 2015 & 2016 – p08*).

فمن خلال تفحص البيانات التي يوفرها لنا الجدول السابق، نجد أن الإيرادات المتأتية من الحقوق الجمركية رغم بعض التذبذب الذي ميزها في بعض سنوات الدراسة التي غطاها الجدول بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، تبقى رافدا هاما من روافد هذه الإيرادات من منطلق أنها ساهمت خلال الفترة 2000-2005 بين 7,5 % و 9,43 % من الإيرادات العامة و برع الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية وبما بين 48,7 % و 57,3 % من الجباية المحصلة من عمليات التجارة الخارجية، قبل أن تسجل تراجعا ملحوظا لمكانتها في هياكل الإيرادات العامة، الجباية العادية و الجباية على التجارة الخارجية خلال السنوات الأولى التي أعقبت دخول اتفاق الشراكة للجزائر مع الاتحاد الأوروبي (الفترة 2006-2011 على وجه التحديد)، حيث بلغت مساهمتها النسبية في الإيرادات العامة ما بين 5 % و 7% من إجمالي الإيرادات العامة وما بين 14% و 17,4 % من إيرادات الجباية العادية وما بين 37 % و 40 % من الجباية على التجارة الخارجية، قبل أن ترتفع مرة أخرى مساهمتها في بنية الإيرادات العامة إلى ما بين 7,6 % و 10,37 % على مدار الفترة 2012-2016 في الوقت الذي استقرت الأهمية النسبية للحقوق الجمركية في بنية إيرادات الجباية العادية عند حدود 17 % باستثناء سنتي 2013 و 2016 التي بلغت فيهما زهاء 19,88 % و 15,55 % على الترتيب مع ارتفاع طفيف لنصيبها من الجباية المتأتية من عمليات التجارة الخارجية قياسا بالفترة التي سبقتها وبنسب تراوحت بين 41,8 % و 44,4 %.

والملاحظ أن قيمة إيرادات الحقوق الجمركية ما فتئت تعرف ارتفاعا متواصلا طيلة فترة الدراسة التي شملها الجدول وبمعدلات نمو سنوية تراوحت بين 3,21 % المسجلة سنة 2009 و 73,6 % التي سجلت سنة 2009، مع استثناء سنوات 2004، 2006، 2014 و 2016، حيث سجلت أكبر تراجع لها سنة 2006 وبحوالي 20,22 % ثم بمستويات أقل في بقية السنوات الأخرى وبنسب تراوحت كما هو مبين في الجدول بين 3,47 % و 8,37 %، وبذلك تزايدت حصيلة الجباية البترولية من 86,3 مليار دج سنة 2000 إلى 143,8 مليار دج سنة 2003 قبل تراجعها بخمسة مليارات دج سنة 2005 إلى 138,8 مليار دج بفعل عدم مقدرة الواردات رغم ارتفاعها في هذه السنة بأكثر من 35 % على تعويض الخسائر الناجمة عن تخفيض معدل الرسم الإضافي المؤقت،¹ لتعاود ارتفاعها سنة 2005 لتبلغ نفس المستوى المحقق سنة 2003 قبل أن تتراجع مرة ثانية سنة 2006 بحوالي 29 مليار دج نتيجة دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ والشروع بذلك في تنفيذ عملية التفكيك التعريفي الكلي بالنسبة للقائمة الأولى من المنتجات المصنعة الواردة في الملحق الثاني للاتفاق مع تقديم تنازلات تعريفية تتراوح ما بين الإعفاء الكلي والجزئي بالنسبة للمنتجات الزراعية الأوروبية الواردة من الاتحاد الأوروبي إلى الأسواق الجزائرية.²

غير أن حصيلة الحقوق الجمركية سرعان ما عاودت الارتفاع من جديد بداية من سنة 2007 ببلوغها 133,1 مليار دج ثم 170,2 مليار دج سنة 2009 لتقفز إلى 222,4 مليار دج و 338,2 مليار دج سنتي 2011 و 2012 على التوالي مستفيدة من جهة من تجميد الطرف الجزائري لعملية التفكيك التعريفي على الواردات الأوروبية سنتي 2010 و 2011 ومطالته بمراجعة رزمة العملية بفعل الخسائر الناجمة عنها كما سنرى ذلك لاحقا. ومن جهة أخرى من تزايد إجمالي الواردات الذي تتأثر به حصيلة الجباية الجمركية مثلما تعبر عنه قيم مرونة الحقوق الجمركية التي كانت موجبة باستثناء بعض السنوات (2004، 2006، 2009، 2014 و 2015) فرغم التذبذب المسجل في قيمها التي تراوحت خلال فترة الدراسة بين 0,55 و 7,89 إلا أن هذا لا يمنع من القول بأن هذه الحقوق متسمة بمرونة بالنسبة للتغير في الواردات سواء من حيث تراجع الأخيرة كما هو الحال بالنسبة لسنتي 2009 و 2016 أو تزايدها بالنسبة لباقي السنوات. قبل أن تواصل مسارها التصاعدي سنة 2013 ببلوغ قيمتها حدود 403,8 مليار دج قبل تراجعها مرة أخرى بشكل ملحوظ 370,9 مليار دج سنة 2014 و 376,8 مليار دج سنة 2016 بعدما كان قدر ارتفعت سنة 2015 بنسبة 10,87 % وبقية قدرها 411,2 مليار دج.

مع العلم بأن سنة 2014 كانت السنة التي شهدت كما هو مبين في الجدولين رقمي 209 و 210 العودة لاستكمال عملية التفكيك التعريفي للبنود التعريفية للسلع الصناعية الواردة في القائمتين الثانية والثالثة التي كانت مجمدة بموجب اتفاق مراجعة عملية التفكيك المتوصل إليه بين الطرفين كما سنرى ذلك لاحقا وهذا على مدار الفترة (2012-2013) بالنسبة للقائمة السلعية الثانية التي تضم 185 بند تعريفي ذات معدل 5 % الواردة في قائمة المستوى الثاني (أنظر الجدول رقم 159)، وعلى مدار الفترة (2012-2015) بالنسبة للقائمة السلعية الثالثة التي تضم 791 بند تعريفي موزعة على مستويين : الأول ويضم 171 بند تعريفي تم تجميد عملية تفكيكها خلال الفترة 2012-2014 (موزعة بين 163 بند تعريفي بمعدل 30 %، و 11 بند تعريفي بمعدل 15 %)، والمستوى الثاني ويضم 617 بند تعريفي تم تجميد عملية تفكيكها خلال الفترة 2012-2015 (موزعة بين 575 بند تعريفي بمعدل 30 %، و 21 بند تعريفي بمعدل 15 % والعدد نفسه من البنود التعريفية ذات المعدل 5 %) (انظر الجدول رقم 160) .

¹ : BANQUE D'ALGERIE (2005), *Op.Cit.*, p66.

² : BANQUE D'ALGERIE (2007), *Op.Cit.*, p76.

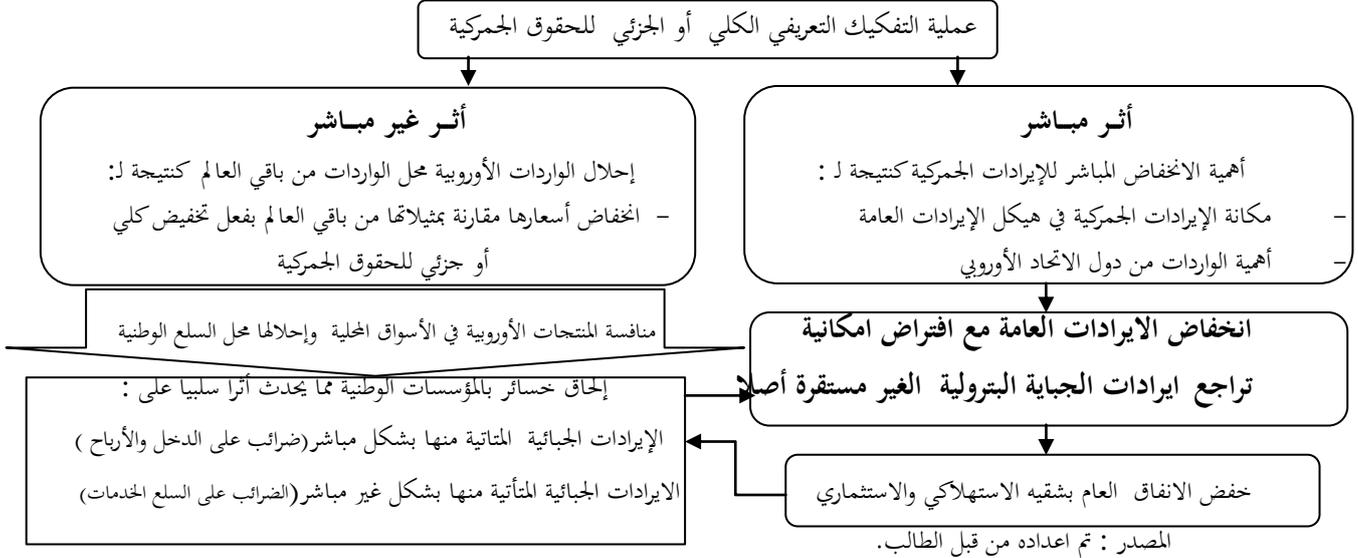
مع التذكير بأن إيرادات الحقوق الجمركية، عرفت من جانب آخر معدلات تنفيذ جيدة تجاوزت على العموم حدود 100 % في معظم سنوات الدراسة، ما يعني أن الإيرادات الجمركية المحققة فاقت التقديرات وهو ما يعكس بدوره التحسن الملحوظ لإدارة الجمارك في عمليات تحصيل هذا النوع من الإيرادات كنتيجة لعمليات تحديث هذه الإدارة وتعديل هيكل المنظومة التعريفية منذ مطلع التسعينيات.

المطلب الثاني : الخسائر الناجمة عن عملية التفكيك التعريفي في اطار تنفيذ اتفاق الشراكة

ان الحديث عن الأثر الذي تتركه عملية التفكيك التعريفي على الإيرادات العامة لا يعني فقط تراجع هذه الأخيرة كنتيجة لتراجع أحد روافدها الرئيسية المتمثل في الإيرادات المتأتية من الحقوق الجمركية وهو الأثر المباشر، والذي يرتبط من ناحية بخصبة الوردات المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي ومن ناحية أخرى بوزن هذه الإيرادات والمكانة التي تحتلها في هيكل الإيرادات العامة. وانما يعني أيضا الأثر الغير مباشر الذي يمكن أن ينشأ عن احلال الوردات الأوروبية محل الوردات من بقية العالم في الاسواق المحلية، فالمنتجات الأوروبية التي سوف يتم الالغاء الكلي أو الجزئي للتعريف الجمركية عليها مما يجعلها أرخص مقارنة بمثيلاتها الوردية من باقي العالم، الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى حدوث تحويل للتجارة من باقي العالم لصالح الاتحاد الأوروبي الذي ترتفع المستوردات المتأتية منه على حساب باقي العالم، هذا ما يؤدي بدوره الى تراجع في الإيرادات الجمركية على الوردات ذات المنشأ الغير أوروبي بسبب تراجع هذه الأخيرة.

وبالنظر الى الوضعية الحالية للقطاعات الانتاجية المعنية بعملية التفكيك التعريفي، ونقصد بها القطاع الصناعي وبدرجة أقل القطاع الزراعي، فان عملية تحرير مبادلاتهما التجارية بشكل كلي بالنسبة للأول وجزئي وفق نظام أفضليات متفق عليه بين الطرفين بالنسبة للثاني من شأنه التأثير سلبا على نشاط المؤسسات المحلية بسبب تعرض منتجاتها لمنافسة المنتجات الأوروبية بفعل انخفاض أسعار هذه الأخيرة في الاسواق المحلية، الأمر الذي يؤدي أيضا الى انخفاض الإيرادات الجبائية ليس فقط بسبب انخفاض الإيرادات الجمركية، وانما أيضا بسبب امكانية انخفاض إيرادات الجبائية المتأتية من نشاط هذه المؤسسات سواء بشكل مباشر(ضرائب على الدخل والأرباح) أو بشكل غير مباشر(الضرائب المفروضة على السلع والخدمات وغيرها) كما هو مبين في الشكل البياني أدناه.

الشكل البياني رقم 56: أثر تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الإيرادات العامة للخزينة



ونظرا لصعوبة تحليل الأثر الغير مباشر للتفكيك التعريفي نظرا لعدم توفر المعطيات الخاصة بالموضوع فضلا عن عدم ارتباط ضعف الأوعية الضريبية المتعلقة بنشاط المؤسسات بشكل رئيسي بعملية التفكيك هذه على اعتبار أن الجبائية العادية التي لاتزال تحتل مكانة متواضعة اذا ما قرونت بالجبائية البترولية، سنحاول من خلال فقرات هذا المطلب التعرض فقط للأثر الموازي المباشر لعملية التفكيك التعريفي، والمتمثل في فقدان الخزينة لجزء من الإيرادات المتأتية من الحقوق الجمركية.

وقبل التطرق للخسائر التي لحقت بالخزينة العمومية نتيجة عملية التفكيك التعريفي التي شرع فيها بدخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر سنة 2005، نرى من الملائم في مستهل هذا المطلب إلقاء الضوء على عملية التفكيك التعريفي في إطار تنفيذ اتفاق الشراكة بعد عملية المراجعة لسنة 2012 وكذا الخسائر التي تم تقديرها لعملية التفكيك من مصادر مختلفة قبل الشروع الفعلي فيها سنة 2005، ثم الانتقال بعد ذلك للحديث عن الخسائر الفعلية لهذه العملية والتي تترجم في الحقوق الجمركية الغير محصلة *manque à gagné* من قبل الخزينة العمومية خلال الفترة 2005-2014 ، وكذلك الخسائر التقديرية لعملية التفكيك التعريفي سواء قبل أو بعد عملية مراجعة زمامتها سنة 2012.

1- التفكيك التعريفي في إطار تنفيذ اتفاق الشراكة بعد عملية المراجعة لسنة 2012.

لعل أهم ما تضمنه الجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، هو إقامة منطقة للتبادل الحر مخصصة للمنتجات المصنعة في أفق 2017 ثم تمديدتها بعد اتفاق الطرفين سنة 2012 بثلاث سنوات (أي تمديدتها إلى سنة 2020) بطلب من الطرف الجزائري الذي أوقف عملية التفكيك التعريفي سنة 2010 بفعل الخسائر الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري بعد مرور 5 سنوات من تنفيذ العملية مطلع سبتمبر سنة 2005 باستناده على المادتين 11 و16 من اتفاق الشراكة.

فعملية التفكيك التعريفي يقصد بها، الإلغاء الفوري أو التخفيض التدريجي للحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة الأوروبية عند استيرادها في الجزائر، والذي يكون طبقا لأحكام اتفاق الشراكة على مدى فترة زمنية تقدر بإثنتا عشر سنة، ابتداء من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ. فكما رأينا في المبحث الأول فإن عملية التفكيك المتفق عليها بين الطرفين فيما يخص المنتجات المصنعة الواردة من الاتحاد الأوروبي تتم وفق رزنامة متكونة من ثلاث قوائم، في حين أن التبادلات الخاصة بالمنتجات الزراعية سيتم تحريرها بصورة جزئية ووفق نظام أفضليات متبادل بين الطرفين والذي يتضمن تخفيضات كلية أو جزئية على هذه المنتجات فضلا عن استخدام نظام الحصص، وقد شملت هذه العملية بشكلها الكلي أو الجزئي 6070 بند أو موقع تعريفي بمختلف نسبها المتبناة حاليا منها 5140 بند تعريفي متعلق بالمنتجات الصناعية و 930 بند خاص بالمنتجات الزراعية بحسب عدد الوضعيات أو البنود التعريفية لسنة 2005 كما هو مبين في الجدول رقم 142.¹

وكما هو معلوم، تقدمت الجزائر بشكل رسمي بطلب، هو الأول من نوعه يتقدم به بلد متوسطي شريك مع الاتحاد الأوروبي، لمراجعة رزنامة التفكيك التعريفي التي أشرنا إليها بالتفصيل في السابق، أثناء انعقاد الدورة الخامسة لمجلس الشراكة بين الطرفين في 15 جوان 2010، مبررة طلبها بالخسائر التي لحقت بالطرف الجزائري جراء هذه العملية بعد مرور 5 سنوات من بداية تنفيذها، و بالحاجة الى منح مهلة إضافية للمؤسسات الجزائرية بقصد الاستعداد الأفضل لخوض المنافسة الحادة التي ستفرض عليها بحكم إنشاء منطقة التبادل الحر فضلا عن ضمان حماية أفضل لبعض الفروع الصناعية الوطنية الناشئة.²

وقد ترافق هذا الطلب مع تجميد عملية التفكيك التعريفي طيلة سنتي 2010 و2011 وإغلاق 36 حصة خاصة بمنتجات زراعية من جانب واحد في سبتمبر 2010 وشروع طرفي اتفاق الشراكة في المفاوضات التي استمرت لثمانى جولات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2012 التي تم التوصل خلالها إلى اتفاق يقضي بمراجعة هذه الرزنامة والتي دخلت حيز التنفيذ بشكلها المعدل في 1 سبتمبر سنة 2012³، والتي شملت بعض البنود التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية والصناعية.

سينصب اهتمام هذا الجانب من المطلب على تبيان التعديلات التي حملتها عملية مراجعة رزنامة التفكيك التعريفي سنة 2012 مع إلقاء الضوء في البداية على السند القانوني الذي اعتمد عليه الطرف الجزائري في طلب إعادة النظر في عملية التفكيك التعريفي التي كان من المفروض الانتهاء منها بشكل كلي في أفق سنة 2017 قبل تمديدتها بثلاث سنوات إضافية.

1-1- السند القانوني لطلب مراجعة رزنامة التفكيك التعريفي من قبل الجزائر

تضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، جملة من الأحكام التي تسمح للجزائر بتدارك الصعوبات أو الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق الاتفاق والتي يمكن أن تمس القطاعات الاقتصادية وبالخصوص قطاعي الصناعة والزراعة باعتبارهما أكثر القطاعات تأثرا بدخول الاتفاق حيز التنفيذ. ومن هذا المنطلق ارتكز الطرف الجزائري عند مطالبته بإعادة النظر في رزنامة التفكيك التعريفي من حيث الوتيرة والمستوى بالنسبة للمنتجات الصناعية الواردة في القائمتين الثانية والثالثة على المادة 11 من اتفاق الشراكة، في حين استند فيما تعلق بإعادة تنظيم التنازلات التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية على أحكام المادة 16 من الاتفاق المعني.

إذ تنص المادة 11 على إمكانية اتخاذ الجزائر تدابير استثنائية في شكل زيادة في الحقوق الجمركية أو استرجاعها لفترة محدودة والمفروضة على المنتجات التابعة لبعض الصناعات الخاضعة لعمليات إعادة الهيكلة أو تلك التي تواجه صعوبات كبيرة خصوصا لما تترتب عن هذه الأخيرة مشاكل اجتماعية خطيرة، وهذا شريطة أن:⁴

- تطبيق هذه التدابير لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ما لم يخصص مجلس الشراكة لفترة أطول، وتكون في نطاق المدة القانونية القصوى المشار إليها في المادة 6 من اتفاق الشراكة وقدرها اثنا عشر سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وهو ما يعني عدم إمكانية تطبيق هذه التدابير عند انقضاء المدة الانتقالية.
- عدم العمل بمثل هذه التدابير فيما يخص أي منتج انقضت أكثر من ثلاث سنوات على إلغاء كل الحقوق الجمركية والقيود

¹ : لا بد من الإشارة إلى انه غالبا ما يتم إدخال بعض التعديلات الدورية على الوضعيات أو البنود التعريفية (بموجب قوانين المالية والمالية التكميلية)، مع العلم بأن الهيكلة التي كان معمولا بها لغاية 18 سبتمبر 2016 كانت ذات 8 أرقام، قبل أن يتم استبدالها من طرف المديرية العامة للمارك بهيكلة جديدة للتعريف ذات 10 أرقام التي شرع في العمل بها بداية من التاريخ السابق الذكر، وتضم 15948 بند تعريفي (فرعي) مقابل 6126 بند تعريفي كان منضمنا في هيكلة التعريفية بـ 8 أرقام أي بزيادة في عدد الوضعيات بنسبة 260,30 %، بحيث تتوزع بين: 231 بند تعريفي بـ 0 %، 3445 بـ 5 %، 5566 بـ 15 %، 6707 بند تعريفي بـ 30 %، حيث لم يخضع 392 بند لضريبة القيمة المضافة (0 %) و 498 بند لضريبة قدرها 7 % و 15057 بند تعريفي لضريبة 17 % سنة 2016.

² : مداخلة وزير التجارة في اليوم التقيسي والإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفية الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، المنعقد يوم 28 أوت 2012، فندق شيراطون (متوفر على الموقع تاريخ الاطلاع على الموقع يوم 15 ماي 2014) <http://www.Mincommerce.gov.dz/seminaire/semn280812/allocministr.pdf> الإلكتروني لوزارة التجارة ، الجزائر، ص 3

³ : Ministère du Commerce(2012), *Accord d'Association entre l'Algérie et l'Union européenne : Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro- alimentaires*, p3. (Disponible sur le site internet du Ministère du Commerce : <http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/semn280812/comcommerce.pdf> - Consulté le 16 Mai 2014).

⁴ : بحسب المادة 11 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي .

الكمية أو الرسوم ذات الأثر المماثل التي كانت مفروضة عليها.

- عدم تجاوز حصيلة الحقوق الجمركية المطبقة على المنتجات المصنعة الأوروبية المستعادة بفعل اتخاذ هذه التدابير نسبة 25 % من إجمالي الحصيلة المتأتية من الجباية الجمركية. كما يجب أن لا تتجاوز قيمة المستوردات المصنعة ذات المنشأ الأوروبي التي ستخضع لمثل هذه التدابير نسبة 15 % من إجمالي الواردات الصناعية المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي خلال آخر سنة تتوفر فيها الإحصائيات .

أما فما تعلق بالمادة 16 التي استند إليها الطرف الجزائري في طلبه إعادة تنظيم التنازلات التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية التي لها علاقة بسياسة تطور الفلاحة والتجديد الريفي، فتنص على إمكانية تعديل النظام المعمول به فيما تعلق بتجارة المنتجات الزراعية المتفق عليها بموجب اتفاق الشراكة وذلك في حالة ما إذا تم وضع تنظيم جديد أو إحداث تعديل على السياسة الزراعية لأحد الطرفين شريطة إعلام الطرف الذي عمد إلى هذا التعديل للجنة الشراكة حتى يتم البحث فيه وبطريقة تضمن مصالح الطرفين معا، الأمر الذي يجعله موضوع مشاورات على مستوى مجلس الشراكة بهدف إيجاد صيغة توافقية بين الطرفين لهذا التعديل بغية تطبيقه بعد ذلك.¹

1-2- مراجعة نظام التنازلات التعريفية الخاص بالمنتجات الزراعية سنة 2012

لقد عمدت الجزائر استنادا للمادة 16 من اتفاق الشراكة التي اشرنا إلى مضمونها في سياق مطالبتها إعادة مراجعة التفكيك التعريفي في جوان سنة 2010 إلى توقيف العمل بنظام التنازلات التعريفية المقدمة لبعض المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي الواردة إلى الأسواق الجزائرية بإغلاق 36 حصة تعريفية بصفة مؤقتة كون العمل بنظام الأفضليات الممنوحة لهذه المنتجات منذ سبتمبر سنة 2005 أضحى يشكل تهديد للقطاع الزراعي الجزائري وبعض الصناعات الغذائية المرتبطة به نتيجة للمنافسة التي بات يلقاها من قبل المنتجات الزراعية والزراعية المحولة الأوروبية .

وهو ما استدعى التشاور مع الطرف الأوروبي حول مضمون التعديل الذي تم إدخاله من الجانب الجزائري، أين تم الاتفاق في الاجتماع التشاوري الثالث المنعقد في فيفري سنة 2011 ببروكسل على ضرورة إيجاد حلول للمشاكل المترتبة عن هذا التعديل والذي يجب أن يراعي مصالح طرفي اتفاق الشراكة معا. وهو ما حدث فعلا في اجتماع مجلس الشراكة المنعقد بالجزائر يوم 11 جويلية سنة 2011، والذي تم فيه الاتفاق على إعادة مراجعة التنازلات التعريفية ببعض المنتجات الزراعية الأوروبية وذلك باتخاذ التدابير المتمثلة في²:

- إلغاء 28 حصة تعريفية جمركية خاصة بالمنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي، والواردة في البروتوكول رقم 2 من اتفاق الشراكة من أصل 102 منتج أوروبي اتفق على خضوعها لنظام الحصص عند دخول الاتفاق حيز التطبيق سنة 2005 كما هو موضح في الجدول رقم 145 . مع التنويه بأن الحصص الملغاة تتضمن : 4 بنود تعريفية خاصة بنشاط تربية الدواجن و 9 بنود تعريفية متعلقة بالخضر الجافة والبقوليات، و 5 بنود تعريفية خاصة بالحمضيات، أما البنود التعريفية الباقية فهي خاصة بالمنتجات المتعلقة أو المستخدمة في الصناعات الغذائية مثل مستحضرات الخضر والفواكه والمسكرات والنباتات والطحين وغيرها.

- إعادة فتح 11 حصة تعريفية تفضيلية مقدمة للمنتجات الزراعية الأوروبية التي سبق غلقها سنة 2010 والتي شملت كما قلنا 36 حصة تعريفية، والتي هي واردة في البروتوكول رقم 2 من اتفاق الشراكة، بحيث تنوزع بين : 5 بنود تعريفية متعلقة بالحيوانات الحية " صنف البقر *animaux vivants de l'espèce bovine* " والخاضعة للإلغاء كلي للتعريفية في حدود الحصص المقدرة 5000 طن، وبندين تعريفيين متعلقين بالأجبان ذات العجينة اللينة (شكلها الأولي) *les fromages à pate molle non cuite ou pressée demi cuite* والخاضعين للإلغاء كلي للتعريفية في حدود الحصص المقدرة بـ 800 طن، وبندين آخرين متعلقين بأنواع السمن النباقي غير سائل خاضعين لتخفيض كلي للتعريفية الجمركية في حدود حصة تقدر بـ 2000 طن، في حين يتعلق البندين الباقين بالشعير الموجه للاستهلاك والخاضع لتخفيض بـ 50 % من التعريفية الجمركية المفروضة عليه في نطاق حصة تقدر بـ 20000 طن والسكر المستخلص من القصب السكري أو الشمندر *sucre de canne ou de betterave* الخاضع للإلغاء كلي للتعريفية في حدود حصة مقدرة بـ 150000 طن.

- تعديل حصتين تعريفيتين للمنتجات الزراعية من خلال رفع حصة البند التعريفي المتعلق بالأبقار الحية المنتجة ذات السلالة النقية من 100 طن إلى 4950 طن والخاضعة لنسبة التعريفية المخفضة المقدرة بـ 5 % وذلك في حدود الطلب الجزائري على هذا المنتج، وأيضا رفع الحصص التعريفية لمنتج القمح الموجه للاستهلاك من 300000 طن إلى 403000 طن، مع التنويه بأن الواردات الجزائرية لهذا المنتج تتجاوز بكثير هذه الحصص على اعتبار أن دول الاتحاد الأوروبي تعد من الممونين الرئيسيين للجزائر من هذه المادة على غرار فرنسا. فضلا عن إلغاء التفضيلات التعريفية الخاصة بمادتين غذائيتين واردتين في البروتوكول رقم 5 الخاص بالمنتجات الزراعية المحولة، حيث يمثل المنتج الأول في المثلجات الموجهة للاستهلاك والثاني في مادة الدكستريز والنشا وغيرها من النشويات المعدلة *Dextrine et autres amidons et fecules modifiées*.

عموما يمكن عرض التعديلات التي مست نظام التنازلات التعريفية لبعض المنتجات الزراعية الأوروبية من خلال الجدول أدناه.

¹ : بحسب المادة 16 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي .

² : Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural (2012), *Principaux résultats des consultations avec l'U.E : Produits agricoles et agro-alimentaires*, communication au Journée de sur le nouveau schéma de démantèlement tarifaire avec l'Union Européenne, organisée par le ministère du commerce, le 28 Août à l'Hôtel Sheraton, Alger (Disponible sur le site internet du Ministère du Commerce <http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/semn280812/comigri.pdf> - consulté le 16 mai 2014).

الجدول رقم 158: مراجعة نظام التنازلات التعريفية الخاص ببعض المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي

العدد الإجمالي للبنود التعريفية	منتجات أخرى	البروتوكول الخامس	البروتوكول الرابع	البروتوكول الثاني	عدد البنود التعريفية عند دخول تنفيذ اتفاق الشراكة سنة 2005
930	678	50	88	114	عدد البنود التعريفية عند دخول تنفيذ اتفاق الشراكة سنة 2005
1114	752	50	179	133	عدد البنود التعريفية سنة 2012
	30	إعادة فتح حصتين تعريفيين	بدون تغيير	- غلق 39 حصة تعريفية	مراجعة نظام التنازلات التعريفية من قبل الجزائر بداية من جانفي سنة 2011
		إلغاء التفضيلات لبندين تعريفيين	بدون تغيير	- غلق 28 بند تعريفي - إعادة فتح 11 بند تعريفي - زيادة الحصص ل 4 بنود تعريفية.	قرار إلغاء التجميد 2012
1114	782	48	179	105	عدد البنود التعريفية بعد قرار إلغاء التجميد

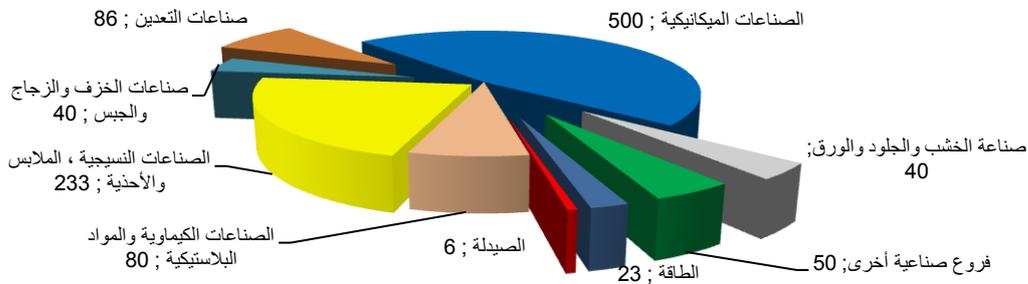
المصدر : تم إعداد الجدول بناء على : وثائق اليوم التحسيس والإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفية الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، المنظم من طرف وزارة التجارة يوم 28 أوت 2012، والواردة في الموقع الإلكتروني للوزارة المعنية : <http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/semn280812/taritement.pdf>

1-3- مراجعة التفكيك التعريفي للمنتجات الصناعية

شملت عملية مراجعة التفكيك التعريفي الخاصة بالمنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي الواردة إلى الجزائر المتفق عليها بين الطرفين بعد مشاورات بينهما، مجموعة من المنتجات الصناعية الواردة في القائمتين الثانية و الثالثة التي قدر عددها بـ 1058 منتج وهو ما يعادل نحو 34,6% من مجموع البنود التعريفية للقائمتين معا، بحيث اعتبرت حساسة بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري سواء على مستوى الإنتاج أو التشغيل أو الاستثمار ، والتي قدر إجمالي الواردات الجزائرية منها سنة 2009 بنحو 2,7 مليار دولار أمريكي¹.

مع التنويه بأن قرابة 47% من مجموع هذه البنود التعريفية متعلق بالصناعات الميكانيكية و 22% بالصناعات النسيجية ونحو 8% من إجمالي هذه البنود خاص بالصناعات التعدينية % خاص بالصناعات الكيماوية والبلاستيك، أما البنود التعريفية 164 الباقية التي تمثل 15,5% من مجموع البنود التعريفية الخاضعة لإعادة زمامة التفكيك التعريفي فتشمل فروع الصناعات الصيدلانية والطاقة والخشب والجلود والورق وباقي الفروع الصناعية الأخرى كما هو مبين في الشكل البياني الموالي.

الشكل البياني رقم 57: توزيع البنود التعريفية للمنتجات الصناعية الخاضعة لعملية مراجعة التفكيك التعريفي حسب فروع القطاع الصناعي.



المصدر : تم إعداد الشكل البياني بناء على المعطيات الواردة في :

- Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement (2012), *Principaux résultats des consultations avec l'U.E : Produits Industriels*, Communication au Journée d'étude sur le nouveau schéma de démantèlement tarifaire avec l'Union Européenne, organisée par le ministère du commerce, le 28 Août à l'Hôtel Sheraton, Alger. (Disponible sur le site internet du Ministère du Commerce- <http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/semn280812/comindustrie.pdf> - consulté le 17 mai 2014).

وعليه تتوزع مجموعة السلع الصناعية المعاد النظر في زمامة تفكيكها التعريفي بين :

- المنتجات الصناعية الواردة في القائمة الثانية التي كان مقررا استكمال تفكيك الحقوق الجمركية المفروضة عليها بحلول سبتمبر سنة 2012 وتضم 267 منتج وهو ما يعادل 24% من إجمالي البنود التعريفية التي تضمنها القائمة الثانية الواردة كما ذكرنا في وقت سابق من هذا البحث في الملحق الثالث للاتفاقية وعددها 1100 بند تعريفي سنة 2005 .
- المنتجات الصناعية الواردة في القائمة الثالثة التي كان مقررا استكمال تفكيك التعريفية الجمركية المفروضة عليها في سبتمبر سنة 2017، وتضم 792 منتج ما يشكل نحو 41% من مجموع البنود التعريفية لهذه القائمة وعددها 1964 بند تعريفي سنة 2005.

¹ : Ministère du Commerce(2012), *Accord d'Association entre l'Algérie et l'Union européenne : Nouveau schéma de démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires*, p5. (Disponible sur le site internet du Ministère du Commerce : <http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/semn280812/comcommerce.pdf> - Consulté le 16 Mai 2014).

1-3-1- مراجعة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات الصناعية الواردة في القائمة الثانية

مست عملية مراجعة التفكيك التعريفي الخاصة بـ 267 منتج من أصل 1100 تضمنتها القائمة الثانية عند الشروع في عملية التفكيك التعريفي سنة 2007، قبل تعديلها نتيجة تغير النظام المنسق الخاص بتصنيف السلع وترتيبها المعتمد من قبل الجمارك الجزائرية، ليصبح عدد بنود هذه القائمة 1096 بند تعريفي سنة 2012. إذ سمحت إعادة النظر في رزمة التفكيك التعريفية لهذه المنتجات الصناعية بتمديد آجال إنهاء عملية التفكيك لأربع سنوات إضافية، أي من سبتمبر سنة 2012 إلى سبتمبر سنة 2016، وذلك نتيجة لتجميدها خلال سنتي 2010 و 2011 ثم الاتفاق بين الطرفين على استكمالها بداية سبتمبر سنة 2012 على أساس الانطلاق من معدلات التعريفة التي توقفت عندها عملية التفكيك سنة 2009.

الجدول رقم 159: مراجعة رزمة التفكيك التعريفي للمنتجات الصناعية الواردة في القائمة الثانية منذ سبتمبر 2012

السنين		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الحق القاعدي للتعريفة بعد التفكيك السنوي		60%	تجميد من طرف الجزائر	60%	60%	60%	40%	20%	0	
بند تعريفي: المستوى الأول										
نسب التعريفة	عدد البنود التعريفية	11%	تجميد من طرف الجزائر	12%	10%	7%	3,5%	0	0	
15%	73	24%	تجميد من طرف الجزائر	23%	18%	12%	6%	0	0	
بند تعريفي: المستوى الثاني										
نسب التعريفة	عدد البنود التعريفية	3%	تجميد من طرف الجزائر	تجميد بموجب مراجعة ت. التعريفي	2%	1%	0	0	0	
5%	185									

المصدر: تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في:

- Ministère du Commerce(2012), *Accord d'Association entre l'Algérie et l'Union européenne: Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires*. pp5-6 (Disponible sur le site du Ministère du Commerce, <http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/semm280812/comcommerce.pdf> – Consulté le 17 Mai 2014).
- ALGEX(2012), *Révision du calendrier de démantèlement tarifaire des produits industriels et des concessions tarifaires pour les produits agricoles et agro alimentaires*, le Forum du Commerce Extérieur, N°12- Octobre, Revue de l'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur-ALGEX-, Alger, p05.

- من خلال تتبع بيانات الجدول أعلاه، نرى أن عملية التفكيك التعريفي لهذه المنتجات كانت وفقا لمستويين:
- المستوى الأول: ويضم 82 بندا تعريفا يخضع 73 بند منه لنسبة تعريفية قدرها 15% و 9 بنود لنسبة 30%، والتي تستفيد من إعادة جدولة جزئية للتعريفة الجمركية (إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية) مع منح مهلة إضافية مقدرة بأربع سنوات للوصول إلى حد الإلغاء الكلي لهذه الحقوق الجمركية في سبتمبر سنة 2016 عوضا عن سبتمبر 2012. فبعد تجميد عملية التفكيك طيلة سنتي 2010 و 2011 وتوصل الطرفين بعد ذلك لاتفاق على تعديل رزمة التفكيك التعريفي التي بدأ العمل بها في سبتمبر 2012 بأخذ نسبة التعريفة الجمركية المطبقة سنة 2009 كأساس للعملية بحيث تأخذ نسبة 23% كأساس للتعريفة بالنسبة للبنود الخاضعة للتعريفة الخاضعة لنسبة 30%، في حين تأخذ نسبة 12% كأساس للتعريفة بالنسبة للبنود الخاضعة لنسبة 15% عند الشروع في العملية أول مرة سنة 2007.
- أما المستوى الثاني: ويضم 185 بندا تعريفا لمنتجات كلها خاضعة لنسبة تعريفية قدرها 5%، والتي تستفيد من تجميد للتعريفة الجمركية لمدة سنتين (2012 و 2013) مع إعطائها فترة إضافية قدرها 4 سنوات لإنهاء عملية التفكيك الحقوق الجمركية المفروضة عليها بشكل كلي. مع الأخذ بنسبة التعريفة المطبقة سنة 2009 والمقدرة بـ 3% كأساس للعملية التي أعيد العمل بها.

1-3-2- مراجعة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات الصناعية الواردة في القائمة الثالثة

بالنسبة لعملية مراجعة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات الصناعية الواردة في القائمة الثالثة، والتي يتشكل معظمها من المنتجات الصناعية الموجهة للاستهلاك النهائي، فقد شملت 791 منتج من أصل 1959 تضمنتها هذه القائمة عند الشروع في عملية تفكيك الحقوق الجمركية عليها منذ سبتمبر سنة 2007 قبل تعديلها بفعل التغيير الذي خضعت له مدونة تصنيف السلع وترتيبها المعتمدة من قبل الجمارك سنة 2012، والتي أصبحت بموجبها تضم 1845 بند تعريفي.

وقد سمحت عملية المراجعة هذه في تمديد آجال الإلغاء النهائي للحقوق الجمركية المفروضة على هذه المنتجات من سنة 2017 الى سنة 2020، على اعتبار أن العملية التي كان من المفروض أن تتم بشكل تدريجي على مدى 10 سنوات تعرضت خلال الفترة 2010-2011 لتعليقها من طرف الجزائر، والتي سرعان ما أعيد العمل بها بعد اتفاق الطرفين على إعادة النظر فيها بداية من سبتمبر سنة 2012 وذلك على مستويين كما هو الشأن بالنسبة للمنتجات الصناعية الخاصة بالقائمة الثانية مثلما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 160 :مراجعة رزنامة التفكيك التعريفي للمنتجات الصناعة الواردة في القائمة الثالثة منذ سبتمبر 2012

السنوات												
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
174 بند تعريفي: المستوى الأول												
نسب التعريفية												
عدد البنود التعريفية												
0	2,6 %	5,2 %	7,8 %	10,4 %	11%	12%	12%	12%	12%	10,5 %	11	15%
0	4,8 %	9,6 %	14,4 %	19,2 %	21%	23%	23%	23%	23%	21%	163	30%
617 بند تعريفي: المستوى الثاني												
نسب التعريفية												
عدد البنود التعريفية												
0	0,7 %	1,4 %	2,1 %	2,8 %	3,5 %	3,5 %	3,5 %	3,5 %	3,5 %	3,5 %	21	5%
0	2,1 %	4,2 %	6,3 %	8,4 %	10,5 %	10,5 %	10,5 %	10,5 %	10,5 %	10,5 %	21	15%
0	4,2 %	8,4 %	12,6 %	16,8 %	21%	21%	21%	21%	21%	21%	575	30%

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

Ministère du Commerce(2012), *Accord d'Association entre l'Algérie et l'Union européenne*, Op.Cit, pp 7-8 (Disponible sur le site internet du Ministère du Commerce : <http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/semin280812/comcommerce.pdf> - Consulté le 17 Mai 2014).

يوضح الجدول أعلاه الهيكل الجديد للتفكيك التعريفي الخاص بهذه المجموعة من المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي، الواردة في القائمة الثالثة التي كان من المقرر أن تكون مستويات التعريفية المطبقة عليها في 1 سبتمبر 2012 كالتالي: 12 % بالنسبة للمنتجات الخاضعة لنسبة 30% من الحقوق الجمركية و 6 % بالنسبة للمنتجات الخاضعة لنسبة 15 % و 2 % بالنسبة للمنتجات الخاضعة للتعريفية المحفظة المقدرة بنسبة 5 % . بحيث تتم عملية التفكيك وفقا لمستويين :

- المستوى الأول: ويعني 174 بند تعريفي خاص بمنتجات مصنعة، اعتبرها الطرف الجزائر الأكثر حساسية، وتمثل ما يقارب 22 % من مجموع البنود الخاضعة لإعادة مراجعة رزنامة تفكيك الحقوق الجمركية المفروضة عليها والموزعة بين: 163 بند تعريفي خاضع لنسبة 30% و 11 بند تعريفي خاضع لنسبة 15% من التعريفية الجمركية. وتتمثل عملية مراجعة التفكيك التعريفي التي خضعت لها المنتجات المصنعة وفقا لهذا المستوى في :

- الاستفادة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية من خلال رفع جزئي لها مقارنة بمستوياتها قبل تجميد التفكيك التعريفي سنة 2010، بنسب تقدر بـ 23 % للمنتجات الخاضعة لتعريفية نسبتها 30 % بدلا من 21 % سنة 2009 و 12 % للمنتجات الخاضعة لتعريفية 15 % بدلا من 11 % .

- بالإضافة إلى استفادة هذه المنتجات من فترة تعليق لعملية التفكيك التعريفي طيلة الفترة الممتدة من 1 سبتمبر 2012 إلى 1 سبتمبر 2014، مما يسمح بمنحها مهلة إضافية مدتها ثلاث سنوات لكي يتم الإلغاء الكلي لكافة الحقوق الجمركية المفروضة عليها وذلك في سبتمبر سنة 2020 بدلا من سبتمبر سنة 2017 المقررة في وقت سابق.

- المستوى الثاني : ويخص 617 بند تعريفي خاص بمنتجات مصنعة، تشكل ما يناهز 78 % من مجموع البنود التي تم مراجعة رزنامة تفكيك الحقوق الجمركية المفروضة عليها والموزعة بين 575 بند تعريفي خاضع لنسبة 30% و 42 بند تعريفي خاضع مناصفة لنسبة 15 % و 5% من التعريفية الجمركية . وتتمثل عملية مراجعة عملية التفكيك طبقا لهذا المستوى في : استفادة هذه المنتجات من فترة تعليق لعملية التفكيك التعريفي للحقوق الجمركية عند مستوياتها سنة 2009 (21% للمنتجات التي كان يطبق عليها نسبة 30 % من الحقوق الجمركية ونسبة 10,5 % من المنتجات الخاضعة لنسبة 15 % و 3,5 % من المنتجات التي الخاضعة لـ 5 % من الحقوق الجمركية) لمدة ثلاث سنوات تمتد من 1 سبتمبر 2012 إلى 1 سبتمبر 2015، مما يسمح بمنحها مهلة إضافية مدتها ثلاث سنوات قبل أن يتم الوصول إلى تفكيك جمركي كلي للحقوق المفروضة عليها في موعد 2020 عوضا عن سنة 2017.

ويبقى القول في نهاية هذا الجانب من المطلب أن هناك العديد من الدوافع التي أدت إلى إعادة النظر في رزنامة التفكيك التعريفي منها ما تعلق بحاجة المؤسسات الجزائرية لمهلة إضافية حتى تتكيف مع متطلبات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضا ما تعلق منها بالخسائر التي لحقت بالجزيرة العمومية نتيجة بفعل فقدانها لموارد مالية هامة متأية من الحقوق الجمركية التي كانت مفروضة على السلع ذات المنشأ الأوروبي، والتي تساهم بنصيب هام منها من منطلق أن واردات دول الاتحاد الأوروبي تشكل أكثر من 56% من إجمالي واردات البلاد، والتي ستعرض لها بأكثر تفصيل في الفقرات اللاحقة.

2- التقديرات الأولية لخسائر التفكيك التعريفي قبل الشروع في تنفيذه (قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ)

تعتمد حصيلة الجباية المتأية من الحقوق الجمركية المفروضة على المستوردات بشكل عام على قيمة او بالأحرى نسب التعريفية الجمركية وحجم الواردات، سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل عملات شركائه التجاريين فضلا عن كفاءة تحصيل هذه الحقوق من طرف ادارة الجمارك.¹ فهذه الأخيرة أجرت دراسة لتقييم حجم الخسائر المتوقعة التي يمكن أن تلحق بالجزيرة العمومية سنة 2004، أي قبل الشروع في تنفيذ اتفاق الشراكة بالاعتماد على طريقة محاكاة للسنوات الاثني عشر التي تستغرقها عملية

¹ :REIFFERS Jean-Louis & Al (2006), *Profil pays du Femise : Algérie*, Forum Euromediterranee des Instituts de Sciences Economiques-FEMISE-, Marseille, p62.

التفكيك التعريفي بأخذها لمعطيات سنة 2003 كأساس للدراسة سواء بالنسبة للواردات من المنتجات ذات المنشأ الأوروبي المعنية بعملية التفكيك الجمركي أو تعلق الأمر بالتفكيك الكلي والخاص بالمنتجات المصنعة أو التفكيك الجزئي لهذه الرسوم الخاصة بالمنتجات الزراعية، أو بالنسبة لقيمة حصيلة الجباية الجمركية المطبقة على هذه الواردات، والموضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم 161: الواردات الصناعية الأوروبية الخاضعة لعملية التفكيك التعريفي وإيرادات الحقوق الجمركية عليها سنة 2003

المنتج الصناعي	إجمالي الواردات		إيرادات الحقوق الجمركية المفروضة على هذه الواردات		
	القيمة (مليون دج)	الحصة (%)	القيمة (مليون دج)	الحصة (%)	
القائمة الأولى (الملاحق 2)	121669	22,8%	10 497	26,4%	
القائمة الثانية (الملاحق 3)	281451	52,8%	12 789	32,1%	
القائمة الثالثة (خارج الملاحقين 2 و 3)	129389	24,3%	16 533	41,5%	
المجموع	532 613	100%	39 818	100%	
المنتجات الزراعية	البروتوكول 2 (منتجات زراعية)	81864	91,9%	6591	85,82%
	البروتوكول 4 (منتجات الصيد البحري)	446	0,50%	120	1,56%
	البروتوكول 5 (منتجات زراعية محولة)	6749	7,60%	969	12,62%
	المجموع	89059	100%	7680	100%

المصدر: تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- احصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية (وثائق غير منشورة).

- BOUGUELLID Abdelaziz (2005), *Op.Cit* pp34-35.

فقد بلغ حجم الواردات الجزائرية من المنتجات المصنعة الأوروبية المعنية بعملية التفكيك سنة 2003 حوالي 532 مليار دج في حين قدرت الإيرادات من الرسوم الجمركية المفروضة عليها خلال نفس السنة بحوالي 40 مليار دج ، كما نلاحظ أن أكثر من 50% من هذه الواردات وردت في القائمة الثانية التي بدأ تفكيكها التعريفي بعد مرور سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ والبالغة نحو 281,451 مليار دج في حين قدرت الواردات من منتجات القائمة الأولى 121,669 مليار دج و 129,389 مليار دج بالنسبة للقائمة الثالثة وهو ما يعادل 22.8% و 24.3% من إجمالي الواردات الصناعية من الاتحاد الأوروبي على التوالي.

أما من ناحية الإيرادات الجمركية وحسب دائما إحصائيات سنة 2003 نجد أن 42% من الحصيلة الإجمالية للحقوق الجمركية المفروضة على الواردات من المنتجات المصنعة الأوروبية والمقدرة بنحو 39,818 مليار دج مصدرها القائمة الثالثة والتي بلغت إيراداتها الجمركية 16,533 مليار دج. في الوقت الذي قدرت فيه الإيرادات الجمركية للقائمة الأولى 10,497 مليار دج وهو ما يعادل 26,4% ، أما الإيرادات الجمركية للقائمة الثانية فقد بلغت 12,789 مليار دج مما يعادل 32,1% من الحصيلة الإجمالية للرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من المنتجات المصنعة الأوروبية.

و فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية التي قدر حجم الواردات الجزائرية الآتية من الاتحاد الأوروبي سنة 2003 ما يقارب 99,13 مليار دج وهو ما يعادل 44% من الواردات الزراعية الجزائرية خلال نفس السنة والبالغة 236 مليار دج، فقد قدر إجمالي الواردات الخاضعة لنظام الأفضليات التجارية الممنوحة للمنتجات الزراعية الأوروبية قرابة 89,059 مليار دج والموزعة بين 446 مليون دج من منتجات الصيد البحري الواردة في البروتوكول رقم 4 و 81,864 مليار دج من المنتجات الزراعية الواردة في البروتوكول رقم 2 و 10,159 مليار دج من المنتجات الزراعية المحولة المتضمنة في البروتوكول رقم 5 .

في حين بلغت الإيرادات من الحقوق الجمركية المفروضة عليها خلال السنة نفسها 7,680 مليار دج موزعة على النحو التالي: 6,591 مليار دج بالنسبة للمنتجات الزراعية، 0,969 مليار دج بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة و 0,120 مليار دج بالنسبة لمنتجات الصيد البحري. وهكذا فقد تم تقدير الخسائر المحتملة من الإيرادات الجمركية نتيجة التنازلات المقدمة من قبل الطرف الجزائري (تخفيض كلي أو جزئي من للرسوم الجمركية، نظام الحصص) وهذا بأخذ الإحصائيات الخاصة بسنة 2003 بحوالي 2,905 مليار دج سنويا وبإدخال الرسوم الأخرى مثل الرسم على القيمة المضافة المفروض عليها، فإن الخسائر الجبائية المحتملة سنويا تقدر بـ 3,152 مليار دج . مع التنويه بأن خسائر التفكيك التعريفي لهذه المنتجات موزعة حسب كل مجموعة منها على النحو الموالي: 90 مليون دج كخسائر للتفكيك التعريفي على الواردات من منتجات الصيد البحري (البروتوكول رقم 4) و 468 مليون دج كخسائر للتفكيك التعريفي على المنتجات الواردة في البروتوكول رقم 5 الخاص بالمنتجات الزراعية المحولة و 2347 مليون دينار خاصة بالواردات الزراعية التي ترد في البروتوكول رقم 2.¹

أما بالنسبة لخسائر التفكيك التعريفي على المنتجات الصناعية الأوروبية الواردة في القوائم الثلاثة المشار إليها آنفا، فإن عملية المحاكاة الخاصة بتقدير هذه الخسائر المعتمدة على الإحصائيات الخاصة بسنة 2003 كسنة أساس للعملية، وبافتراض ثبات كل من حجم الواردات الجزائرية من السلع المصنعة الأوروبية ومنظومة الرسوم المفروضة عليها خلال السنة الأساس فضلا عن استقرار سعر الصرف وثباته عند مستوى نفس السنة مقابل سعر صرف الدولار الأمريكي، والتي قامت بها كما ذكرنا سابقا إدارة الجمارك التي توصلت إلى النتائج المبينة في الجدول الموالي.

¹ : مدني لخضر(2006)، مرجع سبق ذكره ، ص 219.

الجدول رقم 162 : التقديرات الأولية لخسائر التفكيك التعريفي على المنتجات الصناعية قبل الشروع في تنفيذه من قبل ادارة الجمارك

الوحدة : مليون دج

سنوات المرحلة الانتقالية	السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة	المجموع/ سنة
* 0	2005	10 497	-	-	10 497
1	2006	10 497	-	-	10 497
2	2007	10 497	2 561	1 660	14 718
3	2008	10 497	3 825	3 307	17 629
4	2009	10 497	5 106	4 954	20 557
5	2010	10 497	7 667	6 601	24 765
6	2011	10 497	10 228	8 247	28 972
7	2012	10 497	12 789	9 894	33 180
8	2013	10 497	12 789	11 541	34 827
9	2014	10 497	12 789	13 187	36 473
10	2015	10 497	12 789	14 834	38 120
11	2016	10 497	12 789	15 657	38 943
12	2017	10 497	12 789	16 533	39 819
	المجموع	136 461	106 121	106 415	348 997

* دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

المصدر : BOUGUELLID Abdelaziz (2004), *Accord d'Association Algérie-UE : les conséquences Budgétaires du démantèlement tarifaire*, Direction Générale des Douanes DGD, Alger, Mai

فتبعاً للنتائج الواردة أعلاه، نلاحظ أن الجزائر ستخسر بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ سنوياً نحو 10,749 مليار دج وهذا خلال السنتين الأوليتين لدخوله حيز التنفيذ وهذا نظراً للتفكيك الفوري لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الواردة في القائمة الأولى، ثم يبدأ بعد ذلك التفكيك الخاص بالمنتجات الواردة في القائمتين الثانية والثالثة، وهو ما يعني تزايد الخسائر السنوية من الإيرادات الجمركية والتي ستصل في نهاية الفترة إلى 39,816 مليار دج سنوياً، أما مجموع خسائر التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة خلال فترة التفكيك التي كان من المفروض أن تمتد من سنة 2005 إلى 2017 فستبلغ نحو 348,997 مليار دج وهو ما يعادل 4,510 مليار دولار أمريكي (1 دولار = 77,37 دج حسب سعر الصرف لسنة 2003) و 6,62% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنة. ومع إدخال الرسوم الأخرى المفروضة على هذه الواردات وخصوصاً الرسم على القيمة المضافة، فإن هذه الخسائر سوف تقدر عند السنة الأولى لدخول الاتفاق حيز التنفيذ بحوالي 11,463 مليار دج لتتزايد سنوياً لتصل في نهاية التفكيك التعريفي (السنة الأخيرة لعملية التفكيك التعريفي) إلى 43,482 مليار دج، في حين سيبلغ إجمالي الخسائر المحتملة خلال فترة التفكيك التعريفي 381,105 مليار دج وهو ما يعادل 4,925 مليار دولار أمريكي بحسب سعر صرف الدولار لنفس السنة السابقة و 7,23% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2003.

وبالنسبة لمجموع الخسائر الناجمة عن عملية التفكيك التعريفي للمنتجات الزراعية والصناعية معاً، فقد تم تقديرها بحوالي 13,404 مليار دج عند تنفيذ اتفاق الشراكة والتي ترتفع أكثر بعد الشروع في تنفيذ رزمة التفكيك الخاصة بالقائمتين الثانية والثالثة من المنتجات المصنعة الأوروبية بعد سنتين من تنفيذ الاتفاق لتصل إلى حدود 42,724 مليار دج عند الانتهاء من عملية التفكيك، أما فيما يتعلق بإجمالي الخسائر التي تلحق بالخزينة العمومية خلال الفترة التي تستغرقها عملية التفكيك فتصل إلى 352,089 مليار دج وهو ما يعادل 4,550 مليار دولار أمريكي. كما أن هذه الخسائر، ستشهد ارتفاعاً بادخال الحصيلة الغير محصلة من الرسم على القيمة المضافة المفروضة على الواردات التي تخضع لتفكيك الحقوق الجمركية المفروضة عليها، لتبلغ عند السنة الأولى لتنفيذ الاتفاق حوالي 14,615 مليار دج ثم 19,224 مليار دج عند السنة الثانية لدخول الاتفاق حيز التنفيذ ثم 46,634 مليار دج سنة الانتهاء من تنفيذ رزمة التفكيك التعريفي. هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الحصيلة الاجمالية لهذه الخسائر طيلة فترة التفكيك التعريفي إلى 418,929 مليار دج وهو ما يعادل 5,414 مليار دولار حسب سعر الصرف لسنة 2003. أما صندوق النقد الدولي في دراسة أعدها سنة 2006 حول الآثار المتوقعة لتنفيذ اتفاق الشراكة، قام بإجراء محاكاة لتقييم خسائر التفكيك التعريفي خلال الخمس سنوات الأولى الممتدة من سنة 2005 إلى 2010، والتي توصل من خلالها إلى نتيجة مفادها أن الجزائر ستفقد عند الشروع في تنفيذ عملية التفكيك التعريفي ما يعادل 0,1% و 5,3% من الناتج المحلي الإجمالي وحصيلة الجباية المتأتية من الحقوق الجمركية ثم ما يعادل 0,4% و 15,9% من الناتج المحلي وحصيلة الحقوق الجمركية لسنة 2006 لتصل إلى حدود 1% و 31,8% من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الحقوق الجمركية التي من المفروض تحصيلها حسب تقديرات الصندوق سنة 2010 كما يوضح ذلك الجدول الموالي.

الجدول رقم 163 : خسائر التفكيك التعريفي المقدرة من قبل صندوق النقد الدولي للفترة من سنة 2005 إلى سنة 2010

2010	2009	2008	2007	2006	2005	
31,8	28,6	23,8	18,0	15,9	5,3	نسبة الخسائر الناجمة عن التفكيك التعريفي من إجمالي إيرادات الجباية الجمركية (%)
1,0	0,8	0,6	0,4	0,4	0,1	الخسائر الناجمة عن التفكيك التعريفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2165	2070	2071	2124	2041	2096	تذكير : إجمالي إيرادات الجباية الجمركية المقدرة (مليون دولار أمريكي)

المصدر : KORANCHELIAN Taline et SENSENBRENNER Gabriel(2006), *Algérie- Questions choisies : l'Accord d'association de l'Algérie avec l'Union européenne: conséquences et défis économiques et le climat des affaires de l'Algérie : des réformes fiscales pour accélérer la création d'emplois*, Rapport du FMI No. 06/101- Mars , Département du Moyen-Orient et de l'Asie centrale, Fonds monétaire international, Wachigton , p13.

وتبعاً لما ورد من تقديرات لحجم الخسائر الناجمة عن تفكيك الحواجز الجمركية في وجه المنتجات ذات المنشأ الأوروبي، والتي كان من الممكن أن تكون أكبر إذا تم الأخذ بعين الاعتبار للأثر الغير مباشر لعملية التفكيك (تحويل التبادل واحلال الواردات الأوروبية محل الواردات من باقي العالم).¹ يمكن القول أن الانخفاض المحسوس في هذه الموارد ربما لا يسبب مبدئياً أية مشكلة لوضع الخزينة في حال استمرار ارتفاع أسعار النفط وزيادة المداخيل المتأتية من الجباية البترولية التي تعد الرافد الرئيسي لتمويل الخزينة العمومية، غير أن حدوث العكس كما هو حاصل منذ نشوب الصدمة النفطية المعاكسة وما ترتب عنها من انهيار حاد لأسعار النفط منذ النصف الثاني لسنة 2014 والتي لاتزال لغاية كتابة هذه الأسطر وهو ما أدى الى تفاقم أكبر للعجز الموازي خصوصاً مع استمرار ارتفاع وتيرة الانفاق العام.

3- الخسائر الفعلية لعملية التفكيك التعريفي خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 (أربعة أشهر الاخيرة) إلى سنة 2014 :

بعدما استعرضنا في الفقرات السابقة، للخسائر المحتملة أو المقدرة لعملية التفكيك التعريفي قبل الشروع فيها بشكل فعلي بناء على محاكاة الريح غير المحصل من الحقوق الجمركية خلال الفترة الانتقالية التي كان من المفروض أن تمتد من سبتمبر سنة 2005 لغاية سبتمبر سنة 2017، غير أن رزنامة التفكيك التعريفي هذه سرعان ما شهدت تعديلات عليها بعدما تم تجميدها بشكل مؤقت من قبل الجزائر في جوان سنة 2010 بفعل تداعياتها السلبية على القطاع الصناعي المحلي وكذا الخسائر التي لحقت بالخبزينة العمومية بعد مرور قرابة 5 سنوات من مباشرتها، حيث اتفق الطرفين على استكمالها منذ سبتمبر سنة 2012 بعد مراجعة كل من رزنامة التفكيك الخاصة بالمنتجات الصناعية الواردة في القائمتين الثانية والثالثة والمنتجات الزراعية الخاضعة لنظام أفضليات تجارية يتضمن تخفيض جزئي أو كلي للتعريف وفقاً لنظام الحصص حسب طبيعة هذه المنتجات مع اتفاق على تمديد فترة التفكيك لثلاث سنوات إضافية، والتي ستنتهي في آفاق 2020 بدلا من سنة 2017 المتفق عليها عند الشروع في تنفيذ اتفاق الشراكة بين الطرفين الجزائري والأوروبي سنة 2005.

سنحاول القاء الضوء على الخسائر الفعلية التي لحقت بالخبزينة العمومية بعد مرور 9 سنوات من تطبيق الاتفاق وبالتالي الشروع في تنفيذ عملية التفكيك التعريفي خلال الفترة التي غطت 4 أشهر الأخيرة من سنة 2005 الى غاية نهاية سنة 2014 وهي الفترة التي تمكنا من الحصول على الإحصائيات الخاصة بها من إدارة الجمارك الجزائرية.

فكما رأينا في وقت سابق أن أهمية الأثر المباشر للتفكيك التعريفي على الإيرادات المتأتية من خلال خفض الجباية الجمركية وتأثيراتها بعد ذلك الموارد العامة للخبزينة ترتبط منطقياً بحصيلة الإيرادات الجباية المتأتية من الحقوق الجمركية ومدى المكانة التي تحتل الحقوق الجمركية المفروضة على المنتجات الأوروبية الواردة الى الأسواق المحلية بشكل عام وتلك الخاضعة لعملية تفكيك للتعريف الجمركية المفروضة عليها بشكل جزئي أو كلي بشكل خاص، كما ترتبط أيضاً بحجم الواردات من السلع ذات المنشأ الأوروبي الخاضعة لعملية التفكيك التعريفي والمكانة التي تحتلها في هيكل الواردات، والتي نرى من الملائم تسليط الضوء عليها قبل التعرض بعد ذلك لحجم هذه الخسائر.

فيبانات الجدول رقم 145، تشير بوضوح للأهمية التي تحتلها الواردات الأوروبية من السلع الزراعية والصناعية الخاضعة لعملية التفكيك التعريفي على اعتبار أنها تشكل أكثر من 50% من مجموع المستوردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2008 (باستثناء سنتي 2010 و 2011) بعدما كانت تمثل مايقارب 26,48% و 32,92% من اجمالي الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي سنتي 2006 و 2007 على الترتيب. حيث نجد أنها قد سلكت بشكل عام منحى تصاعدياً خلال الفترة 2005-2014 مع تسجيل تراجع طفيف في بعض السنوات (2009، 2010 و 2014) والذي لم يكن له تأثير بشكل إيجابي على حجم الخسائر الناجمة عن عملية التفكيك التعريفي التي شهدت ارتفاعاً متواصلاً منذ الشروع فيها عند دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في سبتمبر سنة 2005 لغاية سنة 2014 على الرغم من التجميد الذي مس عملية التفكيك التي أعيد العمل بها بعد مراجعة الرزنامة المشار إليها في وقت سابق .

وهو ما يظهر في حجم الخسائر الفعلية المعبر عنها بالريح الغير محصل من الحقوق الجمركية والتي بلغت خلال الفترة المشار إليها سابقاً حسب احصائيات الجمارك الجزائرية 669,550 مليار دج وهو ما يعادل 8,3112 مليار دولار أمريكي (1 دولار = 80,56 دج حسب سعر الصرف لسنة 2014) من بينها 625,054 مليار دج خسائر ناجمة عن تفكيك التعريف الجمركية المفروضة على المنتجات المصنعة التي ترد في القوائم الثلاثة وهو ما يعادل 93,35% من اجمالي خسائر التفكيك التعريفي في الوقت الذي قدر فيه اجمالي الخسائر الناجمة عن التفكيك التعريفي على المنتجات الزراعية الأوروبية الواردة الى الأسواق الجزائرية بأقسامها الثلاثة (الزراعية، الزراعية المحولة، ومنتجات الصيد البحري) 44,495 مليار دج وهو ما يشكل نسبة 6,64% من مجموع خسائر التفكيك التعريفي كما هو مبين في الجدول الموالي.

¹ : KORANCHELIAN Taline & SENSENBRENNER Gabriel (2006), *Op.Cit.*, p12.

الجدول رقم 164: الخسائر الفعلية لعملية التفكيك التعريفي- الربح الغير محصل من الحقوق الجمركية - خلال الفترة من 2005 الى 2014

الوحدة : مليون دج

مجموع الخسائر	الواردات من المنتجات الصناعية			الواردات من المنتجات الزراعية			البيان	السنوات
	LIST3	LIST2	LIST1	PROT5	PROT4	PROT2		
5027	-	-	4183	161	2,74	681	القيمة	أشهر 4
100%	-	-	83,20%	3,21%	0,05%	13,54 %	%الحصة	الأخيرة 2005
25469	-	-	22566	569	12	2322	القيمة	2006
100%	-	-	88,60%	2,23%	0,05%	9,12%	%الحصة	
32253	164	523	28907	715	14	1931	القيمة	2007
100%	0,51%	1,62%	89,62%	2,22%	0,04%	5,99%	%الحصة	
26,63%	-	-	28,10%	25,71%	13,97%	-16,85%	%التغير السنوي	
57343	3241	3990	47036	921	15	2141	القيمة	2008
100%	5,65%	6,96%	82,03%	1,61%	0,03%	3,73%	%الحصة	
77,79%	1888,35%	663,05%	62,03%	28,71%	6,81%	10,88%	%التغير السنوي	
61173	6700	7579	43287	1412	15	2180	القيمة	2009
100%	10,95%	12,39%	70,76%	2,31%	0,02%	3,56%	%الحصة	
6,68%	106,69%	89,98%	-7,97%	53,37%	-0,25%	1,84%	%التغير السنوي	
60582	6814	7516	43235	1492	17	1571	القيمة	2010
100%	11,25%	12,41%	71,37%	2,36%	0,03%	2,59%	%الحصة	
-0,97%	1,72%	-0,84%	-0,12%	1,23%	13,91%	-27,96%	%التغير السنوي	
78613	11037	9144	54377	2151	16,8	1886	القيمة	2011
100%	14,03%	11,63%	69,17%	2,73%	0,02%	2,39%	%الحصة	
29,76%	61,98%	21,66%	25,77%	44,17%	-1,18%	20,05%	%التغير السنوي	
93224	14243	9397	63916	3399	22	2248	القيمة	2012
100%	15,27%	10,08%	68,56%	3,64%	0,02%	2,41%	%الحصة	
18,59%	29,05%	2,77%	17,54%	58,02%	30,95%	19,19%	%التغير السنوي	
112337	20778	14142	69373	3619	66	4359	القيمة	2013
100%	18,49%	12,58%	61,75%	3,22%	0,06%	3,88%	%الحصة	
20,50%	45,88%	50,49%	8,54%	6,47%	200,00%	93,91%	%التغير السنوي	
121223	15911	17412	75130	6515	258	5997	القيمة	2014
100%	13,13%	14,36%	61,98%	5,37%	0,21%	4,95%	%الحصة	
7,91%	-23,42%	23,12%	8,30%	80,02%	290,91%	37,58%	%التغير السنوي	
669550	105356	70848	448850	19948	420,54	24127	القيمة	إجمالي الخسائر
100%	15,74%	10,58%	67,04%	2,98%	4,73%	3,60%	%الحصة	الفعلية

الخسائر الفعلية للتفكيك التعريفي

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء CNIS للجمارك الجزائرية - سنة 2015.

من خلال تتبع بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ وجود اتجاه تصاعدي لخسائر التفكيك التعريفي خصوصا مع الشروع في تنفيذ الرزنامة الخاصة بالمنتجات المصنعة الواردة في القائمتين الثانية والثالثة منذ سبتمبر سنة 2007، وذلك في جميع المحطات أو المراحل الهامة التي مرت بها عملية التفكيك منذ انطلاقتها في سبتمبر سنة 2005، التي يمكن أن نستعرضها على النحو الموالي :

• الفترة الممتدة من 2005 الى سنة 2006-التفكيك التعريفي على المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية الواردة في القائمة الأولى -

كانت انطلاقة عملية التفكيك التعريفي بدخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في سبتمبر سنة 2005، والتي مست كما ذكرنا في وقت سابق من هذا الفصل كل من المنتجات الصناعية الأوروبية الواردة في القائمة الأولى التي تضمنها الملحق رقم 2 من الاتفاق والبالغ عددها 2076 منتج معظمها من المواد الأولية(التشغيل) و سلع التجهيز الغير منتجة محليا التي يتم تفكيك جميع الرسوم الجمركية المفروضة عليها بالكامل بمجرد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ. والمنتجات الزراعية الأوروبية المنشأ وعددها 252 منتج بانواعها الثلاثة (المنتجات الزراعية الواردة في البروتوكول رقم 2 وعددها 114 منتج، ومنتجات الصيد البحري الواردة في البروتوكول رقم 4 وتضم 88 منتج والمنتجات الزراعية المحولة الواردة في البروتوكول رقم 5 والبالغ عددها 50 منتوج).

وقدر إجمالي الخسائر من الإيرادات الجمركية المترتبة عن عملية التفكيك التعريفي خلال الأربعة أشهر الاخيرة من سنة 2005 نحو 5,027 مليار دج من بينها 4,183 مليار دج خسائر ناجمة عن تفكيك التعريف على سلع القائمة الأولى من السلع

1 : مثلما أشرنا اليه في وقت سابق من هذا الفصل ، كان من المفروض أن تشمل عملية تحرير التبادل التجاري الخاص بالمنتجات الزراعية بأنواعها الثلاثة وفقا للأحكام الواردة في الباب الاول - الفصل الثاني من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 930 بند تعريفي، غير أن الطرفين اتفقا فقط على الشروع في عملية منح التفضيلات التجارية بما فيها تخفيض أو الالغاء الكلي للرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية الأوروبية الواردة الى الأسواق الجزائرية البالغ عددها 252 منتوج ، في حين تم ارجاء الخوض في عملية تحرير 678 منتوج الى بعد مرور 5 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ بغية إعادة النظر في وضعيتها من أجل تحديد تدابير التحرير الواجب تنفيذها من قبل الطرفين بداية من السنة السادسة الموالية لتنفيذ الاتفاق.

الصناعية الأوروبية النافذة الى الأسواق الجزائرية وهو ما يمثل 83% من مجموع خسائر التفكيك التعريفي، في حين قدر إجمالي الخسائر الناجمة عن تفكيك التعريفية بشكل كلي أو جزئي على المنتجات الزراعية بـ 844 مليون دج موزعة بين: 681 مليون دج خسائر ناجمة عن تفكيك التعريفية على منتجات البروتوكول رقم 2 وهو ما يعادل 13,54 % من إجمالي الخسائر، 2,74 مليون دج خسائر ناجمة عن تفكيك التعريفية على منتجات البروتوكول رقم 4 وهو ما يعادل 0,05 % من إجمالي الخسائر و 161 مليون دج وهو ما يمثل 3,21 % من مجموع خسائر التفكيك التعريفي كانت ناجمة عن عملية تفكيك التعريفية على المنتجات الزراعية المحولة الأوروبية.

والملاحظ من خلال ما سبق أن القيمة الاجمالية لخسائر التفكيك خلال سنة 2005 كانت ضئيلة باعتبار أن العملية لم تمر عليها مدى طويلة ناهيك عن أنها لم تشمل سوى الثلث الأخير من هذه السنة. والتي سرعان ما عرفت ارتفاعا سنة 2006 ببلوغها قرابة 25,470 مليار دج من بينها 22,566 مليار دج خسائر متعلقة بتفكيك التعريفية على المنتجات الصناعية الواردة في القائمة الأولى وهو ما يشكل 88,6 % من إجمالي الخسائر بينما تتوزع خسائر التفكيك الخاصة بالمنتجات الزراعية المقدرة بـ 2,904 مليار دج بين الخسائر الناجمة عن التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات الزراعية الواردة في البروتوكول رقم 2 وبالباقي 2,322 مليار دج وهو ما يعادل 9,12 % من مجموع خسائر التفكيك والخاص بمنتجات الصيد البحري بمبلغ قدره 12 مليون دج والخاص بالمنتجات الزراعية المحولة والبالغة 569 مليون دج وهو ما يعادل كل من 0,05 % و 2,23 % من الخسائر الاجمالية لعملية التفكيك التعريفي لهذه السنة على التوالي.

▪ الفترة الممتدة من سنة 2007 الى 2009 - التفكيك التعريفي على المنتجات الصناعية الواردة في القائمتين الثانية والثالثة -

لعل أبرز ما ميز هذه الفترة هو الشروع في عملية التفكيك التدريجي للتعريفية الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الأوروبية المنشأ الواردة الى الأسواق الجزائرية والمتضمنة في القائمتين الثانية والثالثة (تبدأ عملية التفكيك التعريفية الخاضعة لها طبقا لأحكام المادة 9 - الفقرة الثانية من اتفاق الشراكة بعد مرور سنتين من دخوله احيز التنفيذ أي بداية من سبتمبر سنة 2007). حيث يتم التفكيك خلال فترة انتقالية تمتد لخمس سنوات (2007-2012) بالنسبة للقائمة الثانية التي تحتوى كما ذكرنا آنفا على 1100 منتج وارد في الملحق رقم 3 من اتفاق الشراكة وفقا للزنامة المبينة في الجدول رقم 101 ، و عشر سنوات (2007-2017) وفقا للزنامة المبينة في الجدول رقم 102 بالنسبة للقائمة الثالثة التي تضم المنتجات المصنعة الموجهة للاستهلاك النهائي وهي المنتجات التي وردت خارج الملحقين رقم 2 ورقم 3 ، والتي اعتبرت حساسة بالنسبة للجزائر، و عدها 1964 منتج من بينها 5 منتجات غير خاضعة أصلا لأية تعريفية جمركية، وهو ما يجعل عدد المنتجات الخاضعة لعملية التفكيك التعريفي بشكل فعلي 1959 منتج .

الامر الذي ترتب عنه تزايد الخسائر الناجمة عن هذه العملية بارتفاعها بأكثر من 26 % سنة 2007 مقارنة بالسنة التي سبقتها، إذ بلغت 32,253 مليار دج 91,75 % منها متعلق بخسائر التفكيك التعريفي على الواردات المصنعة بقوائمها الثالثة التي هيمنت عليها الخسائر الخاصة بالقائمة الثانية (89,62% من مجموع الخسائر) في حين كانت خسائر تفكيك التعريفية على المنتجات الواردة في القائمتين الثانية والثالثة هامشية (1,62 % للقائمة الثانية و 0,51 % للقائمة الثالثة) كون العملية كانت في عامها الأول.

كما ارتفع إجمالي هذه الخسائر بحوالي 78 % سنة 2008 ببلوغه 57,343 مليار دج وذلك بفعل ارتفاع الواردات ذات المنشأ الأوروبي المعنية بعملية التفكيك التعريفي بأكثر من 128 % مقارنة بسنة 2007 بانتقالها من 4,749 مليار دولار الى 10,863 مليار دولار أمريكي، كما هو مبين في الجدول رقم 145، وخصوصا الواردات من المنتجات المصنعة بقوائمها الثلاثة التي شكلت ما يناهز 95% من مجموع هذه الواردات. وعليه فقد تزايد إجمالي الخسائر الناجمة عن تفكيك التعريفية المفروضة على المنتجات المصنعة الأوروبية النافذة الى البلاد والواردة في القائمة الأولى بحوالي 82 % بانتقاله من 28,907 مليار دج الى 47,036 مليار دج في الوقت الذي ارتفعت في خسائر التفكيك الخاصة بالمنتجات المصنعة الواردة في كل من القائمة الثانية بحوالي 663 % بانتقالها من 523 مليون دج الى 3,990 مليار دج ، والقائمة الثالثة بحوالي 1888 % بانتقالها من 164 مليون دج الى 3,241 مليار دج. كما ينطبق نفس القول السابق على الخسائر الناجمة عن عملية التفكيك التعريفي الخاصة بالمنتجات الزراعية على رغم من أنها لا تشكل سوى 5 % من مجموع الخسائر، حيث قدرت 3,077 مليار دج موزعة بين : المنتجات الزراعية الأوروبية للبروتوكول رقم 2 بخسائر قدرها 2,180 مليار دج (3,73 % من إجمالي خسائر التفكيك التعريفي) ، منتجات الصيد البحري بخسائر مقدارها 15 مليون دج (0,03 % من الخسائر الاجمالية لعملية التفكيك التعريفي) و المنتجات الزراعية الأوروبية المحولة بخسائر قدرت بـ 921 مليون دج (1,61 % من الخسائر الاجمالية لعملية التفكيك التعريفي).

كما ينطبق نفس القول السابق على الخسائر الاجمالية لعملية التفكيك التعريفي لسنة 2009 حتى وأن ارتفعت بمعدل متناقص مقارنة بالمعدل المسجل سنة 2008، والذي قدر بما يقارب 6,7 % من ناحية، وكذا الانخفاض المسجل في إجمالي الواردات الأوروبية المنشأ خلال هذه السنة بـ 3,4 % بالنسبة للواردات الخاضعة لعملية التفكيك التعريفي والمقدرة بـ 10,495 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 50,53 % من إجمالي الواردات المتأتية من الاتحاد الاوروي والتي بلغت 20,772 مليار دولار أمريكي كما هو مبين في الجدول رقم 145 . وقد قدر إجمالي هذه الخسائر بـ 61,173 مليار دج من بينها 43,287 مليار دج خاصة بتفكيك التعريفية على المنتجات المصنعة الواردة في القائمة الأولى و 7,579 مليار دج خاصة بالتفكيك التعريفي على المنتجات المصنعة المتضمنة في القائمة الثانية و 6,7 مليار دج متعلقة بعملية التفكيك التعريفي الخاصة بالمنتجات المصنعة الواردة في القائمة الثالثة.

في حين قدرت الخسائر الاجمالية من الحقوق الجمركية الناجمة عن الامتيازات التجارية الممنوحة للمنتجات الزراعية الأوروبية المنشأ النافذة الى الجزائر والتي شكلت قرابة 5,83 % من الخسائر الاجمالية لعملية التفكيك التعريفي لسنة 2009 بقرابة 1,43 مليار دج تتوزع بين الخسائر الناجمة عن تفكيك التعريف على المنتجات الزراعية للبروتوكول رقم 2 والمقدرة بنحو 2,18 مليار دج و 15 مليون دج كخسائر على تفكيك التعريف على منتجات الصيد البحري الواردة في البروتوكول رقم 4 و 1,412 مليار دج خسائر ناجمة عن تفكيك التعريف على المنتجات الزراعية المحولة الأوروبية التي وردت في البروتوكول رقم 5 من نص اتفاق الشراكة الأوروجزائري.

▪ الفترة الممتدة من سنة 2010 لغاية سنة 2011 - تجميد عملية التفكيك التعريفي ومفاوضات مراجعة الرزنامة الأولية -

كما ذكرنا في مستهل هذا المطلب، تقدمت الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي بطلب إعادة النظر في رزنامة التفكيك التعريفي أثناء انعقاد الدورة الخامسة لمجلس الشراكة بين الطرفين في 15 جوان 2010 استنادا لأحكام المادتين 11 (بالنسبة لمراجعة التفكيك الخاص بالمنتجات الصناعية) و 16 (إعادة تنظيم التنازلات التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية) من اتفاق الشراكة، مبررة طلبها بالخسائر التي لحقت بالطرف الجزائري جراء هذه العملية بعد مرور 5 سنوات من بداية تنفيذها والتي قدرت خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2005 لغاية نهاية سنة 2009 بحوالي 181,265 مليار دج (2,4953 مليار دولار أمريكي بحسب سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي سنة 2009)، والذي تراقق مع تجميد عملية التفكيك التعريفي طيلة سنتي 2010 و 2011 مع إغلاق 36 حصة خاصة بمنتجات زراعية من الجانب الجزائري في سبتمبر 2010، هذا ما يعني إبقاء التفكيك التعريفي عند المستويات التي بلغها في سبتمبر سنة 2009 وهي :

- مستويات التعريف المقدرة ب 3 % بالنسبة لمعدل التعريفه المحفض والمقدر ب 5 % ، و 11 % بالنسبة للمعدل التعريفي الأولي المقدر ب 15 % و 24 % بالنسبة لمعدل التعريفه الجمركية المقدر ب 30 %، بالنسبة للمنتجات المصنعة الواردة في القائمة الثانية.

- مستويات التعريف المقدرة ب 3,5 % بالنسبة لمعدل التعريفه المحفض المقدر ب 5 % و 10,5 % بالنسبة للمعدل التعريفي الأولي المقدر ب 15 % و 21 % بالنسبة لمعدل التعريفه الجمركية المقدر ب 30 %، بالنسبة للمنتجات المصنعة الواردة في القائمة الثالثة.

والملاحظ من خلال الجدول رقم 164 ، أن تجميد التفكيك التعريفي بالنسبة لمنتجات المصنعة للقائمتين الثانية والثالثة، لم يكن له تأثير ايجابي على حجم الخسائر التي لحقت بايرادات الحقوق الجمركية جراء القيام بعملية تفكيكها، على اعتبار أنها واصلت ارتفاعها رغم التراجع الطفيف الذي سجلته سنة 2010 بنسبة 0,97 % مقارنة بسنة 2009، أين بلغت 60,582 مليار دج، ومرد ذلك راجع بالدرجة الأولى الى الانخفاض الذي عرفته الواردات الجزائرية الخاضعة للتفكيك التعريفي المتأتية من الاتحاد الأوروبي بحوالي 5,94 % مقارنة بسنة 2009 والبالغة 9,865 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل قرابة 48% من اجمالي الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي. في حين بلغ مجموع هذه الخسائر سنة 2011 حوالي 78,613 مليار دج وهو ما يعني ارتفاعها بحوالي 30 % مقارنة بالخسائر المسجلة سنة 2010، وقد جاء ذلك انعكاسا للارتفاع الذي عرفته الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي سواء الاجمالية منها والتي تزايدت بما يناهز 19 % أو تلك الخاضعة لعملية التفكيك التعريفي التي تزايدت بدورها بأكثر من 23 % وهي التي شكلت قرابة 49 % من الواردات الاجمالية ذات المنشأ الأوروبي .

وشكلت الخسائر الناجمة عن التفكيك التعريفي للمنتجات المصنعة ذات المنشأ الأوروبي الواردة نحو الجزائر 94,83 % من اجمالي الخسائر، من بينها 54,377 مليار دج خسائر التفكيك الخاصة بسلع القائمة الأولى التي فككت بمجرد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ وهو ما يعادل 69,17 % من مجموع الخسائر الاجمالية لعملية التفكيك لسنة 2011، و 9,144 مليار دج وكذا 11,037 مليار دج وهي خسائر مترتبة على تفكيك التعريف الجمركية المفروضة على السلع المصنعة الواردة في القائمتين الثانية والثالثة وهو ما يشكل قرابة 11,63 % و 14,03 % من الخسائر الاجمالية لعملية التفكيك التعريفي على التوالي. في حين قدر خسائر التفكيك المتعلقة بالامتيازات الممنوحة للواردات الأوروبية المنشأ نحو الجزائر خلال سنة 2011 دائما بما يقارب 4,0538 مليار دج وهو ما يمثل 5,17 % من الخسائر الاجمالية المسجلة في هذه السنة.

▪ الفترة الممتدة من سنة 2012 لغاية سنة 2014 - التفكيك التعريفي وفقا للرزنامة الجديدة المتفق عليها بين الطرفين -

اتفق الطرفين الجزائري والأوروبي على إعادة مراجعة رزنامة التفكيك التعريفي ومن ثم عودة العمل بعملية التفكيك التعريفي التي تم تجميدها من قبل الجزائر خلال الفترة جوان 2010 - سبتمبر 2012، والتي مست بالاضافة الى نظام التنازلات التعريفية الخاص ببعض المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي كما هي موضحة في الجدول رقم 158، المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي تضمنتها القائمتين الثانية والثالثة حيث قدر عددها كما ذكرنا آنفا ب 1058 منتج وهو ما يعادل نحو 34,6 % من مجموع البنود التعريفية للقائمتين معا ، والتي تتوزع بين :

- المنتجات الصناعية الواردة في القائمة الثانية التي كان مقررا استكمال تفكيك الحقوق الجمركية المفروضة عليها بحلول سبتمبر سنة 2012 وتضم 267 منتج وهو ما يعادل 24 % من إجمالي البنود التعريفية التي تضمنها القائمة الثانية، قبل تمديدها لغاية سنة 2016 كما هو مبين في الجدول رقم 159 نتيجة ل :

- تثبيت مستوى التفكيك التعريفي سنة 2012 بالنسبة للبنود التعريفية للمستوى الأول التي مستها عملية مراجعة رزنامة التفكيك، ويقدر عددها 82 بند تعريفي عند مستوى 12% بالنسبة للبنود التعريفية التي كان معدلها القاعدي 15 و 23% للبنود التعريفية ذات المعدل القاعدي المقدر بـ 30%، ثم الشروع بعد ذلك في تفكيكها تدريجيا بداية من سنة 2013 لغاية إلغائها بشكل نهائي في سبتمبر سنة 2016.
- تثبيت مستوى التفكيك التعريفي خلال الفترة 2012-2013 بالنسبة للبنود التعريفية للمستوى الثاني التي شملتها عملية مراجعة رزنامة التفكيك وعددها 185 بند تعريفي عند مستوى سنة 2009 و يقدر بـ 3% باعتبار أن كل معدلاتها القاعدية كانت 5%، قبل مواصلة عملية التفكيك بداية من سنة 2014 لغاية سنة 2016.
- المنتجات الصناعية الواردة في القائمة الثالثة التي كان مقررا الإلغاء النهائي للحقوق الجمركية المفروضة عليها في سبتمبر سنة 2017 قبل تمديدتها بثلاث سنوات إضافية لغاية سنة 2020، وتضم 791 منتج ما يشكل نحو 41% من مجموع البنود التعريفية التي تضمنتها هذه القائمة وعددها 1959 عند الشروع في عملية تفكيك الحقوق الجمركية عليها منذ سبتمبر سنة 2007. وقد جاءت عملية تمديد فترة التفكيك التعريفي كما هو مبين في الجدول رقم 160 بفعل :
- تثبيت مستوى التفكيك التعريفي خلال الفترة 2012-2014 بالنسبة للبنود التعريفية للمستوى الأول التي مستها عملية مراجعة رزنامة التفكيك، والبالغ عددها 174 بند تعريفي عند مستوى 12% بالنسبة للبنود التعريفية التي كان معدلها القاعدي 15% و عند 21% بالنسبة للبنود التعريفية التي كان معدلها القاعدي 30%، ليتواصل بعد ذلك التفكيك التدريجي بداية من سنة 2015 حتى سنة 2020.
- تثبيت مستوى التفكيك خلال الفترة 2012-2015 بالنسبة للبنود التعريفية للمستوى الثاني التي مستها عملية مراجعة رزنامة التفكيك التعريفي والبالغ عددها 617 بند تعريفي، عند مستويات : 3,5% بالنسبة للبنود التي كان معدلها القاعدي 5% و 10,5% بالنسبة للبنود التعريفية ذات المعدل القاعدي 15% و 21% بالنسبة للبنود التعريفية ذات المعدل القاعدي 30%. قبل مواصلة عملية التفكيك بعد ذلك بشكل تدريجي خلال الفترة 2016-2020.
- نلاحظ من خلال ما سبق عرضه، أن عملية تفكيك معظم البنود التعريفية التي كانت معنية بعملية مراجعة رزنامة تفكيكها، قد تم تثبيتها بشكل عام عند مستوياتها في سنة 2009 طيلة الفترة 2012-2015 سواء بالنسبة للقائمة الثانية (الفترة 2012-2013) أو القائمة الثالثة (2012-2014 لمنتجات المستوى الأول و 2012-2015 لمنتجات المستوى الثاني)، وهذا يعني أن مواصلة عملية التفكيك الخاصة بهذه المنتجات المصنعة ستكون بداية من سنة 2015 بالنسبة لمنتجات القائمة الثالثة و بداية من سنة 2013 بالنسبة لمنتجات المستوى الأول للقائمة الثانية وسنة 2014 بالنسبة لمنتجات المستوى الثاني لنفس القائمة السابقة. ورغم تثبيت العملية عند المستويات التي ذكرناها بهدف تمديد فتراتها الانتقالية المتفق عليها بين الطرفين، بقيت خسائر التفكيك التعريفي تأخذ منحى متصاعدا طيلة الفترة 2012-2014، أين ارتفعت سنة 2012 بقرابة 6,18% ببلوغها 93,224 مليار دج، ثم تزايدها بما يقارب 20% سنة 2013 ببلوغها 112,223 مليار دج و 7,91% سنة 2014 التي قدرت فيها بحوالي 121,23 مليار دج.
- وهذا بفعل الوتيرة المتزايدة التي عرفتها الواردات الاجمالية للجزائر من الاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة بشكل عام وتلك الخاضعة لعملية التفكيك في اطار تنفيذ اتفاق الشراكة بشكل خاص مع استثناء سنة 2014 التي تراجعت فيها الواردات المعنية بعملية التفكيك بـ 1,5% نتيجة للتراجع المسجل بالدرجة الأولى في الواردات من المنتجات المصنعة للقائمة الثالثة بنسبة 14,41% وبدرجة أقل الواردت المصنعة المتضمنة في القائمة الثانية بنسبة 1,35%. في حين ارتفع اجمالي بقية الأصناف الأخرى من الواردات المعنية بعملية التفكيك كما تظهره بيانات الجدول رقم 145، مما جعل اجمالي خسائر التفكيك التعريفي يرتفع هو الآخر. عموما يمكن اظهار تطور اجمالي الخسائر الفعلية جراء عملية التفكيك التعريفي على المنتجات الأوروبية الواردة الى الأسواق الجزائرية بموجب تطبيق اتفاق الشراكة خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 لغاية نهاية سنة 2014 مع ابراز لمكانتها سواء على مستوى الإيرادات الاجمالية للحقوق الجمركية والجبائية العادية وكذا الإيرادات العامة، فضلا عن تبيان أهميتها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي PIB والناتج المحلي خارج الخروقات PIB HH من خلال بيانات الجدول الموالي.

الجدول رقم 165: تطور قيمة الخسائر الفعلية لعملية التفكيك التعريفي وما تعادله إيرادات الجبائية العادية والإيرادات العامة

والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2005-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	*2005	
121223	112337	93224	78613	60582	61173	57343	32253	25469	5027	مجموع الخسائر الفعلية (مليون دج)
										الخسائر الفعلية من عملية التفكيك التعريفي كنسبة من :
32,83	27,81	27,56	35,34	33,30	35,94	34,77	24,23	22,18	3,493	- إيرادات الحقوق الجمركية (%)
5,831	5,531	4,698	5,147	4,667	5,335	5,941	4,267	3,533	0,785	- إيرادات الجبائية العادية (%)
2,119	1,885	1,470	1,357	1,379	1,664	1,105	0,875	0,702	0,163	- الإيرادات العامة (%)
0,683	0,678	0,578	0,541	0,505	0,613	0,519	0,344	0,299	0,066	- PIB (%)
0,951	0,968	0,881	1,006	0,775	0,891	0,948	0,612	0,551	0,119	- PIB HH (%)

* الاربعة أشهر الأخيرة من سنة 2005. PIB : الناتج المحلي الاجمالي، PIB HH : الناتج المحلي الاجمالي خارج الخروقات
المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في الجداول رقم : 91، 150، 153 و 157.

بتفحص معطيات الجدول، نجد أن الخسائر الفعلية الناجمة عن تفكيك التعريفات الجمركية تسببت في فقدان إيرادات هامة للخزينة والتي تم تغطيتها بواسطة الإيرادات المتأتية من المحروقات نتيجة لارتفاع أسعار النفط بشكل مستمر طيلة هذه الفترة باستثناء سنة 2009 التي تراجعت فيها بنسبة 37,7% بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية. حيث شكل الربح غير المحصل من الحقوق الجمركية في الفترة 2006-2014 ما بين 22% و 36% من الإيرادات الاجمالية للحقوق الجمركية التي فقدت بذلك أكثر من ربع حصيلتها. في حين شكل إجمالي خسائر التفكيك خلال نفس الفترة السابقة ما بين 3,5% و 9,5% من إجمالي إيرادات الجباية العادية وما بين 0,702% و 2,119% من الإيرادات العامة للخزينة وهو ما يمثل ما بين 0,3% و 0,683% من الناتج المحلي الإجمالي و ما بين 0,551% و 1,006% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

4- الخسائر التقديرية لعملية التفكيك التعريفي قبل وبعد عملية مراجعة رزمة العملية سنة 2012

بعد استعراضنا للخسائر الفعلية لعملية التفكيك التعريفي في إطار تطبيق اتفاق الشراكة خلال الفترة 2005-2014، سنحاول في الفقرات المتبقية من هذا المطلب تبيان الخسائر المقدرة للسنوات اللاحقة لرزمة التفكيك قبل عملية مراجعتها سنة 2012 في مرحلة أولى، وبعد عملية المراجعة التي نجم عنها تمديد الفترة الانتقالية لعملية التفكيك لغاية سنة 2020 بدلا من سنة 2017 في مرحلة ثانية.

ففي ما يتعلق بالخسائر التقديرية قبل عملية مراجعة رزمة التفكيك التعريفي سنة 2012، تم الاعتماد من قبل إدارة الجمارك الجزائرية في عملية التقدير على طريقة محاكاة لهذه الخسائر خلال الفترة 2011-2017 وفق للفرضيات الخاصة بأخذ الاحصائيات الخاصة بالواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي بسنة 2010 كسنة أساس أو مرجع للعملية مع افتراض ثبات حجم الواردات الجزائرية من السلع الزراعية والصناعية المستوردة من دول الاتحاد فضلا عن استقرار سعر الصرف وثباتها عند مستوى نفس السنة مقابل سعر صرف الدولار الأمريكي. في حين تم استخدام نفس أسلوب المحاكاة لتقدير خسائر التفكيك التعريفي وفقا للرزمة الجديدة بعد مراجعتها سنة 2012 ولكن بأخذ هذه المرة لسنة 2014 كسنة أساس للواردات الجزائرية مع افتراض ثباتها طيلة سنوات التفكيك التعريفي التي تمتد من سنة 2015 الى 2020 مع ثبات سعر صرف الدولار مقابل الدينار عند مستوى هذه السنة والمقدر بـ 80,56 دج لكل دولار أمريكي.¹ مع التذكير بأن كلتا الطريقتين لم تأخذا بعين الاعتبار للأثر غير المباشر لعملية التفكيك التعريفي باهما لهما إمكانية تحويل التبادل واحلال الواردات ذات المنشأ الأوروبي محل الواردات الجزائرية من باقي العالم. ويمكن اظهار النتائج المتوصل اليها باستخدام طريقتي المحاكاة التي الاعتماد عليهما لتقدير الخسائر الاجمالية لعملية التفكيك التعريفي قبل وبعد مراجعة رزمة العملية من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 166: الخسائر المقدرة لعملية التفكيك التعريفي*

- الربح الغير محصل من الحقوق الجمركية وفقا للرزمة الأصلية و المعدلة لعملية التفكيك التعريفي -

- الخسائر المقدرة لعملية التفكيك التعريفي وفقا للرزمة الأصلية لعملية التفكيك (قبل عملية المراجعة لسنة 2012).

مجموع الخسائر	الواردات من المنتجات الصناعية			الواردات من المنتجات الزراعية			السنوات	إجمالي الخسائر المحتملة
	LIST3	LIST2	LIST1	PROT5	PROT4	PROT2		
71812	10879	13963	43269	1185	15	2501	2011	الجدول رقم 166: الخسائر المقدرة لعملية التفكيك التعريفي*
77221	12797	17454	43269	1185	15	2501	2012	
79354	14930	17454	43269	1185	15	2501	2013	
81487	17063	17454	43269	1185	15	2501	2014	
83620	19196	17454	43269	1185	15	2501	2015	
84443	20019	17454	43269	1185	15	2501	2016	
85753	21329	17454	43269	1185	15	2501	2017	
563690	116213	118687	302883	8295	105	17507	القيمة	
100%	20,61%	21,05%	53,73%	1,47%	0,019%	3,10%	%الحصة	

- الخسائر المقدرة لعملية التفكيك التعريفي وفقا للرزمة المعدلة لعملية التفكيك (بعد عملية المراجعة لسنة 2012).

مجموع الخسائر	الواردات من المنتجات الصناعية			الواردات من المنتجات الزراعية			السنوات	إجمالي الخسائر المحتملة
	LIST3	LIST2	LIST1	PROT5	PROT4	PROT2		
126503	19263	19340	75130	6515	258	5997	2015	الجدول رقم 166: الخسائر المقدرة لعملية التفكيك التعريفي*
131941	22773	21268	75130	6515	258	5997	2016	
140340	31172	21268	75130	6515	258	5997	2017	
148469	39301	21268	75130	6515	258	5997	2018	
156597	47429	21268	75130	6515	258	5997	2019	
164726	55558	21268	75130	6515	258	5997	2020	
868576	215496	125680	450780	39090	1548	35982	القيمة	
%100	24,81%	14,47%	51,90%	4,50%	0,18%	4,14%	%الحصة	

*: لم تتضمن الخسائر الخاصة بالرسم على القيمة المضافة للواردات والتي قدرت من قبل إدارة الجمارك خلال الفترة 2005-2020 بـ 27 مليار دج.

¹ : يمكن الاطلاع على طريقة المحاكاة التي اعتمدها المركز الوطني للاعلام والاحصاء CNIS للجمارك الجزائرية لتقدير خسائر التفكيك التعريفي بعد عملية مراجعة رزمة التفكيك أي الفترة 2015-2020. في الجدول رقم 167 من هذه الأطروحة، في حين لم يكن بوسعنا تقديم طريقة المحاكاة التي استخدمت في تقدير الخسائر قبل مراجعة رزمة التفكيك التعريفي أي تقدير الخسائر وفق الرزمة الأولية التي مست الفترة 2011-2017 بسبب عدم تمكننا من الحصول على البيانات اللازمة بها واكتفاءنا فقط بتقديم الجداول الاحصائية التي منحها لنا المركز.

المصدر : تم إعداد الجدول بناء المعطيات الواردة في كل من :

- إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء CNIS للجمارك الجزائرية - سنة 2012 .

يسمح لنا تتبع بيانات الجدول أعلاه، بمعرفة التطور السنوي لمبلغ الخسائر المتوقعة المترتبة عن عملية التفكيك التعريفي وفقا للبرنامج الأولى التي من المفروض أن تمتد لغاية لسنة 2017 والبرنامج المعدلة بعد إعادة النظر فيها وتمديدتها لغاية سنة 2020.

- الخسائر التقديرية لعملية التفكيك التعريفي قبل مراجعة رزنامة العملية سنة 2012 (الفترة 2011-2017) :

تبعاً للخسائر الفعلية المسجلة بعد مرور خمس سنوات من تنفيذ التفكيك التعريفي تم إعادة تقدير خسائر التفكيك التعريفي المحتملة للفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2017 من قبل إدارة الجمارك قبل إعادة النظر في رزنامة العملية سنة 2012، أين قدرت الخسارة الكلية المتوقعة خلال هذه الفترة بـ 563,690 مليار دج وهو ما يعادل 7,576 مليار دولار أمريكي (1 دولار = 74,4084 دج حسب سعر الصرف لسنة 2010) نصفها تقريبا (53,73%) مرده تفكيك التعريفية الجمركية المفروضة على الواردات من المنتجات المصنعة التي تضمنتها القائمة الأولى في حين أن نحو 21,05% من مجموع هذه الخسائر ناجم عن إلغاء التعريفية الجمركية المفروضة الواردات من المنتجات المصنعة التي تضمنها القائمة الثانية و 20,61% من الخسائر مترتبة عن تفكيك التعريفية على المنتجات المصنعة التي تضمنها القائمة الثالثة. في حين تتوزع 4,59% الباقية من إجمالي خسائر التفكيك التعريفي الاجمالية المتوقعة على الأصناف الثلاثة من المنتجات الزراعية (17,507 مليار دج خسائر التفكيك المتوقعة على المنتجات الزراعية الواردة في البروتوكول رقم 2 و 105 مليون دج خسائر التفكيك المتوقعة على منتجات الصيد البحري التي تضمنها البروتوكول رقم 4 و 8,295 مليار دج خسائر تقديرية ناجمة عن تفكيك التعريفية الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية المحولة ذات المنشأ الأوروبي التي ترد في البروتوكول رقم 5).

والملاحظ دائما من خلال الجدول السابق، أن خسائر التفكيك السنوية المتوقعة على الأصناف الثلاث من المنتجات الزراعية وكذا خسائر التفكيك الخاصة بالمنتجات المصنعة للقائمة الأولى بقيت ثابتة طوال سنوات رزنامة التفكيك (2011-2017) في حين أن خسائر التفكيك الخاصة بالمنتجات المصنعة المدرجة في القائمة الثانية تبدأ هي الأخرى في الثبات بداية من سنة 2012، ومرد ذلك أن قيم الخسائر الخاصة بأصناف المنتجات الزراعية والصناعية المدرجة في القائمة الأولى سبق وأن تم تفكيكها بشكل نهائي بمجرد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005، وأن قيم هذه الخسائر هي قيم السنة الأساس التي اعتمدت عليها طريقة المحاكاة المستخدمة من قبل إدارة الجمارك لتقدير الخسائر المتوقعة، أما بالنسبة لثبات قيمة الخسارة المتوقعة الخاصة بالمنتجات الصناعية المدرجة في القائمة الثانية بداية من سنة 2012 فمردده هو انتهاء عملية التفكيك الخاصة بها في هذه السنة طبقا للبرنامج الأولى لعملية التفكيك، في الوقت الذي تستمر فيه عملية التفكيك التعريفي بشكل تدريجي بالنسبة للمنتجات المصنعة التي ترد في القائمة الثالثة لغاية إلغاءها بشكل كلي سنة 2017.

- الخسائر التقديرية لعملية التفكيك التعريفي بعد مراجعة رزنامة العملية سنة 2012 (الفترة 2015-2020)

قبل الحديث عن الخسائر التقديرية لعملية التفكيك التعريفي بأخذ بعين الاعتبار لعملية المراجعة التي تم اجراءها على رزنامتها سنة 2012، نرى من الملائم لقاء الضوء في البداية على طريقة المحاكاة التي تم الاعتماد عليها في عملية التقدير للسنوات 2015-2020 وذلك بأخذ الاحصائيات الخاصة بسنة 2014 كسنة أساس.

ولتوضيح هذه الطريقة، سنستعين بالجدول رقم 217 الذي يوضح لنا كيفية محاكاة خسائر التفكيك التعريفي لسنة 2015 بالاعتماد على احصائيات سنة 2014 (السنة الأساس)، والمتعلقة بكل من :

- الواردات الاجمالية المتأتية من الاتحاد الأوروبي والخاضعة لعملية التفكيك التعريفي المبينة في الجدول رقم 146، سواء المنتجات الزراعية بأصناف الثلاثة (PROT2، PROT4، و PROT5)، والواردات من المنتجات المصنعة المدرجة ضمن القوائم الثلاثة (LISTE1، LISTE2، LISTE3). مع افتراض ثباتها طيلة مرحلة التفكيك التعريفي المتبقية التي تمتد من 2015 إلى 2020. وكذا ثبات أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار بأخذ لسعر الصرف لسنة الأساس (1 دولار أمريكي = 80,56 دج).

- الخسائر الفعلية للتفكيك التعريفي لسنة 2014 لجميع أصناف السلع سواء الزراعية أو الصناعية المعنية بعملية التفكيك التعريفي.

REF	VALEUR	DD	DD_Simul	2014	DD_Simul14	2015	DD_Simul15	2016	DD_Simul16	2017	DD_Simul17	2018	DD_Simul18	2019	DD_Simul19	2020	DD_Simul20
LISTE1	119 994 534	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
LISTE1	87 665 238 866	5	4 383 261 943	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
LISTE1	471 643 980 850	15	70 746 597 128	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
			75 129 859 071														
					75 129 859 071		75 129 859 071										
LISTE2	71 160 404 092	5	3 558 020 205	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
LISTE2	124 243 133 120	5	6 212 156 656	2	2 484 862 662	1	1 242 431 331	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
LISTE2	54 386 612 164	15	8 157 991 825	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
LISTE2	17 824 327 741	15	2 673 649 161	7	1 247 702 942	3,5	623 851 471	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
LISTE2	1 187 185 398	30	356 155 619	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
LISTE2	1 033 924 064	30	310 177 219	12	124 070 888	6	62 035 444	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
			21 268 150 685		3 856 636 492	11	1 928 318 246										
					17 411 514 193		19 339 832 439		21 268 150 685		21 268 150 685						
LISTE3	6 905 428	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-
LISTE3	2 276 265 746	5	113 813 287	1	22 762 657	0,5	11 381 329	0,2	4 552 531	0	-	0	-	0	-	0	-
LISTE3	6 334 683 706	5	316 734 185	3,5	221 713 930	3,5	221 713 930	2,8	177 371 144	2,1	133 028 358	1,4	88 685 572	0,7	44 342 786	0	-
LISTE3	3 091 966 121	15	463 794 918	3	92 758 984	1,5	46 379 492	0,7	21 643 763	0	-	0	-	0	-	0	-
LISTE3	3 525 969 644	15	528 895 447	10,5	370 226 813	10,5	370 226 813	8,4	296 181 450	6,3	222 136 088	4,2	148 090 725	2,1	74 045 363	0	-
LISTE3	137 909 263 223	15	20 686 389 484	12	16 549 111 587	11	15 170 018 955	10,4	14 342 563 375	7,8	10 756 922 531	5,2	7 171 281 688	2,6	3 585 640 844	0	-
LISTE3	16 322 955 377	30	4 896 886 613	6	979 377 323	3	489 688 661	1,5	244 844 331	0	-	0	-	0	-	0	-
LISTE3	23 946 283 880	30	7 183 885 164	21	5 028 719 615	21	5 028 719 615	16,8	4 022 975 692	12,6	3 017 231 769	8,4	2 011 487 846	4,2	1 005 743 923	0	-
LISTE3	71 223 866 695	30	21 367 160 009	23	16 381 489 340	21	14 957 012 006	19,2	13 674 982 405	14,4	10 256 236 804	9,6	6 837 491 203	4,8	3 418 745 601	0	-
			55 557 559 107	80	39 646 160 248	72	36 295 140 800	60	32 785 114 691	43	24 385 555 550	29	16 257 037 033	14	8 128 518 517	-	-
					15 911 398 859		19 262 418 307		22 772 444 415		31 172 003 557		39 300 522 073		47 429 040 590		55 557 559 107
			151 955 568 862		43 502 796 739		38 223 459 045		32 785 114 691		24 385 555 550		16 257 037 033		8 128 518 517		-
					108 452 772 123		113 732 109 817		119 170 454 171		127 570 013 312		135 698 531 829		143 827 050 346		151 955 568 862

Ref	VALEUR DA	VALEUR USD	DD	DD_Simul (DA)
Prot2	40 569 239 762	503 539 735	5	2 028 461 988
Prot2	1 359 954 251	16 879 562	15	203 993 138
Prot2	12 544 910 711	155 705 679	30	3 763 473 213
Prot4	859 781 727	10 671 491	30	257 934 518
Prot5	460 976 234	5 721 573	5	23 048 812
Prot5	6 691 800 715	83 057 695	15	1 003 770 107
Prot5	18 292 126 400	227 039 317	30	5 487 637 920

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن الطريقة المستخدمة لتقدير خسائر التفكيك التعريفي على المنتجات المصنعة ذات المنشأ الأوروبي الواردة الى الأسواق الجزائرية تعتمد على ما يلي :

- بالنسبة للمنتجات المصنعة الواردة في القائمة الأولى، فسيتم افتراض أن الخسائر المترتبة عن التفكيك (الربح غير المحصل من الحقوق الجمركية) طيلة السنوات المتبقية من رزنامة التفكيك التعريفي(2015-2020) هي نفسها الحقوق الجمركية غير المحصلة بفعل عملية التفكيك في السنة الأساس (سنة 2014) والمقدرة كما هو مبين في الجدول ب 71,130 مليار دج باعتبار أنه قد تم تفكيك الحقوق الجمركية المفروضة عليها منذ تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005. لذلك نلاحظ ثبات قيمتها طيلة سنوات المتبقية من رزنامة التفكيك التعريفي كما يظهر ذلك في الجدول رقم 217.
- بالنسبة للمنتجات المصنعة الواردة في القائمة الثانية، والتي سيتم التفكيك الكلي للتعريف الجمركية المفروضة عليها في سنة 2016 طبقا للرزنامة المعدلة لسنة 2012، فقد تم تقدير خسائر التفكيك بالاعتماد على قيمة الواردات منها سنة 2014. أين تم في البداية حساب القيمة الاجمالية للحقوق الجمركية الممكن تحصيلها في ظل تطبيق المعدلات القاعدية للتعريف (أي المعدلات المعمول بها من دون أي تخفيض أو تفكيك) وقد بلغت 21,268150685 مليار دج .
- ثم يتم بعد ذلك حساب قيمة الحقوق الجمركية عند المستويات الفعلية للحق القاعدي للتعريف الجمركية للسنة محل الدراسة (أي مستويات المعدلات الفعلية للتعريف الجمركية عند تفكيكها لسنة محل الدراسة) وذلك بالاعتماد على القيمة الاجمالية للواردات في السنة الأساس(سنة 2014). وفي الحالة المدروسة ولتكن سنة 2015 ، نلاحظ أن مستويات التعريف الجمركية لم يتم تفكيكها بشكل كلي هي : 1% بالنسبة للحق الجمركي القاعدي المقدر ب 5% و 3,5% بالنسبة للحق الجمركي القاعدي المقدر ب 15% وأخيرا 6% بالنسبة للحق الجمركي القاعدي المقدر ب 30% . وبعد حساب قيمة الحقوق الجمركية عند المستويات الفعلية للحق القاعدي للتعريف الجمركية لسنة 2015 بناء على المعطيات السابقة والتي قدرت ب 1,928318246 مليار دج، يتم تقدير الربح غير المحصل من الحقوق الجمركية لسنة محل الدراسة وفقا للعلاقة التالية :

الربح غير المحصل من الحقوق الجمركية لسنة محل الدراسة = الحقوق الجمركية المحصلة في ظل تطبيق المعدلات القاعدية للتعريف الجمركية (بدون تفكيك) للسنة الأساس(سنة 2014) - الحقوق الجمركية المحصلة في ظل المستويات الفعلية لمعدلات التعريف بعد تفكيكها لسنة محل الدراسة .

ففي الحالة المدروسة وهي سنة 2015 ، يتم حساب الربح غير المحصل من الحقوق الجمركية أو الخسارة المحتملة جراء التفكيك التعريفي، علم، النحو الموالي :

الخسارة المحتملة للتفكيك التعريفي الخاص بمنتجات القائمة الثانية لسنة 2015 = الحقوق الجمركية المحصلة في ظل تطبيق المعدلات القاعدية للتعريف الجمركية المفروضة على منتجات القائمة الثانية لسنة 2014 - الحقوق الجمركية المحصلة في ظل المستويات الفعلية لمعدلات التعريف على منتجات القائمة الثانية بعد تفكيكها لسنة 2015 = 21,268150685 - 1,928318246 = 19,340 مليار دج

أي أن قيمة الخسارة المحتملة للتفكيك التعريفي على المنتجات المصنعة الواردة في القائمة الثانية سنة 2015 تقدر بحوالي 19,340 مليار دج ، وبنفس الطريقة يتم تقدير قيمة الخسارة لسنة 2016 والتي بلغت كما هو مبين في **الجدول السابق** بحوالي 21,268 مليار دج، وهي نفس قيمة الخسارة لعملية التفكيك المعتمدة لبقية السنوات الأخرى (2017-2020) على اعتبار أن الانتهاء من عملية التفكيك التعريفي سيكون في نهاية هذه السنة وهي قيمة الخسارة المأخوذة في سنة الأساس(الحقوق الجمركية غير المحصلة بفعل عملية التفكيك في السنة الأساس - سنة 2014-).

- بالنسبة للمنتجات المصنعة الواردة في القائمة الثالثة، والتي سيتم التفكيك الكلي للتعريف الجمركية المفروضة عليها سنة 2020 طبقا للرزنامة المعدلة لسنة 2012، فقد تم تقدير خسائر التفكيك التعريفي بالاعتماد أيضا على نفس الطريقة المستخدمة في حساب خسائر التفكيك التعريفي الخاصة بمنتجات القائمة الثالثة ، بحيث إذا أخذنا الخسارة المحتملة للتفكيك لسنة 2015 على سبيل المثال :

الخسارة المحتملة للتفكيك التعريفي الخاص بمنتجات القائمة الثالثة لسنة 2015 = الحقوق الجمركية المحصلة في ظل تطبيق المعدلات القاعدية للتعريف الجمركية المفروضة على منتجات القائمة الثالثة لسنة 2014 - الحقوق الجمركية المحصلة في ظل المستويات الفعلية لمعدلات التعريف المفروضة على منتجات القائمة الثالثة بعد تفكيكها لسنة 2015 = 55,557559107 مليار دج - 36,262418307 مليار دج = 19,262418307 مليار دج.

أي أن قيمة الخسائر الناجمة عن تفكيك التعريف على المنتجات المصنعة الأوروبية المنشأ الواردة في القائمة الثالثة في سنة 2015 ستقدر بحوالي 19,263 مليار دج. وبنفس الطريقة أيضا يتم تقدير خسائر السنوات اللاحقة لغاية التفكيك الكلي للتعريف الجمركية المفروضة عليها سنة 2020 كما هو مبين في الجدول السابق (من سنة 2016 إلى 2020). لذلك فقد قدرت قيمة الخسائر المحتملة بنحو 22,773 مليار دج سنة 2016 و 31,172 مليار دج سنة 2017 و 39,301 مليار دج سنة 2018 لتصل الى 47,429 مليار دج و 55,558 مليار دج سنتي 2019 و 2020 على الترتيب.

أما فيما يخص تقدير خسائر التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات الزراعية الأوروبية الواردة الى الأسواق الجزائرية والمستفيدة من الأفضليات التجارية المنصوص عليها في اتفاق الشراكة. فقد تم الاعتماد على نفس المقاربة التي استخدمت لتقدير خسائر التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة الواردة في القائمة الأولى التي سبق تفكيكها بشكل كلي عند الشروع في تطبيق اتفاق الشراكة. وذلك بافتراض أن الخسائر المترتبة عن التفكيك (الربح غير المحصل من الحقوق الجمركية) طيلة السنوات المتبقية من رزنامة التفكيك التعريفي(2015-2020) هي نفسها الحقوق الجمركية غير المحصلة أو خسائر التفكيك التعريفي في السنة الأساس(سنة 2014) لهذه المنتجات والبالغة نحو 12,7683 مليار دج وتتنوع بين : الخسائر المقدره بقرابة 5,996 مليار دج والمتعلقة بالواردات من المنتجات الزراعية الأوروبية المدرجة في البروتوكول رقم 2 و 258 مليون دج الخاصة بواردات الصيد البحري التي تضمنها البروتوكول رقم 4 و 6,515 مليار دج المتعلقة بواردات الجزائر من المنتجات الزراعية المحولة الأوروبية المدرجة في البروتوكول رقم 5 كما يظهر ذلك الجدول السابق، لذا نلاحظ ثبات قيمتها طيلة السنوات المتبقية من رزنامة التفكيك التعريفي.

وبناء على هذه المقاربة المستخدمة في تقدير الخسائر المحتملة للحقوق الجمركية جراء تنفيذ رزمة التفكيك التعريفي، تم التوصل الى النتائج التي تظهر في الجدول رقم 217، والتي مفادها أن الجزائر ستخسر خلال الفترة 2015-2020 ما يقارب 868,576 مليار دج من الإيرادات المتأتية من الحقوق الجمركية وهو ما يعادل 10,78173 مليار دولار أمريكي (بحسب سعر صرف الدينار مقابل الدولار لسنة 2014) من بينها 791,956 مليار دج خسائر مرتبة عن تفكيك التعريف المفروضة على المنتجات المصنعة الأوروبية بقوائمها الثلاثة، وهو ما يشكل 91,18% من الخسارة الكلية. وتمثل خسائر التفكيك التعريفي لمنتجات القائمة الأولى التي قدرت بنحو 450,780 مليار دج زهاء 51,90% من الخسائر الكلية المقدرة لهذه الفترة، في حين تمثل خسائر القائمتين الثانية والثالثة والمقدرة بنحو 125,680 مليار دج و 55,558 مليار دج ما يعادل 14,47% و 24,81% من مجموع الخسارة الكلية المقدرة لعملية التفكيك التعريفي. أما 76,620 مليار دج المتبقية فهي متعلقة بخسائر التفكيك التعريفي على المنتجات الزراعية الأوروبية بأصنافها الثلاثة، والتي تتوزع بدورها بين خسائر التفكيك التعريفي على الواردات من المنتجات الزراعية الأوروبية التي يتضمنها البروتوكول رقم 2 وقدرت بـ 35,982 مليار دج و 1,548 مليار دج خسائر التفكيك التعريفي المتعلقة بمنتجات الصيد البحري الأوروبية المدرجة في البروتوكول رقم 4 و 39,090 مليار دج خسائر تفكيك التعريف الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية المحولة ذات المنشأ الأوروبي التي يضمها البروتوكول رقم 5.

والملاحظ في الأخير، أن هذه الخسائر المقدرة يمكن أن لا تؤثر بشكل محسوس على الإيرادات العامة للخزينة في حال الاستمرار في تحقيق فوائض في الميزانية نتيجة استمرار ارتفاع أسعار النفط ومن ثم ارتفاع الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية، وبالتالي امكانية تحمل الخزينة ليس فقط لهذه الخسائر بل أيضا تمويل العجز المتواصل للخزينة بفعل التوسع في الانفاق كما رأينا ذلك آنفا وذلك بالاستئجار بايرادات صندوق ضبط الموارد لتغطيته ما لم يحدث اختلال كبير في أسواق النفط العالمية مما يؤدي الى انخفاض أسعاره. وهو ما حدث فعلا على مدار الفترة 2000-2014 قبل أن يتقلب الوضع الاقتصادي تحت تأثير الصدمة النفطية المعاكسة واشتداد ضيق الحيز المالي للبلاد الذي ترافق مع انهيار التوازنات الكلية والداخلية بما فيها تدهور وضع المالية العامة وتعميق العجز الموازي بشكل أكبر نتيجة محدودية الإيرادات المتأتية من الجباية العادية أصلا وانخفاض إيرادات المحروقات ليضاف اليه فقدان إيرادات هامة من الحقوق الجمركية بفعل التزامات تطبيق اتفاق الشراكة. كما يجب أن نشير أيضا أن خسارة الموارد الموازية نتيجة لعملية التفكيك التعريفي يمكن أيضا أن تتزايد بفعل استفادة الدول غير الأعضاء بالاتحاد الأوروبي من الامتيازات التعريفية الممنوحة في اطار اتفاق الشراكة في حال ما اذا انضمت الجزائر مستقبلا الى منظمة التجارة العالمية وفق شرط الدولة الأولى بالرعاية. وانطلاقا مما سبق، يتعين اتخاذ جملة من التدابير التي تسمح بتعويض الخسائر الناجمة عن عملية التفكيك هذه، أو على الأقل التقليل منها، والتي ستكون محور المطلب اللاحق لهذا المبحث.

المطلب الثالث: التدابير الواجب اتخاذها لتعويض الخسائر الناجمة عن عملية التفكيك التعريفي

إن إلغاء الحقوق الجمركية أو تخفيضها بموجب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي تعد رافدا مهما من روافد الجباية العادية من منطلق كونها تشكل ربع الإيرادات الجبائية خارج المحروقات قد أثر بصورة سلبية على الموارد المالية للدولة، حتى وأن كانت بشكل لم يؤدي الى اختلال كبير للوضع الموازي للبلاد المعتمد أساسا على إيرادات الجباية البترولية، الامر الذي يحتم البحث عن بدائل لتعويض ضياع المدخل الجمركية وتوفير موارد بديلة لخزينة الدولة خصوصا وان هذه الخسائر يمكن أن تكون ذات تأثير أكبر على الخزينة في حال انهيار أسعار النفط مما يتسبب في تراجع مزدوج للإيرادات من الجبايتين البترولية والجمركية كما هو حاصل منذ النصف الثاني لسنة 2014. واستنادا على ما تقدم، سنحاول مناقشة أهم التدابير التي يجب أن تحظى بالأهمية في البدائل المتخذة لتعويض خسائر التفكيك التعريفي في اطار تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والتي تعتبر في حقيقة الأمر كجزء من استراتيجية تأهيل الاقتصاد بشكل عام والمؤسسات الاقتصادية بشكل خاص لمواجهة تحديات الانضمام الى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية المزمع اقامتها بين الطرفين الجزائري والأوروبي كما رأينا ذلك آنفا في آفاق 2020، والتي تتمحور من جهة حول ضرورة ارساء نظام الجبائي فعال مع العمل على تعزيز مكانة الجباية العادية في هيكل الإيرادات العامة للخزينة من خلال اصلاحه على اعتبار أنه لا يزال يعاني العديد من الصعوبات رغم عديد الاصلاحات التي كان عرضة لها منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، ومن جهة أخرى حول حتمية تطور النظام الجمركي الجزائري وتكييفه مع التحولات الاقتصادية التي فرضها دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ.

1- اصلاح النظام الضريبي كخيار لتعويض خسائر التفكيك التعريفي

من المنطقي أن يقترن الحديث عن ضرورة اصلاح أي نظام ضريبي بوجود اختلالات كثيرة تعيق وتحد من فعاليته وقدرته على تحقيق أهدافه بالشكل المطلوب، فضلا عن العمل على تطويره تبعا لما تملية التحولات الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية التي يمكن أن تطرأ وتؤثر على عمل الاقتصاد بشكل عام والنظام الجبائي الذي هو جزء من الاقتصاد بشكل خاص، مما يجعله يتلائم ويتكيف وهذه الظروف، خصوصا وأن الانظمة الضريبية الفعالة متممة بتطورها المستمر وفقا لمختلف المستجدات، لذلك فهي تطبق خلال فترة زمنية معينة ثم ربما تصبح غير مناسبة في فترة أخرى مما يقتضي تعديلها أو اصلاحها¹.

وعليه فالاصلاح الضريبي، ما هو الاعادة، تلك التعديلات التي يمكن أن تطرأ على النظام الضريبي لدولة ما، والتي تجعله أكثر اتساقا وتناغما مع الاداء الداخلي المطلوب والتطورات الخارجية المتسارعة، والذي قد يكون شاملا لكل الهيكل الضريبي للدولة أو جزئيا لنوع معين من الضرائب أو لبعض الاحكام الضريبية وهي عملية تتطلب دراسة متكاملة للنظام الضريبي السائد². كما تكون عملية اصلاح الضريبي في الغالب عملية حساسة وصعبة، لأن المسكاسب الناجمة عن اصلاح خصوصا الشامل منه لا تظهر عادة الا في المديين المتوسط والطويل مع احتمال أن تنجم عنه آثار سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي هذا ما يتطلب توفر ارادة حقيقية للاصلاح.

¹ ناصر مراد (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 180.

² سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشموي (2007)، اقتصاديات الضرائب: سياسات، نظم وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 53.

³ عدنان فرحان الجوراني (2011)، الإصلاح الضريبي: المفهوم والأسباب والأهداف، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد 3580 - يوم 12 ديسمبر، مقال تم تحميله على الموقع الالكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=287956> (تاريخ الاطلاع على الموقع 23 ماي 2014)

وقبل استعراض بعض التدابير المقترحة لتأهيل النظام الضريبي وتكييفه مع التحولات الاقتصادية الراهنة بما فيها خيار الانفتاح في ظل تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، نرى من الملائم الوقوف عند مسار الإصلاح الضريبي في الجزائر من خلال إبراز محتوي الجيلين الأول والثاني من الإصلاح، فضلا عن القاء الضوء على أهم الأسباب التي تقف وراء ضعف نتائجه.

1-1- مسار الإصلاح الضريبي في الجزائر: استعراض لمحتوى الجيلين الأول والثاني للإصلاح

لم يعد النظام الجبائي الجزائري الذي كان سائدا خلال فترة الاقتصاد المخطط يواكب التغييرات التي بدأت تطرأ على الاقتصاد نهاية الثمانينات وانطلاق مسار الإصلاحات تحت إشراف هيئات بروتون وودز في سياق التحول إلى اقتصاد السوق، مما استدعى على غرار العديد من الدول النامية القيام بإدخال العديد من التدابير الإصلاحية عليه على اعتبار أنها تشكل أحد المحاور الرئيسية للإصلاح الاقتصادي الذي شرعت فيه، أين انصببت جهودها على تنويع وتطوير القاعدة الضريبية وتحسين نظم الإدارة والتحصيل الضريبي وتخفيض معدلات الضرائب والرسوم الجمركية بما يتوافق مع التحولات التي شهدتها الاقتصاد الوطني من جهة والالتزامات والمطالبات الدولية المرتبطة بالانفتاح الاقتصادي من جهة أخرى، كما تم استحداث أنواع أخرى كضرائب الاستهلاك (الرسم القيمة المضافة) والدخل الإجمالي و أرباح الشركات.

وعليه، فقد كان لهذا الإصلاح الذي كان شاملا سنة 1992 باعتباره أحدث تغييرا جذريا للنظام السابق، والذي لا يزال مستمرا على اعتبار أن النظام الضريبي ما فتى يشهد إلى غاية اليوم العديد من التعديلات لجعله يتماشى والتطورات الحاصلة على المستوى المحلي أو الدولي، أين تم وضع الأطر القانونية والتشريعية الأساسية للمنظومة الجبائية علاوة على العمل على تحديث الإدارة الجبائية سواء من ناحية طرق عملها وتسييرها أو من ناحية تحديث وسائلها المادية. فمسار الإصلاح الضريبي الذي مر عليه قرابة ربع قرن من انطلاقه، يمكن القول أنه قد مر بجيلين من الإصلاحات كان لكل واحد منه سياقه وظروفه المحيطة به فضلا عن مبرراته ومحتواه، حيث يصطلح على مجموع الإصلاحات التي مست النظام الضريبي طيلة الفترة الممتدة من سنة 1992 لغاية سنة 2001 بالجيل الأول للإصلاحات الضريبية، في حين يعنى الجيل الثاني التدابير الإصلاحية التي مست المنظومة الضريبية منذ سنة 2002.¹

1-1-1- الجيل الأول من الإصلاحات الضريبية (من 1992 إلى 2001): التكيف مع المحيط الدولي

جاء الإصلاح الضريبي لسنة 1992 في سياق دولي اتسم بموجات التحول إلى اقتصاد السوق وتعاقد الليبرالية الاقتصادية وتزايد الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي وتكريس العولمة الاقتصادية (...). ووطني بدخول الاقتصاد الوطني مرحلة إصلاحات هادفة لتصحيح الاختلالات التي كان يعاني منها، والتي كشفت عنها الأزمة النفطية المعاكسة لمنتصف الثمانينات، ومن هنا فقدت ظهرت المعالم الأولى لمسار الإصلاح الضريبي في مارس سنة 1987 بقيام الجزائر بإنشاء لجنة وطنية لهذا الإصلاح التي قدمت تقريرها الخاص بهذا الإصلاح سنة 1989 والذي ترجم بشكل فعلي سنة 1992، والذي كان الهدف منه تحقيق مايلي:²

- تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات، الناجم عن تعدد الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات، لكون هذه الأخيرة مهيمنة عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.
- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم، بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.
- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد، إدراكا من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد.
- تحسين شفافية النظام الضريبي بتبسيط إجراءاته، ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه، بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية. وانطلاقا من الأهداف التي رعى الإصلاح الجبائي لتحقيقها من تبسيط للنظام الجبائي وتحسين الحصيلة الجبائية واتخاذ التدابير اللازمة لتقليل من حالات التهرب الضريبي، فقد اشتمل مضمون هذا الإصلاح ومجالاته على جملة من التدابير التي مست الهيكل التنظيمي للنظام الضريبي، علاوة على التعديلات الكبيرة التي مست جوهر التشريع الضريبي وذلك في اتجاه السعي إلى الفصل بين الجبائية البترولية والجبائية العادية كنتيجة حتمية لضرورة البحث عن بدائل لايرادات النوع الأول من الجبائية المتسم أصلا بعدم الاستقرار من جهة، والعمل على الفصل بين الضرائب العائدة للدولة والضرائب العائدة للجماعات المحلية يتمكن كل منها بضرائب خاصة لتمويل أعبائها من جهة أخرى.³
- ولعل أبرز ما تضمنته إصلاحات الجيل الأول للنظام الضريبي الجزائري يتمثل في:⁴
- وضع هيكل تنظيمي جديد للإدارة الجبائية سواء على المستوى المركزي أو المحلي: أين تم انشاء المديرية العامة للضرائب كهيئة مستقلة ماليا وتنظيميا تشرف على شؤون إدارة النظام الضريبي للبلاد (تطبيق الإجراءات والقوانين الجبائية، التنسيق بين مختلف المصالح الجبائية وتحسين الالتقاء بين المكلفين بالموازاة مع تشكيل بالضريبة والمصالح الجبائية) بالموازاة مع تشكيل المفتشية

¹ إبراهيم بن علي (2014)، أفاق النظام الجبائي الجزائري في سياق ارساء نظام جبائي فعال، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، المنظم من قبل كل من مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية و كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة البليدة 2 -، يومي 12 و 13 ماي 2014.

² عبد المجيد قدي (2002)، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة المنظم من قبل كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب -البليدة-، يومي 21 و 22 ماي..

³ عبد المجيد قدي و راجح شريط (2003)، الإصلاح الضريبي في الجزائر: السياق والمضمون، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب -البليدة-، يومي 11 و 12 ماي، ص 306.

⁴ انظر في هذا الصدد كل من

- إبراهيم بن علي (2014)، أفاق النظام الجبائي الجزائري في سياق ارساء نظام جبائي فعال، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، المنظم من قبل كل من مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية و كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة البليدة 2 -، يومي 12 و 13 ماي 2014.

- وزارة المالية (2013)، وزارة المالية خسون سنة من التاريخ والإنجازات 1962-2012، ص ص 83-87. تقرير يمكن تحميله من الموقع الإلكتروني لوزارة

المالية (2014) http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-ouvrage_avec_trait_de_coupe.pdf (تاريخ الأطلاع على الموقع 21 ماي 2014)

- ناصر مراد (2003)، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-28.

- عبد المجيد قدي (2002)، مرجع سبق ذكره.

- العامّة للمصالح الجبائية وملحقاًها الجهوية و5 مديريات مركزية، و54 مديرية ولائية و9 مديريات جهوية، مع متابعة اجراء توحيد الهياكل الجبائية سنة 1994 بتنصيب المفتشيات المتعددة الاختصاصات وتخصيص القباضات (قباضات تحصيل الضرائب وقباضات التسيير المالي للبلديات والقطاع الصحي) بعدما كانت تعاني في السابق من صعوبة تعدد قباضي الضرائب الذين كانوا يقومون في الوقت نفسه بتحصيل الضرائب والتسيير المالي للبلديات والقطاعات الصحية مما انعكس سلباً على الحصيلة الجبائية وذلك بالاهتمام بمهمة على حساب اخرى. كما تم انشاء سنة 1998 مديرية الابحاث والمراجعات قصد ضمان اجراءات الرقابة الجبائية من خلال ادراجها في اطار وطني مرتكز على ملحقات جهوية.
- اصلاح التشريع الجبائي وتكييفه الخيارات الاقتصادية الجديدة للبلاد، أين مس اساسا الاحكام التشريعية الخاصة بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وكذا تلك المتعلقة بالرسم على رقم الأعمال ، وقد كان من الركائز الرئيسية لمضمون الاصلاح اصلاح الضرائب على المداخيل بانتقالها من نظام على فروع الدخل الى نظام اجمالي (القطيعة مع نظام الضرائب النوعية على مداخيل الأشخاص الطبيعيين)، من جهة وكذلك التمييز بين الضرائب المفروضة على الاشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين وذلك من خلال تأسيس الضريبة على الدخل الاجمالي بموجب قانون المالية لسنة 1991 الخاضعة للجدول التصاعدي للضريبة الذي يأخذ في الحسبان المبلغ الاجمالي للمداخيل بهدف جعلها أكثر عدالة وانصافاً من التطبيق التصاعدي الاجمالي وبالتالي ضمان تحقيق مساواة في التضحية الجبائية من قبل المكلفين بها، وكذا تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991، وهي ضريبة سنوية يتم تطبيقها على الأرباح المحققة من قبل الأشخاص المعنويين وفق معدل سنوي ثابت. أما أهم ما جاء به الاصلاح الضريبي في جانبه المتعلق بالضرائب على الاستهلاك أو الانفاق تأسيس الرسم على القيمة المضافة معوضاً بذلك كل من الرسم الوحيد الاجمالي TUGP على الإنتاج والرسم الوحيد الاجمالي على تأدية الخدمات TUGPS، وبمس الرسم على القيمة المضافة مجالات واسعة بما يمكنه من رفع مردودية الخزينة العمومية. كما عرف النظام الجبائي بالموازاة مع ما تقدم عرضه اعادة هيكلة الجباية العقارية سنة 1994 من خلال قانون المالية لهذه السنة الذي نص على تأسيس الرسوم العقارية المطبقة على الملكيات المبنية والغير مبنية وكذا الضريبة على الاملاك العقارية، ضف الى ذلك تأسيس العديد من الضرائب والرسوم خلال هذه الفترة لاعتبارات ظرفية.
 - العمل على جعل النظام الضريبي كأداة أو كوسيلة لمراقبة التطور الاقتصادي لمختلف الأنشطة والمناطق باتخاذ العديد من التدابير الجبائية في شكل اعفاءات مختلفة لفترات معينة في مجال الضرائب على الماخيل والارباح وحتى بالنسبة لبعض الرسوم بغية تشجيع بعض الانشطة الاستثمارية المصروح باولوياتها أو المتواجدة في مناطق مراد ترقيتها ، والتي توسعت فيما بعد لتشمل أنشطة اقتصادية منجزة من قبل قطاعات أخرى من المجتمع (دعم تشغيل الشباب ، صندوق التعويض عن البطالة وغيرها...). كما يجب في نفس السياق عدم اغفال الجهود المبذولة في اتجاه تسيط بعض الاجراءات الجبائية عن طريق الغاء بعض الرسوم والضرائب وتخفيض في عدد وقيمة معدلات البعض الآخر.

1-1-2- الجيل الثاني من الاصلاحات الضريبية(من 2002 لغاية اليوم): عصرنة الادارة الجبائية كرهان استراتيجي

للاصلاح الجبائي.

- سعت عملية الاصلاح الضريبي منذ سنة 1992 الى العمل على تبسيط النظام الجبائي وتحسين مردوديته مع توزيع أفضل للعبء الجبائي بين المكلفين بالضريبة، والتي تواصلت باعطاء دفع قوي لها منذ سنة 2002 في سياق اقتصادي مختلف عن ما كان سائداً في تسعينيات القرن الماضي، أين أضحت الوضعية الاقتصادية للبلاد خصوصاً على مستوى المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية افضل مقارنة بسنوات التسعينيات والتي تزامنت مع الشروع في تنفيذ برامج الانفاق العمومي بهدف احداث الانعاش الاقتصادي منذ 2001 مستفيدة بذلك من زيادة المداخيل النفطية التي لا يزال يعتمد عليها الاقتصاد بشكل شبه كلي، ضف الى ذلك التوجه نحو انفتاح الاقتصاد الجزائري من خلال التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والدخول في مفاوضات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية . وقد كان الهدف الرئيسي المتوخى من هذه الاصلاحات هو العمل على عصرنة الادارة الجبائية بدعمها أكثر بوسائل عمل تجهيزات ومنشآت وبرامج تكوين واستخدام طرق تسييرية جديدة تستجيب للمعايير الدولية . وفي هذا الصدد تم القيام بالعديد من التدابير من بينها :¹
- تبسيط اجراءات التسيير وتحصيل الضرائب مع استحداث للضريبة الجزافية الوحيدة IFU والنظام المبسط على صغار المكلفين ، وكذا تعزيز الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة مع منحهم امكانية اعادة جدولة ديونهم الضريبة وانشاء المحررات الجبائية وتخفيف اجراءات استرداد الرسم على القيمة المضافة ، ووضع جباية مشجعة للأنشطة الاستثمارية المختلفة بمنحها الامتيازات الجبائية.
 - الغاء بعض الضرائب والرسوم وتخفيض عدد ومعدلات ضرائب ورسوم أخرى على غرار الرسم على القيمة المضافة واقساط الضريبة على الدخل الاجمالي ومعدلات الضريبة على أرباح الشركات.
 - توحيد وتنسيق الأحكام المتعلقة بالاجراءات الجبائية التي كانت مختلفة عن بعضها البعض تبعاً لنوع الضريبة وهو ما تعزز أكثر باعداد قانون الاجراءات الجبائية الذي يجمع ويبسط مجموع القواعد الجبائية المنصوص عليها في مختلف القوانين الجبائية . وعليه فقد ارتكزت الاستراتيجية المعتمدة منذ سنة 2002 لاصلاح النظام الجبائي الجزائري على خمسة محاور رئيسية يمكن توضيحها في الشكل البياني الموالي، والمتمثلة في :
 - المحور الأول : اصلاح الهياكل المؤسساتية للنظام الضريبي، والانتقال بذلك من تسيير عمودي للضريبة حسب الوظائف (التقييم ، التقييم؛ التحصيل ، الرقابة ، المنازعات ، إلخ...). إلى تسيير أفقي تبعاً لفئات المكلفين بالضريبة (مؤسسة صغيرة-متوسطة-كبيرة).
 - المحور الثاني : العمل على تبسيط التشريع الضريبي وجعله أكثر مرونة - المحور الثالث: تحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة المحور الرابع : تامين الموارد البشرية . - المحور الخامس: التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الجباية.

¹ : المديرية العامة للضرائب (2012)، خمسينية ادارة الضرائب -تعززي الانجازات والمحافظة على قمة الحدائة ، رسالة المديرية العامة للضرائب ، العدد 61 ، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، الجزائر، ص 7.

الشكل البياني رقم 58: محاور اصلاح النظام الجبائي الجزائري منذ سنة 2002 - الجيل الثاني للاصلاح الجبائي

المحور الأول	<p>اصلاح الهياكل المؤسسية للنظام الضريبي، من خلال :</p> <ul style="list-style-type: none"> - انشاء مديرية كبريات المؤسسات DGE (بموجب المادة 32 من ق. المالية لسنة 2002) والذي انطلق عملها في 2 جانفي سنة 2006 بغية تسيير الملفات الجبائية الخاصة بالمؤسسات الجزائرية الخاضعة للضريبة على ارباح الشركات التي يتجاوز رقم أعمالها 100 دج، والشركات البروتولية والاجنبية، حيث بلغ عدد الملفات التابعة لها 2113 شهر ماي سنة 2012 بعدما كان يقدر سنة 2006 بـ 954 ملف جبائي. - مراكز الضرائب CDI المخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المالكين بالضريبة متوسطي الحجم، اين كانت البداية سنة 2009 بفتح مركز الروبية ثم فتح 6 مراكز أخرى في 2011 في ولايات مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، سوق أهراس، قلعة، ام البواقي. - المراكز الجوارية للضرائب المخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية للمكلفين الصغار بالضريبة والتابعين لنظام الضريبة الخزافية الوحيدة، أين حلت محل الهياكل الموجودة حاليا (القباضات والمفتشيات).
المحور الثاني	<p>العمل على تبسيط التشريع الضريبي وجعله أكثر مرونة، من خلال :</p> <ul style="list-style-type: none"> - إدراج المحرر الجبائي في قانون المالية لسنة 2012، وينص هذا الإجراء على منح المكلفين بالضريبة التابعين لجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات إمكانية طلب اتخاذ موقف لوضعية إزاء نص جبائي حيث تلتزم الإدارة بالرد خلال أربعة أشهر. ويهدف هذا الإجراء الى توفير ضمان معتبر للمستثمرين المحليين والأجانب وبالتالي المساهمة في تعزيز الوعي الجبائي لديهم. - تبسيط الإجراءات الخاصة بالمنازعات، كتخفيض آجال دراسة المنازعات والشكاوي، تخفيف إجراءات استرداد الرسم على القيمة المضافة... - تعزيز إجراءات الرقابة و مكافحة الغش و النهب الجبائين مثل : استحداث رقم التعريف الجبائي (المادة 41م من قانون المالية لسنة 2006) والصحيفة الجبائية (بموجب المادة 41 من قانون المالية لسنة 2006) التي تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة الى جانب نشاطهم واملاكهم، و إجراء التحقق المصوب (بموجب قان المالية لسنة 2008)، وتنفيذ اجراء التلس الجائ (معاينة جرمة التلس الجائ)، وكذا تشديد الرقابة على أسعاج التحفا، وانشاء قسمة التحفات الجبائية.
المحور الثالث	<p>تحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة، عن طريق :</p> <ul style="list-style-type: none"> - تبسيط إجراءات التسيير وتحصيل الضرائب، مع إعادة جدولة الديون الجبائية للشركات التي تواجه صعوبات مالية منذ فيفري 2012. يتضمن هذا الإجراء عدد من التخفيفات الممنوحة وفق شروط معينة لفائدة المؤسسات التابعة للقانون العام والخاضعة للنظام الحقيقي والتي تقدم طلبها بصفة رسمية، و المتمثلة في : تأجيل دفع ديونها الجبائية المترتبة إلى غاية 31 ديسمبر 2011 خلال مدة أقصاها سنة واحدة. و إعداد جدول شهري للدفع بالاتفاق مع محصل الضرائب المعني، الذي يمتد إلى اجل أقصاه 36 شهرا ابتداء من تاريخ انتهاء الفترة الممنوحة للتأجيل الدفع، مع التنازل عن جميع الغرامات الجبائية في حالة ما تم دفع الحقوق الرئيسية. - إنشاء مرجعية نوعية الخدمة : هو مسمى جديد لتحسين الخدمة مستمد من أفضل الممارسات الدولية الناجحة، يطبق هذا المرجع على كل المصالح التابعة للمديرية العامة للضرائب. غير أن تعميمه سوف يكون تدريجيا حيث أن بعض الالتزامات التي يتضمنها سوف تقتصر في بادئ الأمر على الهياكل الحديثة المجهزة أكثر بالوسائل مثل مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب. يتضمن مرجع نوعية الخدمة عشرون (20) التزاما حيث تخص خمسة عشر (15) منها نوعية الاستقبال و الخدمة و خمسة (05) متعلقة بالالتزامات القابلة للتحسين. - استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال : كمشروع نظام التصريح والدفع الإلكتروني بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات (المادة 23 من ق. المالية التكميلي لسنة 2008) : www.jibayatic.dz، منذ 21 جويلية 2013. إطلاق مشروع نظام معلوماتي جبائي بغية عصنة الإدارة الجبائية أين بدأت اشغاله بشكل فعلي في نوفمبر سنة 2009 لتنتهي نهاية سنة 2017. و إنشاء الوصي الجبائي قصد تسهيل للمكلفين بالضريبة الحدد القيام بكل إجراءاتهم الجبائية عند إنشاء مؤسساتهم، فان الإدارة الجبائية هي بصدد إنشاء ما يسمى بالوصي الجبائي مكلف بتأدية هذه المهمة على مستوى كل المصالح الجبائية الجديدة. و انشاء مركز المكالمات اضافة الى الرقم الاخضر بغية التكفل بكل طلبات الاستفسار ذات الطابع الجبائي التي يطلبها المواطنين. اضافة الى تطوير طرق الاتصال مع الجمعه، مع العماء على تحسن، تحسن، العلاقة القوية مع المكلف، بالخدمة.
المحور الرابع	<p>تتمين الموارد البشرية، والمتجسد في تقييم الكفاءات والعمل على المساهمة الفعالة لهذه الموارد في تحقيق أهداف النظام الجبائي وذلك من خلال تحسين أدائهم، أين تم وضع مخطط للتكوين وإعادة تكوين المستخدمين والذي تمحور حول: التكوين الالزامي للمستخدمين الجدد، التكوين المتواصل للمستخدمين الذين هم في الخدمة والتكوين في اطار التعاون الدولي.</p>
المحور الخامس	<p>التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الجبائية : من بينها</p> <ul style="list-style-type: none"> - فعلى المستوى الثنائي مع فرنسا، في مجال دعم التكوين اوالجوانب المؤسسية تم التوقيع على اتفاقية توأمة بين الدراسة العليا للضرائب بالقليبية مع CNPF نيفر سنة 2005 واتفاقية شراكة بين المؤسسات سنة 2006، ثم تطوير الخبرة في مجال ادارة وتسيير المؤسسات الكبيرة والاتصال مع المستخدمين في اطار الاتفاقية بين مديرية كبريات الشركات الجزائرية ونظيرتها الفرنسية في ديسمبر سنة 2006. وبرنامج P3a الذي غطى الفترة من 2011/02/22 الى 2012/07/21 الذي تم اطلاقه في اطار اتفاقية التوأمة المؤسسية بين الادارتين الجبائيتين الجزائرية والفرنسية بهدف التعاون في العديد من المجالات التي تخص النظام الجبائي. - أما على المستوى المتعدد الأطراف، فكان مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، والاتحاد الأوروبي في اطار برنامج دعم زعصنة القطاع الاداري الممول من طرف MEDA سنة 2005

مسحور الاصلاح الضريبي منذ سنة 2002

المصدر : تم اعداده بناء على المعطيات الواردة في :

- Direction Générale des Impôts , *Lettre de la DGI, Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts*, différents Numéros (N°56 /2011, N°58 /2012, N°60 /2012, N°61 /2012, N°62 /2012, N°64 /2012, N°65 /2013, N°69 /2013, N°70 /2013, N°71/2013,), Alger.

- ابراهيم بن علي (2014)، آفاق النظام الجبائي الجزائري في سياق ارساء نظام جبائي فعال، مرجع سبق ذكره.

- وزارة المالية (2013)، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-87

1-2- أسباب ضعف نتائج الاصلاح الضريبي في الجزائر

رغم مختلف التدابير الاصلاحية المتخذة من أجل جعل عصنة النظام الضريبي الجزائري وجعله يواكب التحولات الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي من خلال العمل على تبسيطه وتحسين مردوديته مع تحقيق أكبر قدر ممكن من الدالة الضريبية بين المكلفين بالضريبة من خلال توزيع أفضل للعبء الضريبي بينهم. ورغم التقدم الحاصل في بعض مجالات الاصلاح خصوصا منها الجوانب التشريعية والتنظيمية لهذا النظام فضلا عن التقدم الملموس المسجل في برامج عصنة الادارة خصوصا منذ سنة 2002، الا أن هذا لا يمنعنا من القول بأن العديد من الأهداف المسطرة عند انطلاق الاصلاح مطلع التسعينيات لم يتم تحقيقها، أين بقيت بذلك مجرد وعود واجراءات التي لم تجد طريقها للتنفيذ على أرض الواقع، وهو ما يظهر للعيان من خلال الخصائص التي لايزال النظام

- الضريبي الحالي يتسم بما، والتي سبق تناولها بشكل مفصل في فقرات السابقة من هذا المبحث، ولعل أبرزها:
- عدم القدرة على احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية التي لا تزال تشكل المورد الرئيسي للجزينة بنسبة لم تهبط إلى أقل من 55% ، بل وصلت نسبة مساهمتها حتى حدود ما بين 76% و 79% من الإيرادات الإجمالية خلال الفترة من 2005 إلى 2008 على وجه الخصوص في حين لا تزال مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة متواضعة.
 - محدودية حصيلة الجباية العادية وعدم مقدرتها على تغطية النفقات الكلية بشكل عام والنفقات الجارية بشكل خاص مع اختلال تركيبة البنية الحالية لهيكل الجباية العادية التي تظهر في ارتفاع الأهمية النسبية للضرائب الغير مباشرة على حساب الضرائب المباشرة مع عدم مردودية جميع الأوعية الضريبية لمكونات الجباية العادية باعتماد أكثر على الجباية الأجرية والرسم على القيمة المضافة.
 - فضلا عن ضعف الضغط الضريبي للجباية العادية والذي يعبر الإمكانات المتاحة لاقطاعات الضريبية بغية تحقيق أكبر حصيلة جباية ممكنة دون إحداث تأثيرات عكسية على النشاط الاقتصادي من جهة ودون إلحاق الضرر بالملكفين بالضريبة من جهة أخرى، والذي يبقى دون المستوى الذي حدده الاقتصادي الاسترالي كولن كلارك Colin Clark سنة 1950 بـ 25% من الناتج المحلي الاجمالي، اذ لم يتجاوز طيلة الفترة من 2000 إلى 2016 نسبة 18% كما هو مبين في الشكل البياني رقم 55. ويمكن ابراز أهم الأسباب التي ادت الى تواضع النتائج المحققة بعد مرور أكثر من عقدين من اصلاحات المنظومة الضريبية من خلال العناصر الواردة على النحو الموالي:

- على الرغم من أنه لا يمكن تجاهل الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل تبسيط النظام الجبائي، الا أن هذا الأخير لم يستطع التخلص من صفة اللا استقرار التي لا تزال تلازمه بفعل التعديلات الكبيرة والمستمرة التي تحملها لنا سنويا قوانين المالية، فرغم أنها أحيانا قد تكون ذات أثر ايجابي على كل من الادارة الضريبية والملكفين بالضريبة، الا أنها تتسم في كثير من الأحيان بكثرتها، مما يصعب من رصدتها ومتابعتها واستيعاب مضمونها من قبل المعنيين بها ، بل أكثر من ذلك فقد أصبحت تتغير في بعض الاحيان أكثر من مرة في السنة الواحدة بفعل ادراجها في القوانين المالية التكميلية التي أضحت وكأنها أمرا عاديا وليس استثنائيا¹. كما أن الامر غير متوقف عند مستوى التعديلات، بل يتعدى الى تأسيس ضرائب ورسم ثم يتم الغائها أو استبدالها وفقا لظروف قد تكون ظرفية، هذا ما يؤثر على عدم وضوح الرؤية لدى السلطات الاقتصادية و هيمنة العقلية المالية الرامية إلى البحث عن الموارد من جهة ، ومن جهة أخرى الى خلو العديد من القرارات الجبائية المتخذة من أية رؤية علمية بل هي نتيجة لاستيراد مختلف النماذج الجبائية في شقها القانوني وتطبيقها دون الأخذ بعين الاعتبار لاختلاف المعطيات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السلوكية للملكفين بالضريبة. ويؤدي هذا الأمر في نهاية المطاف إلى إتهام كاهل المكلف بالضريبة بالعديد من الأعباء المالية منها والمحاسبية والإدارية مما يؤثر حتما على قرارات المستثمرين وعزرفهم حتى عن الاستثمار بالنظر للتعقيدات التي تحملها القوانين والإجراءات وعدم وضوحها وسوء فهمها في العديد من الأحيان وبالتالي الدخول في نزاعات جبائية بين المجتمع الضريبي والإدارة الجبائية مما يفسح المجال حتما إلى ظهور آثارا عكسية للضريبة و فتح أبواب تفادي دفع الأخيرة والتهرب منها بشتى الأشكال سواء المشروعة أو غير المشروعة. ويكفي للدلالة على درجة عدم استقرار النظام الضريبي تتبع بيانات الجدول الموالي لمجموع التعديلات التي حملتها بعض قوانين المالية

الجدول رقم 168 : التعديلات التي مست النظام الضريبي والواردة في قوانين المالية لبعض السنوات

السنوات	1993	1995	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2010	2012
عدد التعديلات	45	49	33	32	68	52	68	51	72	36	53

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- قدي عبد المجيد (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 306.
- ناصر مراد (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 30.
- ناصر مراد (2009)، مرجع سبق ذكره ، ص 193.
- نصيرة بجاوي وفتح أحمية (2014)، تقييم فعالية النظام الجبائي في الجزائر ، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول : الاصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر ، المنظم من قبل كل من مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة البليدة 2 - يومي 12 و 13 ماي، ص 23.
- سياسة التحريض الضريبي التي نجم عنها ارتفاع كبير في حجم النفقات الجبائية²، و هي عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الجبائية النمطية كالتخفيضات والاعفاءات الضريبية والقرض الضريبي والتخفيضات الخاصة بالمعدلات وتأجيل مواعيد الدفع ونظم الاهتلاك المختلفة و الامتيازات شبه الجبائية المتعلقة بالمساهمات الاحتمالية وضمان او تقديم تسهيلات فيما يخص المنازعات مع الإدارة الجبائية وغيرها..، والتي يتم منحها بهدف تحفيز الاستثمار والتصدير والتشغيل³.
- وكما ترمي السلطات من وراء فرضها للضريبة لتحقيق أهداف ذات طبيعة مالية، اقتصادية واجتماعية⁴، فإن القول نفسه ينطبق كذلك بالنسبة للاعفاءات الضريبية باعتبارها الاجراءات العكسية للضريبة، حيث يمكن استخدامها في تنمية نشاطات اقتصادية أو تشجيع استثمارات محلية واجنبية في مجالات معينة، وهي لا تخلو بذلك من توليد آثار مالية، اقتصادية واجتماعية مرغوبة من وراء تقديم هذه الحزم من الامتيازات الضريبية.

¹ : عبد المجيد قدي (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 306-307.

² : الاستثناءات الضريبية الممنوحة بأشكالها المختلفة ، تشكل نقصا ماليا هاما في إيرادات الجباية وبالتالي في إيرادات الخزينة العامة لدولة ، وبالتالي فهي تشبه النفقات العمومية من حيث الانعكاسات التي تحلقها على الخزينة، لذلك يصطلح عليها باسم النفقات الجبائية . مع التنكير بأن الولايات م. الأمريكية تعد أول دولة قامت باعداد تقارير سنوية حول النفقات الجبائية منذ سنة 1968 ، وانطلاقا من هذا التاريخ دأبت غالبية دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE على سلوك نفس النهج ، ومن بينها فرنسا التي تمت فيها مناقشة مفهوم النفقات الجبائية لأول مرة من طرف مجلس الضرائب سنة 1979 ، فيما اعتمد البرلمان الفرنسي هذا المفهوم ضمن احكام القانون المالي لسنة 1980. ومن ثم فقد أضحت نشر المعلومات المتعلقة بالنفقات الجبائية يتم بشكل اجباري ويمقتضى القانون المعمول به في تسع دول من منظمة OCDE وذلك بصفة منتظمة .

³ : لمزيد من التفصيل، انظر : عبد المجيد قدي(2005)، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية:دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ص ص 172-175.

⁴ : يمكن حصر اهداف السياسة الجبائية أو الضريبية عموما في مجالات ثلاثة، حيث من وجهة مالية تهدف الى تأمين الإيرادات المالية للدولة، ومن وجهة نظر اقتصادية فهي أداة لتوجيه النشاطات الاقتصادية المختلفة عن طريق تشجيع نشاطات معينة والحد من أخرد وذلك بما يتماشى والسياسة الاقتصادية العامة للدولة، أما من الناحية الاجتماعية، فهي ترمي الى تحقيق العدالة في توزيع الثروة والتخفيف من التفاوت في مستويات الدخل .

أي بمعنى أخرى، ينبغي أن تكون مبررة اقتصاديا لما تقوم بخدمة أهداف اقتصادية محددة ذات النفع العام ضمن شروط محددة تضعها الدولة، وتكون مبررة أيضا اجتماعيا لما تقوم بخدمة غايات ذات طابع اجتماعي، غير أنه يجب عدم إهمال تقديم هذه الاعفاءات من قبل السلطات حتى وأن كانت لا تملك مبررات اقتصادية واجتماعية محددة ولا تخدم أهدافا عامة لكنها تقدم فقط بقوة النفوذ السياسي لبعض فئات المجتمع.¹ وبما لا شك فيه أيضا أن الغش الضريبي يمكن أن يأخذ طريقه ضمن إجراءات الاعفاء الضريبي، وذلك بسعي بعض الأطراف نحو الاستفادة من المزايا حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال أحيانا. فالكم الهائل من التحفيزات والاعفاءات الجبائية الممنوحة، تشكل تضحية حالية أو آنية لميزانية الدولة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وحتى جبائية على المدى الطويل من خلال تشجيع الاستثمار والتشغيل في أنشطة اقتصادية بهدف تنميتها وتوسيعها خصوصا في المناطق الواجب ترقيتها، والتي تم منحها للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء في إطار مختلف القوانين الاستثمارية. لكن هذه الإجراءات الجبائية التحفيزية للاستثمار كان لها الأثر السلبي على إيرادات الجباية العادية خصوصا وأن سياسة التحريض الضريبي هذه لم تستطع تحقيق أهدافها خصوصا ما تعلق منها بدعم وترقية الاستثمار وتوسيعه نحو المناطق المستهدفة تنميتها لأن مسألة التحريض الضريبي تبقى كما هو معلوم واحدة من بين عدة عوامل أخرى التي يمكن لها إرساء بيئة أعمال مشجعة ومجتذبة لل رأسمال سواء كان محلي أو أجنبي، كما أن هذه الحوافز الضريبية تتطلب توفر أساليب رقابة جبائية فعالة خصوصا في ظل انتشار عامل التحايل والمخالفات القانونية للمستثمرين وتلاعبهم بملفات الاستثمار وتحويلهم لهذه الامتيازات عن مسارها.

ذلك أن الانفاق الضريبي قد شكل على سبيل المثال خلال الفترة ما بين سنتي 1995 و 2004 ما بين 0,21% و 13,2% من مجموع إيرادات الجباية العادية وبما يعادل ما بين 0,03% و 1,64% من الناتج المحلي الاجمالي مع أخذ لتكلفة الاعفاءات الجبائية على مدار سنوات هذه العشرية مسلكا تصاعديا على نحو متواصل باستثناء سنتي 2002 و 2004، بانتقالها من 525 مليون دج سنة 1995 إلى 45180 مليون دج سنة 2001 قبل أن تتراجع سنة 2002 إلى 33878 مليون دج ثم ترتفع إلى مرة أخرى سنة 2003 إلى 69246 مليون دج وهو أعلى مستوى سجلته على مدار هذه الفترة لتتراجع بحوالي 37,3% سنة 2004 ببلوغ القيمة الاجمالية لتكلفة الاعفاءات الجبائية المقدمة خلال هذه السنة قرابة 43434 مليون دج. بينما قدر إجمالي تكلفة الاعفاءات الضريبية الممنوحة جراء تطبيق سياسة التحريض الضريبي في الفترة 1995-2004 ما يقارب 272,023 مليار دج استأثر الرسم على القيمة المضافة على النصيب الأكبر من تكلفة الاعفاءات الضريبية بقيمة 176,253 مليار دج بنسبة 64,8% يليه الرسم على النشاط المهني TAP التي بلغت قيمة تكلفة الاعفاءات المقدمة لهذه الضريبة بنحو 52,716 مليار دج وهو ما يعادل 19,38% من مجموع الانفاق الضريبي لحمل الفترة المعنية ثم الضريبة على أرباح الشركات IBS بقيمة 34,509 مليار دج وهو ما يشكل نحو 12,7% من إجمالي الاعفاءات الضريبية المقدمة بينما تتوزع 3% المتبقية على الاعفاءات الممنوحة الخاصة بالدفع الجزائي VF بقيمة 8,37 مليار دج و الرسم العقاري وحقوق التسجيل بقيمة 104,12 و 70,92 مليون دج على التوالي كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 169 : تطور تكلفة الاعفاءات الضريبية خلال الفترة 1995-2014

السنوات	تكلفة الاعفاءات الجبائية حسب الضريبة (مليون دج)						المجموع
	TVA	DE	TF	IBS	VF	TAP	
1995	--	--	0,88	346	27	151	525
1996	1889	0,44	0,15	1592	119	614	4215
1997	1717	0,39	4,38	1046	163	727	3658
1998	4957	0,092	2,67	2080	200	1417	8657
1999	19647	30	19,04	5120	1476	4482	30774
2000	22312	11	18	3651	1028	5437	32457
2001	29283	17	29	7237	2365	6249	45180
2002	22004	5	11	4090	803	6965	33878
2003	39606	3	8	5923	1786	21920	69246
2004	34838	4	11	3424	403	4754	43434
المجموع	176253	70,92	104,12	34509	8370	52716	272023
2005	27497	6	4	12052	178	4662	44399
2006	31501	0,021	5	5005	38	2786	39335,02
2007	25490	0,024	2	1427	--	4002	30921,02
2008	66320	7	1	6380	--	3560	76268
2009	53860	0	26	670	--	790	55346
2010	58930	0	1	1315	--	1080	61326
2011	49140	0	1	3310	--	3800	56251
2012	83830	0	1	1510	--	2130	87471
2013	85578	11	3	3432	--	3363	92387
2014	87636	0	2	7524	--	3666	98828
المجموع	569782	24,05	46	42625	216	29839	642532,04

TAP : الرسم على النشاط المهني، VF: الدفع الجزائي، IBS : الضريبة على أرباح الشركات، TF : الرسم العقاري، DE: حقوق التسجيل، TVA: الرسم على القيمة المضافة.

¹ : محمد فرحي (2001)، سياسة الاعفاءات الضريبية في الاقتصاد الجزائري وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 39- رقم 1، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، ص 64.
* : تم الغائه بموجب المادة 13 من القانون 16-05 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 والمضمن قانون المالية لسنة 2006.

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- مبروكة حجار (2016)، دور الإنفاق الجبائي في تطوير القطاع الخاص -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15- 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة المسيلة -، ص ص 162-163. (السنوات 2013-2014).
- ابراهيم بن علي (2014)، آفاق النظام الجبائي الجزائري في سياق ارساء نظام جبائي فعال، مرجع سبق ذكره. (السنوات 2008-2012) .
- بوعلام ولهي (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 184. (السنوات 2005-2007).
- ثابتي خديجة (2012)، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص- دراسة حالة ولاية تلمسان-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - مدرسة الدكتوراه - تخصص تسيير المالية العامة -، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص146. (السنوات 1995- 2004) .

أما خلال العشرية 2005-2014، فقد تضاعف إجمالي الانفاق الضريبي المقدم خلال هذه الفترة بأكثر من ضعفين (2,36 مرة) ببلوغ قيمته الاجمالية 642,532 مليار دج و 88,7% منها في شكل إعفاءات على الرسم على القيمة المضافة بقيمة قدرها 569,782 مليار دج و 42,625 مليار دج في شكل إعفاءات ممنوحة على ضريبة أرباح الشركات و 29,839 مليار دج إعفاءات على الرسم على النشاط المهني وهو ما يعادل 6,7% و 4,6% من القيمة الاجمالية لتكلفة الاعفاءات الجبائية المقدمة خلال الفترة المعنية. حيث نلاحظ أن قيمة الإعفاءات السنوية المقدمة خلال النصف الأول من هذه العشرية (2005-2010) أخذت طابعا متذبذبا بين الارتفاع تارة والإخفاض تارة أخرى وقيم سنوية تراوحت ما بين 30921 مليون دج المسجلة سنة 2007 و 61326 مليون دج التي تم تسجيلها سنة 2010 والتي شكلت خلال ذات الفترة السابقة ما بين 4,03% و 6,93% من إيرادات الجباية العادية وما بين 0,36% و 0,82% من الناتج المحلي الاجمالي. بينما خلال النصف الثاني لهذه الفترة (2011-2014) فقد سجل فيها مستويات قياسية لمبالغ الاعفاء الضريبي المقدمة لتحفيز الاستثمار لاسيما منذ سنة 2012 التي بلغت قيمتها 83830 مليون دج لترتفع إلى 92387 مليون دج سنة 2013 لتلامس سنة 2014 حدود 99 مليار دج وهو ما يعادل 4,73% و 0,57% من إيرادات الجباية العادية والناتج المحلي الاجمالي على التوالي والتي كانت في معظمها في شكل إعفاءات على الرسم على القيمة المضافة بقيمة 87,636 مليار دج و بدرجة أقل على الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني بقيمة 7,524 و 3,666 مليار دج.

- وجود توجه كبير عن التهرب والغش الجبائيين مع توسع نطاق الاقتصاد الخفي أو الموازي الذي سبق الإشارة إليه في فقرات سابقة من هذا الفصل، فظاهرة التخلص من الالتزام من دفع الضريبة كما هو معروف هي ظاهرة قديمة اقترن وجودها بوجود الضريبة نفسها، كما أنها ظاهرة عالمية مست ولا زالت كل الدول بغض النظر عن مستوياتها، وتعرف على أنها عبارة عن " ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها الى شخص آخر مما يؤثر في حصيلة الدولة من الايرادات الضريبية وذلك باستخدامه العديد من الطرق والأساليب التي قد تكون مشروعة او غير مشروعة." ¹ ومن هنا يمكن التمييز بين نوعين من التهرب، وهما :

- التهرب المشروع أو التجنب الضريبي الذي يتم من دون انتهاك التشريعات الضريبية، وذلك من خلال استغلال الثغرات القانونية، النقائص، والغموض الذي يكتنف التشريعات أو بالتهرب عن طريق نظام التقييم الجزائي للأساس الضريبي وغيرها، ومن هنا يمكن التمييز بين ثلاثة حالات لهذا التهرب متمثلة في : التهرب الضريبي الناتج عن تغيير سلوك المكلف (الامتناع عن استهلاك سلع تفرض عليها ضرائب مرتفعة، ترك أنشطة خاضعة للضرائب كبيرة وغيرها)، والتهرب الضريبي المنظم من قبل التشريع الضريبي والتهرب الناتج عن اهمال المشرع الضريبي بسبب وجود ثغرات وغموض في التشريع الضريبي المطبق.
- والتهرب الضريبي غير المشروع أو الغش الضريبي الذي يتخلص بموجبه المكلف من دفع الضريبة بانتهاك مباشر ومقصود لأحكام التشريع الضريبي، والذي يتخذ صورا مختلفة حسب الضريبة المراد التهرب منها وحسب هدف المكلف من التهرب وما اذا كان يهدف الى التخلص كليا من أداء الضريبة أم التخفيف من العبء الملقى على كاهله. ومن بين هذه الصور : الامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه، أو تقديم تصريح كاذب أو ناقص، اعداد سجلات وقيود مزيفة أو حتى الاستعانة ببعض القوانين التي تمنع الدوائر المالية الاطلاع على حقيقة الأرباح لاختفاء قسم منها ... ³

مع التنويه بأن ظاهرة التهرب الضريبي تستمد عنصراها الشرعي من مختلف أحكام القانون الجبائي الجزائري⁴، ومن بينها المادة 101 من قانون الاجراءات الجبائية التي تنص على تعرض كل من تملص أو حاول التملص كليا أو جيبا عن طريق استعمال طرق تدليسية من وعاء أو تصفية أو تحصيل أية ضريبة أو حق أو رسم للعقوبات الجزائية المنصوص عليها في المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. اذ تتمثل هذه الممارسات التدليسية بحسب المادة 36 من قانون الاجراءات الجبائية في : ممارسة

¹ خالد الخطيب (2000)، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16- العدد2، جامعة دمشق، ص 160.

² ناصر مراد (2009)، واقع التهرب الضريبي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم الادارية، جامعة الجزائر، العدد3- ص255.

³ علي بودال (2013)، ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر وسياسات التعامل معها-دراسة تحليلية، مجلة دفتار اقتصادية، العدد 6 - السنة الرابعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور -الجلقة، ص 215.

⁴ انظر في هذا الصدد كل من :

- المواد 35، 36، 101 و 176 من قانون الاجراءات الجبائية،، نشرة 2014، المديرية العامة للضرائب، الجزائر.
- المواد من 192 الى 196، والمواد من 303 الى 308 والمواد من 542 الى 544 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نشرة 2014، المديرية العامة للضرائب، الجزائر.
- المواد من 116 الى 128 من قانون الرسوم على رقم الأعمال،، نشرة 2014، المديرية العامة للضرائب، الجزائر.
- المواد من 119 الى 121 من قانون التسجيل، نشرة 2014، المديرية العامة للضرائب، الجزائر.
- المادتين 33 و 34 من قانون الطابع، المديرية العامة للضرائب، الجزائر.

نشاط غير مصرح به، إنجاز عمليات شراء وبيع البضائع بدون فوترة وذلك مهما يكن مكان حيازتها أو خزنها أو استبعادها، فضلا عن تقييدات حسابية خاطئة أو وهمية عمدا في الوثائق التي يكون مسكها اجباريا بمقتضى القانون التجاري .

و رغم اختلاف النهج والغش من حيث الأساس أو الفعل المؤدي لذلك، لكن المعنى يبقى واحد وهو المخالفة الجبائية وعدم احترام قاعدة العدالة الضريبية، حيث اذا كان السبب الظاهر لتبني هذا السلوك هو رغبة المكلف في التخلص من الضريبة كليا أو جزئيا، الا ان دوافع المكلف في تصرفاته بهذا الشكل متوقعة على جملة من العوامل او الأسباب المتضاربة، والتي تتلخص في¹:

- أسباب مرتبطة بالمكلف نفسه وهي أسباب أخلاقية بالدرجة الأولى متعلقة بالمستوى الاخلاقي للمكلف وضعف وعيه الضريبي بفعل عوامل سياسية وتاريخية واجتماعية شكلت دافعا له للتخلص من دفع الضريبة، إضافة الى وضعيته المالية الصعبة التي يمكن أن تجعله يميل نحو التهرب الجبائي.

- أسباب مرتبطة من جهة بالنظام الضريبي والمتعلقة بطبيعة المعقدة لتنظيم الجبائي المتبع ومدى استقرار التشريع الجبائي، ومن جهة أخرى بمدى فعالية أداء الادارة الجبائية في ظل الامكانيات المادية والبشرية التي تتوفر عليها، سواء على مستوى التحصيل، الرقابة والمتابعة الجيدة للمكلفين بالضريبة في اطار التشريع الضريبي المعمول به.

- أسباب مرتبطة بالأوضاع السائدة في البلد سواء على الصعيد السياسي، الاجتماعي وكذا الاقتصادي، والتي لها دور كبير في التأثير على التهرب الضريبي خاصة في ظل نظرة المجتمعات النامية على وجه الخصوص الى المتهرب نظرة اعجاب وتقدير بعيدا عن الوعي الضريبي والالتزام الأخلاقي بضرورة الوفاء بالالتزامات الجبائية . كما أن تفشي الفساد بشتى اشكاله وعلى كافيات المستويات والهيئات من شأنه المساهمة في تنامي التوجه نحو الغش الجبائي، كما أن تدهور الأوضاع الاقتصادية واتساع حجم الاقتصاد الموازي هو أيضا من بين الأسباب التي تؤدي الى زيادة حجم التهرب الضريبي .

وبالنظر الى الوضعية الاقتصادية الراهنة للبلاد التي رغم استعدادها لبعض التحسن ولو كان ذلك بشكل ظريفي (2000-2014) خصوصا على مستوى المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية، الا أن ذلك لم يمنع من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي بشكل أكبر نتيجة للأسباب المشار إليها ، ولكن أيضا بفعل اتساع رقعة الاقتصاد الموازي او الخفي الذي ما فتئ حجمه يتنامى كنتيجة للتحويلات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خصوصا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة انخر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثير واضح على مختلف الأصعدة والتي لاتزال آثارها السلبية لحد اليوم رغم الاصلاحات العديدة التي قامت بها، مما شكل بيئة خصبة بالاضافة الى عوامل أخرى لتنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي.³

وهو ما ترتب عنه فقدان إيرادات كبيرة من الجباية مما يؤدي الى زيادة انتشار ظاهرة التهرب الضريبي على اعتبار ان تزايد حجم المعاملات الاقتصادية الخفية ومن دون العمل على محاربتها من شأنه ان يؤثر على نشاط المكلفين بالضريبة، والذين سيحاولون بدورهم التملص من دفعها أو القيام بأنشطة غير مصرح بها كليا أو جزئيا لدى مصالح الضرائب، وبالتالي ادخال جزء من نشاطهم الاقتصادي في دائرة الاقتصاد الموازي وبالتالي توسيع نطاقه كنتيجة لاختلال ميزان العدالة الضريبية، وهنا يمكننا القول أن الاخير هو مكون أو بالاحرى مظهر رئيسي من مظاهر التهرب الضريبي ولكن في نفس الوقت هو أيضا سبب أو عامل من العوامل الرئيسية التي يمكن أن تدفع بالمكلف القانوني الى التهرب باستخدام أساليب قانونية أو غير قانونية من دفع الضرائب بشكل كلي أو جزئي.

كما هو معروف، تعد الرقابة الجبائية⁴ المرتكزة على وسائل قانونية متمثلة في حق الاطلاع وحق اجراء التحقيقات وحق المعاينة التي يكفلها التشريع الضريبي، أحد الاجراءات الهامة المستخدمة لمكافحة التهرب الضريبي أو على الأقل التقليل منه من خلال التأكد من صحة وسلامة المعلومات التي يتم الافصاح عنها في تصريحات المكلفين بهدف المحافظة على حقوق الخزينة والسماح بذلك بارساء مبدأ اساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة.⁵

وبالتالي فهي أداة فعالة لاسترجاع الاموال التي هي محل التهرب من منطلق أن النظام الضريبي الجزائري هو نظام تصريحي بالدرجة الاولى لاعتماده على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة التي قد لا تعكس الحقيقة في بعض الاحيان⁶. ومن هنا، فهي تسعى لاكتشاف حجم التهرب الضريبي من خلال استخدام العديد من الوسائل متمثلة في: التحقيق من المحاسبة والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة والتحقيق المصوب في المحاسبة.

وفي ظل غياب دراسات أو احصائيات دقيقة عن حجم التهرب الضريبي في البلاد ، سيتم ابراز حجم هذه من الظاهرة من منظور اجمالي المبالغ والحقوق المحصلة نتيجة عمليات الرقابة الجبائية، والتي تشمل الرقابة الداخلية أو على الوثائق *Contrôle sur CSP pièces* والرقابة الخارجية *CFE Contrôle fiscal externe* وعمليات الرقابة الخاصة بالتقييمات *évaluations CEV Contrôle des* وهي الرقابة الخاصة بالمعاملات العقارية المبنية في الجدول الموالي.

¹ : بوعلام ولهي والعباشي عجلان(2008)،*التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي*، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد8-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس- سطيف، ص ص 151-153.

² : خالد عبادة علميات(2013)، *التهرب الضريبي : أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه*، مجلة المنارة، المجلد19- العدد 3، جامعة آل البيت، المفرق (لأردن)، ص ص116-117.

³ :HAMMOUDA Bacer-Eddine (2006). *Secteur et emploi informel en Algérie : Définition, mesures et methodes d'estimation*, In MUSETTE Mohamed Saïb et Jacques CHARMES (Eds), *Informalisation des économies maghrébines*, vol. I, CREAM, Alger, pp72-74.

⁴ : تعرف الرقابة الجبائية بأنها فحص لتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها مقلفاتهم الجبائية. كما أن هناك من يعتبر أن الرقابة الجبائية هي مرادف لمصطلح المراجعة الجبائية التي يمكن تعريفها بأنها عبارة عن فحص للوضعية الجبائية للمكلف بغرض تشكيل رأي، أو تقييم، أي بتعبير آخر هي الفحص الشامل للوضعية الجبائية للمكلف بغرض مراقبة احترام القوانين الجبائية، وذلك للتحكم في الامكانيات التي يوفرها التشريع الجبائي دون المساس بصالح الخزينة العمومية.

⁵ (لمزيد من التفصيل انظر : بوعلام ولهي (2012)، *النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة- حالة الجزائر -*، مرجع سبق ذكره ، ص ص 124 - 131).

⁶ : علي بودلال (2013)، *مرجع سبق ذكره ، ص 215*.

⁶ : ناصر مراد (2009)، *واقع التهرب الضريبي في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص 259*.

الجدول رقم 170: تطور وضعية نتائج الرقابة الجبائية بأصنافها المختلفة خلال الفترة 2001-2011 مليار دج

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	أشكال الرقابة	
م.غ	م.غ	2234	2888	2864	2731	2632	2506	عدد القضايا	• الرقابة الخارجية ومنها :
39,72	32,66	37,22	48,59	75,88	21,90	15,34	74,66	المبلغ	
م.غ	م.غ	1444	1989	2483	2374	2194	2228	عدد القضايا	- التحقيق في المحاسبة VC
36,25	31,36	34,0	41,50	74,60	20,53	14,04	73,67	المبلغ	
م.غ	م.غ	586	503	--	--	--	--	عدد القضايا	- التحقيق المصوب في المحاسبة VP
1,95	1,20	1,43	1,19	--	--	--	--	المبلغ	
م.غ	م.غ	204	396	381	357	438	278	عدد القضايا	- التحقيق العميق في الوضعية الجبائية الشاملة VASFE
1,507	0,998	1,63	5,896	1,288	1,358	1,307	0,985	المبلغ	
م.غ	م.غ	27291	30029	30650	32795	30894	م.غ	عدد الملفات	• الرقابة الداخلية - الرقابة على الوثائق CSP -
26,95	24,16	26,22	32,30	28,25	30,01	33,16	39,88	المبلغ	
م.غ	م.غ	م.غ	30568	31962	36108	33177	31323	عدد الصفقات	• الرقابة الخاصة بالتقييمات CEV
4,65	4,18	4,35	3,86	3,44	3,63	2,75	2,48	المبلغ	
71,32	61,00	67,80	84,74	107,58	55,53	51,26	117,01	اجمالي الحقوق والغرامات المحصلة من عمليات الرقابة الجبائية (مليار دج)	
16,92%	-10,03%	-20,0%	-21,23%	93,64%	7,8%	-56,2%	--	معدل التغيير السنوي (%)	

م.غ : غير متوفر. المصدر : تم اعداد الجدول بناء على :

- احصائيات نتائج الرقابة الجبائية ، المديرية الفرعية للبرمجة التابعة لمديرية الأبحاث والتحريات، المديرية العامة للضرائب، الجزائر. (السنوات من 2006 إلى 2011).

- ابراهيم بن علي (2014)، آفاق النظام الجبائي الجزائري في سياق ارساء نظام جبائي فعال، مرجع سبق ذكره. (السنوات 2012-2013).

فمن خلال الجدول السابق، نلاحظ اجمالي الحقوق والغرامات المحصلة لهذه العمليات خلال الفترة الممتدة من سنة 2006 لغاية سنة 2013 قدر بحوالي حوالي 616,3 مليار دج منها 483 مليار دج خلال الفترة 2006-2011 موزعة بين : 273,47 مليار دج كإيرادات محققة من الرقابة الخارجية بأصنافها الثلاثة الموضحة في الجدول، و 189,91 مليار دج من الإيرادات المحققة من الرقابة الجبائية على وثائق المكلفين بالضريبة و 20,56 مليار دج من الإيرادات المحصلة نتيجة لعمليات الرقابة على المعاملات العقارية التي تعد أحد المعائل الهامة للتهرب الضريبي . وهو مبالغ تبقى في نظرنا لا تعكس الا جزءا بسيطا من حجم الظاهرة، على اعتبار أن عملية المراجعة أو الرقابة الجبائية بمختلف أصنافها لا تغطي في حقيقة الأمر الا نسبة ضئيلة من مجموع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المعنيين بعملية الرقابة من قبل ادارة الضرائب. كما نسجل ضمن نفس السياق تذبذب نتائج عمليات الرقابة هذه، سواء على صعيد المبالغ الاجمالية المحصلة من عمليات الرقابة بشكل عام أو المبالغ المحصلة في كل صنف من أصناف الرقابة بشكل منفصل، أو على صعيد عدد القضايا والملفات التي كان عرضة لعمليات المراقبة خلال الفترة المشار إليها سلفا. فعلى سبيل المثال تم تسجيل تراجع في المبالغ المحصلة في سنوات من 2010 إلى 2012 بنسب 21,23 % ، 20,08 % و 10,03 % على التوالي مقابل ارتفاع بنسبة 94% سنة 2009، ونفس القول ينطبق بالنسبة للقضايا والملفات والمعاملات التي خضعت لعملية الرقابة، اين تم تسجيل تراجع في كل من عدد القضايا في اطار الرقابة الخارجية وعدد الملفات المعالجة في اطار الرقابة الداخلية على وثائق المكلفين بالضريبة بنحو 23 % و 48,48 % على التوالي بين سنتي 2010 و 2011، وتراجع بنسبة 15,34 % لعدد المعاملات الخاصة بالتقييمات المتعلقة بالمعاملات العقارية بين سنتي 2008 و 2011.

3-1- بعض التدابير المقترحة لتأهيل النظام الضريبي وتكييفه مع التحولات الاقتصادية الراهنة

بعد التعرض للخصائص المميزة للنظام الجبائي الجزائري في ظل وضعه الراهن، وجدنا ان مسار الاصلاحات التي مسته منذ سنة 1992 لم تحقق النتائج المرجوة على اعتبار ان حصة الجباية العادية التي تزال متواضعة لم تستطع تغطية حتى بعض بنود النفقات العامة مقابل هيمنة الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة للدولة مع وجود توجه كبير نحو التهرب الضريبي لأسباب مختلفة خصوصا في ظل تزايد حجم أنشطة الاقتصاد الخفي الخارجة عن دائرة رقابة الادارة الضريبية وانتشار مظاهر الفساد بشتى أشكاله على نحو واسع، هذا ما يستدعي اعادة النظر في عمل النظام الجبائي وضرورة تأهيله وتكييفه مع الحركة الاقتصادية بمعطياتها الجديدة بشكل يمكنه من تحقيق أهدافه ومن بينها المالية خصوصا في ظل حالة اللا استقرار التي تميز المداخل النفطية للبلاد نتيجة لانخفاض أسعار النفط من جهة، وحتمية تعويض خسائر التفكيك التعريفي الناجمة عن تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بتوفير موارد بديلة للخزينة من جهة أخرى.

ومع علمنا انه لا توجد صفة جاهزة لوضع نظام جبائي كامل الفعالية أو وجود لضرائب معجزة تكون في نفس الوقت سهلة التحصيل ... غير مؤلمة، وأكثر عدالة وفعالة اقتصاديا... ، الا ان هذا لا يمنعنا من اقتراح بعض التدابير التي يمكن أن تساهم في تأهيل وتحسين أداء النظام الجبائي بجعله يستوفي الى حد ما ميزات المرونة، البساطة، الفعالية والعدالة، ومن ثم التخلص من التبعية للجباية البترولية والقدرة على تغطية خسائر الإيرادات الجمركية الناجمة عن عملية التفكيك التعريفي ، والتي تأخذ بعين الاعتبار كافة العناصر المعنية بالضريبة (المكلفين بالضريبة، التشريع الضريبي والادارة الضريبية)، والتي ندرجها على النحو الموالي :

- العمل على توسيع الوعاء الجبائي في اتجاه أكثر عدالة كون هذه الأخيرة تعتبر الممر الرئيسي لنجاح أي اصلاح للنظام الجبائي، وذلك من خلال تبسيط القواعد والاجراءات الجبائية والعمل على تحقيق استقراره النظام الجبائي. فعند وضع التشريعات الجبائية من قبل المشرع التي يمكن ان تحدث تعديلات وتغييرات في طبيعة ومعدلات الضرائب لا بد أن يكون ذلك بشكل دقيق ومدروس حتى لا يسمح بوجود ثغرات قانونية التي قد يكون لها أثر في تدني الإيرادات الجبائية مع العمل على تنوع الأوعية الضريبية وعدم الاعتماد بشكل كبير على الحماية الأجرية والرسم على القيمة المضافة، كما يجب التخفيف في نفس السياق من حدة التعقيد الوثائقي وهو ما يستشف من خلال كثرة النماذج والوثائق التي تديرها الادارة الجبائية وهو ما لا يساعد في تبسيط النظام الجبائي.
- إحداث تقارب بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، بتبسيط النصوص وتعميمها كما اشرنا الى ذلك، ولكن أيضا بتحسين الاتصال مع أعوان الحماية الذين ينظرون في بعض الأحيان إلى كل مكلف بالضريبة بنوع من الحساسية والشك واعتباره شخص مشتبته فيه، فتعزيز العلاقة بين هذه الأطراف من شأنه أن يقلل من حالات التهرب، وذلك بكسب ثقة المكلف ومن ثم تنمية درجة الوعي الضريبي لديه وتغيير الذهنيات المعادية للضريبة، من خلال:
- تعزيز الضمانات الممنوحة له و التخفيف من حدة الاجراءات الخاصة بالمنازعات اين يلاحظ أن معظمها يمر عبر مسارات قد تستغرق وقت أكبر لحلها، فضلا عن تقرب الادارة منه بتسهيل اتصاله بمختلف الهيئات الجبائية على المستويين المحلي والمركزي، وكذا تعزيز هذا الحس الجبائي لدى المكلف عن طريق ترشيد سياسة الانفاق العام وتحديد مصير الإيرادات الجبائية بشكل أكثر شفافية باستخدامها بشكل يحول دون استعمالها وتبذيرها في غير أغراضها المنفعة العامة وذلك بالتسيير المحكم لها والعمل على تفادي كل اشكال الفساد ومختلف ظواهر هدر المال العام التي هي للأسف الشديد كبيرة ومتنوعة خصوصا مع توسع حجم الانفاق العام بشقيه الاستثماري والجارى في مختلف برامج الانعاش المطبقة منذ سنة 2001 مثلما تبينه مختلف قضايا الفساد بغض نظر على مستوياتها التي تظهر لنا بشكل دوري تقريبا.
- محاربة الغش والتهرب الضريبي عن طريق أساليب وقائية سواء على المستوى التشريعي أو على مستوى الادارة الجبائية، والتي تكون مرتكزة على معالجة وسد الثغرات التي تعطي الفرص للتهرب الضريبي من جهة واستعمال الفساد والتعسف في السلطة من قبل بعض أعوان الادارة الضريبية من جهة أخرى، وكذا تشديد عمليات الرقابة والزامية المراجعات الدورية مع تشديد العقوبات على كبار المفسدين الضريبيين ومساعدتهم من داخل او خارج الادارة الجبائية، وليس الاقتصار فقط على عقاب المتهربين الصغار من دفع الضريبة. مع العمل على القضاء أو على الأقل التقليل من حدة أنشطة الاقتصاد الموازي المشروعة ومحاربة كافة الاشكال الغير مشروعة منه وهو ما يستلزم اضافة الى ما ورد من أساليب، وضع نظام معلومات جبائي فعال، يسمح بجمع البيانات وادارتها ومراقبتها واستغلالها بما يخدم أهداف المنظومة الجبائية ويساعد الادارة الضريبية في تأدية مهامها، مع تعزيز التنسيق والتعاون بين ادارة الضرائب ومختلف الهيئات والمؤسسات ذات الصلة بالمادة الضريبة (مصالح الأمن، الجمارك، وزارة التجارة ومصالحها المختلفة...) مما يمكن من تبادل المعلومات ووضعها تحت تصرف هذه الهيئات.
- القيام بعملية تأهيل مصالح الادارة الجبائية بحيث يجب أن لا تتركز فقط على تحديث الهياكل والتجهيزات فقط، بل يجب اعطاء الاولوية لتأهيل الرأسمال البشري سواء من خلال عمليات التكوين المستمرة أو العمل على تمكينه من استخدام تقنيات ووسائل جديدة في مجال تسيير وإدارة الضرائب واطلاعه على كل ما هو مستجد في المجال المالي بشكل عام والجبائي بشكل خاص، مع ايلاء الاهتمام بمجالات جديدة للقطاع كالعلاقة بين الحماية والبيئة والحماية على المعاملات الالكترونية وكذا مسائل التنسيق الضريبي مع دول وتجمعات اقليمية أخرى.
- اعادة النظر في سياسة التحفيزات الجبائية الممنوحة بعدم المبالغة فيها على اعتبار أن تعددها ومنح بشكل غير مدروس في الماضي كان من أسباب ضعف التحصيل الضريبي ووسيلة من وسائل التملص من دفع الضريبة خصوصا في ظل تحويلها من قبل البعض عن مسارها الطبيعي، وهذا باعتماد أسس موضوعية واقتصادية في منحها ولصالح أنشطة اقتصادية مستهدفة تطويرها، وهي الأنشطة التي يمكن أن تساهم بشكل فعلي في تحقيق التنمية وخلق القيمة المضافة وتوفير مناصب شغل، فضلا عن كونها ستشكل مصادر مستقبلية للإيرادات الجبائية. وهذا بالموازاة مع العمل على توفير مناخ اعمال مشجع للاستثمار سواء المحلي والأجنبي لأن منح الامتيازات الجبائية بأصنافها المختلفة يبقى غير كاف، ان لم نقل دون فائدة، في ظل وجود العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين.
- ايلاء الاهتمام بالحماية المحلية، فرغم أنها شكلت أحد المحاور الرئيسية التي استهدفتها الاصلاح الضريبي الذي كرس مبدأ الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية بهدف توفير موارد مالية لهذه الأخيرة موجهة لتمويل التنمية على الصعيد المحلي، إلا أن معظم الجماعات المحلية بقيت تعيش وضعية مالية مزرية مقابل ثقل المهام الملقاة عليها بفعل ضعف حصيلة الحماية المحلية، ذلك ما أدى بالكثير منها إلى الاستقالة عن أداء مهامها، أين لا تستطيع حتى تغطية مصاريف تسييرها كدفع أجور مستخدميها¹. و يظهر أيضا ضعف الإيرادات المالية المتأتية من الحماية المحلية في كونها لا تغطي الا ثلث نفقات التجهيز على المستوى المحلي، حيث قدر متوسط تغطية إيرادات الحماية المحلية خلال الفترة 2001-2007 على سبيل المثال قرابة 33,23 % فقط من اجمالي نفقات التجهيز²، وهو ما جعل العديد منها يعتمد بشكل شبه كلي على الإعانات الممنوحة من طرف السلطات المركزية في إطار البرامج التنموية المختلفة.

¹ : سمير ميموني وزروق صدوقي(2010)، الدور التنموي للجماعات المحلية: رؤية نظرية وتقييمية على ضوء الوضعية الحالية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية - الواقع والتحديات -، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة سعد دحلب - البلدة، يومي 17 و18 ماي، ص11.

² : شوقي جباري ويسمة عولمي (2015)، تعبئة الموارد الجبائية كخيار استراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2 - جوان، مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -، الجدول رقم 3 - ص 35.

2- تكييف النظام الجمركي مع متطلبات تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

تتولى إدارة الجمارك أداء مجموعة من الوظائف التي تجعل دورها في اقتصاد البلاد ذو أهمية بالغة، والتي تتوزع ما بين الوظائف الاقتصادية والجبائية والحماية من خلال مراقبة عمليات التجارة الخارجية وتصنيفه وتحصيل الحقوق والرسوم المستحقة عليها بالموافاة مع عملها على تنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بتنظيم هذه العمليات ولكن أيضا العمليات المتعلقة بالصرف. كما تحرص على تطبيق المقتضيات الجمركية للاتفاقيات الدولية الملتمز تنفيذها، فضلا عن مساهمتها في خلق المناخ الخصب لتحفيز الاستثمار، بالإضافة الى جهودها المتعلقة بمحاربة كل أشكال التهريب والمخالفات الجمركية وكذا المساهمة في حماية المجتمع والبيئة من الأخطار المختلفة الناجمة عن ادخال السلع التي تشكل تهديدا للصالح العام.¹

فهني بذلك لم تكن بمنأى عن التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، اين سعت الى مواكبة التغيرات الطارئة على الاقتصاد الوطني والعالمي خصوصا منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، أين شهدت انفتاحا اقتصاديا نحو الخارج من خلال التدابير الاصلاحية الهادفة الى تحرير التجارة الخارجية والدخول في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 2005 والتفاوض بغية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وهذا بالنظر الى ضرورة تكييف المهام الموكلة اليها مع متطلبات هذا الانفتاح عن طريق احداث تغييرات مست هيكل هذه الادارة والمنظومة القانونية ذات الصلة بأداء عملها ووظائفها المنوطة بها.

ورغم الجهود المبذولة للتكييف عمل المنظومة الجمركية مع متطلبات دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ وما ترتب عنه من تزايد حركية انتقال السلع والخدمات ذات المنشأ الأوروبي بفعل الإلغاء الكلي للرسوم المفروضة على السلع الصناعية الأوروبية والجزئي على المنتجات الزراعية في إطار نظام الأفضليات المتبادل والمتفق عليه بين الطرفين وما نجم عنه من خسائر بالنسبة للخزينة العمومية نتيجة لعملية التفكيك التعريفي التي سبق الإشارة إليها آنفا، إلا أنها بقيت غير كافية على اعتبار أنها لاتزال تعاني العديد من العقبات في أداء أدوارها الأساسية، خصوصا فيما تعلق منها بمشكل التقليل من مختلف أشكال التهريب والغش الجمركيين، وكذا ضعف استخدام الأساليب الفنية والوقائية في مراقبة السلع المستوردة وعدم التحكم فيها على غرار قواعد المنشأ وتطبيق المعايير الصحية وتطبيق اجراءات محاربة الاغراق والتقليد، الأمر الذي أدى دخول سلع تشكل تهديدا كبيرا للمصلحة العامة نظرا لعدم استغائها للمعايير الصحية أو الفنية، وكذا الاستفادة غير المشروعة من الاعفاءات والمزايا الجمركية للمستوردة الممنوحة لورادات ذات منشأ الدول التي ترتبط معها الجزائر باتفاقيات تجارية مثل المزايا الممنوحة للسلع الأوروبية في إطار اتفاق الشراكة مما يؤدي الى خسائر في الإيرادات المتأتية من الحقوق الجمركية التي كان من المفروض تحصيلها على هذه الوردات.

هذا ما يستدعي تدارك هذه النقائص، وذلك باعادة تأهيل النظام الجمركي وتكييفه ليس فقط مع متطلبات تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وما ترتب عنه من تحرير للتبادل التجاري بين الطرفين مع تناقص ليرادات الحقوق الجمركية المفروضة على الوردات الأوروبية التي رأينا أنها تشكل أكثر من نصف واردات البلاد بفعل عملية التفكيك التعريفي الكلي على السلع المصنعة والجزئي على السلع الزراعية، ولكن أيضا مع متطلبات تنفيذ التزامات التي تقع على عاتق الطرف الجزائري عند الانضمام الى منظمة التجارة العالمية مستقبلا. وذلك باتخاذ جملة من التدابير التي يمكن ذكرها على النحو الموالي :

- محاربة التهريب الجمركي الذي هو عبارة بحسب سيسيل دوبري *Cécile Daubrée* عن "عمليات الاستيراد والتصدير التي تتم خارج القنوات الرسمية دون المرور عبر مكاتب الجمارك أي عبر قنوات غير رسمية"²، وكافة مظاهر الغش الجمركي التي تشمل المخالفات التي تضبط في المكاتب الجمركية أي عبر القنوات الرسمية، وذلك بتغليط مصالح الجمارك بهدف التملص من دفع الحقوق الجمركية والتغاضي عن اجراءات الحظر والحصول على امتياز من الامتيازات الممنوحة من قبل ادارة الجمارك وغيرها، باستخدام مجموعة من الأساليب كتقديم بيانات خاطئة عن عمليات الاستيراد سواء ما تعلق منها بقيمتها، أو تخليصها أو تصنيفها تحت بند جمركي آخر غير بندها الأصلي والذي يمكن أن محظور استيراده.³ وذلك لما للظاهرة من آثار سلبية على امداد الخزينة العامة باليرادات المالية، فضلا عن باقي الآثار السلبية الأخرى التي تتركها على الأصدمة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية للبلد، ويكفي للتدليل على مدى تفاقم الظاهرة واتجاه حركتها الاستعانة ببيانات الجدول ادناه، التي توضح لنا تطور مجمل المخالفات الجمركية ومخالفات التهريب المعايينة من قبل اعوان الجمارك خلال الفترة 2001-2010، أين تم تسجيل 148176 مخالفة جمركية و 35320 مخالفة تهريب وهو ما يمثل نحو 24% من مجمل المخالفات الجمركية المسجلة خلال هذه الفترة التي بلغ فيها المتوسط السنوي لعدد المخالفات الجمركية 14817 مخالفة في حين بلغ المتوسط السنوي لعدد مخالفات التهريب 3532 مخالفة .

الجدول رقم 171 : تطور عدد المخالفات الجمركية ومخالفات التهريب المعايينة من قبل ادارة الجمارك خلال الفترة 2001-2010

المجموع	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
مجموع م. الجمركية	28347	23927	18214	13635	13071	12094	9728	8732	10041	10387	
مخالفات التهريب	4252	5603	5763	5359	4712	3313	2511	2481	1651	2303	
م. التهريب/م. الجمركية (%)	15,00	23,41	31,64	40,10	36,04	27,39	25,81	28,41	16,44	22,17	

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

¹ : محمود الرشدان(2010)، دور الجمارك في تسهيل التجارة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي السادس حول منظمة التجارة العالمية و مفاوضات التجارة العالمية اهتمامات وقضايا تهم الدول العربية، المنظم من قبل المنظمة العربية للتسمية الادارية و وزارة التجارة والصناعة الاردنية، عمان، أيام 20-21-22 أفريل.

² : DAUBRÉE Cécile (1994), *Analyse micro-économique de la contrebande et de la fraude documentaire, avec références aux économies africaines*, Revue économique. Vol 45- N°2, p167.

³ : يسري السامرائي وزهرة العبيدي (2012)، تحليل ظاهرة التهريب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4- العدد 9، ص 132-133.

الباب الثاني/الفصل الثاني-اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: الحصيلة والتداعيات على الاقتصاد الوطني بعد أزيد من عقد من دخوله حيز التنفيذ

- بوطالي براهمي (2012)، مقارنة اقتصادية للتهريب في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاد التنمية -، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -، ص 114.
- صالح بوكروخ (2012)، واقع التهريب وطرق مكافحته على ضوء الأمر 05-06 المؤرخ في 25 أوت 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب، مذكرة ماجستير في الحقوق - فرع الدولة والمؤسسات العمومية -، كلية الحقوق والعلوم الادارية - بن عكنون-، جامعة الجزائر 1، ص 107 و ص 109 .
- عبد الوهاب سيواني (2007)، التهريب الجمركي واستراتيجيات التصدي له، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - فرع تحليل اقتصادي-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 101.

نلاحظ من خلال تتبع بيانات الجدول ارتفاع في عدد المخالفات الجمركية ومخالفات التهريب خصوصا منذ دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ سنة 2005، رغم التدابير المتخذة في سبيل مكافحة الظاهرة ومن بينها صدور الامر 05-03 المتعلق بمكافحة التهريب مع تعديله سنة 2006¹، والذي شدد العقوبات المطبقة على الجرائم الجمركية، اذ انتقل عدد المخالفات الجمركية من 12094 مخالفة جمركية سنة 2005 الى 28347 مخالفة تم تسجيلها سنة 2010 وهو ما يعني ارتفاعا بنسبة قاربت 134 %، كما ارتفع عدد مخالفات التهريب من 3313 مخالفة سنة 2005 الى 5763 مخالفة سنة 2008 و5603 مخالفة سنة 2009، وهذا بفعل تزايد حركية التجارة الخارجية التي تترجم في ارتفاع حجم الواردات خصوصا المتأتية من دول الاتحاد التي أضحت منتجاتها الزراعية والصناعية خاضعة للامتيازات التجارية التي منحها لها اتفاق الشراكة ومن بينها الالغاء الجزئي او الكلي للرسوم الجمركية المفروضة عليها، علاوة على تزايد عدد عمليات التهريب المسجلة عبر الحدود في السنوات الأخيرة على مستوى حدود الوطن خاصة مع تدهور الوضع الأمني في الحدود الجنوبية (مالي) والشرقية (ليبيا) وتطور الوسائل المادية والتقنية المستخدمة من قبل عصابات التهريب. مع التذكير في نهاية المطاف بأن الأرقام المشار إليها لا تمثل في حقيقة الأمر الا قسما ضئيلا من عمليات التهريب المحققة على أرض الواقع خصوصا في ظل استمرار توفر العديد من العوامل المساعدة على تفاقم حدة الظاهرة .

- العمل على التحكم في استخدام الأساليب الفنية في مراقبة الواردات من السلع، ومنها التأكد من استيفاءها لقواعد المنشأ بهدف تجنب منح الامتيازات التجارية ومنها الاعفاءات الجزئية أو الكلية من الحقوق الجمركية مما يساهم في التقليل من تراجع الإيرادات من الحقوق الجمركية، اضافة الى اخضاع الواردات للمراقبة والتحقق من مدى مطابقتها للمعايير الصحية والفنية كما هو معمول به في مختلف الدول وخصوصا الدولة المتقدمة التي تستخدمها بهدف الحفاظ على سلامة مواطنيها، ولكن تستخدمها أيضا، وفي كثير من الاحيان، بهدف حماية منتجاتها المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية الواردة إليها، لذلك فهي تعد بمثابة عوائق فنية في وجه التجارة على حد وصف منظمة التجارة العالمية لها.

فالتحكم في أساليب المراقبة للواردات الوافدة الى الأسواق المحلية من شأنه أيضا ضمان تحقيق أهداف سياسة التحفيزات الجبائية والاعفاءات الجمركية الممنوحة في اطار تحفيز الانشطة الاقتصادية المعنية بالتحفيز (الاستثمارات في اطار مختلف الصيغ ANDI- ANSEJ-CNAC، تشجيع قطاعات مثل: الحروقات، المناجم، أنشطة التركيب والتجميع في قطاع الصناعة، الصناعة الصيدلانية)، والتأكد من عدم تحويلها لغير أهدافها من ناحية، ومن ناحية أخرى يسمح أيضا بتعميق الرقابة الجمركية على الواردات بشكل صارم للتأكد من استيفاء شروط الاستفادة من الافضليات المنصوص عليها في مختلف الاتفاقات التجارية التي تربط الجزائر مع باقي العالم على غرار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية. خصوصا وأن مثل هذه الاعفاءات الممنوحة في اطار مختلف الصيغ الاستثمارية والاتفاقيات التجارية تحرم الخزينة من موارد هامة، والتي قدرت سنة 2014 بحوالي 4,124 مليار دولار و4347 مليون دولار سنة 2015 بعدما كانت في حدود 2,469 مليار دولار أمريكي سنة 2008 كما يوضح ذلك الجدول أدناه .

الجدول رقم 172: تطور مبالغ الامتيازات الجمركية* على الواردات الممنوحة من قبل الجمارك خلال الفترة 2008-2016 ** مليون

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
1087	1848	1 922	1 117	832	836	1 622	963	1006	استثمارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
6	48	125	175	161	88	47	545	240	استثمارات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
1	7	20	21	9	1	1	2	1	امتيازات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC
1608	1404	1 649	1 702	1 420	1 427	1 030	842	888	اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي
221	169	163	312	153	134	81	0	0	اتفاق منطقة التبادل الحر العربية
--	--	7	9	3	4	5	0	0	CKD_SKD امتيازات أنشطة التجميع والتركيب
1	5	13	11	13	16	15	314	1	اتفاق القانون المتعلق بالمناجم
108	116	114	90	109	85	66	1134	333	امتيازات الصناعية الصيدلانية
--	750	114	971	1 029	1 936	1 848	0	0	الامتيازات المتعلقة بقانون المحروقات
3032	4347	4127	4708	3729	4527	4715	3800	2469	المجموع

دولار * : اعفاء كلي أو جزئي من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع المستوردة . ** : لم يتم إدراج الاعفاءات الاخرى المقدمة من قبل إدارة الجمارك بشكل كامل لصالح أسلاك الأمن الوطني والدفاع، الحماية المدنية، المديرية العامة للجمارك وقطاع السجون (وزارة العدل)، بالإضافة إلى الاعفاءات الخاصة بالاتفاق التجاري الجزائري الأردني والإعفاءات الممنوحة للمجاهدين وذوي الحقوق وكذا للمواطنين الذين قاموا بتغيير إقامتهم من الخارج إلى الجزائر بشكل نهائي.

المصدر : إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء CNIS للجمارك الجزائرية (وثائق داخلية غير منشورة).

¹ : الأمر 06-05 المؤرخ في 28 أوت 2005 و المتعلق بالتهريب، الصادر في العدد 59 - السنة 42 للجريدة الرسمية بتاريخ 28 أوت 2005، والذي تم تعديله وإتمامه بموجب الأمر 09-06 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 والصادر في العدد 47- السنة 43 للجريدة الرسمية بتاريخ 19 جويلية 2006.

فالملاحظ من خلال رصد بيانات الجدول السابق، أن المتوسط السنوي لإجمالي الامتيازات الجمركية الممنوحة خلال الفترة 2008-2014، بلغ 3,94 مليار دولار أمريكي، 43,67% منها كانت في شكل إعفاءات ممنوحة ضمن التنازلات المقدمة في إطار الاتفاقيات التجارية للجزائر سواء مع الاتحاد الأوروبي (34,56% من إجمالي الامتيازات الجمركية) أو مع الدول العربية في إطار اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية التي انضمت إليها الجزائر بشكل رسمي منذ سنة 2009 (9,11% من إجمالي الامتيازات الجمركية). أما 56,33% من المتوسط السنوي للمبلغ الإجمالي للامتيازات الجمركية الممنوحة خلال نفس الفترة السابقة، فكانت من نصيب الاستثمارات المدعومة بشكل رئيسي من قبل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI (32,4% من إجمالي الامتيازات الجمركية) و بدرجة أقل الاستثمارات المنحزة ضمن صيغتي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC (4,4% و 0,17% على التوالي من إجمالي الامتيازات الجمركية). في حين وجهت بقية الامتيازات الجمركية لدعم بعض القطاعات الاقتصادية والصناعات وهي: قطاع المحروقات (19% من إجمالي الامتيازات الجمركية)، والصناعة الصيدلانية (6,7% من إجمالي الامتيازات الجمركية)، وقطاع المناجم (1,1% من إجمالي الامتيازات الجمركية)، وكذا أنشطة التجميع والتكيب CKD_SKD¹ (0,09% من متوسط إجمالي الامتيازات الجمركية المقدمة سنويا خلال الفترة المعنية).

- مواصلة تنفيذ برامج عصرة ادارة الجمارك التي شرع في تنفيذها منذ سنة 1994، والتي تمحورت حول تعزيز كفاءة الموارد البشرية و التكوين، تطوير الهياكل القاعدية و التجهيزات والنظم المعلوماتية مع إعادة البناء التنظيمي و الوظيفي للمصالح وتعزيز وظائف الإعلام و الاتصال، فضلا عن تحسين تحصيل الحقوق الجبائية الجمركية وتكثيف مكافحة الغش والتهرب الجمركيين والتعاون الدولي في مجالات ذات الصلة بقطاع الجمارك. ليس فقط على المستوى المادي من خلال برامج الاستثمارات المادية الهادفة الى تطوير هذه الادارة، ولكن أيضا بايلاء الأهمية بشكل خاص لتطوير الموارد البشرية للقطاع وتعزيز كفاءتها من خلال اتباع سياسات التوظيف والتأطير النوعي لمان وتحسين مستواها وجعله يساير المستجدات التي تطرأ على مستوى القطاع بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، اضافة الى تحسين الظروف المهنية والاجتماعية لها بهدف تجنبها الوقوع في ممارسات الفساد. اضافة الى تحسين العلاقة بين هذه الادارة وطالبي خدماتها

- من مختلف الأعراف الاقتصادية سواء من ناحية تسهيل المعاملات او من ناحية معالجة المنازعات التي قد تنشأ بين الطرفين بشكل أكثر مرونة بتخفيف اجراءات معالجتها وتبسيطها مع ضمان معالجة الطعون المقدمة من قبل المعنيين بخلاف مع مصالح الجمارك. الاستفادة من مختلف أطر التعاون الدولي في مجال الجمارك سواء على مستوى المتعددة الأطراف (التنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية فضلا عن الانضمام الى مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعنى بالشؤون الجمركية) او على المستوى الثنائي، وخصوصا العمل على الاستفادة من التعاون المنصوص عليه في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بما يخدم مصالح الطرف الجزائري من خلال الاستفادة من تجارب دول الاتحاد بالنظر الى المستوى المتقدم الذي وصلت اليه في هذا المجال. حيث نصت المادة 63 من الاتفاق على اقامة تعاون اداري متبادل يتم من خلاله تبادل المعلومات والخبرات الميدانية مع تقديم المساعدات التقنية في الميدان الجمركي وهذا بهدف ضمان احترام نظام التبادل الحر بين الطرفين.³ في حين تضمن البروتوكول رقم 7 من الاتفاق نفسه، الأساليب

العامة للمساعدة الادارية المتبادلة في الميدان الجمركي، والتي تأخذ شكلين رئيسيين وهما: ⁴

- المساعدة التلقائية المتعلقة خصوصا بتقديم المعلومات المتحصل عليها من قبل أحد الطرفين لصالح الطرف الآخر، والمتعلقة بنشاطات مخالفة أو التي تبدو لهما مخالفة للتشريع الجمركي والتي يمكن ان تثير اهتمام طرف متعاقد آخر، أو بوسائل أو طرق جديدة مستعملة قصد القيام بعمليات مخالفة للتشريع الجمركي، أو بسلع يعرف أنها محل هذه العمليات أو أفراد طبيعيين أو معنويين متورطون سابقا او حاليا بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه العمليات أو بوسائل النقل المستخدمة أو يمكن استخدامها في هذه العمليات المخالفة للتشريع الجمركي.
- والمساعدة بناء على الطلب، أي بناء على طلب أحد الافراد للطرف الآخر الحصول على المعلومات التي من شأنها المساعدة على الأداء الجيد للنظام الجمركي لاسيما منها المعلومات المتعلقة بالنشاطات المسجلة التي تشكل أو التي من شأنها ان تشكل عمليات مخالفة للتشريع الجمركي.
- مع التنويه بأن اتفاق الشراكة قد تضمن أيضا مجالات تعاون، سبق الإشارة إليها في وقت سابق من هذا البحث، ذات علاقة بمجال التعاون الجمركي، والمتمثلة في التعاون في مجالات: مكافحة تبييض الأموال، مكافحة المخدرات والادمان عليها والرشوة.⁵

1 : (Completely Knocked Down) CKD وهو أسلوب لاستيراد (أو تصدير) منتجات أو سلع مركبة غير مجمعة (أجزاء ، قطاع غيار، مكونات يتم تركيبها للحصول على المنتج أو السلعة في شكلها النهائي) أو مفكك كليا ، أما SKD (Semi Knocked Down) هو أسلوب لاستيراد (أو تصدير) منتجات التي تم تجميعها بشكل جزئي أي مفكك بشكل جزئي. وغالبا ما تكون موجهة للنشاطات الصناعية التركيبية (كقطاع صناعات الميكانيكية على سبيل المثال). مع التنويه بأن الرسوم التنفيذية المرسوم التنفيذي رقم 74-2000 المؤرخ في 2 افريل 2000 وهو المحدد لشروط تعريف أنشطة الانتاج انطلاقا من نماذج التجميع الموجهة للصناعات التركيبية ونماذج التجميع CKD-SKD، والذي تم إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه والمتعلقة ببعض الاجراءات الادارية بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 14-88 المؤرخ في 24 فيفري 2014 .

2 : وزارة المالية (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 187.

3 : انظر المادة 63 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

4 : لمزيد من التفصيل حول أساليب التعاون وطرق المساعدة الادارية في المجال الجمركي في إطار اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، انظر :

5 : المواد من 2 الى 13 من البروتوكول رقم 7 من نص اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

- للمزيد من التفاصيل حول مجالات التعاون ذات الصلة بالتعاون في المجال الجمركي في إطار اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، انظر :

- المواد من 41 الي 46 بالنسبة للتعاون في مجال المنافسة.

- المادة 87 بالنسبة للتعاون في مجال مكافحة تبييض الأموال.

- المادة 89 بالنسبة للتعاون في مجال مكافحة المخدرات والادمان عليها .

- المادة 91 بالنسبة للتعاون في مجال مكافحة الرشوة.

خلاصة الفصل الثاني

من الواضح أنه بعد مرور أزيد من عقد من الزمن على دخول الاتفاق المعني حيز التطبيق أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق الأهداف التي تقف وراء انحراطها في مسار الشراكة، وهو ما يمكن تلمسه في تواضع الحصيلة المسجلة على مستوى الأبعاد الثلاثة المشار إليها التي يتركز عليها الجانب الاقتصادي والمالي للاتفاق فضلا عن التداعيات السلبية المترتبة عن تنفيذه على الاقتصاد الوطني بالنظر إلى مواصلة الطبيعة الريعية ملازمة للاقتصاد الوطني المبني وعدم إحراز لأي تقدم في معادلة التنوع الذي لا يزال هدفا بعيد المنال مقابل استمرار هشاشة وضعف النسيج الإنتاجي الوطني الذي لا يزال لا يقوى على المنافسة كونه يبقى تابعا إلى الخارج من حيث المواد الأولية والمدخلات ويفتقر للقدرة التنافسية وللتأهيل مما أكد صحة المخاوف التي أبدتها العديد من الأطراف في أعقاب التوقيع عليه التي رأت بأن فوائد الشراكة التي يجنيها الجانب الجزائري في ظل التفاوت الشديد القائم بين الطرفين على كافة الأصعدة ستكون محدودة وأن ما كان يعتقد به المتفائلون الذين كانوا يرون في الاتفاق بأنه فرصة تاريخية وخيار استراتيجي يخدم مصالح الطرفين شريطة أن يكون ذلك مرهون بانجاز إصلاحات اقتصادية جذرية وشاملة لتكثيف الأوضاع الاقتصادية مع متطلبات هذه الشراكة تدريجيا مع الحصول على دعم مالي وتعاون اقتصادي أكبر من الجانب الأوروبي كان في غير محله وهو ما وقف عليه الجانب الجزائري الذي أدرك في نهاية المطاف خطأ التقدير الذي وقع فيه حينما تسرع في إبرام الاتفاق دون مراعاة كافة التحذيرات المقدمة له مسبقا ليس فقط من الداخل بل حتى من الجانب الأوروبي نفسه والذي لم يأخذ في الحسبان سوى العوامل ذات الطابع السياسي مقابل إغفاله للجوانب الاقتصادية للاتفاق وما يمكن أن يلحق بالاقتصاد الوطني من خسائر وتداعيات سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

إذا تفحصنا حجم الدعم الأوروبي المقدم للجزائر عبر توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والمالي منه وكذا تدفق رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية، وهما المجالين (التعاون والاستثمار) اللذان راهنت عليهما و اعتبرتهما عاملين مهمين في إنجاح الشراكة في جانبها الاقتصادي وتحقيق أهدافها. نجد أن حصيلة هذين البعدين كانت متواضعة ودون مستوى تطلعات الشريك الجزائري لاسيما في ظل استمرار الوضع الغير متكافئ بين طرفي الشراكة الذي كان قائما بينهما من خلال استمرار الطرف الأخرى الأقوى في معادلة الشراكة بتعزيز مكاسبه في البعد التجاري دون يتوافق ذلك مع تقديمه للدعم المطلوب بحسب الجانب الجزائري الذي رأى أنه قد أعطى للاتحاد الأوروبي أكثر مما أخذ منه لاسيما في ظل الإدراك المتزايد أن الاتفاق بات يشكل فعلا عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني.

هذا ما يمكن تلمسه من خلال تواضع القيمة الإجمالية للمساعدات المالية المقدمة في إطار مختلف الأدوات المالية التي اعتمدها الاتحاد (برنامج IIEVP+MEDA I+II)، أين بلغت القيمة الإجمالية لما التزم به من مساعدات مالية للجزائر خلال الفترة 1995-2013 نحو 868,9 مليون يورو فقط تم تسديد 52,51% منها بصورة فعلية وبقية إجمالية قارت 456 مليون يورو فقط وبمعدل سنوي لا يتجاوز 25 مليون يورو، وهو مبلغ لا يكاد يكفي حتى لتغطية احتياجات مشروع قطاعي واحد، الأمر الذي جعلها مصنفة ضمن الدول المتوسطة الشريكة الأقل استفادة من المساعدات المالية الأوروبية لعوامل متعددة منها ما هو متعلق بعدم حاجة الجزائر الظرفي خلال فترة الطفرة النفطية لمثل هذه المعونات الرمزية على عكس بعض الدول المتوسطة الشريكة ذات الموارد المالية المحدودة، بالإضافة إلى العوامل الأخرى ذات الصلة بألية عمل هذه البرامج على غرار: ثقل وتعدد الإجراءات الإدارية الخاصة به على مستوى المفاوضات الأوروبية عند كل مرحلة من مراحل تمويل المشاريع، الشروط الموضوعية من قبل الاتحاد الأوروبي مقابل الحصول على التمويلات، والتي يعتبرها بعض الشركاء غير موضوعية تستجيب لمقاصد سياسية وليست اقتصادية على الإطلاق، بالإضافة إلى عدم التمكن من إنجاز المشاريع المدعومة في الأجل المحددة لها و عدم تحقيق للأهداف المتفق على تحقيقها... كما يتجلى تواضع دعم الاتحاد الأوروبي خصوصا على مستوى الجانب التمويلي لمختلف المشاريع والبرامج المدرجة ضمن مجالات التعاون الرئيسية المتفق عليها بين الطرفين، أين كانت مساهمته بمبالغ أقل مما يمكن وصفها بأنها رمزية غير كافية قطعاً لتطوير القطاعات المعنية بالدعم وإحداث الآثار الإيجابية المنشودة على مستواها بقييم تراوحت بين 5 و60 مليون يورو. حيث لا يمكن تصور تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلة القطاع الصناعي وتحديث القطاع المالي وتحقيق التنمية المحلية وتطوير البنية التحتية بمبالغ هامة لم تتجاوز في أحسن أحوالها 50 مليون يورو. بل الأكثر من ذلك، تم إدراج العديد من البرامج والمشاريع ضمن المجالات الرئيسية للتعاون المعنية بالدعم من قبل الاتحاد والتي هي في نظر الجانب الجزائري أقل أهمية وتتعلق أساسا بالمسائل السياسية وقضايا الحوكمة واحترام حقوق الإنسان مقارنة بالمجالات الاقتصادية والتنموية التي كان من المفروض أن تحظى بدعم وتعاون أكبر من قبل الجانب الأوروبي خصوصا القطاعات المعنية مباشرة بتداعيات تحرير المبادلات التجارية بموجب الاتفاق والانضمام إلى منطقة التبادل الحر المزمع إقامتها بين الطرفين في غضون سنة 2020. ناهيك عن توجيه حيز هام من الدعم الأوروبي لتحسين فوائد قروض سابقة مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار وإصلاح بعض الهيئات والمؤسسات الرسمية المشرفة على إدارة بعض جوانب الشأن الاقتصادي والإداري... .

أما أهم ما ميز حصيلة التعاون المالي في إطار البنك الأوروبي للاستثمار خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة منذ سنة 2005 هو عدم لجوء الجزائر إلى الاستفادة من آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة FEMIP التي أضحت منذ سنة 2002 الأداة المالية الرئيسية للبنك لتمويل المشاريع في الدول المتوسطة الشريكة، والتي تتضمن كما ذكرنا آنفا جميع التسهيلات المالية المقدمة لها، والتي تتوزع ما بين خيارات التمويل كتقديم القروض وخطوط الائتمان والضمانات، والخدمات الاستشارية التي تستهدف ضمان نجاح المشاريع وإقامة المؤسسات. أين لم يتم تسجيل سوى عمليتي اقتراض قامت بهما الجزائر سنتي 2007 و2010 بقيمة 3 مليون يورو (قرض لصالح شركة العصائر -روبية-) و 500 مليون يورو لتمويل مشروع أنبوب نقل الغاز الطبيعي MEDGAZ على التوالي.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن القول أن حصيلة التعاون المالي خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة لم ترق إلى مستوى تطلعات الطرف الجزائري لتواضع قيم الدعم المقدم من الجانب الأوروبي سواء في شكل مساعدات مالية أو قروض ميسرة بفعل العوامل التي سبق الإشارة إليها، ولكن ينبغي عدم إغفال الوضعية المالية المريحة التي مرت بها البلاد خلال معظم سنوات تطبيق برنامجي MEDAII و IIEVP (2000-2013) التي تزامنت مع فترة الطفرة النفطية التي جعلت البلاد في غنى عن هذه المساعدات بالنظر إلى المدخل الكبيرة المتأتية من صادرات المحروقات التي اعتمد عليها في تمويل وتغطية احتياجات الطلب الداخلي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي دون الحاجة إلى الموارد المالية الخارجية بما فيها الدعم الأوروبي المقدم بموجب اتفاق الشراكة. بيد أن الانقلاب الحاد في الطرف الاقتصادي بفعل تراجع أسعار النفط التي تقلص معها الحيز المالي للبلاد سيدفع لا محالة بصناع القرار الاقتصادي إلى إعادة النظر في تعاملهم مع مسألة التعاون المالي التي ستكون حتما مغايرة لما كان عليه الحال في السابق، أين يتعين عليهم المبادرة إلى طرح ووضع مشاريع متنوعة وفي مختلف القطاعات كما هو الحال بالنسبة لتونس والمغرب مع تحديد إستراتيجية وسياسة دقيقة وواضحة المعالم لتنفيذها و تسييرها بغية الاستفادة أكثر من التمويلات الممنوحة من قبل الاتحاد الأوروبي الذي يتعامل مع المسألة كما هو معلوم وفق مبدأ المنافسة بين البلدان في تقديم المشاريع وتحديد مدى قدرتها والتزامها على إنجازها وفق ما تم الاتفاق عليه، أين يتحدد التمويل الذي يستفيد منه البلد المرشح بشكل توجيهي بناء على جملة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، والذي سيصرف بناء على مدى الالتزام بالشروط المتفق عليها سابقا والنتائج الملموسة المحصل عليها والبرهنة على قدرة امتصاص المبالغ المخصصة من خلال ما قام به من إصلاحات وإنجازات للمشاريع والنشاطات الممولة بواسطة البرنامج التمويلية وفق ما اتفق عليه.

كما لم يؤدي دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تلك الزيادة المأمولة من قبل الشريك الجزائري في حجم تدفقات الاستثمارات القادمة منه إلى الجزائر والتي التي لم تتجاوز قيمتها الإجمالية على مدار الفترة 2005-2016 قرابة 8,66 مليار دولار بمعدل 867 مليون دولار سنويا (52,11 % من المتوسط السنوي لإجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي الوارد الى الجزائر)، وهو رقم يعتبر هامشيا مقارنة بنقل العلاقات و حجم المبادلات التجارية القائمة بين الطرفين ، ناهيك عن أنه وضع البلد في ذيل ترتيب البلدان المتوسطية الشريكة على سلم استقطاب الاستثمارات الأوروبية والأجنبية بشكل عام على اعتبار أنه لم يتم جذب سوى 3,17% من تدفقات الاستثمار الأوروبي الداخل إلى دول الشراكة الأوروبيةمتوسطة رغم أنها تعتبر هي الأخرى قليلة الجاذبية للاستثمارات الأوروبية (ماعدا تركيا و إسرائيل) و ما يعادل 0,24 % فقط من إجمالي استثمارات الاتحاد خارج حدود دوله خلال نفس الفترة .

فالخلل الواضح بين تدفق السلع والخدمات وتدفق الرأس المال من جانب الاتحاد الأوروبي شكل أحد أهم المآخذ التي سجلها الجانب الجزائري على الشريك الأوروبي الذي حمله مسؤولية عدم نجاح عملية الشراكة من منطلق أنه لم يحترم بحسبه التزاماته المتعلقة بتسهيل حرية تنقل الأشخاص وتوسيع مجال التعاون المالي والاقتصادي ومرافقة عمليات تأهيل الاقتصاد والاهم من ذلك زيادة حجم الاستثمارات الأوروبية في مختلف المجالات الانتاجية والخدماتية. غير أنه مهما تعددت المآخذ والمبررات والتمسك بالذرائع للإيحاء بمسؤولية الاتحاد في عدم احترامه لالتزاماته تجاه الشريك الجزائري وهي فعلا قائمة، إلا أن ذلك ينبغي أن لا يخفي مسؤولية الجانب الجزائري في الإخفاق وعدم تحقيق المكاسب المنشودة والاستغلال الأفضل للمزايا التي أتاحتها الاتفاق. فمن غير المنطقي إلقاء اللوم على المستثمرين الذين توجههم الفرص وعوامل المردودية والمناخ الأكثر جذبا وملاءمة للاستثمار والتفكير بعقلية انتظار جيئهم باعتبارهم هم من يحتاج للفرص المتوفرة في البلد بدلا من العمل على توظيف إمكانيات الأخير وإظهار الفرص الاستثمارية المتاحة فيه مع توفير بيئة مشجعة لممارسة الأعمال والاستثمار ودون أي عوائق.

ففي ظل مناخ اقتصادي سيئ فرضته السمات السلبية الرئيسية المميزة للاقتصاد الوطني الذي أنهكه ثلوث الربح- الفساد - واتساع رقعة الاقتصاد الموازي -، لم يشهد محيط الأعمال لأي تحسن يذكر ذلك أنه لا يزال يعاني من العديد العراقيل التي تقف في وجه الاستثمار رغم الجهود المبذولة في سبيل تحسين بيئة الاستثمار بوضع العديد من الأطر التشريعية المشجعة له التي حملت معها العديد من اشكال التسهيلات والحوافز والتي كانت أثرها الإيجابي محدودا خصوصا وأنها لم تكن خاضعة لرؤية استراتيجية واضحة بل أهما كانت محصلة لرؤية سياسة بحتة أو فرضتها ظروف اشتداد ضيق الحيز المالي للبلاد وتدهور الوضع الاقتصادي خلال فترات معينة مر بها الاقتصاد وهو ما يفسر عدم استقرارها وتغييرها المتواصل مثلما يتجلى ذلك في الاتجاه نحو تشجيع الاستثمار الاجنبي وفتح الأبواب على مصراعيها في وجهه قبل العودة من جديد للتضييق عليه منذ تكريس قاعدة 49-51 للاستثمارات الأجنبية بموجب المادة 58 من الامر 09-01-2009 والمتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 بل وصل الأمر لحد التصريح بوجهة النظر الرسمية وقتئذ بعدم الحاجة آنذاك للرأسمال الأجنبي الذي لم يكن حاضرا وقت ما كانت الجزائر محتاجة إليه رغم سياسة الأبواب المفتوحة التي انتهجتها أمامه بحسب تصريح رئيس الحكومة آنذاك وذلك تحت تأثير الوضعية المالية المريحة بفضل انتعاش المداخيل الربعية الضخمة التي أغنت السلطات عن البحث عن مصادر تمويل خارجية بما فيها الاستثمارات المباشرة قبل أن تلجأ للتخفيف من الإجراءات البيروقراطية المفروضة على الرأس المال الأجنبي تحت ضغط تواصل انهيار أسعار النفط ولكن دون إلغاء القاعدة سابقة الذكر بموجب القانون رقم 19-09 المتعلق بترقية الاستثمار الصادر سنة 2016. فتتبع الأداء المسجل على مستوى المؤشرات الدولية ذات الصلة بتقييم التنافسية، مناخ ممارسة أنشطة الأعمال والاستثمار ونوعية البيئة المؤسسية ومستويات الشفافية والحوكمة الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية، يظهر بوضوح مدى ضعف المناخ الاستثماري للبلاد التي صنفت على مدار السنوات الماضية في المراتب الأخيرة سواء من حيث التنافسية (مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي) وذات حرية اقتصادية تكاد تكون منعدمة (مؤشر الحرية الاقتصادية) مع انتشار واسع للفساد (مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية) و تدهور حاد لنوعية البيئة المؤسسية وضعف شديد في الحوكمة وفق مؤشرات قياس الاخيرة التي يستخدمها البنك الدولي بالموازاة مع وجود مناخ استثماري غير محفز لجذب الاستثمارات

يشكو من نقاط ضعف عديدة مثلما يظهره ترتيب البلد على صعيد مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال وبمؤشراته العشرة الفرعية التي تعبر عن الموقف الذي يتواجد عليه المستثمر في كل مرحلة من المراحل الرئيسية لتجسيد مشروعه الذي وضعه كذلك البنك الدولي. أما بالنسبة لحصيلة تطبيق الاتفاق في بعده التجاري، فالملاحظ كذلك أنها كانت متوازنة على اعتبار أنه لم يؤدي إلى تحقيق ما رسمه الشريك الجزائري من أهداف ذات صلة بالارتقاء بالصادرات خارج نطاق المحروقات وتوسيع تشكيلة الأخيرة وزيادة حصصها في الأسواق الأوروبية ناهيك عن تحسين أداء هياكل النسيج الإنتاجي المحلي وتطويره بهدف تكيفه وتأهيله مع متطلبات الانفتاح الذي فرضه تطبيق الاتفاق المعني، ذلك أن لم يحصل أي تغيير يذكر على صعيد واقع التبادل الذي كان معروفا في السابق باستمرار محافظته على نفس الخصائص المميزة لبنية صادراته التي بقيت رهينة لتقلبات أسعار المحروقات مقابل تنوع شديد في هيكل وارداته تعكس تبعية مطلقة نحو المصادر الخارجية في تلبية حيز هام من الطلب الداخلي الاستثماري والاستهلاكي بفعل ضعف القاعدة الانتاجية المحلية ومحدودية قدرتها التنافسية، مما جعل من تحول الأسواق بين الجانبين إلى فرصة يتبادل فيها الجميع منافع الشراكة بصورة أكثر عدلا يبقى مجرد حبر على ورق نص الاتفاق كون مكاسب الشراكة التجارية بينهما خارج قطاع المحروقات صبت كلها لصالح الطرف الأوروبي لدرجة أن الجزائر استوردت ما معدله 17 دولار أمريكي من دول الاتحاد مجتمعة مقابل تصديرها لدولار واحد فقط خارج المحروقات خلال فترة تطبيق الاتفاق المعني بعدما كان معدل الاستيراد المتوسط مقدرا في المتوسط بـ 14 دولار لكل دولار تصدره الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2004.

وهكذا، فقد عزز الاتحاد لمكاسبه التجارية مع الجزائر مع استغلاله بشكل أفضل لجميع المزايا والأفضليات المنصوص عليها في الاتفاق مع تميز صادراته نحو الأسواق الجزائرية باتساع في مستوى تنوعها السلعي وعدم التركيز فيها على عكس الصادرات ذات المنشأ الجزائري التي تتصف بانعدام التنوع فيها وبتشوه حاد في بنيتها التي تتعد كثيرا عن الهياكل الحالية للصادرات السلعية السائدة على المستويين العالمي والأوروبي مهيمنة مطلقة لصادرات قطاع المحروقات مقابل تواضع رقم الصادرات خارج نطاق الأخير لدرجة العجز عن استغلال كافة المزايا التفضيلية المقدمة من الجانب الأوروبي عند ولوجها إلى أسواق دوله بموجب الاتفاق وهو ما يمكن تلسمه في عدم التمكن من استغلال سوى عدد محدود لا يتجاوز عدد أصبع اليد الواحدة وينسب هامشية تكاد تكون منعدمة لم تتجاوز سقف 5% من الكميات المحددة للحصص الكمية المتعلقة بالمنتجات الزراعية و الزراعية المحولة المستغلة المتفق عليها بينما نجد على النقيض من ذلك استهلاك الطرف الآخر لمعظم الحصص بشكل كامل أو جزئي و في أمد قصير يتراوح بين أسبوع و3 أشهر بينما يتم استهلاك حصص أخرى في فترة أقصاها 6 أشهر نتيجة التنافس الحاد بين المستوردين للحصول على حق استيراد المنتجات الأوروبية خاصة السلع الغذائية الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع التي تخضع لنظام الحصص وفق قاعدة "FIFO".

فتواضع الأداء التصديري خارج نطاق المحروقات نحو دول الاتحاد أو باقي العالم بشكل عام، والذي لم يشهد لأي تطور معتبر سواء من ناحية الكم أو النوع على اعتبار أنه بقي يرواح مكانه عند المستويات الهامشية من حيث القيمة والتركز الشديد في عدد محدود من السلع سواء الصناعية أو الزراعية لدرجة لا تغطي حتى فاتورة المستوردات الغذائية، راجع للعديد من العوامل المتعلقة بكل من : الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني وضعف أداء الجهاز الانتاجي المحلي وعدم مقدرة معظم مؤسساته العمومية منها والخاصة على النفاذ إلى الأسواق الدولية، وكذا عدم فعالية السياسات والتدابير المتخذة من قبل السلطات لترقية الصادرات خارج المحروقات وعدم تطبيقها عمليا بالشكل المطلوب بفعل العراقيل التي تكبح النشاط التصديري للمتعاملين المصدرين على قتلهم عبر كامل حلقات عمليات التصدير، ولكن دون نسيان السياسات الحمائية المنقذة للاتحاد الأوروبي ودورها في عرقلة نفاذ السلع الجزائرية المنشأ إلى أسواقه، حيث يلجأ إليها على غرار بقية الدول المتقدمة من خلال إخضاعه لمختلف السلع الواردة إليه بشكل صارم ومنتجيز في كثير من الأحيان لمجموعة من المواصفات والمعايير الفنية والتنظيمية (قواعد المنشأ، اللوائح أو التنظيمات الفنية *Technical Regulations*، المواصفات واجراءات تقييم المطابقة *Conformity Assessment Procedures*) التي ينبغي استيفائها قبل دخولها لأسواقه بهدف تقييد دخولها حماية لقطاعاته الانتاجية من المنافسة الأجنبية تحت ذرائع مختلفة كالحفاظ على الصحة والبيئة وضمان حقوق الملكية الفكرية، واحترام مواصفات الجودة وشروط التعبئة والتغليف والتأكد من منشأ السلع بالتحقق من اسيتفائها لقواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاق الشراكة وغيرها.

وفيما يخص الأثر الجبائي لتطبيق الاتفاق المتعلق بخسائر الخزينة العمومية لجزء من الإيرادات المتأتية من الحقوق الجمركية جراء عملية التفكيك التعريفي الكلي أو الجزئي التي شرع في تطبيقها منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ سنة 2005 وتستمر لغاية الانتهاء منها في غضون سنة 2020 والتي شملت جانب هام من الواردات ذات المنشأ الأوروبي (أكثر من 50% من إجمالي الواردات من مجمل دول الاتحاد منذ سنة 2008)، فقد قدر حجم الخسائر الفعلية المعبر عنها بالربح الغير محصل من الحقوق خلال الفترة 2005-2014 بحوالي 669,550 مليار دج وهو ما يعادل 8,3112 مليار دولار أمريكي (1دولار = 80,56 دج حسب سعر الصرف لسنة 2014) من بينها 625,054 مليار دج خسائر ناجمة عن تفكيك التعريفية الجمركية المفروضة على المنتجات المصنعة التي ترد في القوائم الثلاثة مما يعادل 93,35% من إجمالي خسائر التفكيك التعريفي في الوقت الذي قدر فيه إجمالي خسائر التفكيك التعريفي على المنتجات الزراعية الأوروبية الواردة إلى الأسواق الجزائرية بأقسامها الثلاثة (الزراعية، الزراعية المحولة، ومنتجات الصيد البحري) 44,495 مليار دج وهو ما يشكل 6,64% من مجموع خسائر التفكيك التعريفي، بينما تراوحت قيم الخسائر السنوية خلال ذات الفترة ما بين 25,469 و 121,223 مليار دج (ما يعادل ما بين 3,5% و 5,9% من مداخيل الحقوق الجمركية وما بين 0,7% و 2,12% من الإيرادات العامة للخزينة) خلال ذات الفترة باستثناء سنة 2005 التي بلغت فيها إجمالي ما فقدته الخزينة العمومية من إيرادات

الحقوق الجمركية نحو 5,027 مليار دولار باعتبار أن عملية التفكيك تمت خلال الأربع أشهر الأخيرة فقط كما أنها شملت المنتجات الزراعية والصناعية (القائمة الأولى) المعنية بعملية التفكيك الفوري والكلي بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ (تذكرة الدخول). أما بالنسبة للخسائر التقديرية لعملية التفكيك لغاية استكمالها سنة 2020، فستبلغ بحسب طريقة المحاكاة المعتمدة من قبل إدارة الجمارك الجزائرية قرابة 868,576 مليار دج من الإيرادات المتأتية من الحقوق الجمركية وهو ما يعادل 10,78173 مليار دولار أمريكي (سعر صرف الدينار مقابل الدولار لسنة 2014) من بينها 791,956 مليار دج خسائر مترتبة عن تفكيك التعريفات المفروضة على المنتجات المصنعة الأوروبية بقوائمها الثلاثة، وهو ما يشكل 91,18% من الخسارة الكلية و 76,620 مليار دج متعلقة بخسائر التفكيك التعريفي على المنتجات الزراعية الأوروبية بأصنافها الثلاثة.

والملاحظ مما سبق، أن خسائر التفكيك لم تؤثر بشكل محسوس على الإيرادات العامة للخزينة لاسيما في ظل الاستمرار في تحقيق فوائض في الميزانية نتيجة استمرار ارتفاع أسعار النفط ومن ثم ارتفاع الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية، وبالتالي إمكانية تحمل الخزينة ليس فقط هذه الخسائر بل أيضا تمويل العجز المتواصل للخزينة بفعل التوسع في الإنفاق وذلك بالاستئجار بإيرادات صندوق ضبط الموارد لتغطيته ما لم يحدث اختلال كبير في أسواق النفط العالمية مما يؤدي إلى انخفاض أسعاره وهو ما حدث فعلا على مدار الفترة 2000-2014 قبل أن يتقلب الوضع الاقتصادي تحت تأثير الصدمة النفطية المعاكسة واشتداد ضيق الحيز المالي للبلاد الذي ترافق مع انهيار التوازنات الكلية والداخلية مما فيها تدهور وضع المالية العامة وتعميق العجز الموازي بشكل أكبر نتيجة لمحدودية الإيرادات المتأتية من الجباية العادية أصلا وانخفاض إيرادات المحروقات ليضاف إليه فقدان إيرادات هامة من الحقوق الجمركية بفعل التزامات تطبيق اتفاق الشراكة. كما يجب أن نشير أيضا أن خسارة الموارد الموازية نتيجة لعملية التفكيك التعريفي يمكن أيضا أن تتزايد بفعل استفادة الدول غير الأعضاء بالاتحاد الأوروبي من الامتيازات التعريفية الممنوحة في إطار الاتفاق في حال ما إذا انضمت الجزائر مستقبلا إلى منظمة التجارة العالمية وفق شرط الدولة الأولى بالرعاية.

هذا ما يحتم البحث عن بدائل لتعويض ضياع المداخيل الجمركية ولكن أيضا العمل على إحلال الجباية العادية محل البترولية خصوصا وان هذه الخسائر يمكن أن تكون ذات تأثير أكبر على الخزينة في حال انهيار أسعار النفط مما يتسبب في تراجع مزدوج للإيرادات من الجبايتين البترولية والجمركية كما هو حاصل منذ النصف الثاني لسنة 2014، والتي تتمحور من جهة حول ضرورة ارساء نظام الجباية فعال مع العمل على تعزيز مكانة الجباية العادية في هيكل الإيرادات العامة للخزينة من خلال إصلاحه على اعتبار أنه لا يزال يعاني العديد من الصعوبات رغم عديد الإصلاحات التي كان عرضة لها منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، ومن جهة أخرى حول حتمية تطور النظام الجمركي الجزائري وتكييفه مع التحولات الاقتصادية التي فرضها دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ.

خلاصة الباب الثاني

سمح لنا هذا الباب بتحليل وتقييم لمحصلة تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جانبها الاقتصادي مع إبراز لتأثيراته على الاقتصاد الوطني على ضوء أوضاعه وخصائصه الراهنة بعد مضي أزيد من عشرية على دخوله حيز التطبيق الذي كان بتاريخ 1 سبتمبر 2005 معوضا اتفاق التعاون الذي أطر العلاقات الثنائية الجزائرية الأوروبية منذ 28 أبريل 1976، وهو اتفاق يفتى في جوهره مشابها لباقي الاتفاقيات التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد باعتباره أنه جاء منسجما مع إعلان برشلونة ومبني على محاوره السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية مع تميزه عنها باستحداثه محورا جديدا للتعاون بين الطرفين متعلق بالعدالة والشؤون الداخلية الوارد في الباب الثامن منه والمتعلق بجملة من مجالات التعاون المشترك الخاصة بكل من العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص و بند مكافحة الإرهاب، مما جعله يكتسي طابعا سياسيا واقتصاديا في آن واحد كما يتبين ذلك في طبيعة الأهداف المراد تحقيقها من ناحية والمخاور الرئيسية التي تضمنها من ناحية أخرى.

فالمكون الاقتصادي والمالي يبقى الركن الأكثر أهمية من بين المحاور الأخرى التي تضمنها الاتفاق، وهي الأهمية التي يمكن تلمسها من خلال تخصيص الأخير خمسة أبواب كاملة من أصل تسعة للمواضيع ذات الصلة به والمتعلقة بكل من : الانتقال الحر للسلع - الصناعية والزراعية (المواد من 6 إلى 29)، تجارة الخدمات (المواد من 30 إلى 37)، المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى (المواد من 38 إلى 46)، التعاون الاقتصادي (المواد من 47 إلى 66) و التعاون المالي (المواد من 79 إلى 81) إضافة إلى 6 ملاحق و 7 بروتوكولات تحدد آليات تطبيقه على مستوى الأبعاد الثلاثة له وهي : تحرير التبادل التجاري السبني بإقامة منطقة للتبادل الحر بينهما والخاصة بتجارة السلع المصنعة بشكل تدريجي وفي غضون سنة 2017 قبل تمديدتها لغاية سنة 2020 بعد عملية مراجعة رزنامة التفكيك التعريفي مع استبعاد مسألة التحرير الكامل لتجارة المنتجات الزراعية على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي لطالما تعامل مع هذه المسألة في إطار سياسته الزراعية المشتركة والهادفة إلى حماية الإنتاج الزراعي الأوروبي من المنافسة الأجنبية بالدرجة الأولى من خلال دعم القطاع ووضع العراقيل أمام حرية انتقال منتجات القطاع الزراعي، وهو ما جعله يعمد إلى تحرير تجارتها بشكل تدريجي وغير كامل بإخضاعها لنظام أفضليات متبادل بين الطرفين يشتمل تخفيض جزئي أو كلي للرسوم الجمركية مع وضع قيود كمية وزمنية مع اتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية الجاتس عند انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية. وكذا إقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها دعم التنمية في الجزائر فضلا عن تقديم مساعدات مالية في إطار التعاون المالي ضمن مختلف الآليات المقترحة من قبل الاتحاد، بداية بآلية التعاون المالي المتوسطي MEDA بنسخته الأولى والثانية التي غطت الفترة 1996-2006 مروراً بالآلية الأوروبية للحوار والشراكة IIEVP التي غطت الفترة 2007-2013 وأخيراً الآلية الأوروبية للحوار IIEV التي ستغطي الفترة 2014-2020 ، فضلا عن القروض الميسرة وبرنامج دعم تسهيلات الشراكة والاستثمار الأوروبية-متوسطية-فيميب FEMIP- التي يشرف عليها البنك الأوروبي للاستثمار، وذلك استجابة للتعديلات التي طرأت على سياسة الشراكة الأوروبية-متوسطية منذ مسار برشلونة سنة 1995، والهادفة إلى تطوير الهياكل الاقتصادية والإنتاجية للجزائر والتقليل من الصعوبات التي قد تنشأ من عملية تحرير التجارة مع دول الاتحاد.

لقد مكنتنا الفصل الأول من الوقوف عند أبرز المحطات التي مر بها الاقتصاد الوطني على مدار فترة تطبيق اتفاق الشراكة من خلال تشخيص وتحليل لاداءه مع إبراز لمضامين وحصيلته تطبيق السياسات الاقتصادية المتبعة ، والتي كانت مختلفة ومتعارضة تحت تأثير ضغوط الظروف الداخلية والخارجية الإيجابية منها والسلبية والتي خضعت بصرف النظر عن الإطار المرحلي الذي نفذت فيه، لثلاث محددات متداخلة ومتكاملة وهي المحدد الاقتصادي والمذهبي المتمثل في حتمية تغيير الخيار الاقتصادي المتبع بهدف تكيفه مع التغييرات العالمية من جهة وما تقتضيه السياسة الاقتصادية المنتهجة من جهة أخرى سواء كان ذلك بشكل قصري أو اختياري، والمحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات الاجتماعية المختلفة وضرورة ضمان استمرارية العقد الاجتماعي وأداء الدور الاجتماعي للدولة أو الصنفقة الاستبدادية المبرمة ضمنا بين المجتمع ونظام الحكم المبنية على توزيع "الريع" وشراء السلم الاجتماعي تحت مسمى العدالة الاجتماعية ولكن في بعض أبعادها فقط، والمحدد أو القيد المالي الذي هو الأهم قياسا بالمحدد السابقين والمتمثل في العسر أو اليسر المالي المترتب عن مدى التغيير الحاصل في العوائد المتقلبة وذات المصادر الناضبة المتأتمية من قطاع المحروقات كنتيجة منطقية للطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني التي لا تزال ملازمة له مقابل ضعف ديناميكية نشاط الهياكل الإنتاجية المحلية خارج القطاع الريعي وعدم مرونتها وهشاشة قدراتها التنافسية (السعرية، النوعية، والفنية) وعجزها عن تلبية ولو لجزء بسيط من احتياجات الطلب الداخلي المغطاة بإعادة تحويل أو خروج موارد البلاد من العملة الصعبة عبر قناة الاستيراد، فضلا عن عك القدرة على صياغة وتطبيق سياسات اقتصادية واضحة المعالم تحاكي جوهر التحديات التنموية في البلاد في الأمدن المتوسط والبعيد من منطلق الاعتماد على سياسات ظرفية متسمة بمحدودية معالجتها لأوجه الاختلال الهيكلي التي يعاني منها الاقتصاد فضلا عن تميزها بخاصية التوقف عن المعالجة السريعة وعدم التصميم على عبور المشكلات القائمة وافتقاد رؤية استشرافية للمستقبل يعكسها تأخر أو بالأحرى تباطؤ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية تارة والتعطيل والتردد أو حتى التراجع عن البعض منها تحت ظروف وعوامل مختلفة تارة أخرى. فالسياسات التنموية المتبعة كما هو عليه الحال في الكثير من الدول الريعية ذات الأوضاع المماثلة للوضع الجزائري والقائمة على ثنائية " الجباية البترولية - النفقات العمومية" تتصف بالتقلب وعدم الاستقرار تحكمها بالأساس توجهات شديدة للتدخل الحكومي لغرض توزيع الريع مع تسجيل اطمئنان مزلل لسلامة الاقتصاد خلال مراحل الوفرة المالية التي تكون مدعاة للحكومات المتعاقبة كي

تطلق العنان لتطبيق السياسات التوسعية من برامج للاستثمارات العمومية واتخاذ إجراءات ذات طبيعة "شعبية" هدفها ترضية الجهة الاجتماعية وكسب ودها على حساب العقلانية الاقتصادية والتي سرعان ما تنقلب إلى سياسات و تدابير انكماشية صارمة مناقضة للأولى بمجرد هبوط أسعار المحروقات واشتداد الضيق المالي للبلاد تحت مسمى ترشيد الانفاق العام والتلويح مجددا بالعودة إلى مسار الإصلاحات الهيكلية الليبرالية بهدف وقف نزيف تدهور التوازنات الكلية كما هو حاصل في الوقت الراهن تحت اشتداد ضغوط الصدمة النفطية المعاكسة الحالية التي أكدت بشكل جلي مدى هشاشة الاقتصاد الوطني.

فمن دون التقليل من النتائج الإيجابية المترتبة عن استغلال نعمة الموارد الطبيعية (المحروقات) على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية عبر مختلف المراحل والمحطات الهامة التي مر بها الاقتصاد الوطني توازيا مع ضمان استدامة واستقرار منظومة الحكم لاسيما في فترات الرخاء المالي الناجم عن انتعاش أسعارها، فقد تسببت السياسات العامة المنتجة المعتمدة على مدار العقود الماضية علم، مداخيل، المحروقات في عواقب ضارة للبناء الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، للبلد بتفتش، مظاهر لعنة الموارد الطبيعية رغم الفرص، العديدة التي، اتاحت للتحرك من تبعية الربيع وإحداث التنويع الاقتصادي المنشود جراء الموارد التي، توفرت خلال فترات الصدمات النفطية الإيجابية ولكن، دون الاستغلال الجيد لها في هذا الاتجاه وخير دليل على ذلك محدودية محصلة نتائج برامج الانعاش الاقتصادي في هذا الجانب. ولعل أبرز هذه المظاهر تفشي السلوكات السلبية للربيع على نطاق واسع لدرجة يصبح الهدف الذي يرمي لتحقيقه كل طرف أو كيان بصرف النظر عن نطاق عمله (سياسي، اقتصادي، اجتماعي...) هو إلتماس الربيع واغتنام فرص الإشراف على توزيعه لتحقيق أهداف ومصالح ذاتية ضيقة على حساب تحقيق التنمية الشاملة التي يستفيد الجميع منها بالموازاة مع فقدان قيم العمل والانتاج وتكريس منطق اللامجهود وتصاعد مقاومة تغيير الوضع لدى الفئات المستفيدة منه مع تفشي ثقافة اللامساءلة واللامحاسبة في هدر الموارد المتاحة على كافة المستويات والتي تبقى في نهاية المطاف غير مستدامة. مما يؤدي حتما إلى تدهور حاد في نوعية البيئة المؤسساتية و ضعف شديد للحكومة واستشراف الفساد بشقي صورته والذي يعززه الغموض المتنامي في إدارة موارد الربيع وتوزيعها، وهي عناصر ستزيد لا محالة من تردي الأوضاع على كافة المناحي الاقتصادية.

كل هذا أفرز في نهاية المطاف وضعاً اقتصادياً غامضاً يكاد يصعب فيه التمييز في ما إذا كان فعلاً الاقتصاد الوطني يسير وفق آليات السوق أم عن طريق نفس الممارسات والأساليب التي كان معمولاً بها خلال الحقبة الاشتراكية، لدرجة أنه يوصف حالياً بأنه ليس باشتراكياً ولا رأسمالياً بل يجمع بين مساوئ النظامين، وذلك لكون منظومة الحكم لم ولن تقبل بسهولة بدفع الثمن السياسي للإصلاحات الاقتصادية الحقيقية ولم تكن مستعدة أبداً للتخلي عن استخدام الاقتصاد كوسيلة سياسية لإعادة التوزيع لتأمين الولاء والدعم من خلال التدخل القوي لها تحت ذريعة تحقيق العدالة الاجتماعية، في الوقت الذي لم تتمكن فيه الإصلاحات المنفذة لاسيما في ظل وجود بيئة ضعيفة غير قادرة لأسباب متعددة على القيام بمهام التحكيم والحماية وفرض الشفافية والمساءلة التي يتطلبها العمل السليم لاقتصاد السوق من الوصول إلى إيجاد قطاع خاص وطني قوي قادر على المنافسة والاستمرار وإحداث الديناميكية الاقتصادية المنشودة دون الاعتماد على الدعم الحكومي بكافة أشكاله و شبكة العلاقات مع أطراف في منظومة الحكم ومختلف الهيئات الإدارية على كافة المستويات لدرجة بات هذا القطاع مجرد قطاع عام مقنع أو امتداد لأجهزة الدولة.

وعلى ضوء الخصائص والأوضاع الراهنة للاقتصاد الوطني التي تم استعراضها في الفصل الأول، فإنه من المؤكد أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء الخراطها في مسار الشراكة، وهو ما يمكن تلمسه في تواضع الحصيلة المسجلة على مستوى الأبعاد الثلاثة التي يتركز عليها الجانب الاقتصادي والمالي للاتفاق فضلا عن التدايعات السلبية المترتبة عن تنفيذه على الاقتصاد الوطني وهو ما أوضحناه من خلال مباحث الفصل الثاني لهذا الباب، هذا ما أكد صحة المخاوف التي أبدتها العديد من الأطراف في أعقاب التوقيع عليه التي رأت بأن فوائد الشراكة التي يجنيها الجانب الجزائري في ظل التفاوت الشديد القائم بين الطرفين على كافة الأصعدة ستكون محدودة وأن ما كان يعتقد به المتفائلون الذين كانوا يرون في الاتفاق بأنه فرصة تاريخية وخيار استراتيجي يخدم مصالح الطرفين شريطة أن يكون ذلك مرهوناً بانجاز إصلاحات اقتصادية جذرية وشاملة لتكييف الأوضاع الاقتصادية مع متطلبات هذه الشراكة تدريجياً مع الحصول على دعم مالي وتعاون اقتصادي أكبر من الجانب الأوروبي كان في غير محله. وهو ما وقف عليه الجانب الجزائري الذي أدرك متأخراً خطأ التقدير الذي وقع فيه حينما تسرع في إبرام الاتفاق دون مراعاة كافة التحذيرات المقدمة له مسبقاً وهو الذي لم يأخذ بعين الاعتبار في جميع مراحل التفاوض سوى العوامل ذات الطابع السياسي مقابل إغفاله للجوانب الاقتصادية للاتفاق وما يمكن أن يلحق بالاقتصاد الوطني من خسائر وتدايعات سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

فخلافاً لما كان الشريك الجزائري يرمي لتحقيقه من أهداف ذات صلة بالارتقاء بالصادرات خارج المحروقات و توسيع تشكيلها وزيادة حصصها في الأسواق الأوروبية ناهيك عن تحسين أداء هيكل النسيج الانتاجي المحلي وتطويره بهدف تكييفه وتأهيله مع متطلبات الانفتاح الذي فرضه تطبيق الاتفاق المعني، فإنه لم يحدث اي تغيير يذكر على صعيد واقع التبادل الذي كان معروفاً في السابق باستمرار محافظته على نفس الخصائص المميزة لبنية صادراته التي بقيت رهينة لتقلبات أسعار المحروقات والتي تبقى على درجة عالية من المخاطرة والهشاشة إزاء الصدمات الخارجية النابعة من التغييرات الحاصلة في الأسعار والطلب عليها في الأسواق العالمية مقابل تنوع شديد في هيكل وارداته يعكس تبعية مطلقة في تلبية حيز هام من الطلب الداخلي الاستثماري والاستهلاكي بفعل ضعف القاعدة الانتاجية المحلية ومحدودية قدرتها التنافسية، مما جعل من تحول الأسواق بين الجانبين إلى فرصة يتبادل فيها الجميع منافع الشراكة بصورة أكثر عدلاً يبقى مجرد حبر على ورق نص الاتفاق كون مكاسب الشراكة التجارية بينهما خارج قطاع المحروقات صبت كلها لصالح الطرف الأوروبي وإن كان الطرف الجزائري يحقق فائضاً إيجابياً بفضل المحروقات فقط. هذا ما يتجلى في العجز المتفاقم في

ميزان التبادل التجاري مع دول الاتحاد مجتمعة باستبعاد المحروقات الذي جاء كمحصلة للعجز الحاد المسجل على مستوى موازين التبادل التجاري لجميع المجموعات السلعية الرئيسية على مدار فترة تطبيق الاتفاق لدرجة أن الجزائر استوردت ما معدله 17 دولار أمريكي من الاتحاد الأوروبي مقابل تصديرها لدولار واحد فقط خارج المحروقات.

والقول ذاته، ينطبق على محصلة البعدين الآخرين للمكون الاقتصادي لاتفاق الشراكة ونعني بمهما التعاون الاقتصادي والمالي، أين كانت بدورها متواضعة ودون مستوى تطلعات الشريك الجزائري الذي رأى أنه قد أعطى للاتحاد الأوروبي أكثر مما أخذ منه لاسيما في ظل الإدراك المتزايد أن الاتفاق بات يشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني لاسيما في ظل استمرار الطرف الآخر الأقوى في معادلة الشراكة بتعزيز لمكاسبه التجارية دون يتوافق ذلك مع تقديمه للدعم المطلوب بحسب الطرف الجزائري الذي راهن كثيرا على الحصول دعم أوروبي أكبر من خلال التعاون الاقتصادي وخصوصا المالي منه الذي تضمنه الاتفاق قياسا بما تم تقديمه في ظل تنفيذ اتفاق التعاون السابق وكذا دخول رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار في مختلف المجالات الإنتاجية والخدماتية، وهما المجالين (التعاون والاستثمار) اللذان اعتبرهما عاملين مهمين في إنجاح الشراكة في جانبها الاقتصادي وتحقيق أهدافها. هذا ما يمكن تلمسه من خلال تواضع القيمة الإجمالية للمساعدات المالية المقدمة في إطار مختلف الأدوات المالية التي اعتمدها الاتحاد (برنامج MEDA I+II)، وكذا القيم المتدنية من تدفقات الاستثمار الأوروبي الوارد إلى الجزائر التي لم تتجاوز قيمتها الإجمالية على مدار الفترة 2005-2016 قرابة 8,66 مليار دولار بمعدل 867 مليون دولار سنويا (52,11% من المتوسط السنوي لإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر)، وهو رقم يعتبر هامشيا مقارنة بثقل العلاقات و حجم المبادلات التجارية القائمة بين الطرفين.

فالخلل الواضح بين تدفق السلع والخدمات وتدفق الرأس المال من جانب الاتحاد الأوروبي شكل أحد أهم المآخذ التي سجلها الجانب الجزائري على الشريك الأوروبي الذي حمله مسؤولية عدم نجاح عملية الشراكة من منطلق أنه لم يحترم بحسب التزاماته المتعلقة بتسهيل حرية تنقل الأشخاص وتوسيع مجال التعاون المالي والاقتصادي ومرافقة عمليات تأهيل الاقتصاد والاهم من ذلك زيادة حجم الاستثمارات الأوروبية في مختلف المجالات الإنتاجية والخدماتية. غير أنه مهما تعددت المآخذ والمبررات والتمسك بالذرائع للإيجاء بمسؤولية الاتحاد في عدم احترامه لالتزاماته تجاه الشريك الجزائري وهي فعلا قائمة، إلا أن ذلك ينبغي أن لا يخفي مسؤولية الجانب الجزائري في الإحفاق وعدم تحقيق المكاسب المنشودة والاستغلال الأفضل للمزايا التي أتاحتها الاتفاق.

أما على صعيد الخسائر التي لحقت بالخزينة العمومية جراء عملية التفكيك التعريفي التي كان لها أثر مباشر على الإيرادات المتأتية من خلال خفض الجباية الجمركية وتأثيراتها بعد ذلك الموارد العامة للخزينة، فكانت بدورها معتبرة بالنظر للمكانة الهامة التي تحتلها الحقوق الجمركية المفروضة على المنتجات الأوروبية الواردة إلى الأسواق المحلية والخاضعة لعملية تفكيك التعريفية المفروضة عليها بشكل جزئي أو كلي نتيجة تزايد قيمة الواردات من السلع ذات المنشأ الأوروبي الخاضعة لعملية التفكيك التعريفي على اعتبار أنها تشكل أكثر من 50% من مجموع المستوردات الجزائرية من دول الاتحاد منذ سنة 2008، إذ بلغت القيمة الإجمالية للخسائر الفعلية المعبر عنها بالربح الغير محصل من الحقوق الجمركية خلال الفترة ما بين 4 أشهر الأخير لسنة 2005 ونهاية سنة 2014 حسب احصائيات الجمارك الجزائرية 669,550 مليار دج وهو ما يعادل 8,3112 مليار دولار أمريكي (1دولار=80,56دج حسب سعر الصرف لسنة 2014) من بينها 625,054 مليار دج خسائر ناجمة عن تفكيك التعريفية الجمركية المفروضة على المنتجات المصنعة التي ترد في القوائم الثلاثة وهو ما يعادل 93,35% من إجمالي خسائر التفكيك التعريفي في الوقت الذي قدر فيه إجمالي الخسائر الناجمة عن التفكيك التعريفي على المنتجات الزراعية الأوروبية الواردة إلى الأسواق الجزائرية بأقسامها الثلاثة (الزراعية، الزراعية المحولة، ومنتجات الصيد البحري) 44,495 مليار دج وهو ما يشكل نسبة 6,64%.

أما بالنسبة للخسائر التقديرية لعملية التفكيك لغاية استكمالها سنة 2020، فستبلغ بحسب طريقة المحاكاة المعتمدة من قبل إدارة الجمارك الجزائرية قرابة 868,576 مليار دج من الإيرادات المتأتية من الحقوق الجمركية وهو ما يعادل 10,78173 مليار دولار أمريكي (سعر صرف الدينار مقابل الدولار لسنة 2014) من بينها 791,956 مليار دج خسائر مترتبة عن تفكيك التعريفية المفروضة على المنتجات المصنعة الأوروبية بقوائمها الثلاثة، وهو ما يشكل 91,18% من الخسارة الكلية و 76,620 مليار دج متعلقة بخسائر التفكيك التعريفي على المنتجات الزراعية الأوروبية بأصنافها الثلاثة.

وقد دفع تفاقم الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الوطني، بالجانب الجزائري إلى تجميد عملية التفكيك التعريفي وتقديمه لطلب إعادة النظر في رزمة التفكيك التعريفي في جوان 2010 طبقا لما تنصه عليه المادتين 11 و16 من الاتفاق المعني، والحصول على تأخير العملية لثلاث سنوات والاستفادة من رزمة جديدة تكسب من خلالها الجزائر وقتا إضافيا يسمح لها بتكييف القطاع الصناعي مع متطلبات تحرير التبادل الخاص بالمنتجات المصنعة بعد الانتهاء من عملية التفكيك التعريفي الخاصة بهذه الأخيرة والاستفادة من برامج مصاحبة وتأهيل لضمان تنافسية المؤسسات الجزائرية حتى وإن كان يبدو بشكل جلي أن هذه المدة سوف لا تغير كثيرا من الوضع المتردي الذي يتواجد فيه القطاع الصناعي بشكل خاص والاقتصاد الجزائري بشكل عام في ظل الأوضاع والخصائص التي يتصف بها في الوقت الراهن.

الخاتمة العامة

في خضم التحولات العميقة و المتسارعة التي عرفتها المنظومة الاقتصادية العالمية، و التي كان لها دورا في إعادة رسم خارطة العلاقات الاقتصادية الدولية، تصاعدت وتيرة العولمة الاقتصادية كظاهرة تلاشت معها الحدود و اختصرت المسافات بفعل التطور الكبير الذي عرفته وسائل النقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصال وتم تحرير تدفقات رؤوس الأموال بمختلف أشكالها والسلع والخدمات بين مختلف الدول والمناطق، ومن ثم خلفت ورائها واقعا جديدا تجسد في تنامي حدة التحرر و انفتاح الاقتصاديات التي أضحت أكثر ارتباطا ببعضها بحيث لم تعد فيه الكيانات القطرية قادرة لوحدها على مواجهة الرهانات التي فرضتها المستجندات المشار إليها آنفا، وهو ما جعلها تسلك مسلك الانضمام أو تشكيل أو إعادة تفعيل لمختلف الترتيبات التكاملية بمختلف صورها على نحو متزايد للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الدولية، الأمر الذي جعل من تنامي الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي أحد الخصائص الرئيسية المميزة للنظام الاقتصادي العالمي في الوقت الراهن.

وعلى ضوء هذه التحولات، قام الاتحاد الأوروبي الذي خطى كما هو معلوم لخطوات كبيرة في مجال التكامل الاقتصادي بوصفه أحد التجارب الأكثر نجاحا رغم الظروف الحرجة التي يمر بها حاليا لدرجة خروج أحد أبرز أعضائه سنة 2016 (بريطانيا) من جهة والذي سعى دائما لتوسيع نفوذه وتأكيد وجوده على الساحة الدولية ومنافسة القوى الاقتصادية الأخرى خصوصا على مستوى المنطقة المتوسطية التي تعد ذات أهمية كبرى سواء من حيث موقعها الاستراتيجي أو من حيث أسواقها الواسعة من جهة ثانية، بإعادة تنظيم العلاقات التي تربطه بدول حوض المتوسط بطرح مقاربة الشراكة الأورومتوسطية التي أرسى أسسها وحدد محاورها الرئيسية والأهداف التي ترمي لتحقيقها فضلا عن الآليات المعتمدة في ذلك سواء على المستوى الثنائي عبر اتفاقيات الشراكة الثنائية أو على المستوى الإقليمي من خلال البرامج والمشاريع ذات الطابع الإقليمي التي بموجبها إعلان مؤتمر برشلونة المنعقد في نوفمبر 1995. وهي المقاربة التي وصفت بأنها ذات طابع شمولي قياسا بالمبادرات المتوسطية المطروحة في عقدي الستينيات والسبعينيات (اتفاقيات الجليل الأول للشراكة، السياسة المتوسطية الشاملة) والمستندة إلى عوامل اقتصادية محضة، فبالإضافة إلى تضمينها لجانب اقتصادي ومالي، فإنها طرحت برامج عمل وأهدافا أمنية وسياسية وكذا ثقافية واجتماعية، حيث تعتبر بذلك شكلا من أشكال التكامل المدرجة ضمن ما يسمى بالإقليمية الجديدة. مع العلم بأن هذه المبادرة خضعت على غرار المبادرات الأوروبية السابقة تجاه المنطقة المتوسطية للتعديل والتغيير استجابة للتحولات الحاصلة على المستويين الإقليمي والعالمي بإدماجها ضمن نطاق أوسع وهو السياسة الأوروبية للجوار PEV التي تشمل مختلف الدول الشريكة في منطقة المتوسط والشرق الأوروبي (بعض الجمهوريات السوفياتية سابقا غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) وتم اعتمادها سنة 2004 (وتعديلها سنة 2011) ولكن دون إدخال تعديلات على أطر عمل الشراكة التي بقيت اتفاقيات الشراكة الثنائية تشكل أدامها الرئيسية، كما تم إدخال بعض التعديلات المؤسساتية على مسار الشراكة الأورومتوسطية في إطار مشروع الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008 الذي جاء بمبادرة فرنسية كمحاولة لتفعيل العلاقات الأوروبية المتوسطية بكافة جوانبها السياسية والاقتصادية.

والجزائر التي طالما اتصفت بعلاقاتها مع الاتحاد بالوثاقة التي أوجدتها عوامل اقتصادية واجتماعية وعوامل أخرى ترتبط بالتاريخ والجغرافيا، كانت دائمة التفاعل بشكل إيجابي مع معظم المبادرات التي طرحها الجانب الأوروبي لتأطير علاقاته مع دول المنطقة المتوسطية بداية بالسياسة المتوسطية الشاملة التي ترجمت على المستوى الثنائي بعقد اتفاق التعاون ثم مشروع الشراكة الأورومتوسطية الذي توج بعقد اتفاق الشراكة معه دخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 بعدما تم التوقيع عليه بشكل رسمي في 22 أبريل 2002 بعد 17 جولة من المفاوضات التي امتدت من مارس 1997 إلى غاية 19 ديسمبر 2001.

وقد شكل التوقيع الرسمي على الاتفاق ثم دخوله حيز التنفيذ ثلاث سنوات بعد ذلك مصدر تخوف ونقاش لدى مختلف الأوساط ذات الصلة بالشأن الاقتصادي للبلد بالنظر إلى تسرع الجانب الجزائري في إبرامه دون مراعاة كافة التحذيرات المقدمة له مسبقا وهو الذي لم يأخذ بعين الاعتبار في جميع مراحل التفاوض سوى العوامل ذات الطابع السياسي مقابل إغفاله للجوانب الاقتصادية وما يمكن أن يلحق بالاقتصاد الوطني من خسائر وتداعيات سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية، خصوصا في ظل الخصائص والأوضاع الراهنة للاقتصاد الوطني الذي لا تزال الطبيعة الريعية ملازمة له مقابل تدهور أداء مختلف قطاعاته وأنشطته الانتاجية والخدماتية التي تبقى عاجزة عن التنافس حتى داخل أسواقها المحلية مع غيابها الكامل في الأسواق الخارجية وهو ما سيؤثر حتما عليها عند الوفاء بمتطلبات اتفاق الشراكة واستكمال إقامة منطقة التبادل الحر في غضون سنة 2020 لاسيما وأن هذه الأوضاع ما فتئت تزداد صعوبة بفعل انقلاب الظرف الاقتصادي بعد سنوات من الرخاء المالي تحت تأثير التبعات السلبية اللازمة النفطية المعاكسة التي بدأت منذ النصف الثاني لسنة 2014 هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية بفعل محدودية الأثر الإيجابي الذي خلفه تطبيق الاتفاق خصوصا في ظل تواضع حصيلة الشراكة الاقتصادية والمالية التي لم تكن على مدار سنوات تطبيقه في مستوى تطلعات الجانب الجزائري الذي رأى أنه قد أعطى للاتحاد الأوروبي أكثر مما أخذ منه لعدم الوفاء بالتزاماته المتعلقة بتسهيل حرية تنقل الأشخاص وتوسيع مجال التعاون المالي والاقتصادي ومرافقة عمليات تأهيل الاقتصاد الوطني وتسهيل ولوج المنتجات ذات المنشأ الجزائري إلى الأسواق الأوروبية والأهم من ذلك زيادة حجم الاستثمارات

الأوروبية في مختلف المجالات والأنشطة الإنتاجية والخدمية، وهي الأسباب التي تقف في نظره وراء فشل مقارنة الشراكة ومطالبته حتى بإعادة مراجعة بعض بنودها تحت وقع الحسائر التي بدأت تلحق بالاقتصاد الوطني خلال السنوات الخمسة الأولى فقط من تطبيقه.

لذلك، جاء هذا البحث لينظر في مختلف الجوانب والأبعاد المتعلقة بموضوع اتفاق الشراكة مع إبراز لتأثيراته على الاقتصاد الوطني وتقويم للنتائج المحققة في الأبعاد الثلاثة لمحتواه الاقتصادي بعد مضي أزيد من عشرية على دخوله حيز التنفيذ من خلال محاولته الإجابة عن الإشكالية التي انطلق منها ، والتي جاءت في صورة السؤال التالي : ما هي الآثار المترتبة عن تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني بعد مرور أزيد من عقد على دخوله حيز التنفيذ ؟ وهل كان الانخراط في مسار الشراكة في بعدها الاقتصادي والمالي في مصلحة الجانب الجزائري وذلك على ضوء الأوضاع والخصائص الحالية للاقتصاد الوطني؟

1- نتائج البحث :

بعد إنهاء مختلف تطلعات هذا البحث بمحاولة الإجابة الإشكاليات المطروح آنفا من خلال فصوله، تمكنا من الخروج بجملة من النتائج التي يمكن عرضها مع الوقوف على مدى تحقق الفرضيات الموضوعة في المقدمة العامة له من عدمها من خلال النقاط الآتية :

أولا - النتائج المتوصل إليها في فصلي الباب الأول :

- كانت للاضطرابات الشديدة التي عرفتها المنظومة الاقتصادية العالمية مطلع سبعينيات القرن الماضي التي دخلت في دوامة من الأزمات المتتالية على غرار انهيار النظام النقدي لبروتون وودز وحدث الصدمات البترولية (1973، 1979)، وخصوصا نشوب أزمة التضخم الركودي التي لم يكن بمقدور التيار الكينزي المهيم على مقاليد إدارة الاقتصاد عقب أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 إيجاد الحلول الملائمة دورا محوريا في حدوث ثورة مضادة على الفكر الكينزي بفسح المجال لعودة أنصار الليبرالية وعدم تدخل الدولة وتعظيم دور القطاع الخاص وحرية التجارة بتياراتهم المختلفة لأخذ زمام المبادرة من جديد من خلال تنامي القطاعات بفعالية سياساتها في مختلف الاقتصاديات بداية من بريطانيا والولايات المتحدة ثم بقية الاقتصاديات الأخرى مع إعطاء دفعة قوية لها بعد تحول الاقتصاديات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق من ناحية وتغيير نمط التنمية المعتمد من قبل الدول النامية بعد فشل التجارب التنموية المتبناة في أغلبها، ومعاناتها بدورها من الأزمات المتوالية على غرار أزمة المديونية والتي لم تجد في سياق سعيها للخروج من المأزق الذي وقعت فيه سوى توحى المساعدة من الدول الرأسمالية الكبرى وهيئات بروتون وودز التي قدمت لها الوصفة العلاجية الوحيدة في شكل برامج التثبيت والتعديل الهيكلي الكفيلة في نظرها بتعزيز استقرار اقتصادياتها والقضاء على التشوهات التي تعاني منها ووضعها على مسار النمو المستدام، والتي لا تخرج عن التصور النيوليبرالي الذي تتلخص نظريته الى قضايا التنمية في ملاحظة ان تفاوت الأداء التنموي للدول النامية لا يكمن في التفاوت في الظروف الابتدائية الخاصة بها والصدمات الخارجية، وإنما في التفاوت في السياسات المتبعة، وان السبب في فقر بلد ما وتخلفه لا يكمن في " الحلقة المفرغة للفقر" لنيكس وإنما في "فقر السياسات" وسوء أدائها ومن ثم فان اهتمام صناع القرار لا بد أن يتركز فقط على الأسواق والأسعار والحوافز.

- رافق صعود موجة التحرر الاقتصادي التي عززها التوجه الليبرالي المتنامي في مختلف الاقتصاديات مع تكريس ظاهرة العولمة الاقتصادية التي باتت أحد السمات الرئيسية المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الراهن على الرغم من أنها ليس بظاهرة جديدة، مما جعلها تحظى باهتمام بالغ من قبل الأدبيات الاقتصادية التي رغم اختلافها عند تناول خلفيتها النظرية وما تثيره من النقاش والجدل حيال في العديد من الجوانب، ابتداء من تحديد الإطار المفاهيمي للظاهرة مروراً بتحديد أبعاد العولمة ومظاهرها فضلا عن رصد وتحليل تأثيراتها على الدول والمجتمعات، ومن ثم التباين في الآراء حول سلبياتها وإيجابياتها بين مؤيد ومعارض لها. إلا أنها تبقى متفقة عموما حول عوامل تكريسها، والمتمثلة في :

- تزايد حرية تدفق رؤوس الأموال بأشكالها المختلفة مع تكريس منطق تكريس منطق العولمة المالية وممولة *Financiarisation* الاقتصاد العالمي، نتيجة تضايف العديد من العوامل التي يبقى أبرزها التطور الهائل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي سمحت بالتغلب على الحواجز المكانية والزمنية بين الأسواق أو المراكز المالية المختلفة مع انخفاض لتكاليف المعاملات المالية وسرعة تنفيذها مما كان له من أثر كبيرا في زيادة تدفقات رؤوس الأموال وسرعة انتقالها، وكذا الاتجاه المتزايد لمختلف الدول بما فيها النامية نحو تبني خيار التحرير المالي، إذ عرفت سياسات التحرير المالي منحى تصاعدي بشكل أكبر منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي وذلك من خلال اتجاه مختلف الدول نحو تبني تحرير نظمها المالية وفقا لقاعدة "3D" لبورقينا *Bourguinat*.

- تحرير المبادلات التجارية الدولية والدور الفعال لمنظمة التجارة العالمية (وقبلها اتفاقيات الجات) في ذلك: أين انعكس هذا، على زيادة حجم وقيمة التجارة الدولية مع العلم أن تتبع الاتجاهات الراهنة للتبادل التجاري الدولي يسمح لنا باستخلاص بعض الخصائص المميزة له والتي يبقى أبرزها تزايد حجمه مع تسجيل تباين نمو تجارة المجموعات السلعية وتعاضل أهمية تجارة الخدمات ، فضلا عن استمرار وضع التبادل اللامتكافئ مع هيمنة عدد محدود من الدول على التجارة العالمية وكذا تصاعد دور بعض القوى الاقتصادية الصاعدة في التجارة العالمية على غرار بعض دول مجموعة البريكس.

- التطور العلمي والتكنولوجي خصوصا في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات: أين شهد العالم تغيرات جذرية في المجال

العلمي والتكنولوجي الذي ازدادت أهميته في مختلف الميادين بما فيها عمليات الإنتاج والخدمات، أين أصبحت الأصول المعرفية ذات قيمة أكبر من الأصول المادية في معظم السلع والخدمات وظهرت تكنولوجيات جديدة تحقق أرباحا كبيرة كتكنولوجيا المعلومات، الاتصالات، التكنولوجيا الحيوية، المواد الجديدة والفضاء... ، بالموازاة مع ظهور ما يسمى بالاقتصاد الجديد المبني على التكنولوجيا المتقدمة خصوصا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي كان لها دورا كبيرا في اختزال المسافات والأوقات وربط الاقتصاديات المختلفة ومن ثم تعميق العولمة الاقتصادية التي تبقى في نهاية المطاف بمثابة نظام دولي يعتمد على التكامل بين رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية للدول بطريقة تنشأ عنها سوق عالمية واحدة.

كان لتسارع خطى ظاهرة العولمة الاقتصادية التي أفرزت واقعا جديدا تجسد على الخصوص في امتداد مستوى التنافسية بحيث لم تعد الكيانات القطرية قادرة لوحدها على مواجهة الرهانات التي يفرضها التنافس الاقتصادي بين الدول التي أضحت مرتبطة بشكل أكبر من ذي قبل دورا في تنامي الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي بين مختلف الدول بصرف النظر عن مستوياتها الاقتصادية وقوتها السياسية إدراكا منها بالدور الكبير الذي يمكن تقوم به هذه الترتيبات التكاملية التي تبدأ بتحرير التبادل التجاري ووصلا إلى حالة الوحدة الاقتصادية والسياسية، في تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء فيها، والتي يتعين أن تكون مبنية على أسس واضحة ورغبة سياسية من قبل هذه الدول التي رأت فيها وسيلة فعالة لاندماج اقتصادياتها ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية. هذا ما جعلها تحتل مكانة هامة في هذه الأخيرة وأحد أبرز السمات المميزة لها في الوقت الراهن. كما أن صعوبة الظروف الاقتصادية التي مرت بها مختلف الاقتصاديات وحتى بعض التجارب التكاملية وأبرزها الاتحاد الأوروبي الذي يعد أنجح هذه التجارب على الإطلاق رغم مروره في الوقت الراهن بأصعب فتراته بالنظر للتعنت السلبي التي خلفتها أزمة الديون السيادية توازيا مع تصاعد الضغط الداخلي لشعوب بعض الدول التي أضحت شعور الانسحاب بتنامي يوما بعد يوم كما هو الحال بالنسبة للمملكة المتحدة التي انسحبت رسميا بعد استفتاء البريكست في جوان سنة 2016 لم تشكل عائقا في وجه الديناميكية التي عرفتها عمليات توسيع الترتيبات التكاملية وعقد المزيد منها في مختلف مناطق العالم، وهو ما يظهر في تزايد أعداد هذه الترتيبات على المستوى الدولي كما تظهره إحصائيات عدد الترتيبات التكاملية المصريح بها لدى المنظمة العالمية للتجارة التي بلغ عددها خلال الفترة 2010-2015 لوحدها 168 ترتيب إقليمي جديد بمتوسط سنوي بلغ 33 ترتيب تجاري، أين ارتفع عددها من 457 ترتيب منها 266 ترتيب ناشط بشكل فعلي في فيفري 2010 إلى 625 ترتيب منها 419 ترتيب فعلي مصرح به حتى 1 جانفي 2016، في الوقت الذي لم يتم التصريح سوى بـ 124 ترتيب خلال فترة إشراف الجات على إدارة النظام التجاري العالمي خلال 1948-1994 بمتوسط سنوي قدره 3 ترتيبات إقليمية فقط مصرح بها.

وقد أثار التوسع المتزايد في عدد الترتيبات الإقليمية وتشابك علاقاتها بمنظمة التجارة العالمية التي تسمح قواعدهما من حيث المبدأ بإنشائها شريطة أن تستهدف تحقيق التحرر التجاري بخطوات أسرع مما كان سيتم في سياق تعدد الأطراف وعدم إتباع سياسات تمييزية بين مختلف الأطراف، جدلا واختلافا واسعا في الآراء حول طبيعة العلاقة الرابطة بينهما، أين أضحت إشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية *Regionalism versus Multilateralism* مطروحة بشكل كبير، وبات النقاش دائرا حول ما إذا كانت الإقليمية تشكل حجار بناء *Building Blocs* أو أحجار عثرة *Stumbling Blocs* في وجه النظام التجاري المتعدد الأطراف. وانطلاقا مما سبق، تتضح صحة الفرضية الأولى القائلة بأن تزايد الارتباط بين الدول في ظل العولمة الاقتصادية، فضلا عن بعض الصعوبات التي تمر بها بعض الترتيبات التكاملية بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي كلها عوامل لم تؤدي إلى انحسار ظاهرة تنامي الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي بين مختلف الدول بحيث تزايدت وتيرة انضمام الأخيرة إلى الترتيبات الاقتصادية الإقليمية بمختلف صورها بصرف النظر عن مستوياتها الاقتصادية وقوتها السياسية.

تميزت مقاربة الشراكة الأورومتوسطية التي أرسى أسسها وحدد محاورها الرئيسية والأهداف التي ترمي لتحقيقها فضلا عن الآليات المعتمدة في ذلك سواء على المستوى الثنائي عبر اتفاقيات الشراكة الثنائية أو على المستوى الإقليمي، إعلان مؤتمر برشلونة المنعقد في نوفمبر 1995، بمنهج كلي قياسا بالمبادرات المتوسطة المطروحة في عقدي الستينيات والسبعينيات والمستندة إلى عوامل اقتصادية محضة، فبالإضافة إلى تضمينها لجانب اقتصادي ومالي، فإنها طرحت برامج عمل وأهدافا أمنية وسياسية وكذا ثقافية واجتماعية، حيث تعتبر بذلك شكلا من أشكال التكتل المندرجة ضمن ما يسمى بالإقليمية الجديدة مع العلم بأن اختلاف هذه المقاربة عن سابقتها لا يخفي حقيقة أنها عكست بشكل رئيسي رؤية الاتحاد الأوروبي لما ستكون عليه علاقاته بأبعاده المختلفة كنتيجة لاستمرارية تحكمه في مختلف صيغته التعاملية مع جيرانه المتوسطيين، وهي صيغ طالما كانت تخدم مصالحه، وبذلك حملت هذه المقاربة نفس خصائص المبادرات الأحادية الجانب السابقة، ومنها:

- تبعية السياسة المتوسطية لسياسات إقليمية أخرى وعدم استقلاليتها، إذ تعتمد السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، إلى حد كبير، على السياسة الأوروبية المتبعة تجاه جيرانها في أوروبا الشرقية، أكثر من كونها سياسة أصلية تستند إلى أهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط للمصالح الأوروبية.

- الشمولية أو تطبيق منهج "سياسة واحدة لتلائم الجميع"، إذ تم تصميم سياسة الاتحاد الأوروبي لتشمل جميع دول حوض البحر الأبيض المتوسط ومن دون الأخذ بعين الاعتبار للتباينات الموجودة بين هذه الدول كما يظهر ذلك من خلال التشابه الكبير في اتفاقيات الشراكة.

وهو ما يعني تحقق الفرضية القائلة بأن مقارنة الشراكة الأورومتوسطية حملت نفس الخصائص التي اتسمت بها الصيغ والمبادرات السابقة التي وضعها الاتحاد الأوروبي من حيث أنها تخدم أولاً مصالحه وتحقق له مكاسب أكبر مقارنة بالدول الشريكة.

وهي الفرضية التي يمكن تأكيد صحتها كذلك من خلال تفحص الأهداف المتباينة التي رعى لتحقيقها طرفي الشراكة. أين نجد أن أهداف الاتحاد الأوروبي من وراء وضعه لنهج تعاوني مع دول واقعة ضمن مناطق نفوذه التقليدية بأسواقها ومواردها الأولية لم تخرج عن نطاق تعزيز مكانته في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية وتاريخية واقتصادية، بغية الحفاظ على مصالحه الاقتصادية والأمنية بالدرجة الأولى بل وحتى الثقافية. في حين كانت أن أهداف الدول الشريكة يغلب عليها الطابع الاقتصادي بالدرجة الأولى مثلما يظهر ذلك في الرغبة في استغلال المزايا التي تتيحها الجوانب الاقتصادية والمالية للشراكة الأورومتوسطية بهدف إنعاش وتنمية اقتصادياتها كالحصول على الدعم المالي والتعاون الاقتصادي واجتذاب الاستثمارات الأوروبية المباشرة وغيرها وهي الدول التي لم يكن لها أهداف ورؤية محددة وموحدة متفق عليها بين الدول المتوسطية بما فيها العربية منها من عملية الشراكة، لسبب بسيط، وهو عدم وجود تنسيق بينها من شأنه أن يحدد مقترحات وآليات خاصة بها بالتوازي مع المقترحات الأوروبية المقدمة.

- شكل الجانب الاقتصادي الركيزة الأساسية في جميع المبادرات التي طرحها الاتحاد الأوروبي لتأطير علاقاته مع دول حوض المتوسط منذ اتفاقيات الجليل الأول للشراكة الموقعة نهاية الستينات مروراً باتفاقيات التعاون ووصولاً إلى اتفاقيات الجليل الثاني للشراكة التي خصص أحد محاورها الثلاثة لتطوير الشراكة في الجوانب الاقتصادية والمالية، إذ اعتبر الجانب الاقتصادي الأكثر أهمية من بين سلال الشراكة الثلاثة باعتباره محمداً رئيساً لنجاحها انطلاقاً من المسلمة القائلة أن الاستقرار السياسي يحدده الازدهار الاقتصادي باعتبار أن ضمان الأمن في المنطقة المتوسطية التي تعد بمثابة الهدف الأسمى للاتحاد الأوروبي الذي رعى لتحقيقه من وراء هذه المبادرة يبقى مرتبطاً ومتأثراً بما ينشأ من التخلف التنموي والبطالة وغياب الحريات والنمو الديموغرافي من هزات اجتماعية وسياسية وأمنية في شتى أنحاء الدول المتوسطية الشريكة. ويمكن تلمس أهمية المكانة التي أعطيت للمحاور ذات العلاقة بالجوانب الاقتصادية بتفحص اتفاقيات الشراكة التي أبرمت مع الدول المتوسطية، أين تم تخصيص خمسة أبواب كاملة لها (الباب الثاني متعلق بتحرير التبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية والزراعية، والثالث بتجارة الخدمات، الرابع بالمدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة، وتخصيص البابين الخامس والسابع لتحديد أطر ووسائل التعاون الاقتصادي والمالي على التوالي).

- تتمثل أبعاد المضمون الاقتصادي للشراكة الأورومتوسطية في إقامة منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه مع تحديد سنة 2010 كتاريخ مرجعي للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة وفق لقواعد منظمة التجارة العالمية والتي تمثل مرحلة أدنى من مراحل التكامل الاقتصادي، إذ يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد مع كل دولة متوسطة على حدا في مدة زمنية مقدرة بإحدى عشر سنة من تاريخ دخول اتفاقية الشراكة لكل دولة معنية حيز التطبيق، والذي سيضم إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجياً في تجارة المنتجات المصنعة وفقاً لجدول زمني متلائمة مع أوضاع الشركاء. كما جرى تحرير تجارة المنتجات الزراعية بشكل جزئي وعلى أساس تبادلي ودون الخروج عن الضوابط الرئيسية للسياسة الزراعية الأوروبية، فضلاً عن تحرير تجارة الخدمات تبعاً للالتزامات التي قطعها هذه الدول على نفسها في إطار تنفيذ اتفاقية تجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية، مع العلم أن إقامة منطقة التبادل الحر كانت مرفوقة باتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به وحماية حقوق الملكية الفكرية وسيادة المنافسة وغيرها من الإجراءات المسهلة لعملية تحرير التبادل التجاري. في حين يتمثل البعدين الآخرين في التعاون الاقتصادي وتقديم دعم مالي في إطار التعاون المالي الذي أخذ شكل مساعدات مالية وفق الآليات المالية التي اعتمدها الاتحاد كتعويض للبروتوكولات المالية السابقة أو شكل قروض ميسرة مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار لتمويل مختلف المشاريع في الدول الشريكة، والتي أدمجت منذ سنة 2002 في آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة FEMIP التي أضحت الأداة المالية الرئيسية للبنك.

- بعد مرور زهاء عقدين من الزمن على انطلاق مسار الشراكة الأورومتوسطية الذي قطع بعده العمودي ذو الطابع الثنائي شوطاً كبيراً مع توصل الأغلبية الساحقة من بلدان جنوب وشرق المتوسط إلى عقد اتفاقيات الشراكة ودخولها حيز التنفيذ، لا تزال الشراكة بعيدة جداً عن الطموحات الكبرى التي بلورت في الإعلان وعن الأهداف المرسومة لكل محور من محاورها الرئيسية الثلاثة لدرجة وصفها من قبل البعض بعملية كثر فيها التعديلات وقلت فيها الشراكة *trop de processus et peu de partenariat* حيث واجهت صعوبات حمة أدت إلى تعثر مسارها وعدم تحقيق الطموحات التي ابتغها أطراف الشراكة الأورومتوسطية. مما استدعى إدخال بعض التعديلات عليها من خلال السياسات المكملة لها التي طرحها الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2004. فما تحقق كان معظمه في الجانب الاقتصادي، وحتى على هذا الصعيد جاءت النتائج محبطة وأقل بكثير مما كان هو مأمول من هذه الشراكة بالنسبة للدول المتوسطية الشريكة وخصوصاً الدول العربية المعنية بالعملية.

- إن تفحص واقع وخصائص الاقتصاديات المتوسطية الشريكة يسمح لنا بالقول بأن هدف جعل منطقة المتوسط، منطقة ازدهار اقتصادي عبر العمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في الدول الشريكة وتقليل حدة التفاوت بينها وبين الاتحاد الأوروبي بوصفه أحد أهم أهداف مسار الشراكة بقي مجرد حبر على ورق إعلان برشلونة. بل أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما فتئت تزداد صعوبة وتدهوراً في العديد منها وبالخصوص العربية منها كما يتبين ذلك من خلال تحليل وضعها الاقتصادي والاجتماعي خلال العقدين الماضيين.

كما أن تتبع التركيب القطاعي لاقتصاديات هذه الدول وتطور أدائها يشير بوضوح الى مواصلة الاعتماد على الأنشطة المتسمة بعدم الاستقرار ومن ثم تحقيق النمو المدفوع بقوة الصادرات النفطية وغيرها من الموارد الأولية وبعض منتجات الصناعة التحويلية ذات الكثافة باليد العاملة والتكنولوجيا المتواضعة والسلع الزراعية، بالموازاة مع اتسام القطاعات الإنتاجية فيها (الصناعة التحويلية والزراعة) بسمات غير تنافسية، أين سجل تراجع أدائها مع إنتاجها لتشوهات في سوق العمل ومعدلات عالية من البطالة، فكل هذا جعل الاقتصاديات المذكورة ترتبط بالعديد من مكامن الضعف، فهي أكثر تعرضا وقابلية للصدمات الخارجية ولاسيما تلك المرتبطة بالتقلبات السعرية الناجمة عن تغيير أسعار النفط وغيرها من المواد الأولية الاستخراجية والزراعية فضلا عن التحولات والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الصناعية المتقدمة وتأثيرات السياسات الاقتصادية على حجم الطلب لديها، إضافة إلى تأثيرات ذلك على القطاعات الخدمية (نقل، السياحة، بعض الخدمات المالية...). فإذا كان بإمكان بعض الدول ذات الحيز المالي الجيد ونوعي بها الدول النفطية (الجزائر) تفادي بعض تداعيات الأزمات أو الصدمات التي يمكن أن تلحق بها ولو بشكل ظرفي، فإن بقية الدول العربية الشريكة غير النفطية بالخصوص ليست بقادرة على تفادي هذه الآثار خصوصا في ظل مرورها بأوضاع سياسية واقتصادية صعبة منذ الاضطرابات التي مس البعض منها بداية من سنة 2011.

- لم يحدث أي تغيير جوهري في وضع التبادل غير المتكافئ الذي كان قائما بين طرفي الشراكة من قبل باعتبار أن مكاسب تحرير التبادل التجاري المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة صبت في مجملها لمصلحة الطرف الأقوى في معادلة الشراكة وهو الاتحاد الأوروبي الذي عزز موقفه التجاري بشكل أكبر نتيجة ارتفاع حجم صادراته نحو أسواق الدول المتوسطية الشريكة قياسا بوارثاته من السلع المتأتمية من شركائه المتوسطيين. ويعزى ذلك لأسباب منها ما هو متعلق:

- بضعف أداء مختلف القطاعات الاقتصادية والهياكل الإنتاجية في معظم الدول الشريكة (الدول العربية الشريكة تحديدا)، الذي تسبب من ناحية في تواضع الأداء التصديري للدول المعنية، ومن ناحية ثانية في زيادة المستوردات ذات المنشأ الأوروبي بفعل تحرير المبادلات التجارية من قبل الدول الشريكة وفق المقتضيات المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة.
- ومنها ما هو متعلق بمقتضيات تحرير التبادل التجاري المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة التي وضعها الاتحاد وفق ما يخدم مصالحه فقط بإخضاع تجارة منتجات السلع الصناعية لمبدأ التحرير مع وضع بعض التحفظات مقابل إخضاع تجارة السلع الزراعية بأصنافها الثلاثة لمبدأ التقييد والحظر مع إعطاء بعض الاستثناءات وفق ما تفرضه مقتضيات السياسة الزراعية المشتركة. دون نسيان تشدد الشريك الأوروبي في استخدام شتى الأساليب الفنية والتنظيمية وبشكل مفرط لعرقلة نفاذ الصادرات السلعية المتأتمية من الدول الشريكة نحو أسواقه.

- تواضع حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي كسابقتهما في إطار اتفاقيات التعاون. سواء من حيث محدودية الدعم المالي المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي، أو من حيث محدودية البرامج والمشاريع المدرجة ضمن مجالات التعاون الاقتصادي، والتي كانت بعيدة جدا عن تطلعات الدول الشريكة كما يتبين ذلك في حجم المساعدات المالية الأوروبية المخصصة لها، والتي لم تتجاوز 16,755 مليار يورو خلال الفترة 1995-2013، ومنها 13,704 مليار يورو وجهت للتعاون على المستوى الثنائي في حين تم تخصيص الباقي المقدر بنحو 3,041 مليار يورو لتمويل البرامج والمشاريع المدرجة في إطار التعاون الإقليمي، بل أكثر من ذلك لم يتم دفع سوى 74% من المبالغ التي تم الالتزام بها وتخص جانب التعاقد الثنائي ونحو 56% من إجمالي المساعدات الموجهة لدعم التعاون الإقليمي، الأمر الذي أثر بطبيعة الحال على حصيلة التعاون الاقتصادي التي جاءت هي الأخرى متواضعة رغم تخصيص ما بين 50% و 95% من إجمالي مخصصات كل بلد من آليات المساعدة الأوروبية (MEDA I & II، IEVP) لدعم وتمويل برامج التعاون ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي لدعم جهود هذه البلدان في تصحيح أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية التي تبقى هششة في معظمها، فمن غير المنطقي إحداث التنمية في دول كمصر، الجزائر، تونس والمغرب بمشاريع وبرامج تتراوح قيمتها ما بين 3 و 100 مليون يورو، والتي تخص قطاعات اقتصادية واجتماعية هامة تعاني من تدهور كبير في أدائها، بل هناك من تأثر بشكل مباشر بتنفيذ متطلبات اتفاقيات الشراكة كالقطاع الصناعي.

- تعددت أسباب تعثر مسار الشراكة، فمنها الأسباب الهيكلية ذات الصلة بعدم التوازن أو التكافؤ بين طرفي الشراكة على كافة المستويات أو على الأقل التقارب بينهما، وهو أمر ضروري لنجاحها. وهناك أيضا، أسباب متعلقة بالمستجدات الحاصلة على الصعيد الإقليمي الأورومتوسطي أو العالمي سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي على غرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية في العديد من الدول العربية الشريكة بفعل أحداث ما سمي وقتئذ بالربيع العربي الذي ترتبت عنه أمور مناقضة تماما لهذه التسمية تراوحت ما بين تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بعضها (تونس، مصر) وانحيار كامل لدول أخرى وسقوطها في فخ الفوضى والحروب كما هو حاصل في سوريا بفعل تراكم العديد من العوامل وتضارب مصالح الدول الكبرى في هذه الدول. فضلا عن مرور الاتحاد الأوروبي بظروف اقتصادية وحتى أمنية صعبة بفعل تفاقم الأزمة المالية العالمية ومن بعدها أزمة الديون السيادية التي طالت بعض دول منطقة اليورو وكذا تصاعد المخاوف الأمنية لدى دول الاتحاد بفعل تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية لدى الدول الشريكة، والتي ترتب عنها تنامي ظاهرة الهجرة وأزمة اللاجئين وغيرها من الأحداث التي باتت تهدد الاستقرار في أوروبا.

كل هذا، جعل اهتمام الاتحاد الأوروبي ينصب أكثر نحو معالجة الأوضاع الاقتصادية والأمنية الداخلية فيه مع تكييف الأطر المنظمة لعلاقاته مع جيرانه المتوسطيين وفقا للمستجدات الحاصلة في المنطقة بشكل عام، وهو ما يظهر في السياسات المكتملة

للشراكة الأوروبية المتوسطة والمعتمدة منذ سنة 2004 (سياسة الجوار الأوروبية، الاتحاد من أجل المتوسط، سياسة الجوار الأوروبية المعززة سنة 2011) وهي مقاربات باتت تهتم بشكل أكثر بالجوانب السياسية والأمنية في هذه الدول على حساب الجوانب الاقتصادية والمالية بغية ضمان الأمن في أوروبا، وهو الهدف الذي سعت ولا تزال لتحقيقه هذه الأخيرة من مختلف السياسات التي طرحتها غير مستحضرة أو متناسية في هذا السياق أن هذا الهدف يبقى في الأخير غير مكتمل التحقيق بدون تنمية ولا تنمية بدون تعاون مالي واقتصادي واجتماعي حقيقي مع الشركاء في الضفتين الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط.

ثانيا- النتائج المتوصل إليها في فصلي الباب الثاني :

- خضعت طبيعة التوجهات و السياسات الاقتصادية المختلفة والمتعارضة أحيانا التي رسمت المشهد الاقتصادي بصرف النظر عن الإطار المحلي الذي نفذت فيه، لثلاث محددات متداخلة ومتكاملة وهي الحدد الاقتصادي والمذهبي المتمثل في حتمية تغيير الخيار الاقتصادي المتبع بهدف تكييفه مع التغييرات العالمية من جهة وما تقتضيه السياسة الاقتصادية المنتهجة من جهة أخرى سواء كان ذلك بشكل قصري أو اختياري، والحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات الاجتماعية المختلفة وضرورة ضمان استمرارية العقد الاجتماعي وأداء الدور الاجتماعي للدولة أو الصفقة الاستبدادية المبرمة ضمنا بين المجتمع ونظام الحكم المبنية على توزيع "الريع" وشراء السلم الاجتماعي تحت مسمى العدالة الاجتماعية ولكن في بعض أبعادها فقط، والحدد أو القيد المالي الذي هو الأهم قياسا بالمحددات السابقين والمتمثل في العسر أو اليسر المالي المترتب عن مدى التغيير الحاصل في العوائد المتقلبة وذات المصادر الناضبة المتأينة من قطاع المحروقات كنتيجة منطقية للطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني على اعتبار أنه كان ولا يزال رهينة لهيئته على جميع مفاصل الاقتصاد.

- في ظل اشتداد تأزم الوضع على كافة الأصعدة لاسيما بعدما أثبتت التدابير الإصلاحية الذاتية المنفذة في أعقاب الصدمة النفطية المعاكسة لسنة 1986 محدوديتها، أدرك أصحاب القرار في البلاد أن إزالة العوائق التي أدت الى اخفاق المسار التنموي المتبع وتجاوز الاختناقات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الوطني ومحاوله النهوض به من جديد لن يتأتى سوى باحداث قطيعة جذرية مع النهج الاشتراكي بدلا من أسلوب المعالجات الجزئية الذي طبقته في السابق. وبذلك أضحي التحول إلى اقتصاد السوق أمرا حتميا رغم الأضرار الكبيرة المترتبة عن عملية التحول التي مازجت فيها الجزائر بين اسلوبي العلاج بالصدمة والتحول التدريجي تبعا للظروف المصاحبة لها، والتي تمت تحت وصاية مؤسسات بروتون وودز واستجابة لمشروطيتها بعدما لجأت إليها الجزائر مجبرة منذ 1989 كمحاولة منها لتجاوز مأزقها المالي بعدما صدت أبواب التمويل الدولية في وجهها أملا في الحصول على القروض والتسهيلات التمويلية التي توفرها بغية تغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية وكذا مساعدتها في عملية إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن في وقت لاحق مقابل التزامها بالتنفيذ الصارم لحزمة التدابير الإصلاحية المقترحة منها والتي لا تخرج عن محتويات ما تضمنه برامج التثبيت والتعديل الهيكلي الكفيلة في نظر هذه المؤسسات باحتواء المشاكل الاقتصادية والمالية لمختلف بصرف النظر عن خصوصياتها وما تواجهه من ظروف ومعطيات متعلقة بها.

لذا كان الفعل الاقتصادي الجزائري وما تم الخوض فيه من إصلاحات اقتصادية على المستويين الكلي والجزئي على مدار الفترة 1989-1998 مسألة غير اختيارية كونه كان محكوما بما أملتة السياسات الأثوذكسية التي تضمنتها هذه البرامج الإصلاحية مع استثناء فترة التراجع عن تنفيذ الإصلاحات المتماشية مع توصياتها خلال فترة حكومة بلعيد عبد السلام التي عارضتها بشدة وفق لاءتها الثلاثة المعروفة "لا لتخفيض قيمة الدينار- لا لاعادة الجدولة لا لخصوصية المؤسسات العمومية المنتجة " بين شهري جويلية 1992 و1993 بمحاولتها تطبيق سياسات إصلاحية غير أرتوذكسية عادت من خلالها الدولة للتدخل القوي في الحقل الاقتصادي محاولة بذلك استعادة السيادة الوطنية في القرار الاقتصادي تحت شعار اقتصاد الحرب.

- قامت الجزائر خلال الفترة 1989-1998 بتنفيذ ثلاثة اتفاقيات للاستعداد الائتماني تضمنت برامج للتثبيت لفترات قصيرة الأجل تراوحت بين 10 و12 شهر (اتفاق 31 ماي 1989 لمدة 12 أشهر، اتفاق 3 جوان 1991 لمدة 10 أشهر، واتفاق أبريل 1994 لمدة سنة واحدة) واتفاق سهيل الصندوق الموسع مقابل تنفيذ برنامج متوسط الأجل للتعديل الهيكلي لمدة 3 سنوات خلال الفترة 1995-1998، والتي كانت مشروطة بتطبيق حزمة من التدابير الإصلاحية التي توزعت بين :

- الإجراءات ذات الطابع الانكماشية التي تضمنتها برامج التثبيت و كانت متشابهة من حيث محتواها على اعتبار أنها استهدفت في مجملها إحداث الاستقرار على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي بضبط الاستيعاب وفق مستوى الموارد المتاحة في الاقتصاد بتشديد السياسة النقدية بغية تقليص الضغوط التضخمية الناجمة عن التوسع في المعروض النقدي، والاعتماد على السياسة المالية الانكماشية الهادفة إلى احتواء العجز في الموازنة العامة عبر التوفيق بين التقشف الشديد في الانفاق ورفع موارد الخزينة وتنويعها بيد أن جل اهتمامها بقي منصب على خفض أبواب الإنفاق العام مع تفادي اللجوء إلى التمويل التضخمي مقارنة بالتوجه صوب الرفع من مصادر تمويل الخزينة عن طريق عن طريق توسيع الوعاء الضريبي وتحسين التحصيل نظرا لصعوبة زيادة الضغط الضريبي في ظل مرور الظرف الاقتصادي للبلاد بفترة ركود حادة من ناحية وضعف الإدارة الضريبية وعدم قدرتها على تحسين المردود الجبائي من ناحية ثانية. بالإضافة إلى إزالة التقويم الزائد للعملة نتيجة التحديد الإداري لها في السابق بتبني سياسة تخفيض سعر الصرف والعودة به إلى قيمته الحقيقية.

- و الإجراءات ذات الطابع الهيكلي التي استهدفت كامل المنظومة الاقتصادية لجعلها تتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق من ناحية ووضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو المستدام والمتناسك مع توفير الشروط اللازمة لذلك من ناحية ثانية. إذ بادرت السلطات في هذا السياق، إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الإصلاحية التي يمكن استعراض أبرزها على النحو الآتي:
- إزالة التشوهات في نظام الأسعار المحددة إداريا بتحرير الأسعار لكافة السلع والخدمات من كافة أساليب التدخل الإدارية بكيفية تعكس التكاليف وتركها تتحرك في اتجاه الأسعار العالمية مع إطلاق قوى السوق في تحديدها.
- إصلاح السياسات التجارية بتحرير التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء.
- إعادة تشكيل دور الدولة في الحقل الاقتصادي من خلال تعيين مجال وحدود تدخلها بقصر أدوارها على الحد الأدنى من المسؤوليات والواجبات قياسا ما كان معمول به خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، وهذا من خلال عدة محاور منها :
 - تعديل الاطار المؤسسي والقانوني في اتجاه تهيئة الظروف الموضوعية لعمل الأسواق وأدائها بشكل فعال وإزالة العوائق والاتجاهات التدخلية للسلطات في الشأن الاقتصادي. هذا ما يتجلى في ترسانة النصوص التشريعية والتنظيمية التي تم وضعها منذ مطلع التسعينيات، في سياق إرساء دعائم اقتصاد السوق وما يتطلبه ذلك من تكييف للمنظومة القانونية والتنظيمية للاقتصاد الوطني لغرض إخضاعه ومسايرته للقواعد التي تفرضها السوق والاحتكام لآلياتها.
 - تبني سياسات تحفيز راس المال المحلي والأجنبي بتقدم التيسيرات والاعفاءات المختلفة لدعم الاستثمارات الخاصة المحلية منها والأجنبية وتوفير بيئة قانونية ومؤسسية مشجعة لممارسة الأعمال مساندة لتنمية القطاع الخاص والمنافسة دون أية قيود أو عراقيل وفتح مختلف المجالات التجارية والانتاجية التي كانت مغلقة من قبل أمامه.
 - إخضاع المؤسسات العمومية لإصلاحات جذرية بداية من مواصلة سياسة تطهير أوضاعها المالية وإعادة هيكلة المؤسسات الإنتاجية وإدخال تعديلات على الإطار المنظم للقطاع العام، مرورا بتبني سياسة حل وتصفية المؤسسات العمومية الغير قادرة على الاستمرارية لاسيما منها المؤسسات الاقتصادية المحلية ووصلا إلى تبني خيار خوصصة المؤسسات العمومية حيث شكلا الخياران الأخيران الجانب الأكثر إثارة للنقاش والجدل في مجموع الإصلاحات التي شرعت الجزائر في تنفيذها نظرا للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنهما.
- فالتدابير الإصلاحية التي أخضعت لها المؤسسات العمومية خلال مرحلة تطبيق برامج الإصلاح المدعومة والتي استمر العمل ببعضها (سياسات التطهير وإعادة التنظيم والهيكلية) وتوقف العمل ببعض الأخير خلال المرحلة التي أعقبت تطبيق هذه البرامج (سياسة الخوصصة وحل المؤسسات العمومية وتصفيتها) لم تخرج عن نطاق العلاقة التي ربطت الدولة بهذه المؤسسات تبعا للأوضاع المالية للبلاد التي كلما كانت مريحة كلما وجدنا الدولة تسعى إلى دعمها والحفاظة عليها والعمل على تحسين أوضاعها بينما يحدث العكس في حالة اشتداد الظرف الاقتصادي والمالي الناجم عن تراجع مداخيل المحروقات، إذ تسعى إلى التخلص من عبء تسييرها والإشراف عليها وما يتطلبه ذلك من استنزاف لموارد مالية ومادية كبيرة ليس بمقدورها توفيرها من أجل الأبقاء عليها وتمكينها من الاستمرار في العمل رغم عدم ربحيتها في الكثير من الحالات وهذا في ظل شح مواردها المالية من خلال وضع أطر قانونية واستحداث آليات تنظيمية تمكنها من التخلص من عدد أكبر منها عن طريق أساليب متعددة كتنقل ملكيتها للقطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي، وتبني خيار الحل والتصفية بالنسبة للمؤسسات غير القادرة على الاستمرارية وكذا تقليص كافة أشكال الدعم المقدم لها إلى حدودها الدنيا.
- كغيرها من التجارب الإصلاحية المدعومة، خرجت التجربة الإصلاحية للجزائر بقليل من النتائج الإيجابية وتكاليف سجلت آثارها على كافة النواحي تقريبا لاسيما على الصعيد الاجتماعي نتيجة تركيزها على استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية دون الاهتمام بالتداعيات السلبية المترتبة عنها. ففاتورة الإصلاح كانت باهظة باعتبار أن الوضع الاقتصادي لم يتحسن بالصورة المنشودة كونها لم تفلح في وضع الاقتصاد الذي أهكته لعنة الموارد الطبيعية على مسار النمو المستدام وتحسين أداء مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية(خارج المحروقات) بشكل يعزز مساهمتها في دعم التشغيل وخفض معدلات البطالة رغم الاتجاهات الإيجابية المحققة على مستوى التوازنات والمؤشرات المالية والاقتصادية الكلية التي استحق تحسنها مدحا من الهيئات المالية الدولية بعد التطبيق الصارم لبرامجها رغم هشاشتها لارتباط جانب هام منها بانتعاش أسعار النفط. كما تم تسجيل انعكاسات خطيرة على الجانب الاجتماعي بفعل سياسات الضبط الصارم لأوضاع المالية العامة وما ترتب عنها من تقليص للإنفاق العام ومن ثم زيادة الضغوط على بنود الإنفاق الاجتماعي وتحجيم الدور الاجتماعي للدولة الذي ترافق مع ارتفاع معدلات البطالة المترتبة عن ضعف التوظيف وسياسات تسريح العمال نتيجة سياسات تصفية وخوصصة المؤسسات العمومية، مما أفرز في النهاية وضع اجتماعيا مزريا صاحبه انفلات خطير للوضع الأمني وضع البلاد على حافة الانهيار الكامل على مدار سنوات عشرية التسعينيات.
- سمح انفراج الوضع المالي للبلاد في معظم سنوات الفترة 2000-2014 الناجم عن زيادة مداخيل المحروقات، بتغيير المقاربة التنموية المتبعة في هذه الفترة عبر اعتماد سياسات التوسع في الإنفاق العام ودعم الطلب الكلي بغية بعث حركية الاستثمار والنمو من جديد تطبيقا للوصفة الكينزية مع اتساع ملحوظ للدور الحكومي التدخل في الاقتصاد قياسا بالفترة السابقة مما اعتبر حينئذ تحولا رئيسيا عن السياسات الليبرالية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية إبان مرحلة تطبيق سياسات التثبيت والتعديل

الهيكلي، والتي تم تجسيدها عن طريق تطبيق البرامج الثلاثة للاستثمار العمومي خلال الفترة 2001-2014: الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والتكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014) بالاعتماد الكلي على إيرادات المحروقات التي أسهمت أيضا في التحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية ومن ثم تحقيق استقرار هش للوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد، وهو الوضع الذي سرعان ما بدأ في التدهور واشتداد مواطن الضعف في الاقتصاد مرة أخرى بمجرد الهبوط الحاد لأسعار النفط منذ النصف الثاني لسنة 2014، ومن ثم العودة من جديد لنفس الأوضاع المتردية التي عرفها الاقتصاد الوطني غداة نشوب الأزمة النفطية لسنة 1986 وان كانت بشكل أقل حدة.

اتسم الوضع الاقتصادي للبلاد على المستوى الكلي على مدار فترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي بالاستقرار الظرفي و الهش رغم مواصلة التحكم ولو ظاهريا في مجمل التوازنات الكلية لغاية النصف الثاني لسنة 2014 بالنظر لأنه كان مرهونا كليا بالاتجاه التصاعدي الذي شهدته أسعار المحروقات وما ترتب عنه من تحسن الوضعية المالية للبلاد والتي سمحت بتحقيق نتائج ايجابية من حيث معدلات النمو والقدرة على تغطية عجز الموازنة العامة وتقليص المديونية الخارجية التي تكاد تكون منعقدة بفعل سياسة الدفع المسبق المعتمدة وتسجيل فوائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات مع تصاعد بشكل كبير لمقدار احتياطات الصرف. وقد تأكدت هشاشة الوضعية الاقتصادية للبلاد بشكل جلي من خلال الانقلاب العنيف الذي عرفته بمجرد تراجع أسعار النفط التي اتخارات معها التوازنات الكلية خلال الفترة التي تلت نهاية تطبيق برامج الاستثمار العمومي (2015-2016) وطففت معها الاختلالات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والتي كانت تخفيها في كل مرة الطفرات النفطية، هذا ما كان له من دور بارز في إعادة نظر السلطات كما جرت عليه العادة في خياراتها الاقتصادية التي سرعان ما استبدلت تدابير السياسة المالية التوسعية ورفع مستويات الانفاق العام الاستثماري والاستهلاكي وتوظيفها لتحفيز النشاط الاقتصادي ودعم الطلب الكلي والإبقاء على مستوى عال من التحويلات الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي بتدابير انكماشية تحت مسمى ترشيد الانفاق العام والتلويح مجددا بالعودة إلى مسار الإصلاحات الليبرالية التي تم تجسيدها أو توقيفها خلال سنوات الرخاء المالي التي صاحبت تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي بهدف وقف نزيف تدهور التوازنات الكلية خصوصا وأن هاجس العودة لخيار الاستدانة الخارجية قد بدأ يلوح في الأفق بعدما بدأت احتياطات الصرف وموارد صندوق ضبط الإيرادات تجرد طريقتها نحو النفاذ لطول فترة الصدمة النفطية الحالية وهي الموارد المالية التي أمكنت خلال السنوات الثلاثة الاخيرة من تفادي حدوث انهيار شبيه بما حصل في الصدمة النفطية الاولى لسنة 1986 والحفاظ على تماسك الاقتصاد ولو بالحد الأدنى.

إن تفحص واقع الاقتصاد الجزائري والسمات الرئيسية المميزة له، يظهر بجلاء عدم مواءمة الوصفة الكينزية المعتمدة بالنظر للتأثيرات الإيجابية المحدودة المترتبة عن تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي التي استهلكت موارد مالية قياسية على اعتبار أن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس لم تكن مشكلة نقص في الطلب الكلي بقدر ما هي مشكلة ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم كفاءته، وبالتالي فإن المواصلة في دعم الطلب الكلي لم ولن يؤثر بالشكل اللازم على الأهداف المرجوة في المدى الطويل لأن تلك الزيادة في الطلب الكلي يتم تلبيتها بواسطة الاستيراد. هذا ما يجعلنا نقدم على وصف آثار هذه الوصفة بأنها كانت معاكسة تماما لما كان منتظر على اعتبار أنها لم تساهم بالشكل المرغوب في التأسيس لمسار نمو متماسك وتطور للاقتصاد الوطني بقدر ما أدخلته في تبعية شبه مطلقة للانفاق العام المرتبط أساسا بعوائد صادرات المحروقات غير المضمونة وهذا في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني وجموده وتعمق السلوكات السلبية المتصلة بالريع التي ظلت تنخر مفاصل الاقتصاد ككل فضلا عن تزايد الواردات على نحو قياسي ومن دون أية ضوابط من أجل تلبية حاجيات الطلب الكلي المتزايد مع بقاء الصادرات محافظة على نفس هيكل البلد احادي التصدير وهذا من دون إهمال للجوانب الإيجابية المحققة على مستوى تحسين البنى التحتية ومحاولة تصحيح أوضاع المؤسسات العمومية وتطوير أنشطة الخدمات العمومية لاسيما الاجتماعية من الجانب الكمي بالدرجة الأولى.

لم يختلف الدور الاجتماعي للدولة في فترة تطبيق برامج سياسات الانفاق التوسعية كثيرا عن ما تم رسمه وتنفيذه من سياسات اجتماعية على مدار المراحل السابقة التي مر بها الاقتصاد الوطني من منطلق أنه يسلك في الغالب اتجاهها توسعيا كمي على حساب النوع والذي طالما ارتبط بمدى التطور الحاصل في أسعار النفط على اعتبار أنه كان دوما يتسع بانعاشها ويضيق بتراجعها مع بقاء نوعية الخدمات المقدمة (خصوصا التعليمية والصحية) في مجملها دون المستوى المطلوب و لا تعكس حجم الموارد المالية الضخمة الموجهة لها. وهو ما ينطبق كذلك على سياسة الإنعاش الاقتصادي المنفذة خلال الفترة 2001-2014 التي أولت بدورها اهتماما كبيرا للجانب الاجتماعي وهو ما يتجلى من خلال الاطلاع على حجم المخصصات المالية التي وجهت له ضمن البرنامج التنموية الثلاثة أو حجم التحويلات الاجتماعية التي أخذت هي الاخرى اتجاهها تصاعديا. وهو ما سمح بتحقيق نتائج حسنة على صعيد تطور الهياكل المادية والبشرية (الجانب الكمي بالتحديد)، على مستوى قطاعات التربية- التعليم العالي و التكوين المعني، الصحة بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار في بقية المجالات المرتبطة بالإطار المعيشي العام الذي أدى إلى تحسن ملحوظ في ظروف معيشة السكان بالنظر إلى النتائج المعتبرة المحققة في مجال إقامة البنى التحتية الخاصة بالطاقة، الموارد المائية والتطهير فضلا عن الاستثمار الضخم في قطاع السكن. كل هذا ما مكن الجزائر من إحراز نتائج حسنة على صعيد مؤشر التنمية البشرية ولكن دون بلوغها مصاف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا التي تضم الدول المتقدمة وبعض الدول النفطية الغنية.

كما يجب الإشارة إلى أن فترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي عرفت كذلك تراجع السلطات على استكمال العديد من

الإصلاحات الاقتصادية خصوصا منذ فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بإلغاء البعض منها أو تجميد البعض الآخر على غرار توقيف مسار خوصصة المؤسسة العمومية سنة 2009 وإرساء قاعدة 49-51 بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المقيدة لاستثمارات الرأسمال الأجنبي التي لا يمكن إنجازها إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية نسبة لا تقل عن 51%. كما أفرزت أيضا وضع اقتصاديا غامضا يكاد يصعب فيه التمييز في ما إذا كان فعلا الاقتصاد الوطني يسير وفق آليات السوق أم عن طريق نفس الممارسات والأساليب التي كان معمولا بها خلال الحقبة الاشتراكية، لدرجة أنه وصف بأنه ليس باشتراكيا ولا رأسمالي بل يجمع بين مساوئ النظامين، وذلك لكون منظومة الحكم لم ولن تقبل بسهولة بدفع الثمن السياسي للإصلاحات الاقتصادية الحقيقية ولم تكن مستعدة أبدا للتخلي عن استخدام الاقتصاد كوسيلة سياسية لإعادة التوزيع لتأمين الولاء والدعم من خلال التدخل القوي لها تحت ذريعة تحقيق العدالة الاجتماعية، في الوقت الذي لم تتمكن فيه الإصلاحات المنفذة لاسيما في ظل وجود بيئة ضعيفة غير قادرة لأسباب متعددة على القيام بمهام التحكيم والحماية وفرض الشفافية والمساءلة التي يتطلبها العمل السليم لاقتصاد السوق من الوصول إلى إيجاد قطاع خاص وطني قوي قادر على المنافسة والاستمرار وإحداث الديناميكية الاقتصادية المنشودة دون الاعتماد على الدعم الحكومي بكافة أشكاله و شبكة العلاقات مع أطراف في منظومة الحكم ومختلف الهيئات الإدارية على كافة المستويات لدرجة بات هذا القطاع مجرد قطاع عام مقنع أو امتداد لأجهزة الدولة.

كما تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام للبلد بتواصل طغيان الشعور في أوساط المجتمع بعدم المساواة في الحقوق والواجبات الذي كان في حقيقة الأمر أحد مخلفات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لعقد التسعينيات، و ما ترتب عنه من الإحباط وفقدان الأمل لدى شرائح واسعة منه في العيش الكريم وضمان الحقوق وتحقيق العدالة في توزيع الدخول بناء على الجهود المبذولة فقط لا غير، وذلك لأن ثمار النمو والتضخيم الاجتماعية أضحت موزعة بشكل غير عادل، حيث أن هناك فئات اجتماعية استفادت ولا تزال من المكاسب دون أن تتحمل أي تضحية بسبب ريع المناصب التي تشغل فيها أو مقاليد السلطة التي بين أيديها أو ريع القطاع الذي تشغل فيه أو المكانة الاجتماعية أو المنطقة الجغرافية التي تتموقع فيها، وغير ذلك من الربوع خصوصا في ظل محيط متسم بانتشار الفساد وعدم تعميم سلطة إنفاذ القانون على جميع الأطراف وتوسع نطاق الاقتصاد الموازي وعدم الاستقرار على كافة الأصعدة، بينما تم تهميش الطبقات الوسطى وما دونها من فئات المجتمع التي تحمّلت ولا تزال العبء الأكبر من التبعات السلبية للإصلاحات الاقتصادية وتقلبات الظرف الاقتصادي دون الاستفادة من ثمار النمو وموارد البلد رغم بعض التدابير أو بالأحرى المسكنات المقدمة لها في إطار ما يسمى بالعدالة الاجتماعية في شكل خدمات وبعض المزايا الاجتماعية التي تتسع أو تتقلص بمدى التغيير الحاصل في مداخيل الريع النفطي.

دون التقليل من النتائج الإيجابية المترتبة عن استغلال نعمة الموارد الطبيعية (المحروقات) على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية عبر مختلف المراحل والمحطات الهامة التي مر بها الاقتصاد الوطني توازيا مع ضمان استدامة و استقرار منظومة الحكم لاسيما في فترات الرخاء المالي الناجم عن انتعاش أسعارها، فقد تسببت السياسات العامة المنتهجة المعتمدة على مدار العقود الماضية على مداخيل المحروقات في عواقب ضارة للبنان الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي للبلد بتفشي مظاهر لعنة الموارد الطبيعية رغم الفرص العديدة التي أتاحت للتحرر من تبعية الريع وإحداث التنويع الاقتصادي المنشود جراء الموارد التي توفرت خلال فترات الصدمات النفطية الإيجابية ولكن دون الاستغلال الجيد لها في هذا الاتجاه وخير دليل على ذلك محدودية محصلة نتائج برامج الإنعاش الاقتصادي في هذا الجانب.

ولعل أبرز هذه المظاهر تفشي السلوكات السلبية للريع على نطاق واسع لدرجة يصبح الهدف الذي يرمي لتحقيقه كل طرف أو كيان بصرف النظر عن نطاق عمله (سياسي، اقتصادي، اجتماعي...) هو التماس الريع واغتنام فرص الإشراف على توزيعه لتحقيق أهداف ومصالح ذاتية ضيقة على حساب تحقيق التنمية الشاملة التي يستفيد الجميع منها بالموازاة مع فقدان قيم العمل والإنتاج وتكريس منطق اللامعقولية وتصاعد مقاومة تغيير الوضع لدى الفئات المستفيدة منه مع تفشي ثقافة اللامسائلة واللامحاسبة في هدر الموارد المتاحة على كافة المستويات والتي تبقى في نهاية المطاف غير مستدامة. مما يؤدي حتما إلى تدهور حاد في نوعية البيئة المؤسساتية و ضعف شديد الحوكمة واستشراء الفساد بشتى صوره والذي يعززه الغموض المتنامي في إدارة موارد الريع وتوزيعها، وهي عناصر ستزيد لا محالة من تردي الأوضاع على كافة المناحي الاقتصادية.

يعكس تواصل الاعتماد على السياسات الاقتصادية المتسمة بالظرفية و بمحدودية معالجتها لأوجه الاختلال الهيكلي التي يعاني منها الاقتصاد فضلا عن تميزها بخاوصية التوقف عن المعالجة السريعة وعدم التصميم على عبور المشكلات القائمة وافتقار رؤية استشرافية للمستقبل يعكسها تأخر أو بالأحرى تباطؤ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية تارة والتعطيل والتردد أو حتى التراجع عن البعض منها تحت ظروف وعوامل مختلفة تارة أخرى، عن عجز واضح في وضع وتطبيق سياسات اقتصادية واضحة المعالم تحاكي فعليا جوهر التحديات التنموية في البلاد، أين بقيت قائمة على ثنائية "الجباية البترولية - النفقات العمومية" على درجة عالية من الثقل وعدم الاستقرار تحكمها بالأساس توجهات شديدة للتدخل الحكومي لغرض توزيع الريع مع تسجيل اطمئنان مفضل لسلامة الاقتصاد خلال مراحل الوفرة المالية التي تكون مدعاة للحكومات المتعاقبة كي تطلق العنان لتطبيق السياسات التوسعية من برامج للاستثمارات العمومية واتخاذ إجراءات ذات طبيعة "شعبية" هدفها ترضية الجبهة الاجتماعية وكسب ودها على حساب العقلانية الاقتصادية والتي سرعان ما تنقلب إلى سياسات و تدابير انكماشية صارمة مناقضة للأولى بمجرد هبوط أسعار المحروقات واشتداد الضيق المالي للبلاد تحت مسمى ترشيد الإنفاق العام .

وانطلاقاً من عرض النتائج السابقة المتعلقة أساساً بما تم التوصل إليه من استعراض لمضمون السياسات الاقتصادية المتبعة على مدار المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني مع تشخيص لأوضاعه والخصائص المميزة له والتي تبقى في مجملها سلبية تتأكد صحة الفرضية القائلة بأن السياسات والبرامج الاقتصادية المنفذة على مدار العقود الماضية أفرزت في نهاية المطاف اقتصاداً ريعياً أحادي التصدير بامتياز على درجة عالية من الهشاشة وضعف التنافسية وعدم القدرة على مواجهة تحديات الانفتاح التي يفرضها الوفاء بمتطلبات اتفاق الشراكة .

- جاء انحراط الجزائر في مسار الشراكة الأورومتوسطية الجسد على المستوى الثنائي باتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي على غرار بقية الدول المتوسطية الشريكة المعنية بمسار الشراكة وذلك بعد 17 جولة من المفاوضات التي امتدت من مارس 1997 إلى غاية 19 ديسمبر 2001 وهو تاريخ التوقيع عليه بالأحرف الأولى ثم التوقيع عليه بشكل رسمي بفالينسيا الإسبانية في 22 أبريل 2002 ثم دخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 معوضاً بذلك اتفاق التعاون الذي أطر العلاقات الثنائية الجزائرية الأوروبية 28 أبريل 1976 في سياق التوجه نحو تبني سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال الدخول في مفاوضات الانضمام و/أو الانخراط في العديد من المسارات التكاملية الإقليمية والمتعددة الأطراف على غرار بعث مفاوضات الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية التي لا تزال متواصلة لغاية كتابة أسطر هذه الخاتمة، والانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009. وهي توجه جاء في ظل تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية الاقتصادية المتعلقة بخيار تبني اقتصاد السوق وما يتطلبه من تحرير نشاط الاقتصاد في كل مجالاته وضرورة الانفتاح على العالم الخارجي، أو السياسية التي فرضت على الجزائر وقتئذ البحث عن منافذ للخروج من عزلتها والعودة من جديد للساحة الدولية بعد غياب قصري تسببت فيه الأزمة الأمنية الخطيرة التي مرت بها خلال عقد التسعينيات وهو ما يفسر تسرع الجانب الجزائري في إبرام اتفاق الشراكة دون مراعاة كافة التحذيرات المقدمة له مسبقاً ليس فقط من الداخل بل حتى من الجانب الأوروبي نفسه والذي لم يأخذ في الحسبان سوى العوامل ذات الطابع السياسي مقابل إغفاله للجوانب الاقتصادية للاتفاق وما يمكن أن يلحق بالاقتصاد الوطني من خسائر وتداعيات سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

- لا يختلف اتفاق الشراكة في جوهره عن باقي الاتفاقيات التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي على اعتبار أنه جاء منسجماً مع إعلان برشلونة ومبني على محاوره السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية. لكن يبقى أبرز ما يميزه عن غيرها استحداثه محوراً جديداً للتعاون بين الطرفين متعلق بالعدالة والشؤون الداخلية الوارد في الباب الثامن منه والمتعلق بجملة من مجالات التعاون المشترك الخاصة بكل من العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص و بند مكافحة الإرهاب، مما جعله يكتسي طابعاً سياسياً واقتصادياً في آن واحد كما يتبين ذلك في طبيعة الأهداف المراد تحقيقها من جهة والمحاور الرئيسية التي تضمنها من جهة أخرى. فبالنسبة للأهداف المتوخاة من الاتفاق، فتتمثل في : توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقاتهما وتعاونهما في كل المجالات؛ توسيع المبادلات و ضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال؛ تشجيع التبادلات البشرية (تنقل الأشخاص) لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية و تطوير التعاون في ميادين الاقتصاد والمالية وكذا في المجالات الثقافية والإنسانية، أما بالنسبة لمحاور الاتفاق الذي جاء في 110 مادة موزعة على 9 أبواب أو محاور رئيسية تشمل مجالات الشراكة التي اتفق الطرفين على العمل من أجل تطويرها والمتمثلة في : الحوار السياسي، الانتقال الحر للسلع – الصناعية والزراعية ، تجارة الخدمات، المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى ، التعاون الاقتصادي ، التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون المالي ، التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية، الأحكام المؤسساتية العامة والخاتمية، إضافة إلى 6 ملاحق و 7 بروتوكولات تحدد آليات تطبيقه على مستوى مجالات التعاون التي تضمنها.

- يعد المكون الاقتصادي والمالي الركن الأهم في الاتفاق مقارنة بباقي المحاور الأخرى، والذي لا يختلف من حيث محتواه عن المضامين الاقتصادية والمالية لبقية اتفاقيات الشراكة التي وقعتها الدول المتوسطية الشريكة الأخرى، وبالتالي فهو يشتمل على : تحرير التبادل التجاري وإقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في أفق 2020 (كانت مقررته في 2017) : ويعد هذا الجانب بمثابة المحور الرئيسي الذي ارتكز عليه الاتفاق في شقه الاقتصادي والمالي باستهدافه إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في غضون سنة 2017 قبل تمديد آجال الفترة الانتقالية بعد عملية المراجعة التي خضعت لها رزمة التفكيك التعريفي سنة 2012 بثلاث سنوات إضافية. إذ تتجلى الأهمية التي أعطيت لهذا الجانب في تخصيص الاتفاق المعني لبابين كاملين من بين الأبواب التسعة التي يقوم عليها لموضوع تحرير تجارة السلع الصناعية والزراعية (الباب الثاني-المواد من 6 إلى 26-) وتجارة الخدمات (الباب الثالث- المواد من 30 إلى 37-) بالإضافة إلى تخصيص 3 ملاحق و 6 بروتوكولات من أصل 6 ملاحق و 7 بروتوكولات تضمنها الاتفاق لقوائم المنتجات الزراعية والصناعية والنظم المطبق عليها والمعنية بعملية تحرير تبادلها بشكل كلي وتدرجي بالنسبة للمنتجات المصنعة بعد استكمال عملية تفكيك الحقوق الجمركية وفقاً للبرنامج المتفق عليها بين الطرفين قبل وبعد عملية مراجعتها أو بشكل غير كامل بالنسبة للمنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري التي خضعت لمبادلاتها لنظام أفضليات متبادل يشتمل تخفيض جزئي أو كلي للحقوق الجمركية مع وضع قيود كمية وزمنية، بينما اتفق الطرفين فيما يخص تجارة الخدمات وتحريرها على صيغة انتقالية بينهما بالنظر لعدم انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية و

تشمل: الالتزامات المشتركة بين الطرفين، أداء الخدمات العابرة للحدود، وكذا مسائل الحضور التجاري، والتواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين، ومسائل النقل، والتي تنص على التزام دول الاتحاد منح الجزائر معاملة الدولة الأولى بالرعاية في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات لمنظمة التجارة العالمية مقابل منح الجزائر بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقاً من قائمة الالتزامات المتفق عليها.

التعاون الاقتصادي والمالي : وهما البعدين الآخرين للجانب الاقتصادي للاتفاق، واللذان تم وضعهما بغية مرافقة عملية تحرير التبادل التجاري بين الطرفين بهدف إقامة منطقة التبادل الحر بينهما في غضون سنة 2020 وتهيئة الاقتصاد الجزائري وتكييفه مع متطلبات الانضمام الى هذا الترتيب التجاري الإقليمي. إذ غطى التعاون الاقتصادي الذي يرد في الباب الخامس من الاتفاق مجموعة من المجالات على المستوى الجهوي في إطار تنفيذ المشاريع ذات الطابع الإقليمي (المتوسطي) أو الشائبي، والتي يتعين العمل على تدعيمها بغية تحقيق الأهداف المتوخاة وذلك باستخدام جملة من الوسائل وآليات التنفيذ. لكن ما يلاحظ في الإجراءات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الواردة في الاتفاق، أنها جاءت على عموميتها من دون أن تكون مرافقة بوسائل وآليات عملية لتحسينها بصورة فعلية ميدانياً. أي بمعنى آخر أن الاتفاق لم يتضمن أي إجراء مالي ملموس و محدد رقمياً، كما نجد أيضاً غياباً للالتزام المباشر و المحدد من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر في مجالات التعاون الاقتصادي ، ناهيك عن غياب اقتراحات ملموسة في مجال انتقال رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة باستثناء قطاع الطاقة الذي حظي بالاهتمام الأوفر، واكتفاء الاتفاق بالإشارة إلى تشجيع أوروبي للمتعاملين الأوروبيين قصد الاستثمار في الجزائر.

أما فيما يخص التعاون المالي الوارد في الباب الثامن من الاتفاق (المواد من 79 إلى 81)، فأخذ شكل مساعدات مقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار مختلف الصيغ المالية التي تم تبينها بداية بألية التعاون المالي المتوسطي MEDA (201 و2) التي غطت الفترة 1996-2006 مروراً بالألية الأوروبية للجوار والشراكة IIEV التي غطت الفترة 2007-2013 وأخيراً الألية الأوروبية للجوار IIEV التي ستغطي الفترة 2014-2020، فضلاً عن القروض الميسرة وبرنامج دعم تسهيلات الشراكة والاستثمار الأورومتوسطية-فيميب FEMIP- التي يشرف عليها البنك الأوروبي للاستثمار.

إن تفحص حجم الدعم الأوروبي المقدم للجزائر عبر توسيع نطاق التعاون الاقتصادي و المالي منه وكذا تدفق رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار في مختلف المجالات الإنتاجية والخدماتية، وهما المجالين (التعاون والاستثمار) اللذان راهنت عليهما و اعتبرتهما عاملين مهمين في إنجاح الشراكة في جانبها الاقتصادي وتحقيق أهدافها. نجد أن حصيلة هذين البعدين كانت متواضعة ودون مستوى تطلعات الشريك الجزائري لاسيما في ظل استمرار الوضع الغير متكافئ بين طرفي الشراكة الذي كان قائماً بينهما من خلال استمرار الطرف الأخرى الأقوى في معادلة الشراكة بتعزيز لمكاسبه في البعد التجاري دون يتوافق ذلك مع تقديمه للدعم المطلوب بحسب الجانب الجزائري الذي رأى أنه قد أعطى للاتحاد الأوروبي أكثر مما أخذ منه خصوصاً في ظل الإدراك المتنامي أن الاتفاق بات يشكل فعلاً عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني. هذا ما يمكن تلمسه من خلال :

تواضع القيمة الإجمالية للمساعدات المالية المقدمة في إطار مختلف الأدوات المالية التي اعتمدها الاتحاد (برنامج MEDA I+II، IIEV)، أين بلغت القيمة الإجمالية لما التزم به من مساعدات مالية للجزائر خلال الفترة 1995-2013 نحو 868,9 مليون يورو فقط تم تسديد 52,51% منها بصورة فعلية وبقيمة إجمالية قاربت 456 مليون يورو فقط وبمعدل سنوي لا يتجاوز 25 مليون يورو، وهو مبلغ لا يكاد يكفي حتى لتغطية احتياجات مشروع قطاعي واحد، الأمر الذي جعلها مصنفة ضمن الدول المتوسطية الشريكة الأقل استفادة من المساعدات المالية الأوروبية لعوامل متعددة منها ما هو متعلق بعدم حاجة الجزائر الظرفي خلال فترة الطفرة النفطية لمثل هذه المعونات الرمزية على عكس بعض الدول المتوسطية الشريكة ذات الموارد المالية المحدودة، بالإضافة إلى العوامل الأخرى ذات الصلة بألية عمل هذه البرامج على غرار: ثقل وتعدد الإجراءات الإدارية الخاصة به على مستوى المفوضية الأوروبية عند كل مرحلة من مراحل تمويل المشاريع، الشروط الموضوعية من قبل الاتحاد الأوروبي مقابل الحصول على التمويلات، والتي يعتبرها بعض الشركاء غير موضوعية تستجيب لمقاصد سياسية وليست اقتصادية على الإطلاق، بالإضافة إلى عدم التمكن من إنجاز المشاريع المدعومة في الأجل المحددة لها و عدم تحقيق للأهداف المتفق على تحقيقها....

كما يتجلى تواضع دعم الاتحاد الأوروبي خصوصاً على مستوى الجانب التمويلي لمختلف المشاريع والبرامج المدرجة ضمن مجالات التعاون الرئيسية المتفق عليها بين الطرفين، أين كانت مساهمته بمبالغ أقل مما يمكن وصفها بأنها رمزية غير كافية قطعاً لتطوير القطاعات المعنية بالدعم وإحداث الآثار الإيجابية المنشودة على مستواها بقيم تراوحت بين 5 و60 مليون يورو. حيث لا يمكن تصور تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلة القطاع الصناعي وتحديث القطاع المالي وتحقيق التنمية المحلية وتطوير البنية التحتية بمبالغ هامشية لم تتجاوز في أحسن أحوالها 50 مليون يورو. بل الأكثر من ذلك، تم إدراج العديد من البرامج والمشاريع ضمن المجالات الرئيسية للتعاون المعنية بالدعم من قبل الاتحاد والتي هي في نظر الجانب الجزائري أقل أهمية وتتعلق أساساً بالمسائل السياسية وقضايا الحوكمة واحترام حقوق الإنسان مقارنة بالمجالات الاقتصادية والتنموية التي كان من المفروض أن تحظى بدعم وتعاون أكبر من قبل الجانب الأوروبي خصوصاً القطاعات المعنية مباشرة بتداعيات تحرير المبادلات التجارية بموجب الاتفاق والانضمام إلى منطقة التبادل الحر المزمع إقامتها بين الطرفين في غضون سنة 2020. ناهيك

عن توجيه حيز هام من الدعم الأوروبي لتحسين فوائده قروض سابقة مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار وإصلاح بعض الهيئات والمؤسسات الرسمية المشرفة على إدارة بعض جوانب الشأن الاقتصادي والإداري ...

تواضع تدفقات رؤوس الأموال من دول الاتحاد للاستثمار بشكل مباشر في الجزائر، والتي لم تتجاوز قيمتها الإجمالية على مدار الفترة 2005-2016 قرابة 8,66 مليار دولار بمعدل 867 مليون دولار سنويا (52,11% من المتوسط السنوي لإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر)، وهو رقم يعتبر هامشيا مقارنة بثقل العلاقات و حجم المبادلات التجارية القائمة بين الطرفين ، ناهيك عن أنه وضع البلد في ذيل ترتيب البلدان المتوسطة الشريكة على سلم استقطاب الاستثمارات الأوروبية والأجنبية بشكل عام على اعتبار أنه لم يتم جذب سوى 3,17% من تدفقات الاستثمار الأوروبي الداخل إلى دول الشراكة الأوروبية ومتوسطة رغم أنها تعتبر هي الأخرى قليلة الجاذبية للاستثمارات الأوروبية (ماعدًا تركيا و إسرائيل).

فمحيط الأعمال لم يشهد أي تحسن يذكر من منطلق أنه لا يزال يعاني من العديد العراقيل التي تقف في وجه الاستثمار رغم الجهود المبذولة في سبيل تحسين بيئة الاستثمار بوضع العديد من الأطر التشريعية المشجعة له التي حملت معها العديد من أشكال التسهيلات والحوافز والتي كانت أثرها الإيجابي محدودا خصوصا وأنها لم تكن خاضعة لرؤية إستراتيجية واضحة بل أنها كانت محصلة لرؤية سياسة بحتة أو فرضتها ظروف اشتداد ضيق الحيز المالي للبلاد وتدهور الوضع الاقتصادي خلال فترات معينة مر بها الاقتصاد وهو ما يفسر عدم استقرارها وتغييرها المتواصل . إذ أن تتبع الأداء المسجل على مستوى المؤشرات الدولية ذات الصلة بتقييم مناخ ممارسة الأعمال يظهر بوضوح مدى تدهور البيئية الاستثمارية للبلاد، أين وضعها على مدار السنوات الماضية في مراتب متأخرة على المستوى العالمي سواء من حيث التنافسية (مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي) وذات حرية اقتصادية تكاد تكون منعدمة (مؤشر الحرية الاقتصادية) مع انتشار واسع للفساد (مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية) و تدهور حاد لنوعية البيئية المؤسساتية وضعف شديد في الحوكمة وفق مؤشرات قياس الأخيرة التي يستخدمها البنك الدولي.

إن التحرك الإيجابي الذي يبدو لصالح الطرف الجزائري من خلال تتبع رصيد ميزان التجارة الإجمالية مع الاتحاد الأوروبي والمعبر عنه بالفوائض المتفاوتة والمتتالية التي أحرزها سواء قبل تطبيق اتفاق الشراكة (2000-2004) بقيمة متوسطة سنوية بلغت 6,799 مليار دولار أمريكي لتتفجع إلى 9,599 مليار دولار خلال فترة تطبيق الاتفاق المعني (2005-2016) كان في حقيقة الأمر مرتبطا فقط بالوتيرة التصاعدية التي أخذتها الصادرات من المحروقات بفعل انتعاش أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 لغاية 2014 قبل أن يتحول الرصيد إلى عجز خلال فترة الصدمة البترولية المعاكسة الراهنة ببلوغ قيمته 2,517 مليار دولار سنة 2015 لتشتد حدته سنة 2016 بقيمة عجز بلغت 5,440 مليار دولار، مما يعني أن الجزائر لم تحني من الاتفاق الشيء الكثير في جانبه التجاري على اعتبار أن المكاسب المحققة كانت فقط بفضل المحروقات، بحيث أنه :

خلافًا لما كان الشريك الجزائري يسعى لتحقيقه من أهداف من ناحية الارتقاء بالصادرات خارج نطاق المحروقات وتوسيع تشكيلة الأخيرة وزيادة حصصها في الأسواق الأوروبية ناهيك عن تحسين أداء هياكل النسيج الإنتاجي المحلي وتطويره بهدف تكييفه وتأهيله مع متطلبات الانفتاح الذي فرضه تطبيق الاتفاق المعني، فإنه لم يحدث أي تغيير يذكر على صعيد واقع التبادل الذي كان معروفا في السابق باستمرار محافظته على نفس الخصائص المميزة لبنية صادراته التي بقيت رهينة لتقلبات أسعار المحروقات والتي تبقى على درجة عالية من المخاطرة والهشاشة إزاء الصدمات الخارجية النابعة من التغييرات الحاصلة في الأسعار والطلب عليها في الأسواق العالمية مقابل تنوع شديد في هيكل وارداته تعكس تبعية مطلقة في تلبية حيز هام من الطلب الداخلي الاستثماري والاستهلاكي بفعل ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية ومحدودية قدرتها التنافسية داخل الأسواق الداخلية والخارجية، مما جعل من تحول الأسواق بين الجانبين إلى فرصة يتبادل فيها الجميع منافع الشراكة بصورة أكثر عدلا يبقى مجرد حبر على ورق نص الاتفاق كون مكاسب الشراكة التجارية بينهما خارج قطاع المحروقات صبت كلها لصالح الطرف الأوروبي لدرجة أن الجزائر استوردت ما معدله 17 دولار أمريكي من دول الاتحاد مجتمعة مقابل تصديرها لدولار واحد فقط خارج المحروقات خلال فترة تطبيق الاتفاق المعني بعدما كان معدل الاستيراد المتوسط مقدرا في المتوسط بـ 14 دولار لكل دولار تصدره الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2004 على سبيل المثال.

بالموازاة مع مواصلة الاتحاد لتعزيز مكاسبه التجارية مع الجزائر باستغلاله بشكل أفضل لجميع المزايا والأفضليات المنصوص عليها في الاتفاق مع تميز صادراته نحو الأسواق الجزائرية باتساع في مستوى تنوعها السلعي وعدم التركيز فيها على عكس الصادرات الجزائرية المنشأ التي تهمين عليها بشكل مطلق صادرات قطاع المحروقات مقابل تواضع رقم الصادرات خارج نطاق الأخير لدرجة تكاد تكون السلع الجزائرية المنشأ غائبة تماما في الأسواق الدولية بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي وعجزها الكامل عن استغلال كافة المزايا التفضيلية المقدمة من الجانب الأوروبي عند ولوجها إلى أسواق دوله بموجب الاتفاق وهو ما يمكن تلمسه في عدم تمكنها من استغلال سوى عدد محدود لا يتجاوز عدد أصبع اليد الواحدة وبنسب هامشية تكاد تكون منعدمة لم تتجاوز سقف 5% من الكميات المحددة للحصص الكمية المتعلقة بالمنتجات الزراعية و الزراعية المحولة المستغلة المتفق عليها بينما نجد على النقيض من ذلك استهلاك الطرف الأخر لمعظم الحصص بشكل كامل أو جزئي و في أمد قصير يتراوح بين أسبوع و3 أشهر بينما يتم استهلاك حصص أخرى في فترة أقصاها 6 أشهر نتيجة التنافس الحاد بين المستوردين

للحصول على حق استيراد المنتجات الأوروبية خاصة السلع الغذائية الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع التي تخضع لنظام الحصص وفق قاعدة "FIFO".

إن تواضع الأداء التصديري خارج المحروقات نحو دول الاتحاد أو باقي العالم بشكل عام ، والذي لم يشهد لأي تطور معتبر سواء من ناحية الكم أو النوع على اعتبار أنه بقي يراوح مكانه عند المستويات الهامشية من حيث القيمة والتركز الشديد في عدد محدود من السلع سواء الصناعية أو الزراعية والتي لا تغطي حتى فاتورة المستوردات الغذائية، راجع للعديد من العوامل المتعلقة بكل من :

- الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني وضعف أداء الجهاز الإنتاجي، الخلل ؛
فأغلب المؤسسات الإنتاجية الوطنية تبقي عاجزة عن تقديم منتجات بمعايير تضمن لها فرص نجاح تسويقها في الخارج و أن تنافس بها مختلف المنتجات الأخرى لمؤسسات مماثلة تنتج نفس السلع بفعل المشاكل العديدة والمتراكمة على غرار : تواضع حصيلة برامج وسياسات التطوير وإعادة تأهيل والهيكلية التي كانت شملت منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، المشاكل المالية وصعوبة الحصول على التمويل، التبعية المطلقة نحو الخارج فيما يخص حصولها على مدخلات عملياتها الإنتاجية، تضخم التكاليف وضعف الإنتاجية ...، سواء على مستوى مؤسسات القطاع العمومي التي نمت كما هو معلوم واعتادت العيش وعلى مدار عقود من الزمن ضمن أسوار حصينة من الحماية المطلقة من المنافسة الأجنبية والنشاط بعقلية الاحتكار والاطمئنان من جانب عدم وجود أية منافسة خارجية لمنتجاتها ودون الحاجة لتسويق الأخيرة في الخارج والتي سرعان ما انحارت تحت وقع اشتداد ضغوط الأزمة الاقتصادية وما رافقها بعد ذلك من تكريس لواقع متمسك بانفتاح اقتصادي بتحرير للأسواق والمبادلات دون أن تتمكن من تتأقلم مع متطلبات الوضع الجديد القائم على المنافسة و ضرورة تعزيز القدرة على التعامل ليس فقط على مستوى الأسواق الداخلية ولكن أيضا على مستوى الأسواق الخارجية.

أو على مستوى مؤسسات القطاع الخاص التي تشط ضمن محيط غير مشجع تماما لممارسة الأعمال محفوف بالمشاكل والعراقيل رغم الترسانة الضخمة من الأطر التشريعية والتنظيمية وكذا حزمة الإصلاحات الاقتصادية التي صبت في اتجاه دعم وتحفيز حرية المبادرة الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال و استقطاب الرأسمال المحلي أو الأجنبي، والتي عجزت في حقيقة الأمر على إيجاد لغاية اليوم قطاع خاص وطني قوي قادر على المنافسة والاستمرار وإحداث الديناميكية الاقتصادية المنشودة دون الاعتماد على الدعم الحكومي بكافة أشكاله، والتي بقيت بدورها عاجزة عن فرض نفسها وتعزيز قدراتها التنافسية سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية. إذ نسجل غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الخواص لأسباب متعددة منها : مواصلة تطبيق سياسة الحذر في استثماراتهم وأنشطتهم وذلك بتوجيهها كما هو معلوم نحو الاستثمارات والأنشطة غير المنتجة التي يغلب عليها طابع المضاربة وسريعة دوران الرأسمال (الخدمات على رأسها التجارة، بعض أنشطة الصناعة التحويلية كالصناعات الغذائية وتحويل البلاستيك والأحذية والجلود، العطور...)، وهي أنشطة في معظمها أعمال صغيرة لا تتطلب كثافة رأسمالية كبيرة وتكنولوجيا عالية ويد عاملة مؤهلة و تواجه منافسة محتدمة في الأسواق الدولية، مما يجعلهم يكتفون بمحاولة فرض وجودهم في السوق المحلية وإشباع حاجياتها لاسيما في ظل غياب الخبرة في عمليات التصدير لدى الكثير من المؤسسات وتخوفها من المنافسة الخارجية خاصة مع الاقتناع السائد لديها بأن منتجاتها وخدماتها في وضعها الحالي غير متوافقة مع المعايير العالمية مما يجعلها غير مؤهلة للمنافسة في حالة التوجه نحو التصدير إلى الأسواق الدولية .

- عدم فعالية السياسات والتدابير المتخذة من قبل السلطات لترقية الصادرات خارج المحروقات وعدم تطبيقها عمليا بالشكل المطلوب بفعل العراقيل التي تكبح النشاط التصديري للمتعاملين المصدرين على قلتهم عبر كامل حلقات عمليات التصدير السياسات الحماية المقنعة للاتحاد الأوروبي ودورها في عرقلة نفاذ السلع الجزائرية المنشأ إلى أسواقه، حيث يلجأ إليها على غرار بقية الدول المتقدمة من خلال إخضاعه لمختلف السلع الواردة إليه بشكل صارم وتمحيز في كثير من الأحيان مجموعة من المواصفات والمعايير الفنية والتنظيمية (قواعد المنشأ، اللوائح أو التنظيمات الفنية *Technical Regulations*، المواصفات وإجراءات تقييم المطابقة *Conformity Assessment Procedures*) التي ينبغي استيفائها قبل دخولها لأسواقه بهدف تقييد دخولها حماية لقطاعاته الإنتاجية من المنافسة الأجنبية تحت ذرائع مختلفة كالحفاظ على الصحة والبيئة وضمان حقوق الملكية الفكرية، واحترام مواصفات الجودة وشروط التعبئة والتغليف والتأكد من منشأ السلع بالتحقق من استيفائها لقواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاق الشراكة وغيرها.

وانطلاقا مما سبق عرضه بشأن تواضع الحصيلة المسجلة على مستوى الأبعاد الثلاثة التي يتركز عليها الجانب الاقتصادي والمالي للاتفاق فضلا عن التداعيات السلبية المترتبة عن تنفيذه على الاقتصاد الوطني بالنظر إلى مواصلة الطبيعة الريعية ملازمة للاقتصاد الوطني مقابل استمرار هشاشة وضعف النسيج الإنتاجي الوطني الذي لا يزال لا يقوى على المنافسة كونه يبقى تابعا إلى الخارج من حيث المواد الأولية والمدخلات ويفتقر للقدرة التنافسية وللتأهيل والتي أكدت صحة المخاوف التي أبدتها العديد من الأطراف في أعقاب التوقيع عليه التي رأت بأن فوائد الشراكة التي يجنيها الجانب الجزائري في ظل التفاوت الشديد القائم بين الطرفين على كافة الأصعدة ستكون محدودة. يتأكد بوضوح صحة الفرضية القائلة بأنه في ظل الأوضاع والخصائص الراهنة للاقتصاد الوطني، فستكون تبعات تطبيق الاتفاق سلبية عليه لاسيما وأن الدعم الأوروبي المرافق له كان ولا يزال دون المستوى الذي ابتغاه الشريك الجزائري.

- أدت عملية التفكيك التعريفي الكلي أو الجزئي التي شرع في تطبيقها منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ سنة 2005 وتستمر لغاية

الانتهاه منها في غضون سنة 2020 والتي شملت جانب هام من الواردات ذات المنشأ الأوروبي (أكثر من 50% من إجمالي الواردات من مجمل دول الاتحاد منذ سنة 2008)، إلى فقدان الخزينة العمومية لإيرادات هامة متأتية من الحقوق الجمركية، إذ قدر حجم الخسائر الفعلية المعبر عنها بالربح الغير محصل من الحقوق خلال الفترة 2005-2014 بحوالي 669,550 مليار دج وهو ما يعادل 8,3112 مليار دولار أمريكي (1 دولار = 80,56 دج سعر الصرف لسنة 2014) من بينها 625,054 مليار دج خسائر ناجمة عن تفكيك التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات المصنعة التي ترد في القوائم الثلاثة مما يعادل 93,35% من إجمالي خسائر التفكيك التعريفي في الوقت الذي قدر فيه إجمالي خسائر التفكيك التعريفي على المنتجات الزراعية الأوروبية الواردة إلى الأسواق الجزائرية بأقسامها الثلاثة (الزراعية، الزراعية المحولة، ومنتجات الصيد البحري) 44,495 مليار دج وهو ما يشكل 6,64% من مجموع خسائر التفكيك التعريفي، بينما تراوحت قيم الخسائر السنوية خلال ذات الفترة ما بين 25,469 و 121,223 مليار دج (ما يعادل ما بين 3,5% و 5,9% من مداخيل الحقوق الجمركية وما بين 0,7% و 2,12% من الإيرادات العامة للخزينة) خلال ذات الفترة باستثناء سنة 2005 التي بلغت فيها إجمالي ما فقدته الخزينة العمومية من إيرادات الحقوق الجمركية نحو 5,027 مليار دولار باعتبار أن عملية التفكيك تمت خلال الأربع أشهر الأخيرة فقط كما أنها شملت المنتجات الزراعية والصناعية (القائمة الأولى) المعنية بعملية التفكيك الفوري والكلبي بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ (تذكرة الدخول).

أما بالنسبة للخسائر التقديرية لعملية التفكيك لغاية استكمالها سنة 2020، فستبلغ بحسب طريقة المحاكاة المعتمدة من قبل إدارة الجمارك الجزائرية قرابة 868,576 مليار دج من الإيرادات المتأتية من الحقوق الجمركية وهو ما يعادل 10,78173 مليار دولار أمريكي (سعر صرف الدينار مقابل الدولار لسنة 2014) من بينها 791,956 مليار دج خسائر مترتبة عن تفكيك التعريفات المفروضة على المنتجات المصنعة الأوروبية بقوائمها الثلاثة، وهو ما يشكل 91,18% من الخسارة الكلية و 76,620 مليار دج متعلقة بخسائر التفكيك التعريفي على المنتجات الزراعية الأوروبية بأصنافها الثلاثة.

والملاحظ أن هذه الخسائر لم تؤثر بشكل محسوس على الإيرادات العامة للخزينة لاسيما في ظل الاستمرار في تحقيق فوائض في الميزانية نتيجة استمرار ارتفاع أسعار النفط ومن ثم ارتفاع الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية، وبالتالي إمكانية تحمل الخزينة-ولو بشكل ظريفي- ليس فقط لهذه الخسائر بل أيضا تمويل العجز المتواصل للخزينة بفعل التوسع في الإنفاق وذلك بالاستئجار بإيرادات صندوق ضبط الموارد لتغطيته وهو ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة و الأخيرة لهذا البحث ما لم يحدث اختلال كبير في أسواق النفط العالمية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها وهو ما حصل فعلا على مدار الفترة 2000-2014، قبل أن يتقلب الوضع الاقتصادي تحت تأثير الصدمة النفطية المعاكسة واشتداد ضيق الحيز المالي للبلاد الذي ترافق مع تدهور وضع المالية العامة وتعميق العجز الموازني بشكل أكبر نتيجة لمحدودية الإيرادات المتأتية من الجباية العادية أصلا وانخفاض إيرادات المحروقات ليضاف إليه فقدان إيرادات هامة من الحقوق الجمركية بفعل التزامات تطبيق اتفاق الشراكة.

على العموم، يمكن القول بأنه مهما تعددت المآخذ والمبررات التي رصدتها الجانب الجزائري والتمسك بالذرائع للإيحاء بمسؤولية الشريك الأوروبي في عدم نجاح الشراكة بفعل عدم احترامه لالتزاماته والمتعلقة بتسهيل حرية تنقل الأشخاص وتوسيع مجال التعاون المالي والاقتصادي ومرافقة عمليات تأهيل الاقتصاد والاهم من ذلك زيادة حجم الاستثمارات الأوروبية في مختلف المجالات الإنتاجية والخدماتية، وهي فعلا قائمة. إلا أن ذلك ينبغي أن لا يخفي مسؤولية الجانب الجزائري في الإخفاق وعدم تحقيق المكاسب المنشودة والاستغلال الأفضل للمزايا التي أتاحتها الاتفاق. فمن غير المنطقي إلقاء اللوم على الطرف الآخر وتحمله مسؤولية فشل السياسات والبرامج الاقتصادية وعجزها عن تحقيق التنمية على مختلف الأصعدة المنشودة بعيدا عن منطق الربح رغم ما تتوفر عليه البلاد من موارد وإمكانات غير متاحة لدى العديد من الدول الشريكة الأخرى مثلما أوضحنا ذلك عند تناول لمختلف جوانب هذا البحث.

2- توصيات البحث :

وبناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث، سيتم اقتراح بعض التوصيات التي ارتأينا أن لا تكون متعلقة بالتدابير التي تسمح بالتقليل من حدة التبعات السلبية التي خلفتها تطبيق اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني ومحاولة اقتراح بعض الحلول التي من شأنها استغلال المزايا التي يتيح الاتفاق من حصول على دعم أكبر من الاتحاد في شكل مساعدات مالية أو قروض ميسرة أو محاولة استقطاب للاستثمارات المباشرة أو توسيع مجالات التعاون المالي بل حتى المطالبة بمراجعة لبعض بنودها بما يخدم مصالح الجانب الجزائري أو تجميد العمل به مؤقتا بفعل الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الوطني وإن كان الإجراء الأخير صعب التطبيق في الوقت الراهن بالنظر لعوامل أخرى غير اقتصادية بالدرجة الأولى التي تجعل الجزائر غير قادرة على الإقدام على هذه الخطوة.

بل سنحاول اقتراح بعض التوصيات التي تعني معالجة الاختلالات العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وإزالة المظاهر السلبية التي تبقى ملازمة له، والتي لم تكن فقط سببا في عجزه على استيفاء متطلبات الانفتاح ومجارات المنافسة التي فرضها تطبيق الاتفاق مقابل ضعف استغلال المزايا التي أتاحتها الأخير، بل كانت سببا في جعله مجرد اقتصاد ريعي أحادي التصدير على درجة عالية من المشاشة و تبعية مطلقة نحو الخارج في تلبية احتياجات الطلب الداخلي الاستثماري والاستهلاكي تتحدد فيه دورات الرخاء والركود بتغيرات سعر برميل النفط وما ينطوي ذلك من مخاطر جسيمة تصل لحد اختياره بالكامل بل واختيار البلاد برمتها في حال بقاءه على وضعه الراهن لاسيما وان نهاية الربع الآتي من المحروقات بدأت ترسم بكل وضوح في الأفق. لذلك يتعين من أصحاب القرار العمل

على رسم وتنفيذ سياسة اقتصادية تستهدف إحداث انطلاقة اقتصادية حقيقية تسمح بوضع الاقتصاد الوطني على مسار التنمية بعيدا عن منطق الربح والحسابات السياسية والظرفية وتوزيع الثروة الوطنية غير المستدامة في قطاعات ومجالات غير منتجة إرضاء لأطراف معينة أو لامتصاص غضب الشارع من خلال توفير الشروط المناسبة لهذه الانطلاقة التي تتمثل في :

- ضرورة توفر الإرادة القوية والفعالية للتوجه نحو الإصلاح بأبعاده المختلفة سواء كانت سياسية، اقتصادية واجتماعية على النحو الذي تستجيب فيه مختلف شرائح المجتمع لعمليات الإصلاح وتتفاعل معها بعيدا عن "منهجية الحذر من التغيير" والذي لن يتأني سوى بإحداث تغيير للوضع القائم ذلك أنه من غير المعقول يستمر بقاء نفس الأطراف التي تتحمل مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وفشلها في إحداث الديناميكية المنشودة لإشرافها على عملية الإصلاح وإحداث الانطلاقة الفعلية للاقتصاد.

- رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية متوسطة وطويلة الأمد تكون واضحة المعالم والأهداف تتحدد من خلالها الأولويات الآنية والمستقبلية والتي ينبغي أن تتجاوز تسيير المشكلات وتأجيلها إلى إيجاد الحلول وتجاوزها بدلا من الاعتماد كما كان عليه الحال على مدار جميع المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني على السياسات الظرفية المجترأة المعتمدة على ثنائية "الجباية البترولية - النفقات العامة" والتي يمكن وصفها بأنها كانت مجرد مسكنات ظرفية تأتي في شكل برامج و تدابير أو إجراءات تتراوح بين التوسع تارة و الانكماش تارة أخرى لتسير واقع اقتصادي يحتاج في الحقيقة لإصلاحات أكثر عمق وشمولية.

مع ضرورة تنفيذ هذه السياسات بشكل تدريجي في كافة القطاعات وفق قيم يتأني في مقدمتها رد الاعتبار للكفاءة والعلم في التسيير، إذ لا يمكن أن تبقى الكفاءة باستمرار محصورة في عامل الثقة والولاء والجهوية وإنما يتعين إشراك فعلي للكفاءات والإطارات القادرة على ضمان الإدارة والتسيير الأفضل لمختلف القطاعات والمؤسسات و كذا رد الاعتبار لقيمة العمل والقدرة على الابتكار والإنتاج وليس الاكتفاء و العمل ضمن حدود قيمة المخصصات المالية لها المقتطعة من الربح النفطي.

- تحسين نوعية البيئة المؤسساتية ورفع مستويات الشفافية والحوكمة، فضعف الأحيرة واستشراء الفساد وتدهور نوعية المؤسسات كلها عوامل ستزيد لا محالة من تردي الأوضاع على كافة المناحي الاقتصادية بما فيها البيئة الاستثمارية التي سيلحق بها ضررا كبيرا. فالأبعاد الخطيرة التي أخذتها ظاهرة الفساد في الجزائر رغم غياب أرقام رسمية حول حجمها وتكاليفها على الاقتصاد الوطني، تظهر مدى استشراء الفساد وتغلله على نحو معقد و واسع النطاق لدرجة وصل فيها لحد أنه بدأ يأخذ طابعا منهجيا ومؤسسيا و يحظى بالقبول التدريجي لدى بعض الأطراف ولو بغير قصد أو تحت شكل من أشكال الضغوط المفروضة عليها، ومستمد زخمه من تنوع مصادره وأشكاله في ظل توفر بيئة حاضنة ومحفزة لكافة أشكال الانحرافات التي تطرأ على سلوكات مختلف الأعوان وضاربا معه في الصميم مصداقية السياسات المتبعة و إضعاف المؤسسات القائمة في البلاد مع وضعه السلطات أمام تحد كبير متصل بأخلقة ممارسة النشاط الاقتصادي والإداري - المؤسساتي والعمل على إيجاد بيئة مستقرة للأعمال وإدارة فعالة على صعيد مؤسسات الدولة من أجل الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة تمكنها من الإيفاء بمتطلبات المجتمع.

- العمل على تطوير وتأهيل المورد الذي من كان من المفروض أن يكون الأهم و المستدام بالنسبة للجزائر وهو الرأسمال البشري، من خلال تطوير منظومة التكوين والتعليم بكافه أطواره بتحسين جودته بدلا من الاقتصار فقط على تسيير الجانب الكمي بما يجعل من مخرجات المنظومة تستجيب لمتطلبات سوق العمل فضلا عن ضرورة الاهتمام أكثر بالبحث العلمي والتطوير وربطه بالواقع العملي بمختلف جوانبه بدلا من الاقتصار نشاطه على البحوث الأكاديمية المقدمة فقط لأغراض الحصول على الدرجات العلمية لأصحابها والتي لا يجد معظمها طريقه نحو التطبيق الفعلي، مع ضرورة تشجيع مساهمة مختلف الأطراف بما فيها المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في دعم الجهود و الأنشطة البحثية.

- العمل على تحسين مناخ ممارسة الأعمال الذي لا يزال يعاني من العديد الموانع والعراقيل التي تقف في وجه الاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي رغم وجود ترسانة هامة من التسهيلات والحوافز التي حملتها مختلف الأطر التشريعية التي وضعت لهذا الغرض. فالمشكل ليس في الإطار التشريعي المعمول بها أو حتى بالنسبة لقاعدة 49- 51 التي كانت مصدر قلق العديد من الأطراف التي اعتبرها كعامل كابح لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنما في كيفية تطبيقها في ظل المناخ الاقتصادي العام السيئ الذي فرضته السمات السلبية الرئيسية المميزة للاقتصاد الوطني الذي أضحى ثالثا للربح- الفساد - واتساع رقعة الاقتصاد الموازي - والذي أفرز بدوره بيئة استثمارية ضعيفة. لذلك يتعين أن تكون المعالجة على محورين يتعلق الأول بتسهيل الدخول إلى أسواق العوامل والحصول عليها بشكل ميسر وعلى قدم المساواة للجميع والتي تتعلق أساسا ب: التمويل الذي يستدعي معه ضرورة تطوير الجهاز المصرفي و تفعيل دور السوق المالية، وكذلك الحصول على المعلومات والعقار وتطوير مناطق النشاط. في حين يتعلق الثاني بما سبق عرضه من توصيات ذات صلة بتحسين نوعية البيئة المؤسساتية وتعزيز الحوكمة وما ينجم عنها من وضوح السياسات المعتمدة واستقرارها مما يعمل على إرساء أجواء الثقة في أوساط المتعاملين والمستثمرين.

- ضبط و تحسين إدارة المالية العامة في ظل إخضاعها لقواعد الشفافية والرقابة والمساءلة الجادة عن عملياتها في جانب النفقات أو الإيرادات، مما يساهم في التخصيص الأمثل للموارد التي توجه للقنوات والمجالات التي من شأنها تحقيق التنمية على نحو مستدام بأبعاده المختلفة بعيدا عن كافة مظاهر الفساد وأشكال التبذير التي تصاحب أداء الوظيفة المالية للدولة على كافة المستويات والمجالات وهذا يستدعي بدوره توفر بعض الشروط المتعلقة أساسا بكفاءة وفعالية الأجهزة المالية والرقابية للدولة ومدى نوعية البيئة

المؤسسية وخصوصا مدى توفر الرغبة الفعلية لدى السلطات في تبني توجه تعزيز حوكمة المالية العامة التي تبقى جانبا هاما منها لا يخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة ولا يسري عليه أي شكل من أشكال الرقابة من قبل السلطات التشريعية أو أي جهة رقابية مستقلة أخرى (الصناديق والحسابات الخاصة للخرينة).

- استكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية التي تزال متأخرة في الكثير من المجالات وفي مقدمها إصلاح النظام المالي والمصرفي الذي لا تزال البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية العمومية الخاضعة للتدخل المفرط للحماية عليها مهيمنة على أنشطته، وكذا إعادة النظر في تنظيم وإشراف الدولة على القطاع الاقتصادي العمومي الذي استنزف موارد مالية كبيرة في شكل عمليات تطهير ودعم مباشر من الخزينة العمومية للمؤسسات العمومية التي ما فتئت تنحو إلى مزيد من التدهور بسبب المشاكل المترابطة عليها منذ عقود، لدرجة باتت تشكل عبئا ثقيلا يصعب تحمله، فمن غير المنطقي ضخ موارد مالية ضخمة كانت كافية لإنشاء لعدة مرات النسيج الإنتاجي العمومي القائم و التي كانت أيضا من المفروض توجيهها لتطوير مجالات اقتصادية أخرى كدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل المشاريع التنموية على المستوى المحلي بهدف تحقيق التوازن التنموي في مختلف مناطق البلاد و تشجيع أنشطة القطاعات التي ستسهم في إحراز تقدم في معادلة تنويع الاقتصاد واستيعاب اليد العاملة وهي : الفلاحة والسياحة وبعض الأنشطة الصناعية والخدماتية سواء كانت خاصة أو عمومية تتوفر فيها شروط القدرة على استمرارية نشاطها.
- العمل على ضبط الاستيراد ولكن دون المساس بالاتفاقيات التجارية الموقعة مع الشركاء التجاريين للجزائر أو القواعد المعمول بها على مستوى النظام التجاري المتعدد الأطراف كفرض حصص الاستيراد ورفع الرسوم الجمركية والتوقيف المؤقت والكلبي للواردات، وإنما يتعين اللجوء إلى استخدام وبشكل صارم للأدوات المستخدمة من قبل جميع الدول لاسيما المتقدمة منها، ونعني بها : المواصفات والمعايير الفنية والتنظيمية (قواعد المنشأ، اللوائح أو التنظيمات الفنية ، المواصفات وإجراءات تقييم المطابقة) التي ينبغي تستوفيها جميع السلع المستوردة قبل دخولها للأسواق المحلية.
- العمل على تنويع مداخيل الخزينة العمومية والتخلص التدريجي من التبعية للحماية البترولية من خلال العمل على الاستيعاب التدريجي لأنشطة الاقتصاد الموازي وإدخالها في القنوات الرسمية بإجراءات تحفيزية و عملية ملموسة تعزز ثقة المتعاملين في هذه الأخيرة و تحسين أداء النظام الجبائي وجعله يستوفي إلى حد ما ميزات المرونة، البساطة، الفعالية والعدالة، بالعمل على تبسيط القواعد والإجراءات الجبائية مع إحداث تقارب بين الإدارة الجبائية و المكلفين بالضريبة بما يقلل من حالات التهرب، وذلك بكسب ثقة المكلف و تنمية درجة الوعي الضريبي لديه ناهيك عن محاربة الغش والتهرب الضريبيين عن طريق أساليب وقائية سواء على المستوى التشريعي أو على مستوى الإدارة الجبائية، والتي تكون مرتكزة على معالجة وسد الثغرات التي تعطي الفرص للتهرب، وكذا تشديد عمليات الرقابة وإلزامية المراجعات الدورية مع تشديد العقوبات على كبار المفسدين الضريبيين ومساعدتهم من داخل او خارج الإدارة الجبائية، وليس الاقتصار فقط على عقاب المتهربين الصغار من دفع الضريبة فضلا عن ضرورة الاهتمام بالجباية المحلية التي تعتبر مصدرا هاما من مصادر تمويل التنمية على الصعيد المحلي.

3- آفاق البحث :

سمح لنا الخوض في مختلف جوانب الموضوع الذي يبقى نطاقه واسعا ومتشابكا، بالوقوف على العديد من المحاور ذات الصلة به لم يتسنى لنا أن نوفها حقها وأخرى لم يتعرض البحث لها بالدراسة والتحليل، والتي نرى أنها جديرة بأن تشكل محور اهتمام بحوث ودراسات قادمة، كتحليل الآثار القطاعية لتطبيق اتفاق الشراكة ولاسيما القطاع الصناعي؛ تقييم أثر اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على جانبيه التبادل التجاري البني مع تحديد للعوامل المؤثرة فيها باستخدام نماذج الجاذبية القياسي؛ تحليل لحصيلة السياسات المرافقة لتطبيق اتفاق الشراكة ومدى تأثيرها على أداء القطاعات المعنية بها "برامج تأهيل القطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" وكذا دراسة انعكاسات دخول اتفاق الشراكة على مختلف جوانب وقطاعات الاقتصاد الوطني باستخدام نموذج التوازن العام الحسابي MEGC .

وفي الختام، ما يمكن قوله أنه مهما تكن المعلومات والبيانات المقدمة والأدوات المستخدمة في البحث إلا أنه يبقى في الأخير مساهمة على غرار بقية البحوث قابلة للانتقاد والتحسين.

نسأل الله أن نكون قد وفقنا إلى ما كنا نسعى إليه، فهو الموفق والهادي لحسن السبيل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

I- الكتب

- إبراهيم العيسوي (2001)، الجات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الثالثة.
- ابراهيم العيسوي (2011)، التنمية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية.
- أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي (2010)، اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى.
- أحمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم غفر(1999)، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- أحمد كاتب (2013)، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، ابن الندم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية -ناشرون- ، وهران وبيروت، الطبعة الأولى.
- احمد يوسف الشحات (2001)، الترتيبات الحماائية في ظل منظمة التجارة العالمية ، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة ، الطبعة الأولى.
- أسامة المحبوب(2001)، العولمة والإقليمية : مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية .
- إسماعيل بن قانة (2012)، اقتصاد التنمية : نظريات ، نماذج واستراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- إسماعيل معارف (2012)، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الأولى .
- أشرف منصور(2008)، الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- إكرام عبد الرحيم (2002)، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- آلان غرينسيان (ترجمة أحمد محمود) (2008)، عصر الاضطراب: مغامرات في عالم جديد، كلمة للترجمة والتوزيع ودار الشروق، أبو ظبي والقاهرة، الطبعة الأولى.
- أليسوندرو رومانويولي (2003)، التنمية الاقتصادية والتبادل الحر الأورو- متوسطي، منشورات زرياب، الجزائر.
- أولريش شيفر (ترجمة عدنان عباس علي) (2010)، انخيار الرأسمالية : أسباب اخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، سلسلة عالم الثقافة رقم 371، منشورات كتب صادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت .
- بشارة خضر(1993) (ترجمة جوزيف عبد الله)، أوروبا والوطن العربي : القرابة والجوار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- جودة عبد الخالق وكريمة كريم(2015)، الأمن الغذائي العربي: ثنائية الغذاء والنفط، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- بيروت، الطبعة الأولى.
- حازم البيلادي (2003)، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى.
- حسن حمزة كريم (2011)، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان.
- حسن نافعة (2004)، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى .
- حسين عمر(1998)، التكامل الاقتصادي: أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- حميد الجميلي (2012)، الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية ، منشورات منتدى الفكر العربي . عمان . الطبعة الأولى.
- خالد المعيني (2009)، الحافات الجديدة : التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، دار كيوان للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى.
- داني رودريك (ترجمة رحاب صلاح الدين)(2014)، معضلة العولمة- لماذا يستحيل التوفيق بين الديمقراطية وسيادة الدولة والأسواق العالمية؟، مؤسسة هندايو للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى.
- رمزي زكي (1998)، الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة - رقم 226 - أكتوبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- رمزي سلامة (2001)، مشكلة المياه في الوطن العربي : احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- روبرت غيلبين (ترجمة مركز الخليج للأبحاث) (2004)، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى.
- سالم توفيق النحفي(2013)، سياسات الأمن الغذائي العربي: حالة الركون في اقتصاد علمي متغير رؤية للمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى سالم توفيق النحفي وأحمد عبد المجيد(2008)، السياسات الاقتصادية الكلية والفقير مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- سامي بن ابراهيم السويلم (2004)، صناعة الهندسة الاسلامية : نظرات في المنهج الإسلامي، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار وبيت المشورة للتدريب، الكويت.
- سامي بن إبراهيم السويلم(2007)، التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى.
- سامي خليل(1994)، نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية " الكتاب الأول"، دار النهضة العربية، القاهرة.
- سامي عفيفي حاتم(2005a)، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية - قضايا معاصرة في التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- سامي عفيفي حاتم (2005b)، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية - التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق - ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- سعدون بوكبوس (2013)، الاقتصاد الجزائري : محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، دار الكتاب الحديث، الجزائر.
- سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشموي(2007)، اقتصاديات الضرائب : سياسات، نظم وقضايا معاصرة ، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- سمعان فرج الله (2002)، مصر والدائرة المتوسطية : الواقع والمستقبل حتى 2020، دار الشروق ، القاهرة، الطبعة الأولى.
- سميح مسعود (2010)، الأزمة المالية العالمية : نهاية الليبرالية المتوحشة، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى.

- سمير التنير (2009)، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى.
- سمير التنير (1978)، التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
- سمير صارم (2000)، أوروبا والعرب : من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى.
- السيد متولي عبد القادر (2011)، الاقتصاد الدولي : النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى.
- صلاح عباس (2006)، التكتلات الاقتصادية هل هي تحاليل على الجات ؟، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- طارق فاروق الحصري (2007)، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي (البطالة، الفقر، والتفاوت في توزيع الدخل)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى،
- طالب عوض وراود (2013)، الاقتصاد الدولي : نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية.
- عادل احمد حشيش (2000)، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- عامر مصباح (2008)، نظريات تحليل التكامل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد الأمير السعد (2008)، العولمة والاقتصاد العالمي : قضايا راهنة، دار الفكر المصري، القاهرة.
- عبد الحى زلوم (2009)، أزمة نظام : الرأسمالية والعولمة في مأزق، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، الطبعة الأولى.
- عبد الرحمان ابن خلدون (تحقيق، تقديم وتعليق عبد السلام الشدادى) (2005)، المقدمة، المجلد الثاني، الفصل الثالث من الكتاب الأول - في الدول والملك والخلافة والمراتب السلطانية، وما يعرض في ذلك كله من الاحوال، وفيه قواعد و متممات -، بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى .
- عبد الرحمان تومي (2011)، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر - الواقع والآفاق -، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،
- عبد القادر بلطاس (2009)، تداعيات الأزمات المالية العالمية - أزمة Subprime، دار النشر L'égande éditions، الجزائر.
- عبد القادر رزيق المخادمي (2009)، الاتحاد من أجل المتوسط : الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد القادر محمد عطية (2005)، الحديث في القياس الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية،
- عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية (2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الأولى .
- عبد المجيد أونيس (2011)، ادارة العلاقات الانسانية - مدخل سلوكي تنظيمي -، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،
- عبد المجيد قدي (2005)، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية،
- عبد المطلب عبد الحميد (2006)، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- عبد المطلب عبد الحميد (2003)، السوق العربية المشتركة : الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.
- عبد الهادي يموت (2011)، الأزمات المالية العالمية ودور التضامن العربي في تخفيف آثارها، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت .
- عثمان أبو حرب (2008)، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- عزة قناوي ونيرة سليمان (2005)، التكتلات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، مكتبة دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر .
- على الحاج (2005)، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- عمر صقر (2001)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- فتح الله ولعلو (1982)، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الأولى،
- فتح الله ولعلو (1997)، المشروع المغاربي والشراكة الأوروبية متوسطة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى.
- فضيلة بخوش (2010)، اتحاد المغرب العربي : بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- فليح حسن خليف (2010)، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الطبعة الأولى .
- فؤاد أبو ستيت (2004)، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- فؤاد حمدي بسيسو (2010)، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت .
- فؤاد عارف (2012)، مقومات إقامة منطقة تجارة تفضيلية بين الدول العربية وإفريقيا، مكاسب التكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- فوزية غربي (2011)، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر -، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية.
- محسن النداوي (2011)، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى.
- محمد الحمصي (1986)، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة.
- محمد شبيخي (2011)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف (2000)، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، منشورات قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.
- محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي (2001)، التنمية الاقتصادية - مفهومها ونظريتها و سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- محمد قاسم حصاصنة (2010)، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى.
- محمد محمود الامام (2004)، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- محمد محمود معابرة (2011)، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى .
- مدحت القرشي (2007)، التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى.
- مراد ديابي (2014)، حرية- مساواة واندماج اجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة وبيروت، الطبعة الأولى.
- مسعود مجيظنة (2013)، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- مصطفى العبد الله الكفري (2008)، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق .
- المعتز بالله عبد الفتاح (1998)، الوظيفة الاقتصادية للدولة : دراسة في الأصول والنظريات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية - مكتبة التنمية-، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى.
- موردخاي كيريانين (ترجمة محمد إبراهيم منصور) (2007)، الاقتصاد الدولي: مدخل للسياسات، دار المريخ، الرياض.
- ميشيل تودارو (2006) (ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود)، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر ، الرياض.
- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب (2010)، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي - من خلال حالة الجزائر-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ناصف يوسف حتى (1985)، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت.
- نشأت على عبد العال (2012)، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- نعيم ابراهيم الظاهر (2010)، ادارة العولمة وانواعها ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، اربد، الأردن ، الطبعة الأولى.
- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد الطيف الخشالي(2005)، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- هاني حبيب (2003)، الشراكة الأوروبية المتوسطة : ما لها وما عليها ، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع ، دمشق، الطبعة الثانية.
- هجير عدنان زكي أمين (2010)، الاقتصاد الدولي : النظريات والسياسات، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- هويدا عبد الهادي(2013)، الصناعات التحويلية في أفريقيا- الفرص والتحديات- مع التركيز على مصر وتونس، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- هيل عجمي الجنابي (2014)، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى.
- ورويك موراوي (ترجمة سعيد منق) (2013)، جغرافيات العولمة - قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، سلسلة عالم الثقافة - رقم 397- فيفري، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،
- وسام ملاك (2012)، تطور الفكر الاقتصادي - النيوكلاسيكية والحديثة والهجوم النيوكلاسيكي المضاد ، الجزء الثاني ، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى.
- وليد عبد الحميد عايب (2010)، الآثار الاقتصادية لسياسة الانفاق الحكومي : دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الأولى،
- II- إسهامات في كتب جماعية:**
- داود خير الله (2015)، الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي، في داود خير الله وآخرون، الفساد وإعاقة التطور في العالم العربي -بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يومي 09 و10 أيار/مايو 2014، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة وبيروت، الطبعة الأولى ،
- سالم توفيق النجفي (2005)، حول مسألة الرأسمالية : رؤية للقرن الحادي والعشرين، في سالم توفيق النجفي وآخرون ، الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية ، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى.
- سالم توفيق النجفي و أحمد عبد المجيد (2008)، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى .
- سعيد النجار (1990) ، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي، في: إبراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي : مقاربات نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،
- سلطان أبو علي(1997)، مشروع السوق الشرق أوسطية، في: إبراهيم سعد الدين عبد الله، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- سيباستيان أبيس (2012)، القمح في حوض البحر الأبيض المتوسط : المجتمعات والتجارة والاستراتيجيات، في: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed - المتوسطي 2012، المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed ، برشلونة.
- السيد ياسين (2010)، في مفهوم العولمة، في أسامة الخولي وآخرون (2010)، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة.
- الشاذلي العياري (1997)، آفاق التكامل في البحر المتوسط : الخيار الأوروبي، في إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- عادل السن(2008)، مكافحة جرائم الرشوة، في: الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- عبد الأمير السعد (2008)، الجدل الراهن حول الشراكة الأوروبية المتوسطة: الراهن لا يبرر السقوط في خفة الراهن، في: العولمة والاقتصاد العالمي: قضايا راهنة ، دار الفكر المصري، القاهرة.
- عبد الفتاح الرشدان (2010)، أوروبا والعرب والشراكة الأوروبية المتوسطة، في جمال الشلي وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية بعد 11 أيلول : الواقع والآفاق، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى.
- العربي الجعيد(2010)، مشاريع التكامل الإقليمي جنوب- جنوب : أطلال متعددة الإشكال ، في: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed - المتوسطي 2010، المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed ، برشلونة.
- عطا الله خليل،(2008) مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي - تجربة الأردن- ، في: الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

- علي لطفي (2010)، الأزمة المالية : الأسباب، التداعيات والمواجهة ، في : الازمة المالية العالمية التداعيات والآثار على اقتصاد الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- عيسى برهومة (2010)، العرب وأوروبا: من الصراع الى الشراكة، في جمال الشلي وخالد الشقران، العلاقات العربية الأوروبية بعد 11 أيلول : الآفاق والآفاق، الطبعة الأولى، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان .
- محمد الصمادي(2004)، اتفاقيات التجارة الحرة وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، في: أحمد السيد النجار، التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان.
- محمد صفوت قابل (2011)، المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي العربي، في التنافسية وأثرها على الاستثمارات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- محمد محمود الإمام (1990)، التكامل الاقتصادي : الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي، في إبراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي : مقاربات نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- محمد محمود الامام (2000)، الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية : مع اشارة خاصة الى مصر وتونس، في : مهدي الحافظ وآخرون، الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية - تجارب وتوقعات -، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، الطبعة الأولى .
- محمد محمود الإمام (2006)، الأسس النظرية للتكامل التجاري الدولي ، في : محمد محمود الامام وآخرون : منطقة التجارة العربية : التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- محمد محمود الإمام(1998)، تطور الأطر النظرية للاتحاد الأوروبي: الدروس المستفادة للتكامل العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- ناصر السعيد (2005)، التكامل الاقتصادي العربي : يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار، في : سعود البريكان وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي : التحديات والآفاق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- هاني الحوراني(2007)، عشر سنوات على إعلان برشلونة ، في هاني الحوراني (تحت إشراف)، الشراكة الأوروبية المتوسطة من برشلونة إلى سياسة الحوار، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.

III- مذكرات ورسائل جماعية :

- أحمد بيرش (2012)، إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-
- أمين شفير(2001)، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - فرع التحليل الاقتصادي -، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر -.
- بوطالبي براهيم (2012)، مقاربة اقتصادية للتهريب في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاد التنمية -، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان -.
- بوعلام وهي(2012)، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة- حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف -.
- ثابتي خديجة (2012)، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص- دراسة حالة ولاية تلمسان-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - مدرسة الدكتوراه - تخصص تسيير المالية العامة -، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
- جندلي عبد الناصر الدين(2005)، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية- فرع العلاقات الدولية-، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
- خالد منة (2015)، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية - فرع التحليل الاقتصادي-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر -3- .
- رابع زيري (1996)، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،
- سليم موالدي (2014)، بنوك التنمية الإقليمية كآلية لدعم التكامل الجهوي في الدول النامية : دراسة تطبيقية على مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير ، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 .
- شريط عابد (2004)، الشراكة الاقتصادية الأوروبية-متوسطة : حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .
- شكري بن زعرور (2016)، مسار برامج التصحيح الهيكلي واصلاح السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة حالة الجزائر - ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاد قياسي - ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3،
- صالح بوكرواح (2012)، واقع التهريب وطرق مكافحته على ضوء الأمر 05-06 المؤرخ في 25 أوت 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب، مذكرة ماجستير في الحقوق - فرع الدولة والمؤسسات العمومية -، كلية الحقوق والعلوم الادارية - بن عكنون-، جامعة الجزائر .
- الطاهر لطرش (2005)، مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة.
- عبد الحفيظ صدوقي (2015)، التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في علاجه خلال الفترة 1985-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - قسم العلوم الاقتصادية- ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3.

- عبد العالي بورويس (2014)، تحليل التحول الى اقتصاد السوق على ضوء النظام الجمركي الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية - تخصص التحليل الاقتصادي -، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.
- عبد اللطيف مصيطفي (2008)، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث : بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- عبد الله بلوناس (2005)، الاقتصاد الجزائري : من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية - تخصص نقود ومالية -، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر
- عبد الوهاب سيواني (2007)، التهريب الجمركي واستراتيجيات التصدي له ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - فرع تحليل اقتصادي -، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .
- كمال سي محمد (2014)، التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه - ل.م.د. -، فرع مالية ومؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -.
- محمد الشريف منصوري (2009)، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص إدارة أعمال -، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري - قسنطينة.
- محمد برباح (2016)، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية - تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- محمد براق (1999)، بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية مع دراسة حالة الجزائر : الجزء الثاني " واقع التنمية وبورصات القيم في العالم مع دراسة حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - فرع : نقود ومالية ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- محمد بن عزة (2014)، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط : دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية - تخصص مالية عامة -، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -.
- محمد فلاح (2004)، السياسة الجبائية ، الأهداف والأدوات بالرجوع لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر .
- محمد لحسن علاوي (2010)، الاقتصادات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص : اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-.
- محي الدين حمداني (2009)، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر -.
- مسعود مجيظنة (2005)، أزمة المديونية العالمية: محاولة لتجاوزها من خلال موجة العولمة الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - فرع التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- مليكة صديقي (2007)، برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصادات الانتقالية - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .
- نادية العقون (2013)، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج - دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاد التنمية -، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة -، الجزائر.
- مدني لخضر (2006)، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية : دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر.
- ميموني سمير (2006)، الشراكة الأوروبية متوسطة بين الطموحات والواقع ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير - تخصص إدارة أعمال ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

IV- مقالات في دوريات ومجلات متخصصة

- ابتهاج داود وعلى سميران (2009)، العولمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، المجلة السياسية والدولية، العدد 18، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية.
- ابراهيم أحمد سعيد (2015)، تحديات الأمن المائي العربي، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 31- العددان 1 و 2.
- ابراهيم العيسوي (2011) ، نموذج التنمية المستقلة - البديل لتوافق واشنطن وامكانية تطبيقه في زمن العولمة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 13- العدد 1- يناير، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- ابراهيم العيسوي (2013)، الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 15- العدد 1- يناير، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- اتحاد المصارف العربية (2015)، تقرير حول منتدى الاتحاد حول الاجراءات الرقابية والممارسات السليمة للإدارة المخاطر - عمان - : ملخص مداخلات الجلسة الثانية - الأزمات المالية ونظم التنبؤ والإنذار المبكر -، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 411- شباط / مارس ، اتحاد المصارف العربية، بيروت
- أحمد الكواز (2009)، الأداء التنافسي للصناعة التحويلية لعدد من الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 11- العدد 2- يوليو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- أحمد الكواز (2013)، السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 15- العدد 1- يناير، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- أحمد جلال محمود (2004)، منطقة التجارة الحرة العربية.. فرص ومعوقات التفعيل، مجلة شؤون خليجية، العدد 39- خريف، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن - المنامة - القاهرة.

- أحمد فراس العوران (2002)، الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال اتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية: دراسة تحليلية أولية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18- العدد 1.
- اسمهان تمغارت (2013)، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة 2004-2013، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 9- جوان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-
- أشرف العربي (2013)، الربيع العربي: مقارنة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 15- العدد 1- يناير، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- أشرف عبد العزيز (2008)، 12 عاما على الشراكة الأورومتوسطية، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة 11- العدد 45- حريف 2008، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
- آفاق المستقبل (2011)، مؤشرات الواقع العربي في البحث والمعرفة: قراءة مقارنة مع العالم، مجلة آفاق المستقبل، العدد 11- يوليو/ أغسطس، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
- محمد علي أبو غالية وحسين الفحل (2011)، الصادرات النفطية وعلاقتها بمعدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 27- المجلد 2- حزيران.
- أمينة إينال، عبد الرحيم شبيبي وأمال بدو (2016)، التقدير القياسي لدلة الطلب على الواردات في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 2- أبريل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لتندوف.
- أنور محمد فرج (2009)، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط: إعلان برشلونة نموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد 39 - كانون الثاني، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد،
- براكاش لونغايني وسوراب ميشرا (2014)، قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51- العدد 2 يونيو، صندوق النقد الدولي، واشنطن،
- برانكو ميلانوفيتش (2011)، لماذا نفقد التوازن مع عدم المساواة؟- أكثر أم أقل -، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 48- العدد 3- سبتمبر، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- بلقاسم العباس (2009)، التحول الهيكلي والأداء الإنتاجي والتنافسي لقطاع الصناعات التحويلية العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 11- العدد 2- يوليو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،
- بلقاسم العباس (2013)، اقتصادات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 15- العدد 1- يناير، المعهد العربي للتخطيط، الكويت
- بلقاسم زاري (2009)، تحليل امكانيات التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6- العدد 1.
- بن علي بلعزوز وعبد الكريم قندوز (2006)، مبدأ الضريبة تقتل الضريبة بين ابن خلدون ولافر، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد 13- العدد 2- محرم 1427، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، جدة.
- بوعلام ولهي والعياشي عجلان (2008)، التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف.
- تايان بيلجيك (2010)، الرأسمالية المنفلتة من عقلاها تتراجع الى مواقع الدفاع، مجلة آفاق المستقبل، العدد 04- مارس/ أبريل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
- تيجاني بالريقي (2013)، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 - دراسة تحليلية وتقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 .
- ثروت جهان وآخرون (2014)، عودة الى الاسس: ماهو الاقتصاد الكينزي؟، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51- العدد 3- سبتمبر، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- جاسم محمد زكريا (2007)، العولمة والقوى الآسيوية الكبرى اليابان والصين: دراسة تحليلية موجزة، مجلة دراسات إستراتيجية، المجلد 7 العددين 21-22 - كانون الأول.
- جبار محفوظ (2001)، فرص الاستثمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس -.
- جزيرة معيزي (2014)، الاصلاحات وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2010، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد 38- جوان، جامعة باجي مختار - عنابة - .
- جليل شيعان البيضاوي و ربيع قاسم ثجيل (2006)، عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة
- جوزيف ستيجلتز (2014)، انعدام المساواة: ينبغي للاقتصاد أن يخدم المجتمع، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51- العدد 3 سبتمبر، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- الجليلي عجة (2006)، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 4- جوان، جامعة حسبية بن بوعلي.
- جيمس بوتون (2009)، هل هناك اتفاق برنتون وودز جديد؟، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46- العدد 1- مارس، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

- حامد عبيد حداد (2006)، تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي : دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية، مجلة الدراسات السياسية ، العددين 31-32، جامعة بغداد، بغداد.
- حامد عبيد حداد(2012)، التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي : دراسة تحليلية ، مجلة كلية الآداب، المجلد 2- العدد99، جامعة بغداد، بغداد.
- حبيب محبوب(2011)، تحليل التجارة الخارجية في سورية 2005-2009، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية-، المجلد 33- العدد1.
- حسن صبحي حسن مصطفى (2010)، المنافسة والتنافسية والحرية الاقتصادية : دراسة نظرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 24- العدد 2 - ديسمبر، كلية التجارة - جامعة سوهاج - مصر-.
- حسن لطيف الزبيدي (2006)، الاقتصاد السياسي للعمولة : قراءة في تحولات النسق العالمي من الاقتصاد الوطني الى الاقتصاد المعولم، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد5- العدد 18- نيسان، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة.
- حسناء بوشريط(2014)، آليات تطهير الملكية العقارية الفلاحية في قانون التوجيه العقاري، مجلة المفكر، العدد 11-سبتمبر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة-.
- الحسين شكراني (2014)، البنك الأوروبي للاستثمار وبرنامج التسهيلات الأوروبية متوسطة فميب FEMIP، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد66- ربيع، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- حميد بوزيدة (2006)، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 4- جوان، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف.
- خالد الخطيب (2000)، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16- العدد2، جامعة دمشق.
- خالد عيادة عليمات (2013)، التهرب الضريبي : أسبابه واشكاله وطرق الحد منه، مجلة المنارة، المجلد 19 - العدد 3، جامعة آل البيت ، المرق (الأردن).7
- خالد منة (2016)، اختيار أسعار النفط ومحاولات الاصلاح في الدولة الربعية : الجزائر مثالا، مجلة عمران، العدد 18 / 5 - خريف 2016، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
- خليل العناني (2008)، الآثار السياسية للأزمة المالية العالمية : العرب وأمريكا... بين النموذج ونقيضه، مجلة شؤون عربية، العدد 136 - شتاء، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.
- دانييل كاوفمان(2015)، تأثير الفساد، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 52- العدد 3- سبتمبر، صندوق النقد الدولي،
- رابح شريط (2002)، الاقتصاد الجزائري والعمولة : خمس قضايا في الميزان، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء39- رقم 3، كلية الحقوق والعلوم الادارية ، جامعة الجزائر.
- رانية ثابت الدروي (2008)، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24- العدد1.
- رحيم حسين (2013)، سياسات التشغيل في الجزائر : تحليل وتقييم، مجلة بحوث اقتصادية العربية، العددان 61-62 / شتاء -ربيع، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة وبيروت.
- رشيد بوكساني (2006)، إصلاحات وواقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد1-2006، مخبر الاصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر.
- رشيد بوكساني ونسيمة أوكيل (2010)، مقومات تطوير بورصة الجزائر، جويليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد رقم5- ديسمبر ، جامعة 8 ماي 1945 - قلمة-.
- رضا بوشنافة وفتيحة قشرو (2016)، نمذجة قياسية لمحددات الصادرات الجزائرية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM ، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 6- ديسمبر، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي.
- رقية خلف الجبوري (2012)، السياسات الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 57- 58 / شتاء - ربيع، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة وبيروت.
- رياض نواي (2009)، الفجوة الغذائية في الدول العربية، مجلة الدراسات الدولية، العدد 24- ذو القعدة 1430 - أكتوبر 2009، . معهد الدراسات الدبلوماسية. - وزارة. الخارجية. - الرياض.
- زكية مشعل(2001)، الانفتاح التجاري وأثره على السياسات المالية والنقدية، مجلة جامعة الملك سعود- العلوم الإدارية-، المجلد13- العدد2.
- زهير عماري (2013)، إشكالية تنظيم العقار الفلاحي وأهم الخيارات الممكنة لتطوره، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 13- جوان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر -بسكرة-،
- زياد أبو ليلي و قاسم جديتاوي(2015)، مرونة التجارة الأردنية البينية، مجلة دراسات - العلوم الإدارية-، المجلد 42- العدد 2، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان.
- زينب توفيق السيد (2015)، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي : الحالة المصرية نموذجاً، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70 / شتاء -ربيع، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة وبيروت.
- سالم توفيق النحفي وداوود سليمان سلطان(2009)، متضمنات برامج الاصلاح الاقتصادي والفقير في البلدان النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد47- صيف، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،
- سامية بيبرس(2008)، قراءة تحليلية في الاتحاد من أجل المتوسط : رؤية عربية، مجلة شؤون عربية، العدد 136- شتاء، جامعة الدول العربية-الأمانة العامة، القاهرة

- سعيد عبد الخالق (2005)، التعاون الاقتصادي العربي-الأوروبي اشكالياته وقضاياها، مجلة شؤون عربية، العدد 132، الجامعة العربية-الأمانة العامة-، القاهرة.
- سعيدي وصاف ومحمد قويدري (2007)، الموقف التنافسي لصادرات دول عربية مختارة : السعودية، الجزائر، تونس، مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد 488- أكتوبر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.
- سليمان القدسي (2002)، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقير والتوزيع في الاقتصاد العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 4- العدد 2- يونيو /جوان، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- سمير الشيخ علي (2002)، العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18- العدد الأول.
- سمير قط (2014)، أوروبا، أمريكا.. رهان المغرب العربي، مزاحمة اقتصادية واستراتيجية أو تكامل أمّني، مجلة المفكر، العدد 10- جانفي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-.
- سمير ميموني (2011)، اتفاق الشراكة الأورو جزائري: قراءة في المحتوى الاقتصادي وإبراز لتداعيات تنفيذه على قطاع الصناعات التحويلية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 4 - سبتمبر، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - المركز الجامعي خميس مليانة -،
- سيد نمري وسعد فتح الله (2002)، جدوى التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاتحاد الجمركي والنظرية الحديثة للتكامل، مجلة المنارة، المجلد 8 العدد 1، جامعة آل البيت، المفرق.
- الشريف ريجان والطاوس حمداوي (2013)، بورصة الجزائر - رهانات وتحديات التنمية الاقتصادية -، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34- جوان -، جامعة باجي مختار -عنابة-.
- صالح صالح (2013)، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن - الفترة 2001-2014-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1،
- صالح مفتاح (2002)، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد رقم 2 - جوان، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.
- صالح ياسر حسن (1999)، الليبرالية - الخصوصية: برامج التكيف الهيكلي بين أوام الخطاب الايديولوجي وحقائق اعادة انتاج التبعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12 - جوان، جامعة منتوري قسنطينة.
- طارق رادف (2015)، المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة الحاجزة، مجلة شؤون عربية، العدد 163- خريف، جامعة الدول العربية-الأمانة العامة-، القاهرة.
- الطاهر لطرش (2013)، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الربح - محاولة تحليل آثار التنظيم الربحي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية- أ / قسم العلوم الاقتصادية والقانون - /، العدد 10 - جوان، جامعة حسنية بن بوعلي- الشلف-.
- عابد شريط و ياسين بن الحاج جلول (2015)، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية - البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجاً، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12 ديسمبر، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيس- البليدة 2-.
- عباس بلفاطمي (2011)، هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عملة مثلى، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة فرحات عباس - سطيف.
- عباس فاضل السعدي (1999)، التحليل الجغرافي لدرجة الاكتفاء الذاتي وحجم فجوة الغذاء في الوطن العربي، شؤون عربية، العدد 100- ديسمبر، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة،
- عبد الباقي روابح وعلي همال (2006)، آثار برنامج التعديل الهيكلي على قطاع التربية الوطنية - دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف-،
- عبد الباقي روابح وعلي همال (2001)، آثار إعادة الهيكلة على سوق العمل وتدابير الحماية الاجتماعية-دراسة حالة الجزائر -، مجلة العلوم الانسانية، العدد 22 -ديسمبر، جامعة منتوري - قسنطينة-،
- عبد الحميد صديق عبد البر (2008)، أثر انضمام مصر للتكتلات الاقتصادية على الصادرات المصرية وتحقيق التنمية الاقتصادية : مجموعة الكوميسا مع الإشارة لمجموعة ال 15، مجلة مصر المعاصرة، العدد 490، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.
- عبد الرحمان السلطان (2010)، مدى أهمية العملة الموحدة في مسيرة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17- تشرين الأول.
- عبد الرحمان جمعة وحالوب معلقة (2012)، الهيمنة المالية: مدخل نظري لمفهومها وأسبابها وآثارها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4- العدد 9، جامعة الانبار،
- عبد الرحمان صبري (1998)، قراءة في البعد الاقتصادي لاتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية، مجلة العمل العربي، العدد 68.
- عبد الزقاق حبار (2011)، تطور مؤشرات الأداء ومسار الاصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 11 - ديسمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-.
- عبد العالي حور (2010)، العوامل السوسيو اقتصادية والبيئية وحدود تأثيرها على الوضع الأمني في دول حوض المتوسط، مجلة شؤون عربية، العدد 143- صيف، جامعة الدول العربية-الأمانة العامة-، القاهرة.
- عبد العزيز طيبة (2014)، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية - أ / قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12- جوان، جامعة حسنية بن بوعلي- الشلف-،

- عبد الفتاح الرشدان (1999)، العالم العربي بين الأوسطية والشراكة المتوسطة، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية ، المجلد 11- العدد 2 .
- عبد القادر الطرابلسي (2015)، التنمية في تونس بين تأثيرات الفساد وتحديات مكافحته، نشرية منبر المعهد، العدد 7 - جوان، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، تونس.
- عبد القادر خليل (2009)، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفتشي الفساد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46- ربيع 2009، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عبد الكريم جابر شنجار(1996)، التجارة الخارجية العربية وآفاقها في ظل التكتلات الإقليمية التجارية، مجلة شؤون عربية، العدد 85- آذار، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.
- عبد اللطيف محسن (2014)، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، المجلة الاقتصادية، العدد 4- مارس، دائرة التنمية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي، أبو ظبي .
- عبد الله جبر العتيبي (2010)، العولمة والاعتماد المتبادل في السياسة الدولية : وجهة نظر واقعية، مجلة النهضة ، المجلد 11- العدد 3- يوليو، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.
- عبد الله غالم(2008)، قراءات في واقع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 34- السنة 12- 1428 هجري، جامعة الأزهر القاهرة.
- عبد الله فاضل الحيايلي(2010)، آفاق التكامل النقدي: دراسة في تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 19- العدد 6 ، جامعة الموصل، الموصل.
- عبد المالك سلمان (2006)، مسيرة برشلونة .. عشر سنوات من الوقت الضائع ، مجلة شؤون خليجية، العدد 44- شتاء، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن - المنامة- القاهرة.
- عبد المنعم السيد علي (1996)، التكتلات الاقتصادية الدولية : طبيعتها، أنواعها، خصائصها، آثارها الاقتصادية على الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 85- آذار، الأمانة العامة للجامعة العربية ، القاهرة.
- عبد الناصر العبادي وجهاد أبو سندس (2004) ، دور اتفاقية المشاركة الأوروبية الأردنية في تعزيز تجارة الأردن الخارجية، مجلة النهضة، العدد 21- أكتوبر، كلية الاقتصاد والعلوم لسياسية ، جامعة القاهرة.
- عبد الوهاب بن خليف (2014)، تجاذبات المصالح الأوروبية - الأمريكية في منطقة المغرب العربي، مجلة المفكر، العدد 11- سبتمبر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة- .
- عبد الوهاب شمام وعمار زودة (2016)، طبيعة سوق الأوراق المالية الجزائرية : المشكلات والحلول، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 1- العدد 2- جانفي، جامعة زيان عاشور - الجلفة - .
- عبود زرقين (2009)، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45- شتاء، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة وبيروت.
- عدنان فضل أبو الهيجاء (2007)، المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة الأردنية، مجلة المنارة، المجلد 13- العدد 2، جامعة آل البيت - المفرق - .
- عز الدين إبراهيم (2002)، موقف التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي من التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 44 العدد 1.
- عزة حجازي (2014)، أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 16- العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،
- عزت ملوك قناوي (2002)، دوافع وتحديات الشراكة العربية الأوروبية وآثارها الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة، العدادان 467-468 - أكتوبر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.
- عزيزة بن سمينة (2011)، الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث ، العدد 9، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرياح -ورقلة - .
- علا عادل علي(2013)، الأزمة المالية العالمية: تأثيراتها وطرق مواجهتها، مجلة النهضة، المجلد 14- العدد 1-يناير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- علاوي محمد حسن وعبيدي عبد القادر (2012)، التأثيرات المتبادلة للتفاعل القائم بين العولمة والإقليمية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 3 - السنة الثالثة، جامعة الوادي، الجزائر.
- علاوي محمد حسن(2010)، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرياح -ورقلة - الجزائر.
- علي بطاهر (2004)، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي -الشلف- .
- علي بودلال (2013)، ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر وسياسات التعامل معها- دراسة تحليلية-، مجلة دفاتر اقتصادية ، العدد 6 - السنة الرابعة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة زيان عاشور -الجلفة .
- علي خليل و محمد مدياني (2014)، نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مجلة الحقيقة، العدد 28- مارس، جامعة أدرار.
- علي رجب (2010)، تطور سوق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي والانعكاسات على الطلب على الغاز من الأقطار الأعضاء في الأوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36- العدد 135 - خريف، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول -اوابك- ، الكويت.
- علي عبد القادر علي(2007)، تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي، سلسلة جسر التنمية، العدد 64- يوليو/حزيران- السنة السادسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- علي مجيد الحمادي(1998)، قياس التغيرات الهيكلية في بعض الاقتصادات العربية، مجلة شؤون عربية ، العدد 64- يونيو، الأمانة العامة للجامعة الدول العربية،
- علي محافظة (2005)، العلاقات الأوروبية العربية: الروابط، المصالح والمخاطر، مجلة شؤون عربية، العدد 121- ربيع 2005، الأمانة العامة للجامعة العربية، القاهرة.

- علي ناصر محمد (1996)، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية - المتوسطية، مجلة شؤون عربية، العدد 88، جامعة الدول العربية-الأمانة العامة، القاهرة.
- علي نجا (2016)، تقدير دالة الطلب على الواردات في دول المغرب العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 18- العدد 1، يناير، المعهد العربي للتخطيط الكويت.
- عماد عبد الغني (1999)، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة : أسباب التغير وشروط الانطلاق، العدد 250- كانون الأول، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- عمرو الشوبكي (2004)، أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة، مجلة كراسات إستراتيجية، السنة الرابعة عشرة- العدد 141- يوليو 2004، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية- مؤسسة الأهرام، ويمكن الإطلاع على المقال على الموقع الإلكتروني <http://www.ahram.org.eg/acps>
- عمرو هشام العمري (2005)، مرونة الهيكل الضريبي في ظل نظرية مراحل الهيكل الضريبي - دراسة مقارنة - ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع - العدد 2- يونيو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- عيسى بن ناصر (2004)، انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22 - ديسمبر، جامعة منتوري، قسنطينة.
- غريب بولرباح (2012)، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها: دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث، العدد 10 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مباح - ورقلة-
- فاطمة لعلمي وسعيد كرومي (2012) ، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 2- جانفي، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغاثم- .
- فريد سليم أبو حامد (2004)، المسألة المائية في الوطن العربي وتحديات المستقبل، Sudan engineering society journal ، Vol 50- ، N°42-July ، الجمعية الهندسية السودانية وجامعة الخرطوم.
- فضيل رايس (2016)، حدود سياسة التعقيم النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9- العدد 2، جامعة غرداية،
- فواز اللدلمي وأحمد الأغا (2008)، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في دول نامية مختارة، مجلة تنمية الرفادين المجلد 90 - العدد 30، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل، الموصل.
- قحطان شمران حسن (2012)، الرأسمالية تبتد مواردنا: الأزمة المالية العالمية 2007-2008 نموذجاً، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 92- السنة 35 ، الجامعة المستنصرية- بغداد- ،
- كريستيان هندرسون (2010)، أزمة الركود اتجاهات الاقتصاد العالمي في أعقابها ، مجلة آفاق المستقبل ، العدد 04- مارس/ أفريل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- كريم زرمان (2010)، التنمية المستدامة من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية ، العدد 7- جوان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة-.
- كريم سالم الغالي (2012)، الانفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة 1975-2010 : تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8- العدد 25، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة .
- كيبيلي دوناوي (2010)، دور مجموعة العشرين المقبل " الركود الكبير " بداياته أمريكية وتداعياته العالمية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 04- مارس/ أفريل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- لمياء عماني وشهرزاد زغب (2014)، إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية- حالة الجزائر-، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 38- جوان ، جامعة باجي مختار -عنابة-.
- لمياء عماني (2009)، العولمة المالية : ديناميكية رأس المال العالمي وتطلعاته، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31- جوان- المجلد ب، جامعة منتوري- قسنطينة-.
- مازن خليل غرايبة (1991)، نظريات التكامل الدولي : دراسة نظرية تحليلية، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد السادس، العدد رقم 3.
- مبروك رايس (2011)، البيئة التشريعية والقانونية للنظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 21- مارس، جامعة محمد خيضر- بسكرة- .
- مبروك حجار (2016)، دور الإنفاق الجبائي في تطوير القطاع الخاص -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15- 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة المسيلة -.
- محسن هلال (2000)، الأثار التجارية والاقتصادية للاتفاقات التجارة الدولية على الدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني - العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت
- محفوظ جبار (2006)، تحول نمط التمويل وضرورة إصلاح السوق المالية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 25- جوان، جامعة منتوري -قسنطينة-.
- محمد ابراهيم السقا (2010)، مراجعات وتوصيات آفاق تطوير " صندوق النقد الدولي"، مجلة آفاق المستقبل، العدد 5- مايو/يونيو، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
- محمد أحمد (2005)، العلاقات العربية الأوروبية في ظل الحوار والشراكة ، مجلة دراسات تاريخية ، العادان 89-90- حزيران 2005.
- محمد ادريوش دحاني وعبد القادر ناصور (2012)، النمو الاقتصادي واتجاه الانفاق الحكومي في الجزائر : بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر باستعمال مقارنة منهج الحدود، مجلة الاقتصاد والمناجحات، العدد 11، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان-.
- محمد أمين بربري (2009)، ميراث ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية- دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد 7 - السداسي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، حسيبة بن بوعلوي -الشلف-

- محمد أوضحي (2012)، الوضع المتقدم كنموذج في اتجاه بناء تكتلات اقتصادية إقليمية جديدة، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد 2- جوان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الوادي.
- محمد براق وميم ميموني (2009)، الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام الى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 6، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
- محمد براق (2007)، واقع سوق الأوراق المالية بالجزائر وأفاقها، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 4-2007، كلية الحقوق والعلوم الإدارية - جامعة الجزائر -.
- محمد حليم ليمام (2008)، عولمة الفساد : الوجه الآخر للعولمة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، السنة 45 - العدد 3-2008، كلية الحقوق والعلوم الإدارية- جامعة الجزائر-،
- محمد راتول (2001)، تحولات الاقتصاد الجزائري - برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج، مجلة دراسات اقتصادية عربية، العدد 23- ربيع 2001، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة وبيروت.
- محمد راتول وصلاح الدين كروش (2014)، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري للدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66- ربيع 2014، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة وبيروت .
- محمد زرقون (2013)، العرض العمومي في البورصة وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسات اقتصادية مدرجة في بورصة الجزائر-، مجلة الباحث، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-.
- محمد فرحي (2001)، سياسة الإعفاءات الضريبية في الاقتصاد الجزائري وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 39- رقم 1، كلية الحقوق والعلوم الادارية، جامعة الجزائر.
- محمد لحسن علاوي (2012)، اتفاقيات الشراكة الأوروغربية : شراكة اقتصادية حقيقية، أم شراكة ورايات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16 ، جامعة غرداية.
- محمد محمود الإمام (1997)، اتفاقيات المشاركة الأوروبية المتوسطة وموقعها من الفكر التكاملي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة .
- محمد مسعي (2012)، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-.
- محمود الوادي وأحمد العساف (2009)، المغائم والمغارم الاقتصادية في اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، مجلة النهضة، المجلد 10- العدد 1- يناير، كلية الاقتصاد والعلوم لسياسية ، جامعة القاهرة
- محمود جمام وعيسى حديبات (2014)، سياسة تعقيم أثر تنقيب ريع النفط على الأساس النقدي في الجزائر خلال الفترة 1999-2012، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 2- ديسمبر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير -جامعة أم البواقي -.
- محمود محمود داغر وعلي محمد علي (2010)، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51- صيف 2010 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة وبيروت.
- محي الدين توك (2008)، الاتحاد من أجل المتوسط من فكرة فرنسية إلى منظور أوروبي، مجلة الأردن للشؤون الدولية ، المجلد 1- العدد 3- حزيران.
- مخلد مبييضين (2011) ، توجهات الاتحاد الأوروبي نحو التحولات السياسية في المنطقة العربية، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة 15- العدد 56، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
- مصطفى العبد الله الكفري (2008)، نهاية الليبرالية الجديدة، مجلة شؤون عربية، العدد 136- شتاء، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.
- مفيد شهاب (1996)، نحو بلورة رؤية عربية للشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة شؤون عربية، العدد 88، جامعة الدول العربية-الأمانة العامة، القاهرة .
- مكتب أبو ظبي للتنافسية (2014)، الصناعة والتنافسية، المجلة الاقتصادية، العدد 4- مارس، دائرة التنمية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي، أبو ظبي.
- منظر فاضل البطاط (2008)، التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصادات العربية، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 21 - المجلد الخامس، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، البصرة.
- منى طعيمة الجرف (2009)، العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية: من التكامل السطحي الى التكامل العميق - بالتطبيق على المعونة الحكومية مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 46- ربيع 2009، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- مهدي ميلود (2009)، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول: عرض لبعض التجارب، مجلة دراسات اقتصادية عربية، العدد 45 شتاء،. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة وبيروت.
- ناجي عبد الله و عبد الخالق محمد (2014)، الشراكة الأورومتوسطية- أنموذجا للعلاقات غير متكافئة- ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 34، كلية العلوم السياسية- جامعة النهدين ، بغداد.
- نادر فرجاني (2010)، نظرة خاطفة الى التكامل العربي بعد نصف قرن من اتفاقية الوحدة الاقتصادية ووحدة مصر وسوريا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51- صيف، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة وبيروت.
- ناصر عبد الرحمان العتري (2009)، المدارس الفكرية للتكامل : دراسة نظرية في المفاهيم والأبعاد السياسية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، العدد رقم 03.
- ناصر مراد (2009)، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25- العدد 2.
- ناصر مراد (2009)، واقع التهرب الضريبي في الجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم الادارية، جامعة الجزائر، العدد 3-.
- ناصر مراد (2003)، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

- ناهد عبد اللطيف محيسن(2005)، مؤشرات التبعية الغذائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 24-25، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة وبيروت.
- نبيل بوفليح (2013)، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9- جانفي، جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف.
- نصير العرابوي (2013)، مستقبل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 17، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف-2.
- نصيرة قوريش (2011)، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 6، جامعة حسبية بن بوعللي - الشلف -.
- نihal مجدي المغربل (2001)، دراسة تحليلية لقواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الأوروبية- المتوسطية : الآثار المتوقعة على منطقة التجارة الحرة العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 3- العدد 2 - يونيو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- نور الدين بوالكور(2016)، دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1995-2014 باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 10- جانفي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -.
- هاني الشميطلي (2008)، أوروبا والمتوسط : تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 - حزيران، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
- هاني نسيرة (2008)، الليبرالية الجديدة في المنطقة العربية، قضايا إستراتيجية العدد 63، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة .
- وفاء الشربيني (2008)، الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية المغربية، دراسات أوروبية، العدد 01- نوفمبر، مركز الدراسات الأوروبية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- يحي بكور(2000)، الأمن الغذائي العربي : الواقع وآفاق المستقبل، مجلة شؤون عربية، العدد 101- مارس /آذار، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.
- يسري السامرائي وزهرة العبيدي (2012)، تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4- العدد 9.

V- مداخلات في ملتقيات وندوات علمية، تقارير ودراسات :

- ابراهيم بن علي (2014)، آفاق النظام الجبائي الجزائري في سياق ارساء نظام جبائي فعال، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول : الاصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، المنظم من قبل كل من مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة البليدة 2 -، يومي 12 و 13 ماي 2014.
- إجلال راتب وآخرون (2013)، بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، الدراسة رقم 248 - نوفمبر، معهد التخطيط القومي، القاهرة .
- أحمد الكواز (a2011)، لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا، سلسلة الخبراء، العدد 44- ديسمبر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت
- أحمد الكواز (b2011)، السياسات الاقتصادية الهيكلية، سلسلة جسر التنمية، العدد 107- نوفمبر -السنة العاشرة، المعهد العربي للتخطيط،
- أحمد الكواز(2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، سلسلة جسر التنمية، العدد 81-مارس، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- أحمد طلفاح (2006)، التدفقات المالية وإشكالاتها، سلسلة برامج التدريب الذاتي- البرنامج التدريبي لسنة 2006- الرقم التسلسلي رقم 26، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.(يمكن تحميلها على الموقع الإلكتروني للمعهد : http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2006/31_C23-1.pdf)
- ادوين كوامي كاسي(2001)، ما الذي يمكن للتكتلات الاقتصادية أن تحققه لدول الإسكوا في ظل الاتفاقات التجارية الجديدة، سلسلة أوراق موجزة لإعداد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الدوحة، 9-13 نوفمبر 2001، للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.
- اشرف محمد دوبابة(2007)، المشتقات المالية في الرؤية الإسلامية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر: أسواق الأوراق المالية والبورصات - آفاق وتحديات-، المنظم من قبل كلية الشريعة والقانون- جامعة الإمارات العربية المتحدة- وغرفة تجارة وصناعة دبي، أيام 6، 7، 8 مارس، دبي، المجلد 3-، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية لسنوات : 2003، 2007، 2010، 2014، 2015، 2016، و 2003، نيويورك.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2009)، تقرير المعرفة العربي للعام 2009 : نحو تواصل معرفي منتج، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي.
- بلعزوز بن علي وعاشور كتوش(2004)، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول " المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات-، المنظم من قبل كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بالإشراف العلمي لمخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعللي - شلف-،، يومي 14 و 15 ديسمبر .
- بلقاسم العباس(2004)، التثبيث والتصحيح الهيكلي، سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 31-مايو/أيار، السنة الرابعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،
- البنك الأوروبي للاستثمار، التقارير السنوية ل فيميب - سنتي : 2013 و 2014، لوكسمبورغ.
- البنك الدولي (2000)، تقرير عن التنمية في العالم 1999-2000 : دخول القرن 21، البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي و مركز الأهرام للترجمة والنشر، واشنطن و القاهرة، الطبعة الأولى،
- البنك الدولي(1996)، تقرير التنمية في العالم لسنة 1996 : من الخطة الى السوق، البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي و مركز الأهرام للترجمة والنشر، واشنطن و القاهرة، الطبعة الأولى - جوان -، .
- البنك الدولي(1997)، تقرير التنمية في العالم لسنة 1997 : الدولة في عالم متغير، البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي و مركز الأهرام للترجمة والنشر، واشنطن و القاهرة، الطبعة الأولى - جوان -.

- تمام على الغول (2001)، اتفاقيات التجارة الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية، سلسلة أوراق موجزة لإعداد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية كانكون، 10-14 سبتمبر 2003، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.
- جمال الدين زروق (2007)، تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية، سلسلة دراسات اقتصادية - العدد 1-، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- جمال عبد الجواد سلطان (2010)، الدول العربية والاتحاد من أجل المتوسط، في: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed - المتوسطي 2010. - المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed، برشلونة.
- جونزالو اسكريبانو (2009)، تطور التبادل التجاري الأورومتوسطي، في: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed - المتوسطي 2009- المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed، برشلونة.
- حسين الطلائحة (2013)، سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية، سلسلة الخبراء، العدد 46- مارس، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،
- الحواس زواق (2013)، تقييم آثار البرامج الاستثمارية على الميزانية العامة- نمو وتطور الحصيلة الضريبية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ومخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف-1، يومي 11 و12 مارس.
- خالد سعد حلمي (2004)، منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، بحث مؤتمري الجوانب القانونية والاقتصادية لتجارة منظمة التجارة العالمية، المنظم من قبل كلية الشريعة والقانون - جامعة الامارات العربية - وغرفة تجارة وصناعة دبي، أيام 9-10-11 ماي، المجلد الثالث، دبي.
- ريتشارد هيجوت (1998)، العولمة والأقلمة: اتجاهان جديان في السياسات العالمية، سلسلة محاضرات الإمارات - رقم 25، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي..
- رمضان بطوري (2006)، منطلقات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين متطلبات الخصوصية و شروط المؤسسات الدولية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية - جامعة أمحمد بوقرة " بومرداس " - بمساهمة الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، يومي 4 و5 ديسمبر، بومرداس،
- روضة جديدي (2013)، أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف-1، يومي 11 و12 مارس.
- سعدي وصاف و عتيقة وصاف (2004)، الصناعة المصرفية والتحويلات العالمية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية التحويلات" واقع وتحديات"، المنظم من طرف كل من مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا وكلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية بجامعة حسبية بن بوعلی - الشلف -، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004.
- سميحة أوب (2001)، الأسباب السياسية والاقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الاندماج العربي، مداخلة في الملتقى الدولي حول الاندماج العربي بين الطموحات والواقع الذي نظمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية يوم 21 أكتوبر 2001، القاهرة.
- سمير ميموني وزروق صدوقي (2010)، الدور التنموي للجماعات المحلية: رؤية نظرية وتقييم على ضوء الوضعية الحالية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية - الواقع والتحديات -، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة سعد دحلب - البليدة، يومي 17 و18 ماي،
- شوقي جباري وبسمة عولمي (2015)، تعبئة الموارد الجبائية كخيار استراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية، المحلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2 - جوان، مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرياح - ورقلة -.
- صحت كاربوز (2012)، موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط: التحديات والفرص، في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed - المتوسطي 2012، المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed، برشلونة.
- صندوق النقد العربي (2016)، النشرة الفصلية لاداء الأسواق المالية العربية - الربع الرابع لسنة 2016، العدد 88، صندوق النقد العربي، ابو ظبي.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات: 2000، 2001، ومن سنة 2006 إلى 2015، أبو ظبي
- عامر ذياب التميمي (2005)، السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية، سلسلة محاضرات المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- عبد الكريم صادق وآخرون (2014)، البيئة العربية والأمن الغذائي: التحديات والتوقعات، التقرير السنوي السابع للمنتدى العربي للبيئة والتنمية - AFED -، المنشورات التقنية للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت.
- عبد المجيد قدي (2002)، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب - البليدة-، يومي 21 و22 ماي.
- عبد المجيد قدي (2004)، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، ورقة مقدمة للندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، المنظمة من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بمساهمة مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة فرحات عباس - سطيف-، يومي 8 و9 ماي، سطيف.
- عبد المجيد قدي ورايح شريط (2003)، الإصلاح الضريبي في الجزائر: السياق والمضمون، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب - البليدة-، يومي 11 و12 ماي.
- عبد المنعم السيد علي (2009)، مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" المنظم من طرف الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، يومي 19-20 ديسمبر، بيروت.

- علي عبد القادر علي (2003)، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، ورقة مقدمة للندوة الدولية حول الأهداف الدولية للتنمية وصياغة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، المنظمة من قبل المعهد العربي للتخطيط - الكويت - ورابطة المعاهد العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - تونس، أيام 6، 7 و8 ماي بتونس.
- علي عبد القادر علي (2007)، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، سلسلة جسر التنمية، العدد 66 - أكتوبر/ تشرين أول - السنة السادسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- علي عبد القادر علي (2008a)، مؤشرات قياس الفساد الإداري، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 70 فبراير/ شباط - السنة السابعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- علي عبد القادر علي (2008b)، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، سلسلة جسر التنمية، العدد 76 - السنة السابعة - أكتوبر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- عوني الرشود (2016)، كفاءة خطط وسياسات التنمية العربية : الواقع والطموح، سلسلة جسر التنمية، العدد 122 - يناير /كانون الثاني - السنة 14، المعهد الري للتخطيط، الكويت.
- فادية عبد السلام (2007)، المزايا التنافسية للمنتجات العربية : دراسة حالة الصناعة التحويلية المصرية، مداخلة مقدمة للندوة حول المزايا التنافسية للمنتجات العربية المنظمة من قبل الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية واتحاد الغرف التجارية السورية - غرفة تجارة دمشق -، يوم 26 أوت، دمشق.
- فاطمة حاجي ومرغاد لخضر (2014)، تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في اطار برامج التنمية وبرامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2014، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة -، يومي 11 و12 نوفمبر 2014.
- فلاحي صالح عمر (2004)، إشكالية التكامل العربي بين التحديات الآتية والآفاق المستقبلية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 8 و9 ماي 2004.
- قويدر بوطالب وعبد الجليل جميل (2010)، الاتحاد المغاربي بين مبادرة نيباد واتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، ورقة مقدمة لمؤتمر " التكامل الاقليمي في افريقيا : اسقاط الحاجز بين شمال القارة وجنوبها، ، أيام 5-6 و7 نوفمبر، القاهرة،
- قويدر عياش و عبد الله إبراهيمي (2004)، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية- بين النظرية والتطبيق -، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول " المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - الواقع و التحديات -، المنظم من قبل كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية بالإشراف العلمي لمخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي - شلف -، يومي 14 و15 ديسمبر
- كمال بن موسى وعبد الرحمان عية (2014)، التحولات الاجتماعية في الإنفاق الحكومي الجزائري آثارها على ذوي الدخل المحدود، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المنظم من قبل مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية وكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر -3-، يومي 08 و 09 ديسمبر، الجزائر.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (a2013)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2012-2013، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك وبيروت
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (b2013)، البلدان العربية في المراحل الانتقالية : التحديات الاقتصادية القصيرة والمتوسطة الأجل، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك وبيروت
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2002)، العولمة وأسواق العمل في منطقة الاسكوا، دراسة خاصة، الأمم المتحدة، نيويورك ..
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (2014)، نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية : 2006-2012، العدد 8 ، بيروت والرباط.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (2012)، نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية : 2004-2010، العدد 7 - يوليو/ تموز، بيروت والرباط.
- لويس مارتينيث (2010)، موقف الجزائر من التكامل المتوسطي، في : الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed - المتوسطي 2010 -، المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed ، برشلونة.
- ماكسيم فيغيرات (2012)، تحديات السياحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في : الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed - المتوسطي 2012 -، المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed ، برشلونة.
- محسن أحمد هلال (2001)، التجارة في الخدمات، سلسلة أوراق موجزة للإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بالدوحة من 9 إلى 13 نوفمبر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا-، الأمم المتحدة ، نيويورك، 2001،
- محسن أحمد هلال (2004)، التجارة في الخدمات 2000، بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية - المجلد 5- ، المنظم من قبل كلية الشريعة والقانون " جامعة الإمارات العربية المتحدة " بالاشتراك مع غرفة تجارة وصناعة دبي، أيام 9-10 و 11 ماي، دبي.
- محمد إبراهيم الشافعي (2004)، الاتفاقات التجارية الإقليمية وتأثيرها على النظام التجاري العالمي، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثالث حول التطورات المصرفية والائتمانية المعاصرة في مصر والعالم العربي، كلية الحقوق، جامعة حلوان، مصر ، يومي 12-13 ماي 2004.
- محمد أمين لزعر (2014)، منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية : بين الواقعية والمبالغة، سلسلة جسر التنمية، العدد 116 - مارس/ آذار 2014 - السنة 12، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.

- محمد براق وسيمير ميموني(2006)، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فب الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس -سطيف-، يومي 13 و 14 نوفمبر ، سطيف.
- محمد بن علي العقلا (2007)، الوظائف الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر: أسواق الأوراق المالية والبورصات -آفاق وتحديات- ، المنظم من قبل كلية الشريعة والقانون- جامعة الإمارات العربية المتحدة- وغرفة تجارة وصناعة دبي ، أيام 6،7 و 8 مارس، دبي.
- محمد وديع عدنان (2003)، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة حصر التنمية ، العدد 24- السنة 2 -ديسمبر / كانون الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- محمد كبدياني (2012)، التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية، في فاطمة الزهراء زرواط وآخرون، كتاب الملتقى الوطني الأول حول : الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر - استمرارية أم قطيعة، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم، يومي 23 و 24 أفريل - مستغانم،
- محمود الرشدان(2010)، دور الجمارك في تسهيل التجارة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي السادس حول منظمة التجارة العالمية و مفاوضات التجارة العالمية اهتمامات وقضايا تمه الدول العربية ، المنظم من قبل المنظمة العربية للتنمية الادارية و وزارة التجارة والصناعة الاردنية، عمان ، أيام 20-21-22 أفريل.
- المديرية العامة للضرائب (2012)، خمسينية إدارة الضرائب -تعزيز الانجازات والمحافظة على قمة الحداثة ، رسالة المديرية العامة للضرائب ، العدد 61 ، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، الجزائر.
- مسعود مجيطة (2009)، الممولة هل هي سبب رئيسي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر-3- - دالي إبراهيم ، يومي 8-9 ديسمبر ، الجزائر.
- مصالح الوزير الأول (2017)، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الجزائر، سبتمبر، يمكن تحميله على بوابة الوزارة الأولى على الانترنت: <http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf>
- مصالح رئاسة الحكومة (2005)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، رئاسة الحكومة، الجزائر، أفريل.
- المعهد العربي للتخطيط (2003)، تقرير التنافسية العربية لسنة 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- المعهد العربي للتخطيط (2013)، تقرير التنمية العربية : نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، العدد الأول، الكويت .
- المفوضية الأوروبية (2013)، قاموس الحوار الأوروبي -جنوب، مركز معلومات الحوار الأوروبي ENPI ، بروكسل.
- مقدم عبيرات وسليمان شبوط(2013)، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية - رؤية مستقبلية -، في: بحوث وأوراق عمل مؤتمر " إشكالية التنمية في الوطن العربي في ظل التغيرات العالمية "، المنعقد بعمان- ديسمبر 2013، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية - أعمال المؤتمرات - ، القاهرة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2014)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لسنة 2014 - تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية ، منشورات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1999)، تقوم أثر اتفاقيات الشراكة العربية المتوسطية على الزراعة العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم، ديسمبر.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقارير حول أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنوات : 2011، 2013، و 2014 ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2009)، دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم،
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 34 (سنة 2014)، المجلد 33 (سنة 2013)، المجلد 32 (سنة 2012)، المجلد 31 (سنة 2011)، المجلد 30 (سنة 2010)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2006)، نشرية ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث -السنة 24 ، الكويت .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات (2014)، الإستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، نشرية ضمان الاستثمار. العدد الفصلي الأول - السنة 32 - يناير - مارس (عدد خاص) ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت،
- مولود لعرابة(2002)، الشراكة الجزائرية الأوروبية - العقبات والآفاق - ، اوراق الندوة حول اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية المنظمة من قبل رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يومي 25 و 26 جوان ، تونس.
- نادية محمد علي (2007)، تحليل أسواق الأوراق المالية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر: أسواق الأوراق المالية والبورصات -آفاق وتحديات- ، المنظم من قبل كلية الشريعة والقانون- جامعة الإمارات العربية المتحدة- وغرفة تجارة وصناعة دبي ، أيام 6،7 و 8 مارس، دبي.
- ناصر الفوزان ومازن رشيد(2007)، الشراكة في البحث العلمي بين الجامعات السعودية والقطاعات الخاص، مركز بحوث كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض،
- ناصر ميلاد حسين (2013)، الترتيبات الدولية والمخاطر المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات، في : تحديات التجارة العالمية (تجارب عالمية) - بحوث وأوراق أعمال مؤتمر " منظمة التجارة العالمية : تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،
- نصيرة مجايوي وفاتح أحمية (2014)، تقييم فعالية النظام الجبائي في الجزائر، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول : الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر ، المنظم من قبل كل من مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة البليدة 2 - ، يومي 12 و 13 ماي.
- نور الدين حامد (2004)، الخصوصية من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية - حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية

- والدور الجديد للدولة، المنظم من مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي بمساهمة كل من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس " سطيف " - والبنك الإسلامي للتنمية " جدة " ، من 3 الى 7 أكتوبر، سطيف.
- هيئة الاتحاد الأوروبي للإحصائيات - يورستات Eurostat - (2008)، الاتحاد الأوروبي - الدول المتوسطية : نمو في تجارة الخدمات والاستثمار، سلسلة إحصائيات باختصار، لوكسمبورغ وبروكسل.
- وزارة المالية (2013)، وزارة المالية تحسون سنة من التاريخ والانجازات 1962-2012، الجزائر.
- وليد عبد مولا (2012)، سياسات العدالة الاجتماعية، سلسلة جسر التنمية ، العدد 110 - السنة 11 - فبراير /شباط، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :

1-Ouvrages et Contribution à un ouvrage collectif:

1-1-Ouvrages :

- ABDELATIF Rebah(2011),*Economie Algérienne :le développement contrarié*,INAS Editions, Alger.
- BABA AHMED Mustapha(1999),*l'Algérie :Diagnostic d'un non développement*,Editions l'Harmattan, Paris.
- BALTA Paul (1992), *La Méditerranée Réinventée :Réalités et Espoirs de la coopération*, éditions La Découverte, Paris.
- BEKENNICHE Otmane (2010), *le Partenariat Euro-méditerranéen :les enjeux*, Office Des Publications Universitaires, Alger.
- BELLON Bertrand et GOUIA Ridha (1998) , *investissements direct étrangers et développement industriel méditerranéen*, Edition Economica, Paris.
- BENBITOUR Ahmed (1998),*l'Algérie au Troisième Millénaire : Défis et Potentialités*, Editions Marinoor, Alger,
- BENISSAD Hocine (2004), *Algérie : de la planification socialiste à l'économie de marché* , ENAG éditions, Alger.
- BENSIDOUN Isabelle et CHEVALLIER Agnès (1996), *Europe-Méditerranée le pari de l'ouverture*, éditions Economica , Paris.
- BERR Jean Claude et TREMEAU Henri (2006), *Le Droit Douanier Communautaire et National* , éditions Economica, Paris, 7^{ème} édition.
- BHAGWATI Jagdish (2002),*Free trade today* ,Princeton University Press, New Jersey.
- BHAGWATI, Jagdish(1991), *The World Trading System at Risk* ,Princeton University and Harvester heatsheaf,
- BOUDJEMA Rachid (2011), *Economie du Développement de l'Algérie – des accords de l'Agérie avec le FMI 1989-1998 à la relance Autonome du développement 1999-2010 – Volume 2-*, Dar el khaldounia, Alger.
- BOURRBONNAIS Régis (2015), *Économétrie-Cours Et Exercices Corrigés-*, 9e édition, Dunod, Paris.
- BOUZIDI Abdelmadjid (1999), *Les année 90 de l'économie Algérienne :les limites des politiques conjoncturelles*, ENAG Editions, Alger.
- BRENDER Anton et PISANI Florence (2007), *Les Déséquilibres financiers internationaux* , édition la Découverte , Paris .
- BRESSON Géorger & PIROTTE Alain (1995), *Econométrie Des Séries Temporelles – Théorie Et Applications-* Presses Universitaires De France, Paris .
- CALLEYA C.Stephen (2005), *Evaluating Euro-Mediterranean relations*, Routledge- the Taylor & Francis Group, New York.
- CHAUFFOUR Jean-Pierre and MAUR Jean-Christophe (Editors) (2011), *Preferential trade agreement policies for development : a handbook* , The World Bank, Washington .
- DAS. K.Dilip (2004),*Regionalism in Global Trade*, Edward Elgar Publishing, Inc, Massachusetts.
- DOUGLAS A. Irwin (2009) , *Free trade under fire*, Princeton University Press , New Jersey.
- EDELMAN SPERO Joan (1992), *The Politics of International Economic Relation*, Routledge and Mackays of Chatham PLC .

- EL-AGRAA Ali(1999),*Regional Integration : Experience, Theory and Measurment*, MacMILLAN Press LTD, London, Second edition .
- ELSON Anthony(2011),*Governing Global Finance :The Evolution and Reform of the International Financial Architecture*, Palgrave Macmillan , New York.
- FONTAGNE Lionel et PERIDY Nicolas (1997), *L'Union Européenne et le Maghreb*, Centre de développement de l'OCDE, OCED, Paris
- GHERNAOUT Mohamed (2004), *Crises Financières et Faillites des banques algériennes*, Editions GAL , Alger.
- HUWART Jean Yves et VERDIER Loïc(2012),*La Mondialisation Economique :Origine et Conséquences*, Organisation de Coopération Développement Economique –OCDE- ,Paris,
- INAMA Stefano (2009), *Rules of Origin in International Trade* , Cambridge University Press , Cambridge.
- KHADER Bichara (1992), *Le grand Maghreb et l'Europe Enjeux et perspectives*, Editions Publisud, Paris .
- KHADER Bichara (1997), *le partenariat Euro-Méditerranéen après la Conférence de Barcelone*, éditions l'Harmattan, Paris.
- KHADER Bichara (2008), *l'Europe pour la méditerranée de barcelone a barcelone (1995-2008)* , L'Harmattan, Paris.
- KRUGMAN Paul (1992), *Geography and Trade*, 2nd Printing, MIT Press, Cambridge.
- KRUGMAN Paul (2009), *The return of depression economics and the crisis of 2008*, W. W. Norton & Company, New York,
- KYAMBALESA Henry and HOUNGNIKPO.C.Mathurin (2006), *Economic integration and development in Africa*, Ashgate Publishing Limited, Hampshire, England.
- LAURSEN Finn (2003), *Comparative Regional Integration : Theoretical Perspectives* , Ashgate Publishing Limited , Hampshire, England
- LINDERT Peter (1991), *International Economics* , 9th Ed, Irwin Wood, Boston.
- LUCARELLI Bill(2011), *The Economics of Financial Turbulence* ,Edward Elgar Publishing Limited,Cheltenham, UK.
- M'HAMSADJI-BOUZIDI Nachida (1998),*5Essais sur l'ouverture de l'économie algérienne* , ALG/ENAG édition , Alger.
- MATTLI Walter (1999), *The Logic of Regional Iintegration : Europe and Beyond* , Cambridge University Press, Cambridge.
- MICHALET Charles-Albert (2004), *Qu' est-ce la Mondialisation ?*, La Découverte, Poche, coll - Essais, Paris.
- MOISSERON Jean-Yves (2005), *Le Partenariat Euro Méditerranéen : Echec d'une ambition Régional* , presses Universitaires de Grenoble –PUG- Grenoble.
- NYAHOHO Emmanuel et PROULX Pierre-Paul (2006),*Le commerce international*, Presses de l'Université du Québec, Québec.
- PELKMANS Jacques (2006), *European Integration : Methods and Economic Analysis* , Pearson Education Limited ,London, Third edition.
- RAFFNOT Marc (1991), *Dette extérieure et ajustement structurel*, EDICEF-AUPELF, Paris.
- REGNAULT Henri et ROUX Bernard (2001),*Relations Méditerranéennes et Libéralisation Agricole*, éditions l'Harmattan, Paris.
- SADI Nacer-Eddine (2005), *La Privatisation des entreprises publiques en Algérie : Objectifs, modalités et enjeux*, Office des Publications Universitaires, Alger.
- SAPIR Jacques (2011) , *La Démondialisation* , éditions du Seuil , Paris .
- SARI Camille(2011),*Algérie et Maroc :Quelle Convergences Economiques*,Editions Cabrera , Paris.
- SIROEN Jean Marc (2004), *La Régionalisation de l'Economie Mondiale*, éditions la Découverte, Paris.
- STIGLITZ Joseph (2002),*La Grande désillusion*, Editions Fayard, Paris
- SUR Serge (2000), *Relations Internationales*, Montchrestien éditions, 2ème édition, Paris
- UPENDRA DAS Ram and RAJAN SUDESH RATNA(2011),*Perspectives on rules of origin : analytical and policy insights from the Indian experience*, Palgrave Macmillan, Basingstoke,Hampshiren England .
- WUNDERLICH Jens-Uwe (2007), *Regionalism, globalisation and international order : Europeand Southeast Asia*. Ashgate Publishing Limited, Hampshire, UK.

1-2-Contribution à un ouvrage collectif :

- ABBOTT Frederick M. (2002), *North American Economic Integration: Implications for the WTO, the EU and Asia*, In Francis SNYDER (editor), *Regional and Global Regulation of International Trade*, Hart Publishing.
- BAGHZOUZ Aomar (2003), *Le partenariat Euro- Méditerranéen et les Enjeux de Sécurité : Globalisme et Spécificités Maghrébines* ,In BOUKELLA .M, BENABDALLAH .Y et FERFERA .M.Y (Editeurs), *La Méditerranée Occidentale : Entre Régionalisation et Mondialisation*, CREAD, Alger.
- BAGWELL Kyle & STAIGER. W. Robert (1999), *Preferential agreements and the multilateral trading system*, In BALDWIN Richard (Editor), *Market Integration, Regionalism and the Global Economy*, Cambridge University Press, Cambridge.
- BENANTAR Abdennour (2010), *Méditerranée Occidentale : un espace de sécurité euro-maghrébin*, In BENANTAR Abdennour (dir), *Europe et Maghreb : Voisinage immédiat, distinction stratégique*, Centre de Recherches en Economie Appliquée pour le Développement –CREAD-, Alger .
- BENSIDOUN Isabelle et CHEVALLIER Agnès (1998), *La diversité du développement économique et des échanges dans le Bassin méditerranéen* , in *Migrations, libre-échange et intégration régionale dans le Bassin méditerranéen*, Séries des Conférences de l'OCDE ,Organisation de Coopération et de Développement Economiques, Paris.
- BHAGWATI Jagdish (1993), *Regionalism and multilateralism : An overview*,In Jaime DE MELO J. & Arvind. PANAGARIYA(editors) , *New dimensions in regional integration*, Cambridge University Press.
- BOURRINET Jacques (1994), *Aspects Economiques : Trois défis majeurs pour la coopération*, In BOURRINET Jacques (dir), *la Méditerranées espace de coopération ?*, éditions Economica, Paris,
- BOUYACOUB Ahemd(2001),*La Politique Industrielle :Etat des lieux et perspectives*, In MAHIOU Ahmed et HENRY Jean Robert (Sous la Dir), *Où va l'Algérie ?*,KARTHALA Editions,Paris,
- BROOKS Douglas et OH Soo-Nam (1999), *Crise financière asiatique : le libéralisme financier fauteur de trouble* , In BROOKS Douglas et QUEISSER Monika (dir), *la libéralisation financière en : Analyses et perspectives* , Centre de Développement de l' OCDE, OCDE , Paris.
- CARUSO Immacolata et VENDITO Bruno (2001), *la Coopération dans le secteur agricole méditerranéen*, In ABDI Nourredine (Dir) , *Air régionale méditerranée*, Organisation des Nations Unies pour l'éducation , la Sciences et la Culture –UNESCO-, Paris.
- DE GRAUWE Paul (2009),*Some Thoughts on Monetary and Political Union*, In TALANI Leila Simona (ed), *The Future of EMU*, Palgrave Macmillan , Hampshire, UK , First published.
- DE MELO Jaime, PANAGARIYA Arvind and RODRIK Dani (1993), *The new regionalism: a country perspective*,In Jaime DE MELO, Arvind PANAGARIYA (Editors), *New dimensions in regional integration*, Cambridge University Press.
- DEBLOCK Christian (2006), *Nouveau Régionalisme ou régionalisme à l'Américaine*, In Claude SERFATI(dir), *Mondialisation et déséquilibres Nord-Sud*, P.I.E-Peter Lang S.A, Bruxelles.
- ESCAITH Hubert & al (2005), *Regionel integration and the issue of choosing an appropriate exchange rate regime in Latin America*, In ARTUS Patrick and al (eds) , *Regional Currency Areas in Financial Globalization*, Edward Elgar Publishing Limited , Cheltenham ,UK
- GOLDSTEIN Morris & . KHAN .S.Mohsin (1985), *Income And Price Effects In Foreign Trade*, In JONES.W.Ronald & KENEN .B.Peter (eds), *Handbook of International Economics* – Volume II- Chapter 20, Elsevier - North Holland , Amsterdam.
- HAMMOUDA Bacer-Eddine (2006), *Secteur et emploi informel en Algérie : Définition, mesures et methodes d'estimation*, In MUSETTE Mohamed Saïb et Jacques CHARMES (Eds), *Informalisation des économies maghrébines*, vol. I, CREAD, Alger.
- HERZSTEIN Robert & WHITLOCK.P. Joseph (2005), *Regulating Regional Trade Agreements : a Legal Analysis*,In Patrick F. J Macrory & al (Editors), *The World Trade*

- Organization : legal, economic and political analysis*, Springer Science and Business Media, Inc.
- IMAGAWA Hiroshi and VERMULST Edwin (2005), *The Agreement on Rules of Origin*, In Patrick F. J. Macrory and al (editors), *The World Trade Organization : legal, economic and political analysis*, Springer Science and Business Media, Inc .
 - JEGOUREL Yves (2011), *Marchés, produits et acteurs : Les produits dérivés : outils d'assurance ou instruments dangereux de spéculation ?*, In MONTEL-DUMONT Olivia (dir), *Comprendre les marchés financiers*, Cahiers Français , N°361- mars/avril , la Documentation Française, Paris
 - KATSELI .T. Louka (1998), *Pour Un Véritable Partenariat Euro-méditerranéen*, in *Migrations, libre-échange et intégration régionale dans le Bassin méditerranéen*, Séries des Conférences de l'OCDE, Organisation de Coopération et de Développement Economiques, Paris.
 - KERDOUN Azzouz (2001), *Le Gazoduc Maghreb- Europe et l'Amorce de Nouvelles Formes de Partenariat Nord- Sud dans le Domaine de l'Energie*, In BENHAYOUN Gilbert, MENIPAZ Ehud, BAR-EL Raphaël et LHERITIER Muriel (sous la direction de) (2001), *La coopération régionale dans le bassin méditerranéen : intégration et relations commerciales –concepts et applications-*, volume 2 ; éditions l'Harmattan, Paris
 - KRUEGER Anne (1997), *Problems with Overlapping Free Trade Areas*, In TAKATOSHI Ito & Anne KRUEGER (Eds), *Regionalism versus Multilateral Trade arrangements* , The University of Chicago Press, Chicago.
 - LANQUAR Robert (2015), *Tourism in the Mediterranean* , In AYADI Rym & Al (Editors), *Economic and Social Development of the Southern and Eastern Mediterranean Countries*, Springer International Publishing, Cham (Switzerland).
 - MEBTOUL Abderrahmane(2011),*Bilan de la situation économique de 1963 à 2010*, In HAFSI Taieb (Sous Dir) , *le Développement Economique de l'Algérie : Experiences et Perspectives* , Casbah Editions , Alger.
 - MEZOUAGHI Mihoub (2003), *La place de la connaissance dans le partenariat Euro-Méditerranéen*, In BOUKELLA .M, BENABDALLAH .Y et FERFERA .M.Y (Editeurs), *La Méditerranée Occidentale : Entre Régionalisation et Mondialisation*, CREAD, Alger.
 - MOUSTIER Emmanuelle (2001), *la Politique européenne en Méditerranée : avant et après la conférence de Barcelone*, In BENHAYON Gilbert et autres (dir), *la coopération régionale dans le bassin méditerranéen: Enjeux et perspectives économiques* , volume1, éditions l'Harmattan, Paris.
 - NANFOSSO.T.Roger et TAMBA Isaac (2003), *Enjeux et problématique de l'intégration économique en Afrique centrale*, In BENHAMMOUDA Hakim et Al (Sous Dir), *l'Intégration régionale en Afrique centrale : Bilan et perspectives*, éditions Karthala, Paris.
 - SENTI Richard (2010) , *Regional Trade Agreements in the World Trade Order*, In C. Herrmann and J.P. Terhechte (eds.), *European Yearbook of International Economic Law 2010*, Springer-Verlag Berlin.
 - TRACHTMAN.P.Joel (2007),*International Trade : Regionalism*, In GRUZMAN Andrew and SYKES Alan(Editors), Research *Handbook in International Economic Law* , Edward Elgar , Northampton, USA.
 - WALLACH Jessica and T.N.SRINIVASAN(2006), *Analyzing Federalism: Stylized Models and the Political Economy Reality*, IN WALLACH Jessica and T.N.SRINIVASAN(ed), *Federalism and Economic Reform : International Perspectives* , Cambridge University Press, Cambridge.

2-Articles et Working papers :

- ABBAS Mahdi (2008), *Les accords de partenariat économique entre l'UE et les ACP : plus de mondialisation, moins de développement*, Note De Travail N° 8/2008, laboratoire d'économie de la production et de l'intégration Internationale, Université Pierre Mendès-France, Grenoble.
- ABDELKRIM Samir & HENRY Pierre (2009), *Investissement direct étranger vers les pays MED en 2008 face à la crise*, Etude n°03 - Mars , Réseau euro-méditerranéen d'acteurs du développement Economique – ANIMA Investment Network, Marseille,
- ABDELMALKI Lahsen et Mustapha SADNI-JALLAB (2007), *Panorama des échanges Internationaux :la géographie des échanges internationaux* , In Olivia MONTEL-DUMONT

- (dir), *Mondialisation et Commerce International*, Cahiers Français, N°341, Novembre-Décembre, la Documentation Française, Paris.
- AIT AMARA Hamid (1995), *les échanges Europe-Maghreb à l'épreuve du GATT*, Options Méditerranéennes, Série B: Etudes et Recherches –N14, Centre international de hautes études agronomiques méditerranéennes -CIHEAM, Montpellier.
 - ALAM Shaista (2012), *A Reassessment Of Pakistan's Aggregate Import Demand Function: An Application of ARDL Approach*, The Journal of Developing Areas, Vol46-N° 1 -Spring 2012,
 - ALGEX (2011), *Impact de l'accord d'Association sur les échanges de l'Algérie avec UE(2005-2010)*, le Forum du Commerce Extérieur, Numero Speciale, Revue de l'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur- ALGEX-, Alger,
 - ALGEX (2013), *Constat des principaux accords commerciaux de l'Algérie*, le Forum du Commerce Extérieur, N°13- Juin, Revue de l'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur- ALGEX-, Alger.
 - ALGEX (2017), *Constat des principaux accords commerciaux de l'Algérie*, le Forum du Commerce Extérieur, N°21- Mai, Revue de l'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur- ALGEX-, Alger
 - ALIAS Mohammad Haji & TUCK CHEONG Tang (2000), *Aggregate Imports and Expenditure Components in Malaysia: A Cointegration and ErrorCorrection Analysis*, ASEAN Economic Bulletin, Vol. 17- N° 3 -DECEMBER .
 - AMMAR Gilbert & ROUX Nathalie (2009), *Délocalisation et nouveau modèle économique : le cas du secteur textile-habillement*, La revue de l'IRES, Vol63-N°3 ,
 - ANDREFF Wladimir (2009), *Réformes, libéralisation, privatisation en Algérie : Point de vue d'un outsider en 1988- 1994*, Confluences Méditerranée, N°71- Automne 2009.
 - ARHAB Baya (1999), *Les effets sociaux du P.A.S. dans le cas de l'Algérie*, Cahiers du CREAD, N°46-47 - 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999 ,
 - ARTUS Patrick (1993), *Croissance endogène : revue des modèles et tentatives de synthèse*, Revue économique, Vol 44-N°2
 - ASCHAUER .David (1989), *Is public expenditure productive?*, Journal of Monetary Economics, Vol 23-N°2
 - BALDWIN Richard (1995), *What Caused the Resurgence of Regionalism?*, Swiss Journal of Economics and Statistics, Vol 131 N°03.
 - BALDWIN Richard (2006), *Multilateralising Regionalism: Spaghetti Bowls as Building Blocs on the Path to Global Free Trade*, The World Economy, Vol29 N°11.
 - BALDWIN Richard(1993), *Domino Theory of Regionalism*, NBER Working Paper N°4465, National Bureau Of Economic Research, Massachusetts, September .
 - BARIKI Slaheddine (1995), *Algérie:Chronique Intérieure*, Annuaire de l'Afrique du Nord, Tome XXXIV,CNRS Editions, Paris .
 - BARIKI Slaheddine (1996), *Algérie : Chronique Intérieure*, Annuaire de l'Afrique du Nord, Tome XXXV ,CNRS Editions, Paris .
 - BATHALOMEW David (2010), *An Econometric Estimation of the Aggregate Import Demand Function for Sierra Leone*, Journal of Monetary and Economic Integration, Vol. 10- N°1,
 - BENINI Roberta and PLUMMER.G.Michael (2008),*Regionalism and multilateralism: crucial issues in the debate on RTAs*, Economic Change and Restructuring, Vol 41, N° 4.
 - BENISSAD Hocine (1997), *Le plan d'ajustement structurel*, Revue Confluences Méditerranée, N°23- Automne.
 - BENSIDOUN Isabelle et UNAL-KESENCI Deniz (2007),*Panorama des échanges Internationaux :la tertiarisation du commerce international*, In Olivia MONTEL-DUMONT (dir),*Mondialisation et Commerce International*, Cahiers Français,N°341, Novembre-Décembre, la Documentation Française, Paris.
 - BERDAT Christophe (2007), *L'Avènement de la Politique Méditerranéenne globale de la CEE*, revue Relations Internationales, 2007/2-n°130.
 - BERDOT Jean pierre (1998), *L'ajustement structurel dans les pays en développement une analyse de la faisabilité*, revue économique, Vol 49 –N°4 –Juillet
 - BHAGWATI Jagdish (2013),*À l'aube d'un nouveau système*, Revue Finance & Développement, Vol 50- N°4- Décembre, Fonds Monétaire International –FMI-, Washington .

- BLERALD Philippe-Alain (1991), *Théorie du marché politique et rationalité des politiques publiques*, Revue française de science politique, 41e année, n°2.
- BORDO Micheal & al(2001), *Is the Crisis Problem Growing More Severe?*, Economic Policy, Vol 16- N° 32.
- BOUANAM Medjbar (2005), *Accord d' Association Algérie –UE :le démantèlement tarifaire*, Revue des Douanes , N8-2005 , Direction Générale des Douanes , Alger.
- BOUDJEMA Rachid (2006), *Algérie : Chronique d'un ajustement structurel* , Revue d' Economie et Statistique Appliquées , N°6- Mai, l'Institut National de la Planification et de la Statistique – INPS-
- BOUGHTON James (2002), *La Mondialisation et la révolution silencieuse des années 80*, Revue Finance & Développement, Vol 39- N°1-Mars-, Fonds Monétaire International–FMI-, Washington.
- BOUGUELLID Abdelaziz (2004), *la Reforme tarifaire : évaluation budgétaire*, Revue des Douanes , N5-2004- Nouvelle Serie , Direction Générale des Douanes , Alger.
- BOUGUELLID Abdelaziz (2005), *l'Accord d'association Algérie – UE : la mise en oeuvre* , Revue des Douanes , N6-2005, Direction Générale des Douanes , Alger.
- BOURGUIGNON François (2004), *Le Triangle Pauvreté - Croissance – Inégalité*, Afrique contemporaine, N° 211- 2004/3,
- BOUSSETTA Mohamed (2004), *Processus de Barcelone, et le Partenariat Euro-Méditerranéen : le cas du Maroc avec l'Union Européenne*, Working Paper n°110 , Economic Research Forum ERF, Caire .
- BOWLES Paul (2000), *Regionalism and Development after the Global Financial Crises*, New Political Economy, Vol5, N° 3.
- CHAGNOLLAUD Jean-Paul et RAVENL Bernard (1993), *Pour une Politique Méditerranéenne de l'Europe*, revue *Confluences Méditerranée* , n° 7_ été , Paris.
- CHAHED Youssef et DROGUE Sophie (2003), *Incidence du processus multilatéral sur la viabilité des accords préférentiels: le cas euro-méditerranéen*, Économie rurale, N°276- Juillet /Aout 2003.
- CHANI Muhammad Irfan , PERVAIZ Zahid & CHAUDHARY .R.Amatul (2011), *Determination of Import Demand in Pakistan: The Role of Expenditure Components*, Theoretical and Applied Economics, Volume XVIII –N°08.
- CHÉRIF CHAKIB Ennouar (2002), *Programmes d'Ajustement structurel et resultants socio-économiques en Algérie*, Revue Sciences Humaines, N 18- Décembre, Université Mentouri – Constantine.
- CHEVALLIER Agnès (2003),*les échanges agricoles et alimentaires Euro-méditerranéens*, Options Méditerranéennes, Série A : Séminaires Méditerranéens-N52, Centre international de hautes études agronomiques méditerranéennes - CIHEAM , Montpellier.
- COUSSY Jean (2001), *Economie Politique des intégrations régionales: Une approche Historique*, Revue Mondesen Développement, Tome 29 – 115/116.
- CRAWFORD Jo-Ann & FIORENTINO Roberto (2005) , *The Changing of Regional Trade Agreements*, Discussion Paper No 8, World Trade Organization, Geneva.
- DAHMANI Ahmed (1998), *l'expérience algérienne des réformes problématique d'une transition a l'Economie de marche*, Annaires de l'Afrique du Nord, Tome XXXVII (37)- 1998, CNRS Editions, Paris ,
- DAUBRÉE Cécile (1994), *Analyse micro-économique de la contrebande et de la fraude documentaire, avec références aux économies africaines* , Revue économique. Vol 45- N°2.
- DAYMON Carolin & GIMET Céline (2007), *les déterminants de l'inégalité et le rôle de l'équité dans les pays du Moyen-Orient et d'Afrique du nord*, Région et Développement , n° 25-2007.
- DOSTALER Gilles (2009), *Les chemins sinueux de la pensée économique libérale*, L'Économie politique, 2009/4 n° 44.
- DUTTAGUPTA Rupa and PANAGARIYA Arvind (2007) , *Free Trade Areas and Rules of Origin: Economics and Politics*, Economics & Politics , Vol 19 n° 02.
- EDEN Lorraine (1996), *The Emerging North American Investment Regime*, Transnational Corporations, Vol 5, N°3, December .
- EICHENGREEN Barry and BORDO Michael (2001) , *Crises now and then: What lessons from*

- the last era of financial globalization?*, Working Paper N° 8716- January 2002 , National Bureau Of Economic Research – NBRR- ,Massachusetts..
- ETHIER Wilfred (2001), *The new regionalism in the Americas: A theoretical framework*, North American Journal of Economics and Finance , Vol 12-(2001) .
 - FALVEY Rod and REED Geoff (1998), *Economic Effects of Rules of Origin* , Review of World Economics, Vol 134, N°2.
 - FAWZY Samiha (2000), *The Economics and politics of Arab Economic Integration*, Working paper n°66- June ,Egyptian Center for Economic Studies ,Cairo .
 - Gérard KEBABDJIAN (2004), *Economie Politique du Régionalisme : le Cas Euro-méditerranéen* , Revue Région et Développement n°19-2004.
 - GHILES Francis (2010), *La difficile coopération énergétique en Méditerranée occidentale* , Les Notes IPAMED-études & analyses, N°9-AVRIL, l'Institut de prospective économique du monde méditerranéen- IPAMED-, Paris.
 - Gilles SAINT-PAUL (1996), *Les nouvelles théories de la croissance et leurs implications pour la politique économique et l'analyse de la concurrence Internationale*, Revue française d'économie. Volume 11- N°3.
 - GIRAUD Pierre-Noël (2006), *Comment la globalisation façonne le monde*, politique étrangère, N°04-2009.
 - GRANGER.W.J.Clive & NEWBOLD Paul (1974), *Spurious Regressions In Econometrics*, Journal of Econometrics, Vol 2- Issue 2- July.
 - GROSSMAN.M. Gene & HELPIMAN Elhanan (1993), *The Politics of Free Trade Agreements* , NBER Working Paper N°4597, National Bureau Of Economic Research, Massachusetts, December.
 - GUENDOUZI Brahim & KABRI Khelifa (1999), *retombées de l'ajustement structurel sur le développement local en Algérie : cas de la wilaya de TiziOuzou*, Cahiers du CREAD , N°46-47 - 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999.
 - GUILLEN Romo Hector(1994), *De la pensée de la CEPAL au néo-libéralisme, du néo-libéralisme au néo- structuralisme, une revue de la littérature sud-américaine*, Revue Tiers-Monde, tome 35- N°140.
 - GUPTA Sayantan (2008), *Changing Faces of International Trade: Multilateralism to Regionalism*, Journal of International Commercial Law and Technology ,Vol. 3, Issue 4.
 - HAAS Ernest (1970), *The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing* , International Organization Review, Vol. 24 N 4.
 - HARVEY.C. Mara (1998), *Ecarts de productivité et "maladie des coûts". Apports et limites du modèle de croissance déséquilibrée de William J. Baumol*, Revue économique. Vol 49- n°2, 1998.
 - HESMAR David (2008), *Retour sur la déréglementation financière*, Revue Regards croisés sur l'économie, Vol11-N°3.
 - HOEKMAN Bernard (1995), *The World Trade Organization the European Union, and the Arab World : Trade Policy Priorities and Pitfalls* , Policy Research Working Paper n 1513, The World Bank, Washington
 - HOLMES Peter (2010), *Deep Integration In EU FTAs* , Economics Department Working Paper Series No. 7-2010, Uuniversity of Sussex , Brighton .
 - HUGON Philippe (1993), *L'Europe et le Tiers Monde : entre la mondialisation et la régionalisation*, revue Tiers-Monde, tome 34 n°13.
 - HUGON Philippe (1999), *Les Accords de Libre Echange avec les pays du Sud et de l'est de la Méditerranée Entre la Régionalisation et la Mondialisation* , Revue Région et Développement , n°09-1999, Edition l'Harmattan, Paris,
 - HUGON Philippe (2002), *Les Economies en Développement au Regard des Théories de la Régionalisation*, Revue Tiers Monde , Vol 43 n° 169 .
 - HUGON Philippe (2003), *Le concept d'acteurs du développement chez les pionniers du développement :Albert Otto Hirschman et François Perroux*, Mondes en Développement, Vol31-2003/4-N°124.
 - KAMINSKY Graciela & REINHART Carmen (1999), *The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-Of-Payments Problems*, The American Economic Review, Vol 89- N°3.
 - KHADER Bichara (1993), *The Euro-Arab Dialogue 1972-1992 : Twenty years of Multilateral Diplomacy* , Journal of Arab Affairs , Vol 12 n°1.

- KHAN.S.Mohsin(1990), *The Macroeconomic Effects of Fund-Supported Adjustment Programs*, IMF Staff Papers, Vol37-N°2-June-, International Monetary Fund.
- KHEIR-EL-DIN Hanaa & ABDEL-FATTAH Maamoun (2008), *Textiles and clothing in the Mediterranean region: opportunities and challenges of returning textiles and clothing to GATT disciplines*, Working paper -2008, Economic Research Forum, Cairo,
- KRUEGER Anne (1993), *Free Trade Agreements As Protectionist Devices: Rules OF Origin*, NBER Working Paper No. 4352, National Bureau OF Economic Research, Massachusetts
- KRUEGER Anne (1995), *Free Trade Agreements Versus Customs Unions*, NBER Working Paper N°5084, National Bureau Of Economic Research, Massachusetts, September.
- KRUGMAN Paul (1991), *Increasing Returns and Economic Geography*, Journal of Political Economy, Vol- 99 N°3.
- KUZNETS Simon (1973), *Modern Economic Growth: Findings and Reflections*, *The American Economic Review*, Vol 63- N° 3 –June .
- LAWRENCE Robert (1994), *Regionalism:An Overview*, Journal of Japanese and International Economies,Vol 8-N° 4.
- LE PEN Claude (2013), *Paradoxe de la Maladie des Couts*, Revue Sociétal, n°80 – 2^{ème} Trimestre ,l'Institut de l'entreprise, Paris.
- LELART Michel(1994) *Évolution de l'aide accordée par le Fonds*, In WALRAFEN Thierry (Sous dir),*Bretton Woods :mélanges pour un cinquantenaire*, Revue d'économie financière. N° Hors-Série.
- LEMOINE François & UNAL-KESENCI Deniz (2007), *Panorama des échanges Internationaux :Chine et Inde : la percée des nouveaux acteurs du commerce international*, In Olivia MONTEL-DUMONT(dir),*Mondialisation et Commerce International*, Cahiers Français,N°341, Novembre- Décembre, la Documentation Française, Paris.
- LEVI Mario (1972), *La CEE et les pays de la Méditerranée*, Politique étrangère N°6 -37e année.
- LUÇON Zoé (2016), *Investissement étranger : de fortes disparités dans le bilan 2015 des pays MED*, Intelligence- Numéro du 19 Juillet, ANIMA INVESTMENT NETWORK, Agence exécutive, Marseille.
- M'NASRI Belgacem (2001), *les Relations Commerciales entre la Tunisie et les Pays de l'union Européenne dans le domaine Agricole*, Options Méditerranéennes- Série A-n°30, The GATT and Mediterranean Agricultural Trade, le Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes-CIHEAM-, Paris.
- MERAD-BOUDIA Abdelhamid (2001), *Le partenariat euro-méditerranéen: un espace de demande effective à Promouvoir*, Revue Mondes en Développement, Tome29- N°115-116.
- MONTANARI Marco (2007), *The Barcelona Process and the Political Economy of Euro-Mediterranean Trade Integration*, Journal compilation –JCMS, Vol 45 -N° 5.
- MURAD Woahid (2012), *Bilateral Export and Import Demand Functions of Bangladesh: A Cointegration Approach*, The Bangladesh Development Studies, Vol35-N° 1 –March.
- NARAYAN Seema & NARAYAN Paresh Kumar (2004), *Determinants of Demand for Fiji's Exports: an empirical investigation*, The Developing Economies, Vol 42- N°1- March.
- OBYDENKOVA Anastassia (2006), *New Regionalism and Regional Integration : the Role of National Institutions*, Cambridge Review of International Affairs, Vol 19 n°04, December.
- OULD AOUDIA Jacques (1996) *Les enjeux économiques de la nouvelle politique Euro Méditerranéenne : un choc salutaire pour les pays du Sud et de l'Est de la Méditerranée ?*, Document de travail N° 96-5, Ministre de l'Economie des Finances et de l'Industrie, Paris ..
- PARFITT Trevor (1997), *Europe's Mediterranean designs: An analysis of the Euromed relationship with special reference to Egypt*, Third World Quarterly, Vol18- N 5.
- PELTZMAN Sam (1993), *George Stigler's Contribution to the Economic Analysis of Regulation*, Journal of Political Economy, Vol. 101-N° 5 –October.
- PERIDY Nicolas (2004), *L'Impact de la Politique Euro –Méditerranéenne sur les échanges UE-Maroc*, Revue Régions et Développement, N°19-2004.
- QUINTYN Marc et VERDIER Genevieve (2010), *Question de confiance : La confiance dans le gouvernement est la clé du développement financier*, Revue Finances et Développement, Vol 42- N°4 Décembre, Fonds Monétaire International -FMI-
- RAYMOND Curie (2011), *Le développement du néolibéralisme après 1973 et le secteur social*, Revue Empan, n° 81- 2011/1.

- REGNAULT Henri (2005), Libre Echange Nord-Sud et Typologie Des Formes d'Internationalisation Des Economies, Revue Région et Développement , n°22-2005, Edition l'Harmattan, Paris .
- ROY Maurice-Pierre (1984), La CEE et le Tiers Monde : hors Convention de Lomé, Notes et études documentaire N° 4773, La Documentation française, Paris.
- SADOUDI Mouloud (2006), L'Investissement Prive en Algerie: Des frustrations passées aux entraves présentes , Les Cahiers du MECAS, N° 2- Mars , laboratoire MECAS Management des Entreprises et du Capital Social , faculté des Sciences Economiques de Gestion et des Sciences Commerciales- l'université Abou Beker Belkaid Tlemcen.
- SANNI YAYA Hachimi (2005), Les partenariats privé-public comme nouvelle forme de gouvernance et alternative au dirigisme étatique: ancrages théoriques et influences conceptuelles, Revue de l'innovation dans le secteur public, Vol 10-N°3
- SAPIR André (1993), Le régionalisme et la nouvelle théorie du commerce international sonnent-ils le glas du GATT?, Politique étrangère N°2 - 1993 - 58e année.
- SCHMID Dorothée (2002), Optimiser le Processus de Barcelone, Occasional Papers N°36- Juillet, Institut d'Etudes de la Sécurité de l'Union Européenne, Paris.
- SCHMID Dorothée (2003), La Méditerranée dans les politiques extérieures de l'Union européenne : quel avenir pour une bonne idée ?, Revue internationale et stratégique, 2003/1 - n° 49.
- SEMEDO Gervasio (2007), L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte Européenne de subsidiarité, L'Actualité économique, vol 83- n° 2
- SID AHMED Abdelkader (1996), Les relations Economiques entre l'Europe et le Maghreb, Revue Tiers Monde, tome 34- N°136.
- THIEBAULT Jean-Louis (2011), Comment les pays émergents se sont-ils développés économiquement ? La perspective de l'économie politique , Revue internationale de politique comparée, Vol18 N°03.
- UPADHYAYA Shyam & MIRZAEI YEGANEH Shohreh (2015), Competitive Industrial Performance Report 2014, Research, Statistics and Industrial Policy Branch -Working Paper 12/2014 , United Nations Industrial Development Organization-UNIDO-, Vienna .
- VIGNOLLES Benjamin (2010), La théorie des zones monétaires optimales et les migrations, Regards croisés sur l'économie, Vol2- N° 8.
- VOISIN Michel (2008), Comportements et interdépendance : le financement de l'économie, In MONTEL- DUMONT Olivia (dir), Découverte de l'économie : concepts, mécanismes et théories économiques , Cahiers Français , N°345 , la Documentation Française, Paris,
- WINTERS.L.Alain(1996),Regionalism versus Multilateralism, Research Working Paper n°1687,International Economics Department , The World Bank, Washington , November.
- ZAFAR Ahmad Sultan (2011), Foreign Exchange Reserves and India's Import Demand: A Cointegration and Vector Error Correction Analysis, International Journal of Business and Management Vol. 6-N° 7- July 2011.
- ZAKANE Ahmed (2009), l'Impact des depenses d'infrastructures sur la croissance en algerie. une approche en series temporelles multi variees (VAR), Les Cahiers du CREAD, n°87,

3-Rapports et études :

- ALESSANDRINI Sergio & RESMINI Laura (2000), FDI in the Mediterranean Region : a Comparison with CEE experience, Femise Research Programme , Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques , Marseille.
- BALDWIN Richard & THORNTON Phil (2007), Multilateralising Regionalism: Ideas for a WTO Action Plan on Regionalism, Centre for Economic Policy Research (CEPR), Geneva ,
- Banque d'Algérie , Rapports annuels de la Banque d'Algérie sur "Evolution économique et monétaire en Algérie " - Rapports Années : du 2001à 2015.
- Banque d'Algerie(2005),Evolution de la dettes exterieure de l'Algerie 1994-2004, Banque d'Algérie , Alger
- Banque Mondiale (1991), Rapport sur le développement dans le monde 1991 : le défi du développement, Banque Internationale pour la Reconstruction & Développement / Banque Mondiale, Washington.
- Banque Mondiale(1994a), République Algérienne Démocratique et Populaire – Memorandum Economique : la transiation vers une économie de marché , Volume I –Rapport principal - ,

- Division des Opérations Géographiques – Bureau Régional Moyen Orient et Afrique du Nord , Banque Internationale pour la reconstruction et le développement/Banque Mondiale , washington.
- Banque Mondiale (1994b), Algérie –Memorandum économique : la transition vers une économie de marché – Volume II – annexe statistique, Rapport No.12048-AL– 25 Mai, Banque Internationale pour la reconstruction et le développement/Banque Mondiale , washington.
 - Banque Mondiale(1999),République Algérienne Démocratique et Populaire : Croissance,Emploi et Réduction de la Pauvreté, VolumeI– Rapport Principal , Janvier, Washington.
 - Banque Mondiale (2003), Rapport Sur Les Fondations pour le Développement des Technologies de l'Informations et de la Télécommunications en Algérie, rapport réalisé par Groupe de développement économique et social Moyen-Orient et Afrique du Nord. Washington.
 - Banque Mondiale (2007), République Algérienne Démocratique et Populaire- Une Revue des dépenses publiques à la recherche d'un investissement du qualité –Volume I :Texte Principal ,Rapport N°36270-DZ– 15 Aout, Banque Mondiale , washington.
 - Banque Mondiale (2007), République Algérienne Démocratique et Populaire- Une Revue des dépenses publiques à la recherche d'un investissement du qualité –Volume II : Annexes et Suppléments Statistiques ,Rapport N°36270-DZ– 15 Aout, Banque Mondiale , washington.
 - BEN ABDALLAH Moncef & al (2013), Vers une communauté euro méditerranéenne de l'énergie : Passer de l'import-export à un nouveau modèle énergétique régional, études réalisée par l'Institut de prospective économique du monde méditerranéen- IPEMED- et l'observatoire méditerranéen de l'énergie, Paris.
 - BLANC Frédéric & Al (2007), Le défi de l'emploi dans les pays méditerranéens , Femise Research Programme 2006-2007, Research N°FEM 3d-02- Novembre, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques- FEMISE-, Marseille .
 - BLANC Jacques (2008), La politique européenne de voisinage, Rapport d'information N°451- Juillet, le Sénat de la France, Paris.
 - BOUKLIA-HASSANE Rafik et ZATLA Najat (2001), L'Idé dans le bassin Méditerranéen: ses déterminants et son effet sur la croissance économique, Rapport du recherche de FEMISE, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques, Marseille.
 - CAUPIN Vincent (2005), Libre - échange euro- méditerranéen : Premier bilan au Maroc et en Tunisie, étude réalisée par l'Agence française du développement- AFD-, Paris.
 - CHENERY Hollis (1979), Structural Change & development policy, World Bank Research Publication & Oxford University Press, Washington & London.
 - CIHEAM (2004), Agri-med : Agriculture, pêche, alimentation et développement rural durable dans la région méditerranéenne- Rapport annuel 2004, Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes- CIHEAM , Paris.
 - CNES (1999a), Problématique de la réforme du système bancaire : Eléments pour un debat social, Conseil National Economique et Social – CNES- , 16^{em} Session Plénière,
 - CNES (1999b), Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du Programme d'ajustement structurel, Conseil National Economique et Social –CNES-, Alger.
 - CNES (2002), Rapport sur l'évaluation des dispositifs d'emploi, Conseil National Economique Et Social , Alger,.
 - CNES (2005), Regards sur la politique monétaire en Algérie, Rapport de la 26 ème Plénière, Commission " Perspectives de Développement Economique et Social- Conseil National Economique et Social CNES, Mai, Alger,
 - CNES(2002), Rapport National sur le Développement Humain Année 2001 : Le Budget Social de la Nation Instrument au Service du Développement Humain, , 21^{em} Session plénière – Décembre, Conseil National Economique Et Social , Alger.
 - CNIS(2011), Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie : Période 1963-2010, Centre National de L'Informatique et des Statistiques- CNIS-, Direction Generale Des Douanes,Alger.
 - CNIS, Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie : Années de 2005 à 2017 , Centre National de l'Informatique et des Statistiques-CNIS-, Direction Générale des Douanes.
 - CNUCED(2004), Examen de la politique de l'investissement en Algérie , Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, Nations Unies, New York et Genève.
 - Commission européenne (2001), Algérie :document de stratégie 2002-2006 et programme

indicatif national 2002-2004, Bruxelles .

- Commission Européenne (2001), Rapport annuel du programme MEDA pour l'année 2000 , présenté par la commission au Conseil et au parlement européen, Bruxelles.
- Commission Européenne (2002), Union Européenne- Maghreb : 25 ans de coopération 1996-2001, publication spéciale éditée par la Délégation de la Commission Européenne au Royaume du Maroc, Rabat.
- Commission européenne (2004), Algérie : programme indicatif national 2005-2006, Bruxelles.
- Commission européenne (2006), Algérie : Document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010 , Bruxelles .
- Commission européenne (2010), Algérie : programme indicatif national 2011-2013, Bruxelles.
- Commission Européenne (2013), Le financement de l'Union européenne en faveur du voisinage et de la Russie, Centre d'information pour le voisinage européen, Bruxelles.
- Commission Européenne (2014), Instrument européenne de voisinage et de partenariat 2007-2013 : Aperçu des activités et des résultats, Direction Générale de développement et coopération –EuropeAid , Bruxelles.
- Commission européenne (2014), Programmation de l'Instrument Européen de Voisinage (IEV) Cadre Unique d'Appui pour l'appui de l'UE à l'Algérie(2014-2017) , Directorate General for Development and Cooperation – EUROPEAID & European External Action Service-, Bruxelles ,
- Commission européenne (2017), Rapport sur l'état des relations UE-Algérie dans le cadre de la PEV rénovée, Document de Travail Conjoint Des Services , la Haute Représentante de l'Union pour les Affaires Etrangères et la Politique de Sécurité, Bruxelles ,
- Commission Européenne(2000), Rapport annuel du programme MEDA pour l'année 1999, Bruxelles.
- Commission Européennes (2003), L'Europe élargie- Voisinage : un nouveau cadre pour les relation avec nos voisins de l'Est et du Sud, Communication de la Commission au Conseil et au parlement européen, COM(2003)-104-Final – du 11 Mars, Bruxelles.
- Commission Européennes (2004), Politique européenne de voisinage : Document d'orientation, Communication de la Commission, COM(2014)-373-Final – du 12 Mai, Bruxelles.
- Conseil de l'Union européenne (2008), Déclaration commune du sommet de Paris pour la Méditerranée Paris, 13 juillet 2008, Bruxelles.
- COWI -Consulting Engineers and Planners- (1998), Evaluation of Aspects of EU Development Aid to the MED Region, Final Synthesis report, Denmark.
- DEBLOCK Christian (2002), Les Accords Commerciaux régionaux , le Nouveau Régionalisme et l'OMC, Cahier de Recherche 02-06-Juin, Groupe De Recherche sur l'Intégration Continentale, Université du Québec, Montréal, Canada.
- Délégation de l'Union européenne en Algérie (2014), Rapport de coopération Union Européenne – Algérie -Édition 2014-, Alger.
- Direction des Relations économiques extérieures DREE (2004), Elargissement de l'Union Européenne: Un nouveau marché, Rapport de Ministère de l'Économie, des Finances et de l'Industrie, Paris.
- Direction Générale de la Prévision et des Politiques, Rapports de Présentation des lois de finance pour les années : 2002 & année 2016, Ministre des Finances, Alger.
- Direction Générale des Impôts , Lettre de la DGI, Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts ,diffrent Numeraux (N°56 /2011, N°58 /2012 ,N°60 /2012, N°61 /2012 , N°62 /2012 ,N°64 /2012 , N°65 /2013 , N°69 /2013 , N°70 /2013 , N°71/2013 ,) , Alger.
- DREVET Jean-François (2012), Les batailles de l'eau à l'Est de la Méditerranée, Les Notes d' analyse du C IHEAM, N°17 –Octobre 2006, Centre International de Hautes études agronomique méditerranéennes- CIHEAM- , Paris.
- European Commision (2017), EU Energy in figures : Statistcal Pocketbook 2017, Publications Office of the European Union, Luxembourg.
- EUROPEAN COMMISSION (2013), European Union trade with Euromed 2002-2012, Directorate-General for Trade, Unts A4/G2, Bruxelles.
- EUROPEAN COMMISSION (2013), European Union trade with Euromed 2002-2012, Directorate-General for Trade, Unts A4/G2, Bruxelles.

- European Commission (2014), Neighbourhood in the Crossroads : Implication of the European Neighbourhood Policy in 2013, High Representative of the European Union for Foreign Affairs & Security Policy , Brussels.
- European Commission(2009), Evaluation of the Council Rrgulation N°2698/2000 (MEDA II) and Its implementation, Final report-Volume I :Main Report, June, Bruxelles.
- European Commission(2016), European Union trade with Euromed 2005-2015, Directorate-General for Trade, Unts A4/G2, Bruxelles.
- EUROSTAT (2001), Euro Mediterranean Statistics 2001, Office for Official Publications of the European Communities , Luxembourg,
- Eurostat (2006), European Union foreign direct investment yearbook 2006 :Data 1999-2004, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg.
- Eurostat (2008), European Union foreign direct investment yearbook 2008 :Data 2001-2006, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg.
- EUROSTAT 2006), Euro Mediterranean Statistics 2006, Office for Official Publications of the European Communities , Luxembourg.
- EUROSTAT 2006), Euro Mediterranean Statistics 2006, Office for Official Publications of the European Communities , Luxembourg.
- GALAL Ahmed et REIFFERS Jean-Louis(2008), Rapport femise2007 sur le partenariat euro méditerranéen, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques- FEMISE-, Marseille .
- GALAL Ahmed et REIFFERS Jean-Louis(2010), Rapport femise 2010 sur le partenariat euro méditerranée : le partenariat euro méditerranée à la croisée des chemins, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques- FEMISE-, Marseille,
- GALAL Ahmed et REIFFERS Jean-Louis(2011), Rapport femise 2011 sur le partenariat euro méditerranéen : les pays méditerranéens au seuil d'une transition fondamentale, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques- FEMISE-, Marseille , Octobre.
- GALAL Ahmed et REIFFERS Jean-Louis(2012), Rapport femise2012 sur le partenariat euro méditerranée : La saison des choix ,Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques-FEMISE-, Marseille.
- GALAL Ahmed et REIFFERS Jean-Louis(2014), Rapport femise2013 sur le partenariat euro méditerranée : Vers une nouvelle dynamique pour le maintien des équilibres économiques et sociaux ,Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques- FEMISE-, Marseille.
- Gouvernement Algérien(2016), Algérie -Objectifs du Millénaire pour le Développement : Rapport National 2000-2015, Juin.
- HANDOUSSA Héba et REIFFERS Jean-Louis (2001), Le Processus de transition économique et la mise en œuvre du Partenariat Euro – Méditerranéen, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques -FEMISE-, Marseille.
- HANDOUSSA Héba et REIFFERS Jean-Louis(2000), le partenariat euro méditerranéen en l'an 2000, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques –FEMISE-, Marseille.
- HANDOUSSA Héba et REIFFERS Jean-Louis(2002), Rapport femise 2002 sur le partenariat euro méditerranéen, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques, Marseille
- IEMED(2013), Annuaire IEMED de la Méditerranée2013, l'Institut européen de la Méditerranée –IEMed-, Barcelone.
- IMF (1998), Algeria : Selcted Issue and Statistical Appendix , IMF Staff Country Report N°98/87-September, International Monetary Fund, Washington.
- IMF (2004), Algeria : Selcted Issue and Statistical Appendix , IMF Staff Country Report N°04/31-February, International Monetary Fund, Washington,
- IMF(2000), IMF Annual Report 2000, International Monetary Fund, Washington.
- IMF(2010), IMF Annual Report 2010 : Supporting A Balanced Global Recovery, International Monetary Fund, Washington.
- IMF(2013), Global Financial Stability Report , International Monetary Fund, Washington.
- IMF(2014), Fiscal Monitor : Public Expenditure Reform Making Difficult Choices , World Economic and Financial Surveys , International Monetary Fund, Washington,
- IMF(2014), IMF Annual Report 2014 : From Stabilization to Sustainable Growth, International Monetary Fund, Washington.
- INPED(2004), Etude de l'environnement de la PME – Rapport N°3- , Revue Gestion &

- Entreprise, N°24-25- Janvier/Avril – Numéro Spécial : Assises Nationales de la Pme -, Institut National de la Productivité et du Développement Industriel – INPED- , Boumerdes.
- Institut de la Méditerranée (2000), MEDA et le fonctionnement du partenariat euro Méditerranéen, étude réalisée par l’Institut de la Méditerranée, Marseille.
 - KORANCHELIAN Taline et SENSENBRENNER Gabriel (2006), Algérie- Questions choisies : l’Accord d’association de l’Algérie avec l’Union européenne: conséquences et défis économiques et le climat des affaires de l’Algérie : des réformes fiscales pour accélérer la création d’emplois, Rapport du FMI No. 06/101- Mars , Département du Moyen-Orient et de l’Asie centrale, Fonds monétaire international, Washington.
 - LEVEAU Rémy (2000), Le Partenariat Euro-Méditerranéen : la dynamique de l’intégration régional, rapport du Commissariat Général du Plan, la Documentation Française, Paris.
 - LIMANTOUR Jean-François (2013), les importations européennes d’habillement : Situation, évolution & caractéristiques, Etude réalisée par Cercle Euro-méditerranéen des Dirigeants Textile-Habillement – CEDITH-, Paris.
 - MIKIE Mia & GILBERT John (2007), Tariff Statistics in Policymaking : A Handbook of commonly used trade indices and indicators, Economic & Social Commission for Asia & the Pacific, United Nations Publication.
 - Ministère des Finances (2007), Rapport de présentation du projet de la loi de finances année 2008, Direction Générale de la Prévision et des Politiques- DGPP- Ministère des Finances, Alger, Septembre.
 - NOUTARY Emmanuel & TABEL Manel (2013), les Pays émergents investissent la Méditerranée : Bilan 2012 de l’attractivité des pays MED en matière d’investissement étranger, Etude n°65- Octobre, Réseau euro-méditerranéen d’acteurs du développement Economique – ANIMA Investment Network, Marseille.
 - NOUTARY Emmanuel (2012), Gérer la transition en Méditerranée : Bilan 2011 et impact des crises sur les investissements étrangers, Etude n°62- Octobre, Réseau euro-méditerranéen d’acteurs du développement Economique – ANIMA Investment Network, Marseille.
 - OCDE (2001), Echanges et développement : les enjeux, étude réalisée par la direction de la coopération pour le développement, Organisation de la coopération et le Développement Economique, OCDE ,Paris.
 - OCDE (2009), L’OCDE en Chiffres 2009, Organisation de Coopération et de Développement Economique, Paris.
 - OCDE (2010), Perspectives du Développement Mondial 2010 : le Basculement de la Richesse Organisation de Coopération et de Développement Economiques ,OCDE, Paris.
 - OCDE (2010), Science, technologie et industrie : Perspectives de l’OCDE 2010, , Organisation de Coopération et de Développement Economique, Paris..
 - OCDE (2011), Science, Technologie et Industrie : Tableau de Bord de l’OCDE, OCDE ,Paris .
 - OCDE(2004), Perspectives des Technologies de l’Information de l’OCDE, Organisation de Coopération et de Développement Economiques, OCDE. Paris.
 - OCDE(2011),Panorama des Statistiques 2010, Organisation de Coopération et de Développement Economiques ,Paris.
 - OCDE(2012), Principaux indicateurs économiques, volume 2012/3, Mars ,Organisation de Coopération et de Développement Economiques ,OCDE, Paris.
 - OCDE(2013), Perspectives économique de l’OCDE, l’organisation de Coopération et de Développement Economiques , OCDE, Paris.
 - OCDE(2013), Statistiques des Recettes Publiques 1965-2012, Editions OCDE, Paris,
 - OECD (2010), OECD Information Technology Outlook 2010, Organisation For Economic Cooperation And Development, OECD Publishing , Paris
 - OECD (2013), Perspectives on Global Development 2013: Industrial Policies in a Changing World. The OECD Development Centre, Organization for Economic Co-operation and Development, Paris.
 - OMC, Rapport sur le commerce mondial-Années : 2013, 2011, et 2007, Organisation Mondiale de Commerce, Genève.
 - OMC, Statistiques de commerce international- Années :2013, 2012,2011,2010,2009 ,2008,2007, 2006 et 2002, Organisation Mondiale de Commerce, Genève.

- ONS (2005), Rétrospectives statistiques 1970-2002, Office National des Statistiques -ONS-, Alger.
- ONS (2013), Rétrospectives statistiques 1962-2011, Office National des Statistiques, Alger.
- ONS (2016), Acitivité , emploi & Chomage en Avril 2016, N°748 – Avril 2016 , Office National des Statistiques -ONS- , Alger.
- ONS(2001),L'Algérie en Quelques Chiffres résultats 2000, N°31, Office National des Statistiques , Alger.
- ONS(2006), l'Activité Industrielle 1995-2005, Collections Statistiques N°129- Novembre, Office National des Statistiques, Alger.
- ONS(2012), Premiers résultats de l'Enquête Nationale sur les Dépenses de Consommation et le Niveau de Vie des Ménages 2011, Office National Des Statistiques,
- PERIGOT François (1998), Les relations entre l'union européenne et les pays méditerranéens : quel rôle pour la France ? , rapport de Conseil Economique et Social, la Documentation Française, Paris.
- RADWAN Samir et REIFFERS Jean-Louis(2004), Rapport femise 2004 sur le partenariat euro méditerranéen, Forum Euro-méditerranéen des Instituts Economiques, Marseille.
- RADWAN Samir et REIFFERS Jean-Louis (2005), Le Partenariat Euro -Méditerranéen ,10 ans Après Barcelone :Acquis Et Perspectives, Forum Euro-Méditeranéen des instituts économiques -FEMISE-, Marseille.
- REIFFERS Jean-Louis & Al (2006),Profil pays du Femise : Algérie, Forum Euromediterranee des Instituts de Sciences Economiques-FEMISE-, Marseille.
- SGBV (2015), Guide d'Introduction en Bourse, Société de Gestion de la Bourse des Valeurs – SGVB- Alger.
- The Commission on Growth & Development(2008), The Growth Report Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development, The International Bank for Reconstruction & Development / The World Bank , Washington.
- The World Bank (2005), Global Economic Prospects :Regionalism, and Development ,The Office of the Publisher, The World Bank , Washington .
- The World Bank(2003),Algeria Investment Climate Assessment, Report N° 27605 AL-June, Finance, Private Sector & Infrastructure Group Middle-East and North Africa Region, The World Bank, Washington.
- UNCTAD(2013) , Unctad Handbook of statistics 2013, United Nations Conference on Trade and Development, United Nations , New York & Geneva.
- UNCTAD(2015), Unctad Handbook of statistics 2015, United Nations Conference on Trade and Development –UNCATD-, United Nations , New York & Geneva.
- UNCTAD, World Investment Report, United Nations Conference On Trade and Development, United Nations Publication, New York and Geneva.(Années 2013,2011,2009,2008, 2006, 2005, 2004 , 2003, 2002 & 1993).
- UNESCO (2010), The UNESCO Science Report 2010, The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris.
- UNIDO (2009), Industrial Development Report 2009 - Breaking In and Moving Up: New Industrial Challenges for the Bottom Billion and the Middle-Income Countries, United Nations Industrial Development Organization- UNIDO-, Vienna,
- UNIDO (2010), Industrial Development Report 2011 , United Nations Industrial Development Organization-UNIDO-, Vienna.
- UNIDO (2013), Competitive Industrial Performance Report 2012/2013 : The Industrial Competitiveness of Nations - Looking back, forging ahead , United Nations Industrial Development Organization-UNIDO-, Vienna.
- UNIDO (2015), Industrial Development Report 2016 : The Role of Technology and Innovation in Inclusive and Sustainable Industrial Development , United Nations Industrial Development Organization- UNIDO-,Vienna.
- United Nations (2014), World Economic Situation and Prospects, New York .
- World Bank (1996), World Debt Tables 1996 : External Finance for Developing Countries - Volume II : Country Tables , International bank for reconstruction and development/world bank, washington.

- World Bank (2015), *International Debt Statistics 2015*, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, Washington.
- World Bank (2016), *International Debt Statistics 2016*, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, Washington.
- World Economic Forum (2015), *The Travel & Tourism Competitiveness Report : Years 2009, 2013 & 2015*, Geneva.
- World Economic Forum, *The Global Comptitiveness Report*, Geneva, (Reports 2008-2009, 2009-2010, 2010-2011, 2012-2013 , 2013-2014, 2014-2015 & 2015-2016).
- World Tourism Orgnization –UNWTO- ,*UNWTO Tourism Highlights : Years :2008 ,2009, 2011 , 2014 & 2015*, Madrid.

4- Thèses et Mémoires de Fin d'étude :

- BEJI Samouel (2009), *le Développement Financier pour les Pays du Sud de la Méditerranée a l'Epreuve de la Mondialisation Financière*, Thèse de doctorat en sciences économiques , UFR de Sciences Economiques, Université Paris XIII- Nord, Paris
- ESSBBANI MRAD Bouchra (2008), *La Coopération entre le Maroc et l'Union Européenne : de l'Association au Partenariat*, Thèse de doctorat en sciences politiques, Faculté de Droit, Sciences Economique et Gestion, Université Nancy 2.
- KASMI –BELKACEM Djamilia (2011), *Diagnostic économique et financier des programmes de stabilisation et l'ajustement structurel de l'économie algérienne*, Thèse de doctorat en sciences économiques, UFR Sciences économiques et de gestion - Équipe de recherche Triangle- , Université Lumière Lyon 2.
- MEYER Angela (2006), *L'Intégration Régionale et Son Influence sur la Structure , la sécurité et la stabilité d'états faibles : L'exemple de quatre Etats centrafricains* , thèse de Doctorat en Sciences politiques, Institut d'Etudes Politiques de Paris , Paris .

5-Communications aux colloques, séminaires et conférences :

- BELLATTAF Matouk (2004), *La méditerranée occidentale ou le dialogue 5+5: dynamique, enjeux et perspectives Pour l'espace euro-méditerranéen , communication au colloque international : Europe- Méditerranée : Relations économiques internationales et recomposition des espaces*, organisé par Universidad Autonoma de Madrid et GDRI CNRS EMMA ,4 et 5 Juin, Madrid.
- BELLON Bertrand et BEN YOUSSEF Adel (2003),*Intégration euro-méditerranéenne : vers un partenariat technologique*, communication au Séminaire EMMA-RINOS, Analyse comparatiste des processus d'intégration régionale Nord-Sud, Paris 26-27 Mai.
- BURFISHER.E. Mary & Al (2003), *Regionalism: Old and New, Theory and Practice*, Invited paper presented at the International onference « *Agricultural policy reform and the WTO: where are we heading?* », Capri (Italy), June 23- 26
- CHATER Mohamed & ELKADIRI Nacer (2002), *instauration d'une zone de libre échange et politique d'accompagnement*, communication au Colloque international : Economie Méditerranée Monde Arabe, organisé par : GDRI EMMA, IRMC, ESSEC Tunis, FSEG Sfax , Sousse 20-21 Septembre, Tunisie.
- EL MARZOUKI Abdenbi et SOLHI Sanae (2007), *relations maghreb- europe dans le cadre de la politique europeenne de voisinage :évaluations et perspectives*, Communication présentée au troisième colloque international sur "la nouvelle politique de voisinage ", organisé par la faculté des sciences économiques et de gestion de Tunis - université Tunis el-Manar, Hammamet le 1 et 2 Juin,
- FUGUET Jean-Luc et Al(2007), *Les Pays Méditerranéens face à la politique européenne de voisinage (PEV)*, Communication présentée au troisième colloque international sur " la nouvelle politique de voisinage ", organisé par la faculté des sciences économiques et de gestion de Tunis - université Tunis el-Manar, Hammamet le 1 et 2 Juin.
- HOEKMAN Bernard & WINTERS Alan (2007), *Multilateralizing Deep Regional Integration: A Developing country Perspective* , Paper presented at the Conference on " *Multilateralising Regionalism* ",organized by the Graduat Institute of International Studies WTO Secretariat ,and the Centre for Economic Policy Research(CEPR) ,10-12 September ,Geneva.

- HOUGON Philippe (2005), *Les accords de libre échange entre l'Union européenne et les PSEM ont-ils favorisé un développement et un partenariat durables conformes au projet de Barcelone ?* Communication au colloque International « Le partenariat euro méditerranéen, dix ans après Barcelone », Le Caire , 19-20 Avril 2005,
- ILMANE Mohamed-Chérif (2012), *Les trois phases de développement du système bancaire et monétaire algérien*, Communication présentée au Colloque international " Algérie : Cinquante ans d'expériences de développement –Etat –Economie – Société –", organisé par le Centre de Recherches en Economie Appliquée pour le Développement –CREAD-, Alger Le 8 & 9 Décembre,
- KHARBACHI Hamid (2004), *Analyse Synthétique et Critique du partenariat Euro-Maghrebin*, Communication au colloque international sur *l'intégration Economique Arabe Comme Mécanisme de dynamiser le partenariat euro méditerranéen*, organisé par la faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université Ferhat Abbas, Sétif, le 8-9 Mai.
- Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural (2012), *Principaux résultats des consultations avec l'U.E : Produits agricoles et agro-alimentaires*, communication au Journée de sur le nouveau schéma de démantèlement tarifaire avec l'union Européenne, organisée par le ministère du commerce, le 28 Août a l'Hôtel Sheraton, Alger.
- MOISSERON Jean-Yves (2005), *Les accords de Barcelone : l'échec d'une ambition régionale ?*, Communication au colloque International : Le partenariat euro méditerranéen, dix ans après Barcelone , Le Caire , 19-20 avril 2005.

ثالثا-مراجع أخرى: مواقع إلكترونية على شبكة الانترنت، قواعد البيانات المستخدمة، وقوانين ونصوص تنظيمية وتشريعية :

1- مواقع إلكترونية على شبكة الانترنت وقواعد البيانات المستخدمة :

- بنك الجزائر :- الجانب التشريعي والتنظيمي - : http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_fr.htm
- وزارة المالية الجزائرية : <http://www.mf.gov.dz>
- وزارة التجارة الجزائرية : <http://www.Mincommerce.gov.dz>
- بنك التسويات الدولية BIS : <http://www.bis.org>
- منظمة التجارة العالمية WTO : <http://www.wto.org>
- مع قاعدة بياناتها الخاصة بالاتفاقيات التجارية الإقليمية المصرح بها لديها : <http://rtais.wto.org/UI/publicsummarytable.aspx>
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD : <http://www.unctad.org>
- مع قاعدة بياناتها الاحصائية UNCTADSTAT والمتوفرة على الموقع الالكتروني : <http://unctadstat.unctad.org>
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE : <http://www.oecd.org>
- بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي : <http://www.federalreserve.gov>
- بنك الاحتياطي الفيدرالي لمقاطعة سان لويس 0#EXUSEC : <https://fred.stlouisfed.org/series/EXUSEC#0>
- معهد Heritage Foundation و <http://www.heritage.org/index/download> : (مؤشر الحرية الاقتصادية).
- مؤشرات الحكمة العالمية للبنك الدولي Worldwide Governance Indicators – WGI : <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home>
- الاتحاد الأوروبي " المفوضية الأوروبية " : http://ec.europa.eu/index_fr.htm
- هيئة الإحصائيات الأوروبية Eurostat : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu>
- المديرية العامة للتنمية والتعاون التابعة للاتحاد الأوروبي EuropeAid : <http://ec.europa.eu/europeaid/node/321>
- منظمة الشفافية الدولية Tarnsparency International : <http://www.transparency.org/research/cpi/overview>
- الموقع الالكتروني لمعهد Heritage Foundation (تصنيف الدول وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية) : <http://www.heritage.org/index/download>
- الموقع الالكتروني الخاص بقياس أنظمة ممارسة الأعمال Doing Business التابع لمجموعة البنك الدولي : <http://arabic.doingbusiness.org>
- صندوق النقد الدولي : <http://www.imf.org>
- منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC (قاعدة البيانات لتطور الأسعار المرجعية الشهرية والسنتوية لبرميل النفط لسلة خامات منظمة أوبك حتى سنة 2005) : <http://www.opec.org/library/Annual%20Statistical%20Bulletin/interactive/2005/FileZ/pricestbl.htm>
- شركة تسيير بورصة القيم المنقولة – بورصة الجزائر- : <http://www.sgbv.dz>

- الموقع الإلكتروني للاتحاد الدولي للاتصالات (الإحصائيات الخاصة بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال *ITU's key telecommunication/ICT indicators* -) http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2015/ITU_Key_2005-2015 ICT_data.xls
- بنك الجزائر : <http://www.bank-of-algeria.dz>
- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (بورصة الجزائر) COSOB : <http://www.cosob.org/rapports-annuels>
- إحصائيات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016 الصادرة عن المديرية العامة للتنبؤات والسياسات DGPP التابعة لوزارة المالية الجزائرية، الواردة على الموقع الإلكتروني للمديرية : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>
- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي - *World Development Indicators - WDI* لسنة 2015 : يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي : <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>
- قاعدة البيانات الإحصائية الخاصة بالمياه-AQUASTAT DATABASE - منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة - الفاو-FAO، يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للمنظمة : <http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/index.html?lang=en>
- قاعدة البيانات الخاصة بالإحصائيات السياحية للمجلس العالمي للسياحة والسفر لسنة 2015، *World Travel & Tourism Council*، *WTTC Data*، لندن، والواردة على موقعه الإلكتروني : <http://www.wttc.org/datagateway>
- قاعدة بيانات التجارة الخارجية من أجل التطوير الدولي للمؤسسات TRADE MAP، الخاصة بمركز التجارة الخارجية (International Trade Centre-ITC-) (وكالة دولية مشتركة بين منظمة التجارة العالمية و هيئة الأمم المتحدة)، والواردة على الموقع الإلكتروني : <http://www.trademap.org/Index.aspx>
- قاعدة بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالمركز الوطني للإعلام والإحصائيات، المديرية العامة للجمارك، الجزائر، سنة 2015. (قاعدة بيانات داخلية).

2- قوانين ونصوص تنظيمية وتشريعية :

• باللغة العربية :

- الأمر 01-09 المؤرخ في 22 جويلية سنة 2009 والمتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009. الصادر في العدد 44- السنة 48 للجريدة الرسمية بتاريخ 26 جويلية 2009.
- الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض الصادر في العدد 50 - السنة 47 للجريدة الرسمية بتاريخ 1 سبتمبر 2010.
- الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها الصادر في العدد 47- السنة 38 للجريدة الرسمية بتاريخ 22 أوت 2001 .
- الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فبراير 2001 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الصادر في العدد 14- السنة 38 للجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير سنة 2001.
- الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في العدد 52- السنة 40 للجريدة الرسمية بتاريخ 27 أوت سنة 2003.
- الأمر رقم 04-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الصادر في العدد 47- السنة 43 للجريدة الرسمية بتاريخ 19 جويلية 2006.
- الأمر رقم 06-95 المؤرخ في 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالمنافسة، الصادر في العدد 9- السنة 32 للجريدة الرسمية بتاريخ 22 فبراير سنة 1995.
- الأمر رقم 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات الصادر في العدد 13- السنة 32 للجريدة الرسمية بتاريخ 8 مارس 1995.
- الأمر رقم 25-95 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 والمتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، الصادر في العدد 55- السنة 32 للجريدة الرسمية بتاريخ 27 سبتمبر 1995.
- الأمر رقم 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997 المعدل والمتمم للأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية الصادر في العدد 15- السنة 34 للجريدة الرسمية بتاريخ 19 مارس 1997.
- الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية المعدل والمتمم، الصادر في العدد 48- السنة 32 للجريدة الرسمية بتاريخ 3 سبتمبر 1995.
- القانون 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الصادر في العدد 14- السنة 43 للجريدة الرسمية بتاريخ 8 مارس 2006.
- القانون 10-98 المؤرخ في 22 أوت 1998 المعدل والمتمم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979 و المتضمن قانون الجمارك، الصادر في العدد 23- السنة 13 للجريدة الرسمية بتاريخ 19 مارس 1976.
- القانون رقم 04-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المعدل للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمتعلق بورصة القيم المنقولة المعدل والمتمم الصادر في العدد 11- السنة 40 للجريدة الرسمية بتاريخ 19 فيفري 2003.
- القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار الصادر في العدد 46- السنة 53 للجريدة الرسمية بتاريخ 03 أوت 2016.
- القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي لمؤسسات العمومية الاقتصادية الصادر في العدد 2 - السنة 25 للجريدة الرسمية بتاريخ 13 جانفي 1988.

- القانون رقم 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالتخطيط الصادر في العدد 2 - السنة 25 للجريدة الرسمية بتاريخ 13 جانفي 1988.
- القانون رقم 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة الصادر في العدد 2 - السنة 25 للجريدة الرسمية بتاريخ 13 جانفي 1988.
- القانون رقم 88-04 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري ويحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية الصادر في العدد 2 - السنة 25 للجريدة الرسمية بتاريخ 13 جانفي 1988.
- القانون رقم 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 29- السنة 26 بتاريخ 19 جويلية 1989.
- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في العدد 16- السنة 27 للجريدة الرسمية بتاريخ 18 أبريل 1990.
- القانون رقم 90-16 المؤرخ في 7 غشت 1990 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر في العدد 34- السنة 27 للجريدة الرسمية بتاريخ 15 غشت سنة 1990.
- القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتضمن التوجيه العقاري الصادر في العدد 49 - السنة 27 للجريدة الرسمية بتاريخ 18 نوفمبر 1990.
- القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992 الصادر في العدد 65- السنة 28 للجريدة الرسمية بتاريخ 18 ديسمبر 1991.
- القانون رقم 01-12 المؤرخ في 19 جويلية 2001 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، الصادر في العدد 38- السنة 38 للجريدة الرسمية بتاريخ 21 جويلية 2001.
- قوانين: الإجراءات الجبائية، الضرائب المباشرة والرسم المماثلة، الرسوم على رقم الأعمال، التسجيل، الطابع، و الضرائب غير المباشرة، نشرة 2014، المديرية العامة للضرائب، الجزائر.
- المراسيم التنفيذية رقم 94- من 321 إلى 323 الصادرة في 17 أكتوبر 1994 المتعلقة ترتيبا بكل من : تحديد شروط تعيين المناطق الخاصة وبضبط حدودها، منح امتياز أراضي الاملاك الوطنية الواقعة في المناطق الخاصة في اطار ترقية الاستثمار، و تحديد الحد الادنى للاموال الخاصة المتعلقة بالاستثمارات، الصادرة في العدد 67- السنة 31 للجريدة الرسمية بتاريخ 19 أكتوبر 1994.
- المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري الصادر في العدد 27- السنة 30 للجريدة الرسمية بتاريخ 27 أبريل 1993.
- المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الصادر في العدد 34 السنة 30 للجريدة الرسمية بتاريخ 23 ماي 1993.
- المرسوم التشريعي رقم 93-07 المؤرخ في 24 أبريل 1993 المتعلق بالاهداف العامة للفترة 1993-1997 والمتضمن المخطط الوطني لسنة 1993 وكذا الآفاق على الأمد المتوسط والتوازنات الاقتصادية الكلية والمالية لسنة 1993، الصادر في العدد 26- السنة 30 للجريدة الرسمية بتاريخ 26 أبريل 1993.
- المرسوم التشريعي رقم 94-08 المؤرخ في 26 ماي 1994 والمتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 1994، الصادر في العدد 33- السنة 31 للجريدة الرسمية بتاريخ 28 ماي 1994.
- المرسوم التنفيذي رقم 89-01 المؤرخ في 15 جانفي 1989 يضبط كفاءات تحديد دفاتر الشروط المتعلقة بالامتياز في احتكار الدولة للتجارة الخارجية الصادر في العدد 3- السنة 26 للجريدة الرسمية بتاريخ 18 جانفي 1989 .
- المرسوم التنفيذي رقم 90-101 المؤرخ في 27 مارس 1990 المتعلق بتحويل ديون الخزينة العمومية المرتبة على المؤسسات العمومية إلى قيم منقولة وتجميدها وبيئ شروط إصدارها، الصادر في العدد 14- السنة 27 للجريدة الرسمية بتاريخ 4 أبريل 1990.
- المرسوم التنفيذي رقم 90-102 المؤرخ في 27 مارس 1990 المحدد لأشكال شهادات الأسهم الممكن إصدارها من المؤسسات الاقتصادية العمومية لفائدة مؤسسات عمومية اقتصادية أخرى وشروط إبرام الصفقات، الصادر في العدد 14- السنة 27 للجريدة الرسمية بتاريخ 4 أبريل 1990.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ 13 فبراير سنة 1991 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، الصادر في العدد 12 - السنة 28 للجريدة الرسمية بتاريخ 20 مارس 1991.
- المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار الصادر في العدد 64- السنة 30 للجريدة الرسمية بتاريخ 10 أكتوبر 1993.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة، الصادر في العدد 67- السنة 31 للجريدة الرسمية بتاريخ 19 أكتوبر 1994.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-336 المؤرخ في 24 أكتوبر 1994 المتضمن تطبيق احكام المادة 22 من المرسوم التشريعي رقم 94-08 المؤرخ في 26 ماي 1994 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1994، والمتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الصادر في العدد 67- السنة 31 للجريدة الرسمية بتاريخ 19 أكتوبر 1994.
- المرسوم التنفيذي رقم 92-46 المؤرخ في 11 فبراير 1992 المتعلق بشروط تطبيق الدعم المباشر لمداخيل الفئات الاجتماعي المحرومة وكفاءاته الصادر في العدد 11- السنة 29 للجريدة الرسمية بتاريخ 11 فبراير 1992.
- المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27 أبريل سنة 2005 المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها من جهة أخرى الموقع بفالونسيا يوم 22 أبريل سنة 2002 وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 والبروتوكولات من رقم 1 إلى رقم 7 والوثيقة النهائية المرفقة به، الصادر في العدد 31- السنة 42 للجريدة الرسمية يوم 30 أبريل 2005. (النص الكامل لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي + الملاحق والبروتوكولات) .
- النظام رقم 09-02 لبنك الجزائر المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدائها وإجراءاتها.

- النظام رقم 91-03 المؤرخ في 20 فيفري 1991 الصادر عن بنك الجزائر والمتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد السلع للجزائر وتمويلها.

• باللغة الأجنبية :

- Déclaration de Barcelone, Adoptée lors de la conférence Euro Méditerranéenne des Ministres des Affaires Étrangères des 15 pays de l'Union Européenne et 12 pays méditerranéens à Barcelone le 27 et 28 novembre 1995.
- Journal Officiel des Communautés européennes (1978), Accord de coopération entre la Communauté économique européenne et la République algérienne démocratique et populaire , L 263-du 27 septembre 1978-21e année.
- Règlement (CE) N° 1638/2006 Du parlement européen et du conseil du 24 octobre 2006, arrêtant des dispositions générales instituant un instrument européen de voisinage et de partenariat, Journal Officiel de l'Union Européenne n° L 310 du 09 Novembre 2006.
- Règlement (UE) N° 232/2014 DU Parlement européen et du conseil du 11 mars 2014 instituant un instrument européen de voisinage, Journal Officiel de l'Union Européenne n° L 77 du 15 Mars 2014.
- Instruction N° 58-92 du 27 Octobre 1992 fixant les conditions et regles de financement des opérations d'importation, Banque d'Algérie : les Instructions année 1992 (http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10_3.htm)
- Instruction n° 16-94 du 09 avril 1994 relative aux instruments de conduite de la politique monétaire et au refinancement des banques: les Instructions année 1994 (http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10_5.htm).
- Instruction N° 20-94 du 12 Avril 1994 fixant les Conditions Financieres des Operations d'importations, Banque d'Algérie : les Instructions année 1994 (http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10_5.htm).
- Instruction N° 46-95 du 14 juin 1995 instituant un droit de change au profit des nationaux résidents poursuivant une scolarité à l'étranger . les Instructions année 1995 : (<http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist11.htm>)
- Instruction N°47-95 du 14 juin 1995 instituant un droit de change au profit des nationaux residents poursuivant une scolarite a l'étranger. les Instructions année 1995 : (<http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist11.htm>)
- Instruction N° 79/95 du 27 Décembre 1995 Portant organisation et fonctionnement du marché interbancaire des changes .les Instructions année 1995 : (<http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist11.htm>)
- Règlement (CE) n° 1488/96 du Conseil du 23 juillet 1996 relatif à des mesures d'accompagnement financières et techniques (Meda) à la réforme des structures économiques et sociales dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen , Journal Officiel de l'Union Européenne n° L 189 du 30 Juillet 1996.
- Instruction N° 96-08 du 18 Décembre 1996 fixant les conditions de creation et d'agrement des bureaux de change : les Instructions année 1996 (<http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist11.htm>)
- l'Instruction Instruction N° 08-97 du 28 aout 1997 relative au droit de change pour voyage a l'étranger. les Instruction année 1997 : (<http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist13.htm>)
- Instruction N°02-2002 du 11 Avril 2002 portant introduction de la reprise de liquidite sur le marche monétaire les Instructions année 2002 (<http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist32.htm>)
- Instruction N° 04-05 du 14 Juin 2005 Relative a la Facilite de Dépôt Remunere les Instructions année 2005 (<http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist35.htm>)

الملك المستقر

الملحق رقم 1 : نتائج تقدير نموذج محددات الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي باستخدام طريقة

المربعات الصغرى OLS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.243623	1.096273	-3.870955	0.0007
LDEM	1.044382	0.145512	7.177297	0.0000
LPOP	-0.344585	0.573031	-0.601337	0.5533
LRER	0.733875	0.113310	6.476690	0.0000
LRPM	-0.017011	0.067712	-0.251222	0.8038
LXH	0.009211	0.038961	0.236415	0.8151
R-squared	0.993811	Mean dependent var		2.231037
Adjusted R-squared	0.992522	S.D. dependent var		0.707613
S.E. of regression	0.061193	Akaike info criterion		-2.572719
Sum squared resid	0.089869	Schwarz criterion		-2.292480
Log likelihood	44.59079	Hannan-Quinn criter.		-2.483068
F-statistic	770.7675	Durbin-Watson stat		1.721367
Prob(F-statistic)	0.000000			

نلاحظ أن متغير عدد السكان POP غير معنوي، ومن ثم نعيد تقدير نموذج محددات الواردات بعد حذفه. التي ترد نتائجها في الجدول التالي :

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.887138	0.234877	-20.80719	0.0000
LDEM	0.961337	0.045257	21.24183	0.0000
LRER	0.676184	0.059518	11.36092	0.0000
LRPM	0.018192	0.033591	0.541568	0.5929
LXH	0.018534	0.035285	0.525258	0.6040
R-squared	0.993718	Mean dependent var		2.231037
Adjusted R-squared	0.992713	S.D. dependent var		0.707613
S.E. of regression	0.060406	Akaike info criterion		-2.624431
Sum squared resid	0.091223	Schwarz criterion		-2.390998
Log likelihood	44.36647	Hannan-Quinn criter.		-2.549722
F-statistic	988.6139	Durbin-Watson stat		1.734762
Prob(F-statistic)	0.000000			

نلاحظ أن متغير الأسعار النسبية للواردات RPM غير معنوي، ومن ثم نعيد تقدير نموذج محددات الواردات بعد حذفه (مع متغير POP) التي ترد نتائجها في الجدول التالي :

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.853491	0.223412	-21.72444	0.0000
LRER	0.658299	0.048838	13.47922	0.0000
LXH	0.017596	0.034760	0.506216	0.6170
LDEM	0.975139	0.036887	26.43556	0.0000
R-squared	0.993644	Mean dependent var		2.231037
Adjusted R-squared	0.992911	S.D. dependent var		0.707613
S.E. of regression	0.059580	Akaike info criterion		-2.679434
Sum squared resid	0.092294	Schwarz criterion		-2.492608
Log likelihood	44.19151	Hannan-Quinn criter.		-2.619667
F-statistic	1354.881	Durbin-Watson stat		1.672610
Prob(F-statistic)	0.000000			

نلاحظ أن متغير الصادرات من المحروقات غير معنوي، ولكنه يبقى عاملا هاما في التأثير ليس فقط على الواردات بل على الاقتصاد الوطني ذو الطابع الريعي لذلك إرتأينا عدم حذفه بل قمنا بحذف متغير سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي مقابل اليورو RER (مع متغيرات المحذوفة السابقة غير المعنوية + إعادة إدراج المتغير RPM) ، وقمنا بعد ذلك بعملية التقدير بنفس الطريقة السابقة بحيث التي ترد نتائجها في الجدول التالي :

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.551379	0.276458	-9.228820	0.0000
LRPM	-0.193561	0.068028	-2.845303	0.0085
LXH	0.253474	0.069596	3.642090	0.0012
LDEM	0.954145	0.110158	8.661641	0.0000
R-squared	0.961284	Mean dependent var		2.231037
Adjusted R-squared	0.956816	S.D. dependent var		0.707613
S.E. of regression	0.147047	Akaike info criterion		-0.872563
Sum squared resid	0.562193	Schwarz criterion		-0.685737
Log likelihood	17.08845	Hannan-Quinn criter.		-0.812796
F-statistic	215.1829	Durbin-Watson stat		0.585124
Prob(F-statistic)	0.000000			

ان النموذج الوارد أعلاه مقبول احصائيا من حيث مقارنة احصائية t ستوبونت المحسوبة بالجدولة لكن بملاحظة احصائية داربن واتسن فتدل على وجود ارتباط ذاتي. وهو ما يستدعي إزالة هذه المشكلة وإعادة التقدير، بحيث ترد النتائج في الجدول الموالي.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.385556	0.197578	-1.951415	0.0623
LDEM	0.109855	0.079278	1.385695	0.1781
LRPM	0.024521	0.048992	0.500517	0.6211
LXH	0.165294	0.051228	3.226647	0.0035
R-squared	0.791741	Mean dependent var		0.632631
Adjusted R-squared	0.766750	S.D. dependent var		0.217537
S.E. of regression	0.105062	Akaike info criterion		-1.541096
Sum squared resid	0.275949	Schwarz criterion		-1.352504
Log likelihood	26.34590	Hannan-Quinn criter.		-1.482032
F-statistic	31.68091	Durbin-Watson stat		2.347947
Prob(F-statistic)	0.000000			

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن RPM غير معنوي ، الأمر الذي يتطلب منها حذف مرة أخرى لهذا المتغير وإعادة التقدير مرة أخرى ، بحيث ترد النتائج في الجدول رقم 176 (الفصل الثاني للباب الثاني) .

الملحق رقم 2 : نتائج تحديد درجة التأخير بالاعتماد على معياري Akaike و Schwarz

تحديد درجة التأخير قبل الفرق : (سلاسل متغيرات نموذج الصادرات)

سلسلة الصادرات expo												
Variable				Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable				Prob.
AR(1)				1.011542	0.208003	4.863112	0.0001	AR(1)				0.0000
AR(2)				-0.213668	0.292864	-0.729580	0.4727	AR(2)				0.9532
AR(3)				0.215919	0.238376	0.905791	0.3741	AR(2)				0.9532
R-squared				0.844314	Mean dependent var		2.734375	R-squared				0.850373
Adjusted R-squared				0.831340	S.D. dependent var		0.679360	Adjusted R-squared				0.844618
S.E. of regression				0.279001	Akaike info criterion		0.389237	S.E. of regression				0.274029
Sum squared resid				1.868199	Schwarz criterion		0.533219	Sum squared resid				1.952389
Log likelihood				-2.254704	Hannan-Quinn criter.		0.432051	Log likelihood				-2.446172
Durbin-Watson stat				1.916764				Durbin-Watson stat				1.901135
R-squared				0.861302	Mean dependent var		2.657263	R-squared				0.861302
Adjusted R-squared				0.861302	S.D. dependent var		0.715618	Adjusted R-squared				0.861302
S.E. of regression				0.266512	Akaike info criterion		0.227077	S.E. of regression				0.266512
Sum squared resid				1.988797	Schwarz criterion		0.274225	Sum squared resid				1.988797
Log likelihood				-2.292611	Hannan-Quinn criter.		0.241843	Log likelihood				-2.292611
Durbin-Watson stat				1.897912				Durbin-Watson stat				1.897912
سلسلة pbm												
Variable				Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable				Prob.
AR(1)				1.148703	0.194389	5.909310	0.0000	AR(1)				0.0000
AR(2)				-0.465461	0.301097	-1.545886	0.1352	AR(2)				0.5891
AR(3)				0.326837	0.224790	1.453967	0.1589	AR(2)				0.5891
R-squared				0.868484	Mean dependent var		3.635689	R-squared				0.858811
Adjusted R-squared				0.857524	S.D. dependent var		0.703748	Adjusted R-squared				0.853380
S.E. of regression				0.265636	Akaike info criterion		0.291061	S.E. of regression				0.269467
Sum squared resid				1.693502	Schwarz criterion		0.435043	Sum squared resid				1.887918
Log likelihood				-0.929321	Hannan-Quinn criter.		0.333874	Log likelihood				-1.976060
Durbin-Watson stat				1.906339				Durbin-Watson stat				1.870259
R-squared				0.861823	Mean dependent var		3.579322	R-squared				0.861823
Adjusted R-squared				0.861823	S.D. dependent var		0.710666	Adjusted R-squared				0.861823
S.E. of regression				0.264168	Akaike info criterion		0.209411	S.E. of regression				0.264168
Sum squared resid				1.953971	Schwarz criterion		0.256559	Sum squared resid				1.953971
Log likelihood				-2.036454	Hannan-Quinn criter.		0.224177	Log likelihood				-2.036454
Durbin-Watson stat				1.747452				Durbin-Watson stat				1.747452
سلسلة pib												
Variable				Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable				Prob.
AR(1)				1.171350	0.203002	5.770147	0.0000	AR(1)				0.0000
AR(2)				-0.266774	0.315823	-0.844694	0.4066	AR(2)				0.4503
AR(3)				0.099045	0.216970	0.456490	0.6521	AR(2)				0.4503
R-squared				0.931079	Mean dependent var		9.410466	R-squared				0.939920
Adjusted R-squared				0.925336	S.D. dependent var		0.333167	Adjusted R-squared				0.937609
S.E. of regression				0.091037	Akaike info criterion		-1.850661	S.E. of regression				0.087962
Sum squared resid				0.198906	Schwarz criterion		-1.706679	Sum squared resid				0.201171
Log likelihood				27.98392	Hannan-Quinn criter.		-1.807847	Log likelihood				29.37100
Durbin-Watson stat				1.753136				Durbin-Watson stat				1.954894
R-squared				0.944439	Mean dependent var		9.361992	R-squared				0.944439
Adjusted R-squared				0.944439	S.D. dependent var		0.368693	Adjusted R-squared				0.944439
S.E. of regression				0.086906	Akaike info criterion		-2.014106	S.E. of regression				0.086906
Sum squared resid				0.211474	Schwarz criterion		-1.966958	Sum squared resid				0.211474
Log likelihood				30.20454	Hannan-Quinn criter.		-1.999340	Log likelihood				30.20454
Durbin-Watson stat				1.677028				Durbin-Watson stat				1.677028
سلسلة rer												
Variable				Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable				Prob.
AR(1)				1.068841	0.202122	5.288107	0.0000	AR(1)				0.0000
AR(2)				-0.199556	0.306277	-0.651554	0.5209	AR(2)				0.4630
AR(3)				0.050956	0.221923	0.229612	0.8203	AR(2)				0.4630
R-squared				0.544077	Mean dependent var		0.181267	R-squared				0.542402
Adjusted R-squared				0.506083	S.D. dependent var		0.121316	Adjusted R-squared				0.524802
S.E. of regression				0.085260	Akaike info criterion		-1.981786	S.E. of regression				0.082886
Sum squared resid				0.174462	Schwarz criterion		-1.837804	Sum squared resid				0.178622
Log likelihood				29.75411	Hannan-Quinn criter.		-1.938973	Log likelihood				31.03536
Durbin-Watson stat				1.707138				Durbin-Watson stat				1.943636
R-squared				0.530414	Mean dependent var		0.177636	R-squared				0.530414
Adjusted R-squared				0.530414	S.D. dependent var		0.118096	Adjusted R-squared				0.530414
S.E. of regression				0.080927	Akaike info criterion		-2.156671	S.E. of regression				0.080927
Sum squared resid				0.183376	Schwarz criterion		-2.109523	Sum squared resid				0.183376
Log likelihood				32.27174	Hannan-Quinn criter.		-2.141905	Log likelihood				32.27174
Durbin-Watson stat				1.735456				Durbin-Watson stat				1.735456
سلسلة rpx												
Variable				Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable				Prob.
AR(1)				1.031826	0.201808	5.112909	0.0000	AR(1)				0.0000
AR(2)				-0.290947	0.293756	-0.990437	0.3318	AR(2)				0.5109
AR(3)				0.161117	0.222857	0.722960	0.4767	AR(2)				0.5109
R-squared				0.816757	Mean dependent var		0.122186	R-squared				0.817235
Adjusted R-squared				0.801487	S.D. dependent var		0.592991	Adjusted R-squared				0.810205
S.E. of regression				0.264206	Akaike info criterion		0.280264	S.E. of regression				0.257357
Sum squared resid				1.675316	Schwarz criterion		0.424246	Sum squared resid				1.722053
Log likelihood				-0.783567	Hannan-Quinn criter.		0.323078	Log likelihood				-0.688655
Durbin-Watson stat				1.925606				Durbin-Watson stat				1.934598
R-squared				0.818413	Mean dependent var		0.079954	R-squared				0.818413
Adjusted R-squared				0.818413	S.D. dependent var		0.593169	Adjusted R-squared				0.818413
S.E. of regression				0.252768	Akaike info criterion		0.121181	S.E. of regression				0.252768
Sum squared resid				1.788959	Schwarz criterion		0.168329	Sum squared resid				1.788959
Log likelihood				-0.757123	Hannan-Quinn criter.		0.135947	Log likelihood				-0.757123
Durbin-Watson stat				1.750428				Durbin-Watson stat				1.750428

الملحق رقم 3 : نتائج اختبارات جذر الوحدة (ديكي فولر Dickey-Fuller ، وفيليس بيرون Phillips – Perron)

اختبارات جذور الوحدة قبل الفرق : (سلاسل متغيرات نموذج الصادرات)

سلسلة الصادرات expo

t-Statistic Prob.*					t-Statistic Prob.*					t-Statistic Prob.*				
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPO(-1)	0.006981	0.018213	0.383319	0.7044	LEXPO(-1)	-0.091483	0.066889	-1.367675	0.1827	LEXPO(-1)	-0.275389	0.189725	-1.451515	0.1586
					C	0.277555	0.181755	1.527079	0.1384	C	0.504614	0.284631	1.772871	0.0880
										@TREND(1987)	0.016977	0.016392	1.035643	0.3099
R-squared	-0.015983	Mean dependent var	0.037931		R-squared	0.064790	Mean dependent var	0.037931		R-squared	0.101841	Mean dependent var	0.037931	
Adjusted R-squared	-0.015983	S.D. dependent var	0.264407		Adjusted R-squared	0.030153	S.D. dependent var	0.264407		Adjusted R-squared	0.032752	S.D. dependent var	0.264407	
S.E. of regression	0.266512	Akaike info criterion	0.227077		S.E. of regression	0.260390	Akaike info criterion	0.213201		S.E. of regression	0.260041	Akaike info criterion	0.241743	
Sum squared resid	1.988797	Schwarz criterion	0.274225		Sum squared resid	1.830682	Schwarz criterion	0.307497		Sum squared resid	1.758155	Schwarz criterion	0.383187	
Log likelihood	-2.292611	Hannan-Quinn criter.	0.241843		Log likelihood	-1.091415	Hannan-Quinn criter.	0.242733		Log likelihood	-0.505267	Hannan-Quinn criter.	0.286041	
Durbin-Watson stat	1.897912				F-statistic	1.870534	Durbin-Watson stat	1.872536		F-statistic	1.474058	Durbin-Watson stat	1.637485	
					Prob(F-statistic)	0.182691				Prob(F-statistic)	0.247508			
Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPO(-1)	0.006981	0.018213	0.383319	0.7044	LEXPO(-1)	-0.091483	0.066889	-1.367675	0.1827	LEXPO(-1)	-0.275389	0.189725	-1.451515	0.1586
					C	0.277555	0.181755	1.527079	0.1384	C	0.504614	0.284631	1.772871	0.0880
										@TREND(1987)	0.016977	0.016392	1.035643	0.3099
R-squared	-0.015983	Mean dependent var	0.037931		R-squared	0.064790	Mean dependent var	0.037931		R-squared	0.101841	Mean dependent var	0.037931	
Adjusted R-squared	-0.015983	S.D. dependent var	0.264407		Adjusted R-squared	0.030153	S.D. dependent var	0.264407		Adjusted R-squared	0.032752	S.D. dependent var	0.264407	
S.E. of regression	0.266512	Akaike info criterion	0.227077		S.E. of regression	0.260390	Akaike info criterion	0.213201		S.E. of regression	0.260041	Akaike info criterion	0.241743	
Sum squared resid	1.988797	Schwarz criterion	0.274225		Sum squared resid	1.830682	Schwarz criterion	0.307497		Sum squared resid	1.758155	Schwarz criterion	0.383187	
Log likelihood	-2.292611	Hannan-Quinn criter.	0.241843		Log likelihood	-1.091415	Hannan-Quinn criter.	0.242733		Log likelihood	-0.505267	Hannan-Quinn criter.	0.286041	
Durbin-Watson stat	1.897912				F-statistic	1.870534	Durbin-Watson stat	1.872536		F-statistic	1.474058	Durbin-Watson stat	1.637485	
					Prob(F-statistic)	0.182691				Prob(F-statistic)	0.247508			

سلسلة lpbm

t-Statistic Prob.*					t-Statistic Prob.*					t-Statistic Prob.*				
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPBM(-1)	0.005275	0.013557	0.389129	0.7001	LPBM(-1)	-0.079550	0.068626	-1.159193	0.2565	LPBM(-1)	-0.217308	0.144923	-1.499472	0.1458
					C	0.312978	0.248319	1.260386	0.2183	C	0.603635	0.365994	1.649302	0.1111
										@TREND(1987)	0.013213	0.012254	1.078293	0.2908
R-squared	-0.008638	Mean dependent var	0.030683		R-squared	0.047408	Mean dependent var	0.030683		R-squared	0.088185	Mean dependent var	0.030683	
Adjusted R-squared	-0.008638	S.D. dependent var	0.263034		Adjusted R-squared	0.012127	S.D. dependent var	0.263034		Adjusted R-squared	0.018045	S.D. dependent var	0.263034	
S.E. of regression	0.264168	Akaike info criterion	0.209411		S.E. of regression	0.261434	Akaike info criterion	0.221206		S.E. of regression	0.260650	Akaike info criterion	0.246423	
Sum squared resid	1.953971	Schwarz criterion	0.256559		Sum squared resid	1.845396	Schwarz criterion	0.315502		Sum squared resid	1.768402	Schwarz criterion	0.387867	
Log likelihood	-2.036454	Hannan-Quinn criter.	0.224177		Log likelihood	-1.207486	Hannan-Quinn criter.	0.250738		Log likelihood	-0.571328	Hannan-Quinn criter.	0.290721	
Durbin-Watson stat	1.747452				F-statistic	1.343729	Durbin-Watson stat	1.700321		F-statistic	1.257272	Durbin-Watson stat	1.554520	
					Prob(F-statistic)	0.256527				Prob(F-statistic)	0.301155			
Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPBM(-1)	0.005275	0.013557	0.389129	0.7001	LPBM(-1)	0.005275	0.013557	0.389129	0.7001	LPBM(-1)	-0.217308	0.144923	-1.499472	0.1458
										C	0.603635	0.365994	1.649302	0.1111
										@TREND(1987)	0.013213	0.012254	1.078293	0.2908
R-squared	-0.008638	Mean dependent var	0.030683		R-squared	-0.008638	Mean dependent var	0.030683		R-squared	0.088185	Mean dependent var	0.030683	
Adjusted R-squared	-0.008638	S.D. dependent var	0.263034		Adjusted R-squared	-0.008638	S.D. dependent var	0.263034		Adjusted R-squared	0.018045	S.D. dependent var	0.263034	
S.E. of regression	0.264168	Akaike info criterion	0.209411		S.E. of regression	0.264168	Akaike info criterion	0.209411		S.E. of regression	0.260650	Akaike info criterion	0.246423	
Sum squared resid	1.953971	Schwarz criterion	0.256559		Sum squared resid	1.953971	Schwarz criterion	0.256559		Sum squared resid	1.768402	Schwarz criterion	0.387867	
Log likelihood	-2.036454	Hannan-Quinn criter.	0.224177		Log likelihood	-2.036454	Hannan-Quinn criter.	0.224177		Log likelihood	-0.571328	Hannan-Quinn criter.	0.290721	
Durbin-Watson stat	1.747452				Durbin-Watson stat	1.747452				F-statistic	1.257272	Durbin-Watson stat	1.554520	
					Prob(F-statistic)	0.256527				Prob(F-statistic)	0.301155			

سلسلة lpib

t-Statistic Prob.*					t-Statistic Prob.*					t-Statistic Prob.*				
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPBM(-1)	0.005275	0.013557	0.389129	0.7001	LPBM(-1)	0.005275	0.013557	0.389129	0.7001	LPBM(-1)	-0.217308	0.144923	-1.499472	0.1458
										C	0.603635	0.365994	1.649302	0.1111
										@TREND(1987)	0.013213	0.012254	1.078293	0.2908
R-squared	-0.008638	Mean dependent var	0.030683		R-squared	-0.008638	Mean dependent var	0.030683		R-squared	0.088185	Mean dependent var	0.030683	
Adjusted R-squared	-0.008638	S.D. dependent var	0.263034		Adjusted R-squared	-0.008638	S.D. dependent var	0.263034		Adjusted R-squared	0.018045	S.D. dependent var	0.263034	
S.E. of regression	0.264168	Akaike info criterion	0.209411		S.E. of regression	0.264168	Akaike info criterion	0.209411		S.E. of regression	0.260650	Akaike info criterion	0.246423	
Sum squared resid	1.953971	Schwarz criterion	0.256559		Sum squared resid	1.953971	Schwarz criterion	0.256559		Sum squared resid	1.768402	Schwarz criterion	0.387867	
Log likelihood	-2.036454	Hannan-Quinn criter.	0.224177		Log likelihood	-2.036454	Hannan-Quinn criter.	0.224177		Log likelihood	-0.571328	Hannan-Quinn criter.	0.290721	
Durbin-Watson stat	1.747452				Durbin-Watson stat	1.747452				F-statistic	1.257272	Durbin-Watson stat	1.554520	
					Prob(F-statistic)	0.256527				Prob(F-statistic)	0.301155			

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.004017	0.001729	2.322714	0.0277	LPIB(-1) C	-0.075838 0.745763	0.040130 0.374460	-1.889798 1.991573	0.0696 0.0566	LPIB(-1) C @TREND(1987)	-0.202233 1.833361 0.006055	0.134099 1.162955 0.006129	-1.508084 1.576468 0.987861	0.1436 0.1270 0.3323
R-squared	-0.012921	Mean dependent var		0.038705	R-squared	0.116820	Mean dependent var		0.038705	R-squared	0.148769	Mean dependent var		0.038705
Adjusted R-squared	-0.012921	S.D. dependent var		0.086350	Adjusted R-squared	0.084109	S.D. dependent var		0.086350	Adjusted R-squared	0.083290	S.D. dependent var		0.086350
S.E. of regression	0.086906	Akaike info criterion		-2.014106	S.E. of regression	0.082639	Akaike info criterion		-2.082205	S.E. of regression	0.082676	Akaike info criterion		-2.050086
Sum squared resid	0.211474	Schwarz criterion		-1.966958	Sum squared resid	0.184387	Schwarz criterion		-1.987909	Sum squared resid	0.177717	Schwarz criterion		-1.908642
Log likelihood	30.20454	Hannan-Quinn criter.		-1.999340	Log likelihood	32.19198	Hannan-Quinn criter.		-2.052673	Log likelihood	32.72625	Hannan-Quinn criter.		-2.005787
Durbin-Watson stat	1.677028				F-statistic	3.571336	Durbin-Watson stat		1.773110	F-statistic	2.272007	Durbin-Watson stat		1.627384
					Prob(F-statistic)	0.069567				Prob(F-statistic)	0.123201			

	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	2.139733	0.9904	Phillips-Perron test statistic	-1.856729	0.3470	Phillips-Perron test statistic	-1.747892	0.7034
Test critical values:	1% level 2.647120 5% level -1.952910 10% level -1.610011		Test critical values:	1% level -3.679322 5% level -2.967767 10% level -2.622989		Test critical values:	1% level -4.309824 5% level -3.574244 10% level -3.221728	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.004017	0.001729	2.322714	0.0277	LPIB(-1) C	-0.075838 0.745763	0.040130 0.374460	-1.889798 1.991573	0.0696 0.0566	LPIB(-1) C @TREND(1987)	-0.202233 1.833361 0.006055	0.134099 1.162955 0.006129	-1.508084 1.576468 0.987861	0.1436 0.1270 0.3323
R-squared	-0.012921	Mean dependent var		0.038705	R-squared	0.116820	Mean dependent var		0.038705	R-squared	0.148769	Mean dependent var		0.038705
Adjusted R-squared	-0.012921	S.D. dependent var		0.086350	Adjusted R-squared	0.084109	S.D. dependent var		0.086350	Adjusted R-squared	0.083290	S.D. dependent var		0.086350
S.E. of regression	0.086906	Akaike info criterion		-2.014106	S.E. of regression	0.082639	Akaike info criterion		-2.082205	S.E. of regression	0.082676	Akaike info criterion		-2.050086
Sum squared resid	0.211474	Schwarz criterion		-1.966958	Sum squared resid	0.184387	Schwarz criterion		-1.987909	Sum squared resid	0.177717	Schwarz criterion		-1.908642
Log likelihood	30.20454	Hannan-Quinn criter.		-1.999340	Log likelihood	32.19198	Hannan-Quinn criter.		-2.052673	Log likelihood	32.72625	Hannan-Quinn criter.		-2.005787
Durbin-Watson stat	1.677028				F-statistic	3.571336	Durbin-Watson stat		1.773110	F-statistic	2.272007	Durbin-Watson stat		1.627384
					Prob(F-statistic)	0.069567				Prob(F-statistic)	0.123201			

سلسلة Iprx

	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.122121	0.2317	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.836115	0.3564	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.731116	0.7112
Test critical values:	1% level -2.647120 5% level -1.952910 10% level -1.610011		Test critical values:	1% level -3.679322 5% level -2.967767 10% level -2.622989		Test critical values:	1% level -4.309824 5% level -3.574244 10% level -3.221728	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRER(-1)	-0.078954	0.070362	-1.122121	0.2713	LRER(-1) C	-0.236933 0.039933	0.129040 0.027560	-1.836115 1.448937	0.0774 0.1589	LRER(-1) C @TREND(1987)	-0.230499 0.046876 -0.000527	0.133150 0.036434 0.001818	-1.731116 1.281108 -2.898555	0.0953 0.2115 0.7742
R-squared	0.041878	Mean dependent var		-0.002824	R-squared	0.111003	Mean dependent var		-0.002824	R-squared	0.113867	Mean dependent var		-0.002824
Adjusted R-squared	0.041878	S.D. dependent var		0.082676	Adjusted R-squared	0.078078	S.D. dependent var		0.082676	Adjusted R-squared	0.045703	S.D. dependent var		0.082676
S.E. of regression	0.080927	Akaike info criterion		-2.156671	S.E. of regression	0.079383	Akaike info criterion		-2.162587	S.E. of regression	0.080765	Akaike info criterion		-2.096848
Sum squared resid	0.183376	Schwarz criterion		-2.109523	Sum squared resid	0.170146	Schwarz criterion		-2.068291	Sum squared resid	0.169598	Schwarz criterion		-1.955404
Log likelihood	32.27174	Hannan-Quinn criter.		-2.141905	Log likelihood	33.35752	Hannan-Quinn criter.		-2.133055	Log likelihood	33.40430	Hannan-Quinn criter.		-2.052549
Durbin-Watson stat	1.734546				F-statistic	3.371318	Durbin-Watson stat		1.605876	F-statistic	1.670481	Durbin-Watson stat		1.620502
					Prob(F-statistic)	0.077376				Prob(F-statistic)	0.207724			

	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.186078	0.2098	Phillips-Perron test statistic	-2.053464	0.2638	Phillips-Perron test statistic	-1.959729	0.5980
Test critical values:	1% level -2.647120 5% level -1.952910 10% level -1.610011		Test critical values:	1% level -3.679322 5% level -2.967767 10% level -2.622989		Test critical values:	1% level -4.309824 5% level -3.574244 10% level -3.221728	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRER(-1)	-0.078954	0.070362	-1.122121	0.2713	LRER(-1) C	-0.236933 0.039933	0.129040 0.027560	-1.836115 1.448937	0.0774 0.1589	LRER(-1) C @TREND(1987)	-0.230499 0.046876 -0.000527	0.133150 0.036434 0.001818	-1.731116 1.281108 -2.898555	0.0953 0.2115 0.7742
R-squared	0.041878	Mean dependent var		-0.002824	R-squared	0.111003	Mean dependent var		-0.002824	R-squared	0.113867	Mean dependent var		-0.002824
Adjusted R-squared	0.041878	S.D. dependent var		0.082676	Adjusted R-squared	0.078078	S.D. dependent var		0.082676	Adjusted R-squared	0.045703	S.D. dependent var		0.082676
S.E. of regression	0.080927	Akaike info criterion		-2.156671	S.E. of regression	0.079383	Akaike info criterion		-2.162587	S.E. of regression	0.080765	Akaike info criterion		-2.096848
Sum squared resid	0.183376	Schwarz criterion		-2.109523	Sum squared resid	0.170146	Schwarz criterion		-2.068291	Sum squared resid	0.169598	Schwarz criterion		-1.955404
Log likelihood	32.27174	Hannan-Quinn criter.		-2.141905	Log likelihood	33.35752	Hannan-Quinn criter.		-2.133055	Log likelihood	33.40430	Hannan-Quinn criter.		-2.052549
Durbin-Watson stat	1.734546				F-statistic	3.371318	Durbin-Watson stat		1.605876	F-statistic	1.670481	Durbin-Watson stat		1.620502
					Prob(F-statistic)	0.077376				Prob(F-statistic)	0.207724			

سلسلة Iprx

	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.278221	0.1807	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.300064	0.6158	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.236004	0.8836
Test critical values:	1% level -2.647120 5% level -1.952910 10% level -1.610011		Test critical values:	1% level -3.679322 5% level -2.967767 10% level -2.622989		Test critical values:	1% level -4.309824 5% level -3.574244 10% level -3.221728	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRPX(-1)	-0.101122	0.079112	-1.278221	0.2117	LRPX(-1) C	-0.105028 0.020802	0.080787 0.047932	-1.300064 0.433984	0.2046 0.6677	LRPX(-1) C @TREND(1987)	-0.179251 -0.068306 0.006263	0.144216 0.152510 0.010163	-1.236004 -0.447876 0.616251	0.2275 0.6580 0.5431
R-squared	0.052346	Mean dependent var		0.013860	R-squared	0.058911	Mean dependent var		0.013860	R-squared	0.072459	Mean dependent var		0.013860
Adjusted R-squared	0.052346	S.D. dependent var		0.259655	Adjusted R-squared	0.024056	S.D. dependent var		0.259655	Adjusted R-squared	0.001110	S.D. dependent var		0.259655
S.E. of regression	0.252768	Akaike info criterion		0.121181	S.E. of regression	0.256513	Akaike info criterion		0.183195	S.E. of regression	0.259511	Akaike info criterion		0.237680
Sum squared resid	1.788959	Schwarz criterion		0.168329	Sum squared resid	1.778567	Schwarz criterion		0.277491	Sum squared resid	1.750991	Schwarz criterion		0.379104
Log likelihood	-0.757123	Hannan-Quinn criter.		0.135947	Log likelihood	-0.656328	Hannan-Quinn criter.		0.212727	Log likelihood	-0.446067	Hannan-Quinn criter.		0.281958
Durbin-Watson stat	1.750428				F-statistic	1.690166	Durbin-Watson stat		1.755891	F-statistic	1.015553	Durbin-Watson stat		1.659270
					Prob(F-statistic)	0.204568				Prob(F-statistic)	0.376124			

	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.331093	0.1654	Phillips-Perron test statistic	-1.338410	0.5979	Phillips-Perron test statistic	-1.429328	0.8303
Test critical values:	1% level -2.647120 5% level -1.952910 10% level -1.610011		Test critical values:	1% level -3.679322 5% level -2.967767 10% level -2.622989		Test critical values:	1% level -4.309824 5% level -3.574244 10% level -3.221728	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRPX(-1)	-0.101122	0.079112	-1.278221	0.2117	LRPX(-1) C	-0.105028 0.020802	0.080787 0.047932	-1.300064 0.433984	0.2046 0.6677	LRPX(-1) C @TREND(1987)	-0.178251 -0.068306 0.006263	0.144216 0.152510 0.010163	-1.236004 -0.447876 0.616251	0.2275 0.6580 0.5431
R-squared	0.052346	Mean dependent var	0.013860		R-squared	0.058911	Mean dependent var	0.013860		R-squared	0.072459	Mean dependent var	0.013860	
Adjusted R-squared	0.052346	S.D. dependent var	0.259655		Adjusted R-squared	0.024056	S.D. dependent var	0.259655		Adjusted R-squared	0.001110	S.D. dependent var	0.259655	
S.E. of regression	0.252768	Akaike info criterion	0.121181		S.E. of regression	1.778567	Akaike info criterion	0.277491		S.E. of regression	0.295111	Akaike info criterion	0.237660	
Sum squared resid	1.788959	Schwarz criterion	0.168329		Sum squared resid	-0.856328	Schwarz criterion	0.212727		Sum squared resid	1.750991	Schwarz criterion	0.379104	
Log likelihood	-0.757123	Hannan-Quinn criter.	0.135947		Log likelihood	1.890166	Hannan-Quinn criter.	1.755891		Log likelihood	-0.446067	Hannan-Quinn criter.	0.281958	
Durbin-Watson stat	1.750428				Durbin-Watson stat	0.204568		1.901762		Durbin-Watson stat	1.015553		1.659270	

■ اختبارات جذور الوحدة بعد الفرق : (سلاسل متغيرات نموذج الصادات)

سلسلة الصادرات dlexpo

t-Statistic Prob.*				t-Statistic Prob.*				t-Statistic Prob.*						
Augmented Dickey-Fuller test statistic				Augmented Dickey-Fuller test statistic				Augmented Dickey-Fuller test statistic						
Test critical values:				Test critical values:				Test critical values:						
1% level				1% level				1% level						
5% level				5% level				5% level						
10% level				10% level				10% level						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLEXPO(-1)	-0.968843	0.195814	-4.947762	0.0000	DLEXPO(-1) C	-1.002962 0.045750	0.200480 0.052212	-5.002809 0.876228	0.0000 0.3889	DLEXPO(-1) C @TREND(1987)	-1.026494 0.165784 -0.007667	0.199616 0.111560 0.006313	-5.142345 1.486048 -1.214482	0.0000 0.1498 0.2359
R-squared	0.475431	Mean dependent var	-0.004984		R-squared	0.490477	Mean dependent var	-0.004984		R-squared	0.518863	Mean dependent var	-0.004984	
Adjusted R-squared	0.475431	S.D. dependent var	0.372583		Adjusted R-squared	0.470880	S.D. dependent var	0.372583		Adjusted R-squared	0.480372	S.D. dependent var	0.372583	
S.E. of regression	0.269851	Akaike info criterion	0.253167		S.E. of regression	0.271019	Akaike info criterion	0.295494		S.E. of regression	1.803339	Akaike info criterion	0.309598	
Sum squared resid	1.966128	Schwarz criterion	0.300746		Sum squared resid	1.909734	Schwarz criterion	0.390651		Sum squared resid	1.803339	Schwarz criterion	0.452335	
Log likelihood	-2.544343	Hannan-Quinn criter.	0.267713		Log likelihood	-2.136912	Hannan-Quinn criter.	0.324584		Log likelihood	-1.334378	Hannan-Quinn criter.	0.353234	
Durbin-Watson stat	1.906061				Durbin-Watson stat	25.02810		1.901762		Durbin-Watson stat	13.48014		1.969309	
F-statistic					F-statistic	25.02810		1.901762		F-statistic	0.000107			
Prob(F-statistic)					Prob(F-statistic)	0.000033				Prob(F-statistic)	0.000107			
Adj. t-Stat Prob.*				Adj. t-Stat Prob.*				Adj. t-Stat Prob.*						
Phillips-Perron test statistic				Phillips-Perron test statistic				Phillips-Perron test statistic						
Test critical values:				Test critical values:				Test critical values:						
1% level				1% level				1% level						
5% level				5% level				5% level						
10% level				10% level				10% level						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLEXPO(-1)	-0.968843	0.195814	-4.947762	0.0000	DLEXPO(-1) C	-1.002962 0.045750	0.200480 0.052212	-5.002809 0.876228	0.0000 0.3889	DLEXPO(-1) C @TREND(1987)	-1.026494 0.165784 -0.007667	0.199616 0.111560 0.006313	-5.142345 1.486048 -1.214482	0.0000 0.1498 0.2359
R-squared	0.475431	Mean dependent var	-0.004984		R-squared	0.490477	Mean dependent var	-0.004984		R-squared	0.518863	Mean dependent var	-0.004984	
Adjusted R-squared	0.475431	S.D. dependent var	0.372583		Adjusted R-squared	0.470880	S.D. dependent var	0.372583		Adjusted R-squared	0.480372	S.D. dependent var	0.372583	
S.E. of regression	0.269851	Akaike info criterion	0.253167		S.E. of regression	0.271019	Akaike info criterion	0.295494		S.E. of regression	1.803339	Akaike info criterion	0.309598	
Sum squared resid	1.966128	Schwarz criterion	0.300746		Sum squared resid	1.909734	Schwarz criterion	0.390651		Sum squared resid	1.803339	Schwarz criterion	0.452335	
Log likelihood	-2.544343	Hannan-Quinn criter.	0.267713		Log likelihood	-2.136912	Hannan-Quinn criter.	0.324584		Log likelihood	-1.334378	Hannan-Quinn criter.	0.353234	
Durbin-Watson stat	1.906061				Durbin-Watson stat	25.02810		1.901762		Durbin-Watson stat	13.48014		1.969309	
F-statistic					F-statistic	25.02810		1.901762		F-statistic	0.000107			
Prob(F-statistic)					Prob(F-statistic)	0.000033				Prob(F-statistic)	0.000107			

سلسلة dlpbm

t-Statistic Prob.*				t-Statistic Prob.*				t-Statistic Prob.*						
Augmented Dickey-Fuller test statistic				Augmented Dickey-Fuller test statistic				Augmented Dickey-Fuller test statistic						
Test critical values:				Test critical values:				Test critical values:						
1% level				1% level				1% level						
5% level				5% level				5% level						
10% level				10% level				10% level						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLPBM(-1)	-0.879258	0.190569	-4.613867	0.0001	DLPBM(-1) C	-0.898253 0.034827	0.194502 0.051155	-4.618218 0.680812	0.0001 0.5020	DLPBM(-1) C @TREND(1987)	-0.906559 0.111498 -0.004926	0.196280 0.111114 0.006325	-4.618706 1.003462 -0.778913	0.0001 0.3253 0.4433
R-squared	0.440848	Mean dependent var	0.000939		R-squared	0.450642	Mean dependent var	0.000939		R-squared	0.463658	Mean dependent var	0.000939	
Adjusted R-squared	0.440848	S.D. dependent var	0.354674		Adjusted R-squared	0.429512	S.D. dependent var	0.354674		Adjusted R-squared	0.420750	S.D. dependent var	0.354674	
S.E. of regression	0.265213	Akaike info criterion	0.218490		S.E. of regression	0.267887	Akaike info criterion	0.272249		S.E. of regression	0.299337	Akaike info criterion	0.319699	
Sum squared resid	1.899117	Schwarz criterion	0.266069		Sum squared resid	1.865854	Schwarz criterion	0.367406		Sum squared resid	1.821646	Schwarz criterion	0.462435	
Log likelihood	-2.058864	Hannan-Quinn criter.	0.233036		Log likelihood	-1.811483	Hannan-Quinn criter.	0.301339		Log likelihood	-1.475784	Hannan-Quinn criter.	0.363335	
Durbin-Watson stat	1.868726				Durbin-Watson stat	21.32794		1.872741		Durbin-Watson stat	10.80601		1.904048	
F-statistic					F-statistic	0.000092				F-statistic	0.000415			
Prob(F-statistic)					Prob(F-statistic)	0.000092				Prob(F-statistic)	0.000415			
Adj. t-Stat Prob.*				Adj. t-Stat Prob.*				Adj. t-Stat Prob.*						
Phillips-Perron test statistic				Phillips-Perron test statistic				Phillips-Perron test statistic						
Test critical values:				Test critical values:				Test critical values:						
1% level				1% level				1% level						
5% level				5% level				5% level						
10% level				10% level				10% level						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLPBM(-1)	-0.879258	0.190569	-4.613867	0.0001	DLPBM(-1) C	-0.898253 0.034827	0.194502 0.051155	-4.618218 0.680812	0.0001 0.5020	DLPBM(-1) C @TREND(1987)	-0.906559 0.111498 -0.004926	0.196280 0.111114 0.006325	-4.618706 1.003462 -0.778913	0.0001 0.3253 0.4433
R-squared	0.440848	Mean dependent var	0.000939		R-squared	0.450642	Mean dependent var	0.000939		R-squared	0.463658	Mean dependent var	0.000939	
Adjusted R-squared	0.440848	S.D. dependent var	0.354674		Adjusted R-squared	0.429512	S.D. dependent var	0.354674		Adjusted R-squared	0.420750	S.D. dependent var	0.354674	
S.E. of regression	0.265213	Akaike info criterion	0.218490		S.E. of regression	0.267887	Akaike info criterion	0.272249		S.E. of regression	0.299337	Akaike info criterion	0.319699	
Sum squared resid	1.899117	Schwarz criterion	0.266069		Sum squared resid	1.865854	Schwarz criterion	0.367406		Sum squared resid	1.821646	Schwarz criterion	0.462435	
Log likelihood	-2.058864	Hannan-Quinn criter.	0.233036		Log likelihood	-1.811483	Hannan-Quinn criter.	0.301339		Log likelihood	-1.475784	Hannan-Quinn criter.	0.363335	
Durbin-Watson stat	1.868726				Durbin-Watson stat	21.32794		1.872741		Durbin-Watson stat	10.80601		1.904048	
F-statistic					F-statistic	0.000092				F-statistic	0.000415			
Prob(F-statistic)					Prob(F-statistic)	0.000092				Prob(F-statistic)	0.000415			

سلسلة dlplib

DLPIB(-1)					DLPIB(-1) C					DLPIB(-1) @TREND(1987)				
		t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.017384	0.0003		Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.469292	0.0015		Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.607169	0.0052	
Test critical values:		1% level	-2.650145		Test critical values:		1% level	-3.689194		Test critical values:		1% level	-4.323979	
		5% level	-1.953381				5% level	-2.971853				5% level	-3.580623	
		10% level	-1.609798				10% level	-2.625121				10% level	-3.225334	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLPIB(-1)	-0.723821	0.180172	-4.017384	0.0004	DLPIB(-1) C	-0.859305	0.192269	-4.469292	0.0001	DLPIB(-1) @TREND(1987)	-0.915391	0.198688	-4.607169	0.0001
R-squared	0.373428	Mean dependent var	-0.003736		R-squared	0.434470	Mean dependent var	-0.003736		R-squared	0.459414	Mean dependent var	-0.003736	
Adjusted R-squared	0.373428	S.D. dependent var	0.114307		Adjusted R-squared	0.412719	S.D. dependent var	0.114307		Adjusted R-squared	0.416167	S.D. dependent var	0.114307	
S.E. of regression	0.090481	Akaike info criterion	-1.932284		S.E. of regression	0.087599	Akaike info criterion	-1.963355		S.E. of regression	0.087341	Akaike info criterion	-1.937036	
Sum squared resid	0.221046	Schwarz criterion	-1.884705		Sum squared resid	0.199511	Schwarz criterion	-1.868197		Sum squared resid	0.190711	Schwarz criterion	-1.794300	
Log likelihood	28.05197	Hannan-Quinn criter.	-1.917738		Log likelihood	29.48697	Hannan-Quinn criter.	-1.934264		Log likelihood	30.11850	Hannan-Quinn criter.	-1.893400	
Durbin-Watson stat	2.011200	F-statistic	19.97457		Durbin-Watson stat	19.97457	F-statistic	1.952256		Durbin-Watson stat	10.62306	F-statistic	1.942544	
		Prob(F-statistic)	0.000136				Prob(F-statistic)	0.000136				Prob(F-statistic)	0.000458	

DLPIB(-1)					DLPIB(-1) C					DLPIB(-1) @TREND(1987)				
		Adj. t-Stat	Prob.*				Adj. t-Stat	Prob.*				Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic		-3.994903	0.0003		Phillips-Perron test statistic		-4.435622	0.0016		Phillips-Perron test statistic		-4.577153	0.0056	
Test critical values:		1% level	-2.650145		Test critical values:		1% level	-3.689194		Test critical values:		1% level	-4.323979	
		5% level	-1.953381				5% level	-2.971853				5% level	-3.580623	
		10% level	-1.609798				10% level	-2.625121				10% level	-3.225334	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLPIB(-1)	-0.723821	0.180172	-4.017384	0.0004	DLPIB(-1) C	-0.859305	0.192269	-4.469292	0.0001	DLPIB(-1) @TREND(1987)	-0.915391	0.198688	-4.607169	0.0001
R-squared	0.373428	Mean dependent var	-0.003736		R-squared	0.434470	Mean dependent var	-0.003736		R-squared	0.459414	Mean dependent var	-0.003736	
Adjusted R-squared	0.373428	S.D. dependent var	0.114307		Adjusted R-squared	0.412719	S.D. dependent var	0.114307		Adjusted R-squared	0.416167	S.D. dependent var	0.114307	
S.E. of regression	0.090481	Akaike info criterion	-1.932284		S.E. of regression	0.087599	Akaike info criterion	-1.963355		S.E. of regression	0.087341	Akaike info criterion	-1.937036	
Sum squared resid	0.221046	Schwarz criterion	-1.884705		Sum squared resid	0.199511	Schwarz criterion	-1.868197		Sum squared resid	0.190711	Schwarz criterion	-1.794300	
Log likelihood	28.05197	Hannan-Quinn criter.	-1.917738		Log likelihood	29.48697	Hannan-Quinn criter.	-1.934264		Log likelihood	30.11850	Hannan-Quinn criter.	-1.893400	
Durbin-Watson stat	2.011200	F-statistic	19.97457		Durbin-Watson stat	19.97457	F-statistic	1.952256		Durbin-Watson stat	10.62306	F-statistic	1.942544	
		Prob(F-statistic)	0.000136				Prob(F-statistic)	0.000136				Prob(F-statistic)	0.000458	

سلسلة dlr

DLRER(-1)					DLRER(-1) C					DLRER(-1) @TREND(1987)				
		t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.698178	0.0000		Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.618392	0.0010		Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.566877	0.0057	
Test critical values:		1% level	-2.650145		Test critical values:		1% level	-3.689194		Test critical values:		1% level	-4.323979	
		5% level	-1.953381				5% level	-2.971853				5% level	-3.580623	
		10% level	-1.609798				10% level	-2.625121				10% level	-3.225334	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLRER(-1)	-0.898872	0.191324	-4.698178	0.0001	DLRER(-1) C	-0.900144	0.194904	-4.618392	0.0001	DLRER(-1) @TREND(1987)	-0.909716	0.199199	-4.566877	0.0001
R-squared	0.449754	Mean dependent var	-0.000994		R-squared	0.450660	Mean dependent var	-0.000994		R-squared	0.454864	Mean dependent var	-0.000994	
Adjusted R-squared	0.449754	S.D. dependent var	0.112881		Adjusted R-squared	0.429532	S.D. dependent var	0.112881		Adjusted R-squared	0.411253	S.D. dependent var	0.112881	
S.E. of regression	0.083734	Akaike info criterion	-2.087287		S.E. of regression	0.085259	Akaike info criterion	-2.017508		S.E. of regression	0.086614	Akaike info criterion	-1.953761	
Sum squared resid	0.189306	Schwarz criterion	-2.039709		Sum squared resid	0.188994	Schwarz criterion	-1.922350		Sum squared resid	0.187548	Schwarz criterion	-1.811024	
Log likelihood	30.22202	Hannan-Quinn criter.	-2.072742		Log likelihood	30.24511	Hannan-Quinn criter.	-1.988417		Log likelihood	30.35265	Hannan-Quinn criter.	-1.910125	
Durbin-Watson stat	1.936774	F-statistic	21.32954		Durbin-Watson stat	21.32954	F-statistic	1.937691		Durbin-Watson stat	10.43005	F-statistic	1.936420	
		Prob(F-statistic)	0.000092				Prob(F-statistic)	0.000092				Prob(F-statistic)	0.000509	

DLRER(-1)					DLRER(-1) C					DLRER(-1) @TREND(1987)				
		Adj. t-Stat	Prob.*				Adj. t-Stat	Prob.*				Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic		-4.675949	0.0000		Phillips-Perron test statistic		-4.592357	0.0011		Phillips-Perron test statistic		-4.538389	0.0061	
Test critical values:		1% level	-2.650145		Test critical values:		1% level	-3.689194		Test critical values:		1% level	-4.323979	
		5% level	-1.953381				5% level	-2.971853				5% level	-3.580623	
		10% level	-1.609798				10% level	-2.625121				10% level	-3.225334	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLRER(-1)	-0.898872	0.191324	-4.698178	0.0001	DLRER(-1) C	-0.900144	0.194904	-4.618392	0.0001	DLRER(-1) @TREND(1987)	-0.909716	0.199199	-4.566877	0.0001
R-squared	0.449754	Mean dependent var	-0.000994		R-squared	0.450660	Mean dependent var	-0.000994		R-squared	0.454864	Mean dependent var	-0.000994	
Adjusted R-squared	0.449754	S.D. dependent var	0.112881		Adjusted R-squared	0.429532	S.D. dependent var	0.112881		Adjusted R-squared	0.411253	S.D. dependent var	0.112881	
S.E. of regression	0.083734	Akaike info criterion	-2.087287		S.E. of regression	0.085259	Akaike info criterion	-2.017508		S.E. of regression	0.086614	Akaike info criterion	-1.953761	
Sum squared resid	0.189306	Schwarz criterion	-2.039709		Sum squared resid	0.188994	Schwarz criterion	-1.922350		Sum squared resid	0.187548	Schwarz criterion	-1.811024	
Log likelihood	30.22202	Hannan-Quinn criter.	-2.072742		Log likelihood	30.24511	Hannan-Quinn criter.	-1.988417		Log likelihood	30.35265	Hannan-Quinn criter.	-1.910125	
Durbin-Watson stat	1.936774	F-statistic	21.32954		Durbin-Watson stat	21.32954	F-statistic	1.937691		Durbin-Watson stat	10.43005	F-statistic	1.936420	
		Prob(F-statistic)	0.000092				Prob(F-statistic)	0.000092				Prob(F-statistic)	0.000509	

سلسلة dlrx

DLRPX(-1)					DLRPX(-1) C					DLRPX(-1) @TREND(1987)				
		t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.819136	0.0000		Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.754751	0.0007		Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.802603	0.0033	
Test critical values:		1% level	-2.650145		Test critical values:		1% level	-3.689194		Test critical values:		1% level	-4.323979	
		5% level	-1.953381				5% level	-2.971853				5% level	-3.580623	
		10% level	-1.609798				10% level	-2.625121				10% level	-3.225334	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLRPX(-1)	-0.927072	0.192373	-4.819136	0.0000	DLRPX(-1) C	-0.932758	0.196174	-4.754751	0.0001	DLRPX(-1) @TREND(1987)	-0.949805	0.197769	-4.802603	0.0001
R-squared	0.462405	Mean dependent var	-0.000922		R-squared	0.465105	Mean dependent var	-0.000922		R-squared	0.482034	Mean dependent var	-0.000922	
Adjusted R-squared	0.462405	S.D. dependent var	0.358059		Adjusted R-squared	0.444532	S.D. dependent var	0.358059		Adjusted R-squared	0.440597	S.D. dependent var	0.358059	
S.E. of regression	0.262532	Akaike info criterion	0.198173		S.E. of regression	0.266860	Akaike info criterion	0.264567		S.E. of regression	0.267804	Akaike info criterion	0.303835	
Sum squared resid	1.860921	Schwarz criterion	0.245751		Sum squared resid	1.851577	Schwarz criterion	0.359725		Sum squared resid	1.792976	Schwarz criterion	0.446571	
Log likelihood	-1.774419	Hannan-Quinn criter.	0.212718		Log likelihood	-1.703943	Hannan-Quinn criter.	0.293658		Log likelihood	-1.253688	Hannan-Quinn criter.	0.347471	
Durbin-Watson stat	1.924957	F-statistic	22.60766		Durbin-Watson stat	22.60766	F-statistic	1.925180		Durbin-Watson stat	11.63286	F-statistic	1.957998	
		Prob(F-statistic)	0.000064				Prob(F-statistic)	0.000064				Prob(F-statistic)	0.000288	

Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLRPX(-1)	-0.927072	0.192373	-4.819136	0.0000	DLRPX(-1)	-0.932758	0.196174	-4.754751	0.0001	DLRPX(-1)	-0.949805	0.197769	-4.802603	0.0001
					C	0.018327	0.050594	0.362234	0.7201	C	0.106865	0.110325	0.968637	0.3420
										@TREND(1987)	-0.005689	0.006294	-0.903933	0.3747
R-squared	0.462405	Mean dependent var	-0.000922		R-squared	0.465105	Mean dependent var	-0.000922		R-squared	0.482034	Mean dependent var	-0.000922	
Adjusted R-squared	0.462405	S.D. dependent var	0.358059		Adjusted R-squared	0.444532	S.D. dependent var	0.358059		Adjusted R-squared	0.440597	S.D. dependent var	0.358059	
S.E. of regression	0.262532	Akaike info criterion	0.198173		S.E. of regression	0.266860	Akaike info criterion	0.264567		S.E. of regression	0.267804	Akaike info criterion	0.303835	
Sum squared resid	1.860921	Schwarz criterion	0.245751		Sum squared resid	1.951577	Schwarz criterion	0.359725		Sum squared resid	1.792976	Schwarz criterion	0.446571	
Log likelihood	-1.774419	Hannan-Quinn criter.	0.212718		Log likelihood	-1.703943	Hannan-Quinn criter.	0.293658		Log likelihood	-1.253688	Hannan-Quinn criter.	0.347471	
Durbin-Watson stat	1.924957				Durbin-Watson stat	22.60766		1.925180		Durbin-Watson stat	11.63286		1.957998	
					Prob(F-statistic)	0.000064				Prob(F-statistic)	0.000268			

اختبارات جذور الوحدة قبل الفرق : (سلاسل متغيرات نموذج الواردات)

t-Statistic Prob.*					t-Statistic Prob.*					t-Statistic Prob.*				
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LME(-1)	0.017905	0.041458	0.431879	0.6702	LME(-1)	-0.166193	0.133221	-1.247500	0.2266	LME(-1)	-0.481456	0.354127	-1.359555	0.1899
D(LME(-1))	-0.475872	0.215230	-2.210996	0.0383	D(LME(-1))	-0.335022	0.231181	-1.449179	0.1628	D(LME(-1))	-0.128173	0.316173	-0.405390	0.6897
D(LME(-2))	-0.308858	0.231846	-1.332166	0.1971	D(LME(-2))	-0.218269	0.234461	-0.930941	0.3630	D(LME(-2))	-0.102571	0.253956	-0.389590	0.7019
D(LME(-3))	0.123554	0.207057	0.596716	0.5571	D(LME(-3))	0.159906	0.203374	0.786267	0.4409	D(LME(-3))	0.204257	0.208822	0.977668	0.3405
					C	0.126739	0.087393	1.450225	0.1625	C	0.172217	0.089527	1.730357	0.0998
										@TREND(1987)	0.009085	0.009453	0.961138	0.3486
R-squared	0.331299	Mean dependent var	0.018898		R-squared	0.394927	Mean dependent var	0.018898		R-squared	0.422982	Mean dependent var	0.018898	
Adjusted R-squared	0.235770	S.D. dependent var	0.148723		Adjusted R-squared	0.273912	S.D. dependent var	0.148723		Adjusted R-squared	0.271135	S.D. dependent var	0.148723	
S.E. of regression	0.130014	Akaike info criterion	-1.096896		S.E. of regression	0.126728	Akaike info criterion	-1.116684		S.E. of regression	0.126971	Akaike info criterion	-1.084159	
Sum squared resid	0.354979	Schwarz criterion	-0.901676		Sum squared resid	0.321202	Schwarz criterion	-0.872909		Sum squared resid	0.306309	Schwarz criterion	-0.791629	
Log likelihood	17.70870	Hannan-Quinn criter.	-1.042606		Log likelihood	18.95855	Hannan-Quinn criter.	-1.049071		Log likelihood	19.55199	Hannan-Quinn criter.	-1.003204	
Durbin-Watson stat	1.663899				F-statistic	3.263465	Durbin-Watson stat	1.744519		F-statistic	2.785581	Durbin-Watson stat	1.638245	
					Prob(F-statistic)	0.032555				Prob(F-statistic)	0.047345			
Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LME(-1)	-0.015548	0.047614	-0.326553	0.7465	LME(-1)	-0.319104	0.134978	-2.364119	0.0258	LME(-1)	-0.750406	0.204364	-3.671916	0.0011
					C	0.213986	0.089960	2.378684	0.0250	C	0.261947	0.083227	3.147370	0.0042
										@TREND(1987)	0.014439	0.005493	2.628726	0.0144
R-squared	-0.002187	Mean dependent var	0.012912		R-squared	0.176930	Mean dependent var	0.012912		R-squared	0.355167	Mean dependent var	0.012912	
Adjusted R-squared	-0.002187	S.D. dependent var	0.167734		Adjusted R-squared	0.145274	S.D. dependent var	0.167734		Adjusted R-squared	0.303580	S.D. dependent var	0.167734	
S.E. of regression	0.167918	Akaike info criterion	-0.695626		S.E. of regression	0.155073	Akaike info criterion	-0.821096		S.E. of regression	0.139977	Akaike info criterion	-0.993717	
Sum squared resid	0.761301	Schwarz criterion	-0.648047		Sum squared resid	0.625236	Schwarz criterion	-0.725938		Sum squared resid	0.489841	Schwarz criterion	-0.850981	
Log likelihood	10.73876	Hannan-Quinn criter.	-0.681080		Log likelihood	13.49534	Hannan-Quinn criter.	-0.792005		Log likelihood	16.91204	Hannan-Quinn criter.	-0.950081	
Durbin-Watson stat	2.676942				F-statistic	5.589056	Durbin-Watson stat	2.362927		F-statistic	6.884867	Durbin-Watson stat	1.890623	
					Prob(F-statistic)	0.025824				Prob(F-statistic)	0.004150			
t-Statistic Prob.*					t-Statistic Prob.*					t-Statistic Prob.*				
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEM(-1)	0.007760	0.005430	1.429090	0.1640	LDEM(-1)	0.014279	0.043106	0.331257	0.7430	LDEM(-1)	-0.147648	0.064190	-2.300154	0.0297
					C	-0.028711	0.188285	-0.152487	0.8799	C	0.472369	0.229837	2.055236	0.0500
										@TREND(1987)	0.013358	0.004297	3.108461	0.0045
R-squared	0.003190	Mean dependent var	0.033145		R-squared	0.004048	Mean dependent var	0.033145		R-squared	0.273894	Mean dependent var	0.033145	
Adjusted R-squared	0.003190	S.D. dependent var	0.127935		Adjusted R-squared	-0.032839	S.D. dependent var	0.127935		Adjusted R-squared	0.218040	S.D. dependent var	0.127935	
S.E. of regression	0.127731	Akaike info criterion	-1.243910		S.E. of regression	0.130019	Akaike info criterion	-1.175805		S.E. of regression	0.113131	Akaike info criterion	-1.422844	
Sum squared resid	0.456824	Schwarz criterion	-1.196762		Sum squared resid	0.456431	Schwarz criterion	-1.081509		Sum squared resid	0.332764	Schwarz criterion	-1.281400	
Log likelihood	19.03670	Hannan-Quinn criter.	-1.229144		Log likelihood	19.04918	Hannan-Quinn criter.	-1.146273		Log likelihood	23.63124	Hannan-Quinn criter.	-1.378545	
Durbin-Watson stat	1.601858				F-statistic	0.109731	Durbin-Watson stat	1.613870		F-statistic	4.903734	Durbin-Watson stat	1.886776	
					Prob(F-statistic)	0.743008				Prob(F-statistic)	0.015595			

Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEM(-1)	0.007760	0.005430	1.429090	0.1640	LDEM(-1)	0.014279	0.043106	0.331257	0.7430	LDEM(-1)	-0.147648	0.064190	-2.300154	0.0297
					C	-0.028711	0.188285	-0.152487	0.8799	C	0.472369	0.229837	2.052536	0.0500
										@TREND(1987)	0.013358	0.004297	3.108461	0.0045
R-squared	0.003190	Mean dependent var	0.033145		R-squared	0.004048	Mean dependent var	0.033145		R-squared	0.273894	Mean dependent var	0.033145	
Adjusted R-squared	0.003190	S.D. dependent var	0.127935		Adjusted R-squared	-0.032839	S.D. dependent var	0.127935		Adjusted R-squared	0.218040	S.D. dependent var	0.127935	
S.E. of regression	0.127731	Akaike info criterion	-1.243910		S.E. of regression	0.130019	Akaike info criterion	-1.175805		S.E. of regression	0.113131	Akaike info criterion	-1.422844	
Sum squared resid	0.456824	Schwarz criterion	-1.196762		Sum squared resid	0.456431	Schwarz criterion	-1.081509		Sum squared resid	0.332764	Schwarz criterion	-1.281400	
Log likelihood	19.03670	Hannan-Quinn criter.	-1.229144		Log likelihood	19.04918	Hannan-Quinn criter.	-1.146273		Log likelihood	23.63124	Hannan-Quinn criter.	-1.378545	
Durbin-Watson stat	1.601858				F-statistic	0.109731	Durbin-Watson stat	1.613870		F-statistic	4.903734	Durbin-Watson stat	1.886776	
					Prob(F-statistic)	0.743008				Prob(F-statistic)	0.015595			

Lxh

t-Statistic Prob.*					t-Statistic Prob.*					t-Statistic Prob.*				
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LXH(-1)	0.007736	0.015322	0.504921	0.6176	LXH(-1)	-0.078462	0.059550	-1.317571	0.1987	LXH(-1)	-0.132764	0.154011	-0.862043	0.3965
					C	0.284776	0.190400	1.495671	0.1463	C	0.367572	0.289938	1.267761	0.2161
										@TREND(1987)	0.005682	0.014819	0.383424	0.7045
R-squared	-0.017436	Mean dependent var	0.041993		R-squared	0.060412	Mean dependent var	0.041993		R-squared	0.065695	Mean dependent var	0.041993	
Adjusted R-squared	-0.017436	S.D. dependent var	0.261542		Adjusted R-squared	0.025612	S.D. dependent var	0.261542		Adjusted R-squared	-0.006175	S.D. dependent var	0.261542	
S.E. of regression	0.263812	Akaike info criterion	0.206713		S.E. of regression	0.258171	Akaike info criterion	0.196079		S.E. of regression	0.262348	Akaike info criterion	0.259406	
Sum squared resid	1.948708	Schwarz criterion	0.253861		Sum squared resid	1.799605	Schwarz criterion	0.290376		Sum squared resid	1.789486	Schwarz criterion	0.400851	
Log likelihood	-1.997340	Hannan-Quinn criter.	0.221479		Log likelihood	-0.843151	Hannan-Quinn criter.	0.225612		Log likelihood	-0.761393	Hannan-Quinn criter.	0.303705	
Durbin-Watson stat	1.781336				F-statistic	1.735993	Durbin-Watson stat	1.772069		F-statistic	0.914082	Durbin-Watson stat	1.691192	
					Prob(F-statistic)	0.198719				Prob(F-statistic)	0.413385			

اختبارات جذور الوحدة بعد الفرق : (سلاسل متغيرات نموذج الوردات)

dlme					dlme					dlme				
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLME(-1)	-1.565121	0.512942	-3.051264	0.0038	DLME(-1)	-1.694923	0.538258	-3.148903	0.0048	DLME(-1)	-1.631297	0.549625	-2.968016	0.0076
D(DLME(-1))	0.121875	0.363338	0.335430	0.7405	D(DLME(-1))	0.216585	0.382205	0.566674	0.5769	D(DLME(-1))	0.173128	0.389950	0.443973	0.6618
D(DLME(-2))	-0.152201	0.192484	-0.790719	0.4375	D(DLME(-2))	-0.105844	0.201282	-0.524853	0.6052	D(DLME(-2))	-0.123817	0.204575	-0.605239	0.5518
					C	0.022853	0.026858	0.850903	0.4044	C	0.069878	0.066477	1.051152	0.3057
										@TREND(1987)	-0.002818	0.003638	-0.774764	0.4475
R-squared	0.796762	Mean dependent var	0.015720		R-squared	0.803535	Mean dependent var	0.015720		R-squared	0.809260	Mean dependent var	0.015720	
Adjusted R-squared	0.778286	S.D. dependent var	0.270965		Adjusted R-squared	0.775469	S.D. dependent var	0.270965		Adjusted R-squared	0.771112	S.D. dependent var	0.270965	
S.E. of regression	0.127588	Akaike info criterion	-1.167853		S.E. of regression	0.128396	Akaike info criterion	-1.121750		S.E. of regression	0.129636	Akaike info criterion	-1.071322	
Sum squared resid	0.358132	Schwarz criterion	-1.021588		Sum squared resid	0.346196	Schwarz criterion	-0.926730		Sum squared resid	0.336108	Schwarz criterion	-0.827546	
Log likelihood	17.59817	Hannan-Quinn criter.	-1.127288		Log likelihood	18.02188	Hannan-Quinn criter.	-1.057660		Log likelihood	18.39152	Hannan-Quinn criter.	-1.003709	
Durbin-Watson stat	1.664282				F-statistic	28.62984	Durbin-Watson stat	1.678246		F-statistic	21.21371	Durbin-Watson stat	1.752699	
					Prob(F-statistic)	0.000000				Prob(F-statistic)	0.000001			

dldem

		t-Statistic		Prob.*			t-Statistic		Prob.*			t-Statistic		Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level		-2.650145			1% level		-3.689194			1% level		-4.323979		
5% level		-1.953381			5% level		-2.971853			5% level		-3.580623		
10% level		-1.609798			10% level		-2.625121			10% level		-3.225334		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLDEM(-1)	-0.750209	0.184790	-4.059788	0.0004	DLDEM(-1)	-0.813396	0.190009	-4.280828	0.0002	DLDEM(-1)	-0.929677	0.204757	-4.540387	0.0001
					C	0.031046	0.025110	1.236396	0.2274	C	-0.034066	0.053106	-0.641464	0.5271
										@TREND(1987)	0.004467	0.003226	1.384650	0.1784
R-squared	0.378943	Mean dependent var	0.002134		R-squared	0.413430	Mean dependent var	0.002134		R-squared	0.455210	Mean dependent var	0.002134	
Adjusted R-squared	0.378943	S.D. dependent var	0.163969		Adjusted R-squared	0.390870	S.D. dependent var	0.163969		Adjusted R-squared	0.411627	S.D. dependent var	0.163969	
S.E. of regression	0.129219	Akaike info criterion	-1.219551		S.E. of regression	0.127972	Akaike info criterion	-1.205254		S.E. of regression	0.125773	Akaike info criterion	-1.207717	
Sum squared resid	0.450836	Schwarz criterion	-1.171972		Sum squared resid	0.425801	Schwarz criterion	-1.110096		Sum squared resid	0.395472	Schwarz criterion	-1.064981	
Log likelihood	18.07371	Hannan-Quinn criter.	-1.205005		Log likelihood	18.87355	Hannan-Quinn criter.	-1.176163		Log likelihood	19.90804	Hannan-Quinn criter.	-1.164081	
Durbin-Watson stat	2.066271				F-statistic	18.32549	Durbin-Watson stat	2.043833		F-statistic	10.44463	Durbin-Watson stat	1.954330	
					Prob(F-statistic)	0.000224				Prob(F-statistic)	0.000505			

		Adj. t-Stat		Prob.*			Adj. t-Stat		Prob.*			Adj. t-Stat		Prob.*
Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level		-2.650145			1% level		-3.689194			1% level		-4.323979		
5% level		-1.953381			5% level		-2.971853			5% level		-3.580623		
10% level		-1.609798			10% level		-2.625121			10% level		-3.225334		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLDEM(-1)	-0.750209	0.184790	-4.059788	0.0004	DLDEM(-1)	-0.813396	0.190009	-4.280828	0.0002	DLDEM(-1)	-0.929677	0.204757	-4.540387	0.0001
					C	0.031046	0.025110	1.236396	0.2274	C	-0.034066	0.053106	-0.641464	0.5271
										@TREND(1987)	0.004467	0.003226	1.384650	0.1784
R-squared	0.378943	Mean dependent var	0.002134		R-squared	0.413430	Mean dependent var	0.002134		R-squared	0.455210	Mean dependent var	0.002134	
Adjusted R-squared	0.378943	S.D. dependent var	0.163969		Adjusted R-squared	0.390870	S.D. dependent var	0.163969		Adjusted R-squared	0.411627	S.D. dependent var	0.163969	
S.E. of regression	0.129219	Akaike info criterion	-1.219551		S.E. of regression	0.127972	Akaike info criterion	-1.205254		S.E. of regression	0.125773	Akaike info criterion	-1.207717	
Sum squared resid	0.450836	Schwarz criterion	-1.171972		Sum squared resid	0.425801	Schwarz criterion	-1.110096		Sum squared resid	0.395472	Schwarz criterion	-1.064981	
Log likelihood	18.07371	Hannan-Quinn criter.	-1.205005		Log likelihood	18.87355	Hannan-Quinn criter.	-1.176163		Log likelihood	19.90804	Hannan-Quinn criter.	-1.164081	
Durbin-Watson stat	2.066271				F-statistic	18.32549	Durbin-Watson stat	2.043833		F-statistic	10.44463	Durbin-Watson stat	1.954330	
					Prob(F-statistic)	0.000224				Prob(F-statistic)	0.000505			

dlxh

		t-Statistic		Prob.*			t-Statistic		Prob.*			t-Statistic		Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level		-2.650145			1% level		-3.689194			1% level		-4.323979		
5% level		-1.953381			5% level		-2.971853			5% level		-3.580623		
10% level		-1.609798			10% level		-2.625121			10% level		-3.225334		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLXH(-1)	-0.883221	0.192803	-4.580938	0.0001	DLXH(-1)	-0.912794	0.197853	-4.613491	0.0001	DLXH(-1)	-0.947314	0.199230	-4.754864	0.0001
					C	0.040635	0.051961	0.782018	0.4413	C	0.153210	0.112652	1.360026	0.1860
										@TREND(1987)	-0.007151	0.006358	-1.124754	0.2714
R-squared	0.437201	Mean dependent var	-0.005185		R-squared	0.450135	Mean dependent var	-0.005185		R-squared	0.476619	Mean dependent var	-0.005185	
Adjusted R-squared	0.437201	S.D. dependent var	0.357151		Adjusted R-squared	0.428986	S.D. dependent var	0.357151		Adjusted R-squared	0.434749	S.D. dependent var	0.357151	
S.E. of regression	0.267935	Akaike info criterion	0.238915		S.E. of regression	0.269883	Akaike info criterion	0.287094		S.E. of regression	0.268518	Akaike info criterion	0.309159	
Sum squared resid	1.938304	Schwarz criterion	0.286493		Sum squared resid	1.893761	Schwarz criterion	0.382252		Sum squared resid	1.802547	Schwarz criterion	0.451895	
Log likelihood	-2.344805	Hannan-Quinn criter.	0.253460		Log likelihood	-2.019321	Hannan-Quinn criter.	0.316185		Log likelihood	-1.328223	Hannan-Quinn criter.	0.352795	
Durbin-Watson stat	1.949613				F-statistic	21.28430	Durbin-Watson stat	1.943260		F-statistic	11.38318	Durbin-Watson stat	1.980224	
					Prob(F-statistic)	0.000093				Prob(F-statistic)	0.000306			
		Adj. t-Stat		Prob.*			Adj. t-Stat		Prob.*			Adj. t-Stat		Prob.*
Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level		-2.650145			1% level		-3.689194			1% level		-4.323979		
5% level		-1.953381			5% level		-2.971853			5% level		-3.580623		
10% level		-1.609798			10% level		-2.625121			10% level		-3.225334		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLXH(-1)	-0.883221	0.192803	-4.580938	0.0001	DLXH(-1)	-0.912794	0.197853	-4.613491	0.0001	DLXH(-1)	-0.883221	0.192803	-4.580938	0.0001
					C	0.040635	0.051961	0.782018	0.4413	C	0.040635	0.051961	0.782018	0.4413
R-squared	0.437201	Mean dependent var	-0.005185		R-squared	0.450135	Mean dependent var	-0.005185		R-squared	0.437201	Mean dependent var	-0.005185	
Adjusted R-squared	0.437201	S.D. dependent var	0.357151		Adjusted R-squared	0.428986	S.D. dependent var	0.357151		Adjusted R-squared	0.437201	S.D. dependent var	0.357151	
S.E. of regression	0.267935	Akaike info criterion	0.238915		S.E. of regression	0.269883	Akaike info criterion	0.287094		S.E. of regression	0.267935	Akaike info criterion	0.238915	
Sum squared resid	1.938304	Schwarz criterion	0.286493		Sum squared resid	1.893761	Schwarz criterion	0.382252		Sum squared resid	1.938304	Schwarz criterion	0.286493	
Log likelihood	-2.344805	Hannan-Quinn criter.	0.253460		Log likelihood	-2.019321	Hannan-Quinn criter.	0.316185		Log likelihood	-2.344805	Hannan-Quinn criter.	0.253460	
Durbin-Watson stat	1.949613				F-statistic	21.28430	Durbin-Watson stat	1.943260		Durbin-Watson stat	1.949613			
					Prob(F-statistic)	0.000093				Prob(F-statistic)	0.000093			

الملحق رقم 4 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (متجه تصحيح الخطأ) VECM

- نموذج محددات الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي :

Cointegrating Eq:	CointEq1			
LEXPO(-1)	1.000000			
LPIB(-1)	-0.578988 (0.16214) [-3.57093]			
LPBM(-1)	-0.698260 (0.08168) [-8.54847]			
LRER(-1)	1.114134 (0.21662) [5.14335]			
C	5.053131			
Error Correction:	D(LEXPO)	D(LPIB)	D(LPBM)	D(LRER)
CointEq1	-1.071683 (0.49898) [-2.14774]	-0.328966 (0.22761) [-1.44532]	-0.616747 (0.60527) [-1.01896]	-0.271682 (0.22995) [-1.18150]
D(LEXPO(-1))	-1.026084 (0.45968) [-2.23219]	0.059427 (0.20968) [0.28342]	-1.071418 (0.55759) [-1.92151]	0.091329 (0.21183) [0.43114]
D(LPBM(-1))	1.214582 (0.41352) [2.93715]	1.069074 (0.50161) [2.13128]	-0.043674 (0.18863) [-0.23154]	-0.059536 (0.19057) [-0.31242]
D(LPIB(-1))	-0.385432 (1.56829) [-0.24577]	0.056315 (1.90236) [0.02960]	0.086634 (0.71537) [0.12110]	-0.286218 (0.72272) [-0.39603]
D(LRER(-1))	1.094188 (1.62424) [0.67366]	0.444871 (1.97023) [0.22580]	0.090216 (0.74089) [0.12177]	0.451628 (0.74851) [0.60337]
C	0.069919 (0.07102) [0.98451]	0.051441 (0.08615) [0.59713]	0.031603 (0.03239) [0.97556]	0.006630 (0.03273) [0.20257]
R-squared	0.565687	0.352728	0.152455	0.077311
Adj. R-squared	0.466980	0.205621	-0.040169	-0.132392
Sum sq. resids	0.829429	1.220426	0.172577	0.176144
S.E. equation	0.194168	0.235529	0.088569	0.089479
F-statistic	5.730943	2.397765	0.791464	0.368669
Log likelihood	9.538828	4.131786	31.51732	31.23096
Akaike AIC	-0.252773	0.133444	-1.822666	-1.802211
Schwarz SC	0.032699	0.418916	-1.537193	-1.516739
Mean dependent	0.045600	0.038665	0.036185	-0.003599
S.D. dependent	0.265954	0.264259	0.086842	0.084086

- نموذج محددات الواردات من الاتحاد الأوروبي :

Cointegrating Eq:	CointEq1		
LME(-1)	1.000000		
LDEM(-1)	-0.470936 (0.05886) [-8.00072]		
LXH(-1)	-0.378687 (0.05802) [-6.52691]		
C	0.187928		
Error Correction:	D(LME)	D(LDEM)	D(LXH)
CointEq1	-0.915681 (0.23431) [-3.90798]	-0.826265 (0.18465) [-4.47485]	0.424265 (0.53528) [0.79260]
D(LME(-1))	0.364190 (0.24538) [1.48416]	0.476797 (0.19337) [2.46568]	-0.170375 (0.56058) [-0.30393]
D(LDEM(-1))	-0.661007 (0.26131) [-2.52964]	-0.111147 (0.20592) [-0.53976]	0.059266 (0.59695) [0.09928]
D(LXH(-1))	-0.118292 (0.10614) [-1.11445]	-0.110087 (0.08365) [-1.31610]	0.167846 (0.24248) [0.69219]
C	0.034495 (0.02625) [1.31420]	0.043900 (0.02068) [2.12238]	0.033687 (0.05996) [0.56181]
R-squared	0.520376	0.501062	0.039280
Adj. R-squared	0.433172	0.410345	-0.135396
Sum sq. resids	0.350431	0.217620	1.828858
S.E. equation	0.126209	0.099458	0.288323
F-statistic	5.967313	5.523404	0.224875
Log likelihood	20.33844	26.77001	-1.967384
Akaike AIC	-1.136181	-1.612593	0.516102
Schwarz SC	-0.896211	-1.372624	0.756072
Mean dependent	0.006718	0.040358	0.042634
S.D. dependent	0.167635	0.129521	0.270586

الملحق رقم 5 : نتائج اختبار *Ljung-Box*

(اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي)

نموذج محددات الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي :

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.023	0.023	0.0159	0.900
		2	-0.128	-0.129	0.5478	0.760
		3	-0.109	-0.105	0.9501	0.813
		4	-0.160	-0.177	1.8416	0.765
		5	-0.090	-0.124	2.1400	0.829
		6	0.183	0.131	3.4225	0.754
		7	0.239	0.193	5.7053	0.575
		8	0.086	0.103	6.0193	0.645
		9	-0.159	-0.112	7.1388	0.623
		10	-0.278	-0.224	10.746	0.378
		11	-0.107	-0.072	11.311	0.418
		12	0.010	-0.031	11.316	0.502
		13	-0.048	-0.206	11.444	0.574
		14	0.271	0.115	15.852	0.322
		15	-0.092	-0.196	16.396	0.356

نموذج محددات الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.109	-0.109	0.3561	0.551
		2	-0.212	-0.226	1.7592	0.415
		3	-0.044	-0.103	1.8227	0.610
		4	-0.005	-0.079	1.8235	0.768
		5	0.147	0.110	2.5932	0.762
		6	-0.066	-0.054	2.7547	0.839
		7	-0.142	-0.114	3.5461	0.830
		8	0.090	0.048	3.8822	0.868
		9	0.082	0.054	4.1768	0.899
		10	0.183	0.222	5.7271	0.838
		11	-0.236	-0.157	8.4606	0.672
		12	-0.302	-0.281	13.215	0.354